

# إِقَامَةُ الْحَجَّةِ بِالذَّلِيلِ

شَرْحٌ عَلَى

نُظْمِ ابْنِ بَارِي لِمُخْتَصَرِ خَلِيلِ

تَأَلِيفُ

فَضِيلَةَ الشَّيْخِ الْحَاجِّ

مُحَمَّدِ بَايِ بِلْعَالِمِ

حَفِظَهُ اللهُ

إِسْتَأْذَنَ بِأَوْلَفِي  
وَلَايَةِ أَدْرَارِ - الْجَزَائِرِ

دار ابن حزم



الشركة الجزائرية اللبنانية  
SOCIÉTÉ ALGEROLIBANAISE

إِقَامَةُ الْحُجَّةِ بِالذَّلِيلِ  
شَرْحٌ عَلَى  
نَظْمِ ابْنِ بَارِي مَخْضَرِ خَلِيلِ

تَأَلَّفَ  
فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْحَاجِّ  
مُحَمَّدِ بَابِي بِلْعَالِمِ  
حَفِظَهُ اللهُ  
إِمَامٌ اسْتَأْذَنَ بِأَوْلَفَتِهِ  
وَلَايَةَ أَدْرَارِ - الْجَزَائِرِ

الْحَجَّةُ الْأُولَى

دار ابن خزم

  
الشركة الجزائرية اللبنانية  
SOCIÉTÉ ALGEROLIBANAISE

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



ISBN 978-9953-81-494-0

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار  
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها



4 شارع الهواء الجميل، باش جراح - الجزائر العاصمة

هاتف: 266016 - 267152 (021)

فاكس: 267165 (021)

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: [ibnhazim@cyberia.net.lb](mailto:ibnhazim@cyberia.net.lb)

إِقَامَةُ الْحُجَّةِ بِالذَّلِيلِ  
شَرْحٌ عَلَى  
نُظْمِ ابْنِ بَارِيٍّ لِمُحَمَّدِ بْنِ خَلِيلٍ

١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تقريظ

السيد الشيخ ناصر بن عبد القادر

بونيف بن سيدي اممر الشريف الإدريسي الحسنبي

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على الرسول الكريم القائل: «من یرد الله به خيراً يفقهه في الدين»، وعلى آله الأئمة المهتدين.

وبعد: فقد اطلعت على شيء من كتاب الفقيه البخّائة الحافظ المجد الشيخ محمد باي بلعام سليل العلم والعلماء: (إقامة الحجة بالدليل شرح على نظم ابن بادي لمختصر خليل)، فأعجبت أيما إعجاب بالعنوان فضلاً عن المضمون ذلك أن أولي الألباب من طلبة العلم والعلماء كثيراً ما كان يحزّ في أنفسهم أن تكون كتب المالكية المحدثّة فروعاً لا ترتبط بالأصول ولا يشدّ عضدها بدليل، لا سيّما كتاباً هاماً كمختصر خليل الذي صار كعبة طلبة العلم ومنهل الواردين في جوامع العلم المعتبرة، كالقروين بفاس، والزيتونة بتونس وسائر أنحاء المغرب العربي من طرابلس الغرب إلى مراكش وسوس.

والشيخ المؤلف اليوم حينما يشرح هذا الكتاب القيّم بالأدلة فإنه يسدي على الكتاب المذكور وفقه المذهب على الخصوص والفقّه على العموم أيّما خدمة، وله سلف من أعلام المالكية الذين لهم أيادي بيضاء في هذا المجال: كالعلامة ابن عبد البر الأندلسي في التمهيد، وعبد الباقي الزرقاني على الموطأ، والقاضي أبي بكر بن العربي في آيات الأحكام. وبعدهم عن التعصب الذميم ونقل الأدلة بأمانة وفهم صحيح.

وإننا لنرى أن هذه الالتفاتة من الشيخ باي إلى هذا المنهاج والنمط من

التعامل في عرض المختصرات في الفروع والإفادة منها لإلهام وتوفيق وتجديد لما رث وتقدم من عهود الفقه الزاهرة وحيوية الثقافة الإسلامية وإحياء علومها، إذ منهاج العلم هو البحث والتحقيق والترجيح والتصحيح والتهذيب والتنقيح مع فهم ثاقب وعقل نير وثبت وورع وخشية من الله يمنعان الانصياع وراء الهوى واستعانة بالله في ذلك كله، وذلك هو العلم الذي يرفع الله به درجات والحكمة التي من أوتيتها فقد أوتي خيراً كثيراً.

نسأل الله الفتّاح أن يتابع منح التوفيق والعطاء على الأستاذ المؤلف ويسدّد فكره وآراءه ويعصم فهمه من الزلل ويراعه ويكرمنا وإياه بالصواب في القول والعمل بمثّه، والصلاة والسلام على النبي وآله.

وكتبه المذنب الشريف

ناصر بن عبد القادر بونيف بن سيدي

أعمر الشريف الإدريسي الحسني

تحرير ١٩ صفر ١٤٢٧هـ

الموافق لـ ١٩ مارس ٢٠٠٦م

بأولف ولاية أدرار

## تقريظ

السيد الشيخ عبد القادر بن صالح الداوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير البرية، ومنقذ البشرية بالشرعة الحنيفية النقية، وعلى آله وأصحابه وأتباعه من حاملي لوائه وناصري سنته.

أما بعد: فلا يعزب عن أولي البصائر أن العلم أربح بضاعة، وأحسن ما يتوخاه العاقل صناعة، بما ثبت من قول صاحب الشفاعة: «ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في الدين، وفقه واحد أشدّ على الشيطان من ألف عابد، ولكل شيء قوام، وقوام هذا الدين الفقه، ولكل شيء دعامة ودعامة هذا الدين الفقه». ولهذا كان الاشتغال به من أعظم القربات لقوله ﷺ: «يوزن مداد العلماء ودم الشهداء فيرجح مداد العلماء بدم الشهداء».

قال العلماء: لأن دم الشهداء إنما هو في ساعة من نهار أو ساعات ثم ينفصل فيه لإحدى الحسينيين. أما مداد العلماء فهو وظيفة العمر ليلاً ونهاراً. فلذلك تسابق العلماء إلى كتابة العلم وتدوينه سبحانه في بحوره، وضربوا في فنونه، فمنهم المؤلف والمحقق والشارح والمعلق والمختصر المدقق إفادة للراغبين وتبسيطاً للمبتدئين، وإقناعاً للمترددین بأدلة هي الشمس في ضحاها وبدر التم إذا تلاها، خاصة علم الفقه الذي به يعرف الحرام والحلال ويتحقق الاجتناب والامتنال وبه يدرك المرضي من الأقوال والأفعال.

ومن العلماء الذين خدموا هذا العلم الشريف وفازوا بذلك القدر المنيف وتسنّموا ذروة التحقيق والتأليف صاحب التأليف المفيدة والتعاليق الفريدة بقية السلف وقدوة الخلف: سيدي الشيخ محمد باي بلعالم الذي أطلعني على

ديباجة كتابه: (إقامة الحجّة بالدليل على نظم ابن بادي لمختصر خليل) ومنهجته في تأليفه فراقني منه ذلك التنظيم والترتيب حيث أقام لكل باب من أبوابه أدلته من الكتاب والسنة، ثم جمع أدلة كل باب على حدة، ثم أدلة الكتاب كلها فبلغت 3085 دليلاً.

فهي لعمرى منهجية حديثة ملائمة لروح العصر، ومستجيبة لمتطلبات الواقع، ومنتصرة لعلماء المذهب المتقدمين بإزاحة اللثام عن الأدلة التي إليها استندوا والمصادر التي منها استمدوا وهي كذلك مكّمة أفواه من يرمونهم بإطلاق الكلام على عواهنهم والتكلم في دين الله بلا حجة ولا دليل: وما ضر شمس الضحى في الأفق ساطعة أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصر وها هو ذا كتاب: إقامة الحجّة قد أقام الحجّة وأوضح المحجّة وأفصح الصبح لذي عينين.

جزى الله مؤلفه خير الجزاء وأحسن مثوبته في الآخرة والأولى.

كتبه العبد الفقير إلى الله

عبد القادر بن صالح الداوي

بورقله في ٢٧ صفر الخير ١٤٢٧هـ

الموافق لـ ٢٧ مارس ٢٠٠٦م

## تقريظ

السيد الشيخ محمد الطاهر آيت علجت

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم.

شرفني العلامة العامل الأستاذ الفاضل: الشيخ محمد باي بلعالم باطلاعه إيائي على تأليفه القيم (إقامة الحجة بالدليل شرح على نظم ابن بادي على مهمات من مختصر خليل). هذا الكتاب الذي طابق فيه اسمه مسمّاه مطابقة النعل للنعل، والذي جمع فيه من أدلة الأحكام ما تفرّق منها في مختلف الأسفار، والذي وقر فيه وقتاً ثميناً لقارئيه، وأراح الدارسين والمدرسين من عناء البحث والتنقيب عن أدلة الأحكام المتناثرة في شتى الكتب.

هذه الأدلة التي اقتضت ظروف العصر أن لا يكاد يقبل حكم إلا بذكر دليله عكس ما كان عليه الأمر من قبل قبول الأحكام مجردة عن أدلتها لثقة الناس مما دوّنه العلماء من ذلك، واستبعادهم أن يقول العلماء بمجرد أهوائهم، لعلمهم أنهم يخشون الله تعالى في ذلك أشد خشية، وأصبح الناس في بلاد المغرب خصوصاً يعتمدون سيدي خليل دراسة وتدريساً وتطبيقاً، ويطمثنون إلى أحكامه عندما يتحاكمون إلى الفقهاء اطمثناناً كبيراً، فقد حدث لعالم من علماء بجاية العائشين في أوائل القرن الرابع عشر الهجري، وهو الشيخ الطيب شنتير أن ترافع لديه شخصان، فحكم بالحق لأحدهما، فغضب المحكوم عليه قائلاً سأخذ أيها الشيخ بلحيتك أمام الله تعالى، فأجابه الشيخ: وأنا أيضاً سأخذ بلحية سيدي خليل، فرضي الخصم واطمأن.

فعمل المؤلف في هذا بذكر أدلة لجميع مسائل سيدي خليل يبرر تلك الثقة بتلك الكتب دون أن تدلل.

ثم إن كتاب الشيخ خليل كثر صعب الحفظ، فاختر المؤلف - بارك الله فيه - أن يشرحه نظماً لصاحبه الشيخ ابن بادي رحمته الله.

فقد رأيت بعضاً من الطلاب المجدين قد حفظه نظماً، فبقوا ينتظرون له شرحاً، فجاء هذا الشرح الجليل في وقت الحاجة.

فأرجو الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله، وأسأله تعالى أن يحفظ المؤلف في دينه وفي بدنه، وفي أهله وأولاده وكل من يليه وأن يجعل عمره عريضاً - كما دعا ابن سينا - وطويلاً أيضاً حتى يفيد أكثر، وأن يزيده توفيقاً لينتج إنتاجاً طيباً على إنتاج طيب وأن يبارك في حياته وفي جميع أقواله وأفعاله وأحواله وأن يختم لنا وإياه بخاتمة السعادة، وأن يجعلنا وإياه من الذين لهم الحسنی وزيادة إنه سميع مجيب.

كتبه الراجي رحمة ربه وغفران ذنبه

محمد الطاهر آيت علجت

حرر بالجزائر في تاريخ فاتح ربيع الأنور

١٤٢٧هـ

الموافق ٢٠ مارس ٢٠٠٦م

## تقريظ

السيد الشيخ الأخضر الدهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله واهب النعم، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للأمم، وعلى آله وصحبه ذوي الفضل الأعم.

وبعد: فقد شرفني أخي في الله العالم العامل المصلح الشيخ محمد باي بلعالم بأن أطلعني على كتابه القيم: (إقامة الحجة بالدليل شرح على نظم ابن بادى على مهمات من مختصر خليل)، قبل تقديمه للطبع، وأبى عليه تواضعه الجرم، وودّه الأتم، إلا أن يسمح لي بتصفّح بعض صفحاته لاستجلاء رأيي فيه فجلت في جلاله جولات قصيرة جداً لم يجد عليّ الوقت بأكثر منها فخرجت بتصوّرات كلها إكبار للجهود المضنية المتواصلة التي بذلها وما زال يبذلها شيخنا الفاضل في خدمة الشريعة الإسلامية، ولا أنسى خدمته للغة العربية وكان تقديري عظيماً لقريحته الثرة الفوارة بما ينفع الناس في دينهم من خلال تأليفه العديدة التي ضم إليها هذا السفر المفيد التي تناول فيها شرح المنظومة التي سبك فيها الشيخ الملهم ابن بادى المسائل المهمة المحتاج إليها من مختصر الشيخ الفقه خليل فجزى الله العليّ القدير علماءنا العاملين الجزاء الأوفى سواء منهم من كان حياً أو التحق بالرفيق الأعلى.

ولا شك أن هذا الكتاب يعدّ لبنة لها قيمتها تضم إلى صرح الفقه الإسلامي على مذهب الإمام مالك رحمته الله.

الذي كان ينقصه تدعيم الأحكام الفقهية بأدلتها الشرعية المجتناة من



الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، واجتهادات العلماء الأجلاء ذوي الكفاءات العلمية.

والحقيقة التي لا يسعنا إنكارها أن كل من اطلع على مختصر الشيخ خليل يدرك أن كلاً من الناظم والشارح لنظمه قد شاركا مشاركة محمودة في تذليل العقبات التي كانت تعترض طلاب العلم من حيث التعقيد الذي لا يقدر على حلّه وتوضيحه إلا الجهابذة الأعلام.

والمعروف لدى فقهاء المذهب المالكي أن مختصر خليل ظلّ رديحاً من الزمن هو المصدر المعتمد للمفتين والقضاة وطلاب المعرفة، ولذلك استحوذ على عناية الدارسين والمدرسين أولئك يصبرون أنفسهم على معاناة التفهّم وهؤلاء يسخرون وسعهم في ممارسة التفهيم. ورحمة الله قريب من المحسنين.

الأخضر الدهمة  
في متلبي بتاريخ  
٦ ربيع الأول ١٤٢٧هـ

## تقريظ

السيد الشيخ عبد الرحمن الجليلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله رسوله وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد: فلقد كان من فضل الله تبارك وتعالى أن وقفت للاطلاع على الجزء الأول من تأليف الشيخ الإمام الحاج محمد باي بلعالم الأستاذ بمدارس أولف من ولاية أدرار، وهو الكتاب الذي شرح به نظم الشيخ محمد بن بادي الذي جمع فيه مرجع مسائل مهمة جاءت في كتاب مختصر خليل من غير دليل فردّها الناظم إلى أصولها من الكتاب والسنة واجتهاد أئمة كبار العلماء.

وأقترح عليّ أن أكتب كلمة عن هذا العمل الجليل الذي قام به الأستاذ الشارح في هذا الموضوع فأقول:

كان الناس في العصور الأولى القريبة العهد من عصر النبوة والرسالة، وفي صدر الإسلام من السلف الصالح، ومن التابعين وتابع التابعين، يكتفون في العمل في حياتهم اليومية بالعمل على ما يفتون به من علماء عصرهم مقتنعين بثقة المفتي وأمانته وصدقه وإخلاصه بقطع النظر عن مصدر فتواه... ثم لما تباعد الزمن بهم إلى ما بعد القرون الطويلة المتوالية والمتتابعة، حدثت أحداث كثيرة مختلفة في المظهر والمخبر، وبذلك تغيّرت الأنظار إليها واختلفت الأهواء والمقاصد منها وتغيّرت الأحوال وتنوّعت أشكال الحكومات وتحقق فيهم ما كان قد تنبأ به عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه حيث قال: تحدث للناس أفضية بحسب ما أحدثوا من الفجور، وتعددت المصالح الفردية والجماعية، وتكاثر أصحاب الدعاوى

الزائفة الذين لا شأن لهم في التحكّم في الفتوى والتمكّن من الفقه وعلوم الشريعة، فأفتوا بما شاؤوا وشاءت لهم أهواؤهم من غير دليل ولا استدلال على القضية أو النازلة المطروحة بينهم من عبادات، أو معاملات، أو عقائد، أو أخلاقيات، أو اجتماعيات... فاضطرب الناس لذلك وقام فيهم ممن دعا إلى الاجتهاد العقلي... إلخ.

ويومئذ قيض الله من قيض لسدّ هذا الباب بالمطالبة بإقامة الحجّة والدليل الشرعي في الموضوع وتصدّى لذلك جماعة من العلماء من المتقدمين ومن المتأخرين أيضاً، فكان منهم على سبيل المثال لا التخصيص: كابن عبد البر في تأليفه، وابن العربي - الفقيه - والقرطبي، وابن رشد وغيرهم، وكان منهم في عصرنا أمثال: الشيخ محمد بن بادي (1388هـ) صاحب هذا النظم الذي تولّى شرحه العالم الفاضل الشيخ الحاج محمد باي بلعالم حفظه الله، فعليك به أيها الناظر في هذا الكتاب فالزمه فإنه شرح واضح التعبير، سهل الأسلوب، تدرك فوائده على غير مؤونة ولا كل ذهني، ولا إعنات روية، مستوعباً جامعاً لتثبيت المسائل، فلله درّ الناظم وسقى ضريحه وأكرم مثواه، وببارك في حياة الشارح الذي (أقام الحجّة بالدليل) فله مزيد من الشكر والتقدير وأرجو من الله أن يجعلنا ممن يشملهم حديث رسول الله ﷺ فيما رواه الإمام البخاري بسنده عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: [«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين وإنما أنا قاسم والله يعطي ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرّهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون»] هذا نص الحديث بأكمله.

الفقيه إلى مولاه ﷺ  
عبد الرحمن الجيلالي  
الجزائر في ١٧/٢/١٤٢٧هـ  
٢٠٠٦/٤/١٦م

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

الحمد لله الذي أرشد عباده المؤمنين للتحقق في الدين، كما جاء في الكتاب المبين ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ . . .﴾. وليكونوا لأمتهم معلمين ومنذرين إذا رجعوا من رحلتهم آمنين.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، القائل: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»، وعلى آله وأصحابه المهتدين وكل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فيقول العبد الضعيف القاصر: محمد باي بن محمد عبد القادر:

إن علم الفقه من أشرف العلوم وأشرفها، وأعظمها وأفضلها، وكان مختصر الشيخ خليل الجوهرة الثمينة في فقه الإمام مالك، إمام دار الهجرة، وقد توج بالكثير من الشروح التي بينت ما اشتمل عليه ذلك الكتاب العظيم، كما أنه قد توج بثرة بعدة منظومات نظمت نثره، وأصاغته في قالب سهلت حفظه لطلب العلم.

ومن بين من نظمته حرفياً الشيخ خليفة بن حسن القماري السوفي، ومنهم من اقتطف منه أزهاراً، وأخذ منه لباباً من كل باب تدعو الحاجة إلى تلك الثمرات.

وتلك الأزهار، مثل الشيخ السيد محمد بن بادي الذي نظم ما تدعو الحاجة إليه ولقد أطلعت على نظمه الرائق، فأعجبني وأناقني، وحرك مني ما كمن في صدري من محبة العلم وخصوصاً علم الفقه الذي قيل فيه:

إذا ما اعتز ذو علم بعلم فعلم الفقه أولى باعتزاز

فكم فائح يفوح ولا كمسك وكم طائر يطير ولا كباز  
فدعتني الغيرة الدينية، والمحبة العلمية أن أضع عليه شرحاً نحلل فيه  
الفاظه ونستخرج معانيه، ونستأصلها من الكتاب والسنة، وإجماع الأمة، لأن  
للأدلة الأصلية أهمية كبيرة وخصوصاً فقه مذهبنا المالكي الذي يعتبر من أغنى  
المذاهب أصولاً، وأشملها فروعاً، وقد خلا الكثير من مصنفات المذهب من  
الاستدلال - عليها بأصولها، وإنما يكتفي المصنفون غالباً بذكر المشهور من  
دون تعرض للدليل من الكتاب والسنة وإجماع الأمة وذلك ليس ناتج عن  
جهلهم للأدلة الأصلية، ولكن ثقتهم بشيوخ المذهب الذين رووا عنهم ما كتبوه  
وافتوا به ودونوه عن الإمام مالك. وغيره جعلتهم يكتفون بما نقل عن العلماء  
الأعلام مثل الإمام - مالك وأتباعه.

نعم قد تعرض للأدلة البعض من المالكيين مثل ابن عبد البر في كتابه  
التمهيد، لما في الموطأ من المعاني والأسانيد والاستذكار لمذاهب فقهاء  
الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار كما شرح ابن عبد البر  
في كتابه التمهيد جميع الأحاديث التي في الموطأ شرحاً مستفيضاً وأضاف  
إليها كثيراً من الأحاديث التي لها صلة بها مبيناً - درجتها في الصحة وغيرها  
وبين الأحكام التي تؤخذ من تلك الأحاديث، وأتى بمذاهب - الأئمة  
الآخرين، وهناك كتب لبعض العلماء المالكية بينت ما في القرآن من آيات  
الأحكام.

«... ونحرص على الإتيان بالأحاديث التي نتلقى معها في هذه  
الأحكام كأحكام القرآن لابن العربي، وكتفسير القرطبي المسمى الجامع  
لأحكام القرآن، ومثل بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد، فإنه  
كتاب مهم تعرض فيه لبعض أدلة المذاهب وأسباب الخلاف بينها، ولكن لم  
يستوعب الكثير من المذهب.

... ولا ننسى أن نذكر شرح محمد بن أحمد الملقب بالداه الشنقيطي  
الموريتاني في شرحه على الرسالة المسمى الفتح الرباني، فقد جلب فيه الكثير  
من الأدلة الأصلية وأقوال المذاهب الأربعة في سائر أبوابه.

- وكذلك شرح الرسالة للعلامة الشيخ أحمد بن محمد الصديق المغربي

المسمى مسالك الدلالة في شرح متن الرسالة، فقد شرح رسالة ابن أبي زيد بالدليل، وأفاد وأجاد إلا أن الرسالة لم تستوعب الكثير من المذهب.

... ومثل: مواهب الجليل من أدلة خليل، تأليف: الشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكني، الذي ظهر في هذه المدة الأخيرة، فقد قدم فيه مجهوداً كبيراً، وحاول فيه محاولة عظيمة، وقام فيه بخدمة جلييلة، دلت فيه بالأدلة الأصلية على مسائل مختصر خليل، ولقد قال رحمته الله في أول شرحه:

«لقد قررت عدم الاعتناء بشرح المختصر محيلاً طلبة العلم في ذلك إلى عشرات الشروح التي تزخر المكتبات بها، لكن موضوع عنايتي هو وضع ما استطعت الوقوف عليه من أدلة فروع هذا المختصر الذي هو ما به الفتوى في مذهب الإمام مالك بن أنس الذي أفضل الأخذ برأيه في مسائل الاجتهاد.

- وكثيراً ما سمعت ولا سيما في المشرق هذا من بعض طلبة العلم ممن كان ينتجع تشكير الحزمية الذي اهتز وربما حديثاً كثيراً ما كنت أسمع من بعض هؤلاء الذين لا يتردد طالب علم في أنهم من القسم الثاني من حديث أبي موسى المتفق عليه: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً، فكان منها نقية»، أو قال: «ثغبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك الماء، ولا تنبت الكلأ فذلك مثل من فقه في دين الله، ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به».

- فالنبي صلى الله عليه وسلم قسم الناس بالنسبة إلى ما جاء به من الهدى إلى ثلاثة أقسام: أولاً: شَبَّه من تحمل العلم وتفقه به بالأرض الطيبة يصيبها المطر فتنبت وينتفع الناس بها.

ثانياً: شَبَّه من تحمل العلم ولم يتفقه به بالأرض الصلبة التي لا تنبت ولكنها تمسك الماء فيأخذها الناس وينتفعون به.

ثالثاً: شبه من لم يحمل علماً ولم يتفقه، بالقيعان التي لا تنبت ولا تمسك الماء، فهو الذي لا خير فيه.

- أقول: كثيراً ما أسمع من بعض طلبة العلم فمنهم من القسم الثاني من أقسام الناس بموجب هذا الحديث يقولون: من أين لخليل قوله: كذا من أين لمالك قوله - كذا...؟

- وما أدى بهم إلى ذلك إلا أنهم لم يتذوقوا طعم الفقه، إنهم أوعية علم فقط ينتفع به من يسمعه منهم ممن فقهه الله في الدين.

- وذلك دعا رسول الله ﷺ إلى قوله: «نَضَّرَ اللهُ امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه».

- وفي رواية: «فرب حامل فقه غير فقيه...».

- وقد كانت فروع المذهب المالكي من أكثر الفروع جرياً على الأدلة لا يماثله في ذلك أي مذهب من المذاهب المدونة فروعها، ذلك أن مذهب الشافعي وأحمد معروفان بأنهما أهل الحديث، ومذهب أبو حنيفة معروف بالرأي.

- وقد جمع مذهب مالك الأخذ من الكتاب والسنة والقياس، قال في مراقي السعود:

وموجب تغليب الأرجح وجب لديه بحث عن إمام منتخب  
إذا علمت فالإمام مالك صح له الشأو الذي لا يدرك  
للأثر الصحيح مع حسن النظر في كل فن كالكتاب والأثر

ولما كان أصحابنا اشتغلوا في تدوين الأحكام بالاكْتفاء بنسبتها إلى القائل بها من شيوخهم دون استجلاء أدلتها ثقة منهم بهم، واعتماداً على قاعدة هو قولهم: الناقل أمين ما لم يثبت عدم ذلك، وجد الناقدون إليهم سبيلاً.

- والحق أن هذه القاعدة غير مسلمة، وأن الأصل في الناس الجرح حتى تثبت العدالة عندنا - قال في المنهج المنتخب:

طهارة الأعيان أصل وكذا براءة لا بعد تعمير خذا  
عكساً بعكس ويسار جرح جمع تساو والظهور شرح

- ومن الكتب التي ظهرت مؤخراً كتاب الشيخ محمد الشيباني بن محمد بن أحمد الشنقيطي الموريتاني المسمى: «تبيين المسالك شرح تدريب السالك إلى أقرب المسالك»، فهو كتاب مهم جداً في ربط الفروع مع أصولها، وقد نال إعجاب الكثير من العلماء وطلبة العلم، وصبت عليه الكثير من تقارير العلماء، أمثال الشيخ سيد أحمد الملقب الشيخ بيه بن السالك، والشيخ المختار بن حامد الدماني، والشيخ الطالب أحمد بن الديده الجماني، والشيخ بده بن محمد بن بو التندغي الشنقيطي، والشيخ محمد الدبنجه بن معاوية، والشيخ بابا أحمد بن بده وأحمد محمود بن الدبنجه التندغي الشنقيطي وغيرهم من العلماء نظماً ونثراً.

- قال ﷺ في الجزء الأول صحيفة (12):

نرجو من علمائنا المالكيين الذين لهم القدرة على الجمع بين الفروع، والأصول وربط الفرع بالدليل أن يقوموا بشرح المختصرات المالكية بالدليل خصوصاً مختصر خليل الذي يعتبر من أهم تلك المختصرات، وأشملها بالإضافة إلى أنه يحظى من أهل المذهب بأشد الاعتناء، ولعمري إنه لجدير بذلك.

وهناك محاولات يقوم بها بعض علمائنا في هذا المجال منها ما يقوم به أخونا - الشيخ أحمد بن المختار الجكني الشنقيطي، فقد قام بعمل جيد في شرح خليل بالدليل وقد أوشك عمله على الانتهاء جزاءه الله خيراً، هذا وأذكر بأن بعض المتشبهين بالفروع لا يرون أي فائدة لذكر الدليل وحجتهم في ذلك أن الذين دونوا الفروع أعلم بالدليل الأصلي من غيرهم وهم مؤتمنون، ويرى بعضهم أن البحث عن الدليل ربما ينافي الأدب معهم، ويرى أن ذلك أمر يخص المجتهدين وحدهم، وليس ذلك بمسلم، لأن البحث عن الدليل لا يستلزم القدح في المجتهد، ولا يستلزم الاجتهاد، وإنما هو من قبيل التبصر الذي هو التطلع على الدليل مع التمسك بالفروع ليكون المقلد مطمئناً على ما هو عليه بما أطلع عليه من الدليل.

- وكرد فعل على ذلك قام آخرون فأهملوا الفروع، وقالوا: نكتفي



بالقرآن والسنة الذين هما أصل الفروع حتى أصبحوا يطالبون بإلغاء المذاهب، هذا من عدم دراسة كافية للكتاب والسنة.

واللغة العربية التي تتوقف عليها معرفتهما معتقدين أن صريح النص من الكتاب والسنة محيط بجميع الأحكام وهذا خطأ، لأن الصريح من الكتاب والسنة لم يستوعبا إلا القليل من الأحكام، وهذا ما حدا بالمجتهدين إلى الاجتهاد والقياس.

- والاجتهاد له شروط لا بد منها لمن يتصدى له، وهي بلا شك مفقودة في مثل هؤلاء.

... فالذين رفضوا الدليل فرطوا كما أن الذين تركوا الفروع أفرطوا.

- وقد أحسن العلامة الشيخ محمد حبيب الله بن مايابي الجكني الشنقيطي في منظومته دليل السالك إذ يقول:

هذا ولما في الدليل فرطاً	بعض وبعض فيه جهلاً أفرطاً
وكان بين ذين نهج الحق	قلت بتوفيق القوي الحق
خاتمة في نصرة الدليل	والاحتجاج بأصح القيل
وهو الذي يدعى بالاستدلال	لسائر الفروع والأقوال
وحُدّه الذي به قد انضبط	وهو الذي مرادنا به ارتبط
إقامة الدليل من قول النبي	أو الكتاب لفروع المذهب
فكيف يمنع على من انقدح	في ذهنه من ذين ماله اتضح
فلو قصرناه على المجتهد	لما اهتدى بذين كل مهتدي
ولانتفى قول النبي معلماً	صلى عليه ربنا وسلمنا
عليكم سنتي أو قصرنا	ذاك على أولي اجتهاد في الورى
كيف ولا يجوز بعد الحاجة	تأخيرها البيان أي حاجة
ولانتفى الهدى من القران	أوخص بالبعض من الإنسان
كلا لقد جاء لنا كلا هدى	ومن يردّه في سواه ما اهتدى
وهكذا حديث خير الرسل	صلى عليه الله أقوى السبل
وإنما التحجيرُ في استنباط	من كان قاصراً للإحتياط

- إلى أن قال:

وحيثما يكون الاستنباط      للحكم فالمنع به يُناب  
وفي الذين في الكتاب قبلا      يستنبطونه الدليل يتلى  
لأن ذا وظيفة المجتهد      والآن يفقد بكل بلد  
أعني به مجتهد الإطلاق      فهو معدوم بالاتفاق

وقد علل ذلك بصرف الهمم عن التعليم مع توفر المراجع التي تساعد على الاجتهاد - قال: ولكن انصرفت القلوب عن العلم مرة واحدة، وأعرض الناس عنه بالكلية ولو تيسرت أسبابه، فلو وفق الله أهل القابلية الشديدة له لكان أيسر عليه الآن منه في الزمن السابق، كما أشار له أخونا المرحوم ذو المناقب الشيخ محمد العاقب في منظومته الأدلة الأصولية:

والاجتهاد اليوم صار أيسرا      لو كان إنسان له ميسرا

وممن قام بمنهجية التأصيل للفروع بأقامة الأدلة الشيخ طالب عبد الرحمن بن أحمد الندرومي الجزائري في كتابه المسمى العلوم الفقهية الإسلامية، من خلال الأحاديث النبوية ومنهجه فيه أنه يشرح أحاديث صحيحة.

- ثانياً: يقدم تراجم لرواة تلك الأحاديث.

- ثالثاً: يذكر المراجع التي أخذ منها.

- رابعاً: يحلل أسئلة فقهية حسب كل موضوع في الأجزاء الخمسة.

- خامساً: يشرح الكلمات اللغوية بالاعتماد على مراجع مثل: لسان

العرب.

- سادساً: الاستشهاد بالقرآن والحديث، وفتاوى العلماء.

ومن العلماء المعاصرين الذين قاموا بنفس المنهجية الشيخ محمد بن أحمد بن الطالب عيسى الشنقيطي في كتابه: الدروس الفقهية للمدارس الأهلية، وقد قدم لهذا - الكتاب التقاريط بعض من علماء شنقيط نثراً ونظماً منهم:

- الطالب أحمد بن الديد المفتي بمحكمة العین الشرعية .  
 - ومنهم المختار بن عمر بن الحسين الواعظ من القوات المسلحة بدبي .  
 - ومنهم محمد المصطفى بن محمد أحميد الشنقيطي إمام السبحة .  
 وهذا التأليف يتمثل في شرح منظومة نثر الأخصري للشيخ عبد الله ابن  
 الفقيه الطالب أحمد الغلاوي الأحمدي الشنقيطي التي مطلعها:  
 عبد الإله الشنجيطي يشتري بعقده المنظوم تبر الأخصري

**ومنهجيته:**

في أنه يأتي بالنص، ثم النظم، ثم التعليق، ثم الأدلة من الكتاب  
 والسنة، وقد اشتمل هذا الكتاب على ثلاثة وخمسين (53) درساً .  
 - يقول في ص(11) منه :

استخرت الله في إعداده على شكل دروس يومية لما في ذلك من الفوائد  
 التربوية، وجمعت بين النص وما يقابله من نظم وتعليق الشيخ عبد الله بن  
 أحمد الحاج حمى رحمه الله تعالى .

واتبعت كل درس ببعض الأدلة التي لا بد في هذه الأيام من ذكرها،  
 ولا يستغني طالب علم عن معرفتها .

وتوخيت أن تكون جامعة مع محل الشاهد، فيها لفوائد أخرى دون إطالة  
 - تضيف كتاباً آخر لهذا الكتاب، ولكن ذكرت ما يساعد المعلمين إلى إرجاع  
 المسألة الفقهية إلى النص المأخوذة منه .

إذ ذكر ابن ناجي في شرح الرسالة أن ذلك منهج حسن، ينبغي أن يربى  
 عليه - الناشئة، ولأن الناس إنما هم مخاطبون بالوحي .

... ومن العلماء الذين اعتنوا بربط الفروع بأصولها: الشيخ باي الكنتي  
 في كتابه سنن المهتدين من كلام سيد المرسلين، الذي شرح فيه الأحاديث  
 التي جمعها الشيخ العلامة محمد بن محمد المقرئ التلمساني، ولقد أنشد في  
 مقدمة الكتاب قول القائل:

تمسك بحبل الله واتبع الهدى ولا تك بدعياً لعلك تفلح  
ولذ بكتاب الله والسنن التي أتت عن رسول الله تنجو وتربح  
ولا تك من قوم تمنو لدينهم فتطعن في علم الحديث وتقذح  
كتاب الشيخ باي يشتمل على ثلاث (3) أسفار، وقد تحصلت على  
السفر الأول منه، تناهز صحائفه ثمانمائة (800) صحيفة بالخط الرقيق.

ولقد اشتمل على الكثير من تراجم المحدثين وغيرهم من العلماء  
المالكية وغير المالكية واشتمل على قواعد الإسلام الخمسة هذا بالنسبة للجزء  
الأول من هذا الكتاب.

- وللشيخ باي الكتبي مؤلفات في فنون كثيرة فتاوى وغيرها ولجده الشيخ  
المختار الكبير في هذا الموضوع مؤلفات عديدة، فمن ذلك قوله:

فمهما ترد إتقان مذهب مالك فنص الموطأ حقيقته وانتسب  
ومن بعده جاءت فروع كثيرة واتقنها اختصار نجل الذي حجب  
وأفنعها نص الرسالة قبله ونص خليل جاء بالدر والخشب  
- إلى أن قال:

وإياك أن ترضى اقتناص فروعها بدون ارتشاف من مناهلها العذب  
فإن الأصول كالقواعد تقتضي طمأنينة للنفس والنجح بالأرب  
فمن لم يقيد بالكتاب علومه طغاً وبغى واستبدل البسر بالرطب  
ومن ترك القرآن نسياً وراءه - فقد أبدل الجياد بالحرر الحذب  
ومن حاد عن نص الحديث سفاهة فقد صار في التمثال كالحفر المذب  
ومن ترك الفقه المهذب رغبة فقد رام تجهيلاً وعن رشده يذب  
ولكن تفقه وانتق الحق مذهباً وميزه بالذكر الحكيم ولا تؤب  
إلى غير تحقيق من القول واضح تجاذبه الحقيق والسلف النجب  
تخير من الأقوال كل مهذب صحيح ولا تعبأ بأقوال من كلب  
وثق بكتاب الله والسنة التي أتت عن رسول الله والعكس فاجتنب  
لتعلم حكم الله فيه وقوله وإن يك مسكوتاً فسر نحوه ودب  
ولا تقفون ما لست تعلم أنه ضلال وإضلال وداهية تشب

ودع عنك أقوال الرجال ورأيهم      لقول رسول الله فهو الذي يطب  
ولا تبتدع قولاً تخاف عقابه      ومن يبتدع في النار مع قوله يكب  
كمنكر صوم البيض والغرة التي      أتت عن رسول الله والصلح بالكذب  
ومن لم تكن عقباه خير من أمسه      فذلك مقطوع عن الحق قد حجب  
- اه من نسخة بخط الشيخ سيدي محمد بن بادي .

- وقد ألفت والحمد لله قبل هذا الكتاب كتابين .

الأول: سميته: «ملتقى الأدلة الأصلية والفرعية الموضحة للمسالك على فتح الرحيم المالك على مذهب الإمام مالك» .

- ففتح الرحيم المالك نظم يشتمل على تسعة وخمسمائة وألفي (2509) بيت وشرحته بالأدلة الأصلية والفرعية .

فمجموع الأدلة الأصلية والفرعية التي اشتمل عليها الكتاب الذي موضوعه العقيدة والعبادات والمعاملات والأخلاق سبعة وتسعون وثمانمائة وأربعة آلاف (4897) .

- فمن القرآن والسنة عدد ثلاثة وثمانين وستمائة وألفين (2683) .

- ومن أقوال مالك في الموطأ والمدونة أربعة وأربعين وخمسمائة (544) .

- ومن خليل والرسالة وأسهل المسالك وفتح الرحيم والتحفة عدد: - سبعين وستمائة وألف (1670) .

- وهناك أدلة أصلية وفرعية، من كتب شتى ذكرتها في مقدمة الشرح المذكور .

- كما أن لي كتاباً سميته: «الاستدلال بالكتاب والسنة النبوية على نشر العزية ونظمها الجواهر الكثرية» .

- والمنهجية التي اخترتها له :

أولاً: نأتي بنص العزية نثراً .

ثانياً: نأتي بالنظم الذي نظمته .

ثالثاً: شرح المفردات .

رابعاً: شرح الآيات بالأدلة الفرعية .

خامساً: الأدلة القرآنية .

سادساً: الأحاديث النبوية .

وبالجملة فإن عدد أبواب الكتاب ثلاثة عشر باباً (13) قسمته إلى ستة وتسعين (96) درساً .

- في مجموع الدروس من الأدلة القرآنية إحدى وسبعون ومائتان (271) .

- ومن الأحاديث النبوية ستة وأربعون وخمسمائة وألف (1546) حديث .

- ومن أقوال مالك في الموطأ اثنان وأربعون (42) .

- ومن المدونة اثنا عشر (12) دليلاً .

• وأما الكتاب الذي نحن بصدده وهو نظم الشيخ محمد بن بادى لبعض العينات من مختصر الشيخ خليل، والذي اخترنا له اسم:

«إِقَامَةُ الْحُجَّةِ بِالذَّلِيلِ

شَرْحٌ عَلَى نَظْمِ ابْنِ بَادِي

عَلَى مُهِمَّاتٍ مِنْ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ»

فلقد نسقت فيه بين عبارة خليل ونظم الشيخ ابن بادى له وحللت كلامه بأقوال علماء المذهب المالكي نقلاً من شروح المختصر وغيرها .

- وكان جل اعتمادي على الشروح الآتية:

1 - مواهب الجليل شرح الحطاب على المختصر .

2 - والشرح الكبير عليه للشيخ أحمد الدردير .

3 - والتاج الإكليل لمختصر خليل للشيخ المواق .

4 - وجواهر الإكليل للشيخ صالح عبد السميع .

- 5 - وشرح محمد الخرشي .
- 6 - وحاشية الشيخ علي العدوى عليه .
- 7 - والوجيز للشيخ محمد بن العالم الزجلأوي .
- 8 - ومواهب الجليل من أدلة خليل للشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي .
- 9 - تبين المسالك شرح تدريب السالك إلى أقرب المسالك للشيخ محمد الشيباني .
- ومن مراجع أخرى في الفقه .
- وأما من القرآن فمن القرآن مباشرة، ومن بعض التفسير مثل : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي .
- ومن الأحاديث من الكتب السبعة بزيادة الموطأ .
- هذا وقد وضعت جدولاً لأبواب وفصول هذا النظم، ووضعت أمام كل باب أو فصل عدد الأدلة التي دلت بها من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة أمام كل باب أو فصل .
- وقد درجت بعض الفصول في أبوابها بدون ذكر للفصل، وذكرت بعضها، وقد نقلت الكثير من الأدلة من مواهب الجليل من أدلة خليل تأليف : الشيخ أحمد بن أحمد المختار الشنقيطي .
- ومن تبين المسالك شرح تدريب السالك إلى أقرب المسالك السابق الذكر .
- وهذا جدول أرقام الأدلة التي عددها خمسة وثمانون وثلاث آلاف (3085) من غير ما ورد في هذه المقدمة .

## جدول أدلة الجزء الأول من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة

المجموع	الباب أو الفصل
14	باب أزل مطلق حكم الخبث
33	فصل في بيان الأعيان الطاهرة والنجسة
13	فصل في إزالة النجاسة
68	الوضوء وفرائضه . . . إلخ الفصل
42	الغسل وفرائضه . . . إلخ الفصل
10	فصل في المسح على الخفين
36	فصل في التيمم . . . إلخ الفصل
9	فصل في المسح على الجبيرة
26	فصل في الحيض والنفاس
35	باب أوقات الصلاة
25	فصل في الأذان والإقامة
19	فصل شروط الصلاة
14	فصل في ستر العورة
11	فصل في الاستقبال
21	فصل في فرائض الصلاة
78	فصل في سنن الصلاة ومندوباتها ومكروهاتها
12	فصل يجب بفرض قيام
10	فصل في قضاء الفوائت
41	فصل في السهو
16	فصل في سجود التلاوة
46	فصل في النوافل
24	فصل في صلاة الجماعة
26	فصل في الأوصاف المكروهة من الإمام



المجموع	الباب أو الفصل
15	فصل من له الأولوية في الإمامة
7	فصل في الاستخلاف
21	فصل في صلاة السفر
13	فصل في الجمع بين الصلاتين
22	فصل في الجمعة
7	فصل في صلاة الخوف
25	فصل في صلاة العيدين
8	فصل في صلاة الكسوف
15	فصل في الاستسقاء
31	فصل في الجنائز

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في الجزء الأول  
أربعة وتسعون وسبعمائة (794).

#### جدول أدلة الجزء الثاني من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة

المجموع	الباب أو الفصل
131	باب الزكاة
68	باب الصيام
9	باب الاعتكاف
115	باب الحج
45	باب الذكاة
55	باب المباح
18	باب الأضحية
14	فصل في العقيدة
24	باب اليمين
20	باب النذر

المجموع	الباب أو الفصل
95	باب الجهاد
39	باب خصائص النبي ﷺ

مجموعة الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في الجزء الثاني : ثلاثة وثلاثون وستمائة (633).

### جدول أدلة الجزء الثالث من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة

المجموع	الباب أو الفصل
194	باب النكاح
31	فصل في الطلاق
7	فصل في التفويض والتخير... إلخ
18	فصل في الرجعة
24	باب الإيلاء
11	باب الظهار
21	باب اللعان
33	باب العدة
10	فصل في المفقود
8	فصل في الاستبراء
22	باب الرضاع
27	فصل في النفقة
42	فصل في الحضانة
45	باب البيع
31	فصل في علة الرباء
5	فصل في بيوع الآجال
20	فصل في الخيار
9	فصل في المرابحة

المجموع	الباب أو الفصل
14	فصل تناول الأرض البنا والشجر
5	اختلاف المتابعين
19	باب السلم
22	باب القراض
8	فصل في المقاصة
12	باب الرهن
19	فصل في الفليس
24	فصل في الحجر

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في الجزء الثالث:  
إحدى وثمانون وستمائة (681).

#### جدول أدلة الجزء الرابع من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة

المجموع	الباب أو الفصل
12	باب الصلح
9	باب الحوالة
15	باب الضمان
9	باب الشركة
37	باب المزارعة
15	باب الوكالة
10	باب الإقرار
8	فصل في الاستلحاق
23	باب الوديعة
16	باب العارية
23	باب الغصب
6	فصل الاستحقاق

المجموع	الباب أو الفصل
23	باب الشفعة
4	باب القسمة
23	باب القراض
18	باب المساقاة
6	باب المغارسة
56	باب الإجارة
13	فصل في كراء الدابة والرباع
4	باب الجعل
36	باب إحياء الموات
40	باب الوقف
52	باب الهبة والصدقة والعمري
26	باب اللقطة
53	باب القضاء
62	باب أحكام الشهادات
79	باب أحكام الدماء والقصاص
6	باب الباغية فرقة خالفت الإمام
15	باب الردة
33	باب الزنا
35	باب القذف
34	باب السرقة
39	باب الحراية
57	باب شرب الخمر
4	باب العتق
4	باب التدبير
3	باب الكتابة

المجموع	الباب أو الفصل
3	باب أم الولد
3	باب الولاء
24	الوصية
39	باب الميراث

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في الجزء الرابع سبعة وسبعون وتسعمائة (977).



- ومجموع أبواب وفصول هذا النظم كأصله ستة وعشرون ومائة (126) بزيادة المغارسة.

- وقد نظم أبواب المختصر باندرج الفصول فيها بعضهم فقال:

عكوفاً على حج وذك مباحا	تطهر وصل ثم زك وصم وكن
وطلق على مولٍ جفا واستراحا	وضح ولا تحلف وجاهدوا نكحن
وإنفاق بائع يعد صلاحا	ظهاراً لعاناً دع وعدة مرضع
وصالح محيلاً بالحمالة باحا	وأسلم برهن ثم فلس محجرا
ومستلحقاً ولد إليه صراحا	وشارك وكيلاً لا يقر بميله
وقاسم وقارض إن أردت رباحا	وأودع معاراً واجتنب غضب شافع
وأحي ربي وقف عفا وبطاحا	وساق بلا إجارة وجعاله
أمين على جان أثار كفاحا	وهب لاقطاً أذاك واقضي بشاهد
ولص وحارب من تجرع راحا	وباغ ومرتد وزان وقاذف
على أمهات الولد نلت نجاحا	واعتق ودبر ثم كاتب وعرجن
وصلي على المختار تحظ فلاحا	وأوصي لغير وارث وادع مخلصاً

- ثم قال الشيخ محمد بن بادي رحمته الله:

- 1- الحمد لله الذي حث الوري كلاً على الفقه بلولا نفرا
  - 2- مصلياً مسلماً على الذي قال: عماد ديننا الفقه الشذي
  - 3- وأن فقيهاً متورعاً أشد حرباً على الشيطان من ألف عبد
  - 4- وأن من يرد به الإله خير فقهه في دينه السامي النضير
  - 5- ثم على الآل وصحبه ومن قفا ومن جدد للدين سنن
- قوله: (الحمد لله)؛ أي بعد البسمة أقول:

الحمد لله اقتداء بالكتاب العزيز، حيث بدأه الله تعالى بالحمد لله، وعملاً بقوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمدلة فهو أبتى»، أو «أقطع»، أو «أجزم» - والمعنى: أنه ناقص وقليل البركة.

- والحمد لغة: الوصف بكل جميل.

• وشرعاً: فعلاً ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد وغيره.

- وحقيقته: امتثال الأمور واجتناب المنهيات في الظاهر والباطن، وهو الشكر لغة.

- وأما الشكر في اصطلاح الشرع: هو صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه به فيما خلق لأجله.

وقوله: (حث)؛ أي حض.

- قال في مختار الصحاح: حثه على الشيء من باب رد، واستحته؛ أي حظه فاحتث وحثته تحثيثاً بمعنى وولي حثيثاً؛ أي مسرعاً حريصاً، وتحاثوا تحاضوا.

(الورى): المراد بهم المكلفون من الجن والإنس . (كلا)؛ أي جميعاً .  
على (الفقه) وهو :

- لغة: الفهم، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا يَمَّا تَقُولُ﴾ .
- وقوله سبحانه: ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ .

• واصطلاحاً: معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد، فتخرج بذلك الأحكام :

- العقلية: كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين . والحسية كالعلم بأن النار محرقة .

- والقطعية كالعلم بأن الله واحد، وأن الصلوات الخمس واجبة .  
فليس العلم بهذه الثلاثة يسمى فقهاً في الأحكام .

- ولقد قلت في شرحنا ركائز الوصول على منظومة العمريطي في علم الأصول :

الفقه في الاصطلاح: له معنيان الأول عند الأصوليين، والآخر عند الفقهاء .

- فهو عند الأصوليين: العلم بالأحكام الفرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، فالفقه عندهم علم الأحكام من دلائلها، والفقهاء: هو المجتهد .  
- وأما عند الفقهاء: فهو حفظ الفروع مطلقاً سواء كانت بدلائلها أم لا، وعلى هذا يكون الفقيه عندهم من حفظ الفروع .

- وعلم الأحكام الشرعية الفرعية التي توصف بأفعال العباد والمكلفين من الوجوب والندب والإباحة وغيرها .

وقوله: جاء اجتهاداً دون حكم قطعي، وأما الأحكام التي طريقها القطع لا الاجتهاد - كالعلم بأن الله واحد موجود، وأن الصلوات الخمس واجبة، وغير ذلك مما يستوي في معرفته العام والخاص لورود النص المحكم به فلا يسمى فقهاً، فلذلك قيد الفقه - بمعرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد الذي هو بذل الوسع للغرض المقصود من العلم المحصل له كوجوب النية في

الوضوء والفاتحة في الصلاة، وأن الزكاة لا تجب في الحلبي المباح.. إلى غير ذلك من مسائل الخلاف، وستكون لنا عودة لهذا الموضوع إن شاء الله عند قول الناظم: والفقهاء علم حكم شرعي عملي.. إلخ.

قوله: (يلولا نفر) متعلق ببحث بشير إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَأَفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَكْفِفَهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122].

قوله: (مصلياً) مصدر صلى؛ من الله الرحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الأدميين دعاء وتضرع.

(مسلماً على الذي قال: عماد ديننا الفقه الشاذلي) هو المسك الطيب، شاذلي؛ أي تطيب بالمسك.

(وان فقيهاً متورعاً أشد حريباً...) إلخ، (وان من يرد به الإله خير فقهه في دينه السامي النصير) تضمنت هاته الأبيات ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه. عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما عبد الله بشيء أفضل من فقهه في دين، ولفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد، ولكل شيء عماد وعماد هذا الدين الفقه».

- وقال أبو هريرة: «لأن أجلس ساعة فأفقه أحب إلي من أن أحيي ليلة القدر» [رواه الدارقطني والبيهقي]. إلا أنه قال: «أحب إلي من أن أحيي ليلة إلى الصباح».

- وقال المحفوظ: هذا اللفظ من كلام الزهري [أخرجه المنذري في الترغيب والترهيب في كتاب العلم].

- وروى الترمذي من حديث أبي الدرداء قال:

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، إنما ورثوا العلم فمن أخذ به أخذ بحظ وافر».



- والكلام على فضل العلم والعلماء طويل وعريض ويملاً الأسفار  
والصحف والنهار لا يحتاج إلى دليل، كما قيل:

وكيف يصح في الأذهان شيء إذا أحتاج النهار إلى دليل  
(ثم الصلاة كذلك على الأكل)؛ أي آل النبي ﷺ في مقام الدعاء يدخل كل  
مؤمن، وفي القرابة من تحرم عليهم الصدقة من بني هاشم والمطلب.  
(والصحب) جمع صاحب كركب وراكب عطف عام على خاص.

وهو: من اجتمع مع النبي ﷺ اجتماعاً معتاداً بعد البعثة، وآمن به، وأما  
من اجتمع معه قبل البعثة مؤمناً بأنه سيبعث كبحيرى الراهب وزيد بن عمرو بن  
نفيل، فنظر فيه الحافظ بن حجر، ووجه الكمال بن أبي شريف بأنه لم يكن  
حينئذ نبياً فملاقيه لم يلق النبي، ويخرج من اجتمع به كافراً فليس بصاحب له  
لعدواته، ولو أسلم بعد وفاته - كرسول قيصر. قاله العراقي، وأما من اجتمع  
به مؤمناً ولم يره بالعين المجردة كابن أم مكتوم فلا شك في صحبته.

(ومن قفا) يريد بذلك التابعين، والتابعي: هو من أدرك بعض الصحابة.  
(ومن جدد للدين سفن) يريد بذلك - والله أعلم - من يبعثهم الله على  
رأس كل سنة ليجددوا للناس دينهم.

- كما في الحديث الذي رواه الحاكم، أو يريد بذلك كل من أحيأ سنة  
من السنن التي أميتت، أو من قال فيهم ﷺ: «من سن سنة حسنة فله أجرها  
وأجر من عمل بها...» إلخ الحديث.

- ثم إن الناظم لما حمد الله وصلى على نبيه ﷺ وآله وصحبه، وذكر  
فضيلة العلم والعلماء، وأراد أن يشرع في مقصوده بدأ بتعريف نفسه فقال:

- 6 - وبعد قال أفقر العباد لربه محمد بن بادي
- 7 - الوافي الأضغافي سكنى القادري طريقة المالكي الأشعري
- 8 - من هو دون أن يقول قيل: لي فضلاً عن أن يقول قلت مقولي
- 9 - لكن جذب زمن مرعى الهشيم الجأ إلى مخ العراقيب الأنيم
- 10 - وقد بدا صدق حديث ترذلون بكل عام ما تطاول القرون

- 11 - لذاك كان الصدر عنده الصواب  
 12 - ثم أتى اجتهاد أهله فأم  
 13 - فدونت في رأي كل مجتهد  
 14 - مثل مدونة سحنون و ثم  
 15 - ثم أتى بعد أبو الضيا خليل  
 16 - وذاك كله لنقصان الهمم  
 17 - ولم يزل نقصانها يعلو إلى  
 18 - لأجل ذا مع كون سوداء ولود  
 19 - وأن ما ألف في كل زمن  
 20 - أردت مع قصوري نظم مختصر  
 21 - مراعباً جهدي للفظه وقد  
 22 - وربما زدت قليلاً كالعدم  
 23 - وربما أخرجت عن حسن النظام  
 24 - ولست لاصطلاحه بملتزم  
 25 - والله أستعين في كل عمل  
 (وبعد) ظرف مبني على الضم لانقطاعه عن الإضافة، ونوى معنى  
 المضاف إليه، والواو عوض عن أما.

- ويؤتى بها عند الانتقال من غرض إلى آخر.

- وجوابها لا بد أن يكون مقروناً بالفاء وجوباً إلا في ضرورة الشعر.

- ولقد أشار بعضهم إلى ذلك بقوله:

وما واو لها شرط يليه      جواب قرنه بالفاء حتما  
 هي الواو التي قرنت ببعدها      وأصلها أما والأصل مهما  
 واختلف في أول من نطق بها بعد آدم على أقوال سبعة. . أشار لها  
 بعضهم بقوله:

جرى الخلف أما بعد من كان بادياً بها سبع أقوال وداود أقرب  
لفصل خطاب ثم يعقوب قسمهم فسحبان أيوب فكعب فيعرب  
والحق أن داود أعجمي، وهي عربية إلا أن يراد أنه أول من نطق  
بمرادفها في فصل الخطاب، المراد به مطلق كلام، فأصل بين الحق  
والباطل.

وأن المراد بسحبان: سحبان وائل بالإضافة الذي كان في الجاهلية لا  
سحبان وائل الذي كان في زمن معاوية خلاف ما وقع في الخطاب وغيره من  
شروح خليل. قاله ابن التلمساني في حاشية الشفاء.

### ترجمة الشيخ محمد بن بادي:

وقوله: (قال أفقر العباد)؛ أي أحوجهم إلى الله تبارك وتعالى، لأن العبد  
لا ينفك عن الفقر، كما قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ  
الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (١٥).

- وقوله: (محمد بن بادي) هو العالم العلامة والحبر الفهامة.

وبادي لقب والده، واسمه المختار بن محمد - بفتح الميمين -، ولقبه  
بإبي بن سيد محمد - بضم الميم - بن الشيخ المختار بن أحمد بن أبي بكر  
الكتبي القرشي - الفهري، من سلالة الإمام عقبة بن نافع.  
- ولقد عرف نسبه ومسكنه ومذهبه وطريقته وعقيدته بقوله:

(الوافي الأضغاعي سكني...) إلخ البيت ولا بد أن نذكر نبذة من حياته،  
وحياته طويلة ومملوءة بالعلم والإرشاد والدعوة إلى الله ومحاربة البدع  
والخرافات يدل على ذلك ما جاء في كتابه: «الشموس الطوالع بظلام ما حدث  
عند القبور من مناكر البدائع:

- كان مولده نهاية القرن الثالث عشر للهجرة، ووفاته في العقد التاسع  
من القرن الرابع عشر، وذلك سنة سبع وستين أو ثمان وستين وثلاثمائة وألف  
(1367) أو (1368)، وعاش ثمانية وثمانين (88) سنة قضاه في التعليم  
والتأليف، فلقد خلف وراءه الكثير من العلماء الذين أخذوا عنه، كما أنه

خَلَّف الكثير من المؤلفات نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر في فنون شتى ففي الفقه مثلاً:

- 1 - هذا النظم الذي نحن بصدد شرحه، وهو؛ نظم مهام من مختصر الشيخ خليل.
- 2 - نظم كتاب العزية.
- 3 - شرحه.
- 4 - أرجوزة في الفقه نظم فيها القواعد التي جمعها الشيخ باي بن عمر سماها فتح البصيرة.
- 5 - نظم أقرب المسالك مختصر الدردير.
- 6 - أرجوزة سماها: «مريح البال في حكم ما أتى في الانتعال».
- 7 - شرح عليها.
- 8 - أرجوزة تسمى «الروضة الأنيقة في الأضحية والتسمي والختان والعقيقة» وختمها بالكلام على بعض العوائد.
- 9 - له شرح عليها سماه: «العوارض العتيقة».
- 10 - أرجوزة في علم الفرائض اسمها: «بغية الشريف في علم الفرائض المنيف».
- 11 - شرحه عليها: «مراتع الخريف على بغية الشريف».
- 12 - شرح على البيقونية في مصطلح الحديث سماه: «قرة العيون».
- 13 - فتح المتعال على نظم الشيخ سيدي محمد ابن الشيخ المختار الذي سماه: «منح الفعال في الورقات» لأبي المعالي في علم الأصول.
- 14 - شرح على منظومة ابن أب سماه: «مقدم العتي المصروم على نظم ابن أب لمقدمة ابن آجروم».
- 15 - أرجوزة سماها: «وقاية المتعلم من اللحن المثلم».
- 16 - بلوغ الغاية على الوقاية.

- 17 - ألفية الفنون .
- 18 - شرح على الألفية المذكورة .
- 19 - البدع المفيد باللغة الحسانية .
- 20 - الفتاوى الفقهية .
- 21 - ديوان شعر .
- 22 - منظومة في موضوع الأتاي .
- 23 - ما جرى بين العائلة الكنتية وآل عثمان بن فودية .
- 24 - بدع الشكل في حكم الشرب والأكل .
- 25 - سفن النجاة لمن غرق في بحر السيئات .
- 26 - وشرحه عليها أيضاً .
- 27 - شرح الوظيفة للإمام زروق .
- 28 - مصلح الدارين في الرقية بالكتاب والدعاء الطيب .
- 29 - الشمس الطوالع بظلام ما حدث عند القبور من مناكر البدائع .
- 30 - زينة الفتيان دنيا وأخرى ومع الأقران .

... وهذا ما حضرنا من مؤلفاته، وله محاورات مع بعض من العلماء

مثل :

- لبات بن محمد بن إبراهيم، وألف في موضوع تلك المحاورات تأليفاً سماه: حدائق الإرشاد والتنبيه على فساد العقد قبل الحكم بفسخ المختلف فيه .  
وقد ذكر في هذا التأليف جوانب هامة من حياته العلمية ورحلاته إلى بعض الأماكن والفنون، التي درسها، والمعلومات التي تحصل عليها، ولقد ذكرت نبذة من هذا الحوار في شرحنا: «فواكه الخريف على بغية الشريف» .  
- ومحاورته الشيخ سيدي محمد بن البكاي تشتمل على عدة صفحات، ولقد ذكرت مقتطفات منها في شرحنا: «فواكه الخريف»؛ كذلك وسمى هذه المحاورات: «البيان المرصوص في بطلان توكيل الوكيل المخصص إلا بإذن

الموكل عادي أو منصوص، وتشتمل على زهاء (30) ثلاثين صفحة.  
- ومحاورة مع الشيخ محمد الحسن القبلي مذكورة في شرحنا المذكور.

- ولقد واصل الشيخ ابن بادي رسالة شيخه الشيخ باي بن عمر، فكان يبعث بالرسائل والقصائد الشعرية إلى علماء أقبلي يطول جلبها.  
- وبالجملة فهو شخصية علمية بارزة في الصحراء الجنوبية التي تربط بين الجزائر ومالي والنيجر.

ثم إن الناظم رحمه الله تعالى صرح بتواضعه طلباً أن يرفعه الله تعالى، لأن من تواضع لله رفعه الله فقال: «أنا دون من يأخذ عن غيره فضلاً عن أن يقول لغيره». وهو معنى قوله: (من هو دون أن يقول: قيل لي... إلخ البيت.  
(لكن) حرف استدراك (جذب) هو ضد الخصب وكأنه يشير في هذا البيت إلى قول الشاعر:

لعمر أبيك ما نسب المعلى إلى كرم وفي الدنيا كريم  
ولكن البلاد إذا اقشعرت وصوح نبتها رعى الهشيم  
وقد علل ذلك بقوله: (وقد بدا صدق حديث ترنلون بكل عام)؛ ويعني أن ما من عام يأتي إلا والذي قبله خير منه، والذي بعده شر منه.  
(ما تطاول القرون) جمع قرن، وهو: مائة (100) سنة.

- ولقد جاء في الحديث: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» فمن خلال هذا الحديث يظهر أن النقص يزامن القرون، ولكن هذا في الغالب، وفي غير الغالب، قد يدخر الله للمتأخرين ما عسر فهمه على المتقدمين.

(لذلك كان الصدر عنده للصواب) يريد بالصدر الرعيل الأول أو الزمن الذي كان العلم فيه في الصدور.

(الإجماع)؛ أي إجماع علماء الزمان؛ أي إجماع الصحابة، أو التابعين؛ ولقد قال بعضهم: إن الإجماع لا يعقد في عهده ﷺ كما ينعقد بعد وفاته،

ويكون الإجماع حجة وقول الرسول حجة أخرى، ولا مانع من اجتماع الحجتين على قضية واحدة.

- قال بعض أهل العلم: إن إجماع الشيخين أبي بكر وعمر حجة لقوله عليه الصلاة والسلام: «اقتدوا بالذين بعدي أبي بكر وعمر» [رواه الترمذي].

(والحديث)؛ أي السنة.

(والنور)؛ أي الكتاب.

- فهما الأصلان، فالسنة تأتي في المرتبة الثانية بعد الكتاب مثل: السنة المتواترة والمشهورة، وخبر الأحاد.

(والكتاب)؛ أي القرآن. وسيأتي الكلام على هذه الأصول الثلاثة في آخر الكتاب عند الكلام على الأدلة التي بنى عليها الإمام مالك مذهبه في الفقه إن شاء الله فلا داعي للإطالة.

(ثم أتى لجهاد أهله فأم) وستكلم إن شاء الله على الاجتهاد كذلك في آخر الكتاب، وهو استفراغ الوسع في تحصيل أمر يشق من الجهد - بالفتح - أي: المشقة.

- والحاصل أننا نترك الكلام في هذا المحل عن الاجتهاد للكلام عليه في آخر الكتاب.

(حتماً على من قصره عنه علم) يريد الاجتهاد العام أو اجتهاد المذهب كما سيأتي.

(فدونت في رأي كل مجتهد) يشير إلى المدونة التي أخذها ودونها سحنون عن ابن القاسم، ولا بعد الموطأ ديوان في الفقه أفيد من المدونة عند أهل الفقه، ككتاب سيبويه عند أهل النحو، وكتاب إقليدس عند أهل الحساب.

وموضعها موضع أم القرآن في الصلاة بالنسبة للفقه تجزئ عن غيرها، ولا يجزئ غيرها عنها، وكانت مؤلفة على مذهب أهل العراق فسرخ أسد بن الفرات منها الأسئلة وقدم بها المدينة ليسأل عنها مالكاً رحمه الله تعالى، ويدونها على مذهبه فأفاه قد توفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأتى أشهب ليسأله عنها فسمعه

يقول: أخطأ مالك في مسألة كذا وكذا فتقصه بذلك وعابه، ولم يرض قوله فيه، وقال: ما شبه هذا إلا كرجل بال إلى جانب بحر. فقال: هذا بحر آخر. فدل على ابن القاسم فأتاه فرغب إليه في ذلك فأبى عليه فلم يزل به حتى شرح الله صدره لما سأله، فجعل يسأله عنها مسألة فما كان عنده فيها سماعاً من مالك.

قال: سمعت مالكا يقول: فيها كذا وكذا.

وما لم يكن عنده فيها سماع إلا بلاغاً قال: لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً.

ويبلغني عنه أنه قال فيها: كذا وكذا.

وإن لم يكن عنده فيها سماع ولا بلاغ قال: لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً ولم يبلغني، والذي أراه فيها كذا وكذا.

فرجع إلى بلاده بها فطلبها منه سحنون فأبى عليه، فتحيل سحنون حتى صارت عنده فانتسخها ثم رحل بها إلى ابن القاسم فقرأها عليه، فرجع عنها عن مسائل، وكتب إلى أسد بن الفرات أن يصلح كتابه على ما في كتاب سحنون، فأنف أسد من ذلك وأباه، فبلغ ذلك ابن القاسم فدعا عليه أن لا يبارك فيه، وكان مجاب الدعوة فأجيب دعوته ولم يشتغل بكتابه، ومال الناس إلى قراءة المدونة ونفع الله بها.

(ثم اتى بعد)؛ أي بعد المدونة.

(أبو الضيا خليل) بن إسحاق المالكي (مختصراً لها)؛ أي المدونة. بما شفى العليل لأنه كما قال الحطاب: هو كتاب صغر حجمه وكثر علمه، وجمع فأوعى وفاق أضرابه جنساً ونوعاً واختص بتبيين ما به الفتوى وما هو الأرجح والأقوى لم تسمع قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله إلا أنه لفرط الإيجاز كاد يعد من جملة الألغاز.

(وذاك كله)؛ أي العدول عن الكتاب والسنة والإجماع، وعن أخذ المسائل من أصولها إلى الاستغناء بالفروع عنها كالأستغناء بالمدونة وغيرها من كتب المذهب التي بينت الفروع من دون انتساب للأصول والأستغناء



ببعضها عن كلها كالاستغناء بخليل عن المدونة، وبالرسالة عن خليل،  
وبالمتون القصيرة عن المطولات.

(وذاك كله لنقصان الهمم بكل جيل بعد جيل قد نجم ذلك) ولم يزل نقصانها  
يعلو الأولى له أن يقول: ينخفض بدل يعلو؛ لأن النقصان ينخفض لا يعلو.

(إلى أن قد دعى بعصرونا)؛ أي في زمننا (ذا الجفلا) يريد بذلك العموم  
حتى عم نقصان الهمم كل الناس، وكأنه استدعى لذلك دعوة عامة. كما قيل:

نحن في المشتاه ندعو الجفلا لا ترى الأدب منا ينقر  
- قال في القاموس: ودعاهم الجفلى محركة والأجفلي؛ أي بجماعتهم  
وعامتهم.

وقوله: (لأجل ذا مع كون سوداء ولود أفضل من حسنا عقيم لا تجود).

والمعنى: إن شيئاً خيراً من لا شيء - وجاء في الحديث: «سوداء ولود  
خير من حسناء لا تلد» [رواه ابن حبان في الضعفاء من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن  
جده، ولا يصح أخرجه الغزالي في الإحياء في كتاب النكاح 2/77].

(وان ما ألف في كل زمن لاهله)؛ أي لأهل ذلك الزمان أنفع لهم. (مما  
ألف قبل عن).

وقد جاء عن عمر بن عبد العزيز قوله: «تحدث للناس أفضية بقدر ما  
أحدثوا من الفجور».

أي: تحدث أفضية من أصول الشرع، وتطبق على حسب ما يحدث،  
وليس المراد أنه يحدث شرع جديد بدليل قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ  
وَأَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نَبِيًّا﴾ الآية.

ويقال: المتأخر أتم نظراً وعليه، فإن كل تأليف وتصنيف ظهر في زمن  
من الأزمنة يجد فيه أهل ذلك الزمان ما هو أقرب لفهمهم وأصلح لشأنهم  
وأقرب لأذهانهم، لأن الكثير من المفاهيم يبينها الزمن من خلال العادات  
والأعراف.

- ولهذا قال الشيخ ابن بادى:

(أردت مع قصوري) في العلم نظماً مختصراً.

والمختصر: ما كثر معناه وقل مبناه.

(منه) الضمير يرجع إلى مختصر خليل (على مهم الأبواب اقتصر) ولا يخفى أن هذا النظم لم يترك باباً من أبواب مختصر خليل إلا ونظم منه ما تدعو إليه الحاجة من المهمات، (مراعياً حال جهدي)؛ أي طاقتي (للفظه)؛ أي للفظ الأصل (وقد لرعيه)؛ أي اللفظ (اقفوا الشنوذ) من الألفاظ (عن اسد)؛ أي سداد ولا شك أن الناظم قد احتاج إلى تغيير الكثير من الألفاظ طلباً لمساعدة النظم، وكما يقال: إذا فهمت المعاني فلا مناقشة في اللفظ، (وربما) على سبيل الندور (زدت قليلاً) على عبارة الأصل، والمقصود به البيان وربما أخرج ما كان مقدماً في الأصل أو قدمت ما كان مؤخرًا، وهذا كله على سبيل الندور.

(ولست لاصطلاحه) أي خليل (بملتزم) كقوله مشيراً بفيها للمدونة وبأول إلى اختلاف شارحيها، وبالاختيار للخمى، لكن إن كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره هو في نفسه وبالأسم فذلك لاختياره من الخلاف . . . إلخ مصطلحاته.

وقوله: (إلا لما كان بشرط قد فهم) هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق حتى لا يحتاج إلى التصريح، ولقد قال في الأصل: وأعتبر من المفاهيم مفهوم الشرط فقط.

والمفهوم: قسمان:

#### 1 - مفهوم موافقه:

وهو ما وافق المنطوق في حكمه كضرب الوالدين المفهوم من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا أُرِي﴾.

- وكإحراق مال اليتيم المفهوم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتِيمِ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾.

فإن كلاً من الضرب والإحراق موافق للتأنيف، والأكل في الحرمة

بالنظر للمعنى، والأول مفهوم بالأولى، والثاني بالمساواة.

## 2- مفهوم مخالفة:

وهو ما خالف المنطوق في حكمه وهو عشرة أنواع، وقد جمع ابن غازي أنواع مفهوم المخالفة العشرة في بيت فقال:

صف واشتراط علل ولقب ثنيا وعد ظرفين وحصرٍ أغيا

قوله: صف: مفهوم الصفة، نحو: أكرم العالم.

واشتراط: مفهوم الشرط، نحو: من قام فأكرمه.

علل: مفهوم العلة نحو: أكرم زيد لعلمه.

ومفهوم اللقب: نحو: في الغنم زكاة.

ومفهوم الاستثناء: نحو: قام القوم إلا زيداً.

وعد: مفهوم العدد نحو: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

ومفهوم الزمان: نحو: سافر يوم الخميس.

ومفهوم المكان: نحو: جلست أمامه.

ومفهوم الحصر: بالنفي أو بالإثبات أو بإنما نحو: ما قام إلا زيد؛  
﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾.

- وقيل: إن مفهوم الحصر من جملة المنطوق.

ومفهوم الغاية: نحو: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَىٰ الْآيَاتِ﴾.

- وستكون لنا عودة لهذا الموضوع في آخر الكتاب.

(والله استعين)؛ أي أطلب منه العون (في كل عمل)، ونسأله العون في قبول عملنا، ونسأل منه أن ينفع المشتغل به.

## مُقَدِّمَةٌ

- 1 - الفقه علم حكم شرع عملي
  - 2 - والحكم شرعاً ما إلا له خاطباً
  - 3 - بسبب أو مانع أو شرط أت
  - 4 - والشرط كالطهر لها والمانع
  - 5 - وسبعة أقسام حكم الشرع ما
  - 6 - والكراه والنذب وفي العقود أو
  - 7 - فذو الإباحة الذي انتفى الثواب
  - 8 - وما بفعله الثواب واجترم
  - 9 - والنذب ما بفعله الثواب لا
  - 10 - ثم الصحيح ذو النفوذ واعتداد
  - 11 - فمن بنيه بذرا راعي الأجل
- دري من دليسه المفصل  
مكلفاً إباحة أو طلباً  
أو أول كالوقت في فرض الصلاة  
منها كحيض للوجوب رافع  
أبيح أو وجب أو ما حرماً  
عبادة صحة أو ضد رأوا  
إلا بنية به كذا العقاب  
تاركة الواجب ضد ما حرم  
عقاب في الترك بضد ذي القلا  
عبادة وعقده ضد الفساد  
قد عبد الله بكل ما عمل

مقدمة هذه المقدمة تكلم فيها الناظم على علم أصول الفقه اعتاد الأصوليون أن يعرفوا علم أصول الفقه باعتبارين؛ الاعتبار الأول بحسب الإضافة، والاعتبار الثاني بحسب العلمية.

فالاعتبار الأول: وهو أن أصول الفقه مركب إضافي يحتاج إلى تعريف مفرداته.

وأما بالاعتبار الثاني: وهو أن أصول الفقه نقل عن معناه الإضافي، وجعل لقباً؛ أي علماً على الفن الخاص به من غير نظر إلى الأجزاء المكونة له، فيحتاج إلى تعريفه باعتباره مفرداً فقط. كما في شرح العضد لمختصر ابن الحاجب.

- ولقد تكلمنا على هذا الموضوع عند قول الناظم:

الحمد لله الذي حث الوري كلاً على الفقه بلولاً نفرأ

قوله: (والحكم شرعاً ما الإله خاطباً مكلفاً)؛ أي هو خطاب الله تعالى المتعلق بالاعتضاء، أو التخيير أو الوضع، وهذا تعريف جمهور الأصوليين، ثم إن طلب الخطاب لفعل المكلف، وتعلقه به، إما أن يكون بطلب أو إذن بأن يطلب طلباً أو بأن يأذن فيه ويبيحه، يعني: من غير وضع على ذلك بدليل مقابلة، ويسمى هذا القسم خطاب التكليف، وذلك كالصلاة واجبة أو مندوبة، والزكاة والصدقة، وكذا الأطعمة والأشربة لأنها إما مباحة، أو مكروهة، وإما أن يكون بوضع؛ أي بنصب أمانة (بسبب أو مانع أو شرط آت).

فالسبب: ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته، وذلك كالذكاة في الحيوان المأكول اللحم.

- وعند جمهور الأصوليين: هو ما يوجد عنده الحكم لا به سواء أكان مناسباً للحكم أو لم يكن كذلك، ويرى بعض الأصوليين أن السبب مقصور على ما إذا لم يكن مناسباً، أما إذا كان مناسباً للحكم فيسمى علة والأمثلة توضح المراد، فالسفر سبب لجواز الفطر في رمضان وهو مناسب لتشريع الحكم مناسبة ظاهرة باعتباره تضمنه المشقة التي يناسبها أو يلائمها الترخيص والتخفيف.

- وقول الناظم: (أو أول كالوقت في فرض الصلاة) فدلوك الشمس سبب لوجود الظهر؛ قال تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾. وعقولنا لا تدرك مناسبة ظاهرة بين السبب والحكم، وشهود شهر رمضان سبب لجوب الصيام.

- قال تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

- وقال ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته...» إلخ.

والكلام طويل وعريض.

(أو مانع) وهو ما يلزم من وجوده عدم الحكم أو بطلان السبب.

- وعرفه الأمدى بقوله: هو كل وصف وجودي ظاهر منضبط مستلزم

لحكمة مقتضاها بقاء نقيض حكم السبب مع بقاء حكمة السبب .

ويلاحظ أن هذا تعريف لمانع الحكم .

- وأما مانع السبب: فهو كل وصف يخل وجوده بحكمة السبب يقيناً .

مثال الأول: الأبوة في باب القصاص مع القتل العمد العدوان .

ومثال الثاني: الدين في باب الزكاة مع ملك النصاب .

- وبعبارة أخرى: هو ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته .

(أو شرط آت):

الشرط: في اللغة مصدر بمعنى إلزام الشيء والتزامه وجمعه شروط، ويتحرك الراء معناه العلامة، وجمعه: أشراط، قال تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾؛ أي علامات الساعة .

وعند الأصوليين: هو الوصف الظاهر المنضبط الذي يتوقف عليه وجود الحكم من غير قضاء إليه .

وبعبارة أخرى: هو ما يستلزم من عدمه عدم الحكم أو عدم السبب .

وزاد البعض في تعريف الشرط قيداً آخر في آخره: وهو لذاته فقالوا:

الشرط: هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته .

وذلك حتى شمل التعريف شرط حولان الحول فإن وجوب الزكاة متوقف عليه، ولكن لا لذاته وإنما لانضمام السبب إليه، وهو ملك النصاب ولا أجد داعياً لهذه الزيادة؛ لأن الذي اقتضى وجود الحكم هو السبب، وليس الشرط والفرق بين الركن والشرط .

كلاهما يتوقف عليه وجود الشيء، إلا أن الركن هو ما يتوقف الشيء على وجوده، وكان جزءاً من حقيقته أو ماهيته، فالركوع ركن في الصلاة لأنه جزء منها، والإيجاب والقبول في العقد ركنان لأنهما جزءان من الحقيقة .

وأما الشرط: فهو ما يتوقف عليه وجود الشيء وكان خارجاً عن حقيقته فالطهارة شرط في الصلاة وهي أمر خارج عن الحقيقة، وقد قيل:

الشرط عن ماهية قد خرجا والركن جزءها بها قد ولجا  
وقول الناظم: (أو أول كالوقت في فرض الصلاة) تقدم أنه راجع إلى  
السبب والشرط كالطهر للصلاة فهو شرط في صحتها.  
- ومثال المانع: كالحيض للوجوب رافع.

وقوله: (وسبعة أقسام حكم الشرع) أخبر أن الأحكام سبعة وعدها  
بعضهم خمسة، وقد يستغنى عن شرح هذه الأبيات بما في شرحنا: «ركائز  
الوصول على منظومة العمريطي في علم الأصول» عند قول الناظم:

والحكم واجب ومندوب وما أبيض والمكروه مع ما حرما  
مع الصحيح مطلقاً والفساد من عاقدان أو من عابد  
... إلخ الأبيات الثمانية.

فلقد قلت: ذكر الناظم تبعاً لأصله إنها سبعة، وهي:

1 - الإيجاب، 2 - والنذب، 3 - والمباح، 4 - والمكروه،  
5 - والمحرم، 6 - والصحيح، 7 - والفساد.

والذي عليه الجمهور أن الأحكام خمسة لا سبعة لأن الصحيح إما  
واجب أو غيره، والباطل داخل المحذور.

- وزاد بعضهم: الرخصة والعزيمة.

(فواجب) وهو ما طلب الشارع فعله من المكلفين طلباً حتماً، بأن اقترن  
طلبه بما يدل على تحريم فعله كما إذا كانت صيغة الطلب نفسها تدل على  
التحريم أو دل على تحريم ترتيب - العقوبات على تركه أو آية قرآنية شرعية  
أخرى كالصلاة وغيرها من القواعد الخمس، ففي فعلها الثواب وفي تركها  
العقاب.

(والنذب)؛ أي المندوب، وهو الذي يثاب فاعله على فعله، ولم يكن في  
تركه عقاب، ولكن من السنن والمندوبات ما يعد مكملاً للواجب كالأذان

وأداء الصلوات الخمس جماعة فهذا، وإن كان لا يعاقب تاركه، فإنه يستحق اللوم والعتاب، ومنه ما لا يستحق صاحبه لوماً ولا عتاباً مثل: صيام يوم الخميس من كل أسبوع أو صلاة ركعات زيادة على الفرض، وعلى السنن المؤكدة، ويسمى هذا القسم السنة الزائدة أو النافلة.

ومن المندوبات ما يعد من الكماليات للمكلف، ومن هذا الاقتداء بالرسول ﷺ في الأمور العادية التي تصدر عنه بصفته إنساناً كالمشي والشرب واللباس على الصفة التي كان يسير عليها الرسول ﷺ، فإن الاقتداء به في هذه الأمور يعد من محاسن المكلف، ويسمى هذا القسم مستحباً وأدباً وفضيلة.

وقوله وليس في المباح من ثواب؛ أي لا يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه.

1 - مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾.

2 - وكقوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾.

3 - وكقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾.

فإن فعل هذه الأشياء وتركها لا شيء فيه.

وضابط المكروه: يعني أن المكروه عكس المندوب.

والمكروه: ما طلب الشارع الكف عن فعله طلباً غير حتم بأن تكون الصيغة نفسها دالة على ذلك كقوله: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾. وهكذا الحرام عكس ما يجب.

وأما الحرام: فهو عكس الواجب، وهو ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله.

والمحرم ما طلب الشارع الكف عن فعله طلباً حتماً، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانَةُ وَالْأُمَّمُ وَالْحَمُّ الْغَنَزِيرِ﴾.

- أو أن يترتب على الفعل عقوبة مثل: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

- وضابط الصحيح ما تعلقاً به نفوذ واعتداد:



يعني أن الصحيح هو الذي يتعلق به نفوذ - بالذال المعجمة - وهو البلوغ إلى المقصود بأن يجمع ما يعتبر فيه شرعاً عقداً كان أو عبادة، فالنفوذ من فعل المكلف، والاعتداد من فعل الشرع.

- والنفوذ من نفذ السهم في الرمية إذا بلغ المقصود من الرمي، وهذا كذلك فإذا ترتب على العقد ما يقصد منه كالبيع إذا أفاد الملك والنكاح إذا أفاد الوطاء والخلع إذا أفاد بينونة الزوجة، قيل له: صحيح ومعتد به.

وكذلك الصلاة والاعتداد والنفوذ معناهما واحد لكن العبادة في الاصطلاح تتصف بالاعتداد لا بالنفوذ، والفاسد الذي لم يعتد فهو عكس الصحيح لا يتعلق به النفوذ، ولا يعتد بأن لم يستجمع ما يعتبر فيه شرعاً عقداً كان أو عبادة، والعقد في الاصطلاح يوصف بالنفوذ والاعتداد والعبادة توصف بالاعتداد. اهـ.

(فمن بنية خالصة راعي الأجل) لأن الأعمال بالنيات ولا تصح العبادة إلا بها.

- وكذلك لا يصح العمل إلا بالنية، ولا تقبل النية إلا إذا كانت موافقة للسنة وبالله التوفيق.

- |                                 |                               |
|---------------------------------|-------------------------------|
| 1 - باب أزل بمطلق حكم الخبث     | وحدثا وهو ما عليه نث          |
| 2 - بدون قيد اسم ما وإن أصيب    | من ندى أو سؤر ككلب أو أذيب    |
| 3 - أو شابه وهو كثير ذو نجس     | غير مغير وإن شك حدث           |
| 4 - فيما له غير هل يضر أو       | غيره مجاور كما رووا           |
| 5 - ولو بريح قطران كسمن         | لاصق والخزو كالطحلب عن        |
| 6 - أو بمقر أو ممر بالبرا       | أو شاب كالمح ولو قصداً جرى    |
| 7 - لا بالمغير لطعم لون         | أو ربح إن فارق غالباً من      |
| 8 - طاهر أو نجس كدهن مازجا      | وحكمه حكم المغير نجا          |
| 9 - وضر تغيير بحبل سانيه        | كذا الغدير بكروث الماشيه      |
| 10 - والبير بالتبن وأوراق الشجر | وفي البوادي بهما الأجزاء ظهرا |

## 11 - وفي المخالط الموافق نظر والخلف أن يجعل ما في الفم قر

اشتمل هذا الباب على إحدى عشر (11) بيتاً.

يتضمن البيت الأول والثاني قول الشيخ خليل: «يرفع الحدث وحكم الخبث بالمطلق، وهو ما صدق عليه اسم ماء بلا قيد، وإن جمع من ندى أو ذاب بعد جموده...».

فحكم مفعول بأزل والخبث مضاف إليها وحدثا معطوف على حكم، وقوله وهو ما عليه نث؛ أي ما صدق عليه اسم ماء بلا قيد، فيخرج ما لا يصدق عليه الماء إلا بقيد نحو: ماء الورد، وماء الريحان.

قوله: (بمطلق) يشمل ماء البحر وماء العين وماء الغدير.

(وإن أصيب من ندى) - بفتح النون مقصوراً - وهو ما ينزل من السماء آخر الليل على ورق الشجر والزرع.

وقوله: (أو سؤر كلب) هو معنى قول خليل: «أو كان سؤر بهيمة ولو محرمة».

وقوله: (أو أنيب): أي ذاب بعد جموده بالتسخين بنار أو شمس أو بنفسه.

- وتضمن البيت الثالث والرابع قول الأصل:

«أو كثيراً خلط بنجس لم يغيره أو شك في مغيره هل يضر أو تغير بمجاوره وإن بدهن لاصق».

- والمعنى: أن الشك في المصاب هل يضر أم لا؟ والتغيير بالمجاور كالتغير برائحة ورد وضع على شبك قلة لم يصل إليه الماء أو جيفة على شط غدير أو دهن لاصق سطح الماء، ولم يمتزج به فإن هذه الأشياء لا تضر، وأن الماء باق على طبيعته كما في البيت (5)، ولو بريح قطران كسمن وهذا ما أشار له في الأصل: «وإن بدهن لاصق أو برائحة قطران وعاء مسافر». أو مقيم.

قلت: ويجري ذلك في الماء المتغير بالتطعيم الذي يقوم به المصالح

المختصة بتوزيع المياه لأجل مداواة الماء، وقتل الجراثيم الضارة، ومكافحة الغازات السامة إذا كان التغيير بالرياح فإنه لا يضر، ولقد قال بعضهم:

ومصلح الماء إذا ما غيره      نفى ابن زرقون بذلك ضرره  
وعكسه ابن الحاج وابن رشد      فصل سالكاً سبيل الرشده  
إن كان ذا التغيير فيه بينا      ضرو إلا فيعد هينا

- يعني فصل ابن رشد بين التغيير الخفيف فيغتفر، وبين التغيير البين فيضر وهو المشهور. انظر: تبين المسالك شرح تدريب السالك.

وتمام البيت (5) (والخزو كالطحلب عن) الخز والطحلب بمعنى واحد.

- قال في مختار الصحاح: الطحلب - بضم الطاء واللام مضمومة ومفتوحة -: الأخضر الذي يعلو الماء.

- وتضمن البيت (6) قول الأصل:

«أو بمتولد منه أو بقراره كملح».

أي أو تغيير الماء المطلق لوناً أو طعماً أو رائحة بمتولد منه أو بقراره الذي استقر فيه كالملح والمغرة والشب والكبريت والزرنيح.

وقوله: (أو شاب كالملح ولو قصداً لجزى) وهو معنى قول الأصل: «أو بمطروح ولو قصداً من تراب أو ملح».

- وتضمن البيت (7) قول الأصل:

«لا بتغيير لوناً أو طعماً أو ريحاً بما يفارقه غالباً».

كما في البيت رقم (8): من طاهر أو نجس كزعفران وطعام، أو نجس كدم.

(مازجاً)؛ أي خالط ما ذكر الماء لا إن جاوره أو لاصقه كما تقدم.

- وتضمن الشطر الثاني من البيت (8) قول الأصل:

«وحكمه كمغيره» وهو معنى قوله: (وحكمه حكم المغير نجا) فالمتغير بطاهر كالسكر والزعفران طاهر والمتغير بنجس كالدم والخمر نجس.

- وقوله في البيت (9): (وضر تغيير بحبل سانيه) هو معنى قول الأصل: «وبضربين تغير بحبل سانيه؛ أي بير ذات دواليب وتسمى الساقية، ويضر التغير به إذا كان من غير أجزاء الأرض كالليف والحلفاء، لا إن كان من أجزائها كالحديد والنحاس فلا يضر.

(كذا الغدير بكروث الماشية) الشطر الثاني من البيت (9) أشار له في الأصل بقوله: «كغدير بروث ماشية».

ألقته فيه حال شربها منه وسواء كانت الماشية نعماً أو غيرها، وفي المجموعة طهورية الغدير المتغير بروث النعم مطلقاً، ويستحسن تركه مع وجود غيره، وفرق البناني بين الغدير والبركة، وبين البير.

لأن الغدير لا يمكن تغطيته فيتغير غيره بينما البير يمكن تغطيتها فلا يفتقر غيرها، وأما تغير ماء البير بما تطوى به من خشب أو حشيش ونحوهما فأفتى ابن رشد بأنه لا يضر قولاً واحداً لأنه بمنزلة ما لا ينفك عن الماء غالباً.

- وقوله في البيت (10): (والبير بالتبن...) إلخ هو معنى قول الأصل: «وبير بورق شجر أو تبن»، والأظهر في بير البادية بهما الجواز؛ أي لرفع الحدث وحكم الخبث.

- وقوله في البيت (11): (وفي المخالط الموافق نظر) فني الأصل: «وفي جعل المخالط الموافق كالمخالف نظر»؛ أي وفي جعل تقدير الموافق غالباً المخالط للمطلق اليسير كقدر آنية الغسل الموافق له في أوصافه نجساً كأن كبول زالت رائحته، أو نزل بصفة المطلق أو طاهراً كماء الرياحين المنقطعة الرائحة كالمخالف فيسلبه الطهورية، ثم حكمه كمغيره وعدم جعله كالمخالف، فهو باق على طهوريته نظراً إلى أنه باق على أوصاف خلقته، وهو الراجح نظر؛ أي تردد.

وفي الدسوقي: الأولى، وهو الظاهر لأن الترجيح إنما يكون في الأقوال، وهذه مجرد احتمالات.

- وقوله في الشطر الثاني: (الخلف أن يجعل ما في الفم قر) يشير إلى قول

الأصل: «وفي التطهير بماء جعل في الفم قولان» أي وفي جواز التطهير من حدث أو خبث بماء جعل في الفم نظراً لعدم تحقق التغير، وهو قول ابن القاسم، وعدم جوازه لغلبة الريق في الفم وهو قول أشهب قولان:

- وفي الدسوقي:

والحاصل أن ابن القاسم يقول: اختلاط ذلك الماء الموضوع في الفم بالريق لا يخرج عن كونه طهوراً لصدق حد المطلق عليه.

- وأشهب يقول: إن اختلاطه بالريق يخرج عن صدق حد المطلق عليه، لأنه قليل جداً فشأنه أن يتغير بما خالطه من الريق. اهـ منه باختصار. وقد أطال الكلام في هذا الموضوع.

### الأدلة الأصلية لهذا الباب:

#### فالدليل على طهارة الماء:

1 - قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا...﴾ [الفرقان: 48].

2 - وحديث الموطأ:

- عن أبي هريرة: «هو طهور ماءه الحل ميتته»؛ يعني البحر.

3 - وقال ﷺ: «إن الماء طهور لا ينجسه شيء» [أخرجه الترمذي والنسائي

وابن ماجه].

4 - «إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه»

[أخرجه ابن ماجه].

#### والدليل على طهورية الماء الذائب:

5 - حديث عائشة عند البخاري ومسلم قالت:

كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم اغسل قلبي بالماء والثلج والبرد».

#### دليل سؤر البهيمة:

6 - عن جابر بن عبد الله ﷺ سئل: أيتوضأ بما أفضلت الحمر؟ قال:

«نعم، وبما أفضلت السباع كلها» [رواه الشافعي والدارقطني والبيهقي].

7 - وفي الموطأ من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن عمر بن الخطاب خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص حتى وردوا حوضاً فقال عمرو بن العاص لصاحب الحوض: هل ترد حوضك السباع؟

- فقال عمر بن الخطاب: يا صاحب الحوض لا تخبرنا فإننا نرد على السباع وترد علينا.

### والدليل على سؤر الحائض:

8 - ما أخرجه ابن خزيمة:

- عن عائشة كان رسول الله ﷺ يؤتى بالإناء فأبدا فأشرب وأنا حائض، ثم يأخذ ﷺ الإناء فيضع فاه على موضع فيّ، وأخذ العرق فأعضه ثم يضع فاه على موضع فيّ. [وهو حديث إسناده صحيح].

### وأما دليل طهورية فضل طهارة الجنب:

9 - فمن ذلك ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة رضي الله عنها. [أخرجه مسلم].

10 - ولأصحاب السنن:

اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فجاء يغتسل منها فقالت: إني كنت جنباً، فقال: «إن الماء لا يجنب» [وصححه الترمذي وابن خزيمة].

11 - ودليل قوله: أو شابه وهو كثير نجس، دليله ما تقدم: «إن الماء طهور لا ينجسه شيء».

- قال ابن حجر في التلخيص: أخرجه أحمد والشافعي وأصحاب السنن والدارقطني والحاكم والبيهقي.

12 - ودليل قول الناظم: وإن شك فيما له غير هل يضر؟

للقاعدة: اليقين لا يرفع بالشك، ويؤيده قوله ﷺ: «فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يشم ريحاً».

13 - والدليل على قوله: لا بالمغير لطعم لون: الحديث السابق:

- عن أبي أمامة: «لا ينجس الماء شيء إلا ما غير ريحه أو طعمه».

وقد تقدمت روايته عند ابن ماجه: «إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه».

14 - والدليل على قوله: (وحكمه حكم المغير نجا) حديث عبد الله بن

عباس رضي الله عنه عند ابن خزيمة أنه قيل لعمر: حدثنا عن ساعة العسرة.

- قال عمر: خرجنا إلى تبوك في قيظ شديد فنزلنا منزلاً أصابنا فيه

عطش حتى ظننا أن رقابنا ستنقطع حتى أن الرجل ينحر بعيه فيعصر فرثه فيشربه، ويجعل ما بقي على كبده... إلى آخر الحديث.

- قال ابن خزيمة: لو كان ماء الفرث نجساً ما جاز يجعله المرء على

بدنه وهو غير واجد لماء طاهر يغسله به.

- ودليل كونه إن تغير بنجس تنجس هو ما حكاه ابن المنذر: أجمع أهل

العلم: أن الماء القليل والكثير إذا وقعت نجاسة فغيرت للماء طعماً أو لوناً أو ريحاً أنه ينجس ما دام كذلك.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة في هذا الباب أربعة عشر (14)

دليلاً، ويؤيد ذلك الإجماع؛ أي يؤيد الأدلة السابقة الإجماع المذكور عن ابن المنذر.

- وحكى ابن المنذر أيضاً الإجماع على جواز الطهارة بالماء الآجن.

فقال: وأجمعوا على أن الوضوء بالماء الآجن من غير نجاسة حلت فيه

جائز، والآجن الماء المتغير الطعم واللون.

## فصل في بيان الأعيان الطاهرة والنجسة...

- 1 - فصل وغير ذي الدم الطاهر قر
  - 2 - كذاك ما ذكي مما ما انحظر
  - 3 - ولو من الخنزير إن جرت كذا
  - 4 - والحي مع مخاطه الريح العرق -
  - 5 - بما له ولبن الأدمي طهر
  - 6 - ما لم يُغذَّ نجساً والقَيء ما
  - 7 - وبلغم صفر أو دم ما انسفح
  - 8 - وميت غير ما تقدم ولو
  - 9 - وما من الميت ومن حي أبين
  - 10 - أو قَصَبٍ أو عاج أو جلد وهل
  - 11 - ودي مني مذي ولو مما أبيع
  - 12 - وكل دم ذي انسفاح والثلاث
  - 13 - سودا وغائط وبول الأدمي
  - 14 - واطرح بنجس قل مائع الطعام
  - 15 - إلا فقدره ولا يطهر زيت
  - 16 - بيضا به صلق أو زيتوناً - إن
  - 17 - وللصلاة ثوب ذي الكفر رمى
  - 18 - وما ينام الغير فيه أو ثياب
  - 19 - وللذكور كل ما حلي امنعن
- وبخري وإن بطل عيشا ببر  
والصوف وبرزغب ريش شعر  
كل جماد غير مسكر خذا  
وبيضه لا المذر واللبن التحق  
كالبول مما قد أبيع والبعمر  
لم يتغير عن طعامه اعلما  
والنجس ما استثنى مما قد وضع  
قماً وميت الأدمي خلف رووا  
من عظم أو ظفر وظلف أو قرن  
مدبوغه بيابس والماء حل  
رطوبة الفرج كذا الصيد قيح  
كدرهم مما عفى عنه أكثرأث  
كذا من المكروه والمحرم  
كجامد إن ظن أن النجس عام  
خولط أو مطبوخ لحم ويفيث  
ملح والفخار بالفواص عن  
وما يحاذي فرج غير عالم  
غير المصلي لا لك الرأس اجتناب  
لا السيف مصحفاً وأنفاً ربط سن



20 - وخاتم الفضة وترا درهمين وامنع وإن أنشى إناء النقيدين

21 - وجاز ملبوس للأنشى مطلقاً ولو نعالاً لا سريراً ارتقى

اشتمل هذا الفصل على إحدى وعشرين (21) بيتاً:

- تضمن البيت (1، 2، 3) قول الأصل:

«فصل: الطاهر ميت ما لا دم له، والبحري ولو طالت حياته بئر وما ذكي وجزؤه إلا محرم الأكل، وصوف، ووبر، وزغب ريش، وشعر ولو من خنزير إن جزت والجماد: وهو جسم غير حي، ومنفصل عنه إلا المسكر».

فقوله: (وغير ذي الدم الطاهر قر) كالعقرب والصرصار والدود وما أشبهها فهي طاهرة (وبحري)؛ أي وميتة البحري سواء مات بنفسه أو بفعل فاعل مسلم أو كافر (وان يطل عيشاً بئر)؛ أي بالبر كتمساح وضفدع وسلحفاة بحرية.

(كذلك ما نكبي) بذبح أو نحر أو عقر (مما ما لنحظر)؛ أي مما ليس محظوراً أي ممنوعاً.

- وأما محرم الأكل مثل: الخنزير والحمار الإنسي والبغل، فإن الذكاة لا تطهر الممنوع الأكل.

(والصوف) من غنم.

(وبر) من إبل وأرنب.

(زغب ريش) وهو ما حول القصبية.

(شعر) بفتح العين وقد تسكن.

(ولو من الخنزير إن جزت) شرط في الطهارة.

(كذلك كل جماد) وهو جسم غير حي، وغير منفصل عن الحي.

(غير مسكر) والمسكر: هو ما يغيب العقل، فهو نجس ومحرم قليله الذي لا يغيب العقل فضلاً عن كثيره الذي يغيبه.

- واشتمل الأبيات (4، 5، 6) والشطر الأول من (7) على قول الأصل:

«والحي ودمعه وعرقه ولعابه ومخاطه وبيضه ولو أكل نجساً إلا المذر،

والخارج بعد الموت ولبن آدمي إلا الميت ولبن غيره تابع، وبول، وعذرة من مباح إلا المتغذي بنجس، وقيء إلا المتغير عن الطعام، وصفراء، وبلغم، ومرارة مباح، ودم لم يسفح ومسك، وفأرته. اهـ.

والمعنى: أن الحي سواء كان بحرياً أو برياً ولو خلق من عذرة أو كلباً أو خنزيراً؛ مع مخاطه وهو ما سال من أنفه.

(العرق) وهو ما رشح من بدنه ولو من جلالة أو سكران حال سكره.

(وبيضه) ولو من حشرات.

(إلا المذر) - بذال معجمة مكسورة: وهو ما عفن أو صار دماً أو مضغة أو فرخاً ميتاً فإنه نجس، وأما ما اختلط صفاره ببياضه فاستظهروا طهارته.

- ومن النجس البيض الخارج بعد الموت ولم يذك.

(وللبن التحق بما له)؛ أي تابع للحم، فإن كان لحمه حلالاً فاللبن حلال، وإن كان اللحم حراماً فاللبن نجس.

- وكذلك المكروه لحمه فإن لبنه مكروه.

(ولبن الآدمي طهر) سواء كان مسلماً أو كافراً ذكراً أو أنثى.

(كالبول مما قد أبيع)؛ أي من المباح.

(والبعر)؛ أي العذرة لكنه يستحب غسل الثوب ونحوه منه عند مالك، إما لاستناده أو مراعاة للخلاف، لأن الشافعية يقولون بنجاستهما.

- وللشيخ محمد العاقب في نظمه من نوازل سيد عبد الله بن الحاج

إبراهيم:

وغسل فضلة المباح يستحب لأن خلف الشافعي يجتنب

قال: وإذا إن شق ليس يندب إذ المشقة الأخف تجلب

ومحل كون فضلات المباح طاهرة (ما لم يغذ نجساً) تحقيقاً أو ظناً أما إذا شك في استعمالها للنجاسة، فتحمل فضلاتها على الطهارة إلا إذا كان شأنها استعمالها كدجاج البيوت التي تدخل للكنف، وكذلك الفأر فتحمل على النجاسة.

(والقيء) طاهر إلا المتغير عن صفة الطعام، ولو لم يشبه العذرة في وصف من أوصافها فنجس.

(وبلغم) يريد به اللعاب، والمعروف من البلغم في اللغة: هو أحد الطباع الأربعة، وسمى الناظم ما ينشأ عنه بالبلغم.

(صفراؤه) وهو مائع أصفر منعقد يشبه الصَّبغ الزعفراني لعله الحياة فما يخرج منها طاهر.

(ودم ما انسفج)؛ أي الدم الغير المسفوح وهو الباقي في العروق، والباقي في القلب عند شقه، والراشح من اللحم حال تقطيعه، وأما ما يوجد في جوف الحيوان بعد ذبحه المتجمد على محل الذبح، فهو مسفوح نجس.

- واشتمل الشطر الثاني من البيت (7) والبيت (8، 9، 10) على قول الأصل:

«والنجس ما استثني وميت غير ما ذكر، ولو قملة أو آدمياً، والأظهر طهارته، وما أبين من حي وميت من قرن وعظم وظلف وظفر وعاج وقصب ريش، وجلد ولو دبغ، ورخص فيه مطلقاً إلا من خنزير بعد دبغه في يابس وماء».

(والنجس) - بفتح الجيم - أي عين النجاسة، وما استثني؛ أي أخرج من الطاهر سواء كان الإخراج بأداة الاستثناء أو غيرها ما كمفهوم الشرط في إن جرت.

(وميت غير ما تقدم) وهو بري له نفس سائلة (ولو قملاً)؛ أي قملة خلافاً لمن قال: بطهارة ميتتها، لأن الدم الذي فيها مكتسب لا ذاتي، ويعفى عن القملتين والثلاث للمشقة.

(وميت الأدمي خلف رءوا) والمعتمد الذي تجب به الفتوى طهارته ولو كافرأ على التحقيق «وما من الميت ومن حي أبين»؛ أي انفصل حقيقة أو حكماً بأن تعلق بيسير لحم أو جلد بحيث لا يعود لهيئته.

(من عظم) وهو معروف واحد العظام.

(أو ظفر) لبعير وزعم وإوز ودجاج.

(وظلف) وهو للبقرة والشاة كالحافر للفرس والحمار .

(أو قرن) للمعز والضأن وغيرها مثل : البقر .

(أو قصب) ريش وهي التي يكتنفها الزغب .

(أو عاج)؛ أي سن فيل .

(أو جلد) إذا لم يدبغ بل ولو دبغ . (وهل مدبوغه بيابس والماء حل) والمعنى :

أنه رخص في جلد الميتة بعد الدبغ مما يزيل الرأبحة أو الرطوبة في اليابس كالحبوب والماء؛ لأن له قوة الدفع عن نفسه فلا يضره إلا ما غير أحد أوصافه الثلاثة لا يجوز أن يجعل فيه عسل أو لبن أو سمن، وهذا غير جلد الخنزير .

- وأما جلد الخنزير فلا يرخص فيه مطلقاً ذكّي أم لا؛ لأن الذكاة لا

تعمل فيه إجماعاً فكذا الدباغ على المشهور .

- واشتمل البيت (11، 12، 13) على قول الأصل :

«ومني ومذي، وودي، وقيح، وصديد، ورطوبة فرج، ودم مسفوح ولو

من سمك وذباب وسوداء ورماد نجس ودخانته وبول عذرة من آدمي ومحرم ومكروه» .

والمعنى أن من النجس :

1 - (الودي) وهو ماء جائر يخرج بأثر البول غالباً .

2 - (ومني) وهي المادة التي تكون منها الإنسان وغيره .

3 - (ومذي) وهو ما يخرج عند الملاعبة أو التذكار .

- فهذه الثلاثة نجسه ولو كانت مما أبيع لحمه فلا تقاس على بوله،

وإنما حكم بنجاستها من مباح الأكل للاستقذار، والاستحالة إلى فساد .

- وذهب الشافعي وأحمد إلى أنه طاهر استناداً لحديث عائشة قالت :

كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ ثم يذهب فيصلني فيه . [رواه الجماعة إلا البخاري] .

- ورطوبة فرج من غير مباح، وهي طاهرة من المباح .

(كذا الصديد) ماء رقيق مختلط بدم فهو نجس .

(قيح) مادة غليظة لم يخلطها دم.

(وكل دم ذي لفسفاح)؛ أي مسفوح؛ أي جار بذكاة أو فُضِد.

(والثلاث) الصديد والقيح والدم يعفى عن مقدار الدرهم منها، والمراد بالدرهم هنا: الدائرة السوداء التي في باطن ذراع البغل سواء أكان الدم من الشخص نفسه، أو من غيره، ولا خلاف فيما دون الدرهم، وأما قدر الدرهم ففيه رويتان (أكثرأث) تميم للبيت.

- ومن النجس:

(سودا) بفتح السين ممدود وجاء هنا مقصوراً للوزن مائع أسود.

(وغائط)؛ أي عذرة.

(وبول الأمي كذا) العذرة والبول.

(من المكروه)؛ أي مكروه الأكل.

(والمحرم)؛ أي محرم الأكل.

- فهذه المذكورات نجسة.

- واشتمل البيت (14، 15، 16) على قول الأصل:

«وينجس كثير طعام مائع بنجس قل كجامد إن أمكن السريان، وإلا فبحسبه ولا يطهر زيت خولط ولحم طبخ وزيتون ملح وبيض صلق بنجس وفخار بغواص».

قوله: (واطرح بنجس قل مائع الطعام)؛ يعني أنه يتنجس الطعام، ولو كان كثيراً بنجس ولو قل، وأولى الكثير ولو معفواً عنه في الصلاة أو عسر الاحتراز منه، كما إذا سقطت - قطرة بول أو دم في طعام مائع، فإن ذلك الطعام ينجس كطعام جامد إن ظن، وأولى إن تحقق إن النجس عام أي سرى فيه أن لا يسرى النجس في الطعام فينجس منه ما وصل إليه النجس المحقق أو المظنون، والباقي طاهر يباح أكله ويبيعه بعد البيان لأن النفس تكرهه، وهذا معنى قول الأصل: «وإلا فبحسبه»؛ أي بحسب السريان من طول أو مكث أو قصره على ما يقتضيه الظن.

(ولا يطهر زيت) ونحوه من الأدهان (خولط) ينجس خلافاً لمن قال - وهو ابن اللباد - إنه يمكن تطهيره بصب الماء عليه وخضخضته، وثقب الإناء من أسفله وصب الماء منه، ويفعل كذلك مراراً حتى يغلب على الظن زوال النجاسة.

(أو مطبوخ لحم) ينجس من ماء أو وقعت فيه نجاسة حال طبخه قبل نضجه، أما إن وقعت بعد نضجه فيقبل التطهير بأن يغسل ما تعلق به من المرق.

(ويفيت) التطهير (بيضاً) صلق بنجس، وأما لو طرأت له النجاسة بعد صلته واستوائه فإن لا يتنجس كما أنه لو شوى البيض المتنجس قشره فإنه لا ينجس.

(أو زيتوناً إن ملح) ولا زيتون ملح بوضع ملح نجس عليه من أول الأمر خلافاً لمن قال: أنه يقبل التطهير.

(والفخار بالغواص عن)؛ يعني أن الفخار إذا تنجس بمائع كثير الغوص؛ أي النفوذ في أجزائه كخمر وبول وماء متنجس مكث في الإناء مدة يظن أنها قد سارت في جميع أجزائه أو في بعضها لا بغير غواص ولا إن لم يمكث بأن أزيل في الحال فإنه يطهر، وخرج بالفخار النحاس ونحوه الزجاج والمدهون المانع دهانه الغوص كالصيني والمزفت لا إن لم يمنع كالمدهون بالخضرة أو الصفرة فإنه لا يطهر إن طال إقامة الغواص فيه.

- وتضمن البيت (17، 18) على قول الأصل:

«ولا يصلى بلباس كافر بخلاف نسجه ولا بما ينام فيه مصل آخر ولا بثياب غير مصل إلا كراسه ولا بمحاذي فرج غير عالم».

قوله: (وللصلاة) متعلق برمي ثوب ذي الكفر؛ أي الكافر.

والمعنى: أنه لا يصلي بلباس الكافر، لأن الغالب نجاسته فحمل عليها عند الشك، فإن علمت أو ظننت طهارته جازت الصلاة به.

ولا يصلى بما (يحاذي فرج غير عالم) بأحكام الاستبراء والاستنجاء بلا

حائل مانع من أصول النجاسة كسراويل وإزار بغلبة نجاسته، فإن علمت أو ظننت طهارته جازت الصلاة به، ومفهوم غير العالم الجواز بمحاذي فرج العالم.

(وما ينام الغير فيه)؛ أي ولا يصلي بثوب ينام فيه مصل آخر غير من يريد الصلاة بغلبة نجاسته.

(أو ثياب غير المصلي) أصلاً أو غالباً كالنساء والصبيان أَعدها للنوم أو لا لعدم توقيه النجاسة.

(إلا لكالرائس) كالعمامة والعراقية والمنديل فإنها محمولة على الطهارة إذ الغالب عليه عدم وصول النجاسة إليها، والاستثناء راجع للفرعين قبله و(لجنتاب) مفعول لأجله، ووقف عليه بالسكون لأجل القافية أو على لغة ربيعة.

- وتضمنت الآيات (19، 20، 21) قول الأصل:

«وحرّم استعمال ذكر محلي ولو منطقة وآلة حرب إلا المصحف والسيف والأنف وربط سن مطلقاً وخاتم الفضة لا ما بعضه ذهب ولو قل وإناء نقد واقتناؤه وإن لامرأة...».

- إلى أن قال:

«... وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً ولو نعلًا لا كسرير».

(وللذكور كل ما حلي)؛ أي زين بذهب أو فضة بنسج أو طرز أو خياطة «امنعن»؛ أي حرمن (لا السيف) فإنه لا يمنع.

ولا (مصحفًا) فإنه لا يمنع بتحليه بالذهب للتعظيم، إلا أن تحلية جلده من خارج بخلاف كتابته أو كتابة أجزائه أو أعشاره بذلك، أو بالحمرة فمكروه، لأنه يشغل القارئ عن التدبير.

وإلا (أنفًا) فيجوز اتخاذه من أحد النقيدين.

وإلا (ربط سن) والمراد بالسن الجنس الصادق بالواحد أو التعدد، فإذا سقطت السن جاز ردها وربطها بشريط بذهب أو من فضة، وإنما جاز ردها، لأن ميتة الأدمي طاهرة، وكذا يجوز أن يرد بدلها سنًا من حيوان مذكى، وأما

من مية فقولان بالجواز والمنع. وعلى الثاني فيجب عليه قلعها عند كل صلاة ما لم يتعذر عليه قلعها وإلا فلا. أفاده الدسوقي.

(وخاتم الفضة وقرآ) والأولى أن يقول: فردا، لأن الوتر يوهم أنه يجوز استعمال الثلاثة أو الخمسة فيجوز بل يندب إن لبسه للسنة لا لعجب واتحد وكان (درهمين) فأقل، وإلا حرم، وندب جعله في اليسرى لأنه آخر الأمرين من فعله عليه الصلاة والسلام.

(وامنع)؛ أي حرم (وان انثى إناء النقيدين)؛ أي الذهب والفضة، ويمنع ادخاره ولو لعاقبة دهر لأنه ذريعة للاستعمال.

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

يحرم إنا ذهب أو فضة لرجل يكون أو لمرأة  
وإن بقنيه والأكل والشراب وكل ما صنع منهما يعاب  
(وجاز ملبوس للانثى مطلقاً) ذهباً أو فضة أو محلي بهما، وما يجري  
مجري اللباس من زر وفرش ومساند ولفائق الشعر (ولو نعالاً) وقبقاباً (لا  
سريراً ارتقى) لا يجوز استعمال السرير والمكحلة والمشط والمرأة والمدية من  
أحد النقيدين أو محلي بهما. والله أعلم.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على طهارة ما لا دم له:

1 - قوله ﷺ: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه، فإنه في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء وأنه يؤخر الدواء ويقدم الداء» [رواه ابن خزيمة].

2 - وقد روي أن النبي ﷺ قال لسلمان: «أیما طعام أو شراب مات فيه دابة ليس لها نفس سائلة فهو الحلال أكله وشربه ووضوءه» [وهذا صريح. أخرجه الترمذي والدارقطني].

والدليل على طهارة البحر:

3 - قوله ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» وقد سبق هذا الحديث - عن أبي هريرة.



ودليل ما ذُكِّي:

4 - قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: 3].

والدليل على الصوف والوبر:

5 - قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَسْوَأِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمَتْنَعًا إِلَى حِينٍ﴾ [النحل: 80].

والدليل على قوله غير مسكوك:

6 - حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جاء أبو طلحة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «إني اشتريت لأيتام في حجري خمراً».

- فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أهرق الخمر وكسر الدنان».. فأعاد عليه ذلك مرات. [أخرجه الدارقطني].

والدليل على طهارة المخاط:

7 - ما رواه البخاري في الصحيح:

- عن الفريابي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بزق في ثوبه.

- قال البيهقي:

- وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم بزق في ثوبه (يعني وهو في الصلاة).

والدليل على طهارة العرق:

8 - ما ثبت من أنه ركب فرساً عربياً لأبي طلحة. [وهو متفق عليه من حديث أنس].

9 - وحديث أنس:

أن أم سليم كانت تَجْعَلُ من عرقه صلى الله عليه وسلم في قارورة، وأنه لما سألها قالت: بركتك يا رسول الله نجعله في طينا، فقال صلى الله عليه وسلم: «أصبت».

والدليل على طهارة لبن الأدمي:

10 - قوله صلى الله عليه وسلم: «المومن لا ينجس...» [متفق عليه].

ولأنه تغير إلى مصلحة، والقاعدة تفيد أن ما تغير إلى فساد فهو فاسد نجس، كالروث وما استحال إلى صلاح فهو طاهر كالبيض واللبن.

**والدليل على طهارة البول من المباح:**

11 - ما رواه الشيخان:

- عن أنس بن مالك أن أناساً من عرينة قدموا على رسول الله ﷺ المدينة فاجتوهم فأمرهم النبي ﷺ أن يخرجوا إلى إبل الصدقة فيشربوا من ألبانها وأبوالها ففعلوا فصحوا.

**قال في فتح المنعم على زاد المسلم:**

مما احتج به من قال بطهارة بول الإبل كإمامنا مالك وقاس عليه بول سائر مأكول اللحم وهو قول الإمام أحمد بن حنبل رحمهم الله، ومحمد بن الحسن من الحنفية والرويانى من الشافعية وهو قول الشعبي والثوري وعطاء والنخعي والزهري وابن سيرين وابن خزيمة، وابن المنذر وابن حبان وغيرهم ولهم أدلة كثيرة يطول جلبها.

وذهب الشافعي وأبو حنيفة ومن وافقهما إن أن الأبول كلها نجسه إلا ما عفي عنه وأجابوا بأن الأمر بشرب أبوال الإبل محمول على التداوي.

- وحديث أبي داود: «إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها». محمول على غير الضرورة. اهـ.

**والدليل على طهارة القيء إن لم يتغير:**

12 - حديث الموطأ:

حدثني عن مالك أنه رأي ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقلس مراراً، وهو في المسجد فلا ينصرف ولا يتوضأ حتى يصلي.

**والدليل على قوله: والنجس ما استتني وميت غير ما ذكر:**

13 - قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَتَهُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: 3].

**والدليل على قوله: وميت ما لادمي خلف رووا:**

14 - ذكر الشوكاني: الإجماع على طهارته حياً أو ميتاً، لقوله ﷺ

المتفق عليه: «المؤمن لا ينجس...».

- وعند البخاري تعليقاً: «المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً».

15 - وحديث ابن عباس عند البيهقي: «إن ميتكم يموت طاهراً فحسبكم أن تغسلوا أيديكم».

والدليل على قوله: وما من الميت ومن حي ابين:

والدليل على نجاسته:

16 - حديث أبي واقد الليثي قال: قال النبي ﷺ: «ما قُطِع من البهيمة وهي حية فهي ميتة» [رواه أبو داود والترمذي].

والدليل على قوله: أو جلد:

17 - قوله ﷺ: «كنت رخصت لكم في جلود الميتة فلا تنتفعوا بجلود الميتة بإهاب ولا عصب» [رواه أبو داود والإمام أحمد].

- ولكنه وردت أحاديث في الباب تعارضه منها الصحيح، ومنها ما تكلم فيه من ذلك:

18 - حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ أراد أن يتوضأ من سقاء فقيل له: إنه ميتة فقال: «دباغه يزيل خبثه أو نجسه أو رجسه».

19 - ومنها حديث: «أبما إهاب دبغ فقد طهر».

والدليل على قوله: ودي مني مذي ولو مما أبيع:

- والأصل في نجاسة المني:

20 - ما في الصحيحين واللفظ للبخاري:

- عن عائشة قالت: كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ ثم يخرج إلى الصلاة وأثر الغسل فيه بقع الماء. [رواه البخاري ومسلم].

21 - وذهب الشافعي وأحمد إلى أنه طاهر استناداً لحديث عائشة أيضاً قالت: كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ ثم يذهب فيصلني فيه. [رواه الجماعة إلا البخاري].

22 - وروى الدارقطني:

- عن ابن عباس قال: سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب فقال: «إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو أذخرة» [قاله في ملتي الأخبار].

وعقب الشوكاني عليه لأنه موقوف وعزى ذلك للبيهقي.

**والدليل على نجاسة الدم المسفوح:**

23 - قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ نَجَسًا﴾ [الأنعام: 145].

**والدليل على قوله: واطرح بنجس قل مائع الطعام كجامد:**

24 - عن أبي هريرة قال: سئل النبي ﷺ عن الفأرة تقع في السمن قال: «إذا كان جامداً فالقوه وما حولها، وإن كان مائماً فلا تقربوه» [أخرجه أحمد وأبو داود].

**والدليل على قوله وللصلاة ثوب ذي الكفر رمى:**

25 - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ لا يصلي في شعرنا. [رواه أحمد وأبو داود وصححه الترمذي].

- ولفظ الترمذي: «لا يصلي في لحف النساء».

- قال الشوكاني: ورواه أيضاً النسائي وابن ماجه كلهم من طريق محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق.

**والدليل على قوله: وللذکور کل ما حلي امنعن:**

26 - قوله ﷺ: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة» [متفق عليه].

27 - وقوله ﷺ: «إن الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم».

**والدليل على جواز تحلية المصحف:**

28 - ما أخرجه البيهقي بسنده عن الوليد بن مسلم قال: سألت مالكا عن تفضيض المصاحف فأخرج إلينا مصحفاً.

- قال: حدثني عن جدي أنهم جمعوا القرآن على عهد عثمان رضي الله عنه، وأنهم فضضوا المصاحف على هذا أو نحوه.

### والدليل على جواز تحلية السيف:

29 - ما أخرجه البيهقي بسنده:

- عن عثمان بن سعد الكاتب عن أنس أن قبعة سيف النبي ﷺ كانت من فضة. [قال: رواه أبو داود عن محمد بن بشار عن يحيى بن كثير].

### والدليل عن تحلية الأنف:

30 - هو ما ثبت أن عرفجة بن سعد العطاردي أذن له النبي ﷺ أن يتخذ أنفاً من ذهب. [كما رواه البيهقي].

### والدليل على ربط السن:

31 - هو ما أخرجه البيهقي بسنده:

- عن محمد بن سعد أن مولئ قريش عن أبيه قال: رأيت أنس بن مالك يطوف به بنوه على سواعدهم وقد شدت أسنانه بذهب.

### والدليل على قوله: وخاتم الفضة وترا:

32 - هو ما أخرجه البيهقي بسنده:

- عن ابن شهاب عن أنس أن النبي ﷺ تختم بخاتم فضة فلبسه في يمينه فسه حبشي، وكان يجعل فسه ممًا يلي بطن كفه.  
- قال البيهقي: رواه مسلم في الصحيح.

### والدليل على قوله: وجاز ملبوس للأنثى مطلقاً:

33 - هو ما أخرجه البيهقي بسنده:

- عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «الحرير والذهب حرام على ذكور أمتي حل لإنائهم».

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة في هذا الفصل ثلاثة وثلاثون (33) دليلاً من الكتاب والسنة ويويدها الإجماع على الكثير من مسائل هذا الفصل.



## فَصْلٌ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ

- 1 - فصل وهل إزالة النجس عن
- 2 - وجبت أو سنت خلاف إن ذكر
- 3 - ويسقوط نجس إن استقر
- 4 - والعفو عما الاحتراز عسرا
- 5 - ويلل الباسور ثوب المرضعه
- 6 - وموضع احتجام أن يمسح وهل
- 7 - والخف والنعل من أرواث الدواب
- 8 - وكالمدى السيف الصقيل من دم
- 9 - وأثر دمل ولم ينك وما
- 10 - وطهر أن تعرف محل النجس
- 11 - كالشك في الكمين لا الثوبين بل
- 12 - وبانفصال الماء طهوراً طهرا
- 13 - وفي التباس مطلق بالنجس أو
- 14 - بعدد النجس وزيد لآنا
- 15 - أرق وغسله لسبع ندبا

ثوب المصل والمكان وَالْبَدَن  
 قدر إلا العود للضروري قر  
 عليه فيها أبطلن كان ذكر  
 عنه كمستنكح الأحداث جرى  
 وأثر الذباب من كالعذرة  
 أن يبرءن وجوباً أو ندباً غسل  
 وبولها إن دُلك لا غير شاب  
 أبيح إن أفسده الغسل اعلم  
 من مسلم وقع ما لم تعلم  
 إلا فكل ما يشك غمس  
 تحرياً من واحد من زين صل  
 وإن بقي لون وريح عسرا  
 بمتنجس وضوءات رووا  
 وبولوغ الكلب في الماء هنا  
 بدون نية ولا تتربا

اشتمل هذا الفصل على خمسة عشر (15) بيتاً.

- تضمن البيتان (1، 2) قول الأصل:

«هل إزالة النجاسة عن ثوب مصل ولو طرف عمامته وبدنه ومكانه، لا طرف حصيره سنة أو واجبة إن ذكر وقدر وإلا أعاد الظهين للاصفرار».

(فصل) وهو الحاجز بين الشيء والشيء.

(هل إزالة النجس)؛ أي النجاسة غير المعفو عنها (عن ثوب المصلي)؛ أي مريد الصلاة لا المصلي بالفعل، لأنه يقتضي أنه لا يطلب بالإزالة إلا إذا شرع فيها بالفعل وهو باطل، أما لو كان غير مريد الصلاة، وكان بجسده نجاسة، فإن كان مريد الطواف أو مس مصحف وكانت النجاسة في عضو من أعضاء وضوءه وجبت الإزالة لأجل صحة الوضوء المتوقف عليها صحة الطواف وجواز مس المصحف وإن كانت في غير أعضاء الوضوء وجبت الإزالة في الطواف.

وندبت في مس المصحف (والمكان)؛ أي الذي تماسه أعضاؤه بالفعل كموضع كفيه وقدميه وجبهته وركبتيه وساقه وإيته وفخذه، وما لا يماسه بالفعل لا يطالب بإزالتها عنه كما تحت صدره أو ما بين قدميه، أو ما هو عن يمينه أو شماله أو أمامه أو خلفه وكالموضع المومي إليه بالسجود.

(والبدن)؛ أي بدنه ومنه داخل فمه وأنفه وعينه وأذنه ولا تكف غلبة الدمع والريق ولو أكل أو شرب نجساً وجب عليه أن يتقايها إن أمكن، وإلا وجب عليه الإعادة أبدأ مدة ما يرى بقاء النجاسة في بطنه فإن لم يمكن التقايط فلا شيء عليه لعجزه عن إزالتها.

(وجبت)؛ أي واجبة وجوب شرط.

(أو سنت)؛ أي سنة وشهره في البيان من قول ابن القاسم عن مالك، وحكى بعضهم الاتفاق عليه.

(خلاف) لفظي لاتفاقهما على إعادة الذاكر القادر أبدأ، والعاجز والناسي في الوقت. قاله الحطاب.

(إن نكر) وقدر على الإزالة وإلا بأن صلى ناسياً، أو لم يعلم بها أصلاً أو عاجزاً حتى فرغ من صلاته أعاد ندباً.

- وهذا معنى قوله: (إلا للعود للضروري)؛ أي الوقت الضروري. ففي الظهرين للاصفرار، وفي العشاءين للفجر، والصبح للطلوع.

والقياس أن الظهرين للغروب، والعشاءين للثلث، والصبح للأسفار.  
(قر)؛ أي وجب.

- وتضمن البيت (3) قول الأصل:

«وسقوطها في صلاة مبطل كذكرها فيها لا قبلها».

(وبسقوط نجس)؛ أي النجاسة على الشخص وهو يصلي ولو كان

مأموراً إن تعلق به بأن كانت رطبة أو استقرت عليه، إن كانت يابسة.

- وهذا معنى قوله: (إن استقر عليه فيها لبطن كان نكراً) النجاسة فيها؛

أي في الصلاة فتبطل بمجرد ذكرها أو علمها، فإن كانت يابسة، ولم تستقر

عليه أو كانت معفوفاً عنها أو ضاق الوقت الذي هو فيه فلا تبطل الصلاة،

ويجب عليه إتمامها.

- زاد النائر على الناظم: أو كانت أسفل نعل فخلعها؛ أي النعل من

رجله ولم يرفعها برجله وسجد بدونها ولما قام للقراءة؛ لبسها أو فعل هكذا

فلا تبطل ما لم يرفع رجله بها فتبطل إن رفعها لحمله النجاسة، والمفهوم أنه

لو لم يخلعها - بطلت حيث يلزم عليه حملها في السجود، وإلا فلا كمن صلى

على جنازة أو إيماء قائماً.

- وتضمن البيت (4، 5) قول الأصل:

«وعفى عما يعسر كحدث مستنكح وبلل بأسور في يد إن كثر الرد أو

ثوب مرضعة تجتهد وأثر ذباب من عذرة».

قوله: (والعفو عما الاحتراز عسراً)؛ أي صعب وشق الاحتراز عنه،

وقوله: (كمستنكح الأحداث) بكسر الكاف؛ أي ملازم كثيراً بأن يأتي كل يوم

ولو مرة فيعفى عما أصاب منه ويباح دخول المسجد به ما لم يخش تلطخه

فيمنع، وهذه جزئية من كلية، وحيث إن استخراج الجزئيات من الكلليات لا

تدركه كل الأذهان، استخراج الناظم تبعاً لأصله جزئيات للإيضاح ومنها بلل

الباثور جمعه بواسير، والمراد الباسور النابت في داخل مخرج الغائط بحيث

يخرج منه. وعليه بلولة ونجاسة فيرده بيده أو غيرها كخرقة إلى محله فتتلوث

يده من البلولة التي عليه، أو من النجاسة الخارجة معه فيعفى عما أصاب اليد

أو الخرقة من ذلك الخارج إن كثر الرد.



ومما يعفى عنه (ثوب) أو بدن (المرضعة) سواء كانت أمّاً أو غيرها، لكن إن كانت غير الأم فلا بد من ثبوت احتياجها، لأن سبب العفو الضرورة التي عليها أن تجتهد في درء البول أو الغائط فإذا أصابها شيء بعد التحفظ عفي عنه لا إن لم تحتفظ.

ومثلها الكفاف والجزار فيعفى عما أصابهما بعد التحفظ، لا إن لم يتحفظا فلا عفو، وندب للمرضعة ثوب للصلاة، وكذا من ألحق بها.

ومما يعفى عنه أيضاً أثر فم ورجل ذباب من عذرة، وأولى من بول حل عليها ثم على الثوب أو الجسد ما لم ينغمس - وهذا معنى (واثر للذباب من كالعذرة). اهـ.

- وتضمن البيت (6) قول الأصل:

«وموضع حجامه مسح فإذا برء غسل وإلا أعاد في الوقت، وكأثر دم في موضع حجامه وفسادة أن يمسح».

أي أن مسح الموضع من عين الدم فيعفى عنه حتى يبرأ، فإذا برئ غسل وجوباً أو استئناً وإلا يغسل، وصلى أعاد في الوقت وأول بالنسيان، فالعائد يعيد أبدأ، وأول بالإطلاق بإطلاق الإعادة في الوقت.

- وتضمن البيت (7) قول الأصل:

«وخف ونعل من روث دواب وبولها إن دلكا لا غيره».

أي ومما يعفى عنه (الخف والنعل) من روث دواب حمار أو فرس أو بغل إن دلكا بتراب أو حجر أو نحوه حتى زالت العين، وكذا إن جفت بحيث لم يبق شيء يخرج الغسل سوى الحكم، وقوله: (لا غير شارب) أي غير ما ذكر من الأرواث، والبول كالدّم وكفضلة آدمي أو كلب أو نحوها فلا عفو، ومعنى شارب: اختلط.

- وتضمن البيت (8، 9) قول الأصل:

«وكسيف صقيل لإفساده من دم مباح وأثر دمل لم ينك وندب إن تفاحش».

فقوله: (وكالمدى السيف الصقيل)؛ أي الأملس الناعم فإنه يعفى ما أصاب المدية أو المرأة والسيف الصقيل من دم أبيح؛ أي المباح فيشمل الواجب كالجهاد، والسنة كالتضحية، والمباح كتذكية الحيوان، ولا يعفى عما أصابه من فعل ممنوع كقتل أو جرح، وأما الثوب والجسد ونحوهما فلا يعفى عما أصابهما، وكذلك غير الصقيل.

- قال الحطاب: وخرج بقوله: أي قول الشيخ خليل: لإفساده الزجاج فإنه وإن شابه السيف في الصقالة والصلابة لكنه لا يفسده الغسل.

ومما يعفى عنه أثر دمل لم ينك؛ أي لم يعصر ولم يقشر، فإن نكي لم يعف عما زاد عن الدرهم لأنه أدخله على نفسه ما لم يضطر إلى نكته. وفي الأصل: وندب إن تفاحش؛ أي غسل جميع ما سبق من المعفوات إلا السيف الصقيل، بأن خرج عن العادة حتى صار يستقبح النظر إليه أو يستحي أن يجلس به بين الأقران؛ أي وكان سبب العفو قائماً فإن انقطع وجب الغسل.

- وتضمن الشطر الثاني من البيت (9) قول الأصل:

«وواقع على مار وإن سأل صدق المسلم».

والمعنى: أنه إذا وقع شيء من مياه موازيب بيوت المسلمين فإنه يعفى عنه ولو مشكوكاً في إسلامه، وإما إن كان ماراً تحت سقائف كفار، وشك في نجاسة الواقع فإنه يكون نجساً، ولا يحتاج لسؤالهم.

- وفي الأصل: «وإن سأل صدق المسلم».

- قال في أسهل المسالك:

وما على المجتاز مما سالا وصدق المسلم فيما قالا

- وتضمن البيت (10، 11، 12) قول الأصل:

«ويطهر محل النجس بلا نية بغسله إن عرف وإلا فجميع المشكوك فيه ككميه بخلاف ثوبيه، فيتحرى بطهور منفصل كذلك ولا يلزم عصره مع زوال طعمه لا لون وريح عسرا».

قوله: (وطهر أن تعرف محل النجس) ويطهر محل النجس؛ أي للنجاسة

سواء كان معفواً عنه أو غيره يطهر من غسله من غير احتياج إلى نية إن تعين، وعرف وإلا بأن اشتبه مع تحقق الإصابة فلا يطهر إلا بغسل جميع المشكوك فيه .

- وهذا معنى فكل ما يشك (غمس) ولا يكفي التغميس، بل لا بد من العرك عقب التغميس (كالشك في الكمين) المتصلين بثوبه يعلم، أو يظن أن بأحدهما نجاسة، ولا يعلم أو يظن عينه فيجب غسلهما، إلا إذا ضاق الوقت عن غسلهما معاً، أو لم يجد من الماء إلا ما يكفي أحدهما فيتحرى حينئذ أحدهما ليغسله إن اتسع الوقت .

(لا الثوبين بل تحريماً من واحد)؛ يعني أنه إذا تحقق أصابه النجاسة لأحد ثوبيه وطهارة الآخر، واشتبه الطاهر بالمتنجس فإنه يتحرى؛ أي يجتهد بعلامة تميز له الطاهر منهما من النجس فما أداه اجتهاده إلى أنه طاهر صلى به من غير غسل، ولا إعادة عليه في وقت ولا غيره على المشهور، وصححه ابن العربي، وقال ابن الماجشون: يصلي بعدد النجس وزيادة ثوب كالأواني .

وقوله: (وبانفصال الماء طهوراً طهراً)؛ والمعنى: أن المحل النجس يطهر بغسله بالماء الطهور بشرط أن ينفصل الماء على المحل طهوراً باقياً على صفته، ولا يضر التغير بالأوساخ على المعتمد .

وقوله: (وإن بقى لون وريح عسرا)؛ أي يطهر محل النجس بغسله المزيل لجرمه في رأي العين بشرط زوال طعمه ولو عسرا ولونه أو ريحه المتيسرين ببقاء شيء من ذلك دليل على بقاء النجاسة، وعليه فيشترط زوال الطعم مطلقاً واللون والريح المتيسر زوالهما .

- والحاصل: أنه يشترط زوال الطعم لا لون وريح عسرا، ومفهوم عسرا أنه لا يعنى عنهما في غير العسر .

- قال في أسهل المسالك:

في ريحها أو لونها إن عسرا عفو وما في طعمها العفو يرى

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرجيم المالك:

واللون والريح إذا ما عسرا فالعفو عن كليهما تقررا  
- وتضمن البيت (13، 14، 15) قول الأصل:

«وإذا اشتبه طهور بمتنجس أو نجس صلى بعدد النجس وزيادة إناء،  
ونذب غسل إناء ماء ویراق لا طعام وحوض تعبدأ سبعا بولوغ كلب مطلقاً لا  
غيره عند قصد الاستعمال بلا نية ولا تتریب ولا يتعدد بولوغ كلب أو كلاب».

وقوله: (وفي القياس)؛ أي اشتباه مطلق؛ أي طهور مطهر لغيره بالنجس  
كبول آدم موافق للطهور في أوصافه ولم يوجد طهور غير مشتبه لأحدهما أو  
بمتنجس وهو الماء الذي حلت فيه نجاسة وذلك إذا كان عنده جملة من  
الأواني تغير بعضها بتراب طاهر طرح فيها، وبعضها تغير بتراب نجس  
واشتبهت هذه بهذه، وكانت الأواني ثلاثة أحدهما نجس أو متنجس، واثنان  
طهوران فإنه يتوضأ ثلاث وضوءات من ثلاث أواني عدد الأواني النجسة،  
ويتوضأ وضوءاً رابعاً من إناء رابع ويصلي بكل وضوء صلاة وحيتنئذ تبرأ ذمته.  
وهذا معنى: (بعدد النجس وزيد للأناء).

(وبولوغ الكلب في الماء هنا) أرق الماء سواء الكلب منهيأ عن اتخاذه أو  
مأذوناً فيه واحداً أو متعدداً إذا ولغ في إناء ماء أي شرب منه يستحب أن يراق  
الماء المولوغ فيه، ويستحب أن يغسل الإناء سبع مرات تعبدأ، ومعنى التعبد  
الحكم الذي لا تظهر له حكمة بالنسبة إلينا مع إنا نجزم أنه لا بد من حكمة،  
وذلك لأننا استقرينا عادة الله فوجدناه حالياً للمصالح دارئاً للمفاسد، وقيل: إن  
الغسل معلل بقذارة الكلب، وقيل: لنجاسته إلا أن الماء لمّا لم يتغير، قلنا  
بعدم وجوب الغسل فلو تغير لوجب، وعلى هذين القولين يلحق الخنزير  
بالكلب.

وقول خليل لا غيره؛ أي لا غير الولوغ كما لو أدخل رجله أو لسانه بلا  
تحريك أو سقط لعابه، ويحتمل لا غير الكلب كخنزير وغيره من السباع فلا  
يستحب غسل الإناء بولوغه فيه.

(وغسله لسبع ندبا بدون نية)؛ أي ولا يحتاج إلى نية لأنه تعبد في الغير  
كغسل الميت.

(ولا تقتربا) بأن يجعل في الأولى أو الآخرة أو إحداهن تراب لأن الترتيب لم يثبت في كل الروايات، وإنما ثبت في بعضها وذلك البعض الذي ثبت فيه وقع فيه اضطراب، وكما لا يحتاج لنية، ولا ترتيب لا يحتاج أيضاً لذلك، لأن ذلك الغسل ليس لإزالة شيء محسوس كما في الخطاب.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

#### الدليل على زوال النجاسة:

1 - قول الله تعالى: ﴿يَأْتِيَا الْمُدْتَرِّئَ ۚ فَمَنْزَرٌ ۚ وَرَبِّكَ فَكَذِبٌ ۚ وَيَأْتِيَاكَ فَطَفَّرٌ ۚ﴾ [المدثر: 1 - 4].

قال الباجي: لا خلاف أنه ليست هنا طهارة واجبة للثياب غير طهارتها من النجاسة، ولا دليل لمن اعترض على الاستدلال بالآية، بكونها مكية نزلت أول ما نزل من القرآن قبل فرض الصلاة لأنه لا مانع من تكرار النزول، ولأنه يحتمل أن يكون خص بوجوب الصلاة عليه قبل الأمة، وأيضاً فإن الصلاة كانت شرعاً لمن قبلنا وهو شرع لنا إذا ثبت في شرعنا، أنه كان شرع لهم، ولم ينص على أنه ليس شرعاً لنا.

#### الدليل من السنة:

2 - عن ابن عباس قال: مر النبي ﷺ بقبرين فقال: «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من البول وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة...» إلخ الحديث الذي رواه البخاري.

3 - وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلى فخلع نعليه فخلع الناس فلما انصرف قال لهم: «لم خلعتكم؟». قالوا: رأيناك خلعت فخلعنا!.

- فقال: «إن جبريل أتاني وأخبرني أن بهما خبثاً، فإذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما، فإن رأى خبثاً فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيهما» [رواه أحمد وأبو داود].

الدليل على قوله: والعفو عما الاحتراز عسرا:

4- قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185].

5- وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾

[المائدة: 6].

6 - ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78].

الدليل على قوله: والخف والنعل من أرواث الدواب:

7 - ذكر في المدونة ابن وهب:

- عن عمر بن قيس عن عطاء قال: كان أصحاب النبي ﷺ يمشون حفاة فما وطئوا من قشب رطب غسلوه وما وطئوا عليه من قشب يابس لم يغسلوه.

8 - وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى، فإن التراب طهور».

9 - وفي لفظ: «إذا وطئ الأذى بخفيه فطهورهما التراب» [رواهما أبو داود].

10 - وفي الموطأ:

- عن أم سلمة أنها قالت في ذيل المرأة المطال للستر: قال رسول الله ﷺ: «يطهره ما بعده».

الدليل على قوله: وإن بقي لون وريح عسرا:

11 - حديث أبي هريرة قال: سألت خولة بنت يسار رسول الله ﷺ

فقالت: يا رسول الله فإن لم يذهب الدم؟

قال: «يكفيك الماء ولا يضرك أثره».

- قال في بلوغ المرام:

أخرجه الترمذي وسنده ضعيف.

- وقد أخرجه في المدونة ونصها: ابن وهب عن ابن لهيعة عن يزيد بن

أبي حبيب عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة أن خولة بنت يسار قالت  
لرسول الله ﷺ: رأيت إن لم يخرج الدم من الثوب؟  
قال: «يكفيك الماء».

والدليل على قوله: وبولوغ الكلب في الماء:

12 - هنا حديث أبي هريرة: «إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله  
سبعاً» [متفق عليه].

13 - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ولغ الكلب في إناء  
أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات» [رواه مسلم والنسائي].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة في هذا الفصل ثلاثة عشر (13)  
دليلاً.

وبالله التوفيق

## فَصْلٌ فِي فَرَائِضِ الْوُضُوءِ

- 1 - فصل فرائض الوضوء غسلك كل
  - 2 - والشعر خلل إن بدا الجلد ولا
  - 3 - وغسلك الأيدي بمرفق ككف
  - 4 - عن إن تجيل خاتماً حل وثم
  - 5 - وما تدلى دون نقض ما ضفر
  - 6 - ولا تعد لحلق رأس أو ظفر
  - 7 - وذلكه وهل موالة تجب
  - 8 - للناسي مطلقاً وللعاجز - لا
  - 9 - أو سنة خلف وعند الوجه أن
  - 10 - أو استباحة لممنوع - وإن
  - 11 - أو نسي الحدث لا أخرج أو
  - 12 - أو استباحة لماله ندب
  - 13 - أو بان للمجدد الحدث أو
  - 14 - والأظهر الصحة إن كان على
  - 15 - والرفض كالعزوب بعد مغتفر
- الوجه مما عاداً الشعر حل  
جرحا برئ أو خلقة قد دخلا  
بمنكب خلل أصابعا وكف  
مسحك للراس وعظم الصدغ عم  
وغسل رجلك مع الكعبين قر  
قلم والخلف بلحية يقر  
بالذكر والقدرة بالبنا طلب  
بِئْبِسِ أَعْضَا وقته واعتدلا  
ينوي رفع حدث كالفرض عن  
أخرج بعض ما يبيحه - إذن  
نوى لمطق الطهارة رروا  
أو إن أكن أحدثت ذال له جلب  
غسل في التجديد لمعة - رروا  
أعضائه فرق نية جلى  
لا أننا والخلف بتقديم نزر

- اشتمل هذا الفصل على خمسة عشرة (15) بيتاً .

- تضمن البيت (1، 2، 3)، قول الأصل :

«فصل فرائض الوضوء غسل ما بين الأذنين ومنابت شعر الرأس المعتاد والذقن، وظاهر اللحية فيغسل الوتره وأسارير جبهته، وظاهر شفثيه بتخليل



شعر تظهر البشرة تحته لا جرحاً برئاً أو خلق غائراً ويديه بمرفقيه، وبقيه معصم إن قطع ككف بمنكب بتخليل أصابعه».

قوله: (فصل) وهو الحاجز بين الشيء والشيء.

(فرائض الوضوء) بضم الواو؛ أي التواضوء، ويطلق على الماء قليلاً، وأما - بفتحها - فهو الماء، ويطلق على التواضؤ.

1 - (غسلك كل الوجه) ابتداء من منابت شعر الرأس المعتاد، وانتهاء إلى الذقن في الطول.

وقوله: (مما عادا) بالثنوين؛ أي عادة (الشعر حل)؛ أي شعر الرأس، فعند انتهاء الشعر ابتداء الوجه، وانتهاء الرأس فيخرج الأصابع والأنزع، فلا يجب عليه أن ينتهي إلى منابت شعره بل يقتصر على الجبهة إلا قدر ما يتم به الواجب، والأغم فإنه يدخل في الغسل ما نزل على المعتاد وينتهي إلى محل المعتاد، وقدر ما يتم به الواجب، وعلى كل فلا بد في غسل الوجه من إدخال جزء من الرأس كما أنه لا بد في مسح الرأس من مسح جزء من الوجه، وعرض الوجه من وتيد الأذن إلى الوتيد.

(والشعر خلل) مثل اللحية والحاجب والشارب والعنفقة (إن بدا الجلد)؛ أي إن كانت تظهر البشرة تحته في مجلس المخاطبة والتخليل إيصال الماء إلى البشرة.

وقوله: (إن بدا الجلد) وهو الخفيف، وأما الكثيف فلا يخلله في الوضوء بل يكره لما في ذلك من التعمق والمرأة كالرجل في وجوب تخليل الخفيف.

(ولا) يغسل (جرحاً برئاً) غائراً وخلقه قد دخلا؛ أي خلِقَ غائراً إن لم يمكن ذلك، وإلا وجب غسله ولا بد من إيصال الماء إليه إن أمكن، وسواء كان ذلك في الوجه أو غيره.

2 - (وغسلك الأيدي)؛ أي الفريضة الثانية: غسل اليدين إلى المرفقين، والمرفق: عظم الذراع المتصل بالعضد سمي بذلك لأن المتكئ يرتفق به إذا أخذ براحة رأسه (ككف) خلقت (بمنكب) - بفتح الميم والكاف - مجمع الصدر والكتف، ولم يكن له يد سواها، فيجب غسلها فإن كان له يد سواها فلا

يجب غسل الكف إلا إذا نبتت في محل الفرض أو في غيره وكان لها مرفقاً فتغسل للمرفق لأن لها حينئذٍ حكم اليد الأصلية، فإن لم يكن لها مرفق فلا غسل ما لم تصل لمحل الفرض، فإن وصلت غسل ما وصل إلى محاذاة المرفق.

«خلل أصابعاً» بأن يجمعها ويحكها بوسط الكف، ويحافظ على عقد الأصابع باطناً وظاهراً بأن يحني أصابعه وعلى رؤوس الأصابع؛ أي ويحافظ على رؤوس الأصابع، ويعنى عن الوسخ الذي تحت الأظفار، فلا تجب إزالته ما لم يتفاحش.

- وتضمن البيت (4، 5) قول الأصل:

«لا إجمالة خاتمه ونقض غيره ومسح ما على الجمجمة بعظم صدغيه مع المسترخي، ولا ينقض ضفره رجل أو امرأة، ويدخلان يديهما تحته في رد المسح وغسله مجز، وغسل رجليه بكعبيه الناتئين بمفصلي الساقين، وندب تخليل أصابعهما».

قوله: (وكف عن أن تجيل)؛ أي عن إجمالة الخاتم؛ أي إدارته وتحريك خاتمه سواء كان واسعاً أو ضيقاً في وضوء أو غسل، وقوله: (حل) احترازاً مما لا يباح لبسه فهو داخل في قول خليل: ونقض غيره وحينئذٍ فلا يكفي تحريكه، وهو ظاهر لأنه قادر على ذلك، ذلك المحل بيده.

#### الفريضة الثالثة:

(مسحك للراش) ابتداء من منابت شعر الرأس المعتاد إلى نقرة القفا، وعظم الصدغ عم وهو ما يثبت فيه الشعر فوق العظم الناتئ.

- وأما العظم الناتئ فهو من الوجه، فلو قال: شعر صدغيه كان أوضح.

(وما تلتى) من الشعر فإنه يمسحه ولو طال جداً نظر لأصله. (دون نقض ما ضفر)؛ أي لا يجب ولا يندب نقض ضفره ولو اشتد بنفسه بخلاف الغسل، وأما ما ضفر بخيوط كثيرة فيجب نقضه في وضوء وغسل، وأما بالخيطين فلا ينقضه فيهما إلا إن اشتد.

- قال محمد بن أبي بكر الصديق الولاتي:

ما كان مضموراً بنفسه فلا ينقض في الغسل يا صاح إن لم ينقض مضموراً بخيط فيهما ينقض ما ضفر مطلقاً - إذا - وقال بعضهم أيضاً:

إن في ثلاث الخيط يضر الشعر وفي أقل إن يكن ذا شدة وإن خلا عن الخيوط أبطله  
فنقضه بكل حال قد ظهر فالنقض في الطهرين صار عمده في الغسل إن شد وإلا أهمله  
الفريضة الرابعة:

(وغسل رجليك مع الكعبين قر)؛ أي فرض مع الكعبين؛ أي مع غسل العظمين الناتئين؛ أي البارزين بمفصلي الساقين، ويحافظ على العرقوب، والعقب، لأن الماء ينبو عنهما وفي الحديث: «ويل للأعقاب من النار».

ونذب تخليل أصابعهما وتخليل أصابع الرجلين من أسفلهما، وإنما وجب تخليل أصابع اليدين دون أصابع الرجلين لعدم شدة اتصال ما بينهما بخلاف أصابع الرجلين فأشبه ما بينهما.

- وتضمن البيت (6) قول الأصل:

«ولا يعيد من قلم ظفره أو حلق رأسه، وفي لحيته - قولان».

فقوله: (ولا تعد لحلق رأس) لأن الحدث ارتفع.

(أو ظفر قلم) ومثل من قلم ظفره في عدم الإعادة على المعتمد من حفر على شوكة بعد الوضوء بخلاف زوال الخف والجبيرة، لأن مسح الخف بدل فسقط عند حصول مبدله، والجبيرة مقصودة بالمسح فزوالها زوال لما قصد.

وقوله: (والخلف بلحية) إذا حلقها، وكذلك الشارب. فهل يعيد محلها أو لا يعيد؛ لأن الحدث قد ارتفع عن محلها فلا وجه لإعادة غسله، ويحرم على الرجل حلق لحيته أو شاربه، ويؤدب فاعل ذلك، ويجب على المرأة حلقها على المعتمد.

- وتضمن البيت (7، 8) وأول (9) قول الأصل:

«والدلك وهل الموالة إن ذكر وقدر؟ وبنى بنية إن نسي مطلقاً، وإن عجز ما لم يطل بجفاف أعضاء بزمن اعتدلاً أو سنة.؟ خلاف».

الفريضة الخامسة:

قوله: (وللكه) وهو إمرار اليد على العضو المغسول مع سيلان الماء عليه أو بعده قبل جفافه.

الفريضة السادسة:

قوله: (وهل بموالة) وهي عدم التفريق الكثير بين فرائض الوضوء، ويعبر عنها أيضاً: بالفور، والتعبير بالموالة أولى لأنها تفيد التفريق بين الأعضاء خاصة وهو المطلوب، والفور بما يفيد فعله أول الوقت، وأيضاً يوهم السرعة في الفعل، وكلاهما ليس بمراد. اهـ. من الدردير.

«تجب بالذكر»؛ أي تذكر الشخص أنه يتوضأ وقدر على الوضوء بلا تفريق كثير، فلا تجب إن نسي أو عجز (فالبنا طلب للناسي مطلقاً) على التقييد بالقرب، (وللعجز) عن إكمال وضوئه عجزاً حكماً بأن عدم ما يكفيه ظناً ضعيفاً أو شكاً ما لم يطل (ببيس أعضاء) إذا كان الوقت معتدلاً والمكان معتدلاً، والشخص معتدلاً، فاعتدال الأعضاء بتوسط صاحبها بين الشبوية والشيوخوخة، والحرارة والبرودة، والسلامة من المرض، واعتدال الزمن بتوسطه بين الحرارة والبرودة. كفصل الربيع والخريف.

(أو سنة) وعليه إن فرق ناسياً لا شيء عليه، وكذا عامداً على ما لابن عبد الحكم ومقابله قول ابن القاسم: يعيد الوضوء، والصلاة أبدأ، كترك سنة من سننها عمداً على أحد القولين الثاني لا تبطل. (خلف) أي خلاف في التشهير، فقد شهر القول بالوجوب ابن ناجي في شرح المدونة، وشهر القول بالسنية ابن رشد في المقدمات.

- وتضمن ما بقي من البيت (9) والبيت (10)، 11، 12، 13، 14،

(15) قول الأصل:

«ونية رفع الحدث عند وجهه أو الفرض أو استباحة ممنوع وإن مع تبرد

أو أخرج بعض المستباح أو نسي حدثاً لا أخرجه أو نوى مطلق الطهارة أو استباحة ما ندبت له أو قال: إن كنت أحدثت فله أو جدد فتبين حدثه أو ترك لمعة فانغسلت بنية الفضل أو فرق النية على الأعضاء. والأظهر في الأخير الصحة وعزوبها بعدة ورفضها مغتفر، وفي تقدمها بيسير. خلاف».

### الفريضة السابعة:

النية: وهي القصد إلى الشيء، ومحلها القلب، وإنما آخرها الناظم تبعاً لأصله، وإن كان حقها التقديم أول الفرائض لكثرة ما يتعلق بها من المسائل فأراد أن يتفرغ من غيرها لها.

- فقال: (وعند الوجه أن ينوي رفع حدث) لأن الوجه هو أول فرض يبدأ به.

والحدث: هو الوصف المقدر قيامه بأعضاء الوضوء المانع من الصلاة ونحوها.

وقوله: (كالفرض عن)؛ أي أداء الفرض، والمراد بالفرض هنا أحد إطلاقيه، وهو ما يتوقف صحة العبادة عليه: أي أصلها وكمالها لا ما يثاب على فعله، ويعاقب على تركه.

وحينئذ فيشمل الوضوء للصلاة قبل دخول وقتها والوضوء للسنن والنوافل ووضوء الصبي والمجدد.

(أو) ينوي (استباحة لممنوع)؛ أي ما منعه الحدث بالمعنى المتقدم وأوفى كلامه مانعة الخلو، فيجوز الجمع، بل الأولى الجمع بين هذه الكيفيات الثلاثة.

1 - نية رفع الحدث.

2 - ونية الفرض.

3 - ونية استباحة الممنوع.

وإن أخرج بعض المستباح؛ أي ما أبيح له فعله بالوضوء كما إذا نوى به صلاة الظهر لا العصر أو الصلاة لا مس المصحف، أو مس المصحف لا

الصلاة، لأن حدثه قد ارتفع باعتبار ما نواه فجاز له فعله به، وفعل غيره.

(أو نسي الحدث) كان الأولى أن يقول: حدثاً بالنكرة، لأن المعرفة هنا توهم نسيان الحدث مطلقاً مع أن المقصود هنا حدثاً من الأحداث (لا أخرجه)؛ أي الحدث بأن قال: نويت الوضوء من الغائط لا من البول مثلاً فلا يصح وضوءه للتناقض.

(أو نوى لمطلق الطهارة روي)؛ أي الطهارة المطلقة المتحققة أما في طهارة الحدث أو حكم الخبث فلا يصح وضوءه لتردده في نيته، وعدم جزمه بطهارة الحدث أو نية الطهارة المتحققة في طهارة حكم الخبث وحدها لعدم نية طهارة الحدث.

(أو نوى (استباحة لماله ندب)؛ أي لم يتوقف جوازه ولا صحته عليها كقراءة قرآن أو زيارة صالح، أو دخول على سلطان فإن هذا الوضوء لا تصح به صلاة الفرض لأن ما نواه يصح فعله مع بقاء الحدث.

وقوله: (أو إن أكن أحدثت ذا له جلب) أو قال بقلبه: إن كنت أحدثت فهذا الوضوء للحدث لم يجزه سواء تبين حدثه أم لا لعدم جزمه بالنية، حيث علق الوضوء على أمر غير محقق إذ الواجب على الشاك في الحدث أن يتوضأ بنية جازمه.

(أو بان للمجدد الحدث)؛ يعني أن من اعتقد أنه على وضوء فتوضأ بنية التجديد فبان للمجدد الحدث، فالمشهور أنه لا يجزيه لكونه لم يقصد بوضوئه رفع الحدث، وإنما قصد به الفضيلة، فقوله: (بان للمجدد الحدث). خاص بهذه المسألة، وأما الأولى فلا يجزيه سواء تبين حدثه أو بقي على شكه لتردد نيته وهو من قال: إن كنت أحدثت فله.

قوله: (أو غسل في التجديد لمعة روي)؛ يعني أن من ترك لمعة من مغسول الوضوء في الغسلة الأولى فانغسلت في الغسلة الثانية أو الثالثة بنية الفضل فلا يجزئ، لأن غير الواجب لا يجزئ عنه، ولا بد من غسلها بنية الفرض، فإن أخر جرى على الموالاة. وهذا إذا أحدث نية الفضل وإلا فيجزئه، والمراد بنية الفضل النية التي أحدثها عند فعل الفضيلة لا نية الفضل

المندرجة في نية الوضوء، ولا مفهوم لقوله: (أو غسل في التجديد لمعة) لأن من ترك لمعة من مسح رأسه فامسحت بنية السنية كذلك.

(والأظهر الصحة)؛ أي صحة الوضوء، وصحة الصلاة به إن كان على أعضائه فرق نية بأن خص كل عضو بنيته من غير قصد إتمام الوضوء ثم يبدو له فيغسل ما بعده، وهكذا لم يجزه وليس المعنى أنه جزأ النية على الأعضاء بأن جعل لكل عضو ربعها مثلاً فإنه يجزيه؛ لأن النية معنى لا يقبل التجزي. وهذا هو المعتمد وإن بحث فيه ابن مرزوق بأنه متلاعب، لأن ربع النية لا يرفع الحدث في اعتقاد المتوضىء.

وقوله: (والأظهر الصحة) وفاقاً لقول الأصل: «والأظهر في الأخير الصحة».

وفي الدردير: المعتمد ما صدر به.

وفي الدسوقي: (والمعتمد ما صدر به) من عدم الصحة بناء على أن الحدث لا يرتفع عن كل عضو بانفراده إلا بالكمال. بقية الكلام على الموضوع في حاشية الدسوقي على الدردير.

قوله: (والرفض)؛ أي إبطال النية بالقلب والرجوع عنها مغتفر فلا يبطل الوضوء ولا ينقضه إن وقع بعد فراغه فإن وقع في أثناءه أبطله، وإن كان ظاهر الناظم تبعاً لأصله اغتفاره، والغسل كالوضوء بخلاف الصوم والصلاة فيبطلان برفضهما في الأثناء قطعاً وفيما بعد الفراغ. قولان مرجحان، وأما الحج والعمرة فلا يرتفضان مطلقاً، وحكم الاعتكاف حكم الصلاة فيبطل بالرفض في الأثناء اتفاقاً وبعده على أحد قولين مرجحين، استظهر بعضهم أنه كالوضوء، وأما التيمم فيبطل برفض النية في الأثناء وبعده قولاً واحداً لأنه طهارة ضعيفة. (كالعزوب) وهو مقيد بما إذا لم يأت بنية مضادة، وإنما اغتفر لمشقة الاستصحاب (لا اثنا) فقد تقدم الكلام على الرفض في الأثناء.

وقوله: (والخلف بتقديم نذر) موافقاً لقول الأصل: وفي تقدمها؛ أي النية (بيسير خلاف) يعني أنه اختلف في النية إذا تقدمت قبل محلها بيسير على قولين، وأما إن تقدمت بكثير فلا خلاف في عدم الإجزاء، وكذا إن تأخرت

عن محلها لخلو المفعول من النية إلا على ما روي من عدم اشتراط النية في الوضوء، وحد اليسير أن يخرج الرجل من بيته إلى الحمام، والمراد بالحمام حمام المدينة المنورة، والمراد حمام القرية الصغيرة كالمدينة المنورة. وهذا في الزمن الماضي، وأما الآن فإن المدينة المنورة صارت من أكبر المدن فلا يصح التحديد بحمام المدينة إلا إن كان في أحد أطرافها.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل فرائض الوضوء غسلك كل الوجه:

1 - قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: 6].

2 - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ». [رواه البخاري ومسلم].

والدليل على قوله: وغسلك الأيدي بمرفق ككف:

3 - قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: 6].

4 - وعن أبي هريرة أنه توضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد؟ ثم غسل يده اليسرى حتى أشرع في العضد؟ ثم مسح رأسه ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق؟ ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق؟

- ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ.

- وقال رسول الله ﷺ: «أنتم الغر المحجلون يوم القيامة، فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجبله» [رواه مسلم].

والدليل على مسح الرأس:

5 - قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: 6].

ومن السنة:

6 - عن عبد الله بن زيد أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيديه فأقبل بهما



وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه . [رواه الجماعة].

**والدليل على قوله: وغسل رجلك مع الكعبين:**

7 - قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6].

ومن السنة:

8 - قوله ﷺ المتفق عليه .

- من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: تخلف عنا رسول الله ﷺ في سفرة فأدركنا وقد أرمقنا العصر فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا، قال: فنادى بأعلى صوته: «ويل للأعقاب من النار» مرتين أو ثلاثاً.

**والدليل على نذب تخليل أصابعهما:**

9 - حديث ابن عباس عند أحمد وابن ماجه والترمذي: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجلك».

**والدليل على الدك:**

10 - حديث عبد الله بن زيد بن عاصم:

أن النبي ﷺ توضأ فجعل يقول: «هكذا يدلك» [رواه أحمد].

11 - وقال مالك في الجنب: يأتي النهر فينغمس فيه انغماساً وهو ينوي الغسل من الجنابة ثم يخرج.

- قال: لا يجزيه إلا أن يتدلك وإن نوى الغسل لا يجزيه إلا أن يتدلك.

- قال: وكذلك الوضوء من الماء. اهـ [من المدونة].

**والدليل على وجوب الموالاة:**

12 - قوله في المدونة:

وقال مالك: فيمن توضأ ففرغ من بعض الوضوء وبقي بعضه فقام لأخذ الماء قال: إن كان قريباً فأرى أن يني. اهـ منه.

13 - وحديث ابن عمر وأبي بن كعب أنه ﷺ توضأ على الولاة، وقال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به».

**والدليل على قوله: وعند الوجه أن ينوى رفع حدث:**

**وقول الأصل: ونية رفع الحدث عند وجهه:**

14 - عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» [رواه البخاري].

**والدليل على قوله: أو غسل في التجديد لمعة روي:**

15 - عن خالد بن معدان عن بعض أزواج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي في ظهر قدمه لمعة قدر الدهم لم يصبها الماء فأمره رسول الله ﷺ أن يعيد الوضوء. [رواه أحمد وأبو داود، وزاد: والصلاة. قال الأثرم: قلت لأحمد: هذا إسناد جيد؟ قال: جيد].

16 - وعن عمر بن الخطاب أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه فأبصره النبي ﷺ فقال: «ارجع فأحسن وضوءك». قال: فرجع فتوضأ ثم صلى. [رواه أحمد ومسلم ولم يذكر: فتوضأ].

**\* مجموع الأدلة في هذا الفصل من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة ستة عشرة (16) دليلاً.**

**وبالله التوفيق**

## فَصْلٌ فِي سُنَنِ الْوُضُوءِ

- 1 - وسن غسلك اليدين أولاً
  - 2 - ورد مسح الرأس مسح الأذنين
  - 3 - وائت بفرض إن تركت وأعد
- اشتمل هذا الفصل على ثلاثة (3) آيات.

- تضمنت قول الأصل:

«وسننه غسل يديه أولاً ثلاثاً تعبداً بمطلق ونية ولو نظيفتين أو أحدث في أثناءه مفترقتين وممضضة واستنشاق وبالغ مفطر».

- إلى أن قال:

«واستنثار ومسح وجهي كل أذن وتجديد مائهما ورد مسح رأسه وترتيب فرائضه».

- إلى أن قال:

«ومن ترك فرضاً أتى به وبالصلاة وسنة فعلها لما يستقبل».

قوله: (وسن غسلك لليدين أولاً).

والمعنى:

أن سنن الوضوء ثمانية (8):

أولها: غسل اليدين: (أولاً تعبداً)؛ أي: لم تظهر لنا حكمته.

- وقال أشهب: معلل بالتنظيف لحديث: «إذا استيقظ أحدكم من نومه

فليغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلهما في إنائه فإنه لا يدري أين باتت يده».

- وفي الأصل: بمطلق ونية.

بناء على أنه تعبد زاد: ولو نظيفتين؛ خلافاً لأشهب في نفيه سنية غسل  
النظيفتين قوله:

2 - (تمضمض) - بالتنوين -: وهو إدخال الماء في الفم وخضه ومجه  
بقوة، ويكره التصويت بمجه لأنه بدعة - كما في الوجيز لابن العالم  
الزجلاوي.

وقوله: (وما تلا)؛ أي وما تبع المضمضة وهو:

3، 4 - الاستنشاق والاستنثار:

3 - فالاستنشاق: جذب الماء بالنفس.

4 - واستنثار: أي طرح الماء من الأنف بالنفس واضعاً سبابته وإبهامه  
من يسراه على أعلى أنفه عند دفع الماء بنفسه، وهو معنى قول الرسالة:  
ويجعل يده على أنفه كامتخاطه، ويكره دون وضع اليد لأنه كالحمار.

5 - ورد مسح الرأس: أي الموضع الذي ابتداء منه سواء كان مقدم  
الرأس أو مؤخره إن بقي في يده بلل، ويكره تجديد الماء له.

6 - ومسح الأذنين: أي ظاهرهما وباطنهما، فالظاهر: ما يلي الرأس،  
والباطن: ما يواجهه، وقيل: عكسه، وسبب الخلاف النظر إلى ابتداء خلقهما  
لأنها فيه كالوردة وانفتحت.

7 - تجديد ما: أي الماء لهما؛ أي للأذنين فلو مسحهما بلا تجديد ماء  
لهما كان آتياً بسنة المسح فقط، وبقي عليه سنة مسح الصماخين إذ هو سنة  
مستقلة فالسنن التي تتعلق بالأذنين ثلاثة:

1 - مسح ظاهرهما وباطنهما.

2 - ومسح الصماخين.

3 - وتجديد الماء لهما.

- ومن سنن الوضوء:

8 - ترتيب مفروض: (يبين) بأن يغسل الوجه قبل اليدين، واليدين قبل  
مسح الرأس، وهو قبل الرجلين، فإن نكس.

- فقال في الأصل: فيعاد النكس وحده إن بعد بجفاف وإلا مع تابعه.

(وائت بفرض إن تركت) يقيناً أو شكاً وأنت غير مستنكح وسواء كان الفرض عضواً أو لمعة عمداً أو سهواً (واعد) الصلاة التي صليتها بالناقص؛ أي بذلك الوضوء الناقص.

(والسنة) تحقيقاً وظناً من سنن الوضوء غير الترتيب وغير نائب عنها غيرها، وغير موقع فعلها في مكروه كان الترك عمداً أو سهواً. وذلك متحصل في المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين أو صماخها في الغسل.

- قال الشيخ محمد بن العالم الزجاجي التواتي: وقد تبين بهذا كله مخالفة الفرض للسنة وهي للندب لأنه لا يؤتى به أصلاً كالسنة التي عوض محلها، وفسرت بغسل اليدين للكوعين، أو أوقع الإتيان بها في مكروه كرد مسح الرأس بعد أخذ الماء للرجلين والاستنثار لما يؤدي إليه من إعادة الاستنشاق فلا يفعل شيئاً منها، واختلف في تجديد الماء للأذنين.

- فقال علي الأجهوري: تركه أرجح إذ في فعله تكرير مسح الأذنين يحصل.

- وفي الخطاب: عن ابن شعبان: يؤمر به لما يستقبل. اهـ.

وعليه فإن من ترك سنة من سنن الوضوء مثل المضمضة والاستنشاق فإنه يفعلها لما يستقبل من الصلوات.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

فمن القرآن:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

والدليل من السنة على قوله وسن غسلك اليدين:

2 - قوله ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها

في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده» [رواه البخاري، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي الزناد وهو من حديث أبي هريرة].

### والدليل على قوله: تَمَضُّضٌ وَمَا تَلَا:

3 - عن حمران مولى عثمان بن عفان أنه رأى عثمان بن عفان رضي الله عنه دعا بوضوء فأفرغ على يديه من إنائه فغسلهما ثلاث مرات، ثم أدخل يمينه في الوضوء ثم تمضمض.

واستنشق واستنثر ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين ثلاثاً، ثم مسح برأسه ثم غسل كلتا رجليه ثلاثاً.

- ثم قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئي هذا وقال: «من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم من ذنبه» [رواه البخاري ومسلم].

4 - وعن علي رضي الله عنه أنه دعا بوضوء فتمضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى وفعل هذا ثلاثاً. ثم قال: هذا طهور نبي الله صلى الله عليه وسلم. [رواه أحمد والنسائي].

### ودليل رد مسح الرأس:

5 - حديث عبد الله بن زيد بن عاصم وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فيه: ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع بهما إلى المكان الذي منه بدأ. [رواه ابن خزيمة في صحيحه: باب استحباب مسح الرأس باليدين جميعاً].

ليكون أوعب لمسح جميع الرأس.

### - وصفة المسح:

البدء بمقدم الرأس قبل المؤخر في المسح فذكر من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم محل الشاهد منه كما ذكر آنفاً.

### والدليل على قوله: مسح الأذنين:

6 - ما أخرجه البيهقي:

من حديث عثمان بن عبد الرحمن التيمي قال: سئل ابن أبي مليكة عن الوضوء.

- فقال: رأيت عثمان بن عفان سئل عن الوضوء فدعا بماء... فذكر الحديث إلى أن قال: فأخذ ماء فمسح برأسه وأذنيه فغسل بطونهما وظهورهما مرة واحدة ثم غسل رجله.

- ثم قال: أين السائلون عن الوضوء هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ.

### والدليل على تجديد الماء للأذنين:

7 - حديث حبان بن واسع الأنصاري عند البيهقي أن أباه حدثه أنه سمع عبد الله بن زيد يذكر أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ فأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذ لرأسه.

قال البيهقي: وهذا إسناد صحيح.

- وكذلك عن عبد العزيز بن عمران بن مقلاص، وحرملة بن يحيى عن ابن وهب، ورواه مسلم بن الحجاج.

### والدليل على قوله: ترتيب مفروض انه سنة فقط:

8 - والحجة في سنية الترتيب أن النبي ﷺ واظب عليه، وحجتنا في عدم وجوبه أن ما جاء بالآية هو عطف بالواو، والواو لا تقتضي الترتيب، كما هو معلوم عند النحاة.

- قال القرطبي: وذهب مالك في أكثر الروايات عنه وأشهرها أن الواو لا توجب التعقيب ولا تعطي رتبة، وبذلك قال أصحابه وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي.

- ثم قال: إن الترتيب إنما جاء من قبل الواو، وليس كذلك لأنك تقول: تقاتل زيد وعمرو وتخاصم بكر وخالد فدخولها في باب المفاعلة يخرجها عن الترتيب. اهـ [من القرطبي ج 6 ص 99].

### والدليل على قوله: واثت بفرض إن تركت وأعد:

9 - عن يحيى بن أيوب عن ابن حرملة أن رجلاً جاء إلى سعيد بن المسيب فقال: إني اغتسلت من الجنابة، ونسيت أن أغسل رأسي.

- قال: فأمر رجلاً من أهل المجلس أن يقوم معه إلى المطهرة فيصب على رأسه دلواً من ماء.

10 - وقال مالك: فيمن ترك المضمضة والاستنشاق وداخل أذنيه في الغسل من الجنابة حتى صلى.

قال: يتمضمض ويستنشق لما يستقبل، وصلاته التي صلى تامة.

وقال: ومن ترك المضمضة والاستنشاق ومسح داخل الأذنين في الغسل من الجنابة، والذي ترك ذلك في الوضوء فهما سواء ولیمسح داخلهما فيما يستقبل. اهـ [من المدونة].

وبالله التوفيق

\* مجموع الأدلة في هذا الفصل من الكتاب والسنة وقول الأئمة عشرة

(10).



## فَصْلٌ فِي مَنَدُوبَاتِ الْوُضُوءِ

- 1 - وندبت تسميه قلة ما طاهر موضع تيامن لما
  - 2 - بذى انفتاح بله، ما قدم من رأس وتثليث وشفع غير عن
  - 3 - وهل كذا الرجلان ترتيب السنن أو مع فرائض سواك كيف عن
- اشتمل هذا الفصل على ثلاثة (3) آيات.

تضمنت قول الأصل:

«وفضائله: موضع طاهر، وقلة الماء بلا حد كالغسل، وتيمن أعضاء وإناء إن فتح، وبدء بمقدم رأسه وشفع غسله وتثليثه، وهل الرجلان كذلك أو المطلوب الإنقاء، وهل تكره الرابعة أو تمنع؟ خلاف وترتيب سننه أو مع فرائضه، وسواك وإن بأصبع كصلاة بعدت منه، وتسمية».

قوله: (وندبت تسمية) ثم شرع يتكلم على مندوبات الوضوء والمندوبات والفضائل، المستحبات كلها تعبر عن معنى واحد وهو ما كان من الأعمال دون السنة وفوق الجائر، فقوله:

1 - (تسمية)؛ أي من مندوبات الوضوء التسمية عند ابتداء الوضوء بأن يقول: بسم الله، وفي زيادة الرحمن الرحيم قولان، وينوى بها التبرك والتعوذ من الشيطان.

- ومن مندوبات الوضوء:

2 - (قلة ما) بلا تحديد في التقليل بمد أو أكثر فكل شخص يقلل بحسب حال أعضائه من صغر أو كبر أو خشونة ونعومة.

- ومن مندوبات الوضوء:

3 - (موضع) طاهر بالفعل وشأنه الطهارة فيكره في المرحاض، ولو

قبل: حلول النجاسة فيه لأنه تعرض لوسوسة شيطانه ولخسته وشرف الوضوء .  
- ويستحب استقبال القبلة واستشعار النية في جميعه والجلوس والارتفاع  
عن الأرض لثلا يتطير عليه ما ينزل إليها، وقوله:

4 - (تيامن لما بذى لفتح)؛ أي تقديم يمنى الأعضاء على يسراها في  
الغسل والمسح وتيمن إناء إن فتح الإناء فتحاً واسعاً يمكن الاغتراف منه، فإن  
لم يفتح كإبريق ندب جعله جهة يسراه، وكذلك إن كان أعسر اليد أو ضيقاً  
جعله على يساره، نص على الأعسر الأجهوري، وعلى الضيق عياض .

5 - (بدء ما قدم من رفس): أي وبدء بمقدم رأسه وهو منبت الشعر مما  
يلي الوجه، ومقدم اليدين والرجلين رؤوس الأصابع .  
- قوله:

6 ، 7 - (وتثليث وشفع) يحتمل أنهما فضيلتان أو فضيلة واحدة، ويفعل  
فيهما ما يفعل في الأولى من الابتداء والانتهاؤ والدلك، وتببع المغابن، ويكره  
الاقتصار على الواحدة إلا لعالم .

- وهل كذا الرجلان في ندب الشفع والتثليث أو المطلوب فيهما الإنقاء،  
ولو زاد على الثلاث لكونهما محل الأقدار والأوساخ غالباً، فإن كانتا نقيتين  
فكسائر الأعضاء .

وفسر السنوي الإنقاء المطلوب هنا من كونه من الوسخ الحائل كطين .  
قال: وأما غير الحائل فلا تطلب إزالته في الوضوء .

زاد في الأصل: وهل تكره الرابعة أو تمنع؟ خلاف .

- ومن مندوبات الوضوء:

8 - (ترقيب السنن أو مع فرائض) بأن يقدم السنن الثلاثة الأولى على  
الوجه وهو والفريضتان بعده على الأذنين ويختم بالرجلين .

9 - (سواك) كيف عن وهو استعمال عود، ونحوه كالخرقة الخشينة في  
الأسنان لتذهب الصفرة وغيرها عنها، ويحصل بكل عود وأفضله الأراك  
والأخضر لغير الصائم .

- ولقد قلت في نظمنا الجواهر الكثرية:

والاستيائك ولغير الصائم      يندب أن يكون رطباً فاعلم  
بالعود والأراك في الطب حسن      وجاز بالأصبع أو شيء خشن  
باليمنى يستاك ومن قبل الوضوء      وينبغي من بعده التمضمض  
واستاك إن منه صلاة بعدت      كذاك يستاك لأخرى حضرت

وهو مندوب إليه في كل الأوقات، ويتأكد عند الصلاة والوضوء، وقبل المضمضة فيه ليزيل الماء ما ينثره وعند القراءة وتغيير رائحة الفم، بنوم أو غيره، ويكون عرضاً في الأسنان وطولاً في اللسان.

وقوله: (كيف عن) يشير إلى قول الأصل: «وإن بإصبع» لسماع ابن القاسم من لم يجد سواكاً فأصبعه يجزيه لأنه يؤثر زيادة التنظيف.

○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: وندبت تسمية:

1 - قوله تعالى: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» [الحشر: 7].

2 - «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» [الأحزاب: 21].

والدليل من السنة:

3 - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» [رواه أحمد وأبو داود].

والدليل على قوله: قلة ما:

4 - عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ مر بسعد وهو يتوضأ.

- فقال: «ما هذا السرف يا سعد؟».

- قال: أفي الوضوء سرف؟

قال: «نعم، وإن كنت على نهر» [رواه أحمد].

### والدليل على الموضع الطاهر:

5 - عن أبي بن كعب أنه قال: إن للوضوء شيطاناً يقال له: الولهان فأخذروه، أو قال فاتقوه.

- قال: وقال غيره: عن أبي داود في هذا الحديث: فاحذروه واتقوا وسواس الشيطان.

### والدليل على قوله: تيامن لهما:

6 - عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يعجبه التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله. [رواه البخاري].

7 - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا لبستم وإذا توضأتم فابدؤوا بأيمانكم» [رواه أحمد وأبو داود].

### والدليل على قوله: بدء ما قدم من رأس:

8 - عن عبد الله بن زيد أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيده فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بد منه. [رواه الجماعة].

9 - وعن أنس قال: رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قطرية فأدخل يده تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة. [رواه أبو داود].

### والدليل على الشفع والتلث:

10 - حديث عبد الله بن زيد بن عاصم المتفق عليه فبدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه.

- ودليل الاستحباب ورود حديث الربيع بنت معوذ عند البيهقي قالت: فتوضأ وأنا أنظر إليه - تعني رسول الله ﷺ - فوضأ وجهه ثلاثاً ومضمض واستنشق مرة ووضأ يده اليمنى ثلاثاً، ووضأ يده اليسرى ثلاثاً... إلخ الحديث، قولها: ووضأ رجله اليمنى ثلاثاً ورجله اليسرى ثلاثاً.

11 - وعن المقدم بن معد يكرب قال: أتى رسول الله ﷺ بوضوء

فغسل كفيه ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثم مضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً. ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما. [رواه أبو داود وأحمد وزاد: وغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً].

### ودليل غسل الرجلين ثلاثاً:

12 - تقدم في وصف عثمان رضي الله عنه لوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو حديث صحيح.

### والدليل على ترتيب السنن أو مع الفرائض:

13 - ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن الوضوء، فأراه ثلاثاً ثلاثاً. ثم قال: «هذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم» [رواه البيهقي].

### والدليل على قوله: سواك كيف عن:

14 - عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء» [رواه مالك والبخاري].

15 - وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب» [رواه البخاري والشافعي والنسائي].

16 - وعن عائشة قالت: كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يستاك فيعطيني السواك لأغسله فأبدأ به فاستاك ثم أغسله وأدفعه إليه. [رواه أبو داود].

\* مجموع الأدلة في هذا الفصل من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة ستة عشر (16).

## فَصْلٌ فِي نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ

- وَمَا يَمْنَعُهُ الْحَدَثُ -

- 1 - ونقضه يرى بكل ما خرج
  - 2 - أو ثقبته تحت المعدة إذا
  - 3 - في صحة وعادة لا كالحصى
  - 4 - كسلس فارق أكثر ولو
  - 5 - ولمس التذبه عادا - إذا
  - 6 - ولو لظفر شعر أو مع حائل
  - 7 - أو مكره لا لوداع أو حنان
  - 8 - بها ولا بمحرم على الأصح
  - 9 - وبمزيل العقل من نوم ثقل
  - 10 - وانقض بمس ذكر متصل
  - 11 - ببطن كف أو لجنبها لمس
  - 12 - وبإرتداده وشك في حدث
  - 13 - كالشك في السابق من وضوء من
  - 14 - ولا بمس أنثيين أو دبر
  - 15 - ذبح حجامه وفصدقه من
  - 16 - وامنع بالأحداث الطواف والصلاة
  - 17 - لا لوح من علم أو تعلما
  - 18 - ولا كدرهم حوىء ابا ولا
- من سافلين يخرجان ما ولج  
ما انسد ذان إلا قولان خذا  
دود ولو ببيلة قد قلصا  
سلس مذي دفعه اسطاع رووا  
قصد أو وجد لذة لذا  
وأطلق بقبلة ولو لغافل  
ولذة النظر لا نقض لحنان  
ولا بإنعماظ وما مذي رشح  
لا خف والإغماء والسكر المخل  
طلقاً ولو ذكر خنثى مشكل  
أو أصبع وإن يزد حيث أحس  
من بعد معلوم طهارة حدث  
ناقضه إن لم يناكحه - إذن  
فرج صغيرة وقيء أكل الجزور  
صلى كفرجها وهل أن تلتطفن  
ومصحفاً إلا لمقصود نواه  
وإن لحائض وجزء لهما  
تفسيراً أو حرزاً بسائر علا

اشتمل هذا الفصل على ثمانية عشر (18) بيتاً.

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4) قول الأصل:

«فصل نقض الوضوء بحدث، وهو الخارج المعتاد في الصحة لا حصى، ودود ولو ببيلة، وبسلسل فارق أكثر كسلس مذي قدر على رفعه، وندب إن لازم أكثر لا إن شق».

- إلى أن قال:

«من مخرجه أو ثقبه تحت المعدة إن انسدا وإلا فقولان».

تكلم في هذا الفصل على نواقض الوضوء وهي: ثلاثة أقسام:

1 - أحداث.

2 - وأسباب.

3 - وغيرهما وهو الردة والشك.

قوله: (ونقضه)؛ أي الوضوء (يرى)؛ أي يحكم به (بكل ما خرج) احترازاً من الداخل كالحقنة مثلاً، فإن الداخل لا ينقض الوضوء.

وقوله: (من سافلين) القبل والدبر.

وقوله: (ما ولج)؛ أي دخل، وكان الأولى أن يقول: لا ما ولج لكن لا يساعده النظم على هذا التعبير. فلو قال:

ونقضه يرى بكل ما خرج من سافلين قد أتى لا ما ولج

لرفع الإبهام من اللفظ، والمعنى فيكون الوزن صالحاً وكذلك المعنى.

وقوله: (أو ثقبه تحت المعدة) الخارج منها ينقض الوضوء (إذا ما انسداً)؛ أي القبل والدبر، ولم يخرج الخارج المعتاد منهما، وإن لم تكن الثقبه تحت المعدة مع انسدادهما بأن كانت فوق المعدة أو كانت تحتها، وخارج الخارج المعتاد منهما أو من أحدهما ففي كل الخارج منهما ينتقض به الوضوء، أو ليس حدثاً فلا ينتقض به قولان بالنقض وعدمه.

- وفي الدردير: الراجح منهما عدم النقص، وإنما اتفقوا على النقص

فيما إذا كان تحت المعدة وانسد، لأن الطعام لما انحدر إلى الأمعاء صار فضلة قطعاً، وصارت الثقبه التي تحتها قائمة مقامهما عند انسدادهما، ولا كذلك غير هذه الصورة.

(في صحة)؛ أي ما شأنه أن يخرج فيها.

(وعادة)؛ أي المعتاد. وهذا من تمة التعريف.

(لا كالحصى) المتولد في البطن والدود وإنما خصهما بالذكر لينبه على حكم خروجهما - مبتلين، والخلاف فيه بقوله: (ولو ببيلة قد قلصا)؛ أي ولو خرج مع أذى، ولو كثر لتبعيته لما لا نقض فيه، وهو الحصى والدود.

- وفي المغني: للشيخ أحمد اللمتوني الشنقيطي في كتابه المغني عند قول خليل: «ولا يستنج من ريح» كراهة ولا من حصى ودود ولو ببيلة خفيفة، وأما لو كثرت فلا بد من الاستنجاء أو الاستجمار، وإن كانت لا تنقض الوضوء وبها يلغز فيقال: أي شيء خرج من المخرج المعتاد أوجب قطع الصلاة والوضوء لم ينتقض.

- وقد نظم ذلك أخوه الشيخ محمد محمود وقال:

الدود والحصى إذا ما خرجا	ببيلة يسيرة لا حرجا
وإن ببيلة كثيرة فلا	نقض والاستنجاء منهما انجلا
وأوجبا في قول من يميز	قطع الصلاة وبهذا يلغز
ذكر ذا المغني عن الصحيح	في بحث الاستنجاء أي من ريح

- كما ينتقض الوضوء بسلس (فارق أكثر) الزمان، ولازم أقله، فإن لازم النصف، وأولى الجل أو الكل فلا ينقض (ولو) كان السلس (سلس مذني رفعه استطاع) أو قدر عليه بتداو أو صوم أو تزوج أو تسر ويغتفر له زمن التداوي والتزوج، فإن لم يقدر على رفعه بما ذكر فهو كغيره من الأسلاس في التفصيل المتقدم فيجري فيه الأقسام الأربعة، ولا مفهوم لمذني، فكان الأولى حذفه لأن ذلك يجري في كل سلس قدر على رفعه سواء كان بولاً أو منياً أو ودياً، فهو كسلس المذني الذي قدر على رفعه في كونه ناقضاً مطلقاً، وما لم يقدر على رفعه تجرى فيه الأقسام الأربعة. وبهذا صرح ابن بشير. اهـ [من الدسوقي بتصرف].



وقوله: (اسطاع)؛ أي استطاع.

- وتضمن البيت (5، 6، 7، 8) قول الأصل:

«ولمس يلتذ صاحبه به عادة ولو لظفر أو شعر أو حائل، وأول بالتخفيف وبالإطلاق إن قصد لذة أو وجدها لا انتفيا إلا القبلة بفم مطلقاً وإن بكره أو استغفال لا لوداع أو رحمة ولا لذة بنظر كإنعاط ولذة بمحرم على الأصح».

قوله: (ولمس للتذ به عادة)؛ أي عادة التذاذاً معتاداً لغالب الناس فلا نقض بلمس جسد أو فرج صغيرة لا تشتهى عادة ولو قصداً للذة ووجدها كان اللمس الذي يلتذ به عادة لبدن بل (ولو لظفر) أو شعر أو سن متصلة، ومن يلتذ به عادة الأمر الذي لم تتم لحيته.

قوله: (أو مع حائل وإطلاق) يشير إلى قول الأصل: أو حائل وأول بالخفيف أو الإطلاق؛ أي ولو كثيفاً إبقاء لها على ظاهرها، ومحل الخلاف في التأويلين ما لم يضم أو يقبض بيده على شيء من الجسد وإلا اتفق على النقض، ويحتمل قوله: (وإطلاق) راجع إلى القبلة تبعاً للأصل في قوله: (إلا القبلة بفم مطلقاً).

وقوله: (ولو لغافل أو مكروه) هو مثل قول الأصل: وإن بكره واستغفال من رجل لا امرأة أو العكس.

(لا) إن كانت القبلة (لوداع) عند فراق (أو حنان)؛ أي رحمة وشفقة عند وقوع المقبل في شدة، كمرض (ولذة للنظر) فإنه لا ينتقض بها الوضوء. (ولا) لذة (بمحرم) من قرابة أو صهر أو رضاع.

وقوله: (على الأصح) خلاف الراجح، والمعتمد أن وجود اللذة بالمحرم ناقض قصد أو لا بخلاف مجرد القصد، فلا ينتقض ما لم يكن فاسقاً، فإن كان فاسقاً نقضه أيضاً، والمراد به من شأنه أن يلتذ بمحرمه لدناءة أخلاقه لا كل مرتكب كبيرة.

(ولا بإنعاط)؛ أي ولا ينتقض بإنعاط؛ أي قيام ذكر (وما مذني رشح) من الذكر.

- وتضمن البيت (9) قول الأصل:

«ويسببه وهو زوال عقل، وإن بنوم ثقل ولو قصر لا خف، وندب إن طال».

(وبمزيل للعقل من نوم) أو إغفاء أو شدة هم.

- قال الإمام مالك رضي الله عنه: من حصل له هم أذهل عقله فليتوضأ. كما في جواهر الإكليل شرح خليل للشيخ صالح عبد السميع.

(لا خف)؛ أي لا إن كان النوم خفيفاً لا يستر العقل وندب إن طال فالنوم والجنون والإغماء ترجع إلى زوال العقل، وكذلك السكر لا في الثلاثة بين طولها وقصيرها، ويدل على ذلك التفصيل في النوم دونها.

- وتضمن البيت (10، 11) قول الأصل:

«ومطلق مس ذكره المتصل ولو خنثى مشكلاً ببطن أو جنب لكف أو أصبع وإن زائداً أحس».

(وانقض)؛ أي وينقض الوضوء:

1 - (بمس ذكر متصل طلقاً)؛ أي مطلقاً؛ أي سواء كان المس عمداً أو سهواً التذ أو لا من الكمرة وغيرها، فالإطلاق في الماس والممسوس لا إن مس ذكر غيره فيجري على الملامسة ولا المقطوع ولو التذ ولا إن كان من فوق حائل ولو خفيفاً ما لم يكن كالعدم ولا إن كان صيباً، والخنثى - المحقق أمره واضح.

(ببطن كف) للماس (أو لجنبها)؛ أي الكف، وقوله: (لمس)؛ أي مس (أو أصبع) ورؤوس الأصابع كجنبها (وإن يزيد حيث أحس)؛ أي وإن كان الأصبع زئداً أحس من الإحساس، وتصرف كإخوته وإلا فلا نقض، ويشترط الإحساس في الأصلية أيضاً، وإن كانت لا تساوي أخوتها في التصرف بخلاف الزائد فلا بد فيها من الأمرين معاً.

- وتضمن البيت (12، 13، 14، 15). قول الأصل:

«وبردة وبشك في حديث بعد طهر علم إلا المستنكح وبشك في

سابقهما، لا بمس دبر أو أنثيين وفرج صغيرة وقيء وأكل لحم جزور وذبح وحجامة وفصد وقهققة لصلاة أو مس امرأة فرجها. وأولت أيضاً بعدم الإلطاف.

2 - (وبارتداده) النوع الثالث الذي ينتقض به الوضوء وهو ليس من الأحداث ولا من الأسباب، وهو الردة؛ أي الرجوع عن الإسلام بعد تفرقه.

3 - (أو شك في حدث) وهو كذلك ليس من الأحداث ولا من الأسباب بعد طهر علم أو ظن؛ أي محققاً أو مظنوناً (كالشك في السابق)؛ أي الوضوء والحدث سواء كانا محققين أو مظلونين أو مشكوكين أو إحداهما محققاً أو مظنوناً، والآخر مشكوكاً أو إحداهما محققاً والآخر مظنوناً فهذه ست صور. (إن لم يناعكه)؛ أي لم يكن مستكحاً.

- والحاصل أن من تيقن الحدث وشك في الوضوء، أو تيقن الوضوء والحدث، أو شك في السابق منهما، فإن عليه الوضوء وإن تيقن الطهارة وشك في الحدث، فمشهور المذهب أن عليه الوضوء إلا أن يكون مستكحاً.

وأجمع العلماء على أن من أيقن بالحدث وشك في الوضوء أن شكه لا يفيد فائدة، وأن عليه الوضوء فرضاً وهذا يدل على أن الشك عندهم ملغاً، وأن العمل على اليقين عندهم، وهذا أصل كبير في الفقه أما المستكح فلا وضوء عليه اتفاقاً.

- قال الحطاب: وهو الذي يشك في كل وضوء وصلاة ويطراً عليه ذلك مرة أو مرتين في اليوم، وإن لم يطرأ له ذلك إلا بعد يومين أو ثلاثة فليس بمستكح.

(ولا) ينتقض الوضوء (بمس) دبر أو (انثيين) لنفسه، وأما دبر الغير فيجري على الملامسة ولا بمس فرج صغيرة ولو قصد اللذة ما لم يلتذ بالفعل عند بعضهم، وأما مس جسدها فلا ينقض ولو قصد ووجد أو قبلها بضم.

(وقيء) أو قلس فلا ينتقض بهما الوضوء.

(أكل الجزور)؛ أي لحم الجزور، ويقع على الذكر والأنثى من الإبل خلافاً للإمام أحمد.

(نبج) ومس وثن، وكلمة قبيحة، وقلع ضررس وإنشاد شعر خلافاً لقوم  
فإن هذه الأعمال لا ينتقض بها الوضوء.

(حجامة) كذلك.

(فصد)؛ أي الفصادة.

(قه من صلي)؛ أي القهقهة في الصلاة خلافاً لأبي حنيفة في الثلاث.  
وتمسك في قهقهة الصلاة بما روي.

- أن أعمى وقع في حفرة من المسجد فقهقه بعض المصلين، فأمره  
النبي ﷺ بإعادة وضوءه وصلاته. [وأجيب بضعفه].

- وفي الحجامة والفسادة القياس على حديث: «من قاء أو رصف  
فليتوضأ» [وهو ضعيف أيضاً كما مر].

- وأما القهقهة بغيرها فلا ينتقض عند الجميع. اهـ [من الوجيز للشيخ  
محمد بن العالم الزجلاري].

وقوله: (كفرجها)؛ أي المرأة قبضت عليه أو ألطفت فإن وضوءها لا  
ينتقض، وهذا هو المذهب، وفي الأصل: «وتوولت أيضاً بعدم الإلطاف فإن  
ألطفت نقض».

والإلطاف: أن تدخل أصبعها بين الشفرين.

- قال الشيخ الزجلاري بخلاف متأخري المغاربة كابن عاشر والبناني  
فإنهم جعلوه المذهب، ويدل لهم ما في ابن يونس قال: إن قبضت عليه أو  
ألطفت نقض اتفاقاً. قال هذا الكلام بعد أن ذكر ضعف تأويل النقض  
بالإلطاف.

- ولقد قلت في نظمنا الجوهر الكثرية:

ولا بمس امرأة فرجاً على مذهبنا وفيه خلف قد جلا  
إن ألطفت أي أدخلت يديها في فرجها ما بين شفرتيها

- وتضمنت الأبيات (16، 17، 18) قول الأصل:

«ومنع حدث صلاة وطوافاً - ومس مصحف وإن بقضيب وحمله وإن بعلاقة أو وسادة لا بأمثلة قصدت وإن على كافر لا درهم، وتفسير ولوح لمعلم ومتعلم، وإن حائضاً وجزء لمعلم وإن بلغ وحرز بسائر وإن لحائض».

قوله: (وامنع بالأحداث)؛ أي الحدث الأكبر والحدث الأصغر.

1 - (الطواف) ببيت الله الحرام ركناً أو واجباً أو مندوباً فلا يجوز للمحدث أن يطوف بالبيت.

- وامنع بالأحداث:

2 - (الصلاة) فرضاً أو نفلأً أو سجدة تلاوة أو صلاة جنازة.

- وامنع على المحدث:

5 - (مصحفاً)؛ أي مسه وحمله إلا (بمقصود)؛ أي لمعلم ومتعلم، كما يجوز مس اللوح للمعلم والمتعلم، (وإن لحائض) أو نساء وجنب كما تقدم في الأصل: «وحرز بسائر وإن لحائض». (ولا كدرهم) مكتوب فيه شيء من القرآن ولا دينار أو غيرهما من العملة (حوى آياً)؛ أي آيات (ولا تفسيراً) ظاهره، ولو كتب فيه آيات كثيرة متوالية ومسها قصداً. وهو كذلك عند ابن مرزوق.

(أو حرزاً بسائر) عليه يصونه من وصول أذى إليه لا كافر فإنه يؤدي إلى امتهانه، وفهم من الناظم كأصله حرز أنه غير كامل، والكامل لا يجوز لأن كماله يبعد كونه حرزاً وهو أحد قولين:

- قال في الدردير مسبوكتاً بكلام المختصر:

(ولا يمنع مس) أو حمل جزء بل ولا كامل على المعتمد.

- قال في الدسوقي لحكاية ابن بشير: الاتفاق على جواز مس الكامل للمتعلم.

- وقول التوضيح أن كلام ابن بشير ليس بجيد حيث حكى الاتفاق مع وجود الخلاف.

- رده ابن مرزوق لأن أقل أحواله أن يكون هو المعتمد.

وبالله التوفيق

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

1 - ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

الدليل على نقض الوضوء بالحدث:

من السنة:

2 - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» [رواه البخاري ومسلم وأحمد والترمذي].

والدليل على ما خرج من سافلين:

3 - عن أبي ذر بن حبيش قال: أتيت صفوان بن عسال المرادي فسأله على الخفين فقال: كنا نكون مع رسول الله ﷺ فيأمرنا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام إلا من جنابة ولكن من غائط أو بول أو ريح... إلخ. [الحديث الذي رواه أحمد، واللفظ له والترمذي النسائي].

4 - وعن علي قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله: إنا نكون في البادية تخرج من أحدنا الرويحة؟ فقال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يستحي من الحق إذا فعل ذلك أحدكم فليتوضأ ولا تؤتوا النساء في أدبارهن» [رواه أحمد].

5 - عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازني رضي الله عنه قال: شكى للنبي ﷺ الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة؟ فقال: «لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» [رواه البخاري ومسلم].

والدليل على قوله: كسلس فارق أكثر:

6 - قال مالك في المدونة: وسئل مالك عن الرجل يصيبه المذي وهو في الصلاة وفي غير الصلاة فيكثر ذلك عليه أترى أن يتوضأ؟

- قال: قال مالك: أما إن كان ذلك منه من طول عزيمة أو تذكر، فإني أرى أن يتوضأ وأما من كان ذلك منه استنكاحاً قد استنكحه من أبردته وغيرها وكثر ذلك عليه فلا أرى عليه وضوءاً، وإن أيقن أنه خرج منه ذلك فليكيف ذلك بخرقه، أو بشيء وليصل ولا يعيد الوضوء.

## والدليل على نقض الوضوء باللمس:

7 - ما في المدونة ونصه:

- قال مالك في المرأة تمس ذكر الرجل؟.

- قال: إن كان مسته المرأة لشهوة فعليها الوضوء، وإن كانت مسته لغير شهوة لمرض أو نحوه فلا وضوء عليها، وإذا مست المرأة الرجل للذة فعليها الوضوء، وكذلك الرجل مس المرأة بيده للذة فعليه الوضوء من فوق الثوب كان أو من تحته فهو بمنزلة واحدة، عليه الوضوء.

8 - وعن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: قبله الرجل امرأته أو جسها بيده من الملامسة فمن قبل امرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء. [رواه مالك].

## والدليل على قوله: وأطلق بقبلة ولو لغافل أو مكره:

9 - فعن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه كان يقول: الوضوء من قبله الرجل امرأته ومن جسها بيده.

10 - ابن وهب عن مالك: وبلغني أن عبد الله بن مسعود كان يقول: من قبله الرجل امرأته الوضوء.

11 - وعن سعيد بن المسيب وعائشة وابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن وعبد الله بن يزيد بن هرمز وزيد بن أسلم ويحيى بن سعيد ومالك والليث بن سعد وعبد العزيز بن أبي سلمة مثله وعلي بن زياد عن سفيان أن إبراهيم النخعي كان يرى في القبلة الوضوء.

## والدليل على قوله: أو بمزيل العقل:

12 - قال مالك: من أغمى عليه فعليه الوضوء.

قال: قيل لمالك: فالمجنون أعليه الغسل إذا فاق؟

قال: لا ولكن عليه الوضوء.

## والدليل على أن النوم ينقض الوضوء:

13 - عن علي عن النبي ﷺ قال: «وكاء السه العينان فمن نام فليتوضأ»

[رواه أبو داود وابن ماجه].

- والسه: حلقة الدبر وهو من الإست. قاله ابن الأثير.

**والدليل على قوله: وانقض بمس ذكر متصل:**

14 - عن بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ» [رواه مالك والشافعي وأبو داود والترمذي].

15 - وعن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره فليتوضأ».

16 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره ليس بينه وبينه شيء فليتوضأ» [رواهما الشافعي].

17 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «أيا ما رجل مس فرجه فليتوضأ، وأيا امرأة مست فرجها فلتتوضأ» [رواه أحمد].

**والدليل على نقض الوضوء بالردة:**

18 - قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحِطَّنَّ عَلَيْكَ﴾ [الزمر: 65].

19 - ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: 5].

**وأما الدليل على الشك في النقض:**

20 - فلم نجد فيه إلا حديث:

عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازني رضي الله عنه قال: شكى للنبي ﷺ الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة؟ قال: «لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» [رواه البخاري ومسلم].

**والدليل على قوله: وامنع بالأحداث... الخ:**

21 - عن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمسه القرآن إلا طاهر» [رواه

الطبراني في الكبير].

22 - وحديث أبي هريرة: «لا تقبل صلاة إلا بطهور ولا صدقة من غلول».

**والدليل على منع المحدث من الطواف:**

23 - حديث عائشة حين حاضت بسرف، فقال لها النبي ﷺ:



«استفري وافعلي كل شيء إلا الطواف». أو كما قال ﷺ.

24 - ... ودعاؤه ﷺ ليلة نزوله من منى صفية بنت حيي ؓ فقيل: إنها حائض فقال: «حلقي عقراء أحابستنا هي؟». قالت عائشة: إنها فاضت مع الناس يوم طواف الإفاضة، قال: «لا إذا».

- يدل أيضاً على أن عدم الطهارة مانع للطواف.

- وأما منع الحدث لمس المصحف ولو بقضيب:

25 - قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (79) تَزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿80﴾.

- وأما جواز اللوح للمعلم والمتعلم والحائض والمتعلمة دون الجنب:

26 - فإنما هو للقاعدة الشرعية العظيمة: أن المشقة تجلب التيسير.

والدليل على ذلك:

- قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾

[الأنعام: 119].

\* مجموع الأدلة في هذا الفصل من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة سنة

وعشرون (26) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ وَفَرَائِضِهِ

- 1 - فصل وجوب غسل ظاهر الجسد
  - 2 - ذهاب لذة بلا وطء ولا
  - 3 - لذا توضأ كمن جامع ثم
  - 4 - وبمنيب كمره البالغ لا
  - 5 - وبالمحيض أو نفاس بدم
  - 6 - وكافر بعد الشهادة بما
  - 7 - وليغتسل من شك مني أو مذي
  - 8 - نحقق وفرضه النية فور
  - 9 - لا إن نسي جنابة وقصدا
  - 10 - والشعر خلل وأضغث المضمفور لا
  - 11 - وأدلك وإن بحبل أو بعد الماقت
- بمني وإن بنوم أو بعد بدونها أو خالفت عادا بلى بعد اغتسال أمني والصلاة لم مراهنق أو قدر فرجاً مسجلا أو دونه لا باستحاضة نمي ذكر حتماً غسله أو عمما وليعدن من نوم آخر كذي ومع جنابة كفت نية غير كجمعة عنها ينوب في الأدا - تنقض وإن خيطان إن أرخى جلا أو استنابة وإن يعسر سقط
- اشتمل هذا الفصل على إحدى عشر (11) بيتاً.

تضمن البيت (1، 2، 3) قول الأصل:

«فصل: يجب غسل ظاهر الحسد بمني وإن بنوم أو بعد ذهاب لذة بلا جماع ولم يغتسل، لا بلا لذة أو غير معتادة ويتوضأ كمن جامع فاغتسل ثم أمني، ولا يعيد الصلاة».

فصل في موجبات الغسل وواجباته فقال:

(فصل) وهو الحجازيين الشيء والشيء.

(وجوب غسل ظاهر الجسد) ودخل فيه مغابنه، ومغابن الوضوء من نحو

الوترة وما معها، وخرج باطن الجسد إلا المضمضة والاستنشاق ومسح صماخ الأذنين؛ لأنها سنة فيه وأشار إلى أحد موجباته وهو الإنزال بقوله:

1 - (بمفني)؛ أي بسبب خروجه من رجل أو امرأة؛ يعني بلذة معتادة، ولو لم يقارنها وبالغ على خروجه في حالة النوم، بقوله: (وإن) كان خروجه (بنوم)؛ أي فيه، لأن الغالب خروجه لها.

- والإجماع على وجوب الغسل عليه، وإن لم يذكر احتلاماً. قاله القرافي.

- ونقل ابن راشد في شرحه على ابن الحاجب في ذلك خلافاً، ونصه: وإن وجد الأثر ولم يذكر أنه احتلم. ففي وجوب الغسل قولان.

- ومثله في نقل المازري وعلل وجوبه بما تقدم ونفيه بأنه ماء خرج بغير لذة، وهذا الخلاف ما لو رأى في منامه كأنه يجامع ولم يخرج منه شيء فلا غسل عليه بالاتفاق، وفي الحديث الذي سيأتي في الأدلة إن شاء الله: (إنما الماء من الماء)؛ أي برؤيته، وهو وإن ورد في الاحتلام فلفظه يعم اليقظة في قول الجمهور.

- وخلاف سند إنما في اليقظة في المرأة فقط لا فيها.

- وفي المدخل ونصه: خروج ماء المرأة ليس بشرط في جنابتها، لأن عادته ينعكس إلى الرحم فيتخلق منه الولد فإذا حسنت بنزوله وجب عليها الغسل، وإن لم يبرز.

- ثم أشار إلى عدم اشتراط مقارنته اللذة بقوله: (بعد ذهاب لذة) حصلت في نوم أو في يقظة (بلا وطف)؛ أي بلا جماع (ولا بدونها)؛ أي لا إن خرج بلا لذة أصلاً كمن ضرب فأمنى، أو لدغته عقرب فأمنى.

وقوله: (أو خالفت عادا)؛ أي عادة كما لو نزل في ماء حار، أو حك لجرب، أو ركض دابة فأمنى.

- السنهوري: وينبغي أن يقيد ذلك ما لم يحس بمبادئ اللذة فيستديم، قالوا في الحج: إن ذلك يفسده، وصرح بذلك خليل في مناسكه في هز الدابة.

- وفي حاشية اللقاني عن الجزولي ما نصه: - اختلف في هز الدابة، هل هو لذة غالبية أو نادرة؟ قولان، والمشهور وجوب الغسل.

- قال البناني: وظاهره مطلقاً سواء أحس بما يديم اللذة أم لا.

وقوله: (لذتوضاً كمن جامع ثم)؛ أي ويتوضأ وجوباً من خروج منيه بلا لذة أو بلذة غير معتادة، لأن للخارج تأثيراً في الكبرى كمن جامع ثم بعد اغتسال؛ أي الاغتسال أمني. فلا يعيد الغسل، لأن الجنابة الواحدة لا يتكرر الغسل لها ولو صلى المتلذذ بلا جماع أو به بعد غسله وقبل خروج منيه كله أو بعضه ثم خرج أو بقيته، وقلنا: يغتسل الأول، ويتوضأ الثاني فقط.

(والصلاة لم) يعد حذف معمول لم؛ لأن معمولها يجوز حذفه؛ أي مجزومها كقول الشاعر:

احفظ وديعتك التي أستودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

- وتضمن البيت (4) قول الأصل:

«وبمغيب حشفة بالغ لا مراهق أو قدرها في فرج، وإن من بهيمة أو ميت».

2 - قوله: (وبمغيب)؛ أي ويجب غسل جميع الجسد بسبب مغيب (كمرة)؛ أي حشفة؛ أي رأس ذكر (البالغ)؛ أي بالغ، ولو بلا انتشار ولا إنزال.

(لا) يجب الغسل (بمغيب كمرة) (مراهق)؛ أي مقارب البلوغ، ولا على موطوءته البالغة ما لم تنزل أو قدرها (فرجا) منصوب بنزع الخافض؛ أي في فرج قبل أو دبر من آدمي. وهذا معنى قوله: (مسجلاً) ولو كان الفاعل معترضاً لا يقوم له ذكر أو خنثى مشكلاً أو شيخاً فانياً أو هو أو المفعول به مكرهاً أو ذاهب عقل.

- وتضمن البيت (5) (وبالمحيض...) إلخ قول الأصل:

«وبحيض ونفاس بدم واستحسن وبغيره لا بإستحاضة وندب لانقطاعه».

أي ويجب الغسل.

3 - (بالمحيض)؛ أي الحيض: وهو الدم الخارج بنفسه من قبل من تحمل عادة، وسيأتي الكلام عليه في فصله.

- أو بسبب: (نفاس) بدم معه أو قبله له أو بعده، فلو خرج الولد بلا دم فلا يجب عليها غسل بل يندب.

(أو دونه) موافقاً لقول الأصل: «وبغيره»؛ أي بغير الدم بالبناء على إعطاء الصورة النادرة حكم غالبها.

- قال الشيخ ابن العالم الزجاجاوي في شرحه على المختصر: حكى عن بعض من يثق به أنه شاهد خروجه بلا دم البتة.

- لا يجب الغسل (باستحاضة)؛ أي دم علة ومرض، وفي الأصل: «وبدم لانقطاعه»؛ أي دم الاستحاضة للتنظيف وتطيب النفس.

- وتضمن البيت (6) وكافر بعد الشهادة. قول الأصل:

«يجب غسل كافر بعد الشهادة بما ذكر وصح قبلها، وقد أجمع على الإسلام لا الإسلام إلا لعجز».

أي ويجب غسل كافر.

4 - (كافر بعد للشهادة) منه لله تعالى بالوحدانية ولسيدنا محمد ﷺ بالرسالة.

(بما ذكر)؛ أي بسبب شيء مما ذكر سابقاً من الموجبات الأربعة على المشهور، وقيل: يجب الغسل على من أسلم مطلقاً ولو لم يتقدم له شيء من الموجبات، وشهره الفاكهاني وفي الطراز، ويؤمر بالختان وحلق ما خالف زي الإسلام.

- وقال اللخمي: إن لم يكن جنباً اغتسل لنجاسة اسمه.

- وتضمن البيت (7) قول الأصل:

«إن شك أمذي أو مني اغتسل وأعاد من آخر نومة كتحققه».

(وليفتسل) وجوباً من شك في شيء وجده بفرجه أو فخذ من بلل أو

أثر مني أو مذني وكان شكه مستويًا أو إلا عمل بمقتضى الراجح منهما.

(وليعدن) صلاته من آخر نومة نامها فيه سواء كان ينزعه أم لا، وقيل: من أول فيهما وإن شك في ثالث بأن لا يدري أمذي أم مني أم عرق مثلاً؟ فظاهر. كلام اللخمي: لا غسل.

- قال السنهوري: وخرج بالشك التجويز المرجوح فلا غسل فيه ولو اغتسل له ثم تبين له أنه جنب لم يجزه.

- وفي الدردير: دل قوله: أمذي أم مني إن شكه دائر بين أمرين؛ أحدهما مني، فإن دار بين ثلاثة كمذي ومني وودي أو بول لم يجب غسل لضعف الشك في المنى حيثئذ إذ هو بالنسبة لمقابله وهم.

- وتضمن البيت (8، 9، 10) على قول الأصل:

«وواجه: نية وموالة كالوضوء وإن نوت الحيض والجنابة أو أحدهما ناسية للآخر، أو نوى الجنابة والجمعة حصلاً، وإن نسي الجنابة أو قصد نيابة عنها انتفياً وتحليل شعر وضغت مضمفوره لا نقضه».

- ثم شرع يتكلم على فرائضه، وهي أربعة.

- تضمن البيت (8، 9، 10) ثلاثة منها، وهي قوله:

(وفرضه):

1 - (النية)؛ أي ينوي رفع الحدث الأكبر أو استباحة ممنوع أو الفرض، ولا يخرج بعض المستباح أو نسيان حدث بخلاف إخراج أو نية مطلق الطهارة وفي تقدمها بيسير خلاف كما سبق.

2 - (فور)؛ أي مولاة.

وقوله: (ومع جنابة كفت نية غير) وذلك كمن نوى بغسله الجنابة والجمعة أو نوت المرأة الحيض والجنابة أو أحدهما ناسية للآخر (لا إن نسي الجنابة وقصدا) نيابة عنها (كجمعة) انتفياً؛ أي ما نواه وما نسيه والنائب والمنوب عنه، وبقي ما إذا نوى الجنابة ناسياً للجمعة فيحصل له ما نواه من الجنابة دون الجمعة. لحديث: «إنما الأعمال بالنيات».

- ثم عطف على الفرض ما هو فرض مثله فقال:

3 - (والشعر) مفعول مقدم (خلل) فعل أمر، والتخليل: إيصال الماء إلى البشرة، ولفظة خلل تعم الشعر كله في الرأس وغيره كثيفاً أو خفيفاً (واضعث)؛ أي ضم واجمع المضمفور ليعمه الماء (لا تنقض)؛ أي تحل ضمفر الشعر المضمفور إذا كان مرخياً بحيث يدخله الماء، ولم يضمفر بثلاث خيوط بأن ضمفر بنفسه أو بخيطين كما قال: (وان خيطان إن أرخى)؛ أي إن كان مرخياً (جلا) فإن اشتد أو ضمفر بخيوط وجب نقضه. وقد تقدم الكلام على هذا الموضوع في الموضوع.

- وتضمن البيت (11) قول الأصل:

«ودلك ولو بعد الماء أو بخرقه أو استنابة وإن تعذر سقط».

4 - قوله: (وانلك) والدلك واجب لنفسه (وان بحبل) أو خرقة أو بعد صب الماء قبل سيلانه وانفصاله عن البدن على الصحيح. ومقابلة للقباسي، وفيه حرج، ولا يشترط أن يفعل الإنسان بنفسه بل يجوز باستنابة لضرورة ولغيرها يأثم. وفي الأجزاء قولان مشهوران ذكرهما الزرقاني في حاشيته.

(وان يعسر) الدلك؛ أي تعذر (سقط) ويكفي صب الماء عليه.

- وفي الدردير: ويكفيه تعميم الجسد بماء وما ذكره المصنف من وجوب الدلك بالخرقة والاستنابة عند تعذره باليد. قول سحنون، واستظهره المصنف.

- وقال ابن حبيب: متى تعذر باليد سقط، ولا يجب بالخرقة ولا الاستنابة ورجحه ابن رشد، فيكون هو المعتمد.

وبالله التوفيق

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل وجوب غسل ظاهر الجسد:

1 - قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ

أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾ [النساء: 43].

2 - ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُوا﴾ [المائدة: 6].

3 - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل» [رواه البخاري ومسلم].

4 - وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل».

- وفي رواية: «وإن لم ينزل».

- وفي أخرى: «ومس الختان الختان» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي].

**والدليل على قوله: وإن بمني أو بعد ذهاب لذة:**

5 - عن عائشة قالت: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلل ولم يذكر احتلاماً؟ قال: «يغتسل». وعن الرجل أنه قد احتلم ولم يجد بللاً؟ قال: «لا غسل عليه». قالت أم سلمة: يا رسول الله هل على المرأة ترى ذلك غسل؟ قال: «نعم إن النساء شقائق الرجال» [رواه الترمذي].

6 - وعن أم سلمة قالت: جاءت أم سليم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نعم إذا أرادت الماء». فقالت أم سلمة: يا رسول الله وتحتلم المرأة؟ فقال: «تربت يدك. فبم يشبهها ولدها؟» [رواه البخاري ومسلم أبو داود].

وقوله: (وبمغيب كمره) تقدم.

**الدليل عليه:**

عند حديث: «إذا جاوز الختان الختان».

**والدليل على قوله: وبالمحيض... إلخ:**

7 - حديث عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض



فسألت النبي ﷺ فقال: «ذلك عرق وليست بالحیضة فإذا أقبلت الحیضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغتسلي وصلني» [رواه البخاري].

- والنفاس كالحیض سواء، فإن دم النفاس هو دم الحیض.

**والدليل على قوله: باستحاضة:**

تقدم في حديث فاطمة بنت أبي حبيش.

**والدليل على غسل الكافر بعد الشهادة:**

8 - عن قيس بن عاصم أنه أسلم فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء وسدر.

[رواه الخمسة إلا ابن ماجه].

9 - وعن أبي هريرة أن ثمامة أسلم، فقال النبي ﷺ: «أذهبوا به إلى

حائط بني فلان فمروه أن يغتسل» [رواه أحمد].

**والدليل على قوله: وليعدن من نوم آخر كذي تحقق:**

10 - قول مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الموطأ:

- قال مالك في رجل وجد في ثوبه أثر احتلام ولا يدري متى كان ولا

يذكر شيئاً رأى في منامه.

- قال: ليغتسل من أحدث نوم نامه فإن كان صلى بعد ذلك النوم فليعد

ما كان صلى بعد ذلك النوم من أجل أن الرجل ربما احتلم ولا يرى شيئاً

ويرى، ولا يحتلم، وإذا وجد في ثوبه ماء فعليه الغسل وذلك أن عمر أعاد ما

كان صلى لآخر نوم نامه ولم يعد ما كان قبل ذلك. اهـ. منه.

**والدليل على النية:**

- تقدم في الوضوء، وعليه فلا فائدة في إعادته هنا.

**والدليل على قوله: والشعر خلل:**

11 - حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أبي داود وأحمد في من ترك موضع شعرة

من جنابة لم يصبها الماء فعل الله به كذا وكذا من النار.

12 - وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة

غسل يديه ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم يغتسل ثم يخلل يده شعره حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض الماء عليه ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده، وكانت تقول: كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد نغترف منه جميعاً. [رواه البخاري ومسلم].

### والدليل على قوله: واضغت المضمفور لا تنقض:

13 - عن أم سلمة قالت: قلت: يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي أفانقضه لغسل الجنابة! قال: «لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات تفيضين عليك الماء فتطهرين» [رواه الجماعة إلا البخاري].

### وفي الموطأ:

14 - عن مالك أنه بلغه أن عائشة سئلت عن غسل المرأة من الجنابة؟ فقالت: لتحفن على رأسها ثلاث حفنات من الماء ولتضغت رأسها بيديها.

• قال الباجي في المنتقى: وضغتها بيدها ليدخله الماء ويصل إلى بشرة الرأس لأن الفرض في الغسل استيعاب البشرة بالغسل.

15 - وعن عبيد بن عمير قال: بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينفذن رؤوسهن فقالت: يا عجباً لابن عمرو هذا يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن؟.

لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ولا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات. [رواه أحمد ومسلم].

16 - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «إن تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وانقوا البشر» [رواه أبو داود وابن ماجه].

### وهذا دليل على وجوب الدلك:

17 - قال في المدونة:

- وقال مالك في الجنب يأتي النهر فينغمس فيه انغماساً وهو ينوي الغسل من الجنابة ثم يخرج.

- قال: لا يجزيه إلا أن يتدلك، وإن نوى الغسل لم يجزه إلا أن يتدلك.

- قال: وكذلك الوضوء بماء.

- قلت: رأيت إن مر بيديه على بعض جسده ولم يمرهما على جميع الجسد كله؟

- قال مالك: لا يجزيه حتى يمر يديه على جميع جسده كله ويتدلك...

- وقال عطاء في الجنب يفيض عليه الماء.

- قال: لا بل يغتسل لأن الله تعالى قال: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾. ولا يقال:

اغتسل لمن ذلك نفسه، ولأن الغسل طهارة من حدث فوجب إمرار اليد فيها كالتييمم. اهـ [من المعنى لابن قدامة].

18 - وفي حديث عبد الله بن زيد أن النبي ﷺ أتى بثلاث مد فتوضأ فجعل يدلك ذراعيه. اهـ. [من البيهقي].

**والدليل على قوله: وإن يعسر سقط: أي الدلك:**

19 - قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78].

20 - ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286].

21 - ﴿فَأَنْقَرُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16].

\* مجموع الأدلة لهذا الفصل من الكتاب والسنة إحدى وعشرون (21) دليلاً.

وبالله التوفيق

## فَصْلُ فِي سُنَنِ الْغُسْلِ وَمَنْدُوبَاتِهِ

- 1 - وسن بدءاً غسلك اليدين أخ
  - 2 - ونذب البلاء بغسله الأذى
  - 3 - والبلاء بالأعلى وبالييمين عد
  - 4 - وينذب الوضوء لنوم الجنب لا
  - 5 - ويمنع الأكبر ما للأصغر
  - 6 - مع القراءة سوى النذر لما
  - 7 - وعن وضوء يجزي وأن بان عدم
  - 8 - ولو نسي جنابة كلمعة
- تمضمضا وما تلا مسح الصماخ  
ثم الوضوء كلا بمرة كذا  
ثلاث رأس قلة الماء دون حد  
تيمم وبالجماع بطلا  
ومسجد ولو نجا ككافر  
كالرقيا لاستدلال تعويد حما  
جنابة كالعكس في أعضاء ثم  
منها وإن كانت على الجبيرة

- اشتمل هذا الفصل على ثمانية (8) أبيات.

- تضمن البيت (1) قول الأصل:

«وسننه: غسل يديه أولاً، وصماخ أذنيه، ومضمضة، واستنشاق، واستنثار».

وقوله: (وسن بدءاً)؛ أي في الابتداء قبل الاغتراف بهما من ماء يسير راكد، وإلا فلا يشترط البداءة في السنية.

1 - (غسلك اليدين) إلى الكوعين، وينذب الشفع والثلاث (أخ) يا أخي.

2 - (تمضمضا) هكذا جاء بالنصب لا أدري هل يقصد به فعل الأمر مؤكداً بنون التوكيد التي ناب عنها الألف، قال ابن مالك:

وأبدلناها بعد فتح ألفاً وقفاً كما تقول في قفا قفا

- وقد تقدم معنى المضمضة في الوضوء (وما تلا)؛ أي تبعها وهي:

3، 4 - الاستنشاق والاستنثار.

5 - (مسح الصماخ)؛ أي ويجب غسل باقي أذنيه بأن يكفهما ما على كفيه مملوءة ماء حتى يعمهما، ولا يصب الماء فيهما لأنه يضر، وأما غسل ظاهرهما وباطنهما فهو من جملة ظاهر الجسد.

- وعليه فإن سنن الغسل خمس.

- وتضمن البيت (2): (ونذب البدء بغسله الأذى)، والبيت (3، 4) قول

الأصل:

«ونذب:

- بدء بإزالة الأذى.

- ثم أعضاء وضوءه مرة.

- وأعلاه.

- وميامينه.

- وتثليث رأسه.

- قلة الماء بلا حد.

كغسل فرج جنب لعوده لجماع.

ووضوءه لنوم لا تيمم ولم يبطل إلا بجماع».

فقوله: (ونذب).

1 - (البدء بغسله الأذى) عن محل هو فيه ليقع الغسل على أعضاء

طاهرة، ثم يستنحي بنية الجنابة، وإن نواها في حين الإزالة أجزاءه على مذهب المدونة ويغسل معه ما والاه من الأرفاغ وما معها لثلاثا تقع يده على فرجه لو أخرها عنه.

2 - (ثم الوضوء كلاً مرة كذا)؛ أي ثم أعضاء وضوءه فيغسلها بنية رفع

الجنابة عنها كلاً؛ أي كاملة بمرة؛ أي مرة فلا يشفع ولا يثلث فلا فضيلة في تكراره بل هو مكروه، كما نقله عياض، فلو لم يقدم أعضاء الوضوء لاجتزا بغسلها في جملة جسده كله. وهو مجمع عليه.

3 - (والبدء بالأعلى) يمينه وشماله قبل أسفله .

4 - (وباليمين) قبل الشمال . (عد)؛ أي أحسب .

5 - (تثليث رأس)؛ أي رأس المغتسل بثلاث غرفات غاسلاً له بهن فيعمه بكل واحدة على ظاهر كلاً مهم، وبه الفتوى، ولو اكتفى بواحدة أجزأته وإن لم تكفه الثلاث . زاد على الكفاية .

6 - (قلة الماء نون حد)؛ أي تحديد قليل بصاع أو أقل أو أكثر باختلاف الأجسام، والأحوال .

(ويندب الوضوء)؛ أي وضوء الجنب ذكراً أو أنثى لنوم في ليل أو نهار، وقيل بوجوبه في المذهب وخارجه، وكذا يستحب لغيره لكل مريد النوم للحديث فيه، والعلة في استحبابه للجنب ما فيه من النشاط للغسل، ولهذا لا يطلب به إذا كان معه من الماء ما لا يكفيه للغسل، ولا بالتيمة .

وقوله: (وبالجماع بطلا) لا بغيره بخلاف وضوء غير الجنب فإنه يبطل بكل ناقض .

- وقد قيل :

إذا سألت وضوءاً ليس ينقضه إلا الجماع وضوء النوم للجنب

- وتضمن البيت (5، 6، 7، 8) قول الأصل :

«وتمنع الجنابة موانع الأصغر والقراءة إلا كآية وتعوذ ونحوه ودخول مسجد ولو مجتازاً ككافر وإن أذن مسلم» .

- إلى أن قال :

«ويجزئ عن الوضوء وإن تبين عدم جنابته وغسل الوضوء عن غسل محله ولو ناسياً لجنابته كلمة منها وإن عن جُبيرة» .

قوله: (ويمنع) الحدث (الأكبر ما للأصغر)؛ أي ما يمنعه الأصغر، وهو ما سبق في قوله: (وامنع بالأحداث الطواف والصلاة ومصحفاً) . . . إلخ البيت .

ويزيد للأكبر (مسجد)؛ أي دخوله ولو (نجي)؛ أي ولو مجتازاً؛ أي ماراً

ككافر فإنه يمنع من الدخول فيه، وإن أذن مسلم في الدخول ما لم تدع ضرورة لدخوله كعمارة، وندب أن يدخل من جهة عمله.

قوله: (مع القراءة) فإن الحدث الأكبر يمنع قراءة القرآن بحركة لسان (سوى النذر)؛ أي القليل كآية أو آيتين أو ثلاث.

1 - (كالرقيا) مثل ما يقال عند ركوب الدابة مما يدفع عنها مشقة الحمل، لأن ما يحصل به من جملة ما يقصد به الرقيا.

2 - (الاستدلال)؛ أي والاستدلال على حكم فقهي أو غيره.

3 - (تعويذ) فيشمل آية الكرسي والإخلاص والمعوذتين.

- وفي الدسوقي: بل ظاهر كلامهم أن له قراءة: «قُلْ أَجِبِي إِلَيَّ».

وقوله: (وعن وضوء يجزي) فإن انغمس في ماء مثلاً وذلك جسده بنية رفع الحدث الأكبر ولم يستحضر الأصغر جاز له أن يصلي به، لأن نية رفع الأكبر تستلزم رفع وصغر لكن يشترط أن لا يحصل له ناقض من مس ذكر أو غيره بعد أن مر على أعضاء الوضوء أو بعضها، فإن حصل فلا يصلي به لانتقاض وضوئه، فإن أراد الصلاة فلا بد من إعادة الأعضاء بنية الوضوء مرة مرة هذا إذا حصل الناقض بعد غسل الأعضاء أو بعضها، وقبل تمام الغسل، وأما لو حصل بعد تمام وضوئه وغسله، فإن هذا غير متوضئ قطعاً فلا بد من إعادته بنية اتفاقاً مع التثليث ندباً [كما في الدردير شارح المختصر]. وقوله: (وإن بان عدم جنابة) فإنه يجزئ عن الوضوء ويصلي به.

(كالعكس)؛ أي ويجزئ غسل أعضاء الوضوء بنية رفع الأصغر عن غسل محله؛ أي الوضوء بنية رفع الأكبر (ولو نسي جنابة)؛ أي ولو كان ناسياً لجنابته حال وضوئه وتذكرها بعد ولو طال الزمن بين وضوئه وتذكره بشرط عدم الطول بعد التذكر.

كغسل (لمعة)؛ أي محل لم يعمه الغسل في غسل الجنابة نسياناً.

(منها)؛ أي الطهارة الكبرى، وهو من أعضاء الوضوء فتوضأ وغسله بنية الأصغر فيجزئ غسله بنية الأكبر.

(وإن كانت) اللمة في أعضاء الوضوء على الجبيرة مسح عليها في غسله، ثم برئت فغسلت في الوضوء بنيتة نص عليه في المدونة.  
 - قال ابن يونس: فيجزئ غسل الوضوء فيه عن غسل جنابة، لأن الفعل فيهما واحد وهما فرضان فأجزأ أحدهما عن الآخر.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

#### الدليل من القرآن:

1 - ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

#### والدليل من السنة على قوله: وسن بدءاً غسلك اليدين... إلخ:

2 - حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه من الإناء قبل أن يدخل يده في الإناء... إلخ الحديث. [رواه البيهقي في السنن الكبرى، وقال: رواه مسلم في الصحيح عن عمرو الناقد، عن معاوية].

#### والدليل على قوله: تمضمضا وما تلا:

3 - عن ميمونة بنت الحارث ؓ زوج النبي ﷺ أنها قالت: وضعت لرسول الله ﷺ وضوء الجنابة فأكفاً بيمينه على يساره مرتين أو ثلاثاً، ثم غسل فرجه ثم ضرب يده بالأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثاً ثم تمضمض واستنشق... إلخ الحديث. [الذي رواه البخاري ومسلم].

#### والدليل على قوله: مسح الصماخ:

4 - حديث المقدم بن معديكرب عند البيهقي قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ، قال: ومسح بأذنيه باطنهما وظاهرهما.  
 - زاد هشام: أدخل أصبعيه في صماخ أذنيه. [أخرجه البيهقي في السنن الكبرى].

- وهذا الخبر وارد في الوضوء فكان دليلاً على أنه أولى بإدخالهما في صماخ الأذنين في الغسل.



### والدليل على قوله: وندب البدء بغسله الأذى:

5 - حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: قالت عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل بدأ بيمينه فصب عليها من الماء فغسلها، ثم صب الماء على الأذى به بيمينه وغسل عنه بشماله حتى إذا فرغ من ذلك أظنه زاد صب الماء على رأسه. [رواه مسلم في الصحيح].

### والدليل على قوله: ثم الوضوء كلا... إلخ:

6 - عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثم توضأ وضوءه للصلاة... إلخ الذي. [رواه البخاري ومسلم].

### والدليل على قوله: والبدء بالأعلى:

7 - عن عائشة رضي الله عنها وفيه تقول: ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر حتى إذا رأى أنه قد استبرأ حفن على رأسه ثلاث حففات... الحديث الذي. [رواه مسلم في الصحيح].

### والدليل على قوله: وباليمين:

8 - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب فأخذ بكفه فبدأ بشق رأسه الأيمن ثم أخذ بكفيه، فقال: بهما على رأسه.

- قال في نيل الأوطار: في الكلام على هذا الحديث يدل على استحباب البداءة باليمين.

### والدليل على قوله: تثليث رأس:

9 - حديث عائشة، وفيه: حفن على رأسه ثلاث حففات. وقد تقدم.

10 - وحديث ميمونة في آخره ثم أفرغ على رأسه ثلاث حففات. [رواه مسلم في الصحيح عن علي].

### والدليل على قوله: قلة الماء دون حد:

11 - عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ مر بسعد وهو

يتوضأ فقال: «ما هذا السرف يا سعد؟» قال: أفي الوضوء سرف؟ قال: «نعم وإن كنت على نهر» [رواه أحمد].

12 - وعن أنس يقول: كان النبي ﷺ يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالمد. [رواه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي].

13 - وعنه قال: كان النبي ﷺ يتوضأ بإناء يسع رطلين ويغتسل بالصاع. [رواه أبو داود].

- وقال أحمد بن حنبل: الصاع: خمسة أرتال وثلاث.

**والدليل على قوله: ويندب الوضوء لنوم الجنب:**

14 - عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب توضع وضوءه للصلاة قبل أن ينام. [رواه ابن وهب عن الليث بن سعد ويونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن].

15 - وأخرج البيهقي:

- عن عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا أجنب فأراد أن ينام توضع أو تيمم.

**والدليل على قوله: ويمنع الأكبر ما للأصغر:**

16 - قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا ﴿٤٣﴾﴾ [النساء: 43].

17 - وروى أبو داود:

- من حديث عائشة: أن النبي ﷺ قال: «لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» [قال المنذري: وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير].

18 - وروي عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن» [رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه].

19 - وعن أم سلمة قالت: دخل رسول الله ﷺ صرحة هذا المسجد فنادى بأعلى صوته: «إن المسجد لا يحل لحائض ولا جنب» [رواه ابن ماجه].

والدليل على قوله: ككافر:

20 - قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بِمَدْعَائِهِمْ هَكَذَا﴾ [التوبة: 28].

والدليل على قوله: وعن وضوء يجزي:

21 - حديث أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ لا يتوضأ بعد الغسل من الجنابة. [رواه البيهقي].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل إحدى وعشرون (21) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

- 1 - فصل ورخص بمسح المتوض
- 2 - بشرط مخروز لجلد طهرا
- 3 - بعد طهارة بماء كملت
- 4 - لا واسع منفتح وإن صغر
- 5 - أو قبل إكمال الطهارة لبس
- 6 - وهل على المغصوب أو ليمسحن
- 7 - ويبطل المسح لزوم الغسل صف
- 8 - وإن هما أو أعلييه أو أحد
- 9 - بادر كالפור لغسل الرجل أو
- 10 - وإن تعسر إحدى رجليه وضاق
- 11 - وبطلت بترك مسح أعلى خف
- خفاً بدون حائل كالطين عض
- يمشي به محل فرض سترا
- بلا ترفه وعصيان ثبت
- أو قدر ثلث القدم انخرق قر
- ولا لمحرم ولم يضطر قس
- عليه أو لنومه خلف يعن
- نزعا لجل رجله لساق خف
- نزع وهو ذا طهارة تعد
- مسح إذا ما تحته خف رووا
- وقت ففي تيمم مسح شفاق
- لا أسفل فاعدن وقتاً وكف

اشتمل هذا الفصل على إحدى عشر (11) بيتاً.

- تضمن البيت (1) قول الأصل:

«فصل: رخص لرجل أو امرأة وإن مستحاضة بحضر أو سفر مسح جورب... إلى قوله: بلا حائل كطين».

قوله: (فصل ورخص بمسح المتوض) جواز لا وجوباً ولا ندباً على الأصح والرخصة هي الحكم الشرعي المتغير إلى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي.

- وفسر الأجهوري العذر هنا: بمشقة النزع واللبس ليدخل فيه ما لو كان

لبسه معتاداً له فإنه قد صرح فيه بجواز مسحه عليه، ولم يعتبر ما فيه من ترفه اعتباراً لحاله، ويظهر أن ذلك على غير المشهور.

وفسر أيضاً قيام السبب للحكم الأصلي بكون العضو قابلاً للأصل احترازاً مما إذا سقط، وفي التوضيح: الرخصة: هي عبارة عن ما شرع من الأحكام لعذر ما قيام المانع لولا العذر.

وقوله: (المقوضي) يشمل الذكر ولو صبياً والأنثى ولو صبياً.

- وفي الأصل: «وإن مستحاضة».

(خفا) مفعول بمسح، وقوله: (خفا) جلد ظاهره وباطنه. كما في

الأصل: «بلا حائل في أسفله وأعلاه».

وقوله: (كالمطين).

- وقال الفاكهاني: ينبغي أن يكون ذلك في الأسفل على طريق الأولى،

لأنه لو ترك مسحه جملة، لم يعد عند ابن القاسم.

- وقال في جواهر الأكليل: ولا يشترط عدم الحائل على أسفلهما، لأن

مسحه مندوب، وعليه فإن كلام الفاكهاني فيه وهم، والله أعلم.

- زاد في الأصل: «ولا حد على المذهب لمقدار زمن المسح، وروى

من الجمعة إلى الجمعة».

- وتضمن البيت (2، 3، 4، 5، 6) للشروط المتعلقة بالمسح

والممسوح قال في الأصل:

«بشرط جلد طاهر خرز، وستر محل الفرض، وأمكن تتابع المشي به

بطهارة ما كملت بلا ترفه وعصيان بلبسه أو سفره، فلا يمسخ واسع ومخرق

قدر ثلث القدم وإن شك بل دونه إن التصق كمنفتح صغر أو غسل رجليه -

فلبسهما ثم كملا رجلاً فأدخلهما حتى يخلع الملبوس قبل الكمال ولا محرم

لم يضطر وفي خف غضب. تردد، ولا لابس لمجرد المسح أو لينام».

قوله: (بشرط مخروز) المخروز ما لصق على هيئته (جلد) فخرج بالجلد

ما صنع على هيئته لبد ونحوه: أو لف على الرجل من خروق.

وقوله: (طهراً) خرج النجس بذاته كجلد الميتة.

(يمشى به)؛ أي أمكن تتابع المشي به، وقوله: (محل فرض سترا) أي وستر محل الفرض من أطراف الأصابع للكعبين.

(بعد طهارة بماء) من وضوء أو غسل (كملت) حساً ومعنى فلا يمسح لابسه على حدث أو على طهارة ترايبية أو مائة ناقصة ولو لمعة أو كانت لنحو دخول سوق أو على سلطان مما لا تحل الصلاة به.

(بلا ترفه)؛ أي تنعم بأن لبس للاقتداء بالنبي ﷺ أو لاعتياده أو لدفع حر أو برد.

(ولا عصيان) بلبسه كالمحرم أو سفره كالعاق، ولم يعتبر تصحيح سند جواز مسح العاصي بسفره قائلاً: بأن المسح لا اختصاص له بسفر ولا حضر ونحوه لابن يونس، وابن عبد السلام.

- قال في الدردير: والمعتمد أن العاصي بالسفر يجوز له المسح، وضابط الراجح أن كل رخصة جازت في الحضر كمسح خف، وتيمم، وأكل ميتة فتفعل وإن من عاصٍ بالسفر، وكل رخصة تخص بالسفر كقصر الصلاة، وفطر رمضان. فشرطه أن لا يكون عاصياً.

قوله: (لا واسع منفتح) لا تستقر القدم أو جلها فيه، وهذا مفهوم يمشي به (وإن صغراً)؛ أي وإن كان صغيراً.

وقوله: (أو قدر ثلث القدم انخرق)؛ أي لا يمسح مخرق كثير قدر ثلث القدم من أعلاه أو أسفله ظهر منه القدم أو لا. قاله في الطراز.

- وفيه أيضاً: ولو كان الخرق المتفاحش فوق الكعبين لم يضره.

قوله: (أو قبل إكمال الطهارة لبس)؛ يعني أن الماسح إذا غسل رجله أول وضوئه بأن قدمهما فيه على وجه التنكيس، وقوله: (لبس) - بكسر الباء - قبل كمال وضوئه ثم كمل، ومثله ما لو رتبه ولبسهما بعد كماله ثم ذكر عضواً أو لمعة فأتى بها أو غسل رجلاً يميناً أو يسرى فأدخلها قبل غسل الأخرى. فلا يمسح في الصور كلها إذا أحدث حتى يخلع الملبوس قبل الكمال وهو على طهارته.

(ولا لمحرم) يجوز المسح (ولم يضطر) لبسه لعصيانه بلبسه فلا يمسخ عليه إلا إذا اضطر أو كان المحرم امرأة فيجوز المسح.

(وهل على المغصوب)؛ أي وهل يجوز المسح على الخف المغصوب تردد، وتقدم قول الأصل: «وفي خف غضب. تردد». والمعتمد الإجزاء قياساً على الماء المغصوب.

وقوله: (أو ليمسحن عليه)؛ أي ولا يمسح لابس لمجرد قصد المسح عليه من غير قصد التبعية لفعله عليه الصلاة والسلام، ولا لخوف ضرر أو لمشقة (أو لنومه)؛ أي لينام فيه بأن يكون على طهارة كاملة فيريد النوم فيقول: ألبس الخف لأنام فيه فإن استيقظت مسحت عليه، فلا يمسح عليه وكذا إذا لبسه لحناء في رجله فإن مسح في الجميع أعاد أبدأ، وعليه فقول الناظم: (خلف يعن) يرجع إلى الخف المغصوب، وتقدم أن المعتمد الإجزاء.

- انتهى الكلام على شروط المسح وبعض مفاهيمه.

- ثم انتقل يتكلم على مبطلاته.

- فتضمن البيت (7، 8، 9، 10، 11) قول الأصل:

«وبطل بغسل وجب، وبخرقه كثيراً وينزع أكثر رجل لساق خف لا العقب وإن نزعهما أو أعليه أو أحدهما بارد للأسفل كالموالة وإن نزع رجلاً وعسرت الأخرى وضاق الوقت ففي تيممه أو مسحه عليه وإن كثرت قيمته وإلا مزق أقوال».

- إلى أن قال:

«ومسح أعلاه وأسفله وبطلت إن ترك أعلاه لا أسفله ففي الوقت».

قوله: (ويبطل المسح) فالمسح مفعول مقدم و(لزوم) فاعل مؤخر و(الغسل) مضاف إليه.

- والمعنى: أن المسح على الخفين يبطل بموجب الغسل؛ لأنه لا يتوصل لغسل جميع البدن إلا بنزعه والسنة بالمسح إنما وردت في الأصغر، وخرج بلزوم؛ أي موجب الغسل غيره كالجمعة والعيد.

وقوله: (ضف نزعا) أو نزع أكثر رجليه (لساق خفه) لأن شرط المسح كون الرجل في الخف ابتداء ودواماً. ولهذا لو توضع رجله في ساق الخف فأحدث لم يجز له المسح.

- قال في المدونة:

- قال مالك: وإن خرج جميع قدميه إلى ساق الخف، وقد كان مسح عليه فلا يجزيه إلا أن يخرجهما ويغسلهما مكانه.

وكذلك في خروج قدمه لسعة الخف فإن آخر ذلك استأنف الوضوء.

- وإلى حكم ما إذا حصل نزع فيه أشار بقوله: (وإن هما)؛ أي الخفين (أو اعلييه) جميعاً نزعهما أو نزع أحدهما فقط، وأبقى أحد المنفردين أو أحد المزدوجين. (وهو ذا) الأولى ذو (طهارة تعد) ويمكن أن تكون ذا منصوبة على الحال؛ أي والحال أنه متطهر، والخفين في قولنا: (وإن هما)؛ أي الخفين بالنصب مفعول بفعل محذوف من باب الاشتغال يفسره ما بعده، وقوله: (بادر كالفور)؛ أي الموالاة (لغسل الرجل) في كل من المسائل الأربعة وهو غسل الرجلين في الأولى، وكذا الثالثة ويغسلها لثلا يجمع بين غسل ومسح وهو لا يجوز ومسح الأسفلين في الثانية، ومسح أحد الأسفلين في الرابعة كالموالاة على التفصيل السابق فيها في حق من نسي أو عجز أو تعمد وفي التحديد بالجفاف وعدمه.

(إذا ما تحته خف رووا)؛ أي إذا كان خف فوق خف.

- والحاصل: أنه إذا نزع الخفين المنفردين أو أحدهما بادر إلى الغسل، وإن نزع الأعلىين بادر للمسح.

وقوله: (وإن تعسر إحدى رجليه)؛ أي إن نزع لابس خفين المنفردين رجلاً وجب نزع الأخرى إن تيسرت ويغسل الرجلين كما تقدم قريباً، فإن لم يتيسر له وعسرت الأخرى عليه.

(وضاق الوقت)؛ أي وقت الصلاة (ففي تيمم)؛ أي في مشروعته للصلاة تاركاً غسل غير المتعسرة، ومسح المعسرة تغلياً لها على سائر أعضائه.



قوله: (مسح)؛ أي مسحه عليه، أي الخف المتمسر نزعه وغسل باقي أعضائه فيجمع بين غسل رجله ومسح الأخرى للضرورة قياساً على الجبيرة ولا يمزقه، وإن قلت قيمته حفظاً للمال.

- قال في الأصل: «وإن نزع رجلاً وعسرت الأخرى وضاق الوقت ففي تيممه أو مسحه عليه أو إن كثرت قيمته وإلا مزق. أقوال» ثلاثة.

- قال الزجاجاوي في شرحه الوجيز: وينبغي أن الكثرة والقلة في القيمة بحسب الشخص اللابس له، ويحتمل تحديدهما بما يلزم شراء ماء في التيمم.

- وقال عج: ينبغي أن تعتبر بالنظر بحال الخف لا للابس، وهو الذي يدل عليه نقل المواق.

- وعن ابن يونس ونصه: وقيل يخرق الثاني، فاستحسن بعض فقهاءنا إن كان الخف قليل الثمن فليخرقه وإن كان لغيره ويغرم له قيمته. وإن كان كثير الثمن فليمسح عليه كالجبيرة.

وقوله: (وبطلت بترك مسح اعلى خف) تقدم قول الأصل: «ومسح أعلاه وأسفله وبطلت إن ترك أعلاه. فيعيد أبدأ» وصرح بمفهومه فقال: (لا أسفل) فإنه يعيد في الوقت المختار.

- قال في الدسوقي: ففي الوقت المختار يعيدها - أي الصلاة - ويعيد الوضوء أيضاً إن كان تركه الأسفل عمداً أو عجزاً أو جهلاً وطال، فإن لم يطل مسح الأسفل فقط، وكذا إن كان سهواً طال أو لا.

وبالله التوفيق

○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله فصل وخص:

1 - قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

2 - ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78].

### والدليل من السنة:

3 - عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ خرج لحاجته فأتبعه المغيرة بأداة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسحه على الخفين. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

4 - وعنه أن النبي ﷺ مسح على الخفين فقال: يا رسول الله نسيت قال: «بل أنت نسيت بهذا أمرني ربي ﷻ» [رواه أبو داود].

### والدليل على قوله: لجلد طهرا:

5 - عن المغيرة قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر فأهويت لأنزع خفيه فقال: «دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود].

6 - وعن صفوان بن عسال قال: أمرنا - يعني النبي ﷺ - أن نتمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر... إلخ الحديث الذي. [رواه أحمد وابن خزيمة].

### والدليل على قوله: ويبطل المسح لزوم الغسل:

7 - حديث صفوان بن عسال، وفيه كان يأمرنا سفراً أو مسافرين أن لا نزع خفافنا - ثلاثة أيام ولياليهن إلا من الجنابة.

- قال البيهقي: وهو أصح ما روى في هذا الباب عند مسلم بن الحجاج.

### والدليل على قوله: ضف نزعا لجل رجله لساق:

8 - قال مالك فيمن نزع خفيه من موضع قدميه إلى الساقين، وقد كان مسح عليهما حين توضأ أنه ينزعهما ويغسل رجله بحضرة ذلك وإن آخر استأنف الوضوء.

- وقال: وإن أخرج العقب إلى الساق قليلاً والقدم كما هي في الخف، فلا أرى عليه شيئاً.

### والدليل على قوله: وإن هما أو اعلييه أو أحد نزع:

9 - وهو لما في المدونة ونصه:

- فقال ابن القاسم: وإن نزع الخفين الأعلىين اللذين مسح عليهما ثم مسح على الأسفل فيهما مكانه أجزاء ذلك وكان على وضوئه، وإن أخرج ذلك استأنف الوضوء مثل الذي ينزع خفيه؛ يعني وقد مسح عليهما، فإن غسل رجله مكانه أجزاء ذلك وكان على وضوئه، وإن أخرج ذلك استأنف. اهـ منه.

**والدليل على قوله: وبطلت بترك مسح أعلاه:**

10 - حديث علي رضي الله عنه: لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه. ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه. [رواه أبو داود والدارقطني].

\* مجموع الأدلة في هذا الفصل من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة عشرة (10) أدلة.

## فَصْلُ فِي التَّيْمِ

- 1 - فصل لذي ضنا واقواءٍ أبيع
  - 2 - بحضر للنفل ما تيمما
  - 3 - كافياً أو خاف بالاستعمال ضر
  - 4 - أو عطش لذي احترام معه أو
  - 5 - وهل لفوت الوقت باستعمال
  - 6 - صلى جنازة تلت كسنة
  - 7 - لا فرضاً آخر وذا التالي فسد
  - 8 - والفور بينه كمع ما هو له
  - 9 - والفرض والأخذ بمعتاد يطاق
  - 10 - إلا إذا عدمه ظن وأن
  - 11 - نيته أكبر إن كان وإن
  - 12 - تعميم وجهه وللكوع اليدين
  - 13 - ينقل كخضخاض وجص ما طبخ
  - 14 - أو جوهر منقول كالملح وشب
  - 15 - أو حجر لا بحصير أو خشب
  - 16 - ترتيبه تجديد ضربة اليدين
  - 17 - تسمية تيامن بدء الظهر
  - 18 - ومبطل الوضوء إذا كان وجد
  - 19 - وليعدن وقتاً مقصر الطلب
- تيمم للفرض نفل والصحيح  
ولا كفاية إذا عدم ما  
أو زيده وأن يؤخر لبر  
وقتاً وإن يطلب يضع مال رووا  
ومن لفرض أو لنف تيمما  
ومصحف طوافنا قراءة  
ولو شريكتين أو زين قصد  
حنم كذا قبول ما وهب له  
وطلب لكل فرض ليس شاق  
ينوي استباحة الصلاة وليحن  
تكررت وحدثا لم يرفعن  
والخاتم انزع وبرا طاب - وأن  
ثلج ومعدن سوى النقدين صح  
ولمريض حائط اللبن حب  
وفعله في الوقت والمسنون حب  
مسح إلى المرفق والمندوب بين  
فالبطن لانتهى الأصابع يقر  
ما قبل لا فيها سوى ناسبه قد  
وصحت إن لم مثل ماء في القرب

- 20 - أو رحله لا إن أضل الرجل أو  
 21 - أو قدم الراجي أو الناسي ذكر  
 22 - وهل على مصاب بول جف صح  
 23 - وامنع بفقد ما بوقته انتفاض  
 24 - وإن يمت قدم ذو ما مع جنب  
 25 - ويسقط الصلاة والقضا عدم  
 مناوول عدم أو لصاً خشوا  
 أو مسحه اليد إلى الكوع اقتصر  
 فأبداً نعاد أو وقتاً وضح  
 وضو وإدخال جنابة تخاض  
 إلا إذا محترم خاف العطب  
 ما وصعيد عند مالك العلم

- اشتمل هذا الفصل على خمسة وعشرين (25) بيتاً:

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5) قول الأصل:

«فصل يتيمم ذو مرض وسفر أبيع لفرض ونفل وحاضر صح لجنابة إن تعينت، وفرض غير جمعة ولا يعيد لا سنة إن عدموا ماء كافياً أو خافوا باستعماله مرضاً أو زيادته أو تأخر براء، أو عطش محترم معه أو بطلبه تلف مال أو خروج وقت».

- إلى أن قال:

«وهل إن خاف فواته باستعماله؟ خلاف».

قوله: (فصل لذي ضنا)؛ أي مرض (واقواء)؛ أي سفر. قال في مختار الصحاح: وأقوا القوم صاروا بالقواء قلت: ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعًا لِلْمُؤْمِنِينَ﴾، وقيل: المقوى: الذي لا زاد معه.

(البيع)؛ أي السفر المباح، فيشمل الفرض كسفر حجة الإسلام، والمندوب كسفر حج تطوع (تيمم) مبتدأ مؤخر خبره لذي ضنا المتقدم.

(للفرض)؛ أي لصلاة الفرض كالصلوات الخمس.

(ونفل) وهو ما سوى الفرض كوتر وفجر وضحى.

وقوله: (والصحيح بحضر للنفل ما تيمم)؛ أي لا يجوز له التيمم.

(ولا كفاية) والمقصود بها صلاة الجنابة فلا يتم لها الحاضر الصحيح إلا إذا تعينت عليه أو خيف من تغييرها، ولم يوجد غير من متوضى أو معذور

يصح له التيمم، فإن الحاضر الصحيح العادم للماء يصلي عليها.

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

أما الصحيح عادم الماء فلا تصح جمعة ولا التنفلا  
كذا الجنازة سوى إن عينت أو خيف من تغييرها إن بقيت

وقوله: (إذا عدم ما كافياً) هو نفس قول الأصل إن عدموا أي المريض  
والمسافر والحاضر الصحيح ماء كافياً للطهارة وضوءاً كانت أو غسلًا.

(أو خاف) المصلي (بالاستعمال ضرر) ووقف عليه بالسكون على لغة  
ربيعة، ولأجل القافية (أو زيده)؛ أي زيادته؛ أي المرض القائم (وإن يؤخر  
لغير)؛ أي تأخر البرء حذف منه الهمزة لاضطرار القافية.

(أو عطشاً)؛ أي عطش حيوان محترم؛ أي محرم قتله آدمياً كان أو  
بهيمياً، ومنه كلب الصيد والحراسة له أو لغيره وأحرى إن خاف على نفسه  
وعبر بخاف تبعاً لأصله، فيشمل الظن والشك والوهم، ولو في ثاني حال -  
قاله السنهوري. ونحوه في التوضيح، ونازع فيه الحطاب بأن الأحكام الشرعية  
إنما تناط بغلبة الظن ويخرج بقيد المحترم الكلب والخنزير والحربي والمرتب  
والزاني المحصن فلا يراعى الخوف عليهم.

- وقال الأجهوري: فيما إذا لم يوجد من يقيم الحد عليهم عاجلاً أنه لا  
يعذبهم بالعطش.

- قال الحطاب: وكذلك في الكلب والخنزير عند عدم القدرة على  
قتلها. اهـ. [باختصار من شرح الوجيز لابن العالم الزجاجي].

(أو وقتاً)؛ أي خروج وقت هو فيه لذهابه إليه أو رفعه من البئر أو  
تسخينه لمن لا يقدر على بارده، والمراد بخروج الوقت أن لا يدرك فيه من  
الصلاة ركعة. قاله اللخمي. وهذا في الضروري.

- وأما المختار فينبغي مراعاة جميع الصلاة فيه، وهو أحد الأقوال  
الثلاثة السنهوري، وسيأتي أن المشهور مراعاة ركعة فيه كالضروري.

(وإن يطلب يوضع مال)؛ أي وخاف بطله تلف مال زائد على ما يلزم  
شراء الماء به.

وقوله: (وهل لفوت الوقت باستعمال) ما يشير إلى قول الأصل: «وهل إن خاف فواته باستعماله؟. خلاف»؛ أي وهل يتيمم مرید الصلاة ولو جنباً إن خاف؛ أي علم أو ظن فواته؛ أي الوقت المختار بأن لا يدرك ركعة فيه باستعماله؛ أي الماء في غسل أو وضوء وصوبه ابن يونس، وشهره ابن الحاجب وأقامه اللخمي وعياض من المدونة محافظة على الوقت الذي لا بدل له، والطهارة المائية لها بدل أو يستعمله. ويصلي في الضروري خلاف في التشهير محله إن لم يتبين اتساع الوقت أو خروجه قبل إحرامه بالصلاة وإلا بطل تيممه وتوضأ أو اغتسل اتفاقاً.

- وتضمن الشطر الثاني من البيت (5) والبيت (6، 7) قول الأصل:

«وجاز جنازة وستة ومس مصحف وقراءة وطواف وركعتاه بتيمم فرض أو نفل أن تأخرت لا فرض آخر وإن قصدا وبطل الثاني ولو مشتركة لا بتيمم لمستحب».

قوله: (ومن لفرض أو لنف) بحذف اللام من النفل ترخيماً لمساعدة النظم (تيمما) صلى بذلك التيمم جنازة معينة أم لا.

(تلت)؛ أي تبعت و(سنة) كالشفع والوتر، وأحرى ما دونها؛ أي وجاز مس (مصحف طوافنا)؛ أي الطواف بالبيت الحرام غير واجب.

(قراءة) لجنب لا يجوز له أن يصلي به فرضاً آخر، ومنه الطواف الواجب.

(وذا التالي فسد)؛ أي وبطل الفرض الثاني خاصة ولو كانت الصلاتان مشتركتين كالظهرين (أو ندين قصد) معاً بالتيمم.

زاد في الأصل: «لا بتيمم لمستحب»؛ أي لا تجوز جنازة وما عطف عليها بتيمم لمستحب كالتيمم لقراءة القرآن أو لزيارة الأولياء أو للدخول على السلطان أو لدخول السوق. فهذا التيمم لا يصلي به ما سبق من الجنازة وما بعدها.

- وتضمن البيت (8، 9، 10) قول الأصل:

«ولزم مولاته وقبول هبة الماء لا ثمن أو قرضه وأخذه بضمن اعتيد لم يحتج له، وإن بذمته وطلبه لكل صلاة وإن توهمه طلباً لا يشق به».

- إلى أن قال:

«وإن جهل بخلهم به».

قوله: (والفور)؛ أي ولزم مولاته، وهو معنى قوله: (الفور)، فعبر في الأصل بالموالاة، وعبر الناظم بالفور في نفسه أو مع ما فعل له وحد الموالاة فيه أن لا يمضى مقدار الجفاف بتقدير الوضوء في الزمان والمكان والشخص المعتدل كل ذلك، وقيل: بالعرف. ذكره أبو الحسن.

- وفي المدونة:

من فرق تيممه وكان أمراً قريباً أجزاءه وإن تباعد ابتداء التيمم كالوضوء.

- وفي التوضيح: يمكن أن يقال بالبطلان على من فرق ناسياً من جهة اشتراط اتصاله بالصلاة من جهة الموالاة. الحطاب وهو ظاهر وبه صرح سند. اهـ. [باختصار من شرح الزجاجي على المختصر].

قوله: (كذا قبول ما وهب له) إن تيقن عدم المنة، فإن تحققها لم يلزمه قبوله. قاله المقري، وظاهره أنه لا يلزمه قبول الهبة لا ثمن؛ أي لا يلزمه قبوله هبته ليشترى به لوجود المنة فيه.

وقوله: (والقرض)، وفي الدردير: أو قرضه مطلقاً على قبول، والضمير للمال؛ أي ولزم قرض الماء أو للثمن، ولزم قرض الثمن؛ أي إن كان غنياً ببلده، ويصح عطفه على ثمن؛ أي لا يلزمه قبول الثمن ولا قبول قرضه؛ أي إن كان معدماً ببلده.

وقوله: (والأخذ بمعتاد يطاق)؛ أي ولزم شراؤه بمعتاد يطاق لا حرج فيه ولم يحتج له، وإن كان يأخذه بضمن اعتيد بذمته إن كان ملياً ببلده مثلاً لأنه مع القدرة على الوفاء أشبه واجد الثمن، ومفهومه أنه إن كان الثمن لا يطاق فإنه لا يلزمه الشراء.

قوله: (وطلب لكل فرض ليس شاق)؛ أي ولزم طلبه لكل صلاة بعد



دخول وقتها (إلا إذا عدمه ظن) فلا يجب عليه طلبه، لأن الظن معمول به في الشرعيات، وصوبه ابن مرزوق وهذا معنى قول الأصل: «لا تحقق عدمه».

- وتضمن الشطر الأخير من البيت (10، 11، 12، 13، 14، 15) قول الأصل:

«ونية استباحة الصلاة ونية أكبر إن كان ولو تكررت، ولا يرفع الحدث وتعميم وجهه وكفيه لكوعيه ونزع خاتمه وصعيد طهر كتراب، وهو الأفضل ولو نقل وثلج وخضخاض - وفيها جفف يديه - روي بجيم وخاء - وجص لم يطبخ ومعدن غير نقد وجوهر ومنقول كشب وملح، ولمريض حائض لبن أو حجر لا بحصير وخشب وفعله في الوقت... إلخ.

قوله: (وإن ينوى استباحة للصلاة) الصالحة للفرض والنفل ونحوها مما يمنعه الحدث كطواف أو أداء فرض التيمم لا رفع الحدث؛ لأنه لا يرفعه والنية تكون عند الضربة الأولى لأنها فرض لا يؤخرها عنه، لا إن ذكر فاتت بعده فإنه لا يصلحها به لأنه تيمم لها قبل وقتها وهو ذكرها.

قوله: (وليحتم نيته أكبر إن كان) عليه أكبر فإن ترك نيته ولو نسياناً لم يجزه وأعاد أبدأ، فإن نواه معتقداً إنه عليه فتبين خلافه أجزاء لا إن لم يكن معتقداً ذلك، ومحل لزوم نية الأكبر إن نوى استباحة الصلاة أو ما منعه الحدث، وأما إذا نوى فرض التيمم فيجزى ولو لم يتعرض لنية أكبر ويلزم نية الأكبر إن كان.

(وإن تكررت) الطهارة الترايبية منه للصلاة، وقوله: (وحدثنا لم يرفعن) الأولى أن يقول: وحدثنا لا يرفعن؛ أي ولا يرفع التيمم الحدث على المشهور، وقيل: يرفعه وعليه وطء الحائض إذا طهرت به، وعدم كراهة إمامة المتيمم للمتوضئ، وفعله قبل الوقت، وذهب القرافي وغيره إلى أن الخلف لفظي، فمن قال: لا يرفعه؛ أي مطلقاً بل إلى غاية لثلا يجتمع النقيضان إذ الحدث المنع، والإباحة حاصلة محققة إجماعاً ونحوه للمازري، والمانع لكونه لفظياً يرى أن الحدث هنا هو الوصف - المقدر قيامه بالأعضاء.

قوله: (تعميم وجهه)؛ أي ويجب تعميم وجهه بالمسح ولو بيد واحدة أو أصبع، ويدخل فيه اللحية، ولو طالت وتراعى الوترة، وما غار من العين، ولا

يتتبع الغضون. قوله: (وللكوع اليدين) وهما داخلان كالمرفقين في الوضوء مع تخليل أصابعه على الراجح، لكن يبطن أصبع أو أكثر لا يجنبه إذ لم يمسه صعيد، ولو ترك شيئاً مما وجب عليه مسحه لم يجزه ولو كان يسيراً على المشهور إلا الأقطع، فإنه إذا لم يستوعب محل الفرض فإن صلاته تجزئه. قاله ابن فرحون.

- وقال أيضاً في المربوط: يستنيب كالوضوء فإن لم يجد النائب مرغ وجهه في التراب.

وقوله: (والخاتم انزع) ليمسح ما تحته ولو مأذوناً في لبسه أو واسعاً، لأن التراب لا يدخل تحته فإن لم ينزعه لم يجزه على المشهور.

وقوله: (وبراً طاب)؛ أي طهر، وهو معنى طيباً في الآية، والمعنى أنه يلزم التيمم على الصعيد الطيب كتراب وهو الأفضل، وقوله: (وإن ينقل)؛ أي التراب وما في حكمه في وعاء أو طبق خلافاً لابن بكير، ومثل التراب في النقل السباخ والرمل والحجر، والمراد بالنقل هنا أن يجعل بينه وبين الأرض حائل. وقوله: (كخضخاض)؛ أي طين مختلط بماء كثير حتى صار مائعاً إذا لم يجد غيره من تراب أو غيره قال فيها: إذا عدم التراب ووجد الطين وضع يديه عليه وخفف ما استطاع وتيمم. وإلى هذا أشار الأصل بقوله: «وفيها جفف يديه - روى بجيم وخاء».

(وجص ما طبخ)؛ أي ما شوي فإن كان مشوياً لم يجز التيمم عليه لخروجه بالصنعة عن كونه صعيداً.

قوله: (وثلج) ولو وجد غيره، وجعله من أجزاء الأرض بالنظر إلى صورته إذ هو ماء جمد حتى تحجر؛ أي صارت صورته كصورة الحجر الذي هو من أجزاء الأرض.

(ومعدن) معطوف على ما سبق؛ أي ويتيمم بمعدن من؛ أي أرض عليه غير النقدين إن صح. كذهب ونقار وفضة.

(وجوهر)؛ أي وغير جوهر مما لم يقع به تواضع لله كياقوت وزبرجد وزمرد ورُخام. قاله ابن يونس عن مالك.

(منقول)؛ أي غير منقول من موضعه الذي خلق فيه بحيث يصير ملاً متنافساً فيه، ومثل للمعدن بقوله: (كالملاح وشب) وحديد ونحاس ورمصاص وكحل وقزدير ومغرة فيجوز التيمم عليها بموضعها ولو مع وجود غيرها.

وجاز (المريض حائط اللبن) - بكسر الباء - وكذا الصحيح على الراجح. واللبن: هو الطوب الذي لم يحرق ولم يخلط بنجس أو طاهر كثير، وإلا لم يتيمم عليه كما لا يتم على رماد. (أو حجر) غير محروق كذلك.

لا يجوز التيمم (بحصير) أو نحوه من لبد أو ثياب وبسط إلا أن يكثر ما عليه من التراب فيتناوله اسم الصعيد.

(وخشب) ثابتة في الأرض أو ملقاة عليها، وما في معناها: من حلفاء وزرع وحشيش أمكن قلعها أم لا؟ وجد غيرها أم لا؟ ويعيد أبدأ، خلافاً للأبهري في جواز التيمم على ما ذكر إذا لم يقدر على قلعه وضاق الوقت، واختاره اللخمي والفاكهاني ونحوه في المقدمات قال: ويجوز التيمم بالحشيش النبات على وجه الأرض إذا عم الأرض وحال بينك وبينها.

- وقد قال يحيى بن سعيد: ما حال بينك وبين الأرض فهو منها. اهـ [من شرح الشيخ الزجلوي على المختصر].

(وفعله في الوقت) فلا يصح قبله ولو اتصل به، ولو نفلاً ووقت الفائتة وقت تذكرها والجنابة بعد تكفينها أو تيممها.

- وتضمن البيت (16، 17) قول الأصل:

«وسن ترتيبيه وإلى المرفقين وتجديد ضربة ليديه وندب تسمية وبدء بظاهر يمينه يسراه إلى المرفق ثم مسح الباطن لآخر الأصابع ثم يسراه كذلك».

قوله: (والمسنون حب ترتيبيه) أن يبدأ بالوجه قبل اليدين. فإن عكس فقال فيها يعيد بغير تنكيس، ومن سننه تجديد ضربة اليدين؛ أي الضربة الثانية فلو اقتصر على الضربة الأولى أجزاء وفاته السنة.

السنة الثالثة: مسح اليدين (إلى المرفق والمنسوب بين تسمية)؛ أي ندب تسمية بأن يقول: بسم الله، وفي زيادة الرحمن الرحيم خلاف.

(تياضن)؛ أي وبدء في مسح اليدين يمسح ظاهر يمينه بباطن أصابع يسراه، بأن يجعل ظاهر أطراف أصابع يده اليمنى في باطن أصابعه اليسرى ويمرهما إلى المرفق، ثم يجعل باطن كفه اليسرى على باطن ذراعيه اليمنى من طي مرفقهما ومسح الباطن من ذراعيها اليمنى متتياً - لآخر باطن الأصابع من اليمنى ثم مسح يسراه كذلك؛ أي كمسح يمينه.

- وتضمن البيت (18، 19، 20، 21، 22) قول الأصل:

«وبطل بمبطل الوضوء، وبوجود الماء قبل الصلاة لا فيها إلا ناسيه ويعيد المقصر في الوقت، وصحت إن لم يعد كواجده أو رحله لا إن ذهب رحله، وخائف لص أو سبع ومريضاً عدم مناوياً وراج قدم ومتردد في لحوقه وناس ذكر بعدها كمقتصر على كوعيه لا على ضربة وكمتيمم على مصاب بول، وأول بالمشكوك واقتصر على الوقت للقائل بطهارة الأرض بالجفاف».

قوله: (ومبطل الوضوء)؛ أي وبطل التيمم بما يبطل به الوضوء من حدث أو سبب أو شك ويبطل:

(إذا كان وجد ما قبل) الشروع في الصلاة إن وسع الوقت الذي هو فيه اختيارياً أو ضرورياً بإدراك ركعة بعد استعمال الماء فإن ضاق عن ذلك فلا يبطل تيممه.

وقوله: (لا فيها)؛ أي لا يبطل التيمم إن وجدته أو قدر على استعماله بعد الدخول فيها؛ أي الصلاة فيجب عليه إتمامها ولو اتسع وقتها لدخوله فيها بوجه جائز (سوى ناسيه)؛ أي الماء بأمتعته وتيمم وشرع في الصلاة، وتذكره فيها فتبطل إن اتسع الوقت لإدراك ركعة بعد استعماله وإلا فلا، لا إن تذكره بعدها.

وقوله: (وليعدن وقتاً مقصر الطلب) يعني أن المقصر في الطلب للماء يعيد في الوقت، وسواء قصر في طلبه أو استعداده أو في مخالفة ما أمر به، وقوله: (وصحت إن لم) يعد مع أن كل إعادة في الوقت فهي فضيلة التنبيه على

خلاف من أوجب الإعادة بعده على من تركها فيه نسياناً أو عمداً ثم أوضح القاعدة بإفرادها، فقال: (مثل ماء في القرب) أي كواجده بقربه لتقصيره في الطلب. قال في سماع؛ أبي زيد فيمن نزلوا بصحراء ولا ماء معهم ثم وجدوا ماء قريباً جهلوه أنهم يعيدون في الوقت (أو رحله) بعد أن طلبه فيه ولم يجده (لا إن أضل الرحل) بمايه وصلى ثم وجده؛ فلا يعيد لعدم تقصيره (أو مناوول عدم)؛ أي ومريض عدم مناوولاً إذ كان لا يتكرر عليه الدخول. كما في التوضيح قال: ولو تكرر عليه فليس بمقصر في استعداده.

وقوله: (أو لصاً خشوا) إن تبين ما خافه فإن تبين عدم ما خافه، ووجد الماء بعينه فيعيد في الوقت لتقصيره.

(أو قدم للرجلي) للماء الصلاة فتيمم أول المختار أو وسطه وصلى ثم وجد الماء لدى رجاء في الوقت فيعيد فيه لتقصيره لا إن وجد غيره، وكشخص ناسي الماء (نكر) أي تذكر الماء بعينه بعد تمام الصلاة فيعيدها في الوقت لتقصيره.

وقوله: (أو مسحه اليد إلى الكوع اقتصر) كمقتصر في تيممه على مسح يديه لكويعه تاركاً مسحهما لمرفقيه فيعيد في الوقت مراعاة للقول بوجوبه.

(وهل على مصاب)؛ أي ومن تيمم على مصاب (بول) من آدمي أو محرم الأكل أو مكروه، أو غير بول من النجاسات. (جف) ذلك البول؛ أي يبس (فابداً تعاد) بناء على المحقق (أو وقتاً) أو تعاد في الوقت بناء على طهارة الأرض بالجفاف. والقائل ذلك محمد بن الحنفية وحسن البصري رضي الله عنه.

- قال في المدونة: ومن تيمم على موضع نجس فليعد ما كان في الوقت.

- وتضمن البيت (23، 24) قول الأصل:

«ومنع مع عدم ماء تقبيل متوض، وجماع مغتسل إلا لطول».

- إلى أن قال:

«وقدم ذو ماء مات ومعه جنب إلا لخوف عطش».

فقوله: (وامنع بفقد ما)؛ أي مع عدم ماء (انتقاض وضوء) بتقبيل أو غيره من كل ناقض يقدر على دفعه حتى البول إن خفت حقنته بحيث لا تفسد بها الصلاة.

قوله: (وإخال جنابة)؛ أي جماع مغتسل والمنع فيه، وفي ما قبله على بابه، وقيل: على الكراهة، وهو قول ابن وهب وبه فسر ابن رشد. المدونة.

وفي الرسالة: «ولا يطأ الرجل امرأته التي انقطع عنها دم حيض أو نفاس بالطهر بالتيمم حتى يجد من الماء ما تتطهر به المرأة ثم ما يتطهران به جميعاً ابن يونس، ولو كان المسافر بموضع لا يجد الماء فيه إلا بعد أمد طويل يحتاج فيه إلى أهله، ويضّر به ترك الوطء، فإن له أن يطأ ويصير حكمه حكم صاحب الشجة. وإلى هذا أشار في الأصل بقوله: «إلا لطول».

وقوله: (وإن يمت قدم نو ما مع جنب) يعني إذا مات ذو ماء ومعه جنب أو غيره قدم حفظاً لحق المالك إلا إذا خيف العطب على الحي، فإن الميت يُيمّم ويقدم الحي فيه، ويضمن قيمته لورثة الميت في ذلك المكان، وتلك الحاجة من كثرة الرفقة، وقتلها وسواء كان الحي آدمياً أو بهيمياً محترم وهذا معنى: «إلا إذا محترم خاف العطب».

- وتضمن البيت (25) قول الأصل:

«وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد».

قوله: (ويسقط الصلاة)؛ أي أداءها (والقضاء)؛ أي قضاءها خارج الوقت (عدم) فاعل ما مضاف إليه (وصعيد) معطوف.

وقوله: (عند مالك العلم)؛ أي هو قول مالك، واختاره السيوري وغيره ومثلوه براكب سفينة أو مصلوب لا يصل إلى الماء أو فوق شجرة أو تحته مانع منه أو مريضاً لا يجد منا ولا، وظاهره أمكنه أن يوميء إلى الأرض أم لا، واحتجوا له أن الطهارة شرط أداء، وقد عدم وشرط القضاء تعلق الأداء بالقضاء. وما ذكره الناظم تبعاً لأصله قول مالك كما سبق.

- وقال أصبغ: يقضي ولا يؤدي، لأن القضاء فرع عن تعلق الأداء ولو بغير القاضي؛ أي أن وجوب القضاء فرع عن تعلق الخطاب بالأداء ولو بغير

القاضي من الناس، وإنما كان لا يؤدي؛ لأن وجود الماء أو الصعيد شرط في وجوب الأداء وقد عدم.

- وقال أشهب: يجب الأداء، فقط نظراً لأن الشخص مطلوب بما يمكنه، والأداء ممكن له.

- وقال ابن القاسم: يجب الأداء والقضاء احتياطاً.

- وقال القابسي: محل سقوطها أداء وقضاء إذا كان لا يمكنه الإيلاء للتميم كالمحبوس بمكان مبنى بالآجر ومفروش به فإن أمكنه الإيمان كالمربوط، ومن فوق شجرة وتحت سبع مثلاً فإنه يومي للتميم إلى الأرض بوجهه ويؤديها ولا قضاء عليه.

- وقد قيل في ذلك:

ومن لم يجد ماء ولا متيماً	فأربعة الأقوال يحكىن مذهباً
يصلي ويقضي عكس ما قال مالك	وأصبغ يقضي والأداء لأشهباً
وللقابسي ذو الربط يومي لأرضه	بوجه وأيد للتميم مطلباً

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل لذي ضنا واقواء أبيع تيمم للفرض:  
من الكتاب:

1 - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: 43].

2 - ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: 6].

والدليل من السنة:

3 - فعن عمار قال: أجنبت فلم أصب الماء فتمعكت في الصعيد، وصليت فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «إنما يكفيك هكذا...» وضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه. [متفق عليه].

4 - وعن ابن عمر النبي ﷺ قال: «التيتم ضربتان؛ ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين» [رواه الحاكم].

5 - وعن عمار بن ياسر حين تيمموا مع رسول الله ﷺ فأمر المسلمين فضربوا بأكفهم التراب ولم ينفضوا من التراب شيئاً فمسحوا وجوههم مسحة واحدة ثم عادوا فضربوا بأكفهم الصعيد مرة أخرى فمسحوا بأيديهم.

6 - وعن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه قال: قال عمار: ف ضرب النبي ﷺ بيده الأرض فمسح وجهه وكفيه [رواه البخاري].

7 - وعن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «فضلنا على الناس بثلاث جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد ماء» [رواه مسلم].

8 - وعن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: «جعلت لي الأرض كلها لي ولأمتي مسجداً فأينما أدركت رجلاً من أمتي الصلاة فعنده مسجده وعنده طهوره» [رواه أحمد].

- وقد استدلووا بهذا الحديث على اشتراط دخول الوقت للتيتم لتقييد الأمر بالتيتم بإدراك الصلاة وإدراكها لا يكون إلا بعد دخول الوقت.

#### والدليل على قوله: أو خاف بالاستعمال ضر:

9 - عن عمرو بن العاص قال: احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فاشفقت أن أغتسل فأهلك فتيمنت ثم صليت بأصحابي الصبح، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: «يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟» فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت: إني سمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾. فضحك النبي ﷺ ولم يقل شيئاً. [رواه أبو داود البخاري].

10 - وعن جابر قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشجه في رأسه ثم احتلم فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ قالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات، فلما قدمنا على النبي ﷺ أخبر بذلك فقال: «قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما



شفاء العمي السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم، ويعصب على جرحه خرقة، ثم يمسح عليها، ويغسل سائر جسده» [رواه أبو داود].

11 - وعن عمران بن حصين قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فصلى بالناس فلما انفتل من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم قال: «ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم»!؟ فقال: أصابتني جنابة ولا ماء. قال: «عليك بالصعيد فإنه يكفيك» [رواه البخاري ومسلم].

**والدليل على أن لا يصلي صلاتين بتيمم واحد أي قوله: لا فرض آخر:**  
12 - لما في المدونة ونصه:

- ابن وهب وأخبرني جرير بن حازم عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال: لا يصلي بالتيمم إلا صلاة واحدة.  
- وقال الحكم وإبراهيم النخعي مثله.

- وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن المسيب ويحيى بن سعيد وربيعة وعطاء بن أبي رباح وابن أبي سلمة والليث مثله. اهـ منه بلفظه.

**والدليل على قوله: والفور؛ أي الموالة:**  
13 - ما في المدونة ونصه:

- رأيت إن تيمم رجل فيمم وجهه في موضع ويمم يديه في موضع آخر؟  
- قال: إن تباعد ذلك فليتبدا التيمم وإن لم يتناول ذلك وإنما ضرب بوجهه في موضع، ثم قام إلى موضع آخر قريباً من ذلك. فضرب بيديه أيضاً فأتى تيممه فإنه يجزيه.

- قلت: هذا قول مالك!

- قال: هو عندي مثل الوضوء. اهـ [منه بلفظه].

**والدليل على قوله: والأخذ بمعتاد يطلق:**  
14 - ما في المدونة ونصه:

- قال: وسألنا مالكا عن الجنب لا يجد الماء إلا بالثمن؟.

- قال: إن كان قليل الدراهم رأيت أن يتيمم وإن كان واسع المال رأيت أن يشتري ما لم يكثروا عليه في الثمن، فإن رفعوا عليه في الثمن يتيمم ويصلي. اهـ. منه.

**والدليل على قوله: وطلب لكل فرض ليس شاق:**

15 - قوله ﷺ: «إن الصعيد الطيب طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليمسه بيثرته فإن ذلك خير له» [رواه الترمذي].

16 - وقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم».

**والدليل على قوله: وانو استباحة الصلاة:**

17 - حديث عمر بن الخطاب: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

- فهذا دليل على وجوب النية في كل عبادة.

18 - وقوله: وحدثنا لم يرفعن.

- قال بعض العلماء:

فيه بحث فإن سياق آية المائدة على أن التيمم مطهر، ولا يكون مطهراً لا وهو رافع للحدث، قال تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا...﴾ إلى قوله: ﴿لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ أي من الحدث والجنابة أو لتستحقوا الوصف بالطهارة التي يوصف بها أهل الطاعة. [ذكره القرطبي].

- وقوله ﷺ في الحديث السابق: «إن الصعيد الطيب طهور والمسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين».

- وقد تقدم الكلام على هذا الموضوع في الشرح بالأدلة الفرعية عند قول الأصل: «لا يرفع الحدث».

**والدليل على قوله: تعميم وجهه:**

19 - عن عمار بن ياسر أن النبي ﷺ قال: «في التيمم ضربة للوجه واليدين» [رواه أحمد وأبو داود].

20 - وفي لفظ: أن النبي ﷺ أمره بالتيمة للوجه والكفين. [رواه الترمذي].

21 - وقد تقدم حديث عمار وفيه فقال: «إنما يكفيك هكذا». وضرب

النبي ﷺ بكفيه الأرض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه. [متفق عليه].

**والدليل على قوله: وبرأ طاب وإن ينقل كخضخاض:**

22 - قوله تعالى: ﴿فَتَيَسَّمُوا صَعِيدًا طَبِيبًا﴾.

23 - وفي الموطأ:

- وكل ما كان صعيداً، فهو يتمم به سباخاً كان أو غيره؛ أي مما يسمى

صعيداً مما على وجه الأرض والصعيد التراب أيضاً.

24 - وفي المدونة:

- سئل مالك عن الحصاء يتمم عليه وهو لا يجد المدر؟

- قال: نعم.

- فقيل له: فالجبل يكون عليه، الرجل وهو لا يجد المدر يتمم عليه؟

- قال: نعم.

**والدليل على قوله: كخضخاض:**

25 - قال مالك في الطين: يكون ولا يقدر على التراب يتمم عليه

وكيف يَصْنَعُ؟.

- قال: يضع يديه على الطين ويخفف ما استطاع ثم يتمم.

**والدليل على قوله: ولمريض حائض اللبن:**

26 - لا مفهوم للمريض بل وللصحيح كذلك.

- فقد روي أنه ﷺ تيمم على حائط في سكة من السكك.

وفي صحيح البخاري:

- عن الحارث بن الصمة الأنصاري فقال أبو الجهم: أقبل النبي ﷺ من

نحو بئر جمل، فلقيه رجل فسلم عليه، فلم يرد عليه النبي ﷺ حتى أقبل على

الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام. [رواه البخاري].

### والدليل على قوله: وفعله في الوقت:

27 - وقد تقدم في الحديث المتفق عليه: «فأيا رجل من أمتي أدركته الصلاة في محل فليصل».

- لأن إدراك الصلاة لا يكون إلا بعد دخول الوقت قطعاً، وبذلك يقول مالك وأحمد بن حنبل وداود، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا...﴾ الآية، ولا قيام قبل دخول الوقت إلا أن الوضوء خصصه الإجماع والسنة.

### والدليل على قوله: والمسنون دب ترتيبيه:

ما في المدونة:

28 - قلت: فإن نكس التيمم فيمم يديه قبل وجهه ثم وجهه بعد يديه؟.

- قال: إن صلى أجزاء ويعيد التيمم لما يستقبل.

- قلت: هذا قول مالك؟

- قال: هذا مثل الوضوء.

### والدليل على قوله: إلى المرفق:

29 - حديث ابن عمر المتقدم: «ضربتان ضربة للوجه وضربة إلى

المرفقين» [رواه الحاكم].

### والدليل على التسمية:

30 - تقدم في مستحبات الوضوء في:

قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله

عليه» [رواه أحمد وأبو داود].

31 - وحديث: «توضوا بسم الله».

32 - وعملاً بقوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو

أجذم» أو كما قال ﷺ.

33 - وقوله: ومبطل الوضوء إذا كان وجد:

- فقال به الثلاثة؛ أي أن التيمم يبطل بوجود الماء قبل الشروع في الصلاة.  
- وحكى ابن المنذر عليه الإجماع، وأما إذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة فلا يبطل.

**والدليل على قوله: سوى ناسيه:**  
ما في المدونة:

34 - قال: وإن كان الماء في رحله؟

- قال: يقطع صلاته ويتوضأ ويعيد الصلاة.

- قال: وإن فرغ من صلاته ثم ذكر أن الماء كان في رحله فنسيه أو جهله أعاد الصلاة في الوقت.

35 - وقوله: وهل مصاب بول جف:

هذا القول لا يؤيده الدليل، لأن الأعرابي الذي بال في المسجد أمر الرسول ﷺ بذنوب من ماء صبت على بوله، ولو كانت الأرض تطهر بالجفاف لما أمر بصب الماء على البول، وهو المشرع وبه الأسوة فإذا تقرر ذلك فأعلم أن من تيمم على مصاب بول لم يتيمم على صعيد طيب؛ أي طاهر، والله تعالى يقول: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾. والله الموفق. [انظر: مواهب الجليل من أدلة خليل].

**والدليل على قوله: وتسقط الصلاة عند عدم الماء والتراب:**

36 - عن عائشة أنها استعارت من أسماء قلادة فهلكت فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدها فأدركتهم الصلاة، وليس معهم ماء فصلوا فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ، فأنزل الله آية التيمم، فقال أسيد بن حضير لعائشة: جزاك الله خيراً فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله ذلك لك وللمسلمين فيه خيراً. [رواه البخاري].

- ولكن ليس في هذا الحديث دليل على سقوط الصلاة.

- ولا دليل على وجوب قضائها ولا على الجمع بين الأداء والقضاء.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل ستة وثلاثون (36) دليلاً ويتبعها الإجماع.

## فَصْلُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَبِيْرَةِ

- 1 - فصل لكالجراح إن غسل يخف
  - 2 - كذا عمامة بنزعها استضر
  - 3 - إن صح جل جسد أو الأقل
  - 4 - لا كيد ومع ضر إن غسل
  - 5 - وهي بأعضاء التيمم ليدع
  - 6 - لكالدوا أو سقطت وإن وصل
- امسح فما داوي فما عصب صف  
 وإن بنفسل أو بلا طهر أقر  
 ولم يضر غسله إلا انتقل  
 أجزاء وإن يشق مسه المحل  
 ثم توضأ ناقصاً وإن نزع  
 يقطع وليمسح وأن صح غسل

اشتمل هذا الفصل على ستة (6) آيات .

- تضمن البيت (1، 2، 3) قول الأصل :

«فصل إن خيف غسل جرح كالتيمم مسح ثم جبيرته ثم عصابته كفصد ومرارة وقرطاس صدغ، وعمامة خيف بنزعها وإن بغسل أو بلا طهر وانتشرت إن صح جل جسده أو أقله ولم يضر غسله وإلا ففرضه التيمم كأن قلّ جداً كيد» .

قوله : (فصل لكالجراح إن غسل يخف امسح) الجرح وجوباً إن خيف هلاك أو شديد أذى . وندب إن خيف مرض خفيف .

قوله : (فما داوي)؛ أي ما يداوي الجرح به، وهي الجبيرة ونحوها تربط على الكسر أو الجرح فما عصب؛ أي العصابة - بالكسر - وهي ما عصب إن تعذر حلها أو فسد دواؤها .

(كذا عمامة) خيف ضرر بسبب (نزعها) من الرأس، ولا يمكن حلها ومسح ما هي ملفوفة عليه من نحو قلنسوة، وإن قدر على مسح بعض رأسه مباشرة مسحه وكمل على عمامته وجوباً .

وقوله: (وإن بغسل) وجب من حلال أو حرام كما أفتى به ابن رشد وبعض فقهاء مراکش الحطاب: وهو الظاهر من حيث الفقه وإن كان فيه أعانة على المعصية من حيث أنه إذا علم الترخيص أعاد إليها، وإذا علم المنع كف وانزجر وهو وجه ما أفتى به للمخالف لهم فيه من أهل مراکش أيضاً ويؤخذ من هذه المسألة كما قال ابن عبد السلام: أنه ينتقل للمسح من برأسه علة لا يستطيع معها غسله في الطهارة. قال: وبه أفتى أكثر من لقيناه ونحوه للجزولي، وقال: لم أره منصوصاً. اهـ. [من الوجيز لابن العالم].

قوله: (أو بلا طهر) للضرورة إليها. قوله: (إن صح جل جسد) المراد به جميع البدن في الغسل وجميع أعضاء الوضوء في الوضوء، والمراد أعضاء الفرض والمراد بالجل ما عدا الأقل فيشمل النصف بدليل المقابلة بقوله: (أو الأقل) وكان أكثر من يد.

(ولم يضر غسله) الصحيح وإلا بأن ضر (انتقل) للتيمم كان قل جداً كيد أو رجل ففرضه - التيمم ولو لم يضر غسله إذ إلتافه لا حكم له (وإن غسل لجزاً) لإتيانه بالأصل.

- وتضمن الشطر الثاني من البيت (4، 5، 6) قول الأصل:

«وإن تعذر مسها، وهي بأعضاء تيمم تركها وتوضاً».

- إلى أن قال:

«وإن نزعها لدواء أو سقطت وإن بصلاة قطع وردها ومسح وإن صح

غسل».

قوله: (وإن يشق مسه المحل)؛ أي إن تعذر أو شق مسها؛ أي الجراح وهي (بأعضاء للتيمم) الوجه واليدين كلاً أو بعضاً (يدع)؛ أي يترك؛ أي يتركها بلا غسل ولا مسح لتعذر مسها (ثم توضاً) وضوءاً (ناقصاً) بأن يغسل أو يمسح ما عداها من أعضاء الوضوء إذ لو تيمم لتركها أيضاً ووضوء ناقص مقدم على تيمم ناقص، والغسل كالوضوء.

- قال ناظم خليل:

وحيث كان مسها تعذراً وهي بأعضاء تيمم يرى

تركها وجاز بالوضوء في بقية الأعضاء في القول الوفي  
 (وإن نزع لكالدواء)؛ أي نزع الجبيرة أو المرارة أو العمامة بعد المسح  
 عليها كالدواء مثلاً. (أو سقطت) بنفسها إن لم يكن بصلاة بل، وإن كان في  
 صلاة قطع؛ أي بطلت عليه وعلى مأمومه، ولا يستخلف ولو كان مأموماً في  
 الجمعة وهو أحد الاثني عشر الذين لا تصح الجمعة إلا بهم لبطلت الجمعة  
 على الجميع.

وقوله: (وليمسح) إن لم يطل الزمان أو طال نسياناً وبني بنية إن نسي  
 مطلقاً، قوله: (وإن صح غسل)؛ أي براء الجرح، وما في معناه وهو على  
 طهارة غسل المحل إن كان حقه الغسل كرأس في جنابة ومسح ما حقه المسح  
 كصماخ، إذن قال في الأصل: «ومسح متوض رأسه مباشرة وبني بنية إن نسي  
 وبني إن تعمد ما لم يطل».

#### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل لكالجراح... إلخ البيت:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾  
 [الحشر: 7].

2 - ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21].

الدليل من السنة:

3 - وعن علي قال: انكسرت إحدى زندي فسألت النبي ﷺ فأمرني أن  
 أمسح على الجبائر. [رواه ابن ماجه].

4 - وحديث جابر رضي الله عنه في الرجل الذي شج فاغتسل فمات إنما كان  
 يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده.  
 [رواه أبو داود وابن ماجه].

والدليل على قوله: كذا عمامة:

5 - عن عمرو بن أمية الضمري قال: رأيت رسول الله ﷺ يمسح على  
 عمامته وخفيه. [رواه أحمد والبخاري وابن ماجه].



6 - وعن المغيرة بن شعبة توضع رسول الله ﷺ فمسح على الخفين والعمامة . [رواه الترمذي وصححه].

7 - وقد ثبت من حديث حمزة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه وهو عند البيهقي قال: تخلف رسول الله ﷺ فتخلفت معه فلما قضى حاجته قال أمعك ماء؟ فأتيت بمطهرة فغسل يديه وغسل وجهه ثم ذهب يحسر عن ذراعيه، فضاقت الجبة فأخرج يديه من تحت الجبة وألقى الجبة على منكبيه فغسل ذراعيه ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى خفيه ثم ركب. [قال البيهقي: أخرجه مسلم في الصحيح].

8 - وعن ثوبان قال: بعث رسول الله ﷺ سرية فأصابهم البرد فلما قدموا على النبي ﷺ شكوا إليه ما أصابهم من البرد فأمرهم أن يمسحوا على العصائب، والتساخين. [رواه أبو داود وأحمد].

- قال ابن الأثير: التسخين: الخفاف ولا واحد لها - من لفظها.

9 - وروى البيهقي:

- عن ابن عمر أنه توضع وكفه معصوبة فمسح على العصائب سوى ذلك قال: وهو عن ابن عمر صحيح. [رواه في السنن الكبرى].

\* مجموع الأدلة في هذا الفصل من الكتاب والسنة تسعة (9).

## فَصْلٌ فِي الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ

- 1 - فصل دم الحيض كصفرة كدر
  - 2 - عاد أو إن قل لمن بدا بقر
  - 3 - ولذوات العاد فوqe ثلاث
  - 4 - وحامل بعد ثلاثة تضم
  - 5 - وما علا هذا استحاضة وفي
  - 6 - والطهر بالجفوف كالقصة عد
  - 7 - ومنع الصوم صلاة وطلاق -
  - 8 - إلا لتعلميم وتقرأ وهل
  - 9 - وأكثر النفاس ستون وهو
- بنفسه من قبل من تحمل مر  
أعلاه أدنى الظهر خمسة عشر  
ما لم يحزن خمسة عشر تعاث  
عشرين والشهر من الستة أم  
نقطع الدم تلفق أو يفني  
وعند نوم نظرت والصبح - قد  
وطئاً ومسجداً ومصحفاً يساق  
يجب من هاد وضو خلف جلي  
كالحيض في منع وتقطيع له

اشتمل هذا الفصل على تسعة (9) آيات:

- تضمن البيت (1، 2، 3) قول الأصل:

«فصل: الحيض دم كصفرة أو كدرة خرج بنفسه من قبل من تحمل عادة وإن دفعة وأكثره لمبتدأة نصف شهر كأقل الطهر ولمعتادة ثلاثة استظهاراً على أكثر عادتها ما لم تجاوزه، ثم هي طاهر».

قوله: (فصل) هو الحاجز بين الشيء والشيء.

- واشتمل هذا الفصل على الكلام على الحيض والاستحاضة والنفاس.

قوله: (دم للحيض).

الحيض: لغة: السيلان والاجتماع لاجتماع الدم وهو المحيض والحيضة - بالفتح - المرة منه، وبالكسر -: ما تستنفي به الحائض. وأسماءه كثيرة.

- ومراتبه في الشرع أربعة:

- قال ابن حبيب:

1 - أوله دم .

2 - ثم صفرة .

3 - ثم ترية .

4 - ثم كدرة .

- ثم يصير رقيقاً كالقصة ثم ينقطع فيصير جافة .

قوله: (كصفرة كدر)؛ أي وكدرة وأحرى ما بينهما وهو الترية .

- فالصفرة: شيء كالصدید تعلوه صفرة يشبه ماء العصفرة .

- والكدر - بضم الكاف - : شيء كدر كشالة اللحم .

- والترية: - الماء المتغير دون الصفرة .

قوله: (بنفسه من قبل من تحمل مر) لا بسبب ولادة أو مرض وهو دم

الاستحاضة أو افتضاض ونحوه أو علاج على ما بحثه المنوفي فقال: الظاهر

أنها لا تبرأ به من العدة لأنه كالإسهال وتوقف في تركها الصوم والصلاة .

وقوله: (من قُبِل) لا من دبر أو غيره من تحمل لا صغيرة ولا آيسة

ومنتهى الصغر تسع وهل بأولها أو وسطها؟ أقوال، وفيها بنت السبعين آيسة

ويسأل النساء في غيرها .

- وقال ابن شعبان: خمسون ولم يحك الباجي غيره .

وقوله: (وإن قل)؛ أي دفعة وقوله: (لمن بدا يقر أعلاه) يريد أن أكثره

لمن بدا؛ أي للمبتدأة التي لم تحض (النفى للطهر)؛ أي خمسة عشرة (15)

يوماً .

- قال في أسهل المسالك:

أقله الدفعة لا في العدة ونصف شهر فيه أقصى المدة

- وتقدم قول الأصل: «وأكثره لمبتدأة نصف شهر كأقل الطهر». على

المشهور، وقيل: أقله عشرة (10) وثمانية (8)، وخمسة (5) ولا فرق فيها بين العبادة والعدة.

وقوله: (ولنوات العاد)؛ أي العادة (فوقه ثلاث)؛ أي استظهار على أكثر عاداتها أياماً لا وقوعاً فإذا اعتادت خمساً ثم تمادى مكثت ثمانية (8)، فإن تمادى في الثالثة مكثت إحدى عشر (11)، فإن تمادى في الرابعة مكثت أربعة عشر (14)، فإن تمادى مرة أخرى فلا تزيد على الخمسة عشر (15) كما أشار له الناظم تبعاً لأصله (ما لم يجز خمسة أعشر تعاث).

- قال في الأصل: «ما لم تجاوره»؛ أي نصف الشهر ثم هي طاهر حقيقة تصوم وتصلي وتوطأ، ويسمى الدم النازل بعد ذلك دم استحاضة.

- وتضمن البيت (4، 5) قول الأصل:

«ولحامل بعد ثلاثة أشهر النصف ونحوه وفي ستة فأكثر عشرون يوماً ونحوها، وهل ما قبل الثلاثة كما بعدها أو كالمعتادة؟ قولان، وإن تقطع طهر لفقت أيام الدم فقط على تفصيلها ثم هي مستحاضة».

قوله: (وحامل) مبتدأ خبره (تضم) وهو فعل مضارع، والخبر في الجملة، ولم يبين الناظم ماذا تمكث الحامل، وقد بين أصله بقوله: «ولحامل بعد ثلاثة أشهر النصف ونحوه»، فلم يذكر الأقل بل اكتفى بالأكثر وهي العشرون (20).

- وعبارة الشيخ خليفة بن حسن السوفي ناظم خليل أوضح وأبين قال:

وحامل بعد ثلاثة تمر من أشهر نصف ونحوه استقر  
وحده في ستة فأكثرًا عشرون يوماً نحوها قد شُهرًا

قوله: (وما علا هذا) في الوجوه السابقة وهو الزيادة على خمسة عشر (15) يوماً، للمبتدأة وفوق الاستظهار للمعتادة وفوق عشرين (20) يوماً للحامل دون ستة (6) أشهر، وفوق شهر للحامل أكثر من ستة (6) أشهر. فإنه يسمى دم (استحاضة) وفساد لا يمنع الصوم ولا الصلاة ولا الوطء.

وقوله: (وفي تقطع الدم تلتفق... إلخ).

- قال الشيخ خليفة السوفي:

ولفقت فقط أيام الدم أن يتقطع طهرها فلتعلم  
- وتضمن البيت (6) قول الأصل:

«الطهر بجفوف أو قصة وهي أبلغ لمعتادتها فتنتظرها لآخر المختار،  
وفي المبتدأة تردد وليس عليها نظر طهرها قبل الفجر، بل عند النوم والصبح».  
قوله: (والطهر)؛ أي من الحيض يعرف بإحد علامتين.

1 - (الجفوف) ويراد به الجفاف وهو خروج الخرقه لها جافة لا دم فيها  
ولا يضرها بللها بغير ذلك من رطوبة الفرج.

والثاني: (كالقصة)؛ أي القصة - بفتح القاف - من القصي وهو الجبير  
لأنها ماء أبيض مثله، وقيل كالمنى أو الخيط الأبيض.

وقوله: (وعند نوم نظرت والصبح قد) يريد بذلك ما قال في الأصل:  
«وليس عليها نظر طهرها قبل الفجر بل عند النوم والصبح».  
- وأوضح من هذا قول الشيخ خليفة:

وما عليها قبل فجر من نظر للطهر بل للنوم والصبح استقر  
وكره لها نظر طهرها قبل الفجر إذ هو ليس من عمل الناس، ولقول  
الإمام: لا يعجيني.

- قالت عائشة: ما كان النساء يجدن المصاييح.  
- وتضمن البيت (7، 8) قول الأصل:

«ومنع صحة صلاة وصوم ووجوبهما وطلاقاً وبدء عدة ووطء فرج، أو  
تحت إزار ولو بعد نقاء أو تيمم ورفع حدثها».  
- إلى أن قال:

«ووجب وضوء بهاد والأظهر نفيه».

قوله: (ومنع الصوم)؛ أي ومنع الحيض صحة الصوم والصلاة ووجوبهما  
اتفاقاً في الصلاة وعلى المشهور في الصوم وقضاء الصوم دون الصلاة بأمر

جديد فلا يقال: وجوب قضائه فرع وجوب أدائه وهو مرفوع عنها.

(وطلاق) وإن أوقعه لزمه وأجبر على رجعتها إن كان رجعياً، وذلك في غير الحامل وغير المدخول بها، وفيهما لا يجبر على الرجعة ووقف على طلاق - بالسكون على لغة ربيعة.

(وطئاً)؛ أي ومنع وطئاً بالإجماع، وتجب التوبة منه والاستغفار وأوجب عليه بعض العلماء التصدق بنصف دينار أخذاً من حديث:

- عبد الله بن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار أو نصف دينار. [رواه الخمسة].

- وقال أبو داود: هكذا الرواية الصحيحة قال: (بدينار أو نصف دينار).

- وفي لفظ للترمذي: إذا كان دماً أحمر فدينار وإن كان دماً أصفر فنصف دينار. اهـ [من نيل الأوطار].

- وكذلك التمتع بها تحت الإزار، ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

ومنع الحيض الصلاة والصيام	ومثله النفاس أيضاً يا همام
والوطء والطلاق والتمتع	تحت إزار قبل أن ينقطعاً
وبعد عدة ومس المصحف	كذا دخول مسجد فلتقتف
وتقضيان الصوم بالأمر الجديد	وتسقط الصلاة في الشرع المجيد

(ومسجد)؛ أي منع الحيض مسجداً؛ أي دخوله.

(ومصحفاً)؛ أي مسه إلا المعلم أو المتعلم وهذا معنى إلا لتعليم (وتقرا) القرآن عن ظهر قلب فيجوز لها مخافة النسيان أم لا.

- ولهذا تمنع منها إذا طهرت؛ أي انقطع الدم حتى تغتسل، ولا يمنع الحيض السعي، ولا الإحرام ولا الوقوف بعرفة.

وقوله: (وهل يجب من هاد وضو خلف جلي) في قول مالك وابن القاسم وهو ماء أبيض تراه الحامل في آخر الحمل أو في أوله عند حمل الشيء الثقيل وشم رائحة الطعام، وأوجه سند بأنه معتاد للحامل ونظر فيه بأنه لا يخرج إلا

غلبة في حكم السلس. وروي عن مالك أيضاً لا شيء فيه، وإلى هذا أشار في الأصل بقوله: «والأظهر». عند ابن رشد نفيه قال لكونه: - غير معتاد، وعلى كل من القولين فهو نجس ككل مائع يخرج من السبيلين، فإن لازم المرأة وخافت خروج الوقت صلت به.

- وتضمن البيت (9) قول الأصل:

«والنفاس دم خرج للولادة ولو بين توأمين وأكثره ستون فإن تخللها نفاسان».

قوله: (واكثر النفاس ستون) (60) يوماً سواء كانت مبتدأة أو معتادة، ولا تستظهر على الستين إن زاد عليها، ودم التوأمين نفاس واحد.

(وهو)؛ أي النفاس (كالحيض في المنع)؛ أي ما يمنعه الحيض يمنعه النفاس مثل: الوطء، ودخول المسجد، ومس المصحف، إلى غير ذلك.

وقوله: (وتقطيع)؛ أي وتقطعه فإن تقطع بغير طهر دَامَ لفقت أكثره ولطهر تام كان ما أتى بعده حيضاً، والمعنى: أنها تلفق الستين من أيام الدم وتلقى أيام الانقطاع وتغتسل كلما انقطع عنها وتصوم وتصلي. قال في أسهل المسالك:

والحيض كالنفاس في جميع أحكامه والطهر والتقطيع

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل دم الحيض:

1 - قوله تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا نَفْرُوهُنَّ حَتَّىٰ يَظْهَرَنَّ فَإِذَا ظَهَرَ فَأْتُوهُنَّ مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة: 222].

2 - ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَئَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228].

الدليل من السنة:

3 - عن أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يواكلوها ولم يجامعوها في البيوت فسأل الأصحاب النبي ﷺ عن ذلك فأنزل الله:

﴿وَسَأَلُوكَ عَنِ الْمَجِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعَزِّلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَجِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ .

فقال رسول الله ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح». فبلغ ذلك اليهود، فقالوا: ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه؟ فجاء أسيد بن حصير وعباد بن بشر فقالا: يا رسول الله إن اليهود تقول: كذا وكذا، أفلا نجامعهن. فتغير وجه رسول الله ﷺ حتى ظننا أنه قد وجد علينا فخرجنا فاستقبلهما هدية من لبن إلى رسول الله ﷺ فأرسل في أثارهما فسقاها فعرفا إنه لم يجد عليهما. [رواه الخمسة إلا البخاري].

**والدليل على قوله: ولذوات العاد فوق ثلاث:**

4 - نص المدونة: في ذلك.

- قال ابن القاسم: كل امرأة كانت أيامها أقل من خمسة عشر فإنها تستظهر بثلاث ما بينها وبين خمسة عشر مثل التي أيامها اثنا عشر تستظهر بثلاث، ومثل: التي أيامها ثلاث عشر تستظهر بيومين، والتي أيامها أربعة عشر تستظهر بيوم واحد، والتي أيامها خمسة عشر لا تستظهر بشيء تغتسل وتصلي ويأتيها زوجها، ولا تقيم امرأة في حيض أكثر من خمسة عشر باستظهار كان أو غيره.

**والدليل على قوله: وحامل بعد ثلاثة:**

5 - قال ابن القاسم في المدونة: إن رأت الدم في ثلاثة أشهر أو نحو ذلك تركت الصلاة - خمسة عشر يوماً، أو نحو ذلك.

- وإذا تجاوزت الستة أشهر من حملها ثم رآته تركت الصلاة ما بينها وبين العشرين يوماً أو نحو ذلك.

6 - ابن وهب عن الليث عن ابن لهيعة عن بكر بن عبد الله عن أم علقمة مولاة عائشة عن عائشة أنها سئلت عن الحامل ترى الدم أتصلي؟ فقالت: لا تصلي حتى يذهب الدم عنها. اهـ.

**الدليل على قوله: ما علا هذا استحاضة:**

7 - حديث عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت أبي حبيش قالت لرسول الله ﷺ:



إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفادع الصلاة؟ فقال لها رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فإذا أقبلت حیضتك فاتركي الصلاة، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي» [رواه البخاري والنسائي وأبو داود].

8 - وفي رواية للجماعة إلا ابن ماجه: «فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي».

- زاد الترمذي في رواية وقال: (توضيء لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت).

9 - وفي رواية للبخاري: «ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي».

10 - وعن أم عطية وكانت بايعت النبي ﷺ قالت: كنا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً. [رواه أبو داود والبخاري].

11 - عن القاسم عن زينب بنت جحش أنها قالت للنبي ﷺ أنها مستحاضة فقال: «تجلس أيام أقرانها ثم تغتسل وتؤخر الظهر وتمجل العصر وتغتسل وتصلّي وتؤخر المغرب وتمجل العشاء وتغتسل وتصلّيها جميعاً وتغتسل للفجر» [رواه النسائي].

### والدليل على قوله: والظهر بالجفوف كالقصة:

12 - عن عائشة أن أسماء سألت النبي ﷺ عن غسل المحيض فقال: «تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها فتطهر فتحس الطهور ثم تصب على رأسها، فتدلكه ذلكاً شديداً حتى يبلغ شؤون رأسها ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها».

فقال: وكيف تطهر بها؟ فقال: «سبحان الله تطهرين بها».

فقال: عائشة: تتبعين أثر الدم.

- وفي رواية: «خذي فرصة ممسكة فتوضيء بها ثلاثاً»، واستحى النبي ﷺ فأعرض بوجهه، فقالت عائشة: نعم النساء نساء الأنصار لم يكن يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين. [رواه الخمسة إلا الترمذي].

13 - وبعث نساء إلى عائشة بالدرجة فيها كرسف فيه الصفرة فقالت: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء؛ تريد بذلك تمام الطهر من الحيضة. [رواه البخاري ومالك].

#### والدليل على قوله: ومنع الصوم صلاة:

14 - الحديث المتفق عليه: «يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار»، قلن: ولم ذلك يا رسول الله؟ قال: «تكثرن اللعنة وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن» فقلن له: وما نقصان عقلنا وديننا؟ قال: «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟» قلن: بلى. قال: «فذلك من نقصان عقلها أليس إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم؟» قلن: بلى. قال: «فذلك من نقصان دينها».

#### والدليل على منع طلاق الحائض:

15 - الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره:

- أن ابن عمر طلق زوجته وهي حائض فذكر عمر لرسول الله ﷺ فقال: «مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر».

#### الدليل على منع الحيض للوطء:

16 - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 222].

17 - وعن زيد بن أسلم أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ فقال رسول الله ﷺ: «لتشد عليها إزارها ثم شأنك بأعلاها» [رواه مالك].

18 - روي عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يأمرني فأتزر فيباشرنى وأنا حائض. [رواه البخاري].

19 - وعن ميمونة قالت: كان رسول الله ﷺ يباشر المرأة من نسائه وهي حائض إذا كان عليها إزار أنصاف الفخذين والركبتين.  
- وفي حديث الليث: تحتجز به. [رواه النسائي].

## والدليل على المسجد:

20 - عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «وجهوا هذه البيوت عن المسجد فإنني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» [رواه أبو داود].

## والدليل على قوله: ومصحفاً:

21 - عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن» [رواه الترمذي].

## والدليل أيضاً من القرآن على منع مس المصحف على الحائض:

22 - قوله تعالى: ﴿لَا يَسَّهٗ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: 79].

23 - وروى الدارقطني:

- عن سليمان بن موسى قال: سمعت سالمًا يحدث عن أبيه فقال: قال رسول الله ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر».

## وأما الدليل على الجواز للمعلم والمتعلم:

24 - فقد تقدم الكلام على هذا في فصل نواقض الوضوء وما يمنعه الحدث.

- وتقدم قول الله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: 119].

## والدليل على أكثر النفاس:

25 - عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهيل واسمه كبير بن زياد عن مسة الأزديّة عن أم سلمة قالت: كانت النفاء تجلس على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوماً وكنا نظلي وجوهنا بالورس من الكلف. [رواه الخمسة إلا النسائي].  
- وقال البخاري: علي بن عبد الأعلى ثقة وأبو سهيل ثقة.

## والدليل على أن أكثره ستون يوماً:

هو نص المدونة:

26 - ابن نافع عن ابن عمر عن أبي بكر عن سالم بن عبد الله أنه سأل

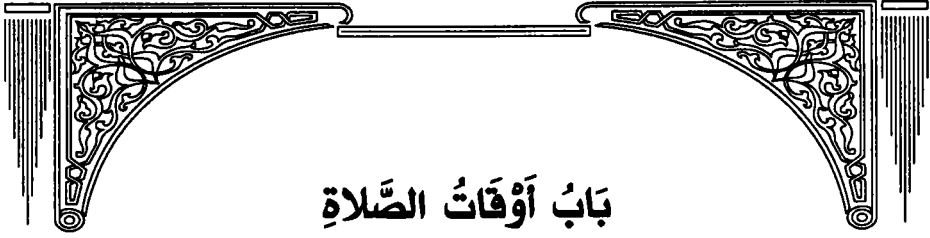
عن النفساء كم أكثر ما تترك الصلاة إذا لم يرتفع عنها الدم قال: تترك الصلاة شهرين فذلك أكثر ما تترك الصلاة ثم تغتسل وتصلي. [اهـ منه. وبهذا يقول الشافعي: وهو رواية عن الإمام أحمد، وبه قال الأوزاعي وعطاء، والرواية الصحيحة عن أحمد أن أكثر النفاس أربعون يوماً، وبه يقول عمر وابن عباس وعثمان بن أبي العاصي وأم سلمة والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي، ودليلهم حديث أم سلمة السابق].

27 - وروي عنها أنها قالت: كانت النفساء تجلس على عهد النبي ﷺ أربعين يوماً وأربعين ليلة. [رواه أبو داود والترمذي].

ملاحظة:

في الدليل على الاستظهار بالنسبة للحائض نص المدونة في ذلك.  
- قال ابن القاسم: وكل امرأة كانت أيامها أقل من خمسة عشر فإنها تستظهر بثلاث... إلخ. وقد سبق.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل سبعة وعشرون (27) دليلاً.



## بَابُ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ

- 1 - باب ومختار لظهر من زوال لآخر القامة ثم منه نال
- 2 - للاصفرار ولمغرب يحوط بعد الغروب قدرها مع الشروط
- 3 - وللعشا من فقد حمرة الشفق للثلث والصبح من فجر صدق
- 4 - للضوء الأعلى وليعد من في الدخول شك وإن بانته به ثم يصول

اشتمل هذا الباب على خمسة عشر (15) بيتاً.

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4) قول الأصل:

«باب الوقت المختار للظهر لزوال الشمس لآخر القامة وهو أول وقت العصر للإصفرار».

- إلى أن قال:

«وللمغرب غروب الشمس يقدر بفعالها بعد شروطها، وللعشا من غروب حمرة الشفق للثلث الأول، وللصبح من الفجر الصادق إلى الأسفار الأعلى».

- إلى أن قال:

«وإن شك في دخول الوقت لم تجز ولو وقعت فيه».

قوله: (باب) هو اسم لطائفة من مسائل العلم تشترك في الحكم الواحد، وهذا باب في بيان أوقات الصلوات الخمس والأذان والإقامة وشروطها وسننها ومندوباتها ومكروهاتها وأحكام السهو وفعالها في جماعة وقصرها وجمعها وشرط الجمعة والسنن والنوافل وسجود التلاوة، وصلاة الجنازة وما يتعلق بها.

- والصلاة في اللغة: الدعاء والبركة والاستغفار والقراءة.

وفي الشرع: قربة فعلية ذات إحرام وسلام وسجود فقط، فيدخل سجود السهو والتلاوة فهذه الصلوات ليس فيها ركوع، والصلوات السابقة يزداد فيها الركوع على السجود وهي الصلوات الخمس والسنن والنوافل.

قوله: (ومختار لظهر)؛ أي الوقت المختار.

والوقت: جمعه أوقات ووقوت.

وهو الزمان الذي يصح فيه إيقاع الصلاة المفروضة المقدر له أول وآخر.

- وهو قسمان: وقت أداء، وقضاء.

1 - فوقت الأداء: ما قيد الفعل به أولاً قاله ابن الحاجب.

وأراد بقوله ما قيد؛ أي ما قدر شرعاً، واحترز به مما لم يقدر له وقت كالنوافل المطلقة. فلا توصف بأداء ولا قضاء.

وخرج بقوله: أولاً، القضاء فإنه بخطاب جديد.

وبدأ الناظم بالكلام على مختاره قبل ضروريه تبعاً لأصله.

فقوله: (ومختار لظهر من زوال) ويقال فيه أيضاً: وقت إباحة وتوسعه، ومعناه أن إيقاع الصلاة فيه موكل إلى خيرة المكلف.

وسميت الظهر به لظهور وقتها لكل أحد، ولأنها أول صلاة ظهرت في الإسلام ولفعلها في وقت الظهيرة؛ أي شدة الحر وزوال الشمس ميلها عن وسط السماء إلى جهة المغرب، فإذا تناها الظل في النقصان وشرع في الزيادة فذلك وقت الزوال.

وقوله: (لآخر القامة) وقامة كل واحد سبعة (7) أقدام بقدم نفسه، وأربعة (4) أذع بذراعه، وقوله: (ثم منه نال)؛ أي العصر وأوضح من هذا نظم الشيخ خليفة السوفي فقال:

للظهر مختار له علامة      من الزوال لانتهاه القامة  
بغير فيء وهو أول اختيار      للعصر وانتهائه للاصفرار

قوله: (بغير فيء) إشارة إلى قول الأصل: «بغير ظل الزوال»؛ أي زائد عليه فمبدأ ظل القامة من حين أخذه في الزيادة، وأما ظلها الذي تناها النقص إليه، وهو المعبر عنه في الأصل بظل الزوال فلا يحسب من ظل القامة المقدر به وقت الظهر.

وقوله: (للاصفرار)؛ في الأرض والجدران لا في عين الشمس إذ لا تزال نقية حتى تغرب وعلى هذا القول فالعصر دخلت على الظهر في آخر القامة الأولى، ولكن وقع الخلاف هل الاشتراك الواقع بين الظهر والعصر هل في آخر القامة الأولى أو أول الثانية؟ خلاف.

- قال السوفي ناظم خليل:

والاشتراك حاصل بينهما بقدر ما يفرغ من أحدهما  
وهل بآخر اختيار الظهر خلف أو أول اختيار العصر

(ولمغرب يحوط بعد الغروب)؛ أي بحيث لا يراه من كان على رأس جبل عال، ولا يضر أثر الحمرة ولا بقاء شعاعها في الجدران.

وقوله: (وقدرها مع الشروط) وهو معنى قول الأصل: «يقدر بفعلها»؛ أي بزمن فعلها بعذر من تحصيل شروطها من:

- طهارة الحدث.

- وطهارة الخبث.

- وستر العورة.

- واستقبال القبلة.

- وزمن أذان وإقامة.

- والمعتبر من طهارة الحدث الغسل ولو كان حدثه أصغر أو متيمماً.

- قال الشيخ محمد بن العالم الزجاجي: ويزاد قدر استبراء معتاد فإنه واجب أيضاً ويراعى في الطهارة معتاد غالب الناس فلا يعتبر تطويل الموسوس، ولا تخفيف مسرع نادر، ويجوز تأخيرها إلى ما دون ذلك فمحصله قبله؛ أي الغروب.

والوقت (للعشاء)؛ أي مبدؤه (من فقد حمرة الشفق) وينتهي لآخر الثلث الأول من الليل من غروب الشمس، وقيل: إلى نصفه، ورد في كل منهما أحاديث. وقوله: (والصباح) يريد به الصبح (من فجر صدق).

والفجر الصادق: هو المنتهى بالضياء.

- وهذا معنى قوله: (للضوء الأعلى) في أقصى المشرق في موضع طلوع الشمس، وأحترز به من الكاذب لتغيره من لا يعرفه وهو المستطيل باللام لصعوده في كبد السماء كهيئة الطيلسان ويشبه ذنب السرحان وهو الذيب والأسد لظلمة لونه وبياض باطنه.

وقوله: (وليعد من في الدخول شك).

والمعنى: أن مرید الصلاة إذا شك في دخول الوقت، أو طرأ عليه الشك فيها فإنه يعيد الصلاة ولو تبين أنها وقعت فيه، وأحرى لو لم يتبين شيء، وقيل: بالإجزاء إذا تبين وقوعها فيه - قاله التتائي - وأراد بالشك مطلق التردد الشامل للظن، وفي الإرشاد البناء على غلبة الظن بدخوله، وفي ابن شاس مثله قال: من اشتبه عليه الوقت فليجتهد ويعمل بما غلب على ظنه في دخوله وإن خفي عليه ضوء الشمس فليستدل بأعمال أرباب الصنائع وشبه ذلك.

قلت: هذا في الزمن الأول، أما الآن فصار الوقت معروفاً ومضبوطاً بألة التوقيت التي ظهر مصداقها في التوقيت.

(وإن بانث به)؛ أي وقعت فيه.

- 5 - مؤثم الضروري للغروب بل
- 6 - بركعة كذا الشريكتان - إن
- 7 - سافر في الظهر يقصر الثلاث
- 8 - والإثم في الضروري إلا لعذر
- 9 - والظهر للمعذور قدر والعذر
- 10 - ولتأمر الصبي بها لسبع
- 11 - خطبة جمعة غروباً وطلوع
- والفجر والطلوع والأدا بكل -
- تفصل ركعة عن الأولى فمن -
- وليبتل إن قدم في خمس تعاث -
- كصبي إغما النوم جن حيض كفر -
- يسقط مدركاً بلا قدر الطهر -
- وأضرب لعشر ولنفل امنع -
- والكره بعد الفجر فرض العصر طوع



- 12 - لمغرب صل ورفع لذكاً واستثن ورد نائم فجرأ زكا  
 13 - جنازة سجود قرآن قبل ضروري ومحرم النهي انفتل  
 14 - وتاركأ فرضاً لركعة تتم آخر وحدأ قتله بالسيف أم  
 15 - ولو تطوع وغير فاضل صلى ومن جحد كافر جلي

- وتضمن البيت (5، 6، 7) قول الأصل:

«والضروري بعد المختار للطلوع في الصبح والغروب في الظهرين ولل فجر الصادق في العشاءين وتدرک فيه الصبح بركعة، والکل أداء، والظهران والعشآن بفضل ركعة عن الأولى كحاضر سافر وقادم».

قوله: (مؤتم الضروري)؛ أي الوقت الضروري عقب الوقت المختار، ويمتد في الظهرين (للغروب) فلا تختص العصر بقدرها قبل الغروب. وهذا رواية عيسى وأصبغ عن ابن القاسم والمعتمد رواية يحيى عنه اختصاصها بأربع قبل الغروب والوقت الضروري للعشاءين (الفجر)، ففي المغرب من مضي مقدار ما يسعها بشروطها، وفي العشاء من انتهاء الثلث الأول.

(والصبح للطلوع)؛ أي لطلوع الشمس.

وقوله: (والأداء بكل)؛ أي والکل أداء على المشهور.

- وقال سحنون: ما في الوقت أداء وما بعده قضاء.

وقد وقع هنا تقديم وتأخير للناظم.

وأوضح وأبين منه نظم الشيخ خليفة فقال:

وتدرک الصبح بركعة به لا دون والکل أدا فانتبه

وهذا هو الموافق لقول الأصل: «وتدرک فيه الصبح بركعة لا أقل».

وقوله: (كذا للشريكتان إن تفضل ركعة عن الأولى)؛ أي وتدرک الظهران والعشاءان بفضل ركعة عن الصلاة الأولى؛ أي الظهر، في الفرع الأول، والمغرب في الثاني؛ أي بزوال العذر، والباقي من الضروري ما يسع الأولى وركعة من الثانية عند الإمام مالك وابن القاسم؛ لأنه لما وجب تقديمها على الأخرى فعلاً وجب التقدير بها.

وقوله: (فمن سافر في الظهر يقصر الثلاث)؛ يعني أن من سافر لثلاث قبل الغروب صلاهما سفريتين وإن سافر قبل الغروب لأقل من ثلاث، فالعصر سفرية والظهر حضرية.

وقوله: (وليبيطل إن قدم في خمس تعاث) لو قدم لخمس ركعات قبل الغروب؛ أي وصل للبلد صلاهما حضريتين ولما دونهما صلى العصر حضرية، والظهر سفرية وهذا ظاهر قول الأصل: «كحاضر سافر وقادم».

- قال الشيخ خليفة السوفي في نظمه:

وفي العشاءين وظهريين يقع من بعد أولى إن لها الوقت اتسع  
كحاضر سافر أو كقادم ومن يؤخر لا لعذر آثم

- وتضمن البيت (8، 9) قول الأصل:

«وآثم إلا لعذر بكفر وإن بردة وصبا وإغماء وجنون ونوم وغفلة كحيض  
لا سكر، والمعذور غير كافر يقدر له الطهر».

- إلى أن قال:

«وأسقط عذر حصل غير نوم ونسيان المدرك».

قوله: (والإثم في الضروري) من أوقع الصلاة كلها في الضروري فعليه الإثم وإن كان مؤدياً، وأما لو أوقع بعضاً منها ولو ركعة في الوقت المختار وبقائها في الضروري فلا إثم ومحل كونه يآثم إلا أن يكون تأخيره لها لعذر.

قوله: (كصبي) فإذا بلغ الصبي في الضروري ولو بإدراك ركعة صلاها ولا إثم عليه، وتجب عليه ولو كان صلاها قبل فإن بلغ في أثنائها كملها نافلة ثم أعاد فرضاً إن اتسع الوقت وإلا قطع وابتدأها.

(إغماء) فإذا أفاق المغمى عليه، وكذلك إذا استيقظ النائم، وأفاق المجنون في الوقت الضروري وصلوا فيه فلا إثم على واحد منهم.

(وحيض) وكذلك النفاس فإذا انقطع كل منهما في الضروري وصلت فيه فلا إثم عليها.

(كفر) أصلي أو بردة فإذا أسلم الكافر الأصلي أو المرتد في الوقت

الضروري وصلى تلك الصلاة فيه، فإنه لا يأثم سواء قلنا بخطابهم بفروع الشريعة أم لا، لأن الإسلام يجب ما قبله.

وقوله: (والطهر للمعذور قدر).

والمعنى: أن المعذور ممن ذكر غير كافر يقدر له الطهر بالماء لأصغر أو أكبر إن كان من أهله وإلا فبالصعيد، فمن زال عذره المسقط للصلاة لا تجب عليه الصلاة إلا إذا اتسع الوقت بقدر ما يسع ركعة بعد تقدير تحصيل الطهارة المائية أو الترابية.

- وأما الكافر فلا يقدر له الطهر، بل إن أسلم لما يسع ركعة فقط وجبت الصلاة؛ لأن ترك عذره بالإسلام في وسعه، وإن كان لا يؤديها إلا بطهارة خارج الوقت ولا إثم أيضاً إن بادر للطهارة وصلى بعد الوقت ويراع في الطهر الحالة الوسطى لا حالته هو في نفسه إذ قد يكون موسوساً.

وقوله: (والعذر يسقط مدركاً) وهو معنى قول الأصل: «وأسقط عذر حصل غير نوم ونسيان المدرك».

- قال في أسهل المسالك:

وأسقط المدرك عذر حصلاً لا نوم أو نسيان أو إن غفلاً

فكما تدرك الحائض مثلاً الظهرين بطهرها لخمس، والعشاءين لطهرها لأربع، والثانية منهما فقط لطهرها لدون ذلك كذلك يسقطان أو تسقط الثانية فقط وتتخلد الأولى في ذمتها إن حاضت لذلك التقدير، ولو أخرتها عامدة كما يقصر المسافر الذي أخرها للضرورة عامداً. قاله جماعة ولا خلاف في عدم سقوط القضاء عن النائم والناسي لحديث: «فمن نام عن صلاة أو نسيها فليصلها متى ما ذكرها فذلك وقتها».

- وتضمن البيت (10) قول الأصل:

«وأمر صبي بها لسبع وضرب لعشر».

فقوله: (ولتأمر الصبي بها لسبع)؛ أي بالصلاة المفهومة من السياق؛ أي لدخوله فيها فإن لم يمثل بالقول ضرب لعشر؛ أي لدخوله فيها أيضاً، والمأمور الولي فقط فلا ثواب للصبي على فعله؛ لأن أمره بالعبادة على سبيل

الإصلاح كرياضة الدابة، وعليه فتوابه لوالديه قيل: على السواء، وقيل: ثلثاه للأم، قال القرافي: الحق أن البلوغ ليس شرطاً بالخطاب بالنذب والكراهة خلافاً لمن زعمه ونحوه لابن رشد قال: الصحيح لا تكتب عليه السيئات، وتكتب له الحسنات.

واختلف في التفرقة في المضاجع متى تكون؟ فقيل: عند الأثغار وهو نزع الأسنان هنا.

- وقال ابن رشد: الصواب رواية ابن وهب أنها عند العشر لا عند الأثغار خلاف لابن القاسم، ومعناه عند ابن حبيب أن لا يتجرد أحدهم مع أبويه ولا مع إخوته ولا مع غيرهم إلا وعلى كل منهم ثوب حائل.  
- وتضمن البيت (11، 12، 13) قول الأصل:

«ومنع نفل وقت طلوع شمس وغروبها وخطبة الجمعة، وكره بعد فجر وفرض عصر إلى أن ترتفع قيد رمح، وتصلى المغرب إلا ركعتي الفجر، والورد قبل الفرض لثام عنه، وجنازة وسجود تلاوة قبل إسفار واصفرار وقطع محرم بوقت نهي».

وقوله في آخر البيت (10): (ولنفل امنع خطبة الجمعة)؛ يعني أن النفل يمنع وقت خطبة الجمعة من حال شروعه فيها إلى فراغها.

(غروباً) منصوباً على الظرفية؛ أي غروب الشمس وطلوعها من ابتداء؛ أي طلوع طرفها الأعلى إلى طلوع طرفها الأسفل، وفي الغروب إلى ذهاب طرفها الأعلى.

(والكره بعد الفجر)؛ أي وكره أداء النفل بعد طلوع الفجر.

أو بعد (فرض العصر) وتستمر الكراهة بعد العصر (لمغرب صلى)؛ أي إلى أن تصلي المغرب.

(ورفع)؛ أي إلى أن ترتفع الشمس بعد الطلوع قيد رمح من أرماع العرب، وهو اثنا عشر (12) شبراف (لنكا) - بضم الذال -؛ أي الشمس.

(واستثنى) من الكراهة (ورد نائم)؛ أي من كان يعتاد الصلاة في الليل ونام عنها. وهذا هو المقصود بالورد قبل الفرض؛ أي الصبح.

إلا (جنازة وسجود قرآن)؛ أي تلاوة (قبل ضروري)؛ أي قبل إسفار بالنسبة للصبح وقبل اصفرار بالنسبة لما بعد العصر، وأما بعدهما فالكراهة.

قوله: (ومحرم النفي لنفقتل) يشير إلى قول الأصل: «وقطع محرم بوقت نهى». أي ويقطع النفل شخص أحرم به وقت نهى وجوباً إن كان وقت تحريم، وندباً إن كان وقت كراهة إذ لا يتقرب إلى الله بمنهني عنه.

- وتضمن البيت (14، 15) قول الأصل:

«ومن ترك فرضاً آخر لبقاء ركعة بسجديتها من الضروري وقتل بالسيف حداً ولو قال: أنا أفعل، وصلى عليه غير فاضل ولا يطمس قبره لا فائتة على الأصح والجاهد كافر».

قوله: (وتاركاً فرضاً) من الصلوات الخمس كسلاً فلا يقر على تركه ويؤمر بفعله والوقت متسع ويكرر أمره به، ويهدد بالضرب ثم يضرب فإن لم يمتثل.

(ركعة تتم)؛ أي بسجديتها من الوقت الضروري، وتعتبر الركعة بلا فاتحة ولا طمأنينة ولا اعتدال، ويقدر لها زمن الطهارة المائية بمجرد الفرائض بدون ذلك ومسح بعض الرأس صوتاً للدم.

(أخر)؛ أي يؤخر ثم قتل بالسيف بضرب عنقه به لا بنخسه به.

قوله: (ولو تطوع)؛ أي ولو صلى النوافل لأنها لا تسد مسد الفرض.

قوله: (وغير فاضل صلى) لردع غيره لهذا لا يصلي عليه الفاضل مثل العالم والفقير والإمام.

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

ومنكر فرض الصلاة قتلاً	بعد استتابة على ما نقلنا
وأقبله إن تاب وإلا عدماً	وماله لبيت مال قدما
وأخر المقر بالفرض إلى	بقاء ركعة وحداً قتلاً
إن لم يصل كسلاً والفاضل	فلا يصلين على ذا الكاسل
وتارك الفاتت ليس يعدم	ونصحه فرض علينا يعلم

وقوله: (ومن جحد كافر جلي)؛ أي الجاحد لمشروعيتها، أو ركوع أو سجود أو وضوء أو غسل، وليس حديث عهد بإسلام كافر بالإجماع يستتاب كالمترد ثلاثة (3) أيام فإن تمت ولم يتب يقتل بالسيف كفرة، ولا يغسل، ولا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يورث ماله فهو في مصالح المسلمين، وكذا كل من جحد حكماً شرعياً مجمعاً عليه معلوماً لعامة الناس.

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله: باب ومختار لظهور:

1 - قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ ﴿١١٤﴾﴾ [هود: 114].

2 - ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103].

3 - ﴿فَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ﴿١٣٠﴾﴾ [طه: 130].

4 - ﴿فَسَبِّحْنَا اللَّهَ حِينَ نُمْسِكُ وَحِينَ تَصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ وَهُوَ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الروم: 17، 18].

5 - ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾﴾ [الإسراء: 78].

والدليل من السنة:

6 - عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ جاء جبريل عليه السلام فقال له: قم فصلي فصلى الظهر حين زالت الشمس.

- ثم جاءه العصر فقال: قم فصله. فصلى العصر حين صار كل شيء مثله.

- ثم جاءه المغرب فقال: قم فصله فصلى المغرب حين وجبت الشمس.

- ثم جاءه العشاء فقال: قم. فصله فصلى العشاء حين غاب الشفق.

- ثم جاءه الفجر فقال: قم فصله. فصلى الفجر حين برق الفجر - أو

قال: سطع الفجر.

- ثم جاءه من الغد للظهر فقال: قم فصله. فصلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله.

- ثم جاءه العصر فقال: قم فصله. فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه.

- ثم جاءه المغرب وقتاً واحداً لم يزل عنه.

- ثم جاءه العشاء حين ذهب نصف الليل. أو قال: ثلث الليل فصلى العشاء.

- ثم جاء حين أسفر جداً فقال: قم فصله. فصل الفجر. ثم قال: «ما بين هذين وقت» [رواه أحمد والنسائي والترمذي بنحوه]، وقال البخاري: «هو أصح شيء في المواقيت».

7 - ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي:

- عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: أمّني جبريل ﷺ عند البيت مرتين... فذكر نحو حديث جابر إلا أنه قال فيه: وصلى المرة الثانية حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس.

وقال فيه: ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل.

وفيه ثم قال: «يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين» [قال الترمذي: هذا حديث حسن].

8 - وعن عبد الله بن مسعود قال: سئل رسول الله ﷺ أي العمل أفضل؟ قال: «الصلاة في أول وقتها» [رواه البخاري].

9 - وعن أبي ذر عند ابن خزيمة أذن مؤذن رسول الله ﷺ الظهر فقال النبي ﷺ: «أبرد أبرد»، أو قال: «انتظر انتظر» فقال: «إن شدة الحر من فيح جهنم فإذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة». قال أبو ذر: حتى رأينا فيء التلول [وأخرجه البخاري في مواقيت الصلاة].

**والدليل على أن من صلى قبل الوقت أو شك فيه:**

10 - فليعد الصلاة لأنه لم يؤمر بها إلا في الوقت، ومن أتى بغير ما أمر

به فعدم براءة ذمته ظاهر ولا يجوز الإقدام على العبادة إلا على وجهها الشرعي، لأن الله تعالى يقول: ﴿اللَّهُ أَدَبُكُمْ لَكُمْ أَرَأَيْتُمْ عَلَى اللَّهِ تَقَرُّونَ﴾ [يونس: 59].

**والدليل على أن الأداء يحصل بركعة:**

11 - الحديث المتفق عليه:

«من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة».

12 - وفي رواية: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر» [متفق عليه].

13 - وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر» [رواه الجماعة].

**والدليل على قوله: والإثم في الضروري إلا لعذر:**

14 - قوله ﷺ فيما رواه أنس: «تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعاً لا يذكر الله إلا قليلاً» [رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه].

**والدليل على عدم إثم الصبي والمجنون والنائم:**

15 - الحديث: «رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون عن يعقل» [رواه أحمد].

- قال الشوكاني: الحديث أخرجه أيضاً النسائي وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث عائشة. وهو دليل على عدم تكليف هؤلاء الثلاثة.

**والدليل على قوله: والعذر يسقط مدركاً:**

16 - فإنه لا يسقطه عن الناسي والنائم لقوله ﷺ: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك» [متفق عليه].

17 - ولمسلم:



«إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله ﷻ يقول: ﴿وَأَقْبِرَ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾».

18 - وعن أبي قتادة قال:

قال رسول الله ﷺ: «ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عليها فليصلها إذا ذكرها» [رواه النسائي والترمذي وصححه أبو داود ورواه مسلم بنحوه في قصة نومهم عن صلاة الفجر].

**والدليل على قوله: ولتأمر الصبي بها لسبع:**

19 - حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «مروا صبيانكم بالصلاة لسبع سنين وأضربوهم عليها لعشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع» [رواه أحمد وأبو داود وأخرجه الحاكم من حديثه والترمذي والدارقطني من حديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني].

**والدليل على منع النفل عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند خطبة الجمعة:**

20 - عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله ﷺ قال: «إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارقتها، ثم إذا استوت قارنها، فإذا زالت فارقتها، فإذا دنت للغروب قارنها، فإذا غربت فارقتها» ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعة. [رواه في الموطأ].

21 - وحدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «إذ بدأ حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب».

22 - واستدلوا على منع الصلاة حال الخطبة بالحديث المتفق عليه: «إذا قلت لصاحبك: أنصت، والإمام يخطب فقد لغوت».

وفي رواية: «ومن لغا فلا جمعة له». قالوا: فإذا امتنع الأمر بالمعروف وهو أمر اللاغي بالإنصات، فمنع التشاغل بتحية المسجد مع طول زمانها أولى. - واستدل القائلون بالجواز بالنص الصريح من رسول الله ﷺ.

23 - فقد أخرج البخاري ومسلم:

قوله ﷺ: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الإمام فليصل ركعتين».

24 - وفي رواية: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجوّز فيهما» [رواه أحمد ومسلم وأبو داود].

25 - وأخرج الأئمة الستة عن أبي قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين».

**والدليل على قوله: والكره بعد الفجر فرض العصر:**

26 - حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس» [متفق عليه].

27 - وروى عن ابن عباس قال: شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس. [متفق عليه].

**والدليل على جواز صلاة الورد بعد صلاة الفجر لمن نام عنه:**  
فإن نص المدونة في ذلك:

28 - قال مالك في الرجل يترك حزيه من القرآن أو يفوته حتى ينفجر الصبح فيصليه فيما بين انفجار الصبح وصلاة الصبح.

- قال: ما هو من عمل الناس، فأما من تغلب عيناه فيفوته ركوعه وحزيه الذي كان يصلي به، فأرجو أن يكون خفيفاً أن يصلي في تلك الساعة، وأما غير ذلك فلا يعجبني أن يصلي بعد انفجار الصبح إلا الركعتين.

**والدليل على جواز الجنائز وسجود القرآن:**

29 - فقد حكى ابن المنذر إجماع المسلمين على جواز الصلاة على الجنائز بعد صلاة الصبح، وبعد صلاة العصر؛ أي في وقت الكراهة لا في وقت المنع.

- وفي المدونة: عن مالك قال: لا بأس أن يقرأ الرجل السجدة بعد انفجار الصبح ويسجدها.

والدليل على قوله: ومحرم النهي انقفل:  
هو قول الأصل: «وقطع محرم بوقت نهى»؛ أي لأن النهي يقتضي الفساد.

30 - وقد قال ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

والدليل على قوله: وتاركاً لركعة تتم آخر:

31 - حديث ابن عمر رضي الله عنهما بأن النبي ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله ﷻ» [متفق عليه].

وأما الدليل على أنه يقتل حداً لا كفراً:

32 - حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد من أتى بهن لم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء غفر له» [رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأخرجه مالك في الموطأ].

والدليل على قوله: ومن جحد كافراً؛ أي والجاهد كافراً:

33 - حديث جابر الصحيح: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة» [رواه مسلم].

34 - وعن بريدة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر» [رواه الخمسة].

35 - وعن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة المكتوبة فإن أتمها، وإلا قيل: انظروا هل له من تطوع فإن كان له تطوع أكملت الفريضة، ثم يفعل بسائر الأعمال المفروضة مثل ذلك» [رواه الخمسة].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة بما في ذلك الإجماع خمسة وثلاثون (35) دليلاً في هذا الباب.

وبالله التوفيق

## فَصْلُ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

- 1 - فصل يسن لجماعة رجت
  - 2 - وهو مثنى ولو الصلاة خير
  - 3 - ارفع وأجز من بلا فصل ولو
  - 4 - إن لم يطل غير مقدم على
  - 5 - وصح من مسلم عاقل ذكر
  - 6 - مستقبلاً حكاية السامع ثم
  - 7 - وقبله جاز كان يقيم غير
  - 8 - وسن للفرض إقامة وثن
- غيراً أذان وقتي الفرض ثبت  
مرجع الشهادتين والأخير  
إشارة لكالسلام وينوا  
وقت سوى الصبح فمن سدس علا  
بالغ واندب صيتاً قام اطهر  
وإن بنفل لانتهاء التشهيد ثم  
والجمع ترتيب سوى المغرب جبر  
تكبيرها وسر الأنثى حسن
- اشتمل هذا الفصل على ثمانية (8) آيات .

- تضمنت الآيات الأربعة (4) الأولى قول الأصل :

«فصل سن الأذان لجماعة طلبت غيرها في فرض وقتي ولو جمعة وهو مثنى ولو الصلاة خير من النوم مرجع الشهادتين بأرفع من صوته أو لا مجزوماً بلا فصل ولو بإشارة لكسلام، وبنى إن لم يطل غير مقدم على الوقت إلا الصبح فسدس الليل الأخير» .

قوله : (فصل يسن لجماعة رجت...) إلخ البيت تكلم في هذا الفصل على الأذان وتوابعه .

- وهو في اللغة : الإعلام مشتق من الأذن - بفتحيتين - وهو الاستماع، أو من الأذن - بالضم - كأنه أودع ما علمه أذن صاحبه .
- وفي الشرع : الإعلام بدخول وقت الصلاة بلفظ : «الله أكبر» .

وقوله: (الجماعة رجعت غيراً)؛ أي طلبت غيرها أذان نائب فاعل يسن،  
وقوله: (وقتي الفرض)؛ أي فرض وقتي هذا من إضافة الصفة للموصوف،  
وعليه فلا يسن في غير الفرض ولا في غير الوقت أي لا يتقدم عليه ولا يتأخر  
عنه .

قوله: (وهو مثني)؛ أي كل جملة ثني؛ أي تذكر مرتين وبالغ في ثنية  
الجمل .

فقال: (ولو الصلاة خير) من النوم، ويقولها المؤذن ولو كان منفرداً بفلاة  
بحيث لا يسمعه إنسان ينشط للصلاة، وجعلها في أذان الصبح بأمر النبي ﷺ  
لما أتاه بلال يؤذنه بالصبح فوجده نائماً فقال: الصلاة خير من النوم مرتين،  
فقال النبي ﷺ: «هذا يا بلال اجعله في أذانك إذا أنت أذنت للصبح» (مرجع  
الشهادتين)؛ أي أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله بعد  
تثنيتهما معاً بصوت منخفض ثم يرجعهما بأرفع؛ أي بأعل من صوته بهما  
أولاً. وهذا معنى قوله: (والأخير ارفع).

ويستفاد منه أنه لا يخفض صوته بالتكبير الذي قبل الشهادتين، وهو  
المشهور الذي عليه الناس خلافاً لمن قال بإخفائه كالشهادتين، وعزاه  
للمدونة، وكذلك لا يخفي صوته بالشهادتين أولاً حتى لا يقع بهما إعلام فإنه  
جهل ممن فعله قال الشيخ الزجلوي في شرحه لهذا الموضع: وكان الوالد  
يقول: إنه بمنزلة إسقاطهما، ولكن لا يبلغ ذلك عندي إلى حد الإبطال مراعاة  
خلاف من لا يرفع أصلاً من الأئمة.

وفي الحطاب: فإن ترك الترجيع وذكره بالقرب أعاده وما بعده وإن طال  
صح أذانه، ولم يعد شيئاً ولا خلاف في رفع الصوت بالتكبير آخر الأذان.  
(واجز من) ينبغي أن يكون الأذان مجزوماً؛ أي ساكناً آخر الجمل ندباً  
لمد الصوت للإسماع.

(بلا فصل) بين كلماته بقول أو فعل (ولو إشارة لكسلام) أو حاجة بل يرد  
بعد فراغه كما يرد المسبوق على الإمام إذا أتم وإن لم يكن حاضراً.  
(وبنوا)؛ أي وبني المؤذن (إن لم يطل) الفصل فإن طال ابتدأه من أوله

كما لو مات أو رُفِعَ فإنه لا بين غيره على أذانه وإن قرب. والإقامة كالأذان في البناء وعدمه. قاله في التوضيح.

(غير مقدم على الوقت) شرط في صحته ففعله في الوقت واجب شرط، وتقديمه عليه محرم لأنه كذب، وتجب إعادته في الوقت إن علموا تقديمه عليه قبل الصلاة فإن علموه بعدها فلا يعيدونه فإن تبين تقدم الأذان للصلاة أعادوهما وجوباً.

وقوله: (سوى الصبح فمن سدس علا)؛ أي يؤذن لها أول سدس الليل الأخير لأنها تأتي الناس وهم نائمون فاحتيج لتقديم الأذان على دخول وقتها لينتبهوا ويتأهبوا لها بتحصيل شروطها من وضوء وغسل، وظاهر الناظم كأصله إنه لا يعاد عند طلوع الفجر.

- وتضمن البيت (5، 6، 7) قول الأصل:

«وصحته بإسلام وعقل وذكورة وبلوغ، وندب متطهر صيت مرتفع قائم إلا لعذر مستقبل إلا لإسماع، وحكايته لسامعه لمتنهى الشهادتين».

- إلى أن قال:

«وتعدده وترتيبهم إلا المغرب وجمعهم كل على أذانه وإقامة غير من أذن»... إلخ.

1 - قوله: (وصح من مسلم): فلا يصح من كافر ولو بعد عزمه على الإسلام لوقوع بعضه حال كفره ويحكم عليه بالإسلام، فإن رجع فمرتد إن علم أركان الإسلام قبل أذانه وإلا فيؤدب ويترك.

2 - وقوله: (عاقل) فلا يصح من مجنون وصبي غير ميز، ومغمى عليه وسكران.

3 - (نكر) فلا يصح من أنثى ولا خنثى مشكل، لأنه من مناصب الذكورة كالإمامة والقضاء ويحرم أذان الأنثى، لأن صوتها عورة.

4 - (بلغ)؛ أي بالغ فلا يصح من صبي مميز لم يعتمد فيه، ولا في دخول الوقت على بالغ عدل فإن اعتمد عليه صح.

قوله: (واندب):

1 - (صيتاً)؛ أي ويندب أن يكون المؤذن حسن الصوت من غير تطريب وإلا كره لمنافاته الخشوع والوقار والكرهه على بابها ما لم يتفاحش التطريب وإلا حرم.

2 - وقوله: (قام)؛ أي قائم وكره الجلوس إلا لعذر من مرض فيجوز.

3 - (أظهرأ)؛ أي متطهر من الحدثين، والكرهه من الجنب أشد.

4 - (مستقبلاً)؛ إلا الإسماع فجوز الاستدبار أو يدور حول المنار، ويؤذن كيف تيسر.

وقوله: 5 - (حكاية السامع)؛ أي وندب حكايته لسامعه بأن يقول مثل ما يقول المؤذن لخبر: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول». كما سيأتي في الأدلة إن شاء الله.

قوله: 6 - (وان بنقل)؛ أي وإن كان متنفلاً.

(لانتهما التشهيد ثم) ولا يتجاوز الشهادتين فإن تجاوزهما عمداً أو جهلاً بطلت صلاته، قال في الأصل: «وان متنفلاً لا مفترضاً»؛ أي مصلياً فرضاً، فتكره حكايته في الفرض وتندب بعد فراغه. وأوضح من الناظم قول الشيخ خليفة بن حسن السوفي في نظمه لهذا الموضع:

يحكيه سامع ولو تنفلاً لمنتهى الشهادتين أولاً  
ندباً بغير فرضه كما يرى أذاناً فذان يكن قد سافراً  
- وقال ناظمه الجكاني:

حكاية السامع لو تنفلاً لمنتهى الشهادتين وصلاً

قوله: (وقبله جاز)؛ أي وحكايته قبله؛ أي المؤذن بأن سمع أوله فيحكيه ثم يسبق المؤذن في ذكر باقيه ومعنى الجواز خلاف الأولى إذ المستحب متابعة الحاكي المؤذن (كان يقيم غير)؛ أي إقامة غير من أذن، والأفضل إقامة المؤذن للحديث الآتي إن شاء الله في الأدلة.

(والجمع)؛ أي جمعه دفعة، وترتيبهم؛ أي المؤذنون واحداً بعد واحد، ويكون على حسب سعة الوقت.

(سوى المغرب) فلا يؤذن إلا واحد أو جماعة في مرة، ولو على امتداد وقتها احتياطاً، قاله ابن الحاجب في التوضيح وكذلك في خوف خروج وقتها الفاضل بالترتيب.

(جبر) معناه حقاً.

- وتضمن البيت (7) قول الأصل:

«وتسن إقامة مفردة وثنى تكبيرها لفرض».

- إلى أن قال:

«وإن أقامت المرأة سراً فحسن».

قوله: (وسن للفرض إقامة) وهي أكد من الأذان لطلبها من الجماعة والقد، وتكون معربة متصلة بالصلاة فإن انفصل بينهما بطول أعيدت، ولو أقيمت لمعين فلم يكن فقيل بإعادتها وهو الذي عند ابن العربي، وخالفه غيره فيه.

وظاهر المدونة إعادتها لبطلان الصلاة ولو لم يصل وقيده بعضهم بالطول، ولم يتعرض الناظم لذكر أفرادها.

- وقد قال في الأصل: «مفردة»؛ أي جملها ولو قد قامت الصلاة على

المشهور.

قوله: (وثنى تكبيرها) في أولها وآخرها (وسر الأنثى حسن) يشير بهذا إلى قول الأصل: «وإن أقامت المرأة سراً فحسن»؛ أي مندوب، وأما إن صلت مع جماعة فتكتفي بإقامتهم ويسقط عنها الندب، ولا يجوز أن تكون هي المقيمة ولا تحصل السنة بإقامتها لهم لأنه يشترط فيها شروط الأذان وسراً هكذا بالنصب وفيها احتمال في نصبها ولعله نصب على حكاية الأصل أو الحال أو بنزع الخافض.

○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل يسن لجماعة:

من الكتاب:

1 - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَآخِذُوا بِحُزْمِهَا هُزْواً وَلَمِباً﴾ [المائدة: 58].



2 - ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: 9].

الدليل من السنة:

3 - عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من ثلاثة في قرية فلا يؤذنون ولا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان عليك بالجماعة فإنما يأكل الذيب القاصية».

- قال السائب: يعني بالجماعة في الصلاة. [رواه أحمد وأبو داود والحاكم قال: صحيح الإسناد].

4 - وعن عائشة أن ابن أم مكتوم كان يؤذن لرسول الله ﷺ [رواه أبو داود].

5 - وعن أبي محذورة أن نبي الله ﷺ علمه الأذان: «الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله» ثم يعود فيقول: «أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة مرتين، حي على الفلاح مرتين، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله» [رواه مسلم والنسائي].

الدليل على قوله: ولو الصلاة خير من النوم:

6 - عن أبي محذورة قال: كنت أذن لرسول الله ﷺ، وكنت أقول في أذان الفجر الأولى حي على الفلاح الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله. [رواه النسائي].

7 - وعنه قال: كنت أذن زمن النبي ﷺ في صلاة الصبح فإذا قلت: حي على الفلاح قلت: الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الأذان الأول. [رواه أحمد].

8 - وعن بلال قال: قال لي رسول الله ﷺ: «لا تثوبن في شيء من الصلوات» [رواه الترمذي].

- قال ابن الأثير في النهاية: وهو قوله: الصلاة خير من النوم مرتين، يعني الشويب.

### والدليل على أنه يجوز الأذان قبل الفجر:

9 - قول النبي ﷺ: «إن بلاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم» [رواه الخمسة، وزاد البخاري قال: وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت].

### والدليل على قوله: وصح من مسلم عاقل... إلخ:

10 - حديث أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين» [رواه الترمذي وأحمد].  
- ومعلوم أنه لا يكون مؤمناً إلا من تتوفر فيه هذه الأوصاف: الإسلام والعقل والبلوغ.

11 - وعن البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال: «إن الله وملائكته يصلون على الصف المقدم والمؤذن يغفر له بمد صوته ويصدقه من يسمعه من رطب ويابس وله مثل أجر من صلى معه» [رواه أحمد والنسائي].

12 - وفي سنن أبي داود وابن حبان والنسائي والبغوي واللفظ له:  
- عن أبي هريرة قال: المؤذن يُغفر له مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس... إلخ الحديث.

### والدليل على قوله: ذكر:

13 - قال مالك: ليس على النساء أذان ولا إقامة.  
- قال: فإن أقامت المرأة فحسن.  
ابن وهب عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال: ليس على النساء أذان ولا إقامة. اهـ [من المدونة].

### والدليل على قوله: بلغ:

ما في المدونة أيضاً:

14 - وقال مالك: لا يؤذن إلا من احتلم.

- قال: لأن المؤذن إمام ولا يكون من لم يحتلم إماماً. اهـ منه .

#### والدليل على قوله: صيئا:

15 - عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال له: إني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة .

- قال أبو سعيد: سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم. [رواه البخاري والنسائي].

#### والدليل على قوله: أظهر:

16 - روي عن أبي هريرة أنه قال: لا يؤذن إلا متوضئ .

- ورفعه بعضهم، والوقف أصح، وكره بعض أهل العلم أذان المحدث، وهو قول عطاء وبه قال الشافعي وأحمد .

#### والدليل على قوله: مستقبلاً:

17 - حديث أبي جحيفة عن أبيه قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فخرج بلال يؤذن فجعل يقول في أذانه ينحرف يميناً وشمالاً . [رواه النسائي وأحمد].

#### والدليل على قوله: حكاية السامع:

18 - حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن» [رواه الخمسة وزاد غير البخاري: «ثم صلوا علي فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة»].

19 - ولمسلم وأبي داود: «من قال مثل ما يقول المؤذن إلا في الجملة فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله من قلبه دخل الجنة» .

20 - وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا قال المؤذن: الله أكبر، الله أكبر، فقال أحدكم: الله، أكبر الله، أكبر ثم قال: أشهد

أن لا إله إلا الله، قال: أشهد أن لا إله إلا الله، ثم قال: أشهد أن محمداً رسول الله، قال: أشهد أن محمداً رسول الله، ثم قال: حي على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: حي على الفلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: الله أكبر، الله أكبر قال: الله أكبر، الله أكبر، ثم قال: لا إله إلا الله، قال: لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة» [رواه مسلم وأبو داود].

**والدليل على قوله: وقبله:**

**لما في المدونة:**

21 - قلت لمالك: رأيت إن أبطأ المؤذن؟ فقلت مثل ما يقول عجلت قبل المؤذن؟ قال: أرى ذلك يجزي وأراه واسعاً. اه منه.

**والدليل على قوله: كان يقيم غير:**

22 - عن زياد بن الحارث الصدائي قال: كان أول أذان الصبح فأمرني - يعني النبي ﷺ - فأذنت وجعلت أقول: أقيم يا رسول الله وجعل ينظر إلى ناحية المشرق، فيقول: «لا» حتى إذا طلع الفجر نزل فبرز، ثم انصرف إلي وقد تلاحق أصحابه ترضاً فأراد بلال أن يقيم، فقال له رسول الله ﷺ: «إن أخوا صداء هو أذن ومن أذن فهو يقيم». قال: فأقمت. [رواه أبو داود والترمذي وأحمد].

**والدليل على قوله: والجمع ترتيب سوى المغرب:**

**قول المدونة:**

23 - قلت لابن القاسم: رأيت مسجداً من مساجد القبائل اتخذوا له مؤذنين أو ثلاثة أو أربعة هل يجوز لهم ذلك؟

- قال: لا بأس به عندي.

- قلت: هل تحفظه من مالك؟

- قال: نعم لا بأس به.

- قال: وسئل مالك عن القوم يكونون في السفر أو في مساجد الحرس أو في المركب فيؤذن لهم مؤذنان أو ثلاثة.

- قال: لا بأس بذلك .

وقوله: (إلا المغرب)؛ أي لضيق.

**والدليل على قوله: وسن للفرض إقامة... إلخ:**

24 - عن أنس قال: إن رسول الله ﷺ أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة. [رواه النسائي والبخاري ومسلم].

25 - وعن ابن عمر قال: إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين والإقامة مرة مرة غير أنه يقول: قد قدامت الصلاة مرتان، وكنا إذا سمعنا الإقامة توضحنا ثم خرجنا إلى الصلاة. [رواه أحمد وأبو داود والنسائي].

\* مجموع الأدلة في هذا الفصل من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة خمسة وعشرون (25) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ

- 1 - فصل لها الطهارتين أشراط فإن
  - 2 - لآخر المختار ثم صل
  - 3 - إن ظن أن يستغرق الوقت وإن
  - 4 - ولتومي إن خيف تلطخ الثياب
  - 5 - وراعف بها يظن الانقطاع
  - 6 - بأنمل اليسرى فإن زاد الذي
  - 7 - كأن يخف تلوث المسجد أو
  - 8 - وإن يسل أو يقطر أو يرشح كثير
  - 9 - فالقطع جائز ويندب البناء
  - 10 - يخرج يغسل الدما وإن رجع
  - 11 - وبطلت ببعده ما جِداً كان
  - 12 - أو نجساً وطى أو استدبر دون
  - 13 - إماماً أو نال وفي الفذ علم
  - 14 - وأبطل إن بموضع الغسل أتم
  - 15 - وإن تمامه يظن فليتم
  - 16 - بجمعة مطلقاً أتم بالعتيق
  - 17 - وليتبدى ظهراً باحرام جلي
  - 18 - وراعف بعد سلام المقتفى
  - 19 - وبالرعاف ذا البناء خص ومن
- رعت قبلها ودام آخرن  
 وإن بها رعت أتمم خلي  
 لطح فرش مسجد فلتقطعن  
 لا جسد أو خيف ضر بالمصاب  
 في الوقت أن يرشح ففي الفتل اتساع  
 في الوسط عن درهم اقطع فخذ  
 تلتخا بفوق معفو رووا  
 مع ظن الانقطاع في الوقت المنبر  
 لغير جاهل بحكم ما هنا  
 يبني على كامل ركعة تقع  
 جاوز أدنى ممكن للغسل عن  
 عذر وبالكلام مطلقاً يكون  
 خلف ويعتدُ بركعة تتم  
 مع ظنه عدم إتمام الموم  
 مكانه إلا فتبطل نعم  
 أول موضع به الأدا يليق  
 من ركعة بجمعه لم يكمل  
 إمامه سلم ثم انصرفا  
 خرج ثم بان نفي أبطلن

- 20 - كعمد الاستخلاف بالكلام وسهوه فيه خلاف سامي  
 21 - وبطلت بالقيء إلا إن ذرع قليله ومنه ما شيء رجع  
 22 - والرافع البنا على القضا ابتدا إن وسطيين يدركن أو إحدى  
 23 - كحاضر ثانية المسافر وافى كثانية خوف الحاضر  
 24 - وبأخيرة الإمام أقعد ولو لم تك ثانيتك إدر ما - رووا

اشتمل هذا الفصل على أربعة وعشرين 24 بيتاً.

- تضمن البيت (1، 2، 3) قول الأصل:

«فصل شرط لصلاة طهارة حدث وخبث وإن رعف قبلها ودام آخر لآخر الاختياري، وصلى أو فيها وإن عيداً أو جنازة، وظن دوامه له أتمها إن لم يلطخ فرش مسجد».

قوله: (فصل) هو الحاجر بين الشيء والشيء.

(لها)؛ أي للصلاة (الطهارتين) مفعول مقدم با(شرط)؛ أي طهارة الحدث والخبث سواء كان الحدث أكبر أو أصغر ابتداء ودواماً ذكر وقدر أولاً.

وخبث: ابتداء ودواماً لجسد ومحمول ومكان إن ذكر وقدر، فسقوط النجاسة عليه وهو يصلي مبطل إن تعلق به أو استقرت عليه، واتسع الوقت ووجد ما يزيلها به أو ثوباً آخر كذكرها فيها، ولما كان الرعاف من الخبث وله أحكام خاصة به.

- شرع يبين ذلك بقوله:

(فإن رعت قبلها)؛ أي قبل الدخول في الصلاة (ودام)؛ أي استمر خارجاً من الأنف (آخرن) وجوباً (لآخر) الوقت (للمختار) لإخراج الغاية فإن انقطع غسله (ثم صل) على الحالة التي أنت عليها إن لم ينقطع الدم.

(وإن بها)؛ أي بالصلاة (رعت أتمم) الصلاة إن ظننت أن الرعاف يستغرق (الوقت) للعجز عن إزالتها وشرط إتمامها (إن لم يلطخ فرش مسجد وإن لطح فرش مسجد فلتقطعن) ومفهوم فرش إن خوف تلطخ ترابه أو حصائه أو بلاطه لا يوجب قطعها وهو كذلك فيتمها فيه.

- وتضمن البيت (4، 5، 6، 7، 8) قول الأصل:

«وأوما لخوف تأذيه أو تخلط ثوبه لا جسد وإن لم يظن ورشح فتله بأنامل يسراه فإن زاد عن درهم قطع كان لطحه أو خشي تلوث مسجد وإلا فله القطع».

قوله: (ولتومي) أي الراءف لركوع من قيام ولسجود من جلوس (إن خيف تلتطخ) ثيابه ولو بدون درهم إن كان يفسده الغسل حفظاً للمال وإلا أتمها بركوعها وسجودها ولو تلتطخ بالفعل بأكثر من درهم لعجزه عن إزالتها والمحافظة على الأركان مقدمة على المحافظة على عدم النجاسة لعجزه عن إزالتها.

قوله: (لا جسد) فلا يجوز له الإيماء خوف تلتطخه بما زاد على درهم فيركع ويسجد وإزالة النجاسة غير واجبة عليه لعجزه عنها.

وقوله: (أو خوف ضر بالمصاب) هذا راجع إلى جواز الإيماء. كما قال في الأصل: «وأوما لخوف تأذيه» بحدوث مرض أو زيادته أو تأخر براء إن ركع وسجد بسبب انعكاس الدماء في حالة الركوع والسجود، ويجب الإيماء إن ظن هلاكاً أو شديد أذى، ويندب إن خاف مرضاً خفيفاً، ولا يؤمر بالإعادة إن انقطع رعاؤه بعد صلاته به مومياً.

(وراعف بها)؛ أي بالصلاة (يظن الانقطاع) للدم (في الوقت أن يرشح) الدم (ففي القتل) للدم (لتساع).

وقوله: (بانامل اليسرى) بأن يدخل أنملة الإبهام في طاقة الأنف، وهو يمسح بها الدم من جوانبه ثم يخرجها ويمسحها في أنملة السبابة العليا، ثم يدخلها كذلك ويمسحها في أنملة الوسطى.

- وفي الدردير: بأن يدخل الأنملة في أنفه ثم يفتلها بعد انفصالها بأنملة الإبهام وهكذا إلى أن تختضب الخمس.

- وقيل: يضعها على الأنف من غير إدخال ثم يفتلها بالإبهام... إلى آخرها.

- قال الشيخ ابن العالم الزجاجي: وكيفية القتل بأن يجعل أنملة غير الإبهام في أنفه ويحركها مديراً لها ثم يفتلها بالإبهام، وهكذا إلى أن تختضب الخمس وهذا إذا كان في غير مسجد أو في مسجد محصب لا فرش فيه لينزل المفتول في خلال الحصباء، فإن كان المسجد مفروشاً فلا يجوز له القتل بل



يخرج من أول ما يرشح . قاله القرافي عن سند وهكذا في حاشية الدسوقي في تنبيه. اهـ باختصار .

(فإن زاد الذي في الوسط عن درهم أقطع) الصلاة لبطلانها وهذا معنى قول الأصل :

«فإن زاد عن درهم قطع صلاته وجوباً» .

- قال الشيخ خليفة السوفي في نظمه :

إن لم يظن ما مضى ورشحا      فبأنامل اليسار مسحاً  
فإن يزد عن درهم فليقطعاً      كما إذا لطح أو توقعاً  
تلوثاً للمسجد وإلا      فالقطع قد جاز له وحلاً

- وهذا ما أشار إليه ناظمنا بقوله : (كان تخف تلوث المسجد أو تلتطخا بفوق معفو روي) .

قوله : (بفوق معفو) وهو ما زاد على الدرهم (وإن يسيل) الدم (أو يقطر) مع ظن الانقطاع (في الوقت المنير) فله القطع بسلام أو كلام أو مناف ويخرج لغسل الدم، ثم يبتدؤها من أولها فإن لم يأت بسلام ولا كلام وخرج لغسل الدم ورجع ابتداء صلاته من أولها وأعادها ثالثاً لأن صلاته الثانية الواقعة بعد غسل الدم زيادة في الصلاة .

- قال ابن القاسم في المجموعة : إن ابتداء ولم يتكلم أعاد الصلاة لأنها إذا حكمنا بأن ما هو فيه من العمل لا يبطل الصلاة، وحكمنا على أنه باق على إحرامه الأول، فإذا كان قد صلى ركعة ثم ابتداء بعد غسل الدم أربعاً صار كمن صلى خمساً جاهلاً .

- قال الحطاب : والمشهور أن الرفض مبطل فيكفي في الخروج من الصلاة رفضها وإبطالها ومحل كونه إذا خرج لغسل الدم ولم يأت بسلام ولا كلام ثم رجع وابتدأها فإنه يعيدها ما لم ينو رفضها حين الخروج منها وإلا فلا إعادة .

- وتضمن البيت (9، 10، 11، 12) والشطر الأول من (13) قول

الأصل :

«ونذب البناء فيخرج ممسك أنفه ليغسل إن لم يجاوز أقرب مكان ممكن

قرب ويستدبر قبله بلا عذر ويطأ نجساً ويتكلم ولو سهواً وإن كان بجماعة، واستخلف الإمام، وفي بناء الفذ. خلاف».

فقوله في البيت (9):

(فالقِطْعُ جَائِزٌ) للصلاة وغسل الدم وابتدائها بمكان آخر بإحرام وله التمادي فيها، ويندب البناء لغير جاهل عند جمهور أصحاب الإمام مالك رضي الله عنه واختار ابن القاسم القطع، لأن شأن الصلاة اتصال عملها وعدم تخللها بشغل وانصراف عن محلها.

- قال زروق: وهو أولى بمن لا يحسن التصرف بالعلم.

وموضوع الخلاف إن اتسع الوقت، وإلا وجب البناء اتفاقاً، فإذا فعل المندوب وهو البناء فيخرج يغسل الدماء، وينبغي أن يمسك أنفه لأن الغرض التحفظ من النجاسة، ولقد وقع للناظم هنا تقديم وتأخير وأوضح وأبين منه نظم الشيخ خليفة بن حسن السوفي حيث قال:

وندب البنائ له فينفدا	ممسك أنفه ليغسل الأذى
يشرط أن لا يتعدى أقربا	أمكن فيه غسله وقربا
وأن لا يستدبر قبله بلا	عذر ويوطي نجساً مثقلاً
ويتكلم ولو سهواً حصل	بشرط أن يكون موتماً فعل
واستخلف الإمام في ذا الفرع	وفي بنا الفذ خلاف مرعي
وإن بنى لم يعتد بالأول	إلا بركعة وفت فامتثل

فهذا الناظم رحمته الله كان متماشياً مع الأصل حرفاً بحرف عكس ما عليه ناظمتنا.

فقوله: (وإن رجع يبني على كامل ركعة تقع) هو معنى قول الأصل: «وإذا بنى لم يعتد إلا بركعة كملت بسجديتها» بأن ذهب للغسل بعد أن جلس للتشهد وبعد قيامه معتدلاً في ثانية أو رابعة فيرجع جالساً إن كان رعف وهو جالس وقائماً إن كان رعف وهو قائم، ويستأنف القراءة ولو كان أتمها قبل رعاfe.

(وبطلت) صلاة الراعف (ببعد ما)؛ أي بعد الماء (جداً كان جاوز أنبى)؛ أي أقرب مكان (ممكناً للغسل عن) فإن تجاوز الأقرب الممكن بطلت صلاته.

ومفهوم ممكن أن ما لا يمكن الغسل فيه لا تضر مجاوزته، ويشترط في الأقرب من غيره أن يكون قريباً في نفسه، قال في الأصل: «إن لم يجاوز أقرب مكان ممكن قرب».

قوله: (أو نجساً وطئ) فإن وطئ نجساً عامداً مختاراً بطلت وإن وطئه ناسياً أو عامداً مضطراً فلا يضر.

(أو استدبر دون عذر) هذا مثال للبطلان، ومفهوم دون إن استدبارها للعدو لا يبطلها هذا هو المشهور.

وقال عبد الوهاب وابن العربي وجماعة: يخرج كيف ما يمكنه واستبعدوا اشتراط الاستقبال لعدم تمكنه منه غالباً وبالكلام مطلقاً يكون.

والمعنى: أن الراعي يبنى إن لم يتكلم، فإن تكلم ولو سهواً بطلت.

- وفي الدسوقي: حاصله إذا تكلم عامداً أو جاهلاً بطلت اتفاقاً، واختلف إذا تكلم نسياناً فهل تبطل أيضاً أو لا؟ والمشهور البطلان هنا ولو قل لكثرة المنافيات. اهـ منه باختصار.

- سواء كان الراعي إماماً أو مأموماً واستخلف الإمام، وفي بناء الفذ خلاف دائر بين صحة بنائه ونفيها منشؤه هل رخصة البناء لحرمة الصلاة للمنع من إبطال العمل أو لتحصيل فضل الجماعة فيبني الفذ على الأول دون الثاني. وقد تقدم قول الناظم:

واستخلف الإمام في ذا الفرع ..... إلخ

- وتضمن الشطر الأخير من البيت (13، 14، 15، 16، 17) قول الأصل:

«وإذا بنى لم يعتد إلا بركة كملت وأتم مكانه إن ظن فراغ إمامه وأمكن وإلا فالأقرب إليه وإلا بطلت، ورجع إن ظن بقاءه أو شك ولو بتشهد، وفي الجمعة مطلقاً لأول الجامع وإلا بطلنا وإن لم يتم ركعة في الجمعة ابتداءً ظهراً باحرام».

قوله: (ويعتد بركة)؛ يعني أنه إذا بنى من له البناء من إمام ومأموم، وفذا على أحد القولين لم يعتد بشيء فعلة إلا بركة كملت، وقد سبق الكلام

على هذا الموضوع، وقد كرر الناظم هذه المسألة كما سبق في البيت (10):  
(وان رجع يبني على كامل ركعة).

وقوله: (وابطل إن بموضع الغسل اتم) لأن الوجوب عليه الرجوع إلى مكان الصلاة فإن خالف، فإن الصلاة تبطل ما دام يظن أو يشك في بقاء الإمام، لأن الأصل لزوم متابعتة للإمام فلا يخرج منه إلا بعلم.

(وان تمامه يظن)؛ أي وإن ظن فراغ الإمام وأولى لو تحقق فراغه (فليتم مكانه) إن أمكن الإتمام فيه وإلا فأقرب مكان إلى مكان الغسل يجب الإتمام فيه فإن تبين خطأ ظنه صحت وإلا يتم في المكان الممكن ولا في الأقرب إليه.

(فتبطل) الصلاة (نعم) ولو أخطأ ظنه ووجد أمامه في الصلاة لأنه بمجاوزة المكان الواجب صار كمتعمد زيادة فيها.

وقوله: (بجمعة مطلقاً اتمم بالعتيق)؛ يعني أنه إذا أدرك ركعة من الجمعة فرعف وخرج ليغسل فلا بد من الرجوع إلى المسجد الجامع الذي ابتدأها به لا غيره، فإن منعه منه مانع أضاف إليها أخرى، وخرج عن شفع وأعادها ظهراً (وليبتدئ ظهراً بإحرام جلي)؛ يعني أن من لم يتم ركعة في الجمعة قبل رعاfe فخرج لغسله، وظن عدم إدراك الركعة الثانية أو ظن إدراكها فتخلف ظنه ابتداء ظهراً بإحرام جديد، ولا يبني على إحرامه الأول في؛ أي مكان شاء ما لم يرج إدراك الجمعة في بلدة أخرى قريبة أو في مسجد آخر بالبلد وإلا وجب صلاته جمعة ولا يصليها ظهراً - قاله البساطي.

- وتضمن البيت (18، 19، 20، 21) قول الأصل:

«وسلم وانصرف إن رعف بعد سلام إمامه لا قبله ولا يبني بغيره كظنه فخرج فظهر نفيه ومن ذرعه قيء لم تبطل صلاته».

قوله: (وراعف)؛ يعني أن المأموم إذا رعف (بعد سلام المقتفي) وهو الإمام بصيغة اسم المفعول سلم المأموم الراعف وانصرف لأن سلام حامل النجاسة أخف من خروجه لغسل الدم وعوده للإتمام، لا إن رعف قبله؛ أي قبل سلام إمامه وبعد فراغه من التشهد فلا يسلم بل يخرج لغسله ما لم يسلم الإمام قبل الانصراف.

وقوله: (وبالرعاف ذا البنا خص)؛ يعني أن البناء في الصلاة مخصوص بالرعاف لا بغيره أي غير الرعاف كسبق حدث أو ذكره (ومن خرج) بعد إحساسه بشيء في أنفه ظن أنه رعاف فخرج لغسله فظهر له نفيه فلا بين وتبطل صلاته.

- قال الشيخ خليفة في نظمه:

لا يبين في غير كمن يظنه فبان من بعد الخروج نفيه

ثم أن الناظم أتى بمسألة خارجة عن الموضوع فقال:

(كعمد الاستخلاف بالكلام)؛ يعني أن الإمام إذا تكلم عامداً أو ساهياً فهل يجوز استخلافه أم لا؟ لكن إن كان مقصوده بالكلام في العمد أو السهو في غير مسألة الرعاف، فإن الأمر فيها واضح إذا تكلم الإمام في الصلاة عامداً فإن صلاته وصلاة من خلفه تبطل لأن كل صلاة بطلت على الإمام تبطل على المأموم إلا في المستثنيات وإن تكلم ساهياً فيكفيه سجود البعدي.

وقوله: (وبطلت بالقيء إلا إن ذرع)؛ أي إن غلب وتقدم قول الأصل: «ومن ذرعه قيء لم تبطل صلاته». والناظم عكس في هذه المسألة أصله لأن مفهوم الأصل أن من ذرعه القيء لم تبطل صلاته إلا إذا كان نجساً أو كثيراً، والمفهوم من النظم أن القيء يبطل الصلاة إلا إذا كان غلبة فعكس الناظم تعبير أصله حيث قال: (إلا إن ذرع قليله ومنه)؛ أي من القيء (ما شيء رجع) إلى معدة، فإذا ازدرد منه شيئاً عمداً فالبطلان قولاً واحداً في الصلاة والصوم وإن كان سهواً أو غلبة. قولان.

- وتضمن البيت (22، 23، 24) قول الأصل:

«وإذا اجتمع بناء وقضاء لراعف أدرك الوسطيين أو إحداهما أو لحاضر أدرك ثانية مسافر أو خوفاً بحضر قدم البناء وجلس في آخرة الإمام ولو لم تكن ثانية».

فقول الناظم: (والراعف البنا على القضاء لبتدا) فالبناء ما فاته بعد الدخول في الصلاة والقضاء ما فاته قبل الدخول فيها إن وسطيين يدركن أو فاتته الأولى قبل دخوله معه، ورعف في الرابعة ففاته، قدم البناء فيأتي بركعة

بأم القرآن فقط سراً ويجلس لأنها آخرة إمامه وإن لم تكن ثانيته، هو، ثم بركعة بأم القرآن وسورة جهراً لأنها أولى الإمام وتلقب بأم الجناحين لوقوع القراءة بأم القرآن والسور في طرفها قوله: (أو إحدى) أي وإحدهما وتحت صورتان: الأولى أن تفوته الأولى، والثانية، ويدرك الثالثة وتفوته الرابعة بكرعاف فيأتي بها بالفاتحة فقط، ويجلس لأنها ثانيته وآخرة إمامه ثم بركعة بأم القرآن وسورة جهراً ولا يجلس لأنها ثالثته ثم بركعة كذلك وتلقب بالمقلوبة لأن السورتين متأخرتان عكس الأصل والثانية أن تفوته الأولى، ويدرك الثانية وتفوته الثالثة والرابعة فيأتي بركعة بأم القرآن فقط ويجلس لأنها ثانيته وإن كانت ثالثة الإمام ثم بركعة كذلك ويجلس لأنها رابعة الإمام ثم بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس فصلاته كلها من جلوس وتسمى ذات الجناحين.

(كحاضر ثانية المسافر) وكذلك إذا اجتمع بناء وقضاء لشخص حاضر - أي مقيم - أدرك ثانية صلاة إمام مسافر سبق الحاضر بالركعة الأولى والركعتان الأخيرتان الساقطتان عن الإمام بالقصر بناء على قول ابن القاسم يأتي بركعة بأم القرآن فقط ويجلس لأنها ثانيته ثم بركعة كذلك ويتشهد لأنها آخرة إمامه لو فعلها ثم بركعة بفاتحة وسورة جهراً إن كانت عشاء ويتشهد ويسلم.

وقوله: (كثانية خوف الحاضر) وسبق بالأولى ولم يصل الأخيرتين مع الإمام وهما البناء، فعلى قول ابن القاسم يأتي بركعة بفاتحة فقط ويتشهد لأنها ثانيته وركعة كذلك ويتشهد لأنها أخيرة إمامه وركعة بفاتحة وسورة ويتشهد ويسلم.

وقوله: (وباخيرة الإمام قعدا)؛ أي ويجلس من اجتمع له البناء والقضاء في آخرة الإمام، وإن كانت ثانية المأموم كما في الصورة الأولى، بل ولو لم تكن آخرة الإمام ثانيته أيها المأموم، بل ثالثته كما في صورة من أدرك الوسطيين.

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل من الكتاب:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

2 - وقوله: ﴿وَيَا بَكَ فَطَفِّرْ﴾ [المدثر 4].

والدليل من السنة:

3 - «لا يقبل الله صلاة بغير طهور» [أخرجه ابن خزيمة عن ابن عمر].

4 - وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول» [رواه الخمسة إلا البخاري].

5 - وعن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها السلام» [رواه أبو داود والترمذي].

6 - وعن أسماء قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ. فقالت: إحدانا يصيب ثوبها من الحيضة كيف تصنع؟ قال: «تحتّه ثم تفرسه بالماء ثم تنضحه ثم تصلي فيه» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

7 - وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعها عن يساره فلما رأى ذلك القوم ألقوا نعالهم فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال: «ما حملكم على إلقاء نعالكم؟» قالوا: رأيناك ألقى نعلك فألقينا نعالنا. قال: «إن جيريل عليه السلام أتاني فأخبرني أن فيها قدراً أو أذى» وقال: «إذا جاء أحدكم المسجد فلينظر فإن رأى في نعليه قدراً أو أذى فليمسحه وليصل فيهما» [رواه أبو داود وأحمد والحاكم].

والدليل على قوله: وإن لطح فرش مسجد:

8 - لخبر: «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذه القاذورات». أو كما قال للأعرابي الذي بال في المسجد.

والدليل على قوله: ولتوم إن خيف تلتخ الثياب:  
دليله:

ما أخرجه الموطأ.

9 - عن مالك عن يحيى بن سعيد قال: ما ترون فيمن عليه الدم من رعايف فلم ينقطع عنه؟

- قال يحيى بن سعيد: قال سعيد بن المسيب: أرى أن يومئ.

- قال مالك: وذلك أحب ما سمعت إلي في ذلك.

**والدليل على قوله: أن يرشح ففي الفتل اتساع:**

10 - ما أخرجه في الموطأ:

- عن مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي أنه قال: رأيت سعيد بن المسيب يرعف فيخرج منه الدم حتى تختضب أصابعه من الدم الذي يخرج من أنفه ثم يصلي ولا يتوضأ.

11 - حدثني عن مالك عن عبد الرحمن بن المجبر أنه رأى سالم بن عبد الله يخرج من أنفه الدم حتى تختضب أصابعه ثم يفتله ثم يصلي.

**والدليل على قوله: وينذب البناء:**

دليله ما أخرجه في الموطأ:

12 - عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رعف انصرف فتوضأ ثم رجع فبنى ولم يتكلم.

13 - وعن مالك أنه بلغه أن ابن عباس كان يرعف فيخرج فيغسل عنه الدم، ثم يرجع فيبنى على ما قد صلى.

14 - وحدثني عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي أنه رأى سعيد بن المسيب رعف وهو يصلي، فأتى حجرة أم سلمة زوج النبي ﷺ فأتى بوضوء فتوضأ ثم رجع فبنى على ما قد صلى.

**والدليل على قوله: ويبني على كامل ركعة:**

15 - قال في المدونة:

- وقال مالك فيمن رعف بعدما ركع أو بعدما رفع رأسه من ركوعه أو سجد من ركعة سجدة رجع فغسل الدم عنه أنه يلغي الركعة وسجديتها ويبدأ قراءة تلك الركعة من أولها.

**والدليل على قوله: بجمعة مطلقاً أتمم بالعتيق:**

ففي المدونة: قال مالك:



16 - فإن هو افتتح مع الإمام الصلاة يوم الجمعة فلم يركع معه أو ركع وسجد إحدى السجديتين، ثم رعف ثم ذهب يغسل الدم عنه فلم يرجع حتى فرغ الإمام من الصلاة - قال: يبدأ الظهر أربعاً.

**والدليل على قوله: وإن تمامه يظن فليتم مكانه:**

17 - قال مالك في المدونة: كل من رعف في صلاته فإنه يقضي في بيته أو حيث غسل الدم عنه في أقرب المواضع إليه.

- قال ابن القاسم: وذلك إذا علم أنه لا يدرك مع الإمام شيئاً مما بقي عليه من الصلاة إلا في الجمعة فإنه لا يصلي ما بقي عليه إذا هو رعف إلا في المسجد.

- وهذا هو الدليل أيضاً على قوله: (بجمعة مطلقاً تتم بالعتيق)، وأما الدليل السابق فهو دليل على من لم يدرك ركعة كاملة من الجمعة.

**والدليل على قوله: وراعف بعد سلام المقتني:**

18 - قال في المدونة: وسألنا مالكا عن الرجل يرعف قبل تسليم الإمام وقد تشهد وفرغ من تشهده؟.

- قال: ينصرف فيغسل عنه الدم ثم يرجع فإن كان الإمام قد انصرف تعد فتشهد وسلم وإن رعف بعدما سلم الإمام ولم يسلم هو سلم وأجزأت عنه صلاته.

**والدليل على قوله: وبطلت بالقيء إلا إن ذرع:**

19 - قال مالك: من قاء عامداً أو غير عامد في الصلاة استأنف الصلاة ولم بين وليس هو بمنزلة الرعاف عنده صاحب الرعاف ييني وهذا لا ييني.

- وقد قال في الأصل: «ولا ييني بغيره كظنه إن ظهر نفيه».

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل تسعة عشر (19) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ

- 1 - فصل وهل ساتر عورة المصل
  - 2 - شرط بذكر قدرة وإن خلوا
  - 3 - بشائب وحررة مع امرأة
  - 4 - ومع الأجنبي سوى الوجه اليدين
  - 5 - بالوقت كالمصلي بالحرير أو
  - 6 - والإثم والصحة إن يلبس حرير
  - 7 - وصل عريان وساتر فقد
- وإن يعر أو نجس أو حرير آل  
خلف وهي من رجل أم ولو  
ما بين سررة وبين الركبة  
ولتعد إن طرف أو صدر يبين  
نجس ولا يعيد عاجز روى  
أو ذهباً أو يسرق أو ينظر حظير  
ووسطو الإمام إن جمع وجد

اشتمل هذا الفصل على سبعة (7) آيات .

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4) قول الأصل :

«هل ستر عورته بكثيف وإن بإعارة أو طلب أو نجس وحده كحرير وهو مقدم شرط إن ذكر وقدر وإن بخلوة للصلاة؟ خلاف، وهي من رجل وأمة وإن بشائبة وحررة مع امرأة ما بين سررة وركبة، ومع أجنبي غير الوجه والكفين وأعادت لصدرها وأطرافها بوقت» .

قوله: (فصل) وهو الحاجز بين الشيء والشيء .

(هل ساتر)؛ أي الثوب الذي يستر (عورة المصلي وإن يعر)؛ أي وإن بإعارة من مالكة (أو نجس) كجلد ميتة أو ثوب متنجس ممّا لا يعفى عنه .

(أو حرير) لم يجد غيره ويقدم الحرير على النجس عند اجتماعهما وعدم غيرهما . عند ابن القاسم، وعلله بأنه ليس فيه ما ينافي شرط صحة الصلاة بخلاف النجس، ومن قال: بأن النجس مقدم على الحرير وهو الإمام أصبغ، جعل علة التقديم منع لبس الحرير في الصلاة وفي خارجها والنجس إنما يمنع فيها فقط .

وقوله: (ال)؛ بمعنى هل (شروط بنكر وقدرة) فالناسي، والعاجز ليس ستر العورة شرطاً بالنسبة لهما.

وقوله: (وإن خلوا) وإن بخلوة خلاف شهر الأول ابن عطاء الله قائلاً هو المعروف من المذهب وشهر الثاني ابن العربي، ومبنى الخلاف العورة المغلظة، وذكر الناظم تبعاً لأصله العورة الشاملة للمغلظة والمخففة بالنسبة للصلاة والرؤية معاً.

- فقال: (وهي)؛ أي العورة (من رجل) شاملة للمغلظة والمخففة بالنسبة للصلاة والرؤية من مثله أو من محرمه.

ومن (ام)؛ أي أمة بحذف التاء بالنسبة للصلاة الشاملة للمغلظة والمخففة وإن من أجنبي (ولو بشائب)؛ أي بشائبة من حرية كام ولد، ومن حرة بالنسبة للرؤية (مع امرأة) حرة أو أمة (ما بين سرّة) وركبة راجع للرجل والأمة والحرة (ومع الأجنبي سوى)؛ أي غير (الوجه واليدين)؛ أي الكفين وشمل ظاهرهما وباطنهما.

- قال ابن ناجي: فيجوز النظر في كفها بغير لذة ولا خشية فتنة من غير عذر وعورض بقول ابن رشد: لا يجوز النظر للشاببة إلا لعذر من شهادة أو علاج أو إرادة نكاح وعلى هذين القولين ليخرج الخلاف في جواز إبدائهما للأجانب ووجوب سترهما عليها. كما أشار إليه القباب في مختصر أحكام النظر لابن القطان.

- ثم أشار إلى ترجيح جواز إبدائهما لتظاهر الأدلة به وتعاضدها، وقال: لكن يستثنى من ذلك ما لا بد من استثنائه قطعاً وهو ما إذا قصدت التبرج وإظهار المحاسن، فإن هذا يكون حراماً ويكون الذي يجوز لها إنما هو إبداء ما هو في حكم العادة ظاهر حين التصرف والتبذل، فلا يجب عليها معاهدته للستر بخلاف ما هو في العادة مستور إلا أن يظهر مقصد كالصدر والبطن، فإن هذا لا يجوز لها قط إبدائه ولا يعفى لها عن بدوه. اهـ. [باختصار من شرح الشيخ محمد بن العالم الزجاجي وقد أطال في هذا الموضوع وبسط فيه وجلب فيه كثيراً من أقوال العلماء وذكر فيه من لا يجوز النظر إليهم].

وقوله: (ولتعد إن طرف أو صدر يبين)؛ أي وأعادت لطرفها من شعر وظهور القدمين والذراعين ولصدر؛ أي لكشفه بالوقت ولا فرق في كشفها بين العامة والناسية ولو مضطرة، ومفهومه أنها إن صلت مكشوفة ما سوى ذلك تعيد أبدأ.

- وتضمن البيت (5، 6، 7) قول الأصل:

«كمصل بحرير أو بنجس بغير».

- إلى أن قال:

«لا عاجز صلى عرياناً».

- ثم قال بعد ذلك:

«وعصى وصحت إن لبس حريراً أو ذهباً أو سرق أو نظر محرماً فيها، ومن عاجز صلى عرياناً».

- قال:

«فإن اجتمعوا بظلام فكالمتورين وإلا تفرقوا فإن لم يمكن صلوا قياماً غاضين إمامهم وسطهم».

قوله: (كالمصلى بالحرير) تشبيهه فيمن يعيد في الوقت إذا وجد غيره.

أو صلى بثوب نجس عاجزاً أو ناسياً فيعيد في الوقت لوجود ماء مطهر لثوبه أو بدنه أو مكانه الممتنجس إن وسع الوقت أو وجد ثوباً طاهراً (ولا يعيد)؛ أي لا يؤمر بالإعادة شخص (عاجز) عن ستر عورته صلى عرياناً؛ أي مكشوف العورة المغلظة بعجزه عن سترها ثم وجد ما يستره بها في الوقت - هذا قول ابن القاسم في سماع عيسى - بناء على أن التعري مقدم على الستر بحرير أو نجس، وعلى عدم إعادة من صلى عرياناً إن وجد ساتراً في الوقت وكلاهما خلاف المشهور. والمشهور تقديم الستر بالحرير والنجس على التعري وإعادة من صلى عرياناً إن وجد ساتراً في الوقت. قال المازري: وهو المذهب.

وقوله: (والإثم والصحة إن يلبس حرير)؛ يعني أن من لبس حريراً في الصلاة مع قدرته على ستر عورته بظاهر غيره وأعادها بوقت، وكذا يعصي

بلبسه بغير الصلاة لحكاية ابن رشد إجماع أهل العلم على تحريم لبس خالصه على الرجال، واختلف في افتراشه والارتفاق به، وفي لبسه لحكة أو جهاد، والمشهور المنع في ذلك كله، وأجاز ابن القاسم وابن حبيب تعليقه ستراً حيث لا يستند إليه الرجال.

قوله: (أو ذهباً) سواء كان خاتماً أو غيره لقوله ﷺ: «إن هذين حرام على ذكور أمتي»؛ يعني الحرير والذهب.

(أو يسرق) شيئاً (أو ينظر حظير)؛ يعني محرماً، ويتناول النظر للمحرم عورة نفسه وإمامه.

والمعنى: أن الصلاة تصح مع هذه الثلاث المحرمات مع العصيان واكتساب الإثم.

وقوله: (وصل عريان) لعلها عرياناً بالنصب (وسلتر فقد).

والمعنى: إذا لم يجد المصلي ثوباً صلى عرياناً وعبارة الأصل: «ومن عجز صلى عرياناً». لأن اشتراط الستر في صحة الصلاة مقيد بالقدرة وهو عاجز عنه.

وقوله: (ووسطوا الإمام إن جمع وجد) إشارة إلى قول الأصل: «فإن اجتمعوا بظلام فكالمتورين وإلا تفرقوا فإن لم يمكن صلوا قياماً غاضين إمامهم وسطهم»؛ أي بينهم في الصف غير متقدم عليهم فإن لم يغضوا أبصارهم، فليل: يعيدون أبدأ، وقيل: يعيدون في الوقت.

- قال الشيخ خليفة بن حسن السوفي في نظمه:

فإن تكن جماعة فلتذر أن الظلام لهم كالستر  
أما إذا كان الضيا تفرقوا وحيث لا يمكن مما أشفقوا  
صلوا بغض بصر قياماً وجعلوا وسطهم الإماما

الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: وهل سائر عورة المصلي:

أ - من القرآن:

1 - قوله تعالى: ﴿يَبَيْتُ ءَادَمَ حُدُودًا زَيْنَتًا عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: 31].

ب - والدليل من السنة:

2 - قوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار» [رواه أبو داود والترمذي].

3 - وعن بهز بن حكيم قال: قلت: يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها

وما نذر؟

قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك».

قلت: فإذا كان القوم بعضهم في بعض؟

- قال: «إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها».

- قلت: فإذا كان أحدنا خالياً؟.

- قال: «الله تبارك وتعالى أحق أن يستحيا منه» [رواه الخمسة إلا النسائي].

والدليل على قوله: بذكر قدرة:

4 - فالدليل على وجوب ستر العورة بالذكر والقدرة فلان ذلك شرط في

التكليف أصلاً كما هو معروف أخذاً من قوله تعالى: ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْمَهَا﴾ [البقرة: 286].

5 - وقوله ﷺ: «رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

الدليل على قوله: ما بين سرّة وركبة:

6 - عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تبرز فخذك ولا تنظر

إلى فخذ حي ولا ميت» [رواه أبو داود وابن ماجه].

7 - وحديث مرّ رسول الله ﷺ على عمر وفخذه مكشوفتان فقال: «يا

عمر غط فخذيك فإن الفخذين عورة» [رواه أحمد والبخاري].

الدليل على قوله: وهي من رجل وأمة ولو بشائب:

8 - قوله ﷺ: «وإذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجيره فلا ينظر إلى ما

دون السرة وفوق الركبة» [رواه البيهقي وأبو داود].

والدليل على قوله: وحرّة مع امرأة.. إلى قوله: ومع الأجنبي سوى الوجه

واليدين:

9 - ﴿وَلَا يَدِينُكَ زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا...﴾.

والدليل:

10 - من حديث عائشة الذي تذكر فيه أنهن كن يسدلن على وجوههن إذا قابلن الرجال.

والدليل على قوله: ولتعد إن طرف أو صدر يبين بالوقت:  
11 - قال في المدونة:

- وقال مالك: إذا كانت الجارية بالغة أو قد رآهت لم تصل إلا وهي مستترة بمنزلة المرأة والحررة الكبيرة، وهي لذلك إن صلت بغير خمار وجب عليها أن تعيد في الوقت.

والدليل على قوله: كالمصلى بالحريز... إلخ:

12 - قوله ﷺ: «حرم لباس الحريز والذهب على ذكور أمتي وأهل لإناهم» [أخرجه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن صحيح].

13 - وعن عمر بن الخطاب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تلبسوا الحريز فإن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة» [متفق عليه].

14 - وقوله: والإثم والصحة أن يلبس حريز: هذه الأمور اجتهادية.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل أربعة عشر (14) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي الاسْتِقْبَالِ

- 1 - فصل بالأمن المكي استقبل عين
  - 2 - وإن نثا أو عدت فليجتهد
  - 3 - وصوب أقر قصر راكب الدواب
  - 4 - ولا يقلد ذو اجتهاد غيرا
  - 5 - وغيره لمسجد قلد أو
  - 6 - تحير المجتهد أختار ومن
  - 7 - وإن بها بأن الخطا يقطع غير
  - 8 - وبعدها أعد بمختار وهل
  - 9 - وسنة فيها وفي الحجر تجوز
  - 10 - وبطلت لراكب لا للتحام
  - 11 - ولا لخضخاض خشي أو مرض
  - 12 - موقفاً مستقبلاً وللسجود
- وهل له اجتهاد إن شقت يبين  
وإن يخالف بطلت وإن رشد  
لا الفلك في مطلق نفل عنها غاب  
أو مسجداً لغير مصر يدري  
مكلف عرف إن لم يجد أو  
لذاك صلى أربعاً نحى حسن  
أعمى ومن عنها انحرافه يسير  
يعيد ناس أبداً خلف حصل  
وفوق لا فرض فبطلان يجوز  
قتال أو خوف كضرغام أضام  
إن أدبت كحالها بالأرض  
يومي للأرض لا لكالكور يعود

اشتمل هذا الفصل على اثني عشر (12) بيتاً.

- تضمن البيت (1، 2) قول الأصل:

«فصل ومع الأمن استقبال عين الكعبة لمن بمكة فإن شق ففي الاجتهاد نظر، وإلا فالأظهر جهتها اجتهاداً كأن نقضت وبطلت إن خالفها وإن صادف».

- هذا هو الشرط الرابع والأخير من شروط الصلاة وهو كالشروط السابقة يجب مع الذكر والقدرة.



- والقبلة: هي الجهة وإنما سميت قبلة، لأن المصلي يقابلها وتقابله.

وأصل القبلة في اللغة: الحالة التي يقابل الشيء غيره عليها كالجلسة للحال التي يجلس عليها إلا أنها صارت في العرف للجهة التي تستقبل في الصلاة.

قوله: (فصل بالأمن للمكي استقبال عينين)؛ أي على المصلي في مكة وخصوصاً في المسجد الحرام أن يستقبل عين الكعبة.

(وهل له لجهته إن شق) عليه ذلك تردد للمتأخرين لعدم نص المتقدمين صوب ابن رشد منع الاجتهاد، وأما من لا قدرة له على استقبال عينها يقيناً بوجه كصاحب مرض شديد فيجب عليه الاجتهاد في استقبال عينها اتفاقاً.

(وإن نشأ)؛ أي بُعد (أو عدمت)؛ أي هدمت - الكعبة حماها الله من ذلك - فالواجب إذ ذلك الاجتهاد في استقبال جهتها اتفاقاً (وإن يخالف بطلت)؛ أي وإن خالف اجتهاده وصلى لغير الجهة التي أداه اجتهاده إليها بطلت، وإن صادف القبلة فيعيدها أبداً بدخوله على الفساد وتعمده إياه.

- وتضمن البيت (3) قول الأصل:

«وصوب سفر قصر لراكب دابة فقط وإن بمحمل بدل في نفل وإن وترأ وإن سهل الابتداء لها لا سفينة فيدور معها إن أمكن».

قوله: (وصوب) - بفتح الصاد المهملة وسكون الواو -؛ أي جهة (اقوا) أي مسافر (قصر)؛ أي سفر قصر للرباعية (راكب الدواب) فالقيود أربعة:

أولها: المسافر فلا يرخص في ذلك لحاضر.

الثاني: سفر قصر لا دون القصر للراكب لا للماشي الدواب لا راكب السفينة وهو معنى قوله: (لا الفلك في مطلق نفل) لا فرض ولو جنازة وإن سهل الابتداء لها، والمقصود وإن لم يذكره الناظم أن الجهة التي يقصدها المسافر الراكب على الدواب بدل عن القبلة. وأوضح منه نظم الشيخ خليفة بن حسن السوفي فقد أتى بعبارة الأصل بتمامها فقال:

والصوب في سفر قصر يشترط لراكب غير سفينة فقط

وإن لمحمّل يكون بدلاً  
وإن يكن قد سهل البدء لها  
- وللشيخ أحمد الجكاني:

وللمسافر تنفل على  
كذلك الخائف من لصوص  
مطية يومئ حيث استقبلا  
والطين في الفرض على المنصوص

- وتضمن البيت (4، 5، 6) قول الأصل:

«ولا يقلد مجتهد غيره ولا محراباً، إلا لمصر وإن أعمى وسأل عن الأدلة وقلد غيره مكلفاً عارفاً أو محراباً فإن لم يجد أو تحير مجتهد تخير ولو صلى أربعاً لحسن واختير».

قوله: (ولا يقلد نو لجتهد غيراً).

والمعنى؛ أن المجتهد الذي فيه أهلية الاجتهاد في معرفة جهة الكعبة لمعرفته أدلتها غيراً؛ أي شخصاً مجتهداً، لأن القدرة على الاجتهاد تمنع من التقليد.

(أو مسجد)؛ أي محراباً (لغير مصر) من الأمصار الكبيرة أما مسجد مصر الكبيرة فله أن يقلد مسجد كبنغداد ومصر والإسكندرية إلا المساجد التي قطع العارفون بخطئها، كمحاريب رشيد وقرافة مصر العتيقة ومنية بن خصيب لا يجوز الصلاة إليها للمجتهد ولا لغيره.

وقوله: (وغيره)؛ أي غير المتجهد، وهو الجاهل بالأدلة فإنه يقلد غيره؛ أي يقلد المسجد؛ أي أي مسجد ولو لغير مصر لم يتبين خطأه.

وكذلك جاز تقليده لـ (مكلف عرف) الأدلة (وإن لم يجد)؛ أي المقلد مجتهداً ولا محراباً يقلده أو تحير المجتهد لخفاء الأدلة عليه والتباسها تخير جهة وصلى إليها، وهذا معنى (اختار) ويستحب تأخيره إلى آخر الوقت رجاء زوال المانع. وقد قيل: يقلد كالعاجز وهو أظهر، وقيل: يصلي أربعاً لكل جهة - وإليه أشار الناظم تبعاً لأصله بقوله: (ومن لذاك صلى أربعاً)؛ أي أربع صلوات.

(نحى حسن) قال في الأصل: «ولو صلى أربعاً لحسن واختير»؛ أي لحسن عند ابن عبد الحكم، واختير عند اللخمي.

- وتضمن البيت (7، 8) قول الأصل:

«وإن تبين خطأ بصلاة قطع غير أعمى ومنحرف يسيراً فستقبلانها وبعدها أعاد في الوقت المختار، وهل يعيد الناسي أبداً؟ خلاف».

(وإن بها)؛ أي بالصلاة (بان)؛ أي تبين يقيناً أو ظناً لمجتهد أو مقلد أو متحير (الخطأ) في القبلة التي هو مستقبلها (يقطع) الصلاة (غير أعمى) وغير منحرف يسيراً، أما الأعمى والمنحرف يسيراً فيستقبلانها - أي القبلة - ويبينان على ما صلياه فإن لم يستقبل وأتمها إلى الجهة التي تبين خطؤها بطلت صلاة الأعمى والمنحرف كثيراً، وصحت صلاة المنحرف يسيراً بصيراً كان أو أعمى مع الحرمة عليهما.

(وبعدها)؛ أي وإن تبين الخطأ بعدها؛ أي الفراغ منها أعاد البصير المنحرف كثيراً في الوقت المختار، وأما الأعمى مطلقاً والبصير المنحرف يسيراً فلا تندب لهما الإعادة في الوقت إذا تبين لهما الخطأ بعدها. وهذا في قبلة الاجتهاد، وأما قبلة القطع كمكة والمدينة المنورة بأنواره عليه الصلاة والسلام، وجامع عمرو بن العاصي في الفسطاط، فإن تبين الخطأ فيها في الصلاة وجب قطعها مطلقاً ولو أعمى منحرفاً يسيراً فإن لم يقطع فيعيد أبداً، وقول الناظم:

..... وهل يعيد ناس أبدا خلف حصل

والثاني أشهرهما، وأما الجاهل بالأدلة، وهو الذي يستعملها على غير وجه استعمالها فالمشهور لحاقه بالعامد على ما في التوضيح، ويطلق الجاهل أيضاً على العاجز المقلد.

- وتضمن البيت (9، 10، 11، 12) قول الأصل:

«وجازت سنة وفي الحجر لأي جهة لا فرض فيعاد في الوقت وأول بالنسيان وبالإطلاق وبطل فرض على ظهرها كالراكب إلا لالتحام أو خوف من كسبح وإن لغيرها وإن أمن أعاد الخائف بوقت وإلا لخضخاض لا يطيق النزول به أو لمرض ويؤديها عليها كالأرض فلها وفيها كراهة الأخير».

قوله: (وسنة فيها)؛ أي في الكعبة (وفي الحجر)؛ أي البناء المقابل لركني الكعبة، ومنها ركعتا الطواف الواجب الركني، وأولى ركعتا الفجر، والمندوب هذا مذهب أشهب وابن عبد الحكم قياساً على النفل المطلق. وهو ضعيف كما في التوضيح والمعتمد مذهب المدونة، وهو منع ذلك كله وأما النفل المطلق والرواتب وركعتا الطواف المندوب فتندب (فوق)؛ أي فوق سطحها لا فرض عيني كفائي كالجنازة، وإذا صلى الفرض في أحدهما فيعاد في الوقت قال في الأصل: «وأول بالنسيان وبالإطلاق».

- قال الشيخ خليفة بن حسن السوفي:

وفعل سنة لأي ناحية فيها وفي الحجر تكون كافيه  
لا فعل فرض فيعاد إن صدر في الوقت والتأويل في ذاك ذكر  
بحالة النسيان والإطلاق عليه ما يبني من الشقاق

قوله: (وبطلت) صلاة الفرض (لراكب) عل دابة، وإنما بطلت صلاته لتركه كثيراً من أركانها كالقيام والسجود لغير عذر إلا صلاته فرضاً على الدابة، وهو قوله: (لا للتحام)؛ أي اختلاط بين المسلمين، والكافرين في القتال لإعلاء دين الله أو بين الدافعين عن أنفسهم وأموالهم الزاحفين عليهم من المسلمين (أو خوف كضرغام)، والضرغام: اسم السبع، وكذلك خوف اللص أو قاطع الطريق إن نزل عن دابته فيصلي عليها إيماء للقبلة.

وقوله: (ولا لخضخاض)؛ أي وإلا صلاته لخضخاض فيه لا يطيق النزول به عن دابته لخوف غرقه أو تلوث ثيابه فيصلي فيه قائماً ويومئ للسجود أخفض من الركوع، وإن لم يقدر أن ينزل فيه صلى على دابته إيماء إلى القبلة.

أو ل (مرض)؛ إن أدت الصلاة عليها؛ أي الدابة كتأديتها على الأرض بإيماء فيصلي الفرض على الدابة (موقفاً)؛ أي بعد إيقافها له، ويومئ بسجوده إلى الأرض لا إلى كور راحلته فإن قدر على السجود بالأرض فلا تصح على الدابة. قال في الأصل: «وفيها كراهة الأخير»؛ أي الصلاة على الدابة في الفرع الأخير؛ أي المريض الذي يؤديها على الأرض كالدابة - قال الشيخ خليفة بن حسن:

من وحل الخضخاض أو لمرض  
من الإيمان فليكن لها الإيما  
والحال أن يفعلها كالأرض  
كراهة الأخير فيها علما

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل بالآمن المكي استقبال عين:

الدليل على وجوب استقبال القبلة:

من الكتاب:

1 - ﴿قَدْ رَزَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلْتُوَلِّسْنَاكَ قِبَلَهُ تَرْضَاهَا قَوْلٌ وَجْهِكَ  
شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: 144].

والدليل على أن الاستقبال يجب بالآمن لا مع الخوف:

2 - قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: 239].

3 - وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال: فإن كان خوفاً هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم وركباناً مستقبلي القبلة وغير مستقبليها.

- قال نافع: لا أرى ابن عمر حدثه إلا عن رسول الله ﷺ.

والدليل على وجوب الاستقبال:

من السنة:

4 - عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا شهدوا واستقبلوا قبلتنا وأكلوا ذبيحتنا وصلوا صلاتنا فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم» [رواه أحمد واللفظ له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي].

والدليل على قوله: وإن ننا أو عدمت فليجتهد:

5 - دليله حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ما بين المشرق والمغرب

قبلة» [رواه ابن ماجه والترمذي وصححه].

6 - وحديث أبي أيوب ﷺ لفظه: «ولكن شرقوا أو غربوا».

7 - وفي الموطأ:

- عن مالك عن نافع أن عمر بن الخطاب قال: ما بين المشرق والمغرب قبلة إذا توجه قبل البيت.

8 - ويؤيده حديث: «والبيت قبله، لأهل المسجد، والمسجد قبلة لأهل الحرم، والحرم قبلة لأهل الأرض مشارقها ومغاربها من أمتي» [رواه البيهقي].

**والدليل على قوله: وصوب أقوا... إلخ البيت:**

9 - ففي صحيح البخاري:

- عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يصلي في السفر على راحلته حيثما توجه به يوماً إيماء صلاة الليل إلا الفرائض ويوتر على راحلته.

- وفي هذا دليل على جواز النافلة والسنة على الدابة ويؤيده ما في الصحيحين:

أن النبي ﷺ كان يوتر على البعير.

**والدليل على قوله: ولا يقلد ذو اجتهاد غيراً:**

10 - ما أخرجه البيهقي بلفظ:

صلينا ليلة في غيم وخفيت علينا القبلة، فلما انصرفنا نظرنا فإذا نحن قد صلينا إلى غير القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «قد أحسنتم»، ولم يأمرنا أن نعيد.

- وله طرق أخرى من نحو هذه، وفيها أنه قال: «قد أجزأتكم صلاتكم».

**والدليل على قوله: وسنة فيها وفي الحجر:**

11 - حديث عبد الله بن عمر المتفق على صحته ولفظه كما في شرح السنة للبغوي:

- عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة هو وأسامه بن زيد وعثمان بن طلحة الحجبي وبلال بن رباح فأغلقها عليه ومكث فيها، قال

عبد الله بن عمر: فسألت بلالاً حين خرج ما صنع رسول الله ﷺ؟ فقال:  
جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة عن ورائه وكان البيت  
يومئذٍ على ستة أعمدة ثم صلى.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل أحدى  
عشر (11) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي فَرَائِضِ الصَّلَاةِ

- 1 - فصل وتكبير الشروع فرضاً
  - 2 - الله أكبر وأسقط إن عجز
  - 3 - وإن يخالف عقده فالعقد أم
  - 4 - وصحت إن عزبت أو لم ينوعد
  - 5 - ومن تماماً ظن ثم سلماً
  - 6 - تبطل الأولى أن يطل أو يركع
  - 7 - ونية اقتداء مأموم وجاز
  - 8 - والحمد والقيام فذا أو إمام
  - 9 - وهل بكل ركعة تجب أو
  - 10 - ثم الركوع وسجود الجبهة
  - 11 - معرفاً بأل وفي اشتراط أن
  - 12 - ترتيبه اطمئنانها وقيل سن
- قيامه والخلف في المسبوق ضا  
ونية التعمين واللفظ أجز  
والرفض أننا مبطل لا بعد ثم  
ركعاتها أو ما نوى الأدا كضد  
أو ظنه وبصلاته أحرمما  
إلا فالأخرى وللأولى ليرجع  
إحرام جاهل بما الإمام حاز  
قدر إلا ائتم إلا لا انحتمام  
بالجل والقبلى آية - رأوا  
رفعهما السلام معه الجلسة  
ينوي به الخروج الاختلاف عن  
والاعتدال في الأصح.....

اشتمل هذا الفصل على اثني عشر بيتاً (12).

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) قول الأصل:

«فصل فرائض الصَّلَاة:

- تكبيرة الإحرام

- وقيام لها إلا لمسبوق. فتأويلان:

وإنما يجزئ: الله أكبر، فإن عجز سقط،

- ونية الصلاة المعينة. ولفظه واسع، وإن تخالفا، فالعقد والرفض مبطل



كسلام أو ظنه فأتى بنفل إن طالت أو ركع، وإلا فلا كأن لم يظنه أو عزبت أو لم ينو الركعات أو الأداء أو ضده، ونية اقتداء المأموم، وجاز له دخول على ما أحرم به الإمام وبطلت بسبقها إن كثر وإلا فخلاف.

قوله: (فصل) في فرائض الصلاة وسننها ومندوباتها ومكروهاتها.

- وبدأ بفرائضها فقال: (وتكبير الشروع فرضاً)؛ أي تكبيرة الإحرام، وهي متفق عليها لكل مصل فرضاً أو نفلاً ويستحب الجهر بها، ولا يحملها الإمام كما يحمل الفاتحة لورود السنة بحمل الفاتحة وبقي ما عداها على الأصل وتسمى تكبيرة الشروع وتكبيرة الإحرام.

- وسميت تكبيرة الإحرام لأنه إذا أحرم حرم عليه كل مناف للصلاة، وإضافة التكبير للإحرام من إضافة الجزء إلى الكل لأنه مركب من عقد هو النية، وقول وهو التكبير. وفعل وهو الاستقبال.

- وفي الحديث: «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم» [رواه الترمذي وحسنه].

(قيامه)؛ أي المصلي لها فلا يجزئ إيقاعها جالساً أو منحنيّاً ولا الاستناد لشيء لو أزيل ما استند إليه لسقط.

وقوله: (والخلف في المسبوق ضاً) إذا كبر في حال انحطاطه وقد ابتدأه في حال قيامه أو نوى به العقد أو نواهما أو لم ينوها خلف؛ أي تأويلان في عدم وجوبه عليه، فيعتد بتلك الركعة، وهو لابن ناجي وابن بشير، أو بوجوبه عليه كغيره وعليه فلا تصح له تلك الركعة، وشهره في التنبيهات وفي التوضيح: أما إن لم يكبر إلا وهو راعع ولم يحصل شيء من تكبيره في حال قيامه فلا إشكال أنه لا يعتد بتلك الركعة. قاله ابن عطاء.

وقوله: (الله أكبر)؛ أي إنما يجزئ: الله أكبر، بتقديم لفظ الجلالة ومدته مدأً طبيعياً بلفظ عربي بلا فصل بينهما، فلا يجزئ: أكبر الله، أو الله العظيم أكبر، ولا مرادفه بعربية أو عجمية اتباعاً للإجماع العملي والتوقيف، ولقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، ولم يرد أنه افتتح صلاته بغير هذه الكلمة ولا بها بغير العربية مع معرفته لسائر اللغات (وأسقط) وجوبها؛ أي

النطق بها إن عجز، وكذلك يسقط القيام لها، ويحرم بالنية كسائر الفرائض المعجوز عنها.

- الثالث من فرائض الصلاة:

(نية التعيين)؛ أي نية الصلاة المعنية بأن ينوي فرض الظهر مثلاً أو سنة أو رغبة، ولا ينصرف مطلق الإحرام بالنفل إلى ما ذكر من النوافل المقيدة بزمنها كالعيد أو سببها كالاستقاء والخسوف، وأما ما عداها من النفل المطلق، فتكفي فيه نية مطلق الصلاة والأولى في النية الاقتصار على القلب.

- واللفظ بالنية (إجز) وقد تقدم قول الأصل: «ولفظه واسع»؛ أي تلفظ المصلي بما يدل على النية واسع؛ أي خلاف الأولى إلا الموسوس فينذب له اللفظ لإذهاب اللبس عن نفسه، وقوله: (وإن يخالف عقده) لفظه (فالعقد أم)؛ أي أقصد لأنه هو المعتبر لا اللفظ إن كان ساهياً. فإن كان متعمداً فصلاته باطلة لتلاعبه.

(والرفض)؛ أي نية الخروج من الصلاة وإبطالها أثناء الصلاة مبطل لها لا بعد الفراغ منها على الأرجح.

وقوله: (وصحت) الصلاة إن عزبت - بفتح الزاي - غابت عن حفظه بعد الإتيان بها في محلها فلا يضر للمشقة؛ أي مشقة استصحاب النية، وكذلك لا يضر إن (لم ينو عد)؛ أي عدد ركعاتها بسكون لمساعدة الوزن لأن كل صلاة تستلزم عدد ركعاتها. (أو ما نوى) المصلي لأداء الصلاة الحاضرة (كضد)؛ أي القضاء في التي خرج وقتها فلا تبطل، لأن الوقت يستلزم الأداء وخروجه يستلزم القضاء، وتصح نية الأداء عن نية القضاء، وعكسه إن اتحدت الصلاة ولم يتعمد بأن اعتقد بقاء الوقت فنوى الأداء أو اعتقد خروجه فنوى القضاء.

قوله: (ومن تمام ما ظن)؛ أي من ظن أنه أتم الصلاة وسلم أو ظن السلام وأحرم بنفل يشير إلى قول الأصل السابق كسلام أو ظنه فاتم بنفل إن طالت أو ركع، وإلا فلا كان لم يظنه وقع للناظم هنا تقديم وتأخير، فلم يسلك مسلك الأصل في الترتيب وهو معذور لأنه قال في أولها:

وربما أخرجت عن حس النظام مقدام كبش لإيضاح الكلام

ولست لاصطلاحه بملتزم ..... إلخ

وأما الشيخ خليفة بن حسن فلم يخرج عن عبارة الأصل فقال:

والرْفَضُ مبطل فإن أتمَّ بالَنْفَلِ من بعد سلام لما  
أو ظننه إن طال فيه أو ركع وإلا فالصحة والبطلان - دع  
كنفى أن يظننه أو عزبت أو نفى كون الركعات نويت

وقوله: (تبطل الأولى إن يطل) في القراءة في الصلاة التي شرع فيها بشروعه فيما زاد على الفاتحة، وقيل: بفراغ الفاتحة (أو يركع) أو لم تطل القراءة، ولكنه ركع؛ أي انحنى للركوع ولو لم يطمئن بأن كان مسبقاً أو عاجزاً على القراءة، فيتم النفل الذي شرع فيه إن اتسع وقت الفرض الذي بطل أو عقد من نفل ركعة بسجديتها ويقطع الفرض الذي شرع فيه ويندب شفعه إن عقد منه ركعة ووجب إتمام النفل الذي عقد منه ركعة أو مع اتساع الوقت دون الفرض ولو عقد منه ركعة، لأن النفل إذا لم يتم يفوت ولا يقضى.

وقوله: (وإلا) أي وإن لم يطل القراءة ولم يركع فيما شرع فيه فلا تبطل الصلاة التي سلم أو ظن السلام منها قبل إتمامها فيرجع، للحالة التي فارقتها منها ولا يعتد بما فعله من الصلاة التي شرع فيها فيجلس ثم يقوم ويعيد القراءة ويأتي بما بقي عليه، ويسجد بعد السلام إن لم يحصل منه نقص وإلا غلبه؛ أي النقص على الزيادة وسجد قبل السلام. وهذا معنى قول الناظم: «وللأولى ليرجع» وهو معنى قول الأصل: «وإلا فلا كان لم يظنه»؛ أي السلام بل ظن أنه في نافلة وتحولت نيته إليها فصلاته صحيحة ويجزيه بهذا ما فعله بنية النافلة على المشهور. قاله في التوضيح والفريضة أخرى منها بذلك ولا بد من تقييد نية التحويل فيهما بما إذا لم يسلم بما تحولت إليه فإن استمر عليه حتى سلم بنيته بطلت في قول القاضي. وبه أفتى ابن عرفة قاله البرزلي، قال: وكذلك يختلف أيضاً فيما إذا لم يعلم بأي نية سلم الرابع من فرائض الصلاة.

(نية اقتداء ماموم) بإمامه فإن لم ينوه واقتدا بالإمام تاركاً للفاتحة ونحوها بطلت صلاته، وسيأتي للناظم تبعاً لأصله في باب الجماعة:

وانو اقتدا شرطاً كذا الإمام في . . . . . إلخ البيت

عند قول الأصل: «وشرط الاقتداء نيته بخلاف الإمام». يعني أول صلواته فلا تنافي على أنه يمكنه أن الشرطية منصبة على الأولية وإن كانت هنا ركناً، فإن الاقتداء هو نية المتابعة فيلزم جعلها شرطاً لنفسها، والظاهر أنها شرط لصحة صلاة المأموم لخروجها عن ماهية الصلاة ففي عددها ركناً تسامح.

(وجاز إحرام)؛ أي وجاز للمأموم الدخول مع الإمام في صلاة على ما أحرم به الإمام من إتمام أو قصر أو جمعة أو ظهر ويكفيه ما تبين أن الإمام أحرم به منهما فهو محمول على إحدى صورتين فقط على التحقيق الأولى أن يجد الإمام في صلاة عقب الزوال ولا يدري هل هي ظهر أو جمعة؟ وخشي إن عين إحداهما تبين الأخرى فيخرم بما أحرم به الإمام ظهراً كان أو جمعة ويكفيه ما يتبين.

- الثانية: أن يجد مسافر إماماً في رابعة ولا يدري هل الإمام مسافر ناوٍ القصر فينويه أو مقيم أو مسافر ناوٍ الإتمام فينويه تبعاً، وخشي إن عين أحدهما أن يظهر خلافه فله الإحرام بما أحرم به الإمام، ثم إن تبين له أن الإمام مسافر نوى القصر قصر معه وأجزاته، وإن تبين له أنه مقيم أو مسافر ناوٍ الإتمام أتم معه وأجزاته.

- وتضمن البيت (8، 9) قول الأصل:

«وفاتحة بحركة لسان على إمام وفذ وإن لم يسمع نفسه وقيام لها».

- إلى أن قال:

«وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو الجل؟ خلاف، وإن ترك آية منها

سجد».

الفريضة الخامسة: من فرائض الصلاة.

5 - (الحمد)؛ أي الفاتحة؛ أي قراءتها بحركة لسان فلا يكفي إجراؤها

على القلب وأن يسمع نفسه.

6 - (والقيام) لها - أي الفاتحة - لا لنفسه فلا يجب على العاجز عنها،

وقدر عليه، ولا على المأموم لسقوطها عنه إلا من جهة مخالفة الإمام، وقيل:

فرض مستقل لنفسه فلا يسقط على العاجز عنها فيقوم بقدرها .

- وهي واجبة على الفذ والإمام لا على مأوم لحديث: «قراءة الإمام قراءة المأموم». فيجب تعلمها إن أمكن .

وإلا يمكن (انتم)؛ أي اقتدى وصلى مأوماً وجوباً شرطاً بمن يحفظها إن وجدته، فإن صلى فذاً مع وجوده فصلاته باطلة و(إلا لا انحناء) بأن لم يقدر على قراءتها، ولم يمكن تعلمها ولا يجد من يأت به فتسقط عليه الفاتحة، والقيام لها فلا يجب عليه إبدالها بذكر أو سورة أخرى. قال في الأصل: «ونذب فصل بين تكبيره وركوعه» .

وقوله: (وهل بكل ركعة تجب أو بالجل)؛ أي وهل تجب الفاتحة في كل ركعة، وهو المشهور والأرجح، أو تجب في الجل؛ أي الأكثر كثلاثة من رباعية واثنين من ثلاثية، وتسب في ركعة منهما، وقيل: تجب في النصف، وقيل: تجب في ركعة، وقيل: لا تجب في شيء من الركعات، وإنما تسب في كل ركعة .

- ولهذا قال شيخنا مولاي أحمد الطاهر الإدريسي:

فاتحة في الكل أوجب الإمام	ولابن شبلون تسب بالتمام
تجب في النصف لدى نجل عمر	مغيرة في ركعة بلا نظر
والقول بالوجوب في الجل رجح	له الإمام يا أخي في ما وقع
هذا الذي شهر في الإرشاد	قال القرافي المفيد الهادي
وإن يكن قرأ شيئاً كالزبور	فأبطلنها يا أخي مدى الدهور
وابن بشير وابن حاجب الإمام	وابن عبد البر يا أخي الهمام
وعبد الوهاب له قد ارتضى	فهذا مجموع له نور أضى
جمعه لمن يريد لحكمه	فكن حريصاً يا أخي في حفظه
فانظره في ميسر الديماني	تجده يا أخي بلا بهتان

وقوله: (والقبلى لآية رأوا).

والمعنى: أن من ترك آية من الفاتحة ولم يمكن التلا في سجد قبل السلام قاله إسماعيل القاضي، ولا مفهوم لآية، فإن بعضها وأكثر منها كذلك .

- وفي التوضيح: عن عبد الحق: لو أسقط الإمام آية من الفاتحة لا ينبغي أن يلحق وإن لم يقف لقول من قال: أنه كتارك جملتها، وذلك يبطل الصلاة. اهـ.

قيل: ومعناه المراعاة لا لأنه يقول به، والتقييد بأنه إذا لم يمكن تلا فيها لأنه إن أمكن وتركه عمداً بطلت كلها على القولين المشهورين، وبه جزم الخرخشي على وفق ما مر له في تركها كلها، وعلله بأن جزء السنة سنة، وهذه سنة شهرت فرضيتها.

- وتضمن البيت (10، 11، 12) قول الأصل:

«وركوع تقرب راحتاه فيه من ركبتيه، وندب تمكينهما منهما ونصبهما ورفع منه وسجود على جبهته».

- إلى أن قال:

«ورفع منه وجلوس لسلام وسلام عرف بأل، وفي اشتراط نية الخروج به خلاف وطمانينة وترتيب أداء واعتدال على الأصح، والأكثر على نفيه».

قوله: (ثم الركوع)؛ أي ركوع تقرب رحناه فيه؛ أي في الركوع من ركبتيه، فإن انحنى ولم تقرب فيه راحتاه من ركبتيه فليس ركوعاً بل إيماء وأكمل الركوع أن يسوي فيه ظهره ورأسه فلا ينكسه ولا يرفعه، والذي فهمه أبو الحسن والإمام سند من المدونة: أن وضع اليدين على الفخذين في الركوع مستحب، وفهم اللخمي والباجي منها وجوبه.

قوله: (وسجود الجبهة)؛ أي مس الأرض أو ما اتصل بها من ثابت بجزء يسير من مستدير ما بين الحاجبين إلى الناصية، وندب بسط الجبهة كلها على الأرض أو ما اتصل بها زاد في الأصل: «وأعاد لترك أنفه بوقت».

- قال الشيخ خليفة بن حسن السوفي:

والرفع منه وسجوده على جبهته وأن يدعها أبطلا  
أما لترك أنفه فإنما يعيد في الوقت فقط فلتعلما

قوله: بوقت ولو ترك السجود على الأنف في سجدة واحدة فإنه يعيد الصلاة في الوقت مراعاة للقول بوجوبه، والراجح ندبه.

- التاسع والعاشر من الفرائض: الرفع من الركوع والرفع من السجود، وقد جمعهما الناظم في كلمة واحدة، فقال: (رفعهما) بالتثنية فيعود الضمير لهما ولم يذكر الناظم تبعاً لأصله.

الجلوس بين السجدين: ولا خلاف فيه، ومن حكاه فيه شهر الفرضية، ولعل الناظم تبعاً لأصله رأى أن الجلوس بينهما هو الاعتدال من رفع السجود فاكتفى عنه بذكر الاعتدال الآتي له.

- الفريضة الحادية عشرة والثانية عشرة:

- الجلوس للسلام والسلام: حال كونه معروفاً بال لا بالإضافة ويتعين فيه أيضاً ترتيبه وصيغة الخطاب والجمع، فإن عرفه بالإضافة أو نكره أو أسقط الميم أو عليكم أو قدمه لم يجزه في جميع ذلك؛ لأنه متعبد بلفظه، ولو جمع بين التعريف والتنوين فلحن، ويجزئ ما فيه ما في صلاة اللحان. قاله الشَّارِمَسَاجِي وشهر الزناتي الأجزاء، وجزم غيره بالإبطال، واختاره ابن ناجي.

وقوله: (في اشترط أن ينوي به الخروج) من الصلاة (الاختلاف عن) والمعتمد الثاني.

- قال الفكهاني: المشهور عدم اشتراطها وعليه فتندب نية الخروج.

- وقال سند المذهب: اشتراطها.

قوله: (ترتيبه)؛ أي ترتيب أداء في فرائضها بأن لا يقدم شيئاً منها على محله فيقدم النية على التكبير، وهو على القراءة وهكذا إلى السلام.

- وأما ترتيب السنن في أنفسها أو مع الفرائض فهو سنة. فهذه الفريضة هي الثالثة عشرة حسب ترتيب الناظم.

- والفريضة الرابعة عشرة:

(اطمئنانها) وهي رجوع الأعضاء لمحالها، قيل: وبعبارة وهي أدنى لبث أو استقرار العضو زمنياً ما، وحكى عدم وجوبها - وإلى هذا أشار بقوله: وقيل: سن صحح فرضيتها ابن الحاجب، والمشهور من المذهب سنيها. قاله في جواهر الإكليل.

- والخامسة عشرة من فرائضها:

(الاعتدال) للبدن في الرفع من الركوع والسجود بأن لا يكون منحنيًا، وبعبارة أخرى نصب القامة عقب الركوع والسجود حتى يرجع كل عضو إلى محله.

وقوله: (في الأصح) عند التونسي وهو قول أشهب وابن وهب، قال في الأصل: «والأكثر على نفيه»؛ أي نفي فرضيته، ومما يدل لسنيته ما روى ابن القاسم فيمن رفع رأسه من الركوع أو السجود فلم يعتدل قائماً أو جالساً حتى سجد أنه يستغفر الله، ولا يعيد وعلى أنه سنة فإن سهى عنه سجد لسهوه، وفي الهواري عن القرافي أنه لا سجد في سهو الاعتدال. اهـ. [من شرح الزجلاوي على خليل].

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل من الكتاب:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

والدليل من السنة على تكبيرة الإحرام:

2 - عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مفتاح الصلاة

الظهور وتحريمها التكبير وتحليلها السلام» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي].

والدليل على قوله: ونية التعيين:

3 - عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنما الأعمال

بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» [رواه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي].

والدليل على قوله: ونية اقتداء مأموم:

4 - قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع

فاركعوا، وإذا رفع فأرفعوا وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك

الحمد وإذا سجد فاسجدوا...» إلخ الحديث [رواه الشيخان والموطأ].



والدليل على قوله: والحمد والقيام... إلخ:

5 - عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي].

6 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ثلاثاً غير تمام».

- فليل لأبي هريرة: إنا نكون وراء الإمام؟

- فقال: اقرأ بها في نفسك فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدني ما سأل. فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. قال الله تعالى: حمدني عبدي.

- وإذا قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. قال الله تعالى: أثنى علي عبدي.

- وإذا قال: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾. قال: مجدني عبدي - وقال مرة:

فوض إلي عبدي -.

- فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال: هذا بيني وبين عبدي

ولعبدني ما سأل.

- فإذا قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ

الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾. قال: هذا لعبدني ولعبدني ما سأل» [رواه الخمسة إلا البخاري].

7 - وعنه قال: دخل رجل المسجد فصلى ثم جاء إلى النبي ﷺ فسلم

فردّ عليه وقال: «ارجع فصل فإنك لم تصل» فرجع ففعل ذلك ثلاث مرات،

فقال: والذي بعثك الحق ما أحسن غير هذا فعلمني قال: «إذا قمت إلى

الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً، ثم

ارفع حتى تعتل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن

جالساً، ثم اعمل ذلك في صلاتك كلها» [رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود

والترمذي والنسائي].

8 - ورأى حذيفة رجلاً لا يتم الركوع والسجود: فقال: «ما صليت ولو

مت مت على غير الفطرة التي فطر الله محمداً عليها» [رواه البخاري ومسلم].

### والدليل على القيام:

9 - وقوله تعالى: ﴿وَقَوْمًا لِلَّهِ قَلِيلًا﴾ [البقرة: 238].

### والدليل على الركوع:

10 - قوله في حديث: المسيء صلاته: «إذا ركعت فضع راحتك على ركبتك، ثم فرج بين أصابعك، ثم امكث حتى يأخذ كل عضو مأخذه».

### والدليل على الرفع منه:

11 - قوله ﷺ: «ثم ارفع حتى تستوي قائماً».

### والدليل على السجود:

12 - قوله: «ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً».

13 - وقوله: «أمرت أن اسجد على سبعة أعظم الجبهة» وأشار بيده إلى أنفه واليدين والركبتين وأطراف القدمين. [متفق عليه].

### والدليل على الرفع من السجود:

14 - في حديث المسيء صلاته: «ثم ارفع حتى تطمئن جالساً».

### والدليل على الجلوس للسلام والسلام:

15 - «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم» [رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي].

16 - وعن سعيد بن جبيرة عن عائشة ؓ أنها أن رسول الله ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمه واحدة تلقاء وجهه يميل إلى الشق الأيمن شيئاً.

- قال البغوي: وفي إسناده مقال، قلت: وأخرجه الترمذي في الصلاة في باب ما جاء في التسليم للصلاة، وأخرجه الحاكم وأخرجه ابن ماجه في باب من يسلم تسليمه واحدة، اهـ.

### والدليل على قوله: وترتيب الأداء:

17 - قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي».

## والدليل على الطمأنينة:

18 - حديث أنس بن مالك المتفق عليه :

عن النبي ﷺ قال: «أقيموا الركوع والسجود فوالله إنني لأراكم من بعدي - وربما قال: من بعد ظهري - إذا ركعتم وسجدتم».

19 - وعن سليمان قال: سمعت زيد بن وهب قال: رأى حذيفة رجلاً لا يتم الركوع والسجود قال: ما صليت، ولو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله محمداً ﷺ.

20 - وفي حديث أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود» [وهو حديث أخرجه أحمد وأبو داود].

21 - قوله: واعتدال:

- ففي الحديث دليل على وجوب إقامة الصلب في الركوع والسجود، وإليه ذهب الشافعي وأحمد وإسحاق، وقالوا: لو ترك إقامة الصلب في الركوع والسجود والطمأنينة فيهما، وفي الاعتدال عن الركوع والسجود فصلاته فاسدة لقول النبي ﷺ في حديث أبي هريرة ورفاعة: «ارجع فصل فإنك لم تصل» ثم قال له: «اركع حتى تطمئن راعماً، ثم ارفع حتى تستوي قائماً...» إلخ الحديث المتقدم.

\* مجموع الأدلة على فرائض الصلاة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة إحدى وعشرون (21) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي سُنَنِ الصَّلَاةِ وَمَنْدُوبَاتِهَا وَمَكْرُوهَاتِهَا

- 0 - ..... والسنن
- 1 - سر وجهر الحمد سورة تلي
- 2 - وكل تكبير سوى ما قد بدى
- 3 - كل تشهد جلوساه - ورد
- 4 - سترة غير المقتدي خاف الأقل
- 5 - غلظ رمح لا دواب أو حجر
- 6 - ومن له مندوحة مر أثم
- 7 - زيد اطمئنان جهر تسليم بدى
- 8 - وندب أن يقرأ في سر الإمام
- 9 - تطويل قرآن بصبح ظهر
- 10 - كالسورة الأخرى وجلسة السلام
- 11 - وسراً القنوت في ثانية
- 12 - والذكر في الشروع إلا في القيام
- 13 - وضع يد الراكع فوق الركبتين
- 14 - وإن يجافي الرجال فيه بين
- 15 - وصفة الجلوس يسرى للبرى
- 16 - ردا وسدله اليدين وهل
- 17 - وهل قلى في الفرض لاعتماد أو
- 18 - تقديم أيدي ساجد عكس القيام
- بالأولين وقيامها الجلبي  
وكل تسميع سوى للمقتدي  
على الإمام واليسار إن أحد  
ثابت طاهر ذراع ما شغل  
فرد وكالأجنبي الخط الحفر  
كذا مصل بالتعرض وسم  
إنصات مطلقاً بجهر مقتدي  
كرفعه اليدين عند الإحرام  
توسط العنمة قصر الغير  
تحמיד مقتد وفذ لا إمام  
صبح ولفظه ولم يركع بتي  
من اثنين فللاستقلال قام  
وفي السجود الوضع حذو الأذنين  
بطن وفخذ مرفق وركبتين  
تحيت اليمنى بهمهما الأرض قرى  
يجوز قبض النفل أو أن يطل  
ظن الوجوب أو خشوعاً قد رأوا  
وعقده الثلاث من اليمنى يرام

- 19 - لدى التشهد وبسط الغير تام  
 20 - تيامن السلام مع دعا يلي  
 21 - هل سن أو ندب ما روى عمر  
 22 - وفي التشهد التبسمل بحل  
 23 - كرههما في الفرض كالدعاء قبل  
 24 - أئنا ركوع أو قرآن أو تلا  
 25 - لا بين سجدتيه بل ثم ندب  
 26 - وأن يقل زيد بك الله فعل  
 27 - وأقل على الثوب السجود لا الحصر  
 28 - بالانحطاط أو بقصد ما رفع  
 29 - دعاء راعع وساجد دعا  
 30 - ورفع رجل أو على الأخرى يضع  
 31 - وعبث بكالحصى والإلتفات
- تحريك سبابته إلى السلام  
 تشهد اثنان وخلف ينجلي  
 صلاتنا فيه على خير البشر  
 وجاز نفلأ كالتعوذ وقل  
 تشهد أو القرآن أو جعل  
 فصل الإمام أو جلوساً - أولاً  
 وليدع من شؤونه مما أحب  
 كذا بلا خطابه ما إن بطل  
 كرفع موم للتراب ويضير  
 وأقل على عمامة كم تبع  
 يخص كالعجمة إن غير أرعى  
 قرنهما تفكر الدنيا تبع  
 وحمل شيء بقم كالكم بات

- اشتمل هذا الفصل على إحدى وثلاثين (31) بيتاً .

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5، 6) قول الأصل:

«وسننها:

- سورة بعد الفاتحة في الأولى والثانية.

- وقيام لها .

- وجهر أقله أن يسمع نفسه ومن يليه .

- وسر بمحلها .

- وكل تكبيرة إلا الإحرام .

- وسمع الله لمن حمده لإمام وفذ .

- وكل تشهد .

- والجلوس الأول .

- الزائد على قدر السلام من الثاني وعلى الطمأنينة.

- ورد مقتد على إمامه ثم يساره وبه أحد.

- وجهر بتسليمة التحليل فقط.

- إلى أن قال:

«وسترة لإمام وفذ إن خشيا مروراً بطاهر ثابت غير مشغل في غلظ رمح، وطول ذراع لا دابة وحجر واحد وخط وأجنبية - وفي المحرم - قولان: وأثم مار له مندوحة ومصل تعرض».

- ولما أنهى الكلام على فرائضها شرع يتكلم على سننها فقال: (والسنن) جمع سنة.

21 - (سر وجهر) أقل السر حركة اللسان وأعلاه أن يسمع نفسه وجهر أقله أن يسمع نفسه ومن يليه؛ أي يقرب منه وجهر المرأة إسماعها نفسها فقط. وقوله: (الحمد)؛ أي في الفاتحة.

- الثالث من سننها:

3 - (سورة تلي)؛ أي تعقب الفاتحة بالأولى والثانية، وهذا معنى قوله: (بالأوليين)؛ أي في الركعتين الأوليين، فلو قدم السورة على الفاتحة لم تحصل سنة، وتسن إعادتها بعد الفاتحة إن لم ينحن للركوع، والمراد بها ما زاد على الفاتحة من القرآن ولو آية قصيرة كـ ﴿مُذَاهَاتَانِ﴾ أو بعض آية له بال.

- والسنة الرابعة:

4 - (قيامها)؛ أي للسورة لا لذاته.

5 - والخامسة: (كل تكبيرة) سنة (سوى ما قد بدا)؛ أي سوى تكبيرة الإحرام فإنها فرض وقيل: جميع التكبير سنة واحدة وهو مذهب أشهب والأبهري، وعلى القول بأن كل تكبيرة سنة أن الصلاة تبطل بترك السجود للسهو عن ثلاث تكبيرات، وعلى القول أن مجموع التكبيرات سوى الإحرام سنة واحدة لا تبطل الصلاة بترك السجود لثلاث تكبيرات.

والسنة السادسة: (كل تسميع)؛ أي سمع الله لمن حمده كل واحدة عند

ابن القاسم، ومجموعها عند أشهب (سوى للمقتدي) وهو المأموم.

السنة السابعة: (كل تشهد) ولو الذي يلي سجدي السهو.

والسنة الثامنة (جلوساه)؛ أي الأول الذي لا يسلم عقبه، والجلوس الثاني الذي يليه السلام، وهذه هي السنة التاسعة.

وقوله: (ورد على الإمام) وهي السنة العاشرة إن أدرك معه ركعة وأكثر، ثم رده على مقتد آخر بإمامه من جهة (اليسار إن أحد) من المأمومين أدرك مع إمامه ركعة أو أكثر ولو صبيماً أو انصرف الإمام أو من على اليسار، وهذه السنة الحادية عشر بالنسبة لترتيب الناظم.

والثانية عشرة: بالنسبة لأصله.

وقوله: (سترة) وهي السنة الثانية عشرة بالنسبة للنظم الرابعة عشرة بالنسبة لأصله وهي سنة للإمام والفذ، وهذا معنى قوله: (غير مقتد) خاف الأقل؛ أي المرور ثابت لا نحو حبل معلق بسقف (طاهر) لا نجس (ذراع)؛ أي في طول ذراع (ما مشغل)؛ أي غير مشغل للمصلي عن الخشوع في (غلف رمح) فلا يكفي أرق منه (لا نواب) لنجاسة فضلها كالبالغال والحمير، وأما لعدم ثبوتها كالغنم والإبل إلا بربط لها أو نحوه. (أو حجر فرد)؛ أي واحد فيكره الاستتار به مع وجود غيره لما فيه من الشبه بعابد الصنم، فإن لم يجد غيره جاز الاستتار به مائلاً عنه يميناً أو شمالاً ومفهوم فرد جوازه بأكثر، وكذلك لا يجوز الخط بالأجانب؛ أي بالأجنبية وهي غير المحرم من النساء فيشمل الزوجة، ولا بأس بالاستتار بظهر الرجل إذا رضي أن يثبت له، والصبي الذي يثبت مثله وإن كان لا يتحفظ من الوضوء. وقال الأبي في الصلاة على الجنابة أنها بذاتها كافية في السترة فلا تفتقر إليها ويمتنع المرور بينها وبين الإمام، وقوله: (الخط) بخطه في الأرض من المشرق إلى المغرب أو من جهة القبلة إلى الجهة التي تقابلها، وكذا (الحفر)؛ أي الحفرة وماء ونار ولا مشغل كرائم وحلقة علم أو ذكر ولا بكافر أو مابون أو من يواجه المصلي فيكره في الجميع.

وقوله: (ومن له مندوحة)؛ أي سعة في ترك المرور وما ألحق به سواء

صلى المصلي لسترة أم لا إلا طائفاً بالبيت فيجوز مروره بين يدي المصلي بلا ستره.

وقوله: (إثم)؛ أي يناله الإثم إن كانت له مندوحة فمر بين يدي المصلي كما تقدم في الأصل: «وأثم مار لهُ مندوحة».

(وإثم كذلك مصلى بالتعرض)؛ أي جعل نفسه عرضة للمرور بين يديه بصلاته في محل يمر الناس فيه، ولم يجعل ستره، وليس المراد أنه يَأثم بمجرد التعرض ولو لو يحصل مرور، بل لو خاطر وسلم منه فلا إثم، كما أنه لا إثم على واحد منهما بمرور لا مندوحة عنه، ولا تعرض فالصور أربع:

1 - فقد يَأثمان.

2 - وقد لا يَأثمان.

3 - وقد يَأثم المار دون المصلي.

4 - وقد يَأثم المصلي دون المار.

- وتضمن البيت (7، 8، 9، 10) قول الأصل:

«وعلى الطمأنينة».

- إلى أن قال:

«وإنصات مقتد ولو سكت إمامه وندبت إن أسر ورفع يديه مع إحرامه حين شروعه، وتطويل قراءة بصبح، والظهر تليها وتقصيرها بمغرب وعصر كتوسط بعشاء، وثانية عن أولى وجلوس أول، وقول مقتد، وفذ ربنا ولك الحمد وتسبيح بركوع وسجود وتأمين فذ مطلقاً وإماماً بسر ومأموم بسر أو جهر إن سمعه على الأظهر، وإسراهم به.

- والثالثة عشر: من سننها قوله: (زيد اطمئنان)؛ أي الزائدة على

الطمأنينة الفرض في الركوع والسجود والرفع منهما.

- قال البناني: انظر من نص على إن زائد الطمأنينة سنة، ونص اللخمي

اختلف في حكم الزائد على أقل ما يقع عليه اسم الطمأنينة.

- فقليل: فرض موسع.



- وقيل: نافلة وهو الأحسن.

- والرابعة عشر: (جهر) بتسليمة التحليل.

- قال في الأصل: «وجهر بتسليمة التحليل فقط وإن سلّم على اليسار»، ثم تكلم: «لم تبطل».

والسنة الخامسة عشر: (انصات)؛ أي ترك قراءة مقتد في محل الجهر، وقوله: (مطلقاً) يشير إلى قول الأصل: «ولو سكت إمامه» بين تكبير وفاتحة أو بين فاتحة وسورة أو بينهما وبين ركوع أو أسر القراءة أو لم يسمعه لعارض أو بعد فتكره قراءته.

وقوله: (ونذب أن يقرأ في سر الإمام)؛ أي ندبت القراءة من المأموم إن أسر إمامه، وهذا من التخلص الحسن إلى الكلام في المندوبات.

(كرفعه)؛ أي المصلي (اليدين)؛ أي يديه (عند الإحرام) فقط إماماً كان أو مأموماً أو فذاً حذاء منكبیه.

- قال الشيخ محمد بن العالم الزجاجوي في شرحه لهذا المحل من المختصر:

والاستحباب في رفع اليدين في نقل الأكثر، وقيل: هو سنة، وإقصاره على الإحرام هو المشهور.

- وقيل به أيضاً في الركوع ورفع في القيام من اثنتين.

- واختاره في التوضيح لورود الأحاديث الصحيحة.

- به والمشهور: أن حد الرفع إلى حذو المنكبين.

- وبه قال الشافعي وفي التوضيح، والظاهر رفعهما قائمتين لعدم التكلف.

- زاد غيره: كالنايذ للدنيا وراء ظهره.

- وزاد في المازري يحاذي بكفيه منكبیه وبأصابعه أذنيه للجمع بذلك بين الأحاديث - المختلفة واختار سحنون كونهما مبسوطتين. اهـ. باختصار، وقد أطال في الموضوع.

(تطويل قرآن)؛ أي قراءة (بصبح) بأن يقرأ فيها من طَوَالِ المفصل وأوله الحجرات إلا لضرورة أو ضيق وقت.

(ظهر) والظهر تليها؛ أي الصبح في تطويل القراءة.

(توسط العتمة)؛ أي العشاء بين الطول والقصر فيقرأ فيها بكسبَح والشمس، ومن أوساط المفصل.

(قصر الغير) العصر والمغرب بأن يقرأ فيهما من قصاره وأوله الضحى كالسورة الأخرى ينبغي أن تكون أقصر من الأولى، فلو قرأ في الثانية سورة قصيرة عن السورة الأولى، ورتل فيها حتى طال زمن الثانية عن الأولى، فقد أتى بالمندوب.

- وقيل: المندوب تقصير زمن الثانية عن زمن الأولى، وإن قرأ فيها أطول من الأولى واستظهر.

وقوله: (وجلسة السلام) فيه وهم لأن التشبيه هنا في التقصير لا في التطويل، ومن المعلوم أن جلسة السلام ينبغي أن تكون أطول.

- وقد وضح هذا ويئنه الشيخ خليفة بن حسن السوفي حيث قال:

تقصير ثانيته من السور ومن جلوس أول ذاك استقر

فبان من هذا أن الجلوس الأول هو الذي يكون أقصر.

- ومن مندوبات الصلاة:

(تحميد مقتد وفذ) بأن يقول: ربنا ولك الحمد (لا إمام) فإنه يقتصر على سمع الله لمن حمده، فالفذ يقولها بعد قوله: سمع الله لمن حمده، والمقتدي بعد قول الإمام: سمع الله لمن حمده.

- ولقد ترك الناظم هنا مندوبات؛ منها:

- التسبيح في السجود والركوع، والتأمين، ولا بأس أن تأتي بهذه المندوبات في نظم الشيخ خليفة بن حسن السوفي قال:

وبالركوع والسجود ينتقى تسبيحه تأمين فذ مطلقا

إمامهم بالسر كالمأموم مع جهر على الأظهر إن كان سمع - وقد غفل ناظرنا عن هذه المندوبات.

وقوله: وبالركوع والسجود ينتقى؛ أي يختار تسبيحه فيقول في الركوع: سبحان ربي العظيم وبحمده، وفي السجود: سبحان ربي الأعلى وبحمده، ويندب الدعاء في السجود لا في الركوع لقوله ﷺ: «أما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فادعوا فيه بما شئتم فقم أن يستجاب لكم».

تأمين فذ مطلقاً عن التقييد بكون القراءة سرية.

وقوله: إمامهم بالسر؛ أي في القراءة السرية لا في القراءة الجهرية.

كالمأموم في السرية مع جهر؛ أي في الجهرية إن كان سمع؛ أي المأموم قول الإمام: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، وإن لم يسمع ما قبله لا إن لم يسمعه، وإن سمع ما قبله لا يتحراه، وندب إسرارهم به؛ أي التأمين، لأنه دعاء، والمطلوب فيه الإسرار.

- وتضمن البيت: (11، 12، 13، 14، 15) قول الأصل:

«وقنوت سرأ يصبح فقط وقبل الركوع ولفظه وهو: اللهم إنا نستعينك... إلخ. وتكبيره في الشروع إلا في قيامه من اثنتين فلاستقلاله».

- وتضمن البيت (15):

«والجلوس كله بإفشاء اليسرى للأرض واليمنى عليها وإبهامه للأرض».

- وتضمن البيت (12):

«وتكبيره في الشروع إلا في قيامه من اثنتين فلاستقلاله».

- وتضمن البيت (13، 14):

«ووضع يديه على ركبتيه بركوعه ووضعهما حذو أذنيه أو قربيهما بسجود ومجافاة رجل فيه بطنه فخذيه ومرفقيه ركبتيه».

قلت: قد وقع تقديم وتأخير بين النثر والنظم.

- وأما الشيخ خليفة بن حسن فقد نظم الموضوع مرتباً بدون تقديم ولا

تأخير فقال:

إسرارهم به قنوت سرّاً  
 وكونه قبل الكروع وندب  
 تكبيره مع الشروع إلا  
 وذاك في قيامه من اثنتين  
 ويستحب في الجلوس كله  
 وجعله اليمنى عليها وليضع  
 ووضع اليدين فوق الركبتين  
 في حالة السجود أو قربهما  
 ويستحب أن يجافى الرجل  
 ما بين بطنه وبين الفخذين  
 بالصبح لا غير رزقت السرا  
 تعيين لفظه الشهير في الكتب  
 في واحد فحتى يستقلا  
 لأنه كالبدء بعد الركعتين  
 إلصاقه الأرض بيسرى رجله  
 إبهامه بالأض هكذا سمع  
 حال ركوعه وحذو الأذنين  
 بان يحاذى البنان لهما  
 في حالة السجود فادر ما نقل  
 ومرفقيه هكذا والركبتين  
 - فهذه الآيات قد اشتملت على هذا الموضوع.

قوله: (قنوت)؛ أي دعاء، وقوله: (سراً)؛ أي لا جهراً (بالصبح) فقط،  
 فلا يندب في وتر رمضان، ولا في غيره لحاجة كغلاء ووباء، بل يكره فيهما.  
 هذا هو المشهور.

- وقال سحنون: سنة.

- وقال يحيى بن عمر: غير مشروع.

- وقال ابن زياد: من تركه فسدت صلاته.

وقوله: (رزقت السرا) دعاء منه للقارئ وغيره.

(ولفظه)؛ أي القنوت الذي قيل: كان سورتين من القرآن.

وقوله: (ولم يركع)؛ أي قبل الركوع عقب القراءة - وإلى هذا أشار  
 الناظم بقوله: «وكونه قبل الركوع».

- وندب تعيين لفظه الشهير وهو: «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونؤمن  
 بك ونتوكل عليك، ونخضع لك ونخلع ونترك من يكفر بك، اللهم إياك نعبد  
 ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد نرجوا رحمتك ونخاف عذابك الجذ  
 إن عذابك بالكافرين ملحق».

- وقول ناظمنا: والذكر في الشروع إلا في القيام هو نفس قول الناظم تكبيره مع الشروع إلا في الشروع؛ أي في الحركة إلى الركن فعبر الناظم بالتكبير تبعاً للأصل، وهو أولى من تعبير ناظمنا بالذكر، لأن الذكر لفظ عام في التكبير وغيره.

وقوله: (إلا في القيام من اثنتين فلاستقلال) وهو قول الناظم: فحتى يستقلا وذلك في قيامه من اثنتين فيؤخر ندباً لاستقلاله قائماً ويؤخر المأموم قيامه حتى يستقل إمامه ويكبر للعمل، وكما قال الناظم: لأنه كالبدء بعد الركعتين؛ أي لأنه كمفتتح صلاة.

وقول الناظم: ويستحب في الجلوس كله؛ أي سواء كان واجباً أو سنة أو مستحباً إلصاقه الأرض: أي بإفضاء باليمنى إلى الأرض يسر؛ أي الرجل اليسرى، ونصب الرجل اليمنى عليها؛ أي اليسرى، وليضع إبهامهما؛ أي اليمنى للأرض فتصير رجلاه معاً في الجانب الأيمن مفرجاً فخذيه. وهذا معنى قول ناظمنا في البيت (15). وصفة الجلوس يسر للبرا؛ أي للأرض تحيت - تصغير تحيت - يمنى بهما الأرض فرى، وقول ناظمنا: وضع يد الراكع فوق الركبتين، لا يختلف عن قول الناظم: ووضعه اليدين فوق الركبتين.

وقول ناظمنا: وفي السجود الوضع حذو الأذنين، هو نفس قول الناظم: وحذو الأذنين في حالة السجود أو قربهما.

والمعنى: وندب وضع اليدين على الركبتين بالركوع، والمناسب تقديمه في بيان صفة الركوع وندب وضعهما - أي اليدين - حذو - أي قبالة أذنيه أو قربهما - متوجهتين إلى القبلة بسجود.

- قال في الرسالة: تجعل يديك حذو أذنك أو دون ذلك.

- وقول ناظمنا: (وإن يجافي الرجال فيه بين) هو نفس قول الناظم: ويستحب أن يجافي الرجل فيه؛ أي السجود بطنه عن فخذيه ومجافاة مرفقيه عن ركبتيه مجافياً لهما عن جنبيه مجنحاً بهما تجنيحاً وسطاً، وندب تفريق ركبتيه وذراعيه عن فخذيه ورفع ذراعيه عن الأرض.

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وضع يديك حذو أذنيك إذا سجدت والجلوس حكمه خذا  
الإفضاء بالورك الأيسر ولا تجلس على الرجلين يا من عقلا  
مجافاة الرجل بطناً عن فخذ كمرفقين ركبتين فانتبذ  
لدى الركوع والسجود وندب أن تبدأ النزول باليدين حب  
- وتضمن البيت (16، 17، 18، 19، 20، 21، 22) قول الأصل:

«الرداء وسدل يديه، وهل يجوز القبض في النفل أو إن طول؟ وهل كراهته في الفرض للاعتماد أو خيفة اعتقاد وجوبه أو إظهار خشوع؟ تأويلات. وتقديم يديه في سجوده وتأخيرهما عن القيام، وعقده يمناه في تشهديه الثلاث ماداً السبابة والإبهام وتحريكهما دائماً، وتيامن بالسلام ودعاء بتشهد ثان، وهل لفظ التشهد والصلاة على النبي ﷺ سنة أو فضيلة؟ خلاف. ولا بسملة فيه، وجاز كتعود بنفل».

قوله: (رداء)؛ أي وندب الرداء لكل مصل إماماً كان أو مأموماً أو فذاً فرضاً أو نفلاً إلا المسافر فلا يندب له الرداء؛ أي ثوب يلقيه المصلي على كتفيه، وظهره فوق ملبوسه، ولا يغطي به رأسه، فإن غطاه به ورد طرفه على كتفه الآخر صار قناعاً، وهو مكروه للرجال لأنه من زي النساء إلا من ضرورة حر أو برد أو يكون شعار قوم فلا يكره، وطوله ستة (6) أذرع، وعرضه ثلاثة (3)، وتأكد لإمام المسجد، فمأمومه ففذه فإمام غير المسجد فمأمومه ففذه. (وسئل)؛ أي إرسال يديه.

قوله: (وهل يجوز قبض النفل) لكوع اليسرى بيده اليمنى واضعاً لهما تحت صدره وفوق سرتة سواء طول أم لا؟ أو إن طول المصلي فيه، ويكره إن قصره؟ تأويلان.

(وهل قلى)؛ أي كره (في الفرض لاعتماد)؛ أي لقصد الاعتماد؛ أي الاستناد به، وهذا تأويل عبد الوهاب وهو المعتمد، فلو فعله للاقتداء بالنبي ﷺ أو لم يقصد شيئاً فلا يكره، ويجوز في النفل مطلقاً لجواز الاعتماد فيه بلا عذر أو كراهته فيه ظن الوجوب؛ أي خيفة اعتقاد وجوبه من العوام. وهذا تأويل الباجي.

واستبعد باقتضائه كراهة جميع المندوبات خيفة اعتقاد وجوبها، وضعف لاقتضائه التسوية بين الفرض والنفل للكراهة أو خشوعاً؛ أي إظهار خشوع؛ أي خيفة إظهاره، قد روي تأويلات.

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

إنصات تابع قراءة لدى      جهرية والقبض حكمه بدا  
لدى الجماهير وسدل وردا      في بعض أقوال الإمام وجدا  
والعالم الكامل وهو المنصف      يفعل ما يشاء ولا يعنف

- ولقد قال الشيخ محمد بن بادي صاحب هذا النظم في نظمه فتح

البصيرة:

والسدل إن كان يصلي فرضاً      والقبض مذهب قوي أيضاً

يفهم من هذا أن القبض له دلائل من السنة أقوى من الدلائل على السدل حيث إن أحاديث كثيرة دلت على سنية القبض، وفي كل المذاهب وخصوصاً في المذهب المالكي، حيث إن الموطأ هو المرجع لمذهب المالكية، وقد أيد القبض كما في الباب (100) منه باب وضع اليدين أحدهما على الأخرى في الصلاة.

- وفي شرح الموطأ للشيخ محمد الزرقاني في الكلام على القبض:

- وروي أشهب عن مالك لا بأس به في النافلة والفريضة.

- وكذا قال أصحاب مالك المدنيون.

- وروي مطرف وابن الماجشون: أن مالكاً استحسنته.

- قال ابن عبد البر: لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف.

- وهو قول جمهور الصحابة والتابعين، وهو الذي ذكره مالك في

الموطأ.

- ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره.

- وروي ابن القاسم عن مالك الإرسال، وصار إليه أكثر أصحابه.

- وروي أيضاً عنه: إباحته في النافلة لطول القيام، وكرهه في الفريضة.

- ونقل ابن الحاجب أن ذلك حيث تمسك معتمداً لقصد الراحة. اهـ منه .

قوله: (تقديم ايدي ساجد)؛ أي وضعهما على الأرض في هوييه للسجود (عكس القيام)؛ أي وتأخيرهما في رفعهما عن الأرض عن رفع ركبتيه عنها عند القيام. وهذا أولى الأقوال بالصواب.

- لما في أبي داود والنسائي من قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يبركن أحدكم كما يبرك البعير ولكن يضع يديه ثم ركبتيه».

معناه: أن المصلي لا يقدم ركبتيه عند انحطاطه لسجوده كما يقدمهما البعير عند بروكه ولا يؤخرهما في القيام لعسره غالباً.

ومن مندوبات الصلاة (عقده)؛ أي ضم المصلي يمينه على اللحمة التي تحت إبهامه في حال تشهده الثلاث من يميني؛ أي يمينه (يرام)؛ أي يطلب. وقوله: (لدى التشهد) سبق الكلام عليه.

(وبسط الغير تام)؛ ماذا السبابة والإبهام (تحريك سبابتيه) يميناً وشمالاً تحريكاً دائماً في تشهده (إلى السلام)، ولو بعد فراغ الدعاء وهي مقمعة للشيطان تذكر المصلي ما يمنعه عن السهو في صلاته، والشغل عنها، وخصت السبابة به لاتصال عروقهها بنياط القلب، فإذا تحركت انزعج فتنبه لذلك.

- وقيل: يقصد بتحريكها الإشارة إلى أن الله واحد.

- ومن مندوبات الصلاة: (تيامن السلام)؛ أي بالسلام عند نطقه بالكاف والميم بحيث يرى من خلفه صفحة وجهه، وينطق بما قبلهما قبالة وجهه. وهذا في الإمام والفذ، وأما المأموم فيتيامن بجميعه على المعتمد. وهو ظاهر المدونة. وقاله الباجي وعبد الحق.

(مع دعا يلي تشهد ثان) والمعنى أن من مندوبات الصلاة: الدعاء بالتشهد الثاني؛ أي تشهد السلام وخلف ينجلي؛ أي يظهر في لفظ التشهد الذي علمه عمر ابن الخطاب رضي الله عنه على المنبر بحضرة جمع من الصحابة ولم ينكر عليه أحد، فجرى مجرى الخبر المتواتر - ولذا اختاره الإمام مالك رضي الله عنه وهو: (التحيات لله الزكيات لله الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي



ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله».

(صلاقتنا فيه)؛ أي في التشهد؛ أي عقبه بأي صيغة، والأفضل فيها ما ود من قوله ﷺ: «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد».

وقوله: (وفي التشهد التبسم ليجل) بالجيم، قال في الأصل: «ولا بسملة فيه»؛ أي في التشهد.

(وجاز نفلاً)؛ أي وجاز البسملة والتعوذ في صلاة النافلة.

- قال الشيخ السوفي:

والفرض لا تكون فيه بسملة وجاز مع تعوذ بناقله

- وتضمن البيت (23، 24، 25، 26) قول الأصل:

«وكرها بفرض كدعاء قبل قراءة وبعد فاتحة وأثناءها وأثناء سورة وركوع وقبل تشهد وبعد سلام إمام وتشهد أول لا بين سجديته ودعا بما أحب وإن لدنيا وسمي من أحب ولو قال: يا فلان: فعل الله بك كذا لم تبطل».

قوله: (كرههما)؛ أي البسملة والتعوذ (في الفرض) لكل مصل سراً وجهراً في الفاتحة، وغيرها.

- قال ابن عبد البر: وهذا هو المشهور عن مالك ﷺ، وبه وردت السنة المطهرة، وعليه عمل الخلفاء الراشدين ﷺ.

- قال أنس ﷺ: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي فكانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ②، ولم أسمعهم يبسمون. فليست من القرآن إلا التي في أثناء سورة النمل، وقيل بإباحتها.

- وقيل: بنديها.

- وقيل: بوجوبها.

- القرافي وغيره: الورع البسملة أول الفاتحة للخروج من الخلاف، وكان المازري يبسملاً سرّاً.

- فقيل له في ذلك فقال: مذهب مالك رضي الله تعالى عنه على قول واحد من بسملاً لم تبطل صلاته، ومذهب الشافعي رضي الله عنه على قول واحد من تركها بطلت صلاته. اهـ.

وصلاة متفق عليها خير من صلاة قال أحدهما: يبطلانها.

وكذا القراءة خلف الإمام في الجهر وإسماع نفسه قراءته ومحل كراهة البسملة إذا اعتقد أن الصلاة لا تصح بتركها ولم يقصد الخروج من الخلاف، فإن قصده فلا تكره سواء نوى بها الفرض أو لم ينو فرضاً ولا نفلاً، ولا يشترط نية أحدهما في الخروج من الخلاف، ولا نية الفرضية عند الشافعي رضي الله عنه، إنما الشرط عنده عدم نية النفل وعدم النية المذكورة ممكن لا ينافي اعتقاده أن الشافعي رضي الله تعالى عنه إذ فرق بين النية والاعتقاد أفاده عبد الباقي. اهـ [من منح الجليل على مختصر خليل للشيخ محمد عlish].

- ثم شبه في الكراهة فقال: (كالدعاء قبل تشهد) وقبل قرآن؛ أي القراءة، فيكره على المشهور للعمل وإن صح الحديث به.

- وعن مالك رضي الله تعالى عنه ندب قوله قبلها: (سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك، وجهت وجهي الآية؛ اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ونقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس واغسلني بالماء والثلج والبرد).

- قال ابن حبيب: بقوله بعد الإقامة وقبل الإحرام.

- قال في البيان: وذلك حسن.

- زروق: وفيه بحث؛ أي لأن فعله قبلها لأجلها يحتمل أنه مكروه أيضاً أو خلاف الأولى.

(الثناء ركوع)؛ أي ركوع لأنه إنما شرع فيه التسبيح، وندب بعد رفع منه، واختلف فيه.

- فقال علي الأجهوري: المراد به خصوص (اللهم ربنا ولك الحمد) لأن الحامد لربه طالب للمزيد منه وفي شرح الجلاب المراد به مطلق دعاء.

(أو قرآن)؛ أي وكره قراءة القرآن في الركوع لقوله ﷺ: «نهيت أن أقرأ القرآن راکعاً أو ساجداً».

قوله: (أو تلا فصل إمام)؛ أي وبعد سلام الإمام، ولو بقي في مكانه.

(أو جلوساً أولاً)؛ أي غير تشهد السلام، ومنه الصلاة على النبي ﷺ وتكره في التشهد الأول خلافاً لما في عبد الباقي من تأكدها فيه. [قاله النفراني والعدوي وغيرهما].

(لا بين سجديته) فلا يكره الدعاء بل يندب لأنه ﷺ كان يقول بينهما: «اللهم اغفر لي واسترني واجبرني وارزقني واعف عني وعافني»، ويندب بعد السجود. وعقب تشهد السلام.

فقوله: (بل ثم ندب)؛ أي بين السجدين وليدع المصلي من شؤونه بما أحب من جائز شرعاً وعادة، ويحرم بممتنع شرعاً نحو: «اللهم أعني على قتل فلاناً عدواناً أو عقلاً» كالجمع بين الضدين أو عادة كالسلطنة لمن ليس من أهلها، ولا يبطل صلاة هذا إذا كان لغير دنيا بل وإن لدنيا.

(وإن يقلل زيد)؛ أي يا زيد فعل الله بك كذا من خير أو شر لم تبطل صلاته إن كان فلاناً غائباً أو حاضراً لم يقصد خطابه فلا تبطل.

- وتضمن البيت (27، 28، 29، 30، 31) قول الأصل:

«وكره سجود على ثوب لا حصير، وتركه أحسن ورفع موم ما يسجد عليه وسجود على كور عمامته أو طرف كم، ونقل حصباء من ظل له بمسجد، وقراءة بركوع أو سجود ودعاء خاص أو بأعجمية لقادر والتفات بلا حاجة وتشبيك أصابع وفرقتهما».

- إلى أن قال:

«ووضع قدم على أخرى وإقرانهما وتفكر بدنيوي وحمل شيء بكم أو

فم».

- إلى أن قال:

«وعبث بلحيته أو غيرها... إلخ.

قوله: (واقفل)؛ أي أكره؛ أي أحكم بكراهة السجود على الثوب أو البساط الذي لم يفرش في المسجد دائماً وإلا فلا يكره كان من واقف المسجد أو من ريع الوقف أو من أجنبي وقفه ليفرش في الصف الأول للزوم، وقفه وتنتفي الكراهة إذا دعت الضرورة لشدة حر أو برد أو خشونة أرض وجرح بجهة لا يكره السجود على الحصير الخشن كالحلفاء.

ويكره على الحصير الناعم وفي الأصل: «وتركه أحسن»؛ أي السجود على الحصير.

وكره رفع موم؛ أي مصل بالإيماء ما يسجد عليه بجهته سواء كان متصلاً بالأرض كالكرسي أو لا كشيء رفعه بيده وسجد عليه بالفعل، وهذا إذا انحط له كما هو الواجب في الإيماء، فإن رفعه لجهته بدون انحطاط فلا يجزيه (أو بقصد ما رفع)؛ أي نوى حين إيمائه الأرض فإن كان قصد أي نوى الإيماء إلى ما رفع له دون الأرض، فلا يجزيه - وهذا معنى قوله: (أو بقصد ما رفع واقفل)؛ أي وكره السجود على كور (عمامة) أي مجموع لفات عمامته المشدودة على جبهته إن كان لفتين من شال رقيق كشاش ولا يعيد الصلاة، فإن كان أكثر من لفتين واستقرت عليه الجبهة فيعيد في الوقت وإن كانت العمامة مشدودة على الرأس أو سجد على كورها ولم تمس جبهته الأرض فصلاته باطلة ويعيدها أبداً وجوباً.

قوله: (كم)؛ أي طرف كم؛ أي غيره من ملبوسه إلا لشدة حر أو برد أو خشونة أرض.

قوله: (دعا راعع وسلجد) لعل المقصود هنا القراءة في الركوع والسجود ولا شك أنها مكروهة فيهما كما يكره الدعاء.

وقوله: (دعا يخصص)؛ أي لالتزامه والاقتصار عليه، لإيهامه قصر كرم المولى عليه ولأنه ربما صادف غير ما قدر له فلا يجاب فيسيء ظنه بالله تعالى ويئس من رحمته ما لم يكن الخاص عام المعنى نحو: اللهم ارزقني سعادة الدارين واكفني همهما.

- وقد كره الإمام مالك رحمته الله التحديد في صيغ الدعاء، وعدد التسيحات بالركوع والسجود، وفي تعيين لفظها لاختلاف الآثار الواردة في ذلك.

كما يكره الدعاء **(بالعجمة إن غيراً رعى)**؛ أي إن قدر على العربية والكلام بها مكروه في المسجد فقط لقادر على العربية - لنهي عمر رضي الله تعالى عنه عن رطانة الأعاجم في المسجد. وقال: إنها خب وخديعة.

وقوله: **(ورفع رجل)**؛ أي وكره رفع المصلي رجلاً عن الأرض إلا لعذر كطول قيام. وقوله: **(على الأخرى يضع)**؛ أي وضع قدم على الأخرى لأنه عبث قرنها؛ أي إقرانهما وهو ضم الرجلين معاً كالمقيد.

**(وتفكر الدنيا)** إن لم يشغله عنها فإن شغله عنها فلم يدر ما صلى أعادها أبداً على المذهب لأن تفكره بمنزلة الفعل الكثير.

وكره **(عبث)** للمصلي **(بكالصبي)** أو بلحيته أو خاتمه.

**(والإلتفات)** يميناً وشمالاً ولو بجميع بدنه بشرط بقاء رجليه للقبلة، ووجدنا بيتاً لم يوجد في النسخة التي عندنا فهو ساقط منها، وهو قوله:

تشبيك أو فرقة اليدين قر الأقعاً تخصر وتغميض البصر

تشبيك الأصابع للمصلي فقط ولا يكره لغيره ولو في المسجد، وكره فرقتها؛ أي الأصابع في الصلاة، ولا تكره في غيرها ولا في المسجد على الأرجح.

الإقعاً فسره الإمام مالك رحمته الله أن يرجع على صدر قدميه وإليته على عقبه. وهذا التفسير أحسن من تفسير أبي عبيدة بأنه جلوس الرجل على إتيته ناصباً فخذه واضعاً يديه للأرض كإقعاء الكلب. قال أبو الحسن: صفة أبي عبيدة هذه ممنوعة لا مكروهة.

تخصر بصلاة بأن يضع يده في خصره في قيامه وجلوسه وهو من فعل اليهود.

وكره تغميض بصره إلا لخوف نظر لمحرم.

وقوله في البيت (31): (وحمل شيء بضم كالكلم يات)؛ أي وحمله شيء بضم أو كم لا يمنعه عن ركن وإخراج حُرُوف قراءة ولو كان خبزاً مخبوزاً بروث نجس، فلا تبطل الصلاة لحمله، وحيث إن الناظم قدم بعض المكروهات على بعض ووقع في نظمه إبهام في التركيب ولم ينتهج نهج الأصل في ترتيب المكروهات أحياناً أن نجلب في هذا الموضوع نظم الشيخ خليفة بن حسن السوفي.

- وقد جمع ذلك في ثمانية عشر (18) بيتاً فقال:

وكرها بفرض كالدعاء	وقبل قراءة وفي الأثناء
وبعد فاتحته وفي الركوع	وكرها قبل التشهد الوقوع
كذاك في الأول من تشهده	وبعد تسليم الإمام فاقتده
لا بين سجديته ذاك يجتنب	وإن لدينا ودعا بما أحب
ومن أحب فليس في الدعاء	إذ لا يكون مثل ذا ممتنعاً
ولو يقول: يا فلان فعلاً	بك إلهنا كذا لن تبطلا
وفوق ثوب لا حصير كرهوا	سجوده والترك أحسن له
ورفع موم ما عليه يسجد	كذا على كور سجود يوجد
أو طرف الكم ونقلاً بيد	حصباء من ظل له بمسجد
قراءة الركوع أو إذا سجد	وإن يخصص دعاء منفرد
كذا بأعجمية لمن قدر	أو التفاته بلا عذر ظهر
تشبيك أو فرقعه الأصابع	إعماؤه تخلصر بجامع
ورفعه رجلاً وتغميض البصر	ووضع رجل فوق أخرى فاعتبر
كذاك إقرانهما تفكر	بدينوي حمل شيء يظهر
بكم أو فم كذا تزويق	بقبله إذ ذاك لا يليق
تعمد المصحف فيه يوقف	لأن يصلى له من يقف
عبث بلحية وغير يعتنا	كمسجد غير مربع البنا
وفي كراهة الصلاة فيه	قولان فاعمل بالذي تدريه

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: والسنن سر وجهر... إلخ السنن:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

الدليل على السر:

2 - ما أخرجه الدارمي في سننه قال: (باب كيف العمل في القراءة في الظهر والعصر).

- أخبرنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعي عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ بأم القرآن وسورتين معها في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر وصلاة العصر، ويسمعنا الآية أحياناً، وكان يطول في الركعة الأولى.

- والدليل على أنها كانت سرّاً أنهم كانوا لا يسمعون قراءته في غالب الأحيان. وهكذا في العصر وهكذا في الصبح. [متفق عليه].

وأما الدليل على الجهر في صلاة الليل من الفريضة والصبح:

3 - عن جبير بن مطعم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور. [رواه الجماعة إلا الترمذي].

4 - وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها فقال: «هل قرأ معي أحدكم أنفاً...» الحديث.

- وفيه دليل على مشروعية الجهر في محله، وهذا الحديث في الموطأ: (باب القراءة خلف الإمام فيما جهر به) وإسناده صحيح، وهو في الترمذي وأخرجه أبو داود والنسائي.

والدليل على السورة:

5 - قال أبو بزة كان رسول الله ﷺ يقرأ بالستين إلى المائة. [وهو حديث متفق عليه أخرجه البخاري في صفة الصلاة باب القراءة في الصبح وأخرجه مسلم في الصلاة باب القراءة في الصبح].

6 - وروي عن عقبة بن عامر قال: كنت أقود لرسول الله ﷺ ناقته في السفر فقال لي: «يا عقبة ألا أعلمك خير سورتين قرأتنا» فعلمني ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ فلما نزل لصلاة الصبح صلى بهما صلاة الصبح للناس. [رواه البغوي في شرح السنة وأخرجه النسائي، ورواه أبو داود وأخرجه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي].

### والدليل على قوله: وكل تكبير:

7 - ففي سنن الدارمي ما نصه: (باب صلاة رسول الله ﷺ).

- أخبرنا أبو عاصم عن عبد الحميد بن جعفر حدثني محمد بن عمرو بن عطاء قال: سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب النبي ﷺ أحدهم أبو قتادة قال: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ؟ فقالوا: لم فما كنت أكثرنا له تبعة ولا أقدمنا له صحبه قال: بلى قالوا فأعرض قال: كان رسول الله ﷺ: إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه... إلخ الحديث.

8 - وعن ابن مسعود قال: رأيت رسول الله ﷺ يكبر في كل رفع وخفض وقيام وعود. [رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه].

9 - وعن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة، ثم يقول وهو قائم: «ربنا ولك الحمد» ثم يكبر حين يهوي ساجداً، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يكبر حين يهوي ساجداً، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها، ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس. [متفق عليه].

### والدليل على قوله: وكل تسميع؛ أي سمع الله لمن حمده:

10 - ما في مسلم والبخاري: كان ﷺ يرفع صلبه من الركوع قائلاً: سمع الله لمن حمده، وأما تخصيصه بالإمام والفذ دون المقتدى.

11 - فالدليل قوله ﷺ: إنما جعل الإمام ليؤتم به إلى أن قال: وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا ولك الحمد يسمع الله لكم فإن الله



تعالى قال على لسان نبيه سمع الله لمن حمده [رواه مسلم وأبو عوانة وأحمد].

### والدليل على التشهد:

12 - عن عبد الرحمن بن الأسود بن زيد النخعي عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال: علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة، وفي آخرها: فكنا نحفظ من عبد الله حين أخبرنا أن رسول الله ﷺ علمه إياه فكان يقول: إذا جلس في وسط الصلاة، وفي آخرها على ورکه اليسرى: «التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»، قال: ثم إن كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده، وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو ثم يسلم. [رواه أحمد].

### والدليل على الجلوس الأول:

13 - في الحديث السابق فكان يقول: إذا جلس في وسط الصلاة، وفي آخرها: على ورکه اليسرى فهذا دليل على سنية الجلوس.

### والدليل على قوله: سترة:

14 - ما في صحيح مسلم وغيره:

- عن موسى بن طلحة عن أبيه قال: قال: كنا نصلي والدواب تمر بين أيدينا فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: مثل مؤخرة الرجل تكون بين يدي أحدكم ثم لا يضره ما مر بين يديه [رواه مسلم].

15 - وعن سمرة بن معبد قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم فليستر لصلاته ولو بسهم» [رواه أحمد].

16 - وعن سهل بن أبي خيثمة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدنو منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته» [رواه أحمد وأبو داود والحاكم].

17 - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لو يعلم أحدكم ما له في أن يمر بين يدي أخيه معترضاً في الصلاة كان لأن يقيم مائة عام خير له من الخطوة التي خطاها» [رواه ابن ماجه وأحمد].

## والدليل على الإنصات:

18 - حديث عبادة بن الصامت قال: صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح فثقلت عليه القراءة فلما انصرف قال: «إني أراكم تقرؤون وراء إمامكم» قال: قلنا: يا رسول الله إي والله، قال: «لا تفعلوا إلا بأمر القرآن فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» [أخرجه الترمذي وأحمد وأبو داود والحاكم والدارقطني].

19 - وقد جعل ﷺ الإنصات لقراءة الإمام من كمال الائتمام به، فقال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا» [أخرجه مسلم وأبو داود].

20 - وجعل رسول الله ﷺ قراءة الإمام قراءة للمأموم في الجهرية، فقال: من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة. [أخرجه الدارقطني وابن ماجه وأحمد والطحاوي].

## والدليل على قوله: وندب أن يقرأ في سر الإمام:

21 - قال يحيى: سمعت مالكا يقول: الأمر عندنا أن يقرأ الرجل وراء الإمام فيما لا يجهر فيه الإمام بالقراءة ويترك القراءة فيما يجهر فيه الإمام بالقراءة. [رواه في الموطأ].

## والدليل على قوله: كرفعه اليدين عند الإحرام:

22 - ما رواه مالك والشيخان من حديث:

- ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه [رواه مالك في الموطأ].

23 - وحكى ابن المنذر الإجماع على مشروعية رفعهما على العموم عند تكبيرة الإحرام، وأجمعوا أن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة.

24 - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدأ. [رواه الخمسة إلا ابن ماجه].

## والدليل على قوله: تطويل قراءات بصبح:

25 - عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في

الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية، وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية، أو قال: نصف ذلك، وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية، وفي الآخرين قدر نصف ذلك [رواه أحمد ومسلم].

### والدليل على تطويل القراءة في صلاة الظهر:

26 - روى عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة قال: ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله ﷺ من فلان لرجل كان أميراً على المدينة، قال سليمان: صليت خلفه فكان يطيل الركعتين الأوليين في الظهر، ويخفف الآخرين ويخفف العصر، ويقرأ في الركعتين الأوليين من المغرب بقصار المفصل ويقرأ في الركعتين الأوليين من العشاء بوسط المفصل، ويقرأ في الصبح بطوال المفصل. [وهذا الخبر رواه أحمد والنسائي بإسناد صحيح، وصححه ابن خزيمة، والمفصل من القرآن من الحجرات إلى آخر القرآن وقد تقدم الكلام عليه].

### والدليل على قوله: تحميد مقتد وفذ لا إمام:

27 - الأصل في ذلك ما في الموطأ:

- عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه».

28 - وفي رواية لهم من حديث أبي هريرة وأنس مرفوعاً «وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد» [رواه مالك في الموطأ والبخاري].

- قال في الرسالة: ثم ترفع رأسك وأنت قائل: سمع الله لمن حمده، ثم تقول: اللهم ربنا ولك الحمد، ولا يقولها الإمام ولا يقول المأموم: سمع الله لمن حمده، ويقول: اللهم ربنا ولك الحمد.

- وأما عند الإمام أحمد والشافعي.

فأحمد يقول: إن الإمام يقول: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد.

والشافعي قال: أن المأموم كالإمام والفذ يجمع بين سمع الله لمن حمده وربنا ولك الحمد.

## والدليل على قوله: وسر القنوت:

29 - عن البراء بن عازب أن النبي ﷺ : «كان يقنت في الصباح والمغرب» [رواه الخمسة].

30 - وقيل لأنس هل قنت رسول الله ﷺ في صلاة الصبح. قال: «نعم بعد الركوع يسيراً» [رواه الخمسة إلا الترمذي]

31 - وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يقول في صلاة الفجر بعد ربنا ولك الحمد في الركعة الأخيرة: «اللهم أنج الوالدين الوليد وسلمة بن هشام وعياش ابن ربيعة والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم كسني يوسف اللهم العن لحيان ورعلا وذكوان وعصية عصت الله ورسوله» ثم ترك ذلك حين نزل: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود].

32 - وعن أنس رضي الله عنه قال: ما زال رسول الله ﷺ يقنت في صلاة الصبح حتى فارق الدنيا [رواه الدارقطني وعبد الرزاق والحاكم].

33 - وعن الحسن بن علي رضي الله عنه قال: علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر: «اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضى عليك وإنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تبارك ربنا وتعاليت» [رواه أصحاب السنن وزاد النسائي وصلى الله على النبي محمد].

والدليل على قوله: والذكر في الشروع إلا في القيام... إلخ:  
- تقدم دليله في الحديث رقم (9).

والدليل على قوله: وضع يد الراكع فوق الركبتين... إلخ البيت:  
34 - ما أخرجه البغوي بسنده:

- عن علي بن عبد الرحمن المعاوي أنه قال: رأني عبد الله بن عمر وأنا أعبث بالحصى في الصلاة فلما انصرف نهاني وقال: اصنع كما كان رسول الله ﷺ يصنع، قلت: وكيف كان رسول الله ﷺ يصنع؟ قال: كان إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى. [وهذا الحديث أخرجه الموطأ ومسلم وأبو داود والنسائي].

**والدليل على قوله: وأن يجافي الرجال فيه بين بطن وفخذ... إلخ البيت:**

35 - ما أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه :

- عن ميمونة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا سجد جافى بين يديه حتى لو أن بهمة أرادت أن تمر تحت يده مرت [ورواه أبو داود وأخرجه مسلم والنسائي].

**والدليل على قوله: وصفة الجلوس:**

36 - روى ابن مسعود أن النبي ﷺ كان يجلس في وسط الصلاة وآخرها متوركاً.

37 - وفي الموطأ ما نصه :

- وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراه الجلوس في التشهد فنصب رجله اليمنى وثنى رجله اليسرى وجلس على وركه الأيسر ولم يجلس على قدمه ثم قال: أراني هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر، وحدثني أن أباه كان يفعل ذلك.

**والدليل على قوله: ردا:**

31 - ذكر في السيرة: أن ردا النبي ﷺ الذي ملأه عثمان رضي الله عنه ذهباً في تجهيزه ﷺ لغزوة تبوك، فقال رسول الله ﷺ: «ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم ذكروا أنه كان في طول ستة أدرع وعرض ثلاثة ولعله كان يرتدي به فيكون ذلك مستند هذا الفرع» والله تعالى أعلم.

**والدليل على قوله: سدله اليدين:**

39 - وهل يجو القبض :

أما السدل فلم يحضرنا فيه؛ أي دليل من الأدلة الأصلية سوى ما ثبت عن ابن القاسم وهو إمام وعالم جليل وهو أكبر تلاميذة الإمام مالك، فقد روى الإرسال كما سبق؛ أي السدل، وأما القبض فقد ثبت بالأحاديث التي رواها إمامنا مالك في كتابه الموطأ الذي أقسم الإمام الشافعي يمينا بالله تعالى ما على وجه الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح منه وفي هذا الكتاب بالذات قال الإمام: (باب وضع اليدين أحدهما على الأخرى في الصلاة) حدثني

يحيى عن مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري أنه قال: من كلام النبوة إذا لم تستحي فأصنع ما شئت ووضع اليدين أحدهما على الأخرى في الصلاة يضع اليمنى على اليسرى وتعجيل الفطر والاستيناء بالسحور.

40 - وحدثني عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد أنه قال: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة. قال أبو حازم: لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك.

41 - وقال الباجي على الموطأ:

وأما وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة فقد أسند عن النبي ﷺ من طرق صحاح رواه وائل ابن حجر أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم كبر ثم التحف في ثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى.

42 - وأخرج في المدونة:

- عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم رأوا رسول الله ﷺ واضعاً يده اليمنى على يده اليسرى في الصلاة.

- وبالجملته إذا رجعنا إلى السنة وجدنا أن وضع اليمنى على اليسرى رواه البخاري ومسلم ومالك وأبو داود وابن حبان والضياء بسند صحيح والإمام أحمد بسند صحيح والنسائي بسند صحيح، والدارقطني كذلك، وابن خزيمة في صحيحه والترمذي.. إلى غير ذلك كل هؤلاء يرويه قولاً وفعلاً عن رسول الله ﷺ.

**والدليل على قوله: تقديم أيدي ساجد عكس القيام:**

43 - ما رواه أبو هريرة: إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبته - وهو في البغوي بسنده عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وإسناده صحيح وهو في البغوي وأبي داود وأخرجه أحمد.

44 - وأخرج الدارقطني والحاكم في المستدرک مرفوعاً:

أن النبي ﷺ كان إذا سجد يديه قبل ركبته.

**والدليل على قوله: وعقده الثلاث من يمنى إلى قوله تحريك سبابتة:**

45 - حديث مسلم والموطأ:

- عن علي بن عبد الرحمن المعاوي أنه قال: رأني عبد الله بن عمر وأنا أعبث بالحصى في الصلاة فلما انصرف نهاني وقال: اصنع كما كان رسول الله ﷺ يصنع، قلت: وكيف كان رسول الله ﷺ يصنع؟ قال: كان إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى. [رواه البغوي وقال: أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك].

46 - وكان إذا أشار بأصبعه وضع إبهامه على أصبعه الوسطى وتارة كان يحلق بها حلقة وكان يحرك أصبعه يدعو بها ويقول لهي أشد على الشيطان من الحديد - يعني السبابة. [رواه أبو داود والنسائي بسند صحيح].

**والدليل على قوله: تيامن السلام:**

47 - كان يسلم أحياناً تسليمة واحدة تلقاء وجهه يميل إلى الشق الأيمن شيئاً قليلاً [رواه البيهقي ورواه أحمد والحاكم وصححه].

**والدليل على قوله: مع دعا يلي تشهداً ثان:**

48 - دليله ما أخرجه الدارمي: (باب الدعاء بعد التشهد):

- أخبرنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعي عن حسان عن محمد بن أبي عائشة، قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم ومن عذاب القبر وفتنة المحيا والممات وشر المسيح الدجال» [وهذا الحديث في الموطأ باب ما جاء في الدعاء، وفي صحيح مسلم باب ما يستعاذ منه في الصلاة].

49 - وعن عائشة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة: «اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا وفتنة الممات اللهم إني أعوذ بك من المائم والمغرم» فقال قائل: ما أكثر ما يستعيذ من المغرم فقال: «إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف» [متفق عليه].

## والدليل على لفظ التشهد:

50 - اختيار الإمام مالك لتشهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأن عمر قال على المنبر بمحضر من الصحابة وغيرهم فلم ينكروه فكان إجماعاً.

## والدليل على قوله: وفي التشهد التبسمل يجلس - بالجيم :-

51 - قال مالك: لا يقرأ في الصلاة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في المكتوبة لا سراً في نفسه ولا جهراً قال: وهي السنة وعليها أدركت الناس.

## والدليل على قوله: كرههما في الفرض:

52 - ما في الموطأ من حديث أنس بن مالك قال: قمت وراء أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كلهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إذا افتتح الصلاة.

53 - وقال مالك في النافلة: إن أحب فعل وإن أحب ترك ذلك واسع.

54 - وقال مالك: لا يتعوذ الرجل في المكتوبة قبل القراءة.

- قال: ولكن يتعوذ في قيام رمضان.

## والدليل على قوله: لا بين سجديته:

55 - لأنه روى ابن عباس أنه كان يقول: بين السجدين: «اللهم اغفر لي وأرحمني وأجبرني وأهدني وأرزقني». - ويروى هكذا عن علي وبه يقول الشافعي وأحمد.

56 - وروى عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدين: «رب اغفر لي» [أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه وإسناده صحيح].

## والدليل على قوله: وليدع من شأنه بما أحب:

57 - مما في الموطأ:

بعد ذكر التشهد من حديث عبد الله بن عمر، قال: ويقول: هذا في الركعتين الأوليين ويدعو إذا قضى تشهده بما بدأ به فإذا جلس في آخر صلاته تشهد كذلك أيضاً... إلخ الحديث.



- قال الباجي: هنا قوله: ويدعو إذا قضى تشهده بما بدأ له يريد من أمور دينه ودنيا ما لم يمنع الدعاء به في الصلاة كلها بغير القرآن ويدعو على الظالم ويدعو للمظلوم.

- وقال أبو حنيفة: لا يدعو بغير القرآن.

**والأصل في ذلك:**

58 - ما أخرجه البخاري:

- قال أبو هريرة: كان رسول الله ﷺ حين يرفع رأسه يقول: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد يدعو لرجال فيسميهم بأسمائهم فيقول: اللهم أنج الوليد بن الوليد... إلخ، الدعاء السابق وبهذا يتضح لك دليل قوله وليد من شؤونه بما أحب... إلى آخر البيت (26).

**والدليل على قوله: وأقل على الثوب السجود لا الحصير:**

59 - يشكل عليه ما أخرجه الدارمي في سننه:

- أخبرنا عفان، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا غالب القطان عن بكر بن عبد الله عن أنس قال: كنا نصلي مع رسول الله ﷺ في شدة الحر فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه فصلى عليه وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه.

**والدليل على قوله: لا الحصير:**

60 - قول مالك في المدونة: ويسجد على الخمرة والحصير وما أشبه ذلك ويضع يديه على الذي يضع عليه جبهته.

**والدليل على قوله: وأقل على عمامه:**

61 - هو ما في المدونة:

قال: فيمن سجد على كور العمامة.

قال: أحب إلي أن يرفعها عن بعض جبهته حتى يمس بعض جبهته الأرض.

قلت: فإن سجد على كور العمامة؟

قال: أكرهه فإن فعل ذلك فلا إعادة عليه.

62 - وقوله: «دعاء راعع وساجد»: لعل المقصود هنا القراءة في الركوع والسجود لأن الدعاء لا يكره في السجود.

**والدليل على ذلك:**

• ما في سنن الدارمي:

قال: أخبرنا محمد بن أحمد حدثنا ابن عيينة عن سلمان بن سحيم عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس قال: كشف رسول الله ﷺ الستار والناس صفوف خلف أبي بكر، فقال: «أيها الناس أنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له إلا أنني نهيت أن أقرأ راعماً أو ساجداً فأما الركوع فعظموا ربكم، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم».

63 - وقوله: دعا يخص كالعجمة:

- تقدم الدليل وهو نهي عمر رضي الله عنه عن رطانة الأعاجم في المسجد وقال: إنها خب وخديعة.

**والدليل على قوله: ورفع رجل أو على الأخرى يضع... إلخ البيت:**

64 - ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق، قال: قال عبد الله: قاروا الصلاة يقول: اسكنوا واطمننوا.

**والدليل على قوله: تشبيك أو فرقة اليدين قر:**

65 - هو ما في مصنف عبد الرزاق الثوري عن العلاء بن المسيب عن أبي مصعب عن ابن عباس أنه كره أن ينقض الرجل أصابعه في الصلاة.

66 - وفيه أيضاً: عن عبد الرزاق عن ابن جريج، عن عطاء أنه كره تفقيع الرجل أصابعه في الصلاة يعني تنقيض الأصابع.

67 - وأما بالنسبة لتشبيك الأصابع ففي المصنف ما نصه عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن رجل مصدق أنه سمع أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا توضأ

أحدكم في بيته ثم يخرج يريد الصلاة فلا يزال في صلاته حتى يرجع فلا تقولوا هكذا». ثم شبك في الأصابع إحدى أصابع يديه في الأخرى. [وهذا الحديث أخرجه الترمذي من طريق الليث بن سعد عن ابن عجلان وأخرجه النسائي وأحمد].

#### والدليل على قوله: الإقعاء:

68 - عن قتادة قال: إذا صلى أحدكم فلا يقعين إقعاء الكلب. اهـ [من مصنف عبد الرزاق].

69 - وعن عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي، قال: الإقعاء عقبة الشيطان.

#### والدليل على قوله: تخصر:

70 - ما في أبي داود:

حدثنا هناد بن السري عن وكيع عن سعيد بن زياد بن صبيح الحنفي، قال: صليت إلى جنب ابن عمر ووضعت يدي على خاصرتي فلما صلى قال: هذا الصلب في الصلاة وكان رسول الله ﷺ ينهى عنه.

71 - وعن أبي هريرة قال: نهى النبي ﷺ أن يصلي الرجل مختصراً. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي].

#### والدليل على قوله: تغميض البصر:

72 - عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام إلى الصلاة فلا يغمض عينيه» [رواه الطبراني في الثلاثة].

#### والدليل على عدم التفكير في الصلاة

73 - قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾﴾

[المؤمنون: 1، 2].

- فالتفكر بأمر الدنيا يصرف عن المصلي الفلاح والأجر المعد للخاشعين وليجعل تفكيره في معاني ما يقرأ أو يقرأ الإمام وما إلى ذلك فإن شغله التفكير حتى لا يدري ما صلى أعاد أبدأ على ظاهر المذهب.

### والدليل على قوله: وعبث بكالحصى:

74 - لما روى عبد الرزاق عن معمر عن أبان قال: رأى ابن المسيب رجلاً يعبث بلحيته في الصلاة، فقال: إني لأرى هذا لو خشع قلبه خشعت جوارحه.

75 - وروى عبد الرزاق عن الثوري عن رجل قال: رأني ابن المسيب أعبث بالحصى في الصلاة، فقال: لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه.

76 - وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يكره كل شيء من العبث في الصلاة، قال الثوري: جاءت الأحاديث أنه كان يكره العبث في الصلاة.

### والدليل على قوله: والالتفات:

77 - عن عائشة قالت: سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة، فقال: «هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد» [رواه البخاري والنسائي وأبو داود].

78 - ولهما: لا يزال الله مقبلاً على العبد ما لم يلتفت فإذا التفت أنصرف عنه.

79 - وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «يا بني إياك والالتفات في الصلاة فإنه هكلة فإن كان لا بد في التطوع لا في الفريضة» [رواه الترمذي].

- وأما حمل شيء بضم كالم فلم نجد فيه دليلاً أصلياً وهو معلوم عند العلماء بالكرهة إذا لم يمنع من أداء الفرض.

\* مجموع الأدلة في هذا الفصل من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة تسعة وسبعون (79) دليلاً ويتبعها الإجماع.

## فَصْلٌ يَجِبُ بِفَرَضِ قِيَامٍ

- 1 - فصل وبالفرض قيام من قدر
  - 2 - لغير حائض وغير جنب
  - 3 - ثم الجلوس مستقلاً ثماً
  - 4 - نزل وهو قادر فتبطل
  - 5 - وذو السقوط بزوال الاعتماد
  - 6 - وأوماً العاجز إلا عن يقوم
  - 7 - ومن بقدرة جميعها أحس
  - 8 - وإن بها المعذور خف انتقالاً
  - 9 - وإن بما تسطاع من قيام
  - 10 - وهل على العاجز إلا عن نيت
  - 11 - وجاز قدح عين أدى لقعود
  - 12 - وبطل النفل اضطجاع القادر
- يجب ثم الاستناد للضرر  
ولهما أعد بوقت اجتنبي  
مستنداً وَمِنْ لأدنى ثماً  
والخلف بين الأوسطين ينقل  
مع قدرة أبطل إلا الكره قاد  
ومع جلوس منه للسجود يوم  
بلا نهوض ركعة ثم جلس  
لأعلى ما أسطاع وإلا أبطلا  
الحمد والركوع والإحرام  
أو مع إيماء بطرف وجبت  
والخلف إن أدى إلى الظهر يعود  
كذا جلوس للقيام النادر

اشتمل هذا الفصل على إثني عشر (12) بيتاً.

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5) قول الأصل:

«فصل يجب بفرض قيام إلا لمشقة أو لخوفه به فيها أو قبل ضرراً كالتميم كخروج ريح ثم استناد لا لجنب وحائض ولهما أعاد بوقت ثم جلوس كذلك وتربع كالمتنفل وغير جلسته بين سجدتيه ولو سقط قادر بزوال عماد بطلت وإلا كره».

قوله: (فصل في القيام) وبدله ومراتبه مع الفرض، فقوله: (وبالفرض)؛

أي الصلاة الفرض وهي الصلوات الخمس قيام من قدر عليه يجب عليه سواء كانت الصلاة مفروضة عيناً أو كفاية كجنازة على أنها فرض كفاية، وأما على أنها سنة فالقيام فيها مندوب القيام، ويكون استقلالاً للإحرام والفتاحة وهوى الركوع والسجود في كل حال إلا لمشقة لا يستطيع القيام معها، ولم يذكر الناظم مثلاً للمشقة وذكرها الأصل، فقال: أو قبل ضرراً كالتيمم؛ أي كالخوف المسوغ للمتمم في كونه جزءاً أو ظناً لا شكاً أو وهماً أو كونه مستنداً لتجربة في نفسها وإخبار عارف بالطب كخوف خروج ريح أو غيره من الحدث إن صلى قائماً لا جالساً فيصلي من جلوس محافظة على شرطها المستمر الذي لا بد له، لأن المحافظة على الشرط الواجب في كل الصلاة فرضاً كانت ونفلاً أولى من المحافظة على ركنها الواجب في بعضها - ورحم الله الشيخ خليفة بن حسن السوفي حيث قال:

يجب بالفرض قيام المستقل إلا إذا كانت مشقة تنل  
 أو خوفه فيها وقبل ضرراً كالخوف في تيمم قد ذكرا  
 وكخروج الريح ثم الاستناد لا جنب أو حائض نلت المراد

قوله: (ثم الاستناد) في القيام محافظة على صورته ما أمكن لأنه الأصل، ويستند لكل شيء (غير حائض وغير جنب) فيكره الاستناد لهما لبعدهما عن الصلاة إن وجد غيرهما، وإن استند لهما، فقل له: (اعد صلاتك بوقت اجتنبى)؛ أي أختير؛ أي الوقت المختار بل للإصفرار (ثم) إن عجز عن القيام (مستنداً) فالواجب عليه الجلوس مستقلاً فيقدم الاستقلال عن الاستناد لغير جنب وحائض ولهما أعاد بوقت فإن لم يقدر فالجلوس مستنداً.

وقوله: (ومن لأننى ثم نزل وهو قادر) هو معنى قول الأصل: «لو سقط قادر بزوال عماد بطلت»؛ أي ولو سقط قادر على القيام أو الجلوس مستقلاً فخالف الواجب عليه وصلى مستنداً استناداً تاماً فسقط بالفعل أو قدر سقوطه لزوال عماد وهو معنى (ونو السقوط بزوال الاعتماد... إلخ) بطلت صلاته إن كان استناده عمداً أو جهلاً في تكبيرة الإحرام أو في قراءة الفتاحة أو في هوى الركوع بفرض لا ساهياً فتبطل الركعة التي استند فيها، وأما قوله: (والخلف بين الأوسطين ينقل) والأوسطين القيام مستنداً و(الجلوس مستقلاً).

- ففي الدسوقي: والذي في الحطاب ما نصه: ما ذكره المصنف من وجوب الترتيب بين الإستناد قائماً والجلوس مستقلاً عموماً ذكره ابن شاس وابن الحجاب وذكر ابن ناجي في شرح الرسالة والشيخ زروق أن ابن رشد ذكر في سماع أشهب أن ذلك عل جهة الاستحباب فانظره. وهذا ليس فيه ترجيح أن ابن ناجي اختار خلاف ما لابن رشد وقال: إنه ظاهر المدونة عندي. اهـ منه باختصار.

- وتضمن البيت (6، 7، 8) قول الأصل:

«وأوما عاجز إلا عن القيام ومع الجلوس أو ما للسجود منه».

- إلى أن قال:

«وإن قدر على الكل وإن سجد لا ينهض أتم ركعة ثم جلس وإن خف معذور انتقل للأعلى».

قوله: (وأوما العاجز)؛ أي أشار بالركوع والسجود والجلوس بين السجدين والتشهد والسلام العاجز عن كل شيء من أفعال الصلاة إلا عن القيام وهذا معنى قوله: (إلا عن يقوم) فيقوم معناها القيام لأن «عن» لا تدخل إلا على الاسم لا على الفعل، والمعنى فهو قادر على القيام فيقوم ويومئ للأركان منه؛ أي من القيام (ومع الجلوس)؛ أي إن قدر على الجلوس وعجز عن الركوع والسجود أوماً للركوع من قيام وأوما للسجود منه؛ أي من الجلوس، فيجلس ويومئ للسجدين من الجلوس.

- ومعنى البيت السابع: إن قدر مريد الصلاة على الكل؛ أي جميع أركان الركعة، ولكن إن سجد على الأرض لا ينهض. وهذا معنى قوله: (بلا نهوض) أتم ركعة بجميع أركانها من ركوع وسجود إلى آخر الأركان (ثم جلس)؛ أي استمر جالساً في بقية صلاته، وإليه مال اللخمي والتونسي وابن يونس، وقيل: يصلي جملة صلاته قائماً إيماءً إلا الأخيرة فإنه يركع ويسجد فيها.

قوله: (وإن بها المعذور خف)؛ أي وإن خف في الصلاة شخص معذور بعذر مسوغ للاستناد أو الجلوس أو الاضطجاع... إلى آخر المراتب (انتقلا

لأعلى ما استطاع) كمستند قدر على الاستقلال، وجالس قدر على القيام وهكذا في مراتب الصلاة، وينتقل وجوباً في الانتقال الواجب، وندباً في المندوب، فإن ترك الانتقال الواجب بطلت الصلاة لا المندوب، وأشار قوله: (انتقلاً) بأن الخفة حصلت وهو في الصلاة فإن خف بعدها لا يعيدها.

- وتضمن البيت (9، 10) قول الأصل:

«وَأَتِ عَجَزَ عَنْ فَاتِحَةَ قَائِماً جَلَسَ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَةٍ أَوْ مَعَ إِيمَاءٍ بِطَرَفٍ فَقَالَ وَغَيْرِهِ لَا نَصَّ وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوَجُوبُ».

وَأَتِ أَيُّهَا الْمَصْلِيُّ (بِمَا تَسْتَطَاعُ)؛ أَيُّ مَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَهَذَا يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ الْأَصْلِ: «وَإِنْ عَجَزَ عَنْ» قِرَاءَةِ (فَاتِحَةَ) جَلَسَ لِقِرَائَتِهَا عَقِبَ إِحْرَامِهِ قَائِماً ثُمَّ يَقُومُ لِهَوَى الرَّكُوعِ، وَلَوْ عَجَزَ عَنْ قِيَامِ السُّورَةِ رَكَعَ إِثْرَ الْفَاتِحَةِ، وَكَذَا يَجِبُ الْقِيَامُ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ قِرَائَتِهِ جَالِساً لِيَأْتِيَ بِالرُّكُوعِ مِنَ الْقِيَامِ.

- قال الشيخ السوفي في نظمه:

وَمَنْ يَكُنْ عَجَزَ عَنْ فَاتِحَتِهِ حَالَ قِيَامٍ فَلْتَكُنْ مِنْ جَلِيسَتِهِ

(وهل) تجب الصلاة (على العاجز) عنها (إلا عن نية)؛ أي إجراء أركانها من الإحرام إلى آخر الأركان على قلبه وليس المراد بالنية مجرد القصد. فقال ابن بشير: لا نص على هذه الصورة في المذهب، وأوجب الشافعي القصد إلى الصلاة وهو أحوط، ومذهب أبي حنيفة إسقاط الصلاة عن وصل إلى هذه الحالة.

وقوله: (ومع إيماء بطرف) - بسكون الراء -؛ أي عين.

- فقال المازري في شرح التلقين: مقتضى المذهب فيما ظهر لي أنه

يومي بطرفه وحاجبه ويكون مصلياً به مع النية.

- وقال غيره: لا نص في المذهب على وجوبها بالنية وحدها في الأولى

وبها مع النية بالطرف في الثانية.

• قال في الأصل: «ومقتضى المذهب الوجوب» فهو مقول له ضمناً والمازري قال في مسأله مقتضى المذهب الوجوب صراحة وهو يقتضي أنه لا نص فيها فيكون مقولاً لأنه ضمناً، فقد صح أن كلاهما قال الأمرين وإن كان بعضها ضمناً والبعض الآخر صريحاً.



- قال الشيخ خليفة بن حسن السوفي:

وعاجز عن غير نية ومع إيماء بطرفه فقال من يدع  
وغيره لا نص لي ومقتضى مذهبنا الوجوب وهو المرتضى

- وتضمن البيت (11، 12) قول الأصل:

«وجاز قدح عين أدى لجلوس لا استلقاء، فيعيد أبدأ» إلى أن قال  
«ولمتنفل جلوس ولو في أثنائها إن لم يدخل على الإتمام لا اضطجاع وإن  
أولاً» (وجاز قدح عين أدى للعود) وجاز للمكلف قدح - بفتح فسكون؛ أي  
فصد عين لإخراج الماء المتكون عليها المانع لها من الأبصار بلا وجع فيها  
جاز وإن أدى لاستلقاء، ومثل العين مداوة سائر الأعضاء أدى - بفتح الهمزة  
والدال المشددة - القعود؛ أي لجلوس والخلف؛ أي الخلاف إن أدى إلى  
الظهر؛ أي إن أدى إلى الاستلقاء على الظهر، قال في الأصل: «لا استلقاء  
فيعيد أبدأ إن صلى مستلقياً فيها عند ابن القاسم».

وقال أشهب: هو معذور.

- ابن الحاجب: وهو الصحيح.

- وإلى هذا أشار في الأصل بقوله: «وصحح عذره». وهي رواية ابن  
وهب، ومقتضى الشريعة الغراء.

وقوله: (ويبطل النفل اضطجاع القادر) فمن قدر على النفل قائماً أو  
جالساً، وصلاة مضطجعاً فصلاته باطلة كما تبطل صلاة الذي نذر أن يصلي  
قائماً فصلى جالساً مع القدرة، وأما إن لم ينذر فلا بأس. لقوله في الأصل:  
«ولمتنفل جلوس ولو في أثنائها إن لم يدخل على الإتمام».

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل وبالفرض قيام:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

2 - قوله: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238].

والدليل من السنة:

3 - قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي».

- فقد ورد في رواية البخاري لحديث المسيء صلاته قال: «بعد السجود الأخير ثم ارفع حتى تستوي قائماً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها».

والدليل على قوله: للضرر؛ أي للمشقة:

4 - دليبه أدلة يسر الإسلام: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286].

والدليل على قوله: ثم الجلوس مستقلاً... إلخ البيت:

5 - حديث البخاري: عن عمران بن حصين:

- قال عمران بن حصين رضي الله عنه: كانت بي بواسير فسألت رسول الله ﷺ، فقال: «صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب» [رواه البخاري وأبو داود].

الدليل على قوله: وأوما العاجز:

دليله ما في المدونة:

6 - سألت مالكا عن الرجل يقدر على القيام ولا يقدر على الركوع والسجود كيف يصلي؟

- قال: يومئ برأسه قائماً للركوع على قدر طاقته ويمد يديه إلى ركبتيه فإن كان يقدر على السجود سجد وإن لم يكن يقدر على السجود ويقدر على الجلوس أوما للسجود جالساً.

والدليل على قوله: ومن بقدره جميعها أحس:

7 -؛ أي وإن قدر على الكل وإن سجد لا ينهض أتم ركعة ثم جلس هو لقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ إِنَّا لَأَنفِقُوا لَكُمْ مِمَّا كَرِهْتُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [التغابن: 16].

8 - ولقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم».

9 - ولقول مالك في المدونة: أفعل من ذلك ما استطعت وتيسر عليك فإن دين الله يسر.

والدليل على قوله: وإن بها المغدور خف انتقالاً:

10 - الدليل من المدونة:

- وقال ابن القاسم في الرجل الذي يفتح الصلاة جالساً لا يقوى إلا على ذلك ثم يصح بعد ذلك في بعض صلاته أنه يقوم فيما بقي من صلاته، وصلاته مجزئة عنه، وكذلك لو افتتحها قائماً ثم عرض له ما يمنعه من القيام صلى ما بقي من صلاته جالساً.

- وهو ما يعنيه الناظم بقوله: «وأت بما تسطاع من قيام... إلخ البيت».

- وأما قوله: وهل على العاجز إلا عن نية فقد.

قال في الأصل: «لا نص».

- فكفانا مثنوة طلب الدليل.

والدليل على قوله: وجزأ قدح عين:

11 - الدليل ما في المدونة:

- قال: وقال ابن القاسم في الذي يقدر الماء في عينيه: فيؤمر بالاضطجاع على ظهره ولا يزال كذلك اليومين ونحو ذلك.

- قال: سئل مالك عنه فكرهه.

- وقال: لا أحب لأحد أن يفعله.

- قال ابن القاسم: ولو فعله رجل فصلى على حالته تلك رأيت أن يعيد

الصلاة متى ما ذكر.

12 - وقد صحح بعض العلماء عذره لقوله ﷺ: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا

مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَبِيرًا

لِيُضِلُّونَ بِأَهْوَابِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴿١١٩﴾ [الأنعام: 119].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال العلماء اثنا عشر (12)

دليلاً.

## فَصْلٌ فِي قَضَاءِ الْفَوَائِدِ

- 1 - فصل قضا ما فات مطلقاً يجب
  - 2 - للحاضرين والفوائت وبين
  - 3 - وقت وهل أربع أو خمس خلاف
  - 4 - وفي صلاة ذاكر النزر قطع
  - 5 - وكماً من بعد شفع مغرباً
  - 6 - وإن جهلت عين ما نسي صل
  - 7 - كذا مع التالي أو الرابع - أو
- ومع ذكر شرطاً الترتيب دب  
يسيرها مع حاضر وإن أبين  
وإن يخالف فبوقت استئناف  
إماماً أو فذاً وثنى إن ركع  
كغيرها بعد ثلاث وجبا  
خمساً ومع ثانية سنا تصل  
خامسة والعشر مع ساد - رووا

- اشتمل هذا الفصل على سبعة (7) آيات تضمنت قول الأصل :

«فصل: وجب وقضاء فائتة مطلقاً، ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرطاً والفوائت في أنفسها ويسيرها مع حاضرة وإن خرج وقتها، وهل أربع أو خمس؟ خلاف. فإن خالف ولو عمد أعاد بوقت الضرورة وفي إعادة مأومه. خلاف، وإن ذكر اليسير في صلاة ولو جمعة قطع فذ وشفع إن ركع وإمام ومأومه لا مؤتم فيعيد في الوقت ولو جمعة وكمل فذ بعد شفع من المغرب كثلاث من غيرها، وإن جهل عين منسية مطلقاً صلى خمساً وإن علمها دون يومها صلاها ناوياً له، وإن نسي صلاة وثانيتها صلى ستاً، وندب تقديم ظهر، وفي ثالثيتها أو رابعتها أو خامستها كذلك يثنى بالمنسى وصلى الخمس مرتين في سادستها وحادية عشرتها وفي صلاتين من يومين معينين لا يدري السابقة صلاهما وأعاد المبتدأة».

قوله: (فصل قضا ما فات مطلقاً يجب)؛ يعني أن قضاء الصلاة الفائتة التي فات وقتها والذمة معمورة بها مطلقاً عن التقييد في كونه في وقت منع نفل أو

كراهته فيقضي وقت طلوع الشمس ووقت غروبها وخطبة الجمعة وبكونه في حضر أو سفر أو في صحة أو مرض وبكونه محققاً أو مظنوناً يجب عليه القضاء .

قوله: (ومع نكر شرطاً الترتيب دب)؛ أي مع تذكر لأولى الحاضرتين في حال الشروع في ثانيتهما - إتفاقاً، وكذا بعد الشروع وقبل فراغها، فالواجب الترتيب للحاضرتين؛ أي للحاضرتين المشتركتين في الوقت وهما الظهران والعشاءان ترتيباً شرطاً .

وقوله: (والفوائت)؛ ومعناه أنه يجب ترتيبها أيضاً مع الذكر؛ أي في أنفسها ولكنه غير شرط على المعتمد فإن نكس فلا إعادة عليه (وبين يسيرها مع حاضرة)؛ أي حاضرة فيجب أيضاً مع الذكر من غير أن يكون شرطاً ترتيب يسير الفوائت أصلاً أو بقاء إذا اجتمع مع حاضرة (وإن بين وقت)؛ أي وإن خرج وقت؛ أي وقتها على مذهب المدونة، وقال ابن وهب: يبدأ بالحاضرة، وأشهب بأيهما أحب .

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم مالك :

على الذي فرط يلزم القضاء	لكل ما من الصلاة قد مضى
فمع ذكر رتب الحاضرتين	كالظهر مع عصر ومثل المغربين
ورتب حاضرة مع ما ندر	من الفوائت كأربع تقرر
ولو يفوت وقتها وتبطل	بذكر كاليسير فيها يافل

وقوله: (وهل أربع أو خمس؟ خلاف) وهل أكثر اليسير أربع؟ وهو مذهب الرسالة وظاهر المدونة عند جماعة أو خمس . وهذا قول مالك رضي الله عنه وتؤولت المدونة عليه أيضاً، وقدمه ابن الحاجب، واختصر عليه الجلاب وعبد الوهاب وصوبه في المقدمات وشهره المازري في الجواب عن ذلك خلاف؛ أي قولان مشهوران .

ومفهوم يسيرها تقديم الحاضرة على كثيرها وهو كذلك ندباً إن اتسع وقتها ووجوباً إن خاف وإن يخالف؛ أي خالف من عليه يسير الفوائت، والحاضرة الواجبة عليه بأن قدم الحاضرة على قضاء بسير الفوائت سهواً بل

ولو خالف عمداً أعاد ندباً الحاضرة التي قدمها على يسير الفوائت ولو مغرباً صلاها في جماعة وعشاء بعد وتر.

(فبوقت)؛ أي وقت الضرورة الذي يدرك فيه ركعة بسجديها فطلب الإعادة في المختار بالأولى فيعيد الظهرين للغروب والعشاءين والصبح للطلوع وفي صلاة حاضرة غير جمعة بل ولو كانت جمعة (ذاكر الغزير)؛ أي اليسير قطع الصلاة التي هو فيها سواء كان (إماماً أو فذاً) في غير الجمعة لعدم تأنيها من الفذ لا مأموماً فإنه يتمادى مع الإمام.

قوله: (وثنى إن ركع)؛ أي ركع ركعة بسجديها فيضم لها أخرى ويجعلها نافلة، ولو كانت الصلاة التي فيها ثنائية كصبح، وقيل: يتمها صباحاً إن عقد ركعة منها لمشارفته على إتمامها لا مغرباً فيقطعها ولو عقد ركعة لشدة كراهة النفل قبلها، وهذا الذي في كتاب الصلاة الأول من المدونة، وفي كتاب الصلاة الثاني منها أنه يشفعها إذا تذكر بعد أن ركع وضعف هذا القول) ورجح ابن عرفة إتمامها مغرباً إذا تذكر بعد عقد ركعة.

وقوله: (وكملا من بعد شفع مغرباً) وكملا بفتحات مثقلاً وبالمد لضرورة الشعر والفاعل محذوف تقديره فذ وأولى إمام ذكر كل منهما اليسير بعد شفع؛ أي ركعتين تامتين بالجلوس عقب سجدي الثانية.

وقوله: (مغرباً)؛ أي من المغرب ولا يشفعها لثلا يؤدي إلى التنفل قبلها، ولأن ما قارب الشيء يعطي حكمه وشبهه في التكميل بنية الفرضية (كغيرها)؛ أي المغرب بعد الثلاث من الركعات تامات بإعتداله قائماً في الرابعة وجوباً لأن ما قارب الشيء يعطي حكمه، فإن ذكره قبل كمال الركعة الثالثة من الرباعية رجع لجلوس الثانية وأعاد تشهده وسلم بنية النفل وهذا التفصيل يجري أيضاً في تذكر الإمام أو الفذ حاضرة في حاضرة فإن كان قبل عقد ركعة قطع، وإن كان بعد عقد ركعة شفع، وإن كان بعد ثلاث من رباعية كمل بنية الفرض صرح به سند عن عبد الحق.

(وإن جهلت) أيها التارك لصلاة منسية متروكة، وصارت ذمتك مشغولة بها سواء نسيته أو تعمدت تركها أو فاتتك لعذر غير مسقط كنوم فلم تدر؛ أي صلاة هي صلى خمساً من الصلوات وهي المفروضة في اليوم والليلة تبدأ

بالظهر وتختم بالصبح، لُحِيطَ بوجوه الشك فإن علمتها نهائية صل الظهر والعصر والصبح وبرئت ذمتك، وإن علمتها ليلية صل المغرب والعشاء، وإن علمها دون يومها صلاها ناوياً له، وإن نسي صلاة وثانيتها ولم يدر من ليل أو نهار أو منهما ولا إن النهار قبل الليل أو عكسه صلى (سناً) مرتبة فيختم بما بدأ به لاحتمال كونها المتروك. وندب تقديم ظهر في البداية، فإذا بدأ بها فإن كانت ظهراً أو عصراً أو مغرباً أو عشياً أو عشاءً وصباحاً أو صباحاً وظهرأ برئ لإتيانه بأعداد أحاطت بحالات الشكوك.

(كذا مع التالي)؛ أي صلاة مع ثالثتها وهو ما بينهما واحدة (والرابع)؛ أي وصلاة ورابعتها وهو ما بينهما صلاتين (أو خامسة)؛ أي وصلاة مع خامستها وهو ما بينهما صلوات كذلك؛ أي يصلي ستاً يثنى بالمنسية.

وقوله: (والعاشرة مع ساد)؛ أي سادسة (رووا) يعني أنه يصلي الخمس مرتين في نسيان صلاة وسادستها وهي مماثلتها في اليوم الثاني وفي نسيان صلاة وحادية عشرتها وهي مماثلتها من اليوم الثالث، وكذا في سادسة عشرتها وحادية عشرتها وهلم جرا، بأن يصلي الخمس متوالية ثم يعيدها لأن من نسي صلاة من الخمس لا يدري عنها صلى خمساً. وهذا عليه في كل يوم صلاة لا يدري عنها فيصللي لكل صلاة خمساً.

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل قضا ما فات مطلقاً يجب:

1 - قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: 14].

ومن السنة:

2 - قوله ﷺ: «من نسي صلاة فليصلها حين يذكرها» [أخرجه ابن ماجه

عن أنس بن مالك، ورواه عن أبي هريرة، وزاد بعد إذا ذكرها فإن الله ﷻ قال: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ وأخرجه أبو داود عن أبي هريرة].

والدليل على قوله: ومع ذكر شرطاً الترتيب دب:

3 - دليله ما في المدونة:

- عن ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال: من نسي صلاة من صلاته فلم يذكرها إلا وهو وراء الإمام فليصل الصلاة التي نسي ثم ليصل بعدها الصلاة الأخرى.

- وقال مالك والليث ويحيى بن عبد الله من حديث ابن وهب قال مالك: وعلى ذلك الأمر عندنا في كل من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو في صلاة غيرها وهو مع إمام أو وحده.

- قال: فإن الصلاة التي ذكرها فيها تفسد عليه ولا تجزئه حتى يصلها بعد الصلاة التي نسي. اهـ. منها.

### والدليل على ترتيب الفوائت في أنفسها:

#### الدليل على ذلك:

4 - حديث ابن مسعود: أن المشركين شغلوا رسول الله ﷺ على أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله فأمر بلالاً فأذن ثم قام فصل الظهر ثم أقام فصلي العصر ثم أقام فصلي المغرب ثم أقام فصلي العشاء. [أخرجه أحمد والترمذي والنسائي والحاكم].

- وفي هذا الحديث دليل على وجوب الترتيب.

### والدليل على قوله: يسيرها مع حاضر:

ما في المدونة:

5 - قلت: فإن هو نسي صلوات صلاتين أو ثلاثاً أو أربعاً؟.

- قال: إذا نسي صلوات يسيرة بدأ بها كلها قبل الصلاة التي حضر وقتها، وإذا كانت كثيرة بدأ بالصلاة التي حضر وقتها ثم قضى ما كان نسي. قال: وهذا قول مالك.

- قال ابن القاسم: وإنما الذي قال مالك في اليسيرة الصلاة أو الصلاتين أو الثلاث أو ما قرب.

- قال وكيع عن شريك عن المغيرة عن إبراهيم النخعي مثل قول مالك: أنه يقضي الأول فالأول متتابعاً. اهـ منه.



**والدليل على قوله: وإن يبين وقت:**

6 - وهو قول الإمام في المدونة:

- قال: إذا كانت يسيرة صلاهن قبل الصبح وإن فات وقت الصبح.

**والدليل على قوله: وإن يخالف فبوقت استنف:**

7 - تبع فيه المدونة ونص ما فيها:

- قلت: رأيت من نسي صلاة ثم ذكرها فلما ذكرها صلى صلوات وهو  
ذاكر لتلك الصلاة نسي ولم يصلها؟

- قال: لا أحفظ عن مالك في هذا شيئاً ولكن قال مالك: من نسي  
صلاة فذكرها فليصلها ثم ليعد كل صلاة هو في وقتها.

- قال: فأرى ذلك بهذه المنزلة، وإن كان صلى عمداً إذا ذهب الوقت  
فإنما عليه أن يصلي التي نسي وكل صلاة هو في وقتها وقد أساء فيما تعد  
ولا أحفظ عن مالك في العمد شيئاً.

**والدليل على قوله: وفي صلاة ذاكر النذر قطع:**

8 - هو ما في المدونة

- قال مالك: الأمر عندنا في كل من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو  
في صلاة غيرها وهو مع إمام أو وحده فإن الصلاة التي ذكرها فيها تفسد  
عليه ولا تجزؤه حتى يصليها بعد الصلاة التي نسي هذا قوله فيما يختص  
بالفد من هذه الجملة من المختصر، وأما فيما يختص بالإمام فقد قال قبل  
ذلك ما نصه.

- وقال مالك في إمام ذكر صلاة نسيها:

- قال ابن القاسم: قال مالك: أرى أن يقطع ويعلمهم ويقطع ولم يره  
مثل الحدث.

**والدليل على قوله إماماً وفذاً:**

- أن المؤتم لا يقطع.

دليله ما في المدونة:

فإن كان مع الإمام ذكر وهو في العصر أنه نسي الظهر مضى مع الإمام حتى يفرغ فيصلي هو الظهر فيعيد هو العصر.

- وقال: في موضع قبل ذلك: وإن كان خلف الإمام ثم ذكر صلاة نسيها.

- قال: يتمادى مع الإمام ولا يقطع حتى يفرغ فإذا فرغ صلى التي نسي ثم أعاد التي صلى مع الإمام.

10 - ولحديث ابن عمر مرفوعاً من نسي صلاة فذكرها مع الإمام فليتم صلاته وليقض التي نسي ثم ليعيد التي صلى مع الإمام. قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات إلا أن شيخ الطبراني محمد بن هشام المستملي لم أجد من ذكره. اهـ [من مجمع الزوائد].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة عشرة (10) أدلة.

## فَصْلٌ فِي السَّهْوِ

- 1 - فصل لنقص سنة أكدت أو
  - 2 - كترك جهر سورة بالفرض أو
  - 3 - كمكمل للشك أو من شك هل
  - 4 - أو ترك سرّه بفرض أولها
  - 5 - كالطول حيث الطول لم يشرع ولا
  - 6 - والحظّل في تقديم بعدي وضح
  - 7 - ولا إن استنكح سهوً وليتم
  - 8 - أو سجدة أصلح في شك اثنتين
  - 9 - أو سورة لسورة خرج أو
  - 10 - ولا لفرض أو لسنة سوى
  - 11 - وأيسر السر أو الجهر كذنين
  - 12 - أو كرر السورة أو تكبيرة
  - 13 - ولا بتكرير لسورة جلا
  - 14 - سترة أو فرجة أو ظهر ذهب
  - 15 - وإن بجنب أو ورا ما استقبلا
  - 16 - ولا تنحنح ولا تبطل به
  - 17 - ولا بتسبيح لحاج أو كلام
  - 18 - ورجع الإمام قط لعدلين
  - 19 - ولا لحمد العاطس الفارح بل
- مع زيد القبلى يسن للسهو  
 تشهدين البعدي للزيد - رروا  
 بشفع أو وتر تغنى بالأقل  
 عما له استنكح من شك دهى  
 يفوت بعدي بطول انجلا  
 كالقبلى إن تلا وكرهه وضح  
 أو شك في السهو أو السلام ثم  
 أو زاد سهواً سورة بالأخرين  
 غلبةً قلّس أو قاء - رروا  
 أكيدة نحو تشهد ثوى  
 بآية بالحمد أو بآيتين  
 مفردة ترك أو تسميعة  
 تكبيرة تسميعة مشى إلى  
 أو دفع من يمر كالصفين دب  
 ولا يفتنح لإمام وجلا  
 أو نفثه لحاجة بثويه  
 قل لإصلاح بلي فضل الكلام  
 إن لم يحقق أو لكثرة تبين  
 يندب تركه ولا لما يحل

- 20 - كنز إنصات لمخبر وتر وريح وقتل عقرب بها استنصر  
 21 - تبسم فرقة عمد بلع قليل حكه للجسد  
 22 - بكا خشوع وأبين المرض قد إلا فأبطلا كذا السلام - رد  
 23 - وذكر أنهم به بلا محل وهل بفتح على من معه صل  
 اشتمل هذا الفصل على ثلاثة وعشرين (23) بيتاً.

- تضمنت الآيات (1، 2، 3، 4، 5، 6) على قول الأصل:

«فصل: سن لسهو وإن تكرر بنقص سنة مؤكدة أو مع زيادة سجدتان قبل سلامه وبالجامع في الجمعة وأعاد تشهده كترك جهر وسورة بفرض وتشهدين وإلا فبعده كتم لشك ومقتصر على شفع شك أهو به أو بوتر، سر بفرض أو استنكحه الشك ولهي عنه، كطول بمحل لم يشرع به على الأظهر وإن بعد شهر بإحرام وتشهد وسلام جهراً وصح إن قدم أو أخر».

(فصل) في السهو وما يتعلق به وهو الغفلة والنسيان بمعنى.

وفي النهاية لابن الأثير: السهو في الشيء تركه من غير علم والسهو عنه تركه مع العلم، وهذا هو السهو الذي ذمه الله سبحانه، وأما السهو فيه فقد وقع للنبي ﷺ - على وجه التشريع لأتمه وجبره بالسجود ترغيباً للشيطان.

ولذلك قال في الذخيرة: التقرب إلى الله بالصلاة المرقعة أولى من ترك ترقيعها والشروع في غيرها والاختصار عليها بعد الترقيع أولى من إعادتها فإنه منهاجه ﷺ ومنهاج أصحابه والسلف الصالح بعدهم قال: «وإنما يتقرب إلى الله بالشرع المنقول لا بمناسبة العقول».

وقوله: (فصل لنقص سنة) لا فريضة كالركوع ولا فضيلة كالقنوت أكدت داخلية في الصلاة - لا خفيفة كالتكبيرة الواحدة ولا خارجة عن الصلاة كالإقامة، وعدد السنن المؤكدة ثمانى وجمعها بعض الشيوخ في قوله:

سينان جيمان كذا شينان تاءان عد السنن الثمان

فالسنان: السرو والسورة، وجيمان: الجهر والجلوس، وشينان للتشاهدين، وتاءان للتكبيرتين والتسمعتين.

- ثم أشار بقوله: (أو مع زيد القبلي يسن) إلى تغليب النقصان على الزيادة في اجتماعهما وسواء نقص فيه سنة مؤكدة أو خفيفة.

ويتصور في سجود القبلي سبع صور جمعها بعضهم بقوله:

الشك في النقصان أو تحققه	للقبلي أوجه كزاي فات به
أو ناقص وشك في ذا الثاني	والشك في الزيد مع النقصان
كزائد وشك في ذا الثاني	معاً وإن تحقق الإثنان
وجدت ما قصدته قد اجتمع	كذا إذا لم يدر ما الذي وقع

وقوله: (كترك جهر سورة) فيه إبهام ولعله يقصد بالسورة الفاتحة وهي التي يؤثر فيها السر والجهر بالنسبة للسجود، فأما السورة وحدها فلا سجود في السر بها في الصلاة الجهرية ولا العكس فترك الجهر الذي يسجد له إن ترك في الصلاة الجهرية كالمغرب والعشاء والصبح مثلاً. وما كان في الفاتحة والسورة معاً أو في الفاتحة وحدها أو المراد بقوله السورة عطفاً على جهر، والمعنى: أن ترك السورة في الفرض يوجب السجود قبل السلام وأظن أنه هذا هو مقصود الناظم.

وقوله: (أو تشهدين) عطفاً على ما سبق تركهما في فرض أو نفل ولم يذكر التكبرتين تبعاً لأصله أو اعتماداً على ما سبق من أنهما من السنن المؤكدة، فالمقصود حينئذٍ هنا المثل لا الحضر.

- ثم قال: (البعدي للزيد رووا)؛ أي وإن لم يكن السهو بنقص فقط أو مع زيادة بأن كان بزيادة محضة فالسجود يكون بعد السلام ومثل له بقوله: (كمكمل للشك) بأن شك في رباعية هل صلاها أربعاً أو ثلاثاً فبنى على الثلاث لتيقنها وأتى برابعة فيسجد بعد السلام احتمال زيادة الركعة التي أزال بها شكه، وكذا من شك في ثلاث أو اثنتين من المغرب فبنى على اثنتين، وكذا من شك في ركعة أو ركعتين من ثنائه فبنى على واحدة، ومما يسجد فيه بعد السلام من شك؛ أي تردد هل هو بشفع؛ أي في ثانيته أو بوتر فجعل الركعة المشكوك فيها ثانية الشفع فإنه يسجد بعد السلام لزيادة المشكوك لاحتمال أن الركعة المشكوك فيها زائدة، وقد جعلها من الشفع.

وقوله: (تغنى بالاقبل)؛ أي اكتفى به لأنه هو المحقق (أو ترك سره بفرض) كظهر وأبدله بما زاد على أقل الجهر بفاتحة وحدها ولو في ركعة وأولى مع سورة أو بسورة وحدها في ركعتين فيسجد بعد السلام لمحض الزيادة.

(أولها)؛ أي أعرض عن الاستنكاح، والمعنى أن من استنكحه الشك في النقص بأن يحصل له كل يوم مرة فيسجد بعد سلامه ولهي؛ أي أعرض عنه وجوباً. وهذا معنى قوله: (أولها عما له استنكح) وبنى على التمام إذ لا دواء له مثل أن يلهو عنه، فإن قيل: إذا بنى على التمام فلا وجه للسجود بعد السلام لعدم الزيادة، قيل: إنه لترغيم الشيطان، وظاهر الناظم تبعاً لأصله أن سجود مستنكح الشك سنة.

- وقال عبد الوهاب: إنه مستحب.

ولكنه من العراقيين الذين يطلقون المستحب على ما يشمل السنة فليس تعبيره نصاً في مخالفة ظاهر الناظم وأصله.

وقوله: (كالطول حيث الطول لم يشرع)؛ أي كطول عمداً للتذكر عند الشك في النقص بمحل من الصلاة لم يشرع الطول به كقيام عقب ركوع وجلوس بين سجدتين على القول الأظهر عند ابن رشد، وأما الطول به سهواً فالسجود له. متفق عليه لأنه على القاعدة فإن طول بمحل يشرع الطول فيه كركوع وسجود وقيام فلا سجود له إلا أن يتفاحش فإن طول فيما لم يشرع فيه التطويل عبثاً أو لتذكر شيء غير متعلق بالصلاة فالظاهر عدم البطلان والسجود بالأولى ما لم يتفاحش ويسجد البعدي إن ذكره من ترتب عليه بقرب بل (ولا يفوت بعدي بطول) لقول الأصل: «وإن بعد شهر أو أكثر لأنه لترغيم الشيطان ويكون بإحرام وتشهد وسلام جهراً».

- ولهذا يقول الشيخ خليفة السوفي:

وإن تقضى الشهر بالإحرام تشهد والجهر بالسلام

(والحظ)؛ أي المنع (في تقديم بعدي) على السلام (وصح كالقبلي) إن تأخر على السلام وهذا معنى (إن تلا وكراهه)؛ أي كراهة تأخير القبلي وضح

وفي الأصل: «وَصَحَّ إِنْ قَدِمَ أَوْ آخَرَ وَلَوْ عَمْدًا، وَإِنْ كَانَ مَمْنُوعًا عِنْدَنَا تَقْدِيمَ الْبَعْدِيِّ لِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ بِأَنَّ السُّجُودَ كُلَّهُ قَبْلِي أَوْ آخِرَ الْقَبْلِيِّ عَنِ السَّلَامِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَنَا مَكْرُوهًا كَمَا قِيلَ:

تعمد التقديم للبعدي يحرم في مذهبنا المرضي  
ويكره التأخير للقبلي في حالة العمد أيا صفي

- وتضمن البيت (7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17) قول الأصل:

«لَا إِنْ اسْتَنَكِحَهُ السُّهُوُ وَيُصَلِّحُ أَوْ شَكَ هَلْ سَهِيَ أَوْ سَلِمَ أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً فِي شَكِّهِ فِيهِ هَلْ سَجَدَ اثْنَتَيْنِ أَوْ زَادَ سُورَةً فِي آخِرِيهِ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لغيرها أَوْ قَاءَ غَلْبَةً أَوْ قَلَسَ، وَلَا لِفَرِيضَةٍ وَلَا غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ كَتَشَهُدٍ وَيَسِيرِ جَهْرٍ أَوْ سِرٍّ أَوْ إِعْلَانٍ بِكَأَيَّةٍ وَإِعَادَةِ سُورَةٍ فَقَطَّ لِهَمَا، وَلِتَكْبِيرَةٍ وَفِي إِبْدَالِهَا بِسَمْعِ اللَّهِ لِمَنْ حَمَدَهُ أَوْ عَكَسَهُ؟ تَأْوِيلَانِ وَلَا لِإِدَارَةِ مُؤْتَمٍّ وَإِصْلَاحِ رَدَاءٍ أَوْ سِتْرِهِ سَقَطَتْ أَوْ كَمَشِيَ صَفِينٍ لِسِتْرَةٍ أَوْ فَرَجَةٍ أَوْ دَفَعَ مَا رَأَى ذَهَابَ دَابَّتِهِ وَإِنْ بَجَنِبَ أَوْ قَهَقَهَةً أَوْ فَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ إِنْ وَقَفَ وَسَدَّ فِيهِ لِتَثَاؤُبٍ وَنَفَثَ بِثُوبٍ لِحَاجَةٍ كَتَنَحَنَحَ، وَالْمَخْتَارَ عَدَمَ الْأَبْطَالِ بِهِ لغيرها وَتَسْبِيحِ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ لضرورة ولا يصفقن وكلام لإصلاحها بعد سلام».

قوله: (ولا إن استنكح سهوا)؛ أي ولا يؤمر بالسجود إن استنكحه السهو (وليتيم)؛ أي يصلح إن أمكنه الإصلاح كسهوه عن سجدة من ركعة تذكرها قبل عقد ركوع التي تليها فيرجع جالسا ويأتي بها ثم يقوم ويعيد القراءة وجوبا ويكمل الصلاة ولا يسجد فإن لم يمكنه الإصلاح لعقد ركوع التي تليها انقلبت المعقودة أولى فيبني عليها ولا يسجد، وفي السنة إن أمكن الإصلاح يصلح كاعتياده السهو عن التشهد الأول، وتذكره قبل مفارقة الأرض بيديه وركبتيه فيرجع له ويتم صلاته ولا يسجد وإن لم يمكنه بأن لم يتذكره إلا بعد مفارقتها بيديه وركبتيه فات ولا يسجد له.

(أو شك في السهو)؛ أي وشك هل سهى بزيادة أو نقص؟ فتفكر قليلاً فتبين له أنه لم يسه فلا سجود عليه فلو بقي على شكه لعمل على ما سبق.

(أو السلام) وشك هل سلم من صلاة أم لا؟. فيسلم ولا يسجد إن قرب، ولقد قلت في نظمنا الكوكب الزهري:

من شك في السلام ثم سلماً في القرب ما عليه شيء لزم  
(أو سجدة أصلح في شك لثنتين) أو سجدة واحدة أخرى؛ أي في سبب  
شكه فيه هل سَجَدَ اثنتين أو سجدة واحدة؟ فيأتي بالسجدة الثانية التي شك  
فيها ولا يسجد سواء كان قبلياً أو بعدياً لثلاث يتسلسل.

- وفي المدونة:

ولو شك في سجدتي السهو أو في أحدهما سجد ما شك فيه ولا  
سجود عليه في كل سهو سهى فيها.

(أو زاد سهواً سورة بالآخرتين)؛ أي في الركعتين الأخيرتين من الظهر  
مثلاً وأولى في أحدهما فلا يسجد على المشهور.

(أو سورة لسورة خرج)؛ أي خرج من سورة قبل إتمامها لغيرها فلا  
يسجد، وكره تعدد ذلك إلا أن يشرع في سورة قصيرة في نحو الصبح فله أن  
يترك إتمامها ويقرأ سورة طويلة.

(أو غلبة قلس أو قاء) فلا سجود عليه ولا تبطل إن كان طاهراً يسيراً ولم  
يزدد منه شيئاً عمداً، فإن ازدرده تمادى وسجد بعده.

(ولا لفرض) لعدم جبر الفرض بالسجود ويأتي به إن أمكن وإلا ألغى  
الركعة بتمامها وأتى ببدلها إلا الفاتحة فيسجد لتركها ويعيد الصلاة للخلاف  
فيها وهذا أحد قولين والقول الثاني يلغي تلك الركعة ويفعل كما يفعل من ترك  
سجوداً من ركعة.

(أو لسنة سوى أكيدة) أي غير مؤكدة كتشهد واحد جلس له وترك لفظه  
فجرى على ما في التوضيح وفي الطراز أنه المذهب وهو بخلاف ما صرح به  
ابن شد واللخمي وغيرهما من إيجاب السجود لتركه ورجحه ابن جزى وغيره  
المشهور ورجحه الحطاب.

(أو أيسر السر)؛ يعني يسير سر وجهه أي: ولا سجود في يسير سر



أي: إسماع نفسه فقط في محل الجهر والمعنى لا سجود على من جهر جهراً خفياً في السرية بأن أسمع من يليه فقط ولا على من أسر خفياً في الجهرية بأن أسمع نفسه - وهذا يشير إلى قول الأصل: «ويسر جهر أو سر» وكان الأولى للناظم أن يقدم الجهر على السر في هذا البيت ليكون موافقاً لعبارة أصله مع صلاح النظم أو إعلان أو إسرار بكآية في محل سر أو جهر.

(بالحمد)؛ أي الفاتحة (أو بأيتين).

(أو كرر السورة) في الجهر أو السر أي: أعادها لتحصيل سنتها من جهر في محله أو سر في محله عقب قراءتها بخلاف سنتها، وأما من أعاد الفاتحة لذلك لتحصيل سنتها من جهر في محله أو سر في محله عقب قراءتها على خلاف سنتها فإنه يسجد بعد السلام.

- ولقد قلت في نظمنا الكوكب الزهري:

والجهر في غير محله كسر      أعيد إن قبل الركوع قد ذكر  
فإن يكن في الحمد فالبعدي لزم      أو لا فجدد والسجود منعدم  
والحكم إن كان التذکر جرى      حال الركوع مثل ما قد غيرا

(أو تكبيرة مفردة)؛ أي واحدة من تكبير الخفض أو الرفع ولا لترك تسمية واحدة.

(ولا بتكرير لسورة) لعل المقصود أنه قرأها مرتين بقطع النظر عن كونها سرّاً أو جهراً أو لعل المقصود تكريرها كما سبق؛ أي أعادتها للسر أو الجهر وعليه فيكون هذا البيت فيه تكرار ولعل قوله: تكبيرة تسمية القصد منها قول الأصل: «وفي إبدالها يسمع الله لمن حمده أو عكسه تأويلان» وأوضح من قول الناظم نظم الشيخ السوفي حيث قال:

إعلانه بآية أو آيتين      أعاده السورة قط للسنتين  
ويبدل التكبير بالتسميع أو      عكس عليه تأويلان قد رووا

وقوله: (مشى إلى ستره)؛ أي ولا سجود لإصلاح ستره مشى إليها يستتر بها أو ل(فرجة) في صف أحرم خارجه لعدم رؤيتها قبل الإحرام أو لخوف فوات الركعة إن أخر إحرامها ((أو ظهر ذهب))؛ أي ذهاب دابة وهو في

الصلاة ولم تبعد فإن بعدت واتسع الوقت وأجحف ثمنها به قطع الصلاة وأدركها وإلا أتم الصلاة وتركها والمال كالدابة إن كان المشي إلى شيء من ذلك .

وقوله: (أو نفع من يمر)؛ أي مرید المرور في حرمة بناء على زيادته عن موضع سجوده أو لقصر يده عنه أو كمشي صفيين وأدخلت الكاف الثالث من صفوف متقاربة بغير الركوع والسجود من مسبق قام للقضاء وخاف المرور بين يديه .

وقوله: (وإن بجنب)؛ أي لجهة اليمين والشمال (أو أوى مستقبلاً)؛ أي رجع القهقري إلى الخلف ووجهه إلى القبلة ولا سجود على مؤتم - بفتح - أي رد على إمامه إن وقف وقوله: (وجلا)؛ أي تحير وخشي وهو مندوب حينئذٍ فإن لم يقف وانتقل لآية أخرى كره فتحه عليه . وهذا في غير الفاتحة وإلا وجب مطلقاً فإن تركه لم تبطل صلاة الإمام بمنزلة من عجز عن ركن، وهل تبطل صلاة المأموم الذي ترك الفتح أم لا؟ لا نص ولا سجود لتنحج لحاجة ولو لم تتعلق بالصلاة (ولا تبطل به)؛ أي بالتنحج الصلاة لقوله في الأصل: «والمختار عدم الإبطال به»؛ أي التنحج .

(أو نفثه)؛ أي بصقه؛ أي احتياجه للبصق بكثرة البصاق في فمه فإن كان بلا صوت ففي سجوده له وعدمه قولان، وإن كان بصوت فإن كان سهواً سجد له، وإن كان عمدًا أو جهلاً بطلت (ولا لتسييح)؛ أي ولا سجود بتسييح رجل أو امرأة لحاجة؛ أي لضرورة متعلقة بإصلاحها أم لا بأن تجرد للإعلام بأنه في صلاة مثلاً لقوله ﷺ: «من نابه شيء في صلاته فليقل: سبحان الله». ومن من صيغ العام فشملت النساء (ولا كلام)؛ أي ولا سجود بكلام (قل)؛ أي قليل لإصلاحها؛ أي الصلاة بعد سلام من إمام عقب ركعتين من غير ثنائية سهواً سواء كان الكلام منه أو من المأموم أو منهما إن لم يفهم إلا به وسلم معتقداً الكمال ونشأ شكه من كلام المأموميين لا من نفسه فلا سجود لأجل هذا الكلام وإن طلب به لأجل زيادة السلام فإن عدم شرط من هذه الأربعة بطلت الصلاة .

- واشتمل البيت (18، 19، 20، 21، 22، 23) على قول الأصل:

«ورجع إمام فقط لعدلين إن لم يتقين إلا لكثرتهم جداً ولا لحمد عاطس أو مبشر وندب تركه ولا لجائز كإنصات قل لمخبر وترويح رجله وقتل عقرب تريده وإشارة لسلام أو حاجة لا على مشمت كأنين لوجع وبكاء تخشع وإلا فكالكلام كسلام على مفترض ولا لتبسم، وفرقة أصابع والثفات بلا حاجة وتعتمد بلع ما بين أسنانه وحك جسده وذكر قصد التفهيم به بمحله وإلا بطلت كفتح على من ليس معه في صلاة على الأصح».

قوله: (ورجع الإمام قط لعدلين) يعني أن الإمام إذا نقص شيئاً من الصلاة وكان في اعتقاده أن الصلاة تمت فسبح له من وراءه فإنه يرجع لخبر العدلين المعتبرين في الشهادة فيشترط فيهما الحرية والذكورة أيضاً، ومفهوم الثنية عدم رجوعه لواحد وهو كذلك عند الإمام وابن القاسم رحمهما الله ومحل كونهما يرجع لهما (إن لم يحقق)؛ أي يتقن الكمال بأن يتقن صدقهما أو ظنه أو شك فيه. فإن يتقن كذبهما عمل بيقينه ولا يرجع لهما إلا لكثرتهم جداً. وهذا معنى قوله: (أو لكثرة تبين).

- ولقد قلت في نظمنا الكوكب الزهري:

إن سلم الإمام قبل الانتهاء	سبح من تبعه إذا سها
فإن يكن صدقه أتما	وسجد البعدي لما ألما
وحيث ما شك ولم يصدقا	سأل عدلين لكي يحققا
وجاز إذ ذاك تبادل الكلام	بين المصلي والذي له إمام
وحيثما الإمام أيقن التمام	بنى على يقينه بلا كلام
إلا إذا أخبره لفيف	فليأخذ العصا لها الكفيف

قوله: (ولا لحمد العاطس)؛ أي ولا سجود لحمد عاطس في صلاته ولا لمبشر (الفارح)؛ أي أخبره بما يسره ولا في استرجاع من مصيبة أخبريها وهو في الصلاة فاسترجع.

وقوله: (يندب تركه)؛ أي الحمد للعاطس والمبشر وهو في صلاة، وهل هو مكروه أو خلاف الأولى، والظاهر الأول لقول ابن القاسم: لا يعجبني لأن ما هو فيه أهم من الاشتغال ولا سجود (لما يحل)؛ أي لجائز فعله في

الصلاة وليس متعلقاً بها (كنزدر)؛ أي قليل (إنصات)؛ أي استماع من مصلى لشخص مخبر له أو لغيره فإن طال جداً بطلت ولو سهواً وإن توسط سجدة وعمداً بطلت.

(وتر ويح لرجليه) وهو أن يرفع واحدة ويعتمد على الأخرى بدون رفع المروحة على الأرض فلا سجود له وهذا إذا كان لطول قيام أو شبهه وإلا فمكروه.

قوله: (وقتل عقرب بها استنصر) هذا تابع للجائز في الصلاة مع أن قتل عقرب تريده واجب وكذلك غيرها من المؤذيات فإن لم ترده كره قتلها ولا تبطل الصلاة لإنحطاطه لأخذ شيء يقتلها به والذي أفاده الخطاب أن الانحطاط من قيام لأخذ حجر أو قوس من الفعل الكثير المبطل سواء كان لقتل عقرب أرادته أم لا.

ولا سجود في (تبسم) قليل بلا صوت وكره تعمده فإن كثرة أبطل عمداً كان أو سهواً لأنه من الفعل الكثير وإن توسط بالعرف سجدة سهوه.

(فرقة)؛ أي ولا سجود في فرقة أصابع ولا في تعمد بلع قليل بين أسنانه ولو مَضَعَهُ لیسارته. ولو تناولها من الأرض أو مضغ ما بين أسنانه لبطلت عليه فيهما وفقاً للبناني في هذا وللناصر فيما قبله.

قوله: (كحكه للجسد) إن قل وإن توسط سجدة وإن كثرت ولو سهواً أبطل. قاله بعض مشائخ التتائي وإذا فرق الحركات ساعة بعد ساعة فلا بأس بذلك نقله الثقة عن فتاوى ابن غازي كما في شرح الزجلاوي على المختصر.

ولا سجود في (بكخشوع) والعطف في عدم السجود لا في الجواز إذ الواقع غلبة لا يتعلق الجواز به لاختصاصه بالأفعال الاختيارية.

ولا سجود في (انين المرض وإلا)؛ أي وإن لم يكن البكا للخشوع والأنين للمرض فهما كالكلام فتبطل الصلاة بعمدهما ويسجد لسهوماً إلا أن يتفاحش كل منهما فتبطل الصلاة.

(كذا السلام) هذا تشبيه في الجواز وهو معنى قول الأصل: «كسلام على مفترض».

قوله: (ونكر افهم به)؛ أي قصد التفهيم به في محله. وهذا البيت فيه غموض حيث قال (بلا محل) مع أن عبارة الأصل: «وذكر قصد التفهيم به بمحله».

- وفي نظم الشيخ السوفي:

وحك جسمه وذكر قد قصد      بذكره التفهيم من حيث يرد  
وإلا بطلت كما إذا فتح      على سوى الإمام في القول الأصح

وقوله: (وهل بفتحه على من معه صل) ومفهوم ليس معه أن فتحه على من معه فيها لا يبطلها سواء كان إمامه أو مأموماً واستظهر الأجهوري إن فتحه على مأموم آخر مبطل واعتمده العدوي.

## مُبْطَلَاتُ الصَّلَاةِ

- 1 - وبطلت بالضحك مطلقاً ومن
  - 2 - كمن يكبر للركوع ما ذكر
  - 3 - ونزر فائت بها وبحدث
  - 4 - وبطل القبلي للفضيله
  - 5 - كذا بما شغل عن فرض - وإن
  - 6 - وبطلت بزبد أربع على
  - 7 - وغير هذا باثنتين ولو
  - 8 - وقيل في الجمعة والسفريه
  - 9 - وعمد نفخ شرب أكل في كلام
  - 10 - كالأعمى والكلام للإصلاح أو
  - 11 - وبسلام مع أكل شرب أو
  - 12 - واثنان لا سلام فيهما جرى
  - 13 - وبإنصرافه لظنه حدث
  - 14 - إن شك في الإتمام ثم ظهرا
  - 15 - وببطل سجود سهو مع إمام
  - 16 - كالترك للقبلي معه إن درك
  - 17 - أو قبله موجبه أو أخرا
  - 18 - ومن يصل ولقبلي ثلاث
  - 19 - إن كان من فرض بفرض ما ركع
- غلبه يسجنه الإمام صن  
الإحرام أو ذكر في الصبح الوتر  
وزيده لركن الأفعال فبث  
أو سنة تخف كالتكبيرة  
عن سنة أعد بوقت إن يكن  
عصر عشا ظهر كمغرب جلا  
كالوتر فجر حد من نفل - رُوِي  
بسنة أو أربع ذاك عيه  
وإن بكره أو لإنقاذ مضام  
سهواً يفوق الخمس مبطل رووا  
واحدما مع سلام من سهوا  
قولان بالبطلان أو ينجبرا  
فبان نفيه وبالسلام بث  
كما لها بعد على ما استظهر  
بغير من أدرك ركعة تمام  
ركعته ولو إمامه ترك  
إلى السلام البعدي إلا خسرًا  
سنن أذكر في وقت اللبث  
وما صلاته أطالها رجع

- 20 - بلا سلام لصلاح الأولى  
21 - نفلاً إذا عقد ركعة كمن  
22 - أو كان من نفل بفرض فأتَمَّن  
23 - إلا فاتَمَّم نفلك الأول ثم  
24 - وهل بترك سنة عمداً بطل  
25 - كترك ركن طال والتلافي قام  
26 - والعقد رفع الرأس إلا في كسر  
27 - تكبير عيد سجدة التلاوة  
28 - وليبن إن سلم بالقرب ولم  
29 - وأجلس له ودونه الصحة تات  
30 - وذاكر الوسطى ولم يدع بيد  
31 - ويبطل الرجوع بعد الحمد تام  
32 - عن الجلوس عامداً بعد الرجوع  
33 - وتارك الركوع قائماً رجع  
34 - وسجدة جلس لاهما - ولا  
35 - ومن نسي من ركعات أربع  
36 - أصلح ركعة وإن سلم ثم  
37 - واستدرك الركن فإن حال ركوع  
38 - وإن يقم عن سجدة من أم لم  
39 - وأرُكع به وأحذر جلوسك معه  
40 - وإن يسلم ركعة أفذاذاً أو  
41 - وإن يفت كزحمة أخا ائتمام  
42 - فإن رجا درك الإمام في السجود  
43 - وإن يفتك سجدة أن تطمعن
- إلا فتبطل وهذي أكمل  
يذكر يسير من فوائت يعن  
كذا ينفل إن تطل أو تركمن  
الآخر لا نقض كأول هدم  
الفرض خلف وجميعها أخل  
من قبل عقد لركوع أو سلام  
ترك ركوع فبالانحناء أفر  
وذكر فرض بصلاة تلت  
يخرج من المسجد بالإحرام ثم  
ولتعد أن تترك سلاماً تحيات  
وركبة أرضاً رجع وما سجد  
للوسطى لا قبل كان يرجع وقام  
وسهو ذا فيه خلاف في الفروع  
وندياً أن يقرأ والحمد منع  
يجبر ركوع ذي سجود ما تلا  
أربع سجديات بسجديات فع  
يبني على الإحرام مع قرب ألم  
فألغ ذات السهو والبنا يطوع  
يتبع وسبح ولخوف العقد قم  
إن كان في ثانيه أو رابعه  
مستخلفين صلوا والقبلي أتوا  
في غير أولاه الركوع مع إمام  
الآخر يركع وقصه جردود  
الإدراك قبل العقد فاسجد واتبعن

- 44 - وإن بتين لم نظن دركه فطر عليه واقض بعد ركعه  
 45 - وبطلت إن قصر آيس وما أدركه عمداً وجهلاً فأعلما  
 46 - كذاك إن طار عليه الراجي عمداً وجهلاً بطلت والناجي  
 47 - سهواً فقبل ركعتين أبطلا وقبل ركعة وراج إن تلا  
 48 - وفاته الإمام فليقف الإمام وليقضين ركعة بعد السلام  
 49 - ولا سجود إن تيقن النقص ومطلقاً تبطل إن بالأولى قص  
 50 - وإن إمام قام للزيد أجلس إن أيقنت زيده وإلا أتبعن  
 51 - وإن تخالف عمداً أو جهلاً بطل وإن يكن سهواً خلافك حصل  
 52 - فات بركعة إذا جلست ثم وأعد النبي فعلت بالمؤمن  
 53 - وركعة الزيد لمسبق جهل هل تجزه عن ركعة لا إن عقل  
 54 - وتارك السجود من كأولى لا تجزئه زائدته عمداً جلا

- اشتمل هذا الفصل على أربعة وخمسين (54) بيتاً.

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8) قول الأصل:

«وبطلت بقهقهة، وتمادى المأموم إن لم يقدر على الترك كتكبيرة للركوع بلا نية إحرام وذكر فائتة ويحدث ويسجوده لفضيلة أو لتكبيرة ويمشغل عن فرض وعن سنة يعيد في الوقت وبزيادة أربع ركعتين في الثانية.

قوله: (وبطلت بالضحك) بصوت ولو من مأموم سهواً وقطع الفذ والإمام ولا يستخلف وأما المأموم إذا لم يقدر على الترك فإنه يتمادى مع الإمام لحقه واحتياطاً للصلاة لحرمتها إذ قد قيل بصحتها إن لم يقدر المأموم حال ضحكه على الترك، وشبه في التماذي.

قوله: (كمن يكبر للركوع ما نكر الإحرام)؛ أي بلا نية تكبيرة الإحرام بأن نوى الصلاة المعينة ونسي تكبيرة الإحرام وكبر ناوياً تكبيرة الركوع التي هي سنة فصلاته صحيحة على مذهب المدونة بناء على قول يحيى بن سعيد الأنصاري ومحمد بن شهاب الزهري كلاهما من شيوخ الإمام مالك: أن



الإمام يحمل عن مأمومه تكبيرة الإحرام فيتماذى مع إمامه ويتمها معه وجوباً، ويجب عليه إعادتها احتياطاً بناء على قول ربيعة من شيوخ مالك، وعلى قول مالك أيضاً أن الإمام لا يحملها عنه، وذكر الناظم هنا هذه الصورة جمعاً للنظائر وسيعيدها في فصل الجماعة.

وقوله: (أو نكر في الصبح للوتر) يعني أن من ذكر الوتر في صلاة الصبح وهو خلف إمام فإنه يتماذى معه على صلاة صحيحة لأنها من مساجن الإمام. (ونزر فائت) إن تذكر صلاة فاتتة يقدم قضاؤها على الحاضرة فإنه يتماذى مع إمامه في الحاضرة على صلاة صحيحة لأن الترتيب بين قضاء اليسير والحاضرة واجب غير شرط.

- وقد جمع بعضهم مساجن الإمام في بيتين، فقال:

مساجن الإمام فيما اشتها أربعة من للركوع كبرا  
أو نسي الإحرام أو من ذكرا صلاة أو وترأ كذا الضحك جرا

قوله: (ويحدث)؛ أي وبطلت الصلاة بحصول حدث؛ أي ناقض فيها غلبة أو نسياناً لفذ أو مأموم أو إمام ولا يسري البطلان لصلاة مأموميه فيستخلف من يتم بهم فإن لم يستخلف وكمل بهم أو عمل عملاً بعد حدثه واتبعه فيه بطلت عليهم أيضاً كتعمده الناقض.

وقوله: (وزيده)؛ أي وبطلت بزيادة ركن كسجدة أو ركعة.

(ويبطل القبلي للفضيلة) يعني أن من ترك فضيلة كالقنوت مثلاً أو ربنا ولك الحمد وسجد القبلي فإن صلاته تبطل.

(أو سنة تخف)؛ أي خفيفة كتكبيرة واحدة من تكبير الخفض والرفع، وأما تكبير العيد الذي بين إحرامه وقيامه وقراءته فيؤمر بالسجود لترك واحدة منه لأنها سنة مؤكدة.

(كذا تبطل) الصلاة (بمشغل)؛ أي مانع المصلي عن فرض كركوع من حقن أو قرقرة أو غثيان أو حمل شيء بضم لا يقدر معه على الإتيان بفرض أصلاً أو بدون مشقة ودام المشغل، فإن حصل وزال فلا يعيد وإن عن سنة من

السنن الثماني المؤكدات شغله الشاغل عن إداؤها فإنه يعيد في الوقت الذي هو به اختيارياً أو ضرورياً وهذا بعد الوقوع وإلا فهو مخاطب بالقطع، وأما من ترك سنة غير مؤكدة أو فضيلة فلا شيء عليه سواء كان تركها بمشغل أو غيره [قاله في المقدمات].

(وبطلت) الصلاة (بزيد أربع على عصر)؛ أي على صلاة (العصر عشا وظهرأ كمغرب) والمعنى أن الصلاة تبطل بمثلها ولو سهواً.

- قال في أسهل المسالك:

وركعتين زيد تافى صبحها أو أربعاً فيما سواها إن سها

- وقيل: أن المغرب تبطل بثلاث وقيل: باثنتين والمشهور ما سبق.

قوله: (وغير هذا باثنتين) كالصبح والجمعة.

وقوله: (كالوتر والفجر حد من نفل روي) والقول المشهور أن الوتر لا

تبطل بواحدة، وقيل: في الجمعة والسفرية لا تبطلان إلا بست. وهذا معنى قول الناظم: (بسته أو أربع تلك عيه) والنفل غير المحدود لا يبطل بزيادة مثله.

- ولهذا قال بعضهم:

وكل من زاد على الصلاة	بمثلها تبطل لدى السادات
هذا إذا كان الصلاة فرضاً	لا نفلها فافهم لنيل الغرض
إلا في أربع فزيد المثل	يبطلها كما أتى في النفل
وهي كسوف عيد استسقا خسوف	والوتر لا يبطل بالزيد المملوف
حتى تزيد ركعتين سهواً	على التي مضت كما في الفتوى
فانظره إن تشا لدى الفناوي	أعني فتاوى شيخنا النفرأوي

- وتضمن البيت (9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17) قول

الأصل:

«أو نفخ أو أكل أو شرب أوقيء أو كلام وإن يكره أو وجب لإنقاذ أعمى إلا لإصلاحها فبكثيره وبسلام وأكل وشرب وفيها إن أكل أو شرب

انجبر، وهل اختلاف أولاً للسلام في الأولى أو للجمع، تأويلات وبانصراف بحدث، ثم تبين نفيه كمسلم شك في الإتمام ثم ظهر الكمال على الأظهر وبسجود المسبوق مع الإمام بعدياً أو قبلياً إن لم يلحق ركعة وإلا سجد ولو ترك إمامه أو لم يدرك موجه وآخر البعدي».

وقوله: (وعمد نفخ) بفم وإن قل ولم يظهر منه حرف. وهذا هو المشهور، وقيل: لا يبطلها مطلقاً وقيل: إن ظهر منه حرف لا بأنف ما لم يكثر أو يكن عبثاً شرب أو أكل ولو بأنف ولو مكرهاً أو وجب عليه لإنقاذ نفسه ووجب القطع له وبطلت بكلام وإن يكره أو وجب لإنقاذ مضام؛ أي مظلوم فإنه يبطل الصلاة كما إذا كان لإنقاذ الأعمى إلا (للإصلاح) فلا تبطل الصلاة إلا بكثيره (أو سهواً يفوق الخمس) كلمات (مبطل رووا وبسلام مع أكل وشرب أو واحد منهما مع السلام سهواً) لكثرة المنافي ففي المدونة في كتاب الصلاة الأول وإن انصرف حين سلم فأكل وشرب ابتداء وإن لم يطل لكثرة المنافي واثنان؛ أي الأكل والشرب (لا سلام فيهما)؛ أي معهما جرى قولان البطلان وعدمه قال في الأصل وفيها إن أكل أو شرب انجبر، ونص ما في الكتاب الثاني، ومن تكلم أو سلم من اثنتين أو شرب في الصلاة ناسياً سجد بعد السلام. قال الشيخ خليفة السوفي في نظمه لهذا الموضوع:

وبسلام أكل شرب يعتبر وأكله فيها أو الشرب انجبر  
 وهل هو اختلاف أو لا يختلف للجمع أو سلامه فيما سلف  
 في ذلك تأويلان جاء وبانصراف ..... إلخ

وبطلت (ببانصرافه)؛ أي إعراضه عن صلاته بنية وإن لم يتحول من مكانه (لظنه حدث) أو إحساس به ثم (بان)؛ أي تبين وظهر (نفيه)؛ أي عدم الحدث فيبتدئها ولا يبني ولو قرب، وقد سبق مثل هذه المسألة في الرعاف إن أحس به ثم ظهر نفيه.

وبطلت (بالسلام) عمداً أو جهلاً إن سلم شاكراً في الإتمام ثم ظهر كمالها وأولى لو ظهر عدم الكمال أو لم يظهر شيء فإنه خرج من الصلاة بدون يقين.

وقوله: (ومبطل سجود سهو مع إمام)؛ أي وتبطل الصلاة بسجود الشخص المأموم المسبوق الذي لم يدرك مع الإمام ركعة عمداً أو جهلاً مع الإمام إن سجد معه القبلي مطلقاً وكذلك البعدي ولو أدرك معه ركعة فإنه يؤخر البعدي إلى ما بعد القضاء وأما القبلي فإنه يسجده (معه إن أدرك) معه ركعة.  
- قال في المرشد المعين:

ويسجد المسبوق قبلي الإمام معه وبعدياً قضى بعد السلام  
أدرك ذاك السهو أو لا قيدوا من لم يحصل ركعة لا يسجدوا  
- ومن هنا ظهر لنا معنى البيت (16، 17).

- ولقد قلت في نظمنا الكوكب الزهري:

ثم على المسبوق إن قد لحقا مع الإمام ركعة فحققا  
أن يسجد القبلي معه قبل أن يقضى والتأخير للبعدي زكن  
في العكس تبطل صلاة العامد ومن سهى فالبعدي يكفيه قد  
كمدرك أقل منها مثلاً إن سجد القبلي معه فأبطلا  
- وتضمن البيت (18، 19، 20، 21، 22، 23، 24) من قول  
الأصل:

«وبترك قبلي عن ثلاث سنن وطال لا أقل فلا سجود وإن ذكره في صلاة  
وبطلت فكذا كرها وإلا فكبعض فمن فرض إن طال القراءة أو ركع بطلت وأتم  
النفل وقطع غيره وندب الأشفاق إن عقد ركعة وإلا رجع بلا سلام ومن نفل  
في فرض تمادى كفى نفل إن أطالها أو ركع وهل يتعمد ترك سنة أولاً ولا  
سجود. خلاف».

قوله: (ومن يصل وبقبلي ثلاث) والمعنى وبطلت الصلاة بترك سجود  
مطلوب قبل السلام ترتب عن ترك ثلاث سنن كثلاث تكبيرات وكترك السورة  
بناء على أنها تشتمل على ثلاث سنن والمشهور خلاف ذلك، وقوله: (أنكر)؛  
أي ذكره بعد طول وإن كان ذكره في فرض؛ أي القبلي المترتب عن ثلاث  
سنن، والحال أنها قد بطلت الصلاة الأولى بطول الزمن بين خروجه منها  
وشروعه في التي ذكر السجود فيها فحكمه كحكم ذاكرها فإن كان لم يطل أو

لم يعقد الركوع فصلاته الأولى صحيحة إن لم يسلم فإنه يرجع لإصلاح الأولى وإلا بأن سلم أو طال فإن كانت الصلاة التي انتقل إليها نفلًا أتم وجوباً النفل الذي شرع فيه إن اتسع وقت الأولى لإدراك ركعة منها عقد ركعة من النفل أم لا أو ضاق وقت الأولى وكان عقد ركعة منه بسجديتها وإلا قطعه وابتدأ الأولى وقطع غيره؛ أي غير النفل وهو الفرض الذي يشرع فيه لتحصيل الترتيب بين المشتركين أو بين الفوائت والحاضرة إن كان فذاً أو إماماً وتبعه مأمومه في القطع وتمادى إن كان مأموماً. أو كان من نفل بفرض تمادى في الفرض الذي شرع فيه أطال القراءة أم لا.

وقوله: (كذا بنفل)؛ أي كذكر بعض من نفل في نفل وإن كان أخف من المذكور منه (إن تطل)؛ أي إن أطالها؛ أي القراءة أو ركع والأرجح لإصلاح الأولى بلا سلام ولا يقض النفل الثاني لعدم تعمد إبطاله وهذا معنى قوله: (إلا فاتم نفلك)؛ أي نافلتك الأولى.

- ثم قال: (ولا تقض)؛ أي النفل الثاني كما قلنا لأنه لم يتعمد إبطاله قوله: (وهل بترك سنة عمداً بطل)؛ أي وهل تبطل الصلاة بتعمد ترك سنة مؤكدة متفق عليها داخله في الصلاة ومثلها سنتان خفيفتان داخلتان من فذ أو إمام أو لا تبطل كما قال سند وقال ابن رشد محل الخلاف السنة الواحدة، وأما الأكثر فتركه عمداً مبطل اتفاقاً ولا سجود لأنه إنما شرع لجبر السهو وهذا متعمد نعم يستغفر الله.

وقوله: (خلف)؛ أي خلاف في التشهير الأول لابن كنانة وشهره ابن رشد واللخمي، والثاني لمالك وابن القاسم رحمهم الله، وشهره ابن عطاء الله وضعف الأول ابن عبد البروشنع عليه القرطبي وقال: إنه ضعيف عند الفقهاء وليس له حظ من النظر وإلا لم يكن بين السنة والفرض فرق.

- وتضمن البيت (25) إلى (34) تضمنت الآيات العشر قول الأصل:

«وبترك ركن وطال كشرط وتداركه إن لم يسلم أو يعقد ركوعاً وهو رفع رأس إلا لترك ركوع فبالإنحاء - كسر وتكبير عيد وسجدة تلاوة وذكر بعض وأقامة مغرب عليه وهو بها وبني إن قرب ولم يخرج من المسجد ولم تبطل

بتركه وجلس له على الأظهر وأعاد تارك السلام التشهد وسجد إن انحرف عن القبلة ورجع تارك الجلوس الأول إن لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه ولا سجود وإلا فلا تبطل إن رجع ولو استقل وتبعه مأموه وسجد بعده كنفل لم يعقد ثالثته وإلا كمل أربعاً، وفي الخامسة مطلقاً وسجد قبله فيها وتارك ركوع يرجع قائماً، وندب أن يقرأ وسجدة يجلس لا سجدين ولا يجبر ركوع أولاه بسجود ثانيته».

وقوله: (كترك ركن طال) هذا تشبيه في البطلان، وكذلك ترك الشرط لصحتها من طهارة حدث مطلقاً وطهارة خبث وستر عورة واستقبال إن ذكر وقدر في الثلاثة.

وقوله: (والتلافي قام من قبل عقد لركوع أو سلام) يعني أن من ترك ركناً فإنه يتداركه إن لم يسلم من الأخيرة معتقداً كمال صلاته بأن لم يسلم أصلاً أو سلم ساهياً عن كونه في صلاة أو غلطاً فيأتي بالركن ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام فإن سلم معتقداً الكمال فات تداركه لأن السلام ركن حصل بعد ركعة فيها خلل فأشبهه عقد ركعة بعدها فيبني إن قرب سلامه ولم يخرج من المسجد بأن يجلس وينوي إكمال الصلاة ويكبر تكبيرة إحرام رافعاً يديه معه حذو منكبيه ويقوم فيأتي بركعة أخيرة بفاتحة فقط سراً ويتشهد ويسلم ويسجد بعده فإن طال أو خرج من المسجد بطلت الصلاة هذا إن ترك الركن من الركعة الأخيرة وإن سها عن ركن من غير الأخيرة تداركه إن لم يعقد تاركه ركوعاً من ركعة أصلية تلي ركعة النقص فإن عقد فات تداركه فإن كان الترك من الأولى بطلت ونابت عنها المعقودة فترجع الثانية أولى وخرج بأصلية عقد ركعة زائدة كخامسة في رباعية ورابعة في ثلاثية، وثالثة في ثنائية، وثانية في أحادية فلا يمنع عقدها تدارك ركن الأخيرة لأنها معدومة شرعاً فهي كالمعدوم حساً فيكمل الركعة الناقصة ويسجد بعد السلام.

قوله: (والمعقد) هنا (رفع الرأس) من الركوع مع الاعتدال والطمأنينة فالرفع بلا اعتدال ولا طمأنينة ليس عقداً، وقال أشهب: مجرد الإنحناء لحد الركوع. ووافقه ابن القاسم في عشر مسائل أفادها الناظم تبعاً لأصله.

(إلا في كسر)؛ أي كترك السر بمحله من فرض سهواً أو أبدله بما زاد

على أدنى جهر ولم يتذكره حتى لركوع نفس الركعة التي ترك منها السر فلا يرجع له، وإن رجع بطلت صلاته لرجوع من فرض لسنة ومثله ترك الجهر وإبداله بحركة اللسان، والسورة وتقديمها على الفاتحة.

قوله: (ترك ركوع) من ركعة سهواً فيفوت تداركه (بالانحناء) لركوع الركعة التي تليها وإن لم يطمئن فيه، وظاهر كلام الشبرخيتي يفيد أنه لا بد من تمام الانحناء يقرب راحتيه من ركبتيه وأما ترك الرفع من الركوع فلا يفوته إلا رفع الرأس من التالية فإن ذكره منحياً في ركوع التالية بنية رفع ركوع السابقة وأعاد السجود لبطلانه بتقديمه على الرفع.

قوله: (تكبير عيد)؛ أي ترك جنس تكبير صلاة عيد فطر أو أضحي؛ أي التكبير بين الإحرام والقيام من الأولى والقراءة سهو فيفوت تداركه بإنحنائه لركوع الركعة التي ترك تكبيرها وسجد قبل سلامه ولو تكبيرة واحدة لأنها سنة مؤكدة كما سبق الكلام على ذلك في ترك السنن، ومما يفوت بالإنحناء أيضاً:

(سجدة التلاوة) سهواً فتفوت بإنحنائه لركوع الركعة التي قرأ فيها آية السجدة ثم إن كانت الصلاة نفلأ أعاد الآية في الركعة الثانية وسجد، وهل قبل الفاتحة أو بعدها؟ قولان وإن كانت فرضاً فلا يعيدها في الثانية.

وقوله: (ونكر فرض)؛ أي تذكر ركن أو قبلي عن ثلاث سنن تركه سهواً من صلاة في صلاة أخرى أحرم بها عقب سلامه من الأولى فيفوت بإنحنائه لإقامة الثانية.

ومما يفوت بالإنحناء إقامة مغرب لصلاة راتب وهو متلبس بها؛ أي المغرب فذا بمحل الراتب فيفوت قطعها بمجرد إنحنائه لركوع الركعة الثالثة ويجب عليه إتمامها فرضاً ثم خرج بهيئة الراعف فإن أقيمت عليه قبل الإنحناء قطعها وأحرم مقتدياً بالراتب، ولكن المعتمد فوات قطعها بمجرد رفعه من سجدتي الركعة الثانية بإعتداله جالساً ولم يذكر الناظم مسألة المغرب.

وقوله: (وليبيّن إن سلم بالقرب ولم يخرج من المسجد) والمعنى إن سهى المصلي عن ركن من الركعة الأخيرة وسلم معتقداً الكمال فات تداركه الركن وبطلت الركعة وبنى وجوباً على ما قبلها إن قرب تذكره عقب سلامه بالعرف

ولم يخرج من المسجد ومفهوم الشرط أنه إن طال بالعرف أو خرج من المسجد بطلت الصلاة قال ابن المواز: الخروج من المسجد طول باتفاق ومثل الطول الحدث وسائر المنافيات كالأكل والشرب والكلام.

وقوله: (بالإحرام)؛ أي بنية تكميل الصلاة وتكبير الدخول فيها ولو قرب جداً، وندب رفع يديه عنده.

وقوله: (واجلس له)؛ أي يأتي به جالساً لأنه الحالة التي فارق الصلاة منها.

قوله: (والصحة تات) إن ترك الجلوس.

وقوله: (ولتعد أن تترك سلاماً تحيات)؛ أي وأعاد تارك السلام سهواً التشهد عقب الإحرام استئناً جالساً ليقع سلامه عقب تشهد ويسجد بعد السلام، وهذا إذا طال طولاً متوسطاً أو فارق مكانه وسجد للسهو بعد سلامه إن انحرف عن القبلة انحرافاً كثيراً بلا طول أصلاً فإن انحرف يسيراً اعتدل ولا شيء عليه فإن طال كثيراً بطلت انحرف أم لا فارق مكانه أم لا.

وقوله: (وذاكر) الجلسة (الوسطى ولم يدع)؛ أي لم يترك (بيد وركبة أرضاً) بأن بقى بها ولو يداً أو ركبة (رجع وما سجد)؛ أي لا سجود عليه لهذه النهضة (ويبطل الرجوع)؛ أي يبطل الرجوع للصلاة بعد قراءة الفاتحة كلها لا قبل قراءتها فإنها لا تبطل ويسجد بعد السلام. وكذلك تبطل الصلاة إن رجع للجلوس وقام منه عمداً، وأما إن قام (سهواً) فخلاف. وهذا معنى قوله: (وذا خلاف في الفروع) قال في الدردير: وإن رجع بعد المفارقة فإنه يعتد برجوعه فيتشهد فإن قام بلا تشهد عمداً بطلت بناء على بطلانها بتعمد ترك سنة.

قوله: (وتارك الركوع) يعني أن من ترك الركوع سهواً وتذكره جالساً أو ساجداً أو رافعاً من السجود يرجع له حال كونه قائماً لينحط له من قيام بناء على أن الحركة للركن مقصودة فإن رجع له محدودياً فلا تبطل صلاته مراعاة للقول برجوعه محدودياً بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة فإن تذكره (قائماً) انحط له من القيام فوراً وندباً أن يقرأ شيئاً غير الفاتحة لأن تكرارها في ركعة ممنوع، وهذا معنى قوله: (والحمد منع وسجدة جلس) يعني أن تارك



السجدة سهواً تذكرها قبل عقد الركعة التي تليها وهو قائم أو رافع جلس لينحط له منه ولا يتصور ترك الأولى وفعل الثانية لأنه متى أتى بسجدة واحدة كانت الأولى قطعاً ولو جلس قبلها فجلوسه لغواً لأنه في غير محله فلا يصيرها الجلوس قبلها ثانية ولا فعله لها بقصد الثانية ثانية وهذا واضح.

(لاهما)؛ أي لا يجلس تارك السجدين سهواً تذكرهما قائماً فينحط لهما منه وإن تذكرهما جالساً قام وانحطَّ لهما من قيام فإن سجدهما من جلوس فلا تبطل ويسجد قبل السلام إذ الانحطاط لهما من قيام غير واجب.

قوله: (ولا يجبر ركوع) وهو معنى قول الأصل: «ولا يجبر ركوع أولاه بسجود ثانيته»؛ أي ولا يجبر ركوع أولاه المنسي سجدهما بسجود ثانيته المنسي ركوعها لأنه فعله بنية الركعة الثانية فلا ينصرف إلى الأولى وإن ركع وسجد سجدة واحدة ونسي ركوع الركعة التالية وسجد لها سجدة أو سجدين فلا تجبر سجدة الأولى بسجدة الثانية فإن تذكرها جالساً سجدها حالاً وقائماً جلس لها.

- وتضمن البيت (35، 40) قول الأصل:

«وبطل بأربع سجديات من أربع ركعات الأولى ورجعت الثانية أولى ببطلانها لفذ وإمام وإن شك في سجدة لم يدر محلها سجدها وفي الأخيرة يأتي بركعة وقيام ثالثه بثلاث ورابعته بركعتين وتشهد وإن سجد إمام سجدة لم يتبع وسبح به فإذا خيف عقده قاموا فإذا جلس قاموا كعوده بثالثة فإذا سلم أتوا بركعة وأمهم أحدهم وسجدوا قبله».

قوله: (ومن نسي من ركعات أربع) والمعنى أن من ترك أربع سجديات من أربع ركعات بطلت الركعات الثلاث الأول لفوات تدارك سجدة كل ركعة منها بعقد التي تليها، والركعة الرابعة لم يفت تدارك سجدها فيسجدتها وهذا معنى أصلح ركعة وتصير الأولى فيبني عليها ثلاث ركعات ويسجد قبل السلام لنقص السورة من الأولى، والزيادة وهذا إن لم يسلم ومعتقداً الكمال وإلا بطلت الرابعة أيضاً فيبني على الإحرام إن قرب ولم يخرج من المسجد وإلا بطلت وهذا معنى قوله: (يبني على الإحرام مع قرب الم).

(واستدرك) أيها المصلي (الركن) الذي تركت منه سجدة مثلاً ما دام لم يحل بينك وبينه ركوع أو سلام وإلا فألغيت السهو والبنا يطوع قال في الأصل: «ورجعت الثانية أولى بطلانها»؛ أي الأولى بسبب ترك ركنها وفوات تداركه بعقد الثانية وتنازع رجعت وبطلان لفذ وإمام ولماومه تبعاً له فيبنى على الأولى ويسجد بعد السلام وترجع الثالثة ثانية ببطلان الثانية وترجع الرابعة ثالثة ببطلان الثالثة.

قوله: (وإن يقيم من سجدة من أم لم يتبع)؛ أي إن سجد الإمام سجدة واحدة في الأولى رباعية وترك الثانية سهواً وقام للركعة الثانية (لم يتبع)؛ أي لا يتبعه مأومه في القيام للثانية قبل السجدة فيجلس (وسبح) به لأجل إفهامه بأن يقول له: سبحان الله، لعله يتذكر سهوه عن السجدة فإن تذكر ورجع لها فذاك وإن لم يرجع لها فلا يكلمونه عند سحنون الذي مشى الناظم هنا على مذهبه تبعاً لأصله لأنه رأى الكلام لإصلاحها يبطلها فإن تركوا التسبيح بطلت صلاته لتعمد ترك السجدة.

(ولخوف العقد قم) والمعنى فإذا لم يرجع المأموم للسجدة التي ترك من الأولى وخفت عقد الإمام الركعة التي قام لها يرفع رأسه من ركوعها معتدلاً مطمئناً قم وأركع معه فإذا جلس الإمام عقب الثانية في ظنه قم أيها المأموم فلا تجلس معه لأنها صارت أولى كقعود الإمام للتشهد بثلاثة عقب ثلاثية في الواقع وإن ظنها الإمام رابعة وإن يسلم فإذا سلم الإمام عقب تشهده بطلت عليه بمجرد سلامه وأتوا بركعة أفذاذاً إن شاءوا أو مستخلفين؛ أي يؤمهم أحدهم وسجدوا قبله؛ أي السلام لنقص السورة من الركعة والتشهد الأول وهذا مذهب سحنون وهو ضعيف، المعتمد مذهب ابن القاسم وهو أنه إن لم يفهم بالتسبيح فلا يكلمونه لأنهم إن كلموه بطلت صلاتهم ولكنهم يسجدونها لأنفسهم ويجلسون معه ويسلمون بسلامه وصحت صلاتهم:

- وفي الدردير: والمعتمد أنه إن لم يفهم بالتسبيح كلموه فإن لم يرجع بالكلام يسجدونها لأنفسهم ولا يتبعونه في تركها وإلا بطلت عليهم ويجلسون معه ويسلمون بسلامه فإذا تذكر ورجع لسجودها فلا يعيدونها معه على الأصح.

- قال الدسوقي: وهذه المسألة من جملة المستثنيات من قوله: (كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم).

- وتضمن البيت (41) إلى (54) قول الأصل:

«وإن زوحم مؤتم عن ركوع أو نعس أو نحوه اتبعه في غير الأولى ما لم يرفع من سجودها أو سجدة فإن لم يطمع فيها قبل عقد إمامه تمادى وقضى ركعة وإلا سجدها ولا سجود عليه إن تيقن وإن قام إمام لخامسة فمتيقن انتفاء موجبها يجلس وإلا اتبعه فإن خالف عمداً بطلت فيهما لا سهواً فيأتي الجالس بركعة ويعيدها المتبع وإن قال: قمت لموجب صحت لمن لزمه اتباعه وتبعه ولمقابلته لمن يسبح كمتبع تأول وجوبه على المختار لا لمن لزمه اتباعه في نفس الأمر ولم يتبع ولم تجز مسبقاً علم بخامستها وهل كذا إن لم يعلم أو تجزئ إلا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب؟ - قولان: وتارك سجدة من كأولاه لا تجزئه الخامسة إن تعدها.

قوله: (وإن يفت كزحمة لخاصة)؛ أي وإن زوحم مؤتم عن ركوع حتى فاته مع الإمام برفعه منه معتدلاً (في غير أولاه)؛ أي في غير الركعة الأولى للمأموم لإنسحاب المأمومية عليه.

وقوله: (الركوع) إن يفت (كمع الإمام) فإن رجا المأموم درك الإمام في السجود الأخير في ثانية سجديتها ويفعل الثانية بعد رفع الإمام من ثانيته فإنه يفعل ما فاته ويسجدها ويتبعه فإذا ظن أنه لا يدركه في شيء منها لم يفعل ما زوحم عنه بل يستمر قائماً ويقضي الركعة فإن خالف وتبعه فإن أدركه في السجود صحت ولا قضاء عملاً بما تبين وإن لم يدركه فيه بطلت فإن ظن الإدراك فتخلف ظنه ألغاه ما فعل من التكميل وقضى ركعة.

ومفهوم (في غير أولاه) إلغاء الأولى للمأموم يرفع الإمام من الركوع فيخر معه ساجداً ويقضي ركعة بعد سلامه فإن فعل ما فاته وأتبعه بطلت ولو جهلاً كما يقع لكثير من العوام.

ومفهوم قوله: (وإن يفت كزحمة) أنه لو تعمد ترك الركوع مع الإمام لم يتبعه لكن الراجح أنه يتبعه أيضاً في غير الأولى.

قوله: (وان يفتك سجدة)؛ أي ولو زحم مثلاً عن سجدة من الأولى أو غيرها أو عن سجدتين حتى قام الإمام لما يليها فإن كنت (تطمع الإدراك)؛ أي إدراك الإمام قبل العقد للركوع للتي تليها فأسجد وأتبع الإمام.

- ولقد قلت في نظمنا الكوكب الزهري:

وإن يكن عن السجود أرهقا      بمثل زحمة كما قد سبقا  
فليات بالسجود إن طمع في      إدراكه من قبل رفع يفتفى  
من ركعة بعيد تلك والقضا      لركعة يكون مثل ما مضى  
- وقال الشيخ خليفة بن حسن:

وعن ركوع إن يكن قد زحما      مؤتم أو نعس أو نحوهما  
في غير أولاه إماماً تبعاً      إن يك من سجودهما لم يرفعا  
أو سجدة فإن بها لم يطمع      من قبل عقد لإمام فلتع  
فليتمادى تابعاً بلا تمام      وليقض مثلها إذا تم الإمام  
وإلا فليات بها دون ونا      ولا سجود سهو إن تيقنا

- قال في الأصل مسبوکاً بكلام شارحه الشيخ محمد عlish في مسألة ازدحام المأموم عن الركوع والسجود (وإن زوحم) - بضم الزاي وكسر الحاء المهملة -؛ أي بوعده شخص مؤتم - بضم الميم وسكون الهمز أي مقتد بإمام - بإمام وصلة زوحم (عن ركوع) مع إمامه حتى رفع الإمام رأسه منه معتدلاً لا مطمئناً قبل إتيان المأموم بأدنى الركوع (أو نعس) - بفتح النون - العين -؛ أي نام المؤتم نوماً خفيفاً لا ينقض الوضوء حتى رفع رأسه منه كذلك.

(أو) حصل للمؤتم (نحوه)؛ أي النعاس كسهو وإكراه وحدوث مرض منعه من الركوع معه حتى رفع رأسه منه (اتبعه)؛ أي المأموم الإمام في الركوع والرفع منه وإدراكه فيما هو فيه من سجود أو جلوس بين سجدتين وجوباً وصلة اتباعه (في غير) الركعة (الأولى) - بضم الهمز - للمأموم لثبوت مأموميته بإدراكه مع الإمام الركعة الأولى بركوعه معه فيها وصله اتباعه (ما) مصدرية ظرفية؛ أي مدة كون الإمام (لم يرفع) رأسه (من) تمام (سجودها)؛ أي الركعة غير الأولى بأن اعتقد أو ظن أنه يركع ويرفع ويسجد السجدة الأولى مع الإمام أو مع

جلوسه بين السجدين وسجد السجدة الثانية معه أو يسجد السجدة الأولى مع سجود الإمام الثانية، والثانية بعد رفعه منها فإن اعتقد ذلك أو ظنه وأتبعه فرفع الإمام من السجدة الثانية قبل لحوقه فيها ألغى ما فعله وانتقل مع الإمام فيما هو فيه من جلوس أو قيام وقضى ركعة بعد سلام الإمام.

- ومفهوم ما لم يرفع... إلخ أنه إن اعتقد أو ظن أنه إن ركع ورفع لا يدركه في السجود أو شك في إدراكه فيه وعدمه فإنه لا يركع وينتقل مع الإمام فيما هو فيه ويقضيها بعد سلامه فإن ركع ورفع فإن أدركه في السجود بوجه مما تقدم صحت صلاته وركعته فلا يقضيها عملاً بما تبين وإن لم يدركه فيه بطلت صلاته إن اعتد بتلك الركعة فإن ألغاه فلا تبطل.

- ومفهوم في غير الأولى إلغاء الأولى للمأموم برفع الإمام من ركوعها معتدلاً مطمئناً قبل إنحناء المأموم للركوع فيخر معه ساجداً ويقضي ركعة بعد سلامه فإن ركع ورفع ولحقه بطلت إن اعتد به لأنه قضاء في صلب الإمام، وإن ألغاه فلا تبطل وبحمله الإمام.

- ومفهوم زوحم... إلخ أنه إن تعمد ترك الركوع مع إمامه لم يتبعه في غير الأولى أيضاً، ولكن الراجح أنه يتبعه في غير الأولى أيضاً كذي العذر فلا فرق بين ذي العذر وغيره إلا أن المعذور لا يأثم، وغيره يأثم، وأما لو تعمد ترك الركوع معه في الأولى لبطلت الصلاة جَزَمَ به (عج) وكذا صلاة من تعمد تركه معه في غير الأولى حتى رفع من سجودها فإن أتى به قبل رفعه منه صحت مع الإثم، وسكت عن حكم من زوحم عن رفعه من الركوع مع إمامه وفيه قولان:

- فقيل: كمن زوحم عن الركوع بناء على إن عقد الركعة برفع الرأس.

- وقيل: كمن زوحم عن سجدة بناء على أنه بمجرد الانحناء.

- والراجح أنه كمن زوحم عن الركوع بناء على أنه يرفع الرأس.

أو زوحم عن سجدة أو سجدين من الأولى أو غيرها مع الإمام فلم يسجدها حتى قام الإمام لما تليها فإن لم يطمع المأموم في سجودها؛ أي السجدة التي زوحم هو عنها؛ أي لم يتحققه أو يظنه قبل عقد إمامه الركعة

التي تليها برفع رأسه من ركوعها بأن تحقق أو ظن أنه إن سجدها رفع إمامه رأسه من ركوع التي تليها قبل لحوقه أو شك في هذا تمادى المأموم وجوباً على ترك السجدة أو السجدين وتبع إمامه فيما هو فيه فإن سجدها ولحق الإمام فإن أدركه في الركوع صحت وإلا بطلت.

وقضى المأموم ركعة عقب سلام إمامه بصفة ما فاتته وإلا لم يطمع بأن طمع فيها؛ أي تحقق أو ظن أنه إن سجدها أدرك الإمام قبل عقد التي تليها. سجدها وجوباً ولحق الإمام فيما هو فيه من قيام أو ركوع فإن تخلف إعتقاده أو ظنه وعقد الإمام الركعة دونه بطلت الركعة الأولى لعدم إتيانه بسجودها على الوجه المطلوب، والثانية لعدم إدراكه ركوعها مع الإمام.

وإن تمادى على ترك السجدة لعدم طمعه فيها قبل عقد إمامه ولحق الإمام وقضى ركعة بعد سلامه فلا سجود عليه؛ أي المأموم لزيادة ركعة النقص لحملها الإمام عنه إن تيقن المأموم ترك السجدة فإن شك فيه سجد بعد السلام لاحتمال زيادة الركعة التي أتى بها بعد سلام إمامه لكونه أنى بالسجدة المشكوك فيها، فإن قيل: هذه الركعة عمداً والسجود إنما هو للسهو قيل: هذا كمن شك في الكمال فبنى على المتيقن وكمل وهذا يسجد بعد السلام لاحتمال زيادة ما كمل به وهو عمد فكون السجود للسهو أغلبي. اهـ.

وقوله: إن قص، في البيت (45)؛ أي تبع.

وقوله: في البيت (47) (فقيل ركعتين بطلا) هذا إن تخلف ظنه ولم يدركه بطلت عليه الركعة الأولى لعدم الإتيان بسجود على الوجه المطلوب والثانية لعدم إدراك ركوعها مع الإمام.

وقوله: في البيت (48) (فليقف الإمام)؛ أي تمادى مع الإمام وترك تلك السجدة وذلك لأنه لو فعلها فاتته الركعة الثانية مع الإمام وكان محصلاً لتلك الركعة التي فعل سجديتها، ولمن تمادى مع الإمام كان محصلاً لتلك الركعة الثانية معه وفاتت الأولى المتروك منها السجدة وموافقته للإمام أولى.

وقوله: (وليقضين ركعة بعد السلام) على نحو ما فاتته لكونها سرّاً أو جهراً ومن كونها بالفاتحة فقط أو بالفاتحة والسورة لعدم انقلاب الركعات في حقه.

وقوله: (ولا سجود إن تيقن النقص)؛ أي إن تيقن أنه ترك السجدة، وأما إن شك في تركها وقضى الركعة فإنه يسجد بعد السلام لاحتمال أن يكون سجدها وركعة القضاء هذه محض الزيادة.

وقوله: (أو مطلقاً تبطل إن بالأولى خص) وأما لو تعمد ترك الركوع معه في الأولى لبطلت الصلاة والحاصل: أنه لو تعمد ترك الركوع مع الإمام حتى رفع منه معتداً، فإن كان من الأولى بطلت وإن تعمد تركه في غير الأولى فإن استمر حتى رفع الإمام من سجودها بطلت أيضاً وأما إن تركه من غير الأولى وأتى به قبل رفع الإمام من سجودها، فالراجح صحتها مع الإثم.

- ولعل مقصود الناظم بقوله: (مطلقاً تبطل إن بالأولى خص) سواء طمع في إدراكه أم لا، لأن الواجب عليه اتباعه مطلقاً في الأولى.

ولا يخفى ما في هذه الأبيات من بعض الغموض والإشكال ولهذا أوردنا نظم الشيخ خليفة وشرح الشيخ عليش لإزالة هذا الغموض والإشكال، ولكن مع هذا فإننا نعتز للناظم بالفضل جزاه الله خيراً فما علينا إلا أن نقدم له احترامنا، جزاه الله عنا وعن المسلمين خيراً.

وقوله: (وإن إمام قام للزيد) كخامسة في رباعية أو رابعة في ثلاثية أو ثالثة في ثنائية (الجلس) يا مأموم إن أيقنت زیده؛ أي زيادته؛ أي انتقاء الموجب وإلا تيقن أيها المأموم انتفاء الموجب بأن تيقنت أن قيامه لموجب؛ أي نقص سواء كان ذلك ظناً أو توهماً أو شكاً - وهذا معنى (وإلا تتبعن)؛ أي أتبعه إن شككت أو ظننت أو تيقنت الموجب (وإن تخالف) أيها المأموم ما وجب عليك بأن تحققت عدم الموجب فاتبعته أو تحققت الموجب أو شككت ولم تتبعه بطلت صلاتك فيهما؛ أي في الجلوس والاتباع إن لم يتبين إن مخالفتك موافقة لما في الواقع.

وقوله: (وإن يكن سهواً خلفك حصل فات بركة)؛ أي وإن خالفت ما وجب عليه سهواً فلا تبطل فيهما فتأتي إن جلست، وقد وجب عليك الإتيان فجلست سهواً بركة وتعيد الركعة إن وجب عليك الجلوس فاتبعته.

- قال الشيخ خليفة في نظمه:

وإن يقيم إمامهم لما خمس      فمتيقن كما لها جلس  
وإلا فليقف وإن خالف ما      طلب عمداً أبطلنها فيهما  
لا إن يكن سهواً فيأت من قعد      بركعة ومن تلاه فليعد  
ركعته.....

وقوله: (وركعة الزيد لمسبق جهل) يعني أن الركعة الزائدة عند الإمام الذي دخل معه مسبق هل تجزئه عن ركعة القضاء؟ قال في الأصل: «ولم تجز مسبقاً علم بخامستها»؛ أي بكونها خامسة وتبعه فيها وسواء كانت أولى المسبق أم لا، وإنما لم تجزه لأنه لم يفعلها على إنها قضاء عن الركعة وإنما فعلها على أنها زائدة.

- وحاصل المسألة أن المسبق بركعة إذا اتبع الإمام عمداً في الركعة التي قام لها وهو عالم بأنها خامسة لإمامه لاعتقاده الكمال بسبب حضوره الإمام من أول صلاته، والحال أن الإمام قال: قمت لموجب ولم يجمع المأمومون على نفيه، فقال مالك: إن صلاته صحيحة وهذه الركعة لا تنوب عن الركعة التي سبقه بها الإمام لأنه لم يفعلها على أنها قضاء عنها بل على أنها زائدة وصحت صلاته لأن عليه في الواقع ركعة فكأنه قام لها.

- وقال ابن المواز: أنها تجزئه لأن الغيب كشف أنها رابعة وأنه ليس مسبقاً لأن الركعة الأولى التي فاتته قبل الدخول ظهر أنها باطلة، وهذه الخامسة بدلها فهي رابعة في نفس الأمر دون الظاهر بالنسبة للإمام ورابعة في الظاهر، والواقع بالنسبة للمأموم.

وقوله: (وتارك السجود من كالأولى) وفات التدارك ولم يتبه لذلك واعتقد كمال صلاته وأتى بركعة خامسة لا تجزيه تلك الخامسة الزائدة التي تعمدتها؛ أي تعمد زيادتها لأنه لم يأتي بها بنية الجبر ولا بد من إتيانه بركعة ولم تبطل صلاته مع إن تعمد زيادة كسجدة مبطل نظراً لما في نفس الأمر من انقلاب ركعته لترك سجدة سهواً.

- ومفهوم إن تعمدتها الأجزاء وهو المشهور.

- وقال ابن القاسم: لا تجزئ الساهي أيضاً لفقد قصد الحركة للركن.



○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

وهو فصل سجود السهو:

الدليل فضلٌ لنقص سنة أكدت أو:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾  
[الحشر: 7].

والدليل من السنة:

2 - حديث أبي هريرة المتفق عليه أن رسول الله ﷺ قال: «إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدة وهو جالس» [أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف، وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى كلاهما عن مالك به].

والدليل على قوله: البعدى للزيد روى:

3 - حديث عبد الله أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمساً، فقيل له: أزيدت الصلاة؟ قال: «وما ذاك؟»، قالوا: صليت خمساً فسجد سجدة بعد ما سلم.

- وهذا الحديث أخرجه البخاري في السهو.

- ومسلم في باب السهو في الصلاة.

- وأخرجه أبو داود في الصلاة باب إذا صلى خمساً.

- وأخرجه الترمذي في الصلاة باب ما جاء في سجدة السهو بعد السلام والكلام.

- وأخرجه النسائي في إقامة الصلاة باب من صلى الظهر خمساً وهو

سأه.

وإنه الموفق

والدليل على قوله: أو ترك سره:

4 - دليله في مصنف عبد الرزاق عن الثوري قال: إذا قمت فيما يجلس

فيه أو جلست فيما يقام فيه أو جهرت فيما يخافت فيه أو خافت فيما يجهر فيه ناسياً سجدت سجدتي السهو.

#### والدليل على قوله: استنكحه الشك:

- 5 - دليله ما في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: فإن صليت المكتوبة فشككت عدت ثم شككت، قال فلا تعد.  
- قال: فأني استيقنت أني صليت خمس ركعات.  
- قال: فلا تعدو إن صليت عشر ركعات فأسجد سجدتي السهو.

#### والدليل على قوله: ولا يفوت بعدي بطول:

- 6 - هو ما في المدونة  
- قال مالك: فيمن وجب عليه سجود السهو بعد السلام فترك أن يسجدهما نسي ذلك فليسجدهما ولو بعد شهر.

#### والدليل على أنه يرجع له بسلام وإحرام:

- 7 - حديث أبي هريرة عند البيهقي في قصة حديث ذي اليدين وفيه: فصلى بنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم سلم ثم كبر فسجد ثم كبر فرفع ثم كبر فسجد كسجوده الأول وأطول ثم كبر فرفع.  
- قال محمد: وأخبرت عن عمران بن حصين أنه قال: وسلم. [قال البيهقي: رواه مسلم عن عمرو الناقد وزهير بن حرب].

#### والدليل على قوله: وصح كالقبلي إن تلا؛ أي وصح إن قدم أو آخر.

- 8 - دليله ما في المدونة من فتاوى مالك:  
- قال: ومن ذكر أنه لم يسجد لسهوه بحضرة ما سلم وسهوه الذي وجب عليه قبل السلام فليسجدهما وليسلم وليسجد. اهـ منه. هذا في تأخير القبلي.  
9 - وفيها في موضع آخر:  
- قلت لابن القاسم: فإن وجب على رجل سجود السهو بعد السلام فسجدهما قبل السلام؟

- قال: لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرجو أن يجزئ عنه .

**الدليل على قوله: أو شك في السهو أو السلام:**

10 - فتوى المدونة:

- قلت: أرأيت من شك في سلامه ولم يدر أسلم ولم يسلم في آخر صلاته فهل عليه سجدة السهو؟

- قال: لا .

- قلت: ولم والسلام من الصلاة؟

- قال: فإنه إن كان قد سلم فسلامه لغير شيء وإن كان لم يسلم فسلامه

هذا يجزيه .

- قلت: وهذا قول مالك؟

- قال: لا أحفظ هذا عن مالك .

**والدليل على قوله: أو سجدة أصلح في شك اثنتين:**

11 - دليله ما في المدونة:

- قال مالك: فيمن سهى في سجدتي السهو فلم يدر أواحدة سجد أو اثنتين أنه يسجد الأخرى لأن واحدة قد أيقن بها ولا شيء عليه ويتشهد ويسلم ولا يسجد لسهوه في سجدتي السهو. اهـ منه .

**والدليل على قوله: أو زاد سهواً سورة بالأخرين:**

**دليل جواز زيادة سورة في أخريه:**

12 - ما أخرجه البيهقي وقال: أخرجه البخاري في الصحيح عن

محمد بن يوسف عن الأوزاعي، وأخرجه مسلم من وجه آخر وروينا عن أبي

عبد الله الصنابحي أنه سمع أبا بكر الصديق رضي الله عنه قرأ في الثالثة من المغرب

بأم القرآن وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ

أَنْتَ أَلْوَهَابُ ﴿٨﴾ [آل عمران: 8].

13 - وأخرج الشيخان:

- عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بأم

القرآن وسورتين معها في الركعتين الأوليين من الصلاة الظهر وصلاة العصر  
ويسمعنا الآية أحياناً وكان يطيل الركعة الأولى.

- وفي هذا الحديث دليل على جواز الإعلان بكآية وهو ما أشار إليه  
الناظم بقوله: «أو أيسر السر أو الجهر كذين».

**والدليل على قوله: أو غلبه قلس أو قاء:**

14 - عن مالك أنه رأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقلس مراراً وهو في  
المسجد فلا ينصرف ولا يتوضأ حتى يصلي.

- قال يحيى: وسئل مالك عن رجل قلس طعاماً هل عليه وضوء؟

- فقال: ليس عليه وضوء وليمضمض من ذلك وليغسل فاه.

**والدليل على قوله: ولا لفرض:**

15 - دليله فتوى مالك: أن من سهى عن فريضة وأمكن تداركها قبل  
عقد التي تليها وإلا ألغى الركعة التي سهى فيها.

**ونص المدونة:**

- وكان مالك يقول: إذا ركع وقد نسي سجدة من الركعة التي قبلها ترك  
ركوعه هذا الذي هو فيه وخر ساجداً لسجده التي نسي من الركعة التي قبل  
هذا الركوع ما لم يرفع رأسه.

- وكان يقول: عقد الركعة رفع الرأس من الركوع.

**والدليل على قوله: أو لسنة:**

أي ولا سجود لسنة غير أكيدة كتشهد ويسير جهر وإعلان بكآية وإعادة  
سورة فقط لهما ولتكبيره.

16 - وهو فتوى مالك في المدونة:

قال فيها: قال مالك فيمن نسي التشهد.

- قال: أرى ذلك خفيفاً وإن سلم وذكر ذلك وهو قريب فرجع فتشهد

مكانه وسلم لم أرَ بذلك بأساً.

- قال: ولم يكن يراه نقصاً في الصلاة.

- قال: وإن تباعد ذلك لم أر أن يسجد، وأما عدم السجود لتكبيرة [فقد جعله البيهقي عنواناً في سننه (باب من ترك شيئاً من تكبيرات الانتقال لم يسجد سجدي السهر)].

- قال مالك في المدونة:

إن نسي تكبيرة واحدة أو نحو ذلك رأيته خفيفاً ولم أر عليه شيئاً.

**والدليل على ما في البيت (14، 15):**

17 - ما أخرجه ابن خزيمة الرخصة في المشي في الصلاة عند العلة بحدث.

- أخبرنا أبو طاهر حدثنا أبو بكر حدثنا أحمد بن عبدة أخبرنا حماد يعني ابن زيد حدثنا الأزرق بن قيس أنه رأى أبا برزة الأسلمي يصلي وعنان دابته بيده فلما ركع انفلت العنان عن يده وانطلقت الدابة.

- قال: فنكص أبو برزة على عقبه ولم يلتفت حتى لحق بالدابة فأخذها ثم مشى كما هو تم أتى مكانه الذي صلى فيه ففضى صلاته فأتها ثم سلم.

قال: إني قد صبحت رسول الله ﷺ في غزو كثير حتى عد غزوات فرأيت من رخصه وتيسيره وأخذت بذلك، ولو أنني تركت دابتي حتى تلحق بالصحراء ثم انطلقت شيخاً كبيراً أخبط الظلمة كان أشد علي. اهـ منه. [وهذا أخرجه البخاري من طريق الأزرق بن قيس].

18 - وأخرج ابن خزيمة من حديث أنس بن مالك الأنصاري أن المسلمين بينما هم في صلاة الفجر من يوم الاثنين وأبو بكر يصلي بهم لم يفجأهم إلا رسول الله ﷺ قد كشف ستر حجرة عائشة فنظر إليهم وهم صفوف في الصلاة ثم تبسم فضحك فنكص أبو بكر على عقبه ليصل الصف وظن أن رسول الله ﷺ يريد أن يخرج إلى الصلاة فأشار إليهم رسول الله ﷺ أن أتوا صلاتكم. اهـ. [وهذا الحديث أخرجه البخاري من طريق عقيل. اهـ].

19 - وأخرج الطبراني والحاكم وصححه ووافقه الذهبي:  
أن رسول الله ﷺ كان يصلي إذ جاءت شاة تسعى بين يديه فساعها حتى  
الزق بطنه بالحائط فمرت الشاة من ورائه.

وبالله التوفيق

والدليل على قوله: ولا تنتحنح:

20 - هو ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه:  
- عن عبد الله بن ناجي الحضرمي عن أبيه قال: قال: علي كانت لي من  
رسول الله ﷺ منزلة لم تكن لأحد من الخلائق أني قد أجيئه فأسلم عليه حتى  
يتنحنح فانصرف إلى أهلي.

والدليل على قوله: ولا بتسبيح لحاج:

21 - دليله:  
ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن أسلم  
قال: عطس رجل في الصلاة، فقال له أعرابي: رحمك الله قال الأعرابي:  
فنظر إلي القوم، فقلت: واثكلاه ما بالهم ينظرون إلي؟ فضربوا بكفهم على  
أفخاذهم فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته دعاني فقال الأعرابي: بأبي وأمي ما  
رأيت معلماً قط خيراً منه والله، فقال: والله ما كرهني ولا شتمني، فقال: «إن  
الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو تسبيح وتكبير وتهليل  
وقراءة القرآن» - أو كما قال رسول الله ﷺ.

والدليل على قوله: أو كلام قل لإصلاح:

22 - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلى النبي ﷺ إحدى صلاتي العشي.  
قال محمد وأكبر ظن العصر ركعتين ثم قام إلى خشبة في مقدمة المسجد  
فوضع يده عليها وفيهم أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه وخرج سرعان الناس،  
فقالوا: قصرت الصلاة؟ ورجل يدعو النبي ﷺ ذو اليمين، فقال: نسيت أم  
قصرت؟ فقال: «لم أنس ولم تقصر» قال: بلى قد نسيت فصلى ركعتين ثم  
كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه فكبر ثم وضع رأسه فكبر،  
فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر [رواه البخاري].

**والدليل على قوله: ورجع الإمام قط لعديين:**

23 - دليله: هو حديث ذي اليدين المتقدم ومحل الشاهد فيه قوله ﷺ: «أصدق ذو اليدين؟». قالوا: نعم.

**والدليل على قوله: ولا لحمد العاطس الفارح:**

**دليل جواز حمد العاطس:**

24 - ما روى عن رفاعة بن رافع قال: صليت خلف رسول الله ﷺ فعطست، فقلت: الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى. فلما صلى رسول الله ﷺ فقال: «من المتكلم في الصلاة؟». فقال رفاعة: أنا، قال: «ابتدئها بضعة وثلاثون ملكاً أيهم يصعد بها» [رواه أبو داود والترمذي والنسائي].

**والدليل على قوله: يندب تركه:**

25 - لما في الترمذي من أنه جائز في التطوع، أما في المكتوبة فيحمد في نفسه غير أن سياق الحديث ظاهر في أنه في صلاة الجماعة.

**والدليل على قوله: وقتل عقرب بها استضر:**

26 - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب» [رواه أبو داود وأحمد والنسائي وابن ماجه والترمذي].

**والدليل على قوله: ولا لتبسم:**

27 - هو ما أخرجه عبد الرزاق في المصنف عن ابن جريج عن عطاء قال: لا يقطع الصلاة التبسم.

**والدليل على قوله: فرقة:**

28 - وهو للتنبيه على أنه لا سجود فيها على الرغم من كراهتها في الصلاة، وقد تقدم في المكروهات - ما رواه عبد الرزاق في المصنف.

29 - وحديث الذي رواه ابن حبان: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تفقع أصابعك وأنت في الصلاة».

**والدليل على قوله: بكأخشوع:**

30 - هو ما أخرجه ابن خزيمة بسند صحيح عن علي قال: ما كان فينا فارس يوم بدر غير المقداد ولقد رأيتنا وما فينا إلا نائم إلا رسول الله ﷺ تحت شجرة يصلي ويبكي حتى أصبح.

**والدليل أيضاً:**

31 - في قصة أبي بكر الصديق رضي الله عنه لما أمره رسول الله ﷺ بالصلاة بالناس، فقيل له: إنه رجل رقيق كثير البكاء حين يقرأ القرآن.

**والدليل على قوله: وبطلت بالضحك مطلقاً:**

32 - هو ما أخرجه في المدونة:

- عن أبي وهب عن يونس عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ كان يصلي بالناس وبين أيديهم حفرة فأقبل رجل في عينه شيء قبيح البصر فطفق القوم يرمقونه بأبصارهم وهو مقبل نحوهم حتى إذا بلغ الحفرة سقط فيها فضحك بعض القوم حين سقط فلما انصرف رسول الله ﷺ قال: «من ضحك منكم فليعد الصلاة».

**والدليل على قوله: ومن غلبه يسجنه الإمام صن:**

33 - هو لفتوى مالك في المدونة: فمن قهقه في الصلاة وهو وحده.

قال: يقطع ويستأنف وإن تبسم فلا شيء عليه وإن كان خلف إمام تبسم فلا شيء عليه، وإن قهقه مضى مع الإمام، فإذا فرغ الإمام أعاد صلاته.

**والدليل على قوله: بحدث:**

34 - حديث علي بن طلق قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا فسا أحدكم في الصلاة فليصرف وليتوضأ وليعد صلاته».

- وهذا الحديث في إسناده عيسى بن حطان ومسلم بن سنان وكلاهما لا يعرف، وقد أخرجه أبو داود في الطهارة وأخرجه في الصلاة، وأخرجه الترمذي في الرضاع غير أنه روى عن ابن جريج.

35 - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا



أحدث أحدكم في صلاته فليأخذ بأنفه ثم لينصرف» [أخرجه البغوي في شرح السنة].

36 - وروى البغوي في الشرح:

- عن الشعبي عن جرير بن عبد الله قال: كنت عند عمر بن الخطاب فتنفس رجل يعني الحدث، ولكنه كنى قال عمر: أعزمت على صاحب هذه إلا قام؟ فتوضأ ثم صلى.

- قال جرير: فقلت: أعزم علينا جميعاً.

- فقال: أعزم علي وعليكم لما قمنا فتوضأنا ثم صلينا.

والدليل على قوله: وبسلام مع أكل وشرب:

37 - ما أخرجه عبد الرزاق في المصنف باب الأكل والشرب في الصلاة.

- عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: لا يؤكل في الصلاة ولا يشرب.

قلت: فشربت ناسياً.

قال: إن كنت لم تتكلم فأوفئ ما بقي على ما مضى ثم أسجد سجدي السهو وإن شربت عامداً فقد انقطعت صلاتك فأعد الصلاة.

38 - عبد الرزاق عن الثوري عن سمع عطاء قال: لا يأكل ولا يشرب وهو يصلي فإن فعل أعاد.

39 - عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أكل في التطوع وأشرب ولو مجة؟.

قال: لا لعمري ولكن انصرف وأشرب.

40 - عبد الرزاق عن الثوري عن عثمان، قال: رأيت سعيد بن جبير يشرب وهو يصلي تطوعاً.

41 - عبد الرزاق عن الثوري عن طاوس قال: لا بأس بذلك لكن أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن مهدي عن إبان العطار عن الصلت بن راشد قال: سئل طاوس عن الشرب في الصلاة.

\* هذا وأن جميع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال العلماء التي تحصلنا عليها إحدئ وأربعون (41) دليلاً، ومع أن في هذا الفصل مسائل طريقها محض اجتهاد ولم نعثر على دليل من الكتاب والسنة والله أعلم بصحة تلك الفروع وعدمها. وهو أعلم.

بمستند الناظم وأصله. وجزاهم الله خيراً على بحثهم وجهودهم القيمة، ونحن علينا صحة النقل وهم عليهم صحة الإسناد.

وبالله التوفيق

\* وفقنا هنا يوم 14 رجب الفرد عام 1419 إلى الرجوع من العمرة إن شاء الله أعاننا الله على تمامة والإخلاص لله فيه ونفع المسلمين به آمين.

\* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه والحمد لله رب العالمين.

## فَصْلُ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ

- 1 - فصل لقارئ العزائم يسن
  - 2 - لمن يؤم وهي إحدى عشرة
  - 3 - والإنشقاق قلم ولا أناب
  - 4 - وكرهوا سجود شكر زلزه
  - 5 - وإن يجوزها بوقت جاز ذو
  - 6 - الآية أو محلها وكره إن
  - 7 - لا النفل مطلقاً وفي الفرض سجد
  - 8 - إلا قفوك ثم من جاز يسير
  - 9 - مضى إن انحنى وإلا فليعد
  - 10 - بالفرض والنفل أعد بالثانية
  - 11 - وإن لها قصد ثم ركعا
  - 12 - ومن لها كرر أو قبل المحل
  - 13 - ومن يكرر حزبها كرر - لا
- سجودها كمتعلم - إذن  
لا النجم والتي بحج ثانيه  
ص وتعبدون فصلت تصاب  
بل جاء للآيات ندب النافله  
مطهر إلا فهل ما ينبذ  
تقصد في فرض وخطبة تعن  
لا خطبة وأسمع بسر من نقد  
يسجد وإن مفترضاً وبكثير  
محلها ثم لها ثم سجد  
محلها وهل قبيل الفاتحة  
سهواً بها أعتد ولا سهواً سمعا  
سجد سهواً فعليه البعدي حل  
معلم أو المعلم جلا

- اشتمل هذا الفصل على ثلاثة عشر (13) بيتاً .

- تضمن البيت (1، 2، 3) قول الأصل :

«فهل سجد بشرط الصلاة قارئ ومستمع فقط إن جلس ليتعلم، ولو ترك القارئ إن صلح ليؤم ولم يجلس ليسمع في إحدى عشر لا ثانية الحج والنجم والإنشقاق والقلم» .

- إلى أن قال :

- «وص، وأنب، وفصلت، تعبدون».

- تكلم في هذا الفصل على سجود التلاوة فقوله: فصل تقدم الكلام عليه لقارئ العزائم، قال في الرسالة: وهي العزائم؛ أي الأوامر بمعنى المأمور بالسجود عند قراءتها. هكذا قال الأقفهسي، وقال زروق، العزائم جمع عزيمة وهي المتأكدة.

- قال الأجهوري: وتظهر ثمرة الخلاف بين هذين المفسرين في سجود غيرها من ثابته الحج والنجم ونحوهما مما لا يسجد له على المشهور.

- فعلى تفسير الأقفهسي إن سجد عند شيء من هذه في صلاته بطلت صلاته، إلا أن يكون مقتدياً بمن يسجد لها.

- وعلى تفسير زروق لا تبطل، ولم يظهر وجه التفرقة، بل الظاهر الاستواء في الحكم وهو بطلان سجود الساجد عمداً حيث لم يكن مقتدياً بمن يرى السجود عندها.

- ويظهر أن معنى العزائم الأمور المطلوبة لا على وجه الرخصة، لأن العزيمة ما قابلت الرخصة كقصر الصلاة وفطر المسافر، ومسح الخف فهذه الأفعال لا يقال لها: عزائم وإنما هي رخص.

وقوله: (يسن)؛ أي (سجودها) سنة، وقوله: (كمتعلم)؛ أي إن جلس المستمع ليتعلم من القارئ آيات القرآن وأحكامه ومخارج حروفه، وأما إن جلس المستمع لمجرد الثواب أو التدبير والإتعاظ بالقرآن أو السجود فلا يخاطب به.

وقوله: (لمن يؤم)؛ أي لمن صلح ليؤم ليصلي إماماً لكونه ذكراً بالغاً عاقلاً متوضئاً.

وهي؛ أي السجود التلاوة (إحدى عشرة) سجدة قال في الرسالة وسجود القرآن إحدى عشر سجدة بإخراج ما في المفصل وثانية الحج كما تقدم قول الأصل: «لا ثانية الحج» يعني قوله: أركعوا وأسجدوا ولا في آخر النجم ولا الإنشقاق ولا القلم لعدم سجود فقهاء المدينة وقرائها فيها وهم أعلم الأمة بآخر ما كان عليه الرسول ﷺ وأشدّها حرصاً على اتباعه.

- ولهذا قال الناظم: (لا النجم) إلى قوله: (قلم).

وقوله: (ولا اناب ص) خلافاً لمن قال: إن محلها «وَحُسْنَ مَنَابٍ».

(وتعبدن فصلت) خلافاً لمن قال: «لَا يَسْتَمُونَ».

وما روى من السجود لغير هذه الإحدى عشر فهو محمول على النسخ، وقد تقدم الكلام على عمل أهل المدينة وإن صح أنه عليه الصلاة والسلام سجد عند قوله تعالى في النجم: ﴿فَأَسْجُدُوا لِلَّهِ وَعَبُدُوا﴾.

إنها أول سجدة أعلن بها رسول الله ﷺ في الحرم وسجد معه المؤمنون والمشركون من الإنس والجن سوى أبي لهب فإنه رفع حفنة من تراب إلى جبهته وقال: يكفي هذا فإنه نسخ بدليل إجماع فقهاء المدينة وقرائها على ترك السجود فيها مع تكرار القراءة فيها ليلاً ونهاراً وهم لا يجمعون على ترك سنة.

- وتضمن البيت (4، 5، 6، 7، 8، 9، 10) على قول الأصل:

«وكره سجود شكر أو زلزلة».

- إلى أن قال:

«ومجاوزتها لمتطهر وقت جواز وإلا فهل يجاوز محلها أو الآية؟. تأويلان: واقتصار عليها وأول بالكلمة والآية. قال: وهو الأشبه، وتعمدها بفريضة أو خطبة لا نفل مطلقاً، وإن قرأها في فرض سجد لا خطبة وجهر إمام السرية وإلا اتبع، ومجاوزتها بيسير يسجد وبكثير يعيدها بالفرض ولم ينحن، وبالنفل في ثانية، ففي فعلها قبل الفاتحة. قولان».

قوله: (وكرهوا سجود شكر) كالصلاة عند بشارة بمسرة أو دفع مضرة وأجازه ابن حبيب لحديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ أتاه أمر فسر به فخر ساجداً لله تعالى.

قوله: (زلزله) ولكن تندب كما قال الناظم: (بل جاء للآيات ندب النافلة) من الآيات المخوفة كالوباء والطاعون أذاذاً وجماعة.

- قال في الدسوقي: ومثل الصلاة للزلزلة للصلاة لدفع الوباء والطاعون لأنه عقوبة من أجل الزنا وإن كان شهادة لغيره كما أفاده البدر، ويصلون لذلك

أفذاً وجماعة، وهل يصلون ركعتين أو أكثر، ذكر بعضهم عن اللخمي أنه يستحب ركعتان، ومحل استحباب الصلاة لما ذكر ما لم يجمعهم الإمام وإلا وجبت.

قوله: (وإن يجاوزها بوقت)؛ أي سجدة التلاوة قوله: (جاز) المعتمد كراهة مجاوزتها لمتطهر وقت جواز وإلا يكن متطهراً وليس وقت جواز فهل ينبذ الآية بتمامها، قال ابن رشد: هو الصواب.

(أو محلها)؛ أي محل السجود فقط، وهو:

﴿يَسْجُدُونَ﴾ - في الأعراف.

﴿وَالْأَصَالِ﴾ - في الرعد.

﴿خُشَعًا﴾ - في الإسراء.

﴿وَبِكِيًّا﴾ - في مريم.

قوله: (وكره إن تقصد)؛ أي إن تتعمد السجدة؛ أي قراءة آيتها في (فرض) ولو صبح جمعة، وإنما كره تعمدها بالفريضة لأنه إن لم يسجدها دخل في الوعيد؛ أي اللوم المشار إليه بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾، وإن سجد زاد في عدد سجودها.

(وخطبة)؛ أي كره الإتيان بها في الخطبة لإخلاله بنظامها إن سجد وإن لم يسجد دخل في الوعيد سوا كانت خطبة جمعة أو خطبة غيرها.  
(لا النفل) فلا يكره تعمدها فيه (مطلقاً) في سر أو جهر.

(وفي الفرض) إن قرأها (وسجد) ولو وقت نهى لأنها تابعة حيثئذٍ للفرض لا إن قرأها في (خطبة) فلا يسجد؛ أي يكره فإن وقع وسجد فهل تبطل الخطبة لزوال نظامها أم لا؟ وأستظهره الشيخ كريم الدين البرموني.

قوله: (واسمع بسر من تفد)؛ أي وجهر ندباً إمام الصلاة السرية بقراءة السجدة ليعلم الناس سبب سجوده فيتبعوه (وإلا) يجهر بها (قفوك)؛ أي أتبعوك في سجودك، لأن الأصل عدم السهو فإن لم يتبعوك صحت صلاتهم لأن اتباعهم معك واجب غير شرط لأنها ليست من الأفعال المقتدى به فيها أصالة، وترك الواجب الذي ليس بشرط لا تبطل الصلاة بتركه.

قوله: (ثم من جاز يسير)؛ أي ومن جاوزها في القراءة بيسير كآية أو آيتين (يسجد) مكانه من غير إعادة قراءتها في صلاة أو غيرها، لأن ما قارب الشيء يعطي حكمه.

قوله: (وإن مفترضاً) وأولى إن كان متنفلاً، (وبكثير مضي إن انحنى)؛ أي فات فعلها في هذه الركعة ولا يعود لقراءتها في ثانية الفرض ولأنه كابتداء قراءتها فيه وهو مكروه وإلا بأن لم ينحن يعيد قراءتها ويسجدها في محلها.

(ثم سجد وبالفرض) وإما في (النفل اعد بالثانية)؛ أي في الركعة الثانية ليسجدها وهل يسجدها؟ قبيل الفاتحة بحيث يقوم منها فيقرأ الفاتحة وذلك لتقدم سببها، وهذا هو الظاهر، وعليه لو أخرجها حتى قرأ الفاتحة فعلها بعدها؛ أي أو يعود لقراءة آياتها ويسجدها بعد قراءة أم القرآن بحيث يقوم منها القراءة السورة لأنها غير واجبة والفاتحة واجبة فمشروعيتها بعد الفاتحة، وعلى هذا لو قدمها على الفاتحة فالصلاة صحيحة، وهل يكتفي بها أو يعيدها بعد الفاتحة الظاهر الأول.

- وتضمن البيت (11، 12، 13) قول الأصل:

«وإن قصدنا فرقع سهواً اعتد به، ولا سهو بخلاف تكريرها أو سجود قبلها سهواً قال: وأصل المذهب تكريرها إن كرر حزباً إلا المعلم والمتعلم فأول مرة... إلخ.

(وإن لها)؛ أي للسجدة (قصد) بإنحطاطه فلما وصل لحد الركوع نسيها (ثم ركع)؛ أي نوى بانحنائه الركوع (سهواً)؛ أي ساهياً عن السجدة (اعتد) به؛ أي احتسب به؛ أي الركوع عند الإمام مالك رضي الله عنه بناء على أن الحركة للركن غير شرط فيمطئن به ويرفع منه وفاتته السجدة (ولا سهواً)؛ أي لا سجود لسهوه عن الحركة للركوع.

(ومن لها كرر)؛ أي السجدة سهواً سجد بعد السلام وهذا معنى (سجد سهواً فعليه البعدي حل) وكذلك لو سجدها قبل محلها فإنه يسجد بعد السلام، وأما إن كررها عمداً فإن صلاته تبطل، (ومن يكرر حزبها كرر) ولا تكفيه السجدة الأولى (إلا معلم) - بفتح اللام - (أو المعلم) - بكسرهما - فيسجد أول مرة فقط عند مالك وابن القاسم واختاره المازري.

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: يسن سجودها:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

ومن الموطأ:

2 - سئل مالك عن قرأ سجدة وامرأة حائض تسمع هل لها أن تسجد؟

- قال مالك: لا يسجد الرجل والمرأة إلا وهما طاهران.

والدليل على قوله: كمتعلم أذن لمن يؤم:

دليله:

3 - فتوى مالك في المدونة:

- لا أحب لأحد أن يقرأ سجدة إلا سجدها في صلاة أو في غيرها.

والدليل على قوله: لمن يؤم:

ما في الموطأ:

4 - سئل مالك عن امرأة قرأت بسجدة ورجل معها يسمع عليه أن يسجد

معها؟.

- قال مالك: ليس عليه أن يسجد معها إنما تجب السجدة على القوم

يكونون مع الرجل فيأتمون به فيقرأ السجدة فيسجدون معه وليس على من سمع

سجدة من إنسان يقرأها ليس له بإمام أن يسجد تلك السجدة.

والدليل على قوله: وهي إحدى عشرة:

5 - ما رواه البيهقي:

- سجدت مع النبي ﷺ إحدى عشر سجدة ليس في المفصل منها شيء.

الأعراف، والرعد، والنحل، وبنو إسرائيل، ومريم، والحج سجدة،

والفرقان، وسليمان بسورة النمل، والسجدة، وص، وسجدة الحواميم. [رواه

في السنن الكبرى].



6 - وفي سنن ابن ماجه ما نصه :

- حدثنا محمد بن يحيى حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي حدثنا عثمان بن قائد حدثنا عاصم بن رجاء بن حيوة عن المهدي بن عبد الرحمن بن عيينة بن خاطر قال: حدثتني عمتي أم الدرداء عن أبي الدرداء قال: سجدت مع النبي ﷺ إحدى عشرة سجدة ليس فيها من المفصل شيء: «الأعراف، والرعد، والنحل، وبنو إسرائيل، ومريم، والحج، وسجدة الفرقان، وسليمان، وسورة النمل، والسجدة، وفي ص، وسجدة الحواميم.

**والدليل على قوله: وكرهوا سجود شكر زلزلة:**

7 - روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه سجد شكراً لله حين بشر بفتح اليمامة. [أخرجه البغوي في شرح السنة والبيهقي].

8 - وعن عبد الرحمن بن عوف قال: خرج النبي ﷺ فتوحه نحو صدفته فدخل فاستقبل القبلة فخر ساجداً فأطال السجود ثم رفع رأسه وقال: «إن جبريل أتاني فبشرني فقال: إن الله ﷻ يقول لك: من صلى عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه فسجدت شكراً لله» [رواه أحمد].

9 - وحديث عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أن عبد الله بن كعب ابن مالك قائد كعب حين عمي قال: سمعت كعب بن مالك يحدث حديثه حين تخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فذكر الحديث بطوله... إلى أن قال:

- حتى كملت لنا خمسون ليلة من حين نهى رسول الله ﷺ عن كلامنا، فلما صليت صلاة الفجر صبح خمسين ليلة وأنا علي ظهر بيت من بيوتنا بينما أنا جالس على الحال التي ذكر الله منا قد ضاقت على نفسي وضاقت علي الأرض بما رحبت سمعت صوت صارخ أو في أعلى جبل سلع: يا كعب بن مالك أبشر، قال: فخررت ساجداً وعرفت أنه قد جاء الفرج [الحديث المتفق عليه].

10 - وأخرج البغوي في السنة:

- عن أبي موسى مالك بن عبد الله أو عبد الله بن مالك قال: شهدت

علياً حين أوتي المخدج، فلما رآه سجد سجدة الشكر. [وهو حديث حسن رواه أحمد في المسند].

11 - وروي عن أبي بكرة أن النبي ﷺ كان إذا جاءه أمر يسر به خراً ساجداً شكراً لله تعالى [أخرجه أبو داود في الجهاد في سجود الشكر - [وأخرجه الترمذي في السير باب ما جاء في سجدة الشكر- [وأخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة والسجدة عند الشكر [إسناده حسن وحسنه الترمذي].

- ولعل الإمام مالك ﷺ لم يبلغه فيه شيء وكان ديدنه كراهة الابتداع وأن يتعبد المرء بما لم يثبت فيه شيء عن رسول الله ﷺ. وكان من كلامه ﷺ: كل كلام منه مقبول ومردود إلا كلام رسول الله ﷺ والله ولي التوفيق.

**والدليل على قوله: وإن يجوزها: ومطهر: عطف على الكراهة:**  
12 - قول مالك في المدونة:

أكره للرجل أن يقرأ سورة فيخطف السجدة وهو على وضوء إذا قرأ السورة وهو على وضوء فلا يدع أن يقرأ السجدة، فإن كان على غير طهارة فحكمه مجاوزة محلها لفتوى مالك في المدونة، وكان مالك يحب للرجل إذا كان على غير طهارة فقرأ سورة فيها سجدة أن يختصرها.

**والدليل على قوله: وكرهه أن تقصد في فرض وخطبة:**  
13 - فتوى مالك في المدونة:

- قال مالك: لا أحب للإمام أن يقرأ في الفريضة بسورة فيها سجدة؛ لأنه يخلط على الناس صلاتهم إذا قرأ سورة فيها سجدة.  
- وسألنا مالكا عن الإمام يقرأ السورة في صلاة الصبح فيها سجدة فكره ذلك.

- وقال: أكره للإمام أن يتعمد سورة فيها سجدة فيقرأها؛ لأنه يخلط على الناس صلاتهم فإذا قرأ سورة فيها سجدة سجدها.  
14 - وما رواه مالك في الموطأ:

- عن عروة أن عمر بن الخطاب قرأ سجدة وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل فسجد وسجد الناس معه، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى، فتهياً الناس للسجود فقال: على رسلكم، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشأ فلم يسجد ومنعهم أن يسجدوا.

15 - ومثله في صحيح البخاري وجاء في لفظه: «إنا نمر بالسجود، فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا إثم عليه» [رواه البخاري].

16 - ولما في الموطأ أيضاً: ليس العمل على أن ينزل الإمام إذا قرأ السجدة على المنبر فيسجد.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة ستة عشر (16) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي النَّوَافِلِ

- 1 - فصل ومطلق النوافل ندب
  - 2 - وقبل وتر ظهر العصر بلا
  - 3 - تحية المسجد للذي دخل
  - 4 - والانفراد بالتراويح - إذا
  - 5 - ندبا وصلى الصدر باك وروى
  - 6 - والشفع يندب بالأعلى الكافرون
  - 7 - إلا لذي حزب فمنه فيهما
  - 8 - ولا يعد وترأ مقدم وجل
  - 9 - ويكره الجمع بنفل إن كثر
  - 10 - إلا فلا وبعد صبح الكلم
  - 11 - وضجعة من بين صبح فجر
  - 12 - فالعيد فالكسوف فالاستسقا
  - 13 - للفجر مختاراً وللصبح ضرور
  - 14 - وهل كذا الإمام ثم من قفا
  - 15 - والفجر رغب فيه بالقصد حد
  - 16 - وعن تحية كفى وإن فعل
  - 17 - سواء للزوال والأولى تمام
- وأكدت من بعد ظهر مغرب  
حد كذا ضحى تراويح تلا  
وقت جواز للجلوس فيه قل  
لما يعطل مسجد وأختم بذا  
أهل بعصر عمر أي الأموي  
والوتر ندباً بالقواقل يكون  
والسدس للياقظ إلا قدما  
بعد تنفل وإن ما النوم حل  
أو كان قلا بمكان اشتهر  
لقرب شمس لا بعيد الفجر ثم  
وأكد السنن نفل الوتر  
والوتر أتبعه العشا والشفقا  
ونذب قطعها له فذا شهير  
قيل بقطعه وقيل اسخلفا  
وانذب بمسجد وبالحمد فقد  
بالبيت لم يعد ولا يقضى نفل  
هل كثرة السجود أو طول القيام

- اشتمل هذا الفصل على سبعة عشر (17) بيتاً.

- تضمن البيت (1، 2، 3) قول الأصل:

«فصل: ندب نفل وتأكد بعد مغرب كظهر وقبلها كعصر بلا حد والضحى».

- إلى أن قال:

«وتحية مسجد وجاز ترك مار وتأكدت بفرض».

قوله: (فصل) وهو الحاجز بين الشيئين.

مطلق النوافل والمراد به ما زاد عليه على الصلوات الخمس والرغبية.

- وفي الاصطلاح: ما فعله النبي ﷺ ولم يداوم عليه؛ أي تركه في بعض الأوقات.

- وأما السنة: وهي لغة: الطريقة:

واصطلاحاً: ما فعله ﷺ وواظب عليه وأظهره في جماعة ولم يدل دليل على وجوبه.

- وأما الرغبية: فهي لغة: الخير المرغوب فيه.

واصطلاحاً: ما رغب الشارع فيه وحده ولم يظهره في جماعة.

(واكدت) النوافل (من بعد ظهر) بأربع ركعات، وبعد (مغرب) بست ركعات لما ورد: «من أربع قبل الظهر وأربع بعدها، وأربع قبل العصر، وست بعد المغرب، وقيل: لا يتوقف الندب على حد بحيث لو نقص عنه أو زاد فات أصل الندب فليات بركعتين وأربع وست، وإن كان الأكمل ما سبق، واعلم أن الرواتب القبليية يطالب بها عند سعة الوقت كل مصل سواء كان فذاً أو جماعة. تنتظر غيرها. أولاً وإلى عدم الحد في النوافل أشار الناظم بقوله: (وقبل وتر ظهر العصر بلا حد) يتوقف عليه الندب.

(كذا ضحى) فهو من السنن المؤكدات وأقله ركعتان وأوسطه ست وأكثره ثمان ركعات وكره ما زاد عليها، ووقته من حل النافلة إلى الزوال.

(وتراويج) وهو قيام رمضان ووقته كالوتر والجماعة فيه مستحب، وسيأتي الكلام عليه بعد الكلام على التحية.

(تحية المسجد للذي دخل) متوضى (وقت جواز) يريد جلوساً، وكره

الجلوس قبلها ولا تسقط به فإن تكرر دخوله كفته الأولى إن قرب رجوعه عرفاً وإلا كررها، وهي من الصلوات ذوات السبب، وذوات السبب: الصلاة عند الخروج للسفر وعند القدوم منه، وعند دخول المسجد وعند الخروج منه، والاستخارة، والحاجة، وبين الأذان والإقامة، وعند التوبة من الذنب ركعتان، ويزاد ركعتان بعد الطهارة وعند توقع العقوبة كالزلزلة والريح والظلمة الشديدين والوباء والخسوف والصواعق، ويقوم مقامها الفرض أعني تحية المسجد ويحصل ثوابها؛ إن نوى الفرض والتحية أو نيابة عنها حيث طلبت، وكذلك الرغبة والسنة فإنهما يقومان مقام التحية.

- وتضمن البيت (4، 5، 6، 7، 8) قول الأصل:

«وانفراد بها إن لم تعطل المساجد والختم فيها وسورة تجزئ ثلاث وعشرون ثم جعلت ستاً وثلاثين وخفف مسبقها ثانيته ولحق، وقراءة شفيع بسبح والكافرون وتر بإخلاص ومعوذتين إلا لمن له حزب فمنه فيهما وفعله لمنتبه آخر الليل ولم يعده مقدم ثم صلى وجاز عقب شفيع منفصل عنه بسلام... إلخ».

قوله: (والانفراد بالتراويح)؛ أي قيام رمضان لبعده من الرياء إن لم (تعطل المساجد)؛ أي إن لم يلزم عن الانفراد تعطيل المساجد عن فعلها فيها ولو فرادى وكان ينشط بيته. والحاصل: أن ندب فعلها في البيوت مشروط بشروط ثلاثة:

- 1 - أن لا تعطل المساجد.
  - 2 - وأن ينشط لفعلها في بيته.
  - 3 - وأن يكون غير أفاقي بالحرمين.
- فإن تخلف منها شرط كأن فعلها في المساجد أفضل، والناظم تبعاً لأصله ذكر شرطاً واحداً من هذه الثلاثة.
- (ولختم بذا)؛ أي ندب للإمام ختم لجميع القرآن فيها؛ أي في التراويح في الشهر كله ليسمعهم جميعه.
- وقوله: (وصلى الصدر)؛ أي السلف الصالح (باك) الباء والألف والكاف

مجموع رمز هذه الحروف ثلاث وعشرون (23) بالشفع والوتر كما كان عليه العمل؛ أي عمل الصحابة والتابعين. (وروى أهل) الألف والهاء واللام؛ أي رمز ستة وثلاثين (36) (بعصر عمر) بن عبد العزيز (أي الأموي)، قال في الرسالة: وكان السلف يقومون فيه في المساجد بعشرين (20) ركعة ثم يوترون بثلاث، ويفصلون بين الشفع والوتر بسلام ثم صلوا بعد ذلك ستاً وثلاثين (36) ركعة غير الشفع والوتر، وكل ذلك واسع ويسلم من كل ركعتين.

- وقالت عائشة رضي الله عنها: ما زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ولا في غيره على اثنتي عشرة ركعة بعدها الوتر.

- قال بعض الشيوخ: وما قالته عائشة هو أغلب أحواله صلى الله عليه وسلم فلا يعارض ما روي عنها بخمس عشرة وسبع عشرة.

- وروى غيرها من أزواجه أنه رجع إلى تسع ثم إلى سبع.

- وليس اختلافاً حقيقياً بل اختلاف بحسب اعتبارات. اهـ. [من النفراوي باختصار].

وقوله: (والشفع يندب بالأعلى الكافرون) فسورة الأعلى في الركعة الأولى بعد الفاتحة، والكافرون في الثانية بعد الفاتحة.

(ونب قراءة الوتر بالقواقل)؛ أي **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** والمعوذتين بعد الفاتحة.

(إلا لذي حزب)؛ أي قدر معين من القرآن يقرأه بنفله ليلاً (فمنه)؛ أي فيقرأ من حزبه (فيهما)؛ أي في الشفع والوتر، والراجح أنه يقرأ فيهما بالسور المذكورة ولو كان له حزب.

(والسدس للياقظ إلا قدما)؛ أي وندب فعله آخر الليل للياقظ؛ أي لمن ينتبه.

- قال الشيخ خليفة بن حسن ناظم المختصر:

وفعله آخر ليل ندباً لمن عليه الانتباه غلباً

قوله: (ولا يعد وترأ مقدم)؛ أي لم يعد الوتر شخص قدمه أول الليل إذا انتبه آخره ثم صلى نفلأ أي يكره إعادته فيما يظهر.

(وحل)؛ أي جاز (بعد)؛ أي (بعد تنفل وإن ما للنوم حل) ولو لم يتقدم له نوم إذا طرأ له نية التنفل بعد الوتر أو فيه ولم يوصله بوتره بأن فصل بينهما بفواصل عادي وإلا كره.

- وتضمن البيت (9، 10) والشطر الأول من (11) قول الأصل:

«وجمع كثير لنفل وبمكان مشتهر وإلا فلا وكلام بعد صبح لقرب الطلوع لا بعد فجر وضجعة بين صبح وركعتي فجر».

قوله: (ويكره الجمع بنفل) غير التراويح (أو كان) الجمع (قلا)؛ أي قليلاً (بمكان مشتهر) خوف الرياء، والحاصل أنه يكره الجمع في النافلة غير التراويح إن كثرت الجماعة كان المكان الذي أقيم فيه الجمع مشتهراً كالمسجد أولاً كالبيت أو قلت وكان المكان مشتهراً، فإن كان الجمع قليلاً والمكان غير مشتهر فلا كراهة إلا في الأوقات التي صرح العلماء ببذعة الجمع فيها كليلة النصف من شعبان وأول جمعة رجب وليلة عاشوراء.

(أو بعد صبح الكلم لقرب الشمس) يكره إذ المطلوب في هذا الوقت الاستغفار والذكر والدعاء وكذا حال الطلوع وبعده إلى ارتفاع الشمس قدر رمح ثم الصلاة لحديث: «من صلى الصبح في جماعة وجلس في مصلاه يذكر الله حتى تطلع الشمس وصلى ركعتين كان ثواب حجة وعمره تامتين، تامتين، تامتين» كرره عليه الصلاة والسلام ثلاثاً تأكيداً للترغيب في الامتثال، فلا ينبغي لعاقل فوات هذا الفضل العظيم.

(لا) كراهة لكلام بعد فجر وقبل صبح، قوله: (وضجعة) - بكسر الضاد -؛ أي الهيئة الخاصة بأن يضطجع على يمينه خلافاً لمن قال بئديها؛ لأنها تذكر القبر، ومحل كونها تكره الضجعة إذا فعلها استئناً لاستراحة فلا يكره (من بين صبح فجر)؛ أي من ركعتي الفجر وصلاة الصبح.

- وتضمن الشطر الثاني من البيت (11، 12، 13، 14، 15، 16،

17) قول الأصل:

«والوتر سنة أكد، ثم عيد، ثم كسوف، ثم استسقاء ووقته: بعد عشاء صحيحة وشفق الفجر وضروريه للصبح، وندب قطعها له لفذ لا مؤتم، وفي



الإمام روايتان وإن لم يتسع الوقت إلا لركعتين تركه لا لثلاث ولخمسها صلى الشفع ولو قدم ولسبع زاد الفجر وهي رغبة نفتقر لنية تخصصها» .  
- إلى أن قال :

«وندب الاقتصار على الفاتحة وإقاعها بمسجد ونابت عن التحية وإن فعلها بيته لم يركع ولا يقضى غير فرض إلا هي فللزوال» .  
- إلى أن قال :

«وهل الأفضل كثرة السجود أو طول القيام؟ قولان» .  
قوله: (وأكد السنن)؛ أي والسنن المؤكدات خمس .

أولها: (الوتر) - بفتح الواو وكسرها - فهو سنة مؤكدة بل هو أكد السنن الخمس، قال في أسهل المسالك :

والسنن المؤكدات أربع وتر أولها ومنها أرفع

2 - (فالعيد)؛ أي عيد الأضحى أو الفطر وهما في مرتبة واحدة ثم كسوف ثم استسقاء، والوتر وقته بعد العشاء الصحيحة التي وقعت بعد مغيب الشفق احترازاً من العشاء التي تصلى قبل الشفق في جمع المطر أو للسفر، فإن الوتر فيها يؤخر بمغيب الشفق ويمتد وقته لمختار للفجر الصادق وضروريه للصبح ويكره تأخيره له بلا عذر وندب قطعها؛ أي الصبح له؛ أي للوتر إذا تذكره فيها، (فذاً) لعل نصب فذ على الحال أو على نزع الخافض (شهير) تميم .

(وهل كذا الإمام) الذي تذكر الوتر وهو في الصبح ففيه روايتان عن مالك، رواية يندب قطعه ورواية بجوازه، وإذا قطع ففي قطع مأموميه والاستخلاف عليهم قولان .

- وفي منح الجليل للشيخ عlish: والظاهر من نقل المواق المعتمد ندب تماديه فإنها رواية ابن القاسم فيكون في الإمام ثلاث روايات: ندب القطع، وندب التمادي، والتخير .

- وإلى هذا يقول: (ثم من قفا)؛ أي من تبع (الإمام) قيل: (بقطعه) إذا قطع الإمام (وقيل استخلفا) وأما المأموم الذي ذكر الوتر وهو خلف الإمام فإنه

يسجنه معه، وقيل: هو مخير بين القطع وعدمه فهو ليس من مساجين الإمام، والقول لجواز القطع للمأموم هو الذي رجع إليه الإمام وهو الراجح وكان أولاً يقول؛ يندب التمادي وعليه فهو من مساجين الإمام، وقد مشى عليه التثاني في نظمه المشهور لمساجين الإمام وهو إذا ذكر المأموم فرضاً بفرضه أو الوتر أو يضحك فلا يقطع العمل.

3 - (والفجر رغب)؛ أي رغبة رتبها دون الستة وفوق المندوب (بالقصد)؛ أي النية (حد)؛ أي يفتقر لنية تخصه عن مطلق النافلة بخلاف غيره من النوافل المطلقة فيكفي فيه نية الصلاة، فإن كان في أول النهار سميت ضحى، وعند دخول المسجد سميت تحية، وفي رمضان سميت تراويح، وكذا النوافل تابعة للفرائض وسائر العبادات المطلقة من حج وعمرة وصيام لا تفتقر لنية التعيين بخلاف الفرائض والسنن والرغبة، وليس عندنا رغبة إلا الفجر.

(واندب بمسجد)؛ أي وندب إيقاعها بمسجد ففعلها في البيت قبل الإتيان إلى المسجد خلاف الأولى، وندب فعلها في المسجد جار على كل من القولين بأنها سنة أو إنها رغبة، أما على الأول فإن إظهار السنن خير من كتمانها، وأما على القول بأنها رغبة فلأنها تنوب عن التحية ففعلها في المسجد محصل للتحية بخلاف فعلها في البيت فإنه مخل بذلك، وأيضاً هي أقوى من الرواتب التي ينبغي إظهارها بفعلها في المسجد ليقترني الناس بعضهم ببعض في فعلها. اهـ. [من الدسوقي باختصار].

- وفي نسخة:

والفجر رغب وللقصد افتقر والحمد قط ندبا وبالجميع قر

قوله: (بالحمد)؛ أي بالفاتحة؛ أي وندب الاقتصار فيه بالفاتحة.

- وفي شرح الرسالة للشيخ محمد زروق بن وهب:

كان النبي ﷺ يقرأ فيها قل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد.

- وفي مسلم من حديث أبي هريرة وفي أبي داود من حديث ابن

مسعود رضي الله عنه.

وقال به الشافعي.

وقد جرب لوجع الأسنان فصح وما يذكر فيها من قرأ فيها بألم وألم لم يصبه ألم لا أصل له وهو بدعة أو قريب منه .

(وعن تحية) المسجد (كفى)؛ أي كفت ركعتا الفجر عن التحية لمن دخله بعد طلوع الفجر ويحصل له ثواب التحية إن نواها بناء على طلبها في هذا الوقت .  
(وإن فعل بالبيت)؛ أي صلاها ببيته ثم أتى المسجد لم يعدها فجراً ولا تحية بل يجلس .

- وقال ابن القاسم: يركع التحية .

- وقال شيخنا رحمته الله :

من ركع الفجر في بيته وجا	لمسجد من بعد فجر ولجا
فهل عليه أن يحيى المسجدا	أو يترك النفل فبين مقصدا
قيل يحيى مسجداً وذا أصح	وقيل يركع وهذا متضح
فهذه عنهم روايتان	نقله في شرحه الزرقاني

قوله: (ولا يقضى نفل سواه للزوال) ولا يقضى غير فرض؛ أي يحرم القضاء النوافل إذا فات وقتها (سواه)؛ أي سوى الفجر فإنه يقضى إلى الزوال، ومن نام حتى طلعت الشمس قدم الصبح على المعتمد، (والأولى تمام هل كثرة السجود أو طول القيام)؛ أي وهل الأولى أي الأفضل كثرة السجود؛ أي الركعات لخبر: «عليك بكثرة السجود فإنك لن تسجد له سجدة إلا رفعك الله بها درجة وحط بها عنك خطيئة» (أو طول القيام) بالقراءة لخبر: «أفضل الصلاة طول القنوت»؛ أي القيام مع قلة الركعات قولان، حذف الناظم لفظه: قولان .

- قال الدردير: ولعل الأظهر الأول لما فيه من كثرة الفرائض وما تشتمل عليه من تسبيح وتحميد وتهليل وصلاة عليه الصلاة والسلام .

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل ومطلق النوافل ندب:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

2 - ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ، نَافِلَةً لَكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: 79].

3 - ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: 17].

4 - ﴿يَأْتِيهَا الزَّيْلُ﴾ ① ﴿قُرْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ② ﴿يَصْفَهُ أَوْ انْقُصَ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ ③ أَوْ زِدَ عَلَيْهِ وَرَبَّى الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ ④ إِنَّا سَأَلْنَا عَلَيْكَ لَوْلَا قَلِيلًا﴾ ⑤ إِنَّا نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأًا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ ⑥ [المزمل: 1 - 6].

5 - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وما تقرب إلي عبد بشيء أحب إلي مما افترضته عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ولئن سألتني لآعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه» [رواه البخاري].

6 - وعن أم حبيبة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد مسلم يصلي كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعاً غير فريضة إلا بنى الله له بيتاً في الجنة». قالت أم حبيبة: فما برحت أصليهما بعد. [رواه الخمسة إلا البخاري].

- وزاد الترمذي: أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها، وركعتين بعد الغروب وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر.

7 - وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بسوء عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنة».

8 - وفي رواية: «من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة» [رواه الترمذي].

والدليل على قوله: كذا ضحى:

9 - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حافظ على شفعة الضحى غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زيد البحر» [رواه أحمد والترمذي وابن ماجه].

10 - وعن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله. [رواه مسلم والنسائي وأحمد].

11 - وعن أم هانئ بنت أبي طالب أن رسول الله ﷺ يوم الفتح صلى سبعة الضحى ثماني ركعات يسلم من كل ركعتين .

12 - وفي رواية: أن النبي ﷺ دخل بيتها يوم فتح مكة فاغتسل وصلى ثمان ركعات . [رواه الأربعة].

13 - وعن أبي ذر عن النبي ﷺ قال: «يصبح على كل سلامة من أحدكم صدقة وكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وأمر بالمعروف صدقة والنهي عن المنكر صدقة ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى» [رواه مسلم وأبو داود وأحمد].

### والدليل على قوله: تراويح:

14 - عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمر بعزيمة فيقول: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» [رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي].

15 - وعن عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ قال: «إن الله ﷻ فرض صيام رمضان وسنت قيامه فمن صامه وقامه إيماناً واحتساباً خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» [رواه أحمد والنسائي وابن ماجه].

16 - وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة: كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان؟ فقالت: ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثاً فقلت: يا رسول الله أتنام قبل أن توتر؟ قال: «يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام قلبي» [رواه البخاري].

### والدليل على قوله: تحية المسجد للذي دخل:

17 - عن أبي قتادة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس» [رواه مسلم].

### والدليل على نذب الإنفراد بالتراويح:

18 - ما في الصحيحين:

- من حديث زيد بن ثابت مرفوعاً: «فعلیکم بالصلاة فی بیوتکم فإن خیر صلاة المرء فی بینه إلا الصلاة المكتوبة» [رواه الشیخان].

19 - وقال أبو هريرة: كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة فيقول: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» [رواه مسلم وابن ماجه].

20 - وعن عائشة رضي الله عنها: صلى النبي ﷺ في المسجد ذات ليلة فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة وكثر الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ فلما أصبح قال: «قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم» قالت: وذلك في رمضان. [رواه مسلم].

**والدليل على قوله: وصلى الصدر باك: أي ثلاث وعشرون (23) دليل:**  
21 - ما في الموطأ:

- وحدثني عن مالك عن يزيد بن رمان أنه قال: كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب بثلاث وعشرين ركعة.

**والدليل على قوله: والشفع يندب بالاعلى الكافرون:**

22 - دليله حديث أبي بن كعب رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يوتر بسبح اسم ربك الأعلى، وقل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد. [رواه أحمد وأبو داود والنسائي].

- ولأبي داود نحوه: ولا يسلم إلا في آخرهن.

23 - ولأبي داود والترمذي نحوه:

- عن عائشة رضي الله عنها وفيه كل سورة في ركعة وفي الآخرة قل هو الله أحد والمعوذتين.

**والدليل على قوله: والسدس لليافظ إلا قدما:**

24 - حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من خاف أن لا يقوم من أول الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاة الليل مشهودة وذلك أفضل» [رواه مسلم].

25 - وعن خارجة بن حذافة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «إن الله تعالى قد أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر، فجعلها لكم ما بين العشاء إلى طلوع الفجر» [رواه أبو داود والترمذي والحاكم وصححه].

**والدليل على قوله: ولا يعيد وتراً مقدم:**

26 - عن طلق بن علي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا وتران في ليلة» [رواه أصحاب السنن].

27 - وعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لأبي بكر: متى توتر؟ قال: أول الليل بعد العتمة. قال: «فأنت يا عمر؟» قال: آخر الليل قال: «أما أنت يا أبا بكر فأخذت بالثقة وأما أنت يا عمر فأخذت بالقوة» [أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم].

**والدليل على قوله: وضجعة:**

28 - عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن. [رواه مسلم].

29 - ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فليضجع على جنبه الأيمن» [رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه].

- وبالرغم من حكاية كراهية هذه الضجعة عند المالكية، فقد حكى أهل الظاهر وجوبها لورود الأمر بها في حديث أبي هريرة وهو قوله: (فليضجع) بلام الأمر، وبهذا قال بعض العلماء أنها شرط في صحة صلاة الصبح.

- والتحقيق أنه لا محل للكراهة بتاتاً، وأن القول بوجوبها بعيد وأنه يتخرج القول فيها على الخلاف في فعله ﷺ الجبلي المقترن بالعبادة كحجه راكباً، وقال: «ولتأخذوا عني مناسككم» فمن يقول: الركوب في الحج سنة تمسك بمقارنة قول هذا لفعله، ومن يقول: ليس سنة قال: إنما ركب لأن الجبلة البشرية تقضي بذلك، وهكذا يكون الشأن في الضجعة بعد صلاة الفجر.

• قال الشيخ عبد الله بن الحاج إبراهيم الشنقيطي في مراقي السعود:  
 وفعله المركوز في الجبله كالأكل والشرب فليس ملة  
 فالحج راكباً عليه يجري كضجعة بعد صلاة الفجر  
 • فمن يقول بمشروعية فعلها على وجه الاستئنان يقول لفعل  
 الرسول ﷺ، ومن يقول بعدم استحبابها يقول: إنما فعلها لأن الجبله  
 البشرية تقضي بذلك لاستراحته ﷺ من قيام الليل. اهـ [من مواهب الجليل من  
 أدلة خليل بتصرف].

### والدليل على قوله: وأكد السنن نفل الوتر:

30 - حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: ليس الوتر بحتم كهيئة  
 المكتوبة ولكن سنة سنها رسول الله ﷺ. [رواه الترمذي وحسنه النسائي والحاكم  
 و صححه].

31 - وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قام في شهر  
 رمضان ثم انتظره من القابلة فلم يخرج وقال: «خشيت أن يكتب عليكم الوتر»  
 [رواه ابن حبان].

### والدليل على قوله: والوتر اتبعه... إلى قوله: ضرور:

32 - حديث الموطأ:

- يحيى عن مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري عن سعيد بن  
 جبير أن عبد الله بن عباس رقد ثم استيقظ فقال لخادمه: أنظر ما صنع الناس،  
 وهو يومئذ فذهب بصره، فذهب الخادم ثم رجع فقال: قد انصرف الناس من  
 الصبح فقام عبد الله بن عباس فأوتر ثم صلى الصبح.

33 - وفي الموطأ أيضاً:

- مالك عن عبد الله بن القاسم أنه سمع أباه القاسم بن محمد يقول:  
 إني لأوتر بعد الفجر.

- قال مالك: وإنما يوتر بعد الفجر من نام عن الوتر، ولا ينبغي لأحد  
 أن يتعمد ذلك حتى يقع وتره بعد الفجر.



**والدليل على قوله: وندب قطعها له:**

أي قطع صلاة الصبح إذا تذكر الفذ أثناء صلاته أنه نام عن الوتر أن يأتي به في وقت الضرورة له؛ لأنه روي:

34 - عن عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «من نام عن وتره فليصل إذا أصبح» [ذكره البغوي في شرح السنة وأخرجه الترمذي باب ما جاء في الرجل ينام عن الوتر].

**والدليل على قوله: والفجر رغب:**

والرغبة هي التي قيدت بترغيب النبي ﷺ فيها، وقد تقدم تعريفها.

35 - وفي مواظبة رسول الله ﷺ تقول عائشة رضي الله تعالى عنها: ما كان رسول الله ﷺ على شيء من النوافل أشد معاهدة منه على الركعتين أمام الصبح. [أخرجه البخاري عن بيان ابن عمرو وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب كلاهما عن يحيى بن سعيد بن جريح].

36 - وفي الترغيب فيهما:

- تقول عائشة رضي الله عنها: «قال رسول الله ﷺ: «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها» [أخرجه مسلم عن محمد بن عبيد والترمذي في باب ما جاء في ركعتي الفجر من الفضل وأخرجه الإمام أحمد].

37 - وعن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الفجر فيخفف حتى أني أقول: هل قرأ فيهما بأمر القرآن؟! [رواه مسلم].

38 - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يصلي ركعتي الفجر فليصلهما بعدما تطلع الشمس» [رواه الترمذي].

39 - وعن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة الفجر: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾، والتي في آل عمران: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَٰتٍ سَوَآءٍ بَيْنِنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [رواه مسلم وأبو داود].

**والدليل على قوله: بالقصد حد:**

وهو معنى قول الأصل: «تفتقر لنية تخصصها».

40 - هو لما في المدونة:

- قلت: رأيت ركعتي الفجر إذا صلاهما الرجل بعد انفجار الصبح وهو لا ينوي بهما ركعتي الفجر؟  
- قال: لا تجزيان عنه، وكذلك قال مالك.

**والدليل على قوله: وبالحمد فقط:**

- تقدم حديث عائشة: كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الفجر فيخفف... إلخ الحديث.

- وحديث عائشة. [متفق عليه] وأخرجه البخاري في التهجد ومسلم في صلاة المسافرين باب استحباب ركعتي الفجر وما يقرأ فيهما.

41 - وعن ابن عمر قال: سمعت النبي ﷺ شهراً فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد. [وهو في الترمذي باب ما جاء في تخفيف ركعتي الفجر، وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين وابن ماجه في إقامة الصلاة].

وقوله: (وإن فعل بالبيت لم يعد) فيه نظر فكيف تصور عدم ركوع من دخل المسجد تحية المسجد والنبي ﷺ ثبت عنه: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين». وقد تقدم في الشرح الخلاف بين العلماء هل يعيد الفجر أم يركع تحية المسجد.

**والدليل على قوله: ولا يقضى نفل سواه للزوال:**

تقدم حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يصل ركعتي الفجر...» إلى آخره.

42 - وما في الموطأ:

- عن مالك أنه بلغه أن عبد الله ابن عمر فاتته ركعتا الفجر فقضاها بعد أن طلعت الشمس.

43 - وحدثني عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد أنه صنع مثل ما صنع ابن عمر.

ملاحظة: وقوله: (ولا يقضى نفل سواء للزوال) وكذا في الأصل: ولا يقضى غير الفرض إلا هي فللزوال فهو كلام يتعارض مع ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «من نام عن حزه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل». اهـ.

- وهذا الحديث في صحيح مسلم في صلاة المسافرين، ويتعارض مع حديث عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا لم يصل من الليل منعه ذلك النوم أو غلبته عيناه صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة. [رواه مسلم وأخرجه الترمذي في الشمائل].

**والدليل على قوله: والأولى تمام .... إلخ:**

- إشارة إلى قول الأصل: وهل الأفضل كثرة السجود أو طول القيام؟ قولان.

**فالدليل على فضل كثرة السجود:**

44 - حديث ربيعة بن مالك الأسلمي رضي الله عنه قال: قال له رسول الله ﷺ: «سل». فقلت: أسألك مرافقتك في الجنة؟ فقال: «أوغير ذلك؟» فقلت: هو ذاك، قال: «فأعني على نفسك بكثرة السجود» [رواه مسلم].

**والدليل على فضل القيام:**

45 - عن جابر بن عبد الله قال: سئل رسول الله ﷺ أي الصلاة أفضل؟ قال: «طول القنوت» [رواه مسلم].

46 - وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: صليت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فأطال حتى هممت بأمر سوء قيل: «وما هممت؟» قال: هممت أن أجلس وأدعه. [رواه مسلم].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة ستة وأربعون (46) دليلاً.

## فصل في صلاة الجماعة وشروط الإمام

- 1 - فصل بفرض غير جمعة تسن
- 2 - إدراكها بركعة وندبا
- 3 - لامرأة وإن مع الواحد لا
- 4 - وإن بدا عدم الأولى أو فساد
- 5 - تطويل راعع لداخل قلى
- 6 - ولا تبدأ صلاة بعدما
- 7 - خشى فوت ركعة إلا أتم
- 8 - وفيه بالأولى عن الشفع انصرف
- 9 - وبطلت إن اقتدى بمن ظهر
- 10 - كذا بزدي فسق بجارحة أو
- 11 - أوذي اقتداء أو بمحدث عمد
- 12 - أو عاجز عن ركن أو عن علم
- 13 - وصحت إن أحسن كيف ذا وإن
- 14 - إلا بكالقاعد بالمثل فجاز
- 15 - وقارئ بما شذوذه يحيد
- 16 - والعيد في الجمعة والصبي في
- 17 - وهل بزدي اللحن وإن بالواقبه
- 18 - وهل بمن ما ماز كالظاء وضاد

اشتمل هذا الفصل على ثمانية عشر (18) بيتاً .

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4) والشطر الأول من البيت (5) قول الأصل:

«فصل: الجماعة بفرض غير الجمعة سنة ولا تتفاضل وإنما يحصل فضلها بركعة، وندب لمن لم يحصله كمصل بصبي لا امرأة أن يعيد مفوضاً مأموماً ولو مع واجد غير مغرب كعشاء بعد وتر».

- إلى أن قال:

«وإن تبين عدم الأولى أو فسادها أجزاء ولا يطال ركوع لداخل».

- فصل في بيان حكم فعل الصلاة في الجماعة.

قوله: (بفرض) يعني الصلوات الخمس (غير جمعة) وأما الجمعة فإن الجماعة فيها واجبة شرط، ويدخل في غير الجمعة، ما الجماعة فيه سنة كالعيدين والكسوف والاستسقاء.

- ومنه ما هي فيه مندوبة كالتراويح.

- ومنه ما هي فيه خلاف الأولى كالشفع والوتر والفجر، ومنه ما هي فيه مكروهة كالنافلة في المكان المشتهر إن كثر العدد كما سبق ذكره.

وقوله: (تسن)؛ أي حكمها أنها سنة في غير الجمعة.

(ولا تتفاضل)؛ أي لا يتفاوت فضلها تفاوتاً يقضي بإعادتها لأجله وإلا فلا نزاع في أن الصلاة مع الجمع الكثير أفضل من الصلاة مع الجمع القليل، والصلاة مع العلماء ومع الصلحاء وأهل الخير أفضل منها مع غيرهم، ولكن لم يرد طلب الإعادة لإدراك الأفضل بعد فعلها مع المفضول.

وقوله: (وعن إدراكها بركعة)؛ أي وحصل إدراك فضلها بركعة مع الإمام بأن يدركه قبل أن يرفع من الركوع وإن لم يطمئن إلا بعده بأن ينحني قبل رفع الإمام من الركوع.

- ونقل ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد أن فضلها يحصل ويدرك بجزء قبل سلام الإمام، وأما حكمها فلا يثبت إلا بركعة لا بأقل منها، وحكمها أن لا يقتدي به ولا يعيد في جماعة ويترتب عليه سجود سهو إمامه وتسليمه عليه ومن على يساره وصحة استخلافه.

وقوله: (وندباً) الألف لإطلاق القافية (عود)؛ أي إعادة المفرد؛ أي من صلاها فذاً (أو مع ذي صبا)؛ أي مع صبي لا لمن حصّله كرجل صلى إماماً لامرأة؛ لأن صلاتها فرض فلا يعيد من صلى بها مع غيره وصلاة الصبي نفل. (وإن مع الواحد) وأشار بأن إلى القول بأنه لا يعيد مع الواحد إلا إذا كان إماماً راتباً فيعيد معه لأنه كجماعة لا يعيد العشاء إن صلاها فذاً وصلى بعدها الوتر؛ أي تمنع إعادتها لأنه إن أعاد الوتر خالف قوله ﷺ: «لا وتران في ليلة»، وإن لم يعد خالف قوله عليه الصلاة والسلام: «اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً».

(ومغرباً) إذ المغرب لا تعاد لفضل الجماعة لصيرورتها مع الأولى شفعاً فتنفي حكمة مشروعيتها ثلاثاً من إيتار عدد ركعات الصلوات النهارية، ولأنها تستلزم النفل بثلاث ولا نظير له في الشرع فإذا تحرم الإعادة (جلا)؛ أي ظهر. (وإن بدا)؛ أي تبين وظهر للمعيد (عدم) الصلاة (الأولى) التي ظن أنه صلاها فذاً أو إماماً بصبي فتبين أنه لم يصلها رأساً (أو فسادها)؛ أي فساد الأولى التي صلاها فذاً لفقد شرط أو ركن أجزائه، وتبطل صلاة من اقتدى بمعيد أبداً؛ لأنه شبيه بمنتل والمؤتم مفترض ولا يصح فرض خلف شبه نفل. قوله: (تطويل راع لدخل قلى)؛ أي كره، والمعنى أنه لا يطال ركوع لدخل إذا لم يخش أضراره ولا اعتداده بما يعتد به إن لم يطل له الركوع، وهذا خاص بالإمام، وأما المصلي وحده إذا أحس بدخول شخص معه فله أن يطيل له الركوع.

وتضمن الشطر الثاني من البيت (5، 6، 7، 8) قول الأصل:

«والإمام الراتب كجماعة، ولا تبدأ صلاة بعد الإقامة وإن أقيمت وهو في صلاة قطع إن خشي فوات ركعة وإلا أتم النافلة أو فريضة غيرها والانصراف في الثالثة عن شفع كالأولى إن عقدها».

قوله: (وراتب جماعة في الفضل)؛ أي الإمام الراتب الذي رتبته السلطة المعينة بتسيير المساجد (جماعة في الفضل)؛ أي كجماعة فيما هو راتب فيه فضلاً وحكماً فينوي الإمامة إذا صلى وحده ولا يعيد في أخرى ولا يصلي بعده جماعة في محله الذي هو مرتب فيه، ويعيد معه مريد الفضل اتفاقاً

ويجمع وحده ليلة المطر ونحوه إن أذن وأقيم وانتظر الناس في وقتهم المعتاد فلم يأت أحد.

وقوله: (ولا تبدأ صلاة بعد ما أقامه)؛ أي ولا تبدأ في المسجد ولا في أفنيتيه التي تصلى فيها الجمعة صلاة نافلة أو فريضة بعد الإقامة؛ أي يحرم ذلك بالشروع فيها لحديث: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»، وفهم من قوله: (ما أقامه)؛ أي فلا إقامة أنه يجوز لمن عليه فرض أن يصليه في المسجد، وإن كان الإمام فيه يصلي بالناس التراويح، وكذلك لا بأس بالشفع والوتر فيه وهو الذي عند ابن العواد من أشياخ عياض.

(وقبلها قطع ما خشى فوت ركعة)؛ أي خشى أو تحقق أو ظن فوات ركعة من صلاة الراتب بإتمام ما هو فيه (وإلا)؛ أي وإن لم يخش فوات ركعة بإتمام صلاته بأن تحقق أو ظن إدراكه في الأولى عقب إتمام ما هو فيه.

(اتم فغلاً)؛ أي نافلة التي هو فيها أعقد منها ركعة أم لا؟ أو (فرضاً)؛ أي فريضة (غير ما أقيم)؛ أي غير المقيمة للراتب بأن كان في ظهر فأقيمت عليه العصر مثلاً عقد منها ركعة أم لا؟.

قوله: (وفيه بالأولى عن الشفع انصرف)؛ أي وإلا بأن لم تكن التي هو فيها نافلة ولا فريضة غيرها بأن كانت عين المقامة للراتب كإقامة ظهر وهو بها (انصرف)؛ أي خرج من الصلاة التي هو فيها في الركعة الثالثة التي لم يعقدها عن شفع بأن يرجع للجلوس ويعيد التشهد ويسلم، ويدخل مع الراتب فإن عقدها بالفراغ من سجودهاكملها فريضة ولا يجعلها نافلة كإتمامه ركعتين من المغرب فأقيمت عليه فيتمها فريضة ويخرج من محل الراتب؛ لأنها لا تعاد للفضل، ويتم الصبح ويدخل معه كالركعة الأولى من الصلاة التي أقيمت وهو بها فيشفع لها بركعة أخرى إن كان عقدها بأن استقل قائماً في الثانية قبل الإقامة ولم تكن مغرباً وإلا فيقطع ولو عقدها لثلا يصير متفلاً وقت النهي.

- قال الشيخ خليفة بن حسن السوفي في نظمه للمختصر:

بدا صلاة عقب الإمامة بمسجد فامنع ولا ملامه  
وإن أقيمت وهو فيها قطعاً إن خاف فوت ركعة فلتسما

إن لم يكن ذلك أتم النافله أو غيرها فريضة مماثله  
وإن يكن بها أتى بالقطع إن كان في ثالثته عن شفع  
كمثل أولى إن أتم عقدها وبالسلام والمناف قطعها

- قال في الأصل: «والقطع بسلام أو مناف وإلا أعاد».

- وتضمن البيت (9، 10، 11، 12، 13، 14) قول الأصل:

«وبطلت باقتداء بمن بان كافراً أو امرأة أو خنثى مشكلاً أو مجنوناً أو  
فاسقاً بجارحة أو مأموماً أو محدثاً إن تعمد أو علم مؤتمه وبعاجز عن ركن أو  
علم إلا كالقاعد بمثله فجائز أو بأمي إن وجد قارئ».

قوله: (وبطلت) الصلاة الصلاة المقتدي.

(إن اقتدى بمن ظهر كافراً) تمييز محول على الفاعل فتعاد أبداً سواء  
كانت سرية أو جهرية وسواء طال مدة صلاته إماماً بالناس أم لا.

- ثم لما كان من شروط الإمامة الذكورية المحضة فإن الصلاة تبطل باقتداء.

من بان خنثى مشكلاً؛ أي لم تتضح ذكوريته ولا أنوثته ولو لمثله في نفل  
ولم يوجد رجل يؤتم به أو امرأة ولو لامرأة.

(كذا) باقتداء.

(بذي فسق بجارحة) كزان وشارب خمر، لحديث: «أئمتكم شفعاؤكم».  
والفاسق لا يصلح، والمعتمد صحة الصلاة خلفه مع كراهتها إذا لم يتعلق  
فسقه بالصلاة وإلا فلا كقصده الكبير بالإمامة وإخلاله بركن أو شرط كمن  
يصلي بالتيمم وهو قادر على الوضوء.

- قال الشيخ محمد بن العالم الزجاجي: وأما من علم من عاداته  
التلاعب بالصلاة وشروطها فالمذهب كله على بطلان الصلاة خلفه على ما  
أشار إليه الشيبيني وغيره، وفسره المسناوي بما إذا تحقق أو غلب على الظن  
ملاسته لمانع صحتها الصلاة قال: وأما إن شك في ذلك فمقتضى كلام ابن  
عرفة صحتها ومقتضى ما للقباب البطلان. نقله البناي عنه وهو في شرح على  
الأجهوري ومعناه في الخطاب أيضاً. اهـ منه.



(او جن)؛ أي مجنوناً مطبقاً أو يفيق وأم حال جنونه فإن أم حال إفاقته  
فصحيحة، قوله: (وإن اثناءها له طروا)؛ أي وإن طراً عليه الجنون في أثناء  
الصلاة.

(او ذي اقتداء)؛ أي بطلت باقتداء بمن بان مأموماً بأن ظنه إماماً فظهر  
أنه مأموم أو يكون مسبقاً قام يقضي أو معيداً لصلاته أو يظنه منفرداً وهو  
مأموم لغير فتبطل في الصور الثلاث على من اتم به.

• ثم أشار إلى شروط الطهارة فقال:

(او بمحدث عمد)؛ أي تعمد الحدث في الصلاة أو دخلها وهو محدث  
وتذكره في أثنائها وعمل عملاً منها؛ لا إن تذكره بعد تمامها أو سبقه أو تذكره  
فيها وخرج بمجرد التذكر فلا تبطل عليهم ولو جمعة بشرط استخلاف فيما بقي  
منها ولو السلام.

(او علم المؤتم بالحدث) فيها أو قبلها واقتدى به بعده ولو ناسياً فإن لم  
يقتدي به وأعلمه فوراً فلا تبطل صلاته، قال ابن رشد: وعلمه به بعدها  
مغتفر.

- (او) تبطل باقتداء بـ:

(عاجز عن ركن) قولِي كالفاتحة أو فعلي كالقيام والركوع والسجود  
والمأموم قادر عليه أو عاجز.

(عن علم) بما لا تصح الصلاة إلا به مما يتوقف صحة الصلاة من كيفية  
غسل ووضوء وصلاة فإن علم الكيفية بتلقينها من عالم بها صحت خلفه وإن  
اعتقد أن جميع أجزائها سنن والعكس بأن الفرض سنة، والسنة فرض.

- ولقد قلت في نظمنا الجواهر الكنزية:

والمراء إن صلى صلاة كاملة      أتى بها لكل ركن شاملة  
ولم يميز بين فرض وسواه      فحكمها في أصل ذا النظم تراه  
فقبل تبطل وفي القول الصحيح      تصح إن علمه حبر فصيح  
وإذا صحت صلاته صحت صلاة من اقتدى به، قال الشيخ ابن العالم

الزجلاوي: ولا يشترط تعيين الواجبات من السنن والفضائل، وذكر غيره الخلاف في صلاة من لم يميز الفرائض من السنن لجهله قال: وعلى ذلك يختلف في صحة الائتمام به، وشهر سيدي زروق، القول بصحة صلاته، وجزم العوفي بالبطلان من غير خلاف على من اعتقد أن الصلاة كلها فرائض ووجهها غيره بما ينظر فيه. اهـ منه باختصار.

(إلا بكالقاعد بالمثل فجاز)؛ أي إلا أن يساوي المأموم الإمام في العجز عن الركن كالقاعد؛ أي العاجز عن القيام بمثله؛ أي قاعد عاجز عن القيام فجاز له أن يقتدي به، والجواز يستلزم الصحة.

(أو امي)؛ أي وبطلت بأمي (وما قار يحاز) والمعنى أن من اقتدى بأمي مع وجود قارئ، والقارئ غير غائب بل موجود فصلاة المقتدي بالأمي باطلة.

- وتضمن البيت (15، 16، 17، 18) قول الأصل:

«أو قارئ بكقراءة ابن مسعود أو عبد في جمعة أو صبي في فرض وبغيره تصح وإن لم تجز، وهل للأحن مطلقاً أو في الفاتحة أو بغير مميز بين ضاد وطاء؟ خلاف، وأعاد بوقت في كحروري».

قوله: (وقارئ ما شنوده يحدد)؛ أي وبطلت باقتداء إمام قارئ بالشذوذ فيدخل جميع الشواذ لعدم تواتر كونها قرآناً فكأنه تكلم بكلام الأجنبي في الصلاة. قاله التتاني.

وخص الإمام ابن مسعود بالذكر لعظمته لأنه يخلط التفسير بالقرآن فمن جملة قراءته ﷺ قول الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَامضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾، وكقراءة ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّ مِنْهَا فُلُوكَ﴾ وأما القارئ بقراءة شاذة موافقة لرسمه فلا تبطل بها وإن حرمت كقراءة: «أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خَلَقْتُ» - بفتح الخاء المعجمة واللام وضم التاء، وكذا رفعت ونصبت وسطحت فالقراءة بالشاذ حرام مطلقاً، والتفصيل في الصحة، والمشهور أنه الأربعة الزائدة على القراءات العشرة، وقال ابن الحاجب: والرمل السبعة التي ليست في الشاطبية.

(والعبد في الجمعة) فتبطل الصلاة بالافتداء به وإن بشائبة كمكاتب؛ لأنها لا تجب عليه وإن قامت مقام الظهر إذا صلاها.

- وبطلت باقتداء (الصبي في فرض لبالغ وهل نفلاً)؛ أي وهل تصح الصلاة إن كانت نفلاً أو لم تجور؟ فقيل: تجوز وقيل: لا تجوز وإمامته لمثله جائزة في الصلوات الخمس وغيرها، ولا ينوي الصبي بالصلوات الخمس فرضاً.

(وهل بذى اللحن) صلاة من اقتدى باللاحن (أو إن) كان اللحن (بالواقية)؛ أي بالفاتحة دون غيرها، وقوله: (في الفاتحة) أو إن غير المعنى كضم تاء أنعمت أو يصح مطلقاً وهو المعتمد وإن امتنع ابتداء مع وجود غيره عند اللخمي وهو الأظهر أو كره عند ابن رشد، ويجوز عند غيرهما فهي ستة (6) أقوال البطلان مطلقاً، أو إن كان في الفاتحة أو إن غير المعنى فالصحة مطلقاً مع المنع ابتداء إن وجد غيره أو الكراهة أو الجواز، وهذا ما تضمنه البيت (17).

وهل تصلح (بمعن ما ماز)؛ أي ميز (كالظاء وضاد) المعجمتين أو الصاد والسين المهملتين أو ذال - معجمة وزاي مطلقاً عن التقييد بكونه في الفاتحة أو تبطل إن كان في الفاتحة خلاف في التشهير محله في غير المتعمد، قوله: (وبالذي لبتدع في الوقت أعاد)؛ أي ومن اقتدى بالمبتدع فإنه يعيد صلاته في الوقت.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل بفرض غير جمعة تسن جماعة:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

2 - ﴿واركعوا مع الراكعين﴾ [البقرة: 43].

3 - ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتُمْمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [النساء: 102].

4 - وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «صلاة الرجل في الجماعة

تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خمساً وعشرين ضعفاً وذلك إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لا يخرج إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفعت له بها درجة وحط عنه به خطيئة، فإذا صلى لم تنزل الملائكة تصلي عليه ما دام في مصلاه ما لم يحدث: اللهم صلى عليه اللهم ارحمه، ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

5 - وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة» [رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي].

6 - وعن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال: «أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبواً ولقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار» [متفق عليه].

- وقوله: (ولا تفاضل): تفاضلاً يستلزم الإعادة وأما في الفضل فإنها تتفاضل.

7 - لحديث أبي بن كعب ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب إلى الله ﷻ» [رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان].

**والدليل على قوله: وعن إدراكها بركعة:**

- وعن إدراكها بركعة؛ أي وإنما يحصل فضلها بركعة.

8 - لما أخرجه ابن خزيمة مرفوعاً:

- عن أبي هريرة إذا جئتم ونحن سجدوا فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة.

9 - وأخرج أيضاً فيه مرفوعاً:

عن أبي هريرة: من أدرك من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلبه فقد أدركها.

**والدليل على قوله: وندب عود بها المفرد:**

أي وندب لم يحصله كمصل بصبي لا امرأة أن يعيد مفوضاً مأموماً .

10 - الدليل ما في الموطأ:

حدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الديلي يقال له: بسرين محجن، عن أبيه محجن أنه كان في مجلس رسول الله ﷺ فأذن بالصلاة فقام رسول الله ﷺ فصلى ثم رجع ومحجن في مجلسه لم يصل معه فقال له رسول الله ﷺ: «ما منعك أن تصلي مع الناس ألسنت برجل مسلم»؟ قال: بلى يا رسول الله ولكني قد صليت في أهلي فقال رسول الله ﷺ: «إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت» .

11 - وحدثني عن مالك عن نافع أن رجلاً سأل عبد الله بن عمر فقال: إني أصلي في بيتي ثم أدرك الصلاة مع الإمام أفأصلي معهم؟ فقال له عبد الله بن عمر: نعم فقال الرجل: أيتهما أجعل صلاتي؟ فقال له ابن عمر: أو ذلك إليك؟ إنما ذلك إلى الله أن يجعل أيتهما شاء. اهـ منه .

**والدليل على عدم إعادة المغرب لفضل الجماعة:**

12 - هو ما في الموضأ:

- وحدثني عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: من صلى المغرب والصبح ثم أدركهما مع الإمام فلا يعد لهما .  
- قال مالك: ولا أرى بأساً أن يصلي مع الإمام من كان صلى في بيته إلا صلاة المغرب فإنه إذا أعادها كانت شفعاً .

**والدليل على قوله: فإن عاد ولم يعقد قطع ولا شفع:**

13 - هو ما في المدونة:

- قلت: رأيت إن دخل المسجد فافتتح صلاة المغرب فلما افتتحها أقيمت المغرب؟ .

قال: يقطع ويدخل مع القوم، قلت: وإن كان قد صلى ركعة قال: يقطع ويدخل مع القوم .

- قلت: فإن كان قد صلى ركعتين؟  
قال: يتم الثالثة ويخرج من المسجد ولا يصلي مع القوم.

**والدليل على قوله: وأعاد مؤتم بمعيد أبدأ:**  
وهو قول الناظم: ويبطل اقتفاء من أعاد.  
14 - ففي المدونة:

- قال مالك: وإن صلى رجل وحده في بيته ثم أتى المسجد فأقيمت الصلاة فلا يتقدمهم؛ لأنه قد صلاها في بيته وليصل معهم ولا يتقدمهم فإن فعل أعاد من خلفه صلاتهم.

**والدليل على قوله: وراتب جماعة:**  
أي الإمام الراتب كالجماعة قد تبع فيه مذهب المدونة ونص ما فيها.  
- قلت: أرأيت مسجداً له إمام راتب إن مر به قوم فجمعوا فيه صلاة من الصلوات أترى لإمام ذلك المسجد أن يعيد تلك الصلاة فيه بجماعة؟  
قال: نعم قد بلغني ذلك عن مالك.

- قلت: فلو كان رجل فهو إمام مسجد قوم ومؤذنه أذن وأقام فلم يأت أحد فصلى وحده ثم أتى أهل المسجد الذين كانوا يصلون فيه؟  
قال: فليصلوا أفضلاً ولا يجمعوا؛ لأن إمامهم قد أذن وصلى.  
- قلت: أرأيت إن أتى هذا الرجل الذي قد أذن في هذا المسجد وصلى وحده أتى مسجداً أقيمت فيه الصلاة أيعيد أم لا في جماعة في قول مالك؟  
قال: لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن لا يعيد لأن مالكاً قد جعله وحده جماعة. اهـ منه.

**والدليل على قوله: ولا تبدأ صلاة بعدما أقامه:**  
أي ولا تبدأ صلاة بعد الإقامة.

16 - دليله حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» [أخرجه مسلم عن أحمد بن حنبل].

17 - وروي عن عمر أنه كان يضرب الرجل إذا رآه يصلي ركعتين والإمام في الصلاة.

18 - وعن عبد الله بن مالك بن بحينة قال: مر النبي ﷺ برجل وقد أقيمت الصلاة صلاة الصبح وهو يصلي ركعتين فكلمه بشيء فقلنا: ما قال لك رسول الله ﷺ فقال: قال لي «بوشك أحدكم أن يصلي الصبح أربعاً» [رواه حديث متفق عليه].

والدليل على قوله: وبطلت إن اقتدى بمن ظهر كافراً أو مشكلاً خنثى أو بمره:  
19 - عن جابر عن النبي ﷺ قال: «لا تؤمن امرأة رجلاً ولا أعرابي مهاجراً ولا يؤمن فاجر مؤمناً إلا أن يقهره بسطان يخاف سيفه أو سوطه» [رواه ابن ماجه].

20 - والأصل في موانع الإمامة ومنذوباتها ومكروهاتها في صحيح مسلم.

- عن أبي مسعود الأنصاري مرفوعاً: «يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا بالسنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلماً ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه.

- قال الأشج في روايته: مكان سلماً سنأ.

21 - وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «اجعلوا أئمتكم خياركم فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم» [رواه الدارقطني].

والدليل على قوله: أو جن:

أي المجنون لفقد عقله.

22 - ونص المدونة:

قال مالك: لا يؤم السكران ومن صلى خلفه أعاد.

23 - وأما إمامة الفاسق ففيه نظر لخبر: «صلوا خلف كل بر وفاجر». وقد تقدم في الشرح أن إمامة الفاسق تجوز ما لم يتعلق فسقه بالصلاة.

والدليل على قوله: إلا بكالقاعد بالمثل فجاز:

24 - دليله الحديث المتفق عليه: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع

فاركعوا وإذا رفع فارفعوا فإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون» [رواه البخاري ومسلم].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة أربعة وعشرون (24)

دليلاً.



## فَصْلٌ فِي الْأَوْصَافِ الْمَكْرُوهَةِ فِي الْإِمَامِ

- 1 - وأقل أشل أقطعا باد لغير
  - 2 - وراتبا مجهولا أو من أبنا
  - 3 - وكرهت بين الأساطين الصلاة
  - 4 - إمامة بمسجد بلا ردا
  - 5 - جماعة من بعد راتب وإن
  - 6 - وجاز عنين وأعمى الكن
  - 7 - صب بمثله مخالف في
  - 8 - وجاز إسراع لها بلا خيب
  - 9 - وتلو أهل سفن منهم إمام
  - 10 - وعلو مأموم ولو بالسطح - لا
  - 11 - إلا بكالشبر ومسمع يحوز
  - 12 - وانو اقتدى شرطاً كذا الإمام في
  - 13 - وساو في ذات ووصف وزمن
  - 14 - لا النفل خلف الفرض ثم أن يمل
  - 15 - كأن تساوه بأول السلام
  - 16 - وسبقه بغير ذا يمنع - إن
  - 17 - ومر بعود رافعاً لا خافضاً
- كالقرح السلس والمكروه جبر  
وأغلفاً عبداً خَصِيَّ ابن زنا  
أو وجه من أم بلا ضربوات  
أو بينهم أنثى كعكسه بدا  
يأذن وفي محرابه نفل يعن  
مجذم خف ومن حدوا سنوا  
فرع صلاة الفرد خلف الصف  
وقتل ما يؤذي بمسجد يدب  
وفصل مأموم بكالنهر يرام  
عكس وأبطل فيهما للخيل  
والاقتداء به كرؤية تميز  
خوف وجمع جمعة مستخلف  
صلاتك الإمام إلا أبطلن  
منفرد للجمع كالعكس بطل  
إلا حرام أو سبقته إلى الختام  
أدرك معك الفرض إلا أبطلن  
قبل يظن دركاً إلا مضى

- اشتمل هذا الفصل على سبعة عشر (17) بيتاً.

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5) على قول الأصل:

«وكره أقطع، وأشل، وأعرابي لغيره وإن أقرأ، وذو سلس، وقروح لصحيح، وإمامة من يكره، وترتب خصي، ومأبون، وأغلف، وولد زنى، ومجهول حال، وعبد بفرض، وصلاة بين الأساطين أو إمام الإمام بلا ضرورة».

- إلى أن قال:

«إمامة بمسجد بلا رد أو تنفله بمحراه وإعادة جماعة بعد الراتب... إلخ».

قوله: (وأقل) من القلى وهو الكراهة.

(أشل أقطعاً)؛ أي وأقطع، والأشل: هو يابس اليد أو الرجل، وأقطعاً: بمعنى مقطوع اليد أو الرجل ولو بمثلهما حيث لا يضعان العضو على الأرض حال السجود، هذا قول ابن وهب، وسواء كان القطع بجناية أو سرقة أو غيرهما يميناً أو شمالاً، وإن حسن حاله، والمعتمد عدم الكراهة إمامتهما مطلقاً كما في الجواهر، ونصه المازري والباجي وجمهور أصحابنا على رواية ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنه أنه لا بأس بإمامة الأقطع والأشل لمثلهما ولغير مثلهما ولو في الجمعة والأعياد وسواء كانا يضعان العضو على الأرض أم لا.

قوله: (باد)؛ أي باد، وهو الأعرابي منسوب للبادية سواء كانت لغتهم عربية أو أعجمية (الغير)؛ أي لحضري سواء كانت بحاضرة أو ببادية، ولو كان بمنزل الأعرابي لجفائه وغلظته فلا يصلح للشفاة اللازمة للإمام، وإن كان الأعرابي أقرأ؛ أي أحكم قراءة من الحضري.

قوله: (كالقروح)؛ أي من به قروح يسيل منها الدم تكره إمامته للصحيح.

- وكذلك تكره إمامة:

(السلس)؛ أي ذو السلس؛ أي بول أو نحوه يخرج بغير اختياره فلا يستطيع حبسه تكره إمامته للسليم من السلس.

قوله: (والمكروه جبر)؛ أي نعم؛ أي من تكرهه الجماعة غير ذي الفضل منهم، فإن كرهه الكل أو الجمل أو ذو الفضل منهم، وإن قل فإمامته محرمة لقوله ﷺ: «لعن الله من أم وهم له كارهون».

(وراتباً) معطوف على أشل (مجهولاً)؛ أي من لم تعرف عدالته ولا فسقه أو أبوه كلقيط لا غريب لائتمان الناس على أنسابهم إلا أن يرتب مجهول الدين إمام أو ناظر عادل أو جماعة مسلمون عالمون بأحكام الإمامة فلا تكره الصلاة خلفه؛ لأن شأن من ذكر أنهم لا يرتبون إلا عدلاً.

(أو من أبنا)؛ أي المأبون أي الذي يتكسر في كلامه كالنساء أو مشته فعل الفاحشة به لداء بدبره ولم تفعل به أو من فعلت به وتاب وإلا فهو أرذل الفاسقين لا تصح إمامته.

(واغلقاً)؛ أي غير مختون، والمعتمد كراهة إمامته مطلقاً.

(وعبدا)؛ أي وعبداً بفرض من الخمس أو سنة من الخمس ولو أصلح القوم وأعلمهم ويجوز ترتبه في نفل كتراويح هذا قول ابن القاسم، وقال عبد الملك: يجوز ترتبه في الفرض كالنفل.

- وقال اللخمي: إن كان أصلحهم فلا يكره.

(خصي) بدون تنوين لمساعدة النظم وهو مقطوع الذكر أو الأنثيين.

(ابن الزنا) فإنها تكره إمامته لتطرق إلا لسنة إليه.

(وكرهت بين الأساطين) جمع اسطوانة وهي الأعمدة؛ لأنه معد لوضع النعال فلا يخلو عن النجاسة الساقطة منها، ولأنه محل الشيطان.

- كما تكره الصلاة (وجه من أم)؛ أي قدامه بلا ضرورة - وهذا معنى قوله: (بلا ضر يوات)؛ أي راجع للصلاة بين الأساطين وأمام الإمام.

(إمامة بمسجد بلا رداء) على كتفيه ولو كانا مستورين بثوب ومفهوم إمامة أن المأموم والفذ به بلا رداء لا تكره، وبمسجد مفهومه أن الإمام يغيره بلا رداء لا تكره وهو كذلك فيهما وإن كان خلاف الأولى.

قوله: (أو بينهم انثى)؛ أي وصلاة امرأة بين رجال، أو رجل بين نساءهن عن يمينه وعن شماله. أو أمامه وخلفه فتكره صلاة المرأة بين رجال ورجل بين النساء.

(جماعة من بعد راتب)؛ أي وكرهت إعادة جماعة بعد صلاة الإمام الراتب في المحل الذي جرت العادة بصلاة الجماعة فيه، وجزم الناظم تبعاً لأصله بالكراهة تبعاً للرسالة والجلاب، وعبر ابن بشير واللخمي وغيرهما بالمنع وهو ظاهر قول المدونة ولا تجمع صلاة في مسجد مرتين إلا مسجداً ليس له إمام راتب، بقي على الناظم أن يقول: وله الجمع إن جمع غيره قبله إن لم يؤخر.

- كما قال الشيخ خليفة بن حسن:

إعادة الجمع بمسجد تعن	من بعد راتب وإن كان إذن
إن لم يؤخرها كثيراً فله	جمع إذا جمع غير قبله
وخرجوا إلا إذا ما دخلوا	مساجداً ثلاثة فليفعلوا
بها فرادى.....	..... إلخ

- قال في الأصل: «وله الجمع إن جمع غيره قبله إن لم يؤخر كثيراً وخرجوا إلا المساجد الثلاثة فيصلون بها أذاذاً إن دخلوها».

لفضل صلاة فذها على صلاة جماعة غيرها (وإن ياذن)؛ أي وإن أذن لهم في الجمع.

(وفي محرابه نفل يعن)؛ أي يكره تنفل الإمام بمحرابه بالمسجد، وكذا جلوسه به على هيئة الصلاة، وكان ﷺ إذا سلم أقبل على الناس بوجهه؛ أي التفت إليهم يميناً أو شمالاً.

- وتضمن البيت (6، 7، 8، 9، 10، 11) قول الأصل:

«وجاز اقتداء بأعمى ومخالف في الفروع وألكن ومحدود وعين ومجذم إلا أن يشتد فلينح وصبي بمثله، وعدم إلصاق من على يمين الإمام أو يساره بمن حذوه، وصلاة منفرد خلف صف، ولا يجذب أحداً وهو خطأ منهما، وإسراع لها بلا خيب أو قتل عقرب أو فأر بمسجد».

- إلى أن قال:

«واقْتداء ذوي سفن بإمام وفصل إمام بدار أو نهر صغير وعلو مأموم ولو بسطح لا عكسه، وبطلت بقصد إمام ومأموم به الكبير إلا بكثير».

- إلى أن قال:

«ومسمع واقتداء به أو برؤيته وإن بدار».

قوله: (وجاز).

(عنين) - بكسر العين المهملة والنون المشددة؛ أي لا ينتشر ذكره أو صغير الذكر جداً بحيث لا يتأتى به وقاع فتجوز إمامته.

(واعمى) بمرجوحية إذ الاقتداء بالبصير المساوي له في الفضل أولى لأنه أبعد عن النجاسة ويرى الإشارة لإصلاح الصلاة، وقيل: هما سيان، وقيل: الأعمى أفضل لأنه أخشع وأبعد عن الاشتغال بما يبصر.

(والكن)؛ أي عاجز عن إخراج بعض الحروف من مخرجه لمعجمة أو غيرها سواء كان لا ينطق بالحرف أصلاً أو ينطق به متغير كأن يجعل اللام تاء مثلثة أو تاء مثناة أو الراء لاماً.

(مجذم خف)؛ أي وجاز اقتداء بإمام مجذم - بضم الميم وفتح الجيم والذال المعجمة مشددة -؛ أي مريض بداء الجذام نسأل الله تعالى العافية، ومثله المبرص في كل حال ومفهوم خف أنه إذا اشتد وصار يؤذي غيره برائحته مثلاً فإنه يؤمر بالبعد عن الناس بالكلية فإن امتنع جبر.

وقوله: (ومن حدو سنو)؛ أي المحدود؛ أي من أقيم عليه حد شرعي لشرب مسكر أو قذف أو زنى أو سرقة، وقوله (سنو) أي حسن ما لهم على أن الحد زاجرٌ والصحيح أنه جابر ومفهوم قوله: (حدو) أن من فعل موجب الحد ولم يحد فيه تفصيل فإن سقط عنه بالعفو عن حق مخلوق أو ترك ما هو فيه أو إتيان الإمام تائباً، وحسنت حالته جاز الاقتداء به وإلا فلا.

قوله: (صب بمثله)؛ أي صبي بمثله في الصلوات الخمس وغيرها كما تجوز إمامته.

(مخالف في فرع)؛ أي في فروع المتعلقة بأفعال المكلفين من الإيجاب والندب والإباحة والتحريم الكراهة والصحة والفساد والشرطية والسببية والمانعية، فيجوز الاقتداء بالمخالف في الفروع، ولو أتى بمانع لصحة الصلاة في مذهب المأموم وليس مانعاً في مذهبه كترك ذلك والموالة والنية وتكميل

مسح الرأس ومس الذكر والتقبيل على الفم واللمس . . . إلخ فالمعتبر في شروط الصلاة مذهب الإمام لا المأموم وأما شروط الاقتداء . فالمعتبر فيها مذهب المأموم لا الإمام فلا يصح اقتداء مفترض بمتنفل أو معيد أو مؤد بقاض أو عكسه أو مفترض بغير صلاة المأموم وإن صح ذلك كله في مذهب الإمام.

وأما أركان الصلاة فهل المعتبر فيها مذهب الإمام فتصح الصلاة خلف حنفي يترك الرفع من الركوع والسجود والاعتدال، وبهذا صرح العدوي في حاشية الخرشي أو المعتبر فيها مذهب المأموم.

- قال ابن القاسم: لو علمت أن رجلاً يترك القراءة في الأخيرتين لم أصل خلفه - كذا نقل عنه في الذخيرة.

- وطريقة القرافي وابن ناجي المعتبر فيها مذهب الإمام.

(صلاة الفرد خلف الصف)؛ أي وجاز صلاة مأموم مقتد بالإمام الذي خلفه صف منفرد عن المأمومين خلف صف إن لم يمكنه الدخول فيه وإلا كره، ويحصل له فضل الجماعة على كل حال، وفضيلة الصف إن لم يمكنه الدخول فيه، قال في الأصل: «ولا يحذب أحداً وهو خطأ منهما» هذا هو مذهب الإمام مالك، وقد قيل: يجذب من يقف معه.

(وجاز إسراع لها)؛ أي للصلاة (بلا خيب)؛ أي جري مذهب للخشوع، فيكره الخيب ولو خاف فوات إدراكها ولو جمعة.

قوله: (وقتل ما يؤذي بمسجد يدب) يشير إلى قول الأصل: «وقتل عقرب أو فأر بمسجد لأذيتهما مع التحفظ عن تقديره بقدر الإمكان ولو بصلاة، ولا تبطل بذلك ولو انحط مرة.

(وتلو أهل سفن منهم إمام) هو معنى قول الأصل: «واقْتداء ذوي سفن بإمام» واحد في بعضها يسمعون أقواله وأقوال من معه في سفينته من مأموميه، ويستحب كون الإمام في السفينة المتقدمة إلى جهة المقابلة ليسهل عليهم الاقتداء به، لأن الأصل السلامة من طُرُور ما يفرقهم من ربح أو غيره، فإن طراً ما يفرقهم، وتعذر عليهم الاقتداء بالإمام استخلفوا من يتم بهم وإن شاؤوا أتموا أفضاداً.

- قال الشيخ خليفة بن حسن:

وبإمام جاز الاقتداء من قوم ولو كانوا بعدة سفن  
وقوله: (وفصل ماموم بكالنهر يرام)؛ أي وجاز فصل ماموم عن إمامه  
بنهر صغير غير مانع من سماع أقوال الإمام أو ماموميه أو رؤية أفعاله ويمتنع  
الفصل إذا كان النهر كبيراً مانعاً من ذلك.

(علو ماموم)؛ أي وجاز (علو ماموم) على إمامه بغير السطح بل ولو  
بالسطح في غير جمعة علو يضبط معه أحوال الإمام بسهولة، فإن كان فيه عسر  
كره (لا عكسه) وهو علو الإمام يُكره على المعتمد، وقيل: يمنع ومحله إن لم  
يقصد به الكبر وإلا منع اتفاقاً - وهذا معنى قوله: (وابطلا فيهما للخيل)؛ أي  
بسبب قصد إمام وماموم بالعلو للخيل؛ أي الكبر بتقدمه على الآخر أو بعض  
المأموميين على بعض ولا تبطل على نحو سجادة.

(إلا بكالشبر) أو ذراع أو بقصد تعليم أو ضرورة كضيق مكان أو لم  
يدخل على ذلك بأن صلى رجل بجماعة أو فذاً في مكان عال فاقتدى به  
شخص أو أكثر من مكان أسفل من غير دخول على ذلك.

(ومسمع يجوز) - بضم الأولى وكسر الثانية مخففة إن سكنت السين  
ومثقلة إن فتحت -؛ أي جاز اتخاذه وجاز الاقتداء بسبب سماع صوته؛ أي  
المسمع، والأفضل رفع الإمام صوته حتى يسمع المأمومين ويستغني عن  
المسمع، وظاهره ولو كان المسمع صبياً أو امرأة أو خنثى مشكلاً أو محدثاً  
أو كافراً وهو مبني على أنه علامة على صلاة الإمام، وقيل: أنه وكيل الإمام  
ونائبه فلا يجوز الاقتداء به حتى يستوفي شروط الإمام، وهذه إحدى مسائل  
زادها الونشريسي في نظم إيضاح المسالك لوالده فقال:

هل المسمع وكيل أو علم على صلاة من تقدم فأم  
عليه تسميع صبي أو مرأه أو محدث أو غيره كالكفره

(كروية تميز) أو اقتداء بالإمام بسبب رؤية الإمام أو لمأمومه إن كان  
المأموم المعتمد على الرؤية بمحل الإمام بل وإن كان المأموم بدار والإمام  
بمسجد أو دار أخرى.

- وتضمن البيت (12، 13، 14، 15، 16، 17) قول الأصل:  
«وشرط الاقتداء نيته بخلاف الإمام ولو بجنائز إلا جمعة وجمعاً وخوفاً  
ومستخلف».

- إلى أن قال:

«ومساواة في الصلاة وإن بأداء وقضاء أو بظهور من يومين إلا نفلًا خلف  
فرض ولا ينتقل منفرد لجماعة كالعكس».

- إلى أن قال:

«ومتابعة بإحرام وسلام فالمساواة وإن بشك في المأمومية مبطللة لا  
المساواة لكن سبقه ممنوع وإلا كره وأمر الراجع بعوده إن علم إدراكه قبل رفعه  
لا إن خفض».

قوله: (وانوا اقتدى)؛ أي وشرط الاقتداء بنية أول صلاته فلو أحرم فذاً  
ثم نوى الاقتداء بغيره بطلت صلاته لعدم نيته أولاً.  
- كذا الإمام عليه أن ينوي نية الإمامة.

(في خوف)؛ أي في صلاة الخوف فنية الإمامة شرط في صحتها إذ  
الجماعة شرط فيها فإن نوى الانفراد بطلت عليه وعليهم [أفاده عبد الباقي].

- قال العدوي: الصواب بطلانها على الطائفة الأولى فقط؛ لأنها فارقت  
الإمام في غير محل المفارقة وأما صلاة الإمام، والطائفة الثانية فصحيحة.

(وجمع) بين مغرب وعشاء ليلة المطر فنية الإمامة شرط في صحتها إذ  
الجماعة شرط فيه، فلا بد من نية عند إحرامهما ولا بد فيه من نية الجمع  
أيضاً وهي واجب غير شرط فلا تبطل الصلاة بتركه بخلاف نية الإمامة فواجب  
شرط فيهما فإن تركت فيهما بطلتا، وإن تركت في الثانية بطلت فقط، قال في  
جواهر الإكليل: واستشكل قولهم فإن تركت فيهما بطلتا فإن الأولى وقعت في  
وقتها مستوفية أركانها وشروطها ونظر فيه البناني بأنه لا وجه لبطلان الأولى،  
وإنما تبطل الثانية.

(وجمعة) فيشترط في صحتها نية الإمامة؛ لأن الجماعة شرط فيها وكل  
ما كانت الجماعة شرط فيه فنية الإمامة شرط فيه.



(مستخلف) - بفتح اللام - فشرط صحة الاقتداء به نيته الإمامة لميز بين ما كان عليه من المأمومية وما انتقل إليه من الإمامية فإن لم ينوها فصلاته صحيحة غايته أنه منفرد ما لم ينو أنه خليفة الإمام مع كونه مأموماً، فتبطل صلاته لتلاعبه، وأما الجماعة فإن اقتدوا به بطلت في الحالين وإلا فلا زاد في الأصل: «كفضل الجماعة وأختار في الأخير. خلاف» الأكثر.

وقوله: (وساو في ذات ووصف وزمن) هو معنى قول الأصل:

«ومساواة في الصلاة وإن بأداء لإحدى الصلاتين وقضاء الأخرى» كظهر قضاء خلف ظهر أداء وعكسه أو بزمان كظهريين من يومين كظهر يوم الاثنين خلف ظهر يوم الخميس فلا بد من اتحاد ذات الصلاة ووصفتها - وهذا معنى قوله: (ووصف وزمنها)، وهذا معنى وزمن صلاتك الإمام: أي مع الإمام وإلا بأن خالفت الوصف والزمن فأبطلن الصلاة قال الشيخ خليفة بن حسن في نظمه:

كذا المساواة بها شرط عرف في عينها والوصف لا إن اختلف  
 وإن أداء وقضاء وبما ظهريين من يومين كل نقما  
 بعدم الصحة فيها فاقض إلا صلاة النفل خلف الفرض

- وهذا معنى قول ناظرنا: (لا النفل خلف الفرض) فيجوز كضحى خلف صبح بعد شمس وركعتي نفل خلف سرية أو آخيري رباعية أو أربع خلف رباعية بناء على جواز النفل بأربع وقوله: (ثم أن يميل منفرد للجمع)؛ أي وإذا انتقل منفرد لجماعة (كالعكس) وهو انتقال من في جماعة للانفراد بطلت.

- قال الشيخ خليفة بن حسن:

والفذل لا يصح أن ينتقلا إلى جماعة كعكس حصلا

ومحل امتناع الانتقال عن الجماعة إذا لم يضر الإمام بالمأموميين في التطويل وإلا فله الانتقال. كما في شروح المختصر. قال الدسوقي كذا في المجموع فالقاعدة غير كلية.

(كان تساوه باول السلام) أو (الإحرام) فالصلاة تبطل بالمساواة ولو ختم بعده أو بد بعده وختم قبله.

- قال في الدردير عند قول المختصر: ومتابعة في إحرام وسلام بأن يوقع كلاً منهما بعد الإمام، فإن سبقه ولو بحرف أو ساواه في البدء - كما سيجيء - بطلت ولو ختم بعده فإن سبقه الإمام ولو بحرف صحت إن ختم معه أو بعده لا قبله فتبطل في سبع وتصح في اثنتين، وسواء فعل ذلك عمداً أو سهواً فيهما إلا من سلم سهواً قبل إمامه فإنه يسلم بعده، ولا شيء عليه فإن لم يسلم ثانياً بعده ولو سهواً وطال أبطلت. - وهذا معنى قول ناظرنا: كأن تساوه بأول السلام... إلخ.

(وسبقه بغير ذا)؛ أي بغير الإحرام والسلام ممنوع إن أخذ فرضه معه بأن ركع وسجد قبله أو انتظره حتى ركع أو سجد ورفع بعده أو معه أو قبله فإن لم يأخذ فرضه معه بأن ركع أو سجد قبله ورفع قبل ركوعه أو سجوده بطلت إن تعمد ذلك - وهذا معنى قوله: (إلا أبطلن).

وقوله: (ومر بعود رافعاً)؛ أي وأمر الرافع من الركوع أو سجود قبل رفع إمامه منه بعوده؛ أي رجوع المأموم للركوع أو السجود الذي رفع منه قبل إمامه إن ظن؛ أي إن علم إدراكه، فإن علم عدم إدراكه فيه قبل فعله فلا يؤمر بعوده له - وهذا معنى قوله: (إلا مضى).

وقوله: (لا خافضاً)؛ أي لا يؤمر المأموم بالعود إلى الرفع إن خفض لركوع أو سجود قبل خفض إمامه فيثبت راعياً أو ساجداً حتى يلحقه الإمام؛ لأن الخفض ليس مقصوداً لذاته بل للركوع أو السجود، والمعتمد أنه يؤمر بالرجوع له كالرافع.

- قال الدردير: وهل العود سنة وهو لمالك أو واجب وهو للباغي؟ ذكرهما المصنف في التوضيح ولم يرجح واحداً منهما، ومحل ما إن أخذ فرضه مع الإمام وإلا أعاد وجوباً اتفاقاً، فإن تركه عمداً بطلت.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

والدليل على قوله: باد لغير:

2 - هو ما في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال:

- قلت لعطاء: إن كان العبد والأعرابي لا يقرآن القرآن أيومان من جاءهما في ربهما .

- قال: لا لعمرى لا يؤمان .

- قلت: إن كانا يقرآن بأمر القرآن فقط .

- قال: أخشى أن لا يكون لهما معها فقه وأن يكون جافيين لا يعلمان شيئاً .

3 - وفي المدونة:

- قال مالك في الأعرابي: لا يؤم المسافرين ولا الحاضرين وإن كان أقرأهم .

4 - وفيها:

- عن وكيع عن الربيع بن صبيح عن ابن سيرين قال: خرجنا مع عبيد الله بن معمر ومعنا حميد بن عبد الرحمن وأناس من وجوه الفقهاء ومررنا بأهل ماء فحضرت الصلاة فأذن أعرابي وأقام، قال: فتقدم حميد فلما صلى ركعتين. قال: من كان ها هنا من أهل البلد فليتم الصلاة، وكره أن يؤم الأعرابي. اهـ منه .

**والدليل على قوله: والمكروه جبر:**

5 - ففي الحديث:

- عن أبي أمامة قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم أذانهم العبد الأبق حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم له كارهون» [رواه الترمذي وإسناده حسن].

**والدليل على كراهة إمامة الخصي:**

6 - ففي المدونة:

- قال مالك: أكره أن يؤم الخصي الناس فيكون إماماً راتباً .

- قال: وكان على طرطوس خصي فاستخلف على الناس من كان يصلي بهم فبلغ ذلك مالكا فاعجبه .

والدليل على كراهة الصلاة بين الأساطين وأمام الإمام:

7 - لما في المدونة:

- قال مالك: من صلى في دور أمام القبلة بصلاة الإمام وهم يسمعون تكبير الإمام فيصلون بصلاته ويركعون بركوعه ويسجدون بسجوده فصلاتهم تامة وإن كانوا بين يدي الإمام، ولا أحب لهم أن يفعلوا ذلك. اهـ.

• فقوله: ولا أحب لهم فيه دليل على الكراهة.

والدليل على قوله: إمامة بمسجد بلا رداً:

8 - لفتوى مالك في المدونة:

- وقال مالك: أكره للإمام أن يصلي بغير رداء إلا أن يكون إمام قوم في سفر ورجل أم قوماً في صلاة في موضع اجتمعوا فيه أو في داره أما إمام مسجد جماعة أو مسجد القبائل فأكره ذلك وأحب إلي أن لو جعلنا على عاتقه عمارة إذا كان مسافراً أو في داره.

والدليل على قوله: جماعة من بعد راتب:

9 - قال في المدونة:

- قلت لابن القاسم: رأيت مسجداً له إمام راتب إن مر به قوم فجمعوا فيه صلاة من الصلوات أترى لإمام ذلك المسجد أن يعيد تلك الصلاة فيه بجماعة؟

- قال: نعم قد بلغني ذلك عن مالك.

- قلت: فإن كان رجل هو إمام مسجد قوم أو مؤذنه أذن وأقام فلم يأت أحد فصلى وحده ثم أتى أهل المسجد الذين كانوا يصلون فيه؟

- قال: فليصلوا أفضلاً ولا يجمعوا؛ لأن إمامهم قد أذن وصلى. قال: وهو قول مالك. اهـ منه.

والدليل على ما جاء في البيت (6):

10 - عن أنس أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم يؤم الناس وهو

أعمى . [ذكره البغوي في شرح السنة، وأخرجه أبو داود من حديث أنس وإسناده حسن، ورواه ابن حبان في صحيحه، ورواه الطبراني من حديث عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم على الصلاة وغيرها من أمر المدينة].

### والدليل على قوله: مخالف في فرع:

11 - قوله ﷺ: «صلوا على من قال: لا إله إلا الله، وصلوا خلف من قال: لا إله إلا الله» [رواه الدارقطني بإسناد ضعيف].

### والدليل على قوله: صلاة الفرد خلف الصف:

12 - حديث أبي بكرة عند البخاري وغيره:

أن رسول الله ﷺ انتهى إليه أبو بكرة وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: زادك الله حرصاً ولا تعد. [فهذا حديث صحيح أخرجه البخاري باب إذا ركع دون الصف، وأخرجه النسائي في الإمامة باب الركوع دون الصف، وأخرجه أبو داود]. اهـ.

قال البغوي: في هذا الحديث أنواع من الفقه منها أن من صلى خلف الصف منفرداً بصلاة الإمام تصح صلاته لأن أبا بكرة ركع خلف الصف، فقد أتى بجزء من الصلاة خلف الصف ثم لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة وأرشده في المستقبل إلى ما هو أفضل بقوله: «ولا تعد» وهو نهى إرشاد لا نهى تحريم ولو كان للتحريم لأمره ﷺ بالإعادة. وهذا قول مالك والثوري وابن المبارك - والشافعي وأصحاب الرأي قالوا: تصح صلاة المنفرد خلف الصف. اهـ منه.

- غير أن الإمام أحمد والنخعي وإسحاق بن راهويه في جماعة ذهبوا إلى أن من صلى خلف الصف منفرداً صلاته باطلة واحتجوا بحديث وابصة بن معبد أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة أخرجه بلوغ المرام وقال: رواه أحمد وأبو داود والترمذي، وحسنه وصححه ابن حبان.

- قال الصنعاني في سبل السلام: كان الشافعي يضعف هذا الحديث ويقول: لو ثبت هذا الحديث لأخذت به. اهـ منه.

قلت: وقوله: وهو خطأ منهما؛ أي ممن اختلج إليه أحداً من الصف، ومن المختلج باسم المفعول لعله لأن في زيادة طلق بن علي رضي الله عنه عند الطبراني: «ألا دخلت معهم أو اجتررت رجلاً» فيها السري بن إبراهيم.

قال الصنعاني: قال الطبراني في الأوسط: ولا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله إلا بهذا الإسناد وفيه السري بن إبراهيم وهو ضعيف جداً.

**والدليل على قوله: وجاز إسراع لها بلا خبيب:**

13 - دليله:

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة والوقار فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» [متفق عليه واللفظ للبخاري].

**والدليل على قوله: وتلو أهل سفن منهم:**

14 - فتوى مالك في المدونة:

- وقال مالك في قوم يكونون في السفن يصلي بعضهم بصلاة بعض وإمامهم في إحدى السفائن وهم يصلون بصلاته وهم في غير سفينة قال:  
- إن كان السفن قريبة بعضها من بعض فلا بأس بذلك.

**والدليل على قوله: وفصل ماموم بكالنهر:**

15 - ففي المدونة:

- قال: وسألت مالكا عن النهر الصغير يكون بين الإمام وبين قوم وهم يصلون بصلاة الإمام؟

- قال: لا بأس بذلك إذا كان النهر صغيراً.

- قال: وإذا صلى رجل بقول فصلى بصلاة ذلك الرجل قوم آخرون بينهم وبين ذلك الإمام طريق فلا بأس بذلك.

**والدليل على قوله: وعلو ماموم ولو بسطح:**

16 - دليله ما أخرجه في المدونة:

- عن وكيع عن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة صليت مع أبي هريرة فوق سطح المسجد بصلاة الإمام وهو أسفل.

- وقاله إبراهيم النخعي .

- وبه أفتى مالك في المدونة :

- قال : لا بأس في غير الجمعة أن يصلي الرجل بصلاة الإمام على ظهر المسجد والإمام داخل المسجد. اهـ .

**والدليل على قوله: لا عكس:**

17 - فتوى مالك في المدونة :

وقال مالك : لو أن إماماً يقوم على ظهر المسجد والناس خلفه أسفل من ذلك؟

قال مالك : لا يعجبني ذلك .

قال : وكره مالك أن يصلي الإمام على شيء هو أرفع منه مما يصلي عليه من خلفه مثل الدكان يكون في المحراب ونحوه من الأشياء .

قلت له : فإن فعل؟

قال : عليهم الإعادة وإن خرج الوقت؛ لأن هؤلاء يعشون إلا أن يكون على دكان يسير الارتفاع مثل ما كان عندنا بمصر فإن صلاتهم تامة .

**والدليل على قوله: ومسمع يجوز الاقتداء به:**

18 - ما أفتى به مالك في المدونة ونص ما فيها :

- وقال مالك : ولو أن دوراً محجوراً عليها صلى قوم فيها بصلاة الإمام في غير جمعة فصلاتهم تامة إذا كانت لتلك الدور كوى ومقاصير يرون منها ما يصنع الناس أو الإمام فيركعون بركوعه ويسجدون بسجوده فذلك جائز، وكذا إذا لم يكن لها كوى ولا مقاصير يرون ما يصنع الناس والإمام إلا أنهم يسمعون الإمام فيركعون بركوعه ويسجدون بسجوده. اهـ .

19 - وفي المدونة :

- عن ابن وهب عن سعيد بن أيوب عن محمد بن عبد الرحمن أن أزواج النبي ﷺ كن يصلين في بيوتهن بصلاة أهل المسجد.

20 - وروى ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز وزيد بن أسلم وربيعة مثله إلا عمر بن الخطاب قال: ما لم تكن جمعة.

**والدليل على قوله: وانو اقتدى شرطاً:**

21 - قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» [الحديث المتفق عليه].

**والدليل على قوله: كذا الإمام في خوف وجمع جمعة مستخلف:**

22 - يشترط في هذه الأربعة نية الإمام؛ لأن الجماعة شرط وكل ما كانت الجماعة شرطاً فيه فنية الإمام شرط فيه.  
- والدليل على ذلك الاجتهاد.

**والدليل على قوله: كان تساوه في البيت (15):**

23 - قوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون» [رواه البخاري ومسلم].

**والدليل على قوله: وسبقه بغير ذا يمنع:**

24 - عن ابن محيرز عن معاوية أن رسول الله ﷺ قال: «إني قد بدنت فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود فإني مهما أسبقكم حين أركع تدركوني حين أرفع ومهما أسبقكم حين أسجد تدركوني حين أرفع» [أخرجه الدارمي].

25 - وقال الدارمي:

- حدثنا هشام ابن القاسم حدثنا شعبة عن محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «أما يخشى أحدكم أو ألا يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار وصورته صورة حمار» [رواه الأئمة الستة].



26 - وعن أنس بن مالك أن النبي ﷺ حثهم على الصلاة ونهاهم أن يسبقوه إذا كان يؤمهم بالركوع والسجود وأن ينصرفوا قبل انصرافه من الصلاة وقال: «إني أراكم من خلفي وأمامي».

\* مجموع الأدلة الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل ستة وعشرون (26) دليلاً.

## فصل من له الأولوية في الإمامة

- 1 - وندب التقديم للسلطان ثم
  - 2 - فزائد الحديث فالقرآن ثم
  - 3 - فالخلق فالخلق فاللباس إن
  - 4 - وليقف الذكر باليمين قل
  - 5 - وقدمن كالأب عدل أروع
  - 6 - إلا لكبر ثم فوراً كبرا
  - 7 - لا لجلوس وبتكبيرك قم
  - 8 - مع الإمام قاضياً قول الإمام
  - 9 - وليركع أن يطمع لركعة دوين
  - 10 - له وهو قائم أو راکع
  - 11 - ومن بإدراك انحناء مع إمام
  - 12 - ومن يكبر للركوع أو نوى
  - 13 - شيئاً به اجتز وإن نوى الركوع
  - 14 - لكن تمادى ثم مأموم فقط
  - 15 - لكن تردد بسجنه الإمام
- ذي منزل فزائد الفقه أتم  
عبادة فالسن فالنسب أم  
عدم نقص منع أو كره - إذن  
واثنان خلفاً والنسا وراء كل  
وإن تشاح متساوون اقترع  
إلى الركوع والسجود من طرا  
إن شفعا أو ما دون ركعة تضم  
بان على فعلك خفضاً وقيام  
صف وقبل الرفع دب صفين  
لا في سجود أو جلوس يقع  
شك قضى ركعة أخرى للتمام  
الإحرام أو نواهما أو ما نوى  
ناسى إحرام فبطلان بطوع  
ومثل ذا التكبير للسجود حط  
فقييل: لا وقيل: أن يركع يرام

- اشتمل هذا الفصل على خمسة عشر (15) بيتاً .

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4) قول الأصل:

«وندب تقديم سلطان ثم رب منزل والمستأجر على المالك» .

- إلى أن قال:

«ثم زائد فقه ثم حديث ثم قراءة ثم عبادة ثم بسن إسلام ثم بنسب ثم بخلق ثم بخلق ثم بلباس إن عدم نقص منع أو كره واستنابة الناقص كوقوف ذكر عن يمينه واثنين خلفه».

- إلى أن قال:

«ونساء خلف الجميع... إلخ».

قوله: (وندب التقديم للسلطان) وذلك عند اجتماع جماعة كلهم يصلح للإمامة فيقدم السلطان في الإمامة على الحاضرين الذين يوجد معهم إمام ولو كانوا أفقه وأفضل منه والمراد به ذو السلطنة والإمارة سواء كان الإمام الأعظم أو نائبه ثم إن لم يكن فيهم سلطان ندب تقديم (ذي)؛ أي رب (منزل) وإن كان غيره أفقه وأفضل منه، وندب تقديم المستأجر على المالك لذات الدار؛ لأن مالك المنفعة أدري بأحوالها من مالك ذاتها، وإن كان مالك ذاتها أو منفعتها عبداً؛ أي رقيقاً ما لم يكن سيده حاضراً وإلا قدم السيد عليه كامراً مالكة لذات الدار أو منفعتها فالحق لها في الإمامة، ولكن لا تباشرها واستخلفت ندباً صالحاً للإمامة والأولى استخلافها الأفضل.

- قال الشيخ خليفة بن حسن في نظمه لهذا الموضوع:

وندبوا تقديم سلطان يلي      ويعده تقديم رب منزل  
ومكترى الدار على ذي الرقبه      وهبه عبداً كان أو ذا شائبه  
كمراً واستخلفت من يستحق      ثم يزيد الفقه المرء أحق

- وهذا معنى قول ناظمنا: (فزائد الفقه) إذا لم يوجد سلطان ولا رب منزل؛ أي زائد علم بأحكام الصلاة على من هو دونه فيه ثم إن لم يكن زائد فقه (فزائد الحديث) بكثرة رواية أو حفظ وهو أفضل من زائد الفقه وإنما قدم زائد الفقه عليه لأن زائد الفقه أدري بأحكام وأحوال الصلاة، ثم ندب تقديم زائد القرآن بكثرة حفظ أو تمكن من إخراج الحروف من مخارجها، ثم ندب تقديم زائد عبادة من صلاة وصوم؛ لأنها مظنة زيادة الخشوع والورع ثم عند التساوي في جميع ما مر يرجح بزيادة.

(السنن) لزيادة الأعمال به ويقدم سن إسلام على من تأخر إسلامه.

(فالنسب) لأن شرفه يدل على صيانتته فيقدم القرشي على غيره، وفي الخبر: «قدموا قریشاً ولا تقدموها»، ومعلوم النسب على مجهوله ثم بخلق - بفتح الخاء وسكون اللام - لأن العقل والخير يتبعانها غالباً، وفي الخبر: «التمسوا الخير عند حسان الوجوه ثم بحسن خلق» - بضم الخاء واللام، لحديث: «خياركم أحسنكم أخلاقاً».

- وضبط ابن هارون بالعكس فقدم الخلق على الخلق - بالفتح، وفسر المسناوي حسن الخلق بالتحلي بالفضائل والتزهد عن الرذائل قال: وليس معناه ما يعتقده العوام فيه من مساعفة الناس والمجيء على آراءهم؛ لأن هذا ربما كان مذموماً لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

(ثم اللباس)؛ أي بجميله شرعاً وهو التنظيف الصفيق غير البالي الذي لا ينزل عن الكعب الخالي عن الحرير والذهب والفضة، وعن شدة الضيق والاتساع هذا كله (إن عدم) ممن له حق التقديم بنفسه (نقص منع) من فسق وعجز عن ركن أو علم أو كفر أو نقص. (كراه) من قطع وشلل واو بمعنى الواو إذن وندب استنابة الناقص إن كان سلطاناً أو رب منزل، وإن كان غيرهما فلا حق له فهو كالعدم والحق لمن بعده.

- وقوله في البيت الرابع (4)؛ (وليوقف الذكر باليمين)؛ أي وندب وقوف الذكر البالغ المقتدي بالإمام باليمين، الباء بمعنى عن؛ أي عن يمين الإمام، وندب تأخره عنه قليلاً فإن اقتدى به آخر ندب لمن على اليمين التأخير حتى يكون اثنان خلفاً منصوب على الظرفية؛ أي خلف الإمام، وصبي عقل القرية كالبالغ في الوقوف مع الإمام كما في نص الأصل.

(والنساء وراء كل)؛ أي جنسهن الصادق بواحد فأكثر فمع إمام وحده خلفه ومع إمام معه رجل عن يمينه خلفهما.

- وفي الأصل: «ورب الدابة أولى بمقدمها».

وفيه الدلالة على تقديم الأقفه؛ لأنه أعلم بمصالح الصلاة.

- وتضمنت الأبيات من (5) إلى (15) قول الأصل:

«والأورع، والعدل، والأب، والعم على غيرهم، وإن تشاح متساوون لا

لكبر اقترعوا، وكبر المسبوق لركوع أو سجود بلا تأخير لا لجلوس وقام بتكبير إن جلس في ثانيته إلا مدرك التشهد وقضى القول، وبنى الفعل وركع من خشية فوات ركعة دون الصف إن ظن إدراكه قبل الركوع يدب كالصفيين لآخر فرجة قائماً أو راکعاً لا ساجد أو جالساً وإن شك في الإدراك ألغاه وإن كبر لركوع، ونوى به العقد أو نواههما أو لم ينوهما أجزأ وإن لم ينوه ناسياً له تمادى المأموم فقط، وفي تكبير السجود تردد وإن لم يكبر استأنف».

قوله: (وقدمن في الصلاة).

(كالب) وأدخلت الكاف العم فالأب يقدم على ابنه ولو زاد فقهاً والعم على ابن أخيه، ولو زائد فقه أو أكبر سنأ من عمه.

- قال الأجهوري: «مرتبة هذين عقب مرتبة رب المنزل».

وقوله: (عدل) يقدم على مجهول الحال.

(اورع) وهو الذي يترك بعض المباحات خوف الوقوف في الشبهات مقدم على الورع وهو الذي يترك الشبهات خوف الوقوع في المحرمات (وإن تشاح متساوون اقترع إلا لكبر).

والمعنى: (إن تشاح)؛ أي تنازع في التقدم للإمامة متساوون في المرتبة لطلب فضلها لا لكبر (اقترع)؛ أي اقترعوا فمن خرجت القرعة باسمه قدم ومفهوم الصفة أنهم لو تشاحوا للكبر لسقط حقهم منها لأنهم حينئذ فساق.

- قال الشيخ ابن العالم الزجاجي في شرحه لهذا الموضع من

المختصر:

وأما لو تنازعوا عليها لفرهم لرغبة كل منهم في غلة أحباسها، فقال الوالد فيه: تردد العلماء وفي عرضة أخرى عليه بقراءتي وإن تنازعا لفرر اقتسما، وعزاه لبعضهم.

- وفي حاشية البناني: يدخل في قوله: (لا لكبر) ما إذا تشاحوا لحيازه فأيدها وخارجها كوقف على الإمام فليس ذلك مما يفسقهم. قاله أبو علي وهو العلامة ابن رحال. اهـ منه.

قوله: (ثم فوراً كبراً إلى الركوع والسجود) من فاعل كبراً (طراً) على الإمام وهو المسبوق الذي وجد الإمام راعياً أو ساجداً استناداً عقب تكبيرة الإحرام تكبيرة لخفضه للركوع أو للسجود بلا تأخير حتى يرفع الإمام من ركوعه أو سجوده؛ أي يحرم تأخيره إن وجد الإمام راعياً وتحقق أو ظن إدراكه فيه لتأديه للطعن في الإمام، ويكره تأخيره التكبير إن وجد ساجداً، وقيل: يحرم أيضاً.

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وكبر المسبوق للشروع كذاك للسجود والركوع  
(لا لجلوس) لا يكبر المسبوق الذي وجد الإمام جالساً للتشهد أو بين السجدين فيجلس بدون تكبير ويقتصر على تكبيرة الإحرام.

(وبتكبيرك قم) أيها المسبوق (إن شفعا)؛ أي ركعتين أدركت مع الإمام وجلست في ثانيتك بأن أدركت معه آخرتي الثلاثية أو الرباعية؛ لأن جلوسك وافق محله، وأما إن أدركت وترأ كركعة أو ثلاثاً فلا تكبر تكبيرة أخرى.

قوله: (وما دون ركعة تضم)؛ أي ومن أدرك أقل من ركعة فإنه يقوم. كما قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وكبر المدرك شفعا للقيام كمدرك الأقل لا الوتر يرام

قوله: (ومع الإمام قاضياً قول الإمام) وهو القراءة وكيفيتها من جهر أو سر فيجعل ما فاتته منها قبل الدخول مع الإمام أول صلاته وما أدركه آخرها، وأما التسميع والتحميد فإنه يجمع بينهما كالفذ ويقنت في صلاة الصبح، فإذا أدرك ركعة من العشاء قام بغير تكبير فأتى بركعة بالفاتحة والسورة جهراً؛ لأنه كذلك فاتته الأولى ثم يجلس لأنها ثانيته ثم بركعة أيضاً بالفاتحة والسورة جهراً، لأنه كذلك فاتته ثانية الإمام، ولا يجلس لأنها ثالثته ثم بركعة بالفاتحة فقط لأنها رابعته وثالثة الإمام - وعلى هذا فمن أدرك ركعتين المغرب فصلاته كلها جلوس كمن فاتته ركعة منها.

وقوله: (وليركع أن يطمع ركعة دوين) تصغير دون؛ أي وركع ندباً احتياطاً لإدراك الركعة أن يطمع إن طمع إدراك الركعة دون (صف)؛ أي دون

الصف بمشيه له في ركوعه (قبل الرفع)؛ أي رفع الإمام من الركوع فإن تحقق أو ظن عدم الإدراك أو شك في الإدراك وعدمه فلا يحرم ولا يركع دون الصف فإن فعل فقد أساء وأجزأته تلك الركعة إلا أن تكون الركعة الأخيرة فيركع دون الصف بلا إساءة لثلاث تفته فضيلة الجماعة وإذا ركع دون الصف (دب صفين)؛ أي يمشي بسكينة ووقار (وهو قائم)؛ أي يدب قائماً (أو راكع)؛ أي أو يدب راكعاً فأو للتنوع، وقال أشهب: لا يدب (راكعاً) لثلاث تتجافى يده عن ركبتيه (لا في سجود أو جلوس يقع)؛ أي لا يدب ساجداً أو جالساً اتفاقاً لقبح الهيئة فيهما.

وقوله: (ومن بإدراك لحناء مع إمام شك)؛ أي وإن أحرم مسبوق، والإمام راكع وشك في الإدراك للركعة فالأولى أن لا يحرم كما مر، وإن فعل ألغاه؛ أي لم يعتد بها ويتمادى مع الإمام ويقضيها بعد سلام الإمام وسجد بعده على المشهور كمن شك أثلاثاً صلى أم أربعاً؟ قاله في التوضيح: وهذا معنى قول الناظم: (قضى ركعة أخرى للتمام).

(ومن يكبر للركوع)؛ أي المسبوق إذا كبر للركوع ونوى بالتكبير للركوع العقد؛ أي الإحرام للصلاة فقط ولم ينو سنة الركوع أو نواهما؛ أي الإحرام والركوع معاً (أو لم ينوهما)؛ أي لم ينوبه أحدهما؛ أي (ما نوى شيئاً به لجزأ)؛ أي أجزاء التكبير الذي حصل منه في الصور الثلاثة في تكبير الإحرام الفرض، وهو ظاهر في الأولى والثانية، وحمل لتكبيره على الإحرام في الثالثة بقرينة حاله وتغليياً للأكمل والأقوى.

(وإن نوى الركوع ناس الإحرام) بطلت صلاته بتركه ركن تكبيرة الإحرام (لكن) تمادى مع الإمام مأموم دون الفذ والإمام العاجزين عن الفاتحة على صلاة باطلة على المعتمد لحق الإمام ومراعاة لمن يرى صحتها لحمل الإمام تكبيرة الإحرام عن مأموميه، ولا فرق بين الجمعة وغيرها، وقيل: يقطع الجمعة لثلاث تفوته ولا فرق بين الركعة الأولى أو غيرها، وقال ابن حبيب: إن كانت أولى تمادى وإلا قطع واستأنف ومفهوم ناسياً قطع متعمد تركه.

وقوله: (فقط) مفهومه أن الإمام والفذ يقطعان ويستأنفان الصلاة بإحرام متى تذكرتا أنهما نسياً تكبيرة الإحرام وكبرا بنية الركوع خاصة.

وقوله: (ومثل ذا التكبير للسجود حط لكن تردد بسجنه الإمام)؛ أي وفي تمادى المأموم المقتصر على تكبير السجود الذي وجد الإمام به ناسياً تكبيرة الإحرام إن استمر ناسياً حتى عقد ركعة أخرى وإن تذكر قبله قطع. نقله ابن يونس وابن رشد من رواية ابن المواز. وإلى هذا أشار الناظم تبعاً لأصله بقوله: (لكن تردد).

- وفي الأصل: «وفي تكبير السجود تردد للمتأخرين في النقل عن المتقدمين» وإن كبر عند السجود ونوى به العقد أو لم ينوهما وإن لم يكبر عند الركوع أو السجود ناسياً تكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع أو السجود واقتصر على النية وتذكر في الركوع أو السجود أو بعده استأنف صلاته بتكبيرة إحرام، ولا يتمادى على صلاة باطلة.

وقوله: (ان يركع)؛ أي إن تذكر بعد أن عقد ركعة أو قبل عقدها.  
- وفي الدسوقي:

قوله: (فإن لم يعقد)؛ أي بأن تذكر قبل أن يعقد الثانية اتفق على القطع، فالخلاف محله إذا حصل التذكر بعد عقد الثانية كذا ذكر على الأجهوري. اهـ منه باختصار.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

والدليل على قوله: وندب التقديم للسلطان:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

2 - عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «أحق القوم أن يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنأ ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يقعد على تكرمته في بيته إلا بإذنه». [رواه مسلم].

- فهذا الحديث هو الأصل في أحقية الإمامة للسلطان في سلطانه؛ أي

في سلطنته.



- وقال الأبي وعياض: هذا الحديث حجة في أن الإمام أو خليفته أحق حيث كان.

- ثم قال الأبي: وإنما كان السلطان أولى في تقديم غيره أطراحاً لأمره.

### والدليل على تقديم صاحب المنزل:

3 - ما أخرجه عبد الرزاق:

- عن الثوري وإسماعيل بن عبد الله عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد مولى ابن أسيد قال: تزوجت وأنا مملوك فدعوت أصحاب النبي ﷺ، أبو ذر وابن مسعود وحذيفة فحضرت الصلاة فتقدم حذيفة ليصلي بنا - فقال له أبو ذر أو غيره: ليس ذلك لك فقدمني وأنا مملوك فأمتهم.

### والدليل على قوله: فزائد الفقه:

4 - أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: قوم اجتمعوا في سفر قرشي وعربي ومولى وعبد وأعرابي من أهل البادية أيهم يؤم أصحابه؟

- قال: يؤمهم أفقهم، فإن كانوا في الفقه سواء فقرأهم، فإن كانوا في الفقه والقراءة سواء فأسنهم.

- قلت: فإن كانوا في الفقه والقراءة سواء وكان العبد أسنهم أيؤمهم لسنة فيؤم القرشي وغيره؟

- قال: نعم ومالهم لا يؤمهم أعلمهم وأقرؤهم وأسنهم من كان.

- قال عبد الرزاق: وكان النووي يفتي به.

5 - وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرنا نافع أنه سمع ابن عمر يقول: كان سالم مولى أبي حذيفة يؤم المهاجرين الأولين من أصحاب النبي ﷺ والأنصار في مسجد قباء فيهم أبو بكر وعمر وأبو سلمة وزيد وعامر بن ربيعة.

## والدليل على قوله: وليقف الذكر باليمين:

6 - الحديث المتفق عليه:

- عن ابن عباس قال: قمت ليلة أصلي عن يسار النبي ﷺ فأخذ بيدي أو بعضدي حتى أقامني عن يمينه وقال بيده من ورائه.

7 - وروى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح فقامت وراءه فقربني حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاء يرفاً تأخرت فصفقتنا وراءه. [هكذا أخرج في شرح السنة بهذا اللفظ وهو في الموطأ].

## والدليل على قوله: والنساء وراء كل:

8 - عن عبد الرحمن بن غنم قال: قال أبو مالك الأشعري لقومه: ألا أصلي لكم صلاة رسول الله ﷺ فصف الرجال ثم الولدان ثم النساء خلف الولدان. [رواه أحمد وأبو داود].

9 - ومن حديث إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع عمه أنس بن مالك يقول: صليت أنا ویتيماً لنا خلف رسول الله ﷺ في بيتنا وأم سليم خلفنا. [أخرجه البخاري عن عبد الله بن محمد عن سفیان].

- قلت: وقد أخرج البخاري في الجماعة باب المرأة وحدها تكون صفأً.

## والدليل على قوله: وقدمن كالأب:

10 - قال عبد الرزاق:

- أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال: لا يؤم الرجل أباه ولا أخاه أكبر منه غير أنه أخرج أيضاً في المصنف ما يلي عبد الرزاق قال:

- أخبرنا معمر عن ثابت البناني قال: كنت مع أنس بن مالك وخرج من أرضه يريد البصرة وبينها وبين البصرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ فحضرت الصلاة فقدم ابناً له يقال له: أبو بكر، فصلى بنا صلاة الفجر فقرأ بسورة تبارك فلما انصرف قال له: طولت علينا. اهـ منه.

والدليل على قوله: ثم فوراً كبراً إلى الركوع والسجود من طراً:

11 - حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال فليصنع كما يصنع الإمام» [أخرجه أبو داود].

12 - وقد أخرج ابن أبي شيبة: «من وجدني قائماً أو راکعاً أو ساجداً فليكن معي على حالتي التي أنا عليها».

13 - وأخرج ابن خزيمة مرفوعاً من حديث أبي هريرة: «وإذا جئتم ونحن سجدوا فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة».

والدليل على قوله: وليركع أن يطمع لركعه دوين:

14 - حديث أبي بكرة رضي الله عنه أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راکع فركع قبل أن يصل إلى الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «زادك الله حرصاً ولا تعد» [أخرجه بلوغ المرام وقال: رواه البخاري وأبو داود وزاد فيه: فركع دون الصف ثم مشى إلى الصف].

15 - وروى الطبراني في الأوسط من رواية عطاء:

- عن الزبير قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح وفيه أنه قال: إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم يدب راکعاً حتى يدخل في الصف فإن ذلك السنة.

- قال عطاء: قد رأيت يصنع ذلك.

- قال ابن جريج: وقد رأيت عطاء يفعل ذلك.

- قال الصنعاني: وكأنه مبني على أن لفظ (ولا تعد) هو - بضم المثناة الفوقية من الإعادة؛ أي زادك الله حرصاً على طلب الخير ولا تعد صلاتك فإنها صحيحة.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل خمسة عشر (15) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي الاسْتِخْلَافِ

- 1 - فصل ويندب لمن أم يخاف
  - 2 - كذا لعجز أو رعاف أو غلب
  - 3 - مستخلفاً ومن درى العذر إذا
  - 4 - والشرط في صحة الاستخلاف - أن
  - 5 - وبطلت عليهم إن عاد من
  - 6 - وإن يك استخلف مسبوق إذا
  - 7 - أشار بالجلوس وليتم ثم
  - 8 - وقام للقضا مسبوق - وإن
  - 9 - كذا إذا مسافر ولي مقيم
  - 10 - صلى اثنين وليشر لكل إن
  - 11 - فسلم السفر وقام لتمام
  - 12 - وحيث من ولي ما صلى الإمام
  - 13 - فأشر أو فسبح أو فكلمن
- تلف مال نفس الاستخلاف  
حدث أو ذكره بها يدب  
برفعه رفع أبطل إذا  
يدرك ما قبل الركوع فعين  
كان إماماً واقتدوا به فصن  
أتم ما يفعله إلا صلى إذا  
سلم ثم سلم الذي أتم  
لم يجلس المسبوق أبطل إذن  
على مقيمين وسفر يا فهيم  
يجلس وليتم وليسلمن  
صلاته حينئذ أخو المقام  
جهله أشار يطلب الفهام  
وإن تكلم قبل زين أبطلن

- اشتمل هذا الفصل على ثلاثة عشر (13) بيتاً تضمنت قول الأصل:

«فصل: ندب لإمام خشي تلف مال أو نفس أو منع الإمامة لعجز أو الصلاة برعاف أو سبق حدث أو ذكر استخلاف وإن بركوع أو سجود ولا تبطل إن رفعوا برفعه قبله».

- إلى أن قال:

«وصحته بإدراك ما قبل الركوع وإلا فإن صلى لنفسه أو بنى بالأولى أو الثالثة صحت وإلا فلا كعود الإمام لإتمامها».

- إلى أن قال:

«وجلس لسلامه المسبوق كأن سبق هو لا المقيم يستخلفه مسافر لتعذر مسافر أو جهله فيسلم المسافر ويقوم غيره للقضاء وإن جهل ما صلى أشار فأشاروا وإلا سبح به... إلخ».

(فصل) في أحكام الاستخلاف (ويندب)؛ أي يستحب لمن (ام)؛ أي الإمام الذي انعقدت نيته بنية وتكبير (يخاف) بتماديه (تلف مال) أو خشي على نفس ونفس - بفتح الفاء - لأجل الوزن، والأصل فيه السكون الفاء كوقوع صبي أو أعمى في بئر.

(الاستخلاف) نائب فاعل (يندب)، ومعناه أن يقدم من المأمومين من يتم بهم الصلاة ويكره له تركهم بلا خليفة (كذا لعجز) عن ركن فعلي كركوع أو سجود أو قولي كفاتحة وسلام.

(أو رعا)؛ أي منع الصلاة بسبب رعا فإنه يقطع، ويستخلف على المأمومين.

(أو غلب حدث) أو منع الصلاة بسبب غلب حدث أو خروجه منه غلبة فيها فإنه يقطع ويستخلف.

(أو نكره)؛ أي الحدث فيها فتبطل صلاة الإمام وحده.

وقوله: (مستخلفاً) حال.

وقوله: (ومن درى العذر إذا برفعه رفع يبطل) وأما إذا لم يعلموا به فلا تبطل، وقد سبق قول الأصل: ولا تبطل إن رفعوا برفعه قبله إن لم يعلموا بحدثه حال رفعهم معه، ولكن لا بد من عودهم مع الخليفة للركوع أو للسجود ولو أخذوا فرضهم مع الأول قبل حصول العذر فإن لم يعودوا فإن كانوا أخذوا فرضهم مع الأول قبل عذره لم تبطل صلاتهم وإلا بطلت فإن اقتدوا به عمداً مع علمهم بحدثه بطلت عليهم بلا خلاف. وهو معنى قوله: (إذا برفعه رفع يبطل إذن).

(والشرط في صحة الاستخلاف) إدراك المستخلف - بالفتح - مع المستخلف -

بالكسر - (ما قبل الركوع) بالرفع منه معتدلاً مطمئناً من الركعة المستخلف فيها بأن أحرم عقب إحرام الإمام فحصل العذر عقب إحرامه أو حال القراءة أو حال هوي الركوع أو حال الركوع أو حال الرفع منه فيصح استخلافه في جميع هذه الصور .

- والضابط أنه متى حصل الغدر قبل تمام الرفع من الركوع صح استخلاف من اقتدى به قبله بكثير أو قليل، وإن حصل له العذر بعد تمام رفعه من الركوع فلا يصح استخلاف إلا من أدرك الركوع معه من تلك الركعة .

ومن اقتدى بعد تمام رفعه منه وقبل العذر فلا يصح استخلافه .

وقولنا: (من تلك الركعة) ليشمل من فاته ركوع ركعة وأدرك سجودها، وقام مع الإمام لتاليتهما فحصل له العذر فيصح استخلافه لإدراكه جزءاً من الركعة المستخلف فيها قبل عقد ركوعها، وليخرج من أدرك ركعة فأكثر وفاته ركوع ركعة العذر لنحو زحمة فلا يصح استخلافه لأنه إنما يفعل باقيها لمجرد متابعة الإمام - بقية بحث المسألة في شروح خليل .

وقوله: (وبطلت عليهم إن عاد) الإمام لإتمامها (إن اقتدوا به) سواء استخلف حال خروجه أم لا فعلوا فعلاً قبل عوده لهم أم لا .

(وإن يك الإمام استخلف) يصح في استخلف البناء للمفعول، والبناء للفاعل مع نصب مسبقاً إذا بنى للفاعل أو رفعه إذا بنى للمفعول أعني (استخلف)؛ أي إذا استخلف الإمام مسبقاً على مسبوق وغيره، وأتم الخليفة صلاة الإمام الأصلي .

(أشار) المستخلف - بالفتح - للمأمومين (بالجلوس وليتم ثم سلم ثم) إذا سلم (سلم) معه (الذي أتم) صلاه (وقام للقضاء مسبوق) والمعنى أن جميع المصلين الذين استخلف عليهم مسبوق وكان فيهم؛ أي في المأمومين مسبوق فإن الجميع ينتظرون تمام صلاته فيسلم معه من دخل مع الإمام الأصلي من المأمومين، ويقوم المسبوق للقضاء، فإن لم يجلس المسبوق لسلام المستخلف المسبوق بطلت صلاته ولو تأخر سلامه عن سلام الخليفة لقضائه في طلب من صار إمامه كان سبق هو؛ أي المستخلف - بالفتح - وحده، فالمستخلف عليهم غير المسبوقين ينتظرون سلام الخليفة المسبوق ويسلمون عقبه وإلا بطلت

صلاتهم لنيابته عن الإمام في السلام، وقول الأصل: «لا المقيم يستخلفه مسافر لتعذر مسافر أو جهله فيسلم المسافر ويقوم غيره للقضاء».

- قال الدردير: وهذا ضعيف، والمعتمد أنه يجلس المسافر والمقيم لسلام الخليفة كالمسبوق المتقدم فإذا سلم الخليفة سلم معه المسافر وقام المقيم للقضاء.

- وهذا ما مشى عليه ناظرنا حيث قال: (كذا إذا) إمام (مسافر ولي مقيم) بالسكون على لغة ربيعة، والأولى مقيماً بالنصب على مأمومين (مقيمين) وآخر (سفر صلى اثنتين وليشر للكل أن يجلس) (وليسلمن)؛ أي يسلم الإمام (فَسَلَّمَ السفر)؛ أي ويسلم المسافرون. (وقام لتمام صلاته حينئذٍ نحو المقام)؛ أي المقيمون.

- ولقد أتى الشيخ خليفة بن حسن بأوضح من تعبيرنا ظمنا فقال:

وانتظر المسبوق أن يسلماً      كما إذا سبق هو فاعلما  
لا لمقيماً خلف المسافرا      لجهل من سافر أو تعذرا  
فيوقع المسافر السلاما      ومن سواه للقضاء قاما

- وقد تقدم قول الدردير بأن هذا القول ضعيف؛ لأنه قول ابن كنانة، والمعتمد قول ابن القاسم وسحنون والمصريين قاطبة أنه يجلس المسافر والمقيم لانتظار سلام الخليفة المقيم فيسلم المسافر عقب سلامه ويقوم المقيم عقبه للإتمام.

- وإنما كررنا هذه المسألة لزيادة التوضيح -.

(وحيث من ولي) وهو المستخلف (ما صلى الإمام جهله أشار) الخليفة مستفهماً من المأمومين عن عدد ما صلى الأول قوله: (فاشر) أيها المأموم للخليفة بعدد ما صلى الأول، فإن فهم بالإشارة فواضح وإلا؛ أي وإن لم يفهم بها أو كان أعمى أو ظلام (فسيج) له ليفهم عدد ما صلى الأول فإن فهم فيها ونعمت وإن لم يفهم (فكلمن) لأنه من الكلام لإصلاح الصلاة.

وقول الناظم: (وإن تكلم قبل ذين)؛ أي قبل الإشارة والتسييح (ابطلن)؛ أي تبطل الصلاة.

وفي الدسوقي:

قال عبد الباقي ويضر تقديم الكلام على التسبيح أو الإشارة إذا كان يوجد الفهم بأحدهما.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: ويندب لمن أم... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

ومن السنة: يشهد بذلك:

2 - أن النبي ﷺ جاء وأبو بكر يصلي فتأخر أبو بكر وتقدم النبي ﷺ

فأتم بهم الصلاة.

3 - وفعل هذا مرة أخرى جاء ﷺ حتى جلس إلى جانب أبي بكر عن

يساره وأبو بكر عن يمينه قائم يأتهم بالنبي ﷺ ويأتهم الناس بأبي بكر. [والحديثان كلاهما صحيح متفق عليهما].

4 - وفي صحيح البخاري:

- عن عمرو بن ميمون في قصة قتل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما

كان يصلي بالناس قال: فما هو إلا أن كبر فسمعتة يقول: قتلني أو أكلني الكلب حين طعنه، قال: وتناول عمر يد عبد الرحمن بن عوف فصلى بهم عبد الرحمن صلاة خفيفة. [رواه البخاري].

- وبه قال أبو حنيفة: وهذا واستدل باستخلاف عمر لعبد الرحمن.

- قال ابن قدامة: وكان ذلك بمحضر من الصحابة وغيرهم فلم ينكره

منكر فكان إجماعاً.

5 - وفي المدونة: ما جاء في الإمام يحدث ثم يقدم غيره.

- قلت: رأيت الإمام يحدث ثم يقدم غيره أيكون هذا الذي قدم إماماً

للقوم قبل أن يبلغ موضع الإمام الأول الذي كان يصلي بالقوم؟



قال: لم أسمع من ذلك فيه شيئاً إلا أن مالكاً قال: إذا أحدث الإمام فله أن يستخلف.

- قلت: أرايت إن قال: يا فلان تقدم فتكلم أيكون هذا خليفة وترى صلاتهم تامة أم تراه إماماً - فسدت صلاته عامد؟.

- قال: هذا لما أحدث خرج من صلاته فله أن يقدم ويخرج فإن تكلم لم يضرهم لأنه في غير صلاة.

**والدليل على قوله: أو رعاف:**

6 - عن رزين قال: صلى علي عليه السلام ذات يوم فرعف فأخذ بيد رجل فقدمه ثم انصرف. [رواه سعيد في سنته].

7 - وعن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استفتح الصلاة فكبر ثم أوما إليهم أن مكانكم ثم دخل وخرج ورأسه يقطر فصلى بهم فلما قضى الصلاة قال: «إنما أنا بشر وإني كنت جنباً» [رواه أحمد وأبو داود].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل سبعة (7) أدلة ويتبعها الإجماع.

## فَصْلٌ فِي صَلَاةِ السَّفَرِ

- 1 - فصل وسن لمسافر سوى
- 2 - قطعاً لأربعة برد في الذهاب
- 3 - قصر لوقتي الرباعية أو
- 4 - وقصر كالمكي في الحج يسن
- 5 - ويحرم القصر بأربعين ميل
- 6 - ولا يقصر الذي أب لدون
- 7 - أو طالب الرعي سوى أن علما
- 8 - كالعلم بالمقام عاد أو نوى
- 9 - وإن نواها بصلاة شفعاً
- 10 - وبطلت إن خالف المقصر
- 11 - وسبح التالون في السهو فإن
- 12 - قام المتمون إذا إلى التمام
- 13 - وبطلت إذا مسافر يظن
- 14 - مقيم أو ما بان شيء وكذا
- 15 - والخلف في الترك لنية التمام

- اشتمل هذا الفصل على خمسة عشر (15) بيتاً .

- تضمنت الأبيات من (1) إلى (9) قول الأصل :

«فصل : سن لمسافر غير عاص به ولاه أربعة برد ولو ببحر ذهاباً قصدت

دفعه» .

- إلى أن قال:

«قصر الرباعية وقتية أو فائتة فيه».

- إلى أن قال:

«لا أقل إلا كمكي في خروجه لعرفة ولا راجع لدونها ولو لشيء نسيه ولا عادل عن قصير بلا عذر ولا هائم وطالب رعي إلا يعلم قطع المسافة قبله».

- إلى أن قال:

«وقطعه دخول بلده وإن بريح».

- إلى أن قال:

«ونية إقامة أربعة أيام صحاح ولو بخلاله إلا العسكر بدار الحرب أو العلم بها عادة لا الإقامة وإن تأخر سفره وإن نواها بصلاة شفع ولم تجز حضرية ولا سفرية».

(فصل) في أحكام صلاة السفر.

(وسن) لشخص مسافر سوى؛ أي غير (عاص به) بسبب السفر، فالعاصي كالأبق والعاق وقاطع الطريق لا يسن له القصر بل يمنع، وقيل: يكره، واحترز بقوله: غير عاص به، عن العاصي فيه كشارب الخمر وزان فيسن له القصر اتفاقاً.

(وغير لاه) به كالسفر لمجرد التنزه كلاعب الكرة أو ممارسة الرياضة كالملاكمة وما أشبه ذلك من الفلكلوريات والألعاب التي لا يجيزها الشرع، فإن المسافر لأجلها يعتبر لاهياً لا يجوز له قصر الصلاة.

وقوله: (إن نوى قطعاً لأربعة برد) - بضم الموحدة والراء - جمع بريد وتحريك برد لأجل الوزن وهو أربعة (4) فراسخ، والفرسخ ثلاثة (3) أميال، والميل ألفا (2000) ذراع على المشهور، والصحيح أنه ثلاثة آلاف وخمسمائة (3500) ذراع.

وحد (الأربعة برد) بالزمن مرحلتان؛ أي بسير يومين معتدلين مع ليلتهما

بسير الإبل المثقلة بالأحمال على العادة من النزول للصلاة والراحة وإصلاح المتاع وقضاء الحاجة وتقطع هذه المسافة السيارة المسرعة في نحو أربعين (40) دقيقة.

وقوله: (في الذهاب) فقط؛ أي ليست ملفقة من الذهاب والرجوع قصدت دفعة - قال الشيخ خليفة بن حسن السوفي:

سن لمن سافر ليس عاصياً به ولا به يكون لاهياً  
مسافة أربعة من البرد وقطعها بالسير دفعة قصد  
قوله: (ولو يفلك البحر)؛ أي كلها أو بعضها تقدمت مسافة البحر أو تأخرت.

(أو فلك القراب) يريد به السيارات كذلك المسافر على متن الطائرة الجوية إذا كانت المسافة موجودة بين محل الانطلاق والنزول.

(قصر لوقتي الرباعية) بإضافة الموصوف للصفة، لأن المقصود الرباعية الوقتية؛ أي ذات الوقت المحدود حاضر سافر فيه ولو ضرورياً فيقصر الظهرين من وصل محل القصر قبيل الغروب بثلاث ركعات ولو تعمد تأخيرهما إليه وإن وصله لركعتين قصر لاختصاص الوقت بها.

(أو فائتة) فيه؛ أي في السفر ولو قضاها وهو مقيم وإن فاتته بالحضر تقضى تامة ولو في السفر.

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وليقتض للسفر مثل السفر وليقتض للحضر مثل الحضر  
لا يقصر من أراد أن يسافر أقل من أربعة (4) برد ويستثنى من ذلك  
قوله: (وقصر كالمكي) والمنوي والمزدلفي والعرفي والمحصي فيسن له القصر  
ذهاباً وإياباً في خروجهم لعرفه ورجوعهم منها. قال الشيخ خليفة بن حسن:  
لا بأقل غير كالمكي في خروجه لعرفات أو يفي  
(ويحرم القصر بأربعين ميل) ولا تعاد على المعتمد (ودون)؛ أي دون  
الأربعين (40) تبطل كما قال بعضهم:

من قصر الصلاة في أميال      بعد له تبطل بلا إشكال  
وقصرها من بعد ميم لا ضرر      والخلف فما بين هذين اشتهر  
فقليل لا يعيدها أصلاً وقيل      يعيدها في الوقت فافهم يا نبيل

(ولا يقصر) الصلاة (الذي أب)؛ أي رجع أو سافر (لدون مسافة) ومقدارها  
بالكيلو متر أربعة وثمانون (84) وبالأميال ثمانية وأربعون (48) ميلاً.

(ولا كهائم)؛ أي متجرد عن الأهل والوطن سائح في البلاد؛ أي بلد  
تيسر له فيها المقام أقام بها ما شاء؛ لأنه لم يقصد سفر أربعة (4) برد.

(أو طالب الرعي)؛ أي ولا يقصر طالب رعي لنحو إبل أو بقر أو غنم  
يرتع حيث يجد الكلاء لعدم قصدها في كل حال إلا أن يعلم كل من الهائم  
والراعي قطعهما لمسافة القصر؛ أي أربعة (4) برد قبله؛ أي المحل الذي يقيم  
فيه الهائم ويجد الراعي الكلاء فيه فيقصر.

- قال الشيخ خليفة بن حسن:

كذي اختيار عن قصير عدلاً      وهائم وطالب رعي كلا  
إلا إذا قطع المسافة علم      قبل بلوغ ما عليه قد عزم

(كالعلم بالمقام عاداً) يعني أن العلم بإقامة أربعة (4) أيام عادة فيتم وإن  
لم ينوها عما علم من أن عادة الحجاج إذا دخلوا مكة أو المدينة على ساكنها  
الصلاة والسلام يقيمون بها أربعة أيام فأكثر فيتمون سواء نواوا الإقامة بها أم  
لا، ومما يقطعه نية أربعة أيام صحاح مع وجوب عشرين صلاة فمن دخل قبل  
فجر السبت ناوياً الإقامة إلى غروب الثلاثاء والخروج قبل مغيب الشفق لم  
ينقطع قصر؛ لأنه وإن تمت الأربعة أيام لم تجب عليه عشرون (20) صلاة،  
ومن دخل قبل عصره ولم يصل الظهر ناوياً السفر بعد صبح الأربعاء يقصر  
لأنه وإن وجب عليه عشرون صلاة ليس معه إلا ثلاثة أيام صحاح، واعتبر  
سحنون العشرين فقط.

قوله: (وإن نواها)؛ أي الإقامة القاطعة للقصر (بصلاة)؛ أي فيها أحرم  
فيها مقصورة قطعها إن لم يعقد ركعة منها، فإن عقد ركعة منها (شفعاً)؛ أي  
خرج عن شفع.

(وليس تجزيه) إن أتمها حضرية لعدم نيته ولا سفرية لانقطاع قصره بنية الإقامة. وهذا معنى (وليس تجزيه بحال فاسمعا).

- وتضمن البيت (9) إلى (15) قول الأصل:

«وإن اقتدى مقيم به فكل على سنته، وكره كعكسه وتأكد وتبعه ولم يعد وإن أتم مسافر نوى إتماماً أعاد بوقت وإن سهواً سجد والأصح إعادته كمأمومه بوقت والأرجح الضروري إن تبعه وإلا بطلت كان قصر عمداً، والساهي كأحكام السهو وكان أتم ومأمومه بعد نية قصر عمداً أو سهواً أو جهلاً ففي الوقت، وسبح مأمومه ولا يتبعه وسلم المسافر بسلامه وأتم غيره بعده أفذاذاً، وأعاد فقط بالوقت وإن ظنهم سفر فظهر خلافه أعاد أبداً إن كان مسافر كعكسه، وفي ترك نية القصر والإتمام. تردد».

قوله: (وبطلت إن خالف المقصر) للصلاة (إمامة المتمم) لصلاته (فيما شهرُوا) خلافاً لمن قال بصحتها.

(وسبح التالون)؛ أي المأمومون إن قام الإمام لإتمام سهواً أو جهلاً بعد نية القصر إن علموا بسهوه فإن رجع سجد لسهوه وصحة صلاته وإن تمادى فلا يتبعونه في الإتمام بل يجلسون لفراغه مقيمين كانوا أو مسافرين (واجتزا المسافرون بالسلام)؛ أي ويسلم المسافرون بسلامه وأتم غيرهم وهم المقيمون. وهذا معنى قوله: (قام المتمون إذا إلى التمام) أفذاذاً. وقد تقدم قول الأصل: «وأتم غيره بعده أفذاذاً».

وقوله: (وبطلت إذا مسافر يظن)؛ أي وإن دخل مصلاً مع قوم ظنهم سفر؛ أي مسافرين فبان أنهم مقيمون أو لم يظهر له شيء أعاد صلاته التي صلاها معهم أبداً إن كان الداخل مسافراً لأنه إن سلم من اثنتين فقد خالف إمامه نية وفعلاً وإن أتم فقد خالفه نية وخالف فعله نية نفسه هذا إن ظهر خلافه، وإن لم يظهر شيء فوجه البطلان احتمال حصول المخالفة، فقد حصل شك في الصحة فوجب البطلان، ومفهوم ظهر خلافه أنه إن ظهر وفاقه فلا إعادة عليه.

وقوله: (وكذا في ظنه له مقيماً فخذاً) وهو عكس المسألة السابقة وهو ظنهم مقيمين، فنوى الإتمام فظهر أنهم مسافرون أو لم يظهر شيئاً فيعيد أبداً

إن كان مسافراً وهو ظاهر إن قصر لمخالفة فعله لنيته، وأما إن أتم فمقتضى القياس الصحة كإقتداء مقيم بمسافر وفرق بأن المسافر لما دخل على الموافقة وكانت خلاف سنته فقد علق نيته بالإتمام على نيته من الإمام فلم يجزم النية، وشرطها الجزم.

قوله: (والخلف في الترك لنية التمام)؛ أي في صحة صلاة المسافر بترك نية القصر والإتمام معاً عمداً أو سهواً إماماً كان أو مأموماً أو فذاً بأن نوى صلاة الظهر مثلاً ولم ينو قصرأً ولا إتماماً وقع الخلاف (في الصحة)؛ أي في صحة الصلاة (والبطلان)؛ أي في بطلانها سواء صلاها سفرية أو حضرية واستفيد من هذا أنه لا بد من نية القصر عند كل صلاة لا عند الشروع في السفر.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

#### الدليل على قصر الصلاة:

1 - قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: 101].

2 - وحديث أنس بن مالك: صلينا مع رسول الله ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً وبذي الحليفة العصر ركعتين. [أخرجه البخاري ومسلم].

3 - وعن عبد الله قال: صليت مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين وأبي بكر وعمر وعثمان صدرأً من إمارته ثم أتمها. [متفق عليه].

4 - واتفقت الأمة على جواز القصر في السفر، واختلفوا في جواز الإتمام به.

- فذهب أكثرهم إلى أن القصر واجب وهو قول عمر وعلي وابن عمر وجابر وابن عباس.

- وبه قال عمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة وحماد بن أبي سليمان وهو مذهب مالك وأصحاب الرأي.

- قال حماد: يعيد من صلى في السفر أربعاً.

- وقال مالك: ما دام الوقت باقياً.

- وقال أصحاب الرأي: إن لم يقعد للشهد في الثانية فصلاته فاسدة وإن قعد أتمها أربعاً.

- وذهب قوم إلى جواز الإتمام، روي ذلك:

- عن عثمان وسعد بن أبي وقاص وقد أتم ابن مسعود مع عثمان وهو مسافر، وبه قال الشافعي أنه إن شاء أتم وإن شاء قصر، والقصر أفضل.

- وروي عن عائشة أنها كانت تصوم في السفر وتصلي أربعاً.

- وروي عن أحمد أنه قال مرة: أنا أحب العافية من هذه المسألة.

- هذه أقوال العلماء فيه.

### والدليل على جواز القصر في الأمن والخوف:

5 - حديث يعلى بن أمية ولفظه: قال: قلت لعمر بن الخطاب: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. فقد أمن الناس. فقال: عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «صدقه تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» [رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي].

### والدليل على قوله: قطعاً لأربعة برد:

6 - عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان» [رواه الطبراني في الكبير].

7 - وعن عطاء عن ابن عباس أنه قال: تقصر الصلاة إلى عسفان وإلى الطائف وإلى جدة وهذا كله من مكة أربعة برد ونحو ذلك. [رواه الشافعي].

تنبيه: اعلم أن مسافة القصر لم يثبت في تحديدها شيء عن رسول الله ﷺ ولذلك اختلف أهل العلم فيها.

- فروى شعبة عن يحيى بن يزيد الهنائي قال: سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة، فقال أنس: كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ - شك شعبة - صلى ركعتين. [وهذا الحديث أخرجه مسلم في صلاة المسافرين].



8 - وروى عن جبير بن نفير قال: خرجت مع شرحبيل بن السمط إلى قرية على رأس سبعة عشر أو ثمانية عشر ميلاً فصلّى ركعتين فقلت له: فقال: رأيت عمر صلى بذي الحليفة ركعتين. فقلت له: فقال: إنما أفعل كما رأيت رسول الله ﷺ يفعل. [وهذا الحديث أيضاً أخرجه مسلم].

9 - وعن أنس أنه كان يقصر الصلاة فيما بينه وبين خمس فراسخ.

10 - وروى ابن أبي شيبه عن وكيع عن مسعود عن محارب سمعت ابن عمر يقول: إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر.

11 - وقال الثوري: سمعت جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول: لو خرجت ميلاً قصرت الصلاة. [وكلا الحديثين صحيح الإسناد - انظر فتح الباري].

12 - قوله ولو بفلك البحر:

الأصل في ذلك: ما رواه البيهقي في السنن الكبرى.

- عن ابن عمر أن تميم الداري سأل عمر بن الخطاب ﷺ عن ركوب البحر وكان عظيم التجارة في البحر فأمره بتقصير الصلاة قال: يقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَوِّرُكَ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [أهد من السنن الكبرى].

**والدليل على قوله: وقصر كالمكي في الحج يسن:**

13 - عن سالم عن ابن عمر وقال: صليت مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ومع عثمان صدرأ من خلافته صلاها أربعاً - وقد تقدم هذا الحديث - .

**والدليل على: ولا كهائم يكون أو طالب الرعي:**

الدليل من فتوى مالك في المدونة:

14 - قال مالك فيمن طلب حاجة وهو على بريد فقبل له: هي بين يديك على بريدين فلم يزل كذلك حتى سار مسيرة أيام وليالي أنه يتم الصلاة ولا يقصر فإذا أراد الرجعة إلى بلده قصر الصلاة إن كان بينه وبين بلده أربعة برد فصاعداً.

والدليل على قوله: ونوى صحاح أربعة أيام:  
دليلاً:

- 15 - أن النبي ﷺ قال: «يقيم المهاجر بعد قضاء منسكه ثلاثاً فجعل الثلاث في حكم السفر وما زاد في حكم الإقامة».
- ولما أخلى عمر رضي الله عنه أهل الذمة ضرب لمن قدم منهم تاجراً ثلاثاً.
- والقول بقطع أربعة أيام صحاح للسفر وهو قول عثمان بن عفان رضي الله عنه.
- وبه أخذ مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور.

والدليل على قوله: وإن نواها بصلاة شفعا:

- 16 - هو لفتوى مالك في المدونة:
- وقال مالك في رجل افتتح الصلاة وهو مسافر فلما صلى ركعة بدأ له في الإقامة.
- قال: يضيف لها ركعة أخرى ويجعلها نافلة ثم يبتدئ الصلاة صلاة المقيم.

والدليل على قوله: وليس تجزئه بحال فاسمعا:

- 17 - هو لقوله في موضع آخر من المدونة:
- قلت: رأيت مسافراً افتتح الصلاة المكتوبة ينوي أربع ركعات فلماً صلى ركعتين بدا له فسلم.
- قلت: لا تجزئه في قول مالك.
- قلت: من؟ أي وجه؟
- قال: لا تجزيه في قول مالك.
- قال: لأن صلاته على أول نية منه.

والدليل على قوله: وبطلت إن خالف المقصر:

- أي إن لم يتبع المقيم.
- 18 - أخرج عبد الرزاق:

- عن هشام بن حسان في مسافر أدرك ركعة مع صلاة المقيم من الظهر.  
- قال: يزيد إليها ثلاثاً وإن أدركهم جلوس صلى ركعتين.  
19 - وأخرج عبد الرزاق:

- عن معمر والثوري قال سليمان التيمي عن أبي مجلز قال: قلت لابن عمر: أدركت ركعة من صلاة المقيمين وأنا مسافر؟  
قال: صل بصلاتهم.

### والدليل على جواز اقتداء المسافر بالمقيم والمقيم بالمسافر:

20 - حديث عمر أن ابن حصين رضي الله عنه قال: شهدت الفتح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقام بمكة ثمانية عشر ليلة لا يصلي إلا ركعتين ثم يقول لأهل البلد: «صلوا أربعاً فإننا سفر» [رواه أبو داود].

21 - وأخرج عبد الرزاق:

- عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: صلى عمر بأهل مكة الظهر فسلم من ركعتين ثم قال: أتموا صلاتكم يا أهل مكة فإننا قوم سفر.

- قال الشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكني عند قول خليل: (وكره كعكسه وتأكد):

لم أتبين وجهاً لكرهه اقتداء المقيم بالمسافر طالما أنها ثبتت بالسنة المطهرة فعل ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. وإقراره لهم عليه هذه المدة الطويلة وفعل الصحابة له بعد وفاته حسماً لمادة مظنة النسخ مع أن النسخ لا يثبت بالاحتمال، وأما كراهة اقتداء المسافر بالمقيم فبينة لما يفوت عليه من سنة السفر. اهـ [من 1/387].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال العلماء الأئمة في هذا الفصل إحدى وعشرون (21) دليلاً ويتبعها الإجماع.

## فصل في الجمع بين الصَّلَاتين

- 1 - فصل وجمع المغربين قط حل
- 2 - أو ظلمة والطين وقت المغرب
- 3 - وجاز للمعكف بالمسجد مع
- 4 - كأن تقطع الحيا بعد الشروع
- 5 - إلا لراتب كذا بالأقصى أو
- 6 - والجمع مبطل إذا ما حدثا
- 7 - كذا لمرأة أو الضعيف في
- 8 - أو لجماعة محلها سوى

ملاحظة:

حيث أن الناظم لم يتعرض لنظم جمع المسافر للصَّلَاتين المشتركين الوقت واقتصر على جمع ليلة المطر أحببنا أن نثبت ذلك من نظم الشيخ خليفة بن حسن السوفي تميماً للفائدة قال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

وجمع ظهريين بلا كره ببير  
ولو مشى يغير جد سير  
بمنهل زالت به إذا نوى  
وقبل الاصفرار عصراً أخيراً  
وإن تزل عليه في ركوبه  
آخر وقتيه معاً وإلا  
كمثل من نزوله لا ينضبط  
وللصحيح فعله وهل كذا

قد رخصوا في سفر وإن قصر  
وشرطه فيها لدرك أمر  
بعد غروب الشمس موضع النوى  
وبعده في فعلها قد خيراً  
وقد نوى قبل اصفرار أو به  
كلا بوقته الشهير صلا  
والحكم في المبطون مثل ما فرط  
حكم العشاءين لما مر احتدى

في ذاك تأويلان وليقدما      خائف ناقض وميدا غما  
وإن تبين سلامة أو قدما      ولم يقع منه ارتحال فاعلما  
أو كان من قبل الزوال أقلعا      ثمة حل عنده فجمعا  
أعاد ندبا في جميع ما سلف      ثانية بوقتها الذي ألف

- اشتملت آيات الناظم على ثمانية (8) آيات .

- تضمنت الآيات الثمانية قول الأصل :

«وفي جمع العشاءين فقط بكل مسجد لمطر أو طين مع ظلمة لا طين أو ظلمة أذن للمغرب كالعادة وأخر قليلاً ثم صلياً ولا، إلا قدر أذان منخفض بمسجد وأقامة ولا تنفل بينهما ولم يمنعه ولا بعدهما .

وجاز لمنفرد يجدهم بالعشاء ولمعتكف بمسجد كأن انقطع المطر بعد الشروع لا إن فرغوا فيؤخر للشفق إلا بالمساجد الثلاثة، ولا إن حدث السبب بعد الأولى ولا المرأة، والضعيف بيتهما، ولا منفرد بمسجد كجماعة لا حرج عليهم» .

قوله: (فصل وجمع المغريين)؛ أي المغرب والعشاء (قط)؛ أي لا غيرها بكل مسجد لا في غير المسجد ولا يختص بمسجد المدينة ولا بمسجد مكة ويجوز الجمع في المسجد ولو غير مسجد جمعة ثم ذكر سبب الجمع فقال:

(إذا شق الهطل)؛ أي المطر سواء كان واقعاً أو متوقعاً وإن جمعوا لتوقع المطر ولم يحصل فينبغي إعادة العشاء في وقتها، وكذلك مما يكون سبباً للجمع وجود الظلمة والطين لا طين وحدها على المشهور ولا لظلمة فقط اتفاقاً (وقت المغرب) ويؤخر قليلاً بقدر ثلاث ركعات المختص بالمغرب فتصلي المشتركةان اللتان صارتا لجمعهما كصلاة واحدة في الوقت المشترك بينهما فاندفع تصويب بعض المتأخرين قول ابن بشير بعدم التأخر لأنه لا معنى له .

(والفرد بالأولى)؛ أي الذي صلى المغرب منفرداً (بالأخرى)؛ أي العشاء (ما لبى)؛ أي لم يتمتع، والمعنى أنه يجوز للمنفرد بالمغرب يجدهم في صلاة العشاء فيدخل معهم لإدراك فضل الجماعة ولو بركعة .

- ومفهم الفرد بالأولى أن من لم يصل المغرب لا يدخل معهم في العشاء لوجوب الترتيب شرطاً ولا يصلي المغرب في المسجد لامتناع الصلاة به مع صلاة الإمام فيجب عليه الخروج منه واضعاً يده على أنفه فيصلي المغرب ويؤخر إلى مغيب الشفق.

(وجاز للعاكف)؛ أي للمعتكف (بالمسجد) وكذلك المجاور (أو الغريب) أو بمعنى الواو تبعاً لهم (كان انقطع الحيا)؛ أي المطر (بعد الشروع) في المغرب بنية الجمع ولو قبل عقد ركعة فيجوز الجمع لاحتمال عوده، ولا إعادة عليهم إن لم يعد.

(والجمع للمفرد أصلاً لا يطوع)؛ أي لا يجوز الجمع للمفرد بالمغرب إن وجدهم فرغوا من صلاة العشاء إذ من شرط الجمع الجماعة وحينئذ فيؤخر للشفق.

(إلا لراتب)؛ أي الإمام الراتب فله أن يجمع إن جمع غيره قبله لأنه مثل الجماعة، (كذا) في المساجد الثلاثة:

1 - المسجد (الأقصى)؛ أي مسجد بيت المقدس.

2 - ومسجد (طيبة)؛ أي المدينة المنورة.

3 - (ومكة)؛ أي المسجد الحرام.

- فإن المنفرد بالمغرب الذي وجدهم فرغوا يصلي العشاء قبل مغيب الشفق بنية الجمع.

(والجمع) للمغرب والعشاء (مبطل) للصلاة؛ أي لصلاة العشاء (إذا ما حدثا) السبب (بعد الأولى)؛ أي المغرب بناء على أن نية الجمع واجبة عند الأولى، لكن إن جمعوا فلا يعيدون العشاء مراعاة للقول بأن نية الجمع عند الثانية على أنها واجب غير شرط.

(كذا للمرأة)؛ أي لا تجمع المرأة ولا (الضعيف في بيت)؛ أي في بيتها المجاور للمسجد، وكذلك الجماعة محلها المسجد كأهل الزوايا والربط والمنقطعين بمدرسة فلا يجمعون إلا تبعاً لمن يأتي للصلاة معهم من إمام أو

غيره، ومحل هذا إذا لم يكن لهم منزل ينصرفون إليه وإلا ندب لهم الجمع استقلاً.

وأفتى المسناوي بأن أهل المدارس المجاورة للمسجد يندب لهم الجمع في المسجد استقلاً.

ودليله:

- ما في الصحيح:

أن النبي ﷺ جمع إماماً حجرته ملتصقة بالمسجد ولها خوخة إليه. اهـ.

- وأما معنى الأبيات السابقة التي هي من نظم خليفة بن حسن قوله: (وجمع ظهريين)؛ أي ورخص للمسافر جمع الظهرين (بلا كره)؛ أي إن لم يجد في سيره بلا كره نعم هو خلاف الأولى (بجر)؛ أي فيه لا في بحر قصرأ للرخصة على موردها.

قوله: (قد رخصوا في سفر وإن قصر)؛ أي وإن قصر سفره عنها لكن بشرط عدم العصيان واللهو بالسفر.

وقوله: (ولو مشى بغير حد سير).

- وفي المدونة: شرط الجد؛ أي الاجتهاد في السفر - وهذا معنى: (وشرطه فيها لدرك امر)؛ أي لإدراك أمر خشي فواته كرفقة أو موسم.

ونص المدونة: ولا يجمع المسافر إلا إذا جد به السير ويخاف فوات أمر فيجمع.

- والمشهور جواز الجمع مطلقاً سواء جد به السير أم لا وسواء كان جده لإدراك أمر خشي فواته أم بمنهل - بفتح الميم والهاء - أصله المورد ثم استعمل في مكان نزول المسافر وإن لم يكن به ماء.

(زالت به)؛ أي الشمس (إذا نوى) النزول (بعد غروب الشمس)، وإن نوى النزول (قبل الاصفرار عسراً آخر) وجوباً إلى نزوله ليوقعها في مختارها فإن قدمها مع الظهر صحت، وندبت إعادتها في مختارها بعد نزوله.

(وبعده)؛ أي وإن نوى النزول بعده؛ أي بعد دخول الاصفرار وقبل

الغروب صلى الظهر قبل ارتحاله، وخير في العصر بين تقديمها مع الظهر قبل ارتحاله وتأخيرها للاصفرار؛ لأنها في الضروري عليهما، ولكن الأولى تأخيرها؛ لأن الاصفرار ضروري لكل معذور.

(وإن نزل عليه في ركوبه)؛ أي سائراً ركباً كان أو ماشياً (وقد نوى) النزول (قبل اصفرار أو به آخر وقتيه معاً وإلا)؛ أي وإن لم ينو النزول في الاصفرار ولا قبله بأن نوى النزول بعد الغروب فليصلهما في وقتيهما المختارين الظهر آخر القامة الأولى والعصر أول القامة الثانية، ويسمى جمعاً صورياً لا حقيقياً لإيقاع كل صلاة في وقتها المختار والجمع الحقيقي هو قرنهما مع كون أحدهما في غير مختارها مقدمة أو مؤخرة.

(كمثل من نزوله لا ينضب)؛ أي لا يدري هل ينزل قبل الاصفرار أو فيه أو بعد الغروب فيصلي الظهر آخر القامة الأولى والعصر أول القامة الثانية، وإن زالت على من لا يضبط نزوله وهو نازل فيصلي الظهر قبل ارتحاله ويؤخر العصر.

(والحكم في المبطلون مثل ما فرط)؛ أي يشاركه في كل من تلحقه المشقة بالوضوء أو القيام لكل صلاة ويجمع جمعاً صورياً إذا كان الجمع أرفق به في آخر القامة بين الظهرين وعند غيبوبة الشفق في العشاءين.

(وللصحيح فعله) لاتفاق فقهاء الأمصار عليه إذ ليس فيه إخراج صلاة عن وقتها، وأما الجمع الحقيقي للمرض فهو داخل في قوله: (بعد وليقد ما خائف نافض).

وقوله: (وهل كذا حكم العشاءين لما مر احتذا)؛ أي وهل العشاء إن كذلك كالظهرين في التفصيل المتقدم بتنزيل الغروب منزلة الزوال والثلث الأول منزلة ما قبل الاصفرار، والثلث الثاني إلى الفجر منزلة الاصفرار والفجر منزلة الغروب، وعليه فيجري على التفصيل المتقدم في الظهرين أو ليس كذلك فلا يجمعهما بل يصلي كل صلاة في مختارها؛ لأن وقتها ليس وقت رحيل. (تأويلان)؛ أي فهما لشارحيها؛ أي المدونة، فمن غربت عليه نازلاً، وأما من غربت عليه سائراً فهما كذلك بالنسبة له باتفاق ولفظها ولم



يذكر مالك رضي الله تعالى عنه المغرب والعشاء في الجمع عند الارتحال كالظهر والعصر.

- وإلى ما سبق أشار في أسهل المسالك بقوله بعد ذكره للجمع الصوري:

ومن صحيح أو مريض يرتضى وفي العشاءين ففصل ما مضى  
غروبها مثل الزوال والشفق مثل اصفرار والغروب كالفلق  
(وليقدما) جوازاً العصر مع الظهر والعشاء مع المغرب شخص (خائف  
نافض)؛ أي الحمى النافض، وخائف (ميد)؛ أي دوخة وهو معنى (إغما).  
(وإن تبين)؛ أي تظهر (سلامة) والحال أنه (قدما) المسافر الذي زالت أو  
غربت عليه الشمس وهو نازل ثانية الظهرين أو العشاءين مع أولهما لنية  
الارتحال والنزول بعد الغروب أو الفجر (ولم يقع منه ارتحال فاعلما)؛ أي لم  
يرتحل في يومه أو ليله لمانع أو غيره.

(أو كان من قبل الزوال اقلعاً)؛ أي ارتحل قبل الزوال وأدركه الزوال  
سائراً، ونزل عنده؛ أي الزوال ونوى الارتحال والنزول بعد الغروب والإقامة  
إلى الغروب والارتحال بعده أو لم ينوي شيئاً وظن جواز الجمع جهلاً فجمع  
الظهرين أو العشاءين جمع تقديم أعاد ندباً في جميع ما سلف ثانية وهي  
العصر أو العشاء بوقتها الذي ألف؛ أي عرف.

### الأدلة الأصلية للجمع:

أي جمع الصلاة المشتركة في السفر أو ليلة المطر.

### الدليل على قوله: فصل وجمع المغربين:

1 - قوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

2 - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يجمع بين صلاة الظهر  
والعصر إذا كان على ظهر سير ويجمع بين المغرب والعشاء. [رواه البخاري  
ومسلم ولفظه: كان النبي ﷺ إذا عجل به السير يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما  
ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء].

3 - وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر وأن يرتحل قبل أن تزيع الشمس آخر الظهر حتى ينزل للعصر، وفي المغرب مثل ذلك إن غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء، وأن يرتحل قبل أن تغيب الشمس آخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم جمع بينهما. [رواه أبو داود وأحمد والترمذي وحسنه].

4 - وعن أنس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رحل قبل أن تزيع الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل يجمع بينهما فإن زاغت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب. [متفق عليه].

5 - وفي رواية لمسلم: كان إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر يؤخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما.

6 - وعن ابن عمر أنه استغيث على بعض أهله فجد به السير فأخر المغرب حتى غاب الشفق ثم نزل فجمع بينهما ثم أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك إذا جد به السير. [رواه الترمذي بهذا اللفظ وصححه ومعناه لسائر الجماعة إلا ابن ماجه].

7 - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء.

- وفي لفظه للجماعة إلا البخاري وابن ماجه: جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر.

- قيل لابن عباس: ما أراد بذلك؟

- قال: أراد ألا يحرج أمته.

8 - وعن مالك عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبيرة عن عبد الله بن عباس أنه قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جمعاً والمغرب والعشاء جمعاً من غير خوف ولا سفر.

- قال مالك: أرى ذلك كان في مطر. [رواه مالك في الموطأ].

9 - وعن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم . [رواه مالك في الموطأ].

10 - وعن ابن عمر أن النبي ﷺ صلى المغرب والعشاء بمزدلفة جمعاً كل واحدة منهما بإقامة ولم يسبح بينهما ولا على أثر واحدة منهما . [رواه البخاري والنسائي].

11 - وعن جابر أن النبي ﷺ صلى الصلاتين بعرفة بأذان واحد وإقامتين وأتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما ثم اضطجع حتى طلع الفجر . [مختصر لأحمد ومسلم والنسائي].

12 - وعن أسامة رضي الله عنه أن النبي ﷺ لما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بعييره في منزله ثم أقيمت العشاء فصلاها ولم يصل بينهما شيئاً . [متفق عليه].

13 - وقد أخرج البخاري:

- عن ابن مسعود أنه أمر بالأذان والإقامة لكل صلاة من الصلاتين المجموعتين بمزدلفة .

- وبهذا الحديث أخذ مالك .

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال العلماء الأئمة في هذا الفصل ثلاثة عشر (13) دليلاً .

## فصل في الجمعة

- 1 - فصل وبالجمعة خطبة تجب
  - 2 - بجامع متحد بني - وإن
  - 3 - أو بالرحاب أن يضيق أو يتصل
  - 4 - كالدار حانوت وأول الجمع
  - 5 - وغيره باثني عشر مع إمام
  - 6 - وللخليفة المسافر يمر
  - 7 - وإن لغير من عليهم وجبت
  - 8 - وليخطب الإمام إلا لعذر
  - 9 - والشرط خطبتين من قبل الصلاة
  - 10 - وغير معذور إذا ما الظهر صل
  - 11 - وإن صلاتها الإمام منعا
  - 12 - ولزمت حرراً مكلفاً ذكر
  - 13 - وندبت لغيرهم وإن يزل
  - 14 - أو جا مسافر وقد صلوا وما
- وهي من الزوال للغروب هب  
مساجد فبالعنتيق أدين  
صف بها لا انتفيا وما قبل  
بمن يقر قرية شرطاً يقع  
أقام باقين بها إلى السلام  
بقرية الجمعة أن يؤم قر  
أم عليه وعليهم بطلت  
فإن رجي فوراً زواله انتظر  
حضرة الإثني عشر المقدمات  
يمكنه إدراكها فقد بطل  
تبطل إن خافوا وإلا لا سمعا  
أقام كالفرسخ منها ما عذر  
قبل الأداما منع الوجوب قل  
أديت الجمعة عود حتما

- اشتمل هذا الفصل على أربعة عشر (14) بيتاً .

- تضمنت الأبيات من (1) إلى (11) قول الأصل :

«فصل: شرط الجمعة وقوع كلها بالخطبة وقت الظهر للغروب، وهل إن أدرك ركعة من العصر، وصحح أو لا رويت عليها باستيطان بلد أو إخصاص وجامع مبني متحد والجمعة للعتيق وإن تأخر أداء» .

- إلى أن قال:

«وصحت برحبته وطرق متصلة إن ضاق أو اتصلت الصفوف لا انتفيا  
كبيت القناديل وسطحه ودار وحنوت وبجماعة تتقرب بهم قرية بلا حد أول  
وإلا فتجوز باثني عشر باقين لسلامها بإمام مقيم إلا الخليفة يمر بقرية جمعة  
ولا تجب عليه ويغيرها تفسد عليه وعليهم وبكونه الخاطب إلا لعذر ووجب  
انتظاره لعذر قرب على الأصح وبخطبتين قبل الصلاة مما تسميه العرب خطبة  
تحضرهما الجماعة واستقبله غير الصف الأول، وفي وجوب قيامه: تردد».

(فصل) في أحكام صلاة الجمعة وفي بيان شروطها، ولكن الناظم ترك شيئاً  
من متطلباتها والعذر له حيث أنه كان مختصر من الأصل الأهم دون المهم.

قوله: (فصل وبالجمعة) بإسكان الميم وتضم والضم أولى لوروده في  
القرآن (خطبة تجب) والخطبة - بضم الخاء - والمراد جنسها المتحقق في  
خطبتين (وهي من الزوال) الذي هو وقت الظهر ويمتد وقتها (للغروب) وهل  
يشترط بقاء ركعة للعصر فإن لم يبق ما يسع ركعة من العصر، فلا تصح  
الجمعة وتعين صلاة الظهر، وصحح هذا القول وهي رواية عيسى عن ابن  
القاسم؛ أي صححه عياض - وهو قول ضعيف.

ولا يشترط بقاء ركعة للعصر قبل الغروب وهي رواية مطرف وابن  
الماجشون عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنهم وهو الراجح قولان رويت  
المدونة عليهما.

قوله: (بجامع)؛ أي يشترط للجمعة الجامع المتحد - بكسر الحاء المهملة،  
فإن تعدد فلا تصح في الجميع (بني) بناء معتاداً لأهل البلد ولو خصاً لأهل  
الإخصاص فلا تصح في أرض خلية عن البناء ولو حوطت بأحجار ونحوها أو  
مبنية ببناء أدنى من البناء المعتاد لأهل البلد كمبنى بطوب نيء لمن عادتهم البناء  
بالحجر أو الطوب المحروق ويشترط كونه متصلاً بالبلد أو قريب منها.

وقوله: (وإن) بال(مساجد فبالعتيق أئين)؛ أي وإن تعددت المساجد،  
فالجمعة الصحيحة للجامع العتيق التي صليت فيه قبل غيره، ولو تأخر بناؤه  
عن غيره إن تقدم أداء الجمعة فيه على أدائها في الجديد.

وقوله: (أو بالرحاب)؛ أي وصحت الجمعة من مأوم لا إمام بالرحاب؛ أي ما زيد خارج صور المسجد المحيط به لتوسعه وبطريق متصلة بالجامع بلا حائل من بيوت وحوانيت، ومحل الصحة في الرحبة والطرقت المتصلة.

(إن يضيق)؛ أي إن ضاق الجامع أو لم يضيق واتصلت الصفوف بالرحبة أو الطرقت المتصلة (لا انتفياً)؛ أي الضيق واتصال الصفوف والذي للإمام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وسماع ابن القاسم صحتها إن انتفياً أيضاً وهو المعتمد لكن مع الكراهة الشديدة.

(وما قبل)؛ أي لا تقبل الجمعة (كالدار)؛ أي في الدار (حانوت)؛ أي وحنوت المتصلين بالجامع إن كانا محجورين.

قوله: (وأول الجمع)؛ أي وأول الجمعة (بمن يقر قرية شرطاً يقع) والمعنى بجماعة تتقرى بهم قرية في أول جمعة تقام في البلد وقد شرط لها بعض العلماء نحو الثلاثين (30). كما قيل:

ولإقامة صلاة الجمعة فيما يقارب الثلاثين سعه

- وقيل: ليس في ذلك حد محصور في خمسين (50) أو ثلاثين (30) أو غير ذلك وإلا تكن الجمعة الأولى بل فيما بعدها فإنها تصح باثني عشر رجلاً أحرار متوطنين مع إمام (أقام)؛ أي مقيم (باقين بها) مع الإمام بحيث لم تفسد صلاة واحد منهم إلى سلامهم منها، فإن فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الإمام بطلت على الجميع ويشترط في الاثني عشر أن تكون صلاتهم صحيحة مستكملة لجميع شروط الصلاة وأركانها، ويشترط حضورهم في أول جمعة وغيرها، وقول الناظم: (إمام أقام) بالبلد إقامة تقطع حكم السفر ولو لم يكن من أهل البلد فيصح أن يؤمهم مسافر نوى إقامة أربعة أيام لغير قصد الخطبة ولو سافر بعد الصلاة، وكذا خارج عن قريتها بكفرسخ لوجوبها عليه، وإن لم تتعقد به بخلاف الخارج بأكثر من كفرسخ - ثم قال:

(وللخليفة) أو نائبه يمر بقرية الجمعة من قرى عمله، والحال أنه لا تجب عليه لكونه مسافر فيصح بل يندب أن يؤم بهم (وإن لغير من عليهم وجبت)؛ أي من لم تتوفر فيهم الشروط (الم)؛ أي صلى بهم الجمعة عليه؛ أي

الإمام الخليفة وعليهم؛ أي أهل القرية بطلت الجمعة إذا جمعوا معه. وهذا معنى قول الأصل:

«وبغيرها تفسد عليه وعليهم».

- قال ناظم المختصر خليفة بن حسن:

إلا الخليفة بذات جمعه يمر فليؤم فيها من معه  
وهي لا تلزمه وبطلت من الجميع إن بغير فعلت

(وليخطب الإمام)؛ أي ويشترط فيه أن يكون هو الخاطب (إلا لعذر) طراً عليه بعد الخطبة كجنون ورفاع مع بعد الماء فيصلي بهم غيره ولا يعيد الخطبة (فإن رجي)؛ أي رجي عوده (فوراً زواله) فإن رجي زوال عذره فوراً وجب انتظاره على الأصح، وقيل: لا يجب.

- ومن شروط الجمعة: (خطبتين) قبل الصلاة حضرة (الاثني عشر للمتقدمات)؛ أي تحضرهما الجماعة الاثنا عشر، فإن لم يحضروهما أو بعضهم من أولها لم يكتف بذلك لأنهما منزلتان منزلة ركعتين من الظهر.

وقوله: (والشروط خطبتين) لعل خطبتان - بالرفع - خبر المبتدأ الذي هو الشرط، ويمكن أن تكون خطبتين - بالنصب على نزع الخافض كما فعل الشيخ خليفة بن حسن في نظمه:

وخطبتين مما تطلق العرب عليه عرفاً أنه من الخطب  
قبل الصلاة بحضور من ذكر من الجماعة كما قبل استقر  
- فنصب خطبتين.

وقوله: (مما تطلق عليه عرفاً) بأن يكون كلاماً مسجماً يشمل على وعظ فإن هلك أو كبر لم يجزه، وندب ثناء على الله، وصلاة على نبيه وأمر بتقوى ودعاءً بمغفرة وقراءة شيء من القرآن وأن يعالج الآفات الموجودة في تلك الناحية أو البلدة وأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ولقد تكلمت على هذا الموضوع في بعض مؤلفاتي مثل:

1 - زاد السالك على أسهل المسالك.

2 - وفي فتح الجواد على نظم العزية لابن بادي .

3 - وفي الاستدلال بالكتاب والسنة النبوية على نشر العزية ونظمها الجواهر الكنزية .

وقوله: (وغير معذور إذا ما الظهر صل) قال في الأصل: «كأن أدرك المسافر النداء قبله أو صلى الظهر ثم قدم أو بلغ أو زال عذره» .

يعني أن المسافر إذا صلى الظهر قبل قدومه ثم قدم وطنه أو محل زوجته المدخول بها أو محلاً نوى إقامة أربعة أيام به وجدهم لم يصلوا الجمعة فتجب عليه معهم .

وقوله: (وإن صلاتها)؛ أي الجمعة (الإمام منعاً) ففي النظم تقديم وتأخير على ما في الأصل ففي الأصل: «وغير المعذور» .

والمعنى: وغير المعذور ممن تجب عليه إن صلى الظهر فذاً أو في جماعة مدركاً؛ أي ظاناً إدراكه لركعة على تقدير لو سعي لها لم يجزه ظهره ويعيده إن لم تمكنه الجمعة أبداً .

وقوله: (وإن صلاتها الإمام منعاً) من إقامتها لم تجز؛ أي لم تصح - وهذا معنى قوله: (تبطل) لأن مخالفة الإمام لا تحل وما لا يحل لا يجزئ فعله عن الواجب، كذا نقل عن مالك رضي الله تعالى عنه وإلا بأن لم يخافوا وآمنوا على أنفسهم وجب عليهم إقامتها سواء منعهم جوراً أو اجتهاداً .

- وتضمن البيت (12، 13، 14) قول الأصل:

«ولزمت المكلف الحر الذكر بلا عذر المتوطن وإن بقرية نائية بكفرسخ من المنار كأن أدرك المسافر النداء قبله أو صلى الظهر ثم قدم أو بلغ أو زال عذره، لا بالإقامة إلا تبعاً» .

قوله: (ولزمت)؛ أي الجمعة .

(حراً) لا رقيقاً ولو بشائبة حرية ولو أذن له سيده على المشهور .

(مكلفاً)؛ أي بالغاً عاقلاً .

(نكراً) لا امرأة لكن الشارع جعلها بدلاً عن الظهر للعبد والمرأة



ونحوهما مما لا تجب عليه فإن صلوا أجزأتهم عن الظهر، وحصل لهم الثواب.

وقوله: (أقام كفرسخ) ثلاثة (3) أميال وثلاث من المنار؛ أي المحل المعتاد للأذان إلى الجمعة وقوله: (ما عذر)؛ أي بلا عذر من الأعذار المسقطه لها. وقوله: (ونبت لغيرهم)؛ أي لغير من تجب عليهم كما سبق (وإن يزل قبل الأداء ما منع)؛ أي وإذا زال المانع من وجوب الجمعة (قبل الأداء)؛ أي قبل نداؤها.

(أو جا مسافر)؛ أي وأدرك المسافر من بلد الجمعة وهو من أهلها وصلى المسافر الظهر قبل قدومه ثم قدم، أو صلى الصبي الظهر ثم بلغ قبل صلاة الجمعة أو صلى معذور بعذر مسقط للجمعة - الظهر ثم زال عذره قبل صلاة الجمعة فتجب عليه معهم - وهذا معنى قوله: (عود) للجمعة (حتماً)؛ أي وجب على ذوي الأعذار إذا زال عنهم العذر ووقت الجمعة باق وكانوا قد صلوا الظهر أن يعيدوه جمعة.

- قال الشيخ خليفة بن حسن في هذا الموضوع:

ولزمت مكلفاً حراً ذكر      بغير عذر وطناً قد استقر  
وإن بقريه من المنار      تكون كالفرسخ في المقدار  
كما إن أدرك المسافر الندا      قبل الذي به الوجوب حددا  
أو كان صلى ظهره ثم قدم      أو زال عذراً وبلوغه ألم  
لا بالإقامة التي بها انقطع      حكم صلاة القصر إلا بالتبع

أي لا تجب الجمعة على المكلف الحر الذكر بالإقامة ببلدها القاطعة حكم السفر بلا توطن إلا تبعاً لأهل البلد فلا يعد من الاثنا عشر، وإن صحت إمامته لهم، ومثله متوطن خارجها بكفرسخ.

○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل وبالخطبة جمعة تجب:

1 - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا

إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ [الجمعة: 9].

2 - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أدخل الجنة وفيه أخرج منها ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة» [رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي، وزاد أبو داود: «وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة إلا هي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شفقاً من الساعة إلا الجن والإنس»].

3 - وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم ثم هذا يومهم الذي فرض الله عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله له فالناس لنا فيه تبع اليهود غداً والنصارى بعد غد» [رواه الشيخان، ولمسلم: «نحن الآخرون الأولون يوم القيامة ونحن أول من يدخل الجنة»].

4 - وعنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على أعواد منبره: «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين» [رواه مسلم والنسائي وأحمد].

5 - وعن أبي الجعد الضمري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من ترك ثلاث جمع تهاوناً بها طبع الله على قلبه» [رواه أصحاب السنن والحاكم].

**والدليل على قوله: وهي من الزوال للغروب هب:**

6 - حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه: كنا نجمع مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع الفياء. [رواه مسلم، وفي لفظ البخاري: ثم ننصرف وليس للحيطان ظل يستظل به، والحديث متفق عليه].

7 - وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس. [أخرجه البخاري].

**والدليل على قوله: للغروب:**

8 - فتوى مالك في المدونة:

- قلت: رأيت أن إماماً لم يصل بالناس الجمعة حتى دخل وقت العصر؟

- قال: يصلي بهم الجمعة ما لم تغب الشمس وإن كان لا يدرك بعض العصر إلا بعد الغروب.

**والدليل على قوله: بجامع متحد بني:**

9 - هو فتوى مالك في المدونة:

- قال: وقال مالك فيمن صلى يوم الجمعة على ظهر المسجد بصلاة الإمام.

- قال: لا ينبغي ذلك لأن الجمعة لا تكون إلا بالمسجد الجامع.

- وقال بعد ذلك ما يشير إلى قول الناظم تبعاً لأصله: وسألت مالكا عن إمام الفسطاط يصلي بناحية العسكر يوم الجمعة ويستخلف من يصلي بالناس في المسجد الجامع الجمعة أين ترى أن يصلي أمع الإمام حيث يصلي بالعكس أم في المسجد الجامع؟.

- قال: لا أرى أن يصلوا إلا بالمسجد الجامع.

**والدليل على قوله: وأول الجمع بمن يقر قرية:**

قال البغوي في شرح السنة: اختلف أهل العلم في العدد الذين تنعقد بهم، وفي المسافة التي يؤتى منها، أما الموضع فذهب قوم إلى أن كل قرية اجتمع فيها أربعون رجلاً أحراراً مقيمين يجب عليهم إقامة الجمعة فيها - وهو قول عبيد الله بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز.

- وإليه ذهب الشافعي وأحمد وإسحاق فقالوا: لا تنعقد الجمعة بأقل من أربعين رجلاً.

- واشترط عمر بن عبد العزيز أن يكون فيهم وال - وهو غير شرط عند الشافعي.

- وقال مالك: إذا كان جماعة في قرية بيوتها متصلة وفيها سوق ومسجد يجتمع فيه وجبت عليهم الجمعة. ولم يذكر عدد ولم يشترط الوالي.

- وقال علي: لا جمعة إلا في مصر جامع.

- وإليه ذهب أصحاب الرأي، وتنعقد عندهم بأربعة والوالي شرط.

- وقال الأوزاعي: تنعقد بثلاثة إذا كان فيهم وال.

- وقال أبو ثور: تنعقد باثنين كسائر الصلوات تكون الجماعة باثنين.

11 - وقال ربيعة: تنعقد باثني عشر رجلاً لأنه روى:

- عن جابر بين عبد الله ﷺ في قوله ﷺ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا بَعْثَةً أَوْ لَوْ أَنَّفَضُوا إِلَيْهَا...﴾ الآية أن النبي ﷺ كان يخطب يوم الجمعة فجاءت غير من الشام تحمل طعاماً فانتقل الناس إليها حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلاً فنزلت الآية وليس فيه بيان أنه أقام الجمعة بهم حتى يكون حجة لاشتراط ذلك العدد.

**والدليل على قوله: وللخليفة المسافر يمر:**

12 - فتوى مالك في المدونة:

- وقال مالك في الأمير المؤمر على بلد من البلدان: فيخرج في عمله مسافراً إن مر بقرية من قرأة تجمع في مثلها الجمع جمع بهم الجمعة، وكذلك إن مر بمدينة من مدائن عمله جمع بهم الجمعة، فإن جمع في قرية لا يجمع فيها أهلها لصغرهم فلا تجزؤهم، وإنما كان الإمام أن يجمع في القرى التي يجمع مثلها إذا كانت من عمله وإن كان مسافراً لأنه إمامهم.

**الدليل على قوله: وليخطب الإمام إلا لعذر:**

13 - وهو فتوى مالك أيضاً في المدونة:

قال ابن القاسم: وبلغني عن مالك أنه قال: إمام خطب بالناس فلما فرغ من خطبته قدم وال سواه فدخل المسجد قال: لا يصلي بهم بالخطبة الأولى خطبة الإمام الأول، ولكن يتدئ لهم الخطبة.

**والدليل على قوله: والشرط خطبتان:**

14 - ما روي عن ابن عمر ؓ أنه قال: إن النبي ﷺ كان يخطب

خطبتين وهو قائم يفصل بينهما بجلوس. [متفق عليه].

**مما تسميه العرب خطبة الدليل عليه:**

15 - حديث جابر بن عبد الله ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطب

احمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول: «صبحكم ومساكم»، ويقول: «أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة» [رواه مسلم].

16 - وفي رواية له: كانت خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة يحمد الله ويشني عليه ثم يقول على أثر ذلك وقد علا صوته.

17 - وفي رواية له: من يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له.

18 - وللنسائي: وكل ضلالة في النار.

19 - وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ طَوْلَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقَصْرَ خَطْبَتِهِ مِئَةٌ مِنْ فَقْهِهِ» [رواه مسلم].

20 - وعن أم هشام بنت حارثة بن النعمان قالت: ما أخذت ﴿قَدْ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدِ﴾ - إلا من رسول الله ﷺ يقرأها كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس. [رواه مسلم].

**والدليل على قوله: ولزمت حراً مكلفاً ذكر:**

21 - عن حفصة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «على كل محتلم رواح الجمعة وكل من راح الجمعة الغسل» [رواه أبو داود والنسائي].

22 - وعن طارق بن شهاب عن النبي ﷺ قال: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض» [رواه أبو داود والبيهقي والحاكم].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل اثنان وعشرون (22) دليلاً.

## فَصْلُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

- 1 - فصل ورخص بجائز القتال
- 2 - صلى الثنائية ركعة يقوم
- 3 - بالركعة الأخرى الذين قد بقوا
- 4 - وركعتين بسوى الثنائية
- 5 - وإن بسلم كملوا أفذاذاً - أو
- 6 - وإن بما سوى الثنائية صل
- 7 - على ذوى أولاه والثلاثة
- 8 - وفي صلاة إلا للتحام للضرر
- 9 - كالركض والطعن الكلام وعدم
- 10 - وتمم إن أمنت فيها أمنا

- اشتمل هذا الفصل على عشرة (10) آيات .

- تضمنت الآيات من (1) إلى (10) قول الأصل :

«فصل : رخص لقتال جائز أمكن تركه لبعض قسمهم وإن وجاه القبلة أو على دونهم قسمين وعلمهم وصلى بأذان وإقامة بالأولى في الثنائية ركعة وإلا فركعتين ثم أقام ساكناً أو داعياً أو قارئاً في الثنائية، وفي قيامه بغيرها . تردد» .  
- إلى أن قال :

«وصلوا إيماءً كأن دهمهم عدو بها وحل للضرورة مشى وركض وطعن وعدم توجه وكلام وإمساك ملطخ وإن أمنوا بها أتمت صلاة أمن وبعدها لا إعادة كسواد ظن به عدو فظهر نفيه» .

- وتضمن البيت السادس (6) والسابع (7) قول الأصل:

«إن صلى في ثلاثية أو رباعية بكل ركعة بطلت الأولى والثالثة في الرباعية كغيرها على الراجح وصحح خلافه».

قوله: (فصل) في صلاة الخوف.

(ورخص) والرخصة: لغة: السهولة.

وفي الاصطلاح: الانتقال من أمر شرع صعب إلى أمر شرع سهل.

(بجائز القتال)؛ أي القتال الجائز غير محرم بأن يكون واجباً كقتال الكفار والمحاربين القاصدين الدم أو الحرم أو مباحاً كقتال مريد المال منهم قسم الإمام، فقسم: نائب فاعل رخص إن أمكن القسم والجيش: مفعول أول، وقسمين: مفعول ثان أو مصدر عددي، صلى الثنائية كصبح وجمعة ومقصورة ركعة، والطائفة الأخرى تقاتل العدو - وهذا معنى قوله: (يقوم) يريد به الطائفة الأولى، وقام الإمام حتى يكملوا الركعة الثانية ثم يقوم بالركعة الأخرى فيصلّي بالطائفة الثانية ركعة ثم يسلم، فإذا سلم قاموا للركعة الثانية أفذاذاً - وهذا معنى قول الأصل:

«وأتمت الأولى وانصرفت ثم صلى بالثانية ما بقي من الصلاة وهي ركعة في الثنائية والثلاثية وركعتان الرباعية وسلم الإمام من الصلاة فأتوا صلاتهم لأنفسهم أفذاذاً فإن أهم أحدهم بطلت عليهم لأنه لا يقتدى بإمامين في صلاة الاستخلاف».

قوله: (بركعتين بسوى الثنائية) وهي الرباعية أو الثلاثية (صلى) بالطائفة (الأولى وببإق) وهي الطائفة الثانية (بإقية)؛ أي ما بقي من الصلاة (وإن يسلم كملوا) - تقدم هذا المعنى.

وقوله: (ولو إماماً أو إمامين رووا) يشير إلى قول الأصل:

«ولو صلوا بإمامين أو بعض» فذاً جاز وإن لم يمكن أخروا الآخر الاختياري وصلوا إماماً».

وقوله: (وإن بما سوى الثنائية)؛ أي وإن (صلى) الإمام في صلاة ثلاثية

وهي المغرب أو في صلاة رباعية كظهر تامة (بكل) من الطوائف الثلاث (ركعة) تبطل صلاة الطائفة الأولى لمفارقتها الإمام في غير محل المفارقة.

(والثالثة)؛ أي وكذا صلاة الطائفة الثالثة في الصلاة الرباعية.

- ومفهوم الأولى والثالثة في الرباعية صحة صلاة الثانية مطلقاً في ثنائية أو ثلاثية أو رباعية، وكذا تصح صلاة الطائفة الثالثة في الثلاثية لموافقتهما بها سنة صلاة الخوف، وكذا صلاة الطائفة الرابعة في الرباعية كصلاة الإمام، وشبهه في البطلان بقوله: كصلاة غيرهما؛ أي غير الأولى والثالثة في الرباعية وغيرهما هو الإمام والثانية مطلقاً في ثنائية أو ثلاثية أو رباعية والثالثة في الثلاثية، والرابعة في الرباعية على القول الأرجح عند ابن يونس من الخلاف ابن الماجشون ومطرف وأصبع، وبين سحنون.

- فالإمام سحنون يقول: تبطل صلاة الجميع الإمام، وبقية الطوائف لمخالفة الكيفية المشروعة للضرورة، وأصبع، وابن الماجشون ومطرف هؤلاء الثلاثة يقولون بصحة صلاة الطائفة الثانية مطلقاً، والثالثة في الثلاثية، والرابعة في الرباعية كصلاة الإمام وهذا ما أشار له في الأصل بقوله: «كغيرها على الأرجح وصحح خلافه»، وإلى هذا الخلاف أشار الناظم بقوله: (وقيل تبطل على لكل أثبت).

ومن المعلوم أن الناظم قد قدم وأخر من عبارة الأصل فلم يبقها على ترتيبها، وبدل على ذلك صلاة الالتحام، وفي صلاة الالتحام للضرر يجوز فيها ما لا بد منه للظفر على العدو وهو معنى قول الأصل: وصلوا إيماء كأن دهمهم عدو بها، وخل للضرورة مشى وركض وطعن... إلخ فالركض بالقدم للدابة، والطعن بالرمح للعدو، والكلام لغير إصلاحها واحتيج له في القتال من تحذير وإغراء وأمر ونهي.

وقوله: (وعدم توجه) القبلة (وقبض ملطوخ بدم)؛ أي إمساك ملطخ بدم أو غيره كالسيف والبندقية وما أشبه ذلك.

وقوله: (وتتم إن أمنت فيها أمناً) وهو معنى قول الأصل: «وإن أمنوا بها أتمت صلاة آمن وبعدها لا إعادة» - وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (ولا تعد



كان نفى ما ظننا)؛ أي ما ظن عند رؤيته عدواً فصلوا صلاة خوف على وجه القسم أو الالتحام فظهر نفيه فلا تعاد - وإلى هذا أشار الشيخ خليفة بن حسن السوفي بقوله:

وأكملت صلاة آمن إن طرا      فيها وبعد لا إعادة ترا  
كالحكم في السواد حيث ظنه      راء عدواً فتبدأ نفيه

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة.

1 - «وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ زُرَابِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً ﴿102﴾ [النساء: 102].

2 - ما رواه سالم عن أبيه عن النبي ﷺ: صلى صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة للعدو ثم انصرفوا فقاموا في مقام أولئك وجاء أولئك فصلى بهم ركعة أخرى ثم سلم عليهم فقام هؤلاء فقضوا ركعتهم وقام هؤلاء فقضوا ركعتهم. [متفق عليه].

3 - عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف في بعض أيامه فقامت طائفة معه وطائفة بإزاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ذهبوا وجاء الآخرون فصلى بهم ركعة ثم قضت الطائفتان ركعة. قال: وقال ابن عمر: فإذا كان خوف أكثر من ذلك فصل ركباً أو قائماً تومئ إيماء لرواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي].

4 - وعن صالح بن خوات عن صلي مع رسول الله ﷺ يوم ذات الرقاع صلاة الخوف إن طائفة صفت معه، وطائفة وجاء العدو فصلى بالتي معه ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا فصفا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالساً وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم. [رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك وقال: حديث صالح بن خوات أحب ما سمعت إلى في صلاة الخوف].

5 - وعن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال: يتقدم الإمام وطائفة من الناس فيصلي بهم الإمام ركعة وتكون طائفة منهم بينهم وبين العدو ولم يصلوا فإذا - صلى الذين معه ركعة استأخر مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة ثم ينصرف الإمام وقد صلى ركعتين فتكون كل واحدة من الطائفتين قد صلوا ركعتين فإن كان خوفاً هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركبناً مستقبلين القبلة أو غير مستقبلينها.

- قال نافع: لا أرى ابن عمر حدّثه إلا عن رسول الله ﷺ. [رواه مالك ومسلم].

6 - وعن حذيفة قال: صلاة الخوف ركعتان وأربع سجديات فإن عجل أمر فقد حل القتال والكلام. [رواه أبو داود الطيالسي].

7 - وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بذات الرقاع فكنا إذا أتينا على شجرة ظليلة تركناها لرسول الله ﷺ فجاء رجل من المشركين وسيف رسول الله ﷺ معلق بشجرة فأخذ سيف رسول الله ﷺ فاخترطه وقال لرسول الله ﷺ: أتخافني؟ قال: «لا». قال: فمن يمنعك مني؟ قال: «الله يمنعني منك». قال: فتهدده أصحاب رسول الله ﷺ قال: فغمد السيف وعلقه قال: فنودي بالصلاة قال: فصلى بطائفة ركعتين ثم تأخروا فصلى بالطائفة الأخرى ركعتين قال: فكانت لرسول الله ﷺ أربع ركعات وللقوم ركعتان. [متفق عليه].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة سبعة (7) ويليها الإجماع.

## فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

- 1 - فصل وسن ركعتنا العيدين
  - 2 - وندبت للغير كالبوادي
  - 3 - وكبرن سبعاً بالأولى ثم ست
  - 4 - وأبطل الراجع للتكبير من
  - 5 - وبعدها تندب خطبتان
- لمن له الجمعة فرض عين  
وقبل سنة لكل نادي  
بالأخرى وأعدد ما لقيام ثبت  
ركوعه والبعض إن تنس أسجدن  
وأعد إن قدمت ندبا تان
- اشتمل هذا الفصل على خمسة (5) آيات .

- تضمنت الآيات من (1) إلى (5) قول الأصل :

«سن لعيد ركعتان لمأمور الجمعة من حل النافلة للزوال ولا ينادى الصلاة جامعة، وافتتح بسبع تكبيرات بالإحرام ثم بخمس غير القيام موالاً إلا بتكبير المؤتم بلا قول وتحراه مؤتم لم يسمع، وكبر ناسيه إن لم يركع وسجد بعده وإلا تمادى وسجد غير المؤتم قبله» .

- إلى أن قال :

«وخطبتان كالجمعة وسماعهما واستقباله وبعديتهما وأعيدتا إن قدمتا» .

قوله : (فصل) في صلاة العيدين ؛ أي عيد الفطر والأضحى .

وقوله : (وسن ركعتنا للعيدين) ؛ أي الفطر والأضحى، وليس أحدهما أوكد من الآخر .

وهو مشتق من العود لعوده وتكرره .

وقيل : لعوده بالسرور .

وقيل : تفاؤلاً على من أدركه كما سميت القافلة تفاؤلاً بأن يرجع

المسافر .

وهي ركعتان لمن له الجمعة فرض عين، فلا يسن في حق من لا تجب عليه الجمعة كالعبد والمرأة والصبي ولكنها تندب لهم كما قال: (ونبت للغير)؛ أي لغير من تجب عليه الجمعة (كالبوادي)؛ أي أهل البادية فإنها تندب لهم، وقد قال بعض العلماء: يستحب لهم ترك الخطبة كما قيل:

وفي البوادي استحسنا ترك الخطب في العيد والسقي فليست تستحب وقوله: (وقيل سنة لكل نادي) وهو ضعيف.

وقوله: (وكبرن سبعا بالاولى)؛ أي في الأولى قبل القراءة.

- ومفهوم السبع عدم الزيادة عليها، فإن اقتدى مالكي بشافعي يكبر في الأولى ثمانية بالإحرام فلا يتبعه في التكبير الثامنة وعدم النقص عنها، فإن اقتدى بحنفي يكبر في الأولى أربعاً قبل القراءة وفي الثانية ثلاثاً عقبها فلا يتبعه في النقص ولا في التأخير ثم يكبر ستاً بالأخرى.

(واعدد ما لقيام ثبت)؛ أي تعد تكبيرة القيام في الست وأبطل صلاته الراجع للتكبير إذا نسيه، ورجع له من ركوعه فقد رجع من فرض إلى سنة فصلاته باطلة، والبعض من التكبيرات (تنسى)؛ أي تركها نسياناً ولو واحدة فإنه يسجد لها قبل السلام (وبعدها)؛ أي بعد صلاة العيد تندب (خطبتان) كخطبتي الجمعة في الجلوس قبلهما وبينهما والقيام والجهر وأعد الخطبتين إن قدمت على الصلاة (نبتا تان).

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم:

وفي التي تليها ستاً شرعاً  
والبدء بالتكبير قبل الواقيه  
وخطبتان فيهما التكبير  
ويندب الغسل وتجميل الثياب  
تحسين هيئة ومشى في الذهاب  
وأحيا ليله وفطرا قدم  
في الفطر فطر التمر والوتر ندب  
وأثر خمس مع عشر كبر  
وفي التي تليها ستاً شرعاً  
وسبح الأعلى أتلون والغاشية  
وهو في كليهما كثير  
والغسل بعد الفجر أولى بالصواب  
وينبغي اتخاذ أخرى في الإياب  
في الفطر والعكس في نحر أعتم  
وكبد الأضحات في النحر استح  
من الفرائض في عيد المنحر

من ظهره لصبح يوم الرابع  
ولفظه الله أكبر تقال  
أو مرتين كبرن وهللا  
وفعلها لدى المصلي حسن  
والنفل قبلها وبعدها كره  
لا فائت فيه ولا تطوع  
ثلاثاً والتهليل والحمد كمل  
ثم أعده ويحمد كمالا  
والمسجد الحرام فيه أحسن  
إن صليت لدى المصلي فانتبه

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة.

الدليل من القرآن:

1 - ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى الْكَوْثَرِ ① فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرِ ②﴾ إِنَّكَ شَانِئَكَ  
هُوَ الْأَبْتَرُ ③﴾ [الكوثر: 1 - 3].

2 - ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ④ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ⑤﴾ [الأعلى: 14، 15].

- روى كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ في قوله تعالى:  
﴿أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ قال: «إخراج زكاة الفطر وذكر اسم ربه فصلى» قال: «صلاة  
العيد».

- قال ابن عباس والضحاك: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ﴾ في طريق المصلي فصلي  
صلاة العيد.

وقوله: (فصل لربك وانحر).

قال قتادة وعطاء: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ صلاة العيد يوم النحر ﴿وَأَنْحَرِ﴾ نسكك.  
ومن السنة:

3 - عن ابن عباس أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فصلى ركعتين لم يصل  
قبلهما ولا بعدهما ثم أتى النساء ومعه بلال فأمرهن بالصدقة فجعلن يلقين  
تلقي المرأة خرصها وسخابها. [رواه البخاري].

4 - وعن عمر بن الخطاب قال: صلاة السفر ركعتان وصلاة الضحى  
ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تماماً غير قصر على لسان  
محمد ﷺ. [رواه أحمد والنسائي].

### والدليل على قوله: وكبرن سبعاً بالأولى:

5 - وعن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كبر في العيدين الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الآخرة خمساً قبل القراءة. [رواه الترمذي].

6 - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال النبي ﷺ: «التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الآخرة والقراءة بعدهما كليهما» [رواه أبو داود].

7 - وعن سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في العيدين بسبح اسم ربك الأعلى، وهل أتاك حديث الغاشية. [رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي].

### والدليل على قوله: وبعدها تندب خطبتان:

8 - عن جابر قال: شهدت العيد مع رسول الله ﷺ فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة ثم قام متوكئاً على بلال فأمر بتقوى الله وحث على طاعته ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى أتى النساء وذكرهن فقال: «تصدقن فإن أكثركن حطب جهنم». فقامت امرأة من سطة النساء سعفاء الخدين فقالت: لم يا رسول الله؟! قال: «لأنكن تكثرن الشكاة وتكفرن العشير» فجعلن يتصدقن من حليهن يلقين في ثوب بلال من أقرطتهن وخواتيمهن. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي].

### والدليل على قولنا: ويندب الغسل وتجميل الثياب:

ما في الموطأ:

9 - عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو إلى المصلى.

10 - وأخرج البيهقي:

- عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحى. وذكر البيهقي أن بعض رواه روايته غير مستقيمة.

وأما التجميل بالثياب:

11 - فعن ابن عمر قال: أخذ عمر جبة من استبرق فأتى بها

رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله ابتع هذه فتجمل بها للعيد والوفود؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنما هذه لباس من لا خلاق له» فلبث عمر ما شاء الله أن يلبث ثم أرسل إليه رسول الله ﷺ بجبة ديباج فأقبل بها عمر إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إنك قلت: إنما هذه لباس من لا خلاق له وأرسلت إلي بهذه الجبة؟ فقال رسول الله ﷺ: «تبيعها وتصيب بها حاجتك» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي].

12 - وعن أبي رمثة قال: رأيت النبي ﷺ يخطب وعليه بردان أخضران.

**والدليل على قولنا: ومشى في الذهاب وينبغي اتخاذ أخرى في الإياب:**

13 - أثر علي رضي الله عنه قال: من السنة أن تخرج إلى العبد ماشياً. [رواه الترمذي وحسنه].

**والدليل على الرجوع من طريق غير طريق التي أتى منها:**

14 - حديث البخاري:

- عن جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق. [من صحيح البخاري].

**والدليل على قولنا: وإحياء ليله:**

15 - ما رواه البيهقي:

- عن أبي الدرداء قال: من قام ليلتي العيد لله محتسباً فلم يمت قلبه حين تموت القلوب. [رواه الطبراني في الكبير].

- والأوسط عن عبادة بن الصامت وأحد رواة أئني عليه قوم، وضعفه جماعة كثيرة، قاله الهيثمي: انتهى من مجموع الزوائد.

**والدليل فطر قدم في الفطر والعكس في نحر أعتق:**

16 - عن بريدة قال: كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلي. [رواه الترمذي].

17 - وعن أنس رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات. [رواه البخاري].

18 - وفي الموطأ:

- عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه أخبر به أن الناس كانوا يؤمرون بالأكل يوم الفطر قبل الغدو.

- قال مالك: ولا أرى ذلك على الناس في الأضحى. [انتهى من الموطأ].

**والدليل على قولنا: وائر خمس مع عشر كبر:**

19 - عن شريح بن أبرهة قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في أيام التشريق بصلاة الظهر يوم النحر حتى خرج من منى يكبر دبر كل صلاة مكتوبة.

**والأصل في ذلك أيضاً:**

20 - قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّفْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: 203].

**والدليل على قولنا: وفعل هذا في المصلى حسن:**

21 - حديث أبي سعيد: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس على صفوفهم فيعظهم ويأمرهم.

- وأخرج عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يصلون العيدين قبل الخطبة. [وأخرجه مالك في الموطأ].

**والدليل على قولنا: والمسجد الحرام فيه أحسن:**

22 - قال مالك: السنة الخروج في العيد إلى المصلى إلا لأهل مكة فالسنة صلاتهم إياها في المسجد.

**والدليل على قولنا: ونقل قبلها وبعدها كره:**

23 - عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما. [أخرجه السبعة].



24 - وعن ابن سعيد رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ لا يصلي قبل العيد شيئاً وإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين. [رواه ابن ماجه بإسناد حسن].

25 - وأخرج مالك في الموطأ:

- عن ابن عمر: لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها وقيد مالك الكراهة بالمصلي.

قال ابن القاسم: إنما كره مالك أن يصلي في المصلى قبل صلاة العيد وبعدها شيئاً ولا بأس عنده بالتنفل في البيت وكذلك في المسجد إذا صليت فيه. انتهى.

\* مجموع الأدلة في هذا الفصل من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة (25)  
دليلاً وبتبعها الإجماع.

## فصلٌ في صلاة الكُسوفِ

- 1 - فصل وللكسوف سن ركعتان
  - 2 - واسجد لتركك القيام الأول
  - 3 - وبالركوع الثاني تدرك ولا
  - 4 - إن بالأثنا تنجلي ففي التمام
  - 5 - وسن زيدك لقياميها مع
- وإن ببدا أو بسفر ذي اطمئنان  
كذا ركوعه وأن يطولاً  
تكررنها إذا ذا ما انجلا  
كحالها أو كالنوافل كلام  
زيد ركوعيها وتطويل شرع
- اشتمل هذا الفصل على خمسة (5) آيات .

- تضمنت قول الأصل :

«فصل : سن وإن لعمودي ومسافر لم يجد سيره لكسوف الشمس ركعتان  
سراً بزيادة قيامين وركوعين» .

- إلى أن قال :

«وإن انجلت في أثنائها ففي تمامها كالنوافل . قولان» .

- وحيث أن الناظم قد حذف الكثير من نثر الأصل أحيبنا أن نجلب نظم  
الشيخ خليفة بن حسن لهذا الفصل :

سن وإن لبدي ذي السفر	إن لم يجد فيه سيراً يعتبر
لدى كسوف الشمس ركعتان	سراً بما يقرأ من قرآن
وبزيادة قيام وركوع	في ركعتيه فتنبه للفروع
وركعتان ركعتان للقمر	إن خسفت كفعل نفل وجهر
بلا اجتماع وبمسجد ندب	وفي مصلى العيد ذاك يجتنب
وفي القيامات قرأ بالبقرة	ثم مواليتها المشتهرة
وبعدها يندب وعظ وركع	نحو القراءة التي لها تبع

ونحو طول في ركوعه سجد  
 ودرك ركعة بما يؤخر  
 وإن بأثناء الصلاة تنجلى  
 وإن يخف فوات فرض قدما  
 وأخرت صلاة الاستسقاء  
 ووقتها كالعيد في قدر الأمد  
 من الركوعين ولا تكرر  
 قولان في الإتمام كالنوافل  
 ثم كسوف ثم عيد فاعلما  
 ليوم آخر بلا امتراء

- وعليه فلنقتصر على شرح هذه الآيات الإثنا عشر (12) لتضمنها ما في  
 نظم الشيخ محمد بن بادي وزيادة.

(فصل) وهو الحاجز بين الشيء والشيء في صلاة الكسوف والخسوف.  
 (سنن) عيناً للمأمور بالصلاة ولو ندباً سواء كان ذكراً أو أنثى حرّاً أو رقاً  
 حاضراً أو مسافراً.

- ابن حبيب: صلاة الخسوف على الرجال والنساء، ومن عقل القرية من  
 الصبيان والعييد وإن للبدوي المنسوب للبادية، وعبر عنه في الأصل بالعمودي  
 منسوب للعمود لرفعه بيته عليه.

ولذي السفر؛ أي المسافر إن لم يجد فيه سير الإدراك أمر مهم بأن  
 تراخى سيره أو جد لغير مهم فإن جد لهمم فلا تسن له.

وقوله: (لدى كسوف الشمس) وهو ذهاب ضوئها كله إلا أن يقل جداً  
 بحيث لا يدركه إلا أهل المعرفة بذلك فلا يصلي له والكسوف والخسوف  
 مترادفان على ذهاب الضوء كلاً أو بعضاً لشمس أو قمر، وقيل: الكسوف:  
 ذهاب ضوء الشمس. والخسوف: ذهاب ضوء القمر.

(ركعتان) نائب فاعل سن (سراً) لأنه نفل نهاري لا خطبة له (بما يقرأ  
 فيهما)؛ أي في الركعتين (من قرآن).

(وبزيادة قيام) على القيام الأول (وركوع) على الركوع الأول ففي كل  
 ركعة قيام وركوع زائدان على قيامها وركوعها الأصليين فإن سهى عنهما سجد  
 قبل السلام وقد أشار ناظرنا بقوله:

واسجد لتركك القيام - الأولا كذا ركوعه أو أن يطولا

(وركعتان ركعتان) فهو معطوف بعاطف محذوف لخسوف؛ أي ذهاب ضوء القمر وهو معنى قوله: (إن خسفت كفعل نفل)؛ أي كالنوافل في الكيفية بلا زيادة قيامين وركوعين (جهراً)؛ أي قرأ جهراً لأنه نفل ليلي (بلا اجتماع) من الناس للصلاة فيكره الجمع لها كصلاتها في المسجد بل يصلون أفضاً في بيوتهم، ووقتها الليل كله، فإن طلع مخسوفاً بدئاً بالمغرب، وإن خسف عند الفجر لم يصلوا وكذا لو خسف قبله ولم يصلوا حتى غاب بليل. قاله الطراز.

(وبمسجد ندب) صلاة كسوف الشمس لا بالمصلى وفي القيامات قرأ في القيام الأول وبعد الفاتحة سورة البقرة، ثم ندب قراءة (مواليتها) في بقية القيامات بعد الفاتحة فيقرأ في القيام الثاني من الأولى آل عمران، وفي الأولى من الثانية النساء، وفي الثاني منها المائة.

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

زدد لكل ركعة ركوعاً	مع قيام اجعلن متبوعاً
فاقرأ بسورة العوان واركع	مقدار ما تقرأ فيه وأرفع
وفي الركوع الثاني آل عمران	وهكذا الركوع في طول الزمن
وقم إلى الركعة الأخرى والنساء	تقرأ في قيامها بالائتسا
وأرفع كما سبق والعقود	تقرأ والباقي لها معهود
والحمد في كل ركوع قررا	وجاز أن تقرأ بما تيسرا

(وبعدها)؛ أي بعد صلاتها (يندب وعظ) من غير خطبة؛ أي ينصحهم فيه ويذكرهم بالعواقب ويأمرهم بالصلاة والصوم ونحو ذلك، ويقال: السعيد من اتعظ بغيره.

وقوله: (وركع نحو القراءة) التي قبله في الطول؛ أي يقرب منه طولاً ندباً (ونحو طول في ركوعه سجد) وسجد طويلاً ندباً كالركوع الثاني؛ أي يقرب منه في الطول ولا يطيل الجلوس بين السجدين إجماعاً، ومحل ندب التطويل ما لم يضر بالمؤمنين أو يخاف خروج وقت.

(ووقتها كالعيد) في طول (الامد) من حل النافلة للزوال فإن جاء الزوال أو كسفت بعده لم تصل (ودرك ركعة) منها مع الإمام (بما يؤخر من الركوعين)

بالركوع الثاني لأنه الفرض كالفاتحة قبله - قال في أسهل المسالك:

وتدرك الركعة بالركوع الثاني مثل الأول الموضوع

قوله: (ولا تكرر)؛ أي الصلاة إن أتموها قبل الانجلاء والزوال؛ أي يمنع فيما يظهر ما لم تنجل ثم تنكسف قبل الزوال فتكرر. (وإن باثناء الصلاة تنجلي)؛ أي إذا انجلت الشمس أثناء الصلاة بعد تمام ركعة بسجديتها ففي إتمامها (كالنوافل) بقيام وركوع فقط من غير تطويل وهو قول سحنون؛ لأنها شرعت لعلة وقد زالت أو على سنتها لكن بلا تطويل وهو قول أصبغ قولان بلا ترجيح، وأما إذا لم يتم ركعة بسجديتها فإنه يتمها كالنوافل جزماً، والقول بالقطع ضعيف جداً.

(وإن يخف فوات فرض قدما) وجوباً على صلاة الكسوف كفجاء عدو وإنقاذ أعمى وجنازة خيف تغيرها إذ الصلاة عليها قبل الدفن واجبة.

(ثم كسوف) على عيد وإن كان أوكد لخوف انجلاءها بتقديم الأوكد عليها فتفوت والعيد يستمر للزوال.

قال الدسوقي: ثم كسوف على عيد استشكل بأن أهل الهيئة أحالوا اجتماع العيد والكسوف؛ لأن الكسوف لا يكون إلا في التاسع والعشرين (29) من الشهر والعيد إما أول يوم من الشهر أو عاشره.

- والحاصل أنهم يقولون: أن الكسوف سببه حيلولة القمر بيننا وبين الشمس ولا تكون الحيلولة إلا عند اجتماع الشمس مع القمر في منزلة واحدة، وفي عيد الفطر يكون بينهما منزلة كاملة ثلاث عشر (13) درجة، وفي عيد الأضحى نحو مائة وثلاثين (130) درجة، وحينئذ فلا يتأتى اجتماع العيد والكسوف.

ورد ابن العربي عليهم بأن الله أن يخلق الكسوف في؛ أي وقت شاء؛ لأن الله فاعل مختار فيتصرف في كل وقت بما يريد.

- وفي حاشية الرسالة لح أن الرافي نقل أن الشمس كسفت يوم مات الحسين وكان يوم عاشوراء، وورد أنها كسفت يوم مات إبراهيم ولد النبي ﷺ. وكان موته في العاشر من الشهر عند الأكثر، وقيل: في رابعه، وقيل: في رابع

عشرة، وكان ذلك الشهر ربيعاً الأول وقيل: رمضان، وقيل: ذي الحجة. اهـ منه .  
(ثم عيد) على استسقاء (فاعلما) تميم للبيت (ولخرت صلاة الاستسقاء)  
عن العيد ندباً (ليوم آخر)؛ لأن يوم العيد يوم تجمل وزينة، والاستسقاء ينافيه  
إن لم يضطر له لوجود سببه الآتي وإلا فعل مع العيد.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: سن وإن لبدوي:

- 1- قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].
- 2- عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: خسفت الشمس في حياة النبي ﷺ فخرج إلى المسجد فصف الناس وراءه فكبر فقرأ رسول الله ﷺ قراءة طويلة ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً ثم قال: «سمع الله لمن حمده». ثم قام ولم يسجد وقرأ قراءة طويلة وهي أدنى من القراءة الأولى ثم كبر وركع ركوعاً طويلاً وهو أدنى من الركوع الأول ثم قال: «سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد». ثم سجد، ثم قال في الآخرة مثل ذلك فاستكمل أربع ركعات في أربع سجعات وانجلت الشمس قبل أن ينصرف، ثم قام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: «هما آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتوهما فافزعوا إلى الصلاة».
- 3- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خسفت الشمس فصلى رسول الله ﷺ فقام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم انصرف وقد تجلت الشمس فقال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله» [متفق عليه].

- 4- وعنه رضي الله عنه قال: انخسفت الشمس على عهد النبي ﷺ فصلى فقام طويلاً... إلى أن قال: فقال رسول الله ﷺ: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله».

قالوا: يا رسول الله رأيناك تناولت شيئاً في مقامك ثم رأيناك تكعكت فقال رسول الله ﷺ: «إني رأيت الجنة فتناولت عنقوداً ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، ورأيت النار فلم أر منظراً كالיום قط أقطع ورأيت أكثر أهلها النساء» قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: «بكفرهن» قالوا: أيكفرن بالله؟ قال: «يكفرن العشير ويكفرن الإحسان لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيراً قط» [رواه الشيخان والنسائي].

5 - وعن أبي بكر قال: كنا عند رسول الله ﷺ فانكسفت الشمس فقام النبي ﷺ يجر رداءه حتى دخل المسجد فدخل فصلى بنا ركعتين حتى انجلت الشمس فقال ﷺ: «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد فإذا رأيتموهما فصلوا وادعوا الله حتى ينكشف ما بكم» [رواه البخاري ومسلم].

6 - وعن سمرة قال: صلى بنا النبي ﷺ في كسوف لا نسمع له صوتاً. [رواه أصحاب السنن].

7 - وعن أبي ابن كعب قال: كسفت الشمس على عهد النبي ﷺ فقرأ بسورة من الطوال. [رواه أبو داود والحاكم ووثقه].

8 - وعن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت: أتيت عائشة زوج النبي ﷺ حين خسفت الشمس فإذا الناس قيام يصلون وإذا هي قائمة تصلي فقلت: ما للناس؟! فأشارت بيدها إلى السماء وقالت: سبحان الله! فقلت: آية؟ فأشارت؛ أي نعم، قالت: فقمتم حتى تجلاني الغشي فجعلت أصب فوق رأسي الماء، فلما انصرف رسول الله ﷺ حمد الله وأثنى عليه ثم قال: «ما من شيء كنت لم أراه إلا قد أريتُهُ في مقامي هذا حتى الجنة والنار، ولقد أوحى إلي أنكم تفتنون في القبر مثل أو قريباً من فتنة الدجال - لا أدري أيتها قالت أسماء - فيؤتى أحدكم فيقال له: ما علمك بهذا الرجل، فأما المؤمن أو الموقن - لا أدري؛ أي ذلك؟ قالت أسماء - فيقول: محمد ﷺ جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وأمنا واتبعنا فيقال له: نم صالحاً قد علمنا إن كنت لموقناً، وأما المنافق أو المرتاب لا - أدري أيتها قالت أسماء - فيقول: لا أدري سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته. [رواه مسلم والبخاري].

\* مجموع الأدلة من الكتات والسنة في هذا الفصل ثمانية (8) أدلة.

## فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْاِسْتِسْقَاءِ

- 1 - فصل وسن ركعتا استسقا يرى لزرع أو شرب بنهر جهرا
- 2 - ضحى وكرر إن تأخر وهي ببذلة تخشع ولا نجى
- 3 - حائض أو حيوان أو من ما عقل فخطب الإمام كالعيد بدل
- 4 - تكبيره استغفارتني فحولا ردى يمينه يساره بلا
- 5 - تنكيسه كذا الرجال قط قعود وقبل ندب صدقة صوم يعود
- 6 - ثلاثة وما بدا الوالي أمر لكن يتوب رد تبعات البشر

- اشتمل هذا الفصل على ستة (6) آيات .

- تضمنت قول الأصل :

«فصل: سن الاستسقاء لزرع أو شرب بنهر أو غيره وإن بسفينة ركعتان جهراً وكرر إن تأخر، وخرجوا ضحى مشاة ببذلة وتخشع مشائخ ومتجالاة وصيبة لا من لا يعقل منهم، وبهيمة وحائض» .

- إلى أن قال :

«ثم خطب كالعيد وبدل التكبير بالاستغفار وبالغ في الدعاء آخر الثانية مستقبلاً ثم حول رداءه يمينه يساره بلا تنكيس، وكذا الرجال فقط قعود وندب خطبة بالأرض، وصيام ثلاثة أيام قبله وصدقة ولا يأمر بهما الإمام بل بتوبة ورد تبعه» .

- زاد في الأصل على النظم: «وجاز تنفل قبلها وبعدها، واختار إقامة غير المحتاج بمحله لمحتاج» . قال: «وفيه نظر» .

قوله: (فصل: وسن) عيناً لذكر بالغ ولو عبداً (ركعتا) نائب الفاعل مرفوع



بالألف نيابة عن الضمّة، وحذفت النون لأجل الإضافة (استسقاء)؛ أي طلب السقي بالصلاة (الزرع)؛ أي نباته أو حياته (أو شرب) لآدمي أو غيره (بنهر) كنيّل توقف أو غيره كمطر (جهرأ)؛ أي ندباً لأنها ذات خطبة، ولا ترد ظهر عرفة؛ لأن الخطبة لتعليمهم مناسكهم لا لها. (ضحى) لأنه وقتها للزوال.

(وكرر)؛ أي الاستسقاء استثنائاً (إن تلخر) المطلوب (ببنلة) - بفتح الموحدة وسكون الذال -؛ أي بثياب (بنلة)؛ أي مهنة وخسة (وتخشع)؛ أي خشوع وخضوع.

(ولا تجى حائض) ونفساء فيكره خروجهما ولو بعد انقطاع الدم (ولا حيوان)؛ أي بهيمة من الأنعام وغيره (ولا من لا يعقل)؛ أي من لا يعرف القرية - وهذا معنى قوله: (أو من ما عقل).

(وخطب الإمام) عقب فراغه من الصلاة (كالعيد)؛ أي كخطبتي العيد في الجلوس قبلهما وبينهما (بدل تكبيره استغفارتني) يفتتحهما ويخللها بلا حد.

(فحول رداءه يمينه يساره)؛ أي يجعل ما على يمينه على يساره وعكسه تفاؤلاً بتحويل الله تعالى حالهم من الجذب إلى الخصب بلا تنكس للرداء بأن يجعل حاشيته العليا سفلى وعكسه المذهب أن التحويل عقب الاستقبال وقبل الدعاء (كذا) في تحويل الإمام الرداء (الرجال) فقط دون النساء وهم قعود، وندب قبل؛ أي قبل صلاة الاستسقاء صدقة؛ لأنها تدفع البلاء وتجلب الرحمة وصوم ثلاثة أيام قبل الخروج إلى المصلى فيخرجون مفطرين للتقوي على الدعاء كالحجاج يوم عرفة.

(وما بدأ الوالي امر)؛ أي ولا يأمر بهما الوالي وهو الإمام وهذا القول ضعيف، والمعتمد في الصدقة الأمر بها وفي الصوم عدم الأمر به (لكن يأمرهم بتوب)؛ أي بتوبة؛ أي إقلاع عن المعصية وبرد تبعة - بفتح المثناة وكسر الموحدة؛ أي مظلمة إلى أهلها من البشر إن كانت موجودة بعينها وإلا رد عوضها، وجاز تنفل قبلها وبعدها ولو بالمصلى بخلاف العيد لأنه نسك مخصوص بيومه وبمحلّه شعيرة من شعائر الدين فكان اختصاص محلها بها في يومها من خصوص حكمها والاستسقاء إنما قصد به الإقلاع عن الخطايا والاستغفار والإقبال على التقوي والإكثار من فعل الخير ولذا استحب فيه

العتق والصوم والصدقة والتذلل والخضوع والدعاء فكان التنفل به أليق وأحسن وأما إقامة غير المحتاج بمحله لمحتاج فقد اختاره اللخمي .  
- وقال المازري: فيه نظر لأنه لم يفعله السف ولو فعلوه لنقل إلينا فالوجه كراهة ذلك .

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل وسن ركعتا استسقا:

1 - قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۗ﴾ [البقرة: 60].

2 - ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيُنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ﴿١٢﴾﴾ [نوح: 10 - 12].

3 - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خرج نبي الله صلى الله عليه وسلم يوماً يستسقي فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا ودعا الله تعالى وحول وجهه نحو القبلة رافعاً يديه ثم قلب رداءه فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن . [رواه أحمد وابن ماجه].

4 - وعن عائشة رضي الله عنها قالت: شكا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قحط المطر فأمر بالمنبر فوضع له في المصلى ووعد الناس يوماً يخرجون قالت عائشة: فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس وقعد على المنبر فكبر وحمد الله تعالى ثم قال: «إنكم شكوتم جذب دياركم واستخار المطر على أبان زمانه عنكم وقد أمركم الله تعالى أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم» ثم قال: «الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين لا إله إلا الله يفعل الله ما يريد، اللهم أنت الله لا إله إلا أنت الغني ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت إلينا قوة وبلاغاً إلى حين». ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض إبطيه ثم حول إلى الناس ظهره وقلب أو حول رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين فأنشأ الله تعالى سحابة فرعدت وبرقت ثم أمطرت بإذن الله تعالى فلم يأت المسجد حتى سألت السيول فلما رأى سرعتهم إلى الكن ضحك حتى بدت نواجذه فقال: «أشهد أن الله على

كل شيء قدبر وأني عبد الله ورسوله» [رواه أبو داود وابن حبان والحاكم وصححه].

5 - وعن عبادة بن تميم قال: خرج النبي ﷺ يستسقي فتوجه إلى القبلة يدعو وحول رداءه ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة.

6 - وعنه أن عبد الله بن زيد خرج إلى المصلى يصلي ولما دعا أو أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه. [رواهما أبو داود].

7 - وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال: خرج رسول الله ﷺ إلى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة وبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم استقبل القبلة فدعا. [رواه أحمد].

8 - وعن أبي هريرة قال: خرج نبي الله ﷺ يوماً يستسقى فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا ودعا الله ﷻ وحول وجهه نحو القبلة رافعاً يديه ثم قلب رداءه فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن. [رواه أحمد وابن ماجه].

9 - وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله لقد جئتك من عند قوم ما يتزود لهم راع ولا يخطر لهم فحل، فصعد النبي ﷺ المنبر ثم قال: «اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً طبقاً غدقاً غير راث». ثم نزل فما يأتيه أحد من وجهه إلا قالوا: قد أحيينا. [رواه ابن ماجه].

- قال في القاموس: خطر الفحل بذنبه يخطر خطراً وخطراناً وخطيراً ضرب به يميناً وشمالاً.

10 - وعن أنس رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء إلا في الاستسقاء فإنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه [متفق عليه].

11 - وعنه رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ وهو يخطب يوم الجمعة فقال: يا رسول الله هلكت المواشي وانقطعت السبل فادع الله، فدعا رسول الله ﷺ.

12 - وفي رواية: فرفع يديه ثم قال: «اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا» فمطروا من جمعة إلى جمعة فجاء رجل فقال: يا رسول الله تهدمت

البيوت وتقطعت السبل وهلكت المواشي فقال رسول الله ﷺ: «اللهم على رؤوس الجبال والأكام وبطون الأودية ومناكب الشجر».

13 - وفي رواية: «اللهم حوالينا ولا علينا». فانجابت عن المدينة انجياب الثوب فجعلت تمطر حولها ولا تمطر بها قطرة فنظرت إلى المدينة وأنها لفي مثل الإكليل. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي].

14 - وعن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا استسقى قال: «اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت» [رواه أبو داود].

15 - وعن الشعبي ﷺ قال: خرج عمر يستسقى فقالوا: ما أريناك استسقيت فقال: لقد طلبت الغيث بمجاديح السماء الذي يستنزل به المطر ثم قرأ: «أَسْتَسْقِرُوا رَبِّكَ ثُمَّ نُؤْتُوا إِلَيْهِ» الآية. [رواه سعيد في سننه].  
- قال في القاموس: مجاديح السماء: أنواءها.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة في هذا الفصل خمسة عشر (15) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ

- 1 - فصل صلاة الميت غسله الدفن
  - 2 - واغسل بمطلق والأولى الزوج قل
  - 3 - تستره أو عورة فقط ثم
  - 4 - ماء وتقطيع وتزليع الجسد
  - 5 - ماء كمجدور نزلما أمن
  - 6 - فمن نات ولف شعر ما ضفر
  - 7 - ثم لكوع يميمت وسترا
  - 8 - ولصلاته فروض الدعاء
  - 9 - وسلم إن تكبيرة زاد الإمام
  - 10 - وإن توالى أو نقصت عمداً
  - 11 - أو لم يطل فابن بنية وإن
  - 12 - وصبر المسبوق للتكبير ثم
  - 13 - وقام قادر ولا تشرك إذا
- كفنه واجبة قيل تسن فأدنى الأوليا فمحرم وهل لمرفق تيممن كإن عدم وأصيب على مجروح أمكن فقد والزوج فالقريبى للأنثى قدمن فمحرمات من فوق ثوب قد ستر من سرة الميت لركبه ترى والنية السلام كبر أربعاً وقيل بانتظاره إلى السلام أعد كأن طال بنسي جداً دفن قبل فعلى القبر - أذن إن تركت دعا وإلا والى ثم كبرت أخرى مع أولى فخذأ

- اشتمل هذا الفصل على ثلاثة عشر (13) بيتاً .

- تضمنت الأبيات من (1) إلى (7) قول الأصل :

«فصل: في وجوب غسل الميت بمطهر ولو بزمزم والصلاة عليه كدفنه وكفنه وسنتها . خلاف .

وتلازما وغسل كالجنابة تعبد بلا نية وقدم الزوجان إن صح النكاح» .

- إلى أن قال :

«ثم أقرب أوليائه ثم أجنبي ثم امرأة محرّم، وهل تستره أو عورته؟  
تأويلان ثم يمّم لمرفقيه كعدم الماء وتقطيع الجسد وتزليعه وصب على مجروح  
إن أمكن ماء كمجدور إن لم يخف تزليعه، والمرأة أقرب امرأة ثم أجنبية ولف  
شعرها ولا يضر ثم محرّم فوق ثوب ثم يمّم لكوعيهما وستر من سرته لركبته  
وإن زوجاً».

(فصل) فيما يتعلق بالميت.

(صلاة الميت)؛ أي الصلاة عليه (غسله)؛ أي وغسله بماء مطهر رافع  
للحدث وحكم الخبث ولو بماء زمزم كما سيأتي (الدفن)؛ أي دفنه؛ أي موارته  
في القبر، (وكفنه)؛ أي إدراجه في الكفن (ولجبة) وجوب الكفاية.

(وقيل): هذه الأشياء (تسن)؛ أي سنة والمشهور الأول.

(واغسل) الميت بماء (مطلق) ولو بماء زمزم كما سبق وترجى بركته  
للميت خلافاً لابن شعبان في قوله: لا يجوز غسل ميت ولا نجاسة به لتشريفه  
وتكريمه.

(والأولى بالغسل الزوج)؛ أي الزوجان الحي (منهما) في تغسيل الميت  
منهما على قريبه ولو أوصى الميت بخلافه إن صح النكاح ابتداء وانتهاء بفوات  
فاسدة بدخول أو أطول، ومفهوم الشرط عدم تقديم الزوج أو الزوجة إن فسد  
ولم يفت بناء على أن المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً.

ثم بعد الزوجين (فانفى الأولياء)؛ أي أقرب أوليائه؛ أي الميت فالذي  
يليه في القرب فيقدم ابن فابنه وإن سفل فأب فأخ فابنه وهكذا يقدم الأصل  
على فرعه، والفرع على أصل أصله ويقدم شقيق على ذي أب في الإخوة،  
وبنيهم الأعمام، وبنوهم إن لم يكن عاصب أو غاب أو سقط حقه غسله رجل  
أجنبي ثم إن لم يوجد (فمحرم)؛ أي امرأة من محارمه بنسب أو رضاع أو  
صهر - (وهل تستره)؛ أي المحرم للميت جميعه وجوباً أو عورته فقط وبالنسبة  
لها من سرّة لركبة؟ وتأويلان، والراجع الثاني.

ثم إن لم تكن محرماً بل أجنبية فقط يمّم لمرفق؛ أي لمرفقيه كأن  
عدم ماء كاف لغسل الميت فيمّم لمرفقيه فإن وجد الماء قبل الدخول في  
الصلاة غسل وإلا فلا وكخوف تقطيع جسد؛ أي انفصال بعضه عن بعض

بمجرد صب الماء عليه، (وتزليع الجسد)؛ أي تشقيقه وتفطيره.

- قال في القاموس: الزلُع: محرّكة شقاق في ظاهر القدم وباطنه، وفي ظاهر الكف، أو تظفر الجلد وبها انجراحات فاسدة.

وقوله: (واصبب على مجروح امكن) الصب عليه بأن لم يخف تقطعه ولا تزله.

وقوله: (ماء) مفعول أصيب (كمجدور)؛ أي ميت بالجدري بعد تقيحه وتفجره فيصب الماء عليه بلا ذلك.

إن لم يخف (تزلعاً امن) فتزلعاً تمييز، والزوج فالقربى لأنشى قدم من المعنى: أن المرأة يقدم في غسلها الزوج كما سبق ثم أقرب امرأة لها فتقدم بنتها فبنت ابنها وإن سفل فأمها فأختها لغير أم فبنت أخيها لغير أم فجدتها فعمتها لغير أم، وهكذا وتقدم الشقيقة ثم إن لم توجد امرأة قريبة.

(قمن نأت)؛ أي من بعدت وهي المرأة الأجنبية عنها (ولف شعرها)؛ أي الميتة على رأسها كالعمامة (وما ضفر)؛ أي ولا يضر.

- قال ابن القاسم: يفعل بالشعر كيف شاء من لفه، وأما الضفر فلا أعرفه.

- ابن حبيب: لا بأس أنه يضر.

- قالت أم عطية رضي الله عنها: فقد ضفرنا شعر بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث ضفائر ناصيتها وقرنها ثم إن لم تكن أجنبية فمحرمًا.

هذا وجدناه في النظم بالنصب والأولى فمحرم بالرفع بنسب أو رضاع أو صهر لافا على يده خرقة غليظة وجاعلاً بينه وبينها حائلاً معلقاً من أعلى إلى أسفل يحول بصره على رؤيتها مدخلاً يده من تحته أو فوق ثوب قد ستر؛ أي ساتراً لبدنها مسدول عليها ثم إن لم يوجد إلا رجال أجانب لكوع يمت فقط وجاز مس وجهها وكفها للضرورة.

وقوله: (وسترا من سرة الميت لركبة ترى)؛ أي وستر الغاسل الميت من سرته لركبته إن كان غير زوج بل وإن كان زوجاً وجوباً.

- وتضمنت الآيات من (8) إلى (13) قول الأصل:

«وركنها: النية، وأربع تكبيرات وإن زاد لم ينتظر، والدعاء، ودعاء بعد الرابعة على المختار، وإن والاه أو سلم بعد ثلاث أعاد، وإن دفن فعلى القبر، وتسليمة خفيفة، وسمع الإمام من يليه وصبر المسبوق للتكبير ودعا إن تركت وإلا والى».

قوله: (ولصلاته)؛ أي الصلاة على الميت (فروض) فمنها:

1 - (الدعاء)؛ عقب كل تكبيرة من إمام ومأموم وفذ أقله: «اللهم اغفر له وارحمه» وأحسنه دعاء أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وهو: «اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته. اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده» اهـ.

- ويقول في المرأة: «اللهم إنها أمتك وبنيت عبدك وبنيت أمتك...»

إلخ».

ويزيد بعد الرابعة: «اللهم اغفر لأسلافنا وأفراطنا ومن سبقنا بالإيمان، اللهم من أحبيته منا فأحبيه على الإيمان ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام واغفر للمسلمين والمسلمات».

- ويشي في الدعاء إن كان اثنين ويجمع إن كانوا جماعة، ويغلب المذكر على المؤنث ودعا بعد الرابعة على المختار.

- ومن أركانها:

2 - (والنية) بأن ينوي الصلاة على من بين يديه، ولا يلزم استحضر فرضيتها ولا كونه ذكراً مثلاً.

(والنية) هي القصد إلى الصلاة على هذا الميت ولو صلى عليها على أنها أنثى فوجدت ذكراً أو بالعكس أجزاء - قاله التونسي.

وكذا لو لم يدر أهو رجل أو امرأة أو نوى أكثر من واحد فتبين أنه واحد لاندراج الواحد في الجماعة، وهذا الخلاف ما لو كان في النعش اثنان فأعتقدهما واحد. قاله علي الأجهوري وفي المواق عن العتبية نحوه.



3 - (السلام)؛ أي ومن أركانها السلام؛ أي تسليمه خفية يسرها ندباً،  
وسمع الإمام من يليه من المأمونين.

- وظاهر نقل المواق: أنه يسمع جميع المأمومين.

- وقال الأجهوري: أي أهل الصف الأول فقط.

- ومن أركانها:

4 - (أربع تكبيرات) وإليها أشار الناظم بقوله: (كبر أربعاً) كل تكبيرة  
بمنزلة ركعة في الجملة فلو جيء بجنازة بعد تكبيرة أو أكثر على الأولى فلا  
يشركها معها فيتم الصلاة على الأولى، ويبتدئها على الثانية وإن شركها فإن  
سلم عقب أربع تكبيرات بطلت على الثانية لنقص تكبيرها عن أربع وإن كبر  
عليها أربعاً بطلت على الأولى لزيادة تكبيرها على أربع.

- وهذا ما أشار له الناظم بعد أربعة أبيات بقوله:

وقام قادر ولا تشرك إذا كبرت أخرى مع أولى فخذنا

وكان الأولى أن يقدم هذا البيت (13) عقب البيت (8) ليوافق النظم

الشر في الترتيب.

وقوله: (وسلم إن تكبيرة زاد الإمام) على أربع تكبيرات سهواً أو تأويلاً  
أو عمداً ولا ينتظره المأمومون (وقيل بانتظاره إلى السلام). وهو قول أشهب  
ليسلموا عقبه (وإن توالى)؛ أي وإن والى التكبير بلا دعا أو نقصت تكبيرة عمد  
بأن سلم بعد ثلاث عمداً أو نسياناً أعاد الصلاة فيهما لفقد ركنها وهو الدعاء  
في الأولى والتكبيرة في الثانية وإن لم يطل بنى بنية وأتم التكبير ولا يبني  
بتكبير ليلاً يلزم الزيادة على أربع وهذا معنى قوله: (اعد كان طال بنسي جداً أو  
لم يطل بنية وإن دفن قبل) ذلك (فيصلي على القبر) ولا يخرج، وإن لم يطل  
وهذا خاص بالثانية وأما الأولى فلا تعاد فيها على القبر. وهذا مذهب  
الجمهور وهو المشهور. كما في الخطاب.

- ومفهوم قولنا: وطال أنه إن قرب لرجع لإصلاح الصلاة بالنية وبني

على ما تقدم من التكبير.

وقوله: (وصبر المسبوق) وجوباً (للتكبير) من الإمام فيكبر عقبه إذا جاء،

ووجد الإمام قد فرغ من التكبير فينتظره ساكناً أو داعياً، ولا يدخل معهم؛ لأن التكبيرات فيها بمنزلة الركعات في غيرها ولا تقضى ركعة كاملة في صلب الإمام. وهذا مذهب المدونة.

- وروي عن مالك أنه يكبر ويدخل كصلاة العيد واختاره ابن رشد وغيره.

- ومفهوم قوله: (للتكبير) أنه لو لم يبق إلا السلام فلا يدخل.

(ثم) أن المسبوق الذي فاته بعض التكبير فإنه يدعو بعد سلام إمامه بين تكبيرات قضائية (وإلا وإلاه)؛ أي والى بين التكبير إن لم تترك له الجنازة بأن شرعوا في رفعها بفور سلام الإمام وإلى التكبير بلا دعاء لثلاث تصير صلاته على غائب، واستشكل بركنيه الدعا فكيف يترك تخلصاً من مكروه، وأجيب بأن ركنيته لغير المسبوق كالقيام لتكبير الإحرام، وحيث أن الأصل لم يذكر القيام للصلاة؛ أي صلاة الجنازة، فقد ذكرها الناظم بقوله: (أو قام قادر) وتقدم معنى بقية البيت فلا داعي لإعادته.

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل: صلاة الميت غسله... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: 185].

2 - عن معاذ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كان آخر قوله لا إله إلا الله دخل الجنة» [رواه أحمد وأبو داود].

3 - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خمس تجب للمسلم على أخيه: رد السلام وتشميت العاطس وعبادة المريض واتباع الجنازة وإجابة الدعوة» [متفق عليه أخرجه البخاري في الجنائز باب الأمر باتباع الجنائز ومسلم: في السلام باب حق المسلم للمسلم رد السلام].

4 - وتفرد مسلم عن علي بن حجر بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «حق المسلم على المسلم ست». قيل: وما هن يا رسول الله؟ قال: «إذا لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصحك

فانصح له ، وإذا عطس فحمد الله فشمته ، وإذا مرض فعده ، وإذا مات فاتبعه» .

**والدليل على وجوب غسل الميت:**

**الأصل فيه:**

5 - ما رواه مالك والبخاري ومسلم واللفظ له :

- عن أم عطية قالت : دخل علينا النبي ﷺ ونحن نغسل ابنته فقال : «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إذا رأيتن ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور فإذا فرغتن فأذنتي فلما فرغنا آذناه فألقى إلينا حقوه فقال أشعرنها إياه» .

- قال ابن دقيق العيد: وقد استدل بقوله: (واغسلنها) على وجوب غسل الميت، وبقوله: (ثلاثاً أو خمساً) على أن الإيتار مطلوب في غسل الميت، والحديث يدل على أن غسله كغسل الجنابة وأنه لا بد من الإنقاء مهما كان عدد الغسلات كما يدل عليه: «أكثر من ذلك إذا رأيتن ذلك» فالواجب أولاً التعميم والإنقاء بالماء الطاهر، ثم بعد ذلك التعدد والإيتار والسدر والكافور.

**والدليل على قوله: والأولى الزوج:**

6 - ما ورد عن عائشة قالت: لو استقبلنا من أمرنا ما استدبرنا ما غسل رسول الله ﷺ إلا نساؤه. [أخرجه البغوي وهو في مسند الشافعي وأخرجه أبو داود وابن ماجه].

7 - وروى أحمد وابن ماجه والدارمي وابن هشام في السيرة:

- عن عائشة: رجع رسول الله ﷺ من البقيع فوجدني وأنا أجد صداعاً في رأسي وأنا أقول: وأرأسي فقال: «بل أنا يا عائشة وأرأساه». ثم قال: «ما ضرك لو مت قبلي فقمتم عليك فغسلتكم وكفنتكم وصليت عليكم ودفنتكم» [وأخرجه الدارقطني والبيهقي].

**والدليل على قوله: فادنى الأولياء:**

8 - عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من غسل ميتاً فأدى فيه الأمانة ولم يفش عليه ما كان منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»،

وقال: «ليله أقربكم إن كان يعلم، فإن لم يكن يعلم فمن ترون عنده حظاً من ورع وأمانة» [رواه أحمد].

9 - روى أحمد من حديث ابن عباس أن العباس والفضل وقثم كانوا يقبلونه. وفي إسناده حسين بن عبد الله وهو ضعيف قاله في التلخيص وعليه فإن رسول الله ﷺ غسله عصبته وإن الذي يسبق العصبه هو الزوجان لحديثي عائشة المتقدمين.

**والدليل على قوله: ثم لمرفق تيممن كان عدم ماء:**

**الأصل في ذلك:**

10 - ما في الموطأ:

- عن مالك أنه سمع أهل العلم يقولون: إذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها ولا من ذوي المحارم أحد يلي ذلك منها ولا زوج يلي ذلك منها يمت فمسح بوجهها وكفيها من الصعيد.

- قال مالك: وإذا هلك الرجل وليس معه أحد إلا نساء يممته أيضاً.

[رواه مالك في الموطأ].

11 - ولما أخرجه في البيهقي:

- من حديث أبي بكر بن عياش عن محمد بن أبي سهر عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مات الرجل مع النساء والمرأة مع الرجال فإنهما يمان ويدفنان وهما بمنزلة من لم يجد الماء».

- وقال عبد الرزاق بعد إيراده: وبه نأخذ.

12 - وفي المدونة: في الموضوع ما نصه:

- قال مالك: إذا مات الرجل في سفر وليس معه إلا نساء أمه أو أخته

أو عمته أو خالته أو ذات رحم محرم منه فإنهن يغسلنه.

- قال: ويسترنه.

- قال: وكذلك المرأة تموت مع الرجال في السفر ومعها ذو محرم منها

يغسلها من فوق الثوب، وهذا إذا لم يكن نساء في المسألة الأولى إذا لم يكن رجال.

- قال: وقال مالك: سمعت من يقول من أهل العلم: إذا مات الرجل مع النساء وليس معهن رجل ولا منهن ذات محرم منه تغسله يمينه بالصعيد فيمسحن بوجهه ويديه إلى المرفقين يضربن بأكفهن الأرض ثم يمسحن بأكفهن على وجه الميت ثم يضربن بأكفهن الأرض ثم يمسحن بأكفهن ذراع الميت إلى المرفقين، وكذلك المرأة مع الرجال إلا أن الرجال لا يمسحون المرأة إلا إلى الكفين فقط ولا يبلغوا بها إلى المرفقين. اهـ.

**والدليل على قوله: ولصلاته فروض الدعاء:**

13 - الأصل فيه:

- ما في صحيح مسلم:

- عن عوف بن مالك قال: صلى رسول الله ﷺ على جنازة فحفظت من دعائه وهو يقول: «اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجه وأدخله الجنة وعذه من عذاب القبر أو من عذاب النار»، قال: حتى تمنيت أن أكون أنا ذلك الميت. [رواه مسلم].

14 - وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء» [أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان].

**والدليل على قوله: والنية:**

15 - دليلها:

- قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» [متفق عليه].

**والدليل على قوله: السلام:**

**الأصل في ذلك:**

16 - ما في الموطأ:

- عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا صلى على الجنازة يسلم حتى يسمع من يليه.

### والدليل على قوله: كبر أربعاً:

17 - حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نعى لنا النجاشي اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصفا بهم فكبر أربع تكبيرات. [متفق عليه].  
والتكبير على الجنازة أربع هو قول أكثر أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم وإليه ذهب الثوري ومالك وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي وهو آخر ما فعله الرسول ﷺ.

- قال سعيد بن المسيب: يكبر بالليل والنهار والسفر والحضر أربعاً.

- وروى ابن عبد البر في الاستذكار من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن أبيه قال: كان النبي ﷺ يكبر على الجنائز أربعاً وخمساً وسبعاً وثمانياً حتى جاء موت النجاشي فخرج إلى المصلى وصفا الناس وراءه وكبر عليه أربعاً ثم ثبت النبي ﷺ على أربع حتى توفاه الله.

### والدليل على قوله: وقام قادر:

18 - ما رواه مسلم:

- عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «إن أخاً لكم قد مات فقوموا فصلوا عليه»، فقال: فقمننا فصفا صفاً. [رواه مسلم].

- وفي هذا دليل على وجوب القيام في صلاة الجنازة.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل ثمانية عشر (18) دليلاً.

## فَصْلُ فِي الْكَفَنِ وَالغَسْلِ لِغَيْرِ الشَّهِيدِ وَالدَّفْنِ

- 1 - وكفن كل الأنثى واجب وهل
  - 2 - وواجب غسل سوى الشهيد في
  - 3 - ووأر قط في خرقة من ما استهل
  - 4 - وإن يبيل أو يتحرك أو رضع
  - 5 - ولا على قبر يصلى إلا أن
  - 6 - كرهاً سوى جمع يلي الأفاذا
  - 7 - وجاز بقر الميت عن مال كثير
  - 8 - كعن جنين إن رجي وقيل لا
  - 9 - والخلف في جواز أكل ذي اضطرار
  - 10 - وأرم ببحر ميتة إن تياسن
- بالرجل العورة قط خلف نقل  
معترك وإن جنابة نفسي  
إلا إذا حياته حققت قل  
أو يعطسن وغسل دمه شرع  
يدفن بغيرها ولا تكرر  
ولا على من غاب عنك يا ذا  
ولو بشاهد مع اليمين قر  
وإن من المحل يرجى فعلا  
لميت الأدمي والمنع اشتهار  
قبل التغير التراب في كفن

- اشتمل هذا الفصل على عشرة (10) آيات:

- تضمنت هذه الآيات بعض المواضع من الأصل من ذلك قوله: «وهل الواجب ثوب يستره أو ستر العورة والباقي سنة؟ خلاف».

- إلى أن قال:

«ولا يغسل شهيد معترك فقط ولو ببلد الإسلام أو لم يقاتل وإن أجنب على الأحسن».

- إلى أن قال:

«ولا سقط لم يستهل ولو تحرك أو عطس أو بال أو رضع إلا أن يتحقق الحياة، وغسل دمه ولف بخرقة، وأوري ولا يصلي على قبر إلا أن يدفن بغيرها ولا غائب ولا تكرر».

- إلى أن قال:

«وبقر عن مال كثير ولو بشاهد ويمين لا عن جنين».

- إلى أن قال:

«والنص عدم جواز أكله لمضطر وصحح أكله أيضاً».

- إلى أن قال:

«ورمي ميت البحر به مكفناً إن لم يرج البر قبل تغيره».

قوله: (وكفن كل الأنثى واجب) يعني أن الأنثى يجب أن تكفن جميعاً بحيث لم يبق منها؛ أي شيء وتكفن في الوتر من ثلاثة إلى سبعة، وهل الواجب في الرجل ثوب يستره كله أو ستر العورة والباقي سنة خلاف.

- قال ابن غازي: سلم في التوضيح أن الأولى ظاهر كلامهم، ونسب الثاني إلى الكتاب المسمى بالتقييد والتقسيم له، وعزاه ابن عرفة له، ولأبي عمر بن عبد البر.

وعليه ينبغي أن يحمل أيضاً ما حكى عن ابن يونس في أول الباب فليسا متساويين وكلامه هنا فيه يقتضي أنهما سواء في التشهير ولم يعرج بهرام في شامله إلا على مشهورية الأول. والله أعلم.

وقوله: (وواجب غسل) أي غسل الميت (سوى الشهيد في معترك) فيحرم أن يغسل فقط دون سائر الشهداء كالمبطون والغريق والحريق والمطمعون والنفساء فيجب تغسيلهم والصلاة عليهم، فيها لمالك عليه السلام: الشهيد في المعترك لا يغسل ولا يكفن ولا يحنط ولا يصلى عليه ويدفن بشيابه.

(وإن جنابة تفي)؛ أي وإن كان جنباً لإنقطاع التكليف بالموت ابن يونس عن أصبغ قتل حنظلة عليه السلام يوم أحد وهو جنب فلم يصنع فيه شيء.

- قال أشهب: لا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه وإن كان جنباً.

- وقال ابن الماجشون أيضاً: قال ابن رشد: لأن غسل الجنابة عبادة متوجهة على الأحياء عند القيام للصلاة وقد ارتفعت على الميت.

قوله: (ووار) من المواراة في خرقة من ما (استهل)؛ أي السقط بأن نزل



ميتاً أو حياً حياة غير مستقرة إلا (إذا حياته حقت)؛ أي محققة بأن استهل صارخاً؛ أي باكياً.

- وأما السقط فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه (وإن يبيل)؛ أي وإن بال أو تحرك حركة ضعيفة لا تدل على تحقق الحياة، (أو وضع) رضاعاً يسيراً لا يدل على استقرار حياته (أو يعطسن)؛ أي أو عطس؛ لأن العطاس لا يدل على حياة.

(وغسل دمه شرع)؛ أي وبغسل دمه؛ أي السقط (ولا على قبر يصلي)؛ أي ولا يصلى على قبر إلا (أن يدفن بغيرها)؛ أي بغير صلاة فيصلي على القبر وجوباً ولا يخرج إن خيف عليه التغير وإلا أخرج على المعتمد، ومحل الصلاة على القبر ما لم يطل حتى يظن فناءه (ولا تكررن) الصلاة على من صلى عليه.

قوله: (سوى جمع الأفضال)؛ أي الجماعة بعد الفذ فلا تكره ولو تعدد الفذ، فيندب إعادتها جماعة (ولا على من غاب عنك يا ذا) من غريق وأكيل سبع أو في بلد أخرى، وقيل بجواز الصلاة على الغائب لفعله ﷺ حيث صلى على النجاشي.

وقوله: (وجاز بقر ميت عن مال كثير) له أو لغيره وابتلعه حياً (ولو) ثبت بشاهد ويمين وقوله: (كثر) محل التقييد بالكثير إذا ابتلعه لخوف عليه أو لمداواة أما لقصد حرمان الوارث فيبقر ولو قل.

وقوله: (كعن جنين) خالف الناظم الأصل في التعبير، لقوله في الأصل: «لا عن جنين وتؤولت أيضاً على البقر إن رجي». ففي الأصل صدر بعدم الجواز وفي الناظم صدر بالجواز، وقوله: (إن رجي)؛ أي خلاصه حياً وكان في السابع أو التاسع فأكثر (وقيل لا) يجوز ولا تدفن به إلا بعد تحقق موته ولو تغيرت.

وقوله: (وإن من للمحل يرجى فعلاً)؛ أي وإن قدر على إخراجه من محله بحيلة فعل اللخمي وهو مما لا يستطيع؛ أي وإخراجه بحيلة من الميتة مما لا يستطيع؛ لأنه لا بد لإخراجه من القوة الدافعة وشرط وجودها الحياة.

وقوله: (والخلف)؛ أي وقع الخلاف بين العلماء في (جواز أكل) ميتة الإنسان (الذي اضطرار)؛ أي لمضطر. فقيل: لا يجوز إذ لا تنتهك حرمة آدمي لآخر (والمنع) من أكله هو القول المشهور، وصحح أكله أيضاً؛ أي صحح ابن عبد السلام القول بجواز أكله للمضطر. قال في الدسوقي: وعلى هذا فانظر هل يتعين أكله نياً أو يجوز له طبخه بالنار، وللشافعية يحرم طبخه وشبهه لما فيه من هتك حرمة مع اندفاع الضرر بدونه.

(وأرم ميتته)؛ أي ورمي ميت البحر فيه مغسلاً محنطاً مكفناً مصلّى عليه مستقبل القبلة على الشق الأيمن غير مثقل (إن تيسر) قبل التغيير للتراب في كفن)؛ أي في كفنه، وفي نسخة: قبل التغيير البرا وكفنن البرا بمعنى البر، أما إن كان يرجى البر قبل تغييره وجب تأخيرها إليه وعلى واجده دفنه.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: وكفن كل الأنثى:

1- قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

2- روي عن أبي سعيد الخدري أنه لما حضره الموت دعا بثياب جدد فلبسهما ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها» [رواه أبو داود في الجنائز].

3- عن جابر عن النبي ﷺ قال: «إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه» [رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

4- وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم» [رواه الترمذي وصاحبا].

5- ولأبي داود: «لا تغالوا في الكفن فإنه يسلبه سلباً سريعاً».

6- وعن خباب بن الأرت أن مصعب بن عمير قتل يوم أحد ولم يترك إلا نمرة وكنا إذا غطينا بها رأسه بدت رجلاه وإذا غطينا رجله بدا رأسه، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نغطي بها رأسه ونجعل على رجله شيئاً من الإدرخ» [رواه الجماعة إلا ابن ماجه].

**الدليل على قوله: وواجب غسل سوى الشهيد في معتك:**

7 - عن جابر قال: كان رسول الله ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في الثوب الواحد ثم يقول: أيهم أكثر أخذاً للقرآن فإذا أشير إلى أحدهم قدمه في اللحد وأمر بدفنهم في دماهم ولم يصلّ عليهم. [رواه البخاري ومسلم وابن ماجه والترمذي وصححه].

8 - ولأحمد: أن النبي ﷺ قال في قتلى أحد: «لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكاً يوم القيامة ولم يصلى عليهم».

**والدليل على قوله: وواز قط في خرقة من ما استهل:**

9 - ما رواه الترمذي: «الطفل لا يصل عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل».

10 - ومن المدونة:

- قال مالك: لا يصل على الصبي ولا يرث ولا يورث ولا يسمى ولا يغسل ولا يحنط حتى يستهل صارخاً. وهو بمنزلة من خرج ميتاً.

- وقال ابن القاسم: وسألت مالكا عن السقط يدفن في الدور فكره ذلك.

11 - وروى مالك حدثني ابن شهاب أن السنة لا يصل على المنفوس حتى يستهل صارخاً حين يولد.

- قال ابن وهب: قال ابن يونس: وقال ابن شهاب: لا يصل على السقط ولا بأس أن يدفن مع أمه.

**والدليل على قوله: ولا على قبر يصلى إلا أن يدفن بغيرها:**

12 - والكثير من العلماء يقولون بجواز الصلاة على القبر لحديث:

- ابن عباس أن رسول الله ﷺ مر بقبر دفن ليلاً فقال: «متى دفن هذا؟» قالوا: البارحة. قال: «أفلا أذتموني؟» قالوا دفناه في ظلمة الليل فكرهنا أن نوقظك فصفنا خلفه. قال ابن عباس: وأنا فيهم فصلى عليه. [رواه البخاري ومسلم].

**والدليل على قوله: ولا على من غاب عنك:**

- أما الصلاة على الغائب:

13 - فقد وردت في حديث المتفق عليه من رواية أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نعى للناس النجاشي اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم فكبر أربع تكبيرات.

- قال البغوي: ومن فوائد هذا الحديث جواز الصلاة على الميت الغائب، ويتوجهون إلى القبلة لا إلى بلد الميت إن كان في غير جهة القبلة.

- قال: وذهب بعضهم إلى أن الصلاة على الميت الغائب لا تجوز وهو قول أصحاب الرأي وزعموا أن النبي ﷺ كان مخصوصاً به. وهذا ضعيف، لأن الاقتداء به في أفعاله واجب على الكافة ما لم يقدّم دليل على الخصوص ولا تجوز دعوى التخصيص ههنا؛ لأن النبي ﷺ لم يصل عليه وحده وإنما صلى مع الناس. اهـ.

وقوله: (وارم ببجر ميته... إلخ) هو رأي أحمد وعطاء والحسن، ولا نص وإنما هو الاجتهاد. والله أعلم.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل ثلاثة عشر 13 دليلاً.

\* انتهى الجزء الأول من: «إقامة الحجّة بالدليل شرح على نظم ابن بادى لمختصر خليل».

- يوم الأحد الثاني (2) من رمضان عام تسعة عشر وأربعمائة وألف (1419) للهجرة.

- نسأل الله أن يعيننا على إتمامه، سبحانه اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، عملت سوءاً وظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً والحمد لله رب العالمين.

\* تم الجزء الأول من كتاب إقامة الحجّة بالدليل شرح على نظم ابن بادى مختصر خليل ويليّه الجزء الثاني وأوله باب الزكاة.

## الفهرس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
201	فصل في شروط الصلاة	5	تقريظ الشيخ ناصر بن عبد القادر .
213	فصل في ستر العورة	7	تقريظ الشيخ عبد القادر بن صالح الداودي
219	فصل في الاستقبال	9	تقريظ الشيخ محمد الطاهر آيت علجت
227	فصل في فرائض الصلاة	11	تقريظ الشيخ الأخضر الدهمة . . .
	فصل في سنن الصلاة ومندوباتها	13	تقريظ الشيخ عبد الرحمن الجليلي
239	ومكروهاتها	15	* مقدمة الشارح
272	فصل يجب بفرض قيام	33	* مقدمة الناظم
279	فصل في قضاء الفوائت	38	- ترجمة الشيخ محمد بن بادي ..
286	فصل في السهو	47	* مقدمة
297	مبطلات الصلاة	52	باب أزل بمطلق حكم الخبث وحدثا
326	فصل في سجود التلاوة	59	فصل في بيان الأعيان الطاهرة والنجسة
335	فصل في النوافل	73	فصل في إزالة النجاسة
351	فصل في صلاة الجماعة وشروط الإمام	83	فصل في فرائض الوضوء
364	فصل في الأوصاف المكروهة في الإمام	94	فصل في سنن الوضوء
381	فصل من له الأولوية في الإمامة ..	100	فصل في مندوبات الوضوء
391	فصل في الاستخلاف	105	فصل في نواقض الوضوء وما يمنعه الحدث
397	فصل في صلاة السفر	117	فصل في موجبات الغسل وفرائضه
415	فصل في الجمعة	127	فصل في سنن الغسل ومندوباته . . .
425	فصل في صلاة الخوف	135	فصل في المسح على الخفين
430	فصل في صلاة العيدين	143	فصل في التيمم
437	فصل في صلاة الكسوف	161	فصل في المسح على الجبيرة
443	فصل في صلاة الاستسقاء	165	فصل في الحيض والتفاس
448	فصل في أحكام الجنائز	176	باب أوقات الصلاة
458	فصل في الكفن والغسل لغير الشهيد والدفن	191	فصل في الأذان والإقامة

انتهت الفهرسة بحمد الله وحسن عونه

إِقَامَةُ الْحَجَّةِ بِالذَّلِيلِ  
شَرْحٌ عَلَى  
نُظْمِ ابْنِ بَارِي لِمُخْتَصَرِ خَلِيلِ

تَأَلَّفَ  
فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْحَاجِّ  
مُحَمَّدِ بَابِي بِلْعَالِمِ  
حَفْظِهِ اللَّهُ  
إِسْتَأْذَنَ بِأَوْلَفَتِهِ  
وَلَايَةِ أَدْرَارِ - الْجَزَائِرِ

الجزء الثاني

دار ابن حزم

  
الشركة الجزائرية اللبنانية  
SOCIÉTÉ ALGEROLIBANAISE

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



ISBN 978-9953-81-494-0

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار  
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها



4 شارع الهواء الجميل، باش جراح - الجزائر العاصمة

هاتف: 266016 - 267152 (021)

فاكس: 267165 (021)

دار ابن حزم للنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

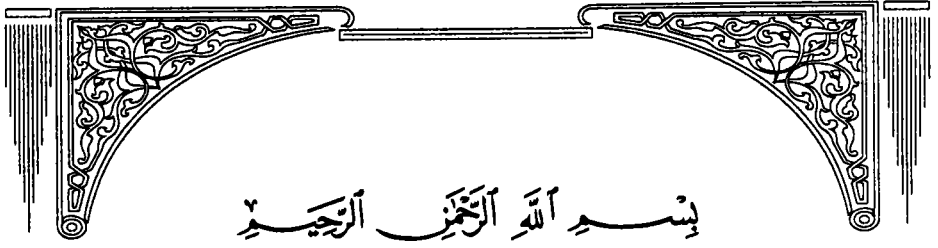
بريد إلكتروني: [ibrahazim@cyberia.net.lb](mailto:ibrahazim@cyberia.net.lb)

إِقَامَةُ الْحُجَّةِ بِالذَّلِيلِ  
شَرْحٌ عَلَى  
نَظَرِ ابْنِ بَارِي الْمُحَضَّرِ خَلِيلًا

٢



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

## بَابُ الزَّكَاةِ

- 1 - باب زكاتنا النصاب من نعم
  - 2 - وضم فائد له وإن قبل
  - 3 - ضائنة بكل خمسة إبل
  - 4 - إلا فخير وبعبير جاز عن
  - 5 - بنت مخاض خمسة وعشرين
  - 6 - بنت لبون لثلاثين وست
  - 7 - جذعة إحدى وستين تصد
  - 8 - وحقنتين أخرجن من واحد
  - 9 - ومن فاك إلى قطك في حقنتين
  - 10 - خير ساع وتعيبن أحد
  - 11 - ثمت حقة بكل خمسين
- فرض بشرط الحول في ملك يتم  
حول بيوم واحد لا لأقل  
إن لم تك المعز محل ذاك جل  
شاة فقط على الصحيح فعين  
إن لم تكن سليمة فابن لبون  
سناً وأربعين حقة كفت  
بنتي لبون الست والسبعين عد  
يصحب تسعين بغير زائد  
أو في ثلاث أي بنات للبون  
هما إن انفرد والثاني فقد  
وكل أربعين بنت للبون

- اشتمل هذا الباب على إحدى عشر (11) بيتاً.

تضمن الأبيات من (1) إلى (11) قول الأصل:

«باب تجب زكاة نصاب النعم بملك وحول كملاً، وإن معلوفة وعاملة ونتاجاً لا منها ومن الوحش، وضمت الفائدة له وإن قبل حوله بيوم لا لأقل».

- الإبل في كل خمس ضائنة إن لم تكن جل غنم البلد المعز، وإن خالفته والأصح إجزاء بعير إلى خمس وعشرين فبنت مخاض فإن لم تكن له سليمة فابن لبون، وفي ست وثلاثين بنت لبون، وست وأربعين حقة وإحدى وستين جذعة، وست وسبعين بنتا لبون، وإحدى وتسعين حقتان، ومائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين حقتان أو ثلاث بنات لبون، الخيار للساعي.

- وتعين إحداهما منفرداً، ثم في كل عشر يتغير الواجب، في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، وبنت المخاض الموفية سنة ثم كذلك.

- ولما أنهى الكلام في الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام بعد الإيمان شرع فيما يليها رتبة وهي الزكاة التي قرنها الله تعالى بها في كتابه. وهي لغة: النمو والزيادة.

وشرعاً: اسم جزء من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصاباً، ومصدر إخراج جزء... إلخ. [قاله ابن عرفة].

وفي الذخيرة: سميت الزكاة زكاة وإن كانت تنقص المال حساً لنموه في نفسه عند الله، أو في ذاته بالطيب والبركة أو لنمو صفة المأخوذ منه، ولأنها تؤخذ من الأموال الزاكية النامية بذاتها الحرث والماشية أو بغير مجازاً كالنقدين.

- ووردت في الشرع بلفظ القرض والحق والإنفاق والعفو والماعون.

- ووجوبها مما علم من الدين ضرورة.

- وله شروط خمسة (5):

- 1 - الإسلام.
- 2 - الحرية.
- 3 - وملك النصاب.
- 4 - مرور الحول، فيما لا يخرج من الأرض.

5 - ومجيء الساعي في الماشية، وعدم الدين في العين . [قاله بهرام].

- وفرضت في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر.

- ومتعلقاتها في الشرع ثلاثة:

1 - الماشية .

2 - والحراث .

3 - والعين .

ورتبها الناظم كأصله على هذا الترتيب كابن شاس . فقال:

(باب زكاتنا للنصاب من نعم) والنصاب - بكسر النون - .

لغة: الأصل .

وشرعاً: القدر الذي إذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة، وسميت به لأنه كالعلم المنصوب لوجوب الزكاة أو من نصب السُّعَاة لتعبهم فيه أو من النصيب لحظ المساكين فيه .

(من نِعْم)، والنَّعم في عرف أهل الشرع: الإبل والبقر والغنم، وفي اللغة كذلك، وقيل: اسم الإبل خاصة، وسميت النَّعم نِعْماً لكثرة نِعْم الله فيها (فرض) خبر المبتدأ الذي هو زكاتنا .

(بشروط الحول) في العين والماشية (في ملك يتم) احترازاً من غير المالك كالغاصب، والمودع، وقوله: يتم احترازاً من ملك الغنيمة لعدم استقراره، ومن ملك العبد ومن فيه شائبة حرية لعدم تمام تصرفه، وسمي الحول حولاً لتحول الأحوال فيه وسنة لتسنه الأشياء أي تغيرها فيه وعام لعموم الشمس فيه حتى قطعت الفلك، وإنما كان مروره شرطاً في وجوب الزكاة لقوله ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» .

قوله: (وضم فائد له)؛ أي ما تجدد في ملكه من النَّعم بشراء أو هبة له؛ أي نصاب النَّعم إن اتحد نوعهما إن حصلت الفائدة قبل تمام حوله بزمن طويل ولو بيوم واحد؛ أي جزء من الزمان ولو لحظة، فمن ملك أو زكى نصاب نِعْم في أول المحرم وملك نصاباً آخر في آخر يوم من ذي الحجة

زكاهما معاً أول المحرم من السنة التي بعدها إن كان من نوع واحد (لا لأقل) من نصاب سواء كانت الفائدة نصاباً أو أقل، وتضم الأولى للثانية المتممة للنصاب، ويستقبل بها حولاً من يوم الثانية إلا التناج فيضم لأصله الناقص عن النصاب ويزكى مجموعها على حول أصله إن اجتمع منهما نصاب. قال في المرشد المعين:

وحول الأرباح ونسل كالأصول والطاري لا عما يزكى أن يحول قوله: (ضائنة) من الضأن ضد المعز، وتاؤها للوحدة فشمّل الذكر فيجزئ إخراجها هنا كما يجزئ في زكاة الغنم.

(بكل خمسة إبل)؛ أي في كل خمسة (5) من الإبل، فنصاب الإبل يبدأ من خمسة، والواجب فيها ضائنة (إن لم تك المعز محل ذلك)؛ أي في ذلك المحل (جلّ) الغنم بأن كانت كلها أو جلّها أو نصفها ضائناً، فإن كانت كلها أو جلّها معزاً فالشاة منه إلا أن يتطوع المالك بدفع ضائنة فالخيار له حينئذ، وجاز إخراج بعير عن شاة واحدة فقط على الصحيح.

- وقال الباجي وابن العربي: لا يجزئ عنها، والبعير يشمل الذكر والأنثى، وظاهره، ولو كان سنّه أقل من سنة، وهو ما ارتضاه الأجهوري.

- وقال الحطاب: لا بدّ من بلوغه سنة.

- ومفهوم عن الشاة عدم إجزائه عن شاتين فأكثر ولو زادت قيمته على قيمتها اتفاقاً.

- وفي العشر شاتان.

- وفي الخمسة عشر ثلاث (3) شياه.

- وفي العشرين أربع (4) شياه.

- و(بنت مخاض) كإن كانت سليمة في الخمسة والعشرين (25) ف (إن لم تكن سليمة) أو لم تكن أصلاً ففي الخمس والعشرين (25) (ابن لبون) ذكر إن كان له سليماً وإلا كلفه الساعي ببنت مخاض (بنت لبون) هي الحق الواجب في ست وثلاثين (36) إلى خمس وأربعين (45).

- وفي (سناً وأربعين حقة كفت)؛ أي أجزاء .

(جذعة) وهي التي صارت تجذع أسنانها تجب في (إحدى وستين)

(61).

- والواجب في (الست والسبعين) (76) بنتا لبون إلى تسعين (90).

- (وحقتين أخرجن) من تسعين (91) وهذا معنى قوله: (من واحد يصحب

تسعين بغير زائد).

- ومن مائة وإحدى وعشرين (121) التي رمز لها بـ (قك) إلى مائة وتسع

وعشرين (129) التي رمز لها بـ (قطك في حقتين أو في ثلاث؛ أي بنات لللبون

خير ساع)، وقد سبق قول الأصل: «ومائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين

حقتان أو ثلاث بنات لبون الخيار للساعي».

وقوله: (وتعين أحدهما إن انفرد)؛ أي وتعين أحدهما إن وجد منفرداً

على الآخر، (والثاني فقد تمت حقة) واجبة (بكل خمسين)؛ أي في كل خمسين

وفي (كل أربعين) فالواجب (بنت لللبون) والمعنى: أن بعد المائة والتسعة

والعشرين (129) يتغير الواجب، فيجب في كل أربعين (40) بنت لبون، وفي

كل خمسين (50) حقة، وسنتكلم على هذا الموضوع في الأدلة عند التدليل

بالحديث المتعلق بهذا الموضوع.

- ولم يتعرض الناظم لتحديد أعوام الأسنان الواجبة، وقد نظمها الشيخ

خليفة بن حسن فقال:

بنت مخاض هي ما وفّت سنة ثم كذي أسنانها مبينة

- فبنت اللبون هي الموفية سنتين ودخلت في الثالثة.

- والحقة هي التي أوفت ثلاث سنين ودخلت في السنة الرابعة.

- والجذعة ما أوفت أربع سنين ودخلت في الخامسة.

• وقال في أسهل المسالك:

سن المخاض سنة ثم أدرج عاماً فعاماً والرموز ملحج

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله: باب زكاتنا النصاب... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ

﴿56﴾ [النور: 56].

2 - ﴿حُذِّبْنَا مِنْ أَمْوَالِنَا صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْنَهُمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ

لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿103﴾ [التوبة: 103].

3 - ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: 7].

4 - عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذ إلى اليمن قال:

«إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب» [رواه الجماعة].

5 - وعن أنس أن أبا بكر رضي الله عنه كتب هذا الكتاب لما وجهه إلى

البحرين: «بسم الله الرحمن الرحيم. هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سأل فوقها فلا يعط في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض، فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى، فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة، فإذا بلغت ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة...»

إلخ [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

6 - وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى توفي، قال: فأخرجها أبو بكر من بعده فعمل بها حتى توفي، ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها، قال: فلقد هلك عمر يوم هلك وأنا لمقرّون بوصيته، قال: فكان فيها من الإبل في خمس شاة حتى تنتهي إلى أربع وعشرين، فإذا بلغت إلى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض إلى خمس وثلاثين فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون، فإذا زادت على خمس وثلاثين ففيها بنت لبون إلى خمس وأربعين، فإذا زادت واحدة ففيها حقة إلى ستين، فإذا زادت ففيها جذعة إلى خمس وسبعين، فإذا زادت ففيها ابنتا لبون إلى تسعين، فإذا زادت ففيها حقتان إلى عشرين ومائة، فإذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين ابنة لبون. [رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال: حديث حسن].

7 - وفي هذا الخبر من رواية الزهري:

- عن سالم مرسلًا: فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة.
- فإذا كانت ثلاثين ومائة ففيها بنتا لبون وحقة حتى تبلغ تسعاً وثلاثين ومائة.
- فإذا كانت أربعين ومائة ففيها حقتان وبنت لبون حتى تبلغ تسعاً وأربعين ومائة.
- فإذا بلغت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقاق حتى تبلغ تسعاً وخمسين ومائة.
- فإذا كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وستين ومائة.
- فإذا كانت سبعين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقة حتى تبلغ تسعاً وسبعين ومائة.
- فإذا بلغت ثمانين ومائة ففيها حقتان وابنتا لبون حتى تبلغ تسعاً وثمانين



ومائة .

- فإذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقاق وبنت لبون حتى تبلغ تسعاً وتسعين ومائة .

- فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقاق أو خمس بنات لبون؛ أي السنين وجدت أخذت . [رواه أبو داود] .

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة في هذا الباب سبعة (7) أدلة .

## فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ

- 1 - وفي ثلاثين تبيع من بقر
  - 2 - وخيرن في مائة وعشرين
  - 3 - بأربعين غنماً شاة جذع
  - 4 - بمائة إحدى وعشرين اثنان
  - 5 - وأربع بأربع من المئين
  - 6 - وأن يكن كل خيار فالوسط
  - 7 - بالعب لا الصغار ثم البخت صر
  - 8 - والضمان للمعز وخير ساع أن
  - 9 - الأعلى وفي التساوي منهما اثنان
  - 10 - إلا فأعلى وثلاث ائنتين
  - 11 - في الثالثة إلا فلكاللذّ قدما
  - 12 - وفي كأربعين جاموساً معاً
  - 13 - ومن بإبدال المواشي هربا
  - 14 - وإن براجعة عيب أو فلس
  - 15 - بنوعها نصاباً أو عين كذا
  - 16 - لا بالمخالف أو الراجعة
- مسنة في أربعين ما كثر  
بين الذكور والإناث ساعي ذين  
أو أنثى والمعز كفى عاماً رتع  
ومع ثمانين ثلاث تستبان  
ثم لكل مائة شاة تبين  
كالعكس إلا أن يرى الساعي الأحط  
إلى العراب ولجاموس بقر  
واحدة واستوتا إلا فمن  
كان نصاب أدنى غير الوقص بان  
من ذين في التساوي ولتخيرن  
ثم اعتبر بمائة بعد النما  
عشرين باقوراً فمنهما اسمعا  
ولو قبيل الحول زكى أدبا  
كمبدل ماشية التجرفقس  
نصاب قنية بذين فخذ  
إقالة كالعين بالماشية

- اشتمل هذا الفصل على ستة عشر (16) بيتاً.

- تضمن البيت (1، 2) قول الأصل:

«البقر في كل ثلاثين تبيع ذو سنتين، وفي أربعين مسنة ذات ثلاث ومائة

وعشرون كماتني الإبل».

قوله: (وفي ثلاثين) من البقر (تبيع) ذكر والأفضل الأنثى وهو ذو سنتين ودخل في السنة الثالثة، (مسنة في أربعين) وهي ذات ثلاث من سنين ودخلت في الرابعة، (وخيرن) أيها المالك (في مائة وعشرين) بين ثلاث مسنات وأربعة أتبعه، كما يخير في مائتي الإبل بين أربع حقاق وخمس بنات لبون.

- قال الشيخ خليفة بن حسن السوفي:

ومائة منه وعشرون عمل فيها كحكم مائتين من إبل

- وله الخيار إن لم ينفرد إحداهما وإلا تعين إحداهما منفرداً.

- وتضمن البيت من (3) إلى (12) قول الأصل:

«الغنم في أربعين شاة جذع أو جذعة ذو سنة ولو معزاً وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان، وفي مائتين وشاة ثلاث، وفي أربعمائة أربع ثم لكل مائة شاة، ولزم الوسط ولو انفرد الخيار أو الشرار إلا أن يرى الساعي أخذ المعيبة لا الصغيرة، وضم بخت لعراب وجاموس لبقر وضأن لمعز، وخير الساعي إن وجبت واحدة، وتساويا وإلا فمن الأكثر، وثنتان من كل أو الأقل نصاب غير وقص، وإلا فالأكثر وثلاث تساويا، فمنهما وخير في الثالثة وإلا فكذلك، واعتبر في الرابعة فأكثر كل مائة، وفي أربعين جاموساً وعشرين بقرة منهما».

قوله: (باربعين غنماً) والغنم تطلق على الضأن والمعز، فالواجب فيها (شاة جذع أو أنثى) جذعة (والمعز كفي عاماً رقع)؛ أي ولو كان معزاً مبالغاً في جذع أنثى لأن الخلاف فيهما وسبب ذكره للمعز تبعاً لأصله، لأن الخلاف فيهما لأن ابن حبيب يقول: لا يجزئ الجذع ولا الجذعة من المعز لا عن الضأن ولا عن المعز، وابن القصار يقول: لا يجزئ إلا الأنثى من المعز دون الذكر منه. كذا في الدسوقي.

(بمائة)؛ أي في مائة (إحدى وعشرين) من الغنم شاتان (اثنتان ومع ثمانين)؛ أي بأن صارت الغنم مائتين وشاة (فلاث) من الشياه إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين (399) شاة.

وفي (أربع من المئين) (400)؛ أي بأن وصلت الغنم لها (لكل مائة شاة)  
فالواجب أربع من الشياه. قال في أسهل المسالك:

وأربع تعطى على أربعمائة عن كل مائة فشاة تزكياه

(وإن يكن كل) من الإبل والبقر والغنم (خياراً فالوسط) بين الخيار  
والشرار إن وجد الوسط، فالمالك أن يأتي بالوسط، ولا يلزمه دفعها من  
الخيار (كالعكس)؛ أي إن انفرد الشرار كصغار ومرضى ومعيبات فلا تؤخذ من  
الشرار إلا أن يرى الساعي أخذ المعيبة، وهو معنى قول الناظم: (الأحط)  
لكثرة لحمها عند إرادة ذبحها للمستحقين أو ثمنها عند إرادة بيعها لتفرقة ثمنها  
عليهم. وهذا معنى الأحط (بالعيب).

(لا الصغار)؛ أي الصغيرة التي لم تبلغ السن الواجب فليس له أخذها،  
(ثم البخت) وهي إبل خراسان ضخمة مائلة للقصر لها سنامان أحدهما خلف  
الآخر (صبر)؛ أي ضم إلى العراب - بكسر العين - وإنما ضمت البخت  
للعراب لأنهما صنفان مندرجان تحت نوع الإبل (والجاموس بقر) لأن  
الجاموس والحمر - بسكون الميم - مندرجان تحت البقر، وسميت الحمر لغلبة  
الحمرة على لونها، ولهذا يقال: حمر النعم، والجاموس هي نوع من البقر  
طويل الخياشم ويألف الماء كثيراً، ويوجد في نيل مصر.

- قال الشيخ محمد بن العالم في شرحه على المختصر: والجاموس بقر  
سود ضخام صغيرة الأعين، طويلة الخراطم، مرفوعة الرأس إلى قدام بطيئة  
الحركة قوية جداً لا تكاد تفارق الماء، بل ترقد فيه غالب أوقاتها، يقال: إذا  
فارت الماء يومها هزلت.

(والضأن للمعز) كعشرين من الضأن، ومثلها من المعز (وخير ساع)  
الأولى ساعياً إن وجبت (واحدة واستوتا) كخمسة عشر من الجاموس، ومثلها  
من البقر، وكعشرين من الضأن، ومثلها من المعز في أخذه من أيها شاء،  
(إلا) يتساويا كعشرين بختاً وستة عشر عرباً وكعشرين جاموساً، وعشرة بقر أو  
كثلاثين ضأناً أو العكس (فمن الأعلى)؛ أي الأكثر إذ الحكم للغالب، (وفي  
التساوي)؛ أي إن تساويا (منهما اثنتان) كاثنتين وستين ضأناً ومثلها معز أو كان

أحدهما أكثر من الآخر، لكن الأدنى غير وقص كمائة وعشرين ضأناً وثلاثين معزاً، وكان نصاباً إلا أنه وقص كمائة وإحدى وعشرين ضأناً وأربعين معزاً، الأعلى؛ أي تؤخذ من الأعلى (وثلاث اثنتين من نين)؛ أي الأعلى وله الخيار في الثالثة من أيهما شاء، وإلا بأن لم يتساويا، فكذلك - أي الحكم كالسابق - في الشاتين، فإن كان الأقل نصاباً غير وقص أخذ منه شاة، وأخذ الباقي من الأكثر وإلا أخذ الجميع من الأكثر وإلا بأن كان الأقل أقل من نصاب، وهو وقص كمائتين وشاة ضأناً وثلاثين معزاً أو كان غير وقص كمائتين من الضأن وثلاثين من المعز، أو كان نصاباً وهو وقص؛ أي لم يوجب (الثالثة) كمائتين وشاة من الضأن وأربعين معزاً. وهذا مذهب ابن القاسم ومقابله ما لسحنون لأن الحكم للأكثر فيؤخذ الكل منه مطلقاً.

وقوله: (ثم اعتبر بمائة بعد النما)؛ أي وإن وجب أربع من الغنم فأكثر اعتبر في الشاة الرابعة فأكثر كل مائة على حدتها، فيعتبر الخالص على حدة، والمضموم على حدة، فإذا كانت أربعمائة (400) منها ثلاثمائة (300) ضأناً، ومائة (100) بعضها ضأناً وبعضها معز يخرج الثالثة من الضأن واعتبرت الرابعة على حدتها، ففي التساوي خير الساعي وإلا فمن الأكثر.

(وفي كاربعين جاموساً)؛ أي من الجاموس (معاً عشرين باقوراً)؛ أي بقرة (فمنهما اسمعا)؛ أي من كل صنف تبيع، لأن في الثلاثين (30) من الجواميس تبيعاً تبقى عشرة فتضم العشرون (20) من البقر فيخرج التبيع الثاني منها؛ لأنها الأكثر.

- وتضمن البيت (13، 14، 15، 16) قول الأصل:

«ومن هرب بإبدال ماشية أخذ بزكاتها ولو قبل الحول على الأرجح، وبنى في راجعة بعيب كمبدل ماشية تجارة وإن دون نصاب أو نوعها لاستهلاك كنصاب قنية لا بمخالفتها أو راجعة بإقالة أو عيناً بماشية».

قوله: (ومن)؛ أي والمالك للماشية (بإبدال المواشي هرباً) من الزكاة؛ أي تحيل على إسقاطها بإبدال ولو قبل الحول عليها بقرب كشهري على الأرجح عند ابن يونس، من الخلاف فإن أبدلها قبله ببعد فلا يؤخذ بزكاتها اتفاقاً.

وقوله: (وان برأجة عيب او فلس) يعني: أن الماشية إذا رجعت إلى ربها بسبب عيب قديم لم يعلمه المشتري حين شرائه فردها عليه بعد إقامتها عنده مدة فلا يلغىها البائع ويحسبها من الحول، كأنها باقية عنده لم تخرج عن ملكه بناء على أن الرد بالعيب نقض للبيع أو رجعت بسبب فلس للمشتري قبل قبض ثمنها منها اختار البائع أخذها وأبرأ المشتري من ثمنها بعد إقامتها عنده مدة من الحول فيحسبها منه لأنها فسخ للبيع أيضاً فيزكيها عند تمام حولها من يوم ملكها أو زكاتها كأنها لم تخرج عن حوزة.

(كمبديل ماشية التجر) إن كانت نصاباً بل ولو كانت دون نصاب بعين نصاب كعشرين ديناراً أو مائتي درهم فيزكيها على حول أصلها، وهو اليوم الذي ملك فيه النقد الذي اشتراها به أو زكاه، وهذا معنى قوله: (بنوعها نصاباً أو عين)؛ أي أو بنصاب من نوعها فيزكى البديل على حول المبدل سواء جرت الزكاة في عينه أو لا إن كان المبدل اختياراً بل ولو كان لاستهلاك ماشية من شخص فلزمته قيمتها فدفعها لمالكها أو صالحه عنها بماشية من نوعها فبني في زكاة القيمة أو الماشية على حول أصلها. وهذا معنى قوله: (بنوعها نصاباً أو عين. (كذا نصاب قنية) أبدله بنصاب عين أو ماشية من نوعها فبني على حول أصلها، وهي المبدلة فبيها ولو لاستهلاك، فإن لم تكن نصاباً فإن أبدلها بنصاب عين استقبل به وإن أبدلها بنصاب من نوعها بنى (لا بالمخالف)؛ أي الماشية المبدلة نوعاً كإبل بقر أو غنم فيستقبل به حولاً من يوم قبضه.

(والراجعة إقالة) فلا يبني في زكاتها على حولها الأصل ويستقبل بها حولاً لأنها بيع، وأولى الرجعة بهبة أو صدقة (كالعين في الماشية) أي أبدل عيناً بماشية اشتراها للتجارة أو للقنية بعين يستقبل بها حولاً من يوم قبضها ولا يبني على حول ثمنها.

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: وفي ثلاثين تباع من بقر... إلخ:

1 - ﴿حَذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٣﴾﴾ [التوبة: 103].

ومن السنة :

2 - عن هارون بن معروف عن حيوة عن ابن أبي حبيب عن معاذ بن جبل قال: بعثني رسول الله ﷺ أصدق أهل اليمن وأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً، قال هارون والتبيع: الجذع أو الجذعة ومن كل أربعين مسنة فعرضوا عليّ أن آخذ من الأربعين، قال هارون: ما بين الأربعين والخمسين، وما بين الستين والسبعين، وما بين الثمانين والتسعين، فأبيت ذلك وقلت لهم: حتى أسأل رسول الله ﷺ عن ذلك، فقدمت فأخبرت النبي ﷺ فأخبرني أن آخذ من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل أربعين مسنة، ومن كل ستين تبيعين ومن السبعين مسنة وتبيعاً، ومن الثمانين مستتين ومن التسعين ثلاث أتباع، ومن المائة مسنة وتبيعين، ومن العشرة والمائة مستتين وتبيعاً، ومن العشرين ومائة ثلاث مسنات أو أربع أتباع. قال: وأمرني رسول الله ﷺ ألا آخذ فيما بين ذلك. وقال هارون: فيما بين ذلك شيئاً إلا أن يبلغ مسنة أو جذعاً، وزعم أن الأوقاص لا فريضة فيها. [رواه أحمد].

3 - ومن كتاب أبي بكر الذي وجهه إلى البحرين بعد حذف أوله: وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة، فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها. [رواه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي].

- وهذا هو الدليل على قوله: بأربعين عنهما شاة جذع... إلخ.

**والدليل على قوله: وإن يكن كل خيار فالوسط:**

4 - قوله ﷺ لمعاذ: «فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتفق دعوة المظلوم فإنها ليس بينها وبين الله حجاب».

- قال البغوي: قوله: «وإياك وكرائم أموالهم». فيه دليل على أنه ليس للساعي أن يأخذ خيار ماله إلا أن يتبرع رب المال، وليس لرب المال أن يعطي الأردى ولا للساعي أن يرضى به، فيبخس بحق المساكين بل حقه في الوسط.

والدليل على قوله: بالعيب لا الصغار:

5 - عن عبد الله بن معاوية الغاضري من غاضرة قيس قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من فعلهن طعم طعم الإيمان:

- من عبد الله وحده.

- وأنه لا إله إلا الله.

- وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه رافدة عليه كل عام، ولا يعطي الهرمة ولا الدرنة ولا المريضة، ولا الشرط اللثيمة، ولكن من وسط أموالكم، فإن الله لم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره» [رواه أبو داود].

الدرنة - بفتح الدال المهملة مشددة بعدها راء مكسورة ثم نون - وهي: الجرباء. [قاله الخطابي].

والشرط اللثيمة - بفتح الشين المعجمة والراء - هي: صغار المال وشراره، واللثيمة البخيلة باللبن.

6 - وعن سفيان بن عبد الله الثقفي أن عمر بن الخطاب قال: تعد عليهم السخلة يحملها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ الأكلة ولا الربى ولا الماخض ولا فحل الغنم وتأخذ الجذعة والثنية، وذلك عدل بين غداء الغنم وخياره.

- قال مالك: والسخلة الصغيرة حتى تنتج، والربى التي قد وضعت فهي تربي ولدها، والماخض: هي الحامل، والأكلة: هي شاة اللحم التي تسمن لتوكل. [رواه مالك في الموطأ].

قال في نيل الأوطار: وقد استدل بهذا الأثر على أن الماشية التي تؤخذ في الصدقة هي المتوسطة بين الخيار والشرار.

- وفي المرفوع: النهي عن كرائم الأموال كما تقدم من حديث معاذ، وعن المعيب كما تقدم في حديث أنس وعمر، والأمر بأخذ الوسط كما تقدم في حديث الغاضري.

والدليل على قوله: ثم البخت صر إلى العراب... إلخ:

7 - ما رواه مالك في الرجل يكون له الضأن والماعز أنها تجمع عليه في الصدقة وقال: إنما هي غنم كلها.



8 - وفي كتاب عمر بن الخطاب: وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة، شاة.

- قال مالك: فإن كانت الضأن هي أكثر من المعز ولم يجب على ربها إلا شاة واحدة أخذ المصدق تلك الشاة التي وجبت على رب المال من الضأن، وإن كانت المعز أكثر من الضأن أخذ منها، فإن استوت الضأن والمعز أخذ الشاة من أيتها شاء.

- قال مالك: وكذلك الإبل العراب والبخت تجمعان على ربها في الصدقة.

- وقال: إنما هي إبل كلها، فإن كانت العراب هي أكثر من البخت، ولم يجب على ربها إلا بعير واحد فليأخذ من العراب صدقتها، فإن كانت البخت أكثر فليأخذ منها، فإن استوت فليأخذ من أيتها شاء.

- قال مالك: وكذلك البقر والجاموس تجمع في الصدقة على ربها.

- وقال: إنما هي بقر كلها، فإن كانت البقر أكثر من الجاموس ولا تجب على ربها إلا بقرة واحدة، فليأخذ من البقر صدقتها، فإن كانت الجواميس أكثر فليأخذ منها، فإن استوت فليأخذ من أيتها شاء. اهـ.

**والدليل على قوله: ومن بإبدال المواشي هرباً... إلخ:**

9 - هو جرى على القاعدة العظيمة التي تقول بمعاملته بنقيض قصده الفاسد، وفروع هذه القاعدة كثيرة منها: عدم توريث القاتل من مال ولا دية المقتول، ومن ارتدت عن الإسلام تريد فسخ نكاحها تعامل بنقيض قصدها الفاسد، حيث لا يفسخ ومن هرب بإبدال ماشية ببيعها أو إبدالها بغيرها لثلا تلزم فيها الزكاة عنده.

**والدليل على قوله: لا بالمخالف أو الراجعة إقالة:**

10 - قد تبع الناظم كأصله في ذلك مذهب المدونة فقيها:

- رأيت لو أن رجلاً اشترى، اشترى غنماً للتجارة فبارت عليه وأقامت عنده سنين أيقومها كل سنة فيزكيها زكاة التجارة، أم يزكيها زكاة السائمة كلما حال عليها الحول عنده وجاء المصدق؟

- فقال: بل يزكيها زكاة السائمة.
- فهذا قوله: أو عيناً بماشية.
- قلت: فإن أخذ منها المصدق اليوم الزكاة زكاة السائمة وباعها صاحبها من الغد أعليه في ثمنها زكاة؟
- قال: لا شيء عليه في ثمنها حتى يحول عليه الحول.
- وهذا قول الناظم: لا بالمخالف.
- \* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل عشرة (10) أدلة.

## فَصْلٌ فِي الْخُلَطَاءِ وَخُرُوجِ السَّاعِي

- 1 - وخلطوا المواشي كالمالك في
  - 2 - إن نوبن والكل حر مسلماً
  - 3 - واجتمعوا بملك أو منفعة
  - 4 - والفحل والراعي بإذنتهم وذا
  - 5 - منه المشارك بنسبة عدد
  - 6 - أحدهم كظن ساع أخذوا
  - 7 - وزاد للخلطة لا غصباً أو
  - 8 - وذو ثمانين بنصفها خلط
  - 9 - ذا أربعين كخليط انفرد
  - 10 - والساعي شرط للوجوب إن يكن
  - 11 - من قبله استقبل وارث ولا
  - 12 - لا إن تخلف وأخرجت على
  - 13 - على الزيادة ونقص للذي
  - 14 - إلا إذا نقص أخذه النصاب
  - 15 - كأن تخلف عن النقص فضم
  - 16 - وإن تزد له فعن كل سنة
  - 17 - وخذ خوارجا بماض إلا أن
- سن وواجب وقدر صنّف  
 قد ملك النصاب حولاً تماماً  
 في أكثر من ماء مراح مبيت  
 تعاوننا وراجع اللذ أخذنا  
 أموالهم ولو بوقصر انفرد  
 مما نصاب لهما أو جالذا  
 ما لهما النصاب لم يكمل روى  
 ذوي ثمانين أو النصف فقط  
 عليه شاة غيره الباقي أعد  
 وأمكن الوصل وإن موت يعن  
 تجزئ قبيله وإن حول جلا  
 ما اللخمي اختار وإلا عملا  
 مضى بسبق العام الأول خذ  
 أو صفة فليعتبر فيما يصاب  
 وصدق المالك لا الهارب ثم  
 ما ناب والبدء بالأولى عينه  
 قالوا الأدا وما لها الخروج عن

- اشتمل هذا الفصل على سبعة عشر (17) بيتاً .

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9) قول الأصل :

«وخلطاء الماشية كمالك فيما وجبت من قدر وسنٍ وصنف، إن نويت، وكل حر مسلم ملك نصاباً بحول، واجتمعا بملك أو منفعة في الأكثر من ماء أو مراح، ومبيت وراع بإذنهما، وفحل يرفق وراجع المأخوذ منه شريكه بنسبة عدديهما ولو انفرد وقص لأحدهما كتأول الساعي - الأخذ من نصاب لهما أو لأحدهما، وزاد للخلطة لا غصباً أو لم يكمل لهما نصاب وذو ثمانين خالط بنصفها ذوي ثمانين أو بنصف فقط ذا أربعين كالخليط - الواحد عليه شاة وعلى غيره نصف القيمة...».

- قوله: (وخلطا المواشي)؛ أي الماشية فحكمهم كالمالك الواحد فيما وجب من سن كائنين لكل واحد ست وثلاثون (36) من الإبل، فعليهما جذعة على كل واحد نصف قيمتها ولولا الخلطة لكان على كل واحد بنت لبون.

وقوله: (وواجب وقدر) كثلاثة لكل أربعون (40) من الغنم فعليهم شاة واحدة على كل ثلث قيمتها، ولولا الخلطة لكان على كل واحد شاة، وصنف كائنين لأحدهما ثمانون (80) معزاً وللآخر أربعون (40) ضاناً فعليهما شاة من المعز على صاحب الثمانين (80) ثلثاً  $\frac{2}{3}$  قيمتها، ولولا الخلطة لكان على كل واحد من صنف نعمه، (إن نويت)؛ أي نوى الخلطة كل واحد منهما أو منهم لا الفرار من كثرة الزكاة، (والكل) من الخليطين أو الخلطاء.

(حر) فلا أثر لخلطة رقيق.

(اسلما)؛ أي مسلم فلا أثر لخلطة كافر.

(قد ملك النصاب) وخلط بجميعة، أو بيعه فلا أثر لخلطة من ملك أقل من نصاب ملكاً مصحوباً بحول من يوم الملك والتزكية للنصابين المخلوطين فلا يشترط تمام الحول من يوم الخلط، فيكفي الخلط في أثنائه ما لم يقرب جداً كشهر، فإذا أقام نصاب كل منهما عنده ستة أشهر من يوم ملكه وزكاته، وخلطاهما ومضت ستة أشهر أخرى زكياً زكاة خلطة، لأن الحول صاحب الملك، وإن لم يصاحب الخلطة، (واجتمعوا) ويجوز فيها واجتمعا كما هي عبارة الأصل. وفي النسخة الثانية؛ أي الخليطان أو الخلطاء (بملك) للذات (أو منفعة) بإجارة أو إباحة لعموم الناس كنهـر (ومراح ومبيت) ولو تعدد، فإذا

اجتمع في ذلك ثلاثة من خمسة ثبتت الخلطة والخمسة هي الماء والمراح والمبيت (والفحل والراعي) بإذنهما؛ أي الخليطين، أو (بإذنههم)؛ أي الخلطاء.

وقوله: (وذا تعاوننا)؛ أي رفقا راجعا لاجتماعهم فيما اجتمعوا فيه من الخمسة أو أكثرها لا بقصد الفرار من كثرة الزكاة.

وقوله: (وراجع اللذ) لغة في الذي أخذ من (المشارك) مفعول راجع (بنسبة) عقد أموالهم؛ أي بنسبة عدد ماشيته المرجوع عليه لمجموع عدديهما أو عددهم، فإن كانت نصفاً رجع بنصف قيمة المأخوذ وإن كانت ثلثاً رجع بثلثها، وعلى هذا القياس إن لم ينفرد أحدهما بوقص كعشرة من الإبل لأحدهما، وللآخر خمسة عشر (15)، فعلى الأول خمساً قيمة بنت المخاض، وعلى الثاني ثلاثة أخماسها، بل ولو انفرد وقص لأحدهما. وهو معنى قوله: (ولو بوقص انفرد احدهم)؛ أي الخلطاء أو الخليطين كتسع (9) من الإبل لأحدهما، وللآخر خمس (5) ففيهما شاتان على الأول أو أربعة أسباع قيمتها، ونصف سبعها وعلى الثاني سبعها، ونصف سبعها بناءً على أن الأوقاص مزكاة. فهذا قول الإمام مالك المرجوع إليه وهو المشهور، وهذا باعتبار سبع مجموع الشاتين، وأما إذا بسطنا ذلك فهي أربعة عشر (14) سبعاً على صاحب التسعة تسعة (9) أسباع، وعلى صاحب الخمسة خمسة (5) أسباع... ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك في مذهب الإمام مالك:

وراجع المأخوذ منه الأخرى	بنسبة العدد لا بأكثر
كذا على الوقص يظفي ما وجب	حتى ولو إحداهما الوقص انسحب
كأن يكن لواحد تسع جمال	وآخر خمس من النوق مثال
فاقسم على عشرة وأربعة	شاتين بين ذا الخليطين معا
خمسة أسباع على ذا الخمسة	وتسعة تؤخذ من ذي التسعة

والتراجع يكون بالقيمة يوم الأخذ ونسبة التراجع بنسبة العددين.

قوله: (كظن ساع اخذا)؛ أي تناول الساعي الأخذ لشاة من نصاب فقط لهما كما لو كان لكل منهما عشرون (20) من الغنم أو من نصاب لأحدهما كمائة (100) شاة وزاد الأخذ على شاة مثلاً للخلطة كما لو كان للآخر خمس

وعشرون (25) فأخذ شاتين، فعلى صاحب (100) المائة أربعة (4) أحماسها، وعلى الآخر خمسها لا إن أخذ من أحدهما غضباً أو لم يكمل لهما نصاب وأخذ من أحدهما فلا تراجع، وهي مصيبة من أخذ منه، وهذا من الغصب أيضاً إلا أن الأول فيه الغصب مقصود، وهذا ليس بمقصود بل هو جهل محض.

قوله: (ونو ثمانين بنصفها)؛ أي أربعين (خلط)؛ أي خالط ذوي ثمانين؛ أي صاحبي ثمانين (80) لكل منهما أربعون (40) منفرداً بها على الآخر أو النصف فقط أو خالط ذو الثمانين (80) بنصفها منها فقط وهو أربعون (40) (ذا أربعين) وأمسك الأربعين (40) الأخرى بيده ببلد أو بلدين (كخليط انفرد)؛ أي كالخليط الواحد بناء على أن خليط الخليط خليط، وهو المشهور، فعلى الثلاثة شاتان في الأولى، وعلى الاثنتين شاة في الثانية، وحينئذ يكون عليه؛ أي على صاحب الثمانين (80) في الأولى شاة وعلى كل من غيره نصف بالقيمة، ففي المائة والعشرين (120) شاة على ذي الثمانين (80) ثلثا قيمتها، وعلى ذي الأربعين (40) ثلثها، وفي الصورة الأولى شاة على ذي الثمانين (80)، وعلى كل من غيره نصف؛ أي نصف شاة. وهذا معنى قول الأصل المتقدم: «عليه شاة وعلى غيره نصف بالقيمة».

- وتضمن البيت (10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17) قول الأصل:

«وخرج الساعي ولو بجذب طلوع الثريا بالفجر، وهو شرط وجوب إن كان وبلغ وقبله يستقبل الوارث».

- إلى أن قال:

«ولا تجزئ كمروره بها ناقصة ثم رجع، وقد كملت فإن تخلف وأخرجت أجزاء على المختار وإلا عمل على الزيد والنقص للماضي يبتدئه العام الأول إلا أن ينقص الأخذ النصاب أو الصفة فيعتبر كتخلفه عن أقل فكملة، وصدق لا إن نقصت هارياً وإن زادت له فلكل ما فيه يبتدئه الأول، وهل يصدق؟ قولان، وإن سأل فنقصت وزادت فالموجود إن لم يصدق أو صدق ونقصت، وفي الزيد؟ تردد، وأخذ الخوارج بالماضي إن لم يزعموا الأداء».

- والساعي وهو من يبعثه الإمام لأخذ زكاة الماشية من أربابها هو شرط للوجوب إن كان ساع وبلغ؛ أي أمكن وصوله للماشية، فإن مات شيء من الماشية أو ضاع بلا تفريط بعد كمال الحول وقبل مجيئه، فلا يحسب ويزكى الباقي إن كان نصاباً، وكذا الموت والضياع بعد مجيئه وعده وقبل أخذه؛ لأنه وقت موسع وقته كوجوب الصلاة بدخول وقتها وسقوطها بمانع فيه، ولم يتعرض الناظم لوقت مجيئه، وتعرض له الشيخ خليفة بن حسن كما في الأصل فقال:

وخرج الساعي ولو عم الجذب إلى الثريا وقت فجر ترتقب  
وهو شرط في الوجوب إن وجد مع بلوغ ربها لا إن فقد

وطلوع الثريا بالفجر في السابع والعشرين (27) من بشنس رفقاً بالساعي وبأرباب المواشي لاجتماع المواشي على الماء إذ ذاك، واعلم أن الثريا عدة نجوم في برج الثور طلوعها تارة يكون مع الغروب، وتارة عند ثلث الليل، وتارة عند نصفه، وتارة عند غير ذلك فهي موجودة دائماً ولا تغيب إلا مدة الخماسين لأنها حينئذ تظهر في النهار، وتارة يكون طلوعها وقت الفجر، وذلك في السابع والعشرين من بشنس، والشمس في منتصف برج الجوزاء قبل فصل الصيف.

وقوله: (وإن موت يعن من قبله)؛ أي وإن مات رب الماشية من قبله؛ أي قبل مجيء الساعي وبعد كمال الحول استقبل الوارث بالماشية التي ورثها حولاً إن لم يملك نصاباً من نوعها وإلا ضم ما ورثه له وزكى الجميع، كما سبق في قوله: وضم فائد له، ولا تجزئ قبله؛ أي ولا تجزئ الزكاة التي تخرج قبل مجيء الساعي، وبعد تمام الحول بناء على أن مجيئه شرط وجوب وهو المشهور، وكذا على أنه شرط صحة كما استظهره ابن عبد السلام، والمصنف. وجزم به ابن عرفة (وإن حول حلا) أو جلا يمكن أن تكون بالجيم أو بالحاء؛ أي تم الحول، (لا إن تخلف) الساعي (وأخرجت) فإنها تجزئ (على ما اللخمي لختار) ونص الأصل، فإن تخلف، وأخرجت أجزاء على المختار اللخمي من الخلاف. وقال عبد الملك: لا تجزئ، ويجب تأخيرها حتى يأتي الساعي ولو تخلف أعواماً، فإن تخلف لغير عذر، وأخرجت أجزاء اتفاقاً.

قوله: (والا عملا على الزيادة ونقص)؛ أي وإن لم يخرجها حين تخلفه، وجاء بعد أعوام عمل الساعي على ما وجدته حين مجيئه على الزيادة والنقص لعددها حال مجيئه (للذي مضى)؛ أي للماضي من الأعوام التي تخلف فيها؛ أي أخذ زكاة ما مضى على حساب ما وجد (بسبق العام الأول) فالذي يليه وهكذا إلى عام حضوره.

وقوله: (إلا إذا نقص أخذه النصاب) فيعتبر التنقيص للذي يليه فتسقط زكاته كتخلفه عن مائة وثلاثين (130) شاة أربعة أعوام، ثم جاء وهي اثنان وثلاثون (32)، فيأخذ للعام الأول أو الثاني أو الثالث ثلاث شياه، وتسقط زكاة العام الرابع لتنقيص المأخوذ النصاب أو الصفة للواجب فيعتبر التنقيص الواجب بالنسبة للأعوام المتأخرة كتخلفه عن ستين (60) جملاً خمس سنين، ثم وجدها سبعمائة وأربعين (47) فيأخذ عن العاميين الأولين حقتين وعن الأعوام الأخيرة ثلاث بنات لبون، ولو وجدها خمسمائة وعشرين (25) لأخذ عن الأول بنت مخاض وعن كل عام بعد أربع شياه.

(كان تخلف عن النقص فتم)؛ أي كتخلفه عن أقل من نصاب كثلاثين (30) شاة أربعة أعوام فجاء، وقد كمل النصاب بولادة أو إبدال أو فائدة كهبة أو صدقة أو إرث كان وجدها إحدى وأربعين (41) وأخبر ربها بكمالها في العام الثاني فيأخذ له وللثالث شاتين، وتسقط زكاة الرابع لنقص النصاب كزكاة الأول لعدم الكمال فيه.

(وصدق المالك) في تعيين وقت الكمال بغير يمين لا في تعيين وقت النقص فلا يصدق إن نقصت الماشية عما كانت عليه هارباً.

وهو معنى قوله: (لا الهارب) وإن تزدد له؛ أي للهارب عما كانت له قبل هروبه فيزكى. (عن كل سنة ما ناب) فيه بتبدئة العام الأول. وهذا معنى والبدء بالأولى؛ أي البدء بالسنة الأولى (عينه) فإذا هرب بها ثلاث سنين وهي في العام الأول أربعون (40)، وفي الثاني مائة وإحدى وعشرون (121)، وفي الثالث أربعمائة (400) أخذ منه شاة عن الأول وشاتين عن الثاني وثلاث شياه عن الثالث لتنقيص الأخذ النصاب لأننا إذا أخذنا من أربعمائة (400) ثلاث شياه تبقى ثلاثمائة (300) وسبع وتسعون، فالواجب فيها ثلاث شياه فقد نقص



الأخذ النصاب. وهذا قول الإمام مالك رضي الله عنه. قال اللخمي: وهو قول جميع الأصحاب إلا أشهب. قال: يأخذ للماضي على ما وجد في آخر عام، ولا يكون الهارب أحسن حالاً ممن تخلف عنه الساعي فإنه لا يتهم، ومع هذا أخذ منه للماضي على ما وجد فهذا مثله بالأولى.

- زاد في الأصل: «وهل يصدق؟». قولان. وإن سألت فنقصت أو زادت فالموجود إن لم يصدق أو صدق ونقصت، وفي الزيد، تردد».

- وإلى هذا أشار الشيخ خليفة بن حسن فقال:

وحيثما الساعي لربها سأل فنقصت أو زيدها بعد حصل  
فليعمل الساعي على ما وجدنا إن لم يكن بقول ربها اقتدى  
كما إذا صدقه ونقصت وفي الزيادة تردد ثبت

أي وإن سأل الساعي ربَّ الماشية عن عددها فأخبره بعدد وغاب عنه قبل الأخذ ورجع إليه فعدها فوجدتها نقصت عما أخبره به أو زادت على ما أخبره به، فالموجود هو المعتبر في الزكاة إن لم يصدق الساعي ربها فيما أخبره به حين إخباره أو صدق الساعي ربها فيما أخبره به ونقص عما أخبره به، وفي الزيد على ما أخبره بولادة كما لابن بشير وابن الحاجب أو بفائدة كما لابن عبد السلام بأن أخبره بمائة (100) شاة فوجدتها مائة وإحدى وعشرين (121) فتردد فيها المتأخرون لعدم نص المتقدمين في اعتبار ما وجد أو ما أخبره به.

قوله: (وخذ خوارجاً)؛ أي الخوارج عن طاعة الإمام العدل بعد القدرة عليهم (بماض) من الأعوام (إلا أن قالوا الأداء)؛ أي زعموا الأداء؛ أي دفع الزكاة لمستحقها في الماضي فيصدقوا ولا تؤخذ منهم في كل حال (وما لها الخروج عن)؛ أي ولم يخرجوا عن طاعة الإمام العدل لمنعها؛ أي الزكاة. وأما إن خرجوا لمنعها فلا يصدقوا في دعواهم دفعها لمستحقها إلا بيينة.

○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: وخطا المواشي... إلخ:

1- قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

2 - ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٣﴾﴾ [التوبة: 103].

3 - ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [الحج: 78].

4 - عن أنس أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية» [رواه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي].

5 - قال مالك في الخليطين: إذا كان الراعي واحداً والمراح واحداً والدلو واحداً، فالرجلان خليطان وإن عرف كل واحد منهما ماله من مال صاحبه.

6 - قال مالك: والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليطين إنما هو شريك.

7 - قال مالك: ولا تجب الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة.

- وتفسير ذلك: أنه إذا كان لأحد الخليطين أربعون شاة فصاعداً وللآخر أقل من أربعين (40) شاة، كانت الصدقة على الذي له الأربعون (40) شاة، ولم تكن على الذي له أقل من ذلك صدقة فإن كان لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة جمع في الصدقة ووجبت الصدقة عليهما جميعاً، فإن كان لأحدهما ألف (1000) شاة أو أقل من ذلك مما تجب فيه الصدقة، وللآخر أربعون (40) شاة أو أكثر فهما خليطان يترادان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدد أموالها على الألف (1000) بحصتها وعلى الأربعين (40) بحصتها.

8 - قال مالك: الخليطان في الإبل بمنزلة الخليطين في الغنم يجتمعان في الصدقة جميعاً إذا كان لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة». اهـ [من الموطأ باختصار].

والدليل على قوله: والساعي شرط للوجوب... إلخ:

9 - عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم» [رواه أحمد].

10 - وفي رواية لأحمد وأبي داود: «لا جلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في ديارهم».

وفي المدونة:

11 - عن ابن لهيعة والليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عمّن حدثه عن أنس بن مالك قال: أتى رجل من بني تميم إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله ﷺ إذا أدت الزكاة إلى رسولك فقد تبرأت منها إلى الله ورسوله؟، فقال رسول الله ﷺ: «نعم إذا أديتها فقد تبرأت منها ولك أجرها وإثمها على من بدلها».

- قال ابن وهب: وأخبرني رجل من أهل العلم أن عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وسعد بن أبي وقاص وحذيفة بن اليمان وأنس بن مالك وأبا قتادة وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة وعائشة وأم سلمة ومحمد بن كعب القرظي ومجاهد وعطاء والقاسم وسالمًا ومحمد بن المنكدر وعروة بن الزبير وربيعة بن أبي عبد الرحمن ومكحولًا والقعقاع بن حكيم وغيرهم من أهل العلم، كلهم يأمر بدفع الزكاة إلى السلطان ويدفعونها إليهم. اهـ منه.

- قال الشيخ أحمد بن أحمد الشنقيطي بعد نقله لهذا الموضوع: ولعلّه لا تخفى عليك أن هذه النقول إنما تتضمن أن من دفعها إلى المصدق برئت ذمته منها، ولا تدل بتاتاً لا بدلالة المطابقة ولا بالإشارة وبالإيماء، إلى أن الساعي شرط في وجوب الزكاة أصلاً إن كان وبلغ.

وكل قول منه مقبول ومردود إلا قول رسول الله ﷺ والعصمة في الخلق للأنبياء. اهـ [من الجزء الأول من مواهب الجليل ص رقم 397].

والدليل على قوله: واستقبل وارث... إلخ:

12 - قال في الموطأ في زكاة الميراث:

- يحيى عن مالك أنه قال: إن الرجل إذا هلك ولم يؤدّ زكاة ماله، إني أرى أن يؤخذ ذلك من ثلث ماله ولا يجاوزها بها الثلث وتبدى على الوصايا، وأراها بمنزلة الدّين عليه، فلذلك رأيت أن تبدئ على الوصايا.  
- قال: وذلك إذا أوصى بها الميت.

- قال: فإن لم يوص بذلك الميت ففعل ذلك أهله، فذلك حسن، وإن لم يفعل ذلك أهله لم يلزمهم ذلك.

- قال: والسنة عندنا التي لا اختلاف فيها أنه لا يجب على وارث زكاة في مال وارثه في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا وليدة، حتى يحول الحول على ثمن ما باع من ذلك أو اقتضى الحول من يوم باعه وقبضه.  
- وقال مالك: والسنة عندنا إنه لا يجب على وارث في مال وارثه الزكاة حتى يحول عليه الحول. اهـ.

والدليل على قوله: وخذ خوارجاً بماض... إلخ:

13 - قال ابن قدامة: فإن كان مانع الزكاة خارجاً عن قبضة الإمام قاتله

لأن الصحابة رضي الله عنهم قاتلوا مانعيها.

- وقال أبو بكر رضي الله عنه: لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه، فإن قاتلهم وظفر به وبماله أخذ من غير زيادة، ولم تُسب ذريته، لأن الجناية في غيرهم، ولأن المانع لا يسبى، فذريته أولى وإن ظفر به دون ماله دعاه إلى أدائها واستتابه ثلاثاً، فإن تاب وأدى وإلا قتل ولم يحكم بكفره.  
- وعن أحمد ما يدل على أنه يكفر بقتاله عليها.

- فروى الميموني عنه: إذا منعوا الزكاة كما منعوا أبا بكر وقاتلوا عليها، لم يورثوا ولم يصل عليهم.

- قال عبد الله بن مسعود: ما تارك الصلاة بمسلم.

- ووجه ذلك ما روي: أن أبا بكر رضي الله عنه لما قاتلهم وعضتهم الحرب قالوا: نؤديها؟ قال: لا أقبلها حتى تشهدوا أن قتلنا في الجنة وقتلاكم في

النار. ولم ينقل إنكار ذلك عن أحد من الصحابة فدل على كفرهم. اهـ منه بلفظه.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل ثلاثة عشر (13) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْحُبُوبِ وَالثِّمَارِ

- 1 - هذا وفي خمسة أوسق فما
- 2 - من قمح الشعير دخن ذرة
- 3 - وال فول لوبيا وحمص عدس
- 4 - والسّمسم القرطم زيتون بطيب
- 5 - من هذه العشرين قط دون القشور
- 6 - حباً ومن زيت المزيّت وثمر
- 7 - سقى بألّة وإلا فالعشر
- 8 - وإن بذين قد سقى زكّى على
- 9 - ثم القطني ضم كالقمح الشعير
- 10 - زرعك ذا قبل حصاد الآخر
- 11 - لا أولاً لآخر واعتبر
- 12 - لا أكل دابة بدرس والوجوب
- 13 - فلا يزكى وارث قبلهما
- 14 - باع سوى إن يعد من المشتري
- 15 - وإنما يخرص التمر العنب
- 16 - شجرة شجرة وما البلبل
- 17 - وواجد مخرص كفى وإن
- 18 - وما تضع جائحة ضع والأحب

- اشتمل هذا الفصل على ثمانية عشر بيتاً:

- تضمن البيت: (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8) قول الأصل:

«وفي خمسة أوسق فأكثر وإن بأرض خراجية ألف وستمئة رطل مائة وثمانية وعشرون درهماً مكياً كل خمسون وخمساً حبة من مطلق الشعير من حب وتمر فقط منقى مقدر الجفاف وإن لم يجف نصف عشره كزيت ماله زيت وثمان غير ذي الزيت، وما لا يجف وفول أخضر إن سقى بألة وإلا فالعشر، ولو اشترى أو أنفق عليه وإن سقى بهما فعلى حكميهما، وهل يغلب الأكثر؟ خلاف».

- ثم شرع يتكلم على زكاة الحبوب والثمار؛ أي على بيان نصابها، وبيان ما يجب إخراجه منها فقال:

(هذا وفي خمسة أوسق) والوسق ستون (60) صاعاً، والصاع أربعة (4) أمداد، والمد رطل وثلث، وقدر الصاع أربع (4) حفنات بكفي الرجل المعتدل.

قوله: (فما زاد على ذلك وإن بتيرب) تصغير تراب الخرج؛ أي الخراج.

- والمعنى: وإن زرع بأرض خراجية؛ أي عليها مال معلوم لبيت المال لوقفها على مصالح المسلمين لفتحها عنوا كأرض الشام والعراق أو لمصلحة أهلها عليه.

- الحطاب: الخراج نوعان ما وضع على أرض العنوة، وما صالح به الكفار على أرضهم فاشتراها مسلم وتحمل بالخراج بعد الشراء، فالنصاب ثلاثمائة (300) صاع، والصاع أربعة (4) أمداد فهو ألف ومائتا (1200) مد، والمد: ملء اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين، ووزنه رطل وثلث بالبغدادي، فالنصاب ألف وستمئة (1600) رطل ببغدادي، والرطل مائة وثمانية وعشرون (128) درهماً مكياً كل؛ أي كل درهم خمسون (50) حبة وخمساً  $2/5$  حبة من مطلق الشعير.

- ولقد قلت في نظمنا الجواهر الكنزية:

ومبلغ النصاب في الحرث اعلم      خمسة أوسق بكيل محكم  
وهي بالميزان ألف رطل      مع ستة من المثين تتلى

وكل رطل مائة وعشرون مع ثمان درهم فالموزون  
والدرهم المكى بالشعير خمسان والخمسون بالتقدير

(من قمح): وهو الحب المعروف، ويسمى البر، ويسمى الحنطة.

(والشعير): ومن أسمائه الشعير حبوب معروف.

(بخن): وهو حبوب يعرف عندنا باللسان الدارجي: «بالتافسوت  
والبشنة»، وهي أنواع منها الأبيض والأحمر والأصفر.

(نرة): نبات عشبي لم تعرفه العرب ولم يذكر في كتبهم القديمة ويعرف  
باللسان الدارجي: «بالكبل».

(وارز): نبات عشبي مائي، وأنواعه عديدة.

(علس): حب طويل يوجد في اليمن.

(سلت): وهو يعرف بشعير النبي ﷺ.

(والفول): منه الأبيض والأسود.

(لوييا): تعرف عندنا باللسان الدارجي: «تدلاغ».

(وحمص): نبات زراعي عشبي حبي من القرنيات الفراشية.

(عس): نبات بقلي حولي زراعي من الفصيلة القرنية.

(حلبان): حب يعرف عندنا باللسان الدارجي: «بالدمش».

(بسيلة): حب معروف في الشرق بعضه أسود يميل إلى الخضرة وبعضه

أبيض.

(والترمس): كلمة يونانية وهو من الحبوب المعروفة، ويستخرج منه زيت

مرهم فيه فوائد، قوله: . . .

(والسمسم): ويسمى باللغة الحبشية: الجلجلان، وهو من ذوات

الزيوت.

(والقرطم): نبات زراعي ويسمى: البرهم، ويستخرج منه الزيت.

(زيتون): وهو حب معروف، وهو الشجرة المباركة (يطيب) ويستخرج

منه الزيت.



(وحب فجل): الأحمر المغربي، وأما الأبيض فلا زيت فيه ولا زكاة.

(التمر): وهو تمرات النخيل.

(زبيب): وهو العنب. (من هذه العشرين قط).

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وهي إلى عشرين صنفاً تصل	قمح شعير ثم سلت يافل
دخن وأرز علس وذرة	وبعدهما القطاني وهي سبعة
جلبان فول حمص وعدس	بسيلة واللوبيا والترمس
ذوات زيت حب فجل قرطم	وزيتون وجلجلان السمس
والتمر والزبيب والخرص يجب	له مقدر الجفاف أن يطيب
والقمح للسلت يضم والشعير	كذلك القطاني ضمها جدير

(دون القشور) القشرة الأولى في الفول لا الملتصقة به، فإنها تحسب

كما يحسب قشر الأرز والعلس والفول والحمص والعدس الذي يخزّن به (مقدار جفافها)؛ أي مقدار الجفاف بالحرز، وغلبة الظن إذا أخذ الحب فركاً قبل يبسه من فول وحمص وشعير وقمح وبلح وعنب بعد طيبه وقبل يبسه بأن يحزر مقداره رطباً ويابساً.

وقوله: (نصف العشور حباً)؛ أي من حب (ومن زيت المزيث)؛ أي ما له

زيت من زيتون وسمسم وقرطم وحب فجل أحمر إن كان حب كل نصاباً، وإن قلّ زيت، فإن أخرج من حبه أجزاء في غير الزيتون، وأما الزيتون فيتعين الإخراج من زيتته إن كان له زيت سواء عصره أو أكله أو باعه، ولا يجزئ الإخراج من حبه ولا من ثمنه إن بيع ولا من قيمته إن أكل إن أمكن معرفة قدر زيتته ولو بالتحري، وإلا أخرج نصف عشر قيمته.

وقوله: (وثن ما فقد الزيت)؛ أي نصف عشر ثمن غير ذي الزيت كزيتون

مصر إن بيع، وإلا أخرج نصف عشر قيمته يوم طيبه (أو الجفاف) ونصف عشر من ما لا يجف كعنب مصر ورطبها إن بيع وإلا فنصف عشر قيمته، ومحل كون الواجب نصف العشر (إن سقى بألة)؛ أي إن سقى الحب والتمر بألة مثل المضخات والمحركات (وإلا) بأن سقى بدون آلة كنهري وسيح وعين ومطر

وفقارة (فالعشر) كاملاً (ولو شرى أو ماه)؛ أي ولو اشترى ماء السبح؛ أي ماء المطر ممن اجتمع في أرضه أو أنفق عليه في إجدائه من أرض مباحة إلى أرضه فيزكى بالعشر لقلّة الثمن والمنفق غالباً.

(وإن بنين)؛ أي بالآلة وغيرها. (قد سقى)؛ أي كان السقي فيه آلة بالكلفة وسقى من غير كلفة؛ أي من عين أو مطر (زكى على حكميهما)؛ أي بأن يقسم نصفين نصف للآلة ونصف لغيرها فيزكى ما سقى بآلة بنصف العشر وما سقى بلا آلة بالعشر.

قوله: (وهل يغلب ما علا)؛ أي وهل إذا كان أحدهما ثلثين، والآخر ثلثاً يغلب الأكثر على الأقل فيزكى الجميع بنصف العشر إن غلب الآلة أو بالعشر إن غلب غيرها أو لا يغلب الأكثر ويزكي كل على حكمه، خلاف؛ أي قولان مشهوران، وهل المراد بالأكثر مدة ولو كان السقي فيها أقل أو الأكثر سقياً وإن قلت مدته؟ خلاف.

- وتضمن البيت: (9، 10، 11، 12، 13، 14) قول الأصل:

«وتضم القطاني كقمح وشعير وسلت وإن ببلدان إن زرع أحدهما قبل حصاد الآخر فيضم الوسط لهما لا أول لثالث، لا لعلس، ودخن، وذرة، وأرز، وهي: أجناس، والسّمسم، ويزر الفجل، والقرطم، كالزيتون لا الكتان، وحسب قشر الأرز، والعلس، وما تصدق به، واستأجر قتا لا أكل دابة في درسها، والوجوب بإفراك الحب وطيب التمر فلا شيء على وارث قبلهما لم يصّر له نصاب، والزكاة على البائع بعدهما إلا أن يعدم فعلى مشرى، والنفقة على الموصى له المعين».

قوله: (ثم القطاني) وسميت القطاني قطاني لأنها تقطن في الأرض. وقال الشيخ محمد ابن العالم الزجاجي: وسميت القطاني لقلّة اقتياتها ودوامها في البيوت يضم بعضها إلى بعض ولقد تقدم أنها سبعة كما في قولنا:

جلبان فول حمص وعدس بسيلة واللوبيا والترمس

- قال في الرسالة: وكذلك تجمع أصناف القطنية.

معناه: يضم بعضها لبعض بشرط زرع المضموم قبل حصاد المضموم

إليه، فإذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكى وإلا فلا، لأنها في الزكاة جنس واحد رفقا بالفقراء بخلاف البيع.

(كالقمح الشعير سلت)؛ أي ويجمع القمح والشعير والسلت في الزكاة، فإذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق فليزك ذلك المجموع، ويخرج من كل نوع بحسابه، وإلا فمن أوسطها، فإن أخرج عن أحدهما من غيره، فإن أخرج من الأعلى عن الأدنى أجزأ بخلاف عكسه.

وقوله: (وإن تباعدت)؛ أي وإن ببلدان شتى كالماشية المتفرقة لمالك واحد.. ابن رشد: ولا خلاف فيه.

- ثم شرط في الضم اجتماعهما في الأرض فقال: (إذ يصير زرعك ذا قبل حصاد الآخر)؛ أي إن زرع أحدهما فيما إذا كانا زرعين مثلاً قبل حصاد الآخر، لأن الحصاد في الحبوب كالحول سواء كانا في فصل واحد وفصلين، وقيل: لا بدّ من اجتماعهما في فصل واحد وعلى الأول، فيشترط إن يبقى من حب الأول إلى حصاد الثاني ما يكمل به النصاب على المشهور، وفسر السنهوري باستحقاقه، ووجوب الزكاة فيه، قال: وظاهر كلامهم - بالضم - ولو زرع الثاني قرب حصاد الأول خلافاً للخمى.

قوله: (فوسطها)؛ أي فيضم الوسط لهما؛ أي للأول والثالث على سبيل البدلية إن كان فيه مع كل منهما نصاب بأن يكون فيه ثلاثة أوسق وفي كل منهما وسقان، ولم تخرج زكاة الأولين حتى حصد الثالث، فيزكى الثلاثة زكاة واحد، فإن زكى الأولين قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط له، ويزكى وحده إن كان فيه نصاب وإلا فلا، لا يضم زرع أول لآخر؛ أي ثالث فالأولى للناظم أن يقول: (لا أولاً) لثالث، ليرتفع الوهم لأن (الآخر) قد يطلق على الثاني، فالمراد هنا الثالث زرع بعد حصاد الأول إذا لم يكن في الوسط مع كل منهما نصاب بأن كان في كل وسقان ولو كان في الوسط مع الأول نصاب، وليس فيه مع الثالث نصاب أو عكسه بأن كان الأول ثلاثة، والثاني وسقين، والثالث كذلك، أو الأول وسقان، والثاني كذلك، والثالث ثلاثة أوسق ضم الوسط للأول في الأولى ولا زكاة في الثالث، وللثالث في الثانية ولا زكاة في الأولى.

وقوله: (واعتبر)؛ أي يحسب في جملة النصاب (ما يبيع أو اعطي) أو استأجر به في حصاد دراس أو جذاذ أو لقط زيتون أو استأجر به قثاً، وهي الحزم التي تعمل عند الحصاد، تعرف عندنا بالدارجة بـ«القبضة»، وأخرى غيره من كيل.

- وفي شرح الزجاجي: يوجد في الطرة: يستفاد من هذا أن ما بقي في النخيل من التمر فيه الزكاة وهو الذي يقال له: «أكركر» بالعجمية لأنه يترك بنية العود. هكذا وجد في الطرة.

- قلت: وهذا يغني عنه الخرص إذا خرص التمر بعد الطيب فإنه يعرف به حق الزكاة وما بقي في النخيل فهو في حساب المالك.

قوله: (لا اكل دابة بدرس)؛ أي في حال درسها لعسر الاحتراز منها، فنزل منزلة الآفات السماوية (والوجوب) للزكاة يتحقق (بطيب مثمر) بزهر تمر النخل وحلاوة العنب، (وإفراك الحبوب)؛ أي صيرورته فريكاً منتفعاً به واستغنى عن الماء.

(فلا يزكى وارث) مات مورثه (قبلهما)؛ أي الطيب والإفراك لم يصر له نصاب مما ورثه إلا أن يكون له زرع من جنسه، وزرع أحدهما قبل حصاد الآخر، وبقي من حب الأول ما يكمل الثاني نصاباً فيضمهما ويزكيهما، فإن ورث نصاباً زكاه. ومفهوم قبلهما أن من ورث بعدهما يزكي الجملة على ملك الميت إن كان نصاباً أو يقسم الباقي على الورثة ولا زكاة على من نابه نصاب.

وقوله: (من بعدهما باع)؛ أي الإفراك والطيب، فالزكاة على البائع إلا أن يشترطها على المشتري أو يعدم البائع فـ (المشتري) نيابة عن البائع إن بقي البيع بيده أو فوّه هو يرجع على البائع بحصة ما أخرج زكاة من الثمن وهو العشر أو نصفه، فإن فات بسماوي أو أتلفه أجنبي فلا يزكيه المشتري، ويزكيه البائع إن أيسر.

وقوله: (كمطلقاً إن شرطها)؛ أي البائع على المشتري فهي على المشتري سواء أعدم البائع أم لا.

- وتضمن البيت: (15، 16، 17، 18) قول الأصل:

«وإنما يخرص التمر والعنب إذا حلّ بيعهما واختلفت حاجة أهلها نخلة نخلة بإسقاط نقصها لا سقطها وكفى الواحد وإن اختلفوا فالأعرف وإن أصابته جائحة اعتبرت وإن زادت على تخريص عارف فالأحب الإخراج. وهل على ظاهره أو الوجوب؟ تأويلان».

قوله: (وإنما يخرص)؛ أي يحزر (التمر) بفتح المثناة وسكون الميم؛ أي تمر النخل الذي يؤول إلى كونه تمرأ، و(العنب) قدره رطباً وجافاً (إن حل بيع)؛ أي بيعهما بزهو البلح، وحلاوة العنب ليعلم هل هو نصاب أم لا؟.

قوله: (واختلاف الحاج دب)؛ أي واختلفت حاجة أهلها بأكل وبيع وإبقاء بعض، لأن شأنهما ذلك (شجرة شجرة)؛ أي نخلة نخلة أو مفصلاً يحرز الخارص وتمر كل نخلة أو شجرة وحدها لأنه أقرب للصواب وأما تجزئة الحائط أثلاثاً أو أرباعاً وتخريص كل جزء منها وهو مجموع نخلات أو شجرات فلا تجوز، وكذا تخريصه بتمامه دفعة واحدة (وما البلل ينقص ضع)؛ أي ما يسقط منها بالجفاف واليبس (ضع) فإنه يوضع باجتهاد الخارص لا يوضع (ما بكالريح) سقط أو أكل الطير تغليياً لجانب الفقراء (وواحد مخرص) عدل عارف (كفى) في الخرص وإن تعددوا واختلفوا، (فليقف)؛ أي فليتبع (الأعرف) منهم وهو الذي يعمل بقوله لغلبة الظن بصدقه وإلا بأن استوا في المعرفة فمن قول كل يؤخذ جزء، فإن كانوا اثنين أخذ من كل قول نصفه وثلاثة ثلثه وأربعة ربه وسبعة سبعة، وعلى هذا القياس وزكى من مجموع الأجزاء فلو كانوا ثلاثة، قال أحدهم: عشرة، والثاني: تسعة، والثالث: ثمانية، زكى تسعة لأنها ثلث مجموع عشرة وتسعة وثمانية الذي هو سبعة وعشرون، وإن كان خرصهم في أزمئة مختلفة. فالظاهر العمل بقول الأول كما لابن عبد السلام.

(وما تضع جائحة ضع)؛ أي وإن أصابته جائحة بعد التخريص اعتبرت فيسقط عنه زكاة ما أجيح، وينظر في الباقي إن كانا نصاباً زكاه وإلا فلا.

- قال الشيخ الزجلاوي: ومن الجائحة ما يأخذه خدمة السلطان

والشرطة. وأما ما يرمى على أرباب الحوائط والزرع من الدراهم فلا يسقط ذلك عنهم الزكاة الواجبة فيها، وسئل ابن القاسم فيمن باع تمر نخله وفيه خمسة (5) أوسق، وقد وجبت الزكاة فيها فجاءت جائحة نقصته عن الخمسة؟.

- فقال: إن كانت الجائحة الثلث فأكثر مما يلزم فيه البائع أن يضع من الثمن على المشتري سقطت الزكاة، وإن كانت أقل من الثلث لم تسقط لأنه باع خمسة أوسق ولم يرد من الثمن شيئاً من الجائحة.  
- الباجي: ويصدق في الجائحة ما لم يتبين كذبه وإن اتهم حلف.

قوله: (والأحب الإخراج عن ما قد علا (التخريص)؛ أي وإن زادت على تخريص عارف عدل، فالأحب الإخراج عن الزائد. قاله في المدونة. وعلّله بقلّة إصابة الخارص في زمنه وهل على ظاهره من الاستحباب، وعليه تأولها عياض وابن رشد، أو هو على الوجوب وعليه الأكثر كابن يونس وبعض شيوخه والتونسي؟ قولان.

فإن نقصت عن خرص العدل العارف وجبت عليه في ظاهر الحكم لا فيما بينه وبين الله. قاله ابن جماعة ونحوه لابن رشد، وفي ابن غازي: لو تحقق ببيّنة أن النقص من خطأ العارف لرجع إليه. اهـ [من شرح الشيخ الزجلاوي].

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله هذا: وفي خمسة أوسق:

فالدليل على زكاة الثمار والحبوب والزيوت (من كتاب الله تعالى):

1 - قوله ﷺ: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَعَيْرَ مَّعْرُوشَاتٍ وَالشَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْثُلُهُمُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُمْتَشِكِيهَا وَعَيْرَ مُمْتَشِكِيهِمْ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّكُمْ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [141].  
[الأنعام: 141].

2 - عن جابر عن النبي ﷺ قال: «فيما سقت الأنهار والغيم العشر

وفيما سقي بالسانية نصف العشر» [رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود، وقال: الأنهار والعيون].

3 - وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عشراً العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر» [رواه الجماعة إلا مسلماً، لكن لفظ النسائي وأبي داود وابن ماجه: «بعلاً بدل عشراً»].

4 - وعن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، وليس فيما دون خمس أواق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود صدقة» [رواه الجماعة].

5 - وفي لفظ لأحمد ومسلم والنسائي: «ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة».

6 - ولمسلم في رواية: «من ثمر». ذات النقط الثلاث.

7 - وعن أبي سعيد أيضاً أن النبي ﷺ قال: «الوسق ستون صاعاً» [رواه أحمد وابن ماجه].

8 - ولأحمد وأبي داود: «ليس فيما دون خمسة أوساق زكاة»، والوسق ستون مختوماً.

**والدليل على قوله: من قمح الشعير دخن... إلخ:**

9 - عن مالك من باب زكاة الحبوب والزيتون من الموطأ:

- قال مالك: والحبوب التي فيها الزكاة الحنطة والشعير والسلت والذرة، والدخن، والأرز، والعدس، والجلبان، واللوييا، والجلجلان، وما أشبه ذلك من الحبوب التي تصير طعاماً فالزكاة تؤخذ منها بعد أن تحصد وتصير حباً.

- قال: والناس مصدقون في ذلك يقبل منهم في ذلك ما دفعوا.

10 - وقال مالك: وإنما يؤخذ من الزيتون والعشر بعد أن يعصر ويبلغ زيتونه خمسة أوسق فما لم يبلغ زيتونه خمسة أوسق فلا زكاة.

11 - وقال مالك: التمر كله صنف والزبيب كذلك والقمح والشعير

والسلت كذلك، فإن حصد الرجل من ذلك خمسة أوسق جمع عليه بعض ذلك إلى بعض فوجبت فيه الزكاة، والقطاني كذلك وإن اختلفت أسماؤها، وألوانها، القطنية: الحمص والعدس واللوبيا والجلبان، وكل ما ثبت عند الناس أنه قطنية، فإذا حصد الرجل من ذلك خمسة أوسق بالصاع الأول صاع النبي ﷺ وإن كان من أصناف القطنية كلها ليس من صنف واحد من القطنية، فإنه يجمع ذلك بعضه إلى بعض وعليه فيه الزكاة.

12 - وقال مالك: وقد فرّق عمر بن الخطاب بين القطنية والحنطة فيما أخذ من النبط؛ أي أن القطنية كلها صنف واحد.

### والدليل على قوله: وإنما يخرص التمر والعنب:

13 - عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة فيخرص النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه، ثم يخير يهود يأخذونه بذلك الخرص أو يدفعونه إليهم بذلك الخرص لكي يحصي الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفرّق. [رواه أحمد وأبو داود].

14 - وعن عتاب بن أسيد: أن النبي ﷺ كان يبعث على الناس من يخرص عليهم كرومهم وثمارهم. [رواه الترمذي وابن ماجه].

15 - وعنه قال: أمر رسول الله ﷺ أن يخرص العنب كما يخرص النخل فتؤخذ زكاته زيبياً كما تؤخذ زكاة النخل تمراً. [رواه أبو داود والترمذي].

16 - وعن سهل بن حثمة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع» [رواه الخمسة إلا ابن ماجه].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل ستة عشر (16) دليلاً.



## فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْعَيْنِ

- 1 - في مائتي شرعي درهم أو
- 2 - مجمع من ذين بالجزء ربع
- 3 - أو رذئت ونقصت حيث تسد
- 4 - إن تم حول غير معدن وتم
- 5 - بذات إيداع وما بها اتجر
- 6 - أو ضاعت أو دفعت أن الريح كل
- 7 - ولا تزكى مال عبد بل ولا
- 8 - ولا حلياً جائزاً وإن كسر
- 9 - وزك ما أعدّ للعاقبة
- 10 - والربح ضمه لأصله كما

- اشتمل هذا الفصل على عشرة (10) أبيات .

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) قول الأصل :

«وفي مائتي درهم شرعي أو عشرين ديناراً فأكثر أو مجمع منهما بالجزء ربع العشر، وإن لطفل أو مجنون أو نقصت برداءة أو إضافة وراجت ككاملة، وإلا حسب الخالص إن تم الملك وحول غير المعدن، وتعددت بتعده في مودعة ومتجر فيها بأجر لا مخصوبة ومدفونة وضائعة ومدفوعة على أن الربح للعامل بلا ضمان ولا زكاة في عين فقط وورثت إن لم يعلم بها أو لم توقف إلا بعد حول بعد قسمها أو قبضها ولا موصي بتفرقتها ولا مال رقيق، ومدين، وسكة وصياغة وجودة» .

- ثم شرع يتكلم على زكاة العين و(في مائتي شرعي) من باب تقديم

الصفة على الموصوف (درهم) هو الموصوف، (أو عشرين ديناراً) شرعياً من الذهب (فاكثر) فلا وقص في العين أو (مجمع) منهما.

وهذا معنى قوله: (من نيين)؛ أي الدراهم والدنانير كعشرة (10) دنانير، ومائتي (200) درهم، أو خمسة (5) دنانير، ومائة وخمسين (150) درهماً، أو تسعة عشر (19) ديناراً وعشرة (10) دراهم حال كون التجميع (بالجزء)؛ أي: أي التجزئة والمقابلة بأن يقابل الدينار بعشرة (10) دراهم لا بالقيمة التابعة للجودة والسكة والصياغة فلا زكاة في مائة (100) دراهم وتسعة (9) دنانير قيمتها مائة (100) دراهم لجودتها أو سكتها أو صياغتها (ربيع) العشر، (ولو لطفل) من دون البلوغ ذكراً كان أو أنثى أو لمجنون مطبق، لأن الخطاب بها خطاب وضع، بمعنى أن الشارع جعل ملك النصاب سبباً في الزكاة، والخطاب بإخراجها يتعلق بولي الصبي أو المجنون.

أو لمن صرع وهو المجنون، (أو رثت)؛ أي ولمن كانت متصفة بالرداءة بأن كان ذهبها أو فضتها دنيئاً وليس فيها غش، وراجت كجيدة الأصل بأن لم تحطها رداءتها عن الذهبية والفضية، (ونقصت) زنة الدنانير، والدراهم عن وزن الدنانير والدراهم الشرعية كحبة وحبتيين من كل دينار أو درهم (حيث تسد) ككامل؛ أي وراجت ككاملة في الوزن بأن يشتري بها ما يشتري بالكاملة (وإلا)؛ أي وإن لم ترج ناقصة الوزن ككاملة فلا تجب زكاتها حتى تكمل زنتها، وكذلك الرديئة حسب الخالص. وهذا معنى حيث تسد ككامل إلا (فخالص يعد إن تم الحول غير معدن)، وأما المعدن والركاز فالزكاة بوجود الركاز وإخراج المعدن أو تصفيته.

قوله: (وتم ملك) فلا زكاة على حائز نصاباً غير مالك له كمودع - بالفتح - وملتقط - بالكسر -، ولا زكاة على مدين ليس عنده ما يفي بدينه وعلى رقيق لعدم تمام ملكه.

وقوله: (واعدها لأعوام تؤم بذات إيداع)؛ أي وتعددت الزكاة بتعدد الحول بذات إيداع عند من يحفظها وقبضها مودعها - بالكسر - بعد أعوام فيزيكها لكل عام بعد قبضها (وما بها اتجر بالأجر)؛ أي وتعدد بتعدد في عين

متجر فيها بأجر؛ أي أجرة للتاجر فيها وربحها لربها خاصة فيزكيها كل عام، وهي عند التاجر حيث علم قدرها وهو مدير، فإن لم يعلم قدرها أخرها لعلمه.

قوله: (لا أن تغصب)؛ أي لا تتعدد الزكاة بتعدد الحول في عين مغصوبة أقامت عند غاصبها أعواماً فيزكيها ربها بعد قبضها منه لعام واحد ولو رد غاصبها ربحها معها، لأن ربحها لم يقدر على تنميتها فأشبهت الضائع (أو ضلت مقراً)؛ أي كانت مدفونة بصحراء، أو عمران ضل صاحبها عنها ثم وجدها بعد أعوام فيزكيها لعام واحد، وأما التي دفنها وتركها سنين عالماً بمكانها فيزكيها لكل عام اتفاقاً.

قوله: (أو ضاعت)؛ أي ولا تتعدد بتعدد في عين ضاعت من مالها، ثم وجدها بعد سنين فيزكيها لعام واحد.

قوله: (أو دفعت أن الربح كل لعامل بلا ضمان)؛ أي ولا تتعدد بتعدد في عين مدفوعة قراضاً على أن الربح كله للعامل فيها بلا ضمان عليه لما تلف أو خسر منها فيزكيها ربها لعام واحد بعد قبضها إن لم يكن مديراً وإلا فلكل عام مع ما بيده حيث علم بقاءها، ولا زكاة في عين فقط؛ أي دون الحرث والماشية، ورثت، ومضى عليها أعوام قبل قسمها إن لم يعلم بها الوارث أو لم توقف من الحاكم عند أمين، فلا يزكيها الوارث إلا بعد حول بعد قسمها أو بعد قبضها ولو بوكيل، فإن علم بها أو وقفت من الحاكم عند أمين زكيت لما مضى من الأعوام من يوم وقفها أو علمها، وهذا التفصيل ضعيف، والمعتمد مذهب المدونة، وهو: أن العين الموروثة فائدة يستقبل بها الوارث حولاً بعد قبضها ولو علم بها أو وقفت، ولا زكاة في عين موصى بتفرقتها على معينين أو غيرهم ومرّ عليها حول بيد الوصي قبلها، ومات الموصي قبل الحول لخروجها عن ملكه بموت فإن مات بعده زكيت على ملكه كانت نصاباً ولو مع ما بيده ولا يزكيها من صارت له إلا بعد حول من قبضها لأنها فائدة، ولم يتعرض الناظم لهاتين المسألتين، وقد نظمها الشيخ خليفة بقوله:

والعين إن تملك بإرث يحصل      فربها حولاً بها يستقبل  
لا في التي فيها بتفريق عهد      ما ووقفت له ولو طال الأمد

قوله: (ولا يزكى مال عبد)؛ أي ولا زكاة في مال العبد الرقيق، وإن بشائبة حرية كمكاتب لعدم تمام ملكه.

قوله: (ولا عين مدين غيرها ما حصل)؛ أي ولا زكاة في عين مدين إن كان المال عيناً أو عرضاً حالاً أو مؤجلاً، وليس له ما يجعله فيه بخلاف الحرث والماشية والمعدن والركاز.

- وتضمن البيت: (8، 9، 10) قول الأصل:

«وحلى وإن تكسر إن لم يتهشم ولم ينو عدم إصلاحه، وإن كان لرجل، أو كراء إلا محرماً أو معد العاقبة، أو صداق أو منوياً به التجارة وإن رصع بجوهر، وزكى الزنة إن نزع بلا ضرر وإلا تحرى، وضم الربح لأصله كغلة مكترى للتجارة ولو ربح دين لا عوض عنده، ولمنفق بعد حوله مع أصله وقت الشراء».

قوله: (ولا حلياً)؛ أي ولا يزكى حلياً معطوفاً على مال عبد؛ أي ولا زكاة في حلي جائز اتخاذه، ولو تكسر إن لم يتهشم، فإن تهشم بحيث لا يمكن إصلاحه إلا بسبكه وجبت فيه الزكاة لحول بعد تهشمه؛ لأنه كالتبر (وغرمه أقر)؛ أي بأن نوى إصلاحه أو لا نية له، والمعتمد الزكاة، فالزكاة في خمس صور في التهشم مطلقاً، والمتكسر إن لم ينو إصلاحه بأن نوى عدم الإصلاح أو لا نية له (وزد ما أعد للعاقبة)؛ أي مع كونه مباحاً كسيف لرجل وخلاخل لامرأة معدين للعاقبة فتجب فيه الزكاة فيهما، ومن هنا يعلم وجوب الزكاة في القطع المعروفة باللوز لأنها على شكل العملة، وغالباً يقصد بها العاقبة (أو مهر)؛ أي صداق لمن يريد إنكاحها فتجب الزكاة في الحلي إذا اتخذ الرجل لأجل أن يصدقه لامرأة يتزوجها أو يشتري به أمة يتسرى بها. وهذا هو المشهور خلافاً لمن قال بسقوط الزكاة فيه.

قوله: (أو حرم)؛ أي حرم من الحلي كالأواني والمباخر والمكحلة والمرود ولو لامرأة (أو تجارة)؛ أي أو كان الحلي منوياً به التجارة؛ أي البيع، وسواء كان لرجل أو امرأة (والربح ضمه لأصله)؛ أي ولو كان الربح أو أصله دون نصاب ومجموعهما نصاب، فيزكى مع أصله عند تمام الحول، من يوم ملك الأصل أو زكاه فمن عنده دينار أول المحرم، فتاجر فيه فصار بربحه

عشرين فحولها المحرم، فإن تم النصاب بالربح بعد الحول زكّي حينئذٍ.

وقوله: (غلة مكترى لتجر علماء) ولما كانت غلة المشتري للتجارة ربحاً حكماً فتضم لأصله لا فائدة على المشهور أفاد حكمها بما قبله بقوله: كما غلة مكترى لتجر علماء تضم للأصل فيكون حولها حول الأصل، ولو كان أقل من نصاب فمن عنده خمسة دنانير، أو نصاب زكاة في المحرم، ثم اكترى به داراً مثلاً للتجارة في رجب فأكراها في رمضان بأربعين (40) ديناراً، فالحول المحرم واحترز بمكترى للتجارة عن غلة مشتري للتجارة أو مكترى للقنية فأكراه لأمر حدث، فإنه يستقبل بها حولاً بعد قبضها.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: في مائتي درهم شرعي... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبُطْلِ وَيَصُودُونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿34﴾ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿35﴾ [التوبة: 34، 35].

2 - عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال: «إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء - يعني في الذهب - حتى يكون لك عشرين ديناراً، فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار» [رواه أبو داود].

3 - وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق فهاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهماً درهماً وليس في تسعين ومائة شيء، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم» [رواه أحمد وأبو داود والترمذي].

4 - وفي لفظ: «قد عفوت لكم عن الخيل والرقيق وليس فيما دون المائتين زكاة» [رواه أحمد والنسائي].

5 - وعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق

من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة، وليس فيما دون خمس أوسق من التمر صدقة» [رواه أحمد ومسلم، وهو لأحمد والبخاري من حديث أبي سعيد].

### والدليل على قوله: وإن لطفل:

6 - لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خطب الناس فقال: «ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة» [رواه الترمذي والشافعي والدارقطني].

7 - وعن القاسم رضي الله عنه قال: كانت عائشة تليني أنا وأخوين لي يتيمين في حجرها، فكانت تخرج من أموالنا الزكاة. [رواه الشافعي].

- قال البغوي: اختلف العلماء في وجوب زكاة مال الصبي، فذهب جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى وجوبها منهم: عمر وعلي وابن عمر وعائشة وجابر. وهو قول عطاء وطاوس ومجاهد وابن سيرين، وإليه ذهب الأوزاعي وابن أبي ليلى ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق.

- قال الثوري وابن المبارك وأصحاب الرأي: لا زكاة في مال الصبي، واتفقوا على وجوب العشر فيما أخرجته أرضه وعلى وجوب صدقة الفطر عنه. اهـ.

### والدليل على قوله: أو ردت أو نقصت حيث تسد ككامل:

8 - قال مالك في الموطأ: السنة التي لا اختلاف فيها عندنا أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً عيناً كما تجب في مائتي درهم.

- قال مالك: ليس في عشرين ديناراً ناقصة بيّنة النقصان زكاة، فإن زادت حتى تبلغ زيادتها عشرين ديناراً ففيها الزكاة، وليس فيما دون عشرين ديناراً عيناً زكاة وليس في مائتي درهم ناقصة بيّنة النقصان زكاة، فإن زادت حتى تبلغ زيادتها مائتي درهم وافية ففيها الزكاة، فإن كانت تجوز بجواز الوازنة رأيت فيها الزكاة دنائير كانت أو دراهم.

- قال مالك في رجل كانت عنده ستون ومائة درهم وازنة وصرف

الدرهم ببلده ثمانية دراهم أنها لا تجب فيها الزكاة، وإنما تجب الزكاة في عشرين ديناراً أو مائتي درهم.

**الدليل على قوله: تمّ حول:**

- قد تقدم في الدليل رقم (2).

**والدليل على قوله: غير معدن:**

9 - ما في الموطأ: حدثني يحيى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد أن رسول الله ﷺ قطع لبلال بن الحارث المزني معادن القبلية، وهي من ناحية الفرع، فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة.

10 - قال مالك: أرى - والله أعلم - أنه لا يؤخذ من المعادن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين ديناراً أو مائتي درهم، فإذا بلغ ذلك فيه الزكاة مكانه، وما زاد على ذلك أخذ لحساب ذلك ما دام المعدن نيلاً، فإذا انقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل، فهو مثل الأول يبتدأ فيه الزكاة كما ابتدأت في الأول.

11 - قال مالك: المعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع يؤخذ منه إذا خرج من المعدن من يومه ذلك، ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الزرع إذا حصد العشر ولا ينتظر أن يحول عليه الحول. اهـ.

**والدليل على قوله: ولا يزكي مال عبد:**

12 - أخرج البيهقي بسنده: عن نافع عن ابن عمر قال: ليس في مال العبد زكاة حتى يعتق.

- قال: هذا لفظ حديث أبي نمير.

- وفي رواية أبي معاوية: ليس في مال مملوك زكاة روي ذلك عن جابر بن عبد الله ﷺ.

13 - وفي سنن البيهقي: باب ليس في مال المكاتب زكاة:

- روي ذلك عن نافع عن ابن عمرو عن أبي الزبير عن جابر: وذلك فيما أجاز لي أبو عبد الله ﷺ روايته عن أبي الوليد الفقيه، حدثنا الحسن بن سفيان،

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع عن نافع عن ابن عمر قال: ليس في مال العبد ولا المكاتب زكاة.

14 - ثم ساق سند آخر إلى أبي الزبير عن جابر قال: ليس في مال العبد ولا المكاتب زكاة حتى يعتق.

**والدليل على قوله: ولا عين مدين:**

15 - قال في الموطأ:

- وحدثني عن مالك عن يزيد بن خصيفة أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله أعليه زكاة؟

- فقال: لا...

... إلى أن قال:

- وقال مالك: الأمر عندنا في الرجل يكون عليه دين وعنده من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين، ويكون عنده من الناض سوى ذلك ما تجب فيه الزكاة فإنه يزك ما بيده من ناض تجب فيه الزكاة، وإن لم يكن عنده من العروض والنقد إلا وفاء دينه، فلا زكاة عليه حتى يكون عنده من الناض فضل عن دينه ما تجب فيه الزكاة فعليه أن يزكيه.

**والدليل على قوله: ولا حلياً جائزاً:**

16 - عن جابر عن النبي ﷺ: «ليس في الحلبي زكاة» [رواه الدارقطني].

17 - وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت تلي بنات أخيها يتامى في حجرها لهن الحلبي فلا تخرج من حلبيهن الزكاة.

18 - وعن نافع: أن عبد الله بن عمر كان يحلي بناته وجواربه الذهب ثم لا يخرج من حلبيهن الزكاة. [رواهما البخاري ومسلم].

19 - وعن عمرو بن دينار قال: سمعت رجلاً يسأل جابر بن عبد الله عن الحلبي أفيه زكاة؟ قال: لا، وإن كان يبلغ ألف دينار، قال: وإن كثر. [رواه الشافعي والبيهقي].



20 - وقال أبو حنيفة بوجوب الزكاة في الحلبي مهما كان إذا بلغ نصاباً وحال عليه الحول. واستدل بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن امرأة أتت النبي ﷺ ومعها بنت لها وفي يد بنتها مسكتان غليظتان من ذهب، فقال لها: «أتعطين زكاة هذا؟» قالت: لا. قال: «أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار؟». قال فخلعتهما فألقتهما إلى النبي ﷺ وقالت: هما لله ولرسوله. [رواه أصحاب السنن].

- ولفظ الترمذي: رأى النبي ﷺ في أيديهما سوارين من ذهب فقال: «أتوديان زكاته؟» قالتا: لا، فقال لهما رسول الله ﷺ: «أتحبان أن يسوركما الله بسوارين من نار». قالتا: لا، قال: «فأديا زكاته».

**والدليل على قوله: والريح ضمة لأصله.. إلخ:**

21 - قال مالك: في رجل كانت له عشرة دنانير فاتجر فيها، فحال عليها الحول وقد بلغت عشرين ديناراً أنه يزكيها مكانها، ولا ينتظر بها أن يحول عليها الحول من يوم بلغت ما تجب فيه... إلخ. [كما في الموطأ].

\* مجموع ما وجدناه من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل إحدى وعشرين (21) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي الْفَوَائِدِ وَالْعُرُوضِ وَالذِّينِ

- 1 - واستقبلن بفائد طراً لا
  - 2 - وإنما يزكى دين إن يكن
  - 3 - أو أصله عرض تجارة أخذ
  - 4 - وإنما يزكى عرض لا زكاة
  - 5 - بنية للتجر أو مع نية
  - 6 - لا أن بلا نية أو نوى اقتنا
  - 7 - وكان أصله كذا أو كان عين
  - 8 - ومع دين فقد أسر زكبين
  - 9 - وأن يساوي الدين ما باليد لا
  - 10 - بل بالثلاث الفرض من عين نفى
  - 11 - كالزرع والحيوان للسلف أو
  - 12 - أو لسوى معينين أولهم
  - 13 - إلا فإن لكل يحصل النصاب
- عن عوض كهبة أرش جلا  
أصله عيناً بيد المالك عن  
عيناً وقد بنفسه كمل إذ  
في عينه ملك بالمعاوضات  
غلة أو قنيتة في المثبت  
أو غلة أو قد نواهما هنا  
وأن يقل وبها بيع إذن  
حرثاً ومعدناً وحيواناً يعن  
زكاة فطر العبد إن مثل علا  
وزك عيناً وقفت للسلف  
نسل على نحو مساجد رووا  
أن يتولى أمره المالك ثم  
زكى وما الواقف في ذاك نصاب

- اشتمل هذا الفصل على ثلاثة عشر (13) بيتاً.

- تضمن البيت: (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12،

13) قول الأصل:

«استقبل بفائدة تجددت لا عن مال كعطية أو غير مزكى كثمن مقتنى».

- إلى أن قال: «وإنما يزكى دين إن كان أصله عيناً بيد أو عرض تجارة

وقبض عيناً ولو بهبة أو إحالة كمل بنفسه...».

- إلى أن قال:

«وإنما يزكى عرض لا زكاة في عينة ملك بمعاوضة بنية تجراً ومع نية غلة أو قنية على المختار المرجح لا بلا نية قنية أو غلة وكان كأصلي أو عيناً وإن قل وبيع بعين...».

- إلى أن قال: «ولا تسقط زكاة حرث ومعدن وماشية بدين أو فقد أو أسير إن ساوى ما بيده، ولا زكاة فطر عن عبد عليه مثله، بخلاف العبد ولو دين زكاة أو مؤجلاً أو كمهر أو نفقة زوجة مطلقاً أو ولد إن حكم بها، وهل إن تقدم يسره؟ قولان».

- إلى أن قال: «أو مرّ لكمؤجر نفسه بستين ديناراً ثلاث سنين حول، فلا زكاة، ومدين مائة له مائة محرمة، ومائة رجبية، يزكى الأولي وزكيت عين، وقفت للسلف كنبات، وحيوان، أو نسله على مساجد، أو غير معينين كعليهم إن تولى المالك تفرقته وإلا إن حصل لكل نصاب، وفي إلحاق ولد فلان بالمعينين أو غيرهم. قولان».

قوله: (واستقبلن بفائد طراً)؛ أي ويستقبل المزكي بفائد؛ أي بفائدة من يوم قبضها طراً؛ أي تجدد للشخص عن غير مال.

وهذا معنى قوله: (لا عن عوض) كعطية؛ أي هبة أو صدقة وأدخلت الكاف الموروث والصدقات، والمخالع به وسهم الغنيمة والمرتب من بيت المال (أرش جلا)؛ أي أرش الجناية أو تجددت عن مال غير مزكى؛ أي لا تجب الزكاة في عينه أو عوضه كل عام، كضمن مقتنى سواء كان عقاراً أو حيواناً أو غيرهما. والناظم لم يبسط في هذا الموضوع كما بسط فيه الشيخ خليفة بن حسن حيث قال:

واستقبل الحول بما تجددا	بفائد عن غير مال وجدا
كالصدقات والهبات والنحل	والإرث والخلع وما به عقل
أو كان عن غير مزكى حصلا	كضمن مما اقتناه أبدا
وما به نقص وإن بعد تمام	أوجب لما يتمه بعد انضمام
إلا التي من بعد حولها حصل	فحولها عن أصله لا ينتقل

وحيثما نقصتا وفيهما      ربح ما يتم واحدهما  
وكان عند حول الأولى منهما      أو قبل ذاك فعلى حولهما  
والربح مفضوض على قدر العدد      وبعد شهر منه للأولى يعد  
أو شك في أيهما الربح حصل      فمنه والحول لما بعد نقل  
وحيثما حال بالأولى حولها      وربها من بعد ذا أنفقتها  
ثمت حال بعد حول الثانية      ناقصة فمن زكاة نائية

- فرى الناظم لم يترك شيئاً مما جاء في الأصل.

وقوله: (وإنما يزكى دين) إن كان كأصله؛ أي الدين (عيناً بيد المالك) فاقترضها، فإن كان أصله عطية بيد معطيها أو صداقاً بيد زوج أو خلعاً بيد ملتزمه أو أرشاً بيد الجاني، فلا يزكى إلا بعد تمام حول من قبضه، أو كان أصله عرض تجارة باعه محتكراً به (واخذ)؛ أي قبض (عيناً)؛ أي ذهباً أو فضة أو ما يقوم مقامهما من أوراق البنوك، فإن قبضه عرضاً فلا يزكيه حتى يبيعه بنصاب.

وقوله: (كامل) المقبوض نصاباً بنفسه في مرة أو مرات إن بقي المقبوض الأول بيده إلى قبض ما تمّ النصاب به، بل ولو تلف المتم؛ أي المقبوض الأول الذي تم نصاباً بالمقبوض الآخر أو كُمل المقبوض نصاباً بفائدة متعددة من غير مال، أو من غير مزكى جمعهما؛ أي المقبوض، والفائدة ملك وحول. مثال ذلك:

- استفاد عشرة دنانير في أول المحرم، واستمرت إلى مثله، واقتضى عشرة (10) دنانير من دين حل حوله فيزكى العشرين، وسواء تقدم ملك كالمثال أو تأخر بشرط بقاء الاقتضاء إلى تمام حول الفائدة.

وقوله: (وإنما يزكى عرض) أشار إلى زكاة العروض فيزكي قيمته إن كان مديراً أو ثمنه إن كان محتكراً لا زكاة في عينه؛ أي العروض كرقيق ويز دون نصاب ملك بالمعاوضات المالية؛ أي سببها لأهبة أو إرث أو خلع (بنية للتجر وحدها أو مع نية غلة) بأن نوى أن يكرهه إلى أن يجد من يشتريه بربح (أو) مع (قنية) بأن نوى استعماله إلى أن يجد مشترياً به؛ أي الربح.

وقوله: (في المثبت) يشير إلى قول الأصل: «على المختار والمرجع».

والمختار: اللخمي، والمرجع: لابن يونس من الخلاف.

- قال ابن غازي: قوله: على المختار والمرجع راجع لقوله: أو قنية؛ كما في التوضيح، وأما قوله: أو مع نية غلة، فالحكم فيه أبين فقطع به من غير احتياج للاستظهار عليه يعزوه لمن رجحه وهو اللخمي، وأما ابن يونس فلم يذكره أصلاً. اهـ [من جواهر الإكليل].

قوله: (لا إن بلا نية)؛ أي لا يزكى عوض العرض بلا نية لتجر (أو غلة) أو قنية أو نية غلة فقط، (أو قد نواهما هنا) أو مع نية القنية والغلة معاً.

قوله: (وكان أصله كذا).

والمعنى: وكان أصله كهو في كونه عرضاً ملك بمعاوضة مالية سواء نوى به التجارة أو القنية، ومفهوم كان كأصله أن العرض المملوك بلا معاوضة كعطية أو إرث أو بمعاوضة غير مالية كصداق إن اشترى به عوض التجارة وباعه بعين، فإنه يستقبل بثمنه.

وقوله: (أو كان عين)؛ أي عيناً (وإن يقل)؛ أي وإن قلّ عن نصاب اشترى بها عرض تجارة (وبها بيع)؛ أي عرض التجارة بعين؛ أي بيع بعين لا إن لم يبيع، ولا أن يبيع بعرض فراراً من الزكاة فيؤخذ بها.

وقوله: (ومع دين فقد أسر زكين)؛ يعني أن الدين والفقد والأسر لا تسقط بها زكاة الحرث والمعدن والحيوان؛ أي الماشية، وتقدم قول الأصل: «ولا تسقط زكاة حرث ومعدن وماشية بدين أو فقد أو أسر».

- قال في الرسالة: ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا ماشية.

- فمن خرج من زرعه خمس أوسق أو وجد في ماشيته نصاباً، وعليه دين يزيد على قيمة ذلك، فإنه يجب عليه إخراج الزكاة، ويوفي دينه من الباقي، ولو استدان الدين لإحياء الزرع أو الماشية أو استعان به على إخراج المعدن وهو كذلك إذ لم يقيده أحد فيما نعلم، والفرق بين هذه المذكورات وبين العين أن هذه أمور ظاهرة وزكاتها موكولة إلى الساعي يأخذها قهراً

بخلاف العين، فإن زكاتها موكولة إلى أمانة أربابها لخفائها فيقبل قولهم في أن عليهم ديناً كما يقبل قولهم في إخراجها، وهذا توجيه لما فرّق به ابن القاسم فإنه قال: لأن السنة جاءت بإسقاط الدين لزكاة العين بخلاف غيرها.

- قال القرافي: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان وعمر بن عبد العزيز يبعثون الخراص والسعاة ولا ينقصون شيئاً لأجل الدين من ثمرة ولا ماشية وكانوا يسألونهم عن الدين في العين. اهـ [من الفراوي على الرسالة].

قوله: (وإن يساوي الدين ما باليد) بأن كان عليه خمسة (5) أوسق من قمح وخرج له مثلها، وعليه خمسة (5) جمال وله مثلها، (لا زكاة فطر العبد إن مثل علا)؛ أي لا يجب عليه زكاة فطر عن عبد، وعليه؛ أي على المالك مثله؛ أي العبد فتسقط عنه حيث لم يكن له ما يقابله بخلاف العين، بل بالثلاث الدين والفقد والأسر (من عين نفى)؛ أي فتسقط زكاة العين بهذه الثلاثة.

وقد تقدم قول الأصل: «بخلاف العين ولو دين زكاة، أو مؤجلاً أو كمهر ونفقة زوجة مطلقاً...» إلخ. كما تقدم في نص الأصل إلى أن قال: «إلا أن يكون عنده معشر زكى فيجعل ذلك في مقابلة الدين ويزكي العين».

قوله: (وزك عيناً وقففت للسلف)؛ أي حبست العين على معينين أو غيرهم للسلف ليتسلفها المحتاج لقضاء حاجته بها، ويرد مثلها ومر عليها حول من ملكها أو زكاتها وهي بيد واقفها أو الناظر عليها إن كانت نصاباً أو أقل، وللواقف ما يتممه إذ وقفها لم يخرجها من ملك واقفها، فإن تسلفها أحد ولم يردّها إلا بعد عام، فيزكيها من ذكر بعد قبضها منه لعام واحد ولو أقامت عند المدين سنين.

(كالزروع) وقف ليزرع كل عام في أرض مملوكة أو مستأجرة أو مباحة، فإن كان الخارج نصاباً ولو بالضم لما لم يوقف من مال الواقف زكاه الواقف أو الناظر، وكذا ثمر الحوائط الموقوفة.

(والحيوان)؛ أي أنعام ينتفع بلبنها وصوفها، والحمل عليها وأولادها تبع لها ولو سكت عنها، وحولها حول أمهاتها، وسواء كان الحيوان على هذه

الصورة موقوفاً على مجهولين أو معينين، وأما لو حبسها لتفرق أعيانها وأثمانها فلا زكاة فيه .

قوله: (أو نسل)؛ أي الحيوان وقف ليفرق فيملك فيكون راجعاً إلى وقف الأصول، وتفرقة الغلات .

قوله: (على نحو مساجد) أو ربط، أو قناطير، أو غير معينين كالفقراء وبنو تميم .

والمعنى: أن النبات الموقوف، ونسل الحيوان على ما مرّ إن كان على مسجد أو مساجد أو على غير معينين، فالزكاة في جملة على ملك المحبس مطلقاً حياً أو ميتاً إن بلغ نصاباً، وإن لم يكن للمساكين أو المسجد إلا دونه، بل لو نقص عن النصاب ضمه المحبس إن كان حياً إلى بقية ماله، ولا خلاف في ذلك، وإن كان على معينين فكذلك (إن يتولى امره المالك) أن يتولى تفرقة وسقيه وعلاجه بنفسه أو نائبه، لأنه على هذا يكون غير محوز. كما قال الرماصي وغير المحوز كمال ربها .

وهذا ما أشار له في الأصل بقوله: «كعليهم إن تولى المالك تفرقة و(إلا)؛ أي إن لم يتولى المالك القيام بالنبات أو الحيوان الموقوف، وتولاه المعنيون الموقوف عليهم وصاروا يزرعون ويقتسمون الخارج ويخدمون الحيوان، ويقتسمون نسله فلا تزكى جملة على ملك واقفه، بل إن حصل لكل من المعينين نصاب من الخارج أو من النسل زكاه، وإلا فلا ما لم يكن له ما يضمه له ويكمل به النصاب هذا حكم الحيوان الموقوف لتفرقة نسله، وأما الحيوان الموقوف لتفرقة غلته أو الحمل أو الركوب عليه على معينين أو غيرهم فتزكى جملة على ملك واقفه إن كان نصاباً ولو بالضم لما لم يوقف سواء تولى المالك القيام به أو لا . وهذا معنى قوله: (إلا فإن لكل يحصل النصاب) . . . إلخ .

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: واستقبلن بفائد طراً:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

## والأصل في الاستقبال بالفائدة المجددة:

2 - إجماع أهل المدينة.

- ففي الموطأ:

- قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا في إجارة العبيد وخراجهم، وكراء المساكين وكتابة المكاتب أنه لا تجب في شيء من ذلك الزكاة قلّ ذلك أو كثر حتى يحول عليها الحول من يوم يقبضه صاحبه. اهـ [من الموطأ].

- وعلى هذا أدرج الأصل فقال: «واستقبل بفائدة تجددت... إلخ».

- وبه قال الشافعي وأحمد رحمهما الله.

قلت: وإذا تجددت الفائدة في فترتين أو فترات مختلفة، وكان كل منها لا تجب فيه الزكاة، فإن الفوائد الأولى تضم للفائدة الأخيرة التي كُمل النصاب بها، وتظهر أهمية هذه المسألة في موظف يمكنه أن يدخر، ويرغب في ذلك فإذا ادّخر من مرتبه مبلغاً يساوي خمسة دنانير في شهر محرم مثلاً وادّخر قدر ذلك في كل من شهر صفر وربيع الأول وربيع الآخر، فإن مبدأ الحول يعتبر من شهر ربيع الآخر، فيستقبل الحول للنصاب الذي كُمل فيه، وقس على ذلك إلا إذا نقصت الفائدة الأولى عن النصاب بعد مرور الحول عليها كاملة، ووجوب الزكاة فيها فلا تضم لما بعدها لتقرر حولها كما أنها لا تضم لما بعدها بل يزكي كلها في حوله. [قاله في الشرح الصغير].

## والدليل على قوله: وإنما يزكي دين... إلخ:

3 - عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان كان يقول: هذا شهر زكاتكم فمن كان عنده دين فليؤدّ دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منه الزكاة.

4 - وقال مالك: الأمر عندنا في الرجل يكون عليه دين، وعنده من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين، ويكون عليه من الناض سوى ذلك ما تجب فيه الزكاة، فإنه يزكي ما بيده من ناض تجب فيه الزكاة، وإن لم يكن عنده من العروض أو النقد إلا وفاء دينه فلا زكاة عليه حتى يكون من الناض فضل عن دينه مما تجب فيه الزكاة فعليه أن يزكيه.



5 - وقال مالك: الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الدين أن صاحبه لا يزكيه حتى يقبضه وأن أقام عند الذي هو الذي هو عليه سنين ذوات عدد، ثم قبضه صاحبه لم تجب فيه إلا زكاة واحدة، فإن قبض منه شيء لا تجب فيه الزكاة، فإن كان له مال سوى الذي قبض تجب فيه الزكاة، فإنه يزكي ما قبض من دينه ذلك.

6 - قال: وإن لم يكن له مال ناض غير الذي قبض من دينه، وكان الذي اقتضى من دينه لا تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه فيه.

**والدليل على قوله: وإنما يزكي عرض... إلخ:**

7 - قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن مَّلِكَةٍ مَّا كَسَبْتُمْ﴾

[البقرة: 167].

- قال مجاهد: نزلت في التجارة.

8 - وعن سمرة بن جندب قال: أما بعد؛ فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعده للبيع. [رواه أبو داود].

9 - وعن أبي ذر عن النبي ﷺ قال: «في الإبل صدقتها، وفي الغنم صدقتها، وفي البقر صدقتها، وفي البز صدقته» [رواه الدارقطني والحاكم وصححه].

10 - ومن الموطأ:

- قال مالك: الأمر عندنا في الرجل يشتري بالذهب والورق حنطة أو تمر أو غيرهما للتجارة، ثم يمسكها حتى يحول عليها الحول ثم يبيعها أن عليه فيها الزكاة حتى يبيعها إذا بلغ ثمنها ما تجب فيه الزكاة، وليس ذلك مثل الحصاد يحصده الرجل من أرضه ولا مثل الجذاذ.

11 - قال مالك: وما كان من مال عند رجل يديره للتجارة ولا ينض لصاحبه منه شيء تجب عليه فيه الزكاة، فإنه يجعل له شهراً من السنة يقوم فيها ما كان عنده من عرض التجارة ويحصى فيه ما كان عنده من نقد أو عين، فإذا بلغ ذلك كله ما تجب فيه الزكاة فإنه يزكيه.

12 - وقال مالك: ومن تجر من المسلمين ومن لم يتجر سواء ليس عليهم إلا صدقة واحدة في كل عام تجروا فيه أو لم يتجروا. اهـ.

13 - وقال ابن المنذر: أجمع عامة أهل العلم على وجوب زكاة التجارة واتفقوا على وجوبها في قيمتها لا في عينها، وعلى أنها تجب فيها الزكاة إذا حال حولها إلا أن الحنفية والشافعية والحنابلة قالوا: تجب بمضي كل حول، ووافقهم المالكية فيما إذا كان التاجر مديراً، وهو الذي يبيع كيفما اتفق ولا ينظر ارتفاع الأسعار، فإنه يزكيها إذا باعها من عام واحد ولو كانت عنده أعواماً. اهـ [من التعليق على شرح السنّة].

#### ملاحظة:

لم يتعرض الناظم كأصله للعملات الورقية والمعدنية المتعامل بها اليوم، ولكن الأغلبية الساحقة من علماء العصر جعلوا حكمها حكم النقدين الذهب والفضة، ولقد تكلمت على الموضوع في شرحنا: «زاد السالك على أسهل المسالك»، وها نحن نعيد جلبه هنا لتعميم الفائدة، فقلت:

لم يتعرض المصنف لأوراق البنكنوت، وقد وقع فيها خلاف بين العلماء، فمنهم من قال بوجوبها، مثل بعض علماء فاس كالشيخ السيد محمد الراضي، وألف فيها بعضهم كتابه سماه: «إغاثة ذوي الخصاصة والإملاق في واجب زكاة الأوراق».

ألمّ فيه إماماً بأطراف الموضوع، وجلب فيه من النظائر والأشياء والمعقول ما يقنع المحتاط لدينه، وفي سنة خمس وسبعين وثلاثمائة وألف (1375) للهجرة، قد وقع صراع كبير بواسطة الجرائد في شأن الزكاة، وذلك بين أحد الفقهاء يسمى: محمد الصالح من قسنطينة من جهة وطائفة من العلماء من جهة أخرى من مختلف جهات الوطن.

- فالشيخ السيد محمد الصالح القسنطيني يقول: لا زكاة في أوراق البنكنوت، ويستدل بوجوه.

والطائفة الأخرى يقولون بوجوبها، وقد كنت شاركت آنذاك في هذا الصراع، وقد كنت إلى جانب الذين يقولون بوجوب الزكاة فيها، ونصّ الجواب الذي كنت قد كتبتة في الموضوع بحذف السؤال على جهة الاختصار، فإنه يعلم من الجواب فقلت:

الجواب والله الموفق بتمته إلى الصواب وإليه المرجع والمآب: إن أوراق البنكنوت التي لم يكن بها الاستعمال، زمن استقرار الشريعة، وآل الحال إلى أن صار التعامل بها في الأثمان والقيم فلا بد من إدخالها تحت ما يتناول شريعتنا لكل ما يحتاج إليه إلى انقراض الدنيا بإدخال ما ليس منطوقاً به فيها تحت ما يتناوله من قواعد المنطوق، وعليه فمما لا ينبغي الخلاف فيه وجوب الزكاة في أوراق البنكنوت. كما أفتى به علماء توات مثل العالمين الجليلين الشيخ سيد محمد بن عبد الحق قاضي توات سابقاً، والسيد عبد الكريم بن محمد التيماموي، ولا ينبغي لأحد أن يفتي بسقوطها لما في ذلك من مخالفة الشريعة، ولو أدرك الشيخ عlish زمننا هذا وشاهد استغراق المعاملات بها شرقاً وغرباً لقال بوجوبها، لأن العلل الشرعية تدور مع معلولها وجوداً وعدمًا.

- وقد قال السيد عمر بن عبد العزيز: تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور.

أي تحدث لهم أفضية من قواعد الشريعة المتقررة بنسبة ما أحدثوه لا إنه يحدث شرع لما حدث غير الشرع الأول، بل يحكم لما حدث بما يتناوله من قواعد الشرع الأول الذي هو حاكم على كل ما يحتاج إليه أبدأً بشهادة قوله تعالى: ﴿مَا قَوْلُنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [1].

- وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾.

وأعتبر ذلك الأصل في كل ما حدث إلا أن الإفهام والأنظار قد تختلف في استنباط إدخال تلك الأمور تحت ما يتناوله من قواعد الشرع وأدلته. هذا ومما لا يخفى على ذي بصيرة أن الرواج في وقتنا الحاضر منوط بأذيال أوراق البنكنوت، وهذا أمر أزلي أظهره الله بواسطة ولاية الأمور، ولولا الحكمة الأزلية في الذهب والفضة لكانا مع الحجارة على حدّ السواء، إذ لو كان الإنسان يمشي على الذهب والفضة في أرض قفر، وعدم شربة ماء ومعه كمية من الذهب والفضة لم تفده شيئاً.

ودعوى من يقول: يمكن أن تزال الأرقام فيستحيل سوقها، لا ينهض

حجة في عدم وجوب الزكاة، لأن الزكاة شرعت لمواساة الفقراء وسدّ خلتهم، ثم شرعت في الأموال النامية وهذه الأموال مطلوب فيها النماء بالتصرف، وكل مال مطلوب فيه ذلك تجب فيه الزكاة، ودليل الصغرى من دليل الكبرى.

وفي الجزء الثاني من التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول، تأليف الشيخ منصور في كتاب الزكاة ما نصه:

بقي الكلام على الأوراق المالية البنكنوت عليها الزكاة لأنهم يتعاملون بها كالنفدين.. إلى أن قال: فتجب فيها الزكاة إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول، وعليه المالكية والحنفية.. ثم قال: والبنكنوت هي الأوراق الكاغدية المسماة بالكواغظ الآن. انتهى. والله أعلم هذا نصّ الجواب.

- وممن أفتى بوجوب الزكاة في الأوراق المذكورة نظماً أحد علماء واد سوف يقول:

وجوب زكاة العين عند الأئمة	يناط بأوراق البنوك الجميلة
ويحرم فيها كل فعل محرم	عليها بنصر أو قياس لحكمة
وحكمة أوراق البنوك رواجها	رواج أصول النقد في كل دولة
وأن شبيه الشيء يأخذ حكمه	كما هو معلوم لنا بالضرورة
وأهل القوانين بذلك صرحوا	وأجروا بها الأعمال طبق الشريعة
ونهج سبيل الحق لا زال واضحاً	وضوح ضياء الشمس وقت الظهيرة
فلا نلقت للقائلين بمنعها	فذاك ضلال ناشئ عن تعنت
وليس منار الحق يطفى نوره	ظلام عناد لا يقوم بحجة
نعم لا يرى شمس النهار ذوو العشي	كما لا يشم الطيب صاحب زكمة
وأهدي سلاماً عاطراً لذوي النهي	وأولي التقوى والعلم من خير أمة

- وممن أفتى بوجوبها الشيخ الطاهر بن عاشور التونسي، قال رَضِيَ اللهُ:

وأما تذاكر البنكة المعبر عنها بالكارطة فإنها تعتبر مقاديرها المرسومة عليها بالنصاب من كواغظ بنك فرنسا والجزائر هو مقدار سبعمائة فرنك فأكثر يخرج منها ربع العشر اثنين ونصف في المائة وذلك، لأن الكواغظ هي في الأصل بمنزلة ديون وأمانات عند شركة البنوك مع إمكان قبض ما يرسم فيها، فبذلك

كان لها حكم المال القاضي على قول ابن القاسم في هذا النوع من الديون حسب تحقيق نحارير علماء المذهب كابن عبد البر وابن رشد، وخليل، وابن عاشر.

ثم أن هاته الديون المعبر عنها بكواغط البنكة بلغت بسبب قوة الثقة بالشركات المدينة بها، وضمنان الحكومة فيها إلى أن صار لها الرواج بين الناس مثل النقدين، فكانت جديرة بأن تأخذ أحكام النقدين إذ الأحكام مناطة بالمعاني لا بالألفاظ. اهـ.

والخلاصة: أن وجوب الزكاة في الأوراق كاد أن يكون من المجمع عليه وبوجوبها، قال الكثير من علماء العصر من بينهم العلامة الشيخ الحاج محمد بن الكبير عالم توات أطال الله بقاءه آمين. اهـ.

• ومن تبين المسالك شرح تدريب السالك للشيخ محمد الشيباني بن أحمد بن أحمد الشنقيطي الموريتاني (ج 2) ص رقم (84، 85، 86) قال:

- والعملات الورقية والمعدنية المتعامل بها اليوم حكمها حكم النقدين الذهب والفضة، فينظر إلى ما يقابلها من الذهب والفضة، فإن بلغت قيمتها عشرين (20) مثقالاً وحال عليها الحول زكيت، وباستطاعتنا أن نجعل المثقال مقياساً، لأن وزنه أربعة غرامات وربع والغرام له ثمن من هذه العملات تذكره الإذاعات والصحف كل يوم، وإذا كان المثقال يزن أربعة غرامات وربع غرام، فإن النصاب يكون (85) خمسة وثمانين غراماً من الذهب، ومقابل هذا من العملة يزكى إذا حال عليه الحول، فإذا كان ثمن الغرام الواحد من متوسط الذهب أربعين (40) درهماً إما راتباً، فإن النصاب يكون ثلاثة آلاف وأربعمائة (3400) درهم، ثم لكل عملة ما يقابلها من الذهب على هذا النمط، وقد اقتصر على قيمة الذهب من العملات لأنها مرتبطة به دون الفضة.

- وأشار المصنف رحمته الله إلى أن العملات الذهبية والفضية يضم بعضها لبعض ومثلها العملات الورقية والمعدنية، فمن عنده مبلغ من العملة الوطنية كالأوقية في بلادنا والدرهم في الإمارات العربية المتحدة، وعنده مبلغ من العملات الأجنبية كالدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي،

فإنه يضم الجميع إذا حال عليه الحول ويزكيه ولو لم يبلغ نصاباً إلا من الجميع.

- والدليل على أن هذه العملات بمنزلة النقد ما في المدونة:

- عن مالك قال فيها: ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لهم سكة، وعين لكراحتها أن تباع بالذهب والورق نظرة.

- والكراهة بمعنى الحرمة مع ما جاء في الموطأ وصحيح مسلم: أن الصكوك تكون بمنزلة الطعام إذا اشتملت على الطعام، كما سيأتي إن شاء الله.

- وما أحسن ما قال العلامة محمد فال بن أحمد فال الشنقيطي في كلامه على أول ظهور عملة ورقية جاء بها المستعمر لبلادنا «موريتانيا» سنة (1340هـ)، وقد سميت هذه العملة بالكيت فقال:

لا تطلب الأثر بعد العين	الكيت في القطر عين العين
زنها به وقارص العمال	قوم بها المتلف والأعمال
تبعها العين له إن وحدث	صار التعامل به حتى غدت
به ورب مقتد تقدما	فلا تباع دون أن تقوما

قال:

والكيت للفضة عرف نقله  
والعرف إن وافق شرعاً اعمله

- إلى أن قال:

يباع إلا بعد قبض فعلا	والصك فيه كتب الطعام لا
كتب فيه بعض نقد ينتقد	نص الموطأ فيه ذا والكيت قد
وهو بما كتب بالفضة قام	بكتب حاكم عد الصك طعام
فيه وتجوز القراض قد ثبت	حاصل ذا أن الزكاة وجبت
به ولا زكاة ذا تعارض	ولا تقل جاز لي التقارض
يجوز في سوى النقود مسجلا	إذ القراض شرطه النقد ولا

• ومن مواهب الجليل من أدلة خليل للشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي (ج1) ص رقم (413، 414).

تنبيه:

فإذا تقرر أن كل مال أداره صاحبه تجب فيه الزكاة فأين مدرك من يفتي الناس اليوم بعدم زكاة العملة المتداولة اليوم في أيدي الناس المعروفة بورق البنكنوت - بفتح الراء - فإنها يشملها لفظ المال، والله تعالى يقول: ﴿حُدِّثْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ الآية. وهي تحصل بها نعمة الملك التي هي العلة في الزكاة وهي أقل ما توصف به أن تكون من عروض التجارة المدارة التي يتوجه فيه الخطاب بقوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ مَّا كَسَبْتُمْ...﴾ الآية. علماً بأنها تتوفر فيها إحدى صور العلة القاصرة التي ذكرها شيخ مشائخنا في مراقي السعود بقوله:

منها محل الحكم أو جزء وزد وصفا إذا كل لزومياً يرد

- قال شيخنا عليه رحمة الله فيما أملاه عليّ في شرح هذا البيت: ذكر في هذا البيت ثلاث صور من صور العلة القاصرة:

الأولى: أن تكون جزء محل الحكم كتعليل الربا في الذهب والفضة بالذهبية أو الفضية. وهذا معنى قوله: (منها محل الحكم).

الثانية: أن تكون جزء محل الحكم الخاص به دون غيره كتعليل نقض الوضوء في الخارج من السبيلين بالخروج منهما، فالخروج جزء معنى الخارج إذ معناه ذات متصفة بالخروج ما تقدم إيضاحه في شرحنا لقوله: وإن يكن لمبهم فقد عهد... إلخ.

والثالثة: وصف محل الحكم الخاص به أيضاً، كتعليل الربا في الذهب والفضة لكونهما أثمان الأشياء، لأن ذلك وصف لازم لهما في غالب أقطار الدنيا. اه منه بلفظه.

وإذن فإنه انطلاقاً من جواز التعليل بوصف محل الحكم يستطاع أن تلحق هذه الأوراق بالنقد تعليلاً لها بأنها أثمان الأشياء في جميع أقطار الدنيا.

قلت: وإن عجيبي لا يتقضي من بعض من يفتي اليوم بعدم وجوب الزكاة في هذه الأموال مهما أدارها صاحبها ما لم يشتتر منها نقداً، فالذي عليه

المذهب عندنا أن التاجر المدير لعروضه تجب عليه زكاتها كلما دار عليها الحول؛ المدير تقدم تعريفه بأنه هو الذي يبيع كيفما اتفق ولا ينتظر ارتفاع الأسعار كأرباب الحوانيت لكنه إذا كان يشتري السلع ثم ينتظر بها ارتفاع الأسعار، فهو المحتكر الذي ينتظر بزكاته لعروضه يبيعها لعام واحد مهما مكث محتكراً عند مالك.

إن الذي يظهر حسب الأدلة والذي تجب فيه الفتيا في نظري أن هذه الأوراق مال مدار، تجب زكاته كلما حال عليها الحول يلزم فيه ربع العشر لله تعالى، وأن من امتنع عن زكاته يصدق فيه الوعيد الوارد في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

• والله تعالى أسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه رضاه ﷻ وهو ولي التوفيق. اهـ.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل ثلاثة عشر (13) دليلاً.



## فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْمَعْدَنِ وَالرِّكَازِ

- 1 - ومعدن العين يزكى وحكم
  - 2 - إلا بأرض لمصالح فله
  - 3 - وإن تراخى عمل ولا تضم
  - 4 - وهل تعلق الوجوب إن خرج
  - 5 - والخمس في ندرته وفي الركاز
  - 6 - بشك أو قليلاً أو عرضاً أو
  - 7 - إلا إذا الآن يخلص عمل
  - 8 - وحفر قبره له قلى وما
  - 9 - وبالموات واجد الركاز ضم
  - 10 - وضمه ذو الدار فيها واجده
- وال وأن بأرض من عين ثم  
واضمم لباقي العرق منه أوله  
عرقاً له ولا معادن تؤم  
أو أن يصفيه تردد ولج  
وهو دفن الجاهلي وأن يحاز  
وجده كافر أو عبد روى  
كثيراً أو أنفق فالزكاة قل  
بقي لمن ملك الأرض علما  
ودفن من قد صالحونا فلهم  
ودفن مسلم وذمي لقطه

- اشتمل هذا الفصل على عشرة (10) آيات .

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4) قول الأصل:

«وإنما يزكى معدن عين ولو بأرض معين إلا مملوكة لمصالح فله وضم بقية عرقه، وإن تراخى العمل لا معادن ولا عرق آخر، وفي ضم فائدة حال حولها وتعلق الوجوب بإخراجه أو تصفيته . تردد» .

قوله: (وإنما يزكى معدن العين) ذهباً أو فضة لا غيره من سائر المعادن، وتسمية المأخوذ منه زكاة يؤذن بشروطها من الحرية والإسلام، والنصاب ومقدارها وهو ربع العشر .

- ابن الحاجب: ومصرفه كالزكاة وهو الأصناف الثمانية إلا الندره فيه فلها حكم الركاز كما سيأتي .

وقد نبّه سابقاً من استثنائه من اشتراط الحول وعدم سقوط زكاته بالذّين، وما في الخطاب عن تقييد الجزولي ما يخالف ذلك لا يعول عليه.

وقوله: (وحكم وال)؛ أي وحكمه من حيث هو عيناً أو غيرها للولي؛ أي الإمام اتفاقاً في أرض غير مملوكة لأحد كالفيافي وما انجلا عنه أهله الكفار بخلاف المسلمين، فلا يزول ملكهم عن أرضهم بانجلائهم، وإن كان للقاضي التصرف فيه ببيع أو كراء بمصلحة.

قال الزجاجي: قال هذا لحكم الوالد ﷺ في جواب له في فقارة ميتة وعلى المشهور في غيرها كأرض العنوة عند ابن الحاجب، وحكى ابن يونس وغيره الاتفاق عليه، وزاد ابن يونس أيضاً الاتفاق على ما ظهر من المعادن في أرض الحرب أن النظر فيه للإمام.

قوله: (وإن بارض من عين ثم)؛ أي ولو بارض معين مسلم أو كافر ذمي.

- المتيطي: ولا يحتاج الإقطاع لحيازة كالهبة، وقيل: لا بد فيه من الحيازة كالهبة والأول وهو الذي عليه العمل. والثاني وجيه، لأن الإمام ليس بواهب حقيقة إنما نائب في المسلمين وهم أحياء.

وفي المدونة:

- قال مالك: وللإمام إقطاع المعادن من رأى أو يأخذ منه الزكاة، وكذلك ما ظهر منها في أرض العرب وأرض البربر فالإمام يليها، ويقطعها لمن رأى ويأخذ زكاتها، وكذلك ما ظهر منها في أرض الصلح، فلهم أن يمنعوا الناس، أن يعملوا فيها.

- ولما شمل كلامه للأراضي الثلاثة أو الأربعة، وبقي عليه حكم أرض الصلح وهو مخالف لها في قوله: (إلا بارض لمصالح فله)؛ أي إلا أرضاً مملوكة لكافر مصالح الولي على ترك القتال وبقاء أرضه له في نظير مال يدفعه كل عام، فحكم المعدن الظاهر فيها له؛ أي المصالح إلى أن يسلم فيصير حكمه للإمام لأنه صار من المسلمين الذين يجب على الإمام حمايتهم وسدّ باب الشر عنهم.

**(واضفم لباقى العرق منه اوله)؛** أي وضم بقية عرقه لما خرج منه أولاً إلى أن يجتمع منه نصاب فيزيكه، ثم يزكي ما خرج بعده وإن قلّ عن النصاب ما دام العمل متصلاً، بل وإن انقطع بعضه من بعض اختياراً أو اضطراراً لفساد آلة.

**(وإن تراخى عمل)** وهو الاشتغال بالإخراج من المعدن **(ولا تضم عرقاً)** ولو اتصل العمل ولو ظهر العرق الثاني قبل تمام الأول.

- وفي الخطاب: أنه يضم في هذه الحالة سواء ترك العمل فيه حتى أتم الأول وانتقل إليه قبل الأول.

ولا معادن فلا يضم بعضها لبعض ولو في وقت واحد من جنس أو جنسين على المذهب عند القرافي وهو مفهوم بالأحرى من قوله: **(ولا تضم عرقاً له)**، **(وهل تعلق الوجوب)** لزكاة ما خرج من المعدن **(إن خرج)؛** أي بمجرد الخروج منه بدون توقف على...، أو تعلقه بتصفيته من ترابه وسبكه تردد الأول للباقي، واستظهر، وثمرته فيما أنفق أو تلف بعد الإخراج، وقبل التصفية فيحسب على الأول دون الثاني.

- وتضمن البيت (5، 10) قول الأصل:

«وفي ندرته الخمس كالركاز، وهو دفن جاهلي، وإن بشك، أو أقل، أو عرضاً، أو وجده عبداً، أو كافر إلا لكبير نفقة في تخليصه فقط، فالزكاة... حفر قبره، والطلب فيه، وباقيه لمالك الأرض، ولو جيشاً، فلواجده وإلا دفن المصالحين فلهم إلا أن يجده رب دار بها فله، ودفن مسلم أو ذمي لقطعة».

قوله: **(والخمس في ندرته)** والندرة - بفتح النون وسكون المهملة - أي قطعة ذهب، أو فضة لا تحتاج لتصفية. [قاله عياض].

وقال: أو عمران تراب كثير الذهب سهل التصفية فيها الخمس؛ أي خمسها سواء وجدها حر أو رق مسلم أو كافر بلغت نصاباً أم لا. هذا مذهب ابن القاسم.

وقال ابن نافع: فيها الزكاة ربع العشر لاختصاص الخمس بالركاز، والندر معدن لا ركاز لأنه دفن جاهلي.

(وفي الركاز)؛ أي الخمس (وهو دفن الجاهلي)؛ أي الجاهلية ما عدا المسلمين من أهل الفترة قبل الإسلام، والكنز يقع عليه، وعلى دفن الإسلام. [قاله في الواضحة الثاني].

- ومفهوم قوله: (يُفَن) موافقة، لأن في المدونة ما وجد على وجه الأرض من مال جاهلي أو بساحل البحر من تصاوير الذهب والفضة فلواجده مخمساً، واقتصر على الدفن، لأنه الغالب.

- وقال السنهوري: لو قال: وهو مال كافر غير ذمي لشمل ما ذكر، وشمل ما قبل الإسلام وما بعده من مال كافر وكتابي أو غيره بدليل قول خليل ودفن مسلم أو ذمي لقطعة، ويثبت حكم الركاز له وإن بشك في أنه دفن جاهلي أو مسلم.

- وهذا معنى قوله: (وإن يحز بشك أو) كان (قليلاً) لقول المدونة: فيه الخمس قليلاً كان أو كثيراً أصابه غني أو فقير (أو) كان (عرضاً) ويدخل فيه المسك والرخام والمغور، والعمد غير المبنية، فإن كانت مبنية فكحكم جدارها. [قاله الثاني].

(أو وجده كافر أو عبد) أو صبي أو مدين، وقوله: (إلا إذا الآن يخلص عمل كثير) في تخليصه؛ أي إخراجها من الأرض (أو انفق) وكانت النفقة كبيرة فالواجب فيه الزكاة بشروطها، وبطل حكم الركاز عنه. ابن الحاجب قال: وأما الركاز فعلماء المدينة أنه دفن الجاهلية يوجد بغير نفقة ولا كبير عمل، فإن كان أحدهما، (فالزكاة).

قوله: (وحفر قبره له قلى)؛ أي كره؛ أي قبر الجاهلي، وأولى بالكراهة من لا يعرف من المسلمين أو من أهل الذمة.

- قال في الشامل: وما وجد فيه من مال ففيه الخمس، وأما ما عرف من قبور المسلمين فلا يجوز حفره وإن نزل ووجد فيه شيء فهو لقطعة، والطلب مع الحفر متلازمان، وفيه إشارة إلى العلة، لأن طلب الكنوز من أمر الدنيا وهو ينافي الاتعاض، وقد ورد النهي عن الدخول لقبورهم إلا بالاعتبار.

(وما بقي لمن ملك الأرض علماً)؛ أي وبأقي الركاز الخمس أو المزكى

لمالك الأرض التي وجد بها بإحياء لا بشراء فهو للبائع على الأصوب. وهذا معنى (وبالموات ولجد الركاز ضم).

(ودفن من قد صالحونا فلهم) بلا تخميس. قاله في المدونة: وزاد في الشامل ثم لورثتهم، فإن انقضوا فكما لو جهل ربه (وضمه ذو الدار فيها) والمعنى إلا أن يجده رب دار بها منهم أو من غيرهم فهو له؛ أي رب الدار دون باقيهم إن كان منهم، فإن كان دخیلاً فيهم فهو لهم (ودفن مسلم وذي لقطه)؛ أي ودفن مسلم أو ذي علم بعلامة لقطه، فيعرف سنة ما لم يغلب على الظن انقراض مستحقه فيوضع في بيت المال بلا تعريف، ولا مفهوم لدفن وخصه لدفع توهم إنه ركاز، وما لفظه؛ أي طرحه البحر كعنبر مما يملكه آدمي، فهو لواجده بلا تخميس. ولقد أشار الشيخ خليفة بن حسن إلى هذا فقال:

وما رماه البحر مثل العنبر واجده به بلا حق حرى

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: ومعدن الدين يزكى... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَواتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَجِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٣﴾﴾ [التوبة: 103].

2 - حدثني يحيى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد: أن رسول الله ﷺ قطع لبلال بن الحارث المزني معادن القبيلة، وهي من ناحية الفرع فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة. [وهذا الحديث في الموطأ في باب الزكاة في المعدن وأخرجه أبو داود].

3 - وعن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «جرح العجماء جبار، والبر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس» [متفق عليه وهو في الموطأ أيضاً].

4 - وأخرج البغوي أيضاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال في كنز وجدته رجل في خربة جاهلية: «إن وجدته في قرية

مسكونة أو سبيل مشاء فعرفه، وإن وجدته في خربة جاهلية أو في قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس» [وهذا الحديث أخرجه الشافعي وأخرجه أبو داود في اللقطة وأخرجه أحمد وأخرجه البيهقي، وسنده حسن وصححه الحاكم ووافقه الذهبي].

5 - وقال عمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي في المستخرج من الأرض المعدن إن كان ذهباً أو فضة، يجب فيه ربع العشر بعد أن يكون نصاباً، ولا يشترط فيه الحول كالزرع تؤخذ منه الزكاة حين يحصد ولم يجب الخمس لكثرة مؤونته.

6 - وقال البيهقي: «باب من قال: لا شيء في المعدن حتى يكون نصاباً».

ثم ساق سنداً بلغ به جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كنا جلوساً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاءه رجل بمثل بيضة من ذهب فقال: يا رسول الله أصبت هذه من معدن فخذها فهي صدقة ما أملك غيرها. فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أتاه من قبل ركنه الأيمن فقال مثل ذلك، فأعرض عنه، ثم أتاه من ركنه الأيسر، فأعرض عنه، ثم أتاه من خلفه، فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذفه بها، فلو أصابته لأوجعته أو لعقرته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يأتي أحدكم بما يملك فيقول: هذه صدقة ثم يقعد يستكف الناس خبير الصدقة ما كان عن ظهر غنى».

- قال البيهقي: فيحتمل أن يكون إنما امتنع من أخذ الواجب منها لكونها ناقصة عن النصاب ويحتمل غيره.

7 - وقال البيهقي: «باب ما روي عن علي رضي الله عنه في الركاز».

- أخبرنا أبو زكريا.. ثم ساق سنداً بلغ به الشعبي قال: جاء رجل إلى علي رضي الله عنه فقال: إني وجدت ألفاً وخمسمائة درهم في خربة في السواد. فقال علي رضي الله عنه: أما لأقضين فيها قضاء بيناً إن كنت وجدتها في قرية تؤدى خراجها قرية أخرى، فهي لأهل تلك القرية، وإن كنت وجدتها في قرية ليست تؤدى خراجها قرية أخرى فلك أربعة أخماس ولنا الخمس ثم الخمس لك.

- قال الشافعي: قد ورد عن علي رضي الله عنه بإسناد موصول أنه قال: أربعة

أخماس لك، واقسم الخمس في فقراء أهلك. [هذا الحديث أشبه بعلي عليه السلام، والله أعلم].

8 - قال مالك: أرى والله أعلم أنه لا يؤخذ من المعادن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين ديناراً عيناً أو مائتي درهم، فإذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكانه وما زاد على ذلك أخذ بحساب ذلك ما دام في المعدن نيل، فإذا انقطع عرقه، ثم جاء بعد ذلك نيل فهو مثل الأول يبدأ فيه الزكاة كما ابتدأت في الأول.

9 - وقال مالك: المعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع يؤخذ منه إذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به الحول، كما يؤخذ من الزرع إذا حصد العشر ولا ينتظر أن يحول عليه الحول.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة في هذا الفصل  
تسعة (9) أدلة.

## فَصْلٌ فِي مَصْرِفِهَا

- 1 - فصل وهي تعطى لدى فقر ملك
  - 2 - وصدقاً إلا لريبة وذا
  - 3 - وعدم اكتفائهم بالنزر بل
  - 4 - وعدم كافي صنعة وعدم
  - 5 - وشهروا إعطاءهم لما انتفى
  - 6 - وليعد حاسبها على عديم
  - 7 - والعاملون مصرفاً كالحاشر
  - 8 - علم حكمها وإن كان غني
  - 9 - أرسله السلطان أو من ناب لا
  - 10 - وهو المقدم بها وإن يكن
  - 11 - ومصرف مؤلف وهو محب
  - 12 - كذاك أن يعتق منها محض قن
  - 13 - كذا أخو دين به يحبس لم
  - 14 - كذا مجاهد وآلة ولو
  - 15 - كذاك محتاج غريب لم يجد
  - 16 - ونزعت من ذي غني أعطى ما
  - 17 - تنزع من غازي لم يغز وفي
  - 18 - ونذب أن يؤثر مضطر وإن
  - 19 - والخلف بين الكره والمنع استقر
- نزراً ومسكين أشد في الضنك  
بشرط إسلام وأحرار خذا  
وعدم الإنفاق من غير نقل  
بنوة إلا سنى الشريف هاشم  
إعطاؤهم من بيت مال ما كفى  
والخلف أن يدفع ويأخذها الغريم  
والجبابي والقاسم عدل حر  
وليس كافراً وليس هاشمي  
سعاتنا اليوم كما قد نقلنا  
مفتقراً أعطى بوصفيه إذن  
الإسلام أو من عهده به قرب  
ولو معيباً أو صبيماً أو مسن  
يدن لأخذها ولا الفساد ثم  
غني لا كالسور مركب رووا  
مسلفاً وإن غنياً بالبلد  
بوصله منها وما مشى كما  
غارم استغنى تردد يفي  
تنيب واللذ منته منها أحرمن  
بإعطا زوجة لزوج افتقر



- 20 - والعكس يمنع وفيهما الجواز  
21 - وتجب النية والتفريق ثم  
22 - إلا لأعدم كعدم مستحق  
23 - وليس تجز إن لدونهم ضرر  
24 - أو قبل أبان الوجوب قدما  
25 - من قبل قبض أو لغيرم مستحق  
26 - تعذر الرد والإجزا بالإمام  
27 - لجائز في صرفها ولا القيم  
28 - مع القلى في العين حرث ماشية  
29 - ومن على الدفع لوالٍ جائر  
30 - ويجزئ النقل مع الحرمة أن  
31 - وأجزأ التقديم كالشهر بعين  
32 - أعد وأن جزء نصاب تلفا  
33 - كعزلها من بعد حول فتضيع  
34 - وبعد حول ضمن المؤخر  
35 - يضمن إن أدخله مفرطاً  
36 - وأخذت من رأس مال الميت إن  
37 - وأخذت من مانع كرهاً ولو  
38 - وإن بحرية العبد يفر  
39 - تؤخذ إن نوجد وإن فانت أخذ  
40 - ومن مسافر وما مخرجاً
- للدين في كالدين ما منها يحاز  
بموضع الوجوب أو قرب يوم  
فنقلها له كيومين يحق  
تنقل إلى تلك المسافة مقر  
معشر أو دين أو عرض هما  
بالاجتهاد دفعت وقد طرق  
خص ولا أن طاع بالدفع المرام  
تجزئ وبعض شهر الإجزاء ثم  
إلا أن أكره فلا كره عيه  
في صرفها أكره تجتري أخبر  
لمثل أهل بلد في الفقر عن  
ونعم وأن يضع عن باقي دين  
من قبل مكان الأدا عنه انتفى  
وأن يضع أصل يؤذيها المضع  
يمكنه الأدا كذاك العشر  
في الحرز لا محصناً كما سطا  
أوصى بها وقال قد حلت إذن  
بأن يقاتل وأدب رووا  
فهي جنابة على الراجع قر  
بها أو السيد يفد حينئذ  
وكل زكى ما بقي نجى

- اشتمل هذا الفصل على أربعين (40) بيتاً .

- تضمنت الآيات من (1 - 17) قول الأصل :

«فصل: ومصرفها فقير، ومسكين، وهو أحوج وصدقاً إلا بريبة إن أسلم وتحزر، وعدم كفاية بقليل، أو إنفاق، أو صنعة، وعدم بنوة لهاشم لا المطلب، كحسب على عديم، وجاز لمولاهم، وقادر على الكسب، ومالك نصاب ودفع أكثر منه، وكفاية سنة وفي جواز دفعها لمدين ثم أخذها، تردد، وجاب، ومفرق، حر، عدل، عالم بحكمها غير هاشمي، وكافر إن غنياً وبدي به، وأخذ الفقير بوصفيه ولا يعطى حارس الفطرة منها، ومؤلف كافر ليسلم، وحكمه باق، ورقيق مؤمن ولو بعيب بعثت منها لا عقد حرية فيه وولاؤه للمسلمين وإن اشترطه له أو فك أسير لم يجزه، ومدين ولو مات يحبس فيه لا في فساد ولا لأخذها إلا أن يتوب على الأحسن إن أعطى ما بيده من عين وفضل غيرها، ومجاهد وآله ولو غنياً كجاسوس لا سور ومركب، وغريب محتاج لما يوصله في غير معصية ولم يجد مسلفاً، وهو ملي ببلده وصدق وإن جلس نزعته منه كغاز، وفي غارم يستغنى. تردد».

(فصل) فيمن تصرف له الزكاة، وهي - أي الزكاة - بإسكان الياء للوزن (تعطى لذي فقر)؛ أي مالك دون قوت عامه. وهو معنى قوله: (ملك نزرأ)؛ أي قليلاً.

(ومسكين): وهو من لا يملك شيئاً أشد في الضنك؛ أي أشد حاجة من الفقر وصدقاً في دعواهما الفقر والمسكنة بلا يمين إلا لريبة؛ أي شك في صدقهما بسبب مخالفة ظاهر حالهما لدعواهما فلا يصدقان إلا بيينة، وهل يكفي شاهد ويمين أولاً بد من شاهدين؟ خلاف.

قوله: (وذا)؛ أي الفقير والمسكين (بشرط):

(إسلام)؛ أي كانا مسلمين لا إن كفرا.

(واحراراً)؛ أي وكانا حرين.

(وعدم اكتفائهم بالنزر)؛ أي وفقد كل منهما الكفاية بقليل بأن لم يملكه أو لم يكفه، فإن كفاه قليل عمله فليس مسكيناً ولا فقيراً (بل وعدم الإنفاق من غير) من نحو ولد بأن عدم الإنفاق أو لم يكفه فيعطى تمام كفايته، فمن لزمته نفقته ملياً فلا يعطى، ولو لم ينفق عليه لقدرته على أخذها بالحكم وعدم (كافي صنعة)؛ أي بأن لا صنعة له أو له صنعة لا تكفيه فيعطى تمام كفايته، وصدق إن ادعى كسادها.

(وعدم بنوة إلا سنى الشريف هاشم)، وهو ثاني أجداده ﷺ إذ هو ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم. (وشهروا)؛ أي العلماء (إعطاءهم) من الزكاة إذا كانوا (لما انتفى)؛ أي انقطع (إعطاؤهم من بيت مال) المسلمين (ما كفى)؛ أي ما يكفيهم.

- قال الشيخ سيد محمد الزجلاوي في شرحه لهذا المحل من المختصر الثاني فيما مشى عليه المصنف من منع إعطاء آله ﷺ من الزكاة هو المشهور فيه وفي صدقة التطوع أيضاً، وعزا في التوضيح جواز إعطاء الصدقتين لهم للأبهري، وقال: لأنهم منعوا في زمننا حقهم في بيت المال فلو لم يجز أخذهم للصدقة ضاع فقيرهم، وفي المعيار. وسئل ابن مرزوق عن رجل شريف أضرّ به الفقر هل يواسي بشيء من الزكاة، أو صدقة التطوع؟

- فأجاب: المسألة اختلف العلماء فيها، والراجح في هذا الزمان أن يعطى، وربما إعطاؤه أفضل من إعطاء غيره. الحطاب، ومثله في المازونية.

وكذلك كان الوالد ﷺ يفتي به وإن لم يبلغوا إلى حد الإضرار المبيح لأكل الميتة ونحوه في عمليات الفاسي وشرحها. قال في العمل:

والوقت قاض بجواز إعطاء الآل من مال الزكاة قسطاً

(وليعد الحاسبها)؛ أي يعيد إخراجها مرة ثانية، لأن حسبها على العديم لا يجزئ بأن يقول له: أسقطته عنك من زكاة مالي، وبه صرح ابن القاسم، وقال أشهب: يجزئ لحمله على الكراهة، ومفهوم عديم إن حسب ما على من له ما يوفى به دينه مجزئ، وهو الذي يفهم من المدونة، واعترضه أبو الحسن بأن الدين في هذه الحالة قيمته دونه وسلمه الحطاب (والخلف أن يدفع) صاحب الدين الزكاة لغريمه ثم يأخذها منه، هل تجزئ أم لا؟، والجواز أظهر. [قاله الحطاب].

وفيه أن ابن عبد السلام إنما بنى فيه قوله على رأي أشهب في أجزاء الحسب على عديم، وأما مع التواطؤ فلا ينبغي، أن يقال بالإجزاء، لأنه كمن لم يعط. قاله في التوضيح، ومثله في كلام ابن عرفة، وفسر الشيخ محمد ابن العالم الزجلاوي المهلة التي أشار إليها خليل بقوله: «ثم أخذها» بأن يناديه

بعد تولية عنه في المجلس، فليس على معناه التراخي حقيقة، وإليه يشير قول مصطفى الرماصي: لا فرق بين أن يأخذها من حينه أو لا، ولم أرَ من شرط التراخي. والله أعلم. اهـ [من شرح الزجاجي بتصرف].

والصنف الثالث: المذكور في الآية بالعاملين عليها. وهذا معنى (والعاملون مصرفاً)؛ أي محل صرفها كالحاشر؛ أي الذي يحشر الماشية للجابي. (والجابي) للزكاة ممن وجبت عليه.

(والقاسم) الذي يقسمها وهو المفرق، وكذلك الكاتب، ويشترط فيه العدالة والحرية، فلا يعطى منها فاسق في عمله، ولا رقيق (علم حكمها)؛ أي الزكاة لثلا يأخذ غير الواجب، أو يسقط الواجب أو يدفع لغير مستحق، ويمنع مستحقاً (وإن كان غني)؛ أي غنياً فله أن يأخذ الأجرة على ذلك من الزكاة.

(وليس كافراً) لحرمتها عليه، (وليس هاشمياً) فإذا عمل فيها العبد، والكافر، والهاشمي، فإنهم يعطون أجرتهم من بيت المال لا من الزكاة (أرسله السلطان) لجمع الزكوات من غير أمر من الولي فلا تعطى لهم الزكاة، لأن غالبهم من الظلمة الذين يستبدون بها، ولا يصرفونها في مصارفها (وهو) أي العامل (المقدم بها)؛ أي وبدئ به قبل كل الأصناف، لأنه المحصل لها حتى لو جاء بيسير لا يساوي أجرته أخذ جميعه. اللخمي. وبعده الفقراء والمساكين قبل العتق، وتقدم المؤلفة إن وجدوا لأن الصون عن النار مقدم على الصون عن الجوع كما يبدأ الغزو بها إذا خيف على المسلمين، وابن السبيل إذا لحقه الضرر على الفقير.

(وإن يكن مفتقراً)؛ أي فقيراً أخذ (بوصفيه)؛ أي الفقر والعمل إن لم يغنه حظ العمل، لكن لا يأخذ بإعطاء نفسه لا يقسمها فلا يقسم لنفسه لثلا يحابها، وكذا كل من جمع وصفين يستحق بهما كفقر وجهاد أو أكثر كغربة ودين ومسكنة.

(ومصرف)؛ أي محل صرفها مؤلف قلبه للإيمان. وهذا معنى قوله: (وهو محب الإسلام)؛ أي كافر قرب إسلامه فيعطى ليسلم أو (عهده قرب) أو مسلم حديث عهد بالإسلام فيعطى منها ليتمكن إسلامه، وحكمه باق لم

ينسخ. هذا قول لبعض أهل المذهب، والمشهور انقطاع سهم هذا الصنف بعزة الإسلام.

**والأول:** مبني على أن المقصود من دفعها ترغيبه في الإسلام لإنقاذ مهجته من الخلود في النار.

**والثاني:** مبني على أن المقصود من دفعها له ترغيبه في الإسلام لإعانتها لنا على الكفار، وهذا الخلاف جارٍ على أنه كافر يعطى ليسلم، وأما على أنه مسلم يعطى للتمكين، فحكمه باقي باتفاق.

**والخامس:** من مصارف الزكاة العتق: وهو (أن يعتق منها محض قن)؛ أي عبد، وقوله: (ومحض) لا عقد حرية فيه احترازاً عن المكاتب والمدبر وأم الولد والمعتك لأجل والمبعض فلا يكفي عتقهم منها، وهذا المصرف عديم في زمننا هذا لعدم وجود الرق، والمعدوم حساً كالمعدوم شرعاً، ولو كان القن معيياً كزمن أو أعمى أو صيباً أو مسن؛ أي هرم.

**والسادس:** ممن تصرف لهم الزكاة (أخوين)؛ أي المدين يحبس؛ أي المدين فيه؛ أي الدين؛ أي شأنه ذلك بأن كان الأدمي فيدخل دين الولد على والده والدين على المعسر وخرج دين الكفارات والزكاة (لم يدن لأخذها)؛ أي الزكاة بأن كان عنده ما يكفي لعامه، وتوسع في الإنفاق حتى أفناه بعض العام واستدان للإنفاق بقية العام ليأخذ من الزكاة ما يوفي به دينه، فلا يعطى منها شيئاً (ولا الفساد)؛ أي ولا استدان في فساد كالزنا والشرب والغصب إلا أن يتوب من الفساد عند ابن عبد السلام من قولين حكاهما ابن الحاجب.

- وبالشرط أن يعطي ما بيده من عين في دينه، كما لو كان بيده ألف (1000) وعليه ألفان (2000) وله دار وخادم لا فضل فيهما، فإنه لا يعطى من الزكاة إلا أن يؤدى الألف في دينه. [قاله في المدونة].

**والصنف السابع:** المذكور في الآية وفي سبيل الله (مجاهد وآله)؛ أي آله الخاصة به كسلاح ومركوب، ويدخل فيه المرابط في الثغور (ولو غني)؛ أي ولو كان غنياً (لا كالسور) يتحفظ به (مركب) يقاتل فيه على المشهور عند ابن بشير، ومقابله لابن عبد الحكم يجوز صرفها فيما ذكر ونحوه من الكراع

والسلاح وما يحتاج إليه من آلة الحرب وكف العدو عن الحوزة، لأنه كله من سبيل الغزو ومنفعته، وفسر بعض الحنفية سبيل الله بطلب العلم، ولو كان الطالب غنياً. وقال أنس والحسن: ما أعطيت في الجسور والطرق فهي صدقة ماضية. وقال مالك: سبيل الله كثيرة، ولكني لا أعلم خلافاً في أن المراد بسبيل الله هاهنا الغزو.

والثامن: الغريب: وهو من قطع به في سبيل برّ أو سبيل سياحة لا في سفر معصية. وهو المراد بقوله: ﴿وَإِنَّ السَّبِيلَ﴾. فيعطى من الصدقة ما يكفيه ويبلغه لبلده، ولو كان غنياً في بلده، (لم يجد مسلفاً) أما إذا وجد من يسلفه ما يوصله لبلده فلا يُعطى منها حينئذ.

وقوله: (وإن غنياً بالبلد) يرجع إلى ما قبل لم يجد مسلفاً، وأما إن كان فقيراً في بلده فإنه يُعطى منها مطلقاً (ونزعت من ذي غنى أعطي) من الزكاة (ما يوصله منها) إلى بلده (وما مشى)؛ أي أقام الغريب في بلد الغربة بعد إعطائه منها ما يوصله لبلده إلا أن يكون فقيراً ببلده.

وقوله: (كما تنزع من غاز) أعطى منها، وجلس عن الغزو فتنزع منه، وفي نزعها من (غارم استغنى) قبل دفعها (تردد). في الحكم للخيي وحده هكذا في الأصل، والأولى اختار لأنها هي إشارة للخيي، ولكن الناظم تبع أصله في ذلك؛ أي واختار نزعها من غارم استغنى، قال الدردير عند قول الأصل: وفي غارم يستغنى تردد. للخيي وحده، قال: ولو قيل: تنزع منه لكان وجهاً، فقد رجع الأول فكان للمصنف أن يقول: واختار نزعها من غارم استغنى.

- تضمن البيت (18 - 31) قول الأصل:

«وندب إيثار المضطر دون عموم الأصناف والاستنابة، وقد تجب وكره له حينئذ تخصيص قريبه، وهل يمنع إعطاء زوجة زوجاً أو يكره؟ تأويلان».

- إلى أن قال:

«ووجب نيتها وتفرقتها بموضع الوجوب أو قريبه إلا لا عدم فأكثرها له بأجرة من ألفي».

- إلى أن قال :

«إن قدم معشراً أو ديناً أو عرضاً قبل قبضه أو نقلت لدونهم، أو دفعت باجتهاد لغير مستحق، وتعذر ردها إلا للإمام أو طاع بدفعها لجائرٍ في صرفها أو بقيمة لم تُجزَّ لا إن أكره أو نقلت لمثلهم، أو قدمت بكشهر في عين وماشيتها».

قوله: (وندب) بصيغة المصدر مبتدأ أو سوغ الابتداء بالكرة عملها فيما بعد؛ أي وندب إثارة المضطر؛ أي شديد الاحتياج بالزيادة على غيره لا بالجميع دون عموم الأصناف الثمانية التي في الآية.

(وإن تنيب)؛ أي وندب للمزكي أن ينيب غيره في دفع الزكاة لمستحقها خوف قصد المحمدة، وقد تجب الاستنابة إن علم ذلك من نفسه، وكره له حينئذ تخصيص قريبه؛ أي المزكي أو النائب، والذي مؤنته منها؛ أي الذي ينفق عليه المزكي يمنع دفعها له، وإذا كان لا ينفق عليه يكره تخصيصه.

(والخلف) جار (بين الكره)؛ أي الكراهة (والمنع استقر) في إعطاء الزوجة الزكاة لزوج؛ أي (لزوجها افتقر)؛ أي إن كان الزوج فقيراً (والعكس) وهو إعطاء الزوج زوجته فيمنع اتفاقاً.

وقوله: (وفيهما الجواز) للدفع (في الدين ما منها يحاز)؛ أي ومحل المنع فيهما إن لم يكن إعطاء أحدهما الآخر ليدفعه في دينه أو ينفقه على غيره وإلا جاز اتفاقاً، وهذه المسألة تبرع بها الناظم على الأصل، ولكن لم يتعرض لإخراج الورق عن الذهب أو العكس وهو قول الأصل: «وجاز إخراج ذهب عن ورق وعكسه بصرف وقته مطلقاً بقيمة السكة، ولو في نوع لا صياغة فيه، وفي غيره. تردد لا كسر مسكوك إلا لسبك».

- ولقد أشار لهذا الشيخ خليفة بن حسن فقال:

وجائز عن ورق دفع ذهب	وعكسه بغير كره يجتنب
بصرف وقته يكون مطلقاً	بقيمة السكة فيما حققا
ولو بنوع لا صياغة تعد	فيه وفي غير تردد ورد
لا كسر مسكوك فهو ممتنع	إلا لسبك فيجوز إن وقع

قوله: (وتجب النية) عند عزلها من المال وعند دفعها لمستحقها، فتشترط صحة شرطها النية لإعلام أخذها بأنها زكاة، فذلك مكروه، فإن دفع له قدر الواجب بلا نية أو بنية هبة أو صدقة التطوع، ثم نوى به الزكاة الواجبة لم تجزه، والنية الحكمية كافية، فإذا حسب ماله وأخرج ما يجب فيه ودفعه لمستحقه بلا نية، ولو سئل عنه لقال: أدت الزكاة المفروضة. كفى ووجب التفريق (ثم) ظرف (بموضع الوجوب) وهو موضع الحرث والماشية، وموضع المالك في العين (أو قُرْبَهُ) بأن كان بينهما مسافة قصر فيجوز نقلها إليه سواء وجد المستحق في موضع الوجوب أو لا، كان المستحق الذي في القرب أعدم أم لا.

(إلا لأعدم)؛ أي أشد عدماً للمال فينقل أكثرها له (كعدم مستحق) بموضع الوجوب فتنتقل الزكاة كلها إلى أقرب بلد فيه مستحق بأجرة من الفيء وإلا بيعت واشترى مثلها.

وقوله: (فنقلها له كيومين) لا مفهوم له (وليس تجزئ)؛ أي الزكاة إن نقلت لدونهم؛ أي لمستحقي موضع الوجوب في الاحتياج وبين البلدين مسافة القصر (تنقل إلى تلك المسافة) البعيدة.

وقوله: (أو قبل إبان الوجوب)؛ أي قبل وجوبها (قَدْماً معشراً)؛ أي زكاة ما فيه العشر أو نصفه كحب وتمر قبل وجوب الزكاة بإفراك الحب وطيب الثمر ولو يبس لم يجزه.

قوله: (أو دين) أو زكّى ديناً قرضاً حال حوله (أو عرضاً) محتكراً بعد حوله وبيعه وقبل القبض للدين القرض أو ثمن عرض الاحتكار لم يجزه. وهذا معنى قوله: (من قبل قبض أو لغير مستحق) لها كغني ورق وكافر لظن أنه (مستحق).

وقوله: (بالاجتهاد) من المزكي أو نائبه (تعذر الرد) لم تجزه، فإن أمكن ردها أخذها إن كانت باقية بعينها أو عوضها إن فاتت بتصرفه أو غيره.

وقوله: (والإجزاء بالإمام خص)؛ أي إلا الإمام يدفعها لمستحق، وتبين أنه غير مستحق فتجزئ لأنه حكم لا يتعقب إن تعذر ردها وإلا نزعت، لأنه



موضوع الكلام في تعذر الرد والوصي ومقدم القاضي كالإمام.

ولا تجزئ إن (ضاع بالدفع) لإمام جائر في صرفها أو (القيم)؛ أي دفع عنها القيمة (وبعض شهر الإجزاء)، وقالوا: المشهور في إعطاء القيمة أنه مكروه لا محرم. قال الشيخ ابن العالم في هذا الموضوع: أو ضاع يدفع قيمة شامل لدفع العرض من نحو الثياب أو الطعام عن كل واحد من الثلاثة: العين، والحرث، والماشية، ولكل واحد منها عن الآخر فتبلغ تسعة أوجه. وظاهره عدم الإجزاء الجميع، وهو المشهور عند ابن الحاجب في التوضيح، وظاهر المدونة أنه من باب شراء الصدقة، والمشهور فيه الكراهة لا التحريم، ومن هذا الباب من ذبح شاة زكاته وجزأها أو فرقتها، وجزم علي الأجهوري بعدم الإجزاء في الجميع إلا في دفع العين عن الحرث بالشاء أو الماشية ففيه الكراهة في صورتين، ونقل ابن رشد أنه قال: فيمن زكى مال يتيمة ثم انكشف أنه أعطاه غنياً وهو يظنه فقيراً أنه يجزئ، وأنه يجب أن يسترده من عنده إذا علم به وقدر عليه، فإن لم يفعل لم تجزه على ما يظهر لعلي الأجهوري. اهـ منه.

وقوله: (مع القلى)؛ أي الكراهة (في العين حرث) بحذف واو العطف (ماشية) كذلك بحذف العطف. والمعنى أن إعطاء القيمة عن هذه الثلاثة المشهور أنه يجزئ مع الكراهة إلا إن أكره على دفعها لجائر أو دفع قيمتها فتجزئ، ومن على الدفع للزكاة لوال جائر في صرفها أكره، وهو معنى ما تقدم (ويجتزئ)؛ أي يكتفي (اخبر) تميم للبيت.

وقوله: (ويجزئ النقل) لمثلهم؛ أي مستحقي موضع الوجوب؛ أي لمثلهم في الاحتياج وبينهما في عين ومنها قيمة عرض المدير (ونعم)؛ أي ماشية لا ساعي لها، فتجزئ مع الكراهة، فإن ضاع المقدم؛ أي المخرج قبل تمام الحول ب(كالشهر) أو أكثر قبل وصوله لمستحقه فيخرج الزكاة (عن باقي نين)؛ أي العين والماشية، إلا إن كان التقديم بزمن يسير كثلاثة أيام فيضيع المقدم، فقال ابن المواز: يجزئه ولا يضمنه سند وهو مقتضى المذهب، لأن ذلك الوقت في وقت حكم الوجوب، وجزم ابن رشد بعدم الإجزاء وهو ظاهر الأصل، وأما المقدم على الحول للأعدم ليصل له عند الحول فيبرأ منه المزكي

لمجرد خروجه من يده، فإن ضاع قبل وصوله لمستحقه فلا يزكي الباقي لأمره بتقديمه .

- وتضمن البيت (32، 40) قول الأصل:

«وإن تلف جزء نصاب ولم يمكن الأداء سقطت كعزلها فضاقت لا إن ضاع أصلها وضمن إن آخرها عن الحول أو أدخل عشره مفرطاً لا محصناً مالا فتردد، وأخذت من تركة الميت، وكرهاً وإن بقتال وأدب ودفعت للإمام العدل، وإن عيناً وإن غر عبد بحرية فجناية على الأرجح، وزكى مسافر ما معه إن لم يكن مخرج ولا ضرورة».

قوله: (وإن جزء نصاب تلفاً)؛ أي تلف بعد تمام الحول جزء نصاب تلفاً؛ أي ضاع (من قبل إمكان الأداء عنه انتفى)؛ أي ولم يمكن الأداء منه؛ أي إخراج الزكاة منه إما لعدم مستحق أو لعدم إمكان الوصول إلى المال انتفى؛ أي سقطت منه الزكاة، فإن أمكن الأداء أو فرط في التلف ضمن، وشبهه في السقوط قوله: (كعزلها)؛ أي الزكاة من المال بعد تمام الحول ليدفعها لمستحقها، فتضيع؛ أي ضاعت بالفعل بلا تفريط فلا يزكي الباقي وإن عزلها قبل تمام الحول فضاقت فيزكي عن الباقي إن كان نصاباً.

قوله: (وإن يضع أصل يؤديها المضيع) والمعنى لا تسقط الزكاة إن ضاع أصلها؛ أي المال المزكي بعد تمام حوله فيدفعها لمستحقها إذا بقيت هي، فيجب عليه إنفاذها (وبعد حول) تم للزكاة (ضمن المؤخر) الذي (يمكنه الأداء)؛ لأنه فرط بتأخيرها، فلو كان يوماً أو نحوه لم يضمن (كذا العشر) مما وجب فيه العشر فضاقت (يضمن إن أدخله مفرطاً) بتأخيره أو أدخله (في الحرز) لا إن أدخله (محصناً) بتأخيره وإدخاله فلا ضمان عليه فيهما (كما سطا) تميم.

(وأخذت) الزكاة (من رأس مال الميت) على الوجه الآتي في باب الوصية في قول الأصل: «ثم زكاة أوصى بها إلا أن يعترف بحلولها، ويوصي فمن رأس المال كالحرث والماشية». وأخذت من الممتنع من أدائها كرهاً ولو بأن يقاتل، ولكن لا يقصد قتله بل تخليص الزكاة منه، فإن قتل أحداً اقتصر منه وإن قتل فهدر.

وأدب الممتنع من أدائها بعد أخذها منه كرهاً بغير قتال وإلا كفى في

أدبه فالأولى في الأدب أو أدب ليجري عليه واحد منهما القتل أو الأدب فلإمام سجنه حتى يظهر ماله .

قوله: (وإن بحرية العبد يغر)؛ أي وإن غرَّ عبد رب المال بحرية وأخذها منه، ثم ظهر رقه وهي معه أخذت وما بقي منها، وإن أتلَّفها أو بعضها فجناية رقبته فيختير سيده في فدائه بها أو إسلامه فيها فيباع فيها، وقيل: تتعلّق بذمته، ويتبع بها إن أعتق، وغرضنا بهذا البيان. شرح كلام الناظم وإلا فالعبيد في زمننا صاروا في خبر كان، وقد عدم التنفيذ للأحكام المتعلقة بهم نظراً إلى المال، فالمهم فهم معرفة الأحكام لا تنفيذها. وقوله: (وتؤخذ...) إلخ البيت معناه مفهوم مما سبق.

قوله: (ومن مسافر...) إلخ والمعنى: وزكّي وجوباً شخص مسافر من وطنه، تم حول ماله قبل عوده له ما معه من المال وما غاب عنه إن كان مجموعهما نصاباً إن لم يكن مخرج لزكاة ما غاب بتوكيل وما (نجي)؛ أي في غيبته، والحاصل: أن المسافر يزكّي بشرطين:

أحدهما: إن لم يكن مخرج عنه من وكيل أو إمام وإلا فلا يزكّي مرتين.

والشرط الثاني: أن لا ضرورة عليه تلحقه في تزكيه عنه من ما معه في نفقته أو نحوها ولم يجد مسلفاً، ويتفرّع على هذا الخلاف في اعتبار موضع المالك أو المال. [وبالله التوفيق].

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل وهي تعطي لذي فقر... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْتَلَيْتَهُ مَائِمَةً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَمْلِكُونَ ﴿٦﴾﴾ [التوبة: 6].

2 - عن زياد بن الحارث الصدائي قال: أتيت رسول الله ﷺ فبايعته فأناه رجل، فقال: أعطيني من الصدقة، فقال له رسول الله ﷺ: «إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حَقَّك» [رواه أبو داود].

**والدليل على قوله: وصدقاً إلا لريبة:**

3 - حديث عبد الله بن عدي بن الخيار أن رجلين أخبراه أنهما أتيا رسول الله ﷺ فسألاه من الصدقة فصعد فيهما وصب فقال: «إن شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لذي قوة مكتسب» [رواه أحمد وأبو داود والنسائي].

**والدليل على قوله: بشرط إسلام:**

4 - قوله ﷺ: «تؤخذ من أموالهم وترد في فقرائهم فيعلم من هذا أن الذمي لا يعطى من زكاة الأموال شيئاً إلا مؤلف القلب».

**والدليل على قوله: وعدم اكتفائهم بالنزرة... إلخ:**

5 - عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لعامل عليها، أو رجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غاز في سبيل الله، أو مسكين تصدق عليه منها فأهدى منها لغني» [رواه مالك وأحمد وأبو داود].

**والدليل على قوله: وعدم بنوة الأسنى الشريف هاشم:**

6 - فقد صحَّ عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث عن النبي ﷺ قال: «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد» [أخرجه مسلم في صحيحه].

**والدليل على قوله: والعاملون... إلى قوله: وليس هاشمياً:**

7 - عن بسر بن سعيد أن ابن السعدي المالكي قال: استعملني عمر على الصدقة فلما فرغت منها وأديتها إليه أمر لي بعمالة، فقلت: إنما عملت لله. فقال: خذ ما أعطيتك فإني عملت على عهد رسول الله ﷺ فعملني فقلت مثل قولك، قال لي رسول الله ﷺ: «إذا أعطيتك شيئاً من غير أن تسأل فكل وتصدق» [متفق عليه].

8 - وعن المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب والفضل بن عباس انطلقا إلى رسول الله ﷺ قال: ثم تكلم أحدنا، فقال: يا رسول الله جئناك لتؤمنا على هذه الصدقات فتصيب ما يصيب الناس من المنفعة ونودي

إليك ما يؤذي الناس، فقال: «إن الصدقة لا تنبغي لمحمد ولا لآل محمد إنما هي أوساخ الناس» [مختصر لأحمد ومسلم. وفي لفظ لهما: «لا تحل لمحمد ولا لآل محمد»].

9 - وعن بريدة عن النبي ﷺ قال: «من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً فما أخذ بعد فهو غلول» [رواه أبو داود].

**والدليل على قوله: ومصرف مؤلف:**

10 - من السنة:

- عن أنس أن رسول الله ﷺ لم يكن يسأل شيئاً على الإسلام إلا أعطاه قال: فاتاه رجل فسأله فأمر له بشيء كثير بين جبلين من شاء الصدقة، قال: فرجع إلى قومه، فقال: «يا قوم أسلموا فإن محمداً يعطي عطاء من لا يخشى الفاقة» [رواه أحمد بإسناد صحيح].

11 - وعن عمرو بن تغلب أن رسول الله ﷺ أتى بمال أو سبي فقسّمه فأعطى رجلاً وترك رجلاً، فبلغه أن الذين تركوا عتبوا فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد؛ فوالله إني لأعطي الرجل وأدع الرجل، والذي أدع أحب إليّ من الذي أعطي، ولكنني أعطي قوماً لما أرى في قلوبهم من الجزع والهلع وأكبل أقواماً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير منهم: عمرو بن تغلب»، فوالله ما أحب أن لي بكلمة رسول الله ﷺ حمر النعم. [رواه أحمد والبخاري].

**والدليل على قوله: كذا أن يعتق منها:**

12 - وهو يشمل بعمومه المكاتب.

- وقال ابن عباس: لا بأس أن يعتق من زكاة ماله. [ذكره عنه أحمد والبخاري].

13 - وعن البراء بن عازب قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال:

دَلّني على عمل يقربني إلى الجنة ويبعدني من النار، فقال: «أعتق النسمة وفك الرقبة»، قال: يا رسول الله أو ليس واحداً؟ قال: «لأعتق النسمة أن تفرد

بعقتها وفك الرقبة أن يعين في ثمنها» [رواه أحمد والدارقطني].

**والدليل على قوله: كذا أخو دين به يحبس... إلخ:**

14 - عن أنس أن النبي ﷺ قال: «إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة: لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفظع أو لذي دم موجع» [رواه أحمد وأبو داود].

15 - وعن قبيصة بن مخارق الهلالي قال: تحملت حمالة فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فقال: «أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها»، ثم قال: «يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمّل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش -، ورجل أصابته فاقة حتى يقول: ثلاثة من ذوي الحجا من قومه لقد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش - فما سواهن من المسألة يا قبيصة فسحت يأكلها صاحبها سحتاً» [رواه مسلم وأحمد والنسائي وأبو داود].

**والدليل على قوله: كذا مجاهد وآلة ولو غني:**

16 - عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله وابن السبيل أو جار فقير يتصدق عليه فيهدي لك أو يدعوك» [رواه أبو داود].

17 - وفي لفظ: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لعامل عليها، أو رجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غاز في سبيل الله، أو مسكين تصدق عليه بها فأهدى منها لغني» [رواه أبو داود وابن ماجه].

**والدليل على قوله: ونذب يؤثر مضطر:**

الأصل في ذلك: عمل أهل المدينة. ففي الموطأ:

18 - قال مالك: الأمر عندنا في قسم الصدقات إن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الولي، فأبي الأصناف كانت فيه الحاجة والعدد أوثر ذلك الصنف بقدر ما يرى الولي، وعسى أن ينتقل ذلك إلى الصنف الآخر

بعد عام أو عامين أو أعوام فيؤثر أهل الحاجة والعدد حيثما كان ذلك، وعلى ذلك أدركت من أرضي من أهل العلم. [رواه الموطأ].

**الدليل على قوله: وأن تنيب:**

19 - ففي المدونة:

- قال: ما يعجبني أن يلي هو ذلك بالدفع إليهم وما يعجبني لأحد أن يلي قسمة صدقته، لأن المحمدة تدخل فيه وعمل السر أفضل، ولكنني أرى أن ينظر رجلاً ممن يثق به فيدفع إليه ذلك يقسمه، فإن رأى أن ذلك الرجل الذي من قرابته الذي لا تلزمه نفقته أهلاً لها أعطاه كما يعطي غيره من غير أن يأمره بشيء، ولكن يكون الرجل الذي دفع ذلك إليه ليفرقه هو الناظر في ذلك على وجه الاجتهاد.

**والدليل على قوله: والخلف بين الكره والمنع استقر:**

20 - فقد أخرج الشيخان والبخاري واللفظ له:

- عن زينب امرأة عبد الله قالت: كنت في المسجد فرأيت النبي ﷺ قال: «تصدقن ولو من حليكن»، وكانت زينب تنفق على عبد الله وأيتام في حجرها فقالت لعبد الله: سأل رسول الله ﷺ أيجزئ عني أن أنفق عليك وعلى أيتام في حجري من الصدقة؟ فقال: سلي أنت رسول الله ﷺ. فانطلقت إلى النبي ﷺ فوجدت امرأة من الأنصار على الباب حاجتها مثل حاجتي، فمر علينا بلال فقلنا: سأل النبي ﷺ أيجزئ عني أن أنفق على زوجي وأيتام لي في حجري، وقلنا: لا تخبره بنا، فدخل فسأله فقال: من هما؟ قال: زينب، قال: أي الزيانب؟ قال: امرأة عبد الله، فقال: «نعم لها أجران: أجر القرابة وأجر الصدقة» [أخرجه البخاري في الزكاة باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر. وأخرجه مسلم في الزكاة باب فضل الصدقة على الأقربين].

- واستدل بهذا الحديث على جواز دفع المرأة زكاتها إلى زوجها الفقير، وهو مذهب الشافعي والثوري وأبي يوسف ومحمد، وهو أحد الروايتين عن مالك وأحمد.

- وفي الحديث بيان أنها الصدقة الواجبة لقولها: «أتجزئ عني»، وبه

جزم المازري قائلاً: الأظهر أن الصدقة التي استأذنتا فيها الزكاة، لأن هل تجزئ إنما يستعمل في الواجب فيحتج بإباحته لهما ذلك لأحد القولين في إعطاء المرأة زوجها الزكاة.

وخالفه عياض فقال: إن المراد بها في الحديث صدقة التطوع، لأن الأحاديث التي وعظ فيها النساء وأمرهن بالصدقة إنما هي في غير الفرض لا سيما.

قوله: «ولو من حليكن» لأن مثله لا يستعمل في الواجب. ورجح عدم الإجزاء، نقله الأبى وبه؛ أي بعدم الأجزاء. [قاله في المغني].

**الدليل على قوله: وتجب النية:**

21 - قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات...» الحديث.

**والدليل على قوله: والتفريق ثم بموضع الوجوب:**

22 - قال ابن المنير: اختار البخاري جواز نقل الزكاة من بلد المال لعموم قوله: «فترد في فقرائهم» لأن الضمير فيه عائد على المسلمين، فأى فقير منهم ردت فيه الصدقة في أي جهة كان فقد وافق عموم الحديث، ورجح رأي البخاري هذا ابن دقيق العيد. اهـ [من مواهب الجليل من أدلة خليل ج 1 ص 431].

**والدليل على قوله: وقيل بان الوجوب قدما:**

23 - هذا مبني على القاعدة الخلفية وهي: إذا سبق الحكم شرطه هل يعد ذلك مغتفراً أو لا وعقدها في المنهج المنتخب بقوله:

هل سبق حكم سبقه مغتفر عليه من زكى ومن يكفر

أي يبني على هذا الأصل من زكى قبل الحول بيسير هل تجزئه زكاته أو لا؟ ومن يكفر بعد اليمين قبل الحنث.

- قال في مواهب الجليل:

- والأصل في هذا الخلاف: أن الأوامر إما تعبدية وإما تعليلية فما كان منها موقوتاً وهو تعبدية لا يجوز تقديمه عن وقته ولا يجزئ فعله قبل وقته كالصلاة مثلاً، وما كان منه تعليلية جاز، وأجزأ قبل وقته لحصول المراد منه



البين بفعله كقضاء الدين قبل أجله ونحو ذلك، وما كان من هذه الأوامر متردد بين التعبدية. والعلة اختلف فيه كالزكاة مثلاً، فمن اعتبرها أمر بها لسد خلة الفقير قال: هي تعليلية، ويجوز تقديمها عن وقتها، ومن قال: هي تعبدية بالنظر إلى الانصباء، فإن في أربعين (40) شاة شاة، وفي ثمانين (80) شاة، فلو كانت العلة ملك الأربعين للزومه شاتان، وفي مائة وعشرين (120) شاة واحدة لا جرم إذا زادت بعد المائة والعشرين (120) شاة واحدة لزمه أن يدفع شاتين ونحو ذلك، فإنه بالنظر إلى هذه الناحية أشبهت الزكاة أن تكون تعبدية فيمتنع تقديمها عن وقتها، وكذلك الإجزاء ولو قدمت فكان المذهب عند أصحابنا إلحاقها بالتعبديات من حيث عدم التقديم، إلا أنه يغتفر تقديمها بكشهر نظراً للقاعدة المتقدمة، وللأخرى التي تقول: ما قارب الشيء يعطى حكمه، وقد بين في مراقي السعود هذا التفصيل المتقدم في الأوامر فقال:

والأمر قبل الوقت قد تعلقا	بالفعل للأعلام قد تحققتا
وبعد للإلزام يستمر	حال التلبس وقوم قروا
فليس يجزئ من له يقدم	ولا عليه دون خطر يقدم
وذا التعبد وما تمحضا	للفعل فالتقديم فيه مرتضى
وما إلى هذا وهذا ينتسب	ففيه خلف دون نص قد جلب

قوله: «دون نص قد جلب» يعني: أن محل الخلاف في المتردد بين التعبد ولمفعولية هل يقدم قبل وقته أم لا؟ هو فيما لم يرد نص بجواز التقديم فيه وإلا جاز تقديمه مطلقاً بلا خلاف مثل الوضوء فإنه متردد بين التعبد والمفعولية؛ لأن خصوص هذه الأعضاء دون غيرها، ولزوم غسلها للحدث ولو نظيفة أمر تعبدي لا تظهر فيه حقيقة لنتيجة الفعل كظهورها في غير التعبدي، وكون الوضوء ينظف هذه الأعضاء معقول المعنى، لأن التنظيف تحصل ثمرته بمجرد الفعل غير أن الوضوء. أجمع المسلمون على جواز تقديمه قبل دخول وقت الصلاة، فإذا تقرر ذلك فاعلم أنه قد ورد النص بتقديم الزكاة عن وقتها فلا ينبغي إذاً أن يجري الخلاف.

- إلى أن قال:

أخرج البغوي أيضاً بسند عن جحيقة بن عدي عن علي أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن يحل حولها فرخص له في ذلك:

- وقال: هذا حديث حسن، وهو في الترمذي وأحمد وابن ماجه والدارقطني. اهـ. [باختصار من الكتاب المذكور ج 1، ص 433 - 434].

**والدليل على قوله: ولا القيم تجزئ وبعض شهر الإجزاء... إلخ:**

24 - دليل منع إعطاء الزكاة:

- حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بعثه إلى اليمن فقال له: «خذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الإبل والبقر من البقر» [أخرجه أبو داود، وقال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط الشيخين إن صح سماع عطاء من معاذ فإني لا أتقنه، وقال البيهقي: في خلافياته رواه ثقة، وقال عبد الحق: عطاء بن سالم بن يسار لم يدرك معاذاً].

**والدليل لمن قال: بجوازها:**

25 - أن معاذاً عندما بعثه رسول الله ﷺ لأهل اليمن لأخذ زكاتهم قال: اثتوني بعرض ثياب خميص، أو ليس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة. [أخرجه البخاري تعليقاً، قال في الفتح: فيه انقطاع لأن طاوساً لم يسمع من معاذ].

**والدليل على قوله: ومن على الدفع لوال جائز...:**

26 - عن أنس أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: إذا أدت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله؟ قال: «نعم إذا أدت الزكاة لرسولي فقد برئت منها إلى الله ورسوله فلك أجرها وإثمها على من بذلها» [مختصراً لأحمد، وقد أجنح بعمومه من يرى المعجلة إلى الإمام إذا هلكت عنده من ضمان الفقراء دون الملاك].

27 - عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إنها ستكون بعدي أثره وأمور تنكرونها». قالوا: يا رسول الله، فما تأمرنا؟ قال: «تؤدون الحق الذي عليكم وتسالون الله الذي لكم» [متفق عليه].

28 - وعن وائل بن حجر قال: سمعت رسول الله ﷺ ورجل يسأله فقال: أرأيت إن كان علينا أمراء يمنعونا حقنا ويسألونا حقهم؟ فقال: «اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم» [رواه مسلم والترمذي وصححه].

**والدليل على قوله: وأخذت من مانع كرهاً ولو بان يقاتل:**  
29 - الأصل فيه:

- ما رواه الجماعة إلا ابن ماجه:

- عن أبي هريرة قال: لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر وكفر من كفر من العرب فقال عمر: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قالها عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله» فقال: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة؛ لأن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها. فقال عمر: فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل تسعة وعشرون (29) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ

- 1 - فصل وصاع الفطر واجب لكل شخص وما مان عن القول فضل
- 2 - من أغلب المقتات من معشر أو أقط لا علس في الأشهر
- 3 - لحم قطان لبن إلا إذا لم يكن غيرها فمنها أخذ
- 4 - وأجزأ التقديم كاليومين قط وقادر آخر بقضي ما فرط
- 5 - ودفعت لمسلم حرقير وزوجة للزوج والعكس حظير

- اشتمل هذا الفصل على خمسة (5) آيات تضمنت قول الأصل:

«فصل: يجب بالسنة صاع أو جزؤه عنه فضل عن قوته وقوت عياله وإن بتسلف».

- إلى أن قال:

«من أغلب القوت من معشر أو أقط غير علس إلا أن يقتات غيره».

- إلى أن قال:

«وإخراجه قبله بكاليومين».

- إلى أن قال:

«ولا تسقط بمضي زمنها وإنما تدفع لحر مسلم فقير».

قوله: (فصل وصاع الفطر واجب) وجوب السنن للحديث الصحيح.

ففي الموطأ: عن ابن عمر رضي الله عنهما فرض رسول الله ﷺ: صدقة الفطر في رمضان على المسلمين. وحمل الفرض على التقدير بعيد وقيل: يدل على وجوبها الكتاب في عموم آيات الزكاة أو بقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (14) ورد بأن من أداها إنما يقال فيه: زكّي لا تزكّي، وبأنه ليس في الآية أمر حتى

يحمل الوجوب إنما تضمنت المدح لمن فعل ذلك بتقدير صحته. ويصح المدح بالمندوب ومباحثها سبعة، وهذا أولها وهو في بيان حكمها وباقها في قدرها وجنسها، وفي وقت إخراجها ومن يؤمر بها وفيها المخرج، والمخرج عنه ومن يستحقها، فأشار إلى قدرها بقوله: (فصل وصاع الفطر ولجب لكل) اللام بمعنى على، وقوله: (لكل شخص) أشار إلى من يؤمر بها لكل شخص عن نفسه (ومن مان)؛ أي يمونه فضل عن قوته وعن قوت عياله اللازمة نفقتهم عليه، وفيه إشارة إلى المخرج، والمخرج عنه (من أغلب المقتات) لأهل البلد وبين القوت بقوله: (من معشر)؛ أي مزكى بالعشر أو نصفه. والمراد به هنا خصوص القمح والشعير والسلت والذرة والأرز والدخن والتمر والزبيب (أو اقط)؛ أي اللبن المستخرج زبده الجاف.

وقوله: (لا علس في الأشهر)؛ أي فلا تخرج من العلس خلافاً لابن حبيب القائل بإخراج الزكاة من غير التسعة المتقدمة.

- قال في الرسالة: بعد أن ذكر المواد المتقدمة، وقيل: إن كان العلس قوت قوم أخرجت منه، وهو حب صغير يقرب من خلقة البر.  
- قال شارحها: وهو طعام أهل صنعاء. قال بعضهم معرفاً له:

وعلس حب طويل باليمن يشبه خلق برة يا من فطن  
وقوله: (لحم قطان لبن)؛ فإنها تخرج من هذه المذكورات إن كان يقات بها، وهو معنى قول الأصل: «إلا أن يقات غيره»؛ أي المذكور كعلس ولحم ولبن وقطنية فتخرج من أغلبه إن تعدد أو ممن انفرد إن لم يوجد شيء من التسعة وإلا تعين الإخراج منه. قاله الحطاب. وردّه الرماصي بأن عبارة المدونة واللحمي وابن رشد وابن عرفة أن غير التسعة إذا كان غالباً لا يخرج منه، وإن انفرد بالاعتيات أجزاء الإخراج منه ولو وجد شيء منها. (ولجزاً التقديم كاليومين) وأدخلت الكاف الثالث.

وقوله: (وقادر آخر يقضي ما فرط) يشير إلى قول الأصل: «ولا تسقط بمضي زمنها وهو يوم العيد وأثم بتأخيرها عنه بلا عذر».  
- وقوله: (ودفعت لمسلم) لا كافر.

- (حر): لا عبد.

- (فقير): لا غني.

- (وزوجة للزوج): أي يجوز دفع الزوجة زكاة فطرها لزوجها.

(والعكس حظير) وهو إعطاء الزوج زكاة فطره لزوجته حظير؛ أي ممنوع،

وفي نسخة أخرى بدل هذا الشطر: «وزوجة للزوج لا العكس الخطير».

وقد جلبت فيها - أي زكاة الفطر - مسائل لم يذكرها الناظم، وذلك في

نظم فتح الرحيم المالك فقلت:

في منتهى شهر الصيام طلبا  
رسولنا وأمر الندابها  
عن قوته وقوت من له تلا  
نفس ومن إنفاقه عليه عن  
وعن رقيق حاضر لا شارد  
والسلت والتمر ودخن يا خبير  
وأقط وعلس قل عشرة  
كلبن أو لحم أو أي نبات  
هل شبع أو قدر صاع يا فتى  
مقداره وهو الذي به العبر  
غني له عن السؤال الشين  
والصاع يدفع لجمع زائد  
طلوع فجر العيد خلف قد رووا  
إذا مضى الزمن فاتبع النعوت  
لها بيومين لعيد وتحاز

باب وصاع من طعام وجبا  
أعني به زكاة فطر سنها  
فيخرج المسلم صاعاً فضلاً  
وهي على الحر أو الحرة عن  
من ولد أو زوجة أو والد  
من المعشر كقمح أو شعير  
والأرز والزبيب ثم الذرة  
وحيث لم يوجد فما به اقتيات  
والخلف في اللبن واللحم أتى  
والصاع صاع المصطفى وقد غبر  
تعطى لحر مسلم مسكين  
وجاز دفع أصع لواحد  
والوقت هل يدخل بالغروب أو  
ولا يصح نقلها ولا تفوت  
وأجزأت بالقرض والتقديم جاز

○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل وصاع الفطر واجب لكل شخص... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ۖ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ۝﴾ [الأعلى:

. [15، 14]

2 - عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ سئل عن هذه الآية فقال: «نزلت في زكاة الفطر» [رواه ابن خزيمة].

3 - وعن ابن عباس قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة، فهي صدقة من الصدقات» [رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه].

4 - وعن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة. [رواه الجماعة إلا ابن ماجه].

5 - وعنه قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة. [رواه البخاري ومسلم].

6 - وعن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: كنا نُخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط أو صاعاً من زبيب، وذلك بصاع النبي ﷺ. [رواه مالك].

7 - وعن إسحاق بن سليمان الرازي قال: قلت لمالك بن أنس: أبا عبد الله كم قدر صاع النبي ﷺ؟ قال: خمسة أرطال وثلث بالعراقي أنا حزرته، فقلت: يا أبا عبد الله خالفت شيخ القوم قال: من هو؟ قلت: أبو حنيفة يقول: ثمانية أرطال، فغضب غضباً شديداً، ثم قال لجلسائنا: يا فلان هات صاع جدك، يا فلان هات صاع عمك، يا فلان هات صاع جدتك.

- قال إسحاق: فاجتمعت أصع فقال: ما تحفظون في هذا؟ فقال: هذا حدثني أبي عن أبيه أنه كان يؤدي بهذا الصاع إلى النبي ﷺ وقال: هذا حدثني أبي عن أخيه أنه كان يؤدي بهذا الصاع إلى النبي ﷺ. فقال مالك: أنا حزرت هذا فوجدتها خمسة رطل وثلثاً. [رواه الدارقطني].

8 - وعن ابن عباس أن النبي ﷺ أمر صارخاً يصرخ في بطن مكة، فأمر بصدقة الفطر فيقول: هي حق واجب على كل مسلم ذكراً أو أنثى صغيراً أو

كبيراً حرّاً أو عبداً حاضراً أو باد مدان من قمح أو صاع من ما سوى ذلك من الطعام إلا وإن الولد للفراش وللعاهر الحجر. [رواه البزار].

9 - وعن مالك قال: إن أحسن ما سمعت فيما يجب على الرجل من زكاة الفطر إن الرجل يؤدي ذلك عن كل من يضمن نفقته ولا بدّ له أن ينفق عليه والرجل يؤدي عن مكاتبه ومدبره ورقيقه كلهم غائبهم وشاهدتهم من كان منهم مسلماً، ومن كان منهم لتجارة أو لغير تجارة، ومن لم يكن منهم مسلماً فلا زكاة عليه فيه.

10 - وقال مالك: تجب زكاة الفطر على أهل البادية كما تجب على أهل القرى، وذلك أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس على كل حر وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين.

11 - وعن نافع عن ابن عمر قال: أمرنا رسول الله ﷺ بزكاة الفطر أن تؤدّى قبل خروج الناس إلى الصلاة قال: فكان ابن عمر يؤدّيها قبل ذلك باليوم واليومين. [رواه أبو داود].

12 - وعن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة.

13 - وعن الحسن رضي الله عنه قال: خطب ابن عباس في آخر رمضان على منبر البصرة فقال: أخرجوا صدقة صومكم فكان الناس لم يعلموا، فقال: من هاهنا من أهل المدينة قوموا إلى إخوانكم فعلموهم فإنهم لا يعلمون. فرض رسول الله ﷺ هذه الصدقة صاعاً من تمر أو شعير أو نصف صاع من قمح على كل حرّ أو مملوك ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً، فلما قدم علي رضي الله عنه رأى رخص السعر قال: «قد وسّع الله عليكم فلو جعلتموه صاعاً من كل شيء» [رواه أبو داود والنسائي].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل ثلاثة عشر (13) دليلاً.





## بَابُ الصَّيَامِ

- 1 - باب صيام رمضان قد وجب
  - 2 - وصح مطلقاً بنية بليل
  - 3 - إلا بقطعه بسكر إغما جن
  - فلتبتداً أو بالنقا من كل دم
  - 5 - ولتصم إن شكت وتقضي وكذا
  - 6 - وليقض للإغما أو الجن يحل
  - 7 - وصح بالنصف إن أول سلم
  - 8 - كذا بتركه لإخراج مني
  - 9 - كذا وصول المتحلل أو
  - 10 - بحقنة بمائع أو حلقاً
  - 11 - وليقض موصل البخور الحلقا
  - 12 - أو قيء أو غالب مضمضة أو
  - 13 - وليقض من أفطر فرضاً مطلقا
  - 14 - أو جومعت نائمة أو أكلا
  - 15 - وواجب إمساك من أفطر في
  - 16 - كذا بتكفير لقتل أو ظهار
  - 17 - وليقض في الفرض بعمد حرما
  - 18 - إلا إذا جدا بها قد شغفا
  - 19 - وكفر العامد في رمضان لم
- كالنذر والتكفير والباقي ندب  
وكفت أول المتابع المطيل  
أو مرض أو سفر حيض يعن  
وقبل فجر إن رأت طهراً تصم  
بالعقل في أول يومه خذا  
اليوم أو أوله ولو الأقل  
واقض لفقد العقل أعواماً تلم  
مذي وقيء وجماعه أخي  
سواه فيما اختير معدة روى  
ولو من أذن عين أنف حقا  
كبلغم ممكن طرح مطلقا  
سواك أو مستنشق كما روى  
وإن بصب بحلق ذي النوم انطقا  
مع شك فجر أو طرا شك تلا  
رمضان أو نذر معين يفني  
أو ناسياً بالنفل كان الإفطار  
ولو بحلف الغير بالبت اعلمنا  
كوالد شيخ وإن لم يحلفنا  
بجهل ولا قريب تأويل يوم

- 20 - جماعاً أو رفعا لنية نهار
- 21 - وإن بالاستياك بالجوزا يرام
- 22 - إلا إذا خالف عاداً يعني
- 23 - وهي إطعامك ستين لكل
- 24 - أو صوم شهرين ولا وعتق قن
- 25 - ومفطر النائم عنه كفرا
- 26 - وإن على القبلة حتى أنزلا
- 27 - كذاك قولان بمكروه رجل
- 28 - وجاز فطر بنجى قصر يحل
- 29 - إلا قضى وإن تطوعا ولا
- 30 - بحضر إلا بعيد الفجر
- 31 - أو بات بالصوم وقبل الارتحال
- 32 - إن يومه سافر هل يكفر
- 33 - كفر إن أفطر عمداً مطلقاً
- 34 - وجاز أيضاً فطر ذي ضر يخاف
- 35 - وواجب إن يخف الهلاك
- 36 - واقض القضا بعدد بزمن
- 37 - ومن نوى برمضان في سفر
- 38 - أو رمضان ذا نوى ونذرا
- 39 - كحاضر قضى به آخر فات
- 40 - وتضمن يوم قضاء أخذا
- 41 - وفي قضاء المفطر عمداً هل جلب
- 42 - وصام كالمسجون ما شهرا يقن
- 43 - وفاق أو بعديه بذا اكتفى
- أو أكلا أو شربا بضم قط يصار
- أو المنى ولو بفكر مستدام
- وهل بعمد نظرة إن أمنى
- مد والإطعام لغيره فضل
- محض سليم الذات مسلم أمن
- كمكروه عن جماعها عرى
- أكرهها كفر عنها قيل لا
- على الجماع وبمكروه فعل
- بيت فطره وليلاً يرتحل
- تكفير إلا أن يكن ما ارتحلا
- وليله بات بعزم الفطر
- أفطر بالمكان والخلف يقال
- وإن ببیت صوما المسافر
- كفطره بعد الدخول حققا
- تماد أو زيدا بصوم المناف
- أو الشديد من أذى هناك
- أبيح صوماً غير رمضان اعتنى
- سواء أو قضاء رَمَضَانَ استقر
- لم يجره عن ذين ما قد أجرى
- وهل يكفر وقيل عن ذا بات
- ذكرت أنه قضى قبل ذا
- يومين أو يوماً به خلف أرب
- ما ظن إلا اختار ثم إن يبن
- وليقض في السبق كشك ما انتفى

- اشتمل هذا الباب على ثلاثة وأربعين (43) بيتاً.

- تضمن البيت (1، 7) قول الأصل:

«باب يثبت رمضان بكمال شعبان، أو برؤية عدلين».

- إلى أن قال:

«وصحته مطلقاً بنية مبيتة أو مع الفجر، وكفت نية لما يجب تتابعه».

- إلى أن قال:

«لا إن انقطع تتابعه بكممرض أو سفر وبنقاء، ووجب إن طهرت قبل الفجر، ومع القضاء إن شكت وبعقل، وإن جن ولو سنين كثيرة أو أغمي يوماً أو جلّه أو أقلّه ولم يسلم أوله لا إن أسلم نصفه».

قوله: (باب صيام رمضان)؛ أي في مسائله.

والصيام: في اللغة: الإمساك.

وفي الشرع: الإمساك عن شهوتي البطن والفرج يوماً كاملاً بنية التقرب إلى الله.

والحكمة في مشروعيته: مخالفة النفس والهوى وتصفية مرآة العقل، والتنبيه على مواساة الجائع.

- وفرض في السنة الثانية (2) من الهجرة كالزكاة وأكثر الأحكام.

- والإجماع على وجوبه، فمن جحده فهو مرتد، ومن أقرّ بوجوبه وامتنع من صومه قتل حدّاً ولا يقتله إلا السلطان.

- وفي القواعد للقاضي: يحبس ويمنع من الإفطار، وهو خلاف المشتهر. [قاله الخطاب].

وأسباب وجوب الصوم: ستة:

1 - النذر.

2 - وقتل الخطأ.

3 - والظهار.

4 - والحنث .

5 - وإخلال النسك .

6 - وظهور هلال رمضان .

- وعد في التلخيص الطرق المثبتة لصومه ستة، وزاد غيره سابعة في الغيم وترجع في التحقيق إلى ثلاثة وهي :

1 - الرؤية .

2 - والشهادة عليها .

3 - وإكمال العدة .

وهذا معنى كالنذر والتكفير، والباقي ندب كصيام يوم عرفة، وعاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر، وستة من شوال وغيرها مما جاء الحث على صومه من دون وجوب .

- ولم يتعرض الناظم لذكر ما يثبت به من الرؤية والإشهاد وقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك :

قواعد الإسلام وهو الرابع  
عدلان أو جماعة مستفضة  
من العاهات والبلوغ قد نمت  
من آلة أخبارها قد وجدا  
وفاكس وهاتف إن أخبره  
بأن لكل عالم وسائل  
قبولها وعتبه قد وجبا  
كذاك من لا يعتني بأمره  
إن هو أفطر بلا امتراء  
فهو لليل قابل يا قاري  
يلزمه التكفير والقضا أجل  
ما رئي ليلة الثلاثين بحال  
إمساكه ليتحقق ندب

صيام شهر رمضان تابع  
إن تم شعبان بلام إن رآه  
فيجب الصوم على من أسلما  
ويثبت الصوم بما استجدا  
وآلة الإرسال مثل التلفزة  
لأن صدق هاته الوسائل  
ويلزم التكفير كل من أبى  
منفرد يلزمه في نفسه  
والزمه بالتكفير والقضاء  
ورؤية الهلال في النهار  
إن ثبت الصوم نهاراً من أكل  
إن كان بالسما غيم والهلال  
فبعدها صبيحة الشك استحباب

من صام من دون تيقن متى      ظهر إن رمضان ثبتاً  
فليس يجزيه صيام اليوم      وواجب إمساكه بالصوم  
ويلزم التكفير من قد انتهك      ويلزم القضاء معه دون شك

فقولنا: إن تم شعبان بلام؛ أي ثلاثين (30) يوماً، أو برؤية عدلين  
ذكرين للهلال لا يعدل واحد ولا يعدل وامرأتين.

والعدل: هو الحر المسلم، العاقل، البالغ بلا فسق، وحجر وبدعة،  
كما يثبت بجماعة مستفيضة لا يمكن تواطؤهم على الكذب بلا حدّ لذلك  
العدد، لأنه يخضع لكثرة عدول المستفيضة وقتلهم إذ لا يشترط أن يكونوا  
كلهم ذكوراً أحراراً أو عدولاً، ويثبت بنقل عدلين عن عدلين أو مستفيضة أو  
نقل مستفيضة عن مستفيضة أو عدلين، ومثله في ذلك كله شوال، وإذا كان  
الأئمة اختلفوا في العدد الذي يثبت به رمضان، فإنهم اختلفوا في نوع الشهود  
فمذهبنا كما تقدم أنه لا بد أن يكون العدلان ذكرين، وبه قال الشافعي؛ أي  
أنه لا بد أن يكون الشاهد ذكراً سواء كان واحداً واثنين. أما أبو حنيفة فتقبل  
عنده شهادة المرأة في هلال رمضان، وفي شوال يقبل شهادة رجلين أو رجل  
وامرأتين. كما في الهداية، وبه قال أحمد في هلال رمضان.

وأما شوال فلا تقبل فيه عنده إلا شهادة رجلين، وإذا ثبتت الرؤية في بلد  
انسحب الحكم على جميع البلاد التي لم تبعد منه جداً، فإن تباعد البلدان  
جداً كان لكل من البلدين رؤيته، ومثّل بعضهم للبعيدة جداً بخراسان من  
الأندلس.

- قال أبو عمرو بن عبد البر: وأجمعوا على عدم لحوق حكم رؤية ما  
بعد كالأندلس من خراسان. نقله الحطاب.

- وقال أبو حنيفة وأحمد: إذا ثبتت الرؤيا في بلد عمت جميع البلدان.

- وقال الشافعي: إذا روي ببلد لزم حكمه البلد القريب دون البعيد في  
الأصح، والبعيد مسافة القصر.

- وقيل: باختلاف المطالع وهذا أصح. [قاله النووي في مغني المحتاج].

وكما يثبت بغير العدل الواحد إذا أخبر أن الهلال ثبتت رؤيته ببلد يلحقه

حكم برؤية أو أخبر أنه حكم به القاضي أو السلطان أو نائبه .

- ونقل الحطاب عن ابن رشد: أن الإمام إذا بعث رجلاً إلى أهل بلد يخبرهم بثبوت الرؤية أن عليهم الصوم بلا خلاف. اهـ [من مواهب الجليل للحطاب].

- ومن هنا يتضح أن حاكم البلد إذا أمر المذيع بإذاعة بيان يعلن أن الهلال ثبتت رؤيته بالبلد أن على من سمعه من أهل البلد أن يعمل بمقتضى ذلك، وقد ذكر العلامة محمد عليش: أن الهلال يثبت بالتلغراف، قال: لأن سلاطين المسلمين وضعوا التلغراف لتبليغ الأخبار من البلاد القريبة والبعيدة في مدة يسيرة جداً، وأقاموا لأعماله أشخاصاً مسلمين.

قال: فصار قانوناً معتبراً في ذلك يخاطب به السلاطين بعضهم بعضاً في مهمات الأمور وتبعهم الناس على ذلك... .

- واستدل محمد عليش بما في حاشية الحطاب، قال: سئل أبو محمد عن قرى بالبادية متقاربة يقول بعضهم لبعض: إذا رأيتم الهلال فنيروا، فرآه بعض أهل القرى فنيروا، فأصبح أصحابهم صواماً، ثم ثبتت الرؤية بالتحقيق فهل يصح صومهم؟ قال: نعم قياساً على قول عبد الملك بن الماجشون في الرجل يأتي القوم فيخبرهم أن الهلال قد رؤي. نقله المشدالي في حاشيته على المدونة.

- قلت: أما إذا كان يعلم أن المحل الذي فيه النار يعلم به أهل ذلك البلد، ويعلم أنهم لا يمكنون من جعل النار فيه إلا إذا ثبت الهلال عند القاضي برؤية مستفيضة. فالظاهر أنه ليس من باب نقل الواحد، وهذا كما جرت به العادة أنه لا يوقد القناديل في رؤوس المنائر إلا بعد ثبوت الهلال فمن كان بعيداً، أو جاء بليل ورأى ذلك، فالظاهر أن هذا يلزمه الصوم بلا خلاف. فتأمله. والله أعلم.

- ومعلوم أن الإذاعة الحكومية والبريد الخاص بالحكومة لا يمكن لأي أحد أن يذيع أو يبرق منهما رسمياً إلا بأمر من السلطة المسؤولة، فإذا كان التنوير الذي ذكر آنفاً من العادة أنه لا يمكن منه فاعله إلا عند ثبوت الهلال،

وكان ذلك يفيد العلم، فإن الإذاعة والبرق من باب أولى فهما يفيدان العلم الذي شرعت فيه الشهادة من أجله. والله أعلم.

ولا يشترط عدالة المخبر «المذيع» أو ضارب آلة التلغراف، لأن الاعتماد على التجربة والقرينة لا على المخبر وبهذا أفتى علماء العصر. قاله العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل مبارك الأحسائي، وأورد فتواهم في كتابه التعليق الحاوي فانظره. اهـ [من تبين السالك للشيخ عبد العزيز حمد آل مبارك الأحسائي وشرحه للشيخ محمد الشيباني ابن محمد الشنقيطي الموريتاني ج 12 ص 146، 147].

- وذكر في ص (149):

تنبيه: تعرض النووي رحمته الله لمسألة كثيرة الوقوع، وخصوصاً في هذا الزمان الذي تقاربت أبعاده بسبب توفر المواصلات الجوية. قال:

فرع: لو شرع في الصوم في بلد ثم سافر إلى بلد بعيد لم يروا فيه الهلال حين رآه أهل البلد الأول فاستكمل ثلاثين (30) من حين صام، فإن قلنا: لكل بلد حكم نفسه، فوجهان أصحهما يلزمه الصوم معهم لأنه صار منهم.

والثاني: يفطر لأنه التزم حكم الأول.

وإن قلنا: نعم الرؤية كل البلاد لزم أهل البلد الثاني موافقته في الفطر إن ثبت عندهم رؤية البلد الأول بقوله أو بغيره وعليهم قضاء اليوم الأول، وإن لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر، كما لو رأى هلال شوال وحده ويفطر سراً، ولو سافر من بلد لم ير فيه إلى بلد رؤي فيه فعيدوا اليوم التاسع والعشرين من صومه، فإن عممنا الحكم أو قلنا: له حكم البلد الثاني عيد معهم، ولزمه قضاء يوم، وإن لم نعمم الحكم وقلنا: له حكم البلد الأول، لزمه الصوم.

- قلت: وعدم زيادته على صوم ثلاثين (30) يوماً يؤده ما نقل عن (عن) القرافي في ولي طار من المشرق بعد الزوال فأتى المغرب فزالت عليه الشمس أيضاً فيه.

فقال: إن كان صلاها بعد زوال ما طار منه لم تعد فيما طار له ثم زالت به. اهـ.

- ومن كانوا في بلد يستمر فيه الليل والنهار شهوداً كسكان القطبين

الشمالي والجنوبي، فإن عليهم أن يعتمدوا على رؤية أقرب البلاد إليهم، والأمر في ذلك أصبح ممكناً جداً لسهولة الاتصال الإذاعي والهاتفي، وفيما إذا لم يمكنهم الاتصال بأقرب بلد هو يكون فيه النهار والليل عاديين، فإن عليهم أن يقدروا لصومهم.

والأصل: في أن عليهم أن يقدروا للصوم والصلاة ما أخرجه مسلم وغيره من حديث النواس بن سمعان مرفوعاً: «إن الدجال يمكث في الأرض أربعين يوماً يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم» قال: قلنا: يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة تكفينا فيه صلاة يوم؟ قال: «لا، اقدروا له قدره» [رواه مسلم].

- وإلى ما سبق من ثبوت الشهر أشرنا في الأبيات السابقة: «وثبت الصوم بما استجد» إلى قولنا: «لأن صدق هاته الوسائل» التلفزة والفاكس والهاتف «بأن لكل عالم وسائل».

قوله: (وصح مطلقاً بنية بليل)؛ أي وصحة الصوم بنية بليل؛ أي قبل الفجر أو مع الفجر إن اتفق ذلك فلا تجزئ قبل الغروب ولا بعد الفجر لأنها القصد، وقصد الماضي محال.

- وروى ابن عبد الحكم: لا تجزئ مع الفجر.

- ورد ابن عرفة: الأول: بأن النية تتقدم المنوي لأنها قصده، وهو متقدم على المقصود وإلا كان غير منوي.

وأجيب: بأن هذه الأمور جعلية؛ أي شرعية وضعية شرعها الشارع، ووضعها وقد اكتفى بالمقارنة في الصلاة، فإن تكبيرة الإحرام ركن منها، والنية مقارنة لها، وكلام ابن بشير وابن الحاجب والقرافي يفيد أن الأصل كونها مقارنة للفجر، ورخص تقدمها عليه لمشقة المقارنة.

(وكفت) نية واحدة (أول المتابع)؛ أي لأي صوم يجب تتابعه كرمضان وكفارة فطر وقتل وظهار ونذر متتابع كندر صوم شهر معين بناء على أنه كعبادة واحدة من حيث ارتباط بعضه ببعض، وعدم جواز تفريقه وإن كان لا يبطل جميعه ببطان بعضه كالحج.



قوله: (إلا بقطعه)؛ أي التتابع بـ(كسكر) أو (إغماء) أو (جن أو مرض) أصاب الصائم فأفطر من أجله، أو سفر أفطر فيه، أو (حيض) أو نفاس بهذه الأعذار المذكورة انقطع التتابع، فلا تكفي النية الأولى ولو استمر صائماً فلا بدّ من تبييتها كل ليلة كما في العتبية، وفي المبسوط إن استمر المريض أو المسافر صائماً فلا يحتاج إلى تجديد نية.

وقوله: (فلتبدأ)؛ أي تجدد النية إن انقطع التتابع، قال في المرشد المعين:

ونية تكفي لما تتابعه يجب إلا أن نفاء مانعه  
- وتقدم قول الأصل: «لا إن انقطع تتابعه بكمريض أو سفر».

وصحة الصوم أيضاً بالنسبة للمرأة (بالنقا من كل دم) من حيض أو نفاس (وقبل فجر إن رأت) الحائض الطهر (تصم) وإن كان قبله بلحظة يسيرة جداً، بل إن رأت القصة أو الجفوف مع طلوع الفجر، ونوت الصوم تمّ صومها بدليل قوله: أو مع الفجر، (ولتصم إن شكّت) في حصول النقا (وتقضى) لاحتمال عدم قطع الحيض، فيكون صومها باطلاً. وهذا معنى ما تقدم من قول الأصل: ووجب مع القضاء إن شكّت. وهذا بخلاف الصلاة التي شكّت هل طهرت في وقتها أو بعده، فإن قلت: الحيض مانع من وجوب الصلاة والصوم، والشك فيه موجود فيهما فلم يجب أداء الصوم دون الصلاة؟ قلت: سلطان الصلاة ذهب بخروج وقتها بخلاف الصوم فوقته إلى الغروب، وله حرمة فلذا يجب إمساكه كمن شك هل تسحر قبل الفجر أو بعده.

- وإلى هذه المسألة أشار ناظم خليل خليفة بقوله:

ونقاء من أذاهما ووجب إن قبل فجر طهرت وإن قرب  
مع قضاء إن تشك ويصح .....

(وكذا بالعقل)؛ أي وصحته - أي الصيام - بالعقل فلا يصح من مجنون ولا مغمى عليه (في أول يومه) فإن لم يسلم أوله بأن كان مع طلوع الفجر مغمى عليه، فليقض وجوباً إذ الإغماء والجنون مرض، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

وقوله: (بجل اليوم) أكثر (اليوم) ولو سلم (أوله) أو أقله ولم يسلم أوله (وصح بالنصف)؛ أي ولو أغمي عليه بعده نصفه؛ أي اليوم إن (أول سلم) من الإغماء مع الفجر وجدد النية حينئذ فلا قضاء، فإن لم يجدد النية حين إفاقة مع الفجر لم يصح صومه لانقطاع نيته بالإغماء، ولا قضاء على نائم ولو كل الشهر إن بيّت النية أول ليلة والسكر كالإغماء، ولو بحلال وهو ظاهر؛ لأنه . . . . (واقض لفقد العقل اعواماً تلم)؛ أي تنزل.

وهذا معنى قول الأصل: «وإن جن ولو سنين كثيرة وأفاق فالقضاء واجب عليه بأمر جديد كقضاء حائض والنفساء ولا يقال: وجوب القضاء فرع وجوب الأداء، وهو لم يجب عليه سواء كان جنونه طارئاً به بلوغه عاقلاً أو قبله على المشهور، وهو للإمام وابن القاسم».

- وتضمن البيت (8، 12) قول الأصل:

«وبترك جماع أو إخراج مني ومذي وقيء، وإيصال متحلل أو غيره على المختار لمعدة بحقنة بمائع أو حلق وإن من أنف أو أذن أو عين وبخور وقيء وبلغم أمكن طرحه مطلقاً أو غالب من مضمضة أو سواك».

قوله: (كذا) صحة الصوم (بترك إخراج مني أو مذي أو قيء) احترازاً من الاحتلام والمني المستنكح أو المذي، والقيء الغالب. وسكت عن الإنعاض.

- وفي التوضيح: الأشهر فيه القضاء، وعزاه لابن القاسم.

- وقال الناصر: فيما نقله علي الأجهوري عنه المعتمد عدمه، لأنه قول مالك في المدونة من رواية ابن وهب، وقاعدة الشيوخ تقديم رواية غير ابن القاسم فيها على قوله فيها، وعلى روايته في غيرها.

- وأشار البناني إلى أن محل الخلاف في الإنعاض الناشئ عن قبلة أو مباشرة، أو لمس، قال: فإن نشأ عن نظر أو فكر.

- قال الحطاب: الظاهر فيه عدم القضاء ولو استديم، واستدل على ذلك بكلام ابن بشير وعياض وغيرهما. اهـ.

- واختلف أيضاً في القضاء بالإمضاء من غير استدامة الفكر أو النظر،

وعزاه في التوضيح للمدونة، ومشى عليه ابن الحاجب، وهو الذي استظهره ابن رشد، وعزاه لأكثر أهل العلم من غير المذهب. اهـ [من شرح الشيخ الزجاجاوي].

(كذا)؛ أي صحته بترك خروج القيء، والجماع؛ أي مغيب الحشفة وقدرها من بالغ لا من غيره فلا يفسد ذلك صومه ولا صوم موطوءته البالغة حيث لا يوجد منها مني أو مذي.

قوله: (كذا وصول المتحلل أو سواه)؛ أي صحته بترك إيصال متحلل، وهو كل ما ينمى من منفذ عال أو سافل غير ما بين الأسنان أو غير متحلل كدرهم من منفذ عال، والتقدير إيصال متحلل لمعدته، وهي ما انخسف من الصدر إلى السرة (بحقنة بمائع) والباء في بحقنة للسببية والباء في بمائع، بمعنى من؛ أي بسبب حقنة من دبر أو فرج امرأة لا إحليل من مائع، فإن فعل شيئاً من ذلك فالمشهور وجوب القضاء، والحقنة ما يعالج به الأرياح الغلاظ أو داء في الأمعاء يصب إليه الدواء من الدبر بألة مخصوصة فيصل الدواء للأمعاء، وما وصل للأمعاء من طعام حصل به فائدة الغذاء، فإن الكبد يجذب من المعدة من سائل الأمعاء عند الأطباء، فصار ذلك من معنى الأكل. [قاله سند].

واحترز بالمائع من الجامد فلا قضاء فيه ولو فتائل عليها دهن، وأما الحقنة المستجدة وهي التي مثل الشمع وتذوب في المعدة، فحكهما حكم الحقنة يحصل الفطر بسببها لأنها تميم وتذوب.

قوله: (أو حلقاً) أو وصل شيء من المأكول والمشروب حلقاً من الأعلى ولو وصل الواصل من منفذ غير واسع، (من اذن أو عين أو انف حقاً) والمعنى أنه لا فرق فيما يصل إلى المنفذ الأعلى بين أن يكون قد وصل من منفذ واسع كالقلم أو غير واسع كالأذن وما بعدها بخلاف ما يصل من المنفذ الأسفل بكثير فيه كونه واسعاً لا كإحليل أو جائفة فلا شيء فيه.

- ونقل ابن الحاجب فيه القضاء منكر.

وقوله: (وليقتض موصل البخور للحلقا) كصبور وهو ما يتبخر به، وهو معطوف على ما سبق مما يجب تركه لصحة الصوم، قال في السليمانية: من

تبخر بالدواء فوجد طعم الدخان في حلقه قضى صومه، ومن هنا يتبين لنا أن المضخة التي يجعل فيها الدواء للأمراض الصدرية يحصل بها الفطر، وعليه فلا يجوز استعمالها، وأما المسك وغيره فلا خلاف أنه لا يفطر.

قال ابن بشير: والفطر يقع بدخول جزء من المتناول، لا بدخول رائحته، وفي التقييد الكبير في استنشاق روائح المسك، والغالية لم يختلف فيه أنه لا يجب منه قضاء الشيخ واستنشاق قدر الطعام بمثابة البخور، لأن ريح الطعام له جسم يتقوى به الدماغ، فيحصل به ما يحصل بالأكل. اهـ. الحطاب. فكانه يقول: إذا وجد طعم دخان القدر يفطر. والله أعلم.

- وفي المعيار: قال سيدي قاسم العقباني في المشموم الطيب الرائحة: لا أعلم من يقول بالإفطار، وإنما يكره في مذهب بعض أهل العلم.

ونقل الزرقاني عن فتاوى شيخه علي الأجهوري أنه لا قضاء في وصول دخان حطب إلى حلقه وعلله بأنه لا يتكيف، ثم قال في الدخان الذي يشرب أنه مفطر إذ هو متكيف ويصل إلى الحلق بل إلى الجوف أحياناً. اهـ [من شرح الزجلاوي على المختصر].

قوله: (كبلغم ممكن طرح مطلقاً) ومعناه في البلغم كان من الصدر أم من الرأس وسواء وصل لطرف اللسان أو اللهوات أم لا، لكن المختار أنه لا قضاء في البلغم ولو أمكن طرحه ولو بعد وصوله إلى طرف لسانه لمشقتة كما في شروح خليل، مثل: الخرشبي وجواهر الإكليل وغيرهما من شروح المختصر، وما قيل في البلغم يقال في القيء، وغالب مضمضة، وكذلك السواك، وبعبارة أخرى: ولما طلب الشارع المضمضة والسواك من الصائم فقد يتوهم اغتفار ما سبق للحلق منهما رفع ذلك الناظم تبعاً لأصله بقوله: (أو غالب مضمضة أو سواك)؛ أي مجتمعة في فمه سواء كانت المضمضة لوضوء أو حر أو عطش أو مستشق من الأنف كما تقدم في البخور ودخان القدر.

- وتضمن البيت (13 - 18) قول الأصل:

«وقضا في الفرض مطلقاً وإن بصب في حلقه نائماً كمجامعة نائمة وكأكله شاكاً في الفجر أو طراً الشك».

- إلى أن قال :

«وفي النفل بالعمد الحرام وإن بطلاق إلا لوجه كوالد وشيخ وإن لم يحلفا» .

وقوله : (وليقتض من أفطر فرضاً)؛ أي في الفرض (مطلقاً) عمداً أو سهواً أو غلبة أو إكراهاً حراماً أو جائزاً أو واجباً كان الفرض أصلياً أو نذراً وإن بصب في حلقه نائماً؛ أي الصائم (أو جومعت) المرأة وهي (نائمة) فعلها القضاء وعلى من جامعها الكفارة (أو أكلاً مع الشك)؛ أي وكأكله شاكاً في (الفجر) أو في الغروب؛ أي دار شكه بين طلوع الفجر أو عدمه، وكذا في الغروب فأكل وهو متلبس بالشك، فيجب الإمساك والقضاء إن لم يتبين أنه أكل قبل الفجر أو بعد الغروب .

وقوله : (أو طراً شك) أو أكل معتقداً بقاء الليل أو غروب الشمس ثم طراً له الشك في الفجر أو الغروب فالقضاء في الفرض دون النفل .

- زاد في الأصل : «ومن لم ينظر دليله اقتدى بالمستدل وإلا احتاط إلا المعين لمرض أو حيض أو نسيان» .

قوله : اقتدى بالمستدل عليه العدل العارف إذا لم ينظر دليل الصوم وجوداً وهو طلوع الفجر، أو عدماً وهو غروب الشمس .

وقوله : وإلا احتاط في سحوره بالتقديم مع تحقق بقاء الليل وفطره بالتأخير مع تحقق غروب الشمس، واستثنى من الفرض فقال : إلا النذر المعين الذي فات صومه كله أو بعضه لمرض أو حيض أو نفاس أو إغماء أو جنون، فلا يقضي لفوات زمانه بالعدر، فإن زال أو بقي بعضه صامه أو نسيان فلا يقضي .

وقوله : (ووجب إمساك من أفطر في رمضان) وجوباً، وكذلك من أفطر في (نذر معين) فإنه يمساك أو أفطر ناسياً أو أفطر في كفارة قتل (أو ظهار أو ناسياً بالنفل) وخير في الإمساك فيما عدا هذه، لأن رخصة الفطر في السفر خاصة برمضان، ويحرم الفطر في النفل ولو (يحلف الغير) له بالطلاق البت لتفطرن فلا يجوز فطره، وإن أفطر لزمه قضاؤه .

وقوله: (إلا إذا جدا بها)؛ أي المرأة المحلوف بطلاقها بحيث يخشى أن لا يتركها إن حنث فيجوز الفطر، ولا يجب القضاء، ويجب الإمساك بقية اليوم، وإن أفطر عمداً حراماً فلا يجب الإمساك إذ عليه القضاء، ولا حرمة للوقت، وشبهه في جواز الفطر وعدم القضاء. فقال: (كوالد) أب أو أم أمره بالفطر شفقة عليه من إدامة الصوم فيجوز فطره، ولا يلزم القضاء (والشيخ وإن لم يحلفا)؛ أي الوالد والشيخ على فطر الولد والتلميذ.

- وتضمن البيت (19 - 24) قول الأصل:

«وكفر إن تعمد بلا تأول قريب، وجهل في رمضان قط جماعاً، أو رفع نية نهاراً أو أكلاً أو شرباً بغم فقط، وإن باستياك بجوزاء أو منياً، وإن بإدامة فكر إلا أن يخالف عاداته على المختار، وإن أمني بتعمد نظرة فتأويلان بإطعام ستين مسكيناً لكل مد؛ وهو الأفضل، وصيام شهرين أو عتق رقبة كالظهار».

قوله: (وكفر)؛ أي إخراج المفطر الكفارة الكبرى وجوباً إن تعمد الفطر منتهك الحرمة بأن علمها واجترأ عليها، فلا كفارة على الناسي والمكره، (لم يجهل)؛ أي بلا جهل لحرمة فعله فلا كفارة على من أفطر جاهلاً حرمة فعله (ولا قريب تأويل يؤم)؛ أي بلا تأويل قريب فلا كفارة على متأول تأويلاً قريباً يؤم جماعاً وسواء كان رجلاً أو امرأة أو تعمد رفعاً؛ أي رفضاً لنية نهاراً أو ليلاً وطلع الفجر وهو رافع لها؛ أي للنية (أو أكلاً) أو تعمد أكلاً (أو شرباً بغم قط)؛ أي فقط؛ أي بغيره من أذن وأنف وعين ومسام شعر ودبر وإحليل وثقبة، فلا كفارة بالإيصال من هذه إذ الإيصال على هذا النحو لا تتشوق إليه النفوس الباقية على فطرتها، وإنما شرعت الكفارة لزجر النفس عما تشتاق إليه (وإن الاستياك بالجوزا يرام)؛ أي وإن وصل من الفم للجوف باستياك بجوزاء؛ أي قشر شجر الجوز فإن تعمد الاستياك بها نهاراً، وابتلع أثرها ولو غلبة، فالكفارة إن استاك بها نهاراً ناسياً فإن ابتلع أثرها عامداً كفر وإلا فلا. أفاده عبد الباقي.

(أو المنى) أو تعمد إخراج المنى بتقبيل أو مباشرة (ولو بفكر مستدام) وإن بإدامة فكر أو نظر وعاداته الإنزال منهما ولو في بعض الأحوال، فإن كان اعتاد عدم الإنزال فخالف عاداته وأنزل. فقولان في لزوم الكفارة وعدمه، واختار اللخمي عدم اللزوم، وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (إلا إذا خالف

عاداً؛ أي عادة (يعني)؛ أي يعتني، وهذا معنى قول الأصل: «إلا أن يخالف عادته على المختار فإن لم يدمها فلا كفارة اتفاقاً».

(وهل بعدم نظرة إن أمني)؛ أي وإن أمني في أداء رمضان بتعمد نظرة واحدة ففي وجوب الكفارة وعدم وجوبها؟ تأويلان محلها إذا كانت عادته الإنزال بمجرد النظر وإلا فلا كفارة اتفاقاً.

(وهي)؛ أي الكفارة (إطعامك ستين) مسكيناً؛ أي محتاجاً فيشمل الفقير، وأراد بالإطعام التملك لكل منهم مدأ بمد النبي ﷺ، وهو ملء يدين متوسطتين، لا مقبوضتين، ولا مبسوطتين، ولا يجزئ عن المد غذاء أو عشاء، وقال أشهب: بالإجزاء.

- ابن الحاجب: وتتعدد بتعدد الأيام، ولا تتعد في اليوم الواحد قبل التكفير وفي تعددها بعده. قولان. [التوضيح].  
والمعروف أنها لا تتعدد. [قاله ابن عطاء الله].

(والإطعام لغيره)؛ أي على غير (فضل) من العتق والصيام لكثرة تعدي نفعه (أو صوم شهرين ولا) أي مواليات (وعتق) الواو بمعنى أو (قن)؛ أي رقبة مؤمنة سليمة من عيوب كاملة محررة للكفارة. وإلى هذه الشروط أشار بقوله: (محض سليم الذات مسلم آمن).

- وتضمن البيت (25 - 27) قول الأصل:

«وعن أمة وطئها أو زوجة أكرهها نيابة، فلا يصوم ولا يعتق عن أمته، وإن أعسر كفرت ورجعت إن لم تصم بالأقل من الرقبة وكيل الطعام، وفي تكفيره عنها إن أكرهها على القبلة حتى أنزلا. تأويلان، وفي تكفير مكره رجل لجامع. قولان».

قوله: (ومفطر النائم عنه كفوياً) فالكفارة على المكره (كمكره عمن جامعها عرى)؛ أي وكفر عن أمة له ولو أطاعته لأنه إكراه إلا أن تتزين له فعلها كفارتها، أو زوجة أكرهها زوجها على وطئها فعليه كفارتها بالإطعام فلا يصوم إذ لا يقبل النيابة، ولا يعتق السيد عن أمة له وطئها في نهار رمضان، إذ لا ينقذ ولاء لها فتحصل من كلامه هذا أنه يكفر عن نفسه بما شاء من الثلاثة،

وعن الزوجة بأحد أمرين العتق أو الإطعام، وعن الأمة بواحد وهو الإطعام.  
**(وان عن القبلة) أكره الزوج زوجته (حتى انزلا)؛ أي أمنى الزوجان (كفر**  
**عنها وقيل: لا) الأول لابن أبي زَيْد، والثاني لأبي الحسن القاسبي.**  
 - قال عياض: وهو ظاهر المدونة؛ لأن إنزالها دليل على اختيارها  
 بوجه، وعليها القضاء اتفاقاً.

- قال الشيخ خليفة بن حسن في نظمه لهذا الموضوع:

والزوج إن أكره زوجة على تقبيلها بالصوم حتى أنزلا  
 فهل لها عليه أن يكفرا عنها بذات تأويلان ذكرا  
**قوله: (كذاك قولان) في تكفيره (مكره رجل على الجماع وبمكره فعل)**  
**وتقدم قول الأصل: «وفي تكفير مكره رجل ليجامع. قولان».**

- قال شارحه الخرخشي: اعلم أن من أكره غيره على مجامعة شخص آخر  
 فإنه لا كفارة على المكره - بفتح الراء - مطلقاً، وكذا لا كفارة على المكره  
 بالكسر - فيما إذا كان المكره - بالفتح - رجلاً نظراً لانتشاره وسقطت عن  
 المكره - بالفتح - نظراً لإكراهه في الجملة، والناظم لم يتعرض لبيان التأويل  
 القريب والتأويل البعيد، وقد نظمها الشيخ خليفة بن حسن لأن نظمه عام  
 لجميع نثر خليل حرفاً بحرف بخلاف ناظمنا. قال الشيخ خليفة مبيناً للتأويل  
 القريب والبعيد:

لا ما إذا بالفطر فيه ذهلاً	أو كان بعد الفجر فيه اغتسلاً
أو كان قرب فجره تسحراً	أو جاء بالليل الذي قد سافراً
أو سيره عن قدر قصر قصرًا	أو كان شوالاً نهاراً قدر أبصراً
ظنوا إباحة لهم فأفطروا	لقرب تأويل فلن يكفروا
ذا بخلاف من بتأويل بعد	كمثل راء وقبوله فقد
أو لمصابه بحمى ثم حم	أو لرجاء حيضها ثم دم
أو لحجامة وغيبة تقع	كفارة في كل فرع تتبع
ومعها القضاء أيضاً قد لزم	فيما إذا كانت له به التزم

- وتضمن البيت (28 - 33) قول الأصل:



«وفطر بسفر قصر شرع فيه قبل الفجر ولم ينو فيه وإلا قضى ولو تطوعاً، ولا كفارة إلا أن ينويه بسفر كفطره بعد دخوله».

وقوله: (وجاز) بمعنى خلاف الأولى للصائم إذا سافر مسافة قصر شرع فيه قبل الفجر (بيت) نية الفطر و(يرتحل ليلاً)؛ أي قبل الفجر.

وقوله: (والا قضى وإن تطوعاً) وإلا بأن فقد الشرط بأن ينويه؛ أي صوم رمضان بسفر ثم يفطر لغير عذر فتلزمه الكفارة، ولو تأول وسأل سحنون ابن القاسم عن الفرق بين من بيت الصوم في الحضر ثم أفطر بعد أن سافر بعد الفجر من غير أن ينويه فلا كفارة عليه وبين من نوى الصوم في السفر ثم أفطر فعليه الكفارة؟

- فقال: لأن الحاضر من أهل الصوم فسافر فصار من أهل الفطر فسقطت عنه الكفارة والمسافر مخير فيهما، فاختر الصوم وترك الرخصة فصار من أهل الصيام فعليه ما عليهم من الكفارة.

- والحاصل أن هذه الآيات تضمنت ما يلي:

(وجاز) بمعنى لا يمنع فطر بسفر (قصر)؛ أي في السفر الذي تقصر فيه الصلاة، لأن الصوم فيه أفضل، وشمل السفر الواجب والمباح بخلاف المكروه والمحرم فلا يجوز الفطر فيهما.

- ثم أشار إلى بقية الشروط بقوله: (بيت فطره وليلاً يرتحل)؛ أي قبل الفجر فلا يبيحه مجرد العزم عليه ولا الشروع فيه بعد الفجر، إذ يجب عليه فيه تبييت الصوم وإذا بيته ثم سافر بعد الفجر فلا يجوز له الفطر في ذلك اليوم، ويجوز له فيما بعده ولو أقام يومين أو ثلاثة ما لم ينو إقامة أربعة أيام أو الصوم فيه ولم ينو فيه، فإن نواه أتمه وجوباً عليه وبه تمت الشروط أربعة، فإن اختلف واحد منها بأن كان دون مسافة القصر أو عزم ولم يشرع أو شرع فيه بعد الفجر أو نوى الصوم في السفر امتنع فطره، فإن أفطر متأولاً أو غير متأول قضى في الجميع كما أفاده بقوله: وإلا قضى وإن تطوعاً ولا إشكال فيه، وإنما ذكره ليرتب عليه قوله: وإن تطوعاً بيته في الحضر ثم سافر أو في السفر فأفطر فيه لغير عذر.

- وظاهر قوله: (ولا تكفير) في جميع الصور تأول أو لا إلا فيما استثناه

بقوله: (إلا أن يكن ما ارتحلا بحضر إلا بعيد الفجر وليلة بات بعزم الفطر)؛ أي

وقد بيّنت الفطر (أو بات) في البلد صائماً، وقبل الارتحال أفطر فعليه القضاء والكفارة.

- وأما قول الناظم: (والخلف) يقال: (إن يومه سافر) فهو غير مفهوم، وهذه المسألة لم تذكر في الأصل ولا في شروحه.

وأما قوله: (وإن يبيت صوماً للمسافر كفر) تقدم معناها في سؤال سحنون لابن القاسم، وتقدم قول الأصل: «إلا أن ينويه بسفر»؛ أي فيه ثم يفطر لغير عذر فتلزمه الكفارة وإن نأوا لكفطر، بعد الدخول خففاً أي المسافر الصائم تشبيهه في لزوم الكفارة، وإن تأول بعد انقضاء سفره ودخوله نهاراً وطنه أو محل زوجته المدخول بها أو محلاً نوى إقامة أربعة أيام.

- وتضمن البيت (34 - 43) قول الأصل:

«وبمرض خاف زيادته أو تماديه، ووجب إن خاف هلاكاً أو شديد أذى».

- إلى أن قال:

«والقضاء بعدد بزمان أبيح صومه غير رمضان وإتمامه إن ذكر قضاءه».

- إلى أن قال:

«وإن نوى برمضان في سفره غيره أو قضاء الخارج أو نواه ونذراً لم يجز عن واحد منهما».

وقوله: (وجاز أيضاً فطر ذي ضرر يخاف)؛ أي وجاز الفطر بمرض (يخاف تماد)؛ أي تماديه (أو زياداً)؛ أي زيادة المرض بسبب الصوم، والمعنى أنه يجوز الفطر في رمضان لمن خاف؛ أي تحقق أو ظن مرضاً أو تماديه؛ أي المرض بتأخير البرء منه أو زياداً؛ أي زيادة بصومه كما سبق أو حصل له شدة وتعب بالصوم بلا زيادة ولا تماد.

(ووجب) عليه أن يفطر (إن يخف)؛ أي إن خاف (الهلاكاً أو الشدائد من أذى هناك) بتلف منفعة كبصر بصومه لأن حفظ النفس، والمنافع واجب (واقض القضاء بعدد)؛ أي والقضاء لما فات من رمضان بالعدد فمن أفطر رمضان كله، وكان ثلاثين (30) وقضاه في شهر بالهلال، وكان تسعة وعشرين (29)

صام يوماً آخر، وإن فاته صوم رمضان وهو تسعة وعشرون (29) يوماً وقضاه في شهر فكان ثلاثين فلا يلزمه صوم اليوم الأخير لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

(بزمن أبيح) فلا يصوم العيدين وأيام التشريق ولا النذر المعين ولا رمضان الحاضر قضاء عن رمضان السابق.

ولهذا أخرجه بقوله: (غير رمضان) فلا يقضي المسافر رمضان السابق فيه اعتنى تميم، وهذا ما تضمنته الآيات التالية (ومن نوى برمضان في سفر سواه) بأن نواه تطوعاً أو وفاء نذرٍ أو كفارة لم يجزه عن واحد منهما، وهذا معنى (لم يجزه عن نين ما قد أجرى كحاضر قضى به)؛ أي برمضان آخر فات فإنه لا يجزئ عنهما. وإلى هذا أشار في الأصل بقوله: وإن نوى برمضان في سفره غيره أو قضاء الخارج أو نواه ونذراً لم يجز عن واحد منهما.

(وهل يكفر)؛ أي وهل عليه الكفارة؛ خلاف، ولكن إذا كان في السفر فلا كفارة عليه لأنه يجوز له الفطر، وقول الأصل: «لم يجز عن واحد منهما» إما عدم الإجزاء بالنسبة لرمضان في الصورة الأولى والثانية فلعدم نيته ولعدم صحة الاشتراك.

(وتضمن يوماً قضاء لخذ...) إلخ هو معنى قول الأصل: «وإتمامه إن ذكر قضاءه».

والمعنى: أن ظن أن عليه يوماً من رمضان أو غيره وبيت صوم يوم قضاء عنه وجب عليه بالشروع فيه إتمامه إن ذكر في أثناءه قضاءه قبل هذا اليوم أو سقوطه عنه بوجه ما.

- (وفي قضاء المفطر عمداً هل جلب يومين أو يوماً).

والمعنى: أن من لزمه قضاء عن رمضان أو عن تطوع وأفطر فيه عمداً حراماً فشرع في قضاؤه ثم أفطر فيه عمداً؛ أي في يوم القضاء فهل عليه قضاء يومين يوماً عما فاته من رمضان ويوماً عن القضاء الذي أفطر فيه ولو تكرر منه هذا، وبه جزم ابن عرفة وابن رشد ونصه في القول الأول، ثم إن أفطر بعد

ذلك متعمداً في قضاء القضاء كان عليه ثلاثة أيام وعدم وجوبه فيقضي الأول فقط، لأنه الواجب أصالة قولان مشهوران، وأما من أفطر في القضاء سهواً فلا يجب عليه قضاؤه اتفاقاً كما تفيدُه الذخيرة.

- ثم أشار الناظم إلى مسألة تقدم فيها قول الأصل: «ومن لا يمكنه رؤية كآسير كمل الشهور وإن التبتت وظن شهراً صامه وإلا تخير وأجزأ ما بعده بالعدد لا ما قبله أو بقي على شكه وفي مصادفته تردد».

وأشار الناظم إلى هذا بقوله: (وصام كالمسجون...) إلخ بيت (42 - 43).

والمعنى: أن من لا تمكنه رؤية الهلال ولا غيرها؛ أي الرؤية من السؤال عنها كالمسجون في زنزانة مثلاً أو أعمى في مكان لا يراه منه كَمَل الشهور ثلاثين (30) يوماً كتوالي الغيم شهراً وصام رمضان ثلاثين (30) يوماً، فهذا حكم من عرف الشهور ولم يعرف الناقص والكامل، وإن التبتت عليه الشهور ولم يعرف رمضان سواء أمكنته رؤية الهلال أم لا، وظن شهراً رمضان صامه وإلا؛ أي إن لم يظن شهراً رمضان واستوت عنده الشهور تخير؛ أي اختار شهراً وصامه، وإن شك في كون الشهر رمضان أو شعبان صام شهرين، وفي كونه رجب وشعبان أو رمضان صام ثلاثة (3) أشهر وليس له تأخير الصيام إلى الأخير لاحتمال كون الأول أو الثاني رمضان.

وقوله: (ثم إن تبين وفاق أو بعديّة بذا اكتفى)؛ أي وإن تبين بأن الشهر الذي صامه ما بعده - أي رمضان - وكان قضاء عنه، ونابت نية الأداء عن نية القضاء لعذره واتحاد العبادة، ويعتبر في الإجزاء تساويهما بالعدد، فإن تبين أن ما صامه شوال وكان هو رمضان كاملين أو ناقصين قضى يوماً عن يوم العيد، وإن كان الكامل رمضان فقط قضى يومين وإن كان العكس فلا قضاء.

وقوله: (وليقض السبق كشك ما لتفى)؛ أي ولا يجزئ إن تبين أن ما صامه كان سابقاً على رمضان كشعبان.

قوله: (كشك ما انتفى)؛ أي ولا يجزئ إن بقي على شكه في كون ما صامه ظاناً أو مختاراً رمضان أو ما بعده أو ما قبله عند ابن القاسم.

- وقال ابن الماجشون وأشهب وسحنون يجزئه إن بقي على شكه؛ لأن

فرضه الاجتهاد، وقد فعل ما وجب عليه ولم يتبين خطأه، فهو على الجواز حتى يتبين خلافه ورجحه ابن يونس.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله: باب صيام رمضان قد وجب:

1 - قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَلِكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 183].

2 - ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 185].

3 - عن ابن عمر قال: تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ أني رأيتَه فصام وأمر الناس بصيامه. [رواه أبو داود والدارقطني وقال: تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب وهو ثقة].

4 - وحديث ابن عمر: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً» [متفق عليه].

5 - وفي الصحيحين:

- عن طلحة بن عبيد الله أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ نائر الرأس فقال لرسول الله ﷺ: أخبرني ماذا فرض الله عليّ من الصيام؟ قال: «شهر رمضان»، قال: هل عليّ غيره؟ قال: «لا إلا أن تطوع شيئاً...». الحديث.

- وأجمع المسلمون على وجوب صيام شهر رمضان.

6 - تنبيه:

ورد في فضل رمضان ما أخرجه البغوي بسنده في شرح السنة:

- عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين».

7 - وأخرج أيضاً:

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل رمضان صفدت الشياطين وفتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار».

- قال البغوي: هذا الحديث متفق على صحته أخرجاه جميعاً عن قتيبة عن إسماعيل بن جعفر، وأخرجه مسلم عن علي بن حجر.

8 - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أول ليلة من شهر رمضان صفدت الشياطين ومردة الجن وغلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب وفتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب، وينادي مناد: يا باغي الخير أقبل ويا باغي الشر أقصر، والله عتقاء من النار وذلك كل ليلة».

[قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، وهذا الحديث أخرجه الترمذي في أول كتاب الصوم وأخرجه ابن ماجه، وأخرجه الحاكم ورجاله ثقات إلا أن في سنده أبا بكر بن عياش، ويقال: إنه ساء حفظه لما كبر غير أن له شاهداً يقويه من حديث عطاء بن السائب عن عرفجة عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ. أخرجه أحمد والدارقطني. (انظر: شرح السنة للبغوي)].

9 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه».

- قال البغوي: هذا حديث متفق على صحته أخرجه محمد بن علي بن عبد الله عن سفيان، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب عن معاذ عن ابن هشام عن أبيه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة.

- قال البغوي: قال الخطابي: قوله: «إيماناً واحتساباً»؛ أي نية وعزيمة، وهو أن يصومه غير مستطيل لأيامه لكن يغتنم طول أيامه لعظم الثواب.

10 - وجاء في فضل الصيام قوله تعالى: ﴿الْمُكِيدِينَ السَّيِّئَاتِ﴾ [التوبة: 112].

- قال البغوي:

والسائحون: هم الصائمون.

- وقيل في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَمِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: 45].

- وقوله: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [الكهف: 28].

ففي الصوم حبس النفس عن الطعام.

11 - ففي الصحيحين:

- عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ قال: «للجنة ثمانية أبواب منها باب

يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون» [أخرجه مسلم باب فضل الصيام].

12 - وعن أبي هريرة قال: «كل عمل ابن آدم له إلا الصيام: الصيام لي

وأنا أجزي به، وخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك» [أخرجه

مسلم].

والدليل على قوله: وصح مطلقاً بنية:

13 - قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى...»

[رواه الشيخان].

14 - وقوله ﷺ: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل» [رواه أصحاب

السنن الأربعة].

والدليل على قوله: إغما جن:

15 - قوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة...» إلخ الحديث.

16 - وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «من ذرعه القيء فليس عليه

قضاء ومن استقاء عمداً فليقض» [رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه].

17 - وعنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: هلكت يا رسول الله

قال: «وما أهلكك؟!» قال: وقعت على امرأتي في رمضان، قال: «هل تجد

ما تعتق به رقبة؟» قال: لا، قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟»

قال: لا، قال: «فهل تجد ما تطعم به ستين مسكيناً؟»، قال: لا، قال: ثم

جلس فأتي النبي ﷺ بعرق فيه تمر قال: «تصدق بهذا!» قال: فهل على أفقر

منّا فما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منّا؟ فضحك النبي ﷺ حتى بدت

نواجذه وقال: «أذهب فأطعمه أهلك» [رواه الجماعة].

18 - وفي لفظ ابن ماجه قال: «اعتق رقبة». قال: لا أجدها، قال: «صم شهرين متتابعين»، قال: لا أطيق، قال: «أطعم ستين مسكيناً» وذكره، وفيه دلالة قوية على الترتيب.

19 - ولا بن ماجه وأبي داود في رواية: «وصم يوماً مكانه».

وفي لفظ الدارقطني فيه فقال: هلكت وأهلك، قال: وقعت على أهلي... وذكره. وظاهر هذا أنها كانت مكرهة.

20 - ومن الموطأ:

- عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في رمضان وأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً فقال: لا أجده، فأتى رسول الله ﷺ بعرق تمر قال: «خذها فتصدق به»، فقال: يا رسول الله ما أحد أحوج مني؟ فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه، قال: «كله».

- ومن شرحها للزرقاني:

- وقال ابن عبد البر: كذا رواه مالك، ولم يذكر بماذا أفطر وتابعه جماعة عن ابن شهاب، وقال أكثر الرواة عن الزهري أن رجلاً وقع على امرأته في رمضان... فذكروا ما أفطر به. فتمسك به أحمد والشافعي رحمهما الله ومن وافقهما في أن الكفارة خاصة بالجماع لأن الذمة بريئة فلا يثبت شيء فيها إلا بيقين.

- وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله وطائفة: عليه الكفارة بتعمد أكل أو شرب، ونحوهما أيضاً لأن الصوم شرعاً: الامتناع من الطعام والجماع، فإذا ثبت في وجه من ذلك شيء ثبت في نظيره، والجامع بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم.

- ولفظ حديث مالك يجمع كل فطر لكن قال عياض: دعوى عموم قوله: افطر، ضعيفة.

- قال الأبي: لأن الفطر فعل سياق الثبوت ولم يقل أحد من الأصوليين بعمومه إنما اختلفوا فيما إذا كان في سياق النفي.



21 - وعن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي ﷺ: أصوم في السفر وكان كثير الصيام؟ فقال: «إن شئت فصم وإن شئت فأفطر» [رواه الجماعة].

22 - وعن أبي الدرداء قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان في حر شديد حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر وما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة.

23 - وعن جابر قال: كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى زحاماً ورجل قد ظلل عليه فقال: «ما هذا؟» فقالوا: صائم، فقال: «ليس من البر الصوم في السفر».

24 - وعن أنس قال: كنا نسافر مع رسول الله ﷺ فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم.

وعن ابن عباس أن النبي ﷺ خرج من المدينة ومعه عشرة آلاف وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة، فسار بمن معه من المسلمين إلى مكة يصوم ويصومون حتى إذا بلغ الكديد - وهو ماء بين عسفان وقديد - أفطر وأفطروا، وإنما يؤخذ من أمر رسول الله ﷺ بالآخر فالآخر. [متفق على هذه الأحاديث إلا أن مسلماً له معنى حديث ابن عباس من غير ذكر عشرة آلاف ولا تاريخ الخروج].

26 - وعن عائشة أن رجلاً قال: يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم؟ فقال رسول الله ﷺ: «وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم»، فقال: لَسْتُ مِثْلَنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فقال: «إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى» [رواه أحمد ومسلم وأبو داود].

27 - وعن عائشة وأم سلمة: أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم رمضان. [متفق عليه].

28 - وعن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من جماع لا حلم، ثم لا يفطر ولا يقضي. [أخرجاه].

29 - وعن زيد بن أسلم عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يفطر من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم» [رواه أبو داود].

30 - وعن أنس بن مالك الكعبي أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله ﷻ وضع على المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبلى والمرضع الصوم» [رواه الخمسة].

- وفي لفظ بعضهم: «وعن الحامل والمرضع» [والحديث حسنه الترمذي].

31 - وعن عطاء سمع ابن عباس يقرأ: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ». قال ابن عباس: ليست منسوخة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً. [رواه البخاري].

32 - وعن عكرمة أن ابن عباس قال: أثبتت للحبلى والمرضع. [رواه أبو داود].

33 - وقال يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي راوي الموطأ: سمعت مالكا يقول فيمن فرق قضاء رمضان فليس عليه إعادة وذلك يجزئ عنه وأحب ذلك إلى أن يتابعه.

34 - وعن سحنون قال: قلت لعبد الرحمن بن القاسم: رأيت الحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما فأفطرتا؟ فقال: تطعم المرضع وتفطر إذا خافت على ولدها.

- قال: وقال مالك: إن كان صبيها يقبل غير أمه من المرضع وكانت تقدر أن تستاجر له أو له مال يستاجر منه فلتصم ولتستاجر له، وإن كان لا يقبل غير أمه فلتفطر ولتقض ولتطعم عن كل يوم أفطرته مداً لكل مسكين.

- قال: وقال مالك في الحامل: لا إطعام عليها، ولكن إذا صحت وقويت قَصَّتْ ما أفطرت.

- قلت: ما الفرق بين الحامل والمرضع؟

- قال: لأن الحامل هي مريضة والمرضع ليست مريضة.

- قلت: رأيت إن كانت صحيحة إلا إنها تخاف إن صامت أن تطرح ولدها؟

- قال: إذا خافت أن تسقط أفطرت فهي مريضة لأنها لو أسقطت كانت مريضة. [اللفظ للمدونة].

#### ملاحظة:

توجد أدلة أصلية تتعلق بالصيام لم يذكر الناظم مدلولها لنستدل بها عليه فأحببنا أن نلحقها كأدلة عامة في هذا الموضوع.

#### ثبوت رمضان:

35 - عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه خطب في اليوم الذي يشك فيه فقال: إنني جالست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم وأنهم حدثوني أن رسول الله ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وأنسكوا لها، فإن غم عليكم فأتوموا ثلاثين يوماً، فإن شهد شاهدان مسلمان فصوموا وأفطروا» [رواه أحمد ورواه النسائي ولم يقل فيه: «مسلمان»].

36 - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: إني رأيت الهلال فقال: «أتشهد أن لا إله إلا الله؟» قال: نعم، قال: «أتشهد أن محمداً رسول الله؟»، قال: نعم، قال: «فأذن في الناس يا بلال أن يصوموا غداً» [رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان ورجح النسائي إرساله، ففي هذا الحديث دليل الأئمة الثلاثة القائلين بثبوت رمضان بعدل واحد، إلا إن أبا حنيفة قيد ذلك بأن تكون السماء غير صحو، وأما إذا كانت صحواً فلا يثبت عنده إلا بمستفيضة].

#### الدليل على أن لكل بلد رؤيته:

37 - ففي صحيح مسلم:

- عن كريب أن أم الفضل بنت الحارث بعثته إلى معاوية بالشام قال: فقدمت الشام فقضيت حاجتها واستهل عليّ رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال، فقال: متى رأيت الهلال؟ فقلت: رأيناه ليلة الجمعة.

- فقال: أنت رأيت؟.

- فقلت: نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية.

- فقال: لكننا رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه.

- فقلت: أو لا نكتفي برؤية معاوية وصيامه؟

- فقال: لا، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ. [رواه مسلم].

- وترجم له باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم وأنهم إذا رأوا الهلال ببلد لا يثبت حكمه لما بعد عنهم.

**والدليل على منع الصوم في يومي عيد الفطر والأضحى:**

38 - الأصل فيه:

- ما في الموطأ وصحيح مسلم:

- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام يومين: يوم الأضحى ويوم الفطر.

39 - وفي الصحيحين:

- أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس يوم الأضحى، فقال: هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما يوم فطرکم من صيامکم واليوم الآخر تأكلون فيه نسككم.

- وحكى عياض الإجماع على حرمة صومهما بأي وجه كان الصوم نذراً أو تطوعاً أو دخولاً في صوم متتابع، كما في إكمال الأكمال عن الأبي.

40 - كما يحرم صوم الثاني والثالث من أيام النحر لما في صحيح مسلم: عن نبيشة الهذلي قال: قال رسول الله ﷺ: «أيام التشريق أيام أكل وشرب».

- وفي رواية: «وذكر الله» [رواه مسلم].

- إلا لمن عليه هدي فإنه يصومهما لقوله تعالى: ﴿مَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي لَحْيٍ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: 196].

41 - وفي صحيح البخاري:

- عن عائشة وابن عمر قال: لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد هدياً.

**والدليل على إنما يجب رمضان على المكلف دون المجنون والصبي:**  
42 - الأصل في ذلك:

حديث: «رفع القلم عن ثلاثة...».

وعد منهم الصبي حتى يبلغ، وقد تقدمت الإشارة إليه.

**الدليل على تأخير السحور:**

43 - عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «تسحروا فإن في السحور بركة» [رواه البخاري ومسلم].

44 - وعن سهل بن سعد قال: كنت أتسحر في أهلي ثم يكون سرعة بي أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله ﷺ. [رواه البخاري].

**والدليل على استحباب تعجيل الفطر:**

45 - عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر» [رواه الشيخان، وفي الموطأ].

46 - وأما استحباب الإفطار على الرطب أو التمر فالأصل فيه:

- ما رواه أبو داود والترمذي وحسنه: عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ يفطر على رطبات قبل أن يصلي، فإن لم تكن رطبات فعلى تمرات، فإن لم تكن حساً حسوات من ماء.

**والدليل على استحباب الدعاء عند الفطر:**

47 - حديث معاذ بن زهرة أنه بلغه أن النبي ﷺ كان إذا أفطر قال: «اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت» [رواه أبو داود والنسائي].

**والدليل على استحباب كف اللسان:**

عن فضول الكلام الذي لا يحرم، وأما ما حرم من القول كالكذب والغيبة، فيجب الإمساك عنه في كل وقت ولا سيما في رمضان.

48 - الأصل في ذلك: ما في الموطأ والصحيحين .

- عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل، فإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل: إني صائم إني صائم» .

49 - وفي صحيح البخاري:

- عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس له حاجة في أن يدع طعامه وشرابه» .

والدليل على أنه يكره للصائم:

مقدمات الجماع من لمس وقبلة ونحوهما إن علمت السلامة من خروج المنى والمذي وإلا حرمت .

50 - الأصل في ذلك: ما في الموطأ:

- عن مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي ﷺ إذا ذكرت أن رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم تقول: وأيكم أملك لنفسه من رسول الله ﷺ .

- قال يحيى: قال مالك: قال هشام بن عروة: قال عروة بن الزبير: لم أرَ القبلة للصائم تدعو إلى خير . [وأخرجه الشيخان موصولاً] .

51 - وفي الموطأ والصحيحين:

- عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: إن كان رسول الله ﷺ يقبل بعض أزواجه وهو صائم، وعبرة الشيخين: كان يقبل ويباشر وهو صائم .

والدليل على كراهة الحجامة:

للصائم إن شك في السلامة وإلا فلا كراهة .

52 - لما في صحيح البخاري:

- عن ابن عباس قال: احتجم النبي ﷺ وهو صائم .

قال في الفتح:

- قال ابن عبد البر وغيره: فيه دليل على أن حديث أفطر الحاجم والمحجوم منسوخ، لأن في بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع، ثم ذكر

عن ابن أبي شيبة أن أصحاب محمد ﷺ قالوا: إنما نهى النبي ﷺ عن الحجامة للصائم وكرهها للضعيف؛ أي ليلاً يضعف. اهـ [من فتح الباري].

قلت: يؤخذ من هنا أن الإبرة المعمول بها اليوم في العلاج المعروفة بالحقنة، الظاهر أنها لا تضر إذا دعت الحاجة إلى استعمالها نهاراً، اللهم إلا ما كان منها بديلاً عن الغذاء وهو الذي يطلق عليه أطباء اليوم: «السيروم». الظاهر أن هذا النوع يختلف عن غيره لأنه وإن لم يصل طعمه إلى الحلق يقوم مقام الغذاء لاستغناء الإنسان به عن الطعام. [كما في تبیین المسالك على تدريب السالك ج 2 ص 158].

### والدليل على جواز السواك كل النهار للصائم:

53 - حديث الصحيحين:

- «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة».

- قال الباجي: ولم يخص صائماً من غيره.

54 - وما جاء في الموطأ:

- عن مالك أنه سمع أهل العلم لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار لا في أوله ولا في آخره، ولم يسمع أحداً من أهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه.

55 - وعن عامر بن ربيعة قال: رأيت النبي ﷺ يستاك وهو صائم ما لا أعد ولا أحصي. [رواه أبو داود والبخاري والترمذي].

### والدليل على وجوب الإطعام على المفطر في قضاء رمضان:

56 - عن أبي هريرة: من مرض ثم صح ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر قال: يصوم الذي أدركه ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويطعم مكان كل يوم مسكيناً. [رواه الدارقطني بإسناد صحيح وروى مثله عن ابن عباس].

57 - وفي الموطأ:

- عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول: من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوي على صيامه حتى جاء رمضان آخر، فإنه يُطعم

مكان كل يوم مسكيناً مداً من حنطة وعليه مع ذلك القضاء .  
- وحدثني عن مالك أنه بلغه عن سعيد بن جبير مثل ذلك . [رواه في  
الموطأ] .

**والدليل على استحباب تعجيل قضاء رمضان:**  
أي صومه ومتابعته .

58 - الأصل في ذلك : ما في الموطأ :

- أن عبد الله بن عمر كان يقول : يصوم قضاء رمضان متتابعاً من أفطر  
من مرض أو في سفر .

- وفيه : أن سعيد بن المسيب قال : أحب إلي أن لا يفرق قضاء رمضان  
وأن يواتر .

- قال يحيى : سمعت مالكا يقول : فيمن فرّق قضاء رمضان فليس عليه  
إعادة ، وذلك مجزئ عنه وأحب إلي أن يتابعه . اهـ [من الموطأ] .

ومعنى يواتر - بفتح التاء - أي يتابع ، يقال : تواترت الخيل إذا جاءت  
يتبع بعضها بعضاً .

- وكلام مالك صريح في أن التتابع الذي جاء عن ابن عمر وسعيد بن  
المسيب ، المراد به الاستحباب .

- وصرح الباجي بذلك فقال : وعلى الاستحباب جمهور الفقهاء ، فإن  
فرّق أجزاءه .

- وبذلك قال مالك وأبو حنيفة والشافعي .

- والدليل على صحة ما ذهبوا إليه قوله تعالى : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا  
أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ .

ولم يخص متفرقة بمتابعة . اهـ [من المتقى] .

**والدليل على استحباب صيام أيام من غير رمضان:**  
59 - صوم ثلاثة أيام من كل شهر :



عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت، صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، ونوم على وتر. [رواه البخاري ومسلم].

60 - وأما استحباب صوم الاثنين والخميس:

- فالأصل فيه:

حديث عائشة قالت: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صيام الاثنين والخميس. [رواه الخمسة إلا أبا داود فإنه رواه من حديث أسامة بن زيد، وأخرجه ابن حبان وصححه، وقال الترمذي: حسن غريب].

61 - وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تعرض الأعمال كل اثنين وخميس فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم» [رواه أحمد والترمذي، وقال: حسن غريب].

**والدليل على نذب صوم التسع الأولى من ذي الحجة:**

62 - عن هُنَيْدَةَ بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر. [أخرجه أحمد ورواه أبو داود والنسائي والبيهقي بسند جيد].

**والدليل على استحباب صيام المحرم وشعبان:**

63 - عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل: أي الصيام بعد رمضان أفضل؟ فقال: «شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل» [رواه مسلم].

64 - وفي الموطأ والصحيحين:

- عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم، وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط إلا رمضان، وما رأيته في شهر أكثر صياماً منه في شعبان.

**والدليل على نذب صوم:**

يوم عرفة لغير الحاج وصوم يومي عاشوراء وتاسوعاء من المحرم.

الأصل فيه:

65 - ما أخرجه مسلم وغيره:

- عن أبي قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: «صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبله، وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية».

66 - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع» [أخرجه مسلم].

67 - وأما صوم ستة من شوال:

فإنه مرغّب فيه.

والدليل على ذلك: ما في صحيح مسلم:

- عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر».

68 - وأما ما ورد في الموطأ:

- قال يحيى: سمعت مالكا يقول في صيام ستة أيام بعد الفطر في رمضان أنه لم يرَ أحداً من أهل العلم والفقهاء يصومها ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف، وأن أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته، وأن يلحق برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفاء لو رأوا في ذلك رخصة عند أهل العلم ورأوهم يعملون ذلك.

- قال الزرقاني: قال مطرف: فإنما كره مالك صيامهما لذلك فأمن من صامهما رغبة لما جاء فيها فلا كراهة.

- ثم قال: وقيل: لم يبلغه الحديث أو لم يثبت عنده أو وجد العمل على خلافه، ويحتمل أنه إنما كره وصل صومها بيوم الفطر، فلو صامها أثناء الشهر فلا كراهة.

- قال: ووجه كونه لم يثبت عنده وإن كان في مسلم: أن سعد بن سعيد ضعفه أحمد بن حنبل، وقال النسائي: ليس بالقوي.

- وقال ابن سعد: ثقة قليل الحديث.

- وقال ابن عيينة وغيره: موقوف على أبي أيوب، وهو مما يمكن قوله رأياً. اهـ [من شرح الزرقاني].

- ومال اللخمي إلى استحباب صومها. [قاله المواق].

ولعله يقيّد استحباب صومها بما تقدم من عدم وصلها بالعيد أو بصيامها مفترقة غير متواصلة فيما بينها. وهذا ما ذهب إليه بعض العلماء. وبالله التوفيق.

\* مجموع الأدلة التي وردت من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب ثمانية وستون (68) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي الْاِعْتِكَافِ

- 1 - فصل : والاعتكاف نفل صح من
  - 2 - بمسجد ذي جمعة إن كان ثم
  - 3 - وأبطل أن يخرج لها من غيره
  - 4 - أو لشهادة وإن تجب كذا
  - 5 - أو سكره ليلاً وهل كالسكر
  - 6 - عدم وطء وكذا المقدمات
  - 7 - الإغما أو الجنون أو مانع صوم
  - 8 - بالفور بانياً وإن يطل بطل
- مميز أسلم بالصوم قرن  
مسجدها بزمن فيه توم  
أو مرض لأبويه فادره  
بردة أو مبطل الصوم خذا  
كبائر وشرط أيضاً فادر  
ويوم أدناه ويبني بفوات  
كمرض حيض وعيد ويقوم  
وشرطه أن لا قضا ينفي فخل

- اشتمل هذا الفصل على ثمانية (8) آيات تضمنت قول الأصل :

«باب الاعتكاف نافلة، وصحته لمسلم مميز بمطلق صوم، ولو نذراً  
ومسجداً إلا لمن فرضه الجمعة، وتجب فيه فالجامع مما تصح فيه الجمعة  
وإلا خرج.

وبطل كمرض أبويه لا جنازتهما معاً، وكشهادة وإن وجبت وتؤدى  
بالمسجد أو تنقل عنه، وكردة، وكبطل صومه، وكسكره ليلاً، وفي إلحاق  
الكبائر به؛ تأويلان.

وبعدم وطء، ومباشرة وإن لحائض ناسية».

- إلى أن قال :

«ولزم يوم إن نذر ليلة لا بعض يوم».

- إلى أن قال :

«وبنى بزوال إغماء أو جنون كإن منع من الصوم لمرض أو حيض أو عيد، وخرج عليه حرمة وإن أضر بطل إلا ليلة العيد ويومه وإن اشترط سقوط القضاء لم يفده».

قوله: (فصل والاعتكاف نفل):

والاعتكاف:

- لغة: الإقامة والحبس قال تعالى: ﴿وَأَنْظِرْ إِلَىٰ إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾؛ أي مقيماً.

وقال ﷺ: ﴿وَالهَدَىٰ مَعَكُوفًا﴾؛ أي محبوساً.

- وفي الاصطلاح: الإقامة على عمل مخصوص دون ما سواه في موضع مخصوص لا يتعداه على شرائط أحكمتها السنة في ذلك.

وقوله: (نفل)؛ أي نافلة (صح) الاعتكاف:

- (من مميز اسلما): يفهم الخطاب ويحسن ردّ الجواب، فلا يصح من غير مميز ولا من كافر (بالصوم قرن)؛ أي سواء قيد بزمن كرمضان أو سبب ككفارة ونذر، ولو نذر الاعتكاف فيصح في رمضان وصوم الكفارة والهدي والفدية وجزاء الصيد والتطوع والنذر.

(بمسجد): مباح لعموم الناس تصلّى فيه الجمعة أولاً إلا لمن فرضه الجمعة، وهي تجب به؛ أي في زمن اعتكافه الذي نواه، فالجامع؛ أي المسجد الذي تصلّى فيه الجمعة يجب اعتكاف فيه، وإلا؛ أي وإن لم يعتكف في الجامع، والحال أن الجمعة تجب في زمن اعتكافه فإنه يجب عليه الخروج لها.

(وابطل اعتكافه أن يخرج لها)؛ أي للجمعة من غيره؛ أي من غير الجامع الذي تصلّى فيه الجمعة لأن الجمعة فرض عين، والاعتكاف مندوب.

(قوله: (أو بمرض لأبويه فادر)؛ أي كخروجه لمرض أحد أبويه مباشرة، فيجب ويبطل به الاعتكاف ولو كافرين، ولو كان الاعتكاف مندوره أو المرض خفيفاً، فإن لم يخرج فهو عاق لا يجوز الخروج لحضور جنازتهما معاً. قال الشيخ خليفة بن حسن في نظمه:

وإن يكن بغير جامع فعل فليخرجن واعتكافه بطل  
لمرض بالأبوين حصلاً لا لجنائزتهما إن نزلاً  
والمعنى: أنه لا يجوز الخروج لحضور جنازتهما معاً أو واحد بعد موت  
الآخر، فإن خرج بطل اعتكافه، ويخرج لجنائزتهما أحدهما والآخر حي وجوباً  
خوفاً من عقوق الحي ويبطل اعتكافه.

- ويبطل الاعتكاف كذلك (الشهادة) ولا يجوز الخروج وإن خرج بطل  
اعتكافه وإن وجبت الشهادة على المعتكف؛ أي تعينت عليه بأن لم يوجد غيره  
أو لم يتم النصاب إلا به فلا يخرج، ولتؤد بالمسجد الذي فيه المعتكف بأن  
يأتيه القاضي لسماعها منه في المسجد أو تنقل عنه بأن يخبر بها عدلين،  
ويقول لهما: شهدنا على شهادتي، كذا يبطل الاعتكاف بردة عن الإسلام من  
المعتكف فيبطل اعتكافه ويجب خروجه من المسجد.

(أو يبطل الصوم خذاً) بأكل أو شرب عمداً بلا عذر فيفسد اعتكافه  
ويستأنفه، فإن أفطر ناسياً لم يبطل اعتكافه، ويقضي اليوم متصلاً باعتكافه،  
ومحل القضاء إذا كان الصوم فرضاً ولو بالنذر أو تطوعاً وأفطر فيه ناسياً وإنما  
لزمه القضاء فيما إذا كان الصوم تطوعاً وأفطر فيه ناسياً لتقوية بالاعتكاف  
بشرط نيته فيه، وإن أفطر فيه لمرض أو حيض فلا يقضيه، وأما الوطء  
ومقدماته فعمدها وسهوها سواء في الإفساد، والفرق بينها وبين الأكل أنها  
محظورات في الاعتكاف بخلافه، ولهذا يأكل في الليل.

قوله: (أو سكره ليلاً)؛ أي سكر حراماً ليلاً فيبطل اعتكافه وإن أفاق منه  
قبل الفجر.

قوله: (وهل كالسكر كبائر) في الإفساد كالقذف والغيبة والنميمة والغصب  
والسرقة؛ أي هل تلحق الكبائر بالسكر الحرام في إبطال الاعتكاف بجامع كبير  
الذنب وعدم إلحاقها به في الإبطال لزيادة السكر على الكبائر بتعطيل الزمن؛  
تأويلان. وفهم منه عدم إبطاله بالصغائر وهو كذلك اتفاقاً في نقل الأكثر.

- ففي المدونة: إن سكر ليلاً وصحاً قبل الفجر فسد اعتكافه.

- فقال البغداديون: لأنه كبيرة.

- وقال المغاربة: بتعطيل عمله .

(وشرطه أيضاً فادر عدم وطء) مباح في غيره . وكذلك المقدمات مثل القبلة بشهوة ولمس كذلك ومباشرة بشهوة، فإن لمس بشهوة أو باشر بها بطل اعتكافه .

وقوله: (ويوم أئناه)؛ أي أدنى الاعتكاف، وعليه فلو نذر صوم يوم فإنه يلزمه وإن نذر ليلة لزمه يوم وليلة . ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك :

أقله يوم وليلة وقيل عشرة والخلف في ذاك نقل  
والخلف في الأكثر قيل شهر والبعض قال منتهاه عشر  
- وقال في أسهل المسالك :

الاعتكاف حكمه فضيلة أقله يوم وبعض ليلة

قوله: (ويبنى بفوات الإغما أو الجنون)؛ أي وإن نذر اعتكاف أيام غير معينة من رمضان أو من غيره، وشرع فيه فاعتذر في أثنائه بنى على ما اعتكفه قبل طرو العذر بناء متصلاً بزوال الإغماء أو الجنون (أو مانع صوم كمرض) شديد أو (حيض) بالنسبة للمرأة (وعيد) أو فطر نسياناً فيجب عليه البناء على ما سبق .

(ويقوم بالفور) بعد زوال العذر (بانياً وإن يطل)؛ أي وإن آخر الرجوع ولو ناسياً أو مكرهاً (بطل) اعتكافه واستأنفه وجوباً .

وقوله: (وشرطه أن لا قضا ينفي فخل)؛ أي وإن اشترط المعتكف لنفسه قبل دخول المعتكف أو حاله سقوط القضاء عنه بأن قال: إن حصل به مانع يوجب القضاء لا يقضي فإن هذا الشرط يلغى، ويلزمه إتمام العمل على مقتضى الشرع .

- قال ابن عرفة: وشرط منافيه لغو .

- وفي الرسالة: ولا شرط في الاعتكاف .

- ومثله في المدونة: قال: وليس لأحد أن يشترط في الاعتكاف ما يغير

سنته .

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل والاعتكاف نفل:

1 - قوله تعالى: ﴿أَنْ طَهَرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكَافِرِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾

[البقرة: 125].

2 - ﴿وَأَنْشُرْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: 187].

3 - ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج 25].

4 - عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكف أزواجه من بعده. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي ونحوه في الموطأ].

5 - وعنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا اعتكاف إلا بصوم» [رواه الحاكم].

وكذلك الدليل على قوله: بالصوم قرن بمسجد:

6 - لما في الموطأ:

- عن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد ونافعاً مولى عبد الله بن عمر قالاً: لا اعتكاف إلا بصيام يقول الله تبارك وتعالى في كتابه: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَقًّا يَتَّبِعْنَ لِكُلِّ الْغَيْطِ الْأَيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ نَدُّ أَيْمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ وَلَا يُبَشِّرُونَ﴾ وَأَنْشُرْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ.

فإنما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام.

- قال مالك: وعلى ذلك الأمر عندنا أنه لا اعتكاف إلا بصيام. اهـ.

- وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي وأحمد: لا يشترط فيه الصوم ولكن يستحب، ولا يشترط فيه الجامع عن غيره إلا إذا نوى مدة يلزمه فيها إتيان الجمعة فيتعين الجامع كما سبق.

- وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة: لا يتعين الجامع بأي حال، فإذا كان يوم الجمعة خرج إليها ولا يبطل ذلك اعتكافه.

والدليل على قوله: أو مرض:

7 - عن عائشة قالت: السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد



جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بدّ منه ولا  
اعتكاف إلا بصوم ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع. [رواه أبو داود والنسائي].  
8 - وقال مالك: لا يخرج المعتكف مع جنازة أبويه ولا مع غيرها.

**والدليل على قوله: بالفور بانياً:**

9 - قال مالك في المرأة: أنها إذا اعتكفت ثم حاضت في اعتكافها أنها  
ترجع إلى بيتها، فإذا طهرت رجعت إلى المسجد أية ساعة طهرت ثم تبني  
على ما مضى من اعتكافها.

- ومثل ذلك: المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين فتحيض ثم تطهر  
فتبني على ما مضى من صيامها ولا تؤخر ذلك.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل تسعة  
(9) أدلة.



## بَابُ الْحَجِّ

- 1 - باب وواجب على مسطاع حر
- 2 - والاستطاعة بإمكان الوصول
- 3 - وبأمان النفس والمال خلا
- 4 - ولو بلا زاد ولا راحلة
- 5 - إن كان قادراً على المشي كذا
- 6 - أو بافتقار أو بتركه الولد
- 7 - ولم يجب بدين أو قبول ما
- 8 - وخائف الضياع رده حسب
- 9 - ولم يضع ركن صلاة كالמיד
- 10 - إلا ببعد المشي أو ركوب يم
- 11 - بشرط محرم بذا أو زوج أو
- 12 - وصح حج بالحرام وأثم

- اشتمل هذا الفصل من باب الحج على اثني عشر (12) بيتاً، تضمنت قول الأصل:

«باب فرض الحج وسنت العمرة مرة وفي فوريته وتراخيه لخوف الفوات خلاف».

- إلى أن قال:

«وشرط وجوبه كوقوعه فرضاً حرة وتكليف، ووقت إحرامه بلا نية نفل ووجب باستطاعة بإمكان الوصول بلا مشقة عظمت وأمن على نفس ومال إلا

لأخذ ظالم ما قلّ لا ينكث على الأظهر ولو بلا زاد وراحلة لذي صنعة، تقوم به، وقدر على المشي كأعمى بقائد».

- إلى أن قال:

«وإن بثمان ولد زنا أو ما يبيع على المفلس أو بافتقاره أو ترك ولده للصدقة إن لم يخش هلاكاً لا بدين أو عطية أو سؤال مطلقاً، واعتبر ما يرد به إن خشي ضياعاً والبحر كالبر إلا أن يغلب عطبه أو يضيع ركن صلاة لكميد، والمرأة كالرجل إلا في بعيد مشى، وركوب بحر إلا أن تختص بمكان وزيادة محرم أو زوج لها كرفقة أمنت بفرض، وفي الاكتفاء بنساء أو رجال، أو بالمجموع تردد، وصح بالحرام وعصى».

ثم شرع يتكلم على القاعدة الخامسة من قواعد الإسلام، وهي الحج - بفتح الحاء وكسرها - وهي:

لغة: القصد، وقيل: بقيد التكرار.

وشرعاً: عبادة يلزمها وقوف بعرفة ليلة عاشر ذي الحجة، هكذا رسمه ابن عرفة ثم حده بزيادة بقية أركانه.

- وبقية أركانه هي: الإحرام والطواف والسعي.

والعمرة: وهي:

لغة: الزيارة والقصد ولزوم الموضع.

وفي الشرع: عبادة مشتملة على إحرام وطواف وسعي.

قوله: (باب ووجب على مسطاع حر) فواجب: مبتدأ و(حجة) هي الخبر، وقوله على مسطاع؛ أي فلا يجب على غير مستطيع لكن إن تكلفه وقع فرضاً.

- (حر): فلا يجب ولا يقع فرضاً من رقيق ولو بشائبة حرية كمكاتب.

- (كلف): أي كونه مكلفاً أي ملزماً بما فيه كلفة لكونه بالغاً عاقلاً فلا يجب ولا يقع فرضاً من صبي، ولا من مجنون.

وقوله: (حجة تؤدى في العمر) مرة، وقيل: يجب على الغني في كل خمس سنين، ولم يذكر الناظم: الإسلام وهو شرط صحة اتفاقاً فلا يصح الحج ولا العمرة من كافر ولو صبيّاً ارتد.

- ثم فسر (الاستطاعة) فقال: (بإمكان الوصول) لإمكان المناسك من مكة وعرفة ومنى ومزدلفة إمكاناً عادياً لا خارقاً للعادة بلا مشقة (عظيمة) خرجت عن المعتاد وهي تختلف باختلاف أحوال الناس والأزمنة والأمكنة فليس الشيخ كالشباب، ولا المريض كالصحيح ولا الفقير كالغني.

- ففي الخطاب: التشيع على من أطلق السقوط عن أهل المغرب.

(وبإمان النفس والمال) من هلاك وشديد أذى وإرهاب وقتل وأسر وقاطع الطريق، وغاصب، واستثنى من مفهوم بأمان على مال فقال: (خلا نزر)؛ أي قليل (لعداد)؛ أي ظالم (ليس ينكث)؛ أي لا يعود الظالم للأخذ ثانياً وعلم ذلك بالعادة كعشار فإن علم أنه ينكث أو جهل حاله سقط وجوب الحج بلا خلاف.

قوله: (ولو بلا زاد ولا راحلة لذي احتراف)؛ أي صنعة كحلاقة وخطابة وتجارة بحيث يكتفي بالحرفة؛ أي تكفيه فيه لزاده، ولا تزري به (إن كان قادراً على المشي) وهذا يرجع إلى (ولا راحلة).

(كذا) شخص (اعمى بقائد) ولو بأجرة لا تجحف به. وهذا معنى (وإن يؤجر خذاً) وإن كان الإنفاق يؤدي إلى افتقاره؛ أي صيرورته فقيراً أو بتركة الولد للصدقة يتكفف (تكففاً ولم يخف هلكاً)؛ أي هلاكاً لنفسه ولمن لزمته نفقته ولا أذى شديداً.

وقوله: (ولم يجب بدين)؛ أي لا يجب الحج على من استطاعه بدين، ولو من ولده حيث لم يكن له ما يوفيه به، وحجه حينئذ مكروه أو حرام.

(أو قبول ما هدية)؛ أي عطية هبة أو صدقة بغير سؤال بدليل ما بعده؛ أي إن أعطى للحج، وإن لم يحج فلا يعطي، فإن أعطى مطلقاً، وقبل: وجب حجه بها، فمحل كلام الناظم تبعاً لأصله إن لم يقبلها أو أعطاها للحج، ولم يكن معطيه ولده، وإلا وجب عليه. ذكره التاتائي والخطاب عن سند.

(أو بسؤال يعتمى)؛ أي ولا يجب الحج على من استطاعه بسؤال من الناس في السفر مطلقاً عن التقييد بعدم اعتياده في الحضر، وعدم الإعطاء في السفر فلا يجب على من اعتاده في الحضر وعلم إعطاءه في السفر ما يكفيه، ولكن المذهب وجوبه عليه في هذه الحالة، حيث كانت له راحلة أو قدر على المشي، وعليه اقتصر في أسهل المسالك حيث قال:

..... ولو بمشي أو سؤال يفضي

- وعليه اقتصر ابن عرفة ونص عبارته وقدرة سائل بالحضر على سؤال كفايته بالسفر استطاعته.

قوله: (وخائف الضياع رده حسب)؛ أي واعتبر في الاستطاعة زيادة على ما يوصله لمكة ما يرد به؛ أي يرجع به إلى أقرب مكان يمكنه العيش فيه بما لا يزري به من الحرف إن خاف الضياع ببقائه بمكة:

- قال في أسهل المسالك في تحديد الاستطاعة:

وهي الوصول مع رجوعه إلى مكان تمعش مع الأمن على  
- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وقولنا بالمال أي بالزائد على الضروريات في العوائد  
كذا بما على المفلس يباع من عرض أو من كتب أو من رباغ  
يوصله لمكة مع رجوع لبلد فيه التمعش يطوع

- (والبحر كالبر لدى أمن العطب)؛ أي في وجوب السفر فيه لمن تعين طريقه (لدى أمن العطب) بأن كان الغالب فيه السلامة من الغرق (ولم يضع ركن صلاة) كسجود وركوع (كالقيد) - بفتح الميم - أي الدوخة، ومثل الإخلال بركنها الإخلال بشرطها كاستقبال قبلة أو ستر عورة أو تأخيرها عن وقتها الاختياري.

- قال مالك رضي الله عنه: لا يركبه أيركب حيث لا يصلى، ويل لمن ترك الصلاة.

(وكرجالنا) في وجوب الحج (الفسا) والمعنى أن المرأة كالرجل في

وجوب الحج، وسنة العمرة مرة وشروطه، والصحة والوقوع فرضاً. وهذا معنى فيما يعد وليست تخالفة (إلا ببعده المشي) فيكره لها ولا يجب عليه منه بخلاف الرجل.

- قال في التوضيح: ويكره لها وإن قويت عليه أو متجالة، ومفهومه أنه يجب عليها في القريب مثل مكة وما حولها، وفي كلام اللخمي: مثل مكة والمدينة، الحطاب: والظاهر اختلافه باختلاف الأشخاص فنساء البادية لسن كنساء الحاضرة.

- وتخالف المرأة الرجل في (ركوب يم)؛ أي بحر فليست فيه كالرجل لنص مالك على كراهته لها إن لم تختص بمكان، وأما إذا اختصت بمكان تستر فيه، وتستغني عن مخالطة الرجل وعند حاجة الإنسان فيجب عليها (بشروط محرم) يرافقتها بذا؛ أي في هذا السفر أو زوجاً لقوله ﷺ: «لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم».

(أو مامون رفقة بفرض) وهو معنى قول الأصل: «كرفقة أمنت بفرض»؛ أي في حج الفرض لا حج التطوع ولا بد أيضاً أن تكون هي مأمونة في نفسها سواء كانت شابة أو متجالة، واحترزنا بفرض إن سفرها في التطوع لا يجوز إلا بزواج أو محرم. الحطاب: وهو كذلك فيما كان على مسافة يوم وليلة فأكثر.

وقوله: (وصح حج بالحرام وأثم)؛ أي وصح الحج فرضاً كان أو نفلاً بإنفاق المال الحرام فيسقط به طلب الفرض والنفل وأثم؛ أي عصى بإنفاق المال الحرام، ولا ثواب له عليه لأنه غير مقبول، وبه صرح غير واحد. قاله الحطاب.

وقوله: (وهل على الفور...) إلخ آخر الناظم هذه الفذلكة عن موضعها من الأصل إذ الأصل ذكرها في أول باب الحج حيث قال: «وفي فوريتها وتراخيه لخوف الفوات خلاف». ويختلف خوف الفوات باختلاف أحوال الناس قوة وضعفاً وشبوية وكهولة وأمن طريق وخوفه ووجود مال وعدمه وقرب بلد وبعده ولم يُروَ القول بالتراخي عن الإمام مالك ﷺ.

وقوله: (وشهر)؛ أي القول بالفورية، وفي التوضيح: الظاهر قول من شهر الفورية، وفي كلام ابن الحاجب ميل إليه؛ لأنه ضعفه حجة التراخي، ولأن الفور مروي عن الإمام والتراخي لم يرو عنه.

○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل من هذا الباب:

الدليل على قوله: باب وواجب على استطاع حر... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: 97].

2 - ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿27﴾ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ [الحج 27 - 28].

3 - عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا». فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟! فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لو قلت: نعم لوجبت ولما استطعتم»، ثم قال: «ذروني ما تركتكم فإنما هلك من قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه» [رواه مسلم والنسائي والترمذي].

4 - وعن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن الفضل أو أحدهما عن الآخر قال: قال رسول الله ﷺ: «من أراد الحج فليعجل، فإنه قد يمرض المريض وتضل الراحلة وتعرض الحاجة» [رواه أحمد].

5 - وعن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من ملك زاداً وراحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً، وذلك لقول الله في كتابه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.

6 - وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: ما يوجب الحج؟ قال: «الزاد والراحلة» [رواهما الترمذي].

7 - وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «الزاد والراحلة». يعني قوله تعالى: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.

8 - وعن أبي هريرة قال: سئل رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل؟ قال: «إيمان بالله وبرسوله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «ثم الجهاد في سبيل الله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور» [متفق عليه].

9 - وعنه أن رسول الله ﷺ قال: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة» [رواه الجماعة إلا أبا داود].

والدليل على قوله: والبحر كالبر لذي أمن العطب:

10 - قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: 22].

ومن أدلة جواز ركوب البحر:

11 - حديث أنس رضي الله عنه المتفق عليه: أنه رضي الله عنه نام عند أم حرام ثم استيقظ وهو يضحك فقالت: ما يضحكك يا رسول الله؟! فقال: «أناس من أمتي عرضوا عليّ غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأسرة - أو مثل الملوك على الأسرة...» الحديث.

12 - وعن عبد الله بن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال: «لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله» [رواه أبو داود].

• ولقد استدل الشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي على جواز السفر للحج على متن الطائرة الجوية بقوله تعالى: ﴿وَالْحَمِيرَ لِرِكْبَتِهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

- قال: فإن اقتران الامتنان بهذا الخلق الذي لا يعلم في ذلك الوقت بالامتنان بالمركوبات يدل على أنه من جنس المركوبات، علماً بأن ركوب الجو أقل خطراً من ركوب سفن البر إن لم نقل: وسفن البحر، وبإمكان الراكب أداء صلاته في الطائرة بكل أركانها.

- ولشيخنا محمد الأمين بن محمد المختار عليه رحمة الله تعالى رسالة في جواز الصلاة بالطائرة، ومن التحدث بنعمة الله أن نقول: أنه لم يسبق أن ضاع لنا وقت فيها على كثرة ركوبنا لها، والله المحمود على ذلك وهو الموفق.



- ثم أضاف قائلاً: وعجبي لا ينقضي من أناس بموريتانيا معلوماتهم لا تخوّل لهم جواز الفتيا وتجاريبيهم محدودة جداً يفتون العامة بعدم جواز ركوب الطائرة لأداء فريضة الحج لاحتمال ضياع وقت الصلاة فيها، علماً بإطلاقهم الإذن في ركوبها مطلقاً في الحوائج الدنيوية.

وقد فات هؤلاء أن قول المرء على الله ما لا يعلم هو طاعة للشيطان: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ الآية. أما علم هؤلاء المفتون المفتنون أن الحجاج باستطاعتهم أن يشترطوا على شركة الطيران التي يجري التعاقد معها لنقل الحجاج التوقف في محطة كذا لأداء الفريضة التي تعرض، هذا بالإضافة إلى أن الراكب بإمكانه أداء فرضه بركوعه وسجوده وكل ما يلزم من طمأنينة على متن الطائرة والتجربة خير دليل. وبالله التوفيق.

**والدليل على قوله: وكرجالنا النساء فيما يعد... إلى بفرض قط رووا:**

13 - عن عائشة قالت: قلت: يا رسول الله هل على النساء من جهاد؟ قال: «نعم عليهن جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة» [رواه أحمد وابن ماجه].

14 - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يخطب ويقول: «لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم». فقام رجل فقال: يا رسول الله إن امرأتي خرجت حاجة وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا، قال: «فانطلق فحج مع امرأتك».

15 - وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسافر المرأة ثلاثة إلا ومعها ذو محرم» [متفق عليهما].

16 - وفي لفظ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو زوجها أو ابنها أو أخوها أو ذو محرم منها» [رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي].

17 - وقال مالك في الضرورة من النساء التي لم تحج قط: أنها إن لم يكن لها محرم يخرج معها أو كان لها فلم يستطع أن يخرج معها أنها لا تترك فريضة الله عليها في الحج لتخرج مع جماعة النساء.

والدليل على قوله: وصح حج بالحرام وانتم:

﴿وَتَكَرَّوْا فَمَا كَانَ حَزْرَ الزَّادِ الْتَفَوُّا﴾ [البقرة: 197].

19 - ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: 27].

20 - ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: 267].

21 - ولقوله ﷺ: «ولا يقبل الله إلا الطيب...» الحديث [متفق عليه].

22 - ولقوله ﷺ في صحيح مسلم: «إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا

الطيب».

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة لهذا الفصل من هذا

الباب اثنان وعشرون (22) دليلاً.

## فصل في الأركانِ والواجباتِ والعُمرةِ والمَمَنوعاتِ فيهما ومُفسداتِهما

- 1 - ثم له فرائض مهمما خسر
  - 2 - وواجبات بدم قد تنجبر
  - 3 - أما الفرائض فإحرام نوى
  - 4 - فالسعي ما بين الصفا والمروة
  - 5 - ولا يصح إلا أن تلا طواف
  - 6 - ثم حضوره بجزء عرفات
  - 7 - مغمى عليه أو مروراً إن علم
  - 8 - بعاشر فقط لا إن جهلا
  - 9 - ثم سبعا الطواف واشترط
  - 10 - وجدث كجغل بيت عن يسار
  - 11 - أو سنة الأذرع من حجر كذا
  - 12 - لمال أو جنازة أو نسيا
  - 13 - وليبئن إن قطع للصلاة ثم
  - 14 - والواجبات غير الأركان بدم
  - 15 - منها من الميقات أو من قبل أن
  - 16 - طواف قادم وسعي المروتين
  - 17 - نزول مزدلفة ليلة عيد
  - 18 - رجوعه بعد الإفاضة إلى
- أحدها بالدم ما إن تنجبر  
وما له الإحرام يمنع ذكر  
له ولو خالفه اللفظ روى  
سبعاً ومبداه الصفا فلتثبت  
صح وفرضيته أنو إذ يواف  
ليلة نحر ساعة ولو لآت  
بها وفرضه نوى أو أخطأ جم  
كعرن والمسجد يجزى بقلا  
ولاءه والستر والطهران قط  
أبطل أو علا الشذر وإن قرار  
طويل فصل وابتدا إن كان ذا  
منه وقد فرغ من سعى عبا  
كراعف ومن بنجس قد علم  
نجبر والعامد للترك أثم  
يحرم والتلبية التي تعن  
والمشي فيهما ووصله لذين  
وركعتا إفاضة الطواف قيد  
منى وأن يببت فيه ذا هنا

تقصيره والحلق أولى للذكر  
الإحرام والتنعيم أركان يواف  
يمنع ما يمنع في الحج ورد  
وما بعضوه يحيط أو بميط  
يقتل كالقمل أو إن يغطين  
الاثنى إلى أولى الجمار فيفي  
ولو لضر أو لنسى افتدى  
يطعم سنة مساكين تعن  
بذبح حيث شاء ذا روبا  
إلى الإنفاضة وإن صادر سا  
يبلغه الكعبة أو منى نعم  
يوماً لكل مد وللكسير يوم  
تعمد الإخراج للمنى خذا  
حتماً وإلا فبعمرة يحل  
إحرامه ما عاش أو يكملا  
أحرم للقضاء فللفاسد عن  
ومفسد القضاء لحجين قضا  
وبعده القران فالتمتع  
تمتع أو ترك واجب روبا  
وبدنة أفضل عكس الأضحيات  
به الوقوف بثلاث النحر خر  
لم يستطع هدياً فصومه يعن  
عيد وإلا فالثلاثة الأولى  
يصوم سبعة نجاً أو سكنا

19 - ثلاث ليالات ورميه الجمر  
20 - وسنت العمرة والسعي الطواف  
21 - والحلق سن وبها الإحرام قد  
22 - وهو التطيب وشمه والمخيط  
23 - وسخا أو شعراً أو ظفراً أو أن  
24 - وجهاً أو الرأس لغير الستر في  
25 - وإن ببعض ذا ولم يرم اعتدى  
26 - بصومه ثلاث أيام أو أن  
27 - يعطى لكل واحد مدين أو  
28 - ومنع الإحرام صيداً والنسا  
29 - جزاؤه مثل المصيد من نعم  
30 - أو قيمة الصيد طعاماً أو يصوم  
31 - ويفسد الحج الجماع وكذا  
32 - وتمم الفاسد واقف الجبل  
33 - أن لا يتم فهو فاسد على  
34 - وما له قضى ولا إذا وأن  
35 - وصح بالقضا إذا ما فرضا  
36 - وفضلوا أفراد حج فاتبعوا  
37 - ويلزم الهدى لد القران أو  
38 - أو بجماعه أو المقدمات  
39 - والهدى إن سبق بحج وحضر  
40 - بمنى إلا فبمكة وإن  
41 - ثلاث أيام من إحرام إلى  
42 - تلبية ثم بعد أيام منى

- اشتمل هذا الفصل على اثنين وأربعين (42) بيتاً، وحيث أن الناظم لم يلتزم في هذا الموضوع بترتيب نثر أصله، وعليه فيتعذر مقابلة النثر للنظم، وعليه فإننا سنجلب الأصل مع النظم مقطوعاً فنجلب لكل مسألة مقابلاً من الأصل لا كعادتنا في الأبواب والفصول السابقة.

فقول الناظم: ثم الفرائض؛ أي للحج، والفرض والواجب متفقان في المعنى إلا في باب الحج، فالمراد بالفرض الركن الذي لا يجبر بالدم، والمراد بالواجب المناسك التي تجبر بالدم. ولهذا قال بعضهم:

الركن والواجب قل سيان إلا في باب الحج معنيان

(ثم له فرائض)؛ أي أركان (مهما خسر)؛ أي فسد (أحدها بالدم ما إن تنجبر)؛ أي لا يجبر بالدم لكن منها ما لا يتدارك مثل الإحرام والوقوف إذا فات وقتها بطلوع فجر يوم النحر، وأما الطواف والسعي فيمكن تداركهما ولو طال الزمن فقد علمنا أن الأركان هي: الإحرام، والطواف؛ أي طواف الإفاضة، والسعي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة.

وقوله: (وواجبات) سيأتي الكلام عليها (بدم قد تنجبر) وكذلك قد يجبر بالدم ما منعه الإحرام مما سيأتي الكلام عليه.

قوله: (أما الفرائض)؛ أي الأركان:

- (فإحرام) لها؛ أي الحج والعمرة، قال في الأصل: «وركنهما الإحرام». نوى له ولو خالفه اللفظ روى هو معنى قول الأصل: «وإنما ينعقد بالنية، وإن خالفها لفظه ولا دم وإن بجماع».

والمعنى: إنما ينعقد الإحرام بحج أو عمرة بالنية للدخول في عبادة الحج أو العمرة وإن خالفها؛ أي النية لفظه بأن نوى الحج وقال: نويت العمرة، أو عكسه.

وقوله: (فالسعي بين الصفا والمروة سبعاً) للحج وكذا العمرة (ومبدأه الصفا فلتثبت ولا يصح) السعي (إلا إن تلا)؛ أي كان عقب (طواف) واجب كطواف القدوم، أو الإفاضة.

(صح) الطواف (وفرضيته انو إذ يواف)؛ أي أنو فرضيته وإلا قدم، قال في الأصل: «ثم السعي سبغاً بين الصفا والمروة منه البدء مرة والعود أخرى، وصحته بتقديم طواف ونوى فرضيته وإلا قدم».

أي وإن لم ينو فرضيته بأن طاف قبله طوافاً نفلأً أو طواف قدوم ناوياً نفليته بجعله وجوبه فعليه دم إن تباعد عن مكة وإلا أعاده بنية الفريضة، وسعى بعده ولا دم عليه، والمراد بالفرضية في قوله: ونوى فرضيته الوجوب بدليل أنه ينجر بالدم، لأن الفرض الذي هو ركن إنما هو طواف الإفاضة وهو لا يكون إلا بعد عرفة كما يأتي.

الركن الثالث: حسب ترتيب الناظم الوقوف بعرفة وهو معنى قوله: (ثم حضوره)؛ أي الحاج (بجزء عرفات)؛ أي وقوفه (ليلة نحر ساعة) قبل الفجر (ولو لآت)؛ أي لما رأو مغمى عليه؛ أي كان متلبساً بإغماء أو (مروراً) بعرفة من غير طمأنينة (إن علم بها) ونواه؛ أي (نوى) فرض الوقوف (أو اخطأ جم)؛ أي جميع أهل الموقف أخطأوا في رؤية هلال ذي الحجة.

(بعاشر فقط) ظناً منهم أنه اليوم التاسع، وأن الليلة بعده ليلة العاشر بأن غمّ عليهم ليلة الثلاثين من ذي القعدة فأكملوا عدته ووقفوا؛ أي تاسع ذي الحجة فتبين بعد ذلك أنه العاشر فيجزئهم إن كان المخطئ الجميع.

قوله: (لا إن جهلا)؛ أي لا يجزئ المرور بعرفة المار الجاهل بأن ما مرّ عليه عرفة لتقصيره وشبهه في عدم الإجزاء فقال: (كعرون)؛ أي كوقوف ببطن عرنة - بضم العين المهملة وفتح الراء والنون - واد بين العلمين الذين على طرف الحرم، والعلمين اللذين على طرف عرفة فليس من الحرم ولا من عرفة فلا يجزئ الوقوف به.

قوله: (والمسجد يجزئ بقلبي)؛ أي وأجزأ الوقوف بمسجدها؛ أي عرنة - بالنون - لأنه من عرفة - بالفاء - ونسب إلى عرنة لأن حائطه القبلي الذي إلى جهة الحرم ولو سقط لسقط فيها ويجزئ الوقوف به (بقلبي)؛ أي ويكره لارتباطه بعرنة.

- وإلى ما تضمنته الأبيات الثلاثة: (6، 7، 8) أشار في الأصل بقوله:

«وللحج حضور جزء عرفة ساعة ليلة النحر ولو مرّ إن نواه بإغماء قبل الزوال أو أخطأ»؛ أي وصل الحاج العشاء أو المغرب إذا خشي عدم إدراك ركعة منها أو من الأخيرة عقب صلاة المغرب قبل أن يذهب لعرفة إن لم يخف فوات الوقوف بعرفة بل ولو فات الوقوف بعرفة إذ الصلاة يترتب على تركها القتل بخلاف الحج، فما يترتب على تركه القتل يقدم على ما ليس كذلك، وهذه المسألة التي قد طرح علينا سؤالها شيخنا العلامة أحمد الطاهر الإدريسي الحسيني أثناء دراستنا في زاوية سالي بقوله:

إني إليكم أيها الطلاب  
 عن حكم من خاف طلوع الفجر  
 ولم يصل المغربين فهل  
 - فأجبهه بالأبيات التالية:

هاك جواب ما سألت سيدي  
 قال أبو المودة الشيخ خليل  
 لأن ما في تركه القتل بدا  
 صدر ذا القرافي وابن رشد  
 وقال جلّ علماء المذهب  
 وهو الذي الفتوى به لأن ما  
 وفي اجتماع الضررين يرتكب

لا زلت تهدينا لسبل الرشد  
 صلّى ولو فات الوقوف يا خليل  
 مقدم عما سواه أبدا  
 وصاحب المدخل فافهم قصدي  
 وقوفه قبل الصلاة أوجب  
 ما يبعد القضاء فيه قدما  
 ما خف منهما فحقق الطلب

- ثم أشار في البيت (9 - 13) إلى الركن الرابع حسب ترتيبه فقال:

(ثمت سبعا الطواف) قدم المعدود على العدد؛ أي سواء كان الطواف  
 ركناً للحج أو العمرة.

وقوله: (واشترط ولاؤه)؛ أي ولاء الأشواط بلا فصل كثير بين أجزائه  
 بلا عذر، ويغتفر الفصل اليسير ولو اختياراً أو الكثير لعذر بشرط بقاء طهارته  
 (والستر والظهران قط)؛ أي والستر للعورة فلا يصح مع كشفها، والظهران من  
 الحدث الأصغر والأكبر.

قوله: (كجعل بيت عن يسار) ماشياً إلى أمامه فإن رجع القهقري لا

يصح، وكذا لو جعله عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره لم يجزه، وهذا معنى قوله: (ابطل) إن جعل البيت عن يمينه، وقوله: (أو علا الشذروان)؛ أي وخرج كل البدن عن الشاذروان وهو بناء لطيف ملصق بجدار الكعبة مرتفع قدر ثلثي ذراع نقصته قريش من عرض الكعبة لضيق المال الحلال.

وشرط صحة الطواف: خروج جميع البدن عنه.

- قال الحطاب: وقد أنكر جماعة من العلماء المتأخرين من المالكية والشافعية كون الشاذروان من البيت، منهم ابن رشيد بالتصغير في رحلته، وأبو العباس القباب في شرح قواعد عياض، وابن فرحون.

- وبالجملة فقد كثر الاضطراب في الشاذروان في أنه من البيت أو ليس منه فالاحتياط الاحتراز في الطواف، بجعل البدن خارجاً عنه، وكذلك خروجه؛ أي خروج كل البدن (سقة الأذرع من حجر) وهو بناء قصير يصل إلى صدر الإنسان على صورة نصف دائرة مقابل الركنين المواليين لباب الكعبة بينه وبين الكعبة نحو ذراعين بجعل سيدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام، ثم إن قريشاً أدخلت فيه أذرعاً من الكعبة لضيق المال الحلال، ولكن الآن صارت عليه حائطة تمنع الطائف من قربه.

قوله: (وكذا طويل فصل) بين الأشواط. وهذا يغني عنه قوله: ولاؤه، وابتدا الطواف (إن كان) قطعه (لمال) تذكره خارج المسجد (أو جنازة) لأنها فعل آخر وقطعه لها ممنوع إن لم تتعين أو يخشى تغييرها بتأخيرها إلى تمام الطواف فيجب قطعه لها، وبينى كالفريضة (أو نسيأ منه)؛ أي الطواف شيئاً ولو بعد شوط أو تركه جهلاً فيئدته.

قوله: (وقد فرغ من سعي عيا) وطال الزمن بالعرف أو انتقض وضوؤه وإلا بنى.

- قال سند: إن قيل: كيف بيني بعد فراغ سعيه، وهذا تفريق كثير يمنع مثله البناء في الصلاة؟

قلت: لما كان السعي مرتبطاً بالطواف حتى لا يصح دونه جرى معه مجرى صلاة واحدة كمن ترك سجود الركعة الأولى، وقرأ في الثانية البقرة



وتذكر سجود الأولى قبل عقد ركوع الثانية فإنه يرجع له ولا تعد قراءته البقرة طويلاً وليبن.

(وليبن) الطائف (إن قطع للصلاة) الفريضة، وندب كمال الشوط الذي أقيمت الفريضة فيه قبل قطعه لها بأن يخرج من عند الحجر الأسود ليبنى من أول الشوط الذي يليه فإن لم يكمله.

- فقال ابن حبيب: ظاهر المدونة والموازية أنه يبنى من الموضع الذي خرج منه، والمستحب ابتداء ذلك الشوط.

(قد علم) أي علم في أثناء طوافه بنجس في بدنه أو ثوبه فيطرحه ويغسله، ويبنى على ما تقدم من طوافه إن لم يطل وإلا بطل لعدم موالاته.

- وقد أشار في الأصل إلى ما تضمنته الأبيات الخمسة بقوله: «ثم الطواف لها سبعاً بالطهرين والستر وبطل يحدث بناء وجعل البيت عن يساره وخروج كل البدن عن الشاذروان وستة أذرع من الحجر ونصب المقبل قامته داخل المسجد ولاء وابتداء إن قطع لجنابة أو نفقة أو نسي بعضه إن فرغ سعيه وقطعه للفريضة وندب كمال الشوط وبنى إن رعى أو علم بنجس».

(والواجبات) في الحج غير الأركان التي سبق ذكرها، فإن من تركها (بدم)؛ أي هدي (تجبر) فمن تركها لعذر فلا إثم عليه والعامد للترك عليه الهدي والإثم معاً، فمنها الإحرام من (الميقات). قال في الأصل: «ومكانه للمقيم بمكة، وندب المسجد كخروج ذي النفس لميقاته ولها وللقران الحل والجعرانة أولى ثم التنعيم وإن لم يخرج أعاد طوافه وسعيه بعده وأهدى إن حلق وإلا فلهما ذو الحليفة والجحفة ويللمم وقرن وذات عرق ومسكن دونها وحيث حاذى واحداً أو مرّ ولو ببحر إلا كمصري يمر بالجحفة فهو لها وإن لحيض رجي رفعه».

قوله: (والتلبية التي تعن)، قال في الأصل: «وتلبية وجددت لتغير حال وخلف صلاة وهل لمكة أو للطواف؟ خلاف وإن تركت أوله فدم إن طال وتوسط في علو صوته وفيها وعاودها بعد سعي وإن بالمسجد لرواح مصلى عرفة، ومحرم مكة يلبي بالمسجد ومعتمر الميقات وفاتت الحج للحرم، ومن الجعرانة والتنعيم للبيوت».

والتلبية هي: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنْ الْحَمْدُ وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمَلِكُ لَا شَرِيكَ لَكَ».

- ومعنى «لبيك»: إجابة بعد إجابة، وأول من لبّى الملائكة عليهم الصلاة والسلام.

قوله: (طواف قادم)؛ أي طواف القدوم، قال في الأصل: «ووجب كالسعي قبل عرفة إن أحرم من الحل ولم يراهق ولم يردف بحرم وإلا سعى بعد الطواف»؛ أي وجب الطواف على من دخل محرماً بالحج مفرداً أو قارناً وليس حائضاً ولا نفساء ولا مجنوناً ولا مغمى عليه.

- ولا ناسياً، ويسمى طواف القدوم، وعطف على الوجوب فقال: (وسعي المروتين)؛ أي الذي هو ركن الحج فيجب تقديمه قبل وقوف عرفة، فالغرض هنا من ذكر السعي اتصاله بطواف القدوم، وأما هو في حد ذاته فهو ركن من أركان الحج كما سبق، فإن لم يمكن اتصاله بطواف القدوم سعى السعي الذي هو ركن الحج بعد طواف الإفاضة، ومثل ذلك: الناسي والحائض، والنفساء والمجنون، والمغمى عليه الذين استمر عذرهم إلى عرفة.

وقوله: (المروتين)؛ أي الصفا والمروة فهذا التعبير من باب التغليب كالقمرين وكالعشاءين (والمشي فيهما)؛ أي في والطواف والسعي فمن ركب بدون عذر فعليه دم، ولا دم على العاجز.

(ووصله)؛ أي الحاج (لنين)؛ أي طواف القدوم مع السعي إن سعى بعده أو بعد طواف الإفاضة بدون فاصل.

- ثم من واجبات الحج التي تجبر بدم (نزول) الحاج بمزدلفة وحط الرحال بها. قال في الأصل: «وصلاته بمزدلفة والعشاءين وبياته بها وإن لم ينزل فالدم وجمع وقصر، إلا أهلها كمنى».

(وركعتا) طواف الإفاضة والقدوم، قال في الأصل: «وفي سنية ركعتي الطواف، ووجوبهما. تردد، وندباً كالإحرام بالكافرون والإخلاص».

قوله: (رجوعه)؛ أي الحاج (بعد) طواف (الإفاضة) إلى منى. قال في الأصل: «وعاد للمبيت بمنى فوق العقبة ثلاثاً وإن ترك جل ليلة قدم» (وإن

بيت فيها)؛ أي المبيت فيها؛ أي في منى ثلاث ليال لمن لم يتعجل أو ليلتين إن تعجل .

قوله: (ورميه الجمر) قال في الأصل: «ورميه العقبة حين وصوله وإن راكباً والمشى في غيرها وحل بها غير نساء وصيد وكره الطيب وتكبيره مع كل حصة وتتابعها ولقطها» .

- إلى أن قال: «ورمى كل يوم الثلاث وختم بالعقبة من الزوال للغروب وصحته بحجر كحصى الخذف، ورمي وإن بمنتجس على الجمرة فإن أصابت غيرها إن ذهبت بقوة لا دونها وإن أطارت غيرها لها ولا طين ومعدن وفي أجزاء ما وقف بالبناء تردد، وبترتبهن وأعاد ما حضر بعد المنسية وما بعدها في يومها فقط، وندب تتابعه فإن رمى بخمس خمس اعتد بالخمس الأول، وإن لم يدر موضع حصة اعتد بست من الأولى» .

- فيرمي عليها حصة ويعيد رمي ما بعدها بسبع سبع، فإن تحقق إتمام سبع الأولى وشك في الثانية اعتد بست منها ورماها بحصاة، ورمي الثالثة بسبع، وإن شك في الثالثة رماها بحصاة فقط .

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك :

فالرمي بعد الفجر يوم العيد	وامتد للغروب بالتحديد
وبعده يبدأ بالزوال	إلى غروب الشمس بالتوالي
سبع من الحصة تُرمى الصغرى	وهكذا الوسطى وتُرمى الكبرى
سبع لكل جمرة ومن عكس	فالعود قبل الفوت حتماً يلتمس
وذا في يومين لمن تعجلا	ومن تأخر فلا إثم جلا
وبعض أهل العصر رخص امتداد	للرمي كل الليل فاتبع السداد
وبعد رمي الأوليين وقفا	يدعو الإله قبل أن ينصرفا
مقدار ما تقرأ فيه البقرة	كما في كتب فقهننا مسطره
ومن رمى قبل الزوال يهدي	إلا إذا أعاده مسن بسعد
كذاك من تركه أو حجره	فالدّم واجب له وجبره
كذاك من وكل من عنه رمى	فالدّم عند مالك حتماً يرى

قوله: (تقصيره)؛ أي الحاج (والحلق أولى للذكر).

والمعنى: أن من واجبات الحج الحلق أو التقصير، والحلق أولى؛ أي أفضل من التقصير للرجل. وأما المرأة فسنتها التقصير وإلى هذا أشار في الأصل بقوله: «ثم حلقه ولو بنورة إن عم رأسه والتقصير مجز، وهو سنة المرأة تأخذ قدر الأنملة والرجل من قرب أصله». ندباً، فإن أخذ من أطرافه أخطأ كما في الموازية؛ أي خالف المندوب وأجزأ كما فيها أيضاً.

وفي المدونة: فإن ترك الحلق حتى رجع إلى بلده أو أحرم بالعمرة أو من العمرة وأحرم بالحج فعليه دم.

- ثم شرع يتكلم على العمرة وذكرها في وسط مناسك الحج، فقال: (وسنت العمرة) مرة في العمر وهي مثل الحج في الإحرام والسعي والطواف، إلا أنها تخالف الحج في عدم فرض الوقوف، وفي الرمي والنزول بالمزدلفة والمبيت في منى. فهذه أعمال تختص بالحج، وتشاركه في الأركان الثلاثة وما يمنع من الحج يمنع فيها.

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وسن للمسلم أن يعتمرا	في العمر مرة إذا ما قدرا
أركانها كالحج إلا عرفة	تنقص من أركانها المتصفة
وما بقي فهو لها يضاف	الإحرام والسعي كذا الطواف
وهيئة الإحرام مثل ما سبق	في الحج من غير خلاف في النسق
وواجب تجرد وحلق	وركعتان للطواف تلحق
تلبية وتنتهي لدى دخول	بيت الإله إنها نعم المقول
ميقاتها كالحج للأفاقي	والحل للمكي باتفاق
مثل الجعرانة والتنعيم	أو الحديبية والتعميم
ووقتها الزماني كل العام	إلا الذي في الحج ذا إحرام
وكل ما في الحج منعه ظهر	فمنعه شرعاً على من اعتمر
وكل ما يفسده يفسدها	ووجب الإتمام في إفسادها
وبعد حله تعاد فوراً	تكون في أعمالها مشكورا

من لم تصح عمرته فحرماً      يأتي إلى الحرم كي يتما  
ومن يكن في أشهر الحج اعتمر      وحج بعدها تمتع ظهر  
ومن بها أحرم والحج ردف      فكارن بالنسكين متصف  
ثم كلاهما بهدي ألزم      إلا لمن سكن أرض الحرم  
وعمرة في رمضان فضلت      وعدلت حجاً مع النبي ثبت

قوله: (والتنعيم)؛ أي من التنعيم بحذف النون، قوله: (أركان) خبر، قال في الأصل: «ولها وللقران الحل والجعرانة أولى ثم التنعيم وإن لم يخرج أعاد طوافه وسعيه بعده»؛ أي بعد الخروج للحل وأهدى إن حلق؛ أي افتدى شاة فأعلى أو إطعام ستة مساكين مدان أو صيام ثلاثة أيام وجوباً إن حلق عقب سعي عمرته متحلاً منها لحلقه قبل طواف العمرة، وسعيها لفسادها قبل خروجه للحل والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً.

وقد تقدم قول الأصل: «وإلا فلها ذو الحليفة... إلخ»؛ أي إن لم يكن مقيماً بمكة وما في حكمها فمكان الإحرام لهما؛ أي الحج والعمرة ذو الحليفة... إلخ الموافيت.

الحلق في العمرة سنة مؤكدة يلزم في تركه الهدى.

والإحرام بالعمرة قد يمنع ما يمنع في الحج ورد في الحج والعمرة يمنع الطيب بسائر أنواعه ويلزم في مؤنته القدية. وكذلك يمنع شمه.

(والمخيط)؛ أي لبسه والمخيط وهو (ما بعضوه يحيط أو يميظ وسخاً)؛ أي يمنع عليه أيضاً إماطة الأذى ونتف الشعر وتقليم الظفر وقتل القمل (وأن يغطين وجهاً أو الرأس لغير الستر في الأنثى) تمنع هذه المذكورات بالنسبة للمعتمر إلى أن يتحلل عقب السعي والحلق.

وعلى الحاج (إلى أولى الجمار)؛ أي جمرة العقبة وبعد رميها يحل بها غير نساء وصيد، ولقد أشار في الأصل إلى هذه الممنوعات بقوله: «حرم بالإحرام على المرأة لبس قفاز وستر وجه إلا لستر بلا غرز وربط وإلا ففدية، وعلى الرجل محيط بعضو وإن بنسج... وعقد كخاتم وقباء وإن لم يدخل كُماً وستر وجه أو رأس بما يعد ساتراً» عرفاً أو لغة: كطين.

- إلى أن قال:

«وشم كريحان ومكث بمكان به طيب واستصحابه».

- إلى أن قال:

«ودهن الجسد ككف ورجل بمطيب أو لغير علة ولها قولان. اقتصرت عليهما وتطيبب بكورس وإن ذهب ريحه أو لضرورة كحل ولو في طعام أو لم يعلق إلا قارورة سدت ومطبوخاً وباقياً مما قبل إحرامه ومصيباً من إلقاء ريح أو غيره أو خلوق كعبة وفي نزعه وخير في نزع يسيره وإلا افتدى إن تراخى».

- إلى أن قال:

«وفي الظفر الواحد لا لإمطة حفنة كشعرة أو شعرات أو قملة أو قملات».

وإن ببعض ذا الإشارة إلى التطيب، ولبس المخيط والمحيط وإمطة الوسخ، وحلق الشعر وتقليم الأظافر وقتل القمل إن كان أكثر من عشر، وتغطية الوجه أو الرأس لغير الأثني.

- ففي هذه المذكورات إذا فعلت قبل رمي جمرة العقبة ففيها الفدية (ولو لضرر أو لنسيان)؛ أي لنسيان.

قوله: (افتدى) بالنسبة لمن فعلها لغير ضرر فعليه الفدية والإثم، والفدية: هي صوم ثلاثة أيام (أو إن يطعم ستة مساكين) يعطي (لكل واحد مئتين أو ينبج حيث شاء)؛ أي في؛ أي مكان شاء شاة فهو مخير بين هذه الثلاثة، ولا يختص بزمان ولا مكان إلا أن ينوي بالذبح الهدي فحكمه ولا يجزئ غداء وعشاء إن لم يبلغ مدين.

قوله: (ومنع الإحرام صيداً).

قال في الأصل: «وحرّم به وبالحرّم من نحو المدينة أربعة أميال أو خمسة للتنعيم ومن العراق ثمانية للمقطع، ومن عرفة تسعة ومن جدة عشرة لآخر الحديدية، ويقف سيل الحل دونه تعرض بري وإن تأنس أو لم يوكل أو طير ماء وبيضه وجزؤه، وليرسله بيده أو رفقه وزال ملكه عنه لا بيته وهل إن أحرم منه؟ تأويلان... إلخ».

قوله: «تعرض بري» منسوب إلى البر احتراز به من البحر فلا يحرم على المحرم التعرض له لقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَكُمْ وَلَسْيَاخُزًا﴾ الآية.

وقوله: (والنساء) قال في الأصل عطفًا على الممنوعات: «والجماع ومقدماته وأفسد مطلقاً كاستدعاء مني وإن بنظر إن وقع قبل الوقوف مطلقاً أو بعده».

(إلى الإفاضة)؛ أي إلى طواف الإفاضة يبقى الصيد والنساء بعد التحلل الأول برمي جمرة العقبة. قال في الأصل: «وحل بها غير نساء وصيد وكره الطيب»، ثم قال بعد ذلك: «ثم يفيض وحل به ما بقي إن حلق وإن وطئ قبله فدم» وحلّ به؛ أي طواف الإفاضة ما بقي؛ أي النساء والصيد والطيب إن كان حلق أو قصر، وكان قدم السعي عقب طواف القدوم وقد تمّ حجه، وإلا فلا يحل ما بقي إلا بسعيه بعد الإفاضة وإن طاف الإفاضة ووطئ قبله؛ أي الحلق فعليه دم بخلاف الصيد في الحل قبل الحلق وبعد الإفاضة فلا دم فيه وأولى الطيب وإن وطئ بعد الإفاضة وقبل السعي فعليه دم وإن اصطاد كذلك فعليه الجزاء، وكذا إن وطئ واصطاد قبل الإفاضة.

وقوله: (وإن صاد رسا جزاؤه) رسا؛ أي ثبت جزاؤه عليه؛ أي جزاء الصيد. قال في الأصل: «والجزاء بحكم عدلين قيهين بذلك مثله من النعم أو إطعام بقيمة الصيد يوم التلف بمحله، وإلا فبقربه ولا يجزئ بغيره ولا زائد على مدين لمسكين إلا أن يساوي سعره فتأويلان، أو لكل مدّ صوم يوم وكمل لكسره، فالنعامة بدنة، والفيل بذات سنامين وحمار الوحش وبقرة بقرة والضبع والشعلب شاة كحمام مكة والحرم ويمامهما بلا حكم وللحل، وضب وأرنب ويربوع وجميع الطير القيمة طعاماً والصغير والمريض والجميل كغيره وقوم لربه بذلك معاً».

فإذا كان الصيد مملوكاً للغير فتلزمه قيمتان: قيمة مجردة عن المنفعة، وقيمة مع اعتبارها.

قوله: (ببليغة الكعبة) إن فاتت أيام التشريق أو منى إن كان في أيام

التشريق، وحيث أن الأصل قد بين الجزاء من النعم، وفي النظم لم يتعرض لذلك بل اكتفى بقوله: (من نِعَم). ولقد أشار إليها الشيخ خليفة في نظمه بقوله:

وفي النعامة الجزاء إحدى البدن	وذو سنامين به الفيل قمن
وفي حمار الوحش أو في بقره	بقرة أنثه أو من ذكره
والظبي والشعلب ثم الضبع	شاة لكل في الجزاء تدفع
وفي حمام مكة أو الحرم	يمامه شاة فلا حكم الحكم
إلا إذا كان يحل مثل ضب	فأرنب كذاك يربوع حسب
وسائر الطير ففي كل لزم	قيمته من الطعام المحترم
والحكم في صغره وذو مرض	وذي جمال كسواها مفترض
وإن يكن ملكاً لشخص قوما	لربه بذاك معها فاعلما

قوله: (أو قيمة الصيد طعاماً)؛ أي يقوم الصيد بالطعام، قال في الأصل: «أو إطعام بقيمة الصيد بمحله وإلا فبقربه ولا يجزئ بغيره ولا زائد على مدّ لمسكين إلا أن يساوي سعره؛ فتأويلان، أو لكل مدّ صوم يوم وكمل لكسره».

- قال في أسهل المسالك:

.....	وبالقتل التزم
بحكم عدلين جزاء مثل ما	قتله من نَعَم قد قوما
أو قيمة الصيد إذا مطعوما	أو صومه عن كل مد يوما

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وقتله فيه الجزاء بحكم	عدلين عارفين يا ذا الفهم
أو قيمة الصيد طعاماً وكفى	عن كل مدّ صوم يوم بالوفا

- وإلى هذا أشار في النظم بقوله: «أو قيمة الصيد» المقتول من طرف المحرم أو في الحرم طعاماً (أو يصوم يوماً لكل مد) من الطعام (وللكسر يوم) وكمل اليوم أو المد لكسره؛ أي المد وجوباً في الصوم وندباً في المد. [قاله الباجي].



قوله: (ويفسد الحج) مفعول مقدم (الجماع) فاعل مؤخر (وكذا) يفسد الحج (تعتمد الإخراج للمني خذا). قال في الأصل عطفاً على الممنوع: «والجماع ومقدماته وأفسد استدعاء مني». كما سبق قول الأصل.

(وتتم الفاسد) من الحج (واقف الجبل) فاعل حتماً؛ أي وجوباً.

والمعنى: أن من أفسد الحج بعد أن وقف بعرفة فيتمه بالوقوف ونزول مزدلفة ومبيتها ووقوف المشعر الحرام ورمي جمرة العقبة والإفاضة والسعي عقبه إن لم يكن قدمه، ومبيت منى ورميها، فإن فاته وقوفه وجب تحلله منه بفعل عمرة ولا يجوز له البقاء على إحرامه الفاسد لعام قابل، فإنه تماد على فاسد يمكن التحلل منه وهو لا يجوز.

قوله: (إن لا يتم فاسداً) سواء ظن إباحة قطعه أم لا، فهو إلى الإحرام الفاسد باق عليه إن لم يحرم بالقضاء بل وإن أحرم بغير فهو لغو، ولو قصد به قضاء المفسد فلا يكون ما أحرم به قضاء عنه وإتمامه إتمام للمفسد ولا يقع قضاؤه؛ أي المفسد إلا في سنة ثالثة إن لم يطلع عليه إلا بعد فوات وقوف الثاني وإلا أمر بالتحلل من الفاسد بفعل عمرة ولو في أشهر الحج ويقضيه في العام الثاني، وعبارة ابن الحاجب: فإن لم يتمه ثم أحرم للقضاء في سنة أخرى فهو على ما أفسد ولم يقع قضاؤه إلا في ثالثة.

- والحاصل أن ما تضمنته الأبيات الأربعة (32 - 35) هو ما جاء في الأصل: «ووجب إتمام المفسد وإلا فهو عليه وإن أحرم ولم يقع قضاؤه إلا في ثالثة وفورية القضاء وإن تطوعا، وقضاء القضاء ونحر هدي في القضاء واتحد وإن تكرر لنساء بخلاف صيد وأجزأ إن عجل، وثلاثة إن أفسد قارناً ثم فاته وقضى وعمرة إن وقع قبل ركعتي الطواف».

- ومن شرحه الدرديري مسبوکاً به: (ووجب) بلا خلاف بين العلماء إلا داود (إتمام المفسد) من حج أو عمرة فيتمادى عليه كالصحيح إذا أدرك الوقوف فيه، فإن لم يدركه بأن فاته لصد ونحوه وجب تحلله منه بفعل عمرة، ولا يجوز إلا بقاء لقابل على إحرامه لأن فيه التماذي على الفاسد مع إمكان التخلص منه (وإلا) بأن لم يتمه سواء ظن إباحة قطعه أم لا (فهو) باق (عليه) وإن أحرم) أي جدد إحراماً بغيره بنية القضاء عنه أولاً وإحرامه الثاني لغو

(و) إذا كان باقياً عليه وأحرم بقضائه في القابل فلا يجزيه عن القضاء ويكون فعله في القابل متمماً للفساد، و(لم يقع قضاؤه إلا في مرة ثالثة) إن كان عمرة أو سنة ثالثة إن كان حجاً إذا لم يطلع عليه في العام الثاني إلا بعد الوقوف، وإلا أمر بإتمام الأول بالإفاضة خاصة لا بفعل عمرة إذا الفرض إنه أدرك الوقوف عام الفساد فلم يبق عليه إلا الإفاضة فتدبر، ثم يقضيه في هذا العام الثاني (و) وجب (فورية القضاء) للمفسد من حج أو عمرة ولو على القول بالتراخي (وإن) كان المفسد (تطوعاً و) واجب (قضاء القضاء) إذا فسد ولو تسلسل فيأتي بحجتين: إحداهما قضاء عن الأولى، والثانية قضاء عن القضاء وعليه هديان.

(و) وجب (نحر هدي في) زمن (القضاء) ولا يقدمه زمن الفساد وإن كان وجوبه للفساد (واتحد) الهدي (وإن تكرر) وطؤه لامرأة أو (لنساء بخلاف) جزاء (صيد) فيتعدد بتعدد الصيد (و) بخلاف (فدية) فتتعدد بتعدد موجبها إلا في المسائل الأربعة المتقدمة (وأجزأ) هدي الفساد (إن عجل) زمن الفاسد قبل قضائه (و) وجب هدايا (ثلاثة إن أفسد) إحرامه حال كونه (قارناً ثم) بعد إفساده، وشروعه في إتمامه (فاته) وأولى إن فاته ثم أفسد (وقضى) قارناً هدياً للفساد وهدياً للفوات وهدياً للقران في القضاء ويسقط هدي القران الفاسد وإلا كان عليه أربعة.

(وعمرة) عطف على هدي من قوله: وإلا فهدي، ولو وصله به كان أحسن؛ أي وحيث قلنا: لا فساد فهدي، وتجب مع الهدي عمرة يأتي بها بعد أيام منى، إن وقع الوطء قبل ركعتي الطواف صادق بصورتين وقوعه قبل الطواف وبعده قبل الركعتين ليأتي بطواف لا ثلم فيه، ولذا لو وقع الوطء بعد الركعتين وقبل رمي جمرة العقبة فهدي فقط لسلامة طوافه. اهـ.

- ثم شرع يتكلم على أنواع الإحرام المشار إليها بقول الأصل:

«وندب أفراد ثم قران بأن يحرم بهما وقدمها أو يردفه بطوافها إن صحت وكمله ولا يسعى وتندرج، وكره قبل الركوع لا بعده وصح بعد سعي وحرم الحلق وأهدى لتأخيره ولو فعله ثم تمتع بأن يحج بعدها وإن بقران وشرط دمهما عدم إقامة بمكة أو ذي طوى».

- إلى أن قال:

«وَم التمتع يجب بإحرام الحج وأجزأ قبله»؛ أي تقييده وإشعاره وفضلوا - أي المالكية والشافعية - إفراد حج فاتبعوا وبعده؛ أي بعد الإفراد القران، وهو أن يقرن بين العمرة والحج في إحرام واحد مقدماً نية العمرة أو يحرم بالعمرة وحدها أولاً ثم يبدو له أن يقرن الحج بها قبل أداء طواف العمرة ويكفيهما طواف واحد».

- وقال أبو حنيفة: لا بد له من طوافين وسعيين طواف وسعي للعمرة وطواف وسعي للحج.

النوع الثالث: التمتع: وهو أن يحرم بالعمرة وحدها في أشهر الحج ثم يفرغ منها، ثم يحرم بالحج في نفس السنة قبل أن يعود لبلده، ويحل المتمتع عندما ينتهي من سعي العمرة، وأما المفرد والقارن فلا يحلان إلا بعد طواف الإفاضة.

- وقال أبو حنيفة: القران أفضل واستدل بحديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حج قارناً قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «البيتك عمرة وحجاً» [رواه الشيخان].

- وقال أحمد: إن التمتع أفضل لحديث ابن عمر قال: تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى، فساق معه الهدى من ذي الحليفة، وبدا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهلّ بالعمرة ثم أهلّ بالحج وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى معه ومنهم من لم يهد، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للناس: «من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء أحرم منه حتى يقضي حجه، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر ويحلّ ثم يهلّ للحج وليهد، فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله».

- تلکم أنواع الإنساک وهي كما رأيت ثابتة كلها بالأحاديث الصحاح، واختلاف الأئمة في الأفضل منها نشأ عن اختلاف الروايات في حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فيما هو الأفضل منها عنده.

- والدليل على أن النبي ﷺ أحرم مفرداً حديث الموطأ والصحيحين:  
- عن عائشة رضي الله عنها وسنورده في الأدلة الأصلية إن شاء الله.

وقوله: (ويلزم الهدى لدى القرآن)؛ أي قران الحج مع العمرة (أو تمتع) بالعمرة قبل الحج (أو ترك واجباً) من واجبات الحج أو بجماعه أو المقدمات بعد رمي جمرة العقبة وقبل طواف الإفاضة أو بعد طواف الإفاضة وقبل الحلق، (وبسنة) من الإبل (أفضل) من البقر والشاة من الغنم (عكس الأضحية)؛ لأن الأفضل فيها طيب اللحم الضأن فالمعز فالبقر فالإبل، وأما الهدايا فالأفضل فيها كثرة اللحم. قال في الرسالة: «وأما الهدايا فالإبل أفضل ثم البقر ثم الضأن ثم المعز، لأن المقصود من الهدايا تكثير اللحم للقانع والمعتر الذين أمر الله بإطعامهما في قوله تعالى: ﴿تَكْلُوا مِنهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾، والقانع: هو المستغني بما أعطيته، والمعتر: هو المتعرض من غير سؤال.

- وأسباب الهدى: أربعة:

الأول: ما سيق لترك واجب مما سبق .

الثاني: جزاء الصيد.

الثالث: المنذور.

والرابع: المتطوع به .

ولا يجزئ في الهدى إلا ما يجزئ في الأضحية، ولا يجزئ في الأضحية إلا التَّعم الإبل والبقر والغنم، وأقل ما يجزئ في ذلك الجذع من الضأن والثني من غيره.

(والهدى إن سيق بحج وحضر به الوقوف)؛ أي وأوقفه بعرفات، لأن وقوفه عند الإمام مالك واجب، ولكن هذا الشرط صار في هذا الزمن صعباً نظراً إلى ما آل إليه أمر الحج من كثرة الوافدين والازدحام الشديد، فقد ألغى العلماء في عصرنا هذا الشرط تبعاً لمذاهب إسلامية أخرى لا تشترط وقوفه، ففي أيام التشريق محل الهدى مني لقول الأصل: «ووقوفه به المواقف والنحر بمنى إن كان في حج ووقف به هو أو نائبه كهو بأيامها»؛ أي منى، هذا ظاهر سياقه.

- وقال الأجهوري: المعتمد بأيام النحر فقط إذا اليوم الرابع ليس وقتاً لنحر ولا ذبح فتجوز في التعبير، ولو قال: بأيام النحر لكان أولى.

- ثم أضاف في الأصل قائلاً: «وإلا فمكة؛ أي محله وجوباً ولا يجزئ بمنى ولا بغيرها لقوله تعالى: ﴿هَذَا بَلَدٌ بَلِيغٌ أَلْكَبَةِ﴾، ولما كان المذهب يشترط للهدى الجمع بين الحل والحرم وكان ما يذكى بمنى مجموعاً فيه بين الحل والحرم، إذ شرطه وقوفه بعرفة وهي من الحل إشارة في الأصل إلى قوله: وأجزأ إن أخرج الحل من أي جهة ولو بشرائه منه واستصحابه لمكة، وسواء كان المخرج له حلالاً أو محرماً، وسواء أخرجه هو أو نائبه ثم قال: كان وقف به فضل مقلداً وإلى ما سبق أشار بقوله في البيت رقم (40): بمنى وإلا فمكة، وإن لم يستطع؛ أي لم يجد هدياً أو ليس عنده ما يشتريه به، فالبدل عنه صوم عشرة (10) أيام منها ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع». وهذا معنى قوله: (ثلاث أيام من إحرام إلى عيد)؛ أي تكون قبل العيد.

(وإلا فالثلاثة الأولى)؛ أي أيام التشريق (بعد أيام منى)؛ أي إذا رجع من منى أو بعد أيام التشريق يصوم سبعة نجا أو سكتنا؛ أي سواء كان أفاقياً أو من المقيمين. وإلى ما سبق أشار في الأصل بقوله: «وغير الفدية والصيد مرتب هدي وندب إبل فبقر ثم صام ثلاثة أيام من إحرامه وصام أيام منى بنقص بحج إن تقدم على الوقوف وسبعة إذا رجع من منى، ولم تجز إن قدمت على وقوفه كصوم أيسر قبله أو وجد مسلفاً لمال يدينه، وندب الرجوع له بعد يومين»، وقول الأصل: «إذا رجع من منى» المراد بالرجوع من منى الفراغ من الرمي ليشمل أهل منى، ومن قام بها ولم يقل: لمكة، مع أنه المراد ليلاً يتوهم شموله لرجوعه لها يوم النحر لطواف الإفاضة، وأنه يصوم أيام منى الثلاثة من جملة السبعة مع أنه لا يجوز له صيامها إن كان قد صام الثلاثة قبل أيام منى، ويندب تأخير صوم السبعة إلى أن يرجع إلى وطنه ليخرج من الخلاف في معنى قوله تعالى: ﴿إِذَا رَجَعْتُمْ﴾، هل معنى للأهل - قاله غير مالك - أو لمكة. [قاله مالك رضي الله تعالى عنه].

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فرائض... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْمَرَّةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196].

والدليل على قوله: أما الفرائض فإحرام نوى:

2 - قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى...»

الحديث.

والدليل على قوله: فالسعي بين الصفا والمروة... إلخ:

3 - قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ

أَعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: 158].

والدليل من السنة:

4 - فعل النبي ﷺ كما جاء في حديث جابر، وفيه: ثم استلم الركن ثم

خرج فقال: «إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ» نبدأ بما بدأ الله به، فأتى

الصفا ورمى عليه حتى بدا له البيت ثم وُحِدَ اللهُ وكَبَّرَهُ وقال: «لا إله إلا الله

وحده لا شريك له له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير» ثم مشى

حتى إذا انصبَّت قدماه سعى حتى إذا أصعدت قدماه مشى حتى أتى المروة

ففعل عليها كما فعل على الصفا حتى قضى طوافه.

5 - وفي حديث أخرجه في السنة:

- عن عطاء بن أبي رباح عن صفية بنت شيبة قال: أخبرتني بنت أبي

تَجْرَةَ إحدى نساء بني عبد الدار قالت: دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي

حسين فنظر إلى رسول الله ﷺ وهو يسعى بين الصفا والمروة فرأيته يسعى وإن

مأزره ليدور من شدة السعي حتى لأقول إنني لأرى ركبتيه وسمعته يقول:

«اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي».

6 - وأخرج البغوي أيضاً:

- عن قدامة بن عبد الله بن عمار قال: رأيت رسول الله ﷺ يسعى بين

الصفا والمروة على بعير لا ضرب ولا طرد ولا إليك إليك.

والدليل على قوله: ولا يصح إلا أن تلا طواف... إلخ البيت:  
7 - من المدونة:

- لا يجزئ السعي إلا بعد طواف ينوي فرضه .

والدليل على قوله: ثم حضوره بجزء عرفات... إلخ:

8 - قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّكَاسُ﴾ [البقرة: 199].

- وروت عائشة رضي الله عنها في سبب نزول هذه الآية قالت: كانت قريش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة وكانوا يسمون بالحمس، وكان سائر العرب يقفون بعرفات، فلما جاء الإسلام أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن يأتي عرفات ثم يقف بها ثم يفيض منها، وذلك قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّكَاسُ﴾. [وهذا الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في التفسير وفي الحج، وأخرجه مسلم في الحج].

والدليل على قوله: بجزء:

9 - قوله صلى الله عليه وسلم: «وقفت هاهنا وعرفة كلها موقف» [أخرجه مسلم في صحيحه

من حديث جابر].

والدليل على قوله: ساعة:

10 - فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله .

- أما فعله فقد ثبت في حديث جابر عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة حتى غابت الشمس .

- وأما قوله فهو ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج، ومن فاته عرفات بليل فقد فاته الحج فليحل بعمره وعليه الحج من قابل» .

11 - عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: من أدرك الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة فقد فاته الحج، ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج .

12 - وروى أصحاب السنن الأربعة وأحمد:

- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع

وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تمَّ حجّه وقضى تفته».

**والدليل على قوله: أو أخطأ جم بعاشر فقط:**

13 - لما روى الدارقطني:

- عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد قال: قال رسول الله ﷺ: «يوم عرفة الذي يعرف فيه الناس».

14 - وروى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «فطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون» [رواه الدارقطني].

15 - قال في تحفة الأشراف:

- حديث الصوم: «يوم تصومون والفطر يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون» [رواه النسائي في الصوم عن محمد بن إسماعيل عن إبراهيم بن المنذري عن إسحاق بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن جعفر عن عثمان بن محمد الأحنس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وقال: حسن غريب].

**والدليل على قوله: كعرن:**

16 - في الموطأ:

- عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة».

**والدليل على قوله: ثَمَّتْ سَبْعاً الطَّوَّاف:**

17 - قوله تعالى: ﴿وَلَيَطَّوَّفُنَّ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 29].

- قال ابن جُزَي الكلبى: المراد هنا طواف الإفاضة عند جميع المفسرين.

**وأما الدليل على وجوب طواف القدوم:**

18 - ففعل النبي ﷺ له ثبت ذلك في أحاديث صحاح منها حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أنه ﷺ طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثاً ومشى أربعاً. [أخرجاه في الصحيحين، وهذا يدل على وجوبه وهو مشهور المذهب، وقيل: إنه ستة، وشهره ابن يونس، وعياض، وبه قال الثلاثة].



**والدليل على اشتراط الطهارة في الطواف واشتراط ستر العورة:**

19 - حديث عائشة: إن أول شيء بدأ به رسول الله ﷺ حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت. [متفق عليه].

20 - وحديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا يطوف بالبيت عريان» [متفق عليه أيضاً].

21 - وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: بعثني أبو بكر فيمن يؤذن يوم النحر بمنى لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان. [متفق عليه].

22 - وما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: قدمت مكة وأنا حائض لم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: «افعلي ما يفعل الحاج غير إلا تطوفي بالبيت حتى تطهري».

استدراك:

23 - قالت عائشة: حججنا مع النبي ﷺ فأفضنا يوم النحر. [رواه البخاري].

24 - وعن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر ثم رجع فصلّى الظهر بمنى. وكان ابن عمر يفعل ذلك اقتداءً بالنبي ﷺ. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود].

25 - وللبخاري: كان النبي ﷺ يزور البيت أيام منى.

26 - وفي حديث جابر: أن النبي ﷺ انصرف إلى المنحر ثم ركب فأفاض إلى البيت فصلّى بمكة الظهر. ٥١. [مختصر من مسلم].

**والدليل على قوله: كجعل بيت عن يسار:**

27 - حديث جابر: أن رسول الله ﷺ لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى عن يمينه فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً. [وهو حديث صحيح أخرجه مسلم].

**والدليل على قوله: من الميقات أو من قبل أن يحرم:**

28 - والإحرام: هو نية الدخول في حرمت الحج والعمرة والمقصود هنا المكان أو الوقت.

- وأما الإحرام نفسه فهو ركن من الأركان التي لا تجبر بالدم، واختلفوا في وقت الإحرام.

- فقال قوم: يحرم إذا استوت به راحلته أهلّ.

- ومستند هؤلاء حديث ابن عمر المتفق عليه أن النبي ﷺ لما استوت به ناقته أهلّ من عند مسجده بذى الحليفة.

- وقال قوم: يحرم بعد الصلاة، ولكنه إذا استوت به راحلته أهلّ بالتلبية.

- وروي في ذلك حديث عن خصيف بن عبد الرحمن الجزري فقال: فلما صلّى في مسجده بذى الحليفة ركعتيه أوجب في مجلسه، فأهلّ بالحج حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه أقوام فحفظته، ثم ركب، فلما استقلت به ناقته أهلّ وأدرك ذلك منه أقوام، فقالوا: إنما أهلّ حين علا من شرف البيداء، وحديث خصيف هذا. [رواه عن ابن عباس أخرجه أحمد وأبو داود وهو ضعيف].

قال البغوي: والعمل على هذا عند أهل العلم يستحبون أن يكون إحرامه عقب الصلاة، ثم منهم من يذهب إلى أنه يحرم مكانه إذا فرغ من الصلاة، ومنهم من يقول يحرم إذا ركب واستوت به ناقته. والله ولي التوفيق.

#### والدليل: والتلبية التي تعن:

29 - عن نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله ﷺ: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك» [رواه البخاري ومسلم ومالك والترمذي وأبو داود].

30 - وعن زيد بن خالد الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: «جاءني جبريل ﷺ فقال: يا محمد مُر أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالتلبية فإنها من شعائر الدين» [رواه أحمد].

ودليل وجوبها أيضاً ووجوب إردافها على الإحرام:

31 - فعل رسول الله ﷺ في حجته وقد قال: «لتأخذوا عني مناسككم».

### والدليل على وجوب المشي:

32 - الحديث السابق أن النبي ﷺ لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه، فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً.

- فاستدل به على مشروعية مشي الطائف بعد استلام الحجر عن يمينه جاعلاً البيت على يساره.

33 - وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم النبي ﷺ وأصحابه فقال المشركون: إنه يقدم عليكم وقد هنتهم حمى يثرب فأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركنين ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم.

- وزاد في رواية: فقال المشركون: هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهنتهم إنهم أجلد من كذا وكذا. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

### والدليل على قوله: ووصله لذين:

34 - حديث جابر: ففيه أنه سعى بعد طواف القدوم سبعمائة بين الصفا والمروة وأنه بدأ بالصفا وختم بالمروة، وأسرع في مصب الوادي، وهو ما بين الميلين الأخضرين الملاصقين لجدار المسجد.

- وإذا منع من طواف القدوم مانع ضيق الوقت، كالمراهق يضيق عليه الوقت فيخشى فوات الوقوف بعرفة أو منع منه مانع شرعي كالحيض والنفاس أخره إلى طواف الإفاضة فيصله به.

- قال في الكافي: ومن قدم مكة في وقت ضيق يخشى لمن اشتغل بالطواف أن يفوته الوقوف بعرفة قبل الفجر، وهذا هو الذي يسميه أصحابنا المراهق ترك الطواف والسعي، فإذا انصرف من منى إلى مكة لطواف الإفاضة سعى بعده متصلاً به. اهـ.

### والدليل على قوله: نزول مزدلفة ليلة عيد:

35 - ما في الصحيحين:

- عن ابن مسعود أن النبي ﷺ أتى المزدلفة فجمع بها بين المغرب والعشاء.

36 - وحديث جابر عن مسلم أنه بعد أن غربت الشمس وزالت الصفرة قليلاً دفع رسول الله ﷺ، وقد شق للقصواء الزمام حتى أن رأسها ليصيب مورك رحله ويقول بيده اليمنى: «أيها الناس، السكينة السكينة»، كلما أتى جبلاً من الجبال أرخى لها قليلاً حتى تصعد حتى أتى المزدلفة فصلّى بها المغرب والعشاء بأذان واحد ولم يسبح بينهما شيئاً، ثم اضطجع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر فصلّى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة، ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعاهُ وكبّره وهلّله ووحدّه، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً. [رواه مسلم].

37 - وفي الموطأ والصحيحين:

- أن عبد الله بن عمر كان يقدم أهله وصبياناه من المزدلفة إلى منى حتى يصلوا الصبح بمنى ويرموا قبل أن يأتي الناس.

- زاد الشيخان: وكان ابن عمر يقول: رخص في أولئك رسول الله ﷺ. وهذا يدل على أن المبيت بالمزدلفة ليس واجباً. [انظر متقى الباجي].

- وقال الشافعي وأحمد: المبيت بها واجب ومن دفع منها قبل منتصف الليل ولم يعد إليها قبل الفجر فعليه دم.

- وقال أبو حنيفة: الوقوف بها واجب ووقته من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ولو لحظة، ومن لم يقف بها في هذا الوقت فعليه دم.

**الدليل على قوله: وركعتا إفاضة الطواف قيد:**

38 - عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ إذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم فإنه يسعى ثلاثة أطواف بالبيت، ثم يمشي أربعة، ثم يصلي سجدتين، ثم يطوف بين الصفا والمروة. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

39 - وفي لفظ الترمذي:

لما قدم النبي ﷺ مكة دخل المسجد فاستلم الحجر ثم مضى عن يمينه فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً ثم أتى المقام فقال: «وَأَخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى»

فركع ركعتين والمقام بينه وبين البيت، ثم أتى الحجر فاستلمه، ثم خرج إلى الصفا، أظنه قال: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾.

**والدليل على قوله: رجوعه بعد الإفاضة إلى منى... إلخ:**

40 - عن عائشة قالت: أفاض رسول الله ﷺ من آخر يوم حين صلى الظهر ثم رجع إلى منى فمكث بها ليلي أيام التشريق يرمي الجمرة إذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة ويقف عند الأولى وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمي الثالثة لا يقف عندها. [رواه أحمد وأبو داود].

41 - وعن ابن عباس قال: رمى رسول الله ﷺ الجمار حين زالت الشمس. [رواه أحمد وابن ماجه والترمذي].

42 - وعن ابن عمر قال: كنا نتحين فإذا زالت الشمس رمينا. [رواه البخاري وأبو داود].

43 - وعن جعفر بن محمد عن أبيه قال: دخلنا على جابر بن عبد الله فقلت: أخبرني عن حجة النبي ﷺ فقال: إن رسول الله ﷺ دفع من المزدلفة قبل أن تطلع الشمس وأردف الفضل بن العباس حتى أتى محسراً حرك قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرمى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حتى الخذف رمى من بطن الوادي. [رواه مسلم].

**والدليل على قوله: تقصيره والحلق أولى للذكر:**

44 - عن أنس أن النبي ﷺ أتى منى وأتى الجمرة فرماها ثم أتى منزله بمنى، ونحر ثم قال للحلاق: «خذ»، وأشار إلى جنبه الأيمن ثم الأيسر ثم جعل يعطيه الناس. [رواه أحمد ومسلم وأبو داود].

45 - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم اغفر للمحلقين»، قالوا: يا رسول الله وللمقصرين؟ قال: «اللهم اغفر للمحلقين»، قالوا: يا رسول الله وللمقصرين؟ قال: «اللهم اغفر للمحلقين»، قالوا: يا رسول الله وللمقصرين؟ قال: «وللمقصرين» [متفق عليه].

- ثم إن الناظم أتى بسنة العمرة في وسط مناسك الحج بين الأركان والواجبات من جهة والمحرمات والمفسدات من جهة أخرى، حيث إنها تشترك مع الحج في محرماته ومفسداته فقال: وسنت العمرة، وهي لغة: الزيارة. وفي الاصطلاح: عبادة مشتملة على إحرام وطواف بالبيت وسعي بين الصفا والمروة.

ودليلها من القرآن:

46 - قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196].

47 - ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: 196].

وأما الدليل عليها من السنة:

48 - على أنها سنة فحديث: أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي؟ فقال: «لا وأن تعتمر فهو خير لك».

- وفي رواية: «أولى لك» [رواه الترمذي وصححه أحمد والبيهقي].

49 - وفي الموطأ:

- قال مالك: العمرة سنة ولا نعلم أحداً من المسلمين أرخص في تركها.

- وبه قال أبو حنيفة في الأصح عنه.

- وقال ابن حبيب - من علمائنا -: إنها فرض.

- وبه قال الشافعي وأحمد في الأصح عنهما.

- واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾.

والآية تدل على وجوب تمامها لمن شرع فيهما إلا على وجوبها ابتداء أما الحج فإن الله أوجبه لقوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ...﴾ الآية.

والدليل على أركان العمرة الثلاثة: (الإحرام والطواف والسعي):

50 - حديث ابن عمر قال: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى فساق معه الهدى من ذي الحليفة وبدأ رسول الله ﷺ فأهلّ بالعمرة ثم أهلّ بالحج، فتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى معه، ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله ﷺ قال للناس: «من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر ويحل، ثم يهلّ إلى الحج وليهد، فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله».

والدليل على قوله: وهو التطيب وشمه... إلخ:

51 - عن يعلى بن أمية رضي الله عنه أن رجلاً أتى النبي ﷺ وهو بالجرعانة قد أهلّ بالعمرة، وهو مصفر لحيته ورأسه وعليه جبة فقال: يا رسول الله! إني أحرمت بعمرة وأنا كما ترى، فقال: «انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة وما كنت صانعاً في حجك فاصنعه في عمرتك» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

52 - وفي رواية أخرى:

أن النبي ﷺ جاءه رجل متضمخ بطيب فقال: يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم في جبة بعدما تضمخ بطيب؟ فنظر إليه ساعة فجاءه الوحي، ثم سرى عنه فقال: «أين الذي سألتني عن العمرة أنفأ؟» فالتمس الرجل فجاء به فقال: «أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات، وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في العمرة كل ما تصنع في حجك» [رواه في الموطأ].

53 - وقد أجمع العلماء على أن الطيب محرم على المحرم بحج أو عمرة خلال إحرامه رجلاً كان أو امرأة. ذكر ذلك ابن حزم وابن المنذر وغيرهما. اهـ [من مراتب الإجماع ص 42، 43، والإجماع لابن المنذر ص 49].

والدليل على قوله: والمخيط وما بعضوه يحيط:

54 - عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً قالوا: يا رسول الله ما يلبس المحرم

من الثياب؟ قال: «لا يلبس القميص ولا العمائم ولا السراويلات ولا البرنس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس خفين، وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسّه زعفران أو ورس».

- وفي رواية: «من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

**والدليل على قوله: أو يميظ وسخاً أو شعراً وظفراً ولن يقتل كالقمل:**

55 - قال مالك في الموطأ: لا يصلح له - يعني المحرم - أن يقلّم أظفاره ولا يقتل قملة ولا يطرحها من رأسه إلى الأرض ولا من جلده ولا من ثوبه، فإن طرحها المحرم من جلده أو من ثوبه فليطعم حفنة من طعام.

56 - أو إن يغطين وجهاً أو الرأس... إلخ:

- عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم. [رواه في الموطأ].

وتخميم الرأس: تغطيته.

- قال الأبي: لم يختلف في حرمة تغطية الرأس وإنما اختلف في الوجه، وذلك أن القولين في المدونة، والقول بالتحريم هو آخر القولين. قال فيه: أنه إذا غطى رأسه ووجهه ولم يزله حتى انتفع بذلك أن عليه الفدية، والقول بالتحريم هو المشهور. وبه قال أبو حنيفة.

- قال محمد بن الحسن في موطئه معقباً على أثر ابن عمر المتقدم ويقول ابن عمر: نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، والعامّة من فقهاءنا إلا أن أبا حنيفة قال: لا تجب عليه الفدية إلا إذا غطى جميع وجهه يوماً وليلة وفيما دون ذلك صدقة.

- وقال الشافعي وأحمد: تحرم تغطية الرأس ومن غطاه فعليه الفدية. اهـ.

- وحكى ابن المنذر: الإجماع على حرمة تغطيته. اهـ [من الإجماع ص 50].

57 - وعن كعب بن عجرة أنه كان مع رسول الله ﷺ محرماً فأذاه القمل في رأسه فأمره رسول الله ﷺ أن يحلق رأسه وقال: «صم ثلاثة أيام أو أطعم



سنة مساكين مدين مدين لكل إنسان أو أنسك بشاة أي ذلك فعلت أجزاء عنك»  
[رواه الشيخان ومالك في الموطأ].

والدليل على ذلك:

58 - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُؤْسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَاةٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: 196].

59 - وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناه. [رواه أبو داود وابن ماجه بسند صالح].

والدليل على قوله: ومنع الإحرام صيداً:

60 - قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ بِحَكْمِ بِهِ ذُو عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامًا مِّنكُمْ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: 95].

61 - وعن جابر قال: جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضبع يصيده المحرم كبشاً وجعله من الصيد. [رواه أبو داود].

62 - وعنه: أن عمر قضى في الضبع بكبش، وفي الغزال بعنز، وفي الأرنب بعناق، وفي اليربوع بجفرة. [رواه مالك في الموطأ].  
- الجفرة - بفتح الجيم -: هي الأنثى من ولد الضأن التي بلغت أربعة أشهر.

والدليل على قوله: وإن صاد رسماً... إلخ البيت (30):

63 - قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ...﴾ الآية السابقة.

64 - قال مالك في الموطأ: والذي عليه الأمر عندنا أن من أصاب الصيد وهو محرم حكم عليه بالجزاء.

- قال مالك: أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه فيه أن يقوم الصيد الذي أصاب، فينظر كم ثمنه من الطعام فيطعم كل مسكين مداً أو يصوم مكان كل مد يوماً وينظر كم عدد المساكين، فإن كانوا عشرة صام عشرة

أيام، وإن كانوا عشرين مسكيناً صام عشرين يوماً عددهم ما كانوا، وإن كانوا أكثر من ستين مسكيناً.

- قال مالك: سمعت أنه يحكم على من قتل الصيد في الحرم وهو حلال بمثل ما يحكم به على المحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم. اهـ.

**والدليل على قوله: ويفسد الحج الجماع:**

65 - عن زيد بن نعيم الأسلمي التابعي أن رجلاً من جذام جامع امرأته وهما محرمان، فسأل الرجل رسول الله ﷺ، فقال لهما: «أقضيان نسككما وأهديا هدياً ثم أرجعا حتى إذا جتتما المكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فترقاً ولا يرى واحد منكما صاحبه وعليكما حجة أخرى فتقلان حتى إذا كتتما بالمكان الذي أصبتما فأحرما وأتما نسككما وأهديا» [رواه البيهقي].

66 - وعن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبا هريرة رضي الله عنهم سُئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج، فقالوا: ينفذان يمضيان لوجههما حتى يقضيا حجهما ثم عليهما حج قابل والهدي.

- وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: وإذا أهلاً بالحج من عام قابل تفرقا حتى يقضيا حجهما.

**والدليل على قوله: وفضلوا إفراد حج... إلخ:**

**والأصل في هذه الأنواع:**

67 - ما في الموطأ والصحيحين: واللفظ لمالك.

- عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمره، ومنا من أهل بحجة وعمره، ومنا من أهل بالحج وحده، وأهل رسول الله ﷺ بالحج، فأما من أهل بعمره فحل، وأما من أهل بحج أو جمع الحج والعمره فلم يحلوا حتى كان يوم النحر.

- وهذا الحديث صريح في أن الرسول ﷺ حج مفرداً، وبذلك كان الإفراد أفضل عندنا لمن أحرم في وقته؛ أي في أشهر الحج كما قال المصنف.

- وبه قال الشافعي ويؤيده أن الخلفاء الراشدين أفردوا الحج وواظبوا عليه، فلو لم يكن أفضل لما واطبوا عليه.

68 - وقال أبو حنيفة: أن القرآن أفضل.

- واستدل بحديث أنس أن النبي ﷺ حجّ قارناً، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لبيك حجاً وعمرة» [رواه الشيخان].

69 - وقال أحمد: أن التمتع أفضل.

لحديث ابن عمر قال: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى، فساق معه الهدى من ذي الحليفة وبدا رسول الله ﷺ فأهلّ بالعمرة ثم أهلّ بالحج وتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى معه ومنهم من لم يهد، فلما قدم رسول الله ﷺ قال للناس: «من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه، ومن لم يكن أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة، وليقصر ويحلّ ثم يهلّ للحج وليهد، فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله».

70 - وفي حديث جابر وغيره أن النبي ﷺ قال: «لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة» [رواه مسلم].

- تلکم أنواع الأنساک وهي كما رأيت ثابتة كلها بالأحاديث الصحاح واختلاف الأئمة في الأفضل منها نشأ عن اختلاف الروايات في حجة رسول الله ﷺ أو فيما هو الأفضل منها عنده.

**الدليل على قوله: يلزم الهدى لدى القرآن أو تمتع... إلخ:**

71 - قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَعَ بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَأَسْتَسِرَّ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَمِصَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْكُمْ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 196].

72 - وعن مالك عن أيوب بن أبي تميم السخيتاني عن سعيد بن جبيرة عن عبد الله بن عباس قال: من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دمًا. قال أيوب: لا أدري؟ قال: ترك أو نسي.

73 - قال مالك: ما كان من ذلك هدياً فلا يكون إلا بمكة، وما كان من ذلك نسكاً فهو من حيث أحب صاحب النسك.

74 - واستدل مالك بقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾؛ أي الهدى الكامل. والمستيسر الكامل شاة، وعنده لا يصح الاشتراك في الهدى الواجب، وكذلك هدي التطوع على المشهور لا فرق في ذلك بين الشاة والبدنة والبقرة، ولا فرق فيه بين اشتراك من تلزمه نفقته وغيره.

- ففي الموطأ:

- عن مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقول: لا يشترك الرجل وامرأته في بدنة واحدة ليهد كل واحد بدنة بدنة. اهـ [من الموطأ].

- وقال الثلاثة: يجوز اشتراك سبعة في بدنة أو بقرة سواء كان الهدى واجباً أو تطوعاً، وسواء عند أحمد والشافعي، أراد الجميع القرية أو أراد بعضهم القرية، وبعضهم أراد اللحم.

- وقال أبو حنيفة: يشترط في الاشتراك أن يريد كل من الشركاء القرية كما في المغني.

76 - واستدلوا على جواز الاشتراك في الإبل والبقر بحديث جابر قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منّا في بدنة. [أخرجه مسلم].

77 - وأخرج مالك ومسلم:

- عن جابر: نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة. [كما في صحيح مسلم والموطأ].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل سبعة وسبعون (77) دليلاً ويتبعها الإجماع.

تنبيه:

لم يتعرض الناظم تبعاً لأصله إلى زيارة المدينة والصلاة في المسجد النبوي وزيارته ﷺ، وهذه الزيارة مما يتأكد وقوعها بعد الحج أو قبله. وقد

تكلّمنا عليها في نظمنا فتح الرحيم المالك ولا بأس أن نورد ذلك هنا تميماً  
للفائدة، فقلت:

وبعد أن حججت واعتمرت  
فشد رحلك إلى المدينة  
عرج على مشجدها الشريف  
وقف أمام المصطفى الكريم  
سلم وكرر الصلاة والسلام  
وأشهد بأنه الرسول الصادق  
لا ترفع الصوت وكن معظماً  
ثم انتقل قدر ذراع سلم  
رفيقه في الغار والطريق  
ثم على الفاروق من تأمرا  
كثّر من الدعاء والصلاة  
وصلّ في الروضة ما استطعتا  
وقل إذا أتيت للبقيع  
وهو السلام دار قوم مؤمنين  
ويحرم الصيد وقطع الشجر

وظفت للوداع وارتحلتا  
قصد زيارة بها ثمينة  
وصلّ ركعتين بالتخفيف  
بأدب وخلق عظيم  
على الرسول المصطفى خير الأنام  
وأنه المبعوث للخلائق  
لكل ما قد سنّه محترماً  
على خليفة الرسول الأعظم  
وخير أمة النبي الصديق  
بالعدل والإحسان أعني عمرا  
على الرسول سيد السادات  
وسلم إن دخلت أو خرجت  
قول الرسول المصطفى الشفيح  
كأحد في قبا صلّ ركعتين  
في طيبة دون جزا فحرر

### ○ الأدلة الأصلية:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَأَسْتَفْتَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَجِيمًا﴾ [النساء: 64].

2 - عن سفيان بن أبي زهير رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تفتح اليمن فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وتفتح الشام فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وتفتح العراق فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون» [رواه الشيخان والنسائي].

3 - أما الأحاديث الواردة في خصوص زيارة قبره عليه الصلاة والسلام فقد تعددت طرقها، وإن كان جلّها لا يخلو من الطعن، فمنها ما رواه أحمد وأبو داود بسند صحيح عن أبي هريرة مرفوعاً: «ما من أحد يسلم عليّ إلا ردّ الله عليّ روحي حتى أردّ عليه السلام».

4 - ومنها ما رواه البزار:

عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «من زار قبري حلّت له شفاعتي».

- قال البزار عبد الله بن إبراهيم لم يتابع على هذا وإنما يكتب ما ينفرد به. اهـ [من كشف الأستار على زوائد البزار، ورواه عياض في الشفاء: وجبت له شفاعتي].

5 - وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من جاءني زائراً لا يعلم له حاجة إلا زيارتي كان حقاً على أن أكون له شفيعاً يوم القيامة» [رواه الطبراني في الأوسط والكبير وفيه مسلمة بن سالم وهو ضعيف].

6 - وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «من حج فزار قبري في مماتي كان كمن زارني في حياتي» [رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه حفص بن أبي داود القارئ، وثقه أحمد وضعفه جماعة من الأئمة كما في مجمع الزوائد].

7 - وعن أنس أن النبي ﷺ قال: «من زارني بالمدينة محتسباً كنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة» [رواه ابن أبي الدنيا].

• وذكر الحافظ ابن حجر في كتابه المطالب العلية ما نصه:

8 - عن عمر رفعه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من زار قبري أو من زارني كنت له شهيداً أو شفيعاً، ومن مات في أحد الحرمين بعثه الله ﷻ في الآمين يوم القيامة» [لأبي داود الطيالسي].

- فهذه الأحاديث وإن كان أكثرها ضعيفاً، فإن تعدد طرقها وكون بعضها له شاهد سند صحيح يرفعها إلى درجة الحسن لغيره.

- قال سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم الشنقيطي في طلعة الأنوار:

وحيث تابع الضعيف معتبر فحسن لغيره وهو نظر

ما لم يكن لتهمة الكذب أو الشذوذ فانجباره أبا

يعني: أن الحديث الضعيف إذا تابعه حديث رجل معتبر يزيل ضعفه حيث جاء ذلك الضعيف من وجه آخر، وفي هذه الحالة يكون حسناً لغيره لا لنفسه، لأن حسنه إنما جاء بانضمام غيره إليه مع أن الأحاديث الواردة في زيارة القبور على العموم صحيحة لا مطعن فيها، وزيارة قبره ﷺ أولى بالمشروعية ولم يرد نص يعارض هذه الأحاديث.

- وأما حديث الصحيحين: «لا تشد الرِّحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى».

- فمعناه على الأصح لا تشد الرِّحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى تلك المساجد الثلاثة، وبذلك يكون المستثنى من جنس المستثنى منه.

- قال في فتح الباري:

قال بعض المحققين: قوله: «إلا إلى ثلاثة مساجد...» المستثنى منه محذوف، فأما أن يقدر عاماً فيصير لا تشد الرِّحال إلى مكان في أي أمر كان إلا إلى الثلاثة، أو أخص من ذلك لا سبيل إلى الأولى لإفضائه إلى سدِّ باب السفر للتجارة وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها، فتعين الثاني، والأول أنه يقدر ما هو أكثر مناسبة وهو لا تشد الرِّحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة فيبطل بذلك قول من منع شدِّ الرِّحال لزيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين. والله أعلم.

- وقال ابن بطال: أن النهي مخصوص بمن نذر عن ذمته الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فإنه لا يجب الوفاء به.

- وقال العيني: وقال شيخنا نور الدين: من أحسن محامل هذا الحديث أن المراد منه حكم المساجد فقط، وأنه لا تشد الرِّحال إلى مسجد من المساجد غير هذه الثلاثة، فأما قصد غير المساجد من الرحلة في طلب العلم وفي التجارة والتنزّه وزيارة الصالحين والمشاهد وزيارة الإخوان فليس داخلياً في النهي.

## ○ آداب الزيارة:

إذا دخل الزائر مسجد الرسول ﷺ فليبدأ بتحية المسجد ثم يقف إلى واجهة القبر مستقبلاً له ويقول: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»، ويصلي عليه ﷺ، ومن المستحسن أن يقول: «أشهد أنك بلغت الرسالة وأدّيت الأمانة وعبدت ربك وجاهدت في سبيله ونصحت لعباده صابراً حتى أتاك اليقين».

- ثم يتنحى إلى اليمين نحو ذراع ويقول: «السلام عليك يا أبا بكر الصديق ورحمة الله وبركاته صفي رسول الله ﷺ وثانيه في الغار، جزاك الله عن أمة رسول الله ﷺ خيراً».

- ثم يتنحى إلى اليمين نحو ذراع ويقول: «السلام عليك يا أبا حفص الفاروق ورحمة الله وبركاته، جزاك الله عن المسلمين خيراً». ولا يتمسح بالشباك ولا يطوف بالقبر.

9 - روى ابن وهب عن مالك إذا سلم على النبي ﷺ ودعا يقف ووجهه إلى القبر لا إلى القبلة ويدنو ويسلم ولا يمسّ القبر بيده.

10 - وكان ابن عمر عندما يجيء قبره ﷺ يقول: «السلام على النبي ﷺ، السلام على أبي بكر، السلام على أبي، ثم ينصرف» [قاله في الشفاء، ولا يتعارض سلام ابن عمر المختصر مع ما تقدم من وقوف الزائر في الواجهة وثنائه على رسول الله ﷺ وعلى صاحبيه لأن مالكا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان يكره لأهل المدينة الوقوف بالقبر كلما دخل أحدهم المسجد، وقال: إنما ذلك للغرباء لأنهم قصدوا ذلك. قاله الشيخ ميارة].

## ○ فضل الصلاة في مسجد الرسول ﷺ والمسجد الحرام:

الأصل في فضل الصلاة في هذين المسجدين:

11 - ما رواه مالك والشيخان:

- عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام».



12 - وعن عبد الله بن الزبير قال: قال النبي ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي بألف صلاة» [رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح].

13 - وروى ابن ماجه في سننه:

- عن جابر أن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه».

14 - وعن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدي بألف صلاة، والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة» [رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات، وفي بعضهم كلام وهو حديث حسن. قاله الهيثمي].

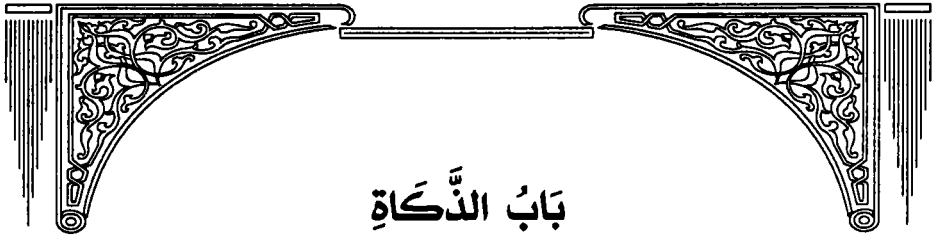
- ولنعد إلى ذكر ما جاء في مسجد الرسول ﷺ.

15 - روى الإمام مالك والشيخان:

- عن عبد الله بن زيد المازني أن رسول الله ﷺ قال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة» [رواه الشيخان أيضاً عن أبي هريرة ورواه مالك عنه أو عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بزيادة: «ومنبري على حوضي»].

16 - وعن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: «من صلّى في مسجدي أربعين صلاة لا تفوته صلاة كتب له براءة من النار، وبراءة من العذاب، وبراءة من النفاق» [رواه أحمد والطبراني في الأوسط ورجاله ثقات].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل ستة عشر (16) دليلاً.



## بَابُ الذَّكَاةِ

- 1 - باب الذكاة قطع من جاز النكاح
  - 2 - في دفعه حلقوم مذبوح تمام
  - 3 - مسلماً أو كتابياً ذكراً أو
  - 4 - أو من مجوس وتنصر ذبح
  - 5 - مهما استحل ميتة لم يغب
  - 6 - كذا صبي ارتدوا وافي أخي الكتاب
  - 7 - أو نحره طعن بلبة ولو
  - 8 - والإبل انحر والسوي اذبح والبقر
  - 9 - وجرح مسلم فقط ميز ما
  - 10 - لا نعمما شرد أو تردت
  - 11 - وبالمعلم من الحيوان إن
  - 12 - إعراضه ولو تعدد النفل
  - 13 - أو لم يظن نوعه من المباح
  - 14 - ولا إذا ظن حراماً وأخذ
  - 15 - أو لم يحقق المبيع في اشتراك
  - 16 - كلب لكافر كنهش ما قدر
  - 17 - أو أغرى في الوسط أو في الاتباع
  - 18 - أو حمل الآلة مع غير أو
  - 19 - أو عض أو صدم دون جرح أو
- معه مميزاً من الذي يباح  
أو نصفه والودجين من أمام  
أنشى وإن للسامرة انتموا  
لنفسه ما حل عنده وصح  
وذبحهم لصنم حرم وعب  
لمسلم ثالثها المنع بصاب  
الأوداج والحلقوم لم يقطع روي  
جازا وبالضرورة الممكن قر  
غلب من وحش بذى صما  
وقيل في العجز بعقر حلت  
أرسله من يده ولم يبن  
أو غاب في كغار أو منه أكل  
أو ظنه ظيباً فبان ذا جناح  
غير الذي عليه أشلى حينئذ  
غير كماء أو كسم أو كذاك  
على خلاصه المذكى منه قر  
تراخى إلا أن تحقق انقطاع  
أو بخرج أو بات الذي صيد روي  
قصد ما وجد جارح روي

- 20 - أو بعد مسك أول قد أرسلنا  
21 - أو لاضطراب جارح أشلاه  
22 - إلا إذا نواه مع غير فثم  
23 - ووجبت نيتها أو إن ذكر  
24 - وفي جواز الذبح بالعظم وسن  
25 - والصيد لا للأكل حظر وقلبي  
26 - ودون نصف بأن حرم غير رأس  
27 - وملك الصيد المبادر وأن  
28 - وإن ولو من مشتري ند جعل  
29 - وذو حباله وطائر قصد  
30 - وتارك ذكاة ممكن ضمن  
31 - ونفس أو مال لقادر بحال  
32 - أو شرب أو ما يمك الجدار أن  
33 - وبتحرك قوى مطلقاً  
34 - وكل بسيل الدم إن صح فقط  
35 - إلا بها أو نطيح أو قبذ  
36 - مقتلها فشهروا أن لا ذكاة  
37 - ثم المقاتل التي فيها اشتهر  
38 - دم دماغ وانتشار الحشوة  
39 - والنثر للدماغ قطع الودج شق  
40 - وكل جنيناً مُشعراً في الخلق ثم
- جارحاً آخر عليه قتلا  
على الذي رئي وما رآه  
قولان بالأكل وقول إن حرم  
تسمية والخلف إن عمداً يذر  
ومنعه أو إن يبيننا الخلف عن  
من قبل موت سلخ أو قطع يلي  
أو ما به الإنفاذ للمقتل رأس  
تنازع من قادرين أشركن  
للثاني مثل إن تأنس وضل  
اشركهما بحسب الفعل المعد  
كترك تخليص لما استهلك من  
ولو لمضطر يفضل الطعام حال  
يقع وأن يبذل فبالثمن عن  
كل المذكى وإن أشرف انطقا  
وبالمريض الشخب أدنى ما شرط  
مخنوق أو أكيل سبع التنفيذ  
إلا فذكها ولو حال الممات  
إن سواها في المواشي لا يضر  
بحيث لا يعيش ذا إن ردت  
مصرانها قولان في الودج فتق  
فاتك أو ميتاً بذاً بها للام

- اشتمل هذا الباب على أربعين (40) بيتاً.

- تضمن البيت: (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8) قول الأصل:

«الذكاة قطع مميز يناكح تمام الحلقوم والودجين من المقدم بلا رفع قبل التمام، وفي النحر طعن بلبه وشهر أيضاً الاكتفاء بنصف الحلقوم، والودجين وإن سامرياً أو مجوسياً تنصّر، وذبح لنفسه ما استحلّه، وإن أكل الميتة إن لم يغب لا صبيحاً ارتد وذبح لصنم أو غير حل له إن ثبت بشرعنا وإلا كره كجزارته، وبيع وإجارة لعبده وشراء ذبحه، وتسن في ثمن خمر وبيع به لا أخذه قضاءً وشحم يهودي وذبح للصليب أو عيسى وقبول متصدق به لذلك، وذكاة خنثى وخصي، وفاسق، وفي ذبح كتابي لمسلم. قولان».

- هذا نص الأصل وفي النظم تقديم وتأخير وحذف وذلك لمساعدة النظم.

قوله: (باب الذكاة) وهي في اللغة: التمام، ومنه تمام السن والفرس المذكى الذي يأتي بعد تمام القروح بسنة، وذلك استكمال القوة، ويقال: ذكى يذكى، والعرب تقول: جرى المذكيات غلاب.

- وشرعاً: نحر وذبح وعقر وفعل ما يعجل الموت بنية في الجميع.

- وهي: أربعة (4) أنواع:

1 - ذبح: وهو ما أشار إليه بقوله: (قطع من جاز النكاح)؛ أي من يجوز للمسلم وطء أنثاء المتدينة بدينه بنكاح أو ملك فيخرج قطع مميز مجوسي أو مرتد، وحينئذٍ فالتعريف صادق على المميز المسلم أو الكتابي حراً أو رقاً ذكراً أو أنثى. وهذا ما أشار له في البيت (3) بقوله: مسلماً، أو كتابياً... إلخ.

وقوله: (في بفعه حلقوم منبوح تمام).

والمعنى: تمام؛ أي جميع الحلقوم، وهو القصبة التي يجري فيها النفس بأن تقطع ولا يجوز قطع ما فوق الحلقوم من اللحم الذي وصل الحلقوم بالرأس وقطعه بعض الحلقوم، فالمعتبر في الذكاة أن ينحاز إلى الرأس دائرة من الحلقوم ولو رقيقة، فإن انحاز كله إلى البدن فلا يوكل وهو مخلصم - بضم الميم وفتح الغين - هذا قول الإمام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وهو المذهب.

- وقال ابن وهب: يوكل.

قوله: (أو نصفه) يشير إلى قول الأصل، وشهر الاكتفاء بنصف الحلقوم والودجين.

- قال ابن حبيب: إن قطع الودجين ونصف الحلقوم أكلت وإن قطع منه أقل فلا توكل.

- وفي العتبية: عن ابن القاسم في الدجاجة أو العصفور إذا أجهز على ودجيه ونصف حلقه أو ثلثه فلا بأس بأكله.

- وقال سحنون: لا يحل حتى يجهز على جميع الحلقوم والأوداج.

- ابن عبد السلام: فابن القاسم وابن حبيب متفقان على اغتفار بقاء النصف، وسحنون لم يغتفر بقاء شيء منه البتة.

وقوله: (من أمام)؛ أي من المقدم فقطع ما ذكر من القفا ومن إحدى جانبي العُنُق غير مجزي على أنه قطع للنخاع وهو مقتل قبل الذبح، ويصح ذبح ونحر مميز توطأ أثناءه إن لم يكن سامرياً ولا مجوسياً تنصّر بل وإن للسامرية انتموا (أو من مجوس)، أو كان مجوسياً (تنصّر)، انتقل المجوسي إلى دين النصرانية أو تهوّد، فيصح ذبحه ونحره لأنه صار كتابياً توطأ أثناءه.

قوله: (نبح لنفسه) احترز به عن ذبحه لمسلم ففيه قولان، ما حلّ عنده مفعول؛ أي الذي يعتقد حله له وهو شرط ثاني احترز به عن ذبحه ما يعتقد حرمة عليه كذي الظفر، وبقي شرط ثالث: وهو أن لا يذبحه لمعبود غير الله. قال في أسهل المسالك:

ولو كتابياً لنفسه استحل لا إن بغير ذكر ربنا استهل

وقوله: (وصح مهما استحل ميتة)؛ أي استحل الكتابي في اعتقاده أن يأكل الميتة بلا ذبح ولا نحر فيصح ذبحه أو نحره إن لم يرغب على مذبحه أو منحوره بأن ذبحه أو نحره بحضرة مسلم عارف كيفية الذكاة الشرعية لا يتهم بموافقه على خلاف شريعة الإسلام، وبهذا صرّح الباجي وصاحب الدخيرة.

- وقال ابن رشد: القياس أن لا يؤكل على ما قاله الباجي في تعليل

حرمة ما حرم على أهل الكتاب من أن الذكاة لا بد فيها من النية، وإذا استحل الميتة فكيف ينوي الذكاة وإن ادعى أنه نواها فكيف يصدق.

قوله: (ونبجهم لصنم حرم وعب)؛ أي ويحرم ذبح؛ أي مذبوح لمعبود غير الله تبارك وتعالى كالمذبوح لصنم؛ أي حجر مصور بصورة آدمي أو ملك أو صليب أو المسيح، لأن مما أهل به لغير الله بأن قال: باسم الصنم مثلاً، بدلاً باسم الله، فإن ذكر الله تعالى عليه أيضاً فيؤكل تغليياً لاسم الله تعالى لأنه يعلو ولا يُعلَى عليه.

- قال الرماصي: ما ذكره من الشروط أن لا يذكر اسم غير الله عليه. فيه نظر.

- فقد أجاز مالك رضي الله عنه في المدونة أكل ما ذكر عليه اسم المسيح مع الكراهة.

وقوله: (كذا صبي ارتد) عن دين الإسلام بعد تقرر له بولادة المسلمين، أو بنطقه الشهادتين فارتد طائفاً لاعتبار ردته فلا يصح ذبحه ولا نحره.

(وفي أخي الكتاب لمسلم)؛ أي وفي صحة مع كراهة أو إباحة ذبح أخي الكتاب يهودياً أو نصرانياً لشخص مسلم ما ملكه المسلم كله أو بعضه وباقيه للكتابي، ووكله على ذبحه أو نحره وعدمها مع الحرمة. قولان.

- وفي الدسوقي: عبارة ابن شاش وفي إباحة ما ذبحوه لمسلم ومنعه قولان، وعبارة التوضيح ففي جواز أكلها ومنعه قولان، وجعل ابن عرفة الكراهة قولاً ثالثاً ولم يعرج عليه في التوضيح.

- ونص ابن عرفة وفي حل ذبيحة الكتابي لمسلم ملكه بإذنه وحرمتها ثالثاً يُكره.

والراجح من تلك الأقوال القول بالكراهة. [من الدسوقي باختصار].

فقول الناظم: (ثالثها المنع يصاب) الأولى أن يقول: الكره يصاب.

النوع الثاني من أنواع الذكاة:

النحر: وإليه أشار بقوله: (أو نحره طعن بلبه)، واللبه: موضع القلادة؛

أي نقره المنحر وهو محل تصل منه الآلة إلى القلب فيموت المطعون بسرعة ولا يشترط فيه قطع شيء من الحلقوم والودجين. وهو معنى قوله: (ولو الأوداج والحلقوم لم يقطع رويوا).

قوله: (والإبل انحر) والمعنى إن النحر هو ذكاة الإبل ولا يجزئ في ذكاتها الذبح على المشهور. وأما البقر والغنم فذكاتهما الذبح ولكن البقر إذا نحرت أكلت مع الكراهة بخلاف الغنم فإن نحرت لم تؤكل على المشهور.

- قال في الرسالة: والبقر تذبح فإن نحرت أكلت، والإبل تنحر فإن ذبحت لم تؤكل وقد اختلف في أكلها، والغنم تذبح فإن نحرت لم تؤكل وقد اختلف أيضاً في ذلك.

- قال أبو الحسن: المشهور التحريم في ذبح الإبل ونحر الغنم، ومحل الخلاف فيما إذا ذبحت الإبل ونحرت الغنم لغير ضرورة، وأما إذا كان ذلك لضرورة فتؤكلان اتفاقاً. وهو معنى قوله: (وبالضرورة للممكن قر).

- قال في أسهل المسالك:

والطعن في اللبة نحر في الإبل والبقر الأمران فيها معتدل

- وتضمن البيت: (9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17،

18، 19، 20، 21، 22) قول الأصل:

«وجرح مسلم مميز وحشياً وإن تأنس عجز عنه إلا بعسر لا نعم شرد، أو تردى بكوة بسلاح محدد وحيوان علم بإرسال من يده بلا ظهور ولو تعدد مصيده أو أكل أو لم يرَ بغار أو غيضة أو لم يظن نوعه من المباح، أو ظهر خلافه لا إن ظنه حراماً أو أخذ غير مرسل عليه أو لم يتحقق المبيح في شركة غير كماء أو ضرب بمسموم أو كلب مجوسي أو بنهش ما قدر على خلاصه منه أو أغرى في الوسط، وتراخى في اتباعه إلا أن يتحقق أنه لا يلحقه أو حمل الآلة مع غير أو بخرج أو بات أو صدم أو عض بلا جرح أو قصد ما وجد، وأرسل ثانياً بعد مسك أول، وقتل واضطرب؛ أي فأرسل ولم ير إلا أن ينوي المضطرب وغيره. فتأويلان».

قوله: (وجرح مسلم فقط مميز) هذا هو النوع الثالث من أنواع الذكاة وهو:

العقر: أي جرح الوحش من مسلم فقط لا كتابي بسهم محدد أو برصاص بندقية.

- قال في العمل الفاسي:

وما ببندق الرصاص صيدا جواز أكله قد استفيدا  
أفتى بذا والدنا الأواه وانعقد الإجماع من فتواه  
وقوله: (ما غلب من وحش)؛ أي يشترط في الصيد أن يكون وحشياً  
أصلاً، ولو تأنس ثم توحش بعد تأنسه احترازاً من النعم المتوحش ومن  
وحشي المتأنس فلا يفيد فيهما العقر، وأجاز ابن حبيب العقر في البقر  
المتوحش، وأجازه ابن العربي في كل متأنس ندّ كما في قوانين ابن جزري.  
وبه قال الثلاثة لحديث رافع الذي سيأتي في الأدلة إن شاء الله.

- وأما في المذهب المالكي فقد أشار الناظم بقوله: (لا نعما شرد)؛ أي  
لا جرح نعم؛ أي حيوان إنسي ولو غير نعم كإوز ودجاج وحمّام بيت شرد  
وتوحش فلا يؤكل بعقره نظراً لأصله.

(أو تردت)؛ أي ترد؛ أي سقط بكوة؛ أي طاقة أو تردى من عال إلى  
سافل، وقول الناظم: (وقيل في العجز بعقر حلت) يشير إلى قول ابن العربي  
السابق وما عليه المذاهب الثلاثة.

(أو بالمعلم من الحيوان إن أرسله)؛ أي بحيوان علم، ولو من نوع ما لا  
يقبل التعليم كأسد ونمر ونمس، وأولى ما يقبله من كلب وباز وسنور وذئب  
ولو كان طبع المعلم بالفعل الغدر كذب فإنه لا يمك إلا لنفسه.

قال فيها: والمعلم هو الذي إذا أرسل أطاع وإذ زجر انزجر وعصيانه  
مرة لا يخرج عن كونه معلماً، كما إن طاعته مرة لا تعتبر (إن أرسله من يده)  
مع نية وتسمية تعبداً، فلو وجد مع جارحه صيداً لم يعلم به أو انبعث قبل  
رؤية ربه الصيد ولو أشلاه عليه أثناءه وهو بقربه أو يراه ولم يرسله أو أرسله  
ولم يكن بيده ولا يؤكل في واحدة من هذه إلا بذكاة إذا كان غير منفوذ مقتل،  
فالمراد باليد حقيقتها ويد خادمه كيده (ولم يبين إعراضه) وهو معنى قول  
الأصل: «بلا ظهور ترك من الحيوان المعلم للصيد قبل قتله»؛ أي يشترط في



جواز أكل مصيده إذا قتله أو أنفذ مقتله انبعائه إليه من حين إرساله إلى حين أخذه ولو تعدد مصيده. وهذا معنى قوله: (ولو تعدد النفل).

(أو غاب في كغار)؛ أي في بيت في الجبل أو غيضة؛ أي شجر ملتف بعضه على بعض (أو منه أكل)؛ أي الجارح بعض الصيد ولو أكثر (أو لم يظن نوعه من المباح) أظبي أو بقر أو حمار وحشي مع علمه بأنه من المباح، أو ظنه ظيباً ثم ظهر خلافه، وأنه نوع آخر من المباح. وهذا معنى (فبان ذا جناح)؛ أي طير قوله: ولا يوكل أو (ظنه حراماً) كخنزير، فإذا هو حلال ميت أو منفوذ المقتل وأولى إن تيقن ذلك، وكذا إن شك فيه أو توهم لعدم النية أو جزمها.

(أو أخذ غير الذي عليه اشلى)؛ أي وأخذ الجارح حيواناً وحشياً غير مرسل عليه إلا أن يرسله على معين، وينوي ويسمي عليه وعلى ما يأتي به معه مما لم يره فيوكل، كما في المدونة، لأنه تابع للمعين الذي نواه فلا يعارض قول الناظم الآتي أو قصد ما وجد جارح.

- فالمسائل ثلاثة:

الأولى: أن يأخذ الجارح ما لم يرسل عليه ولم يقصد فلا يؤكل.

الثانية: أن يقصد ما يجده ولم ير شيئاً فلا يؤكل.

الثالثة: أن يرسله على معين وما معه إن كان فيوكل.

وهذا غير قوله: ولو تعدد النفل لأنه في نية الجميع مع رؤيته قوله: (أو لم يحقق المبيح في اشتراك غير) أو لم يتحقق المذكي صائداً أو ذابحاً أو ناحراً السبب المبيح في سبب اشتراك غير؛ أي غير المبيح؛ أي أشرك المبيح غير المبيح في قتل الحيوان أو نفاذ مقتله فلا يؤكل مذكاه لدوران أمره بين الحل والحرمة، والقاعدة تغليب جانب الحرمة ثم مثل لذلك بقوله: كاجتماع ذكاة مع غمر ماء في صيد، وأما لو وقعت بهيمة في ماء ورفعت رأسها منه وذبحت أو نحررت ثم ماتت في الماء أكلت. [قاله الثاني].

(أو كسم)؛ أي وشركة سهم مع سم ولم ينفذ السهم مقتله ولم تدرك ذكاته بعد إصابته حتى مات فلا يؤكل لاحتمال موته من السم.

(أو كذلك كلب لكافر)؛ أي وشركة كلب كافر مجوسي أرسله مجوسي سواء كان ملكه أو ملك مسلم شارك كلباً أرسله مسلم في قتل أو إنفاذ مقتل صيد فلا يؤكل، وعبارة الناظم بكافر أحسن من عبارة الأصل حيث قال: «أو كلب مجوسي مجوسياً؛ لأن المعتبر في عدم الأكل مشاركة ما أرسله كافر سواء كان كلباً أو سهماً ملكاً له أو لمسلم مجوسياً كان أو كتابياً».

(كنهش ما قدر على خلاصه...) إلخ البيت، أو لم يتحقق المبيح وهو الذكاة بسبب نهشه؛ أي الجارح ما؛ أي صيد قدر الصائد على خلاصه من الجارح وترك الجارح بنهشة وهو يذبحه أو ينحره ولم يتحقق أنه ذبحه أو نحره وهو محقق الحياة غير منفوذ المقتل فلا يؤكل.

- ففي المدونة: ولو قدر على خلاصه منها وهو في أفواها تنهشه، فلا يؤكل إذ لعله من نهشها مات إلا أن يوقن أنه ذكاه وهو مجتمع الحياة قبل أن تنفذ هي مقتله فيجوز أكله وبس ما صنع.

(أو غرى في للوسط)؛ أي حض وقوى الجارح بعد انبعائه للصيد بنفسه من غير إرسال من يده في الوسط؛ أي أثناء ذهابه للصيد ولو بالقرب (منه أو في الاتباع تراخى) أو تراخى الصائد في اتباعه؛ أي الجارح أو السهم بعد إرساله أو رميه ثم وجد الصيد ميتاً فلا يؤكل لاحتمال أنه لو وجد لأدركه حياً غير منفوذ مقتل فذبحه أو نحره، فيجب اتباعه بسرعة في كل حال.

(إلا أن تحقق انقطاع) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة؛ أي إلا أن يتحقق الصائد حين الإرسال أنه لا يلحق الصيد حياً غير منفوذ مقتل ولو وجد في اتباعه فيؤكل، وكذا لو تحقق لحوقه وتراخى في اتباعه ثم تبين أنه لو أتبعه لا يلحقه، فالعبرة في الأكل تبين عدم لحاقه.

(أو حمل الألة مع غير) وهو يعلم أنه يسبق ذلك الغير أو وضعها (بخروج) ونحوه من كل مكان يستدعي طولاً وفات الصيد بنفسه، ولو كانت الآلة بيده لأذرك ذكاته فإنه لا يؤكل.

(أو بات) عنه الصيد ثم وجده من الغد ميتاً أو منفوذ المقاتل، وفيه السهم بعينه أو أثر الجارح.

- قال في المدونة فيه وتلك السنة.

- وقيل: يأكل فيهما.

- وبالفارق بين أن يكون المصيد به سهماً فيوجد في مقاتله لا كلباً.

ورجح البناني.

- قال الشيخ الزجلاوي: وكان على الشيخ خليل أن يشير لهذا القول لقوته، وذكر قبله أنهم علّلوا عدم الأكل باحتمال أن يكون موته من غير سبب السهم أو الجارح فالأحسن تقديمه وجعله من أفراد أو لم يتحقق المبيح في شركة غير أهله.

- ونص الباجي على أن السهم أو الكلب إذا أنفذ مقاتل الصيد بشهادة الصائد ثم تحامل الصيد، وغاب عنه فقد كملت ذكاته فلا يؤثر ذلك في مغيبه ولا مبيته ولا يدخله الخلاف السابق فيه.

قوله: (أو عض) الجارح الصيد (أو صدم)؛ أي لطم (دون جرح)؛ أي إدماء فلا يؤكل فيهما (أو قصد ما وجد جارح)؛ أي أرسل الصائد الجارح على غير مرئي، وليس المكان محصوراً فلا يؤكل للشك في المبيح.

(أو بعد مسك) جارح (أول قد أرسل جارحاً آخر) ثانياً وقتل الثاني وحده الصيد أو قتلاه جميعاً، فلا يؤكل لصيرورة الصيد مقدوراً عليه بلا عسر بمسك الأول، ولذا لو أرسل ثانياً قبل مسك أول وقتله الثاني أو الأول أو قتلاه جميعاً فإنه يؤكل في الصور الثلاث (أو اضطراب جارح إشلاه)؛ أي أرسله؛ أي اضطرب الخارج على صيد رآه فأرسل الصائد الخارج على ما اضطرب الجارح عليه، ولم ير الصائد الصيد الذي اضطرب الجارح عليه، وليس المكان محصوراً كغار أو غيضة فلا يؤكل ما قتله أو أنفذ مقتله.

- قال الإمام مالك رحمته الله: لا أحب أكله لأنه قد يقصد صيداً أو يضطرب على صيد ويأخذ غيره إلا أن يتيقن أنه أخذ ما اضطرب عليه برؤية غيره.

(إلا إذا نواه مع غيره)؛ أي إلا أن ينوي الصائد المضطرب - بفتح الراء - أي عليه وغيره؛ أي المضطرب، ففي الأكل وعدمه (فثم قولان) الأولى تأويلان كما في عبارة الأصل أحدهما يؤكل فتزاد هذه على قولهم: لا بدّ من رؤية الصيد إلا في غار وغيضة بأن يقال: وإلا فيما اضطرب عليه الحيوان

المعلم ونوى الصائد المضطرب وغيره فيؤكل بناء على أن الغالب كالمحقق إذ الغالب أنه إنما أخذ ما اضطرب عليه .

قوله: (بالاكل)؛ أي بجواز الأكل (وقول إن حرم)؛ إن مخففة من الثقيلة؛ أي أنه حرام. اهـ [من شرح الشيخ السيد محمد ابن العالم الزجلاوي].  
تمة:

في الصيد لا نصّ في بندقية الرصاص لحدوثه بحدوث البارود في وسط القرن الثامن (8هـ)، واختلف فيه بين الفاسيين وبجواز الأكل فيه أفتى الحافظ القوري، ومن تبعه كابن غازي واختاره العلامة الشيخ عبد القادر الفاسي لما فيه من الأنهار والأجهز بسرعة الذي شرعت للذكاة من أجله قال: بل في الأنهار به أبلغ وأسهل وكل آلة يقع بها الجرح الشامل للخرق وجوابه فيه حافل وقرأت مرة في أوائله على والدي، فقال لي كَتَبْتُ: إذا تكلم الفاسي فاستمع لما يلقي عليه. اهـ منه .

- وتضمن البيت (23، 24، 25، 26، 27، 28، 29) قول الأصل:

«ووجبت نيتها، وتسمية إن ذكر» .

- إلى أن قال:

«وفي جواز الذبح بالعظم أو السن إن انفصلا أو بالعظم ومنعهما خلاف وحرم اصطياد مأكول لا بنية الذكاة .

- إلى أن قال:

«وكره ذبح بدور حفرة وسلخ أو قطع قبل الموت» .

- إلى أن قال:

«وملك الصيد المبادر وإن تنازع قادرون فيبينهم وإن ند ولو من مشتر فللثاني لا أن تأنس، ولم يتوحش، واشترك طارد مع ذي حباله قصدها ولولاها لم يقع بحسب فعليهما» .

قوله: (ووجبت) وجوباً شرطياً (فيتها)؛ أي الذكاة بأنواعها الأربعة وإن لم يلاحظ كونها سبباً لحل أكل لحم الحيوان، فلو تركت النية عمداً أو جهلاً

بالحكم أو نسياناً أو أرسل جارحاً غير قاصد صيداً فأصاب صيداً أو ضرب حيواناً بسيف أو سكين فذبحه أو نحره فلا يؤكل (وإن نكر تسمية) الله ﷻ بأي اسم من أسمائه تعالى عند الذبح والنحر والإرسال في العقر وفعل ما يموت به نحو الجراد لا خصوص «بسم الله». ابن حبيب إن قال: «بسم الله فقط، والله أكبر فقط» أو «لا حول ولا قوة إلا بالله» أو «لا إله إلا الله» أو «سبحان الله» من غير تسمية أجزاء، ولكن ما مضى عليه الناس أحسن وهي: «بسم الله والله أكبر»، ولا يزيد الرحمن الرحيم ولا الصلاة على النبي ﷺ فتكره.

وقوله: وإن ذكر؛ أي تذكر التسمية وقدر عليها فلا تجب على ناس، ولا مكره على تركها ولا أخرس ولا عاجز عن العربية، فالذكر شرط في التسمية فقط.

قوله: (والخلف إن عمدأ يذر) هل تؤكل أم لا؟

- ولقد قلت في نظمنا الجواهر:

سَمٌّ وكَبْرٌ والذي منه بدا      تركهما يحرم إن تعمدا  
وقال نجل قاسم ليس جناح      والناسي باتفاقهم لنا يباح  
وفي الذكاة لا تتم البسملة      وكره البعض على النبي الصلاة

وقوله: (وفي جواز النَّبِجِ بالعظم وسن) مطلقاً اتصل أو انفصلاً وهو الذي اختاره ابن القصار، وظاهره لضرورة أو غيرها.

- وفي المدونة: ما يفيد كراهته لغير ضرورة، وإن لم يوجد آلة غيرهما تعين الذبح بهما ونصها: ومن احتاج إلى أن يذبح بمرورة أو عود أو حجر أو عظم أو غيره أجزاءه ولو ذبح بذلك ومعه سكين فإنها تؤكل إذا أفرى الأوداج.

- وفسر ابن حبيب: المرورة بالحجار البيض (ومنعهُ أو إن بيئناً)؛ أي انفصلاً لا إن اتصلاً لأنه خنق بالظفر ونهش بالسن وهو الصحيح من جهة المعنى عند ابن رشد.

- وقال المواق: به ينبغي أن تكون الفتوى أو الجواز بالعظم وأراد به الظفر مطلقاً متصلأ أو منفصلاً وعليه فيكره بالسن مطلقاً. وهو الذي شهره عياض في إكماله.

وقوله: (والخلف عن) أي أقوال أربعة (4) مشهورة وهي كلها لمالك .  
كما في شرح الزجاجي ومحلّه إن وجدت آلة غير الحديد، فإن وجد الحديد  
تعيّن وإن لم يوجد آلة غيرهما تعين الذبح بأحدهما .

- والحاصل: أن الأقوال أربعة:

- الأول: اختاره ابن القصار .

- والثاني: صححه ابن رشد .

- والثالث: شهره صاحب الإكمال .

- والرابع: صححه الباجي . انظر: التوضيح . اهـ من الدسوقي .

قوله: (والصيد لا للاكل حظر وقلبي) وهذا معنى قول الأصل: «وحرّم  
اصطياد ما كوّل لا بنية الذكاة بل بلا نية شيء أو نية حبسه أو الفرجة عليه،  
ومثل: نية الذكاة القنية لغرض شرعي؛ أي جائز شرعاً، وكره للهو، وجاز  
لتوسعة على نفسه وعياله غير معتادة كأكل الفواكه وندب لتوسعة معتادة أو سدّ  
خلة غير واجبة أو كف وجه عن سؤال أو صدقة، ووجب لسد خلة واجبة  
فتعترية الأحكام الخمسة، أو قلى؛ أي وكره (من قبل الموت) الحيوان (سلخ)  
الجلد (أو قطع) العضو قبل موت .

وقوله: (ودون نصف من صيد بان)؛ أي أبانه الجارح أو السهم ولو حكما  
بأن تعلق بيسير جلد أو لحم (حرم)؛ أي فهو ميتة لا يؤكل، ويؤكل ما سواه .  
وهذا إن لم يحصل بذلك الدون إنفاذ مقتل وإلا أكل . وهذا معنى قوله: (وحرّم  
غير رأس أو ما به إلا نفاذ للمقتل رأس) . وأما الرأس فليس بميتة .

- قال الشيخ خليفة بن الحسن في نظمه في هذا المحل:

وميتة ما دون نصف أن يزل ما لم يكن رأساً فأكله يحل

(وملك الصيد للمبارر) الصيد: مفعول مقدم، والمبارر: فاعل مؤخر؛ أي  
وملك الصيد الذي لم يسبق عليه ملك المبارر لأخذه له بوضع يده عليه أو  
حوزه في داره أو كسر رجله ورآه غيره قبله وهم به؛ لأنه مباح وكل سابق  
للمباح فهو له .

(وان تنازع من قادرين) بالثنية والجمع (اشركن) بينهم بالسوية على عدد رؤوسهم سداً لباب الفتنة والقتال. والمراد بالتنازع التدافع بالفعل لا بالقول فقط. قال ابن عرفة: هذا إذا كان الصيد بمحل غير مملوك وأما بمملوك فلربه انتهى وهذا ما لم يقع في حجر شخص جالس في ذلك المكان المملوك وإلا كان له لأن حوزة أخص وصاحب الحوزة الأخص وهو ما انتقل المحوز بانتقاله يقدم على صاحب الحوزة الأعم، ومن هنا يعلم أنه إذا وقع في سيارة لشخص وهي متوقفة بملك لآخر فإنه يكون لصاحب السيارة لأنه هو صاحب الحوزة الأخص.

وقوله: (وان يؤمن مشترند)؛ أي وإن ندّ؛ أي الصيد شرد بغير اختيار من صاحبه بل ولو من مشتر له من صاحبه اصطاده غيره فللثاني ولو لم يلتحق بالوحش حيث لم يكن تأنس عند الأول لا إن كان تأنس عند الأول فنّد منه ولم يتوحش بعد ندوده؛ أي لم يصر وحشياً بأن يتطبع بطباع الوحش فهو للأول، وللثاني أجره تحصيله، وقول الناظم: مثل إن تأنس الجملة فيها وهم فالأولى أن يقول: مثل إن توحش، وأما إن تأنس ولم يتوحش فهو للأول.

وقوله: (ونو حباله) - بكسر الحاء المهملة والباء الموحدة - شبكة أو فنج أو شرك أو حفرة في الأرض للصيد.

(وطارد) للصيد (قصد أشركهما) في الصيد (بحسب) فعليهما؛ أي نصب الحباله وطرده الطارد بما يقول أهل المعرفة فإن كانت أجره الطارد درهمين، وأجره الحباله درهماً فللطارده الثلثان ولذي الحباله الثلث، والعكس صحيح، وأما إن لم يقصد الطارد إيقاعه في الحباله أو قصده وينس منه بأن أعياه وانقطع عنه وهرب حيث شاء فوقع في الحباله فلربها؛ أي الحباله الصيد ولا شيء عليه للطارد.

- قال الشيخ خليفة بن حسن:

وحيث لم يقصد ومنه ينسا  
 وإن يحقق أخذه بغيرها  
 إلا إذا كان لها لم يطرد  
 كان على رب الحبال حبسا  
 كان له كالدار حكماً فادرها  
 فربها بأخذها لم يعتد

- وتضمن البيت (30، 31، 32) قول الأصل:

«وضمن مار أمكنته ذكاته وترك كترك تخليص مستهلك من نفس أو مال بيده أو شهادته أو بإمساك وثيقة أو تقطيعها».

- إلى أن قال:

«وترك مواساة وجبت بخيطة لجائفة وفضل طعام أو شراب لمضطر وعمد وخشب فيقع الجدار وله الثمن إن وجد».

قوله: (وتارك ذكاة ممكن ضمن)؛ أي و(ضمن) قيمة الصيد مجروحاً على المنصوص شخص مار به غير منفوذ مقتل أمكنته؛ أي المار ذكاته؛ أي الصيد بوجود آلة وعلمه بصفقتها وهو ممن تصح ذكاته ومات الصيد قبل أن يدركه ربه لتفويته على ربه لتنزله منزلته ولو كان المار صيباً؛ لأنه من خطاب الوضع (كترك تخليص) أي كترك تخليص شيء مستهلك؛ أي معرض للهلاك (من نفس أو مال) وسواء قدر على تخليصه بيده؛ أي قدرته ولو بلسانه أو جاهه أو ماله فيضمن في النفس العاقلة الحرة دية خطأ، ولو ترك التخليص عمداً ولو لمضطر بفضل الطعام حال أو شرب.

والمعنى: أن من ترك فضل طعام أو شراب لمضطر؛ أي محتاج حتى مات بالجوع أو العطش فإنه يضمن أو ما يمسك الجدار أن يقع؛ أي وضمن بترك مواساة وجبت بدفع عمد - بضم العين والميم - جمع عمود وخشب وجبس ونحوه لإسناد الجدار المماثل، فمن ترك المواساة وهو قادر عليها حتى وقع الجدار فيضمن ما بين قيمته مائلاً وقيمه مهذوماً وما أتلفه الجدار من مال ونفس بالشروط المذكورة في كتب الفقه.

(وإن يبذل فبالثمن عن)؛ أي وإن يبذل المواساة، فإن للمواسي الثمن؛ أي القيمة لما واسبى به وتعتبر وقت المواساة إن وجد الثمن مع المضطر حال اضطراره وإلا فلا ينفعه ولو كان غنياً ببلده أو أيسر بعد، والمراد بالثمن ما يشمل الأجرة في الخشب والعمد.

- وتضمنت الأبيات من (33) إلى (40) قول الأصل:

«وأكل المذكى وإن أيس من حياته بتحرك قوي مطلقاً وسيل دم إن



صحت إلا الموقوذة وما معها المنفوذة المقاتل بقطع نخاع ونشر دماغ وحشوة وفري ودج وثقب مصران، وفي شق الودج. قولان، وفيها أكلُ ماء دق عنقه أو ما علم أنه لا يعيش إن لم ينخعها، وذكاة الجنين بذكاة أمه إن تم بشعر وإن خرج حياً ذكياً إلا أن ييادر فيفوت، وذكى المزلق إن حي مثله وافتر نحو الجراد لها بما يموت به ولو لم يعجلُ كقطع جناح.

قوله: (وبتحرك قوي) كخبط بيد أو رجل بشده مطلقاً سواء سال معه دم أم لا. كان التحرك حال ذبحه أو بعده أو قبله متصلاً به صحيحاً كان الحيوان أو مريضاً، وأما التحرك غير القوى كحركة الارتعاش أو مذي يد أو رجل أو قبضها فلا عبرة به. وقوله: (كل المنكى).

- قال في أسهل المسالك:

صحيحها يكفي به سيل الدم وقوة التحريك في ذي السقم

- وتقدم قول الأصل: «وأكل المذكى وإن أيس من حياته بتحرك قوي مطلقاً وسيل دم إن صحت»؛ أي إن صحت البهيمة مذكاة؛ أي لم يضمنها المرض، وإن كانت مريضة فسيل دمها وحده لغو، وكذا مع حركة ضعيفة وأما شخبه من مريضة فدليل الحياة.

- وإلى ما سبق أشار بقوله: (وكل بسئيل الدم إن صح فقط) ولو لم يحصل تحرك قوي وبالمريض؛ أي المريضة (الشخب) للدم أدنى ما شرط إلا بهاو أي المتردية من نحو شاهق جبل أو في بير أو حفرة (أو نطح)؛ أي التي نطحتها بهيمة أخرى. (أو وقيد)؛ أي الموقوذة المضروبة بنحو حجر أو خشبة (مخنوق)؛ أي المنخنقة (أو اكيل السبع)؛ أي وما أكل السبع النفذ؛ أي المنفوذة المقاتل فلا تؤكل بالذكاة لأنها ميتة حكماً، والذكاة لا تبيح الميتة، فإن كانت غير منفوذة مقتل أكلت بالذكاة. وهذا معنى قوله: (إلا فنكها ولو حال الممات)؛ أي ولو ينس من حياتها. قال تعالى: ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِيَةُ وَالطَّيْحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾، والاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ يحتمل الانفصال ويحمل على غير المنفوذ المقاتل، وبه قال مالك رحمته الله: والانقطاع ويحمل على تذكية غيرها إن نفذ مقتلها، وعليه اقتصر ابنُ الحاجب. قال في أسهل المسالك:

إلا الحنيفة للفظ ما أكل السبع إلا ما والاستثنا اتصل  
قال الشارح بعد كلام طويل حذفناه اختصاراً.

والمعنى: أن كلاً من المنخقة وما بعدها لا تعمل فيه الذكاة إذا  
أنفذت بعض مقاتلها، ولا يجوز أكلها لأنها ميتة إلا ما أدركتم ذكاتها؛ أي  
وجدتموها حية ولم ينفذ شيء من مقاتلها ثم ذبحتموه أو نحرتموه فيجوز  
أكلها حينئذ ولو أيس من حياتها على المشهور ثم المقاتل خمسة التي فيها  
اشتهر إن سواها من الجروح في المَواشي؛ أي الماشية (لا يضر)؛ أي لا  
يؤثر فيها بل تعمل فيها الذكاة، أما المقاتل الخمسة إذا نفذت فلا تعمل  
الذكاة فيها وهي:

1 - نثر دماغ: أي المخ التي حوته الجمجمة، وأما شدخ الرأس دون  
نثر الدماغ ليس مقتلاً.

2 - وانتثار الحشوة: أي ما حواه البطن من كبد وطحال ورتة وأمعاء  
وكلى وقلب ومصارين؛ أي زولها عن موضعها بحيث لا يقدر على رده إليه  
على وجه يعيش معه الحيوان، وهذا معنى بحيث لا يعيش إن ردت.  
- وقول الناظم:

والنثر للدماغ قطع الودج شق... إلخ البيت (39).

تكرر نثر الدماغ مرتين ولم يذكر قطع النخاع هكذا وجدنا في النسختين  
الموجودتين عندنا، ولعلّ الصواب قطع النخاع في إحدى البيتين، ويمكن أن  
يكون البيت الأول قطع نخاع وانتثار الحشوة ليوافق النظم ترتيب نثر الأصل،  
لأن نص الأصل كما سبق إلا الموقوذة وما معها المنفوذة المقاتل بقطع  
نخاع... إلخ.

- والنخاع: هو المخ الأبيض السالك فقار - بفتح الفاء جمع فقرة -  
العنق، والظهر متى انقطع فلا يعيش الحيوان. ومن المقاتل:

قطع الودجين: أي إيابة بعضه من بعض، ومن المقاتل:

ثقب مصران: بضم الميم جمع مصر، وجمع الجمع مصارين؛ قولان.

في الودج فتق. قال في الأصل: «وفي شق الودج؛ قولان. بلا قطع بعضه من بعض قولان... أنه مقتل كما عند أشهب وغيره من أصحاب مالك، وغير مقتل وهو قول ابن عبد الحكم، والخلاف في حال هل الشق مستأصل الدم والباقي يحفظ بعضه».

- وفي المواق عند ابن لُبِّ والخلاف في شق الودج والمصر في شهادة هل يلتئم أم لا؟ والصحيح إنه يلتئم بخلاف القطع.

- ابن غازي: وفهم من اقتصار خليل على هذه الخمسة أن ثقب الكرش ليس منها، وفيه قولان لشيوخ ابن رشد.

وقوله: (وكل جنين مشعراً)؛ أي نبت شعره (في الخلق تم)؛ أي تم خلقه الذي خلقه الله عليه. فمعنى البيت: أن ذكاة الجنين الذي وجد ميتاً في بطن حيوان مباح بعد تذكيتة بذكاة أمه لخبر: «ذكاة الجنين ذكاة أمه». ولكن شرط الفقهاء كون ذكاة أم الجنين ذكاة له إن تم شعر، وإن خرج حياً ذكياً إلا أن يبادر فيفوت أن يموت قبلها بلا تفريط فيؤكل.

- بقي على الناظم:

النوع الرابع: من أنواع الذكاة، وهو ما أشار له في الأصل بقوله: «وافتقر نحو الجراد لها بما يموت به ولو لم يعجل كقطع جناح».

- وفي نظم الشيخ خليفة بن حسن:

وكالجراد للذكاة افتقرا بما به الموت عليه قدرا

وما به الحمام لم يعجل كقطع رجل أو جناح فانقل

وكالجراد للذكاة افتقر من كل بري مباح لا نفس له سائلة افتقر بما به الموت كقطع رأس وإلقاء في نار أو في ماء حار ولويه الحمام؛ أي الموت لم يعجل بحسب شأنه ولكن لا بد من تعجيل الموت به بالفعل، فإن تراخى الموت وبعد عنه فهو كالعدم، ويذكي مرة أخرى، ثم شبه في تعجيل الموت بقوله: كقطع رجل أو جناح أو إلقاء في ماء بارد هذا مثال لما لا يعجل. والله أعلم.

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله: باب الذكاة قطع من جاز النكاح... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ (118) وَمَا لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: 118، 119].

2 - ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: 121].

والمراد من هذه الآيات التسمية عند الذكاة.

3 - ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: 5].

والمراد ذبائحهم.

والأدلة من السنة:

4 - عن رافع بن خديج قالت: قلت: يا رسول الله إنا نلقى العدو غدأ وليس معنا مَدَى، فقال النبي ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه، فكلوا ما لم يكن سنأ أو ظفراً وسأحدثكم عن ذلك: أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة» [رواه الجماعة].

الدليل على قوله: في دفعة حلقوم مذبوح تمام:

5 - عن أبي هريرة قال: بعث النبي ﷺ بديل بن ورقاء يصيح في فجاج منى إلا أن الذكاة في الحلق واللبة. [رواه الدارقطني].

- ولقوله ﷺ في الحديث السابق: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا...» إلخ.

6 - وقال مالك في المدونة أن الذكاة تفري الحلقوم والمريء والودجين فإن انقطع الودجان دون الحلقوم أو الحلقوم دون الودجين لم تتم الذكاة.

والدليل على قوله: أو كتابياً.

7 - قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾.

الآية السابقة.

والدليل على قوله: أو انثى:

8 - ففي البخاري:

كانت جارية لكعب بن مالك ترعى غنماً له بسلع فأصيبت شاة منها فذبحتها بحجر فسئل النبي ﷺ، فقال: «كلوها» [رواه البخاري].

والدليل على قوله: أو نحره طعن بلبنة:

9 - لما رواه ابن أبي شيبه في مصنفه قال: حدثنا ابن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن غلاماً من بني حارثة كان يرعى لقحة لنا، فأتاها الموت وليس معه ما يذبحها به فأخذ وتيداً فنحرها فسأل النبي ﷺ فأمره بأكلها.

- وفي رواية لأبي داود: فأخذ وتيداً فوجأها به في لبتها حتى أهرق دمها، ثم جاء إلى النبي ﷺ فأمره بأكلها.

والدليل على قوله: وجرح مسلم:

10 - قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ يَعْلَمُونَ بِمَا عَلَّمَكُمْ اللَّهُ فَكُلُوا بِمَا أَسْكَنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: 4].

11 - ولقوله تعالى: ﴿تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: 94].

12 - وفي المدونة:

يوكل ما يذبحه أهل الكتاب ولا يؤكل ما صادوه لقوله تعالى: ﴿تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾.

13 - وعن أبي ثعلبة الخشني قال: أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله إنا بأرض أهل الكتاب فنأكل في آنتهم وبأرض صيد أصيد بقوسي وأصيد بكلي المعلم وبكلي الذي ليس بمعلم، قال النبي ﷺ: «أما ما ذكرت أنك بأرض أهل الكتاب فلا تأكلوا في آنتهم إلا أن لا تجدوا بدأ، فإن لم تجدوا بدأ فاغسلوها وكلوا، وأما ما ذكرت أنك بأرض صيد فما صدت بقوسك فاذكر اسم الله وكُلْ وما صدت بكليك المعلم فاذكر اسم الله وكل ما وما صدت بكليك الذي ليس بمعلم فأدرت ذكاته فكله» [رواه البخاري].

14 - وعن عدي بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله إني أرسل الكلاب المعلّمة فيمسكن علي واذكر اسم الله قال: «إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك»، قلت: وإن قتلن، قال: «وإن قتلن ما لم يشركها كلب ليس معها؟»، قلت: فإنني أرمي بالمعراض الصيد فأصيد، قال: «إذا رميت بالمعراض فحزق فكله وإن أصابه بمرض فلا تأكله» [متفق عليه].

15 - وفي رواية: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله فإن أمسك عليك فأدرته حياً فاذبحه وإن أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله، فإن أخذ الكلب ذكاة» [متفق عليه وهو دليل على الإباحة سواء قتله الكلب جرحاً أو خنقاً].

16 - وعن إبراهيم عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أرسلت الكلب فأكل من الصيد فلا تأكل فإنما أمسكه على نفسه، فإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فإنما أمسكه على صاحبه» [رواه أحمد].

17 - وعن عدي بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله إني أرسل كلبني وأسمي قال: «إن أرسلت كلبك وسميت فأخذه فقتل فكل وإن أكل منه فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه»، فقلت: إني أرسل كلبني أجد معه كلباً آخر لا أدري أيهما أخذه؟ قال: «فلا تأكل فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره».

18 - وفي رواية: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله، فإن وجدت مع كلبك كلباً غيره وقد قتل فلا تأكل فإنك لا تدري أيهما قتله» [متفق عليهما].

19 - وعن عدي قال: قلت: يا رسول الله إنا قوم نرمي فما يحل لنا؟ قال: «يحل لكم ما ذكيتم وذكرتم اسم الله عليه وخزقتم فكلوا منه» [رواه أحمد].

20 - وعن عدي بن حاتم قال: سألت رسول الله ﷺ عن الصيد قال: إذا رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله، فإن وجدته قد قتل فكل إلا أن تجده قد وقع في ماء فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك» [متفق عليه].

21 - وعن عبد الله بن المغفل أن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف قال: «إنها لا تصيد صيداً ولا تنكأ عدواً ولكنها تكسر السن وتفقد العين» [متفق عليه].

22 - وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «من قتل عصفوراً بغير حقه سأله الله عنه يوم القيامة»، قيل: يا رسول الله وما حقه؟ قال: «أن تذبجه ولا تأخذ بعنقه فتقطعه» [رواه أحمد والنسائي].

**والدليل على قوله: أو بات الذي صيد:**

23 - حديث عدي بن حاتم قال ﷺ فيه: «وإذا رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل».

24 - وقال مالك: ومن وافقه إن وجد من يومه أكله وإلا فلا، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما: كل ما أصميت ودع ما أنميت، قالوا: ما أصميت معناه: ما قتلته وأنت تراه وما أنميت معناه: ما غاب عنك.

- وهذا الحديث كما أخرجه البغوي في شرح السنة قال شعيب: أخرجه البيهقي من طريقين مرفوعاً عليه وهو صحيح، وأخرجه الطبراني في معجمه بسند مرفوع فيه متروك.

**والدليل على قوله: أو عض أو صدم دون جرح:**

25 - قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيسَةُ وَالذَّمُّ وَحُمُّ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّبَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ...﴾ [المائدة: 3].

**والدليل على قوله: ووجبت نيتها:**

26 - قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» [رواه الشيخان وغيرهما].

**والدليل على قوله: وإن ذكر تسمية:**

27 - قال مالك: لا بد من التسمية عند الرمي وعند إرسال الجوارح وعند الذبح لقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: 4].

28 - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: 121].

- وقد استدل بذلك من أوجب التسمية على الذبيحة، وإنما جاء الكلام في سياق تحريم الميتة وغيرها. اهـ.

- قال الخرقى: وإن ترك التسمية على الذبيحة عمداً لم تؤكل وإن تركها ساهياً أكلت.

- قال ابن قدامة: وروى ذلك عن ابن عباس، وبه قال مالك والثوري وأبو حنيفة وإسحاق، وممن أباح ما نُسيت التسمية عليه عطاء وطاوس وسعيد بن المسيب، والحسن وعبد الرحمن بن أبي ليلى وجعفر بن محمد وربيعة. واحتجوا بقول ابن عباس من نسي التسمية فلا بأس، وبما روى سعيد بن منصور بإسناده عن راشد بن ربيعة قال: قال رسول الله ﷺ: «ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسمَّ ما لم يتعمد»، قال: ولأنه قول من سمينا ولم نعرف لهم مخالفاً من الصحابة وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ في الأنعام، محمول على ما تركت التسمية عليه عمداً بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَفِئَةٌ﴾ والأكل مما نُسيت التسمية عليه ليس بفسق. اهـ منه بتصرف قليل.

قلت: وقد يستأنس لرفع الحرج في نسيان التسمية بقوله ﷺ المأثور: «رفع عن أمي الخطأ والنسيان...» الحديث، أي المؤاخظة بهما.

وأيضاً جاء في صحيح مسلم: أن رسول الله ﷺ لما قرأ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾، قال الله تعالى: «قد فعلت». اهـ. وبالله التوفيق. [من مواهب الجليل من أدلة خليل ج 2 ص 208].

**والدليل على قوله: وفي جواز الذبح بالعظم وسن:**

29 - الحديث المتفق عليه، وقد تقدمت الإشارة إليه.

- ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك. أما السن فعظمٌ وأما الظفر فمدى الحبشة.

- قال البغوي: أما السن والظفر فلا يقع بهما الذكاة، وفي تعليقه ﷺ



السن بأنه عظم دليل على أن القوم كان متقراً عندهم أن الزكاة لا تحصل بشيء من العظام وهو قول أكثر أهل العلم سواء السن أو العظم بائنين عن الإنسان. وإليه ذهب الشافعي.

- وقال مالك: إن ذكى بالعظم فمرّ مرّاً أجزأه وعلل النهي عنه بأنه الغالب من أمر العظم أنه لا يقطع المذابح ولا يبور فيها مؤزّ الحديد. اهـ منه. [بتصرف].

### والدليل على قوله: والصيد لا للأكل حظر وقلّي:

30 - حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «من قتل عصفوراً فما فوقها بغير حقها سأله الله عن قتلها»، قيل: يا رسول الله وما حقها؟ قال: «أن يذبحها فيأكلها ولا يقطع رأسها فيرمي بها». [رواه البغوي والإمام أحمد والشافعي والدارمي والطيالسي والنسائي والحاكم في المستدرک کلهم من طريق ابن عينة].

### والدليل على قوله: وقلّي من قبل موت سلخ أو قطع يلي:

31 - ففي الحديث: «لا تعجلوا الأنفس حين تزهق».

- ولعلّ كراهة إيانة الرأس من هذا القبيل.

### والدليل على قوله: وتارك زكاة ممكن:

32 - ضمن هذه الفروع مبينة على قاعدة أصولية هي تقريرهم أن التارك فعل يكلف صاحبه بموجبه، لأن التكليف لا يقع إلا بالأفعال وعقدها الشيخ عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي في مراقي السعود بقوله:

ولا يكلف بغير الفعل	باعث الأنبيا ورب الفضل
فكفنا بالنهي مطلوب النبي	والكف فعل في صحيح المذهب
له فروع ذكرت في المنهج	وسردها من بعد ذا البيت يجي
من شرب أو خيط زكاة فضل ما	وعمد رسم شهادة وما
عطل ناظرٌ وذو الرهن كذا	مفرط في العلف فادر المأخذا
وكالتي ردت بعيب وعدم	وليها وشبهها مما علم

- وهذه القاعدة مبينة على قولهم: من قدر على إيصال نفع لغيره فلم يفعل هل يعد تركه فعلاً بموجبه أو لا؟

- وعقدها الشيخ علي الزقاق في المنهج المنتخب بقوله:

وهل كمن فعل تارك كمن له بنفع قدوة لكن كمن  
- يقول الناظم بـ (من شرب) يعني أن من عنده فضل شراب فمنعه من مضطر حتى مات عطشاً فهل يضمن ديته؟

- ولا بناء على هذه القاعدة.

وقوله: (أو خيط) يريد من عنده خيط حرير فطلبه من به جائفة يريد أن يخيطنها به فمنعه منه حتى مات بسببها، فهل يضمن ديته أو لا؟.

- وقوله: (ذكاة) يريد به من مر على صيد لم ينفذ مقتله وأمكنته ذكاته فلم يفعل حتى مات، فهل يضمنه أو لا؟.

- ومن عنده فضل ماء ولجاره زرع يخاف عليه فلم يمكنه من سقيه حتى تلف، فهل يضمنه أو لا؟.

- ومن عنده عمد فطلبه صاحب جدار خاف سقوطه فلم يفعل حتى سقط الجدار، فهل يضمن بناء على أن الترك فعل أو لا؟.

- ومن أمسك وثيقة حق لشخص حتى تلف حقه ذلك، فهل يضمن أو لا؟.

- ومن عطل كراء الرهن والحال أن كراءه ذو بال، هل يضمن أو لا؟.

- ومن دفعت له دابة وعلفها، فقبل له: علفها واسقها، فلم يفعل حتى ماتت، هل يضمن أو لا؟.

• فكل هذه الفروع مبنية على هذا الأصل.

**والدليل على قوله: وكل يسئِلُ الدم إن صح فقط:**

33 - قال ابن أبي شيبه: حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن يحيى بن

حبان عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب قال: رجعت إلى أهلي وقد كان لهم شاة، فإذا هي ميتة فذبحتها فتحركت فأتيت أبا هريرة وذكرت ذلك له فأمرني بأكلها. اهـ.

34 - وحدثني يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير في الذبيحة، قال: إذا مصعت بذنبها أو طرقت بعينها أو تحركت فقد حلت. اهـ.

35 - وحدثنا عباد بن عوام عن جُماع عن عطاء، قال: إذا ذكيت فحركت ذنباً أو طر أو رجلاً فهي ذكية. اهـ.

- وأخرج ابن أبي شيبة أسانيد بذلك عن الحسن وعامر بن عبدة وعلي والضحاك وسعيد بن جبير.

36 - وفي مصنف عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: إذا ذبحتها فمضعت ذنبها أو تحركت فحسبك.

37 - وذكر عبد الله الرزاق بسنده: عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً، قال: إذا ضربت بذنبها أو برجلها أو أطرفت بعينها فهي ذكاة.

38 - وعن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال لي: الموقوذة والمرتدية والنطيحة وما أكل السبع منها قال: إذا ذكيت وعينها تطرف أو قائمة من قوائمها فلا بأس بها.

39 - وروى البيهقي بسنده:

- عن زيد بن ثابت قال: سئل رسول الله ﷺ عن شاة نيب فيها الذئب فأدرکت وبها حياة فذكيت فأمر النبي ﷺ بأكلها. اهـ [من مواهب الجليل من أدلة خليل ج 2 ص رقم 206، 207].

**والدليل على قوله: ثم المقاتل إلى قوله: نثر دماغ:**

40 - قوله تعالى: ﴿حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَتَهُ وَالْدَّمَ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُرْتَدِيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ [المائدة: 3].

والدليل على قوله: وكل جنيناً مشعراً في الخلق... إلخ:

41 - ما رواه أبو داود عن جابر وأحمد في المسند:

- عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «ذكاة الجنين ذكاة أمه».

- قال المنذري: وهذا إسناد حسن، يعني إسناد حديث أحمد.

42 - وفي الموطأ:

- عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: ذكاة ما في بطن الذبيحة في ذكاة

أمه إذا كان قد تمّ خلقه ونبت شعره. اهـ [من الموطأ].

- وأكله مقيد بتمام خلقه ونبات شعره كما قال في النظم تبعاً لأصله.

43 - وفي الموطأ أيضاً:

- وروى عن نافع عن ابن عمر مثله: فإن خرج حياً ذكياً وجوباً إلا أن

يبادر فيفوت فيجوز أكله.

44 - وفي رواية قلنا: يا رسول الله ننحر الناقة ونذبح البقرة والشاة في

بطنها الجنين أنلقيه أم نأكل؟ قال: «كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه» [رواه

أحمد وأبو داود].

وأما الكلام على ميتة ما لا نفس له سائلة. ففي مواهب الجليل من

أدلة خليل ج 2 ص 209، قلت: والقول بعدم أكل الجراد إذا مات بغير

سبب هو رواية عن الإمام أحمد وهو قول الإمام مالك ويروى أيضاً عن

سعيد بن المسيب، وهذا القول منهم اجتهاد مقدوح فيه بما ورد آنفاً

عنه ﷺ.

45 - «أحلت لنا ميتتان ودمان فالميتتان السمك والجراد...» الحديث

ولم يفصل.

- ومن تبیین المسالك للشيخ عبد العزيز حمد ج 2 ص 306 وقال

مطرف: لا يفتقر لذكاة - يعني الجراد - فيؤكل ولو وجد ميتاً، وبه قال

الثلاثة لحديث: «أحلت لنا ميتتان ودمان فالميتتان فالحوت والجراد، وأما

الدمان: فالكبد والطحال» [أخرجه ابن ماجه والحاكم والبيهقي عن ابن عمر، وأشار

السيوطي إلى صحته. قال المناوي: قال البيهقي بعد تخريجه: هذا إسناد صحيح وهو في معنى المسند].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب خمسة وأربعون (45) دليلاً.



## بَابُ الْمُبَاحِ

- 1- باب طعام طهر المباح ثم بحري وإن ميتاً وطير ونعم
- 2- وغير ما افترس من وحش كبير
- 3- ضربوب القنفذ ذي سم آمن
- 4- عصير الفقاع سويبا عقيد
- 5- لا الأدمى والخمر إلا أن يغص
- 6- وصيد ذي الإحرام لا لَحْمُهُ قَل
- 7- قاتل عليه والمحرم النجس
- 8- ويكره الفيل وهر كلب ما

- اشتمل هذا الباب على ثمانية أبيات (8) تضمنت قول الأصل:

«باب المباح: طعام طاهر والبحري وإن ميتاً وطير ولو جلالة وذا مخلب، ونعم، ووحش لم يفترس كيربوع وخلد ووبر، وأرنب، وقنفذ، وضربوب وحية آمن سمها وخشاش أرض، وعصير وفقاع وسويبا وعقيد آمن سكره وللضرورة ما يسد غير الأدمى وخمر إلا لغصة، وقدم الميت على خنزير وصيد لمحرم.

- وطعام غير إن لم يخف القطع وقاتل عليه.

- والمحرم النجس وخنزير وبغل وفرس وحمار ولو وحشياً دجن.

- والمكروه: سبع، وضبع، وثعلب، وذئب، وهر، وإن وحشياً وفيل، وكلب ماء وخنزيره وشراب خليطين ونبذ بكدباء، وفي كره القرد والطين وفي منعه. قولان».

(باب) في المباح والمكروه من الأطعمة والأشربة .

(باب طعام طهر) والمعنى: أن الطعام الطاهر وهو المباح أكله وشربه سواء كان جامداً أو مائعاً حتى البول من مباح الأكل (بحري)؛ أي والبحري المنسوب له لخلقه فيه وحياته فيه إن أخذ منه حياً بل (وإن) أخذ منه حال كونه (ميتاً وطير) ولو كان جلالة، والجلالة: هي البقرة التي تتبع النجاسات والفقهاء يستعملونها في كل حيوان يستعملها .

(ونعم)؛ أي إبل وبقر وغنم ولو جلالة ولو تغير لحمها من ذلك على المشهور عند اللخمي واتفاقاً عند ابن رشد (وغير ما افترس من وحشي) وأما المفترس منه فهو المكروه، كما سيأتي .

وقوله: (كيريوع) وهي دابة قدر بنت عرس رجلاها أطول من يديها عكس الزرافة (وخلد) مثلث الخاء المعجمة وهو فأر أعمى يكون بالصحارى، والجنات أعطى من الحسن ما يغني عن البصر .

- (او ارنب): فوق الهر ودون الثعلب في أذنيه طول ورجلاه أطول من يديه .

- (ضب): وهو دابة معروفة يعيش سبعمائة (700) سنة ويمكن في الجحر في فصل الشتاء ولا يألف الماء .

- (وبر): دابة من دواب الحجاز فوق اليربوع ودون السنور، طحلاء اللون، حسنة العينين، شديدة الحياء، لا ذنب لها، توجد في البيوت، جمع وبر - بضم فسكون - كأسد وأسد ووبر - بكسر الواو - وطحلاء - بالطاء المهملة - أي لونها بين البياض والغبرة .

(ضربوب) - بضم الضاء المعجمة وموحدتين بينهما واو ساكنة -: كالقنفذ في الشوك إلا أنه قريب من خلقة الشاة .

- (القنفذ) - بضم القاف وفتحها -: دوية أكبر من الفأر كلها شوك إلا رأسها ويطنها ويداها أطول من رجليها .

وقوله: (ذي سم) هكذا وجدناه في النسختين بالجر ولعله معطوف على

كبريوع أمن سما - مثلث السين المهملة وفتحها - أفصح واحتيج لأكلها . رواه ابن القاسم فيها، وله في غيرها إن لم يُحتج له ويعتبر أمن السم بالنسبة للمستعمل، فيجوز أكل ذي سم لِمَنْ ينفعه ذلك ولا بدّ أن تذكّي في موضع ذكاتها التي أشار إليه أهل الطب فإن لم يؤمن حرم أكله ويجري هذا في ذوات السموم كلها .

قوله: (وخشاش التراب فاعلمن) لا بأس بأكله إن لم يكن في أكله ضرر وقبلته الطبيعة كالديد والبعوض والخنفساء وبنات وردان، وذكاته كذكاة الجراد التي تقدم ذكرها . ومن المباح (عصير الفقاع) وهو شراب يتخذ من قمح وتمر وقيل ماء جعل فيه زبيب ونحوه حتى انحل إليه و(سوبييا) شراب يتخذ من الأرز صفة ذلك أنه يطبخ الأرز طبخاً شديداً حتى يذوب في الماء ويصفى بنحو منخل ويحلّى بالسكر .

ومن الطاهر (عقيد) ماء عنب يغلى على النار حتى ينعقد ويذهب إسكاره الذي حصل في ابتداء غليانه، ولا يحد غليانه بذهاب ثلثه مثلاً، وإنما المعتبر زوال إسكاره . وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (لم يسكرون)، وقول الناظم: (والحظر في الطوي المبيد لا الآمي)، يشير إلى قول الأصل: «وللضرورة ما يسد غير آدمي وخمر إلا لغصة؛ أي وللضرورة والمباح المأذون فيه فلا ينافي أنه واجب للضرورة؛ أي خوف هلاك النفس علماً أو ظناً ما يسد؛ أي يحفظ الحياة غير آدمي مسلماً أو كافراً . هذا هو المشهور، وقد تقدم قول الأصل: «في الجنائز والنص عدم جواز أكله لمضطر وصحح أكله، وهل حرمة تعبدية أو معللة بإيذائه لما قيل: أنه إذا جاف صار سما» .

- قال في أسهل المسالك:

وجاز ما يسد للضرورة لا الآدمي والخمر لا للغصة

- وقول الناظم: (والخمر إلا ان يغص).

ففي العتبية:

- سئل مالك رحمته الله عن الخمر إذا اضطر إليها أيشربها؟

- قال: لا ولن تزيده إلا شراً .



- ابن رشد تعليل مالك رضي الله تعالى عنه به قال لا تزيده إلا شراً يدل على أنه لو كان في شربها منفعة لجاز له أن يشربها، وأنه لا فرق عنده بين الميتة والخمر في إباحتها للمضطر.

وقوله: (إلا ان يغص) بطعام أو غيره فيجوز إزالتها بالخمر.

وقوله: (ولو ميتة قدم على الخنزير نص)؛ أي وقدم أيها المضطر وجوباً الميتة على الخنزير سواء كان حياً أو مذبوحاً أو معقوراً، لأن لحم الخنزير حرام لذاته، والميتة لوصفها وما حرم لذاته أشد مما حرم لوصفه، أو قدم الميتة على (صيد ذي الإحرام لا لحمه)؛ أي لا يقدم محرم مضطر ميتة على لحمه؛ أي صيد المحرم الذي مات باصطياده أو صيد له قبل اضطراره له بل يقدم لحمه على الميتة، ولا تقدم الميتة على (طعام غير) بل يقدم عليها ندباً، ولكن محل تقديم طعام الغير على الميتة (عند امن للقطع) ليده فيما سرقته القطع كتمر الجرين، وغنم المراح والضرب فيما لا قطع في سرقته.

وقوله: (بل قائل عليه) وإذا امتنع من له فضل طعام أو شراب من دفعه للمضطر إليه قاتل المضطر ولو كافراً جوازاً صاحب الطعام عليه؛ أي الطعام بعد أن يعلمه باضطراره وإنه إن لم يعطه مختاراً قاتله فإن قتل المضطر صاحب الطعام فهدر وإن قتل رب الطعام المضطر اقتص منه إن كان المقتول مكافئاً له، فإن كان كافراً مثلاً، ورب الطعام مسلماً فلا يقتل به ومحل مقاتلته عليه إذا لم يكن معه ميتة يستغنى به عنه ويرشد له ما تقدم أنه إذا خاف الضرر بأخذه قدم الميتة ولفظ: قاتل في الأصل بصيغة الماضي من أفعال المشاركة وهذا يحتمل أن يكون فعل أمر؛ أي قاتل أيها المضطر عليه؛ أي على الطعام والشراب.

- ثم شرع يتكلم على المحرم النجس بعد أن تكلم على الطاهر المباح:

(والمحرم) في الاختيار (النجس) أصالة أو عروضاً جامداً أو مائعاً (خنزير) الحيوان المعروف المجمع على تحريمه.

(الحمار الإنسي والبغل والفرس) على اختلاف في المذاهب فدليل الإمام مالك على حرمة لحوم الخيل استنباطه من آية النحل وهي قوله تعالى: ﴿وَالْحَيْلَ

وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴿ [النحل: 8] مع قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ  
الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوهَا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿ [غانر: 79].

- فذكر الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة، وذكر الأنعام للركوب  
والأكل، قال مالك: وهذا أحسن ما سمعت.

- وقال بذلك مع الإمام مالك والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو عبيد  
للاستنباط المتقدم وسيأتي لنا في الأدلة الأحاديث الدالة على ذلك.

- وقال ابن قدامة: وأباح لحوم الخيل أحمد، وبه يقول: ابن سيرين،  
وروى ذلك ابن الزبير والحسن وعطاء والأسود بن يزيد، وبه قال حماد بن  
زيد والليث وابن المبارك والشافعي وأبو ثور.

- وروى عن أسماء رضي الله عنها: ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً ونحن  
بالمدينة فأكلناه. [متفق عليه أخرجه البخاري في ثلاثة مواضع وأخرجه مسلم].

- وفي حديث جابر بن عبد الله قال: ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال  
والحمير فنهانا رسول الله ﷺ عن البغال والحمير ولم ينهنا عن الخيل. [أخرجه  
أبو داود].

وسكت عنه كما سكت عنه المنذري.

(ويكره الفيل وهر) ويسمى السنور؛ أي كلب ماء ويكره الكلب كذلك  
وأفتى كثير بحرمة الكلب وهو قول قوي في المذهب.

- بل قال الشيخ داود شيخ النسائي: يؤدب من نسب إباحته لمالك. [كما  
في شرح الزرقاني على خليل].

- وبه قال الثلاثة قال النووي: لحم الكلب حرام عندنا وبه قالت الأئمة  
بأسرها إلا رواية عن مالك.

(ونو افتراس)؛ أي أكل كل ذي ناب من السباع كالأسد والذئب والنمر،  
وعليه عمل أهل المدينة؛ أي تحريم أكل كل ذي ناب مفترس. وشهره ابن  
عبد البر قال: لا يجوز أكل كل ذي ناب من السباع وكل ما افترس وأكل  
اللحم فهو سبع. وهذا هو المشهور عند مالك. وبه قال الثلاثة: إلا أن الضبيع  
والثعلب مباحان عند الشافعي وكذلك الضبيع عند أحمد.

- أما الثعلب فأكثر الروايات عنه تحريمه . ولقد أشار الشيخ خليفة بن حسن إلى المكروهات بقوله :

مكروها ذيب وهر مطلقاً      وثعلب ضبع وسبع يتقى  
خنزير ماء كلبه كذا الفيل      كذا شراب من خليطين عمل  
وكل منبوذ بكالدباء      بكرهه فاحكم بلا امتراء  
والقرد والطين ففي كرههما      والمنع قولان فسوئتهما

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك :

وتكره النمرور والأسود      والذئب والضبع والفهود  
والهر والثعلب ثم الفيل      والخلف في حرمتها منقول

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله: باب طعام طهر المباح:

1 - قوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طِبَّاتٍ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَنْعَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: 267].

2 - ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿51﴾﴾ [المؤمنون: 51].

3 - ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿96﴾﴾ [المائدة: 96].

4 - ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: 2].

5 - ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: 29].

6 - ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: 32].

7 - ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ...﴾ إلى قوله: ﴿سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [المائدة: 4].

8 - ﴿وَالَّذِينَ خَلَقْنَا لَكُمْ فِيهَا دِفءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿5﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿6﴾ وَتَحْمِلُ أَنْفَالَكُمْ إِنْ بَدَلْتُمْ تَكُونُوا بِلَاغِيهِ

إِلَّا يَشِقُّ الْإِنْفُسَ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿٧﴾ [النحل: 5 - 7].

9 - ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِيُعْتَمِدَ الْبَشَرُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ تَبُوءُونَ. مِنْ بَيْنِ قَرْيَةٍ وَدَمِيرٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴿٦٦﴾ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ لَتَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [النحل: 66، 67].

10 - ﴿أَنَا صَبِيَّةٌ أَلَمَّةٌ مَبِيَّةٌ ۖ...﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تُنْكِرْ﴾ [عبس: 25 - 31].

**والدليل على قوله: ثم بحرياً وإن ميتاً:**

11 - الأصل فيه:

- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل عن ماء البحر، فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته».

12 - وفي الصحيحين وغيرهما:

- عن جابر قال: غزونا جيش الخبط وأميرنا أبو عبيدة فجعلنا جوعاً شديداً فألقى البحر حوتاً ميتاً لم نر مثله، يقال له: العنبر، فأكلنا منه نصف شهر فأخذ أبو عبيدة عظماً من عظامه فمر الراكب تحته، قال: فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك النبي ﷺ فقال: «كلوا رزقاً أخرج الله ﷻ لكم واطعمونا إن كان معكم» فاتاه بعضهم بشيء فأكله. [متفق عليه].

13 - وعن أبي شريح قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ذبح ما في البحر لبني آدم» [رواه الدارقطني وذكره البخاري عن أبي شريح مرفوعاً].

**والدليل على قوله: وطير:**

14 - عن أبي موسى قال: رأيت رسول الله ﷺ يأكل دجاجاً. [رواه البخاري].

15 - وعن بريد بن عمرو بن سفيينة عن أبيه عن جده، قال: أكلت مع رسول الله ﷺ لحم حبارى. [رواه الترمذي وأبو داود].

**والدليل على قوله: ونعم:**

16 - قوله تعالى: ﴿وَمِنْ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَسَاتٌ ۖ كُلُوا مِنْهَا رِزْقًا مِنْ اللَّهِ

وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٤٢﴾ ثَمَنِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الصَّخَّانِ اثْنَيْنِ  
 وَمِنَ الْمَمَزِ اثْنَيْنِ قُلْ ءَاللَّذِكْرِئِينَ حَرَّمَ أَرِ الْأُنثِيَّيْنَ أَمَّا اسْتَمَلَّتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثِيَّيْنَ  
 تَبْتَغُونِ بِمِلَّةٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٤٣﴾ وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ  
 ءَاللَّذِكْرِئِينَ حَرَّمَ أَرِ الْأُنثِيَّيْنَ أَمَّا اسْتَمَلَّتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثِيَّيْنَ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ  
 إِذْ وَصَّيْتُكُمْ اللَّهُ بِهَذَا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ  
 عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٤﴾ [الأنعام: 142 - 144].

والدليل على قوله: وغير ما افترس من وحش:

17 - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: 2].

والدليل على قوله: كيربوع:

18 - قال ابن أبي شيبة في المصنف: حدثنا ابن المبارك عن معمر عن  
 هشام عن أبيه قال: لا بأس بأكل اليربوع.

19 - وحدثنا عبد الرزاق عن معمر عن هشام عن أبيه قال: لا بأس به.

20 - وحدثنا زيد بن حباب عن حماد عن سلمة عن قتادة عن ابن عباس  
 قال: لا بأس باليربوع والخلد. اهـ [من مواهب الجليل من أدلة خليل ج 2 ص 213].

الدليل على حلية الأرنب والضب:

21 - الأصل في إباحتهما:

- ما في الصحيحين: أن أبا طلحة ذبح أرنباً وبعث إلى النبي ﷺ بوركها  
 أو فخذها، فقبله وأكل منه.

22 - وفي الصحيحين أيضاً:

- عن ابن عباس عن خالد بن الوليد أن النبي ﷺ قدم له ضب محنوذ  
 فرفع يده عنه، فقال خالد بن الوليد: أحرام الضب يا رسول الله؟ قال: «لا  
 ولكن لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه». قال خالد: فاختزرته فأكلته  
 ورسول الله ﷺ ينظر فلم ينهني.

23 - وفي حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «كلوا فإنه حلال ولكنه

ليس من طعامي» [رواه أحمد ومسلم].

### والدليل على حلية الوبر والضربوب والقنفذ:

24 - ما روي عن ابن عباس أنه قال: أحلّ الله حلالاً وحرّم حراماً وسكت عن أشياء فما سكت عنه فهو عفو عنه. [أخرجه ابن أبي شيبة].

25 - وقد أخرج البيهقي بسنده:

- عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عن أكل القنفذ فتلا: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية.

### والدليل على قوله: عصير الفقاع وما بعده من الأشربة:

26 - الحديث المتفق على صحته أخرجه البخاري ومسلم:

- عن سهل بن سعد قال: دعا أبو أسيد الساعدي رسول الله ﷺ في عرسه وكانت امرأته يومئذ خادمهم وهي العروس، قال: أتدرون ما سقت رسول الله ﷺ؟ أنقعت له تمراتٍ من الليل فلما أكل سقته إياه.

27 - وفي صحيح مسلم: من حديث أنس رضي الله عنه قال: لقد سقيت رسول الله ﷺ بهذا القدح الشراب كله الماء والنيذ والعسل واللبن.

28 - عن عائشة قالت: كنا ننبد لرسول الله ﷺ في سقاء يوكأ أعلاه وله عزلاه ننبذه غذوة فيشربه عشياً وننبذه عشياً فيشربه غذوة. [رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي].

29 - وعن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ ينبد له أول الليل فيشربه إذا أصبح يومه ذلك واللييلة التي تجيء والغد واللييلة الأخرى والغد إلى العصر، فإذا بقي شيء سقاه الخدام أو وأمر به فصب. [رواه أحمد ومسلم].

30 - وفي رواية: كان ينقع الزبيب فيشربه اليوم والغد والغد وبعد الغد إلى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقي الخادم أو تهراق. [رواه أحمد ومسلم وأبو داود، وقال: معنى يسقي الخادم: يبادر به الفساد].

### والدليل على قوله: والحظر في الطوي المبيد:

لا الأدمي والخمر إلا أن يغص وميته قدم على الخنزير.

31 - نصّ قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَلْ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ

إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: 119].

32 - ومن الموطأ:

- قال مالك: من أحسن ما سمعت في الرجل يضطر إلى الميتة أنه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها فإن وجد عنها غنى طرحها.

- قال أبو عمر: وحجة مالك أن المضطر ليس ممن حرمت عليه الميتة، فإذا كانت حلالاً له أكل منها ما شاء حتى يجد غيرها فتحرم عليه.

33 - وعن أبي واقد الليثي قال: قلت: يا رسول الله إنا بأرض تصيبنا مخمصة فما يحل لنا من الميتة؟ قال: «إذا لم تصطبحوها ولم تغتبقوا ولم تحتفتوا بها بقللاً فشانكم بها» [رواه أحمد].

قوله: «إذا لم تصطبحوها ولم تغتبقوا».

- قال ابن رسلان في شرح السنن: الاضطباح: هاهنا أكل الصبوح وهو الغداء، والغبوق: أكل العشاء.

- وقوله: «ولم تحتفتوا بها بقللاً» بفتح المثناتين من فوق بينهما حاء مهملة، وبعدهما فاء مكسورة ثم همزة مضمومة من الحفاء وهو البردي نوع من جيد التمر.

34 - وعن جابر بن سمرة أن أهل بيت كانوا بالحرّة محتاجين قال: فماتت عندهم ناقة لهم أو لغيرهم فرخص لهم رسول الله ﷺ في أكلها قال: «فعمصتهم بقية شاتهم أو شتتهم» [رواه أحمد].

35 - وفي لفظ: أن رجلاً نزل الحرّة ومعه أهله وولده، فقال رجل: إن ناقة لي ضلت فإن وجدتها فأمسكها فوجدتها فلم يجد صاحبها فمرضت، فقالت امرأته: انحرها فأبى فنفتت فقالت: اسلخها حتى نقدد شحمها ولحمها ونأكله، فقال: حتى أسأل رسول الله ﷺ فأتاه فسأله، فقال: «هل عندك غنى يغنيك؟» قال: لا، قال: «فكلوه» قال: فجاء صاحبها فأخبره الخبر قال: «هلا كنت نحرتها؟» قال: استحييت منك. [رواه أبو داود وهو دليل على إمساك الميتة للمضطر].

والدليل على قوله: والمحرّم النجس:

36 - قوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: 157].

- ولهذه الآية قال بعض العلماء بحرمة كل ما تستخبثه النفس فحرموا لذلك الديدان والجعلان وبنات وردان والخنافس والفأر والوزغ والحرباء والجراذين والعقارب والحيات .

- وعلى هذا الجمهور أحمد والشافعي وأبو حنيفة وأما ما عليه مالك فقد تقدم من أن خشاش الأرض حلال .

### والدليل على حرمة الخنزير:

37 - قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانَةُ وَالْأَدْمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ﴾ [المائدة: 8] .  
- وتكرر ذلك في النحل والبقرة فهو حرام أصالة لا يحل بوجه من الوجوه .

### والدليل على حرمة الحمار:

38 - فقد روى جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل . [متفق عليه] .

- قال ابن عبد البر: روي عن النبي ﷺ تحريم لحوم الحمر الأهلية: علي وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وجابر والبراء وعبد الله بن أبي أوفى وأنس وزاهر الأسلمي، وروى ذلك عن هؤلاء بأسانيد صحاح حسان .

- قال: وما روي عن غالب بن الحر لا يعرج على مثله مع ما عارضه، ويحتمل أن رسول الله ﷺ رخص لهم في مجاعتهم، وقد بين علة تحريمها المطلق بأنها تأكل العذرات . قال عبد الله بن أبي أوفى: حرّمها رسول الله ﷺ البتة من أجل أنها تأكل العذرة . [متفق عليه] .

... ومن مواجب الجليل من أدلة خليل ج 2 ص 217 بعد جلبه لقول ابن عبد البر:

- قلت: وقول ابن عبد البر: وما روي عن غالب بن الحر يشير به إلى ما أخرجه أبو داود في سننه بسنده عن غالب بن الحر قال: أصابتنا سنة فقلت: يا رسول الله ﷺ أصابتنا سنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حمر وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية، فقال: «أطعم أهلك من سمين حمرك إنما حرمتها من أجل حوالى القرية» .



- هذا لفظ حديث غالب بن الحر ويظهر بوضوح من لفظه ما ذكره ابن عبد البر من احتمال أن رسول الله ﷺ رخص لهم من أجل المجاعة التي حلت بهم الأثرى.

- إلى قوله: وقد حرمت لحوم الحمر الأهلية فالأمر في نظري على ما ذكره ابن عبد البر عليه رَحِمَهُ اللهُ. والله الموفق. اهـ.

### والدليل على حرمة البغل:

39 - زيادة على ما تقدم عن جابر قال: ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير فنهانا رسول الله ﷺ عن البغال والحمير ولم ينهنا عن الخيل. اهـ [من المغني].

40 - وعن المقدم بن معد كرب عن خالد بن الوليد أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير. [رواه النسائي وأحمد].

### والدليل على حرمة الفرس عند مالك:

41 - ففي الموطأ:

عن مالك أن أحسن ما سمع في الخيل والبغال والحمير أنها لا تؤكل لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾.

وقال تبارك وتعالى في الأنعام: ﴿لِتَرْكَبُوهَا مِنْهَا وَتَأْكُلُوا﴾ [غافر: 79].

42 - وأما القول بالإباحة فيؤيده حديث أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: نحرننا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه. وفي رواية: وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ. [رواه الشيخان].

43 - وحديث جابر بن عبد الله السابق قال: ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير فنهانا رسول الله ﷺ عن البغال والحمير ولم ينهنا عن الخيل. [أخرجه أبو داود].

### والدليل على قوله: ويكره الفيل... إلخ:

44 - عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير. [رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي].

- ففي الحديث دليل على تحريم ذي ناب من السباع وذي المخلب من الطير وإلى ذلك ذهب الجمهور.

- وحكى ابن عبد الحكم وابن وهب عن مالك مثل قول الجمهور.

- وقال ابن العربي: المشهور عنه الكراهة.

- قال ابن رسلان: ومشهور مذهبه على إباحتها ذلك. وكذا قال القرطبي.

45 - وعن جابر أن النبي ﷺ نهى عن أكل الهر وأكل ثمنها. [رواه أبو

داود وابن ماجه والترمذي].

46 - وعن أبي ثعلبة الخشني أن رسول الله ﷺ قال: «كل ذي ناب من

السباع فأكله حرام» [رواه الجماعة إلا البخاري وأبا داود].

47 - وروى عن ابن عمر أنه سئل عن لحوم السباع فقال: لا بأس بها.

فقيل له: حديث أبي ثعلبة الخشني.

فقال: لا ندع كتاب الله ربنا لحديث أعرابي يبول على ساقه.

48 - وسئل الشعبي عن لحوم الفيل والأسد فتلا هذه الآية: ﴿قُلْ لَا آجِدُ

فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: 145].

49 - وقال القاسم: كانت عائشة تقول: لما سمعت الناس يقولون:

حرم كل ذي ناب من السباع ذلك حلال. وتتلو هذه الآية: ﴿قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا

أُوحِيَ إِلَيَّ مَحْرَمًا﴾ ثم قالت: إن كانت البرمة ليكون ماؤها أصفر من الدم ثم

يراها رسول الله ﷺ فلا يحرمها.

- وعند مالك لا بأس بأكل سباع الطير كلها الرخل والنسور والعقب أو

غيرها ما أكل الجيف منها وما لم يأكل.

- وقال الأوزاعي: الطير كله حلال إلا أنهم يكرهون الرخل.

- وحجة مالك أنه لم يجد أحداً من أهل العلم يكره أكل سباع الطير،

وأنكر الحديث عن النبي ﷺ، أنه نهى عن أكل كل ذي مخلب من الطير.

- وقد نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع من طرق متواترة.

- وروى ذلك جماعة من الأئمة الثقات الأثبات، ومحال أن يعارضوا بمثل حديث ابن أبي عمار، قال أبو عمر: وأجمع المسلمون على أنه لا يجوز أكل القرد لنهي رسول الله ﷺ عن أكله، ولا يجوز بيعه لأنه لا منفعة فيه، قال: وما علمت أحداً رخص في أكله إلا ما ذكره عبد الرزاق عن معمر عن أيوب. سئل مجاهد عن أكل القرد، قال: ليس من بهيمة الأنعام.

- لم يتعرض الناظم لذكر الضبع مع أن الأصل ذكره.

50 - وقد روي عن جابر أنه سئل عن الضبع أصيد هي؟ قال: نعم، قيل: أتؤكل؟ قال: نعم، قيل: سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. [أخرجه أبو داود والنسائي والدارقطني والترمذي].

### والدليل على قول الشيخ خليفة بن حسن:

كذا شراب من خليطين عمل:

51 - روى معبد بن كعب عن أمه وكانت قد صلّت القبليتين أن رسول الله ﷺ نهى عن الخليطين وقال: «انبلدوا كل واحد منهما على حدته». - هذا الحديث رواه البغوي والشافعي وفي سنده ابن إسحاق وهو مدلس لكن عبد الله بن أبي قتادة روى عن أبيه قال:

52 - نهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين التمر والزهو والتمر والزبيب ولينبذ كل واحد منهما على حدة. [وهذا الحديث متفق على صحته رواه البخاري ومسلم].

53 - وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت والمقير والحتمة والنقير وقال: «كل مسكر حرام» [متفق عليه].

- قال العلماء: إنما نهى عن هذه الأوعية لأنها أوعية منتنة ولها ضراوة يشتد بها النبيذ ولا يشعر بذلك صاحبها فيكون على غرر من شربها بخلاف غير المربوب من أسقية الأدم فهو جلد رقيق إذا اشتد فيه النبيذ تقطع وانشق فلا يخفى على صاحبه أمره.

- واختلف العلماء في بقاء هذا النهي ونسخه فذهب إلى بقاءه، وعدم

نسخه ابن عمر وابن عباس، وإليه ذهب مالك وأحمد وإسحاق، وذهب قوم إلى أنه منسوخ بحديث بريدة الأسلمي عند مسلم قال:

54 - قال رسول الله ﷺ: «كنت نهيتكم عن الأشربة إلا في ظروف الأدم فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً».

55 - وعن جابر عند مسلم أيضاً: أن النبي ﷺ كان ينبذ له في سقاء فإن لم يكن فتورٌ من حجارة.

خاتمة: في التداوي:

ينقل دم إنسان إلى آخره ونقل كلية إليه، فمن تبين المسالك تدريب السالك إلى أقرب المسالك شرح الشيخ محمد الشيباني بن أحمد الشنقيطي الموريتاني ج 2 ص 373، 374، 375 ما نصه:

قلت: إذا كان علاج الغصة جائزاً بالخمير التي هي نجس وحرام بالكتاب والسنة والإجماع كان المسوغ لذلك هو أن إزالتها للغصة معلومة بالتجربة، فإن العلاج بالدم عند خوف الهلاك بنقله من إنسان لا يضر به إلى مريض يخاف الهلاك يكون جائزاً لأنه مما جرب شفاؤه حتى أصبح لسرعة إسعاف المريض لا غنى عنه في الطب الحديث.

- وكذلك نقل كلية الإنسان هو في غنى عنها إلى إنسان آخر تتوقف عليها حياته، فإذا كان نقله لا يضر به حالاً فالظاهر جوازه، ويرجع إلى الطبيب الماهر في ذلك، وظاهر مذهب الشافعي جواز التداوي بالنجاسات.

- قال النووي: وأما التداوي بالنجاسات غير الخمر فهو جائز سواء فيه جميع النجاسات غير مسكر، هذا هو المذهب والمنصوص، وبه قطع الجمهور، واستدل بحديث العرنيين الذي تقدم عن الصحيحين في كتاب الطهارة، وفيه أن نفرأ من بني عرينة لما مرضوا أمرهم النبي ﷺ بشرب ألبان الإبل وأبوالها فشرّبوا من ألبانها وأبوالها وصحوا.

- وقد تقدم في كتاب الطهارة أن أبوال الإبل وغيرها من النعم نجسة عند الشافعي وأبي حنيفة.

- ولذلك استدل الشافعي بالحديث على جواز التداوي بالنجاسات.

- أما مالك وأحمد فاستدل بالحديث كما تقدم على طهارة الفضلات من المباح الأكل.

- وأما التداوي بالنجس فإنه إن كان الغالب نجاحه كإزالة الغصّة بالخمير، فإن جوازه استدل عليه بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

- وقوله ﷺ: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾.

- قال القرطبي: والحجة في ذلك أن الضرورة ترفع التحريم فيصير مباحاً. هذه قاعدة من قواعد الفقه المشهورة: «الضرورات تبيح المحظورات» وهي من القواعد التي أسس الفقه عليها.

- قال في مراقي السعود:

قد أسس الفقه على رفع الضرر وإن ما يشق يجلب الوطر

- وقد تقدم الاستشهاد بهذا البيت في كتاب الطهارة عند كلام المصنف على ذكر المعفوات فانظره.

أما حديث أم سلمة: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم.

- وقد رواه الطبراني كما في الجامع الصغير:

- قال المناوي: قال الهيثمي: إسناده منقطع ورجاله رجال الصحيح،

رواه أيضاً ابن حبان والبيهقي.

- قال في المذهب: وإسناده صويلح.

- وقال ابن حجر: أورده ابن خالد عن ابن مسعود تعليقاً وقد أورده في

تعليق التعليق من طرق صحيحة. اهـ.

- لكن النووي قال: إن هذا الحديث يحمل على ما إذا وجد ما يتداوى

به من الحلال قال: فهو حرام عند وجود غيره وليس حراماً إذا لم يوجد

غيره. اهـ منه.

قلت: والذي ينبغي أن لا تنتهك حرمة آدمي لآخر؛ لأن وجود الكلية

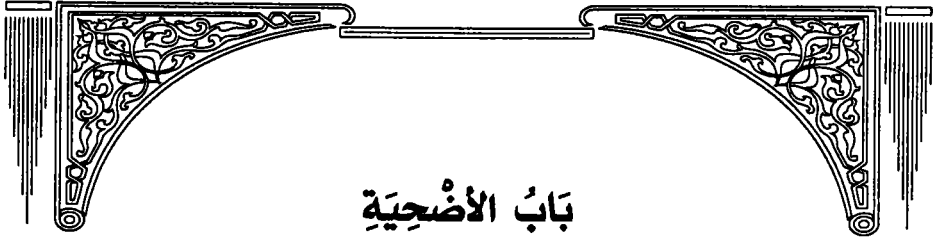
في الإنسان محقق نفعها إلا أن تقوم بوظيفة في إمساك البول، فهذا النفع

محقق وأما نقلها لشخص فإن نفعها محتمل يمكن أن يقبلها الجسم ويمكن أن يلفظها، وعليه فلا يجوز نقلها من الجسم المحقق نفعها فيه إلى جسم آخر محتمل للقاعدة: اتفق أرباب الفتوى أن المحقق لا يترك بالمظنون، فينبغي أن تؤخذ هذه الكلية من شخص مات بسبب حادث سيارة أو غيره، وتنقل بالسرعة إلى شخص آخر؛ لأن الحي أفضل من الميت، وكما يجوز نقل الكلية كذلك يجوز نقل غيرها من الأعضاء كالقلب والعين إذا تأكد الطبيب المسلم الثقة العدل موت المنقول عنه؛ لأن الحي أفضل من الميت وتوفير البصر أو الحياة لإنسان نعمة عظيمة مطلوبة شرعاً.

- وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾. بعد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾. وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ﴾.

- ويشترط في الاضطرار أن تكون الضرورة قائمة لا منتظرة في المستقبل وألا يكون هناك وسيلة أخرى من المباحات لدفع الحظر، وأن يتوفر عذر يبيح الإقدام على ذلك وألا يخالف المضطر مبادئ الإسلام، كما لا يباح أصلاً قتل الأدمي وأكله، وأن يقتصر على الحد الأدنى أو القدر اللازم لدفع الضرر؛ لأن إباحة الحرام ضرورة، والضرورة تقدر بقدرها. وبالله التوفيق.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب خمسة وخمسون (55) دليلاً.



## بَابُ الْأُضْحِيَّةِ

- 1 - باب لِحْرٍ غير محرم تسن
- 2 - من نعم ثنيتها أو جذع ضان
- 3 - ولو لأكثر من السبعة إن
- 4 - ولتغدي لكسر قرن ما يرى
- 5 - أو جرب أو عرج أو بشم
- 6 - أو تبر أو يخر أو صمع
- 7 - أو فقد جزء غير خصية فقط
- 8 - أو كسر سن لا لإثفار كبير
- 9 - ووقتها من ذبح من أم إلى
- 10 - وليعد إن سبق أو ساوى الإمام
- 11 - وإن توانى دون عذر أو عذر
- 12 - وإن نوى الوكيل نفسه فلب
- 13 - كالأخ عبد حبه والخلق تم
- 14 - وعامد وغالط لم تجر عن
- 15 - وامنع بما كل تعاوض ولو
- 16 - كهبة الثواب أو أجر لقاص
- 17 - نعم وإن لم تجز كالتعيب حال
- 18 - أو ما به غلط فاختر الثمن

- اشتمل هذا الباب على ثمانية عشر بيتاً (18).

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8) قول الأصل:

«باب: سن لحر غير حاج بمنى أضحية لا تجحف وإن يتيماً بجذع ضان  
وثني معز وبقر وإبل ذي سنة وثلاث وخمس بلا شرك إلا في الأجر وإن أكثر  
من سبعة إن سكن معه وقرب له، وأنفق عليه وإن تبرعا وإن جماء ومعقدة  
لشحم ومكسورة قرن لا إن أدمي.

كبين مرض، وجرب، وبشم، وجنون، وهزال، وعرج، وعور، وفائت  
جزء غير خصية وصمعاء جداً وذئ أم وحشية وبتراء وبكماء وبخراء وبابسة  
ضرع، ومشقوقة أذن، ومكسورة سن لغير إثغار أو كبر، وذاهبة ثلث ذنب لا  
أذن».

• باب في الأضحية:

قوله: (باب لحر غير محرم تسن اضحات)؛ أي الأضحية - بضم الهمزة  
وكسرهما - هي بهيمة الأنعام التي تذبح يوم عيد الأضحى، وتسمى أيضاً  
ضحية، والجمع ضحايا أو أضحية كما هي عبارة الناظم، والجمع أضحي كما  
يقول: أرطاة وأرطى وبها سمي يوم الأضحى، ومنه الحديث: «على كل أهل  
بيت أضحية». [قاله في لسان العرب].

قال: وأما قول حسان بن ثابت يرثي عثمان رضي الله عنه:

ضحوا بأشمط عنوان السجود به      يقطع الليل تسبيحاً وقرآناً

- فإنه استعارة وارد قراءة. اهـ [من لسان العرب ج 14 ص 477].

(ان يقدر) على التضحية بأن لا يحتاج لثمنها في الأمور الضرورية في  
عامه فإن احتاج له فيه فلا تسن له.

وقوله: (وإن يقم) الأولى وإن يتيماً بالنصب؛ أي وإن كان يتيماً صغيراً  
مات أبوه ويخاطب وليه بفعلها عنه من مال اليتيم ولو عرض تجارة.

وقوله: (من نعم) وهي الإبل والبقر والغنم لا من غيرها (ففيها) إن كانت  
معزاً أو بقرأ أو إبلاً أو جذع من الضأن، يعني أن أقل ما يجزئ في الضحية  
(جذع ضان) وهو ما أكمل سنة، وقيل: ابن عشرة أشهر، وقيل: ابن ثمانية،  
وقيل: ابن ستة أشهر.



- وأماً ثني المعز فهو ما دخل في السنة الثانية دخولاً بيناً كشهريين .  
 - وثني البقر: وهو ما أوفى ثلاث سنين ودخل في الرابعة .  
 - وثني الإبل: وهو ما أوفى خمسة سنين ودخل في السادسة .  
 - ويستوي من ذلك الذكر والأنثى كله في الإجزاء .  
 - قال المواق من المدونة: لا يجزئ ما دون الثني من سائر الأنعام في الهدايا والضحايا إلا الضأن وحدها فإن جذعها يجزئ .  
 - ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وهي من الأنعام والمجزئ ما لستة أوفى من الضأن انتمى  
 والمعز في العام يليه قد دخل ويقر لأربع قد انتقل

قوله: (بلا اشتراك للذات)؛ أي بلا اشتراك في ذات الثني، فلا تصح التضحية بالمشترك في ذاته بشراء أو إرث أو إعطاء إلا في الأجر؛ أي الثواب فيجوز التشريك فيه قبل التضحية بشروطه الآتية، وفائدة التشريك فيه سقوط طلبها على المشترك - بالفتح - ولو غنياً وإن انتفى شيء من الشروط فلا يجزئ عن واحد منهما، إن كان المشترك سبعة بل (ولو لأكثر من السبعة) والشروط المذكورة (إن قرابة) ولو حكماً كزوجة وأم ولد فله إدخالهما معه في الأجر (وما نهم معهم)؛ أي أشركهم في المؤونة بأن أنفق عليهم ولو تطوعاً وأن يكون ساكناً معهم في منزل واحد.

وقوله: (ولتعدن لكسر قرن ما برى) والمعنى: لا تجزئ مكسورة القرن إن كان لم يبرأ.

- (كبين مرض): أي مرض يبين؛ أي ظاهر فهو إضافة ما كان صفة وهو الذي لا تتصرف معه كتصرف السليمة، وعلة منع الإجزاء أنه يفسد اللحم ويضر بآكله .

- (أو عور) أي ذهاب بصر إحدى العينين ولو كانت صورة العين باقية، ومثله ذهاب أكثر بصر العين .

(وجرب)؛ أي بين جرب؛ أي الجرباء البين جربها فإنها لا تجزئ في الضحية .

- (أو عرج) وهو الذي يمنعها من مساورة أمثالها .
- (أو بشم)؛ أي تخمة من أكل غير معتاد أو كثير .
- (أو جن)؛ أي فقد أفهام الخطاب .
- (أو هزالها) وهي العجفاء التي لا مخ في عظامها لشدة هزالها .
- وقال ابن حبيب: هي التي لا شحم فيها كما سيأتي في الأدلة .
- (أو بكم)؛ أي البكماء؛ أي فاقدة الصوت من غير أمر عادي فلا تجزئ؛ فإن كان لأمر عادي كالناقة إذا مضى لها من حملها أشهر تبكم ولا تصوت ولو قطعت فلا يمنع الإجزاء .
- (أو بقر)؛ أي لا ذنب لها خلقة أو طرواً من جنس ما له ذنب فإنها لا تجزئ .
- (أو بخر)؛ أي منتنة رائحة فمها فلا تجزئ؛ لأنه يغير اللحم إلا ما كان أصلياً كبعض الإبل .
- (أو صمع)؛ أي صمعاء؛ أي صغيرة الأذنين جداً بحيث تصير كأنها بلا أذنين فلا تجزئ .
- (والبيس لكل الضرع)؛ أي جميعاً، وأما بيس بعضه فلا يمنع الإجزاء .
- (أو فقد جزء غير خصية) والمعنى: لا يجزئ فقد جزء كيد أو رجل بقطع أو خلقة كان الجزء أصلياً أو زائداً .
- (غير خصية)؛ أي بيضة، واغتفر نقص الخصية لعوده بمنفعة على اللحم .
- (أو شق فوق الثلث من أذن)؛ أي أكثر من ثلثها، وأما الثلث فلا يمنع .
- (أو كسر سن) اثنين فأكثر، وأما كسر الواحدة فصحيح في الشامل الإجزاء معه، وكذا يمنع الإجزاء قلعها لغير إثغار أو كبر وأما لهما فلا يمنع الإجزاء .
- (أو لذهاب ثلث النتب) فلا يجزئ لأنه لحم وعظم . (قر) تمام البيت .

- وتضمن البيت (9، 10، 11) قول الأصل:

«من ذبح لآخر الثالث».

- إلى أن قال:

- «ولا يراعى قدره في غير الأول، وأعاد سابقه إلا المتحرى أقرب إمام كان لم يبرزها، وتوانى بلا عذر قدره، وبه انتظر للزوال».

قوله: (ووقتها) في اليوم الأول لغير الإمام من تمام (نبح من أم)؛ أي الإمام إلى غروب الثالث ليوم العيد وتفوت بغروبه وليعد إن سبق؛ أي وأعاد استئناً سابقه بالذبح في اليوم الأول، وكذا مساويه. وهذا معنى قوله (أو ساوى الإمام إلا) إن أخفى (الإمام) أضحيته؛ أي لم يبرزها وكذلك إذا تحراه الفئام؛ أي الناس لكونهم لا إمام لهم ثم تبين لهم سبقه فتجزئهم على المشهور.

(وإن توانى) الإمام في ذبح أضحيته بلا عذر وأخر غيره تضحيته قدره؛ أي ذبح الإمام وضحى ثم تبين أنه سبق الإمام فإنها تجزئه، وإن توانى الإمام في التضحية به؛ أي بسبب (عذر) كاشتغال بقتال عدو (لانتظار) لقرب الزوال بحيث يبقى إليه فإن ذبح الإمام قبل ذلك ذبحوا بعده وإلا ذبحوا قبل الزوال ليلاً يفوتهم وقت الفضيلة في أول يوم.

- وتضمن البيت (12، 13، 14) قول الأصل:

«وصح إنابة بلفظ أن أسلم ولو لم يصل أو نوى عن نفسه أو بعبادة كقريب وإلا فتردد لا إن غلط فلا يجزئ عن واحد منهما».

(وإن نوى الوكيل نفسه فلرب) والمعنى أنها تجوز النيابة في ذبح الأضحية بلفظ: كأنبتك أو وكلتك على تذكيتها ويقبل الآخر، وذكره لغير ضرورة كالهدى والفدية والعقيقة وإن نوى الوكيل تضحيتها عن نفسه عمداً وأولى غلطاً، وتجزئ عن ربها (وإجزا للمعتاد) أو بعبادة مثل القريب والصديق الملاطف كالأخ والعبد والحب؛ أي الحبيب، والخلف في الأجنبي؛ أي وإن لم يكن قريباً عادته التصرف للمضحى بأن كان أجنبياً له عادة أو كان قريباً لا عادة له. ففي ذلك خلاف في صحة كونها ضحية عن مالکها وعدمها، وأما

أجنبي لا عادة له فلا تجزئ قطعاً فلا يدخل في الخلاف وعامد وغالط بأن ذبح أضحية غيره معتقداً أنها أضحيته من غير وكالة من ربها له على ذبحها، فمراده بالغلط الخطأ في الفعل كما عبّر به ابن محرز لا المتعلق باللسان لصحتها فيما يظهر لم تجز عن واحد منها فبالنسبة للذابح فلعدم ملكها قبل الذبح، وأما بالنسبة للمالك فلعدم النية وأما إن ذبحها عن نفسه عمداً فقال ابن محرز عن ابن حبيب عن أصبغ: أجزأته وضمن لربها قيمتها.

- وتضمن البيت (15، 16، 17، 18) قول الأصل:

«ومنع البيع وإن ذبح قبل الإمام أو تعيبت حالة الذبح أو قبله أو ذبح معيباً جهلاً، والإجارة والبدل إلا المتصدق عليه، وفسخت وتصدق بالعوض في الفوت إن لم يتول غير بلا إذن وصرف فيما لا يلزمه كأرش عيب لا يمنع الإجزاء».

قوله: (وامنع بها)؛ أي الأضحية (كل تعاوض) من بيع للحم أو جلد أو صوف أو غيرها كودك وأمنع البدل لها بعد ذبحها، وكذا بدل شيء منها كجلدها بشيء آخر ولو مجانساً للمبدل إلا لمتصدق عليه بالضحية كلها أو بعضها أو موهوباً له، كذلك فيجوز له بيع ما ملكه من لحمها وجلدها، وإجارته وبدله والهدية كالصدقة والهبة كما في التوضيح والحطاب.

(كهبة الثواب أو أجر لقاص)؛ أي لقصاب (ولو لجلد وعصب وعظم رضاض) تتميم للبيت (نعم) لا يجوز ذلك لو (لم تجز كالتعصيب حال الذبح) بأن أضجعها فاضطربت فانكسرت رجلها أو أصابت السكين عينها ففقأتها وذبحها فيهما فيحرم بيع شيء منها مع كونها لم يجز (أو الجهل له) أو ذبح معيباً جهلاً بالعيب أو بمنعه الإجزاء بأن اعتقد أنه لا يمنعه فتبين أنه يمنعه (أو قبل: وال)؛ أي ذبح قبل الإمام فإنها شاة لحم ولا يجوز بيعها، وكذلك إن ذبحها يوم التاسع يظن العاشر فإنها لا تجزئ ولا يجوز البيع.

وقوله: (أو ما به غلط فاختار الثمن مالكةا...) إلخ، يشير إلى قول الأصل: «وإن اختلط قبل الذبح وجاز أخذ العوض إن اختلطت بعده على الأحسن»؛ أي وجاز لمالك أضحية أخذ العوض عنها من غير جنسها كنقد وعوض إن اختلطت الضحية بغيرها بأن استناب رجلان، رجلاً عن الذبح

عنهما فذبح وإن اختلطا بعده؛ أي الذبح ولم يعرف كل ضحية فيجوز أخذ العوض على الأحسن، عن ابن عبد السلام معللاً له بقوله: لأن هذا لا تقصد به معاوضة، ولأنها شركة ضرورية فأشبهت شركة الورثة في لحم ضحيتهم.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله: باب لحر غير محرم تسن أضحية:

1 - قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۖ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ۗ﴾ [الكوثر: 1، 2].

2 - عن جبلة بن سحيم أن رجلاً سأل ابن عمر عن الضحية؛ أواجبة هي؟ فقال: ضحى رسول الله ﷺ والمسلمون فأعادها عليه فقال: أتعقل؟ ضحى رسول الله ﷺ والمسلمون.

3 - وعن ابن عمر قال: أقام رسول الله ﷺ بالمدينة عشر سنين يضحى.

4 - وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «ما عمل آدمي من عمل يوم النحر أحب إلى الله من إهراق الدم؛ إنها لتأتي يوم القيامة بقرونها وأشعارها وأظلافها، وإن الدم ليقع من الله بمكان قبل أن يقع بالأرض فطيبوا بها نفساً» [رواه الترمذي].

5 - قال: ويروى عن النبي ﷺ أنه قال في الأضحية لصاحبها بكل شعرة حسنة. ويروى بقرونها.

6 - وعن أنس قال: ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيديه وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحها. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي].

والدليل على قوله: لا إشراك... إلى قوله: ولو لأكثر من السبعة:

7 - قال في الموطأ: أحسن ما سمعت في البدنة والبقرة والشاة أن الرجل ينحر عنه وعن أهل بيته البدنة ويذبح البقرة والشاة الواحدة هو يملكها ويذبحها عنهم ويشركهم فيها، أما أن يشتري النفر البدنة أو البقرة أو الشاة يشتركون فيها في النسك، والضحايا فيخرج كل إنسان منهم حصته من ثمنها

ويكون له حصة من لحمها، فإن ذلك يكره وإنما سمعنا الحديث أنه لا يشترك في النسك وإنما يكون عن أهل البيت الواحد.

8 - وعن مالك عن ابن شهاب أنه قال: ما نحر رسول الله ﷺ عنه وعن أهل بيته إلا بدنة واحدة أو بقرة واحدة.

- قال مالك: لا أدري أيتهما. قال ابن شهاب.

- قال ابن شهاب: ...

- وقال الثلاثة: يجوز اشتراك سبعة في بدنة أو بقرة يشتركون في ثمنها ويضحون بها.

- وعن الشافعي وأحمد: يجوز الاشتراك ولو كان بعضهم يريد اللحم وبعضهم يريد الأضحية كما تقدم في الهدى كما في المجموع.

**والدليل على قوله: ولتعدن لكسر قرن:**

البيت (4) والأبيات الثلاثة بعده.

9 - الأصل في ذلك:

- ما في الموطأ:

- عن البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ سئل ما يتقى من الضحايا؟ فأشار بيده أربعاً، وكان البراء يشير بيده ويقول: يدي أقصر من يد رسول الله ﷺ: «المرجاء البين ظللها، والموراء البين عورها، والمریضة البين مرضها والمعجفاء التي لا تنقى» [أخرجه الخمسة وصححه الترمذي. قاله في منتقى الأخبار].

10 - وعن علي بن أبي طالب قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن ولا نضحى بعوراء ولا مقابلة ولا مدابرة ولا خرقاء ولا شرقاء، قلت: فما المقابلة؟! قال: «يقطع طرف الأذن»، قلت: فما المدابرة؟ قال: «قطع موخر الأذن»، قلت: فما الشرقاء؟ قال: «تشق الأذن»، قلت: فما الخرقاء؟ قال: «تخرق أذنها للسمة» [رواه أصحاب السنن].

11 - وعنه قال: نهى النبي ﷺ أن يضحى بعقباء الأذن والقرن. [رواه أبو

داود والترمذي].

- قال الباجي: وهذه الصفات كلها عندي لا تمنع الإجزاء، وإنما تمنع الاستحباب.

- ثم قال الباجي: والذي عندي أن الشق لا يمنع الإجزاء إلا أن يبلغ من الأذن المبلغ الذي يشوه الخلقة. والله أعلم. اهـ [من المتقى].

**والدليل على قوله: ووقتها من ذبح من أم... إلخ:**  
الأصل في ذلك:

12 - ما في الصحيحين:

- عَنْ جَنْدَبِ بْنِ سَفِيَانَ قَالَ: شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ نَظَرَ إِلَى غَنَمٍ قَدْ ذُبِحَتْ فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ شَاةً مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ».

13 - وفي الموطأ:

- عن بشير بن يسار أن أبا بردة ابن نيار ذبح ضحيته قبل أن يذبح رسول الله ﷺ يوم الأضحى فزعم أن رسول الله ﷺ، أمره أن يعود بضحية أخرى. قال أبو بردة: لا أجد إلا جذعاً يا رسول الله، قال: «وإن لم تجد إلا جذعاً فاذبح».

14 - وروي عن البراء قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك، ومن ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى» [متفق عليه].

والدليل على قوله: وامنع بها كُلاًّ تعاوض:

من المدونة:

15 - قال ابن القاسم: من اشترى أضحية وأراد أن يبدلها.

- قال مالك: لا يبدلها إلا بخير منها.

- فإن باعها قال ابن القاسم: إن لم يجد بالثمن شاة فليزد من عنده حتى يشتري مثلها.

16 - ومن المدونة:

- قيل لابن القاسم: فجلد الأضحية وصوفها وشعرها هل يشتري به متاع للبيت؟

- قال مالك: لا يبيعه ولا يشتري به شيئاً ولا يبدل جلدها بمثله ولا بخلاف، ولكن يتصدق به.

- قال: ولكن لا يعطي للجزار على جزره الهدايا والضحايا والنسك من لحومها ولا من جلودها شيئاً.

- قال الباجي: وهل يجوز له بيع لحم الشاة التي ذبحها قبل الصلاة؟ الظاهر أن ذلك لا يجوز للحديث: «هي خير نسك».

- قال في مواهب الجليل من أدلة خليل: هذه فروع بالاجتهاد لم يرد في أكثرها شيء عن النبي ﷺ والله تعالى أعلم. اهـ [من ج 2 ص 240].

17 - وعن علي بن أبي طالب قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه وأن أتصدق بلحومها وجلودها، وأجلتها ولا أعطي الجزار منها شيئاً، وقال: «نحن نعطي من عندنا» [متفق عليه. قاله في متقى الأخبار].

18 - وعن قتادة بن النعمان أن النبي ﷺ قام فقال: «إني كنت أمرتكم ألا تأكلوا لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام ليسعكم، وإني أحله لكم، فكلوا ما شئتم ولا تبيعوا لحوم الهدي والأضاحي، وكلوا وتصدقوا واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوها» [رواه أحمد].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب ثمانية عشر (18) دليلاً.



## فصل في العقيقة

- 1 - فصل وتندب العقيقة على أب وإن يعدم فمن مال جلى
- 2 - نهار سبع بيوم قد ولد قبيل فجره وإلا لم يعد
- 3 - وهي بجنس وبقدر وحكم لحم كالأضحية ولا شرك يوم

- اشتمل هذا الباب على ثلاثة (3) آيات تضمنت قول الأصل:

«وندب ذبيح واحدة وتجزئ ضحية في سابع الولادة نهاراً وألغى يومها إن سبق بالفجر والتصدق بزنة شعره، وجاز كسر عظامها، وكره عملها وليمة، ولطخها بدمه، وختانه يومها».

قوله: (فصل وتندب العقيقة).

والعقيقة: لغة: اسم لشعر رأس المولود.

وأطلق في عرف الشرع على ما يذبح في اليوم السابع من ولادته.

(على أب) أي من مال الأب لا من مال المولود، فالمخاطب بها الأب لا غيره إلا الوصي فيخاطب بها من مال اليتيم إذا لم تجحف به.

(وإن يعدم) الأب (فمن مال) الولد وتتعدد بتعدد المولود ذكراً أو أنثى، وقوله: نهاراً لا ليلاً، وحكى استحباب كون ذبحها بعد طلوع الشمس وإن لم تحل النافلة (سابع بيوم قد ولد) وألغى؛ أي لا يحسب يوم الولادة. قال في أسهل المسالك:

عن كل مولود ولو أنثى يعق ويومها يلغى إذا الفجر سبق - وقلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

ووقتها في سابع الولادة وذبحها بعيد فجر عاده

وألغى اليوم وإن فات الزمن فإنها تسقط في القول الحسن  
وقيل في الثاني فإن فات فقيل في ثالث وكل هذا قد نقل  
وقوله: (وهي بجنس)؛ أي من جنس ما يجزئ في الأضحية وهي  
الأنعام (وبقدر)؛ أي يسن (وحكم لحم) في منع البيع والتعويض كالأضحية؛  
أي كالضحية، فالتشبيهُ يرجع إلى الجنس والسن، وحكم اللحم.  
وقوله: (ولا شرك يوم)؛ أي ولا يجوز الاشتراك فيها كما يجوز في  
الأضحية فهي تخالف الأضحية في هذا الحكم.

- قال الشيخ خليفة ابن حسن في نظمه لهذا الموضوع:

ونذب ذبح مفرد من الغنم	يجزيه ضحية أمر علم
نهار سبع من ولادة فعل	ويومها المسبوق بالفجر بطل
كذا تصدق بزنة الشعر	والأمر جائز أن العظم كسر
وكرهوا وليمة أن تعملا	لكونه مخالفاً لمن خلا
كذلك لطح وألذ بدمها	أو أن يكون خثنه في يومها

قوله: كذا التصدق بزنة الشعر؛ أي وندب التصدق بزنة الشعر ذهباً أو  
فضة في أول يوم سابع قبل الذبح إن كان سواء عق عنه أم لا، وإن لم يخلق  
تحرى وتصدق به وندب أن يسبق إلى جوف المولود حلاوة لفعله ﷺ  
بعبد الله بن أبي طلحة من تحنيكه بتمر مضعها عليه الصلاة والسلام صبيحة  
ولادته ودعائه وتسميته.

وقوله: والأمر جائز أن العظم كسر؛ أي وجاز كسر عظامها؛ أي العقيقة  
وقيل: يندب، لأن فيه مخالفة للجاهلية في امتناعه من كسر عظامها مخافة أن  
يصيب المولود وتقطيعها من المفاصل ف جاء الإسلام بخلاف ذلك.

وقوله: وكرهوا وليمة أن تعملا؛ أي وكره عمل العقيقة كلها أو  
بعضها وليمة لاجتماع الناس عليها، بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت  
والجيران والأغنياء والفقراء ويطعم الناس منها وهم في بيوتهم، وقوله:  
لكونه مخالفاً لمن خلا، يعني: أن ذلك مخالف لعمل السلف فإنهم كانوا  
لا يعملونها وليمة مخافة المباهاة، أيضاً والفخر وأجاز ابن حبيب عملها

وليمة وتزول أن معناه فيما زاد على الشاة العقيقة لا عليها نفسها .

وقوله: كذاك لطح ولد بدمها في رأسه فإنه مكروه؛ لأنه من عمل الجاهلية، وفي الرسالة وإن خُلِقَ رأسه بخلوق بدلاً من الدم الذي كانت تفعله الجاهلية، فحسن وأن يكون ختنه في يومها؛ أي العقيقة وأحرى يوم ولادته مالك عليه السلام؛ لأنه من فعل اليهود لا من عمل الناس، ويندب زمان أمره بالصلاة من سبع (7) سنين إلى عشر (10) وهو سنة واجبة في الذكور، ويستحب للنساء، ولا تجوز إمامة تاركة اختياراً ولا شهادته .

- ومن شرح الشيخ محمد ابن العالم الزجلاوي .

تمة: في التسمية:

- قال ابن عرفة: تقتضي القواعد وجوب التسمية، وسمع ابن القاسم بيوم سابعه ابن رشد لحديث: يذبح عنه يوم سابعه، ويحلق ويسمي وفيه سعة لحديث: وُلِدَ لي الليلة غلام فسميته بأبي إبراهيم .

- ابن حبيب: لا بأس أن يتخير له الاسم قبل سابعه، ولا يسمى إلا فيه، وفي المدخل ينبغي ألا يُسمَى إلا بعد الذبح وإن لم يعق عنه سمي متى شاء. اهـ .

- وأصله للنوادر الباجي من أفضلها ذو العبودية فيه، وسمى عليه السلام حسن وحسين .

- وقال السيوطي في حديث خيرا لأسماء ما عبُدَ وحمَّد: لم أقف عليه .

- وفي المعجم للطبراني: إذا سمَّيتم فعبّدوا، وفيه رفعه بأحب الأسماء إلي ما تعبد له، وروى أبو نعيم سنده مرفوعاً. قال الله تعالى: «وعزتي وجلالي لا عذبت أحداً يسمي باسمك في النار» .

- وروى العينى: أن أهل مكة يتحدثون ما من بيت فيه اسم محمد عليه السلام إلا زادوا خيراً ورزقوا .

- الباجي: ويمنع بما فيه قبح كحَرْبٍ وحزن أو تركية كبير، والله سبحانه وتعالى أعلم . وبه التوفيق. اهـ [من شرح الزجلاوي].

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل وتندب العقيقة... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

2 - عن سلمان بن عامر الضبي عن النبي ﷺ قال: «مع الغلام عقيقة فاهرقوا عنه دمأً وأميطوا عنه الأذى» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي].

3 - وعن سمرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «كل غلام رهينة بعقيقة تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى» [رواه أصحاب السنن].

4 - وعن ابن عباس أن النبي ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً. [رواه أصحاب السنن].

5 - ولفظ الترمذي: عَقَّ النبي ﷺ عن الحسن بشاة وقال: يا فاطمة احلقي رأسه وتصدقي بزنة شعره فضة فوزناه فكان وزنه درهماً أو بعض درهم.

6 - وعن أبي موسى قال: ولد لي غلام فأتيت به النبي ﷺ فسماه إبراهيم فحنكه بتمر ودهن دعا له بالبركة ودفعه إلي قال: وكان أكبر أولادي. [رواه الشيخان].

7 - وعن أبي رافع قال: رأيت النبي ﷺ أَدَّنَ بالصلاة في أذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة رضي الله عنها. [رواه أبو داود والترمذي وصححه].

8 - وقال ابن عباس وعائشة والشافعي وأحمد وإسحاق: عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة لحديث أم كرز: إنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة، ولا بأس أن تكون ذكوراً أو إناثاً» [رواه أبو سعيد وأبو داود].

والدليل على جواز التسمية يوم الولادة:

9 - أن النبي ﷺ قال: «ولد الليلة لي غلام فسميته بأبي إبراهيم ولأنه سمى الغلام الذي جاء به أنس بن مالك فحنكه وسماه عبد الله».

والدليل على استحباب تحسين اسم الولد:

10 - لما روي عنه ﷺ أنه قال: «إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسماءكم».

11 - وقال عليه الصلاة والسلام: «أحبُّ الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن».

12 - وروي عن سعيد بن المسيب أنه قال: أحبُّ الأسماء إلى الله تعالى أسماء الأنبياء.

13 - وقال النبي ﷺ: «تسمّوا باسمي ولا تكتّوا بكنيتي» [رواه أحمد].

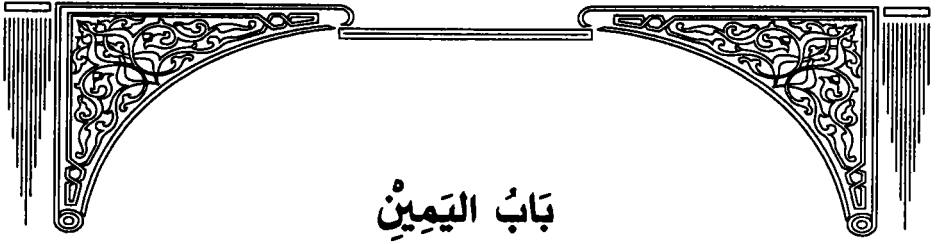
والدليل على عدم جواز تلطّيح رأس المولود بالدم:

14 - ما رواه يزيد بن عبد المزني عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «يعق عن الغلام ولا يمسّ رأسه بدم».

قال مهنا: ذكرت هذا الحديث لأحمد فقال: ما أظرفه!..

- ورواه ابن ماجه ولم يقل: عن أبيه، قالوا: ولأن هذا تنجيس له فلا يشرع كلطخه بغيره من النجاسات. اهـ [من المغني].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل أربعة عشر (14) دليلاً.



## بَابُ الْيَمِينِ

- 1 - باب بذكر اسم العلي أو صفة
  - 2 - بالبا أو التاء الواو هاء وأيم حق
  - 3 - عظمة جلاله إرادة
  - 4 - أقسم أشهد بالله نوى
  - 5 - أعزم إن بالله قال لا يلك
  - 6 - والله راع أو كفيل كعبة
  - 7 - أو هو يهودي ولا تكفرن
  - 8 - واستثن في اليمين بالله بأن
  - 9 - إلا لمعارض كذا بالأدوات
  - 10 - ومن يحرم الحلال وعزل
  - 11 - وكفرن في مبهم النذر وفي
  - 12 - وما على بركلا أفعال عن
  - 13 - وهي أن يطعم عشرة مسا
  - 14 - للأنثى درع وخمار وذكر
  - 15 - أو عتقه رقبة الظهر ثم
  - 16 - وفي أشد ما على مرة أخذ
  - 17 - وبت زوجات وثلاث ويفيد
  - 18 - من قال: تلزمني الأيمان عام
  - 19 - ولغو التحريم للحلال لا
- تحقيق غير الواجب اليمينه  
الله والعزيز والقادر حق  
قرآن المصحف والكفالة  
قولان في أعاهد الله روى  
علي عهداً أو معاذ من ملك  
وكالنبى والخلق والإماتة  
غموس شك ظن إلى ذا لم يبن  
أرادوا وشاء الله وأقصد وصلن  
فيه وفي الطلاق أو عتق لذات  
زوجته وهي المحاشاة نزل  
على كفارة أو حلق يفى  
أو حنث إن لم أفعال أو لا أفعال  
مدأ لكل أولهم كلاكسا  
ثوباً وكالكبير قدراً ذو الصغر  
في العجز صومه ثلاثة يوم  
مرة على عتق ملكه نفذ  
كفارة ومشى حج ويزيد  
صوماً إذا الحلف بذا عاداً يرام  
في زوجة أو أمة قد أدخل

- 20 - وكرر إن تكرر الحنث تؤم  
 21 - ترك لوتر أو لكفارات  
 22 - بجمع أو لفظ عليه دل أو  
 23 - ولأبو العلي ثم والعلي  
 24 - وخصصت وقيدت نية من  
 25 - في كل الأيمان ككونها معي  
 26 - أو سمن ضأن بكلا أكل سمن  
 27 - إلا لبينة أو إقرار أو  
 28 - أو مطلقاً في حق استحلف لا  
 29 - في طالق أو حرة أو هي حرام  
 30 - بساط حلفة فعرف قولي  
 31 - وحيث لا قصد ولا بساط إن  
 32 - ولو لشرعي مانع أو سرقه  
 33 - إن كان أطلق وبالبعض بما
- كفارة أو كان عرفاً كعدم  
 نوى كلا ولا حلف أت  
 بكلمة أو مهما لا متى روي  
 ولا بققرآن وتوراة يلي  
 حلف إن تنافى أو ساوت إذن  
 في لا حياتها تزوجت فع  
 أو بكلا بعث وكالة تمن  
 رفع بعثت أو طلاق قط روي  
 إرادة المينة أو كذب خلا  
 وإن بفتوى ثم إن لا قصد رام  
 فلغوي مقصد فالشرعي على  
 فأتك محلوف عليه الحنث عن  
 كذا لغرم الضد أو بالنسي له  
 للحنث عكس ما إلى البر انتمى

- اشتمل هذا الباب على ثلاثة وثلاثين (33) بيتاً .

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5، 6) وأول البيت (7) قول الأصل :

«باب اليمين: تحقيق ما لم تجب بذكر اسم الله أو صفاته وها الله وأيم الله، وحق الله والعزيز، وعظمته، وجلاله وإرادته، وكفالتة، وكلامه والقرآن والمصحف إلى أن قال: وكالحلف وأقسم وأشهد إن نوى بالله وأعزم إن قال: بالله، وفي: أعاهد الله، قولان، لا: بك عليّ عهد أو أعطيك عهداً أو عزمت عليك بالله وحاش لله، ومعاذ الله، والله راع أو كفيل والنبى والكعبة وكالخلق والإماتة أو هو يهودي».

(باب اليمين) اليمين لغة: تطلق على وجوه منها: اليد اليمنى، يقال لها:

يمين، واليمين: القوة والقدرة. [قاله في اللسان].

ومنه قول الشماخ:

رأيت أسامة الأوسي يسموا إلى الخيرات منقطع القرين  
إذا ما راية رفعت لمجد تلقاها عرابة باليمين

- قال الزجاج: أي بالقدرة، وقيل: أراد بالقوة والحق.

- وقال في الصحاح: واليمين: القسم والجمع أيمن وإيمان، يقال:

سمي بذلك لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمين صاحبه.

- وقال أبو عبيد: وكانوا يحلفون باليمين فيقولون: يمين الله لأفعل،

وأنشدوا لامرئ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

- واليمين المعتبرة شرعاً هي كما قال الناظم: (باب بذكر اسم العلي أو

صفة تحقيق غير الواجب) وهو أن يحلف مكلف لا غيره من صبي ومجنون

ومغمي عليه بإثبات أمر في صيغة بر أو صيغة حنث، نحو: إن دخلت أو

لأدخلن وإن لم أدخل الدار أو يبقى أمر في صيغة بر كأن يقول: والله لأدخل

الدار، فهذه كلها يمين معتبرة شرعاً وهي معنى قول الناظم تبعاً لأصله:

وتحقيق غير الواجب. والمراد بالتحقيق غير الواجب المستقبل خاصة.

وهذا معنى قوله: (اليمين تي)؛ أي من اليمين، والوجه الآخر من اليمين

هو تعليق على قربة كصلاة أو صدقة أو صيام كأن يقول: إن فعلت كذا فعلى

صلاة عشر ركعات أو صدقة بألف دينار أو صيام شهر، هذا في غير الفريضة

وإلا فهي لازمة أصلاً وكذلك التعليق على حل عصمة كإذن الدار فزوجته

طالق، فتلزمه القربة من صلاة وغيرها ويلزمه الطلاق إن فعل المحلوف عليه.

وتكون (بالباء) كـ بالله وكـ تالله، وبالواو كـ والله وهالله بحذف حرف

القسم؛ أي الواو وإقامة حرف التنبيه مقامه. (وايم) الله بفتح الهمزة وكسرهما،

ومعناها البركة القديمة، فإن أريد بها الحادث لم تكن يميناً وإن لم يرد واحد

منها ففي كلام الأبى ما يفيد أنها يمين، (وحق الله) إن أريد عظمته أو

استحقاقه الألوهية أو حكمه أو تكليفه أو لم يرد شيئاً، فإن أريد به الحقوق

التي له على عباده من العبادات التي أمرهم بها لم تكن يميناً.



(والعزيز) من عزّ يعزّ - بفتح العين في المضارع - أي الذي لا يغلبه شيء، وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: الذي لا يوجد له مثل أو بكسرها؛ أي الذي لا يكاد يوجد غيره.

(والقادر) على إيجاد الممكن وإعدامه (عظمة) إذا أريد بها المعنى القديم وهو صفته تعالى القديم الباقي، فإن أريد عظمته وجلاله اللذان خلقهما في بعض مخلوقاته فليسا بيمين المقصود عظمته وجلاله، (إرادة) لطفه وغضبه ورضاه ورحمته وميثاقه عند الأكثر كما في ابن عرفة.

(قرآن المصحف) إن نوى المعنى القديم الذي ليس بحرف ولا صوت أو لم ينو شيئاً (والكفالة)؛ أي التزامه تعالى ويرجع لكلامه القديم وهو من صفات المعاني، وإن قال: (أقسم وأشهد وبالله نوى)؛ أي قدر بالله عقبها وأولى إن نطق به أو بصفته لقصده إنشاء اليمين حينئذ كقوله: أقسم وأشهد لأفعلن أو لا يفعلن إن نوى بالله، وأحرى إن لفظ به، والمضارع كالماضي.

قوله: (قولان في أعاهد الله روى) وفي انعقاد اليمين بقوله: أعاهد الله لفعلت أو لأفعلن كذا، وعدم انعقادها به قولان لم يطلع الناظم كأصله على أرجحية أحدهما، وجه الأول: بأنه لما علق به ما قصد حصوله أو عدمه دل على قصد الحلف به، والثاني: بأن العهد من العبد ليس من صفاته تعالى.

قوله: (وإعزم) عطف على أقسم وأشهد؛ لأن معنى أعزم: أقصد وأهتم وتقيدته بالله يفيد استعماله في القسم.

قوله: (لا بلك على عهد) لا تنعقد اليمين بقوله: لك علي عهد لا فعلت كذا أو لأفعلنه أو أعطيك عهداً على ترك كذا أو فعله ولا بقوله معاذ الله لا فعلت أو لأفعلن كذا - بالدال المهملة - من العود؛ أي الرجوع من الله، لأنه ليس من صفاته تعالى أو المعجزة؛ أي التحصن من الاعتصام به ﷺ كذلك، والله راع؛ أي ولا تنعقد بقوله: (راع)؛ أي حافظ أو كفيل؛ أي ضامن لا فعلت أو لأفعلن إن رفع الاسم الكريم؛ لأنه حينئذ إخبار ومثل الله كفيل علم الله، وفي البيان إذا قال: يعلم الله استحباب له الكفارة احتياطاً لتنزيله منزلة علم الله - بكسر العين وسكون اللام - . سحنون: إن أراد الحلف وجبت الكفارة لأن حروف القسم قد تحذف.

وقوله: (كعبة وكالنبوي)؛ أي ولا تنعقد اليمين بقوله: والكعبة والنبوي ما فعلت أو لا أفعلن والحجر والبيت والمقام ومكة والصلاة والصوم والزكاة والعرش والكرسي من كل مخلوق معظم شرعاً، وفي حرمة الحلف به وهو قول الأكثر وشهره في الشامل وكرامته وشهره الفاكهاني محله ما إذا كان صادقاً وإلا حرم اتفاقاً، بل ربما كان بالنبوي كفوفاً لأنه استهزاء. [قاله الخطاب].

وأما الحلف بما ليس بمعظم شرعاً كحياة أبي أو رأس أبي أو تربة أبي، فلا شك في تحريمه، وسيأتي في الأدلة الحديث الذي فيه النهي عن ذلك.

- والحاصل: أن الحلف لما كان شرعاً مقصوراً على أسماء الله وصفاته كما تقدم، فإن من حلف بغير اسم من أسماء الله أو صفة من صفاته، وحنث فلا كفارة عليه كالحلف بالنبوي أو الكعبة، واليمين بهما ممنوعة، وقيل: مكروهة كما سبق.

(والخلق) والرزق والإحياء (والإماتة) وأما القائل والخالق والرزاق والمحيي والمميت، فهذا حالف باسم الله تعالى وإن دلت هاته الأسماء على صفات أفعاله (أو هو يهودي)؛ أي والحالف، وعبر عنه بضمير الغائب دفعاً لإشاعة إسناد الخبر الآتي لضمير المتكلم يهودي أو نصراني أو مجوسي أو مرتد أو على غير ملة الإسلام، وعليه غضب الله أو لعنة الله إن فعل كذا أو إن لم أفعله ثم حنث فليس بيمين، ولا يرتد ولو كذب في كلامه لقصد إنشاء اليمين لا الإخبار عن نفسه بذلك، ولذا إن لم يكن في يمين فإنه مرتد ولو جاهلاً أو هازلاً.

- وتضمن البيت (7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14) قول الأصل:

«وغموس بأن شك أو ظن أو حلف بلا تبين صدق».

- إلى أن قال:

«وأفاد بكا إلا في الجميع إن اتصل إلا لعارض».

- إلى أن قال:

«إلا أن يعذل في يمينه أولاً كالزوجة في الحلال على حرام وهي المحاشاة وفي النذر المبهم واليمين والكفارة والمنعقدة على برّ إن فعلت ولا

فعلت أو حنث بالأفعلن أو أن لم أفعل إن لم يؤجل إطعام عشرة مساكين لكل مدّ، وندب بغير المدينة زيادة ثلثه أو نصفه أو رطلان خبزاً بأدم كشعبهم أو كسوتهم للرجل ثوب وللمرأة درع وخمار ولو غير وسط أهله، والرضيع كالكبير فيهما أو عتق كالظهار ثم صوم ثلاثة أيام ولا تجزئ ملفقة ومكرر لمسكين وناقص كعشرين لكل نصف إلا أن يكمل وهل إن بقي؟ تأويلان. وله تركه إن بين بالقرعة وجاز لثانية إن أخرج وإلا كره وإن كيمين وظهار وأجزأت قبل حنثه ووجبت به إن لم يكره ببر».

**قوله: (ولا تكفرون غموس)** وهي اليمين الكاذبة، وفسرها بقوله: (شك) الحالف فيما حلف عليه أو ظن أنه كذا وأولى إن تعمد الكذب وحلف على ظنه أو شكه أو عقده، واستمر على ذلك إن (لم يبين)؛ أي بلا تبين صدق بأن تبين أن الأمر على خلاف ما حلف عليه أو بقي على شكه، أما لو تبين صدقه لم يكن غموساً، قال فيها: قد خاطر وسلّم التونسي وفيه: أن يمينه على شك معصية وإذا كشف الغيب أن الأمر كما حلف عليه لم يسلم من إثم الجرأة. وظاهر كلام المختصر كما قال السنهوري: تعلق الغموس بالماضي والمستقبل كما لو كانت على ما يمتنع وجوده عقلاً أو عادة، وعليه قرن في التوضيح كلام ابن الحاجب، ونقل عن ابن عبد السلام: أن أكثر كلام الشيوخ يقتضي انحصار اللاغية في الماضي، والحال أنها لا تتناول المستقبل.

وذكر أيضاً عن بعض الشيوخ حصر يمين الغموس في الماضي. اهـ.

وفي ابن عرفة: والمعروف لا لغو ولا غموس في مستقبل، وقال التونسي: وإلا شبه في مستقبل ممتنع؛ كوالله لا تطلع الشمس غداً أنه غموس، وهو ظاهر المدونة.

**وقوله: (واستثنى في اليمين بالله)** والمعنى أن الاستثناء في اليمين بالله بأن قال: والله أو على نذر لا أفعل كذا أو لا أفعلته إن شاء الله وقصده إلى آخر شروطه؛ أي قصد حل اليمين، فإن سبقه لسانه إليه أو قصد التبرك فلا يفيد في اليمين بالله أيضاً، وإن قال: عليه الطلاق إن فعل أو لم يفعل كذا إن شاء الله وحنث لزمه الطلاق وإن قصده. قال في أسهل المسالك:

ومثله الثنيا ولو سراً نطق إذا نوى حل اليمين بالنسق

وقوله: (إلا لعارض كذا بالأدوات) والمعنى: أنه لا من وصل الاستثناء بالمستثنى منه بأن شاء الله أو بإلا أو إحدى أخواتها، والمعتبر اتصاله بالمقسم عليه حيث تعلق الاستثناء به. وأما إن تعلق بالمقسم به؛ أي بعده كما في الطلاق ولا يكون هذا إلا بإلا أو إحدى أخواتها فهل لا بد من اتصاله بالمقسم به نحو: عليه الطلاق ثلاثاً إلا واحدة لا يفعل كذا أو ليفعلته أو يكتفي باتصاله بالمقسم عليه، نحو: عليه الطلاق ثلاثاً لا يفعل كذا أو ليفعلنه إلا واحدة خلاف، فإن انفصل لم يفد كان مشيئة أو غيرها، وأما قوله: إلا لعارض لا يمكن رفعه كسعال أو عطاس أو انقطاع نفس. قاله ابن المواز: لا رد السلام وحمد عاطس وتشميته فيضر.

وقوله: (وكذا بالأدوات) يشير إلى قول الأصل: ولم يفد في غير الله كالاستثناء بأن شاء الله إن قصده كإلا إن شاء الله أو يريد أو يقضي على الأظهر وأفاد بـ كإلا في الجميع؛ أي وخلا وعدا وحشا، وليس ولا يكون وما في معناه من شرط وصفة كما لابن رشد وغاية ويدل بعض نحو: والله لا أكلم زيدا إلا يوم أو إن ضربني.

وقوله: (فيه)؛ أي في اليمين بالله، (وفي الطلاق) كقوله لزوجته: أنت طالق إن دخلت الدار إلا واحدة نفعه الاستثناء بشروطه المذكورة وهي الاتصال إلا لعارض، ونية الاستثناء والنطق به... إلخ قوله: (ومن يحرم الحلال) قال في أسهل المسالك:

ومن يحرم ما أحل الله له فلا تحنثه إذا ما فعله  
 إن لم يكن من زوجة ومن أمه إلا إذا حاشا وإلا لزمه

وقوله: (وهي المحاشاة)؛ أي المسماة بها عند الفقهاء فهي من العام الذي أريد به الخاص؛ لأنه أطلق لفظ الحلال وأراد به ما عدا الزوجة فلم يرد به عمومه لا تناوياً ولا حكماً فهو كلي استعمل في جزئي بخلاف مسألة الاستثناء، فإنها من العام المخصوص، وهو الذي عمومه مراد تناوياً لكن لقريئة التخصيص بالاستثناء فالقوم في قولنا: قام القوم إلا زيدا، متناول لكل فرد من أفرادهم حتى زيد، والحكم بالقيام متعلق بما عداه، فلا يقال في الاستثناء إخبار عن زيد بأنه قام وبأنه لم يقوم.

قوله: (وكفرون في مبهم النذر)؛ أي الذي لم يعين الناذر فيه نوع العبادة التي يوفي نذره منه كَلَّه علي نذر، أو إن فعلت أو إن لم أفعل كذا، فَلَله علي نذر أو فعلي نذر (وفي علي كفارة) كَلَّه علي نذر عليّ أو فعليّ كفارة، (أو حلف) ك لَّه علي حلف إن فعلت أو إن لم أفعل، كذا فَلَله عليّ حلف أو فعلي حلف، (وما علي بر)؛ أي اليمين الكائنة على برّ ك لا أفعل. إذا المراد من الفعل الماضي في صيغة البر معنى المستقبل إذ لا يمكن فعله في الزمن بعد مضيه حتى يحلف على عدمه. بيان ذلك: أن يقول الحالف: إن فعلت كذا في هذا اليوم مثلاً؛ أي لا أفعل أو والله لا فعلت في هذا اليوم ثم يفعل المحلوف عليه في ذلك اليوم، وهاتان الصيغتان؛ أي لا فعلت، وإن فعلت معناهما واحد إذ كل منهما فيه حرف نفي، فإن قاعدة اليمين المنعقدة على برّ أن تكون على نفي الفعل؛ أي يكون الفعل المحلوف عليه غير مطلوب من الحالف، وسميت يمين برّ، لأن الحالف بها على برّ حتى يفعل المحلوف عليه إذ الأصل براءة الذمة. ولهذا قال بعضهم:

والبر إن فعلت لا فعلت لا أفعلن إن لم أفعل حنثت

- وإلى هذا الشطر الأخير أشار الناظم بقوله: (أو حنث)؛ أي يمين حنث صيغتها إن لم أفعل أو لأفعلن كما هي قاعدة اليمين المنعقدة على حنث أن تكون على إثبات الفعل؛ أي يكون الفعل المحلوف عليه مطلوباً من الحالف، وسميت يمين حنث، لأن الحالف بها على حنث حتى يفعل المحلوف عليه فيبر، إذ الحالف بها على غير البراءة الأصلية فكان على حنث إن لم يؤجل شرط في كون الصيغتين صيغتي حنث، والمعنى: أن الحالف إنما يكون على حنث إذا لم يضرب ليمينه أجلاً، أما إن ضرب لها أجلاً فلا يكون على حنث بل تكون يمينه على برّ إلى ذلك الأجل والتأجيل بأن يقول: إن لم أفعل كذا في هذا اليوم مثلاً بأن جعل اليوم ظرفاً للفعل، أو إن لم أفعله بعد هذا اليوم بأن جعل وقوع الفعل بعده، وحينئذ تنفق الصورتان على جواز وطء المحلوف بها في حلفه بطلاق أو عتق في الأجل الذي جعله ظرفاً أو جعل حصول الفعل بعده، فإذا مضى الأجل ولم يفعل حنث.

- ثم شرع يبيّن الكفارة فقال:

(وهي) أي الكفارة تشتمل على التخيير والترتيب وأن يطعم عشرة مساكين يعطي (مدّاً لكل) مسكين، قال في الأصل: «وندب بغير المدينة زيادة ثلثه أو نصفه أو رطلان خبزاً بأدم».

- قال في الرسالة: والكفارة إطعام عشرة مساكين من المسلمين الأحرار، مدّاً لكل مسكين بمدّ النبي ﷺ وأحبّ إلينا أن لو زاد على المدّ مثل ثلث مدّ أو نصف مدّ، وذلك بقدر ما يكون من وسط عيشهم في غلاء أو رخص، ومن أخرج مدّاً على كل حال أجزاءه.

(أو لهم كلا كسا) أو كسوتهم، وإن كساهم (للأنثى درع وخمار). الدرع: القميص، والخمار: ما تستر به رأسها وعنقها، وللذكر ثوب ساتر جميع جسده. كما في الخطاب، فلا تكفي عمامة وحدها (وكالكبير قدراً)؛ أي القدر (نو الصغر)؛ أي الصغير في الطعام والكسوة بشرط أكله الطعام وإن لم يستغن به عن اللين على الأصح. كما في الشامل، فيعطي كسوة كبير أو مدّاً أو رطلين خبزاً، وإن لم يأكله لا في مرات، ولا يكفي إشباعه. ابن الحاجب: وفي جعل الصغير كالكبير فيما يعطاه قولان، فالكسوة هي النوع الثاني من أنواع كفارة اليمين.

- والنوع الثالث أشار إليه بقوله: (أو عتق رقبة الظهار) التي تجزئ في الظهار من كونها مؤمنة سليمة من العيوب كالعمى والصمم والجنون والبكم والهرم والعرج الشديدين والجذام والبرص محررة للعتق لا من يعتق عليه.

- قاله النفراوي على الرسالة:

تنبيه:

فهم من كلام المصنف كالأية الشريفة أنه لا يصح في كفارة اليمين إخراج دراهم ولا عروض كما لا يصح ذلك في صدقة الفطر، وقال أبو حنيفة بصحة ذلك. فينبغي لمن لا يستطيع الإطعام تقليده ويدفع قيمة الطعام أو قيمة الكسوة، فهذه الثلاثة فيها التخيير فهو مخير بين إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة.

- ولما فرغ من المخيّر فيه شرع فيما يجب ترتبه بقوله: (تم في العجز

صومه ثلاثة يؤم) وندب متابعتها ولا تجزئ كفارة ملفقة من نوعين كعتق نصف رقبة وإطعام خمسة أو كسوتهم. وأما صنفى نوع فتجزئ كتمليك خمسة أمداد لخمسة وعشرة أرطال لخمسة، وكذا ملفقة من أصناف الطعام الثلاثة الأمداد والأرطال والإشباع، وهذا في كفارة واحدة كما هو منطوق الناظم تبعاً لأصله، فإن كان عليه ثلاث كفارات فأطعم عشرة وكسا عشرة وأعتق رقبة، ونوى أن كل نوع منها كفارة يمين فإنه يجزئ كما في التوضيح.

- وتضمن البيت (16، 17، 18، 19) على قول الأصل:

«وفي: على أشد ما أخذ أحد على أحد بت من يملك، وعتقه وصدقة بثلته ومشى بحج، وكفارة وزيد في الأيمان تلزمني صوم سنة إن اعتيد حلف به، وفي لزوم شهري ظهار تردد وتحريم الحلال في غير الزوجة والأمة لغو».

قوله: (وفي أشد ما على امرء لخذ)؛ أي واللازم في قول شخص عليّ أشد؛ أي أصعب وأغلظ ما؛ أي يمين أخذها امرؤ على امرئ؛ أي أحد على أحد لا فعلت كذا أو فعله مختاراً أو لا فعلته وتركه وامرؤ - بسكون الراء - فيهما عتق من يملك رقبة حين اليمين.

وهذا معنى قوله: (نفذ)؛ أي يتنفذ عليه (وبت)؛ أي قطع عصمة (زوجات) جمع زوجة يملكها في عصمته حال اليمين فلا شيء عليه في التي يتزوجها وثلث؛ أي صدقة بثلته، وكفارة اليمين ما لم يخرج الطلاق والعتق، فإن أخرجهما - ولو بالنية - لزمه كفارة يمين ويصدق في إخراجهما ولو في القضاء.

وقوله: (ومشى حج) لا عمرة فيلزمه من كل نوع من الأيمان أو بها، فلذا أوجبت عليه المشي في حج لا عمرة، والطلاق الثلاث دون الواحدة.

قوله: (ويزيد) على ما تقدم من البت والعتق (من قال: تلزمني الأيمان) أو أيمان المسلمين تلزمني إن فعلت كذا، وفعله، وإن لم أفعل كذا ولم يفعله عام صوماً أي صوم السنة إن اعتيد حلف به، ولهذا قال: إذا الحلف بذا عاداً؛ أي عادة يُرام والمعتبر عادة بلاد الحالف وفي لزوم صوم شهري الظهار؛ لأن ما حلف به يشبه المنكر من القول، ويلزم إذا أن يعتزل الزوجة وأن لا يكفر

حتى يعزم على وطئها وهو رأي الباجي، وعدم لزومه لأنه إنما لزم في الظهار لأنه أتى بمنكر القول وزور، وهو هنا لم ينطق بذلك وهو رأي ابن زرقون وابن راشد وابن عات تردد لهؤلاء المتأخرين لعدم نص المتقدمين، وهذه الجملة وإن كانت في الأصل فإن الناظم لم يتعرض لها، وقد أتينا بها إتماماً للفائدة.

- قال الشيخ خليفة ابن حسن:

ما أحد أخذه على أحد	في قوله لله عني أشد
صدقة بثلاث مشى لحج	بتات من يملك والعتق اندرج
تلزمني الأيمان فاقف من قفي	كفارة وزيد صوم العام في
وصومه شهري ظهار وردا	إن حالف به لديهم عهداً
.....	فيه تردد .....

(ولغو التحريم للحلال)؛ أي لا يحرم به شيء عليه؛ لأن المحرم والمحلل هو الله تعالى ولأن ما أباحه الله تعالى لعبده، ولم يجعل له فيه تصرفاً تحريمه لغو بخلاف ما جعل له فيه التصرف كالزوجة والأمة فلا يكون تحريمه لغواً بل طلاقاً بائناً في المدخول بها وغيرها إلا أن ينوي أقل، وعتقاً في الأمة ما لم يحاشيهما، فإن حاشاهما بأن أخرجهما قبل يمينه لم تحرما عليه، فهذا ما تضمنه البيت (19)، قال في الرسالة: ومن حرم على نفسه شيئاً مما أحل الله له فلا شيء عليه إلا في زوجته فإنها تحرم عليه إلا بعد زوج.

- وتضمن البيت من (20) إلى (33) أي أربعة عشر (14) بيتاً قول

الأصل:

«وتكررت إن قصد تكرر الحنث أو كان العرف كعدم ترك الوتر أو نوى كفارات، أو قال لا ولا أو حلف ألا يحنث أو بالقرآن والمصحف والكتاب أو دل لفظه بجمع أو بكل ما أو مهما لامتي ما ووالله ثم والله، وإن قصده، والقرآن والتوراة لأكلمه غدً أو بعده ثم غداً وخصصت نية الحالف، وقيدت إن نافت أو ساوت في الله وغيرها كطلاق ككونها معه ولا يتزوج حياتها كان خالفت ظاهر لفظه كسمن ضان في لا أكل سمناً أو لا أكله وتوكيله في لا



يبعده أو لا يضر به إلا لمرافقة وبيّنة أو إقرار في طلاق وعتق فقط أو استحلف مطلقاً في وثيقة حق لا إرادة ميتة أو كذب في طالق أو حرة أو حرام وإن بفتوى ثم بساط يمينه ثم عرف قولي ثم مقصد لغوي ثم شرعي وحنث إن لم تك له نية، ولا بساط بفوت ما حلف عليه ولو لمانع شرعي أو سرقة لا بمكوت حمام ليذبحنه وبعزمه على ضد والنسيان إن أطلق وبالبعض عكس البر».

(وكرر)؛ أي تكررت الكفارة إن قصد (تكرر الحنث) بيمين واحدة كقوله: والله لا يكلم فلاناً، ونوى أنه كلما كلمه يحنث فتكرر الكفارة بتكرر كلامه، وكقوله: أنت طالق إن خرجت إلا بإذني فخرجت مرة بغير إذنه وطلقت واحدة وراجعها، وخرجت ثانياً بغير إذنه طلقت أيضاً واحدة، فإن راجعها وخرجت بلا إذنه طلقت أيضاً إن كان نوى كلما خرجت بغير إذني إلى تمام العصمة المعلق فيها وإن لا فلا تلزمه غير الأولى.

(أو كان عرفاً كعدم ترك لوتر)؛ أي وكان العرف؛ أي وكانت دلالة يمينه على تعدد الكفارة ولمستفاده من العرف لا من اللفظ ولا من النية؛ أي أن العرف في مثله يقتضي أن لا يريد قصر الحنث على مرة كحلفه على عدمه ترك شيء متكرر كالوتر والفجر والضحي حين عتا به على تركه فكلما يتركه مرة تلزمه كفارة.

قوله: (أو لكفارات)؛ أي كون اليمين باسم الله أو بصفة أو بغيرهما مما فيه كفارة يمين ونوى كفارات بعد الإيمان التي كررها وحنث فتلزمه كفارات بعددها.

قوله: (كلا ولا) قال الحالف: والله لا باع سلعتي من فلان، فقال آخر: وأنا، فقال مكرراً القسم والله لا ولا أنت ثم باعه لهما فعليه كفارتان. قاله ابن المواز عن مالك وابن القاسم رضي الله عنهما، فلو قال: والله لا أبيعها من فلان ولا من فلان فباعها لهما فكفارة واحدة، والفرق أن السؤال لما وقع وسطاً وتعدد المحلوف به كانا يمينين بخلاف الثانية، وكلام الناظم يوهم شمولها وكذا إن سأله الثاني ولم يكرر اليمين، فكفارة واحدة فالمدار على تكرار القسم واختلاف المقسم عليه ففيهما من قال: والله لا أكلم فلاناً ولا أدخل دار فلان ولا أضرب فلاناً وفعل ذلك كله فعليه كفارة واحدة، وكأنه قال: والله لا

أقرب شيئاً من هذه الأشياء، ولو قال: والله لا أكلم فلاناً، والله لا أدخل دار فلان، والله لا أضرب فلاناً فعليه هاهنا لكل صنف فعله كفارة؛ لأن هذه ثلاثة أيمان بالله على أشياء مختلفة.

(وحلف آت بجمع) أو حل لفظه بجمع للمحلول به كقولهم: أو إن لم أفعل كذا فعلي أيمان أو كفارات وحث فتلزمه ثلاث كفارات ولا ينفعه قوله: نويت بها واحدة؛ لأن الجمع نص في تعدد فلا يقبل التخصيص بالواحد أو دلّ لفظه على التكرار.

وهذا معنى قوله: (أو لفظ عليه دل) بسبب إتيانه في اليمين بصيغة موضوعة للتكرار كقوله: (كلما أو مهما) فعلت كذا أو إن لم أفعله فعلي كفارة أو يمين، فعليه بكل فعل كفارة، وكذلك (مهما لا متى)؛ أي لا تتكرر الكفارة إن علق بأداة لم توضع له كان وإذا ومتى ومتى ما وحث فتتحل يمينه بفعل الأول وتلزمه كفارة واحدة ما لم ينوبها معنى كلما، فإن قيل: ما وجه اقتضاره على متى ما مع أنه إذا نوى تكرار الكفارة تكررت سواء كانت الأداة أن أو إذا أو متى ما قيل: إن وجهه إن متى ما قربه من كلما، فإذا قصد بمتى ما معنى كلما تكررت وليس غيرها، وكذلك وهذا غير نية التكرار ولا تعدد الكفارة إن قال: (والعلي ثم والعلي) فعليه كفارة واحدة إن قصدت كيد اليمين، وإن لم يقصده، وقصده؛ أي تكرر اليمين وإن شاء بيمين ثانية دون نية تعدد الكفارة؛ لأن قصد إنشائها لا يستلزم قصد تعدد الكفارة إذا قصد يقصد به تأكيد الأولى بخلاف قصد تعدد الكفارة فيستلزم قصد الإنشاء.

قوله: (ولا بقرآن وتوراة يلي) أو حلف بالقرآن والتوراة والإنجيل لا فعلت أو لا أفعلن، كذا وحث فعليه كفارة واحدة عند سحنون وابن رشد؛ لأنها كلها أسماء لكلام الله تعالى وهو صفة واحدة من صفات ذاته تعالى.

(وخصت نية الحالف)؛ أي قصرت لفظها العام على بعض أفرادها وهو لفظ يستغرق صالح له بلا حصر؛ أي يشمل جميع ما يصلح له دفعة، وخرج بقوله: بلا حصر أسماء العدد فإنها تستغرق ما تصلح له دفعه مع حصره، فهي نص في معناها لا تقبل التخصيص بالنية ونحوها، فإذا حلف أن له عنده عشرة (10) وقال: نويت تسعة (9) مثلاً، فلا تقبل نيته، وتقبل التخصيص بالاستثناء

نحو (10) إلى تسعة (9) مثلاً، وطالق ثلاث إلا ثنتين فمعنى تخصيص العام بالنية قصره على بعض أفراده زماناً أو مكاناً أو صفة ك لا أكلم زيداً ناوياً في الليل أو في المسجد أو حال كونه جاهلاً وللعام صيغ كثيرة منها المواصلات وأسماء الشروط والاستفهام، والجمع المحلي بآل، والنكرة في سياق النفي، والمفرد المضاف بمعرفة.

(وقيدت)؛ أي صرفت نية الحالف لفظ المطلق إلى بعض أفراده التي يحتملها على البدلية. والمراد به هنا ما يشمل معناه الحقيقي وهو ما دلّ على الماهية بلا قيود وجودها في فرد مبهم وهو اسم الجنس كأسد، والنكرة وما دلّ عليها بقيد وجودها في فرد مبهم كرجل، فاللفظ في المطلق والنكرة واحد، والفرق بينهما بالاعتبار فإن اعتبرت الدلالة على الماهية بلا قيد سمي مطلقاً، واسم جنس وإن اعتبرت مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة، وعند القرافي وابن الحاجب والآمدي المطلق والنكرة واحد، وعلى الفرق بينهما المناطق والأصوليون والفقهاء حيث اختلفوا فيمن قال لامرأته إن كان حملك ذكراً فأنت طالق، فكان ذكرين فليل: لا تطلق نظراً للتكبير المشعر بالوحدة، وقيل: تطلق حملاً على الجنس.

وقوله: (إن تنافى أو ساوت) إن تنافى راجع لخصصت من المنافاة؛ أي خالفت نيته ظاهر لفظه بأن يكون اللفظ يقتضي ثبوت الحكم لصورة مثلاً، والنية تنفيها عنه يحمل، وعلى هذا التقرير وهو أمثل ما يعمل عليه كما قال البناني: فالشرط ليس في محله كما قال أيضاً فهو قيد كاشف لصورة التخصيص وليس للاحتراز عن شيء ولا يصح تفسير إذا تنافى بزادت؛ لأن النية التي تزيد على مقتضى العام لا تخصص، وساوت راجع لقوله: وقيدت؛ أي من شرط النية المقيدة للمطلق أن تكون مساوية بأن يكون لفظ الحالف يحتمل ما نواه وغيره على السواء فتقبل نيته في تقييد المطلق كمن له زوجتان كلتاها اسمها فاطمة وقال: أردت بنت فلان.

وقوله: (في كل الأيمان) بالله وغيره كطلاق وعتق ومثل التخصيص العام بالنية المساوية فقال: (ككونها معي)؛ أي معه في عصمته في حلفه بالله، أو بطلاق لا يتزوج حياتها؛ أي حياة الزوجة المحلوف بها ثم بانث منه وتزوج

غيرها أو قال: نويت حياتها معي فتقبل نيته في الفتيا والقضاء.

وعطف في قبول التخصيص فقال: (أو سمن ضأن بكلا أكل سمن)؛ أي كنية سمن ضأن في حلفه بالله أو بالطلاق لا أكل سمناً فتقبل نيته ولا يحث بثمان غير الضأن عند المتقدمين كابن المواز وابن يونس.

(أو بكلا بعث وكألة تعن)؛ أي وكتوكيله؛ أي الحالف على البيع في حلفه بالله أو الطلاق لا يبيعه؛ أي الشيء مثلاً ثم وكل من باعه أو اشتراه وقال: نويت لا أباشر ذلك بنفسي فتقبل نيته في الفتيا مطلقاً عن التقييد بكون اليمين غير الطلاق والعتق إلا لمرافعة؛ أي رفع غير الحالف للقاضي (البينة) شهدت على الحالف بحلف وحث فيه؛ أي معها إذا أنكر الحالف (أو إقرار) الحلف وادعى أنه نوى المباشرة بنفسه ولا تقبل نيته المخالفة لظاهر اللفظ في حلفه (بعنق) معين (أو طلاق)، وأما العتق غير المعين فتقبل فيه نيته المذكورة (أو مطلقاً في حق استحلف)؛ أي مطلقاً عن التقييد بكونه باسم الله تعالى أو غيره أو في القضاء أو كون الطلاق منجزاً وكذا العتق في وثيقة أو توثق في حق ولو بغير كتابة.

(لا إرادة)؛ أي لا تقبل إرادة نية زوجة أو أمة (الميتة)؛ أي ميتة أو إرادة كاذب؛ أي إخبار بخلاف ما علمه المتكلم في قوله: إن فعلت أو إن لم أفعل كذا ففلانة طالقة أو حرة أو هي حرام، وفعل المحلوف عليه أو جلّه بزمان انقضى فيه بلا فعل فيه، وقال: أردت فلانة الميتة في الطلاق والعتق أو المطلقة في الأول، والمعتقة في الثاني وكذبها في حرام فلا تقبل نيته إن رفع للقاضي في الطلاق والعتق المعين ببينة أو إقرار بل (وإن) كان (بفتوى) حيث لا قرينة تصدقه في دعوى إرادة ما ذكر وإلا عمل بها ككونها حية حين يمينه ثم ماتت وادعى أنها المحلوف بها.

وقوله: (ثم إن لا قصد رام بساط حلفه)؛ أي ثم إن علمت النية خصص العام، وقيد المطلق بساط بكسر الموحدة وهو مقام اليمين سواء كان سبباً فيها أو لا فيخصص العام مثلاً، فإذا قيل لشخص لحم البقر داء، فحلف لا أكل لحماً؛ فلا يحث بلحم ضأن، لأن السبب الحامل كونه داء وليس الضأن، كذلك فيخصص لفظه العام بلحم البقر، ومثاله أيضاً قول ابن القاسم فيمن

وجد الزحام على المجزرة فحلف لا يشتري الليلة لحمأ فوجده دون زحام أو انفكت الزحمة فاشتراه لا حنث عليه .

- والحاصل: أن البساط هو السبب الحامل على اليمين، هذا تعريف له باعتبار الغالب وإلا فهو المعبر عنه في علم المعاني بالمقام وقرينة السياق .

- قال في الدسوقي: واعلم البساط يجري في جميع الأيمان سواء كانت بالله أو بطلاق أو بعق. كما قال بعضهم:

يجري البساط في جميع الحلف وهو المثير لليمين فاعرف  
إن لم يكن نوى وزال السبب وليس ذا لحالف ينتسب  
وقوله: المثير؛ أي السبب الحامل على اليمين. اه منه باختصار.

ثم بعد البساط يخصص العام ويقيد المطلق عرف قولي؛ أي عادة عامة الناس في استعمال اللفظ العام أو المطلق فيحمل العام أو المطلق على المعنى الذي جرى عرفهم باستعماله فيه؛ لأنه مقصود الحالف غالباً ولأن كل متكلم بلغة يجب حمل كلامه على المعنى الذي يستعمل أهل تلك اللغة فيه ذلك اللفظ فينصرف إلى القول عند الإطلاق كاختصاص الدابة عندهم بالحمار، والمملوك بالأبيض والثوب بالقميص، فمن حلف لا يشتري ما ذكر، فاشترى فرساً أسود أو عمامة فلا يحنث؛ لأن الدابة في بعض البلاد تطلق على الحمار فقط، مع أنها اسم لكل ما يدب على الأرض.

(فلغوي) ثم إن عدم ما ذكر مخصص العام، ويقيد المطلق مقصد لغوي؛ أي المعنى الذي استعملت العرب اللفظ فيه كحلفه لا ركب دابة وليس لأهل بلده عرف باطلاقها على كل شيء خاص فتحمل على معناها اللغوي وهو كل ما دب؛ أي مشى فيحنث بركوب الآدمي والطير والتمساح ويكل ما دب، فإن تعدد المعنى اللغوي للفظ كالمشترك حمل على أظهر معانيه، فالمراد بالتخصيص والتقييد هنا مطلق الحمل لا المعنيين السابقان لانتفاهما هنا، ثم إن عدم ما ذكر خصص العام وقيد المطلق مقصده الشرعي. ابن فرحون: إن كان الحالف صاحب شرع أو الحلف على شيء شرعي كحلفه لا أكلم رجلاً، فلا يحنث بكلام صبي وكلام من حلف لا يصلي ولا يتطهر أو لا يزكي حنث

بالشرعي لا باللغوي وما مشى عليه الناظم تبعاً لأصله تأخير الشرعي على اللغوي ضعيف، والراجع تقديمه عليه.

- ولما فرغ من مقتضيات البر والحنث من النية وما بعدها، شرع في فروع تبني على تلك الأصول فقال: (وحيث لا قصد ولا بساط)؛ أي وإن لم تكن له نية تخصيص لفظه العام أو تقييد لفظه المطلق ولا ليمينه بساط؛ أي قرينة مخصصة أو مقيدة (إن فاتك محلوف) سبب فوت؛ أي انتفاء ما؛ أي الفعل الذي حلف عليه ولو فات لمانع شرعي كحيض في حلفه ليطأها الليلة فوجدها حائضاً فيحنث عند الإمام مالك، وتقدير الكلام ولو لمانع شرعي كما هي عبارة الأصل أو فات لمانع عادي كسرقة حمام في حلفه ليذبحه (لكذا العزم للضد) وحنث بعزمه على الضد في يمين الحنث لا في يمين البر قد تبع الناظم كأصله القرافي حيث قال في مدارك البر والحنث السادس العزم على عدم الفعل وهي على حنث، وقد خالفه من نقل كلام المدونة وأبقاه على ظاهره من عدم الحنث بمجرد العزم على الضد، وإذا لم يحلف بالعزم على الضد بالطلاق فأولى اليمين بالله. وفي البناني: ما يفيد هذا.

وقوله: (أو بالنسي له)؛ أي بالنسيان (إن كان اطلاق)؛ أي وإذا حلف لا يفعل كذا وفعله ناسياً حنث بالنسيان أي بفعله ناسياً إن أطلق على يمينه أي لم يقيدها بعدم النسيان فإن قيدها بعدم النسيان؛ بأن قال: إن لم أنس فلا يحنث بالنسيان، ومثل النسيان الخطأ والجهل مثل الخطأ حلفه لا أدخل دار فلان، فدخلها معتقداً أنها غيرها فيحنث، ومثال الجهل أن يعتقد من حلف ليدخلن الدار وقت كذا إنه لا يلزمه الدخول فيه فلا يدخلها حتى يمضي الوقت.

(وبالبعض بما للحنث) فمن حلف لا يأكل رغيفاً فأكل بعضه ولو لقمة حنث، وهذا في صيغة البر، ولو قيد بالكل، وأما في صيغة الحنث فلا يبر بفعل البعض فمن حلف: لأكلن هذا الرغيف وإن لم أكله فأنت طالق، لا يبر بأكل بعضه. وهذا معنى قوله: (عكس ما إلى البر لتعمي)؛ أي انتسب.

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله: باب بذكر اسم العلي أو صفة... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفِعْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمْ

الْأَيْمَنُ فَكَفَّرْتُهُ، إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةٌ أَيْمَنَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَأَحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ كَذَلِكَ بَيْنَ اللَّهِ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾ [المائدة: 89].

2 - وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ ... إلى قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: 77].

3 - وقوله: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤﴾ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [المجادلة: 14، 15].

### والدليل على عدم جواز الحلف بغير الله:

4 - ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحلفوا بأبائكم ولا أمهاتكم ولا بالأنداد ولا تحلفوا إلا بالله، أو ولا تحلفوا بالله إلا وأنت صادقون».

5 - وحديث عمر بن الخطاب عند الصحيحين وغيرهما أن رسول الله ﷺ أدركه وهو في ركب وهو يحلف بأبيه فقال: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليسكت» [هذا لفظ أبي داود].

6 - وقال الدارمي: أخبرنا الحكم بن المبارك حدثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير في ركب وهو يحلف بأبيه فقال رسول الله ﷺ: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت».

7 - وأخرج أبو داود قال: سمع ابن عمر رجلاً يحلف لا والكعبة، فقال ابن عمر: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حلف بغير الله فقد أشرك».

- قال العلماء: والسر في النهي عن الحلف بغير الله هو أن الحلف بالشيء يقتضي تعظيمه، وإنما العظمة الحقيقية لله وحده لا شريك له فلا يضاهاى به غيره.

### والدليل على قوله: ولا تكفرون غموس:

8 - ففي صحيح البخاري:

عن ابن عمر جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما الكبائر؟ فذكر الحديث. وفيه اليمين الغموس، فقلت: وما اليمين الغموس؟ قال: «التي يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب».

9 - وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الكبائر الإشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس» [رواه البخاري].

10 - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها يكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير» [رواه مالك ومسلم والترمذي وأحمد].

#### والدليل على قوله: واستثنى في اليمين:

11 - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف فقال: إن شاء الله لم يحنث» [رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وقال: فله ثنيا، والنسائي وقال: فقد استثنى].

12 - وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فلا حنث عليه» [رواه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي].

13 - وعن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «والله لأغزون قريشاً»، ثم قال: «إن شاء الله»، ثم قال: «والله لأغزون قريشاً»، ثم قال: «إن شاء الله»، ثم قال: «والله لأغزون قريشاً»، ثم سكت ثم قال: «إن شاء الله»، ثم قال: «لم يغزهم» [أخرجه أبو داود].

#### والدليل على قوله: أو هو يهودي:

14 - عن ثابت بن الضحاك أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف على يمين بملة غير الإسلام كاذباً فهو كما قال» [رواه الجماعة إلا أبا داود].

15 - وعن بريدة قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال إني بريء من الإسلام فإن كان كاذباً فهو كما قال وإن كان صادقاً لم يعد إلى الإسلام إلا سالمًا» [رواه أحمد والنسائي وابن ماجه].

16 - عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال لرجل: «فعلت كذا» قال: لا



والذي لا إله إلا هو ما فعلت، قال: فقال له جبريل عليه السلام: «قد فعل ولكن الله تعالى غفر له بقوله: لا والذي لا إله إلا هو».

17 - وعن ابن عباس قال: اختصم إلى النبي صلى الله عليه وسلم رجلان فوعدت اليمين على أحدهما فحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما له عنده شيء، قال: فنزل جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنه كاذب إن له عنده حقه فأمره أن يعطيه حقه وكفارة يمينه معرفته أن لا إله إلا الله أو شهادته. [رواهما أحمد ولأبي داود والثاني نحوه].

18 - وعن عائشة قالت: أنزلت هذه الآية: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ في قول الرجل: لا والله بلى والله. [أخرجه البخاري].

**والدليل على قوله: ومن يحرم الحلال:**

19 - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبِيبَتِ مَا ءَآخَلَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: 87].

20 - وقوله تعالى: ﴿لِمَ تَحْرِمُوا مَا ءَآخَلَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [التحريم: 1].

21 - وقوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: 116].

**والدليل على قوله: وهي أن يطعم عشرة... إلخ:**

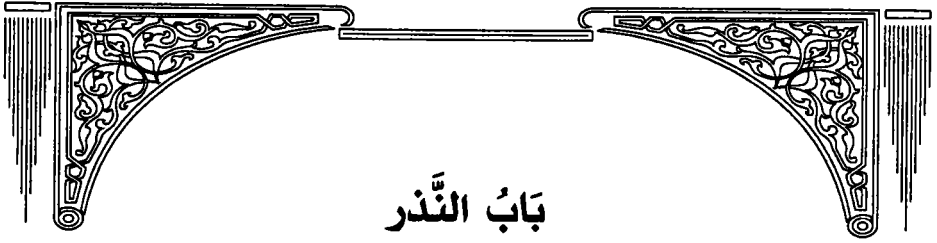
22 - قوله تعالى: ﴿وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدْتُمُ الْاَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ ءِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِّنْ اْاَوْسَطِ مَا تَطْلُمُونَ اَهْلِيكُمْ اَوْ كِسْوَتُهُمْ اَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ اَيَّامٍ ذٰلِكَ كَفَّرَةُ اَيْمَانِكُمْ اِذَا حَلَفْتُمْ وَاَحْفَظُوا اَيْمَانَكُمْ كَذٰلِكَ يُبَيِّنُ اللّٰهُ لَكُمْ ءَايٰتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: 89].

23 - وعن مالك قال: أحسن ما سمعت عن الذي يكفر عن يمينه بالكسوة أنه إذا كسا الرجال كساهم ثوباً ثوباً، وإذا كسا النساء كساهم ثوبين ثوبين درعاً وخماراً وذلك أدنى ما يجزئ كلاً في الصلاة.

24 - وعن أبي قتيبة وهو سالم حدثنا مالك عن نافع قال: كان ابن عمر يعطي زكاة رمضان بمد النبي صلى الله عليه وسلم، المد الأول وهي كفارة اليمين بمد

النبي ﷺ. قال أبو قتيبة: قال لنا مالك: مدنا أعظم من مدكم ولا نرى الفضل إلا في مدّ النبي ﷺ، وقال لي مالك: لو جاء أمير فضرب مدّاً أصغر من مدّ النبي ﷺ بأي شيء كنتم تعطون؟ قلت: كنا نعطي بمدّ النبي ﷺ قال: أفلا ترون أن الأمر إنما يعود إلى مدّ النبي ﷺ. [رواه البخاري].

\* هذا ما عثرنا عليه من الأدلة الأصلية في هذا الباب وما بقي من مسائله مما لم يدُل عليه دليل من الكتاب والسنة فهو إما بالاجتهاد أو الإجماع أو القياس. أما مجموع الأدلة فهي أربعة وعشرون (24) دليلاً.



## بَابُ النَّذْرِ

- 1 - باب وما التزم بالغ ولو
  - 2 - أو قال إلا أن بدا لي أسد
  - 3 - كللعلي علي أو علي قد
  - 4 - وهل كذا المكروه والمباح أو
  - 5 - وأقل مكرراً وفي كراهته
  - 6 - ولزمت بدنة بالنذر ثم
  - 7 - والصوم في نحر وثلثه زمان
  - 8 - وهو الجهاد والرباط بمحل
  - 9 - إن قيل إخراج يكرر كرراً
  - 10 - ومن تصدق على معين
  - 11 - ويلزم الناذر ما سمي وأن
  - 12 - كمشيه لمسجد البيت أو
  - 13 - إلا لناوي النسك والمشي من
  - 14 - وإن نوى النذر ونسكه بحج
  - 15 - ومن ضرورة بعمرة جعل
  - 16 - وليس يلزم الوفا بمالي في
  - 17 - كمال غيره إذا لم يرد
  - 18 - ولو قريباً وإن الهدى يروم
  - 19 - كنذر هدي فالأحب حينئذ
- غضبان من قرية النذر رووا  
يلزم لا بنحو إن شاء أحد  
أضحية وحظر نذر الحظر عد  
مثلهما ونذب المطلق رووا  
مكرراً خلافاً أو إباحته  
للعجز بقرة فسبع من غنم  
حلف بمالي في سبيل الله بان  
خيف ومن ذا الثلث من باق وهل  
خلف وبعده التكرر عرى  
بماله كلا فكله عني  
معيناً أتى على الجميع عن  
للبيت أو جزئه لا غير روى  
حيث نوى أو حيث حلفه عني  
مفرداً أو قارناً الحج خرج  
نذره ثم حج فوراً بالمحل  
البيت أو هدي لغيره بفي  
أن يملك أو عليه نحر أحد  
أو قال: أو ذكر قصة الكلیم  
بدنة فبقرة فالشاة خذ

- 20 - وألغ لمكة على كالذهب أو للمدينة أو إيليا يصاب  
 21 - إلا إذا بالمسجدين قد نوى صلاة أو سماهما فذا نوى  
 22 - واختص بالمشي لها الثلاثة وطيبة أفضل ثم مكة

- اشتمل هذا الباب على اثنتين وعشرين (22) بيتاً.

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12،

13) قول الأصل:

«فصل النذر: التزام مسلم كلف ولو غضبان وإن قال: إلا أن يبدو لي أو أرى خيراً منه بخلاف إن شاء فلان فبمشيئته وإنما يلزم به ما ندب كلفه علي أو علي ضحية وندب بالمطلق، وكره المكرر وفي كره المعلق تردد.

ولزم البدنة بنذرهما فإن عجز فبقرة، ثم سبع شياؤه لا غير وصيام بشعر وثلثه حين يمينه إلا أن ينقص فما بقي بمالي في سبيل الله وهو الجهاد والرباط بمحل خيف، وانفق عليه من غيره إلا لمتصدق به على معين، فالجميع، وكرر إن أخرج وإلا فقولان، وما سمي وإن معيناً أتى على الجميع».

- إلى أن قال:

«والمشي لمسجد مكة أو البيت أو جزئه لا غير إن لم ينو نسكاً من حيث نوى وإلا حلف أو مثله إن حنث به.

قوله: (باب النذر) وفي الأصل: فصل في النذر، والنذر هو أن يوجب المسلم على نفسه ما ليس بواجب يقال: نذر الرجل كذا إذا التزم فعله بنذر - بضم الذال - وينذر - بكسرهما -، قال ابن عطية: والجمع نذور، ويقال: أنه جمع نذر مثل: رهن ورهن، ويقال: أنه جمع نذر بمعنى منذر، ومثل: فتيل وجديد. [قاله في الصحاح].

وكيفيته أن يقول الناذر: لله عليّ صلاة كذا أو صوم كذا أو صدقة بكذا من غير الفريضة، لأن الفريضة كان ملزماً بها، ومعنى ذلك أن النذر لا يتناول الواجب كما أنه لا يتناول الحرام والمكروه.

وقول الناظم: (وما التزم بالغ) مسلم لا صبي وكافر (ولو) كان الناذر (غضبياً) خلاف لمن قال: عليه كفارة يمين، ومثل نذر الغضباني في الوجوب نذر اللجاج وهو الذي به منع النفس من فعل شيء ومعاقبتها وإلزامها كلفه عليّ نذر إن كلمت فلاناً، ويلزم الناذر نذره، ولو (قال إلا أن بدلي) لا أفعل وإلا أن يشاء الله فالمشيئة في النذر غير المبهم سواء كان شرطاً نحو: إن شاء الله، أو استثناء نحو: إلا أن يشاء الله، وذلك نص المدونة خلافاً لما في الجلاب من قوله: تنفعه المشيئة إلا (بنحو إن يشاء أحد)؛ أي بخلاف إن شاء أحد وإن شاء فلان من إمضاء أو ردّ، فإن مات قبل أن يشاء أو لم تعلم مشيئته برد أو إمضاء فلا شيء على الناذر.

(كلعلي أو كلفه علي) ضحية أو ركعتان قبل الظهر ولو لم يلفظ بالنذر أو علي ضحية بدون الله، ومن المندوب الذي لا يقع إلا قربة صوم يوم معين ولا يرد أن القربة تشمل الواجب وهو لا يجب بالنذر لقصر السياق إياهما على ما سواه، إذ في شمولها إياها تحصيل الحاصل.

(وحظر نذر الحظر عد)؛ أي ويمنع نذر الحرام (وهل كذا المكروه) المعلق على شيء محبوب آت ليس للعبد فيه مدخل كأن شفى الله مريضاً، ورزقني كذا أو نجاني من كذا فعلي الصدقة بدينار؛ لأن فيه شائبة المعارضة ولتوهم أنه يجلب الخير ويرد الشر، ولذا نهى رسول الله ﷺ وقال: «أنه لا يأت بخير وإنما يستخرج به من البخيل». كما في صحيح مسلم وغيره، وفيهما أيضاً أن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن قدره الله تعالى، ولكن النذر يوافق القدر فيخرج لذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج، أو إباحته خلاف الكراهة للباغي وابن شاش والإباحة لابن رشد. وهذا معنى قوله: (واقبل مكرواً) إلى قوله: (ولزمت بدنة بالنذر) والبدنة الواحدة من الإبل ذكراً أو أنثى لإطلاقها عليها، فالتاء فيها للوحدة لا للتأنيث.

(ثم للعجز) عنها (بقرة) ثم إذا عجز عن البقرة (فسبع) شياه (من غنم) ويشترط في البدنة والبقرة والشياه سن الضحية وسلامتها إن لم يعين حين نذره صغيراً أو معيبة لو لزم الصوم في ثغر - بفتح التاء المثلثة وسكون الغين - أي بلد إسلام بساحل البحر يخشى هجوم العدو منه ولو كان الناذر بموضع أفضل

منه كمكة، كما في المدونة، ومثل الصوم الصلاة كما في ابن عرفة. وقال التتائي: لا يلزم الإتيان للصلاة من مكة ويمكن حمل ما لابن عرفة على من ليس من بمكة والمدينة كمكة، (وثلثه)؛ أي ولزم الحالف بمالي في سبيل الله تعالى إن فعلت كذا أو لأفعلنه فيلزمه ثلثه، والمعتبر ماله الموجود زمان حلفه. وهذا معنى قوله: (بمالي في سبيل الله بان) ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

في النذر للمبهم كفر كاليمين ونذر كل المال ثلثه فمن  
وقال في أسهل المسالك:

ونذر كل المال بالثلث اكتفٍ ينذر ممنوع وكفره لائق

- وسبيل الله هو الجهاد في سبيل الله فيعطي لمن في موضعه. ابن رشد: لا يعطى منه مقعد ولا أعمى ولا امرأة ولا صبي ولو قاتل ولا مريض ميؤوس منه، أو (الرباط)؛ أي الحراسة (بمحل خيف) هجوم العدو منه. وقوله: (وقبل إخراج يكرر كراً)؛ أي وكرر ناذر الصدقة بجميع ماله أو ثلثه أو الحالف بذلك إخراج الثلث لكل يمين، فيخرج ثلثه لليمين الأولى ثم ثلث الباقي للثانية، وهكذا هذا إن كان أخرج الثلث الأول لليمين الأول بعد لزومه وقبل إنشاء الثاني نذراً كان أو يميناً، ومعلوم أن النذر يلزم بلفظه، واليمين بالحنث فيه، (والا)؛ أي وإن لم يخرج الأول حتى إنشاء الثاني نذراً ويميناً، وفيها صورتان لأنه إما أن يخرج بعد إنشائها وقبل الحنث فيها أو بعده قولان في الصور الثلاثة بالتكرار والاكتفاء بثلث واحد لجميع الأيمان المنعقدة نقلهما ابن رشد.

(ومن تصدق على معين بماله كلا)؛ أي بكل ماله على معين بشخصه كزيد أو وصفه كبني زيد فيلزمه الجميع حين حلف إلا أن ينقص في الباقي ويترك له ما يترك للمفلس.

قوله: (ويلزم الناذر ما سمي) من ماله إذا كان شائعاً كربعه وتسعة أعشاره (وإن معيناً) كعبدي أو داري سواء أبقى لنفسه شيئاً أو أتى ذلك المعين على الجميع، ويتركه له في هذا وفي قِبَل: فالجميع قدر ما عليه من دين وما يصرفه

في حج فرض بلا إسراف وكفارة وزكاة ونذر سابق وما يتركه للمفلس .

وقوله : (كمشيه لمسجد البيت)؛ أي ولزم المشي لمسجد مكة من حلف به وحنث أو نذره أو للبيت الحرام؛ أي الكعبة (أو جزئه) المتصل به كبابه وركنه وملتزمه وشاذروانه وحجره (لا غير روى) إلا ملتزم المشي لغيره اذكر مما ليس متصلاً بالبيت سواء كان بالمسجد الحرام كزمزم والمقام والمنبر وقبة الشراب أو خارجاً عنه كالصفا والمروة، ولكن الآن صاروا داخلين فيه أو خارجاً عن الحرم كعرفة فلا يلزمه المشي .

(إلا لناوي الفسك) منه سواء كان موضع التزامه أو غيره وإلا بأن لم ينو المشي من مكان معين فيمشي من حيث جرى العرف بالمشي منه، فإن لم يجر العرف بالمشي من محل فيمشي من حيث حلف أو نذّر أو من مثله؛ أي موضع الحلف في البعد لا في الصعوبة والسهولة .

- وتضمن البيت (14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22) قول

الأصل :

«وإن حج ناوياً نذره وفرضه مفرداً أو قارناً أجزاءً عن النذر، وهل إن لم ينذر حجاً؟ تأويلان، وعلى الصرورة جعله في عمرة ثم يحج من مكة على الفور» .

- إلى أن قال :

«ولا يلزم في مالي في الكعبة أو بابها أو كل ما اكتسبه وهدي لغير مكة أو مال غيره إن لم يرد أن ملكه أو على نحر فلان ولو قريباً أن يلفظ بالهدي أو ينوه أو يذكر مقام إبراهيم، والأحب حينئذ كنذر الهدى بدنة ثم بقرة» .

- إلى أن قال :

«ولغى على المسير والذهاب والركوب لمكة ومطلق المشي ومشى لمسجد وإن لا اعتكاف إلا القريب جداً، فقولان تحتملهما، ومشى للمدينة أو إيليا إن لم ينو صلاة بمسجديهما أو يسميهما فيركب، وهل إن كان ببعضها أو إلا لكونه بأفضل خلاف والمدينة أفضل ثم مكة» .

(وإن نوى النذر)؛ أي وإن حج ناوياً نذره (ونسكه)؛ أي فرضه معاً حال

كونه مفرداً - بكسر الراء - أو حال كونه (قارناً للحج) والعمرة في إحرام ونوى الحج الذي في ضمن قرانه فرضه ونذره معاً أو نوى به فرضه فقط، والعمرة نذره أجزأ عن النذر فقط، وعليه قضاء الفرض (ومن صرورة) والصرورة الذي لم يحج حجة الإسلام على القول بوجوبها (فوراً)؛ أي بالفور ويكون متمتعاً إن كانت العمرة أو بعضها في أشهر الحج. البناني: عبارة المصنف تقتضي الوجوب وهو خلاف قولها وإن جعل مشيه في عمرة، فله إذا حل منها أن يحج الفريضة من مكة؛ لأنه يفيد التخيير أبو الحسن يقوم منها؛ أي يفهم من المدونة أن الحج على التراخي أن قولها فله... إلخ، يقتضي التراخي، فإذا لا يليق بالمصنف ترك النص وكأنه غفل عنه. اهـ.

(وليس يلزم الوفا) بقول الناذر: (مالي في البيت)؛ أي الكعبة إن كان أراد صرفه في بنائها إن نقضت أو لم يرد شيئاً، فإن أراد كسوتها وطيبها ونحوهما لزمه ثلث ماله للْحَجِّبة يصرفونه بها إن احتاجت. قاله في المدونة. ومثل الباب الحطيم وهو ما بين الباب والمقام. ولا بن حبيب: ما بين الركن الأسود إلى الباب إلى المقام، وكما لا يلزمه نذر ما ذكر لا يلزمه نذر شيء بدله، وروى ابن وهب عليه كفارة يمين.

قوله: (أو هدي لغيره) أو نذر هدي بلفظه أو بدنة بلفظها لغيره إلى لغير مكة، فلا يلزمه شيء فيهما لا بعثه لمن عينه له ولا ذكاته بموضعه. [قاله ابن عرفة].

فإن جعله لمكة فكالفدية وإن جعله لغيرها كقبر النبي ﷺ، فإن كان مما يهدي وعبر عنه ببعير أو خروف أو جزور نحره أو ذبحه بموضعه وفرقه على الفقراء، وإن شاء أبقاه وأخرج مثل ما فيه من اللحم ومنع بعثه ولو للنبي ﷺ ولو قصد به الفقراء الملازمين له لقول المدونة: سوق الهدايا لغير مكة ضلال، فإن كان مما لا يهدي كثوب أو درهم وطعام فإن قصد به الملازمين للقبر الشريف أرسله إليهم ولو أغنياء وإن قصد النبي ﷺ؛ أي الثواب له تصدق به بموضعه، وإن لم يقصد فينظر لعاداتهم ولا يلزم بعث ستر ولا شمع ولا زيت يوحد على القبر الشريف ولو نذر. ابن عرفة: ونذر شيء لميت صالح معظم في نفس الناذر لا أعرف فيه نصاً وأرى إن قصد به مجرد كون الثواب للميت تصدق به بموضع الناذر، وإن قصد الفقراء الملازمين لقبره أو زاويته



تعين لهم إن أمكن وصوله لهم. اهـ [من جواهر الإكليل شرح على مختصر خليل].

(كمال غيرهه) كداره وبعيره صدقة أو هدي فلا شيء عليه لخبر: لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم إذا لم يرد أن يملك، فإن أراد ذلك وملكه لزمه التصديق بجميعة عبر بلفظ جميع مال الغير أم لا فليس كنذره جميع مال نفسه؛ لأن ناذر مال غيره أبقى مال نفسه بخلاف من نذر ماله أو قال: (عليه نحر احد) فلا يلزمه شيء ولو كان فلان قريباً له كولده إن لم يلفظ في نذره أو تعليقه بالهدي، فإن لفظ به: كعَلَيَّ هدي فلان أو نحره هدياً فعليه هدي أو لم ينو؛ أي الهدي، فإن نواه فكلفظه (أو قال أو نكر قصة الكليم) الأولى قصة إبراهيم فإن ذكره لزمه هدي، وذلك بأن يقول: لله عَلَيَّ نحر فلان عند مقام إبراهيم أو في مكة أو في منى. والمراد بمقام إبراهيم مقام الصلاة وهو الحجر الذي وقف عليه عند بناء البيت، كذا قيل، وكلام المدونة يدل لذلك، وعليه فالمراد بالذكر: الذكر اللساني، وقيل: أن المراد بمقام إبراهيم قصته مع ولده، وأن المراد بذكرها ملاحظتها فمن لاحظ ذلك لزمه الهدي. اهـ [من الدسوقي].

- قال في الرسالة: ومن حلف بنحر ولده فإن ذكر مقام إبراهيم أهدي هدياً يذبح بمكة وتجزئه شاة وإن لم يذكر المقام فلا شيء عليه.

- وفي شرحها النفراوي: (مقام إبراهيم الخليل)؛ أي قصته مع ولده في التزامه ذبحه وفداه بالهدي لا مقام الصلاة.

قوله: (كنذر هدي فالأحب حينئذ)؛ أي الأفضل حينئذ؛ أي حين لفظه بالهدي المطلق أو ينويه أو يذكر مقام إبراهيم أو ينويه فالأحب حينئذ (ببغنة) فيليها (بقرة فالشاة خذا) والأحب الذي هو الندب منصب على الترتيب، وأما الهدي فواجب بقيده، فإن عجز عن بقرة فشاة واحدة لا سبع شياه، لأن هذا نذر هدياً مطلقاً أو ما يفيد من نحر فلان ومن أفراد الشاة الواحدة بخلاف ما سبق في البيت (6) ولزمه بدنة بالنذر ثم للعجز بقرة فسبع من غنم وما سبق نذر بدنة بلفظها، فإذا عجز عنها لزمه ما يقاربها من البقرة أو السبع شياه (والغ لمكة علي كالذهب) وأغ - بكسر الغين المعجمة - أي أبطل قول الشخص:

لله عليّ أو علي المسير؛ أي الذهاب إلى مكة أو المدينة، إلا أن ينوي إتيانها حاجاً أو معتمراً فيأتيها راكباً إلا أن ينوي ماشياً ومشى للمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام.

أو لمسجد (إيليا)؛ أي مسجد بيت المقدس فلا يلزمه الذهاب لهما لا ماشياً ولا راكباً، (إلا إذا بالمسجدين)؛ والأولى بالمساجد الثلاثة قد نوى صلاة أو سماهما؛ أي المسجدين؛ أي مسجد المدينة وإيلياء لا البلدين فإن نوى صلاة فيهما أو سماهما لزمه إتيانهما فيركب إن شاء ولا يلزمه المشي؛ لأنه لما سماهما فكأنه قال: لله عليّ أن أصلي فيهما وظاهره ولو نفلاً. قال في أسهل المسالك:

ومن صلاة أو عكوفاً نذراً بمسجد من الثلاث حضراً  
لفعله ولو نوى بالأفضل كغيره وغير ذا لا ترحل

- وهذا معنى قوله: (ولخص بالمشي لها الثلاثة) لقول النبي ﷺ: «لا تشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد...» إلخ الحديث. (وطيبة أفضل)؛ أي المدينة المنورة بأنواره ﷺ أفضل من مكة المشرفة ويدل ما رواه الدارقطني والطبراني من حديث رافع بن خديج المدينة خير من مكة. نقله في الجامع الصغير.

- وقال ابن وهب وابن حبيب مكة أفضل. ابن عرفة: ومسجده ﷺ والمسجد الحرام أفضل من مسجد إيلياء.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله: وما التزم بالغ ولو غضبان... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [البقرة: 270].

2 - ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 29].

3 - ﴿يَوْمَئِذٍ يَلْبَسُونَ الْيَوْمَ مَا كَانُوا يَلْبَسُونَ يَوْمَئِذٍ لَا يُرْمَى بِهِمْ يُطْعَمُونَ سَلَامًا عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَصْحَبُكَ اللَّهُ يَوْمَئِذٍ طَيِّبًا بَلَدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ﴾ [البقرة: 144].

﴿الإنسان: 7، 8﴾.

4 - عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعمه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه» [رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي ومالك].

5 - قال يحيى: سمعت مالكا يقول: من قال: عليّ نذر ولم يسم شيئاً أن عليه كفارة يمين.

6 - وعن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «كفارة النذر إن لم يسم كفارة يمين» [رواه الترمذي].

7 - وعن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن النذر وقال: «إنه لا يرد شيئاً ولكنه يستخرج به من البخيل».

8 - وعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «إن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن الله قدره الله له ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج» [رواهما البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

9 - وعن ابن عباس قال: بينا النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا: أبو إسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم وأن يصوم، فقال النبي ﷺ: «مروه فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه» [رواه البخاري وابن ماجه وأبو داود].

10 - وعن ثابت بن الضحاك أن رسول الله ﷺ قال: «ليس على الرجل نذر فيما لا يملك» [متفق عليه].

11 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله تعالى» [رواه أحمد وأبو داود].

12 - وعن سعيد بن المسيب أن أخوين من الأنصار كان بينهما ميراث فسأل أحدهما صاحب القسمة فقال: إن عدت تسألني القسمة فكل مالي في رتاج الكعبة فقال عمر: إن الكعبة غنية عن مالك كفر عن يمينك وكلم أخاك سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يمين عليكم ولا نذر في معصية الرب ولا في قطعة الرحم ولا فيما لا تملك» [رواه أبو داود].

- 13 - وعن ثابت بن الضحاك أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إني نذرت أن أنحر إبلاً ببوانة، فقال: «أكان فيهما وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟»، قالوا: لا، قال: «كان فيها عيد من أعيادهم»، قالوا: لا، قال: «أوف بنذرك فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم» [رواه أبو داود].
- 14 - وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب عن أبيه عن جده قال: قلت: يا رسول الله إن من توبتي إلى الله أن أخرج مالي كله إلى الله وإلى رسوله صدقة، قال: «لا»، قلت: فنصفه، قال: لا، قتلته قال نعم قلت سأمسك سهمي من خير. [رواه أبو داود].
- 15 - قال مالك: الأمر عندنا فيمن يقول: علي مشي إلى بيت الله أنه إذا عجز ركب ثم عاد فمشى من حيث عجز، فإن كان لا يستطيع المشي فليمش ما قدر عليه ثم ليركب وعليه بدنة أو بقرة أو شاة إن لم يجد إلا هي.
- 16 - وعن ابن عباس أن أخت عقبة بن عامر نذرت المشي إلى البيت فأمرها النبي ﷺ أن تركب وتهدي هدياً.
- 17 - وعن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تحج ماشية وإنها لا تطيق ذلك، فقال النبي ﷺ: «إن الله لغني عن مشي أختك فلتركب ولتهد بدنة» [رواهما أبو داود].
- 18 - وعن الحسين بن السائب بن أبي لبابة أن أبا لبابة بن عبد المنذر لما تاب الله عليه قال: يا رسول الله إن من توبتي أن أهجر دار قومي وأساكنك وأن أنخلع من مالي صدقة لله ﷻ ولرسوله، فقال رسول الله ﷺ: «يجزئ عنك الثلث» [رواه أحمد].
- 19 - وفي رواية: أن من توبتي أن أهجر دار قومي التي أصبت فيها الذنب وأن أنخلع من مالي كله صدقة، قال: «يجزئ عنك الثلث» [رواه أبو داود وأحمد].
- 20 - وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ أدرك شيخاً يمشي بين ابنيه يتوكأ عليهما فقال النبي ﷺ: «ما شأن هذا؟» فقال ابناه: يا رسول الله كان عليه نذر المشي إلى بيت الله، فقال: «اركب أيها الشيخ فإن الله غني عنك وعن نذرك» [رواه مسلم وأبو داود والترمذي].

- وقد سبق ذكر فضل المدينة ومسجدها في آخر باب الحج والمسجد الحرام.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في الباب عشرون (20) دليلاً.



## بَابُ الْجِهَادِ

- 1 - باب بأخشى جهة بكل عام
  - 2 - كعبتنا ولو بوال جائر
  - 3 - كالأمر بالمعروف والشهادة
  - 4 - وبمعلوم الشرع قيام ورد
  - 5 - تجهيز ميت فك ذي أسر وإن
  - 6 - كأن يعينك الإمام وسقط
  - 7 - وعرج أنوثة رق ودين
  - 8 - وأدع للإسلام ومن أسلم خل
  - 9 - وإلا قوتلوا وقتلوا خلا
  - 10 - وشيخ فني وزمن وراهب
  - 11 - وحرم استعانة بمن كفر
  - 12 - وسفر بمصحف لهم كذا
  - 13 - كذا الفرار إن يكن نصفاً وإن
  - 14 - تحرفاً كان يخف تحيزاً
  - 15 - كذا خيانة أسير ائتمن
  - 16 - وجاز أخذ ذي احتياج نعلأ أو
  - 17 - تخريب دور قطع نخل حرق إن
  - 18 - قتالنا الروم وتركنا وانتقال
  - 19 - ونظر الإمام في الأسر برق
- فرض كفاية جهاد كاعتنيام  
من ذكر كلف حر قادر  
والفتوى والقضاء والإمامة  
سلامنا ودفع ضرنا يعد  
فجا العدو تعين الجهاد عن  
بمرض صبي عمي جن أخط  
حل كفى كفاية بالوالدين  
إلا بجزية بمأمون محل  
صبي أو أنثى وما إن قاتلا  
منعزل وما كفى لهم حبي  
إلا لخدمة وتسميم المضر  
بمرأة بغير جيش عوذا  
لم نبلغ اثني عشر ألفاً أو يكن  
يلا من والمثلة لا تجوزا  
طوعاً غلولاً وليؤدب إن يبن  
حزاماً أو إبرة أو طعماً رووا  
أنكى ووطء زوجة ذو الأسر عن  
مما يميمت لمميت غير حال  
أو قتل أو جزية أو من يحق

- 20 - وحكم عدل إن به رضو الزم  
21 - وللخراج وقفوا الأرض كشام  
22 - خراجها وجزية والخمس ثم  
23 - ونفل الإمام من خمس سلب  
24 - وغير خمس قسم الإمام في  
25 - كتاجر وكأجير قاتلا  
26 - لغيرهم وأن يقاتل وهل إن  
27 - وليس يرضخ لهم كميت  
28 - ليست لجيشنا وأعمى وأشل  
29 - وأعط كمثلتي فارس فرسا وإن  
30 - يقدر على الكر وفر وعلى  
31 - وأخذ المعين الذي عرف  
32 - وخذ مجاناً ما بدارهم وهب  
33 - بالبيع للمالك يمضي بالثمن  
34 - لصوص الأحسن أخذ بالفدى  
35 - إلا إذا ما سبياً وأسلمت
- وحد زان سارق مما غنم  
ومصر إن يوجف عليها ويسام  
لآل طه ومصالح تعم  
ولا يعد به إذا القتال دب  
عاقل حر مسلم مكلف  
أو خرجا بنية الغزو ولا  
قاتل بالإذن الصبي خلف يعن  
قبل اللقا ومن نأى لحاجة  
وأعرج ومن بأرضنا يضل  
برذوناً أو هجيناً أو صفر إن  
الأرجح أفرد كل صنف قبلا  
له مجاناً قبل قسم بالحلف  
وإن بمال فبه وإن ذهب  
أو زائد وفي الذي فدى من  
وهدم السبي نكاحاً وجدا  
بعد وفي ولده والمال بت

- اشتمل هذا الباب على خمسة وثلاثين (35) بيتاً.

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5) قول الأصل:

«باب الجهاد: في أهم جهة كل سنة، وإن خاف محارباً كزيارة الكعبة، فرض كفاية ولو مع وال جائر على كل حر، ذكر، مكلف، قادر كالقيام بعلوم الشرع، والفتوى، ودفع الضرر عن المسلمين والقضاء والشهادة والإمامة والأمر بالمعروف والحرف المهمة، ورد السلام، وتجهيز الميت، وفك الأسير».

(باب) في (الجهاد)؛ أي قتال مسلم كافراً وهو لغة: التعب والمشقة.

وفي الشرع: ينقسم إلى أربعة: جهاد بالقلب للنفس والشيطان وباللسان أو اليد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبالسيف قتال الكفار واللصوص والبغاة، ولا ينصرف حيث أطلق إلا إليه وَحَدُّهُ ابْنُ عَرَفَةَ بقوله: قتال مسلم كافراً غير ذي عهد لإعلاء كلمة الله تعالى أو حضوره قال: فخرج قتال الذمي المحارب على المشهور أنه غير نقض البناني، وقوله: لإعلاء كلمة الله يقتضي أن من قاتل: للغنيمة أو لإظهار الشجاعة وغيرها لا يكون مجاهداً، والصواب أن الذي يتوقف على قصد الإعلاء هو كونه شهيداً فلا يحرم من الغنيمة كما أفاده علي الأجهوري في حاشية الرسالة ابن رشد إنما يقاتلون الكفار ليدخلوا في دين الإسلام لا على الغنيمة، فينبغي للمجاهد أن يعقد نيته أن يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا ابتغاء ثواب الله، فإذا عقد نيته على هذا فلا يضره إن شاء الله الخطرات التي تقع في القلب ولا يملك؛ لحديث معاذ فيه وهو في المواق بتمامه. القرطبي: وقد حض الشرع على تمني الشهادة، ورغب فيه بقوله: من سأل الله الشهادة صادقاً من قلبه بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه. اهـ باختصار. [من شرح الشيخ محمد ابن العالم الزجلوي].

تنبيه:

ذكر الشيخ ابن العالم بأن الجهاد ينقسم إلى أربعة أقسام ولكن لم يذكر إلا ثلاثة، ولعله جعل اللسان واليد كل منهما جهاد وجمعهما في واحد.

قوله: (باخشي جهة)؛ أي الجهة التي يخاف منها العدو أو المحارب، قال الشيخ عبد الغفار القزويني الشافعي: الجهاد في أهم جهة وإن خاف من المتلصصين كل سنة.

قوله: (فرض كفاية) لعلّ (فرض كفاية) خبر مقدم وجهاد خبر مؤخر.

وقوله: (كاعتيام كعبتنا)؛ أي كزيارة الكعبة؛ أي إقامة موسم الحج وأفراد هذا عن نظائره الآتية لمشاركة الجهاد في وجوبه كل سنة، وتنبهياً على أنه لا يسقطها خوف المحاربين.



قوله: (ولو بوال)؛ أي أمير جيش جائر ارتكاب الأخف الضررين؛ لأن الغزو معه إعانة له وتركه معه خذلان الإسلام وهو أعظم فساداً ونصرة الدين واجبة، وكذا مع ظالم في أحكامه أو فاسق بجارحة لا مع غادر ينقض العهود (من ذكر)؛ أي على كل ذكر سنة (كالأمر بالمعروف) والنهي عن المنكر بشرط معرفة كل وألا يؤدي إلى ما هو أعظم منه مفسدة وأن يظن الإفادة والأولان شرطان للجواز أيضاً فيحرم عند عدمهما والثالث شرط الوجوب فقط، فإن لم يظن الإفادة فلا يجب، ويجوز إن لم يؤذ في بدنه أو عرضه وإلا فلا يجوز، وشرط المنكر الإجماع على تحريمه أو ضعف مدرك القائل بحله، فيجب نهي الحنفي عن شرب النبيذ، وإن قال بحله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لضعف مدركه، ولا يشترط إذن الإمام ولا عدالة الأمر أو الناهي على المشهور لخبر: «مُرَّ بِالْمَعْرُوفِ وَإِنْ لَمْ تَأْتَهُ وَانَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَإِنْ لَمْ تَجْتَنِبْهُ»، وأما قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: 43]، فخرج مخرج الزجر عن نسيان النفس، لا أنه لا يأمر، وشرطه ظهور المنكر بلا تجسس ولا استراق سمع ليتوصل بذلك المنكر، ولا يبحث عما أخفى بيد أو حانوت أو دار فإنه حرام، وأقوى مراتبه اليد ثم اللسان برفق ولين ثم بقلبه وهو أضعفها، ولا يضر من ضلّ.

وقوله: (والشهادة) تحملاً وأداءً إن احتيج له أن وجد أكثر من نصاب وإلا تعين على النصاب (والفتوى)؛ أي الأخبار بالحكم الشرعي على غير وجه الإلزام فهو فرض كفاية، (والقضاء)؛ أي الحكم بالوجه الشرعي على وجه الإلزام والإمامة بالصلاة حيث كانت إقامتها باليد فرض كفاية، وكذا الإمامة العظمى.

قوله: (وبعلوم الشرع قيام)؛ أي كالقيام بأمر الشرع بمن هو أهل له غير ما يجب عيناً وهو ما يحتاجه الشخص في نفسه ومعاملته، والمراد بالقيام بها حفظها وإقراؤها وقراءتها وتهذيبها.

- قال الشيخ الزجلوي في هذا المكان من المختصر: بعلوم التفسير والحديث والفقه وما يرجع إليه لكونه وسيلة إليها ومعيناً ورفيقاً عليها بخلاف علوم الفلسفة كالمنطق، فإن فيها تفصيلاً بالجواز والمنع والكرهية، والمراد بالقيام بعلوم الشرع بالتعلم والتعليم والتصنيف فيه.

قوله: (ورد سلامنا) ولو على قارئ قرآن على المعتمد بدليل سنية السلام عليه أو مصل لكن بإشارة، ولعله إن كان المسلم بصيراً مع الضوء ولا يطلب برده بعد فراغ الصلاة، وظاهر كلامهم ولو بقي المسلم وعلى أكل لا على ملبٌ ومؤذن ومقيم، وسامع خطبة وقاض حاجة وواطئ حال تلبس كل وبعد فراغه في الثلاثة الأخيرة، وأما الثلاثة الأولى فيجب الرد عليهم إن استمر المسلم حاضراً إلى فراغهم، ويسقط فرض الرد عن جماعة قصدوا بالسلام يرد أحدهم، والأولى ردّ جميعهم، وهل لغير الرد ثواب أم لا؟ ثالثها: إن نواه وتركه لرد غيره. وفي شرح التنقيح: أن ثواب فرض الكفاية يحصل لغير فاعله من حيث سقوط الطلب عنه وثواب نفس الفعل لفاعله فقط. ولقد قلت في نظمنا الجواهر الكنزية:

ثم على المصلي لا تسلم      ومن عليه الرد غير لازم  
وهم إلى عشرين قل وواحد      يبلغ عددهم بلا تردد  
- وقد نظمها بعضهم فقال:

ردّ السلام واجب إلا على      من في صلاة أو بأكل شغلا  
أو شرب أو قراءة أو داعياً      أو ذكراً وفي خطبة أو تلبية  
أو في قضاء حاجة الإنسان      وفي إقامة وفي الأذان  
أو سلم الطفل أو السكران      أو شابة يخشى بها افتتان  
أو فاسق أو ناعس أو نائم      أو حالة الجماع أو تحاكم  
أو كان في الحمام أو مجنوناً      فواحد من بعده عشرونا

قوله: (ودفع ضررنا يعد)؛ أي ومن فروض الكفاية القيام بدفع الضرر على المسلمين ويلحق المسلمين من في حكمهم كأهل الذمة والدفع بإطعام جائع وستر عورة، حيث لم تف الصدقات ولا بيت المال بذلك، وواجب على كل من قدر على دفع الضرر أن يدفع هذه ما لم يخف ضرراً (تجهيز ميت)؛ أي المسلم بال غسل والكفن والصلاة والدفن، وأما الكافر فيواري فقط إن خيف عليه الضيعة وإلا فيترك للكفار (فك ذي اسير)؛ أي الأسير إن كان من مال المسلمين فإن كان بماله أو بالفيء فليس فرض كفاية وإن احتاج فكاه لقتال فرض كفاية عليهم. القرافي: يكفي في فرض الكفاية، ظن الفعل.

- وتضمن الشطر الثاني من البيت (5) والبيت (6، 7، 8، 9، 10) قول الأصل:

«وتعين بفجا العدو وإن على امرأة وعلى من بقرهم إن عجزوا وبتعيين الإمام وسقط بمرض وصبي وجنون وعمى وعرج وأنوثة، وعجز من محتاج له، ورق ودين حل كوالدين في فرض كفاية ببحر أو حظر لا حد والكافر كغيره في غيره ودعوا إلى الإسلام ثم جزية بمحل يؤمن وإلا قوتلوا وقتلوا، إلا المرأة إلا في مقاتلتها والصبي والمعتوه كشيخ فان، وزمن وأعمى، وراهب منزّل بدير أو صمعة بلا رأي وترك لهم الكفاية فقط».

قوله: (وإن في العدو وتعين الجهاد)؛ أي صار الجهاد فرض عين إن في العدو الكافر الحربي على قوم بغتة ولهم قدرة على دفعه أو على قريب من دارهم، فيلزم كل قادر على القتال الخروج له وقتاله إن توقف دفعه على الرجال الأحرار بل وإن على امرأة رقيق وصبي مطبق للقتال الجزولي ويسهم حينئذ للرقيق والمرأة والصبي؛ لأنه صار واجباً عليهم كأن يعينك الإمام ولو كنت صبيّاً مطبقاً للقتال أو امرأة أو عبداً. قال في أسهل المسالك:

من غير دين حل أو بويين عينا إذا فوجوا وبالتعيين

- قال شارحه: وبالتعيين أي يتعين أيضاً بتعيين الإمام أحداً من المسلمين ولو صبيّاً أو امرأة مطبقين له أو جماعة معينين فلا يسقط حينئذ بحلول دين ولا منع أبوين. اهـ.

(وسقط) الجهاد (بمرض) شديد مانع بعد التعيين وفاجأ عدو أو وتعيين إمام (صبي)؛ أي وصبي مانعاً من إطاقته ولو عينه (وعمي) وسقط بعمى و(جن)؛ أي جنون، وفي تعلق السقوط بالصبي وما بعده تجوز؛ لأنه لم يجب عليهم حتى يسقط عنهم فاستعمل سقط في حقيقته في الأول وهو بمرض ومجاز فيما بعد، بمعنى عدم لزومه (وعرج) وسقط بعرج و(أنوثة)؛ أي امرأة و(رق) ولو فيه شائبة حرية إن لم يعين ودين حل وهو قادر على وفائه وإلا خرج بغير إذن ربه (كفى كفاية)؛ أي في الجهاد الكفائي فإنه يسقط بالوالدين فلا يخرج له إلا بإذنها إن كان في بلده من يفيدته وإلا خرج بغير إذنها إن

كان فيه أهلية النظر ولا طاعة لهما في منعه لأن تحصيل درجات المسلمين فرض كفاية، واعترض القرافي بأن طاعة الوالدين فرض عين ولا تسقط لأجل فرض كفاية.

قوله: (وادع للإسلام) إجمالاً من غير تفصيل الشرائع إلا أن يسألوا عنها فتبين لهم وتكرر الدعوة ثلاثة أيام متوالية وقيل: ثلاث مرات في يوم ويقاطلون في أول اليوم الرابع بلا دعوة، والمراد بالإسلام ما يخرج به من الكفر كالشهادتين لمن لم يقر بمضمونهما وعموم رسالة سيدنا محمد ﷺ لمنكر عمومها فتدعى كل فرقة للخروج كما كفرت به، ثم إن امتنعوا من الإسلام دعوا إلى أداء جزية بمأمون محل يؤمن على المسلمين من غدر الكفار فيه راجع لدعائهم للإسلام ولدعائهم للجزية.

قوله: (وإلا قوتلوا)؛ أي وإن لم يجيبوا للجزية أو أجابوا إليها لكن بمحل لا تنالهم فيه أحكامنا ولم يرتحلوا إلى بلادنا أو خيف من دعائهم إلى الإسلام أو الجزية أن يعاجلونا بالقتال قوتلوا؛ أي أخذ في قتالهم (و) إذا قدر عليهم (قتلوا)؛ أي جاز قتلهم. قال في أسهل المسالك:

حتماً عليهم يعرض الإسلام أو جزية إن نالهم أحكام  
وقوتلوا إلا النساء والزمن والطفل والمجنون والشيخ الفنا  
ومثل الأعمى راهب منعزل إن لم يكن رأي لهم مستعمل

وهذا معنى قول الناظم: (وقتلوا خلا صبي) أو صبياً؛ لأن معمول خلا يجوز فيه النصب والجر. قال ابن مالك:

وحيث جرا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان

(أو انشى)؛ أي المرأة فلا تقتل في أي حال إلا في حال مقاتلتها فتقتل، وكذلك الصبي، وهذا معنى قوله: (وما إن قاتلا)؛ أي إلا في قتالهما وأما إن لم يقاتلا فلا يقتلان (شيخ فني)؛ أي لا بغية فيه للقتال ولا تدبيره فلا يقتل (وزمن)؛ أي مقعد أو أشل أو مفلوج أو نحوهم وراهب منعزل عن الكفار بدير أو صومعة لاعتزالهم أهل دينهم على محاربة المسلمين ويستأنس بأن الحكمة في ذلك أن أصل منع إتلاف النفوس، إنما أبيح منه ما يقتضي

دفع المفسدة ومن لا يقاتل لا هو أهل في الغاية ليس في أحداث المفسدة كالمقاتلين فرجع الحكم فيهم إلى الأصل وهو المنع .

(وما كفي لهم حُبي)؛ أي تركت لهم الكفاية من مال الكفار لظن سيرتهم، فإن لم يكن للكفار مال وجب على المسلمين مواساتهم. قال في المدونة: ويترك لهم من أموالهم ما يعيشون به ولا تؤخذ كلها فيموتوا. - وتضمن البيت (11، 12، 13، 14، 15، 16، 17) قول الأصل:

«وحرّم نبل سم واستعانة بمشرك إلا لخدمة وإرسال مصحف لهم وسفر به لأرضهم كمرأة إلا في جيش آمن وفرار إن بلغ المسلمون النصف ولم يبلغوا اثني عشر ألفاً إلا تحرفاً وتحيزاً إن خيف والمثلة وحمل رأس لبلد أو وال وخيانة أسير أو تمن طائعاً ولو على نفسه والغلول وأدب إن ظهر عليه، وجاز أخذ محتاج نعلًا وحزاماً وإبرة وطعاماً وإن نعماً وعلفًا» .  
- إلى أن قال:

«وتخريب وقطع نخل وحرق إن أنكى أو لم ترج والظاهر أنه مندوب كعكسه ووطء أسير زوجة أو أمة سلّمًا» .

قوله: (وحرّم استعانة بمن كفر)؛ أي بمشرك والسين والتاء للطلب، فإن خرج من تلقاء نفسه فلا يمنع على المعتمد، وقال أصبغ: يمنع أشد المنع. ودليل المنع غزو صفوان بن أمية مع النبي ﷺ حنيناً والطائف قبل إسلامه، ولعل وجه أن صفوان كان من المؤلفة قلوبهم فيحتمل أنه جاز للتألف لا لخروجه من تلقاء نفسه، ويدل لأصبغ ظاهر خبر مسلم: «ارجع فلن نستعين بمشرك»، قاله ليهودي. خرج من غير طلب وأجاب غيره بأن النهي كان في وقت خاص وهو بدليل غزو صفوان في حنين والطائف (إلا لخدمة) منه لنا كحفر أو هدم أو رمي بمنجنيق أو صنعة فلا تحرم (وتسميم المضر)؛ أي حرم علينا رميهم بها، والذي في النوادر: كره مالك ﷺ أن يسم النبل والرماح ونحوه، لابن يونس فحمل الناظم تبعاً لأصله الكراهة على الحرمة وقيدها بعضهم بما إذا لم يكن عند العدو نبل مسموم وإلا فيجوز حينئذ (وحرّم سفر بمصحف لهم) خشية إهانتهم له أو إصابة نجاسة وأراد به ما يقابل الكتاب الذي فيه كآية بدليل ذكره بعده، فلا يقال: مفهوم مصحف إن ما دونه ولو الجبل لا يحرم إرساله.

قوله: (كذا بمرأة)؛ أي كسفر بامرأة لأرضهم مسلمة حرة أو أمة أو كتابية زوجة لمسلم.

قوله: (بغير جيش عوذا)؛ أي آمن؛ أي فيجوز السفر بالمرأة خاصة في جيش آمن؛ لأنها تنبّه على نفسها والمصحف قد يسقط ولا يشعر (كذا الفرار)؛ أي يحرم الفرار على مسلم من عدو وإن لم يتعين الجهاد عليهم بأن يكون عدد المسلمين (نصفاً). قال في أسهل المسالك:

وامنع لمن مثليه منهم فرا أو بلغت الوفنا اثني عشر  
والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ يَأْتِي صَابِرًا يَغْلِبُوا مِائَتِينَ  
وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ . . .﴾ الآية؛ أي اثبتوا واصبروا على قتالهم  
وإن كانوا مثلكم مرتين.

وقوله: (وإن لم تبلغ اثني عشر ألفاً) فإن بلغ جيش المسلمين اثني عشر ألفاً فيحرم الفرار وإن زاد عدد الكفار على أضعاف أضعافهم لحديث: «لن يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة» [رواه الترمذي وحسنه الإمام وأبو داود والحاكم وصححه وأقره الذهبي].

قوله: (أو يكن تحرفاً)؛ أي لا يجوز الفرار إلا إذا كان تحرفاً لقتال الكفار بأن أظهر لهم الهزيمة ليتبعوه ثم يكر عليهم ليقتلهم وهو من مكائد الحرب (كان يخف تحيزاً) إلى أمير الجيش أو إلى فئة فيتقوى بهم وشرط جوازها كون المتحرف والمتحيز غير أمير الجيش والإمام إمامهما، فليس لهما التخوف ولا التحيز لحصول الخلل والمفسدة والذي من خصائصه عليه الصلاة والسلام وجوب مصابرة العدو الكثير من غير اشتراط هاهنا (والمثلة لا تجوز) والمثلة؛ أي التمثيل بالكفار بقطع أطرافهم وقلع أعينهم بعد القدرة عليهم (كذا خيانة أسير)؛ أي حرم خيانة مسلم أسيراً في بلد العدو ائتمنه كافر صراحة، نحو: أمتاك على أموالنا وذريتنا.

قوله: (طوعاً)؛ أي طائعاً في ائتمانه على أموالهم وذريتهم ونسائهم، فالمسلم الأسير عند الكفار إذا ائتمنه، فلا يجوز له الخيانة (غلول)؛ أي وحرمة الغلول أصله الماء الجاري بين الشجر ثم نقل لأخذ الشيء من الغنيمة قبل حوزها.

(وليؤدب أن يبين)؛ أي ويؤدّب الغال أن يبين؛ أي إن اطلع عليه، وأما إن جاء تائباً فلا يؤدب إن كان قبل القسمة وتفرّق الجيش وإلا أدب.

وقوله: (وجاز لخذ ذي احتياج) من المجاهدين الذين يسهم له مظاهره ولم يبلغ الضرورة المبيحة للميثة (نعلاً أو حزاماً أو إبرة أو طعماً رووا) وإن كان المأخوذ نعماً - بفتح النون والعين - اسم جمع لا واحد له من لفظه إبلاً أو بقرأ أو غنماً يذكيه فيأكل لحمه ويرد جلده للغنيمة إن لم تجنح له.

قوله: (تخريب دور)؛ أي لديارهم (وقطع نخل وحرق) لزرعهم (إن انكى)؛ أي ما ذكر إن كان فيه نكاية للكفار ورجيت للمسلمين.

(ووطء زوجة نو الأسر عن)؛ أي وجاز وطاء مسلم أسير في بلد العدو زوجة أو أمة له مسبيتين معه إن أيقن أنهما سلمتا من وطاء ساييهما؛ لأن سييهم المسلمة لا يهدم نكاحها إن كانت زوجة ولا يبطل ملكها إن كانت أمة.

- وتضمن البيت (18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35) قول الأصل:

«وقتل روم وترك واحتجاج عليهم بقرآن».

- إلى أن قال:

«وانتقال من موت لآخر ووجبت إرجاء حياة أو طولها كالنظر في الأسرى بقتل أو أمن أو جزية واسترقاق».

- إلى أن قال:

«وأجبروا على حكم من نزلوا على حكمه إن كان عدلاً وعرف المصلحة وإلا نظر الإمام».

- إلى أن قال:

«وحد زان وسارق إن حيز المغنم ووقفت الأرض كمصر والشام والعراق وخمس غيرها إن أوجف عليه فخارجها الخمس والجزية لأله عليه الصلاة والسلام ثم للمصالح وبدى بمن فيهم المال ونفل الأحوج الأكثر ونقل منه السلب ولم يجز إن لم ينقض القتال من قتل قتيلاً فله السلب».

- إلى أن قال:

«وقسم الأربعة لحر مسلم عاقل بالغ حاضر كتاجر وأجير إن قاتلا أو خرجا بنية غزو لضدهم ولو قاتلوا إلا لصبي ففيه إن أجيز، وقاتل خلاف ولا يرضخ لهم كميث قبل اللقاء وأعمى وأعرج وأشل ومتخلف لحاجة إن لم تتعلق بالجيش وضال ببلدنا وإن بريح بخلاف بلدهم».

- إلى أن قال:

«وللفرس مثل فارسه وإن بسفينة أو برذوناً وهجيناً وصغير يقدر بهما على الكر والفر ومريض رجي».

- إلى أن قال:

«وأفرد كل صنف إن أمكن على الأرجح وأخذ معين وإن ذمياً ما عرف له قبله مجاناً وحلف أنه ملكه».

- إلى أن قال:

«ولمسلم أو ذمي ما وهبوه بدراهم مجاناً وبعوض به إن لم يبيع فيمضي ولمالكة الثمن أو الزائد، والأحسن في المفدي من لص أخذه بالفداء».

- إلى أن قال:

«وهدم السبي النكاح إلا أن تسبى وتسلم بعده وولده وماله فيء مطلقاً».

قوله: (قتالنا الروم وتركا)؛ أي وجاز قتال روم وترك كفاراً أذن فيه فيصدق بموجبه. وفي نسخة: «نوب» بدل «روم» ويراد بهم الحبشة، وإن كان النوب في الأصل وغيرهم وصواب. وقصد الناظم تبعاً لأصله بها الإشارة إلى أن حديثي: «اتركوا الحبشة ما تركوكم»، «واتركوا الترك ما تركوكم» ليس معمولاً بهما على ظاهرهما من وجوب الترك وحرمة القتال وإنما المراد بالنهبي فيها الإرشاد فقط فلا ينافي الجواز.

وقوله: (وانتقال مما يميت غير حال)؛ أي وجاز لمن تيقن الموت تعارضت عليه أسبابه انتقال من سبب موت كغرق مركب هو فيه بها سبب آخر كطرح نفسه في بحر مع عدم معرفة عوم، ووجب الانتقال إن رجا به ولو شكاً حياة مستمرة أو طولها؛ أي الحياة ولو يحصل له ما هو أشد من الموت



المعجل؛ لأن حفظ النفس واجب ما أمكن فيجوز قطع من أكلت الأكلة بعض كفه خوف أكلها جميعه ما لم يخف الموت من قطعها .

قوله: (ونظر الإمام في الأسرى) الصالحين للقتال من الكفار قبل قسم الغنيمة (برق)؛ أي استرقاق وهو من جملة الغنيمة (أو قتل) لمن يجوز قتله (أو جزية) على من يصح ضربها عليه، وتحسب قيمته من الخمس (أو من) - بفتح الميم وشد النون -؛ أي عتق. وفي نسخة: «أو فدى» بمال من الكفار والوجوه خمسة وهي بالنسبة للرجال المقاتلين، وأما الذراري والنساء فليس فيهم إلا الاسترقاق والفداء .

وقوله: (وحكم عدل إن له رضوا لزم)؛ أي ويجبر الكفار المتحصنون بحصن ومدينة أو القادمون أرض الإسلام بنحو تجارة إذا نزلوا بأمان على حكم شخص معين وحكم فيهم فأبوه فيجبرون على تنفيذ حكم من؛ أي الذي نزلوا على حكمه فيهم إذا أنزلهم الإمام على حكم أحد غيره، وإن كان لا يجوز ابتداء وإنزال بني قريظة كان على حكم النبي ﷺ ثم حكم فيهم سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه خصوصية لتطيب قلب الأنصار الأوس؛ لأنهم كانوا مواليهم .

وقوله: (عدل)؛ أي إن كان من نزلوا على حكمه عدلاً في الشهادة على أنها شرط في حاكم عاماً كان أو خاصاً وعرف من نزلوا على حكمه للمصلحة للمسلمين وإلا؛ أي وإن لم يكن عدلاً عارفاً المصلحة بأن كان فاسقاً أو جاهلاً المصلحة، صح حكمه، ونظر الإمام فيه فإن رآه صواباً أمضاه وإلا رده .

(وحد زان) من الجيش بحربية أو ذات مغنم قلّ الجيش أو كثر (وسارق)؛ أي وقطع سارق نصاباً فما فوقه لصفق الشبهة هنا، وقيل: إن سرق فوق حقه نصاباً وصوب هذا القول البناني قال: لا يحذّ الزاني بذات المغنم للشبهة، ولا يقطع السارق حتى يسرق نصاباً فوق حقه .

وقوله: (مما غنم)؛ أي الغنيمة .

قوله: (وللخراج وقفوا الأرض كشام)؛ أي وقفت إن حبست الأرض غير

الموات وهي الأرض الصالحة للزراعة؛ أي صارت وقفاً على مصالح المسلمين بمجرد الاستيلاء عليها.

قوله: (كشام ومصر) والعراق، وأما ما يقع من شراء بعض سلاطينها وكبرائها بلاداً من بيت المال ويجعلونها وقفاً على ما بينونه من مساجد مثلاً، فإنما يحكمون فيها من يرى ذلك.

قوله: (خرابها)؛ أي فخرابها؛ أي أجرة الأرض الموقوفة التي استأجرها المسلمون وأهل الذمة من الإمام أو جزء الخارج منها أن ساقى عليها مسلماً أو ذمياً.

(وجزية)؛ أي الجزية العنوية والصلحية والفيء وعشر أهل الذمة والمستأمنين وخراج أهل الصلح وما صالح عليه الحربيين ومال من لا وارث له ومال جهل مالكة. (والخمس) من الغنيمة أو ركاز محلها بيت مال المسلمين والناظر عليها الإمام يصرفها باجتهاده في مصالحيهم العامة كالمساجد والجهاد والرباط والقناطر والأسوار والحصون والمراكب والخاصة كتجهيز ميت وفداء أسير وقضاء دين معسر وتزويج عازب ونفقة فقير وبدؤه بالصرف (لاكل طه) عليه الصلاة والسلام الذين تحرم عليهم الصدقة وهم بنو هاشم، ثم للمصالح العامة ومنها نفس الإمام وعياله بالمعروف، حتى قال عبد الوهاب: يبدأ بنفسه وعياله ولو استغرق جميعه لكن بالمعروف.

(ونفل الإمام)؛ أي زاد الإمام منه للأحوج فيبدأ في الفيء للفقراء فما بقي كان بين الناس بالسوية، ونفل منه السلب وهو ما سلب من القتل ويسمى نفلاً كلياً، وأما النفل الجزئي شيء معين كفرس أو ثوب أو سلاح يعطيه الإمام لبعض المجاهدين لمصلحة (ولا يعد به إذا القتال دب)؛ أي لا يجوز له أن يقول لهم: من قتل قتيلاً فله سلبه، لإفساد نيتهم بالقتال للمال ولتأديه إلى تحاملهم على القتال، وقد قال عمر رضي الله تعالى عنه: لا تقدموا جماجم المسلمين إلى الحصون فلُمسلم استبقه أحب إليّ من حصنٍ أفتحه.

قال في الرسالة: ولا نفل إلا من الخمس على الاجتهاد من الإمام ولا يكون ذلك قبل القسم.

(وغير خمس قسم الإمام) الأربعة الأحماس (في عاقل بالغ حر مسلم) لا كافر (مكلف) لا مجنون وصبي كتاجر تجارة متعلقة بالجيش أم لا (وكالجير) لمنفعة عامة كتسوية الطرق ورفع الأجل وخاصة بمعين أن (قاتلا) أو لم يقاتلا (وخرجا)؛ أي التاجر والأجير من أرض الإسلام لأرض العرب (بنية للغزو) لتكثيرهم سواد المسلمين ولا لغير؛ أي لضدهم؛ أي الحر المسلم العاقل البالغ الحاضر والذكر وضدهم هو العبد والكافر والمجنون والصبي والغائب على القتال والمرأة وأن يقاتلوا؛ أي ولو قاتلوا أو (هل إن قاتل بالإذن للصبي) ففي إسهامه إن أجيز، أذن له الإمام في الخروج للجهاد أو قاتل الكفار بالفعل (خلف)؛ أي خلاف قيل يسهم له، وقيل: لا يسهم له.

قوله: (وليس يرضخ لهم)؛ أي لا يعطي لمن لا يسهم شيء من المال، وشبهه في عدم الإسهام وعدم الرضخ فقال: (كميت قبل اللقاء)؛ أي القتال فلا يسهم لهم ولا يرضخ له، وكذا (ومن نأى لحاجة)؛ أي تخلف حاجة (ليست لجيشنا)؛ أي لم تتعلق بالجيش، فإن لم يعد عليهم منها نفع ولو تلعت بالمسلمين فإن عليه أو على أمير الجيش منها تقع أسهم له، فالأول: كإقامة سوق وإصلاح طريق لقسمه ﷺ لطلحة وسعيد قبل أن يصل إلى بلد العدو ولمصلحة متعلقة بالجيش، والثاني: كقسمه ﷺ لعثمان وقد خلفه على ابنته لتجهيزها ودفنها وأعمى وأشل فلا يسهم لهما إلا إن يقاتلا راكبين أو راجلين وأعرج كذلك ومن بأرض يضل؛ أي نأيه عن الجيش بخلاف ضالهم؛ أي الحربي فيسهم لهم، (واعطى كمثلي فارس فرساً)؛ أي ويسهم للفارس ذكراً كان أو أنثى مثلاً فارسه إما لعظم مؤنته أو لقوة منفعته وجعله السهمين للفارس يفيد أن يستحقهما إن كان بئر، بل وإن كان الفرس سفينة؛ لأن المقصود من حمل الخيل في الجهاد إرهاب العدو لقوله تعالى: ﴿تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ (وإن) كان (برنوناً) - بكسر الموحدة وسكون الراء وفتح الذال المعجمة -؛ أي عظيم الخلقة غليظ الأعضاء إن أجازته الإمام، كما في المدونة. والعرب ضمير رقيقة الأعضاء (أو هجيناً) والهجين من الخيل أبوه عربي وأمه نبطية؛ أي رديئة.

قوله: (أو صغر إن يقدر على الكر وفر) يرجع الشرط إلى البرذون،

والهجين والصغير على الكر على العدو والفر منه وقت القتال عليها .

قوله : (وعلى الأرجح افرد) من الغنيمة وجوباً (كل صنف) وقسم أخماساً إن أمكن قسمه شرعاً وحساً بأن اتسع الصنف وجاز تفريق بعضه عن بعض، فإن لم يمكن قسمهم حساً لضيقه أو شرعاً لحرمة تفريقه ضم لغيره على الأرجح (واخذ المعين الذي عرف) وأخذ معين وإن ذمياً ما عرف؛ أي الشيء الذي عرف أنه (له مجاناً) بغير عوض، ونص عبارة ابن الحاجب: وإذا ثبت أن في الغنيمة مال مسلم أو ذمي قبل القسم، فإن علم ربه بعينه حاضراً أو غائباً ردّ مجاناً وإن لم يعلم بعينه قسم وحلف .

وقوله : (وخذ مجاناً ما بدارهم وهب)؛ أي ما وهبوه أو باعوه لمسلم أو ذمي بدارهم، أو بدارنا قبل تأمينهم إذا قدم به الموهوب له إلينا أو ما باعوه أو وهبوه (بمال فيه)؛ أي مثل العوض مقوماً كان أو مثلياً وإن ذهب (بالبيع للمالك) فإن ذهب بالبيع فيمضي بالثمن أو لمالكة الثمن الذي بيع به إن كانت الهبة مجاناً (أو زائداً) على الثمن الذي أخذ به من الحرب إن أخذ منه بعوض فإن بيع بأنقص مما أخذ به من الحرب أو بمساوٍ له فلا رجوع لمالكة على أخذه بشيء .

(وفي الذي فدى من لصوص الأحسن لخذ بالفداء)؛ أي والأحسن عند ابن عبد السلام في المال المفدى - بفتح الميم وكسر الدال وشد الياء - أخذه؛ أي المفدى من فاديه، يمثل الفداء إن لم يمكن خلاصه بدونه ولم يفده لئتملكه وإلا أخذ منه مجاناً أو بما يتوقف خلاصه عليه إن فداه بأكثر منه (وهدم للسبي نكاحاً وجداً) وهدم: أي أسقط ونقض السبي منّا لزوجين كافرين النكاح ما بينهما وجداً سواء سبياً معاً أو مرتين وعليها الاستبراء بحيضة لا عدة؛ لأنها صارت أمة تحل لسايها بحيضة .

(إلا إذا ما سبياً وأسلمت بعد) الإسلام منه؛ أي زوجها الحربي والمستأمن فلا يهدم سبياً نكاحهما ويقرآن عليه؛ لأنها أمة مسلمة تحت مسلم (وفيء ولده)؛ أي غنيمة للجيش وماله؛ أي الحربي الذي أسلم كذلك وفر إلينا أو بقي في بلده حتى غزاها المسلمون وغنموا ماله فيء .

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله: باب با خشي جهة بكل عام فرض كفاية جهاد... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِمْ حَافٍ مِنَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْقَوْلُ الْعَظِيمُ ﴿١١١﴾ ﴾ [التوبة: 111].

2 - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَجْرَرٍ تُشِيعُكُمْ مِنْ عَذَابِ إِلَهٍ ﴿١٠﴾ تَوْتِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَقْفِرَ لَكُمْ ذُرِّيَّتُكُمْ وَيَدْخُلَكُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنُ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْقَوْلُ الْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرٌ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ [الصف: 10 - 13].

3 - ﴿ أَنْصِرُوا أَخِفَاءَكُمْ وَتَقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ [التوبة: 41].

4 - ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَدْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٩٦﴾ ﴾ [النساء: 95، 96].

5 - ﴿ لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُقَاتِلُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٩١﴾ ﴾ [التوبة: 91].

6 - ﴿ أَلَمْ نَخَفْ اللَّهَ عَنْكُمْ وَعَلَّمَ أَنْتَ فِيكُمْ صَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ يَأْتِيهِمْ سَابِقَةٌ يُغْلِبُوا مَا نَتَيْنَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ [الأنفال: 66].

7 - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَيْسَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَحْمًا فَلَا تُولَوْهُمْ الْآذَانَ ﴿١٥﴾ وَمَنْ يُؤْلِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقَوْلِ أَرِ مُتَحَرِّفًا إِلَيْكَ فَتَرَفَ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِسْ أَلْوَبُ ﴿١٦﴾ ﴾ [الأنفال: 15، 16].

8 - ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿29﴾﴾ [التوبة: 29].

9 - ﴿كُلُوا مِنَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿69﴾﴾ [الأنفال: 69].

10 - ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبِنِ السَّبِيلِ ﴿41﴾﴾ [الأنفال: 41].

11 - ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُ فَمَا أَوْحَفْتُمْ عَلَيْهِ مِن خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿6﴾﴾ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبِنِ السَّبِيلِ كَىٰ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا مَلَائِكَةُ الرُّسُولِ فَخُذُوهُمَا وَمَا نَهَكْتُم عَنْهُ فَانتهوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿7﴾﴾ [الحشر: 6، 7].

12 - ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَن يَغُلَّ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿161﴾﴾ [آل عمران: 161].

13 - ﴿﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُم لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿90﴾﴾ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ ﴿91﴾﴾ [النحل: 90، 91].

14 - ﴿﴿ إِنَّ سَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿55﴾﴾ الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرْزٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴿56﴾﴾ فَإِنَّمَا تَنفَقْتُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِدَ بِهَدْمٍ مَّنْ خَلَفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿57﴾﴾ وَإِنَّمَا تَخَافُونَ مِن قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانظُرُوا إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَائِسِينَ ﴿58﴾﴾ [الأنفال: 55 - 58].

15 - ﴿﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَغْتَسِمُوهُمْ فَشَدُّوا الوَتَاقَ فَإِنَّمَا مَتَا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أوزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَأُنصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّبَلَاغٍ لِّبَعْضِكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴿4﴾﴾ سَيِّدِيهِمْ وَيُصَلِّحُ بَالَهُمْ ﴿5﴾﴾ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ﴿6﴾﴾ يَتَابِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن نَّصَرُوا اللَّهَ بِصُرُكُمُ وَيَلْبَسُوا أَعْدَانَكُمْ ﴿7﴾﴾ وَالَّذِينَ

كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهُمُ ﴿٩﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ وَعَلَيْهِمْ ﴿١٠﴾  
[محمد: 4 - 9].

16 - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبَكُمُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾، ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ﴾. فنسختها الآية التي بعدها ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِیَنْفِرُوا كَآفَّةً﴾. [رواه أبو داود].

17 - وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يوم الفتح: «لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا» [رواه الخمسة].

18 - ولأبي داود:

- الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برأ كان أو فاجراً والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برأ كان أو فاجراً وإن عمل كل الكبائر والصلاة واجبة على كل مسلم برأ كان أو فاجراً وإن عمل الكبائر.

19 - عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة» [رواه مسلم والترمذي وأبو داود، وزاد: ظاهرين على من نواهم حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال].

20 - ولمسلم:

- لن يبرح هذا الدين قائماً يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة.

**والدليل على قوله ولو بوالٍ جائر:**

21 - قال مالك في المدونة: يقاتل العدو مع، كل بر وفاجر من الولاة ورجع عن كراهة ذلك لما كان من زمن عمر وما صنع الروم بغارتهم على الإسلام.

- وقال: لا بأس بالجهاد معهم ولو ترك لكان ضرراً على الإسلام.

**والدليل على قوله: من ذكر كلف... إلخ:**

22 - يريد - والله تعالى أعلم - أن الجهاد وجوبه له ستة (6) شروط لا يجب أن تتوفر، فإذا انخرم واحد منها سقط وجوبه وهي:

1 - الإسلام .

2 - والحرية .

3 - والذكورة .

4 - والبلوغ .

5 - والعقل .

6 - والاستطاعة بصحة البدن وما يحتاج إليه من المال . قال تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿91﴾ [التوبة: 91] .

23 - وقال ﷺ : «رفع القلم عن ثلاثة...» الحديث . ومنهم : «الصببي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق» .

- وأما النساء فقد قال تعالى : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: 33] .

- وأما العبد فإنه لا يجد ما ينفق والله تعالى يقول : ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ﴾ [التوبة: 91] .

**والدليل على الأمر بالمعروف:**

26 - قوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ﴾

[العصر: 3] .

- فهو فرض إسلامي على الكفاية إذا توفرت شروط وجوبه .

**والدليل على النهي عن المنكر:**

27 - قوله ﷺ : «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع

فلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه» .

8 - وقال تعالى : ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف:

[108] .

29 - ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ﴾ [النحل: 125] .

30 - وقوله تعالى : ﴿يَتَّبِعْ أَفْعَى الصَّلَاةِ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ

وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ ﴿١٧﴾ [لقمان: 17] .



- فعلى الأمر بالمعروف والناهي عن المنكر أن يتحمل الأذى في سبيل  
دعوته إلى الله تعالى عملاً بهذه الآية.

تنبيه:

قد نظم علي الزقاق فروض الكفاية بالعد بعد أن ذكر تعريف فرض  
الكفاية والفرق بينه وبين فرض العين. فقال:

وفرض عين الذي تكررا      نفع به غير كفائي يرا  
في زر قم بشرع واقض واشهد      وأم ومرب بعرف واردة  
سلاماً افش واحترف وأدرا ومن      ميتاً ورابط افد أوثق تؤتمن

والدليل على قوله: كفاية بالوالدين:

38 - عن ابن مسعود قال: سألت رسول الله ﷺ: أيُّ العمل أحب  
إلى الله؟ قال: «الصلاة على وقتها»، قلت: ثم أي؟ قال: «بر الوالدين»،  
قلت: ثم أي؟ قال: «الجهاد في سبيل الله» حدثني بهن ولو استزدته لزدني.  
[متفق عليه].

32 - وعن عبد الله بن عمرو قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستأذنه في  
الجهاد فقال: «أحي والداك؟» قال: نعم، قال: «ففيهما فجاهد» [رواه البخاري  
والنسائي وأبو داود وابن ماجه وصححه].

وفي رواية: أتى رجل فقال: يا رسول الله إني جئت أريد الجهاد معك،  
ولقد أتيت وأن والدي يكيان، قال: «فارجع إليهما فأضحكهما كما أبكيتهما»  
[رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه].

33 - وعن أبي سعيد أن رجلاً هاجر إلى النبي ﷺ من اليمن فقال:  
«هل لك أحد باليمن؟» فقال: أبواي، فقال: «أأذنا لك؟» فقال: لا، قال:  
«فارجع إليهما فإن أذنا لك في هذا وإلا فبرهما» [رواه أبو داود].

34 - وعن معاوية بن جاهمة السلمي أن جاهمة أتى النبي ﷺ فقال: يا  
رسول الله أردت الغزو وجئتك أستشيرك فقال: «هل لك من أم؟» قال: نعم،  
فقال: «الزمها فإن الجنة عند رجليها» [رواه أحمد والنسائي].

• وهذا كله إذا لم يتعين عليه الجهاد، فإذا تعين فتركه معصية: «ولا طاعة لمخلوق في معصية الله ﷻ».

**والدليل على قوله: ودين حل:**

35 - عن أبي قتادة عن رسول الله ﷺ أنه قام فيهم فذكر لهم الجهاد في سبيل الله والإيمان بالله أفضل الأعمال، فقام رجل فقال: يا رسول الله أرأيت إن قتلت في سبيل الله تكفر عني خطاياي؟ فقال له رسول الله ﷺ: «نعم إن قتلت في سبيل الله وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر»، ثم قال رسول الله ﷺ: «كيف قلت؟» قال: قلت: أرأيت إن قتلت في سبيل الله تكفر عني خطاياي؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر إلا الدين فإن جبريل ﷺ قال لي ذلك؟» [رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه ولاحمد والنسائي من حديث أبي هريرة مثله].

36 - وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «يغفر للشهداء كل ذنب إلا الدين فإن جبريل ﷺ قال لي ذلك» [رواه أحمد ومسلم].

37 - وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «القتال في سبيل الله يكفر كل خطيئة فقال جبريل: إلا الدين فقال النبي ﷺ: إلا الدين» [رواه الترمذي وقال: حديث حسن غريب].

**والدليل على قوله: وادع للإسلام:**

38 - ما أخرجه مسلم:

- عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع من حديث بريدة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث أميراً على سرية أو جيش أو صاه بتقوى الله في خاصة نفسه وبمن معه من المسلمين خيراً وقال: «إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خصال أو خلال، فأيتهم ما أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم: ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأعلمهم أنهم إن فعلوا ذلك أن لهم ما للمهاجرين وأن عليهم ما على المهاجرين فإن أبوا واختاروا دارهم فاعلمهم أنهم يكونون مثل أعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي

يجري على المؤمنين ولا يكون لهم في الفياء والغنيمة نصيب إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية فإن أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم فإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم. . .» الحديث. [وهو في البغوي وهذا لفظه وأخرجه أبو داود في الجهاد باب دعاء المشركين].

**والدليل على قوله: «ألا قوتلوا وقتلوا من البيت (9) إلى (10):**

39 - عن أنس أن النبي ﷺ قال: «اغزوا باسم الله وقاتلوا من كفر بالله ولا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدًا».

40 - وعنه أن رسول الله ﷺ قال: «انطلقوا باسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ولا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً ولا امرأة ولا تغلوا وضموا غنائمكم وأحسنوا إن الله يحب المحسنين» [رواهما أبو داود].

**والدليل على قوله: «وحرّم استعانة بمن كفر إلا لخدمة:**

41 - عن عائشة قالت: خرج النبي ﷺ قبل بدر فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل قد كان تذكر منه جرأة ونجدة ففرح به أصحاب رسول الله ﷺ حين رأوه فلما أدركه قال: جئت لأتبعك فأصيب معك، فقال له رسول الله ﷺ: «تؤمن بالله ورسوله»، قال: لا، قال: «فارجع فلن أستغيث بمشرك»، قالت: ثم مضى حتى إذا كان بالشجرة أدركه الرجل فقال له كما قال أول مرة، فقال له النبي ﷺ كما قال أول مرة، فقال: لا، فقال: «فارجع فلن أستغيث بمشرك»، قال: فرجع فأدركه بالبيداء، فقال له كما قال أول مرة: «تؤمن بالله ورسوله»، قال: نعم، فقال له: «فانطلق» [رواه أحمد ومسلم].

42 - عن خبيب بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده قال: أتيت النبي ﷺ وهو يريد غزواً أنا ورجل من قومي ولم نسلم فقلنا: إنا نستحي أن يشهد قومنا مشهداً لا أشهده معهم، فقال: «أسلمتما»، فقالا: لا، فقال: «إنا لا نستعين بالمشركين على المشركين» فأسلمنا وشهدنا معه. [رواه أحمد].

43 - وعن أنس قال رسول الله ﷺ: «لا تستضيئوا بنار المشركين ولا تنقشوا على خواتيمكم عربياً» [رواه أحمد والنسائي].

44 - وعن ذي مخبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ستصالحون الروم صلحاً وتغزون أنتم وهم عدواً من ورائكم» [رواه أحمد وأبو داود].

45 - وعن الزهري أن النبي ﷺ استعان بناس من المشركين في خيبر في حربه فأسهم لهم. [رواه أبو داود في مراسيله].

**والدليل على قوله: وسفر بمصحف لهم:**

46 - لا يجوز إلا في جيش آمن قال الحطاب نقلاً عن ابن عبد السلام: وأجاز مالك وأبو حنيفة والشافعي أن يقرأ عليهم القرآن وأن يبعث لهم بالكتاب فيه آيات من القرآن. قال: والأحاديث كثيرة.

47 - وأما السفر بالمرأة إلى أرضهم:

- قال ابن القاسم في المدونة: لا يخرج النساء إلى دار الحرب إلا أن يكون ذلك في عسكر عظيم فلا يخاف عليهم.

- أما الخروج بهن في الجيش الغازي فقد ثبت في السنة الصحيحة. ففي الحديث المتفق عليه: عن الربيع بنت معوذ قالت: كنا نغزو مع النبي ﷺ فنسقي القوم ونخدمهم ونرد الجرحى والقتلى إلى المدينة.

48 - وأخرج مسلم:

- عن أم عطية الأنصارية قالت: غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات اخلفهم في رحالهم فأضع لهم الطعام وأداوي الجرحى وأقوم على المرضى.

**والدليل على منع الفرار:**

49 - قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمْ

الْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ وَمَنْ يُؤَلِّمُ يُوَلِّمُ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَرِّفًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبئس المصير ﴿١٦﴾﴾ [الأنفال: 15، 16].

50 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات»، قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات» [متفق عليه].

- والمقصود من إيراد الحديث هاهنا هو قوله فيه: «التولي يوم الزحف» ذلك يدل على أن الفرار من الكبائر المحرمة.

**والدليل على قوله: إن تكن نصفاً:**

51 - قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ سَعَةً فَأَنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: 66].

52 - وعن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ فكتب عليهم ألا يفر عشرون من مائتين، ثم نزلت: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ الآية. فكتب ألا تفر مائة من مائتين. [رواه البخاري وأبو داود].

**والدليل على قوله: والمثلة لا تجوز:**

53 - عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النهي والمثلة. [رواه البخاري في الصيد].

54 - وقال عمران بن حصين رضي الله عنه: كان النبي صلى الله عليه وسلم يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة. [رواه أبو داود والنسائي].

55 - وقد جاء في السير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن الخطاب حين قال له: دعني أنزع ثنانيا سهيل بن عمرو ويدلع لسانه فلا يقوم عليك خطيباً بعد، قال له النبي صلى الله عليه وسلم: «لا أمثل فيمثل الله بي وإن كنت نبياً» أو كما قال صلى الله عليه وسلم.

**والدليل على تحريم الغلول:**

56 - قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَقْتُلَ وَمَنْ يَقْتُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: 161].

57 - وفي حديث أبي هريرة المتفق عليه أنه قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر فلم نغنم ذهباً ولا فضة إلا الأموال والثياب والمتاع، قال: فوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو وادي القرى، وكان رفاعة بن زيد وهب لرسول الله صلى الله عليه وسلم عبداً أسود يقال له: مدعم، فخرجنا حتى إذا كنا بواد القرى بينما مدعم يحط رحل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاء سهم عائر فأصابه فقتله فقال

الناس: هنيئاً له الجنة. فقال رسول الله ﷺ: «كلا والذي نفسي بيده إن الشملة التي أخذ يوم خيبر من المغانم لم تصبها المقاسم لتشعل عليه ناراً». فلما سمع ذلك الناس جاء رجل بشراك أو بشراكين إلى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «شراك من نار أو شراكان من نار».

58 - وفي البغوي: وأحمد والترمذي والدارمي وابن ماجه من حديث ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات وهو بريء من الكبر والغلول والدين دخل الجنة».

**والدليل على قوله: وليؤدب إن بين:**

59 - ما روي في عقوبة الغال:

- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا وجدتم الرجل قد غلّ فأحرقوا متاعه واضربوه» [رواه الترمذي وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ورواه أبو داود وفي سننه رجل ضعيف].

- فذهب مالك والشافعي وأصحاب الرأي إلى حمل هذا الحديث إن ثبت على الزجر والوعيد دون الإيجاب.

**والدليل على قوله: وجزأ أخذ في احتياج نعلأ... إلخ:**

60 - أخرج البخاري من حديث ابن عمر قال: كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه.

61 - وأخرج البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن مغفل قال: أصبت جراباً من شحم يوم خيبر قال: فالتزمته فقلت: لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً، قال: فالتفت فإذا رسول الله ﷺ مبتسماً.

\* مجموع الأدلة في هذا الباب من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة إحدى وستون (61) دليلاً وبقية لم نمرج عليها طلباً للاختصار.

## فَصْلٌ فِي الْجَزِيَّةِ

- 1 - فصل وعقد جزية إذن الإمام
- 2 - لم يعتنقه مسلم لسكنى سوى
- 3 - في العنوم درهماً أو أربعة
- 4 - وانقص فقيراً وعلى الصلحى ما
- 5 - كان يضيفوا في الثلاث من يمر
- 6 - والعنوى حر وإن أسلم أو
- 7 - وامنعه ظهر الطرق كالخيل ومر
- 8 - وصلحه انفض أن يقاتل أو منع
- 9 - أو غر مناخرة كان غضب
- 10 - وهادن الإمام مصلحة أن
- 11 - وإن بمال إلا للخوف ولا
- 12 - فانبذ إليهم عهدهم وانذر وفن

- اشتمل هذا الفصل على اثني عشر بيتاً.

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5، 6) قول الأصل:

«فصل: وعقد جزية إذن الإمام لكافر صح سباؤه مكلف حر قادر مخالط لم يعتنقه مسلم سكنى غير مكة، والمدينة واليمن ولهم الاختيار بمال العنوى أربعة دنانير أو أربعون درهماً في السنة، والظاهر آخرها ونقص للفقير بوسعه ولا يزداد وللصلحى ما شرط».

- إلى أن قال:

«وسقطت بالإسلام كإرزاقي المسلمي وإضافة المجتاز ثلاثاً للظلم والعنوي حروان مات أو أسلم فالأرض فقط للمسلمين».

قوله: (فصل في عقد جزية الإضافة) على معنى اللام؛ أي العقد المنسوب للجزية فاندفع ما يقال للجزية.

اصطلاحاً: هي المال المأخوذ منه لا معنى لإضافة العقد إليه، وإضافة العقد للجزية من إضافة المشروط للشرط.

لأن المراد بالعقد كما في الجواهر التزام تقريرهم في دارنا وحمائهم والذب عنهم بشرط بذل الجزية، والجزية المعنوية ما لزم الكافر من مال لا منه باستقرار تحت حكم الإسلام وصونه.

(إذن الإمام لكافر) ولو قريشاً فتؤخذ منهم على الراجح وهذه طريقة. ولا بن رشد: لا تؤخذ منهم إجماعاً لمكانتهم من رسول الله ﷺ أو؛ لأن قريشاً كلهم أسلموا، فإن وجد كافر فمرتد. المازري: وإن ثبتت الردة فلا يختلف في عدم أخذها منه.

وقوله: (بقدر سببي)؛ أي يصح سباؤه ذا (احتلام)؛ أي مكلف فلا تؤخذ من صغير، فإن بلغ أخذت منه عند بلوغه ولا ينتظر به الحول من يومه حر فلا جزية على الرق، وتؤخذ منه عند حرته، ولا ينتظر به الحول من يومه، لم يعتقه مسلم بأرض الإسلام بأن لم يجبر عليه ملك لمسلم ولا لذمي وأعتقه مسلم بدار الحرب أو ذمي ولو ببلدة الإسلام فإن أعتقه مسلم ببلد الإسلام فلا تضرب عليه.

قوله: (سكنى) هي صلة إذن؛ أي إذن الإمام سكنى (سوى جزيرة العرب)، وجزيرة العرب مكة والمدينة واليمن وما في حكمهما من أرض الحجاز لقوله ﷺ: «لا يبقين دينان في جزيرة العرب» (ولهم)؛ أي الكفار عنيين وصلحيين الاجتياز؛ أي المرور بجزيرة العرب بمال قد ثوى أي بمال للعنوي أي على الكافر الذي فتحت بلده بالعنوة «م» أي أربعون درهماً شرعية إن كان من أهل الفضة، والميم ترمز إلى عدد أربعين (أو أربعة من الننانير) شرعية إن كان من أهل الذهب (فقط كل سنة). قال في أسهل المسالك:



وقدرها في كل عام علقا ما صالح الصلحى عليه مطلقا  
والعنوى أربعون درهما بعشرة دينارهما وامنعهما

قوله: (وانقص فقيراً) من الأربعين درهماً أو الأربعة دنانير (وعلى الصلحى ما شرط)؛ أي ورضيه الإمام أو شرط عليه برضاه فهو إشارة إلى قول ابن حبيب في الجزية الصلحية: أنه لا حد لها بقليل ولا بكثير، وقال ابن رشد: فيه نظر، والصحيح أنه لا حدّ لأكثرها، وأقلها ما فرضه عمر أو (الإسلام كلاً ههما)؛ أي وسقطتا؛ أي الجزيتان العنوية والصلحية بالإسلام.

(كان يضيفوا في الثلاث من يمر)؛ أي المجتاز عليهم من المسلمين في الثلاث من الأيام. (والعنوى) الذي عقد له الإمام الذمة بالجزية؛ لأن إقراره في الأرض لعمارتها من المن الذي قال الله تعالى فيه: ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ والمن: الإعتاق فلهم هبة أموالهم وصدقتهما، والوصية بجميع أموالهم وإن أسلم أو مات العنوي فالأرض فقط للمسلمين.

- ومفهوم قوله فقط أن ماله ليس للمسلمين سواء اكتسبه قبل الفتح أو بعده وهذا هو المشهور عند ابن الحاجب وهو قول ابن القاسم، وقال ابن المواز: ما اكتسبه قبل الفتح للمسلمين، وما اكتسبه بعده لوارثه في دينه، فإن لم يكن للعنوي وارث في دينه فملكه للمسلمين.

- وتضمن البيت (7، 8، 9، 10، 11، 12) قول الأصل:

«ومنع ركوب الخيل والبغال والسروج وجادة الطريق، وألزم بلبس يميزه وعزر لترك الزنار».

- إلى أن قال:

«وينتقض بقتال ومنع جزية وتمرد على الأحكام ويغصب حرة مسلمة وغرورها وتطلعه على عورات المسلمين وسب نبي بما لم يكفر به».

- إلى أن قال:

«وللإمام المهادنة لمصلحة إن خلا عن كشرط بقاء مسلم، وإن بمال إلا لخوف ولا حدّ وندب ألا تزيد على أربعة أشهر وإن استشعر خيانتهم نبذهم وأنذرهم ووجب الوفاء وإن برد رهائن ولو أسلموا».

قوله: (وامنعه)؛ أي الذمي (ظهر الطريق)؛ أي وسط الطريق إذا لم يكن خالياً كركوب الخيل ولو غير نفيسة، والبغال النفيسة (ومر بلبسة مازت) عن هيئة المسلمين، (وزنار يصير)؛ أي وعذر لترك شد الزنار؛ أي ما يشد به وسطه علامة على ذله ونحوه: كالبرنيطة والطرطور (وصلحه) مفعول مقدم (انقض) فعل أمر والضمير يرجع إلى الإمام.

وقوله: (أن يقاتل)؛ أي إظهار الخروج عن الذمة على وجه المحاربة لا دفعه عن نفسه من يريد قتله (أو منع جزية)؛ أي من دفعها (أو في رد) حكم شرعياً أو بتمرده على الأحكام الشرعية لإظهاره عدم المبالاة بها، (أو غرّ منا حرة)؛ أي أخبرها بأنه مسلم وتزوجها ووطنها، فإن تزوجها عالمة به، ووطنها فليس نقضاً ويفرق بينهما (كان غصب) حرة مسلمة وزنا بها بالفعل، ولا بدّ من ثبوته بأربعة شهداء، وقيل: يكفي اثنان؛ لأنها شهادة على نقض العهد وهما لابن القاسم، والراجح الأول؛ لأنه الذي رجع إليه، ولأن النقض إنما جاء من جهة الزنا ولها صداق مثلها من ماله ولدها منه على دينه؛ لأنه لا أب له.

وممّا ينقض به العهد إذا اطلع على (العورات)؛ أي اطلع الحربيين عليها بكتابتها وإرسالها لهم، بأن كتب لهم بأن الموضع الفلاني للمسلمين لا حرس به ليأتوا منه، (أو نبي يسب) ويمكن أن يقال: أو نبياً يسب مجمع على نبوءته عندنا وإن أنكرها اليهود بخلاف ما اختلف فيه عندنا كالخضر بما لم يكفر؛ أي لم يقر على كفره به، فإن سب بما أقرّ على كفره به كلم يرسل إليهم أو عيسى إله فلا ينقض من عهده لهذا لإقراره عليه بعقد الذمة نعم يؤدب، ولقد أشار في أسهل المسالك إلى ما ينقض به العهد فقال:

وينقض العهد بمنع الجزية      وغصبهم على الزنا للحرّة  
وكالتمرد على الأحكام      أو كشفهم لعورة الإسلام  
أو إن لمسلمة بتزويج أغر      أو سب معصوماً بما لا قد كفر

- والسبب الذي ينقض به العهد كإن قال: إن محمداً غير نبي، أو غير رسول، أو لم ينزل عليه قرآن أو تقوله وما أشبه ذلك.

قوله: (وهادن الإمام مصلحة أي ويجوز للإمام أو نائبه فقط المهانة أي

الصلح الحربي على ترك قتاله مدة لمصلحة ان لا شرط)؛ إن كانت المهادنة خالية عن شرط فاسد. والشرط الفاسد كإبقاء المسلم بأيديهم وكحكمه بين مسلم وكافر بحكمهم، فلا تجوز هذه المهادنة.

وقوله: (وإن بمال) يدفعه الكفار للإمام لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [محمد: 35].

قال المازري: لا يهادن الإمام الحربي بإعطائه مالا؛ لأنه عكس مصلحة شرع أخذ الجزية منهم إلا لضرورة التخلص منهم خوف استيلائهم على المسلمين ولا حد لمدة المهادنة، وندب أن لا تزيد على أربعة أشهر لاحتمال حدوث القوة للمسلمين.

وقوله: (فانبذ إليهم عهدهم)؛ أي وإن استشعر الإمام؛ أي ظن ظناً قوياً خيانة الحربيين بظهور إمارتها في مدة المهادنة نبذه؛ أي نقض الإمام الصلح (وانذر)؛ أي أندرهم؛ أي أعلمهم بنقضه عهدهم وأنه يقاتلهم.

وقوله: (وفن) من الرفاء؛ أي وجب على الإمام الوفاء لهم بما عاهدهم عليه إن كان غير رد رهائهم بل وإن كان عهدنا لهم مُتلبساً برد رهائن كفار باقين عندنا على كفرهم ولو أسلموا هذا قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما، وقال ابن رشد: قال ابن حبيب: لا يرد إليهم ولو شرطوه. وبالله التوفيق.

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل وعقد جزية إذن الإمام... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿فَنَبِّئُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: 29].

الدليل على قوله: سوى جزية العرب:

2 - لقوله ﷺ: «لا يبقين دينان في جزيرة العرب».

3 - ولحديث جابر بن عبد الله قال: أخبرني عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا ادع إلا مسلماً».

4 - وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَابِهِمْ هَكَذَا﴾ [التوبة: 28].

**والدليل على قوله: في العنوى... إلخ:**

5 - عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر. [رواه البخاري وأبو داود والترمذي].

6 - وأخذ الرسول صلى الله عليه وسلم الجزية من مجوس البحرين، وأخذها عمر من فارس، وأخذها عثمان من الفرس أو البربر. [رواه الترمذي].

7 - وعن عمرو بن عوف الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتي بجزيتها، وكان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل البحرين، وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين وسمعت الأنصار بقدومه فوافت صلاة الصبح مع النبي صلى الله عليه وسلم، فلما صلى بهم انصرف فتعرضوا له فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم حين رآهم وقال: «أظنكم قد سمعتم أن أبا عبيدة قد جاء بشيء؟» قالوا: أجل يا رسول الله، قال: «فأبشروا وأملوا ما يسركم فوالله لا الفقر أخشى عليكم ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من قبلكم تفتنفسوها كما تفتنفسوها وتهلككم كما أهلكتهم» [رواه البخاري].

**والدليل على قوله: كان يضيفوا في الثلاث من يمر:**

8 - ما روي أن عمر ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعين درهماً ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام. [أخرجه في الموطأ وأخرجه أبو عبيدة في الأموال من حديث أبي مسهر ويحيى بن بكير عن مالك قال شعيب: وإسناده صحيح].

**والدليل على قوله: وانقص فقيراً:**

9 - أخذ من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عند الترمذي وأبي داود وأحمد والنسائي والبغوي ونصه بلفظ الترمذي.

10 - عن معاذ بن جبل قال: بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل حالم دينار أو عدله معافراً. اهـ.

- والمعافر: نوع من الثياب يكون باليمن إذا علمت ذلك زال عنك استشكال جواز النقص عن الفقير كما ذكره الناظم تبعاً لأصله.

**والدليل على قوله: وعلى الصلحي ما شرط:**

11 - روي عن ابن عباس قال: صالح رسول الله ﷺ أهل نجران عن ألف حلة النصف في صفر والنصف في رجب يؤدونها إلى المسلمين وعارية ثلاثين درعاً وثلاثين قوساً وثلاثين فرساً وثلاثين بعيراً وثلاثين من كل صنف من أصناف السلاح يغزون فيها.. الحديث.

12 - وفيه أيضاً: وروي أن النبي ﷺ ضرب على نصارى أيلة ثلاثمائة دينار كل سنة وأن يضيفوا من من مر بهم من المسلمين ثلاثاً وأن لا يغشوا مسلماً.

**والدليل على قوله: أو غرّنا حرة كان غصب:**

13 - ما رواه البيهقي عن طريق الشعبي عن سويد بن غفلة قال: كنا عند عمر وهو أمير المؤمنين بالشام، فأتاه نبطي مضروب بمشجع يستعدي فغضب وقال لصهيب انظر من صاحب هذا؟ فذكر القصة. فجاء به وهو عوف بن مالك فقال: رأيت يسوق بامرأة مسلمة فنخس الحمار ليصرعها فلم تضرع، ثم دفعها فخرت من الحمار فغشيها ففعلت به ما ترى، قال: فقال عمر: والله ما على هذا عاهدناكم، فأمر به فُصِّل ثم قال: أيها الناس فواذمة محمد ﷺ فمن فعل منهم هذا فلا ذمة له. (ورواه الطبراني من طريق عوف بن مالك أيضاً قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح).

**والدليل على قوله: أو نبي يسب:**

14 - الأصل فيه: ما رواه الطبراني:

- عن عرفة بن الحارث وكانت له صحبة وقاتل مع عكرمة بن أبي جهل باليمن في الردة أنه مرّ بنصراني من أهل مصر يقال له: المندقون، فدعاه إلى الإسلام فذكر النصراني النبي ﷺ فتناوله فرفع ذلك إلى عمرو بن العاص فأرسل إليه فقال: قد أعطيناهم العهد، فقال عرفة: معاذ الله أن نكون قد أعطيناهم العهود والمواثيق على أن يؤذونا في الله ورسوله، إنما أعطيناهم على

أن يخلى بينهم وبين كنائسهم يقولون فيما ما بدا لهم وأن لا نحملهم ما لا طاقة لهم به وأن نقاتل من ورائهم وأن نخلي بينهم وبين أحكامهم إلا أن يأتونا فنحكم بينهم بما أنزل الله، فقال عمرو: صدقت.

- قال الهيثمي: وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث. قال عبد الملك بن سعيد بن الليث: ثقة مأمون، وضعفه جماعة، وبقيه رجاله ثقات.

**والدليل على قوله: وهادن الإمام مصلحة... إلخ:**

**الأصل في ذلك:**

15 - ما في الصحيحين:

- عن البراء بن عازب قال: صالح النبي ﷺ المشركين يوم الحديبية على ثلاثة أشياء على أن من أتاه من المشركين ردّه إليهم ومن أتاهم من المسلمين لم يردوه وعلى أن يدخلها من قابل ويقيم بها ثلاثة أيام ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح السيف والقوس ونحوه، فجاء أبو جندل يعجل في قيوده فرده إليهم.

**والدليل على قوله: وإن خوف خيانة جاء فانبذ إليهم عهدهم:**

16 - الأصل في ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَأِمَّا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَائِزِينَ ﴿58﴾﴾ [الأنفال: 58].

**والدليل على قوله: وفن:**

17 - أي بالعهد يعني أن الوفاء بما عاهدناهم عليه واجب وعدمه غدر وخيانة، وعند البخاري مرفوعاً: «من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة». فيجب الوفاء لهم بالعهد ولو كان متلبساً برد رهائن كفار عندنا بل ولو أسلموا، وكذلك ردّ من أسلم ولو في غير رهن حيث جاء هارباً أو جاء رسولاً من المشركين ومحلّه في ذلك كله إذا كان الجميع ذكوراً أما الإناث فلا ترد إليهم بحال لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: 10].

نزلت هذه الآية في نساء مسلمات منهن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط

هاجرن في زمن صلح الحديبية وأراد أولياؤهن من الرسول ﷺ ردهن على الشرط واستدعوا منه الوفاء بالعهد، فقال النبي ﷺ: «إنما الشرط في الرجال لا في النساء».

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة سبعة عشر (17) دليلاً.



## بَابُ الْمُسَابَقَةِ

- 1 - باب يجعل في السهام والإبل وفي جباد التسابق يحل
- 2 - وعين المركب والمبدأ وضد
- 3 - ومتبرع أو أحد ذين من
- 4 - أخذه وأن يكن هو سبق
- 5 - إن أخرجاً يأخذه السابق أو
- 6 - ولزمت بالعقد كالإجارة

- اشتمل هذا الباب على ستة (6) آيات تضمنت قول الأصل:

«باب المسابقة: بجعل في الخيل والإبل وبينهما والسهم إن صح بيعه وعين المبدأ والغاية، والمركب والرامي وعدد الإصابة ونوعها من خزق أو غيره، وأخرجه متبرع أو أحدهما، فإن سبق غيره أخذه وإن سبق هو فلمن حضر لا إن أخرجاً ليأخذه السابق ولو بمحلل يمكن سبقه.

ولا يشترط تعيين السهم والوتر وله ما شاء ولا معرفة الجري والراكب ولم يحمل صبي ولا استواء الجعل أو موضع الإصابة أو تساويهما، وإن عرض للسهم عارض وانكسر أو للفرس ضرب وجه أو نزع سوط لم يكن مسبوقاً بخلاف تضييع السوط أو حرن الفرس وجاز فيهما عداه مجاناً والافتخار عند الرمي والرجز والتسمية والصياح والأحب ذكر الله تعالى لحديث الرامي ولزم العقد كالإجارة».

(باب) في بيان أحكام المسابقة التي يستعان بها على الجهاد. و(المسابقة) مفاعلة من سبق بسكون الباء مصدر سبق وأما سبق بالفتح فهو الجعل الذي يعطى للسابق.

قوله: (بجعل في السهام والإبل وفي جباد التسابق يحل)؛ أي وتجاوز



المسابقة بجعل في الإبل من الجانبين وفي الخيل كذلك، وفي الخيل من جانب، والإبل من جانب آخر كما تجوز في السهام لإصابة الغرض أو بعد الرمية. ويشترط في المسابقة تعيين المركب؛ أي ما يركب من الإبل والخيل كهذا الجمل أو هذا الفرس (والمبدأ)؛ أي ولا بد من تعيين المبدأ؛ أي الموضع الذي يبدأ منه، و(ضد)؛ أي الغاية المكان الذي ينتهي إليه وعين (الرامي) وإن جهل رمية مع نوع الدخول وعين عدد الإصابة للغرض في مسابقة السهام ونوعها؛ أي الإصابة من خزق وهو ثقبه بلا ثبوت فيه أو غيره كخسق وهو ثقبه والثبوت فيه. وأخرجه متبرع غير المتسابقين ليأخذه السابق منهما (أو احد نين)؛ أي وأخرجه أحدهما؛ أي المتسابقين (فإن سواه يسبقن أخذه)؛ أي السابق الجعل، (وإن يكن هو سبق)؛ أي مخرج الجعل (فهو لمن حضر) المسابقة (والمنع طرق إن لخرجا)؛ أي المتسابقان جعلين مستويين أو متفاوتين ليأخذه؛ أي المخرج - بالفتح - كله بالسابق منهما بالدابة أو السهم لخروجه عند مورد الرخصة رجع إلى أصل المنع؛ لأنه من القمار، فإن وقع فسح ولو وقع ذلك بمحلل؛ أي معه لم يخرج شيئاً (يمكن سبقه) لهما لقوة فرسه على اتصاف سبق أخذ الجميع لجواز عود الجعل لمخرجه على تقدير سبقه وأولى في المنع إن قطع بعدم سبق المحلل؛ لأنه كالعدم.

وقوله: (ولزمت بالعقد)؛ أي إذا وقع بجعل على ما تقدم فليس لأحدهما حلّه إلا برضاها كما بالإجارة ولا تجاعل سوى الثلاثة إلا إذا كان مجاناً، كما قال في الأصل: «وجاز فيما عداه مجاناً»؛ أي المذكور من الأمور الأربعة وهي بين الخيل وبين الإبل والسهام كالسفن والطير والبغال والحمير والجري على الأقدام والرمي بالأحجار والمصارعة لا الملاكمة ونحو ذلك مما يتدرب على القتال إن صح القصد، ووافق الشرع، وسنورد في الأدلة جواز المسابقة على الأرجل بغير جعل. وبالله التوفيق.

#### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله: باب بجعل في السهام والإبل... إلخ:

1- قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

- 2 - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا سبق إلا في خفٍ أو نصل أو حافر» [رواه الخمسة ولم يذكر ابن ماجه فيه «أو نصل»].
- 3 - وعن ابن عمر قال: سابق النبي ﷺ بين الخيل فأرسلت التي ضمرت وأمدّها الحفيااء إلى ثنية الوداع والتي لم تضمر أمدّها إلى ثنية الوداع إلى مسجد بني زريق. [رواه الجماعة].
- 4 - وفي الصحيحين:
- عن موسى بن عقبه أن بين الحفيااء إلى ثنية الوداع ستة أميال أو سبعة.
- 5 - وللبخاري:
- قال سفيان: من الحفيااء إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة ومن ثنية الوداع إلى مسجد بني زريق ميل.
- 6 - وعن ابن عمر أن النبي ﷺ سابق بالخيل ورهن.
- 7 - وفي لفظ: سابق بين الخيل وأعطى السابق. [رواهما أحمد].
- 8 - وعن ابن عمر أن النبي ﷺ سابق بين الخيل وفضل الفُرح في الغاية. [رواه أحمد وأبو داود].
- 9 - وعن أنس وقيل له: أكنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ أكان رسول الله ﷺ يراهن؟ قال: نعم، والله لقد راهن على فرس يقال له: سبحة، فسبق الناس فبهش لذلك وأعجبه. [رواه أحمد].
- 10 - وعن أنس قال: كانت لرسول الله ﷺ ناقة تسمى العضباء وكانت لا تسبق فجاء أعرابي على قعود له فسبقها فاشتد ذلك على المسلمين وقالوا: أسبقت العضباء؟ فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ حَقًّا على الله أن لا يرفع شيئاً من الدنيا إلا وضعه» [رواه أحمد والبخاري].
- 11 - وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فلا بأس، ومن أدخل فرساً بين فرسين وهو آمن أن يسبق فهو قمار» [رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه].
- 12 - وعن رجل من الأنصار قال: قال رسول الله ﷺ: «الخيل ثلاثة

فرس يربطه الرجل في سبيل الله فثمنه أجر وركوبه أجر وعارته أجر وعلفه أجر وفرس يغالت فيه الرجل ويبرهن فثمنه وزر وعلفه وزر وركوبه وزر وفرس للبطنة فعسى أن يكون سداداً من الفقراء إن شاء الله.

13 - وعن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «الخيال ثلاثة: فرس للرحمن وفرس للإنسان وفرس للشيطان؛ فأما فرس الرحمن فالذي يرتبط في سبيل الله فعلفه وروثه وبوله وذكر ما شاء الله. وأما فرس الشيطان فالذي يقامر أو يراهن عليه، وأما فرس الإنسان فالفرس يرتبطه الإنسان يلتمس بطنها فهي ستر فقر» [رواهما أحمد ويحمله على المراهنة من الطرفين].

### والأصل في جواز المسابقة على الأرجل بغير جعل:

14 - حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: سأبت رسول الله ﷺ فسبقته فلما حملت اللحم سابقته فسبقتني فقال: «هذه بتلك» [أخرجه أصحاب السنن إلا الترمذي وأخرجه ابن حبان والبيهقي قاله الحافظ].

### والأصل في جواز المصارعة بغير جعل:

15 - حديث علي بن ركانة أن ركانة صارع النبي ﷺ فصرعه النبي ﷺ. [أخرجه أبو داود والترمذي].

16 - وجاز عند الرمي ذكر المفاخر بالانتساب إلى أب أو قبيلة، دليل ذلك ما أخرجه الشيخان عن البراء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال يوم حنين:

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

والمعنى: أنا النبي حقاً فلا أفر ولا أزول. قاله الثوري، وقال: وفيه دليل على جواز قول الإنسان في الحرب: أنا فلان وأنا ابن فلان ومثله قول سلمة: أنا ابن الأكواع. وقول علي رضي الله عنه: أنا الذي سمتني أمي حيدر. وأشبه ذلك وقد صرح بجوازه علماء السلف.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة في هذا الباب ستة عشر (16) دليلاً. وبالله التوفيق.

## بَابُ خَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ

- 1 - باب يخص بوجوب الأضحى
- 2 - تسوك تخيير زوجات بنات
- 3 - قضاء دين الميت المعسر قل
- 4 - وأن يصابر العدو وإن كثر
- 5 - وحرمة الصدقتين وعلى
- 6 - أو مُتكَ إمساكه لمن قلت
- 7 - ونكح غيره التي بها دخل
- 8 - ونزع لأمة ولم يقاتلن
- 9 - رفع عليه الصوت أو نداه من
- 10 - والحكم بينه وذو حرب يصول
- 11 - مكة غير محرم وبقتال
- 12 - وأن يزوجن من نفسه ومن
- 13 - كذا بلا ولي ومهر وشهود
- 14 - وأن له يحمى وحكمه له

- اشتمل هذا الباب على أربعة عشر (14) بيتاً. تضمنت قول الأصل:

«باب خص النبي ﷺ بوجوب الضحى والأضحى والتهجد والوتر بحضر والسواك. وتخيير نسائه فيه، وطلاق مرغوبته وإجابة المصلي والمشاركة وقضاء دين الميت المعسر وإثبات عمله، ومصابرة العدو الكثير وتغيير المنكر وحرمة الصدقتين عليه وعلى آله، وأكله كقوم أو متكناً وإمساك كارهته وتبديل

أزواجه، ونكاح الكتابية، والأمة ومدخوليته لغيره ونزع لأمته حتى يقاتل والمن ليستكثر وخائنة الأعين، والحكم بينه وبين محاربه ورفع الصوت عليه وندائه من وراء الحجره وباسمه وإباحة الوصال ودخول مكة بلا إحرام وبقتال وصفي المغنم والخمس ويزوج من نفسه ومن شاء ويلفظ الهبة وزائد على أربع وبلا مهر وولي وشهود وبإحرام وبلا قسم ويحكم لنفسه وولده ويحمي له ولا يورث».

قوله: (باب يخص)؛ أي خص النبي ﷺ بأحكام وهي ثلاثة أقسام:

1 - واجبة.

2 - ومحرمة.

3 - ومباحة.

والأول: قسمان:

1 - واجب عليه.

2 - وواجب له علينا كإجابة المصلي إذا دعاه.

والثاني: قسمان أيضاً:

1 - حرام عليه كأكله الثوم.

2 - وحرام علينا له كندائه باسمه.

- وما أبيع له دوننا كتزويجه زيادة على أربعة:

فالأقسام خمسة أشار إلى الأول منها بقوله: (بوجوب الأضحى) فتجب عليه الضحية في الحضر دون أمته لقوله ﷺ: «كتب علي الأضحى ولم يكتب عليكم وأمرت بصلاة الضحى ولم تؤمروا بها» [أخرجه أحمد والطبراني عن ابن عباس].

- والوتر وهو داخل في التهجد لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾.

- (تراويح): قيام رمضان.

- (ضحى): وأقل الواجب عليه منه ركعتان لخبر: «كتب علي ركعتنا الضحى وهم لكم سنة».

- (تسوك): أي السواك لكل صلاة حضراً أو سافراً.

(تخيير زوجات)؛ أي وبوجوب تخيير نسائه ﷺ فيه؛ أي المقام معه ﷺ طلباً للأخرة ومفارقته عليه الصلاة والسلام طلباً للدنيا.

(وبينات من حبها) وخص النبي ﷺ بوجوب طلاق مرغوبته علينا؛ أي طلاقنا الزوجة التي رغب في نكاحها نبينا ﷺ لو وقع، لكنه لم يقع ﷺ أنه رغب في تزويج زوجة أحد من أصحابه، وأما تزوجه ﷺ زوجة غيره بعد طلاقها بأمر الله تعالى فقد وقع في زينب لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ نِّكَاحَهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾.

(وان يجاب في) الصلاة، وخص بوجوب إجابة المصلي له، ولا تبطل صلاة من إجابة على الأظهر عند مالك؛ لأن إجابة الله وهي لا تبطل. ونقل ابن العربي مثل ذلك عن الشافعي فقال عند قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾.

ما نصه: قال الشافعي: هذا دليل على أن الفعل للفرض أو القول للفرض إذا أتى به في الصلاة لا يبطل الصلاة لأمر النبي ﷺ لأبي بالإجابة، وإن كان في الصلاة.

- وخص ﷺ (بقضاء بين الميت) المسلم من ماله ﷺ الخاص به، وإما من بيت المال فيشاركه فيه جميع الولاة إذا عجز عن وفائه وتدائنه في غير معصية أو تاب.

- والمشورة؛ أي وخص بوجوب المشورة لذوي الأحلام من أصحابه ﷺ في الآراء في الحروب وتطهيراً لقلوبهم وتأليفاً لهم لا ليستفيد منهم علماء، فالخصوصية له عليه الصلاة والسلام من حيث كونه كامل العقل والمعرفة، وتجب عليه المشاورة، وهذا فيما ليس فيه حكم بين الناس، وأما ما فيه الأحكام فلا يشاور؛ لأن العلم بها إنما يلتمس منه ﷺ.

- وخص ﷺ بوجوب (إثبات ما عمل كل)؛ أي عدم تركه بالكلية لدلالته على نسخه؛ لأنه يفعله في كل وقت، فلا ينافي ما ورد أنه ﷺ كان يصلي الضحى حتى نقول: لا يدعها، ويدعها حتى نقول: لا يصليها، وكذا في الصوم فيصوم حتى نقول: لا يفطر. ويفطر حتى نقول: لا يصوم فيصوم.

- (وان يصابر العدو)؛ أي وخص بوجوب مصابرة العدو الكثير، ولو كان أهل الأرض فلا يفر منهم؛ لأن منصبه الشريف يجعله عن ذلك، ولأن الله ﷻ وعده العصمة من الناس فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾.

- (والامر بالعرف)؛ أي الأمر بالمعروف.

- (وتغيير الفكر)؛ لأن سكوته ﷺ تشريع له.

وخص ﷺ بوجوب (حرمة الصدقتين)؛ أي الزكاة وصدقة التطوع (وعلى آله) ﷺ من بني هاشم فقط.

(والاكل لكالثوم جلا)؛ أي ويحرم عليه أكل الثوم وأدخلت الكاف كل ما له رائحة كريهة كالبصل والفجل ونحوهما؛ لأن الملائكة تناجيه إذا كان نيئاً فإن طبخ حتى ذهب رائحته فلا يحرم.

قوله: (او متك)؛ أي لا يحل له أن يأكل متكناً؛ أي مائلاً على شق.

وخص بحرمة (إمساكه لمن قلت)؛ أي كرهت المقام معه لخبر: «العائذة القايلة أعوذ بالله منك»، فقال ﷺ: «لها لقد استعدت بمعاذ الحقى بأهلك» [رواه البخاري].

وخص ﷺ بحرمة نكاح الحرة الكتابية والأمة المسلمة وتسريه بكتابية مباح.

(ونكح غيره التي بها نخل)؛ أي وخص بحرمة مدخولته ﷺ التي مات عنها لغيره؛ أي عليه إجماعاً، وكذا التي مات عنها قبل دخوله بها فلا مفهوم لمدخولته بالنسبة للموت، وأما مطلقته قبل البناء فتحل لغيره بعد موته؛ لأن عمر ﷺ هم برجم المستعيذة إذ تزوجت بعد وفاته ﷺ الأشعث بن قيس وتركها لما أخبر بمفارقتها قبل البناء، ولا تحرم مطلقته ﷺ بعد بنائه وقبل مسه، كالتي وجد بياضاً بكشحها، وتحرم سريته وأم ولده. ابن العربي: زوجات النبي ﷺ سبع عشر عقد على خمس وبنى بثنتي عشرة ومات عن تسع.

- وقد نظم التتائي أسماء اللاتي مات عنهن بقوله :

توفي رسول الله عن تسع نسوة      إليهن تعزى المكرمات وتنسب  
فعائشة ميمونة وصفية      وحفصة تتلوهن هند وزينب  
جويرية مع رملة ثم سودة      ثلاث وست نظمهن مهذب

قوله : (وان من الزوجات يبتغي بدل)؛ أي وخص بحرمة تبدل؛ أي تبدل أزواجه ﷺ التي خيرهن فاخترنه لقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْبَسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ [الأحزاب: 52].

(ونزع لامة)؛ أي وخص بحرمة نزع لامة؛ أي آلة حربه كقلنسوة من نحاس أو حديد ودرع حتى يقاتل أو حتى يلاقي العدو أو يحكم الله بينه وبين محاربه .

(خائنة الاعين)؛ أي وخص بحرمة خائنة الأعين؛ أي إظهار خلاف ما في ضميره فشبه بالخيانة في الإخفاء لحديث أبي داود: ما كان لنبي أن تكون له خائنة الأعين .

(والزيد بمن)؛ أي وخص بحرمة المن؛ أي إعطائه شيئاً ليستكثر؛ أي يطلب أكثر منه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّوْا نَسَبَكُمُ﴾ .

(رفع عليه الصوت) للنهي عنه في الآية، ورفع الصوت على كلامه كرفعه عليه؛ لأن حرمة ميتاً كحرمة حياً، فإذا قرئ كلامه وجب على كل حاضر أن يرفع صوته عليه ولا يعرض عنه؛ لأن كلامه من الوحي وله من الحرمة مثل ما في القرآن إلا في معاني مستثناة .

- ومن شرح الشيخ ابن العالم الزجاجي :

تمة :

يكره رفع الصوت في مجالس العلماء؛ لأنهم ورثة الأنبياء، وعند قبره الشريف، ويكره قيام قارئ كلامه لأحد قيل، وتكتب عليه خطيئة وحفظت عن الوالد ﷺ أنه لا يجوز قيام قارئ العلم في مجلسه لأحد، وأن شيخنا القدوسي كان لا يرى القيام لأحد في حالة إقرائه وأن شريفاً جاءه في مجلسه ليسلم عليه فلم يقم إليه، وكأنه اغتم لذلك فأرسل إليه من ورائه بعد انقضاء المجلس من



يخبره بأنه ما ترك القيام له إلا؛ لأنه لا يجوز في تلك الحالة، وأخبره بمن نص عليه. فسر الشريف بذلك وزالت موجدته عليه. والله أعلم. اهـ.

وخص أيضاً بحرمة نداء (من وراء حجرة)؛ أي المحل المحتجب فيه عن أعين الناس؛ لأنه إنما كان يحتجب في شغله المهم فحرم إزعاجه، وقطعه عليه؛ لأنه سوء أدب. (كذا باسمه عن) نحو: يا محمد أو يا أحمد، بل ينادي بوصف ك يا نبي الله ويا رسول الله. ابن حجر: ولا يجوز أن ينادى بكنايته: يا أبا القاسم؛ لأنها من الاسم. ونحوه للقرطبي قال: أن الله تعالى دعا الأنبياء بأسمائهم ولم يُكَنَّ أحداً منهم. ابن حجر: إنما وقع لبعض الصحابة من نداءه ﷺ بكنايته أمّا قبل إسلام.

قائله: أو قبل نزول الآية ويبحث السمهودي فيما لو اقترن نداؤه باسمه بالصلاة والسلام عليه وأن الظاهر عنده فيه الجواز. نقله الحطاب عنه وسلّمه، وفي بعض الحواشي نحوه لقوله: إلا أن يقترن نداؤه بما يشعر بالتعظيم.

وخص بحرمة (الحكم بينه وبين ذي حرب)؛ لأنه تقدم بين يديه. وقد قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾.

- ثم شرع يتكلم على قسم المباح بعد الفراغ من القسم الواجب والحرام فقال:

(ويباحة الوصال) وهو صوم يومين أو أكثر دون فصل بينهما بفطر، وكرهه مالك والجمهور لغيره ولو إلى السحر لعموم النهي، وأجازه جماعة قالوا: النهي رحمة وتخفيف فمن قدر فلا حرج، واختار اللخمي جوازه إلى السحر لحديث: «من واصل فليواصل إلى السحر».

- قال الخطابي: وهو من خصائصه وحرام على أمته.  
- قال الأبي: قال النووي: الأصح عندنا أن النهي للتحريم. اهـ بنقل الحطاب بتصرف.

(ويخول مكة غير محرم وبقتال) قال ابن العربي: أباح الله تعالى له ﷺ القتال في الحرم فقد قتل عبد الله بن خطل، وهو متعلق بأستار الكعبة، وفي الحديث: «فقولوا أن الله أحلها لنبيه ولم يحلها لكم»، وفي حديث آخر: «إنما أحلت لي ساعة من نهار».

وخص بجواز (خمس)؛ أي الاستبداد به. قال ابن عطية في تفسيره:  
خص النبي ﷺ من الغنيمة بخمس الخمس، قال الشيخ ابن العالم الزجاجي:  
الاستبداد به على أحد قولين والآخر وهو الأشهر عند أهل السير إنما هو  
الاستبداد خمس الخمس فلو اقتصر عليه كان أولى.

(وصفي المغنم حال) وهو ما يختاره منه قبل القسم، ومنه كانت صفة  
بنت حبي ﷺ.

وخص ﷺ بأن يزوج من نفسه ومن يشاء ويلفظ الهبة. قال ابن العربي:  
ومما خص به ﷺ نكاح الموهوبة (كذا بلا ولي)؛ لأنه أولى بالمؤمنين وبلا  
(مهر) لا عاجلاً ولا آجلاً وبلا (شهود وفوق أربع) وقد تقدم أنه توفي عن تسع  
نسوة وكذا سائر الأنبياء (ومحرماً)؛ أي في الإحرام في حج أو عمرة أو من  
الزوجين.

(وإن له يحمي)؛ أي يمنع النبي غيره من رعي الكلا في الموات ويحمي  
الموات ولا ينقض ما حماه (وحكمه له)؛ أي ويحكم لنفسه لعصمته عليه الصلاة  
والسلام (كولد)؛ أي يحكم لولده على خصمه ويشهد على خصمه وخصم ولده.  
ولا يورث ماله كذا سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لخبر الصحيحين: «إنا  
معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة». برفع صدقة على أنه خبر ما.

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله: باب يخص بوجوب الأضحى... إلخ:

1 - قوله تعالى: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»  
[الحشر: 7].

وأما دليل وجوب الثلاثة من السنة:

2 - ما رواه البيهقي وهو قوله ﷺ: «ثلاث علي فرض عليكم تطوع:  
النحر والوتر وركعتا الضحى».

3 - وفي بعض الروايات: كتب علي الأضحية وصلاة الضحى والوتر  
ولم يكتب عليكم.

### والدليل على وجوب التهجد:

4 - قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ ﴿79﴾ [الإسراء: 79].

### والدليل على وجوب السواك:

5 - قوله ﷺ: «أمرت بالسواك ولولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة».

### والدليل على قوله: تخيير زوجات:

6 - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَ أَرْوَيْتُكَ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَأَنَّ يَكُنَّ مَرْضَاتًا لِّرَبِّكُمْ وَأَسْرَبَةً سَرِيحًا جَمِيلًا﴾ ﴿28﴾ وَإِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ﴿29﴾ [الأحزاب: 28، 29].

### والدليل على قوله: بتات من حبها:

7 - قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: 37].

### والدليل على قوله: وإن يجاب في الصلاة:

8 - حديث أبي عند مسلم والموطأ: وفيه لما دعا أياً في الصلاة ولم يجبه فقال له عليه الصلاة والسلام: «ألم يقل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: 24]».

### والدليل على قوله: قضاء دين الميت المعسر:

9 - قوله ﷺ: «من ترك ديناً فعلي قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته» [أخرجه الشيخان].

### والدليل على قوله: قل مشورة:

10 - قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: 159].

- والمشاورة في الحروب وغيرها، وقد سبق الكلام عليها في الشرح.

والدليل على قوله: إثبات ما عمل كل:

11 - وقد سبق أنه كان يصلي الضحى حتى نقول: لا يدعها ويدعها حتى نقول: لا يصلّيها... إلخ.

○ والدليل على قوله: وان يصابر العدو:

12 - قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّيُّ جَهْدَ الْكُفَّارِ وَالْمُنْفِيَيْنَ وَأَغْلَطَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 73].

13 - وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَمِصُّكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: 67].

والدليل على قوله: تغيير المنكر:

14 - أنه كان عليه فرضٌ ولا يشترط فيه بالنية إليه ما يشترط في حق غيره من أمته على نفسه أو ظنه تأثير ذلك وفي حق غيره من فروض الكفاية.

- قال القرطبي: كان يجب عليه ﷺ إذا رأى منكراً أن ينكر ويظهر إنكاره؛ لأن إقراره على ذلك يدل على جوازه.

والدليل على قوله: وحرمة الصدقتين:

15 - تقدم الدليل في الزكاة فقد صح عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث عن النبي ﷺ قال: «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد» [أخرجه مسلم في صحيحه].

والدليل على قوله: والأكل لكالثوم جلا:

16 - إذا لم يطبخ، وأما ما طبخ من ذلك فقد صح أنه ﷺ أكل طعاماً طبخ ببصل. ذكره الزركشي من الشافعية. اهـ. [ينقل الحطاب].

والدليل على قوله: أو متك:

17 - لحديث البخاري: «أما أنا فلا أكل متكناً».

18 - وفي حديث آخر: «إنما أنا عبد أكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد».

والدليل على قوله: إمساكه لمن قلت:

19 - لحديث: القائلة: أعوذ بالله منك، فقال ﷺ: «لقد استعذت بمعاذ الحقني بأهلك» [رواه البخاري].

والدليل على قوله: ونكح غيره التي بها دخل:

20 - أي وخص بحرمة زوجته التي دخل بها ومات عنها على غيره إجماعاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَكُمْ مِنْ بَعْدِهِ أَبْدًا﴾ [الأحزاب: 53].

والدليل على قوله: وإن من الزوجات يبتغي بدل:

21 - قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْإِنْسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ [الأحزاب: 52].

والدليل على قوله: خائنة الأعين:

22 - قوله ﷺ: «ما كان لنبي أن تكون له خائنة الأعين».

والدليل على قوله: والزيد لمن:

أي لمن يستكثر.

23 - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾ [المدثر: 6].

- قال القرطبي: فيه أحد عشر (11) تأويلاً.

الأول: لا تمنن على ربك بما تتحمله من أثقال النبوة كالذي يستكثر ما يتحمله بسبب الغير.

الثاني: لا تعط عطية تلمس بها أفضل منها. قاله ابن عباس وعكرمة وقتادة. قال الضحاك: هذا حرّمه الله على رسول الله ﷺ كأنه مأمون بإشرف الآداب وأجل الأخلاق وأباحه لأمته وقاله مجاهد.

الثالث: وعن مجاهد أيضاً: لا تضعف أن تستكثر من الخير من قولك: حبل منين إذا كان ضعيفاً، ودليله قراءة ابن مسعود: «ولا تمنن تستكثر من الخير».

الرابع: عن مجاهد أيضاً والربيع: لا تعظم عملك في عينيك أن تستكثر

من الخير فإنه أعم مما أنعم الله عليك. قال ابن كيسان: لا تستكثر عملك فتراه من نفسك إنما عملك منة من الله عليك إذ جعل الله لك سبيلاً إلى عبادته.

الخامس: قال الحسن: لا تمنن على الله بعملك فستكثره.

السادس: لا تمنن بالنبوة والقرآن على الناس فتأخذ منهم أجراً تستكثر به.

السابع: قال القرطبي: لا تعط مالك مصالفة.

الثامن: قال زيد بن أسلم: إذا أعطيت عطية فأعطها لربك.

التاسع: لا تقل دعوت فلم يستجب لي.

العاشر: لا تعمل طاعة وتطلب ثوابها، ولكن اصبر حتى يكون الله هو

الذي يشيك عليها.

الحادي عشر: لا تفعل الخير لثرائي به الناس.

**الدليل على قوله: رفع عليه الصوت:**

أي رفع الصوت عليه.

24 - قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا

يَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالِكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٤١﴾

[الحجرات: 2].

**والدليل على قوله: أو نذاه من وراء حجرة:**

25 - قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُتَادُونَكَ مِنَ الْمَجْرَتِ أَكْثَرُهم لَا

يَمْقُلُونَ ﴿٤٤﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٤٥﴾

[الحجرات: 4، 5].

**والدليل على قوله: كذا باسمه:**

أي كره دعاء النبي ﷺ باسمه كـ يا محمد في حياته وكذا بعد وفاته إلا

إذا اقترن بما يفيد التعظيم من صلاة أو سيادة كما سبق.

26 - لقوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ

بَعْضًا﴾ [النور: 63].

**والدليل على قوله: والحكم بينه وذي حرب يصول:**

أي حرم على غيره أن يحكم بينه وبين من يخاصمه؛ لأن ذلك فيه افتيات على الله ورسوله.

**27 - والدليل عليه:**

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: 1].  
- قال مجاهد في تفسير الآية: لا تفتاتوا على رسول الله حتى يقص الله على لسان رسوله. [ذكره البخاري].

**والدليل على قوله: وبإباحة الوصال:**

28 - قوله ﷺ: «إياكم والوصال» قالوا: فإنك تواصل يا رسول الله! قال: «إنكم لستم مثلي إني أبيت، يطعمني ربي ويسقين، فاكلفوا من الأعمال ما تطيقون» [رواه البخاري ومسلم].

29 - وفيهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تواصلوا» قالوا: إنك تواصل؟! قال: «لست كأحد منكم إني أطعم وأسقى، وإني أبيت أطعم وأسقى».

**والدليل على قوله: ودخول مكة غير محرم وبقتال:**

- 30 - فقد قتل عبد الله بن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة.  
31 - وفي الحديث: «قولوا إن الله أحلها لنبيه ولم يحلها لكم».  
32 - وفي حديث آخر: «إنما أحلت لي ساعة من نهار...» إلخ الحديث.

**والدليل على قوله: وأن يزوجن من نفسه:**

- 33 - قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب: 37].

**والدليل على قوله: كذا بلا ولي ومهر... إلخ:**

- 34 - قوله تعالى: ﴿الَّتِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: 6].

**والدليل على قوله: وفوق أربع ومحرمًا:**

- 35 - قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: 38].

36 - ولا يجب القسم بين أزواجه لقوله تعالى: ﴿تُرْجَىٰ مَن نَّشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُقْرَىٰ إِلَيْكَ مَن نَّشَاءُ وَمَن أَبْغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ [الأحزاب: 51].

قال القرطبي:

اختلف العلماء في تأويل هذه الآية وأصح ما قيل فيها التوسعة عن النبي ﷺ في ترك القسم، فكان لا يجب عليه القسم بين زوجاته وهذا القول هو الذي يناسب ما مضى وهو الذي ثبت معناه في الصحيح كما في الجامع لأحكام القرآن. ويعني بالصحيح ما أخرجه البخاري ومسلم: عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ فلما أنزل الله تعالى: ﴿تُرْجَىٰ مَن نَّشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُقْرَىٰ إِلَيْكَ مَن نَّشَاءُ وَمَن أَبْغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ قلت: ما أرى ريبك إلا يسارع في هواك. [رواه البخاري].

ومع أن النبي ﷺ لم يجب عليه القسم بين أزواجه فإنه كان يقسم بينهن تطبيياً لخواطرهن.

37 - فعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقسم لنسائه فيعدل ويقول: «اللهم إن هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك» [رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم ولكن رجح الترمذي وقفه. قاله الحافظ].

**والدليل على قوله: ولا يورث ماله:**

38 - قوله ﷺ: «إنا معشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة» [رواه البخاري ومسلم].

39 - وفي الصحيحين:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقنسم ورثتي ديناراً، ما تركت بعد نفقة نسائي وموونة عاملي فهو صدقة».

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب تسعة وثلاثون (39) دليلاً.

- انتهى الجزء الثاني من: «إقامة الحججة بالدليل شرح على نظم ابن بادي لمختصر خليل»



- بالمدرسة الدينية القرآنية التابعة لمسجد مصعب بن عمير بأولف .
- يوم الأحد الموافق لليوم الرابع (4) من ذي القعدة الحرام سنة تسع عشر وأربعمائة وألف 1419هـ .
- أعاننا الله على إتمامه آمين .
- سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، عملت سوءاً وظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم .
- اللهم ارزقنا الإخلاص في أعمالنا وأقوالنا وارحم والدينا ومشائخنا ومن علمنا واغفر بفضلك لجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات، إنك قريب مجيب للدعوات .
- وانفع اللهم بهذا الكتاب من قرأه ومن كتبه ومن نشره أو من سعى في شيء منه .
- والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وآله وأصحابه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبه تمّ الجزء الثاني من كتاب إقامة الحجة  
 ويليهِ الجزء الثالث وأوله باب النكاح

# الفهرس

الصفحة	الموضوع
5	باب الزكاة
13	فصل في زكاة البقر والغنم
22	فصل في الخلطاء وخروج الساعي
33	فصل في زكاة الحبوب والثمار
44	فصل في زكاة العين
53	فصل في الفوائد والعروض والدين
68	فصل في زكاة المعدن والركاز
75	فصل في مصرفها
95	فصل في زكاة الفطر
100	باب الصيام
135	فصل في الاعتكاف
141	باب الحج
150	فصل في الأركان والواجبات والعمرة الممنوعات فيها ومفسداتها
189	باب الذكاة
217	باب المباح
234	باب الأضحية
244	فصل في العقيقة
249	باب اليمين
270	باب النذر
281	باب الجهاد
306	فصل في الجزية

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
315 .....	باب المسابقة .....
319 .....	باب خصائص النبي ﷺ .....
333 .....	الفهرس .....

انتهت الفهرسة بحمد الله وحسن عونه

# إِقَامَةُ الْحُجَّةِ بِالذَّلِيلِ

شَرْحٌ عَلَى

نُظْمِ ابْنِ بَارِيٍّ لِلْمُخْتَصِرِ خَلِيلِ

تَأَلَّفَ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْحَمَّاجِ

مُحَمَّدُ بَايُ بِلْعَالِمِ

حَفِظَهُ اللهُ

إِتَامَ اسْتَاذٍ بِأَوْلَفِي  
وِلَايَةِ أَلْجَزَائِرِ - الْجَزَائِرِ

الْحِجْرَةُ الثَّلَاثُ

دار ابن حزم

  
الشركة الجزائرية للنشر  
SOCIÉTÉ ALGEROLIBANAISE

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



ISBN 978-9953-81-494-0

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار  
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها



الشركة الجزائرية اللبنانية  
SOCIÉTÉ ALGEROLIBANAISE

4 شارع الهواء الجميل، باش جراح - الجزائر العاصمة

هاتف: 266016 - 267152 (021)

فاكس: 267165 (021)

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

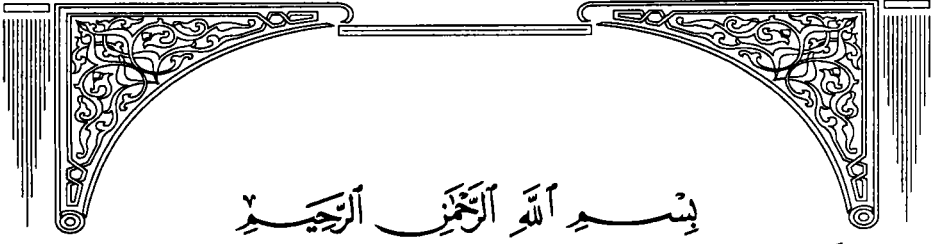
هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: [ibnhazim@cyberia.net.lb](mailto:ibnhazim@cyberia.net.lb)

إقامة الحجّة بالدليل  
شرح على  
نظر ابن أبي عمير خليلك

٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

## بَابُ النِّكَاحِ

- 1 - باب ويندب نكاح من أطاق
  - 2 - يسبق شاهدين للدخول ثم
  - 3 - كذا وهبت بصداق واختلف
  - 4 - أو كقبلت قال زوج أو سبق
  - 5 - ثم الولي أقرب مسلم ذكر
  - 6 - وجبر المالك إلا لضرر
  - 7 - ثم أب وجبر البكر ومن
  - 8 - أو بحرام أو بعارض جراً
  - 9 - أب به أو عين الزوج وصح
  - 10 - بنتي وهل إن يقبلن بقرب موت
  - 11 - الجبر فالبالغ بالرضى الولي
  - 12 - عن صونها وامتنعت قهراً جبر
  - 13 - صيغتها أو الزنا إن بلغت
  - 14 - وقيل ذا يفسخ إن لم يدخلن
  - 15 - فالمولى فالكافل أو في الدينه
  - 16 - وفي الدينه بإباعد يُقَر
- وركنه العقد الولي أهل صداق  
فالعقد زوجتك وأنكحتك أم  
بما كبعث به الولي اتسق  
بزوجن فيفعل الولي نسق  
مكلف عقل قد أحل حر  
أمنه والعبد لا العكس جبر  
جننت وثيبا صغيرة تعن  
وجبر الوصي إذا ما أمرا  
بمرض إن مت زوجت النجیح  
أو مطلقاً خلف وبعد ذا يفوت  
زوج إلا أن يعجز ابتلى  
كذا اليتيمة إذا خيف الضرر  
عشراً أو عند القاضي تزويج ثبت  
وطال قدر ولدين في الزمن  
فحاكم فكل مسلم عبه  
مع قريب غير مجبر حضر



- 17 - كذا شريفة بطول ودخول  
18 - وإن يغب فحاكم وفي انحتم  
19 - والصمت كالتفويض من بكر رضى  
20 - إلا إذا رشدت أو عضلت أو  
21 - يتيمة أو الولي أفتات وصح  
22 - ولم يقر بأفتيات الولي  
23 - كثيب وهل بما دل على  
24 - وإن أجاز مجبر في ابن أو أخ  
25 - بالبينة جاز وهل إن قربا  
26 - إن كان كالعشر ولم يخش الضياع  
27 - وناب حاكم عن المجبر . . إن  
28 - والزوج إن وكل غير من حلي  
29 - ثم المحل الزوج والزوجة قل  
30 - وعدم المرض والمحرميه  
31 - وشرطه عدم أربع ومن  
32 - وشرطها الخلو من زوج ومن  
33 - راكمه لغير ذي فسق صرم  
34 - خطبة معتدة أو مستبراه  
35 - وأبَدَ التحريم وطءً بنكاح  
36 - وبالمقدمات فيها وكذا  
37 - إن كان الاستبراء والعدة من  
38 - كالعقد قط أو زنى أو وطء جرى  
39 - ونسخ الموصى بكتمه إذا  
40 - وفسخ وجوباً قبل أن يدخل ما
- إلا فليأقرب في التخيير قول  
الرد إن يطل ولم يدخل كلام  
وإن بكت لا ما لمنع اقتضى  
بعرض أو لرق أو ذي عيب أو  
إن بمكانها الرضى فور وضح  
في العقد نطق السبع مشروط جلي  
رضاها دون النطق خلف نقلا  
كالجد فوض له الأمر رسخ  
وعقد غيرهم لبكره هباً  
إلا فليل ناب حاكم البقاع  
بعد كالثلاثة الأشهر عن  
شرط الولاية مضى عكس الولي  
شرطهما عدم إكراه مذل  
وعدم الإشكال الإحرام عيه  
يحرم جميعاً مع ذي والإسلام عن  
عدة غيره ولا تمجيس عن  
نكاحها قبل الدخول وحرم  
منها أو الولي أو موعدة  
أو شبهة ولو بُعِثَ ذين الاح  
وطء بملك أو بشبهه بذا  
سواه إلا المنع لا تأبدن  
بملك أو شبهته في استبرا  
لم يحصل الدخول والطول خذا  
بفاسد الشرط كأن لا يقسما

- 41 - أولا تجي بلبيلها أو بخيار  
42 - أو إن لم يأت بالصداق لكذا  
43 - أو ما فساده من الصداق حل  
44 - ومطلقاً قبل وبعد افسخ نكاح  
45 - وطلقة فسخ الذي فيه اختلف  
46 - وحرم العقد ووطئه وفيه  
47 - كذا إذا أنكح عبد كالبنتات  
48 - أما الذي على الفساد أجمعا  
49 - وحرم الوطء به فقط وهو  
50 - معتدة خامسة ومحرمه  
51 - وكلما فسخ بعد فالمسم  
52 - والفسخ من قبل الدخول لا صداق  
53 - لكن لها النصف إذا دعى الرضاع  
54 - أو قصر الذي لها مهراً دفع  
55 - ورد نكح العبد للسيد جاز  
56 - من بعد منع ما به الفسخ قصد  
57 - أو ردّ عقدهم بطلقة وإن  
58 - وجبر الحاكم أو وصي أو أب  
59 - خلف بذى السّفه والصدّاق إن  
60 - ثم الكفاءة بدين وبحال  
61 - فكفء المولى وغير ذى الشرف  
62 - وتحرم الأصول والفروع وإن  
63 - كذاك مطلقاً فروع الأبوين  
64 - وأصل زوجة بعقد والفصول
- لغير أو لأحد الزوجين صار  
فلا نكاح وأتى به لذا  
وكل ذا يصح إن كان دخل  
لأجل وإن مضى شهر يتاح  
كعقد محرم وكالشغار ضف  
الإرث سوى نكاح ذى المرض عيه  
أو امرأة للنفس أو للغيريات  
لا إرث لا طلاق منه وقعا  
كجمع من يحرم جمعهن أو  
مبتوتة ذات لعان فاعلمه  
لها وإلا فصداق المثل أم  
نفي ومثل فسخ فاسد طلاق  
ونفت أولاً عنها قبل الوقاع  
عن ربع دينار وإلا تمام منع  
بطلقة وإن يشأ فوراً أجاز  
وإن يجز ولي الصبي السفية عد  
يدخل سفية ربع دينار ثمن  
صبياً أو مجنوناً احتاج ودب  
ولا أعدموا على أب يعن  
وتركها لها وللولي حلال  
وغير ذى الجاه وفي العبد اختلف  
من الزنا ومن تزوج اعلمن  
وفرع أول لأصل فوق ذين  
بلذة بالعقد أو ملك تجول

- 65 - ومن ببنت زوجة تلذذا  
66 - ويحرم الجمع لمن إن قدرت  
67 - وإن يرتب فسد الثاني فقد  
68 - كمن أبت قبل وطء ألزما  
69 - كذا المحلل وإن قد أعجبت  
70 - وملكه أو ملك فرعه وإن  
71 - وبالتلذذ إما الابن ملك  
72 - بأمة حرم عليهما ومن  
73 - وخيرت في نفسها الحرة مع  
74 - تزويجه فتأ عليها أو على  
75 - وأن بعقد حرة مع أمة  
76 - والكل أن يجمع بعقد خمسا  
77 - كحرة منهم سوى أهل الكتاب  
78 - وهل مخوف مرض يمنع أو  
79 - وفسخه عجل إلا أن يصح  
80 - وهل على المريض تمنع الأمة

- اشتمل هذا الباب على ثمانين بيتاً:

- تضمن (1، 2، 3، 4، 5) قول الأصل:

«باب ندب لمحتاج ذي أهبة نكاح بكر».

- ... إلى أن قال:

«وركنه ولي وصدقا ومحل وصيفة بأنكحت وزوجت، وبصدقا ووهبت  
وهل بكل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كبعث كذلك؟ تردد، وكقبلت،  
وبزوجني فيفعل ولزم وإن لم يرض».

قوله: (باب) في النكاح، (ويندب نكاح من أطاق)؛ أي من قدر على

الصداق والنفقة والوطء؛ فإن كان عاجزاً عن شيء منها فلا يندب له بل يحرم عليه.

والنكاح لغة: الضم والتداخل وأكثر استعماله في الوطاء، ويسمى به العقد مجازاً لكونه سبباً له.

وشرعاً: حقيقة في العقد، مجازاً في الوطاء لكثرة وروده في الكتاب والسنة في العقد حتى قيل: لم يرد في القرآن إلا له، ولا يرد مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ لأن شرط الوطاء في التحليل إنما ثبت بالسنة، والعقد لا بد منه، فمعنى قوله: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ﴾؛ أي حتى تتزوج؛ أي يعقد عليها.

- ومفهومه أن هذا كاف بمجرده لكن بينت السنة أنه لا عبرة بمفهوم الغاية، ولا بد بعد العقد من ذوق العسيلة.

- مفهوم قوله يندب أن النكاح باعتبار الناكح تعتره أحكام الشرع الخمسة: الوجوب والندب والجواز والكراهة والمنع.

- فيندب لمن قدر عليه ورجى نسلاً أو كان يشتهي ولا يخشى الزنا أما إذا خشيه فيجب عليه إن لم يكفه عن ذلك الصيام.

- ويكره في حق من لا يشتهي ولا يرجو نسلاً ويقطعه عن الزيادة في الخير؛ فإن لم يقطعه عن الزيادة في الخير جاز.

- ويحرم على من لم يخش عنة ولا يؤدي فيه حقوق الزوجة. قال في العاصمية:

وباعتبار الناكح النكاح واجب أو مندوب أو مباح

قوله: (وركنه العقد)؛ أي الصيغة وهي اللفظ من الولي والزوج كما سيأتي (الولي) للمرأة بشروطه الآتية، فلا ينعقد نكاح بدونه (اهل)؛ أي: زوج وزوجة معلومان خاليان من الموانع الشرعية كالإحرام والمرض (وصداق) بشروطه الآتية أيضاً فلا ينعقد نكاح بإسقاطه، ولا يشترط ذكره عند العقد لصحة نكاح التفويض والتحكيم (بسبق شاهدين) على الدخول لقول الأصل: «وفسخ إن دخلا بلاه»؛ أي الإشهاد والفسخ يكون بطلقة، بائنة لأنها جبريه.

(فالعقد)؛ أي الصيغة (زوجتك أو أنكحت) وهذا اللفظ من الولي (وكذا وهبت بصداق) الباء بمعنى مع داخلة على مضاف مقدر؛ أي ذكر، والجار والمجرور حال من وهبت المقصود لفظه المعطوف على أنكحت؛ أي وبلفظ وهبت مع ذكر صداق حقيقة بأن قال: وهبتها لك بدينار مثلاً أو حكماً بأن قال: وهبتها لك تفويضاً، فإن اقتصر على وهبت ولم يذكر صداقاً لا حقيقة ولا حكماً لم ينعقد.

(واختلف بما كعبت)؛ أي بلفظ يقتضي البقاء مدة الحياة مثل تصدقت ومنحت وأعطيت وملكت وأحللت وأبحت وقصد به النكاح حقيقة وحكماً، فهذه الألفاظ تردد المتأخرون في قبولها وعدمه، والراجح عدم الانعقاد كما نقله الحطاب عن الشامل (وكقبلت) من الزوج والكاف للتمثيل مدخلة لما أشبه قبلت كرضيت ونفذت وأتممت، وكذلك ينعقد إذا (قال زوج) للولي (زوجني فيفعل الولي) بأن يقول زوجتك (نسق)؛ أي فوراً بين الإيجاب والقبول ويغتفر التفريق اليسير، ومنعه الشافعي وأبو ثور رضي الله تعالى عنهما، ولو كان الفصل يسيراً، وأجازه أبو حنيفة رضي الله عنه، ولو كان الفصل طويلاً.

(ثم الولي) يعني أن الولي الذي تقدم أنه ركن في النكاح يشترط فيه أن يكون قريباً ويقدم الأقرب على القريب (مسلم) في مسلمة، فلا يتولى الكافر بنكاح وليته المسلمة (نكح) فلا تتولى المرأة نكاح المرأة (مكلف) لا صبي (عقل) لا يصح تولية مجنون (قد أحل) لا محرم بحج أو عمرة (حر) لا عبد. قال في أسهل المسالك:

فصل وأقسام النكاح أربعة      وليها فيه شروط مجتمعه  
حر رشيد مسلم في مسلمه      مكلف لا محرم أو محرمه

- وتضمن البيت (6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23) قول الأصل:

«وجبر المالك أمة وعبدًا وبلا إضرار لا عكسه».

إلى أن قال:

«ثم أب وجبر المجنونة والبكر ولو عانساً لا لكخصي على الأصح،  
والثيب إن صغرت أو بعارض أو بحرام».

- إلى أن قال:

«وجبر وصي أمره أب به، وعين له الزوج، وإلا فخلاف، وهو في  
الثيب ولي، وصح إن مت فقد زوجت ابنتي بمرض وهل إن قيل بقرب موته؟.  
تأويلان. ثم لا جبر، البالغ إلا يتيمة خيف فسادها وبلغت عشراً، وشور  
القاضي، والأصح إن دخل وطال وقدم ابن، فابنه، فأب، فأخ، فابنه، فجد،  
فعم، فابنه، وقدم الشقيق على الأصح، والمختار فمولى، ثم هل الأسفل وبه  
فسرت أولاً وصحيح فكافل، وهل إن كفل عشراً أو أربعاً أو ما يشفق؟ تردد  
فظاهرها شرط الدناءة فحاكم فولاية عامة مسلم، وصح بها في ذنية مع خاص  
لم يجبر كشريفة ودخل وطال، وإن قرب فلأقرب أو الحاكم إن غاب الرد  
وفي تحتمه إن طال قبله تأويلان».

- إلى أن قال:

«ورضا البكر صمت كتفويض وندب إعلامها ولا يقبل منها دعوى جهله  
في تأويل الأكثر، وإن منعت أو نفرت لم تزوج لا إن ضحكت أو بكت،  
والثيب تعرب كبكر رشدت أو افتيت عليها، وصح إن قرب رضاها بالبلد ولم  
يُقَرَّ به حال العقد».

قوله: (وجبر المالك) تقدم أن الولي ركن من أركان النكاح، وهنا ذكر  
الناظم مراتب الأولياء في النكاح وإن منهم من له حق الجبر، ومنهم من لا  
حق له فيه، وأما من له حق الجبر وهو تزويج المجبرة بغير رضاها فهو المالك  
في أمته وعبده بملك تام لا مالك بعض فلا حق له في الجبر كما لا حق  
للولي في جبر المكاتبه وأم الولد على المختار.

قوله: (إلا لضرر) يشترط في جبر المالك عدم إضراره بالمملوك فلا  
يزوجه ممن لا خير فيه أو من فيه عاهة أو مرض كجذام وبرص، وهذا معنى  
قول الأصل: (وجبر المالك أمة أو عبداً بلا إضرار لا عكسه) لقوله ﷺ: «لا  
ضرر ولا ضرار».

والثاني من المجبرين الأب: له جبر ابنته الصغيرة بكرة كانت أو ثيباً،  
ومن جنت؛ أي وله جبر المجنونة وثيباً صغيرة تمن قال في أسهل المسالك:  
والمجبرون اعدد ثلاثاً فالأب في البكر حتى عانس والشيب  
بعارض ولو زناً إن صغرت وسيد كذا وصي قد ثبت  
(أو بحرام) أو تُببت بزنا ولو ولدت منه فيقدم أبوها على ابنها منه (أو  
بعارض) كوثبة أو عود.

والثالث من المجبرين (الوصي)؛ أي وصي الأب إن عيّن له زوج البنت  
بأن قال له: «زوجها من فلان، أو صرح له بالجبر أو ما يقتضيه؛ بأن قال:  
زوجها ممن أحببت أو ممن ترضى، فله الجبر اتفاقاً.

قال: وكذلك إذا ذكر في وصيته النكاح أو التزويج بأن قال له: أنت  
وصي على نكاح بناتي أو تزويجهن فله الجبر على الراجح، أما إذا قال: أنت  
وصي على ابنتي أو بناتي فليل: له الجبر، وقيل: لا جبر له وهو الراجح،  
وكذا عند عقب وتبعه الصاوي، وتعقبه البناني والرّهوني فانظرهما فإنهما رجحا  
عدم الجبر في الجميع؛ أي في غير تعيين الزوج والتصريح بالجبر أو ما  
يقتضيه أما إذا قال: أنت وصي فقط أو على مالي فلا جبر اتفاقاً نقله عقب عن  
ابن عرفة وقال: لكن لو زوج فالظاهر أنه يمضي، وقال أحمد في أصح  
روايته: لوصي الأب الجبر مطلقاً مثله في ذلك مثل الأب لأنه نزل منزلته،  
وقال أبو حنيفة والشافعي: ليس للوصي الحق في الجبر مطلقاً لأنها ولاية  
تنتقل من الأب إلى غيره شرعاً، فلم يجوز أن يوصي بها قاله في المغنى،  
ومنشأ الخلاف هل ينتزل الوصي منزلة الأب في الجبر أم لا؟.

(وصح) النكاح في قول الأب: (إن مت) فقد زوجت ابنتي لفلان وكان  
قوله بمرض، مخوف أم لا، طال مرضه أم لا، إذا مات به إجماعاً لأنه من  
وصايا المسلمين، ولولا الإجماع لكان القياس بطلانه؛ لأن المرض قد يطول  
فيتأخر القبول عن الإيجاب سنة ونحوها.

ومفهوم بمرض أنه لو كان بصحة لم يصح، وعليه ابن القاسم وأصيح.  
قوله: (هل إن يقبلن بقرب موت أو مطلقاً خلف)؛ أي وهل صحته إن قبل

الزوج النكاح بقرب موته؛ أي عقب موت الأب، أو يصح وإن قبل مع بعد خلف؛ أي خلاف. لعل القول الثاني مقيد بعدم علم الزوج بذلك حتى طال، وقيل: حين علمه به فإن تراخى قبوله بعد علمه فينبغي اتفاق على عدم صحته.

قوله: (وبعد ذا يفوت الجبر)؛ أي ثم لا جبر لأحد من الأولياء (فالبالغ)؛ أي البالغة، تزوج بإذنها ويقبل قولها في بلوغها (الولي زوج)؛ أي يزوجه الولي (إلا أن يعجز) الولي عن صونها وهي صغيرة مات أبوها ولا وصي لها فيتزوج إذا خيف فسادها بفقر أو زنى، ولعل هذا هو المقصود من قوله كذا اليتيمة إذا خيف ضرر ضيعتها بدل من الضرر أو خيف عليها (الزنا إن بلغت عشرا) من السنين تامة (وعند القاضي تزويج ثبت) عنده يتمها وفقرها وخلوها من وصي، وأن الزوج كفؤها في الدين والحال، وأن الصداق مهر مثلها فيأذن للولي في تزويجها، فإذا لم تتم هذه الشروط فإن النكاح (يفسخ إن لم يدخلن وطال) فإذا دخل بها وطال الزمن بمضي مدة تلد فيها (ولدين) ولدتهما بالفعل أم لا، وقد شرك الناظم من قول الأصل وقدم ابن فابنه فأب فأخ فجد، فعم فابنه وقدم الشقيق على الأصح والمختار، هكذا يكون الترتيب بين الأولياء. فبعد هؤلاء المذكورين المولى الأعلى ثم عصبته، ثم معتقه ثم عصبته، ثم معتقه ثم هل الأسفل؛ أي هل تنتقل الولاية للعتيق، وهو المولى الأسفل الذكر فقط تكون له ولاية العقد على من أعتقه وبه؛ أي كون الأسفل ولياً فسرت المدونة؛ أي فسر جميع شراحيها بأن له حقاً في الولاية أولاً ولاية له على من أعتقه كما في الجلاب والكافي، وصحح؛ أي صححه ابن الحاجب وشهره ابن رشد.

قوله: (فالكافل)؛ أي من قام بأمورها حتى بلغت عنده وهو أجنبي منها فيزوجها بإذنها كما هو في سياق الناظم.

قوله: (أو في الدنية) يشير إلى قول الأصل: «أو صح بها في دنية كمسلمانية مع خاص لم يجبر».

قوله: (فحاكم) يقيم السنة إن ثبت عنده صحتها وأهمالها وخلوها من زوج وعدة ورضاها بالزوج وأنه كفؤها ديناً وحرية ونسباً وحالاً، ثم بعد



الحاكم ولاية عامة (كل) رجل (مسلم) ووجه عمومها أنها حق على كل مسلم؛ فإن قام بها واحد سقط عن الباقي على حدّ فرض الكفاية.

قوله: (وفي الدنية)؛ أي وصح بها؛ أي الولاية العامة في امرأة دنية ليس لها مال ولا جمال مع ولي خاص؛ أي (قريب غير مجبر حضر) ومع كونه يصح فإنه لا يجوز ابتداء، وفي الحطاب يكره ابتداء كتزويج امرأة شريفة بولاية الإسلام العامة أو بعاصب أبعد مع خاص أقرب غير مجبر (وبدخول)؛ أي دخل الزوج بها وطال الزمن بعد الدخول بأن مضى ما تلد فيه وَلَدَيْنِ كثلاث سنين وإن قرب، فللقرب أو الحاكم إن غاب على ثلاثة أيام فأكثر في انحتام الرد؛ أي فسخ النكاح (وفي انحتام الرد إن يطل) هو معنى قول الأصل: «وفي تحتمه إن طال قبله تأويلان» يحتمل أنهما لم يحصل طولاً بعد الدخول، ويحتمل أنهما ولو حصل طولاً بعد الدخول وهذا هو الظاهر، زاد في الأصل: «وبأبعد مع أقرب إن لم يجبر»؛ أي وصح النكاح بتولى ولي أبعد مع وجود ولي أقرب كعقد عم مع وجود أخ، أو أب مع ابن، أو أخ لأب مع أخ شقيق إن لم يجبر الأقرب، فإذا كان الأقرب مجبر ففيه تفصيل وهو معنى قوله: (ولم يدخل كلام). قال في أسهل المسالك:

وصح بالأبعد مع ذي القرب لا مع وجود مجبر كالأب  
وأجنبي مع وجود الخاص في دنيه لا في ذوات الشرف

(والصمت كالتفويض من بكر رضا)؛ أي ورضا البكر غير المجبرة بالزوج والصدّاق صمت، والمعنى أن صمتها يُعدّ رضاً لامتناعها غالباً من الإعراب بالقول لحياتها ومعرتها.

وقوله: (كالتفويض)؛ أي كتفويضها؛ أي البكر الغير المجبرة العقد لوليها فصمتها رضا به؛ فإذا قيل لها: نشهد عليك أنك فوضت العقد عليك لوليك فلان أو هل تفويض العقد له فسكتت فهو رضاً غابت عن المجلس أو حضرت.

قوله: (وإن بكت) عند استئذائها فإن بكاءها لا يقتضي المنع لاحتمال أنه على فقد أبيها وأنه لو كان حياً لم يحتج لاستئذائها، وكذلك إن ضحكت؛ فإن

دلت قرينة على أن ضحكها استهزاء وبكاءها منع فلا تزوج، وينبغي إطالة الجلوس معها حتى يتضح أمرها، والثيب تعرب بكبر (رشدت)؛ أي رشدتها أبوها أو وصيها بعد بلوغها فلا يزوجها إلا بعد رضاها بالقول فالاستثناء من قوله: (الصمت كالتفويض من بكر) فالتى رشدت لا بد من نطقها بالقول، وكذلك بكر (عضلت)؛ أي منعها أبوها من النكاح لا لمصلحتها بل لإضرارها فرفعت شأنها للحاكم؛ فإن أراد تزويجها لامتناع أبيها منه فلا بد من نطقها فإن أراد أبوها تزويجها فلا يحتاج لإذنها.

(أو بعرض) أو أراد وليها غير الأب ووصيه تزويجها بصدق عرض؛ أي غير ذهب وفضة وهي من قوم لا يزوجون به فيشترط إعرابها بالقول. (أو لرق) أو زوجت برق وإن بشائبة حرية كمكاتب أو مبعوض أو مدبر أو معتق لأجل، فيشترط نطقها بالقول: (أو ذي عيب) أو زوجت بذى عيب موجب لخيارها كجنون وجذام ولو مجبرة (أو يتيمة) خيف فسادها فشرط تزويجها إذنها بالقول.

(أو الولي افتات)؛ أي تعدى عليها وعقد لها بغير إذنها ثم استؤذنت فلا بد من إذنها بالقول.

وقوله: (وصح إن بمكانها الرضا فوراً وضح)؛ أي: وصح عقد المفات عليها إن قرب رضاها به، قال سحنون: يغتفر الفصل باليومين والخمسة كثيره، وحدد قوم القرب بثلاثة أيام وجرى به العمل، وكان العقد بالبلد الذي به المفات عليها فإن كان ببلدين لم يصح ولو تقارب، ويشترط في الافتيات أن لا يقر الولي به حال العقد بأن سكت حينه أو ادعى إذنها فيه وخالفته؛ فإن أقر به حاله لم يصح ويفسخ اتفاقاً [قاله ابن رشد] وبقي من الشروط أن لا ترد قبل رضاها وأن لا يفتات على الزوج أيضاً.

وقوله: (نطق السبع) الأبتكار (مشروط.... كثيب) فلا بد من نطقها (أو هل) يعتبر النطق (بما دل على رضاها) كالصمت (دون النطق)؛ أي الكلام الصريح (خلاف نقلا) قال ابن القاسم: إن حضرت المجلس كفى صمتها كما نقله المواق عن المتيطي. وهذا معنى قول الأصل: «والثيب تعرب».

- وتضمن البيت (24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37).

تنبيه:

في هذا الموضوع لم يلتزم الناظم ترتيب الأصل بل قدم جملاً وآخر أخرى كما سترى. فتضمن البيت رقم (24) قول الأصل: «وإن أجاز مجبر في ابن وأخ فَوَضَّ له أموره بيّنة جاز».

- وتضمن البيت (25، 26، 27)، قول الأصل: «وفسخ تزويج حاكم أو غيره ابنته في كعشر وزوج الحاكم في كإفريقية وظهر من مصر وتؤولت أيضاً بالاستيطان كغبية الأقرب الثلاث».

- وتضمن الشطر الأول من البيت (28) قول الأصل: «وصح توكيل زوج الجميع لا ولي إلا كهو».

- وتضمن البيت (32) وما بعده قول الأصل: «وصريح خطبة معتدة ومواعدتها كوليها كمستبرأه من زنى، وتأبد تحريمها بوطء وإن بشبهة ولو بعدها وبمقدمته فيها أو بملك كعكسه لا بعقد أو بزنى أو بملك عن ملك أو مبتوتة قبل زوج كالمحرم».

قوله (وإن أجاز مجبر) أب أو وصي أو مالك العقد على مجبرته بلا إذنه (في ابن) المجبر (أو أخ) له (كالمجد فوض له الأمر) بنص أو عادة (بالبينة)؛ أي بيينة شهدت بأنه قال له: فوضت إليك جميع أموري أو أقمك مقامي أو نحو ذلك، ولكن لم يصرح له بالنكاح أو التزويج إذ لو صرح له بأحدهما لم يحتج لإجازة بعد، وجواب إن أجاز مجبر.

قوله: (جاز)؛ أي مضى النكاح ونفذ فلا يفسخ (وهل) محل جواز بإجازته (إن قوباً) ما بين الإجازة والعقد مطلقاً؛ لأن عائشة رضي الله عنها زوجت بنت أخيها عبد الرحمن وهو غائب بالشام ثم كلم فيه فأمضاه [ابن القاسم]: أظن أنها وكلت على العقد رجلاً [تأويلان: الأول مقيد بالقرب، والثاني غير مقيد.

(وعقد غيرهم)؛ أي غير الابن والأخ والجد (لبكره)؛ أي للبكر بغير إذنه، وتفويضه (هباً)؛ أي مفسوخ (إن كان) المجبر غائباً (كالعشر) من الأيام

ذهاباً فقط، وإن أجازته الأب وولدت الأولاد إن دامت نفقتها (ولم يخش الضياع) وإلا كتب له الحاكم إما أن تزوجها وإلا زوّجناها عليك؛ فإن لم يفعل زوجها الحاكم. وهذا معنى قوله: (ناب حاكم البقاع).

وقوله: (وناب حاكم) يشير إلى قول الأصل: «وزوج الحاكم في كإفريقية»؛ أي وزوج الحاكم مجبرة أب غاب عنها غيبة انقطاع إن بعد كالثلاثة الأشهر.

وقوله: (والزوج إن وكل) يشير إلى قول الأصل: «وصح توكيل زوج في العقد له على أنثى الجميع»؛ أي جميع من اتصف بمانع من مباشرة العقد، ففي سماع عيسى: لا بأس أن يوكل الرجل نصرانية أو عبد أو امرأة على عقد نكاحه ولكنهم استثنوا الإحرام والعنة وعدم التمييز فلا يصح أن يوكل الرجل في عقد نكاحه واحداً منهم.

قوله: (عكس الولي)؛ أي لا يصح توكيل رجل حر ولي لامرأة على عقدها إلا شخصاً كهو؛ أي ولي المرأة في الاتصاف بالذكورة والبلوغ والعقل والحرية وعدم الإحرام وعدم الكفر.

- ثم ذكر الناظم معنى المحل وقد تقدم لنا أن المحل زوج وزوجة معلومان خاليان من الموانع الشرعية كالإحرام والمرض.

وقوله: (والمحرّمية) بنسب أو صهر وعدم الإشكال في كونها في عصمته وما أشبه ذلك، والإحرام بالحج أو العمرة، ويشترط في المرأة الخلو من زوج والخلو من عدة غيره، قال في الأصل: «وتأبّد تحريمها» (ولا تمجيس) وأن لا تكون مجوسية لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنِكَوْا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ﴾. والحاصل أنه يشترط في الزوج إذا أراد أن يتزوج بامرأة أن لا يكون متزوجاً بأربع حتى تصير هذه الزوجة خامسة وأن لا يكون متزوجاً قبل ذلك بعمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو بنت أختها وهن في عصمته وأن لا يكون قد دخل بأمرها أو عقد على ابنتها، وشرط الزوجة أن تكون خالية من زوج ومن عدة غيره وأن لا تكون مجوسية.

قوله: (راكنة لغير ذي فسق)؛ أي وحرّم خطبة - بكسر الخاء - أي التماس نكاح امرأة راكنة؛ أي ماثلة وراضية لخاطب سابق غير فاسق.

وقوله: (صرم نكاحها)؛ أي: فسخ عقد الثاني على راقنة للأول بطلاق وجوباً لحق الله تعالى وإن لم يطلبه الأول وظاهره وإن لم يعلم الثاني بخطبة الأول قبل دخول الثاني حيث استمر الركون أو رجعت لخطبة الثاني فإن رجعت لغيرها فلا يفسخ.

قوله: (وحرمة خطبة معتدة) من طلاق وغيره ولو رجعياً لا من طلاقه هو إذ له تزوجها في عدتها منه إذا لم يصادف الثلاث، (أو مستبرأة) من زنى ولو منه لأن المتخلق من مائة لا ينسب إليه فهو كغيره (أو الولي) أو ولي المعتدة فإنه يحرم أن يصرح له بخطبة المعتدة (وأبى التحريم) مفعول مقدم (وطء) فاعل مؤخر؛ أي وتأبى تحريمها بوطء بنكاح بأن عقد عليها ووطئها فيها بل وإن بشبهة ولو بعدها. وهذا معنى قوله: (ولو بُعِثَ نَيْنِ الاخ) وتأبى بمقدمته؛ أي الوطء فيها؛ أي العدة من وفاة أو طلاق غيره البائن وكذا في استبرائها من زنى أو غصب أو ملك أو شبهه فيتأبى تحريمها بهذه الخمسة بالمقدمة المستندة لعقد نكاح دون المستندة لشبهة فمن قَبِلَ معتدة معتقداً أنها زوجته فلا يتأبى تحريمها عليه ويتأبى التحريم بالمقدمة المستندة للملك الواقعة في عقد نكاح أو بشبهته من غيره دون المستندة لشبهة نكاح أو ملك وهذا ما تضمنته الأبيات الأربعة من قوله: «وأبى التحريم وطء...» إلى قوله: «بملك أو شبهة في استبراء»، وهذا ما أشار له في الأصل بقوله: «وتأبى تحريمها بوطء وإن بشبهة ولو بعدها وبمقدمته فيها أو بملك كعكسه لا بعقد أو بزنى ويملك عن ملك كما سبق».

- وتضمن البيت (38)، (39)، (40)، (41)، (42)، (43)، (44)، (45)، (46)،

(47) قول الأصل:

«وفسخ موصى وإن بكتم شهود من امرأة أو منزل أو أيام إن لم يدخل ويطل وغوقبا والشهود وقبل الدخول وجوباً وأن لا تأتیه إلا نهاراً أو بخيار لأحدهما أو غيرا أو على أن لم يأت بالصداق لي كذا فلا نكاح وجاء به وما فسد لصداقه أو على شرط يناقض كأن لا يقسم لها أو يؤثر عليها وألغى ومطلقاً كالنكاح لأجل وإن مضى شهر فأناتزوجك وهو طلاق إن اختلف فيه كمحرم وشغار والتحريم بعقد ووطئه وفيه الإرث إلا نكاح المريض ونكاح العبد والمرأة».

قوله: (وفسخ الموصى بكتمه) من الزوج والزوجة والولي والشهود وسائر الحاضرين من امرأة للزوج أو من أهل منزل فقط أو في أيام ثلاثة فقط إذا لم يحصل الدخول والطول حُذاً بأن انتفياً معاً أو دخل ولم يطل أو طال ولم يدخل. ومفهومه أنه إن دخل وطال فلا يفسخ وهل الطول هناك كالطول المتقدم في نكاح اليتيمة أو بما يحصل فيه الفشو، وفي البيان المشهور أنه يفسخ بعد البناء إلا أن يطول بعده فلا يفسخ. وهكذا نقل ابن حبيب وأصحابه، وأما قول ابن الحاجب يفسخ بعد البناء وإن طال على المشهور فقال في التوضيح لم أر مَنْ قال: يفسخ بعد البناء والطول، والذي لمالك رضي الله تعالى عنه في المدونة والمبسوطة: يفسخ وإن دخلا ولم يقل وإن طال، ولقد قال في الأصل: «كما سبق وعوقبا»؛ أي أدب الزوجان إن لم يعذرا بجهل ودخلا وإلا فسخ ولا يعاقبان، قاله ابن ناجي: وعوقب الشهود على نكاح السر إن لم يعذروا بجهل، وحصل دخول وإلا فلا.

(وافسخ) أيها الحاكم (وجوباً قبل أن يدخل) الزوج بزوجته (ما) أي نكاح (بفساد الشرط)، أي فيه شرط فاسد كشرط أن (لا يقسما) لها في المبيت مع زوجته السابقة عليها (أو لا تجي)؛ أي وأن لا تأتيه الزوجة بليلها؛ أي بالليل، أو تأتيه بالنهار. قال في أسهل المسالك عطفاً على ما يفسد به النكاح قبل الدخول ويثبت بعده ويسقط الشرط:

أو يأت بالليل أو النهار والوجه والتركيب في الشغار  
ففسخ ذا قبل دخوله فقط وبعده فائتته وأسقط ما شرط

أو بشرط (خيار) يوماً أو أكثر (لغير) هما أو (لأحد الزوجين صار) فيفسخ قبل البناء وجوباً ويثبت بالدخول بالمسمى إن كان وإلا فبصداق المثل وهذا في غير خيار المجلس أما هو فيجوز اتفاقاً كما في التوضيح، وصرح ابن رشد بجوازه أيضاً أو عقد النكاح بصداق مؤجل كله أو بعضه على شرط (إن لم يأت بالصدائق لكذا)؛ أي أجل مسمى (فلا نكاح) بين الزوجين، والحال أنه قد (أتى به)؛ أي الصداق في أثناء الأجل أو عند انتهائه فلا يضره إتيانه صحيحاً، ويفسخ قبل البناء؛ فإن أتى به بعد الأجل أو عند انتهائه فلا يُصيرُهُ إتيانُهُ به صحيحاً، ويفسخ قبل البناء، فإن أتى به بعد الأجل أو لم يأت به

أصلاً فيفسخ قبل أو بعده (أو ما فساده)؛ أي نكاح فساد لفساد صداقه لكونه لا يملك شرعاً كخمر وخنزير وميتة أو لا يصح بيعه ككلب وشارد ويثبت بعده بصداق المثل (وكل ذا)؛ أي ما تقدم (يصح) إن كان دخل (ومطلقاً) يفسخ (قبل) البناء (وبعده) كنكاح لأجل مسمى، وظاهره كالمدونة وغيرها ولو بعد الأجل جداً بحيث لا يعيش أحدهما إليه والفرق بينه وبين الطلاق لأجل بعيد أن المانع المفارق للعقد أشد تأثيراً فيه من الواقع بعده. [قاله ابن عرفه].

قوله: (وإن مضى شهر يتناح)؛ أي وفسخ إن عقد بقول الزوج إن مضى شهر فأنا أتزوجك ورضيت الزوجة ووليها وقصدا انبرام العقد بهذا اللفظ ولا يأتفان غيره فيفسخ لأنه نكاح متعة تقدم فيه الأجل على المعاشرة، فلو كان هذا وعداً فلا يضر.

قوله: (وطلقة فسخ الذي فيه اختلف) والمعنى أن الفسخ طلاق إن اختلف في صحة النكاح المفسوخ وعدمها في المذهب أو خارجه خلافاً معتبراً عند الأئمة ولو قال الزوج فسخته بلا طلاق، ومن وقت المفاسخة تكون العدة فإن عقد عليها شخص فهو باطل لأنها ذات زوج، ومثل للمختلف فيه (كعقد محرم) بحج أو عمرة كان ولياً أو زوجاً أو زوجة.

وقوله: (وكالشغار) وهو البضع بالبيع بلا مهر من الجانبين كزوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك ففيه خلاف بالصحة وعدمها بعد وقوعه اتفقوا على منعه ابتداءً.

قوله: (وحرم العقد ووطئه) والتحريم بعقده ووطئه؛ أي المختلف فيه فيما يحرم بالعقد؛ كالأم بالعقد على بنتها وهو محرم بنسك فيفسخ نكاحه قبل الدخول فيحرم عليه نكاح أمها، وتحرم المفسوخ نكاحها على أصول الزوج وفروعه، وتارة بوطئه؛ أي المختلف فيما يحرم بالوطء كمقدماته كبنت فتحرم بوطء أمها، فإذا تزوج امرأة وهو محرم بنسك وبنى بها وفسخ حرم عليه نكاح بنتها، وإن فسخ قبله فلا تحرم عليه بنتها، والحاصل أن المختلف فيه كالصحيح.

(وفيه الإرث)؛ أي المختلف فيه لأحد الزوجين من الآخر الذي مات

قبل فسخه فإن مات بعده فلا إرث لأنه طلاق بائن إلا (نكاح) ذي (المرض) زوجاً كان أو زوجة فلا إرث فيه وإن كان مختلفاً فيه (كذا إذا انكح عبد) بنته أو أمته مثلاً وإلا نكاح المرأة نفسها أو (للغيريات)؛ أي منها ومحجورتها مثلاً فلا إرث فيهما، وإن كان من المختلف فيه الذي فسخه طلاق.

- ونضمن (48، 49، 50، 51، 52، 53، 54) قول الأصل:

«لا اتفق على فساده فلا طلاق ولا إرث كخامسة، وحرّم وظوّه فقط وما فسخ بعده فالمسمى وإلا فصداق المثل، وسقط بالفسخ قبله إلا نكاح الدرهمين فنصفهما كطلاقه، وتعاض المثلذُّ بها».

قوله: (أما الذي على الفساد أجمعاً) يعني: أن النكاح إن اتفق على فساده في المذهب وخارجه (لا إرث) فيه إن مات أحد الزوجين قبل فسخه (ولا طلاق) في فسخه، (وحرّم وطنه)؛ أي المجمع على فساده لا عقد فلا ينافي تحريم مقدماته أيضاً من بالغ لا حدّ عليه من جهله مثلاً، ثم مثل للمتفق على فساده بقوله: (وهو كجمع من يحرم جمعهن) كالمرأة وأمها أو بنتها والمرأة وعمتها أو خالتها؛ فإذا جمع بين هؤلاء فإن النكاح فاسد متفق على فساده في المذهب وخارجه وكالمعتدة والخامسة (ومحرمة)؛ أي المحرم، والمبتوتة قبل زوج، (وذاات لعان) فهؤلاء النساء متفق على نكاحهن.

قوله: (وكل ما فسخ بعد)؛ أي بعد البناء؛ أي الوطاء ففيه الصداق المسمّى (والإلا) أي وإن لم يكن مسمى أصلاً كصريح الشغار أو كان الصداق حراماً كخمر ففيه صداق المثل (والفسخ من قبل الدخول) بالزوجة (لا صداق فيه) وهذا معنى قول الأصل: «وسقط بالفسخ قبله سواء كان مجمعاً على فساده أو مختلفاً فيه». قال في أسهل المسالك:

وكل فسخ بعد مس البعل فيه المسمى أو صداق المثل  
وقبل مس لا صداق يلزم إلا نكاح الدرهمين درهم

- وإلى هذا أشار بقوله: (لكن لها النصف)؛ أي نصف الصداق الناقص عن ربع دينار إذا ادعى الزوج قبل الدخول رضاعاً محرماً بلا بينة وكذّبتة الزوجة فيفسخ وعليه النصف، أو قذف زوجته برويتها تزني قبله فبلعانها يفسخ النكاح وعليه النصف لاتهامه فيهما بالكذب لإسقاط نصف الصداق،



والحاصل أنه يستثنى من إسقاط الصداق قبل الدخول مسائل لها نصف الصداق فيها إذا فسخ قبل الدخول منها، إذا كان الصداق ناقصاً عن ربع دينار ففسخ النكاح قبل الدخول فلها نصفه؛ أي درهم من درهمين، ومنها دعوى الرضاع قبل الدخول بلا بينة، ومنها اللعان قبل الدخول، وهذا ما تضمنه البيت (53، 54).

- وتضمن البيت (55، 56، 57، 58، 59، 60، 61) قول الأصل:

«وللسيد رد نكاح عبده بطلقة فقط بائة؛ إن لم يبعه إلا أن يرد به».

- إلى أن قال:

«وله الإجازة إن قرب ولم يرد الفسخ أو يشك في قصده، ولولي سفيه فسخ عقده ولو ماتت وتعين بموته».

- إلى أن قال:

«وجبر أب ووصي وحاكم مجنوناً احتاج، وصغيراً، وفي السفية خلاف، وصداق من يعدم على الأب، وإن مات أو أيسروا بعد ولو شرط ضده وإلا فعليهم».

- إلى أن قال:

«والكفاءة الدين والحال ولها وللولي تركها وليس لولي رضى فطلق امتناع».

- إلى أن قال:

«والمولى وغير الشريف والأقل جاها كفاءً وفي العبد. تأويلان».

قوله: (ورد نكح)؛ أي نكاح (العبد للسيد)؛ أي المالك ذكراً كان أو أنثى، والمعنى أنه يجوز للسيد رد نكاح عبده الذكر القن، ومن فيه شائبة كمكاتب ومدبر بطلقة فقط على المشهور فلو أوقع طلقتين فلا يلزم العبد إلا واحدة بائة لأنها جبرية، ولأن الطلاق رجعيًا إنما يكون في نكاح لازم حل وطؤه وهذا ليس لازماً وطؤه وله إجازته، وهذا معنى قوله: (وإن يشأ فوراً أجاز) ومحل رد السيد نكاح عبده بلا إذنه إن لم يبعه فإن باعه فليس له رد نكاحه لخروجه عن ملكه، وليس لمشرته رده أيضاً.

وقوله: (من بعد منع ما به الفسخ قصد)؛ أي وله الإجازة لنكاح عبده بلا إذنه، وهذا معنى قول الأصل: «وله الإجازة إن قرب ولم يرد الفسخ أو يشك في قصده»؛ أي هل قصد به الفسخ أو مجرد الامتناع؛ فإن شك فيه فامتناعه فسخ لا إجازة له بعد.

قوله: (وإن يجز ولي الصبي السفية عد) والمعنى أنه يجوز لولي؛ أي أب أو وصي سفية؛ أي ذكر بالغ عاقل لا يحسن التصرف في المال فسخ عقدة النكاح بطلقة بائنة، ولا شيء للزوجة من المهر إن فسخته قبل الدخول، وقوله: (وإن يدخل سفية ربع دينار ثمن)؛ أي ولها بفسخه بعد؛ أي بعد الدخول ربع دينار فقط، ولا يتبع بما بقى إن فك حجره لأن حجر الولي عليه لحق نفسه وهو باق لم يزل، والحجر على العبد لحق سيده وقد زال عنه بعته، وإن لم يطلع عليه على عقده حتى خرج من حجره لزمه النكاح فليس له فسخته، وللولي الفسخ ولو ماتت زوجة السفية التي تزوجها بلا إذن وليه إذ قد يكون صداقه أكثر من ميراثه منها، ويرثها إن ماتت قبل الفسخ؛ فإن أمضى الولي ثم وإن ردَّ ردَّ ما ورثه لورثتها، وتعين الفسخ من قبل الشارع بموته؛ أي السفية؛ لأن في إمضائه ترتب الصداق والميراث ولا مصلحة في ذلك لمن وليه لزوال ولايته عليه بمجرد موته ولا يتكامل لها المهر بل يسقط بمجرد موته.

قوله: (وجبر الحاكم أو وصي أو أب صبياً)؛ أي صغيراً في تزويجه ربطة أو مصلحة كتزويجه شريفة أو بنت عمه أو غنية (أو مجنوناً)؛ أي وجبر كل منهم مجنوناً مطبقاً فإن كان يفيق في وقت انتظرت إفاقة وكان جنونه قبل رشده، فإن جن بعد رشده جبره الحاكم فقط لا أبوه ولا وصية إذ لا ولاية لهما حينئذٍ (احتاج) المجنون للنكاح بأن تعين طريقاً لصيانته من الزنا والضياع وإن كان لا يجد.

قوله: (ودب خلف)؛ أي وقع خلاف (بذي السفة)؛ أي: السفية؛ أي في جبره إن لم يترتب على تزويجه مفسدة ولم يحتج له، وعدم جبره للزوم طلاقه والصداق أو نصفه من غير فائدة.

قوله: (خلف) لابن القاسم مع ابن حبيب، وصرح الباجي بأنه المشهور، وعدمه مذهب المدونة وصححه صاحب النكت.

قوله: (والصداق) أن ولا (اعدموا على أب يعن) هو معنى قول الأصل: «وصداقهم»؛ أي المجنون والصغير والسفيه إن كانوا (اعدمو)؛ أي معدمين على الأب وإن لم يشترط عليهم.

قوله: (ثم الكفاءة) المطلوبة في النكاح (بينين)؛ أي المماثلة أو المقاربة في التدين بشرائع الإسلام لا في مجرد أصل الإسلام لقول المدونة: ولها وللولي تركها وليس لها ولا لوليها ترك الكفاءة في الأصل والرضا بكافر.

وقوله: (الحال)؛ أي المماثلة والمقاربة في السلامة من العيوب الموجبة للخيار لا الحسب والنسب بدليل قول الأصل وقول الناظم أيضاً: (فكفاء المولى وغير ذي الشرف).

قوله: (وتركها لها وللولي حلال)؛ أي ولها وللولي معاً تركها؛ أي الكفاءة في الدين والرضى بفاسق، وفي الحال والرضى بمعيب.

وقوله: (فكفاء المولى وغير ذي الشرف) هو معنى قول الأصل (والمولى) الأسفل هو من كان أصله رقاً فعتق أو كان عبداً أصالة، وقال المغيرة وسحنون: ليس العبد كفتناً للحررة ويفسخ النكاح، وقال اللخمي قول المغيرة وسحنون ليس العبد كفتناً للحررة خلاف قول ابن القاسم، وقال ابن سعدون وغيره: هو وفاق، وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (وفي العبد لختلف) وقول الأصل: «والأقل جاها كفاء للحررة أصالة والشريفة نسباً وذات الجاه الزائد».

- وتضمن البيت (62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69) قول

الأصل:

«وحرم أصله وفصوله ولو خلقت من مائه وزوجتهما وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل وأصول زوجته ويتلذذ وإن بعد موتها وإن بنظر فصولها كالملك، وحرم العقد وإن فسد إن لم يجمع عليه وإلا فوطؤه بأن درأ الحد، وفي الزنا خلاف، وإن حاول تلذذاً بزوجه فتلذذ بابنتها. فتردد».

- إلى أن قال:

«أو اثنتين لو قدرت أية ذكرا حرم: كوطئهما بالملك وفسخ نكاح ثانية صدقت وإلا حلف للمهر بلا طلاق كأم وابنتها بعقد، وتأبد تحريمها إن دخل».

- إلى أن قال:

«والمبتوتة حتى يولج بالغ قدر الحشفة بلا منع ولا نكرة فيه بانتشار في نكاح لازم وعلم خلوة وزوجة فقط ولو خصيا».

- إلى أن قال:

«كمحلل؛ وإن مع نية إمساكها مع الإعجاب ونية المطلق ونيته لغو».

قوله: (ويحرم الأصل) الإناث وإن علين لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ (والفرع)؛ أي الفصول الإناث وإن سفلن لقوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾ إن كانت خلقت من مائه المستند لملك أو نكاح أو شبهة بل (وإن من الزنا) فمن زنى بامرأة فحملت من مائه بينت فهي محرمة عليه وعلى أصوله وفروعه (ومن تزوجا)؛ أي زوجتاهما الأصول الذكور على الفروع الذكور وزوجة الفروع الذكور على الأصول الذكور، وكذا يحرم الإناث على الفروع الإناث وزوج الفروع الإناث على الأصول الإناث (كذلك مطلقاً فروع الأبوين أي فصول أول أصوله، أي الإخوة والأخوات مطلقاً أشقاء أو لأب أولادهم وإن نزلوا وفرع أو أصل) فالأصل الذي يلي الأصل الأول الجد الأقرب والجدة القربى وابن الأول عم أو خال وبنته عممة أو خالة وابن الجدة المذكورة وبنتها كذلك، وأما فصل فصلهما كبنت العممة أو بنت الخالة فحلال (وأصل زوجة بعقد)؛ أي وحرمة بالعقد وإن لم يدخل أصل زوجته؛ أي أمهاتها وإن علين ممن لها عليها ولادة مباشرة أو بواسطة من جهة أبيها أو أمها من نسب أو رضاع لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾.

(والفصول)؛ أي فصول الزوجة بناتها وإن سفلن وإن لم يكن في حجره، وقوله تعالى: ﴿أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ خرج مخرج الغالب فلا تحرم فصول الزوجة بمجرد العقد بخلاف أصولها وقوله: (بلذة)؛ أي وحرمة على الزوج بتلذذ بها؛ أي الزوجة؛ أي إن تلذذ بها بالعقد أو بالملك يحرم عليه فصولها

قوله: (ومن ببنت زوجة تلذذ)؛ أي وإن حاول الزوج تلذذاً بزوجه فتلذذ بابنتها منه أو من غيره بغير وطء في ظلام مثلاً ظاناً أنها زوجته فهل يتأبد عليه تحريمها، ويجب عليه فراق زوجته تردد للأشياخ فذهب ابن شعبان في جماعة إلى أنه يفارقها لنشر الحرمة وظاهر إطلاقهم وجوباً ونزلت بابن التبان ففارق زوجته، وذهب القاسبي وأبو الطيب إلى أنه يفارقها استحباباً، وأما الوطاء ففيه خلاف والمشهور التحريم، واللواط بابن الزوجة لا ينشر الحرمة عند الأئمة الثلاثة، وعند أحمد ينشرها.

قوله: (ويحرم الجمع لمن إن قدرت)؛ أي ويحرم جمع اثنتين من الزوجات لو قدرت؛ أي فرضت (نكرا إحداهن) لا يجوز لذلك الذكر أن يتزوج بالأنثى كالعمة وبنت أخيها وكالخالة وبنت أختها. قال في أسهل المسالك: أو جمع ثنتى حرماً لو قدرا إحداهما أثنى والأخرى ذكراً

(وإن يرتب)؛ أي تزوج امرأة ثم تزوج بعدها من لا يحل له أن يجمعهما فإن الثانية منهما يفسخ نكاحها إن صدقته أنها الثانية لو ثبت أنها ثانية ببينة بالأولى، وإلا؛ أي وإن لم تصدق الثانية على أنها ثانية أو ادعت أنها الأولى أو قالت لا علم عندي ولم يثبت كونها ثانية ببينة فسخ نكاحها بطلاق، وحلف الزوج على أنها الثانية لإسقاط نصف المهر عنه إن لم يدخل بها؛ فإن كان قد دخل بها فلا يحلف وتكمل عليه المهر بالدخول ويفارقها ويبقى على الأولى بدعواه بدون تجديد عقد، ويقبل قوله أنها الأولى عند أشهب وفسخ الثانية بلا طلاق للإجماع على فساده (كام إن يدخل ببنتها) بعد أن جمعها بعقد واحدة فيفسخ بلا طلاق قبل البناء وبعده وتأبد تحريمها؛ أي الأم وابنتها على من تزوجهما إن دخل الزوج بهما جاهلاً بأنهما أم وبنتها أو عالماً بهذا ودرئ الحد بجهله التحريم أو إن ترتبتا؛ أي الأم وبنتها في العقد عليهما بأن عقد على البنت ثم عقد على أمها أو بالعكس فكذلك في الفسخ بلا طلاق وتأبد حرمتها إن دخل بهما ولزوم الصداق وعدم الميراث ولا يصح جعله مبالغة فيما قبله لأنه جمعها بعقد واحد، فلو قال: إن ترتبتا بدلاً من قوله: وإن يرتب لكان أحسن وإن لم يدخل الزوج بواحدة من الأم وبنتها المجموعتين في عقد واحد، وفسخ النكاح فيهما بلا طلاق وحلت الأم للزوج بعقد جديد، وإذا حلت الأم فالبنت

أولى لأن العقد الصحيح على الأم لا يحرم البنت فالفاسد أولى، وسكت عن دخوله، بواحدة وقد جمعهما بعقد فيفسخ نكاحهما ويتأبد تحريم من لم يدخل بها وتحل التي دخل بها أمماً أو بنتاً بعقد جديد بعد استيرائهما.

وقوله: (كمن أبت قبل وطء إلزماً)؛ أي وتحرم المبتوتة حتى يولج بالغ الحشفة وهذا معنى. قوله: (قبل وطء إلزماً غسلاً) لأن مغيب الحشفة يوجب الغسل فمن تزوج مبتوتة قبل أن يتزوجها بالغ ويولج قدر الحشفة بلا منع ولا نكرة فيه بانتشار في نكاح لازم وعلم خلوة وزوجة فقط والمعنى أن نكاح المبتوتة ممنوع إلا بعد زوج بشروط أشار لها في الأصل بقوله: «حتى يولج بالغ...» إلخ ما سبق. قال في أسهل المسالك:

وحرموا مبتوتة ممن أبت      إلا بوطء في نكاح قد ثبت  
إن غيب الكمرة بانتشار      من غير مانع ولا إنكار  
مكلف يعلمها في القبل      لا قاصداً تحليلها للبعث  
ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

مبتوتة لمن أبت فاعلم .....  
إلا إذا نكحها زوج وقد      دخل والتحليل ماله قصد  
وغيب الكمرة مع علم ولم      يكن هناك مانع لما ألم  
والقصد للتحليل لا يحلها      وافسخ نكاح من يريد حلها

- وإلى هذا أشار بقوله: (كذا المحلل)؛ أي قاصد تحليل المبتوتة لباتها فقط بل وإن نوي تحليلها (وإن قد أعجبت يمسه) وقد سبق قول الأصل: «وإن مع نية إمساكها مع الإعجاب» أي إن أعجبه فيفرق بينهما قبل الدخول وبعده بطلقة بائنة ولا تحل لباتها ولها المسمى بالبناء ويعاقب المحلل والزوجة والشهود والولي إن علموا ما لم يحكم بصحتها شافعي وإلا فلا يفسخ وتحل به لرفع الخلاف.

وقوله: (ولغو ما نوى غير ثبت)؛ أي ونية الزوج المطلق تحليلها له بوطء الزوج الثاني ونيتها؛ أي المطلقة لغو ملغاة وغير مضررة في التحليل حيث لم ينو الثاني؛ لأن الطلاق بيده فإن نواه فقد دخل على نكاح متعة ولذا فسخ مطلقاً غير مقيد بعدم البناء.

- وتضمن البيت (70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 9)،  
(80) قول الأصل:

«وملكه أو لولده، وفسخ، وإن طراً بلا طلاق كمرأة في زوجها ولو  
بدفع مال ليعتق».

- إلى أن قال:

«وملك أب جارية ابنة بتلذذه، وبالقيمة وحرمت عليه، إن وطئها  
وعتقت على مولدها».

- إلى أن قال:

«وخيرت الحرة مع الحر في نفسها بطلقة بائنة كتزويج أمة عليها أو ثانية  
أو علمها بواحدة فألفت أكثر».

- إلى أن قال:

«وبطل في الأمة إن جمعها مع حرة فقط بخلاف الخمس».

- إلى أن قال:

«والكافرة؛ إلا الحرة الكتابية بكره وتأكد بدار الحرب ولو يهودية  
تنصرت وبالعكس».

- إلى أن قال:

«وهل يمنع مرض أحدهما المخوف وإن أذن الوارث أو إن لم يحتج؟  
خلاف».

- إلى أن قال:

«وعجل بالفسخ، إلا أن يصح المريض منهما، ومنع نكاحه النصرانية  
والأمة على الأصح والمختار خلافه».

قوله: (وملكه) وحرم على المالك ذكراً كان أو أنثى ملكه؛ أي تزوجه  
فيحرم على الذكر تزوج أمته، وعلى الأنثى تزوج عبدها لمنافاة أحكام الملك  
أحكام الزوجية أو ملك فرعه أولده من الزوج عليه ولادة ذكراً كان الولد أو  
أنثى مباشراً أو نازلاً بواسطة ذكراً أو أنثى وإن سفل فيحرم على الذكر تزوج

أمة ولده وأمة ولد ولده، وعلى الأنثى عبد ولدها وعبد ولد ولدها لقوة شبهة الوالد في مال ولده. (وإن يطراً افسخن)؛ أي وفسخ إن طراً ملكه أو ملك ولده على الزوج، وفسخه بالإطلاق للإجماع على فساده في الفسخ (كمرأة في الزوج عن)؛ أي كمرأة طراً لها أو لولدها ملك في زوجها فيفسخ نكاحها بلا طلاق، هذا إذا كان طرو ملكها على زوجها بشراء بل ولو بدفع مال من الزوجة لسيد زوجها ليعتق سيد زوجها: زوجها عنها فأعتقه عنها فيفسخ نكاحها لدخوله في ملكها تقديراً إذ يقدر أنها اشترته وأعتقه.

قوله: (وبالتلذذ إما الابن ملك اب بقيمة) إماء جمع أمة، والمعنى وملك أب؛ أي أصل ذكر إماء جمع أمة (الابن)؛ أي ابنة لسبب تلذذه؛ أي الأب بها (بقيمة) معتبرة يوم التلذذ يدفعها الأب لابنه ويتبعه بها إن أعدم وتباع فيها إن لم تحمل وعليه النقص وله الزيادة وللابن التمسك بها للخدمة أو التجر في عدم الأب فإن حملت فلا تباع وتبقى أم ولد لأب (وإن وطء شرك)؛ أي وإن وطئها (حرم) أي حرمت (عليهما) أي الأب وابنه.

قوله: (ومن أولدها عليه تعتق إذن)؛ أي وعتقت جارية الابن التي وطئها الأب وابنه إن حملت من وطء أحدهما على مولدها منهما عتقاً ناجزاً لأن كل أم ولد حرم وطؤها نجز عتقها؛ فإن أولدها الابن عتقت عليه وولاؤها له، وغريم الأب له قيمتها على أنها قن هكذا في نص المدونة، عن ابن يونس، وفي نص ابن عرفة عنها: أنه يغرمها على أنها أم ولد.

قوله: (وخيرت الحرة في نفسها) بطلقة بائة لأن عليه معرفة في معادلتها أمة، ومفهوم مع حر أنها لا تخير في نفسها مع العبد؛ لأن الأمة من نسائه فكأن الحرة علمت بها ودخلت عليها فتختار نفسها (بطلقة تبين)؛ أي بائة فقط فإن أوقعت أكثر منها فلا يلزم الزوج إلا واحدة، وقال ابن المواز: إن أوقعت ثلاثاً لزمته وأساءت.

قوله: (تزويجه قنا)؛ أي أمة؛ أي كتزويج الحر بأمة (عليها) أي الحرة فتخير في نفسها (أو على من علمت أو سبقت أن تجهلا) أو تزوج آخر بأمة ثانية على الحرة التي رضيت بتزويجه أمةً عليها أو قبلها فتخير الحرة أيضاً، أو



علمها بزوجة أمة واحدة وتزوجته عليها فالفت؛ أي وجدت مع الحر الذي تزوجته أكثر من زوجة أمة واحدة فتخير في نفسها كذلك.

قوله: (وإن بعقد حرة مع أمة)؛ أي يبطل النكاح في الأمة التي حرم تزوجها لفقد شرطه إن جمعها؛ أي الأمة مع حرة في عقد فيبطل العقد في الأمة فقط دون الحرة. وهذا معنى قوله: (في الأمة يفسد أعلمه، والكل أن يجمع بعقد خمسا) من الزوجات بعقد واحد فيبطل في جميعهن ولو ولدن الأولاد (وأمة الكفار حرم تَفَسُّاً)؛ أي وحرم الكافرة؛ أي وطؤها بملك (كحرة منهم) إن كانت مجوسية (سوى أهل الكتاب)؛ أي الكتابية فيجوز تزوجها يكره؛ أي كراهة عند الإمام مالك رضي الله عنه لمسلم حر أو عبد، وأجازه ابن القاسم بلا كراهة لقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾، أي الحرائر. قال في أسهل المسالك:

وامنع نساء مشركات ما خلا حرات أهل الكتب مع كرهه علا

وقوله: (يكرهه شد في دار لختراب)؛ أي واشتد الكره؛ أي تأكد بدار اختراب؛ أي بدار الحرب؛ أي الكفر على كرهه تزوجها ببلد الإسلام لتقويها بأهل دينها فيخشي تربيتها ولدها على دينها وعدم مبالاتها باطلاع أبيه على ذلك.

قوله: (وهل) استفهام (مخوف مرض يمنع)؛ أي وهل يمنع النكاح مرض أحدهما؛ أي الزوجين المخوف الموت منه عادة وإن لم يشرف عليه، واحتاج لمن يخدمه إن لم يأذن له وارثه أو بإذن وارث في النكاح، لاحتمال موت الوارث قبل المريض وضرورة وارثه غيره فهذا من المشهور للنهي عن إدخال (وارث) محقق المنع (إن لم يحتج) المريض لمن يخدمه؛ فإن احتاج فلا يمنع وإن لم يأذن الوارث وشهره في الجواهر فيه خلاف، والحق بالمريض في منع النكاح على محجور عليه من حاضر صف القتال ومقرب لقطع خشى موته منه ومحجوس لقتل ومحكوم عليه بالإعدام.

قوله: (وفسخه عجل) وعجل بالفسخ لنكاح الزوجين أو أحدهما مريض وقت الاطلاع عليه قبل البناء وبعده ولو كانت حائضاً في كل حال (إلا أن

يصح مريض ثنين) منهما صحة بينة فلا يفسخ (وهل على المريض تمنع الأمة)؛ أي التزوج بها (وحرة الكتاب)؛ أي النصرانية أو اليهودية، فقيل: تمنع الأمة لاحتمال عتقها قبل موته ففيه إدخال وارث احتمالاً (وحرة الكتاب)؛ أي النصرانية لاحتمال إسلامها قبل موته، قال في الأصل: «ومنع نكاحه النصرانية والأمة على الأصح عند بعض البغداديين، وعليه الأكثر، والمختار مبتدأ خلافة خبر؛ أي والمختار عند اللخمي جواز نكاح المريض كتابية حرة أو أمة مسلمة. - وبالله التوفيق. -

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله: باب ويندب نكاح من اطلاق:

1 - قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿32﴾﴾ ﴿وَلَسْتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: 32، 33].

2 - ﴿وَمَا آتَاكِ النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُنَّ فَكُلُوهُنَّ حَبِيبًا ﴿4﴾﴾ [النساء: 4].

3 - ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿37﴾﴾ [البقرة: 237].

4 - ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: 38].

5 - عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» [رواه الجماعة].

6 - وعن سعد بن أبي وقاص قال: رَدَّ رسول الله ﷺ على عثمان التبتل ولو أذن له لاختصينا.

7 - وعن أنس أن نَفَرًا من أصحاب النبي ﷺ قال بعضهم: لا أتزوج، وقال بعضهم: أصلي ولا أنام، وقال بعضهم: أصوم ولا أفطر. فبلغ ذلك

النبي ﷺ فقال: «ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصوم وأفطر وأصلي وأنام وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني» [متفق عليهما].

8 - وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها وجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود].

9 - وعن المغيرة بن أبي يحيى أنه خطب امرأة فقال النبي ﷺ: «انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما» [رواه النسائي والترمذي وحسنه].

والدليل على قوله: وركنه العقد:  
أي الصيغة واستدلوا.

10 - بما في الصحيحين: من قوله ﷺ: «ملكناكها بما معك من القرآن».

والدليل على قوله: الولي:

11 - عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له».

وقوله: «أهل» أي محلّ أي زوج وزوجة.

والدليل على قوله صدق:

12 - قوله تعالى: ﴿فَتَأْتَوْنَهُنَّ أُجُورَهُنَّ قَرِيبَةً﴾ [النساء: 24].

13 - وقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: 4].

14 - وفي الحديث المتفق عليه:

- عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ جاءته امرأة فقالت: يا رسول الله إني قد وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقام رجل فقال: يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله ﷺ: «هل عندك من شيء تصدقها إياه؟» فقال: ما عندي إلا إزار ي هذا فقال رسول الله ﷺ: «إن أعطيتها إياه جلست لا إزار لك فالتمس شيئاً» فقال: ما أجد قال:

«التمس ولو خاتماً من حديد» فالتمس فلم يجد شيئاً فقال رسول الله ﷺ: «هل معك من القرآن شيء؟» قال: نعم سورة كذا وسورة كذا؛ لسور سماها. فقال رسول الله ﷺ: «قد زوجتكها بما معك من القرآن». اهـ.

- الغرض منه إثبات أنه لا بد من صداق وسيأتي الكلام على الصداق في بابه.

**والدليل على قوله: بسبق شاهدين للدخول:**

15 - حديث عائشة: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل» [رواه ابن حبان وصححه].

16 - وعن عائشة أن النبي ﷺ قال: «لا بد في النكاح من أربعة الولي والزوج والشاهدان».

**والدليل على قوله ثم أب:**

**دليله ما في الموطأ:**

17 - عن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كانا ينكحان بناتهما الأبنكار ولا يستأمرانهن.

- قال مالك: وذلك الأمر عندنا في نكاح الأبنكار.

18 - واتفق أهل العلم على أن للأب تزويج ابنته الصغيرة، لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «تزوجني رسول الله ﷺ وأنا بنت سبع سنين وبنى بي وأنا بنت تسع وكنت ألعب بالبنات وكن جوارى يأتيني فإذا رأين رسول الله ﷺ ينقمعن. وكان النبي ﷺ يسر بهن إلي. [هذا لفظ البغوي وقال: هذا حديث متفق عليه].

19 - وفي مصنف عبد الرزاق عن معمر عن أيوب وغيره عن عكرمة أن علي بن أبي طالب أنكح ابنته جارية تلعب مع الجوارى عمر بن الخطاب.

**والدليل على قوله: وقيل ذا يفسخ إن لم يدخلن وطال:**

20 - حديث عبد الله بن عمر أنه تزوج ابنة خاله عثمان بن مظعون بولاية عمها قدامة وهو وصي أبيها عليها وأن المسألة لما رفعت إلى

رسول الله ﷺ وثبت له عدم رضي اليتيمة رد النكاح وتزوج بها المغيرة بن شعبة الذي رضيته. [وهو حديث إسناده قوي أخرجه أحمد والدارقطني والبخاري والحاكم وصححه ووافقه الذهبي] فهو حجة على أنه لا سبيل إلى تزويج اليتيمة إلا بإذنها ولأن النبي ﷺ قال: «لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهن فإذا سكتن فهو إذنهن». اهـ. بلفظ البخاري].

22 - وعن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «تستأمر اليتيمة في نفسها فإن سكتت فقد أذنت وإن أبت لم تكره». [وهذا الحديث أخرجه البيهقي أيضاً بهذا اللفظ عن أبي بردة عن أبي موسى عن أبيه].

#### ملاحظة:

حيث إن الناظم قد تخلى عن كثير من مسائل الأصل، وقد ثبت لتلك المسائل دلائل أصلية رأينا أن نُوردَ هنا أدلة وردت في باب النكاح وإن لم يذكرها الناظم.

23 - وعن أبي حميد الساعدي قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا كان إنما ينظر لخطبة وإن كانت لا تعلم».

24 - وعن محمد بن مسلمة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذالقى الله في قلب امرئ خطبة المرأة فلا بأس أن ينظر إليها» [رواه أحمد].

25 - وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «أريتك في المنام مرتين إذا رجل في سرقة حرير فيقول: هذه امرأتك فأكشفها فإذا هي أنت فأقول إن يكن هذا من عند الله يُمضه» [رواه الشيخان].

26 - وقال أبو هريرة رضي الله عنه: كنت عند النبي ﷺ فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال رسول الله ﷺ: «أنظرت إليها؟» فقال: لا، قال: «فاذهب فانظر إليها فإن في عين الأنصار شيئاً» [رواه مسلم والنسائي].

27 - وعن جابر عن النبي ﷺ قال: «إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل» [رواه أبو داود والشافعي والحاكم وصححه].

28 - وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

29 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه» [رواه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأحمد].

30 - وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الخطبة التي ليس فيها شهادة كاليد الجذماء» [رواه أحمد وأبو داود والترمذي].

31 - وعن أبي موسى أن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي» [رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم].

32 - وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة أنكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاث مرات؛ فإن دخل بها فلها المهر فيما أصاب منه وإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له» [رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم].

33 - وعن مالك أنه بلغه عن سعيد بن المسيب أنه قال: قال عمر بن الخطاب: لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذي الرأي من أهلها.

34 - وعن عبد الرحمن بن معبد أن عمر رد نكاح امرأة نكحت بغير ولي.

35 - وعن عمرو بن دينار قال: نكحت امرأة من بني كنانة يقال لها بنت أبي تمامة عمر بن عبد الله بن مضر فسكتب علقمة بن علقمة العنوارى إلى عمر بن عبد العزيز إذ هو في المدينة أني وليها وأنها نكحت بغير أمري فرده عمر وقد أصابها، قال: فأَيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فلا نكاح لها، لأن النبي ﷺ قال: «نكاحها باطل» وإن أصابها فلها صداق مثلها بما أصاب منها بما قضى لها به النبي ﷺ.

36 - وعن عكرمة بن خالد قال: جمعت الطريق رفقة فيهم امرأة ثيب فولت رجلاً منهم أمرها فزوجها رجلاً فجلد عمر الناكح والمنكح ورد نكاحها. [رواه الشافعي].

37 - وعن سمرة عن النبي ﷺ قال: «أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهم وأيما رجل باع بيعاً من رجلين فهو للأول منهما» [رواه أبو داود وأحمد والترمذي والنسائي والحاكم].

38 - وعن أبي هريرة قال: كان صداقنا إذ كان فينا رسول الله ﷺ عشر أواق بين يديه وذاك أربعمائة. [رواه أحمد والنسائي].

39 - وعن عبد الله بن ربيعة أن رجلاً من بني فزارة تزوج امرأة على نعلين فأجاز النبي ﷺ نكاحه. [رواه الترمذي وابن ماجه وأحمد].

40 - وعن أبي العجفاء السلمي قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: ألا لا تغلوا صداق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة لكان أولاكم بها النبي ﷺ ما أنكح شيئاً من بناته ولا نسائه فوق اثنتي عشرة أوقية وأخرى تقدمونها في مغازيكم قتل فلان شهيداً مات فلان شهيداً ولعله أن يكون قد وقر عجز دابته أو وقر راحلته ذهباً ونفقة يبتغي فلا تقولوا ذاكم ولكن قولوا كما قال النبي ﷺ: «من قتل في سبيل الله فهو في الجنة» [رواه أحمد والنسائي وراه الترمذي وأبو داود وابن ماجه والبيهقي مختصراً على ما يختص بالصداق].

41 - وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «لو أن رجلاً أعطى امرأة صداقاً ملىء يديه طعاماً كانت حلالاً له» [رواه أحمد وأبو داود].

42 - وعن صهيب بن سنان قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما رجل أصدق امرأة صداقاً والله يعلم أنه لا يريد أداءه إليها فغرها بالله واستحل فرجها بالباطل لقي الله يوم القيامة وهو زان» [رواه أحمد والطبراني].

43 - وعن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «أيما امرأة نكحت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطاه وأحق ما أكرم به الرجل ابنته وأخته» [رواه أحمد].

44 - وعن ابن عباس أن النبي ﷺ حين تزوج علي فاطمة قال: «يا علي لا تدخل على أهلِكَ حتى تقدم لهم شيئاً» فقال: ما لي شيء يا رسول الله قال: «أعطها درعك الحطمية» قال ابن أبي داود: فقومت الدرع أربعمائة وثمانين درهماً. [رواه الطبراني في الكبير والأوسط وأحمد وأبو داود].

- 45 - وعن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة إذا تزوجها الرجل أنه إذا أرخيت الستور فقد وجب الصداق .
- 46 - وعن مالك عن ابن شهاب أن زيد بن ثابت كان يقول: إذا دخل الرجل بامرأته فأرخيت عليهم الستور فقد وجب الصداق .
- 47 - وعن مالك: أن سعيد بن المسيب كان يقول: إذا دخل الرجل بالمرأة في بيتها صدق الرجل عليها وإذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه .
- 48 - وقال مالك: أرى ذلك في المسيس إذا دخل عليها في بيتها وقالت: مسني وقال: لم أمسها صدق عليها، فإن دخلت عليه في بيته فقال: لم أمسها، وقالت: قد مسني صدقت عليه .
- 49 - وعن طاوس عن ابن عباس أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسه ثم يطلقها ليس لها إلا نصف الصداق لأن الله يقول: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ .
- 50 - وعن ابن سيرين قال: الذي بيده عقد النكاح الزوج .
- 51 - وعن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى يطلقها فأرسل إليها بالصداق تاماً فقبل له في ذلك فقال: أنا أولى بالفضل . [رواه الشافعي] .
- 52 - وعن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار فقال له النبي ﷺ: «هل نظرت إليها فإن في عيون الأنصار شيئاً؟» قال: قد نظرت إليها قال: «على كم تزوجتها؟» قال: على أربع أواق قال النبي ﷺ: «على أربع أواق!...» كأنما نتحتون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك ولكن عسى أن نبعثك في بعث فتصيب منه» قال: فبعث بعثاً إلى بني عيس بعث ذلك الرجل فيهم . [رواه مسلم] .
- 53 - وعن عروة عن أم حبيبة أن رسول الله ﷺ تزوجها وهي بأرض الحبشة زوجها النجاشي وأمهرها أربعة آلاف وجهازها من عنده وبعث بها مع شرحبيل بن حسنة ولم يبعث إليها رسول الله ﷺ بشيء وكان مهر نسائه أربعمائة درهم . [رواه أحمد والنسائي] .



54 - وعن علقمة قال: أتى عبد الله في امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقاً ولم يكن دخل بها قال: فاختلفوا إليه فقال: أرى لها مثل مهر نسائها ولها الميراث وعليها العدة فشهد معقل بن سنان الأشجعي أن النبي ﷺ قضى في بروع بنت واشق بمثل ما قضى. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه].

### 55 - ولمالك في الموطأ:

- عن أبي الزبير المكي أن عمر بن الخطاب أوتى بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال: هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجمت.

### ملاحظة:

ثانية نذكر فيها أدلة أصلية جلبها الشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي في شرحه مواهب الجليل من أدلة خليل ببعضها ذكر فيه المرجع والبعض الآخر لم يذكر فيه المرجع.

56 - فمن ص 14 ج 3: «لا، حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك».

57 - ص 101 ج 3: «فهلأ بكرة تلاعبها» طرف من حديث جابر.

58 - ومن حديث عويمر بن ساعده عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بالأبكار فإنهن أعدل أفواها وأنتق أرحاماً وأرضى باليسير».

- والنتق الرمي والنفص والحركة، والنتق: الرفع أيضاً كما في النهاية؛ أي أكثر أولاداً يقال للمرأة الكثير الولد ناتق لأنها ترمي بالأولاد رمياً.

59 - ومن ص 18 ج 3.

وفي سنن أبي داود:

- عن النبي ﷺ قال: «إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشترى خادماً فليقل: اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه».

60 - وعن عائشة أن النبي ﷺ قال: «لا بد في النكاح من أربعة الولي والزوج والشاهدان».

61 - ومن ص 20 ج 3.

- وفي الموطأ ومصنف عبد الرزاق والبعوي واللفظ له:

- عن عمر أنه قال: أيما امرأة نكحت في عدتها فإن كان الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ثم كان خاطباً من الخطاب، وإن كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ثم لم ينكحها أبداً.

- قال سعيد بن المسيب: وهو الراوي عن عمر ولها مهرها بما استحلت منها.

62 - ومن ص 21 ج 3: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى».

63 - ومن ص 22.

- روى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ سئل عن رجل زنى بامرأة وأراد أن يتزوج بها فقال: «أوله سفاح وآخره نكاح والحرام لا يحرم الحلال» [أخرجه الطبراني].

64 - وفيها أيضاً وفي أحكام القرآن لابن العربي ج 3 - 1331.

روي عن ابن عمر أنه قال: بينما أبو بكر الصديق في المسجد إذ جاء رجل فلاث عليه لوثاً من كلام وهو دهش فقال لعمر: قم فانظر في شأنه فإن له شأناً. فقام إليه عمر فقال: إن ضيفاً استضافه وزنى بابنته فضرب عمر في صدره وقال: قبحك الله ألا سترت على ابنتك فأمرهما أبو بكر فضربا الحد ثم زوج أحدهما بالآخر وغربهما حولاً قالوا: وقوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ منسوخ بقوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾.

- رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال ابن العربي: هذا ليس بنسخ وإنما تخصيص عام وبيان لمحمتمل كما تقتضيه الألفاظ وتوجيه الأصول من فسر النكاح بالوطء وبالعدت وتركيب المعنى عليها.

65 - ومن ص 23.

- روى أبو داود من حديث سفيان:

- عن الزهري عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، باطل، باطل؛ فإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له».

66 - ومن ص 27.

- وفي سنن البيهقي وفي رواية للبخاري.

- «لا تنكح الثيب حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن». قيل: يا رسول الله كيف إذنهما؟

قال: «إن سكنت فهو رضاها».

- قال البيهقي: رواه البخاري في الصحيح عن مسلم بن إبراهيم.

67 - ومنها أيضاً.

«الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها في نفسها وإذنهما صماتها».

68 - ومن ص 31.

- وأما الدليل على ولاية الأب:

- فممنه تزويج أبي بكر ﷺ عائشة ﷺ لرسول الله ﷺ وتزويج خويلد أمنا خديجة من رسول الله ﷺ وتزويج رسول الله ﷺ من أمنا سودة بنت زمعة.

- قال البيهقي: قالت خولة بنت حكيم: ثم انطلقت إلى سودة وأبوها شيخ كبير قد جلس على المواسم فحييته بتحية أهل الجاهلية، فقلت: أنعم صباحاً قال: من أنت؟ قلت: خولة بنت حكيم قالت: فرحب بي وقال ما شاء الله أن يقول، قالت: قلت: محمد بن عبد الله بن عبد المطلب يذكر سودة بنت زمعة فقال: كفؤ كريم ما تقول صاحبتك؟ قلت: نعم تحب قال:

فقولني له فليات، قالت: فجاء رسول الله ﷺ فملكها وقدم عبد بن زمعة فجعل يحثو التراب على رأسه أن تزوج رسول الله ﷺ سودة.

69 - ومن ص 32.

- وأما دليل ولاية الأخ:

فما جاء في صحيح البخاري:

أن معقل بن يسار زوج أخته رجلاً فطلقها تطليقة فبانث منه ثم جاء ليخطبها فأبى عليه وقال: أفرشتك كريمتي ثم طلقها ثم جئت تخطبها لا والله لا أزوجهكما. وكانت المرأة قد هويت أن تراجعها فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾. فلولا أن له حقاً في الإنكاح ما نهي عن العضل.

70 - ومنها أيضاً: وأما دليل ولاية ابن العم ونحو ذلك وهو ما روي

عن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَلَّ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَمَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْتُونَهُنَّ مَا كَيْبَ لَهُنَّ وَرَغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ قالت: هذه اليتيمة تكون عند الرجل هو وليها لعله تكون شريكته في ماله وهو أولى بها فيرغب عنها أن ينكحها ويعضلها لمالها فلا ينكحها غيره كراهة أن يشركه أحد في مالها.

- قال البيهقي: رواه البخاري في الصحيح عن يحيى عن وكيع وأخرجه

مسلم من وجوه عن هشام.

71 - ومنها أيضاً:

- وقد روي عن مالك: أن الشريفة والدينثة لا يزوجهما إلا وليهما

والسلطان قال: وهذا القول اختاره ابن المنذر قال: وأما تفريق مالك بين المسكينة والتي لها قدر فغير جائز لأن النبي ﷺ قد سوى بين أحكامهن في الدماء فقال: المسلمون تتكافؤا دماؤهم وإذا كان المسلمون في الدماء سواء فهم في غير ذلك شيء واحد. اهـ. منه بتصرف.

72 - ومن ص 35: الأيم أحق بنفسها من وليها.

73 - وفي حديث آخر أخرجه الإمام أحمد وابن ماجه قال: «الطيب

يعرب عنها لسانها والبكر تستأذن في نفسها.

74 - وفي صحيح البخاري وغيره ولفظه:

عن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباهما زوجها وهي ثيب فأتت رسول الله ﷺ فرد نكاحها.

75 - ومن ص 36:

- جاء في مصنف عبد الرزاق: قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أبي زوجني ابن أخ له يرفع خسيسته بي ولم يستأمرني فهل لي في نفسي من أمر؟ فقال النبي ﷺ: «نعم» فقالت: ما كنت لأرد على أبي شيئاً صنعه ولكن أحببت أن يعلم النساء ألهن في أنفسهن أمر أم لا؟.

76 - قال البغوي: وقد روي.

- عن عكرمة أن جارية بكرة أتت النبي ﷺ. فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة فخيرها النبي ﷺ فأخرجها أبو داود في النكاح وأحمد من حديث حسين بن محمد المروزي حدثنا جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس وإسناده صحيح.

77 - ومن ص 62:

- من حديث عائشة: أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف وليولم أحدكم ولو بشاة فإذا خطب أحدكم امرأة وقد خضب بالسواد فليعلمها لا يغيرها.

78 - ومن ص 52:

- عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «تخيروا لنطفكم وأنكحوا الأكفاء وانكحوا إليهم».

79 - ومن ص 53:

- عن عائشة رضي الله عنها قالت: العرب للعرب أكفاء والموالى للموالى أكفاء إلا حائك أو حجام.

- وذكر البيهقي هنا أحاديث تشهد له إلا أنه قال: في كلها ضعيف.

- وقال ابن قدامة: قيل للإمام أحمد كيف تأخذ بحديث العرب للعرب أكفاء إلا حائك أو حجام وأنت تضعفه؟.

- فقال: العمل عليه - يعني أنه ورد موافقا للعرف - .اهـ.

80 - ومن ص 58.

- من تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها لا بأس أن يتزوج ربيته ولا يحل له أن يتزوج أمها.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب (80) ثمانون دليلاً.

## فصلٌ في الخِيَارِ

- 1 - فصل لكل منهما الخيار إن
- 2 - ويحلف النافي لمسقط الخيار
- 3 - ببرص عذيمة وبجذام
- 4 - أو عنة أو اعتراض وله
- 5 - أو بخر أو عفل أو إفضا
- 6 - رد ببيّن الجذام والمضر
- 7 - لا باعتراض بعد وطء أو بجن
- 8 - ولا بخلف الظن كالسواد أو
- 9 - وإن يقل عذرا وثيباً بجد
- 10 - وليختر إن عدم رق بأن ظن
- 11 - كمسلم غرته بالإسلام ثم
- 12 - وسنة أجل زوج ذو اعتراض
- 13 - وإن بها الوطاء إدعى فباليمين
- 14 - إلا فوزجة وإن ذا ما ادعى
- 15 - وإن ثيوبة بلا وطء كنتم
- 16 - والعربيات لا ترد العربي
- 17 - والعربي ردّت إن تشاء قرشيه

- اشتمل هذا الفصل على سبعة عشر (17) بيتاً .

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11) على قول الأصل :

«فصل الخيار إن لم يسبق العلم أو لم يرض أو يتلذذ وحلف على نفيه ببرص وعذيفة وجذام، لا جذام لأب، وبخصائه وجبه وعنته واعتراضه وبقرنها ورتقها وبخرها وعفلها وإفضائها قبل العقد ولها فقط الرد بالجذام البين والبرص المضر الحادئين بعده لا بكاعتراض ويجنونهما وإن مرة في الشهر قبل الدخول وبعده أجلاً فيه، وفي برص وجذام رضى برؤهما سنة وبغيرها إن شرط السلامة، ولو بوصف لولي عند الخطبة وفي الرد إن شرط الصحة، تردد لا بخلف الظن كالقنزع والسواد من بيض ونتين الفم والثيوبية إلا أن يقول عذراء، وفي بكر تردد وإلا تزوج الحر الأمة والحررة العبد بخلاف العبد مع الأمة والمسلم مع النصرانية إلا أن يغرا.

(فصل) في بيان أسباب الخيار وأحكامه.

قوله: (لكل منهما)؛ أي من الزوجين (الخيار) في إبقاء النكاح وفسخه لأحد الزوجين أولهما (إن لم يعلم)؛ أي إن لم يسبق العلم بسببه عقد النكاح أو لم يرض مرید الرد بالعييب بعد علمه به بعد العقد (أو) ما التذ بصاحبه بعد علمه به بعد العقد فشرط الخيار انتفاء الأمور الثلاثة، فإن وجد أحدهما فلا خيار لدالاتها على الرضى (ويحلف النافي لمسقط الخيار)؛ أي وإذا أراد أحدهما أو كلاهما الرد فادعى المردود مسقطاً للخيار من سبق علم قبل العقد أو تلذذاً وتمكين، وأنكره الراد ولا بينة للمدعي يحلف الرأذ على نفيه؛ أي مسقط الخيار وثبت له الخيار وإن نكل حلف المدعي وسقط الخيار؛ فإن نكل أيضاً ثبت الخيار؛ إذ القاعدة أن النكول بعد النكول تصديق للناكل الأول. وهذا معنى قوله: (إلا فثان إلا فالخيار قار).

- وثبت الخيار لكل منهما (ببرص) ولا يوجب الخيار إلا بشرط السلامة منه (عذيفة) - بكسر العين المهملة وسكون الذال المعجمة وفتح المثناة التحتية فطاء مهملة - وهي التغوط عند الجماع إذا كان قديماً أو شك فيه لا إن تحقق حدوثة فلا رد به ومثله البول ولا رد بالريح قولاً واحداً ولا بالبول في الفراش على الأرجح، (وبجذام) محقق ولو قبل العقد أو بعده يعرف الجذام والبرص بالرؤية إلا الذي بالعورة فلا يرى، وعن بعض الموثقين يرى الرجال ما بعورته والنساء ما بعورتها وبه أفتى ابن علوان فيمن ادعت امرأته أن يحلقه برصاً لا جذام الأب فلا خيار لأحد الزوجين به ذكراً أو أنثى ولو مباشر الولادة.



(وبخصائه)؛ أي ويثبت الخيار بخصائه: وهو قطع الذكر دون الأنثيين وجبّه وهو قطع الذكر والأنثيين وكذا مقطوع الأنثيين فقط إذا كان لا يمني وإلا فلا رد به ومثله قطع الذكر قطع الحشفة على الراجح (يرام) تميم (أو عنه) - بضم العين المهملة وتشديد النون -، والمراد به هنا صغر الذكر بحيث لا يتأتى منه الجماع، (أو اعتراض) عدم انتشار الذكر. فهذه الأربعة خاصة بالرجل العجب - والخصاء - والاعتراض - والعنة، والأربعة السابقة يشتركان فيهما وهي البرص - والعذيفة - والجذام - والجنون.

- وخمسة خاصة بالمرأة (وله) الرد بها (بقرون) - بفتح الراء -: شيء يبرز في فرج المرأة يشبه قرن الشاة يكون من اللحم غالباً فيمكن علاجه وتارة يكون عظماً فلا يمكن علاجه عادة (أو رتق) بفتح الراء والتاء الفوقية: وهو انسداد مسلك الذكر بحيث لا يمكن معه الجماع إلا أنه إذا انسد بلحم أمكن علاجه وبمعظم لم يمكن عادة (علّه) تميم (أو بخر)؛ أي نتن الفرج (أو عقّل): أي بروز شيء قي القبل يشبه أذرة الرجل يشرح غالباً، وقيل: حدوث رغوّة فيه عند الجماع (أو إفضا): اختلاط مسلك البول بمسلك الجماع وصيرورتهما مسلكاً واحداً، وشرط ثبوت الخيار لما ذكر وجوده (من قبل عقد ولها)؛ أي للزوجة فقط دون الزوج (رد بين الجذام)؛ أي المحقق وإن قل (والمضر من برص)؛ أي البرص المضر الفاحش لا اليسير الحادّين بالرجل بعده؛ أي العقد. وهذا معنى قوله: (حدوث ذين)؛ أي الجذام والبرص بعد؛ أي بعد العقد (لا) رد (باعتراض) حدث بعد الوطء فيها ولو مرة وهي مصيبة نزلت بها إلا أن يتسبب فلها الرد به كالحادث قبل الوطء وبعد العقد، وأدخلت الكاف الخصاء والعجب والكبير المانع من الوطء.

قوله: (أو بجن قبل أحد ذين)؛ أي ويثبت الخيار بجنونهما القديم قبل العقد سواء كان بصرع أو وسواس وهو أحد العيوب الأربعة المشتركة وإن مرة في الشهر لنفور النفوس وخوفها منه؛ أي يثبت لكل منهما الخيار بالجنون القديم قبل الدخول وبعده حيث لم يعلم به إلا بعد الدخول، وأما إن علم به قبله فلا خيار له كما تقدم.

قوله: (وبعد اجلن) وبعده أجلا فيه وفي برص وجذام محققين قديمين أو حادثين به لا بها إذ لا خيار له والتأجيل فرع الخيار، ومحل التأجيل فيها إن رجي برؤها؛ أي الجنون والجذام والبرص. هذا الذي يجب اعتماده سنة للحر ونصفها للعبد. قاله ابن رشد: قال في تحفة الحكام:

وحيث عيب الزوج باعتراض	أو برص وقيم عند القاضي
أجله إلى تمام العام	كذلك في الجنون والجذام
وبعد ذا يحكم بالطلاق	إن عدم البرء على الإطلاق
والعبد في الأصح كالأحرار	وقيل بالتشطير كالظهار
وكالرجال أجل النساء	في هذه الثلاثة الأدواء
وفي سواها لا يكون الأجل	لهن إلا ما يرى المؤجل

- وأما غير هذه العيوب فلا رد بها إلا بشرط السلامة من كل العيوب،

قال في أسهل المسالك:

وكل عيب غير هدى قد سقط إلا إذا ما نفيه نص شرط

- وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (ولا بخلف الظن)؛ أي ولا يثبت الخيار

بخلف؛ أي تخلف الظن؛ أي المظنون (كالسواد) وهي من نساء بيض فظنها مثلهن (أو كقرع)؛ أي عدم نبات شعر الرأس من علة وهي من نساء ذوات شعر فظنها مثلهن (ونقن) بفتح النون وسكون المثناة؛ أي خبث رائحة الفم وهي البخراء أو الأنف وهي الخشماء من نساء سالمات منه فلا خيار له (وإن) يشترط عليهم (عذرا وثيباً يجد) فله الرد؛ أي له الخيار (وفي بكر تردد) لابن العطار مع بعض الموثقين. قال في تحفة الحكام:

والزوج حيث لم يجدها بكرا لم يرجع إلا باشتراط عذرا

ما لم يزل عذرتها نكاح مكتمم فالرد مستباح

يعنى أن من تزوج امرأة على أنها بكر فوجدها ثيباً فلا رجوع له؛ لأن البكر في اللغة: هي التي لم ينعقد عليها نكاح قط وهذه كذلك، ولا يدل لفظ بكر على كونها عذراء وهي التي بخاتم ربها؛ فإن كان زوال عذرتها بنكاح كتموه عن الزوج ولم يعلم به فله ردها إذ ليست بكرا حيثئذ. اهـ. [من شرح ميارة على تحفة الحكام باختصار].

قوله: (وليختر)... إلخ البيت. هذا بيت معقد ولعل مقصوده ما جاء في الأصل «وَأَلَّا تَزُوجَ الْحُرَّ الْأَمَةَ، وَالْحُرَّةَ الْعَبْدَ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ مِنَ الْأُمَّةِ وَالْمُسْلِمِ مَعَ النَّصْرَانِيَّةِ إِلَّا أَنْ يَغْرَا»؛ أي وإلا تزوج الحر الأمة بظنها حرة فتخلف ظنه فله ردها، وتزوج الحرة ولو ذنيئة العبد تظنه حراً فلها الرد، وهذا استثناء معطوف على الاستثناء قبله، لكن الأول منقطع بخلاف العبد مع الأمة يظن أحدهما حرية الآخر، والمسلم مع النصرانية يظنها مسلمة أو عكسه فتبين خلافه ظنّه فلا لاستوائهما رقا وحرية إلا أن يغرا بأن يقول الرقيق: أنا حر، والنصرانية أنا مسلمة وعكسه ولا يكون الزوج بذلك مرتدّاً فالخيار في الأربع صور، قوله: «وعكسه» بأن يقول المسلم للنصرانية أنه نصراني فتبين أنه مسلم، وقوله: «ولا يكون الزوج بذلك مرتدّاً» خلافاً لما في البدر القرافي من رده بذلك ووجه ما قاله الشارح أن قرينة الحال وهي التوصل لغرضه من نكاحها صارفة عن رده كما في اليمين إذ قال: هو يهودي أو نصراني إن كنت فعلت كذا الحال أنه فعله وقد كذب في يمينه فلا يكون بذلك مرتدّاً كما مر. اهـ. [الدسوقي على الدردير].

- وتضمن البيت (12، 13، 14، 15، 16، 17) قول الأصل:

«وَأَجَلَ الْمَعْتَرِضِ سَنَةً بَعْدَ الصَّحَّةِ مِنْ يَوْمِ الْحَكْمِ، وَالْعَبْدَ نَصْفَهَا وَالظَّاهِرَ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِيهَا وَصَدَقَ إِنْ ادَّعَى فِيهَا الْوِطْءَ بِيَمِينِهِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ وَإِلَّا بَقِيَتْ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ طَلَّقَهَا وَإِلَّا فَهَلْ يَطْلُقُ الْحَاكِمُ أَوْ يَأْمُرُهَا بِهِ ثُمَّ يَحْكُمُ بِهِ؟ قَوْلَانٌ».

- إلى أن قال:

«وإن علم الأب ثبوتها بلا وطء وكنتم؛ فللزواج الرد على الأصح».

- إلى أن قال:

«وللعربية: رد المولى المنتسب؛ لا العربي إلا القرشية تتزوجه على أنه

قرشي».

قوله: (وسنة أجل زوج نو اعترض)؛ أي وأجل الزوج المعترض؛ أي

الحر الذي ثبت لزوجته الخيار فيه بأن لم يطأها سواء سبق إعراضه العقد أو تأخر عنه، واختارت فراقه فيؤجل سنة للتداوي وابتداؤها بعد حصول الصحة

للمعترض من مرض غير الاعتراض إن كان ومن يوم الحكم بتأجيله؛ فإن تراضياً على التأجيل فمن يومه، ابن رشد: تعبداً، اللخمي: لتمر عليه الفصول الأربعة؛ إذ التداوي يفيد في فصول دون غيره ولا يزداد عليها إن لم يمرض فيها بل وإن مرض فيها كلها بعد ابتدائها سواء قدر على التداوي فيها أم لا، وقال أضحج: إن استغرق المرض السنة ومنعه من التداوي فيها تستأنف له سنة أخرى، وقال ابن رشد: إن مرض فيها مرضاً شديداً منعه من التداوي زيد عليه ما بقدره (وإن بها)؛ أي السنة (الوطء ادعى باليمين صدق) فإن ادعى الوطء بعدها فلا يُصدَّق فإن نكل عن اليمين (حلفت) الزوجة أنه لم يطأها فيها إلا؛ أي وإن لم تحلف فهي زوجة ولا كلام لها لتصديقه على وطئها فيها بنكولها وإن لم يدعيه؛ أي لم يدع الزوج الوطء في السنة المؤجل بها بأن أقر بَعْدَهِ أو سكت (طلق)؛ أي طلقها إن شاءت الزوجة وإلا؛ أي وإن امتنع من طلاقها فهل يطلق الحاكم أو يأمرها؛ أي الحاكم به؛ أي طلاقها نفسها بأن تقول: أنت طالق وطلقت نفسي منك أو أنا طالق منك، وهو بائن لكونه قبل الوطء ثم يحكم به الحاكم بوقوع الطلاق ليرتفع الخلاف فيه على أن أمر الحاكم بطلاقها نفسها ليس حكماً، فيه قولان لم يطلع الأصل على أرجحية أحدهما.

قوله: (وإن ثيوبة بلا وطء حكمت أب)؛ أي وإن علم الأب كغيره، من أوليائها بثيوبتها بلا وطء بأن كانت بوثة أو تكرر حيض أو نحوهما وكتم الأب ثيوبتها عن الزوج حال العقد (فللزوجة بها الرد علم) على الأصل وهو قول أصحج وصوبه ابن القصار، وقال أشهب: لا رد له ولا يعارض هذا ما سبق في قوله: (وإن يقل عذراً وثيباً يجد يختر) ليقيده بعدم علم الأب بها، وهل كلام الناظم تبعاً لأصله هنا على إطلاقه أو مقيد شرط الزوج البكارة وهو الظاهر من نقل المواق، فهذا مخصص لقوله بالثيوبة كما تقدم، وقرره بالثاني الحطاب فعلم من كلامه هنا وفي ما مرّ أنه إن وجدها ثيباً فله خمسة أحوال:

الأول: أن لا يكون هناك شرط وإليه أشار بقوله؛ أي بقول الأصل:

«والثيوبة».

الثاني: شرطه أنها عذراء فله ردها مطلقاً علم الأب أم لا . وإلى هذا أشار في الأصل بقوله: «إلا أن يقول عذراء» وقد تقدم أيضاً قول التحفة:

... .. إلا باشتراط عذرا

الثالث: شرطه بكارتها فيجدها ثيباً بلا نكاح ولم يعلمها الأب ففيها تردد أشار لها الناظم بقوله: (وفي بكر ترده يعد).

الرابع: شرطه بكارتها فيجدها ثيباً بغير نكاح وعلمها الأب وكنتم فله ردها على الأصح وهو الذي هنا وهو قول الناظم: (وإن ثيوبة بلا وطء وكنتم أب)... إلخ.

الخامس: شرطه بكارتها فيجدها ثيباً بنكاح وسواء علم الأب أم لا فله ردها.

قوله: (والعربيات لا ترد العربي بل) المولى المعتق - بالفتح - المنتسب للعرب حال خطبته ثم تبين لهم أنه عتيق لأنه بانتسابه كأنه شرط كونه حراً أصلياً فقد غيرها وما مر من أن المولى كفؤ لم يقع فيه انتساب فلا مخالفة بينهما، الحاصل: أن العربية لا ترد العربي بل ترد المولى الذي كذب في انتسابه.

قوله: (والعربي ردت إن تشاء قرشية) يعني أن المرأة القرشية التي من نسل قريش إذا تزوجت عربياً (تقريشه ظنت)؛ أي ظنت أنه من قريش فتجده عربياً غير قرشي فلها رده إن غيرها، وأما إن لم يغيرها فإنه يجوز للعربي أن يتزوج القرشية كما سبق في باب النكاح.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله فصل لكل منهما الخيار إن لم يعلم... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

2 - ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21].

3 - ﴿وَكُنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْكَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 228].

والدليل على قوله: ببرص... إلخ:

4 - ما أخرجه الحاكم:

- عن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه قال: تزوج رسول الله ﷺ العالية من بني غفار فلما دخلت عليه ووضعت ثيابها رأى بكشحها بياضاً فقال النبي ﷺ: «البيسي ثيابك والحقي بأهلك وأمر لها بالصداق».

- قال الحافظ: وفي إسناده جميل بن زيد وهو مجهول واختلف عليه في شيخه، اختلافاً كثيراً. اهـ. [من بلوغ المرام].

5 - وروى نحوه أحمد بالسند نفسه وزاد ولم يأخذ مما أتاها شيئاً. [قاله في مجمع الزوائد قال وجميل ضعيف].

6 - وروى الطبراني:

- عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ تزوج امرأة من أهل البادية فوجد بها بياضاً ففارقها قبل أن يدخل بها. [وفيه إسحاق بن إدريس الأسوري وهو كذاب قاله في مجمع الزوائد].

• فهذه الأحاديث كلها ضعيفة ولكن يعضدها ما في الموطأ وغيره.

7 - ففي الموطأ:

- عن مالك أنه بلغه عن سعيد بن المسيب أنه قال: أيما رجل تزوج امرأة وبه جنون أو ضرر فإنها تخير فإن شاءت قرت وإن شاءت فارقت.

8 - وفي بلوغ المرام:

- عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال: أيما رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجد بها برصاً أو مجنونة أو مجذومة فلها الصداق. بمسيسه إياها وهو له على من غره منها. [أخرجه سعيد بن المنصور وابن أبي شيبة ومالك ورجاله ثقات].

9 - وروى سعيد أيضاً عن علي نحوه وزاد: وبها قرن فزوجها بالخيار فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها.

- وبه قال الشافعي وأحمد: أي أن الخيار ثابت لأحد الزوجين أو هما معاً بالعيوب الآتفة الذكر بتفصيلها المذكور.

#### 10 - وفي مصنف عبد الرزاق:

- عن ابن جريج عن عطاء قال: بلغنا أنه لا يجوز في نكاح ولا بيع مجذومة ولا مجنونة ولا برصاء ولا عفلاء قال: قلت: فواقعها وبها بعض الأربيع وقد علم الولي ثم كتبه قال: ما أراه إلا قد غرم صداقها بما أصاب منها إلا شيئاً منه يسيراً، قلت: فأنكحها غير الولي، قال: يرد إلى صداق مثلها.

11 - وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن إسماعيل عن الشعبي عن علي قال: يرد من القرن والجذام والجنون والبرص؛ فإن دخل بها فعليه المهر إن شاء طلقها وإن شاء لم يطلقها وإن شاء أمسك وإن لم يدخل بها فرق بينهما. اهـ.

- قلت: وقد اختلف العلماء في فسخ النكاح بالعيوب فذهب أكثر الأئمة إلى ثبوته وإن اختلفوا في تفصيل ذلك.

12 - فروى عن عمر وعلي رضي الله عنهما أنه لا ترد النساء إلا من أربيع من الجنون والجذام والبرص والداء في الفرج.

13 - وروى بإسناد جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما: أربيع لا يجزن في بيع ولا نكاح المجنونة والمجذومة والبرصاء والعفلاء والرجل يشارك المرأة في ذلك.

- وترده علاوة على ذلك بالجُبِّ العنة على خلاف في العنة.

- قال الصنعاني: واختار ابن القيم أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ولا ولا يحل به مقصود النكاح من المودة والرحمة يوجب الخيار، وهو أولى من البيع. كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من الشروط في البيع.

- قال: ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده وعدله وحكمته وما اشتملت عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من مقاصد الشريعة. اهـ منه.

- وذهب أهل الظاهر إلى أنه لا فسخ للنكاح بالعيب البتّة.  
- قال الصنعاني: وكأنه لما لم يثبت الحديث به ولا يقولون بالقياس لم يقولوا بالفسخ. اهـ منه [كما في ج 3 من مواهب الجليل من أدلة خليل ص 87].  
14 - ومن ص 88، 89:

○ الدليل على قوله: وسنة أجل... إلخ:

- هو لما أخرجه عبد الرزاق في المصنف:  
- أخبرنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: قضى عمر بن الخطاب في العنين أن يؤجل سنة قال معمر: وبلغني أنه يؤجل سنة من يوم ترفع أمرها. اهـ.  
قال شعيب: ورجاله ثقة قال: وكذلك رواه الدارقطني.

15 - ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه قال:

- حدثنا يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عمر أنه أجل العنين سنة.

16 - وأخرج عبد الرزاق:

عن ابن جريج عن عبد الكريم أن عمر وابن مسعود قضيا بأنها تنتظر به سنة ثم تعتد بعد السنة عدة المطلقة وهو أحق بأمرها في عدتها. اهـ.

17 - وعن عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سألت عطاء عن الذي لا يأتي النساء قال: لها الصداق حين أغلق عليها الباب وتنتظر هي به من يوم تخاصمه سنة فأما قبل ذلك فهو عفو عفت عنه.

- وقال: ذلك عمر فإذا مضت سنة اعتدت عدة المطلقة بعد السنة وكانت تطليقة؛ فإن يطلقها كانت في العدة أملك بأمرها. اهـ.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل سبعة عشر (17) دليلاً.



## فصلٌ في خيارِ الأمةِ بَعْدِ العِتْقِ

- 1 - فصل لمن كمل عتقها فراق
  - 2 - وصدقت في الكره إن ما مكنت
  - 3 - لا إن خياراً أسقطت أو مكنت
  - 4 - أو قبل الاختيار عتقه نزل
  - 5 - وقيل علم العتق إن تزوجت
- عبد فقط بطلقة تبين ساق  
أو أسقطت ذاك وإن يعد سنت  
ولو لجهل الحكم لا عتق ثبت  
أو بنتها لا الرجعي فالتخيير حل  
بفيتها دخول جاهل رجت

- اشتمل هذا الفصل على خمسة أبيات:

- تضمنت قول الأصل:

«فصل: ولمن كمل عتقها: فراق العبد فقط بطلقة بائنة أو اثنتين وسقط صداقها قبل البناء، والفراق إن قبضه السيد وكان عديماً وبعده لها كما لو رَضِيَتْ وهي مفوضة بما فرضه بعد عتقها لها إلا أن يأخذها السيد أو يشترطه وصدقت إن لم تمكنه أنها ما رَضِيَتْ وإن بعد سنة إلا أن تسقطه أو تمكنه ولو جهلت الحكم لا العتق ولها الأكثر من المسمى وصدّاق المثل أو بينها لا برجعي أو عتق قبل الاختيار إلا لِتَأْخِيرٍ لِحَيْضٍ وإن تزوجت قبل علمها ودخولها فأتت بدخول الثاني ولها إن أوقفها تأخير تنظر فيه.

(فصل) في خيار الأمة بكمال عتقها تحت عبد (ولمن)؛ أي الأمة التي (كمل)؛ أي تَمَّ (عتقها)؛ أي تنجَزَ عتقها إما بأداء نجم الكتابة أو بموت سيدها وهي أم ولد أو مدبرة حملها ثلثه أو كانت معتقة لأجل فأنتهى الأجل (فراق) زوجها العبد ولو بشائبة حرية ويحال بينهما حتى تختار بلا حكم إن كانت بالغة رشيدة أو سفية وبادرت باختيار نفسها.

قوله: (فقط)؛ أي لا الحر إذ علة خيارها نقص العبد، وقال

العراقيون: علة خيارها جبرها على النكاح فلها الخيار في الحر أيضاً وتفارقة (بطلقة تبيين)؛ أي بائنة (وصدقت) بلا يمين إن لم تمكنه في أنها ما رضيت بالبقاء معه فلا يعد سكوتها رضى به وهي على خيارها، قبل تمام سنة بل وإن بعد سنة من يوم عتقها، ومفهوم الشرط سقوط خيارها إن مكنته (لا إن خياراً اسقطت)؛ أي إلا أن تسقطه؛ أي خيارها بأن قالت: أسقطت خياري أو اخترت المقام معه فلا خيار لها (أو مكنت)؛ أي ومكنته من نفسها طائعة من استمتاعه بها بعد كمال عتقها فيسقط خيارها ولو لم يستمتع (ولو لجهل الحكم)؛ أي ولو جهلت الحكم بأن لها الخيار أو بأن تمكينها طائعة يسقطه وإن لم يشتهر الحكم عندهم وشهره ابن شاس (لا العتق) لا يسقط خيارها إن مكنته طائعة، وقد جهلت العتق، ابن عبد السلام: ينبغي عقاب الزوج إن وطئها عالماً بعتقها، والحكم كوطء مخيرة ومملكة ذات شرط قبل اختيارها وإن ادعى علمها بالعتق وأنكرت فالقول لها بلا يمين.

قوله: (أو قبل الاختيار عتقه نزل)؛ أي وإلا أن عتق زوجه العبد بعد كمال عتقها قبل الاختيار منهما لفراقه فقد سقط خيارها لزوال سببه وهو رق زوجها إلا عتقه قبل اختيارها لتأخير منها الطلاق لحيض بها منعها منه فلا يسقط خيارها لوجوب تأخيره شرعاً.

قوله: (أو بنتها) يشير إلى قول الأصل السابق: «لها الأكثر من المسمى وصدّاق المثل أو يُبينها؛ أي قبل اختيارها فلا خيار لها لفوات محله وهو العصمة بالطلاق البائن ولها نصف الصداق إن أبانها قبل البناء لا الطلاق الرجعي فلا يسقط خيارها به بعد كمال عتقها أو قبله لعدم تفويته العصمة وتمكينه من رجعتها فلها إيقاع طلقة بائنة فتكون مبتوتة.

قوله: (وقيل علم العتق إن تزوجت)؛ أي وإن عتق العبد بعد عتق الأمة ولم تعلم به واختارت فراقه وتزوجت غيره قبل علمها بعتقه وقبل دخول العبد بها فاتت على العبد بدخول؛ أي تلذذ الزوج الثاني بها ولو بدون وطء والمعتمد فواتها ولو بعد دخول الأول، وهذا معنى قوله إن تزوّجت (يفيئتها لخول) زوج (جاهل) عتق زوجها الأول - وبالله التوفيق - .

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

والدليل على قوله: فصل لمن كمل عتقها فراق... الخ:

11 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

2 - عن عائشة رضي الله عنها قالت: خيرت بريرة على زوجها حين عتقت. [متفق عليه].

3 - وفي الموطأ:

- عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول في الأمة تكون

تحت العبد أن الأمة لها الخيار ما لم يمسه.

- وقال مالك: وإن مسها زوجها فزعمت أنها جهلت أن لها الخيار فإنها

تتهم ولا تصدق بما ادعت من الجهالة ولا خيار لها بعد أن يمسه. اهـ منه.

4 - وعن مالك عن ابن شهاب أن مولاة لبني عدي يقال لها زبراء

أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي أمة يومئذ، فعتقت فأرسلت إلى حفصة زوج

النبي ﷺ فدعتني فقالت: إني مخبرتك ولا أحب أن تضيعي شيئاً إن أمرك

بيدك ما لم يمسهك زوجك؛ فإن مسك فليس لك من الأمر شيء، قالت:

فقلت: هو الطلاق ثم الطلاق ثم الطلاق فارقت ثلاثاً.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل أربعة

(4) أدلة - وبالله التوفيق -.

- وبه نستعين وقفنا هنا يوم (23) من ذي القعدة الحرام سنة تسعة عشر

وأربعمائة وألف (1419) للهجرة النبوية الموافق ليوم الجمعة وذلك عند قصدنا

للسفر للديار المقدسة لأداء مناسك الحج والعمرة والزيارة، نسأل الله أن يمنّ

علينا بالعودة والقبول، ونسأله أن يعيننا على كمال هذا الشرح المبارك.

- سبحانك اللهم! وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب

إليك عملت سوءاً وظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت

واستودع الله كلمة التوحيد أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً

رسول الله ﷺ.

• العبد الضعيف: محمد باي بن محمد عبد القادر القبلي:

## فَصْلٌ فِي الصَّدَاقِ

- 1 - فصل شروط المهر طهر وانتفاع
  - 2 - وجاز أن تختار هي لا هو كقن
  - 3 - وهو كالبيع ضماناً وتلف
  - 4 - وشورة وعدد من كإيل
  - 5 - وأجل إلى الدخول إن علم
  - 6 - كذا على هبة عبد لفلان
  - 7 - وواجب تسليمه إن عينا
  - 8 - إلا لها المنع من الدخول أو
  - 9 - وقرر الوطاء له وإن حرام
  - 10 - ويفسد المهر بما ملكا حرم
  - 11 - أو كقصاص أبى أو شيء فلان
  - 12 - أو بعضه لأجل جهل قام
  - 13 - أو بمعين نأجداً وحل
  - 14 - وجاز بالمعين القريب جد
  - 15 - وضمنته بعد قبض إن يفت
  - 16 - ويفسد المغضوب إما علما
  - 17 - بيع نكاح شركة قرض قراض
  - 18 - كدفعه داراً لها في العصمة
  - 19 - ومن أب يجوز في التفويض قل
- علم وقدرة بلا نهى امتناع  
ومنها بالعقد ضمانه يعن  
والعيب واستحقاق أو بعض عرف  
أجز كما للمثل والوسط حل  
وقتاً كيسر ذي الغنى بالعين أم  
أو عتقه قريبها الذي استهان  
إلى الرشيدة أو الولي هنا  
سفره أو يسلم اللذ حل روا  
كموت واحد أو أن تقيم عام  
كألحُرّ خمر وبإسقاط هدم  
أو أن يمسرها كالدار بأن  
أو لم يقيد أو على خمسين عام  
توسطاً وشرط أن يدخل أخل  
يومين إن رؤية أو وصفاً أعد  
وإن بنى ردت وللمثل تمت  
كجمع عقدين من الذي انتما  
جعل مساقاة وصرف لا اعتراض  
ومائة من مالها فلتعلمه  
كجمع مرأتين إن سمى لكل

- 20 - ودفع عبد في صداقه فسد  
 21 - بخمسة وإن له عرس ثمان  
 22 - كذا الشغار نحو زوجني ابنتك  
 23 - إن أمهرا فالوجه أو لا فالصريح  
 24 - ذو المهر بالأكثر منه أو صداق  
 25 - وأبدأ يفسخ ما كان على  
 26 - والخلف في منع المنافع وإن  
 27 - والنكح تفويضاً وتحكيمها أجز  
 28 - والفسخ إن لنفسها قد وهبت  
 29 - والمهر بالتفويض بالوطء تضم  
 30 - ورضيت وثم مهر المثل ما  
 31 - وباتحاد الشبهة المهر اتحد  
 32 - ألا تعدد كان تعدداً  
 33 - وصح وليقبض إذا أعطته ما  
 34 - وإن عفا عن نصف مهر البكر أب

- اشتمل هذه الفصل على أربعة وثلاثين (34) بيتاً.

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5، 6) قول الأصل:

«فصل: الصداق كالثمن كعبد تختاره هي: لا هو وضمائه وتلفه واستحقاقه وتعيبه أو بعضه كالبيع وإن وقع بقلّة خل فإذا هي خمر فمثله وجاز بشورة أو عَدَدٍ من كإبل أو رقيق وصداق مثل ولها الوسط حالاً وفي شرط ذكر جنس الرقيق: قولان والإناث منه إن أطلق ولا عهدة وإلى الدخول إن علم أو الميسرة إن كان مالياً أو على هبة العبد لفلان أو يعتق أباهما عنها أو عن نفسه».

قوله: (فصل) شروط المهر ويسمى المهر بالصداق - بفتح الصاد أفصح

من كسرهما مأخوذ من الصدق لدلالته على صدق الزوجين في موافقة الشرع،  
ويسمى طولاً - بفتح الطاء -، ونحلة - بكسر النون وسكون الحاء المهملة -،  
وأجرة ونفقة وحباء وعقراً وعليقة. وقد نظم بعضهم أسماء الصداق فقال:

اعلم هداك الله للفلاح      أسماء ما يبذل في النكاح  
مهر صداق وفريضة حبا      ونحلة نفقة دع الصبا  
عليقة أجر وعقريا فتى      ثمت طول عدها عشر أتى

وقوله: (شروط المهر طهر)؛ أن يكون طاهراً فلا يصح بمتنجس ولا  
نجس (وانتفاع)؛ أي انتفاع شرعي به (و(علم)؛ أي وعلمه؛ أي بشرط أن يكون  
معلوماً (وقدرة عليه)؛ أي على تسليمه (بلا نهى)؛ من الشارع وبلا (امتناع)  
فلا يصح بالخمير ولا بالخنزير ولا بالآبق ولا بالثمرة التي لم يبد صلاحها  
على التبقية، وبالجملة فحكمه حكم الثمن. قال الشيخ خليفة بن حسن:

إن الصداق حكمه حكم الثمن      في الحِلِّ والمنع وتحديد الزمن

وقوله: (وجاز أن تختار هي)؛ أي الزوجة عبداً من عبيده مثلاً (لا هو)؛  
أي لا يجوز في الصداق عبد يختاره الزوج للزوجة.

قوله: (ومنها بالعقد ضمانه يعن)؛ أي وضمان الصداق الثابت تلفه بلا  
تعدي ولا تفريط منها؛ أي من الزوجة بمجرد العقد الصحيح وبالقبض في  
النكاح الفاسد وكون ضمان الصداق من الزوجة إن لم يطلقها الزوج قبل البناء  
(وهو)؛ أي الصداق حكمه حكم البيع (ضماناً)؛ أي في الضمان والتلف فيما  
يصدق فيه البائع والمشتري يصدق فيه الزوج والزوجة، فلا يصدق الزوج فيما  
يغاب عليه فعلم حمل قوله وضمانه على صورة الثبوت وتلفه على صورة عدمه  
فتغايراً.

قوله: (وتلف)؛ أي وتلفه بدعوى منه ويده منهما.

قوله: (والعيب) فإذا اطلع على عيب قديم فيه يوجب الخيار في  
التماسك به أو رده وترجع بمثله أو قيمته (واستحقاق) من يدها كالبيع فترجع  
بمثل المثل والمقوم الموصوف، وأما المقوم المعين إذا استحق جميعه منها

فإنه يوجب الرجوع لها عليه بقيمته ولا يفسخ النكاح بخلاف البيع فيفسخ (أو بعض عرف)؛ أي استحقاق بعضه أو تعيب بعضه فهو كالبيع وإن وقع النكاح بقلّة خل معينة حاضرة فإذا هي خمر فللزوجة مثل الخل والنكاح ثابت بخلاف البيع فيفسخ. ولم يتعرض لها الناظم كما تعرض لها ناظم الأصل الشيخ خليفة بن حسن السوفي فقال:

وإن بقلّة من الخل وقع فظهرت خمرأ فمثلته دفع

قوله: (وشورة وعدد من كابل)؛ أي وجاز النكاح بشورة - بفتح الشين المعجمة وسكون الواو - أي متاع بيت معروف بعادة لحضرية أو بدوية، و- بالضم - الجمال أو على عدد معلوم من كابل كعشرة ولو في الذمة غير موصوف لا عدد من شجر (كما للمثل)؛ أي وجاز النكاح بصدّاق مثل نظير الزوجة (والوسط حل)؛ أي ولها الوسط في المسائل الأربع من شورة مثلها في حضر لحضرية وبدو لبدوية والوسط من كابل ورقيق من السن الذي يتناكح به الناس، والوسط من صدّاق مثل يرغب به في مثلها باعتبار الأوصاف التي تعتبر في صدّاق المثل من جمال وحسب ونسب، ويعتبر الوسط من ذلك.

قوله: (حل)؛ أي حالاً لا مؤجلاً (وإجل إلى الدخول إن علم)؛ أي وجاز تأجيل الصدّاق أو بعضه إلى الدخول إن علم وقته بالعادة عندهم، فإن لم يعلم فسد قبل الدخول (كيسر ذي الغنى)؛ أي وجاز تأجيله إلى الميسرة للزوج فيجوز إن كان الزوج ملياً، كمن عنده سلع يرصد بها الأسواق أو له استحقاق في وقف ونحوه؛ فإن لم يكن ملياً فكمؤجل بمجهول فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدّاق المثل.

- قال في الدسوقي:

تنبيه:

إذا تزوجها بصدّاق وأجله إلى أن تطلبه المرأة منه فهل هو كتأجيله بالميسرة فيكون جائزاً أو كتأجيله بموت أو فراق فيكون ممنوعاً قولان، الأول لابن القاسم والثاني لابن الماجشون وأصيح.

(كذا على هبة عبد لفلان) أو الصدقة به عليه ولا مهر لها غيره لأنه يقدر

دخوله في ملكها ثم هبته أو صدقته (أو عتقه قريبها) أو على أن يعتق أباهما مثلاً عنها والولاء لها أو عن نفسه؛ أي الزوج والولاء له فلو طلقها قبل البناء غرمت له نصف قيمته.

- وتضمن البيت (7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15) قول الأصل:

«ووجب تسليمه إن تعين وإلا فلها منع نفسها وإن معيبة من الدخول والوطء بعده والسفر إلى تسليم ما حل لا بعد الوطاء إلا أن يستحق ولو لم يغيرها على الأظهر».

- إلى أن قال:

«وتقرر بوطء وإن حرم وموت واحد وإقامة سنة وصدقت في خلوة الاهتداء وإن بمانع شرعي وفي نفيه وإن سفهة وأمة».

- إلى أن قال:

«وفسد إن نقص عن ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو مقوم بهما وأتمه إن دخل وإلا فإن لم يتمه فسخ أو بما لا يملك كخمر أو حر أو بإسقاطه أو كقصاص أو أبق أو دار فلان أو سمسرتها أو بعضه لأجل مجهول أو لم يقيد الأجل أو زاد على خمسين سنة أو بمعين بعيد كخراسان من الأندلس وجاز كمصر من المدينة لا بشرط الدخول قبله إلا القريب جداً وضمته بعد القبض إن فات».

قوله: (وواجب تسليمه)؛ أي المهر معجلاً بلا تأخير ويكون تسليمه للزوجة الرشيدة ولولي غيرها وهذا معنى قوله: (أو الولي هنا).

قوله: (إلا)؛ أي وإن لم يكن الصداق معيناً وتنازعا في التبدئة بأن طلب الزوج الدخول قبل دفع الصداق فلها (المنع من الدخول) عليها وإن دخل فلها المنع من الوطاء بعده؛ أي الدخول بمعنى الاختلاء بها ولها منع نفسها من السفر معه إلى تسليم محلاً من المهر أصالة أو بعد التأجيل لأنها بائعة، والبائع له منع سلعته حتى يقبض ثمنها. قال في أسهل المسالك:

ولم يجز من أجله أن تمنعاً لنفسها من بعد وطاء وقعا



- قال شارحه :

يعني أن المرأة التي لم يفرض لها الزوج صداقاً في مجلس العقد أو بعده إن مكنته من نفسها قبل الفرض حتى وطئها بالفعل لا يجوز لها أن تمنع منه نفسها .

- كما قال : من بعد وطء وقعا ؛ أي من بعد وقوع الوطء منه من مغيب الحشفة في قبلها وأما قبل أن تمكّنه من نفسها بالوطء فلها منع نفسها ؛ لأنها بائعة والبائع له أن يمنع سلعته حتى يقبض الثمن وهذا محلّ الشاهد من قوله : (وقرر الوطء له) ؛ أي وتقرر جميع الصداق الشرعي المسمّى أو صداق المثل في التفويض بالوطء لمطيقه من بالغ (وإن حرام) ؛ أي وإن حرم ذلك الوطء بسبب الزوج أو الزوجة أو هما كفى حيض أو نفاس أو صوم أو إعتكاف أو إحرام في قبل أو دبر ولو بكرراً لآته قد استوفى سلعتها بالوطء فاستحقت جميعه، وأشار للسبب الثاني بقوله : (كموت واحد) منها ولو غير بالغ وهي غير مطيقة، وهذا في نكاح التسمية، وأما موت واحد منهما في التفويض قبل الفرض فلا شيء فيه، وأشار للثالث بقوله : (أو أن تقيم عام) وقف عليه بالسكون على لغة ربعية أو لأجل مساعدة القافية ؛ أي وتقرر الوطء بإقامة عام ؛ أي سنة بعد الدخول بلا وطء بشرط بلوغه وإطاعتها مع اتفاقها على عدم الوطء لأن الإقامة المذكورة تقوم مقام الوطء .

قوله : (ويفسد المهر) بمعنى النكاح (بما ملكا حرم) ؛ أي بملك حرم (كالخُر) ؛ أي إذا أصدقها حُرّاً ويفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل (خمرأ) وخنزير ولو كانت الزوجة كتابية (وبإسقاط هدم) ؛ أي على شرط إسقاطه ؛ أي الصداق فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل أو تزوجها بما لا يتمول كقصاص وجب له عليها أو على غيرها فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل، ويسقط القصاص ويرجع للدية أو بما فيه غرر نحو آبق أو جنين (أو شيء فلان) ؛ أي دار فلان مثلاً بأن يشتريها بماله ويجعلها صداقاً لأن فلاناً قد لا يبيع داره (أو أن يسمسر) ؛ أي وسمسرتها (لها) ؛ أي الدار لا بقيد دار فلان بأن يتولى سمسرة دار مثلاً تشتريها الزوجة وتدفع ثمنها أو تبيعها وجعل صداقها سمسرتها لها، ومحل الفساد قبل البيع

وأما بعده فالنكاح صحيح جائز، لأن سمسرته فيها حق ترتب له عليها له أخذها به .

قوله: (أو بعضه لأجل جهل) أو على صداق بعضه أجل لأجل مجهول كموت أو فراق فيفسخ قبل البناء باتفاق ولو رضيت بإسقاط المجهول أو رضي بتعجيله على المذهب، ويثبت بعده بالأكثر من المسمى صداق المثل قوله: (أو لم يقيد) أو أجل كله أو بعضه لأجل ولم يقيد الأجل متى شئت ما لم يجد العرف بشيء فإن جرى عند الإطلاق بزمان معين يدفع فيه لم يفسد وأشعر قوله: (لم يقيد) الأجل بأنه إذا لم يذكر أجل بأن تزوجها بمائة وأطلق أن يصح ويحمل على الحلول .

قوله: (أو على خمسين عام) أو قيد الأجل، وزاد على خمسين سنة بأن يعني على الدخول في خمسين سنة بأن حصل تمامها؛ لأن المنصوص أن التأجيل بالخمسين مفسد ولو لم يزد عليها لأنه مظنة الإسقاط أو وقع الصداق (بمعين نأ)؛ أي بعد (جداً) كخراسان من الأندلس (وحل)؛ أي وجاز إذا كان المكان (توسطاً)؛ أي متوسطاً كمصر من المدينة المنورة ومحل الجواز والصحة إذا وقع لا بشرط الدخول قبله؛ أي قبل قبضه؛ فإن شرط الدخول قبل القبض فسد ولو أسقط الشرط وهذا في غير العقار، وأما في العقار فيصح إذا أسقط الشرط، (وجاز بالمعين القريب) كاليومين فيجوز معه اشتراط الدخول قبل القبض وهذا كله فيما إذا وقع على رؤية سابقة أو وصف وإلا فلا خلاف في فساده ولها بالدخول صداق المثل .

قوله: (وضمنته قبل قبض إن يفت)؛ أي وضمنته الزوجة في هذه الأنكحة الفاسدة إن يفت بيدها بِمُفَوَّتِ البيع الفاسد من حوالة سوق فأعلى فتدفع قيمته للزوج وترجع عليه بصداق مثلها إن دخل وهذا معنى قوله: (وإن بنى ردت وللمثل تمت)؛ أي تنتمي؛ أي فإن رده للزوج وأخذت صداق مثلها إن دخل سواء رده أو ردت قيمته وقد يقال: إن يفت شرط في الضمان بالفعل والذي لا يشترط فيه الفوات، الضمان بالقوة فلا اعتراض .

- وتضمن البيت (16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24،

25، 26) قول الأصل:

«أو بمغضوب علماه لأحدهما أو باجتماعه مع بيع: كدار دفعها هو أو

أبوها، وجاز من الأب في التفويض، وجمع امرأتين سمي لهما أو لأحدهما».

- إلى أن قال:

«كدفع العبد في صداقه، وبعد البناء تملكه، أو بدار مضمونة أو بألف وإن كانت زوجة فألفان بخلاف ألف، وإن أخرجها من بلدها أو تزوج عليها، فألفان ولا يلزم الشرط، وكره، ولا الألف الثانية؛ إن خالف: كأن أخرجتك فلك ألف أو أسقطت ألفاً قبل العقد على ذلك؛ إلا أن تسقط ما تقرر بعد العقد بلا يمين منه أو كزوجني أختك بمائة على أن أزوجك أختي بمائة وهو وجه الشغار وإن لم يسم فصريحه وفسخ فيه وإن في واحدة وعلى حرية الأمة أبداً ولها في الوجه ومائة وخمراً ومائة ومائة لموت أو فراق الأكثر من المسمى وصداق المثل ولو زاد على الجميع وقدر بالتأجيل المعلوم إن كان فيه وتؤولت أيضاً فيما إذا سمي لأحدهما ودخل بالمسمى لها بصداق المثل وفي منعه بمنافع وتعليمها قرآناً وإحجاجها ويرجع بقيمة عمله للفسخ وكرهته كالمغلاة فيه والأجل قولان».

قوله: (ويفسد المغصوب إما علماً) يعني أنه إذا تزوجها بشيء مغصوب من مالكة علماه أي الزوجان قبل العقد أو حاله بدخولها على إسقاط الصداق فيفسخ قبل البناء ويمضي بعده بصداق المثل لا يفسخ النكاح إن تزوجها بمغصوب علمه أحدهما دون الآخر سواء كان العالم الزوج أو الزوجة لأنه ليس فيه دخول على إسقاط المهر وإذا أخذ المغصوب فترجع على الزوج بقيمته أو مثله.

قوله: (كجمع عقدين)؛ أي أو وقع النكاح مع عقد بيع أو قرض أو قراض أو جعل أو مساقاة أو صرف فهو فاسد يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل وعلل الفساد بالجهل بما يخص البعض وبتنافي أحكامهما؛ فإن النكاح مبني على المكارمة وغيره مبني على المشاحة وسواء سُمي للنكاح ما يخصه أم لا؛ فإن فات المبيع فقط قبل البناء بحوالة سوق أو غيرها ففيه القيمة، فإن بني ثبت النكاح بصداق المثل والبيع بقيمة المبيع وإن لم يحصل فيه مفوت لتبعيته للنكاح المقصود، ويلغز به فيقال: بيع فاسد يمضي بالقيمة بلا مفوت.

قوله: (كدفعه دارا لها في العصمة ومائة)؛ أي كدار دفعها هو للزوجة في نظير عصمتها ومائة دينار مثلاً (من مالها) فبعض الدار مقابل للعصمة وعقد نكاح وبعضها في مقابلة المائة وعقدها بيع، فقد اجتمع النكاح والبيع في عقد واحد ففسداً أو دفعها أبوها؛ أي الزوجة أو هي للزوج في مقابلة مائة من ماله للدار والعصمة فبعض المائة للعصمة وعقده نكاح وبعضها للدار، وعقده بيع فقد اجتمعا في عقد واحد.

وقوله: (من أب يجوز في التفويض قل)؛ أي وجاز اجتماع النكاح مع البيع (من أب)؛ أي أب الزوجة أو منها للزوج في نكاح التفويض كأن يقول: بعثك داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضاً، وكأن يقول للزوج: بعثك داري بمائة وتزوجت ابنتك تفويضاً.

- وقوله: (كجمع مراتين إن سمي لكل)؛ أي وجاز جمع امرأتين أو أكثر في عقد واحد سمي لهما أو لهن؛ أي لكل واحدة مهراً على حدة تساوت التسمية أو اختلفت أو سمي لأحدهما ونكح الأخرى تفويضاً؛ أي أو لم يسم بل نكحهما تفويضاً.

قوله: (ودفع عبد في صداقه فسد)؛ أي ودفع العبد الذي زوجه سيده امرأة حرة أو أمة في صداقه بأن جعله نفس الصداق وسمى لها شيئاً ثم دفع العبد فيه لأن ثبوت ملكها لزوجها يوجب فسخ نكاحها فيلزمه دفعه على تقدير ثبوته، ويفسخ قبل؛ أي قبل البناء ولا شيء لها وبعد البناء تملكه لأنه فاسد لعقده ففيه المسمى بالدخول ويفسخ أيضاً.

وقوله: (كذا بمضمونة دار أو وجد)؛ أي وإن عقد بدار مضمونة في ذمة الزوج ولم يصفها فيفسخ قبل ويثبت بعده بمهر المثل؛ فإن وصفها وهي في ملكه وصفاً شافياً وعين موضعها جاز كما لو عينها بأن قال: أتزوجك بهذه الدار، أو الدار الفلانية.

وقوله: (بخمسة)؛ أي وإن عقد عليها بخمسة وشرط عليها إن كانت له زوجة فثمان فيفسخ قبل للشك في قدر الصداق في حال العقد فأثر خلافاً في الصداق ويثبت بعده بصداق المثل. وهذا معنى قول الأصل: «أو بألف وإن كانت له زوجة فألفان».

(بعكس إن اخرج او تزوج آن)؛ أي بخلاف تزوجها بألف على أن لا يخرجها من بلدها أو لا يتزوج عليها وإن أخرجها من بلدها أو بيت أبيها أو تسرى عليها فالفان أو تزوجها بخمسة وإن أخرجها من بلدها أو تزوج عليها فثمان هذا مفهوم العدد، والناظم أتى بما يطابق له النظم ففي هذه المسألة النكاح صحيح إذ لا شك في قدره حال العقد والشك في الزائد متعلق بالمستقبل ولا يلزم الزوج الشرط؛ أي المشروط وهو عدم التزويج والإخراج وإنما يستحب الوفاء إن وقع وكره هذا الشرط لما فيه من التحجير عليه كما يكره عدم الوفاء به، فالشرط يكره ابتداء فإن وقع استحب الوفاء وكره عدمه.

- (كذا الشغار) أو كان نكاح شغار (نحو زوجني ابنتك) مثلاً بمائة على أن أزوجك ابنتي بمائة وهو وجه الشغار ويفسخ قبل البناء ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل، وأفهم قوله: (على ان ابنتي أزوجن لك) أنه لو لم يقع على وجه الشرط بل على وجه المكافأة من غير توقف إحداهما على الأخرى لجاز.

قوله: (إن امهر)؛ أي أعطى كل منها المهر فهو وجه الشغار. والشغار في أصل اللغة: رفع الكلب رجله عند البول ثم استعمل لغة فيما يشبهه من رفع رجل المرأة عند الجماع ثم نقله الفقهاء واستعملوه في رفع المهر من العقد، وإنما سمي هذا القسم وجهاً لأنه شغار من وجه دون وجه فمن حيث إنه سمي لكل منهما صداقاً فليس بشغار لعدم خلو العقد عن الصداق، ومن حيث أنه شرط تزوج أحدهما بالأخرى فهو شغار، فكان التسمية فيها كلا التسمية فلذا سمي وجه الشغار.

- قوله: (أو لا فالصريح)؛ أي وإن كان بدون مهر فيهما فهو صريح الشغار ويفسخ النكاح فيها أبداً، وفيه بعد البناء صداق المثل وأن في واحدة بأن سمي لواحدة دون الأخرى وهو القسم الثالث من أقسام الشغار، وهو المركب منهما فالمسمى لها تعطى حكم وجهه وغيرها تعطى حكم صريحه، فالتى تعطى حكم وجهه يفسخ نكاحها قبل البناء ولا شيء لها ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل، والتي تعطى حكم صريحه يفسخ نكاحها قبل البناء وبعده ولها بعد البناء صداق المثل. وهذا معنى قوله: (ذو المهر

بالأكثر منه) فهذا راجع إلى من تعطى حكم وجهه فلها الأكثر من المسمى وصدق المثل وأبداً يفسخ في الصريح الذي لا صداق فيه... إلخ.

وقوله: وفسخ النكاح إن وقع على شرط حرية ولد الأمة المزوجة فيفسخ أبداً أي قبل الدخول وبعده ولو طال لأن بعض المهر في مقابلة حرية ولدها فأشبهه ببعه قبل وجوده وهو ممنوع للغرر.

قوله: (والخلف في منع المنافع)؛ أي منع النكاح أو الصداق بالمنافع لدار أو دابة أو رق في عقد إجارة لا في عقد جعل فيمنع اتفاقاً لأن المجعول له له الترك متى شاء فهو نكاح بخيار والنكاح بخيار ممنوع (وإن يقرأها قرآناً)؛ أي وفي منعه بتعليمها؛ أي الزوجة قرآناً محدوداً بحفظ، وفي منعه بإحجاجها؛ أي السفر معها للحج فيفسخ في هذه الصور وهي النكاح بمنافع، والنكاح بتعليمها قرآناً، والنكاح بإحجاجها، والفسخ قبل البناء ويمضي بعده ولها صداق مثلها ويرجع الزوج على الزوجة بقيمة؛ أي أجره مثل عمله من منافع وتعليم قرآن وإحجاج من ابتدائه للفسخ؛ أي للإجارة قبل البناء أو بعده، وأما النكاح فلا يفسخ بعده هذا والمشهور أنه لا يفسخ قبله أيضاً ويمضي بالمنافع وإن منع ابتداءً للاختلاف فيه فالمناسب إبدال قول الأصل: «ويرجع بقيمة عمله للفسخ» بقوله: «ويمضي بها بعد وقوعه قبل البناء وبعده للاختلاف فيه». قال ابن الحاجب: وفي كونه بمنافع كخدمته مدة معينة أو تعليمه قرآناً منعه مالك رضي الله عنه، وكرهه ابن القاسم وأجازه أصبغ وإن وقع مضى على المشهور وكرهته؛ أي النكاح بمنافع عطفاً على منعه. قولان.

- وتضمن البيت (27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34) قول

الأصل:

«وجاز نكاح التفويض والتحكيم عقد بلا ذكر مهر بلا وهبت وفسخ إن وهبت نفسها قبله، وصحح أنه زنى واستحقته بالوطء لا بموت أو طلاق إلا أن يفرض وترضى».

- إلى أن قال:

«ومَهْرُ المثل ما يرغب به مثله فيها باعتبار دين وجمال وحسب ومال وبلد وأخت شقيقة أو للأب لا الأم والعمة وفي الفاسد يوم الوطاء، واتحد

المهر إن اتحدت الشبهة كالغالط بغير عالمة وإلا تعدد كالزنا أو المكرهة».

- إلى أن قال:

«وإن أعطته سفيهة ما ينكحها به ثبت النكاح ويعطيها من ماله مثله».

- إلى أن قال:

«وجاز عفو أب البكر عن نصف الصداق قبل الدخول، وبعد الطلاق ابن القاسم وقبله لمصلحة وهل هو وفاق تأويلان».

قوله: **(والنكح تفويضاً وتحكيمياً لجزء)**؛ أي وجاز بلا خلاف نكاح التفويض وتحكيمياً؛ أي ونكاح التحكيم وهو عقد بلا ذكر مهر تفسير لنكاح التفويض والتحكيم ولكل من النوعين فصل يمتاز به فيمتاز التفويض بزيادة لم يصرف تعيينه لحكم أحد ويمتاز التحكيم بزيادة صرف تعيينه لحكم أحد كما إذا تزوج امرأة على حكم فلان فيما يعينه من مهرها. قال الشيخ خليفة بن حسن السوفي:

وجاز تحكيم وإن يُفوضا وهو عقد دون مهر فرضا

قوله: **(والفسخ إن لنفسها قد وهبت)**؛ أي وإن وهبت نفسها للزوج (قبل البناء)؛ أي ويفسخ قبل البناء، وقوله: **(وقيل بل زنى ثبت)**؛ أي وصحح أنه؛ أي أن هبة ذاتها ليست من النكاح في شيء بل هو زنى يفرق بينهما ويحدان ولا يلحق به الولد وهو ضعيف، والمعتمد أنه يلحق به الولد، ولا يحدان لدرء الحد بالشبهة.

قوله: **(والمهر بالتفويض بالوطء تضم)**؛ أي واستحقت صداق المثل المفهوم من المقام أو المهر المذكور في قوله: **(عقد به النكر لمهر ما برز)** بالوطء ولو حراماً، والحاصل: أن المرأة لا تستحق صداق المثل في نكاح التفويض إلا بالوطء ولو حراماً **(إلا بالموت والطلاق)**؛ أي لا يموت أحدهما قبل الدخول وإن كان لها الميراث لا بطلاق قبل البناء ولو بعد إقامتها سنة فأكثر في بيت زوجها، وانظر نكاح التحكيم هل تستحق فيه صداق المثل بالوطء أو لا تستحق إلا ما حكم به المحكم ولو حكم به بعد موت أو طلاق فإن تعذر حكمه بكل حال كان فيه صداق المثل بالدخول.

وقوله: (ورضيت)؛ إلا أن يفرض لها دون المثل فيهما، وترضى به فلها جميعه في الموت ونصفه في الطلاق فإن فرض المثل لزمها ولا يعتبر رضاها، وقوله: (وتم مهر المثل ما)؛ أي قدر من المال (يرغب به مثله)؛ أي الزوج (فيها)؛ أي الزوجة باعتبار دين؛ أي تدين من محافظة على أركان الدين من صلاة وصوم وعفة وجمال حسي ومعنوي كحسن خلق وحسب وهو ما يعد من مفاخر الآباء ككرم ومروءة وعلم وصلاح ومال وبلد إذ هو يختلف باختلاف البلاد وأخت شقيقة أو لأب موافقة لها في الأوصاف المتقدمة. قال الشيخ خليفة بن حسن السوفي في نظمه لهذا الموضوع:

ومهر مثل ما به المثل رغب	في العرف فيها باعتبار ما طلب
من دين أو جمال أو من حسب	ومال أو مصر ومجد نسب
أو أختها شقيقة أو لأب	لا الأم والعمة فأب اللذ أبى

وقوله: (وباتحاد الشبهة المهر لتحد)؛ أي واتحد المهر في تعدد الوطاء (كغلط بغير) عالمة مراراً يظنها في الأولى زوجته عائشة وفي الثانية دعد وفي الثالثة حفصة وأولى إذا كان يظنها في الثلاث عائشة أما لو علمت كانت زانية لا شيء لها وتُحدُّ قوله: و(إلا) تتحد الشبهة بل تعددت كأن يطأ غير عالمة يظنها زوجته ثم أخرى يظنها أمته (تعدد) المهر عليه (كان تعدداً زني) بها؛ أي بالحرمة لغير العالمة أو لظنها أنه زوج، فيتعدد عليه المهر بتعدد الوطاء لتعذرهما مع تجرئه أو (إكراه بها) فيتعدد المهر بتعدد الوطاء على الواطئ.

قوله: (وصح) النكاح؛ أي ثبت (وليقض)؛ أي وليعط من ماله (إذا أعطته ما) والمعنى وإن أعطته سفينة بالغة لا تحسن التصرف في المال (ما ينكحها به) قدر مهر مثلها أو أكثر صح النكاح ويرد لها ما أعطته وجوباً ويجبر عليه إن امتنع منه فإن أعطته أقل من مهر مثلها رده لها وأعطها من ماله مهر مثلها لعدم اعتبار رضاها بدونها لسفها.

قوله: (وإن عفا عن نصف مهر البكر أب) والمعنى أنه يجوز عفو أبي البكر المجبرة كتيب صغيرة لا غير الأب ولو وصياً مجبراً عن نصف المهر قبل الدخول وبعد الطلاق جاز لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوا أَوْ يَعْفُوا الَّذِي يَكُونُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ لا قبل الطلاق هذا هو قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه،



وقال ابن القاسم: ويجوز عفو أب البكر عن نصف الصداق وقبله؛ أي الطلاق لمصلحة وهل هو؛ أي قول ابن القاسم وفاق لقول الإمام أو خلاف في الجواب تأويلان في قول المدونة: لا يجوز عفو الأب قبل الطلاق، ابن القاسم: إلا لوجه كعسر الزوج فيخفف عنه وينظره فيجوز ذلك إذا رضيت، وقال أبو الحسن: ظاهر قول مالك رضي الله تعالى عنه وإن كان نظراً، وبهذا يتجه كون قول ابن القاسم خلافاً، ومفهوم قبل الدخول أنه لا يجوز عفو بعدة، وبه صرح في الجلاب، واختصر عليه القرافي ولا فرق بين الرشيدة وغيرها ففي سماع محمد أن الصغيرة إذا دخل الزوج بها وافتضاها ثم طلقها قبل بلوغها فإنه لا يجوز العفو عن شيء من صداقها لا من الأب ولا من غيره.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله فصل شروط المهر... إلخ:

- 1 - قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: 24].
- 2 - وقوله ﷺ: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: 4].
- 3 - وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ عَلَيْكَ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِيبٌ﴾ [القصص: 27].
- 4 - وقوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: 24].
- 5 - وقوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ [النساء: 25].
- فتدل الآيتان الأخيرتان على أن المراد ماله بال من المال.
- 6 - وقوله: ﴿وَأَتَيْتُهُنَّ إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: 20].
- قال القرطبي: الآية دليل على جواز المغالاة في المهور؛ لأن الله تعالى لا يمثل إلا بمباح، وحكى ابن عبد البر الإجماع على ذلك.

والدليل على أنه لا حد للصداق:

- 7 - قوله ﷺ في الحديث المتفق عليه: «التمس ولو خاتماً من حديد».

8 - ومن حديث: أنس أن عبد الرحمن بن عوف رأى عليه النبي ﷺ أثر صفرة فقال: «ما هذا؟!» قال: تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب... الحديث. [رواه الجماعة].

9 - وورد في الخبر:

عن أبي العجفاء قال: سمعت عمر يقول: لا تغلوا في صداق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة كان أولاكم بها النبي ﷺ ما أصدق رسول الله ﷺ ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشر أوقية. [رواه أصحاب السنن وأحمد وصححه الترمذي].

10 - روى أحمد عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «إن أعظم النكاح أيسره مؤونة».

• فيه دليل على أن أفضلية النكاح مع قلة المهر وأن الزواج بمهر قليل مندوب إليه لأن المهر إذا كان قليلاً لم يستصعب النكاح من يريده فيكثر الزواج المرغوب فيه ويقدر عليه الفقراء، ويكثر النسل الذي هو أهم مطالب النكاح بخلاف ما هو واقع اليوم من التغالي في المهور والإسراف في الإنفاق على حفلات الزواج فإنه لا يتمكن منه إلا أرباب الأموال الطائلة، وبذلك يصعب النكاح على الفقراء الذين هم الأكثرية غالباً وإلى الله تعالى الشكوى وهو الموفق. اهـ. [من مواهب الجليل من أدلة خليل ج 3 ص 96 - 97].

11 - وعن أبي هريرة قال: كان صداقنا إذ كان فينا رسول الله ﷺ عشر أواقٍ وطبق بين يديه وذلك أربعمائة. [رواه أحمد والنسائي].

12 - وعن عبد الله بن ربيعة أن رجلاً من بني فزارة تزوج امرأة على نعلين فأجاز النبي ﷺ نكاحه. [رواه الترمذي وابن ماجه وأحمد].

13 - وعن أبي العجفاء السلمي قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: ألا لا تغلوا صداق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة لكان أولاكم بها النبي ﷺ ما أنكح شيئاً من بناته ولا نسائه فوق اثنتي عشرة أوقية وأخرى تقدمونها في مغازيكم قتل فلان شهيداً مات فلان شهيداً، ولعله أن يكون قد وقر عجز دابته أو وقر راحلته ذهباً ونفقة يتبغي تجارة فلا تقولوا

ذاكم ولكن قولوا كما قال النبي ﷺ: «من قتل في سبيل الله فهو في الجنة»  
[رواه أحمد والنسائي ورواه أبو رواد والترمذي وابن ماجه والبيهقي مختصراً على ما يختص  
بالصدق].

14 - وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «لو أن رجلاً أعطى  
امراً صداقاً ملء يديه طعاماً كانت حلالاً له» [رواه أحمد وأبو داود].

15 - وعن صهيب بن سنان قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما رجل  
أصدق امرأة صداقاً والله يعلم أنه لا يريد أداءه إليها فضرها بالله واستحل  
فرجها بالباطل لقي الله يوم القيامة وهو زان» [رواه أحمد والطبرني].

16 - وعن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «أيما امرأة نكحت على  
صداق أو حباء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح  
فهو لمن أعطاه وأحق ما أكرم به الرجل ابنته وأخته» [رواه أحمد].

17 - وعن ابن عباس أن النبي ﷺ حين تزوج علي فاطمة قال يا علي:  
«لا تدخل على أهلك حتى تقدم لهم شيئاً» فقال: ما لي شيء يا رسول الله  
قال: «أعطها درعك الحطمية» قال ابن أبي داود فقومت الدرع أربعمائة  
وثمانين درهماً. [رواه الطبراني في الكبير والأوسط وأحمد وأبو داود].

18 - وعن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن  
الخطاب قضى في المرأة إذا تزوجها الرجل أنه إذا أرخيت الستور فقد وجب  
الصدق.

19 - وعن مالك عن ابن شهاب أن زيد بن ثابت كان يقول: إذا دخل  
الرجل بامرأته فأرخيت عليهم الستور فقد وجب الصدق.

20 - وعن مالك أن سعيد بن المسيب كان يقول: إذا دخل الرجل  
بالمرأة في بيتها صدق الرجل عليها وإذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه.

21 - وقال مالك: أرى ذلك في المسيس إذا دخل عليها في بيتها  
وقالت: مسني وقال: لم أمسها صدق عليها فإن دخلت عليه في بيته فقال: لم  
أمسها وقالت: قد مسني صدقت عليه.

22 - وعن طاوس عن ابن عباس أنه قال في الرجل: يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسه ثم يطلقها ليس لها إلا نصف الصداق لأن الله يقول: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا قَرَضْتُمْ﴾.

23 - وعن ابن سيرين قال: الذي بيده عقدة النكاح الزوج.

24 - وعن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى طلقها فأرسل إليها بالصداق تاماً ف قيل له في ذلك فقال: أنا أولى بالفضل. [رواه الشافعي].

25 - وأخرج البخاري تعليقاً:

- وقال عمر: مقاطع الحقوق عند الشروط.

قال ابن حجر: وصله سعيد بن منصور من طريق إسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم قال: كنت عند عمر حيث تمس ركبتي ركبته فجاء رجل فقال: يا أمير المؤمنين تزوجت هذه وشرطت لها دارها وأني أجمع لأمري أو لشأني أن أنتقل إلى أرض كذا وكذا. فقال: لها شرطها.

**والدليل على قوله وقرر الوطاء له وإن حرام:**

26 - كموت واحد؛ أي ويثبت كل الصداق على الزوج بوطء من بالغ لمطيقه ولو كان وطنها وطناً حراماً كفي حيض أو هي صائمة صوم الفرض أو في دبرها، وذلك لاستيفائه سلعتها كما تقرر الصداق كاملاً بموت أحد الزوجين أو بموتهما معاً.

• قالوا: ولو كان الزوج غير بالغ وهي غير مطيقة، بل ويتقرر الصداق كله إن حصلت الخلوة بينهما وهي مسألة خلاف.

- قال البغوي: فذهب جماعة من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إلى أنه إن خلا بها ولم يمسه لا يجب لها إلا نصف الصداق.

- وذلك لحديث ابن عباس عند البغوي والبيهقي قال في الرجل: يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسه ثم يطلقها ليس لها إلا نصف الصداق؛ لأن الله

تعالى يقول: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَرْصَةً فَاخْذُوا مَا قُضِيَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 237]، وهو قول ابن عباس وابن مسعود، وبه أخذ الشافعي، وقال قوم: يجب لها جميع المهر.

- يروى ذلك عن ابن عمر قال: إذا أرخيت الستور فقد وجب الصداق ومثله عن زيد بن ثابت.

- وفي مصنف عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس أن عمر وعلياً قالا: إذا أرخيت الستور وغلقت الأبواب فقد وجب الصداق. قال الحسن: ولها المهر وعليها العدة.

### والدليل على قوله: كذا الشغار:

27 - ففي مصنف عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: نهى رسول الله ﷺ عن الشغار. اهـ. [وهذا الحديث أخرجه مسلم من طريق حجاج عن ابن جريج].

28 - وأخرج عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا شغار في الإسلام» [وهذا الحديث أخرجه الشيخان من طريق مالك عن نافع].

29 - وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سئل عطاء عن رجلين أنكح كل واحد منهما صاحبه أخته بأن يجهز كل واحد منهما بجهاز يسير لو شاء أخذ لها أكثر من ذلك قال: لا نهى عن الشغار. قلت: إنه قد أصدقا كلاهما قال: لا قد أُرخص كل واحد منهما على صاحبه من أجل نفسه.

30 - وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: ينكح هذا ابنته بكرراً بصداق وكلاهما يرخص على صاحبه من أجل نفسه قال: إذا سميا صداقاً فلا بأس؛ فإن قال: أجهز وتجهز فلا ذلك الشغار. قلت: فإن فوض هذا وفوض هذا قال: لا.

31 - وأخرج عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال: الشغار أن ينكح هذا هذا وهذا هذا بغير صداق إلا ذلك. اهـ منه.

## والدليل على قوله: والخلف في المنافع:

32 - ففي صحيح البخاري ما نصه: «باب التزويج على القرآن وبغيره صدق».

- حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان سمعت أبا حازم يقول: سمعت سهل بن سعد الساعدي يقول: إني لفي القوم عند رسول الله ﷺ إذ قامت امرأة فقالت: يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك فر فيها رأيك فلم يجبه شيئاً. ثم قامت فقالت: يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك فر فيها رأيك فقام رجل فقال: يا رسول الله أنكحنيها قال: «هل عندك من شيء؟» قال: لا قال: «اذهب فاطلب ولو خاتماً من حديد» فذهب وطلب ثم جاء فقال: ما وجدت شيئاً ولا خاتماً من حديد قال: «هل معك من القرآن شيء؟» قال: معي سورة كذا وسورة كذا قال: «فاذهب فقد أنكحتها بما معك من القرآن».

- قال الشوكاني: المراد بالمعينة هنا الحفظ عن ظهر قلبه.

- ووقع في رواية: أتقرؤهن على ظهر قلبك بعد قوله معي سورة كذا ومعني سورة كذا.

- ووقع في رواية من حديث أبي هريرة: سورة البقرة أو التي تليها كذا عند أبي داود والنسائي، ووقع في حديث ابن مسعود: نعم سورة البقرة وسورة من المفصل.

33 - وفي حديث ضميرة زوج رسول الله ﷺ رجلاً على سورة البقرة لم يكن عنده شيء.

34 - وفي حديث أبي أمامة زوج رسول الله ﷺ رجلاً من أصحابه امرأة على سورة من المفصل جعلها مهراً وأدخلها عليه وقال: علمها.

35 - وفي حديث أبي هريرة فعلمها عشرين آية وهي امرأتك.

36 - وفي حديث ابن عباس أزوجها منك على أن تعلمها أربع أو خمس سور من كتاب الله.

37 - وفي حديث ابن عباس وجابر: «هل تقرأ من القرآن شيئاً؟» قال: نعم إنا أعطيناك الكوثر قال: «أصدقها إياها».

- قال ابن حجر: ويُجمع بين هذه الألفاظ بأن بعضاً حفظ ما لم يحفظ بعض أو أن القصة متعددة.

- قال الشوكاني: والحديث يدل على جواز جعل المنفعة صداقاً ولو كانت تعليم القرآن.

- قال المازري: وهذا يبني على أن الباء للتعويض كقولك: بعثك ثوبي بدينار، قال: وهذا هو الظاهر وإلا لو كانت بمعنى الكلام على معنى تكرمه لكونه حاملاً للقرآن لصارت المرأة بمعنى الموهوبة والموهوبة خاصة بالنبي ﷺ.

- إلى أن قال:

وقال عياض: يحتمل قوله بما معك من القرآن وجهين أظهرهما أن يعلمها ما معه من القرآن أو مقداراً معيناً منه، ويكون ذلك صداقها.

- وقد جاء هذا التفسير عن مالك، ويؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة فعلمها من القرآن.

قال: وعين في حديث أبي هريرة مقدار ما يعلمها وهو عشرون آية قال: ويؤيده ما أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي من حديث أنس أن النبي ﷺ سأل رجلاً من أصحابه يا فلان: «هل تزوجت؟» قال: لا وليس عندي ما أتزوج به قال: «أليس معك قل هو الله أحد» [انظر نيل الأوطار].

وجواز النكاح على أن يعلمها قرآناً:

هو مذهب الشافعي وإسحاق والحسن بن صالح، وقال أحمد: إن ذلك لا يجوز ولها مهر مثلها إن وقع وبذلك يقول أصحاب الرأي ولأصحابنا في ذلك قولان؛ أظهرهما الجواز لما رأيت من الدليل.

- قال البغوي: وفي الحديث دليل جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن.

- قلت: وسوف يأتي للمصنف قوله وعلى الحذاق وأخذها وإن لم تشرط.

- قال البغوي: وفيه دليل على جواز أن يجعل منفعة الحر صداقاً،

وجملته أن كل عمل جاز الاستتجار عليه جاز أن يجعل صداقاً قال: ولم يجوز أصحاب الرأي ذلك.

- قلت: العجب ممن يأبى عن جعل منفعة الحر صداقاً وهو يقول في نفس الوقت: إن شرع من قبلنا إذا ورد في شرعنا أنه كان شرعاً لهم ولم يبين لنا كونه شرعاً لنا. ولا عدم ذلك أنه شرع لنا وقد ورد في القصص قول صالح مدين لموسى عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكُحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَابٌ﴾ الآية، ومعلوم أن أصحاب المذاهب اختلفوا في هذه المسألة.

- فقال الجمهور: يكون شرع من قبلنا والحالة هذه شرعاً لنا محتجين بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ الآية، وقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَتْهُ﴾ الآية، ويقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ الآية، وخالف الشافعي فقال: لا يكون شرع من قبلنا شرعاً لنا محتجاً بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ الآية، والمبحث معلوم في محله.

- غير أن أمثال العجب كون الإمام أبي حنيفة وأحمد يمتنعان والإمام مالك يتردد في مسألة توافق أصولهم، في الوقت الذي يؤيدها الدليل من السنة البالغة القمة في الصحة الأمر الذي جعل الشافعي يقول بها على الرغم من أنها تخالف أصوله لو لم يرد الدليل فيها بالذات والكمال لله ﷻ وهو ولي التوفيق. اهـ. [من مواهب الجليل من أدلة خليل ج 3 ص 103، 104، 105].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل سبعة وثلاثون 37 دليلاً ويتبعها الإجماع.



## فصل في تنازع الزَّوجَيْنِ

- 1 - فصل إذا تنازعا في الزوجية
  - 2 - ولو على سماع دف أو دخان
  - 3 - وورثت بشاهد مع اليمين
  - 4 - وقرب آخر ادعى إن قد سبق
  - 5 - وما عليهما اليمين إن لم
  - 6 - إنكاره زوجية إن أثبتت
  - 7 - واثنان مهما ادعيا زوجاً أقام
  - 8 - وإن بقدر المهر أو جنساً جلا
  - 9 - والقول قول الزوج من بعد البنا
  - 10 - وفي مناع البيت ضُمَّت بالحلف
- فليقم الذي ادعاها البينة  
إلا فلا حلف على المنكر بأن  
ميتاً ومن أقام شاهداً يبين  
ثانٍ فالاعتزال للحكم بحق  
يأت به وليس تطليقاً نُمى  
إلا إذا نواه فالإنكار بت  
بينة كل عليها الفسخ قام  
فافسخ إذا ما حلفا أو نكلا  
أو الطلاق أو ممات بينا  
ما للنسا اعتيد وإلا أخلف ووظف

- اشتمل هذا الفصل على عشرة 10 أبيات .

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) قول الأصل:

«فصل: إذا تنازعا في الزوجية ثبتت بيينة ولو بالسماع بالدف والدخان  
وإلا فلا يمين ولو أقام المدعي شاهداً، وحلفت معه وورثت وأمر الزوج  
باعترالها لشاهد ثانٍ زعم قربه؛ فإن لم يأت به فلا يمين على الزوجين،  
وأمرت بانتظاره لبينة قريبة ثم لم تسمع بينته إن عجزه قاضٍ مدعي حجة  
وظاهرها القبول إن أقر على نفسه بالعجز».

- إلى أن قال:

«ولو ادعاها رجلان فأنكرتهما أو أحدهما وأقام كل البينة فسخاً».

قوله: (فصل في) بيان أحكام (تنازع الزوجين) وما يناسبه قوله: (إذا تنازعا) المتنازعان للآزمان للتنازع أو الزوجان باعتبار دعوى أحدهما، وصلة تنازعا في الزوجية؛ أي كون أحدهما زوجاً للآخر، ونفيه بأن ادعاها أحدهما وأنكرهما الآخر (فليقم الذي ادعاها البينة) تتضمن شهادة العقد بل (ولو) شهدت (على سماع دف أو دخان) لطعام الوليمة، والمعنى أن شهادة السماع يثبت بها النكاح وهي كافية في ثبوته كشهادة القطع ولو لم يكن هناك دف ولا دخان. قال في أسهل المسالك:

وإن نزاع كان في التزويج من زوجة تأباه أو من زوج فمدعيه كلفوه البينة ولو سماعاً فاشياً قد أعلنه

- قال شارحه: فإن عجز المدعي عن إحضار عدلين يشهدان له بالعقد وأتى بجماعة كل واحد منهم يقول: لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلاناً زوج لفلانة إن كانت الدعوى من قبل المرأة وإن فلانة زوجة لفلان أو لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه عقد عليها وفشا ذلك عند الناس؛ أي شاع عند العامة والخاصة ثبت النكاح لدى القاضي، لو كانت الدعوى زوراً.

قوله: (إلا فلا حلف على المنكر بأن)؛ أي وإلا تكون بينة لمدعيها على منكرها فلا حلف على منكرها منهما لأن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجردهما ولعدم ثمرة توجهها لعدم انقلابها إذا نكل عنها إذ لا يقضي بنكول المدعى عليه مع حلف المدعي ولو أقام الشخص المدعي للزوجية منهما شاهد له بها. ولهذا قال في أسهل المسالك:

ولا يمين في نكول الجاحد ولو أتاه المدعي بشاهد

قوله: (وورثت بشاهد مع اليمين ميتاً) وإن أقامت المرأة شاهداً على ميت أنه زوج لها حلفت المرأة معه؛ أي الشاهد الذي أقامته على زوجيتها للميت وورثت الميت عند ابن القاسم لأن دعواها آلت إلى مال، قوله: (ومن أقام شاهداً يبين)؛ أي ومن ادعى على متزوجة بغيره أنه تزوجها قبله وأنها باقية على نكاحه وشهد له شاهد بهذا، وزعم أن له شاهداً ثانياً غائباً أمر الزوج الحائز لها أمر إيجاب باعتزالها؛ أي ترك استمتاعه بالزوجة المتنازع فيها لإتيان المدعي شاهد ثانٍ يشهد له بأنها زوجته على القطع زعم المدعي قربه؛

أي (قرب آخر) بحيث لا ضرر على الزوج الحائز لها في اعتزالها لمجيئه ونفقتها في مدة اعتزالها على من يقضي له بها، فإن ثبتت المقيم البيّنة فعليه نفقتها في مدة اعتزالها واستبرائها، ويفسخ نكاح الحائز، وترد إلى عصمة مقيم البيّنة ولا يستمتع بها إلا بعد استبرائها إن كان وطئها الحائز، وما عليها اليمين إن لم يأت به؛ أي فإن لم يأت المدعي به؛ أي الشاهد الثاني فلا يمين على واحد من الزوجين لرد شهادة الشاهد الأول، (وليس تطليقاً نفي إنكاره زوجية إن اثبتت)؛ أي وليس إنكار الزوج طلاقاً، لأن الإنكار على اعتقاده أنها ليست زوجته فله الاستمتاع بها، وعليه نفقتها وليس عليه تجديد عقد إلا أن يكون نوى بإنكاره الطلاق فيلزمه لملكه عصمتها. وهذا معنى قوله: (إلا إذا نواه)؛ أي الطلاق فإنكاره حينئذ يعد طلاقاً، وقوله: (واثنان هما ادعيا زوجاً أقام بيّنة)؛ أي ولو ادعاها؛ أي زوجية امرأة؛ أي رجلان بأن قال كل واحد منهما: هي زوجته فأنكرتهما أو صدقتهما أو أنكرت أحدهما وصدقت الآخر أو سكتت ولم تجب بشيء (واقام بيّنة كل) منهما على زوجيتها له، ولم يعلم الأول منهما واستوت البيّتان فالفسخ للنكاحين (قام) لاحتمال صدقهما كنكاح ذات الوليين اللذين جهل زمنهما. قال الشيخ خليفة بن حسن:

والرجلان ادعيا ذات رداً أو أنكرتهما معاً أو أحداً  
بيّنة أقام كل منهما فكالوَلِيَّيْنِ لفسخ انتمى

- وتضمن البيت (8، 9، 10) قول الأصل:

«وفي قدر المهر أو صفته أو جنسه حلفاً وفسخ».

- إلى أن قال:

«إلا بعد بناء أو طلاق أو موت فقوله بيمين».

- إلى أن قال:

«وفي متاع البيت فللمرأة المعتاد للنساء فقط بيمين وإلا فله بيمين ولها الغزل إلا أن يثبت أن الكتان له فشريكان، إن نسجت كلفت بيان أن الغزل لها وإن أقام الرجل بيّنة على شراء ما لها حلف وقضى له به كالعكس وفي حلفها تأويلان».

- قوله: (وإن بقدر المهر)؛ أي وإن تنازعا قبل البناء والموت والطلاق في قدر المهر بأن قالت: ثلاثين، وقال: عشرين، أو تنازعا في صفته بأن قال: بعشرة دنانير يزيدية، وقالت: محمدية مثلاً أو تنازعا في جنسه بأن قالت: بعشرة دنانير يزيدية وقال: بعبد حبشي مثلاً ولا بينة لأحدهما أو لهما أو لهما بينتان متكافتتان حلفا؛ أي الزوجان الرشيدان، وتبدأ الزوجة لأنها كبائع، ويقوم ولي غير الرشيد مقامه، وبعد الحلف منهما أو النكول منهما يفسخ النكاح؛ فإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضي للحالف ولا يفسخ إن كان اختلافهما في القدر أو الصفة؛ فإن كان في الجنس يفسخ حلفا أو نكلا أو حلف أحدهما ونكل الآخر وسواء أشبها أو لم يشبها أو أشبه أحدهما فقط.

- قال في أسهل المسالك:

وإن نزاع منهما في المهر	في الوصف أو في الجنس أو في القدر
قبل البناء أو الطلاق استحلفا	ويفسخ العقد إذا ما حلفا
وإن يكن بعدهما في الجنس	لها صداق المثل دون العكس
وإن يكن في قدرة أو الصفة	فالقول للزوج إذا واستحلفه

- وقول الأصل: «إلا بعد بناء أو طلاق أو موت» فقوله: بيمين لأنه كفوات السلعة في البيع، والحاصل أن النزاع إذا كان في القدر والصفة والجنس وكان قبل البناء والموت والطلاق يحلفان، ويفسخ العقد إذا حلفا أو نكلا، وأما إن كان الاختلاف بعد البناء أو الطلاق في الجنس بأن قالت: أصدقها ذهباً فقال: بل عبداً أو بدنة فلها صداق المثل؛ أي ما يساوي صداق مثل المرأة من مثل هذا الرجل فما حكم به أهل المعرفة كان لها ولا كلام للزوج، وأما إن كان بعدهما؛ أي بعد البناء والطلاق وكان الاختلاف في القدر والصفة فالقول للزوج دون الزوجة باليمين؛ فإن حلف حكم على الزوجة بقبول ما حلف عليه، وإن نكل حلفت الزوجة على ما ادعته ما لم ينقص عما ادعاها الزوج، مثال ذلك: إذا قالت بعد البناء أو بعد الطلاق أصدقني شاة، وقال: بل أصدقته بدنة قضي لها بالبدنة من غير يمين نظراً لاعتراف الزوج إن كان رشيداً.

(وفي متاع البيت)؛ أي وإن تنازعا قبل البناء أو بعده في متاع البيت الكائن فيه (ضمت) المرأة (بالحلف)؛ أي باليمين المعتاد للنساء كحلي وملبوس امرأة؛ أي ما اعتيد للنساء (والإلا)؛ أي وإن لم يكن المتنازع فيه معتاد للنساء فقط، بأن كان معتاداً للرجال فقط أو معتاداً لهما ولو محرماً على الرجال كخاتم ذهب جرى العرف باتخاذ الرجال فله؛ أي للزوج المتنازع فيه يمين لا أن يكون في حوزها الخاص بها. قال في أسهل المسالك:

وفي متاع البيت معتاد النساء فقط لهما مع اليمين أسسا  
 إن ادعى الزوج الذي يعتاد له أو إذا اشترك باليمين حصله  
 وللنساء الغزل ما لم يثبت كتانه فأشركهما بالنسبه

- قال شارحه:

والحاصل أن أمتعة البيت ثلاثة أقسام:

1 - قسم معتاد للنساء فالقول فيه للمرأة مع يمينها.

2 - وقسم معتاد للرجال فالقول فيه للرجل مع يمينه أيضاً.

3 - وقسم مشترك بينهما فالقول فيه للرجل مع يمينه أيضاً.

- ووجه اشتراك الرجل في أواني الصيني والنحاس ونحوها أن المرأة تباشر شراء هذه الأشياء من الذين يجلبون السلع بالبيوت وتأخذ ثمنها من الزوج غالباً وتدفعه لأربابها وتارة تأخذ ذلك من خاصة مالها المتكون عندها من صنعة كخياطة وضمفر ونسج وما أشبه ذلك، ووجه اشتراك المرأة في بقية الأمتعة احتمال كون بعضها أتت به من أهلها. اهـ.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

• لم نعثر عليه من الأدلة من الكتاب والسنة لكن لا بأس أن نرد ما ثبتت به الزوجية من الأمارات والعوائد مثل الدخان وضرب الدفوف إذا وقع نزاع في الزوجية.

1 - فقد روى عن القاسم بن محمد عن عائشة بإسناد غريب قالت: قال رسول الله ﷺ: «أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف» [أخرجه الترمذي في النكاح، وفي إسناده عيسى بن ميمون الأنصاري وهو

ضعيف غير أنه مروى من حديث الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت: جاء النبي ﷺ فدخل حين بنى علي فجلس على فراشي كمجلسك مني فجعلت جواريات لنا يضربن بالدف ويندبن من قتل من آبائي يوم بدر إذ قالت إحداهن: وفينا نبي يعلم ما في غد فقال: «دعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين».

- قال البغوي: هذا حديث صحيح.

- قلت: وهو في البخاري (باب ضرب الدف في النكاح والوليمة).

2 - وفي البخاري أيضاً:

- عن عائشة أنها زقت امرأة إلى رجل من الأنصار فقال نبي الله ﷺ:

«يا عائشة ما كان معكم لهو فإن الأنصار يعجبهم اللهو».

- قال ابن حجر في فتح الباري:

قوله: (ما كان معكم لهو) في رواية شريك قال: فهل بعثتم معها جارية

تضرب بالدف، وتغني. قلت: تقول: ماذا؟! قال: تقول:

أتيناكم أتيناكم      فحيانا وحياكم  
لولا الذهب الأحمر      برما حلت بواديكم  
ولولا الحنطة السمرا      ما سمنت عذاريكم

3 - وفي البغوي:

- عن محمد بن حاطب الجمحي عن النبي ﷺ فصل ما بين الحلال

والحرام الصوت والدف في النكاح.

- قال البغوي: وقوله الصوت، فبعض الناس يذهب به إلى السماع وهذا

خطأ إنما معناه الصوت واضطرب الصوت به. اهـ منه.

- قلت: حمل الصوت هنا على السماع أرى أنه صواب.

4 - وقال في فتح الباري:

- وأخرج النسائي من طريق عامر بن سعد عن قرظة بن كعب وأبي

مسعود الأنصاريين قال: إنه رخص لنا في اللهو عند العرس. الحديث

وصححه الحاكم والطبراني من حديث السائب بن يزيد عن النبي ﷺ، وقيل له: أترخص في هذا؟ قال: «نعم إنه نكاح لا سفاح أشيدوا النكاح».

- وأيضاً فإن حديث الربيع المتقدم فيه الإقرار على الضرب بالدف والغناء في العرس وكذا في حديث عائشة ولا سيما في رواية شريك له، وبالله التوفيق.

- هذا دليل على أن النكاح يثبت بالدف والدخان.

تنبيه:

ذكر ابن حجر أن المرأة الأنصارية التي زفتها عائشة هي الفارعة بنت أسعد بن زرارة أوصى بها أبوها إلى النبي ﷺ فزوجها من نبيط بن جابر الأنصاري، وأما الدخان فلم أجد ذكر الدخان في شيء من السنة إلا ما ذكر الحطاب في حاشيته عند قول خليل: (الوليمة مندوبة بعد البناء يوماً) قال: يؤيده ما روي أن رسول الله ﷺ مر هو وأصحابه ببني زريق فسمعوا غناً ولعباً فقال: «ما هذا؟!» فقالوا: نكاح فلان يا رسول الله فقال: «كمل دينه هذا النكاح لا السفاح ولا نكاح حتى يسمع دف أو يرى دخان». وبالله التوفيق.

والدليل من أقوال العلماء:

1 - قال الشافعي: إذا اختلفا في قدر مهر أو صفته تحالفا ثم يفسخ النكاح، ويجب مهر المثل. [قاله في المنهاج مغني المحتاج ج 3 ص 242].

2 - وقال أحمد: إذا اختلفا في قدر المهر ولا بينة على مبلغه، فالقول قول من يدعي مهر المثل منهما، فإن ادعت المرأة مهر مثلها أو أقل فالقول قولها وإن ادعى الزوج مهر المثل أو أكثر فالقول قوله. [المغني ج 6 ص 707].

3 - وقال أحمد: إذا اختلفا في قبض المهر فالقول قوله سواء كان ذلك قبل الدخول أو بعده. [قاله في المغني ج 6 ص 709].

- قال: وبه قال سعيد بن جبير والشعبي وابن شبرمة وابن أبي ليلى والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي. [قاله في المغني أيضاً].

## فصل في الوليمة

- 1 - فصل وليمة تلي البناء اندب يوماً وحنماً أن تعين أجب
- 2 - إن عدم المؤذي ومنكر وضر زحمة أو إغلاق باب دون قر
- 3 - لا مع مباح لعب ولو لذي قدر وهل يلزمه الأكل خذي
- 4 - ودون إذن قد عصى من قد دخل وكره نشر الطعم للنهبة حل
- 5 - وأخذ ما قد ضمه الغير احظل وجاز طبلة ولو لرجل
- 6 - قلت سوى أن جر للحرام كما ترى في غالب الأنام

- اشتمل هذا الفصل على ستة 6 آيات تضمنت قول الأصل:

«فصل: الوليمة مندوبة بعد البناء يوماً تجب إجابة من عين وإن صائماً إن لم يحضر من يتأذى به، ومنكر كفرش حرير وصور على كجدار لامع لعب مباح ولو في ذي هيئة على الأصح، وكثرة زحام وإغلاق باب دونه وفي وجوب أكل المفطر. تردد، ولا يدخل غير مدعو إلا بإذن، وكره نشر اللوز والسكر لا الغربال ولو لرجل، وفي الكبر والمزهر ثالثها، يجوز في الكبر ابن كنانة، وتجوز الزمارة والبوق».

قوله: (فصل وليمة): وهي طعام العرس (تلي)؛ أي بعد (البناء) اندب يوماً؛ أي قطعة من الزمن يحصل الاجتماع فيها لأكلة واحدة، يكره تكرارها إلا أن يكون المدعو غير الأول قوله: (وحنماً أن تعين أجب)؛ أي تجب إجابة من عين لها بالشخص صريحاً أو ضمناً ولو بكتاب أو برسول ثقة يقول رب الوليمة: ادع فلاناً أو أهل محلة كذا أو أهل العلم أو المدرسين وهم محصورون لأنهم معنيون حكماً، لا غير محصورين كادع من لقيت أو من شئت أو العلماء وهم غير محصورين، (إن عدم للمؤذي)؛ أي إن لم يحضر من



يتأذى به المدعو لأمر ديني كمن نشأتهم الوقوع في أعراض الناس؛ فإن حضر من ذكر لم تجب الإجابة، وإن لم يكن هناك منكر كفرش حرير يجلس هو أو غيره عليه بحضرته أو استعمال آنية فضة أو ذهب أو سماع ما يحرم استماعه من غوانٍ وآلة ولو بمكان آخر غير مكان الجلوس إن سمع أو رأى. قال في أسهل المسالك:

وندبت وليمة بعد البنا إتيانها فرضاً على من عينا  
ولو يكون صائماً فيحضر إلا إذا ما كان فيها منكر

(وضر زحمة) فإن وجدت جاز التخلف عنها، (أو إغلاق باب نون قر)؛ أي وإن لم يكن إغلاق باب دونه، فإن علم ذلك ولو لمشاورة جاز التخلف، وأما إغلاقه لخوف الطفيلية فلا يبيح التخلف للضرورة، ومن الأعذار المسقطة بُعد المكان جداً، بحيث يشق على المدعو الذهاب إليه عادة ومرض وتمريض قريب وشدة وحل أو مطر أو خوف على مال قياساً على الجمعة، وألا يكون على رؤوس الأكلين من ينظر إليهم، وإلا يفعل طعامها لقصد المباهاة والفخر، وكذا إذا كان في البيت كلب لا يحل اقتناؤه أو كان في الطعام شبهة كطعام المكاس أو خص بالدعوة الأغنياء. وقد نظم الشيخ التاودي شروط إجابة الدعوة للوليمة بقوله:

من مسلم من غير بعد أو وحل أو حذر أو نظر قوم من أكل  
أو قصد الفخر بما به فعل أو أكل المدعو ثوماً أو بصل  
أو خلط النساء بالرجال أو عرف الداعي بسوء الحال  
أو كان امرأة وليس محرماً أو امردا يخاف منه المأثما  
وإن دعاك اثنان قدم أولاً وإن تساويما فأذني منزلا

(لا مع مباح لعب)؛ أي لا يجوز التخلف عن إجابة دعوة الوليمة مع لعب مباح (ولو لذني قدر)؛ أي هيئة على الأصح، واحترز عن غير المباح كمشي على جبل، وجعل خشبة على جبهة إنسان وصعود آخر عليها فإنه يبيح التخلف. [قاله في سماع أشهب].

(وهل يلزمه الأكل خذي)؛ أي في وجوب أكل المفطر وعدم وجوبه لما

فيه من تطيب خاطر رب الوليمة وهو الظاهر، قال في الرسالة: وأنت في الأكل بالخيار، (أو دون إذن قد عصي من قد نخل)؛ أي ولا يدخل غير مدعو؛ أي يحرم عليه الدخول إلا بإذن فيجوز مع حرمة مجيئه بلا إذن وهذا ما لم يكن تابعاً لذي قدر يعلم أنه لا يجيء وحده عادة فلا يحرم فيما يظهر لأنه مدعو حكماً بدعوى متبوعه، وقوله: (وكره نثر الطعام) كان الأولى له أن يقول: وكره نثر اللوز ليوافق ما في الأصل (للنهب)؛ أي لأجل الانتهاب، وأما إحضاره في إناء من غير نثر فإن خص به أعيان الناس دون غيرهم حرم وإن كان يأكل منه جميع الناس بهداوة وهو جائز أو (لخذاً ما قد ضمه الغير احظل)؛ أي وأخذ أحدهم ما في يد صاحبه احظل؛ أي امنع، (وجاز طبلة) وهو المعروف بالطارة المغشى بجلد من جهة واحدة (ولو لرجل) بل يندب في النكاح لقوله ﷺ: «اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف».

قلت: (سوى إن جر للحرام) كاختلاط النساء بالرجال وبالمخنثين فإنه حرام قطعاً قال في الأصل: «وفي جواز الكبر - بفتح الكاف والباء - وهو الطبل الكبير المدور من الجهتين والمزهر - بكسر الميم - كمنبر طبل مربع مغشى من الجهتين، ثالثها يجوز في الكبر دون المزهر فيكره ابن كنانة قال: ويجوز الزمارة والبوق النفير جوازاً مستوى الطرفين، وقيل: يكرهان وهو قول مالك في المدونة، وأما بقية الآلات من ذوات الأوتار فالراجح حرمتها حتى في النكاح والله أعلم. اهـ. [من الأصل مبسوطاً بكلام شارحه الدردير].

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله فصل وليمة على البنا اندب... إلخ:

- 1 - قوله تعالى: ﴿إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ [الأحزاب: 52].
- 2 - عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «إذا دعيت أحدكم لوليمة فليأتها» [رواه الخمسة].
- 3 - وللبخاري: «فكفوا العاني وأجيبوا الداعي وعودوا المرضى».
- 4 - عن أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى رسول الله ﷺ وبه أثر صفرة فسأله رسول الله ﷺ فأخبره بأنه تزوج فقال له رسول الله ﷺ:

«كم سقت إليها؟» فقال: زنة نواة من ذهب فقال له رسول الله ﷺ: «أولم ولو بشاة» [رواه مالك في الموطأ والبخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به وتابعه سفيان بن عيينة عند البخاري وشعبة عند مسلم كلاهما عن حميد نحوه وله طرق في الصحيحين].

5 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من يأتيها ويدعى إليها من أبابها ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله ﷺ».

6 - وكان أبو هريرة يقول: شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ﷺ. [رواهما البخاري ومسلم وأبو داود].

7 - ولأبي داود: «من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله ومن دخل على غير دعوة دخل سارقاً وخرج مغيراً».

8 - وجاء رجل يقال له: أبو شعيب إلى غلام له لحام فقال: اصنع لي طعاماً يكفيني خمسة فإني رأيت في وجه رسول الله ﷺ الجوع فصنع طعاماً ثم أرسل إلى النبي ﷺ فدعاه وجلساه الذين معه فلما قام النبي ﷺ اتبعهم رجل لم يكن معهم حين دعوا فلما انتهى رسول الله ﷺ إلى الباب قال لصاحب المنزل: «إنه اتبعنا رجل لم يكن معنا حين دعوتنا فإن أذنت له دخل» قال: فقد أذنا له فليدخل. [رواه الترمذي والشيخان].

9 - ولأصحاب السنن:

«طعام أول يوم حق وطعام يوم الثاني سنة وطعام يوم الثالث سمعة ومن سمع سمع الله به».

10 - ولأبي داود وأحمد:

«إذا اجتمع الداعيان فأجب أقربهما باباً فإن أقربهما باباً أقربهما جواراً وإن سبق أحدهما فأجب الذي سبق».

11 - وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو نحوه» [رواه مسلم وأبو داود].

12 - وعن أبي أسيد الساعدي أنه دعا رسول الله ﷺ في عرسه وكانت امرأته يومئذ خادمهم وهي العروس فلما أكل رسول الله ﷺ سقته نقيع تمر كانت نفعته من الليل. [رواه الشيخان في الأشربة].

13 - وعن أنس قال: أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاثاً يبني عليه بصفية بنت حبي فدعوت المسلمين إلى وليمة فما كان فيها من خبز ولا لحم أمر بالأنطاع فالتى فيها من التمر ولأقط والسمن فكانت وليمته فقال المسلمون: إحدى أمهات المؤمنين أو مما ملكت يمينه فقالوا: إن حجبتها فهي من أمهات المؤمنين وإلا فمما ملكت يمينه، فلما ارتحل وطئ لها خلفه ومد الحجاب بينها وبين الناس. [رواه الخمسة إلا أبا داود].

14 - وعنه قال: ما رأيت النبي ﷺ أولم على أحد من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود].

15 - وعنه قال: كان أبي بن كعب رضي الله عنه يسألني عن الحجاب وكنت أعلم الناس به أصبح النبي ﷺ عروساً بزينب وكان تزوجها بالمدينة فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار فجلس مع النبي ﷺ رجال بعد ما قام القوم حتى قام رسول الله ﷺ فمشى ومشيت معه حتى بلغ باب حجرة عائشة ثم ظن أنهم قد خرجوا فرجع فرجعت معه فإذا هم جلوس مكانهم فرجع فرجعت الثانية حتى بلغ حجرة عائشة فرجع فرجعت فإذا هم قد قاموا فضرب بيني وبينهم بالستر وأنزل الله آية الحجاب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا إِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَسْتَجِبِينَ لِجِدْبِ إِنْ ذَلِكَ كَانَ يُوْذَى النَّبِيُّ فَيَسْتَجِبْ مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَجِبْ مِنْ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ...﴾ [رواه الشيخان والترمذي].

16 - وكان ابن عباس يقول: إن النبي ﷺ نهى عن طعام المتباريين أن

يؤكل.

17 - وأضاف رجل علياً عليه السلام فصنع له طعاماً فقالت فاطمة: لو دعونا رسول الله صلى الله عليه وآله فأكل معنا فدعوه فجاء فوضع يده على عضادتي الباب فرأى القرام قد ضرب به في ناحية البيت فرجع فقالت فاطمة: الحقه فانظر ما أرجعه فتبعته فقلت: يا رسول الله ما ردك؟! فقال: «إنه ليس لي أو لنبي أن يدخل بيتاً مزوقاً». [رواهما أبو داود].

### ○ حجة من كره النار والانتهاج منه:

18 - عن زيد بن خالد أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله ينهى عن النهبة والخلسة. [رواه أحمد].

19 - وعن عبد الله بن زيد الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن المثلة والنهبي. [رواه أحمد والبخاري].

20 - وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «من انتهب فليس منا» [رواه أحمد والترمذي وصححه].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة في هذا الفصل عشرون (20) دليلاً.

## فصل في القسم بين الزوجات

- 1 - فصل وللزوجات قسم في المبيت
- 2 - بشرع أو طبعاً كرتقاً وحرماً
- 3 - وبثلاث الشيب القضاء على
- 4 - إلا لحاجة دخوله على
- 5 - أن ترضى أثرة كذا شراء يوم
- 6 - ولتعظ الناشز ثم اهجر وثم
- 7 - وإن تعذر صلاح الزوجين
- 8 - فإن أساء الزوج طلق بلا
- 9 - وإن أساء الخلف قيل طلقا
- 10 - وحكم غير العدل كالأنثى بطل
- 11 - وإن يقم زوجان واحداً فكاف
- 12 - وهي لها الطلاق إن رأى الشهود

- اشتمل هذا الفصل على اثنتين عشر 12 بيتاً.

- تضمن البيت (1، 2، 3، 4، 5) قول الأصل:

«فصل: إنما يجب القسم للزوجات في المبيت وإن امتنع الوطاء شرعاً أو طبعاً كمحرمة أو مظاهر منها ورتقاء لا في الوطاء إلا لأضرار ككفه لتتوفر لذاته لأخرى».

- إلى أن قال:

«وقضى للبكر بسبع وللثيب بثلاث، ولا قضاء ولا تجاب لسبع ولا

يدخل على ضررتها في يومها إلا لحاجة، وجاز الأثرة عليها برضاها بشيء أو لا كإعطائها على إمسакها، وشراء يومها منها، ووطء ضررتها بإذنها، والسلام بالباب، والبيات عند ضررتها إذا أغلقت بابها دونه».

- قوله: (فصل في) بيان (القسم بين الزوجات) والنشوز وما يناسبهما (فصل وللزوجات) المطيقات سواء كُنَّ مسلمات أو كتابيات أو مختلفات حرائر أو إماء (قسم) واجب على الزوج (في المبيت) عند كل واحد ليلة واليوم الذي يليها ويجوز بأكثر إن رضيا به لا يجب القسم بين الزوجات في الوطء، فيترك فيه لطبعته في كل حال والقسم واجب وإن كان الوطء أفيت؛ أي منع بشرع أو منع الوطء طبعاً كالحيض والمرض (كرتقاً)؛ أي مسدودة الفرج (أو حرم)؛ أي محرمة بحج أو عمرة وحائض ونفساء ومظاهر منها ومولى.

(وحرم)؛ أي منع (كف) عن الوطء لأجل الإضرار ككفه عن وطء إحدى زوجاته مع ميل طبعه إليه (لتقوى) لذته للأخرى فيجب عليه ترك الكف لأنه إضرار ولا حرج عليه أن ينشط للجماع في يوم هذه دون الأخرى إلا أن يفعله ضراراً أو يكف عن هذه للذته في الأخرى فلا يحل. قال في أسهل المسالك:

وفي المبيت القسم للزوجات محتتم والعدل بالعادات  
ولو صبيهاً أو عن الوطء امتنع شرعاً وطبعاً مثل حيض أو وجع

- فمن جحد وجوب ذلك فهو مرتد يستتاب ثلاثة أيام؛ فإن تاب وإلا قتل كفراً لا حداً ومن أقر بوجوب ذلك ولم يعدل بين نسائه كان عاصياً لله ولرسوله لا تقبل شهادته لتركه أمراً واجباً بالشرع. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

والعدل بين زوجة وأخرى فرض أكيد في الكتاب يقرأ  
وذاك في المبيت حتى لو منع من وطئها عذر كحيض أو وجع  
إلا إذا افترقن في البلاد فذاك موكول إلى اجتهاد  
وفي سوى المبيت ذاك يجري حسب عادة في ذاك القطر  
والقسم في الوطء وفي المحبة فذاك شيء خاضع للرجبة

قوله: (وبثلاث الثيب القضاء على زوج) يعني أن من تزوج ثيباً على زوجه

أو أكثر مكثت عندها ثلاث ليالي متواليات وجوباً ثم يقسم بعد ذلك (كسبع البكر شرعاً) يعني أن من تزوج بكراً على زوجته أو أكثر يجب عليه أن يخص البكر التي تزوجها متأخرة بسبع ليالي متوالية فقط فلا تجاب لأكثر، ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وخصت البكر بسبع إن طرا عرس وثيب ثلاث لا مرا  
وقوله: (واحتظلا إلا لحاجة بخوله على ضررتها)؛ أي ولا يدخل؛ أي يحرم أن يدخل الزوج على ضررتها - بفتح الضاد وتشديد الراء -، والضمير لصاحبة اليوم في يومها في كل حال إلا دخوله على ضررتها في يومها لحاجة غير الاستمتاع كأخذ ثوب ونحوه، قوله: (وحللاً أن ترضى اثره)؛ أي وجاز للزوج الأثره - بضم الهمزة وسكون المثناة وفتحها -؛ أي الإيثاره والزيادة في المبيت لأحد الزوجتين أن ترضى؛ أي برضاها، (كذا شراء يوم) وجاز للزوج أو للضرة شراء يوم؛ أي يوم إحدى الزوجتين كان العوض على الاستمتاع أو عن إسقاط الحق، وتختص الضرة بما اشترته ويخص الزوج بما شاء بما اشتراه، وقول الناظم: (وإن تغلق لدى الضرة نوم) يشير إلى قول الأصل: «والبيات عند ضررتها إذا أغلقت بابها دونه». ولم يقدر يبيت بحجرتها. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وجاز أن يبيت عند الضرة إن غلقت عنه بويب الحجرة  
- والمعنى: أنه يجوز له أن ينام عند ضررتها إذا أغلقت بابها دونه ولم يقدر على أن يبيت بحجرتها أمام الباب المغلوق خوف من نحو سبع أو ظالم فإن قدر على البيات بحجرتها فلا يجوز له البيات عند ضررتها.

- وتضمن البيت (6، 7، 8، 9، 10، 11، 12) قول الأصل:

«ووعظ من نشزت ثم هجرها ثم ضربها إن ظن إفادته وبتعديه زجره الحاكم وسكنها بين قوم صالحين إن لم تكن بينهم وإن أشكل بعث حكمين وإن لم يدخل بها من أهلها إن أمكن، وندب كونهما جارين وبطل حكم غير العدل وسفيه وامرأة وغير فقيه لذلك، ونفذ طلاقهما وإن لم يرض الزوجان والحاكم ولو كانا من وجهتهما لا أكثر من واحدة أوقعا، وتلزم إن اختلفا في



العدد، ولها التطبيق بالضرر البيّن ولو لم تشهد البينة بتكرّره وعليهما الإصلاح؛ فإن تعذّر فإن أساء الزوج طلقاً بلا خلع وبالعكس ائتمناه عليها أو خالعا له ينظرهما وإن أساءاً معاً، فهل يتعين الطلاق بلا خلع أو لهما أن يخالعا بالنظر».

- إلى أن قال:

«وللزوجين إقامة واحدٍ على الصفة وفي الوليين والحاكم تردد».

- قوله: (ولتعظ) أيها الزوج الزوجة (الناشز)؛ أي من نشزت؛ أي خرجت عن الطاعة أو خرجت بلا إذن أو ترك حقوق الله تعالى كغسل الجنابة والصلاة وصيام رمضان فليعظها الزوج بما يلين قلبها للرجعة في ثواب الطاعة والخوف من عقاب المعصية (ثم اهجر) ثم إن لم يفد الوعظ فاهجرها أيها الزوج اترك الاستمتاع بها والنوم معها في فراش واحد لمدة شهر أو أكثر، ثم إن لم يفد ذلك اضربها ضرباً غير مبرح وهو الذي لا يكسر عظماً ولا يشين جارحة إن ظننت إفادة ذلك؛ فإن تحققت أو ظنت عدم إفادة ذلك فلا تضربها لأن الوسيلة إذا لم يترتب عليها المقصود لا تشرع وأما الوعظ والهجر فلا يشترط فيها ظن الإفادة لعدم تأثيرهما في الذات، زاد في الأصل: وبتعديه زجره الحاكم. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وعظ الرجل من قد نشزت      والهجر في الفراش أيضاً قد ثبت  
وجاز ضربها بقدر العرف      وحاكم يزجره في العنف

(وإن تعذر صلاح الزوجين بعث من أهلها الحكيمين) والمعنى: إذا أشكل أمر الزوجين؛ أي دام إشكاله ولم يقدر الحاكم على الإصلاح بينهما بعث حكيمين عدلين فقيهين يحكمان بين الزوجين (فإن أساء الزوج) ولم ترض الزوجة بالإقامة معه وطلبت الطلاق (طلقاً)؛ أي الحكيمين الزوجة (بلا خلع)؛ أي تدفعه لهما في نظير حل عصمتها من الزوج (وإن تسيء الزوجة) ائتمناه؛ أي الزوج عليها؛ أي الزوجة وأوصياها بالصبر على إساءتها وأبقياها في عصمته إن تحققت أنه لا يتجاوز الحق معها بعد ائتمانه عليها إذ لا يلزم من انفرادها بالإساءة في الماضي عدم إساءته إياها في المستقبل أو خالعا له؛ أي طلقها

عليه بمال منها بنظريهما أي الحكمين ولو زاد على صداقها إن أراد الزوج فراقها واستوت المصلحة فيه وفي بقائها وائتمانه فإن تعينت في أحدهما وجب.

(وإن أساء)؛ أي الزوجان؛ أي ثبتت إساءة كل منهما ففيها (الخلف) بين العلماء (قيل طلقاً) بلا خلع؛ أي مال من الزوجة إلى الزوج (وقيل خلعا)؛ أي يطلقان بمال من الزوجة، وقد تقدم قول الأصل: «وإن أساء معاً فهل يتعين الطلاق بلا خلع أو لهما أن يخالعا بالنظر وعليه الأكثر؟ تأويلان» قال في الدردير وفي الشبرخيتي: إن قوله: (وعليه الأكثر) راجع للقول الأول، ولم نر في كلامهم رجوعه للثاني؛ أي فكان على المصنف تقديمه على قوله: أولهما.

وقوله: (وحكم غير العدل) وقع للناظم تقديم وتأخير في هذا الموضوع لأن قوله: وبطل حكم غير العدل مقدم على قوله: وعليهما الإصلاح... إلخ؛ أي وحكم غير العدل في الشهادة باطل في التحكيم (كالانثى)؛ أي المرأة لو كانت عدلاً وبطل حكم سفيه؛ أي مبذر ماله في الشهوات ولو مباحة، (أو لحكم ذا جهل)؛ أي غير الفقيه؛ أي غير عالم بالأحكام الشرعية بالنشوز وضرر الزوجين إذ شرط حُكْم من وُلِّي الحكم في أمر عِلْمُهُ، بأحكامه الشرعية (وإن يقم زوجان واحداً) على الحكم بينهما بدون رفع للحاكم على الصفة متصف بصفة الحكمين من العدالة والفقه بأحكام ضرر الزوجين في التوضيح جاز إقامة واحد هنا، ولم يجز في جزاء الصيد إلا اثنان مع ورود نص القرآن باثنين فيهما؛ لأن جزاء الصيد حق الله تعالى فلا يجوز لأحد إسقاطه وهذا حق الزوجين فلهما إسقاطه.

- ثم أشار الناظم إلى مسألة قدمها في الأصل على هذا الموضوع وهي قوله في الأصل كما سبق: «ولها التطليق بالضرر البين ولو لم تشهد البينة بتكرره» كهجرها بلا موجب شرعي وضربها كذلك وسبها نحو: يا بنت الكلب يا بنت الكافر يا بنت الملعون كما يقع كثير من رعاك الناس ويؤدّب على ذلك زيادة على التطليق كما هو ظاهر، وكوطئها في دبرها لا يمنعها من حمام وفرجه وتأديبها على ترك الصلاة أو تسر أو تزوج عليها ومتى شهدت بينة بأصل الضرر فلها اختيار الفراق. وهذا معنى قوله: (وهي لها)؛ أي للزوجة

(الطلاق) من الزوج المضر بها (إن رأى الشهود بين ضررها ولو لم ير عود)؛ أي رجوعاً إلى الضرر ولها اختيار البقاء معه ويزجره الحاكم ولو سفيهة أو صغيرة ولا كلام لوليها في ذلك. قال الشيخ خليفة بن حسن في نظمه:  
وجاز تطلقها بالضرر ولو بلا شهادة التكرار

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل وللزوجات قسم في المبيت:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ وَاللِّزْجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 288].

2 - ﴿وَعَايَرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19].

3 - ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾ وَكُنْ سَتَّابِعِينَ أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٢٩﴾﴾ [النساء: 128، 129].

4 - ﴿وَالَّذِي نَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعُظْمُهُمْ وَالْفَجْرُوهُنَّ فِي الْمَصَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أظْفَعَكُمْ فَلَا تَبْعُوا عَلَيْهِنَّ سَكِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ [النساء: 34].

5 - ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَكُنْتُمْ وَرَبِحْتُمْ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلِكُوا فَوَاجِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: 3].

6 - عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل» [أخرجه أبو داود في النكاح (باب القسم بين النساء) وأخرجه الترمذي في النكاح (باب ما جاء في التسوية بين الضرائر) وأخرجه ابن ماجه والدارمي وصححه ابن حبان].

والدليل على قوله: وبثلاث الثيب القضاء على الزوج... إلخ:

7 - عن أنس رضي الله عنه قال: من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم.

- قال أبو قلابة: ولو شئت لقلت: رفعه إلى النبي ﷺ. [رواه الأربعة].

8 - وعن أم سلمة أن رسول الله ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثاً وقال: «إنه ليس بك على أهلِكَ هوان إن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لنسائي» [رواه مسلم وأبو داود].

9 - ولمسلم:

«إن شئت زدتك وحاسبتك به للبكر سبع وللثيب ثمان».

**والدليل على قوله: وحلاً أن ترضى أثرة:**

10 - ففي صحيح البخاري:

حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا زهير عن هشام عن أبيه عن عائشة أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة، وكان النبي ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سودة.

11 - قال في فتح الباري:

وأخرج ابن سعد بسند رجاله ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسلأ أن النبي ﷺ طلق سودة فقعدت له في طريقه فقالت: والذي بعثك بالحق ما لي في الرجال حاجة ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة فأنشدك بالذي أنزل عليه الكتاب هل طلقنتي لموجدة وجدتها علي؟! قال: «لا». قالت: فأنشدك لما راجعتني قالت: فإني قد جعلت يومي وليلتي لعائشة حبة رسول الله ﷺ. اه منه بلفظه.

12 - وقال ابن قدامة: وروى ابن ماجه:

- عن عائشة أن رسول الله ﷺ وجد على صفية بنت حيي في شيء فقالت صفية لعائشة: هل لك أن ترضي عني رسول الله ﷺ ولك يومي فأخذت خماراً مصبوغاً بزعفران فرشته ليفوح ريحه ثم اختمرت به وقعدت إلى جنب رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «إليك يا عائشة إنه ليس يومك». قالت: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فأخبرته بالأمر فرضي عنها. اه.

13 - وعن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يقسم ويقول: «اللهم هذا

قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك» [رواه أبو داود والنسائي  
والترمذي وأحمد وابن ماجه والحاكم].

14 - وعن هشام بن عروة عن أبيه قال: قالت عائشة: يا ابن أختي كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكثه عندنا وكان قل يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً فيدنو من كل امرأة من غير ميسس حتى يبلغ التي هو يومها فيبيت عندها.

15 - وعن عائشة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ قالت: هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد طلاقها ويتزوج غيرها تقول له: أمسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيري وأنت في حل من النفقة والقسم لي فذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [رواه البخاري].

16 - وكانت عند رافع بن خديج بنت محمد بن مسلمة فكره منها امرأة إما كبر أو غيره فأراد طلاقها فقالت: «لا تطلقني وأمسكني واقسم لي ما بدا لك فأنزل الله: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ الآية. [رواه الشافعي].

### والدليل على قوله: ولتعظ الناشئ... إلخ:

17 - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُورَهُمْ فَعَقَبُوا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ وَأَمْضَىٰ أَلْمَسَاجِعَ وَأَضَرُّهُنَّ فَإِنَّ أَلْعَنَكُمُ فَلَا تَبْعُوا عَلَيْهِنَّ سَكِينًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ [النساء: 34].

18 - عن عبد الله بن زمعة عن النبي ﷺ قال: «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجامعها في آخر اليوم» [رواه البخاري والترمذي].

19 - وعن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا يسأل الرجل فيما ضرب امرأته» [رواه أبو داود والنسائي].

20 - وعن إياس بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «لا تضربوا إماء الله» فجاء عمر فقال: يا رسول الله ذر النساء في أزواجهن فإذن في ضربهن فأطاف بآل محمد نساء كثير يشكون أزواجهن فقال النبي ﷺ: «لقد طاف بآل محمد

سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن ولا تجدون أولئك خياركم». [رواه أبو دارد والنسائي والحاكم وصححه].

**الدليل على قوله: وإن تعذر صلاح الزوجين:**

من الكتاب:

21 - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِمْ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 35].

والشقاق: العداوة والخلاف لأن كل واحد منهما يكون في شق.

22 - وفي شرح السنة للبغوي:

- من حديث ابن سيرين عن عبيدة أنه قال في هذه الآية: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ الآية قال: جاء رجل وامرأة إلى علي ومع كل واحد منهما فئام من الناس فأمرهم علي فبعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها ثم قال للحكمين: أتدريان ما عليكما؟ عليكما إن رأيتما أن تجمعا أن تجمعا وإن رأيتما أن تفرقا أن تفرقا قال: قالت: المرأة رضيت بكتاب الله بما علي فيه ولي وقال الرجل: أما الفرقة فلا، فقال علي: كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقرت به.

**والدليل على قوله: وإن أساء الزوج طلقا... إلخ:**

23 - ففي مصنف عبد الرزاق عن معمر عن طاوس عن عكرمة بن خالد عن ابن عباس قال: بعثت أنا ومعاوية حكمين فقبل لنا: إن رأيتما أن تجمعا جمعتما وإن رأيتما أن تفرقا فرقتما؟ قال معمر: وبلغني أن الذي بعثهما عثمان.

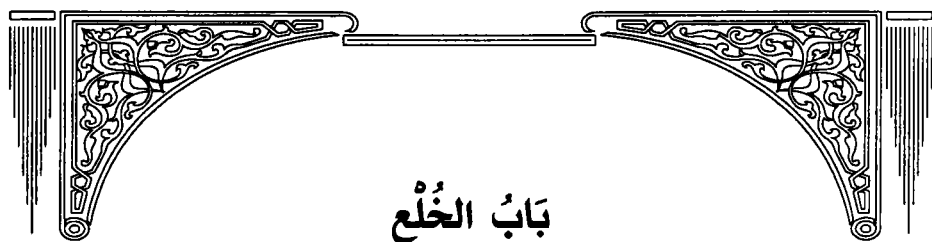
24 - وفي رواية:

عن الإمام أحمد: أن الحكمين وكيلان لهما لا يملكان التفريق إلا بإذنهما.

قال ابن قدامة: وهذا مذهب عطاء وأحد قولي الشافعي.

- وحكى ذلك عن الحسن وأبي حنيفة قالوا: لأن البضع حقه والمال  
حقها وهما رشيدان فلا يجوز لغيرهما التصرف فيه إلا بوكالة منهما أو ولاية  
عليهما. اهـ.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل أربعة  
وعشرون (24) دليلاً.



## بَابُ الْخُلْعِ

- 1 - باب يجوز الخلع والخلع الطلاق
  - 2 - بعموض من غير أن تاهلن
  - 3 - بل رد ما أعطيه وبانت
  - 4 - عكس الوصي وبخلع الأب عن
  - 5 - كغير موصوف جنين والوسط
  - 6 - وإن على عين حرام علمت
  - 7 - كأن على تخير دين حلَّ حلَّ
  - 8 - أو أن يعجل لها ما لا يجب
  - 9 - وبين الخلع وإن بلا عوض
  - 10 - وخلع أن تعطى ما لا في زمن
  - 11 - واختير فيمن باعها أو زوجها
  - 12 - والموجب الزوج المكلف ولو
  - 13 - سيداً أو غيرهما لا أب ذي
  - 14 - ونافذ خلع المريض وترث
  - 15 - ومن أقر بالطلاق في المرض
  - 16 - وإن به يشهد مسافر وقد
  - 17 - وبشهادة السماع للضرر
  - 18 - أو حلف مع شاهد أو مرأتين
  - 19 - وإن يعلقها بالأقباض أو
- بعموض منها بلا حكم ولاق  
لا من سفيهة صغيرة وقن  
وجاز من أب عن المجبرة  
محجورة خلف وبالفرر عن  
له وإن حضانة عنه تحط  
فقط فلا إلا مجاناً صرمت  
الخلع أو خروجها من المحل  
قبوله وهل كذلك إن وجب  
نص عليه أو على الرجعة حض  
رجعة عدة على نفي يعن  
عدم بينها وقيل البين جا  
ولي صغير أو سفيه أباً أو  
سفه أو سيد بالغ خذي  
عكس المريضة وارثة نكث  
عدتها منها كالأنثا تفترض  
وطئ وأنكر ففرق دون حد  
تبيين والرد لما لها استقر  
ككونها من قبل خلعها تبين  
الأداء ما اختص بمجلس روى



20 - بلا قربنة ولا يمضي اختلاع لا شبهة لها بما له المذاع  
21 - وإن لخلع أو لجنس أو قدر تدع بالحلف بينها استقر

- اشتمل هذا الباب على إحدى وعشرين 21 بيتاً .

- تضمنت الأبيات الإحدى عشر 11 الأولى قول الأصل :

«باب جاز الخلع : وهو الطلاق بعوض وبلا حاكم وبعوض من غيرها إن تأهل ، لا من صغيرة وسفينة وذو رق ، ورُدَّ المال وبانت ، وجاز من الأب عن المجبرة بخلاف الوصي ، وفي خلع الأب عن السفينة خلاف وبالغمر كجنين وغير موصوف ، وله الوسط ونفقة حمل إن كان وبإسقاط حضانتها ومع البيع ، وردت لِكَيْبَاق العبد معه نصفه ، وعجل المؤجل بمجهول ، وتؤولت أيضاً بقيمته وردت دراهم رديئة إلا لشرط ، وقيمة كعبد استحق ، والحرام كخمر ومغصوب وإن بعضاً ولا شيء له كَتَأْخِيرِهَا دِيناً عليه وخروجها من مسكنها وتعجيله لها ما لا يجب قبوله ، وهل كذلك إن وجب أو لا؟ تأويلان . وبانت ولو بلا عوض نص عليه أو على الرجعة كإعطاء مال في العدة على نفيها كبيعها أو تزويجها ، والمختار نفي اللزوم فيهما ، وطلاق حُكْم به إلا لإيلاء وعسر بنفقة ، لا إن شُرِطَ نفي الرجعة بلا عوض أو طَلَّقَ أو صالح وأعطى ، وهل مطلقاً أو إلا أن يقصد الخلع؟ تأويلان .»

(باب في الخلع) وما يتعلق من الأحكام .

وهو لغة : النزع ، وشرعاً طلاق بعوض . والطلاق لغة : الإرسال وإزالة القيد كيف كان وشرعاً : إزالة عصمة الزوجة بصريح لفظ أو كناية ظاهر أو بلفظ مَّا مع بينة . قوله : يجوز الخلع وهو خلاف الأولى ، (والخلع الطلاق بعوض) هذا هو الأصل فيه ، وقد يكون بلا عوض إذا كان بلفظ الخلع ، وقوله : (بلا حكم) ؛ أي جاز الخلع حالة كونه بحاكم وبلا حاكم (ولاق) ؛ أي وجاز (بعوض من غير) من غيرها ؛ أي الزوجة ولو أجنبياً منها (إن تاهلن) ؛ أي تأهل الدافع زوجة أو غير للالتزام العوض إن كان رشيداً (لا) إن كان العوض (من سفينة أو صغيرة) أو (قن) ؛ أي رقيقة (بل رد ما أعطيت) الزوج من هاته الثلاثة لعدم جواز البذل وصحته لكون البازل ليس أهلاً لتبرع ،

(وبانت) المرأة من زوجها ما لم يقل: إن تمَّ لي هذا المال أو إن صحَّت براءتك فأنت طالق؛ فإن قاله وردَّ المال لم يقع بخلاف ما إذا قاله بعد صدور الطلاق أو قاله لرشيده؛ لأنه بمجرد وقوعه من الرشيده صحت البراءة وتمَّ له المال ولزمها وليس لها رجوع فيه، (وجاز) الخلع (من اب عن) ابنته (المجبرة) والمراد من لو تأيمت بطلاق أو موت زوجها لكان له جبرها فيخالع عنها من مالها ولو بجميع مهرها بغير إذنها، (عكس الوصي) فليس له أن يخالع عنها بغير إذنها، وأما بإذنها فله ذلك قطعاً (وبخلع الأب عن محجورة)؛ أي عن ابنته السفية البالغة التي لا تحسن التصرف في المال من مالها بغير رضاها، ومنعه خلاف، والأولى للناظم أن يقول: وبخلع الأب عن سفية (خلف) ليتوافق لفظه لفظ الأصل مع موافقة النظم (وبالغرر)؛ أي وجاز الخلع بالغرر؛ أي بالشيء المتردد بينما يتوافق الغرض وما لا يوافق له جوازه بلا شيء كجنين لأمة أو بهيمة في ملكها فإن كان في ملك غيرها فلا يجوز فإن انفش أو ولدته ميتاً فلا شيء له لدخوله مجوزاً لهذا، كذلك يجوز بغير موصوف من عرض أو حيوان وثمره لم يبد صلاحها وعبد أبق وبغير شارد وبأجل مجهول وله الوسط من جنس ما خالعت به لا ممَّا يخالع به الناس. ولا يخفى أن الناظم قد وقع له في هذا البيت تقديم وتأخير فجعل الجنين بين غير الموصوف وما يلزمه قبوله أو الوسط له وعبارة الأصل كما سبق: «وبالغرر كجنين وغير موصوف وله الوسط» ولم يذكر الناظم نفقة الحمل فقد ذكرها في الأصل بقوله: «ونفقة الحمل إن كان»؛ أي وجاز الخلع بنفقة حمل على أنها تنفق على نفسها مدة حملها إن كان لها حمل. قال الشيخ خليفة بن حسن في نظمه للأصل:

وجاز عن نفقة للحمل إن كان لها وذاك أحرى أن يبين

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وجاز إن كان على إنفاق حمل كذا بإرضاع لطفله يحل  
(وإن حضانه عنه تحط) وجاز الخلع بإسقاط الزوجة حقها في حضانتها؛ أي حفظها ولدها وتربيته، وحينئذٍ ينتقل الحق له ولو وجد من يستحقها قبله كأم الأم لقيامه مقام الأم كذا في المدونة، (وإن على عين حرام علمت) كخمر وخنزير أو شيء مغصوب أو عارضة لحق الله تعالى كأم ولد إن كان كل

المخالع به، بل وإن كان بعضاً من المخالغ به حكم بفسخه شرعاً ولا شيء له؛ أي للزوج عوضاً عنه إن علمه وحده أو مع الزوجة أو لم يعلمها معاً نحو الخمر فإن لم يعلمها معاً المغمصوب فعليها مثله، وإن علمت وحدها فلا طلاق في نحو الخمر والمغمصوب إن وقع الخلع على عينه وإلا بان، وعليها مثله من الحلال كخل وشاة.

وقوله: (كان على تخيير بين حل حل) هذا تشبيه في الرد كتخيرها ديناً لها عليه في مقابلة طلاقها؛ لأنه سلف جر لها نفعاً بحل عصمتها وتخلصها من سوء عشرته؛ لأن تأخير الحالّ تسليف، فيرد التأخير وتستحق دينها حالاً وبانت منه (أو خروجها من المحل)؛ أي وكخلعها على خروجها؛ أي الزوجة من مسكنها الذي كانت ساكنة منه فيه واعتدادها خارجه فلا يجوز، ويجب عليه سكنها فيه إلى تمام عدتها؛ لأنه حق الله تعالى فليس لأحد إسقاطه، وقد بان من رجوع له بالعصمة (أو أن يعجل لها ما لا يجب) وكخلعها بتأجيله؛ أي الزوج (لها ما)؛ أي ديناً مؤجلاً عليه لها لا يجب عليها قبوله منه قبل حلول أجله كطعام أو عرض من سلم فيبطل التعجيل لأنه من باب حُظّ الضمان وأزيدك إذ الزوجة حطت عنه ضمان الدين إلى الأجل وزادها عصمتها ويبقى الدين إلى أجله وقد بان فلا رجوع له في العصمة.

قوله: (وهل كذلك) يمنع ويرد الدين إلى أجله ويكون الطلاق بائناً (إن) وجب) عليها قبوله كالدين والعرض والطعام من قرض؛ لأن من عجل ما أجل عد مسلفاً وقد انتفع بإسقاط النفقات عنه في العدة أو انتفع بإسقاط سوء الخصومات وسوء الاقتضاعات عن نفسه؛ أي لاحتمال عسره عند الأجل فيؤدي إلى ذلك أو لا يمنع، ولا يرد الدين إلى أجله، ويكون الطلاق رجعياً؛ لأنه كمن طلق وأعطى تأويلان. أوجههما الثاني؛ لأن ما يجب قبوله لا يعد تعجيله سلفاً عند أهل العلم ودفع سوء الخصومات في قدرته. وحذف الناظم تأويلان للعلم به. قال ابن مالك:

وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عندكما

قوله: (وبين الخلع)؛ أي يجعل الزوجة طالقاً طلاقاً بائناً حيث وقع بعوض، بل (وإن بلا عوض) إن (نص عليه)؛ أي على لفظ الخلع والناظم تبعاً

لأصله أسقط منه أداة الشرط (أو على الرجعة) عطف على قوله: بلا عوض؛ أي بانته منه ولو وقع بلا عوض أو بعوض ونص على الرجعة بأن قال: طلقت طلقه رجعية، وكذا إذا تلفظ بالخلع، ونص على الرجعة لا يقع إلا بانته.

وقوله: (وخلع إن تعطي مالاً في زمن...) إلخ. البيت؛ أي كإعطاء مال لزوجها في العدة من طلاقها الرجعي على نفيها؛ أي الرجعة على أنه لا يراجعها قبل ذلك فتبين؛ أي يقع عليه طلقه أخرى بانته.

(ولختيار فيمن باعها أو زوجها)؛ أي اختيار عند اللخمي عدّم لزوم الطلاق في البيع والتزويج ضعيف، والمذهب اللزوم، قال في الدسوقي. وقوله: بيع الزوج لزوجته أو تزويجها؛ أي تزويجه إياها؛ أي ولو كان جاهلاً بالحكم فلا يعذر بجهله كما قرر شيخنا ومثل بيعه وتزويجه لها ما لو بيعت الزوجة أو زوجت والزوج حاضر ساكت فإنها تبين أيضاً، أما وإن فعل ذلك بحضرته ثم أنكره فلا تطلق عليه. اهـ، فقول الناظم: (وقيل البين) بهذا هو المعتمد وقد عبر عنه بصفة التمريض.

- وتضمنت الأبيات العشرة 10 الباقية قول الأصل:

«وموجه زوج مكلف ولو سفيهاً أو ولي صغير أباً أو سيد أو غيرهما لا أب سفيه وسيد بالغ ونفذ خلع المريض وورثته دونها».

- إلى أن قال:

«والإقرار به فيه كإنشائه، والعدة من الإقرار ولو شهد بعد موته بطلاقه، فكالطلاق في المرض وإن أشهد به في سفر ثم قدم ووطئ وأنكر الشهادة فرق ولا حد».

- إلى أن قال:

«ورد المال بشهادة سماع على الضرر وبيمينها مع شاهد أو امرأتين ولا يضرها إسقاط البينة المُستَرَعِيَّة على الأصح أو بكونها بانته لا رجعية أو لكونه يُفسخ بلا طلاق».

- إلى أن قال: وإن علق بالإقباض أو الأداء لم يختص بالمجلس إلا

لقريته إلى أن قال:

«لا إن خالعته بما لا شبهة لها فيه أو بتأفیه في إن أعطيتني ما أخالعتك به أو طلقتك ثلاثاً ثلاثاً فطلقت واحدة بالثلث وإن ادعى الخلع أو قدراً أو جنساً حلفت وبانت والقول قوله: إن اختلفا في العدد... إلخ».

- قوله: (والموجب الزوج)؛ أي موقع طلاق الخلع بعوض ومثبته الزوج المكلف وهو البالغ العاقل فلا يجب بطلاق صبي ولا مجنون إن كان المكلف رشيداً بل وإن سفيهاً؛ لأن له أن يطلق بغير عوض أو موجهه (ولي صغير) ومجنون حر أو رق سواء كان الولي (اباً أو سيداً أو غيرهما) من وصي وحاكم إذا كان خلع من ذكر على وجه المصلحة للصغير والمجنون ولا يجوز لهم الطلاق عليهما بغير عوض عند مالك وابن القاسم (لا اب) زوج سفيه ولا (سيد) عبد (بالغ) فلا يجوز لهما الخلع عنهما بغير إذنهما إذ الطلاق بيد الزوج البالغ ولو سفيهاً أو رقيقاً لا بيد الولي أو السيد أو (نافذ خلع لمريض) مرضاً مخوفاً ومن في حكمه كحاضر صفت القتال ومحبوس لقتل أو قطع وأشار بقوله: ونفذ إلى أن الإقدام عليه لا يجوز لما فيه من إخراج وارث (وتراث)؛ أي وورثت الزوجة المطلقة في المرض إن مات من مرضه المخوف الذي خالعتها فيه ولو خرجت من العدة وتزوجت غيره ولو أزواجاً (عكس المريضة) فلا يرثها إن ماتت في مرضه المخوف الذي طلقها فيه ولو كانت هي المريضة أيضاً لأنه الذي أسقط ما كان بيده، وفي الأصل: «كمخيرة ومملكة في صحته أو مرضه اختارت نفسها فيه»؛ أي في مرض موته بأن طلقت نفسها طلاقاً بائناً فإنها ترثه إن مات في ذلك المرض طال أو قصر ولا يرثها إن ماتت هي فيه، وكذلك مولى منها. قال الشيخ خليفة بن حسن:

ونفذ الحاكم خلع ذي المرض	وورثت له وإن موت عرض
كمن به قد خيرت أو ملكت	مولى لها ومثلها من لوعنت
أو حنثته فيه أو من أسلمت	أو أعتقت أو غيره تزوجت
وورثت عدة أزواج وإن	في عصمة لرجل حتى تكون

فقوله: من لوعنت؛ أي لا عنها زوجها لقدفها بنفي حملها عنه أو بالزنا وهو مريض مرضاً مخوفاً فإن ماتت منه ورثته وإن ماتت قبله فلا يرثها. وقوله: (أو حنثته)؛ أي علق طلاقها على فعلها في صحته أو مرضه وأحنثته

فيه؛ أي في مرضه المخوف فإن ماتت منه ورثته وإن ماتت قبله فلا يرثها (أو من أسلمت)؛ أي تزوج في صحته كتابية أو أمة ثم طلقها ولو بائناً في مرضه المخوف ثم أسلمت الكتابية أو عتقت الأمة في مرضه فإن ماتت منه ورثته، وإن ماتت قبله فلا يرثها أو تزوجت غيره أو تزوجت المطلقة في مرض الموت غيره؛ أي غير المطلق لها في مرضه بعد انقضاء عدتها.

(وورثت عدة أزواج)؛ أي كثيرة كل منهم طلقها في مرضه الذي مات فيه (وإن في عصمته؛ أي وإن كانت الآن في عصمة لزوج (حي) صحيح.

(ومن أقر بالطلاق)؛ أي والإقرار بالطلاق فيه؛ أي المرض بأن قال وهو مريض مرضاً مخوفاً طلقها وأنا صحيح قبل مرضي هذا، عدتها؛ أي المطلقة منه؛ أي من المريض المقر كالإنشاء؛ أي كإنشائه في المرض في أنها ترثه ولا يرثها ولا يقطع إرثها إلا صحته البينة لانهامه بالكذب ليخرجها من الإرث فإن ماتت منه ورثته ولو انقضت عدتها على دعواه وإن ماتت قبله فإن كان الطلاق رجعيًا ولم تنقض عدته ورثها وإلا فلا.

قوله: (وإن به يشهد مسافراً...) إلخ البيت؛ أي وإن أشهد الزوج به؛ أي الطلاق أو الإقرار به وهو مسافر؛ أي بالسفر ثم قدم (وقد وطئ) الزوج التي أشهد بطلاقها؛ أي أقر بوطنها، وأثبت بينة وأنكر الشهادة؛ أي الإشهاد وكذب البينة فيه فرق بينهما وتعدت من يوم الحكم بالتفرق كما هو ظاهر المدونة.

وقوله: (بون حد)؛ أي لا حد عليه، واستشكل عدم حده مع الحكم بمقتضى الشهادة، وأجاب ابن المواز بأنها لما كانت تعدت من يوم الحكم بالفراق كأن كمن وطئ زوجته وأجاب الأبهري بأنها على حكم الزوجية إلى الحكم بالفراق بدليل اعتدادها من يوم الحكم، ولأنه كالمقر بالزنا الراجح عنه، (وبشهادة السماع للضرر تبين) وأولى بشهادة القطع على الضرر وبانت منه ولا يشترط في هذه البينة السماع من الثقات وغيرهم بل لو ذكرت أنها سمعت ممن لا تقبل شهادتهم كالخدم ونحوهم عمل على شهادتهم قال في العاصمية:

وإن تكن قد خالعت وأثبتت إضراره ففي اختلاع رجعت

بالييمين النص في المدونة وقال قوم ما اليمين بينة

ابن الحاجب ولو خالعتة لظلمه أو إضراره فلها استرجاعه وينفذ الطلاق، وقال في التوضيح: إذا خالعتة ثم ادعت أنها إنما خالعتة لظلمه لها في بدنها أو إضراره بها كما لو كان يمنعها من زيارة والديها على أن الظلم والضرر كالمترادفين فإن أثبتت ذلك فلها استرجاع مالها وينفذ الطلاق بائناً؛ لأن الله تعالى شرط في حلّية ما تدفعه أن يكون عن طيب نفس فقال عز من قائل: ﴿إِن طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَّرِيئًا﴾. اهـ. قال الشيخ خليفة بن حسن:

وبشهادة السماع في الضرر رد المُنَال وطلاقها استمر  
كذلك باليمين منها تستفد مع مرأتين وشهيد منفرد

وهذا البيت الثاني هو معنى قول الناظم هنا: (أو حلف مع شاهد أو مرتين)؛ أي ورد المخالغ به لها إن حلفت مع شاهد واحد أو امرأتين بالقطع والضرر بضرب أو شتم بغير حق (ككونها من قبل خلعتها تبين)؛ أي ورد الزوج ما خالغ به بثبوت كونها من قبل خلعتها كانت مطلقة طلاقاً بائناً منه لأن خلعه لم يصادف محلاً لا رجعيّاً ولم تنقض العدة، فلا يرده لها؛ لأن الخلع قد صادف محلاً لأن الرجعية زوجة يلحقها الطلاق أو لكونه؛ أي النكاح يفسخ بلا طلاق للإجماع على فساده كالخامسة أو المحرم فيرد ما أخذه منها لعدم ملكية الزوج للعصمة أو لعيب خيار كجذام علمته به؛ أي الزوج بعد الخلع فرد لها ما خالغها به بلا عوض أو قال لها: إن خالعتك فأنت طالق ثلاثاً ثم خالغها لزمه الثلاث ورد المال إذا لم يصادف الخلع محلاً لا إن لم يقل ثلاثاً بل أطلق أو قال: واحدة فلا يرد المال. وإلى هذه المسائل التي ذكرت في الأصل ولم يتناولها الناظم أشار إليه الشيخ خليفة بن حسن السوفي بقوله:

كذا يرد الخلع إن تبينا أن الطلاق قبل كأن بائنا  
أو أن عقده اتفاقاً فسداً أو فيه عيب للخيار عهدا  
أو قال إن إِيَّاكَ خالعت بجد فأنت طالق ثلاثاً في العدد  
لا إن ثلاثاً لم يقل فيما فرط وطلقتان تلزمانه فقط

وقوله: (وإن يعلقها بالاقباض أو الاداء...) إلخ؛ أي وإن علق الطلاق بالاقباض أو الأداء بأن قال الزوج: إن أقبضتني كذا فأنت طالق (ما يختص)؛ أي لم يخص (بمجلس)؛ أي المجلس الذي علق فيه فمتى أقبضته أو أدته ما طلب طلقت منه سواء قبلت في المجلس أو لا ما لم يطل بحيث يرى أن الزوج لا يجعل التمليك إليه إلا لقرينة تدل على أنه أراد المجلس فقط فتختص به عملاً بالقرينة.

قوله: (ولا يعض لختلاع لا شبهة لها)؛ أي لا تلزمه البيونة إن خالعه (بما)؛ أي متمول معين لا شبهة لها؛ أي الزوجة في ملكه بأن كانت عالمة بأنه ملك غيرها فلا يلزمه الخلع لأنه خالعه على شيء لم يتم له وظاهره ولو أجاز مالكة وغير المعين يلزم الخلع ويلزمها مثله وما لها فيه شبهة يلزمها القيمة.

وقوله: (وإن لخلع...) إلخ وهو معنى قول الأصل: «وإن ادعى الخلع أو قدرأ أو جنساً حلفت وبانة». قال الشيخ خليفة بن حسن:

وإن بقدر أو بجنس اختلف والخلع بانة منه من بعد الحلف

أي وإن ادعى الزوج الخلع وادعت هي الطلاق بلا عوض أو اتفقا على الخلع وادعى قدرأ كثيراً كعشرة وادعت هي أقل كخمسة أو ادعى جنساً كعبد وادعت غيره كشاة حلفت في المسائل الثلاث وبانة ولا شيء عليها في الأولى ودفعت ما ادعته في الأخيرتين؛ فإن نكلت حلف وأخذ ما ادعاه، وإن نكل فلا شيء له في دعواه الخلع ويقع الطلاق بائناً وله ما قالت في دعوى الجنس والقدر.

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله: باب يجوز الخلع... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَاءٍ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعْطِيََا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُعْطِيََا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: 229].

2 - ﴿وَإِنْ أَرَأَيْتُمْ نِسَاءَكُمْ يَخَفْنَ مِنْ أَوْلِيَّاهُنَّ أَنْ يُعْطِيََا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: 128].



3 - عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله ما أعتب عليه في خلق ولا دين ولكني أكره الكفر في الإسلام فقال رسول الله ﷺ: «أتردّين عليه حديقته؟» قالت: نعم قال: «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة» [رواه البخاري ومسلم].

4 - وعنه: أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل النبي ﷺ عدّتها حيضة. [رواه أصحاب السنن].

5 - واختلعت الربيع بنت معوذ رضي الله عنها على عهد النبي ﷺ فأمرها أو أمرت أن تعتد بحيضة. [رواه الترمذي وصححه].

6 - قال ابن حجر: نصّ الشافعي في أكثر كتبه الجديدة أن الخلع طلاق وهو قول الجمهور، فإذا وقع بلفظ الخلع وما تصرف منه نقص العدد، وكذا إن وقع بغير لفظه مقروناً ببنته.

- قال: وقد نصّ الشافعي في الإملاء على أنه من صريح الطلاق، وحجة الجمهور أنه لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقاً ولو كان فسخاً لما جاز على غير الطلاق كالأقالة، لكن الجمهور على جوازه بما قل وكثر فدل ذلك على أنه طلاق. اهـ. محل الغرض منه.

- وقال ابن حجر أيضاً في الكلام على الحديث ج 19 ص 403 وفيه: أن الصحابي إذا أفتى بخلاف ما روى أن المعتبر ما رواه لا ما رآه؛ لأن ابن عباس روى قصة امرأة ثابت بن قيس الدالة على أن الخلع طلاق وكان يفتي بأن الخلع ليس بطلاق قال: لكن ادّعى ابن عبد البرّ شذوذ ذلك عن ابن عباس إذ لا يعرف له أحد نقل عنه أنه فسّخ إلا طاوس قال: وفيه نظر؛ لأن طاوساً ثقة حافظ فلا يضره تفردّه، ولا نعلم أحداً ذكر الاختلاف في المسألة إلا وجزم أن ابن عباس كان يراه فسخاً، قال: ولكن الشأن في كون قصة ثابت بن قيس صريحة في كون الخلع طلاقاً. اهـ منه بتصرف قليل.

قوله بعوض:

- قال ابن حجر: أجمع العلماء على مشروعيته إلا بكر بن عبد الله المزني التابعي المشهور فإنه قد قال: لا يحل للرجل أن يأخذ في مقابل فراقها

شيئاً لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً﴾ فأوردوا عليه قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَفْذَتَ بِهِ﴾. فادعى نسخها بآية النساء أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه قال الحافظ ابن حجر: وتعقب قول بكر بن عبد الله هذا مع شذوذه بقوله تعالى: ﴿إِن طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾. وبقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَلِحَا﴾.

وبالحديث وكأنه لم يبلغه أو لم يثبت عنده قال: وانعقد الإجماع بعده على اعتباره وعلى أن آية النساء مخصوصة بآية البقرة، وبآيتي النساء الأخيرين، قال: وضابطه شرعاً أن فراق الرجل زوجته ببذل قابل للعرض يحصل لجهة الزوج. اهـ منه.

- والتحقيق: أن ذلك العوض لا حد له لا في أكثره ولا في أقله فقد أخرج البخاري تعليقاً قوله: وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها.

- قال ابن حجر: العقاص - بكسر المهملة وتخفيف القاف آخره صاد مهملة - جمع عقصة وهو ما يربط به شعر الرأس بعد جمعه.

قال: وأثر عثمان هذا روينا موصولاً في أمالي أبي القاسم بن بشران من طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت: اختلعت من زوجي دون عقاص رأسي فأجاز ذلك عثمان.

قال: وأخرجه البيهقي من طريق روح بن القاسم عن ابن عقيل مطولاً، وقال في آخره: فدفعت إليه كل شيء حتى أجفت الباب بيني وبينه. اهـ.

- وقال: قال سعيد بن منصور: حدثنا هشام عن المغيرة عن إبراهيم كان يقال: الخلع ما دون عقاص رأسها. اهـ.

- وعن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد يأخذ من المختلعة حتى عقاصها.

- ومن طريق قبصة بن ذؤيب إذا خالعتها جاز أن يأخذ أكثر مما أعطها ثم تلا: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَفْذَتَ بِهِ﴾. قال: وسنده صحيح.

- قال: ووجدت أثر عثمان بلفظ آخر أخرجه ابن سعد في ترجمة الربيع

بنت معوذ من طبقات النساء قال: أنبأنا يحيى بن عباد حدثنا فليح بن سليمان حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت: كان بيني وبين ابن عمي كلام، وكان زوجها قالت: فقلت له: لك كل شيء وفارقني قال: قد فعلت فأخذ والله كل شيء حتى فراشي فجئت عثمان وهو محصور فقال: الشرط أملك خذ كل شيء حتى عقاص رأسها. اهـ. قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه وقال مالك: لم أر أحداً ممن يقتدى به يمنع ذلك ولكنه ليس من مكارم الأخلاق. اهـ منه. اهـ [من مواهب الجليل من أدلة خليل ج 3 ص 133، 134، 135].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة في هذا الفصل ستة (6) أدلة مع أقوال الأئمة.

## فصل في الطلاق

- 1 - فصل وفي الحديث أبغض الحلال
  - 2 - وركنه أهل وقصد ومحل
  - 3 - طلاق مسلم مكلف ولو
  - 4 - وهزله جدُّ وإن يمضي طلاق
  - 5 - لا إن لكالفتوى لسانه سبق
  - 6 - أو قد هذى به لاغماً أو ظهر
  - 7 - أو صفع ذي مروءة بين الجمع
  - 8 - ولفظه ما جمع الطاء ولام
  - 9 - كطالق طلقت أو مطلقة
  - 10 - وحلّ باغتدي وفي الكل لزم
  - 11 - وصدق إن دل بساط أو نوى
  - 12 - وتلزم الثلاث في الحبل على
  - 13 - أو طلقة بائنة أو نويت
  - 14 - وتلزم الثلاث إلا إن نوى
  - 15 - كالدم أو ميتة أو وهبتك
  - 16 - أو أنت أو أهلي حرام أو أنا
  - 17 - وحلفته إن يرد نكحاً وإن
  - 18 - وبكخليت سبيلك الثلاث
  - 19 - كذا بلا عصمة لي عليك أو
- لربنا الطلاق جل وتعال  
ولفظه وإنما يصح قل  
سكر بالحرام مع خلف رووا  
وفضولي مضى كبيعه يساق  
أو أعجمي به بلا فهم نطق  
بمؤلم إكراهه كالضرب قر  
أو سجن أو قيد كمال ارتفع  
والقاف والعرف جرى به وقام  
أو الطلاق حل لا منطلقة  
واحدة إلا إذا نوى أعم  
عدداً أو حلّ وثاق قد ثوى  
غاربها أو بته كما انجلى  
بكأدخلى أو السبيل خلي بت  
أقل إن قبل الدخول قد ثوى  
نفسك أو للأهل قد رددتك  
خليّ أو بريّ أو أنت هنا  
دل على النفي البساط صدقن  
مطلقاً إلا إن نوى أقل بان  
منه اشترتها إلا للفدا رووا

- 20 - ونوه فيه وفي العُدُّ بما  
 21 - أو حرة أو الحقي بالأهل  
 22 - ولا تنوّه بعدُّ إن نفى  
 23 - بائنة أنت كذا بربه  
 24 - جواب قولها أود لو فرج  
 25 - وإن بكاسقني الطلاق قصداً  
 26 - كذا بمفهم الإشارة لزم  
 27 - مع رسول أو بكتبه جلا  
 28 - وفي لزومه بنفسيّ الكلام  
 29 - بعطف واو ثم أو فا أو بلا  
 30 - كغير مدخول إن النسق ثوى
- كانصرفني وكأذهبي مما اكتمى  
 أو ليست لي امرأة أو لا زوج لي  
 قصد الطلاق بعد قوله اعرفا  
 أو أنت بنتة أو أنت خليه  
 اللّه لي من صحبة منك ترج  
 لزم أو بكل قول وجدا  
 وبمجرد به الإرسال ثم  
 إن عازماً ومطلقاً إن وصلا  
 خُلف وإن كرر لفظه وقام  
 عطف ثلاث لزمّت إن دخلا  
 إلا إذا التأكيد فيهما نوى

- اشتمل هذا الفصل على ثلاثين 30 بيتاً، ولقد حذف الناظم فصلاً كاملاً برمته ابتداءً من باب طلاق السنة إلى آخره وانتقل إلى فصل وركنه .

- تضمنت الأبيات السبعة (7) الأولى قول الأصل:

«فصل وركنه أهل وقصد ومحل ولفظ، وإنما يصح طلاق المسلم المكلف ولو سكر حراماً، وهل إلا أن لا يميز مطلقاً؟ تردد.

وطلاق الفضولي: كبيعه، ولزم ولو هزل لا إن سبق لسانه في الفتوى أو لقن بلا فهم أو هذى لمرض».

- إلى أن قال:

«أو أكره ولو بكتقويم جزء العبد أو في فعل لا لترك التّورية مع معرفتها بخوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو صفع لذي مروءة بملاً أو قتل ولده أو لماله وهل إن كثر؟ تردد».

قوله: (فصل وفي الحديث)؛ أي جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق».

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك :

إن الطلاق أبغض الحلال لربنا ذي الفضل والجلال

• قال في نيل الأوطار: وفي حديث عمر هذا دليل على أن الطلاق يجوز للزوج من دون كراهة.

- وحديث عمر سيأتي إن شاء الله في الأدلة الأصلية.

لأن النبي ﷺ إنما يفعل ما كان جائزاً من غير كراهة فلا يعارض هذا حديث: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»، لأن كونه أبغض الحلال لا يستلزم أن يكون مكروهاً كراهة أصولية. اهـ.

قوله: (وركنه)؛ أي الطلاق سُنيّاً كان أو بدعيّاً بعوض أو لا.

(اهل)؛ أي زوج أو نائبه من وكيل أو حاكم أو زوجة مخيرة أو مملكة أو موكلة (وقصد)؛ أي إرادة النطق باللفظ الصريح أو الكناية الظاهرة وإن لم يقصد به حل العصمة، وإرادة حلها بالكناية الخفية والمحترز عنه في الأولين سبق اللسان بلا قصد للنطق، وفي الأخير عدم قصد فك العصمة وإن قصد النطق به.

(ومحل)؛ أي عصمة مملوكة للزوج حقيقة أو تقديرًا.

(ولفظه)؛ أي لفظ صريح أو كناية على تفصيلهما الآتي لا بمجرد نية إلا لعرف أو قرينة لا بمجرد نية أو كلام نفسي على أحد القولين، ويقوم مقام اللفظ الإشارة والكتابة والكلام النفسي على القول الآخر وإنما يصح طلاق المسلم لزوجته ولو كافرة احترازاً من الكافر فلا يصح منه إلا أن يتحاكما إلينا ولا لمسلمة طلقها زوجها الكافر بعد إسلامها ثلاثاً ثم أسلم في عدتها فهو أحق بها.

(مكلف)؛ أي البالغ العاقل ولو سفيهاً فلا يصح من صبي، ووقوعه عليه إذا ارتد بحكم الشرع لا أنه هو الموقع، وإنما تعتبر هذه الشروط إذا كان الزوج هو الموقع للطلاق، وأما الوكيل فلا يشترط فيه إسلام ولا ذكورة ولا تكليف، وإنما يشترط فيه التمييز، ويصح طلاق المكلف إن لم يسكر بل ولو

سكر سكرأ حراماً بأن استعمله عالماً بأنه يغيب العقل واحترز به عما إذا تحقق أو ظن أنه غير مسكر وأنه لا يغيب عقله فغاب باستعماله وطلق وعقله غائب فلا يصح طلاقه ولا يلزمه لأنه كالمجنون، وقوله: (مع خلف) إشارة إلى قول الأصل: «وهل إلا أن لا يميز أو مطلقاً. تردد»؛ أي وهل طلاق السكران سكرأ حراماً لازم في كل حال إلا حال أن لا يميز بأن لا يعرف السماء من الأرض ولا الرجل من المرأة فلا يلزمه طلاق أو طلاقه لزم مطلقاً عن التقييد بكونه مميزاً في الجواب؟ تردد؛ أي طرق فطريق ابن يونس يلزمه اتفاقاً إن مَيِّزَ وعلى المشهور إن لم يميز، وطريق المازري يلزمه على المشهور مَيِّزَ أم لا، وطريق الباجي وابن رشد إن ميز لزمه وإلا فلا.

(وهزله جد)؛ أي ولزم ولو هزل؛ أي قصد اللعب والمزح، قال ابن القاسم: هزل الطلاق لازم وأرى إن قام دليل الهزل فلا يلزمه طلاق ابن الحاجب، وفي الهزل بالطلاق والنكاح والعتق، ثالثها؛ أي الأقوال إن قام عليه دليل لم يلزم. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

ويلزم الذي له قد أوقعا ولو بهزل موقع قد ادعا

(وإن يمضي طلاق فضولي مضى كبيعه يساق) يعني أن طلاق الفضولي ولو كافراً أو صبيّاً صحيح متوقف على الإجازة كبيعه فإن لم يجزه الزوج لم يقع والعدة من يوم الإجازة فلو أوقعه وهي حامل، وأجاز الزوج بعد الوضع استأنفت العدة، ولا يجبر على الرجعة، إن أجاز بعد الحيض وقبل الغسل منه وأما لو أجاز في حال الحيض فإنه يجبر عليها (لا إن لكالفتوى لسانه سبق) إن سبق لسانه بأن قصد التكلم بغير الطلاق فلفظ به فتكلم به فلا يلزمه شيء مطلقاً لا إن ثبت سبق لسانه وإن لم يثبت قبل في الفتوى دون القضاء. (أو اعجمي به بلا فهم نطق)؛ أي ولا يلزم الطلاق لأعجمي لقن لفظ الطلاق بلا فهم منه لمعناه. قال في أسهل المسالك:

وقصده فلا طلاق يلزم من لقن اللفظ بما لا يعلم

(أو قد هذى به) - بذال معجمة - بوزن رمى من الهذيان وهو الكلام الذي لا معنى له (لا غما)؛ أي كان مغمى عليه فتكلم بالطلاق فلما أفاق قال: لم أشعر بشيء وقع مني فلا يلزمه شيء في الفتيا والقضاء إلا أن تشهد بينة

بصحة عقله لقرينه، أو قال: وقع مني شيء ولم أعقله لزمه الطلاق لأن شعوره بوقوع شيء منه دليل على أنه عَقَلَهُ [قاله ابن ناجي].

وسلموه له وفيه نظر إذ كثيراً ما يتخيل للمريض خيالات فيتكلم على مقتضاها بكلام خارج عن قانون العقلاء فإذا أفاق استشعر أصله وأخبر على الخيالات الوهمية كالنائم فإنه إذا أفاق من نومه يُخبر عما يخيل له في نومه ولا يعرف عينه.

(أو ظهر بمؤلم إكراهه)؛ أي أو أكره على الطلاق فلا يلزمه شيء في فتوى ولا قضاء لخبر مسلم: «لا طلاق في إغلاق»؛ أي إكراه بل لو أكره على واحدة فأوقع أكثر لا شيء عليه لأن المكره لا يملك نفسه كالمجنون؛ أي لم يكن قاصداً بطلاقه حلّ العصمة باطناً وإلا وقع عليه، وقوله: (بمؤلم)؛ أي بخوف مؤلم يحصل له حالاً أو في المستقبل إن لم يطلق (كالمضرب) أو القتل وإن قل (أو صفع ذي مروءة بين الجمع) لا في خلوة ولا غير ذي مروءة وإلا فإنه يلزم (أو سجن) ظلماً (أو قيد) في رجليه بحديد أو غيره (كمال ارتفع) قال في الأصل: «وهل إن كثر؟ تردد». يعني المال، قال في الدسوقي: واعلم أنه جرى في التخويف بأخذ المال ثلاثة أقوال قيل: إكراه، وقيل: ليس إكراهاً، وقيل: إن كثر فإكراه وإلا فلا، والأول: لمالك، والثاني: لأصبغ، والثالث: لابن الماجشون. اهـ منه باختصار.

- وتضمن البيت من (8 إلى 19) قول الأصل:

«ولفظه طلقت وأنا طالق أو أنت أو مطلقة أو الطلاق لي لازم لا منطلقة وتلزم واحدة إلا لنية أكثر كاعتدّي، وصدق في نفيه إن دل بساط على العدّ أو كانت موثقة فقالت: أطلقني، وإن لم تسأله. فتأويلان.

والثلاث في بته وحبلك على غاربك، أو واحدة بائنة أو نواها بخليت سبيلك، والثلاث إلا أن ينوي أقل إن لم يدخل بها في كالميتة والدم، ووهبتك ورددتك لأهلك أو أنت أو ما انقلب إليه من أهلي حرام أو خلية أو بائنة أو أنا وحلف عند إرادة النكاح ودُيِّن في نفيه إن دل بساط عليه، وثلاث في لا عصمة لي عليك أو اشترتها منه إلا لفداء، وثلاث إلا أن ينوي أقل مطلقاً وفي خليت سبيلك، وواحدة في فارقتك».



قوله: (ولغظه)؛ أي الطلاق المعدود من أركانه أو شروطه الصريح (ما جمع)؛ أي اشتمل على طاء ولام وقاف وجرى العرف باستعماله في حل العصمة (كطالق)؛ أي كانت طالق أو (طلقت أو مطلقة أو الطلاق حل) لي؛ أي لازم (لا منطلقة)؛ أي ما اشتمل عليها ولم يجر العرف باستعماله في حل العصمة، وكذا مطلوقة إذا لم يجر باستعمال هاتين اللفظتين في الطلاق (وَحُلُّ باعْتَدِي) من الطلاق فتلزمه واحدة إلا لنية؛ أكثر فإن قال: أنت طالق اعتدي فإن نوى إخبارها بلزوم الاعتداد فلا تلزمه إلا واحدة وإلا فائتان كعطفها بواو ولا ينوي حينئذ ونوى في الأولى لأنه مرتب على الطلاق كترتيب جواب الشرط عليه والعطف ينافي ذلك.

قوله: (وصدق إن دل بساط أو نوى عدداً)؛ أي وإن قال لزوجته أنت طالق أو اعتدي وادعى أنه لم يرد به الطلاق صدق الزوج المتكلم بلفظ الطلاق الصريح أو باعته في دعوى نفيه؛ أي عدم إرادة الطلاق به إن دل بساط؛ أي حال مقارن للكلام على إرادة الأمر بالعدِّ لنحو دراهم. وهذا معنى قوله: (عدداً أو حل وثاق قد ثوى)؛ أي وكانت المرأة موثقة؛ أي مقيدة بقيد أو كتاف فقالت: أطلقني من وثاقي فقال: أنت طالق وقال: أردت من الوثاق فيصدق بلا خلاف إن سألته ولو في القضاء قال في الأصل: «وإن لم تسأله فتأويلان»؛ أي وإن كانت موثقة ولم تسأله أن يطلقها من وثاقها وقال لها: أنت طالق، وقال: أردت من الوثاق. ففي تصديقه بيمين وعدمه. وتأويلان محلها في القضاء، واتفقا على تصديقه في الفتوى وإن لم تكن موثقة فلا يصدق اتفاقاً.

(وتلزم الثلاث) في قوله لها: حبلك على غاربك هو معنى قوله: (في الحبل على غاربها)؛ أي على كتفها (أو بقة) لأن البت هو القطع فقد قطع العصمة ولم يبق شيئاً منها بيده ولا تقبل منه نية الأقل ولو لم يبين بها (كما انجلي)؛ أي ظهر. أو قال لها: أنت طالق (طلقة بائنة) فتلزمه الثلاث نظراً للفظ بائنة ولو قال: واحدة بائنة احتياطاً للفروج أو تقدير واحدة صفة لمرة.

وقوله: (أو نويت بكأخلى)؛ أي ونوى الواحدة البائنة بقوله: ادخلي ونحوه من الكناية الخفية فتلزمه الثلاث والفقهاء في هذه الألفاظ أنها ليست

سواء: إما بته فثلاث دخل بها أم لا، وإما حبلك على غاربك ففي كتاب التخيير والتملك من المدونة: هي ثلاث ولا ينوي؛ لأن هذا لا يقوله أحد وقد أبقى من الطلاق شيئاً، وإما واحدة بائنة وادخلي، ففي كتاب التخيير والتملك منها أيضاً: وإن قال لها بعد البناء: أنت طالق واحدة بائنة فهي ثلاث، أو قال لها: الحقي بأهلك أو استتري أو ادخلي أو اخرجي يريد بذلك كله واحدة بائنة فهي ثلاث، فقيده ذلك بما بعد البناء (أو السبيل خلى بت)؛ أي أو نوى الواحدة بقوله: خلعت سبيلك؛ أي طريقك فاذهبي حيث شئت فلا ملك لي عليك (وتلزم الثلاث) من التطليقات (الأ إن نوى أقل) منها كواحدة أو اثنتين (إن قبل الدخول ثوى)؛ أي إن لم يدخل بها؛ أي الزوج بالزوجة في قوله لها: أنت علي (كالدّم) أو الميتة ولحم الخنزير وإن لم ينو بها الطلاق لأنها من الكنایات الظاهرة؛ فإن كان دخل بها لزمته الثلاث ولو نوى أقل منها (أو وهبتك)؛ أي وتلزم الثلاث إلا أن ينوي أقل في غير المدخول بها في قوله: وهبتك (نفسك) أو عصمتك أو لأبيك (أو للأهل قد رددتك)؛ أي ورددتك لأهلك أو أنت حرام، قال عليّ أو لم يقل، ومثله أنا حرام عليك وما انقلب إليه من أهلي؛ أي زوجتي حرام (أو أنا خلي أو برّي) منك (أو أنت) بائنة قال: متي أو لم يقل فتلزمه الثلاث في كل صيغة من هذه إلا أن ينوي بها أقل منها في غير المدخول بها (وحلفته إن يرد نكحاً)؛ أي وإن طلق غير المدخول بها بصيغة من هذه الصيغ وقال: نويت بها واحدة حلفته أنه لم يرد بها الثلاث إن يرد نكحاً؛ أي العقد عليها برضاها بمهر أقله ربع دينار وولي وشاهدين فإن حلفت مُكَّرَ منه وإن نكل مُنَع منه ولزمته الثلاث (وإن دل على النفي البساط صدقن)؛ أي ودين؛ أي وكُل الزوج إلى دينه وصدق في نفي إرادته؛ أي الطلاق بقوله: كالميتة والدم وما بعدهم إلى هنا يمين في القضاء وبغيرها في الفتوى إن دل بساط عليه؛ أي نفيه بأن يتقدم بينهما كلام في حسن رائحتها وعدمه ونظافتها وعدمها وفي كونها متهمة بأمر وعدمه وكونها متصلة به وعدمه فيقول لها ما ذكر ويقول: أردت بقولي: كالميتة في التنن وخبث الرائحة وبقولي: كالدّم في القذارة وبقولي: كالخنزير في الاتساخ وبقولي: خلية من تلك الصفة وبرية من التهمة وبائن مني؛ أي بيني وبينك فرجة فيصدق ولا

يلزمه شيءٌ (وبكخليت سبيك الثلاث)؛ أي وتلزمه الثلاث (إلا أن ينوي أقل) منها واحدة أو اثنتين مطلقاً عن التقييد بالدخول وعدمه في قوله: خلّيت سبيك وهذا لا ينافي ما تقدم لاختلاف موضوعيهما الموضوع ما تقدم نية الواحدة البائنة بخلّيت سبيك وموضوع ما هنا موضوع الطلاق به لا الواحدة البائنة (كذا بلا عصمة لي عليك) وتلزم الثلاث في المدخول بها وينوي في غيرها في لا عصمة لي عليك (أو منه اشترتها)؛ أي اشترت الزوجة العصمة منه فتلزمه ثلاث دخل بها أم لا (لا للقدى)؛ أي للخلع فتلزمه واحدة بائنة إلا أن ينوي الثلاث، وهذا راجع لقوله: لا (عصمة لي عليك).

- وتضمن البيت من (20 إلى 30) قول الأصل:

«ونوى فيه وفي عدده اذهبي وانصرفي أو لم أتزوجك أو قاله له رجل:  
ألك امرأة؟ قال: لا».

- إلى أن قال:

«ولا ينوي في العدد إن قصد الطلاق بعد قوله: أنت بائن أو برية أو خلية أو بته جواباً لقولها: أود لو فرج الله لي من صحبتك وأن بكأسقني الماء أو بكل كلام لزم».

- إلى أن قال:

«وبمجرد إرساله به مع رسول وبالكتابة عازماً أو لا إن وصل لها، وفي لزومه بكلامه النفسي خلاف، وإن كرر الطلاق بعطف بواو أو فاء أو ثم فثلاث إن دخل كَمَعَ طَلقتين مطلقاً وبلا عطف ثلاث في المدخول بها كغيرها إن نسقه إلا لنية تأكيد فيهما في غير معلق بمعتد».

قوله: (ونوه فيه وفي العدد)؛ أي تقبل نية الزوج في إرادة الطلاق وإرادة عدمه وإن نواه نوى في عدده؛ أي الطلاق من واحدة أو اثنتين أو ثلاث (بما كانصرفي وكانهبي)، وقوله: أنت حرة ولم يقل مني فينوي فيه، وفي عدد وإلا لزمه الثلاث، وكذلك قوله: أنت معتقة (أو الحقي بالاهل)؛ أي بأهلك (أو لست لي بامرأة)؛ أي زوجة قال في الأصل: «إلا أن يعلق في الأخير»؛ أي لست لي بامرأة بأن يقول: إن فعلت كذا أو إن لم تفعل كذا في هذا اليوم

فلست لي بامرأة ويحنت بحصول المعلق عليه أو تركه فتلزمه واحدة إلا لنية أكثر إن كان نوى الطلاق وإن كان نوى غيره فلا شيء عليه بيمين في القضاء دون الفتوى.

قوله: (أو لا زوج لي) أو قال له رجل: ألك امرأة؟ فقال: لا، ويحلف على عدم إرادة الطلاق فإن قال: أردت الطلاق ولم أرد عدده، فقال أصبغ: يلزمه الثلاث دخل بها أم لا، واعترضه ابن عرفة وأفتى بواحدة إلى أن مات.

(ولا تنوه)؛ أي لا تقبل منه النية في العدد وللطلاق إن أنكرك. (قصد)؛ أي نية (الطلاق) فتلزمه الثلاث (بعد قوله: اعرفا)؛ أي اعلمنا لزوجته أنت بائنة كذا قوله لها: (برية أو أنت بته) أو قال لها: (انت خلية جواب قولها أود)؛ أي أتمنى (لو فرج الله لي)؛ أي عني (من صحبة)؛ أي عشرتك وزوجيتك للدلالة البساط على قصده الطلاق، وكذبه في إنكاره فإن لم يكن جواباً لقولها: أود .. وأنكر قصد الطلاق به؛ فإن تقدم كلام دال على عدم قصده فلا شيء عليه وإلا لزمه الثلاث وإن أقر بقصد الطلاق بما كان جواب لذلك أو ما لم يكن فتلزمه الثلاث في المدخول بها مطلقاً بته وغيرها سواء ولا تقبل منه نية أقل منها، وكذا في غير المدخول بها في بته وينوي في غيرها.

(وإن بكاسقني)؛ أي وإن قصد الطلاق بكاسقني الماء بالياء لأن خطاب لمؤنث يبنى على حذف النون، وهذا كما لابن عرفة من الكنايات الخفية وهي طريقة أكثر الفقهاء حيث حصروا ألفاظ الطلاق في صريح وكناية ظاهرة وخفية (أو بكل قول) كادخلي وكلي واشربي يلزمه ما قصد من الطلاق وعدده، قال في الأصل: «لا إن قصد التلطف بالطلاق فلفظ بهذا غلطاً؛ أي بأن سبقه لسانه فلا يلزمه شيء»، قال مالك: من أراد أن يقول: أنت طالق فقال: كلي أو اشربي لا يلزمه شيء لعدم وجود ركنه وهو اللفظ الصريح أو غيره مع نيته بأن أراد إيقاعه بلفظه فوق في الخارج (كذا بمفهوم الإشارة لزم)؛ أي ولزم الطلاق بالإشارة المفهمة بأن احتف بها من القرائن ما يقطع من عاينها بدلالاتها على الطلاق وسواء وقعت من أخرس أو متكلم وإن لم تفهم المرأة ذلك لبلادتها وهي كالصريح فلا تفتقر لنية، وأما غير المفهمة فلا يقع بها طلاق ولو قصده لأنها من الأفعال لا من الكناية الخفية خلافاً لبعضهم ما لم تكن عادة قوم

(وبمجرد به الإرسال ثم مع رسول) بقوله: أخبرها بطلاقها ولو لم يصل إليها:  
قال في أسهل المسالك:

أو بالرسول مطلقاً أو إن وصل كتابه أو عزمه فيه حصل  
(أو بكتبه جلا إن عازماً)؛ أي ناوياً الطلاق بكتابة صيغته من غير تلفظ  
لأن القلم أحد اللسانين لا إن كان غير عازم (ومطلقاً) يقع عليه الطلاق (إن  
وصلا) الكتاب لها؛ أي للزوجة فإن لم يصل فلا يلزمه ولو أخرجه ورده قبل  
وصوله، ويدخل في كلامه من لم تكن له وقت الكتابة نية فإنه محمول عند  
اللخمي على عدم العزم لأنه الأصل، وعند ابن رشد على العزم للاحتياط،  
وفي البيان أيضاً: فإن كتب لها إن وصلك كتابي هذا فأنت طالق فلا اختلاف  
فيه أنه لا يقع عليه الطلاق إلا بوصول الكتاب إليها، فإذا وصل إليها طلقت  
مكانها وأجبر على رجعتها إن كانت حائضاً.

وقوله: (وفي لزومه بنفسه الكلام) معناه وفي لزومه؛ أي الطلاق بكلامه  
النفسي بأن يقول لها بقلبه: أنت طالق خلاف المعتمد عدم اللزوم، وأما العزم  
على أن يطلقها ثم بدا له عدمه فلا يلزمه اتفاقاً.

قوله: (وإن كرر لفظه وقام بعطف واو ثم)؛ أي وثم (أو فا) والمعنى إن  
كرر الطلاق؛ أي لفظه بواو أو بفاء أو بضم كرر المبتدأ مع كل لفظ أم لا أو  
كرره ثلاثاً بلا عطف فثلاث تطبيقات (لزمتم) إن قد (بخلا) بها كغير مدخول  
بها ونسقه على المذهب، وفي الأصل قال: «كمع طلقتين مطلقاً وبلا عطف  
ثلاث في المدخول بها كغيرها إن نسقه ولو حكماً كفصله بسعال، فقوله: (إذا  
النسق ثوى) فغير المدخول بها إن نسقه كالمدخول بها في القسمين ما هو  
بعطف وما هو بدونه، والمراد بالنسق اللغوي وهو توسط أحد حروف  
العطف التسعة بين التابع والمتبوع، قال في جواهر الإكليل: إن نسقه؛ أي  
وصل صيغته بعضها ببعض بلا فصل حقيقة أو حكماً بأن فصل بأمر اضطراري  
كعطاس وسعال، ومفهوم إن نسقه أنه إن لم ينسقه فلم يلزمه في غير المدخول  
بها إلا الأول لبيئونها به فلا يجد الثاني محلاً يقع فيه، والمتأخر يلزم في  
المدخول بها مطلقاً وفي غيرها منسوقاً في كل حال.

وقوله: (إلا إذا التأكيد فيهما نوى)؛ أي إلا لنية تأكيد للأول بالثاني

والثالث فلا يلزم إلا الأول فيهما؛ أي المدخول بها، وغيرها في المكرر بلا عطف وأما مع العطف فلا تنفع نية التأكيد عند ابن القاسم لتنافيها زاد في الأصل في غير متعلق بمتعدد بأن لم يعلق أصلاً أو علق بمتحد كانت طالق إن كلمت زيداً وكرره ثلاث ثم كلمه فثلاث إلا لنية تأكيد؛ فإن علقه بمتعدد كانت طالق إن كلمت زيداً أنت طالق إن دخلت الدار أنت طالق إن أكلت كذا وفعل الجميع فثلاث ولا تقبل منه نية التأكيد لتعدد المحلوف عليه قال الشيخ خليفة بن حسن:

كدونه فيمن دخولها سبق كغيرها إن ساقه على نسق  
إلا لتأكيد نواه فيهما إن لم يعلقه بمعدود نمى

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل وفي الحديث أبغض الحلال لربنا... إلخ:

- 1- قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: 1].
- 2- ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَمَا سَاكُؤٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَشْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: 229].
- 3- ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ [النساء: 19].
- 4- ﴿وَإِنْ يَنْفَرَا يُعْنِ اللَّهُ كُفْلًا مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: 130].
- 5- عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» [رواه أبو داود].
- 6- وعن أبي موسى أن النبي ﷺ قال: «لا تطلق النساء إلا من ربة أن الله لا يحب الذواقين ولا الذواقات» [رواه البزار].
- 7- وعن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «مره فليراجع حتى تطهر ثم تحيض حيضة أخرى ثم تطهر ثم تطلق بعد إن شاء أو يمسك».
- 8- وعنه أيضاً: أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ قال: «مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً» [رواه مسلم].

9 - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة» [رواه الترمذي].

10 - وعن فضالة بن عبيد الأنصاري عن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة لا يجوز اللعب فيهن الطلاق والنكاح والعتق».

11 - وعن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ طلق حفصة ثم راجعها. [رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وهو لأحمد من حديث عاصم بن عمر].

12 - وعن لقيط بن سبرة قال: قلت: يا رسول الله إن لي امرأة فذكر من بذاتها قال: «طلقها». قلت: إن لها صحبة وولداً؟ قال: «مرها أو قل لها فإن يكن فيها خير ستفعل ولا تضرب ظميتك ضربك أمتك» [رواه أحمد وأبو داود].

13 - وعن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة» [رواه الخمسة إلا النسائي].

14 - وعن ابن عمر قال: كانت تحتي امرأة أحبها وكان أبي يكرهها فأمرني أن أطلقها فأبيت فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «يا عبد الله بن عمر طلق امرأتك» [رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي].

15 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله» [رواه الترمذي والبخاري موقوفاً].

والدليل على قوله: طلاق مسلم مكلف. وطلاق الكافر غير لازم إلا إذا  
تحاكموا إلينا:

16 - لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: 42].

والدليل على أن فاقد العقل لا يطلق:

17 - قوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق».

18 - «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه».

19 - ولأن الصحابة جعلوه كالصاحي في الحد بالقذف بدليل:

- ما روى أبو وبرة الكلبي قال: أرسلني خالد بن الوليد إلى عمر فأتيته في المسجد ومعه عثمان وعلي وعبد الرحمن وطلحة والزبير فقلت: إن خالداً يقول: إن الناس انهمكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة، فقال عمر: هؤلاء عندك فسلمهم فقال علي: نراه إذا سكر هذى وإذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون جلدة فقال عمر: أبلغ صاحبك ما قال: فجعلوه كالصاحي.

20 - قال ابن قدامة في المغني: أجمع أهل العلم على أن الزائل العقل بغير سكر أو ما في معناه لا يقع طلاقه، كذلك قال عثمان وعلي وسعيد بن المسيب والحسن والنخعي والشعبي وأبو قلابة وقتادة والزهري ويحيى الأنصاري ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وأجمعوا أن الرجل إذا طلق في حال نومه لا طلاق له.

**والدليل على قوله لسانه سبق:**

21 - قوله ﷺ: **إِنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى** [الحديث متفق عليه].

**والدليل على قوله: أو ظهر بمولم إكراهه:**

22 - لما روي عن صفية بنت شيبة عن عائشة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«لَا طَلَاقَ وَلَا عِتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»**.

- ومعنى الإغلاق قيل: هو الإكراه كأنه يغلق عليه الباب ويحبس حتى يطلق وهو قول عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير.

- وبه قال شريح وعطاء وطاوس وجابر بن زيد والحسن والشعبي وعمر بن عبد العزيز والقاسم وسالم.

- وإليه ذهب مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه قال: وذهب قوم إلى أن طلاق المكره واقع وهو قول النخعي وقتادة والزهري وإليه ذهب أصحاب الرأي. اهـ منه.

23 - واتفق أهل العلم على أن من أكره على الردة فتلفظ بها لا يكفر لقوله تعالى: **﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾** [النحل: 106].



24 - وقال البغوي: قال شريح: القيد كره، والوعيد كره.

وقال أحمد: الكره: القتل أو الضرب الشديد والتخويف بقتل الأب أو الابن أو الأخ ليس بإكراه، وقال بعضهم: هو إكراه في جميع الأمور. اه منه.

25 - واستدل ابن قدامة لعدم لزوم طلاق المكره لقوله ﷺ: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» [رواه ابن ماجه].

26 - وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا طلاق في إغلاق» [رواه أبو داود والأثرم وأبو عبيد والفتني].

ومعناه في إكراه وقال أبو بكر: سألت ابن دريد وأبا طاهر النحويين فقالا: يريد الإكراه لأنه إذا أكره انغلق عليه رأيه. اه منه.

27 - ومن مواهب الجليل من أدلة خليل ج 3 ص 153 عند قوله (ولفظه طلقت... إلخ) اعلم أن لفظ الطلاق ينقسم إلى صريح وإلى كناية، وقد اختلف في لفظه الصريح فذهب الشافعي ومن وافقه إلى أن صريح الطلاق هو الطلاق والفراق والسراح.

- وقال: هذه الألفاظ هي التي وردت في القرآن. فقد قال تعالى: ﴿أَوْ فَاْرِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: 2].

- وقال تعالى: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: 129].
- وقال تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: 1].
- وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَقَا يُعْنِ اللَّهُ كِلَا مِّن سَعْتِهِ﴾ [النساء: 13].
- وقال تعالى: ﴿فَمَعَالِيقِ أُمَّتِكُنَّ وَأَسْرِيكُنَّ سَرَلًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: 28].

- وذهب مالك وأبو حنيفة ومن وافقهما إلى أن صريح اللفظ فيه هو الطلاق وما تصرف منه قالوا: لأن الصريح في الشيء هو ما كان نصاً فيها لا يحتمل غيره إلا احتمالاً بعيداً وقالوا: إن لفظ الفراق والسراح وإن وردا في القرآن للفرقة بين الزوجين كما مثل به الشافعي، فقد ورد اللفظان في القرآن لغير ذلك المعنى أيضاً، قال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103].

• وقال تعالى: ﴿وَمَا فَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [البينة: 4].

- وروي عن مالك فيمن قال لامرأته: قد فارقتك أو سرحتك أنه من صريح الطلاق كقوله أنت طالق. وروي عنه أنه كناية يرجع فيها إلى نية قائلها. اهـ منه ج 3 ص 134. اهـ من مواهب الجليل بتصرف.

**والدليل على قوله: وتلزم الثلاث في الحبل على... إلخ:**

28 - وهو شروع في الكلام على الكنايات وهي محل خلاف بين العلماء.

- قال القرطبي في تفسيره ج 3 ص 136 من نصه:

- قال أبو عمر: أصل هذا الباب في كل كناية عن الطلاق.

ما روي عن النبي ﷺ أنه قال للتي تزوجها حين قالت له: أعوذ بالله منك: «قد عدت بمعاذ، الحقي بأهلك». فكان ذلك طلاقاً.

- وقال كعب بن مالك لامرأته حين أمره رسول الله ﷺ باعتزالها: الحقي بأهلك. فلم يكن ذلك طلاقاً فدل على أن هذه اللفظة مفتقرة إلى النية وأنها لا يقضى فيها إلا بما ينوي الالفاظ بها وكذلك سائر الكنايات المحتملات للفراق وغيره والله أعلم. اهـ منه بلفظه.

29 - وقال الخطابي في معالم السنن في الكلام على حديث: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى».

معناه: أن صحة الأعمال ووجوب أحكامها إنما يكون بالنية؛ فإن النية هي المصرفة لها إلى جهتها ولم يرد به أعيان الأعمال؛ لأن أعيانها حاصلة من غير نية ولو كان المراد به أعيانها لكان خلفاً من القول، وكلمة إنما مرصدة لإثبات الشيء ونفي ما عداه.

- قال: وفي الحديث دليل على أن المطلق إذا طلق بصريح لفظ الطلاق أو ببعض المكاني التي يطلق بها، ونوى عدداً من أعداد الطلاق كان ما نواه من العدد واقعاً واحداً أو اثنتين أو ثلاثاً.

- وإلى هذه الجملة ذهب الشافعي وصرف الألفاظ على مصارف النيات، وقال في الرجل يقول لامرأته: أنت طالق ونوى بها ثلاثاً إنما تطلق ثلاثاً،

وكذلك قال مالك بن أنس وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد، وقد روي ذلك عن عروة بن الزبير.

30 - وقال أصحاب الرأي: واحدة وهو أحق بها.

- وكذلك قال سفيان الثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل.

وقال أصحاب الرأي في المكاني: مثل أنت بائن أو أنت بته فإنه يسأل عن نيته فإن لم ينو الطلاق لم يقع عليها الطلاق وإن نوى فهو ما نوى؛ إن أراد واحدة فواحدة، وإن نوى ثنتين فهي واحدة بائنة لأنها كلمة واحدة لا يقع على اثنتين، وإن نوى ثلاثاً فهو ثلاث، وإن نوى الطلاق ولم ينو عدداً منه فهي واحدة بائنة، وكذلك كل كلام يشبه الفرقة مما أراد به الطلاق فهو مثل هذا كقوله: حبلك على غاربك أو قد خليت سبيلك ولا ملك لي عليك والحقي بأهلك واستبرئي واعتدي.

- قال: وهذا كله عند الشافعي سواء؛ فإن كان لم يرد به طلاقاً فليس بطلاق، وإن أراد طلاقاً ولم ينو عدداً فهو تطليقة واحدة يملك فيها الرجعة، وإن نوى ثنتين فهو ثتان، وإن نوى ثلاثاً فهو ثلاث.

- قال: وهذا أشبه بمعنى الحديث والله أعلم. اه منه بلفظه.

**والدليل على قوله: وفي لزومه بنفسه الكلام خلف:**

31 - قال في مختصر سنن أبي داود:

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن الله تجاوز لأمتي عما لم تتكلم به أو تعمل به وبما حدثت به أنفسها» [قال: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه].

- قال الخطابي: وفي هذا الحديث من الفقه أن حديث النفس وما يوسوس به قلب الإنسان لا حكم له في شيء من أمور الدنيا، وفيه أيضاً أنه إذا طلق امرأته بقلبه، ولم يتكلم به بلسانه فإن الطلاق غير واقع. وإلى هذا ذهب عطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبيرة وقتادة والثوري وأصحاب الرأي وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق.

- وقال الزهري: إذا عزم على ذلك وقع الطلاق لفظ به أو لم يلفظ.  
وإلى هذا ذهب مالك بن أنس والحديث حجة عليه. اه منه بلفظه.  
\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل إحدى  
وثلاثون (31) دليلاً ويتبعها الإجماع.

## فصل في التفويض والتخير والتمليك

- 1 - فصل إذا فوض للعرس الطلاق
  - 2 - ووقفت حتى تجيب أو عزل
  - 3 - وبجوابها الصريح في الطلاق
  - 4 - يقضي وهل كنفها القماش عد
  - 5 - وقبل أن يطأ من قد خيرا
  - 6 - فيما على واحدة زاد إذا
  - 7 - ولم يؤخر ولطلقة فقط
  - 8 - ويبطل المطلق من تخيير إن
  - 9 - كقوله نفسك طلقي ثلاث
  - 10 - وإن لتخيير أو التمليك ثم
  - 11 - بغير علمها فإن دخلت
  - 12 - وأن يوكل رجلين ما قضى
- تخييراً أو تمليكاً إن توقعه لاق  
أنشأ إذا ما حقها به عمل  
والرد أو طلاقها ما لك ساق  
طلاقها أو لا قل تردد وجد  
وأطلق إن ملك إن شاء ناكرا  
لم تشرط في عقدها عليه إذا  
نوى وتكرير يؤكد سقط  
قضت بما دون الثلاث فيه عن  
فطلقت دون فما له لبات  
علق بالغيبة شهراً فقدم  
بجاهل يصح بعد العدة  
أحدهما وأن رسولين مضى

- اشتمل هذا الفصل على اثني عشر (12) بيتاً تضمنت قول الأصل:

«فصل: إن فوضه لها توكيلاً، فله العزل، إلا لتعليق حق لا تخييراً أو تمليكاً وحيل بينهما حتى تجيب، ووقفت، وإن قال: إلى سنة متى علم فتقضى وإلا أسقطه الحاكم وعمل بجوابها الصريح في الطلاق ورده كتمكينها طائفة، ومضى يوم تخييرها وردها بعد بينونتها وهل نقل قماشها ونحوه طلاق أو لا؟. تردد، وقبل تفسير قبلت أو قبلت أمري أو ما ملكتني برد أو طلاق أو بقاء وناكر مخيرة لم تدخل ومملكة مطلقاً إن زادت على الواحدة إن نواها وبادر وحلف إن دخل وإلا فعند الارتجاع ولم يكرر أمرها بيدها إلا أن ينوي التأكيد كسقطها هي».

- إلى أن قال :

«وبطل إن قضت بواحدة في اختاري تطليقتين أو في تطليقتين ومن تطليقتين فلا تقضى إلا بواحدة، وبطل في المطلق إن قضت بدون الثلاث كطلقي نفسك ثلاثاً».

- إلى أن قال :

«ولو علقها بمغيبه شهراً فقدم ولم تعلم وتزوجت فكالولين».

- إلى أن قال :

«وإن ملك رجلين فليس لأحدهما القضاء إلا أن يكونا رسولين».

- فصل في أحكام الاستنابة على الطلاق وهي أربعة أقسام :

- توكيل .

- وإرسال .

- وتمليك .

- واختيار .

**(فصل إذا فرض) الزوج (الطلاق) للعرس؛ أي لزوجته (تخييراً) أن يقول**

لها: اختاري بيني أو أختار نفسك فليس له منعها منه قبل إنشائه (أو) فرض لها (تمليكاً) بأن جعل إنشاء لها بلا منع فليس له عزلها أيضاً، وهذا معنى قوله: (لاق ووقفت) الزوجة المخيرة أو المملكة إن أطلق الزوج وإن قال: أمرك بيدك إلى تمام سنة مثلاً متى علم؛ أي علم الإمام أو نائبه بأنه خيرها أو ملكها فيوقفها حين علمه ولا يمهلها إلى تمام السنة مثلاً فتقضي إما بإيقاع الطلاق أو رد ما جعله الزوج لها وإلا؛ أي وإن لم تقضي بشيء أسقطه؛ أي ما جعله الزوج لها الحاكم وهذا معنى قوله: (أو عزل) وإن رضيه الزوج ببقائه بيدها إلى تمام السنة لحق الله تعالى إذ فيه التمادي على عصمة مشكوكة (وبجوابها الصريح في الطلاق)؛ أي وعمل بجوابها الصريح في اختيار الطلاق سواء كان صريحاً في الطلاق أو كناية ظاهرة فيه، وأما الكنايات الخفية فتسقط ما بيده ولو نوت بها الطلاق.

- ففي التوضيح عن ابن يونس: لو أجابت المرأة بغير ألفاظ الطلاق عندما ملكها فلا يقبل منها أنها أرادت به الطلاق لأنها مدعية، لكن نقل المصنف عن ابن رشد أن جوابها في التمليك بصيغة الظهار إذا نوت به الظهار فهو لازم مع أنه كناية خفية.

قوله: (والرد)؛ أي ما جعله الزوج لها وبقائها في عصمته بقول بأن قالت: رددت إليك ما مكتني.

وقوله: (أو طلاقها ما لك ساق)؛ أي لعل المقصود أو إطلاقها ما لك ساق وهو الزوج؛ والمقصود تمكينها له من الاستمتاع وإن لم يستمتع بها حال كونها طائعة عالمة بما جعله الزوج لها من تخيير أو تمليك ولو جهلت الحكم لا مكرهة أو جاهلة بما جعله لها فلا يسقط خيارها ولو وطئها؛ فإن ادعى التمكين وأنكرته صدق إن ادعت خلوته بها بامراتين (وهل كنفقها القماش عد طلاقها)؛ أي وهل نقل قماشها؛ أي متاعها، وجهازها يعد طلاقها وهو ثلاث في التخيير وواحدة في التمليك وعلى هذا اقتصر ابن شاس.

(أو لا) أو ليس طلاق (قل) أيها المسؤول عن هذا (تردد) للمتأخرين في النقل عن الإمام رضي الله تعالى عنه محله حيث لم تنو به الطلاق، ولم يجر العرف بالطلاق به وإلا فهو طلاق اتفاقاً.

- وحيث أن البيت (5) غير مفهوم وفيه تعقيد اخترنا أن نجلب هنا نظم الشيخ خليفة بن حسن فقال:

ومثل نقلها القماش هل يعد	طلاقاً أو لا بتردد يرد
وفي قبلت أو قبلت أمري	وعندما ملكتني قد يجري
يقبل ما قد فصلته مطلقاً	برده أو بطلاق أو بقا
وناكر الزوج التي قد خيرت	قبل البنا ومطلقاً من ملكت
أن ينوها وزاد فوق الواحدة	وبادر الزوج بلا مساعده

فهذه الأبيات واضحة وموافقة لعبارة الأصل.

قوله: (فيما على واحدة زاد...) إلخ البيت، وناكر الزوج زوجة لم يدخل الزوج بها شرط في مناكرتها؛ فإن دخل بها فليس له مناكرتها وناكر زوجة

مملكة مطلقاً دخل بها أم لا إن زادتا؛ أي المخيرة والمملكة في الطلاق الذي أوقعته على الطلقة الواحدة هذا موضوع المناكرة؛ أي رد الزوج ما زاد على الواحدة إن كان نواها؛ أي الواحدة بالتخيير أو التملك فإن لم ينوها بل بعده أو لم ينوها أصلاً لزمه ما أوقعته.

قوله: (ولم يؤخر)؛ أي إن بادر الزوج للمناكرة بمجرد علمه بالزيادة على الواحدة وإلا لزمه ما أوقعته ولا يعذر بالجهل، وقوله: (ولطلقة فقط نوى وتكرير يؤكد سقط)؛ أي وإن دخل الزوج بالزوجة وأراد رجعتها وإلا؛ أي وإن لم يدخل بها وأراد رجعتها الآن فيحلف عند إرادة الارتجاع إن لم يكرر الزوج عند التخيير أو التملك، قوله: (أمرها)؛ أي حكم عصمتها بيدها تتصرف فيها كيف شاءت بطلاق أو بقاء؛ فإن كرهه حقيقة أو حكماً بأن أتى بأداة تفيد التكرار كل ما شئت فأمرك بيدك فليس له مناكرتها فيما زاد على الواحدة في كل حال إلا أن ينوي بتكرير أمرها بيدها التأكيد؛ فإن كان نواه به فله مناكرتها فيما زادته على الواحدة، هذا وقال الحطاب: لا يشترط تكرار أمرها بيدها فإن تكراره كعدمه في الحكم، والمناسب الإتيان به بصيغة المبالغة بأن يقال: وإن كرر أمرها بيدها، والمعنى إن نوى الواحدة عمل بنيتها وإن كررها أمرها بيدها. ومن الشروط أن لا يقول كل ما شئت فأمرك بيدك وإلا فلا مناكرة له، قاله ابن الحاجب.

قوله: (ويبطل المطلق من تخيير...) إلخ؛ أي وإن خير المدخول بها تخييراً مطلقاً فأوقعت طلقة أو اثنتين ولم يرض به بطل التخيير لا ما قضت به فقط في التخيير المطلق عن التقييد بعدد من الطلاق بأن قال: اختاري أو خيرتك مثلاً أن قضت بدون متم الطلاق الثلاث؛ فإن قضت بواحدة فكملة الثلاث لم يبطل ما قضت به، وهذا في تخيير مدخول بها ولم يرض بها أوقعته ويصير معها كما كان قبل تخييرها لعد ولها عما شرع لها وهي الثلاث؛ فإن رضي به لزمه كقوله: طلقتي نفسك ثلاثاً ولم يقيد بمشيئتها، فطلقت نفسها أقل منها، فيبطل ما أوقعته وما بيدها لمخالفتها.

وقوله: وإن (تخيير أو التملك ثم علق بالغيبة شهراً...) إلخ؛ أي وإن علقهما بمغيبه؛ أي غيبة الزوج عن زوجته شهراً بأن قال: إن غبت عنك شهراً



فأمرك بيدك تخييراً أو تمليكاً. فغاب وقدم من سفره إلى بلد زوجته قبل فراغ الشهر ولم تعلم الزوجة بقدومه حتى تم الشهر، فأثبتت تعليقه وغيبته وحلفت أنه لم يقدم لا سراً ولا علانية وطلقت نفسها وانقضت عدتها وتزوجت غيره، ثم أثبت الزوج الأول قدومه إلى بلدها قبل تمام الشهر فحكمها كحكم ذات الوليين في أنه إن دخل أو تلذذ الثاني بها غير عالمين بقدم الأول فهي له وإلا فهي للأول، ومفهوم ولم تعلم كما قال: (بغير علمها) أنها إن علمت بقدومه قبل فراغ الشهر وطلقت نفسها وتزوجت فلا تكون للثاني وهو كذلك اتفاقاً.

قوله: (وان يوكل رجلين)؛ أي وإن ملك الزوج أمر زوجته رجلين بأن قال: ملكتكما أمرها أو أمرها بأيديكما [نقله التتائي عن المدونة]، أو طلقها إن شئتما [نقله ابن يونس عنها]، فليس لأحدهما القضاء بطلاقها وحده لأنهما منزلان منزلة وكيل واحد فلا يقع الطلاق إلا باجماعهما؛ فإن أذن له أحدهما في وطنها زال ما بيدها وإن مات أحدهما فلا كلام للثاني.

فقوله: (ما قضى احدهما)؛ أي لا يمضي ما فعله أحدهما دون الآخر إلا أن يكونا؛ أي الرجلان رسولين بأن قال: لكل واحد منهما طلقها فلكل منهما الاستقلال بطلاقها، وهذا معنى قوله: (وان رسولين مضي).

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل إذا فوض للعريس الطلاق... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلٌّ لِأَزْوَاجِهِ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبِّئْتَهَا فَنَعَالَيْكُمْ أُمْتِعَنَّكُمْ وَأَسْرَحَنَّ لَكُمْ سَرَلًا جَمِيلًا ﴿28﴾ وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿29﴾﴾ [الأحزاب: 28، 29].

2 - عن عائشة قالت: خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه فلم يعدها شيئاً. [رواه البخاري ومسلم والنسائي].

3 - وفي رواية:

قالت: لما أمر رسول الله ﷺ بتخيير أزواجه بدأ بي فقال: «إني ذاكر

لك أمراً فلا عليك أن لا تستعجلي حتى تستأمري أبويك» قال: وقد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفرافقه قالت: ثم قال: «إن الله ﷻ قال لي: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا...﴾ الآية ﴿وَلِئِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ﴾ الآية فقلت: أفي هذا استأمر أبوي فإني أريد الله ورسوله والدار الآخرة، قالت: ثم فعل أزواج رسول الله ﷺ مثل ما فعلت. [رواه الجماعة إلا أبا داود].

4 - قال القرطبي: يؤخذ من الحديث أيضاً أن المخيرة إذا اختارت نفسها أنها تطليقه يملك زوجها رجعتها لأنه لا يجوز أن يطلق رسول الله ﷺ بخلاف ما أمره الله وروي هذا عن عمر وابن مسعود وابن عباس وبه قال ابن أبي ليلى والشافعي.

5 - وذهب جماعة من المدنيين وغيرهم إلى أن التملك والتخير سواء وأن القضاء ما قضت فيهما جميعاً.

- قال القرطبي: وهو قول عبد العزيز بن أبي سلمة.

- قال ابن شعبان: وقد اختاره كثير من أصحابنا، وهو قول جماعة من أهل المدينة.

- قال أبو عمر: وعلى هذا القول أكثر الفقهاء.

- والمشهور من مذهب مالك الفرق بينهما قال: وتحصيل مذهب مالك أن المخيرة إذا اختارت نفسها - وهي مدخول بها - فهو الطلاق كله، وإن أنكر زوجها فلا نكرة له وإن اختارت واحدة فليس بشيء وإنما الخيار البتات إما أخذته وإما تركته؛ لأن معنى التخيير التسريح قال الله تعالى: ﴿فَمَا لَبَسَ مِنْ تَلَوُّنِ الْأَلْسِنَةِ أَمْتَفَكْتُ وَأَسْرَحْتُ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾. فمعنى التسريح البتات قال الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَمَا سَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ والتسريح بالإحسان هو الطلقة الثالثة.

قلت: لكنه قد تقدم لك قريباً أخذهم من حديث عائشة أن المخيرة إذا اختارت نفسها أنها طليقة يملك زوجها رجعتها لاستحالة أن يطلق رسول الله ﷺ بخلاف ما أمره الله به تأمل.

6 - قال القرطبي: واختلفت الرواية عن مالك. متى يكون لها الخيار

فقال: مرة لها الخيار ما دامت في المجلس قبل القيام أو الاشتغال بما يدل على الأعراض فإن لم تختبر ولم تقض شيئاً حتى افترقا من مجلسهما بطل ما كان من ذلك إليها وعلى هذا أكثر الفقهاء.

قلت: ويؤيد هذا القول ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه قال: عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قول ابن مسعود قال: إذ ملكها أمرها فافترقا قبل أن تقضي شيئاً فلا أمر لها.

- وعن الثوري عن أبي نجيح عن مجاهد: إذا خير الرجل امرأته فلم تختبر في مجلسها فليس بشيء.

- وأخرج مثل ذلك:

عن الثوري عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء وعن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء وعن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله.

7 - من مواهب الجليل من أدلة خليل ج 3 ص 167.

(قال) ولا ين رشد في المقدمات مبحث نفيس في هذا الباب نلخص منه بإذن الله ما يلي:

- قال: وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من التابعين وفقهاء المسلمين فيمن ملك امرأته أو خيرها اختلافاً كثيراً إذ لم يرد في ذلك نص القرآن يرجع إليه، ولا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أثر في ذلك يعول عليه، فمنهم من جعل قضاء الزوجة من واحدة أو ثلاث، ومن جعله على ما نواه الزوج مع يمينه، ومنهم من قال: ليس لها من الطلاق شيء وإن خيرها زوجها أو ملكها، ومنهم من رأى الخيار فراقاً والتملك طلاقاً قبلت أو ردت، ومنهم من فرق بين التخيير والتمليك فلم ير التخيير شيئاً ورأى التملك واحدة بائنة.

- قال: ولا حجة منهم على مذهبه من جهة الرأي إلا ويعارضها مثلها إذ ليس من ذلك في الكتاب والسنة نص يجب التسليم له. اه منه باختصار.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل سبعة (7) أدلة.

## فَصْلٌ فِي الرَّجْعَةِ

- 1 - فصل ويرتجع من ينكح وإن
- 2 - ذات طلاق غير بائن تحل
- 3 - بنية مع قوله رجعت - أو
- 4 - أو قوله فقط ولو هزلاً عني
- 5 - ولا يرى بقوله المحتمل
- 6 - كوطئه ولا صداق وإن
- 7 - ولا إذا الدخول لم يعلم وإن
- 8 - وليوخذا معاً بالإقرار كذا
- 9 - إذا تماديا على التصديق ثم
- 10 - وصحت الرجعة بعد أن يقم
- 11 - أو المبيت والتصرف وقد
- 12 - وصحت إن لدون ستة تلد
- 13 - وحيث لم تعلم برجعة إلى
- 14 - فأتت على الأول لا قبل الدخول
- 15 - وحكم مرتجعة كالزوجة
- 16 - وفي انقضاء عدة بالوضع أو

- اشتمل هذا الفصل على ستة عشر (16) بيتاً .

- تضمن البيت من (1) إلى (12) قول الأصل :

«فصل: يرتجع من ينكح وإن بكإحرام وعدم إذن سيد طالقاً غير بائن في

عدة صحيح حل وطؤه بقول مع نية كرجعت وأمسكتها أو نية على الأظهر، وصحح خلافه أو بقول ولو هزلاً في الظاهر لا الباطن لا بقول محتمل بلا نية كأعدت الحل ورفعت التحريم ولا بفعل دونها كوطء ولا صداق وإن استمر وانقضت لحقها طلاقه على الأصح ولا إن لم يعلم دخول وإن تصادقا على الوطاء قبل الطلاق وأخذاً بإقرارهما».

- إلى أن قال:

«وصحت رجعته لمن قامت بينة على إقراره أو تصرفه ومبيته فيها أو قالت: حضت ثالثة فأقام بينة على قولها قبله بما يكذبها أو أشهد برجعتها فصمتت ثم قالت: كانت انقضت أو ولدت لِدُون ستة أشهر وردت برجعته ولم تحرم على الثاني».

قوله: (فصل): في أحكام رجعة المطلقة طلاقاً رجعيّاً وما يتعلق بها ابن عرفة الرجعة: دفع الزوج أو الحاكم حرمة متعة الزوج بزوجه بطلاقها.

قوله: (ويرتجع من ينكح) - بضم الياء - من فيه أهلية النكاح وهو البالغ العاقل ليس محرماً بحج ولا عمرة بل (وإن) كان (محرماً) بحج أو عمرة أو الزوجة محرمة بأحدهما وأدخلت الكاف المرض المخوف إذ الرجعية زوجة وارثة فليس في رجعتها إدخال وارث.

وقوله: (أو سيده ما إن أذن) لأن إذنه في النكاح إذن في توابعه وكذا يقال في المولى عليه والمفلس.

وقوله: (ذات طلاق) هي مفعول يرتجع (غير بائن) بأن كانت مدخولاً بها وقصر طلاقها عن غايته ولم يكن خلعاً فاحترز عن البائن بعدم دخول أو خلع أو بنات فلا تصح رجعتها.

وقوله: (عدة نكح)؛ أي في عدة نكاح صحيح لازم بدليل قوله: (تحل)؛ أي جاز (وطؤه)؛ أي النكاح (يحل)؛ أي طلقت بعد وطء حلال، واحترز بالصحيح من نكاح الفاسد الذي فسح بعد الدخول فلا تصح الرجعة في عدته لأنها بائن واحترز بوطنه (يحل) عَمَّن وطئت حراماً كفي حيض أو دبر بنكاح صحيح لازم ثم طلقت فلا تصح رجعتها لأنها بائن وعمن طلقت قبل البناء بينوتها.

قوله: (بينية مع قوله)؛ أي كلام النفس مع قوله؛ أي قول صريح أو محتمل فصريح كرجعت زوجتي وارتجعتها ورددتها لنكاحي، أو مع قول محتمل كأمسكتها إذ يحتمل لنكاحي ويحتمل لغيره.

قوله: (في النية قط خلف) قال في الأصل: «أو بنية على الأظهر» عند ابن رشد «وصحح خلافه»؛ أي عدم صحة الرجعة بالنية ابن بشير. هذا هو المذهب وهو المنصوص في الموازية ورد تخريج اللخمي (أو قوله فقط) مع نية (ولو كان هزلاً)؛ أي مجرداً عن النية فهو رجعة في الظاهر فتلزمه نفقتها وكسوتها والقسم لها مع زوجاته لا في الباطن فلا يجوز له الخلوة بها ولا الاستمتاع ولا يرثها إن ماتت بعد تمام عدتها وهذا معنى قوله: (في ظاهر الحكم فقط لا الباطن).

(ولا يرى بقوله المحتمل)؛ أي ولا تصح الرجعة بقوله المحتمل لها ولغيرها بلا نية للرجعة به كأعدت الحل - بكسر الحاء - إذ يحتمل لي ويحتمل لغيري ورفعت التحريم إذ يحتمل عني ويحتمل عن غيري، ولا تصح الرجعة بالفعل دونها؛ أي النية.

(كوطئه) بلا نية رجعتها به وأولى مقدماته وهو حرام يجب عليها الاستبراء منه، وليس له رجعتها إلا في بقية عدة الطلاق لا فيما زاد عليها من الاستبراء [قاله ابن المواز]، فإن تمت عدة الطلاق فلا يتزوجها هو ولا غيره حتى يتم استبراؤها [قاله في التوضيح].

(ولا صدق) على الزوج لو طئه رجعيته بلا نية رجعة وإن وطئ رجعيته في عدتها بلا نية رجعة واستمر على معاشرتها معاشرة الأزواج بالوطء الأول بلا نية رجعة وانقضت عدتها - وهذا معنى قوله: (وإن تنقض عدة طلاقه عني)؛ أي لحقها طلاقه لقول ابن وهب بصحة رجعته بوطنها بلا نية على الأصح عند ابن عبد السلام لأنه كمطلق في نكاح مختلف فيه، ونقله ابن يونس وأبو الحسن عن أبي عمران، وقال أبو محمد: لا يلحقها لأنها بانة منه بانقضائه عدتها بلا رجعة.

وقوله: (ولا إذا الدخول لم يعلم)؛ أي ولا تصح الرجعة إن لم يعلم

دخول من الزوج بزوجته قبل الطلاق وابن عرفة: شرطها؛ أي الرجعة ثبتت بنائه بها مثبتة ما تقدم في الإحلال وهو شاهد أن على العقد وامرأتان على الخلوة وتقاذرهما على الإصابة؛ فإن لم يعلم الدخول فلا تصح الرجعة إن لم يتصادق قبل الطلاق على الوطء بل (وإن تصادقا)؛ أي الزوجان على الوطء وهذا معنى قوله: (وإن تصادقا وطئاً) قبل الطلاق وهذا معنى قوله: (ولم يطلقن) لانتهاهما إلا أن يظهر بها حمل لم ينه لفيه التهمة.

(وليؤخذ معاً بالإقرار)؛ أي الزوجان بإقرارهما بالوطء؛ أي حكم عليهما بمقتضاه بالنسبة لغير صحة الرجعة، فيحكم على الزوج بنفقتها وكسوتها وسكناها ما دامت العدة، ويحكم عليه بتكميل صداقها وحرمة تزوج خامسة ما دامت العدة، وتحرم بناتها عليه وجمع من يحرم جمعها معها ما دامت العدة، ويحكم عليها بالاعتداد ومنع تزوجها بغيره (كذا دعواه)؛ أي الزوج لها؛ أي الرجعة في العدة حاصلة بعدها؛ أي العدة من غير بينة أو مصدق مما يأتي فلا تصح الرجعة، ولكنه يؤخذ بإقراره كما تقدم، وكذا هي إن صدقته.

قوله: (إذا تماييا على التصديق ثم)؛ أي إذا تماييا؛ أي الزوجان على التصديق ومفهوم (إذا تماييا... إلخ) أن من رجع منهما سقطت مؤاخذته بإقراره، وذكر الأجهوري من أنه إذا رجع أحدهما سقطت مؤاخذه كل منهما غير ظاهر، ونقل عبد الحق عن بعض القرويين قبول رجوعهما عن قولهما ولا تصح الرجعة إن أقر الزوج به؛ أي الوطء فقط دون الزوجة في خلوة زيادة منه لها، وكذبتة لأنه قبل الوطء فهو بائن، وعليه جميع المهر وعليها العدة، وأما زيادتها إياه فيعتبر إقراره فقط كخلوة البناء.

قوله: (وصحت الرجعة بعد أن يقيم)؛ أي وصحة رجعة الزوج التي ادعى بعد تمام العدة أنه راجع زوجته فيها إن قامت؛ أي شهدت بينة على سماع إقراره في العدة لأنه وطئ زوجته في عدتها، وقد أعلم دخوله بها قبل طلاقه أو قامت بينة بعد العدة على معاينة المبيت؛ أي مبيته معها (والتصرف وقد نوى به الرجعة) أو صحت رجعته إن ادعى بعد انقضاء عدتها أنه راجعها فيها وكذبتة وتزوجت غيره وولدت ولداً كاملاً بدون ستة أشهر من وطء الثاني فيلحق بالزوج الأول لظهور كونه منه ويفسخ نكاح الزوج الثاني وردت الزوج

إلى الأول برجعت التي كذبت فيها؛ لأنه تبين أنها كانت حاملاً حين الطلاق وعدتها وضع حملها، ولم تحرم الزوجة المذكورة حرمة مؤبدة على الزوج الثاني؛ لأنه عقد عليها بعد رجعة الأول وانقضاء عدتها وصيرورتها ذات زوج وخروجها من حكم العدة؛ فإن مات الأول أو طلقها فللثاني تزوجها بعد عدتها.

- وتضمن البيت من (13) إلى (16) قول الأصل:

«وإن لم تعلم بها حتى انقضت وتزوجت أو وطئ الأمة سيدها فكأوليين، والرجعية كالزوجة إلا في تحريم الاستمتاع والدخول عليها والأكل معها وصدقت في انقضاء عدة الأقراء والوضع بلا يمين ما أمكن...».

قوله: (وحيث لم تعلم برجعة)؛ أي وإن راجعها في عدتها ولم تعلم بها؛ أي برجعت حتى انقضت عدتها وتزوجت وتلذذ بها الثاني ولم يعلم ولو كان المرتجع حاضراً يراها تتزوج ولم يعلمها برجعت على المنصوص أو راجع الرجعية الأمة ولم تعلم بها أيضاً حتى انقضت ووطئ الأمة سيد أو تلذذ بها ولم تعلم بمراجعة المطلق لها، فتفوت في المسألتين على المراجع لها بتلذذ السيد والزوج الثاني لها غير العالمين.

(كذي الوليين)؛ أي كذات الوليين يزوجها كل منهما الرجل. قال في أسهل المسالك:

أو وُلّت اثنتين فكل عقداً إن مسّها الثاني مضت عنم بدا (وحكم مرتجعة كالزوجة)؛ أي وحكم المطلقة طلاقاً رجعياً كالزوجة في أحكامها إلى أن تنقضي عدتها فتجب النفقة لها والكسوة والميراث ومنع نكاح الرابعة ومحرمه الجمع بينهما كأختها وعمتها ويلحقه الحنث فيها وغير ذلك كإيقاع الطلاق عليها (لا الأكل) معها ولا يكلمها ولو كانت بنيتها رجعتها حتى يراجعها، وفي هذا تشديد عليه لثلا يتذكر ما كان وإلا فيجوز للمرأة الأكل مع الأجنبي [انظر السنهوري] وفيه أيضاً ولا بأس أن يرى وجهها وكفها بغير لذة اتفاقاً؛ إذ للأجنبي ذلك كما في شرح الشيخ محمد بن العالم الزجلاني على المختصر.



قوله: (واستمتاعه)؛ أي يمنع الاستمتاع بها بالنظر وغيره والدخول عليها ولو كان معها من يتحفظ بها وصدقت (في انقضاء عدة بالوضع) لحملها اللاحق لزوجها أو الذي يصح استلحاقه (أو الإقراء)؛ أي وصدقت في أخبارها انقضاء عدتها بالإقراء جمع قرء - بفتح القاف - بلا يمين .

وقوله: (بما عادا رووا)؛ أي عادة قال الشيخ محمد بن العالم الزجاجوي، وفي التوضيح عن ابن العربي عادة النساء عندنا أن تحيض مرة في كل شهر وقد قلت الأديان (كان الأولى أن يقول وقد قل الدين) فلا تصدق امرأة في أقل من ثلاثة أشهر، وبه الفتوى في مدينة فاس ونواحيها وإليه أشار ناظم أعرافهم في قوله:

ثم المطلقة ذات الأقرا ثلاثة تعند شهراً شهراً

- قال في الأصل: «وسئل النساء». معناه إن ادعت انقضاء عدة القرء فيما يمكن الانقضاء فيه نادراً كحضت ثلاثاً في شهر سئل النساء فإن صدقنها؛ أي شهدن أن النساء تحيض لمثله عمل به؛ فإن قيل: كيف يُتصور انقضائها في شهر وأقلُّ الطَّهر خمسة عشر يوماً قيل في الجواب: يُتصوَّرُ ذلك بأن تطلق عند رؤية الهلال طاهراً وتحيض عقبها إلى قرب طلوع الفجر فتطهر حتى تغرب شمس الخامس عشر فتحيض عقبه إلى قرب طلوع الفجر فتطهر إلى غروب يوم ثلاثين فتحيض عقبه إلى قرب الفجر. قال في الدردير: ولك أن تلغز بها فتقول ما امرأة مدخول بها غير حامل طلقت أول ليلة من رمضان فحلت للأزواج أول يوم من شوال ولم يفتها صوم ولا صلاة منه. اهـ.

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله فصل ويرتجع من ينكح... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَيُؤَلِّهِنَّ أَحَقُّ بِرَّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: 228].

2 - ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 236].

3 - ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 241].

4 - عن مطرف بن عبد الله أن عمران بن حصين سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها.

- فقال: طلقت لغير سنة وراجعت لغير سنة أشهد على طلاقها وعلى رجعتها ولا تعد. [رواه أبو داود وابن ماجه ولم يقل: لا تعد].

5 - وعن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال: إذا طلعت المرأة في الحيضة الثالثة فقد برئت منه.

6 - وعن عائشة مثل ذلك. [رواهما الشافعي].

7 - وعن مالك عن ابن شهاب قال: سمعت سعيد بن المسيب وحميد بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار كلهم يقولون: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول: أيما امرأة طلقها زوجها تطليقة أو تطليقتين ثم تركها حتى تنكح زوجاً غيره فيموت عنها أو يطلقها ثم ينكحها زوجها الأول فإنها تكون عنده على ما بقي من طلاقها.

8 - قال مالك: وذلك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها.

9 - وعن الزهري بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عبيد الله بن عتبة وسليمان بن يسار أنهم سمعوا أبا هريرة يقول: سألت عمر بن الخطاب عن رجل من أهل البحرين طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم انقضت عدتها فتزوجها رجل غيره ثم طلقها أو مات عنها ثم تزوجها زوجها الأول قال: هي عنده على ما بقي. [رواه الشافعي].

10 - وعن مالك قال: بلغني أن عمر بن الخطاب قال في المرأة يطلقها زوجها وهو غائب ثم يراجعها فلا تبلغها رجعتة وقد بلغها طلاقه إياها فتزوجت أنه إن دخل بها زوجها الآخر أو لم يدخل بها فلا سبيل لزوجها الأول الذي كان يطلقها إليها.

11 - قال مالك: وهذا أحب ما سمعت في هذا وفي المفقود.

12 - وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ

فُرُوءٌ وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ ﴿الآية: وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وإن طلقها ثلاثاً فنسخ ذلك ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ الآية . [رواه أبو داود والنسائي].

13 - وعن عروة عن عائشة قالت: كان الناس والرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها وهي امرأته إذا ارتجعته وهي في العدة وإن طلقها مائة مرة أو أكثر حتى قال رجل لامرأته: والله لا أطلقك فتبينني مني ولا آويك أبداً، قالت: وكيف ذلك؟ قال: أطلقك فكلما همت عدتك أن تنقضي راجعتك فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها، فسكتت عائشة حتى جاء النبي ﷺ فأخبرته، فسكت النبي ﷺ حتى نزل القرآن: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ قالت عائشة: فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً من كان طلق ومن لم يكن طلق. [رواه الترمذي ورواه أيضاً عن عروة مرسلًا وذكر أنه أصح].

14 - وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه لما طلق امرأته قال النبي ﷺ لعمر: «مره فليراجعها» [متفق عليه].

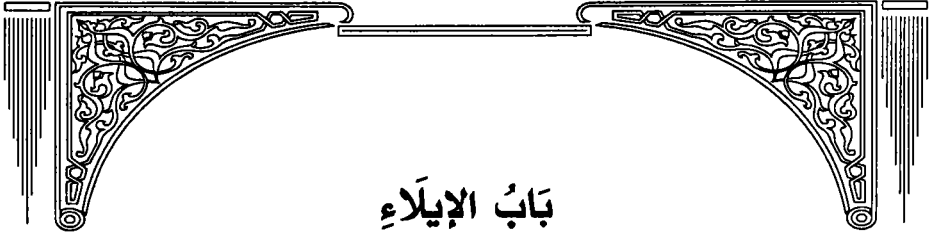
15 - وعن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ طلق حفصة ثم راجعها. [رواه أبو داود والنسائي].

16 - وعن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: لكل مطلقة متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها صداق ولم تمس فحسبها ما فرض لها.

17 - وعن مالك عن ابن شهاب أنه قال: لكل مطلقة متعة.

18 - قال مالك: وبلغني عن القاسم بن محمد مثل ذلك وليس للمتعة عندنا حد معروف في قليلها وكثيرها.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل ثمانية عشر (18) دليلاً.



## بَابُ الْإِيْلَاءِ

- 1 - باب والإيلاء يمين مسلم
- 2 - بمنع وطء زوجة وإن يكن
- 3 - رجعية أكثر من أربعة
- 4 - كَوَالِله لا أطأك أو إلى
- 5 - ألتق معك ولا اغتسل من
- 6 - وفي تعجل الطلاق إن حلف
- 7 - واجتهد الحاكم في الطلاق في
- 8 - وطناً تضرر أو إن غائباً أو
- 9 - ومن يمين أجل أن تكن
- 10 - مدتها أقل تحتل أو
- 11 - وانحل الإيلاء بزوال ملك من
- 12 - يعجل الحنث أو أن يكفرا
- 13 - طلبها كسيد بعد الأجل
- 14 - وإن أبى طلق حاكم بلا
- 15 - ثلاث مرات وصدقته أن
- 16 - بأن يطلق وإلا طلقا
- 17 - بإن وطئت إحدى تين الأخرى

- اشتمل هذا الباب على سبعة عشر (17) بيتاً تضمنت قول الأصل:  
«باب الإيلاء: يمين مسلم مكلف يتصور وقاعه وإن مريضاً يمنع وطء

زوجته وإن تعلّقاً غير المرضعة وإن رجعية أكثر من أربعة أشهر أو شهرين للعبد ولا ينتقل بعته كوالله لا أراجعك أو لا أطوك حتى تسأليني أو تأتيني أو لا ألتقي معها أو لا أغتسل من جنابة، أو لا أطوك حتى أخرج من البلد إذا تكلفه أو في هذه الدار إذا لم يحسن خروجها له أو إن لم أطاك فأنت طالق أو إن وطئتك ونوى ببقية وطئه الرجعة وإن غير مدخول بها وفي تعجيل الطلاق إن حلف بالثلاث وهو الأحسن أو ضرب الأجل. قولان فيها.

ولا يمكن منه كالظهار لا كافر وإن أسلم إلا أن يتحاكموا إلينا ولا لأهجرنّها أو لا كلمتها أو لا وطئتها ليلاً أو نهاراً واجتهد وطلق في لأعزلن أو لا أبيتن أو ترك الوطء ضرراً وإن غائباً أو سرمد العبادة بلا أجل على الأصح، ولا إن لم يلزمه بيمينه حكم ككل مملوك أملكه حر أو خص بلداً قبل ملكه منها أو لا وطئتك في هذه السنة إلا مرتين أو مرة حتى يطأ وتبقى المدة ولا إن حلف على أربعة أشهر أو إن وطئتك فعلي صوم هذه الأربعة نعم إن وطئ صامه بقيتها.

والأجل من اليمين إن كانت يمينه صريحة في ترك الوطء لا إن احتملت مدة يمينه أقل أو حلف على حنث فمن الرفع والحكم، وهل المظاهر إن قدر على التكفير وامتنع كالأول، وعليه اختصرت، أو كالثاني وهو الأرجح أو من تبيّن الضرر، وعليه تؤولت أقوال كالعبد لا يريد الفية أو بمنع الصوم بوجه جائز وانحل الإيلاء بزوال ملك من حلف بعته إلا أن يعود بغير إرث، كالطلاق القاصر عن الغاية في المحلوف بها لا لها وبتعجيل الحنث وبتكفير ما يكفر وإلا فلها ولسيدها إن لم يمتنع وطؤها المطالبة بعد الأجل بالفية؛ وهي تغيب الحشفة في القبل وافتضاض البكر إن حل ولو مع جنون، لا بوطء بين فخذين وحنث إلا أن ينوي الفرج. وطلق إن قال: لا أطأ بلا تلوم وإلا اختبر مرة، ومرة، وصدق إن ادعاه وإلا أمر بالطلاق وإلا طلق، عليه وفية المريض والمحسوس بما ينحلّ به ولمن لم تكن يمينه مما تكفر قبله كطلاق فيه رجعة فيها أو في غيرها وصوم لم يأت وعتق غير معين، فالوعد وبعث للغائب وإن بشهرين، ولها العود إن رضيت وتم رجعته إن انحل وإلا لغت، وإن أبى الفية في إن وطئت إحدكما فالأخرى طالق طلق الحاكم إحداهما، وفيها

فيمن حلف لا يطاء، واستثنى أنه مول وحملت على ما إذا روفع ولم تصدقه وأورد لو كَفَّر عنها ولم تصدقه وفرق بشدة المال وبأن الاستثناء يحتمل غير الحل».

باب في الإيلاء وما يتعلق به .

وهو لغة: الامتناع وفي ما كان منه يميناً .

وشرعاً: كل يمين تمنعه الجماع في زوجته قسماً أو التزاماً وهو الذي أشار إليه الناظم تبعاً لأصله .

(والإيلاء يمين مسلم) لا كافر فلا ينعقد من كافر (مكلف) لا صبي ولا مجنون بخلاف السفية والسكران والأخرص إذا فهم منه بإشارة أو كتابة والأعجمي بلسانه وخرج بقوله: (يمكن وطئه)؛ أي جماعه الم محبوب والشيخ الفاني والعنين ومن قطع ذكره فلا ينعقد منهم الإيلاء (بمنع وطء زوجة) ولو صغيرة تطيقه ولا يضرب الأجل فيمن لا تطيقه إلى أن تطيق وهو فيمن لم يدخل بها من يوم الدعاء إليه ومضى أمد التنجيز (وإن يكن معلقاً) كقوله والله لا أطأك حتى أخرج من الدار أو البلد على ما قرره به السنهوري . قال الرماصي: الظاهر أن المراد بالتعليق هذا المختلف فيه؛ كأن يقول لأجنبية والله لا أطأك وإن تزوجتك فإذا تزوجها لزمه الإيلاء فيها في الصورتين على المشهور (بغير مرضع) يفهم منه أنه لا إيلاء في الحلف على تركه لوطء المرضع كوالله لا أطأها إلى أن تפטّم ولدها وهو قول مالك في الموطأ والمدونة؛ فإن مات الولد حل وطؤها إن كانت نيته استصلاح الولد، وإن نوى يمينه الحولين فهو، مول ولو نوى الإصلاح ومات الولد فامتنع من الوطاء كان مولياً من يومئذ إن نفى أكثر من أربعة أشهر، وبالغ على لزوم الإيلاء في المطلقة الرجعية فقال: (وإن رجعية) لأنها في حكم الزوجية في زمن العدة، وفيه إشارة إلى استشكال اللخمي له من جهة أنه لا حق لها في الوطاء، وإن أجاب عنه ابن محرز وغيره بأنه إنما لزمه الإيلاء فيها أن يكون مخافة أن يكون ارتجع وكتّم الرجعة، ثم أشار إلى تحديد المدة التي يدخل بها الإيلاء عليه (أكثر من أربعة أشهر) لأن هذه المدة غاية صبر المرأة عن الجماع، وظاهره كالمدونة ولو قلت الزيادة كيوم، وقيل: لا بد من زيادة لها بالّ وأجل العبد

على النصف من أجل الحر على ما في المدونة ولذا قال: (أو شهرين للعبد اثبتت)؛ أي أكثر من شهرين وضُوب أنه كالحر، وإليه ذهب الشافعي.

ثم شرع في الأمثلة التي يلزم بها الإيلاء والتي لا يلزم بها كقوله؛ أي الزوج للرجعية أو للزوجة (كوالإله لا أطاك أو إلى سؤاله)؛ أي حتى تسأليني وطأك أو حتى تأتيني لوطئك فهو مول ولا يلزمها سؤاله ولا إتيانه لذلك (أو لا التقى معك أو لا اغتسل من جنبلة) منها وهذا في غير الفاسق بترك الصلاة، وأما هو فلا يكون نفي غسله كناية عن نفي وطئه لعدم اللزوم فلا يلزم من وطئه حنثه لانعقاد يمينه على عدم الغسل، أو كوالله لا أراجعك إذا قاله للرجعية؛ فإن مضت بها أربعة أشهر من يوم حلفه وهي في العدة ولم يرتجع طلق عليه أخرى، وثبتت على عدتها وحلف بتمامها ولو قل ما بقي منها كيوم أو ساعة.

قوله: (وفي تعجيل الطلاق إن حلف)؛ أي وفي تعجيل الطلاق الثلاث إن حلف على وطئها بالطلاق الثلاث بأن قال: إن وطأتك فأنت طالق ثلاثاً وهو؛ أي تعجيل الثلاث الأحسن عند سحنون وجماعة وهو قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما، أو عدم تعجيل الثلاث وضرب الأجل للإيلاء لاحتمال رضاها بالبقاء معه بلا وطء (اختلف)؛ أي قولان المذكوران فيها؛ أي المدونة واجتهد الحاكم فيما يتلومُ به للزوج، وطلق الحاكم بعد التلوم في قوله والله (لاعزلن) عن الزوجة إذا وطئها أو قوله: والله لا أبيتن عندها أو إن ترك الزوج وطأها (تضروا)؛ أي ضرراً بزوجه فيتلوم له ويطلق عليه إن كان حاضراً، وإن كان (غائباً) أو سرمد العبادة، وهذا معنى قوله: (أو عبادة سرمد) بصوم النهار وقيام الليل ولا ينهى عن سرمدتها وإنما يقال له طأها أو طلقها؛ فإن استمر على حاله طلق عليه بلا ضرب أجل الإيلاء على الأصح (والأجل نفوا)؛ أي بدون أجل في الفروع الأربعة وهذا لا ينافي التلوم بالاجتهاد.

قوله: (ومن يمين لجل ان تكن)؛ أي والأجل الذي يضربه الحاكم للإيلاء، وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد مبدؤه من يوم اليمين على ترك الوطء إن كانت يمينه (صريحة) في ترك الوطء كوالله لا أطاك وأطلق حتى أموت أو تموتي أو قيد مدة تزيد على الأربعة أشهر، لا إن احتملت مدة يمينه

أقل من المدة كوالله لا أطاك إلا أن يقدم زيد أو يموت أو حلف على حنث بأن قال: إن لم أفعل كذا أو تفعلني فأنت طالق فمبدأ الأجل من يوم الرفع، وهذا معنى قوله: (فمن رفع رواقاً وانحل الإيلاء بزوال ملك من حلفه بعقته كان كإن)؛ أي وانحل؛ أي زال الإيلاء بسبب زوال ملك من؛ أي الرقيق الذي حلف الزوج على ترك وطء زوجته بعقته بأن قال لها: إن وطأتك ففلان رقيقي حر ثم باعه أو وهبهُ أو تصدق به أو أعتقه أو باعه السلطان لفلسه أو مات إلا أن يعود بغير إرث.

قوله: (كان يعجل الحنث)؛ أي وانحل الإيلاء بتعجيل الزوج المولي من زوجته مقتضى الحنث كعتق الرقيق المعين المحلوف بعقته على ترك وطء الزوجة وبفوات زمن معين حلف يصومه، قال ابن القاسم وغيره: وإذا وفق المولي فعجل حنثه زاد إيلاؤه كأن يحلف أن لا يطأ زوجة بطلاق زوجة له أخرى أو بعثت عبد له بعينه؛ فإن طلق المحلوف بها أو عتق العبد أو حنث فيهما زال الإيلاء عنه وانحل الإيلاء بتكفير ما؛ أي يمين يصح أنه يكفر قبل الحنث فيه كحلفه بالله تعالى لا يطأها وأخرج الكفارة قبل وطئها انحلت إيلاؤه (والا اعتبر طلبها)؛ أي وإلا إن لم تنحل الإيلاء بسبب مما سبق فلها؛ أي الزوجة المولى منها الحرة كبيرة أو صغيرة مطيقة رشيدة أو سفية ولسيدها؛ أي الزوجة الرقيقة الذي له حق في ولدها إن لم يمتنع وطؤها بنحو رتق ومرض وحيض وإلا فلا مطالبة لها. قال في أسهل المسالك:

فذاك مُولٍ والإمام الزمّه إن قامت الحرة أو رب الأمة  
بعد اجتهاد فاء بالتكفير أو بالطلاق البت والتحرير

- وهذا معنى قوله: (بعد الأجل لفيئته إن كان وطؤها يحل) كما تقدم.

(وإن لبي) من الفيئة طلق عليه؛ أي طلق عليه الحاكم أو جماعة المسلمين (بلا تلوم) وإلا اختبر مرة ومرة وثلاثة كما في النقل، فالمناسب ثلاثاً متقاربة؛ فإن لم يطأ وإلا طلق عليه وصدفته أن يدع للوطء؛ أي الزوج المولي بيمين إن ادعاه؛ أي الوطاء فإن نكل حلفت وبقيت على حقها (والا)؛ أي وإن لم يدع الوطاء أو ادعاه ولم يحلف وحلفت هي أمر بالطلاق فإن طلق فالأمر ظاهر، وإن أبي وإن لم يطلق طلق عليه قوله:



..... وإن وطئا أبى من نطقاً

بأن وطئت إحدى تين الأخرى طالق إحدى تين طلق جبراً

أي وإن أبى الزوج الفئحة في وطء زوجته في قوله لزوجتيه إن وطئت إحداكما فالأخرى طالق وامتنع من وطئها خوفاً من الطلاق طلق الحاكم عليه إحداهما بالقرعة عند خليل، وجبره على طلاق إحداهما بمشيئته عند ابن عبد السلام، وباجتهاد الحاكم عند البساط واستظهره ابن عرفة، ومن الوجيز للشيخ ابن العالم بعد حذف للاختصار: وفي التوضيح لا إشكال أنه لو وطء إحداهما طلقت عليه أخرى ثم قال:

- وينبغي أن يفهم على أن القاضي يجبره على طلاق واحدة أو يطلق واحدة بالقرعة، وإلا فطلاق واحدة غير معينة لا يمكن إذ الحكم يستدعي تعيين محله، وفي تطبيق واحدة معينة منهما ترجيح بلا مرجح، ومن قامت بحقها من هاتين المرأتين كان الحكم ما ذكره ص ولا يشترط قيامهما معاً. انتهى.

- وفيه إماء للرد على مختار ابن س أن الزوج يعين واحدة منهما الآن باختياره تبعاً لبعض الشافعية، وكذلك رده عليه ابن عرفة، وصرح بأنه خلاف المشهور فيمن طلق واحدة غيرنا وتعينها، وفي بعض الضرر أن هذه المسألة في الكافي ونصه لو حلف لكل واحدة منها بطلاق الأخرى أن لا يطأها، فهو بذلك مول منهما؛ فإن رفعته أو واحدة منهما إلى الحاكم ضرب له أجل الإيلاء من يوم الرفع ثم وقف عند انقضائه؛ فإن فاء في واحدة منهما حث في الأخرى وإلا طلقنا عليه جميعاً. انتهى.

- وقول غ: بافتراقهما في الصورة رد عليه س بأنه لا يقتضي الافتراق في الحكم قال: وقريب لابن محرز ونصه من قال لامرأتين له: والله لا أطأ إحداكما سنة ولا نية له في واحدة منهما بعينها فقد قيل: لا إيلاء عليه حتى يطأ واحدة منهما فإن وطئها كان من الأخرى مولياً ويجري على القول الآخر أنه مول منهما جميعاً من الآن فمن قامت منهما كان لها أن توقف لأنه ترك وطأها خوف انعقاد الإيلاء عليه في الأخرى. اهـ.

- ثم قال في كلام ابن محرز والكافي واحد في المعنى ولم يقل واحد منهما: يطلق الحاكم إحداهما كما قاله ص تبعاً لما ذكرناه أولاً. اهـ. [من الوجيز على المختصر لابن العالم الزجاجي].

ويشير بلفظ ص للمختصر وبحرف غ لابن غازي وبحرف س لسالم السنهوري وبس المضاف إليه إنه عن عبد السلام.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله: باب والإيلاء يمين مسلم مكلف... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَابِهِمْ تَرَبُّصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِن قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿226﴾﴾ [البقرة: 226].

2 - عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: آلى رسول الله ﷺ من نسائه وحرم فجعل الحرام حلالاً وجعل في اليمين الكفارة. [رواه ابن ماجه والترمذي وذكر أنه قد روى عن الشعبي مرسلًا وأنه أصح].

3 - عن ابن عمر قال: إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق يعني المولى. [أخرجه البخاري وقال: ويذكر ذلك عن عثمان وعلي وأبي الدرداء وعائشة واثنى عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ].

4 - وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب: قال عمر وعثمان وعلي وابن عمر: يوقف المولى بعد الأربعة فيما إن يفى وإما أن يطلق.

5 - وعن سليمان بن يسار قال: أدركت بضعة عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ كلهم يقفون المولى. [رواه الشافعي والدارقطني].

6 - وعن سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال: سألت اثني عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ عن رجل يولي قالوا: ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر فيوقف؛ فإن فاء وآ أطلق. [رواه الدارقطني].

7 - وعن القاسم بن محمد قال: كانت عائشة إذا ذكر لها الرجل يحلف أن لا يأتي امرأته فيدعها خمسة أشهر لا ترى ذلك شيئاً حتى يوقف وتقول كيف، قال الله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَشْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾.

8 - وعن محمد بن إسماعيل البخاري قال: حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع أن ابن عمر كان يقول في الإيلاء الذي سمي الله لا يحل لأحد بعد الأجل إلا أن يمسك بالمعروف أو يعزم الطلاق كما أمر الله ﷻ، وقال لي إسماعيل: حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر - الحديث المتقدم.

9 - وعن مالك قال: من حلف لا يطأ امرأته يوماً أو شهراً فلا يكون مولياً وإنما يوقف في الإيلاء من حلف على أكثر من الأربعة الأشهر فأما من حلف ألا يطأ امرأته أربعة أشهر أو أدنى من ذلك فلا أرى عليه إيلاء لأنه إذا دخل الأجل الذي يوقف عنده خروج من يمينه ولم يكن وقف.

10 - وعن مالك أنه سأل ابن شهاب عن إيلاء العبد فقال: هو نحو إيلاء الحر وهو عليه واجب وإيلاء العبد شهرين.

11 - قال مالك: من حلف لامرأته أن لا يطأها حتى تفتطم ولدها؛ فإن ذلك لا يكون إيلاء. وقد بلغني أن علي بن أبي طالب سئل عن ذلك فلم يره إيلاء.

12 - وعن مالك عن جعفر بن محمد عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول: إذا ألى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق وإن مضت الأربعة أشهر حتى يوقف؛ فإما أن يطلق وإما أن يفىء. - قال مالك: وذلك الأمر عندنا.

13 - وعن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: أيما رجل ألى من امرأته فإذا مضت الأربعة الأشهر أوقف حتى يطلق أو يفىء، ولا يقع عليه الطلاق إذا مضت الأربعة الأشهر حتى يوقف.

14 - قال مالك في الرجل يولي من امرأته فيوقف فيطلقها عند انقضاء الأربعة أشهر ثم يراجع امرأته أنه إن لم يصبها حتى تنقضي عدتها فلا سبيل له إليها ولا رجعة له عليها إلا أن يكون له عذر من مرض أو سجن أو ما أشبه ذلك من العذر؛ فإن ارتجاعه إياها ثابت عليها؛ فإن مضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك فإنه إن لم يصبها حتى تنقضي الأربعة الأشهر أوقف أيضاً؛ فإن لم يفء دخل عليه الطلاق بالإيلاء الأول إذا مضت الأربعة الأشهر ولم يكن له

عليها رجعة لا نكحها ثم طلقها قبل أن يمسه فلا عدة له عليها ولا رجعة.

15 - قال مالك في الرجل يولي من امرأته فيوقف بعد الأربعة الأشهر فيطلق ثم يرتجع ولا يمسه فتنقضي أربعة أشهر قبل أن تنقضي عدتها أنه لا يوقف ولا يقع عليه طلاق، وإذا أصابها قبل أن تنقضي كان أحق بها وإن مضت عدتها قبل أن يصيبها فلا سبيل له إليها. وهذا أحسن ما سمعت في ذلك.

16 - وعن أنس قال: ألى رسول الله ﷺ من نسائه وكانت انفكت رجله فأقام في مشربة له تسعاً وعشرين ليلة ثم نزل قالوا: يا رسول الله آليت شهراً؟ فقال: «الشهر تسع وعشرون» [رواه البخاري].

17 - وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول في الإيلاء الذي سمي الله: لا يحل لأحد بعد الأجل إلا أن يمسه بالمعروف أو يعزم الطلاق.

18 - وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إذا حرم الرجل عليه امرأته فهي يمين يكفر وقال: «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة» [رواه البخاري ومسلم].

19 - وعنه قال: كان إيلاء الجاهلية السنة والسنيتين وأكثر من ذلك يقصدون بذلك إيذاء المرأة عند المساء فوقت لهم أربعة أشهر فمن آل أقل من ذلك فليس بإيلاء.

### ملاحظة في الكلام على العزل وقطع النسل:

20 - والعزل: هو أن يجامع فلذا قارب الإنزال نزع وأنزل خارج الفرج.

والأصل فيه:

- ما أخرجه مالك والشيخان:

عن أبي سعيد قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بني المصطلق فأصبنا سبياً من سبي العرب فاشتبهنا النساء فاشتدت علينا العزبة وأحببنا العزل فسألنا رسول الله ﷺ فقال: «ما عليكم أن لا تفعلوا ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة».

- ومعناه كما ذكر الأبى: لا ضرر عليكم في ترك العزل لأنكم إنما تعزلون خوف الولد، والولد إنما الأمر فيه للقدر فاعزلوا أو لا تعزلوا.

بيد أن العزل عن الزوجة الحرة لا يجوز إلا برضاها لما فيه من الضرر بها لِحَقِّهَا في الإنزال كما تقدم.

- وبه قال أبو حنيفة وأحمد والشافعي في أحد قوليه وروايته الأخرى وهي الأصح أن العزل لا يحرم ولو لم تأذن وإنما كره.

- قال في فتح المنعم: وقد اتفق مذهبنا معشر المالكية ومذهب الحنفية والحنابلة على أن الحرة لا يجوز العزل عنها إلا بإذنها. اهـ ونحوه في المغني.

- وقال النووي: وهو يعني العزل: مكروه عندنا في كل حال وكل امرأة سواء رضيت أم لا؛ لأنه طريق لقطع النسل، ولهذا جاء في الحديث الآخر تسميته الواد الخفي لأنه قطع طريق الولادة كما يقتل المولود بالواد.

ثم قال: وأما زوجته الحرة فإن أذنت فيه لم يحرم وإلا فوجهان أصحهما لا يحرم. اهـ.

21 - والحديث الذي أشار إليه أخرجه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: ثم سأله عن العزل فقال رسول الله ﷺ: «ذلك الواد الخفي».

- قال عياض: وتشبيه العزل بالواد ليس بمقتضى للتحريم وإنما معناه التشبيه بالواد كقوله الرياء الشرك الخفي فهو يقتضي الكراهة لا التحريم.

- وقال القرطبي: ووجه التشبيه أن الواد إتلاف المولود والعزل إتلاف لأصل الولد فهو مقتضى للتحريم.

- ثم قال عياض: فلا يعزل عن الحرة إلا بإذنها لحقها في الولد وفي الوطاء؛ لأن الإنزال من تمام لذتها. [نقله الأبى عنهما].

22 - ويؤيده ما قال مالك في الموطأ قال:

لا يعزل الرجل المرأة الحرة إلا بإذنها ولا بأس أن يعزل عن أمته بغير إذنها، ومن كانت تحته أمة قوم فلا يعزل إلا بإذنها. اهـ.

- ومعنى: لا يعزل الرجل المرأة: أي لا يعزل ماءه عنها.

تنبيه: ما هو الحكم في تحديد النسل وإسقاط ما في الرحم؟

كان العزل هو الوسيلة الوحيدة في محاربة النسل، وقد ذكرنا كلام العلماء فيه بالتفصيل. أما اليوم فقد قام الأطباء بمحاربة النسل بوسائل أخرى متعددة كما قاموا بوسائل الإجهاض.

- ونحن نورد كلام العلماء في ذلك:

● ففي حاشية الخطاب ما نصه:

- قال البرزلي في مسائل الرضاع: وأما جعل ما يقطع الماء أو يسد الرحم فنص ابن العربي أنه لا يجوز، وأما استخراج ما حصل من الماء في الرحم فمذهب الجمهور المنع مطلقاً، وأحفظ للرخمي أنه يجوز قبل الأربعين ما دام نطفة كما له العزل ابتداءً والأول أظهر، إذ زعم بعضهم أنه المؤودة. [انتهى كلام البرزلي].

- قال: وقال الجزولي في شرح قول الرسالة ونهى عن خصاء الخيل، ولا يجوز للإنسان أن يشرب من الأدوية ما يقلل نسله. اهـ.

- ونقل عبد الباقي الزرقاني كلام البرزلي والجزولي وعقّب على قول البرزلي، فنصّ ابن العربي لا يجوز فقال: لا لرجل ولا امرأة. اهـ.

- وقال في المعيار: والمنصوص لأئمتنا رضوان الله عليهم المنع من استعمال ما يبرد الرحم أو يستخرج ما في داخل الرحم من المنى وعليه المحصلون والنظار.

- ثم قال: وانفرد اللخمي فأجاز استخراج ما في داخل الرحم من الماء قبل الأربعين يوماً، ووافق الجماعة فيما فوقها. اهـ. نقله كنون.

- قلت: وهذه النقول صريحة في عدم جواز تحديد النسل وعدم جواز الإجهاض.

● والقرآن والحديث يوحيان بذلك:

23 - قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ

كَانَ خِطَاءً كَبِيرًا ﴿٣١﴾ [الإسراء: 31].

- قال في أضواء البيان: وأخذ بعض أهل العلم من هذه الآية يعني آية: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ اِمْلَقُوا﴾ [الأنعام: 151] منع العزل لأنه وأد خفي.

24 - وعن معقل بن يسار قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال وأنها لا تلد أفأتزوجها؟ قال: «لا»، ثم أتاه الثانية فنهاه ثم أتاه الثالثة فقال: «تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم» [أخرجه أبو داود وسكت عنه كما سكت عنه المنذري وقال: أخرجه النسائي وأخرج أحمد ونحوه من حديث أنس وصححه ابن حبان].

- وتقدم الاستدلال بهذين الحديثين أول كتاب النكاح عند الكلام على ندب النكاح لمن رجا نسلاً.

- وهذا كله يرد على من قال: بجواز تحديد النسل عند فقر الأسرة أو ضعف اقتصاد المجتمع، فالله هو الرزاق يرزق الأباء والأبناء كما قال ﷻ: ﴿مَنْ رَزَقْنَاهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾. وإذا حلف الزوج أن لا يبيت مع زوجته أو ترك وطأها ضرراً بها من غير حلف أو داوم العبادة، وتضررت الزوجة من ترك الوطء وأرادت الطلاق؛ فإن الحاكم يطلقها عليه بالاجتهاد إما على الفور وإما بضرب أجل غير أجل الإيلاء حسبما يقتضيه الحال. اهـ. [من كتاب تبين السالك شرح تدريب السالك للشيخ محمد الشيباني الشنقيطي الموريتاني ج 3 ص رقم 172، 173، 174، 175، 176].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب أربعة وعشرون دليلاً.



## باب الظهر

- 1 - باب الظهر وهو تشبيهه الذي
  - 2 - بظهر أو جزء عليه محرمه
  - 3 - صريحه بظهر أو عضو لمد
  - 4 - وليس للطلاق بصرف وهل
  - 5 - كنيته كظهر الأجنبية
  - 6 - نوى إن نوى الطلاق فهي بت
  - 7 - إلا إذا الظهر في استفتا نوى
  - 8 - حرمه الكتاب فالبتات في
  - 9 - ويلزم الظهر كل كلم
  - 10 - بلا أراجعك أو لا أطان
  - 11 - وعدد التكفير من وطء أو
  - 12 - ظاهر زوجات بلفظ عم ثم
  - 13 - وقيل تكفير عليهما حرم
  - 14 - وهي أن يعتق محض رقيه
  - 15 - أو صوم شهرين ولا ثم أن
  - 16 - أحرار أسلموا لكل مع مد
  - 17 - سواء من مخرج في الفطر
  - 18 - ومالك قلى العشا أو غذا
  - 19 - كجمع صنفين ومن نوى لكل
- كلف مسلماً فراشه خذي  
وصح من رجعية ومُخرمه  
تحريمها أبد أو ظهر ذكر  
معه به يوخذ إن نواه قل  
أو أنت أمي أو كأمي وبنتي  
كأنت مثل هند الأجنبية  
أو كابني أو غلامي أو ككل شي  
كل إذا لم ينو أدنى فيفي  
نوى به وثم لا شيء أعلم  
حتى يكون ذا بأمي يعن  
كفر ثم عاود الظهر أو  
حصل نحو من تحبى هنا كام  
تلذذ ومنعها منه لزم  
له فقط أسلم لا ذا عيبه  
يطعم ستين مساكين إذن  
ثلثان من بُرٍّ وإن قوتاً أعد  
فعدله وقيل مثل بجري  
وشرك ثنتين بفرد نبذا  
عدداً أو عن كلها كمل قل



20 - ومن قد أعتق ثلاثاً عن ثلاث من أربع فمنع وطء الكل عات

21 - حتى يخرج مناب ما بقي وإن تمت منهن أو تطلق

- اشتمل هذا الباب على إحدى وعشرين (21) بيتاً.

• تضمنت الأبيات العشر (10) الأولى قول الأصل:

«باب تشبيه المسلم المكلف من تحلّ أو جزأها بظهر محرم أو جزئه  
ظهار وتوقف أن تعلق بكمشيتها وهو بيدها ما لم توقف وبمحقق تنجز وبوقت  
تأبد أو بعدم زواج فعند الإياس أو العزيمة، ولم يصح في المعلق تقديم  
كفارته قبل لزومه، وصح من رجعية ومدبرة ومحرمة ومجوسي أسلم ثم  
أسلمت ورتقاء لا مكاتبة ولو عجزت على الأصح، وفي صحته من كمجبوب  
تأويلان.

وصريحه بظهر مؤبدٍ تحريمها أو عضوها أو ظهر ذكر ولا ينصرف  
للطلاق، وهل يؤخذ بالطلاق معه إذا نواه مع قيام البينة كانت حرام كظهر أمي  
أو كأمي؟ تأويلان.

وكنايته كأمي أو أنت أمي إلا لقصد الكرامة أو كظهر أجنبية، ونوى فيها  
في الطلاق فالبينات كانت كفلاثة الأجنبية إلا أن ينويه مستفت أو كابني أو  
غلامي أو ككل شيء حرمه الكتاب، ولزم بأي كلام نواه به لا بأن وطئتك  
وطئت أمي أو لا أعود لمسك حتى أمس أمي أو لا أراجعك حتى أراجع أمي  
فلا شيء عليه».

باب في بيان رسم الظهار وأركانه وكفارته وما يتعلق بذلك.

وهو محرم بنص الكتاب بتسميته فيه منكراً وزوراً، ويؤدب فاعله لأنه من  
الكبائر، وحده الناظم تبعاً لأصله بما يشمل أركانه الأربعة:

فأشار إلى أولها في قوله: (تشبيهه) المسلم زوجاً أو سيد المكلف وإن  
كان عبداً أو سفيهاً أو سكراناً فخرج بالمسلم الكافر فلا يلزمه ظهار كما لا  
يلزمه طلاق أو غيره من الالتزام إذا أسلم وبالمكلف الصبي والمجنون والمكره  
وتذكير الوصفين يدل على أن المرأة لو ظاهرت لم تلزمها كفارته ولو كان

ملكها طلاقها، والظاهر في ظهار الفضولي أنه يلزمه إذا أمضاه الزوج كالطلاق.

- ثم أشار إلى ثانيها بقوله: (فراشه خذي) وعلى الزوجة التي تحل له، وقد عبر عنها بالفراش لأنها فراشه ويعبر عنها باللباس كما في قوله تعالى: ﴿هُنَّ يَبَاسٌ لَكُمْ﴾.

- ثم أشار إلى ثالثها بقوله: (يظهر أو جزء) أو ما هو كالجزء منها والتنفيذ بالأصالة لدخول نحو الحائط فيه، والمحرمه ويذكر التعليق يتناول الأجنبية إن علقه على تزويجها وهو في المدونة وأراد بالجزء منها نحو: ريقها وكلامها.

قوله: (وصح من رجعية)؛ أي من مطلقة طلاقاً رجعياً وصح من (محرمه) بحج أو عمرة وأولى نساء أو حائض.

- (صريحة)؛ أي الظهار (يظهر) وهنا يشير إلى صيغته وهي الركن الرابع فأركانه الأربعة هي:

- مشبه - بالكسر -.

- ومشبه - بالفتح -.

- ومشبه به .

- وصيغة .

- قال الدسوقي: كلام المصنف شامل لأربع صور تشبيه جملة من تحل بجملة من تحرم، وتشبيه جملة من تحل بجزء من تحرم، وتشبيه جزء من تحل بجملة من تحرم أو بجزئها.

- وقولنا: وهي مشبه - بالكسر -: وهو المسلم المكلف زوجاً كان أو سيداً.

- وقولنا: ومشبه - بالفتح -: وهو من يحل وطؤها التي عبر عنها الناظم بقوله فراشه أصالة من زوجة أو أمة.

- ومشبه به: وهو المحرم بطريق الأصالة.

- والصيغة: وهي الصور الأربعة وقد أشار لها في أسهل المسالك بقوله:

كهي على مثل ظهر أمي أو وجهها أو بطنها أو فم فالصريح ما كان بالظهر، وإنما خص الظهر بذلك من سائر الأعضاء لأنه محل الركوب غالباً، ولذلك سمي المركوب ظهراً فشبّهت الزوجة بذلك لأنه مركوب للرجل، وتعريف الناظم تبعاً لأصله يشمل الأم وغيرها من كل من يتأبد عليه تحريمها بالنسب أو الرضاع أو الصهر كان يقول المكلف لزوجته: أنت علي كظهر أختي أو عمتي أو خالتي سواء كن من النسب أو الرضاع أو أم زوجة وهذا هو صريح الظهار الذي لا ينصرف إلى غيره ولا تقبل فيه النية، وقد سبق قول الأصل: «وصريحه بظهر مؤبد تحريمها أو عضوها أو ظهر ذكر».

وقوله: (ظهر) ذكر ليس من الصريح على الصحيح بل من كنياته؛ فإن جعل كل عضو من المؤبد تحريمها في الصراحة كالظهر خلاف المشهور، وكذا ظهر الذكر على القول بأنه ظهار لم يعرف أنه من الصريح.

وقوله: (وليس للمطلق يصرف)؛ أي لا ينصرف صريح الظهار عنه للمطلق بحيث يصير طلاقاً فقط، رواه ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما؛ فإن نوى به الطلاق لم يكن طلاقاً في الفتوى.

قوله: (وهل معه به يؤخذ إن نواه)؛ أي وهل يؤخذ الزوج بالطلاق معه؛ أي الظهار إذا نواه؛ أي الطلاق بصريح الظهار مع قيام البينة في القضاء الظهار للفظه، والطلاق لنيته فيلزمه الثلاث، ولا ينوي أو يلزمه الظهار فقط كما لو جاء مستفتياً وهو الأرجح. فقد نقل في التوضيح عن المازري أن المشهور عدم الانصراف للمطلق، وكذا قال أبو إبراهيم الأعرج المشهور في المذهب أن صريح الظهار لا ينصرف للمطلق وأن كل كلام له حكم في نفسه لا يصح أن يضم به غيره كالطلاق فإنه لو أضمر به غيره لم يصح وأنه لو أضمر هو بغيره لم يصح زاد ابن محرز: وكذلك لو حلف بالله وقال: أردت بذلك طلاقاً أو ظهاراً لم يكن له ذلك ولم يلزمه إلا مما حلف به وهو اليمين بالله تعلم أن في المسألة تأويلين أرجحهما عدم الانصراف للمطلق.

وقوله: (كنيته)؛ أي كنيته الظاهرة وهي ما سقط فيه أحد اللفظين الظهر أو ذكر مؤيد التحريم فمثال: ما سقط فيه مؤيد التحريم كقوله: (أنت علي كظهر الأجنبية)؛ أي امرأة أجنبية تحل له في المستقبل، وفي الدسوقي: عن ابن عرفة سحنون من قال: أنت علي كظهر فلانة الأجنبية إن دخلت الدار ثم تزوج فلانة ثم دخل فلا شيء عليه بناء على اعتبار يوم الحنث، وقال اللخمي: يلزمه الظهار اعتباراً بيوم الحلف والثاني أحسن ابن رشد والأظهر حمله على أنه أراد أنت علي كظهر فلانة اليوم إن دخلت الدار متى دخلتها وهو الآتي على قولها إن كلمت فلاناً فكل عبد أملكه حر إنما يلزمه يمينه فيما كان له يوم الحلف، والحاصل: أن مقابل كلام سحنون هو ما اختاره اللخمي وابن رشد كما نقله ابن عرفة فيكون هو الراجح كما في البناني. اهـ منه باختصار.

قوله: (أو أنت أمي أو كأمي) هذا مثال لما يسقط منه الظهر وذكر فيه مؤيدة التحريم في قوله لها أنت أمي أو كأمي، قال في الدسوقي: نقل الخطاب أن رواية عيسى عن ابن القاسم إن أنت أمي يلزم به الطلاق إن نواه وإلا فظهار، وأن الرجراجي ذكر في هذه المسألة قولين أحدهما رواية عيسى هذه، والثانية رواية أشهب أنه يلزمه به الطلاق البتات ولا يلزم به ظهار، ونقل ابن يونس عن سحنون أنه قال في العتبية: إن قال: أنت أمي في يمين أو غيره فهو مظاهر محمد، إلا أن ينوي به الطلاق فيكون البتات ولا ينفعه أنه نوى واحدة فهو موافق لابن القاسم.

- والحاصل: أن أنت أمي فيها قولان، قيل: يلزمه بها الظهار ما لم ينو الطلاق وإلا لزمه البتات ولا ينوي فيما دون الثلاث وما لم ينو الكرامة أو الإهانة وإلا فلا يلزمه شيء وهذا قول ابن القاسم، وقيل: إنه لا يلزمه به ظهار أصلاً ويلزم به البتات وهو قول أشهب فليس كناية عنده، ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك في هذا الموضوع:

وليس للطلاق ينصرفا ما      دام صريحاً فيه ظهر فاعلما  
وفي سوى الصريح دين فإن      به الطلاق القصد فالعرس تبين  
كذاك من لحكمه قد جهلا      فبالبتات حكمه قد نقلا

وقوله: (نوى إن نوى الطلاق فهي بت)؛ أي في الكناية الظاهرة بقسميها؛

فإن نوى بها الطلاق صدق في الفتوى والقضاء وإذا صدق في قصد الطلاق فهو البتات؛ أي الثلاث ولا ينوي فيما دونها بالمدخول بها، وقال سحنون: بتنويته مطلقاً، واختاره ابن رشد إذ ليس من ألفاظ الطلاق.

- ثم شبه في لزوم البتات فقال: (كانت مثل الأجنبية) من غير ذكر ظهر ولا مؤيدة التحريم فيلزمه الثلاث (إلا إذا الظهار في استفتا نوى)؛ أي إلا أن ينوي الظهار مستفتياً فينصرف إليه، وأما في القضاء فيلزمه؛ أي الظهار والطلاق الثلاث في المدخول بها كغيرها إلا أن ينوي أقل فإذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (أو كابني) أو قال أنت علي كابني (أو غلامي) فيلزمه الثلاث، وفي العتبية: ما نصه: قال أصبغ: سمعت ابن القاسم يقول في الذي يقول لامرأته: أنت علي كظهر ابني أو غلامي أنه ظهار، ابن رشد ولو قال: كابني أو غلامي ولم يسم الظهر لم يكن ظهاراً عند ابن القاسم، حكى ذلك ابن حبيب من رواية أصبغ واختاره وقال مطرف وأصبغ: لا يكون ظهاراً ولا طلاقاً وأنه لمنكر من القول، والصواب أنه إن لم يكن ظهاراً فليكن طلاقاً وهو ظاهر قول ابن وهب لأنه قال في ذلك لا ظهار عليه فكأنه رأى عليه الطلاق. [اه من الدسوقي باختصار].

أو ككل شيء حرمه الكتاب فإنه حرم الميتة والدم ولحم الخنزير فالبتات في المدخول بها كغيرها إلا لنية أقل فيما يظهر، قال الدردير: ظاهر المصنف لزوم البتات ولو نوى الظهار وهو مستفت، وهذا معنى قوله: (فالبتات في كل)؛ أي في جميع العبارات السابقة، ويلزم الظهار كل كلام نوى به كاذبي وانصرفي وكلي واشربي لا يلزم الظهار بقوله لها: لا أراجعك حتى أراجع أمي ولا يلزم بأن وطأتك وطئت أمي مثلاً ولم ينو به ظهاراً ولا طلاقاً فلا يلزمه شيء إلا بنيته، قال الشيخ خليفة بن حسن في نظمه لهذا الموضوع:

وهو بكل ما به تكلمنا	مثل الطلاق إن نواه لزماً
لا إن وطأتك وطئت أمي	أو لا أعود إلى سريع الفهم
لمسها حتى أمس الأما	فلا لزوم للظهار ثماً
أو لا أراجعك حتى أرتجع	أمي ففي جميعها لا يتبع

- وتضمن البيت من (11) إلى (21) قول الأصل:

«وتعددت الكفارة إن عاد ثم ظاهر وقال: لأربع من دخلت أو كل من دخلت أو أيتكن لا أن تزوجتكن».

- إلى أن قال:

«وحرم قبلهما الاستمتاع وعليها منعه».

- إلى أن قال:

«وهي إعتاق رقبة لا جنين».

- إلى أن قال:

«صوم شهرين بالهلال منوي التابع والكفارة وتمم الأول إن انكسر».

- إلى أن قال:

«ثم تملك ستين مسكيناً أحراراً مسلمين لكل مد وثلاثاً برّاً وإن اقتاتوا تمرّاً أو مخرجاً في الفطر فعده ولا أحب الغداء ولا العشاء».

- إلى أن قال:

«ولا يُجزئُ تشريك كفارتين في مسكين ولا تركيب صنفين ولو نوى لكل عدداً أو عن الجميع كامل وسقط حظ من ماتت، ولو أعتق ثلاثاً عن ثلاث من أربع لم يطأ واحدة حتى يخرج الرابعة وإن ماتت واحدة منهن أو طلقت».

قوله: (وعدد التكفير من وطء أو... إلخ)؛ أي وتعددت الكفارة على المظاهر إن عاد بوطء أو تكفير ثم ظاهر من التي ظاهر منها أولاً بأن قال لها: أنت علي كظهر أمي ثم وطئها أو كفر، ثم قال لها: أنت علي كظهر أمي فلا يقربها حتى يكفر؛ فإن وطئها أو كفر ثم قال لها ذلك لزمته كفارة ثالثة وهكذا، وأما إن عاد بالعزم على الوطء ولم يطأ ولم يكفر ثم ظاهر فلا تتعدد الكفارة عليه على المعتمد.

(أو ظاهر زوجات بلفظ عم)؛ أي وتعددت الكفارة إن قال الزوج لأربع زوجات له: من دخلت منكن أو كل من دخلت أو أيتكن دخلت فهي علي كظهر أختي فكل من فعلته لها كفارة لتعلق الظهار بكل واحدة منهن لأنه حكم

على عام وهو عليه محكوم فيها على كل فرد فكأنه قال: إن دخلت فلانة فهي علي كظهر أختي وإن دخلت فلانة الأخرى فهي علي كظهر أختي وهكذا حتى ينتهين .

(وقيل تكفير عليهما حرم)؛ أي وحرّم على المظاهري قبل تكميلها (تلذذ)؛ أي الاستمتاع بالمظاهر منها ولو بمقدمة جماع ولو عجز عن جميع أنواع، قال ابن عرفة: نقل ابن القطان أن الإجماع على أن المظاهر إذا لم يجد الرقبة ولم يطق الصوم ولم يجد الإطعام لا يطاق زوجته حتى يجد واحداً منها (ومنعها منه لزوم) وعليها منعه؛ أي وعلى المظاهر منها وجوباً منعه من استمتاعه بها قبلها لأن تمكينه منه إغانة على معصية .  
(هي) وأي الكفارة ثلاثة أنواع مرتبة .

- أولها (ان يعتق محض) رقبة له (اسلم)؛ أي مؤمناً ابن يونس لما ذكر الله سبحانه وتعالى في كفارة القتل مؤمنة كان كذلك في كفارة الظهار وغيره من الكفارات حملاً للمطلق على المقيد؛ لأن القصد القرية والكفر ينافيا .

فإن لم يجد فصوم شهرين معتبرين برؤية الهلال ليلة إحدى وثلاثين أو ليلة ثلاثين إن ابتداء أول ليلة من الشهر الأول حال كونه منوي التتابع وجوباً، وهذا معنى قوله و (لا) قوله تعالى: ﴿مُتَتَابِعَيْنِ﴾؛ أي فعلاً ونية فلا يكفي تتابعهما بدون نية .

- النوع الثالث: (ان يطعم ستين مسكيناً) وهذا ما أشار له في الأصل بقوله: «ثم تملك ستين مسكيناً أحراراً مسلمين»؛ أي ثم إذا عجز عن الصوم انتقل للمرتبة الثالثة وهي الإطعام فيعطي لكل واحد من الستين مسكيناً مداً وهو ملء كفين متوسطين وثلثين من المد فمجموع الكفارة مائة مد نبوي برأ؛ أي قمحاً (وإن قوتاً أعد سواه)؛ أي وإن أقتاتوا أهل بلد المكفر كلهم أو جلهم تمراً أو أقتاتوا مخرجاً غير البر والتمر؛ أي ما يجوز إخراجه في زكاة الفطر وهو شعير، وسلت وأرز وذرة ودخن وزبيب وأقط وبر وتمر فهذه التسعة التي تخرج زكاة الفطر منها فعده - بفتح العين المهملة - أي مساوي المذكور من المد والثلثين من المقتات غير البر،

عياض: معناه أن يقال: إذا شبع الشخص بمد حنطة كم يشبعه من غيرها، وقال الباجي: الأظهر عندي مثل مكيلة القمح. وظاهر كلام المصنف والمدونة أنه لا يجزئ عرض ولا ثمن وهو كذلك، قال الإمام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو الإمام مالك كما أشار له الناظم بقوله: (ومالك قَلَى)؛ أي كره العشاء والغداء، ولفظ الأصل: «ولا أحب الغداء ولا العشاء للمسكين بدلاً على المد لأنني لا أظنهما يبلغان المد والثلثين».

وقوله: (وشرك ثنيتين بفرد نبذا)؛ أي ولا يجزئ تشريك كفارتين لظاهرين بأن يملك مائة وعشرين مسكيناً لكل مسكين مداً وثلثين عن كفارتين ناوياً أن كل ما أعطاه لكل مسكين للكفارتين مناصفة كذا في المدونة، وفهم منه عدم إجزاء التشريك في الصوم بالأولى لشرطية التتابع، ولا يجزئ تركيب كفارتين من صنفين كصيام ثلاثين يوماً وإطعام ثلاثين مسكيناً، واحترز بصنفين من تركيبها من صنف واحد كغداء أو عشاء ثلاثين وتمليك ثلاثين كل واحد مداً وثلثين.

(ومن نوى لكل... إلخ) البيت ولو نوى من عليه كفارتان أو أكثر وعجز على الإعتاق والصوم وأطعم مساكين كل واحد مداً وثلثين من الكفارتين أو الكفارات عدداً من المساكين أقل من ستين أو نوى بما أخرجه على الجميع؛ أي مجموع الكفارتين أو الكفارات ولم ينو التشريك في مسكين كامل لكل كفارة ستين على ما نواه لكل واحدة في الصورة الأولى وعلى ما ينوب كل واحدة في الصورة الثانية.

(ومن قد اعتق ثلاثاً) من الرقاب (عن ثلاث) مظاهر منهن، وقد لزمه لكل واحدة كفارة ولم يعين الثلاث المعتقد عنهن لم يطأ واحدة من الأربع حتى يخرج الكفارة لاحتمال كون التي أراد وطأها لم يكفر عنها إن لم تمت واحدة من الأربع أو تطلق بل وإن ماتت واحدة من الأربع أو طلقت فلا يجوز له وطء واحدة من الباقيات (حتى يخرج) الكفارة الرابعة وهذا معنى قوله: (وإن تمت منهن) واحدة (أو تطلق) وكذلك لو مات ثلاث أو طلقت وبقيت واحدة فلا يستمتع بها حتى يخرج الرابعة لاحتمال أنها التي لم يكفر عنها ومثال الإعتاق الصوم والإطعام. والله أعلم.



○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله باب الظهار وهو تشبيهه الذي كلف... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَابِهِمْ مَّا هُمْ أَهْلُهُمْ إِنْ أَهْتُمْ إِلَّا إِلَىٰ وَلَدَتِهِمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ۝٢﴾ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَابِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝٣ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٤﴾ [المجادلة: 2 - 4].

2 - عن سلمة بن صخر قال: كنت امرأة قد أوتيت من جماع النساء ما لم يؤت غيري فلما دخل رمضان ظاهرت من امرأتي حتى ينسلخ رمضان فرقاً من أن أصيب في ليلتي شيئاً فاتابع في ذلك إلى أن يدركني النهار وأنا لا أقدر أن أنزع، فبينما هي تخدمني من الليل إذ تكشف إلى منها شيء فوثبت عليها فلما أصبحت غدوت على قومي فأخبرتهم خبري، وقلت لهم: انطلقوا معي إلى رسول الله ﷺ فأخبره بأمري، فقالوا: والله لا تفعل نتخوف أن ينزل فينا قرآن أو يقول فينا رسول الله ﷺ مقالة يبقى علينا عارها، ولكن اذهب أنت وأصنع ما بدا لك. فخرجت حتى أتيت النبي ﷺ فأخبرته خبري فقال لي: «أنت بذلك؟» فقلت: أنا بذلك فقال: «أنت بذلك؟». قلت: أنا بذلك فقال: «أنت بذلك؟» قلت: نعم ها أنا ذا فامضي في حكم الله ﷻ فأنا صابر له قال: «أعتق رقبة». فضربت صفحة رقبتي بيدي وقلت: لا والذي بعثك بالحق ما أصبحت أملك غيرها قال: «فصم شهرين متتابعين» قال: قلت: يا رسول الله وهل أصابني ما أصابني إلا في الصوم قال: «فتصدق» قال: قلت: والذي بعثك بالحق لقد بثنا ليلتنا وحشا ما لنا عشاء قال: «اذهب إلى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها إليك فأطعم عنك منها وسقا من تمر ستين مسكيناً ثم استعن بسائره عليك وعلى عيالك» قال: فرجعت إلى قومي فقلت لهم: وجدت عندكم الضيق وسوء الرأي ووجدت عند رسول الله ﷺ السعة والبركة وقد أمر لي بصدقتكم فادفعوها إلي قال: فدفعوها إلي. [رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن].

3 - وعن سلمة بن صخر عن النبي ﷺ في المظاهر واقع قبل أن يكفر قال: كفارة واحدة. [رواه ابن ماجه والترمذي].

4 - وعن أبي سلمة عن سلمة بن صخر أن النبي ﷺ أعطاه مكتلاً فيه خمسة عشر صاعاً فقال: «أطعمه ستين مسكيناً وذلك لكل مسكين مد» [رواه الدارقطني وللترمذي معناه].

5 - وعن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً أتى النبي ﷺ قد ظاهر من امرأته فوقع عليها فقال: يا رسول الله إني ظاهرت من امرأتي فوقعت عليها قبل أن أكفر فقال: «ما حملك على ذلك يرحمك الله؟» قال: رأيت خلخالها في ضوء القمر قال: «فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله» [رواه الخمسة إلا أحمد وصححه الترمذي وهو حجة في تحريم الوطء قبل التكفير بالإطعام وغيره].

6 - وروى أيضاً النسائي:

- عن عكرمة مرسلأ وقال فيه: «فاعتزلها حتى تقضي ما عليك».

• وهو حجة في ثبوت كفارة الظهار في الذمة.

7 - وعن خولة بنت مالك بن ثعلبة قالت: ظاهر مني أوس بن الصامت فجننت رسول الله ﷺ أشكو إليه ورسول الله ﷺ يجادلني فيه ويقول: «اتق الله فإنه ابن عمك فما برح حتى نزل القرآن: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُ فِي زَوْجِهَا﴾ إلى الغرض فقال: «يعتق رقبة» قالت: لا يجد قال: «فيصوم شهرين متتابعين» قالت: يا رسول الله إنه شيخ كبير ما به من صيام قال: «فليطعم ستين مسكيناً» قالت: ما عنده من شيء يتصدق به قالت: فأتي ساعتئذٍ بعرق من تمر. قالت: يا رسول الله فإنني سأعينه بعرق آخر قال: «قد أحسنت اذهبي فاطعمي بهما عنه ستين مسكيناً وارجمي إلى ابن عمك». والعرق ستون صاعاً. [رواه أبو داود].

8 - ولأحمد معناه ولكنه لم يذكر قدر العرق وقال فيه: فليطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر.

9 - ولأبي داود في رواية أخرى:

والعرق مكمل يسع ثلاثين صاعاً. وقال: هذا أصح.

10 - وله عن عطاء عن أوس أن النبي ﷺ أعطاه خمسة عشر صاعاً من شعير إطعام ستين مسكيناً، وهذا مرسل . [قال أبو داود: عطاء لم يدرك أوساً].

11 - من مواهب الجليل من أدلة خليل ج 3، ص 187:

- واعلم أن القول بعدم وجوب الكفارة بمجرد الظهار فلو مات أحدهما أو حصل فراق بينهما قبل العودة فلا كفارة عليه هو قول عطاء والنخعي والأوزاعي والحسن والثوري ومالك وأبو عبيد وأصحاب الرأي وهو مذهب الإمام أحمد.

ودليله قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَابِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ الآية.

- فأوجب الكفارة بأمرين هما: ظهار وعود.

- وقال طاوس ومجاهد والشعبي والزهري وقتادة: عليه الكفارة بمجرد الظهار لأنه سبب للكفارة، وقد وجه لأن الكفارة وجبت لقول المنكر والزور وهو حاصل بمجرد الظهار.

- وقال الشافعي: متى ما أمسكها بعد ظهاره زمناً يمكنه فيه طلاقها فلم يطلقها فعليه الكفارة.

- قالوا: لأن ذلك هو العود عنده. اهـ.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة إحدى عشر (11) دليلاً في هذا الباب.



## باب اللعان

- 1 - باب بلاعن ولن يفسد النكاح
  - 2 - لا كفرأ إن يقذفنها بالزنا
  - 3 - وباللعان ينتفي ما ولدا
  - 4 - إلا أن استبراء ادعى سبق
  - 5 - أو إن نفى حملاً وإن مات ولو
  - 6 - وعجلا اللعن كان نفى الولد
  - 7 - وضع لحمل سبق المنفي أو
  - 8 - لحوقه به لكثير أو لقل
  - 9 - وولد الفراش لا ينفي وإن
  - 10 - إلا إذا جا دون أدنى الحمل أو
  - 11 - أو ادعته مشرقية على
  - 12 - ومطلقاً بنفي حمل لاعنا
  - 13 - وبعد عدة يحد إن قذف
  - 14 - وبعد علم الوضع كالحمل امتنع
  - 15 - وإن بنصب أو بوطء شبهة
  - 16 - ولم يبين وليلتعن فقط إن
  - 17 - وبالتعانه نفى حداً وجب
  - 18 - وأبد التعانه التحريم تم
  - 19 - وإن لأحد توأمين استلحقا
- زوج وإن رقا كفسق ذين لاح  
في نكحه وإلا حده جنى  
لستة إلا فمناه ما بدا  
زنى وإن لدونها منه لحق  
تعدد الحمل أو التوأم روا  
وللزنى ادعى ولم يطأ بعد  
وطء غم ولدت فيما نفوا  
كذا إن استبرا بحيضة نقل  
تصادقا إلا لحلف الزوج عن  
والزوج ذو صبي كمجنون روبا  
ذي مغرب لا ممكن أن يصلا  
وزمن العدة في رؤيا الزنا  
كان لمن نفاه يستلحق عرف  
أن يطأ أو ينسى بلا عذر يقع  
رمى تلاعنا إذا لم يثبت  
ثبت أو ظهر للجيران عن  
عليها أن تنكل وللنسب جب  
وإن لها ملك أو حمل هضم  
لحقاً وما ست لذين فرقا

- اشتمل هذا الباب على تسعة عشر (19) بيتاً.

- تضمنت الأبيات الإحدى عشر (11) الأولى قول الأصل:

«باب إنما يلاعن زوج وإن فسد نكاحه أو فسقاً أو رقاً لا كفوراً إن قذفها بزناً في نكاحه وإلا حُدَّ تَيْقَنُّهُ أعمى، ورآه غيره وانتفى به ما ولد لسته أشهر وإلا لحق به إلا أن يدعي الاستبراء وينفي الحمل، وإن مات أو تعدد الوضع أو التوأم بلعان معجل كالزنا والولد إن لم يطأها بعد وضع أو لمدة لا يلحق الولد فيها لقله أو لكثرة أو استبرأها بحيضة ولو تصادقا على نفيه إلا أن تأتي به لأقل من ستة أشهر أو هو صبي حين الحمل أو محبوب أو ادعته مغربية على مشرقي وفي حدّه بمجرد القذف أو لعانه خلاف».

(باب) في أحكام (اللعان) وما يتعلق به، وهو لغة: البعد مأخوذ من اللعنة في إيمان الرجل ولم يسم بالغضب الذي يف إيمان المرأة تغليباً للمذكر، ولسبق لعانه وكونه سبباً في لعانها ومناسبته للباب قبله ظاهرة لأن تحريمه مؤبد، والذي قبله مقيد بأداء الكفارة، وسيأتي في الأدلة الأصلية أصله من الكتاب والسنة.

وأجمع المسلمون على أنه من شرعنا وفي اللباب: وحكمه الجواز، وقال ابن عرفة: الأولى تركه بترك سببه إلا إن كان لنفي سبب فيجب ونحوه في سراج ابن العربي وجواهر ابن شاس، ثم عرفه بقوله هو حلف الزوج على زنا زوجته ونفي حملها اللازم له، وحلفها على تكذيبه إن أوجب نكولها حده بحكم قاض.

وقوله: (يلاعن)؛ أي إنما يلاعن، وفاعل يلاعن زوج، وجملة وإن يفسد نكاح اعتراض بين الفعل وفاعله، وشرط الزوج تكليفه وإسلامه وإن كانا رقيقين (كفسق)؛ أي أو كانا فاسقين (لا كفوراً) لا يلاعن الزوج زوجته إن كفوراً؛ أي الزوجان معاً إلا أن يترافعا راضيين بحكمنا (إن يقنّفنها بالزنا)؛ أي إن قذف الزوج زوجته برؤية زنى في قبل أو دبر ادعى طوعها فيه ورفعته لأنه من حقها وإلا فلا لعان، ويشترط كون المقذوف به (في نكحه)؛ أي في نكاحه فلو قال: رأيتك قبل أن أتزوجك حُدَّ اتفاقاً ولا يلاعن. وزمن العدة كزمن النكاح.

(وباللعان ينتفى ما ولدا) وانتفى عن الملاعن به؛ أي لعان تيقن الأعمى ورؤية البصير نسب ما ولد كاملاً لسته أشهر أو أقل منها بخمسة أيام وهو الصحيح، وقيل: بستة أيام من يوم الرؤية (والا) أي وإن لم تلده لسته أشهر إلا خمسة أيام بل ولدته كاملاً لسته أشهر إلا ستة أيام لحق الولد به؛ أي الملاعن لظهور أنها كانت حاملاً منه قبل زناها في كل حال إلا أن يدعي الملاعن الاستبراء، وهذا معنى قوله: (إلا أن استبرأ إن ادعى سبق) بحيضة لم يطأ بعدها قبل رؤيتها تزني فلا يلحق به إن أتت به لسته أشهر إلا خمسة أيام من يوم استبرائها وإلا لحق به لظهور أنها حاضت وهي حامل به منه وإن نفى حملاً وإن مات. ويلاعن الزوج إن قذفها بنفي حمل وإن مات الولد بعد ولادته حياً أو نزل ميتاً وفائدة لعانه سقوط حد القذف عنه (ولو تعدد الحمل)؛ أي الولادة لولدين أو أكثر فيكفي في نفي نسبهم لعان واحد (أو التوام) - بفتح التاء - والهمز بينهما واو ساكنة؛ أي ولد متعدد في حمل واحد، وينتفى نسب الحمل في جميع الصور بلعان معجل كما قال: (وعجلا اللعن) قال في الشامل: ولو مريضين أو أحدهما، وتؤخر الحائض والنفساء إلى الطهر لمنعهما من دخول الجامع، وشبه في الاكتفاء بلعان واحد فقال: (كان نفي الولد وللزنا ادعى ولم يطا بعد)؛ أي كقذف الزوج زوجته برؤية الزنى أو تيقنه وينفي نسب الولد سواء كانت رؤية الزنا سابقة على الولادة أو متأخرة عنها إن لم يطاها؛ أي الملاعن الملاعنة بعد وضع لحمل منه سابق على هذا الحمل المنفي، وبين الوضعين ستة أشهر إلا خمسة أيام فأكثر شرط في الملاعنة لنفي الحمل أو الولد أو وطئها بعد وضعها بشهر مثلاً وأتت بولد لمدة من الوطاء بعد الوضع لا يلحق الولد فيها؛ أي المدة التي بين وطئها ووضعها للزوج لقلّة؛ أي لنقصها عن أقل مدة الحمل وهي ستة أشهر إلا خمسة أيام بأن وضعت كاملاً لخمسة أشهر من وطئها بعد وضعها فهذا الولد ليس للوطء الثاني لنقص ما بينهما عن الستة إلا خمسة ولا من بقية الحمل الأول يقطعه عنه بالسته فيعتمد على هذا، ويلاعن. أو وطئها بعد وضع الأول واجتنبها ثم أتت بولد لمدة لا يلحق الولد فيها (لكثرة) عن أكثر مدة الحمل فيعتمد على هذا ويلاعن، أو وطئها ثم استبرأها بحيضة ولم يطا بعدها وأتت بولد كامل لسته

أشهر من يوم الاستبراء فيعتمد في نفيه على استبرائها، ويلاعن وإن لم يدعي رؤية، قال عياض: وهو المشهور.

قوله: (وولد الفراش لا ينفى وإن تصادقا)؛ أي ولا ينتفي الولد بغير لعان إن تنازعا في نفيه وإن تصادقا الزوجان على نفيه؛ أي الولد عن الزوج قبل البناء وبعده، ابن يونس: فلا بد من لعان الزوج فقط لحق الولد. ولا يحد لقفه غير عفيفة وهي تحد لإقرارها بالزنا. ففي المدونة: إن تصادقا الزوجان على نفي الحمل بغير لعان حدث الزوجة وإن كان لها معه قبل ذلك سنون. [قاله مالك والليث رضي الله تعالى عنهما].

- ثم استثنى من مقدر لا ينفى وإن يصادقا إلا إذا جاء دون أدنى الحمل؛ أي لا لأقل من ستة أشهر من يوم عقد النكاح قلة زائدة على خمسة أيام كسنة أيام فينتفي عنه بغير لعان لقيام المانع الشرعي من لحوقه إن اتفقا على المدة المذكورة أو ثبتت بالبينة فإن اختلفا في تاريخ العقد ولا بينة به فلا ينتفي إلا بلعان أو إلا أن تأتي به.

(والزوج ذو صبي) ذو زائدة، الأؤلى والزوج صبي، ولكن طلب الوزن جعل الناظم يزيد (ذو). أو (كمجبون رووا)؛ أي وكان الزوج مجبواً أو عينياً لا يمكن منه الوطاء فإنه ينتفي بغير لعان (أو دعتة مشرقية على ذي مغرب)؛ أي على مغربي وكل منهما يبليه لم يغب عنها غيبة يمكنه الوصول فيها للآخر عادة فينتفي عنه بلا لعان لاستحالة كونه منه عادة، وهذا بالنسبة للزمن الماضي، وأما في زمننا هذا التي حدثت فيه وسائل النقل الجوية والتي تنقل المسافر في ساعات قليلة من الشرق إلى الغرب أو العكس، فإن الحكم يتغير وتحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور.

- وتضمن البيت (12) وما بعده إلى (16) قول الأصل:

«ولاعن في نفي الحمل مطلقاً، وفي الرؤية في العدة وإن من بائن وحُدَّ بعدها كاستلحاق الولد إلا أن تزني بعد اللعان».

- إلى أن قال:

«وإن وطء أو آخر بعد علمه بوضع أو حمل بلا عذر امتنع».

- إلى أن قال :

«وتلاعنا إن رماها بغصب أو وطئ شبهة وأنكرته أو صدقته ولم يثبت ولم يظهر» .

- إلى أن قال :

«وحكمه رفع الحد أو الأدب في الأمة والذمية وإيجابه على المرأة إن لم تلاعن، وقطع نسبه بلعانها تأبید حرمتها وإن ملكت أو أنفش حملها ولو عاد إليه قبل كالمرأة على الأظهر، وإن استحق أحد التوأمين لحقاً وإن كانا بينهما ستة فبظنان إلا أنه قال: إن أقر بالثاني، وقال: لم أطأ بعد الأول سُئِل النساء؛ فإن قلن إنه قد يتأخر هكذا لم يُحَدَّ» .

قوله: (ومطلقاً في نفي حمل لاعنا)؛ أي لاعن الزوج زوجته في قذفها بنفي الحمل مطلقاً عن التقييد بكونها في العصمة بل يلاعن مطلقاً سواء كانت في العصمة أو في العدة أو بعدها حية أو ميتة ولاعنها في قذفها (من العدة في رؤيا)؛ أي رؤية الزنا أو تيقنه ويلاعنها فيهما ولو بعد العدة إن كانت العدة من طلاق رجعي، بل وإن كانت من طلاق بائن بخلع لو (بعد عدة يحد)؛ أي وحَدَّ الزوج حَدَّ القذف إن قذفها بعدها؛ أي العدة برؤية الزنا ولو فيها أو قبل طلاقها وشبه بالحد فقال: (كان لمن نفاه يستلحق عرف)؛ أي كاستلحاق الولد الملاعن فيه فيحد لاعترافه بالقذف، ولا يتعدد حده بتعدد الأولاد المستلحقين بعد لعانه فهم سواء استلحقهم دفعة أو واحداً بعد واحد ولو بعد حده الأول لأنه قذف واحد (وبعد علم للوضع كالحمل امتنع)؛ أي وإن وطئ الزوج الذي قذف زوجته بنفي الحمل بعد علمه بوضعها أو حملها امتنع لعانه .

(أو ينسئ)؛ أي يؤخر (بلا عذر) يوماً كما في المدونة امتنع لعانه ولحق به الولد وبقيت له زوجة مسلمة كانت أو كتابية، وحَدَّ لقذف الحرة المسلمة دون الأمة المسلمة والحرة الكتابية؛ فإن كان له عذر فله القيام وليس من العذر تأخيرها لاحتمال انفضاشه وهذا في نفي الولد، وأما الرمي بالرؤية فلا يمنع لعانه إلا وطؤها بعدها قال في العاصمية:

وساكت والحمل حمل بيّن يحد مطلقاً ولا يلتعن

- قال شارحها: يعني أن من رأى بزوجه حملاً بيناً وسكت ثم نفاه



وأراد أن يلاعن فإنه لا يلاعن ويحد حد القذف وهو الذي عبر عنه في البيت الثاني بحد الفرية، والفرية: الكذبة ويلحق به الولد وسواء سكت كثيراً ولا إشكال أو قليلاً كالיום واليومين، وعلى ذلك نبه بالإطلاق والله أعلم، فهو راجع لقوله وسأكت، وكذلك الذي رأى زوجته تزني ثم وطئها ثم أراد أن يلاعن فإنه يحد ولا يلتعن. اه باختصار من ميارة.

- ولم يذكر الناظم رحمه الله تعالى كيفية يمين اللعان ولكن ذكرها الشيخ خليفة بن حسن السوفي فقال:

وأربعاً بالله زوجاً شهدا	ولقد رأيتها تزاني عددا
أو ليس هذا الحمل مني ووصل	خامسة بلعنة الله الأجل
عليه إن كان من أهل الكذب	أو إن أكن كذبتها بالريب
ويكتفي الأخرص بالإشارة	أو بكتابة عن العبارة
وشهدت بالله ما رأني	أزني وما زنيت قد رمانني
أو فيهما وقدمت لقد كذب	ووصلت خامسة لفظ الغضب
أن غضب الله عليها إن يكن	في قوله من صادق أهل الزمن
ولفظ أشهد ولعن وغضب	في صيغة اليمين كلها تجب
وكونه بأشرف المصر يقع	إذ مقطع الحق سبيل متبع
وبجماعة حضور الأقل	أربعة منها لإشهار العمل
وفعله إثر صلاة مستحب	كذا كأن يخوفا بما وجب
لا سيما عند يمين الخامسة	إذ هي قطع سبب المناسبة
والقول للزوجين في الخطاب	بأنها موجبة العذاب
وهل تفيدها إذا ما بدأت	أو لا تفيدها خلفهم فيه ثبت
وبكنيسة وبيعة يقع	لعان ذات ذمة لترتدع

قوله: (وإن بغصب)؛ أي وتلاعنا؛ أي الزوجان إن رماها؛ أي قذف الزوج زوجته بغصب؛ أي بوطنها مغصوبة أو وطء شبهة من أجني أشتبه عليها بزوجها فمكنته من نفسها وأنكرته؛ أي أنكرت ما ذكره الزوج من وطء الغصب أو الشبهة أو صدقته؛ أي صدقت الزوجة زوجها في أنها وطئت غصباً أو بشبهة أو لم يثبت وطء الغصب أو الشبهة أو لم يظهر للجيران وغيرهم،

وتقول الزوجة: إن صدقته أشهد بالله ما زנית ولقد غلبت، وأما إن أنكرته فتقول: ما زנית، ويفرق بينهما وإن نكلت رجمت وإلا؛ أي وإن ثبت الغصب ببينة أو ظهر بقريئة كاستغاثة عند النازلة، التعن الزوج فقط؛ أي دون الزوجة لعذرها، وإن نكل فلا يُحدُّ كصغيرة توطأ.

**(وبالتعانه نفى حداً واجب)؛** أي وحكمه؛ أي ثمرة اللعان وما يترتب عليه ستة أشياء ثلاثة على لعان الزوج أولها: رفع الحد عن الزوج بقذفه زوجته إن كانت حرة مسلمة أو الأدب له في الأمة والذميمة الكتابية، وثانيها: إجابة الحدّ عليها إن تنكل ولم تلاعن، وثالثها قطع النسب؛ أي نسبه؛ أي الزوج عن حمل ظاهر أو سيظهر. وثلاثة مترتبة على لعان الزوجة أحدها: رفع الحد عنها، وثانيها: فسخ نكاحها، وثالثها: أشار له الناظم بقوله: **(وابد التعانه التحريم تم)؛** أي يجب بلعانها تأبيد حرمتها على ملاعنها **(وإن لها)** ملكها ملاعنها فلا يحلّ له الاستمتاع بها أو **(حمل هضم)** أو انفس حملها بعد لعانها لنفيه فيتأبد تحريمها لاحتمال أنها أسقطته خفية.

**قوله: (وإن لأحد التوأمين استلحقا)؛** أي وإن استلحق أحد التوأمين؛ أي الولدين الذين ليس بينهما أقل أمد الحمل لحقاً معاً لأنهما كولد واحد ولذا لو لاعن في أحدهما فقط نفياً معاً.

**قوله: (وما ستّ لذين فرّقا)؛** أي وإن ولدت ولداً ثم ولدت ولداً آخر فاستلحق أحدهما ونفى الآخر وكان بينهما؛ أي الولدين الذين استلحق الزوج أحدهما ونفى الآخر ستة من الأشهر فهما بطنان؛ أي حملان لا يلحق أحدهما باستلحاق الآخر ولا ينتفي بنفيه، إلا أنه؛ أي لكن الإمام مالك رحمته الله قال: إن أقرّ أي الزوج بالولد الثاني الذي تأخر عن الأول بستة أشهر بأن قال: هذا ولدي والغرض أنه استلحق الأول، وقال الزوج: لم أطأ بعد ولادة الولد الأول وجواب إن أقر وقال: سئل النساء العارفات بذلك فإن قلن أنه؛ أي التوأم قد يتأخر عن الأول هكذا؛ أي ستة أشهر «لم» الأولى «لا» يحد الزوج لأنهما حمل واحد وليس قوله: لم أطأ بعد الأول نفياً للثاني صريحاً لجواز كونه بالوطء الذي كان عند الأول عملاً بقولهن يتأخر هكذا، قاله ابن عرفة. وإن قلن إنه لا يتأخر هكذا حد لأنه لما أقر بالثاني ولحق به، وقلن لا

يتأخر هكذا صار قوله: لم أطأ بعد الأول قذفاً لها. وأما إن نفى الأول وأقر بالثاني وقال: لم أطأ بعد الأول وبينهما ستة فإنه يحدد، ولا يسأل النساء لاستلحاقه الولد الثاني بعد نفيه فيحدد على كل حال. [قاله الحطاب. اهـ].

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله باب يلاعن وإن يفسد نكاح... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحِيَرٍ أَرْبَعٌ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ①﴾ وَالْفَاسِقَةُ ② أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ③ وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعٌ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ④ وَالْفَاسِقَةُ ⑤ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ⑥﴾ [النور: 6 - 9].

2 - عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً لاعن امرأته وانتفى من ولدها ففرق رسول الله ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة. [رواه الجماعة].

3 - وعن سعيد بن جبير أنه قال لعبد الله بن عمر: يا أبا عبد الرحمن المتلاعنان أن يفرق بينهما؟ قال: سبحان الله! نعم إن أول من سأل عن ذلك فلان بن فلان قال: يا رسول الله أرأيت لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم وإن سكت سكت على مثل ذلك؟ قال: فسكت النبي ﷺ فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه فقال: إن الذي سألتك عنه ابتليت به فأنزل الله ﷻ هؤلاء الآيات في سورة النور: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ ①﴾ فتلاهن عليه ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقال: لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها، ثم دعاها فوعظها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، فقالت: لا والذي بعثك بالحق إنه لكاذب، فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنت الله عليه إن كان من الكاذبين، ثم ثنى بالمرأة فشهدت أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ثم فرق بينهما.

4 - وعن ابن عمر قال: فرق رسول الله ﷺ بين أخوي بني عجلان وقال: «والله يعلم أن أحكما كاذب فهل منكما من تائب ثلاثاً» [متفق عليهما].

5 - وعن سهل بن سعد أن عويمر العجلاني أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنته فتقتلونه أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: «قد نزل فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها» قال سهل: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ. فلما فرغ قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ. قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلاعنين. [رواه الجماعة إلا الترمذي].

6 - وفي رواية متفق عليها: فقال النبي ﷺ: «ذالكم التفريق بين كل متلاعنين».

7 - وفي لفظ لأحمد ومسلم: «وكان فراقه إياها سنة في المتلاعنين».

8 - وقال مالك: السنة عندنا أن المتلاعنين لا يتناكحان أبداً وإن أكذب نفسه جلد الحد، وألحق به الولد ولن ترجع إليه أبداً وعلى هذه السنة التي لا شك فيها ولا اختلاف.

9 - قال مالك: وإذا فارق الرجل امرأته طلاقاً بائناً ليس له عليها فيه رجعة ثم أنكر حملها لاعنها إن كانت حاملاً وكان حملها يشبه أن يكون منه إذا ادعته ما لم يأت دون ذلك من الزمان الذي يشك فيه فلا يعرف أنه منه. - قال: فهذا الأمر عندنا والذي سمعت من أهل العلم.

10 - قال مالك: وإذا قذف الرجل امرأته يريد أن يطلقها ثلاثاً وهي حامل يقر بحملها ثم يزعم أنه رآها تزني قبل أن يفارقها جلد الحد ولم يلاعنها وإن أنكر حملها بعد أن يطلقها ثلاثاً لاعنها. قال مالك: وهذا الذي سمعت.

11 - قال مالك: والعبد بمنزلة الحر في قذفه ولعانه يجزي مجرى الحر في ملاحته غير أنه ليس على من قذف مملوكته حد.

12 - قال مالك: والأمة المسلمة والحررة النصرانية واليهودية تلاعن الحر المسلم إذا تزوج إحداهن فأصابها وذلك أن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ فهن من الأزواج وعلى هذا الأمر عندنا.

13 - قال مالك: والعبد إذا تزوج الحرة المسلمة أو الأمة المسلمة أو الحرة النصرانية أو اليهودية لاعنها.

14 - قال مالك في الرجل يلاعن امرأته فيرجع ويكذب نفسه بعد يمين أو يمينين ما لم يلتعن في الخامسة أنه إذا رجع قبل أن يلتعن جلد الحد ولم يفرق بينهما.

15 - قال مالك في الرجل يطلق امرأته فإذا مضت الثلاثة أشهر قالت المرأة: أنا حامل إن أنكر زوجها حملها لاعنها.

16 - قال مالك: والأمة المملوكة يلاعنها زوجها ثم يشتريها أنه لا يحل له وطؤها إن ملكها وذلك أن السنة مضت أن المتلاعنين لا يتراجعان أبداً.

17 - قال مالك: إذا لاعن الرجل امرأته قبل أن يدخل بها فليس لها إلا نصف الصداق.

18 - وعن سعيد بن جبيرة قال: سألت ابن عمر عن المتلاعنين فقال: قال النبي ﷺ للمتلاعنين: «حسابكما على الله أحكما كاذب لا سبيل لك عليها» قال الرجل: مالي قال: «لا مال لك إن كنت صدقت عليها فهو لها بما استحلتت من فرجها وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد لك».

19 - وعنه قال: لاعن النبي ﷺ بين رجل وامرأة من الأنصار وفرق بينهما.

20 - وعنه أن النبي ﷺ لاعن بين رجل وامرأة فانتمى من ولدها ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة. [رواه البخاري].

21 - وعن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم، فجاء من أرض عشاء فوجد عند أهله رجلاً فرأى بعينه وسمع بأذنه فلم يهجه حتى أصبح، ثم غدا على رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني جئت أهلي عشاء فوجدت عندهم رجلاً رأيت بعيني وسمعت بأذني. فكره رسول الله ﷺ ما جاء به واشتد عليه فنزلت عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحْدِهِمْ﴾ الآيتين كليهما، فسرى عن رسول الله ﷺ فقال: «أبشر يا هلال قد جعل الله ﷻ لكما فرجاً

ومخرجاً»، قال هلال: قد كنت أرجو ذلك من ربي فقال رسول الله ﷺ: «أرسلوا إليها». فجاءت فتلا عليهما رسول الله ﷺ وذكرهما وأخبرهما أن عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا، فقال هلال: والله لقد صدقت عليها فقال رسول الله ﷺ: «لاعنوا بينهما»، فقيل لهلال: اشهد، فشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين فلما كانت الخامسة قيل له يا هلال: اتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فإن هذه الموجبة التي توجب عليها العذاب، فقال: والله لا يعذبني الله عليها، فشهد الخامسة أن لعنت الله عليه إن كان من الكاذبين، ثم قيل لها: اشهدي، فشهدت أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، فلما كانت الخامسة قيل لها: اتق الله إن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وإلا فهذه الموجبة التي توجب عليك العذاب فتلكأت ساعة ثم قالت: والله لا أفصح قومي فشهدت الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين. ففرق رسول الله ﷺ بينهما وقضى أن لا يدعي ولدها لأب ولا تُرمى ولا يُرمى ولدها، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد، وقضى أن لا بيت عليه ولا قوت من أجل أنهما يفترقان من غير طلاق ولا متوفى عنها.

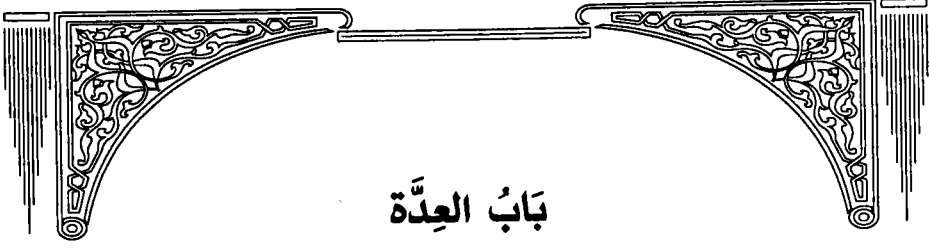
وقال: «إن جاءت به أصهيب أريصع أثبيج خمش الساقين فهو لهلال، وإن جاءت به أورك حديث جعداً إجمالياً خدلج الساقين سابغ الإليتين فهو للذي رميت به». فجاءت به أورك جعداً إجمالياً خدلج الساقين سابغ الإليتين فقال رسول الله ﷺ: «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن».

قال عكرمة: فكان بعد ذلك أميراً على مصر وما يدعي لأب. [رواه أبو

داود].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب إحدى

وعشرون (21) دليلاً.



## بَابُ الْعِدَّةِ

- 1 - باب وتعمد الحرائر - وأن
  - 2 - بخلوة تمكن وطء رجل
  - 3 - لا بسواها إلا إن به يقر
  - 4 - ثلاث أقرأ أي أطهار وفي
  - 5 - ولولها المعتاد حيض السنّة
  - 6 - إن لم تميز أو تأخر بلا
  - 7 - تسعة أشهر وثم اعتدت
  - 8 - أي أشهر ولو بها رق ومن
  - 9 - وإن تحض في سنة انتظرت
  - 10 - وقدر عدّة على الحرة إن
  - 11 - فلا يطا زوج ولا يعقد جاب
  - 12 - ولا تُصدّق بنفي الوطاء ثم
  - 13 - وحلت أول المحيض الثالث أو
  - 14 - وبعدها لدون أقصى أمد
  - 15 - إلا إذا نفاه باللعن وهل
  - 16 - وعدة الحامل وضع الحمل من
  - 17 - إلا فكالطلاق إن يجمع على
  - 18 - أربعة الأشهر والعشر وإن
  - 19 - أو لم تر القن المحيض ثلاث
- ذات كتاب بلغت وطئاً - إذن  
ولو نفى وخذ بإقرار جلي  
أو حملها وما نفاه وقد ظهر  
ذي الرق قرآن وذا استبرا يفى  
أو أرضعت أو مبرز في استحاضة  
سبب أو تمرض تربصت إلى  
كعادات الحيض بالثلاثة  
رابع الأشهر لكسر تمنن  
ثانية الحيضات والثالثة  
بشبهة وطئت أو زنى بعن  
أو غاب كالغاصب أو شار وساب  
واعتد بالطهر به الطلاق حم  
رابع إن طلق في حيض رووا  
حمل به لحق طار الولد  
أربع أو خمس سنين الخلف حل  
طلاق أو موت وإن دما جبن  
فساد نكحه وإلا فالى  
رجعية ونصف ذا بالرق عن  
أشهر أو ترتاب فالتسع تعاث

20 - والعنق اثنا ليس ينقل إلا ما ممالها لمال حرة نما

21 - ومن أقر بطلاق سبقا من يوم الإقرار اعتدادها رقى

اشتمل هذا الباب على إحدى وعشرين (21) بيتاً.

تضمنت الأبيات من (1) إلى (15) قول الأصل: «باب تعتد حرة وإن كتابية أطاقت الوطاء بخلوة بالغ غير محبوب أمكن شغلها منه وإن نفياء وأخذ بإقرارها لا بغيرها إلا أن تقر به أو يظهر حمل ولم ينه بثلاثة أقراء أطهار وذوي الرق قرآن، والجميع للاستبراء لا الأول فقط على الأرجح، ولو اعتادته في كالسنة أو أرضعت أو استحيضت وميزت وللزوج انتزاع ولد المرضع فراراً من أن ترثه أو ليتزوج أختها أو رابعة إذا لم يضر بالولد وإن لم تميز أو تأخر بلا سبب أو مرضت تربصت تسعة أشهر ثم اعتدت بثلاثة كعدة من لم تر الحيض، واليائسة ولو برق وتمم من الرابع في الكسر ولغا يوم الطلاق، وإن حاضت في السنة انتظرت الثانية والثالثة، ثم إن احتاجت لعدة فالثلاثة. ووجب إن وطئت بزنا أو بشبهة فلا يطاق الزوج ولا يعقد أو غاب غاصب أو ساب أو مشتر ولا يرجع لها قدرها، وفي إمضاء الولي وفسخه، تردد. واعتدت بطهر الطلاق وإن لحظة فتحل بأول الحيضة الثالثة أو الرابعة إن طلقت بكحيض، وهل ينبغي أن لا تعجل برؤيته؟ تأويلان، ورجع في قدر الحيض هنا، هل هو يوم أو بعضه؟ وفي أن المقطوع ذكره أو أنثياه يولد له فتعتد زوجته أو لا؟ وما تراه اليائسة هل هو حيض للنساء بخلاف الصغيرة إن أمكن حيضها وانتقلت الأقراء والطهر كالعبارة وإن أتت بعدها بولد لدون أقصى أمد الحمل لحق به إلا أن ينفيه بلعان، وتربصت إن ارتابت به وهل خمساً أو أربعاً؟ خلاف، وفيما لو تزوجت قبل الخمس بأربعة أشهر فولدت لخمسة لم يلحق بواحد منهما وحدث واستشكلت».

(باب)؛ أي في الكلام على توابع الطلاق من العدة والاستبراء والنفقة وما معها، وبدأ الكلام على العدة لأنها أكدها، ويجب الاعتناء بها لقوله سبحانه: ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ وهي كما قال ابن عرفة: مدة منع النكاح لفسخه وموت الزوج أو طلاقه والاستبراء مدة دليل براءة الرحم لا لرفع عصمة أو طلاق، وقال الخطاب في تعريفه للعدة دور لأن معرفة مدة منع النكاح متوقعة



على معرفة العدة وقد تقدم من مواعنه كون المرأة معتدة، فالأولى تعريفها بأنها المدة التي جعلها الشرع دليلاً على براءة الرحم لفسخ النكاح أو لموت الزوج أو طلاقه. ثم أشار إلى أن قوله على براءة الرحم لبيان أصل مشروعيتها وإن كان قد تكون في برئية الرحم، البناني: وقول ابن عرفه لنسخه اللام فيه بمعنى يعدلان الفسخ وما بعده ليست أسباباً لمنع النكاح بل لإباحته وأورد الرصاع على تعريفه له غير جامع لعدم صدقه على مدة إقامة أم الولد بعد موت سيدها فإنها عدة على المشهور وهو مذهب المدونة. انتهى.

أنواعها: ثلاثة: الأقراء، والأشهر، والحمل.

والعدة مأخوذة من العدد لاشتغالها على عدد من الأقراء أو الأمثل غالباً، وبدأ الناظم تبعاً لأصله بالأقراء فقال:

(باب: وتعتد الحرائر) جمع حرة (وإن) كانت الحرة (ذات كتاب)؛ أي كتابية من طلاق مسلم (بلغت وطئاً)؛ أي أطاقت الوطء (بخلوة)؛ أي خلوة اهتداء أو زيارة، قال الحطاب: وإطاقة الوطء تختلف باختلاف أحوال النساء علي الأجهوري: وعلى هذا فقد توجد الإطاقة فيما دون التسعة كالسبع خلافاً لظاهر ما نقله في التوضيح عن المتيطي.

قوله: (وطء رجل) بالغ، احترز من الصغير وإن قوي على الجماع، إذا خالع عنه وليه، وغير محبوب وهو المقطوع ذكره وأثياه، فلا عدة على امرأته بوطئه إذ لا يلزمه ولد كما قال عبد الحق ومثله في ابن الحاجب.

وقوله: (ولو نفى) الأولى التعبير بالثنية كما هي عبارة الأصل؛ أي وإن نفيها؛ أي نفى الزوجان الوطء فيها؛ لأن العدة حق لله تعالى فلا تسقط باتفاقهما على نفيه (وخذ بإقرار جلي)؛ أي وأخذ؛ أي الزوجان بنفيه فيما هو حق لهما فتواخذ الزوجة بعدم النفقة والكسوة مدة العدة وبعدم تكميل المهر ويواخذ الزوج بعدم رجعتها ومنعه من تزوج من يحرم جمعها معها، ورابعة سواها ويواخذان معاً بأن من تأخرت حياته منهما لا يرث الميت قبله (لا بسواها)؛ أي الخلوة وإن كان أقر بوطنها لأنه دعوى عليها بغير دليل، إلا أن تقر؛ أي إلا أن تقر هي به بالوطء من غير خلوة فتلزمها العدة ولا رجعة له،

وإلا أن يظهر بها حمل (وما نفاه قد ظهر)؛ أي ولم ينفه الزوج بلعان فتعتد بوضعه فإن نفاه بلعان فلا تعتد وتستبرأ بوضعه ولا نفقة ولا كسوة لها ولا يرث الحي منهما الميت قبل وضعه .

(ثلاث أقرا اي لطهار) بقصر اقراء للوزن، والأقراء جمع قرء - بضم القاف وفتحها - يطلق على الطهر والحيض ولذلك فسره بأطهار لأنه المذهب، وعليه الشافعي وأحمد وعامة أهل الحجاز، ومقابلة لفقهاء العراق وأبي حنيفة، وفي ابن الحاجب: الأقراء الأطهار، وجاء لفظ الحيض موضعه كثير على التسامح، وعدة (ذي) بالإضافة لأنه معنى صاحب التي (الرق) الخالص أو بشائبة (قرآن) - بفتح القاف وضمها - بالنسبة لتعذر التنصيف كالطلاق، وسواء كان الزوج المطلق حراً أو عبداً (وذا استبرأ يفي)؛ أي والجميع من الإقراء في الحرة والأمة للاستبراء لا للأول فقط، والباقي .

(تعبدأ ولو لها المعتاد حيض للسنة)؛ أي ولو اعتادته؛ أي الحيض كالسنة أو أكثر على المشهور ومقابلة يقول تكفي بسنة بيضاء لا دم فيها فتحل بانقضائها وكذا تنتظر الحيض من ارتضعت ما دامت ترضع، فإذا انقطع عنها الرضاع استقبلت ثلاثة أقراء؛ فإن لم تحض حتى أتت عليها سنة من يوم قطعت الرضاع ولا خلاف فيه .

قوله: (أو ميز في استحاضة)؛ أي وكذلك تنتظر الحيض ولا تنتقل عنه إلى السنة من استحيضت وميزت بين دم الحيض والاستحاضة بكثرة أو رائحة أو لون على المشهور، وروي عن مالك: الاكتفاء فيها بالسنة والأمة كالحرة في ذلك كله . قال في الأصل: «وللزواج انتزاع ولد المرضع فراراً من أن ترثه أو ليتزوج أختها أو رابعة إذا لم يضر بالولد»، وإلى هذا أشار الشيخ خليفة بن حسن في نظمه :

وجاز للزوج انتزاعه الولد من مرض خشية إرث يرتصد  
أو لنكاح أختها أو رابعة إلا إذا ضَرَّبَ به فمَنَعَه

أي؛ للزوج انتزاع ولد المطلقة الرجعية المرضع فراراً من أن ترثه إن استمر رضاعها والأصل فيه قضاء عثمان رضي الله عنه بذلك ولم ينكره عليه وإذا كان له ذلك رعيّاً لحق غيره من الورثة ففي حق نفسه أخرى بأن ينتزعه ليتعجل

حيضها لسقوط نفقتها مثلاً أو لتبين فيتزوج أختها أو من لا يحل جمعه معها أو يتزوج رابعة إذا لم يضر انتزاعه في ذلك: كله بالولد فهو قيد في الجواز؛ فإن أضر به كما لو علق بأمه ولم يقبل غيرها روعي حقه فيقدم على حق الأب على قاعدة سقوط أخف الضررين لأكبرهما، ابن فرحون. وإذا نزع ولده أو مات فله منعها من إرضاع غيره مطلقاً إذ لا يحصل مقصوده إلا بمنعها من الرضاع جملة. اهـ.

(إن لم تميز أو تأخر بلا)؛ إلى قوله: (تسعة أشهر)؛ أي وإن لم تميز المستحاضة بين الدمين أو تأخر حيضها بلا سبب أو بسبب أنها مرضت تربصت إلى تسع من الشهور لأنها مدة الحمل غالباً، وتعتبر من يوم الطلاق على ما في المدونة وسماع عيسى، ثم إذا لم يظهر بها حمل فيها قام ذلك مقام الإياس من الإقراء واعتدت بثلاث فتحصل بالسنة لقضاء عمر بذلك من غير مخالف فالتى لا سبب لريبتها، وفي التوضيح: وإنما كانت عدة الطلاق بعد الرية وعدة الوفاة قبلها؛ لأن المطلقة تطلب أولاً بالأقراء فإذا مضى لها تسعة أشهر ولم تر شيئاً علمت أن عدتها بالأشهر، والمتوفى عنها تعتد بالأشهر؛ فإذا انقضت عدتها ولم تر حيضاً وهي ممن تحيض في ذلك القدر حصلت الرية فأمرت أن تنتظر حمل النساء غالباً وهي تسعة أشهر لتزول الرية. اهـ.

- ولقد أشار الناظم تبعاً لأصله تشبيه المختلف فيه في المذهب بالمتفق عليه لوروده في نص الآية بقوله: (كعاهمات الحيض) ولقد قال في الأصل: «كعدة من لم تر الحيض لصغرها أو شابة لم تحض في عمرها، والآيسة التي قعدت على المحيض فإن عدتهما التي يحلان بها ثلاثة أشهر، وأما الشابة التي حاضت في عمرها مرة ثم انقطع عنها سنين كثيرة لمرض أو غير وقد ولدت أم لا فلا بد لها من الأقراء أو سنة بيضاء، والحررة والأمة في انتظار الأقراء، وفي السنة والأشهر سواء وإلى ذلك أشار بالمبالغة في قوله: (ولو بها رق) فهو راجع إلى الباب كله لتغليب ما فيه الخلاف على غيره، وحكى ابن بشير في الأمة الصغيرة واليايسة شهرين وشهراً ونصفه إذا طلقت في أثناء شهر حسب ما بعده بالأهلة (ومن رابع الأشهر لكسر تمنن) وتمم الشهر الأول فقط ثلاثين من

الشهر الرابع. وهذا معنى قول: لكسر تمنن وألغي يوم الطلاق كالوفاة إذا طلقت أو مات في أثنائه.

(وإن تحض في السنة انتظرت)؛ أي وإن حاضت من تربصت سنة في أثناء السنة انتقلت للأقراء وانتظرت ثانية؛ أي الحيضة الثانية يعني أو تمام سنة بيضاء لا دم فيها، فإن مضت لها السنة البيضاء حلت وإن حاضت فيها ألغتها وانتظرت الحيضة الثالثة ثانية الحيضات والثالثة؛ يريد أو تمام السنة أيضاً، الحاصل أنها تنتظر أقصى الأجلين من الحيض وتمام السنة.

(وقدر عدة) على تفصيلها السابق فذات الأقراء ثلاثة والمرتابة أو من معها سنة والصغيرة والأيسة ثلاثة أشهر؛ أي هذا القدر واجب (على الحرة إن بشبهة وطئت) أو وطئت بزنى (فلا يطأ زوج) زنت زوجته أو وطئت بغلط مدة استبرائها، ولا مفهوم للوطء لأن جميع أنواع الاستبراء مثله. [قاله السنهوري] وذلك إذا لم تكن ظاهرة الحمل منه وإلا فقبل يكره، وقيل: يباح، وفي البيان: ما يفيد أن المذهب بالتحريم، وعلله بأنه ربما يفش الحمل فيختلط ماؤه بماء غيره (ولا يعقد) أحد نكاحه عليها إن كانت أيماً زمن استبرائها؛ لأن كل محل امتنع فيه الاستمتاع امتنع العقد فيه إلا الحيض والنفاس والصيام (أو غاب) عن الحرة غيبة يمكنه الوطء فيها (كالغاصب) ككافر حربي (أو شار)؛ أي مشتر جهلاً أو فسقاً أو ساب. ثم خلصت من ذلك لأنها مظنة الوطء (ولا تصدق بنفي الوطء)؛ أي وطء من ذكر لا تهماها بدفع المعرفة عن نفسها، ففي هذه المسائل كلها تعتد قدر العدة، (واعتد بالطهر به الطلاق حم)؛ أي واعتدت؛ أي احتسبت المطلقة في طهر؛ أي بطهر الطلاق فتجعله قرءاً أول إن طال بعد الطلاق، بل وإن كان لحظة يسيرة جداً؛ فإذا حاضت عقب الطلاق فقد تم قرؤها الأول؛ فإن طهرت نصف شهر وحاضت ثانية فقد تم قرؤها الثاني؛ فإن طهرت كذلك؛ أي نصف الشهر وحاضت ثالثة فقد تم قرؤها الثالث، وحينئذ فتحل للأزواج بأول الحيضة الثالثة أو أول الحيضة الرابعة بالنسبة لحيطرة الطلاق إن طلقت بحيض أو نفاس لأنها بالحيضة الثانية تم قرؤها الأول وبالثالثة تم قرؤها الثاني وبالرابعة تم قرؤها الثالث.

قوله: (وبعدها)؛ أي وإن أنت بعدها بولد؛ أي عدة الأقراء في الطلاق

والأشهر في الوفاة بولد بدون أقصى أمد الحمل من يوم انقطاع وطئه عنها لحق الولد الطارئ به؛ أي بالمطلق أو بالميت: لا أن ينفيه بلعان ولا يضرها إقرارها لانقضاء عدتها؛ لأن دلالة القرء على براءة الرحم أكثرية؛ لأن الحامل تحيض.

(وهل أربع أو خمس سنين الخلف حل)؛ أي وهل تتربصُ أربعاً من السنين أو خمساً الخلف حل؛ أي خلاف، وتحل بعد الخمس ولو بقيت الريبة إذا كانت للشك هل هي حركة حمل أو ربح، أما إن تحقق أنها حركة حمل لم تحل أبداً، قال في الأصل: «وفيها لو تزوجت قبل الخمس بأربعة أشهر فولدت لخمس لم يلحق بواحد منهما وحدث واستشكلت» قال في جواهر الإكليل: واستشكلت المسألة بأن تحديد أقصى أمد الحمل بخمس سنين ليس فرضاً من الله ورسوله ﷺ فينفي الولد وتحل المرأة لمجاوزته بشهر.

- وتضمنت الآيات من (16) إلى (21) قول الأصل:

«وعدة الحامل في طلاق أو وفاة وضع حملها كله وإن دماً اجتمع وإلا فكالملقة إن فسد كالذمية تحت ذمي وإلا فأربعة أشهر وعشر وإن رجعية».

- إلى أن قال:

«وتنصفت بالرق وإن لم تحض فثلاثة أشهر إلا أن ترتاب فتسعة».

- إلى أن قال:

«ولا ينقل العتق لعدة الحرة».

- إلى أن قال:

«وإن أقر بطلاق متقدم استأنفت العدة مع إقراره ولم يرثها إن انقضت على دعواه وورثته فيها إلا أن تشهد بينة له».

قوله: (وعدة الحامل وضع الحمل)؛ أي وعدة الزوجة الحامل حرة كانت أو أمة مسلمة أو كتابية (من طلاق أو موت) وضع حملها كله ولو بلحظة لا بعضه، واحداً أو متعدداً فللمطلق رجعتها قبل خروج باقيه، ويشترط أيضاً في انقضائها أن يكون الحمل ممن اعتدت منه ولو احتمالاً كالملاعنة، وأما المنفي قطعاً كولد الزنا فلا تنقضي بوضعه، [ابن الحاجب] بلا فرق بين

الكامل والعلاقة كالاستلاد وهو نص المدونة، ولخلاف أشهب فيها لعدم اعتباره في البابين أشار الناظم تبعاً لأصله بقوله (وإن دماً جبن)؛ أي وإن دماً اجتمع بحيث لا يذوب بصب الماء الحار عليه وإلا بأن لم تكن المتوفى عنها حاملاً (فكالطلاق إن يجمع على فساد) فعدتها ثلاثة أقرء إن دخل بها ولا إحداث عليها حينئذٍ ولا مبيت أيضاً لأنه استبراء لا عدة وإن لم يدخل بها فكالمطلقة قبله وإن فسد فساد المختلف فيه كالمريض اعتدت عدة الوفاة - وهذا معنى قوله: (وإلا فالأى أربعة أشهر والعشر وإن رجعية) فتنقل من عدة الطلاق لعدة الوفاة وتهدم الأولى لأنها للتعبد لا للاستبراء، ولأنها زوجة (ونصف ذا بالرق عن) وتنصفت عدة الوفاة بالرق - للزوجة ولو بشائبة حرية مات زوجها قبل البناء، وبعده فهي شهران وخمسة أيام إن كانت صغيرة أو يائسة أو عقيمة أو غير مدخول بها (أو لم تر القن)؛ أي الأمة المحيض؛ أي لم تحض في الشهرين والخمسة أيام لعادتها أو تأخر بلا سبب (فثلاث أشهر) فإن تأخر لرضاع أو مرض مكثت ثلاثة أشهر لكن عدتها منها شهران وخمسة أيام والباقي لرفع الرية لا عدة، وفائدة هذا سقوط الإحداد عنها وسقوط حقها في السكنى وإن تأخر لغيرهما فعدتها ثلاث عند غير ابن عرفة وعنده تمكث تسعة إلا أن تحيض قبلها.

قوله: (أو ترتاب فالتسع تعاث)؛ أي إلا أن ترتاب فعدتها تسعة من الأشهر إن لم تحض قبلها فإن حاضت أثناءها حلت وإن تمت التسعة حلت وزالت الرية؛ فإن بقيت انتظرت زوالها أو أقصى أمد الحمل وحلت.

قوله: (والعتق اثنا) أي العدة لا ينقل المتوفى عنها زوجها من عدتها بقرأين في الطلاق أو شهرين وخمسة أيام في الوفاة لعدة الحرة بثلاثة أقرء في الطلاق وأربعة أشهر وعشرة أيام في الوفاة فتستمر على عدتها إذ العتق لا يوجب عدة وأما لو مات زوجها بعد عتقها وهي في عدة طلاق الرجعي فإنها تنتقل لعدة الحرة عدة وفاة.

(ومن أقر بطلاق سبقاً)؛ أي وإن أقر زوج لا صحيح بطلاق بائن أو رجعي سبقاً على وقت إقراره في سفر أو حضر ولا بينة له استأنفت من يوم الإقرار عدتها فيصدق في الطلاق لا في إسناده للوقت السابق ولو صدقته

المرأة لاثامها على إسقاط العدة وهي حق لله تعالى فليس لهما إسقاطها، وإن انقضت على دعواه أن الطلاق سابق ثم ماتت الزوجة فإنه لا يرثها، وإن كان الطلاق الذي أقر به رجعيًا، ومات الزوج في العدة المستأنفة ورثته الزوجة إن مات فيها؛ أي العدة المستأنفة إن كان الطلاق رجعيًا ولم تصدقه في إسناد الطلاق للزمن المتقدم الذي انقضت العدة فيه فإن صدقته فلا ترثه أيضاً مواخذة لها بإقرارها إلا أن تشهد بينة له؛ أي الزوج بالطلاق السابق الذي أقر به فلا تستأنف العدة من إقراره ولا ترثه إن انقضت العدة من يوم الطلاق.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله باب وتعدد الحرائر وإن... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَالطَّلَاقُ يَرْتَبِعُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: 228].

2 - ﴿وَالَّتِي يَسِنَ مِنَ الْمَجِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: 4].

3 - ﴿بَيِّنَاتٍ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْدُونَهَا فَمَعَهُنَّ وَسَّرَّحُوهُنَّ سَرَاعًا جَمِيلًا ﴿٤٩﴾﴾ [الأحزاب: 49].

4 - ﴿بَيِّنَاتٍ لِّلنِّسَاءِ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُّبِينَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴿١﴾﴾ [الطلاق: 1].

5 - ﴿أَتَكْفُرُونَ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجُودِكُمْ وَلَا نَضَارُوهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلٍ فَلْيَضْحَكُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَتَمُّوا بِبَيْتِكُمْ مَعْرُوفٍ وَإِنْ نَكَسْتُمْ فَاسْتَرْضِعْ لَهُنَّ أُخْرَى ﴿٦﴾﴾ لِيُضَيِّقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِكُمْ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُضَيِّقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا ءَاتَاهَا سَيِّجَعَلِ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴿٧﴾﴾ [الطلاق: 6، 7].

6 - ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا لَا يَرَىٰ لَهُنَّ مَتْرَبَةً أَنَّهُنَّ مِنَ الْعَاهِلِ﴾ [البقرة: 234].

7 - عن الأسود عن عائشة قالت: أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض. [رواه ابن ماجه].

8 - وعن ابن عباس أن النبي ﷺ خير بريرة فأختارت نفسها وأمرها أن تعتد عدة. [رواه أحمد والدارقطني].

9 - وروى عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان» [رواه الترمذي وأبو داود].

10 - وفي لفظ: «طلاق العبد اثنتان وقرأ الأمة حيضتان». [رواه الدارقطني].

11 - وروى عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «طلاق العبد اثنتان وقرأ الأمة حيضتان» [رواه ابن ماجه والدارقطني].

وإسناد الحديثين ضعيف، والصحيح عن ابن عمر قوله: «عدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان».

12 - وعن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة. قال ابن شهاب: فذكر ذلك لعمره بنت عبد الرحمن فقالت: صدق عروة وقد جادلها في ذلك ناس وقالوا: أن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ فقالت عائشة: صدقتم أتدرون ما الأقراء إنما الأقراء الأطهار.

13 - وعن مالك عن ابن شهاب قال: سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول: ما أدركت أحداً من فقهاءنا إلا وهو يقول هذا - يريد قول عائشة -.

14 - وعن مالك عن نافع بن أسلم عن سليمان بن يسار أن الأحوص هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة، وقد كان طلقها فكتب معاوية بن أبي سفيان إلى زيد بن ثابت أنها إن دخلت في الحيضة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها.



15 - وعن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبا بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب أنهم كانوا يقولون: إذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت من زوجها ولا ميراث بينهما ولا رجعة له عليها.

16 - وعن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها. - قال مالك: وهذا الأمر عندنا.

17 - وعن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وابن شهاب وسليمان بن يسار أنهم كانوا يقولون: إن عدة المختلعة ثلاثة قروء.

18 - وعن مالك أنه سمع ابن شهاب يقول: إن عدة المطلقة الأقراء وإن تباعدت.

19 - وعن مالك عن يحيى بن سعيد وعن زيد بن عبد الله بن قسيط الليثي عن سعيد بن المسيب أنه قال: قال عمر بن الخطاب: أيما المرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها فإنها تنتظر تسعة أشهر؛ فإن بان لها حمل فذلك وإلا اعتدت بعد التسعة أشهر بثلاثة أشهر ثم حلت.

20 - قال مالك: والأمر عندنا في المطلقة التي ترفعها حيضتها حين يطلقها زوجها أنها تنتظر تسعة أشهر فإن لم تحض فيهن اعتدت بثلاثة أشهر.

#### وفي المدونة:

21 - عند ابن لهيعة عن بريد أبي حبيب أن عمر بن الخطاب قال: عدة المستحاضة سنة.

22 - وعن مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال: عدة المستحاضة سنة. وقال: ذا الذي قال مالك في الحرة والأمة: في ذلك سواء.

23 - قال مالك: الأمر عندنا في طلاق العبد الأمة إذا طلقها وهي أمة ثم عتقت بعد فعدتها عدة الأمة لا يغير عدتها عتقها كانت له عليها رجعة أو لم تكن له عليها رجعة لا تنقل عدتها.

24 - وقال مالك: والحر يطلق الأمة ثلاثاً تعتد بحيضتين والعبد يطلق الحرة بطلقتين وتعتد بثلاثة قروء.

25 - وفي المدونة: قال سحنون قلت لابن القاسم: كم عدة الأمة إذا كانت ممن لا تحيض من صغر أو كبر ومثلها يوطء وقد دخل بها في قول مالك؟

قال: ثلاثة أشهر.

26 - عن أم سلمة أن امرأة يقال لها: سبيعة كانت تحت زوجها فتوفي عنها وهي حبلى فخطبها أبو السنابل بن بعكك فأبت أن تنكحه فقال: والله ما يصلح أن تنكحي حتى تعتدي آخر الأجلين فمكثت قريباً من عشر ليال ثم نفست ثم جاءت إلى النبي ﷺ فقال: «انكحي» [رواه الجماعة إلا أبا داود وابن ماجه].

27 - وللجماعة إلا الترمذي معناه من رواية سُبَيْعَةَ وقالت فيه: فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي وأمرني بالتزويج إن بدا لي.

28 - وعن ابن مسعود في المتوفى عنها زوجها وهي حامل قال بـ «أتجعلون عليها التخليط ولا تجعلون عليها الرخصة، أنزلت سورة النساء القصرى بعد الطولى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن» [رواه البخاري والنسائي].

29 - وعن أبي بن كعب قال: قلت: يا رسول الله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ للمطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها فقال: هي المطلقة ثلاثاً، وللمتوفى عنها. [رواه أحمد والدارقطني].

30 - وعن الزبير بن العوام أنها كانت عنده أم كلثوم بنت عقبة فقالت له: وهي حامل طيب نفسي بتطليقة فطلقها تطليقة ثم خرج إلى الصلاة فرجع وقد وضعت فقال: ما لها خدعتني خدعها الله ثم أتى النبي ﷺ فقال: «سبق الكتاب أجله أخطبها إلى نفسها» [رواه ابن ماجه].

31 - وعن أم عطية قالت: كنا ننهي أن نحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ولا نكتحل ولا نتطيب ولا نلبس ثوباً مصبوغاً

إلا ثوب عصب وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا من محيضها في نبذة من كست أظفار. [رواه أبو داود].

33 - وأجمعت الأمة على وجوب العدة في الجملة وإنما اختلفوا في أنواع منها، وأجمعوا على أن المطلقة قبل المسيس لا عدة عليها لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَعَهُنَّ وَمَرْجُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٤٩﴾﴾ [الأحزاب: 49] قال: ولأن العدة تجب لبراءة الرحم وقد تيقناها هنا. اهـ [من المغني].

مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة في هذا الباب ثلاثة وثلاثون (33) دليلاً.

## فصل في المفقود

- 1 - فصل لزوجة الفقيده الرفع للـ قاضي وإلا فلجمعنا بحل
- 2 - فأجل الحرسنين أربعة إن دام الإنفاق ولم تخش العنت
- 3 - ونصف ذا للعبد والأجل من عجز الملا عن خبر له يعن
- 4 - وبعده اعتدت كموت وبعده هذا طلاق بدخول الثاني قد
- 5 - وأبق ماله وأم الولد وزوجة الأسير والمفقد
- 6 - بأرض أشركت إلى التعمير وهو سبعون على المشهور
- 7 - ومن فقيده في اعتراك المسلمين تعند من يوم انفصال الصفين
- 8 - وإرث ماله إذا كالمنتجع طاعوناً أو زمنه الفقد وقع
- 9 - والإرث كالعدة بعد العام قر في الفقد في جهادنا لمن كفر
- 10 - ومن له العدة أسكن محل لانقضا كالمتوفى إن دخل
- 11 - وملك المسكن أو كرا نقد لا أمة بمسكن لم تنفرد
- 12 - وانتقلت كالبدوية معا أهل وسادت كقدر منعا
- 13 - مقامها وأكملت بالمنتقل له وللحاجات إن تخرج حل

اشتمل بهذا الفصل على ثلاثة عشرة (13) بيتاً تضمنت قول الأصل:

فصل ولزوجة المفقود الرفع للقاضي والوالي ووال الماء وإلا فلجماعة المسلمين، فيؤجل الحر أربع سنين إن دامت نفقتها والعبد نصفها من العجز عن خبره ثم اعتدت كالوفاة، وسقطت بها النفقة وقدر طلاق يتحقق بدخول الثاني فتحل للأول إن طلقها اثنتين؛ فإن جاء أو تبين أنه حي أو مات فكالوليين؟

- إلى أن قال:

«وبقيت أم ولده وماله، وزوجة الأسير ومفقود أرض الشرك للتعمير وهو سبعون، وأختار الشيخان ثمانين وحكم بخمس وسبعين».

- إلى أن قال:

«واعتدت في مفقود المعترك بين المسلمين بعد انفصال الصفيين وهل يتلوم ويجهتد تفسيران، وورث ماله حينئذ كمنتجع لبلد الطاعون أو في زمنه وفي الفقد بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر، وللمعتدة المطلقة أو المحبوسة بسببه في حياته السكنى وللمتوفى عنها إن دخل والمسكن له أو نقد كراءة لا بلا نقد».

- إلى أن قال:

«ولا سكنى لأمة لم تبوأ ولها حينئذ الانتقال مع ساداتها كبدوية ارتحل أهلها فقط أو لعذر لا يمكن المقام معه في مسكنها كسقوطه أو خوف جار سوء، ولزمت الثاني والثالث والخروج في حوائجها طرفي النهار لا لضرر جوار لحاضرة. ورفعت للحاكم».

- فصل في مسائل زوجة المفقود وما يناسبها.

(فصل لزوجة الفقيد) أي المفقود (الرفع) في شأنها (للقاضي) والوالي؛ أي الحاكم في البلد وإلا بأن لم تجد أحداً ممن ذكر فترفع أمرها (لجمعنا)، أي لجماعة المسلمين لصالح جيرانها فيكشفون عن خبر زوجها ويضرب لها الأجل؛ لأن فعلهم كفعل الإمام وما عراه البناني لعلي الأجهوري بواسطة ابن رحال أن الواحد منهم كافٍ وإنه لم ير ذلك لغيره لم أجده في شرحه، بل تردد فيه في الاكتفاء باثنين؛ فإذا رفعت أمرها للحاكم أو غيره كلفها إثبات الزوجية والغيبة وبقاء العصمة ثم يكتب إلى بلد يظنه فيها أو إلى البلد الجامع إذا لم يدر أين توجه ويصفه في كتابه باسمه ونسبه وصفته وحرفته، وبالنسبة لزمنا هذا فإنه يرفع الأمر إلى وسائل الإعلام مثل الإذاعة والتلفزة وغيرها من المسائل المحدثه.

(واجل الحر سنين أربعة)؛ أي توجل زوجته أربع سنين لإجماع الصحابة

عليه (إن دام الإنفاق)، وإن لم يكن له مال طلق عليها الآن أو بعد فراغ ماله قبل الأربع على حكم المعسر (إن لم تخش العنت)؛ أي الزنا - ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك تشبيهاً في الطلاق:

كذا إذا خافت على النفس الزنا فالحكم بالطلاق ما عنه غنى  
(ونصف ذا للعبد) فتؤجل زوجته سنتين على المشهور (والأجل) أي  
وابتداء الأجل عند مالك من حين العجز عن خبره في المشهور، وروي عنه  
من يوم الرفع، وعليه فلا يكتب إلى البلدان قال في التوضيح، (وبعده)؛ أي  
وبعد الأجل (اعتدت) كالوفاة ولو لم يبين بها (ويعد هذا طلاق) أي يقدر هذا  
طلاقاً من المفقود حين الشروع في العدة يفيتها عليه لاحتتمال حياته ولكن إنما  
يتحقق وقوعه حكماً (بدخول) الزوج (الثاني) فإن جاء المفقود قبل دخول  
الثاني ردت له وبعده بانء من المفقود وقد تقدم قول الأصل: «وقدر طلاق  
يتحقق بدخول الثاني». قال الشيخ خليفة بن حسن ناظم خليل:

وقدر المفقود إن قد طلقا وبيننا الثاني بها تحقفا  
فَحَلُّهَا عَصْمَةٌ تَجَدَّدَتْ لِأَوَّلِ إِنْ ائْتَيْنِ طَلَقَتْ

قوله (وابق ماله وأم الولد) أي وبقي ماله؛ أي المفقود ببلاد الإسلام فلا  
يورث عنه لغاية مدة تعميره إلا الميراث بالشك في موت الموروث (وأم  
الولد)؛ أي وبقيت أم ولده على حالها ولا ينجز عتقها تبقى على حالها إلى  
مدة التعمير إن دامت نفقتها من ماله وإلا نجز عتقها وبقيت (زوجة الأسير)؛ أي  
الذي أسره الحريون وذهبوا به لبلادهم.

وقوله: (والمفقد)؛ أي المفقود بأرض اشركت؛ أي وبقيت زوجة الزوج  
المفقود بأرض الشرك؛ أي الكفر؛ أي الذي ذهب لأرض الكفر وانقطع خبره  
تبقى (إلى التعمير) تبقى هذه المسائل الأربعة للتعمير وهو؛ أي التعمير  
(سبعون) عاماً (على المشهور) للحديث: «أعمار أمي ما بين الستين إلى  
السبعين» وهذا هو الصحيح عند ابن عبد الوهاب وصرح ابن جزى بمشهور  
روايته واختار الشيخان بن أبي زيد والقاسبي ثمانين (ابن رشد) وبه جرى  
العمل وهو أعدل الأقوال فيه، قال في الأصل: «وحكم بخمس وسبعين»؛ أي  
وقع الحكم من ابن زرب وغيره بخمس وسبعين [ابن عرفة]، وعلى السبعين إن

فقد لها زيد عشرة أعوام [أبو عمران] وكذا ابن ثمانين وإن فقد ابن خمس وتسعين زيد له خمس سنين، وإن فقد ابن مائة اجتهد فيها يزداد له. اهـ.

وأفتى أيضاً هو وغيره بأن ما استحقق إرثه هو وارثه يوم الحكم بموته لا يوم بلوغه سن التعمير للخلاف فيه، وبه أفتى المازري قبله. وفي تعليقات أبي حفص العطار ما يدل على ذلك أيضاً قاله البرذلي. اهـ. [من الوجيز لابن العالم الزجاجي].

(ومن فقيده في اعتراك المسلمين) يشير إلى قول الأصل: «اعتدت في مفقود المعتك بين المسلمين بعد انفصال الصفين» فتعتد زوجته ويقسم ماله قيل من يوم المعركة قريبة كانت أو بعيدة، وقيل: بعد أن يتلوم له بقدر ما ينصرف من هرب أو انهزم، ثم تعتد ويقسم ماله - وهذا معنى قوله: (وارث ماله إذا كالمنتجع) بكسر الجيم؛ أي الذاهب (طاعوناً)؛ أي لبلد الطاعون (أو) في (زمنه الفقد وقع) فتعتد زوجته بعد ذهاب الطاعون ويورث ماله حينئذٍ لحمله على موته فيه. قال في أسهل المسالك:

الثالث المفقود في وقت الفتن	بين ذوي الإسلام أو كان زمن
طاعون أو منتجع إلى بلد	طاعونها قد زاد فيها وانعقد
زوجته تعتد حين انفصلا	الحرب والطاعون عنهم انجلا

ومثل الطاعون سائر الأمراض المعدية والمستجدة في زمننا هذا كالكوليرا والسيدا وحمى التيفود وما أشبهها من الأمراض مثل المنجيت.

قوله: (والإرث كالعدة بعد العام قر) يعني أن الفقد في الحرب بين المسلمين والكفار وهو معنى قوله: (في جهائنا لمن كفر) فإنها تعتد بعد عام بعد النظر في أمره من الحاكم. قال في أسهل المسالك:

الرابع المفقود في حرب وقع ما بين إسلام وكفر وارتفع  
تعتد بعد الكشف... إلخ.

قال شارحه: الرابع المفقود في حرب وقع؛ أي والحال الرابع من أحوال العقد حال من فقد في حرب وقع وحصل بين المسلمين والكفار كما قال: (في حرب وقع ما بين إسلام وكفر وارتفع)؛ أي حصل القتال والحرب ما

بين المسلمين والكفار ثم ارتفع؛ أي كف بعضهم عن بعض وتركوا القتال جميعاً فإن زوجته تشرع في عدة الوفاة بعد الأجل الآتي بيانه: إذا كان زوجها في صف القتال ثم فقد بعد أن انقض الحرب ثم لا يخلوا إما أن تكون زوجته حرة أو أمة وإلى بيان حكم كل واحدة منهما أشار الناظم فقال: (تعتد بعد الكشف عنه الحرة عاماً)؛ أي أن زوجته الحرة تمكث منتظرة للكشف عن حاله بعد رفع الحرب سنة كاملة (وذات الرق منه شطره)؛ أي وتمكث زوجته صاحبة الرق وهي المملوكة للغير شطراً منه؛ أي نصفاً من العام وهو ستة أشهر وبعد مضي الأجل تشرع زوجته حرة أو أمة في عدة وفاة ويورث حينئذٍ ماله وتصير أم ولده حرة وتحل زوجته بعد انقضاء العدة للأزواج. اهـ.

(ومن له العدة اسكن محل إلخ)؛ أي وللمعتدة المطلقة طلاقاً بائناً أو رجعيّاً السكنى على مطلقها سواء استمر حياً أو مات على ما يأتي أو المحبوسة الممنوعة عن النكاح بسببه؛ أي الرجل، كما لو وطئت غصباً أو غير عالمة بسبب نوم أو إغماء أو جنون أو ظانة أنه زوجها أن تسكن في المحل إلى انقضاء الأجل (كالمتوفى) عنها زوجها، (إن نخل)، بها وأطاعت الوطاء سكن معها أم لا (وملك المسكن) بملك أو إجارة (أو كرا نقد)؛ أي دفع الزوج كراءه كله قبل موته فإن كان نقد بعضه فلها بقدر ما نقده فإن انقضت مدته قبل تمام عدتها فلا يلزم الوارث أجرة بقيتها فتدفعها من مالها. قال في الرسالة: «ولا نفقة لكل معتدة من وفاة ولها السكنى إن كانت الدار للميت أو قد نقد كراءها ولا تخرج من بيتها في طلاق أو وفاة حتى تتم العدة إلا أن يخرجها رب الدار ولم يقبل من الكراء ما يشبه فلتخرج وتقيم بالموضع الذي تنتقل إليه حتى تنقضي العدة».

قوله: (وانتقلت كالبديوية معاً) يشير إلى قوله: (لا أمة بمسكن لم تنفرد)؛ أي ولا سكنى لأمة لم تبوأ ولها حينئذٍ؛ أي حين لم تبوأ انتقال من مسكنها لمسكن آخر مع سادتها ومفهوم لم تبوأ أن من بوئت ليس لها الانتقال مع سادتها.

قوله: (كالبديوية مع اهل)؛ أي كزوجة بديوية طلقت أو مات زوجها ثم ارتحل أهلها من المكان الذي طلقت أو مات الزوج به ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:



وليس تخرج سوى لعذر مثل سقوط منزل أو ضرر  
 وكارتحال لذوي العمودي فنقلها جاز بلا جحود  
 قوله: (كعذر منعا) لا يمكنها المقام معه كخوف سقوطه، وأولى سقوطه  
 بالفعل. وهذا معنى. قوله: (منعا مقامها واكملت بالمنتقل)؛ أي وحيث انتقلت  
 لعذر أكملت عدتها بالمنتقل إليه فلا تنتقل عنه إلا لعذر ولا يمكنها الإقامة معه  
 فنتقل عنه ولزمت الثالث (وللحاجة تخرج احل)؛ أي وجاز للمعتدة من طلاق  
 أو وفاة الخروج من مسكنها، ولكن في قضاء حوائجها طرفي النهار؛ أي قرب  
 الفجر وعقب الغروب إلى مغيب الشفق، ابن عرفة: وفيها لها التصرف نهار أو  
 الخروج سحراً قبل الفجر ترجع ما بينها وبين العشاء الآخرة ويمنع عليها أن  
 تبيت في غير منزلها. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:  
 ويمنع المبيت في غير المقر حيث دعا إلى خروجها ضرر  
 - وقول الرسالة: «ولا تخرج من بيتها...» إلخ.

قال شارحها النفراوي: ومعنى قول المصنف لا تخرج؛ أي خروج  
 انتقال، وأما خروج لقضاء حوائجها فيجوز لها لكن في الأوقات المأمونة  
 فذلك يختلف باختلاف البلاد والأزمنة، ففي الأمصار في وسط النهار، وفي  
 غيرها في طرفي النهار، ولكن لا تبيت إلا في مسكنها كما إذا كانت تتكسب  
 من شيء خارج من محلها كالقابلة والماشطة، فلو خرجت للانتقال بغير  
 ضرورة وجب على الإمام أن يردها قهراً عليها ولو بالأدب. اهـ منه باختصار.

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله فصل: لزوجة الفقيد الرفع... إلخ:

- 1- قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].
- 2- عن عمر رضي الله عنه قال: أيما امرأة فقدت زوجها لم تدر أين هو فإنها  
 تنظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم تحل. [رواه مالك].
- 3- وقال: وإن تزوجت بعد انقضاء عدتها فدخل بها زوجها أو لم  
 يدخل بها فلا سبيل لزوجها الأول إليها.

4 - وقال ابن المسيب رضي الله عنه: إذا فقد في الصف في القتال تتربص امرأته سنة .

5 - وقال الزهري في الأسير يعلم مكانه: لا تتزوج امرأته ولا يقسم ماله؛ فإذا انقطع خبره فسنه سنة المفقود. [رواهما البخاري].

6 - وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: وعن سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى بن جعدة أن رجلاً انتسفته الجن على عهد عمر بن الخطاب فأتت امرأته عمر فأمرها أن تتربص أربع سنين ثم أمر وليه بعد أربع سنين أن يطلقها ثم أمرها أن تعتد فإذا انقضت عدتها تزوجت فإن جاء زوجها خير بين امرأته والصداق.

- ومثله في مصنف عبد الرزاق وسنن الدارقطني .

7 - وعن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ: «امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها البيان» [أخرجه الدارقطني].

8 - وعن علي رضي الله عنه قال في زوجة المفقود: «هي امرأة ابتليت فلتصبر حتى يأتيها موت أو طلاق» .

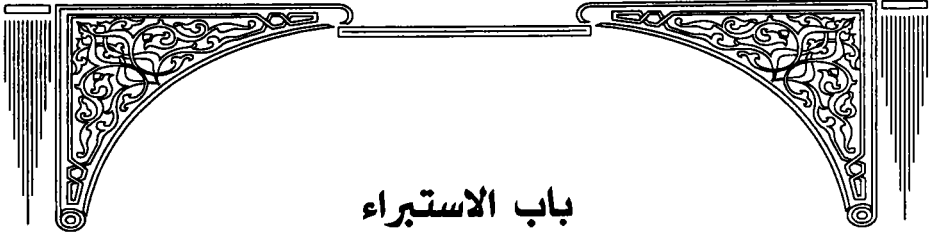
9 - وأخرج ابن حجر في بلوغ المرام: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة المفقود تتربص أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً .  
قال: وأخرج مالك والشافعي وله طرق أخرى .

- قال الصنعاني: وفيه قصة أخرجها عبد الرزاق بسنده في الفقيه الذي فقد قال: دخلت الشعب فاستهوتني الجن فمكثت أربع سنين فأتت امرأتي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمرها أن تتربص أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه ثم دعا ولي الفقيه فطلقها ثم أمرها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم جئت بعدما تزوجت فخيرني عمر بينها وبين الصداق الذي أصدقتهها .

- قال: ورواه ابن أبي شيبة عن عمر، ورواه البيهقي .

- وقال الصنعاني: وقد ذهب إلى هذا مالك وأحمد وإسحاق وهو أحد قولي الشافعي وجماعة من الصحابة بدليل فعل عمر. اه منه .

- 10 - وذكر ابن قدامة في المغني: عن أحمد أنه قال: أخذ بهذا عمر وعثمان وعلي وابن عباس وابن الزبير خمسة من أصحاب النبي ﷺ.
- وبه قال عطاء وعمر بن عبد العزيز والحسن والزهري وقتادة والليث وعلي بن المدني وعبد العزيز بن أبي سلمة.
- وبه يقول مالك والشافعي في القديم، إلا أن مالكا ليس في انتظار من يفقد في القتال وقت.
- وقال سعيد بن المسيب في امرأة المفقود بين الصفين: تتربص سنة؛ لأن غلبة هلاكه ههنا أكثر لوجود سببه.
- قال: أبو قلابة والنخعي والثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد: لا تتزوج امرأة المفقود حتى يتبين موته أو فراقه.
- لما روي عن المغيرة أن النبي ﷺ قال: «امرأة المفقود... إلخ». الحديث المتقدم.
- وروى الحاكم وحمام عن علي لا تتزوج امرأة المفقود حتى يأتي موته أو طلاقه؛ لأنه شك في زوال الزوجية، فلم تثبت به الفرقة كما لو كان ظاهر غيبته السلامة.
- قال ابن قدامة: لنا ما روى الأثرم والجوزجاني عن عبيد بن عمير. ثم ساق حديث الذي فقد في زمن عمر بن الخطاب.
- وقال: قال أحمد: يروى عن عمر من ثلاثة وجوه ولم يعرف في الصحابة له مخالف. اهـ. منه باختصار وتصرف.
- \* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل عشرة (10) أدلة.



## باب الاستبراء

- 1 - فصل والاستبراء إن ملك ألم
  - 2 - وأقبل مقال سيد واستبر من
  - 3 - أو عنده أمة غير تمتهن
  - 4 - كموت سيد والاستبراء بكل
  - 5 - أو استحاضت أو رضاع أو مرض
  - 6 - فبثلاثة أي أشهر وإن
  - 7 - واستبر بالوضع كعدة ولا
- يجب إن شكت براءة الرحم  
وطء اشتباه أو بها قد ساء ظن  
أو لكفائب ومجبوب وهن  
بحيضة وإن تأخرت لعل  
أو لصبى أو كبر لما يحض  
قال النساء ارتبن فتسعة إذن  
مستمع زمنه إذ حظلا

اشتمل هذا الفصل على سبعة آيات تضمنت قول الأصل: «فصل يجب الاستبراء بحصول الملك إن لم توقن البراءة، ولم يكن وطؤها مباحاً».

- إلى أن قال:

«وقبل قول سيدها، وجاز للمشتري من مدعيه وتزويجها قبله واتفق البائع والمشتري على واحد وكالموطوءة باشتباه أو أساء الظن كمن عنده أمة تخرج أو لكفائب أو مجبوب أو مكاتبة عجزت».

- إلى أن قال:

«وبموت سيد وإن استبرأت أو انقضت عدتها».

- إلى أن قال:

«بحيضة وإن تأخرت أو أرضعت أو مرضت أو استحيضت ولم تميز، وثلاثة أشهر كالصغيرة واليائسة، ونظر النساء، وإن ارتبن فتسعة وبالوضع كالعدة، وحرم في زمنه الاستمتاع والاستبراء إن لم تطق الوطء».

(فصل) في أحكام وأقسام الاستبراء ومن يلزمه .

وهو لغة: الاستقصاء والبحث عن الأمر العارض .

- وشرعا: الكشف عن حال الرحم عند انتقال الملك .

قوله: (فصل والاستبراء إن ملك أُم يجب) والمعنى يجب الاستبراء بحصول الملك ابن شاس: وجميع أسباب الملك سواء ويأتي قسميه وهو بزواله وخرج بهذا الشرط .

وقوله: (إن شكت براءة الرحم) أما لو تيقنت فلا استبراء . قال من أسهل المسالك:

أو أوقنت براءة قبل الشرا كمن لأنثى أو خصي تشتري

قوله: (واقبل مقال سيد)؛ أي وقبل قول سيدها؛ أي سيد الأمة لمن زوجها له أنه استبرأها لأنه أمر لا يعلم إلا من قبله فيعتمد عليه الزوج ويطؤها من دون استبراء .

قوله: (واستبر من وطء اشتباه أو بها قد ساء ظن)؛ أي واستبر الأمة الموطوءة باشتباه أو زنى أو غضب فيجب على سيدها قبل وطئه إياها وتزويجها لغيره استبراؤها بحيضة (أو بها قد ساء ظن) أو أساء السيد الظن بأتمته فيجب عليه استبراؤها (أو عنده أمة غير تمتهن) كمن عنده أمة مودوعة أو مرهونة حال كونها تمتهن؛ أي تخرج من بيته لقضاء الحاجات أو يدخل عليها مودعها ثم انتقل ملكها لمن هو مودعة أو مرهونة عنده فيجب عليه استبراؤها إن أراد وطأها أو تزويجها (أو لكفائب) من البلد الذي هو به لا يمكنه الوصول إليها عادة يجب استبراؤها على من انتقل إليه ملكها أن كانت لمحبوب فيجب عليه استبراؤها على من انتقل إليه ملكها إن أراد وطأها أو تزويجها لا بيعها .

قوله: (كموت سيد) أو بسبب موت سيد لها بالغ فيجب له الاستبراء على وارثه إن أراد وطئها أو تزويجها لا إن أراد بيعها .

قوله: (والاستبراء بكل حيضة)؛ أي ويجب الاستبراء بحيضة فهو راجع لجميع ما تقدم من أول الفصل إلى هنا، إن كانت ممن يمكن حيضها وأنت في وقتها المعتاد للنساء كحيضها في كل شهر مرة بل (وإن تأخرت) الحيضة بلا سبب من وقتها المعتاد للنساء، كالشهر فإن كانت تحيض في كل ثلاثة أشهر مرة فاستبراؤها حيضة، وإن كانت عادتھا الحيض بعد ثلاثة إلى تسعة ففيها قولان لابن القاسم؛ قول بالاكْتفاء بثلاثة أشهر، وقول لا بد من الحيضة، أو تأخر لسبب بأن استحيضت ولم تميز دم الحيض من دم الاستحاضة (أو) تأخر بسبب (رضاع أو مرض أو لصبي أو كبر)؛ أي كالأمة الصغيرة المطيقة للوطء أو اليائسة من الحيض (لما تحض)؛ أي لم تحص عادة كبت ستين (60) سنة فاستبرا كل منهما بثلاثة أشهر ونظر النساء فيمن تأخر حيضها لغير رضاع ومرض، وفي المستحاضة التي لم تميز فإن ارتبن؛ أي شك النساء في حملها فاستبراؤها تسعة من الأشهر.

(واستبر بالوضع)؛ أي واستبرأت الحامل بالوضع لجميع حملها كالعدة في اشتراط وضعه كله، والمكث لأقصى أمدّه إن ارتابت به وحرّم في زمنه الاستمتاع؛ أي يحرم عليه الاستمتاع بجميع أنواعه وطناً وقبلة ومباشرة في زمن الاستبراء - وهذا معنى قوله: (إن حظلاً)؛ أي منع، قال في أسهل المسالك.

واستبر ذات الحمل بالوضع له ويحرم استمتاع مولى قبله - معناه أنه يحرم على سيد الأمة أن يستمتع بها بوطء أو مقدماته قبل استبرائها بقيام المانع الشرعي فهو كحرمة وطء الزوجة أو الأمة في الحيض.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله فصل والاستبراء إن ملك... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا ءَاتَكُمْ الرَّسُولُ فَاْخُذُوْهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُواْ﴾

[الحشر: 7].

2 - قال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقين ماؤه زرع غيره».

### والدليل على أن الأمة تستبرأ بحيضة:

3 - هو ما رواه مالك في الموطأ: عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال: عدة أم الولد إذا توفي عنها زوجها حيضة.

4 - قال: وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه كان يقول: عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها حيضة.  
قال مالك: وهو الأمر عندنا.

5 - قال مالك: وإن لم تكن ممن تحيض فعدتها ثلاث أشهر.

6 - وقال ابن القيم في تهذيبه على مختصر سنن أبي داود.

واختلف العلماء في عدتها، فالصحيح أنه حيضة، وهو المشهور عن أحمد وقول ابن عمر وعثمان، وإليه ذهب مالك والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وغيرهم.

### ومن الدليل على وطء أمة الحامل حتى تضع حملها:

#### 7 - ما أخرجه مسلم في صحيحه:

- عن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ مر بامرأة مجح فسأل عنها فقالوا: هذه أمة فلان فقال: «أَيْلِمُ بِهَا» فقالوا: نعم. فقال: لقد هممت أن ألعنه لعناً يدخل معه في قبره كيف يستخدمه وهو لا يحل له أم كيف يورثه وهو لا يحل له؟». قالوا: والمجح: الحامل. وفي بيان منع وطء الحبالى من السبايا. اهـ.  
[شرح السنة].

8 - وعن أبي سعيد الخدري: لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض. [رواه أبو داود].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل ثمانية (8) أدلة.

## فصل في تداخل العدد

- 1 - فصل إذا طراً بموجب ولم
  - 2 - الأول واثنتنفا ذا كمن عقد
  - 3 - أو مات عنها مطلقاً وكالتي
  - 4 - وكالتي ارتجعها وإن لم
  - 5 - وكالتي تعمد إن وطئها
  - 6 - بكاشتباة إلا من موت فثم
  - 7 - كمشتر معتدة ومن غدت
  - 8 - وهدم الوضع لحمل الحقا
- تتم عدة أو استبرأ انهدم  
بائنه وبعد أن بنى طرد  
تستبرأ من فاسد إن طلقت  
يمس إن طلق أو مات اعلم  
مطلق أو غير فاسد دهى  
بأقصى دين الأجلين تَسْتَم  
في استبرأ فاسد إذا تأيمت  
بالنكح إن صح سواء مطلقا

- اشتمل هذا الفصل على ثمانية (8) آيات تضمنت قول الأصل:

«فصل: إن طراً بموجب قبل تمام عدة أو استبرأ انهدم الأول واثنتنفت  
كمتزوج بائنته ثم يطلق بعد البناء أو يموت مطلقاً، وكمستبرأة من فاسد ثم  
يطلق، وكمرتجع وإن لم يمس طلق أو مات إلا أن يفهم ضرر بالتطويل فتبني  
المطلقة إن لم تمس، وكمعتدة وطئها المطلق أو غيره فاسداً بكاشتباة إلا من  
وفاة فأقصى الأجلين كمستبرأة من فاسد مات زوجها وكمشترأة معتدة وهدم  
وضع حمل الحق بنكاح صحيح غيره».

(فصل): في بيان أحكام تداخل العدد والاستبرأ جميع ما تضمنه هذا  
الفصل ينحصر فيما يلي، وهي إذا طراً بموجب عدة أو استبرأ على عدة أو  
استبرأ هدم الثاني منهما (الأول): وهو المعروف عندهم بتداخل العدد، وفيه  
تفصيل وهو أن الرجل إذا طلق زوجته بعد الدخول طلاقاً بائناً دون الثلاث ثم  
تزوجها قبل انقضاء عدتها ثم طلقها بعد البناء أو توفي عنها فإنها تستأنف عدة



طلاق في الصورة الأولى أو تستأنف عدة وفاة في الصورة الثانية وينهدم ما قبل الاستئناف ويصير كالعدم، وإن طلقها طلاقاً رجعياً ثم راجعها بعد قرءين في الحرة مثلاً أو قرء في الأمة أو بعد شهرين في المعتدة بالأشهر ثم طلقها فإنها تستأنف عدة من طلاقها الثاني وتلغي ما قبله، وإن توفى عنها بعد أن راجعها أو لم يراجعها ومات قبل انقضاء العدة انتقلت لعدة الوفاة وانهدمت عدة الطلاق، وإن طلق زوجته طلاقاً بائناً أو رجعياً ثم وطئت أثناء عدتها وطئاً فاسداً بغصب على الزنا أو شبهة نكاح أو ملك فإنها تنتقل للاستبراء من يوم الوطء الفاسد وتنهدم العدة، فإن كانت المرأة التي لها زوج قد وطئت وطئاً فاسداً ومكثت مستبرأة ثم طلقها زوجها قبل انقضاء زمن الاستبراء فإنها تنتقل لعدة الطلاق وينهدم الاستبراء؛ أي يبطل حكمه، وإن وطئت المرأة المعتدة من وفاة وطئاً فاسداً لا تنهدم عدتها بالاستبراء بل تمكث أقصى الأجلين عدة الوفاة أو زمن الاستبراء فإن انقضت عدة الوفاة قبل الاستبراء انتظرت مدة مضي الاستبراء قبل انقضاء زمن العدة؛ انتظرت انقضاء عدة الوفاة.

- فقول الناظم: (إذا طرا)؛ أي حصل وتجدد.

وقوله: (موجب)؛ أي سبب لوجوب عدة من طلاق أو موت أو استبراء كوطء شبهة.

وقوله: (ولم تتم عدة)؛ أي قبل تمام عدة من طلاق أو موت.

وقوله: (انهدم)؛ أي ألغى وترك (الأول وانثنتف)؛ أي استأنفت المرأة عدة للموجب الثاني.

قوله: (كمن عقد بائنه) مثل الناظم لذلك. فقال: كرجل متزوج بائنه؛ أي بائنه التي طلقها بعد دخوله بها طلاقاً بائناً بخلع لا بالثلاث.

وقوله: (وبعد ان بنى طرد)؛ أي طلقها قبل البناء فتأتف العدة من يوم الطلاق الثاني لانهدام عدة الأول.

(او مات عنها)؛ أي كمتزوج بائنه ثم مات عنها مطلقاً؛ أي يقيد بكونه بعد بنائه بها إذا البناء ليس شرطاً في عدة الوفاة بل تستأنف عدة الوفاة مطلقاً، وكالتي تستبرأ من فاسد؛ أي من وطء فاسد ثم يطلقها زوجها في زمن

استبرائها فينهدم الاستبراء وتأتنف العدة من يوم الطلاق، (وكالتي ارتجعها ولم يمس)؛ أي وكزوج ارتجع زوجته التي طلقها ولم يمسها بعد ارتجاعها ثم طلقها وهي في عدتها أو مات عنها فتأتنف العدة من يوم الطلاق أو الموت في كل حال إلا أن يفهم بقريئة ضرر قصده بالتطويل فتبنى الزوجة المطلقة في عدتها الأولى وتحل لغيره بتمامها إن لم تمس بعد ارتجاعها معاملة له بنقيض قصده، فإن وطئها بعد رجعتها ثم طلقها استأنفت العدة من يوم الطلاق الثاني.

(وكالتي تعتد إن وطئها)؛ أي وكزوجة معتدة من طلاق بائن أو رجعي وطئها زوج مطلق أو رجل غيره في العدة وطئاً فاسداً (بكاشتباه) لها بزوجه أو نكاح فاسد أو زنى فتلغى العدة وتأتنف الاستبراء من الوطء الفاسد (إلا من موت فثم أقصى نين الأجلين)؛ أي إلا معتدة من وفاة وطئت بكاشتباه فأقصى ذين الأجلين؛ أي عدة الوفاة واستبراء وطء الاشتباه فإن تمت ثلاثة الأقرء ولم تتم عدة الوفاة انتظرت تمامها وإن تمت عدة الوفاة ولم تتم الإقرء انتظرت تمامها (كمشتر) أمة (معتدة) من وفاة فعليها الأقصى من عدة الوفاة واستبراء تجدد الملك.

قوله: (ومن غدت في استبراء فاسد إذا تايمت)؛ أي وكمستبرأة من وطء فاسد مات زوجها فعليها الأقصى من عدة الوفاة واستبراء الفاسد، (وهدم الوضع لحمل الحقاء...) إلخ البيت وإن طلق زوجته أو مات وهي حامل منه فيهما ثم وطئت قبل وضعها بكاشتباه هدم؛ أي أسقط حملاً من معتدة من طلاق أو وفاة ووطئت وطئاً فاسداً في عدتها قبل وضعه حملاً الحقا بذى نكاح صحيح. وهذا معنى قوله: (بالنكح إن صح سواه)؛ أي غيره وهو الاستبراء من الوطء الفاسد فتحل بوضع الحمل ويسقط الاستبراء عنها لأنه إنما كان خوفاً من حملها منه وقد أمن بوضع الحمل.

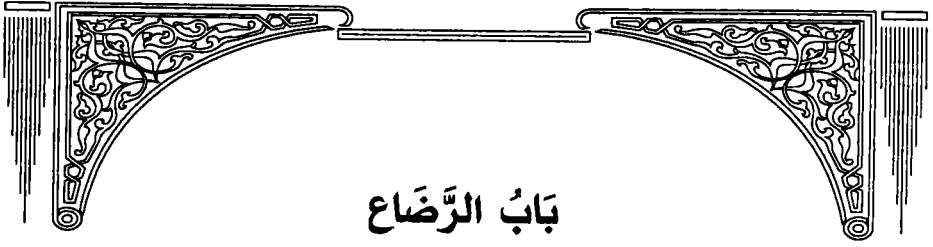
ملاحظة:

لا توجد أدلة أصلية في هذا الفصل إلا ما جاء في الموطأ:  
- وقال مالك في العبد يطلق الأمة طلاقاً لم يبتها فيه له عليها فيه الرجعة ثم يموت وهي في عدتها من طلاقه فإنها تعتد عدة الأمة المتوفى عنها زوجها

شهرين وخمس ليال وإنها إن أعتقت وله عليها رجعة ثم لم تختر فراقه بعد العتق حتى يموت وهي في عدتها من طلاقه اعتدت عدة الحرة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً، وذلك أنها إنما وقعت عليها عدة الوفاة بعد ما أعتقت فعدتها عدة الحرة.

- قال مالك: وهذا الأمر عندنا.

• وفي تفسير القرطبي: أجمع العلماء على أن من طلق زوجته طلاقاً يمكن رجعتها ثم توفي قبل انقضاء العدة أن عليها عدة الوفاة وترثه، واختلفوا في عدة المطلقة ثلاثاً في المرض، فقالت طائفة: تعتد عدة الطلاق وهذا قول مالك والشافعي ويعقوب وأبي عبيد وأبي ثور، قال ابن المنذر، وبه نقول؛ لأن الله تعالى جعل عدة المطلقات الإقراء، وقد أجمعوا على أن المطلقة ثلاثاً لو ماتت لم يرثها المطلق وذلك لأنها غير زوجة وإذا كانت غير زوجة فهو غير زوج لها، وقال الثوري: تعتد بأقصى العدتين. وقال النعمان ومحمد: عليها أربعة أشهر وعشر تستكمل في ذلك ثلاث حيض. اهـ. - منه بلفظه -.



## بَابُ الرِّضَاعِ

- 1 - باب يحرم وصول لبن
  - 2 - أو زيد شهرين وما استغنى وإن
  - 3 - أو حقنة تغني أو وجور أو
  - 4 - لا باكتحال أو بما اصفرَّ يدا
  - 5 - مرضعة وفحلها وإن يدم
  - 6 - واشترك الواطى وإن بحرم ولم
  - 7 - وحرمت عليه أن ترضع صبي
  - 8 - كأن مبانة له أرضعت
  - 9 - كذاك إن ربيبة نضر كأن
  - 10 - وإن لزوجتيه أرضعت مرة
  - 11 - وإن يكن كان بنى بمن لتين
  - 12 - وافسخ لنكح المتصادقين ثم
  - 13 - إلا إذا تعلم فهي كمن
  - 14 - وإن له ادعى فأنكرت أخذ
  - 15 - وإن له ادعت فأنكر استمر
  - 16 - ولا بقول الأم من أحد زين
  - 17 - أو رجل وامرأة أو مرأتين
  - 18 - ولا بمرأة على ما شهرا
  - 19 - واعتبروا رضاع كفار ومت
- من مرأة جوف الصبي حولين  
من ميتة أو من صغيرة يكن  
سعو ط أو غلب شائباً رووا  
وقدر الطفل فقط ولدا  
لبنها سنين لا إن انصرم  
يلحق لذات الدر مع من منه جم  
طلقها تصير عرس ابن أبي  
لأنها تصير أم زوجة  
ترضع لمن كان إبانها لبن  
يختر وإن تكن بعقد آخره  
أرضعت الجميع حرم دون مين  
عليه والدخول يعطيها المسم  
غرت بوطء ربع دينار تصن  
بما ادعى والنصف تعطى حينئذ  
والمهر ما لم يطأها ما استقر  
ويثبت الرضاع قل بشاهدين  
إن يفش قبل عقدهم في صورتين  
وإن فشا من قبل عقد ذكرا  
ندب التنزه برضاع ما ثبت

- اشتمل هذا الباب على تسعة عشر (19) بيتاً:

- تضمنت الأبيات من (1) إلى (11) قول الأصل:

«باب: حصول لبن المرأة وإن ميتة وصغيرة بوجور أو سعوط أو حقنة تكون غذاء أو خلط لا غلب ولا كماء أصفر وبهيمة واكتحال به محرم إن حصل في الحولين أو بزيادة الشهرين إلا أن يستغنى ولو فيهما ما حرمه النسب إلا أم أخيك وأختك وأم ولد ولدك وجدة ولدك وأخت ولدك وأم عمك وعمتك وأم خالك وخالتك فقد لا يحرم من الرضاع، وقدر الطفل خاصة ولد الصاحبة اللبن ولصاحبه من وطئه لانقطاعه ولو بعد سنين، واشترك مع القديم ولو بحرام لا يلحق به الولد وحرمت عليه إن أرضعت من كان زوجاً لها لأنها زوجة ابنه كمرضعة ميايته أو مرتضع منها وإن أرضعت زوجته اختار وأن الأخيرة وإن كان قد بنى بها حرم الجميع وأدبت المتعمدة للإفساد».

- باب في أحكام الرضاع:

قوله: (باب يحرم وصول لبن من مرأة)؛ أي آدمية (جوف الصبي) أو حلقه ولم يرده (حولين)؛ أي عامين من ولادته (أو زيد شهرين) والمعنى في ظرف حولين وزيادة شهرين على الحولين (وما استغنى) الصغير بالطعام عن اللبن فإذا استغنى عنه استغناء بينا بحيث لا يكفي اللبن إذا رد له فلا يحرم رضاعه ولو في أثناء الحولين (وإن من ميتة) ابن عرفة: لبن الميتة كالحية إن كانت المرأة كبيرة بل ولو (من صغيرة) لا تطيق الوطاء (أو حقنة) وإن وصل اللبن من حقنة في دبر تغني عن الطعام؛ أي تغذية مغنية له عن الرضاع وقت حصولها، وإن احتاج له بعد، ومفهوم تغذية إن لم تكن تغذية فلا تحرم وهو كذلك، وكذلك إن كان بالحقنة المستحدثة المعروفة بالصيروم لأنها تغني عن الغذاء (أو وجور) - بفتح الواو - : ما يصب في وسط الفم، ففي المدونة «الوجور» كالرضاع (أو سعوط) - بفتح السين - المهملة مصبوب في أنف وصل للحلق (أو غلب شائباً روي)؛ أي وإن أضيف وخلط بغيره كلبن بهيمة أو عسل أو سمن أو طعام أو شراب إن تساوى أو غلب لبن المرأة لا إن غلب - بضم فكسر -؛ أي لبن المرأة بأن استهلك في مخالطة حتى لم يبق له طعم فلا يحرم، فإن خلط لبن امرأة بلبن امرأة أخرى صار ابناً لهما لتحقق مقارنة وجود

كل من اللبنين الآخر (لا باكتحال) به؛ أي بلبن المرأة لطفل أو طفلة ولا إن كان ما وصل لجوف الطفل من ثدي كماء أصفر أو أحمر فلا يحرم. ولم يذكر الناظم رحمه الله تعالى المعمول بل اقتصر على العامل فقط؛ أي لم يذكر ما يحرم وصول اللبن كما فعل الشيخ خليفة بن حسن في نظمه:

حصول لبن امرأة وإن ندر	وإن من ذا الميتة أو ذات الصغر
من الوجور أو سعوط نفذا	أو حقنة يكون للتنفس بدا
أو مع خلط غيره لا إن غلب	ولا كماء أصفر لا يجتنب
ولا بهيمة وما به اكتحل	محرم إذا بحولين حصل
أو كان في شهرين ما بعدهما	إلا إذا استغنى ولو أثنى هما
ما حرم الشرع قديماً في النسب	في غير أم لأخيك تنتسب
وأم أخت أم نجل الولد	وجدة ابن أخت نجل فاقتي
وأم عمك وأم عمتك	وأم خالك وأم خالتك
فكل هذه حرام بالنسب	وبالرضاع كلها لا تجتنب

وقوله: (وقدر الطفل فقط لدا مرضعة وفحلهما)؛ أي وقدر الطفل الرضيع فقط أتى خاصة دون إخوته وأخواته وأصوله، وأما فروعه فهم كالرضيع في حرمة المرضعة، وأمهااتها وبناتها وأخواتها وعماتها وخالاتها ومفعول قدر الثاني ولد مرضعة وقدر الطفل ولد لفحلهما سواء كان زوجاً أو سيداً من حين وطئه صاحبة اللبن الذي أنزل فيه لا من عقده ولا وطئه بلا إنزال (وإن يدم لبنها سنين لا إن انصرم)؛ أي انقطع ولو كان الانقطاع بعد سنين من غير تحديد بعدد مخصوص كما في المدونة، ولو طلقها أو مات عنها وتمادى بها اللبن أكثر من خمس سنين.

(واشترك الواطئ)؛ أي اشترك الزوج الثاني مع الزوج القديم؛ أي المتقدم في اللبن فمن وضعه قدر ابن لهما ولو تعددت الأزواج ما دام لبن الأول في ثديها ويقدر الرضيع ولد الصاحب اللبن وإن حصل بوطء حلال بل (وإن يحرم)؛ أي ولو حصل بوطء حرام كمن تزوج خامسة أو محرماً جهلاً ووطئها بإنزال فمن رضع من لبنه قدر ولد له في كل حال إلا أن لا يلحق به الولد كالزنا أو الغصب وتزوج الخامسة والملاعنة والمحرم والمبتوتة مع

العلم، فمن رضع من لبنهم فلا يقدر ولدأ له وهذا قول الإمام مالك رضي الله عنه الذي رجح عنه، وقوله: الذي رجح إليه أن يقدر ولدأ له، وهذا معنى قول الناظم: (ولم يلحق لذات الدر مع من منه جم)، ولعل المقصود ما ذكرنا من أنه إذا كان الواطئ عالماً بالحرمة فإن اللبن لا يحرم.

(وحرمت عليه أن ترضع صبي) وحرمت الزوجة عليه؛ أي على زوجها (أن ترضع صبي طلقها) وهو معنى قول الأصل: «وحرمت عليه إن أرضعت من كان زوجاً لها لأنها زوجة ابني صورتها تزوجت امرأة طفلاً بولاية أبيه ثم طلقها عليه فتزوجت رجلاً ووطئها بإنزال فحدث لها لبن فأرضعت منه الطفل الذي كان زوجها فقد حرمت على زوجها صاحب اللبن؛ لأنها لما أرضعت الطفل بلبنه صار ابناً له وهي زوجة ابنه رضاعاً فالبنوة الطارئة بعد وطء الرجل حرمتها عليه، ويلغز بها فيقال: امرأة أرضعت صبياً فحرمت على زوجها، وهذا معنى قوله: (تصير عرس ابن اب كان مبانة له أرضعت)؛ أي كزوجة أرضعت مبانة له؛ أي المرأة التي طلقها طلاقاً بائناً صورتها: تزوج رضيفة وطلقها فأرضعت زوجها فقد حرمت عليه؛ لأنها صارت أم زوجته والعقد على البنات يحرم الأمهات (كذلك إن ربيبة تصر كان ترضع...) إلخ صورتها: أبان زوجته المدخول بها ولا لبن لها وتزوجت غيره ووطئها بإنزال فحدث لها لبن فأرضعت منه رضعة فقد حرمت الرضيفة على من أبان المرضعة (وإن لزوجته أرضعت مرة)؛ أي وإن أرضعت أجنبية زوجته الرضيعتين صارتا أختين من الرضاع وحرم الجمع بينهما (يختر)؛ أي يختار الزوج واحدة منهما ويفارق الأخرى لأنهما صارتا أختين (وإن يكن) الزوج (كان بني)؛ أي دخل بمن أرضعت زوجته حرمت الجميع على الزوج، أما المرضعة فلأنها صارت أم زوجته والعقد على البنات يحرم الأمهات، وأما الرضيعتان فلأنهما قد صارتا بنتين لزوجة مدخول بها والدخول بالأمهات يحرم البنات، وأدبت المتعمدة للإفساد.

- وتضمنت الأبيات من 12 إلى آخرها على قول الأصل:

«وفسخ نكاح المتصادقين عليه كقيام بينة على إقرار أحدهما قبل العقد ولها المسمى بالدخول إلا أن تعلم فقط فكالغارة، وإن ادعاه فأنكرت أخذ

بإقراره، ولها النصف. وإن ادعته فأنكر لم يندفع ولا تقدر على طلب المهر قبله، وإقرار الأبوين مقبول قبل النكاح لا بعده كقول أبي أحدهما ولا يقبل منه أنه أراد الاعتذار بخلاف أم أحدهما فالتنزه ويثبت برجل وامرأة وبامرأتين إن فشا قبل العقد وهل تشترط العدالة مع الفشوء؟ تردد، وبرجلين لا بامرأة ولو فشا وندب التنزه مطلقاً ورضاع الكفر معتبر، والغيلة وطء المرضع وتجوزا».

قوله: (وافسخ نكاح المتصادقين)؛ أي وفسخ نكاح الزوجين المتصادقين على الرضاع الموجب للتحريم قبل الدخول وبعده. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وإن تصادقا على الرضاع      فذا التصادق لفسخ داع  
ثم عليه والدخول يعطيها المسمى؛ أي إذا فسخ النكاح فلها الصداق المسمى إن كان وإلا فصداق المثل إلا أن تعلم الزوجة فقط بالرضاع دون الزوج (فهي كمن غرت)؛ أي فحكمها حكم الغارة التي غرت خاطبها بكنم عيبتها، أو في عدتها من غيره لانقضائها فعقد عليها وتبين بقاؤها فتكون كالغارة تعطى (ربع دينار) في نظير البضع (وإن له) أي وإن ادعى الزوج الرضاع الموجب للتحريم بعد عقد وقبل بنائه بها (فانكرت لخذ) بإقراره فيفسخ نكاحه (والنصف تعطى حينئذ) من المسمى وإن كانت القاعدة أن ما فسخ قبل الدخول لا شيء فيه لكن لما أتهم هنا بالكذب تحيلاً على إسقاط نصف المهر لزمه معاملة له بنقيض قصده (وإن له ادعت)؛ أي ادعت الزوجة الرضاع (فانكر) الزوج (استمر) على نكاحه؛ أي لا يفسخ نكاحه لاتهامها بالكذب (والمهر ما لم يطانها ما استقر)؛ ولا تقدر الزوجة على طلب المهر وهي تدعي الرضاع قبله؛ أي قبل الدخول؛ أي لا تمكن منه لاقتضاء دعواها فسخ النكاح قبله وهو مسقط للمهر. وبقي على الناظم قول الأصل: «وإقرار الأبوين مقبول قبل النكاح لا بعده كقوليه أبي أحدهما». وإلى هذا أشار الشيخ خليفة بن حسن بقوله:

وأن يقر الأبوان قبلاً      قبل النكاح لا بها بعد تلا  
كأن أب يقول ذاك انفراداً      لأحد الزوجين فالمنع بدا



وفي نظمنا فتح الرحيم المالك:

بالوالدين قبل عقد يثبت لا رجل فرد كذاك المرأة  
ثم قال: (ولا بقول الام من احد ذين) قال في الأصل: «بخلاف أم  
أحدهما فالتنزه»؛ أي ترك العقد مستحب (ويثبت الرضاع قل بشاهدين). قال  
في أسهل المسالك:

وأثبت بعدلين الرضاع مطلقاً ..... إلخ  
ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

ويثبت الرضاع بالعدلين إن كانا عاقلين مسلمين  
وإن فشا بمراة ورجل كامراتين فالشبهوت ينجلى

وهذا ما تضمنه البيت (17) (أو رجل ومراة أو مراتين...) إلخ (ولا بمراة)  
واحدة (على ما شهرا) على قول المشهور عند العلماء (وإن فشا من قبل عقد)  
ونذب التنزه؛ أي ترك نكاح من شهد برضاعهما من لا يثبت الرضاع بشهادته  
مطلقاً عن التقييد من كون الشاهد امرأة فشا أو لا أو رجلاً كذلك أو رجلاً وامراة  
بلا فشوا وامراتين كذلك لأنها شبهة من اتقاها فقد استبرأ لدينه وعرضه،  
(واعتبروا رضاع كفار) فلو أرضعت كافرة صغيراً مسلماً قدر ولدأ لها ولصاحب  
لبنها ولو استمر على - دينهما - ثم إلى ما تقدم من نذب التنزه أشار الناظم بقوله:  
(ومت نذب التنزه بوضع ما ثبت)؛ أي ما لم يثبت به الرضاع مما سبق ذكره.

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله باب يحرم وصول لبن من مراة... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَأَنْهَيْتُكُمْ مِنَ اللَّهِ وَأَرْضَعْتُكُمْ وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾

[النساء: 23].

2 - عن مالك عن ابن شهاب عن ابن الشريد أن عبد الله بن عباس سئل  
عن رجل كانت له امرأتان فأرضعت إحداهما غلاماً وأرضعت الأخرى جارية  
ف قيل له: هل يتزوج الغلام الجارية؟ فقال: لا اللقاح واحد. [رواه مالك  
والشافعي والترمذي].

3 - وعن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة أم المؤمنين أخبرتها أن رسول الله ﷺ كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك؟! فقال رسول الله ﷺ: «أراه فلاناً لعم حفصة من الرضاعة» فقالت عائشة: يا رسول الله لو كان فلان حياً - لعمها من الرضاعة - دخل علي فقال رسول الله ﷺ: «إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة» [رواه مالك والبخاري ومسلم وأحمد والشافعي].

4 - وعن مالك عن ثور بن زيد الديلمي عن عبد الله بن عباس أنه كان يقول: ما كان في الحولين وإن مصة واحدة فهو يحرم.

5 - وعن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا رضاعة إلا لمن رضع في الصغر ولا رضاعة لكبير.

6 - وعن مالك عن إبراهيم بن عتبة أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة، فقال سعيد: كل ما كان في الحولين وإن كان قطرة واحدة فهو يحرم، وما كان بعد الحولين فإنما هو طعام يأكله.

قال إبراهيم بن عتبة: ثم سألت عروة بن الزبير فقال مثل ما قال سعيد بن المسيب.

7 - قال مالك: الرضاعة قليلها وكثيرها إذا كان في الحولين، تحرم فأما إذا كان بعد الحولين فإن قليله وكثيره لا يحرم شيئاً إنما هو بمنزلة الطعام.

8 - وعن أبي جعفر قال: قيل لكعب بن عجرة حدثنا بما سمعت من رسول الله ﷺ: سمعته يقول، قال: «لا تحل بنت الأخ ولا بنت الأخت من الرضاعة» [رواه الطبراني].

9 - وعن عائشة قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وعندي رجل قاعد فاشتد ذلك عليه ورأيت الغضب في وجهه قالت: فقلت: يا رسول الله إنه أخي من الرضاعة قالت: فقال: «انظرون من إخوانكن من الرضاعة فإنما الرضاعة من المجاعة» [رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والنسائي].

10 - وعن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتح الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام» [رواه الترمذي] .

11 - وعن جابر عن النبي ﷺ قال: «لا رضاع بعد فطام ولا يتم بعد احتلام» [رواه أبو داود].

12 - وعن عائشة أن أفلح أخا أبا القعيس جاء يستأذن عليها وهو عمها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب قالت: فأبيت أن آذن له، فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعت فأمرني أن آذن له. [رواه الجماعة].

13 - وعن عقبة بن الحرث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب، فجاءت أمه سوداء فقالت: قد أرضعتكما قال: فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأعرض عني، قال: فتنحيت فذكرت ذلك له فقال: «وكيف وقد زعمت أنها قد أرضعتكما» فنهاه عنها. [رواه أحمد والبخاري].

14 - وفي رواية: «دعها عنك» [رواه الجماعة إلا مسلماً وابن ماجه].

15 - وفي رواية للبخاري: فقال النبي ﷺ: «كيف وقد قيل». ففارقها عقبة ونكحت زوجاً غيره.

16 - وعن ابن عمر قال: سئل رسول الله ﷺ ما يجوز في الرضاعة من اليهود؟ قال: «رجل وامرأة» [رواه أحمد والطبراني والبيهقي].

17 - وعن أم الفضل رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «لا تحرم الرضعة والرضعتان أو المصة والمصتان».

18 - وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخت بنسخت، فتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن. [رواهما مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

19 - وعن زينب بنت أم سلمة قالت: قالت أم سلمة لعائشة إنه يدخل عليك الغلام الأيفع الذي ما أحب أن يدخل علي فقالت عائشة: أما لك في رسول الله أسوة حسنة وقالت: إن امرأة أبي حذيفة قالت: يا رسول الله إن

سالمًا يدخل عليّ وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه شيء؟ فقال رسول الله ﷺ: «أرضعيه حتى يدخل عليك» [رواه أحمد ومسلم].

20 - وفي رواية عن زينب عن أمها أم سلمة أنها قالت: أبي سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخلن عليهن أحداً بتلك الرضاعة. وقلن لعائشة: والله ما نرى هذه إلا رخصة أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة فما هو وبدخل علينا أحد بهذه الرضاعة ولا رأينا. [رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه].

21 - وأخرج عبد الرزاق أن عطاء قال: يحرم منها ما قل وما كثر قال: وقال عمر لما بلغه عن ابن الزبير أنه يآثر عن عائشة في الرضاع أنها قالت: لا يحرم منها دون سبع رضاعات قال: الله خير من عائشة قال الله تعالى: ﴿وَأَنْفُسُكُمْ مِنَ الرُّضَعَةِ﴾. ولم يقل: رضعة ولا رضعتين.

فإطلاق الرضاع في الآية والأحاديث الصحاح يشعر بأن التحريم يقع بالقليل والكثير منه وتؤيده الآثار فمنها:

22 - سئل ابن عمر عن شيء من أمر الرضاع فقال: لا أعلم إلا أن الله قد حرم الأخت من الرضاعة، فقلت: إن أمير المؤمنين ابن الزبير يقول: لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصاة ولا المصتان، فقال ابن عمر ﷺ: قضاء الله خير منك ومن قضاء أمير المؤمنين معك. [أخرجه البيهقي عن عمير بن دينار].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل اثنان وعشرون (22) دليلاً.

## فصل في النفقة

- 1 - فصل وواجب لممكنة إن
  - 2 - قوت وكسوة ومسكن إدام
  - 3 - كالماء والدهن وملح والحطب
  - 4 - وزينة تعتاد كالكحل عيه
  - 5 - وما عليه كالدوا لها ولا
  - 6 - ولها الامتناع من أن تسكنا
  - 7 - وولد لأحد ذين صفرا
  - 8 - وجود حاضن وليس إذ بنى
  - 9 - ولها الامتناع من أكل معه
  - 10 - ويسقط الإنفاق أن تخرج بلا
  - 11 - أو منعت وطناً أو استمتاعاً إن
  - 12 - وإن بينها مرضعاً أو حاملا
  - 13 - وسقطت بالعسر لا حج فرض
  - 14 - ورجعت بما عليه أنفقت
  - 15 - كمنفق الأجنبي إلا لصلة
  - 16 - مالا وكان وعلى القصد الرجوع
  - 17 - وجاز للزوجة فسخ إن عجز
  - 18 - وإن هما عبيدين لا إن علمت
  - 19 - إلا إذا تركه أو اشتهر
- وطناً تطق والزوج بالغ إذن  
 بقدر وسعة بعادة ترام  
 وكالغطا وكالوطا واللحم غب  
 حنا ومشط وكأجر القابلة  
 مكحلة ولا حجامه جلا  
 مع أقاربه لا ذات الدنا  
 يمنعه إن شاء ثان إن جرى  
 معه وقد سكت إلا سكنا  
 وإن جرى فالقوت كلا وضعه  
 إذن ولم يقدر عليه مسجلا  
 لم تحملن وإلا فأكس وأطعمن  
 أنفق للرضاع والحمل جلا  
 وإن تفت غنياً القضا عرض  
 بغير إسراف وإن عسر ثبت  
 أو لصغير إن يكن علم له  
 عليه بالإنفاق حلفه يطوع  
 عن حاضر الإنفاق لا ماض برز  
 فقرأ وإنه من السؤال بت  
 بالبذل فانقطع فالفسح يقر

- 20 - بأمر حاكم إذا لم يثبت الفقر بالطلاق أو بالمؤنة  
 21 - وبثبوتها له تلوماً بالاجتهاد ثم طلق اعلمنا  
 22 - وإن يغيب أو وَجَدَ ممسك الحياة لأخشن القوت كملبس يواة  
 23 - وإن بعدة يساراً وجداً يمونها له ارتجاعها بدا

- اشتمل هذا الفصل على ثلاثة وعشرين 23 بيتاً.

- تضمنت الأبيات التسعة الأولى قول الأصل:

«باب يجب لممكنة مطيقة للوطء على البالغ ليس أحدهما مشرفاً؛ قوت وإدام وكسوة ومسكن بالعادة بقدر وسعه وحالها».

- إلى أن قال:

«يفرض الماء والزيت والحطب والملح واللحم المرة بعد المرة وحصير وسرير احتيج له وأجرة قابلة وزينة تستضر بتركها ككحل ودهن معتادين وحناء ومشط».

- إلى أن قال:

«لا مكحلة ودواء وحجامة وثياب المخرج».

- إلى أن قال:

«ولها الامتناع من أن تسكن مع أقاربه إلا الرضيعة كولد صغير لأحدهما إن كان له حاضن إلا أن يني وهو معه».

- إلى أن قال:

«وسقطت إن نكلت معه ولها الامتناع».

عبر في الأصل بباب، وفي النظم بفصل (وواجب) أي يجب لزوجة ممكنة - بضم الميم الأولى وفتح الثانية - هكذا في اللغة وإن كان يحل بالنظم (إن وطننا تطق) أي مطيقة للوطء فلا يجب لغير ممكنه ولا لغير مطيقة لصغر أو رتق (والزوج بالغ إذن) أي وإنما تجب النفقة على الزوج البالغ سواء كان حراً أو عبداً وليس أحدهما؛ أي الزوجين مشرفاً - بضم الميم وسكون الشين - أي

بالغاً حد السياق وهو الأخذ في النزع، ولم يذكر الناظم هذا الشرط وهو  
مذكور في الأصل، كذلك في نظم الشيخ خليفة بن حسن قال:

لمن أطاقت ويتمكين نفى      عن بالغ كلاهما لم يشرف  
كاف من القوت الذي قد غلبا      ..... إلـــــــخ  
- وقال في أسهل المسالك:

وزوجة لبالغ إن مكنت      مطيقة لا مشرف أو أشرفت

(قوت)؛ أي طعام مقتات من بر أو غيره بالعادة (وكسوة) تقيها الحر  
والبرد بالعادة (ومسكن) أي موقع تسكن فيه، و(إدام) - بكسر الهمزة -؛ أي ما  
يؤتد به من لحم أو غيره (بقدر وسعه)؛ أي طاقة الزوج (بعادة)؛ أي بحسب  
العادة بين أهل بلدهما في الأربعة القوت وما بعده (كالماء)؛ أي يفرض الماء  
لشربها وغسلها من جنابة وغسل عيد أو جمعة ووضوء وغسل ثياب وآنية  
(والدهن)؛ أي الأدهان كالزيت أو الشحم (وملح) لائتدام وإصلاح طعام  
(والحطب) لطبخ وخبز أو بالوسائل المستحدثة كالغاز وغيره مما يمكن الطبخ  
به (وكالغطا)؛ أي مما يجعل فوق الجسد والوطا: وهو الفراش عبر عنه في  
الأصل بقوله: «وحصير وسرير». (واللحم غب)؛ أي المرة بعد المرة (وزينة  
تعتاد)؛ أي ويفرض لها زينة تستضر؛ أي تتضرر الزوجة بتركها كالكحل التي  
تجعل في العينين وحناء معتادة لها ومشط - بفتح الميم وسكون الشين  
المعجمة - ما تخمر به رأسها (وكاجر القبلة)؛ أي التي تقابلها حال ولادتها  
لتلقي الولد والقيام بما يحتاج إليه (وما عليه كالدوا لها)؛ أي لا يجب على  
الزوج الدواء ولا فاكهة لغير إدام (ولا مكحلة)؛ أي الآلة التي توضع فيها  
الكحل وكذا المشط - بالضم -؛ أي الآلة (ولا حجامه)؛ أي أجرتها ولا أجرة  
طبيب (ولها)؛ أي وجاز لها؛ أي للزوجة (الامتناع من أن تسكن مع أقاربه)  
كأبويه في دار واحدة لما فيه من الضرر عليهم باطلاعهم على حالها (لا ذات  
الدنا)؛ أي الوضيعة فليس لها الامتناع من السكن معهم وكذا الشريفة يشترط  
عليها سكنها معهم ومحل ذلك فيها ما لم يطلعوا على عوراتها (وولد لأحد  
نين صغرا) فلأخر أن يمتنع من السكن معه.

قوله: (إن شاء ثان)؛ أي للزوج أو للزوجة إن كان له حاضن غيرها

يحضنه وإلا فليس للآخر الامتناع من ذلك إلا أن يبني أحدهما وهو أي الولد معه عالم به الآخر وأراد عزله بعد ذلك فليس له الامتناع.

- قال الدسوقي عند قوله الأصل: «كولد صغير لأحدهما». حاصله: أن أحد الزوجين إذا كان له ولد صغير وأراد الآخر أن يخرج منه من المنزل فإن له ذلك ما لم يعلم به وقت البناء، فإن علم به وأراد أن يخرج منه فليس له ذلك وما ذكر من التفصيل من أنه إذا علم به عند البناء فليس له إخراجه وإلا كان له إخراجه محله إذا كان للولد حاضن؛ أي كافل يكفله وإلا فلا امتناع لمن ليس معه الولد أن يسكن مع الولد سواء حصل البناء مع العلم به أم لا. اهـ.

قوله: (ولها الامتناع)؛ أي للزوجة الامتناع من أكلها معه وطلب الفرض والأولى لها الأكل معه لأنه تودد وحسن معاشرة وتسقط عنه النفقة إن أكلت معه - وهذا معنى قوله: (وإن جرى فالقوت كلا وضعه) قال في أسهل المسالك:

ويسقط الإنفاق أكلها معه أو منعها استمتاعاً أو مجامعه

- وتضمنت الآيات من (10 إلى 23) قول الأصل:

«أو منعت الوطاء الاستمتاع أو خرجت بلا إذن ولم يقدر عليها إن لم تحمل أو بانث، ولها نفقة الحمل والكسوة في أوله وفي الأشهر قيمة منابها».

- إلى أن قال:

«وإن كانت مرضعة فلها نفقة الرضاع أيضاً».

- إلى أن قال:

«وسقطت بالعسر لا إن حبست أو حبسته أو حجت الفرض ورجعت بما أنفقت عليه غير سرف وإن معسراً كمنفق على أجنبي إلا لصلته، وعلى الصغير إن كان له مال علمه المنفق، وحلف أنه أنفق ليرجع، ولها الفسخ إن عجز عن نفقة حاضرة لا ماضية وإن عبيدين لا إن علمت فقره، أو أنه من السؤال إلا أن يتركه، ويشتهر بالعطاء وينقطع فيأمره الحاكم إن لم يثبت عسره بالنفقة والكسوة



أو الطلاق وإلا تلوم بالاجتهاد، وزيد إن مرض أو سجن ثم طلق وإن غائباً أو وجد ما يمسك الحياة لا إن قدر على القوت وما يوارى العورة وإن غنية، وله الرجعة إن وجد في العدة يساراً يقوم بواجب مثلها».

قوله: (ويسقط الإنفاق أن تخرج بلا إذن)؛ أي وسقطت نفقتها إن خرجت من مسكنها بلا إذن من زوجها (ولم يقدر عليه)؛ أي على رجوعها لمسكنها بنفسه ولا برسول ولا بحاكم منصف (أو منعت وطئاً)؛ أي ومنعت الزوجة زوجها وطئاً لغير عذر أو منعت (استمتاعاً) بها بغير الوطاء (إن لم تحملن وإلا) فلا تسقط نفقتها، لأن النفقة حينئذٍ للحمل وكذا الرجعية لا تسقط نفقتها مطلقاً؛ لأنه ليس له منعها من الخروج وإلا بأن كانت حاملاً (فاكس واطعمن وإن بينها مرضعاً أو حاملاً أنفق)؛ أي وجب عليه الإنفاق (للرضاع)؛ أي أجره الرضاع (والحمل) فلها الكسوة إلى آخر الحمل، قال ناظم الأصل عطفاً على ما تسقط به النفقة:

أو منعت وطئاً أو استمتعاً	بما بها من النشوز ذاعاً
أو دون إذن خرجت من منزل	مع عجزه عنها إذا لم تحمل
كذا إذا بانّت فإن تحمل لزم	نفقة وكسوة كما علم
وتمت لها في الابتداء	وتحسب الشهور في الأثناء

قوله: (وسقطت بالعسر) وسقطت نفقة الزوجة بالعسر للزوج؛ أي لا تلزمه حاضراً كان أو غائباً وظاهره ولو كان قدرها حاكم مالكي، وفي أسهل المسالك إن قدرها حاكم فإنها تلزمه ولهذا قال:

ويسقط الإنفاق عن دهر مضى بفقره إن لم يقدر بالقضا

- قال شارحه:

(ويسقط) الإنفاق عن دهر مضى بفقره؛ أي أن الزوج إذا مضى عليه زمن لم ينفق فيه على زوجته بسبب فقره، فإن النفقة تسقط عنه فيما مضى، وليس للزوجة المطالبة بها إذا أيسر بعد (إن لم يقدر بالقضا)؛ أي ومحل سقوط النفقة عن الزوج بسبب عسره في الزمن الماضي إذا لم يفرضها عليه الحاكم، فإن فرضها عليه؛ أي قدر عليه شيئاً معلوماً من نقد أو غيره فإنها لا

تسقط عنه ولو كان معسراً بل ترتب في ذمته وتجمد عليه لتؤخذ منه إذا أيسر، ومفهوم: بفقره أنه إذا مضى عليه زمن لم ينفق فيه على الزوجة وهو ملي فإنها لا تسقط عنه وهو كذلك، فللزوجة المطالبة بها، وبما أنفقته على نفسها من مالها وقت يساره. اهـ منه.

(لا حج الفرض) لا إن حجت الفرض ولو بلا إذنه، ومفهوم الفرض أنها إن حجت النفل فإن كان بإذنه فلا تسقط وإلا فتسقط. قال في أسهل المسالك:

ولو لحج سافرت أو مرضت أو حبسته أو له قد حبست

(وإن تفت) النفقة وكان الزوج غنياً فعليه القضاء كما سبق في الأصل، فالماضي في ذمته لا يسقط منه (ورجعت) الزوجة إن شاءت بما أنفقت عليه؛ أي على الزوج من مالها بغير إسراف بالنسبة إليه، وإلى زمن الإنفاق إن كان حال إنفاقها عليه موسراً بل وإن كان معسراً؛ أي (وإن عسر ثبت كمنفق) من ماله على أجنبي فله الرجوع بما أنفقه عليه غير سرف، وإن كان معسراً حال إنفاقه عليه من كل حال إلا لقصد صلة راجع للزوجة أيضاً، ففي كلامه احتباك لحذفه من مسألة الزوجة إلا لصلة. وذكر نظيره في مسألة الأجنبي وحذفه وإن معسراً في الأجنبي وذكر نظيره في الزوجة (أو لصغير) أو أنفق على صغير فله الرجوع (إن يكن علم) أن (له مالاً) حال الإنفاق عليه (وكان) أنفق عليه (على القصد الرجوع)، وحلف أنه أنفق ليرجع على مال الصغير أو أبيه وكان الإنفاق غير سرف، قال في أسهل المسالك:

وأرجع على الطفل بما أنفقنا في ماله المعلوم إن حلفنا

- والمعنى: أنك إن أنفقت شيئاً من خالص مالك على طفل أجنبي لا تجب عليك نفقته شرعاً فلك الرجوع بما أنفقته عليه بشروط أحدها: أن يكون لأبيه مال، أو يكون للطفل مال إذا كان يتيماً أم لا، وتعذر الإنفاق عليه منه بأن كان عقاراً أو عرضاً لبيع أو عيناً لا يمكن التوصل إليها في الحال، وثانيها: أن يكون المنفق عالماً بالمال الذي ذكرناه وقت إنفاقه عليه لا بعده، وثالثها: أن يحلف أنه أنفق عليه ليرجع عليه في المال الذي علمه لا متبرعاً،

فإن أنفق عليه معتقداً أنه معدوم أو ملي وقصد بالإنفاق عليه وجه الله تعالى فلا رجوع له، وإن كان الطفل أو أبوه ملياً هذا محصل كلام الناظم.

(وجاز للزوجة فسخ إن عجز) زوجها عن نفقة حاضرة، ومثلها الكسوة ولها أن تبقى معه (لا ماض برز) لا الماضية لصيرورتها دَيْناً في ذمته إن كانا حرين بل وإن كانا عبيدين - وهذا معنى قوله: (وإن هما عبيدين)، (عبيدين: خبر كان المحذوفة)؛ أي وإن كانا عبيدين (لا إن علمت فقراً) لا إن علمت عند العقد فقراً؛ أي فقره فليس لها الفسخ ولو أيسر بعد ثم أعسر (أو علمت أنه من السؤال) الطائفين بالأبواب إلا أن يتركه؛ أي السؤال؛ فلها الفسخ. (أو يشتهر بالبذل)؛ أي العطاء (فانقطع) وحاصل فقه المسألة إذا علمت عند العقد فقره فليس لها الفسخ إلا إن كان مشهوراً بالعطاء وانقطع، وكذلك إذا علمت عند العقد أنه من السؤال فليس لها الفسخ إلا إذا تركه فلها الفسخ فيأمره الحاكم إن لم يثبت عسره (بالطلاق أو المؤونة)؛ أي النفقة والكسوة؛ أي يلزمه أحد الأمرين بأن يقول له إما أن تنفق عليها أو تطلقها (وثبوتها له تلوماً)؛ أي وإلا بأن ثبت عسره ابتداءً أو بعد الأمر بالطلاق تلوماً؛ أي تصير له بالاجتهاد بما يراه الحاكم من غير تحديد بيوم أو أكثر، ثم طلق عليه، وإن كان الذي ثبت عسره وتلوم له غائباً بأن لم يوجد عنده ما يقابل النفقة والتلوم للغائب محله إذا لم يعلم موضعه أو كانت غيبته على عشرة أيام، وأما قريب الغيبة فإنه يعذر إليه أو وجد الزوج ما يمسك الحياة خاصة فيطلق عليه (لأخشن القوت) لا يطلق عليه إن قدر على القوت الخشن كخبز الشعير أو خبز بلا إدام أو وجد من الكسوة ما يوارى العورة؛ أي جميع بدنها ولو من الخشن أو الصوف أو دون ما يلبسه فقراء ذلك المحل فلا يطلق عليه وإن غنية (وإن بعدة يساراً وجدا) يعني أن من طلق عليه الحاكم بعسر النفقة وقبل أن تتم العدة وجد يساراً فله الرجعة، قال في الأصل: «وله الرجعة إن وجد في العدة يساراً يقوم بواجب مثلها عادة لا دونه فليس له الرجعة». ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

فهي إذا ما عدم الإنفاق	في الشرع قد حق لها الطلاق
بعد تلوم بالاجتهاد	من طرف القاضي وبالسداد
وإن تيسر في عدة رجوع	فهو من الرجعة ليس يمتنع

- وقال ناظم الأصل:

وإن بحق مثلها أيسر في عدتها فبارتجاع يكتفي

○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله فصل وواجب للمكنة إن وطنا... إلخ:

- 1 - قوله تعالى: ﴿أَتَكُونَنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِضَيِّقَاتِكُنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: 6].
- 2 - ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: 7].

3 - ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ آلًا تَوَلَّوْا﴾ [النساء: 3].

4 - وفي حديث جابر بن عبد الله عند مسلم.

قوله ﷺ في خطبة حجة الوداع: «اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فرجوهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» [رواه مسلم وأبو داود].

5 - ورواه الترمذي بإسناد:

عن عمر بن الأحوص قال: «ألا إن لكم على نساءكم حقاً ولنساءكم عليكم حقاً فأما حقكم على نساءكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن من كسوتهن وطعامهن».

- وقال هذا حديث حسن صحيح.

6 - وفي حديث متفق عليه:

أن هند بنت عتبة بن ربيعة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي؟ فقال: «خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف».

7 - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «دينار أنفقته في سبيل الله

ودينار أنفقته في رقبة ودينار تصدقت به على مسكين ودينار أنفقته على أهلك أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك» [رواه أحمد ومسلم].

8 - وعن جابر أن النبي ﷺ قال لرجل: «ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلاهلك فإن فضل عن أهلك شيء فلذئ فراشك فإن فضل عن ذي فراشك شيء فهكذا وهكذا» [رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي].

9 - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «تصدقوا». قال رجل: عندي دينار قال: «تصدق به على نفسك» قال: عندي دينار آخر قال: «تصدق به على زوجتك». قال: عندي دينار آخر قال: «تصدق به على ولدك» قال: عندي دينار آخر قال: «تصدق به على خادمك». قال: عندي دينار آخر قال: «أنت أبصر به» [رواه أحمد والنسائي، ورواه أبو داود ولكنه قدم الولد على الزوجة واحتج به أبو عبيد في تحديد الغنى بخمسة دنانير ذهباً تقوية بحديث ابن مسعود في الخمسين درهماً].

10 - وعن معاوية القشيري قال: أتيت رسول الله ﷺ قال: فقلت: ما تقول في نسائنا؟ قال: «أطعموهن مما تأكلون واكسوهن مما تكتسون ولا تضربوهن ولا تقبحوهن» [رواه أبو داود].

11 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «خير الصدقة ما كان منها عن ظهر غني واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول». فقيل: من أعول يا رسول الله؟ قال: «امراتك ممن تعول تقول أطعمني وإلا فارقتك، جاريتك تقول: أطعمني واستعملني، ولدك يقول: إلى من تتركني» [رواه أحمد والدارقطني بإسناد صحيح وأخرجه الشيخان في الصحيحين وأحمد من طريق آخر وجعلوا الزيادة المفسرة من قول أبي هريرة].

12 - وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال: «يفرق بينهما» [رواه الدارقطني].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة اثنا عشر 12 دليلاً في هذا الفصل.

## فصل في بيان النفقة

بالسَّبَّيْنِ وهما «الملك والقراية»

- 1 - فصل وإنما تحتّم مؤن
  - 2 - مرعى وإلا بيع وجاز من لبن
  - 3 - ولا تكلفنها غير المطاق
  - 4 - لوالدين معسرين خادم
  - 5 - وإن تعددوا فخلّف هل تصار
  - 6 - وما ن حتماً ابنه حتى إلى
  - 7 - وبنته إلى الدخول والفوات
  - 8 - ولترضع الزوجة أو ذات ارتجاع
  - 9 - أو بائن إن شاءتا فبالثمن
- رق كذا ماشية إن لم يكن ما لا يضر بنتاجها - إذن وواجب على الغني الإنفاق لذين أو لزوجة الأب اعلم كالإرث أو على الرأس أو يسار بلوغه يقدر كسباً عاقلاً يفيتها إلا بفرض الحكم يات بدون أجره ومن ذات ارتفاع كذا إذا لغيرها لم يقبلن

- اشتمل هذا الفصل على تسعة (9) آيات تضمنت قول الأصل:

«فصل: إنما تجب نفقة رقيقه ودابته إن لم يكن مرعى وإلا بيع كتكليفه من العمل ما لا يطيق، ويجوز من لبنها ما لا يضر بنتاجها، وبالقراية على الموسر نفقة الوالدين المعسرين، وأثبتنا العدم لا بيمين، وهل الابن إذا طولب بالنفقة محمول على الملاء أو العدم؟ قولان وخادمهما وخادم زوجة الأب وإعفافه بزوجة واحدة لا تعدد إن كانت إحداهما أمه على ظاهرها لا زوج أمه وجدّ وولد ابن ولا يسقطها تزويجها بفقير ووزعت على الأولاد، وهل على الرأس أو الإرث أو البيسار؟ أقوال. ونفقة الولد الذكر حتى يبلغ عاقلاً قادراً على الكسب والأنثى حتى يدخل زوجها، وتسقط عن الموسر بمضي الزمن إلا لقضية أو ينفق غير متبرع واستمرت إن دخل زمنه ثم طلق لا إن عادت بالغة

أو عادت الزمانة، وعلى المُكَاتَبَة نفقة ولدها إن لم يكن الأب في الكتابة وليس عجزه عنها عجزاً عن الكتابة، وعلى الأم المتزوجة أو الرجعية رضاع ولدها بلا أجر إلا لعلو قدر كالبائن إلا أن لا يقبل غيرها أو يُعدم الأب أو يموت ولا مال للصبي واستأجرت إن لم يكن لها لبان، ولها إن قبل غيرها أجرة المثل ولو وجد من ترضعه عندها مجاناً على الأرجح في التأويل.

**(فصل وإنما تحتم)؛ أي تجب (مؤن)؛ أي نفقة (رق)؛ أي رقيق وكسوته على مالكة بالمعروف (كذا ماشية) كما يجب على مالك الماشية نفقتها إن لم يوجد مرعى - يكفيها وإلا وجب عليه رعيها بنفسه أو بأجرة (وإلا) أي وإن لم ينفق على رقيقه ودابته بخلاً أو عجزاً (والابع)؛ أي بيع عليه إن وجد من يشتريه وحل بيعه وإلا غلب وأخرج من ملكه بوجه ما أو ذكاة ما يؤكل كتكليفه؛ أي المملوك والرقيق من العمل ما لا يطيق، قال في أسهل المسالك:**

انفق على الرقيق والدواب إن لم يكن مرعى على الإيجاب  
ومن أبى قهراً عليه فليبع كحمل أو تكليف ما لا يستطع

**قوله: (وجاز من لبن ما لا يضر بنتاجها)؛ أي ويجوز أخذ ما لا يضر بالمولود من لبنها؛ أي يجوز للمالك أن يأخذ من لبنها ما لا يضر بولدها باستغنائه عن اللبن أو عما يأخذ منه فإن أخذ ما يضر به أثم لأنه ترك الإنفاق الواجب وبهذا كله قال الثلاثة: إلا أن أبا حنيفة قال: أن من لم ينفق على دابته لا يجبر على بيعها أو ذبحها، وإنما يؤمر بذلك من قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال: لأن البهيمة لا يثبت لها حق من جهة الحكم [كما في ج (2) من الإقناع في حل الألفاظ أبي سجع، وكذا في المغني].**

**قوله: (ولا تكلفنها غير المطاق) تقدم الكلام عليه (وواجب على الغنى الإنفاق لوالدين معسرين) والمعنى أن نفقة الوالدين المعسرين تجب في مال ولدهما الموسر ذكراً كان أو أنثى صغيراً كان أو كبيراً، ولو كان الوالدان كافرين والولد مسلم، وتجب نفقة خادمهما وزوجة الأب وخادمها إن كانت أهلاً للإخدام، ويجب في مال الولد إعفاف الأب بزوجة واحدة إن لم تكن له زوجة ولا يجب عندنا لجد ولا جدة نفقة ولا كسوة مهما كانت الجدة والجد؛**

أي سواء كانا من قبل الأم أو الأب وقال: الثلاثة تجب نفقة الجدة وذو الجدات من كلا الجهتين وإن علوا، واتفقوا مع مالك في المسائل الأخرى. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

والجد والجدة ليس داخلا وعمل الإحسان شيء جملا  
(وإن تعددوا)؛ أي الذكور والإناث (فخلف) بين العلماء هل توزع على الرأس من غير نظر لاختلافهم بالذكورة والأنوثة واليسار أو بحسب الإرث فعلى الذكر ضعف ما على الأنثى أو بحسب اليسار خلف. قال في الأصل: «ووزعت على الأولاد... إلخ» ما سبق فالأول نقله اللخمي عن ابن الماجشون، والثاني لابن حبيب ومطرف، والثالث لمحمد وأصبح. وهذا الترتيب على حسب ما جاء في الأصل الرأس أو الإرث أو اليسار؛ لأن في النظم قدم الإرث على الرأس.

قوله: (ومان حتماً ابنه)؛ أي أنفق من المؤنة حتماً ابنه الذكر الحر الفقير العاجز عن الكسب إلى بلوغه قادراً على الكسب. قال في أسهل المسالك:  
وينفق الأب على الابن إلى بلوغه حراً بكسب عقلا  
(وبنته) ينفق عليها (إلى الدخول)؛ أي إلى أن يدخل زوج.

قوله: (والفوات يفيتها إلا بفرض الحكم بيات) وتسقط نفقة القرابة عن الشخص الموسر بمضي الزمن فإذا تحيل الوالد أو الولد المعسر في نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه وأراد الرجوع بها على من وجبت عليه فلا يقضى له به لأنها لسد الخلة، وقد حصل (إلا بفرض الحكم بيات)؛ أي إلا لفرضها من حاكم فلا تسقط على الموسر مضي الزمن.

(ولترضع الزوجة أو ذات ارتجاع)؛ أي يجب على أم الرضيع المتزوجة بأبيه أو الرجعية أن ترضع ولدها (بدون أجر) إلا إذا كانت عالية القدر من شأن أمثالها ألا يرضعن لشرفهن فلا يلزمها إرضاعه كما لا يلزم المطلقة طلاقاً بائناً إرضاع ولدها.

وقوله: (إن شاعتا)؛ أي ذات القدر العالي والمطلقة طلاقاً بائناً (فبالثمن)؛ أي الأجرة والمعنى أنه يجب عليهما الإرضاع إذا كان للصبى أو



أبيه مال، ولكنه لم يقبل غير أمه فيجب عليها إرضاعه لكن بأجرة، وإذا أرضعت الشريفة والمبانة ولدهما في الحالة التي لا يجب عليهما إرضاعه فلهما أجر الرضاع وهما أحق برضاع ولدهما من غيرهما إلا إذا طلبتا أكثر من أجرة المثل فله استتجار غيرهما لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمَّ فَسَتَرْضَعُنَّ لَكُمْ أُخْرَىٰ﴾. والأصل في وجوب الرضاع الذي ذكره الناظم تبعاً لأصله قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَّمَّ الرَّضَاعَةُ﴾ [البقرة؛ 233]، قال ابن عطية: يرضعن أولادهن؛ خبر معناه الأمر على الوجوب لبعض الوالدات والأمر على جهة الندب والتخيير لبعضهن.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله فصل وإنما تحتم مؤن رِق... الخ.

1 - قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا...﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: 36].

2 - عن عبد الله بن عمرو أنه قال لقهрман له: هل أعطيت الرقيق قوتهم؟ قال: لا قال: فانطلق فأعطهم فإن رسول الله ﷺ قال: «كفى بالمرء إثماً أن يحبس عن يملك قوته» [رواه مسلم].

3 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق» [رواه أحمد ومسلم].

4 - وعن أبي ذر عن النبي ﷺ قال: «هم إخوانكم وخولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم» [متفق عليه].

5 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمة أو لقمتين أو أكلة أو أكلتين فإنه ولي حره وعلاجه» [رواه الجماعة].

6 - وعن أنس قال: كانت عامة وصية رسول الله ﷺ حين حضرته الوفاة وهو يفرغ بنفسه «الصلاة وما ملكت أيمانكم».

وأحاديث الباب فيها دليل على وجوب نفقة المملوك وكسوته وهو مجمع على ذلك كما حكاه صاحب البحر وغيره.

7 - عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار لا هي أطعمتها وسقته إذ حبستها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض».

8 - وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «بينما رجل يمشي بطريق اشتد عليه العطش فوجد بئراً فنزل فيها فشرّب ثم خرج فإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني فنزل البئر فملاً خفه ماء ثم أمسكه بفيه حتى رقى فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له». قالوا: يا رسول الله وأن لنا في البهائم أجراً؟ فقال: «في كل كبد رطبة أجر» [متفق عليهما].

9 - وعن سراقه بن مالك قال: سألت رسول الله ﷺ عن الضالة من الإبل تغشى حياضي قد لطنها للإبل هل لي من أجر في شأن ما أسقيها؟ قال: «نعم في كل ذات كبد حراء أجر» [رواه أحمد].

10 - عن عبد الله بن جعفر أن رسول الله ﷺ دخل حائطاً لرجل من الأنصار فإذا جمل فلما رأى النبي ﷺ حن وذرفت عيناه فأتاه النبي ﷺ فمسح ذفراه فسكت وقال: «من رب هذا الجمل؟» فجاء فتى من الأنصار فقال: لي يا رسول الله فقال: «أفلا تتقى الله في هذه البهيمة التي ملكك الله إياها فإنه شكى إلي أنك تجيعه وتدبّه» [أخرجه أبو داود وسكت عنه كما سكت عنه المنذري وقال: أخرجه مسلم وابن ماجه وليس في حديثهما قصة الجمل].

11 - وعن عائشة أن النبي ﷺ قال: «أن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه» [أخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي].

12 - وفي رواية لهم إلا الترمذي: «فكلوا من أموالهم».

13 - وعن جابر بن عبد الله أن رجلاً قال: يا رسول الله إن لي مالاً وولد وإن أبي يريد أن يجتاح مالي؟ فقال: «أنت ومالك لأبيك» [أخرجه ابن ماجه، قال المنذري: ورجال إسناده ثقات].

## الأصل في وجوب نفقة الأولاد على الأب:

14 - قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُمْ نِزْفَةٌ وَيَسْتَوِيَنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 233].

- قال القرطبي:

وفي هذا دليل على وجوب نفقة الولد على الوالد لضعفه وعجزه، قال: وأجمع العلماء على أن على المرء نفقة ولده الأطفال الذين لا مال لهم، وتقدم حديث عائشة المتفق عليه أن هند بنت عتبة بن ربيعة وفيه: «خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف».

## والأصل في وجوب الرضاع:

15 - قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ...﴾ كما سبق في الشرح.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل خمسة عشر (15) دليلاً.

## فصل في الحضانة

- 1 - وحضن الأم بنتها إلى الدخول
- 2 - وللأب الأدب والبعث إلى
- 3 - وبعد الأم انتقلت على حسب
- 4 - والعقل والكفاية اشترط لمن
- 5 - بنتا عليها خيف والرشد كذا
- 6 - وشرطها لذكر أنثى تحل
- 7 - إلا إذا سكت بعد العلم عام
- 8 - واشترطو عدم أقوى ولي حر
- 9 - كذاك إن لا هي تسافر سفر
- 10 - ستة برد في المرجح وقيل
- 11 - ولو ببحر لا أقل وإن
- 12 - وقدر ما يمان محضون كذا

- اشتمل هذا الفصل على اثني عشرة (12) بيتاً تضمنت قول الأصل:

«وحضانة الذكر للبلوغ، والأنثى كالنفقة للأم ولو أمة عتق ولدها أو أم ولد وللأب تعاهده وأدبه وبعثه للمكتب، ثم أمها ثم جدة الأم إن انفردت بالسكن عن أم سقطت حضانتها ثم الخالة ثم خالتها ثم جدة الأب ثم الأب ثم الأخت ثم العمّة، ثم هل بنت الأخ أو الأخت أو الأكفاء منهن؟ وهو الأظهر. أقوال، ثم الوصي ثم الأخ ثم ابنه ثم العم ثم ابنه لا جد لأم، واختار خلافه ثم المولى الأعلى ثم الأسفل وقدم الشقيق ثم للأم ثم للأب في الجميع، وفي المتساويين بالصيانة، والشفقة.

- وشرط الحاضن العقل والكفاية لا كمسنة وحرز المكان في البنت يخاف عليها والأمانة وأثبتها وعدم كجدام مضر ورشد لا إسلامً وضمت إن خيف لمسلمين وإن مجوسية أسلم زوجها، وللذكر من يحضن وللأنثى الخلو عن زوج دخل إلا أن يعلم، ويسكت العام أو أن يكون محرماً وأن لا حضانة له كالخال أو ولياً كابن العم أو لا يقبل الولد غير أمه أو لم ترضعه المرضعة عند أمه، أو لا يكون للولد حاضن أو غير مأمون أو عاجزاً أو كان الأب عبداً وهي حرة وفي الوصية روايتان وأن لا يسافر ولي حر عن ولد حر وإن رضيعاً أو تسافر هي سفر نقلة لا تجارة وحلف ستة برد، وظاهرها بردين إن سافر لأمن وأمن في الطريق ولو فيه بحر إلا أن تسافر هي معه لا أقل ولا تعود بعد الطلاق أو فسخ الفاسد على الأرجح أو الإسقاط إلا لكمرض أو لموت الجدة والأم خالية أو لتأييمها قبل علمه، وللحاضنة قبض نفقته والسكنى بالاجتهاد ولا شيء لحاضن لأجلها».

- فصل في الحضانة:

قوله فصل في الحضانة - بكسر الحاء وفتحها - مأخوذة من الحضن بالكسر وهو ما دون الإبط إلى الكشح فكأن الأم تضم ولدها إلى جنبها [كما في لسان العرب].

- وأما تعريفها شرعاً: هي محصول قول الباجي: حفظ الولد في مبيته ومؤونة طعامه ولباسه ومضجعه وتنظيف جسده. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

الحضن حفظ الولد الصغير من كل آفة وكل ضير  
قوله: (وحضن الأم لبنتها إلى الدخول) الزوج بها كالفقة أو إلى الدعاء له وإنبأ إلى البلوغ حتى يبلغ الحلم على المشهور، وقيل حتى يشغر قال في العاصمية:

وهي إلى الإثغار في الذكور والاحتلام الحد في المشهور  
والإثغار: هو سقوط أسنان الصبي ونباتها بعد السقوط، أما الأنثى فتستمر حضانتها حتى تنكح ويدخل بها زوجها، وقال أبو حنيفة: تستمر

الحضانة للغلام حتى يأكل وحده ويلبس وحده ويستنجي وحده، وتستمر للبنث حتى تحيض إن كانت عند الأم والجدة وحتى تشتهي إن كانت عند غيرهما، وقال الشافعي: إذا بلغ الغلام سبع سنين أو ثمانياً وكان مميزاً خيراً بين أبيه وأمه إن صلحا للحضانة فأيهما اختار يسلم إليه ومثله الجارية، ولهما بعد اختيار أحدهما التحول للآخر، وقال أحمد: إذا بلغ الغلام سبع سنين خيراً بين أبيه فإن اختار أباه كان عنده ليلاً ونهاراً، وإن اختار أمه كان عندها ليلاً وعند أبيه نهاراً لبؤدبه ويعلمه، أما الجارية فلا تخير بل تكون عند أبيها إذا بلغت سبعاً.

(وللاب الأدب وبعثه كتلبته) والمعنى أن للأب وسائر الأولياء تعاهده؛ أي المحضون الأدب؛ أي تأديبه وبعثه؛ أي إرساله للمكتب محل تعلم الكتابة أو العلم لا أمه، ثم إن الحضانة للأم أولاً كما سبق وهي الأم المطلقة أو التي مات زوجها تكون أحق بحضانة ولدها في مدة الحضانة الآتية الذكر، وأما الأم في عصمة الأب المحضون فشريكة مع الأب في الحضانة، ثم إذا تزوجت الأم أو طرأ لها مانع آخر من موانع الحضانة الآتية انتقلت الحضانة على حسب قرابة الأرحام بالترتيب فتنتقل الحضانة إلى أمها وهي جدة الصبي لأم ثم تنتقل إلى جدة الأم ثم إلى خالة المحضون فخالة أمه ثم جدة المحضون لأب على المشهور، ثم تنتقل إلى أب المحضون ثم بعد الأب تنتقل الحضانة إلى أخت المحضون ثم إلى عمته فعمّة أبيه فخالته؛ أي الأب، ثم إلى بنت أخيه أو أخته؛ أي المحضون قيل: تُقَدِّم بنت الأخ وقيل: تُقَدِّم بنت الأخت، وقيل: تقدم أكفؤهما وهو الأظهر عند ابن رشد، ثم تنتقل الحضانة إلى الوصي ذكراً كان أو أنثى، والمراد بالوصي من كان وصياً على الولد أو كان مقدماً من جهة القاضي، ثم إلى أخ المحضون فجدة دنية من جهة الأب ثم ابن أخ المحضون وبذلك يتوسط الجد بين الأخ وابنه وفي ذلك يقول الأجهوري:

بغسل وإيصاء ولاء جنازة      نكاح أخاً وابناً على الجد قدم  
وعقل ووسطه بباب حضانة      ونسوة مع الآباء في الإرث والدم  
- ثم تنتقل الحضانة بعد ابن الأخ إلى عم المحضون فابن عمه ثم إلى

المولى الأعلى وهو معتق المحضون فعصبته؛ أي المولى ثم إلى المولى الأسفل وهو من أعتقه والد المحضون، وقدم الشقيق فيما تقدم من الإخوة والأخوات والأعمام والعمات وغيرهم ممن يتأتى فيه ذلك خلافاً للأمهات والآباء، ثم الذي للأخ، ثم الذي للأم وعندى التساوي في المرتبة يقدم من كان أزيد صيانة وشفقة.

- أما الأحق بالحضانة عند الثلاثة فكالآتي:

• عن أبي حنيفة: يأتي الأب بعد الأم وأمها ثم أخت المحضون ثم خالته ثم عمته وتقدم الشقيقة ثم التي للأم ثم بعد النساء المذكورات تقدم العصبية ثم ذوو الأرحام.

• وعند الشافعي: تنتقل الحضانة بعد الأم لأمهاتها الوارثات القربى فالقربى فأمهات الأب كذلك فأخت المحضون فخالته فبنت أخته فبنت أخيه فعمته، وتقدم الشقيقات ممن ذكرن على غيرهن ثم اللاتي للأب، ثم بعد هؤلاء النسوة تنتقل الحضانة إلى الأب ثم إلى غيره من كل ذي محرم وارث من العصبية وكذا غير ذي محرم وارث على الصحيح الأقرب فالأقرب.

• وعند أحمد: تنتقل الحضانة بعد الأم وأمهاتها إلى الأب فأمهاته ثم الجد فأمهاته، ثم إلى الأخت فالخاله فالعمة، ثم بنت الأخ وبنت الأخت، ثم بنات الأعمام والعمات وتقدم الشقيقة، ثم التي للأب ثم لباقي العصبية الأقرب فالأقرب، ثم لذوي الأرحام.

- انتقل يتكلم على شروط الحضانة فقال: (العقل والكفاية اشترط لمن حضن) العقل أن يكون عاقلاً غير مجنون، والكفاية؛ أي القدرة على القيام بما يحتاج إليه المحضون. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

والشرط في الحاضن عقل والقيام	بشأن محضون ورشد بإهمام
كفاية أمانة حرز المكان	والاستقامة في دين وأمان
سلامة من كجذام والرجل	يحظى بمرأة معينة أجل
والشرط في الأنثى خلوها اعلم	من رجل إلى الأجنب نمي

(والحوز): مكان؛ أي ويشترط أيضاً الصيانة والشفقة بحيث يكون صائناً

للمحزون من كل ما يضر ببدنه وعقله وشرفه وماله، ويتطلب ذلك حرز المكان في البنت التي يخاف عليها الفساد وهي المطيقة فلا بد أن يكون المكان الذي تسكن فيه متصفاً بذلك.

- وأن يكون ذلك المكان أميناً فلا حضانة لمن بيته مأوى الفساق أو قريباً منهم بحيث يخاف على البنت المحضونة أو يخاف على مال المحزون من السرقة أو الغصب.

- ولا بد أن يكون الحاضن شقيقاً على المحزون، ولذلك قدمت قرابة الأم على العصبية لما أودع الله في الأم ومن يمت إليها بصلة من الشفقة والحنان وهو؛ أي الحاضن محمول على الأمانة والصيانة والشفقة حتى يثبت عليه ضدها.

وقول الناظم (وشرط الإسلام انبذا) هذه العبارة ركيكة فلو قال: أمانة لا شرط إسلام خذا لكان أولى بحسن التعبير لا يشترط في الحضانة إسلام للأم ولا في غيرها، وقال ابن وهب: لا حضانة للكافر، وقال اللخمي: هو أحسن وأحوط للولد.

ويستدل لمشهور المذهب بحديث عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن جده رافع بن سنان أنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم فأتت النبي ﷺ فقالت: ابنتي وهي فطيم أو شبيهه، وقال رافع: ابنتي فقال النبي ﷺ: «اقعد ناحية» وقال لها: «اقعدي ناحية» واقعد الصبية بينهما ثم قال: «ادعواها» فمالت الصبية إلى أمها قال النبي ﷺ: «اللهم اهدها». فمالت إلى أبيها فأخذها. [أخرجه أبو داود وسكت عنه كما سكت عنه المنذري وقال: أخرجه النسائي].

(وشرطها لنكر)؛ أي إذا كانت الحضانة للذكر أن يأتي بأنثى مثل الزوجة والسرية أو ذات القرابة منهم؛ لأن الذكر لا يصبر على ما تصبر عليه النساء ويراع في من يحضن له ما تقدم؛ فإن لم يكن له ذلك فلا حق له، ويشترط (للأنثى) الحضانة (انتفاء زوج) أجنبي (دخل إلا إذا سكت) العام بلا عذر له في السكوت أن يكون الزوج الذي دخل بها محرماً للمحزون؛ فإن كان من ذوي الحضانة فهو حق كالعم يتزوج بأم المحزون، أو لا حق له في الحضانة كخال المحزون يتزوج بحاضنته من جهة أبيه كعمته فلا تسقط حضانته بدخوله



بها وكابن العم فلا تسقط حضائته بدخوله بها (واشترطوا عدم اقوى)؛ أي سفر ولي المحضون به ولو كان رضيعاً، وقد تقدم في الأصل: أن لا يسافر (ولي حر)؛ أي لا عبد فيسقط حق الحضانة (عن) موضع (ولد حر) يريد سفرأ به وليس ثم حاضن يساويه في الدرجة؛ أما أو غيرها فتسقط حضانة الحاضن وإن كان رضيعاً (كذلك إن لا هي تسافر) أو تسافر على (سفر لنقلة)؛ أي انتقال وانقطاع لا سفر تجارة أو نزاهة فلا يأخذه ولا يسقط حق الحضانة والسفر المذكور الذي به يسقط حق الحضانة إن سافر الولي سفر نقلة أو سافرت هي كذلك سفر نقلة ستة برود. قال في أسهل المسالك:

ولم يسافر ستة من البرود حر عن الحوز انتقالاً لم يعد  
- وقال في العاصمة:

وحيث بالمحضون سافر الولي بقصد الاستيطان والتنقل  
فذاك مسقط لحق الحضانة إلا إذا صارت هناك ساكنة

- وقيل: قدر بردين، قال في الأصل: «وظاهرها يريدان إن سافر لأمن؛ أي لموضع مأمون وأمن كل من الولي والحاضنة في الطريق على نفسه وماله وعلى المحضون»؛ أي كان الغالب السلامة في الطريق والبلد ولو كان فيه؛ أي الطريق بحر لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ فإن أراد الولي السفر المذكور سقطت حضانتها وإن معه تسافر أخذت؛ أي لا تسافر هي الحضانة معه؛ أي المحضون فلا تسقط حضانتها ولا تمنع من السفر معه، ولتحضن وقدر ما يحضن كذا؛ أي وللحاضنة أما أو غيرها ما يُمان محضون؛ أي مؤنته تقبضها وجميع ما ورثته تقبضها وجميع ما يحتاج إليه وإن أبي والده؛ فإن ادعى على أن يأكل عنده ثم يعود إليها لم يكن ذلك لأن فيه ضرر على الولد وعلى من هو في حضائته. [قاله ابن المتطي]، وفي العتبية: ينظر في قوله؛ أي في حاله كما قال ابن رشد في شرحها: قال فيه: إن بان صدقه وعدم إرادة الضرر كان ذلك له وإلا فلا، ونقله ابن فتوح كأنه المذهب، وفي النوادر ما يخالفه وعابه ابن عرفة لأنه خلاف الروايات أن طعام المحضون إنما هو عند حاضنته.

قوله: (كذا سكنى لحاضنة حق اخذا)؛ أي وللحاضنة على الأب ما يخص الولد من أجره السكنى بالاجتهاد من الحاكم وهذا في غير الرضيع كما في الطراز لأن فيها لا سكنى للرضيع على أبيه في مدة الرضاعة؛ فإذا خرج من الرضاع كان عليه أن يسكنه اللخمي واختلف في خدمته ففيهما كان لا بدّ لهم من خادم وضعفهم عن أنفسهم، والأب إن كان يقوى على إخدمهم خدمهم ولا ين وهب: لا خدمة عليه ولا شيء لحاضن على الأب ولا في مال الولد لأجلها؛ أي الحضانة لا من نفقة ولا أجره البناني، وهذا قول مالك الذي رجع إليه وبه أخذ ابن القاسم وكان أولاً يقول ينفق عليها من مال الولد وهذا الخلاف في الحاضنة الغنية، وأما الفقيرة فينفق عليها من ماله لأجل عسرها ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وواجب على أب المحضون أن	ينفق والكسوة وليسكنن
وواجب عليه أيضاً فاعلمن	أجر الذي يخدم طفله الوهن
وليس للحاضن شيء أبداً	مقابلاً لحضنه فاستفدا

#### ○ الأدلة الأصلية لفصل الحضانة:

1 - قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

2 - عن البراء بن عازب أن ابنة حمزة اختصم فيها علي وجعفر وزيد فقال علي: أنا أحق بها هي ابنة عمي، وقال جعفر: بنت عمي وخالتها تحتي، وقال زيد: ابنة أختي. ففضى فيها رسول الله ﷺ لخالتها وقال: «الخالة بمنزلة الأم» [متفق عليه].

3 - ورواه أحمد أيضاً من حديث علي وفيه: «والجارية عند خالتها فإن الخالة والدة».

4 - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص؛ أن امرأة قالت: يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وثدي له سقاء وزعم أبوه أن ينزعه مني؟ فقال: «أنت أحق به ما لم تنكحي» [رواه أحمد وأبو داود لكن في لفظه: وإن أباه طلقني وزعم أنه ينزعه مني].

5 - وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ خير غلاماً بين أبيه وأمه . [رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه].

6 - وفي رواية:

أن امرأة جاءت فقالت: يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بثر أبي عنبة وقد نفعتني فقال رسول الله ﷺ: «استهما عليه» فقال زوجها: من يجافني في ولدي؟ فقال النبي ﷺ: «هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت» . فأخذ بيد أمه فانطلقت به . [رواه أبو داود وكذلك النسائي ولم يذكر فقال: استهما عليه].

7 - ولأحمد معناه لكنه قال فيه:

جاءت امرأة قد طلقها زوجها ولم يذكر فيه قولها: قد سقاني ونفعتني .

8 - وعن عبد الحميد بن جعفر الأنصاري عن جده أن جده أسلم وأبت امرأته أن تسلم فجاء بابن له صغير لم يبلغ قال: فأجلس النبي ﷺ الأب ههنا والأم ههنا ثم خيره وقال: «اللهم اهده فذهب إلى أبيه» [رواه أحمد والنسائي].

9 - وفي رواية عن عبد الحميد قال: أخبرني أبي عن جدي رافع بن سنان أنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم فأتت النبي ﷺ فقالت: ابنتي وهي فطيم أو شبهه وقال رافع: ابنتي، فقال رسول الله ﷺ: «اقعد ناحية» وقال لها: «اقعدي ناحية» فأقعد الصبية بينهما ثم قال: «ادعواها» . فمالت إلى أمها فقال النبي ﷺ: «اللهم اهدها» فمالت إلى أبيها فأخذها . [رواه أبو داود . وعبد الحميد هذا هو عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن رافع بن سنان الأنصاري].

10 - وعن علي قال: خرجنا من مكة فتبعتنا ابنة حمزة تنادي يا عم يا عمي قال: فتناولتها بيدها فدفعتها إلى فاطمة فقلت: دونك ابنة عمك قال: فلما قدمنا المدينة اختصمنا فيها أنا وجعفر وزيد بن حارثة فقال جعفر: ابنة عمي وخالتها عندي يعني أسماء بنت عميس . وقال زيد: بنت أخي وقلت: أنا أخذتها وهي بنت عمي فقال رسول الله ﷺ: «أما أنت يا جعفر فأشبهت خلقي وخلقي وأما أنت يا علي فمني وأنا منك وأما أنت يا زيد فأخونا ومولانا والجارية، عند خالتها والخاله والدة» قلت: يا رسول الله ألا تتزوجها؟ قال: «إنها ابنة أخي من الرضاع» [رواه أحمد وأبو داود الحاكم والبيهقي].

11 - وعن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: كان عند عمر بن الخطاب امرأة من الأنصار فولدت له عاصم بن عمر ثم إنه فارقها فجاء عمر قباء فوجد ابنه عاصماً يلعب بفناء المسجد وأخذ بعضه فوضعه بين يديه على الدابة فأدرسته جدة الغلام فنازعتة إياه حتى أتيا أبا بكر الصديق فقال عمر: ابني، وقالت المرأة: ابني فقال أبو بكر الصديق: خل بينها وبينه قال: فما راجعه عمر الكلام.

12 - قال مالك: وهذا الأمر الذي أخذ به في ذلك.

وفي المدونة:

13 - قال سحنون: قلت لابن القاسم: كم ترك الغلام في حضانة الأم

في قول مالك؟

- قال: قال مالك: حتى يحتلم ثم يذهب الغلام حيث شاء.

15 - قلت: فإن احتاج الابن إلى الأدب أيؤدب ابنه؟

قال: قال مالك: يؤدبه بالنهار ويبعثه إلى الكتاب وينقلب إلى أمه بالليل

في حضانتها ويؤدبه عند أمه ويتعاهده عند أمه ولا يفرق بينه وبين أمه إلا أن تزوج.

16 - قال: فقلت لمالك: وإن تزوجت وهو صغير يرضع أو فوق ذلك

فأخذه أبوه أو أولياؤه ثم مات عنها زوجها أو طلقها أيرد إلى أمه؟

قال: لا.

17 - ثم قال له مالك: أرايت إن تزوجت ثانياً أيؤخذ منها؟ ثم إن

طلقها زوجها أيرد إليها أيضاً ثانية؟ ليس هذا بشيء إذا أسلمته مرة فلا حق لها فيه.

18 - قال: فقيل لمالك: متى يؤخذ من أمه حين عقد نكاحها أو حين

يدخل بها زوجها؟ قال: بل حين يدخل بها زوجها ولا يؤخذ الولد منها قبل ذلك.

19 - قلت: والجارية حتى تكون الأم أولى بها إذا فارقها زوجها أو

مات عنها؟

قال: قال مالك: حتى تبلغ النكاح ويخاف عليها فإذا بلغت مبلغ النكاح وخيف عليها فإن كانت أمها في حرز ومنعة وتحصين كانت أحق بها أبداً حتى تنكح وإن بلغت ابنتها ثلاثين سنة أو أربعين سنة ما دامت بكر فأمها أحق بها ما لم تنكح الأم أو يخف موضعها؛ فإن خيف على البنت في موضع الأم ولم تكن الأم في تحصين ولا منعة أن تكون الأم لعلها ليست بمرضية في حالها ضم الجارية أبوها إليه أو أولياؤه إذا كان في الموضع الذي تضم إليه كفاية وحرز.

20 - قال: وقال مالك: رب رجل شريبر سكير يترك ابنته ويذهب ويدخل عليها الرجل فهذا لا يضم إليه شيء أيضاً.

21 - قال مالك: للأب أن يخرج ولده معه إذا ارتحل إلى أي بلد ارتحل إليه إذا أراد السكنى.

22 - قال: قال مالك: وكذلك الأولياء هم في أوليائهم بمنزلة الأب عندهم أن يرتحلوا بالصبيان حيث ما ارتحلوا تزوجت الأم أو لم تتزوج إذا كانت رحلة الأب والأولياء رحلة نقلة فكان الولد مع الأولياء أو مع الأب كفاية ويقال للأم: إن شئت فابتغي ولدك وإن شئت فأنت أعلم.

23 - قال: قال مالك: وإن كان إنما يسافر يذهب فليس لهذا أن يخرجهم معه عن أمهم لأنه لم ينتقل.

24 - قال مالك: وليس للأم أن تنقلهم عن الموضع الذي فيه والدهم أو أولياؤهم إلا أن يكون ذلك إلى الموضع القريب البريد ونحوه حيث يبلغ الأب والأولياء خبرهم.

25 - قلت: ويقيم في ذلك الموضع الذي خرجت إليه إن كان بينهما وبين الأب البريد ونحوه؟  
قال: نعم.

26 - قلت: حتى متى تكون الأم أولى بولدها إذا فارقتها زوجها؟  
قال: أما الجوارى في قول مالك فحتى ينكحن ويدخل بهن أزواجهن وإن حضن؛ فالأم أحق، وأما الغلمان فهما أحق بهن حتى يحتلماوا.

- 27 - قال: قال مالك: فإذا بلغوا الأدب أدبهم عند أمهم.
- 28 - قلت: أرأيت الأم إذا طلقت ومعها صبيان صغار فتزوجت من أحق بولدها الجدة أم الأب؟
- قال: قال مالك الجدة أم الأب أولى من الأب.
- 29 - قلت: فإن لم تكن أم الأم وكانت أم أب؟
- قال: فهي أولى من الأب إن لم تكن أم الأم وكانت أم أب.
- قال: فهي أولى من الأب إن لم تكن خالة.
- 30 - قلت: وهذا قول مالك؟
- قال: نعم.
- 31 - قلت: فأما الأم جدة الأم أولى بالصبية من الأب إذا لم يكن فيما بينها وبين الصبية أم أقعد بالصبية منها؟
- قال: نعم.
- 32 - قلت: فمن أولى بهؤلاء الصبيان إذا تزوجت الأم أو ماتت؛ أبوهم أولى أو أخواتهم لأبيهم وأمهم؟
- قال: أبوهم.
- 33 - قلت: وهذا قول مالك؟
- قال: نعم هو قوله.
- 34 - قلت: فمن أولى بهؤلاء الصبيان الأب أم الخالة؟
- قال: قال مالك: الخالة أولى بهم من الأب إذا كانوا عندها في كفاية.
- 35 - قلت: فما معنى الكفاية؟
- قال: أن يكون في حرز وكفاية.
- 36 - قلت: والنفقة على الأب؟
- قال: نعم النفقة على الأب عند مالك.
- 37 - قلت: فمن أولى الأب أم العمّة في قول مالك؟

قال: الأب.

38 - قلت: فمن أولى العصبة أم الجدة؟

قال: الذي سمعت من مالك أن الجدة أم الأب أولى من العصبة وأرى الأخت، والعمة وبنت الأخ أولى من العصبة.

39 - قلت: ونجعل الجد والعم والأخ وابن الأخ مع هؤلاء النساء مع الأخت والعمة وبنت الأخ بمنزلة العصبة أم لا؟

قال: منزلون مع من ذكرت من النساء بمنزلة العصبة.

40 - قلت: تحفظه عن مالك؟

قال: لا لا أقوم على حفظه.

41 - قلت: أرايت إن طلقها زوجها وهو مسلم وهي نصرانية أو يهودية ومعها ولد صغير من أحق بولدها.

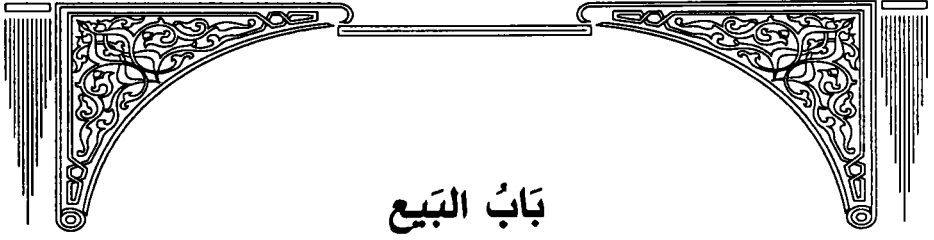
قال: هي أحق بولدها وهي كالمسلمة في ولدها إلا أن يخاف عليها إن بلغت منهم جارية أن لا يكونوا في حرز.

42 - قلت: هذه تسقيهم الخمر وتغذيهم لحوم الخنازير فلم جعلتها في ولدها بمنزلة المسلمة؟

قال: قد كانت عنده قبل أن يفارقها وتغذيهم إن أحببت لحوم الخنازير وبالخمر ولكن إذا أرادت أن تفعل ذلك منعت من ذلك ولا ينزع الولد منها وإن خافوا أن تفعل ضمت إلى ناس من المسلمين لثلا تفعله.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل اثنان وأربعون (42) دليلاً.

- وصلنا هنا يوم الثامن (8) من صفر الخير سنة (١٤٢٠هـ) يوم الاثنين هجرية الموافق ليوم (٢٤) ماي (١٩٩٩م) نسال الله ان يمن علينا بتمامه ونهايته. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه والحمد لله رب العالمين.



## بَابُ الْبَيْعِ

- 1 - باب بفهم الرضى البيع انعقد
  - 2 - كبت بعد بعني أو بابتعت أو
  - 3 - وإن تسوق فقلت ذا بكم
  - 4 - نفي فبالحلف صدق كأنا
  - 5 - وشرط عاقد به ميز ولزم
  - 6 - والشرط للمعقود طهر لا كزيت
  - 7 - وعدم النهي فلا ككلب صيد
  - 8 - وقدرة عليه لا كما غصب
  - 9 - عدم حرمة ولو بالبعض عن
  - 10 - ولو كعبدي رجلين بكذا
  - 11 - وجاز مد بكذا أو كل مد
  - 12 - والشاة واستثناء أرتال دوين
  - 13 - بسفر فقط ويستثنى الجلود
  - 14 - وجاز إن ريء جزاف ما كثر
  - 15 - واستوت أرضه وما عد بلا
  - 16 - إلا إذا ثمنها قل كبيض
  - 17 - وإن بعلم قدره أحد ذين
  - 18 - لا غير مرئي جزافاً وإن
  - 19 - وبعده الجاهل خير وفسد
- كلاماً أو نعاط وأشار قد  
بعتك ثم رضى الثاني - روى  
قال كذا قلت به أخذت ثم  
أبيعها بذا أو اشترا فطنا  
مكلفاً رشد لا جبر حرم  
إذا تنجس وكالزبل وميت  
وجاز هر سبع للجلد قيد  
من غير غاصب وأبق ذهب  
والجهل في مثمونه أو الثمن  
أو قبل سلخ رطل كالشاة خذا  
من صبرة وإن جهلتها عدد  
الثلث أو يستثن ثلثاً أو يكون  
وساقطاً وجاز جزء دون قيد  
جداً إذا ما جهلاه وحُزر  
مشقة عن قصد الأفراد خلا  
كذاك كالرمان والبطيخ أبيض  
اعلم ثان أولاً فالرد يبين  
كاملُ ظرف بعد مُلء بين  
في كالمغنية إن غنا يزيد



- 20 - ولا جزاف الحب مع منه مكال  
21 - كذا جزاف مع عرض وعلى  
22 - وصفة ولا يضاف لجزاف  
23 - وجاز بالرؤية لِلصَّوَانِ أو  
24 - كرؤية ما بعدها تغيرا  
25 - على خيار رؤية أو وصف غير  
26 - ما أمكنت رؤيته بلا مشق  
27 - بكالعقار كسواها إن قرب  
28 - إلا لشرط أو نزاع ولزم  
29 - وبالطعام وينقد لا يحل  
30 - دينارهم ودرهم أو غير قل  
31 - ولو قريبا أو بغالب أو  
32 - أو غاب نقد واحد وطال أو  
33 - مؤجل الدين وإن من واحد  
34 - ويحرم التصديق فيما بين عين  
35 - كبديل كل ربويين وكل  
36 - ورأس مال سلم وكل ما  
37 - والبيع والصرف امنع إلا أن يكون  
38 - وامنع كسلعة بدينار خلا  
39 - أو سلعة أو واحد النقدين لا  
40 - وحرّم إعطا زنة والأجره  
41 - كسمسم وأجرة العصر لأن  
42 - وجاز إعطا التبر والأجر لدار  
43 - كدرهم فنصفه مع غير أن
- وإن جزافاً أو مكيلان حلال  
كبل جزافان اتحاداً كيبلا  
بالكيل غير كان جنساً أو مناف  
برنامج أو بعض مثلي روي  
أو غائب ولو بلا وصف جرى  
بائعه مع انتفا بعد كثير  
وجاز نقد وبشرط إن طرق  
يومين والضمان مما باع دب  
الشَّارِ قبض منه يضمن نعم  
تساو مع فضل بجنس وخطل  
بالمثل كالتأخير مطلقاً نفل  
عقد ووكل على قبض روي  
نقداهما أو بالمواعدة أو  
أو غاب رهن كالوديعة أعدد  
من عدد أو وزن أو شين وزين  
مقرض أو كان مبيعاً لأجل  
عجل قبل أجل فلتعلمما  
بقدر دينار بدا إجماع دين  
درهم إن تأجل الكل بلى  
إن أجلا أو الجميع عجلا  
لصائغ كإعطا ذي معصره  
ياخذ زيتاً قدر ما يخرج عن  
ضرب وأخذ زنة بالأسفار  
سكا وبالسبع والاتحاد عن

- 44 - وعرف الوزن وكل ذا انتقد  
 45 - ما دون سبعة بمنها أو وزناً  
 46 - جودة الانقص وجاز بدل عين  
 47 - وجاز مغشوش بمثله وهل  
 48 - مساو أو أفضل وصفا ويعيد  
 49 - وثمان المبيع من غير كذا  
 50 - وأن تبطل سلعة فالمثل طاع  
 51 - البيع واستحقاقها وذا الذي  
 52 - وبالذي عُشَّ تَصَدَّقَ ولو  
 53 - كسبك جيد برد نفخ اللحم
- وجاز إبدال القليل ذي العدد  
 بسدس سدس وتمنع هنا  
 بمثله بصنجة أو كفتين  
 بخالص وفي قضاء القرض حل  
 أجل الأقل لا في العدد زيد  
 بل جاز بالأكثر مطلقاً خذا  
 أو عدت فقيمة يوم اجتماع  
 ما منهما كان تأخر بدا  
 كثر إلا أن كذا اشْتُرِيَ رِوَا  
 أو خلط ما هزل بالسمين ثم

اشتمل هذا الباب على ثلاث وخمسين (53) بيتاً.

تضمنت الآيات من (1) إلى (13) قول الأصل:

«باب: ينعقد البيع بما يدل على الرضا، وإن بمعاطاة، ويبيغنى فيقول:  
 بعث أو بابتعت أو بعثك ويرضى الآخر».

- إلى أن قال:

«أو تسوق بها فقال: بكم؟ فقال: بمائة فقال: أخذتها.

وشرط عاقد تمييز إلا بسكر. فتردد ولزومه تكليف لا إن أجبر عليه جبراً  
 حراماً».

- إلى أن قال:

«وشرط المعقود عليه طهارة لا كزبل أو زيت تنجس وانتفاع لا كمحرم  
 أشرف وعدم نهى لا ككلب صيد، وجاز هر وسبع للجلد وحاملٌ مَقْرَبٌ،  
 وقدرة عليه لا كآبق وإبل أهملت ومغصوب إلا من غاصبه».

- إلى أن قال:

«وعدم حرمة ولو لبعضه وجهل بمشومون وثمان ولو تفصيلاً كعبدي رجلين  
 بكذا».

- إلى أن قال:

«وشاة قبل سلخها وحنطة في سنبل وتبن وإن بكييل وقتٌ جزافاً لا منفوشاً، وزيت زيتون يوزن إن لم يختلف إلا أن يخير ودقيق حنطة وصاع أو كل صاع من ضَبْرَة وإن جهلت لا منها وأريد البعض وشاة واستثناء أربعة أرطال ولا يأخذ لحم غيرها وضَبْرَة وثَمْرَة واستثناء قَدْر ثلث وجلد وساقط يسفر فقط وجزء مطلقاً وتولاه المشتري ولم يجبر على الذبح فيهما بخلاف الأبطال وخير في دفع رأس أو قيمتها وهي أعدل وهل التخيير للبائع أو المشتري ولو مات ما استثنى منه مُعَيّن ضمن المشتري جلدأ أو ساقطاً لا لحمأ».

باب في الكلام على مسائل البيع: وهو أول النصف الثاني من هذا النظم كأصله وهو مما يتعين الاعتناء به وبمعرفة أحكامه لعموم الحاجة إليه؛ إذ لا يخلو المكلف غالباً من بيع أو شراء فيجب عليه أن يعلم حكم الله فيه قبل التلبس به ويتولى أمر بيعه وشرائه نفسه إن قدر وإلا فغيره بمشاورته ولا يتكل في ذلك على من لا يعرف الأحكام أو يعرفها ويتساهل في العمل بها لغلبة الفساد وعمومه.

- والبيع: لغة: مصدر باع الشيء إذا أخرجه عن ملكه بعوض أو أدخله فيه فهو من أسماء الأضداد، يطلق على البيع والشراء في تفسير البيضاوي أنهما معاً من الأضداد وذكر الزناتي في شرح الرسالة: أن لغة قريش استعمال البيع في الإخراج والشراء في الإدخال وعليها اصطلاح الفقهاء تقريباً للفهم.

- وأما معناه في الشرع: فهو ضروري لا يخفى على أحدكما. قال ابن عبد السلام ومال إليه خليل في التوضيح: ولعله لهذا لم يتعرض لحده وإنما تعرض لأركانه وشروطه وهي ثلاثة: الصيغة، والعاقدان، والمعقود عليه.

وبدأ بالكلام على الصيغة لغلبته فقال:

(باب بفهم الرضا) من قول أو فعل (البيع انعقد) إن كان ما يدل على الرضا (كلاماً) ما صريحاً من الجانبين أو فعلاً كذلك أو قولاً من أحدهما وفعالاً من الآخر (أو تعاط) بأن يعطي البائع المثلث المشتري ويعطيه المشتري المثلث. وقد وافق في هذا الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه وخالف أبو

حنيفة رضي الله عنه فقال: لا بد من القول في غير المحقرات، وقال الشافعي: لا بد من القول مطلقاً المحقرات وغيرها سواء.

قوله: (وأشار قد) أو إشارة. قال الباجي: وكل لفظ أو إشارة فهم منها الإيجاب والقبول لزم بها البيع وسائر العقود، وفي حمالة المدونة وما فهم أن الأخرس فهم من كفالة وغيرها لزمه أو الحسن، وكذا غير الأخرس إذا فهم عليه الإشارة وإنما ذكر الأخرس لكونه لا يتأتى منه غيرها.

قوله: (كبيعت) يقول البائع: بعث بعد قول المشتري له بعني أو يقول المشتري: ابتعت؛ أي اشتريت كذا بكذا أو يقول البائع (بعتك) كذا بكذا ويرضى الثاني؛ أي الآخر وهو البائع في الأولى والمشتري في الثانية (وإن تسوق) بها؛ أي بأن أوقفها في سوقها فقال مريد شرائها: بكم هي؟ قال: كذا بمائة فقال: أخذتها بها فقال: لا أرضى وهذا معنى قوله (نفى) فإذا حلف ما أراد البيع لم يلزمه، وإن نكل لزمه على ما في المدونة قوله: (كانا أبيعها بذا) ومن نوازل البرزلي: رجل قال في سلعته وقد عرضها للبيع من أتاني بعشرة فهي له، فاتاه رجل بها إن سمع كلامه أو بلغه فهو لازم له وليس للبائع منعه وإن لم يسمعه ولا بلغه فلا شيء له. وهذا معنى قول الأصل: «وحلف وإلا لزم إن قال: أبيعكها بكذا وأنا أشتريها به»، ووقع في النظم تقديم وتأخير لعبارة الأصل.

(وشرط عاقد به) وهو البائع والمشتري (تمييز) فلا ينعقد من غير مميز بصغر أو جنون أو إغماء إلا بسكر فتردد.

- (ولزم) البيع (مكلفاً)؛ أي أن يكون بالغاً عاقلاً (رشد) وطوع (لا جبر حرم) لا إن أجبر عليه جبراً حراماً، لكن إذا باع السفیه أو اشترى بغير إذن وليه وبحضرته وسكت على ذلك قال ابن سلمون في مسائل أبي إبراهيم: كل ما عقده اليتيم على نفسه بعلم الوصي وشهادته مما هو نظر لليتيم فذلك لازم لليتيم نكاحاً كان أو شراء أو بيعاً أو غير ذلك من مصالحه وما كان من ذلك ليس مصلحة ولا غبطة لليتيم فهو لازم للوصي بتضييعه وتقصيره في منعه مما ليس من المصلحة. وقد نزل ذلك عندنا فأشرفنا إلى القاضي بذلك إلا رجلاً منا فإنه رأى ذلك غير لازم لليتيم ولا للوصي ورأى أن ذلك سقطة من الوصي

توجب عزله على اليتيم ولا توجب عليه الضمان وهذا عندنا ضعيف، لأن الوصي أمين وكل أمين إذا ضيع أمانته وتعدى عليها فهو ضامن لها.

**(والشرط للمعقود ظُهر)؛** أي وشرط صحة بيع الشيء المعقود عليه ثمناً أو مثماً طهارة حاصلة أو يمكن حصولها فلا يصح بيع زيت لا يقبل التطهير والأظهر في القياس أن يبيعه جائز ممن لا يغش إذا بين لأن تنجيسه بسقوط النجاسة فيه لا يسقط ملكه عنه ولا يذهب جملة المنافع منه فيجوز أن يبيعه ممن يصرفه فيما كان له هو أن يصرفه فيه.

**وقوله: (وكالزبل وميت)؛** أي لا يصح بيع النجس كزبل لمحرم كفرس وبغل وحمار أو مكروه كسبع وهر، قال البناني: مشى المصنف يعني خليلاً على قول ابن القاسم يمنع بيع الزبل قياساً على قول مالك في منع بيع العذرة فدل على أن بيع العذرة ممنوع بالأحرورية، وقد حصل الحطاب في بيعها أربعة أقوال: المنع لمالك رضي الله تعالى عنه على فهم الأكثر للمدونة والكراهة على الظاهر، الجواز لابن الماجشون، والفرق بين الإضطرار لها فيجوز وعدمه فيمنع لأشهب. قال في العاصمية:

ونجس صفقته محظوره ورخصوا في الزبل للضرورة

قال شارحها التاودي: «في الزبل؛ أي في فضلات الدواب الغير المأكول اللحم للضرورة إلى التزليل، وفي معناه الماء المضاف بالنجاسات يحتاج إلى السقي به، ومن شرط جواز بيع المعقود عليه ألا يكون ورد النهي عن بيعه (ككلب صيد) حراسة زرع وماشية وشهر أيضاً فيه الجواز، وفي التمهيد: وكذا يجوز اقتناؤها للمنافع ودفع المضار وفي غير البادية من المواضع المخوف فيها السراق [نقله المواق] (وعلى الأجهوري) ويقيد جواز اقتنائها في الدور لخوف السراق. وقول الرسالة: ولا يتخذ كلباً في الدور في الحضر، قال ابن ناجي في شرحها: ما لم يضطر إلى حفظها فيجوز اتخاذها حتى يزول المانع. وذكر ما وقع للشيخ في اتخاذ كلباً في داره حين وقع حائط منها وكان يخاف على نفسه من السرقة فقبل له في ذلك، فقال: لو أدرك مالك زمننا هذا لاتخذ أسداً ضارياً. وأما ما لم يؤذن في اتخاذها فلا يجوز بيعه من غير خلاف. قال في العاصمية.

واتفقوا أن كلاب الماشية يجوز بيعها ككلب البادية

- قال شارحها التسولي: إلا أنهم بحثوا مع الناظم حكاية الاتفاق بأن في بيعه أقوالاً الجواز والكراهة والمنع وهو أشهرها قلت: لعله أراد بالاتفاق اتفاق المتأخرين لقول ابن أبي زيد لو أدرك مالك زمننا لاتخذ أسداً ضارياً، وكل ما يتخذ للانتفاع انتفاعاً شرعياً تجوز المعارضة عليه فكأنهم فهموا أن كلاب الحراسة لتأكد منفعتها لا ينبغي أن يدخلها الخلاف. اهـ [باختصار من البهجة شرح التحفة للتسولي].

(وجاز هر سبع للجلد قيد) أي وجاز هر وسبع للجلد، ابن الحاجب: فإذا ذكيت، بيعت جلودها وصلي فيها وعليها (علي الأجهوري) وإذا ذكّي الهر ونحوه للجلد فقط فإن قلنا بتبعيض الزكاة وهو المذهب، كما قال ابن ناجي؛ فإن لحمه لا يؤكل لنجاسته لقدم تعلق الزكاة به، وإن قلنا: إنها لا تتبعض فيؤكل لتعلق الزكاة به، وأما الجلد فيؤكل على كل من القولين، ومفهوم العلة أنه لا يجوز بيع ما ذكر من الهر والسباع لغير أخذ جلودها، وهو كذلك على القول بتحريم أكلها، وأما على كراهتها فيكره بيعها وهو الصحيح، وفي الكافي: لا بأس ببيع الهر لأنه ينتفع به بخلاف القرد والفأر، وقال البناني في حاشيته: وأما الهر فيجوز بيعه لينتفع حياً وللجلد على ظاهر المدونة، وبه شرح المواق خلاف ظاهر خليل.

قوله: (وقدرة عليه)؛ أي وشرط المعقود عليه ثمناً كان أو مثمناً قدرة لبائع ومشتري عليه؛ أي تسليمه وتسلمه ومنه الحمام في برجه وإن لم يعلم عدده لعدم إمكانه عادة ويمنع شراؤه وهو طائر (إلا كما غصب) أي فلا يصح بيع شيء مغصوب إلا من غاصبه إذا كان الغاصب ما لا تمضي عليه الأحكام أقر به أم لا اتفاقاً أو تأخذه الأحكام وأنكر له الغصب وعليه بينة فيمنع على المشهور لأن بيع ما فيه خصومة وهو غرور.

(وآبق ذهب)؛ أي رقيق هارب من مالكة لم يعلم موضعه أو علم موضعه وكان عند من لا يتسیر خلاصه منه، ولا يصح بيع إبل أهملت؛ أي تركت في المرعى إلى أن توحشت وصارت صعباً لا يقدر عليها إلا بعسر ولعدم معرفة ما هي عليه وعلل في السماع المنع بالغرر في أخذها.

قوله: (عدم حرمة ولو بالبعض)؛ أي وعدم حرمة تملكه فلا يصح بيع ما حرم تملكه كخمر وخنزير وإنا نقد هذا إذا كانت الحرمة لجميعة، بل ولو بالبعض معناه أن الصفقة إذا جمعت حلالاً وحراماً بطل كلها، وقد استوفى صاحب إيضاح المسالك ما فيه الخلاف في ترجمة العقد هل يتعدد المعقود عليه أم لا؟

ومن شرط المعقود عليه أيضاً عدم جهل من العاقدين أو أحدهما من مثنون أو ثمن فلا يصح بيع شيء مجهول جملة أو تفصيلاً.

قوله: (ولو كعبيدي رجلين)؛ أي كبيع عبدي رجلين بكذا ثمن معلوم مشترك بينهما في مقابلة العبيدين من غير بيان ما لكل عبد من الثمن المقابل لهما فجملته معلومة وتفصيله مجهول، ولا مفهوم لعبيدين كذا في أي شيئين كشتين أو جملين أو فرسين أو ما أشبه ذلك أما لَوْ سَمَّيَا لكل واحد ثمناً جاز.

(أو قبل سلخ رطل كالشاة خذا) أو رطل من شاة؛ أي ولا يجوز شراء رطل مثلاً من لحم شاة قبل تذكيته أو قبل سلخها للجهل بصفة اللحم إلا أن يكون المشتري هو بائع الشاة، قال في المدونة: ولا يجوز بيع لحم شاة حية أو مذبوحة أو لحم بغير قبل الذبح والسلخ كل رطل بكذا من حاضر ولا مسافر، وفي ابن يونس: قال ابن المواز في القوم ينزلون بعض المنازل فيريدون شراء اللحم منهم فيمتنعون من الذبح حتى يقاطعونهم على البيع خيفة ألا يشتروا منهم بعد الذبح قال: لا ينبغي ذلك.

- قال الشيخ محمد بن العالم الزجاجي: وهذا مما يقع الناس فيه كثيراً والحمد لله على خلاف أشهب فيه فإنه قال: أكرهه فإن حبسها وعرفها وشرع في الذبح جاز وإن كان يوم أو يومين فسخته حكاها ابن شعبان عنه.

(وجاز مد بكذا أو كل مد... إلخ)؛ أي وجاز بيع قدر معلوم كمُد من دقيق حنطة قبل طحنها إن لم يختلف وصفه؛ فإن اختلف فلا يجوز إلا بشرط خيار المشتري، وجاز بيع مدّ مثلاً أو أكثر من صبرة معلومة جملة ما فيها من الأمداد أو مجهولتها والمشتري عدد معلوم من أمدادها أو كل مد؛ أي جاز

بيع كل مد في درهم مثلاً من صبرة والمشتري جميعها إن علمت جملة ما فيها من الأمداد، بل وإن جهلت جملة أمدادها لأنه يغتفر جهل الجملة إذا علم التفصيل.

(والشاة واستثناء أرطال دوين)؛ أي دون الثلث كأربعة أرطال؛ فإن بيعت بعد سلخها جاز استثناء قدر الثلث فقط، قال الحطاب: التحديد بأربعة هو الذي في أكثر الروايات ولا يأخذكم غيرها عوضاً عنها على الأصح عند ابن الحاجب، (بسفر فقط ويستثنى الجلود)؛ أي وجاز بيع حيوان واستثناء جلد وساقط منه؛ أي رأسه وأكارعه لا كرشه وكبده فإنهما من اللحم فيجوز عليهما حكمه وهو الجواز فيما دون الثلث إن استثنى منه أرطالاً، والمنع إن استثنى البطن كله أو جزءاً معيناً منه، لقول المدونة: لا يجوز أن يستثنى الفخذ أو البطن أو الكبد، قوله بسفر فقط ظاهره أنه قيد في الجلد والساقط ويؤيده قول المدونة، وأما استثناء الجلد والرأس فقط أجازته مالك في السفر إذا لا ثمن له هناك وكرهه في الحضر. (وجاز جزء دون)؛ أي وجاز بيع شيء واستثناء جزء شائع منه كربعه أو ثلثه أو نصفه من دون قيد بكونه ثلثاً أو في السفر وحينئذ يصير البائع شريكاً للمشتري. قال في العاصمية:

وبيع ما كالشاة واستثناء	ثلثه فيه الجواز جائي
أو قدر رطلين معاً من شاة	ويجبر الأبى على الزكاة
وليس يعطى فيه للتصحيح	من غيره لحمأ على الصحيح
والخلف في الجلد وفي الرأس صدر	مشهورها الجواز في حال السفر
وفي الضمان إن تَقَّاني أو سلب	ثالثها في الجلد والرأس يجب

- وتضمنت الآيات التسعة من (14) إلى (22) قول الأصل:

«وجزاف إن ريء ولم يكثر جداً وجهلاه وحزرا واستوت أرضه ولم يعد بلا مشقة ولم تقصده إفراده إلا أن يقل ثمنه لا غير مرثي وإن مل ظرف ولو ثانياً بعد تفرغته إلا في كسلة تين وعصافير حية بقفص وحمام برج وثياب ونقد إن سك والتعامل بالعدد وإلا جاز؛ فإن علم أحدهما بعلم الآخر بقدره خير وإن علمه أو لا فسد كالمغنية وجزاف حب مع كيل منه أو أرض، وجزاف أرض مع



مكيه لا مع حب، ويجوز جزافان ومكيلان وجزاف مع عرض وجزافان على كيل إن اتحد الكيل والصفة ولا يضاف لجزاف على كيل غيره مطلقاً.

- ثم شرع يتكلم على بيع الجزاف فقال:

(وجاز إن ريء جزاف) يعنى المرثي جزافاً، والجزاف بتثليث الجيم - لفظ فارسي معرّب: وهو بيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عد، وفي حدود ابن عرفة قال: بيع ما يمكن علم قدره دونه، وقال في تعريف شرطه جهل العاقدين قدر كيل المبيع أو وزنه أو عدده والأصل فيه المنع لكن رخص فيه للضرورة بشروط تجعل الغرر فيه يسيراً وهذه شروطه السبعة:

أولاً: أن يكون مرثياً حال العقد أو قبله واستمر على حاله، لا إن لم ير فلا يجوز بيعه جزافاً إن كان غير المرثي ملء ظرف فارغ من قمح ونحوه، إلا في نحو قربة ماء وسلّة زبيب ونحوهما مما جرى العرف بأن ضمانه من بائعه إذا انشق قبل تفرغته فيجوز شراء مثله فارغاً وملؤه ثانياً بعد تفرغته؛ لأن القربة ونحوها بمنزلة المكيال المعلوم.

ثانياً: أن لا يكثر جداً بحيث لا يمكن حزره، وأما إن كثر لا جد أو أمكن حزره فيجوز.

قوله: (إذا ما جهلاه).

ثالثاً: أن يكون مجهولاً من قبل البائع والمشتري حيث جهلا معاً قدر كيله إن كان مكيلاً أو وزنه إن كان موزوناً أو عدّه إن كان معدوداً.

رابعاً: وحزر أن يحزراه العاقدان البيع؛ أي عرفا قدره بالحزر؛ أي الظن وكانا معتادين للحزر وحزرا بالفعل فلا بد من الأمرين وإلا وگلا من يحزر لهما.

(واستوت أرضه).

خامساً: أن تكون أرضه مستوية سواء أكان صبرة أو زرعاً قائماً أو تمرّاً على رؤوس الأشجار؛ فإن لم تستو الأرض فسد وكذلك إذا لم يكن الزرع أو الثمر في رؤوس أصله كالقول والذرة البيضاء فلا يجوز بيعه جزافاً إكمان حزره.

سادساً: أن يكون في عده مشقه فإن سهل عده لم يجز بيعه جزافاً إن كان معدوداً، أما المكيل والموزون فيجوز بيعهما جزافاً ولو سهل كيلهما ووزنهما .

سابعاً: أن لا تقصد أفراده - وهو معنى قوله (عن قصد الأفراد خلافاً) قصدت أفراده؛ أي أجاده كالثياب والدواب لم يجز ما لم يقل ثمن الأحاد وهو معنى قوله: (إلا إذا ثمنها قل كبيض كذاك كالرمان) والتفاح (والبطيخ) فيجوز بيعها جزافاً .

قوله: (وإن يعلم قدره أحد ذين... إلخ) هذا مفهوم قوله إذا ما جهلاه فإن علمه أحدهما؛ أي قدر ما بيع جزافاً وعلم الآخر بعلمه وقت العقد فسد البيع لتعاقدتهما على الغرر والخطر. وإن لم يعلم أحدهما بعلم الآخر إلا بعد العقد خير الجاهل منهما لأن صاحبه دلس له، قال مالك في الموطأ: ومن صبر صبرة طعام وقد علم كيلها ثم باعها جزافاً وكتم المشتري كيلها فإن ذلك لا يصلح؛ فإن أحب المشتري أن يرد ذلك الطعام على البائع رده بما كتمه كيله وغره. وكذلك كل ما علم البائع كيله وعدده من الطعام وغيره ثم باعه جزافاً ولم يعلم المشتري ذلك فإن المشتري إن أحب أن يرد ذلك على البائع رده ولم يزل أهل العلم ينهون عن ذلك. اهـ.

- قال الباجي: وقوله: (ولم يزل أهل العلم ينهون عن ذلك) يريد عن كتمان علمه لما فيه من التدليس بما يوجب الخيار للبائع، ولو أعلمه أنه قد علم بذلك لما جاز أن يبيعه منه جزافاً. اهـ.

قوله: (لا غير مرثي جزافاً وإن كمل ظرف بعد... إلخ)؛ أي لا يجوز بيع غير مرثي جزافاً إلا الخل فإنه يفسده الفتح فيجوز بيعه جزافاً بلا رؤية وإن كان ملء ظرف؛ أي وعاء كغرارة إن كان فارغاً، بل ولو كان ملاًن وباع ما فيه مع ملئه ثانياً بعد تفريغه فلا يجوز لعدم رؤية ملئه ثانياً حين بيعها معاً وليس الظرف مكيالاً معتاداً وإلا لم يكن جزافاً .

قوله: (كالمغنية)؛ أي كبيع الأمة المغنية بشرط كونها مغنية لاستزادة ثمنها فهو فاسد ولا يجوز بيع (جزاف الحب مع منه مكال)؛ أي مع مكيل منه؛ أي الحب كأردب لخروج أحدهما عن أصله. (وإن جزافاً أو مكيالان حلال)؛

أي يجوز أن يباع جزافان صفقة واحدة سواء كان أصلهما أن يباعا جزافاً أو كيلاً أو أحدهما كيلاً والآخر جزافاً؛ لأنهما في معنى جزاف واحد ويجوز أن يباع مكيلان كذلك صفقة واحدة ويجوز أن يباع جزاف سواء كان أصله أن يباع جزافاً كقطعة أرض أو كيلاً كصبرة حب مع عرض لا يباع كيلاً ولا وزناً كدقيق وحيوان، ويجوز أن يباع جزافان صفقة واحدة على كيل إن اتحد الكيل؛ أي ثمنه كبيع صبرتي قمح كل أردب من كل منهما بدينار واتحدت الصفة للجزافين المبيعين على كل لأنهما في معنى صبرة واحدة وجزاف واحد، واحترز باتحاد الكيل من اختلافه كصبرتي قمح إحداهما ثلاثة أرباب والأخرى أربعة به فيمنع.

قوله: (ولا يضاف لجزاف بالكيل)؛ أي ولا يضاف على جزاف بيع على كيل كصبرة قمح كل أردب منها بدرهم (غير)؛ أي الجزاف كسلعة كذا بدون تسمية ثمن لها وثمنها من جملة ما اشترى به المكيل لجهل ما يخصها منه.

قوله: (كان جنساً أو مناف) من غير تقييد السلعة بكونها من غير جنس الجزاف.

- وتضمنت الأبيات الستة من (23) إلى (28) قول الأصل:

«وجاز برؤية بعض المثلي والصوان وعلى البرنامج ومن الأعمى وبرؤية لا يتغير بعدها وحلف مدع لبيع برنامج أن موافقته للمكتوب وعدم دفع رديء أو ناقص وبقاء الصفة إن شك وغائب ولو بلا وصف على خياره بالرؤية أو على يوم أو وصفه غير بائعه إن لم يبعد كخراسان من إفريقية ولم تمكن رؤيته بلا مشقة والنقد فيه ومع الشرط في العقار وضمنه المشتري وفي غيره إن قرب كاليومين وضمنه بائع إلا لشرط أو منازعة وقبضه على المشتري.

قوله: (وجاز بالرؤية للصوان) وجاز البيع الذي علم وصف مبيعه برؤية بعض مبيع المثل وهو الذي يكال كقمح أو بوزن كقطن أو بعدد كبيض، وأما المقوم فلا يكفي في جواز بيعه رؤية بعضه، وقال ابن عبد السلام: ظاهر الروايات مشاركة المقوم المثلي وجاز البيع برؤية بعض الصوان - بكسر الصاد - هو ما يصون الشيء كقشر رمان وبيض ويطبخ وجوز ولوز وبنقد وإن لم يكسر شيء ليرى ما بداخله، وجاز بيع عرض أو طعام في عدل - بكسر العين - مع

الاعتماد في معرفتها على رؤية أو سماع ما كتب في برنامج - بفتح الموحدة وسكون الراء -: اسم جنس أعجمي معناه الدفتر.

وقوله: (بعض المثلي) تقدم الكلام عليه - وهذا معنى قول الأصل السابق بـ «وجاز برؤية بعض المثلي والصوان وعلى البرنامج». ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وجاز مع رؤية بعض فاعلم      البيع للمثلي شرعاً فافهم  
وجوزوا البيع على البرنامج      وهي كتابة على العدل تجى  
أي دفتر كتب فيه كل ما      في العدل من صفة أثواب ندى  
لأن في الحل مشقة على      من باع من تلويث ثياب جلى  
بيع الصّوان جائز وهو غلاف      كاللوز فهو جائز بلا خلاف

قوله كرؤية ما بعدها تغيراً وجاز البيع والشراء المعتمد في معرفة مبيعه برؤية سابقة وقت العقد لا يتغير المبيع بعدها إلى حين العقد عادة؛ فإن كان يتغير بعدها - عادة فلا يجوز على البت ويجوز على شرط خيار الرؤية.

قوله: (أو غائب بلا وصف جرى على خيار رؤية)؛ أي وجاز بيع معين غائب عن محل العقد معروف بوصف، بل ولو بلا وصف لنوعه أو جزئه على شرط خيار؛ أي المشتري في الإمضاء والرد بالرؤية للمبيع لا إن وقع البيع على اللزوم أو السكون فيفسد للجهل بالمبيع، وهناك من يقول: إن الغائب لا يباع إلا على صفة ورؤية متقدمة، قال في المقدمات: وهو الصحيح، وفي كتاب الغرر من المدونة وهو قولها في بيع الدُّور والأرضين الغائبة: لا تباع إلا بصفة أو رؤية متقدمة دليل له.

قوله: (أو وصف غير بائعه مع انتفا بعد كثير)؛ أي وجاز بيع غائب بالصفة ولو وصفه غير بائعه بأن وصفه بائعه وفيه رد على من قال: لا يجوز بيع غائب بوصف بائعه لأنه قد يتجاوز في صفاته لتفتيق وتحسين سلعته، وقوله (مع انتفا بعد كثير)؛ أي إن لم يبعد الغائب المبيع بتاً بصِفَةٍ أو رؤية متقدمة فإن بُعِدَ فلا يجوز أما المبيع بالصفة أو الرؤية المتقدمة على الخيار بالرؤية أو بدونها؛ أي الصفة والرؤية فكذلك؛ أي على الخيار فيجوز ولو بَعُدَ فتحصل

أن مبيع برؤية متقدمة فيشترط فيه أن لا يتغير بعدها وأن لا يبعد وما يبيع بصفة يشترط فيه أن لا يبعد وأن المبيع على الخيار لا يشترط فيه قرب ولا عدم تغير.

قوله: (ما أمكنت رؤيته بلا مشق)؛ أي وإن لم تمكن رؤيته؛ أي المبيع بالصفة باللزوم بلا مشق؛ أي مشقة بأن أمكنت بمشقة كالغائب على البلد، ومفهومه أنها إن أمكنت بلا مشقة فإن كان حاضراً في محلّ البيع فلا يجوز بيعه بالصفة. وإن غاب عنه جاز بيعه بها ولو كان حاضراً بالبلد على المشهور، وجاز النقد مع الشرط من البائع على المشتري، وجاز النقد بشرط من البائع (بكالعقار) على اللزوم بوصف غير بائعه. وإن بعد لأنه لا يسرع تغيره بخلاف غيره، وأما بوصف بائعه فلا يجوز النقد فيه بشرط ويجوز تطوعاً (كسواها)؛ أي العقار (إن قرب) محله كاليومين ذهاباً، ويبيع على اللزوم برؤية متقدمة أو بوصف غير بائعه ولم يكن فيه حق توفية ((والضمان ممن باع دبت)) وضمنه؛ أي غير العقار المبيع غائباً بشرط العقد أم لا ممن باع؛ أي من البائع (إلا لشرط)؛ أي ضمانه على مشتريه فلا يضمنه البائع ونزاع؛ أي منازعة من المشتري للبائع في أن العقد صادف المبيع غائباً، باقياً أو هالكاً، سالماً أو معيباً فزمانه حينئذٍ من بائعه؛ لأن الأصل انتفاء ضمانه عن المشتري فلا ينتقل إليه إلا بأمر محقق.

قوله: (ولزم الشاري قبض منه)؛ أي وقبضه على المشتري، وشرطه على بائعه مع كون ضمانه منه يفسد بيعه ومصيبته إن هلك قبل وصوله من بائعه، وإن شرط أن ضمانه من حين الإتيان به من مشتريه فجائز، ويكون بيعاً وإجارة فإن هلك قبل خروجه به من موضع بيع فيه أو في الطريق حط على المشتري من الثمن بقدر الإجارة. اهـ. [من الخطاب].

- ولما أنهى الكلام مما هو مقصود له من أركان البيع وشروطه وموانعه العامة شرع في الكلام على موانع مختصة ببعض أنواعه كالربا فقال:

• وتضمنت الآيات من (29) إلى (46) قول الأصل:

«وحرّم في نقد وطعام ربا فضل ونساء لا دينار أو درهم أو غيره بمثلهما ومؤخر ولو قريباً أو غلبة أو عقد ووكل في القبض أو غاب نقد أحدهما أو

بمواعدة أو بدين إن تأجل وإن من أحدهما أو غاب رهن أو وديعة ولو سُك كمتأجر وعارية ومغصوب إن صبغ إلا أن يذهب فيضمن قيمته فكالدين وبتصديق فيه كمبادلة ربويين ومقرض ومبيع لأجل، ورأس مال سلم ومعجل قبل أجله وبيع وصرف إلا أن يكون الجميع ديناراً أو يجتمعاً فيه وسلعة بدينار إلا درهمين إن تأجل الجميع أو أحد النقدين بخلاف تأجيلهما أو تعجيل الجميع» .

- إلى أن قال :

«وصائع يُعطى الزينة والأجرة كزيتون وأجرته لمعصرة بخلاف يثر يعطيه . المسافر وأجرته دار الضرب ليأخذ زنته وبخلاف درهم بنصف وفلوس أو غيره في بيع وسكة واتحدت وعرف الوزن وانتقد الجميع» .

- إلى أن قال :

«وجاز مبادلة القليل المعدود دون سبعة بأوزن منها بسدس سدس والأجود أنقص أو أجود سكة ممتنع وإلا جاز ومراطلة عين بمثله بصنجة أو كفتين ولو لم يوزنا على الأرجح . . .» .

قوله : (وبالطعام وينقد لا يحل) والمعنى أن الطعام والنقد لا يحل فيهما نساء؛ أي ربا نساء بالمد والهمز وهو التأخير (أو فضل) ولا يدخلان في غيرهما من حيوان وعروض وغير ذلك . وكالأمة فيه كالترجمة لما بعده إذ ليس فيه بيان ما يدخلان فيه معلوماً أو ما يدخل فيه ربا النساء خاصة أنكالاً على ما بينه فيه بعد . وقد بين ذلك ابن الحاجب فقال : ويحرم الفضل والنساء فيما يتحدد جنسه من النقود ومن المطعومات الربوية فلا بد من المماثلة والمناجزة ويحرم النساء خاصة فيما يختلف؛ أي جنسه من النقود، وفي المطعومات كلها فلا يجوز طعام بطعام إلى أجل سواء كانا ربويين أم لا ، وأراد بالنقود الذهب والفضة على؛ أي صفة كانا مسكوكين أو مصوغين أو لا ، قال علي الأجهوري :

ربا نساء في النقد حرم ومثله طعام وإن جنسهما قد تعددا

وخص ربا فضل بنقد ومثله طعام ربا إن جنس كل توحد

(وحظّل) أي منع (دينارهم ودرهم)؛ أي لا يجوز أن يباع دينار ودرهم

بدينار ودرهم لعدم تحقق المماثلة باحتمال رغبة أحدهما في دينار الآخر فيقبله بديناره وبعض درهمه ويصير باقي درهمه في مقابلة درهم الآخر والشك في التماثل كتحقق التفاضل والفضل المتوهم كالفضل المحقق (أو غير قل بالمثل) أو أن يباع غيره؛ أي غير المذكور من الدينار والدرهم كشاة ودينار أو درهم (بالمثل)؛ أي بمثله؛ أي دينار ودرهم بالنسبة للمثال الأول وشاة ودينار أو درهم بالنسبة للمثال الثاني (كالتأخير مطلقاً نقل) وحرّم صرف مؤخر إن كان التأخير طويلاً بل ولو كان التأخير منهما أو من أحدهما قريباً مع فرقة بدن، وأما التأخير اليسير بدون فرقة بدن ففيه قولان: مذهب المدونة: كراهته، ومذهب الموازية والعتبية: جوازه.

قوله: (أو بغالب) أو كان التأخير بغالب كسيل أو نار أو عدوّ بينهما (أو عقد) شخص الصرف، ووكّل غيره في القبض فيبطل لأنه مظنة التأخير، إلا أن يقبض الوكيل بحضرة موكله فيجوز على الراجح وقد شهر في الشامل منعه (أو غاب نقد)؛ أي وحرّم صرف مؤخر إن غاب العوضان بل ولو غاب نقد دنائير أو دراهم (واحد)؛ أي أحدهما المتصارفين (وطال) زمن غيبته فيفسد الصرف، وعطف على نقد أحدهما فقال: (أو غاب (نقداهما) معاً وإن لم يطل وهو الصرف عن الذمة، ونصها في التهذيب وإن اشترت من رجل عشرين (20) درهماً بدينار فاستقرضت أنت ديناراً من رجل إلى جانبك واستقرض هو الدراهم من رجل إلى جانبه فدفعت إليه الدينار وقبضت الدراهم فلا خير فيه؛ لأن تسلفهما معاً مظنة الطول فلا يجوز وإن لم يطل لأن التعليل بالمظان لا يختلف الحكم فيه عند تخلف العلة [قاله في التوضيح].

(أو بالمواعدة) منهما بالصرف؛ أي جعلها عقداً كاذباً بنا إلى السوق بدراهمك فإن كانت جيداً أخذتها منك كل عشرة (10) بدينار فتحرم المواعدة المذكورة، وشهره ابن الحاجب ابن عبد السلام. وقال ابن رشد: وهو ظاهر المدونة، وشهر المازري الكراهة، ونسبها للخمي لمالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وصدّر به في المقدمات ونسبه لابن القاسم وأجاز ابن شاهين وابن يونس فيه التعريض.

(أو مؤجل الدين)؛ أي ولو حصل التأخير بصرف دين لدين إن تأجل

الدينان عليهما بأن كان لأحدهما على الآخر دنانير مؤجلة وللآخر عليه دراهم كذلك سواء اتفق الأجلان أو اختلفا وتصارفا قبل حلولهما بأن أسقط كل منهما ماله على الآخر في نظير إسقاط الآخر ماله عليه (وإن من واحد)؛ أي وإن تأجل من واحد منهما وحل الآخر لأن الحق في أجل دين العين للمدين وحده سواء كان من بيع أو من قرض فليس لربه أخذه قبل أجله بغير رضا؛ المدين فإن تأجلا فقد اشترى كل منهما ما عليه على أن لا يستحقه حتى يحل أجله فيقتضيه من نفسه فقد تأخر قبض كل منهما ما اشتراه بالصرف عن عقده بمدة الأجل طالت أو قصرت وإن تأجل من أحدهما فقد اشترى المدين المؤجل ما هو عليه على أن لا يستحق قبضه إلا بعد مُضيَّ أجله فيقتضيه من نفسه فقد تأخر قبضه عن صرفه بمدة الأجل (أو غاب رهن) أو كان التأخير بصرف مرتهن من رهن رهنأ بعد وفاء الدين أو مودع - بالفتح - من مودع - بالكسر - وديعة وغاب رهن مصروف أو وديعة مصروفة عن مجلس الصرف فيحرم لتأخير القبض على العقد لأن حيازة المرتهن والمودع - بالفتح - حيازة أمانة وضمنان لرهن والوديعة من الرهن والمودع - بالكسر - أصالة ولا ينقل ضمانها إلا بقبضهما. بقي على الناظم ما أشار له في الأصل بقوله: ولو سك كمستأجر وعارية ومغصوب إن صيغ إلا أن يذهب فيضمن قيمته فكالدين». ولقد أشار لهذا الشيخ خليفة بن حسن بقوله:

أو غاب رهن أو وديعة منع	عن مجلس ولو بمسكوك وقع
كالحكم في مستأجر وعارية	كلتاها من الجواز نائية
كذا بمغصوب مصوغ إن يغب	إلا إذا بتلف منه ذهب
فيضمن القيمة فالصرف يحل	كالصرف في الدين إذا حل الأجل

قوله: (ولو سك) يعطي أن الخلاف فيه دون المصوغ وليس كذلك بل الخلاف في الجميع كما ذكره في التوضيح، ومفهوم غاب أنه لو حضر الرهن أو الوديعة في مجلس العقد جاز صرفها وهو كذلك؛ فإن تلف الرهن وجبت فيه القيمة جاز صرفها، وكذلك لو تسلف الوديعة أو تعدي عليها وسكت عن ذلك لوضوحه لأنه داخل حيثئذ في صرف الدين الآتي له قريباً.

قوله: (كمستأجر وعارية)؛ أي من الحلبي فلا يجوز صرفهما غائبين عن



مجلس الصرف، وإنما يجوز صرفهما إن حضرا فيه وأدخل الكاف عليهما لعدم تأتي المسكوك فيهما؛ فإن إعارة النقود فرض وإجارة المسكوك ممتنعة ويفيد بالتشبيه إلحاق المستأجر بالوديعة بجامع الأمانة وإلحاق العارية بالرهن في ضمان ما يغاب عليه ومغصوب إن صيغ فيمتنع صرفه غائباً عن مجلس الصرف، ومفهوم إن صيغ أنه إن كان مسكوكاً جاز صرفه ولو كان غائباً وهو كذلك على المشهور وعند ابن الحاجب وغيره، وفي معنى المسكوك ما لا يعرف بعينه مثل المكسور والتبر [قاله في التوضيح] إلا أن يذهب؛ أي بتلف أو بتعييب يوجب الخيار ويختار ربه تضمين الغاصب فيضمن قيمته فكالدين؛ أي فيجوز صرف القيمة حينئذ كأنها كالدين وصرف الدين الحال المذهب. جوازه الحطاب وما ذكره من لزوم القيمة إذا تلف الحلبي المصوغ، قال في التوضيح: هو المشهور لأن المثلي إذا دخلته صنعة صار من المقومات، ومقابله يقول: يلزمه مثله، وعليه فتصح المصارفة على وزنه.

ثم قال: (ويحرم التصديق)؛ أي وحرم التصديق في ستة مسائل وهي: (فيما بين عين من عدد أو وزن) من أحد المتصارفين لأنه قد يختبره قبل تفرقهما فيجده ناقصاً أو رديئاً فيرجع فيؤدي إلى صرف المؤخر والمراد بالتين والزين الجيد والردء. وشبه في التصديق فقال: (كبدل كل ربويين) كمبادلة شخصين بشيئين ربويين نقدين كدينار بمثلها أو دراهم بمثلها أو طعامين متحدي الجنس، قال ابن رشد فإن وقع الصرف أو مبادلة الربويين بتصديق فلا يفسخ للاختلاف فيه، وقال ابن يونس: ولا يجوز التصديق في الصرف ولا في بدل الطعامين، فلا يجوز أن يصارفه سوارين على أن يصدقه في وزنهما، وينقض البيع وإن افترقا ووجدهما كذلك فلا بد أن ينقض فلو وزنهما قبل التفرق فوجد ناقصاً فرضيه أو زيادة فتركها الآخر كذلك جائز.

قوله: (وكل مقرض) - بضم الميم - سواء كان طعاماً أو نقداً أو غيرهما فيحرم التصديق لاحتمال وجود نقص فيغترفه أو عيباً كذلك فيغترفه لحاجته أو عوضاً عن معروف التسليف فيلزم السلف بزيادة (أو كان مبيعاً لأجل) معلوم طعاماً كان أو غيره فيحرم التصديق فيه لثلا يجد ناقصاً فيغترفه لتأجيل الثمن فيؤدي لأكل المال الباطل وككل (رأس)؛ أي أصل (مال سلم)؛ أي مسلم

فيهن فيحرم التصديق فيه لثلا يجد نقصاً فيغتفره لتأجيل المسلم فيه فيلزم أكل المال بالباطل (وكل ما عجل قبل أجله) فيحرم التصديق فيه لثلا يجد نقصاً فيغتفره فيصير سلفاً جرّ نفعاً؛ لأن المعجل - بكسر الجيم - مسلف وحرّم أن يجمع بين بيع وصرّف في عقد واحد كبيع ثوب ودينار بعشرين (20) درهماً وصرّف الدينار عشرة (10) دراهم لتنافي أحكامها لجواز الأجل والخيار والتصديق في البيع وامتناعها في الصرّف؛ فإن وقع فقيل: هو كالعقود الفاسدة فيفسخ ولو مع الفوات، وقيل من البيوعات المكروهة فيفسخ مع القيام لا مع الفوات، ابن رشد: وهو المذهب. واستثنى أهل المذهب من منع جمع البيع والصرّف صورتين:

**الأولى:** أشار لها الناظم بقوله: (إلا أن يكون بقدر دينار) واحد كأن يشتري بسلعة ودراهم أو يكون الجميع أكثر من دينار ويجمعها؛ أي البيع والصرّف فيه؛ أي الدينار كأن يشتري ثوباً وعشرة دراهم بدينارين وصرّف الدينار عشرون درهماً فيقابل الثوب دينار ونصف والدرهم نصف دينار فقد اجتمع البيع والصرّف في دينار، فهذه هي الصورة الثانية التي أشار لها الناظم بقوله: (بذا اجتماع ذين) وكان الأولى أن يقول بقدر دينار أو اجتماع ذين يطابق قول الأصل إلا أن يكون الجميع ديناراً أو يجمعها فيه.

(وامنع كسلعة بدينار خلا درهم) أو درهمين؛ أي وحرّم سلعة؛ أي بيعها بدينار خلا درهم أو درهمين (إن تأجل الكل)؛ أي تأخر عن العقد الكل؛ أي جمع الدينار من المشتري والسلعة والدرهمان من البائع أو تعجل الدينار والدرهم وتأجلت السلعة لأنه بيع أو صرّف تأخر عوضه في الأولى وبعضهما في الثانية أو تعجلت (سلعة) وأحد النقدين وتأجل أحد النقدين أو بعضه (لا إن أجل)؛ أي النقدان؛ أي بخلاف تأجيلهما بأجل واحد وتعجيل السلعة فهو جائز لدلالته على قصد البيع وتبعية الصرّف مع يسارته فإن اختلف أجلهما منع.

**قوله:** (أو الجميع عجلاً)؛ أي وبخلاف تعجيل الجميع فيجوز بالأولى من تعجيل السلعة وحدها، قال الحطاب: هذه المسألة من مسائل اجتماع البيع والصرّف وخصها بالذكر لأنهم جوزوا فيها ما لم يجوزوه في غيرها من مسائله لأنهم أجازوا فيها تعجيل السلعة مع تأجيل النقدين، وبقي على الناظم من

كلام الأصل: كدارهم من دنانير بالمقاصّة ولم يفضل شيء وفي الدرهمين كذلك في أكثر كالبيع والصرف؛ أي كاستثناء دراهم من دنانير بشرط المقاصّة؛ أي كلما يجتمع من الدراهم المستثناة صرف دينار أسقط له دينار، والحال أنه لم يفضل شيء من الدراهم بعد المقاصّة فيجوز ذلك ك شراء عشر سلع كل سلعة بدينار إلا درهماً أو درهمين وصرف الدينار عشرة دراهم، وشرط المقاصّة فكأنهما دخلا على أن ثمنها تسعة أو ثمانية دنانير فيجوز نقداً وإلى أجل لتمحض البيع بالدنانير وانتفاء الصرف والحكم في فضل الدرهم والدرهمين بعد المقاصّة ك شراء عشر سلع كل سلعة بدينار إلا درهماً وعُشراً أو خمس درهم فمجموع الدراهم المستثناة أحد عشر أو إثنا عشر يسقط بالمقاصّة عشرة في نظير إسقاط دينار ويبقى درهم أو درهمان كحكم ذلك المتقدم من شراء سلعة بدينار إلا درهمين من أنه إن تعجل الجميع أو السلعة جاز وإلا منع والحكم في فضل أكثر من درهمين بعد المقاصّة بأن كان المستثنى من كل دينار في المثال السابق درهماً ونصفاً فمجموع الدراهم المستثناة خمسة عشر تسقط عشرة بالمقاصّة وتبقى خمسة كحكم اجتماع البيع والصرف من الجواز إن اجتمعا في دينار بشرط تعجيل الجميع.

**(وحرّم إعطاء زنة والأجرة)؛ أي وحرّم صائغ؛ أي معاقده إعطاء؛ أي يعطي زنة من الدنانير والدراهم لحلى مصوغ عنده أو لسبيكة ذهباً أو فضة عنده يصوغها حلياً ويعطى الأجرة لصياغته وذلك صادق بصورتين؛ إحداهما: أن يشتري من صائغ سبيكة ذهب بوزنها دنانير أو سبيكة فضة بوزنها دارهم ويترك السبيكة عنده على أنه يصيغها له حلياً مثلاً ويزيده أجرة الصياغة وفي هذه ربا نساء وفضل، والثانية: أن يشتري منه حلياً مصوغاً عنده بوزنه ذهباً أو فضة يزيده الأجر، وفي هذه ربا الفضل فقط؛ فإن لم يزد الأجر جازت الثانية وامتنعت الأولى للنساء، فإن اشترى الذهب بفضه أو الفضة بذهب جازت الثانية ولو زاده الأجرة وامتنعت الأولى ولو لم يعطه أجرة للتأخير (كسمس)؛ أي كدفع سمس أو زيتون أو بزر كتان وقرطم وحب فجل وقصب وهذا معنى قوله: (كإعطاء ذي معصره)؛ أي لذي معصرة ويأخذ صاحب الحب من المعصرة قدر ما يخرج منه من الزيت بالتحري إن لو عصر الآن فيمنع لعدم تحقق المماثلة في القدر ولا**

مفهوم لدفع الأجرة إلى المنع متحقق للعلة المذكورة وهي عدم تحقق المماثلة في القدر وأخرج من المنع فقال: (وجاز إعطاء التبر)؛ أي أجرة سكه لدار ضرب؛ أي أهله ليأخذ المسافر من أهل دار الضرب زنته؛ أي التبر مسكوكاً عاجلاً وإن كان فيه ربا الفضل لاحتياج المسافر للرحيل، وهذا معنى قول الأصل: «بخلاف تبر يعطيه المسافر وأجرته دار الضرب ليأخذ زنته والأظهر خلافه» أي والأظهر عند ابن رشد من الخلاف خلافه؛ أي الجواز وخلاف الجواز هو المنع، ثم شبه في الجواز قوله: (كدرهم) شرعي وما يروج رواجه زاد وصفه عنه أو نقص بصفة؛ أي الدرهم هذا مما أجزى للضرورة إليه وهو الرد في الدرهم وصورته أن يعطي درهماً ويأخذ بنصفه فلوساً أو طعاماً أو غير ذلك وبباقيه فضة والأصل فيه المنع؛ لأن فيه بيع فضة بفضة ومع أحدهما سلعة، ولجوازه شروط سبعة أو ثمانية: أن يكون المردود النصف فدون ويكون ذلك في درهم واحد فلا يجوز في أكثر منه ولا في دينار إلا أن يكون الدينار مشتركاً؛ فإن ابن عبد السلام أفتى بجواز الرد فيه وأخذه من قول المدونة، في الحلبي: لا بأس ببيع شريك في حلبي حصته فيه لشريكه بوزن نصفه وكذا نقرة بينهما قال: وهو أحروي لأن قطع الحلبي جائز بخلاف الدينار وبه أفتى ابن قَدَّاح ثم رجع إلى المنع لما بلغه عن من كان في طبقة شيوخه بالجواز. قال أبو حفص بن العطار واللخمي ونصه على ما في الدر الثبير لابن هلال: ولو كان رجلان شريكين في دينار أو حلبي أو دراهم أو نقرة فباع أحدهما نصيبه من ذلك لشريكه بمثل وزنه جاز في الدينار والحلي وهو كالمراطلة، واختلف في النقرة فروي ابن القاسم عن مالك الجواز، وروى أشهب عنه المنع قال: ويجوز في الدراهم إذا وزنت بالحضرة وأعطى وزنها بتلك الصنجة وإن كان تقدم بصنجة لإمكان اختلاف الوزنين وهو معنى قول أشهب في الدراهم، وأجازه في العمليات في وزجه آخر وهو المتعارف فيه فقال:

والرد في الدينار إن دفع ما	جل وباقياً معاً دراهما
إذ غير مرئ يجوز حاضراً	رؤيته من الكمال طاهرا
والدين في الناجز في المشهور	يجوز إن حل بلا نكير

وقال في شرحها: هذا هو المعتمد في جواز الرد في الدينار، قال الشيخ

القصار ﷺ ما نصّه: المشتري بثلاث أواق يدفع مثقالاً؛ فإن أعطاه البائع ثلاث أواقي جاز له إذ له في ذمته ثلاث أواقي حالة وزاده مثلها وإن أعطاه البائع نصف مثقال لم يجز لأنه سلعة، وذهب بذهب وفهم من تمثيل الأصل بألف الفلوس مع النصف إنه لا يشترط أن يكون ذلك في بلد ليس فيه فلوس خلافاً لمن شرط ذلك وقوله: (في غير) بحذف الضمير تقدير: أو غيره، وهو يعود على الفلوس، وذكره لعوده على الجمع.

قوله: (سكاً وبالبيع)؛ أي ومن شروطه أن يكون في بيع وما في معناه من إجارة أو كراء بعد استيفاء العمل لا قبله، فلا يجوز في صدقة أو في هبة أو قرض كأن يدفع درهماً ويرجع إليه الآن نصفه فضة ويبقى النصف الباقي في ذمته.

ومن الشروط أن يكون الدرهم والنصف سكاً؛ أي مسكوكين وقوله: (والإتحاد عن) ومعنى الإتحاد فيها أن يقع التعامل بها وإن كان التعامل بأحدهما أكثر وعرف الوزن فيهما بأن يكون في الرواج هذا درهم وهذا نصفه، فمن شرط الرد معرفة الوزن وإلا كان بيع الفضة بالفضة جزافاً ولا خفاء في منعه وكل ذا انتقد؛ أي عجل الجميع الدرهم ومقابلة فلا يجوز مع تأخير شيء منها.

ثم إن الناظم انتقل إلى مكان آخر من هذا الباب ولم يتعرض لنظمها فقال: (وجاز إبدال القليل ذي العدد) إشارة إلى قول الأصل: «وجازت مبادلة القليل دون سبعة بأوزن منها بسدس سدس». أي وجازت مبادلة النقد المسكوك القليل؛ أي إبدال بعضه ببعض وهما من نوع واحد كدنانير بمثله عدداً ودراهم كذلك بشروط أفاد أولها بقوله القليل فلا تجوز في الكثير وأفاد ثانيها. بقوله: ذي العدد؛ أي المتعامل به عدداً وبين القليل بقوله (دون)؛ أي أقل من (سبعة) بأن يكون ستة وأقل منها بدون سبعة مسكوكة (أو وزناً)؛ أي زيادة في الوزن، واحتترز به من الزيادة في العدد فلا تجوز فالشرط أن يساوي عدد الناقص والوازن؛ فإن اختلف العدد منع، وعلى هذا اعتمد المازري وقال: أنه معروف المذهب، وأن أهل المذهب لم يذكروا غيره. وإن كان اللخمي نسب للمغيرة إجازة بدل دينارين من سكة واحدة، ولكن المازري لم

يرتض ذلك، ويشترط كون الأونية بالسدس سدس؛ أي أن تكون زيادة كل دينار أو درهم على مقابله سدساً أو أقل فلا تجوز بما زيادته أكبر من السدس كخمس فأغلاً.

قوله: (وتمنع هنا جودة الأنقص)؛ أي ومن شروط المبادلة غير المناجزة والنقد الأجود؛ أي الأحسن ذهبية أو فضية الأنقص وزناً ممتنع إبداله بنقد رديء ذهبية أو فضية كاملاً وزناً لانتفاء المعروف بدور أن الفضل من الجانبين، قال في الأصل: «والأجود أنقص أو أجود سكة ممتنع»؛ أي إبداله بنقد رديء سكة كامل الوزن لانتفاء المعروف وإلا؛ أي وإن لم يكن الأجود جوهرياً أو سكة أنقص وزناً بأن كان مساوياً للذنيء في الوزن أو أوزن منه جاز الإبدال بالمعروف لتمحض الفضل من جانب واحد، وجاز بدل عين بمثله بصنجنه أو كفة؛ أي وجاز مراطلة عين ذهب أو فضة. بمثله أم لا اتحد السكة أو اختلفت ويسواء كان التعامل بالعدد أو بالوزن بصنجنه توضع في إحدى الكفتين والذهب والفضة في الأخرى فإذا اعتدلا أزال الذهب أو الفضة ووضع ذهب الأخر أو فضته أو كفتين بوضع عين أحدهما في كفة وعين الآخر في الأخرى وهذه الصورة منصوصة للمتقدمين، ورجح المتأخرون ما تقدم لتحقيق المماثلة فيه، وتجوز المراطلة بالكفتين إن وزن النقدان قبل وضعهما في الكفتين بل ولو لم يوزنا؛ أي العينان قبل وضعهما في الكفتين على الأرجح عند ابن يونس من الخلاف، وقال كثير من العلماء: إذا كان الذهبان مسكوكين أو أحدهما فلا تجوز المراطلة بهما في كفتين إلا بعد المعرفة بوزن أحدهما لأنه من بيع المسكوك جزافاً وهو خطر لا يجوز.

• وتضمنت الآيات السبعة (7) من (47) إلى (53) قول الأصل:

«ومغشوش بمثله وبخالص، والأظهر خلافه لمن يكسره أو لا يغش به، وكره لمن لا يومن وفسخ ممن يغش إلا أن يفوت فهل يملكه أو يتصدق بالجميع أو الزائد على من لا يغش؟ أقوال. وقضاء قرض بمساوٍ وأفضل صفة وإن حل الأجل بأقل صفة وقدر إلا أزيد عدداً أو وزناً إلا كرجحان ميزان أو دار فضل من الجانبين وثمان المبيع من العين كذلك، وجاز بأكثر ودار الفضل بسكة وصياغة وجودة وإن بطلت فلوس فالمثل أو عدمت فالقيمة وقت اجتماع

الاستحقاق والعدم وتصدق بما غش ولو كثر إلا أن يكون اشترى كذلك إلا العالم لبيعه كبل الخمر بالنشاء وسبك ذهب جيد بردي ونفخ اللحم».

قوله: (وجاز مغشوش بمثله)؛ أي وجاز أن يباع نقد مغشوش كدنانير فيها فضة أو نحاس، أو دراهم فيها نحاس بمغشوش بمثله مراطلة أو مبادلة، قال الحطاب: ظاهره ولو لم يتساوى غشهما وهو ظاهر كلام ابن رشد، (وهل) يجوز بيع نقد مغشوش (بخالص) من الغش فيجوز على القول الراجح المأخوذ من كلام المدونة وغيرها، والأظهر عند ابن رشد من الخلاف خلافه؛ أي خلاف الجواز وهو منع بيع النقد المغشوش بالنقد الخالص من الغش وجعل صاحب الشامل الأول وهو المذهب فقال: وصحح منعه بخالص، والمذهب جوازه. قال الشيخ خليفة بن حسن ناظماً لما ذكره الأصل بتمامه فقال:

وبيع مغشوش بمثل جوزا	كذا بخالص لدى من أحرزا
هذا الذي قدمت وهو الأشهر	من جل منهم وسواه الأظهر
لمن نوى تكسيره أو لا يقع	غش به منه وغيره منع
لكن كراهة لمن لا يؤمن	وفسخه ممن يغش بين
إلا إذا فات فهل يملكه	أو كله صدقة يصرفه
أو بالذي زاد على من لا يغش	لذاك أقوال صحاح تنتقش

يعني أن شرط جواز بيع المغشوش مراطلة أو مبادلة أو غيرهما ولو بعرض أن يباع لمن نوى تكسيره أو لا يكسره ويبيعه بحاله لمن لا يغش به بأن يدخره لعاقبة، أو يبين غشه عند بيعه وغيره؛ أي غير من ذكر وهو من لا يكسره أو لا يبين عند البيع غشه منع بيعه له لكن كراهة لمن لا يؤمن؛ أي لكن يكره بيعه لمن لا يؤمن من غشه كالصيارفة وفسخ بيعه ممن يعلم أنه يغش بين إن كان قائماً وقد ر عليه فيجب فسخه إلا إذا فات المغشوش حقيقة بذهاب عينه أو حكماً بتعذر مشتريه وقوله: (فهل يملكه)؛ أي بملك ثمن المغشوش بائه؛ أي يستمر ملكه ولا ينزع فلا ينخلع عنه أو كله صدقة يصرفه أو يتصدق به بائه وجوباً لأن بيعه لم ينعقد، أو يتصدق بالزائد أو بالذي زاد على من لا يغش به، والباقي ندباً. في ذلك أقوال: أعدلها ثالثها وهو الذي رجحه علي الأجهوري ومن تبعه، والأقوال الثلاثة حكاه ابن رشد في البيان.

قوله: (وفي قضاء القرض حل)؛ أي وجاز قضاء قرض بمساوٍ وأفضل منه صفة حل أجله أم لا، ولا فرق في ذلك بين الطعام وغيره وقيل: لا يجوز في الطعام قبل حلوله؛ لأن الطعام تتغير أسواقه، وعزاه السنهوري للمدونة. وهذا كله فيما ليس فيه شرط أو وعد أو عادة وإلا فلا يجوز اتفاقاً. قال في الرسالة: «ومن رد في القرض أكثر عدداً في مجلس القضاء فقد اختلف في ذلك إذا لم يكن فيه شرط ولا وأي ولا عادة؛ فأجازه أشهب وكرهه ابن القاسم ولم يجزه.

قوله: (حل) بفتح الحاء وشد اللام؛ أي حضر وجاز بشيء أقل. قوله: (لا في العدد زيد)؛ أي لا يجوز قضاء قرض في شيء أزيد منه أو لو قل على المشهور لأنه سلف بزيادة وقد تقدم قول ابن القاسم في الرسالة، قال شارحها النفراوي: وكلام ابن القاسم هو المفتي به وعليه خليل حيث قال: لا أزيد عدداً أو وزناً إلا كرجحان ميزان على ميزان.

(وثن للمبيع من عين كذا) وثن الشيء المبيع المترتب في ذمة المشتري حال كونه من عين دنانير ودراهم قضاؤه كذلك؛ أي قضاء القرض في جوازه بأفضل صفة مطلقاً أو بأقل صفة وقدرًا إن حل الأجل (بل جاز بالإكثر مطلقاً خذا)؛ أي جاز قضاء ثمن المبيع العيني بأكثر عدداً أو وزناً مطلقاً حل الأجل أو لا لانتفاء علة منعه في منع القرض وهي سلف جرّ نفعاً، واحترز بقوله: (عين) عن العرض والطعام فيجوز قضاؤه بمساويه قدر أو صفة لا أزيد لحط الضمان وأزيدك ولا أقل لضع وتعجل.

وقول الناظم (وإن تبطل سلعة فالمثل طاع) المراد بالسلعة هنا الفلوس كما هو ظاهر الأصل وإن بطلت فلوس فالمثل أو عدمت فالقيمة وإن بطلت فلوس؛ أي النحاس المسكوك الذي يتعامل به وبطلانها ترك التعامل بها بعد ترتبها في ذمة شخص بقرض أو بيع ومثلها الدنانير والدرهم؛ فمن ابتاع بشيء منها أو اقترضه ثم بطل التعامل به لم يكن عليه غيره: إن وجد إلا بقيمته إن فقد.

قوله: (فالمثل طاع) لما بطل التعامل به على من ترتب في ذمته وأولى إن



تغيرت قيمتها مع استمرار التعامل بها . وفي المدونة: ومن أسلفته فلوساً فأخذت بها وهنا ففسدت الفلوس فليس لك عليه إلا مثل فلوسك ويأخذ رهنه وإن بعته سلعة بفلوس فإنما لك مثل هذه الفلوس يوم البيع ولا يلتفت لكسادهما .

قوله: (أو عدمت)؛ أي الفلوس أو الدنانير أو الدراهم بعد ترتبها في ذمة شخص ببيع أو قرض (فالقيمة) واجبة على من ترتبت عليه مما تجدد التعامل به معتبرة (يوم لاجتماع البيع واستحقاقها) يأخذها من هي في ذمته وذلك يوم حلول أجلها والعدم لها ولا يجتمعان إلا وقت المتأخر منهما فإن استحققت ثم عدمت فالتقويم يوم العدم وإن عدمت ثم استحققت قومت يوم استحقاقها - وإلى هذا أشار بقوله: (وذا للذي ما منهما كان تلخر بدا) فإن كان انقطاعها وفقدتها في أول الشهر وإنما حل أجلها في آخره فالمعتبر آخره، وبالعكس فإن حل الأجل في أوله وعدمت في آخره فقيمة آخره، ولو آخره أجلاً ثانياً وعدمت عند الأجل الأول فالقيمة عند الأجل الأول؛ لأن التأخير الثاني إنما كان بالقيمة وهذا كله مختار للحمي ونحوه لابن محرز وابن بشير وابن الحاجب، وقال ابن عبد السلام: هو أقرب للتحقيق وإلا فمختار ابن يونس والتونسي الاعتبار بقيمته يوم الحكم. اهـ.

(وبالذي غش تصدق ولو)؛ أي وتصدق وجوباً بما غش أدباً للغاش لثلاً يعود ولو كثر في قول مالك، ورد بلو على قول ابن القاسم لا يتصدق إلا بما كان يسيراً (ابن رشد)، وقول ابن القاسم أحسن لأن الصدقة بذلك من باب العقوبة بالأموال وهو أمر كان في أول الإسلام ثم نسخ وعادت العقوبة في الأبدان .

قوله: (إلا إن كذا اشترى رووا)؛ أي إلا أن يكون المغشوش اشترى كذلك؛ أي مغشوشاً فلا يتصدق به ولا ينزع منه، ولكن لا يمكن من بيعه إلا الشخص العالم بغشه يشتره لبيعه غاشاً به فيتصدق به عليه، ومفهوم لبيعه أنه إن اشتراه ليأكله أو يدخره فلا يتصدق به عليه . وحيث إن الناظم لم يتعرض لهذه الفقرة فقد نظمها الشيخ خليفة بن حسن فقال:

إلا إذا ابتاع لبيع وعلم بالغش فالاتفاق عنه منحتم

وهو معنى قول الأصل: «إلا العالم لبيعه».

ثم قال: (كسبك جيد بزود)؛ أي كسبك ذهب برد؛ أي برديء أو نحاس أو فضة و(نفخ اللحم) بعد السلخ لأنه يغير طعم اللحم ويوهم أنه سمين وأما نفخ الذبيحة قبل السلخ فلا كراهة فيه؛ لأنه يحتاج إليه وفيه صلاح ومنفعة كخلط اللبن بالماء اليسير لاستخراج زبده وبالعصير ليتعجل تخليله، وكذلك التبن تحت القمح. اهـ [من البيان لابن رشد]، أو خلط ما هزل بالسمن كلحم المعز بالضان.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

الدليل على قوله باب بمفهم الرضا البيع انعقد... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 275].

2 - ﴿يَأْتِيهَا الذَّبَابُ مَا سَلَكَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 275].

3 - عن جابر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام» فقيل: يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس؟ فقال: «هو حرام» ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك: «قاتل الله اليهود إن الله لما حرم شحومها جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه» [رواه الجماعة].

4 - وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها، وأكلوا أثمانها وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه» [رواه أحمد وأبو داود وهو حجة في تحريم بيع الدهن النجس].

5 - وعن أبي جحيفة أنه اشترى حجاماً فأمر فكسرت محاجمه وقال: إن رسول الله ﷺ حرم ثمن الدم وثمان الكلب وكسب البغي ولعن الواشمة والمستوشمة وأكل الربا وموكله ولعن المصورين. [متفق عليه].

- 6 - وعن أبي مسعود عقبة بن عمرو قال: نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن». [رواه الجماعة].
- 7 - وعن ابن عباس قال: نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب وقال: من جاء يطلب ثمن الكلب أملاً كَفَّهُ تراب. [رواه أحمد وأبو داود].
- 8 - وعن جابر أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب والسنور. [رواه أحمد ومسلم وأبو داود].
- 9 - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله حرم الخمر وثنمها وحرم الميتة وثنمها وحرم الخنزير وثنمه».
- 10 - وعن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ: «من باع الخمر فليشقص الخنازير» [رواهما أبو داود].
- 11 - وعن عائشة قالت: لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الربا خرج رسول الله ﷺ إلى المسجد فحرم التجارة في الخمر. [رواه مسلم والبخاري وأبو داود].
- 12 - وعن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر وعن بيع الحصاة. [رواه الترمذي وأبو داود ومسلم].
- 13 - وعن مالك عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر.
- 14 - قال مالك: ومن الغرر والمخاطرة أن يعمد الرجل قد ضلت دابته أو أبق غلامه وثن الشيء من ذلك خمسون ديناراً فيقول رجل؛ أن آخذه منك بعشرين ديناراً؛ فإن وجدته المبتاع ذهب من البائع ثلاثون ديناراً وإن لم يجد ذهب البائع من المبتاع بعشرين ديناراً.
- 15 - قال مالك: وفي ذلك عيب آخر أن تلك الضالة إن وجدت لم يدر ازدادت أم نقصت أم ما حدثت بها من العيوب فهذا أعظم المخاطرة.
- 16 - قال مالك: والأمر عندنا أن من المخاطرة والغرر اشتراء ما في بطون النساء والدواب؛ لأنه لا يدري أيخرج أم لا فإن خرج لم يدر أيكون

حسناً أم قبيحاً أم تاماً أم ناقصاً أم ذكراً أم أنثى وذلك كله يتفاضل إن كان كذا وإن كان كذا فقيمه كذا.

17 - قال مالك: ولا ينبغي بيع الإناث واستثناء ما في بطونها وذلك أن يقول الرجل للرجل ثمن شاتي الغزيرة ثلاثة دنانير وهي لك بدينارين ولي ما في بطونها فهذا مكروه لأنه غرر ومخاطرة.

18 - قال مالك: ولا يحل بيع الزيتون بالزيت ولا الجلجلان بدهن الجلجلان ولا الزبد بالسمن لأن المزابنة تدخله ولأن الذي يشتري العبد وما أشبهه بشيء مسمى مما يخرج منه لا يدري أيخرج منه أقل من ذلك أو أكثر فهذا غرر ومخاطرة.

19 - وعن أيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير عن عطاء عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر، قال أيوب: وفسر يحيى بيع الغرر قال: إن من الغرر ضربة القانص وبيع العبد الآبق وبيع البعير الشارد وبيع ما في بطون الأنعام وبيع تراب المعادن وبيع ما في ضروع الأنعام إلا بكيل.

20 - وعن أبي سعيد قال: نهى رسول الله ﷺ عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع، وعن بيع ما في ضروعها إلا بكيل، وعن شراء العبد وهو آبق، وعن شراء المغنم حتى تقسم، وعن شراء الصدقات حتى تقبض، وعن ضربة القانص.

21 - وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تشتروا السمك في الماء فإنها غرر» [رواهما أحمد].

22 - وعن مالك قال: لا ينبغي أن يشتري أحد شيئاً من الحيوان بعينه إن كان غائباً عنه وإن كان قد رآه ورضيه على أن ينقد ثمنه لا قريباً ولا بعيداً.

23 - قال مالك: وإنما يكره ذلك لأن البائع ينتفع بالثمن ولا يدري هل توجد تلك السلعة على ما رآها المبتاع أم لا فلذلك كره، ولا بأس به إن كان مضموناً موصوفاً.

24 - وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «من باع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه».

25 - وعنه قال: لقد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ يتباعون جزافاً يعني الطعام يُضربون أن يبيعوه في مكانهم حتى يأروه إلى رحلهم. [رواهما البخاري ومسلم].

26 - وعن مالك قال: الأمر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه أن من اشترى طعاماً برأ أو شعيراً أو سلتاً أو دخناً أو شيئاً من الحبوب القطنية أو شيئاً مما يشبه القطنية مما تجب فيه الزكاة أو شيئاً من الأدم كلها الزيت والسمن والعسل والخل والجبن والشيرج واللبن وما أشبه ذلك من الأدم؛ فإن المبتاع لا يبيع شيئاً من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه.

27 - وعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النخل حتى تزهو وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة نهى البائع والمشتري. [رواه مسلم].

28 - وعنه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع. [رواه مسلم ومالك].

29 - وعن مالك عن أبي الرجال عن عبد الرحمن بن حارثة عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى ينجو من العاهة.

30 - قال مالك: بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها من الغرر.

31 - وعن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر.

32 - وعن سعد قال: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن شراء التمر بالربط فقال رسول الله ﷺ: «أينقص إذا يبس» قالوا: نعم. فنهى عن ذلك. [رواه مالك].

33 - وعن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر كيلاً، وعن بيع العنب بالزيت كيلاً، وعن بيع الزرع بالحنطة كيلاً. [رواه أبو داود].

34 - قال مالك في الساج المدرج في جرابه أو الثوب القبطي المدرج في طيه أنه لا يجوز بيعها حتى ينشر أو ينظر إلى ما في أجوافها وذلك أن يبعها من بيع الغرر وهو من الملامسة.

35 - قال مالك: وبيع الأعدال على البرنامج يخالف لبيع الساج في جوابه والثوب في طيه وما أشبه ذلك فرق بين ذلك الأمر المعمول به ومعرفة ذلك في صدور الناس وما معنى من عمل الماضيين فيه وإن لم يزل من بيوع الناس الجائزة والتجارة، بينهم التي لا يرون بها بأساً لا من بيع الأعدال على البرنامج على غير نشر لا يراد به الغرر وليس بشبه الملامسة.

36 - عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما البيع عن تراض» [رواه ابن ماجه].

37 - وعن إياس بن عبد الله أن النبي ﷺ نهى عن بيع فضل الماء. [رواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه الترمذي].

38 - وعن ابن عمر قال: نهى النبي ﷺ عن ثمن عسب الفحل. [رواه أحمد والبخاري والنسائي وأبو داود].

39 - وعن جابر أن النبي ﷺ نهى عن بيع ضراب الفحل. [رواه مسلم والنسائي].

40 - وعن أنس أن رجلاً من كلاب سأل النبي ﷺ عن عسب الفحل. فنهاه فقال: يا رسول الله إنا نظرق الفحل فنكرم. فرخص له في الكرامة. [رواه الترمذي].

41 - وعن ابن عباس قال: نهى النبي ﷺ أن يباع ثمر حتى يطعم أو صوف على ظهر أو لبن في ضرع أو سمن في لبن. [رواه الدارقطني].

42 - وعن أبي سعيد قال: نهى رسول الله ﷺ عن الملامسة والمنابذة في البيع واللامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقلبه والمنابذة أن يبنذ الرجل إلى الرجل بثوبه وينبذ الآخر بثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراضٍ. [متفق عليه].

43 - وعن أنس قال: نهى النبي ﷺ عن المحاقلة والمنابذة واللامسة والمزابنة. [رواه البخاري].

• ومن مواهب الجليل من أدلة خليل (ج 3 ص 259، 260) عند قول

الأصل: «وصائع يعطى الزينة والأجرة...»؛ أي وحرّم معاقدة صائغ وفسرها بأنه يعطى الزينة من الدنانير أو الدراهم لحلي مصوغ عنده أو لسبيكة ذهب أو فضة عنده يتصوغها حلياً ويعطى الأجرة لصياغته، قال الخطاب: لا يجوز أن يشتري الشخص من الصائغ فضة بوزنها فضة ويدفعها له يصوغها ويزيده الأجرة كما لا يجوز أن يراطل الشيء المصوغ بفضة ويزيد الأجرة. اهـ منه.

44 - ودليله: ما رواه مالك عن حميد بن قيس المكي عن مجاهد قال: كنت أطوف مع عبد الله بن عمر فجاه صائغ فقال: يا أبا عبد الرحمن إني أصوغ الذهب ثم أبيع الشيء من ذلك بأكثر من وزنه فاستفضل في ذلك قدر عمل يدي فنهاه فجعل الصائغ يردد عليه المسألة فقال عبد الله: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهد نبينا إلينا وعهدنا إليكم. [أخرجه البغوي وهو في الموطأ وأخرجه الشافعي في الرسالة].

45 - وروى مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن معاوية باع سقاية من ذهب أو من ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا إلا مثلاً بمثل قال معاوية: ما أرى هذا بأساً فقال أبو الدرداء: من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله ﷺ ويخبرني عن رأيه لا أساكنك بأرض أنت بها ثم قدم أبو الدرداء على عمر فذكر ذلك له فكتب عمر بن الخطاب إلى معاوية لا تبع ذلك إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن. اهـ. [وحدّث الموطأ أخرجه البغوي بسنده إلى مالك وأسناده صحيح].

- قال البغوي: وفي الحديث دليل على أنه لو باع حلياً من ذهب بذهب لا يجوز إلا متساويين في الوزن ولا يجوز طلب الفضل للصنعة لأنه يكون بيع ذهب بذهب مع الفضل. اهـ منه والله الموفق.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب خمسة وأربعون (45) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي عِلَّةِ الرَّبَا

- 1 - فصل وعلة الربا في المطعم
  - 2 - معهما اختلف هل شرط أن
  - 3 - لدى ربا الفضل وجاز بالنسا
  - 4 - وجنس القمح شعير سلت
  - 5 - تمر زبيب فهي أجناس كذا
  - 6 - فول ولوبيا وحمص عدس
  - 7 - وكل لحم الطير جنس كدواب
  - 8 - كذا الجراد وهل الربا وجد
  - 9 - وكاللحوم مرق جلد عظام
  - 10 - وعد أضافاً ذوات الزيت بل
  - 11 - وجنس الخبز وإن بعض قطان
  - 12 - وسكر صِنْف كذلك اللبن
  - 13 - وكالطعام مصلح كالبصل
  - 14 - من فلفل كزبرة كراويا
  - 15 - لا خردل دوا وتين والخضر
  - 16 - كالما وجاز بطعام لأجل
  - 17 - بل ينقل التخليل أو بزرالم
  - 18 - كالقلي للحب وخبز والسمن
  - 19 - والتمر بالتمر اجز وإن قدم
- هي اقتنيات وادخار فاعلم  
يغلب للعيش وقيل اطلقن  
بالطعم قط لا لتداوٍ قَدْ رَسَا  
لا علس أرز ودخن ذُرَّة  
قطنية وهي أجناس خذا  
بسيلة جلبانهم والترمس  
الما كذا ذوات الأربع تصاب  
به وهل مطبوخ جنسين اتحد  
واستن قشر البيض أي بيض النعام  
كذا الزيوت وكذا كل عسل  
كذا النبيذ وكذا الخلول بان  
جنس وإن من آدمية يكون  
والملاح والشوم وكالتوابل  
شمار الكمون أجناس هيا  
فاكهة موز ولو قطر دخر  
والطحن كالعجن ونبذ ما نقل  
مع شيءٍ أو تجفيف أو طبخ اللحم  
والطحن بعد الصلق أو قلي يعن  
كذا حليب رطب مشويوم



- 20 - والعفن القديد والزبد السمن
- 21 - كاللحم والزيتون لا من ذي رطب
- 22 - بمثله ولا بزبد اللبن
- 23 - واعتبر الدقيق في الخبزين
- 24 - وجاز قمح بدقيق وهل
- 25 - ومائل الحب بكيل ولتنزن
- 26 - وإن نقى معيار شرعنا بنوع
- 27 - وفسد المنهى إلا للدليل
- 28 - أو بالذي حياته تقصر أو
- 29 - فلا يجوز إن يطعم لأجل
- 30 - أو كبيوع غرر كبالقيم
- 31 - أو بتولي سلعة وقد لزم
- 32 - وكاللزوم بالمنابذة أو
- 33 - وكالحصاة وبمعناها اختلف
- 34 - أو بيع ما عليه دون قصد
- 35 - وبيع ما الفحول أو حمل الإناث
- 36 - وهي تفسير المضامين الملا
- 37 - أو بعته شيئاً على أن ينفقا
- 38 - وكعسيب الفحل حتى تحملن
- 39 - وكاجتماع بيعتين كبست
- 40 - ومنه سلعتين مختلفتين
- 41 - فحل اتحد أو لم الثمن
- 42 - كنخلة مثمرة من مشمرات
- 43 - كأن تزد لحمل حامل ثمن
- واقط والجبن بالمثل اعلمن  
بيابس جاز ولا بما بلّ دب  
إلا إذا أخرج زيده إذن  
كحنطة أو هو بالمعجين  
مطلقاً أو بالوزن لا بالكيل  
كالنقد لحم عسل زيت سمن  
كالمح والبصل فالعادة طوع  
كحي بلحم الجنس ما طبخا أنيل  
لا نفع إلا اللحم أو قلت رووا  
وقيل ما الخصي لحمأ بل يحل  
أو برضى أحد أو بما حكم  
والذكر للثمن أو ذات عدم  
بلمسك الثوب بلا نشر رووا  
هل بوقوعها لزومه عرف  
تقع أو مقدار رميها أعدد  
كذا إلى أن تنتج النتاج عاث  
قيح وحبل حبله كما انجلا  
عليك مدة حياتك انطقا  
الأنثى وحد الفعل جاز كالزمن  
ذا الآن أو نساءً بسبعة ثبت  
إلا بجودة رداءة تبين  
لا مطعم وإن يضاف للغير عن  
واستثنى خمس من جنان بعت يات  
وغير أقل أجز لم يقصدن

لا سمك الماء وبالهوى الطيور  
جهل بالمجهول أو ما علما  
في غير ما الربا بجنسه يرى  
فسخك دينا في موخر وان  
غاب ومن تواضعت من الأما  
أو دور أو عمل ذي غرم يصاب  
كسلم من قبل أو توفيه  
سوى الغريم وامتناعه جلا  
تأخيره لراس مال السلم  
به مقراً مع تعجيل الثمن  
يتحدا في القدر والوصف إذن  
عكساً ولا طعام تعويض جلا  
من مات بل من غاب في قول علا  
يعطيه شيئاً على أنه إن  
وإن أحب بالحساب أخذا  
من ولد فقط وإن بالقسمة  
وذا إلى الإثغار عادة منع  
بيع وشرط ناقض الذي قصد  
بثمن كالبيع والسلف قل  
رُدَّ وإن يفت بقيمة تقرر  
أرسلها وهل كذا كالقروي  
كأخذها من حاضر بالوصف ع  
بالقبض لا عقد وإن ما فات رد  
وإن يك الفساد إجماعاً عرف

44 - كما رواك وكنقصان الشهور  
45 - وكالمزابنة في الجنس كما  
46 - وجاز إن أحد ذين كثيرا  
47 - وكالئ بمثله ومنه عن  
48 - معيناً آخر قبضه كما  
49 - كذا منافع كرق ودواب  
50 - أو شيء كان فيه حق التوفيه  
51 - ومنه بيع الدين في دين على  
52 - كذا ابتداء الدين بالدين اعلم  
53 - وشرط بيع الدين حضرة المدين  
54 - وكونه من غير جنس إلا أن  
55 - وليس بالذهب فضة ولا  
56 - بلا عداوة ولا تحل على  
57 - والبيع بالمعربان وهو أن  
58 - كرهه بيع لم يعد إليه ذا  
59 - ورد ما فرق أمّا عاقله  
60 - إلا إذا رضيت أو ملك جمع  
61 - وهل بغير عوض كذا ورد  
62 - كشرطه أن لا يبيع أو يخل  
63 - وعالم النجش يزيد ليغر  
64 - كبيع حاضر لباد ولو  
65 - وامنع بلا فسح تلقى السلع  
66 - وانتقل الضمان في بيع فسد  
67 - وإن يفت مضى الذي فيه اختلف

- 68 - فليضمن القيمة يوم القبض أو  
69 - تغيير سوق غير مثلي لم  
70 - ونحو شهرين بحى أو نقل  
71 - تغيير ذات غير مثلي وعد  
72 - ببيع أو صدقة أو بهبة  
73 - والأرض بالعين بفوت وبسير  
74 - والخلف هل يغيث في بيع فسد  
75 - وغلة للمشتري أن رد ما  
76 - قد استحق أو بعيب أو فلس  
77 - لا ولد وثمره قد أبرت  
78 - وما على فساده الإجماع خل  
79 - بيع طعام عوض غير جزاف  
80 - بين طعامين كنفدين ومع  
81 - كصبرة بصبرة من جنس  
82 - ديناً بدين وكذان يجتمع  
83 - والبيع من بعد ندا الجمعة رد
- مثلاً لمثلي وفوته رأوا  
بيع جزافاً كالمقار باعلم  
مثلياً أو عرضاً بكلفة نقل  
وطء إلا ما كذا كأن يخرج يد  
كذا بكالرهن الإجارة عبة  
كالفرس والبنا إذا شقا كثير  
بيع المبيع قبل قبض أن يرد  
بيع فساداً أو بشفعة كما  
كلبن جمل وطار الصوف فقس  
والصوف أن وقت الشراء قد ثبت  
منه المضامين الملائح نُقل  
من قبل قبضة كذا نسا يواف  
فضل بجنس منهما كأن يقع  
وبعضهم زاد بغير ليس  
بعقد السلف والبيع اتبع  
وفات فالقيمة يوم القبض أد

- اشتمل هذا الفصل على ثلاثة وثمانين (83) بيتاً.

- تضمنت الأبيات من (1) إلى (12) قول الأصل:

«فصل: علة طعام الربا اقتيات وادخار، وهل لغلبة العيش؟ وتأويلان، كحب وشعير وسلت وهي جنس وعلس أرز ودخن وذرة وهي أجناس وقطنية ومنها كرسنة وهي أجناس وتمر وزبيب ولحم طير وهو جنس ولو اختلفت مرقاته كدواب الماء وذوات الأربع وإن وحشياً، والجراد وفي ربويته خلاف، وفي جنسية المطبوخ من جنسين. قولان: والمرق والعظم والجلد كهو وُسْتَنَى قشر بيض النعام وذو زيت كفجل والزيت أصناف كالعُسُول لا الخلول،

والأنبذة والأخباز ولو بعضها قطنية إلا الكعك بأبزار وبيض وسكر وعسل ومطلق لبن وحُلبه وهل إن اخضرت؟ تردد».

قوله: (فصل): في الكلام على المطعومات ابتداءً ببيان علة ربا الفضل فيها فقال: (وعلة الربا في المطعم)؛ أي الطعام الربوي الذي يحرم فيه التفاضل (هي اقتيات) بحيث تقوم البنية به وتفسد بعده، وفي معناه ما يصلح للقتول فيدخل الملح والتوابل (وادخار فاعلم) وهو عدم فساده بالتأخير ولا حد له لأن الرجوع فيه إلى العرف وحكي فيه التحديد بستة أشهر فأكثر (معهما اختلف هل بشرط أن يغلب للعيش)، قال الحطاب: معناه هل العلة الاقتيات والادخار؟ ويشترط مع ذلك كونه متخذاً للعيش غالباً أو لا يشترط معهما اتخاذه للعيش غالباً في جواب؟ تأويلان: الأول: لابن رزقون والثاني لابن رشد، واقتصر الناظم تبعاً لأصله على هذين القولين: لأن الفروع التي يذكرها مبنية عليهما، فسيذكر أن التبن ليس بربوي وهذا على القول الثاني، وأن البيض ربوي وهذا على القول الأول، وترك الناظم تبعاً لأصله بقية الأقوال لضعفها عنده، وحاصلها القول الثالث الاقتيات والإصلاح، الرابع الادخار، الخامس غلبة الادخار، السادس الاقتيات والادخار أو التفكُّه والادخار، السابع المالية فلا يباع ثوب بثوبين على هذا القول، وهو يوجب أيضاً الربا في الدور الأراضي فلا يمكن قوله، الثامن من قول ربعة مالية الزكاة، التاسع قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه الكيل، العاشر قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الطعم، وأما علة ربا النساء فمجرد المطعومية على غير وجه التداوي سواء كان مقتاتاً مدخراً أم لا كرطب الفواكه والبقول.

وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله: (وقيل أطلقن)؛ أي لا يشترط اتخاذه للعيش (لدى ربا الفضل)؛ أي ربا الفضل (وجاز بالنساء بالطعم) كما سبق. (وجنس القمح الشعير سلت) والمعنى أن هذه الثلاثة جنس واحد على المعتمد لتقارب منفعتها. قال في التوضيح: فإن استوى الطعامان في المنفعة كأصناف الحنطة أو تقاربا كالقمح والشعير فهما جنس وإن تباينا فيها كالتمر والقمح فجنسان، والسلت هو بين الشعير والقمح لا قشر له ويعرف عند المغاربة إلى اليوم بشعير النبي ﷺ؛ فهذه الثلاثة يحرم التفاضل فيها لاتحاد منفعتها أو

تقاربها في القوت (لا علس أرز ودخن ذرة) وهي؛ أي الأربعة أجناس يعود التفاضل فيما بينها وقطنية وهي عدس ولوبيا وحمص وفول وترمس وجلبان وبسيلة ومنها الكرستة، قال الحطاب: المشهور من المذهب أن القطنية أجناس متباينة يجوز الفضل بينها وهو قول الإمام الأول واختاره ابن القاسم. قال صاحب الطراز: لاختلاف صورها وأسمائها الخاصة بها ومنافعها وعدم استحالة بعضها إلى بعض وأن المرجع في اختلاف الأجناس إلى العرف وهي في العرف: أجناس وقيل: جنس واحد وهو قول الإمام الثاني. واختلف فيها قوله في البيوع ولم يختلف قوله في الزكاة أنها جنس واحد وذلك أن الزكاة لا يعتبر فيها المجانسة العينية وإنما يعتبر فيها تقارب المنفعة وإن اختلفت العين بخلاف البيع، ألا ترى أن الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة يضم بعضها لبعض وهما جنسان في البيع.

قوله: (تمر) - بفتح التاء وسكون الميم - وأصنافها كلها جنس واحد بلا خلاف و(زبيب) ولا خلاف أن إضافة كلها جنس ثم قال: (كذا قطنية) وهي أجناس وقد تقدم الكلام عليها وهي (قول... إلخ) البيت.

(وكل لحم الطير جنس) كحمام ودجاج وأوز (كدواب الماء) الحلو أو الملح كله جنس واحد ولو اختلفت مرقاته ولو آدمياً أو كلباً أو خنزيراً (كذا ذوات الأربع) إن كان إنسياً كغنم وإبل وبقر، بل وإن كان وحشياً كغزال وحمار وحش وبقرة كله جنس واحد.

وقوله: (كذا الجراد) وهو جنس غير الطير (وهل الربا وجد به)؛ أي وفي ربويته؛ أي الجراد وعدمها قولان مشهوران. (وهل مطبوخ جنسين)؛ أي وفي جنسية المطبوخ من جنسين كلحم الطير وذوات الأربع فيصيران بالطبخ جنساً واحداً يحرم التفاضل بينهما لا فرق في ذلك بين طبخها بمرق واحدة أو كل على حدته وهو المذهب على ما في الجواهر وبقائها جنسين على حالها قبل الطبخ واختاره اللخمي وابن يونس؛ قولان.

وقوله: (وكللحم مرق)؛ أي والمرق المطبوخ مع اللحم، كاللحم في الربوية والجنس سواء بيع بمثله أو بلحم ومرق ولحم بمثلها فنزاع المثلية في الحال بين المبيعين من ذلك كله، وسواء كان للمرقة عين قائمة كاللفت

والبادنجان أم لا وهذا ما عليه ابن أبي زيد فإنه يحمل ذلك كله تبعاً لحكم اللحم كأنه لحم بلحم ومخالفه يقول لا يتبع ذلك اللحم ولا يباع معه لأنه لحم وفضل بلحم وبقل، ويجوز عنده بيع بعضه ببعض متماثلان فيما يدخر كالبصل ومتفاضلاً في غيره.

قوله: (جلد)؛ أي المأكول والعظم المختلط باللحم إذا بيع بمثله أو بلحم نيئاً أو مطبوخاً بوزن كهو؛ أي كاللحم أيضاً فيعد العظم المتصل به كأنه لحم وأما لو انفصل عن اللحم فإن كان مأكولاً فله حكم اللحم وإلا فهو بمثابة النوى من التمر كما قال علي الأجهوري قال: فيباع باللحم متفاضلاً إن أخرج ما فيه من دهن وإلا فكبيع دهن وعظم بلحم من جنسه فيما يظهر فهذه الثلاث المرق والجلد والعظم كاللحم، قال في المدونة: وما أضيف إلى اللحم من شحم وكبد وكرش وقلب وريّة وطحال وكلية وحلقوم وخصية وكراع ورأس وشبهه فله حكم اللحم فيما ذكرنا، ولا يجوز ذلك باللحم ولا بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل ولا بأس بأكل الطحال، وفي الطراز: والجلد له حكم اللحم إذا كان مأكولاً، وكذلك العصب والعظم والبيض لتوقف إباحته على الذكاة فلم يكن من اللحم كاللبن، ويجوز بيع اللحم بالشحم وزناً بوزن لا يختلف في جوازه وكذا بيع الشحم بالشحم إذا كان جميعه طرياً فإن كان يابساً فيجوز على ما ذكرناه في يابس اللحم بيباسه وما لحه بمالجه.

وقول الناظم: (واستثنى قشر البيض؛ أي بيض النعام)؛ أي ويستثنى قشر بيض النعم في بيعه من الجانبين إذا بيع بمثله ومن جانب صاحبه إذا بيع بيض غيره لأنه عرض؛ فإن لم يستثن لزم في بيعه بمثله بيع طعام وعرض، بطعام وعرض، وفي بيعه ببيض غيره بيع طعام وعرض، بطعام وكلاهما ممنوع للفضل المعنوي.

قوله: (وعُدُّ أَصْنَافاً نَوَاتِ الزَّيْتِ)؛ أي وذوات الزيت كحب الفجل أحمر وسمسم وزيتون وقرطم فهي ربوية كل واحد منها جنس مستقل يجوز بيعه بالآخر مع فضل أحدهما.

وقوله: (وكذا كل غسل)؛ أي وكالعسول المختلفة الأصول من نحل وقصب ورطب وعنب وغير ذلك فإنها أصناف يجوز التفاضل فيها مناجزة

(وجنس الخبز) ولو كان (بعضها قطان)؛ أي قطنية وبعضها غير قطنية (كذا النبيذ)؛ أي الأنبذة وهو ماء منبوذ فيه تمر ونبيذ زبيب ونبيذ تين كلها جنس واحد (وكذا الخلول بان) والخلول - بضم الخاء - جمع خل من عنب وخل زبيب وخل تمر كلها جنس واحد، والخلول مع الأنبذة جنس واحد على المعتمد (وسكر صنف) فهو ربوي وكله جنس واحد (كذلك اللبن) من إبل أو بقر أو غنم حليب أو مخيض أو مضروب وكله جنس واحد (وإن من آدمية يكون)؛ أي ولو من آدمي فلا يجوز بيعه بلبن آدمي أو نعم بفضل أحدهما نص عليه المشذالي حاشية المدونة، قال ابن ناجي: لبن الآدمي عندي كأحد الألبان من الأنعام فيحرم الفضل فيه وفيها.

- وتضمنت الآيات من (13) إلى (26) قول الأصل:

«ومصلحة كملح وبصل وثوم وتابل كفلفل وكزبرة وكراويا وأنيسون وشمار وكمونين وهي أجناس لا خردل وزعفران وخضر ودواء وتين وموز فاكهة ولو ادخرت بقطر وكبندق وبلح إن صغر وماء، ويجوز بطعام لأجل والطحن والعجن والصلق إلا الترمس والنبيذ لا ينقل بخلاف خله وطبخ لحم بأبزار وشبهه وتجفيفه بها والخبز وقلي قمح وسويق وسمن وجاز تمر ولو قدم بتمر وحليب ورطب ومشوي وقديد وعفن وزبد وسمن وجبن وأقط بمثلها وزيتون ولحم لا رطبهما يباسهما ومبلول كمثلها ولبن بزبد إلا أن يخرج زبده وأعتبر الدقيق في خبز بمثله كعجين بحنطة، أو دقيق وجاز قمح بدقيق، وهل إن وزناً؟. تردد واعتبرت المماثلة بمعيار الشرع وإلا فبالعادة فإن فسر الوزن جاز التعرى إن لم يقدر على تحريه لكثرتة».

قوله: (وكالطعام مصلح كالبصل والملح والثوم) لا خلاف في ربوية الثوم والبصل وهما جنسان عند الإمام ولم يظهر خلاف في الملح وهو جنس آخر (وكالتوابل) وهي الأبزار (من فلفل) - بضم الفاءين - حب معروف (كزبرة) - بضم الكاف والباء الموحدة ويقال: بالزاي والسين - (وكراويا) مثل زكرياء وتيمياء (وشمار) يوزن سحان ذريعة البساس (الكمون) أخضر وأسود ويسمى الثاني حبة سوداء وشونيزا وهي؛ أي التوابل (لجنس لا خردل)؛ أي فليس بربوي بمعنى ربا الفضل لا يدخله (دوا) بأنواعه وليس منه أشربة الحكيم فإنها

ربوية ولا يجوز أن تباع بطعام مؤخر، وقال أبو حفص: لا يجوز التفاضل فيها لأن المنفعة فيها متقاربة (وتين) قال ابن الحاجب تردد فيه مالك لأنه غير مقتات بالحجاز وإلا فهو أظهر من الزبيب، وفي التوضيح والأظهر فيه أنه ربوي ونقل عليه المواق ما يفيد أنه الراجح، وفي آخره أن التين ربوي وظاهر شموله للأخضر واليابس وقيل: (والخضر) تيناً البقول هنا وفسر علي الأجهور بالخضر بما ينزع شيئاً بعد شيء مع بقاء أصله والبقول بما يجز من أصله ويستثنى من البقول البصل والثوم كما تقدم (فاكهة موز) والفاكهة والموز من عطف الخاص على العام؛ لأن الموز من جملة الفواكه، وفي الرسالة: ولا بأس بالفواكه والبقول وما لا يدخر متفاضلاً وإن كان من جنس واحد يداً بيد، وفسره شارحها بالرطب منها دون اليابسة لثلا يناقض ما بعده وهو لا يجوز التفاضل في الجنس الواحد فيما يدخر من الفواكه اليابسة ويظهر من سياق الأصل هنا ومما نقله في التوضيح عن المدونة وهو وكل طعام أو إدام يدخر فلا يجوز التفاضل فيه إلا ما يدخر من رطب الفواكه كالتفاح والرمان والموز أنه ما أراد به الفاكهة وعليه بالغ في قوله: (ولو قطر نخر) للرد على من يقول بربوية الرمان ونحوه، وفي الموازية في رطب الفواكه وإن يبس بعضه فليس بالغالب ولا يبيس لأجل معاش بل يتداوى به فله حكم رطب الفواكه ولا بأس بالتفاضل في رطبه وبرطبه ويابسه بيابسه زاد في الأصل: «وكبندق وبلح وإن صغر» ولم يتعرض الناظم لهاتين المادتين، وقد أشار لها الشيخ خليفة بن حسن بقوله:

فاكهة ولو بقطر فادخر ومثل بندق وبلح إن صغر

قوله: (كبندق) وجوز ولوز وفتق فليست ربوية على المشهور وإن ادخرت في الأقطار كلها لأنها ليست للاقتيات، ولا بلح إن صغر لأنه علف لا طعام.

وقوله: (كالما) فليس بربوي بل ولا طعام فيجوز بعضه ببعض مع فضل أحدهما يداً بيد وبمساويه لأجل لا بأكثر منه مؤجلاً لأنه سلف جر نفعاً ولا بأقل منه لأجل لأنه ضمان يُجعل، وجاز بيع الماء بطعام لأجل، وبيعه قبل قبضه والماء العذب وما في حكمه مما يشرب عند الضرورة جنس واحد



والأجاجُ الذي لا يشرب بحال كالبحر الملح جنس آخر (والطحن كالعجن ونبذ ما نقل)؛ أي الطحن لا ينقل دقيقة عن جنسه والعجن لدقيق لا ينقل عجينه عن جنسه والنبذ بتمر أو زبيب وتين؛ أي نقعه بالماء لا ينقله عن جنس المنبوذ (بل ينقل التخليل)؛ أي تخليل ما ينبذ بنحو تمر فينقل الخل عن جنسه فيجوز بيعه به مع فضل أحدهما (أو بوز الم) يعني أن اللحم إذا طبخ بأبزار فينقله عن جنس المطبوخ بدونها أو عن النيء (مع شئ) بخلاف شي اللحم لحم بأبزار ينقله عن نيء (أو تجفيف) بنار أو شمس أو هواء بها؛ أي أبزار فينقله عنه (كالقلي للحب) فينقله عن أصله ويلحق به تدمس الفول (وخبز)؛ أي بخلاف الخبز بعجين فينقل المخبوز عنه وعن الدقيق والحب (والسمن)؛ أي إخراج من الحليب فينقل السمن عن اللبن الذي أخرج سمه (والطحن بعد الصلق أو قلي يعن)؛ أي وطحن الحب بعد قلعه أو صلغه أو تجفيفه فينقله عن أصله بل أولى من نقله بمجرد القلي (والتمر بالتمر أجز)؛ أي وجاز تمر؛ أي بيعه إن كان جديداً بمثله أو قديماً بمثله (وإن قدم) - بضم الدال - بتمر جديد متماثلين هذا قول الإمام عليه السلام وخالفه في ذلك عبد الملك فقال: يُمنع بيع القديم بالجديد واستحسنه اللخمي لعدم تحقق مُماثلتهما لشدة جفاف القديم (كذا حليب رطب)؛ أي وجاز لبن حليب من نعم بمثله وجاز رطب بمثله عند ابن القاسم، ومنعه ابن الماجشون (مشو)؛ أي مشوي بمثله بعد تحري أصله كما قال ابن رشد فيه .

(والعفن) بمثله ففي كتاب القسمة من المدونة: تبادلًا قمحاً عفناً بعفن مثله فإن تشابها في العفن فلا بأس به وإن تباعدا فلا يجوز (القديد)؛ أي وجاز بيع قديد بمثله (والزبد)؛ أي وجاز زبد بزبد مثله، وجاز سمن بمثله، وجاز (أقط)؛ أي لبن أخرج زبده ويبس وجبن بمثله والمعنى أن هذه المذكورات تجوز بمثلها وهذا معنى قوله: (بالمثل اعلمن).

وقوله: (كالحم والزيتون)؛ أي اللحم بمثله اللخمي وإنما يجوز إذا تكافأ وقت واحد أو متقارب وزيتون بمثله فلا يباع الأخضر الطري بما بل أو نقص كيلاً أو وزناً بلا خلاف (لا من ذي رطب يابس جاز)؛ أي لا رطبهما يابسهما يحتمل أن يكون راجع للحم والزيتون ويحتمل أن يكون راجع لجميع

ما تقدم فيدخل رطب الجبن بيباسه والرطب بالتمر (ولا بما بل بمثله)؛ أي ولا يجوز بيع مبلول من قمح وفول ونحوهما بمثله من جنس واحد ربوي لا متماثلين ولا مفاضلين لا كيلاً ولا وزناً لعدم تحقق المماثلة في البل إذ من الحب ما يقبل من الماء ما لا يقبله غيره، قال الحطاب: والفرق بينه وبين المشوي والقديد كثرة اختلاف المبلول ومخالفة أسفله أعلاه وقلته في المشوي غالباً (بمثله ولو بزبد اللبن)؛ أي لا يجوز بيع لبن فيه زبد يزيد إلا أن يخرج زبده؛ أي اللبن فيجوز بيعه بالزبد.

قوله: (واعتبر الدقيق في الخبز)؛ أي قدره ولو بالتحري في بيع خبز بمثله. وقد ذكر ابن الحاجب هذا القول مطلقاً واعترضه في توضيحه وذكر أن الباجي قيده بكونها من صنف واحد، وذكر ابن رشد أنه لا خلاف أن المعبر الوزن في الخبزين المختلف أصلهما على مذهب من رأي أن الأخباز كلها صنف واحد، قال: فليس هذا القول على عمومته كما قال ابن الحاجب. اهـ.

وفي الشامل المعبر الدقيق إن كان صنفاً واحداً وإلا فبوزن الخبزين اتفاقاً (كحنطة أو هو بالعجين)؛ أي كبيع عجين بحنطة أو بدقيق، والضمير في أو هو يرجع إلى الدقيق فيعتبر قدر الدقيق في المسألتين بالتحري من الجانبين إن كان أصلها جنساً واحداً ربوياً وإلا جاز من غير تحرر بالكلية لدقيقهما لكن لا بد من علم قدر العجين ومقابله بالتحري ليقع العقد على معلوم.

وقوله: (وجاز قمح بدقيق)؛ أي وجاز بيع قمح بدقيق بشرط تماثلهما؛ لأن الطحن لا ينقل (وهل) إن وزناً؛ أي الدقيق والقمح وهو حمل ابن القصار أو الجواز (مطلقاً) في الجواب تردد. قال ابن شاس اختلف في بيع القمح بالدقيق فقيل: بالجواز مطلقاً، وقيل: بنفيه، كذلك وقيل: بجوازه (بالوزن لا بالكيل)، قال ابن غازي: لما ذكر ابن القصار قولي مالك رضي الله تعالى عنه في بيع القمح بالدقيق جمع بينهما بأن القول بالجواز محمول على الوزن، والقول بالمنع محمول على الكيل، وهذا الجمع غير صحيح لأنه فسر قول مالك بما نص على خلافه من أن القمح لا يباع وزناً؛ فإذا لم يجز بيعه وزناً بالدرهم ونحوها مما هو مخالف لجنسه خشية الغرر للعدول به عن معياره، فكيف يجوز بيعه وزناً بما يمنع التفاضل بينه وهو دقيقه، وأجاب عنه ابن

عرفة: بأن في بيعه وزناً غرراً لأن المعروف كيله والموزون منه مجهول القدر بالكيل فيؤدي إلى جهل قدر المبيع المقصود في مبادلة القمحين مثلاً اتحاد قدر ما يؤخذ وما يعطى وهو حاصل بالوزن، وهذا ما تضمنه البيتان السابقان.

وقوله: (ومائل الحب بكيل)؛ أي واعتبرت المماثلة المشترطة في إبدال ربوي بربوي من جنسه بمعيار؛ أي بالكيفية الواردة في الشرع من كيل من الحبوب ووزناً في النقود واللحم والسمن والعسل والزيتون فلا يجوز بيع قمح بقمح وزناً ولا ذهب بذهب كيلاً ولا يشترط في الكيل خصوص المد والصاع الواردة عن الشارع بل المعتبر ما وضعه السلطان واعتاده الناس وإن خالف ذلك بزيادة أو نقص، ولا يشترط في الوزن الدرهم والدينار والأوقية بل المدار على ما وضعه السلطان واعتاد الناس الوزن به، وإلا فتعتبر المماثلة فيه بالعادة؛ أي ما اعتاده الناس وهذا معنى قوله: كالملاح والبصل فالعادة طوع)، قال الشيخ خليفة بن حسن:

واعتبر المعيار بالمماثلة	بالشرع إذ به يكون حاصله
وفي الذي المعيار فيه لم يقع	فلسبيل عادة فيه رجع
وفي الذي يباع وزناً إن عسر	فالبيع فيه بالتحري معتبر
لا إن عن التخيير فيه عجزا	من أجل كثرة فلن يجوزا

والحاصل أنها إذ لم توجد معايير ومكاييل وموازين فتعتبر المماثلة فيه بمعيار العادة؛ أي ما اعتاده الناس في معرفة قدره سواء كان كيلاً أو وزناً فإن عسر؛ أي شق الوزن فيما هو معيار لعدم آتته جاز التحري لوزنه إن لم يقدر على تحريه؛ أي الشيء الذي معياره الوزن لكثرتة جداً وتخصيص التحري بالموزون؛ لأن المعدود والمكيل لا يتعذران الباجي: ولو بغير المكيل المعهود وتقييده بالعسر هو قول الأكثر وفي ابن عرفة وهو ظاهر المدونة جواز التحري في الموزون وإن لم يعسر الوزن من قولها: يجوز بيع اللحم باللحم تحرياً والسلم فيه تحرياً. زاد ابن رشد ثالثاً: وهو أنه لا يجوز ولو عدم الميزان إلا في طعام يخشى فساده إن ترك لوجود الميزان قال: وهذا الاختلاف في المبايع والمبادلة ولا يجوز في الاقتضاءات اتفاقاً إلا عند عدم الميزان وعزاه سحنون في نوازه.

- وتضمنت الآيات من (27) إلى (38) قول الأصل :

«وفسد منهى عنه إلا لدليل كحيوان بلحم جنسه إن لم يطبخ أو بما لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو قلت فلا يجوز إن بطعام لأجل كخصي ضأن وكبيع الغرر كبيعها بقيمتها أو على حكمه أو حكم غير أو رضاه، أو توليتك سلعة لم يذكرها أو ثمنها بالزام، وكلامسة الثوب أو منابذته فيلزم وكبيع الحصاة، وهل هو بيع متنهاها أو يلزم بوقوعها أو على ما تقع عليه بلا قصد أو بعدد ما يقع تفسيرات، وكبيع ما في بطون الإبل أو ظهورها أو إلى أن ينتج النتاج؛ وهي المضامين والملاقيح وحبل الحبلية، وكبيعه بالنفقة عليه حياته ورجع بقيمة ما أنفق أو بمثله لمن علم ولو سرقاً على الأرحج ورد إلا أن يفوت وكعسيب الفحل يستأجر على عقود الأنثى وجاز زمان أو مرات فإن أعقت انفسخت».

قوله: (وفسد المنهي إلا لدليل) وفسد عقد أو عمل البيع المنهي عنه لذاته كخنزير ودم أو لصفته كخمر أو لخارج عنه لازماً له كصوم يوم العيد المستلزم الإعراض عن ضيافة الله تعالى والصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها المستلزم التشبيه بمن يسجد لها أو للشيطان الذي يدني رأسه منها عند ذلك، والصلاة والبيع ونحوه وقت خطبة الجمعة المستلزم للتشاغل عن استماعها؛ فإن كان لخارج غير لازم كالصلاة في الدار المغصوبة والطهارة بماء مغصوب فلا يقتضي الفساد، قال الحطاب: اختلف الأصوليون هل النهي يدل على فساد المنهي عنه أم لا؟ المذهب أنه يدل على فساده (إلا لدليل) شرعي يدل على صحته كبيع النجش والمصرأة فيحكم بصحته ويخصص القاعدة أو على صحته في حالة دون أخرى كتفريق الأم من ولدها فإنه يمضي إذا جمعا بملك واحد فالمنهي عنه ثلاثة أقسام فاسد مطلقاً وهو ما لم يدل دليل على صحته أصلاً وصحيح مطلقاً وهو ما دل دليل على صحته مطلقاً، وصحيح في حال وفساد في أخرى وهو ما دل دليل على صحته في حال دون أخرى، ومثل الفاسد فقال: (كحي بلحم الجنس ما طبخاً أنيل)؛ أي لم يطبخ فكان الأولى للناظم أن يقول: «كحي بلحم الجنس لم يطبخ أنيل» والمعنى كحيوان بلحم جنسه إن لم يطبخ اللحم فإن طبخ جاز بيعه بحيوان من جنسه؛ لأن اللحم يتقل بالطبخ عن

جنسه ويجوز فيه التفاضل فجوازه بالحيوان من باب أولى (أو بالذي حياته تقصر)؛ أي لا تطول كمشرف على الموت (أو لا نفع إلا اللحم) أو بحيوان لا منفعة فيه إلا اللحم كخصي معز أو بحيوان (قلت) منفعة كخصي ضأن ولا بد من اشتراط الجنس في هذه الأقسام كما يشترط في بيع اللحم بالحيوان لتقدير الحيوان في هذه الأقسام لهماً (فلا يجوز أن يطعم لأجل)؛ أي ما لا تطول حياته وما لا منفعة فيه إلا اللحم وما قلت منفعة بجعل الأخيرين واحداً لتثنية الضمير. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وامنع بلحم الحيوان الحيوان من جنسه إلا بمطبوخ بيان  
 كذا بما حياته ليس تطول أو نفعه لغير لحم لا يؤول  
 أو قل نفعه فبيعه انبذه بالحيوان وامنع المنابذه

وقوله: (وقيل ما للخصي لهماً بل يحل) هذا القول لبيان المشهور فيه، والقولان فيه لابن القاسم، قال اللخمي: كره ابن القاسم خصي الكباش بطعام لأجل وقال: لا يقتنى للغلة ثم قال: إن كانت فيه منفعة غير ذلك فلا بأس به يريد إن رغب فيه لصوفه وفي تحرير المقالة للقلشاني رأيت للمغرب من أشياخ فاس أن الصوف منفعة معتبرة ينبغي أن يكون اعتبارها أشد من اعتبار اللبن في الشاة اللبون لقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْسُ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ﴾. فنص على الامتنان بالدفء ولم ينص على خصوص اللبن بل أدرجه في عموم المنافع وإلى هذا نحى علي الأجهوري وأتباعه فقالوا فيما اقتنى لصوفه أنه يجوز بيعه بالطعام إلى أجل واستثنوه مما قلت منفعة، وقالوا في خصي معز اقتنى لشعره أنه مثله، كما تفيده التبصرة وإن كان في المواق ما ظاهره يخالفه، ورأيت بخط الوالد رحمته الله في اتخاذ البهائم واقتنائها لتزيد اللحم والسمن ما هذا نصه: وبعد فالبهائم إن كانت حين البيع يمكن تزايد لحمها وشحمها لا يجوز بيعها بالطعام إلى أجل لا فرق بين كبش الصوف والشعر والتميس؛ لأن تزايد اللحم والشحم منفعة كبيرة مقصودة لا سيما في هذه البلاد، وقد نص على ذلك ابن عرفة، ونقله عنه المواق وسلمه وإن كانت حين البيع تنهى سمنها فلا يجوز بيعها بالطعام إلى أجل مطلقاً. اهـ.

- وأظنه من كلام الفقيه أبي حفص سيد عمر بن عبد القادر فإنه قال في

آخر جواب له: وأما التفرقة بين الكبش والفحل والخصي في هذه البلاد فلا يظهر له وجه. اهـ. [من شرح الشيخ محمد بن العالم الزجلاني على المختصر].

(وكبيوع غرر)؛ أي الخطأ والتردد بين ما يوافق الغرر وما لا يوافق، قال المازري: بيع الغرر ما تردد بين السلامة والعطب ولما كان كلياً في نفسه وإن كان جزئياً بالنسبة لما فسد المنهي عنه مثل له الناظم تبعاً لأصله (كالبقيم)؛ أي كبيعها السلعة بقيمتها التي يقومها بها أهل المعرفة إذ لا يدري كل من العاقدين هل تقوم بقليل فيوافق غرض المشتري ويخالف غرض البائع، وبكثير فينعكس الأمر، أو يبيعها بثمن موقوف قدره (برضى أحد) العاقدين أو أجنبي أو يبيعها بثمن موقوف قدره (بما حكم) به العاقد الصادق بالبائع والمشتري لعدم معرفة كل منهما ما يحكم به. قال في أسهل المسالك عطفاً على البيع الفاسد:

أو بعه بالقيمة أو ما حكما به فلان إن بكل ألزما

(أو بتولي سلعة) أو كتوليتك سلعة اشتراها غيرك بثمن معلوم، ومعنى توليتها يبيعها بمثل الثمن الذي اشتريت به (والنكر للثمن أو ذات عدم)؛ أي لم يذكرها؛ أي المولى - بالكسر - للمولى بالفتح؛ أي لم يذكر ثمنها ولا ذاتها، ومحل الفساد في البيع بالقيمة أو على حكمه أو حكم غير أو رضاه تولية بدون ذكر السلعة أو ثمنها إذا كان بالزام كما أشار له بقوله: (وقد لزم) أما إن كان بشرط الخيار صح في الجميع (وكاللزوم بالمنابذة) أو كبيع ثوب بثوب من غير معرفتهما؛ أي صفتها بشرط لزوم البيع بمجرد المنابذة؛ أي نبذ كل منهما ثوبه للآخر (أو بلمسك الثوب بلا نشر) أو كبيع ثوب بلمسه بلا نشره ولا علم صفته بشرط لزوم بيع المشتري بمجرد ملامسة الثوب مثلاً. قال مالك رضي الله تعالى عنه: والملامسة شراؤك الثوب لا تنشره ولا تعلم ما فيه أو تبناعه ليلاً ولا تتأمله أو ثوباً مدرجاً لا ينشر من جرابه (وكالحصاة)؛ أي وكبيع الحصاة واختلف في تفسيره هل هو؛ أي بيع الحصاة؟ هل بوقوعها؟ أي الحصاة من يد أحدهما أو غيرهما؛ أي متى سقطت لزم البيع لأنه يبيع لأجل مجهول أو هو يبيع شيء غير معين من أشياء مختلفة على شرط أن المبيع ما؛ أي الشيء

الذي تقع الحصة عليه؛ أي من تلك الأشياء بلا قصد من هو معه (أو مقدار رميها اعدد)؛ أي بيع منتهى ما بين ما ينتهي إليه رميها من الأرض وبين محل وقوف راميتها سواء رماها البائع أو المشتري أو غيرهما للغرر وبالقرب والبعد باختلاف قوة الرامي وصفة رميه والفساد إن بيع بالتزام فإن كان بخيار صح.

ومن البيوع الفاسدة (بيع ماء الفحول)؛ أي الماء المتكون في ظهور الفحول بحيث لا تنزو إلا على إناث المشتري (أو حمل الإناث)؛ أي الأجنة التي في بطون إناث الحيوان. (كذا إلى أن ينتج النتاج) أو بيع شيء معلوم بثمن معلوم مؤجل إلى أن ينتج النتاج - بكسر النون -؛ أي الولد وهو جنس حين البيع والتأجيل بولادته، فالثمن مؤجل بأجل مجهول فلذا فسد البيع (وهي)؛ أي المذكورات مما في البطون الذي فسر به (المضامين) التي في الحديث جمع مضمون؛ أي محمول في البطن وما في الظهور الذي فسر به (الملاقح) ونتاج النتاج الذي فسر به (حبل الحبلبة)؛ أي المحبول.

ومن البيع الفاسد قوله: (أو بعته) أيها المالك عقار أو حيواناً أو عرضاً (على أن ينفق عليك مدة حياتك انطقاً) فلا يصح للغرر إذ لا يدري مدة حياتك وما ينفق عليك فيها. قال في الأصل: «ورجع بقيمة ما أنفق أو بمثله إن علم ولو سرفاً على الأرجح ورد إلا أن يفوت».

- قال ناظم الأصل الشيخ خليفة بن حسن السوفي:

ومثل ذلك بيعه بالنفقة عليه في حياته المحققه  
وعاد بالقيمة مما أنفقاً ومثله إن علمه تحقّقاً  
ولو على الأرجح سرفاً ارتكب ورد إلا أن يفوت بسبب

(وك) بيع (عسيب الفحل)؛ أي ضراب أو ماء الفحل؛ أي الذكر فقال: (حتى تحملن) يستاجر على عقوق الأنثى للجهل لاحتمال حملها من مرة فيغبن صاحبها أو من أكثر ولا تحمل فيغبن الآخر.

قوله: (وحد الفعل جاز كالزمن)؛ أي وجاز العقد على عسيب إن قدر زمان كيوم أو أسبوع أو مرات كثلث أو سبع ولا يجوز الجمع بين الأيام والمرات، فإن سمي زمان كيوم أو أسبوع فإن أعقت؛ أي حملت الأنثى قبل

تمام الزمان أو المرات وعلامته إعراضها عن الفحل انفسخت الإجارة وعلى صاحب الأثني من الأجرة بحسب ما مضى من الزمان وحصل من المرات.

- وتضمنت الآيات (39) إلى (56) قول الأصل:

«وكبيعتين في بيعة يبيعهما بإلزام بعشرة نقداً أو أكثر لأجل أو سلعتين مختلفتين إلا بجودة ورداءة وإن اختلفت قيمتهما لا طعام وإن مع غيره كنخلة ثمرة من نخلات إلا البائع يستثنى خمساً من جنانه وكبيع حامل بشرط الحمل واغتفر غرر يسير للحاجة لم يقصد وكمزابنة مجهول بمعلوم أو بمجهول من جنسه، وجاز إن كثر أحدهما في غير ربوي ونحاس بتور لا فلوس وككالي بمثله فسوخ ما في الذمة في مؤخر ولو معيناً يتأخر قبضه كغائب ومواضعة أو منافع عين وبيعه بدين وتأخير رأس مال سلم ومنع بيع دين ميت أو غائب ولو قربت غيبته وحاضر إلا أن يقر».

قوله: (وكاجتماع بيعتين)؛ أي في عقد واحد، ففي الموطأ: نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة. ومحملة عند الإمام مالك رضي الله تعالى عنه على صورتين أشار الناظم لأحدهما بقوله: (كبست)؛ أي بستة من الدنانير نقداً؛ أي الآن أو نسيئاً أو إلى أجل كشهر مثلاً (بسبعة) ويأخذ السلعة من دون ما أن يبين أنه أخذها نقداً بستة أو إلى أجل بسبعة ويكون ذلك بإلزام أما لو كان بخيار في الأخذ والترك جاز وهو كذلك وأشار إلى الصورة الثانية بقوله: (ومنه سلعتين مختلفتين) هكذا وجدنا في النص بالياء وفيه وهم لأنه لما قدم ومنه فإن منه تكون خبر مقدم وسلعتين تقرأ بالرفع على المبتدأ المرفوع، وأما عبارة الأصل فهي بالعطف بأو على المجرور ولعل نصيبهما على فعل محذوف أو يبيع سلعتين مختلفتين في الجنس كعبد وثوب أو في الصفة ثوبين هروي ومروي بثمن واحد على اللزوم لهما أو لأحدهما فإن كان على الخيار لهما جاز ولما شمل قوله مختلفتين مختلفتي الجنس والصفة والرقم والجودة والرداءة وكان الاختلاف بالجودة والرداءة لا يقتضي الفساد لعدم الغرر به استثناء فقال: إلا المختلفتين بجودة (لأحدهما ورداءة) للأخرى وثمنهما واحد كما هو موضوع المسألة؛ فيجوز بيع أحدهما على اللزوم؛ لأن المشتري لا يختار إلا الجيد والبائع داخل على ذلك فلا غرر.



- ولعل المقصود من البيتين (41، 42) ما أشار له في الأصل مسبوکاً بكلام شارحه الدردير «لا في طعام فلا يجوز بيع أحد طعامين كصبرتين بثمان واحد على أن يختار ما يأخذه منهما؛ لأن من خير بين شيئين يعد متقلاً؛ لأنه قد يختار شيئاً ثم ينتقل عنه إلى أكثر منه أو أقل أو أجود وهو تفاضل، ولأنه يودي إلى بيع الطعام قبل قبضه هذا إذا لم يكن معه غيره بل وإن مع غيره كبيع أحد الطعامين مع كل منهما أو مع أحدهما ثوب وبالغ عليه لئلا يتوهم الجواز وإن الطعام تبع غير منظور إليه، وفهم من المصنف أن الطعام لو اتفق جودة ورداءة وكيلاً أنه يجوز وهو ظاهر، بل المعتمد الجواز فيما اختلفا جودة ورداءة مع الاتفاق فيما عداهما خلافاً لظاهر المصنف ووجه بأن الغالب الدخول على اختيار الأجود كما مر، فلا انتقال وبأنه لا يدخله بيع الطعام قبل قبضه لأنه لو أسلم في محمولة جاز أن يأخذ سمراء مثل الكيل بعد الأجل، وحينئذٍ فالطعام وغيره سواء في أنه لا يضر اختلافهما بالجودة والرداءة ويضر اختلافهما بما عداهما.

ومثل للطعام مع غيره بقوله: (كنخلة)؛ أي بيع نخلة (مثمرة) على اللزوم ليختارها المشتري (من) نخلات مثمرات بناء على أن من خير بين شيئين يعد متقلاً؛ فإذا اختار واحدة يعد أنه اختار قبلها غيرها ثم انتقل إليها فيؤدي إلى التفاضل بين الطعامين، إن كانا ربوبيين إلى بيع الطعام قبل قبضه، إن كانا مكيلين أو أحدهما ولما كانت العلة المذكورة وهي عد المختار متقلاً موجودة فيمن باع بستانه المثمر، و(استثنى) منه عدد نخلات ثمرة يختارها، أشار إلى جوازه.

بقوله: (إلا البائع يستثنى خمساً من جفانه) المثمر المبيع على أن يختارها منه فيجوز إما لأن المستثنى مبقي أو لأنه يعلم جيد حائطه من رديئه فلا يختار ثم ينتقل ولا بد أن يكون ثمر المستثنى قدر ثلث الثمر كيلاً أو أقل ولا ينظر لعدد النخل ولا لقيمه على المعتمد.

وبيع (حامل) أمة أو غيرها من الحيوان بشرط الحمل إن قصد استزادة الثمن فإن قصد التبري جاز في الحمل الظاهر كالحفي في الوخش إذ قد يزيد ثمنها به دون الرائعة؛ فإن لم يصرح بما قصد حمل على الاستزادة في الوخش

وفي غير آدمي وعلى التبري في الرائحة. وهذا معنى قوله: (كان تزد لحمل حامل ثمن وغرر اقل)؛ أي بأن كان يسيراً (اجز) للضرورة كأساس الدار فإنها تشتري من غير معرفة عمقه ولا عرضه ولا متانته وكإجارتها مشاهرة مع احتمال نقصان الشهور وكجبة محشوة أو لحاف والحشو مغيب، وشرب من سقاء ودخول حمام مع اختلاف الشرب والاستعمال.

وقوله: (لم يقصد)؛ أي لم تكن العادة قصده فخرج بقيد القليل الكثير كبيع الطير في الهوى والسماك في الماء فلا يغتفر إجماعاً وبقيد عدم القصد بيع الحيوان بشرط الحمل قوله: (كما روك... إلخ) هو معنى ما سبق مستثنى منه بيع السمك في الماء والطيور في الهوى، (وكالمزبنة في الجنس)؛ أي وكبيع مشتمل على المزبنة - بضم الميم - من الزبن وهو الدفع؛ لأن كل واحد يدفع صاحبه عما يقصد، وفسرها الناظم تبعاً لأصله (كما جهل بالمجهول أو ما علما)؛ أي بيع مجهول بمعلوم ربوي أو غيره أو بيع مجهول بمجهول من جنسه فيهما للغرر بسبب المغالبة فإن تحققت المغلوبة في أحد الطرفين جاز كما أشار لها بقوله: (وجاز إن أحد نين كثيرا)؛ أي وجاز المجهول بمثله أو بالمعلوم إن كثر أحدهما؛ أي العوضين كثرة بينة تنتفي معها المغالبة في غير ربوي؛ أي فيما لا ربا فضل فيه فيشمل ما يدخله ربا نساء فقط كالقواكه وما لا يدخله ربا أصلاً كقطن وحديد، لكن بشرط المناجزة في الطعام كما تقدم في قوله: «وحرّم في نقد وطعام ربا فضل ونساء» وأما الربوي فلا يجوز للتفاضل في الجنس الواحد وقوله: «فإن اختلف الجنس جاز» كما لا يخفى بقي على الناظم ما أشار له في الأصل بقوله: «ونحاس بتور لا فلس». قال ناظم الأصل الشيخ خليفة بن حسن السوفي:

والتور بالنحاس جاز أن يباع وفي النحاس بالفلوس ممتنع  
أي وجاز أن يباع نحاس غير مصنوع مجهول الوزن بالتور - بفتح التاء -  
إناء من نحاس مفتوح يشمل الطست والكروان مجهول الوزن أيضاً؛ لأن  
صنعتة صيرته جنساً آخر. وقوله: وفي النحاس بالفلوس ممتنع؛ أي لا يجوز  
بيع نحاس بفلوس؛ أي عدم انتقالها بصنعتها عن جنس النحاس إن جهل  
عددها سواء علم وزن النحاس أم لا أو علم عددها وجهل وزن النحاس، قال

المسناوي وغيره من المحققين: هذا في الفلوس القديمة التي كانت مجرد قطع من نحاس، وأما فلوس وقتنا المسكوكة فصنعتها كبيرة مهمة فيجوز بيعها بالنحاس كالأواني.

**وقوله: (وكالئ بمثله)؛ أي وكبيع كالئ - بكسر اللام -؛ أي بدين مثله** وسمى الدين كالثأ فهو مكلوء فهو من استعمال اسم الفاعل في معنى اسم المفعول لعلاقة التعلق الاشتقاقي؛ ففي خبر عبد الرزاق نهى رسول الله ﷺ عن الكالئ بالكالئ؛ أي الدين بالدين وأقسامه ثلاثة: فسخ دين في دين، وبيع دين بدين، وابتداء دين بدين، وقد أفادها الناظم تبعاً لأصله بادئاً بأولها لأنه أشدها لأنه ربا الجاهلية كان رب الدين يقول لمدينه: إما أن تقضيني ديني وإما أن تربى له فيه فقال: (فسخك ديناً)؛ أي ما في الذمة (في) مقابلة شيء (مؤخر) عن وقت الفسخ يلتزمه المدين في ذمته وهو من غير جنس الدين المفسوخ كفسخ دينار في دراهم أو عرض وأما تأخير الدين الحال أو المؤجل بأجل قريب إلى أجل بعيد وأخذه مساويه أو أقل منه من جنسه فليس فسخ دين في دين بل مجرد تسليف أو تسليف مع إسقاط البعض فهو من المعروف المرغب فيه وإن كان المفسوخ فيه شيئاً (معيناً آخر)؛ أي يتأخر (قبضه) عن وقت الفسخ (كما غاب)؛ أي كشيء غائب عقار أو غيره (ومن تواضعت من الأما)؛ أي وكأمة تواضعت؛ أي مواضعة فلا يجوز لمن له دين على مشتريها فسخه فيها قبل حيضها لأنها لا تنتقل لزمانه حتى تحيض فهو فسخ دين في مؤخر (كذا منافع) أو كان المفسوخ فيه منافع عين (كحرق)؛ أي خدمة رقيق معين (ويواب)؛ أي وكركوب دابة معينة (أو دور)؛ أي وسكنى عقار معين وزرع أرض معينة وعمل مدين معين لتأخر استيفاء تمامها عن وقت الفسخ، وفي المدونة ومن ذلك عليه دين حال أو إلى أجل فلا تكترى منه داره سنة أو عبده شهراً أو تستعمله هو به عملاً يتأخر ولا تبتاع منه ثمرة حاضرة برؤوس النخل قد أزهرت أو أرطبت أو زرعاً قد أفرك لاستخارهما ولو استجد الثمرة أو استحصد الزرع بلا تأخير جاز. وهذا معنى قوله: (أو شيء كان فيه حق توفيه)... إلخ.

ثم أشار إلى القسم الثاني من أقسام الكالئ: (ومنه بيع الدين بدين لغير المدين).

والقسم الثالث من أقسام الكالئ (كذا ابتداء دين بالدين) ومثل له بقوله تأخيره لرأس مال السلم أكثر من ثلاثة أيام وهو نقد وسمى ابتداء دين بدين لا تعمر الذمة به إلا في العقد وهو أخذ من بيع الدين بالدين واغتفار التأخير فيه ثلاثة أيام.

وقوله: (وشرط بيع الدين حضرة المدين)؛ أي منع دين؛ أي عليه ومنع بيع دين على غائب إن بعدت غيبة بل وإن قربت غيبة وثبت بينة وعلم ملؤه ومنع بيع دين على شخص حاضر ولو ثبت بينة في كل حال إلا أن يقر - وهذا معنى قوله: (به مقراً)؛ أي يعترف الحاضر بالدين - (مع تعجل الثمن وكونه من غير جنس) وبيع من غير جنسه وليس ذهباً بفضة ولا عكسه وليس بين مشتريه وبين مدينه عداوة.

قوله: (ولا تحل على من مات)؛ أي ولا يجوز بيع دين ميت؛ أي عليه ومنع بيع دين على غائب إن بعدت غيبته، بل ولو قربت غيبته وثبت بينة وعلم ملؤه. وإلى ما سبق أشار الشيخ خليفة بن حسن:

وبيع دين ميت ومن يغيب ولو قريب غيبة فامنع تصب  
كالحكم في الحاضر إلا أن يقر إلا لقصد عنة فلا يقر

- وتضمنت الأبيات من (57) إلى (65) قول الأصل:

«وكبيع العربان أن يعطيه شيئاً على أنه إن كره المبيع لم يعد إليه وكتفريق أم فقط من ولدها وإن بقسمة أو بيع أحدهما العبد سيد الآخر ما لم يشغر معتاداً وصدقت المسيبة ولا توارث ما لم ترض، وفسخ إن لم يجمعاها من ملك، وهل بغير عوض كذلك أو يكتفي بحوز كالعق؟ تأويلان.

وجاز بيع نصفهما وبيع أحدهما للعق والولد مع كتابة أمه ولمعاهد التفرقة وكره الاشتهار منه، وكبيع وشرط يناقض المقصود كان لا يبيع إلا بتنجيز العقق ولم يجبر بهم كالمخير، بخلاف الاشتهار على إيجاب العقق كأنها حرة بالشراء أو يخل بالثمن كبيع وسلف وصح إن حذف أو حذف شرط التدبير كشرط رهن وحميل وأجل ولو غاب وتؤولت بخلافه، وفيه إن فات أكثر الثمن أو القيمة إن أسلف المشتري وإلا فالعكس، وكالنجش يزيد ليغر

فإن علم فللمشتري رده وإن فات فالقيمة، وجاز سؤال البعض ليكيف عن الزيادة لا الجميع وكبيع حاضر لعمودي ولو بإرساله له، وهل لقروي؟ قولان: وفسخ وأدب وجاز الشراء له وكتلقي السلع أو صاحبها كأخذها في البلد بصفة ولا يفسخ، وجاز لمن على كسنة أميال أخذ محتاج إليه».

قوله: (والبيع بالعربان) - بضم أوله وسكون الراء وتبدل العين همزة - (رد)؛ أي مردود وفسره الناظم بقوله: وهو أن يعطي المشتري البائع شيئاً من الثمن مقدماً على أنه إن كره مبيعاً رد السلعة إلى بائعها ولم يعد ما أعطاه المشتري للبائع إليه؛ أي المشتري وإن أحبه حاسبه به البائع من الثمن أو تركه له مجاناً لأنه من أكل أموال الناس بالباطل فإن وقع فقيلاً: يفسخ فإن فات مضى بالقيمة، ومفهوم لم يعد أنه إن كان يعود إليه إن كره وإن رضي حاسب به جاز. قال ابن حبيب: ويختم عليه إن كان لا يعرف بعينه لئلا يتردد بين السلف والثمن كما قال زروق، وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله: (إن كره بيع لم يعد إليه ذا...) إلخ البيت.

قوله: (ورد ما فرق أما عاقله... إلخ) الأصل في هذا ما أخرجه الترمذي: عن أبي أيوب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من فرق بين والده وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة». هذا إذا كان التفريق ببيع، بل وإن كان التفريق بقسمة بين مشتركين فيهما وهذا معنى قوله (وإن بقسمة)، وفي المدونة إذا ورث أخوان أمماً وابنتها فلهما بقاؤهما في ملكهما وبيعهما (إلا إذا رضيت) الأم بالتفريق فيجوز لأنه حق لها، واستحسنه اللخمي وقيل: إنه حق للولد وفسخ إن لم يجمعاهما في ملك، (وهل بغير عوض)؛ أي وهل التفرقة في الملك بين أم وولد لغير عوض كهبة أحدهما أو هبة الأم لشخص، والولد للآخر كذلك إذا مثل التفريق بعوض من الجبر أو يكتفي بحوز كالعتق تأويلان، (ورد بيع وشرط ناقض الذي قصد)؛ أي وكبيع وشرط يناقض المقصود لأنه من البيع المنهي عنه. قال في أسهل المالك:

أو باع مع شرط بضد القصد كبعثك الدار بشرط الهد

(كشرطه أن لا يبيع) المشتري المبيع لأحد من الناس، وأما إن شرط عليه أن يبيعه لفلان زيد من الناس فيجوز، أو (أو بخل: ثمن)، ثم مثل له.

**بقوله: (كالبيع والسلف) بشرط وأما من غير شرط فلا يمنع على المعتمد، ومعنى إخلاله بالثمن أنه إن كان شرطاً إنه يؤثر فيه جهلاً بمعنى أن مقدار ما انتقص وزاد الثمن لأجل ذلك الشرط مجهول، قال في شرح التحفة: فيفسد البيع به ولو تحقق أنه لا زيادة ولا نقص في الثمن؛ لأن الحكم المعلق بالمظنة لا يتوقف على تحقق الحكمة، ومثاله: شرط السلف بدلالة المطابقة أو بدلالة الالتزام كمن باع شيئاً لمن له عليه دين حال واشترط هذا البائع على المشتري عدم المقاصة، بل بقبضه ثمن هذا المبيع ويبقى الدين على حلوله؛ لأن من أخذ ما وجب له مسلف وعلل بأن البيع لما وقع على السلف صار من جملة الثمن والانتفاع به مجهول. وقال أيضاً: والذي علل به كثير من علمائنا المنع أنه آل إلى سلف جر منفعة.**

**وقوله: (وعالم النجش يزيد ليغر)؛ أي وكبيع النجش - بفتح الميم وسكون الجيم - فشين معجمة وقد فسره بقوله: (يزيد ليغر) يزيد في سوم سلعة وهو لا يريد شراءها ليغر؛ أي يخدع غيره فيقتدي به ظاهره سواء كانت الزيادة على ثمنها الذي تباع به عادة أو أقل منه وهو قول المازري وغيره. الناجش: هو الذي يزيد في سلعة ليقتدي به غيره وهو خلاف قول مالك رضي الله عنه في الموطأ: والنجش أن تعطيه في سلعة أكثر من ثمنها وليس من نفسك اشتراؤها ليقتدي بك غيرك. قال ابن عرفة: قول المازري وغيره أعم من قول مالك رضي الله تعالى عنه، وقال ابن العربي: الذي عنده: أنه إن بلغها الناجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها فهو مأجور ولا خيار لمبتاعها**

**قوله: (وإن يفت فقيمة) والمعنى إن علم البائع بالنجش واعتبره وبنى عليه البيع فللمشتري رده إن كان قائماً وله التمسك به وإن يفت (فقيمة تقرر)؛ أي وإن يفت المبيع بيد المشتري فقيمة تقرر يوم القبض وإن شاء دفع الثمن لصحة البيع، قال ذلك ابن حبيب.**

**(كبيع حاضر لباد)؛ أي وكبيع الشخص؛ أي ساكن حاضر ضد البادية؛ أي مدني لباد نسبة للبادية (ولو) بكسر الواو للوزن (أرسلها)؛ أي السلعة أو له؛ أي للحاضر ليبيعهها هذا هو المعروف من المذهب وأشار بلو لقول الإمام رضي الله عنه بجواز بيعها الحاضر لصيرورتها أمانة عنده واقتصر عليه الآبي في**

شرح مسلم. ونصه: وليس من بيع الحاضر إن يبعث البدوي سلعته لبيعها له الحاضر (وهل) كذلك (القروي)؛ أي وهل يمنع بيع الحاضر سلعة مملوكة لشخص قروي؛ أي ساكن قرية صغيرة أو لا يمنع قولان محلهما إذا جهل القروي سعرها وإلا جاز اتفاقاً (وامنع بلا فسخ تلقي السلع)؛ أي الخروج من البلد لشراء المجلوبة إليه من صاحبها قبل وصولها إلى سوقها الذي تباع به عادة، قال ابن رشد: نهى رسول الله ﷺ عن تلقي السلع حتى تهبط إلى الأسواق ولا يجوز للرجل أن يخرج من الحاضرة إلى الجلائب التي تساق إليها فيشتري منها ضحايا (كأخذها من حاضر بالوصف)؛ أي كأخذها؛ أي شراء السلع من صاحبها المقيم بالبلد قبل وصول السلع له إن كان لها سوق ويكون أخذها (بالوصف) أو في برنامج وإن تلقى السلع أو صاحبها أو أخذها في البلد بالوصف لا يفسخ البيع كما قال الناظم: (وامنع بلا فسخ) وهل يختص المشتري بالسلع التي تلقاها أو أخذها في البلد بوصف وشهره المازري أو يشاركه من شاء من أهل البلد وشهره عياض روايتان.

- وتضمنت الآيات من (66) إلى آخر الفصل قول الأصل:

«وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض ورُدُّ ولا غلة؛ فإن فات مضي المختلف فيه بالثمن وإلا ضمن قيمته حينئذٍ، ومثل المثلي بتغير سوق غير مثلي وعقار وبطول زمان حيوان وفيها شهر وشهران وأختار أنه خلاف وقال: بل في شهادة وينقل عرض ومثلي لبلد بكلفة وبالوطة وبتغير ذات غير مثلي وخروج عن يد وتعلق حق كرهنه وإجارته وأرض ببئر وعين وغرس وبناء عظيمي المؤونة وفاتت بهما جهة هي الربع فقط لا أقل وله القيمة قائماً على المقول والمصحح وفي بيعه قبل قبضه مطلقاً؛ تأويلان. لا إن قصد بالبيع الإفاتة وارتفع المُفِيت إن عاد إلا بتغير السوق».

- وقد نظم هذا الموضوع الشيخ خليفة بن حسن فقال:

وإنما ينتقل الضمان في	فاسده بقبض مشتري يفي
ورد دون غلة له تضاف	فإن يفت مضي الذي فيه اختلف
بثمن وحيث لا خلف فرض	ضمانه قيمته حين قبض
ومثل مثلي فإن تعذرا	فتلزم القيمة فيما قدرا

والفوت في غير عقار قررا  
والحي بالطول من الزمان  
واختار أنه خلاف وقعا  
ونقل مثلي وعرض لبلد  
وبتغير طراً في الجسد  
ومثله حق به تعلقاً  
والأرض بالبئر وبالعين تبين  
وبهما ناحية هي الربع  
وعن مقول ومصحح نسب  
وبيعه من قبل قبض مطلقاً  
لا إن ببيعه أفاتت إن قصد  
إلا بتغيير لسوق إن وقع

وغير مثلي بسوق غيرا  
وجاء فيه شهر أو شهران  
وقال: بل هو للفظ رجعا  
بكلفة كذا بوطئ فاعتمد  
في غير مثلي خروج عن يد  
مثل إجارة ورهن أو ثقا  
والغرس والبنا عظيمي المؤمن  
فقد تفوت لا أقل فاستمع  
قيمة ذاك قائماً له تجب  
قد جاء فيه تأويلان حقاً  
وارتفع المفيت عنه إن بعد  
بعوده لحاله لم يرتفع

قوله: (وانتقل الضمان في بيع فسد)؛ أي وإنما ينتقل ضمان مبيع البيع  
الفاسد بالقبض من المشتري للمبيع سواء نقد ثمنه أم لا، وفي سماع سحنون  
ابن القاسم: فيمن اشترى زرعاً بعد يبسه بثمن فاسد فأصابته جائحة أتلفته  
فضمائه منه لأنه قابض له وإن لم يحصده؛ فإن كان اشتراه قبل بدو صلاحه  
على أن يتركه فييبس وأصابته عاهة فمصيبيته من بائعه لأن المشتري لا يقبضه  
إلا بحصده، ومفهوم الضمان إن ملك الفاسد لا ينتقل بقبضه بل لا بد من  
فواته وهو كذلك، قال ابن الحاجب: لا ينتقل الملك فيه إلا بالقبض  
والفوات، قال في التوضيح: يعني إذا قلنا بانتقال ضمان المبيع فاسداً يقبضه  
فملكه لا ينتقل به بل لا بد من ضميمة فواته. اهـ.

وفائدة: نقل ملكه بها عدم رده وإباحته الانتفاع به خلافاً لمن قال: لا  
ينقل ملكه بهما فيجب رده ويحرم الانتفاع به لبقائه على ملك ربه وضمائه إن  
هلك عند مُشتره بيئته وهذا مقابل المشهور الذي أشار إليه ابن رشد.

قوله: (بالقبض لا عقد). ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

والبيع إن صح فبالعقد انتقل      ضمانه لمشتري بلا جدل



وليس يضمن إذا البيع فسد إلا إذا القبض لمشتري وجد (وإن فات)؛ أي وإن قبض المشتري فاسد البيع (رد) ولا غلة (وإن يفت مضي الذي فيه لختلف)؛ أي وإن فات بيد مشتريه فلا يرد لبائعه ومضى؛ أي صح البيع المختلف في صحته وعدمها بالثمن الذي يبيع به مثال المختلف فيه السلم في ثمر حائط معين بعد زهوه بشرط أخذه ثمراً فيفوت بقبضه. نقله في التوضيح عن ابن القاسم، واجتماع البيع أو الصرف في أكثر من دينار وما ذكره الناظم تبعاً لأصله أكثرى لا كلي لأن البيع وقت الجمعة إن مضي فات بالقيمة (وإن يك الفساد إجماعاً عرف فليضمن القيمة)؛ أي وإن لم يكن الفاسد الذي فات مختلف فيه بأن كان مجمعاً على فساده ضمن المشتري قيمته حينئذ؛ أي حين القبض ولقد سبق في باب الجمعة قول الأصل: «وفسخ بيع وإجارة وتولية وشركة وإقالة وشفعة بأذان ثان فإن فات بالقيمة حين القبض». قوله: فإن فات المبيع بيد المشتري بتغير قيمته فلا يفسخ وتلزمه القيمة للمبيع معتبرة حين القبض للمبيع من بائعه ومحل حرمة البيع ما لم يحتج لشراء ماء للوضوء وإلا فيجوز له الشراء. وقوله: كالبيع الفاسد بسبب غير وقوعه عند الأذان.

قوله: (أو مثلاً لمثلي)؛ أي وضمن مثل المثلي المبيع بكيل أو وزن أو عدده ووجد مثله وإلا ضمن قيمته معتبرة يوم القضاء. (وفوقته) والفوات يكون (تغيير سوق غير مثلي)؛ أي سعر بغلاء أو رخص مبيع غير مثلي مكيل أو موزون أو معدود قوله: غير جزاف مفهوم مكيل أو موزون أو معدود، وأما الجزاف يفوت بحوالة السوق وغيرها، ففي النوادر: من ابتاع حلياً يبعاً فاسداً فإن كان جزافاً فإن حوالة السوق تفيته وإن كان على الوزن فلا يفوت بحوالة سوقه وليرده أو مثله.

وقوله: (كالعقار فاعلم) كالعقار تشبيه فيما لا يفيته تغير السوق، ولو اختلفت الرغبة والحاصل أن المثلي والعقار لا يفيتهما تغير سوقهما.

قوله: (ونحو شهرين بحي)؛ أي حيوان والمعنى أن من مفوات البيع الفاسد طول الزمان في الحيوان كشهر وقيل: إن الشهر والشهرين والثلاثة ليست بطول والقولان في المدونة والمعتمد الأول، وقد تقدم قول الأصل:

«وفيها شهر وشهران» واختار أنه خلاف (أو نقل مثلياً أو عرضاً بكلفة نقل)؛ أي ومنها نقل السلعة من محل لمحل آخر بكلفة في الواقع وإن لم يكن فيه مشقة على المشتري بأن حملها على دوابه برقيقه أو في سفينة أو نحو ذلك ومنها (تغيير ذات) السلعة المشتراة كوطء الأمة المشتراة ولو كانت ثيباً إن كان من بالغ أو من صبي افتضها إن كانت بكرأ لأنه من تغيير الذات وهذا معنى قوله: (وطء إلا ما كذا) يعد من المفوتات (إن يخرج يد)؛ أي خروج المبيع عن يد مشتريه ببيع صحيح أو صدقة أو هبة كذلك أو برهن وبإجارة إلا أن قدر على فسخها.

قوله: (والأرض بعين)؛ أي وتفوت الأرض المبيعة فاسداً بتغير أرض بفتق عين فيها ولو لماشية أو (ببئر)؛ أي وبحفر بئر (كالغرس) بشجر فيها (والبناء) إذا كان عظيم المؤونة والخلف بين العلماء إذا بيع المبيع فاسداً قبل قبضه مطلقاً عن تقييد بكونه عقاراً أو عرضاً أو حيواناً أو مثلياً ولم يحصل فيه مفوت تأويلان لا إن قصد بالبيع الإفاتة كما تقدم نظم الشيخ خليفة:

لا إن ببيعه أفاتت إن قصد ..... إلخ

وقوله: (وغلة المشتري إن رد ما) أشار هنا إلى من يفوزون بالغلة وهم من أشار لهم في أسهل المسالك بقوله:

وفاز بالغلة خمس للأبد      من رد في عيب وبيع قد فسد  
أو خرجت من يده بالشفعة      أو استحقت من يدي ذي شبهة  
ومثل ذا مفلس إن اشترى      فربها أولى بها بلا امترا

- ولقد قلنا في شرحنا زاد السالك على أسهل المسالك في هذا

الموضوع ما يلي:

(وفاز بالغلة خمس للأبد من رد في عيب) يعني أن من اشترى داراً أو حيواناً فانتفع بها ثم ظهر له فيها عيب يوجب الرد فله رد ذلك بالعيب وليس له رد الغلة التي انتفع بها في الفترة التي بين البيع والرد. (وبيع) قد (فسد) وكذلك في البيع الفاسد كالواقع عند نداء الجمعة وغيره من البيوعات الفاسدة فإن الغلة للمشتري (أو خرجت من يده بالشفعة)؛ يعني أن من اشترى عقاراً مشتركاً بين اثنين أو أكثر فاشترى حصة أحد الشركاء قبل القسم مشتر فاستغلها

فأخذت منه بالشفعة فإن الغلة له دون الشافع، (أو استحقت من يدي ذي شبهة)، والرابع شَخْصٌ تملك داراً أو بستاناً فاستغله فقام ربه الشرعي فأخذه؛ فإن الغلة التي استغلها ذو شبهة يفوز بها (ومثل ذا مفلس إن اشترى) سلعة كدار سكنها أو دابة ركبها أو أرضاً انتفع بها فحكم عليه بالتفليس قربها أولى بها بلا امتراء، ولكن الغلة يفوز بها المفلس المشتري.

وقد تقدم في باب الفليس حكم السلعة القائمة بيد المفلس. والله أعلم ونظمها بعضهم فقال:

وللمشتري الغلات في رد ما اشترى      بعيب أو البطلان في بيعه ظهر  
كذا عند تفليس وأخذ بشفعة      ورد بلاستحقاق قد تمت الصور

وما تضمنته الأبيات السبعة (7) الباقية فقد تقدمت الإشارة إليه مثل المضامين والملاقيح المجمع على فساد بيعها وأما بيع الطعام قبل قبضه فقد أشار له الناظم بقوله: (بيع طعام عوض غير جزاف...) إلخ البيت هو يشبه قول ابن جماعة:

بيع الطعام عوضاً دون جزاف      من قبل قبضهم امنعن بلا خلاف  
• قال في التحفة:

والبيع للطعام قبل القبض      ممتنع ما لم يكن من قرض  
قال شارحه ميارة:

وحاصل ما ذكره فيه أن من اشترى طعاماً ربوياً كان أو غير ربوي على كيل أو وزن أو عدد لم يجز له بيعه حتى يقبضه إلا إذا باعه قبل قبضه ممن كان له في ذمته مثله كمن سلف لغيره طعاماً فيجوز لربه بيعه قبل قبضه من المتسلف وما أشبه ذلك كما يأتي، قال في المدونة: قال مالك: كل طعام ابتعته بعينه أو مضموناً على كيل أو وزن أو عدد ما يدخر أولاً يدخر فلا يجوز أن تبيعه من بائعك أو غيره حتى تستوفيه إلا أن تقبل منه أو تشرك فيه أو توليه وكذلك كل طعام أو شراب عدا الماء.

- قال مالك: وكل ما اكتريت به أو صالحت عن دم عمداً أو خالعت به

من طعام بعينه أو مضموناً على كيل أو وزن فلا تبعه حتى يقبضه، ابن عرفة: والمشهور أن الطعام غير الربوي كالربوي، ابن الحاجب: وبيع المشتري قبل القبض جائز إلا في الطعام مطلقاً بشرط كونه معاوضة فيما فيه حق توفية من كيل وشبهه بخلاف القرض والهبة والصدقة وكذلك الجزاف على الأصح فمن ابتاع طعاماً ما جاز له إقراضه أو وفاؤه عن قرض، ومن اقترضه فإن له بيعه. اهـ.

- وقد اشتمل كلام المدونة المتقدم وكلام ابن الحاجب هذا على مسائل؛ الأولى: أنه لا فرق في منع بيع الطعام قبل قبضه بين أن يكون ربوياً أو غيره، وهذا الذي يعني ابن الحاجب بالإطلاق الثانية: كونه بمعاوضة احترازاً من القرض والهبة والصدقة فيجوز لمن اشترى طعاماً أن يسلفه لغيره قبل أن يقبضه هو من الذي ابتاعه له، ولكن لا يجوز له بيعه لمتسلفه ولا لغيره إلا بعد قبضه لثلا يتوالى بيعان لا قبض بينهما وأن يقضى به طعاماً في ذمته قبل أن يقبضه البائع أيضاً، ومن تسلف طعاماً جاز له بيعه قبل قبضه من مسلفه وإلى ذلك أشار بقوله: فمن ابتاع طعاماً جاز له... إلخ فقد اشتمل على ثلاثة فروع وكذا يجوز لمن سلف لغيره طعاماً أن يبيعه قبل قبضه من المتسلف. وهذه الفروع الأربعة يشملها قول الناظم: ما لم يكن من قرض، وشموله الأخير منها أظهر وانظر كيف أخرجوا القرض من المعاوضة، والمعاوضة حاصلة.

- ومن تبين المسالك شرح تدريب السالك إلى أقرب المسالك (ج 3 ص 345 - 346): قلت: ويدخل في منع بيع الطعام قبل قبضه بيع الوثائق المعوضة التي تسلمها الحكومات عن طريق السلطات الإدارية أو المؤسسات التجارية كشركة الإيراد والتصدير في بلادنا (موريتانيا) وفي تلك الوثائق طعام كالسكر والأرز والقمح فتعطي الوثائق لفرد أو جماعة فيشترىها منهم تاجر قبل استلام ما فيها من المخازن التي بها.

والأصل في ذلك: ما في صحيح مسلم:

- عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة أنه قال لمروان: أحللت بيع الربا؟ فقال مروان: ما فعلت، فقال أبو هريرة: أحللت بيع الصكاك وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يستوفى قال: فخطب مروان الناس فنهى

عن بيعها، قال سليمان: فنظرت إلى حرس يأخذونها من أيدي الناس.  
[وأخرجه مالك بلاغا].

- قلت: والصكوك (الوثائق) التي تعطى في بلادنا منها ما يعرض عنه  
ومنها ما يعطى مجاناً، فأما ما كان منها بعوض فلا يجوز بيعه قبل قبض ما  
يحتوي عليه؛ لأن الدليل الذي منع صكوك مروان فيما كان منها بعوض  
كأرزاق القضاة وغيرهم من الموظفين يتناول هذه الصكوك.

- أما ما كان منها بغير عوض مثل ما يدفع من الإسعاف مجاناً للفقراء  
والمعوزين فإنه يجوز بيعه قبل قبض ما فيه لأنه لا يختلف عما فرض عمر  
لأزواج النبي ﷺ ولضعفة المسلمين.

- ففي العتبية: من رواية أشهب عن مالك فيما فرض عمر بن  
الخطاب ﷺ لأزواج النبي ﷺ من الأرزاق من طعام فلا بأس ببيع مثل هذه  
الأرزاق قبل قبضها نقله الباجي ونقل عن ابن حبيب قوله في واضحته ما كان  
من أرزاق القضاة أو الكتاب أو المؤذنين وأصحاب السوق من الطعام فلا يباع  
حتى يقبض وما كان من صلة أو عطية من غير عمل فذلك جائز. اهـ.

- ولا يخفى أن بيع الصبرة بصبرة من جنس مع الزيادة فإنه ممنوع  
وكذلك بيع الدين بالدين وقد تقدم الكلام على ذلك لأنه من باب فسخ الدين  
في الدين كأن يكون لك على رجل دين فتبيعه بدين على رجل آخر، وأما بيعه  
بمعين يتأخر قبضه فيجوز كما يجوز بيعه بمنافع شيء معين وكذلك اجتماع  
البيع والسلف، وقد سبق الكلام عليه.

- وكما في الموطأ:

أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع وسلف.

- قال مالك: وتفسير ذلك أن يقول الرجل للرجل آخذ سلعتك بكذا  
وكذا على أن تسلفني كذا فإن عقدا بيعهما على هذا فهو غير جائز؛ فإن  
ترك الذي اشترط السلف ما اشترط منه كان ذلك بيع جائز، وقد تقدم قول  
الأصل: «وكبيع وسلف وصح إن حذف أو حذف شرط التدبير وكذا في كل  
شرط يناقض المقصود».

قوله: (والبيع من بعد نداء الجمعة رد) يعني أن البيع منهى عنه عند الشروع في الأذان الثاني للجمعة إلى انتهاء صلاتها، ومثل البيع الإجارة والتولية والشركة والإقالة فيحرم الجميع. وقد تقدم الكلام مستوفى على هذه المسألة في هذا الباب وفي باب الجمعة. [من جواهر الإكليل وغيره من شروح الأصل].

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل وعلة الربا في المطعم... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275].

2 - ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِعُرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلَئِمَّ رُءُوسُ ءَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾ [البقرة: 278، 279].

والدليل من السنة:

3 - روي عن النبي ﷺ: «أنه لعن أكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه» [متفق عليه].

4 - وروي عنه ﷺ أنه قال: «اجتنبوا السبع الموبقات». قيل: يا رسول الله ما هي؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات» [متفق عليه أيضاً].

أما دليل حرمة ربا الفضل والنسا في النقد والطعام:

5 - فهو حديث عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عيناً بعين يداً بيد ولكن بيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالملح والملح بالتمر يداً بيد كيف شئتم من زاد وازداد فقد أربى» [هذا لفظ البغوي وقال: هذا حديث صحيح أخرجه مسلم من طريق أبي قلابة عن الأشعث عن عبادة].

6 - وعن مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحدثان النصري أخبره أنه التمس صرفاً بمائة دينار قال: فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراوينا حتى اصطرف مني فأخذ الذهب يقلبه في يده، قال: حتى يأتي خازني من الغابة وعمر بن الخطاب يسمع، فقال عمر بن الخطاب: والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، ثم قال عمر: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء».

- قال البغوي: هذا حديث متفق على صحته أخرجه محمد عن عبد الله بن يوسف عن مالك وأخرجه مسلم عن قتيبة عن ليث كلاهما عن ابن شهاب.

7 - وعن مالك عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة أن رسول الله استعمل رجلاً على خيبر فجاءه بتمر جنيب فقال رسول الله ﷺ: «أكل تمر خيبر هكذا». فقال: لا والله يا رسول الله إنا لناخذ الصاع من هذا بصاعين والصاعين بالثلاث فقال رسول الله ﷺ: «لا تفعل بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيهاً» [متفق عليه].

### وفي الموطأ:

8 - وقال مالك: الأمر بالمجتمع عليه عندنا أن لا تباع الحنطة بالحنطة ولا التمر بالتمر ولا الحنطة بالتمر ولا التمر بالزبيب ولا الحنطة بالزبيب ولا شيء من الطعام كله إلا يداً بيد فإن دخل شيئاً من ذلك الأجل لم يصلح وكان حراماً ولا شيء من الآدم كلها إلا يداً بيد.

9 - قال مالك: ولا يباع شيء من الطعام والآدم إذا كان من صنف واحد اثنان بواحد فلا يباع مد حنطة بمد حنطة ولا مد تمر بمد تمر ولا مد زبيب بمد زبيب ولا ما أشبه ذلك من الحبوب والآدم كلها إذا كان من صنف واحد وإن كان يداً بيد إنما ذلك بمنزلة الورق بالورق والذهب بالذهب لا يحل في شيء من ذلك الفضل ولا يحل إلا مثلاً بمثل يداً بيد.

10 - قال مالك: وإذا اختلف ما يكال أو يوزن مما يؤكل أو يشرب

فبان اختلافه فلا بأس أن يؤخذ منه اثنان بواحد يداً بيد فلا بأس أن يؤخذ صاع من تمر بصاعين من حنطة وصاع من تمر بصاعين من زبيب وصاع من حنطة بصاعين من سمن فإذا كان الصنفان من هذا مختلفين فلا بأس باثنين منه بواحد أو أكثر من ذلك يداً بيد فإن دخل في ذلك الأجل فلا يحل. اهـ. منه

11 - وقال مالك: الأمر بالمجتمع عليه عندنا أن من ابتاع شيئاً من الفاكهة من رطبها أو يابسها فإنه لا يبيعه حتى يستوفيه ولا يبيع شيء منها بفضه ببعض إلا يداً بيد، وما كان منها مما يبس فيصير فاكهة يابسة يدخر وتؤكل فلا يباع بفضه ببعض إلا يداً بيد ومثلاً بمثل إذا كان من صنف واحد؛ فإن كان من صنفين مختلفين فلا بأس أن يباع منه اثنان بواحد يداً بيد ولا يصلح إلى أجل، وما كان منها لا يبس ولا يدخر وإنما يؤكل رطباً كهيئة البطيخ والقثاء والخربز والجزر والأترج والموز والرمان، وما كان مثله وإن يبس لم يكن فاكهة بعد ذلك وليس هو مما يدخر ويكون فاكهة.

- قال: فأراه خفيفاً أن يؤخذ منه من صنف واحد اثنان بواحد يداً بيد فإذا لم يدخل الأجل في شيء منه فإنه لا بأس به. اهـ. منه.

12 - قال البغوي: اتفق أهل العلم على أن الربا يجري في هذه الأشياء الستة التي نص عليها الحديث. وذهب عامة أهل العلم إلى أن حكم الربا غير مقصور عليها بأعيانها إنما ثبت لأوصاف فيها ويتعدى إلى كل مال توجد فيه هذه الأوصاف. ثم اختلفوا في هذه الأوصاف فذهب قوم إلى أن المعنى في جميعها واحد وهو النفع، وذهب أكثر أهل العلم إلى أن الربا ثبت في الدراهم والدنانير بوصف، وفي الأشياء المطعومة بوصف آخر، واختلفوا في ذلك الوصف.

- فقال قوم: ثبت في الدراهم والدنانير بوصف النقدية. وبه قال مالك والشافعي.

- وقال قوم: ثبت بعلّة الوزن وهو قول أصحاب الرأي حتى قالوا: يثبت الربا في جميع ما يباع وزناً في العادة مثل الحديد والنحاس والقطن ونحوها.  
قال: وأما الأشياء الأربعة المطعومة فذهب قوم إلى أن الربا ثبت فيها



بوصف الكيل أو الوزن فكل مطعوم وهو مكيل أو موزون يثبت فيه الربا وهو قول سعيد بن المسيب قال: لا ربا إلا في ذهب أو ورق أو ما يكال أو يوزن مما يؤكل أو يشرب، وقاله الشافعي قديماً وقول مالك قريب منه .

وقال في الجديد: يثبت فيها الربا بوصف الطعم، وأثبت الربا في جميع الأشياء المطعومة مثل الثمار والفواكه والبقول والأدوية سواء كانت مكيلة أو موزونة أو لم تكن لما روي عن معمر بن عبد الله قال: كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: «الطعام بالطعام مثلاً بمثل» . فالنبي ﷺ علق الحكم باسم الطعام وهو اسم مشتق من الطعم.

- أما أهل الظاهر فقد قصرُوا الربا على هذه المسميات لنفيهم القياس، وعلل مالك الحكم بكل ما يقتات ويدخر، فالمقتات هو الذي تقوم به البنية والمدخر هو الذي لا يفسده التأخير إلا أن يخرج عن العادة .

- قال الحطاب: تخصيصه في الحديث الأربعة المذكورة بالذكر لينبه بالبر على كل مقتات في حال الرفاهية وتعم الحاجة إليه، وبالشعير على كل مقتات في حالة الشدة كالدخن والذرة وعلى أنه لا يخرج عن الاقتيات وإن انفرد بصفة أخرى لكونه علفاً وبالتمر على ما يقتات وفيه حلاوة ويستعمل فاكهة في بعض الأمصار كالزبيب والعسل وبالمالح على كل ما يصلح القوت إن كان لا يستعمل منه إلا القليل .

#### والدليل على قوله: وجنس القمح شعير سلت:

13 - قال الحطاب: لما كان اختلاف الجنسية يبيح التفاضل لقوله ﷺ في الحديث: «إذا اختلف الأجناس فبيعوا كيف شئتم» احتاج إلى بيان ما هو جنس واحد وما ليس كذلك ولم يفعل ﷺ ، بل جمع ذلك للاختصار .

- قال ابن الحاجب: والمعتمد في اتحاد الجنسية على تقارب المنفعة أو استوائها .

- قال في التوضيح: إذا كان الطعامان يستويان في المنفعة كأصناف الحنطة أو يتقاربان كالقمح والشعير كانا جنساً، وإن تباينا كالتمر مع القمح كانا جنسين والمنصوص في المذهب أن القمح والشعير جنس واحد لتقارب المنفعة .

وقال مالك في الموطأ بعد أن ذكر ذلك عن جماعة من الصحابة: أنه الأمر عندنا .

وقال المازري في المعلم: لم يختلف المذهب إنهما جنس واحد .

وقال السيوري وتلميذه عبد الحميد: هما جنسان .

- واختاره ابن عبد السلام لظاهر الحديث أعني قوله ﷺ: «فإذا اختلفت هذه الأجناس» الحديث .

14 - وعن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان .

- قال ابن عرفة: قال أبو عمر ولا أعلمه يتصل من وجه ثابت وأحسن أسانيده مرسل سعيد هذا .

### والدليل على قوله: وكاجتماع بيعتين... إلخ: ما في الموطأ:

15 - عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيعتين في بيعة .

16 - وحدثني عن مالك أنه بلغه أن رجلاً قال لرجل: ابتع لي هذا البعير بنقد حتى ابتاعه منك إلى أجل فسأل عن ذلك عبد الله بن عمر فكرهه ونهى عنه .

17 - وحدثني مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد سأل عن رجل اشترى سلعة بعشرة دنانير نقداً أو بخمسة عشر ديناراً إلى أجل قد وجبت للمشتري بأحد الثمنين أنه لا ينبغي ذلك؛ لأنه إن أجز العشرة كانت خمسة عشر إلى أجل وإن نقد العشرة كان إنما اشترى بها الخمسة عشرة التي إلى أجل . اهـ منه .

18 - وعن أبي هريرة أخرجه البغوي بسنده إليه قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين وعن لبستين أن يحتبى أحدكم في الثوب ليس بين فرجه وبين السماء شيء وعن الصماء اشتمال اليهود . [قال البغوي: هذا حديث حسن صحيح] .

### والدليل على قوله: وكالمزبنة في الجنس كما جهل... إلخ:

19 - روى مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ نهى

عن المزابنة، والمزابنة بيع الثمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً. اهـ.  
[متفق على صحته وأخرجه في الموطأ].

20 - وعن نافع عن عبد الله بن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة أن يبيع ثمر حائطه إن كان نخلاً بتمر كيلاً وإن كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلاً وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله. [متفق عليه أيضاً].

21 - وعن جابر أن رسول الله ﷺ نهى عن المخابرة والمحاولة والمزابنة والمخابرة: أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة، والمزابنة: أن يبيع الثمر في رؤوس النخل بمائة فرق، والمحاولة كراء الأرض بالثلث أو الربع. [هذا الحديث أخرجه مسلم].

### والدليل على قوله: وكالئ بمثله... إلخ: الأصل فيه:

22 - ما أخرجه الدراقطني:

- عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالئ بالكالئ. [قاله في متقى الأخبار].

- قال الشوكاني: الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم ثم ذكر أن بعض رواه مضعف.

- وقال نقلاً عن أحمد: ليس في هذا أيضاً حديث يصح ولكن إجماع الناس أنه لا يجوز بيع دين بدين كما حكى ابن المنذر الإجماع على ذلك قال: وأجمعوا على أن بيع الدين بالدين لا يجوز.

والكالئ: هو النسيئة، يقال: كالأ الدين كلوا فهو كالئ إذا تأخر ومنه قولهم بلغ الله بك أكلاً العمر؛ أي أطوله وأكثره تأخر. [قاله في النهاية].

### والدليل على قوله: والبيع بالعربان ردد... إلخ:

23 - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: نهى النبي ﷺ عن بيع العربان. [رواه أحمد والنسائي وأبو داود وهو لمالك في الموطأ].

- قال الشوكاني: الحديث منقطع لأنه من رواية مالك أنه بلغه عن

عمرو بن شعيب ولم يدركه فبينهما راو لم يسم وسماه ابن ماجه فقال: عن مالك عن عبد الله بن عامر الأسلمي وعبد الله لا يحتج بحديثه، وفي إسناد ابن ماجه هذا أيضاً حبيب كاتب الإمام مالك وهو ضعيف لا يحتج بحديثه.

وقد قيل: أن الرجل الذي لم يسم هو ابن لهيعة ذكره ابن عدي وهو أيضاً ضعيف، ورواه الدارقطني والخطيب عن مالك عن عمرو بن الحرث عن عمرو بن شعيب، وفي إسنادهما الهيثم بن اليمان، وقد ضعفه الأزدي، وقال أبو حاتم: صدوق.

- ورواه البيهقي موصولاً من غير طريق مالك.

- إلى أن قال:

- قال أبو داود: قال مالك: وذلك فيما نرى والله أعلم أن يشتري الرجل العبد أو يتكاري الدابة ثم يقول: أعطيك ديناراً على أني إن تركت السلعة أو الكراء فما أعطيتك لك. انتهى.

- وبذلك فسره عبد الرزاق عن زيد بن أسلم والمراد أنه إذا لم يشتري السلعة أو يكثر الدابة كان الدينار ونحوه للمالك بغير شيء وإن اختارهما أعطاه بقية القيمة أو الكراء.

- قال الشوكاني: وحديث الباب يدل على تحريم البيع مع العربان وبه قال الجمهور وخالف في ذلك أحمد فأجازه، وروى نحوه عن عمر وابنه قال: والأولى ما ذهب إليه الجمهور لأن حديث عمرو بن شعيب قد ورد من طرق يقوي بعضها بعضاً، ولأنه يتضمن الحظر وهو أرجح من الإباحة كما تقرر في الأصول، والعلة في النهي عنه اشتماله على شرطين فاسدين شرط كون ما دفعه إليه يكون مجاناً إن اختار ترك السلعة، والثاني شرط الرد على البائع إذا لم يقع منه الرضا بالبيع. اهـ. منه باختصار.

والدليل على قوله: ورد ما فَرَّقَ أَمَّا عاقلة... إلخ.

الأصل في منعه:

24 - حديث أبي أيوب الأنصاري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«من فرق بين والدها وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة» [رواه أحمد وصححه والترمذي والحاكم ولكن في إسناده مقال وله شاهد كما في سنن الترمذي].

### الدليل على قوله: وعالم النجش يزيد ليغر... إلخ:

25 - ما روى عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن النجش .

26 - وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا تلقوا الركبان ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تناجشوا ولا يبيع حاضر لباد» [متفق عليهما].

- قال ابن قدامة: لأن ذلك تغرير بالمشتري وخديعة له . وقد قال النبي ﷺ: «الخديعة في النار» .

### الدليل على قوله: كبيع حاضر لباد:

27 - وهو ممنوع، قال ابن عباس: نهى النبي ﷺ أن تتلقى الركبان وأن يبيع حاضر لباد قال: فقلت لابن عباس: ما قوله: حاضر لباد قال: «لا يكون له سمساراً» [متفق عليه].

28 - وعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض» [رواه مسلم وابن عمر وأبو هريرة وأنس].

والمعنى في ذلك: أنه متى ترك البدوي يبيع سلعته اشتراها الناس برخص ويوسع عليهم السعر فإذا تولى الحاضر بيعها وامتنع من بيعها إلا بسعر البلد ضاق على أهل البلد وقد أشار النبي ﷺ في تعليقه إلى هذا المعنى .

- قال ابن قدامة: ومن كره بيع الحاضر للبادي طلحة بن عبيد الله وابن عمر وأبو هريرة وأنس وعمر بن عبد العزيز ومالك والليث والشافعي .

ونقل أبو إسحاق بن شاقلا في جملة سماعاته أن الحسن بن علي المصري سأل أحمد عن بيع حاضر لباد فقال: لا بأس به فقال له: فالخبر الذي جاء بالنهي قال: كان ذلك مرة فظاهر هذا صحة البيع وإن اختص بأول الإسلام لما كان عليهم من الضيق في ذلك وهذا قول مجاهد وأبي حنيفة وأصحابه .

قال: والمذهب الأول لعموم النهي وما يثبت في حقهم يثبت في حقنا ما لم يقم على اختصاصهم به دليل. اه. منه بلفظه.

والدليل على قوله: وامنع بلا فسخ تلقي السلع:

29 - ففي البخاري:

قال ﷺ: «لا تلقوا الركبان» .

30 - وفي مسلم: «لا تلقوا الجلب» .

31 - وفي مسلم أيضاً من حديث أبي هريرة لا تلقوا الجلب فمن تلقاها واشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار.

• وقد نهى عن تلقي الركبان أكثر أهل العلم منهم عمر بن عبد العزيز ومالك والليث والأوزاعي والشافعي وإسحاق وخالف أبو حنيفة فقال: أنه لم ير بذلك بأساً.

- قال ابن قدامة: وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع قال: فإن خالف وتلقى واشترى منهم فالبيع صحيح في قول الجميع. قاله ابن عبد البر قال: لأن حديث أبي هريرة عند مسلم أعطاه الخيار والخيار لا يكون إلا في عقد صحيح ولأن النهي لم يكن لمعنى في البيع بل يعود إلى ضرب من الخديعة يمكن استدراكه بإثبات الخيار.

- وقال أصحاب الرأي: لا خيار له.

- وقد روينا قول رسول الله ﷺ في هذا ولا قول لأحد مع قوله. اه. منه بتصرف.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل إحدى وثلاثون (31) دليلاً ويتبعها الإجماع.

## فصل في بيوع الآجال

- 1 - فصل وللتهمة ما قصداً كثر
  - 2 - فمن يبع لأجل ثم اشترى
  - 3 - بالمثل أو أقل أو أدنى نقد
  - 4 - منها ثلاث ما تعجل الأقل
  - 5 - ما قدم الأقل أو بعضه قط
  - 6 - جوازها لدى استواء الأجلين
  - 7 - إلا فإن عاد إلى من أولاً
- كالقرض مع بيع أو النفع حظر  
بجنس ما طالب أما إن يرى  
أو للأجل أو قبل أو بعد يرد  
فيه كذا لو أجل الثاني حظل  
به ومما غالب الباب ضبط  
في أغلب كذا استواء الثمنين  
أعطى كثيراً أمنع المؤجلا

- اشتمل هذا الفصل على سبعة (7) آيات تضمنت قول الأصل :

«فصل : ومنع للتهمة ما كثر قصده كبيع وسلف، وسلف بمنفعة لا ما قل  
كضمان بجعل أو أسلفني وأسلفك فمن باع لأجل ثم اشتراه بجنس ثمنه من  
عين وطعام وعرض، فإما نقداً أو لأجل أو أقل أو أكثر بمثل الثمن أو أقل أو  
أكثر يمنع منها ثلاث وهي ما تعجل فيه الأقل وكذا لو أجل بعضه ممتنع ما  
تعجل فيه الأقل أو بعضه كتساوي الأجلين إن شرطاً نفي المقاصة للدين  
بالدين ولذلك صح في أكثر لأبعد إذا اشترطها».

فصل في بيوع الآجال: وهي بيوع ظاهرها الجواز لكنها يتوصل بها إلى  
الحرام فمنعت سداً للذريعة.

قوله: (فصل) في بيان أحكام بيوع الآجال.

فقوله: (وللتهمة ما قصداً كثر كالقرض)؛ أي السلف (مع بيع)؛ أي بيع  
شيئين بدينارين لأجل ثم يشتري البائع من المشتري قبل حلول الأجل أحدهما  
بدينار نقداً، فالأمر إلى أن البائع الأول خرج من يده عرض ودينار يأخذ

من المشتري إذا حل الأجل دينارين أحدهما ثمن العرض والآخر قضاء عن الدينار فيتهمان على أنهما قصدا الجمع بين البيع والسلف بشرط وتوصلا إلى ذلك ببيع الشئيين بدينارين لأجل ثم شراء أحدهما بدينار حال لجواز هذا بحسب الظاهر، قال الحطاب: اعلم أنه لا خلاف في منع صريح بيع وشرط سلف وكذلك ما أدى إليه وهو جائز في الظاهر لا خلاف في منعه هذا صرح بهذا ابن بشير وتابعوه وغيرهم.

قوله: (والنفع حظر) يشير إلى قول الأصل: «سلف بمنفعته»؛ أي يمنع البيع الجائز في الظاهر المؤدي إلى ممنوع قل قصده للتهمة على التوصل به إلى أن يحصل بين عاقيه، وقوله (والنفع حظر)؛ أي منع.

ثم أشار إلى ذلك بقوله: (فمن يبيع لأجل)؛ أي فمن يبيع شيئاً معيناً مقوماً أو مثلياً بثمن معلوم هذا شرط في بيوع الآجال (ثم اشترى)؛ أي اشتراه؛ أي اشترى البائع ما باعه من المشتري منه أولاً بجنس ثمنه الذي باعه به من عين أو طعام أو عرض فأما نقداً أو لأجل أو أقل أو أكثر (بالمثل)؛ أي مثل الثمن (أو أقل) أو أكثر منه للأجل الأول أو قبله أو بعد الأجل الأول، والحاصل: أن من باع سلعة إلى أجل محدد ثم اشتراها هو نفسه أو وكيله من المشتري أو وكيله بجنس ثمنها الذي باعها به نوعاً وصفة فإن البيع ممنوع إن تعجل فيه الثمن الأقل كله أو بعضه كأن يبيعهها بألف درهم لأجل معين ثم يشتريها بشمانمائة نقداً كلها أو بعضها أو لأجل دون الأجل الأول أو يشتريها بألف ومائتين لأجل أبعد من الأجل الأول أما إذا تساوى الأجلان فلا بأس باختلاف الثمنين كما أنه لا بأس باختلاف الأجلين إذا تساوى الثمنان.

وقوله: وتعجيل بعض الأقل ممنوع... إلخ يعني أن الثمن الثاني إذا كان أقل وتعجل بعضه على الأكثر كله أو على بعضه؛ فإن ذلك ممنوع مثال ذلك أن يبيعه سلعة بمائة لأجل ثم يشتريها منه بشمانين أربعين منها نقداً وأربعين لأجل دون الأجل الأول أو للأجل الأول نفسه لأنه آل أمره أنه دفع أربعين ليأخذ عنها ستين فيما بعد وأربعين ليأخذ عنها أربعين، ففي ذلك سلف جر نفعاً وكما أن تعجيل الأقل ممنوع فإن تعجيل بعض الأكثر وتأجيل بعضه لأجل أبعد من الأجل الأول ممنوع كمن يبيع سلعة بألف لأجل شهر ثم



يشتريها بألف ومائتين بستمائة نقداً وستمائة لأجل شهرين فالمشتري الأول يدفع بعد شهر ألف ستمائة منها عن ستمائة التي أخذ مسبقاً وأربعمائة يأخذ عنها فيما بعد ستمائة، وفي هذا سلف جر نفعاً والحاصل أنا إذا نظرنا إلى بيوع الآجال نجد أن السلعة المبيعة لأجل إما أن يشتريها بائعها ممن اشتراها منه نقداً أو للأجل الأول أو لأجل أقرب منه أو أبعد؛ فهذه أربع صور في كل منها إما أن يشتريها بمثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر فتحصلت اثنتا عشرة صورة، والممنوع منها الثلاث المذكورة آنفاً هي ما تعجل فيه الأقل كله أو بعضه، ونظم ذلك العلامة الشيخ محمد فال بن أحمد فال التندغي فقال:

أجيز بعضها وبعضها أبي	صور بيع تهمة رمزيب
كالعكس نقداً أو لدون الأجل	جواز ما قل لا بعد جلي
أقل نقداً أو لدون قدر أو	ومنع أكثر على أبعد أو
أو ثمن من غير قيد منجل	وجائز لذي اتفاق الأجل
ابن أبي زيد بمفهوم ونص	نص على الكل خليلنا ونص

قوله: (يب) يرمز إلى اثنتي عشر (12): فالياء عشرة (10) والباء ثتان (2).

قال في الرسالة: «ولا يجوز بيع ما ليس عندك على أن يكون عليك حالاً، وإذا بعث سلعة بثمن مؤجل فلا تشتريها بأقل منه نقداً أو إلى أجل دون الأجل الأول ولا بأكثر منه إلى أبعد من أجله وأما إلى الأجل نفسه فذلك كله جائز وتكون مقاصة».

- وفي شارحها النفراوي:

تنبيه:

علم مما تقدم أن شرط كون المسألة من بيوع الآجال أن تكون البيعة الأولى إلى أجل وكون المشتري ثانياً هو البائع أولاً أو من تنزل منزلته، والبائع الثاني هو المشتري الأول أو من تنزل منزلته وكون السلعة المشتراة، ثانياً هي المبيعة أولاً على ما بينا، والمنزل منزلة كل واحد من المتعاقدين وكيهه أو عبده غير المأذون أو المأذون حيث كان يتجر للسيد وسواء علم الوكيل أو الموكل ببيع الآخر أم لا، وسواء باع السيد ثم اشترى العبد أو

عكسه وأما لو اشترى ما باعه لأجل لغير نفسه بأن اشترى لأجنبي أو لابنه الصغير لكره فقط ومثل شرائه لابنه المحجور شراء غيره من الأولياء لمن في حجره وأما عكس هذا وهو شراء الأجنبي للبائع الأول أو شراء محجوره له فلا يجوز؛ لأن كلا إنما يشتري بطريق الوكالة فهو كشراء البائع لنفسه.

- فرعان عزيزان مناسبان للباب:

الأول: من طلب منه شخص دراهم قرضاً فامتنع ودفع له دراهم يشتري بها سلعة وبعد اشترائها لصاحب الدراهم باعها لطالب القرض بدراهم أكثر من ثمنها فالظاهر أو المجزوم به حرمة هذا الفعل وأحرى في المنع ما يفعله أهل مصر تجار البن من بيعهم البن لشخص إلى أجل معلوم. ثم يبيعه المشتري إلى البائع بثمان قليل يعجله إلى المشتري، بل هذا داخل في كلام المصنف.

الثاني: من له دين على شخص قد حل أجله فطالبه به فوجده معسراً بجميعة ووجد عنده سلعة لا تفي به فأخذها منه في جميع الدين ثم باعها له بأكثر من الدين فهذا لا يجوز أيضاً؛ لأن السلعة التي خرجت من اليد وعادت إليها تعد لغواً وكأنه فسخ ما في ذمة الدين في أكثر منه ابتداء فهو من ربا الجاهلية.

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله: فصل وللتهمة... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7]

وأما الدليل من السنة:

2 - أخرجه أحمد:

- عن أبي إسحاق عن زوجته العالية قالت: دخلت على عائشة في نسوة فقالت: ما حاجتكن؟، فكان أول من سألها أم محبة فقالت: يا أم المؤمنين هل تعرفين زيد بن أرقم؟ قالت: نعم، قالت: فإني بعته جارية لي بثمانمائة درهم إلى العطاء وأنه أراد أن يبيعهها فابتعتها بستمائة درهم نقداً فأقبلت عليها

وهي غَضْبَى فقالت: بئسما شريت وبئسما اشتريت أبلغني زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب وأفحمت صاحبتنا فلم تتكلم طويلاً ثم إنه سهل عنها فقالت: يا أم المؤمنين، أرايت إن لم آخذ إلا رأس مالي فتلت عليها: «فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف».

- ذكر ابن القيم هذا الحديث في تهذيبه وعقب عليه بقوله: فلولا أن عند أم المؤمنين علماً لا تستريب فيه أن هذا محرم لم تستجز أن تقول مثل هذا بالاجتهاد. [والحديث أخرجه الدارقطني وقال: إن فيه امرأتين مجهولتين هما أم محبة والعالية ولا يحتج بهما].

- ورد عليه ابن القيم بأن راوية الحديث هي امرأة أبي إسحاق السبيعي وهي من التابعيات وقد دخلت على عائشة.

- وروى عنها أبو إسحاق وهو أعلم بها، وفي الحديث قصة وسياق على أنه محفوظ وأن العالية لم تختلق هذه القصة ولم تضعها بل يغلب على الظن غلبة قوية صدقها فيها وحفظها لها، ولهذا رواها عنها زوجها ميمون ولم ينهها عنها ولا سيما عند من يقول رواية العدل عن غيره تعديل له والكذب لم يكن فاشياً في التابعين فشوه فيمن بعدهم وكثير منهم كان يروي عن أمه وامراته ما يخبرهن به أزواج الرسول الله ﷺ ويحتج به.

- وبه قال أبو حنيفة وأحمد وأجازة الشافعي، قال في المغني: من باع سلعة بثمان مؤجل ثم اشتراها بأقل منه نقداً لم يجز في قول أكثر أهل العلم، روى ذلك عن ابن عباس وعائشة والحسن وابن سيرين والشعبي والنخعي.

- وبه قال أبو الزناد وربيعة وعبد العزيز بن أبي سلمة والثوري والأوزاعي ومالك وإسحاق وأصحاب الرأي وأجازة الشافعي؛ لأنه ثمن يجوز بيعها به من غير بائعها فجاز من بائعها كما لو باعها بمثل ثمنها وتعرف ببوع الآجال عند الشافعي وأحمد بالعينة إلا أنهما يختلفان في حكمها فأحمد منعها والشافعي أجازها كما تقدم.

قال الرافعي: وليس من المناهي بيع العينة وهو أن يبيع شيئاً من غيره بثمان مؤجل ويسلمه المشتري ثم يشتريه قبل قبضه للثمان بأقل من ذلك نقداً

وكذا يجوز أن يبيع بثمان نقداً، ويشتري بأكثر منه إلى أجل سواء قبض الثمن الأول أو لم يقبضه.

وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد رضي الله عنهم: لا يجوز أن يشتري بأقل من ذلك الثمن قبل قبضه.

يقول القرطبي في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾: هذه الآية تلتها عائشة لما أخبرت بفعل زيد بن أرقم.

- وروى الدارقطني عن العالية بنت أنفع قالت: خرجت أنا وأم محبة إلى مكة فدخلنا على عائشة رضي الله عنها فلما سلمنا عليها فقالت لنا: ممن أنتن؟ قلنا: من أهل الكوفة، قالت: فكأنها عرضت عنا فقالت لها أم محبة: يا أم المؤمنين كانت لي جارية وإني بعته من زيد بن أرقم الأنصاري بثمانمائة درهم إلى عطائه وأنه أراد بيعها فابتعتها منه بستمائة درهم نقداً قالت: فأقبلت علينا فقالت: بثسما شريت وما اشتريت فأبلغني زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب فقالت لها: أرايت إن لم آخذ منه إلا رأس مالي؟ قالت: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ، فَأَنْهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾. العالية: هي زوج أبي إسحاق الهمداني الكوفي السبعي أم يونس بن أبي إسحاق.

قال: وهذا الحديث أخرجه مالك من رواية بن وهب عنه في بيع الآجال فإن كان منها ما يؤدي إلى الوقوع في المحذور منع منه وإن كان ظاهره بيعاً جائزاً وخالف مالكا في هذا الأصل جمهور الفقهاء وقالوا: الأحكام مبنية على الظاهر لا على الظنون. [قاله القرطبي]

ودليلنا القول بسد الذرائع فإن سلم وإلا استدللنا على صحته وقد تقدم، وهذا الحديث نص ولا تقول عائشة: أبلغني زيدا أنه قد أبطل جهاده إلا أن يتوب إلا بتوقيف إذ مثله لا يقال بالرأي؛ فإن إبطال الأعمال لا يتوصل إلى معرفتها إلا بالوحي كما تقدم.

- وفي صحيح مسلم:

عن النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى

الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يوقع فيه ألا وأن لكل ملك حمى إلا وإن حمى الله محارمه» .

وجه دلالة أنه منع من الإقدام على الشبهات مخافة الوقوع في المحرمات وذلك سداً للذريعة، وقال ﷺ: «إن من الكبائر شتم الرجل والديه» قالوا: وكيف يشتم الرجل والديه؟! قال: «يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه» .

فجعل التعريض لسب الآباء كسب الآباء، ولعن ﷺ اليهود إذا أكلوا ثمن ما نهوا عن أكله .

وقال أبو بكر في كتابه: لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، ونهى ابن عباس عن دراهم بدراهم بينهما جريرة، واتفق العلماء على منع الجمع بين بيع وسلف، وعلى تحريم قليل الخمر وإن كان لا يسكر، وعلى تحريم الخلوة بالأجنبية ولو كان عنيماً، وعلى تحريم النظر إلى وجه المرأة الشابة إلى غير ذلك مما يكثر ويعلم على القطع . والشبات أن الشرع حكم فيها بالمنع لأنها ذرائع المحرمات والربا أحق ما حميت مراتعه وحميت وسدت طرائقه ومن أباح هذه الأسباب فليباح حفر البئر ونصب الحبالات لهلاك المسلمين والمسلمات وذلك لا يقوله أحد وأيضاً فقد اتفقنا على منع من باع بالعينه إذا عرف بذلك وكانت عادته وهي في معنى هذا الباب والله الموفق للصواب . اهـ .

هذا ما وجدنا من الأدلة الأصلية في هذا الفصل .

## فصل في العينة

- 1 - فصل لمن ملك السوى منه طلب
  - 2 - عكس اشترها الآن بعشره تقر
  - 3 - ولزمت أن قال لي الأمر ثم
  - 4 - وبخلاف اشترها لي بست
  - 5 - إن ينقد المأمور بالشرط وضم
  - 6 - كذا اشترها لي بست لأجل
  - 7 - ويلزم الأمر بالست وإن
- شراؤه للبيع للطالب هب  
أخذها لأجل باثني عشر  
إن لم يقل لي الخلف في الفسخ ألم  
نقداً ونقداً أخذن بأربعت  
الأقل من زيد وجعل المثل ثم  
أخذها بخمسة نقداً حظل  
أعطي استرد ويجعل المثل من

- اشتمل هذا الفصل على سبعة (7) آيات تضمنت قول الأصل:

«فصل: جاز لمطلوب منه سلعة أن يشتريها لبييعها بمال ولو بمؤجل بعضه، وكره أخذ بمائة ما بثمانين أو اشترىها ويومئ لتربيحه ولم يفسخ، بخلاف اشترها لعشرة نقداً، وأخذها باثني عشر لأجل ولزمت الأمر إن قال لي: وفي الفسخ إن لم يقل لي إلا أن يفوت فالقيمة أو إمضائها ولزومه الاثني عشر قولان.

وبخلاف اشترها لي بعشرة نقداً وأخذها باثني عشر نقداً إن نقد المأمور بشرط وله الأقل من جعل مثله أو الدرهمين فيهما والأظهر والأصح لا جعل له، وجاز بغيره كنقد الأمر وإن لم يقل لي ففي الجواز والكراهة. قولان.

وبخلاف اشترها إلي باثني عشر لأجل واشترىها بعشرة نقداً فتلزم بالمسمى ولا تعجل العشرة، وإن عجلت أخذت، وله جعل مثله وإن لم يقل لي فهل لا يرد البيع إذا فات وليس على الأمر إلا العشرة وإن عجلت أخذت وله جعل منه؟ وإن لم يقل لي فهل لا يرد البيع إذا فات وليس على الأمر إلا

العشرة أو يفسخ الثاني مطلقاً إلا أن يفوت فالقيمة؟ قولان».

\* \* \*

(فصل في العينة) - بكسر العين - مشتقة من العون؛ لأن البائع يستعين بالمشتري على تحصيل مقاصده، وقيل: إنها مشتقة من العين وحاجة الرجل إليها فيشتري السلعة ليبيعه بالعين التي يحتاجها وليس به إلى السلعة حاجة.

وأما تعريفها شرعاً: فهو ما أشار له الناظم بقوله: (فصل لمن ملك لسوى منه طلب)؛ أي الشراء من طلبت منه سلعة ليبيعه للطالب وهذا معنى قوله: (للبيع للطالب هب) وقول الأصل: «كره أخذ بمائة ما بشمانين أو اشتريها ويومئ لترييحها». يفهم منه أن بيع العينة ينقسم إلى ثلاثة أنواع: جائز - ومحرم - ومكروه.

فالجائز: هو أن يطلب من رجل سلعة ليست عنده فيشتريها ويبيعها للطالب بثمان فيه ربح لم يتواعدا ولم يتراضيا عليه مسبقاً.

وأما المحرم: فهو ما أشار له بقوله: (عكس اشترها الآن بعشرة تقر)؛ هو أن يقول الطالب للمطلوب: اشتر سلعة كذا بعشرة دراهم نقداً وأنا اشتريها منك باثني عشر درهماً لأجل معلوم كشهري وشهرين، وقد أشار لهذا في الأصل بقوله: «بخلاف اشترها بعشرة نقداً وأخذها باثني عشر لأجل».

(ولزمت أن قال لي الأمر ثم) يعني أن المسألة الممنوعة الأنفة الذكر فيها تفسير فإن قال الطالب للمأمور: اشتر لي سلعة كذا بعشرة نقداً وأنا اشتريها منك باثني عشر لأجل لزمت الطالب البيعة الأولى بعشرة نقداً وتفسخ البيعة الثانية وللأمور الأقل من جعل مثله أو الربح، وقيل: لا جعل له وإن لم يقل اشتر لي بأن قال: اشترها لنفسك أو قال: اشتر ولم يقل لي ولا لنفسك مضت البيعة الثانية على الأرجح فيدفعها للمأمور إذا حلَّ أجلها سواء كانت السلعة قائمة أو فاتت لأن ضمانها منه لو تلفت، ومقابل الأرجح أن البيع الثاني مفسوخ إلا أن تفوت السلعة بيد الأمر فيمضي البيع وتلزم الأمر للمأمور قيمة السلعة يوم قبض الأمر لها حالة.

والنوع المكروه: من يبيع العينة إذا قال الأمر للمأمور: اشتر سلعة كذا

بعشرة نقداً وأنا اشتريها منك باثني عشر نقداً ولم يقل لي كما سبق آنفاً فإن ذلك مكروه على الراجح، وقيل: جائز بلا كراهة.

- وكذلك من المكروه اشتريها لي بست نقداً وأنا اشتريها منك بأربعة نقد إلى نقداً إن يتعقد المأمور بالشرط.

وقوله: (كذا اشتريها لي بست لأجل)؛ أي فإذا قال الأمر للمأمور اشتر لي سلعة كذا بستة لأجل وأنا (أخذها) منك (بخمسة نقداً حظلي)؛ أي منع لأنه سلف بزيادة؛ فإن وقع البيع لزمت الأمر الستة المؤجلة ولا تعجل الخمسة؛ فإن عجلت ردت للأمر وللمأمور أجرة مثله وإن لم يقل الطالب لي فسخ البيع الثاني وردت السلعة للمأمور إن لم تفت فإن فات بأحد مفوات البيع فليل: أن على البائع قيمتها يوم قبضها وقيل: أن البيع لا يفسخ بل يمضي بالثمانية نقداً. قال الشيخ خليفة بن حسن في هذا الموضوع:

وبخلاف اشتريها لي لأجل	وباثنين مع عشرة فيها تنل
وأشترتها ناقداً بالعشرة	فبالمسمى لزمت من أمره
وعشرة الأمر لا تعجل	وردها بعد الوقوع أعدل
وحق للمأمور جعل مثله	عن أمر فيما أتى من فعله
وحيث لا يقول لي هل لا يرد	بيع إذا فات بوجه فاستفد
وليس إلا عشرة عمن أمر	أو مطلقاً يفسخ ثان استقر
إلا إذا فات فقيمة تجب	قولان فاعمل بكليةا تصب

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

والدليل على قوله فصل لمن ملك السوى منه طلب... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

2 - روى أبو داود من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من باع

بيعتين في بيعة فله أو كسهما أو الربا» .

قال: وقد فسره بعضهم بأن يقول: أبيعكها بمائة إلى سنة على أن



أشترىها منك بثمانين حالة قال: وهذا معنى الحديث الذي لا معنى له غيره وهو مطابق لقوله: فله أوكسهما أو الربا فإنه إما أن يأخذ الثمن الزائد فيربى أو الثمن الأول فيكون هو أوكسهما وهو مطابق لصفقتين في صفقة فإنه قد جمع صفقتي النقد والنسيئة في صفقة واحدة ومبيع واحد وهو قد قصد بيع دراهم عاجلة بدراهم مؤجلة أكثر منها ولا يستحق إلا رأس ماله وهو أوكس الصفقتين فإن أبى إلا الأكثر كان قد أخذ الربا قال: فتدبر مطابقة هذا التفسير لألفاظه ﷺ وانطباقه عليها.

- قال ابن القيم: فإن قيل: فما تقولون إذا لم تعد السلعة إليه بل رجعت إلى ثالث هل تسمون ذلك عينة؟

فالجواب: أن هذه المسألة التورق لأن المقصود منها الورق وقد نص أحمد في رواية أبي داود على أنها من العينة وأطلق عليها اسمها. وقد اختلف السلف في كراهيتها فكان عمر بن عبد العزيز يكرها وكان يقول: التورق آخية الربا. اهـ. منه باختصار. والأخية بالمد العروة في طرف الحبل تربط به الدابة. قلت: والتورق عند أصحابنا من العينة.

قال القرطبي في تفسيره: فإن اشترى بحضرة طالب العينة سلعة من آخر بثمان معلوم وقبضها ثم باعها من طالب العينة بثمان أكثر مما اشتراها إلى أجل مسمى، ثم باعها المشتري من بائعها الأول بالنقد بأقل من الثمن، فهذه أيضاً عينة وهي أهون من الأولى وهو جائز عند بعضهم.

3 - وفي سنن أبي داود:

عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم».

- قال أبو داود: الأخبار لجعفر وهذا لفظه.

هذا ما وجدنا من الأدلة الأصلية في هذا الفصل

وبالله التوفيق

## فصل في الخِيَار

- 1 - فصل ويثبت الخيار إن شرط
  - 2 - فأول كالشهر في دار ولا
  - 3 - ذا استخدمن وكالدواب لثلاث
  - 4 - وكثلاثة بثوب ويحلّ
  - 5 - وضمن الشاري بهذا وفسد
  - 6 - أو زاد مدة كجهلها أو إن
  - 7 - أو لبس الثوب وأجرة يرد
  - 8 - بشرطه النقد كغائب عيه
  - 9 - وأرض أكرمت ورِيّ ما أمِن
  - 10 - كذا أجبر عملاً قد أخرا
  - 11 - وإن بلا شرط بغائب ومن
  - 12 - وسلم أن بالخيار الأربعة
  - 13 - رد كأن يجد عيباً يغلب
  - 14 - أو قطع أو خصا أو استحاضة
  - 15 - أو عوراً وعسر أو بخر
  - 16 - أو زائد كسن أو ظفر كذي
  - 17 - كذا جذام أب أو بالطبع جنّ
  - 18 - أو شيبها وإن قليلاً وكذا
  - 19 - وغلف وكونه ابناً للزنا
- ومنه حكمي لعيب أن يحط  
تسكن وكالجمعة في رق بلى  
بلا ركوب أو به يوماً لبث  
من بعد بثّ وهل إن نقد حل  
بشرط أن يشاور امرأ بَعُد  
غاب على ما ليس يعرف إذن  
ويأنقضا الزمن يلزم وفسد  
وعهدة الثلاث والمواضعة  
جعل إجارة لِحِرْز الزرع عن  
شهرأ ومنع النقد مطلقاً يرى  
قد تتواضع وفي كرا ضمن  
وغرض شرط أن يعدم فله  
عدمه كزنى أو من يشرب  
أو رفع حيضة بها استبرأت  
أو زعراً أو عجر أو بجر  
وليد أو ذي والدين فخذ  
سقوط سنّين وفي الحسناء سنّ  
جمودة كذا سهوية خذا  
والبول في الفراش إن يثبت هنا

- 20 - وعدم لحمل اعتيد الحرن  
21 - لا ضبط وكونها زلاء وكى  
22 - قبل التغيير كسوس الخشب  
23 - وعيب إن قن تقل مستولدة  
24 - ومثل شرط أن بصري الحيوان  
25 - وإن تشا من بعد حلب رد ما  
26 - وحرمن في ذاك رد اللبن  
27 - لا رد إن علم أو ما صرّت  
28 - إلا إذا قصد واشترى أو ان  
29 - ولا بغير عيب تصرية أن  
30 - وإن بثانية حلبة حصل  
31 - رضى بها أوجاز ردها اختلف  
32 - أو ما عليه دل كالتزويج قن  
33 - لا غير ناقص كسكنى الدار قوم  
34 - وما رضى ركوبها لذي سفر  
35 - وواجد بغيبة البائع عاب  
36 - وفوته حسا لرد منعا  
37 - فقوّمنه سالماً وقوّم  
38 - وإن يبع لأجنبي وأطلقن  
39 - ولا رجوع أن يدلس إلا رد.  
40 - وإن له باع بأدنى كملا  
41 - تغييراً طرا توسط بجوز  
42 - ودفع أرش حادث وقوما  
43 - ورد أن يقرب وإلا فات رد
- ورحص وعشر فليعلمن  
لم ينقص أو عيب بباطن خفي  
مرارة القشاء فالرد أبي  
بيان لكن لم يحتم رده  
كلطخ ثوب العبد بالمداد بان  
صرّي وصاع غالب القوت اعلمنا  
أو غيره من نقد أو عرض عني  
بل كثرة اللبن فيها ظنّت  
كثر حلابها من الكاتم بان  
ردت يرى الصاع وأن يحلبن  
للاختبار فيما تليها هل  
ويمنع الرد رضى عيب عرف  
وكالركوب وكالاستخدام عن  
ودون عذر حلف الساكت يوم  
كإن تعذر انقياد لحضر  
أشهد بالرد وأن يمسك معاب  
كأن تكاتب أو تدبر فاسمعا  
معيباً وكملن باقي الثمن  
أو بائع بمثل أو أعلى ثمن  
ثم عليه رد أيضاً ذا ورد  
وإن تغير المبيع مثلاً  
أخذ قديم الأرش أو رد المحوز  
يوم ضمان المشتري له اعلمنا  
كبالعمى وعجف لا كالرمد

- 44 - وبالمخرج عن المقصود فات  
45 - ورد بعض بيع من مثلي  
46 - وارجع بقيمة إذا كان ثمن  
47 - أكثر أو أحد كالخفين أو  
48 - ولا تمسك بأقل استحق  
49 - والقول للبائع في العيب وفي  
50 - يشهد للشاري وحلف من لم  
51 - وحلفه في ذا وفي ذي التوفية  
52 - في البت في الظاهر منه وعلى  
53 - ودخل المبيع في ضمان من  
54 - بغلط إن باسمه سمى ولا  
55 - وهل بإطلاق مضى وإلا أن  
56 - كذا إذا استأمنه ورد في  
57 - إلا بشرطه البراءة ورد  
58 - وبرص وبالجذام إن علم  
59 - وضمن البائع ما كيل إلى  
60 - وأجرة عليه عكس الشركة  
61 - وتلك تضمن إلى التفريع من  
62 - وقبضك العقار بالتخلية  
63 - وضمن بعقد ما اشترت إلا  
64 - أو حبسه كان للإشهاد قذا  
65 - وفي المواضعة إن تظهر ضمن  
66 - وتلف وقت ضمان البائع  
67 - والمشتري خير إن غيب أو
- رد وإرش سابق العيب يوات  
بحصة لعبية الخفي  
مقوماً ولا يرد البعض إن  
أماً مع ابنها مبيعين رووا  
أكثره مما له التقويم حق  
قدمه إلا إذا عادا يفي  
يقطع له من ذين بالصدق اعلم  
أقبضته وما به عيب عيه  
نفي لعلم بالخفي مسجلا  
باع إذا رضي بالقبض اعلمن  
بغبنه وإن على الثلث علا  
يخبره في استلامه جهل الثمن  
عهد الثلاث كل حادث يفي  
في عهدة السنة بالجنون قد  
للعهدتين شرط أو عاد يوم  
كيل كمعدود وموزون جلا  
إقالة تولية كالقرض تي  
معيارها ولو تولى الشاري عن  
وقبض غيره بعرف مثبت  
ما حبسه لثمن قد حلا  
كالرهن أو غاب فبالقبض خذا  
وفي الثمار حيثما جاح أمن  
جا بسماوي جنا الفسخ فع  
عيب أو استحق شائع رووا

- 68 - وبعض استحق أو ضاع كعيب  
69 - إلا بمثلي ولا كلام إن  
70 - وبيع ما اشترت قبل القبض حلّ  
71 - قد بيع بالكيل ولو كلبن  
72 - لا قرضه أو دفعه عنه وفا  
73 - وجاز بالعقد جزاف المطعم  
74 - كذا إقالة من الكل فثق  
75 - وامنع إقالة طعام أن ترد  
76 - وجاز أن تشرك أو تولي في  
77 - في ذا استوا العقدين قل ولم يكن  
78 - والصرف أضيف المناجزين إذ  
79 - ثم إقالة طعام واغتفر  
80 - وثم بالطعام تولية أو  
81 - ثم إقالة عروض أسلما  
82 - ففيهما يوم ودونه وثم  
83 - يومين ثم الابتدا للدين قل

- اشتمل هذا الفصل على ثلاثة وثمانين (83) بيتاً .

- تضمنت الأبيات الاثنا عشر (12) قول الأصل :

«فصل: إنما الخيار بشرط كشهري في دار ولا يسكن وكجمعة في رقيق  
واستخدمه وكثلاثة في دابة وكيوم لركوبها ولا بأس بشرط البريد أشهب  
والبريدين، وفي كونه خلافاً تردد .

وكثلاثة في ثوب، وصح بعد بت، وهل إن نقد؟ تأويلان، وضمنه حيثنذ  
المشترى، وفسد بشرط مشاورة بعيد أو مدة زائدة أو مجهولة أو غيبة على ما  
لا يعرف بعينه أو لبس ثوب ورد أجرته، ويلزم بانقضائه، ورد في كالغدو

بشرط نقد كغائب وعهدة ثلاث ومواضعة وأرض لم يؤمن ريبها وجعل وإجارة  
لحرز زرع وأجبر تأخر شهراً، ومنع وإن بلا شرط في مواضعةً وغائب وكراء  
ضمن وسلم بخيار».

(فصل) في البيع بشرط الخيار وهو مستثنى من بيع الغرر للتردد في العقد  
ولا سيما من لا خيار له إذ لا يدري ما يؤول له الأمر، لكن أجازته الشارع  
ليكون من له الخيار على بصيرة في الثمن والمثمن وينفي الغبن عن نفسه، قال  
الشافعي رحمته الله: لولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز الخيار أصلاً.

وقول الناظم: (ويثبت الخيار إن شرط) يعني أن الخيار قسمان: خيار  
ترو؛ أي تأمل في إمضاء البيع وعدمه، وخيار نقيصة وهو ما سببه نقص في  
المبيع من عيب ونحوه كما سيأتي، أما خيار التروي فهو البيع الذي وقف  
لزومه على إمضاء من له الخيار سواء كان مشترياً أو بائعاً وهذا الذي عرفه به  
الناظم تبعاً لأصله قريب مما عرفه به ابن عرفة قال: هو بيع وقف بته أولاً  
على إمضاء يتوقع فخرج بيع البت والخيار الحكمي وهو خيار النقيصة فلا  
يقال: إنه يتوقف على إمضاء متوقع وإنما يقال: إنه بيع آل إلى خيار.

وقوله: (إن شرط) في أن خيار التروي لا يكون إلا بشرط المتبايعين لا  
يكون بالمجلس، ومعنى ذلك أن خيار المجلس ليس معمول به في مشهور  
المذهب وإن كان قد ورد الحديث بما قد يدل عليه؛ لأن الفراق عند مالك هو  
فراق القول لا فراق المجلس وهذا ما فسر به الإمام، قوله صلى الله عليه وسلم: «ما لم  
يتفرقا» ففسر الافتراق بافتراق القول وعلى ذلك يكون المعنى قوله: (ومنه  
حكمي) وهو خيار النقيصة وهو وجود العيب في المبيع.

قوله: (فأول) وهو خيار التروي يجوز أن يجعله المتبايعان أو أحدهما  
لغيرهما، وعندئذ يكون الكلام لمن جعل له الخيار في البت وعدمه كأن يقول  
البائع: بعته لك بكذا أو يقول المشتري: اشتريته منك بكذا إن رضي فلان؛  
فإن رضي تم البيع وإلا فلا.

وقوله: (كالشهر في دار ولا تسكن) وأدخل بالكاف ستة أيام وقيل شهران  
والأول وهو المشهور، ويجوز السكنى فيها مدة الخيار بأجرة مطلقاً سواء كان

السكنى قليلاً أو كثيراً بشرط كان أو بدون شرط لاختبارها أم لا كما يجوز سير السكنى لاختبارها ولو بغير أجر لا لغير الاختبار.

وقوله: (ولا يسكن المشتري) بشرط خياره الدار بأهله ومتاعه وله دخولها بنفسه وبياته بها (وكالجمعة في رق).

وقوله: (وذا استخدمن)؛ أي استخدام المشتري الرقيق استخداماً يسيراً لاختبار حاله (وكالدواب لثلاث) إلى خمسة أيام إذا لم يكن من شأنها الركوب كالغنم والبقر أو كانت من شأنها الركوب فله ركوبها بيوم فليست بمنزلة الدار التي لا تسكن والثوب الذي لا يلبس مطلقاً ولا بمنزلة العبد الذي يستخدم مطلقاً بل لها حالة بين حالتين بقدر الحاجة إلى الاختبار ونحو هذا فسر ابن يونس.

قوله في المدونة: والدابة تركب اليوم وشبهه، فقال ابن يونس: قال ابن حبيب: يجوز الخيار في الدابة اليوم واليومين، والثلاثة كالثوب ونحوه في النكت.

وقوله: (أو به)؛ أي بالركوب (يوماً) أو يومين (وكتلاثة بثوب) وسائر العروض والمثليات، وترك الناظم تبعاً لأصله مدة الخيار في الفواكه والخضر وفي المدونة: ومن اشترى شيئاً من رطب الفواكه والخضر على أنه بالخيار فإن كان الناس يُشاورون في هذه الأشياء غيرهم ويحتاجون فيه إلى رأيهم فلهم من الخيار في ذلك بقدر الحاجة مما لا يقع فيه تغيير ولا فساد.

(ويحل من بعد بت)؛ أي ويحل أن يشترط الخيار في البيع بعد عقده بيت لأحد العاقدين أو لهما أو لأجنبي وجاز ابتداء، (وهل إن نقد) تأويلان وهل محل الصحة والجواز إن كان نقد؛ أي دفع المشتري الثمن للبائع وعليه الأكثر وعليه اقتصر ابن بشير فإن لم ينقد فلا يجوز لأخذ البائع عن الثمن الذي وجب له بعقد البت بسلعة بخيار وهو لا يجوز لأنه فسخ ما في الذمة في مؤخر أو الصحة والجواز سواء نقد أم لا وهو ظاهر كلام اللخمي لأنه ليس بيعاً حقيقة وإنما القصد به تطيب نفس من جعل له الخيار في الجواب. تأويلان، والثاني مقيد بما إذا لم يصرح البائع بأخذ السلعة عن الثمن الذي له في ذمة المشتري وإلا منع اتفاقاً بفسخ ما في الذمة في مؤخر.

(وضمن الشاري)؛ أي المشتري؛ أي ضمن المبيع حين وقوع شرط الخيار بعد بت البيع لأنه صار بائعاً بخيار (وفسد بشرط أن يشاور امراً بعيداً)؛ أي وفسد البيع بشرط مشاوره امرؤ غائب بمحل بعيد لا يعلم ما يشير به إلا بعد تمام مدة الخيار في المبيع، وهذا بالنسبة للأزمة السابقة وأما الآن فيمكن بوسائل الهواتف إن يعلم ذلك بمكالمة أو فاكس أو غير ذلك من وسائل الاتصال (أو زاه مدة)؛ أي وفسد البيع بشرط الخيار في مدة زائدة عن مدة الخيار المقدره للمبيع بأن شرط الخيار فيما زاد على الشهر ونحوه في الدار وعلى الثلاثة ونحوها في الدابة والعرض (كجهلها)؛ أي وفسد البيع بشرط الخيار في مدة مجهولة كإلى أن تمطر السماء أو إلى أن يقدم زيد من سفر لا يعلم وقته (أو إن غاب)؛ أي فسد البيع إن غاب بائع أو مشتر (على ما ليس يعرف) بعينه لتردده بين السلف والبيع، وقول الناظم (إذن) الأولى أن يقول: (على ما ليس يعرف بعين) ومفهوم لا يعرف بعينه أن شرط الغيبة على ما يعرف بعينه جائز لعدم تردده بينهما لأن الغيبة عليه لا تعد سلفاً.

(أو لبس الثوب)؛ أي وفسد البيع بشرط لبس الثوب المبيع بخيار (أو لجرة يرد)؛ أي ورد أجرته للبيه الكثير المنقص قيمته لأن ضمانه من بائعه فغلت له.

قوله: (بشرطه النقدي)؛ أي وفسد بيع الخيار بشرط النقد؛ أي تعجيل لثمنه على تمام زمن الخيار وإن لم ينقده على المعتمد لتردد بين السلفية والثمنية، ومفهوم بشرط أن النقد تطوعاً لا يفسده وهو كذلك وشبهه في الفساد بشرط النقد (ك) بيع شيء (غائب) عن بلد العاقلين غيبة بعيدة غير عقار (وعهدة الثلاث) في بيع أمة مواضعة قوله: (وأرض أكرت وري ما امن)؛ أي وأرض لزوع لم يؤمن ربهها من مطر أو بحر (جعل) - بضم الجيم وسكون العين - على تحصيل شيء، ابن يونس: ويمنع في هذا النقد تطوعاً أيضاً، قال البناني: هذا هو الظاهر من الضابط الآتي لما يمنع النقد فيه مطلقاً.

وقوله: (إجارة لحوز الزرع عن)؛ أي لحفظ وحراسة زرع لاحتمال تلفه بجائحة فتفسخ الإجارة لعدم لزوم خلفه فيرده وسلامته فلا يرده فتردد بين السلفية والثمنية (كذا لجير عملاً قد اخرا شهراً)؛ أي وإجارة أجير معين على



عمل تأخر شروعه في العمل شهراً وكذا تأخره أكثر من نصف شهر (ومنع النقد)، (وإن بلا شرط في بيع) شيء غائب (ومن قد تتواضع)؛ أي وفي بيع أمة مواضعة (وفي كراء ضمن)؛ أي وصف متعلقة وفي عد سلم (بالخيار في الأربعة) مسائل لتأديته لفسخ ما في الذمة في مؤخر سواء كان بشرط، واللازم في المسائل الثمانية السابقة التردد بين السلفية والثمنية وإنما يمنع إذا كان بشرط.

- وتضمنت الأبيات من (13) إلى (31) قول الأصل:

«وبما العادة السلامة منه كعور وقطع وخصاء واستحاضة ورفع حيضة استبراء وعسر وزنا وشرب وبخر وزعر وزيادة سن وظفر وعجر وبجر، ووالدين أو ولد لا جد ولا أخ، وجدام أب أو جنونه بطبع لا بمس جن وسقوط سنين، وفي الرائحة الواحدة وشيب بها فقط وإن قل وجعودته وصهوبته، وكونه ولد زنا ولو وخشا وبول في فراش في وقت ينكر إن ثبت عند البائع وإلا حلف إن أقرت عند غيره وتخت عبء وفحولة أمة اشتهرت، هل هو الفعل أو التشبيه؟ تأويلان.

وقلف ذكر وأنى مولد أو طويل الإقامة وختن مجلوبهما كبيع بعهد ما اشتراه ببراءة وكرهص وعثر وحرن وعدم حمل معتاد لا ضبط وثبوبة إلا فيمن لا يفتض مثلها وعدم فحش ضيق قبل وكونها زلاء وكى لم ينقص وتهمة بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براءته وما لا يطلع عليه إلا بتغير كسوس الخشب والجوز ومر قناء ولا قيمة ورد البيض، وعيب قل بدار وفي قدره تردد.

ورجع بقيمته كصدع جدار لم يخف عليها منه إلا أن يكون واجهتها أو بقطع منفعة كملح بثرها بمحل الحلاوة وإن قالت أنا مستولدة لم تحرم لكنه عيب إن رضي به بين، وتصرية الحيوان كالشرط كتلطخ ثوب عبء بمداد فيرده بصاع من غالب القوت وحرم رد اللبن لا إن علمها مصراة أو لم تصر وظن كثرة اللبن إلا إن قصد واشترت في وقت حلابها وكتمه ولا بغير عيب التصرية على الأحسن وتعدد بتعدد على المختار والأرجح وإن حلبت ثالثة فإن حصل الاختبار بالثانية فهو رضا، وفي الموازية له ذلك، وفي كونه خلافاً تأويلان.

قوله: (إن يعدم فله رد)؛ أي رد المبيع بوجود ما؛ أي (عيباً) فيه العادة السلامة منه (كزنى) ابن عرفة في المدونة: الزنا ولو في العبد الوخش عيب (أو من يشرب) لمسكر (أو قطع) لبعض الجسد ولو لأصبع (أو خصا) ومثله الجب والرتق والإفضا، زاد في الشامل: وإن زاد في ثمنه لأنها منفعة غير شرعية كزيادة ثمن الأمة المغنية فتزد وإن زاد ثمنها، وكون الخصاء عيباً يرد به في غير فحل غنم أو بقر معد للعمل فلا يرد بخصائه إذ العادة لا يستعمل منه إلا الخصي (أو استحاضة) في علي أو وخش، وروى محمد مدة الاستحاضة التي هي عيب شهران (أو رفع حيضة)؛ أي تأخرها عن وقت مجيئها زمناً لا يتأخر لمثله (أو عور) وأولى عمى وذهاب بعض نور العين كذهابه كله حيث كانت العادة السلامة منه (أو عسر) - بفتحتين - وهو العمل باليد اليسرى وضعف اليمنى في ذكر وأنثى (أو بخر) لقم أو فرج (أو زعر) الزعر قلة الشعر، والذكر والأنثى فيه سواء (أو عجر) - بضم العين وفتح الجيم - كبير البطن (أو بجر) - بضم الموحدة - ما ينعقد على ظاهر البطن ويصح ضبطهما بفتحتين مصدرين، ففي الصحاح: البجر بالتحريك خروج السرة ونتؤها وغلظ أصلها، والعجر بالتحريك الحجم والتتو يقال: رجل أعجر عظيم البطن.

قوله: (أو زائد كسن)؛ أي زيادة سن وراء الأسنان أو ظفر لحم نابت في شحم العين (كذي ولد)؛ أي وجود ولد (أو ذي والدين)؛ أي وجود والدين دنية وأولى وجودهما معاً (كذا جذام اب) وإن علا وأم وإن علت لأن المني الذي خلق منه منهما لسريانه ولو بعد أربعين فرعاً وكالجذام البرص الشديد وسائر ما تقطع العادة بسريانه للفرع (أو بالطبع جن) أو بجنونه؛ أي الأصل ذكراً كان أو أنثى.

وقوله: (بالطبع)؛ أي بالجيلة بأن كان بغلبة السوداء أو الوسواس الساكن في الإنسان لا يرد الرقيق بجنون أصله بمس جن عارض يعرض أحياناً ويفارق أحياناً ويرد الرقيق (بسقوط سنين) - بفتح النون مثقلة مثنى - سنّ (وفي الحسنة)؛ أي الرائحة سن واحدة سقوطها عيب (أو شيبها)؛ أي الرائحة الشابة التي لا يشيب مثلها عادة (وإن) كان شيب الرائحة (قليلاً وكذا جعودة) تجعيد شعرها بمعنى أنه يكون فيه تكسيرات إذا لُفَّ على عود أو

نحوه (كذا صهوبة)؛ أي ميل لون شعر رأسها إلى الحمرة إن لم ينظر المشتري حين الشراء.

(وقلف)؛ أي عدم ختن ذكره وكونه ابناً للزنا لكراهته النفوس (والبول في الفراش)؛ أي ويرد الرقيق بالبول في الفراش (إن يثبت)؛ أي إن ثبت بيته بوله في الفراش عند البائع (وعدم لحمل) على ظهرها (اعتيد)؛ أي معتاد لمثلها (الحرن)؛ أي العصيان وعدم الانقياد والوقوف عند اشتداد الجري (ورحص) - بفتح الهاء والراء - فصاد مهملة وهل في باطن الحافر من وطء حجر (وعثر) - بفتح العين والمثلثة - إن ثبت عند البائع.

وقوله: (لا ضبط)؛ أي لا يرد رقيق يعمل بيديه معاً على السواء (وكونها)؛ أي الأمة (زلاء)؛ أي قليلة لحم الإليتين. قال ابن الحاجب، وفي المدونة وكونها زلاء ليس بعيب (وكي لم ينقص) القيمة وإلا رد به وإن لم ينقص الخلقة (أو عيب بباطن خفي)؛ أي ولا يرد البيع بظهور عيب خفي لا يطلع عليه إلا بتغير في ذاته (كسوس الخشب) وقال ابن حبيب: لا يرد به إن كان من أصل الخلقة ويرد به إن كان طارئاً (مرارة القشاء) والخيار والبطيخ (فالرد لبي)؛ أي لا يرد به قال في أسهل المسالك:

وكل عيب لا يرى إلا إذا ما تفسد السلعة أو ينمو الأذى  
كاللوز والقشا وتسويس الخشب لا رد فيه بل ولا إرش وجب  
- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

ولا يرد بالعيوب حيث لا تراها إلا بفساد يجتلي  
كالجوز والخشب والقشاء وشبهها من جملة الأشياء  
والبيض قد يعلم قبل كسره فلا غنى لمشتري عن رده

وقوله: (وعيب إن قن تقل مستولدة)؛ أي وإن قالت الأمة لمشتريها أنا مستولدة لبائعي؛ أي أم ولد لم تحرم الأمة بقولها أم ولد على المشتري لانتهايمها بالكذب لترجع لبائعها لكنه؛ أي قولها أم ولد عيب فللمشتري ردّها به وإن رضي المشتري به؛ أي عيب دعوى أمومة الولد وأراد بيعها بيّن لمريد شرائها أنها ادعت ذلك وعجزت عن إثباته لأنه مما تكرهه النفوس.

(ومثل شرط أن يصر الحيوان)؛ أي وتصرية الحيوان؛ أي تأخير حلبها شاة كانت أو بقرة أو ناقة ثم يبيعهما على تلك الحالة كالشرط لكون ذلك لبنها في كل حلبة ثم تظهر بخلافه فللمشتري ردها لأنه غرر فعلي، الخطاب: يعني أن التغيرير الفعلي كالشرط وهو أن يفعل بالمبيع فعلاً يظن المشتري فيه كما لا فلا يوجد.

وشبهه في الكون كالشرط فقال: (كلطخ ثوب العبد بالمداد بان)؛ أي كتلطيخ ثوب عبد بمداد أو جعل دواة وقلم بيده إن فعله السيد أو أمر به.

قوله: (وإن تشا من بعد حلب رد ما صُرى)؛ أي فيرده المشتري المبيع المصرى كان من النعم أم لا، مع صاع معه إن كان من النعم. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

من اشترى مصراة ترد      ومعها صاع طعام عدوا  
إن لم يكن علم له بالتصرية      وكل حلبة بصاع توفيه

قوله: (وحرمن في ذاك رد اللبن) الذي حلبه منها بدلاً عن الصاع ولو بتراضيهما لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه لأنه برد المصراة وجب الصاع على المشتري عوضاً عن اللبن ولا يجوز أخذ اللبن عوضاً عنه. وهذا التعليل بقيد حرمة رد غير اللبن أيضاً وهو كذلك وإنما اقتصر على اللبن لدفع توهم الجواز فيه؛ أي فلا يجوز رد النقد ولا العرض عوضاً عن الصاع. قال في الدسوقي: واعلم أن رد المشتري للصاع أمر تعبدي أمرنا به الشارع ولم تعقل له معنى وذلك لأن القاعدة أن الخراج بالضمان والضمان على المشتري فمقتضاه أنه يفوز باللبن، ولا شيء عليه كما قال بذلك بعضهم: على أنه لو كان عوضاً عن اللبن، وإن اللبن لا يستحقه المشتري ففيه بيع الطعام بالطعام نسيئة. هذا وقد قال بعض المذاهب كأشهب أنه لا يؤخذ بحديث المصراة وهو لا تصر الإبل والغنم فمن اشتراها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من تمر لنسخه بحديث الخراج بالضمان لأنه أثبت منه، وقال بعضهم كابن يونس لا نسخ لأن حديث المصراة أصح وإنما حديث الخراج بالضمان عام وحديث المصراة خاص، والخاص يقضي به على العام. [انظر البناني]. ١٠٥١.

وقوله: (لا رد إن علم) المشتري أنها مصراة؛ أي إذا اشتراها وهو يعلم أنها مصراة فلا رد له. قال اللخمي: ما لم يجدها قليلة الدرّ دون المعتاد بمثلها وإلا كان له الرد (أو ما صرت بل كثرة اللبن فيها ظننت) لكبر ضرعها فتخلف ظنه إلا بشروط ثلاثة فله الرد لمن اجتمعت حيث نقص حلابها (إلا إذا قصد) منها اللبن أو (اشترى أو ان)؛ أي زمن حلابها كوقت الربيع أو قرب ولادتها (من الكاتم بآن) أي وكتمه البائع بأن لم يخبر المشتري بقلّة لبنها الذي ظن كثرتة فله ردها بغير صاع إذ ليست من مسائل التصرية بل من باب الرد بالعيب. وقد علم من الناظم تبعاً لأصله منظوقاً ومفهوماً ثلاث مسائل:

الأولى: أن يجدها مصراة.

الثانية: أن يظن كثرة لبنها عن معتاد مثلها فلا يردّها إلا بشروط.

الثالثة: وهي المفهوم أن يجدها ينقص لبنها عن حلاب أمثالها فهذه يردّها مطلقاً ظن كثرة لبنها على العادة أم لا، علمها مصراة أم لا، ولا يرد معها صاعاً من غالب القوت.

(ولا بغير عيب تصرية إن ردت)؛ أي ولا إن رد المصراة من غير عيب التصرية فلا يرد معها صاعاً على الأحسن (وإن بثانية حلبة حصل الاختبار)؛ أي فإن حصل الاختبار بالثانية فهو؛ أي حلبيها ثالثة رضي، وقد تقدم قول الأصل: «وإن حلبيث ثالثة فإن حصل الاختبار بالثانية فهو رضا؛ أي فهو رضا بها فليس له ردها وفي الموازية له ذلك؛ أي ردها بعد الحلبة الثالثة بعد حلفه أنه ما رضيها، وفي كونه خلافاً؛ تأويلان».

- وتضمنت الأبيات من (31) إلى (44) قول الأصل:

«وما يدل على الرضا إلا ما لا ينقص كسكنى الدار وحلف إن سكت بلا عذر في كالسيوم، لا كمسافر أخطر لها أو تعذر قودها لحاضر؛ فإن غاب بائعه أشهد؛ فإن عجز أعلم القاضي فتلوم في بعيد الغيبة إن رجي قدومه كأن لم يعلم موضعه على الأصح، وفيها أيضاً نفي التلوم وفي حمله على الخلاف تأويلان».

ثم قضى إن أثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء إن لم يحلف عليهما وفوته

حساً ككتابة وتدبير فيقوم سالماً ومعيباً، ويؤخذ من الثمن النسبة ووقف في رهنه وإجارته لخلاصه، ورد إن لم يتغير كعوده له بعيب أو بملك مستأنف كبيع أو هبة أو إرث فإن باعه لأجنبي مطلقاً أوله بمثل ثمنه أو بأكثر إن دلّس فلا رجوع وإلا رد ثم رد عليه وله بأقل كمل وتغير المبيع إن توسط فله أخذ القديم ورده ودفع الحادث وقوما بتقويم المبيع يوم ضمنه المشتري وله إن زاد بكصْبغ أن يرد ويشترك بما زاد يوم البيع على الأظهر وجبر به الحادث وفرق بين مدلس وغيره إن نقص كهلاكه من التدليس وأخذه منه بأكثر، وتبر مما لم يعلم ورد سمسار جعلاً ومبيع لمحلّه إن رد بعيب وإلا رد إن قُرِبَ وإلا فات كعَجْف دابة وسمنها وعمى وشلل وتزويج أمة وجُبر بالولد إلا أن يقبله بالحادث أو يقل فكالعدم كوعك ورمد وصداع وذهاب ظفر وخفيف حمى ووطء ثيب وقطع معتاد والمخرج عن المقصود مفيت فالأرش».

وقوله: (وهل رضا بها أو جاز ردها اختلف) راجع إلى ما تقدم وهو ما أشار له في الأصل بقوله: «فإن حصل الاختبار بالثانية فهو رضا»، وفي الموازية: له ذلك، وفي كونه خلافاً تأويلان. وفي كونه؛ أي ما في الموازية خلافاً لما في المدونة فهما قولان، وعليه المازري واللخمي قال: وما في الموازية: أو وفاقاً بحمله على ما إذا لم يحصل الاختبار بالثانية وعليه الصقلي تأويلان، قال ابن عشير: إذا تأملت كلام المصنف والمدونة وما فيها من التفصيل وجدتها لا تقبل التأويل لتصريحها بالتفصيل وتبين لك أن التأويلين في كلام الموازية لا في كلام المدونة على خلاف اصطلاحه.

قوله: (أو ما عليه دل كالتزويج قن... إلخ) البيت؛ أي منع رد الرقيق وغيره بعيب قديم ما؛ أي يدل على الرضا به من المشتري بعد اطلاعه عليه صراحة أو ظهوراً من قول كرضيت أو فعل كالركوب على الدابة والاستخدام للرقيق وكتابة وتزويج وإجارة.

قوله: (لا غير) ناقص إلا ما؛ أي شيء لا ينقص المبيع فليس رضا (كسكنى الدار) بنفسه وإسكانها غيره وأدخلت الكاف القراءة في المصحف والمطالعة في الكتاب (وبون عُذْر حلف الساكت يوم)؛ أي وإن أطلع المشتري على عيب قديم في المبيع بعد شرائه وسكت مدة ثم أراد رده على بائعه فلم

يقبله وادعى أن سكوته رضا بعيب وأنكر المشتري كونه رضا به حلف المشتري أن سكوته ليس رضا بعد علمه عيب المبيع عن رده بلا عذر مانع له من رد يوم ونحوه؛ فإن حلف فله الرد وإن نكل فلا مفهوم في اليوم أنه لو سكت زماناً يدل على رضى فلا يرد، ومفهوم بلا عذر أنه إن سكت لعذر فله الرد وهو كذلك قرب أو بعد (وما رضي ركوبها لذي سفر)؛ أي ولا يدل على الرضا بعيب الدابة الذي اطلع عليه في سفر ركوب، والمعنى أن المسافر إذا اضطر لركوب الدابة في السفر فإن ركوبه لا يعد رضا، بل ولو لم يضطر لركوبها على المعتمد لعذر بالسفر حيث لم يمكنه ردها وندب له الإشهاد على أن ركوبها ليس رضا منه بعيبها ولا كراء عليه للركوب.

وقوله: (كإن تعذر انقياد لحضر)؛ أي أو تعذر قودها لحاضر غير مسافر ركبها لمحله مثلاً بعد علمه بعيبها، وأما ركوبها لردها فلا يمنع ردها ولو ليسر قودها (وولجد بغيبة للبائع عاب)؛ أي فإن علم المشتري عيب المبيع وأراد رده على بائعه فوجده قد غاب عن البلد (الشهد بالرد) عدلين أنه لم يرض بالعيب، ثم يرد المبيع عليه إذا حضر إن قربت غيبته أو على وكيله الحاضر.

وقوله: (وفوته حسا لرد منها)؛ أي ومنع الرد بالعيب القديم فوته؛ أي المبيع حسا؛ أي فوتاً محسوساً بتلف أو ضياع أو غضب أو حكماً (كان تكاتب أو تدبر)؛ أي ككتابة وتدبير ويتنجيز عتق وصدقة وهبة لغير ثواب من المشتري قبل اطلاعه على العيب، فليس له رده وتعين له الأرش وهو للواهب أو المتصدق إذا لم يهب أو يتصدق إلا بالمبيع، وإذا فات ووجب للمشتري الأرش (فقومته سالمًا)؛ أي يقوم المبيع يوم دخوله في ضمان المشتري مقوماً كان أو مثلياً حال كونه سالمًا من العيب بمائة مثلاً وحال كونه معيباً بشمانين مثلاً ويؤخذ من الثمن للمشتري من البائع بمثل النسبة لما نقصته قيمته معيباً بقيمته سالمًا وهو الخمس في المثال المذكور.

قوله: (وإن بيع لأجنبي واطلقن)؛ أي فإن باعه المشتري؛ إي باع المبيع المعيب غير عالم بعيبه لأجنبي غير بائعه فلا قيام له بالعيب.

قوله: (واطلقن) عن تقييده بيئعه بمثل ثمنه أو أكثر وبعدم تدليس بائعه ما دام لم يعد إليه، ففي المدونة: وإن اشتريت من رجل عبداً ثم بعته وادعيت

بعد بيعه أن العيب كان بالعبد عند بائعه منك فليس لك خصومته الآن؛ إذ لَوْ ثبت لم ترجع عليه بشيء، فإن رجع العبد إليك بشراء أو هبة أو غير ذلك فللك القيام بعيبه.

قوله: (أو بائع بمثل أو أعلى ثمن)؛ أي أو باعه المشتري له بمثل ثمنه الذي اشتراه منه فلا رجوع له على بائعه الذي اشتراه الآن سواء باعه له قبل اطلاعه على العيب أو بعده دلس أم لا؛ أي علم البائع الأول بالعيب وكتمه أم لا، لكن للمشتري الثاني الذي هو البائع الأول رده عليه إن لم يدلس في بيعه بأن باعه له بعد اطلاعه عليه لأنه بمنزلة حدوثة عنده.

(أو أعلى ثمن) أو باع المشتري المبيع لبائعه قبل اطلاعه على عيبه بأعلى من ثمنه الذي اشتراه منه إن دلس البائع الأول؛ أي لم يبين العيب عالماً به حين بيعه وتقدم قول الأصل: «أوله بمثل ثمنه أو بأكثر إن دلس فلا رجوع وإلا رد». وهذا معنى قول الناظم: (ولا رجوع أن يدلس إلا رد ثم عليه رد أيضاً إذا ورد) ثم رد كذلك؛ أي المشتري الأول رده به عليه؛ أي على البائع الأول.

قوله: (وإن له باع بائعاً كَمَلاً)؛ أي وإن باعه المشتري قبل علمه بعيبه له؛ أي لبائعه لأدنى من ثمنه كَمَلاً البائع الأول الثمن الأول أم لا، ونظر ابن عبد السلام في تكميله له إن لم يدلس قال: لاحتمال كون النقص من حوالة السوق وتبعه في التوضيح.

قوله: (وإن تغيير المبيع مثلاً تَغْيِيراً طَرّاً توسط يجوز أخذ قديم)؛ أي وإن تغيير المبيع بعيب قديم عند المشتري سواء خرج من يده ثم عاد إليها أم لا وسواء كان التغيير في ذاته بسببه أو بغير سببه أو في حاله كالتزوج والسرقة إن توسط التغيير الحادث عند المشتري من المخرج عن المقصود والقليل فله؛ أي المشتري؛ أي يجوز له أخذ أرش العيب القديم من البائع وله رده؛ أي المبيع ورده ودفن أرش الحادث. قال في أسهل المسالك:

ومن رأى عيباً قديماً فطراً عيبٌ جديدٌ عنده قد خيراً  
في رده مع أرش عيب لاحق أو مسكه وأخذ أرش السابق

(وقوما يوم ضمان المشتري له اعلماً)؛ أي وقوما؛ أي القديم والحادث



بتقويم؛ أي بسبب تقويم المبيع صحيحاً ومعيباً فاستفيد منه ثلاث تقويمات؛ أي حيث اختار الرد فيقوم صحيحاً بعشرة مثلاً وبالقديم بشمانية وبالحدث معه ستة؛ فإن رد دفع خمس الثمن وإن تماسك أخذ خمسة فإن اختار التماسك لم يحتج إلا لتقويمتين صحيحاً ومعيباً بالقديم فقط ليعلم النقص ليرجع بأرضه فتأمل وتعتبر التقويمات يوم ضمنه المشتري لا يوم العقد وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (يوم ضمان المشتري له اعلمنا) وحذف الناظم من الأصل قوله: «وله إن زاد بكصنغ» أن يرد ويشترك بما زاد يوم البيع على الأظهر وجبر به الحادث وفرق بين مدلس وغيره إن نقص كهلاكه من التدليس أو أخذه منه بأكثر وتبرُّ مما لم يعلم ورد سمسار جعلاً ومبيع لمحلّه إن رد بعيب» فقد ترك الناظم هذه الفذلكة ونظمها الشيخ خليفة بن حسن فقال:

وحيث زاد بكصنغ أن يرد	له وذا شرك بما زاد يعد
وزيده بيوم بيع معتبر	في أرجح وحادثاً به جبر
وبين تدليس وغير فرقا	إن بان نقص في المبيع مُطلقا
يرد في التدليس إن شاء بلا	غرم لنقص عنده قد حصلا
وإن يشأ أمسكه وغرما	بائعه قيمة عيب قدما
كالحكم في الهلاك مما غدرا	أو أخذه منه بنقد أكثرا
وفي تبرّ بالذي به جهل	ورد من سمسر ماله جعل
كذلك في رد مبيع للمحل	إن رد بالعيب الذي معه حصل

قوله: «وحيث زاد بكصنغ» - بكسر الصاد -؛ أي ما يصبغ به كزعفران واختار ابن عاشر ضبطه بالفتح مصدراً وهو الظاهر من عبارة المدونة ونصها: ولو فعل بالثوب ما زادت به قيمته من صبغ أو غيره فله حبسه وأخذ قيمة العيب أو رده ويكون بما زادت الصنعة شريكاً له «وذا شرك بما زاد» يعد أو يشترك في الثوب بما زاد بصبغه على قيمته غير مصبوغ معيباً؛ فإذا قيل قيمته معيباً بلا صبغ عشرون وبالصبغ خمسة وعشرون، فقد زاده الصبغ الخمس فيكون شريكاً به وسواء دلس أم لا.

وقوله: «وزيده بيوم بيع معتبر» والمراد بيوم البيع يوم ضمان المشتري في الأرجح «وحادثاً به جبر»؛ أي وإن حدث به مع الزيادة عيب جبر به؛ أي

الزائد العيب الحادث عند المشتري من تقطيع؛ فإن سواه فواضح أنه لا شيء له إن تماسك ولا شيء عليه إن رد، وإن نقص غرم تمام قيمته معيباً إن رده، فإن تماسك أخذ أرش القديم، فلو كانت قيمته سالماً مائة وبالقديم تسعين وبالحادث ثمانين وبالزيادة تسعين لساوى الزائد النقص فإن خمسة وثمانين غرم إن رد نصف عشر الثمن وخمسة وتسعين شارك بمثل ذلك «وبين تدليس وغير فرقا»؛ أي وفرق بالبناء للمفعول مخففاً بين بائع وغيره «إن بان نقص المبيع» عند المشتري بسبب ما فعله بصبغه صبغاً لا يصبغ به مثله؛ فإن كان البائع مدلساً ورد المشتري فلا أرش عليه للنقص وإن تماسك أخذ أرش القديم وإن كان غير مدلس فإن رد أعطى أرش الحادث وهذا معنى قوله: «يرد في التدليس إن شاء بلا غرم... إلخ» البيتين.

«كالحكم في الهلاك كهلاكه» أو قطع يده مثلاً من عيب التدليس وغيره أو أخذه؛ أي أخذ البائع المبيع منه؛ أي من المشتري بنقد أكثر من ثمنه الأول كأن يبيعه له بعشرة ويأخذه منه باثني عشر؛ فإن كان البائع مدلساً فلا رجوع له بشيء، وإن كان غير مدلس رده ثم رد عليه كما سبق في قوله: «أو أكثر».

قوله: «وفي تبر» مما لم يعلم؛ أي في زعمه بأن قال: لا أعلم به عيباً؛ فإن كان كاذباً فمدلس وإلا فلا ويعلم كذبه بإقراره أو بالبيينة، فالمدلس لا تنفعه البراءة وغيره تنفعه في الرقيق الذي طالت إقامته عنده.

«ورد من سمسر ماله جعل»؛ أي وردت السلعة على البائع بعيب فإن كان البائع مدلساً فلا يرد السمسار الجعل على البائع بل يفوز به وإن كان غير مدلس رده وهذا إن كان رد السلعة بحكم حاكم وأما إن قبل البائع بلا حكم فلا يرد الجعل «كذلك في رد مبيع للمحل»؛ أي ورد مبيع نقله المشتري بموضعه ثم اطلع على عيبه لمحله؛ أي رده للمحل الذي قبضه فيه المشتري على البائع إن كان مدلساً ولو بعد وعليه أيضاً أجرة نقل المشتري له بموضعه التي غرمها إن رد المبيع على بائعه بعيب راجع للمسائل الستة.

ثم نرجع إلى ناظمنا فقوله: (ورد ان يقرب)؛ أي وإلا يكون البائع مدلساً

رد؛ أي فرده على المشتري أن يقرب؛ أي قرب الموضع الذي نقله به بأن لم يكن في نقله كلفة وإلا بأن بعد فات بنقله ورجع المشتري بأرش العيب ثم مثل للعيب المتوسط الحادث عند المشتري مع وجود القديم بقوله: (كبالعمى)؛ أي حدوث عمى والمعنى أن العمى إذا حدث منه شيء عند المشتري فهو من المتوسط يوجب للمشتري الخيار بين الرد ودفع أرش الحادث والتماسك وأخذ أرش القديم (وعجف)؛ أي الهزال (لا كالرمد) وحذف الناظم قول الأصل: «وشلل وتزويج أمة إلا أن يقبله بالحادث أو يقل فكالعدم كوعك ورمد وصداع وذهاب ظفر وخفيف حمى ووطء ثيب وقطع معتاد» كما سبق، وقد نظمها الشيخ خليفة بن حسن فقال:

ومثله تزويج أنشى قد دخل	كعجف أو سمن أو عمى شلل
وصار بعد كالذي منه فقد	وتجبر الحادث منه بالولد
فحكمه كعدم كأن يقل	إلا إذا بحادث له قبل
ذهاب ظفر ووطء ثيب يعد	كالوعك والصداع أيضاً والرمد
كذلك المعتاد مما قطعاً	ومثله خفيف حمى وقعا

قوله: «كعجف»؛ أي هزال دابه، «أو سمن» قال ابن رشد: اختلف في قول مالك رضي الله عنه في سمن الدواب فرآه مرة فوتاً يخير المبتاع به بين الرد والإمسك والرجوع بقيمة العيب ومرة لم يره فوتاً وقال: ليس له إلا الرد، «أو عمى» كذلك «شلل» يبس أحد الأعضاء ومثله تزويج أنشى بحر أو عبد حصل دخول أولاً «وتجبر الحادث»؛ أي وتجبر العيب الحادث «منه بالولد» الحاصل عند المشتري فيصير كأن لم يحدث عنده عيب؛ فإن رد فلا غرم وإن تماسك فلا شيء له إن كانت قيمته تجبر النقص. ثم استثنى من قوله: «إلا إذا بحادث له قبل»؛ أي إلا أن يقبله البائع بالحادث أو يقل العيب جداً بحيث لا يؤثر نقصاً في الثمن فكالعدم في المسألتين فلا خيار للمشتري في التماسك وأخذ الأرش بل إنما له التماسك ولا شيء له أو الرد ولا شيء عليه ومثل للقليل جداً بقوله: «كالوعك» - بسكون العين - وقد تفتح وهو أمراض يخف ألمها وهذا أولى من تفسيره بمغث الحمى؛ أي خفيفها لثلا يتكرر مع قوله: «خفيف حمى وقعا».

«والصداع» - بضم أوله -: وجع الرأس، «والرمد» مرض العينين «وذهاب ظفر» ولو من رائحة، والظاهر أن ما زاد على الواحد متوسط «ووطء ثيب» كذلك «يعد» من الخفيف «ومثله خفيف حمى» وهو ما لا يمنع التصرف «كذلك المعتاد مما قطعاً» لشقة للمشتري أو للبلد التي يتجر بها كقطعها نصفين دلس أم لا وكجعلها قميصاً أو قبل إن دلس وإلا فمتوسط وأما غير المعتاد فمفوت .

ثم إن ناظرنا شرع يبين القسم الثالث وهو المفيت بقوله: (وبالمخرج عن المقصود فات)؛ أي والتغير الحادث عند المشتري المخرج عن المقصود؛ أي الغرض فات؛ أي مفيت للرد ولو دلس البائع وإذا كان مفيتاً (فارش سابق العيب يوات) متعين للمشتري على البائع عند التنازع وأما عند التراضي فما تراضياً عليه .

ثم إن الناظم ترك جملاً من المتن لم ينظمها، وعليه فإن الأبيات التالية من (45) إلى (58) وعددها أربعة عشر تضمنت قول الأصل:

«ورد بعض المبيع بحصته ورجع بالقيمة إن كان الثمن سلعة إلا أن يكون الأكثر أو أحد مزدوجين أو أمأ وولدها، ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره وإن كان درهمان وسلعة تساوي عشرة بثوب فاستحقت السلعة وفات الثوب فله قيمة الثوب بكماه، ورد الدرهمين، ورد أحد المشتريين على أحد البائعين والقول للبائع في العيب أو قدمه إلا بشهادة عادة للمشتري وحلف من لم يقطع بصدقه وقبل للتعذر غير عدول وإن مشركين ويمينه بعته وفي ذي التوفية أو أقبضته وما هو به بتافي الظاهر، وعلى العلم في الخفي والغلة له للفسخ ولم ترد بخلاف ولد وثمره أبرت وصوف، ثم كشفة واستحقاق وتفليس وفساد ودخلت في ضمان البائع إن رضي بالقبض أو ثبت عند حاكم وإن لم يحكم به ولم يرد بغلط إن سمي باسمه ولا بغبن ولو خالف العادة. وهل إلا أن يستسلم ويخبره بجعله أو يستأنه؟ تردد.

ورد في عهدة الثلاث بكل حادث إلا أن يبيع ببراءة ودخلت في الاستبراء والنفقة عليه وله الأرش كالموهوب له إلا المستثنى ماله، وفي عهدة السنة بجذام وبرص» .

قوله: (ورد بعض بيع من مثلي بحصة)؛ أي وإن ظهر عيب في بعض المبيع المتعدد المقوم المعين في عقد واحد فللمشتري رد بعض المبيع على بائعه الرجوع عليه بحصته؛ أي البعض المردود من ثمن الجميع، ويلزمه التمسك بالبعض السليم بحصته وذلك بتقويم السليم وحده والمعيب وحده وجمع القيمتين ونسبة كل منهما من مجموعهما هذا إذا كان الثمن مثلياً عيناً أو غيرهما (وارجع بقيمة إذا كان الثمن مقوماً)؛ أي وإن كان مقوماً رجع بحصة البعض المعيب من القيمة إذا كان الثمن المبيع المقوم المعين المتعدد الذي ظهر عيب في بعضه سلعة؛ أي شيئاً مقوماً وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الحكم ويلزمه التمسك بالسليم بحصة من الثمن أو قيمته في كل حال (ولا يرد البعض إن كثرا)؛ أي إن كان أكثر من النصف فليس له رده، والرجوع بحصته من الثمن أو قيمته، بل إما أن يتمسك بالجميع أو يرده أو بالبعض السليم بجميع الثمن، أو إلا أن يكون العيب في أحد شيئين مزدوجين لا يستغنى بأحدهما عن الآخر حقيقة (كالخفين) والنعلين أو حكماً كسوارين وقرطين فليس له رده بحصته والتمسك بالسليم إلا برضاها لإمكان أن يشتري فردة أخرى يتم بها الانتفاع فلا يلزم إضاعة المال. أو إلا أن يكون (إما مع ابنها مبيعين) في صفقة واحدة (ولا تمسك بأقل استحق) أكثره؛ أي وإن اشترى أشياء مقومة كثياب بثمان واحد في صفقة واحدة استحق أكثرها فلا يجوز التمسك ببعض أقل؛ أي قليل من ماله، التقويم حق لانفساخ البيع واستحقاق أكثر المبيع فالتمسك بالباقي بحصته إن شاء شري بثمان مجهول إذ لا يعلم حصة الباقي من الثمن إلا بعد تقويم المستحق والباقي ونسبة قيمة الباقي لمجموع القيمتين، وأجازه ابن حبيب ورأى أنها جهالة طرأت بعد تمام الشراء وهذا معنى قول الأصل: «ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره...» إلخ.

قوله: (والقول للبائع في العيب وفي قدمه) والمعنى إن ادعى المشتري عيباً قديماً في المبيع خفياً كزنى وسرقة وأباق وأنكره البائع فالقول للبائع في نفي العيب القديم الخفي في المبيع بلا يمين لتمسكه بالأصل وهي سلامة المبيع، أو إن ادعى المشتري قدم العيب وأنكره البائع فالقول للبائع في نفي قدمه؛ أي العيب بيمين تارة ودونها تارة (إلا إذا عادا يفى يشهد الشاري)؛ أي

إلا بشهادة عادة للمشتري بقدمه فالقول للمشتري بلا يمين إن قطعت بصدقه (وحلف من لم يقطع له من دين بالصدق اعلم وحلفه) من لم يقطع بصدقه من بائع أو مشتر فإن ظنت قدمه حلف المشتري وإن ظنت حدوثه أو شككت حلف البائع، ومفهومه أنها إن قطعت بقدمه فللمشتري بلا يمين ويحدثه للبائع بلا يمين، ومعنى شهادة العادة شهادة أهلها مستدلين بها وأولى شهادتهم بالمعينة، وهذا في عيب يخفى وأما الظاهر الذي لا يخفى على من قبل المبيع كالإقعاد وطمس العينين فلا ينفع المشتري شهادة العادة ولو قطعت لحمله على علمه حين شرائه. قال في العاصمية:

وحيث لا يثبت في العيب القدم      كان على البائع في ذلك القسم  
وهو على العلم بما يخفى وفي      غير الخفي الحلف بالبت اقتضى  
وفي نكول بائع من اشترى      يحلف والحلف على ما قررا

(وحلفه في ذا وفي ذي التوفية) ويزيد في يمينه على عدم أو حدوث عيب المبيع ذي التوفية؛ أي الكيل والوزن أو العد وأقبضته؛ أي المبيع للمشتري (وما به عيب عليه)؛ أي وما هو؛ أي العيب الموجود به؛ أي المبيع لأن ضمان العيب الحادث بذي التوفية قبلها من بائعه ويحلف البائع بالبت في عدم أو حدوث العيب (الظاهر) كالعمى والعرج والعمور، وعلى نفي العلم في عدم أو حدوث العيب الخفي كالزنا والسرقه. وقد تقدم قول العاصمية، وهو على العلم بما يخفى... إلخ، قال في المدونة: قال مالك: إن كان العيب مما يمكن حدوثه عند أحدهما فإن كان ظاهراً لا يخفى مثله حلف البائع على البت أنه ما باعه وهو به وإن كان مما يخفى مثله ويرى أنه لم يعلمه حلف البائع على العلم أنه ما باعه وهو به وعلى المبتاع البينة أن العيب كان قديماً عند البائع (ويخل المبيع في ضمان من باع) إن رضي بائعها بالقبض لها من مبتاعها. وقد تقدم قول الأصل: «ودخلت في ضمان البائع إن رضي بالقبض أو ثبت عند حاكم وإن لم يحكم به»؛ أي وإن لم يحكم الحاكم بالرد إن كان الرد على حاضر وإلا فلا بد من القضاء، ومفهوم إذا رضي بالقبض أنه إن لم يرض به ولم تثبت عند حاكم لا تدخل في ضمانه ظاهره ولو وافقه على قدم العيب وهو كذلك بأنه قد يدعى أنه تبرأ منه أو أنه رضي به.

قوله: (بغلط إن باسمه سمي ولا بغبنه)؛ أي ولا يرد المبيع بغلط؛ أي بجهل باسمه الخاص به إن سمي المبيع باسمه العام الذي يعمه وغيره كبيع حجر معين بثمن قليل فتبين ياقوتاً أو زمرداً أو ألماساً فقد فاز المشتري به وليس لبائعه رده لأنه سمي حجراً وأولى إن لم يسمه أصلاً، ولا فرق بين حصول الغلط بالمعنى المذكور من المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر. ومفهوم باسمه أنه لو سمي باسم غيره يرد وهو كذلك كبيع شيء باسم ياقوتة فتوجد حجراً للمشتري رده وكبيع زجاجة فتوجد ياقوتة فللبائع ردها، ومحل كلام المصنف إن لم يكن البائع وكيلاً وإلا رد بالغلط بلا نزاع قال في العاصمية:

وبيع ما يجهل ذاتاً بالرضا      بالثمن الغالي أو البخس مضى  
وما يباع أنه ياقوتاً      أو أنه زجاجة منحوتاً  
ويظهر العكس بكل منهما      جاز به قيام من تظلماً

قوله: (ولا بغبنه)؛ أي زيادة على الثمن المعتاد (بالنسبة للمشتري) ونقص عنه بالنسبة للبائع ليوافق العادة بل ولو خالف الغبن العادة، وقد حكى بعض البغداديين عن المذهب وجوب الرد بالغبن إذا كان أكثر من الثلث وليس بصحيح لقوله ﷺ: «لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض». ولقد مشى في العاصمية على قول البغداديين من أنه يجوز الرد بالغبن إذا جاوز الثلث فقال:

ومن بغبن في مبيع قاما      فشرطه أن لا يجوز العاما  
وأن يكون جاهلاً بما صنع      والغبن في الثلث فما زاد وقع  
وعند ذا يفسخ بالأحكام      وليس للعارف من قيام  
وفي شرح ميارة له:

حاصل الطريقة الثانية إن استسلم؛ أي أخبر البائع أنه غير عارف بقيمته فقال له البائع: قيمته كذا فله الرد، وإن كان عالماً بالمبيع وبثمنه فلا رد له ولا خلاف في هذين القسمين وفيما عداهما قولان، ابن عبد السلام: مشهور المذهب عدم القيام بالغبن. ١٠٥.

وعلى ما قال ابن عبد السلام أنه المشهور ذهب الشيخ خليل حيث قال: «ولا بغبن ولو خالف العادة وهل إلا أن يستسلم ويخبره بجهله أو يستأمنه؟. تردد في عدم القيام بالغبن، هل يقيد بعدم الاستسلام والإخبار بجهله أما إن استسلم وأخبره بجهله فله القيام أو يقيد بعدم الاستمان فإن استأمنه فله القيام في ذلك؟. تردد» وكذا قال الشيخ في طرده قال: «وليس في الطريقتين قول بعدم القيام مطلقاً بل كل منهما تحكى التقييد لكن بغير ما قيدت به الأخرى». وذهب الناظم على جواز الحكم بالقيام بالغبن وذكر له ثلاثة شروط:

أحدها: أن لا يمضي عام بعد البيع.

والثاني: أن يكون المغبون منهما جاهلاً بالقيم والأثمان.

والثالث: أن يكون الغبن ثلثاً فأكثر.

أما مرور العام فنقل المواق عن فتيا لابن لب أن المالك أمر نفسه مرور عام يقطع قيامه قال: وأما المحجور فينظر له وأما كون المغبون جاهلاً بالقيم والأثمان فنقل الشارح ذلك عن فتيا لإبل لب أيضاً وأنه إن أثبت ذلك رجع وإلا فلا، وأما كون الغبن الثلث فأكثر فهو أحد الأقوال في تحديد الغبن قيل الثلث فما زاد، وعليه ذهب الناظم، وقيل: هو ما زاد على الثلث، وقيل: ما لا يتغابن الناس بمثله ولو دون الثلث، وحكى ابن عرفة الأقوال الثلاثة ومثلها في التوضيح وإلى هذه الشروط أشار في البيتين الأولين، فإذا اجتمعت الشروط المذكورة المشهور أن البيع يفسخ. وإلى فسخه أشار الناظم بقوله: «وعند ذاك يفسخ بالأحكام». اهـ. [باختصار من ميارة على تحفة الحكام للشيخ ميارة الفاسي].

- وما في البيت الذي بعد هذا والذي بعده قد ذكره شارح التحفة فلا داعي لإعادته قوله ورد في عهد الثلاث كل حادث يفي؛ أي ورد الرقيق خاصة فيبيعة بشرط عهدة؛ أي ضمان البائع له في الليالي الثلاث بأيامها من كل ما يحدث به فيها سواء كان بدينه أو خلقه أو بدنه ولو موتاً أو غرقاً أو حرقاً أو سقوطاً من شاهق أو قتل نفسه. قال في أسهل المسالك:

وعهدة الثلاث إن عرف جرى أو شرطها من كل عيب قد طرا



قوله: (إلا بشرطه البراءة)؛ أي إلا أن يبيع المالك رقيقاً ويشترط البراءة من كل عيب قديم (ورد في عهدة السنة) وهي التي أشار لها أسهل المسالك بقوله:

وعهدة العام برق قد تخصص من الجنون والجذام والبرص  
- قال ابن شاس: إنما اختصت عهدة السنة بهذه الثلاث لأن هذه الأدواء تتقدم أسبابها ويظهر منها ما يظهر في فصل من فصول السنة دون فصل بحسب ما أجرى الله تعالى فيه من العادة باختصاص تأثير ذلك السبب بذلك الفصل.  
قوله: (إن علم للعهنتين شرط أو عاد) أو جرت بها العادة.

- وتضمنت الأبيات الإحدى عشر من (59) إلى (69) قول الأصل:

«وضمن بائع مكيلاً لقبضه بكييل كموزون ومعدود والأجرة عليه بخلاف الإقالة والتولية والشركة على الأرجح فكالقرض واستمر بمعياره ولو تولاه المشتري وقبض العقار بالتخلية وغيره بالعرف، وضمن العقد إلا المحبوسة للثمن وللإشهاد فكالرهن وإلا الغائب فبالقبض وإلا المواضعة فبخروجها من الحيضة وإلا الثمار للجائحة وبرئ المشتري للتنازع والتلف وقت ضمان البائع بسماوى يفسخ وخير المشتري إن غيب أو عيب أو استحق شائع وإن قل وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به، وحرم التمسك بالأقل إلا المثلى ولا كلام لواجد في قليل لا ينفك كقاع، وإن انفك فللبائع التزام الرابع بحصة لا أكثر وليس للمشتري التزامه بحصته مطلقاً.

قوله: (وضمن البائع ما كليل) كحجب وغاية ضمانه إلى قبضه بكييل فهو كقول ابن الحاجب (كمعدود) أي شيء معدود وموزون فيضمنه بائعه في حال عده ووزنه (وأجرة عليه)؛ أي وأجرة الكليل والوزن والعد الذي يحصل به التوفية للمشتري عليه؛ أي البائع لوجوب التوفية عليه ولا تحصل إلا بذلك وأجرة كليل الثمن أو وزنه أو عده على المشتري لأنه بائعه إلا شرط أو عرف بخلاف ذلك في المسألتين (عكس الشركة إقالة) تولية الشركة ترك بعض المبيع بحصته من ثمنه لغير بائعه، والأجرة على المقال والمولى - بفتح اللام والمشارك إقالة وبخلاف الإقالة؛ أي ترك المبيع لبائعه بثمنه (تولية)؛ أي ترك

المبيع بشمنه لغير بائعه فهي (كالمقروض) مكيل أو موزون أو معدود في أن أجرة كيله أو وزنه أو عدده على المقترض لا على المقرض لأنه ما صنع إلا المعروف فإذا لا يغرّم (وتلك تضمن)؛ أي يستمر فيها الضمان (إلى التفريغ من معيارها)؛ أي آلة كيله أو وزنه إن تولّى كيله أو وزنه البائع بل ولو تولاه؛ أي الكيل والوزن (الشاري)؛ أي المشتري. قال الحطاب: قال البرزلي: سئل ابن رشد عن المكيال إذا امتلاً فهل ضمانه من البائع أو المبتاع؟ وكيف لو صبه في القمع فأريق كله أو بعضه؟ فأجاب ضمانه من البائع حتى يصل إلى إناء المشتري على القول بوجوب التوفية، ولا فرق بين إراقتة من مكياله أو من قمعه، فقال السائل: القمع من منافع المشتري تطوع له به البائع، ولو كان الإناء واسعاً لم يحتج إلى القمع قال: وإن كان فإن البائع لما التزم صبه لزم ما حدث بعده فقال السائل: لو قال له البائع: لا أصب في الإناء الضيق حتى تأتي بإناء واسع أو قمع فقال: القول له وأختاره السائل.

قوله: (وقبضك العقار بالتخلية) والعقار المبيع من الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر الموجب لنقل ضمان المبتاع يكون بالتخلية للمبتاع وتمكينه من التصرف فيه لتسليم مفاتحه إن كانت (وقبض غيره بعرف مثبت) بين الناس كحيازة الثوب واستلام مقود الدابة، وأما دفع وثائق السيارة التي لا زالت على اسم مالكة الأول فإنه لا يعد في العرف تسليم للسيارة لأن سيرها موقوف على تلك الوثائق سواء كانت باسم البائع أو المشتري (واضمن بعقد ما اشترت)؛ أي وضمن المشتري ما اشتراه شراء صحيحاً بلا خيار ولا توفية فيه ولا عهدة ثلاث بالعقد الصحيح اللازم من الجانبين فلا يضمن المشتري من فضولي أو سفيه أو صغير بلا إذن وليه أو بخيار إلا بعد إجازة المالك وشبهه وبت البيع، واستثنى من الضمان بالعقد.

قوله: (إلا ما حبسه لثمن)؛ أي إلا السلعة المحبوسة المؤخرة عند بائعها لقبض الثمن الحال من مشتريها أو (كان) حبس السلعة (للاشهاد) من بائعها على تسليمها لمبتاعها أو على أن ثمنها حال في ذمته لم يقبضه أو مؤجل فيضمنها بائعها ضماناً كضمان الرهن في التفصيل بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه، وبين ما هلك ببينة وما هلك بدونها (أو غاب)؛ أي وإلا المبيع

الغائب على صفة أو رؤية سابقة لا يتغير بعدها (فبالقبض خذا)؛ أي فيضمنه مشتريه بالقبض إلا العقار المبيع على صفة أو رؤية سابقة جزافاً فيضمنه بالعقد الصحيح اللازم من الجانبين إن انفقا على سلامته حين العقد؛ فإن بيع مدارعة أو تنازعا في سلامته حين العقد فقبضه كغيره.

قوله: (وفي المواضعة إن تطهر) ضمن هو معنى قول الأصل: «وإلا المواضعة فبخروجها من الحيضة تدخل في ضمان مشتريها» (وفي الثمار حينما جاح أمن) وإلا الثمار للجائحة والمعنى أن الثمار المبيع بعد بدو صلاحها على على رؤوس شجرها فيضمنها بائعها لوقت أمن الجائحة بتناهي طيها.

قوله: (وتلف وقت ضمان البائع جا بسماوي)؛ أي وإن بيع شيء معين بيعاً بتاً صحيحاً وتلف وهو في ضمان بائعه بتوفية أو خوف جائحة أو مواضعة وجاء تلفه بأمر سماوي ثابت أو متصادق عليه بفسخ البيع فلا يلزم البائع الإتيان بغير المبيع المعين بخلاف تلف السلم فيه عند إحضاره وقبل دفعه للمشتري فيلزمه مثله لتعلقه بذمته (والمشتري خير إن غيب) - بفتح الغين وشد الياء -؛ أي أخفى البائع المبيع وادعى هلاكه ولم يصدقه المشتري ولم يثبت بينة ونكل البائع عن اليمين (أو عيب) المبيع وقت ضمانه فيخير مبتاعه بين التمسك به بجميع ثمنه ولا أرش له والرجوع بجميع الثمن (أو استحق شائع) من مبيع المعين في ضمان بائع أو مشتر إن كثر كثلته، بل وإن قل جزء الشائع كسبع عشره فيخير المشتري بين التمسك بالباقي، وحينئذ فيرجع بحصة المستحق من الثمن ورده فيرجع بجميع ثمنه إن كثر المستحق كثلث سواء قبل القسمة أم لا كان متخذاً للغلة أم لا كان قل عن الثلث ولم ينقسم ولم يتخذه للغلة؛ فإن انقسم أو اتخذ لها فلا يخير ويلزم باقيه بحصته من ثمنه أو (بعض استحق أو ضاع كعيب)؛ أي أو استحق بعض المبيع المعين في ضمان بائع أو مشتر كظهور عيب قديم به في أنه ينظر للباقي؛ فإن كان النصف فأكثر لزم التمسك به بحصته من ثمنه وإن كان أقل (حرم إمساك) الأقل؛ أي التمسك بالأقل من نصف المبيع المعين الذي تلف أو استحق بعضه لانفساخ البيع بتلف أكثر المبيع أو استحقاقه فالتمسك بأقله بحصته من ثمنه إن شاء شراء بضمن المجهول إذ لا يعلم ما يخصه منه إلا بعد التقويم والنسبة وما هنا أعم

من قوله سابقاً: ولا تمسك بأقل يستحق أكثر مما له التقويم حق وما هنا مفروضٌ في ما يعرض في ضمان البائع وما تقدم في ما يعرض بعد انتقاله إلى المشتري وذكره هنا أيضاً ليرتب عليه.

قوله: (إلا بمثلي)؛ أي إلا المبيع المثلي المكيل أو الموزون أو المعدود الذي تلف بعضه في ضمان بائعه أو استحق بعضه في ضمان بائعه أو مشتريه فلا يحرم التمسك بأقله فيخير المشتري بين الفسخ والتمسك بالباقي بحصته من ثمنه لأن ما ينوب بعض المثلي من ثمنه معلوم فلا يتوقف على تقويم (ولا كلام إن عيباً يجد يقل الانفكاك عن)؛ أي ولا كلام لمشتري مثلياً يجد؛ أي وجد في قليل عيب وهو المعتاد وجوده في البيع بالانفكاك؛ أي لا ينفك؛ أي لا يخلو المبيع عنه عادة لكونه من طراوة الأرض لا من أمر طارئ عليه. وقد تقدم قول الأصل: «ولا كلام لواجد في قليل لا ينفك كقاع وإن أنفك فللبائع التزام الربع بحصته لا أكثر وليس للمشتري التزامه بحصته مطلقاً». قال الشيخ خليفة بن حسن في نظمه.

ولا كلام في قليل لأحد      كالقاع لا ينفك ما منه وجد  
وحيثما انفك فللذئ يبيع      فيما يقل الالتزام كالربع  
بحصة من ثمن لا أكثر      وليس الالتزام للذئ اشترى  
- وتضمنت الأبيات الأربعة عشر (14) من (70) إلى (83) قول  
الأصل:

«وجاز البيع قبل القبض إلا مطلق طعام المعاوضة ولو كرزق قاض أخذ بكيل أو كلبن شاة ولم يقبض من نفسه إلا كوصي لتييميه، وجاز بالعقد جزاف وكصدقة ويبيع ما على مكاتب منه وهل إن عجل العتق؟ تاويلان.

وإقراضه أو وفاؤه عن قرض وبيعه لمقترض وإقالة من الجميع وإن تغير سوق شئيك لا بدنه كسمن دابة وهزالها بخلاف الأمة ومثل مثليك إلا العين فله دفع مثلها وإن كانت بيده والإقالة: بيع إلا في الطعام والشفعة والمرابحة وتولية وشركة إن لم يكن على أن ينقد عنك واستوى عقداهما فيهما وإلا فيبيع كغيره.

وضمن المشرك المعين وطعاماً كلته وصدقك وإن أشركه حمل وإن أطلق على النصف، وإن سأل ثالث شركتهما فله الثلث وإن وليت ما اشترت بما اشترت جاز إن لم تلزمه وله الخيار وإن رضي بأنه عبد ثم علم بالثمن فكره فذلك له والأضيق صرف ثم إقالة طعام ثم تولية وشركة فيه ثم إقالة عروض وفسخ الدين في الدين ثم بيع الدين ثم ابتداءه.

قوله: (وبيع ما لشترت قبيل القبض حل) وجاز لمشتري أو موهوب شيئاً أن يبيعه قبل قبضه له من بائعه أو واهبه سواء كان حيواناً أو غيره مقوماً كان أو مثلياً (إلا طعاماً بالمعاوضة حل) إلا طعام المعاوضة الذي ملك بعوض مالي أو غيره كصداق وخلع أو أرش جنابة (قد بيع بالكيل) أو الوزن أو العدد لا جزافاً فيجوز بيعه قبل قبضه لدخوله في ضمان المشتري بمجرد العقد فهو مقبوض حكماً كما سيأتي في قوله وجاز بالعقد جزافاً، ولو كان الطعام كلبين شاة أو بقرة (حلوبة) فيمنع بيعه قبل قبضه لأنه يشبه الطعام المكيل (أو رزق قاض)؛ أي ولو كان طعام المعاوضة رزق قاض أو إمام مسجد أو مؤذن أو جندي أو كاتب مما جعل لهم في بيت المال كعالم له في نظير التعليم لا على وجه الصدقة، ومحل المنع حيث أخذ بكيل أو وزن (لا قرضه)؛ أي تسليفه قبل قبضه من بائعه (أو دفعه عنه وفا)؛ أي الطعام الذي اشتراه قبل قبضه (أو يبيعه لمقرض)؛ أي منه لأنه ملكه بالقول وليس فيه توالي عقدتي بيع، والحاصل أنه يجوز إقراضه أو وفاؤه عن قرض وبيعه لمقرض فهذا مستثنى من قوله إلا طعاماً بالمعاوضة حل (وجاز بالعقد جزاف المطعم)؛ أي يجوز بيعه قبل قبضه كما أسلفنا بدخوله في ضمان المشتري بمجرد العقد لقوله في الأصل: «وجاز بالعقد جزاف». ثم صرح بمفهوم المعاوضة.

قوله: (أو هبة صدقة فلتعلم) هبة لغير ثواب بطعام ولو من بيت المال لشخص فيجوز بيعه قبل قبضه من المتصدق أو من بيت المال.

قوله: (كذا إقالة من الكل) قال ناظم ابن جماعة:

إقالة من الجميع جائزة بنفس ما دفعته مناجزة والمعنى أن الإقالة إن وقعت بمثل ثمن الأول فإن وقعت بزيادة أو نقص

فبيع مؤتلف ولهذا قال: (لا البعض أو تغيير ذات)، قال في الأصل: «إقالة من الجميع»؛ أي جميع المبيع قبل قبضه بتركه لبائعه بضمنه وصفة عقده لأنه حل للبيع واحترز بقوله من الجميع للإقالة من بعضه قبل قبضه فلا يجوز، وقوله: (تغيير ذات) كسمن دابة مجعولة ثمناً للطعام وهزالها فلا يجوز الإقالة من جميع الطعام قبل قبضه وبعد تغييرهما بأحدهما لأنه حينئذ يبيع مؤتلف لتغير الثمن في ذاته فيلزم بيع الطعام قبل قبضه (غير رق)؛ أي لا سمن وهزال الرقيق المجعول ثمناً للطعام فلا يمنع من الإقالة من جميع الطعام قبل قبضه، وفرق بأن الدابة يقصد لحمها وشحمها بخلاف الرقيق.

قوله: (وامنع إقالة طعام أن ترد بمثل مثليك)؛ أي ومن ابتاع بمثلي ثم أراد البائع الإقالة منه قبل قبضه فلا تجوز الإقالة من جميع الطعام قبل قبضه المبيع بضمن مثلي على أن يرد عليك البائع مثل مثليك الذي دفعته ثمناً (إلا العين) الدنانير والدرهم فيجوز الإقالة من الطعام قبضه على رد مثلها فله؛ أي للبائع دفع مثلها وإن كانت العين بيده؛ أي البائع ولو شرط المشتري ردها بعينها لأنها لا ترد بعينها (وجاز أن تشترك) غيرك في الطعام قبل قبضه؛ أي جعل جزء منه بحصته من ثمنه لغير بائعه لأنها من المعروف وكذلك أن تولي في الطعام قبل قبضه؛ أي لغير البائع بضمنه لخبر أبي داود وغيره: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه لا ما كان من شركة وتولية وإقالة». وقوله: (في ذا استوى العقدين) هكذا وجدنا في النسختين ولعل الصواب: إذا استوى العقدان. قال في نظم ابن جماعة:

تولية وشركة إن استوى عقداهما أو لا فبيع كالسوى

وتقدم قول الأصل: «تولية وشركة إن لم يكن على أن ينقد عنك واستوى عقداهما فيهما؛ أي المولى - بالكسر -، والمولى - بالفتح والمشارك - بالكسر - والمشارك - بالفتح - قدرأ وأجلاً وحلولاً ورهنأ وحميلاً فيهما؛ أي التولية والشركة في الطعام قبل قبضه. وبقي شرط ثالث وهو كون رأس المال عيناً أو مثلياً لا مقوماً لأنه يؤول إلى القيمة فيكون من بيع الطعام قبل قبضه هذا مذهب أشهب وقصره ابن القاسم على العين لأنها رخصة فيقتصر فيها على ما ورد ولعل الناظم تبعاً لأصله استغنى عن هذا الشرط بقوله: «واستوا

عقداهما» وقول الناظم: (ولم يكن بشرط أن ينقد) عنك ومحل الجواز في الشركة إن لم يكن عقد الشركة قبل قبضه على شرط أن ينقد من أشركته معك في الطعام ثمن حصتك منه فلا تجوز الشركة فيه لأنه حينئذ يبيع وسلف بشرط فيفسخ إن وقع إلا أن يسقط شرط النقد. وترك الناظم من هذا المحل ما نظمه الشيخ خليفة بن حسن، قال الشيخ خليفة:

وضمن المعين الذي اشترك	كذا طعام كلته وصدقك
وإن يكن أشرك شخصاً حملاً	عن نصفه وإن بذاك اسجلاً
وثالث يسأل شركاً منهما	فاشتركاها فبثلث ألزما
وأن يولي ما اشترى بما اشترى	بغير إلزام يجوز وخيراً
وإن رضي بأنه عبد فطن	ثم تولى بعد علمه الثمن
فذلك العود له وألزمنا	به المولى لا مولى قدما

قوله: «وضمن المعين الذي اشترك»؛ أي حصته منه لا جمعه (كذا طعام كلته)؛ أي ابتعت طعاماً واكئلته ثم وليته أو أشركت فيه شخصاً ثم هلك الطعام قبل قبض المولى والمشارك - بالفتح - ضمناً طعاماً كلته (وصدقك) من أشركته أو وليته في كيل (وإن يكن أشرك شخصاً) سأله أن يشركه معه فيما اشتراه بأن قال له: أشركتك (حملاً عن نصفه) لأنه جزء الذي لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر فإن قيد بجزء عمل به (وثالث يسأل شركاً)؛ أي وإن جاء ثالث من مشتركين فأشركاه فله؛ أي للثالث الثلث من المشارك فيه، (وأن يولي ما اشترى بما اشترى)؛ أي وأن ولي شخصاً ما اشترى؛ أي المبيع بما؛ أي بالثمن الذي اشترى به ولم يبينه له أيضاً جاز وعقد التولية مع جهل المولى - بالفتح - بالثمن والمثمن لأنه معروف إن لم تلزمه؛ أي إن لم تشترط عليه أن البيع لازم له بأن سكت أو شرطت له الخيار وخير بين الأخذ والترك إذا علم الثمن أو المثمن (وإن رضي بأنه عبد)؛ أي وإن رضي المولى - بالفتح - بأنه؛ أي المبيع الذي ولاه له مبتاعه عبد مثلاً قبل علمه بثمنه ثم علم بالثمن المبيع الذي ولاه له فكره أخذ المبيع لغلاء ثمنه (فذلك)؛ أي الرد والامتناع من الأخذ له؛ أي للمولى - بالفتح - فيلزم المولى - بالكسر - لا مولى - بالفتح - قدما.

قوله: (والصرف اضيق المناجزين)؛ أي والأضيق من الأبواب التي تطلب فيها المناجزة الصرف لأنه لا يغتفر فيه التأخير ولو قريباً أو غلبة (إذا أبيع وصول البيت) يعني يمنع مفارقة المتصارفين معاً للإتيان بالثمن من نحو البيت (ثم إقالة طعام) من سلم لأنه اغتفر فيه المفارقة للإتيان بالثمن من نحو البيت كما قال: (واغتفر فيها وصول البيت للثمن قد) الإحالة والتوكيل على القبض قبل الافتراق (وتم بالطعام تولية أو شركة) في الطعام قبل قبضه لاغتفار تأخير الثمن فيهما (قرب اليوم) وعلة منع التأخير فيهما تأديته لبيع دين بدين مع بيع الطعام قبل قبضه.

(ثم إقالة عروض اسلما)؛ أي مسلم فيها لأنه يؤدي لفسخ دين في دين (ففيهما يوم ودونه)، (وتم البيع للدين بدين إذ يضم يومين)؛ أي لجواز تأخير ثمنه ليومين ثم ابتداءه؛ أي الابتداء للدين بالدين لاغتفار التأخير فيه ثلاثة أيام وذلك كتأخير رأس مال السلم فإنه أوسع مما قبله لأنه يجوز تأخير اليومين والثلاثة. وبالله التوفيق..

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

الدليل على قوله فصل ويثبت الخيار إن شرط... إلخ:

1 - قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

2 - عن حكيم بن حزام عن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما».

3 - وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار وعلى صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار» [رواهما البخاري ومسلم].

4 - وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ مر برجل يبيع طعاماً فسأله: «كيف تبيع؟» فأخبره فأوحى إليه أن أدخل يدك فيه فأدخل يده فيه فإذا هو مبلول فقال رسول الله ﷺ: «ليس منا من غش» [رواه أبو داود والشافعي].



5 - وعنه قال: جاء النبي ﷺ إلى السوق فرأى حنطة مصبرة فأدخل يده فيها فوجد بطلاً فقال: «ألا من غشنا فليس منا» [رواه الحاكم].

6 - وعن عقبة بن عامر الجهني قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المسلم أخو المسلم ولا يحل لمسلم إن باع من أخيه بيعاً فيه عيب إلا بينه له».

7 - وعن وائلة بن الأصقع قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لأحد أن يبيع شيئاً إلا بين ما فيه ولا يحل لمن علم ذلك إلا بينه» [رواهما الحاكم].

8 - وعن مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع بن المسيب يقول: إذا جئت أرضاً يوفون المكيال والميزان فأطل المقام بها، وإذا جئت أرضاً ينقصون المكيال والميزان فأقل المقام بها.

9 - قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن كل من ابتاع وليدة فحملت أو عبداً فأعتقه وكل أمر دخله الفوت حتى لا يستطاع رده، فقالت البينة: أنه قد كان به عيب عند الذي باعه أو علم ذلك باعتراف من البائع أو غيره؛ فإن العبد أو الوليدة يقوم وبه العيب الذي كان له يوم اشتراه فيرد من الثمن قدر ما بين قيمته صحيحاً وقيمه وبه ذلك العيب.

10 - قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن الرجل يشتري العبد ثم يظهر منه على عيب يرد منه وقد حدث به عند المشتري عيب آخر أنه إذا كان العيب الذي حدث له مفسد مثل القطع أو العوراء وما أشبه ذلك من العيوب المفسدة فإن الذي اشترى العبد بخير النظرين إن أحب أن يوضع عنه وإن أحب أن يغرم قدر ما أصاب العبد من العيب عنده ثم يرد العبد فذلك له، وإن مات العبد عند الذي اشتراه أقيم العبد وبه العيب الذي كان له يوم اشتراه فينظر كم ثمنه فإن كانت قيمة العبد يوم اشتراه بغير عيب مائة دينار وقيمه يوم اشتراه وبه العيب ثمانون ديناراً وضع عن المشتري ما بين القيمتين وإنما تكون القيمة يوم اشترى العبد.

11 - قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا فيمن باع عبداً أو حيواناً بالبراءة من أهل الميراث أو غيرهم فقد برئ من كل عيب فيما باعه إلا أن

يكون علم في ذلك عيباً فكتمه فإن كان علم عيباً فكتمه لم تنفعه تبرئته وكان مردوداً عليه .

12 - وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من ابتاع شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من تمر» [رواه مسلم].

13 - وعنه عن النبي ﷺ: «لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها فإنه بخير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسك وإن شاء ردها وصاعاً من تمر» [رواه البخاري].

14 - وعن ذؤيب: أخبرني مخلد بن خفاف قال: ابتعت غلاماً ما استغلته ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز فقضى له برده وقضى علي برد غلته، فأتيت عروة فقال: أروح إليه العشية فأخبره أن عائشة أخبرتني أن رسول الله ﷺ قضى في مثل هذا أن الخراج بالضمان فعجلت إلى عمر بن عبد العزيز فأخبرته كما أخبرني عروة عن عائشة عن النبي ﷺ فقال عمر: فما أيسر من قضاء قضية والله يعلم أنني لم أرد فيه إلا الحق فبلغني فيه سنة عن رسول الله ﷺ فأرد قضاء عمر وأنقد سنة رسول الله ﷺ فراح إليه عروة فقضى لي أن أخذ الخراج من الذي قضى به علي به [رواه الشافعي].

15 - وثبت في صحيح البخاري:

- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر فكنت على بكر صعب لعمر فكان يغلبني فأتقدم أمام القوم فيزجره عمر ويرده ثم يتقدم فيزجره عمر ويرده فقال النبي ﷺ لعمر: «بعنيه» فقال: هو لك يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «بعنيه» فباعه من رسول الله ﷺ فقال النبي ﷺ: «هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت».

• ومن مواهب الجليل من أدلة خليل (292 / 3): عند جلبه لهذا الحديث:

- قال ابن حجر في الكلام عليه: قال ابن المنير: أراد البخاري إثبات خيار المجلس بحديث ابن عمر الذي فيه قصة مع عثمان وهو بين في ذلك ثم

خشى أن يعترض عليه بحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب لأن النبي ﷺ تصرف في البكر بمجرد تمام العقد فأسلف الجواب عليه في الترجمة بقوله: «ولم ينكر البائع». يعني أن الهبة المذكورة إنما تمت بإمضاء البائع وهو سكوته المنزل منزله قوله، قال ابن التين: وهذا تعسف من البخاري فهل يظن بالنبي ﷺ أنه وهب ما فيه لأحد خيار أو إنكار لأنه إنما بعث مبيئاً. اهـ [منه بتصرف قليل].

فالحديث دليل لمالك ومن وافقه على أن البيع يلزم بمجرد العقد على الرغم مما حاول ابن حجر به الجواب عما ذكر ابن التين أنه تعسف من الإمام البخاري، وأيضاً فقد ذكر قوم بأن حديث: «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا» منسوخ بحديث: «المسلمون على شروطهم»، قالوا: والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط وأيضاً فقد احتجوا بحديث التحالف عند اختلاف المتبايعين لأنه يقتضى الحاجة إلى اليمين وذلك يستلزم لزوم العقد فلو ثبت الخيار لكان كافياً في رفع العقد واحتجوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهُدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ فأين وقت الإشهاد المأمور به عند من يرى خيار المجلس؛ فإن وقع التفريق لم يصادف محلاً لأن البيع لم ينعقد به وإن وقع بعد التفريق لم يطابق الأمر.

### ○ وأصل خيار الشرط:

16 - حديث ابن عمر المتفق عليه أن رجلاً ذكر لرسول الله ﷺ أنه يخدع في البيع فقال رسول الله ﷺ: «إذا بايعت» فقل: لا خلافة قال: فكان الرجل إذا بايع يقول: لا خلافة.

قال البغوي: والخلافة الخديعة وهي مصدر خلبت الرجل أخله خلباً وخلافة إذا خدعته وهذا الرجل يقال فيه أنه حيان بن منقذ الأنصاري أو أبوه منقذ - بفتح القاف، وحيان بفتح الحاء -.

قال البغوي: والحديث يدل على شرط الخيار في البيع، وذهب أكثر أهل العلم إلى أنه لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام فإن شرط أكثر منها فسد البيع وهو قول الشافعي وأبي حنيفة لأن الخيار يمنع مقصود البيع فكان القياس أنه لا يجوز غير أنه جور خيار الثلاث في حديث المصرة فلا يجوز أن يزداد عليها

إلا بخبر، وقال ابن أبي ليلي: يجوز زائد بعد أن تكون المدة معلومة كالأجل وبه قال أبو يوسف.

17 - وقال مالك: يجوز قدر الحاجة إليه في معرفة المبيع ففي الثوب يومان أو ثلاثة وفي الحيوان أسبوع ونحوه وفي الدور شهر ونحوه.

18 - وعن عقبة بن عامر الجهني قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المسلم أخو المسلم لا يحل لمن باع من أخيه بيعاً يعلم فيه عيباً إلا بينه له». [أخرجه أحمد و ابن ماجه والدارقطني والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه].

19 - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أقال مسلماً أقال الله عشرته» [أخرجه أبو داود في باب فضل الإقالة، وقال شعيب أخرجه ابن ماجه في التجارات باب الإقالة، وأخرجه البيهقي وإسناده صحيح وصححه ابن حبان - والحاكم وابن دقيق العيد وابن حزم].

20 - وفي البغوي: بسنده عن شريح الشامي قال: قال رسول الله ﷺ: «من أقال أخاه المسلم صفقة كرهها أقال الله عشرته يوم القيامة». - قال البغوي: هذا حديث مرسل.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل عشرون (20) دليلاً هذا ما تحصلنا عليه من الأدلة وما بقي من الأحكام فهي أحكام اجتهادية.

## فصل في المراجعة

- 1 - فصل بجوز وهو عكس الأولى
  - 2 - يأتي مزايذة أو مساومه
  - 3 - وهي تبايح على ربح علم
  - 4 - ولو مقوماً واحسب ربح ذي
  - 5 - والطرز والقصر وقتل وكمد
  - 6 - وإن تكن وضبعة شرطاً كذا
  - 7 - وواجب تبیین ما يقلى وما
  - 8 - وصدق الغالط نقصاً أو ثبت
  - 9 - وإن يفت فالشارى خير في الصحيح
  - 10 - وأن يمن بالزيد للشارى لزم
  - 11 - وإن يفت في الغش فالأقل من
  - 12 - وإن يفت في الكذب خير بين ما
- بيع المراجعة والبيع جلا  
 علت أو استرسالاً أو مراحه  
 بنى على ما قد شرى به الموم  
 عين تشاهد كصبغ احتذى  
 خياطة حمولة طي وشد  
 فضت على الأصل بقدرها إذا  
 نفذ والأجل في الأصل اعلمما  
 رداً وأعطى الباقي مع ربحه بت  
 وربحه أو قيمة يوم أزيح  
 إن حط مع ربحه عكس الغش ثم  
 قيمته إن بيعه ومن ثمن  
 قيمة أو ما صح والربح اعلمما

اشتمل هذا الفصل على اثني عشر (12) بيتاً، تضمنت قول الأصل:

«(فصل): وجاز مراجعة والأحب خلافه ولو على مُقوم، وهل مطلقاً أو أن كان عند المشتري؟ تأويلان، وحسب ربح ماله عين قائمة كصبغ وطرز وقصر وخياطة وقتل وكمد وتطرية وأصل ما زاد في الثمن كحمولة وشدّ وطي اعتيد أجرتهما وكراء بيت لسلعة وإلا لم يحسب كسمسار لم يعتد إن تبين الجميع أو فسر المؤونة فقال: هي بمائة أصلها كذا وحملها كذا، أو على المراجعة وبين كريح العشرة أحد عشر ولم يفصلا ماله الربح وزيد عشر الأصل والوضعية كذلك لا أبهم كقامت عليّ بكذا أو قامت بشدها وطيتها بكذا ولم

يفصل، وهل هو كذب أو غش؟ تأويلان، ووجب تبين ما يكره كما نفذه وعقده مطلقاً والأجل...».

- إلى أن قال:

«إن غلط بنقص وصدّاق أو أثبت رد أو دفع ما تبين وربحه؛ فإن فات خير مشتره بين الصحيح وربحه وقيّمته يوم بيعه ما لم تنقص عن الغلط وربحه وإن كذب لزم المشتري إن حطه وربحه بخلاف الغش، وإن فاتت ففي الغش أقل الثمن والقيمة وفي الكذب خير بين الصحيح وربحه أو قيمتها ما لم تزد على الكذب وربحه ومدلس المرابحة كغيرها».

قوله: (فصل يجوز وهو عكس الأولى بيع المرابحة) فصل في بيان أحكام بيع المرابحة. (يجوز) فعل مضارع، (وبيع) فاعل، وجملة: (وهو عكس الأولى) اعتراضية بين الفعل وفاعله وعبارة الأصل: «والأحب خلافه»؛ أي الأولى خلافة، والمراد بخلافه بيع المساومة لقول ابن رشد البيع على المماكسة والمكايسة أحب إلى أهل العلم وأحسن عندهم وقال: عياض في الشبهات البيوع باعتبار صورها أربعة: بيع مساومة وهو أحسنها - وبيع مزايده - وبيع مرابحة وهو أضيّقها - وبيع استرسال واستماتة وإلى هذا أشار بقوله: (ياتي) البيع حال كونه (مزيادة أو مساومة علت أو استرسالا أو مرابحة) فهذه هي الأقسام التي ذكرها عياض في الشبهات.

قوله: (وهي تباع على ربح علم) وهي؛ أي المرابحة بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم لهما وهذا تعريف للنوع الغالب في المرابحة الكثير الوقوع لا إنه - تعريف لحقيقة المرابحة الشاملة للوضيعة والمساواة، وقد عرّف ابن عرفة المرابحة بأنها: «بيع مرتب ثمنه على ثمن بيع تقدمه غير لازم مساواته له» فقوله: «غير لازم مساواته» له صادق يكون الثاني مساوياً للأول أو أزيد أو أنقص منه فخرج بالأول المساومة والمزايده والاستثمان وخرج بالثاني الإقالة والشفعة والرد بالعيب على القول بأنه بيع واعلم إن إطلاق المرابحة على الوضيعة والمساواة، أما مجرد اصطلاح التسمية؛ أي اصطلاح مجرد عن المناسبة أو أن البائع بالثمن وانتفاعه به إذ قد يشتري به سلعة أخرى يربح فيها، وانتفاع المشتري بالسلعة إذ قد يبيعها فيربح فيها.

قوله: (ولو مقوماً) معيناً كسواء دار بحيوان معين ثم يبيعه بمثله وزيادة معلومة من حيوان أو غيره لا بقيمته هذا مذهب ابن القاسم والمراد أنه اشتراه بمقوم معين وباعه مرابحة على مثله لا على قيمته وقال: أشهد بمنعه على مقوم موصوف ليس عند المشتري للتهي عن بيع ما ليس عند بائعه لأنه سلم حال.

وإلى هذا أشار في الأصل بقوله: «وهل مطلقاً» أو إن كان عند المشتري؟ تأويلان» محلها في مقوم ليس عند المشتري وهو قادر على تفصيله وإلا منع اتفاقاً كمقوم معين في ملك غيره لعزته عليه فيتفقان على المنع (واحسب ربح ذي عين تشهد كصبغ لحتذي)؛ أي وحسب على المشتري بالمرابحة من غير بيان ما يربح له وما لا يربح، وإنما وقع على ربح أحد عشرة مثلاً قوله: كصبغ فيحسب أصله وربحه زيادة على ثمن السلعة الذي اشتراها به (والطرز)؛ أي النقش في الثوب بحرير أو غيره (والقصر)؛ أي تبييض الثوب وقتل بالفاء والتاء الفوقية؛ أي قتل الحرير والغزل، (وكممد) بسكون الميم - في غير النظم وبالتحريك في النظم لموافقة الوزن دق الشقة لتحسن (وخيطة وحمولة)؛ أي الإبل التي تحمل الأحمال وأجرة حملها فهو مشترك بينهما المراد هنا الثاني، فإذا اشتراها بعشرة مثلاً وأستاجر في حملها بخمسة أو على شدها أو طيها فإنه يحسب ما خرج من يده فقط دون الربح وما أشار له بقوله: (طي وشد)؛ أي وحسب كراء طي وشد اعتيد أجرتهما بأن لم تجر العادة بتوليتهما في نفسه بل لتولية الغير لهما، وكذا إذا كان لإعادة أصلاً.

(وإن تكن وضعية شرطاً كذا)؛ أي كذلك والوضعية؛ أي، الحطيطة من الأصل (شرطاً) إن شرطت كذا؛ أي كذلك؛ أي الوضعية والإسقاط في النسبة إلى الأصل مثل الربح في النسبة إلى الأصل؛ فإذا وقع البيع على أن ربح العشرة واحدة يزيد عشر الأصل فتصير العشرة أحد عشر كذلك الوضعية والإسقاط فإذا وقع البيع على أن الوضعية والإسقاط عشر الأصل فيحط الأحد عشرة إلى عشرة فينقص منها جزء من أحد عشر فتصير الأحد عشرة كما صارت العشرة في مرابحة الزيادة أحد عشر، هذا ما يفهم منها عرفاً لأنها حقيقة عرفية لا لغوية وهذا معنى قوله: (قضت على الأصل بقدرها إذا، ووجب

تبين ما يقلى)؛ أي واجب على كل بائع بمراوحة أو غيرها تبين ما يقلى؛ أي يكرهه المشتري في ذات المبيع أو صفته. في الجواهر يلزمه الإخبار عن كل ما لو علم المبتاع به لقلت رغبته في الشراء كثوب من به حكة أو جرب؛ فإن لم يبين فغش أو كذب؛ فإن تحقق عدم كراهته ولو كرهه غيره لم يجب عليه البيان كما يجب على بائع مراوحة بيان (ما نفد) وعقده مطلقاً (والأجل) بالثمن إن اشترطه المشتري؛ أي اشتراط الأجل في الشراء لأن له حصة من الثمن.

قوله: (وصدق الغالط)؛ أي وإن غلط بائع المراوحة على نفسه بنقص من ثمن السلعة وصدق؛ أي صدقه المشتري منه في غلظه أو لم يصدق وأثبت البائع غلظه بيينة وحلف معها (رد) المشتري السلعة وأخذ ثمنه (أو أعطي الباقي مع ربحه بت) أو دفع المشتري للبائع ما تبين أنه ثمنها وربحه إذا كان البيع قائماً (وإن يفت)؛ أي فإن فات المبيع عند المشتري بزيادة أو نقص لا بحوالة سوق (فالشاري)؛ أي المشتري بين دفع الثمن الصحيح وربحه للبائع، (أو قيمة يوم أزيح) أو دفع قيمة المبيع المقوم ومثل المثلي يوم أزيح؛ أي يوم يبعه لصحة العقد، وفي الموطأ يوم قبضه وعليه ابن الحاجب.

(وإن يفت)؛ أي وإن يكذب (بالزيد)؛ أي بالزيادة بأن قال: خمسين وهو أربعون (للشاري لزم) المبيع إن حطه؛ أي أسقط البائع القدر الذي زاده وهو عشرة في المثال وربحه؛ فإن لم يحطه فلا يلزمه ويخير بين التمسك والرد. - وهذا معنى قول الأصل: «وإن كذب لزم المشتري إن حطه وربحه».

(عكس الغش)؛ أي بخلاف حكم الغش ككتابته على المبيع أكثر من ثمنه وبيعه بالمراوحة على ثمنه فلا يلزم المشتري، ويخير بين التمسك والرد مع القيام (وإن يفت)؛ أي وإن فاتت السلعة بنماء أو نقص أو حوالة سوق ففي الغش يلزم المشتري أقل أمرين الثمن الذي بيعت به، والقيمة يوم قبضتها، ولا يضرب ربح على الأقل، وفي الكذب خير البائع بين أخذ الصحيح وربحه أو قيمتها ما لم تزد قيمتها على الكذب وربحه؛ فإن زادت عليه وربحه فيلزم المشتري الكذب وربحه فقط لرضا البائع به زاد في الأصل: «ومدلس المراوحة كغيرها» ومدلس بيع المراوحة المدلس فيها كالمدلس في بيع غيرها؛ أي المراوحة من بيع المساومة، والمزايدة، والاستثمان في أن المشتري مخير بين الرد ولا شيء عليه والتمسك ولا شيء له.



## ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

- 1 - قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطُولِ﴾ [البقرة: 188].  
- فهذا دليل على الكذب والغش في المراجعة.
- 2 - وأما السنة:  
- فقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من غشنا فليس منا».
- 3 - وأخرج أحمد وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه:  
- عن عقبه بن عامر الجهني أن رسول الله ﷺ قال: «المسلم أخو المسلم لا يحل لمن باع من أخيه بيعاً يعلم فيه عيباً إلا بينه له».
- هذا ما وجدنا في هذا الفصل من أدلة الكتاب والسنة، وأما من أقوال مالك في الموطأ.  
4 - قال مالك: الأمر المجمع عليه عندنا في البز يشتره الرجل ببلد ثم يقدم به بلداً آخر فيبيعه مرابحة أنه لا يحسب فيه أجر السماسرة ولا أجر الطي ولا الشد ولا النفقة ولا كراء بيت أما كراء البز في حملانه فإنه يحسب في أصل الثمن ولا يحسب فيه ربح إلا أن يعلم البائع من يساومه بذلك كله فإن ربحه على ذلك كله بعد العلم به فلا بأس به.
- 5 - قال مالك: فأما القصارة والخياطة والصباغ وما أشبه ذلك فهو بمنزلة البز يحسب فيه الربح كما يحسب في البز؛ فإن باع البز ولم يبين شيئاً مما سميت أنه لا يحسب له فيه ربح؛ فإن فات البز فإن الكراء يحسب ولا يحسب عليه ربح فإن لم يفت البز فالبيع مفسوخ بينهما إلا أن يتراضيا على شيء مما يجوز بينهما.
- 6 - قال مالك: وإذا باع رجل سلعة قامت عليه بمائة دينار بعشرة أحد عشر ثم جاءه بعد ذلك أنها قامت عليه بتسعين دينار، وقد فاتت السلعة، خير البائع فإن أحب فله قيمة سلعته يوم قبضت منه إلا أن تكون القيمة أكثر من الثمن الذي وجب له به البيع أول يوم فلا يكون له أكثر من ذلك، وذلك مائة

دينار وعشرة وإن أحب ضرب له الربح على التسعين إلا أن يكون الذي بلغته سلعته من الثمن أقل من القيمة فيخير في الذي بلغت سلعته وفي رأس ماله وربحه وذلك تسعة وتسعون ديناراً.

7 - قال مالك: وإن باع رجل سلعة مرابحة فقال: قامت عليّ بمائة دينار ثم جاءه بعد ذلك أنها قامت بمائة وعشرين ديناراً خير المبتاع فإن شاء أعطى البائع قيمة السلعة يوم قبضها وإن شاء أعطى الثمن الذي ابتاع به على حساب ما ربحه بالغاً ما بلغ إلا أن يكون ذلك أقل من الثمن الذي ابتاع به السلعة فليس له أن ينقص رب السلعة من الثمن الذي ابتاعها به لأنه قد كان رضي بذلك وإنما جاء رب السلعة يطلب الفضل فليس للمبتاع في هذا حجة على البائع بأن يضع من الثمن الذي ابتاع به على البرنامج.

8 - وقال مالك: الأمر عندنا في القوم يشترون السلعة البز أو الرقيق - فيسمع به الرجل فيقول لرجل منهم البز الذي اشتريت من فلان قد بلغني صفته وأمره فهل لك أن أربحك في نصيبك كذا وكذا فيقول: نعم فيربحه ويكون شريكاً للقوم مكانه فإذا نظر إليه رآه قبيحاً واستغلاه قال مالك: ذلك لازم له ولا خيار له فيه إذا كان ابتاعه على برنامج وصفه معلومة.

9 - وقال مالك في الرجل يقدم وله أصناف من البز ويحضره السوام ويقراً عليهم برنامجهم فيقول في كل عدل كذا وكذا ملحفة بصرية وكذا وكذا ريطية سابرية ذرعها كذا وكذا ويسمي لهم أصناف من البز بأجناسه ويقول: اشتروا مني على هذه الصفة فيشترون الأعدال على ما وصف لهم ثم يفتحونها فيستغلونها ويندمون.

- قال مالك: ذلك لازم لهم إذا كان موافقاً للبرنامج الذي باعهم عليه.

- قال مالك: وهذا الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا يجيزونه بينهم إذا كان المتاع موافقاً للبرنامج ولم يكن مخالفاً له. اهـ.

مجموع الأدلة، من الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة في هذا الفصل تسعة

(9) أدلة.

## فَصَل فِي تَنَاوَلِ الْبِنَاءِ وَالْأَرْضِ وَالشَّجَرِ

- 1 - فصل تناول البناء والشجر
  - 2 - والبذر والمدفون والشجر ما
  - 3 - إلا لشرط مشتر كمال قن
  - 4 - والعبد قل ثياب مهنة وصح
  - 5 - كقبله مع أصل أو الحق به
  - 6 - بلا تمالي عليه لا على
  - 7 - وقبل يبس حب أفرك مضى
  - 8 - وجاز للمُعري كمن أقام قط
  - 9 - لفظ العربية وإن يبد الصلاح
  - 10 - عند الجذاذ وبذمة وذا
  - 11 - ولا يجوز في الأصح أخذ ما
  - 12 - ولك جائز شراً أصل الوسط
  - 13 - وما استعرت لا وهبت اسق وزك
- الأرض كما تناولت لا الزرع قر  
تناول الذي بتذكير سما  
والدار ما ثبت كالباب يعن  
بيع ثمار بعضها إذن صلح  
أو ليجذ نافعاً واضطر له  
تبقية أو أطلقا إذا فلا  
بيع وإن أبى ابتدا إن قبضا  
شراء ثمرة تجف وشرط  
وكان بالخرص ونوعها يتاح  
خمسة أوسق فأدنى فخذنا  
زاد عليه معه بالعين اعلمنا  
حيطك بالخرص لقصد الرفق قط  
وقبل حوز مبطل موت فتك

- اشتمل هذا الفصل على ثلاثة عشرة (13) بيتاً تضمنت قول الأصل:

«فصل تناول البناء والشجر والأرض وتناولتهما لا الزرع والبذر ومدفوناً  
كلو جهل ولا الشجر الثمر المؤبر أو أكثره إلا بشرط كالمنعقد ومال العبد  
وخلفة الفصيل وإن أبر النصف فلكل حكمه ولكليهما السقي ما لم يضر  
بالآخر والدار الثابت كباب ورق ورحى مبنية بفوقانيتها وسلمنا سمر في غيره  
قولان. والعبد ثياب مهنة، وهل يوفى بشرط عدمها وهو الأظهر أولاً  
كمشترط زكاة ما لم يطب وإن لا عهدة ولا مواضعة أو لا جائحة أو إن لم

يأت بالثمن لكذا فلا يبيع أو ما لا غرض فيه ولا مالية وصحح؟ تردد.

وصح بيع ثمر ونحوه بدا صلاحه إن لم يستتر وقبله مع أصله أو ألحق به أو على قطعه إن نفع واضطر له ولم يتما لأعليه لا على التبقية أو الإطلاق وبُدوّه في بعض حائط كافٍ في جنسه إن لم تبكر لا بطن ثان بأول وهو الزهُوُ وظهور الحلاوة والتهيئ للضحج، وفي ذي النور بانفتاحه والبقول بإطعامها وهل هو في البطيخ الاصفرا أو التهيؤ للتبطنخ؟ قولان:

وللمشتري بطون كياسمين ومقناة ولا يجوز بشهر ووجب ضرب الأجل إن استمر كالموز، ومضى بيع حب أفرك قبل يسه بقبضه ورخص لمعر أو قائم مقامه وإن باشتراء الثمرة فقط اشتراء ثمرة تيبس كلوز لا كموز إن لفظ بالعرية وبدا صلاحها وكان يخرصها ونوعها يوفى عند الجذاذ وفي الذمة وخمسة أوسق فأقل ولا يجوز أخذ زائد عليه معه بعين على الأصح إلا لمن أعرى عراياً في حوائط، فمن كل خمسة إن كان بالفاظ لا بلفظ على الأرجح لدفع الضرر أو للمعروف فيشتري بعضها ككل الحائط ويبيعه الأصل وجاز لك شراء أصل في حائطك بخرصه إن قصدت المعروف فقط، وبطلت إن مات قبل الحوز، وهل هو حوز الأصل أو أن يطلع ثمرها؟ تأويلان وزكاتها وسقيها على المعري وكملت بخلاف الواهب.

(فصل) في بيان ما يتناوله البيع وما لا يتناوله وحكم بيع الثمرة وشراء العرية بخرصها.

قوله: (تناول البناء والشجر الأرض) والمعنى أن من اشترى بناء أو شجراً كخنخل أو غيره أو ارتهنه فإنه يتناول الأرض التي قام بها الشجر أو البناء فتدخل معه في البيع أو الرهن تحت تصرف المشتري ولا كلام للبائع أو الراهن إلا إذا أخرجها بالشرط أو جرى بإخراجها عرف أهل البلد فيعمل بالشرط وجريان العرف ومثل البيع وما بعده الهبة والصدقة والوقف (كما تناولت) الأرض البناء والشجر فإنها تتناولهما فيدخلان في عقد البيع عليها وما شاكلة فمن اشترى قطعة أرض من مالكةا وبها بناء وشجر لم يذكر حال العقد ولم يخرجهما البائع فإنهما يدخلان في بيع الأرض ويكونان ملكاً للمشتري دون البائع إلا لشرط وعرف؛ فإن اشترط البائع حال العقد خروج البناء

والشجر ورضي المبتاع بذلك بقيا ملكاً للبائع، وكانت الأرض ملكاً للمشتري دونهما (لا الزرع قر) فمن اشترى أرضاً وبها بذر فإنه لا يتناوله كذرة أو قمح أو خص أو كرم أو باذنجان أو بصل أو فجل نبت وظهر على وجهها فإنه لا يدخل في بيع الأرض ولا رهنها، بل الزرع لبائع الأرض يتصرف فيه إلى أن يقلعه منها بعد نضجه وللمشتري الأرض فقط، وإلى هذا أشار الناظم بقوله (والبذر والمدفون) فيها. قال الحطاب: هذا هو المعلوم في مذهب ابن القاسم أنه لا حق للمبتاع فيما وجد تحت الأرض من بثر أو حب أو رخام أو حجارة. قال في البيان: وهو للبائع إن ادّعاءه وأشبهه أن يكون له بميراث أو غيره وإلا كان سبيله سبيل اللقطة.

(والشجر ما تناول الذي بتنكير)؛ أي لا يتناول الشجر؛ أي العقد عليه التمر المؤبر وهو المقصود بقوله (بتنكير سما) وتأبير النخل تعليق طلع الذكر على تمر الأنثى ويسمى لقاحاً أيضاً (إلا لشرط مشتق) تناول المؤبر وشبهه (كمال قن)؛ أي كمال العبد فلا يتناوله العقد على العبد إلا لشرط من مبتاعه (والدار) تتناول (ما ثبت)؛ أي الثابت فيها بالفعل من العقد عليها كالبಾಗಿ المركب في محله والرق كذلك لا ما ينقل كخشب وحجر قال في أسهل المسالك:

والدار ما سمر أو ما بنيا وبالرحى السفلى تنال العليا

وهذا معنى قول الأصل: «ورحى مبنية يفوقا نيتها وسلما سمر وفي غيره قولان» (والعبد قل ثياب مهنة)؛ أي ثياب الخدمة كانت عليه أم لا، وأما ثياب الزينة فلا تدخل إلا بشرط أو عرف قال في أسهل المسالك:

لمشتري العبد ثياب المهنة والمال بالشرط كثوب الزينة

قوله: (وصح بيع ثمار بعضها إذن صلح)؛ أي وصح بيع ثمر سواء كانت لنخل أو غيره أو نحوه؛ أي الثمر كقمح وشعير وخس وكراث بدا؛ أي ظهر صلاحه (كقبله)؛ أي قبل أن يبدو الصلاح في ثلاث مسائل (مع اصل) كبلح صغير مع نخله أو زرع مع أرضه (أو الحق به)؛ أي الزرع والثمر به؛ أي بأصله المبيع قبله (أو ليجذ نافعاً واضطر له بلا تمالي عليه)؛ أي لم يقع من أهله وأكثرهم التمالؤ عليه؛ أي على قطعة فاتفق البائع والمشتري على ذلك

من غير وقوعه من أكثر أهل البلاد لا يضرّ في الجواز؛ فإن تمالاً عليه الأكثر بالفعل منع والمراد التمالؤ اتفاقهم ولو باعتبار العادة إذ لا يشترط التوافق حقيقة (لا على تبقية) على شرط التبقية أو على الإطلاق من غير بيان جدّ ولا تبقية فلا يصح (وقبل يبس حبه أفرك مضى بيع) والمعنى أن بدوه؛ أي الصلاح في بعض ثمر حائط كافٍ في جنسه إن لم تمكن وهذا معنى قول الناظم (بيع ثمار بعضها إذن) وأيضاً مضى بيع حب أفرك؛ أي صار فريكاً وبيع قبل يبسه وإن أبى ابتداء؛ أي وإن لم يجز ابتداء، ويمضي بقبضه؛ أي حصده مراعاة للخلاف فيه، ومفهوم بقبضه فسخره قبله.

قوله: (وجاز للمعري)؛ أي رخص لشخص معر - بضم الميم وسكون العين -؛ أي واهب الثمر (كمن أقام قط) أو شخص قام مقامه؛ أي المعدي هذا إذا قام مقامه بإرث الأصول بل وإن قام مقامه باشتراء الثمر فقط دون أصلها فلا يجوز وشراؤها بخرصها تجف؛ أي تيبس إن تركت على أصلها وإن كانت حين شرائها رطبا كلوز وجوز وبلح وعنب وتين بغير مصر، (وشرط لفظ العرية)؛ أي إن كان المعري حين أعرى الثمرة لفظ بلفظ العرية بأن قال: أعرتك هذه الثمرة مثلاً فإن قال: وهبتك مثلاً فلا يجوز قصر للرخصة على موردها (وإن يَبْدُ الصلاح)؛ أي ظهر صلاحها؛ أي المثمرة حال شرائها لا حال إعرائها وكان بالخرص وكان شراؤها بخرصها؛ أي قدرها بالكيل حزرأً وتحتملاً لا بأزيد منه ولا أنقص منه ونزعها يباح يوفى (عند الجذاذ)؛ أي قطع الثمر المعتاد للناس لا على شرط التعديل فإنه مفسد وإن لم يعجل بالفعل وأما التعجيل من غير شرطه فلا يضر سواء اشترط التأجيل أو سكت عنه (وبذمة)؛ أي بذمة المعري - بالكسر - لا في حائط معين (وذا خمسة أو سق فانبئ) وإن أعرى أكثر بناء على أن علة الرخصة المعروف (ولا يجوز في الأصح أخذ ما زاد عليه معه)؛ أي على القدر المرخص فيه وهو خمسة أوسق معه؛ أي مع القدر المذكور بعين أو عرض على الأصح لخروج الرخصة عن موضعها إلا لمن أعار عراياً في حوائط أو حائط فلكل منهما خمسة من الأوسق إن كان الإعراء وقع بالفاظ؛ أي بعقود ولا بد من اختلاف زمنها أيضاً فإن اتحد ذمنها فهي بمنزلة العقد الواحد قول الناظم (ولك جائز شراء أصل وسط حيطك) بخرصه مع بقية الشروط الممكنة إذ

شرط لفظ العرية وكون المشتري هو المعري لا يتأتى هنا والمتأتي هنا سنة بدو الصلاح، وكون الخرص من نوعها وعدم اشتراط بتعجيل ذلك الخرص، وأن يكون في الذمة، وأن يكون المثمر المشتري خمسة أوسق فأقل، وأن يكون الشراء بقصد المعروف فقط واعتبار هذه الشروط كلها إذا وقع البيع بخرصها كما هو الموضوع وأما إذا وقع البيع بعين أو عرض بينها يشترط في الجواز بدو الصلاح فقط (وما استعرت لا وهبت) والمقصود وسقيها حتى تنتهي على المعري - بالكسر - (وزك)؛ أي وزكاتها؛ أي العرية على المعري كذلك.

قوله: (قيل حوز مبطل موت فتك) بطلت إن مات معريها - بالكسر - أو أحاط بما له دين أو جن ومرض مرضاً أو جنوناً متصلاً بموته قبل الحوز للعرية من معراها - بالفتح - لأنها عطية وكل عطية شرطها الحوز وهذا معنى قول الأصل: «وبطلت إن مات قبل الحوز وهل هو حوز الأصول أو ان يطلع ثمرها؟ تأويلان». قال الخطاب: اختلف الشيوخ في تأويل المدونة فمنهم من تأولها على أن الحوز فيها حوز الأصول وإن لم تطلع الثمر، وإلى هذا ذهب أبو عمران ومنهم من تأولها على أن الحوز مجموع شيتين حوز الأصول وإن لم يطلع الثمر فلو حاز الأصول ولم تطلع الثمرة ثم مات المعري بطلت العرية ولو طلعت الثمرة ولم يحز الأصول ومات المعري بطلت. وهذا مذهب المدونة عند ابن القطان.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

- 1 - قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].
- 2 - عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع» [رواه البخاري ومسلم ومالك].
- 3 - وأخرج مالك والشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري.
- 4 - وأخرجوا عن أنس أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي فقيل: يا رسول الله: وما تزهي؟ قال: «حين تحمر».

5 - قال رسول الله ﷺ: «أرايت إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه».

6 - وفي رواية للشيخان: قيل: وما زهوها؟ قال: «تحمارٌ وتصفارٌ».

7 - وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهو وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة نهى البائع المشتري. [رواه مسلم].

8 - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أرخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق. [شك داود رواه في الموطأ].

9 - ومن مواهب الجليل من أدلة خليل (321/3 - 327).

- وأخرج المنذري في مختصره لأبي داود.

عن جابر بن عبد الله قال: نهى رسول الله ﷺ أن تباع الثمرة حتى تشقح قيل: وما تشقح قال: «تحمارٌ وتصفارٌ ويوكل منها». [قال: وأخرجه البخاري وأخرجه مسلم أتم منه].

- قال الخطابي: التشقيح: (تغيير لونها إلى الصفرة والحمرة والشقحة لون غير خالص في الحمرة والصفرة وإنما هو تغير لونه في كمودة ومنه قيل: قبيح شقيح لتغير اللون إلى السماجة والقبح قال: وإنما يقال يحمارٌ ويصفارٌ لأنه لم يرد به اللون الخالص وإنما يستعمل ذلك في اللون المتميل يقال: ما زال يحمارٌ وجهه ويصفار إذا كان يضرب مرة إلى الحمرة ومرة إلى الصفرة فإذا أرادوا أنه قد تمكن من اللون واستقر قالوا: احمر واصفر.

فقال: وفي قوله حتى تشقح دليل على أن الاعتبار في بدو الصلاح إنما هو بحدوث الحمرة في الثمرة دون إتيان الوقت الذي يكون فيه صلاح الثمار غالباً فقد ذهب بعض أهل العلم إلى اعتباره - بالزمان، واحتج بما روي في بعض الحديث أنه قيل: متى يبدو صلاحها إذا طلع النجم يعني الثريا.

- قلت: ذكر أبو عبد الله القرطبي من أصحابنا في تفسيره في الكلام على قوله تعالى: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْوَهُهُ﴾ الآية.



قال: وهذا الينع الذي يقف عليه جواز بيع التمر وبه يطيب أكلها ويأمن من العاهة هو عند طلوع الثريا بما أجرى الله ﷺ من العادة وأحكمه من العلم والقدرة ذكره المعلى بن أسد.

10 - عن وهيب عن عسلي بن سفيان عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا طلعت الثريا صباحاً رفعت العاهة عن أهل البلاد» .

- والثريا: النجم لا خلاف في ذلك طلوعها صباحاً لاثنتي عشرة (12) ليلة تمضي من شهر أيار وهو شهر مايو.

11 - قال: وفي البخاري: وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت لم يكن يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا فيتبين الأصفر والأحمر. اهـ. منه بلفظة.

12 - وقال المنذرى في مختصره لأبي داود:

- عن زيد بن ثابت قال: كان الناس يتبايعون الثمار قبل أن يبدو صلاحها فإذا جدَّ الناس وحضر تقاضيههم قال المبتاع: قد أصاب الثمر الدَّمَانُ وأصابه قُشَامٌ وأصابه مُراض عاهات يحتاجون بها فلما كثرت خصوماتهم عند النبي ﷺ قال رسول الله ﷺ كالمشورة يشير بها: «فإما لا فلا تتبايعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها».

[لكثرة خصومتهم واختلافهم قال: وأخرجه البخاري تعليقاً].

- قال الخطابي:

وفي هذا الباب حرف غريب من جهة اللغة في حديث زيد بن ثابت قال: كان الناس يتبايعون الثمار قبل أن يبدو صلاحها؛ فإذا جد الناس قال المبتاع: أصاب الثمر الدَّمَارُ وأصابه قُشَامٌ هكذا في رواية ابن داسة.

- وقال ابن الأعرابي في روايته عن أبي داود: الدمان بالنون.

- قال الأصمعي: القشام: أن ينتقص ثمر النخل قبل أن يصير بلحاً، قال: والدمان - بفتح الدال: أن تنشق النخلة أول ما يبدو قلبها عن عفن وسواد.

قيل: والذي جاء في غريب الخطابي الدمار - بالضم - وكأنه أشبه لأن

ما كان من الأدوية والعاهات فهو بالضم كالسعال و النجاز والزكام، كذا في النهاية.

وقوله: لا على التبقية.

قال المواق: عزوا لابن عرفة: بيع الثمر قبل بدو صلاحها على بقائه نصوص المذهب فساده. قال اللخمي: هذا إذا اشترط مصيبته من المشتري أو من البائع والبيع بالنقد لأنه تارة بيع وتارة سلف وإن كانت المصيبة من البائع والبيع بغير نقد جاز.

- وقد تقدم للسيوري نحو هذا، وكان سيدي ابن السراج رحمه الله تعالى يقول بظاهر كلام المازري أن قول السيوري هو الفقه قال: وانظر إذا اشترى الثمرة على التبقية قبل بدو صلاحها ثم اشترى الأصل أنه بخلاف ما إذا اشتراها على الجد ثم اشترى الأصل فإن له أن - يبقياها - . اه منه .

قوله أو الإطلاق نسب المواق لعبد الوهاب قال: بيع الثمار قبل بدو الصلاح على ثلاثة أوجه على الجداد وعلى التبقية أو مطلقاً لا شرط فيه، فأما على الجداد فيجوز بالإجماع وأما على التبقية فلا يجوز بالإجماع، وأما مطلقاً فلا يجوز عندنا.

- قلت: ولا يجوز عند الشافعي وأحمد خلافاً لأبي حنيفة. اه.

13 - وعن سهل بن أبي حثمة قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالتمر إلا أنه رخص في العرية أن تباع بخرصها تمراً يأكلها رطباً. [متفق عليه].

14 - وعن جابر أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة والمزابنة: بيع التمر بالتمر إلا أنه رخص في العرايا.

مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل أربعة عشر (14) دليلاً.

## فصل في اختلاف المتبايعين

- 1 - فصل إذا ما اختلفا جنس الثمن وحلفا أو نكلا فالفسخ عن
  - 2 - ورد في الفوات قيمة كذا في نوع أو أجل أو قدر خذا
  - 3 - وصدقن من ادعى الأشبه أن يحلف وفات ويذبي البيع أبدان
  - 4 - بالحلف ينفي دعوى خصمه معا تحقيق دعواه أنى قد ادعى
- اشتمل هذا الفصل على أربعة (4) آيات تضمنت قول الأصل:

«فصل: إن اختلف المتبايعان في جنس الثمن أو نوعه حلفا وفسخ ورد مع الفوات قيمتها يوم بيعها، وفي قدره كمتثونه أو قدر أجل أو رهن أو حميل حلفا، وفسخ إن حكم به ظاهراً وباطناً كتناكلها وصدق مشتر ادعى الأشبه، وحلف إن فات ومنه تجاهل الثمن وإن من وارث ويبدأ البائع وحلف على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه وإن اختلفا في انتهاء الأجل فالقول لمنكر التقضي، وفي قبض الثمن أو السلعة فالأصل بقاؤهما إلا لعرف كلحم أو بقل بانّ به ولو كثر وإلا فلا إن ادعى دفعه بعد الأخذ وإلا فهل يقبل أو فيما هو الشأن أو لا؟ أقوال.

وإشهاد المشتري بالثمن مقتضى لقبضه ثمنه وحلف بائعه إن بادر كإشهاد البائع بقبضه، وفي البيت مدعيه كمدعي الصحة أن يغلب الفساد، وهل إلا أن يختلف بهما الثمن فكقدره؟ تردد.

والمسلم إليه مع فوات العين بالزمن الطويل أو السلعة كالمشتري فيقبل قوله إن ادعى مشبهاً وإن ادعى ما لا ينسبه فسلم وسط، وفي موضعه صدق مدعي موضع عقده وإلا فالبايع وإن لم يشبه واحد تحالفاً، وفسخ كفسخ ما يقبض بمصر وجاز بالفسطاط وقضى بسوقها وإلا ففي أيّ مكان منها».

(فصل في) بيان (اختلاف المتبايعين) في جزء الثمن أو المثلثين أو النوع بأن قال البائع: بعث لك السلعة بدراهم، وقال المشتري: بل بثوب، أو قال: بعثك هذا الخروف بمائة (100) دينار، وقال المشتري: بل بعثني حماراً وقال: بعته لك بوسق قمح، وقال المشتري: بل بوسق شعير أو بعته لك بحمل أو بدراهم، وقال المشتري: بل بعته لي بثياب أو بدنانير إذا اختلف في شيء من ذلك كله حلف كل منهما على دعواه ونفي دعوى صاحبه وفسخ البيع بحكم من قاضٍ أو تراضٍ منهما، وكذلك إذا نكلا فنكولهما كحلفهما ويقضي للحالف على الناكل وبدئ بيمين البائع على الأرجح.

وقوله: (ورد في الفوات قيمة)؛ أي وإذا فسخ البيع ردت السلعة لبائعها إن كانت قائمة فإن فاتت بحوالة سوق أو غيرها ردت المشتري قيمتها.

وقوله: (كذا في نوع) بأن قال أحدهما: ذهب والآخر ورق ولا بيّنة لأحدهما (أو أجل)؛ أي وإن اختلف في انتهاء الأجل بعد اتفاقهما على أصله بأن قال أحدهما: في أول شهر رمضان الحالي، وقال الآخر: بل في آخره، فالقول لمنكر منتهى الأجل يمين إن أشبه قوله في عادة الناس في الأجل سواء أشبه الآخر أم لا، وإن لم يشبه أحدهما حلفا وفسخ البيع ورددت السلعة إن كانت قائمة؛ فإن فاتت ردت قيمتها كما تقدم وإن اختلفا في أصل الأجل بأن ادعاه المشتري، ونفاه البائع فالقول لمن صدق دعواه العرف.

(أو قدر) بأن قال البائع: بعث بمائة (100)، وقال المشتري: بل بشمانين (80) حلفا وفسخ ما لم يفت المبيع بيد المشتري فيصدق إن ادعى ما يشبه من الثمن، وشبه المثلثون بالثلثين في أنهما إن اختلفا في جنسه أو نوعه أو قدره حلفا وفسخ ما لم يفت المبيع بيد المشتري.

قوله: (وصدقن من ادعى المشبه أن يحلف)؛ أي إن حلف المشتري على نفي دعوى البائع وتحقيق دعواه فيها إن ادعى الأشبه فيما أشبه البائع، وهذا معنى قول الأصل: «وصدق مشتري ادعى الأشبه وحلف إن فات المبيع كله بيده بحوالة سوق».

(وبئذي البيع إبدآن) سبق أن قلنا: أن البائع هو الذي يبدأ باليمين في

صورة تخالفهما هذا هو المشهور إذ الأصل استصحاب ملكه، والمشتري ادعى خروجه عنه.

وقوله: (بالحلف ينفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه) ويقدم النفي على الإثبات فيقول: ما بعته بثمانين ولقد بعته بمائة ولا يكفي اقتصاره على النفي لاحتمال أنه باعها بتسعين مثلاً، ويقول المشتري: ما ابتعتها بمائة (100) ولقد ابتعتها بثمانين (80) ولا يقتصر على النفي للعلة المتقدمة وعليه، فإن كلاً منهما يحلف على نفي دعوى خصمه وتحقيق دعواه.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

1 - قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

2 - روى البغوي بسنده:

- عن أبي عميس: أخبرني عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال: اشتري الأشعث بن قيس رقيقاً من رقيق الخمس من عبد الله بعشرين ألفاً، فأرسل عبد الله إليه في ثمنهم فقال: إنما أخذتها بعشرة آلاف فقال عبد الله: فاختر رجلاً يكون بيني وبينك، قال الأشعث: أنت بيني وبين نفسك، قال عبد الله: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا اختلف البيعان وليس بينهما بيّنة فهو ما يقول رب السلعة أو يتاركان».

3 - وفي السنة للبغوي أيضاً:

- وقال أبو عيسى: حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع والمبتاع بالخيار» [قال أبو عيسى: هذا حديث مرسل وعون لم يلق ابن مسعود].

4 - وأخرج البغوي أيضاً بسنده:

- عن ابن ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «البيعان إذا اختلفا والمبيع قائم بعينه وليس بينهما بيّنة فالقول ما قال البائع أو يترادان البيع».

5 - وفي البيهقي بسنده:

- عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى أناس دماء قوم وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه» [أخرجه مسلم في الصحيح من حديث ابن جريج، وأخرجه البخاري من وجه آخر عن ابن أبي مليكة].

- قال الشافعي: فإذا تباع رجلان عبداً فقال البائع: بعتك بألف، وقال المبتاع: بخمسائة فكل واحد منهما مدع ومدعى عليه البائع يدعى فضل الثمن والمشتري يدعى السلعة بأقل من الثمن فيتحالفان ويبدأ بيمين البائع. اهـ منه.

- قال البغوي: اختلف أهل العلم في المتبايعين إذا اختلفا في الثمن فقال البائع: بعته بكذا، وقال المشتري: بأقل فذهب عامتهم إلى أنهما يتحالفان يحلف البائع بالله لقد بعته بكذا، فإذا حلف يقال للمشتري: إما أن تأخذ السلعة بما حلف عليه البائع، وإما أن تحلف ما اشتريتها إلا بما قلت؛ فإن حلف فسخ العقد بينهما ورد لكل واحد منهما ما دفع وهو قول شريح وذهب إليه مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي.

- قال: ولا فرق عند الشافعي بين أن تكون السلعة قائمة أو تالفة في أنهما يتحالفان ويرد قيمة السلعة، وذهب جماعة إلى أنهما لا يتحالفان بعد هلاك السلعة عند المشتري بل القول قول المشتري مع يمينه وهو قول النخعي وإليه ذهب الثوري والأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وأبو يوسف. اهـ منه.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل خمسة

(5) أدلة.



## بَابُ السَّلْمِ

- 1 - باب وسبعة شروط السلم
  - 2 - أو آخرن ولو بشرط لثلاث
  - 3 - وجاز عقده بخيار إلى
  - 4 - وبجزاف وبمنفعة شيء
  - 5 - وجاز تأخير لحيوان بلا
  - 6 - عرض إن أحضرا أو كالعين ذاع
  - 7 - عندك فهو منه إن أهمل أو
  - 8 - ومنك أن بينة لم تقم
  - 9 - ونقض السلم أن تحلف وأن
  - 10 - وإن عقاراً تسلم أو حيواناً
  - 11 - ولا طعامين كنفقين ولا
  - 12 - كالعكس إلا باختلاف المنفعة
  - 13 - وسائق الخيل وحمال الجمال
  - 14 - وكثرة اللبن في المعز وهل
  - 15 - وبكبير الصغيرين أجز
  - 16 - إلا بالآدمي والغنم لا
  - 17 - وجاز جنسان ولو تقاربت
  - 18 - وجمل بجملين مثله
  - 19 - وما الذكورة الأنثوة اختلف
- قبضك كل راس ماله أعلم  
ودونه للأجل الخلف يعاك  
ثلاثة إن كان لم ينقد جلا  
عين أن نشرع في الثلاث أخي  
شرط وهل كذا طعام كيلا  
خلف وإن أسلمته عرضاً فضع  
أودع أو على انتفاعك روي  
وقد أخذته توثقاً سم  
تنكل مخير مسلماً له إذن  
صح ويتبع جان سانا  
شيء بأجود أو أكثر علا  
كفاره الحمر في الأعرابه  
كسبقتها وقوة البقر حال  
ضان كذا أو هي للصوص تجل  
كالعكس إلا أن تزابن حرز  
تسلم صغيراً بكبيرها جلا  
منفعة كالقطن والكتان بت  
عجل واحد أبي فانتبه  
نفع بها ولو بالآدمي عرف

- 20 - ولا كغزل طبخ إن لم تفق  
21 - وأن يؤجل بمعلوم علا  
22 - أو الحصاد والدراس أو قدم  
23 - إلا إذا القبض بغير البلد  
24 - يومين برّ أو بلا ربح بيم  
25 - وهل إذا الأجل في كصفر  
26 - وإن بعادته يضبط من  
27 - أو من تحر وكرمان يعد  
28 - والضبط بالمجهول مفسد وإن  
29 - وبذراع رجل عين جاز  
30 - وإن نبين صفاته التي  
31 - كالنوع والجودة أو ضد يحل  
32 - والسن والتذكير والضد ابن  
33 - وفي الرقيق القدلونا بكرا  
34 - وأحمل على الغالب في الجيد بل  
35 - وكونه ديناً وأن يوجد إن  
36 - لا نسل حيوان معين يقل  
37 - وجاز من دائم صنعه شراً  
38 - أو لم تدم فسلم كاستصناع  
39 - وأن يعين عامل أو ما عمل  
40 - وأن تؤاجره على أن يعمل  
41 - عين أم لا عامل أن شرعا  
42 - كالأرض والدور الجراف وتراب  
43 - ولا الحديد في السيوف تسلم
- والشيء في مثله قرض حقق  
أنصاف شهر أو كنير وزجلا  
من حج واعتبر ميقات عظم  
وخرجا بالفوز بعد العقد  
ولربيع حل بالأول ثم  
يفسد أو صح بوسط ذا ختر  
عدد أو من كيل أو من وزن  
وقيس بالخيط ويكفي البيض عد  
نسب للمعلوم فالمعلوم عن  
كويبة وحفنة مما يجاز  
بها اختلاف قيم في العادة  
واللون في الحيوان والثوب العسل  
في الحيوان كالهزال والسمن  
والثوب رقه وغلظاً تدري  
وفي الردى وإلا فالوسط حال  
حل وإن قبل انقطاعه يعن  
أو ثمر من حائط عين حل  
كالخبز وهو بيع إن دامت عرا  
كسيف أو سرج بشرطه المذاع  
ذلك منه أو هما معاً بطل  
من شيء اشترت منه حلالا  
وسلما بما أبى الوصف امنعا  
معادن وغير موجود يصاب  
خرجت أو لا منه كالعكس اعل



- 44 - ولا بمارق غليظ الكتان  
 45 - وجاز قبل أجل كالوصف قط  
 46 - في العرض مطلقاً وفي الطعام إن  
 47 - ولازم بعد المحل والأجل  
 48 - وجاز أجود وأردء بعد ذين  
 49 - أن يبره من زائد ولا الدقيق  
 50 - وجاز أن يقضي بغير الجنس في  
 51 - بمسلم فيه تناجزاً وحل  
 52 - لا الحيوان عن طعام أو لحم  
 53 - والدفع في غير المحل ما لزم
- لم يغزلا كالشوب للتكميل بان  
 كقبل إتيان المحل المشترك  
 حل ولم يدفع كرا الحمل إذن  
 قبوله كالقاضي إن غاب المول  
 ولا أقل إلا عن مثل يبن  
 جاز عن القمح ولا العكس يليق  
 غير طعام حل بيعه اعرف  
 إسلام رأس المال فيه لأجل  
 وذهب عن ورق كالعكس أم  
 قبوله وأن يخف الحمل ثم

- اشتمل هذا الباب على ثلاثة وخمسين (53) بيتاً.

- تضمنت الآيات من (1) إلى (17) قول الأصل:

«باب: شرط السلم قبض رأس المال كله أو تأخيره ثلاثاً ولو بشرط وفي فساده بالزيادة وإن لم تكثر جداً، تردد، وجاز بخيار لما يؤخر إن لم ينقد، وبمنفعة معين وبجزاف وتأخير حيوان بلا شرط، وهل الطعام والعرض كذلك إن كيل وأحضر أو كالعين؟ تأويلان.

ورد زائف وعجل وإلا فسد ما يقابله لا الجميع على الأحسن والتصديق فيه كطعام من بيع ثم لك أو عليك الزيد والنقص المعروف وإلا فلا رجوع لك إلا بتصديق أو بيينة لم تفارق وحلف لقد أوفى ما سمي أو لقد باعه على ما كتب به إليه إن علم مشتريه وإلا حلفت ورجعت وإن سلمت عرضاً فهلك بيدك فهو منه إن أهمل أو أودع أو على الانتفاع ومنك إن لم تقم بيينة، ووضع للتوثق ونقض السلم، وحلف وإلا خير الآخر وإن سلمت حيواناً أو عقاراً فالسلم ثابت، ويتبع الجاني وأن لا يكونا طعامين ولا نقدين ولا شيئاً في أكثر منه أو أجود كالعكس إلا أن تختلف المنفعة كفاره الحمر في الأعرابية وسابق الخيل لا ملاح الأكبر ذون وحمل كثير الحمل وصحح وبسقه وبقوة البقرة ولو

أنشى وكثرة لبن الشاة وظاهرها عموم الضأن وصحح خلافه، وكصغيرين في كبير وعكسه أو صغير في كبير وعكسه إن لم يؤد إلى المزبنة وتؤولت على خلافه كالآدمي والغنم وكجذع طويل غليظ في غيره وكسيف قاطع في سيفين دونه وكالجنسين ولو تقاربت المنفعة كرقيق القطن والكتان».

(باب في السلم) - بفتحيتين - كالسلف وزناً ومعنى، وذكر الماوردي أن السلف لغة أهل العراق، والسلم لغة أهل الحجاز.

- وأما تعريفه: فهو بيع موصوف من عرض أو حيوان أو غيرهما مؤجل في الذمة بغير جنسه.

- وبعبارة أخرى: بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر المثمن لأجل.

- وعرفه بعضهم بقوله:

تعمير ذمة بعرض قد سلم وعكسه يدعى ببيع يا فهم

قوله: (باب وسبعة شروط المسلم).

أحدهما: (قبضك كل رأس ماله أعلم)؛ أي قبض رأس المال المسلم فيه كله فلا يصح الدخول على تأجيله، ويجوز تأخيره ثلاثة أيام بعد العقد (ولو بشرط) على المشهور، وقال سحنون: لا يجوز تأخيره ثلاثة أيام بشرط، واختاره ابن عبد البر.

قوله: (ودونه للأجل الخلف يعاث)؛ أي وفي فساد السلم بسبب الزيادة التي أشار لها الناظم بقوله: «أو دونه»؛ أي دون شرط وعدمه إن لم تكثر الزيادة جداً بأن لم تؤخر إلى أجل السلم المسلم فيه وهو المقصود بقوله: «للأجل الخلف يعاث». الحطاب: القولان لمالك رضي الله تعالى عنه في المدونة. (وجاز عقده بخيار) في رأس مال أو مسلم فيه لهما أو لأحدهما أو لغيرهما (إلى ثلاثة) أيام لا أكثر (إن كان لم ينقد جلي)؛ أي إن لم ينقد رأس المال وإلا فسد عقد السلم ولو كان النقد تطوعاً لتردده بين السلفية والثنوية، ولبيع والسلف.

وقوله: (ويجزاف)؛ أي وجاز السلم بجعل شيء جزافاً رأس مال، ويشترط فيه شروط بيعه (وبمنفعة شيء عين إن شرع في الثلاث نخي)؛ أي

وجاز السلم بجعل منفعة شيء معين كعقار وحيوان رأس ماله وشرع فيها قبل ثلاثة أيام ولو تأخر تمامها عن قبض المسلم فيه بناء على أن قبض الأوائل كقبض الأواخر.

وقوله: (وجاز تأخير بحيوان بلا شرط)؛ أي وجاز تأخير حيوان جعل رأس مال سلم أكثر من ثلاثة أيام ولوالي حدود أجل المسلم فيه؛ لأنه يعرف بعينه بلا شرط فيمنع مع الشرط تأخيره أكثر من ثلاثة أيام (وهل كذا طعام كيلاً وعرض إن أحضر)؛ أي وهل الطعام والعرض المجعول رأس مال، كذلك؛ أي مثل الحيوان في جواز التأخير بلا شرط أكثر من ثلاثة أيام ومنع تأخيره مع الشرط أكثر من ثلاثة أيام إن كيل الطعام وأحضر العرض مجلس العقد بانتقال ضمانهما للمسلم إليه وتركه قبضهما بعد ذلك منزل منزلة القبض ابتداءً.

(وكالعين) أو هو كالعين في امتناع التأخير زيادة على ثلاثة أيام. الجواب في ذلك: (خلف) والذي في الجواهر، أما تأخيره بشرط زيادة على الثلاثة فمفسد للعقد، وأما بغير شرط ففي الفساد قولان في العين خاصة ولا يفسد تأخير العرض لكن يكره فعلم من كلام الجواهر أن الزيادة على الثلاثة بشرط مفسدة في العين وغيرها.

وقوله: (وإن أسلمته عرضاً فضاء عندك) كثوب عقدت عليه سلماً في مسلم فيه، وليس المراد أسلمته بالفعل لقوله: «فضاع»؛ أي تلف العرض الذي جعلته رأس مال عندك؛ أي بيدك (فهو)؛ أي العرض ضمانه (منه)؛ أي المسلم إليه (إن أهمل) المسلم إليه في قبضه منك (أو أودع) المسلم إليه العرض عندك أو تركه عندك على وجه الانتفاع منك به إما لاستثنائك منفعته أو استتجاره أو إعارته لك وضمانه (منك أن بيّنة لم تقم) تشهد بهلاك العرض (وقد أخنته توثقاً سم)؛ أي وضع عندك للتوثق به في المسلم فيه بأن حبسته حتى تشهد على المسلم إليه بالتسليم أو لياثيه برهن أو حميل، وكذا إن تركه على وجه العارية. والحاصل أن رأس المال إن كان مما يغاب عليه وهلك بيد المسلم على وجه العارية أو التوثيق، فإن قامت بيّنة على أن أحد أهلكه كان الضمان منه ولا ينقض السلم، وإن لم تقم بيّنة على هلاكه كان الضمان من

المسلم وينقض السلم إن حلف، فإن نكل خير المسلم إليه في نقضه وإمضائه والرجوع بقيمة رأس المال أو مثله على المسلم. وهذا معنى قوله: (ونقض السلم أن تخلف)... إلخ البيت.

(وإن عقار تسلم أو حيواناً) وإن أسلمت عقاراً أو حيواناً؛ أي جعلت ما ذكر رأس مال سلم فتلف بتعديك أو بتعدي أجنبي (صح) السلم ولا ينقض (ويتبع جان)؛ أي ويتبع السلم إليه الجاني على الحيوان أو العقار أو العقار بقيمة. قال الحطاب في هذا الكلام إجمال والكلام المفصل المبين ما قاله ابن بشير، وحاصل كلام ابن بشير أنه إن هلك بعدما صار في ضمان المسلم إليه، فلا شك في صحة السلم وينظر فإن هلك من الله أو من المسلم إليه فلا رجوع له على أحد، وإن كان من المسلم رجوع عليه بقيمة أو مثله على حسب تضمين المتلفات، وكذلك يرجع على الأجنبي إن أتلفه وإن كان في ضمان المسلم انفسخ السلم إلا أن يتلفه المسلم إليه فاصداً إلى قبضه وإتلافه فيصح السلم وإن جهل ممن هلكه ففيه قولان؛ أحدهما: فسخ السلم، والثاني: تخيير المسلم إليه.

قوله: (ولا طعامين) هذا هو الشرط الثاني من شروط صحة السلم أن لا يكونا؛ أي رأس المال والمسلم فيه (طعامين) فلا يصح سلم طعام في طعام ولو اختلفا جنساً؛ لأنه ربا نساء (كنقدين) فلا يصح سلم نقد في نقد (ولا شيء باجود أو أكثر علا)؛ أي أجود منه ولا أكثر منه من جنسه؛ لأنه ربا فضل (كالعكس)؛ أي سلم شيء في أقل أو أدنى منه من جنسه لأنه ضمان يجعل (إلا باختلاف المنفعة)؛ أي إلا أن تختلف المنفعة باختلاف أفراد الجنس الواحد فيجوز سلم بعض أفراده في بعض آخر مخالف له فيها كثرة أو قلة أو جودة أو دناءة؛ لأن اختلافها يصير أفراد الجنس الواحد كجنسين (كفارته)؛ أي سريع السير من الحمر فيصح سلمه (في الحمر الأعرابية) المنسوبة للأعراب سكان البوادي التي منفعتها الحمل والعمل لا سرعة السير (وسابق الخيل) في غير سابقها (وحمال الجمال) وجاز سلم حمال الجمال التي تحمل كثيراً في متعدد ليس كثير الحمال وصح اختلاف منفعة الجمال بكثرة حميله (كسابقها) فيصح سلم جمل سابق في متعدد غير سابق (وقوة البقر حمال) وتختلف المنفعة في

نوع البقر على العمل كالحرث والدرس والطحنة (وكثرة اللبن في المعز) فتسلم شاة غزيرة لبن في اثنتين ليستا غزيرتي اللبن لاختلاف المنافع.

(وهل ضان كذا) فما عرف منها بغزر اللبن والكرم جاز أن يسلم في غيره (أو هي للصوف)، لأن غالب ما تراد هي له الصوف. حكاه ابن حبيب عن مالك، قال في الأصل: «وصحح خلافه». وصحح ابن الحاجب خلاف ظاهرها من عموم الشاة بالضأن فلا يجوز سلم النعجة في حواشي الغنم ولو كان لبنها غزيراً بخلاف المعزة الغزيرة اللبن، فإنه يجوز سلمها في حواشي الغنم، وذلك لأن اللبن في الضأن تابع لمنفعة الصوف ولأن لبنها غالباً أقل من لبن المعز، وأما المعز فمنفعة بشعرها يسيرة ولبنها كثير وهو المقصود منه. اهـ [باختصار من الدسوقي].

(وبكبير الصغيرين لجز)؛ أي وكسلم حيوان كبير في صغيرين أجز لاختلاف المنفعة (كالعكس)؛ أي سلم صغيرين في كبير إن لم يود إلى الترابن؛ فإن أدى إلى ذلك بأن يطول الأجل المضروب إلى أن يصير فيه الصغير كبيراً أو يلد فيه الكبير صغيراً منع لأدائه في الأول إلى ضمان بجعل.

قوله: (إلا الأدمي والغنم) فلا يجوز سلم صغيرهما في كبيره ولا عكسه لتقارب منفعتهما الحطاب يعني: أن مما يختلف به الجنس الواحد ويصير كالجنسين الصغر والكبر في الحيوان إلا في نوعين الأدمي والغنم. وهذا معنى قول الناظم: (لا تسلم صغيراً بكبيرها)؛ أي الأدمي والغنم.

قوله: (وجاز جنسان)؛ أي سلم أحدهما في الآخر إن تباعدت منفعتها بل (ولو تقاربت) كرقيق ثياب القطن ورقيق ثياب الكتان فيجوز سلم أحدهما في الآخر لاختلاف الجنس.

- وتضمنت الأبيات من (18) إلى (36) قول الأصل:

«لا جمل في جملين مثله عجل أحدهما وكطير علم لا بالبيض والذكورة والأنثوة ولو آدمياً وغزل وطبخ إن لم يبلغ النهاية وحساب وكتابة والشيء في مثله قرض وأن يوجل بمعلوم زائد على نصف شهر كالنيروز والحصاد والدراس وقدم الحاج واعتبر ميقات معظمة إلا أن يقبض ببلد كيومين إن

خرج حينئذ ببر أو بغير ربح والأشهر بالأهله وتمم المنكسر من الرابع وإلى ربيع حل بأوله وفسد فيه على المقول إلا في اليوم وإن يضبط بعادته من كيل أو وزن أو عدد كالرمان وقيس بخيط والبيض أو بحمل أو جرزة في كقصب لا بقدان أو بتحر، وهل بقدر كذا أو يأتي به ويقول كنهوه؟ تأويلان.

وفسد بمجهول وإن نسبه الغبي، وجاز بذراع رجل معين كوية وحفنة في الويات والحففات. قولان.

وإن تبين صفاته التي تختلف بها القيمة في السلم عادة كالنوع والجودة والرداءة وبينهما واللون في الحيوان والثوب والعسل ومرعاه، وفي التمر والحوث والناحية والقدر وفي البر وجدته وملاه إن اختلف الثمن بهما وسمراء أو محملوة ببلدهما به، ولو بالحمل بخلاف مصر فالمحمولة والشام فالسمراء ونقي أو غلث، وفي الحيوان وسنه والذكورة والسمن وضديهما، وفي اللحم وخصياً وراعياً أو معلوفاً لا من كجنب، وفي الرقيق والفد والبكاراة واللون قال: وكالدعج وتكلمم الوجه وفي الثوب والرقعة والصفافة وضديهما وفي الزيت المعصر منه وبما يعصر به وحمل في الجيد والرديء على الغالب وإلا فالوسط وكونه ديناً، ووجوده عند حلوله وإن انقطع قبله لا نسل حيوان عين وقل أو حائط».

قوله: (وجمل بجملين مثله عجل واحد نبي)؛ أي لا يجوز سلم جمل في جملين مثله عجل أحدهما؛ أي الجملين وأجر الآخر لأجل السلم؛ لأن المؤجل هو العوض والمعجل زائد فهو سلف بزيادة وقيل: يجوز لأن المعجل هو العوض والمؤجل زائد؛ فإن أجلا معاً منع بالأولى وإن عجلا معاً جاز وهو حينئذ بيع لا سلم.

وقوله: (وما النكورة الأنوثة لختلف) يشير إلى قول الأصل: «وكطير علم» صنعته شرعية كالأصطياد فيجوز سلم واحد معلم في واحد غير معلم أو أكثر فيعتبر اختلاف الطير بالتعلم لا بالبيض، فلا يجوز سلم دجاجة بيوض في دجاجة دونها فيه.

ثم يأتي بعد ذلك قول الناظم: (وما النكورة الأنوثة لختلف)؛ أي ولا يعتبر اختلاف الطير والذكورة والأنوثة فلا يجوز سلم ديك دجاجتين ولا عكسه

ولا يعتبر الاختلاف بالذكورة والأنوثة إن كان الحيوان غير آدمي بل ولو كان آدمي على الصحيح والأشهر، لكن أكثر المتأخرين على اختلافه بهما لاختلاف خدمة النوعين كخدمة الذكر خارج البيت والإصفار وشبهه وخدمة الإناث داخل البيت كالخبز والعجن والطبخ وشبهها واختلاف أغراض الناس.

(ولا كغزل طبخ إن لم تفق)؛ أي ولا تختلف الجوارى بسبب غزل وطبخ وسهولتهما إن لم تفق؛ أي أن تبلغ كل منهما النهاية بأن تفوق نظائرها، وزاد المواق: وأن يكون الغزل هو المقصود منها ولمثله تراد وما ذكره المصنف المسلم في الغزل، وأما الطبخ المعتمد أنه ناقل لأنه صنعة معتبرة بلغ النهاية أولاً (والشيء في مثله قرض حقيق) والشيء طعاماً كان أو نقداً أو عرضاً أو حيواناً أو رقيقاً المدفوع في مثله قرض سواء وقع بلفظ قرض أو بيع أو سلم أو لم يسم في الحيوان والعرض، وأما الطعام والنقد فمحل جوازه إذا سمي قرضاً فإن سمي بيبعاً أو سلماً أو لم يسم شيئاً منع؛ لأنه في الطعام بيع طعام بطعام لأجل، وفي النقد بدل مؤخر فيعمم في الشيء ويخصص بعده.

قوله: (وان يؤجل بلجل معلوم) وهذا هو الشرط الثالث من شروط السلم.

وقوله: (علا انصاف شهر) ظاهره أن نصف الشهر لا يكفي وليس كذلك الوجه أن يقول: أقله نصف شهر. قال في أسهل المسالك:

فقبض رأس المال ثم الأجل بنصف شهر وهو مما ينقل

(أو كنيروز) النيروز أول يوم من السنة القبطية وهو توت ومعناه اليوم الجديد، وفي سابعه ولادة عيسى عليه السلام أو (الحصاد والدراس) ويجوز التأجيل بفعل له وقت معلوم كالحصاد والزرع والدراس - بفتح الدال وكسرهما - (أو قدوم من حج)؛ أي الرجوع لبلده بعد حجه، ويجوز التأجيل بالصيف أو الشتاء (واعتبر ميقات عظم)؛ أي وقت حصول أكثر ما ذكر من الحصاد وما بعده عادة وإن لم يحصل بالفعل، (إلا إذا القبض بغير البلد) هذا مستثنى من قوله على أنصاف شهر؛ أي زاد على نصف الشهر؛ أي إلا أن يشترط أن يقبض المسلم فيه ببلد غير بلد العقد فلا يشترط نصف شهر وإنما يشترط مسافة ذلك

البلد كيومين من بلد العقد يحتمل التجديد بهما وهو ما في كتاب ابن المواز فيحتمل الثلاثة وهو الذي في سلمها الثالث. وقال المازري: يكفي اليوم الواحد، وعليه درج ابن الحاجب. برآ؛ أي ببر أو ببحر يسافر بغير ريح بأن كان بانحدار ومع جري الماء أو بمجاديف. أما البحر الذي يسافر فيه بالريح فلا يجوز لعدم انضباطه إذ قد يصل في أقل من يوم فيصير سلماً حالاً، وكذلك إذا كان السفر في الطائرة.

وقوله: (بيم)؛ أي بحر، قوله: (ولربيع حل بالاول ثم) وإن أجل المسلم فيه إلى شهر ربيع الأول أو الثاني حل المسلم فيه بأوله بظهور هلاكه أول ليلة منه لا بظهوره نهاراً (وهل إذا الأجل في كصفر يفسد) لترده بين أوله ووسطه وآخره وهذا ضعيف، والمعتمد خلافه وهو الصحة ويقبضه وسطه.

وقوله: (ذا لختق) وهو الذي يرجحه ابن رشد.

الشرط الرابع: أشار له بقوله (وإن بعانته يضبط)؛ أي بضابط عادته في بلد السلم لما اعتاده أهل بلده (من) بكسر النون لموافقة القافية (عدد أو من كيل) بنحو قمح (أو من وزن) بنحو لحم وسمن أو بضبط المسلم فيه بتحر؛ أي اجتهاد وتخمين وإن كان مما يباح جزافاً كخبز ولحم وحب وسمن وزيت علمت آلة الوزن.

(وكرمان يعد) راجع إلى قوله: «من عدد وكالرمان والبيض والبطيخ» (وقيس بالخيط)؛ أي وقيس الرمان ونحوه سواء اعتد عدّه أو وزنه؛ أي اعتبر قياسه بملء خيط معلوم الطول كشبر أو ذراع أو باع لاختلاف الأغراض فيه لكبره وصغره ويجعل الخيط عند أمين (ويكفي البيض عد)؛ أي يضبط بالعدو وأخر عن قوله: (وقس بالخيط) لثلا يتوهم عوده له أيضاً مع أنه لا يقاس بخيط.

قوله: (والضبط بالمجهول مفسد)؛ أي وفسد السلم إن ضبط المسلم فيه بشيء مجهول من كيل أو وزن أو عدد كملء هذا الوعاء حنطة أو وزن هذا الحجر زيتاً أو عدد هذا الكف من الحصى بيضاً (وإن نسب للمعلوم)؛ أي وإن ضبطه بمجهول ونسبه لمعلوم كملء هذا الوعاء وهو أردب أو وزن هذا الحجر وهو قنطار أو عدد هذا الحصى وهو ألف الفى؛ أي لم يعتبر المجهول،



واعتبر المعلوم المنسوب إليه وصح المسلم (وبذراع رجل عين جاز)؛ أي وجاز ضبط المسلم فيه المذروع بذراع رجل معين. ابن رشد: إذا لم ينصب الحاكم ذراعاً وشبهه في الجواز كسلم في (كويبة وحفنة) من نحو: قمح، وإن اختلفت الحفنة بالصغر والكبر ليسارة الغرر فيها إذا أراه أباهما وفي شرط رؤيتها. قولان، قال في الأصل: «وفي الويبات والحففات قولان». قال الشيخ خليفة بن حسن في نظمه لهذا الموضوع:

وبذراع رجل معين جاز كذا بويبة وحفن  
وجاء في الويبات والحففات قولان حرر عن الثقات

الشرط الخامس: في السلم قوله: (وإن نبين صفاته التي)... إلخ البيت؛ أي تذكر عند عقد السلم صفاته المسلم فيها (التي بها اختلاف)؛ أي التي تختلف باختلاف القيمة في السلم؛ أي المسلم فيه عادة، قال المازري: الصفات التي تجب الإحاطة بها هي التي يختلف الثمن باختلافها فيزيد عند وجود بعضها، ومثل لها بقوله: (كالنوع) يحتمل حقيقة كالإنسان والفرس ويحتمل الصنف كالروم والحبشي (والجودة أو ضد)؛ أي الرداءة والتوسط بينهما ولا من بيان هذه الأوصاف في كل مسلم فيه ويزيد بيان (اللون في الحيوان والثوب والعسل) ومرعاه؛ أي مرعى نحله (والسن)؛ أي عمره فيقول في الرقيق: عمره ثمان (8) أو عشر (10) سنين مثلاً، وفي الحيوان سنة أو ستان أو ثلاث (والتكثير)؛ أي الذكورة (والضد)؛ أي الأنوثة.

(كالهزال والسمن) في الحيوان (وفي الرقيق اللقد)؛ أي القدر من طول وقصر ونحوهما (لوناً)؛ أي اللون والبكارة (والثوب رقة وغلظاً تدرى)؛ أي وكذا في الثوب ويزيد الرق والغلظ وضدهما؛ أي ضد الرقة والغلظ والصفافة وهي المتانة وضدها الخفة.

قوله: (واحمل على الغالب)؛ أي وحمل في إطلاق الجيد والرديء على الغالب إن كان وإلا فالوسط يقضي بالمتوسط بين الجودة والرداءة فلو كان أهل البلد يطلقون الجيد على القمح الذي غربل الإردب منه يأتي نصف أردب وعلى الأردب الذي إذا غربل يأتي ثلثي إردب وعلى القمح الذي إذا غربل الإردب منه يأتي ثلاث أرباع الأردب وكان الغالب في الإطلاق الأخير، فإذا

أسلم في قمع وقال: بشرط أن يكون جيداً وأطلق قضى بهذا الغالب في الإطلاق فلو كان أهل البلد يطلقون الجيد على الثلاثة من غير أغلبية في الإطلاق قضى بالوسط وهو الذي إذا غربل الأردب منه يأتي ثلثي أردب.

وقوله: (وإلا فالوسط)؛ أي مما يصدق عليه الجيد والرديء وليس المراد المتوسط بين الجيد والرديء كما قال الشارح تبعاً لابن فرحون. اهـ [من الدسوقي باختصاراً].

(وكونه ديناً) هذا هو الشرط السادس من شروط السلم بمعنى السلم فيه ديناً في ذمة المسلم إليه وإلا كان معيناً وهو مود لبيع معين يتأخر قبضه وهو ممنوع.

(وإن يوجد إن حل) والشرط السابع وجوده؛ أي المسلم فيه غالباً عند حلول أجله (وإن قبل انقطاعه يعن)؛ أي وإذا انقطع ولم يجد قبل حلول أجله. قال في أسهل المسالك:

وحاصل عند حلول الأجل ولو يكون قبله لم يحصل فإن لم يكن وجوده عند حلول الأجل فلا يجوز فيه السلم كما إذا سلم في فاكهة الشتاء ليأخذها في الصيف أو العكس فهو لا يجوز لفقد الشرط ولو يكون قبله لم يحصل؛ أي أن المسلم فيه إذا كان مما يمكن وجوده عند حلول أجله عرفاً جاز بيعه سلماً ولو لم يكن موجوداً حال العقد.

قوله: (لا نسل حيوان معين يقل)؛ أي لا في نسل حيوان عين يقل الحيوان الذي أسلم في نسله لتردد رأس المال بين السلفية والثمنية، لأنه ليس محقق الوجود ولا غالبه (أو ثمر من حائط)؛ أي ولا يجوز في ثمر حائط عين لذلك لتردد رأس المال بين السلفية والثمنية ولأن شرط المسلم كونه ديناً في الذمة ونسل الحيوان المعين القليل من ثمر الحائط المعين ليساً ديناً.

- وتضمنت الأبيات السبعة عشر (17) من (37) إلى آخر الباب قول

الأصل:

«والشراء من دائم العمل كالخباز وهو بيع وإن لم يدم فهو سلم كاستصناع سيف أو سرج وفسد بتعيين المعمول منه أو العامل وإن اشترى

المعمول منه واستأجره جاز أن شرع عين عامله أم لا ، لا فيما لا يمكن وصفه كتراب المعدن والأرض والدور والجزاف وما لا يوجد وحديد، وإن لم يخرج منه السيوف في سيوف وبالعكس ولا كتان غليظ في رقيقه إن لم يغزل وثوب ليكمل ومصنوع قدم لا يعود هين الصنعة كالغزل بخلاف النسيج إلا ثياب الخبز وإن قدم أصله اعتبر الأجل، وإن عاد اعتبر فيهما والمصنوعان يعودان ينظر للمنفعة وجاز قبل زمانه قبول صفته فقط كقبل محله في العرض مطلقاً، وفي الطعام إن حل إن لم يدفع كراء ولزم بعدهما كقاض إن غاب وجاز أجود وأردأ لا أقل إلا عن مثله ويبرئ مما زاد ولا دقيق عن قمح وعكسه وبغير جنسه إن جاز يبعه قبل قبضه ويبعه بالمسلم فيه مناجزة وأن يسلم فيه رأس المال لا طعام ولحم بحيوان وذهب ورأس المال ورق وعكسه، وجاز بعد أجله الزيادة ليزيده طولاً كقبله إن عجل دراهمه وعزل ينسجه لا أعرض أو أصفق ولا يلزم دفعه بغير محله ولو خف حمله».

قوله: (وجاز من دائم ضعه شراً)؛ والمعنى: يجوز الشراء لجملة مضبوطة كقنطار تؤخذ في أيام كل يوم قدرأ معلوماً حتى تنتهي من دائم صنعة؛ أي عمل ليلاً يفتر عنه غائباً أو حكماً فأن كان من أهل حرفة الشيء المشتري لتيسره عنده فيشبهه المعقود عليه المعين والعقد في هذه لازم لهما فليس لأحدهما فسخه، ومثل لدائم الصنعة فقال: (كالخبز) يريد كالخباز والجزار والطباخ (وهو)؛ أي الشراء من دائم الصنعة (بيع) فلا يشترط فيه التعجيل في الثمن ولا تأجيل المثمن لقول سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم: كنا نبتاع اللحم من الجزارين بسعر معلوم كل يوم رطلين أو ثلاثة بشرط دفع الثمن من العطاء الذي يعطيه الإمام من بيت المال، وقال مالك رضي الله تعالى عنه: لا أرى به بأساً إذا كان وقت العطاء معروفاً؛ أي مأموناً.

وقوله: (إن دامت عرا) فهو بيع (أو لم قدم فسلم) حقيقي لا بيع، فيشترط فيه شروط السلم التي منها بقاء المسلم فيه إلى خمسة عشر يوماً أو أكثر. وشبهه في الجواز على وجه السلم فقال: (كاستصناع سيف أو سرج) فيجوز بشروط السلم بوصف العمل وضرب الأجل وتعجيل رأس المال. والحاصل أن دائم العمل حقيقة أو حكماً إن نصب نفسه على أن يؤخذ منه كل يوم مثلاً

ما نصب نفسه له من وزن أو كيل أو عدد كالخباز واللبان والجزار والبقال يمكن فيه البيع تارة والسلم أخرى بشروطه وإلا فالسلم بشروطه ولو استديم عمله كالحداد والنجار والحيك.

قوله: (وإن يعين عامل أو ما عمل...) إلى قوله: (بطل) والمعنى: فسد السلم بتعيين الشيء المعمول منه كالحديد أو تعيين الشخص العامل وأولى تعيينهما معاً لشدة الغرر. ففي المدونة: ومن استصنع طشتاً أو توراً أو قلنسوة أو خفاً أو غير ذلك مما يعمل في الأسواق بصفة معلومة؛ فإن كان مضموناً إلى مثل أجل السلم ولم يشترط عمل رجل بعينه ولا شيئاً بعينه يعمل منه جاز ذلك إذا قدم رأس المال مكانه أو إلى يوم أو يومين؛ فإن ضرب لرأس المال أجلاً بعيداً لم يجز وصار ديناً بدين وإن اشترط عمله من نحاس أو حديد بعينه أو ظواهر معينة؛ أي جلوداً معينة أو عمل رجل بعينه لم يجز وإن نقده لأنه غرر لا يدري أيسلم إلى ذلك الأجل أم لا فلا يكون السلف في شيء بعينه.

قوله: (وإن تؤجره على أن يعمل) هو معنى في قول الأصل: «وإن اشترى المعمول منه واستأجره جاز أن شرع عين عامله أم لا»؛ أي وإن اشترى شخص الشيء المعمول منه كالحديد والجلد والنحاس من صانع واستأجره المشتري على عمله سيفاً أو توراً أو سراجاً مثلاً جاز على المشهور من جواز الجميع بين البيع والإجارة في عقد واحد أن شرع البائع في العمل ولو حكماً بتأخيره ثلاثة أيام سواء عين المشتري عامله أم لا، وفارقت هذه المسألة التي قبلها بأن التي قبلها لم يدخل فيها البيع في ملك المشتري أو لا، وهذه دخل في ملكه ثم أجره على عمله.

وقوله: (وسلماً) مفعول مقدم (بإمناً)؛ أي يمنع السلم فيما لا يمكن وصفه وصفاً كاشفاً لحقيقة ورافعاً لجهالته (كالأرض والدور) لأن شرط السلم بيان صفته التي تختلف الأغراض فيها وكونه ديناً في الذمة ولا يمكن اجتماعهما فيه؛ أي بيان صفته وكونه ديناً في الذمة لأن من صفاته التي تختلف فيها الأغراض محله وبذكرة يتعين خارجاً ولا يكون في الذمة (والجزاف) لأن من شرط صحة بيعه رؤيته.

- ومن شروط صحة السلم كونه ديناً في الذمة وهذان لا يجتمعان (وتراب

معادن) لذهب أو فضه أو غيرهما وعجوة وحناء مخلوطين برمل وتراب حانوت صائغ (وغير موجود مصاب)؛ أي لا يجوز السلم بما؛ أي شيء لا يوجد أصلاً أو إلا نادراً ككبار لؤلؤ لانتهاء شرط وجوده، والحاصل: أن السلم لا يجوز في أربعة:

أحدها: ما لا يصح الانتقال به من الدور والأراضي.

والثاني: ما لا يحاط بصفته مثل تراب المعادن والجزاف مما يصح بيعه جزافاً.

والثالث: ما يتعذر وجوده.

والرابع: ما لا يجوز حال كتراب الصواغين والخمر والخنزير وجميع النجاسات.

(ولا الحديد في السيوف تسلّم)؛ أي ولا يجوز سلم حديد في السيوف سواء كانت السيوف تخرج منه أم لا (كالعكس) سلم سيوف في حديد، وإن لم تخرج منه سيوف (ولا بمارق غليظ الكتان لم يغزلا)؛ أي الكتان الغليظ والكتان الرقيق، قال ابن ناجي: لأن غليظ الكتان قد يعالج فيجعل منه ما يجعل من رقيقه، ومفهوم الشرط جوازه إن غزلا لاختلاف منفعتهما كغليظ ثياب كتان في رقيقها.

قوله: (كالثوب للتكميل): ولا يجوز السلم في ثوب نسج بعضه للتكميل؛ أي ليكمل المسلم بصفة خاصة ولو شرط أنه إن خرج بخلافهما يبدله له بغيره.

(وجاز قبل أجل)؛ أي وجاز للمسلم قبل حلول زمانه؛ أي أجل المسلم فيه قبوله؛ أي المسلم فيه، وجاز له عدم قبوله وجاز للمسلم إليه دفعه قبله وعدمه، لأن الأجل حق لهما. واحتترز بقوله: (قط) عن الأجود والأدنى والأكثر والأقل فلا يجوز قبوله لأنه يلزم على قبول الأجود أو الأكثر حظ الضمان وأزيدك وعلى قبول الأدنى أو الأقل ضع وتعجل، وشبه في الجواز فقال: (كقبل إتيان المحل المشروط في العرض مطلقاً وفي الطعام إن حل)؛ أي كقبول موصوف صفته قبل وصول محله؛ أي المسلم فيه الذي اشترط دفعه فيه

فيجوز في العرض - بفتح العين المهملة وسكون الراء - مطلقاً عن التقييد بحلول أجله وهذا ضعيف، والمذهب أنه لا بدّ للجواز من حلول أجل العرض.

(وفي الطعام)؛ أي وجاز قبول صفته قبل محله المسلم فيه إن حل أجله، فإن لم يحل منع لأنه سلف جر نفعاً للمسلم وهو سقوط ضمانه عنه إلى حلول أجله وبيع لطعام المفاوضة قبل قبضه لأن المعجل عوضاً عن الطعام الذي لم يجب عليه الآن ومحل جواز القضاء قبل محله في العرض والطعام اللذين (حلّ) أجلهما إن (لم يدفع كرا الحمل إذن)؛ أي إن لم يدفع المسلم إليه للمسلم كراء لحمله من موضع قبضه لموضع الشرط، فإن دفعه فلا يجوز لأن المحل بمنزلة الأجل فيلزم حط الضمان وأزيدك.

(ولازم بعد المحل والأجل قبوله)؛ أي ولزم قبول المسلم المسلم فيه طعاماً كان أو غيره بعد بلوغه؛ أي المحل والأجل قبوله إن أتاه بجميعة، فإن أتاه ببعضه فلا يلزمه قبوله (كالقاضي)؛ أي من وآله الإمام منصب القضاء إذا أتاه المسلم إليه بمسلم فيه بقدره وصفته بعد حلول أجله في محله فيلزمه قبوله (إن غاب المول) إن غاب المسلم عن محل قبضه وليس له وكيل خاص فيه (وجاز لوجود وارداً بعد نين) وجاز قبل المسلم أجود؛ أي أزيد جودة وحسناً من المسلم فيه بعدهما لأنه حسن قضاء من المسلم إليه وجاز قبول المسلم أردأ من المسلم فيه، لأنه حسن اقتضاء (لا أقل)؛ أي يجوز قبول أقل من المسلم فيه قدرأ كعشرة عن أحد عشر أو أردب عن أكثر منه، ولو كان أجود منه للاتهام على بيع طعام بطعام من صنفه غير مماثل (إلا عن مثل يبين) إلا أن يأخذ الأقل عن المسلم فيه قدرأ (إن يبره من زائد)؛ أي يبرئ المسلم المسلم إليه من زائد؛ أي من القدر الذي زاد المسلم فيه على المأخوذ فيجوز لسلامته من الفضل في الطعامين المتحدي الصنف، ولا يجوز الدقيق عن القمح وهذا معنى (ولا الدقيق جاز عن القمح ولا العكس يليق)؛ أي ولا يجوز العكس وهو أخذ القمح قضاء عن دقيق المسلم فيه بناء على أن الطحن ينقل فصاراً جنسين فلزم فيهما بيع طعام المعاوضة قبل قبضه.

وقوله: (وجاز أن يقضي بغير الجنس) . . . إلخ وجاز قضاء المسلم فيه

قبل حلول أجله وبعده بغير جنسه؛ أي بغير جنس المسلم إن جاز بيعه؛ أي المسلم فيه قبل قبضه من المسلم إليه إن لم يكن طعاماً، وهذا معنى قوله: (في غير طعام).

وقوله: (حل بيعه)؛ أي إن جاز بيعه قبل قبضه وإن جاز بيعه؛ أي المأخوذ (بمسلم فيه تنجزاً) بلا تأخير بأن لم يكن أحدهما لحماً والآخر حيواناً من جنسه (وحل إسلام رأس المال فيه لأجل)؛ أي وجاز أن يسلم فيه؛ أي في المأخوذ رأس المال بأن لم يكن أحدهما دنائير والآخر دراهم (لا الحيوان عن طعام أو لحم وذهب عن ورق كالعكس أم)؛ أي لا يجوز قضاء لحم مسلم فيه بحيوان من جنسه لأنها مزابنة ولا يجوز أن يقضي على المسلم فيه ذهب ورأس المال ورق لامتناع سلم الورق في الذهب، فهذا محترز أن يسلم فيه رأس المال، ولا يجوز عكسه؛ أي القضاء على المسلم فيه بورق ورأس المال ذهب لامتناع سلم الذهب في الورق.

قوله: (والدفع في غير المحل ما لزم)؛ أي ولا يلزم المسلم إليه دفعه؛ أي المسلم فيه إذا طلب منه بغير محله الذي يقضي فيه إن ثقل حمله بل ولو خف حمله.

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

حكم السلم الجواز:

بالكتاب والسنة والإجماع:

فأما الكتاب:

1 - فهو قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: 282].

- قال ابن عباس: هذه الآية نزلت في السلم خاصة.

- وقال ابن قدامة: بعد ذكر هذه الآية:

وروى سعيد بإسناده عن ابن عباس أنه قال: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ هذه الآية.

## وأما السنة :

2 - فروى ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنهم قدموا المدينة وهم يسلفون في الثمار الستين والثلاث فقال: «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم» [متفق عليه].

3 - وعن سليمان الشيباني عن محمد بن مجالد قال: أرسلني أبو بردة وعبد الله بن شداد إلى عبد الرحمن بن أبزي وعبد الله بن أوفى فسألتهما عن السلف؟ فقالا: كنا نصيب المغنم مع رسول الله ﷺ فكان يأتينا أقباط الشام فنسلفهم في الحنطة والشعير والزبيب إلى أجل مسمى، قلت: كان لهم زرع أو لم يكن لهم، قال: ما كنا نسألهم عن ذلك. [رواه البخاري وأبو داود].

4 - وعن مالك عن عبد الله بن عمر أنه قال: لا بأس بأن يسلف الرجل الرجل في الطعام الموصوف بسعر معلوم إلى أجل مسمى ما لم يكن في زرع لم يبد صلاحه أو تمر لم يبد صلاحه.

5 - قال مالك: الأمر عندنا فيمن سلف في طعام بسعر معلوم إلى أجل مسمى فحل الأجل فلم يجد المبتاع عند البائع وفاء مما ابتاع منه فأقاله، لا ينبغي له أن يأخذ منه إلا ورقه أو ذهبه أو الثمن الذي دفع إليه بعينه فإنه يشتري منه بذلك الثمن شيئاً حتى يقبضه منه وذلك أنه إذا أخذ غير الثمن الذي دفع إليه وصرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفى.

6 - قال مالك: وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام قبل أن يستوفى.

7 - وعن صالح بن الكيسان عن الحسين بن محمد بن علي بن أبي طالب أن علي بن أبي طالب باع جملاً يدعى: عقيقراً، بعشرين بعيراً إلى أجل.

8 - وعن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه يوفىها صاحبها بالربذة.

9 - قال مالك: ولا بأس أن يباع البعير النجيب بالبعيرين أو بالأبعرة من الحمولة من ماشية الإبل وإن كانت من نعم واحد، فلا بأس أن يشتري منها



اثنان إلى أجل إذا اختلفت فبان اختلافها وإن أشبه بعضها بعضاً واختلفت أجناسها أو لم تختلف، فلا يؤخذ منها اثنان بواحد إلى أجل وتفسير ما ذكره من ذلك أن يؤخذ البعير بالبعيرين ليس بينهما تفاضل في نجابة ولا رحلة، فإن كان على ما وضعت لك فلا يشتري منه اثنان بواحد إلى أجل ولا بأس أن تبيع ما اشتريت منها قبل أن تستوفيه من غير الذي اشتريته منه إذا نفذت.

10 - قال مالك: ومن سلف في شيء من الحيوان إلى أجل فوصفه وجلاه ونقد ثمنه ذلك جائز، وهو لازم للبائع والمبتاع على ما وصفا وجليا ولم يزل ذلك من عمل الناس الجائز بينهم والذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا.

11 - قال مالك: من سلف ذهباً أو ورقاً في حيوان أو عروض إذا كان موصوفاً إلى أجل مسمى ثم حل الأجل؛ فإنه لا بأس أن يبيع المشتري تلك السلعة من البائع قبل أن يحل الأجل أو بعدما يحل بعرض من العروض يعجله ولا يؤخره بالغاً ما بلغ ذلك العرض إلا الطعام، فإنه لا يحل أن يبيعه قبل أن يقبضه وللمشتري أن يبيع تلك السلعة من غير صاحبه الذي ابتاعها منه بذهب أو ورق أو عرض من العروض يقبض ذلك ولا يؤخره لأنه إذا أخرج ذلك قبح ودخله ما يكره من الكالئ بالكالئ، والكالئ بالكالئ أن يبيع للرجل ديناً له على رجل بدين له على رجل آخر.

12 - قال مالك: ومن سلف في سلعة إلى أجل وتلك السلعة مما لا يؤكل ولا يشرب؛ فإن المشتري يبيعها ممن يشاء بنقد أو عرض قبل أن يستوفيه من غير صاحبها الذي اشتراها منه ولا ينبغي له أن يبيعها من الذي ابتاعها منه إلا بعرض يقبضه ولا يؤخره.

13 - قال مالك: وإن كانت السلعة لم تحل فلا بأس أن يبيعها من صاحبها بعرض مخالف لها يبين خلافه يقبضه ولا يؤخره.

14 - وعن مالك عن أبي الزناد عن بشر بن سعيد عن عبيد الله بن أبي صالح مولى السفاح أنه قال: بعثت بزراً لي من أهل دار نخلة إلى أجل ثم أردت الخروج إلى الكوفة، فعرضوا عليّ أن أضع عنهم بعض الثمن وينقدوني فسألت عن ذلك زيد بن ثابت فقال: لا أمرك أن تأكل هذا ولا تؤكله.

15 - وعن عثمان بن حفص عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه سئل عن الرجل يكون له الدين على الرجل إلى أجل فيضع عنه صاحب الحق ويعجله الآخر. فكره ذلك عبد الله بن عمر ونهى عنه.

16 - وعن مالك عن زيد بن أسلم قال: كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل الحق إلى أجل، فإذا حلّ الأجل قال: أتقضي أم تربى؟ فإن قضى أخذ وإلا زاد في حقه وأخر عنه الأجل.

17 - قال مالك: والأمر المكروه الذي لا اختلاف فيه عندنا أن يكون للرجل على الرجل الدين إلى أجل فيضع عنه الطالب ويعجله المطلوب. وذلك عندي بمنزلة الذي يؤخر دينه بعد محله عن غريمه ويزيده الغريم في حقه. - قال: فهذا الربا بعينه ولا شك فيه.

18 - وأخرج النسائي والترمذي وصححه:

- عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبان قطريان غليظان، فكان إذا قعد فعرق ثقلاً عليه، فقدم بزمن الشام لفلان اليهودي فقلت: لو بعثت إليه فاشترت منه ثوبين إلى الميسرة فأرسل إليه فقال: قد علمت ما يريد إنما يريد أن يذهب بمالي أو بدارهمي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كذب قد علم أنني من أتقاهم لله وأذاهم للأمانة».

19 - وأخرج نحوه الحاكم والبيهقي وفي روايتهما:

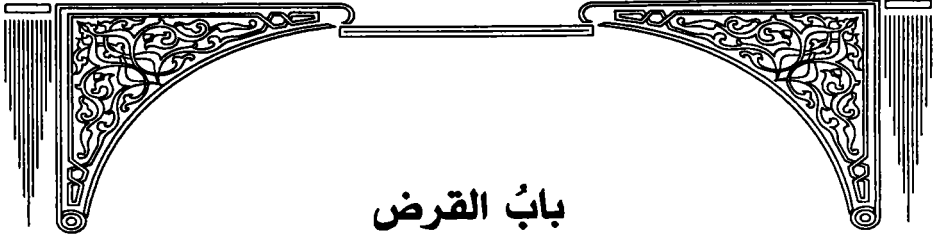
- أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى اليهودي فامتنع. [قاله الحافظ، ورجاله ثقات].

وأما الإجماع:

فقال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن السلم جائز، ولأن المثلث في البيع أحد عرضي العقد فجاز أن يثبت في الذمة كالمثلث، ولأن بالناس حاجة إليه لأن أرباب الزرع والشمار والتجارات يحتاجون إلى النفقة على أنفسهم وعليها لتكامل وقد تعوزهم النفقة فجوز لهم السلم ليرتفقوا ويرتفق السلم بالاسترخاض. اهـ منه.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب تسعة

عشرة (19) دليلاً ويتبعها الإجماع.



## باب القرض

- 1 - باب يجوز قرض ما يسلم فيه
- 2 - وردت إلا أن يفت مفوت
- 3 - وحرمت هدية المقرض ما
- 4 - كجره نفعاً له أو شرط أن
- 5 - كأخذه ما حمله يعظم في
- 6 - كسفتجات إلا أن خوف يعم
- 7 - إلا إذا قام دليل أن قصد
- 8 - والعقد ملئك وما لزم رد
- 9 - وأخذ غير العين في غير المحل

- اشتمل هذا الفصل على تسعة (9) آيات تضمنت قول الأصل:

«فصل»: يجوز قرض ما يسلم فيه فقط إلا جارية تحل للمستقرض ووردت إلا أن تفوت عنده بفوت البيع الفاسد فالقيمة كفاسده، وحرم هديته إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب كرب القراض وعامله ولو بعد شغل المال على الأرجح، وذو الجاه والقاضي ومبايعته مسامحة أو جر منفعة كشرط عفن بسالم ودقيق أو كعك ببلد أو خبز فرن بملة أو عين عظم حملها كسفتجة إلا أن يعم الخوف وكعين كرهت إقامتها إلا أن يقوم دليل على أن القصد نفع المقرض فقط في الجميع كفدان مستحصد خفت مؤنته عليه يحصده ويدرسه ويرد مكيلته وملك ولم يلزم رده إلا بشرط أو عادة كأخذه بغير محله إلا العين».

(باب) في (القرض) والقرض لغة: القطع ومنه الفارة تقرض الثوب؛ أي

تقطعه ويأتي أيضاً بمعنى المجاوزة والترك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا غَرَبَت تَّقَرُّضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ﴾؛ أي تجاوزهم وتقطعهم وتتركهم عن شمالها وقد يأتي بمعنى: ما قدم الإنسان من خير وشر ومنه قول أمية بن أبي الصلت:

وكل امرئ سوف يجزي قرضه حسناً أو سيثاً ومديناً مثل ما دان

- ومعناه في الشرع: دفع متمول في مثله في غير معجل لنفع آخره فقط.

وقوله: (يجوز قرض ما يسلم فيه) من عين وعرض وطعام وحيوان فلا يجوز قرض ما لا يسلم فيه، فأرض ودار وبستان وتراب صانع ومعدن وجوهر نفيس وجزاف. ولما شمل قول: (ما يسلم فيه غير إلا ما) وقد نص الإمام مالك رضي الله تعالى عنه على منفع قرض الجواري استثنى، فقال: «غير إلا ما جمع أمة لمقرض حلت عليه» والمعنى: أنه لا يجوز قرض الأمة لمن يحل له وطؤها أو محرم منها. قال في أسهل المسالك:

واقترض لما قد جاز فيه السلم إلا الإما لا زوجة أو محرم

(وَرُدَّتْ إِلَّا أَنْ يَفْت)؛ أي وإن أقرضت الأمة لمن تحمل له فسرخ قرضها وردت لمقرضها إلا أن تفوت عنده بمفوت البيع الفاسد من حوالة سوق فأعلى، فإن فاتت بذلك فالقيمة تلزم المقرض على المنصوص (وحرمت هدية المقرض)؛ أي إهداء المقرض لمقرضه لتأديتها للسلف بزيادة (ما لم يتقدم مثلها بينهما) فإن تقدم ذلك فلا تحرم. قال في أسهل المسالك:

إلا إذا ما مثلها تقديماً أو اقتضاها موجب بينهما

(كجره نفعاً له)؛ أي للمقرض، وقوله: (أو شرط أن يقضي زرعاً سالمًا عن العفن) هذا مثال لجر المنفعة؛ أي كشرط قضاء شيء عفن متعفن أو مسوس بزرع سالم من العفن والسوس ومبلول بياض وقديم بجديد فيمنع على المشهور، ومفهوم الشرط جواز قضاء عفن بسالم إذا كان بلا شرط ولا عادة وهو كذلك لأنه حسن قضاء. وقد قال ﷺ: «خير الناس أحسنهم قضاء».

وقوله: (كاخذ ما حملة يعظم في غير محل القرض)؛ أي أو شرط قضاء عين ذات نقد كانت يعظم حملها ببلد آخر فيمنع على المشهور لنفع المقرض بدفع مؤونة حملها عن نفسه.

وقوله: (كسفتجات) - بفتح السين المهملة وسكون الفاء وفتح الفوقية والجيم - لفظ أعجمي، نسب الحطاب للتوضيح، قال السفتاج والسفتجات على جمع السلامة وواحدة سفتجة - بكسر السين المهملة وسكون الفاء وفتح التاء المثناة وبالجيم - هي كتاب صاحب المال لوكيله في بلد آخر ليدفع لحامله بدل ما قبضه منه. اهـ. ونحوه في تهذيب الأسماء للنووي، وزاد وهي لفظة أعجمية. اهـ.

- وقال في القاموس: السفتجة: كقرطعة يعني: بضم السين، أن يعطي مالا لآخر وللآخر مال في بلد المعطي فيوفيه إياها يستفيد أمن الطريق وفعله السفتجة. اهـ منه.

- وقال ابن قدامة: قال عطاء: كان ابن الزبير يأخذ من قوم بمكة دراهم ثم يكتب لهم بها إلى مصعب بن الزبير في العراق فيأخذونها منه فسئل عن ذلك ابن عباس فلم ير به بأساً.

وروي عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن مثل هذا فلم يرى به بأساً. وممن لم يرَ به بأساً ابن سيرين والنخعي. [رواه كله سعيد. اهـ منه ص 240 ج 4].

ثم ذكر بعد ذلك في (ص 242): وكذلك أن كتب له بها سفتجة أو قضاة في بلد آخر جاز، ورخص في ذلك ابن عمر وسعيد بن المسيب والحسن والنخعي والزهري والشعبي ومكحول وقتادة ومالك والشافعي وإسحاق. اهـ منه.

- قلت: هذه النظائر التي ذكرها المصنف هنا في قوله كشرط عفن بسالم هي محظورات في الأمن والرخاء تُبيحها الضرورات في المجاعات والشدة والخوف.

- قال الشيخ علي الزقاق في المنهج المنتخب:

تبيح محظوراً ضرورةً كما      لذي اضطرار وخلاف علما  
في كسفاتج ربا وسائس      بسالم وأخضر بيابس  
في سنة ونجس كعك وما      آخر بعد الوقت قرضاً علما... إلخ

- يعني أن من الأصول أن الضرورة تبيح المحظورات ودليله قوله تعالى:

﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ الآية، قال: ويجري على هذه القاعدة مسألة السفاتج والربا يعني: المسافر يأتي دار الضرب بالتبر وأجرة العمل ليأخذ زنته ومسألة السائس بالسالم في المجاعة والدقيق والكعك للحاج بمثله في بلد آخر إلى غير ذلك.

وحيث إنك وقفت على كتابة ابن الزبير رضي الله عنه السفتجة بالدرهم إلى مصعب رضي الله عنه بالعراق، ووقفت على فتوى الأئمة بأنه لا بأس بذلك عندهم هان عندك إن شاء الله أمر ما تجري به العادة اليوم من سفاتج بورق البنكنوت إلى البلاد ذات النقد المراقب لأمرين:

أولاً: لبعد هذا الورق - بفتح الراء - من النقدية وإن كان يجري به التعامل وعلى كل حال لئن جاز عمل السفاتج في الورق - بكسر الراء - فلأن يجوز في الورق - بالفتح - أولى.

ثانياً: لما تلجأ إليه الضرورة من الخوف على هذه الأموال من المصادر تارة والانتقاص تارة أخرى في غير حق شرعي، وقد علمت أن الله جلّ وعلا يقول: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ...﴾. والله الموفق. [انتهى من مواهب الجليل من أدلة خليل الشيخ أحمد بن المختار الجكني الشنقيطي ص 354، 355 ج 3].

ولقد أشار في الأصل بقوله: «كسفتجة إلا أن يعم الخوف في البر والبحر فيجوز للضرورة وكقرض عين ذات نقد أو طعام أو عرض أو حيوان». وهذا معنى قوله: (وكل ذات قد كرهت أن تضم) فيحرم قرضها ليأخذ بدلها إذا خاف عليها التلف بعفن أو سوس مثلاً فيحرم قرضها ليأخذ بدلها لأنه سلف جر نفعاً لغير المقرض.

وقوله: (إلا إذا قام دليل أن قصد بالكل نفع مقرض)؛ أي إلا أن يقوم دليل؛ أي قرينة على أن القصد بقرض ما كرهت إقامته نفع المقرض فقط فيجوز في الجميع؛ أي جميع المسائل السابقة كما إذا كان المسوس أو القديم إن باعه يأتي بثمنه بأضعافه بمسغبة أو غلاء.

قوله: (والعقد ملك وما لزم رد إلا بشرط أو بعادة فقد) والعقد ملك؛ أي

القرض ملكه المقترض بالعقد وصار مالاً له فيقضي على المقرض ولم يلزم المقترض ردّه؛ أي ردّه لمقرضه إلا بعد انتفاعه به انتفاع أمثاله؛ فإن ردّ المقترض وجب على المقرض قبوله إن لم يتغير بنقض؛ لأن الأجل حق للمقرض ولو غير عين واستثنى من عدم لزوم ردّه فقال: (إلا بشرط أو بعادة فقد) فيلزمه ردّه عملاً بالشرط والعادة.

- وشبهه في عدم اللزوم فقال في الأصل: «كأخذه بغير محله إلا العين» وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (واخذ غير العين في غير المحل لم يلزم المقرض)... إلخ؛ أي كأخذه القرض فلا يلزم به إن دفعه المقترض له بغير محله الذي يقضي فيه بزيادة الكلفة عليه إلا العين؛ أي الدنانير أو الدراهم المقرضة فيلزم مقرضها بغير محله لخفة حملها إلا لخوف بين بلد الدفع وبلد القرض. والله أعلم.

#### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1- قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُم بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُوبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْمَكْدَلِ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا﴾ [البقرة: 282].

2- ﴿وَأَنْفَكُوا الْخَيْرَ لَكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ [الحج: 77].

3- ﴿إِنْ تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضْعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾

﴿التغابن: 17﴾.

4- عن أبي أمامة أن النبي ﷺ قال: «ما ينبغي لعبد أن يأتي أخاه فيسأله قرضاً فيمنعه» [رواه الطبراني في الكبير].

5- وعن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «لكل قرض صدقة» [رواه الطبراني في الكبير].

6- وعنه أن النبي ﷺ قال: «أن السلف يجري مجرى الصدقة» [رواه أحمد].

7- وعن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «رأيت ليلة أسري بي

على باب الجنة مكتوباً الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر، فقلت: يا جبريل، ما بال القرض أفضل من الصدقة؟! قال: لأن السائل يسأل وعنده والمستقرض لا يسأل إلا من حاجة» [رواه ابن ماجه].

8 - وعن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «انطلق رجل إلى باب الجنة فإذا على باب الجنة مكتوب: الصدقة بعشر أمثالها، والقرض الواحد بثمانية عشرة لأن صاحب القرض لا يأتيك إلا وهو محتاج وأن الصدقة ربما وقعت في غني» [رواه أبو داود الطيالسي].

9 - وعنه عن رسول الله ﷺ قال: «دخل رجل الجنة فرأى على بابها مكتوباً: الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر» [رواه الطبراني في الكبير].

10 - وعن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «كل قرض جر نفعاً فهو ربا» [رواه الحارث وله شاهد عن فضالة بن عبيد عند البيهقي].

11 - وعن أبي هريرة قال: استقرض رسول الله ﷺ سناً فأعطى سناً خيراً من سنه وقال: «خياركم أحاسنكم قضاء» [رواه أحمد والترمذي وصححه].

12 - وعن أبي رافع قال: استسلف النبي ﷺ بكرة فجاءته إبل الصدقة فأمرني أن أقضي الرجل بكرة فقلت: إني لم أجد في الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً، فقال: «أعطه فإن من خير الناس أحسنهم قضاء» [رواه الجماعة والبخاري].

13 - وعن سعيد قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يتقاضاه ديناً كان عليه فأرسل إلى خولة بنت قيس فقال لها: «إن كان عندك تمر فاقرضينا حتى يأتينا تمر فنقضيك» [مختصر ابن ماجه].

14 - وعن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول: من سلف سلفاً فلا يشترط أفضل منه وإن كان قبضه من علف فهو ربا.

15 - قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن من استسلف شيئاً من الحيوان بصفة وبحلية معلومة فإنه لا بأس بذلك أن يرد مثله إلا ما كان من الولائد فإنه يخاف في ذلك للذريعة إلى إحلال ما لا يحل فلا يصح، وتفسير ما كره من ذلك أن يستسلف الرجل الجارية فيصيبها ما بدا له ثم يردها إلى



صاحبها بعينها فذلك لا يصلح ولا يحل . ولم يزل أهل العلم ينهون عنه ولا يرخصون فيه لأحد .

16 - وعن مالك: أنه بلغه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع وسلف .

17 - وعن مالك أنه بلغه أن رجلاً أتى عبد الله بن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن إني أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت عليه أفضل مما أسلفته، فقال عبد الله بن عمر: فذلك الربا، قال: فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن؟ فقال عبد الله: السلف على ثلاثة وجوه: سلف تسلفه تريد به وجه الله فلك وجه الله، وسلف تسلفه تريد به وجه صاحبك فلك وجه صاحبك، وسلف تسلفه لتأخذ خبيثاً طيب، فذلك الربا. قال: فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن؟ قال: أرى أن تشق الصحيفة فإن أعطاك مثل الذي أسلفته قبلته، وإن أعطاك دون الذي أسلفته فأخذته أجرت، وإن أعطاك أفضل مما أسلفته طيبت به نفسه، فذلك شكر شكره لك ولك أجر ما أنظرته .

18 - وعن مالك عن حميد بن قيس المكي عن مجاهد أنه قال: استسلف عبد الله بن عمر من رجل دراهم ثم قضاه دراهم خيراً منها فقال الرجل: يا أبا عبد الرحمن هذه خير من دراهمي التي أسلفتك، فقال عبد الله بن عمر: قد علمت ولكن نفسي بذلك طيبة .

19 - قال مالك: لا بأس بأن يقبض من أسلف شيئاً من الذهب أو الورق أو الطعام أو الحيوان ممّا أسلفه ذلك أفضل مما أسلفه إذا لم يكن شرط منهما أو عادة؛ فإن كان ذلك على شرط أو رأي أو عادة فذلك مكروه ولا خير فيه . قال: وذلك أن رسول الله ﷺ قضى جملاً رباعياً خياراً مكان بكر استسلفه، وأن عبد الله بن عمر استسلف دراهم فقضى خيراً منها؛ فإن كان ذلك عن طيب نفس من المستسلف ولم يكن ذلك على شرط ولا رأي ولا عادة، كان ذلك حلالاً لا بأس به .

20 - وعن أبي بردة بن أبي موسى قال: قدمت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام فقال لي: إنك بأرض فيها الربا فاش، فإذا كان لك على رجل حق فأهدى إليك حمل تبن أو حمل شعير أو حمل قث فلا تأخذه فإنه ربا . [رواه البخاري].

21 - وعن أنس أن النبي ﷺ قال: «إذا أقرض أحدكم قرضاً فأهدى إليه (يعني المقترض) أو حمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك» [أخرجه ابن ماجه وفيه ضعف].

22 - وفي حديث عبد الله بن عمرو قال: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي. [أخرجه ابن ماجه وأبو داود وسكت عنه كما سكت عنه المنذري].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب اثنان وعشرون (22) دليلاً.

## فصل في المقاصة

- 1 - فصل بديني عين القصاص حل
  - 2 - أو واحد وإن بنوع أو صفة
  - 3 - إلا فلا كذا الطعامان من
  - 4 - ومنهما جازت وحلا اتفقا
  - 5 - ما اتحدا جنساً ووصفاً كأن
  - 6 - وفي اختلاف أجل تمنع إن
- ما اتحدا قدراً ووصفاً حلا قل  
 يختلفا كذاك إن حلا اعرفه  
 قرض فقط لا البيع فالمنع جنى  
 كذاك في العرضين جازت مطلقا  
 لأجل واختلفا جنسا عنى  
 لم يحلا أو أحدهما إذن

- اشتمل هذا الفصل على ستة (6) آيات تضمنت قول الأصل:

«فصل»: تجوز المقاصة في ديني العين مطلقاً إن اتحدا قدراً وصفة حلا أو أحدهما أم لا وإن اختلفا صفة مع اتحاد النوع أو اختلافه فكذلك أن حلا وإلا فلا كان اختلفا زنة من بيع.

والطعامان من قرض كذاك ومنعا من بيع ولو متفقين ومن بيع وقرض تجوز إن اتفقا وحلالاً إن لم يحلا أو أحدهما، وتجوز في العرضين مطلقاً إن اتحدا جنساً وصفة كأن اختلفا جنساً واتفقا أجلاً وإن اختلفا أجلاً منعت إن لم يحلا أو أحدهما وإن اتحدا جنساً، والصفة متفقة أو مختلفة جازت إن اتفق الأجل وإلا فلا مطلقاً».

(فصل في) بيان أحكام (المقاصة) والمقاصة: هي إسقاط دين لشخص في مقابل إسقاط دين له عليه مماثل، فإذا كان عليك دين لشخص ولك عليه دين مثله جاز أن يترك كل منكما ما له مقابل ما عليه، ولذلك عرفت بالمتاركة؛ أي متاركة مدينين بمتماثلين عليها كل ماله فيما عليه، والتعريفات لا فرق بينهما كما أنهما لا يختلفان عن المفهوم اللغوي للمقاصة. قال في

الصحيح: تقاص القوم إذا قاص كل واحد منهم صاحبه في حساب أو غيره.  
فقول الناظم: (فصل بيني عين القصاص حل)؛ أي جاز، والمراد بالجواز الإذن إذ قد يعرض لها الوجوب كما إذا كان الدينان متساويين وحل أجلهما وطلبها أحد المدينين.

وقوله: (بما اتحداً قدرأً ووصفاً حلاً قلاً) يعني: أن المقاصة تشرع في ديني العين في الذهب والفضة أو ما يقوم مقامهما من العملات التي حلت محلها في الثمنية، وذلك إذا حل الدينان واتحداً في النوع والقدر والصفة سواء كان من بيع أم من قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض حلاً معاً أم لا، أو حل أحدهما وأجل، الآخر اتفقا أجلهما أم لا، ففي هذه الصور كلها تجوز المقاصة مطلقاً.

قوله: (أو واحد وإن بنوع أو صفة) يختلفا. قوله: (أو واحد)؛ أي أحدهما دون الآخر بأن كانا مؤجلين معاً بأجل واحد وإن اختلفا؛ أي دينا العين صفة مع اتحاد النوع كدنانير محمدية ودراهم يزيدية أو اختلفا فكذلك؛ أي الدينين المتفقين نوعاً وصفة في جواز المقاصة فيهما لكن لا مطلقاً بل (إن حلاً اعرفه)؛ أي دينا العين وهي؛ أي المقاصة مع اتحاد النوع مقابلة ما في الذمة، ومع اختلافه صرف ما فيها وهما جائزان بشرط الحلول وإلا؛ أي إن لم يحلا بأن أجلا معاً أو أحدهما فلا تجوز المقاصة لأنها مع اتحاد النوع بدلاً مؤخرأً، ومع اختلافه صرف مؤخر وكلاهما ممنوع، وشبه في الجواز إن حلاً، والمنع إن لم يحلا (كذا للطعامان من قرض) المرتبان في الذمتين في جواز المقاصة اتفقا قدرأً أو صفة سواء حلاً أم لا، أو اختلفا صفة إن اتحد نوعهما أو اختلف ومنعا؛ أي الطعامان؛ أي المقاصة فيهما حال كونهما مرتبين في الذمتين من بيع إن كانا مختلفين في القدر أو النوع أو الصفة بل ولو كان متفقين نوعاً وقدرأً وصفة وسواء حلاً أم لا، لبيع طعام المعاوضة قبل قبضه في المتفقين والمختلفين والنسيئة في طعام بطعام والدين بالدين في غير الحالين.

قوله: (ومنهما)؛ أي القرض والبيع (جازت)؛ أي تجوز المقاصة إن (حلاً) معاً و(اتفقا)؛ أي الطعامان نوعاً وقدرأً وصفة (كذلك في العرضين جازت

مطلقاً)؛ أي وتجوز المقاصة في الدينين العرضيين جازت مطلقاً عن التقييد بكونهما من بيع أو قرض أو مختلفين، ويكونهما حالين (ما اتحدا)؛ أي إن اتحدا (جنساً ووصفاً)؛ أي صفة، فإن اتفقا في الجنس والصفة جازت المقاصة اتفقت الأجال أو اختلفت حلاً أو لم يحلأ كأن اختلفا؛ أي العرضان جنساً واتفقا أجلاً. وهذا معنى قول الأصل: «وتجوز في العرضين مطلقاً إن اتحدا جنساً وصفة كأن اختلفا جنساً واتفقا أجلاً».

وقوله: (وفي اختلاف أجل تمنع)؛ أي وإن اختلفا أجلاً بأن أحلا بأجلين مختلفين منعت المقاصة فيهما (إن لم يحلأ) معاً وإلا جازت (أو أحدهما) فإن حل أحدهما جازت. زاد في الأصل: «وإن اتحد جنساً والصفة متفقة أو مختلفة جازت إن اتفق الأجل وإلا فلا مطلقاً».

خاتمة:

في قول الناظم: (كذلك في العرضيين جازت...) إلخ يعني: أن المقاصة تجوز مطلقاً في ديني العرض الشامل للثياب والحيوان سواء كان العرضان معاً من بيع أو من قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض حلاً أو أحدهما أم لا؟ وذلك إذا اتحدا في النوع والصفة أو اختلفا فيهما وحلاً معاً أو لم يحلأ أحدهما واتفق أجلهما وإلا فلا تجوز بحال.

هذه صور المقاصة: وقد حصرها الفقهاء في مائة وثمانية (108) صور. قال الشيخ البناني في حاشيته: اعلم أن المصنف قسّم الدينين إلى ثلاثة أقسام؛ لأنها إما أن يكون عيناً أو طعاماً أو عرضاً، وكل منهما إما من بيع أو قرض، أو أحدهما من بيع والآخر من قرض، فهذه تسع صور وفي كل منهما إما أن يتفق الدينان في النوع والصفة والقدر، وإما أن يختلفا في النوع أو في الصفة أو في القدر.

- فهذه أربع صور في تسع بست وثلاثين ( $36 = 9 \times 4$ ) تضرب في ثلاثة أحوال الأجل إما أن يحلأ معاً أو يحلأ أحدهما فقط أو لا يحلأ واحد.

- فهذه مائة صور وثمان صور (108)، ونظم ذلك الشيخ سيدي ميارة

فقال:

دين المقاصة لعين ينقسم      ولطعام ولعرض قد علم  
 وكلها من بيع أو قرض ورد      أو من كليهما فذي تسع تعد  
 في كلها يحصل الاتفاق في      جنس وقدر صفة فلتقتف  
 أو كلها مختلف فهي إذن      أربع حالات بتسع فاضربن  
 يخرج ست مع ثلاثين تضم      تضرب في أحوال آجال تؤم  
 حلاً معاً أو أحداً ولا معاً      جملتها حق كما قيل اسمعا  
 تكميل تقييد ابن غازي اختصرا      أحكامها في جدول فلينظرا

وقوله: حق، إشارة إلى عدد صورها بمائة وثمان (108) صور، فالحاء  
 يرمز إلى ثمانية (8) والقاف إلى مائة (100). اهـ.

#### ملاحظة:

لم نعر لهذا الفصل على أدلة أصلية من الكتاب والسنة فمما تضمنه هذا  
 الفصل فإنما هو محض اجتهاد، وحتى خليل لم يتعرض له بل بيض له. قال  
 في الدردير: وهذا الفصل بيض له المصنف وألفه تلميذه بهرام. قال  
 الدسوقي: قوله: بيض له المصنف؛ أي ترك المصنف له بياضاً ثم ذكر بعده  
 باب الرهن وإنما ألف بهرام في هذا البياض فصل المقاصة من قوله: اعلم أن  
 عادة الأشياخ في الغالب أن يذيلوا هذا الباب؛ أي باب القرض بذكر  
 المقاصة، والشيخ رحمه الله تعالى لم يتعرض لذلك فأردت أن أذكر شيئاً منها  
 ليكون تكميلاً لغرض الناظر، ولم يجلب الشيخ أحمد المختار الجكني  
 الشنقيطي في شرحه مواهب الجليل من أدلة خليل؛ أي دليل من الكتاب أو  
 من السنة في هذا الفصل، ولكن جلب أدلة تتعلق بالتسعير والاحتكار، ونحن  
 نتابعه على هذا لئلا يخلو باب أو فصل من أدلة الكتاب والسنة فنقول:

1 - روى أبو داود والترمذي وابن ماجه:

- عن أنس قال: غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله  
 غلا السعر فسعر لنا؟ فقال: «إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق إني  
 لأرجو أن ألقى الله تعالى وليس أحد يطلبني بمظلمة في دم ولا مال» [قال  
 الترمذي: هذا حديث حسن صحيح].

وقال بعض أهل المذهب الحنبلي: التسعير سبب للغلاء لأن الجالبيين إذا بلغهم ذلك لم يقدموا بسلعهم بلداً يكرهون فيه على بيعها بغير ما يريدون، ومن عنده البضاعة يمتنع من بيعها ويكتمها فيطلبها أهل الحاجة إليها فلا يجدونها إلا قليلاً فيرفعون في ثمنها ليصلوا إليها فتغلوا الأسعار فيحصل الضرر للجميع. اهـ منه بتصرف.

• وأما الاحتكار فهو حرام منهي عنه.

2 - لما روي عن أبي أمامة قال: نهى رسول الله ﷺ أن يحتكر الطعام.

3 - وروي عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: «من احتكر فهو خاطئ».

4 - وروي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج مع أصحابه فرأى طعاماً كثيراً قد ألقى على باب مكة، فقال: «ما هذا الطعام؟» فقالوا: جلب إلينا، فقال: «بارك الله فيه وفيمن جلبه»، فقيل له: فإنه احتكر، قال: «ومن احتكره؟!» قالوا: فلان وفلان مولى عثمان بن عفان ومولاك فأرسل إليهما، فقال: «ما حملكما على احتكار الطعام على المسلمين»، قالوا: نشترى بأموالنا ونبيع، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من احتكر على المسلمين طعامهم لم يمت حتى يضربه الله بالجذام أو الإفلاس».

- قال الراوي: فأما مولى عثمان فباعه وقال: والله لا أحتكره أبداً، وأما مولى عمر فلم يبعه فرأيته مجذوماً.

5 - وروي أيضاً: أن النبي ﷺ قال: «الجالب مرزوق والمحتكر ملعون».

قال ابن قدامة: والاحتكار المحرم ما اجتمعت فيه ثلاثة شروط:

أولها: أن يكون مشترياً فلو جلب شيئاً أو أدخل من غلته شيئاً فادخره لم يكن محتكراً. [قاله مالك والحسن والأوزاعي، وقال: الجالب ليس بمحتكر لقوله ﷺ: «الجالب مرزوق والمحتكر ملعون»، ولأنه لا يضيق على أحد ولا يضر به بل هو نفع].

ثانيها: أن يكون المشتري للاحتكار قوتاً بدليل أن سعيد بن المسيب

الذي روى حديث الاحتكار، كان يحتكر الزيت والخبط والنوى والبرز؛ لأن هذه الأشياء مما لا تعم الحاجة إليها.

- قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن أي شيء الاحتكار؟ قال: إذا كان من قوت الناس فهو الذي يكره.

ثالثها: أن يضيق على الناس بشرائه كأن يكون ببلد صغير أو يكون اشترى الطعام في حال الضيق. أما إذا اشتراه في حال الاتساع والرخص على وجه لا يضيق على أحد فليس بمحرم. اه مضمونه من المغني.  
- المذهب: عند أصحابنا كراهة الاحتكار بكل شيء.

6 - قال مالك: يمنع الاحتكار الكتان والصوف والزيت وكل شيء أضر بالسوق.

7 - وروي عن عمر أنه قال: لا حكرة في سوقنا، لا يعمد رجال بأيديهم فضول من أذهب إلى رزق من رزق الله نزل بساحتنا فيحتكرون علينا، ولكن أئماً جالب جَلَبَ على عُمود كَبِدِهِ في الشتاء والصيف فذلك ضيف عمر فليبع كيف يشاء، أو ليمسك كيف شاء الله. [أخرجه في شرح السنة وهو في موطأ مالك أخرجه مالك بلاغاً].

- قلت: وليس من الاحتكار أن يحبس الرجل لأهله طعام سنتهم.

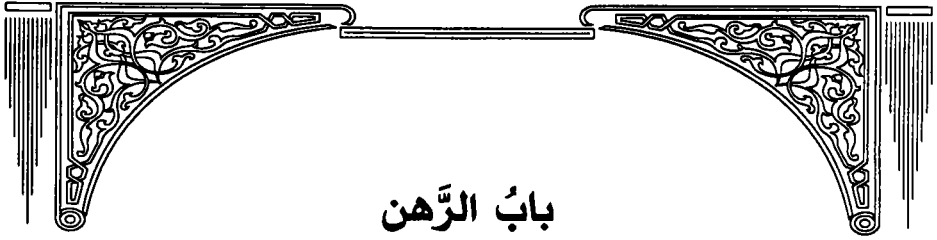
8 - ففي البخاري:

- عن عمر أن النبي ﷺ كان يبيع نخل بني النضير ويحبس لأهله قوت سنتهم. وبالله التوفيق.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل ثمانية

(8) أدلة.





## بَابُ الرَّهْنِ

- 1 - باب وبذل من يبيع ما يباع
  - 2 - من كمكاتب وماذون ولي
  - 3 - ورهن جزء شائع صح وحيز
  - 4 - كذا المساقى والذي استأجر ثم
  - 5 - وصح مثلي ولو عيناً بيد
  - 6 - والرهن بالشرط المنافية فسد
  - 7 - وبوفاة راهن أو فلسه
  - 8 - كذا بعارية أطلقت لمن
  - 9 - أو اختيار فله الأخذ سوى
  - 10 - وإن وطأ الراهن غصباً فالولد
  - 11 - أو قيمة الأمة إلا أن بقيت
  - 12 - واندرج الصوف الجنين دون مال
  - 13 - والحوز قبل مانع لغو وهل
  - 14 - قبل كفت وأن بيعه من رهن
  - 15 - كعتقه موسراً وكتابته
  - 16 - وحد مرتهن أن يطا بلا
  - 17 - والرهن باع حاكم إذا أبى
  - 18 - وليضمن المرتهن الذي يغاب
  - 19 - إلا فلا ولو لشرطه الضمان
  - 20 - وإن قضى أو أسقط البعض من
- توثقاً بحق الرهن وشاع  
 وبكأبق كتابة تلي  
 بالكل أن باقية للراهن ميز  
 حوزهما الأول كاف إن علم  
 مرتهن أن يطبعن عليه قد  
 كعدم القبض أو أن يحل يرد  
 ولم يحز كالإذن وطء أمته  
 رهن أو كانت على الرد إذن  
 أن يفتن كالعق أو حبس ثوى  
 حرٌّ وعجل الملي الدين المعد  
 رهناً وبع منها وفاء الدين بت  
 عبد وثمره وغلة تنال  
 بينه التحوير أو حوز حصل  
 ولم يحز تفريط الإمضاء عن  
 وعجل الدين لربه بته  
 إذن وقومت بلا مانسلا  
 راهن أو الد أو تغيبا  
 إن بيده لم يبين المصاب  
 إلا إذا تكذبه العدول بان  
 الدين فالرهن بباقيه عنى

- اشتمل هذا الباب على عشرين (20) بيتاً.
- تضمنت الأبيات من (1) إلى (12) قول الأصل:
- «باب الرهن: بذل من له البيع ما يباع أو غررا ولو اشترط في العقد وثيقة بحق كولي ومكاتب ومأذون وأبق وكتابة واستوفى منها».
- إلى أن قال:
- «وصح مشاع وحيز بجميعة إن بقي فيه للراهن ولا يستأذن شريكه وله أن يقسم ويبيع».
- إلى أن قال:
- «والمستأجر والمساقى وحوزهما الأول كاف والمثلى ولو عيناً بيده إن طبع عليه».
- إلى أن قال:
- «ويطل بشرط منافٍ كان لا يقبض وباشتراطه في بيع فاسد».
- إلى أن قال:
- «ويموت راهنه أو فلسه قبل حوزة ولوجد فيه وبإذنه في وطء أو إسكان أو إجارة ولو لم يسكن».
- إلى أن قال:
- «وبعارية أطلقت وعلى الرد أو رجع اختياراً فله أخذه إلا بفوته كعتق أو حبس أو تدبير أو قيام الغرماء وغصباً فله أخذه مطلقاً وإن وطئ غصباً فولده حر وعجل الملى الدين أو قيمتها وإلا بقي، وصح بتوكيل مكاتب الراهن في حوزة».
- إلى أن قال:
- «واندرج صوف تم وجنين وفرخ ونخل لا غلة وثمره وإن وجدت ومال عبد».
- (باب) في حقيقة وأحكام (الرهن).

والرهن: لغة: الدوام والحبس. قال تعالى: ﴿كُلُّ أَمْوَالِكُمْ إِنَّمَا كَسَبَ رَهِينًا﴾. وقال: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ (38)، وقال زهير:

وفارقتك برهن لا فكاك له يوم الوداع فأمسى الرهن قد غلقا

وشرعاً: إعطاء مال للتوثق به في دين لازم بالفعل من بيع أو قرض أو دين صائر للزوم كمستعير وصانغ يؤخذ منهما رهين خشية ادعائهما ضياع المعار أو المصوغ، ولا بدّ من صيغة للرهن صريحة بلفظه عند ابن القاسم.

- وقال أشهب: يكفي ما يفهم منه الرهن ولو لم يصرح بلفظ الرهن، فلو دفع سلعته للبائع فقال: أمسكها حتى أدفع لك حقك كان ذلك رهناً عند أشهب. والأصل في جواز الرهن الكتاب والسنة والإجماع وسنذكر في الأدلة الأصلية الأدلة على ذلك.

قوله: (باب وبذل من يبيع ما يباع توثقاً)؛ أي بذل إعطاء (من) أي شخص (يبيع)، فخرج بذل من لا يصح بيعه لعدم تمييزه (ما يباع) خرج ما لا يصح بيعه كخمر وخنزير وميتة.

وقوله: (توثقاً)؛ أي للتوثيق (بحق) لإخراج بذل من يبيع ما يباع لغير التوثق فليس برهن وذلك كبذل المبيع والمؤجر والمعاري والموهوب والمتصدق به.

ومثل لمن له البيع فقال: (من) رقيق (مكاتب) فله أن يرهن بعض ماله في دين عليه لإحرازه نفسه وماله بالكتابة وكرقيق (مانون) له في التجارة وإن لم يأذن له سيده في الرهن؛ لأن الإذن في التجارة إذن في توابعها، و(ولي) لمحجور عليه لصغر أو سفه أو جنون من أب أو وصي فله رهن محجوره فيما يتدأينه للمحجور من نفقته أو كسوته، قال في المدونة: للوصي أن يرهن من مال اليتيم رهيناً فيما يبتاعه له من طعام أو كسوة.

- ثم مثل لما يصح رهنه فقال:

وبكرقيق (أبق كتابة)؛ أي مال مؤجل على الرقيق في نظير عتقه إن أداه فيجوز لسيد الأبق رهنه ولسيد المكاتب رهن كتابته في دين عليه، وحذف الناظم من الأصل جمللاً وانتقل إلى جواز رهن الجزء المشاع فقال: (ورهن

جزء شائع صح)؛ أي وصح أن يرهن جزءاً مشاعاً؛ أي شائع في كله (وحيز بالكل)؛ أي قبض من الراهن الجزء المشاع بحوز جميعه؛ أي الكل الذي رهن جزؤه. قال في تحفة الحكام:

والرهن للمشاع مع من رهنا      قبض جميعه له تعينا  
ومع غير راهن يكفيه أن      يحل فيه كحلول من رهن

(كذا للمساقى والذي استلجر ثم حوزهما الأول)؛ أي وصح رهن الحائط المساقى فيصح رهنه عند عامله قبل تمام مدة عمله والذي استأجره؛ أي المستأجر فيصح رهنه لمستأجر قبل انقضاء مدة إجارته حوزهما الأول؛ أي السابق على عهد الرهن (كاف) في حوز الرهن. قال في التحفة:

والعقد فيه بمساقاة وما      أشبهها حوز وإن تقدا

يعني: أن عقد المساقاة وما أشبهها من إجارة أو كراء للرهن حوز للمرتهن، فمن ارتهن شيئاً ثم عقد فيه من رآهه مساقاة أو كراء وما أشبه ذلك من سائر العقود، فإن ذلك حوز له سواء تأخر عقد المساقاة ونحوهما عن الرهن كما ذكر أو تقدم عقد ذلك على الرهن كأن يكون في يده حائط مساقاة أو دار مكتراة ثم يرتهن ذلك من ربه؛ فإن ذلك حوز له أيضاً.

(وصح مثلي ولو عيناً بيد مرتهن أن يطبعن عليه قد) يعني: أن المثلى وهو ما حصره كيل أو وزن أو عدد ولم يختلف أفراده ولم تدخله صنعة عظيمة ويجوز رهنه ولو كان عيناً مسكوكة، ومحل جواز رهنه إن طبع عليه طبعاً واضحاً يميزه عن مثله سداً للذريعة لئلا يشبهه بالسلف فيقصد به السلف مع تسميته رهناً لمنع السلف مع الدين، لأنه إن كان بشرط كان كاجتماع بيع وسلف وإن كان بغير شرط كان هدية مديان، وقد تقدم منع الجميع، ومحل تعيين الطبع عليه إن كان بيد المرتهن، أما إن وضع تحت يد أمين فيجوز رهنه من غير طبع عليه لانتفاء العلة المتقدمة. قال في العاصمية:

وجاز رهن العين حيث يطبع      عليه أو عند أمين يوضع

- قال ابن الحاجب: وما لا يعرف بعين إن لم يطبع عليه أو يكون عند أمين امتنع مطلقاً.

قال المازري: وإنما امتنع إذا لم يطبع عليه أن يوضع تحت يد أمين حماية للذريعة أن يكون الراهن والمرتهن قصداً أن يقبضاً على جهة السلف ويسمياً ذلك القبض رهناً واشترط السلف في المداينة والمبايعة ممنوع والتطوع به كهبة مديان.

(والرهن بالشروط المنافية فسد)؛ أي وبطل الرهن، بمعنى العقد بسبب شرط مناف لمقتضى عقده كان يشترط رهنه إلا يقبض الرهن منه. وهذا معنى قوله: (كعدم القبض) لأن مقتضى صحة العقد قبضه منه. قال الله تعالى: ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾. ولعل مقصود الناظم بقوله: (أو أن يحل يرد) قول الأصل وراجع المخطئ الراهن في رهنه (وبوفاة رهن)؛ أي وبطل بوفاة؛ أي موت رهن قبل حوزة (أو فلسه)؛ أي قيام الغرماء عليه. قال في العاصمية:

والحوز من تمامه وإن حصل ولو معاراً عند رهن بطل

- قال في المقرب: وإن استعاره منه الراهن ثم استحدث ديناً أو مات قبل أن يقدم المرتهن كان أسوة الغرماء، وفيه قال ابن القاسم: ومن ارتهن داراً ثم أذن للراهن أن يسكنها أو يكرها فقد خرجت من الرهن وإن لم يسكن وإن لم يكر.

قوله: (كالإذن وطء امته) ولو لم يطأها (كذا) لك يبطل (بعارية اطلقت)؛ أي لم تقيّد بأجل ولا عمل ينقضي قبل حلول أجل الدين لا حقيقة ولا حكماً، بأن يكون العرف فيها ذلك لدلالاتها على إسقاط المرتهن حقه وإن لم يطلق وإعارة الرهن على شرط الرد للمرتهن قبل حلول أجل الدين بأن قيدها بزمن أو عمل ينقضي قبله أو قال له: إذا فرغت حاجتك فرده إلي فله أخذه من الراهن (أو اختياراً فله الأخذ)؛ أي وراجع الرهن لرهانه اختياراً من المرتهن بغير إعارة بإيداع أو إجارة وانقضت مدتها قبل حلول أجل الدين فله - أي للمرتهن أخذه -؛ أي الرهن من رهنه وجعله رهناً كما كان بلا يمين، وله أخذه قبل انقضاء مدتها أيضاً لكن بعد حلفه أنه جهل أن ذلك نقض واستثنى من قوله: (فله الأخذ سوى)؛ أي إلا (أن يفتن)؛ أي أن يفوت بتصرف الراهن فيه (كالعتق) أو الكتابة أو إلا بلا حر (أو حبس)؛ أي تحبب أو تدبير أو بيع

أو قيام الغرماء وغصباً عن المرتهن فله أخذه؛ أي الرهن من رهنه آخذاً مطلقاً عن التقيد.

(وإن وطأ الراهن غصباً)؛ أي وإن وطئ الراهن أمته المرهونة غصباً من مرتهنها، فإن لم تحمل بقيت رهناً وإن حملت فولده؛ أي الراهن الواطئ أمته (حر)، لأنه من أمته (وعجل) الراهن (الملي الدين) للمرتهن أو قيمتها؛ أي الأمة للمرتهن لأن من حجته إن كان الدين أقل أن يقول: لا يلزمني زائد عليه، وإن كانت قيمتها أقل أن يقول: لا يلزمني الآن إلا قيمة ما جنيت عليه.

وقوله: (إلا إن بقيت رهناً وبيع منها وفاء الدين بت) وإلا؛ أي وإن لم يكن الراهن ملياً بقي الرهن الذي هو الأمة على رهيئته للمتأخر من ولادتها وحلول أجل الدين فتباع كلها إن لم يحصل الوفاء إلا به وإلا بيع منها ما يوفي به وعتق باقيها. قال ذلك ابن رشد:

(واندرج الصوف الجنين بون مال عبد) والمعنى: واندرج صوف تم؛ أي استحق الجز يوم العقد عند ابن القاسم؛ لأنه سلعة مستقلة تقصد بالرهن، وقيل: لا يندرج لأنه غلة، ومفهوم تم أن غيره لا يندرج وهو كذلك اتفاقاً الجنين؛ أي وإن رهنتم أنثى حامل اندرج في رهنها الجنين لأنه كجزئها وأحرى ما حملت بعد رهنها (بون مال عبد) لا يندرج في الرهن مال عبد مرهون موجود معه حين رهنه فأحرى ما يستفیده بنحو هبة ولا يندرج في رهن الشجر ثمرة، إن لم توجد حال العقد وغلة ولا تندرج في الرهن غلة كأجره عقار وحيوان ولبن وجبن وعسل نحل إلا أن يشترط المرتهن دخولها.

- وتضمنت الأبيات من (12) إلى (20) قول الأصل:

«والحوز بعد مانعه لا يفيد ولو شهد الأمين وهل تكفي بينة على الحوز قبله وبه عمل أو التحويز. تأويلان، وفيها دليلهما ومضى بيعه قبل قبضه إن فرط مرتهنه وإلا فتأويلان».

- إلى أن قال:

«ومضى عتق الموسر وكتابته وعجل والمعسر يبقى».

- إلى أن قال:

«وحد مرتهن وطء إلا بإذن وتقوم بلا ولد حملت أم لا».

- إلى أن قال:

«وباع الحاكم إن امتنع ورجع مرتهنه في الذمة».

- إلى أن قال:

«وضمنه مرتهن إن كان بيده مما يغاب عليه ولم تشهد بيّنة بكحرقة ولو شرط البراءة أو علم احتراق محله إلا ببقاء بعضه محرقةً وأنتى بعدمه في العلم وإلا فلا، ولو اشترط ثبوته إلى أن يكذبه عدول».

- إلى أن قال:

«وإذا قضى بعد الدين أو سقط فجميع الرهن فيما بقي».

وقول الناظم: (والحوز قبل مانع لغو) لعل الصواب: «والحوز بعد مانع لغو». كما في الأصل: «والحوز بعد مانعه لا يفيد ولو شهد الأمين؛ أي وحيازة المرتهن الرهن بعد حصول مانعه؛ أي الحوز من فلس أو موت أو حيازته قبله لا يفيته الحوز بعد مانعه اختصاص المرتهن بالرهن فيحاصه فيه سائر غرماء الراهن إن لم يشهد الأمين بسبق حوزة مانعه، بل ولو شهد الأمين الذي بيده الرهن أنه حازه قبل مانعه لأنها شهادة على فعل نفسه. قال الشيخ خليفة بن حسن في نظمه لهذا الموضوع:

والحوز بعد مانع لما يفيد      ولو بذلك الأمين قد شهد  
وهل يجوز قبل مانع حصل      يكفي البيان وبهذا قد عمل  
أو رؤية التحويز أيضاً قد شرط      فيها الدليل لكليهما بسط

قوله: (وان يبيعه من رهن ولم يحز تفريط الإمضاء عن)؛ أي ومضى بيعه قبل قبضه إن فرط مرتهنه؛ أي وإن باع الراهن الرهن قبل حوزة عنه مضى بيعه قبل قبضه؛ أي الرهن من رهنه. إن فرط فيه تفريطاً؛ أي وإن لم يفرط مرتهنه في قبضه بأن جد في طلبه وبادر الراهن ببيعه فتأويلان في صورة عدم التفريط تأويل؛ لأن له فسخ البيع عن نفسه لأنه إنما دخل على ذلك الرهن بعينه فلما فوته الراهن ببيعه كان أحق بسلعته، والتأويل الثاني: أنه لم يترأخى المرتهن وبادر في طلبه الراهن للبيع لم يبطل الرهن ومضى البيع وكان الثمن رهناً قولي

(كعتقه موسراً وكتابتته) أي وإن أعتق الراهن رقيقه المرهون مضى عتق الرهن الموسر ويعجل الدين المرهون فيه المرتهن وإن كاتبه صحت كتابته (وعجل الدين لربه).

قوله: (وَحَدُّ مَرْتَهْنٍ أَنْ يَطَّأَ بِهَا إِذْنَ) الأمة المرهونة عنده، إذ لا شبهة له فيها بالنسبة للملك، وقوله: بلا إذن. وأما إذا وطئها من رانها فلا يحد مراعاة لقول عطاء بجواز التحليل، (وقومت بلا ما نسلنا)؛ أي وتقوم بلا ولد لتخلقه حراً بإذن المالك في وطئها موسراً كان المرتهن أو معسراً.

وقوله: (والرهن باع حاكم إذا لبى)؛ أي وغاب وباع الحاكم الرهن لتوفية الدين إن أبى (راهن) من أدائه (أو الد أو تغيبا)؛ أي ويبيع الحاكم بعد أن يثبت عنده الدين والرهن وملك الراهن له، ويزاد على هذا يحلف صاحب الدين أنه ما وهبه دينه ولا قبضه ولا أحاله به وأنه لباق عليه إلى حين قيامه (وليضمن)؛ أي ويجب على (المرتهن) أن يضمن الرهن (الذي يغاب) عليه إن كان الرهن (بيده ولم يبين المصاحب)؛ أي ولم تشهد للمرتهن بينة بكحرقة؛ أي الرهن أو سرقة فيضمنه بهذه الشروط وإلا بأن أتيت بينة فلا ضمان، ويضمن المرتهن الرهن ولو شرط المرتهن البراءة من ضمانه لأن الضمان للتهمة أو علم احتراق محله؛ أي الرهن الذي اعتيد وضعه فيه واحترق ولا بينة له بذلك فيضمنه لاحتمال كذبه وإن لم يضعه فيه إلا ببقاء بعضه محرقاً وأفتى بعدمه في العلم، والذي أفتى بذلك الباجي حين احترقت أسواق طرطوشة وادعى المرتهنون أن الرهن احترقت في حوانيتهم وخالفهم الراهنون.

قوله: (إلا إذا تكنيبه العدول بان)؛ أي وإن لم يكن الرهن بيد المرتهن بأن كان بيد أمين أو متروك في موضعه كثمار في رؤوس شجرها وزرع بأرضه وسفينة بمرساها فلا يضمنه المرتهن ولو اشترط الراهن على المرتهن، بل ولو اشترط الراهن على المرتهن عند عقد الرهن ثبوته؛ أي الضمان على المرتهن إلا أن يدعي المرتهن تلف الدابة المرهونة عنده ويكذبه العدول جمع عدل، وأراد ما يشمل عدلين وعدلاً وامرأتين لأنه مال في دعواه موت دابة مرهونة عنده تكذيباً صريحاً بأن قالوا باعها أو أودعها بأن قالوا: لم نعلم موت دابة له ونحن ملازمون له سفرأ وحضراً فإنه يضمنها (وإن قضى أو أسقط البعض من



الدين)؛ أي وإذا قضى بعض الدين المرهون فيه وبقي على الراهن بعضه أو أسقط بعضه عن الراهن بغير قضاء بإبراء أو هبة أو صدقة، فجميع الرهن رهن فيما بقي من الدين بعد قضاء بعضه أو سقوطه. قال في العاصمية:

والرهن محبوس بباقي ما وقع فيه ولا يرد قدر ما اندفع

- يعني أنه إذا أدى الراهن للمرتهن بعض حقه وطلب منه أن يرد له من الرهن ما يقابل ما دفع من الحق إذا كان الرهن مما ينقسم فليس له ذلك إلا برضا المرتهن، والرهن بجملته محبوس بباقي الحق إلا أن يقع منه الخلاص، ومن المدونة: من ارتهن دابة أو داراً أو ثوباً فاستحق نصف ذلك من يد المرتهن فباقيه رهن بجميع الحق.

#### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: 283].

2 - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: توفي النبي ﷺ ودرعه مرهونة بعشرين صاعاً من طعام أخذه لأهله.

3 - وعن عائشة أن النبي ﷺ اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل ورهنه درعاً من حديد.

4 - وفي لفظ: توفي ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير. [أخرجهما...].

5 - وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الظهر يركب إذا كان مرهوناً ولبن الدر يشرب إذا كان مرهوناً وعلى الذي يركب ويشرب نفقته» [رواه الترمذي والبخاري وأبو داود].

6 - وفي لفظ: «إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ولبن الدر يشرب وعلى الذي يشرب نفقته». [رواه أحمد].

7 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه» [رواه الشافعي والدارقطني وقال: هذا إسناد حسن].

8 - وقال مالك: فيمن رهن حائطاً له إلى أجل مسمى فيكون ثمر ذلك الحائط قبل ذلك الأجل، أن الثمر ليس برهن مع الأصل إلا أن يكون اشترط ذلك المرتهن في رهنه، وأن الرجل إذا ارتهن جارية وهي حامل أو حملت بعد ارتهانه إياها إن ولدها معها.

9 - قال مالك: والفرق بين الثمر وبين ولد الجارية أن رسول الله ﷺ قال: «من باع نخلاً قد أبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترطه المبتاع».

10 - قال: والأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن من باع وليدة أو شيئاً من الحيوان وفي بطنها جنين أن ذلك الجنين للمشتري اشترطه المشتري أو لم يشترطه فليست النخل مثل الحيوان وليس الثمر مثل الجنين في بطن أمه.

11 - قال مالك: ومما يبين ذلك أيضاً: أن من أمر الناس أن يرهن الرجل ثمر النخيل ولا يرهن النخل وليس يرهن أحد من الناس جنيناً في بطن أمه من الرقيق.

12 - قال مالك: الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرهن أن ما كان من أمر يعرف هلاكه من أرض أو دار أو حيوان فيهلك في يد المرتهن وعلم هلاكه فهو من الراهن، وأن ذلك لا ينقص من حق المرتهن شيئاً وما كان من رهن يهلك في يدي المرتهن، فلا يعلم هلاكه إلا بقوله فهو من المرتهن وهو لقيمه ضامناً فيقال له: صفه، فإذا وصفه أحلف على صفته وتسميته ما له فيه ثم يقومه أهل البصر بذلك، فإن كان فيه فضل عندما سمي فيه المرتهن أخذه الراهن وإن كان أقل مما سمي أحلف الراهن على ما سمي المرتهن وبطل عنه الفضل الذي سمي المرتهن فوق قيمة الرهن وإن أبى الراهن أن يحلف أعطى المرتهن ما فضل بعد قيمة الرهن، فإن قال المرتهن: لا علم لي بقيمة الرهن حلف الراهن على صفة الرهن وكان ذلك له إذا جاء بالأمر الذي لا يستنكر.

- قال مالك: وذلك إذا قبض المرتهن الرهن ولم يضعه على يدي غيره.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب اثنا عشر (12) دليلاً ويتبعها الإجماع على جواز الرهن.

## فصل في الفليس

- 1 - فصل وللغريم منع من علا
  - 2 - كسفر يحل فيه وكذا
  - 3 - أو كلما باليد كالإقرار ثم
  - 4 - وفلس الحاكم أن يطلب بما
  - 5 - فمنع التصرف المالي لا
  - 6 - وحل بالموت وبالفلس ما
  - 7 - وأيضاً إن جدد ما لا حجرا
  - 8 - وأن غريم مكن الجمع فباع
  - 9 - إن ذا للأخرين إلا أن فضل
  - 10 - وبحضوره يباع بالخيار
  - 11 - وهل تباع آلة الصانع أن
  - 12 - وليس يلزم بكاستشفاع أو
  - 13 - ولا انتزاع مال رقه ولا
  - 14 - واقتسموا بنسبة الديون مال
  - 15 - وبالذي قد أنفقت لا لولد
  - 16 - دين فبالحصّة يرجع كما
  - 17 - واترك له القوت ونفقة تجب
  - 18 - معتاده وللغريم أخذ عين
- ماله دين من تبرع جلا  
 إعطا سواء غير ما حل إذا  
 بالدين لامرئ عليه ينتهم  
 حل علا المال وإن بعض حمى  
 كالدين عفو عتق أم ابن جلا  
 أجل لا دين عليك لهما  
 عليه وانفك بلا حكم يرى  
 واقتسموا ثم سوى داين شاع  
 شيء كتفليس من الحاكم حل  
 ثلاثاً المال ولو كتب تجار  
 قيمتها قلت تردد يعن  
 تكسب ولا تسلف روبا  
 هبته لابن صغير كفلا  
 وحاصت الزوجة بالصدّاق حال  
 وإن مبيع استحق أو ورد  
 وارث أو موصى على مثلهما  
 لظن يسره كذا اللباس دب  
 ماله في الفليس لا موت يبين

- اشتمل هذا الفصل على ثمانية عشر (18) بيتاً، تضمنت قول الأصل:

(باب: وللغريم منع من أحاط الدين بماله من تبرعه ومن سفره إن حل بغيبته وإعطاء غيره قبل أجله أو كل ما بيده كإقراره لمتهم عليه على المختار والأصح لا بعضه ورهنه وفي كتابته. قولان.

وله التزويج وفي تزويجه أربعاً وتطوعه بالحج. تردد، وفلس حضر أو غاب إن لم يعلم ملاؤه بطلبه وإن أبى غيره ديناً حل زاد على ماله أو بقي ما لا يفي بالمؤجل فمنع من تصرف مالي لا في ذمته كخلعه وطلاقه وقصاصه وعفوه وعتق أم ولده وتبعها ما لها إن قل وحلّ به وبالموت ما أجل ولو دين كراء».

- إلى أن قال:

«وحجر أيضاً أن تجدد مال وانفك بلا حكم ولو مكنهم الغريم فباعوا واقتسموا ثم دان غيرهم فلا دخول للأولين كتفليس الحاكم إلا كإرث وصلة وجناية وبيع ماله بحضرتة بالخيار ثلاثاً ولو كتباً وثوب جمعة كثرت قيمتها وفي بيع آلة الصانع. تردد».

- إلى أن قال:

«ولا يلزم بتكسب وتسلف واستشفاع وعفو للدية وانتزاع مال رقيقه أو ما وهبه لولده وعجل بيع الحيوان واستولى بعقاره كالشهرين، وقسم بنسبة الديون بلا بينة حضرهم».

- إلى أن قال:

«وحاضت الزوجة بما أنفقت وبصداقها كالموت لا بنفقة الولد وإن ظهر دين أو استحق مبيع وإن قبل فلسه رجع بالحصة كوارث أو موصى له على مثله».

- إلى أن قال:

«وترك له قوته والنفقة الواجبة عليه لظن يسره وكسوتهم كل دستاً معتاداً».

- إلى أن قال:

«وللغريم أخذ عين ماله المحاز عنه في الفلس لا الموت».

(فصل في الفليس) والفليس: لغة: العدم، قال في اللسان: أفلس الرجل إذا لم يبق له مال يراد به أنه صار إلى حال، يقال فيها: ليس معه فلس، قال: وقد فلسه الحاكم تفليناً نادى عليه أنه أفلس. اهـ [من لسان العرب].

وهذا المفهوم اللغوي لا يختلف عن تعريفه الشرعي أحاطه بمال المدين، والفلس أعادنا الله منه على ثلاثة أنواع:

**النوع الأول:** إحاطة الدين بمال المدين قبل قيام الغرماء، فهذا النوع يحرم على صاحبه فيما بينه وبين الله التبرع بعتق وهبة ونحوهما وله التزوج بواحدة والنفقة على الزوجة، وقيل: له التزوج بأربع، بناء على أن الزائد على واحدة من الأمور الحاجية إما منعه مما زاد على واحدة فمبني على أنه من التوسع، وإلى هذا الخلاف أشار في الأصل بقوله: «وله التزوج وفي تزويجه أربعاً وتطوعه بالحج. تردد. وله التصرف بعوض لا بمحابة وله أن يضحى وأن ينفق في عيد بلا إسراف فيهما».

**أما النوع الثاني:** وهو ما أشار إليه الناظم بقوله: (فصل وللغريم منع من علا ماله دين من تبرع جلا كسفر...) إلخ، فإن صاحبه بالإضافة إلى حرمة تصرفه بالمال في التبرعات فيما بينه وبين الله يجوز لمن يطالبه بدين حال أن يمنعه من الإقرار لمن لا يتهم عليه إذا وقع الإقرار بالمجلس الذي قام عليه الغرماء به أو حجر عليه فيه أو يقع بقره إن كان الدين الذي فلس فيه ثابتاً بإقرار منه لغرمائه لا إن كان ثابتاً لهم بيينة فلا يقبل إقراره لغيرهم بمعنى أنهم لا يكونون أسوة الغرماء في الحال، وإنما يكون المقرّ به في ذمته لهم فيما بعد.

وللغريم منع المدين لا بقيد إحاطة الدين بماله من السفر إذا كان دينه يحل في غيبته وأيسر المدين ولم يضمنه موسر ولم يوكل على قضائه من ماله، ونظم ذلك العلامة الشيخ محمد، قال ابن أحمد فال التندغي فقال:

منع الغريم للمدين من سفر      يحل فيه دينه أمر ظهر  
إلا إذا وكل من يوفيه      وضمن الوكيل ديناً فيه

**النوع الثالث:** من أنواع الفليس وهو الذي يعبر عنه بالتفليس الأخص،

فإذا رفع الغريم أو الغرماء المدين الذي أحاط دينهم بماله إلى الحاكم وأثبت إحاطة الدين بماله خلع ماله لهم باستثناء ما كان ضرورياً لقوته والنفقة الواجبة عليه، كما سيأتي إن شاء الله، فيقسم مال المدين بين الغرماء بالمحاصة كل حسب دينه .

وقوله : (كسفر يحل فيه)؛ أي وللغريم منع المدين ولو لم يحط الدين بماله من سفره؛ أي المدين يحل فيه الدين للغريم بغيبته؛ أي المدين ولم يوركل على قضائه ولم يضمه موسر، فإن كان معسراً أو وكل من يقضيه في غيبته من ماله أو ضمنه ملي أو لم يحل بغيبته، فليس لغريمه منعه من سفره إلا أن يعرف بلده (وكذا إعطاء سواه)؛ أي وله منعه من إعطاء سواه من الغرماء دينه قبل حلول أجله، لأنه تسليف فهو تبرع (أو كلما باليد)؛ أي إعطاء كلما؛ أي المال الذي باليد؛ أي بيده لبعض غرمائه فلغيره من غرمائه منعه اتفاقاً لأن فيه حقاً، وشبه في منع الغريم من إعطاء الدين بماله (كالإقرار)؛ أي إقرار من أحاط الدين بماله لشخص متهم المدين بالكذب في إقراره له بدين له عليه بقوة قرابته كابنه أو أبيه أو صحبته كزوجه وصديقه فلغريمه منعه على المختار اللخمي من الخلاف والأصح الذي قضى به قاضي القضاة بقفصة .

(وفلس الحاكم ان يطلب بما حل)؛ أي وفلس الحاكم الذي أحاط الدين بماله أن يطلب؛ أي إن طلب الغريم تفليس من أحاط الدين بماله وحل الدين (وإن بعض حمى)؛ أي وإن أبي غيره؛ أي غير الطالب وأولى إن سكت (فمنع التصرف المالي لا كالدين)؛ أي فيمنع المفلس بمعنى الأعم وهو قيام غرمائه عليه، أو بمعنى الأخص وهو حكم الحاكم عليه خلع ماله لغرمائه لعجزه عن أداء ديونهم من كل تصرف مالي؛ أي في المال الذي فلس فيه ولو بمعاوضة بدون محاباة كبيع وشراء وكراء واكتراء ودخل في التصرف النكاح . ونص عليه في المدونة ونقله في التوضيح، فبعد التفليس لا يجوز له بيع ولا شراء ولا أخذ ولا عطاء، وصرح بمفهوم مالي فقال: (لا كالدين)؛ أي لا يمنع المفلس من تصرف في الدين بأن يشتري شيئاً بثمن مؤجل بأجل معلوم في ذمته أو يقترض كذلك أو يقرّ أو يلتزم كذلك . قال ابن الحاجب: وتصرفه شارطاً أن يقضي من ما حجر عليه فيه صحيح، وكذاك عفوه؛ أي المفلس مجاناً عن

جان عليه أو على وليه و(عتق أم ابن)؛ أي عتق أم ولده فليس له رده؛ لأنه ليس فيه إلا الاستمتاع وسير الخدمة إن أولدها قبل التفليس الأخص فتباع دون ولدها في الدين فإن أعتقها فلهم رد عتقه.

قوله: (وحل بالموت وبالفلس ما أجل)؛ وحل؛ أي صار حالاً به؛ أي بسبب التفليس والموت للمدين غير المفلس أحاط دينه بماله أم لا، والحاصل: أن الدين ولو كان مؤجلاً فإنه يحل بالموت وبالفلس إلا إذا اشترط المدين حال تداينه عدم حلول دينه بتفليسه أو موته إن فلس أو مات فلا يحل دينه عملاً بشرطه وإلا إذا قتل رب الدين مدينه عمداً فلا يحل دينه، وأما تفليس رب الدين أو موته فلا يحل به ماله من الدين المؤجل. وهذا معنى قوله: (لا دين عليك لهما). قال في أسهل المسالك:

وحل ما عليه من ديون كموته لا ماله من دين

(وايضاً إن جدد مالا حجراً)؛ أي وحجر على المفلس أيضاً؛ أي كما حجر عليه أولاً إن تجدد له مال بعد أخذ المال الذي بيده وقسمته على غرمائه وبقيت لهم بقايا سواء تجدد عن أصل مال كريح في مال تركه بيده بعض غرمائه، أو من معاملة جديدة أو عن غير أصل كميراث وهبة وصدقة ووصية وأرش جنائية لأن الحجر الأول قاصر على المال الذي كان بيده. وأما المال المتجدد فيتصرف فيه إلى أن يحجر عليه فيه (وانفك) حجر المفلس بأخذ مما بيده وحلّفه أنه لم يكتم شيئاً أو تصديق الغرماء له إن حكم الحاكم بفكه عنه، بل ولو (بلا حكم) به (يرى وأن غريم مكن الجميع فباع)؛ أي وإن مكنهم الغريم؛ أي المدين مما بيده من عرض فباع؛ أي باع الغرماء من ماله ما يحتاج في قسمته لبيعه بلا رفع لحاكم (واقتمسوا) مال مدينهم بحسب ديونهم (ثم سوى دايين شاع)؛ أي ثم دايين غيرهم بابتياح أو اقتراض ثم فلسه غيرهم الذين تداين منهم بعد القسمة وأرادوا قسمة ما بيده من معاملتهم (إن ذا للآخرين) ولا دخول للأولين فيه (إلا أن فضل شيء) بعد استيفائهم فيتحصوا فيه الأولون (كتفليس من الحاكم حل) سمع أصبغ بن القاسم يقول عن الإمام مالك رضي الله عنه في رجل قام عليه غرماؤه ففلسوه فيما بينهم وأخذوا ماله ثم دايته آخرون؛ أن الآخرين أولى

بما في يده بمنزلة تفليس السلطان إلا كإرث وصلة وجناية فيدخل فيها الأولون. قال الشيخ خليفة بن حسن:

وإن يكن مكنهم من يفرم من ماله وبعد بيع قسموا  
ثم سواهم داين المستغرق فلا دخول للذين سبقوا  
كالحكم في تفليس حاكم حصل إلا كإرث فجميعهم دخل

(وبحضوره يباع بالخيار ثلاثاً المال) المال نائب فاعل يباع؛ أي ويبيع ماله بحضوره بالخيار ثلاثاً كما هو عبارة الأصل.

وقوله: وبحضوره؛ أي المفلس ظاهره وجوباً والذي في الذخيرة أنه من باب الكمال لأنه أبلغ في قطع حجته بالخيار للحاكم ثلاثاً من الأيام في جميع السلع التي يفسدها التأخير للاستزادة في الثمن ولا يختص هذا في بيع سلع المفلس بل كل ما يبيعه الحاكم على غيره فهذا سبيله.

وقوله: (ولو كتباً) ولو كان ماله كتباً فيجوز بيعها ولو احتاج إليه فليست كآلة الصانع لأن شأن العلم أن يحفظ. قال في أسهل المسالك:

وماله يباع بالخيار إلى ثلاث وهو في الحصار

(وهل تباع آلة الصانع ان قيمتها قلت؟ تردد) محله إذا كان محتاجاً إليها وقلت قيمتها، فإن لم يحتج لها أو كثرت قيمتها بيعت بلا تردد. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك عطفاً على ما يباع عليه.

وآلة الصنع إذا ما كثر ثمنها والبيع للكل جرى

(وليس يلزم بكاستشفاع)؛ أي ولا يلزم باستشفاع؛ أي أخذه نصيب شريكه في عقار بعد بيعه لغيره بالشفعة ليربح فيه ما يوفى به دينه كله أو بعضه، لأنه تكسب ولا يلزم المفلس بعد أخذ ما بيده يتكسب بتجر أو عمل لتوفية ما بقي عليه لغرمائه من ديونهم ولو قدر عليه لأنها إنما تعلقت بذمته لا بدينه ولا يلزم المفلس بتسلف المال يقضي به دين غرمائه (ولا لانتزاع مال رقه) أي ولا يلزم بانتزاع مال رقيقه الذي لا يباع وجعل له الشارع انتزاع ماله كمدير قبل الدين وهو صحيح ومعتق لأجل بعيد وهو أيضاً مجسم إذ لم يعامل إلا على ما يملكه بالفعل (ولا هبته لابن صغير كفلا) ولا يلزم باعتصار هبة لابن صغير أو



الكبير وحازه الولد قبل إحاطة الدين بمال أبيه، وأما ما وهبه له بعد الإحاطة أو قبلها وحازه بعدها فلهم ردّه (واقتمسوا بنسبة الديون مال)؛ أي وقسم مال المفلس بنسبة الديون يحتمل أن مراده بنسبة ماله للديون بأن تجمع الديون وينسب ماله لمجموعها ويعطي لكل غريم مثل تلك النسبة من دينه، ويحتمل أن مراده نسبة الديون لمجموعها؛ أي نسبة كل دين له، ويعطي لكل غريم مثل نسبة دينه له من مال المفلس، فلو كان لغريم خمسون وآخر مائة وآخر مائة وخمسون ومال المفلس مائة وعشرون (120) فمجموع الديون ثلاثمائة (300)، فبالوجه الأول تنسب مائة وعشرين (120) لثلاثمائة (300) تجدها خمسين (50) فتعطى لكل غريم خمسي (2/5) دينه فيخرج للأول عشرون (20) وللثاني أربعون (40) وللثالث ستون (60).

وبالوجه الثاني: تنسب الخمسين (50) للثلاثمائة (300) تجدها سدسان (1/6) فتعطى صاحبها عشرين (20) سدس المائة والعشرين (120)، وتنسب المائة (100) للثلاثمائة (300) تجدها ثلثاً (1/3) فتعطى صاحبها ثلث المائة والعشرين (120) أربعين (40)، والمائة والخمسون (150) نصف الثلاثمائة فلصاحبها ستون (60) نصف المائة والعشرين.

قوله: (وحاصت الزوجة بالصدّاق حال). قال في أسهل المسالك:

وحاصت أهل الديون الزوجة بدينها أو مهرها إذ يثبت

(وبالذي قد انفقت) قبل تداينه أو بعده ولو بعد تفليسه لأنه يترك له النفقة الواجبة عليه لا تحاصص بنفقة الولد لأنها محض مواساة (وإن مبيع استحق أو ورد بين فبالحصة يرجع)؛ أي التي تخصه لو قاسمهم، والمعنى أنه إن ظهر دين على المفلس أو استحق شيء مبيع على مفلس أو ميت وإن كان مبيعاً قبل فلسه أو موته، فإنه يرجع من وقع الاستحقاق في الشيء الذي أخذه بالحصة التي تخصه (كما وارث) طراً على مثله بعد قسمة التركة (أو موصى) له طراً على مثله بعد قسم التركة فالأول الموصى به في الثاني فيرجع الطارئ على المطرور عليه بحصته لو حضرها.

(واترك له القوت ونفقة تجب)؛ أي واترك للمفلس من ماله الذي أريد قسمه على غرمائه القوت؛ أي ما يقتات به (ونفقة تجب)؛ أي واجبة عليه لغيره كزوجته

ووالده وولده وأمهات أولاده (الظن يسره)؛ أي إلى وقت بحسب الاجتهاد أنه يحصل له فيه ما يتأتى به المعيشة بخلاف مستغرق الذمة بالتبعات والمظالم، فإنه لا يترك له إلا ما يسد رمقه وحده لأن أهل الأموال لم يعاملوه على ذلك.

تنبيه:

قال في الدسوقي: اعلم أن من أكثر ماله حلال وأقله حرام المعتمد جواز معاملته ومدابنته والأكل من ماله، كما قال ابن القاسم خلافاً لأصبيغ القائل بحرمة ذلك. وأما من أكثر ماله حرام والقليل منه حلال، فمذهب ابن القاسم كراهة معاملته ومدابنته والأكل منه وهو المعتمد خلافاً لأصبيغ المحرم ذلك، وأما من كان كل ماله حرام وهو المراد بمستغرق الذمة فهذا تمنع معاملته ومدابنته ويمنع من التصرف المالي وغيره خلافاً لمن قال: أنه مثل من أحاط الدين بماله فيمنع من التبرعات لا من التصرف المالي وسبيل ماله إذا لم يمكن رده لأربابه سبيل الصدقة على الفقراء ليس إلا وقيل: يصرف في جميع منافع المسلمين كبناء القناطر وسد الثغور.

واختلف إذا نزع منه ليصرف في مصالح المسلمين هل يترك له منه شيء أو لا، والمعتمد أنه يترك منه ما يسد جوعته ويستر عورته فقط ويترك له؛ أي المفلس اللباس المعتاد كقميص وعمامة وقلنسوة، ويزاد للمرأة مقنعة وإزار ولخوف شدة برد ما يقيه. (وللغريم أخذ عين ماله في الفليس) الذي باعه المفلس ولم يقبض ثمنه منه الثابت له بيئته أو إقرار المفلس قبل فلسه على أحد الأقوال، فيتعين له بأحد وجهين: إما بيئته تقوم عليه وإما بإقرار المفلس به قبل التفليس لا الموت للمدين لخراب ذمته، فصار به أسوة الغرماء بثمانه بخلاف المفلس، فإن ذمته موجودة في الجملة ودين الغرماء متعلق بها، ومحل كون الغريم أحق بسلخته إن لم يعده غرماؤه بثمانه الذي على المفلس فليس له أخذه وأمكن أخذ عين الشيء؛ فإن لم يمكن تعينت المحاصة. وإلى هذا أشار الشيخ خليفة بقوله:

وللغريم أخذ عين ما التمس      من ماله المحاز عنه في الفليس  
لا في الممات فحصاصه يقع      ولو بمسكوك عليه قد طبع

- إلى أن قال:

إن لم يرد الغرماء الثمنا      له ولو بمالهم وأمكننا

○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

- 1 - قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].
- 2 - ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 280].
- 3 - عن عمرو بن الشريد عن النبي ﷺ قال: «لبي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته» [رواه الخمسة إلا الترمذي].  
- قال أحمد: قال وكيع: عرضه: شكايته، وعقوبته: حبه.
- 4 - وعن أبي سعيد قال: أصيب رجل على عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال: «فتصدقوا عليه». فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله ﷺ لغيره: «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» [رواه الجماعة إلا البخاري].
- 5 - وعن الحسن بن سمرة عن النبي ﷺ قال: «من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به» [رواه أحمد].
- 6 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من أدرك ماله بعينه عند رجل أفلس أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره» [رواه الجماعة].
- 7 - وفي لفظ: «قال في الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه» [رواه مسلم والنسائي].
- 8 - وفي لفظ: «أيما رجل أفلس فوجد رجل عنده ماله ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً فهو له» [رواه أحمد].
- 9 - وعن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أن النبي ﷺ قال: «أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجد متاعه بعينه فهو أحق به، وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء» [رواه مالك في الموطأ وأبو داود وهو مرسل وقد أسنده أبو داود من وجه ضعيف].

10 - وعن سمرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به ويتبع البيع من باعه؛ أي يرجع المشتري على البائع» [رواه أبو داود والنسائي].

11 - عن جابر رضي الله عنه قال: أعتق رجل منا غلاماً له عن دبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «من يشتريه مني؟» فاشتراه نعيم بن عبد الله، فأخذ ثمنه فدفعه إليه. [رواه الخمسة].

12 - وعن ابن كعب بن مالك عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه. [أخرجه الدارقطني وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود مسلماً ورجح إرساله. قاله في بلوغ المرام. وأخرجه البيهقي موصولاً بالسند نفسه].

13 - وأخرج البيهقي:

- عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف عن أبيه أن رجلاً من جهينة كان يشتري الرواحل فيغالي بها ثم يسرع السير فيسبق الحاج فأفلس فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب فقال: أما بعد: أيها الناس فإن الأسيفع أسيفع جهينة رضي من دينه وأمانته أن يقال: سبق الحاج، إلا أنه قد أدان معرضاً فأصبح وقد رين به، فمن كان له عليه دين فليأتنا بالغداة نقسم ماله بين غرمائه وإياكم والدين فإن أوله هم وآخره حرب.

14 - وأخرج أيضاً عن أيوب قال: نبث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمثل ذلك وقال: نقسم ماله بينهم بالحصص.

15 - وفي صحيح مسلم: عن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من سرّه أن ينجيّه الله من كرب يوم القيامة فليتنّس عن معسر أو يضع عنه».

6 - وفي المدونة:

- قال سحنون: قلت لابن القاسم: رأيت المفلس إذا كانت عليه ديون إلى أجل وعليه ديون قد حلت، ففلسه الذين قد حلت ديونهم أيكون للذين لم تحل ديونهم عليه أن يدخلوا في قول مالك؟.

- قال: نعم، ولكن ما كان للمفلس من دين إلى أجل على الناس فهو إلى أجله.

- قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

17 - وعن ابن وهب قال: قال مالك: من مات أو أفلس فقد حل دينه وإن كان إلى أجل.

18 - وعنه قال: سمعت من أرضى به يقول: سمعت من أدركت من علمائنا يقولون: من باع سلعة من رجل فأفلس المبتاع فصاحب السلعة أحق بها إذا وجدها قائمة بعينها إلا أن يعطى ثمن سلعته كاملاً ليس له النماء.

19 - وعنه عن ابن لهيعة عن يزيد بن حبيب أن عمر بن عبد العزيز قضى في رجل غرق في دين أن يقسم ماله بين الغرماء ويترك حتى يرزقه الله.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل تسعة عشر (19) دليلاً.

## فصل في الحجر

- 1 - فصل على المجنون يحجر إلى
  - 2 - ثمان عشرة أو احتلام أو
  - 3 - وللولي رد تصرف الذي
  - 4 - ولو صواباً وسوى ما آمنا
  - 5 - وصحت الوصاة منه كالسفيه
  - 6 - يحفظ مال ذي أب بعد البلوغ
  - 7 - والرد عند مالك بالحجر لا
  - 8 - فقبل فك الحجر فعل من رشد
  - 9 - وزيد في الأنثى دخول وعدول
  - 10 - ثم الولي الأب وأن يشب يهب
  - 11 - ثم وصية وخلف هل كآب
  - 12 - ولا يحابي للشواب ثما
  - 13 - يبيع أن يتم وإهمال ثبت
  - 14 - وأن يحوزه الشهود والسداد
  - 15 - لا خاص كالجد عم أخ أم
  - 16 - وحجر السيد رفا ما أذن
  - 17 - واحجر على ذي مرض حكم طب
  - 18 - وكالقولنج وحمى جاوزت
  - 19 - وحاضر صف قتال وكمن
- إفاعة كذا الصبي أو يكملا  
إنبات أو حيض أو الحمل رأوا  
ميّز بل له لدى الرشد خذي  
عليه إن أفسد حتماً ضمنا  
إن لم يخلط وانتهى الحجر عليه  
أو فك موصر أو مقدم يسوغ  
بسفه والعتقي العكس تلا  
للعتقي يمضي ومالك يرد  
حسن التصرف بما لها تقول  
وباع مطلقاً بلا ذكر السبب  
أو إلا بالعقار فليبن سبب  
ولاية الحاكم وهو تما  
والملك وهو أولى ما يباع بت  
في ثمن بعد انتفا إلغا ازدياد  
والعمل اليسير قد أمضي لهم  
له وأن يأذن ينوع عممن  
بكثرة الموت به كالسل هب  
عادة كحامل لسبع نهزت  
لموت أو مخوف قطع يُحبس

- 20 - بغير مونه تداووا اعتياض مال وثلثه تبرعاً ففاض  
 21 - لكن يوقف التبصر تمام فيمضي إن صح وإلا الثلث قام  
 22 - وحجر الزوج ولو عبداً على زوجته تبرعاً ثلثاً علا

- اشتمل هذا الفصل على اثنين وعشرين (22) بيتاً تضمنت قول الأصل:  
 «باب المجنون محجور للإفاقة والصبي لبلوغه بثمان عشرة أو الحلم أو  
 الحيض أو لحمل أو الإنبات، وهل إلا في حق الله تعالى؟ تردد.

وصدق إن لم يرب، وللولي رد تصرف مميز وله إن رشد ولو حنث بعد  
 بلوغه أو وقع الموقع، وضمن ما أفسد إن لم يؤمن عليه.

وصحت وصيته كالسفيه إن لم يخلط إلى حفظ مال ذي الأب بعده وفك  
 وصي، ومقدم إلا كدرهم لعيشه لا طلاقه واستلحاق نسب ونفيه وعتق  
 مستولده وقصاص ونفيه وإقرار بعقوبته وتصرفه قبل الحجر على الإجازة عند  
 مالك لا ابن القاسم، وعليهما العكس في تصرفه إذا رشد بعده، وزيد في  
 الأنثى دخول زوج بها وبشهادة العدول على صلاح حالها ولو جدد أبوها  
 حجراً على الأرجح وللأب ترشيدها قبل دخولها كالوصي ولو لم يعرف  
 رشدها، وفي مقدم القاضي خلاف والولي الأب وله البيع مطلقاً وإن لم يذكر  
 سببه ثم وصيه وإن بعد، وهل كالأب أو إلا الربع فبيان السبب؟ خلاف وليس  
 له هبة للشواب ثم حاكم وباع بثبوت يتمه وإهماله وملكه لما بيع وأنه الأولى  
 وحياسة الشهود له والتسوق وعدم إلغاء زائد، والسداد في الثمن وفي تصريحه  
 بأسماء الشهود. قولان لا حاضن كجد وعمل بإمضاء اليسير وفي حده.  
 تردد».

- إلى أن قال:

«وحجر على الرقيق إلا بإذن ولو في نوع فكوكيل مفوض».

- إلى أن قال:

«وعلى مريض حكم الطب بكثرة الموت به كسل وقولنج وحمى قوية  
 وحامل ستة ومحبوس لقتل أو لقطع إن خيف الموت، وحاضر صف القتال لا

كجرب وملجج ببحر ولو حصل الهول في غير مؤنته وتداويه ومعاوضة مالية ووقف تبرعه إلا لمال مأمون وهو العقار؛ فإن مات فمن الثلث وإلا مضى، وعلى الزوجة لزوجها ولو عبداً في تبرع زاد على ثلثها وإن بكفالة، وفي إقراضها. قولان، وهو جائز حتى يرد فمضى إن لم يعلم حتى تأيمت أو مات أحدهما كعتق العبد، ووفاء الدين وله ردّ الجميع إن تبرعت بزائد وليس لها بعد الثلث تبرع إلا أن يبعد».

(فصل في الحجر)؛ أي في بيان أسباب الحجر مثلث الحاء، وأحكامه وما يتعلق به وهو لغة: المنع والحرام. قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حَبْرًا مَّحْجُورًا﴾؛ أي حراماً محرماً ويكون أيضاً بمعنى المنعة، ومنه قول حسان بن ثابت:

أولئك قوم لو لهم قيل أنفذوا أميركم الفيتهم وليحجروا

أي أولي منعه والحجر أيضاً الحضن. ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَبِّبِكُمُ اللَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ والحجر - بالكسر -: العقل، ومنه قوله تعالى: هل في ذلك قسم لذي حجر؛ أي لذي لب وعقل، ويطلق على حجر الكعبة المعروف هذا تعريفه في اللغة.

وفي الشرع: صفة حكمية توجب حكم منع موصوفها من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بماله وبالمنع من تبرعه بماله يدخل حجر الزوجة والمريض.

وقوله: (فصل على المجنون) بغلبة السوداء أو الوسواس (يحجر)؛ أي يمنع من التصرفات ويمنعه أبوه إن كان وجن قبل البلوغ وإلا فللحاكم إن كان وإلا فلجماعة المسلمين وغاية حجره (إلى إفاقة) من جنونه فيزول حجر المجنون من غير احتياج إلى فك. وأما المغمى عليه فقال القرطبي: استحسّن مالك رضي الله تعالى عنه عدم الحجر عليه لسرعة زوال ما به. (كذا الصبي) يحجر عليه بالنسبة لنفسه وينتهي الحجر عليه بثمان عشرة (18) سنة؛ أي بتمامها (أو احتلام)؛ أي الإنزال في النوم من ذكر أو أنثى أو في اليقظة (أو إنبات) على فرج الأنثى وعلى أعلى الذكر (أو حيض) للأنثى (أو ظهور الحمل) كذلك في الأنثى.



قوله: (وللولي رد تصرف الذي ميز)؛ أي وإن تصرف صبي مميز أو سفیه في المال بغير إذن وليه فللولي عليه رد تصرف مميز بمعاوضة كبيع وإجارة وله إمضاؤه (بل له)؛ أي للمميز إذا تصرف قبل الرشد له إن رشد؛ أي صار رشيداً مالکاً أمر نفسه ولم يكن له ولي، أو له ولي ولم يعلم تصرفه فله رد تصرف نفسه ولو وافق الصواب والسداد.

قوله: (وسوی ما أمانا عليه إن فسد حتماً ضمناً)؛ أي وضمن المميز ما أفسده من مال غيره الذي لم يؤمن عليه؛ أي لم يجعل مميز أميناً عليه؛ أي المال المفسد من مالکة لرشید، ومفهوم الشرط أنه لا یضمن ما أمن عليه وهو كذلك في المشهور (وصحت الوصاة)؛ أي الوصية من الصغير المميز كالوصية من السفیه البالغ الذي لا یحسن التصرف في المال؛ لأن الحجر عليهما ولو حجر عليهما في الوصية لكان الحجر عليهما لغيرهما لأنها لا تنفذ إلا بعد موتهما إن لم یخلط یحتمل أنه ضمير السفیه وقیده اللخمي به، ویحتمل أنه ضمير الأحد أو المذكور صادق بكل منهما وفسر اللخمي عدم التخليط بإیصائه بقربة الله تعالى أو صلة رحم.

ومفهوم الشرط أنه لو خلط لم تصح وصيته وعليه غير واحد، ویستمر الحجر على الصبي إلى انتهاء الحجر عليه إلى حفظ ذي الأب بعده؛ أي البلوغ وظاهر الناظم تبعاً لأصله انفكاك الحجر عليه بمجرد البلوغ وحفظ المال، وقيل: یشرط زیادة حسن التنمية إذ لو لم یحسنها لأتلف ماله، ومعنى قوله: إلى حفظ مال ذي أب بعد البلوغ أن الصبي لا یخرج من الحجر ببلوغه، بل هو محجور عليه إلى ظهور رشده ولا خلاف أنه لا یخرج من الحجر قبل بلوغه وإن ظهر رشده (أو فك موص أو مقدم یسوغ)، والمحجور لوصي أو مقدم یستمر حجره إلى فك وصي من أب أو وصي أو مقدم على يتم من قاض لینظر له لمصلحة ویتصرف له في ماله بعد بلوغه وظهور رشده، فلا یحتاج مقدم في إذن القاضي في فك حجره وهو المشهور.

قوله: (والرد عند مالک بالحجر)؛ أي تصرفه؛ أي السفیه المهمل قبل الحجر عليه من القاضي محمول على الإجازة؛ أي المضي واللزوم عند الإمام مالک رضي الله تعالى عنه وكبراء أصحابه، وشهره في المقدمات لأن المانع

من نفوذ التصرف الحجر. وهذا معنى قوله: والرد عند مالك بالحجر (لا بسفه والعتقي) وهو عبد الرحمن بن القاسم فمحمول على الرد عنده في المشهور عنه وصححه ابن الحاجب وغيره المازري. واختاره محقق الشيوخ لأن المانع عنده السفه وهو موجود، وعليهما؛ أي قول مالك وابن القاسم (العكس) في تصرفه؛ أي السفه إذا رشد وتصرف بعده؛ أي الحجر وقبل فكه فهو مردود على قول مالك بأنه محجور عليه كما سبق أن الرد عند الإمام مالك بالحجر وماض على قول العتقي. ابن القاسم: لرشده وزوال سفهه لأن الرد عندهم بالسفه. وإلى هذا أشار بقوله للعتقي يمضي ومالك يرد.

(وزيد في الأئني بخول وعدول)؛ أي وزيد على ما يفك الحجر به من الذكر من البلوغ وظهور الرشد في فك حجر الأئني شرطان:  
- أحدهما: دخول زوج بها فإن لم يدخل بها على الحجر ولو علم  
رشدها.

- والثاني: عدول أربعة فأكثر ولا يجزئ في ذلك عدلان كما يجزئ في الحقوق على صلاح حالها (وحسن التصرف بمالها) فينكح حجرها إن لم يجدد الأب حجرها بل ولو جدد أبوها حجراً عليها على الأرجح.

(ثم الولي الأب) الرشيد لا الجد والأخ والعم إلا بأنها منه (وإن يثب يهب)؛ أي ويجوز للأب هبة الثواب إلا الوصي كما قال في الأصل: «وليس له هبة للثواب - يعني الوصي -». قال شارحه الدردير بخلاف الأب وباع مطلقاً بلا ذكر السبب؛ أي وإن لم يذكر سببه؛ أي البيع وإن لم يكن لهم سبب لأن بيعهم محمول على السداد عند كثير من أهل العلم ثم وصية؛ أي وصي الأب وخلف هل هو كالأب له البيع مطلقاً وإن لم يذكر السبب مطلقاً. قال في الدسوقي: والحاصل أن الأشياخ اختلفوا فيما إذا باع الوصي عقار اليتيم أن يصدق الوصي أنه باعه لذلك السبب ولا يلزمه إقامة البيئة عليه أو لا يصدق ويلزمه إقامة البيئة عليه. قولان. بخلاف الأب إذا باع عقار ابنه في حجره فإنه لا يكلف إثبات الوجه الذي باع لأجله بل فعله ذلك محمول على النظر ولا يحابي للثواب؛ أي وليس له - أي للوصي - هبة من مال محجوره للثواب لأن الهبة إذا فاتت بيد الموهوب له فلا يلزمه إلا القيمة، ثم ولاية

الحاكم؛ أي ثم يلي الوصي حاكم أو من يقيمه وهو يبيع ما دعت الضرورة؛ إلى بيعه من مال اليتيم بثبوت يتمه وإهماله؛ أي إهماله وملكه لما بيع وأنه أولى بالبيع من غيره وأن يحوزه الشهود بأن يقولوا للحاكم أو لمن وجههم الحاكم معه: هذا الذي حزنه وأطلعناكم عليه هو الذي شهدنا أو شوهد لأنه ملك لليتيم خشية أن يقال بعد ذلك ما يبيع ليس هو ما شهد بأنه ملك لليتيم، فإن شهدت بيّنة الملك بأنه بيت في المكان الفلاني صفته، كذا وكذا وتنتهي حدوده إلى كذا وكذا كفت عن البيّنة والسداد في ثمن بأن يكون ثمن المثل فأكثر وأن يكون عيناً حالاً لا عرضاً ولا مؤجلاً.

وقوله: (بعد لتفا الغا ازدياد)؛ أي وعدم إلغاء زائد على ما أريد بيعه، وذلك لإشهار البيع والنداء عليه مراراً.

قوله: (لا حاضن كالجد) والعم والأخ والأم فلا يبيعون متاع محضونهم وعمل بإمضاء اليسير وفي حده. تردد. فبعضهم حده بعشر دنائير وبعضهم بعشرين ديناراً وبعضهم بثلاثين ديناراً.

قوله: (وحجر السيد رقاً) يعني أن السيد يحجر رقه سواء كان المال قليلاً أو كثيراً لأن له انتزاعه منه وسواء كان قناً أو ذا شابثة ما أذن؛ أي لم يأذن له في التجارة وغيرها وإن يأذن؛ أي وإذا أذن له كان إذنه عاماً فهو كوكيل مفوض في مضي تصرفه في جميع الأنواع على المشهور.

قوله: (واحجر على ذي مرض)؛ أي ومن المحاجير السبعة المريض الذي حكم الطب بكثرة الموت به.

وقوله: (كالسل) - بكسر السين المهملة وشد اللام - مرض ينحل به البدن فكأن الروح تنسل معه قليلاً قليلاً كما تنسل العافية. ولقد كان هذا المرض في الزمن القديم من الأمراض الخطيرة ولكن الآن قد اكتشف له الدواء وسهل علاجه وصار الطب لا يحكم على المريض منه بالموت لأن الأغلبية الساحقة ممن أصيبوا به شفاهم الله والحكم يدور مع العلة، (وكالقولنج) مرض معوي يعسر معه خروج الثفل والريح ومعوي - بكسر الميم والواو - نسبة للمعاء بحلوله فيها وفي نزهة داء القولنج ريح غليظ يحتبس في المعاء، (وحمى) قوية (جاوزت عاداً)؛ أي جاوزت العادة حرارتها ومراًة حامل

جنين بعد ست أشهر ودخلت في السابع ولو بيوم (وحاضر صف قتال) وإن لم يصبه جرح. قال الباجي: لم أر في صف الرد نصاً وأرى أن لا يثبت له هذا الحكم إلا بكونه في صف المقاتلة، فهؤلاء الذين أصابتهم هذه الأمراض الخطيرة محجورون فيما زاد على الثلث في غير المؤونة وفي غير التداوي. قال في أسهل المسالك:

وزوجة في غير ثلث تعترض كذا مريض مات في ذاك المرض  
في غير ما يوكل أو ما يلبس أو الدوا والسابع المفلس  
- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

كذلك المريض في غير احتياج مثل اللباس والغذاء والعلاج  
فهو لما زاد على الثلث منع إلا إذا الوارث زكى فاستمع

وقوله: (وكمن لموت) أو لقطع إن خيف القتل (يحبسن)؛ أي فيحجر على المحكوم عليه بالإعدام أو المحكوم عليه بالقطع بثبوت حرابته فيحجر عليه إن خيف عليه الموت، وقد تقدم الكلام على أن للمريض أن يتصرف في أكثر من الثلث إذا كان للتداوي، وكذلك إذا كان لمعاوضة مالية فلا يحجر عليه في المعاوضة المالية ببيع وشراء وقراض ومساقاة وإجارة وكراء، ومن غير المالية مثل: النكاح والخلع وصلاح القصاص، لكن إن تبرع المحجور عليه لمرض أو نحوه يوقف تبرعه في كل حال؛ فإن صح يمضي وإلا فيخرج تبرعه من الثلث إن مات معتبراً يوم التنفيذ إن وسعه أو ما يسعه الثلث معه لأنه معروف صنعه حال مرضه.

وحجر الزوج البالغ الرشيد (ولو كان عبداً على زوجته) إذا تبرعت أكثر من الثلث ولا يحجر عليها في تبرعها بثلث مالها ولو قصدت به ضرر زوجها. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

والعبد محجور بأمر السيد والعرس ما زاد على الثلث قد  
فإن تبرعت بأكثر يرد جميع ما قد وهبت في المعتمد

- قال في الأصل: «وله رد الجميع بزائد»؛ أي وله - أي الزوج - رد الجميع؛ أي جميع ما تبرعت به زوجته إن تبرعت بزائد عن ثلثها ورد الزائد

فقط وإمضاء الثلث إلا إذا كان تبرعها بعق رقبة واحدة زائدة على ثلثها. قال الشيخ خليفة بن حسن:

وإن تبرعت بما عدا الثلث كان له رد الجميع ما حدث  
وليس للزوجة بعد الثلث من تبرع إلا لبعده في الزمن

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ٥﴾ وَأَبْلُوا إِلَيْنَا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْعِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴿٦﴾ [النساء: 5، 6].

2 - عن أنس أن رجلاً على عهد رسول الله ﷺ كان يبتاع وكان في عقده - يعني في عقله ضعف - فأتى أهله النبي ﷺ فقالوا: يا رسول الله حجر على فلان فإنه يبتاع وفي عقده ضعف فدعاه ونهاه عن البيع فقال: يا نبي الله إني لا أصبر عن البيع، فقال: «إن كنت غير تارك للبيع فقل: ها وها ولا خلافة» [رواه الخمسة وصححه الترمذي].

3 - وعن هشام بن عروة عن أبيه قال: ابتاع عبد الله بن جعفر بيعاً فقال: علي ولأتين عثمان فلاحجر علي هذا فقال الزبير: أنا شريكه، فقال عثمان: أحجر علي رجل شريكه الزبير. [رواه الشافعي].

4 - وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها» [رواه أبو داود].

5 - وعن عمر وعلي رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم» [أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وقال: صحيح الإسناد وأخرجه البيهقي].

والأصل في كون سن البلوغ ثمان عشرة سنة:

6 - ما أخرجه البيهقي:

- عن عوف بن خلاص عن أبي هريرة مرفوعاً: «رفع القلم عن ثلاثة: عن الغلام حتى يحتلم فإن لم يحتلم يكون ابن ثمان عشرة».  
- قال البيهقي: حدثنا محمد بن القاسم الطائكاني فذكره في حديث طويل موضوع.

7 - وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم إلى الليل» [رواه أبو داود].

8 - وعن ابن عمر قال: عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني. [رواه الجماعة].

9 - وعن عطية القرظي قال: عرضنا على النبي صلى الله عليه وسلم يوم قريظة فكان من أنبت قبل ومن لم ينبت خلي سبيله فكنت ممن لم ينبت فخلي سبيلي. [رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم وقال: على شرط الشيخين. قاله في بلوغ المرام].

### والأصل فيما زاد على الثلث من تبرع المريض:

10 - ما أخرجه البزار:

عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق ستة مملوكين لم يكن له مال غيرهم ومات الرجل، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة. [قاله في مجمع الزوائد قال: وفيه علي بن زيد وحديثه حسن وفيه ضعف وبقية رجاله رجال الصحيح، ورواه ابن حزم في المحلى عن طريق عمران بن حصين وقال: إنه حديث صحيح].

### والأصل في حجر الزوج على الزوجة في تبرعها بما زاد على ثلث مالها:

11 - ما أخرجه ابن ماجه:

- عن عبد الله بن يحيى رجل من ولد كعب بن مالك عن أبيه عن جده أن جدته خيرة امرأة كعب بن مالك أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم بحلى لها فقالت: إني تصدقت بهذا، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يجوز للمرأة في مالها إلا بإذن زوجها فهل استأذنت كعباً؟» فقالت: نعم، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كعب بن مالك زوجها فقال: «فهل أذنت لخيرة أن تتصدق بحليها؟» فقال: نعم، فقبله النبي منها.

## وفي المدونة:

12 - قال سحنون: قلت لابن القاسم: رأيت الذي يحجر عليه من الأحرار ممن لا يحجر عليه من هم صفهم لي؟

- قال: هم الذين لا يحرزون أموالهم ويبذرونها في الفسق والشراب وغير ذلك من السرف قد عرف ذلك منهم فهؤلاء الذين يحجر عليهم. وأما من كان يحرز ماله وهو خبيث فاسق، إلا أنه ليس بسفيه في تدبير ماله فإن هذا لا يحجر عليه وإن كان له مال عند وصي أبيه أخذه منه.

13 - قلت: هل يحجر على السفية في ماله في قول مالك؟

- قال: نعم.

14 - قلت: وإن كان شيخاً كبيراً؟

- قال: نعم.

15 - قلت: أيجوز بيعه وشراؤه في قول مالك؟

- قال: قال مالك: لا يجوز بيعه ولا شراؤه.

16 - قلت: أريت قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾. أرايت إن احتلم الغلام أو حاضت الجارية ولم يؤنس منهما الرشد؟

- قال: قال مالك: لو خضب بالحناء ولم يؤنس منه الرشد لم يدفع إليه ماله ولا يجوز له في ماله بيع ولا شراء ولا هبة ولا صدقة ولا عتق حتى يؤنس منه الرشد.

17 - قلت: أرايت صاحب الشرط وما أشبهه أيجوز حجره؟

- قال: الذي سمعت من مالك أن القاضي هو الذي يجوز حجره. قلت: فأريك؟ قال: القاضي أحب.

18 - قلت: أيجوز حجر الرجل على ولده وولده رجل؟

- قال: قال مالك: من أراد أن يحجر على ولده فليأت به السلطان حتى يوقفه السلطان ويدور به في الأسواق والمواضع والمساجد.

19 - وعن ابن وهب قال: سمعت مالكا يقول في الرجل: يريد أن يحجر على ولده، قال: لا يحجر عليه إلا عند السلطان فيكون السلطان هو الذي يوقفه للناس أو يسمع به في مجلسه ويشهد على ذلك، فمتى باع أو ابتاع منه بعد ذلك فهو مردود.

20 - وعنه: أنه سأل ربيعة ابن أبي عبد الرحمن ما صفة السفية وما يجوز عليه من نكاح أو غيره؟

- قال: الذي لا يثمر ماله في بيعه ولا ابتياعه ولا يمنع نفسه لذتها وإن كانت سرفاً لا يبلغه قوام يسقط في المال سقوط من لا يعد المال شيئاً وهو الذي لا يرى له عقل في مال.

21 - وقال سحنون: قلت لابن القاسم: أرأيت إن دفعت إلى عبد رجل أجنبي محجور عليه مالا وامراته أن يتجر لي به وإلى يتييم محجور عليه ففعل، ثم لحق العبد دين أو اليتييم أيكون ذلك في ذمتها؟  
- قال: قال مالك: إنه لا يكون ذلك في ذمتها.

22 - قلت: ويكون ذلك في المال الذي دفع إليهما؟!

- قال: نعم، يكون ذلك في المال الذي دفع إليهما ليتجرا به ولا يكون إلا في ذلك المال فما زاد على ذلك المال فهو باطل لا يكون في ذمتها ولا يكون في مال من دفع إليهما المال ولا ذمة من دفع إليهما المال وأمرهما أن يتجرا به.

23 - قلت: فإن أعتق السفية أيجوز عتقه في قول مالك؟

- قال: قال مالك: لا يجوز عتقه إلا في أم ولده وحدها.

24 - قلت: لم يجوز مالك عتقه إلا في أم ولده وحدها؟

- قال: لأنها ليست بمال له.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل أربعة وعشرون (24) دليلاً.

• انتهى الجزء الثالث من «إقامة الحجة بالدليل شرح على نظم ابن بادى لمختصر خليل».



• يوم الأحد مضت عشرون (20) يوماً من شهر ربيع الأول عام عشرون وأربعمائة وألف (1420).

• نسأل الله أن يعيننا على إتمامه سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفر، وأتوب إليه عملت سوءاً وظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت.

• وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً. والحمد لله رب العالمين.

• وبه تم الجزء الثالث بحمد الله وحسن عونه وويليه الجزء الرابع وأوله باب الصلح.

# الفهرس

الصفحة	الموضوع
5	باب النكاح
44	فصل في الخيار
54	فصل في خيار الأمة بعد العتق
57	فصل في الصداق
78	فصل في تنازع الزوجين
85	فصل في الوليمة
91	فصل في القسم بين الزوجات
101	باب الخلع
113	فصل في الطلاق
130	فصل في التفويض والتخير والتمليك
138	فصل في الرجعة
145	باب الإيلاء
157	باب الظهار
169	باب اللعان
180	باب العدة
193	فصل في المفقود
201	باب الاستبراء
205	فصل في تداخل العدد
209	باب الرضاع
218	فصل في النفقة
227	فصل في بيان النفقة

الصفحة	الموضوع
233	فصل في الحضانة
245	باب البيع
277	فصل في علة الربا
316	فصل في بيوع الآجال
323	فصل في العينة
327	فصل في الخيار
362	فصل في المرابحة
368	فصل في تناول البناء والأرض والشجر
376	فصل في اختلاف المتبايعين
380	باب السلم
400	باب القرض
408	فصل في المقاصة
414	باب الرهن
424	فصل الفليس
435	فصل في الحجر

انتهت الفهرسة بحمد الله وحسن عونه

إِقَامَةُ الْحُجَّةِ بِالذَّلِيلِ  
شَرْحٌ عَلَى  
نُظْمِ ابْنِ بَارِيٍّ مُخْتَصَرِ خَلِيلِ

تأليف  
فضيلة الشيخ الحاج  
محمد باي بلعالم  
حفظه الله  
إمام أستاذ بأولف  
ولاية أدرار - الجزائر

الجزء الرابع

دار ابن حزم

  
الشركة الجزائرية اللبنانية  
SOCIÉTÉ ALGEROLIBANAISE

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



ISBN 978-9953-81-494-0

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار  
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها



4 شارع الهواء الجميل، باش جراح - الجزائر العاصمة  
هاتف: 266016 - 267152 (021)  
فاكس: 267165 (021)

كارا ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع  
بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366  
هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)  
بريد إلكتروني: [ibnhazim@cyberia.net.lb](mailto:ibnhazim@cyberia.net.lb)

إِقَامَةُ الْحُجَّةِ بِالذَّلِيلِ  
سُجَّحٍ عَلَى  
نَظْمِ ابْنِ بِلَالٍ الْمُحَنِّصِ خَلِيلِ

٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

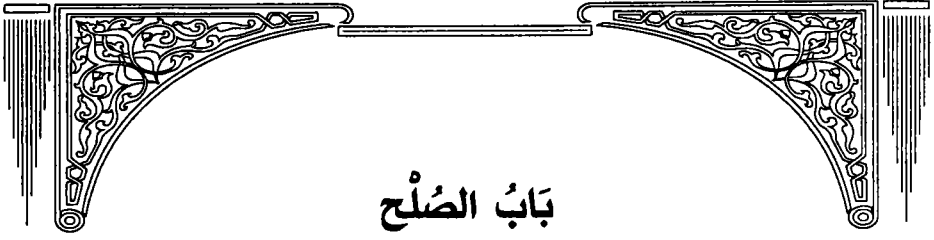
وبعد لما فرغنا من الأجزاء الثلاثة من كتابنا: «إقامة الحجّة بالدليل شرح على نظم ابن بادى لمختصر خليل»، وكانت منهجيتنا في الأجزاء السابقة أن نأتي بالنظم ثم بعده ما تضمنته الأبيات من أصل هذا النظم، ثم الشرح بالأدلة الفرعية، ثم بعد ذلك الاستدلال بالأدلة الأصلية من الكتاب والسنة وإجماع الأمة، هذه المنهجية التي طبقتها في الجزء الأول والثاني والثالث.

والآن أردنا أن نغير بعض المنهجية في الجزء الرابع وهي أن نسبك كلام الأصل مع الشرح بعد النظم فنبدأ أولاً بالنظم، ثم بالشرح مع عبارة الأصل ثم الأدلة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، كما إننا سنحاول أن لا نطيل الكلام في الأبواب التي تعلق العمل بها في زماننا فلا نترك الكلام عليها بالكلية، ولا نطيل فيها؛ لأن العمل بها صار معلقاً فلا داعي للتطويل وكثرة التفصيل مثل الكلام على الحدود والعتق والتدبير والكتابة وأحكام أم الولد والولاء فهذه الأبواب وإن كنا لا نتركها تماماً فإنني لا أطيل فيها؛ لأن طرقها صارت مسدودة وإن انفتحت في المستقبل فستوجد أحكامها في غير هذا الكتاب من المطولات. ولقد تكلمت في كتابنا زاد السالك على أسهل المسالك على هذه الأبواب فتكلمت على العتق والولاء والتدبير والكتابة وأم الولد، وفي ذلك كفاية لمن راجع الكتاب المذكور.

ونسأل الله التوفيق والهداية إلى أقوم طريق إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.







## بَابُ الصُّلْحِ

- 1 - باب إذا الصلح على اللذا ما ادعى
- 2 - وهبة ببعضه وجزاز عن
- 3 - ذهبنا بورق والعكس إن
- 4 - كالف دينار ودرهم عن
- 5 - يمين أو سكوت أو إنكار - إن
- 6 - بظاهر الحكم ولا يحل
- 7 - فلو أقر بعده أو شهدت
- 8 - وأعلن الإشهاد إن بها يكر
- 9 - فنقضه له كمن لم يعلن
- 10 - لا إن درى بينة له ولم
- 11 - فقبل إن أبرزته الحق ثبت

قوله: (باب الصلح)؛ أي باب في بيان أقسام الصلح، وأحكامه، وما

يناسبه.

وهو لغة: قطع المنازعة، وأصله الكمال، يقال: صلح الشيء - بفتح اللام وضمها - إذا كمل.

وشرعاً: قال ابن عرفة: انتقال عن حق أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه.

قوله: (باب) وهو اسم لطائفة من مسائل تشتمل على حكم واحد، وقوله: (باب إذا الصلح على اللذا ما ادعى فبيع) قال في الأصل: «الصلح على

غير المدعي بيع أو إجارة» بيع لذات المدعي به إن كان ذاتا فيشترط فيه شروط البيع وانتفا موانعه، كدعواه بعرض أو حيوان أو طعام فيقر به المدعى عليه ثم يصلحه بدنانير أو دراهم أو بهما نقداً أو بعوض أو طعام مخالفاً للمصالح عنه فقد باع المدعى المدعي به بنقد أو عرض مخالف له فجاز لوجود شروطه وانتفاء موانعه (أو إجارة) للمأخوذ صلحاً إن كان منافع، فإن كان المدعي به معيناً جاز صلحه عنه بمنافع معينة أو مضمونة لعدم فسخ دين في دين.

وقوله: (وهبة ببعضه)؛ أي وعلى بعضه هبة كما في عبارة الأصل فيشترط قبوله قبل موت واهبه وجنونه ومرضه المتصلين بموته (وجاز عن بين بما به يباع)؛ أي وجاز عن دين بما يباع به كالصلح عن عرض أو حيوان أو طعام في الذمة من قرض أو بيع في غير الطعام بدنانير أو دراهم (ذهبتنا بورق)؛ أي وجاز الصلح عن ذهب في الذمة بورق - بكسر الراء - وعكسه؛ أي الصلح بورق في الذمة حال بذهب حال معجل (إن حلا)؛ أي المصالح عنه، والمصالح به وهو صرف ما في الذمة، وشروطه الحلول.

قوله: (وعجل المصالح إذن كالف دينار ودرهم عن الفيهما) وعجل كمائة دينار ودرهم عن مائتيهما؛ أي كمصالح بمائة دينار ودرهم واحد حالة معجلة بالفعل عن مائتيهما؛ أي الدنانير والدراهم، والمائتان حالاتان. قوله: (كذا على اقتدى من يمين أو سكوت أو إنكار إن جاز على دعوى الجميع وحسن).

وعلى الافتداء من يمين أو السكوت أو الإنكار (إن جاز على دعوى) كل من المدعي والمدعى عليه وإطلاق الدعوى على الإنكار والسكوت مجاز إذ معناه ليس عندي ما ادعى به علي، قوله: (بظاهر الحكم)؛ أي وعلى ظاهر الحكم لا يحل للظالم فيما بينه وبين الله فذمته مشغولة به للمظلوم، قوله: (فلو أقر بعده أو شهدت بيته) فلو أقر الظالم كان مدعى عليه أو مدعياً بما ادعى به عليه أو ببطان دعواه بعده؛ أي الصلح (أو شهدت) للمظلوم على الظالم (بيته جهلها) لم يعلمها؛ أي لم يعلم المظلوم البيته الشاهدة له حين عقد الصلح فله نقضه بعد يمينه.

(وأعلن)؛ أي أظهر (الإشهاد) عند الحاكم في غيبة الظالم (إن بها يكر)؛

أي أنه يقوم بشهادتها؛ أي البينة إذا حضرت، وقوله: (أو بعده الغي وثيقة تقر) أو وجد وثيقة بعده فله (نقضه)؛ أي الصلح في أربعة مسائل اتفاقاً وله إمضاؤه فإن نسيها حال الصلح ثم تذكرها بعده فله نقضه أيضاً والقيام بها بعد يمينه أنه لم يعلنها - وهذا معنى قوله: (فنقضه له كمن لم يعلن).

وقوله: (ومن يقر سراً قط في الأحسن) أو يقر سراً فقط على الأحسن أو صالح مظلوماً يقر له ظالمه بحقه عنده سراً فقط فيما بينهما حين لم يحضرهما من يشهد على إقراره ويجحده علانية حين حضور من يشهد عليه خوفاً من طلبه عاجلاً أو حبسه بعد إشهاد المظلوم - بينة على ذلك وإنه إنما يصلح ليظمن، ويأمن من ذلك ويقر علانية فيرجع عليه بباقي حقه فإن أقر الظالم بعد الصلح، فلمن صالحه إقامة البينة التي استرعاها، ونقض الصلح والرجوع عليه بباقي حقه على الأحسن فيهما؛ أي المسألتين.

قوله: (لا إن درى بينة له ولم يشهد) لا إن علم بيينة (ولم يشهد أو ادعى ضياع الصك)؛ أي لا ينقض الصلح إن علم المظلوم المصالح على إنكار حين الصلح ببينته الشاهدة له ولم يشهد قبل صلحه أنه يقوم بها بعد الصلح فليس له القيام بها أو ادعى ضياع الصك أي الوثيقة المكتوب فيها حقه، قوله: (فقيل: إن ابرزته الحق ثبت)؛ أي لما ادعى ضياع الصك فقيل له: ححك ثابت فأت به فصالح، ثم وجده فلا قيام له به ولا ينقض الصلح اتفاقاً.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 114].

2 - ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقْتُلُوا أَلَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَبْيَغِيَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [النساء: 9].

3 - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلح جائز بين

المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً، والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً» [رواه الترمذي].

4 - وعن عبد الله بن كعب بن مالك أن كعب بن مالك أخبره أنه تقاضى ابن أبي حدرد ديناً له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بينة فخرج إليهما رسول الله ﷺ حتى كشف سجف حجرته ونادى كعب بن مالك فقال: «يا كعب» قال: لبيك يا رسول الله قال: «ضع من دينك هذا» وأوماً إلى الشطر، قال: قد فعلت يا رسول الله. فقال النبي ﷺ: «قم فأقضه». [رواه أبو داود].

5 - وعن عائشة عن النبي ﷺ قال: «أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم» [رواه البخاري ومسلم والنسائي].

6 - وعن سهل الساعدي قال: كان بين بني عمرو قتال فبلغ النبي ﷺ فصلى الظهر ثم أتاهم يصلح بينهم. [رواه البخاري والنسائي].

7 - وعن أم كلثوم بنت عقبة عن النبي ﷺ قال: «ليس بالكاذب من أصلح بين الناس فقال خيراً أو نمتي خيراً» [رواه أبو داود والبخاري].

8 - وعن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟» قالوا بلى يا رسول الله قال: «إصلاح ذات البين وفساد ذات البين الحالقة» [رواه أبو داود والترمذي وزاد: «لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين»].

9 - وعن أم سلمة قالت: جاء رجلان من الأنصار يختصمان إلى رسول الله ﷺ في موارث بينهما قد درست ليس بينهما بينة فقال رسول الله ﷺ: «إنكم تختصمون إلي وإنما أنا بشر ولعل بعضكم ألحن بحجته» أو قال: «لحجته - من بعض فإنني أقضي بينكم على نحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها أسطماً في عنقه يوم القيامة» فبكى الرجلان، وقال كل واحد منهما: حقي لأخي، فقال رسول الله ﷺ: «أما إذا قلتما فاذهباً فاقتما ثم توخيا الحق ثم استهما ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه» [رواه أحمد].

10 - وفي المدونة:

- قال سحنون: قلت لابن القاسم: رأيت إن ادعيت على رجل مائة درهم فصالحته على خمسين درهماً إلى شهر؟

- قال: لا بأس بذلك إذا كان الذي عليه الحق مقراً.

11 - قلت: رأيت إن اصطلحا على الإنكار أيجيزه مالك؟

- قال: نعم.

12 - قلت: رأيت لو أن رجلاً ادعى داراً في يد رجل وأنكر الذي

الدار في يديه فصالحه المدعى على مال أخذه ثم أقر الذي الدار في يديه أن دعوة المدعي حق وأنه جحده؟

- قال ابن القاسم: سألت مالكا عن الرجل يدعي قبل الرجل ديناً فيجحده ثم يصالحه ثم يجد بعد ذلك بينة عليه.

- قال: قال مالك: إن كان صالحه وهو لا يعرف أن له بينة وإنما كان

مصالحته إياه أنه جحده فله أن يرجع عليه ببقية حقه إذا وجد بينة وهذا يدل على مسألتك.

- وأجمعت الأمة على جواز الصلح إلا ما أحل حراماً أو حرم حلالاً.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب اثنا

عشر (12) دليلاً ويتبعها الإجماع.



## باب الحوالة

- 1 - باب رضى المحيل والمحال قط
  - 2 - وصح شرطه البراءة - إذا
  - 3 - وصيغة مع الحلول للمحال
  - 4 - في القدر والوصف ولا الطعام من
  - 5 - وإن بجحد أو بإفلاس حبس
- مجموع الأبيات الموجودة في الباب خمسة (5) أبيات تتضمن عبارة الأصل.

(باب رضى المحيل والمحال قط) هو الحوالة مأخوذة من التحول من شيء إلى شيء لأن الطالب تحول من طلب غريمه إلى طلب غريمه. قوله فقط يشير إلى أن رضى المحيل والمحال هما الشرطان لا رضى المحال إليه، قال في أسهل المسالك:

وسبعة شرائط الحوالة رضا المحال والذي أحاله

والمحال هو من له الدين على المحيل - بكسر الحاء المهملة - والمثل الذي يقرب المعنى - فنقول: إن زيداً يطالب عمراً بمائة دينار، وعمراً يطالب بكرة بمائة دينار، فزيد هو المحال وعمرو هو المحيل وبكر المحال عليه والمحال به الدين الذي يستحقه زيد من عمرو، فإن أراد أن يحيل عمرو زيداً على بكر، فإن رضى زيد بالإحالة على بكر صحت الحوالة وبرئت ذمة عمرو بالشروط الآتية وهي قوله:

(وثابت الدين) فلا تصح الحوالة على دين على صبي أو سفیه تداينه بغير إذن وليه قوله: (وصح شرطه البراءة إذا أعلمه بعدم الدين) قال في الأصل:

«فإن أعلمه بعدمه وشرط البراءة صح»؛ أي عقد الحوالة فلا يرجع المحال على المحيل عند ابن القاسم لأن المحال ترك حقه مجاناً.

قوله: (وصيغة)؛ أي ومن شروط صحة الحوالة صيغتها، وهي ما دل على ترك المحال دينه في ذمة المحيل بمثله في ذمة المحال عليه كأن يقول عمرو لزيد: أحلتك على بكر فيقول: رضيت بل ولو بإشارة مفهومة تدل على رضاه بالإحالة وأولى الكتابة (مع الحلول للمحال به)؛ أي وحلول المحال به؛ أي وشرط صحة الحوالة حلول الدين المحال به، وهو الدين الذي للمحال على المحيل لأنه إن كان مؤجلاً أدى إلى تعمير ذمة بذمته فيلزم بيع دين بدين المنهي عنه، كذا التساوي للدينين حال في القدر والوصف، وفي الأصل: «وتساوي الدينين قدرأ وصفة بأن أحيل بمائة دينار على مثلها لا على أقل منها ولا على أكثر منه فليس المراد تساوي ما على المحيل لما على المحال عليه حتى تمتع الإحالة بخمسين من مائة على المحيل على خمسين له على المحال عليه كما توهم وإنما المدار ما يؤخذ من المحال عليه للمحال به بأن لا يكون أقل منه ولا أكثر.

(والوصف) بأن يكون محمدين أو يزيدين ويزاد الجنس كذهيين أو فضتين فلا يحال بذهب على فضة ولا عكسه (ولا للطعام) وأن لا يكون طعاماً (من بيع) ليلاً يدخلها بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (فيحمل للمحال للحق عن) هذا معنى قول الأصل: «ويتحول حق المحال على المحال عليه بمجرد عقد الحوالة وإن كان قد أفلس المحال عليه حين الحوالة، وأولى إن طرأ فلسه بعدها (وإن بجحد أو بإفلاس حبس) هو معنى قول الأصل: «وإن أفلس أو جحد»؛ أي المحال عليه الدين الذي عليه للمحيل بعد الحوالة لا قبلها إلا أن يعلم المحيل بإفلاسه وهذا معنى قول الناظم: (وليقتض أن يعلم محيل قط فلس) فيرجع على المحيل لأنه غره. قال في أسهل المسالك:

ولا رجوع للمحال إن وجد غريمه هذا عديماً أو جحد

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وإن جرى موت وتفليس فلا رجوع للمحال فيما فعلا



إلا إذا كان غرور وقعا كعلمه بعدمه فخدعا  
وإن ادعى المحال أن المحيل كان عالماً بجحد المحال عليه الحق،  
فالقول للمحيل بيمينه فإن حلف برئ وإن نكل فلغريمه الرجوع عليه. وإلى هذا  
أشار في الأصل بقوله: وحلف على نفيه إن ظن به العلم.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾  
[الحشر: 7].

2 - عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مطل الغني ظلم وإذا أتبع  
أحدكم على مليء فليتبّع» [رواه البخاري ومسلم والشافعي وأحمد وأبو داود  
والترمذي].

3 - وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «مطل الغني ظلم وإذا أحلت على  
مليء فاتبعه» [رواه ابن ماجه].

4 - وعن ابن عباس قال: لزم رجل غريباً له بعشر دنانير فقال: والله لا  
أفارقك حتى تقضييني أو تأتيني بحميل قال: فتحمل بها النبي ﷺ قال: فاتاه  
بقدر ما وعده فقال النبي ﷺ: «من أين أصبت هذا الذهب؟» قال: من معدن،  
قال: «لا حاجة لنا فيها ليس فيها خير» فقضاها عنه رسول الله ﷺ. [رواه أبو  
داود وابن ماجه].

5 - وللترمذي وأبي داود:

العارية مؤداة والزعيم غارم والدين مقضى.

6 - وقال مالك: الأمر عندنا في الرجل يحيل الرجل على الرجل بدين  
له عليه أنه إن أفلس الذي احتيل عليه أو مات فلم يدع وفاء فليس للمحتال  
على الذي أحاله شيء وإنه لا يرجع على صاحبه الأول.

7 - وقال مالك: وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا، أما الرجل  
يتحمل له الرجل بدين له على رجل آخر ثم يهلك المتحمل أو يفلس، فإن  
الذي تحمل له يرجع على غريمه الأول.

8 - وفي المدونة:

- قال سحنون: قلت لابن القاسم: رأيت الحوالة أيكون للذي احتال بحقه على رجل إن مات هذا المحتال عليه فلم يجد عنده شيئاً أيكون للذي له الحق أن يرجع على الذي أحاله بحقه أم لا في قول مالك؟.

- قال قال مالك: إن كانت إحالة الذي أحاله، وله على المحتال عليه دين، ولم يغره من فلس عليه من غريمه الذي أحاله عليه فلا يرجع عليه.

- قال: قال مالك: وإن كان غره أو لم يكن عليه شيء فإنه يرجع عليه إذا أحاله وليس له على الذي أحاله عليه دين وإنما هي حمالة.

9 - وعن ابن وهب عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال: إذا حال الرجل رجلاً بحق له على رجل فرضي أن يحتال عليه فليس له إن أفلس المحتال عليه قبل الذي أحاله شيء، وأجمع أهل العلم على جواز الحوالة. قاله في المغنى.

- وأما دليل جوازها من الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ...﴾ إلخ الآية.

- وفي الحديث المتفق عليه: أن النبي ﷺ قال: «مطل الغني ظلم وإذا اتبع أحدكم على مليء فليتبع».

- قال البغوي: «اتباع أحدكم» بالتخفيف معناه أحيل أحدكم على مليء فليتبع؛ أي فليحتل يقال: اتبعت غريمي على فلان فتبعه؛ أي أحلته فاحتال. وبالله التوفيق.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة في هذا الباب تسعة (9) أدلة.



## باب الضمان

- 1 - باب الضمان شغل أخرى ذمة
  - 2 - وصح كالمأذون والمكاتب
  - 3 - وصح عن ميت وضامن نزل
  - 4 - يحل تعجيلاً وعكساً حلال
  - 5 - إليه لا كتابة بل جعلاً أم
  - 6 - وإن يشأ قبل التعامل نبذ
  - 7 - ومع جهل الدين أو ذي الدين صح
  - 8 - لا عنتاً فامنع كالشرا وإن
  - 9 - ولا تطالب ضامناً بالدين إن
  - 10 - وشرط تقديم لضمائن أفاد
  - 11 - وطالب المضمون بالتخليص حل
  - 12 - والعقد أن يفسد ضمانه فسد
  - 13 - كما يجعل عن سوى ذي الدين عن
  - 14 - وإن تعددوا فكلاً اتبع
  - 15 - حمالة البعض عن البعض كان
  - 16 - ومن لقي غرمه ما قد غرم
  - 17 - واشتهرت مسألة هنا لست
  - 18 - وصح بالوجه الضمان ومتى
  - 19 - ويلزم الغرم وإن يسلم متى
- بالحق من أهل التبرع أتى  
وثلث زوجة ومضني وصبي  
ومفلس وعن موجل وحل  
وهو بدين لازم أو آيل  
وبكدائن ذا أو أضمن لزم  
بعكس أحلف وأنا أضمن خذ  
ودون إذن كالأذا رفقا وضح  
أصل برى برئ لا العكس اعلمن  
يحضر غريم موسراً أو يقربن  
كأخذ؛ أي ذين شاء فالمراد  
إن حل لا الغريم بالمال فحل  
كأن بدا مانع أو ركن فقد  
لمن يذن وإن ضمان من ضمن  
بحصنة إلا لشرط قد شرع  
ترتبوا فمن لقي الجميع من  
عنه وساواه بما بقى ثم  
بست مئين الحمالة اشترت  
سلمه له برى وإن عنى  
يحكم به إلا لعدم اثبتنا

- 20 - وغرم إن فرط ضامن كان هربه وباجتهاد أدبن  
 21- واحمل على الأرجح في أنا حميل كذا زعيم وأدين وكفيل  
 22 - ونحو عند وإلى وشبيه هذا على المال وقيل لا عليه

(باب) في (الضمان) والضمان والكفالة، والزعامة، بمعنى الإلتزام، يقال: ضمن الشيء يضمنه ضمناً وضماناً كفل به فهو ضمين، وكفيل، والضمين والكفيل والحميل والزعيم سواء، قال في العاصمية:

وسمى الضامن بالحميل كذاك بالزعيم والكفيل

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

إن الضمان شغل ذمة نعم بذمة أخرى بحمل من زعم  
 كقوله أنا زعيم أو كفيل أو ضامن وهو عليّ أو قبيل

- وعليه فإن التعريف اللغوي لا يختلف عن التعريف الشرعي، فقد عرفه ابن عرفة بقوله: التزام دين لا يسقط، أو طلب من هو عليه لمن هو له. وهذه العبارة قريبة من عبارة الناظم تبعاً لأصله، فقول الناظم: (باب الضمان شغل أخرى ذمة) هو قول الأصل: «الضمان شغل ذمة أخرى بالحق».

(شغل ذمة ونعت ذمة أخرى)؛ أي مع الأولى بالحق إما ابتداء فشمّل ضمان المال وضمان الوجه وضمان الطلب، و«أل» في الحق للعهد؛ أي الأول الذي شغلت به الذمة الأولى (من أهل التبرع اتنى)؛ أي وصح من أهل التبرع بالمضمون فيه وهو المكلف الذي لا حجر عليه فيما ضمن فيه - فدخلت الزوجة والمريض بالنسبة للثلث والمكاتب والمأذون بالنسبة لما أذن لهما سيدهما، ومثل الناظم لأهل التبرع كأصله بقوله: (وصح كالمأذون والمكاتب وثلث زوجة ومضني)؛ أي مريض (وصبي) ولم يذكر في الأصل الصبي.

(وصح عن ميت وضامن نزل ومفلس)؛ أي وعن الميت المفلس، والضامن والمؤجل حالاً هذه عبارة الأصل؛ أي وصح الضمان بمعنى الحمل لا حقيقة الضمان الذي هو شغل ذمة أخرى بالحق لخراب ذمة الميت؛ أي يصح الحمل ويلزم عن الميت المفلس؛ أي المعسر.

(وضامن)؛ أي وصح ضمان الضامن وإن تكرر بأن ضمن الضامن ضامن، وضمن ضامن الضامن ضامن ثالث، وضمن ثالث ضامن رابع، وضمن الرابع خامس. وهذا معنى قوله: (نزل).

(وعن موجل وحل)؛ أي وإن كان الدين مؤجلاً، وأسقط المدين حقه في التأجيل ورضي بتعجيله قبل حلول أجله صح ضمان الدين المؤجل عن أن يدفع حالاً قبل حلول أجله إن كان الدين مما يعجل أي يجوز تعجيله وهو العين مطلقاً والعرض والطعام من قرض فإن كان مما لا يعجل كعرض أو طعام من بيع فلا يجوز ضمانه حالاً؛ لأن فيه حطُّ الضمان وأزيدك توثقاً للضمان ويجوز عكساً، وهو معنى قوله: (وعكسا حلل)؛ أي ضمان الحال مؤجلاً - قال في العاصمية:

وجائز ضمان ما تأجلا معجلاً وعاجل مؤجلاً

- قال في المدونة: قال ابن القاسم: ومن له على رجل دين إلى أجل وأخذ منه قبل الأجل حميلاً أو رهناً على أن يوفيه حقه إلى الأجل أو إلى دونه فذلك جائز لأنه زيادة توثق.

قوله: (وهو بدين لازم أو آيل) عبارة الأصل: «إن أيسر غريمه أو لم يوسر في الأجل وبالموسر أو بالمعسر لا الجميع بدين لازم أو آيل إليه لا كتابة بل كجعل»؛ أي لا يصح ضمانه بالجميع؛ أي الموسر به، والمعسر به معاً على تأخيره بالموسر لأنه تسليف بتأخيره جر نفع التوثق بالضمان في المعسر به وأشار للمضمون فيه بقوله: (بدين) لا بمعين كوديعة وعارية ومال قراض وشركة على أنها إن تلفت أتى الضامن بعينها لاستحالتها فإن ضمن ما يترتب على تلفها بتعد أو تفريط صح، ولزم، قوله: (لازم) كقرض وثن مبيع لا يصح الضمان في دين غير لازم كدين على رقيق أو صبي أو سفیه تداينه بغير إذن سيده ووليه.

قوله: (أو آيل إليه)؛ أي صائر إليه كجعل لا يصح الضمان بنحو كتابة لعدم لزومها (بل جعلاً) هكذا وجدناه بالنصب ولعله مفعول مقدم كقوله: إن جئتني بعبدي الأبق أو بغيري الشارد فلك عشرة دنانير. فيصح ضمانه فيها ولو قبل

الشروع في العمل لأنه آيل للزوم (وبكداين ذا او اضمن لزوم)؛ أي أو دائن فلاناً فيما ثبت وهل يقيد بما يعامل به تأويلان؛ أي ويصح الضمان لمن قال لشخص: داين فلاناً؛ أي عامله بدين بأن تقرضه أو تسلمه أو تبيعه بثمن مؤجل، وأنا ضامنه بما تعامله وإن داينه لزم الضمان الضامن فيما؛ أي الدين الذي ثبت تداينه من المقول له وإن يشأ قبل التعامل نبذ؛ أي له الرجوع قبل المعاملة؛ أي من قال: داين فلاناً وأنا ضامنه له الرجوع عن الضمان قبل المعاملة.

**(بعكس احلف وانا اضمن خذ)؛** أي بخلاف من قال لمدع بمال على منكره: احلف، (وانا اضمن)؛ أي ضامن به فلا رجوع له، ولو قبل حلفه لأنه أحل نفسه محل المدعي عليه وهو إذا قال للمدعي: احلف، وخذ فلا رجوع له، (ومع جهل الدين أو ذي الدين صح) عبارة الأصل: «ومن جهل أو من له»؛ أي ويصح الضمان بالدين الثابت اللازم وإن جهل الدين حالاً ومالاً، قال الحطاب: من صور هذه المسألة ما في المدونة، وهو من قال لرجل ما ذاب لك قبل فلان الذي تخاصم فأنا به حميل فاستحق قبله مالاً كان هذا الكفيل ضامناً له، قال عياض: ذاب - بذال معجمة فألف ساكنة، فموحدة: أي ثبت، (أو ذي الدين) أو جهل من له الدين إذ لا يختلف الضمان بمعرفته وعدمها (ويون إذن كالآدا)؛ أي كأدائه (ورفقا) لا عنتاً؛ أي وصح الضمان بغير إذن المضمون، ويستفاد منه صحة ضمانه، وإن جهله الضامن، وشبه في الجواز فقال: كالآدا لربه من غير المدين بلا إذنه فيصح إذا أداه عنه رفقا: مفعول لأجله و(ضح)؛ أي بان لا عنتاً لا يصح الضمان ولا التأدية إن ضمنه أو أدى عنه عنتاً لإضراره بسوء طلبه، وحبسه لعداوة بينهما فامنعه؛ أي فيرد المال الذي أداه لرب الدين من مؤديه إن كان باقياً بعنيه، فإن فات رد له عوضه (كالشراء)؛ أي كشرائه؛ أي الدين عنتاً فيرد.

**وقوله: (وإن أصل برى برى لا العكس اعلمن)؛** أي وإن برى الأصل برى الضامن، لأن طلبه فرع ثبوت الدين على المضمون لا يثبت عكسه؛ أي لا يلزم من براءة الضامن براءة المضمون فإن أسقط رب الدين الضمان عن الضامن أو وهبه أو أخذه منه لعدم المضمون أو غيبته. أو كان الضمان مقيداً بمدة وتمت، والمضمون حاضر مليء برى الضامن دون المضمون، قال في أسهل المسالك:

براءة المضمون تبرئ الضامنا والعكس لا يبرى مديناً كائنا  
- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

إن برئ الأصل فضا من تبع والعكس لا يبرى إلا إن دفع  
(ولا تطالب ضامناً بالدين إن يحضر غريم موسراً أو يقربين)، وعبارة  
الأصل: «ولا يطالب إن حضر الغريم موسراً أو لم يبعد»، قال في أسهل  
المسالك:

ولا يطالب مطلقاً من كفلاً بحضرة المضمون في حال الملا  
- وقلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وحيث مضمون عليه حضرا وقت أدائه وكان موسراً  
فهو الذي يطلب لا من ضمنا إلا لشرطه عليه علناً  
كشرطه في غيبة أو يسر حضوره وموته وعسر  
(وشرط تقديم لضا من افاد)؛ أي وأفاد شرط تقديمه؛ أي الحميل في  
الغرم على المضمون عكس الحكم السابق لأن الشرط لحق آدمي فيوفى له به،  
وإذا اختار تقديم الحميل ولم يشترط براءة المدين فليس له مطالبة إلا عند  
تعذر الأخذ من الحميل، قوله: (كلخذ؛ أي نين شاء)؛ في المراد (وافاد شرط  
أخذ ايها شاء)؛ أي الضامن، ومضمونه فإن اختار اتباع الحميل سقط اتباعه  
المدين، (وطلب المضمون) بالتخليص حل إن حل؛ أي وله؛ أي الضامن طلب  
المستحق - بكسر الحاء المهملة - أي رب الدين بتخليصه؛ أي الضامن من  
الضمان بأن يقول له عند حلول أجله؛ أي الدين، وسكوته عن طلب دينه من  
المضمون الحاضر الملي أو تأخيره أما إن تأخذ دينك من المضمون أو تسقط  
الضمان عني لأن في ترك المطالبة بالدين عند وجوبه ضرراً بالحميل لاحتمال  
أن يكون الغريم موسر الآن ويعسر فيما بعد (لا الغريم بالمال فخل)؛ أي  
للضامن طلب المضمون بتسليم المال المضمون فيه إليه؛ أي الضامن عند  
حلول الأجل ليؤديه للمضمون له، وإن سلمه له فضا منضمه.

قوله: (والعقد أن يفسد ضمانه فسد كان بدا مانع أو ركن فقد)، وعبارة  
الأصل: «وبطل إن فسد متحمل به أو فسدت كجعل من غير ربه لمدينه»؛ أي

وبطل الضمان إن فسد متحمل به أصالة كدراهم بدنانير أو عكسه لأجل أو عروضاً، كما لو باع ذمي سلعة لذمي بخمر أو خنزير وضمنه ذمي فأسلم الضامن فلا يلزم الضامن حينئذٍ شيء، وظاهره ولو فات المبيع الفاسد ولزم فيه القيمة.

قوله: (كان بدا مانع أو ركن فقد)؛ أي كان حصل مانع أو ركن؛ أي شرط فقد (كما بجعل عن سوى ذي الدين عن)؛ أي من غير ربه؛ أي رب الدين (لمن يدين) لمدينه إن كان من رب الدين أو من المدين أو من غيرهما للضامن أو من غيرهما إذا رجع؛ لأنه غرم رجع بمثل ما غرم مع زيادة ما أخذه إما بجعل من رب الدين لمدينه على أن يأتيه بضامن فجائز كما لو أسقط عنه بعض الحق على أن يأتيه بضامن لكن شرط الجواز حلول الدين وإلا امتنع بخلاف ما لو وقع من أجنبي للمدين على أن يأتي بضامن فجائز مطلقاً وإن ضمان من ضمن، وبالغ على بطلان الضمان بجعل بقوله: (وإن ضمان من ضمن)؛ أي وإن كان الجعل الواصل للضامن ضمان مضمون الضامن، وذلك كان يتداين رجل ديناً من رجل أو رجلين ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه لرب الدين فيمنع إذا دخلا على ذلك بالشرط لا على سبيل الاتفاق، ولقد خفف صاحب التحفة هذه العملية بشروط فقال:

وباشتراك واستواء في العدد تضامن حقق فيه إن ورد - يعني أنه يجوز على وجه الرخصة والتوسعة أن يشتري اثنان فأكثر سلعة في ذمتها على أن يضمن كل واحد منهما في ذمته بقية أصحاب لكن بشرطين:

أحدهما: وقوع الاشتراك في السلعة الواقع فيها التضامن.

وثانيهما: الاشتراك فيها.

- فإن انخرم أحد الشرطين أو كلاهما فيمنع ذلك، قال ابن الحاجب: لو اشتريا سلعة بينهما على السواء لجاز للعمل، فأشار بقوله للعمل أن القياس المنع والجواز لعمل الماضين. اهـ. باختصار من ميارة على التحفة.

قوله: (وإن تعددوا فكل اتبع بحصة) قال في الأصل: «وإن تعدد حملاء



اتبع كل بحصته إلا أن يشترط حمالة بعضهم عن بعض». كما قال الناظم: «إلا بشرط حمالة البعض»؛ أي إلا أن يشترط المضمون له في عقد الضمان حمالة بعضهم عن بعض فله أخذ جميع حقه من بعضهم إن غاب غيره أو أعدم فإن حضروا أملياء اتبع كلا بحصته كترتبهم؛ أي (كان ترتبوا)؛ أي الحملاء في الحمالة بأن ضمن واحد بعد واحد فله أخذه ممن شاء ولو حضروا جميعاً أملياء إن أعدم المضمون أو غاب ورجع الضامن الموفي الدين المضمون فيه بغير القدر المؤدى عن نفسه بكل ما أي القدر الذي على الشخص الملقى، وهذا معنى قوله: (ومن لقي غريمه من قد غرم عنه وساواه)؛ أي ثم سواه؛ أي ساوى المؤدى الملقى فيما أداه عن صاحبهما الغائب إذا كانوا حملاء غرماء، مثال ذلك: ثلاثة اشتروا سلعة بثلاثمائة على كل واحد مائة، فلقي البائع أحدهم فأخذ منه الجميع مائة عن نفسه، ومائتين عن صاحبيه فإن وجد الغارم أحدهما أخذ منه المائة التي دفعها عنه وخمسين نصف المائة التي دفعها عن صاحبهما، ثم كل من وجد منهم الثالث أخذ منه خمسين.

- ثم ذكر الناظم تبعاً لأصله مسألة المدونة في الحملاء الستة التي أفردت بالتصانيف، واشتهرت مسألة هنا لست بست مئين بالحمالة اشترت، قال في الأصل: «فإن اشترى ستة بستمائة بالحمالة فلقي أحدهم أخذ منه الجميع ثم إن لقي أحدهم أخذه بمائة ثم بمائتين، فإن لقي أحدهما ثالثاً. أخذه بخمسين وبخمسة وسبعين، فإن لقي الثالث رابعاً أخذه بخمسة وعشرين وبمثلها ثم باثني عشر ونصف وستة وربع، وهل لا يرجع فيما يخصه أيضاً إذا كان الحق على غيرهم أو لا، وعليه الأكثر؟. تأويلان.

وقوله: (وصح بالوجه الضمان)؛ أي وصح الضمان بالوجه؛ أي الذات، أي إتيان بالمدين وقت الحاجة إليه (ومتى سلمه له برى وإن عتى)؛ أي وبرئ بتسليمه له؛ أي تسليم المضمون للمضمون له، زاد في المدونة بمكان فيه حاكم، وأما مكان لا حاكم فيه أو مفازة أو مكان يقدر الغريم على الامتناع لم يبر.

وقوله: (ويلزم الغرم وإن سلم متى يحكم به إلا لعدم اثبتنا)؛ أي ولا يسقط الغرم عن ضامن الوجه بإحضاره - أي المضمون - إن كان حكم على

الضامن به؛ أي الغرم قبل إحضاره لأنه حكم مضى. وهذا مقيد بيسر المضمون عند حلول الأجل فإن كان معسراً رد الحكم بالغرم لقول الناظم: «إلا لعدم أثبتا»، وفي الأصل: لا إن أثبت عدمه أو موته في غيبته ولو بغير بلده؛ أي لا يغرم الضامن أن أثبت عدمه؛ أي فقر المضمون وعجزه عن وفاء الدين المضمون فيه عند حلول الأجل ولو بعد الحكم على الضامن بالغرم؛ أي ولا يغرم ضامن الوجه إن أثبت موته؛ أي المضمون قبل الحكم عليه.

- قال في العاصمية:

ويبرأ الحميل للوجه متى أخضر مضموناً لخصم ميتا

(وغرم إن فرط ضامن كان هربه وباجتهاد أدبن)، وعبارة الأصل: «وغرم إن فرط أو هربه وعوقب»؛ أي وغرم المال الذي على مضمونه إن فرط في مضمونه بعد حلول الأجل حتى هرب أو هربه؛ أي أمر الحميل مضمونه بهروبه من الطلب فهربه ولم يعلم محله وعوقب؛ أي يؤدب حميل الطلب الذي فرط أو هرب باجتهاد؛ أي بما يرى الحاكم باجتهاده من حبس أو ضرب، قال الحطاب: ظاهر المصنف جمع التغريم والعقوبة، والذي في الرواية أنه يحبس إذا فرط في الطلب حتى يجتهد فيه وأما إذا ثبت تفريطه فيه بأن لقيه وتركه أو غيبه أو هربه فإنه يغرم المال فقط ولم أر في هذا عقوبة، (واحمل على الأرجح في أنا حميل وزعيم وأنين وكفيل) وعندني وإليّ وشبهه على المال على الأرجح، وقيل: لا.

- قال في العاصمية:

وهو بما عين للمعين وهو بمال حيث لم يعين

- قال ابن يونس: اختلف فقهاؤنا المتأخرون إذا قال: أنا حميل لك أو زعيم أو كفيل ولم يزد على هذا هل يحمل أنه حميل بالمال أو على الوجه إذا عرى الكلام من دليل، والصواب من ذلك أن يكون بالمال لقوله عليه الصلاة والسلام: «الزعيم غريم ولأن حميل الوجه إذا لم يأت به غرم المال»، والأصل في الحمالة المال لأنه المطلوب حتى يشترط الوجه أو يقتضيه لفظه، وأما إن اختلف فقال الطالب: شرطت لك الحمالة بالمال وقال: الكفيل

بالوجه وقد أحضر الغريم معدماً فينبغي أن يكون القول قول الحميل لأن الطالب يدعي اشتغال ذمته وعليه البيان.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

- 1 - قال تعالى: ﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ جِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: 72].
- 2 - عن ابن عباس قال: لزم رجل غريماً له بعشرة دنانير فقال: والله لا أفاركك حتى تقضيني أو تأتيني بحميل، قال: فتحمل بها النبي ﷺ قال: فاتاه بقدر ما وعده فقال النبي ﷺ: «من أين أصبت هذا الذهب» قال: من معدن قال: «لا حاجة لنا فيها ليس فيها خير» فقضاها عنه رسول الله ﷺ. [رواه ابن ماجه وأبو داود].
- 3 - وللترمذي وأبي داود: «العارية مؤداة، والزعيم غارم والدين مقضى».
- 4 - وعن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث، ولا تنفق المرأة شيئاً في بيت زوجها إلا بإذن زوجها» فقليل: يا رسول الله ولا الطعام، قال: «ذلك أفضل أموالنا»، ثم قال: «العارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى، والزعيم غارم».
- 5 - وعن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: توفي رجل منا فأتينا النبي ﷺ ليصل عليه فقال: «هل ترك من شيء؟» قالوا: والله ما ترك من شيء؟! قال: «فهل ترك عليه ديناً» قالوا: نعم - ثمانية عشر درهماً، قال: «فهل ترك لها من قضاء؟» قالوا: لا!.. والله ما ترك من شيء قال: فصلوا أنتم عليه»، قال أبو قتادة: يا رسول الله أرأيت إن قضيت عنه تصلي عليه؟ قال: «إن قضيت عنه بالوفاء صليت عليه». فذهب أبو قتادة فقضى عنه فقال: «وفيت ما عليه؟» قال: نعم، فدعا رسول الله ﷺ فصلى عليه. [رواهما أحمد واللفظ له والنسائي والترمذي وابن ماجه].
- 6 - وعن جابر بن عبد الله قال: توفي رجل فغسلناه ثم أتينا به رسول الله ﷺ فخطا خطى ثم قال: «أعليه دين؟»، قلنا: ديناران! فانصرف

فتحملها أبو قتادة فأتيناه قال أبو قتادة: الديناران علي . . . فقال رسول الله ﷺ: «أحق الغريم وبرئ الميت؟». قال: نعم، فصلى عليه، ثم قال بعد ذلك: «بيوم ما فعل الديناران» فقال: إنما مات أمس. فعاد إليه في الغد، فقال: قد قضيتها فقال رسول الله ﷺ: «الآن بردت عليه جلده» [رواه أحمد واللفظ له وأبو داود والنسائي والحاكم].

7 - وأخرج البيهقي بسنده:

- عن فضالة بن عبيد سمعه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا زعيم والزعيم الحميل لمن آمن بي وأسلم وهاجر بيت في ربح الجنة».

- وقد أجمع المسلمون على جواز الضمان في الجملة وإنما اختلفوا في فروع منه.

8 - وأخرج البخاري تعليقاً في كفالة الوجه:

- وقال أبو الزناد: عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه أن عمر بن الخطاب ؓ بعثه مصدقاً، فوقع رجل على جارية امرأته فأخذ حمزة من الرجل كفلاء حتى قدم على عمر، وكان عمر قد جلده مائة جلدة فصدقهم وعذره بالجهالة. اهـ.

- قال ابن حجر في الفتح: واستفيد من هذه القصة مشروعية الكفالة بالأبدان فإن حمزة بن عمرو الأسلمي صحابي، وقد فعله ولم ينكر عليه عمر مع كثرة الصحابة حينئذ. اهـ منه.

- وجاء في الحديث ما يؤخذ منه أن الضمان كان جائزاً في شرع من قبلنا.

9 - فقد أخرج البخاري في صحيحه:

- عن أبي هريرة ؓ عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار، فقال: اتني بالشهداء أشهدهم فقال: كفى بالله شهيداً، قال: فائتني بالكفيل قال: كفى بالله كفيلاً، قال: صدقت فدفعها إليه إلى أجل مسمى فخرج في البحر فقضى حاجته ثم التمس

مركباً يركبها يقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركباً فأخذ خشبة فنقرها فادخل فيها ألف دينار وصحيفة منه إلى صاحبه ثم زجج موضعها ثم أتى بها إلى البحر، فقال: اللهم إنك تعلم إنني كنت تسلفت فلاناً ألف دينار فسألني كفيلاً فقلت: كفى بالله كفيلاً فرضي بك، وسألني شهيداً، فقلت: كفى بالله شهيداً فرضي بذلك وإني جهدت أن أجد مركباً أبعث إليه الذي له فلم أقدر وإنني أستودعكها فرمي بها في البحر حتى ولجت فيه، ثم انصرف وهو في ذلك يلتمس مركباً يخرج إلى بلده، فخرج الرجل الذي كان أسلفه ينظر لعل مركباً قد جاء بماله فإذا بالخشبة التي فيها المال فأخذها لأهله حطباً فلما نشرها وجد المال والصحيفة، ثم قدم الذي كان أسلفه، فأتى بالألف دينار فقال: والله ما زلت جاهداً في طلب مركب لأتيك بمالك فما وجدت مركباً قبل الذي أتيت به، قال: هل كنت أرسلت إلي شيء؟ قال: أخبرك إنني لم أجد مركباً قبل الذي جئت فيه قال: إن الله قد أدى عنك الذي بعثت في الخشبة فانصرف بالألف الدينار راشداً.

10 - وفي المدونة:

- قال سحنون: قلت لابن القاسم: أرأيت إن تحملت برجل أو بمال على رجل أكون للذي له الدين أن يأخذني بالحق الذي تحملت به وصاحبي الذي تحملت به مليء بالذي عليه في قول مالك؟

- قال: قال مالك: ليس ذلك له ولكن يأخذ حقه من الذي عليه الدين، فإن نقص شيء من حقه أخذه من مال الحميل إلا أن يكون الذي عليه الحق مدياناً وصاحب الحق يخاف إن قام عليه حاصه الغرماء أو غائباً عنه فله إن يأخذ الحميل ويدعه.

- وقد كان مالك يقول قبل ذلك للذي له الحق أن يأخذ إن شاء الحميل، وإن شاء الذي عليه الحق ثم رجع إلى هذا القول الذي أخبرتك وهو أحب ما فيه إلي وكذلك روى ابن وهب.

11 - قلت: أرأيت إن كان الذي عليه الحق ملياً غائباً، والحميل حاضر أكون للذي له الدين أن يأخذ الحميل والذي عليه الدين ملي إلا إنه غائب؟

- قال: نعم، كذلك، قال لي مالك: إلا أن يكون للذي عليه الدين أموال حاضرة ظاهرة فإنها تباع أمواله في دينه.

12 - قلت: أرأيت لو أن رجلاً قال لرجل وهو يخاصم رجلاً في طلب الحق له، فقال الرجل للطالب: ما ذاب لك على فلان الذي تخاصمه فأنا كفيل لك به فاستحق قبله ما لا يكون هذا الكفيل ضامناً له في قول مالك؟  
قال: نعم وكذلك كل من تبرع بكفالة فإنها له لازمة وهذا له لازم في مسألتك.

13 - قلت: أرأيت لو أن للرجل على رجل حقاً، فقال رجل غائب عنهما من غير أن يخاطبه أحد أشهدوا أنني كفيل لفلان بماله على فلان أيلزمه هذا في قول مالك؟

- قال: لا أقوم على حفظ قول مالك وأراه لازماً له.

14 - قلت: أرأيت إن قلت لرجل: بايع فلاناً فما بايعته به من شيء، فأنا ضامن للثمن أيلزمني ذلك الضمان أم لا؟

- قال: نعم يلزمك هذا إذا ثبت ما بايعته به من شيء.

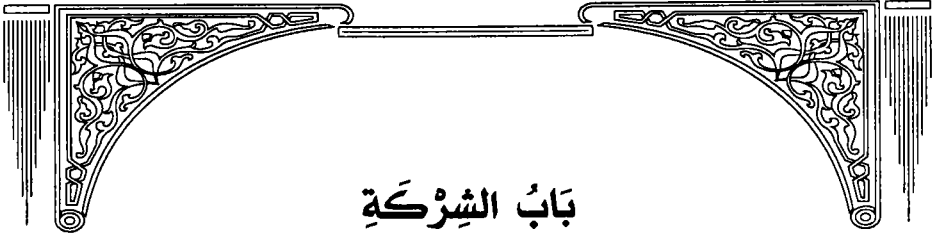
- قلت: أتحمظه عن مالك؟ قال: نعم.

- وقال غيره: وإنما يلزم من ذلك كل ما كان يشبه أن يداين بمثله المحمول عنه. ويبايع به.

15 - قلت: أرأيت أن تكفل ثلاثة رجال لرجل بحقه الذي له على فلان أكون له أن يأخذ من لقي منهم بجميع الحق؟

- قال: لا إلا أن يكونوا تحملوا بذلك الحق وبعضهم أيضاً حملاء عن بعض واشترط أن يأخذ من شاء منهم بحقه فإن كانوا هكذا أخذ من لقي منهم بجميع الحق، وإن لم يكن بعضهم حميلاً عن بعض لم يكن له أن يأخذ من لقي منهم إلا بثل المال.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة في هذا الباب خمسة عشر دليلاً (15) وتتبعها الإجماع.



## بَابُ الشَّرْكَةِ

- 1 - باب والأذن في التصرف لغير
  - 2 - من ذي توكل وتوكيل بما
  - 3 - بذهبي أو ورقين اتفقا
  - 4 - كذا بعين وبعرض وبعمر
  - 5 - لا فات إن صحت إذ المال خلط
  - 6 - لا بطعامين وأن يتفقا
  - 7 - ثم إن أطلق التصرف فهي
  - 8 - والربح والخسر بقدر مال كل
  - 9 - لكل أجر ما للأخر عمل
  - 10 - كذا العيال إن تقاربا وإن
  - 11 - وألقن إن أحبلت في الشركة مد
  - 12 - وإن بشرط نفيا استبداذا
  - 13 - وجازت الشركة بالعمل - إن
  - 14 - واستويا وقد تقاربا عمل
  - 15 - والغني كيومي مرض لا إن كثير
  - 16 - وفسدت بالاشتراك في الذم
  - 17 - كبيع ذي وجه لمال خامل
  - 18 - واقض على شريك ما لا ينقسم
  - 19 - واقض على الجار بمنع ما أضر
- مع الأذن الشركة إنما تصير  
بدل عرفا فعلاً أو قولاً سما  
صرفهما وبهما منهم ثقا  
ضين وقوم عرضهما يوم حضر  
وإلاً فالتألف من ربه قط  
أو ذهباً أحضرت زيد ورقا  
تفاوض صح انفرادك بشي  
إلا فبالشرط أرددن وإن نزل  
وألغ كسوة ونفقة همل  
لم يتقارب أو يخص فاحسبن  
قيمتها إلا فللشريك رد  
فهي عنان شرطها أفادا  
متحداً أو متلازماً يكن  
وقد تعاونوا وإن كل محل  
وشرطه كآلة تكثر ضر  
أن يشتروا بالدين وهو بينهم  
بجزء من ربحه فباطل  
أن يعمرن معه أو يبيع ثم  
جارا كدخان وكالدباغ قر

## 20 - وندب الإرفاق بالماء لجار كذا لفرز خشبة أعرا الجدار

(باب في الشركة)؛ الشركة - بكسر الشين وسكون الراء وبفتح الأولى وكسر الثانية - بمعنى الخلط والامتزاج في المال والنسب، وغيرهما، يقال: اشتركنا وتشاركنا، وشركته في البيع شركة وشركة، والاسم الشرك - بكسر الشين - يقال: رغبتنا في شرككم؛ أي مشاركتكم في النسب ومنه قول النابغة الجعدي:

وشاركنا قريشاً في تقاها وفي أحسابها شرك العنان  
- وفي الحديث الصحيح: «من أعتق شركاً له في عبد...» [أخرجه مالك والشيخان].

أما تعريفها شرعاً: فهي أنواع:

1 - شركة تجر.

2 - وشركة أبدان.

3 - وشركة وجوه.

1 - فشركة التجر: هي خلط ما لين أو أموال من مالكين فأكثر على أن يشترك الجميع في التجر فيتصرف كل شريك لنفسه ولصاحبه، فتخرج الوكالة والقراض.

- وقول الناظم: (باب والأذن في التصرف لغير... إلخ) البيت؛ أي الشركة إذن في التصرف لهما أنفسهما فهذه عبارة الأصل؛ أي أن يأذن كل منهما أو منهم للآخر في أن يتصرف في مجموع من مالهما أو ببدنهما وعلى ذمهما وما ينشأ عن تصرفهما، والخسر عليهما. من ذي توكل وتوكيل؛ أي وإنما تصح من أهل التوكيل والتوكل؛ أي من فيهما أهلية لهما بأن يوكل غيره، ويتوكل لغيره، وهو الحر البالغ الرشيد. (بما يدل عرفاً فعلاً أو قولاً سما) عرفاً: كاشتركنا يقوله كل منهما أو يقوله أحدهما ويسكت الآخر راضياً أو شاركني، ويرضى الآخر فعلاً وقولاً سما قولاً باشتراكنا، وفعلاً بخلط المالين والتجر فيهما.



- والحاصل: أنها تلزم بكل ما دل عليه عرفاً سواء كان قولاً فقط أو فعلاً فقط، وأولى إذا اجتماعاً، وما ذكر الناظم تبعاً لأصله من لزومها بالقول هو الذي لابن يونس وعياض.

وفي التنبيهات: الشركة عقد يلزم بالقول كسائر العقود والمعاضات، وهذا مذهب ابن القاسم ومذهب غيره أنها لا تلزم إلا بخلط المالين انضم لذلك قول أم لا.

قوله: (بذهبي) بحذف النون طلباً للوزن (أو ورقين) بذهبين من الشريكين، أو ورقين منهما (اتفقا صرفهما)؛ أي الذهبين أو الورقين ووزنهما، ويغتفر الفضل اليسير في الوزن سواء اتفقت سكتتهما أو اختلفت، وتصح الشركة بهما؛ أي ذهب وورق (منهم)؛ أي الشركاء أو منهما؛ أي الشريكين بأن يخرج أحدهما ذهباً، ويخرج الآخر مثلهما بشرط استواء الذهبين والورقين في الوزن والصرف.

(كذا بعين)؛ أي ذهب أو ورق أو بهما من أحدهما ويعرض من الآخر وأراد به ما يشمل الطعام (وبعرضين)؛ أي وتصح بعرضين غير طعام وكل بالقيمة يوم أحضر وهذا معنى قوله: (وقوم عرضهما يوم حضرا) للشركة فإن استوت قيمة العرضين أو قيمة العرض والعين القابلة له، فالشركة بالنصف وإلا فيقدر الاختلاف.

وقوله: (وإلا فات) كذا في الأصل: «لا يعتبر القيمة يوم الفوات إن فات العرض إن صحت الشركة، فإن فسدت فلا يقوم، ورأس مال مخرج العرض ما يباع به عرضه لأنه على ملكه وضمانه إلى بيعه كالمبيع بيعاً فاسداً». (وإلا فالتألف من ربه قط) وإلا؛ أي وإن لم يحصل خلط للمالين وتلف المالان أو أحدهما فالمال التألف من ربه فقط خاصة وما - أي العرض - الذي ابتيع؛ أي اشترى للتجارة بغيره؛ أي التألف فهو مشترك بينهما صاحب السالم وصاحب التألف كما في المدونة، فإن ربح فلهما وإن خسر فعليهما.

قوله: (لا بطعامين) من الشريكين إن اختلفا جنساً أو صفة أو قدراً بل ولو اتفقا؛ أي الطعامان نوعاً وصفة على المشهور الذي رجع إليه الإمام مالك

رضي الله تعالى عنه، لأنه يلزمه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه إذ كل واحد منهما باع للآخر بعض طعامه من بعض طعام الآخر وبقي البعض الذي باعه كل منهما تحت يده، وقول الناظم: (أو ذهباً) لعله خبر لكان محذوفه، وإلا فالأولى أن يكون مجروراً على بطعامين كما في الأصل: «لا بذهب وبورق»؛ أي لا تصح الشركة بذهب من أحد وبورق من الآخر لاجتماع الشركة والصرف.

قوله: (ثم إن اطلق التصرف فهي تفاوض) وعبارة الأصل: «ثم إن اطلقا التصرف وإن بنوع فمفاوضة»؛ أي إن اطلقا - أي الشريكان - التصرف لكل منهما في جميع ما يتجران فيه بأن جعل كل منهما لصاحبه في حضوره وغييبته وبلا إذنه وعلمه، وفي الشراء والبيع وكراء واكتراء وإن بنوع فهي تفاوض؛ أي مفاوضة، وتسمى بذلك من تفاوض الرجل في الحديث إذا شرع فيه.

وقوله: (صح انفرادك بشيء)؛ أي ولا يفسدها انفراد أحدهما أو كل منهما بشيء من المال غيرهما غير مال - الشركة إذا تساويا في عمل الشركة. وقوله: (والربح والخسر بقدر مال كل)؛ أي والربح في مال الشركة، والخسر فيه يقسم بين الشريكين بقدر مال كل؛ أي بقدر المالين المشترك بينهما، وتفسد الشركة بشرط التفاوت؛ أي قسمة الربح والخسر بغير قدر المالين في عقدهما، ولكل أجر عمله للآخر، وهذا معنى قوله: (لكل أجر ما للآخر عمل)؛ أي ولكل من الشريكين أجر عمله للآخر فإذا كان لأحدهما الثلث وللآخر الثلثان ودخلا على المناصفة في العمل والربح، فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بسدس الربح، ويرجع صاحب الثلث بسدس أجرة العمل.

وقوله: (والغ كسوة ونفقة)؛ أي وألغيت نفقتهما وكسوتهما؛ أي تركت، ولم تحسب نفقتهما - أي الشريكين - على أنفسهما وألغيت كسوتهما؛ أي الشريكين لأنفسهما (كذا العيال)؛ أي كإلغاء نفقة وكسوة عيالهما إن تقاربا سنأ وعدداً بقول أهل المعرفة ببلد أو بلدين اختلف السعر أم لا، ويشترط في مسألة العيال كون المال بينهما مناصفة؛ أي وإلا يتقاربا بأن اختلفا عدداً أو سنأ اختلافاً بيناً أو كان المال بينهما على الثلث والثلثين حسباً؛ أي نفقة كل

وكسوته على عياله لثلا يأكل من مال الشركة أكثر من حقه - ولقد قلت في  
نظمتنا فتح الرحيم المالك :

وحيثما تساويا أو قريبا      فألغ كسوة والإنفاق هبا  
في العكس يرجع على حسبما      لكل واحد من المال نما  
وفي انفراد واحد فيحسب      نفقة العيال لا هو أبو

(والقن)؛ أي الأمة (إن احبلت في الشركة مد قيمتها) عبارة الأصل: «وإن  
وطئ جارية للشركة بإذنه وبغير إذنه، وحملت قومت وإلا»؛ أي وإن لم تحمل  
من وطئه بغير إذن شريكه خير الشريك الآخر في الرد؛ أي في ردها أو  
إبقائها.

- ثم شرع يتكلم على شركة العنان فقال:

وإن بشرط نفياً استبداداً      فهي عنان شرطها أفادا

(وإن اشترطاً)؛ أي الشريكان (نفي)؛ أي عدم الاستبداد بالتصرف على  
كل منهما (فهي عنان)؛ أي تسمى بذلك من عنان الدابة - بالكسر وهو ما تقاد  
به كأن كل واحد منهما أخذ بعنان صاحبه لا يطلقه يتصرف حيث شاء ولذا لو  
تصرف واحد منهما بدون إذن الآخر كان له رده.

(وجازت الشركة بالعمل إن متحداً أو متلازماً يكن)؛ وعبارة الأصل:  
«وجازت بالعمل إن اتحدا وتلازما وتساويا فيه أو تقاربا وحصل التعاون وإن  
بمكانيين؛ أي وجازت الشركة بالعمل اتفاقاً إن اتحد العمل أو كان متلازماً بأن  
يلزم من رواج أحدهما رواج الآخر كنسج وإصلاح غزل لتهيئته للنسج لا إن  
اختلفا ولم يتلازما».

(واستويا)؛ أي العاملان فيه بأن يأخذ كل واحد من الغلة بقدر عمله أو  
لم يتساويا في العمل ولكنهما تقاربا فيه عرفاً كعمل أحدهما زيادة عن النصف  
أو الثلث يسيراً والآخر النصف والثلثين، فإن احتاجا مع الصنعة لمال أخرج  
كل بقدر عمله (وقد تعاونا)؛ أي حصل التعاون منهما في العمل فإن لم  
يحصل فلا تجوز.

وقوله: (وإن كل محل) عبارة الأصل: «وإن بمكانين». إن اتحدت الصنعة كما في العتبية (والغ كيومي مرض)؛ أي وألغى؛ أي لا يعتبر مرض أحد شريكى العمل كيومين (لا إن كثر)؛ أي لا يلغى مرض أحدهما أو غيبته إن كثر؛ أي طال زمن المرض أو الغيبة وشرطه كآلة تكثر؛ أي كانفراد أحدهما بكثير الآلة فيفسد الشركة (وفسدت بالاشتراك في الذمم) وعبارة الأصل: «وباشتراكهما بالذمم». وهي أن يتفقا على أن يشتريا ما تيسر لهما أو أحدهما بلا مال مشترك بينهما يدفعان منه ثمن ما يشتريانه أو أحدهما، وإنما يكون ثمنه ديناً لذمتهما، وبين الحكم بعد الوقوع، فقال: (وهو بينهما) عند ابن القاسم، وقال سحنون: ما يشتريه أحدهم يختص به، قال في المدونة: فإذا وقعت بالذمم فما اشتريا فبينهما، وتفسخ الشركة من الآن ثم ذكر الناظم تبعاً لأصله تفسيراً ثانياً بشركة الوجوه فقال: (كبيع ذي وجه لمال خامل بجزء من ربحه)؛ أي وكبيع شخص تاجر ذي وجه؛ أي وجه مرغوب في الشراء منه مشهور بين الناس لمال؛ أي عرض تاجر خامل - بخاء معجمة -؛ أي خفى بين الناس لا يرغبون في شراء عروضه، ووقع البيع بجزء من ربحه؛ أي مال الخامل كثلثه فإن وقع ونزل للوجيه جعل مثله بالغاً ما بلغ، وللمشتري رد السلعة إن كانت قائمة وإن فاتت لزمه الأقل من ثمنها أو قيمتها لأن الوجيه غشه - وهذا معنى قوله: (قباطل). وزاد في الأصل: «وكذي رحى وذي بيت وذي دابة ليعملوا إن لم يتساوا الكراء وتساوا في الغلة» الناشئة من عملهم لأن رأس مالهم ليس عمل أيديهم، وقد تكافؤوا فيه وترادوا الأكرية للرحى والبيت والدابة؛ أي يتساوون فيها بأن يدفع من نقص كراء شيئه عن شيء صاحبه الفضل بينهما وكيفية التراد أن تجمع الأكرية، وتقض على جميع الشركاء، ويسقط ما على كل واحد ويرد من عليه شيء لمستحقه؛ فإن كان كراء الرحى ثلاثة والبيت اثنين والدابة واحداً فالمجموع ستة وتقض على الثلاثة بالسوية فيكون على كل اثنان فلصاحب البيت مثل ما عليه فلا يدفع شيئاً، وصاحب الرحى عليه اثنان، وله ثلاثة فيرجع على صاحب الدابة بواحد.

(واقض على شريك ما لا ينقسم أن يعمرن معه أو يبيع ثم)، عبارة الأصل: «وقضى على شريك فيما لا ينقسم أن يعمر أو يبيع كذي سفل».

والشيء الذي لا ينقسم مثل الحمام والبرج والبير والنخلة أن يعمر مع شريكه الداعي للعمارة أو أن يبيع نصيبه منه لمن يعمر، فإذا كان أحد الشريكين غائباً فإن القاضي يحكم على الغائب بالبيع إن لم يجد له من ماله ما يعمر به نصيبه، وشبه في الأمر بالتعمير والقضاء بالبيع إن أبي فقال: كذي بناء سفلى منخفض، وعليه بناء لآخر فيؤمر ذو السفلى بتعميره فإن أبي قضى عليه ببيعه إن وهي؛ أي ضعف وأشرف على السقوط، وخيف سقوط الذي عليه (واقض على الجار بمنع ما اضرجار) قال في الأصل: «وبمنع دخان كحمام ورائحة كدباغ وأنذر قبل بيت ومضر بجدار واصطبل أو حانوت»؛ أي وقضى بمنع إحداث ذا دخان كحمام ومطبخ ومجيرة ومحيسة، وقضى بمنع أحداث لرائحة كريهة كدباغ ومذبح ومسمط ومرحاض وأنذر موضع لدرس الزرع وتذريته قبل - بكسر القاف وفتح الموحدة مقابل بيت قال الحطاب: لا مفهوم لقب، وكذا أحداثه جنب بيت من؛ أي جهة، وقضى بمنع أحداث كل شيء مضر بجدار لجاره خوف سقوطه أو وهنه وذلك كطاحون ومرحاض ومدق ويمنع أحداث اصطبل أعجمي معرب معناه بيت الخيل.

(وندى الإرفاق بالماء لجار) الإرفاق الإعانة والمساعدة بالماء حلو أو مالح (كذا لغز)؛ أي لإدخال (خشبه)؛ أي خشبة في الجدار المعار لاستناده إليه أو جعل سقف عليه لخبر الموطأ والصحيحين الذي سنورده في الأدلة الأصلية.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

- 1 - قال الله تعالى: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: 12].
- 2 - وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: 24].
- 3 - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «قال الله تعالى: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما» [رواه أبو داود بسند صحيح].

4 - وعن السائب بن أبي السائب أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم: «كنت شريكي

في الجاهلية فكنت خير شريك لا تداريني ولا تماريني» [رواه أبو داود وابن ماجه، ولفظه: «كنت شريكى ونعم الشريك لا تداري ولا تماري»].

5 - وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أعطى رسول الله ﷺ خيبر اليهود أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها. [رواه الأربعة].

6 - وقال ابن مسعود رضي الله عنه: اشتكرت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر، قال: فجاء سعد بأسيرين ولم أجد أنا وعمار بشيء. [رواه أبو داود والنسائي].

7 - وعن أبي المنهال أن زيد بن أرقم والبراء بن عازب كانا شريكين فاشتريا فضة بنقد ونسيئة فبلغ النبي ﷺ فأمرهما أن ما كان بنقد فأجيزوه وما كان بنسيئة فردوه. [رواه أحمد والبخاري بمعناه، ولفظ البخاري: «ما كان يداً بيد فخذوه وما كان نسيئة فردوه»].

8 - وعن رويغ بن ثابت قال: إن كان أحدنا في زمن رسول الله ﷺ ليأخذ نضو أخيه على أنه له النصف مما يغنم ولنا النصف، وإن كان أحدنا ليظير له النصل والریش وللآخر القدح. [رواه أحمد وأبو داود].

9 - وفي الموطأ والصحيحين:

قوله ﷺ: «لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره» روى: بالإفراد والجمع.

- وأما الإجماع فقال في المغني:

وأجمع المسلمون على جواز الشركة في الجملة وإنما اختلفوا في مسائل منها.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة تسعة (9) أدلة ويتبعها الإجماع.



## بَابُ الْمَزَارَعَةِ

- 1 - باب المزارعة بالبذر لزم عقد وقيل لا وصحت إن عدم
- 2 - كراء أرضها بطعم أو بما
- 3 - وإن تساوى بما قد أخرجها
- 4 - والأرض بين أو لذا تصير
- 5 - والبذر يخلط وعقدها يصح
- 6 - بكالإجارة أو أطلقاً وضير
- 7 - وهل إن أرض أرخصت والعمل

باب في المزارعة مفاعلة من الزرع مفهومها اللغوي: معروف أما تعريفها الشرعي: فقال ابن عرفة: المزارعة: شركة في الحرث.

قوله: (باب المزارعة بالبذر لزم عقد وقيل): لا يعني أن المزارعة لا تلزم إلا بالبذر ونحوه كوضع الزريعة على الأرض مما لا بذر لحيه كالبصل والقصب هذا هو المشهور، وعليه عول في الأصل بقوله: «لكل فسخ المزارعة إن لم يبذر»، وقيل: تلزم بالعقد، وقيل: لا تلزم إلا بالشروع في العمل، (وصحت إن عدم كراء أرضها بطعم أو بما تنبت)؛ أي أن تسلم من كراء الأرض بممنوع كان تكون الأرض لأحدهما، والبذر للآخر لأن في ذلك كراء الأرض بطعام وبما تنبته، وكلاهما ممنوع سواء كان الطعام مما لا تنبته كعسل أو كان مما تنبته، غير طعام كقطن فكل ذلك ممنوع إلا الخشب، (وقابلت مساو علماء)؛ أي مساو لكرائها من عمل يد أو بقر عند الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وأصحابه، والمساواة شرط وعدمها مانع، وكثيراً ما يطلق الفقهاء الشرط على عدم المانع، ومفهوم مساو فيه تفصيل، فإن قابلها أكثر من كرائها بكثير فسدت، ويسير اغتفر.

(وإن تساويا بما قد اخرجنا) فيما يخرجانه، والأرض مشتركة بينهما أو مباحة لعموم الناس أو لأحدهما وكراؤها يسير لا خطب له واستثنى من مفهوم تساويا فقال (إلا تبرعاً بعيدهم) إلا أن يكون عدم التساوي تبرعاً من أحد شريك الزراعة لزيادة عمل أو قدر ما يخرج للآخر بعيدهم، بغير تصغير بعد، فلا تفسد عند ابن القاسم، وإن كانت عنده لا تلزم إلا بالبذر مراعاة للقول بلزومها في العقد. [قاله ابن رشد].

وأشار الناظم إلى ما قدمنا ذكره (والأرض بين) ذين؛ أي بينهما أو لأحدهما أو مباحة لعموم الناس، وإذا كانت لأحدهما فيكون الكراء يسيراً، (والبذر يخلط)؛ أي وخلط بذر إن كان البذر منهما، ولو كان بإخراجهما؛ أي شريكي المزارعة بذريهما في ناحيتين متميز كل بذر منهما عن الآخر. وهذا قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما، وعليه تفرغ قول الأصل فإن لم ينبت بذر أحدهما وعلم لم يحتسب إن غرّ، وعليه مثل نصف النابت وإلا فعلى كل نصف بذر الآخر والزرع بينهما.

قوله: (وعقدهما يصح بلفظ شركة) لا بلفظ الإجارة (وإبطال إن وضع بكالإجارة أو اطلاقاً)؛ أي العاقدان الشركة عن تسميتها شركة أو إجارة فلا تصح فيهما (وضير إلغاء أرض)؛ أي يضر عدم حسب كراء أرض له قدر من أحدهما، (وتساويا)؛ أي الشريكان في غيرها؛ أي الأرض من بذر وبقر وعمل يد فلا تصح شركتها لدخولهما على التفاوت. وفي المدونة: إن أخرج أحدهما أرضاً لها قدر من الكراء وألغاهما لصاحبه واعتدلاً فيما بعد ذلك من العمل والبذر فلا يجوز حتى يعطى شريكه، نصف كراء أرضه (وهل إن أرض أرخصت) قال في الأصل: «أو لأحدهما أرض رخيصة وعمل على الأصح» أو لأحدهما أرض رخيصة؛ أي قليلة الكراء وله - أي مخرج الأرض الرخيصة عمل بيده وبقره وللآخر البذر ففاسدة لمقابلة الأرض ببعض البذر - وهذا قول ابن عبدوس رأى أنه يدخله كراء الأرض بما يخرج منها، ورجحه ابن يونس، وأشار في الأصل إلى ترجيحه بقوله: «على الأصح فالمناسب إبدال الأصح بالأرجح لأنه يشير إلى ابن يونس بالأرجح، وفي البناني: قال أبو علي: كلام ابن يونس يدل على أن المصحح هو ابن عبدوس لا ابن يونس، فلفظ الأصح



في محله . ولم يتعرض الناظم لذكر ما إذا كانت المزارعة فاسدة كيف يكون الحكم . ولقد أشار لها في الأصل بقوله : « وإن فسدت وتكافئاً عملاً فبينهما وترادا غيره وإلا فللعامل وعليه الأجرة كان له بذر مع عمل أو أرض أو كل لكل ، وقال الشيخ خليفة بن حسن في نظمه لهذا الموضوع :

وفي فسادها إذا تكافيا      في عمل بالوقت فيها استويا  
ثم تراجعاً بما سوى العمل      من بذل أو كراء أرض فامتثل  
وهو لمن يعمل فيها انفراد      وأجرة الآخر منه تسترد  
كأن له بذل يصاحب العمل      أو صاحبتة الأرض أو كل لكل  
- قال في أسهل المسالك :

وفي الفساد إن تكافأ العمل      فاشركهما في الزرع واردد ما فضل  
وعامل والثاني ما لا قد دفع      للعامل الزرع ويعطي من دفع  
- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك :

إن وقعت فاسدة وعملاً      فاشركهما في غلة تمتثلاً  
ورد رب الأرض نصف البذر      وآخر نصف الكراء فادر  
وفي انفراد واحد بالعمل      فالزرع للعامل يعطي فاعقل  
ويعطي للآخر ما قد دفعا      من بذر أو من الكراء فاسمعا

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ﴾ (63) ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الَّذِينَ نَزَعُونَ ﴿64﴾ [الواقعة : 63 ، 64].

2 - وعن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس الزرقى عن رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع ، قال حنظلة : فسألت رافع بن خديج بالذهب والورق فقال : أما الذهب والورق فلا بأس به .

3 - وسئل مالك عن رجل أكرى مزارعه بمائة صاع من تمر أو مما يخرج من الخدمة أو من غير ما يخرج منها فكره ذلك .

4 - وعن سعيد بن المسيب عن سعد قال: كنا نكري الأرض بما على السواقي من الزرع وما سعد بالماء فنهانا رسول الله ﷺ عن ذلك وأمرنا أن نكريها بذهب أو فضة.

5 - وعن رافع بن خديج قال: كنا نخابر على عهد رسول الله ﷺ فذكر أن بعض عمومته أتاه فقال: نهى رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً وطواعية الله ورسوله أنفع لنا وأنفع. قال: قلنا: وما ذاك؟ قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له أرض فليزرعها أو فليزرعها أخاه لا يكرها بثلث ولا بربع ولا بطعام مسمى».

6 - وعن رافع أنه زرع أرضاً فمر به النبي ﷺ وهو يسقيها فسأله لمن الزرع؟ ولمن الأرض؟ فقال: زرعي يبذري وعملي، ولي الشطر، ولبني فلان الشطر فقال: «أريتهما فرد الأرض على أهلها وخذ نفقتك» [رواه أبو داود].

7 - وعن أبي رافع قال: كنا أكثر أهل المدينة حقلاً، وكان أحدنا يكري أرضه فيقول: هذه القطعة لي وهذه لك فربما أخرجت ذه ولم تخرج ذه فنهام النبي ﷺ. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود].

8 - وعن عمرو بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: ما كنا نرى بالمزارعة بأساً حتى سمعت رافع بن خديج يقول: أن رسول الله ﷺ نهاني عنها فذكرته لطاوس، فقال: قال لي: أعلمهم أن رسول الله ﷺ لم ينه عنها، ولكن قال: «لأن يمنح أحدكم أرضه خير من أن يأخذ عليها خراجاً معلوماً» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

9 - وقال زيد بن ثابت: يغفر الله لرافع بن خديج أنا والله أعلم بالحديث منه إنما جاء للنبي ﷺ رجلان من الأنصار قد اقتتلا فقال: إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع فسمع رافع قوله: فلا تكروا المزارع. [رواه أبو داود والنسائي].

10 - وكان ابن عمر يكري مزارع على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وصدرراً من إمارة معاوية فلما سمع حديث رافع ترك ذلك خشية أن يكون النبي ﷺ قد أحدث فيها شيئاً. [رواه البخاري ومسلم].

11 - وقال ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ لم يحرم المزارعة، ولكن أمر أن يرفق بعضهم ببعض بقوله ﷺ من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه فإن أبي فليمسك أرضه. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

12 - وقال أبو جعفر: ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والربيع وزارع علي وسعد بن مالك وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين. [رواه البخاري].

13 - وعن جابر عن النبي ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه له صدقة وما سرق منه له صدقة وما أكل السبع منه له صدقة وما أكل الطير فهو له صدقة ولم يرزوه أحد إلا كان له صدقة».

14 - وفي رواية: «لا يغرس المسلم غرساً فيأكل منه إنسان أو دابة ولا طير إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة» [رواه مسلم].

15 - وعن أنس عن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة» [رواه البخاري ومسلم والترمذي].

16 - وفي المدونة:

- قال سحنون: قلت لابن القاسم: رأيت لو كانت الأرض من عندي والبقرة من عند شريكى والبذر من عندنا جميعاً. والعمل علينا جميعاً أتجوز هذه الشركة أم لا في قول مالك؟

- قال: قال مالك: إذا كان كراء الأرض وكراء النقد سواء جازت الشركة بينهما.

17 - قلت: رأيت إذا كانت البقرة أكثر كراء حتى يعتدلاً أو الأرض أكثر كراء أتجوز هذه الشركة فيما بينهما؟

- قال: قال مالك: لا أحبها.

- قال: قال مالك: لو أن رجلاً أخرج أرضاً من الأرض وألقاها وتكافأنا فيما بعد ذلك من النفقات والبذر لم أر بذلك بأساً.

- وأما كل أرض لها كراء قال مالك: فلا يعجبني أن تقع الشركة فيها إلا على التكافؤ.

18 - قلت: أرأيت إن اشتركا فأخرج أحدهما البذر من عنده، وأخرج الآخر الأرض من عنده وتكافئا فيما سوى ذلك من العمل، كراء الأرض وقيمة البذر سواء؟.

- قال مالك: لا خير فيه.

19 - قلت: وقد تكافئا في العمل وقيمة كراء أرضه مثل قيمة بذر هذا؟

- قال: لأن هذا كأنه إكراه نصف أرضه بنصف بذره فلا يجوز أن يكره الأرض بشيء من الطعام.

20 - قلت: ولا تصح الشركة في الزرع عند مالك إلا أن يكون البذر بينهما ويتكافئا فيما بعد ذلك من العمل؟

- قال: نعم كذلك قال مالك: إذا أخرجا البذر من عندهما جميعاً ثم أخرج أحدهما البقر والآخر الأرض، وكان العمل من عند أحدهما والبقر والأرض من عند الآخر وقيمة ذلك سواء فلا بأس بذلك، وإنما كره مالك بما قد أخبرتك من البذر أن يكون من عند أحدهما والأرض من عند الآخر؛ لأن هذا يصير كراء الأرض بالطعام فأما سوى هذا فلا بأس أن يخرج هذا بعض ما يصلحهم من أداة الحرث، وهذا بعض ما يصلحهم بعد أن تكون قيمة ما أخرج هذا مثل قيمة ما أخرج هذا.

21 - قلت: أرأيت إن اكتريا الأرض جميعاً مؤجل وأخرج أحدهما البذر وأخرج الآخر البقر وجميع العمل وكان قيمة البذر وقيمة البقر وجميع عمل الزرع سواء؟

- قال: لا بأس بذلك عند مالك لأنهما قد سلما من أن يكون كراء الأرض بالطعام، وقد تكافئا بحال ما ذكرت لي.

22 - قلت: أرأيت إن اشتركا على الثلث والثلثين على أن العمل بينهما كذلك والبذر من عندهما كذلك على الثلثين والثلث أيجوز هذا في قول مالك؟

- قال: نعم ذلك جائز عند مالك إذا تكافأ على ذلك .

23 - قلت: رأيت إن اكتريت أرضاً لي من رجل يزرعها قصيلاً أو قصباً أو قمحاً أو شعيراً أو قطنية فما أخرج الله تعالى منها من شيء فذلك بيني وبينه نصفين أيجوز هذا أم لا؟

- قال: قال مالك: إن ذلك لا يجوز .

24 - قلت: فإن قال له: اغرسها نخلاً أو شجراً فإذا بلغت النخل كذا وكذا سعفه أو الشجر كذا وكذا فالأرض والشجر بيني وبينك نصفين؟

- قال: قال مالك: وذلك جائز .

25 - قلت: فإن قال: الشجر بيني وبينك نصفين ولم يقل: الأرض بيني وبينك نصفين أيجوز هذا في قول مالك أم لا؟

- قال: إن كان شرط أن له موضعها من الأرض، فذلك جائز وإن لم يشترط أن له موضع أحدهما من الأرض، وشرط له ترك العمل في أرضه حتى يئلى فلا أرى ذلك جائزاً ولم أسمعه من مالك .

26 - قلت: رأيت إن استأجرت أرضاً بشيء من الطعام مما لا تنبته الأرض مثل السمن والعسل والجبن واللبن أيجوز هذا في قول مالك؟

- قال: قال مالك: لا يجوز ذلك .

27 - قلت: لم كرهه مالك وليس في هذا محاكمة؟

- قال: إذا خيف هذا في الكراء أن يكون القمح بالقمح خيف أيضاً أن يكون القمح بالعسل والسمن إلى أجل فلا خير في ذلك .

- قال: وكذا فيما بلغني فسرره مالك .

28 - قلت: رأيت إن تكاريت أرضاً بملح أيجوز ذلك في قول مالك؟

- قال: لا يجوز ذلك عند مالك .

29 - قلت: رأيت إن تكاريت أرضاً بزيت الجلجلان أيجوز هذا في

قول مالك؟

- قال: لا يجوز عند مالك لأن هذا طعام.

30 - قلت: أيجوز بزيت زريعة الكتان؟

- قال: قال مالك: لا يجوز أن تكرر الأرض بالكتان فرأيت ذلك بزيت زريعته أشد.

31 - قلت: لم كره مالك أن تكرر الأرض بالكتان هذا الطعام كله قد علمناه فالكتان لم كرهه مالك، والكتان لا بأس أن يشتريه الرجل بالطعام إلى أجل؟

- قال: قال لي مالك: أكره أن تكرر الأرض بشيء مما يخرج منها وإن كان لا يؤكل.

32 - قلت: رأيت إن اكرت الأرض بالتبن أو القضب أو القرط أو ما أشبهه من العلوقة أيجوز هذا في قول مالك؟

- قال:؛ قال لي مالك في الكتان: إنه لا يجوز فالقرط والقضب والتبن عندي بهذه المنزلة.

33 - قلت: رأيت إن اكرتها بالشاة التي للحم أو بالسّمك أو بطير الماء الذي هو للسكين أيجوز هذا في قول مالك؟

- قال: لا يعجبني هذا ولا يجوز لأن مالكاً قال: لا تكرر الأرض بشيء من الطعام فأرى هذا من الطعام عندي.

- قال: قال مالك: ولا تكرر بشيء من الطعام وإن كان مما لا يخرج منها وهذا عندي من الطعام الذي لا يخرج منها.

34 - قلت: رأيت الأرض أيجوز أن يتكارها بجميع الطيب؟

- قال: أما الزعفران فلا يجوز لأنه مما تنبت الأرض فما كان من الطيب يشبه الزعفران فلا يجوز ولا يجوز بالعصفر.

35 - قلت: فالعود والصندل وما أشبههما أيجوز وهو مما تنبت الأرض أن يتكارى به الأرض؟

- قال: لا أرى بأساً بالعود والصندل وما أشبههما.

36 - قلت: وكذلك إن اكتريت الأرض بالحطب وبالجدوع وبالخشب؟

- قال: لا أرى بهذا بأساً.

37 - قلت: أتحفظ هذا الذي سألتك عنه من الطيب والخشب عن

مالك؟

- قال: أما الخشب فهو قول مالك لأنه لا بأس به وأما ما سوى هذا

فلم أسمعه من مالك، ولكن قد قال مالك ما قد أخبرتك أنه لا تكرر الأرض بشيء مما تنبت الأرض وإن كان لا يؤكل.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب سبعة

وثلاثون (37) دليلاً.



## بَابُ الْوَكَاةِ

- 1 - باب بقابل النيابة تصح
  - 2 - عقوبة حوالة إيرا وإن
  - 3 - وهي بما يدل عرفاً ما كفى
  - 4 - بما كفوضت فيمضى النظر
  - 5 - إلا طلاقه وببيع دار
  - 6 - وعبده أو كان عين بنص
  - 7 - بالعرف لا تعده إلا كعملى
  - 8 - ولا توكل ذمياً في بيع أو
  - 9 - ومنع الرضا بما خالف ما
  - 10 - إذا دفعت ثمناً له - ورد
  - 11 - لا زوجة إن لم يحاب أو لرق
  - 12 - بك ولم يكشر وإلا وكل
  - 13 - وفي رضاه إن توكل بسوى
  - 14 - وإن تقلل بذا ادفع اثنين فزاد
  - 15 - ودون شرط فعل كل الوكالا
  - 16 - إلا بقبض واعزل الوكيل - إن
  - 17 - وهل لا تلزم وإن بالجعل ثم
- (باب الوكالة) ابن عرفة الوكالة: نيابة في حق غير ذي امرة ولا عبادة لغيره فيه غير مشروطة.



- قال الرضّاع: قوله: «ذي حق» أخرج به من لاحق له، فإنه لا نيابة له.

وقوله: غير ذي إمرة أخرج به الولاية العامة، والخاصة كولاية الأمير والقاضي وصاحب الشرطة فهذه لا تسمى وكالة عرفاً.

#### وأركان الوكالة: أربعة:

1 - موكل.

2 - ووكيل.

3 - وموكل فيه.

4 - وصيغة.

- فالوكيل والموكل تضمنهما نيابة لأنها تستلزم منياً وهو الموكل، ومناباً وهو الوكيل في حق تستلزم الموكل فيه، الرابع وهو الصيغة كما سيأتي في قوله، وهي بما يدل عرفاً ما كفى.

(باب بقابل النيابة)؛ أي في قابل؛ أي صالح النيابة فيه فتجوز الوكالة فيما تصح فيه النيابة كالبيع والشراء والجعل والإجارة واقتضاء الدين، وقضائه، وعقد النكاح، والطلاق وإقامة الحد، وبعض القرب، ولا تجوز في أعمال البدن المحضة كالصلاة والطهارة والحج إلا أنها تنفذ الوصية به، ابن شاس: لا تجوز الوكالة في العبادات إلا في المالية كأداء الزكاة وفي الحج خلاف، ويلحق بالعبادات الشهادة والأيمان واللعان، ولا تصح بالظهار لأنه منكر وزور، والطلاق الثلاث للنهي عنه، وفي الأصل: «صِحَّةُ الوكالة في قابل النيابة من عقد وفسخ، وقبض حق وعقوبة وحوالة وإبراء وإن جهله الثلاثة وحج». قوله: (من عقد) لنكاح وبيع وشراء وإجارة وقرض ومساقاة وشركة وصدقة وهبة، وقوله: (وفسخ) لعقد يجوز فسخه ويتحتم.

(حوالة) لغير الموكل على مدينه وإبراء لمن عليه حق إن كان معلوماً، بل وإن جهل قدرأ وهو معنى قول الأصل: «وإن جهله الثلاثة الموكل ووكيله، ومن عليه الحق» (كوصاة الحج) وتقدم إلا أنها تنفذ الوصية به، فالعاجز عن الحج لمرضه تنعقد توصيته به.

وقوله: (وهي بما يدل عرفاً ما كفى مجرداً وكلت حتى يقتفى) يعني أن الوكالة تنعقد بها يدل عرفاً لا يشترط لانعقادها لفظ مخصوص فالمعتبر في صحة الوكالة الصيغة، كوكلتك وأنت وكيلتي أو ما يقوم مقامها من قول أو فعل كقوله تصرف عني في هذا، هذا من جانب الموكل ولا بد أن يقترن به من جانب الوكيل ما يدل على قبولها فوراً، وقوله: (ما كفى مجرداً وكلت حتى يقتفى)؛ أي لا تنعقد الوكالة بمجرد وكلتك أو أنت وكيلتي إلا أن يفرض كأن يقول: وكلتك وكالة مفوضة، أو في جميع أموري، وفي كل شيء أو بنص له على نوع خاص كأنت وكيلتي في النكاح أو البيع ونحو ذلك، وتكون وكالة خاصة فيما عين له - وهذا ما تضمنه قوله: (بما كفوضت فيمضي النظر)؛ أي السداد والمصلحة من تصرف الوكيل لموكله، ويجوز ابتداء، ويرد غيره في كل حال. وهذا معنى قوله: (لا غيره إلا بنص يسفر)؛ أي إلا أن يقول الموكل: فوضت لك النظر، وغير النظر فيمضي غير النظر أيضاً.

وقوله: (إلا طلاقه....) إلخ ففي الأصل: «إلا الطلاق وإنكاح بكره، وبيع دار سكناه وعبده». فلا يدخل واحد من هذه الأربعة في وكالة التفويض العامة الجامعة، لأن العرف قاض بأنها لا تندرج تحت عموم الوكالة، وإنما يفعلها الوكيل بإذن خاص كما قال: (أو كان عين بنص) كوكلتك على كذا، (أو بقريئة) آيلة على توكيله على شيء معين. قوله: (وقيدها وخص بالعرف فلا تعده)؛ أي وتخصص لفظ الوكالة العام كاشتر لي ثوباً وبع هذه السلعة في؛ أي سوق، ولها سوق خاص وتقييد لفظ الموكل المطلق فيخصصه العرف بلا إلقاء الثياب وبقيده بمعتاد الأسواق - وإلى هذا أشار في الأصل بقوله: «وتخصص وتقييد بالعرف فلا يعده إلا على بيع». وهذا معنى قول الناظم: (إلا كعلي بيع) شيء معين فله؛ أي للوكيل طلب الثمن ممن اشترى منه الشيء الذي وكل على بيعه، وقوله: (لقيمة جلا) الأولى لثمن لأن ما يدفعه المشتري يسمى ثمناً، ولكن الناظم كنى بالقيمة عن الثمن طلباً لمساعدة النظم وعبارة الأصل: «فله قبض الثمن» ولهذا قال الشيخ خليفة بن حسن:

إلا على بيع فإنه قمن      لطلب وقبض جملة الثمن  
أو الشراء فله أن يقبضا      مبيع أو رد المعيب بالقضا

قوله: (ولا توكل نميأ في بيع او شراً ولا على عدوه عدو) قال في الأصل: «ومنع ذمي في بيع أو شراء أو تقاض وعدو على عدوه»؛ أي ومنع ذمي؛ أي توكيله في بيع أو شراء، أو تقاض لدين من مسلم أو ذمي لعدم معرفته شروطها وموانعها ولتعمده مخالفتها إن علمها لاعتقاد عدم صحتها. قال في العاصمية:

ومنعوا التوكيل للذمي وليس إن وكل بالمرضي

قال شارحها ميارة:

يعني أن الفقهاء منعوا أن يوكل المسلم ذمياً لكونه لا يتقي الحرام في معاملاته، وكذلك لم يرتضوا أن يكون المسلم وكيلاً لذمي لما في ذلك من إهائته والاعتذار عليه.

(ولا على عدوه عدو) أي ومنع أن يوكل عدو مسلم على عدوه مسلم أو كافر للنهي عن الضرر والضرار، (ومنع الرضا بما خالف ما له الوكيل المتعدي اسلماً)؛ أي وأن دفع شخص مالا لآخر وقال له: أسلمه في شيء موصوف فخالفه وأسلمه في غيره منع الرضا من الموكل بمخالفته؛ أي الوكيل في عقد سلم (إذا دفعت ثمناً له)؛ أي وإن كان دفع الموكل له الثمن، وقال له: أسلمه في كذا فأسلمه في غيره لأنه فسخ دين في دين، فإن لم يدفعه له جاز للسلامة من ذلك، وقوله: (ورد بيع لنفسه كمحجور وجد)؛ أي ومنع بيعه؛ أي الوكيل لنفسه ما وكل في بيعه لمحجور؛ أي كبيعته لمحجوره؛ أي الوكيل، فإن فعل خير موكله في الرد والإمضاء، سئل ابن القاسم فيمن وكل رجلاً ليسلم في طعام فأسلم ذلك لنفسه أو ابنه الصغير أو من يليه من يتيم أو سفيه فأجاب بعدم الجواز (لا زوجة)؛ أي بخلاف زوجته ورقيقه (إن لم يحاب) إن لم يكن في بيعه لهما محاباة بأن يبيع لهما بناقص عن ما بيع به لغيرهما (ولا توكل)؛ أي لا يجوز للوكيل غير المفوض أن يوكل في شيء وكل عليه إلا بإذن موكله؛ لأن الموكل قد لا يرضى إلا بأمانته هو إلا إذا وكل فيما لا يليق به مباشرة كتوكيل وجيه جليل القدر على حقير كبيع دابة في سوق فله أن يوكل على بيعها حيث علم الموكل بوجهاته، أو اشتهر بذلك لعلم الموكل مسبقاً أنه لا يباشر بيعها، فكانه أذن له في التوكيل كما أنه يجوز له التوكيل إذا كثر ما

وكل على بيعه وشق عليه بيعه، فيوكل من يشاركه في البيع وليس له توكيله فيه استقلالاً بخلاف الأولى فله فيها ذلك قاله عبد الباقي وبه قال الشافعي وأحمد ونحوه لأبي حنيفة، قال في الهداية: وليس للوكيل أن يوكل فيما وكل به إلا أن يأذن له الموكل لوجود الرضى أو يقول له: أعمل برأيك - قال في العاصمية:

ومن على مخصص وكل لم يقدم إلا أن به الجعل حكم - وهو؛ أي الوكيل الثاني لا ينعزل بعزل الأول وكأنه وكل وكيلاً بعد وكيل - قال في العاصمية:

وليس من وكله موكل بموت من وكله ينعزل (بسوى دين)؛ أي وفي منع رضاه؛ أي الموكل يتصرف وكيل وكيله إن كان قد تعدى الوكيل به؛ أي التوكيل بأن وكل في لائق بلا إذن وجوازه تأويلان في قول المدونة من وكل رجلاً يسلم له في طعام فوكل الرجل غيره، لم يجوز حملها بعضهم على معنى لم يجوز للوكيل أن يوكل بلا إذن موكله وبعد فللموكل الخيار في إمضاء فعل وكيل وكيله ورده، وحملها ابن يونس على معنى لم يجوز رضا الموكل يتصرف وكيل وكيله إذ يتعدى وكيله صار الثمن ديناً عليه فلا يفسخه في سلم الوكيل الثاني إلا أن يكون قد حلَّ أجله وقبضه، فيجوز لسلامته من فسخ الدين في الدين.

(وامنع رضاه)؛ أي الموكل بمخالفته؛ أي الوكيل الذي لم يوكل في رأس مال سلم متعلق بمخالفته إن دفع له الموكل الثمن؛ أي رأس المال وأمره بدفعه فخالف الوكيل بأن زاد في رأس المال على القدر الذي سماه له زيادة كثيرة لا يزداد مثله عادة إذ بتعدية صار المسمى ديناً عليه فالرضى به فسخ دين في دين ويزيد الطعام بيعه قبل قبضه وقوله: (وامنع رضا كالدين في انقذ فيه جاد)؛ أي وامنع رضا الموكل بدين باع به وكيله ما أمره ببيعه لنقذ أو أطلق ولم يسم نقد أولاً مؤجلاً قوله: (ودون شرط فعل كل الوكالا امضى وإن بعث وباع الاولا)؛ أي ولا حد الوكيلين الاستبداد؛ أي الاستقلال فيما يفعله عن موكله دون اطلاع الوكيل الآخر بخلاف الوصيين إلا لشرط من الموكل أن لا

يستبد أحدهما، فيتبع شرطه وإن وكلت شخصاً على بيع ثم بعته لشخص وباعها الوكيل لآخر، فالأول من البيعتين هو اللازم، والثاني بيع فضولي لانتقال السلعة للمشتري الأول بالبيع الأول في كل حال إلا حال تلبس المشتري الثاني بقبض (واعزل الوكيل إن علم موت من انابه اعلمن)؛ أي وانزل الوكيل بموت موكله إن علم الوكيل موته إذ هو نائبه في التصرف في ماله، وقد خرج عن ملكه وصار ملكاً لوارثه فلا يتصرف فيه إلا بإذنه، وإلا؛ أي وإن لم يعلم الوكيل بموت موكله وتصرف في المال بعده ففي مضي تصرفه وهو ظاهر المدونة، وعليه حملها عامة الأشياخ وعدمه، وهو قول ابن القاسم وحملها عليه بعضهم. تأويلان، وهل لا تلزم أو إن بالجعل ثم وكالة الموكل ولا الوكيل فلكل منهما حلها، والرجوع عنها سواء وقعت بأجرة أو جعل أو إن وقعت بأجرة معلومة على عمل المعين أو جعل معلوم على تقاض دين من غير بيان قدره فالوكالة بأجرة، والوكالة بجعل (فكهما)؛ أي الإجارة في اللزوم بمجرد العقد والجعالة في عدم اللزوم بالعقد واللزوم بالشروع للجاعل لا للمجعل له (وإلا)؛ أي وإن لم تقع بأجرة ولا جعل بأن وقعت بغير عوض، لم تلزم وحذف من قول الناظم المجزوم وبقي الجازم كقول الشاعر:

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم  
فحذف مجزومها وبقي الجازم.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

قال القرطبي في التفسير: الوكالة: عقد نيابة أذن الله سبحانه فيه للحاجة إليه، وقيام المصلحة في ذلك إذ ليس كل أحد يقدر على تناول أموره إلا بمعونة من غيره أو بترفه فيستنيب من يريحه.

- وقد استدل أصحابنا على صحتها بآيات منها هذه الآية بمعنى قوله تعالى في سورة الكهف:

- 1 - ﴿فَاتَّبَعُوا أَهْلَكُم بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: 19].
- 2 - ومنها قوله تعالى: ﴿وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة].

3 - ومنها قوله تعالى: ﴿أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا﴾ [يوسف: 93].

4 - قال: وأما السنة فأحاديث كثيرة منها:

- حديث عروة بن الجعد البارقى أن رسول الله ﷺ بعث معه بدينار يشتري له أضحية وقال مرة: أو شاة فاشترى له اثنتين فباع واحدة بدينار فأتاه بالأخرى فدعا له بالبركة في بيعه فكان لو اشترى التراب لربح فيه. [رواه أحمد والشافعي والبخاري وأبو داود والترمذي].

5 - وعن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الخازن الأمين الذي يعطي ما أمر به كاملاً موفراً طيبة به نفسه حتى يدفعه إلى الذي أمر له به أحد المتصدقين» [رواه أحمد والبخاري].

• وقد وردت أحاديث أخرى ذكرها في نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني.

6 - قال أبو رافع: استسلف النبي ﷺ بكرة فجاءت إبل الصدقة فأمرني أن أقضي الرجل بكره.

7 - وقال ابن أبي أوفى: أتيت النبي ﷺ بصدقة مال أبي فقال: «اللهم صل على آل أبي أوفى».

8 - وقال ﷺ: «واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها».

9 - وقال علي رضي الله عنه: أمرني النبي ﷺ أن أقوم على بدنه وأقسم جلودها وجلالها.

10 - وقال أبو هريرة: وكلني النبي ﷺ في حفظ زكاة رمضان وأعطى النبي ﷺ عقبه بن عامر غنماً يقسمها بين أصحابه.

- قال الشوكاني في نيل الأوطار: لم يذكر المصنف في هذا الموضع من خرجها - يريد المصنف - مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية الحراني المتوفى في (652هـ).

11 - وعن يعلى بن أمية عن النبي ﷺ قال: «إذا أتتك رسلي فأعطهم ثلاثين درعاً وثلاثين بعبيراً».

فقال له: العارية مؤداة يا رسول الله قال: «نعم» [رواه أحمد وأبو داود].

12 - وعن جابر قال: أردت الخروج إلى خيبر فقال النبي ﷺ: «إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقاً فإن ابنتي منك آية فضع يدك على ترقوته» [رواه أبو داود والدارقطني].

13 - وعن سليمان بن يسار أن النبي ﷺ بعث أبا رافع مولاه ورجلاً من الأنصار فزوجه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج. [رواه مالك في الموطأ وهو دليل على أن تزوجه بها سبق إحرامه وأنه خفي على ابن عباس].

14 - وعن معن بن يزيد قال: كان أبي خرج بدنانير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فجئت فأخذتها فأتيته بها فقال: والله ما إياك أردت بها فخاصمه إلى النبي ﷺ فقال: «لك ما نويت يا يزيد ولك معن ما أخذت» [رواه أحمد والبخاري].

15 - وروى البخاري والدارقطني:

- عن عروة بن أبي الجعد قال: عرض للنبي ﷺ جلب فأعطاني ديناراً وقال - أي عروة - إيت الجلب فاشتر لنا شاة بهذا الدينار فأتيت الجلب فساومت فاشترت شاتين بدينار فجئت أقودهما أو قال: أسوقهما فلقيني رجل في الطريق فساومني فبعته إحد الشاتين بدينار وجئت بالشاة الأخرى وبدينار فقلت: يا رسول الله هذه الشاة وهذا ديناركم. قال: «كيف صنعت؟» فحدثته الحديث قال: «اللهم بارك له في صفقة يمينه». قال: فلقد لقيتني أقف في كناسة الكوفة فأربح أربعين ألفاً قبل أن أصل إلى أهلي. اهـ. [لفظ الدارقطني].

- وأخرج مالك في الموطأ:

- عن سليمان بن يسار أن النبي ﷺ بعث أبا رافع مولاه ورجلاً من الأنصار فزوجه من ميمونة بنت الحارث، وهو بالمدينة قبل أن يخرج قال المجدي في المنتقى: وفيه دليل على أن تزوجه بها سبق إحرامه.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة خمسة عشر (15) دليلاً.



## بَابُ الْإِقْرَارِ

- 1 - باب يواخذ المكلف بلا حجر بإقرار لأهل قبلا
- 2 - إن لم يكذبه ولما ينهم عليه كالعبد بغير المال ثم
- 3 - وكالمريض مع قريب لصديق أو أبعد أو غير وارد شقيق
- 4 - لا بكذا أقررت في حال الصبا أو اعتذاراً أو لسكر كذبا
- 5 - أو ذال له إن استحل أو أعار شيئاً كأن يحلف بلا دعوى تصار
- 6 - وفي له ذي الشاة أو ذي الناقة الأولى وبالحلف له الثانية
- 7 - وفي غصبت من سعيد ذابل زيد له القيمة ذا لأول

(باب الإقرار) وهو الاعتراف بما يوجب حقاً على قائله سواء كان ذلك يتضمن مالاً أو عقوبة كحد وقصاص قوله: (باب يواخذ المكلف بلا حجر بإقرار لأهل قبلا)؛ أي يواخذ المكلف مطلقاً لمن كان أهلاً للإقرار له حالاً أو مالاً كمسجد وجنين هذا إذا أقر طائعاً غير مكره، (إن لم يكذبه) المقر له فإن كذبه بأن قال: ليس لي عليك شيء لم يواخذ بذلك الإقرار كما أنه لا يواخذ بإقراره لمن ليس أهلاً للإقرار كالحيوان (ولما ينهم عليه)؛ أي المقر في إقراره بكذب (كالعبد بغير المال) كجرح أو قتل عمدهما يجب فيه القصاص أو حد كقذف وسرقة بالنسبة للقطع لا لغرم المسروق ونه بقوله: (في غير المال) على أن التفرقة بين المال وغيره شرعية، (وكالمريض) فيؤخذ بإقراره في مال ولو زاد على ثلث ماله إن ورثه ولد لأبعد؛ أي لقريب أبعد من الولد سواء استحق الولد جميع ماله كابن أو بعضه كبنت أو أقر المريض لصديق ملاطف معامل له معاملة جميلة فيؤخذ بإقراره له إن ورثه ولد.

- ومفهوم صديق وأبعد أنه إن أقر لأجنبي غير ملاطف فيؤخذ بإقراره وإن



لم يرثه ولد لعدم اتهامه فيه أو أقر مريض لغير وارث كخاله أو ابن أمه فيؤخذ بإقراره له إن ورثه ولد.

قوله: (لا بكذا أقررت في حال الصبا أو اعتذاراً ولسكر كذباً)، قال في الأصل: «أو أقررت بكذا وأنا صبي كأننا مبرسم إن علم تقدمه أو أقر اعتذاراً»؛ أي لا يلزمه الإقرار إن قال: أقررت لك بكذا؛ أي ألف مثلاً وأنا صبي، لكن في نوازل سحنون من قال لرجل: كنت غضبتك ألف دينار وأنا صبي لزمه ذلك وكذا لو قال: أقررت لك بألف وأنا صبي يتخرج على قولين أحدهما: أنه لا يلزمه إذا كان كلامه نسقاً وهو الأصح، وعليه قوله في المدونة: طلقتك وأنا صبي أنه لا يلزمه الثاني أنه يلزمه وإن كان كلامه نسقاً لأنه يتهم أن يكون استدرك ذلك ووصله بكلامه ليخرج عما أقر به (أو اعتذاراً)؛ أي ولا يلزمه الإقرار إن أقر بشيء لفلان طلب منه إعارته أو بيعه أو هبته اعتذاراً للطالب حتى لا يمكنه منه (أو لسكر كذباً)؛ أي كقوله: أقررت لك بألف وأنا مبرسم؛ أي في حال سكر فلا يلزمه الإقرار إن علم تقدمه فإن لم يعلم تقدمه لزمه الإقرار أو بقرض من زيد شكراً بأن قال: أقرضني زيد ألفاً ووسع علي حتى وفيته جازاه الله خيراً فلا يلزمه على الأصح، فقوله: (أو لسكر) يحتمل أن يكون بالسين أو بالشين فإن كان بالسين فهو كما في الأصل كأننا مبرسم وإن كان بالشين فهو كقوله: أو بقرض شكراً على الأصح.

وقوله: (أو ذال له إن استحل أو أعار شيئاً كان يحلف بلا دعوى تصار) يشير إلى قول الأصل وألف إن استحل أو أعارني لم يلزم كأن حلف في غير الدعوى؛ أي ولو علق إقراره على شرط كقوله له علي ألف إن استحلها فقال: استحللتها، أو قال له: علي ألف إن أعارني ثوبه مثلاً، فأعاره لم يلزمه الألف المقر لأنه يقول: ظننت أنه لا يستحل أو لا يعيرني، وشبه في عدم اللزوم بقوله: (كان يحلف) كقوله: له علي ألف إن حلف فلا تلزمه إن كان ذلك في غير الدعوى عليه بذلك بأن كان ابتداءً لأنه يقول: ظننت أنه لا يحلف باطلاً، ومفهوم في غير الدعوى أنه إن كان فيها وحلف لزمه، أو قال له: علي ألف إن شهد له فلان فشهد له فلا يلزمه قال ذلك الإمام رضي الله تعالى عنه، وقيده ابن القاسم رحمه الله تعالى بما إذا شهد غير العدل، وأما العدل فتقبل شهادته عليه (وفي له

ذي الشاة أو ذي الناقة الأولى وبالخلف له الثانية)، قال في الأصل: «وهذه الشاة أو هذه الناقة لزمته الشاة؛ أي لزمتم المقر الشاة التي أقر بها أو لا وحلف المقر عليها؛ أي الناقة أنها ليست للمقر له وسواء ادعى المقر له أرفعهما أو كلاهما بقي المقر على إقراره أو رجع عنه وحلفه واضح إذا زال شكه.

وفي غضبت من سعيد ذابل زيد له القيمة ذا للأول

- وعبارة الأصل: «وغضبت من فلان لإبل من آخر فهو للأول وقضى للثاني بقيمته»؛ أي ولو قال: هذا الشيء غضبت من فلان كزيد ثم قال: لا؛ أي لم أغضبه من زيد بل غضبت من شخص آخر معين كعمرو فهو - أي الشيء - المقر به للشخص الأول منهما لإقراره أولاً، ويتهم في إخراجه عنه ثانياً، وقضى للشخص المقر له، الثاني بقيمته؛ أي الشيء المقر به إن كان مقوماً وبمثله إن كان مثلياً على المعروف من مذهب ابن القاسم، ولا يمين عليهما؛ أي المقر له أولاً والمقر له ثانياً.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

- 1 - قال الله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرُهُ ﴿١٥﴾﴾ [القيامة: 14، 15].
- 2 - ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَسِنَّتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَمْعَلُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [النور: 24].
- 3 - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: 135].
- 4 - وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قل الحق ولو كان مرأاً» [صححه ابن حبان من حديث طويل].
- 5 - وفي الموطأ والصحيحين:
  - من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها».
  - ورواية مالك: «وأمر أنيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر فإن اعترفت رجمها فاعترفت فرجمها».

6 - وأما غير المكلف من صبي ومجنون فالأصل في عدم اعتبار إقراره حديث: «رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم، وعن المعتوه حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ».

7 - وأخرج البخاري في صحيحه:

- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتى رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد فناداه فقال: يا رسول الله إني زنيت فأعرض عنه حتى ردد عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ﷺ فقال: «أبك جنون؟». فقال: لا، فقال: «هل أحصنت؟» قال: نعم، فقال النبي ﷺ: «اذهبوا به فارجموه».

8 - وأخرج البيهقي بسنده:

- عن سلمان بن بريدة عن أبيه قال: جاء ماعز بن مالك رضي الله عنه إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله طهرني، فقال رسول الله ﷺ: «ويحك ارجع فاستغفر الله وتب إليه» فرجع غير بعيد، ثم جاء فقال: يا رسول الله طهرني، فقال له النبي ﷺ مثل ذلك حتى إذا كانت الرابعة قال له النبي ﷺ: «مم أطهرك؟» - قال: من الزنا، فسأل النبي ﷺ: «أبه جنون؟» فأخبر أنه ليس به جنون فقال: «أشربت خمرأ؟!» فقام رجل فاستنكهه فلم يجد فيه ريح خمر. فقال النبي ﷺ: «أثيب أنت؟» قال: نعم. فأمر به النبي ﷺ فرجم. اهـ.

9 - وأخرج البيهقي بسنده:

- عن قتادة عن أنس أن جارية وجد رأسها بين حجرين فجيء بها إلى النبي ﷺ فقيل: من فعل بك هذا أفلان... أفلان حتى سمي اليهودي؟ فأومأت برأسها فبعث إلى اليهودي فجيء به فاعترف قال: فأمر النبي ﷺ فرض رأسه بين حجرين. [قال البيهقي: أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح من حديث همام بن يحيى].

10 - وأيضاً فقد ثبت:

- عن شريح أنه أقر عنده رجل ثم ذهب ينكر ما أقر به أولاً، فحكم عليه شريح بإقراره فقال: حكمت علي بدون بيعة، قال شريح: بل شهد عليك

ابن أخت خالتك . [أخرجه في مصنف عبد الرزاق وأخرجه البيهقي من رواية إبراهيم النخعي عن شريح].

• وأما الإجماع: فإن الأمة أجمعت على صحة الإقرار.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب عشرة (10) أدلة ويتبعها الإجماع.

## فصلٌ في الاستلحاق

- 1 - فصل ويستلحق والد فقد
  - 2 - أو عادة وليس رقاً بل ولا
  - 3 - وإن كبيراً أو توى أو بيع ثم
  - 4 - وإن يبع فولدت فاستلحقه
  - 5 - وإن لملك غيره يستلحق ثم
  - 6 - ومن قد استلحق وارثاً سوى
  - 7 - وأن يقل أحد ابنا قني قط
  - 8 - وثلاث الأكبر وإن إلامات ثنق
  - 9 - وإن تلسد أمة ذا وزوج ذا
  - 10 - ويثبت النسب إن عدلان قد
  - 11 - ورث حالفاً ولم يثبت نسب
  - 12 - ومن يقل عيسى أخي بل موسى ساق
  - 13 - وتارك أخاً وأماً إن تقرر
  - 14 - والمنكر استلحاقه ابنا إن هلك
  - 15 - لموت منكر فيجربى مجرى ما
- مجهول نسبة وما عقل يرد  
 مولى مكذب وباطناً تلا  
 انقض وقابل نفقة وما خدم  
 لحق وهي أن تهمناه أمه  
 شراه يعنتق كشاهد صرم  
 ولد فلا إرث ووارث ثوى  
 ابني أعتق أصغراً وثلثي الوسط  
 شتى فواحد بقرعة عنق  
 واختلطاً عين بقافه إذا  
 بثالث أقرا والعدل فقد  
 وغير عدل يعطى ما الإقرار جب  
 لعيسى نصف ولموسى نصف باق  
 بأخ السدس له منها أقر  
 الابن فلا إرث ووقف ما ترك  
 له وإن فلس حياً يعتمى

(فصل ويستلحق والد فقد)؛ أي فصل في بيان أحكام الاستلحاق.

والاستلحاق: لغة: الادعاء استلحقه ادعاه والملحق الدعي الملتصق.  
 [قاله في لسان العرب]، قال: وقال الأزهري: عن الليثي اللحق الدعي الموصول  
 بغير أبيه، وقال: سمعت بعضهم يقول له: الملحق مجهول نسبة وما عقل  
 يرد؛ أي إقرار أب المكلف.

(إنه أب لمجهول نسبه)؛ أي إقرار ذكر مكلف ولو سفيهاً أنه أب لمجهول نسبه فخرج إقرار المرأة والصبي والمجنون ومثلهما المكره فلا يثبت بإقرارهم نسب وخرج بقول مجهول نسبة من كان معلوم النسب، واستثنى من مجهول النسب من كان لقيطاً فإنه لا يصح استلحاقه قوله: (وما عقل يرد) إن لم يكذبه العقل أو العادة، فمثال تكذيب العقل لها أن يستلحق من كان أسن منه أو مثله في السن ومثال تكذيب العادة أن يدعي استلحاق من وُلد ببلد بعيد لم يدخله المستلحق قط (وليس رقاً بل ولا مولى مكذب وباطناً تلاً)؛ والمعنى أن من استلحق رقيقاً وكذبه مالكة الذي هو بيده أو استلحق مولى وكذبه حائز ولأنه فإنه لا يصدق في ظاهر الأمر ويبقى الرقيق بيد المكذب المستلحق - بكسر الحاء - فلا ينزع منه لاتهام المستلحق برفع ملك مالكة عنه، وكذلك الأمر بالنسبة للمولى فلا يصدق مستلحقة لاتهامه برفع الولاء.

وقوله: (وباطناً تلاً)؛ أي ويثبت في صورتين في باطل الأمر، وثمرة ذلك أنه فرع كل منهما على الآخر وإن المولى يرث المستلحق وأن الرقيق يرثه وإن اشتراه عتق عليه كما هو الشأن فيمن ملك أباه وتوارث، توارث النسب.

قوله: (وإن كبيراً)؛ أي ويثبت الاستلحاق لمجهول النسب ولو لم يستلحقه المستلحق إلا بعد أن كبر سواء أقر المستلحق - بالفتح - أو أنكر لما في المدونة: من ولد عنده صبي فأعتقه ثم استلحقه بعد طول الزمن لحق به، وإن كذبه الولد (أو توى)؛ أي مات المستلحق بالفتح أو بيع؛ أي باع المستلحق بالكسر المستلحق - بالفتح - ثم استلحقه لحق به (ثم انقض)؛ أي فسخ بيعه فيرد المستلحق ثمنه ورجع مشتره على بائعه بنفقته؛ أي المستلحق - بالفتح - إن لم تكن له خدمة على الأرجح وإن كانت له خدمة أقر بها المبتاع أو ثبتت فلا يرجع بنفقته قوله: وإن بيع فولدت فاستلحقه لحق وهي إن تهمناه أمه، قال في الأصل: «وإن ادعى استيلادها» فقولان فيها، وإن باعها فولدت فاستلحقه لحق؛ أي وإن باعها - أي الأمة - فولدت عند مشترها لأقل من أقصى مدة الحمل فاستلحقه البائع بأن قال: هو ابنه لحق به.

قوله: (وإن تهمناه أمه)؛ أي ولا يصدق بائعها فيها؛ أي الأمة التي باعها، واستلحق ولدها فصارت أم ولده، (إن تهمناه) إن اتهم فيها بسبب

محبة منه لها أو سبب عدم - بفتح العين والذال -؛ أي فقد ثمن لها من يده بأنفاقه مثلاً بعد قبضه ولحق به الولد مطلقاً.

قوله: (وإن لملك غيره استلحق ثم شراه يعتق كشاهد صرم)؛ أي وإن استلحق رجل رقيقاً لغيره وكذبه مالكة فألغى استلحاقه ثم اشترى المستلحق - بالكسر - مستلحقه - بالفتح - والحال الملك جار على المستلحق - بالفتح لغيره؛ أي المستلحق - بالكسر -، كذبه المالك حين استلحاقه فألغى ثم اشترى عتق المستلحق - بالفتح - على مستلحقه - بالكسر - لاعترافه بأنه ابنه، والأب لا يستقر ملكه على ابنه.

(كشاهد صرم)؛ أي كعتق الرقيق على شاهد له بالعتق على مالكة فلم تقبل شهادته بالعتق لمانع قام به، ثم اشترى الشاهد الرقيق المشهود له بالعتق فيعتق عليه لاعترافه بحريته، (ومن قد استلحق وارثاً سوى ولد فلا يرث ووارث ثوى) وإن استلحق غير ولد لم يرثه إن كان وارث وإلا فخلاف؛ أي وإن استلحق شخص شخصاً وارثاً لمستلحقه - بالكسر - كأخ وعم وأب وأم فلا يثبت نسبه له ولا يرثه؛ أي لا يرث المستلحق - بالفتح -، المستلحق - بالكسر - إن كان؛ أي وجد وارث للمستلحق - بالكسر - وإلا؛ أي وإن لم يكن هناك وارث ففي يرثه خلاف، فالمذهب عند ابن يونس لا يرث بإقرار، وقال ابن رشد: مذهب المدونة الإرث بالإقرار، وعزاه الباجي لمالك، وجمهور أصحابه رضي الله عنهم.

(وإن يقل أحد ابنا قني قط ابني اعتق أصغر وثلثي الأوسط وثلث الأكبر)؛ أي وأن قال: لأولاد أمته أحدهم. ولدي عتق الأصغر وثلثا الأوسط وثلث الأكبر؛ أي وإن قال المكلف لأولاد أمته الثلاثة أحدهم. ولدى ومات القائل ولم يعين الولد الذي أقر به عتق الولد الأصغر كله لأنه حر بكل تقدير سواء كان المقر به وعتقه ظاهر، أو كان غيره وعتقه لأنه ولد أم ولد وحكمه كحكم أمه في العتق بموت السيد وعتق ثلثا الأوسط، لأنه حر بتقديرين كونه المقر به وكون المقر به الأكبر، ورق بتقدير كونه الأصغر، وعتق ثلث الأكبر لأنه حر بتقدير واحد وهو كونه المقر به، ورق بتقديرين كونه الأوسط أو الأصغر.

وقوله: (وإن إلامات ثقت شتى فواحد بقرعة عتق)؛ أي وإن افرقت

أمهاتهم فواحد بالقرعة؛ أي وإن افتقرت أمهات الأولاد الذين قال في شأنهم: أحدهم ولدي، ومات قبل تعيينه بأن كان كل واحد من أمة فواحد منهم حر بالقرعة وأمه حرة تبعاً له.

- ثم قال: (وإن تلد أمة ذا وزوج ذا واختلطتا عين بقافة إذا) وعبارة الأصل: «وإذا ولدت زوجة رجل وأمة آخر واختلطتا عينته القافة عينته - أي الولد - لكل واحد منهما القافة؛ أي جماعة من العرب خصهم الله تعالى بمعرفة النسب. قال في أسهل المسالك:

وأفرض له الإرث إن ابن عصبه وعين القافة طفلاً مشتبه

ومحل الشاهد منه الشطر الأخير، والمعنى إذا ولدت زوجة رجل ولداً، وولدت أمة آخر ولداً، واشتبه الولدان على أبيهما، وقال كل منهما: لا أتحقق ولدي من هذين الطفلين عين كلا من الولدين القافة جمع قائف كباعة وبائع وهو الذي يعرف الأنساب بالشبه والشكل لقوة فراسة أودعها الله فيه فكل ولد تفرس فيه، ونسبه إلى رجل لحق به في حالة الاشتباه وجهل الحقيقة، وهذا بالنسبة للزمن الأول، وأما في زمننا هذا فقد تطور الطب واخترعوا آلات يميزون بها بنوعية الدم والله أعلم بالحقيقة، وهذا الأمر يحال إلى اجتهاد العلماء في كل عصر ومصر.

قوله: (ويثبت للنسب إن عدلان قد بثالث اقرا)؛ أي عبارة الأصل: «وإن أقر عدلان بثالث ثبت النسب وعدل يحلف معه، ويرث ولا نسب وإلا فحصة المقر كالمال»؛ أي وإن أقر عدلان من ورثة ميت كابنين أو أخوين أو عمين بثالث مساو لهما في الاستحقاق كابن بالنسبة للابنين أو أخ بالنسبة للأخوين أو عم بالنسبة للعمين يثبت النسب والميراث من الميت، ومفهوم الشرط أنه لو أقر غير عدلين فلا يثبت به النسب وهو كذلك إجماعاً، وإن أقر عدل واحد يحلف المقر به معه؛ أي العدل المقر، ويرث الميت مع المقر، ولا نسب ثابت له بإقرار العدل وحلفه.

وقوله: (وغير عدل يعطى ما الإقرار جب)؛ أي وإن لم يكن المقر عدلاً فحصة الشخص المقر يورث كالمال المتروك؛ أي كأنها جميع التركة في



القسمة على المقر والمقر به، فإن كانا ولدين أقر أحدهما بثالث، وكذبه أخوه فحصة المقر النصف فيقدرانه جميع التركة ويقسم على الثلاثة، فينوب المقر به ثلثه فيأخذه وثلثاه للمقر هذا ما وجدنا في شرح المختصر، والمعروف في الميراث أن المنكر يأخذ النصف في هذه المسألة، والمقر يأخذ الثلث ويبقى السدس للمقر به، قال في الدسوقي عند قول الدردير: فحصة المقر هي النصف... إلخ. وذلك أنك تقسم المال المتروك على الإنكار، وعلى الإقرار فمسألة الإنكار اثنان، ومسألة الإقرار ثلاث ومسطحهما ستة للتباين فإذا قسمت الستة على الإنكار كان لكل من المقر والمنكر ثلاثة، وعلى الإقرار كان لكل واحد اثنان فيأخذ المقر به ما نقصه المقر بإقراره، وهو واحد ويأخذ المقر اثنين ويأخذ المنكر ثلاثة.

(ومن يقل عيسى أخي بل موسى ساق لعيسى نصف ولموسى نصف باق)؛ عبارة الأصل: «وهذا أخي بل هذا فللأول نصف إرث أبيه، وللثاني نصف ما بقي»؛ أي وإن قال أحد: عاصبي ميت عيسى أخي وأنكره أخوه، ثم أضرب المقر عن إقراره لهذا الثالث، وقال: بل هذا - أي موسى - أخي، فللمقر به الأول نصف إرث أبيه لاعترافه له به وإضراجه عنه لا يسقطه لأنه يعد ندماً وللمقر به الثاني نصف ما بقي بيد المقر لاعترافه له به والحاصل أن التركة تقسم على اثنين فالنصف للمقر به الأول والنصف الثاني يقسم بين المقر والمقر به الثالث.

قوله: (وتارك أخاً وأماً إن تقر باخ السدس له منها اقر)؛ أي وإن ترك ميت أماً وأخاً وأقرت الأم بأخ آخر منها أو من غيرها وأنكره الأخ الثابت فله؛ أي للمقر به منها السدس لحجبها بهما إلى السدس وليس للأخ الثابت منه شيء؛ أي من السدس، ولو كان شقيقاً والمقر به للأب كما هو ظاهر المصنف لأنه إنما يأخذ بالإقرار لا بالنسب والأخ الثابت منكر فلا يستحق منه شيئاً. قال الدردير: فيه بحث إذ لا وجه لاستحقاق الأخ للأب له بل الوجه أن يوقف حتى يظهر الحال بإقرار الشقيق أو بيينة فإن لم يظهر فليبت المال، فلو تعدد الأخ الثابت لم يكن للمقر به شيء إذ لا تنقص الأم عن السدس.

قوله: (والمنكر استلحاقه ابناً إن هلك الابن فلا إرث ووقف ما ترك لموت منكر فيجري مجرى ما له وإن فلس حياً يعتمى)، تضمن البيتان قول الأصل: «وإن

استلحق ولدأ ثم أنكره ثم مات الولد فلا يرثه، ووقف ماله فإن مات فلورثته وقضى به دينه، وإن قام غرماؤه وهو حي أخذوه؛ أي وإن استلحق رجل ولدأ ولحق به شرعاً ثم أنكره ثم مات الولد بعد الإنكار فلا يرثه أبوه المنكر لأنه نفاه ووقف ماله فإن مات الأب فلورثته لأن إنكاره لا يقطع حقهم وقضى به دينه؛ أي دين الأب إن كان وإن قام غرماؤه؛ أي غرماء الأب وهو حي أخذوه في دينهم، ووقف الباقي إن كان فلو مات الأب أولاً ورثه الولد ولا يضره الإنكار.

- قال في الدسوقي: واعلم أن هذه المسألة يلغز بها من أربعة أوجه:

الأول: ابن يرث أباه ولا عكس وليس بالأب مانع.

الثاني: مال يرثه الوارث ولم يملكه مورثه.

الثالث: مال يوقف لوارث الوارث دون الوارث.

الرابع: مال يقضى منه دين الشخص ولا يأخذه هو.

- وهذه المسألة من الألغاز التي بعث بها إلينا شيخنا، وكان الجواب

كما يلي:

وقولكم شخص له الإرث كامل وعكسه إن إرث يؤول إلى الضد

ففي باب الاستحقاق رد جوابكم إذا وقع الإنكار قصد التمرد

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

2 - وفي صحيح البخاري ومسلم:

- عن عائشة رضي الله عنها قالت: اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة إلى

رسول الله ﷺ في ابن أمة زمعة فقال سعد: أوصاني أخي عتبة إذا قدمت مكة

أن أنظر إلى ابن أمة زمعة فأقبضه فإنه ابنه، وقال عبد بن زمعة: أخي ابن أمة

أبي ولد على فراشي أبي فرأى رسول الله ﷺ شبيهاً بيناً بعتبة فقال: «الولد

للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه يا سودة».

3 - وفي رواية: «هو أخوك يا عبد». هذا لفظ مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري وقال: أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه وهذه الزيادة رجال إسنادها ثقات يعني بالزيادة قوله: «هو أخوك يا عبد».

- قال الصنعاني على بلوغ المرام: وفي الحديث دليل هل إن لغير الأب أن يستلحق الولد فإن عبد بن زمعة استلحق أخاه بإقراره أن الفراش لأبيه، وظاهر الرواية أن ذلك يصح وإن لم يصدقه الورثة فإن سودة لم يذكر عنها تصديق ولا إنكار إلا أن يقال: إن سكوتها قائم مقام الإقرار.

- قلت: عدم ذكر سودة بتصديق ولا إنكار بين سببه، وهو أنها ليست من ورثة زمعة في شيء، فإن زمعة بن قيس بن عبد شمس العامري مات كافراً والعياذ بالله، ومعلوم أنه لا يرث مسلم كافراً.

- وقال الخطابي في معالم السنن: فقد ورد أنه لم يكن لزمعة وارث غير عبد بن زمعة... إلى أن قال: والاعتبار في هذا إنما هو بقول: من استحق المال بالإرث سواء كان ذلك من نسب أو زوجية فلو كان ابن واحد فادعى أخاً ألحق به، لأنه جميع الورثة. اهـ. محل الغرض منه.

والحاصل أن قوله ﷺ: «هو أخوك يا عبد» [كما أخرجه البخاري]. فيه دليل على ثبوت النسب باستلحاق غير الأب بدون مكابرة.

- وأما قوله ﷺ: «واحتجبي منه يا سودة» هو أن هذا الفرع من الشريعة: أعني واقعة الحال في النزاع في ابن زمعة تنازعه أصلان من أصول الشريعة الغراء هما إلحاق الولد بالفراش، والثاني هو إلحاقه بمن ألحقته به القافة، وسنبين أدلة الإلحاق بالقافة في محله إن شاء الله فلما تناوله الحكم بموجب كل واحد من الأصلين ألحقه ﷺ بأقوى الأصلين سبباً وهو الفراش فقال: «الولد للفراش، هو أخوك يا عبد»، ثم التفت إلى أم المؤمنين وقال لها: «احتجبي منه يا سودة» على سبيل الورع والاحتياط لأمهات المؤمنين، والاستظهار والتنزه عن الشبه فإن لهن في هذا الباب ما ليس لغيرهن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿يٰۤاَيُّهَا النَّبِيُّ لَسْتَنْ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: 32].

- قال ابن القيم في تهذيب السنن:

وأما أمر سودة وهي أخته بالاحتجاب منه، فإنه يدل على أصل وهو تبويض أحكام النسب فيكون أخاها في التحريم والميراث وغيره ولا يكون أخاها في المحرمية والخلوة والنظر إليها لمعارضة الشبه للفراش، فأعطى الفراش حكمه من ثبوت الحرمة وغيرها، وأعطى الشبه حكمه من عدم ثبوت المحرمية لسودة، وهذا الباب من دقيق الشرع وأسراره، قال: ومن نبا فهمه عن هذا وغلظ عنه طبعه فليُنظر إلى الولد من الرضاعة كيف هو ابن في التحريم لا في الميراث ولا في النفقة ولا في الولاية.

- قال: وبالجملة فهذا من أسرار الفقه ومراعاة الأوصاف التي تترتب عليها الأحكام. [اه منه بتصرف].

4 - وأخرج الحافظ المنذري في مختصر السنن لأبي داود قال:

- عن عائشة قالت: دخل علي رسول الله ﷺ - قال مسدد وابن السرح: يوماً مسروراً - وقال: عثمان تعرف أسارير وجهه فقال - أي عائشة - ألم ترى أن مجزراً المدلجي رأى زيدا وأسامة وقد غطيا رؤوسهما بقطيفة وبدت أقدامهما فقال: هذه الأقدام بعضها من بعض.

5 - وفي رواية: تبرق أسارير وجهه، وقال: أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.

- قال أبو سليمان الخطابي في معالم السنن: فيه دليل على ثبوت أمر القافة وصحة لقولهم في إلحاق الولد، وذلك أن رسول الله ﷺ لا يظهر السرور لا بما هو حق عنده، وكان الناس قد ارتابوا بأمر زيد بن حارثة وابنه أسامة فقد كان زيد أبيض وجاء أسامة أسود فلما رأى الناس ذلك تكلموا بقول كان يسوء رسول الله ﷺ سماعه، فلما سمع هذا القول من مجزز فرح به وسري عنه، قال: وممن أثبت الحكم بالقافة عمر بن الخطاب وابن عباس وعطاء ومالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وعامة أهل الحديث. اه. منه.

- وقال أصحاب الرأي: إذا ادعاه اثنان يقضى به لهما وأبطلوا الحكم بالقافة، والحديث حجة عليهم.

6 - ومن أدلة ثبوت الشبه:

قوله في قصة المتلاعنين: «إن جاءت به على صفة كذا فهو لفلان». -  
وإنه دليل الإلحاق بالقافة ولكن الأيمان منعه عن الإلحاق، ولذلك  
فقد ثبت عنه ﷺ أنه قال: «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن». أو كما  
قال ﷺ.

7 - ومما يستدل به في هذا الصدد قوله ﷺ لإحدى أمهات المؤمنين  
عندما تساءلت أو تتحلم المرأة قال: «فمن أين يكون الشبه».

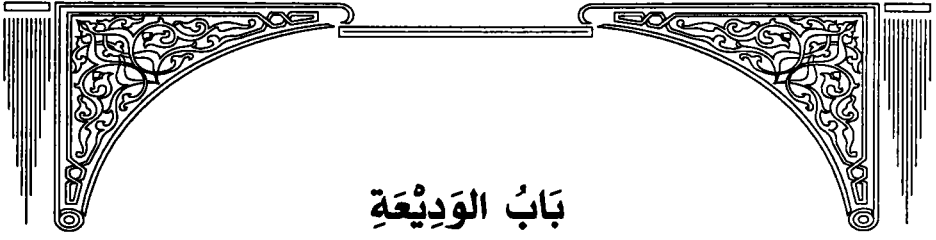
- ومن ذلك أمره ﷺ أم المؤمنين سودة بالاحتجاب من أخيها، وقد تقدم  
ذكر ذلك، وإنما أمرها لما رأى من شبه الولد بعتبة بن أبي وقاص، ويستأنس  
في هذا القبيل بحديث الصحيحين.

8 - أنه ﷺ قال للذي ذكر له أن امرأته أتت بولد على غير لونه، قال:  
«ولعله لعرق نزعه».

- لكن القافة إن عارضها الفراش قضى لصاحبه في ثبوت النسب لقوة  
سببه.

وبالله التوفيق

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة في هذا الفصل  
ثمانية (8) أدلة.



## بَابُ الْوَدِيعَةِ

- 1 - باب وتوكيل بحفظ المال قل
  - 2 - لا إن بنقل مثلها تكسر كذا
  - 3 - أو كدارهم لحفظ بدنا
  - 4 - وبانتفاعه بها أو بالسفر
  - 5 - وسلف المال المقوم أحظل
  - 6 - كالتجر فيها وله الربح - وإن
  - 7 - إلا إذا المالك في الأخذ إذن
  - 8 - وضمن المأخوذ قط وضمنت
  - 9 - باليد في أمر بربطها بكم
  - 10 - وبدخوله بها الحمام أو
  - 11 - فتلفت لا إن نسي كما فبان
  - 12 - كذا بإيداع الوديعه وإن
  - 13 - بذلك اعتيد سوى لعورة -
  - 14 - مع عجزه عن ردها وإن يكن
  - 15 - ويجب الإشهاد بالعدر وإن
  - 16 - وضمنت بالبعث كالإنزاء إن
  - 17 - كأمة زوجها وبالجحود
  - 18 - كذا بموته ولم يوص ولم
  - 19 - كذا بموت مرسل لبلد
- الإيداع يضمن بساقط أهل  
بالخلط لا كالقمح بالمثل خذا  
واشتركا التاليف لا أن عينا  
بها وقد وجد حافظاً أقر  
منها وفي النقد ومثلي قل  
غير المحرم يرد يبران  
فليس يبري غيره منها إذن  
بالقفل إن ينه كذا إن أخذت  
كذا إذا نسيها حيث حكم  
صحبتها يظنها له رووا  
وقوعها ولا بشرطه الضمان  
بسفر لغير زوجة وقن  
حدثت أو سفر ذي الوديعه  
بسفر فإن يودع ما ضمن  
زال استردت لمحلها - إذن  
يمت وإن من الولادة اعلمن  
والخلف في بينة الرد يعود  
توجد وإن طال كعشر ما غرم  
ولم يصله وهي لما توجد

- 20 - كسعيه بها لظالم كذا  
 21 - وإن بذأ أقر فالقول إذا  
 22 - وإن عن الأسواق تحبس باكرا  
 23 - مالکها في أخذها وأخذه  
 24 - والمدعى أمرک بالدفع لذا  
 25 - يحلف ويبرا إلا إن يشهد على  
 26 - وإن ببينة المودع قد  
 27 - ولا بدعوى تلف أو الضياع  
 28 - وماله الأخذ لمن ظلمه  
 29 - في حفظها بل بمحلها - وإن  
 30 - سفيه أو صبي فاتف لم  
 31 - ومودع أن ينسى ذا لأبيّ ذئب

(باب الوديعة):

الوديعة: واحدة الودائع وهي مأخوذة من السكون يقال ودع يدع إذا سكن فكانها ساكنة عند المودع ويقال: أودعتك مالا؛ أي دفعته إليه ليكون وديعة عنده، واستودعته وديعة استحفظته إياها، قال الشاعر:

استودع العلم قرطاساً فضيعه      فبئس مستودع العلم القراطيس

- وقد تطلق الوديعة على كل ما يمنحه الله للإنسان من كل شيء فإن كولد ومال، وفي ذلك يقول لبيد بن ربيعة:

وما المال والأهلون إلا وديعة      ولا بد من يوم ترد الودائع

- وأما تعريفها الشرعي: فكما ذكر الناظم تبعاً لأصله قال في الأصل: «الإيداع توكيل بحفظ مال تضمن بسقوط شيء عليها»، وعبارة الناظم (باب وتوكيل بحفظ مال قل الإيداع)؛ أي حقيقته شرعاً (يضمن بساقط لخل)؛ أي بسبب سقوط شيء منه عليها فاتفها ولو خطأ، لأنه كالعمد في أموال الناس.

(لا إن بنقل مثلها تكسر كذا) لا إن انكسرت في نقل مثلها بغير تفريط، فإن نقلها نقلاً مخالفاً لنقل مثلها فتلفت فيضمنها لتعديه؛ كذا تضمن بالخلط؛ أي بسبب خلطها بغيرها له أو لغيره خلط يتعسر معه تمييزها بمثلها - ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وليس يضمن سوى إن فرطاً كذا إذا بغيرها قد خلطاً

(لا كالقمح بالمثل) جنساً وصفة (كالقمح بالمثل خذا أو كدراهم لحفظ بيدنا)؛ أي بدنانير وقطن بكتان فلا تضمن إذا كان الخلط للإحراز؛ أي الحفظ فيها.

قوله: (واشتركا التالف لا إن عينا)، ثم إن تلف بعضه - أي المخلوط - بمثله أو بغير جنسه المتميز عنه فالتالف بينكما بالمحاصة بقدر المالين، والسالم كذلك لعدم تميز مال أحدكما من مال الآخر، وقوله: (إن عينا)؛ أي تميز مال أحدكم من مال الآخر كالدرهم والدنانير ومصيبة كل مال من ربه (وبانتفاعه بها)؛ أي وتضمن بسبب انتفاعه؛ أي المودع - بالفتح - بها؛ أي الوديعة وتلفها (وبالسفر)؛ أي سفر المودع بها؛ أي الوديعة فتلفت منه فيضمنها إن قدر المودع - بالفتح - على ردها لربها أو إيداعها عند شخص أمين، وهذا معنى (وقد وجد حافظاً أقر)، ونص الأصل: «إن قدر على أمين إلا أن ترد سالمة (وسلف المال المقوم أحظل) كعرض وحيوان مودع عنده اتفاقاً لاختلاف الأغراض في عينه فلا يقوم مثله مقامه ولأنه من تملك الشيء من غير طيب مالكة وفي النقد ومثلى قلى؛ أي كره قال في الأصل: «وكره النقد والمثلى كالتجارة والربح له وجعله تشبيهاً تاماً، فتحرم في مقوم ومعدم، وتكره في نقد ومثلى لأن التجرة فيها يتضمن سلفها فقول الناظم: (كالتجر فيها وله الربح وإن غير المحرم يرد يبران) بنون التوكيد؛ أي يبرأ، أي وإن اتجر المودع بالوديعة وربح فيها فالربح له إذ لو تلفت لضمنها والخراج بالضمان، وإن غير المحرم يرد يبران؛ أي وبرئ المودع الذي تسلف الوديعة تسلف مكروهاً بأن كانت مثلياً وهو ملي غير المحرم تسلفه، وهو النقد والمثلى مع كونه ملياً لمحل إيداعه، ثم ضاع بعد رده سواء أشهد على رده أم لا، ولكن لا يصدق في دعواه ردها إلا بيمين على المشهور.



وقوله: (إلا إذا المالك في الأخذ إذن) هذا استثناء من البراءة برد غير المحرم فقال: «إلا ما تسلفه المودع من الوديعة بإذن من المالك المودع في تسلفه مطلق عن التقيد بالاحتياج أو مقيد به كأن يقول المودع - بالكسر -: إن احتجت يا مودع - بالفتح - لتسلف شيء من الوديعة فخذ منها ما تحتاجه سلفاً فتسلفها كلها أو بعضها ورد مثل ما تسلفه لمكانه، فضاع فلا يبرأ برده لأنه أسلفه من مالكة فلا يبرؤه إلا رده إليه كسائر الديون، (وضمن المأخوذ قط)؛ أي وإذا أخذ المودع بعض الوديعة بإذن مطلق أو مقيد ورده وضاع مع الباقي ضمن المودع - بالفتح - المأخوذ فقط دون البعض غير المأخوذ فلا يضمنه (وضمنت بالقفل إن يئنه كذا إن أخذت باليد في أمر بربطها بكم) عبارة الأصل: «أو بقفل بنهي»؛ أي ويضمنها إن ضاعت بسبب وضع قفل آلة حديد تجعل على الباب لمنع فتحه متليس بنهي المودع - بالكسر -، للمودع - بالفتح - عن وضعه على ما هي فيه فوضعه عليه فسرت فيضمنها لإغرائه السارق بوضعه، ومفهوم بنهي أنه إن لم يئنه عنه فلا يضمنها.

وقوله: (كذا إن أخذت باليد)؛ أي أو أمر المودع - بالكسر - المودع - بالفتح -، بربط الوديعة بكم فأخذها المودع - بالفتح - باليد فلا يضمنها، لأن اليد أصغر من الكم ويظهر من عبارة الناظم إن في هذه المسألة الضمان بدليل تشبيهه لها بمسألة القفل وهو ليس كذلك وأوضح منه قول الشيخ خليفة بن حسن استثناء من الضمان:

لا إن يزد قفلاً كما لو عكسا	في أمر فخار فما به أسا
أو أمر المالك بالربط بكم	فكان من أودعها باليد ضم
كجيبه أيضاً على المختار	لأنه زاد بعرف جار

(وكذا إذا نسيها حيث حكم) هذا تشبيه في الضمان؛ أي ونسيانها في موضع إيداعها وأولى في غيره كمن حمل بضاعة لرجل فجاء لموضع خوف في طريق فحبسها بيده، ثم نزل يبول فوضعها بالأرض ثم قام ونسيها فضاقت ولم يدر محل وضعها فيضمن. كما أفتى به ابن رشد وابن الحاج، لأن نسيانه جنابة عليها خلافاً لفتوى الباجي وتبعه العبدوسي بعدم الضمان. اهـ [من الزرقاني على الأصل].

- قال في أسهل المسالك:

أو نفلها بغير نقل مثلها أو موضع الإيداع سهواً ضلها

- وفي نظم الشيخ خليفة بن حسن:

كذا بنسيان له بموضع تودع فيه أو سواه فلتع  
وبدخوله لها حماماً فحيث ضاعت الزم إلا غراما

وهو موافق لقول الناظم:

وبدخوله بها الحمام أو صحبتها يظنها له روبا

أي: وضمن بدخول الحمام أو المضاءة لرفع الحدث أصغر أو أكبر بها حيث يمكن وضعها بموضع أو عند أمين، ولو كان المودع غريباً في البلد لقدرته على سؤاله فيها عن أمين وجعلها عنده حتى يرفع حدثه وإلا لم يضمن (أو صحبتها يظنها له روبا فتلفت)؛ أي وبسبب (صحبتها)؛ أي الوديعة من بيته حال كونه (يظنها)؛ أي الوديعة ملكاً له (روا فتلفت) الوديعة منه لأنه جناية خطأ والخطأ والعمد في أموال الناس سواء (لا إن نسي كما)؛ أي في كم فوقعت؛ أي فسقطت منه حيث أمر بجعلها فيه على الأصح ولا إن شرط عليه الضمان؛ أي ولا تضمن أن شرط المودع - بالكسر - عليه؛ أي المودع - بالفتح - الضمان بلا سبب من أسبابه، لأنه شرط مخالف لحكمها.

(كذا) تشبيه في الضمان (بإيداع الوبيعة) وإن بسفر لغير زوجة وأمة فإن أودعها لزوجته أو أمته فلا يضمنها عند الإمام عليه السلام، (بذلك اعتيد)؛ أي إن أعتيد بذلك؛ أي الزوجة والأمة بالإيداع عندهما من السيد. قال في أسهل المسالك:

إلا كالزوجة أو خوف الضرر أو خادم يعتادها أو من سفر

وأدخلت الكاف الابن والبنت المعتادين لذلك فلا ضمان عليه بعد دفعها لمن ذكر لأن مناولته الوديعة لأحد هؤلاء لا يعد تفريطاً إلا لعورة؛ أي إلا إيداعها لعورة؛ أي صفة، وحالة يخشى ضياع الوديعة بسببها إن بقيت في محلها كأنهدام الدار ومجاورة من يخشى شره حدث؛ أي العورة بعد الإيداع

فلا توجب ضمانها أو إلى إيداعها يستقر مع عجزه عن ردها؛ أي الوديعة لمودعها لغيبته ولا وكيل له فلا يوجب ضمانها؛ قال في المدونة: إن أراد المودع - بالفتح - سفيراً أو خاف عورة منزله وربها غائب فليودعها ثقة.

(وإن يكن بسفر فإن يودع ما ضمن)؛ أي لا ضمان عليه قال في الأصل: «وإن أودع بسفر ووجب الإشهاد بالعدر». يعني أن من أودع وديعة تحت يده لعدر فلا يضمنها، ولو أودعها بغيره في السفر ووجب على المودع إذا خاف على الوديعة من عورة منزله التي حدثت أو أراد السفر وأراد إيداع الوديعة عند غيره الإشهاد لعدلين بمعاينة العذر الذي حدث، ولا يكفي قوله: أشهد وإن زال استردت لمحلها إذن؛ أي وإن أودع المودع الوديعة عند غيره لإرادته السفر وسافر ثم رجع من سفره فعليه - أي المودع - استرجاعها - أي الوديعة - ممن أودعها عنده وردها إلى محل إيداعها الذي كانت به إن كان نوى الإياب - أي الرجوع - من السفر والذي أودعها عند إرادته عند غيره لأجله للالتزامه بحفظها لربها فلا يسقط عنه إلا زمن عذره وضمنت بالبعث وتضمن بسبب بعثه؛ أي إرسال من المودع - بالفتح - بها؛ أي الوديعة لربها بغير إذن فتتلف (كالإنزاء إن يمت وإن من الولادة اعلمن)؛ أي وتضمن بسبب إنزائه؛ أي إرساله الفحل عليها بلا إذن من ربها فمتن من الإنزاء بل وإن من الولادة وأولى من الوطاء بخلاف الراعي فلا ضمان عليه لأنه مأذون حكماً (كامئة زوجها) المودع بلا إذن ربها فماتت من الولادة، (وبالجحود)؛ أي وضمن بجحدها بأن قال لربها: ما أودعني شيئاً، ثم اعترف أو أقام عليه بيينة إيداع، وإلا فالتقول قوله، (والخلف في بيينة الرد يعود) ثم في قبول بيينة الرد من المودع لربها خلاف هل تقبل لأنه أمين أولاً لأنه أكذبها بجحده أصل الوديعة، وقد جزم في الأصل في الدين بعدم قبوله الرد بعد الجحد.

قال في الدسوقي: إنما جزم في الدين لعدم القبول لأن الدين في الذمة، والأصل بقاء ما فيها بخلاف الوديعة فإنها أمانة ولما جحدها وأظهر خيانتها وأقام بيينة بالرد صار لتلك البيينة طرفان مرجحان طرف الأمانة مرجح لقبولها وطرف الجحد مرجح لعدمه، فلذا جرى الخلاف في الوديعة. (كذا بموته ولم

يوص ولم توجد)؛ أي وضمن بموته ولم يوص بها ولم توجد في تركته تؤخذ من تركته، لاحتمال أنه تسلفها وهو الأقرب، وأما احتمال ضياعها فهو بعيد إذ لو ضاعت لتحدّث بضياعها قبل موته (وإن طال كعشر ما غرم)؛ أي إلا أن يطول الزمن من يوم الإيداع لكعشر سنين فلا ضمان ويحمل على أنه ردها لربها، ومحل كون العشر سنين طويلاً إذا لم تكن الوديعة بينة مقصودة للتوثق وإلا فلا يسقط الضمان ولو زاد على العشر (كذا بموت مرسل البلد ولم يصله وهي لما توجد)؛ أي وإن أرسل شخص بمال إلى بلد فمات قبل وصوله ولم يوجد المال في تركته، فإنه يضمن بموت الشخص المرسل المال معه ببلد يعطيه لشخص معين أو يفرقه على فقراء أن يصل المرسل معه إليه إلى البلد بأن مات قبل وصوله ولم يوجد المال في تركته فيؤخذ عوضه منها حملاً له على أنه تسلفه وأنفقه.

قوله: (كسعيه بها)؛ أي الوديعة (الظالم) ليأخذها وكذا إن دلّه عليها كمن دل لصاً على مال (كذا لباسها وبركوبها خذا)؛ أي وتضمن بكلبس الثوب لبساً منقصاً وركوب الدابة كذلك، وإن بدأ أقر فالقول إذا له بردها ولم تعب خذا والقول له بيمينه أنه ردها سالمة من أقر بالفعل؛ أي اللبس ونحوه؛ أي لم يعلم ذلك الأمن إقراره، وعليه الكراء حينئذٍ وأما لو شهدت عليه ببينة بالفعل فادعى أنه ردها سالمة لم يقبل قوله.

وقوله: (وإن عن الأسواق تحبس بالكراء...) إلخ البيتين عبارة الأصل وإن أكرها لمكة ورجعت بحالها إلا أنه حبسها عن أسواقها فلك قيمتها يوم كرائه ولا كراء أو أخذه وأخذها؛ أي وإن إكرها بلا إذن مودعها لشخص يركبها أو يحمل عليها متاعاً لمكة المشرفة مثلاً انتفع بها المكثري ورجعت بحالها الذي كانت عليه سالمة إلا أنه؛ أي إكراؤها حبسها عن بيعها لو كانت حاضرة في أسواقها التي ارتفعت قيمتها فيها فلك يا مودع - بالكسر - قيمتها معتبرة يوم عقد كرائه أي المودع - بالفتح - وإذا أخذت قيمتها يوم كرائها فلا كراء لك فهو للمودع - بالفتح - لأنه قد تبين ملكه الوديعة يوم إكرائها. اهـ. أو لك أخذه - أي كراء - الوديعة التي أكرها به المودع - بالفتح - أو لك أخذها؛ أي الوديعة مع كرائها.

(والمدعى أمرك بالدفع لذا غرم أن تحلف وإن تنكل لذا)؛ أي وتضمن بسبب دفعها؛ أي الوديعة من مودعها - بالفتح - لشخص غيرك حال كونه مدعياً أنك يا مودع - بالكسر - أمرته به؛ أي دفع الوديعة لذلك الشخص وأنكرت ذلك غرم أن تحلف أنك لم تأمره به، وإن تنكل عن اليمين يحلف المودع - بالفتح - أنك أمرته به، ويرى من ضمانها، وإن لم يحلف ضمنها في كل حال إلا أن يشهد؛ أي إلا ببينة على الأمر منك بدفعها لذلك الشخص وإذا غرم المودع - بالفتح - عوض الوديعة رجع على القابض العوض ما غرمه إن شاء - وهذا معنى (وإن ببينة المودع قد...) إلخ البيت، وقوله: (ولا بدعوى تلف) قال في الأصل: لا بدعوى التلف وعدم العلم بالتلف أو الضياع وحلف متهم لا تضمن بدعوى المودع - بالفتح - التلف الوديعة ولو قبضها بينة مقصودة للتوثق أو الضياع أو بما حصل للوديعة من التلف والضياع أو ادعى أنه لا يعلم هل تلفت أو ضاعت لكفاية دعوى كل منهما في عدم الضمان، وحلف المودع - بالفتح - المتهم - بفتح الهاء -؛ أي بالتساهل في حفظ الوديعة إذا ادعى ردها حيث تقبل منه أو دعى عدم العلم من الرد أو الضياع، وظاهره أن غير المتهم لا يحلف، والمنقول أنه يحلف في دعوى الرد بلا نزاع لالتحقق عليه الدعوى، وفي دعوى التلف أو الضياع مشهورها يحلف المتهم دون غيره.

قوله: (أو ماله الأخذ لمن ظلمه بمثلها)؛ أي ومن ظلمه إنسان في مال ثم أودع المظالم عنده مالا فليس له؛ أي المودع - بالفتح - الأخذ منها؛ أي الوديعة المملوكة لمن ظلمه لحديث: «أدُّ الأمانة لمن ائتمنك ولا تخن من خانك» ولا؛ أي وليس للمودع - بالفتح - أجره حفظها؛ أي الوديعة لأنه ليس من سنتها ولخروجها بأخذ الأجرة عليه عن اسمها بخلاف أجره محلها - وهذا معنى قول الناظم: (بل بمحلها وإن أودع أو أقرض أو باع لمن سفيه أو صبي فأتلف لم يضمن وإن باذن أهله اعتمى)؛ عبارة الأصل: «وإن أودع صبياً أو سفيهاً، أو أقرضه أو باعه فأتلف لم يضمن وإن باذن أهله وإن أودع ذو مال ماله صبياً أو سفيهاً وديعة أو أقرضه أو باعه فأتلف أو عيب لم يضمن الصبي أو السفيه شيئاً لأن ربها هو المسلط له عليها، وإن كان قبوله لما ذكر بإذن أهله ما لم ينصبه وليه في حانوته فإن نصبه فيه ضمن ما أتلفه

مما اشتراه لأنه لما نصبه للبيع والشراء وقبول القرض والوديعة فقد أطلق له التصرف فيضمن كذا علله اللقاني والمراد يضمن وليه الناصب له لا الصبي .

وقوله : (ومودع إن ينسى ذا لاي نين تحالفا واقتسماه بين بين) قال في الأصل وإن قال هي لأحدكما ونسيته تحالفا وقسمت بينهما؛ أي وإن كانت وديعة بيد شخص وأدعها اثنان مثلاً، وقال المودع - بالفتح -: هي - أي الوديعة - لأحدكما خاصة ونسيته فلا أعلمه الآن تحالفا؛ أي يحلف المتنازعان فيها كل على نفي دعوى الآخر وتحقيق دعواه، وقسمت بينهما نصفين ونكولهما كحلفهما ويأخذها الحالف وحده .

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء: 58].

2 - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَخَوْنُوا أَمَانَتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنفال: 27].

3 - ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانذِرْهُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ ﴾ [الأنفال: 58].

4 - عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «أدّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك» [رواه أبو داود والترمذي].

5 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «لا ضمان على مؤتمن» [رواه ابن ماجه والدارقطني].

6 - وأخرج البيهقي بسنده:

- عن الزهري قال: أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «كلكم راع ومسؤول عن رعيته الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل في أهله راع وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة في

بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيتهما، والخادم في مال سيده راع وهو مسؤول عن رعيته».

- قال: فسمعت هؤلاء من رسول الله ﷺ وأحسب أن رسول الله ﷺ قال: «والرجل في مال أبيه راع وهو مسؤول عن رعيته، وكلكم راع ومسؤول عن رعيته» [لفظ الحديث علي بن محمد بن عيسى - رواه البخاري في الصحيح عن أبي اليمان وأخرجه مسلم من وجه آخر عن الزهري. اه منه بلفظه].

7 - وأخرج البيهقي بسنده أيضاً:

- عن حماد بن مسلمة عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاث من كن فيه هو منافق وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم: إذا حدث كذب، وإذا أؤتمن خان، وإذا وعد أخلف».

- قال البيهقي: رواه مسلم في الصحيح عن أبي نصر التمار وعبد الأعلى بن حماد.

8 - وأخرج البيهقي بسنده أيضاً عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان».

- قال البيهقي: رواه البخاري في الصحيح عن أبي الربيع، ورواه مسلم عن قتيبة ويحيى بن أيوب عن إسماعيل.

9 - وأخرج البيهقي أيضاً بسنده: عن أنس بن مالك قال: قلما خطبنا نبينا ﷺ إلا قال في خطبته: «لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له».

10 - وأخرج البيهقي أيضاً بسنده:

- عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «اضمنوا لي ستاً من أنفسكم أضمن لكم الجنة أصدقوا إذا حدثتم، وأوفوا إذا وعدتم، وأدوا إذا اتتمتم، واحفظوا فروجكم وغضوا أبصاركم وكفوا أيديكم».

11 - وأخرج بسنده:

- عن عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لا يغرنك صلاة الرجل ولا صيامه من شاء صام ومن شاء صلى ولكن لا دين لمن لا أمانة له.

12 - وأخرج بسنده:

- عن عبد العزيز بن عمر عن عبيد بن أبي كلاب أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول وهو يخطب الناس: لا يعجبكم من الرجل طنطنته ولكنه من أدى الأمانة وكف عن أعراض الناس فهو الرجل. اهـ منه. كل هذه الآثار استجلبها البيهقي واستجلب غيرها تحت عنوان باب: في الترغيب في أداء الأمانات.

13 - وعن مالك قال: إذا استودع الرجل مالاً فابتاع به لنفسه وربح فيه فإن ذلك الربح له، لأنه لا ضامن للمال حتى يؤديه لصاحبه.

14 - وعنه قال: الأمر عندنا فيمن استهلك شيئاً من الحيوان بغير إذن صاحبه فإن عليه قيمته يوم استهلكه ليس عليه أن يؤخذ بمثله من الحيوان، ولا يكون له أن يعطي صاحبه فيما استهلكه شيئاً من الحيوان، ولكن عليه قيمته يوم استهلكه القيمة أعدل ذلك فيما بينهما من الحيوان والعروض.

15 - وقال: وسمعت مالكا يقول: فيمن استهلك شيئاً من الطعام بغير إذن صاحبه فإنما يرد على صاحبه مثل طعامه بمكيلته من صنفه وإنما الطعام بمنزلة الذهب والفضة إنما يرد عن الذهب والذهب وعن الفضة والفضة، وليس الحيوان بمنزلة الذهب في ذلك فرق بين ذلك السنة والعمل والمعمول به.

16 - وفي المدونة:

- قال سحنون: قلت لابن القاسم: أرايت الرجل إذا استودع مالاً فوضعه في بيته أو صندوقه أو عند زوجته أو عند عبده أو خادمه أو أم ولده أو أجيده أو من هو في عياله أو وضعه عند من يثق به ممن ليس في عياله فضاع منه أضمن أم لا؟.



- قال: قال مالك: يستودع الوديعة فيستودعها غيره. قال: إن كان أراد سفرأ فخاف عليها فاستودعها ثقة فلا ضمان عليه وإن كان لغير هذا الذي يقدر به فهو ضامن فكل ما علم أنه إنما كان من عورة يخافها على منزلة أو ما أشبه ذلك فلا ضمان عليه.

17 - قلت: أرأيت رجلاً استودع رجلاً ألف درهم فخلطها المستودع بدراهمه فضاعت الدراهم كلها أيكون ضامناً أم لا؟

- قال: لا ضمان عليه في رأي لأن وديعته قد ضاعت.

18 - قلت: أرأيت الدراهم إذا خلطت معاً فضاع بعضها أيكون الضياع منهم جميعاً ويكونان فيما بقي شريكين بقدر مال هذا فيهما؟

- قال: نعم فإذا كان لا يقدر أن يخلص دراهم هذا من دراهم هذا.

- قال: وإن كان دراهم هذا تعرف من دراهم هذا فمصيبة كل واحد منهما منه لأن دراهم كل واحد منهما معروفة.

19 - قلت: أرأيت إن استودعت رجلاً حنطة فخلطها بحنطة مثلها فضاعت الحنطة كلها أضمن في قول مالك؟ وهل هذا مثل الدراهم؟

- قال: إن كانت الحنطة واحدة يشبه بعضها بعضاً فخلطها على وجه الرفع والحذر فلا أرى عليه في قول مالك ضمان.

20 - قلت: أرأيت إذا كان قد تسلف الوديعة كلها فرد مثلها مكانها أياً من الضمان في قول مالك؟

- قال: نعم كذلك قال مالك في الدراهم فالودائع كلها مثلها إذا رد مثلها إن كان يقدر على مثلها مثل الكيل والوزن في رأي.

21 - قلت: أرأيت إن استودعت رجلاً وديعة أو قارضته فلما جئت أطلبها منه قال: قد دفعتها إليك أصدق ويكون القول قوله أم لا في قول مالك؟

- قال مالك في الرجل يستودع الرجل وديعة أو يقارضه فإن كان إنما دفع إليه المال بغير بيّنة فالقول قول المستودع والمقارض إذا قد دفعته إليك.

22 - قلت: إن دفعت إليه المال قراضاً أو استودعته بيينة؟

فقال: قد ضاع مني، أيكون مصدقاً في ذلك أم لا؟

- قال: قال مالك: هو مصدق في ذلك.

23 - قلت: أرأيت لو أن رجلاً استودع صبيّاً صغيراً وديعة فضاغت

أيضمن الصبي أم لا؟ قال: لا يضمن؟

- والدليل من الإجماع: قال ابن المنذر: وأجمعوا أن الأمانات مردودة

إلى أربابها، وقال: وأجمعوا أن الوديعة إذا كانت دراهم فاختلفت بغيرها

وخلطها غير المودع أن لا ضمان على المودع، وأجمعوا أن المودع إذا أحرز

الوديعة ثم ذكر أنها ضاغت أن القول قوله مع يمينه.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب ثلاثة

وعشرون (23) دليلاً ويتبعها الإجماع.



## بَابُ الْعَارِيَّةِ

- 1 - باب وتندب إعاره تصح
  - 2 - وإن من المعير إن لم ينه لا
  - 3 - لمستحق للتبرع عليه
  - 4 - ولا كذمي مسلماً أو جارية
  - 5 - بما يدل أو يجوز بابنكا
  - 6 - إن لم تقم بنية التلف - إن
  - 7 - لا غيره وهو بشرط وهو له
  - 8 - ودون لا أضرب بل إن زاد ما
  - 9 - ويلزم المعتاد أو ما قيذا
  - 10 - وأجرة الأخذ ورد قد حمل
- من مالك منفعة رشداً وضح  
من مالك للانتفاع يجتلى  
منفعة تباع من ذات لديه  
لوطء أو لأجنبي لتخدمه  
أعني كي بابني أعنك ولكا  
تضمن الذي عليه غيب عن  
أن يفعل المأذون قط ومثله  
يعطب فالقيمة أو كرا رمى  
من عمل أو أجل من رفا  
معيرها والخلف في العلف حل

(باب العارية):

العارية: منسوبة إلى العارة وهو اسم من الإعارة. [قاله في لسان العرب] نقلاً عن الأزهرى، وقال في الصحاح: والعارية بالتشديد منسوبة إلى العار لأن طلبها عار وعيب قال الشاعر:

إنما أنفسنا عارية      والعواري قصارى إن ترد

- والعاره مثل العارية، قال ابن مقبل:

فاخلف واتلف إنما المال عارة      وكله مع الدهر الذي هو آكله

- واستعاره ثوباً فأعاره إياه ومنه كير مستعار. قال بشر:

كان خفيف منحره إذا ما      كتمن الرب كير مستعار

- وقد قيل: مستعار بمعنى متعاور أو متبادل.

- وأما تعريفها شرعاً: تملك منفعة بلا عوض فخرج القرض والصدقة والهبة فإنها تملك ذات وخرجت الإجارة لأنها تملك منفعة بعوض قوله: (باب وتندب إعارة تصح...) إلخ البيت الإعارة مندوبة على العموم لأنها من أفعال الخير وقد تكون الإعارة واجبة لله لماعون كآلة للسقي وآلة طبخ ونحو ذلك، فيجب على من كانت عنده، ولا ضرر عليه في إعارتها وبهذا فسر جانب من جوانب آيات: ﴿قَوَّيْلٌ لِّلْمُضِلِّينَ﴾ (4) ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ (5) ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾ (6) وَيَتَمَنَّوْنَ الْمَاعُونَ ﴿7﴾ [الماعون: 4 - 7].

قوله: (تصح من ملك منفعة) تبعاً لملك الذات أو عارية فلا يشترط فيها ملكاً لذات قال في أسهل المسالك:

ممن بلا حجر فحكم العارية مندوبة في ملك أو في عارية

(رشداً) يشترط فيه أن يكون المالك للذات أو للمنفعة يشترط فيه أن يكون رشيداً؛ أي غير محجور عليه وعبارة الأصل: «صح وندب إعارة مالك منفعة بلا حجر وإن مستعيراً». وهو معنى قول الناظم: (وإن من المعير إن لم ينه لا من مالك للانففاع) بنفسه فقط كمحبس عليه؛ أي سكناه ومستعير شرط عليه معيره أن لا يعيره لغيره ولا تصح إجارته أيضاً. (للمستحق للتبرع عليه)؛ أي من أهل مستحق التبرع عليه بالشيء المعار - وهذا هو الركن الثاني قال في أسهل المسالك:

ممن له أهلية المعار بصيغة كمصحف للقاري

(منفعة) للخمي الإعارة هبة المنافع دون الرقاب قال ابن شاس: فلا تعار المكيلات ولا الموزونات وإنما يكون قرضها لأنها لا تراد إلا لاستهلاك أعيانها، ثم ذكر بعض مفهوم المستحق التبرع عليه فقال: (ولا كذمي)؛ أي لا تصح إعارة كذميين رقيقاً مسلماً لإذلال المسلم للكافر وهو ممنوع ودخل بالكاف المصحف والسلاح لقتل المسلم والإناء لشرب نحو خمر (أو جارية)؛ أي لا تصح إعارة جارية لوطء للإجماع على أنه لا يحل إلا بملك تام أو نكاح.

وقوله: (أو لأجنبي لتخدمه)؛ أي ولا تصح إعاره جارية لرجل أجنبي لأن ذلك يؤدي لاختلافه بها إلا إذا كانت متجاله لا أرب فيها، وكذا إن كانت شابة وهو شيخ فإن قوله: (بما يدل)؛ أي على تمليك المنفعة بلا عوض قولاً كان كاعرتك، ونعم جواباً لأعرني وفعلاً كمناولة مع تقدم طلبها أو إماء براس وجاز؛ أي ويجوز بابنك؛ أي بولدك أعني يوماً أو يومين (كي بابني اعنكا) كذلك وعبارة الأصل: «بما يدل وجاز أعني بسلامك لأعينك إجارة»، وقول الناظم: (إن لم تقم ببينة التلف إن تضمن الذي عليه غيب عن) هذا معنى قول الأصل: «وضمن المغيب إلا لبينة وهل إن شرط نفيه تردد». قال في أسهل المسالك:

ضمانها فيما يغاب قد وجب ما لم تقم بينة على العطب

يعني: أن ضمان العارية بمعنى الشيء المستعار واجب على المستعير حيث كانت مما يغاب عليه؛ أي يمكن إخفاؤه كحلي وثوب وسجادة وأنية وفاس وقدم ومنشار وما أشبه ذلك إن ادعى ضياع شيء من ذلك أو تلفه ولو اشترط عدم الغرم وقت الإعارة. لسقوط هذا الشرط وعدم إفادته إياه، ابن رشد: أن اشترط المستعير أن لا ضمان عليه فيما يغاب عليه فشرطه باطل؛ وعليه الضمان لا غيره، أي لا يضمن المستعار غيره؛ أي المغيب الذي لا يمكن إخفاؤه مع وجوده كالعقار والحيوان ولو صغيراً كطير عند الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وأصحابه إن لم يظهر كذبه ولو كانت إعارته متلبسة بشرط من من المعير على المستعير ضمان ما لا يغاب عليه فشرطه لغو ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وكل ما يغاب فالضمان قد      وجب إلا ببيان يعتمد  
مثل الثياب والقدم والفؤس      والحلي والمنشار أو مثل الكؤوس  
فهذه إن تلفت ولم تقم      بينة فلضمانها التزم  
ولا ضمان إن تكن كدار      أو كسفينة وكالحمار

- قال في الرسالة: «والعارية مؤداة يضمن ما يغاب عليه ولا يضمن ما لا يغاب عليه من عبد أو دابة إلا أن يتعدى».

- قال شارحها أبو الحسن: ولو شرط المعير الضمان على المستعير لا ينفعه ذلك، وكذلك لو شرط المستعير على المعير عدم الضمان مما فيه الضمان لا ينفعه، وعليه الضمان على أحد قولي ابن القاسم وأشهب، وله ما ينفعه ويعمل بالشرط، لأن العارية باب معروف، وإسقاط الضمان من المعروف وقال أبو حنيفة: لا ضمان على المستعير مطلقاً إن هلكت العارية بغير تعد، وقال الشافعي وأحمد: عليه الضمان مطلقاً فيرد للمعير عند تلف العارية مثلها إن كانت مثلية وقيمتها إن كانت مقومة سواء فرط أو لم يفرط أو من المهذب والمغني (وهو له أن يفعل المانون قط ومثله)؛ أي وللمستعير أن يفعل المأذون له في فعله من المعير كاستعارته دابة لحمل قنطار من قمح ومثله كقنطار من عدس دون؛ أي أخف من المأذون فيه كحمل حمل من شعير بدل حمل قمح (لا اضرب) كحمل فول بدل حمل قمح (وإن زاد) المستعير على ما استعارها له ما؛ أي شيء تعطب العارية بسببه فعطبت فله - أي المعير على المستعير - قيمة العارية فقط يوم إعارتها (أو كرا) الزائد المتعدي به فقط لانتفاء الضرر بالتخيير. قال في أسهل المسالك:

وإن يزد تعدياً بلا عطب كراء ما زاد عليه قد وجب  
أو عطبت فربها قد خيراً في أخذه القيمة أو أخذ الكرا

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وجاز أن يفعل كل ما يباح كاللبس والركوب من غير جناح  
إن زاد ما به الدواب تعطب وسلمت فبالكراء يطلب  
إن عطبت فربها له الكراء أو قيمة من قبل أن تضررا  
يختار ما شاء..... إلخ

قوله: (ويلزم المعتاد أو ما قيده من عمل أو أجل من رفا) قال في الأصل: «ولزمت المقيدة» بعمل أو أجل لانقضائه وإلا فالمعتاد؛ أي ولزمت الإعارة المقيدة بعمل كحراث فدان أو زرع أو خياطة ثوب أو ركوب من مكان لمكان آخر أو أجل معلوم كسكنى دار المعير شهراً لانقضائه؛ أي الأجل والعمل وإن لم تقيد الإعارة بعمل ولا بزمان كاعرتك هذه الدار أو الثوب أو

الدابة فالعمل أو الزمن المعتاد في مثلها لازم لمعيرها، لأن العادة كالشرط. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

يختار ما شاء وأما لعمل أو أجل فلانقضائه يحل  
كذلك ما بزمن قد قيدت فإنها إلى انتهائه انتهت

قوله: (واجرة الأخذ ورد قد حمل معيرها)؛ أي واجرة الأخذ؛ أي أخذ العارية؛ أي حملها لمكان مستعيرها على المستعير كذا في المقدمات ابن رشد: أجرة حمل العارية على المستعير، وشبه في كونها على المستعير فقال: كمؤونة ردها - أي العارية - لمكان معيرها فإنها على مستعيرها أيضاً، قال في الأصل: «ومؤونة أخذها على المستعير كردها على الأظهر».

قوله: (والخلف في العلف حل) قال في الأصل: «وفي علف الدابة قولان وفي كون علف الدابة المستعارة وهي عند مستعيرها عليه أو على معيرها إذ لو كان على المستعير لكان كراء وربما يكون علفها أكثر من كرائها في زمن الغلاء، فينتفي المعروف وتصير كراء، قال في الدسوقي: بعد أن ذكر الخلاف على علف الدابة، والمعتمد من القولين أن علفها على ربها بخلاف العبد المخدم فإن مؤنته على مخدمه - بالفتح - كما أفاده شيخنا العدوي».

#### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

- 1 - قال الله تعالى: ﴿وَأَتَعَلُّوا الْخَيْرَ لِمَلِكِكُمْ تَقْلِحُونَ﴾ [الحج: 77].
- 2 - ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ① الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ②﴾ الَّذِينَ هُمْ يُرَآهُنَّ ③ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ④﴾ [الماعون: 4 - 7].
- 3 - عن الحسن بن سمرة عن النبي ﷺ قال: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» [رواه الخمسة إلا النسائي زاد أبو داود والترمذي، قال قتادة: ثم نسي الحسن فقال: هو أمينك لا ضمان عليه؛ يعني العارية].
- 4 - وعن أنس قال: كان فزع بالمدينة - فاستعار النبي ﷺ فرساً من أبي طلحة يقال له: المندوب فركبه فلما رجع قال: «ما رأينا من شيء وإن وجدناه لبحراً».

5 - وقال أيمن: دخلت على عائشة وعليها درع قطر ثمن خمسة دراهم فقالت: انظر إلى جاريتي فإنها تزهي أن تلبسه في البيت، وقد كان لي منهن درع على عهد رسول الله ﷺ فما كانت امرأة تقين بالمدينة إلا أرسلت إلي تستعيره. [رواهما البخاري في العمري].

6 - وعن صفوان بن أمية أن النبي ﷺ استعار منه يوم حنين أدرعاً فقال: أغضباً يا محمد قال: «عارية مضمونة» قال: فضاع بعضها فعرض عليه النبي ﷺ أن يضمها له، فقال: أنا اليوم في الإسلام أرغب. [رواه أحمد وأبو داود].

7 - وعن أبي أمامة الباهلي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في الخطبة عام الوداع: «العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والزعيم غارم، والدين مقضتي» [رواه أحمد والترمذي].

8 - وعن ابن مسعود قال: كنا نعد الماعونة على عهد رسول الله ﷺ عارية الدلو والقدر. [رواه أبو داود].

9 - وعن صفوان بن يعلى عن أبيه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إذا أتتك رسلي فأعطيهم ثلاثين درعاً وثلاثين بعيراً». فقلت: يا رسول الله أعارية مضمونة أو عارية مؤداة؟ قال: «بل مؤداة» [رواه أبو داود والنسائي].

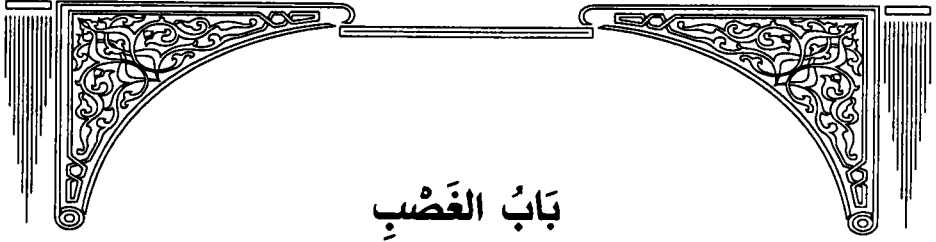
10 - وعن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ولا تنفق المرأة شيئاً من بيتها إلا بإذن زوجها»، قيل: يا رسول الله ولا الطعام قال: «ذلك أفضل أموالنا» ثم قال: «العارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضي والزعيم غارم» [رواه أبو داود والترمذي وصححه].

11 - وعن أنس أن النبي ﷺ كان عند بعض نسائه فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادمها قصعة فيها طعام، فضربت بيدها فكسرت القصعة فضم النبي ﷺ إحدى الكسرتين إلى الأخرى وجعل يجمع فيها الطعام، ويقول: «غارت أمكم كلوا» فأكلوا حتى جاءت قصعتها، فقال: «كلوا» وحبس الرسول القصعة المكسورة حتى فرغوا فدفع القصعة الصحيحة إلى الرسول. [رواه الخمسة إلا مسلم ولفظه لأبي داود].



## وفي المدونة:

- 12 - قال سحنون: قلت لابن القاسم: رأيت لو استعرت ثوباً من رجل فضع عندي أضمنه في قول مالك؟  
- قال: قال مالك: هو ضامن.
- 13 - قلت: وكذلك العروض؟  
- قال: قال مالك: من استعار شيئاً من العروض فكسره أو خرقة أو ادعى أنه سُرق منه أو احترق.  
- قال: فهو ضامن.
- 14 - قال: وإن أصابه أمر من قبل الله بقدرته ويقوم له على ذلك بيينة فلا ضمان عليه في شيء من ذلك إلا أن يكون ضَيَّعَ أو فرط فإنه يضمن إذا جاء التفريط والضيعة من قبله.
- 15 - قال ابن القاسم: وقال مالك فيما تلف من عارية الحيوان عند من استعاره أن الأمر عندنا أنه لا ضمان على الذي استعارها مما أصابها عنده إلا أن يتعدى أمر صاحبها أو يخالف إلى غير ما أعاره إياها عليه.
- 16 - قال ابن القاسم: قال لي مالك: ومن استعار دابة إلى مكان مسمى فتعدى المكان فعطبت الدابة.  
- قال: أرى صاحبها مخير بين أن يكون له قيمتها يوم تعدى بها وبين أن يكون له كراؤها في ذلك التعدي.
- \* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب ستة عشر (16) دليلاً.



## بَابُ الْغَضَبِ

- 1 - باب بلا حراية أخذك مال
  - 2 - مميز كمدعى الغصب على
  - 3 - وهو بالاستيلاء ضمانه - وأن
  - 4 - عبد ولو قصاصاً أو ركب - أو
  - 5 - أكل جاهلاً أو أكره على
  - 6 - أو فتح قيد عبد أو على سوى
  - 7 - أو حرز مال مثلياً وإن غلا
  - 8 - إلى الوجود ربه ولبلد
  - 9 - لكنه بمنع للتوثق
  - 10 - كنقرة صيغت وطبن لبناً
  - 11 - وبيض أفرخ سوى ما باض أن
  - 12 - ويوم غصب قيمة المقوم
  - 13 - وإن إهاب ميتة لم يدبغ أو
  - 14 - وإن جنى جان على المنصوب ثم
  - 15 - وإن تبع غاصباً تبع جان
  - 16 - ولك غلة الذي استعمل من
  - 17 - وصيد جارح وعبد وكرا
  - 18 - وغاصب المقومات أن تجد
  - 19 - غرم وإن معه تكن خذها وإن
- قهرأ هو الغصب به أدب وال  
عدل وقولان بحلف الجهلا  
لا فتردد كأن مات إذن  
ذبح أو جحد ما أودع - أو  
الإتلاف من باشر غرم - أو لا  
عاقل إلا حيث مالك ثوى  
بمثله وفي انعدامه سلى  
غصب ولو صاحبه الغاصب عد  
منه ولا رد له جبراً رقى  
ويذر إن زرع وقمح طحنا  
حضن أو تخمر العصير عن  
كغير مثلى وحلى غرم  
كلباً ولو قتل تعدياً روبا  
فاختير من؛ أي العاديين يوم أم  
ولكن ما زاد على مالك صان  
كالدور والدواب والعبيد عن  
أرض بنى وبالي سفن جبرا  
ولم يصاحبها وليس بالبلد  
تحتج إلى كبير حمل خيرن

- 20 - فيها أو القيمة يوم الغصب لا  
21 - غاصب منفعة إن ذات توت  
22 - أو آب من أقوى بها وإن بعد  
23 - ولك في تعدي كالمستأجر  
24 - وإن توت إن شئت خذها وكرا  
25 - وإن بنى الأرض خذ القيمة أو  
26 - بعد سقوط كلفة تعدوه قر  
27 - كبيعه وما رُجِّي إن أفات  
28 - ويملك الغاصب ما غصب إن  
29 - أو يفر من قيمة وما كذب  
30 - والمشتري جهلاً من الغاصب لم  
31 - بل ما تعمد وهل كذا الخطأ  
32 - أن يعط أو يرث وإن يجهل يدي  
33 - بما له موهوبه اشتغل - أن  
34 - وإن فتاة دون ما تعلق  
35 - حدث له والمنتعد من على  
36 - لكن إذا أفات مقصوداً كقد  
37 - ذي هيئة أو قلع عين عبد أو  
38 - فلك أخذه ونقصاً أو قيم  
39 - كلبن بقرة وناقاة - وإن  
40 - وإن أخذت قيمة العبد عتق  
41 - وهل عليه أجره الطبيب - أو

(باب الغصب):

الغصب لغة: أخذ الشيء ظلماً، والاعتصاب: يطلق على إكراه المرأة

على الزنا، قال في الصحاح: غصب الشيء أخذه ظلماً، والاعتصاب مثله، وقال في اللسان: الغصب: أخذ مال الغير ظلماً وعدواناً، وفي الحديث: «إنه غصبها نفسها» أراد أنه واقعها كرهاً فاستعاره للجماح وهذا المعنى اللغوي لا يختلف مع تعريفه الشرعي الذي ذكره الناظم تبعاً لأصله بقوله: (باب بلا حرابة أخذك مال قهراً هو الغصب)؛ أي أخذ مال قهراً تعدياً بلا خوف قتل فخرج بقوله: أخذ مال أخذ منفعة فلا يسمى غصباً وإنما يسمى تعدياً، وخرج بقوله: (قهرأ) ما أخذ اختياراً كالهبة والصدقة، وما أخذ سرقة وخلسة، لأن السارق حال الأخذ لم يكن معه قهر، وخرج بقوله: (بلا حرابة) ما أخذ على وجه الحرابة؛ أي ما أخذ بإشهار السلاح في محل يعسر فيه الغوث.

وقوله: (ادب وال)؛ أي وأدب الوالي الغاصب (مميز) ولو صيباً بضرب أو حبس باجتهاد الحاكم لدفع الفساد بين الناس لتأديبه على الزنا والسرقة وغيرهما تحقيقاً للإصلاح وتهذيباً للأخلاق ومفهوم مميز عدم تأديب غيره، وشبه في التأديب فقال: (كمدعي الغصب على عدل)؛ أي شخص صالح لا يتهم بالغصب فيؤدب لجنائه على عرضه في كتاب الغصب في المدونة، ومن ادعى على رجل غصباً وهو ممن لا يتهم به عوقب المدعى عليه المجهول عليهما بالغصب فإن وفي حلف الشخص المجهول حال المدعى عليه المجهول عليهما بالغصب فإن حلف برئ وإن نكل حلف المدعي وغرمه فإن نكل فلا شيء له، وعدم حلفه قولان لم يطلع في الأصل على أرجحية أحدهما (وهو بالاستيلاء ضمانه)؛ أي وضمن بالاستيلاء عليه وحوزه ولو تلف بسماوي أو جنانية غيره لقوله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى ترده». لأن على للوجوب، وقد رتبته ﷺ على وصف الأخذ فأفاد أنه سبب للضمان وإلا؛ أي وإن لم يكن من الغاصب استيلاء على المغصوب فتردد في الضمان وعدمه، وقد يمثل لهذا بمن فتح باب دار فيها الدواب وأهلها فيها فذهبت فلا ضمان عليه عند ابن القاسم لوجود الحافظ، ويضمن عند أشهب إن كانت مسرحة لتيسير خروجها قبل علم أهل الدار وشبه في الضمان فقال: (كان مات إذن عبد ولو قصاصاً) أو قتل قصاص في قتله عمدأ بعد غصبه فيضمنه غاصب أو ركب الغاصب الدابة

المغصوبة فهلكت فيضمن قيمتها يوم غضبها، وهذا علم من سابقه بالأولى (أو نبج) الغاصب للحيوان المغصوب (أو جحد ما أودع) أو جحد وديعة ثم تلفت أو ضاعت فيضمنها لأنه صار غاصباً لها بجحدها (أو أكل) من شخص الطعام المغصوب حال كونه (جاهلاً) بأنه مغصوب فإنه يضمنه إن كان الغاصب عديماً (أو أكره على الإلتلاف) أو أكره شخص شخصاً غيره على إلتلاف شيء لغير المكره فيضمنه المكره - بالكسر - إن كان المكره - بالفتح - عديماً أو لم يقدر على تغريمه وإلا فيضمنه تقديماً للمباشر على المتسبب (أو فتح قيد عبد) قيد لثلاً يابق فأبق فيضمنه (أو على سوى عاقل) فتح باباً كبهيمة أو طير إلا بمصاحبة ربه وهو معنى قوله: (إلا حيث مالك ثوى).

قوله: (أو حرز مال مثلياً وإن غلا)؛ أي وفتح حرزاً؛ أي بيتاً أو حانوتاً ونحوهما وتركه مفتوحاً فذهب منه شيء فيضمنه فاتحه، ثم بين ما يضمن الغاصب فقال: (مثلياً وإن غلا بمثله)؛ أي مكياً أو موزوناً أو معدوداً إذا عيه أو أتلفه إذا ساوى سعره وقت تضمينه سعره وقت غضبه ولو غضبه بغلاء، وحكم عليه وقت رخائه، فيضمنه بمثله كياً أو وزناً أو عدداً، (وفي انعدامه سلا)؛ أي صبر (إلى الوجود) قال في الأصل: «وصبر لوجوده ولبلده»؛ أي الغضب إن لم يكن المغصوب مع الغاصب في البلد الذي انتقل إليه بل ولو صاحبه؛ أي صاحب المغصوب الغاصب في البلد الذي انتقل إليه فلا يلزمه دفعه فيه عند ابن القاسم لقوله: لا يلزمه إلا مثله في بلد الغضب. (لكنه يمنع للتوثق)؛ أي منع الغاصب من أن يتصرف بنحو بيع مغصوب المثلى للتوثق على الغاصب للمغصوب منه لرهن أو ضامن اتفاقاً (ولا رد له)؛ أي ليس لربه جبر الغاصب على رده لبلده، قال في الأصل: «ولا رد له كإجازته بيعه معيياً زال». وقال: أجزت لظن بقائه كنفرة صيغت نفرة - بضم النون وسكون القاف -: قطعة مسبوكة من ذهب أو فضة صيغت حلياً فليس لربها أخذها مصوغة وإنما له مثلها وزناً وصفة (وطين لبناً)؛ أي ضرب لبناً بعد غضبه فليس لربه أخذه لفواته (وبذر إن زرع)؛ أي طرح على الأرض للنبات بعد غضبه فليس لربه إلا مثله (وقمح طحناً) فليس لربه أخذه لفواته بطحنه وإنما له مثله.

(وببيض اقرخ)؛ أي وكبيض دجاج وحمام أو أوز غضب وحضن حتى

أفرخ؛ أي صار فراخاً فليس لربه إلا مثله، والفراخ للغاصب إلا ما باض فهي لربه إن حض الطير بيضه كدجاج وحمام وأوز وظاهره ولو كان الذكر للغاصب أو تخمر العصير عن؛ أي صار العصير خمراً بعد غصبه فلربه عصير مثله لفواته بانقلابه لما لا يجوز تملكه، قال في الأصل: «وإن تخلل خير ربه بين أخذ عصير مثله أو أخذه وغير مثلى فقيمه يوم غصبه كعرض وحيوان».

(وإن إهاب)؛ أي جلد (ميتة لم يدبغ) ففي المدونة: ومن غصب جلد ميتة غير مدبوغ فعليه إن أتلفه قيمته ما بلغت، أو إن كان (كلباً) مأذون فيه لصيد أو حراسة أو زرع فإن كان كلب دار فلا يغرم قيمته، ويضمن قيمة الكلب المأذون فيه يوم غصبه (ولو قتل تعدياً روي) ومفهوم تعدياً أنه لو قتله للدفع عن نفسه حين عدا الكلب عليه ولم يمكنه التخلص منه إلا بقتله فلا شيء عليه وهو كذلك (وإن جنى جان على المغصوب) ثم؛ أي وإن جنى على المغصوب غير غاصبه فأتلفه خير المغصوب (من؛ أي للعائدين)؛ أي في اتباع الأجنبي غير الغاصب بالجاني على المغصوب بقيمته يوم جنايته أو الغاصب بقيمته يوم غصبه لحصول سبب الضمان من كل منهما الغصب من الغاصب والإتلاف من الجاني (وإن تبعت غاصباً تبع) هو (جان)؛ أي الجاني بقيمته يوم جنايته فإن ساوت قيمة المغصوب يوم غصبه قيمته يوم الجناية عليه فالحكم ظاهر وإن لم تستويا فإن أخذ ربه؛ أي المغصوب أقل القيمتين من الغاصب أو من الجاني وأخذ الغاصب أكثرهما من الجاني بأن كانت قيمته يوم غصبه خمسة عشر (15)، ويوم الجناية عشرة (10) أو بالعكس وأخذ ربه العشرة (10) من الغاصب أو من الجاني فلك يا رب المغصوب (ما زاد) على أقل القيمتين المتمم لأكثرهما، فالخمس في المثال؛ أي أخذه حال كونه من الغاصب فقط بأن كانت قيمته يوم الغصب خمسة عشر (15) ويوم الجناية عشرة (10)، وأخذ هاربه من الجاني فيأخذ على الغاصب بخمسة تمام قيمته يوم غصبه، (ولك غلة التي استعمل من كالنور والدواب والعييد عن)؛ أي ولك غلة مغصوب مستعمل من رقيق ودواب، زاد في النظم الدور، وعبارة الأصل: «وغلة مستعمل وصيد عبد وجارح وكراء أرض بنيت كمركب نجر - بفتح النون وكسر الخاء -؛ أي بال متخرب غصبه، وأصلحه واستغله فغلة الأصل للمالك

والزائد للغاصب ويجري هذا الحكم فيمن غصب سيارة خربة فأصلحها بالغيار فلربها الأصل وللغاصب ثمن الغيار والخدمة.

قال في الأصل: «وأخذ ما لا عين له قائمة أما ما ليس له عين قائمة كالوقود والزيت فلا يأخذه الغاصب (وصيد جارح) كباز وكلب على المشهور وله كراء (أرض بنيت وبالي سفن) قد تقدم الكلام عليها (وغاصب المقومات)؛ أي وإن غصب شخص مقوماً وتبعه المغصوب منه، ووجد غاصبه بغيره؛ أي بغير المغصوب المقوم، وفي غير محله؛ أي الغصب فله؛ أي المغصوب تضمينه للمغصوب أن يضمن الغاصب قيمة المغصوب، وإن وجد المغصوب منه الغاصب بغير محله والمغصوب معه أخذه - أي المغصوب منه - من الغاصب المغصوب إن لم يحتج المغصوب لكبير حمل كالدواب، فإن احتاج لكبير حمل فيختر ربه بين أخذه أو أخذ قيمته يوم غصبه.

وهذا معنى قوله: (وإن تحتج إلى كبير حمل خيرن فيها أو القيمة يوم الغصب لا يضمن من دل كلص بل ولا غاصب منفعة) لص؛ أي سارق على مال فسرقه أو دل غاصب على مال فغصبه، ولولا دلالة ما عرفاه فلا يضمنه الدال قال أبو محمد: وضمنه بعض أصحابنا وأصل المسألة في النواذر، ونقل فيها القولين بالتضمن وعدمه. ثم قال بعدهما: قال أبو محمد: أنا أقول بتضمينه لأن ذلك من وجه التقرير، كذا نقل البرزلي عن ابن أبي زيد أنه أفتى بالضمان غاصب منفعة (إن ذات توت) أو غصب؛ أي قصد الغاصب باستيلائه على الشيء قهراً تعدياً منفعة؛ أي استيفاؤها لا تملك الذات فتلفت الذات المستوفى منها منفعتها فلا يضمنها المتعدي فمن سكن داراً غاصباً للسكنى فانهدمت من غير فعله فلا يضمن إلا قيمة السكنى إلا أن ينهدم من فعله (كأكل مالك غصب بت)؛ أي كأكل المالك الطعام المغصوب الذي قدم له الغاصب ضيافة فيأكله غير عالم بأنه طعامه المغصوب منه فلا شيء على غاصبه؛ لأنه تسبب ومالكة باشر وأحرى إن علم المالك حين أكله أنه طعامه المغصوب منه (أو آت من أقوى)؛ أي سافر بها ولم تتغير من حالها الذي غصبها به فلا شيء لربها من قيمتها ولا كرائها أن قصر السفر بل ولو بعد؛ أي طال وشبهه في نفي الضمان فقال: (كسارق) دابة سافر بها ورجعت بحالها فليس لربها إلا أخذها ولو تغير سوقها وطال حبسها (ولك في تعدي كالمستاجر).

قال في الأصل: «وله في تعدي كمستأجر كراء الزائد إن سلمت، والأخير فيه وفي قيمتها وقته، ولك أيها المالك في تعدي كمستأجر - بكسر الجيم - دابة المسافة التي استأجرها لها كراء الزائد على المسافة المستأجرة أو المستعار لها إن سلمت الدابة على المشهور لك (كراء زائد دري)؛ أي علم (وإن توت) إن هلكت فأنت مخير (إن شئت خذها)؛ أي الدابة مع الكراء (أو قيمتها) وقته؛ أي التعدي (وإن بنى الأرض)؛ أي وإن غصب أرضاً وبنى أو غرس فيخير مالكةا في أخذ بنائه؛ أي الغاصب أو غرسه ودفع قيمة نقله؛ أي البناء والغرس منقوضاً (بعد سقوط اجرة كلفة)؛ أي نقض البناء لغرس وتسوية الأرض لم يتولاها؛ أي يباشر الغاصب الكلفة بنفسه ولا باتباعه بل بأن كان شأنه إذا حكم عليه بها الاستئجار عليها فإن كان شأنه توليها بنفسه أو بنحو خدمه فلا يسقط من قيمة النقض شيء. قال في أسهل المسالك:

وغارس تعدياً أو من بنى      فالقطع والهدم عليه عينا  
أو دفعه عين البناء أو الشجر      مقوماً من قبل إسقاط الأجر  
وخذه مجاناً إذا لم ينتفع      بزرعه أو ذا خفيا ما طلع

قوله: (وضمنن منفعة البضع)؛ أي وإن غصب حرة أو أمة ووطأها، فيضمن (منفعة البضع)؛ أي الفرج بالتفويت؛ أي الوطأ فعليه صداق مثلها ولو ثيباً إن كانت حرة وما نقص من قيمتها إن كانت أمة (وحر)؛ أي وإن غصب شخصاً حراً أو استعمله في عمل فيضمن منفعة الشخص الحر بالتفويت؛ أي الاستعمال كبيعته - أي الحر - وتعذر رجوعه - أي الحر - وتحقق أو ظن موته أو شك فيه فيكلف بائعه بطلبه فإن أيس منه غرم ديتة كاملة لورثته (ونفع غير نين) البضع والحر (بالفوات)؛ أي عدم حصول المنفعة كدار غلقها ورقيق ودابة حبسهما ولم يستعملهما.

قوله: (ويملك الغاصب ما غصب إن يشتره منك وما غاب إن)؛ أي ملك الغاصب المغصوب إن اشتراه من المغصوب منه ولو غاب المغصوب ببلد آخر، لأن الأصل سلامته إن لم يموه؛ أي يكذب الغاصب في دعواه تلف المغصوب فإن كذب فيه، فالمغصوب منه رد القيمة وأخذ عين شيبته ورجع عليه بفضله أخفاها؛ أي وإن غاب المغصوب ووصفه غاصبه وقوم عليه



بحسب وصفه ثم ظهر أنه نقص مما وصفه به رجع مالك المغصوب عليه؛ أي على الغاصب بفضلة؛ أي زيادة على القيمة التي قوم بها وقد (اخفاها الغاصب والمشتري جهلاً من الغاصب لم يضمن سماوياً ولا لغلة ثم بل ما تعمد)؛ أي لا يضمن المشتري من الغاصب ما تلف إذا كان غير عالم، سماوياً؛ أي منسوب إلى السماء، ولا يضمن العلة التي استغلها فيفوز بها بل ما تعمد؛ أي يضمن ما تعمد (وهل كذا الخطأ)؛ أي وهل الخطأ في إتلاف المغصوب من مشتريه غير العالم بغصبه كالعمد منه في ضمانه، وهو قول أشهب أو هو - أي الخطأ - كالسماوي في عدم ضمان المشتري تأويلان (وعالم الغصب كغاصب سطا) قال في الأصل: «ووارثه وموهوبه إن علما كهو»؛ أي الغاصب (وإن يجهل يدي بغاصب)؛ أي وإلا وإن لم يعلم موهوبه بغصبه بدء بالغاصب في تغريمه قيمة المغصوب الموهوب وغلته لأنه هو المسلط عليه وإن بدأ بالغاصب رجع المغصوب منه عليه؛ أي الغاصب بغلة المغصوب المستغلة لموهوبه فإن أعسر (فعلى الموهوب)؛ أي فيرجع المالك بالغلة على المغصوب له بمباشرته إتلافها، وللموهوب له الرجوع بها على الغاصب إن أسر.

وقوله: (وإن فتاة دون ما تعلق تدعي إن أكره غير لائق)؛ أي وإن ادعت امرأة استكراهاً على الزنا بها على رجل غير لائق به الإكراه على الزنا لعدالته بلا تعلق منها بالرجل الذي ادعت عليه عند زناه بها حُدَّت بسبب قذفها له، ولما أنهى الكلام على الغصب عقبه بالكلام على المتعدى لتناسبها فقال: (والمتعدي من على البعض يجني غالباً كما جلا)؛ أي والشخص المتعدى كان ضابط المتعدى له الانتفاع بمال الغير دون حق فيه خطؤه كعمده والمتعدى شخص جان على بعض من شيء لغيره، ولما لم يشمل هذا تعدي المكترى والمستعير دابة المسافة التي اكتراها واستعارها لتعديهما عليها كلها زاد لإدخاله غالباً إذ مفهومه إن من غير الغالب التعدي على جميع الشيء فإن أفات المتعدى بتعديه النفع المقصود مما تعدى عليه كقطع (نخب) دابة (ذي هيئة)؛ أي عظمة وعلو منزلة كقاض وإمام أو قطع أذنهما على الرواية المشهورة عن الإمام مالك رحمته الله أو طيلسانه؛ أي ذي هيئة؛ أي ما يجعله على رأسه في الشتاء لدفع البرد أو قلع عين عبد أو قطع (يبية أو مقصود لبن الشاة روى) أو

البقرة أو الناقة وإن أخذت قيمة العبد عتق عليه؛ أي وعتق عليه إن قوم بأن اختار سيده تغريمه قيمته ومفهوم قوم عليه إن اختار سيده أخذه وأرش نقصه فلا يعتق وهو كذلك.

(وهل عليه اجرة الطبيب أو ليست عليه فيها قولان) وفي لزوم اجرة الطبيب الذي يداوي المتعدى عليه بقطع أو فقه قولان، لم يطلع خليل على أرجحيته أحدهما.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِيلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ﴿42﴾ مُهْطِعِينَ مُقْنِبِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ ﴿43﴾ وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَا أَبْنِيعُ الْمَدَابِّ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا آخِرْنَا إِلَيْكَ أَجَلٍ قَرِيبٍ يُجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسُولَ أُولِمَ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ مِمَّن قَبْلَ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ ﴿44﴾ وَسَكَنْتُمْ فِي مَسْجِدِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ ﴿45﴾ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴿46﴾ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدِهِ. رُسُلُهُ إِنْ أَلَّهِ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿47﴾ [إبراهيم: 42 - 47].

2 - ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْخِلُوا بِهَا إِلَى الْمَكَّارِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿188﴾﴾ [البقرة: 188].

قال ابن عطية الخطاب لأمة محمد ﷺ، قال: ويدخل في هذه الآية القمار والخداع والغصب وجحد الحقائق وغير ذلك. اهـ.

3 - عن سعيد بن زيد قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ظلم شيئاً من الأرض طوقه من سبع أرضين» [رواه البخاري ومسلم].

4 - وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «الظلم ظلمات يوم القيامة» [رواه الترمذي].

5 - وعن كعب بن عجرة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن تسعة فقال: «إنه سيكون أمراء من صدقهم على كذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس

مني ولست منه وليس بوارد على الحوض، ومن لم يصدقهم على كذبهم ولم يعينهم على ظلمهم، فهو مني وأنا منه وهو وارد على الحوض» [رواه النسائي].

6 - وعن السائب بن يزيد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جاداً ولا لاعباً، وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها عليه» [رواه أحمد وأبو داود والترمذي].

7 - وعن أنس أن النبي ﷺ قال: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه» [رواه الدارقطني وعمومه حجة في الساحة الغصب يبنى عليها والعين تتغير صفتها أنها لا تملك].

8 - وعن عبد الرحمن بن أبي ليلي قال: حدثنا أصحاب النبي ﷺ أنهم كانوا يسيرون مع النبي ﷺ فنام رجل منهم فانطلق بعضهم إلى جبل معه فأخذه، ففزع فقال النبي ﷺ: «لا يحل لمسلم أن يروع مسلم» [رواه أبو داود].

9 - وعن عائشة أن النبي ﷺ قال: «من ظلم شبراً من الأرض طوقه من سبع أرضين» [متفق عليه].

10 - وعن سعيد بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «من أخذ شبراً من الأرض ظلماً فإنه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين» [متفق عليه وفي لفظ لأحمد: «من سرق»].

11 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «من أخذ شبراً من الأرض بغير حقه طوقه يوم القيامة من سبع أرضين» [رواه أحمد].

12 - وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين» [رواه أحمد والبخاري].

13 - وعن الأشعث بن قيس أن رجلاً من كندة ورجلاً من حضرموت اختصما إلى النبي ﷺ في أرض باليمن فقال الحضرمي: يا رسول الله أرضي اغتصبها هذا وأبوه، فقال الكندي: يا رسول الله أرضي ورثتها من أبي، فقال الحضرمي: يا رسول الله استحلّفه أنه ما يعلم أنها أرضي وأرض والدي اغتصبها أبوه فنهياً الكندي لليمن، فقال رسول الله ﷺ: «إنه لا يقنطع عبداً ورجل بيمينه مالاً إلا لقي الله يوم يلقاه وهو أجزم»، فقال الكندي: هي أرضه وأرض والده [رواه أحمد].

14 - وعن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «من غصب رجلاً أرضاً ظلماً لقي الله وهو عليه غضبان» [رواه الطبراني].

15 - وفي المدونة:

- قال سحنون: قلت لابن القاسم: أرأيت إن اغتصبت من رجل نخلاً أو شجراً أو غنماً أو إبلاً فأثمرت النخل وتوالدت الغنم والإبل فجززت أصوافها وشربت ألبانها وأكلت سموتها وجبنها ثم قام ربها فاستحقها آله أن يضممني ما أكلت من ذلك وأخذها مني بأعيانها في قول مالك؟

- قال: نعم إلا ما كان من ذلك يكال أو يوزن فعليه مثل كيله أو وزنه.

16 - قلت: وهذا النخل وهذه الشجر وهذه الحيوان التي اغتصبت وأكلت ثمرته إن كنت قد سقيته وعالجته وعملت فيه ورعيت الغنم وأنفقت عليها في رعايتها، ومصلحتها أيكون ما نفقت في ذلك؟

- قال: لا شيء لك فيما اتفقت على النخل ولا في رعاية الغنم.

17 - قلت: أرأيت أن استهلك حيواناً أو عرضاً مما لا يكال ولا يوزن؟

- قال: عليه قيمته يوم اغتصبه قيمته في البلد الذي اغتصبه فيها وتأخذه بالقيمة حيثما وجدته.

- قلت: وهذا قول مالك؟

- قال: نعم.

18 - قلت: إنما تجعل عليه قيمته يوم اغتصبه ولا يلتفت إلى قيمته إن كانت قد زادت بعد ذلك أو نقصت؟

- قال: قال مالك: من اغتصب حيواناً فإنما عليه قيمته يوم اغتصبه ولست ألتفت إلى نقصان قيمة الحيوان أو زيادته بعد ذلك.

19 - قلت: أرأيت لو أن رجلاً اغتصب من رجل طعاماً أو إداماً فاستهلكه ماذا عليه في قول مالك.

- قال: عليه مثله في موضعه الذي أخذه منه .

20 - قلت: إن أقمت بينة على رجل أنه غصبني هذه الجارية وقد ولدت من الغاصب أولاداً ومن غير الغاصب أيقضي بها وبولدها الذي استحقتها في قول مالك؟

- قال: نعم ويقام على الغاصب الحد إذا أقر بوطئها ولا يثبت نسب ولدها منه، وأما ولدها من غيره فإن كان بتزوج أو شراء فإنه يثبت نسبه من الذي اشتراها أو تزوجها ويكون الولد في التزويج رقيق السيد الجارية، ويكون في الشراء على أبيهم قيمتهم يوم الحكم فيهم إلا أن يكون الذي تزوجها تزوجها على أنها حرة فيكون عليه قيمتهم بمنزلة الذي تفر من نفسها بحرية .

21 - قلت: أرأيت إن اغتصبت من رجل جلد ميتة غير مدبوغ فأتلفته أيكون على شيء أم لا في قول مالك؟

- قال: عليك قيمته .

22 - قلت: لم قلت: عليك قيمته، وقد قال مالك: لا تباع جلود الميتة؟

- قال: ألا ترى أن مالكا قال: لا يباع كلب الزرع ولا كلب الماشية ولا كلب الصيد ولا يحل ثمنها ومن قتلها كان عليه قيمتها كذلك .

- قال مالك في الكلاب فجلود الميتة بهذه المنزلة .

23 - قلت: أرأيت لو أن رجلاً غصب أرضاً فغرس فيها شجراً فاستحقها ربها فقال يقال للغاصب: اقلع شجرك إلا أن يشاء رب الأرض أن يأخذها بقيمتها مقلوعة وكذلك البنيان إذ كان للغاصب في قلعه منفعة فإنه يقال له: اقلعه إلا أن يشاء رب الأرض أن يأخذها بقيمتها مقلوعاً، وإما ما ليس للغاصب فيه منفعة فليس له أن يقلعه وليس له في حفر حفرة في بئر في الأرض أو تراب ردم به حفراً في الأرض أو مطامير حفرها فليس له في ذلك شيء لأن هذا مما لا يقدر الغاصب على أخذه وهذا قول مالك .

أما الإجماع فقال ابن حزم: واتفقوا أن أخذ أموال الناس كلها ظلماً لا يحل ومثله في المغني لابن قدامة.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب ثلاثة وعشرون دليلاً (23) ويتبعها الإجماع.

## فَصْلٌ فِي الاسْتِحْقَاقِ

- 1 - فصل وغلة الذي استحقا ضم
- 2 - كمشتر ووارث ومن وهب
- 3 - خلاف ذي دين على الوارث ثم
- 4 - ومولد التي استحققت غرما
- 5 - وضمن الأقل أن يأخذ ديه
- 6 - وكالمعيب البعض حيث يستحق
- 7 - ولك مهما يستحق أجود
- 8 - والعرض أن يبيع بعرض فاستحق
- 9 - وإن يفت فمثل أو قيمة - أم
- 10 - وصلح عمد أو مقاطع جرى

(فصل في الاستحقاق):

الاستحقاق لغة: الاستيجاب ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عُرِيَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّٰ إِنَّمَا﴾؛ أي استوجباه من خيانة، قال في اللسان: وقال ابن عطية: معناه استوجبا وكان أهلاً له فهذا استحقاق على بابه فإنه استيجاب حقيقة.

- وأما تعريفه شرعاً: فقال ابن عرفة: هو رفع ملك شيء لثبوت ملك قبله أو حرية كذلك بغير عوض وشروطه ثلاثة:

- 1 - الشهادة على عينه إن أمكن وإلا فحيازته.
- 2 - الإعذار في ذلك إلى الحائز.
- 3 - يمين القضاء والمشهور أنها تلزم في غير العقار.

قوله: (فصل وغلة الذي استحق ضم) يعني أن غلة الذي استحقا تضم للشيء المستحق إذا لم ينتفع بالزرع؛ أي لم يبلغ طوراً ينتفع به فيه إذا قلع بأن لم ينبت أو نبت وصغر فالمستحق الأرض الزرع معها بلا شيء يغرمه للزرع عوضاً عن البذر والحرث والسقي وغيرها وإلا؛ أي لم يبلغ الزرع حد الانتفاع.

- بأن استحققت الأرض بعد بلوغه طوراً ينتفع به فيه إذا قلع ولو لرعى البهائم فله؛ أي المستحق قلعه؛ أي أمر زراعه به إن لم يفت أن يسمى وقت الزرع الذي تراد الأرض له سواء كان من جنس زرع المتعدي أم لا كما لو زرعت سمساً، وأراد المستحق زرعها مقتاة أو بعلاً وله - أي مستحق الأرض - أخذه؛ أي الزرع الذي ينتفع به ووقت ما تراد له لم يفت بقيمته مقلوعاً مطروحاً منها أجره قلعه وتسوية الأرض، وإلا بأن فات وقت ما تراد له فكراء السنة كلها يلزم الزارع من مستحق الأرض ويبقى زرعه فيها إلى انتهائه وقوله: (مجهول أو ذي شبهة قبل الحكم) قال في الأصل: وإلا فكراء السنة كذي شبهة أو جهل حالة وفاتت بحرثها بين مكر ومكتر، وقوله: (مجهول)؛ أي جهل حاله لم يعلم حاله من كونه غاصباً أو متعدياً أو ذي شبهة بإرث أو شراء غير عالم بغصب بائعه قبل فوات وقت ما تراد له فعليه كراء سنة لمستحقها وليس له قلع زرعه. قال في أسهل المسالك:

وخذه مجاناً إذ لم ينتفع	بزرعه أو ذا خفياً ما طلع
وما به النفع لمولى الزرع	أو اشتره من بعد حط القلع
ما لم يكن أبان زرع الأرض	فإن يكن بأجر عام فاقض

وقوله: (كمشتر أو وارث ومن وهب له إذ ما جهلوا ممن غصب)؛ أي والغلة الناشئة من المستحق - الفتح - لحائزه قبل استحقاقه ذي الشبهة في حوزة كمكتر ومشتر أو المجهول حاله الذي لم يعلم أغاصب هو أو ذو شبهة منتهاً استحقاق الغلة للحكم بالاستحقاق ثم تكون من يوم الحكم للمستحق ثم مثل بذى الشبهة فقال: كمشتر منه؛ أي من غاصب الحطاب: يعني أن الغلة للمشتري من الغاصب إذا لم يعلم الغصب يريد ولا يرجع المستحق على الغاصب بالغلة ووارث.



- قال الحطاب: ظاهره أن الغلة للوارث سواء كان وارثاً من غاصب أو من مشتر وليس كذلك فإن وارث الغاصب لا غلة له باتفاق سواء انتفع بنفسه أو كرا لغيره، أو من وهب له، وكشخص موهوب له من غاصب إذا كان الغاصب موسراً، فإن كان معسراً فيرجع المستحق على الموهوب له بالغلة.

وقوله: (إذا ما جهلوا)؛ أي إن لم يعلموا المشتري والوارث والموهوب له بالغصب، قال في المدونة: من ابتاع من غاصب ولم يعلم، فالغلة للمبتاع (خلاف ذي بين على الوارث) بخلاف ذي دين على ميت طراً والدين على وارث المدين، وقد ترك عقاراً استولى عليه وارثه واستغله ثم ظهر دين على الميت يستغرق العقار وغلته فيرد الوارث لذي الدين العقار وغلته فهذا مخرج من قوله: الغلة لذي الشبهة كوارث طراً على مثله في الاستحقاق وأولى على من هو محجوب به بعد استغلال المطر وعليه التركة، فإن المطرو عليه لا يختص بالغلة فإن كانا متساويين في الاستحقاق فيقتسمانها.

وإن كان الطارئ يحجب المطرو عليه فجميعها للطارئ فيضمن المطرو عليه الغلة التي تخصه بكل حال.

(ومولد التي استحقت غرمًا قيمتها والابن يوم حكماً)؛ أي ومن اشترى أمة وأولادها ثم استحقت لغيره ضمن قيمة الأمة المستحقة، وضمن أيضاً قيمة ولدها والمعتبر في تقويمها يوم الحكم وإن قتل الولد عمداً وخطأ ضمن أبوه مستحق أمه الأقل من قيمته عبداً حياً، ومن ديته إن كان أخذ أبوه دية من قاتله عمداً أو عاقلته في قتله خطأ، ومن اشترى أمة ثم استحقت لحريتها فلا يضمن صداق حرة اشتراها على أنها أمة ووطنها ثم استحقت نفسها بالحرية فلا يضمن صداقها عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما أو؛ أي ولا يضمن المشتري غلتها.

وقوله: (وكالمعيب البعض حيث يستحق)؛ أي إن اشترى شخص سلعة في صفقة واحدة، واستحق بعض منها فحكمه حكم المبيع، وفي نسخة البيع، وفي أخرى: العيب وهي أنص على المقصود في التفصيل بين وجه الصفقة، وغيره فإن كان المستحق وجه الصفقة فلا يجوز التمسك بالباقي بحصته من

الثلث، وإن كان غيره فيجوز وإن اشترى سلماً في صفقة، واستحق بعضها أو ظهر عيبه رجع في معرفته ما يخصه من الثلث للتقويم من أهل المعرفة بحسب الصفات لا للتسمية حال البيع لأنه قد يسمى الشيء أكثر أو أقل من قيمته لاجتماعه مع غيره وإن ابتاع عبدين في صفقة واحدة، فاستحق أجزؤهما فله - أي المبتاع - رد أحد عبدين اشتراهما في عقد واحد، واستحق أفضلهما، وله التمسك بالباقي بما يقابله من الثلث، وهذا يخالف ما تقدم قبل ذلك من قوله: وإن استحق بعض فكالعيب فلعل ما هنا على قول أشهب وابن حبيب بجواز التمسك بالأقل بحصته من الثلث وما تقدم قول ابن القاسم قال الحطاب: كذا؛ أي إن له رد أحد عبدين... إلخ، قال أبو سعيد في تهذيبه ونصه: ومن ابتاع عبدين في صفقة واستحوذ أحدهما بحرية بعد أن قبضه أو قبله فإن كان وجه الصفقة فله رد الباقي، وإن لم يكن وجهها لزمه الباقي بحصته من الثلث.

**(والعرض أن يبيع بعرض فاستحق واحد السالم للمالك حق)؛ أي فاستحق**

ما؛ أي الشيء المصالح به الذي بيد مدعيه؛ أي بيد مدعي الشيء المعين الذي أقر به المدعى عليه رجع المدعى على المدعى عليه في شيء معين مقر به - بفتح القاف - إن لم يفت المقر به بتغير سوق ولا ذات وهو عرض أو حيوان، وإلا لم يفت بأن فات بتغير ذات أو سوق فيرجع المدعي في عوضه؛ أي عوض المدعى به المعين وعوضه قيمته إن كان مقوماً، ومثله إن كان مثلياً - وشبهه في الرجوع فقال:

كادعائه بشيء معين بيد آخر. فأنكره وصالحه على إنكاره الشيء المعين ثم استحق المصالح به فللمدعي الرجوع على المدعى عليه بقيمة المصالح به إن كان مقوماً، ومثله إن كان مثلياً على الأرجح عند ابن يونس من الخلاف قال سحنون: إن استحق ما قبض المدعى في الصلح على الإنكار فليرجع بقيمة ما قبض أو مثله إن وجد له مثل وإن استحق ما أي المصالح عنه الذي بيد المدعى عليه ففي الصلح على الإنكار يرجع المدعى عليه بما أي عين المصالح به الذي دفعه المدعى عليه للمدعي إن لم يفت وإلا بأن فات بتغير

سوق أو ذات فيرجع المدعى عليه على المدعي بقيمته إن كان مقوماً وبمثله إن كان مثلياً وسواء كان ذلك بحضرة الصلح أو بعد طول. وهذا ما تضمنته الآيات السابقة.

وقوله:

(إن يفت فمثل أو قيمة أم وفي النكاح الخلع مطلق قيم)

أي: وإن بيع عرض بعرض، ثم استحق أحدهما فيرجع المستحق منه في بيع عرض كعبد بعرض كجمل بما؛ أي العرض الذي خرج من يده - أي المستحق - إن لم يفت لانفساخ البيع أو بقيمته؛ أي الذي خرج من يده إن فات، وكان من المقومات وإلا فبمثله، واستثنى من الرجوع بما خرج أو قيمته فقال: إلا نكاحاً أصدقها فيه عرضاً ثم استحق من يدها قبل البناء أو بعده فلها الرجوع على زوجها بقيمة العرض المستحق لا ببعضها قبل البناء وصداق مثلها بعده وإلا خلعاً أي طلاقاً بعوض ثم استحق للزوج الرجوع على دافع العرض بقيمة لا بالعصمة ولا بخلع المثل، وإلا صلح جان مجنياً عليه عن جرح أو قتل عمد لا دية له مقدرة على إقرار أو إنكار بعرض ثم استحق للمجني عليه الرجوع على الجاني بقيمة المعرض المستحق، وليس له الرجوع إلى ملك العبد أو عرضاً مقاطعاً به عن عتق عبد، ثم استحق العرض للسيد الرجوع على العبد بقيمة العرض عليه لا بنجوم الكتابة أو عرضاً مصالحاً به عن عمري - بضم العين وسكون الميم -؛ أي منفعة نحو دار وهبها مالكة لزيد مثلاً حياة الموهوب له، ثم أعطى المعمر - بكسر الميم الثانية - المعمر بفتحها عبد مثلاً عوضاً عما جعله له، ثم استحق العرض للموهوب له قيمة العرض على الواهب.

○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

2 - وعن رافع بن خديج أن النبي ﷺ قال: «من زرع في أرض قوم بغير

إذنههم فليس له من الزرع شيء وله نفقته» [رواه الخمسة إلا النسائي، وقال البخاري: هو حديث حسن].

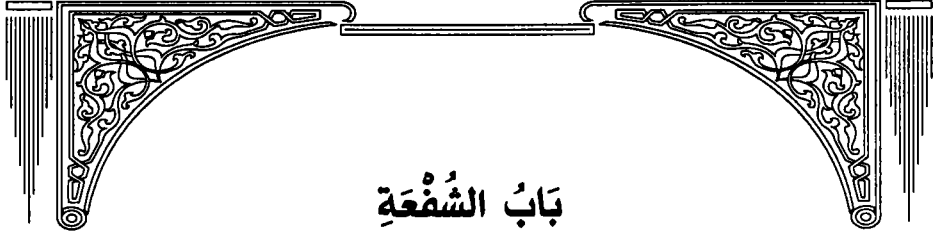
3 - وعن عروة بن الزبير أن رسول الله ﷺ قال: «من أحيا أرضاً فهي له» وليس لعرف ظالم حق، قال: ولقد أخبرني الذي حدثني هذا الحديث أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر فقضى لصاحب الأرض بأرضه أمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها، قال: فلقد رأيتهما وإنما لتضرب أصلها بالفؤوس وإنما لنخل عم. [رواه أبو داود والدارقطني].

4 - وعن عاصم بن كليب أن رجلاً من الأنصار أخبره قال: خرجنا مع النبي ﷺ فلما رجع استقبله داعي امرأة فجاء وجيء بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم فأكلوا فنظر أباؤنا رسول الله ﷺ يلوك لقمة في فمه. ثم قال أجد: «لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها» فقالت المرأة: يا رسول الله إني أرسلت إلى البقيع يشتري لي شاة فلم أجد فأرسلت إلى جار لي قد اشترى شاة أن أرسل بها إلي بثمانها فلم يوجد فأرسلت إلى بها فقال رسول الله ﷺ: «أطعميه الأسارى» [رواه أحمد وأبو داود، والدارقطني، وفي لفظ له: ثم قال: «إني لأجد لحم شاة ذبحت بغير إذن أهلها» فقالت: يا رسول الله أخي وأنا من أعز الناس عليه ولو كان خيراً منها لم يغير علي وعلي أن أرضيه بأفضل منها فأبى أن يأكل منها وأمر بالطعام للأسارى].

5 - وعن أنس قال: أهدت بعض أزواج النبي ﷺ إليه طعاماً في قصعة فضربت عائشة القصعة بيدها فألقت ما فيها فقال النبي ﷺ: «طعام بطعام وإناء بإناء» [رواه الترمذي وصححه وهو بمعناه لسائر الجماعة إلا مسلماً].

6 - عن عائشة أنها قالت: ما رأيت صانعة طعاماً مثل صافية أهدت إلى النبي ﷺ إناء من طعام فما ملكت نفسي أن كسرتة فقلت: يا رسول الله ما كفارته؟! قال: «إناء كإناء وطعام كطعام» [رواه أحمد وأبو داود والنسائي].

\* مجموع ما وجدناه في هذا الباب من الأدلة من الكتاب والسنة، ستة (6) أدلة.



## بَابُ الشُّفْعَةِ

- 1 - باب وأخذك عقاراً ينقسم
  - 2 - بمثل أو قيمة ما أعطى ولو
  - 3 - وأجر دلال وعقد للشرأ
  - 4 - ولا بعرض عرصه زرع بقل
  - 5 - وسقطت بالقسم أو بيع شري
  - 6 - أو مع كهدم أو بنا سكت أو
  - 7 - إلا فعام كالذي علم غاب
  - 8 - فهو على شفعتة وإن بطل
  - 9 - لكذب في ثمن أو مشتري
  - 10 - وملك الشقص بدفع الثمن
  - 11 - واستعجلن ذا شفعة بالأخذ أو
  - 12 - وإن درى الثمن الزم إن أخذ
  - 13 - وهو له النقص إذا سكت ثم
- قد باعه الشريك شفعة تؤم  
دينار كالرهن وضامن رووا  
وقيمة فقط بكالخلع ترى  
إرث وإعطاء وإن يثب تحل  
أو ساقى أو ساوم أو ذا استأجرا  
شهرين إن يحضر شراً الشقص رووا  
إلا لظن الأوب فيه فيصاب  
كان يغب أولاً أو الإسقاط حل  
أو مشتر أو في انفراده يرى  
أو حكم أو الإشهاد بالأخذ عنى  
ترك وساعة لكي يرى - راوا  
وليقتض كالشاري إذا سلم - إذ  
وقد مضى الأجل والثمن لم

(باب في الشفعة):

- بضم الشين وسكون الفاء، وقد اختلف في اشتقاقها، قال عياض: قيل إنه من الشفع الذي هو ضد الوتر لأنه ضم نصيب شريكه إلى نصيبه فصار شفعاً بعد أن كان وترأ، وقيل: من الشفع الذي هو الزيادة لأنه زاد نصيب شريكه إلى نصيبه، وهذا قريب من الأول [نقله الأبي].

- وقد عرفها ابن عرفة قال: الشفعة: استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه.

(باب واخذك عقاراً ينقسم)؛ أي يمكن قسمه فخرج ما لا يقبل الانقسام كالبير والرحى والحمام والنخلة الواحدة فلا شفعة فيما لا ينقسم، قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه: إذا كانت نخلة بين رجلين فباع أحدهما حصته فلا شفعة لصاحبه فيها، قال في الأصل: «بيع جزء عقار أو لو مناقلا به إن انقسم» (بمثل أو قيمة ما أعطى ولو دينار وكالرهن) والأخذ بالشفعة يكون بمثل الثمن الذي اشترى الشقص به ولو كان الثمن المثلي ديناً على بائع الشقص لمشتريه فدفعت له الشقص عوضاً عنه فيأخذ الشفيع بمثله إن وجد وإلا بقيمته، وإن اشترى بثمن مؤجل مع رهن أو ضامن أخذه الشفيع بمثله مع مثل رهنه وضامنه، ولو كان الشفيع آملاً من المشتري تحقيقاً للتمائل، ويأخذ مثل (الجر دلال) وأجر كاتب (وعقد للشراء). قال في الأصل: «وفي المكس تردد»؛ أي وفي لزوم مثل المكس - للشفيع وهو ما يؤخذ ظلماً؛ لأنه مال مدخول عليه ولم يتوصل المشتري للشقص إلا به كأجرة الدلال وعدم لزومه لكونه ظلماً تردد للمتأخرين لعدم نص المتقدمين (أو قيمة فقط بكالخلع ترى)؛ أي وبقيمة الشقص المشفوع فيه الذي أخذه الزوج كخلع، والزوجة في مهر، زاد في الأصل: «أو صلح عمد وجزأ نقداً ولا يعرض عرضه زرع بقل»؛ أي لا شفعة في شقص عرض مشترك باعه أحد الشركاء فيه إذا لم يطلع الشريك على الثمن الذي وقف عليه إلا بعد التزام البيع وأما قبل انبرامه فالشريك أحق به بالثمن الذي وقف عليه دفعاً لضرره، وليس هذا شفعة لأنها أخذت من يد المشتري، وهذا أخذ من يد البائع عرضة ولا شفعة في جزء عرضة؛ أي فسحة بين بيوت الدار السفلى مشتركة باعه بعض الشركاء قبل قسمة البيوت أو بعد زرع ولا شفعة في شقص زرع مشترك ولو بيع بأرضه؛ أي معها، والشفعة في شقص الأرض بما ينوبه من الثمن (بقل) ولا شفعة في شقص بقل كخس وفجل باعه أحد الشركاء (وارث وإعطاء)؛ أي هبة؛ أي ولا شفعة في إرث ولا هبة بلا ثواب إرث؛ أي شقص موروث فلا شفعة فيه لشريك الميت ولا شفعة في هبة بلا ثواب وإلا بأن كانت لثواب فيه؛ أي بالثواب (وسقطت)؛ أي الشفعة (بالقسم)؛ أي إن قسم الشفيع المشتري في العقار المشترك بينهما أو اشترى الشفيع الشقص المشفوع فيه من المشتري، قال في الأصل: «وسقطت إن قاسم أو اشترى أو ساوم أو سافر أو استأجر أو باع حصته».

وقوله: (أو ساقى)؛ أي جعل الشفيع نفسه ساقياً لشقص الحائط المشفوع فيه بجزء من ثمرته (أو ساوم) الشفيع المشتري في الشقص أو (استاجر) الشفيع الشقص المشفوع فيه من مشتريه (أو مع كهدهم أو بنا سكت) الشفيع عن طلب الشفعة. قال في أسهل المسالك:

ولا لجار شفعة أو ما وهب      بغير تفويض ولا إرث تجب  
أو قابل القسمة أو منقول      أو ساكت مع عمله كالحول  
أو حاضر العقد كراء للبنا      والهدم كالشهرين ما عنه الغنى  
أو قاسم الشفيع من لها اشترى      أو باع أو منه اشترى أو اكرى

وقوله: (أو شهرين أن يحضر شراً الشقص روي) هو معنى قول أسهل المسالك كراء للبنا والعقد كالشهرين فتسقط شفعته إن حضر (إلا فعام)؛ أي وإن لم يحضر فعام؛ أي إن سكت عاماً قال ابن غازي: هذه طريقة ابن رشد، ومحصل هذه المسألة أنه إن لم يكتب شهادته، وقام بالقرب مثل الشهرين كانت له الشفعة دون يمين وإن لم يقم إلا بعد السبعة أو التسعة أو السنة على ما في المدونة: كانت له الشفعة بعد يمينه إن لم يترك القيام راضياً بإسقاط حقه وإن طال الأمر أكثر من السنة لم تكن له شفعة، وأما إن كتب شهادته وقام بالقرب العشرة (10) الأيام ونحوها كانت له الشفعة بعد يمينه، وإن لم يقم إلا بعد شهرين لم تكن له شفعة وشبهه في سقوط الشفعة لسكوت الشفيع سنة.

فقال: (كالذي علم غاب) كان علم الشفيع يبيع شريكه شقصه فغاب الشفيع؛ أي سافر ثم قدم بعد سنة فلا شفعة له في كل حال (إلا لظن الأوب فيه فيصاب)؛ أي إلا أن يظن الأوبة؛ أي الرجوع من سفره قبل تمامها؛ أي السنة فعيق - بكسر العين المهملة -؛ أي منفعة مانع من الأوبة قبل السنة فلا تسقط شفعته فهو على شفعته وأن يطل إلا أن غاب أولاً؛ أي قبل بيع شريكه شقصه فله القيام بشفعته ولو غاب سنين كثيرة أو الإسقاط حل للكذب في ثمن أو مشتري أو أسقط الشفيع شفعته لكذب في الثمن؛ أي في قدره ثم ظهر دون ذلك فلا تسقط، وحلف إنه ما أسقط شفعته إلا لما أخبر به من كثرة الثمن أو أسقط لكذب في المشتري أو المشتري - بكسر الراء بأن قيل له: فلان اشترى

شقص شريك فسلم ثم ظهر أنه غيره أو أسقط لكذب بانفراد؛ أي المشتري ثم ظهر تعدده فلا تسقط شفيعته .

قوله: (وملك الشقص بدفع الثمن)؛ أي وملك الشفيع الشقص بدفع الثمن للمشتري وإن لم يرض به (أو حكم) أو بسبب حكم من حاكم له به أو الإشهاد بالأخذ للشقص بالشفعة (واستعجلن ذا شفعة)؛ أي واستعجل الشفيع في الأخذ بالشفعة أو تركه (لك يرى راوا) أو ليتروى ويستشير فيه في الأخذ أو الترك فلا يجاب لذلك (وإن درى للثمن الزم إن أخذ). قال في الأصل: «ولزم إن أخذ وعرق الثمن»؛ أي ولزم الشفيع الأخذ بالشفعة إن درى الثمن الذي اشترى به المشتري الشقص فإن أخذ قبل معرفته فلا يلزمه الأخذ فإذا عرفه فله الرجوع عن الأخذ، وإذا عرف الثمن وقال: أخذته ولزمه الأخذ ولم يأت بالثمن فبيع بالثمن؛ أي يباع من مال الشفيع ما يوفى بثمان الشقص المشفوع فيه، والمشتري إن سلم؛ أي ولزم الأخذ المشتري أيضاً إن كان سلم؛ أي قال: سلمت بعد قول الشفيع: أخذت فلا رجوع لأحدهما فإن سكت المشتري بعد قول الشفيع أخذت ولم يقل: سلمت وأجل الشفيع في الثمن فتم الأجل ولم يأت به فله؛ أي المشتري نقضه؛ أي فسخ أخذ الشفيع الشفعة، وسقطت شفيعته - وهذا معنى قوله: (وهو له النقض إذا سكت) المشتري . . . إلخ، وحذف معمول لم؛ أي لم يأت كما في قول:

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب أو وصلت وإن لم

#### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

2 - عن جابر أن النبي ﷺ قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة. [رواه أحمد والبخاري].

3 - وفي لفظ: إنما جعل النبي ﷺ الشفعة. [الحديث رواه أحمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه].



4 - وفي لفظ: قال رسول الله ﷺ: «إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» [رواه الترمذي وصححه].

5 - وعن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: «إذا قسمت الدار وحدت فلا شفعة فيها» [رواه أبو داود وابن ماجه بمعناه].

6 - وعن جابر أن النبي ﷺ قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ريعه أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحق به. [رواه مسلم والنسائي وأبو داود].

7 - وعن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قضى بالشفعة بين الشركاء في الأراضين والدور» [رواه عبد الله بن أحمد في المسند ويحتج بعمومه من أثبتها للشريك فيما تضره القسمة].

8 - وعن سمرة عن النبي ﷺ قال: «جار الدار أحق بالدار من غيره» [رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه].

9 - وعن الشريد بن سويد قال: قلت: يا رسول الله أرض ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار فقال: «الجار أحق بسقبه ما كان» [رواه أحمد والنسائي وابن ماجه].

10 - ولابن ماجه مختصراً: «الشريك أحق بسقبه ما كان».

11 - وعن عمرو بن الشريد قال: وقفت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن مخرمة ثم جاء أبو رافع مولى النبي ﷺ فقال: «يا سعد ابتع مني بيتي في دارك». فقال سعد: والله ما ابتاعها فقال المسور: والله لتبتاعها فقال سعد: والله ما أزيد على أربعة آلاف منجمة أو مقطعة قال أبو رافع: لقد أعطيت بها خمسمائة دينار ولولا إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الجار أحق بسقبه ما أعطيتها بأربعة آلاف وأنا أعطي بها خمسمائة دينار فأعطاها إياه» [رواه البخاري].

12 - وعن عبد الملك بن أبي سلمان عن عطاء عن جابر قال: قال النبي ﷺ: «الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً» [رواه الخمسة إلا النسائي].

13 - وعن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء فإذا وقعت الحدود بينهم فلا شفعة فيه .

- قال مالك: وعلى ذلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا .

14 - قال مالك: إنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن الشفعة: هل

فيها من سنة؟

- قال: نعم الشفعة في الدور والأرض ولا تكون إلا بين الشركاء .

15 - قال مالك: لا تقطع شفعة الغائب غيبته وإن طالت غيبته وليس

لذلك عندنا حد تقطع إليه الشفعة .

16 - قال مالك: الشفعة بين الشركاء على قدر حصصهم يأخذ كل

إنسان منه بقدر نصيبه إن كان قليلاً فقليل وإن كان كثيراً فبقدره وذلك إذا شاوروا فيها .

17 - قال مالك: من باع حصته من أرض أو دار مشتركة فلما علم أن

صاحب الشفعة يأخذ بالشفعة استقال المشتري فأقاله قال: ليس ذلك له والشفيع أحق بها بالثمن الذي باعها به .

18 - وعن مالك عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن حزم عن عثمان بن

عفان قال: إذا وقعت الحدود في الأرض فلا شفعة فيها ولا شفعة في بئر ولا في فحل نخل .

- قال مالك: وعلى ذلك الأمر عندنا .

19 - قال مالك: لا شفعة في طريق صلح القسم فيها أو لم يصلح .

20 - قال مالك والأمر عندنا أنه لا شفعة في عرصة دار صلح القسم

فيها أو لم يصلح ولا شفعة عندنا في عبد ولا وليدة ولا بقرة ولا شاة ولا في شيء من الحيوانات ولا في ثوب ولا في بئر ليس لها بياض، وإنما الشفعة فيما يصلح أنه ينقسم وتقع فيه الحدود من الأرض فأما ما لا يصلح القسم فيه فلا شفعة فيه .

21 - قال مالك: من اشترى أرضاً فيها شفعة لناس فليرفعهم إلى السلطان، فإذا أن يستحقوا، وإما أن يسلم له السلطان فإن تركهم فلم يرفعهم إلى السلطان وقد علموا باشترائه وتركوا ذلك حتى طال زمانه، ثم جاؤوا يطلبون شفعتهم فلا أرى ذلك لهم.

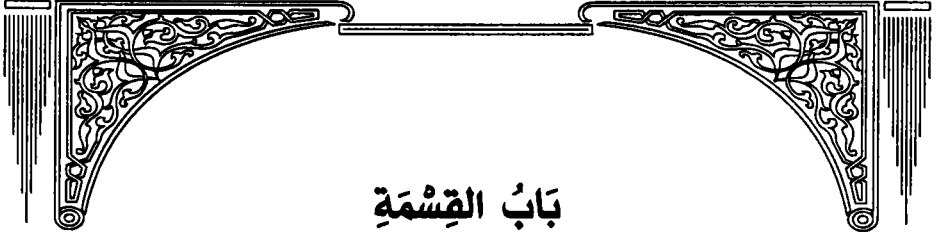
22 - وعن أبي رافع قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «الجار أحق بسقبه» [رواه الخمسة إلا مسلماً].

23 - ولفظ النسائي:

جاء رجل فقال: يا رسول الله أرضي ليس لأحد فيها شركة ولا قسمة إلا الجوار فقال رسول الله ﷺ: «الجار أحق بسقبه».

• وأما الإجماع: فقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على إثبات الشفعة للشريك الذي لم يقاسم فيما بيع من أرض أو دار أو حائط.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة في هذا الباب ثلاثة وعشرون (23) دليلاً ويتبعها الإجماع.



## بَابُ الْقِسْمَةِ

- 1 - باب وقسمة التهايو زمن
  - 2 - مثل الإجارة بحد ولزوم
  - 3 - وقسمة الرضى وقوم أو لائم
  - 4 - وقسمة القرعة ذي تمييز حق
  - 5 - وأقسم بها المقومات بالقيم
  - 6 - وجاز جمع الدور والأقرحة
  - 7 - وجاز جمع البز لا أرضى الدلا
  - 8 - يقسم ربع ثمر إن لم يجذ
  - 9 - وإن بها ثبت جوراً أو غلط
  - 10 - واجبرها كلا إن انتفع كل
  - 11 - ولك رد إن بالأكثر تجد
  - 12 - كذا إذا استحق نصف أو ثلث
  - 13 - طرو غريم أو موصى بعدد
  - 14 - إن بالمقوم وبالمثلى رجع
  - 15 - وإن على مثله وارث طرا
  - 16 - جزء على وارث اتبع كل
  - 17 - والقسم لا الدين لحمل أخرا
  - 18 - وعن صغير ناب أو وصى أب
  - 19 - لا الأب عن كبير أو ذو شرطة
- كالدار أعواماً وشهراً سعى من  
ولا بغلة ولو يوماً بيوم  
كالبيع إن شئت بها الأنواع ضم  
يكفي بها مفرد قاسم وثق  
وكل نوع لا لآخر تضم  
أن تنقارب مع تساوي القيمة  
لذات آبار أو البعمل ولا  
أو قثاً أو مع شجر أو أرض - إذ  
فانقص وبالتراضي في التقويم قط  
كبيع كل ناقض إن انفصل  
عيباً وإن تفت على الجميع عد  
لا ربع وافسخ لا على ونكث  
عليهم أو مع صاحب الثلث أحد  
على الجميع ومن أعسرا تبع  
أو موصى أو مديان أو موصى يرى  
بحصة المثلى وغير أفسخ عمل  
وفي الوصية خلاف قد جرا  
أو لاقط كالقاضي عن غائب  
عن غائب ولا أخو الكفالة

### (باب في القسمة):

القسمة: تفرقة المال بين الشركاء، قال في اللسان: تقاسما المال واقتسامه والاسم القسمة مؤنثة، وهذا التعريف لا يختلف عن تعريفها الشرعي.

### والأصل في مشروعيتها:

﴿وَإِذَا حَصَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: 8].

قوله: (باب وقسمة التهايو... إلخ يعني أن القسمة ثلاثة أنواع:

- قسمة مهياة: وهي خاصة بقسمة المنافع، وسميت مهياة لأن كل واحد من الشركاء هياً صاحبه ما ينتفع به كما سميت مهائة بالنون؛ لأن كل واحد منهم هنا الآخر لما دفع له للانتفاع به ولهذا قال: كالدار أعواماً قال في الأصل: «القسمة تهايو في زمن كخدمة عبد شهراً وسكنى دار سنين كالإجارة لا في غلة ولو يوماً».

قوله: سنين يسكن هذا سنة وهذا سنة، وقوله: كالإجارة في اللزوم وشرط تعيين المدة، ولا يشترط تساوي المدتين إنما الشرط حصرهما لا تجوز المهياة في غلة للمشترك، قوله: (ولو يوماً) كخذ غلته يوماً وأنا أخذها يوماً وهكذا للغرر هذا هو النوع الأول من القسمة.

النوع الثاني: قسمة مراضاة - وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (وقسمة الرضى وقوم أو لا) كالبيع في أن من صار له شيء اختص بملكه، وإنها تكون فيما تماثل، وفيما اختلف وفي المقوم والمثلى وأنه لا يجبر عليها من أباه - قال في العاصمية:

وقسمة الرضى والإنفاق من غير تعديل على الإطلاق  
كقسمة التعديل والتراضي فيما عدا الغين من الأغراض  
ومدعى غبنا بها أو غلطا مكلف إن رام نقضاً شططا

قوله: (إن شئت بها الانواع ضم) وقول الناظم قوم أولاً؛ أي لا يشترط فيها التقويم ولا التعديل.

والنوع الثالث: من أنواع القسمة قسمة القرعة فهي الأصل المقصود بهذا الباب لأن قسمة المهياة في المنافع كالإجارة، وقسمة المراضاة في الذات كالبيع.

(وإما قسمة القرعة) فهي تميز حق في مشاع بين الشركاء وليست ببيع ولذا يردُّ فيها بالغبن كما سيأتي.

وقوله: (يكفي بها مفرد قاسم وثق)؛ أي وكفى في القسمة قاسم واحد والأول اثنان وأقسم بها المقومات كالعقار؛ أي الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر، قوله: (وكل نوع لا آخر تضم) قال في الأصل: «وأفرد كل نوع». من المقسوم فلا يجوز جمع جنسين ولا نوعين متباعيين في قسمة القرعة، قال في المدونة: ولا تقسم أصناف مختلفة بالسهم مثل أن يجعلوا الدور خطأ، والريق خطأ ويستهمون وإن اتفقت قيم ذلك، وإنما تقسم هذه الأشياء كل نوع على حدة البقر على حدة والغنم على حدة، والعروض على حدة إلا أن يتراضوا على شيء بغير سهم.

(وجاز جمع الدور والأقرحة)؛ أي وجاز في قسمة القرعة جمع الدور، والدور جمع دار متلاصقة، قال الإمام رضي الله تعالى عنه: إن كانت مواضع الدور مختلفة مما تشاح الناس فيه لعمران أو غيره قسمت كل دار على حدها إلا أن يتفق منها داران أو ثلاثة في الصفقة، والنفاق في مواضعها فتجمع المتفقة في القسم، ويقسم باقيها كل دار على حدة والأقرحة جمع قراح - بفتح القاف -؛ أي أرض زراعة ليس عليها بناء ولا فيها شجر.

وقوله: (إن تقارب مع تساوي القيمة) أن تساوت قيمة ورغبة وتقاربت كالميل إن دعا إليه أحدهم؛ أي الشركاء ليجمع حظه منها بموضع واحد، قوله: (وجاز جمع البز لا أرض الدلا)؛ أي وجاز جمع بزاي ثياب في قسمة القرعة إن كانت من صنف واحد بل ولو كانت من أصناف كصوف وحرير وقطن وكتان لا يجوز أن يجمع في قسمة القرعة أرض الدلا المعبر عنها بقول الأصل: «لا كجعل وذات بئر أو غرب الدلو الكبير ينزع به الماء». وهذا معنى قوله: لا جمع دلو لأن زكاة زرع البعل العشور وزكاة ذات البير أو الغرب نصف العشر فلهذا لا يجمع بين ذات البعل مع ذات البير والدلاء. قوله: (ولا

يقسم زرع ثمر إن لم يجذ)؛ أي لا يجوز قسم تمر على شجر ولا زرعاً قائم،  
 فعبارة الأصل: «وثمر أو زرع إن لم يجذاه كقسمة بأصله» كقسمة المذكور من  
 الثمر والزرع بأصله؛ أي مع شجرة أو أرضه فلا يجوز لأنه بيع طعام وشجر  
 أو أرض بمثلها وقوله: (قنا)؛ أي حزماً لا يجوز لأنه غرر، قوله: (وإن بها  
 ثبت جوراً أو غلط فانقض...) إلخ؛ أي وإن ادعى أحد المتقاسمين الجور أو  
 الغلط في القسمة نظر في دعوى جور أو عدول من القاسم على الحق، فإن لم  
 يظهر شيء منهما مضى القسم والزم وإن اعترف الشريك به قضى عليه بما  
 يقتضيه اعترافه. قوله: (وبالتراضي في التقويم) كقسمة المراضاة فتتقض  
 بتفاحش الجور أو ثبوته فيها قال في الأصل: «فإن تفاحش أو ثبتا نقضت»  
 قسمة القرعة كالمراضاة إن أدخلت مقوماً - بكسر الواو - مشدداً - فإن لم يدخل  
 مقوماً فلا نقض بذلك، قوله: (ولجبر لها كلا)؛ أي وإذا طلب أحد المشتركين  
 قسمة القرعة وأباها غيره أجبر لها كل من المشتركين قال في العاصمية:

فقسمة القرعة بالتقويم تسوغ في تماثل المقسوم  
 ومن أبى القسم بها فيجبر وجمع حظين بها مستنكر

وقوله: (كبيع كل ناقص إن انفصل)؛ أي إن أراد أحد المشتركين بيع  
 حصة ما لا ينقسم وطالب من شريكه بيع نصيبه معه ليكثر الثمن، فأبى أجبر  
 للبيع عليه شريك في كل ما لا يجبر فيه على القسمة من حيوان أو عرض أو  
 عقار إن نقصت حصة شريكه؛ أي إن نقصت حصة طالب البيع إن بيعت حال  
 كونها مفردة عن حصة الأبى؛ أي نقص ثمنها عما يخصها من ثمن الكل لا  
 يجبر الشريك الأبى على البيع إذا لم ينقص ثمن نصيب طالب البيع إن بيع  
 مفرداً عما يخصه من ثمن الكل. قال في العاصمية:

ومن دعى لبيع ما لا ينقسم لم يسمع إلا حيث أضرار حتم  
 من اشتراك حائط أو - دار لا كالرحى والقرن في المختار

- قال ابن القاسم: والفص والياقوتة واللؤلؤة والخاتم هذا كله لا يقسم  
 عند مالك.

قوله: (ولك ردّ إن بالكثر تجد عيباً)؛ أي وإن وجد أحد المتقاسمين عيباً

بالأكثر من نصيبه الذي خصه بالقسمة بأن زاد على نصفه فله؛ أي واجد العيب ردها؛ أي فسخ القسمة إن كانت الأنصاء التي خصت شركاؤه قائمة بأيديهم لم تفت وابتدأ القسم. (وإن تفت على الجميع عد)؛ أي فإن كان وجود العيب بعد أن فات ما بيد صاحبه بكهدم وبناء وقطع ثوب وغرس وقلع وتحسيس وهبة وصدقة رد صاحب الفائت نصف قيمته؛ أي الفائت لمن وجد العيب في نصيبه معتبرة يوم قبضه.

قوله: (كذا إذا استحق نصف أو ثلث)؛ أي وإن استحق نصف أو ثلث من بعض أنصاء المقسوم بينهم خير المستحق من يده بين نقض القسمة وبقائها والرجوع على صاحبه بنصف القيمة المستحق لأربع لا يخير إن استحق ربع بضم الراء فأقل منه ويرجع بنصف قيمته (وافسخ لأعلى)؛ أي لأكثر من النصف ولا خيار ولا رجوع، وتفسخ في استحقاق كل النصيب بالأولى وعطف على الفسخ فقال: (طرو)؛ أي طريان (غريم)؛ أي صاحب دين فينقض القسم ويرجع الغريم على كل واحد بما أخذه منها إن استغرقها دينه (أو موصى بعدد) من دنائير أو دراهم عليهم؛ أي على الورثة بعد قسمهم تركة موروثهم أو طرو موصى له بعدد على وارث (وموصى) له بالثلث مثلاً بعد إعطاء الثلث للموصى له به، وقسم الباقي على الورثة فتفسخ القسمة ويعطي الغريم أو الموصى له حقه (إن بالمقوم وبالمثلي)؛ أي المكيل والموزون والمعدود فلا يفسخ القسم ورجع على الجميع؛ أي رجع الغريم أو الموصى له بعدد على كل من أخذ شيئاً من ذلك بما يخصه إن كان قائماً وإن فات رجع بمثله، (ومن أعسر اتبع)؛ أي من أعسر من المطرو عليهم يرجع الطارئ ويتبع به في ذمته ولا يرجع مما عليه على ملئ من المطرو عليهم إن لم يعلموا حين القسم بالطارئ فإن كانوا عالمين به وقسموا رجع الطارئ على الملى بما على المعسر وعلى الحي بما على الميت وعلى الحاضر بما على الغائب لتعديهم.

قوله: (وإن على مثله وارث طرا) اشتمل البيتان على قول الأصل: «وإن طراً غريم أو وارث أو موصى له على مثله أو موصى له بجزء على وارث اتبع كلا بحصته»؛ أي وإن طراً غريم؛ أي صاحب دين على مثله بعد قسمة مال الميت أو طراً وارث على مثله بعد القسم أيضاً أو طراً موصى له على مثله أو



طراً موسى له بجزء كسدس على وارث بعد القسم اتبع الطارئ كلا؛ أي كل واحد من المطرو عليهم بحصته التي تخصه بالمحاصة، ولا ينقض القسم ولا يغرم ملياً عن معدوم قال الحطاب: هذا إن كان المقسوم عيناً، وأما إن كان داراً فللطارئ نقض القسمة كما في المدونة وابن الحاجب ونصه ولو طراً وارث والمقسوم كدار فله الفسخ، وإن كان عيناً رجع عليهم ومن أعسر فعليه إن لم يعلموا به.

(والقسم لا الدين لحمل آخر) قال في الأصل: «وأخرت لا دين تحمل وفي الوصية قولان»؛ أي وأخرت قسمة التركة على الورثة الذين أحدهم حمل لا الدين؛ أي لا يؤخر دين؛ أي دفعة من التركة لمستحقه وإنما تؤخر قسمة التركة لوضع الحمل، وفي تأخيره إخراج الوصية؛ أي المال الذي أوصى به الميت لوضع الحمل وتعجيله. قولان كما في الأصل لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما، وتعبير الناظم بخلاف فيه تسامح لأنه لا يعبر بقوله بخلاف إلا الاختلاف بين أئمة المذاهب في التشهير كما قال: وحيث قلت: خلاف فذلك الاختلاف في التشهير وحيث ذكرت قولين أو أقوالاً فذلك لعدم اطلاعي في الفرع على أرجحية منصوصة فالأولى أن تبقى رموز الأصل في محلها حتى لا تختلف الأفهام ويبقى اصطلاحه كما رسمه، قال في الدردير: «ثم ذكر اصطلاحه في كتابه ليقف الناظر عليه وقصده بذلك الاختصار فلو قال الناظم:

والقسم لا الدين لحمل آخر أما الوصية فقولان جرى

لسلم من تغيير اصطلاح الأصل (وعن صغير ناب أو وصى أب...) إلخ قال في الأصل: «وقسم عن صغيران أو وصي وملتقط كقاض عن غائب؛ أي وإن أراد الشركاء قسم المشترك بينهم وفيهم صغير قسم عن الصغير أب له مسلم لأنه وليه، ومفهوم صغيران الأب لا يقسم عن ابنه البالغ الغائب أو وصى من الأب أو مقدم من القاضي على يتيم لا وصى له وملتقط - بكسر القاف - عن لقيطة، وشبهه في جواز القسم فقال: كقسم قاض عن رشيد غائب فيجوز قسمه عنه إن طلبه شركاؤه في المدونة لابن القاسم: إذا ورث قوم شقص دار والشريك غائب فأحبوا القسم فالقاضي يلي ذلك على الغائب ويعزل حظه.

قوله: (لا الأب عن كبير أو نو شرطة...) إلخ البيت لا الأب فلا يجوز قسمه عند ولد كبير رشيد إن حضر بل وإن غاب الابن ولا ذي شرطة؛ أي علامة في لبسه تميزه وهم جنود السلطان فلا يقسم عن صغير، ولا عن غائب ولا أخو الكفالة ولا أخ كفل أخاه، فلا يقسم عنه ولا يبيع عنه وفي الأصل لا ذي شرطة أو كفل أخاً أو أب عن كبير وإن غاب، والكفالة بمعنى واحد.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْضُوهُمْ مِنِّهٖ﴾ [النساء: 8].

2 - وفي الصحيحين: من حديث.

- جابر وابن مسعود أن النبي ﷺ كان يقسم الغنائم بين المسلمين.

3 - والأصل في خبر الممتنع عن قسم ما يقبل القسم حديث: «أن الله ﷻ قد أعطى كل ذي حق حقه». [أخرجه أبو داود عن أنس وابن ماجه عن أبي أمامة والترمذي عن عمرو بن خارجه وكلهم رفعه لرسول الله ﷺ وقال الترمذي: حسن صحيح، وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك فقال: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الأرض إذا كانت بين شركاء واحتملت القسمة من غير ضرر يلحق أحداً منهم قسمت].

4 - وقوله ﷺ: «كل مال أدركه قسم الجاهلية فهو على قسم الجاهلية وما أدركه قسم الإسلام فهو على قسم الإسلام» [أخرجه مالك وأبو داود وابن ماجه وأخرجه الشافعي عند الإمام مالك].

\* هذا ما وجدناه في هذا الباب من الأدلة الأصلية من الكتاب والسنة والإجماع عدد أربعة (4) أدلة.



## بَابُ الْقِرَاضِ

- 1 - باب القراض هو توكيل على
  - 2 - عامله بجزء ربح إن علم
  - 3 - بحاله وصح أن يقبض كان
  - 4 - ولا بنبر ما به تعوملا
  - 5 - بكفلوس أو عروض أن تؤل
  - 6 - على مدين أو بنقد يصرف
  - 7 - وأجرة المثل لعامل بذا
  - 8 - كلك شرك دون عاد أو بهم
  - 9 - أو اشترى سلعة ذا ثم اتجر
  - 10 - وغير ذا أن يفسد أجر المثل حل
  - 11 - ثم على العامل كالنشر وطى
  - 12 - كشرط أخذ واحد بالربح أو
  - 13 - ودفع مال قبل شغل ما سبق
  - 14 - وإن يخالف عامل يضمن كان
  - 15 - أو دون إذن باع بالدين كذا
  - 16 - وإن وطأ الأمة أو شا قوما
  - 17 - في العسر يتبع بها والحصة
  - 18 - ثم لكل فسخه قبل العمل
  - 19 - ولا يول لا يهب من عملا
- تجر بنقد سك سلم إلى  
قدرهما ولا يدين قد ألم  
يحضره مشهداً عليه فعين  
محلله ولا وديعة - ولا  
عامله البيع كان وكل قل  
في آخر ومنه ذا يؤتلف  
مع قراض المثل في الربح خذا  
الجزء أو ضمن أو أجل ثم  
ثمنها أو داين أو ما قل صر  
فيه بذمة لمن فيه عمل  
خف وجاز الجزء داب أو على  
سواه أو أعطى زكاته روبا  
وفي اختلاف الجزء شرط الخلف حق  
زرع أو ساقى بحيث ما أمن  
إن غيره يقارض أو بشرك خذا  
أو أبقى ربها وإن حمل نما  
من ولد في اليسر أعطى القيمة  
إلا فللنضوض من شاء انفصل  
وأن يمت فوارث ليكملا

## (باب في القراض):

القراض: والمضاربة اسمان مترادفان فأهل الحجاز يسمونه القراض وأهل العراق يسمونه المضاربة، ولذلك فإن المالكية والشافعية يعبرون بالقراض والأحناف والحنابلة يعبرون بالمضاربة، وكلمة القراض مشتقة من القرض وهو القطع، لأن رب المال يقطع للعامل قطعة من ماله ليتجر بها ويقطع له جزءاً من الربح، أما المضاربة فمشتقة من الضرب لطلب الربح.

- وعرفه ابن عرفة بقوله: (القراض): تمكين مال لمن يتجر به بجزء من ربحه لا بلفظ الإجارة، وقول الناظم هو نفس تعريف ابن عرفة: (هو توكيل على تجر بنقد سك)؛ أي مسكوك مختوم بحتم الإمام (سلم)؛ أي مسلم (إلى عامله بجزء من ربحه)؛ أي المال.

- وحكمة الجواز ففي التوضيح لا خلاف بين المسلمين في جوازه وهو مستثنى من الإجارة المجهولة ومن السلف بمنفعة.

- وحكمة مشروعيته: الاحتياج إليه فرب ذي مال لا قدرة له على التجربة، ورب قادر على التجر لا مال له، فهو من المصالح العامة فرخص فيه لهذه الضرورة.

- ويصح القراض بالنقد المضروب المسلم بجزء من ربحه قوله: (إن علم قدرهما)؛ أي المال المقارض به، وجزء ربحه فإذا لا بد من علم عدد المال وجنسه وصفته ولا بد أيضاً من علم نسبة الربح بجملته كثلثه أو نصفه، زاد في الأصل: «ولو مغشوشاً» بدنى عنه ابن الحجب ويجوز بالمغشوش على الأصح (ولا بدين قد ألم)؛ أي لا يصح القراض بدين عليه؛ أي العامل - فليس لرب الدين أن يقول لمدينه: اعمل فيه قراضاً بنصف ربحه مثلاً لأنه سلف بزيادة قوله: (وصح ان يقبض) فإن قبضه ربه منه ثم دفعه له قراضاً صح لانتفاء تهمة تأخيريه بزيادة وتحقق شرط تسليمه يقبضه ودفعه (كان يحضره مشهداً عليه فعين)؛ أي فالشرط إحضار الدين والإشهاد عليه وبراءة ذمته منه، وحينئذ فيصح قراضاً فإن أحضر المدين الدين ولم يشهد عليه فلا يصح على مذهب المدونة ولا يصح القراض بتبر أي ذهب غير مضروب (ما به تعوملا)؛ أي لم

يتعامل به؛ أي لم يبيع ويشترى فإن تعامل به جاز القراض به اتفاقاً، ولا يشترط التعامل به في جميع البلاد بل في بلد العقد فقط.

قوله: (ولا وبيعة)؛ أي ولا يصح القراض بوديعة سواء كانت بيد المودع - بالفتح - أو بيد غيره بأن كان أودعها لغيره لضرورة حدثت أو لسفر بقي على الناظم ذكر الرهن فلا يصح القراض برهن قال في الأصل: «ولا برهن أو وديعة ولو بيده ولا بتبر لم يتعامل به ببلده»، وقول الأصل والناظم: (ولا بكفلوس) أو عرض؛ أي (عروض)؛ أي فلا يصح القراض بكفلوس النحاس، ولكن جرى العمل بجوازه بأوراق البنوك لأنها صارت بديلاً عن العين في القيم والأثمان، قال في تبيين المسالك قلت: ومثل الذهب والورق ما تنزل منزلتهما في العملات المتعامل بها اليوم لأنها قامت مقامهما في الثمنية.

(أو عروض)؛ أي ولا يصح القراض بالعروض إن تول العامل بيعه؛ أي العرض كأن وكله؛ أي وكل رب المال العامل على قبض الدين من هو عليه ثم يعمل به قراضاً فلا يجوز ظاهره ولو كان على حاضر ملء غير ملء، وأجازه اللخمي حينئذٍ (أو بنقد يصرف) أو دفع له نقد ليصرفه العامل من غيره ينقد آخر، ثم يعمل العامل بما يقبضه قراضاً فلا يجوز، فإن عمل بما قبضه من ثمن العرض أو من الدين أو الصرف فله أجر مثله؛ أي العامل. وهذا معنى قوله: (واجرة المثل لعامل بذا)؛ أي ما تولاه من قبض الدين أو الصرف في ذمة رب المال (مع قراض المثل في الربح خذا)؛ أي له قراض مثله في ربح المال، فإن تلفه لم يربح فلا شيء وله في ذمة رب المال.

- ثم شبه في أن للعامل قراض مثله (كلك شرك)؛ أي كقراض قال رب المال للعامل فيه، ولقد أشار في الأصل بقوله: «كلك شرك ولا عادة أو مبهم أو أجل أو ضمن أو اشتر سلعة فلان ثم اتجر في ثمنها أو بدين أو ما يقل وجوده كاختلافهما في الربح وادعيا ما لا يشبه». كقراض قال رب المال للعامل فيه: لك شرك - بكسر الشين -؛ أي جزء من ربحه، والحال لإعادة لأهل بلدهما في قدر ما يأخذ العامل من الربح، فإن اعتادوا أخذ الثلث أو النصف مثلاً صح وعمل بها أو القراض بجزء مبهم كاعمل ولك جزء من ربحه

ولا عادة، فإن عمل فله قراض مثله في ربحه فيهما أو قراض أجل - بضم  
 الهمزة وكسر جيم مشدداً - أي جعل لعمل أجل محدود إما ابتداء كدفع المال  
 في أول المحرم على أن يعمل به حتى يستهل رجب أو انتهاء كاعمل فيه إلى  
 رجب، فإن عمل فله قراض مثله أو قراض ضمن - بضم الضاد المعجمة -  
 وكسر الميم مشددة -؛ أي شرط على عامله ضمان رأس ماله فلا يجوز وإن  
 وقع وعمل فله قراض مثله أو قراض قال فيه رب المال للعامل: اشتر برأس  
 المال سلعة فلان ثم بعها ثم اتجر في ثمنها الذي تبيعها به فلا يجوز وإن عمل  
 فله قراض مثله في ربحه، وأجرة مثله في تولي الشراء، والبيع في ذمة أو  
 قراض قال فيه: المال للعامل لا تشتري إلا بدين في ذمتك ثم تدفع رأس المال  
 أو لا تبع إلا بدين فلا يجوز، وفيه قراض المثل إن عمل أو قراض شرط رب  
 المال على العامل أن يتجر فيها؛ أي نوع من السلع يقل وجوده فلا يجوز وإن  
 وقع ونزل فسخ وإن عمل فله قراض مثله في ربحه، وشبه في الرد إلى قراض  
 المثل فقال: كاختلافهما إلى العمال ورب المال بعد العمل في القراض  
 الصحيح في قدر جزء الربح المشروط للعامل وادعيا ما؛ أي قدرأ لا يشبه  
 المعتاد بين أهل بلدهما بأن ادعى رب المال أقل منه جداً، والعامل أكثر مه  
 جداً فيردان إلى قراض مثلهما فإن ادعى أحدهما ما يشبه فالقول له . ولقد قلت  
 في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وتسعة فيها قراض المثل	فهاكها كما أنت في النقل
منها قراض عرض أو إلى أجل	كذا إلى الضمان عقده حصل
أو جهل جزء أو بدين يقبضه	من أجنبي أو على شرك قضوه
كذا تحديد لسلعة ندر	وجودها فاختار غيرا قد كثر
كذلك إن قد اشترى بنقد	والشرط بالدين عليه مبدى
كذا على أن يشتري عبد فلان	والتجر بالثمن منه يستبان
وبعضهم زاد إذا ما اختلفا	وفقد الشبه ثم حلفا
وغير هذه فأجر المثل	هو الذي يقضى به في النقل

(أو غير ذا أن يفسد أجر المثل)؛ أي وفي كل ما؛ أي قراض فسد حال  
 كونه غيره؛ أي المذكور أجرة مثله؛ أي للعامل حال كونها في الذمة؛ أي ذمة

رب المال ولو تلف أو خسر بخلاف المسائل السابقة التي فيها قراض المثل فإنه في الربح فإن لم يكن فلا شيء على ربه كاشتراط يده أو مراجعته أو أمين عليه؛ أي كاشتراط رب المال على العامل أو للعامل على رب المال عمل يده؛ أي رب المال مع العامل في مال القراض بالشراء والبيع ونحوهما فلا يجوز، وفيه أجره المثل وقراض يشترط مراجعته؛ أي مشاوره العامل رب المال في الشراء والبيع أو قراض اشتراط رب المال على العامل شخصاً أميناً من جهة رب المال قال الشيخ خليفة بن حسن:

وفي الذي يفسد غير ما سبق      في ذمة أجره مثل تستحق  
 مثل اشتراط رب المال      أو المراجعة في الأعمال  
 أو إن يراجع أميناً جعلاً      عليه فلاجر لمثل بذلاً

قوله: (ثم على العامل كالتنشر وطى)؛ أي وعليه؛ أي عامل القراض ما اعتيد كالتنشر؛ أي بسط السلعة لمن أراد نظرها ليشتريها إن أعجبهه وطى للسلعة بعد نظرها لمن يريد شراءها خف قال في الأصل: «كالتنشر والطي الخفيفين وجاز جزء قل؛ أي وجاز أن يجعل للعامل جزء من ربح المال قل عن جزء رب المال من الربح أو أعلى؛ أي أكثر أي زاد عليه فلا يشترط مساواته، ولا بن القاسم في المدونة: تجوز المقارضة عن الإمام مالك رحمته الله، على النصف والخمس وأكثر من ذلك وأقل.

قوله: (كشروط أخذ واحد بالربح)؛ أي وجاز أن يجعل الربح كله لأحدهما رب المال، أو للعامل أو بغيرهما، قال الباجي: يجوز شرط كل الربح لأحدهما في مشهور مذهب الإمام مالك رضي الله تعالى عنه، وفي المدونة لابن القاسم رحمه الله تعالى: إذا اشترط المتقارضان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين جاز ولا أحب لهما أن يرجعا فيه ولا يقضى به عليهما.

قوله: (أو إعطاء زكاته رووا) وجاز اشتراط زكاته؛ أي الربح المعلوم من قوله: وجاز جزء... إلخ على أحدهما؛ أي رب المال، ولعامل إن لم تشترط على أحدهما فعلى كل زكاة ربحه إذا كان رأس المال وحصه ربه من ربحه نصاباً، (ودفع مال قبل شغل ما سبق)؛ أي وجاز لمن أراد القرض دفع

مالين في عقد واحد لعامل واحد كمائة ألف درهم أو دفع مالين متعاقبين؛ أي أحدهما عقب الآخر إن كان دفع الثاني قبل شغل المال الأول؛ أي شراء السلع به إن بجزئين متفقين كالثلث بل وإن كان بجزئين مختلفين كنصف في أحدهما وثلث الآخر إن كانا شرطاً؛ أي رب المال والعامل خلطاً للمالين في وقت العقد في دفعهما معاً وعند دفع الثاني سواء اتفقا جزءهما أو اختلفا في القسامين ومفهوم الشرط إن شرطاً عدمه أو أطلقاً، فلا يجوز وهو كذلك على المعتمد وإن يخالف عامل يضمن كأن؛ أي يضمن العامل ما تلف أو خسر من مال القراض إن خالف في شيء مما نهاه.

- وشبه في الضمان كأن زرع العامل أو ساقى؛ أي جعل للعامل نفسه عامل مساقاة لشجر أو زرع بجزء من ثمره وصرف مال القراض فيما يلزمه بحيث ما أمن؛ أي في المكان الغير المأمون تنازع أو ساقى أو باع بدين أو باع العامل شيئاً من سلع القراض بدين بلا إذن رب المال، فيضمن أو يقارض العامل بمال القراض عاملاً آخر أو شارك العامل بمال القراض صاحب مال بلا إذن رب المال، فيضمن إن لم يكن عامل آخر لرب المال بل وإن شارك عامل آخر لرب المال ولقد جمع في الأصل كل هذه المسائل فقال: وضمن إن خالف (كان زرع أو ساقى) بموضع جور له أو تركه بعد موته عيناً أو شارك وإن عاملاً أو باع بدين أو قارض بلا إذن راجع لزرع، وساقى وشارك وباع وقارض بلا إذن تنازع هذه المسائل الخمس.

قوله: (وإن وطأ الأمة)؛ أي وإن وطئ العامل أمة اشتراها من مال القراض للقراض للأمة الرب الأمة العامل بقيمتها يوم وطئها وترك إن شاء - وهذا معنى قوله: (وإبقى ربها)؛ أي الأمة على القراض إن شاء إن لم تحمل الأمة من وطء العامل موسراً كان العامل أو معسراً فتباع عليه فإن لم يف ثمنها بقيمتها تبعه ربها بتمامها في ذمة حملت (في العسر يتبع بها)؛ أي فإن أعسر العامل تبعه ربه بها؛ أي القيمة، وبالحصّة؛ أي حظ ربها من قيمة الولد أو إن شاء ربها باع الحاكم ليدفع له؛ أي لربها فيبيع جزءاً منهما بقدر الحق الذي وجب له أي ربها من رأس ماله وحصّة من الربح. وفي اليسر إعطاء القيمة (ثم لكل فسخه قبل العمل)؛ أي القراض قبل الشروع في عمله لأنه عقد



غير لازم حينئذٍ وإلا فلنضوضه؛ أي وإن شرع في العمل أو ظعن في السفر فليزماه الصبر لنضوضه؛ أي صيرورة المال ناضاً دنائير أو دراهم أو ما يقوم مقامهما من أوراق البنوك التي صار التعامل بها (ولا يول لا يهب من عملاً)، قال في الأصل: «ولا ينبغي لعامل هبة وتولية تولت من مال القراض ببيع سلعة من سلع القراض بمثل ثمنها بلا ربح إذا لم يخفضن بيعها بناقص عنه لتقوية حصة رب المال من ربحها ولا يهب بشيء من مال القراض (وإن يمت فوارث ليكلاً) إن كان أميناً وأما إن لم يكن أميناً - فقد قال في العاصمية:

وعندما مات ولا أمن في وارثه ولا أتوباً لخلف  
رد إلى صاحبه المال ولا شيء من الربح لمن قد عملاً

يعني إذا مات عامل القراض وليس في ورثته أمين يكمل عمله، ولا أتى ورثته يخلف منه لذلك أمين، فإن المال يرد إلى ربه ولا شيء لورثته من الربح.

وبالله التوفيق.

#### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّا صَرَّفْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: 101].

2 - ﴿وَأَخْرَجُوا بِضُرُوتِهِمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [المزمل: 20].

3 - عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده أن عثمان بن عفان أعطاه مالا قراضاً يعمل فيه على الربح بينهما.

4 - قال مالك: وجه القراض المعروف الجائز أن يأخذ الرجل المال من صاحبه على أن يعمل فيه ولا ضمان عليه ونفقة العامل في المال في سفره من طعامه وكسوته وما يصلحه بالمعروف بقدر المال إذا شخص في المال إذا كان المال يحمل ذلك وإن كان مقيماً في أهله فلا نفقة له من المال ولا كسوة.

5 - قال مالك: لا يصلح القراض إلا بالعين من الذهب أو الورق لا يكون في شيء من العروض والسلع.

6 - قال مالك: لا ينبغي لأحد أن يقارض إلا في العين لأنه لا ينبغي المقايضة في العروض لأن المقارضة في العروض إنما تكون على أحد وجهين إما أن يقول له صاحب العرض خذ هذا العرض فبعه فما خرج من ثمنه فاشتر به وبع على وجه القراض فقد اشترط صاحب المال فضلاً لنفسه من بيع سلعته وما يكفيه من مؤنتها أو يقول: اشتر هذه السلعة وبع فإذا فرغت فابتع لي مثل عرضي الذي دفعته إليك فإن فضل شيء فهو بيني وبينك، ولعل صاحب العرض أن يدفعه إلى العامل في زمن هو فيه نافق كثير الثمن ثم يرده العامل حين يرده وقد رخص فيشتره بثلث ثمنه أو أقل من ذلك، فيكون العامل قد ربح نصف ما نقص من ثمن العرض في حصته في الربح أو يأخذ العرض في زمان ثمنه فيه قليل، فيعمل فيه حتى يكثر المال في يده ثم يغفلوا ذلك العرض، ويرتفع ثمنه حين يرده فيشترى بكل ما بيده فيذهب عمله وعلاجه باطلاً فهذا غرر لا يصلح، فإن جهل ذلك حتى يمضي نظر إلى قدر أجر الذي دفع إليه القراض في بيعه وعلاجه فيعطاه، ثم يكون المال قراضاً من يوم نض المال ويرد إلى قراض مثله.

7 - قال مالك: الرجل يدفع إلى رجل مالاً قراضاً ويشترط على الذي دفع إليه المال الضمان، قال: لا يجوز لصاحب المال أن يشترط في ماله غير ما دفع القراض عليه وما مضى من سنة المسلمين فيه، فإن نما المال على شرط الضمان كان قد ازداد في حقه من الربح من أجل موضع الضمان وإنما يقتسمان الربح على ما لو أعطاه إياه على غير ضمان وإن تلف المال لم أره على الذي أخذه ضماناً، لأن شرط الضمان في القراض باطل.

8 - وعن حكيم بن حزام صاحب رسول الله ﷺ أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالاً مقارضة يضرب لربه أن لا يجعل مالي في كبد رطبة ولا تحمله في بحر ولا تنزل به بطن مسيل فإن فعلت شيئاً من ذلك فقد ضمنت مالي.

9 - وعن عروة البارقي أن النبي ﷺ أعطاه دينار يشتري به أضحية أو شاة فاشترى شاتين فباع أحدهما بدينار فأتاه بشاة ودينار فدعا له بالبركة في بيعه فكان لو اشترى تراباً لربح. [رواه أبو داود والترمذي والبخاري في بدء الخلق].

10 - وعن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال: خرج عَبْدُ اللَّهِ وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق فلما قفلا مرّاً على أبي موسى الأشعري، وهو أمير بالبصرة، فرحب بهما وسهل، ثم قال: لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت، ثم قال: بلى ها هنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكما فتبتاعان به متاعاً من متاع العراق ثم تبيعانه بالمدينة فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون الربح لكما فقالا: وددنا ذلك. ففعل، وكتب إلى عمر بن الخطاب أن يأخذ منهما المال فلما قدما باعاً فأربحا، فلما دفعا ذلك إلى عمر قال: أكلّ الجيش أسلفه مثل ما أسلفكما قالاً: لا. فقال عمر بن الخطاب: أين أمير المؤمنين فأسلفكما أديا المال وربحه، فأما عبد الله فسكت وأما عبيد الله فقال: ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا لو نقص هذا المال أو هلك لضمنناه، فقال عمر: أدياه فسكت عبد الله وراجع عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين لو جعلناه قراضاً فقال عمر: قد جعلته قراضاً فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه، وأخذ عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب نصف ربح المال.

11 - قال مالك في الموطأ في رجل أخذ من رجل مالاً قراضاً ثم دفعه إلى رجل آخر فعمل فيه قراضاً بغير إذن صاحبه أنه ضامن للمال إن نقص فعليه النقصان، وإن ربح فلصاحب المال شرطه من الربح، ثم يكون للذي عمل شرطه بما بقي من المال.

12 - وقال مالك في الموطأ أيضاً: إذا كان لرجل على رجل دين فسأله أن يقره عنده قراضاً أن ذلك يكره حتى يقبض ماله ثم يقارضه بعد أو يمسه، وإنما ذلك مخافة أن يكون أعسر بماله فهو يريد أن يؤخر ذلك على أن يزيده فيه. اهـ.

- قال في نيل الأوطار: إن في تجويز المضاربة آثاراً عن جماعة من الصحابة منها.

13 - عن علي بن أبي طالب عليه السلام عند عبد الرزاق أنه قال: المضاربة الوضعية على المال والربح على ما اصطالحوا عليه.

14 - وعن ابن مسعود عند الشافعي في كتاب اختلاف العراقيين أنه أعطى زيد بن جليدة مالا مقارضة، وأخرجه عنه أيضاً البيهقي.

15 - وعن ابن عباس عن أبيه العباس أنه كان إذا دفع مالا مضاربة، فذكر قصة وفيها أنه رفع الشرط إلى رسول الله ﷺ فأجازه. [أخرجه البيهقي بإسناد ضعيف والطبراني وقال: تفرد به محمد بن عقبة عن يونس بن أرقم عن أبي الجارود].

16 - وعن جابر عن البيهقي أنه سئل عن ذلك فقال: لا بأس به أو في إسناده ابن لهيعة.

17 - وعن عمر عند الشافعي في كتاب اختلاف العراقيين أنه أعطى مال يتيم مضاربة. [وأخرجه أيضاً البيهقي وابن أبي شيبة].

- قال: إن هذه الآثار تدل على أن المضاربة كان الصحابة يتعاملون بها من غير نكير، فكان ذلك إجماعاً منهم على الجواز وليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ إلا ما:

18 - أخرجه ابن ماجه من حديث صهيب قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل، والمقارضة، وإخلاق البر بالشعير للبيت لا للبيع». لكنه في إسناده نضر بن القاسم عن عبد الرحيم بن داود وهما مجهولان.

19 - قال مالك فيمن دفع إلى رجل مالا قراضاً فهلك بعضه قبل أن يعمل فيه، ثم عمل فيه فربح فأراد أن يجعل رأس المال بقية المال بعد الذي هلك من قبل أن يعمل فيه، قال: مالك لا يقبل قوله، ويجبر رأس المال من ربحه ثم يقتسمان ما بقي بعد رأس المال على شرطهما في القراض.

20 - وقال مالك: من اشترط على من قارض أن لا يشتري حيواناً أو سلعة باسمها فلا بأس بذلك ومن اشترط على من قارض أن لا يشتري إلا سلعة كذا وكذا، فإن ذلك مكروه إلا أن تكون السلعة كثيرة موجودة لا تختلف في الشتاء ولا في الصيف فلا بأس بذلك.

21 - وقال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً واشترط عليه فيه

شيئاً من الربح خالصاً دون صاحبه، فإن ذلك لا يصلح وإن كان درهماً واحداً إلا أن يشترط نصف الربح له ونصفه لصاحب أو ثلثه أو رבעه وأقل من ذلك أو أكثر، فإذا سمى شيئاً من ذلك قليلاً أو كثيراً فإن كل شيء سمى من ذلك حلال وهو قراض المسلمين ولكن إن اشترط أن له من الربح درهماً واحداً فما فوقه خالصاً دون صاحبه وما بقي من الربح فهو بينهما نصفين، فإن ذلك لا يصلح وليس ذلك من قراض المسلمين.

22 - وقال مالك: لا يجوز للذي يأخذ المال قراضاً أن يشترط أن يعمل فيه سنين لا ينزع منه ولا يصلح لصاحب المال أن يشترط لا ترده إلى سنين لأجل يسميانه لأن القراض لا يكون إلى أجل، ولكن يدفع رب المال ماله إلى الذي يعمل له فيه وإن بدا لأحدهما أن يتركه والمال ناض لم يشتر به شيئاً تركه وأخذ صاحب المال ماله وإن بدا لرب المال أن يقبضه بعد أن يشتري به سلعة فليس ذلك له حتى يباع المتاع ويصير عيناً، وإن بدا للعامل أن يرده وهو عرض لم يكن له ذلك حتى يبيعه فيرده عيناً كما أخذه.

23 - وقال مالك: ولا يصلح لمن دفع إلى رجل مالاً قراضاً أن يشترط عليه الزكاة في حصته من الربح خاصة؛ لأن رب المال إن اشترط ذلك فقد اشترطه لنفسه فضلاً من الربح ثانياً قال: ولا يجوز لرجل أن يشترط على من قارضه أن لا يشتري إلا من فلان لرجل يسميه فذلك غير جائز لأنه يصير له أجير بأجر ليس بمعروف.

- قال ابن حزم في مراتب الإجماع: كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب والسنة حاشا القراض فما وجدنا له أصلاً فيهما البتة، ولكنه إجماع صحيح متجرد والذي يقطع به أنه كان في عصر النبي ﷺ فعلم به وأقره ولولا ذلك لما جاز - انتهى - .

- وقال في البحر: إنها كانت قبل الإسلام فأقرها اهـ.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة في هذا الباب ثلاثة وعشرون (23) دليلاً.



## بَابُ الْمَسَاقَاةِ

- 1 - باب وإنما تصح بشجر
  - 2 - بلفظ ساقيت بجزء من ثمر
  - 3 - ولا ينقض من بحائط ولا
  - 4 - ثم على العامل كلما افتقر
  - 5 - وكالدلا والإجراء والدواب
  - 6 - لا أجره لمن به مكان - ولا
  - 7 - وبالجذاذ إذ اقتت واحمل على
  - 8 - وكبياض نخل أو زرع يحل
  - 9 - إن يبذرنه عامل وهو ثلث
  - 10 - إلا فأنفسد كاشتراطه لرب
  - 11 - وجاز مع شجر الزرع كلف
  - 12 - وكحوائط بجزء متحد
  - 13 - كشرط واحد على الثاني الزكاة
  - 14 - وأن يساقي المساقي عاملاً
  - 15 - وفسخت فاسدة بلا عمل
  - 16 - إن أجره المثل بذاك تجب
  - 17 - إن أخرجها عنها كزيد العين حال
  - 18 - كجمعها مع بيع أو شرط عمل
  - 19 - وإن يقصر عامل عما شرط
- بثمر لم يزه مساقات تقرر  
يعلم شائعاً قليلاً أو كثير  
تجديد أو لزيد واحد علا  
له كالآبار وإنقاء المقر  
واكس وانفق من بحائط يصاب  
خلف من مرض أو مات بلى  
أول بطن ما عن الشرط خلا  
إدخاله بمثل ما جزأ وجعل  
بعيد قلع كلفة الثمر بث  
وهو لدى السكوت للعامل دب  
حوائط وإن بجزء اختلف  
أجر كضم الزرع للشجر عد  
وكونها سنتين لم تكثر لات  
ثان وإن أمانة - أقل  
أو اثنا أو من بعد عام من أجل  
وبعد عام أجره المثل تدب  
أو اعرض إلا فمساقات المثال  
ربه أو مع شجر أطعم قل  
حط بنسبته من جزئه قط

### (باب في المساقاة):

المساقاة: مفاعلة من السقي لأنه معظم عملها وأصل منفعتها وأكثر مؤونة - قاله - الزرقاني، قال: والمفاعلة أما للواحد نحو عافاك الله أو لوحظ العقد، وهو منهما فيكون التعبير بالمتعلق عن المتعلق.

- وعرفها ابن عرفة بقوله: عقد على عمل مؤونة النبات بقدر لا من غير غلته لا بلفظ بيع أو إجارة أو جعل.

- وعرفها المصنف: بأنها عقد على القائم بمؤن الشجر أو نبات كالنخيل والأعناب ومقثاة وغيرها على أن يكون للعامل مقابل عمله جزء مشاع من غلة الشجر أو النبات، والأصل فيها المنع لكنها استنيت للضرورة، قال ابن رشد: والمساقاة: مستثناة من الأصول المصنوعة - لضرورة الناس إلى ذلك وحاجتهم إليه إذ لا يمكن للناس عمل حوائطهم بأيديهم ولا بيع الثمرة قبل بدو صلاحها للاستئجار من ثمنها على ذلك إن لم يكن لهم مال، فلهذه العلة رخص في المساقاة، ولا تنعقد عند ابن القاسم إلا بصيغة ساقيت، فلا تنعقد عنده إلا بلفظ من هذه المادة، وأما عند سحنون: فتنعقد أيضاً بكل ما دل على هذا اللفظ كعاملت وكأجرت، على الراجح ويكفي من الثاني في كلا القولين أن يقول: قبلت ورضيت ونحو ذلك فلو قال: استأجرتك على هذا الشجر بنصف ثمرة لم يجز ذلك عند ابن القاسم بخلاف سحنون، فإنه يجوز عنده ويجعلها إجارة. [قاله ابن رشد]. قال: وكلام ابن القاسم أصح.

وقوله: وهي لازمة - يعني المساقاة - من العقود اللازمة بالقول فليس لأحد المتعاقدين نسخها بعد العقد دون الآخر إلا برضاها معاً، وبه قال الشافعي وأحمد في إحدى روايته وروايته الأخرى واعتمدها في المغني أنها من العقود الجائزة لكل من المتعاقدين فسسخها دون الآخر، أما أبو حنيفة فلا تجوز المساقاة عنده كما سيأتي.

وقوله: (إنها تصح بشجر ينمر لم يزهو للمساقاة تقر) يعني أن المساقاة لا تصح إلا في شجر أو نبات ولو كان الشجر لا يحتاج سقياً بأن كان بعلا يشرب بعروقه بشرط أن يكون كثر ولم يبدوا صلاحه، وتقدم في باب البيوع

بيان بدو الصلاح في الأشجار والنبات فلا تجوز المساقاة فيما لا يثمر من الشجر كالطرفاء ولا فيما لم يبلغ حد الثمار لصغره كالودي، ولا تجوز فيما بدا اصلاحه بالفعل بأن يحل بيعه خلافاً سحنون، فإنه أجازها بعد بدو الصلاح على حكم الإجارة لما تقدم أنه تعقد المساقاة عنده بلفظ الإجارة.

- ولا تجوز المساقاة فيما يختلف من الشجر والنبات وهو الذي يثمر ثمرة ثانية، قيل: حد الثمرة الأولى في عامه كالموز والقضب والقراط قال في التحفة:

وامتنعت في مختلف الأطعمة كشجر الموز على الدوام  
وما يحل بيعه من الثمر وغيرها يطعم من أجل الصغر

(بلفظ ساقيت بجزء من ثمر) كما سبق عند ابن القاسم لا تصح المساقاة بشرط نقص من بحائط يوم عقد المساقاة من رقيق ودواب رب الحائط وإتيان العامل بخلفه من ماله، ولا تصح باشتراط تجديد لشيء لم يكن فيه يوم المساقاة كبئر وعبيد ودواب من العامل على رب الحائط إلا اليسير كغلام أو دابة في حائط كبئر، لا يصح عقد المساقاة بشرط زيادة من غير الشريكين أو عرض أو منهما، معيناً كوستق لأحدهما؛ أي رب الحائط، والعامل، فلا يشترط أحدهما من الثمرة ولا من غيرها شيئاً معيناً خاصة لنفسه، ثم على العامل كل ما افتقر له؛ يعني أن على العامل جميع ما يفتقر إليه الحائط عرفاً كالآبار، وهو تعليق طلع ذكر النخيل على اثنان في الموسم المعهود لذلك، وكالسقي والحراسة والتنقية من كل ما يضر بالشجر والنبات وعليه توفير الأدوات اللازمة لذلك حسبما يجري به عادة البلد، قال في الكافي: وعلى المساقى العامل في المساقاة تلقيح النخيل والآبار والسقي والحفظ والجذة، وعليه في الكرم الزبل والحفر والتنقية والسد والحفظ والقطاف، وكذلك عليه في كل ثمرة ما تحتاج إليه من العمل المعهود حسب جري العادة في البلد في مثل ذلك، وقال المواق من المدونة والواضحة: السنة في المساقاة أن على العامل جميع المؤونة والنفقة والأجزاء والدواب والدلاء والحبال وأدوات من حديد وغيره إلا أن يكون شيء من ذلك، في الحائط يوم عقد المساقاة، فإن للعامل أن يستعين به وإن لم يشترط، وبه قال أحمد، وأبو يوسف ومحمد



وقال الشافعي: كل عمل يعود نفعه إلى الثمرة لزيادتها أو صلاحها أو يتكرر كل سنة كسقي وتنقية وتلقيح فهو على العامل، وكل عمل يعود نفعه إلى الأرض من غير أن يتكرر كل سنة كبناء حيطان البستان، وآلات العمل كالنفس والمعول فهو على رب المال دون العامل لاقتضاء العرف بذلك. قاله في الإقناع.

وقوله: (واكس وانفق من بحائط يصاب) واتفق العامل على دواب الحائط كانوا له أو لرب الحائط وكسا رقيق الحائط المحتاج لكسوة كان له أو لرب الحائط. قال في الأصل: «وانفق وكسا لا أجره من مكان فيه؛ أي لا يلزم العامل أجره من الرقيق والدواب الذي كان فيه»؛ أي في الحائط يوم عقد المساقاة، قال الحطاب: يعني أن حكم الأجرة مخالف لحكم النفقة والكسوة، فإنه إنما يلزم العامل أجره من استأجر هو، وأما من كان في الحائط عند عقد المساقاة فأجره على ربه أو اخلف؛ أي تعويض من مات صار من رقيق الحائط ودوابه أو من مرض فليس على العامل بل على رب الحائط، قال الباجي: من مات من الرقيق والأجراء والدواب أو مرض أو منعه مانع من العمل ممن هو لصاحب الحائط فعليه خلفه، لأن العقد كان على عمل في ذمة صاحب الحائط ولكن تعين بهؤلاء بالتسليم واليد وشبهه في لزوم العامل فقال: كخلف ما رث؛ أي ما بلي وتقطع من الدلاء والحبال فخلفهما على العامل لا على رب الحائط لأن لهما وقتاً معلوماً تفي فيه بخلاف ضياعها وموت الدواب فخلفهما على رب الحائط على الأصح عند الباجي من الخلاف قال: لو استعمل ما في الحائط من الحبال والآلة حتى خلف فعلى العامل خلفه ولو سرق فعلى رب الحائط خلفه، قال في الرسالة: ولا تجوز المساقاة على إخراج ما في الحائط من الدواب وما مات منها فعلى ربه خلفه ونفقة الدواب والإجراء على العامل، قال في شرحها الفواكه الدواني للنفراوي: فعلى ربه خلفه ومثل الموت والمرض والآباق، فالموت وصف طردى؛ أي غير معتبر المفهوم، ووجوب الخلف على رب الحائط ولو بغير شرط، وفي الموطأ: قال مالك: ومن مات من الرقيق أو غاب أو مرض فعلى رب المال أن يخلفه؛ أي وإن لم يشترط العامل ذلك عليه. اهـ.

(وبالجدان إذ اقتت)؛ أي أجل عمل المساقاة وبالجداذ؛ أي يقطع الثمرة، وإن اقتت بالجداذ وكان الشجر يطعم مرتين في العام حملت المساقاة على جداذ بطن الأول إن لم يشترط بقاؤها إلى أن يجد بطن ثان، وإن اشترط استمرت إليه وكبياض نخل أو زرع وكبياض؛ أي أرض خالية من الشجر والزرع سميت بياضاً لإشراقها في النهار بشعاع، وفي الليل بنور الكواكب فإن استثمرت عن ذلك بورق الشجر أو الزرع، سميت سوداء لأسودادها بالظلم بين النخل أو زرع إدخالها فيصبح في المساقاة بجزء مما يخرج مما يزرع فيه إن وافق الجزء المشروط فيه الجزء المشروط في المساقاة النخل أو الزرع كالثلث من كل منهما فإن اختلفت كثلث من أحدهما ونصف من الآخر فلا تصح مساقاته وإن بذره عامل من ماله فإن كان بذره من عند ربه أو منهما جميعاً فلا تصح، قال في الأصل: «وبذره العامل وكان ثلثاً لإسقاط كلفة الثمرة وإلا فسد كاشتراطه ربه . . . . . قال في الرسالة: وعليه زريعة البياض اليسير ولا بأس أن يلغى ذلك للعامل وهو أجله وإن كان البياض كثير لم يجز أن يدخل في مساقاة النخيل إلا أن يكون قدر الثلث من الجميع فأقل حتى يصير تابعاً، فيجوز إدخاله في المساقاة ويجوز اشتراطه للعامل كما يجوز إلغاؤه، ويحرم على رب الحائط أن يشترط لنفسه مع سقي العامل. والحاصل؛ أي البياض اليسير يجوز إدخاله في المساقاة بالشروط المتقدمة ويختص به العامل إن سكتا عنه أو اشترطه - وهذا قوله: إلا فأفسد كاشتراطه لرب وهو لدى السكوت للعامل رب كما سبق، وكذلك يفسد عقد المساقاة بإدخال الكثير أو اشتراطه للعامل أو إلغاؤه له بل يبقى لربه.

(وجاز مع شجر الزرع كلف)؛ أي وإن عقد المساقاة بزرع فيه شجر تابع له دخل فيها لزوماً شجر بيع زرعاً فلا يجوز إلغاؤه لأحدهما، وجاز؛ أي ويجوز زرع وشجر؛ أي مساقاتهما بعقد واحد، وأن كل منهما غير تابعاً لآخر ويجوز (حوائط)؛ أي مساقاتهما بعقد واحد وإن بجزء اختلف؛ أي وإن اختلفت أصنافها وكانت بجزء واحد كثلث كل وأن بعضهما أفضل من بعض لمساقاته ﷺ: أهل خيبر على الشطر وفيه الجيد والبردي فإن أصناف الجزءان كثلث من أحدهما وربيع من الآخر فلا تصح في كل حال.

(وكحوائط بجزء متحد لجر)؛ أي وجاز زرع وشجرة؛ أي مساقاتها بعقد واحد إن كانت من صنف واحد.

وقوله: (كضم الزرع للشجر عد)؛ أي مساقاتها بعقد واحد، قال في الأصل: «وجاز زرع وشجر وإن غير تبع وحوائط وإن اختلفت بجزء إلا في صفقات وغائب إن وصف ووصل قبل طيبة واشترط جزء الزكاة على أحدهما وكونها اثنين له تكثر إن ما لم تكثر وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (كشروط واحد على الثاني الزكاة وكونها سنتين لم تكثر) أي ما لم تكثر السنون المساقية فيها جدا بحيث تتغير الفصول بلا حد بعدد مخصوص قال صاحب المعين: يستحب أن تكون المساقاة من سنة إلى أربع فإن طالت السنون جداً فسخت.

وقوله: (وان يساقى المساقى عاملاً ثان...) إلخ البيت؛ أي ويجوز أن يساقى المساقى عاملاً ثان - أي آخر - ولو كان أقل أمانة منه، قال في الأصل: «ومساقاة العامل آخر ولو أقل أمانة وحمل على ضدها - أي الأمانة - حتى تبين أنه أمين، قوله: (وفسخت فاسدة بلا عمل)؛ أي وفسخت مساقاة، فاسدة لعدم ركن أو شرط أو وجود مانع بلا عمل اطلع عليه قبله، قال ابن رشد: إن وقعت المساقاة على غير الوجه الذي جوزه الشارع فإنها تفسخ ما لم تقم بالعمل أو أثناء العمل، وكانت المدة سنة واحدة بدليل قوله: (أو من بعد عام لجر) فتفسخ أيضاً إن أجرة المثل بذلك تجب: أي إن وجبت فيها أجرة المثل لأن يكون للعامل فيها أجرة مثله بحساب ما عمل فلا ضرر عليه، فإن وجبت مساقاة المثل لم تنفسخ في الصورتين أو بعد عام إجرة المثل تبين أن خرج البيع الفاسد عنها؛ أي إن كانا خرجا في عقدهما عن حقيقتهما؛ أي حقيقة المساقاة إلى الإجارة الفاسدة أو البيع الفاسد كزيد العين مال كأن ازداد؛ أي أخذ أحدهما عن الآخر زيادة عن حظه عن الثمر عيناً أو عرض فإن كان أخذ العين أو العرض العامل فقد خرجا إلى إجارة فاسدة إذا آل أمرها إلى استئجار رب الحائط العامل بما أعطاه من عين أو عرض وجزء الثمرة المجهول إن كان أخذ رب الحائط فقد خرجا إلى بيع جزء الثمرة قبل زهوه بالعين أو العرض وعمل العامل وقوله: (إلا فمساقاة للمثال)؛ أي وإلا يخرجها عنها بأن جاء الفساد من عقدها على غرر ونحوه فمساقاة المثل وذكر

لذلك تسع مسائل بقوله: كمساقاة مع ثمر أطعم أو مع بيع أو اشترط عارية أو دابة أو غلام وهو صغير أو حملة لمنزله أو يكفيه مؤنة أخرى أو يختلف الجزء بسنين أو حوائط كاختلافهما ولم يشبههما فقوله: كمساقاته لحائطين مع ثمر أطعم؛ أي بلغ الأثمار في أحدهما ولم يبلغه الآخر والحائط واحد فيه ثمر مطعم وتمر غير مطعم وليس الثاني تبعاً للأول أو مساقاته شجر أو زرعاً مع بيع في صفة واحدة أو مساقاة اشترط العامل فيها عمل ربه معه في الحائط سواء كان الحائط كبيراً أو صغيراً أو مساقاة اشترط العامل فيها عامل دابة أو غلام لرب الحائط معه فيه، وهو - أي الحائط - صغير أو مساقاة اشترط فيها رب الحائط على العامل أن يحمله؛ أي ما يخص رب الحائط<sup>(1)</sup> فيها على العامل أن يكفيه مؤونة حائط آخر بأن يعمل فيه بلا جزء من ثمره أو مساقاة الحائط سنين، واختلاف الجزء المشروط للعامل باختلاف سنين كثلث في سنة نصف في أخرى وربع في أخرى أو مساقاة حوائط في عقد واحد<sup>(2)</sup> الجزء المشروط للعامل من الثمرة، ولم يشبها بأن ادعى رب الحائط جزء أقل من المعتاد جداً أو ادعى العامل جزء أكثر من المعتاد جداً فيردان إلى المساقاة المثل إن حلفا أو نكلا، ولقد جاء أن بعض العقود يمنع جميع اثنين منها كما قال القائل:

نكاح شركة صرف وقرض      مساقاة قراض بيع جعل  
بجمع اثنين منهما الحظر فيه      فكن فطناً فإن الحفظ سهل

4 - ونظمها الحطّاب وكلها ثمانية فقال:

عقود منعا اثنين منهما بعقدة      يكون معانيها معاً تفترق  
فجعل صرف والمساقاة شركة      نكاح قراض قرض بيع محقق

(وأن يقصر عامل عما شرط)؛ أي وإن قصر عامل عمل؛ أي بعض

(1) من الثمرة لمنزله: أي منزل رب الحائط أو مساقاة اشترط رب الحائط.

(2) واختلف الجزء باختلاف حوائط كنصف في حائط وثلث في حائط وربع في حائط وشبه في الرجوع إلى مساقاة المثل فقال: كاختلافهما فهما - أي رب الحائط والعامل - بعد العمل في قدر.

العمل الذي شرط؛ أي شرط رب الحائط عليه عمله حط؛ أي أسقط من الجزء الذي اشترط له<sup>(1)</sup> الحرث ثلاث مرات فحرث مرتين حط من جزئه ثلثه.

وبالله التوفيق

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

2 - عن ابن عمر أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج من ثمر أو زرع. [رواه الجماعة].

3 - وعنه أيضاً أن النبي ﷺ لما ظهر على خيبر سأله اليهود أن يقرهم بها على أن يكفوه عملها ولهم نصف الثمرة فقال لهم: «نقركم بها على ذلك ما شئنا» [متفق عليه وهو حجة في أنها عقد جائز].

4 - وللبخاري: أعطى يهود خيبر أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها.

5 - ولمسلم وأبي داود والنسائي: دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم وللرسول ﷺ شطر ثمرها.

وقلت: وظاهر هذا أن البذر منهم وأن تسمية نصيب العامل تغني عن تسميته نصيب رب المال ويكون الباقي له.

6 - وعن عمران أن النبي ﷺ عامل يهود خيبر على أن نخرجهم متى شئنا. [رواه أحمد والبخاري بمعناه].

7 - وعن ابن عباس أن النبي ﷺ دفع خيبر أرضها ونخلها مقاسمة على النصف. [رواه أحمد وابن ماجه].

8 - وعن أبي هريرة قال قالت الأنصار للنبي ﷺ اقسم بيننا وبين إخواننا

(1) في عقدها جزء من حظه نسبه له بمثل نسبه من جزئه فإذا شرط عليه.

النخل قال: «لا» فقالوا: تكفونا العمل ونشركم في الثمرة قالوا: سمعنا وأطعنا. [رواه البخاري].

9 - وعن طاوس أن معاذ بن جبل أكرى الأرض على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان على الثلث والرابع فهو يعمل به إلى يومك هذا . . . . [رواه ابن ماجه].

10 - قال البخاري:

- وقال قيس بن مسلم عن أبي جعفر قال: ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والرابع وزراع علي عليه السلام وسعد بن مالك وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل عمر، وقال: وعامل عمر الناس على إن جاء عمر بالبذرة من عنده فله الشطر وإن جاؤوا بالبذر فلهم كذا.

11 - وأخرج مالك عن سعيد بن المسيب مرسلًا بهذا اللفظ أن رسول الله ﷺ قال ليهود خيبر يوم افتتح خيبر: «أقرم فيها ما أقرم الله ﷻ على أن الثمرة بيننا وبينكم» فقال: فكان رسول الله ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة فيخرص بينه وبينهم ثم يقول: «إن شئتم فلکم وإن شئتم فلي» فكانوا يأخذونه.

12 - وفي الموطأ:

- قال مالك: والأمر عندنا في النخل أنها أيضاً تساقى السنين الثلاث والأربع وأقل من ذلك وأكثر.

- قال: وذلك الذي سمعت وكل شيء مثل ذلك من الأصول بمنزلة النخل يجوز فيه لمن ساقى من السنين مثل ما يجوز في النخل.

13 - وقال مالك في الرجل يساقى الرجل الأرض فيها النخل والكرم أو ما أشبه ذلك من الأصول فيكون فيها الأرض البيضاء قال مالك: إذا كان البياض تبعاً للأصل، وكان الأصل أعظم ذلك أو أكثره فلا بأس بمساقاته، وذلك أن يكون النخل الثلثين أو أكثر ويكون البياض الثلث أو أقل من ذلك، وذلك أن البياض حينئذ تبع للأصل، وإذا كانت الأرض البيضاء فيها نخل أو

كرم أو ما يشبه ذلك من الأصول، فكان الأصل الثلث أو أقل البياض الثلثين أو أكثر جاز في ذلك الكراء وحرمت فيه المساقاة.

14 - وقال مالك والمساقاة أيضاً تجوز في الزرع إذا خرج واستغل فعجز صاحبه عن سقيه وعمله وعلاجه فالمساقاة في ذلك أيضاً جائزة.

15 - وقال مالك: إن أحسن ما سمع في عمال الرقيق في المساقاة يشترطهم المساقى على صاحب الأصل أنه لا بأس بذلك: لأنهم عمال المال فمنهم بمنزلة المال لا منفعة فيهم يداخل إلا أنه تخف عنه بهم المؤتة.

16 - قال مالك: وليس للمساقى أن يعمل بعمال المال في غيره، ولأن يشترط ذلك على الذي ساقاه.

17 - قال: ولا يجوز للذي ساقى أن يشترط على رب المال رقيقاً يعمل في الحائط ليسو فيه حين ساقاه إياه.

18 - قال مالك: ولا ينبغي لرب المال أن يشترط على الذي دخل في ماله بمساقاة أن يأخذ من رقيق المال أحداً يخرج من المال، وإنما مساقاة المال على حاله الذي هو عليه.

19 - فقال: ومن مات من الرقيق أو غاب أو مرض فعلى رب المال أن يتخلفه. [انتهى باختصاراً].

- وقال ابن المنذر: وأجمعوا على أن دفع الرجل نخلاً مساقاة على الثلث والرابع أو النصف أن ذلك جائز، وأنكر النعمان المعاملة على شيء من الغرس ببعض ما يخرج منها.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة في هذا الباب ثمانية عشر (18) دليلاً.



## بَابُ الْمُغَارَسَةِ

- 1- باب وندب الغرس جاز في الأصول
  - 2- مكثا كقطن زعفران بعموض
  - 3- أو شركة بجزء علم في
  - 4- وردت إن حدث بالأثمار - أو
  - 5- وهل يعقد لزمت أو إلا أن
  - 6- وليضمن أن فرط ثم من غلب
  - 7- أو غيره فهو على حقه أن
  - 8- إلا إذا أنسخها قبل العمل
  - 9- كعدد إلا إذا عاد اعلم
  - 10- وإن بنى الشريك أو غرس - إن
- جازت مغارسة أو فيما يطول  
إجارة أو بجمالة ثمض  
أرض وشجر لا بواحد نفى  
بأجل دونه لا بعد روى  
في عمل يشرع خلا فهم يعين  
أو بعد عقد غاب إن أتم رب  
شاو عليه أجرة المثل تعن  
وواجب بيان ما يفرس كل  
والجمع مع ماض العقود قد حرم  
شا الآخر الدخول بالقيمة عن

(باب في أحكام المغارسة):

(باب وندب الغرس جاز في الأصول جازت مغارسة)؛ أي العقد على غرس شجر في أرض أو ما يطول مكثه في الأرض سنين وتجنى ثمرته مع بقائه فيها كقطن وزعفران فلا يجوز فيما يزرع كل سنة، فمن شرطها كونها في الأصل: «لا في زرع ولا في بقل (كقطن)». قال سحنون: وتجوز في القطن الذي أبقى سنين وزعفران من جوازها في الزعفران الذي يقيم أعواماً ثم ينقطع قول سحنون وسماع ابن القاسم.

وقوله: (بعموض إجارة) لازمة بمجرد عقدها غير متوقف استحقاق عرضها على الإتمام وجعالة غير لازمة بعقدها متوقفاً عرضها على الإتمام. وقوله: (بعموض) تنازعه (إجارة) وجعالة (أو شركة) بينهما (بجزء علم)؛ أي



معلوم بنسبته لكله كنصفه وثلثه، (في ارض وشجر)؛ أي الذي يغرس بها، وهذا القسم هو المقصود بهذا الباب، لأن للإجارة والجعل بابين لا تصح المغارسة على وجه الشركة بجزء معلوم في أحدهما؛ أي الأرض والشجر لخروجها عن موردها فشرط صحتها كون الأرض والشجر بينهما وردت أن فسدت إن حدث بالأثمار لأنه لا يدري متى تثمر أو أجل دونه؛ أي الأثمار، وقيل بجوازها.

(لا بعده) لا يجوز تحديدها بأجل تبلغ بعده؛ أي لإطعام (وهل بعقد لزمتم)؛ أي وهل تلزم عاقدتها بمجرد العقد (أو إلا أن في عمل شرع)؛ أي إلا أن يشرع العامل في العمل (خلافهم)؛ أي قولان قال في الأصل: «وهل تلزم بالعقد أو إلا أن يشرع في العمل خلاف»، (وليضمن إن فرط)؛ أي وضمن العامل ما تلف من الشجر إن فرط في تعاهده ثم من غلب؛ أي فإن عجز، أو بعد عقد غاب وقيل: شروعه في العمل أو عمل البعض بما دخل عليه وعمل (به أو غيره)؛ أي الباقي مما دخل عليه فهو - أي العامل - على حقه في الأرض والشجر إن شاء العامل البقاء على مغارسته، وعليه الأجرة لما عمله ربه أو غيره إلا أن يتركه أو لا؛ أي إلا إذا فسحها قبل العمل.

وقوله: (ووجب بيان ما يغرس كل كعدد إلا إذا عاد علم)؛ أي ووجب شرط في صحة المغارسة ببيان نوع ما؛ أي الشجر الذي يغرس بالأرض لاختلاف الأشجار في مدة الأثمار وخدمتها بالقلة والكثرة.

وشبه في وجوب البيان فقال: (كعدده)؛ أي ما يغرس فيجب بيانه إلا أن يعرف؛ أي يكون قدر ما يغرس فيها معروف عند أهله؛ أي الغرس (والجمع مع ما في العقود قد حرم)؛ أي ومنع جمعها - أي المغارسة - مع بيع وإجارة وجعل وصرف ومساقاة وشركة ونكاح وقراض وقرض، ولقد تقدم في باب المساقاة - وإلى هذا أشار بقوله: (مع ما في العقود) التي لا يصح جمعها، قوله: (وإن بنى الشريك أو غرس)؛ أي وإذا غرس أحد الشريكين أو بنى في الأرض المشتركة بينهما في غيبة شريكه أو حضوره غير عالم للشريك الآخر الدخول معه فيما غرسه أو بناه ويعطيه قيمة ذلك الغرس أو البناء حال كونه قائماً لوضعه بشبهة الشركة؛ أي حصته منها، وقيل: إن الشركة ليست شبيهة فليس له سوى قيمة حظه منقوضاً. أو القائل هو ابن القاسم، والله أعلم.

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾  
[الحشر: 7].

2 - روى مسلم من حديث:

- جابر رضي الله عنه قوله ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه صدقة وما سرق منه صدقة، وما أكل منه السبع فهو صدقة، وما أكلت الطير فهو له صدقة».

3 - وفي الحديث: «لا يغرس مسلم غرساً ولا يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة إلى يوم القيامة».

4 - وفي رواية: «ما من رجل يغرس غرساً إلا كتب الله له من الأجر قدر ما يخرج من ذلك الغرس».

5 - وعنه ﷺ: «من بنى بنياناً في غير ظلم ولا اعتداء أو غرس غرساً في غير ظلم ولا اعتداء كان له أجره جارياً ما انتفع به أحد من خلق الله تبارك وتعالى».

6 - وروي عنه ﷺ أنه قال: «سبعة يجزي للعبد أجرهن وهو في قبره من علم عالماً أو أجرى نهراً أو حفر بئراً أو غرس نخلاً أو بنى مسجداً أو ورث مصحفاً أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته». اهـ. [من منح الجليل لعليش].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة في هذا الباب ستة (6) أدلة، والكثير من الشراح للمختصر لم يعرجوا على هذا الباب لأن الشيخ خليل ترك به بياضاً.

- قال في منح الجليل للشيخ عليش:

قال الشيخ الفقيه العالم عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي رحمه الله تعالى لما كان: باب المغارسة مما ينبغي للمؤلفين المختصرين التعرض له، وذكر أحكام المغارسة ومسائله فيها، ولكنهم لم يفعلوا أو لما ذكر لم يتعرضوا ولا أدري ما قصدهم بذلك ولا ما أرادوه هنالك وعנית بمن أشرت إليه

الشيخ الإمام العالم العلامة القدوة الكامل أبو عمر وعثمان بن الحاجب،  
والشيخ الفاضل والأسوة الكامل خليل بن إسحاق رحمهم الله تعالى ونفعنا  
بهما وبأمثالهما ولا حاد بنا عن طريقهما ونهجهما، وكان بعض شيوخنا  
أعلى الله تعالى مقامه ورفع في الدارين ذروة سنامه كتب إلي أن أكتب بعض  
مسائلها وما يصح منها وما يترتب على فاسدها، فكتبت إليه في ذلك بعض ما  
حضرني ثم طلب مني بعض إخواني من الطلبة، ورجب إلي بعض أحبابي من  
أهل النسبة أن أجمع في الباب مسائل جمّة، وأن أذكر فيه أحكاماً مهمة هذا  
مع ما علم من جهلي وقصوري وبعدي عن طريق الحق بالكلية وتقصيري لكن  
لما رأيت من تأكيد طلبتهم وحثيث رغبتهم أسعفتهم لما طلبوا وأجبتهم لما فيه  
رغبوا رجاء فيما عند الله تعالى من الثواب الجزيل، واتقاء لما عنده من  
العذاب الجليل، نسأله ﷺ أن يمن علينا بتوبة نصوح بحيث لا يبقى معها إلى  
المخالفة ميل ولا جنوح، وأن يصحبنا بعونه ويكون معنا دائماً بلطفه إنه ولي  
ذلك والقادر عليه، ثم إني رأيت أن أذكر ما حضر لي في هذا الباب من جملة  
الأحكام التي اقتطفتها من غيرها ما كتاب على طريقة الشيخ خليل في مختصره  
إلى اصطلاحه ومُحاذاة عباراته، ثم أتبعه إن شاء الله تعالى بذكر ما حضر  
كالشرح لتلك الألفاظ والبيان لما فيها من مقاصد وأغراض، ونسأل الله تعالى  
التوفيق للصواب وأن يسلكنا بنا الزلفى وحسن مآب بجاه سيدنا محمد ﷺ  
والأصحاب. اهـ.



## بَابُ الْإِجَارَةِ

- 1 - باب بعاقده وأجر كاللذا
  - 2 - وعجل إن عين أو مضمونه
  - 3 - وعرف تعجيل المعين إذا
  - 4 - لا البيع أو كالجلد للسلاح أو
  - 5 - أو جزء موضع وإن م الآن أو
  - 6 - وجزء لما سقط أو خرج في
  - 7 - وكاحصدن وأدرس ونصف ذا كضم
  - 8 - أو بالذي تُنبت لا كالخشب
  - 9 - إلا إذا قبض الآن وكان
  - 10 - واعمل على ظهر وما حصل لك
  - 11 - لكن كراؤها عليه عكس خذ
  - 12 - وجاز ظهره بنصف ما احتطب
  - 13 - أو زيت إن لم يختلف جنس وحل
  - 14 - وذا أحصدن وما حصدت النصف توت
  - 15 - كذلك استيجار موجر ويوم
  - 16 - إن جمعا كبيع دار بعد عام
  - 17 - على التجارة لشار في الثمن
  - 18 - كغنم ما عينت إلا لزم
  - 19 - وإن يعلم كقرآن على
- بالبيع صحت الإجارة خذا  
لم يشرع أو بشرط أو بعاده  
نفي مفسد كمع جعل خذا  
نخاله تعطى لطحان - رووا  
جزء كالثوب لنساج رووا  
نفضك زيتوناً أو العصر يفي  
وككراء الأرض بمطلق الطعم  
وحمل مطعوم بكالمنصف جلب  
اليوم خطت بكذا إلا انقضن  
ريعه وهو لعامل سلك  
ظهر لتكرى ونصف لك - إذ  
عليه أو صاع دقيقي منه دب  
تعليمه بسعيه كالعام قل  
واكر بعشرة وحاسب إن غنيت  
خط لي أو كالثوب والخلف يقوم  
تقيض والبيع لسلمة يرام  
على اشتراط الخلف إلا فامنن  
حلف على الأجر كالراكب ثم  
حذاق أو تشاهر وحللا

- 20 - كراء ماعون كقدر صحفة  
21 - وكرهوا إيجار حلي أو كثوب  
22 - كذا على تعليم فقه أو قرا  
23 - وهي بمقدور على أخذه من  
24 - بلا استيفا العين قصداً أو بلا  
25 - شاة لأخذك نتاجاً أو لبن  
26 - واغفروا من ثمرة في الأرض ما  
27 - ولا تعلم غنا ودخول  
28 - كنيسة كبيعها لذلك  
29 - ولا على معين كالفجرات  
30 - وعينن المتعلم كدار  
31 - وفي كراء الظهر وأن يضمن ابن  
32 - وما لراع رعى أخرى إن ونا  
33 - وما عليه شرطها فقد ألم  
34 - كذا أجير خدمة وما لزم  
35 - واتبع بكالخيظ جلى الأعراف  
36 - وهو أمين لا ضمان وأن  
37 - أو عشر بدهن أو طعم كمد  
38 - أو قُدَّ حبل حيث فعلا لم يفر  
39 - بل ضمن القيمة يوم التلف  
40 - مرعى له شرط أو ترى بلا  
41 - غير إن يببت أو بلا كرا  
42 - وإن أرى بينه نجى - ولا  
43 - وصدق الراعي بدعوى خوف موت
- واحفر بجعل بير أو إجارة  
أجرت أو حليا لمثلك رسوب  
نض وبيع كتبها كما عرى  
منفعة قد تتقوم تعين  
حظر ولا تعين عليه لا  
تجوز إلا الشجر للثمر عن  
لم يعمل ثلثها إذا ما قوما  
حائض المسجد أو داراً تحول  
وبالكرا تصدقن هنالك  
عكس الكفاية سوى الصوم الصلاة  
وكرضيع وكحانوت جدار  
جنساً ونوعاً وذكرورة تعنى  
بلا مشارك وإن قلت هنا  
إلا فأجرة لمن أجر ثم  
رعيك نسلأ دون عرف قد ألم  
إلا على ربه عكس كاكاف  
يشرط بلا سمة ميت عنى  
أنية فانكسرت وما تعد  
كحارس ومن لصانع أجر  
إن غر بالفعل كان يخالف  
إذن ويقضي الصايغ المصنوع - لا  
أو قال خذ وشرط نفيه عرى  
أجر كأن أحضر بالشرط جلا  
دبح أو أصاب ما ذبح فوت

- 44 - وفسخت إجارة بتلف ما منه الاستيفاء لا به أعرف  
 45 - إلا صبي رضع أو تعلم أو فرساً للثَّزْوِ أرض صمى  
 46 - وباغتصاب نقع أو ذات لدار أو غلق وال للحوانيت مضار  
 47 - ويضنى العبد كأن هرب ثم أو ببقبها يرى أوجا أتم  
 48 - بعكس أن بسفر طهر مرض ثم بالائنا صح لا وفا عرض  
 49 - وخلف رب الظهر لا يفسخ في غير معين كحج فاعرف  
 50 - وإن يفت مقصده كعتق قن وحكمه باق على الرق - إذن

(باب في الإجارة):

الإجارة: مشتقة من الأجر الذي هو العوض قال الله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾.

ومنه سمي الثواب أجراً لأن الله يعوض العبد به على امتثال أوامره واجتناب نواهيه.

- أما تعريفها شرعاً: هي عقد معاوضة على تملك منفعة بما يدل عرفاً احتراز بعقد المعاوضة على الصدقة والهبة لغير ثواب فيهما، تملك بلا عوض، وبتمليك المنفعة على البيع لأنه تملك ذات بعوض كما تقدم.

قوله: (باب بعاقده وأجر كاللذا بالبيع) يعني أن العاقده، ويشمل المستأجر والأجير يشترط فيه ما يشترط في البيع كما يشترط ذلك في الأجر والمنفعة المعقود عليها، والأجير والمستأجر فيشترط في صحة عقدهما العقل، والطوع، ويشترط في لزوم عقدهما: التكليف والرشد، أما الأجر فيشترط فيه أن يكون معلوماً طاهراً مقدوراً على تسليمه ومتفعلاً به انتفاعاً شرعياً غير منهي عنه حسبما تقدم في البيع، وأما المنفعة فيشترط فيها أن تكون مملوكة مقدوراً عليها وعلى منعها لا ما لا يمكن منعها كشم الرياحين وأن تكون معلومة بالزمن كالمياومة والمشاهرة أو بانتهاء العمل كالخياطة ونحو ذلك، وأن تكون مباحة لا محرمة ولا متعينة، كما سيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله قال في أسهل المسالك:

واشترطوا في صحة الإجارة شرائط المبيع واعتباره

وقوله: (وعجل إن عين) أو مضمونه قال في الأصل: «وعجل إن عين أو بشرط أو عادة أو في مضمونه لم يشرع فيها»؛ أي وعجل الأجر وجوباً شرطاً في الصحة إن عين الأجر فيجب تعجيله لأن عدم تعجيل المعين يؤدي إلى بيع معين يتأخر قبضه، وفيه غرر إذ لا يدري أيستمر على حاله أم يتغير أو لم يعين وعقد الإجارة بشرط لتعجيله، ويجب وفاء الشرط أو لم يعين ولم يشترط تعجيله، ووقعت الإجارة مصحوبة بعادة لتعجيله؛ فيجب إذ هي كالشرط أو لم يعين ولم يشترط تعجيله ولم يعتد وقعت الإجارة في منفعة مضمونة في ذمة الموجر كإجارة على خياطة ثوب بدرهم فيجب تعجيله تخلصاً من ابتداء دين بدين لم يشرع العامل فيها؛ أي المنفعة المضمونة، فإن شرع فيها فلا يجب التعجيل لانتفاء الدين بالدين بناء على أن قبض الأول كقبض الآخر، قال ابن رشد: الإجارة على عمل معين كنسج الغزل إن كان مضموناً في الذمة فلا تجوز إلا بتعجيل الأجر والشروع، وإن تأخر كان الدين بالدين فلا تجوز إلا بتعجيل الطرفين أو أحدهما. اهـ.

أو بشرط أو بعادة تقدم الكلام عليهما. قوله: (وعرف تعجيل للمعين إذا نفى مفسد) قال في الأصل: «وفسدت إن انتفى عرف تعجيل المعين»؛ أي وفسدت الإجارة بشيء معين إن انتفى منها عرف تعجيل الأجر المعين إن كان العرف تأخيره أو لا عرف بأحدهما بأن جرى العرف بهما معاً هذا مذهب ابن القاسم، وقال ابن حبيب: تصح في الوجهين عرف التأخير وعرفهما معاً وشبه في الفساد، فقال: (كمع جعل خذا) كإجارة مع جعل في عقد واحد فيفسدان لتنافي أحكامهما لا تفسد الإجارة المجتمعة مع البيع في عقد واحد لاتفاقهما في الأحكام - وهذا معنى قوله: (لا البيع) ثم عطف على المشبه في الفساد مشبهاً آخر فيه (أو كالجلد للسلاخ)؛ أي كإجارة على سلخ للسلاخ أجرة سلخه الجلد فهي فاسدة للغرر، ولأنه لا يدري أيتقطع الجلد حال سلخه أم لا ونخالة تُعطى لطحان أو إجارة على طحن بنخالة للطعام للغرر للجهل بقدرها ووصفتها.

وقوله: (أو جزء موضع وإن م الآن)؛ أي من الآن؛ أي إجارة على إرضاع جزء رقيق إن كان لا يملكه إلا بعد فطامه بل وإن كان على أن

يملكه من الآن، وقد عقد الإجارة واقتصر على م بدون نون للوزن أو جزء كالثوب لنساج، وكإجارة بجزء ثوب لنساج على النسخ لجهل صفته (أو جزء ما سقط أو خرج في نفذك زيتوناً أو العصر يفي)؛ أي وإن استأجره على نفذ زيتون أو عصره بجزء مما سقط منه بسبب نفذه كثلثه أو بجزء مما خرج من زيتته بسبب عصره وصلة سقط في نفذ زيتون وصلة خرج من عصره؛ أي الزيتون فهي فاسدة للجهل بالقدر في الأولى والجهل بالصفة في الثانية (وكاحصدن وأدرس) هذا الزرع ولك نصفه فهي إجارة فاسدة إذ لا تدرى كم يخرج ولا كيف يخرج (وككراء الأرض بمطلق الطعام) أو ككراء أرض لتزرع بطعام، فهي فاسدة للنهي عنه سواء أنبتته كالقمح أم لا كاللبن أو كرائها للزرع بما تنبته من غير الطعام كقطن أو كتان وأما كراؤها للبناء فيها بما ذكر فيجوز بالإجماع إلا كخشب وحطب وجذوع، وقال سحنون: لأن هذه الأشياء يطول مكثها ووقتها فذلك سهل فيها، وإن كانت تنبتها الأرض؛ ابن عرفة لا بأس بكرائها بالماء ولا يتخرج منعها به على أنه طعام لأنه قول ابن نافع، وهو يجيزه بالطعام غير الحنطة وجنسها وحمل مطعوم بكالانصف جلب إلا إذا قبض الآن؛ أي وفستد إجارة على حمل طعام من بلد لبلد معينين بنصفه - أي الطعام - لأنه بيع معين يتأخر قبضه في كل حال إلا بشرط أن يقبضه؛ أي أن يقبض المكري الطعام الآن؛ أي وقعت عقد الكراء فيجوز لانتفاء المانع المذكور، وشبه في الفساد فقال:

وكإجارته على خياطة ثوب قائلاً: إن خطته اليوم مثلاً فهي بكذا كدرهم وإلا؛ أي وإن لم تحطه اليوم فخياطته بكذا؛ أي أجرة أقل كنصف درهم، قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه: إن نزل فله أجر مثله زاد أو نقص، وكقوله: (اعمل) - بكسر الهمزة وفتح الميم - على ظهري؛ أي دابتي باحتطاب أو سقي ماء وبيعه أو بتحميلها بأجرة فما يحصل من ثمن أو أجرة فلك ربهه، فهو فاسد للغرر وهو (لعامل سلك لكن كراؤها عليه)؛ أي وإن نزل فهو - أي الحاصل - للعامل ولكن عليه (كراؤها)؛ أي الدابة، وذلك عكس حكم خذ ظهري؛ أي دابتي لتكريها ولك نصف كرائها وهو أن ما حصل لربها وعليه أجرة العامل وكبيعه؛ أي المالك شيئاً كاملاً نصفاً منه وصلة بيع بأن يبيع - أي



المشتري - نصفاً ثانياً من ذلك الشيء، فثمن النصف الأول يبيع النصف الثاني فهي فاسدة على المشهور، قال أبو إسحاق: «لأنه اشترى شيئاً بعينه لا يقبضه إلا لأجل بعيد وهو بلوغه البلد الآخر الذي يبيع فيه». اهـ.

ولذا لو كان البيع بالبلد الذي هما به لجاز (وجاز ظهرهك بنصف ما احتطب)؛ أي وجاز الكراء لدابة أو سفينة بنصف ما - أي الحطب - الذي يحتطب عليها - أي الدابة والسفينة - إلى بلد معلوم، ومثل الحطب الماء والحجر ونحوها بأن كانت نقله لهذا ونقله للآخر ويوم لأحدهما ويوم للآخر أو خمسة أيام لأحدهما أو خمسة للآخر.

(أو صاع دقيق منه دب)؛ أي وجازت الإجارة على طحن حب أو على عصير زيتون بصاع دقيق منه؛ أي الحب أو صاع من زيتون إن لم يختلف جنس من الدقيق والزيت في الصفة بأن كان كله جيد أو رديئاً ولا في الخروج بأن كان دقيقاً أو زيتاً فإن كان يختلف في الصفة أو في الخروج فلا يجوز للغرر. قوله: (وحل تعليمه بسعيه كالعام قل)؛ أي وجازت الإجارة على تعليمه - أي الرقيق - صفة (بسعيه)؛ أي بعمله لمعلمه في تلك الصنعة (كالعام) من حين أخذه؛ أي الرقيق لتعليمه و(ذا احصدن وما حصدت النصف توت) قال في الأصل: «واحصد هذا ولك نصفه وما حصدت فلك نصفه»؛ أي وجازت الإجارة على حصد زرع معين بقوله: (احصد) هذا الزرع المعين الحاضر ولك نصفه؛ أي الزرع، ويجوز أن يقول له: وما حصدت فلك نصفه مثلاً، فله الترك متى شاء، لأن هذا جعل (واكر بعشرة وحاسب إن غبنت)؛ أي وجاز إجارة دابة من كذا؛ أي من البلد الفلانية إلى البلد الفلانية كمن تونس إلى الجزائر، أو من الجزائر إلى المغرب، أو من شمال الجزائر إلى جنوبها أو من شرقها إلى غربها على شرط إن استغنى المكتري عن ركوب الدابة في أثنائها؛ أي المسافة - بظفره بحاجته التي سافر إليها فسخ الإجارة، وحاسب رب الدابة أو السيارة بأجرة المسافة التي ركبها قبل استغنائه بأن لم ينقد وإلا لزم التردد بين السلفية والشمية واستجار مؤجر - بفتح الجيم - سواء استأجر مؤجره أو غيره بمعنى أن الشيء المستأجر رقيقاً أو عقاراً أو بهيمة أو سيارة تجوز إجارته لمن هو مستأجره أو لغيره مدة تلي مدة الإجارة الأولى.

قوله: (يوم خط لي أو كالثوب)؛ أي وتجوز الإجارة على خياطة يوم مثلاً أو على خياطة ثوب مثلاً راجع لليوم لإدخال الأسبوع والشهر والعام والخياطة لإدخال سائر الضائع، وقوله: (والخلف يقوم إن جمعاً) قال في الأصل: «وهل تفسد إن جمعهما أو تساويًا أو مطلقاً؛ خلاف» وهل تفسد الإجارة إن جمعهما - أي التحديد - بالزمن والعمل في عقد واحد كخياطة ثوب في يوم والحال أنه تساويًا الزمن والعمل بأن كان اليوم يسع خياطة ثوب لا أكثر على أحد المشهورين عند ابن عبد السلام، ولا تفسد الإجارة مع تساويهما، وهو أحد المشهورين عند ابن عبد السلام أيضاً أو تفسد الإجارة مطلقاً عن التقييد لضيق الزمن على العمل أو مساواته له، وشهره ابن رشد في الجواب: خلاف.

قوله: (كبيع دار بعد عام تقيض)؛ أي جاز بيع دار واستثناء البائع متفقهاً عاماً لتقبض؛ أي يقبضهما المشتري بعد عام للأمن من التغير لا أكثر من عام، قوله: (والبيع لسلعة يرام على التجارة لشار في الثمن)؛ أي وجاز بيعه - أي المالك الرشيد - سلعة بمائة مثلاً على شرط أن يتجر المشتري بثمنها سنة والربح للبائع وحده إذ غايته أنه يبيع السلعة بالمائة مثلاً واتجار المشتري بها سنة، وإجارة للمشتري على التجرة بالمائة مثلاً سنة ببعض السلعة وجمعهما جائز لاتفاق أحكامهما، قوله: (على لشروط الخلف)؛ أي إن شرط في حال العقد الخلف للثمن كله أو بعضه إن تلف ليستمر التجرة به سنة ويخف الغرر، فإن لم يشترط الخلف فلا يجوز فإن شرطه فضاع الثمن فللبائع أن يخلفه حتى تتم السنة فإن أبي قيل للأجير: اذهب بسلام (كغنم ما عينت إلا لزم)؛ أي كإجارة على رعي غنم لم تعين الغنم في حال العقد على رعيها فتجوز وإن لم يشترط خلف ما يضيع منها أو يموت وإلا، وإن عينت فتجوز إن شرط الخلف وإلا فلا، وإن هلكت فله الخلف لها على أجره؛ أي مستأجرة، فإن أبي لزمه جميع الأجرة، (كالراكب)؛ أي مرید ركوب أكثرى دابة مضمونة غير معينة ليركبها لموضع كذا فهلكت قبله أو في المسافة فعلى ربه خلفها، قال في الرسالة: «ومن أكثرى كراء مضموناً فماتت الدابة فليات بغيرها لعدم فسخ الكراء بموت غير المعينة لأن المنافع متعلقة بذمة المدلي لا بعين المضمونة بخلاف المعينة فإنها كالأجير المعين ينسخ الكراء بموته.

(وان يعلم كقرآن على حذاق أو تشاهر وحالا)؛ أي وجازت الإجارة على تعليم قرآن مشاهرة؛ أي كل شهر بأجرة معلومة أو كل سنة أو كل جمعة أو كل يوم، وعلى حذاق - بكسر الحاء المهملة وإعجام الذال؛ أي الحفظ لكل القرآن أو بعض منه معلوم كسورة يس - وروى ابن وهب لا بأس أن يشترط مع أجره شيئاً معلوماً كل فطر أو أضحى. قال في الرسالة: ولا بأس بتعليم القرآن على الحذاق.

- والدليل على جوازه قوله ﷺ: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله» وإجماع أهل المدينة على ذلك.

ولذلك قال مالك ﷺ: لم يبلغني أن أحداً كره تعليم القرآن والكتابة بأجرة واحترز بالقرآن عن الفقه وغيره من العلوم كالنحو والأصول والفرائض فإن الإجارة على تعليم ما ذكر مكروهة، وفرق أهل المذهب بين جوازها على القرآن وكراهتها على تعليم غيره بأن القرآن كله حق لا شك فيه بخلاف ما عده مما هو ثابت بالاجتهاد، فإن فيه الحق والباطل، وأيضاً تعليم الفقه بأجرة ليس عليه العمل بخلاف القرآن، وأيضاً أخذ الأجرة على تعليمه يؤدي إلى تقليل طالبه.

قوله: (كراء ماعون كقدر صحفة)؛ أي وجاز إجارة ماعون كقدر وصحفة ومنخل وغربال وفاس. قوله: (واحفر بجعل بئر أو إجارة)؛ أي وجاز العقد على حفر بئر بجعل؛ أي جعالة ولا شيء له إلا بتمام الحفر أو إجارة بتعيين مقدار الحفر، وصفته وإن انهدم في الأثناء فله بحساب ما عمل وبعد الفراغ فله جميع الأجرة.

(وكرهوا إجار حلي) لأنه ليس من أخلاق الناس واستثقله الإمام مالك ﷺ مرة وخففه مرة أو ثوب يليسه زمنأ معيناً، كما يكره إجارة من اكرتري حلياً أو ثوباً أو دابة (لمثلك رسوب) قال في الأصل: «كإجار مُستأجر دابة أو ثوب لمثله». وقوله: (كذا على تعليم فقه) تقدم الكلام على معنى هذا البيت بعد قول الرسالة: «ولا بأس بتعليم المعلم القرآن على الحذاق».

قوله: (كبيع كتبه)؛ أي المذكور من الفقه والفرائض. قوله: (وهي بمقدور على أخذه من منفعة) لها قيمة فلا تصح الإجارة بمنفعة تافهة حقيرة جداً لا قيمة لها كالإيقاد من نار. ابن شاس: من أركان الإجارة المنفعة، ومن شروطها كونها متقومة فما لا تقوم منفعته فلا تصح إجارته الحطاب، اختلف في فروع بناء على أن المنفعة فيها متقومة أم لا منها إجارة مصحف القرآن فيه، وإجارة شجر للتجفيف عليه قدر على تسليمها؛ أي المنفعة، قال القرافي: احتراز من إيجار أخرس للكلام، وأعمى للأبصار، وأرض لا ماء لها لزراعة أو غمرها الماء وندر انكشافه عنها، ولكن مذهب المدونة جوازها في الأخيرة إن لم ينقد، وقوله: (بلا استيفاء العين). قال ابن عرفة: شرط المنفعة إمكان استيفائها دون ذهاب عين.

قوله: (وبلا حظور)؛ أي منع لاستيفائها فلا تجوز الإجارة على ممنوع شرعاً كقتل أو قطع أو ضرب عدواناً، قوله: (ولا تعين عليه)؛ أي طلب المنفعة من كل مكلف بعينه ولو غير فرض كرجبية وضحي وصوم عاشوراء وحج تطوع وعمرة وتجهيز ميت متعين والتقاطه لقطه خيف عليها الخيانة، فلا تصح الإجارة على شيء منها لتعيينه على الأجير لا شاة لأخذك نتاجاً أو لبن تجز ولا الشجر للثمر عن، قال في الأصل: «لا لأخذ ثمرته أو شاة للبنها؛ أي لا يجوز كراء شجر لأخذ ثمرة أو شاة لأخذ لبنها أو نتاجها أو صوفها، لأن فيه استيفاء عين قصداً».

قوله: (واغتفروا من ثمرة في الأرض ما لم يعمل ثلثها إذا ما قوما) قال في الأصل: «واغتفر ما في الأرض ما لم يزد على الثلث بالتقويم؛ أي واغتفر ما في الأرض أو الدار المكتراة من ثمرة ما لم يزد ما فيها على الثلث معتبراً بالتقويم لكراء الأرض بلا ثمرة، ويسقط من قيمتها مؤنة سقيها وخدمتها ونسبة كل منهما لمجموعهما. ففي المدونة لابن القاسم رحمه الله تعالى: «من اكترى داراً أو أرضاً فيها سدرة أو كان في الأرض نبذ من نخل أو شجر ولا ثمرة فيها حينئذٍ أو فيها ثمرة لم تزه فهو للمكري إلا أنه إن اشترط المكري ثمرة ذلك، فإن كان تبعاً مثل الثلث فأقل فذلك جائز، ومعرفة ذلك أن يقوم كراء الأرض أو الدار بغير شرط الثمرة، فإن قيل: عشرة، قيل: ما قيمة الثمرة فيما

عرف مما تطعم كل عام بعد طرح قيمة المؤنة والعمل، فيعلم الوسط من ذلك فإن قيل: خمسة أو أقل جاز.

(ولا تعلم غنا)؛ أي ولا تجوز إجارة على تعليم غنا؛ أي التغني والتطريب إلا هوية المعروفة في علم الموسيقى، وهذا من مفهوم بلا حظر. [الأبي في شرح مسلم]. لا خلاف في حرمة أجر المغنية والنائحة ولا في حرمة ما يأخذه الكاهن، قوله: (وبخول حائض المسجد)؛ أي ولا تجوز الإجارة على دخول لحائض لمسجد لتكنسه لحرمة دخولها فيه، أو تحول (كنيسة) أو بيعة أو لبيع فيها الخمر أو الخنزير أو ليجتمع فيها أهل الفساد أو اجتماع النساء مع الرجال (كبيعهما)؛ أي الدار (لذلك)؛ أي اتخاذها كنيسة أو حانة خمر ومحلاً للرقص وما أشبه ذلك لولا على عمل شيء (معين) كالفجر وركعتي الوتر فلا تصح في ذلك النيابة، فيؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل وهذا فيما لا يقبل النيابة كالصلاة والصوم أما غيرهما من المندوبات كقراءة القرآن والأذكار فتجوز الإجارة عليه عكس الكفاية كتغسيل الميت وتكفينه ودفنه فتجوز الإجارة عليه إلا الصلاة فلا تجوز الإجارة عليها لتعيينها بصورتها لعبادة الله (وعين المتعلم كدار وكرضيع وكحانوت جدار) وعين وجوباً شرطاً في صحة الإجارة على التعليم بقراءة أو صنعة شخص متعلم تخفيفاً للغرر لاختلاف التعليم صعوبة وسهولة وتوسط بينهما باختلاف حال المتعلم بالحدق والبلادة والتوسط بينهما، وعين في الإجارة على الإرضاع شخص رضيع لاختلاف إرضاعه بالقلة والكثرة باختلاف قلة إرضاعه وكثرته، وعين دار وحانوت وحمّام وفندق ونحوها في كرائها لاختلاف الأغراض فيها باختلافها السعة والعلو والسفل والنور والظلمة والموضع وقربها من المسجد والشارع وبعدها عنهما والتوسط والتطرف وغيرها وعين - أي وصف - بناء أريد إنشاؤه على جدار مكترى للبناء عليه لاختلاف الأغراض فيه لرغبة رب الجدار في خفته، والمكتري في متانته، ومفهوم على جدار أنه إن اكترى أرضاً للبناء عليها فلا يشترط وصفه لعدم اختلاف الأغراض فيه لعدم تضرر الأرض بالثقل.

(وإن يضمن ابن جنسا ونوعا)؛ أي وإن ضمنت الدابة في ذمة مكربها فلا

يشترط تعيينها بشخصها، ولكن ابن؛ أي بين وعين جنساً لها من إبل أو خيل أو بغل أو حمار لاختلاف الأغراض فيها ونوعاً؛ أي صنفاً لها من غراب أو بخت أو بردون ومغربية أو شامية لاختلاف الأغراض بذلك، وذكرورة أو أنوثة لاختلاف الأغراض بهما.

(وما لراع رعى أخرى إن ونا)؛ أي وليس لراع رعى أخرى معها إن ونا؛ أي ضعف (بلا مشارك)؛ أي إلا إذا كان معه مشارك له في الرعي بحيث يقوى على ما يلزمه في رعيها مع الثانية (وإن قلت) الماشية الأولى بحيث يقدر على رعي غيرها معها من غير إخلال بشيء مما يلزمه في رعيها فيجوز إذا رعى غيرها معها (وما عليه شرطها)؛ أي ولم يشترط عليه غيرها وإلا بأن شرط عليه في إجارتها لرعي الأولى أن لا يرعى غيرها معها فمخالف ورعى غيرها معها (فأجرة لمن أجر) مستحق لمستأجره على رعي الأولى، (كذا أجير خدمة) استؤجر لخدمة فأجر نفسه لغير مستأجره فأجره الثاني مستحق لمستأجره الأولى، قال في الأصل: «ولم يشترط خلافه وإلا فأجره لمستأجره كأجير لخدمة أجر نفسه وما لزم رعيك نسلاً دون عرف قد ألم»؛ أي ولا يلزمه؛ أي الراعي رعى النسل الذي ولدته الماشية التي استؤجر على رعيها إلا لعرف بينهم يرعيه الولد - وهذا معنى قوله: (دون عرف قد ألم).

(واتبع بكالخييط جلى الأعراف)؛ أي واعمل بالعرف في الخييط الذي يخاط به الثوب المستأجر في كونه على رب الثوب أو الخياطة، قال في الأصل: «ويعمل به في الخييط ونقش الرحي وآلة بناء، وإلا فعلى ربه عكس أكاف» ولم يذكر الناظم نقش الرحي وآلة البناء؛ أي نقش الرحي المكتراة، وفي آلة البناء فيقضي بما جرى به العرف في هذه الأشياء إذ العرف قاعدة من قواعد الفقه، وألا يكن عرف فيما ذكر فعلى ربه؛ أي رب الشيء المصنوع من ثوب ودقيق وجدار، وذلك عكس إكاف - بكسر الهمزة - ككتاب وتضم كغراب المراد به ما يركب عليه من بردعة أو شيء أصغر منها، وشبهه كسرج وحوية ولجام ومقود، فيعمل فيها بالعرف وإلا فعلى رب الدابة على المذهب، وحينئذ فحكم الأكاف، وشبهه حكم الخييط إذ هو على ربه في موضعين لا عكسه وأجيب بأن مراده العكس في التصوير لا الحكم.

قوله: (وهو أمين) الأبيات الثلاثة الآتية وهو - أي المستولي على شيء - إجارة أو كراء أمين على ما استولى عليه فلا ضمان عليه لما تلف أو ضاع بغير تعدد ولا تفريط منه إن لم يشترط ضمانه بل، ولو شرط إتيانه؛ أي الضمان على مستولي على شيء بإجارة أو كراء إن لم يأت المستولي بسمة؛ أي علامة الحيوان الميت؛ أي الذي يدعي موته فشرطه لغو ولا ضمان عليه إذا لم يأت بها أو عثر الحمال على رأسه أو ظهره أو دابته بدهن سمن مائع أو زيت طعام مستأجر على حملة فتلف فلا يضمنه أو عثر بأنية فانكسرت، والحال أنه لم يتعد في سيره ولا في سوق دابته أو انقطع الحبل المربوط به الحمل أو الحامل به على ظهره، والحال أنه لم يغرّ بفعل فإن غر بفعل كربط بحبل رث ومشى بزلق وتشدد يد في سوق دابة فتلف فيضمن، وشبه في عدم الضمان فقال: (كحارس) فلا يضمن ما سرق ولو كان حمامياً فلا يضمن ما سرق من ثياب الداخلين ولو أخذ أجرة ونكر حارساً يشتمل الحارث لكرم أو نخل أو دور أو زرع أو ماشية إلا أن يتعدى أو يفرط أو تظهر خيانتة، ولا ضمان على أجير لصانع كخياط وحيّاك وصبّاغ وقصار، في المدونة: يضمن القصار ما أفسده أجيّره ولا شيء على الأجير إلا أن يتعدى أو يفرط.

(بل ضمن القيمة يوم التلف إن غربا بالفعل كان يخالف مرعى)؛ أي إن خالف مرعى شرط عليه أن لا يرعى فيه مكاناً أو زماناً كلا ترعى في مكان كذا خوف وحوشه أو لصوصه أو ضرر عشبه أو لا ترعى أيام الخريف أو لا ترعى الأربعينية بمصر قبل ارتفاع الندى عن النبات أو غر؛ أي خاطر بفعل كربط بحبل رث، ومشى في زلق فتلف الشيء بسبب تغريبه فيضمنه بقيمته؛ أي الشيء المتعدى عليه بإرعائه في غير محل الأذن أو الإنزاء عليه بلا إذن، أو المغرور فيه بفعل معتبرة يوم التلف تلزم الأجير للمستأجر وله أجرته آلية؛ أي يوم التلف، وإنما أعاد هذا مع أنه قدمه في مفهوم قوله: (ولم يغر) بفعل إما لعدم اعتبار المفهوم لكونه مفهوم غير شرط أو ليرتب عليه بقيمته يوم التلف أو صانع فعلية الضمان في مصنوعه الذي تتعلق صنعته به كثوب يخيطة، وعين يصيغها ونحاس يصنعه إناء وحب يطحنه، وزيتون يعصره ولا ضمان عليه في غيره؛ أي مصنوعة إن لم يحتج له عمله بل ولو كان غير المصنوع

محتاجاً له عمل الصانع كخابية للزيت وقفة للدقيق، ابن رشد: الأصل في الصانع أنه لا ضمان عليهم، وأنهم مؤتمنون لأنهم أجراء، وقد أسقط النبي ﷺ الضمان عن الإجراء، وخصَّص العلماء من ذلك الصانع وضمونوهم نظراً واجتهاداً لضرورة الناس لغلبة فقر الصانع ورقة ديانتهم واضطرار الناس إلى صنعتهم فتضمنينهم من المصالح العامة الغالبة التي تجب مراعاتها، وإن عمل بيت أو عمل بلا كراء أو قال: (وخذو شرط نفيه عري)؛ أي ويضمن الصانع بالشروط المتقدمة ولو شرط الصانع نفيه؛ أي الضمان أو دعى الصانع ربه لأخذه؛ أي المصنوع فلم يأخذ وضاع فيضمنه الصانع في كل حال.

قوله: (وإن أرى بينة نجى)؛ أي وإن ادعى بينة بتلفه بلا تفريطه ولا تعديه فلا يضمنه وتسقط الأجرة التي استؤجر عن مستأجره، وإلا أن يحضره لربه مصنوعاً بشرطه؛ أي بالصفة التي شرطها عليه، وكان قد دفع له الأجرة ثم تركه عنده فادعى ضياعه فلا يضمنه؛ لأنه خرج عن حكم الاستصناع إلى حكم الإيداع وصدق الراعي إن ادعى خوف موت على بغير أو شاة مثلاً فنحر أو ذبح ما خاف موته، وكذبه ربه وقال له: تعديت وإما صدق لكونه أميناً قال في أسهل المسالك:

وصدق الراعي بدعوى الموت أو ذبح كالشاة لخوف الفوت

قوله: (وفسخت إجارة بتلف....) إلخ قال في الأصل: «وفسخت بتلف ما تستوفى منه لا به إلا صبيياً تعلم ورضع وفرس نزو وروض، وهذا ما تضمنه البيتان وفسخت الإجارة بسبب تلف ما تستوفى منه المنفعة كموت حيوان معين، وانهدام عقار معين لا تنفسخ الإجارة بتلف ما تستوفى المنفعة به كالراكب والساكن إلا تلف صبي تعلم القراءة أو صنعة (وصبي رضع)؛ أي رضاع وفرس نرو، وفرس روض؛ أي تأديب فتتنفسخ الإجارة، (وباغتصاب نفع)؛ أي وفسخ الكراء لدار معينة شهراً مثلاً يغصب منفعتها أو يغصب ذاتها (أو غلق وال)؛ أي سلطان (للحوانيت) لعدم إمكان مخالفة أمره أو بضنا العبد؛ أي بمرض العبد مستأجراً لخدمة أو صنعة (كان هرب) العبد إلا أن يرجع في بقية بخلاف دابة سفر، وهذا معنى قوله: (بعكس إن بسفر ظهر)؛ أي دابة (ثم بالاتنا صبح)؛ أي صح الظهر أو الدابة التي اكرتت فلا ترجع للعمل الذي



اكثرت له (وخلف رب الظهر لا يفسخ في غير معين كحج)؛ أي ولا يفسخ الكراء بخلف رب دابة اكرها منه شخص ليركبها في زمن غير معين وواعده على إتيانه له بها بعد غد بيوم أو يومين أو ثلاثة، فلا يفسخ الكراء، وفي غير حج إن لم يفت مقصد المكثري، (وإن يفت مقصده كعتق قن)؛ أي عبد موحد أو أمة مؤجرة، ويبقى حكمه على حكم الرق في شهادته وقصاصه حتى تتم مدة إجارته وأجرته - أي الرقيق الذي - أعتقه موجر بعد عتقه في بقية مدة الإجارة لسيدته إن أراد سيده باعتاقه، وهو موجر أنه حر بعد تمام مدتها - أي الإجارة - فإن أراد أنه حر بمنجرد الصيغة أو لم يرد شيئاً منها فأجرته له .

والله تعالى اعلم

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَجَّجٌ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [الفصل: 27].

2 - عن عائشة في حديث الهجرة قالت: واستأجر النبي ﷺ وأبو بكر من بني الدليل هادياً خريئاً. والخريت: «الماهر الهداية، وهو على دين كفار قريش وأمناه فدفعا إليه راحلتيهما ووعده غار ثور بعد ثلاث ليال فأتاهما براحتيهما صبيحة ليال ثلاث فارتحلا» [رواه أحمد والبخاري].

3 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ما بعث الله نبياً إلا راعي الغنم» فقال أصحابه: وأنت؟ قال: «نعم كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة». [رواه أحمد والبخاري وابن ماجه وقال سويد بن سعيد: يعني كل شاة بقيراط، وقال إبراهيم الحربي: قراريط: اسم موضع].

4 - وعن سويد بن قيس قال: جلبت أنا ومخرمة العبدي بزاً من هجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله ﷺ يمشي فساومنا سراويل فبعناه وثم رجل يزن بالأجر فقال له: «زن وأرجح». [رواه الخمسة وصححه الترمذي]، وفيه دليل على أن من وكل رجلاً في إعطاء شيء لآخر ولم يقدر جاز ويحمل على ما يتعارفه الناس في مثله ويشهد لذلك.

- 5 - وحديث جابر في بيعه جملة أن النبي ﷺ قال: «يا بلال اقضه وزده». فأعطاه أربعة دنانير وزاد قيراطاً. [رواه البخاري ومسلم].
- 6 - وعن رافع بن رفاع قال: نهانا النبي ﷺ عن كسب الأمة إلا ما عملت بيديها وقال: هكذا بأصابعه نحو الخبز والغزل والنقش. [رواه أحمد وأبو داود].
- 7 - وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله تعالى» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].
- 8 - وعن عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ قال: «اقرأوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به» [رواه أحمد].
- 9 - وعن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «اقرأوا القرآن واسألوا الله به فإن من بعدكم قوماً يقرءون القرآن يسألون به الناس» [رواه أحمد والترمذي].
- 10 - وعن أبي بن كعب قال: علمت رجلاً القرآن فأهدى إلي قوساً، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «إن أخذتها أخذت قوساً من نار» فرددتها. [رواه ابن ماجه].
- 11 - ولأبي داود وابن ماجه نحو ذلك من حديث عبادة بن الصامت قال النبي ﷺ لعثمان بن أبي العاص: «لا تتخذ مؤذناً يأخذ على أذانه أجرأ».
- 12 - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة من كنت خصمه خصمته رجل أعطي بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره» [رواه أحمد والبخاري وابن ماجه والبيهقي].
- 13 - وعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه» [رواه الطبراني].
- 14 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «خير الكسب كسب العامل إذا نصح» [رواه أحمد].

15 - وعن عائشة أن النبي ﷺ قال: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» [رواه أبو يعلى].

16 - وعن عاصم بن كليب عن أبيه أنه خرج مع أبيه إلى جنازة شهدها النبي ﷺ وأنا غلام أعقل فقال النبي ﷺ: «يحب الله العامل إذا عمل أن يتقن» [رواه الطبراني].

17 - وعن أبي سعيد أن النبي ﷺ نهى عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره. [رواه أحمد والنسائي].

18 - وعن ابن عباس أن نفرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيهم لديغ أو سليم فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال: هل فيكم من راق فإن في الماء لديغاً أو سليماً؟ فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء فجاء بالشاء إلى أصحابه فكرهوا ذلك وقالوا: أخذت على كتاب الله أجراً حتى قدموا المدينة فقالوا: يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجراً، فقال رسول الله ﷺ: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله» [رواه البخاري].

19 - وعن أبي سعيد قال: انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفر سافروها حتى نزلوا على حي من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم فلدغ سيد ذلك الحي فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعلهم أن يكون عندهم بعض شيء فأتوهم، فقالوا: يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ وسعينا له بكل شيء ولا ينفعه فهل عند أحد منكم من شيء قال بعضهم: إني والله لأرقي ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً فصالحوهم على قطع من غنم فانطلق يتفل عليه ويقرأ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فكانما نشط من عقال فانطلق يمشي وما به قلبه، قال: فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه فقال بعضهم: اقتسموا فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى نأتي النبي ﷺ فتذكر له الذي كان فنظر الذي يأمرنا، فقدموا على النبي ﷺ فذكروا له ذلك، فقال: «وما يدريك أنها رقية». ثم قال: «قد أصبتم اقتسموا واضربوا لي معكم سهماً». وضحك النبي ﷺ. [رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وهذا لفظ البخاري وهو أتم].

20 - وعن خارجة بن الصلت عن عمه أنه أتى النبي ﷺ ثم أقبل راجعاً من عنده فمر على قوم عندهم رجل مجنون يوثق بالحديد، فقال أهله: إنا قد حدثنا أن صاحبكم هذا قد جاء بخير فهل عندك شيء تداويه، فقال: فرقيته بفاتحة الكتاب ثلاثة أيام كل يوم مرتين فبرأ فأعطوني مائة شاة، فأتيت النبي ﷺ فأخبرته، فقال: «خذها فلعمري من أكل برقية باطل فقد أكلت برقية حق». [رواه أحمد وأبو داود].

21 - وقد صح أن النبي ﷺ زوج امرأة رجلاً على أن يعلمها سوراً من القرآن، ومن ذهب إلى الرخصة لهذه الأحاديث حمل حديث أبي وعبادة على أن التعليم كان قد تعين عليهما، وحمل فيما سواهما من الأمر والنهي على النذب والكراهة.

22 - وعن أبي سعيد قال: نهى رسول الله ﷺ عن استتجار الأجير حتى يبين له أجره وعن النجش واللمس وإلقاء الحجر. [رواه أحمد].

23 - وعنه قال: نهى عن كسب الفحل وعن قفيز الطحان. [رواه الدارقطني].

- وفسر قوم قفيز الطحان: يطحن الطعام بجزء منه مطحوناً لما فيه من استحقاق طحن قدر الأجرة لكل واحد منهما على الآخر، وذلك متناقض، وقيل: لا بأس بذلك مع العلم بقدره، وإنما النهي عنه طحن الصبرة لا يعلم كيلها بقفيز منها، وإن شرط حباً لأن ما عداه مجهول فهو كبيعها إلا قفيزاً منها.

24 - وعن عتبة بن المنذر قال: كنا عند النبي ﷺ فقراً ﴿طَسَّرَ﴾ حتى بلغ قصة موسى ﷺ فقال: «إن موسى أجر نفسه ثمان سنين أو عشر سنين على عفة فرجه وطعام بطنه» [رواه أحمد وابن ماجه].

25 - وعن علي قال: جعت مرة جوعاً شديداً فخرجت لطلب العمل في عوالي المدينة فإذا بامرأة قد جمعت مداراً فضمنتها تريد بله فقاطعتها كل ذنوب على تمر، فمددت ستة عشر ذنوباً حتى مجلت يداي؛ أي ثم أتيتها، فعدت لي ست عشرة تمر أتيت النبي ﷺ فأخبرته فأكل معي منها. [رواه أحمد].

22 - وفي المدونة:

- عن ابن وهب عن طلحة بن أبي سعيد أن بكير بن الأشج حدثه أن عمر بن الخطاب كان يضمن الصناع الذين في الأسواق وانتصبوا للناس ما دفع إليهم قال: وأخبرني رجال من أهل العلم عن عطاء بن يسار ويحيى بن سعيد وربيعه وابن شهاب وشريح مثله.

27 - قال سحنون: قلت لابن القاسم: رأيت الصناع في الأسواق والخياطين والقصارين والصواغين إذا ضاع ما أخذوا الناس يعملونه بالأجر وأقاموا البينة على ضياعه يكون عليهم ضمان أم لا؟.

- قال: قال مالك: إذا قامت لهم البينة بذلك فلا ضمان عليهم.

28 - قلت: رأيت الصناع ما أصاب المتاع عندهم من أمر الله مثل التلف والحرق والسرقة وما أشبهه فأقاموا على ذلك البينة؟.

- قال: قال مالك: لا ضمان عليهم إذا قامت على ذلك بينة ولم يفرطوا.

29 - قلت: هل كان مالك يرى على الراعي ضمان راعي الإبل أو راعي الغنم أو راعي البقر أو راعي الدواب؟

- قال: قال مالك: لا ضمان عليهم إلا فيما تعدوا أو فرطوا.

30 - قلت: رأيت إن سرقت الغنم هل يكون على الراعي ضمان في قول مالك؟

- قال: لا إلا أن يكون ضيع أو تعدى.

31 - قلت: والإبل والبقر والدواب فيما سألتك عنه من أمر الراعي سواء مثل الغنم في قول مالك؟ قال: نعم.

32 - وعن ابن وهب عن الليث عن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال: ليس على الأجير الراعي ضمان شيء من رعيته إنما هو مأمون فيما هلك أو ضل يؤخذ بيمينه على ذلك القضاء عندنا.

33 - وعن ابن وهب قال: سألت مالكا عن الأجير الراعي في المال مثل الإبل والبقر والغنم مما تقل إجارته وتعظم غرامته؟

- قال: ما رأيت أحداً يضمن الأجير الحيوان وليس على الراعي ضمان إنما الضمان على الصناع.

34 - قال سحنون: قلت لابن القاسم: أرأيت أن اشترطوا على الأجير الراعي ضمان ما هلك من الغنم؟

- قال: مالك: الإجارة فاسدة ويكون له كراء مثله ممن لا ضمان عليه ولا ضمان عليه فيما تلف.

35 - قلت: قال فإن كراء مثله أكثر مما اكرى به على الضمان؟

- قال: ذلك له وإن كان أكثر مما سماه له وإن هلكت الغنم فلا ضمان عليه في ذلك.

36 - قلت: أرأيت الراعي يشترط عليه أرباب الغنم إن ما مات منها أتى الراعي بسيمته وإلا فهو ضامن.

- قال مالك: إذا اشترطوا على الراعي أن ما مات منها فهو ضامن.

- قال مالك: الإجارة فاسدة ولا ضمان عليه وهذا يشبه مسألتك ولا ضمان على الراعي كان لم يأت بسيمتها فله أجر مثله.

37 - قلت الراعي: إذا خاف على الغنم الموت فذبحها أضمن أم لا في قول مالك؟

- قال: لا يضمن.

38 - قلت: ويصدق في أنها كانت تموت فتداركها بالذبح؟

- قال: نعم إذا أتى بها مذبوحة.

39 - قلت: أرأيت إن استأجرت حمالاً يحمل لي دهنًا أو طعاماً في مكمل فحملة لي فعثر فسقط فأهراق الدهن أو إهراق الطعام من المكمل أضمن أم لا؟

- قال: قال مالك: لا ضمان عليه.

40 - قلت: لم قال: لأنه أجيرك عند مالك ولا يضمن أجيرك لك شيئاً إلا أن يتعدى.

41 - وعن ابن وهب قال: سمعت مالكا يقول: لا بأس بأخذ الأجر على تعليم الغلمان الكتابة والقراءة.

42 - وعن سحنون قلت لابن القاسم: رأيت إن استأجرت رجلاً يعلم ولدي القرآن يحذقهم القرآن بكذا وكذا درهماً؟  
- قال: لا بأس بذلك.

43 - قلت: وكذلك إن استأجره على أن يعلم ولده القرآن كل شهر درهم أو كل سنة بدرهم؟  
- قال: قال مالك: لا بأس بذلك.

44 - قلت: وكذلك إن استأجره على أن يعلم ولده القرآن يحفظه بكذا وكذا؟  
- قال: لا بأس بذلك.

45 - قلت: رأيت إن استأجرت رجلاً يعلم ولدي الفقه والفرائض تجوز هذه الإجارة أم لا؟ قال: ما سمعت منه فيه شيئاً إلا أنه كره بيع كتب الفقه فأنا أرى الإجارة على تعليم ذلك لا تعجبني والإجارة على تعليمها أشر.  
46 - قلت: رأيت إن استأجرت كحالاً يكحل عيني من وجع بها كل شهر بدرهم؟

- قال: قال مالك في الأطباء إذا استؤجر على العلاج فإنما هو على البرء فإن برء فله حقه وإلا فلا شيء له.

- قال: قال مالك: إلا أن يكون شرط شرطاً حالاً فيفقد بينهما.  
47 - قلت: وكل ما يجوز فيه الجعل عندك تجوز فيه الإجارة؟

- قال: نعم إذا ضربت الإجارة أجلاً ولا يجوز الجعل إلا أن يكون متى شاء رده ولا يوقت في الجعل يوماً ولا يومين.

48 - قلت: رأيت المصحف هل يصلح أن استأجره الرجل يقرأ فيه؟  
- قال: لا بأس بذلك.

49 - قلت: لم جوزة.

- قال: لأن مالكا قال: لا بأس ببيع المصحف فلما جوز مالك بيعه جازت فيه الإجارة.

50 - قلت: هل يجوز أجر السمسار في قول مالك؟

- قال: نعم سألت مالكا عن البزاز يدفع إليه الرجل المال يشتري له به بزاً ويجعل له في كل مائة يشتري له به بزاً ثلاثة دنانير. قال: لا بأس بذلك.

51 - قلت: أمن يجعل هذا أم من الإجارة؟

- قال: هذا من الجعل.

52 - قلت: أرأيت إن استأجرت رجلاً يوماً في رمضان؟

- قال: قال لي مالك: لا خير في ذلك.

53 - قلت: لم كرهه مالك؟

- قال: قال مالك: يكره الإجارة في الحج فكيف لا يكره الإجارة في الصلاة.

54 - قلت: أرأيت إن استأجره على أن يصلي بهم المكتوبة؟

- قال: قال: كرهه مالك في النافلة فهو في المكتوبة عندي أشد كراهة.

55 - قلت: إن استأجروا رجلاً على أن يؤذن لهم ويقيم؟

- قال: قال مالك: إن استأجروه على أن يؤذن لهم ويقيم ويصلي بهم صلاتهم فلا بأس به؟

- قال: وإنما جوز مالك هذه الإجارة لأنه إنما أوقع الإجارة عن الأذان

والإقامة وقيامه على المسجد، ولم يقع من الإجارة بهم على الصلاة قليل ولا كثير.

56 - قلت: أرأيت إن تكررت منه أرضه هذه السنة وهي من أرض

المطر قرب الحرث ونحن نتوقع المطر يصلح النقد لقرب ما يرجون من المطر؟



- قال: قال مالك: لا يصلح النقد فيها إلا بعد ما تروى ويمكن من  
الحرث.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة في هذا الباب ستة  
وخمسون (56) دليلاً.

## فَصْلٌ فِي كِرَاءِ الدَّابَّةِ وَالرِّبَاعِ

- 1 - فصل كرا مثل الدواب ما عقل
  - 2 - إن عليك علفها أو طعم رب
  - 3 - أو الكرا شهراً ليركبنها في
  - 4 - كذا ليحمل على هذه الدواب
  - 5 - والبيع واستثنى ركوبها الثلاث
  - 6 - ودون نقد في كرا المعينة
  - 7 - كذا الرضا بغيرها إن تهلك إن
  - 8 - وليفعل المستأجر الشرط - ودون
  - 9 - بكيل أو بوزن أو بعد أن
  - 10 - قبل كبعد النقد إن لم يغبن
  - 11 - من مكتر فقط إن اقتضا أو
  - 12 - ولا تجز كرا كجمع لكزاد
  - 13 - ولا اشتراط أن تُمْتَّ مُعَيَّنَةً
  - 14 - كدون تعيين دواب الرجال
  - 15 - أو شرط ما عين لم يعرف وإن
  - 16 - مثل الدنانير بلا شرط الخلف
  - 17 - أو؛ أي أرض شا كان يشيعا
  - 18 - أو إن تصله بكذا فبكذا
  - 19 - إلا بإذنه كإردافه غير
- مثل الإجارة وفي كراها حل  
أو إن طعامك عليه قد أرب  
حوائج أو يطحنن به أعرف  
الفا وإن للكل ما سمى المصاب  
لا جمعة وكره ما بين يعاث  
تأخر الشروع شهراً بينه  
لم ينقد أو نقد واضطر - إذن  
وجاز بالرؤية حمل أو يكون  
لم تتفاوت وإقالة تعن  
على الكرا إلا فلا إلا بان  
بعد كثير السير ما شاء - روى  
ظهر بشرط حمل من مرض عاد  
أو تعجزا أخلف إذا انقد له  
أو لأماكن اختلافها ببال  
نقد أو عين غائباً - إذن  
أو اكترى ليحملن من شاء ضف  
رجلاً أو بككرى الناس دعا  
أو غير مشروط وإن ساوى - إذا  
أو معك حمل والكررا لك يصير

- 20 - إلا بحمل زنة والزيد ما ضر وكالدواب سفن يعتمى  
 21 - وضمن إن أكرى لغير من أمن أو عطب الزيد مسافةً - إذن  
 22 - أو حمل عاطب وإلا فالكرا كزيد عاطب وما العطب جرى  
 23 - إلا لحبسه كشهـر فليعد كراءها أو قيمة يوم التعد  
 24 - ولك فسـخ بكعض أو دبر فاحش أو جماع أو أعشى ظهر  
 (فصل كرا مثل الدواب) والرابع .

وقوله : (مثل الدواب ما عقل مثل الإجارة وفي كراها حل) والمعنى أنه يجوز كراء الدابة، كما يجوز كراء العاقل من رقيق وحر في توقف الصحة، والجواز على شروط البيع المتقدمة (في كراها حل)؛ أي جاز (إن عليك علفها)؛ أي ما تأكله الدابة المكترة وهو الكراء وحده أو مع نقد معلوم أو عرض أو طعام، (أو طعم رب)؛ أي أو على أن عليك طعام ربها؛ أي الدابة الذي يأكله في السفر أو (إن طعامك) يا مكترى الذي تأكله في سفرك إن اكتريتها بغير طعام، وفي هذا اجتماع كراء وبيع في صفقة واحدة وهو جائز ذاك الكرا شهراً ليركبها في قضاء حوائجه شهراً حيث شاء، وإن كانت تقل مرة وتكثر أخرى للضرورة إذ لا يقدر على تعيين ما يحتاجه أو ويجوز كراؤها ليطحن بها؛ - أي الدابة - شهراً معيناً فيجوز، وإن لم يذكر قدر ما يطحن بها كل يوم أو ليحمل المكترى على دوابه مائة من أرادب القمح أو قناطير القطن، فيجوز إن سمي لكل دابة ما تحمله من المائة.

(والبيع واستثنى ركوبها الثلاث)؛ أي وجاز بيعها؛ أي الدابة، (واستثنى)؛ أي اشترط بائعها لركوبها الثلاث من الأيام، وأولى اليومين واليوم، لحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى منه جملاً في رجوعهم إلى المدينة، وجعل له ركوبه إليها ثم أعطاه الثمن ثم الجمل. وقيد الإمام مالك رضي الله تعالى عنه بقرب المسافة لا يجوز بيعها واستثنا ركوبها جمعة، وكره المتوسط بين الثلاثة والجمعة ويجوز كراء دابة معينة على أن يتأخر الشروع في ركوبها شهراً إن لم ينفذ؛ أي يدفع المكترى الكراء للمكترى، وبه قال ابن القاسم ومنعه غيره، وإن اكترى دابة معينة ليركبها من

مصر إلى مكة مثلاً، وهكذا في أثنائها جاز الرضا بدابة معينة أو مضمونة يركبها باقي المسافة غير الدابة المعينة الهالكة إن لم ينقد المكثري الكراء للمكري، فإن كان نقد فلا يجوز الرضا بغير المعينة لانفساخ الكراء بهلاك المعينة، ووجوب الرجوع بحصة الباقي، وهو دين في ذمة المكري فإن رضى بغيرها، فقد فسخ ديناً في دين أو نقد، واضطر إذن، ليفعل المستأجر الشرط ودون، قال في الأصل: «أو نقد واضطر وفعل المستأجر عليه ودونه». قوله: أو كان قد نقد الكراء للمكري وقد اضطر المكثري للرضا بغير المعينة لعدم وجود دابة يكتريها أو يشتريها وهو في مفازة يخشى الهلاك فيها، فيجوز رضاه بغير المعينة وإن لزمه فسخ دين في دين للضرورة وفعل المستأجر الفعل المستأجر - بفتح الجيم - على فعله. وهذا معلوم وذكره توصلاً لما بعده ومساوية ودونه بالأولى، ولا يجوز له أن يفعل فعلاً أضر منه (وجاز بالرؤية حمل أو يكون بكيل أو بوزن أو بعد إن لم تتفاوت)؛ أي وجاز كراء دابة بحمل برؤيته؛ أي المحمول من غير بيان جنسه اكتفاء برؤيته أو بكيله؛ أي المحمول كاردب أو بوزنه كقنطار أو عده كمانة إن لم تتفاوت المكيل بالخفة والثقل أو الموزون بالليونة واليبوسة أو المعدود بالكبر والصغر، فيجوز استئجار الدابة للحمل، ويعرف المحمول بالرؤية إن حضر، فإن غاب فيذكر الكيل أو الوزن أو العدد فيما لا كثير تفاوت بين آحاده.

قوله: (واقالة تعن قبل كبعد النقد إن لم يُغبن على الكراء) - قال في الأصل: «واقالة قبل النقد وبعد إن لم يغبن عليه وإلا فلا إلا من مكثر فقط إن اقتضا أو بعد سير كبير» -؛ أي ومن اكترى دابة ثم تقايلا جازت الإقالة من الكراء إن كانت قبل النقد للكراء سواء كانت بالكراء أو بأزيد منه، وسواء كانت الزيادة دنانير أو دراهماً أو عرضاً - بشرط - تعجيلها فإن أجلت الزيادة منعت الإقالة لأنه فسخ دين في دين، وتجاوز الإقالة بعده - أي النقد - إن لم يغبن المكري عليه؛ أي الكراء وإلا؛ أي وإن كان غاب عليه فلا تجوز الإقالة؛ لاتهاهما على السلف بزيادة إلا أن تكون الزيادة من المكثري فقط، دون المكري فتجوز إن كانا اقتصا؛ أي شرطاً المقاصة ليسلما من ابتداء الدين بالدين أو تقايلا بزيادة من المكري أو المكثري بعد سير كثير لنفيه تهمة السلف بزيادة.

قوله: (ولا تجز كراء كجمع لكزاد ظهر) قال في الأصل: «ولا اشتراط إن مات معينة أتاه بغيرها كدواب لرحال أو لأمكنة أو لم يكن العرف نقد معين وإن تقدأ وبدنانير عينت، إلا بشرط الخلف، أو ليحمل عليها ما شاء أو لمكان شاء أو ليشيع رجلاً أو بمثل كراء الناس فهذا ما تضمنته الأبيات الستة؛ أي ولا يجوز اكتراء جماعة مشاة دابة لكزاد؛ أي لحمل أزوادهم بشرط حمل من مرض منهم لأنه غرر وجهالة، وقد يظهر صحيح المرض لرغبته في الركوب فيؤدي للتنازل ولا يجوز اكتراء دابة معينة من مصر إلى مكة مثلاً، واشتراط إن ماتت دابة معينة أو عجزت أتاه المكري بغيرها؛ أي المعنية الهالكة ليركبها في بقية المسافة، إن كان نقد الكراء ولو تطوعاً لأنه يصير فسخ دين في دين وإن لم ينقد جاز، وشبه في المنع فقال: كاكتراء دواب مملوكة لرجال لكل رجل دابة لحمل حمال مختلفة من غير تعيين ما لكل دابة، فلا يجوز للجهل بما تحمله كل دابة، وتأديته للتنازع أو كراء دواب في صفقة لأمكنة مختلفة من غير تعيين ما لكل دابة منها، فلا يجوز ولو كانت لمالك واحد لاختلاف أعراض المتكاريين لأن المكتري يرغب في ركوب القوية للمكان البعيد والمكري يرغب في عكسه إبقاء لقوة القوية، ففيه مخاطرة وتنازع أو كراء دابة بشيء معين من عرض أو حيوان أو طعام، ولم يكن العرف في بلد الكراء نقد؛ أي تعجيل كراء معين ولم يشترط تعجيله أيضاً فلا يجوز وإن نقد؛ أي عجل الكراء المعين فإن عرف تعجيله أو شرط جاز أو كراء دابة مثلاً بدنانير أو دراهم عينت وهي غائبة عن مجلس الكراء بأن كانت موقوفة للمكثري على يد قابض أو وديعة عند أمين، فلا يجوز إلا بشرط الخلف على المكتري عليها ما؛ أي المتاع الذي شاء المكتري حمله عليها فلا يجوز للغرر، والجهالة، لأن المحمولات تختلف بالثقل والخفة واليبوسة والليونة أو ليركبها لأي مكان شاء، فلا يجوز لاختلاف الطرق بالسهولة والصعوبة والطول والقصر والأمن والخوف، أو اكتراها ليشيع المكتري عليها رجلاً مسافراً؛ أي يسير معه بعض المسافة تأنيساً له وتدريباً على السفر وجبر خاطر وتوديعاً له من غير ذكر نهاية التشيع، فلا يجوز للجهل بغايته أو اكتراء دابة من مصر لمكة مثلاً بمثل كراء الناس الذي يظهر في المستقبل فلا يجوز للجهل بقدر الكراء حال عقده.

قوله: (وان تصله بكذا فبكذا) قال في الأصل: «وان وصلت في كذا فبكذا أو كراء، قال فيه: إن وصلت من تونس إلى الجزائر فبكذا في كذا من الأيام كثلثين فالكتراء بكذا دينار كمائة 100 ألف مثلاً، وإن وصلت في أكثر من ذلك بخمسة آلاف دينار مثلاً، فلا يجوز للجهل بقدر الأجرة، والغرر حال العقد، قوله: (وان ساوى إذا إلا بإنه كاردافه غير أو معك حمل والكرالك يصير)؛ أي ولا يجوز أن يتنقل بعدل مكترى لبلد آخر غير الذي اكترها إليه، وإن ساوت التي انتقل إليها الذي اكترى لها في قدر المسافة وسهولتها أو صعوبتها إلا بإذنه - أي المكري - لاختلاف الطرق بصداقة أهلها وعداوتها، فيحتمل أن أهل الطريق الأولى أصدقاء للمكري فلا يخشى على دابته منهم أو أهل الطريق الثاني أعداؤه فيخشى على دابته منهم، وشبه في المنع فقال: (كاردافه)؛ أي رب الدابة التي اكترتها منه رديفاً خلفك يا مكترى؛ فلا يجوز له أو حمل عليها معك متاعاً له أو لغيره فلا يجوز له لأنك ملكته جميع منفعتها إلى نهاية سفرك وإن أردن شخصاً خلفك أو حمل عليها متاعاً معك، فالكراء للرديف أو المحمول معك حق لك يا مكترى.

قوله: (إلا بحمل زنة)؛ أي وإن أردت شخصاً خلفك، أو حمل عليها متاعاً معك، فالكراء للرديف أو المحمول معك حق لك يا مكترى (لا يحمل زنة) معلومة، فإن اكترت منه حمل زنة معلومة فكراء الزائد لربها، وله الزيادة إن لم تضر الزيادة بالمكترى، فإن أضرت به بأن كان يصل في يومه بدونها وبها لا يصل إلا في يومين منع منها كالسفينة في جميع ما تقدم، وكذلك السيارة وسائر النقل، (وضمن إن اكري لغير من امن)؛ أي وإن اكترى دابة لركوبه عليها من مصر إلى مكة مثلاً، ثم أكرها لغيره، فعطبت أو ضاعت ضمن المكترى الأول قيمتها إن أكرها لغير أمين أو لا تقل منه فإن أكرها لأمين مثله أو أخف منه فلا يضمنها.

وقوله: (أو عطب الزيد مسافة إذن) أو عطبت الدابة المكتراة بسبب زيادة المكترى على مسافة مشرطة إن كانت الزيادة لها بال، بأن كانت نحو ميل فيضمن قيمتها يوم بلوغها إلى نهاية المسافة المشرطة أو كراء الزيادة الخيار للمكري أو عطبت بسبب زيادة حمل على الحمل المشروط شأنه تعطب بسبب

زيادة مثله فيضمن قيمتها يوم الزيادة أو كراء الزيادة مع الكراء الأصلي الخيار لربها، وإلا؛ أي أو إن لم يكن ما زاد شأنه أن تعطب به سواء سلمت أو عطبت؛ فالكراء للحمل الزائد متعين لربها مع الكراء الأول كأن زاد ما تعطب بمثله ولم تعطب، فلربها كراء الزائد فقط مع الكراء الأول، واستثنى من قوله: (وإلا فالكراء) فقال: إلا لسلبها؛ أي إلا أن يحبسها؛ أي يؤخر الدابة عن ربها مكتريها زمناً كثيراً كشهـر فله - أي ربها - كراء الزائد الذي حبسها فيه مع كراء الأصلي أو قيمتها يوم التعدي. قال في أسهل المسالك:

وكارياً بهيمة فيضمن إن كان إكراهاً لمن لا يؤمن  
أو زاد حملاً أو مسيراً أوجب له الكراءين إذا لم تعطب  
أو عطبت يختار ذو البهيمة أما الكراءين وإما القيمة

قوله: (ولك فسخ بكعض أو ببر فاحش...) إلخ؛ أي وإن اكرت دابة فوجدتها عضوياً أو جموحاً أو عشواء أو بها دبر فاحش، فلك يا مكتري فسخ كراء بعير أو فرس أو بغل أو حمار عضو - أي شأنه عض - من قرب منه وإن لم يكثر منه أو جموح؛ أي لا ينقاد إلا بعسر أو أعشى؛ أي لا يبصر ليلاً أو كان دبره؛ أي جرحه الذي في ظهره فاحشاً يتضرر راحبه برائحته فلك الفسخ لأنها عيوب

وبالله التوفيق

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الفصل:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

2 - أخرج البيهقي في السنن الكبرى بسنده:

- عن مسدد قال: حدثنا عبد الواحد، ثنا العلاء بن المسيب، ثنا أبو أمامة التيمي قال: كنت رجلاً أكرى في هذا الوجه وكان الناس يقولون لي: إن ليس لك حج فلقيت ابن عمر فقلت: يا أبا عبد الرحمن إني لرجل أكرى في هذا الوجه وإن ناساً يقولون لي إنه ليس لك حج، قال: ألسـت تحرم وتلبي

وتطوف بالبيت، وتفيض من عرفات وترمي الجمار؟ قال: قلت: بلى، قال: فإن لك حجاً، جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن مثل ما سألتني عنه فسكت عنه رسول الله ﷺ فلم يجبه حتى نزلت هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فأرسل إليه رسول الله ﷺ فقرأ عليه هذه الآية ثم قال: «لك».

3 - وفي البيهقي أيضاً أثر:

- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه نادى في الناس أخرجوا الأحمال فإن الأيدي معلقة والأرجل موثقة، ثم ساق البيهقي سنداً بلغ به الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا حملتم فأخرجوا فإن اليد معلقة والرجل موثقة». ثم قال: وصله قيس بن الربيع عن بكر بن وائل.

- ورواه سفيان بن عيينة عن وائل أو بكر بن وائل هكذا بالشك عن الزهري يبلغ به النبي ﷺ قال: «أخرجوا الأحمال فإن الأيدي معلقة والأرجل موثقة».

4 - وأخرج عبد الرزاق في المصنف قال: أخبرنا معمر عن حماد قال: من اكرى فتعدى فهلك فله الكراء الأول والضمان عليه وإن سلم فلا شيء إلا الكراء الأول، قال معمر: وقال ابن شبرمة: له الكراء الأول والضمان وكراء ما تعدى.

5 - وقال البيهقي: روينا عن شريح أنه قال: ليس على مستكري ضمان، فإن تعدى فجاوز عليها الوقت فعطيت قال شريح: يجتمع عليه الكراء والضمان.

6 - وأخبرنا عبد الرزاق قال الثوري عن الشيباني عن الشعبي قال: هو ضامن فيما خالف وليس عليه كراء.

7 - وأخبرنا عبد الرزاق قال سفيان: إذا قلت: اكرى إلى مكان كذا لطعام لي فذهب الكري معه فلم يحمله على إبله قال: فله أجر مثله، قال عبد الرزاق: فذكرته لمعمر فقال: يرضيه بقدر ما عناه.



8 - وأخبرنا عبد الرزاق عن الثوري في رجل يكتري من رجل إلى مكة ويضمن الكري له نفقته إلى أن يبلغ قال: لا إلا إن يوقت أياماً معلومة وكيلاً معلوماً من الطعام يعطيه إياه كل يوم.

9 - وأخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر قال: سألت الزهري عن رجل اكتري من رجل إلى مكة فاشترط عليه نفقته، قال: إن لم يعطه ورقاً فلا بأس به إذا أعطاه طعاماً.

10 - وأخبرنا عبد الرزاق في ضمان الأجير الذي يحمل بيده قال: أخبرنا معمر عن قتادة قال: يضمن كل عامل أخذ أجراً إذا ضيع، قال معمر: وقال لي ابن شبرمة: لا يضمن إلا ما أعنت بيده؛ يعني ما أدخل الضرر عليه وأفسده.

11 - وأخبر عبد الرزاق عن الثوري عن محمد بن مسلم عن الشعبي عن شريح في رجل استأجر رجلاً يعمل على بعيره فضرب البعير ففقأ عينه، قال: يضمنه.

12 - وما ورد في إثم من منع أجرة الأجير: ما أخرج البغوي بسنده:

- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال الله تعالى: «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حراً فآكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره» [هذا الحديث صحيح أخرجه البخاري في باب الإجارة (باب إثم من منع أجر الأجير)، وأخرجه في البيوع (باب إثم من باع حراً)، وأخرجه البيهقي بسنده إلى أبي هريرة بهذا اللفظ، وقال: رواه البخاري في الصحيح عن يوسف بن محمد].

13 - وأخرج البيهقي بسنده:

- عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اعط الأجير أجره قبل أن يجف عرقه» [رواه بسندين عن أبي هريرة].

الأول: من طريق عبد الله بن جعفر أخبرني سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة الحديث.

والثاني: من طريق سويد الأنباري، ثنا محمد بن عمار المؤذن، عن المقبري، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أعط الأجير أجره قبل أن يجف عرقه». اهـ منه.

- ومن تبين المسالك شرح تدريب المسالك إلى أقرب المسالك (ص331):

تنبيه: كثر العمل بمسألتين في كثير من البلاد وهما:

1 - أن يستأجر شخص بناء أو مقاولاً ليبنى له داراً على أن على البناء أو المقاول مع العمل مواد البناء فذلك جائز لما في المدونة: - قلت: رأيت إن استأجرت رجلاً على أن يبني لي داري على أن الجص والأجر من عند الأجير؟ قال: لا بأس بذلك، قلت: وهو قول مالك؟ قال: نعم. قلت: لم جوزه مالك؟ قال: لأنها إجارة وشراء جص وأجر صفقة واحدة، قلت: وهذا الأجير لم يسلف فيه ولا هذا الجص ولم يشتر شيئاً من الأجر بعينه ولا من الجص بعينه فلم جوزه؟ قال: لأنه معروف عند الناس ما يدخل في هذه الدار من الجص والأجر فلذلك جوزه مالك.

2 - أن تكون لشخص أرض فيؤجرها لمن يبني فيها بناء معيناً، ويسكن الأجير البناء أو يكرهه مدة معينة ثم بعد انتهاء المدة يسلم البناء لرب الأرض فيجوز ذلك إن وصف البناء، وعينت مدة السكنى.

- قال في المدونة: فإن أجرته أرضك ليبنى فيها ويسكن عشر سنين ثم يخرج ويدع البناء فإن بين صفة البناء والمدة التي يسكن فيها المكتري، فهو جائز وهي إجارة وإن لم يصفه لم يجز. [نقله الدسوقي].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل ثلاثة عشر (13) دليلاً.



## بَابُ الْجُعْلِ

- 1- باب يصح الجعل مهما التزما
- 2- وهو بالتتمام للسامع حل
- 3- إلا بشرط تركه متى أحب
- 4- في كل ما فيه الإجارة تباح
- 5- وغير سامع بذا عرف ضم
- 6- وبالشروع لزوم اللذ جاعلاً
- 7- إلا بجعل مطلقاً كان تتم

(باب في بيان لحكام الجعل):

(باب يصح الجعل مهما التزما اهل الإجارة) يعني أن صحة موافقة الجعل بالتزام أهل الإجارة فلا يشترط في عاقد الجعل إلا أهلية الاستيجار، والعمل والجمالة رخصة اتفاقاً، والقياس عدم جوازها بل عدم صحتها لغررها (وبالتتمام للسامع حل) قال في الأصل: «يستحقه السامع بالتتمام للعمل المجاعل عليه».

(وإن يقدر زمن للشغل بطل) قال في أسهل المسالك:

وجاز جعل واللزوم بالعمل من غير شرط النقد أو ضرب الأجل

- أي لا يجوز تقدير زمن العمل الجعل لزيادته الغرر، ولاحتمال انقضاء زمنه قبل التمام فيذهب عمله باطلاً، فإن قدر له زمن بطل في كل حال (إلا بشرط تركه متى أحب)؛ أي إلا بشرط ترك العمل متى شاء العامل فيصح (وشرط نقد مبطل)؛ أي وشرط النقد مفسد وإن لم ينقد.

وقوله: (والجعل دب في كل ما فيه الإجارة تباح)؛ أي في كل عمل

جازت فيه الإجارة قال في الأصل: «في كل ما جاز فيه الإجارة بلا عكس لغوي»؛ أي ليس كل ما جاز فيه الجعل تجوز فيه الإجارة والجعل أعم. قوله: (والخلف إن ما انتفع الجاعل لاح)؛ أي وفي شرط منفعة الجاعل عليه في صحة الجعل وعدمه قولان، قال عبد الملك: من جاعل رجلاً على رقيه إلى موضع في الجبل سماه له، فلا يجوز إلا فيما ينتفع به الجاعل، يريد أنه من أخذ المال بالباطل (وغير سامع بذا عرف ضم)؛ أي ولمن لم يسمع قول الجاعل: من جاء ببيعري الشارد فله دينار مثلاً، وجاء به جعل مثله إن كان قد اعتاده المجيء بالبيعري الشارد وسواء كان مثل المسمى أو أقل منه أو أكثر.

- وشبه في القضاء جعل المثل قوله: (كحلف ليين)؛ أي كحلفهما الجاعل والمجهول له بعد تخالفهما؛ أي اختلافهما؛ في قدر المال المجموع للعامل على تمام عمله، فإن حلفاً أو نكلاً رد إلى جعل المثل، وإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحالف على الناكل وبالشروع لزم للذ جاعلاً، قال في الأصل: «ولزمت الجاعل بالشروع، وفي الفاسد جعل المثل ألا بجعل مطلقاً فأجرته؛ أي ولزمت الجعالة الجاعل بالشروع من العامل في العمل، وفي الجعل الفاسد جعل المثل إن تم عمله فإن لم يتم عمله فلا شيء له، وقيل: له أجر لمثله سواء، تم العمل أم لا إلا الفاسد يجعل جعل للعامل مطلقاً عن التقييد بتمام العمل بأن قال له: إن أتيت بالآبق فلك دينار وإن لم تأت به فلك نصف دينار، فأجرته - أي مثل العامل - في مثل العمل على أظهر الأقوال عند ابن رشد.

قوله: (وجعل مثل بالفساد حصلاً إلا بجعل مطلقاً...) إلخ الحاصل أن الجعل الفاسد لفقد شرط من شروطه فيه جعل المثل إذا تم العمل رداً له إلى صحيح نفسه، فإن لم يتم العمل فلا شيء له إلا أن يجعل له الجعل مطلقاً تم العمل أم لا، كأن يقول له: إن أتيت بعبدي الآبق فلك كذا، وإن لم تأت به فلك كذا، وإن بعت هذه السلعة فلك كذا، وإن لم تبعها فلك كذا أو لك النفقة، فله حينئذٍ أجره مثله تم العمل أم لا لخروج عقد الجعل عن حقيقته، لأنه لا جعل إلا بتمام العمل.

تنبيه:

اختلف في الجعل على الرقية لإخراج جنون أو سحر ونحوهما، فقيل:

لا يجوز لأنه لا يعلم حقيقة ذلك، والراجح جوازه إذا كانت الرقية بكتاب الله أو أسمائه أو صفاته ﷺ، وبالكلام العربي أو بما يفهم معناه من غير، وكان الراقى مجرب النفع في ذلك ولم يتغالى في الأجرة بحيث لم تخرج عن المعتاد، وفي ذلك يقول الشيخ محمد العاقب بن مايا بي في نظمه لنوازل سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم:

ولا بجاعل على المجنون إلا كثير البرء للمجنون  
إن باسمه وذكره تعالى رقى وفي الأجرة ما تغالى

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: 72].

2 - وحديث أبي سعيد عند الشيخين واللفظ للبخاري قال:

- انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها حتى نزلوا على حي من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم، فلدغ سيد ذلك الحي فسعوا له بكل شيء، لا ينفعه شيء فقال بعضهم: لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعلهم أن يكون عند بعضهم شيء، فأتوهم فقالوا: يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ وسعينا له بكل شيء لا ينفعه، فهل عند أحد منكم شيء؟ فقال بعضهم: نعم والله إني لأرقي ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا فما أنا براقٍ لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً، فصالحوهم على قطع من الغنم فانطلق يتفل عليه، ويقراً: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿١﴾ فكانما نشط من عقال فانطلق يمشي وما به قلبية، قال: فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقساموا، فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى تأتي النبي ﷺ فنذكر له الذي كان فينظر ما يأمرنا، فقدموا على النبي ﷺ وذكروا له ذلك فقال: «وما يدريك أنها رقية» ثم قال: «قد أصبتم اقساموا واضربوا لي معكم بسهم»، وضحك النبي ﷺ.

- وفي هذا الحديث دليل على جواز الجعل على الرقى مشاركة الطبيب على البرء، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب الإجارة، قال الزركشي:

ويستنبط من هذا الحديث جواز الجعالة على ما ينتفع به المريض من دواء ورقية. [نقله الشرييني]، وبه قال الشافعي وأحمد.

- قال في المغني:

... وجملة ذلك أن الجعالة في رد الضالة والآبق وغيرهما جائزة. ومثله للشيرازي في المهذب، واستدلا بالآية والحديث الآنف الذكر.

3 - قال مالك في الرجل يعلمه الرجل السلعة يبيعها له وقد قومها صاحبها قيمة فقال: إن بعته بهذا الثمن الذي أمرتك به فلك دينار - أو شيء يسميه له يتراضيان عليه - وإن لم تبعها فليس لك شيء، إنه لا بأس بذلك إذا سمي ثمناً يبيعها به، وسمى أجراً معلوماً إذا قام أخذه وإذ لم يبيع فلا شيء له.

4 - قال مالك: ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل: إن قدرت على غلامي الآبق أو جئت بجملي الشارد فلك كذا وكذا. فهذا من باب الجعل.

- وليس من باب الإجارة ولو كان من باب الإجارة لم يصح.

\* هذا ما وجدنا من الأدلة الأصلية في هذا الباب باب الجعل عدد أربعة (4) أدلة.



## باب إحياء الموات

- 1 - باب موات الأرض ما سلم عن
- 2 - وعن حربهما كمنحطب - أو
- 3 - وعن مضيق وعلى وارد بئر
- 4 - وعن من الإمام إقطاع ورد
- 5 - وعن حماه لقليل من بلد
- 6 - وافتقر الأحياء لإذن إن قرب
- 7 - لا إن نشأ وهو تفخير لما
- 8 - تحريكه الأرض وقطعه الشجر
- 9 - ولا برعي كلا أو حفر بئر
- 10 - وتحت مسجد يجوز منزل
- 11 - فيه وبالنجس مكث وكذا
- 12 - وإن ملكت الماء بع أو فامنن
- 13 - كفضله لزرع جار خاف أن
- 14 - بدين بل إذا أباه جبراً
- 15 - بكالصحارى حيث عند الحفر لم

(باب إحياء الموات):

الموات - بفتح الميم - الأرض لم تزرع ولم تعمر ولا جرى عليها ملك أحد. [قاله في لسان العرب]، وهذا التعريف اللغوي لا يختلف عن تعريفها الشرعي الذي ذكره الناظم تبعاً لأصله.

(باب موات الأرض ما سلم عن عمارة الغير وإن تندرَس  
وعن حرِيمها كمحتطب - أو مرعى . . . . .)

قوله: (ما سلم عن عمارة الغير)؛ أي ما ليس مختصاً بملك . . . إلخ، فالأرض الموات هي التي لم يختص أحد بملكها، ولم تكن حرماً لبلد ما بأن لم تكن بمحتطب البلد، وهو المكان الذي يقطع منه أهل القرية الحطب، ولم تكن محلاً لمرعى مواشيهم، فإن كانت في محتطبهم أو في مرعى تلحقه مواشيهم غدوا ورواحاً في اليوم، فليست بموات لتعلق حق أهل القرية بها، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد مع اختلافهم في حد حریم القرية. فحریمها عند أبي حنيفة ينتهي حتى يقف إنسان في أقصاها، ويصبح فلا يسمع صوته.

وأما الشافعي فحریم القرية عنده هو النادي؛ أي مكان تجمع القوم ومرتكض الخيل، ومناخ الإبل. قاله في المنهاج.

- وأما أحمد فحریم القرية عنده مثل ما تقدم عن الإمام مالك.

- وكما أنه يشترط في موات الأرض أن لا يكون حرماً لمدينة أو قرية، فإنه يشترط فيه أيضاً أن لا يكون حرماً لبئر زراعه ونحوها وهو ما لا يضر بغزارة مائها، وأن لا يكون حرماً لشجرة أو نخلة وهو ما كان فيه مصلحة لها، وأن لا يكون مضيقاً على وارد، وهو ما كان حرماً لبئر ماشية أو شرب فلا تحفر بئر بقربها من شأنها إن تسبب تصوب مائها ولا يحفر مرحاض بجوارها تطرح فيه نجاسة يتسرب وسخها أو ريحها إلى مائها ولا يبني ولا يغرس بقربها ما يضيق على واردها، وأن لا يكون حرماً لدار ليست محفوفة بأملك، وهو مصب الميزاب، ومطرح التراب، أما الدار المحفوفة بأملك فلا تختص بحریم، ولكل من ذوي الأملك المتجاورة الانتفاع بالمتسع الذي بينهم بوضع تراب أو متاع أو ربط دابة ما لم يضر بغيره من الجيران الذين لهم حق في ذلك المتسع، فما سلم من الاختصاص بشيء مما ذكر يملكه من أحياء بأحد الأمور الآتي ذكرها إن شاء الله، (وافتقر الإحياء لإذن إن قرب)؛ أي وافتقر إحياء الموات لإذن من الإمام وإن كان مسلماً إن قرب الموات من



العمران، وإلا؛ أي وإن لم يأذن الإمام. وهو قوله: (إلا فما شاء به الإمام) حب فله إمضاء الإحياء وإيقاؤه ملكاً لمحبيه وله جعله متعدياً فيعطيه قيمة بنائه أو غرسه مقلوعاً ويُبقيه لبيت المال.

- قال في أسهل المسالك:

لمسلم أو كافر وما دنا من العمارة الإمام استؤذنا  
وما بلا إذن فحكم المغتصب ..... إلخ

(لا إن نشأ)؛ أي بخلاف أحياء الموات النائي؛ أي البعيد من العمران، فلا يحتاج لإذن الإمام ولو كان ذمياً بغير جزيرة العرب مكة والمدينة والحجاز كله والنجد.

وقال اللخمي: الحجاز: المدينة واليمن، وهو - أي الإحياء - بتفجير الماء من الأرض بحفر بئر أو فتق عين أو بإخراجه - أي الماء - عن الأرض الموات المغمورة به؛ أي إذا كانت أرض فيها الإضاءة والبرك، وكانت تموج بالماء فنزح المحيي تلك المياه حتى صارت الأرض جافة منه، فإن بذلك التزف يحصل الإحياء، (وبالبناء) في الموات إذا كانت الأرض سالمة من وجوه الاختصاص وبنائها إنسان مساكن واستقر بها، فإنه يملكها لذلك، وبالحرث للموات؛ أي تحريك الأرض بالمحراث، وهي آلة معروفة يجرها بقر أو جمال فتشق الأرض وتصيرها صالحة للزراعة، فمن حرث أرضاً وساواها بأن ألقى المرتفع منها في المنخفض بالآلة المعروفة بالقصايبه فإنه يملكها أيضاً وهذه العملية تعرف الآن بالاستصلاح.

(والغرس) فمن غرس نخلاً أو شجراً من أشجار الفواكه بأرض موات فإنه يملكها بالشرط المتقدم.

(كما تحريكه الأرض) بالمحراث كما سبق (وقطعه الشجر)؛ أي قلعه فمن قطع شجراً من أرض موات لقصد إحيائها فإنه يملكها شرعاً تسوية لها وهذا مستغنى عنه بما سبق (وكسر الحجر) يعني أن كسر قرون الأرض ذات الحجارة وتسويتها حتى تكون صالحة للبناء أو الغرس عليها من الأحياء الذي يكون سبباً لملكها.

(لا برعي كلاً) فلا يحصل به الأحياء ولا بحفر بئر ماشية ولا بتحويل  
على الموات بنحو حجارة.

- قال في أسهل المسالك:

..... وبالبناء لا الحط والتحجير

يعني أن الأرض الموات تملك بسبب إحيائها بما سبق بخلاف الحط  
والتحجير، فمن وضع خطأ على أرض موات أو أحاطها بأحجار بغير أن  
يحدث فيها أمراً يكون سبباً لإحيائها، فإنه لا يملكها بذلك، وليس له أن يمنع  
أحدًا يتصرف فيها، بل هي مباحة وتحت مسجد يجوز منزل. قال في الأصل:  
وجاز بمسجد سكنى لرجل تجرد للعبادة وعقد نكاح، وقضاء دين وقتل عقرب  
ونوماً بقائلة وتضييف بمسجد بادية وإناء لبول إن خاف شعباً كمنزل تحته؛ أي  
المسجد فيجوز ومنع عكسه؛ أي بناء منزل فوقه.

(كريح)؛ أي كإخراج ريح (يحصل فيه) من دبر بمسجد فيمنع وإن لم  
يكن به أحد لحرمة وأذية الملائكة.

- قال ابن رشد: لا يحدث بالمسجد حدث الريح وكمكث في المسجد  
بنجس غير معفو عنه.

وقال ابن القاسم: لا بأس بوضوء طاهر الأعضاء بصحن المسجد وتركه  
أحب إلي.

قال ابن رشد: قول سحنون: لا يجوز، أحسن لقوله الله تعالى: ﴿فِي  
يَوْمٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾، فوجب أن ترفع وتنزه عن أن يتوضأ فيها لما يسقط فيها  
من غسالة الأعضاء من الأوساخ والتمضمض والاستنشاق، وقد يحتاج للصلاة  
بذلك الموضع آخر فيتأذى بالماء المهراق فيه.

- وقد روي أن رسول الله ﷺ قال: «اجعلوا مطاهركم على أبواب  
مساجدكم».

- وقد كره الإمام مالك ﷺ الوضوء بالمسجد وإن جعله في طست.  
قوله: (وإن ملكت الماء ببع أو فامنعن)؛ أي ولذي بئر في ملكه ولذي

مرسال؛ أي محل اجتماع مطر كماء يملكه في إناء فلك بيعه؛ أي ماء المذكورات على المشهور.

- وقال يحيى بن يحيى في العتبية: أربع لا تمنع: الماء، والنار، والحطب، والكأ.

(أو فامنعن)؛ أي ولك أن تمنعه من ماء المأجل والبير والمرسال والمملوك في إناء (من غير من خيف عليه)؛ أي فلا يجوز منع البيع لمن خيف عليه الهلاك وهو المرض أو الخطر؛ أي فيمنع بيعه له بالثمن فيحرم على ذا الماء منعه، ويجب عليه أن يعطيه الفاضل من الماء عن حاجته مجاناً.

(كفضله لزراع جار) قال في الأصل: «كفضل بثر زرع خيف على زرع جاره؛ أي كفضل زائد ماء بثر زرع عن سقي زرع حافره خيف على زرع جاره الهلاك بالعطش، فيجب على صاحب البثر تمكين جاره من سقي زرعه أو شجره بما فضل عن سقي زرعه.

وقوله: (وقيل: لا ثمن) واختار ابن يونس أن الثمن يلزم الجار إن وجد معه. قال في أسهل المسالك:

كصاحب الفضل المحتاج نعم تعطى له القيمة إلا في العدم (بدين بل إذا اباه جبراً)؛ أي وإن امتنع صاحب البير من تمكين جاره من ذلك أجبر عليه على تمكين جاره لسقي زرعه أو شجره.

وشبه في الجبر فقال: (كفضل أبار المواشي هدرأ)؛ أي كفضل زائد ماء أبار المواشي (بكالصحاري)؛ أي بصحراء لا اختصاص لأحد بها.

فيجب على حافرها دفعه لواردها هدرأ بلا عوض لأنه ليس ملكاً له فلا يبعه ولا يهبه ولا يورث عنه إذا مات إن لم (يشهد على الملك وإلا) فإن بين الملكية فله منعه وبيعه وهبته وتورث عنه إن مات، ومن اختصاص الملكية به أن يشهد حين حفرها أنها له خاصة.

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

2 - عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أضرأ أرضاً ليست لأحد فهو أحق».

- قال عروة: قضى به عمر في خلافته. [رواه البخاري وأبو داود والترمذي].

3 - وفي رواية: «من أضرأ أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم فيها حق».

4 - وعن الصعب بن حثامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا حمى إلا لله ولرسوله وحمى النبي صلى الله عليه وسلم النقيع وحمى عمر الشرف والريذة» [رواه البخاري وأبو داود].

5 - وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أضرأ أرضاً ميتة فهي له» [رواه أحمد والترمذي وصححه].

6 - وفي لفظ: «من أحاط حائطاً على أرض فهي له» [رواه أحمد وأبو داود ولأحمد مثله من رواية سمرة].

7 - وعن أسمر بن مضرس قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته فقال: «من سبق إلى ماء لم يسبقه إليه مسلم فهو له» فخرج الناس يتعادون: يتخاطون. [رواه أبو داود].

8 - وعن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أضرأ أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق».

9 - قال مالك: والعرق الظالم: كل ما احتقر أو أخذ أو غرس بغير حق.

10 - وعن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال: من أضرأ أرضاً ميتة فهي له.  
- قال مالك: وذلك الأمر عندنا.

11 - وعن مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا ضرر ولا ضرار».

12 - وعن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع أرضاً بخير.

13 - وعن عمرو بن حريث قال: خط لي رسول الله ﷺ داراً بالمدينة بقوس وقال: «أزيدك».

14 - وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد أن رسول الله ﷺ أقطع بلال بن الحرث المزني معادن القبلية، وهي ناحية الفرع فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم، وكتب له النبي ﷺ هذا ما أعطى رسول الله ﷺ بلال بن الحرث المزني أعطاه معادن القبلية حلسها وغورها وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يعطه حق مسلم.

15 - وعن ابن عمر أن النبي ﷺ أقطع الزبير حضر فرسه فأجرى فرسه حتى قام: ثم رمى سوطه فقال: «أعطوه من حيث بلغ السوط».

16 - وعن عروة قال: أشهد أن رسول الله ﷺ قضى أن الأرض أرض الله والعباد عباد الله، ومن أحيأ مواتاً فهو أحق به، جاءنا بهذا عن النبي ﷺ الذين جاءوا بالصلوات عنه. [رواه أبو داود].

17 - وعن يحيى بن جعدة لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أقطع الناس الدور، فقال: حي من بني زهرة يقال لهم: بنو عبد بن زهرة نكب عنا ابن أم عبد فقال رسول الله ﷺ: «فلم ابتعثني الله إذن، الله لا يقدر أمة لا تأخذ للضعيف فيهم حقه» [رواه الشافعي].

18 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلا» [متفق عليه].

19 - ولمسلم: «لا يباع الماء ليباع به الكلا».

20 - وللبخاري: «لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل الكلا».

21 - وعن عائشة قالت: نهى رسول الله ﷺ أن يمنع نقع البير. [رواه أحمد وابن ماجه].

22 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «من منع فضل مائه أو فضل كلاله منعه الله ﷻ فضله يوم القيامة» [رواه أحمد].

23 - وعن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قضى بين أهل المدينة

في النخل أن لا يمنع نقع بير، وقضى بين أهل البادية أن لا يمنع فضل ماء  
ليمنع به الكلاء. [رواه عبد الله بن أحمد في المسند].

24 - وأخرج مالك والبخاري من حديث زيد بن أسلم:

- عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يدعى هنياً على الحمى،  
ومن جملة ما قال له: وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة وإياي ونعم ابن  
عوف ونعم ابن عفان، فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعا إلى نخل وزرع، وإن  
رب الصريمة ورب الغنيمة إن تهلك ماشيتهما يأتيني ببنيه، فيقول: يا أمير  
المؤمنين يا أمير المؤمنين أفتاركهم أنا لا أبالك فالماء والكلاء أيسر علي من  
الذهب والورق، وإيم الله إنهم ليرون أني قد ظلمتهم إنها لبلادهم ومياهمم  
قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام، والذي نفسي بيده لولا  
المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبراً.

25 - وأخرج البخاري:

- عن أنس أن النبي ﷺ أراد أن يقطع من البحرين، فقالت الأنصار:  
حتى تقطع لإخواننا من المهاجرين مثل الذي تقطع لنا فقال: «سترون بعدي  
أثرة فاصبروا حتى تلقوني».

26 - وأخرج البيهقي بسنده:

- عن هشام عن أبيه أن رسول الله ﷺ أقطع الزبير، وأن أبا بكر أقطع،  
وأن عمر أقطع الناس العقيق.

27 - وعن عبادة أن النبي ﷺ قضى في شرب النخل من السبيل أن  
الأعلى يشرب قبل الأسفل ويترك الماء إلى الكعبين ثم يرسل الماء إلى  
الأسفل الذي يليه، وكذلك حتى تنقضي الحوائط أو يفنى الماء. [رواه ابن ماجه  
وعبد الله بن أحمد].

28 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قضى في  
سبل مهزور أن يمسك حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الأعلى على الأسفل. [رواه  
أبو داود وابن ماجه].

29 - وعن أبيض بن حمال أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح فقطع له، فلما أن ولى قال رجل: أتدري ما قطعت له إنما قطعت له الماء العِدَّة قال: فانتزعه منه؟ قال: وسأله عما يحمي من الأراك، فقال: ما لم تنله خفاف الإبل. [رواه الترمذي وأبو داود، وفي رواية له: أخفاف الإبل، قال محمد بن الحسن المخزومي: يعني أن الإبل تأكل منتهى رؤوسها ويحمى ما فوقه].

30 - وعن بهيسة قالت: استأذن أبي النبي ﷺ فجعل يد نومنه ويلتزمه، ثم قال: يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: «الماء» قال: يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: «الملح». قال: يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: «إن تفعل الخير خيراً لك» [رواه أحمد وأبو داود].

31 - وعن أسماء بنت أبي بكر في حديث ذكرته قالت: كنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعه رسول الله ﷺ على رأسي وهو منى على ثلثي فرسخ. [متفق عليه وهو حجة في سفر المرأة اليسير بدون محرم].

32 - وعن ابن عمر قال: أقطع النبي ﷺ الزبير حضر فرسه وأجرى الفرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال: «اقطعوه حيث بلغ السوط». [رواه أحمد وأبو داود].

33 - وعن وائل بن حجر أن النبي ﷺ قطعه أرضاً بحضرموت وبعث معاوية ليقطعها إياه. [رواه الترمذي وصححه].

34 - وعن عروة بن الزبير أن عبد الرحمن بن عوف قال: أقطعني رسول الله ﷺ وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا، فذهب الزبير إلى آل عمر فاشتري نصيبه منهم فأتى عثمان بن عفان فقال: إن عبد الرحمن بن عوف زعم أن النبي ﷺ أقطعه وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا وإني اشتريت نصيب آل عمر، فقال عثمان: عبد الرحمن جائر الشهادة له وعليه.

35 - وفي المدونة:

- قال سحنون: قلت لابن القاسم: رأيت من أحيا أرضاً ميتة بغير أمر الإمام تكون له أم لا تكون له حتى يأذن له الإمام في قول مالك؟  
- قال: قال مالك: إذا أحياها فهي له وإن لم يستأذن الإمام.

- قال مالك: وإحياؤها شق العيون وحفر الأبار وغرس الأشجار وبناء  
الْبُنْيَانِ والحرث فإذا فعل شيئاً من ذلك فقد أحياها.

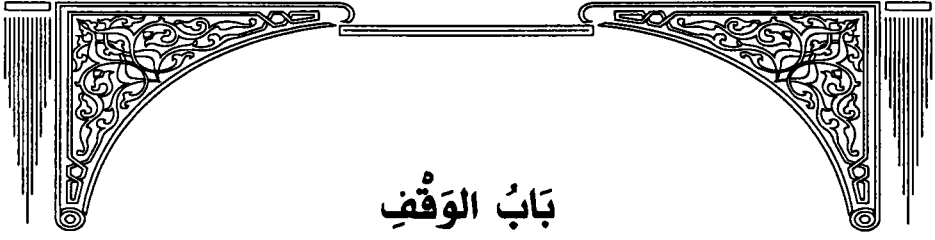
- قال: ولا يكون له أن يحيى ما قرب من العمران.

- وإنما يفسر الحديث: «من أحيا أرضاً مواتاً» إنما ذلك في الصحارى،  
والبراري، فأما ما قرب من العمران وما تشاح الناس فيه فإن ذلك لا يكون أن  
يحييه إلا بقطيعة من الإمام.

36 - قلت: رأيت لو أن رجلاً أتى أرضاً وقد غلب عليها الغياض  
والشجر فقطعه ونفاه أيكون هذا إحياء لها؟ قال: قال مالك: هذا إحياء لها.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب ستة  
وثلاثون (36) دليلاً.





## بَابُ الْوَقْفِ

- 1 - باب يجوز وقف مملوك وإن
  - 2 - والخلف في مثل الطعام للسلف
  - 3 - كمن سيولد وما ضر اشتراط
  - 4 - لصرفها ولا رجوع ككتاب
  - 5 - وهو على بنيه من دون البنات
  - 6 - أو عاد للسكنى بمسكن قبل
  - 7 - أو مع شريك أو على أن النظر
  - 8 - ولو سفيهاً أو ولي صغير أن
  - 9 - إلا لمحجوره إن أشهد أن
  - 10 - ويحبست ووقفت جا كذا
  - 11 - أو جهة تدوم أو لمن جهل
  - 12 - ويانقطاعه لأدنى فقرا
  - 13 - وامرأة لو رجلت عصب ثم
  - 14 - كان يساوي الذكر الأنثى ولا
  - 15 - تعيين مصرف ولا قبول من
  - 16 - رد فمثلى ذي انقطاع واتبع
  - 17 - أو ناظر أو إن من تحتج ببع
  - 18 - لا شرط الإصلاح أو الإنفاق أو
  - 19 - ويبع ما لا نفع فيه ويصار
- بأجرة ولو بهيمة وقن وهي إلى أهل التملك انصرف من ناظر تسليم غلة تحاط من بعد أن يصرفه إليه دأب باطل أو على معاص الله يات عام كوقفه على نفسه حل له أو الكبير مأخوذ أقر فلس أو ممات أو ظناه عن يصرف له الغلة لأدارا سكن إن قارن القيد تصدقت بذأ يحصر نحو ذا وأعقابه كل عصبية الواقف أو به جرى لا يشترط التخبير أن أطلق أم يشترط التابيد فيه بل ولا له سوى المعين الأهل فان جائز شرطه كتخصيص الشيع أو إن يخف عاد لوارث رجوع توظيف أرض من سوى الغلة روا في مثله أو بعضه إلا العقار

- 20 - كقيمة المتلف واجعل بإناث كبيرها وفاضل الذكور حاث  
 21 - واشمل بأولادهم يلي ولد فلان أو فلانة أو جا بعد  
 22 - الإناث والذكور الأحفاد كذا ذرية لا نسلي أو ولدي خذا  
 23 - أو عقبى والإخوة الأنثى شمل وآلي أو أهلي من عصب كل  
 24 - وامرأة لو رجلت عصبت والملك للواقف دون الغلة

(باب الوقف):

الوقف والحبس والتسبيل بمعنى واحد، يقال: وقفته وحبسته وسبلته، فهو وقف وحبس ومسبل. وسمي وقفاً وحبساً؛ لأن أصل المال موقوف على الجهة التي عين لها لا يباع ولا يوهب، وسمي مسبلاً لأن منفعة الأصل الموقوف مسبلة لمن وقفت عليه يتصرف فيها كيف شاء.

وأركان الوقف: أربعة وتضمنها تعريف المصنف له.

1 - واقف: وهو المالك للذات أو المنفعة المصروفة للموقوف له.

- ويشترط في صحة وقف المالك:

- أن يكون أهلاً للتبرع.
- بأن يكون حراً بالغاً رشيداً مختاراً؛ أي غير مكره - وهذا ما أشار إليه المصنف بقوله: صرف مالك، وبقوله: وإنما يكون ممن له التبرع.

2 - موقوف: وهو الذات الموقوفة أو المنفعة المصروفة سواء كانت منفعة عين يملكها الواقف كتحييس منفعة دار المؤجرة أو منفعة عين لا يملكها كأن يؤجر داراً لمدة معينة ويحبس منفعتها في تلك المدة وبانتهائها ينتهي الوقف لأنه لا يشترط فيه عندنا التأييد كما سيأتي إن شاء الله.

وكذلك الشأن في غلة العين المؤجرة فإذا استؤجرت دار محبسة فإن أجرتها تصرف لمن حبست عليه، وهذا ما أشار له المصنف بقوله: (منفعة ولو بأجرة أو غلة) وسواء كانت الذات المحبسة عقاراً أو حلياً أو حيواناً وغير ذلك فما كان مملوكاً من منقول وغيره جاز وقفه.

3 - موقوف عليه: ويشترط فيه أن يكون أهلاً لصرف المنافع عليه كعلى فلان أو على الفقراء والمساكين أو طلبة العلم أو على مسجد أو مدرسة أو رباط، والمراد به الثغر؛ أي مكان تسلل أعداء الإسلام من أطراف البلاد، وهذا ما أشار إليه المصنف بقوله: لأهل كرباط، وسواء كان الموقوف عليه موجوداً أو جينياً أو أنه سيولد في المستقبل فيصح الوقف على ذلك كله.  
- قال في التحفة:

وللكبار والصغار يعقد وللجنيين وللمن سيولد

4 - صيغة صريحة: كحبت أو وقفت أو سلبت أو غير صريحة كتصدقت إن اقترنت بقيد يدل على الوقف، كتصدقت به على فلان على أن لا يباع ولا يوهب أو تصدقت به على بني فلان، وعقبهم ونسلهم أو على الفقراء والمساجد صدقة لا تباع ولا توهب، وهذا ما أشار إليه المصنف بقوله: بصيغة كوقفت وحبت وكتصدقت مع قرينة. قوله: (إن قارن القيد تصدقت بذا) إن قارنه قيد كلا يباع ولا يوهب.

(أو جهة تدوم) أو قارنه (جهة تدوم)؛ أي لا تنقطع كتصدقت على الفقراء أو المساكين أو أبناء السبيل أو طلبة العلم أو المساجد أو لمن جهل وإن حصر؛ أي وإن لفريق مجهول محصر؛ أي إن حصر كفلان وعقبه، فإن تجرد تصدقت عما ذكر فلا يقتضي التأييد على إحدى روايتين ذكرهما ابن الحاجب، وهذا معنى قوله: (نحو ذا)؛ أي فلان (وأعقابه).

(وبانقطاعه لأننى فقراء عصابة للواقف)؛ أي ورجع الحبس مؤبداً إن انقطع ما حبس عليه لأقرب فقراء عصابة المحبس، ولا يشاركهم أغنياؤهم ولو أخذ فقراؤهم منهم ما صاروا به أغنياء وفضل فهو لهم. (أو امرأة لو رجلت عصب) أو لامرأة فقيرة قريبة للواقف لو رجلت بضم الراء وكسر الجيم؛ أي فرضت رجلاً عصب؛ أي إن كان عاصباً كالبنات والأخت وبنات الأخ والعمة وبنات العم، وبنات المعتق، لا الخالة وبنات البنات والجدة لأم.

(ثم لا يشترط التنجيز إن طلق أم....) إلخ؛ أي ولا يشترط في صحة الوقف التنجيز؛ أي عدم التعليق بل يصح التعليق، كهذا وقف بعد شهر أو

عام وإن أطلق الوقف ولم يقيد بتنجيز ولا تعليق حمل في صورة الإطلاق لصيغته عن التقييد بالتنجيز والتعليق عليه؛ أي التنجيز إذ الأصل في الإنشاء مقارنة لفظه لمعناه وشبهه في الحمل عند الإطلاق، فقال: كتسوية أنثى بذكر في قسمة ريعه عند الإطلاق، كهذا وقف على أولادي وأولاد فلان إذ الخروج عند التسوية يحتاج لدليل كالإرث فإن قيدا.

(ولا يشترط للتعبيد فيه)؛ أي كونه مؤبداً دائماً بدوام الشيء الموقوف فيصح وقفه مدة معينة، ثم ترفع وقفته ويجوز التصرف فيه بكل ما يجوز التصرف به في غير الموقوف.

وقوله: (ولا تعيين مصرف)؛ أي ولا يشترط في الوقف تعيين مصرفه؛ أي ما تصرف ريعه فيه من الخيرات، فإن وقف وقفاً ولم يعين مصرفه صح وصرف ريعه في غالب الصرف فيه من أهل بلد واقفه وإلا - أي وإن لم يكن غالب - فالفقراء؛ أي المحتاجون يصرف لهم ريعه، وهذا معنى قوله: (فمثل ذي انقطاع)، قال في الأصل: «وصرف في غالب وإلا فالفقراء ولا قبول مستحقه إلا المعين إلا هل فإن رد فكمقطع؛ أي كوقف منقطع مستحقه في الرجوع حسباً لكن لا لأقرب فقراء عصابة المحبس على المشهور».

- وحاصل ما لو قيل في هذه المسألة المعول عليه عند بعض العلماء مزيفاً لغير قولان أحدهما لمالك رضي الله تعالى عنه أنه يكون حسباً على غير من رده. والآخر لمطرف أنه يرجع ملكاً لمحبيه أو لورثته.

وقوله: (واتبع جائز شرطه). قال في الأصل: «واتبع شرطه إن جاز كتخصيص مذهب أو ناظر أو تبدئة فلان بكذا وإن من غلة ثان عام إن لم يقل: من غلة كل عام أو إن من احتاج من المحبس عليه باع أو إن تسور عليه قاض أو غيره رجع له أو لوارثه كعلى ولدي ولا ولد له لا يشترط إصلاحه على مستحقه».

واتبع شرطه وجوباً إن جاز الشرط فيجب العمل به، ولا يجوز العدول عنه إلا أن يتعدّر فيصرف في مثله كما تقدم في القنطرة ونحوها، ومثل للجائز فقال: كتخصيص أهل مذهب معين بصرفه غلة وقفه أو بسكنائه أو تخصيص

ناظر عليه بشخصه أو وصفه أو تبدئة فلان بكذا كعشرة دنانير من غلة وقفه، فيبدأ بها من غلة العام، بل وإن غلة ثان عام عوضاً عما رتب له من غلة العام الذي بعده شيئاً عوضاً عما رتب له من غلة الذي لا غلة له أو كشرط الواقف إن من احتاج من المحبس عليه إلى بيع الوقف باع، وفي سماع ابن القاسم: سئل مالك رضي الله عنه عن رجل جعل داراً له حبساً صدقة على ولده لا تباع إلا أن يحتاجوا إلى بيعها، فإن احتاجوا إلى بيعها واجتمع ملؤهم عليه باعوا واقتسموا ثمناً الذكر والأنثى سواء فيه فهلوكوا جميعاً إلا رجلاً فأراد بيعها أذلك له وقد احتاج إلى بيعها؟ قال: نعم أو شرط الواقف أنه إن تسور؛ أي تعدى عليه؛ أي الوقف قاض أو غيره من الظلمة مُريداً أكله رجع الوقف ملكاً له؛ أي واقفه إن كان حياً أو لوارثه إن كان ميتاً، فله شرطه وشبهه في الرجوع للواقف ملكاً، فقال: كوقف على ولدي، والحال لا ولد له؛ أي الواقف فهو ملك لواقفه له يبيعه ما لم يولد له، فإن ولد له تنجر تحبسه فليس له يبيعه لا يتبع بشرط إصلاحه على مستحقه؛ أي الموقوف عليه فيلغى الشرط.

قوله:

(لا شرط الإصلاح أو الإنفاق أو توظيف أرضي من سوى الغلة - روا)

بشرط الإنفاق؛ أي بشرط عدم بدء نفقته فيلغى الشرط لأنه يؤدي إلى إبطاله بالكلية، فلو شرط الواقف أن يبدأ من غلته بمنافع أهله، ويترك إصلاح ما ينخرم منه بطل شرطه أو توظيف أرض كشرط توظيف أرض؛ أي مجعول عليها مال يؤخذ كل عام أو شهر على من وقفت عليه فيصح وقفها ويلغى شرطه في كل حال إلا أن يشترط عليه دفع توظيفها من غلتها فيتبع شرطه على الأصح عند غير واحد من المتأخرين، وقيل: لا يتبع.

وقوله: (وبيع ما لا نفع فيه ويصار في مثله أو بعضه إلا للعقار)، قوله:

(وبيع) ما؛ أي شيء موقوف صار لا ينتفع به فيما وقف عليه وينتفع به في غيره كفرس يهرم وعبد كذلك وثوب يخلق حال كون ما لا ينتفع به غير عقار صار لا ينتفع به فيما حبس عليه فلا يباع وإذا بيع غير العقار صرف ثمنه في مثله من فرس أو عبد أو ثوب أو شورك به في شقصه؛ أي بعضه إن لم يبلغ ثمن كامل اتباعاً لغرض الواقف، فإن لم يوجد من يشارك تصدق به كأن أنلف

الحبس بجناية فتصرف قيمته التي تؤخذ من الجاني، في مثله أو شقصه، وبيع فضل؛ أي ما زاد من الذكور عن المحتاج إليه في النزو؛ أي إقبال الإناث الموقوف، فبيع ويشترى بثمنه إناث، وبيع ما كبر من الإناث الموقوفة، ويصرف ثمنه في شراء إناث، وتجعل وقفاً عوضاً عما يبيع لا يبيع عقار حبس إن لم يخرب بل وإن خرب وصار لا ينتفع به فيما حبس عليه.

- ففي المدونة مع الموازية والعتبية وغيرهما: منع بيع ما خرب من ربع حبس مطلقاً؛ أي عن التقييد بإمكان إصلاحه، وفي جواز المناقلة به ببيع غير خرب قول الشيخ في رسالته وابن شعبان وابن رشد إن كانت هذه القطعة من الأرض المحبسة انقطعت منفعتها جملة وعُجِرَ عن عمارتها وكرائها فلا بأس بالمعاوضة فيها بمكان يكون حساً مكانها ويكون ذلك بحكم القاضي بعد ثبوت ذلك السبب والغبطة في المعوض عنه ويسجل ذلك ويشهد به.

قوله: (واشمل بأولادهم يلي ولد فلان أو فلانة أو جاء بعد الإناث والذكور)، قال في الأصل: «وتناول الذرية وولد فلان وفلانة أو الذكور والإناث وأولادهم الحافد»؛ أي وتناول الذرية، وهذا اللفظ الواقع في قوله: وقف على ذريته أو ذرية فلان الحافد؛ أي ولد بنت الواقف أو فلان لأن عيسى ابن مريم عليه السلام من ذرية إبراهيم عليه السلام قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ...﴾ إلى قوله: ﴿وَعِيسَى﴾ وهو ولد بنت وتناول ولد فلان؛ أي زيدا مثلاً وفلانة: أي هنداً مثلاً فسمى الذكور والإناث، ثم قال: أولادهم فيتناول الحافد عند الإمام مالك عليه السلام وجميع أصحابه المتقدمين والمتأخرين لعود ضمير أولادهم إلى الأولاد، والحافد من أولاد الأولاد، قال ابن عرفة: هو الصواب، وخص ابن رشد قول ابن زرب لا يدخل الحافد فيما ذكر، وكذا ذريتي، وقد تقدم الكلام على ذلك لا نسلي.

(أو ولدي) حقاً؛ أي لا يتناول (نسلي) في قوله: وقفت على نسلي الحافد، فيتناول أولاده الذكور والإناث وأولاد أولاده ذكوراً وإناثاً، ولا يتناول من ينسب للواقف بامرأة سواء كانت بنته أو بنت ابنه، وضابط ذلك أن كل ذكراً أو أنثى يحول بينه وبين المحبس أنثى لا يشمل لفظ النسل ولا العقب ولا الولد.

وقوله: (والأخوة الأنثى شمل)؛ أي وتناول الأخوة في قوله: وقف على أخوتي الأنثى من؛ أي جهة ولو لأم، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَيِّهِمْ أَلْسُدُوسٌ﴾ وقد أجرى الإناث في الحجب مجرى الذكور.

قوله: (والى أو اهلي من عصب)؛ أي وتناول ألى وتناول اهلي العصبية، فيدخل في كل منهما الابن وابنه وإن نزل والجد وإن علا والأخوة وبنوهم وإن نزلوا والأعمام وبنوهم، (وامرأة لو رجلت عصب)؛ أي رجلت؛ أي فرضت رجلاً عصب؛ أي عصب إن كان عاصباً كبنت وبنت ابن وأم أو جدة أب وعمة وبنت أخ وبنت عم.

قوله: (والملك للواقف دون الغلة)؛ أي الملك - بكسر الميم - على الشيء الموقوف باق للواقف، قال ابن عرفة: صرح الباجي ببقاء ملك المحبس على حبسه، وهو لازم تزكية حوايط الأحباس على ملك محبسها، وقول اللخمي آخر الشفعة التحبيس يسقط الملك غلط لا الغلة الناشئة من الشيء الموقوف فليست لواقفه بل للموقوف عليه، وفرع على كون الملك للواقف، فقال: فله - أي الواقف - ولوارثه منع من شخص يريد إصلاحه؛ أي الوقف المحتاج للإصلاح، قال ابن غازي: بهذا قطع ابن شاس وابن الحاجب تبعاً لابن شعبان، ووجه ابن عبد السلام بأن الحبس مملوك لمحبسه وكل مملوك لا يجوز لغير مالكة تصرفه فيه بدون إذن مالكة - قال ناظم خليل الشيخ خليفة بن حسن:

والملك عن واقفه لا ينتقل      والمستحق خطه منه الغلل  
فللذي وقفه ومن خلف      منع الذي يريد إصلاح الوقف

وبالله التوفيق

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَقْلِبُوا لِنَفْسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: 20].

2 - عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا

من ثلاثة أشياء: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» [رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه].

3 - وعن ابن عمر أن عمر أصاب أرضاً من أرض خيبر فقال: يا رسول الله أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فما تأمرني؟ فقال: «إن شئت حبست أصلها وتصدق بها» فتصدق بها عمر على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى والرقاب والضياف وابن السبيل لا جناح على مولها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول.

- وفي لفظ: غير متائل مالا. [رواه الجماعة].

4 - وفي حديث ابن دينار قال في صدقة عمر ليس على الولي جناح أن يأكل ويوكل صديقاً له غير متائل قال: وكان ابن عمر هو يلي صدقة عمر ويهدي لناس من أهل مكة كان ينزل عليهم. [أخرجه البخاري، وفيه من الفقه أن من وقف شيئاً على صنف من الناس وولد منهم دخل فيه].

5 - وعن عثمان أن النبي ﷺ قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال: «من يشتري بئر رومة فجعل له دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة» فاشتريتها من صلب مالي. [رواه النسائي والترمذي، وقال: حديث حسن وفيه جواز انتفاع الواقف بوقفه العام].

6 - وعن ابن عمر قال عمر للنبي ﷺ: إن المائة السهم التي لي بخيبر لم أصب مالا قط أحب لي منها فأردت أن أتصدق بها، فقال النبي ﷺ: «أحبس أصلها وسبل ثمرتها» [رواه النسائي وابن ماجه].

7 - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً واحتساباً فإن شبعه وريه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة» [رواه أحمد والبخاري].

8 - وعن ابن عباس قال: أراد رسول الله ﷺ الحج فقالت امرأة لزوجها: أحجني مع رسول الله ﷺ؟ فقال: ما عندي ما أحملك عليه قالت: أحجني على جملك فلان، قال: ذلك حبيس في سبيل الله فأتى رسول الله ﷺ فسأله فقال: «أما إنك لو أحججتها عليه كان في سبيل الله» [رواه أبو داود].



9 - وقد صح أن رسول الله ﷺ قال في حق خالد: «قد احتبس أذراعه في سبيل الله».

10 - وعن أنس أن أبا طلحة قال: يا رسول الله إن الله يقول: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْنَا﴾ وإن أحب أموالي إلى بئرحاء، وإنها صدقة الله أرجو برها وذخرها عند الله، فضعها يا رسول الله حيث أراك الله فقال: «بخ بخ ذلك مال رابح - مرتين - وقد سمعت أرى أن تجعلها في الأقربين» فقال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه. [متفق عليه].

11 - وفي رواية: لما نزلت هذه الآية: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ﴾ قال أبو طلحة: يا رسول الله، أرى ربنا يسألنا من أموالنا، فاشهد أنني جعلت أرض بئرحاء لله، فقال: «اجعلها في قرابتك» قال: فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب. [رواه مسلم والبخاري معناه وفيه: «اجعلها لفقراء قرابتك»].

12 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «العمري جائزة».

13 - وعن جابر أن النبي ﷺ كان يقول: «العمري لمن وهبت له».

14 - وعنه قال: إنما العمري التي أجازها رسول الله ﷺ أن يقول: «هي لك ولعقبك» فإذا قال: هي ما عشت، فإنها ترجع لصاحبها. [رواه مسلم وأبو داود].

15 - وعن مالك قال: الأمر عندنا أن العمري ترجع إلى الذي أعمرها إذا لم يقل: هي لك ولعقبك.

16 - وعن أنس قال: بلغ صفية: إن حفصة قالت: بنت يهودي فبكت فدخل عليها النبي ﷺ وهي تبكي وقالت: قالت لي حفصة: أنت ابنة يهودي، فقال النبي ﷺ: «إنك لابنة نبي وإن عمك لنبي وإنك لتحت نبي فبم تفتخر عليك». ثم قال: «اتقي الله يا حفصة» [رواه أحمد والترمذي وصححه].

17 - وعن أبي بكرة أن النبي ﷺ صعد المنبر فقال: «إن ابني هذا سيد يصلح الله على يديه بين فئتين عظيمتين من المسلمين» يعني الحسن بن علي. [رواه أحمد والبخاري والترمذي].

18 - وفي حديث أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال: «لعلي وأما أنت يا علي فختني وأبو ولدي» [رواه أحمد].

19 - وعن أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال: «وحسن وحسين علي وركيه هذان ابناي وابنا ابنتي اللهم إني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما» [رواه الترمذي وقال: حديث حسن غريب].

20 - وقال البراء عن النبي ﷺ:

«أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب»  
[وهو في حديث متفق عليه].

21 - وعن زيد بن أرقم قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «اللهم اغفر للأَنْصار ولأَبْناء الأَنْصار ولأَبْناء أبناء الأَنْصار» [رواه أحمد والبخاري].

22 - وفي لفظ اغفر للأَنْصار ولذُراري الأَنْصار، ولذُراري ذُراريهم. [رواه الترمذي وصححه].

23 - وعن ابن عمر قال: كتب معيقيب وشهد عبد الله بن الأرقم:

«بسم الله الرحمن الرحيم:

هذا ما أوصى به عبد الله عمر أمير المؤمنين إن حدث به حدث أن ثمناً وصرمة بن الأكوخ والعبد الذي فيه والمائة سهم التي بخبير ورقيقه الذي فيه والمائة التي أطعمه محمد ﷺ بالوادي تليه حفصة ما عاشت، ثم يليه ذو الرأي من أهلها ألا يباع ولا يشتري بنفقه حيث رأى من السائل والمحروم وذو القربى، ولا حرج على من وليه إن أكل أو واكل أو اشتري رقيقاً منه». [رواه أبو داود].

24 - عن أنس قال: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وأمر ببناء المسجد قال: «يا بني النجار تأمنوني بحائطكم هذا». فقالوا: لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله تعالى؛ أي فأخذة فبناء مسجداً. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود].

25 - وعن سعد بن عبادة أنه قال: يا رسول الله إن أم سعد ماتت فأني الصدقة أفضل؟ قال: «الماء» فحفر بئراً وقال: هذه لأم سعد. [رواه أبو داود والنسائي، وزاد: فتلك سقاية سعد بالمدينة].

26 - وفي المدونة:

- قال سحنون: قلت لابن القاسم: رأيت إن قال: أعمرتك هذه الدار حياتك أو قال: هذا العبد أو هذه الدابة؟.

- قال: هذا جائز عند مالك ويرجع بعد موته إلى الذي أعمرها أو إلى ورثته.

27 - قلت: رأيت إن قلت لرجل: قد أسكنتك هذه الدار وعقبك من بعدك، فمات ومات عقبه من بعده أترجع إلي أم لا؟.

- قال: نعم ترجع إليك إلا أن تكون قد حبستها على فلان وعلى عقبه حسباً صدقة فإذا قال ذلك، ولم يقل: سكني لك ولولدك، فإنه إذا انقضى الرجل وعقبه رجعت إلى أقرب الناس للمحبس حسباً عليه.

28 - قلت: فإن كان المحبس حياً؟

- قال: لا ترجع إليه على حال من الأحوال، ولكن ترجع إلى أقرب الناس منه حسباً عليهم.

29 - قلت: رجالاً كانوا أو نساء؟

- قال: نعم ترجع إلى أولى الناس بميراثه من ولده أو عقبه ذكورهم وإناثهم يدخلون في ذلك.

30 - قلت: فإن قال: داري هذه حبس على فلان وعقبه من بعده ولم يقل: حسباً صدقة ثم مات فلان ومات عقبه من بعده والذي حبس حياً ترجع في قول مالك؟

- قال: لم أسمع من مالك في هذا شيئاً أقوم على حفظه، ولكنه إذا قال: حسباً، فهو بمنزلة قوله: صدقة لأن الأحباس إنما هي صدقة فلا ترجع إليه، ولكن ترجع إلى أولى الناس به بحال ما وصفت لك.

31 - قلت: فإن قال: حسباً فهلك الذي حبست عليهم، وقد هلك أيضاً الذي حبس ولم يدع إلا ابنة واحدة؟

- قال: إنما قال لنا مالك: إذا انقضى الذين حبست عليهم رجعت إلى

أولئى الناس بالمحبس يوم ترجع عصبة كانوا أو ولد ولده حبساً على ذوى الحاجة منهم وليس للأغنياء منهم فيها شيء عند مالك، وكذلك العصبة، وكذلك من ترجع إليهم إنما هي لذوى الحاجة منهم.

32 - قال ابن القاسم: وقد قال مالك: من حبس حبساً من أرض أو حيوان في سبيل الله ثم وليه حتى مات ولم يوجهه في الوجوه التي سمى غير أنه كان يقوم عليه ويليه حتى مات.

- قال: أما كل حبس له غلة فإنه إن وليه حتى مات وهو في يديه رأيته في الميراث؛ لأنه لو شاء رجل لانطلق إلى ماله فحبسه وأكل غلته، فإذا جاء الموت قال: كنت حبسته ليمنعه من الوارث ولا أرى أن يجوز مثل هذا من الأحباس حتى يستخلف عليها رجلاً غيره ويتبرأ إليه منها، وأما كل حبس لا غلة له مثل السلاح والخيل وأشباه ذلك فإنه إذا وجهه في تلك الوجوه التي سمى وأعلمه فيها فقد جاز، وإن كان عليه حتى مات وهو من رأس المال، ولم يكن يوجهه في شيء من تلك الوجوه. فلا أراه إلا غير جائز.

33 - وقال مالك: ليس لولد البنات شيء إذا قال الرجل: هذه الدار حبس على ولد فهي لولده ولولد ولده وليس لولد البنات شيء، قال الله تبارك وتعالى: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي ذُرِّيَّتِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾، فاجتمع الناس لأنه لا يقسم لولد البنات شيء من الميراث إذا لم يكن له بنات من صلبه وإن بنى البنين الذكور والإناث يقسم لهم الميراث ويحبسون من يحببه من كان فوقهم إذا لم يكن فوقهم أحد.

34 - وقال مالك: من حبس على ولده داراً فسكنها بعضهم ولا يجد بعضهم فيها سكناً فيقول الذين لم يجدوا منهم سكناً: اعطوني من الكراء بحسب حقي.

- قال: لا أرى ذلك له ولا أرى أن يخرج أحد لأحد ولكن إذا غاب أحد أو مات سكن فيه.

35 - قال مالك: إن غاب أن يريد المقام في الموضع الذي غاب إليه وأما إن كان رجل يريد أن يسافر إلى موضع ليرجع فهو على حقه.

36 - قال مالك: ما ضعف من الدواب حتى لا يكون فيه قوة للغزو فإنه يباع ويشترى بثمانه من الخيل فيجعل في سبيل الله .

37 - قال مالك في الفرس المحبس في سبيل الله: إذا كلب وخبث إنه لا بأس أن يباع ويشترى فرس مكانه .

38 - وقال يحيى بن سعيد: من حبس داراً على ولده فهي على ولده وولد ولده ذكورهم وإنائهم إلا أن ولده أولى من ولد ولده ما عاشوا إلا أن يكون فضل فيكون لولد الولد فذلك حق لحاجتهم .

39 - قال سحنون: قلت لابن القاسم: أرأيت إذا حبس غلة دار على المساكين فكانت في يديه يخرج غلتها كل عام فيعطيها المساكين حتى مات وهي في يديه أتكون غلتها للمساكين بعد موته أو تكون ميراثاً .

- قال: قال مالك: إذا كانت في يديه حتى يموت لم يخرجها من يديه حتى يموت فهي ميراث وإن كان يقسم غلتها إلا أن مالكا قال في الخيل والسلاح: إنه مخالف للدور والأراضين إذا كان له خيل وسلاح قد جعلها في سبيل الله فكان يعطي الخيل يغزى عليها أيام غزوها، فإذا قفلت ردت إليه فقام عليها وعلفها والسلاح مثل ذلك .

40 - قال مالك: إن أنفذها في حياته هكذا وإن كانت ترجع إليه عند القفل فرآها من رأس المال وهي جائزة، ولا يشبه هذا عندي النخل ولا الدور ولا الأرضين .

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب أربعون (40) دليلاً .

## بَابُ الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْعُمَرَى

- 1 - باب وتمليك مجاناً الهبة
  - 2 - وهي بما ملك ينقل تعن
  - 3 - مجهولاً أو ككلب أو ديناً وذا
  - 4 - بصيغة أو مفهم كالتخليه
  - 5 - وجاز قابل وإن لم يؤذن
  - 6 - وقبل حوز مبطل دين أحاط
  - 7 - كالعتق واستيلادها أو أرسلها
  - 8 - ممانه أو موت موهوب ولم
  - 9 - بدون إشهد ولا أن باع من
  - 10 - يعلم بها فقبل المعطي الثمن
  - 11 - بجن أو ضنا بموت أتصل
  - 12 - وصحت أن في الحوز جد أو باع
  - 13 - وصح حوز مخدم ومستعير
  - 14 - لا غاصب مستأجر ومرتهن
  - 15 - وهبها أو عنده بقت عدا
  - 16 - وجازت العمري كأمرتك أو
  - 17 - لمعمر أو وارث وحرمت
  - 18 - كهبة لنخل استثنى الثمر
  - 19 - وللأب اعتصارها من الابن
- وللشواب الأخرابي صدقه  
 ممن له تبرع بها - وأن  
 إن كان للغريم أبراء خذا  
 لولد لا بابن مع لك عبه  
 له وجبر واهب أبي عني  
 وهبة لشان إن حوز أناط  
 هدية أو صاحبتة إذ صلى  
 يشهد كذابه تصدق إن تضم  
 وهب قبل علم موهب وأن -  
 وقيل للمعطي وتبطل أعلمن  
 أو قبلها ما قال مودع قبل  
 أو يعتق أو يهب إذ الإشهد شاع  
 ومودع بشرط علم ذا الأخير  
 أو قلَّ حوز رجعت منه لمن  
 معروف عين لكمحجور بدا  
 وارثك الدار وأوبها - رروا  
 رقبى كدارينا للأخر ثبت  
 سنين والسقي على الموهب قر  
 كالأم تعنصر ذا أب - وأن

- 20 - مجنوناً أو يتم لا كالصدقة  
 21 - حوالة الأسواق بل نقص وزيد  
 22 - أو مرض الموهوب أو من قد وهب  
 23 - وأقل بغير الإرث ملك الصدقة  
 24 - ويتعين الثواب لزبا  
 25 - فيه إذا لم يشهد العرف بضد  
 26 - لا الثاني إلا أن يفت بزيد أو  
 27 - ولك منعها إلى الثواب ثم  
 28 - وإن معيباً ولذي أذن وأب
- إلا بشرطه وما إن منعه  
 أو نكح أو تداين لها أريد  
 إلا إذا بحالة المنع وهب  
 واترك ركوبها كأكل الغله  
 وجاز شرطه وصدق واهباً  
 ولزمت قيمتها الواهب جد  
 نقص فلا رد وقيمة راوا  
 أثب بما البيع يقضى عنه أم  
 في مال الابن هبة لمن يثب

(باب في الهبة والصدقة والعمري):

قوله: (باب وتمليك مجاناً الهبة) قال في الأصل: «الهبة تمليك بلا عوض ولثواب الآخرة صدقة وصحت في كل مملوك» الهبة هي العطية الخالية من العوض قاله في اللسان.

أما تعريفها شرعاً فكما ذكر المصنف: تمليك من له التبرع بلا عوض ذاتاً... إلخ. أي تمليك بلا عوض ممن يصح تبرعه وهو المكلف الحر الرشيد تمليك ذاتاً يصح نقلها من ملك لمن هو أهل لتملكها.

فاحترز بقوله: (تمليك) من له التبرع من تمليك من لا يصح تبرعه كعبد وصبي ومجنون وسفيه، وبقوله: (بلا عوض) من البيع وهبة الثواب فهما تمليك بعوض، وبقوله: ذاتاً من تمليك منفعة فقط كالأجارة والعارية والوقف وبقوله: (تنقل) شرعاً من أم الولد والمكاتب فلا يصح نقل ملكهما شرعاً، وبالتالي لا تصح هبتهما، واحترز بقوله: لا هل من هبة ذات لمن لا يصح تملكه لها كهبة مصحف أو عبد مسلم لكافر فلا تصح لمنع تملكه.

وقوله: (الصيغة... إلخ) يعني أن الهبة لا بد لها من صيغة صريحة كوهبت أو ما يدل عليها من قول: كأعطيت ونحلت أو فعل كتحلية البنت ونحو ذلك من كل ما دل على الهبة بقريئة لا بقول الأب لابنه: ابن هذه

العرصة داراً فبنى، أو أركب هذه الدابة مع قوله: داره أو دابته؛ أي دار ابني ودابة ولدي فليس ذلك بهبة، لأن العرف جار يكرام الأولاد بهذا النوع وللولد إذا بنى قيمة بنائه منقوضاً لأنه عارية وانتقضت بموت الأب بخلاف صدور ذلك من أجنبي، فيعتبر هبة أما تحلية الزوج لزوجته فلا تعتبر هبة وإنما هي أمتاع فقط. قاله (عق).

وعليه فإن الهبة تملك ذات بلا عوض لقصد المعطى فقط أو لقصد الثناء مع ذلك أما الصدقة فهي تملك ذات بلا عوض لقصد ثواب الآخرة ولو مع المعطى أيضاً.

- فعلم مما تقدم أن الهبة كالصدقة لها أربعة (4) أركان هي:

1 - واهب: أو متصدق ويشترط أن يكون أهلاً للتبرع وهو الحر الرشيد.

2 - موهوب: ويشترط فيه أن يكون ملكاً للواهب أو المتصدق.

3 - وموهوب له: ويشترط فيه أن يكون أهلاً لتملك الذات الموهوبة.

4 - وصيغة صريحة: أو ما يدل عليها من قول أو فعل وإن معاطاة.

- وإلى ما سبق أشار بقوله: (وهي بما ملك ينقل تعين)؛ أي يقبل ملك

النقل شرعاً فلا تصح في مدبر وأم ولد... إلخ كما سبق. وقوله: (ممن له تبرع بها) فلا تصح من صبي ولا مجنون ولا سفیه ولا رقيق ولا مفلس ولا بملك الغير ولا لزوج أو مريض بما زاد على الثلث، قوله: (وإن مجهولاً)؛ أي فمن وهب لرجل موروثه من فلان، وهو لا يدري كم هو سدس أو ربع أو وهبه نصيبه من دار أو جدار، وهو لا يدري كم ذلك أو ككلب مأذون فيه أو ديناً في ذمة المدين وذا إن كان للغريم (إبراء)؛ أي وهو - أي تملك الدين - وهبته (إبراء)؛ أي إسقاط للدين عن ذمة مدينه.

قوله: (بصيغة) من مادة الهبة، والمعنى صحة الهبة بالصيغة لأنها من شروطها كما سبق وصيغة صريحة أو بدل عليها من قول أو فعل وإن معاطاة كأعطيت ومنحت وبذلت ونحلت إن كان مفهمها قولاً، بل وإن كان مفهمها مصوراً بفعل كالتخلية لولد لا بابن؛ أي بقوله: (ابن) فعل أمر من البناء مع قوله؛ أي الأب.



(مع لك عيه) قال في الأصل: «لا بابن مع قوله: داره؛ أي الابن فإذا مات الأب فلا يختص الابن بالأرض التي بناها بل يشاركه فيها الورثة وللأبن قيمة بنائه منقوضاً».

(وحاز قابيل) من الحيازة وإن بلا إذن؛ أي وإن لم يؤذن له الواهب لخروج الموهوب من ملكه وصيرورته ملكاً للموهوب له وما لا من أمواله إذا قبل، (وجبر واهب أبى عني)؛ أي وأجبر عليه؛ أي على تسليمه للموهوب له فيقضى عليه بذلك إن منعه إياها (وقبل حوز مبطل بين احاط)؛ أي وبطلت إن تأخر حوزها لحصول دين محيط بمال الواهب فالدين والصدقة باطلة.

(وهبة للثاني إن حوز اناط) أو وهب لثان وحاز الهبة الموهوب له الثاني فقد بطلت هبتها للأول عند أشهب ومحمد، وفي أحد قولي ابن القاسم وظاهره علم الأول بالهبة له، وفرط في حوزها أم لا مضى من الزمان ما يمكن فيه الحوز أم لا، كما تبطل بعق الرقيق الموهوب قبل حوز الموهوب له. أو استيلاء أو استولد الواهب الأمة قبل حوزها الموهوب له.

(أو أرسل هدية أو صاحبتة إذ صلى مملته أو موت موهوب)؛ أي أو أرسل الهدية المهدي مع رسول للمهدي له ثم مات المهدي قبل أن يدفعها الرسول للمهدي له فتبطل لموت مهديها أو صاحبتة؛ أي الواهب هدية لشخص في بلد آخر فمات الواهب قبل دفعها للموهوب له فتبطل الهدية وترجع لورثته لموته قبل حوزها.

(أو موت موهوب ولم يشهد) أو مات الموهوب له المعين الهدية له قبل أن يحوزها ولم يشهد المهدي بأنه أهدى ما استصحبه أو أرسلها إلى المهدي إليه المعين، فإن كان أشهد على ذلك فلا تبطل بموت المهدي ولا بموت المهدي له فتدفع للمهدي له في صورة موت المهدي ولورثة المهدي له في صورته موته نفسه وشبه في البطلان بموت المعطي قبل قبض المعطى له فقال:

(كذا به تصدق إن تضم بدون إشهاد) قال في الأصل: «كأن دفعت لمن يتصدق عنك بمال ولم تشهد». وهذا معنى قوله: (دون إشهاد)؛ أي فإن مت أيها الدافع قبل قبض الفقراء المال بطلت الصدقة ورجعت لورثتك.

قوله: (ولا إن باع من وهب) قال في الأصل: «لا إن باع واهب قبل علم الموهوب إلا فالثمن للمعطي رويت - بفتح الطاء - وكسرهما أو جن أو مرض واتصلا بموته أو وهب - لمودع ولم يقبل لموته، وصح إن قبض ليتروى أو وجد فيه أو في تزكية شاهده أو أعتق أو باع أو وهب إذا أشهد وأغلن أو لم يعلم بها إلا بعد موته وحوز مخدم ومستعير مطلقاً ومودع إن علم لا غاصب ومرتهن ومستأجر إلا أن يهب الإجارة ولا إن رجعت إليه بعده بقرب».

أي لا إن باع واهب (قبل علم موهب) بعد علم الموهوب له بهبته له فبيعه ماض لا يرد والثمن المعطى رويت المدونة - بفتح الطاء - اسم مفعول أي: الموهوب له، ورويت بكسرهما؛ أي الطاء اسم فاعل؛ أي الواهب أو جن؛ أي وبطلت الهبة إن جن الواهب قبل حوزها الموهوب له أو مرض الواهب قبل حوز الموهوب له واتصلا؛ أي جنون الواهب ومرضه بموته؛ أي الواهب ومفهومه أنه إن صح من مرضه صحة بينة أو أفاق من جنونه إفاقة بينة فلا تبطل الهبة للموهوب له قبضها منه بعد صحته أو إفاقة أو وهب المودع - بالكسر - الوديعة لشخص مودع - بالفتح - ولم يقبل المودع - بالفتح - الموهوب له الهبة بأن لم يقل قبلت لموته؛ أي الواهب بطلت الهبة فإن قبلها قبل موته صحت لصحة حوزها بعد قبولها، وصح قبول الموهوب له الهبة بعد موت واهبها إن كان الموهوب له قد قبض الهبة ليتروى؛ أي يتفكر ويتأمل في أن الأحسن قبولها أو ردها فمات واهبها وقبلها الموهوب له بعد موته أو جد؛ أي اهتم الموهوب له فيه؛ أي حوز الهبة ومنعه الواهب منه حتى مات؛ أي الواهب، فقال ابن القاسم: لا تبطل الهبة بموته تنزيلاً للجد في الحوز منزلته أو وهب شيئاً قبله وطلبه منه فأنكر الهبة فأقام الموهوب له بينة بأنه وهبه وطلب منه تزكيته فجد في تزكية شاهده ومات واهبه قبلها.

- فقال ابن القاسم: لا تبطل الهبة إذا زكاها بعد موته.

- وقال ابن الماجشون: تبطل إذ غاية إقامة البينة إنها كإقرار واهبها بها، وهو لو أقر له بها ومات قبل قبضها بطلت، أو إن أعتق الموهوب له الرقيق الموهوب أو باع الموهوب له الشيء الموهوب أو وهب الموهوب له ما وهب له غيره قبل قبضه في المسائل الثلاثة صح حوزة، وكان ذلك كحوزه اتفاقاً في

العتق والبيع وإن لم يشهد وفي الهبة إذا أشهد الموهوب له على هبة ما وهب له لغيره وأعلن؛ أي أظهر الموهوب له الإشهاد عند القاضي أو لم يعلم بها؛ أي الهبة إلا بعد موته؛ أي الموهوب له.

قال ابن غازي: أي وكذا تصح الهبة إذا لم يعلم بها الموهوب له في حياته فلما مات علم بها ورثته، فلهم القيام بها على الواهب الصحيح وإن وهب مالك رقيق خدمته لشخص مدة معلومة أو حياته، ثم وهب رقبته لآخر ثم مات الواهب وهو في حوز مخدم؛ أي من وهبت له خدمة رقيق مدة معلومة أو حياته، ويكون ذلك حوزاً لمن وهبت له رقبته، فإن مات الواهب قبل تمام مدة الإخداف فلا حق لورثته في ذلك الرقيق وإن أعار مالك شيئه لشخص ثم وهبه لآخر ثم مات الواهب وهو في حوز المستعير صح حوز شخص مستعير شيئاً لمن وهب له لذلك الشيء فإن مات الواهب والشيء في يد مستعيره فهو حق للموهوب له لا لورثة واهبه مطلقاً عن التقييد بعلم المخدم والمستعير بالهبة، وسواء كان الإخداف والهبة دفعة واحدة أو تأخرت الهبة عنه وسواء أشهد الواهب على الهبة أو لم يشهد عليها، وإن أودع المالك شيئه عند شخص ثم وهبه لآخر ثم مات المالك وهو في حوز المودع صح حوز مودع - بالفتح - للموهوب له الوديعة إن علم المودع - بالفتح - بالهبة فعلمه شرط في صحة حوزة للموهوب له لا يصح أن يحوز للموهوب له شخص غاصب للشيء الموهوب ومرتهن ومستأجر للموهوب في كل حال إلا أن يهب المالك الإجارة؛ أي المال الذي أجر به للموهوب له الذات فيصح حوز المستأجر له، ولا يصح الحوز إن رجعت الذات الموهوبة إليه؛ أي واهبها بعده؛ أي الحوز بقرب؛ أي قبل تمام سنة من حوزها رجوعاً مصوراً.

- ثم قال: (وجازت للعمري كاعمرتك لو....) إلى قوله: (والسقي على الموهوب قر):

تضمنت هاته الأبيات ما يلي؛ أي وجازت؛ أي ندبت العمري - بضم العين وسكون الميم - مأخوذ من العمر بمعنى مدة الحياة لوقوعه ظرفاً لمنفعتها؛ ابن عرفة: العمري تملك منفعة حياة المعطي بغير عوض إنشاء، فيخرج الحكم باستحقاقها ويصدق الحد عليها قبل حوزها لأنها قبله عمري. اهـ.

وصيغتها: ما دل على هبة المنفعة دون الذات كأسكنتك هذه الدار أو وهبتك سكنها عمرك.

وفي المدونة من قال: أعمرتك هذه الدار أو هذا العبد أو هذه الدابة حياتك جاز ذلك، وترجع بعد موته إلى الذي أعمرها أو إلى ورثته (كأعمرتك) داري أو عبدي أو دابتي أو وهبتك منفعتها مدة حياتك، أو أعمرت وارثك ما ذكر ورجعت العمرى بمعنى الذات التي وهبت منفعتها لشخص مدة معلومة كسنة أو مدة حياته للمعمر؛ أي واهب المنفعة، فترجع له ملكاً إن كان حياً أو لوارثه ملكاً أيضاً إن كان المعمر قد مات، وشبهه في الرجوع ملكاً فقال: كعبدي أو داري أو دابتي حبس عليكما وهو - أي الحبس لآخركما ملكا له مستحقته معاً على وجه الحبس وإذا مات أحدهما ملكه الآخر فيصنع به ما يشاء من بيع وغيره من تصرفات المالك لا تجوز الرقبى، وهو تحييس رجلين داراً بينهما على إن من مات منهما أو لا فحظه حبس على الآخر، وقد مثل لها المنصف فقال: كذوي دارين مثلاً قالاً؛ أي قال كل منهما للآخر، إن مت - بفتح التاء - قبلي فهما - أي داري ودارك - ملك لي وإلا؛ أي وإن لم تمت قبلي بأن مت أنا قبلك فهما لك وتعاقدا على هذا، وشبهه في المنع فقال: (كهبة) نخل لشخص، واستثناء ثمرتها سنين مستقبلة بعد الهبة، وقد شرط الواهب أن يكون السقي للنخل في تلك المدة على الموهوب له فلا يجوز للغرر لأنه بيع معين يتأخر قبضه إذ كأنه باعه النخل بسقيه في تلك السنين على أن لا يقبضه إلا بعدها ولا يدري حاله بعدها، قال في الأصل: «وجازت كأعمرتك أو وارثك ورجعت لمعمر أو وارثه كحبس عليكما وهو لآخركما ملكاً لا الرقبى كذوي دارين قالاً: إن مت قبلي فهما لي وإلا فلك كهبة نخل، واستثناء ثمرتها سنين، والسقي على الموهوب له».

(وللاب اعتصارها من الابن)؛ أي وإن وهب لولده هبة فلاب - أي لا للجد - إعصارها من الابن بلا عوض ذكراً كان أو أنثى، وكان الأولى للناظم أن يعبر بالولد فيقول:

وللاب اعتصارها من الولد كالأب تعتصر ذا أب فقد  
كأم فقط دون غيرها من جدة ونحوها، فلأم خاصة اعتصار ما وهبت

لولدها، وإنما (تعتصر) الأم التي وهبت ذا أب فإن وهبت يتيماً فليس لها الاعتصار منه ولها الاعتصار من ذي الأب، وإن كان الأب مجنوناً جنوناً مطبقاً إذ هو كالعاقل في الإنفاق على ولده من ماله فليس ولده يتيماً، ولها الاعتصار من ذوي الأب حال الهبة إن استمر الأب حياً بل ولو تيم الولد؛ أي صار يتيماً بموت أبيه بعد هبتها له فلها الاعتصار منه على المختار لا فيما أريد به وجه الآخرة.

(كالصدقة) فليس لهما اعتصاره، إلا بشرطه ومنه يؤخذ أنه إن تصدق عليه بشرط الاعتصار إن شاء فله الاعتصار.

- ثم ذكر موانع الاعتصار فقال:

(حوالة الأسواق بل نقص وزيد)؛ أي بحصول زيد؛ أي زيادة في ذات الهبة كبكر صغير أو نقص كانهدام ونسيان، صنعة قال في أسهل المسالك:

واعتصر الأب من الولد العطا ما لم يداين أو يهبه أو يطا

(أو نكح)؛ أي ولم يتزوج الولد الموهوب له لأجل الهبة، فإن زوج لأجلها ولو لم يدخل فات اعتصارها ذكراً كان الولد أو أنثى لرغبة الناس في ذي المال.

(أو قداين لها)؛ أي تعامل الولد الموهوب له بدين أو قرض لها؛ أي لأجل يسره بالهبة فإن تداين لها فات اعتصارها.

(أو مرض الموهوب أو من قد وهب) فإن مرض مرضاً مخوفاً فات اعتصارها لتعلق حق ورثته بها أو مرض من قد وهب مرضاً مخوفاً فإنه يفوت اعتصارها لانهامه بأنه إنما يعتصرها لورثته.

(إلا إذا بحالة المنع وهب)؛ أي إلا أن يهب الأب أو الأم لولده، وهو على حال من هذه الأحوال المانعة الاعتصار بأن وهبه متزوج أو مدين أو مريض فله الاعتصار مع هذه الأحوال، ولا يكون وجوده مانعاً منه.

قوله: (واقبل)؛ أي أكره (بغير الإرث ملك الصدقة)، قال في الأصل: «وكره تملك صدقة بغير ميراث كشراء أو قبول هبة أو صدقة وأما تملكها بميراث فلا يكره لأنه ليس اختياراً».

- والأصل في هذا: أن عمر رضي الله تعالى عنه تصدق بفرس جواد على رجل فلم يقيم بحقه فاستشار عمر رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم في شرائه منه، وقال عمر رضي الله عنه أنه يبيعه برخص، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تشتريه ولو أعطاكه بدرهم فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قبته».

(واترك ركوبها)؛ أي لا يركب المتصدق الدابة التي تصدق بها كأكل الغلة، قال في الأصل: «ولا يركبها أو يأكل من غلتها». يعني أن من تصدق على أجنبي بصدقة فلا يجوز له أن يأكل من ثمرها ولا يركبها إن كانت دابة.

(وبتعيين الثواب لزبياً)؛ أي لزماً، قال في الأصل: «وجاز شرط الثواب، ولزم بتعيينه وصدق واهب فيه إن لم يشهد عرف بضده وإن لعرس، وهل يحلف أو إن أشكل تأويلان»؛ أي وجاز شرط الثواب؛ أي العوض المالي على الموهوب له في نظير الهبة مقارناً لصيغة الهبة كوهبتك أو أعطيتك أو منحتك أو نحللتك هذا الشيء على أن تبييني أو تعوضني أو ترد علي أو تكافئني وهو بيع في الحقيقة، قال ابن يونس: الهبة للثواب كالبيع في أكثر الحالات. اهـ. فهبة الثواب ليست على وجه القرية إنما هي على جهة المعاوضة فما لا يجوز بيعه لا تجوز هبته للثواب كالجنين في بطن أمه، والعبد الأبق، وما لم يبد صلاحه من ثمرة ولزم الثواب الموهوب له؛ أي دفعه للواهب بسبب تعيينه؛ أي الثواب حال عقد الهبة بأن قال: وهبتك هذا الثوب على أن تبييني هذا العبد، أو هذه الدابة فرضي، فإن امتنع من دفعه جبر عليه، وإن وهب شخص لآخر هبة وادعى أنها للثواب صدق شخص واهب شيئاً متمولاً لشخص آخر في قصده؛ أي الثواب إن لم يشهد عرف جرى بين الناس بضده أي إن عدم الثواب على الهدية فإن جرى عرف بضده فلا يصدق الواهب فيه، ويصدق الواهب وإن كان وهب لعرس، قال الباجي: ما جرت به عادة الناس ببلدنا من إهداء الناس بعضهم إلى بعض الكباش وغيرها عند النكاح. فقد قال ابن العطار: إن ذلك على الثواب وبذلك رأيت القضاء في بلدنا، قال: لأن ضمان المهدين والمهدي لهم على ذلك يريد أنه العرف، وذلك كما شرط فيقضى للمهدي بقيمة الكباش حين قبضها المهدي إليه إن كانت مجهولة الوزن، فإن كانت معلومة الوزن قضى بوزنها وإن كان المهدي إليه بعث إلى المهدي قدراً

من لحم مطبوخ أو أكل عنده في العرس حوسب به في قيمة هديته، ولو كان هذا في بلد لا يعرف فيه هذا فلا يقضى فيه بثواب، وهل يحلف الواهب على قصد الثواب مطلقاً شهد له العرف أو لا أو إنما يحلف إن أشكل الأمر ولم يشهد له العرف، ولا عليه في الجواب؟ تأويلان - وقال في أسهل المسالك:

والقول للواهب مع حلف بدا إن لم يكن عرف بضد شهدا

قوله: (ولزمت قيمتها الواهب جد لا الثاني إلا أن تفت بزيد أو نقص)؛ أي لزم واهبها؛ أي هبة الثواب قبول القيمة إن دفعها له الموهوب له لا الثاني؛ أي الموهوب له للشئ الموهوب فللموهوب له ردها إلا لفوت بزيد أو نقص في عين الهبة فليس له ردها على المشهور، وله منعها حتى يقبضه وهذا معنى قوله: ولك منعها إلى الثواب ثم أثب بها بالبيع يقضى عنه أم - قال في الأصل: «وأثيب ما يقضى عنه ببيع؛ أي يجعل ثمنه في البيع، وإن كان ما يقضى عنه معيباً» لقول المدونة: وإن وجد الواهب عيباً بالعوض، فإن كان عيباً فادحاً لا يتعاوض في مثله كالجذام والبرص فله رده وأخذ الهبة إن لم تفت إلا أن يعوضه وإن لم يكن فادحاً نظر إلى قيمة المعيب فإن كانت كقيمة الهبة فأكثر فلا يجب له غيره؛ لأن ما زاد على القيمة تطوع غير لازم، فإن كان دون قيمتها فأتى له القيمة برئ، وليس للواهب رد العوض إلا أن يأبى الموهوب له أن يتم له القيمة.

قوله: (ولذي إذن وإن في مال الابن هبة لمن يثب). قال في الأصل: «وللمأذون، وللأب في مال ولده الهبة للثواب المأذون له في التجر الهبة للثواب لأنه بيع، وللأب في مال ولده المحجور له لصغير أو سفه أو جنون الهبة للثواب لأنه بيع وبيع الأب جائز على ابنه الصغير، وليس الوصي كالأب في جواز هبة الثواب ولا مقدم القاضي بالأولى.

وبالله التوفيق

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ إِلَهَ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ

وَلَكِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّالِمِينَ فِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُرُوءَاتُ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴿البقرة: 177﴾.

2 - وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴿١٩٤﴾ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾ ﴿البقرة: 194 - 195﴾.

3 - وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمَ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٥٤﴾﴾ ﴿البقرة: 254﴾.

4 - وقال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾﴾ ﴿البقرة: 261﴾.

5 - وقال تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيحًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَانْتِ فَانَتْ أَكْطَلَهَا ضِغْفِيرَتٍ فَإِنْ أَلَمَ يَبِينَهَا وَابِلٌ فَطَلَّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٦٥﴾﴾ ﴿البقرة: 265﴾.

6 - وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طِبْعَتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُحِضُوا فِيهِ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ ذَكِيمٌ ﴿٢٦٧﴾ الشَّيْطَانُ يُعِدُّكُمْ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يُعِدُّكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦٨﴾﴾ ﴿البقرة: 267، 268﴾.

7 - وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهَا وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿٢٧٠﴾ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَبِعَمَاءٍ هِيَ وَإِنْ تُخْفَوُهَا وَنُوتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾﴾ ﴿البقرة: 270، 271﴾.

8 - وقال تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْتَسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَغْنُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ الْعَقْفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيئَتِهِمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾﴾ ﴿البقرة: 272 - 274﴾.



9 - وقال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَمْعَافًا كَثِيرًا وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿245﴾﴾ [البقرة: 245].

10 - وقال تعالى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ نُفِيقُوا وَمَا يُفِيقُوا مِنْ شَيْءٍ فَلَا يَكُ اللَّهُ بِوَهُ عَلَيْهِ ﴿92﴾﴾ [آل عمران: 92].

11 - وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُفِيقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ يَرْجِعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّتِكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿10﴾﴾ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿11﴾﴾ [الحديد: 10، 11].

12 - وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْتُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ يَوْمٌ ضَمَامًا وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْفِكَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتَ يَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿10﴾﴾ وَكَانَ يُؤَخِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿11﴾﴾ [المنافقون: 9 - 11].

13 - ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تِلْكَكُمْ ءَمْوَالِكُمْ وَلَا أَوْلَادِكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿9﴾﴾ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْفِكَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتَ يَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿10﴾﴾ وَكَانَ يُؤَخِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿11﴾﴾ [المنافقون: 9 - 11].

14 - وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالَكُمُ وَأَوْلَادُكُمْ فَتَنَةٌ وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿15﴾﴾ فَأَنْفِقُوا لِلَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُؤَقِّ شَيْءٌ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفٰئِلِحُونَ ﴿16﴾﴾ إِن تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضْعِفَهُ لَكُمْ وَيَنْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴿17﴾﴾ عِنْدَ الْعَنَبِ وَالشَّهَدَةِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿18﴾﴾ [التغابن: 15 - 18].

15 - عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لو دعيت إلى كراع أو ذراع لأجبت ولو أهدي إلي كراع أو ذراع لقبلت» [رواه البخاري].

16 - وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لو أهدي إلي كراع لقبلت ولو دعيت عليه لأجبت» [رواه أحمد والترمذي وصححه].

17 - وعن خالد بن عدي أن النبي ﷺ قال: «من جاءه من أخيه معروف من غير إشراف، ولا مسألة فليقبله ولا يرده فإنما هو رزق ساقه الله إليه» [رواه أحمد].

18 - وعن عبد الله بن بسر قال: كانت أختي ربما تبعثني بالشيء إلى النبي ﷺ تطرفه إياه قبله مني.

19 - وفي لفظ: كانت تبعثني إلى النبي ﷺ بالهدية فيقبلها. [رواهما أحمد]. وهو دليل على قبول الهدية برسالة الصبي لأن عبد الله بن بسر كان كذلك مدة حياة رسول الله ﷺ.

20 - وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة قالت: لما تزوج النبي ﷺ أم سلمة قال لها: «إني قد أهديت إلى النجاشي حلة وأواق من مسك ولا أرى النجاشي إلا قد مات ولا أرى هديتي إلا مردودة فإن ردت علي فهي لك» قالت: وكان كما قال رسول الله ﷺ وردت عليه هديته فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية مسك وأعطى أم سلمة بقية المسك والحلة. [رواه أحمد].

21 - وعن أنس قال: أتى النبي ﷺ بمال من البحرين فقال: «انثروه في المسجد» وكان أكثر مال أتى به النبي ﷺ إذ جاءه العباس فقال: يا رسول الله أعطيني فإني فاديت نفسي وفاديت عقيلاً فقال: «فخذ» فحشى في ثوبه ثم ذهب يقله فلم يستطيع، فقال: مر بعضهم - يرفعه إلي قال: «لا»، قال: أرفعه أنت علي قال: «لا». فنثر منه ثم ذهب يقله فلم يرفعه، قال: مر بعضهم يرفعه إلي، قال: «لا» قال: أرفعه أنت علي، قال: لا فنثر منه ثم احتمله على كاهله ثم انطلق، فما زال النبي ﷺ يتبعه بصره حتى خفي علينا عجباً من حرصه فما قام النبي ﷺ وشم منها درهم. [رواه البخاري وهو دليل على جواز التفضيل في ذوي القربى وغيرهم وترك تخميس الفيء وأنه متى كان في الغنيمة ذوي رحم لبعض الغانمين لم يعتق عليه].

22 - وعن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: إن أبا بكر الصديق كان نحلها جاد عشرين وسقاً من ماله بالغابة فلما حضرته الوفاة، قال: والله يا بنية ما من الناس أحد أحب إلى غنى بعدي منك ولا أعز على فقراً بعدي منك وإني كنت نحلتك جاد عشرين وسقاً فلو كنت جدتيه واحتزتيه كان لك، وإنما هو اليوم مال وارث وإنما هم إخوانك وأختاك فأقتسموه على كتاب الله قالت عائشة: فقلت: يا أبت والله لو كان كذا وكذا لتركته... إلخ. [رواه مالك في الموطأ].

23 - وعن ابن عمرو بن عباس عن النبي ﷺ قال: «لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي لولده، ومثل الذي يعطي العطية ثم يرجع كمثل الكلب يأكل فإذا شبع قاء ثم عاد في قيئه» [رواه أبو داود والنسائي].

24 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يرجع أحد في هبته إلا الوالد من ولده والعائد في هبته كالعائد في قيئه».

25 - وعن بريدة أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: كنت تصدقت على أمي بوليدة وإنها ماتت وتركت تلك الوليدة قال: قد وجب أجرك ورجعت إليك في الميراث قالت: وإنها ماتت وعليها صوم شهر أفيجزئ أو يقضى عنها أن أصوم عنها؟ قال: نعم. قالت: وإنها لم تحج أفيجزئ أو يقضى عنها أن أحج عنها؟ قال: «نعم». [رواهما أبو داود].

26 - وعن مالك أنه بلغه أن رجلاً من الأنصار من بني الحارث من الخزرج تصدق على أبيه بصدقه فهلكا فورث ابنهما المال وهو نخل فسأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «قد أجرت في صدقتك فخذها بميراث».

27 - وعن مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري أن عمر بن الخطاب قال: من وهب هبة لصلة رحم أو على وجه صدقة، فلا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها إذا لم يرض منها.

28 - قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن الهبة إذا تغيرت عند الموهوب له للثواب بزيادة أو نقصان فإن على الموهوب له أن يعطي صاحبها قيمتها يوم قبضها.

29 - وقال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه أن كل من تصدق على ابنه بصدقة قبضها الابن أو كان في حجر أبيه فاشهد له على صدقته، فليس له أن يعتصر شيئاً من ذلك لأنه لا يرجع في شيء من الصدقة.

30 - وقال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا فيمن نحل ولده نخلاً أو

أعطاه عطاء ليس بصدقة أن له أن يعتصر ذلك ما لم يستحدث الولد ديناً يداينه الناس ويأمنونه ابنه الناس ويأمنوا له الناس عليه من أجل ذلك العطاء الذي أعطاه أبوه، فليس لأبيه أن يعتصر من ذلك شيئاً بعد أن تكون عليه الديون أو يعطي الرجل ابنه أو ابنته فتتكح المرأة الرجل لغناه، وللمال الذي أعطاه أبوه فيريد أن يعتصر ذلك الأب أو تتزوج الرجل المرأة قد نحلها أبوها النخل إنما يتزوجها ويرفع في صداقها لغناها وما لها وما أعطى لها أبوها، ثم يقول الأب: أنا أعتصر ذلك فليس له أن يعتصر من ابنه ولا من ابنته شيئاً من ذلك إذا كان على ما وصفت لك .

31 - وقال مالك: الأمر عندنا فيمن أعطى أحداً عطية لا يريد ثوابها فاشهد عليها فإنها ثابتة للذي أعطىها إلا أن يموت المعطي قبل أن يقبضها الذي أعطىها .

32 - قال: وإذا أراد المعطي إمساكها بعد أن أشهد عليها فليس ذلك له إذا قام عليه صاحبها أخذها .

33 - قال مالك: من أعطى عطية لا يريد ثوابها ثم مات المعطي له فورثته بمنزلته وإذا مات المعطي قبل أن يقبض المعطي عطيته فلا شيء له، وذلك أنه أعطى عطاءً لم يقبضه فإذا أراد المعطي أن يمسكها وقد أشهد عليها حين إعطائها فليس ذلك له إذا قام صاحبها أخذها .

34 - وعن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عثمان بن عفان قال: من نحل ولداً صغيراً لم يبلغ أن يحوز نحلته فأعلن ذلك وأشهد عليها فهي حيازة وإن وليها أبوه .

35 - قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن من نحل ابناً له صغيراً ذهباً أو ورقاً ثم هلك وهو يليه أنه لا شيء للابن من ذلك إلا أن يكون الأب عزلها بعينها أو دفعها إلى رجل وضعها لابنه عند ذلك الرجل فإن فعل ذلك فهو جائز للابن .

36 - وعن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أن عمر بن الخطاب قال: ما بال رجال ينحلون أبناءهم نحللاً ثم

بمسكونها فإذا مات ابن أحدهم قال: مالي بيدي لم أعطه أحداً، وإن مات هو قال: هو لابني قد كنت أعطيته إياه من نحل نحلة فلم يحزها الذي نحلها حتى يكون إن مات لورثته فهي باطل.

37 - وعن جابر قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس توبوا إلى الله قبل أن تموتوا وبادروا إلى الأعمال الصالحة قبل أن تشغلوا، وصلوا الذي بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم له وكثرة الصدقة في السر والعلانية ترزقوا وتنصروا وتجبروا» [رواه ابن ماجه].

38 - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: يقول العبد مالي مالي وإن ماله في ثلاث ما أكل فافتى أو لبس فأبلى أو أعطى فافتنى وما سوى ذلك فهو ذاهب وتاركه للناس» [رواه مسلم].

39 - وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله قالوا: يا رسول الله ما منا أحدٌ إلا ماله أحب إليه قال: فإن ماله ما قدم ومال وارثه ما آخر» [رواه البخاري والنسائي].

40 - وعن عدي بن حاتم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان فينظر أيمن فلا يرى إلا ما قدم، وينظر أشأم منه فلا يرى إلا ما قدم وينظر من بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه، فاتقوا النار ولو بشق تمرة» [رواه البخاري ومسلم].

41 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله» [رواه مسلم والترمذي].

42 - وفي المدونة:

- قال سحنون: قلت لابن القاسم: رأيت إن وهبت لعمي أو عمتي أو جدي أو جدتي أو أخي أو ابن عمي هبة أو وهبت لقرايتي ممن ليس بيني وبينهم محرم أو لقرايتي ممن بيني وبينهم محرم أيكون لي أن أرجع في هبتي قال: ما وهبت من هبة تعلم أنك إنما وهبتها تزيد بها وجه الثواب، فإن أثابوك وإلا رجعت في هبتك وما وهبت من هبة تعلم إنك لم ترد بها وجه

الثواب، فلا ثواب لك مثل أن تكون غنياً فتصل بعض قرابتك الفقراء ثم تزعم أنك أردت الثواب فهذا لا يصدق على ذلك ولا ثواب لك ولا رَجْعَةٌ لك في هبتك؟

- قال: وهذا قول مالك.

43 - قلت: وكذلك في الأجنبيين في قول مالك؟

- قال: نعم لو وهب لأجنبي هبة، والواهب غني، والموهوب له فقير، ثم قال بعد ذلك: الواهب إنما وهبها للثواب، لم يصدق بذلك ولم يكن له أن يرجع في هبته. وهذا قول مالك.

44 - قال: وإن كان فقيراً فوهب لغني قال: إنما وهبها للثواب، قال: هو يصدق ويكون القول قوله، فإن أثابه وإلا رد عليه هبته.

45 - قلت: رأيت إن كانا غنيين أو فقيرين فوهب أحدهما لصاحبه فلم يذكر الثواب حين وهب، ثم قال بعد ذلك: الواهب إنما وهبها له للثواب وكذبه الآخرون أيكون قول الواهب أم لا في قول مالك؟

- قال: لا أقوم على حفظ هذا، ولكن لا أرى لمن وهب لفقير ثواباً، وإن كان فقيراً إذا لم يشترط في أصل الهبة الثواب، وأما غني وهب لغني فقال: إنما وهبتك للثواب، فالقول قول الواهب إن أثيب من هبته وإلا رجع في هبته.

46 - قلت: رأيت هذا الذي وهب هبة الثواب إذا اشترط الثواب أو يرى بأنه إنما أراد الثواب فأثابه الموهوب له أقل من قيمة الهبة؟  
- قال: قال مالك: إن رضي بذلك وإلا أخذ هبته.

47 - قلت: فإن أثابه قيمة الهبة أو أكثر فأبى أن يرضى، والهبة قائمة بعينها عند الموهوب له؟

- قال: قال مالك: إذا أثابه قيمة الهبة أو أكثر من ذلك فليس للواهب على الهبة سبيل.

48 - قلت: فإن كانت الهبة قد تغيرت في يد الموهوب له بزيادة أو نقص فأثابه الموهوب له أقل من قيمة الهبة.

- قال: قال مالك إذا تغيرت في يد الموهوب له زيادة أو نقصان فالقيمة لازمة.

49 - قلت: أرأيت لو أن رجلاً وهب لرجل هبة على أن يعوضه فتغيرت الهبة في يد الموهوب له بزيادة بدن أو نقصان بدن قبل أن يعوضها فأراد هذا الموهوب أن لا يعوضه وأن يرد عليه الهبة؟

- قال: قال مالك: ليس ذلك له، وتلزم الموهوب له قيمتها.

50 - قلت: أرأيت إن وهب لي هبة فهلكت عندي قبل أن أعوضه أكون علي قيمتها في قول مالك؟

- قال: عليك قيمتها عند مالك.

51 - قلت: أرأيت إن وهب لرجل هبة يرى أنها للشواب فباعها الموهوب له أتكون عليه القيمة ويكون بيعه إياها فوتاً في قول مالك؟

- قال: نعم.

52 - وعن ابن وهب عن ابن لهيعة عن يزيد بن حبيب أن علي بن أبي طالب قال: المواهب ثلاثة موهبة يراد بها وجه الله، وموهبة يراد بها الثواب، وموهبة يراد بها وجه الناس. فموهبة الثواب يرجع فيها صاحبها ما لم يشبه.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب اثنان وخمسون (52) دليلاً.



## بَابُ اللَّقْطَةِ

- 1 - باب وما عرض للضباع من
  - 2 - حماراً أو كلباً وللذي العدد
  - 3 - بلا يمين ولشان وصفا
  - 4 - وأقسم كما بينتین جهلا
  - 5 - يضمن دافع بوصفها وإن
  - 6 - ولا يضر جهل قدر ولزم
  - 7 - خيانة فامنع وإلا الكره حل
  - 8 - لا تافهاً كالفلس حيثها نظن
  - 9 - يثق أو بأجرة منها إن
  - 10 - والجنس لا تذكر وبعد العام دب
  - 11 - واضمن بغير الحبس أو إن تنوين
  - 12 - حيزت لحفظ ويقرب اختلف
  - 13 - كالشاة في فيفا ويقر بمحل
  - 14 - وعرفت إن أخذت ثم ترد
  - 15 - نفسك إلا ضمنت وأملك لبن
  - 16 - وإن يبعها بعد عام ما لرب
  - 17 - بعكس ما لو وجدت عند الفقير
  - 18 - خيار ربها بها أو الثمن
  - 19 - نبذ من طفل وحضن والمون
- معصوم مال عد لقطه - وأن  
عرف أو رابطاً أو ظرفاً يرد  
كأول إن لم يبنها حلفا  
تاريخاً إلا فلاقدم - ولا  
بينه قامت لغيره إذن  
الأخذ لخوف جاهل لا إن علم  
وعرفت عاماً ولو كالدلو قل  
في كل يومين بنفسه أو بمن  
تعريفها لمثله لم يحسن  
تملك تصدق حبس لرب  
أخذاً قبيله كرد بعد - أن  
وكل كلحم ما فساده ألف  
خوف وإلا فاتركنه كالإبل  
محلها وأركب دواب للبلد  
لا صوفها كراءها نسلأ يعن  
إن جاء إلا الثمن إلا أرب  
والنقص بعد نية الملك بشير  
أو واجب كفاية لقط لمن  
أن يحرم الفيء ويرجع - إذن



- 20 - على أب طرحه عمداً وله القول أن لم ينفقن حسبه  
 21 - ونذب الأخذ لأبق لمن عرف ربه وإلا ليتركن  
 22 - إلا فللإمام يترك وقف عاماً فباعه لأهل أو يكف  
 23 - ورب الأبق له الأخذ وله هبته لا لثواب سألته  
 24 - وأخذ الأبق أن يرسل ضمن إلا لخوف ضرر منه كمن  
 25 - بما به العطب يأجره ولا يضمن إن أبق منه مثلاً

(باب في اللقطة):

واللقطة - بضم اللام وفتح القاف وسكونها -: اسم لما تجده ملقى فتأخذه. [قاله في اللسان].

- أما تعريفها شرعاً فكما ذكر المصنف: مال محترم شرعاً عرض لضياح ومعنى مال محترم شرعاً: إنه ملوك لمسلم أو ذمي أو معاهداً، لا مال حربي فليس لقطه، وإنما هو لمن وجده لأنه ليس محترماً، وكذلك ما ليس بمملوك كركاز وهو دفن الجاهلية، لأنه ليس لأحد فمن وجده في فلاة فهو له.

- ومعنى عرض لضياح أنه بمضيعة فخير عليه الضياح، فخرج ما كان في حرز وحيوان في مراحه ونحو ذلك فإن من أخذه يعتبر سارقاً وكذلك المال الذي معه صاحبه والزرع، والثمر في المزارع والبساتين ونحو ذلك كل ذلك يحرم التقاطه وخرجت أيضاً ضالة الإبل فلا يجوز التقاطها لأنها لم تعرض لضياح سواء وجدت بصحراء أو بالعمران، وقيل: إن خيف عليها من خائن أخذت وعرفت أو بيعت ووقف لصاحبها ذلك المال المحترم الذي عرض للضياح ولو كلباً مأذوناً في اتخاذه يجب على من وجده ولم يعلم من نفسه الخيانة أن يأخذه إن خاف عليه من خائن ينهبه وإن لم يخف عليه كره أخذه ولو مع أمانة نفسه فإن علم من نفسه الخيانة حرم عليه أخذه ولو مع خوف خائن عليه.

- وبه قال الشافعي وأبو حنيفة إلا أنه يجب عنده الأشهاد عليها فإن لم يشهد وكذبه المالك ضمن، أما الشافعي فلا يجب الإشهاد عنده على الأظهر كما أن الالتقاط عنده مستحب لو اتق بأمانة نفسه، وقيل: يجب.

- وأما أحمد فالأفضل عنده ترك الالتقاط، واختار أحد علماء مذهبه أخذها إن وجدت بمضيعه وأمن نفسه عليها.

فقوله: (باب وما عرض للضياع من معصوم مال لقطه)، اللقطة: معناها المال الذي عرض للتلف فيجب التقاطها، قوله: (حماراً أو كلباً) سبق الكلام على الكلب، (وللذي العدد عرف)؛ أي المال فيرد لمن عرف العدد. (أو رابطاً): وهو الوكاء، (وظرفاً) وهو العفاص بلا يمين. قال في أسهل المسالك:

وواصف العفاص والوكاء والعدي عطاها بلا إيلاء

- ولا يكلف على ذلك بيينة خلافاً لأبي حنيفة والشافعي، لقوله ﷺ: «أعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها ووكاءها فادفعها إليه». وروي: «باغيها».

وقوله: (ولشان ووصفها كاول إن لم يبينها حلفا) قال في الأصل: «وإن وصف ثان ووصف أول ولم يبين بها حلفا، وقسمت كبيتين جهلاً تاركاً لم يؤرخا وإلا فلأقدم، ولا يضمن دافع بوصفها، والمعنى: وإن ادعى اللقطة رجل ووصفها وصفاً يستحقها به، وادعى آخر وصف اللقطة شخص ثان ووصف شخص أول؛ أي بعينه ولم يبين؛ أي لم ينفصل الأول بها؛ أي باللقطة عن مجلس ووصفها بأن وصف الثاني وصف الأول قبل انفصال الأول بها واشتهار أمرها حلفا؛ أي يحلف كل منهما أنها ليست للآخر، وأنها له وقسمت بينهما بالسوية إن حلفا أو نكلا وإن حلف أحدهما؛ ونكل الآخر اختص الحالف بها، وشبه في حلفهما وقسمها بينهما فقال: كإقامتهما بيتين متكافئتين في العدالة متعارضتين في الشهادة بأن شهدت إحداهما أنها لهذا، والأخرى أنها للآخر لم تؤرخا؛ أي البيتان فيحلفان وتقسم بينهما، وإلا؛ أي وإن أرختا فاللقطة للمقيم البينة إلا قدم تاريخاً ولا ضمان على ملتقط دافع اللقطة لمن ادعى أنها له بأن وصفها بوصف يسوغ دفعها له بأن عرف عفاصها أو وكاءها، ثم أتى آخر ووصفها مثل الأول أو أتم منه ولم تقم له بيينة بل وإن قامت بيينة لغيره؛ أي غير المدفوع له الأول. وهذا معنى قول الأصل: «وإن وصف ثان ووصف أول ولم يبين بها حلفا، وقسمت كبيتين لم يؤرخا وإلا فلأقدم ولا ضمان على دافع بوصف وإن قامت بيينة لغيره».

وقوله: (ولا يضر جهل قدر)؛ أي ولا يضر جهل مدعي اللقطة بقدر المال الملتقط إذا عرف عفاصه ووكاءه أو أحدهما، وجهل الآخر ولزم؛ أي وجب (الأخذ)؛ أي أخذ المال الذي وجد في غير حرزه وخيف ضياعه إن ترك في محله لخوف أخذه شخصاً خائناً في أخذه بأن يأخذه قاصداً تملكه، وحينئذٍ فيجب على من وجده أخذه وحفظه إذ حفظ مال الغير هذا إن علم واجد أمانة نفسه، لا إن علم خيانة نفسه، وذلك إن علم من نفسه أنه لو أخذه يملكه ولا يعرفه، وحينئذٍ فيحرم عليه أخذه، واستظهر ابن عبد السلام وجوب أخذه وترك الخيانة ولا يكون علمه خيانة نفسه عذراً مسقطاً عنه ما وجب عليه من حفظ مال الغير، واستحسنه الحطاب وإلا؛ أي لم يخف عليها من خائن.

(الكره حل)؛ أي كره أخذه على الأحسن، والموضوع أنه علم أمانة نفسه، (وعرفت عاماً) لقوله ﷺ للذي سأله عن اللقطة: «أعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة»، ولأنه لما احتيج في تعريفها إلى أمد ومهلة ليعثر على مالكها، وأمكن أن يكون صاحبها حاضراً لها أو غائباً أو ممن يتعذر عليه الحضور إلا بعد مدة وجب أن يزداد في المهلة، وأن يوسع في المدة ليحصل الغرض الملتمس وإذا ثبت ذلك، ولم يكن بعض المدة بأولئى من بعض كانت السنة الأولى ما ضربت حد لأنها قد جعلت حداً في غير موضع مما يختبر حاله مثل العنة، وعهدة إلا دواء الثلاثة ووجوب الزكاة، وغير ذلك، وإنما قلنا في المواضع التي ذكرناها، لأن الغرض بالتعريف في التوصل إلى علم صاحبها بموضعها كما يجب أن يكون ذلك في المواضع التي يغلب على الظن الوصول إلى ذلك معها، وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لمن ذكر له أنه وجد بطريق الشام صرة فيها ثمانون (80) ديناراً: عرفها على أبواب المسجد واذكرها لمن يقدم من الشام.

قوله: (ولو كالللو) ومخلاة فلا فرق بين تعريف سنة بين الكثير واليسير على ظاهر رواية ابن القاسم لا يجب أن يعرف مالاً تافهاً لا تلتفت إليه النفوس كفلس وثمره وكسرة وهو لواجده إن شاء أكله وإن شاء تصدق به، ويكون التعريف بمطآن؛ أي المواضع التي يظن أن صاحب اللقطة يطلبها بل بكباب مسجد، ومواضع العامة واجتماع الناس، ويعرفه في كل يومين أو ثلاثة

من الأيام مرة ويعرفه بنفسه؛ أي واجد المال أو بمن يثق؛ أي يطمئن به قلبه، ويعتقد أمانته وصدقه بغير أجره أو بأجرة منها؛ أي اللقطة إن لم يعرف اللقطة مثله؛ أي الملتقط لأزرائه به؛ فإن كان مثله يعرفها فلا يستأجر على تعريفها إلا من مال نفسه لأنه بالتقاطه كأنه التزم التعريف بنفسه.

- وهذا معنى قوله: (إن تعريفها لمثله لم يحسن والجنس لا تذكر)؛ أي ولا يذكر المعرف جنسها على المختار (وبعد العام دب تملك تصدق حبس لرب)؛ أي وله - أي الملتقط - بعد السنة حبسها بعده، قال في الأصل: «وله حبسها بعده أو التصدق أو التملك ولو بمكة ضامناً فيهما» - أو التصدق بها عن ربها، وأما التصدق بها عن نفسه فهو داخل في التملك أو التملك لها؛ أي اقتراضها لنفسه والتصرف فيها فإن جاء ربها دفعها له في الأول وغرم له عوضها في الأخيرين ولو التقطها بمكة - أشار بلو إلى خلاف بعض المتأخرين بأن لقطتها لا تملك لخبر: «لا تحل ساقطتها إلا لمنشد». قال المازري: حكم لقطة مكة حكم لقطة سائر البلاد، ومحمل الحديث عندنا على المبالغة في التعريف لرجوع ربها لبلده، وعدم عوده إلا بعد أعوام. قال ابن عرفة: هذا حجة على المذهب لا له. اهـ.

ولقائل أن يقول: الانفصال عن الحديث على قاعدة الإمام مالك رضي الله تعالى عنه من تقديمه العمل عليه واضح، ويقال: جاء الحديث لدفع توهم الاستغناء عن التعريف بمكة لغلبة تفرق الحجاج مشرقين ومغربين ومد المطايا أعناقها، فلا فائدة في التعريف فذكر النبي ﷺ أن التعريف، فيها كغيرها لاحتمال بقاء صاحبها بمكة أو توكيله مقيماً بها حال كون الملتقط المتصدق أو الممتلك بعد السنة ضامناً للقطة لمستحقها إذا جاء بعد ذلك فيهما؛ أي التصدق والتملك.

قوله: (وإن تنوين اخذا قبيله)؛ أي كنية الملتقط ليأخذها؛ أي تملك اللقطة قبل تمامها؛ أي السنة، قال ابن الحاجب: هي أمانة ما لم ينو اختزالها فنصير كالمغصوب، قوله: (كرد بعد إن حيزت لحفظ) قال في الأصل: «كنية أخذها قبلها وردها بعد أخذها للحفظ إلا بقرب. فتأويلان»؛ أي كردها؛ أي اللقطة لموضعها الذي وجدت به بعد أخذها للحفظ والتعريف وطول الزمان

فتلفت فيضمنها إلا ردها بعد أخذها للحفظ بقرب من وقت أخذها ففي ضمانها إذا تلفت وعدمه تأويلان - الأول لابن رشد، والثاني للحمي، وفي المدونة: لابن القاسم رحمه الله تعالى من التقط لقطه فبعد أن حازها وبان بها ردها لموضعها أو لغيره ضمنها، وأما إن ردها في موضعها مكانه من ساعته كمن مر في أثر رجل فوجد شيئاً فأخذه وصاح به أهذا لك؟ فقال: لا، فتركه فلا شيء عليه.

قوله: (وكل كلحم ما فساده الف)؛ أي وله؛ أي للملتقط أكل ما يفسد بالتأخير كالفواكه والخضر وطري اللحم ولو وجد بقرية ولا يضمنه على الأصح، والتصدق به أولى من أكله وأكله أولى من طرحه. (كالشاة في فيفا)؛ أي صحراء ليس بها ماء، ولا عشب لقوله ﷺ في الشاة: «هي لك أو لأخيك أو للذئب فأوجبها له ملكاً وعطف على الشاة».

قوله: (وبقر بمحل خوف) عليها من سباع ونحوها وجوع وعطش وعسر سوقها للعمران، فيجوز لواجدها أكلها وإلا فاتركها؛ أي وإن لم تكن البقر بمحل خوف فاتركها. قال ابن القاسم: ضالة البقر إن كانت بموضع يخاف عليها فيه من السباع والذئب فهي كالغنم، وإن كانت لا يخاف عليها من السباع فهي كالإبل وعرفت ضالة الإبل (إن أخذت)؛ أي التقطت، ثم إن لم يوجد مستحقها تركت بمحلها، كما قال: «ثم ترد محلها واركب دواب للبلد» وله ركوب دابة ملتقطة من موضع التقاطها لبلد الملتقط.

وقوله: (نفسك)؛ أي وإن لم تركبها بنفسك بأن ركبها غيرك بأمرك ضمننت قيمتها إن هلكت بسبب الركوب وأجرتها إن سلمت، وأملك أيها الملتقط لبن الناقة أو البقرة وزبدها وسمنها لا صوفها ونسلها. قال في الأصل: «وغلاتها دون نسلها». (وإن يبعها بعد عام ما لرب)؛ أي لربها (إن جاء إلا الثمن) الذي بيعت به فليس له رد يبعها إن كانت قائمة (بعكس ما لو وجدت عند الفقير)؛ أي بخلاف ما لو وجدها - أي مستحق اللقطة - بيد الفقير الذي تصدق الملتقط بها عليه أو وجدها بيد مبتاع؛ أي مشتر منه. أي المسكين فله أخذها. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وإن يكن دفعها إلى فقير      فربها بأخذها منه جدير  
وإن يكن قد باعها الفقير      فإنها لربها تصير  
والمشتري حق له أن يرجعها      عليه بالأخذ لما قد دفعها  
وحيث ما عدم شرعاً رجعا      لو أجد يدفعها تطوعاً

أي إذا كان الواجد لها تصدق بها عن نفسه، قال في الأصل: «وإن باعها بعدها فما لربها إلا الثمن بخلاف ما لو وجدها بيد المسكين أو مبتاع منه، فله أخذها وللملتقط الرجوع عليه إن أخذ منه قيمتها إلا أن يتصدق بها عن نفسه وإن نقصت بعد نية تملكها فلربها أخذها، أو قيمتها.

قوله: (والنقص بعد نية الملك يشير)؛ أي وإن نقصت لقطة عند ملتقطها بعد نية ملتقطها لتملكها بعد السنة فلربها أخذها ناقصة بلا أرش لنقصها أو أخذ قيمتها يوم نية تملكها وتركها لملتقطها.

قوله: (أو ولجب كفاية لقط لمن نبذ من طفل)؛ أي ويجب وجوب كفاية لقط طفل صغير لا قدرة له على القيام بمصالح نفسه إن وجده جماعة بمضيعة أو كان المكان مطروحاً، وإلا تعين لقطه على من وجده، والمراد بلقطه أخذه للحفظ ويسمى الطفل الملقوط لقيطاً، والأثنى لقيطة، ومن ذلك قول الشاعر:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي      بنوا للقيطة من ذهل بن شيبان

وعرف ابن عرفة اللقيط بقوله: صغير آدمي لم يعلم أبواه ولا رقه فخرج من علم رقة فيسمى لقطة لا لقيطاً، وخرج ولد زانية معلومة، واللقيط حر وولاؤه للمسلمين ونفقته من بيت المال، فإن لم تعط منه فعلى ملتقطه حتى يبلغ قادراً على الكسب كما إن حضانته على ملتقطه إن لم يتكفل بذلك بيت المال، فإن وجد معه مال في ثوبه أو تصدق عليه به فينفق عليه منه، وإذا أنفق عليه الملتقط فإنه يرجع على أبيه إن علم إن كان قد طرحه عمداً وثبت أنه أبوه بإقرار أو بينة لا بمجرد دعوى الملتقط، والقول للملتقط يمين أنه لم ينفق عليه تطوعاً. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وواجب لقط صغير نبذا      فرض كفاية على من أخذها  
وكل ما يلزمه من نفقة      من بيت مالٍ أو على من لقطه

فإن يكن مال ومعه وجدا      فكل ما يلزم منه سدا  
وإن يكن أبوه عمداً وضعه      فارجع عليه بشروط أريعه  
أولها علمك أن الأب له      ثانيها أنه لم يضل له  
ثالثها اليسر لدى الإنفاق      رابعها اليمين بالإطلاق  
بأنك ما أنفقت حسبة وما      أنفقت إلا للرجوع فاعلما  
وذا فيمن له أب قد عرفا      ومن سواه فهو ما قد سلفا  
من بيت مال أو على من وجدا      إن كان ذا الطفل دعيا وجدا

قوله: (ونذب الأخذ لأبق لمن...) إلخ الأبيات الخمسة؛ أي ونذب أخذ  
أبق؛ أي هارب من مالكة لمن؛ أي الشخص الذي يعرف ربه قريباً كان أو  
جاراً أو غيرهما وإلا؛ أي وإن لم يعرف ربه فلا يندب له أن يأخذه، فإن  
أخذه وهو لا يعرف ربه رفعه؛ أي رفع الأخذ الأبق للإمام؛ أي حاكم بلده  
إماماً كان أو نائبه ووقف الأبق عنده؛ أي الحاكم سنة ونفقته من بيت المال،  
ثم إن لم يظهر ربه بيع الأبق بعد تمام السنة، ولا يهمل؛ أي لا يترك بعد  
السنة يذهب حيث يشاء كضالة الإبل وإذا باعه الإمام أخذ نفقته التي أنفقت  
عليه من بيت المال من ثمنه الذي بيع به، وجعل بقية ثمنه أمانة لربه في بيت  
المال، وإذا باعه الإمام مضى بيعه، وإن قال ربه: كنت أعتقته قبل بيعه  
لاتهامه بالتحيل على نقض بيعه إلا أن تشهد بينة له باعتاقه قبله فينقض بيعه وله  
- أي رب الأبق - عتقه؛ أي الأبق ناجزاً مجاناً وعن كفارة ظهار إلى أجل  
وكتابته وتدييره والتصدق به والإيصال به وهبته لغير ثواب وتقام عليه الحدود  
الشرعية لزنا وسرقة وشرب مسكر، وقذف وردة وترك الصلاة ونحوها، وضمنه  
أخذه إن أرسله؛ أي إن أطلق الأخذ الأبق وخلى سبيله بعد أخذه، فهو ضامن  
له في كل حال إلا لخوف منه؛ أي الأبق أن يقتل أخذه أو يضره في نفسه أو  
ماله فلا يوجب إرساله ضمانه وشبهه في الضمان فقال: كمن استأجره؛ أي  
الأبق فيما؛ أي عمل يعطب فيه وعطب بالفعل، فإنه يضمنه، فإن كان لا  
يعطب في مثله فلربه أجرته إن كان له بال لا يضمن أخذ الأبق إن أبق منه بلا  
تعدّ وتفريط.

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: 7].

2 - عن زيد بن خالد الجهني أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن اللقطة قال: «عرفها سنة ثم اعرف وكاءها وعفاصها ثم استنفق بها فإن جاء ربها فأدها إليه» قال: يا رسول الله فضالة الغنم؟ قال: «خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب» قال: يا رسول الله فضالة الإبل؟ قال: فغضب رسول الله ﷺ حتى احمرت وجنتاه أو احمرَّ وجهه، ثم قال: «ما لك ولها معها حداؤها وسقاؤها حتى يلقاها ربها» [رواه البخاري ومسلم].

3 - وعنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة الذهب أو الورق فقال: «أعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها فإن لم تعرف فاستنفقها ولكن وديعة عندك، فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدها إليه» وسأله عن ضالة الإبل فقال: «ما لك ولها فدعها فإنما معها حداؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها»، وسأله عن الشاة فقال: «خذها فإنها هي لك أو لأخيك أو للذئب» [رواه مسلم].

4 - وعن عياض بن حمار قال: قال رسول الله ﷺ: «من وجد لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوي عدل فلا يكتم ولا يغيب، فإن جاء صاحبها فليردها عليه ولا فهو مال يوتيهِ الله من يشاء» [رواه أبو داود وأحمد والنسائي وابن ماجه].

5 - وعن زيد بن خالد أن النبي ﷺ قال: «لا يأوي الضالة إلا ضال ما لم يعرفها» [رواه أحمد ومسلم].

6 - وعن منذر بن جرير قال: كنت مع أبي جرير بالبوازيح في السواد فراحت البقر فرأى بقرة أنكرها فقال: ما هذه البقرة؟ قالوا: بقرة لحقت فأمر بها فطردت حتى توارت ثم قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يأوي الضالة إلا ضال» [رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه].

7 - ولمالك في الموطأ:

- عن ابن شهاب قال: كانت ضوال الإبل في زمن عمر بن الخطاب!



إبلا مؤبلة تتناج، لا يمسكها أحد حتى إذا كان عثمان أمر بمعرفتها ثم تباع فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها.

8 - وعن علي بن مرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من التقط لقطه يسيرة درهماً أو حبلاً أو شبه ذلك فليعرفه ثلاثة أيام، فإن كان فوق ذلك فليعرفه سنة» [رواه أحمد والطبراني والبيهقي].

9 - وعن أنس قال: مر النبي ﷺ بتمرة في الطريق فقال: «لولا أنني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها» [رواه البخاري].

10 - وعن مالك عن ابن شهاب وعن سنين أبي جميلة رجل من بني سليم أنه وجد منبوزاً في زمن عمر بن الخطاب قال: فجئت به إلى عمر بن الخطاب، فقال: ما حملك على أخذ هذه النسمة؟ فقال: وجدتها ضائعة فأخذتها فقال له: عريفه يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح فقال له عمر: أكذلك، فقال عمر بن الخطاب: اذهب فهو حر ولك ولاءه وعلينا نفقته.

11 - قال مالك: الأمر عندنا في المنبوز أنه حر وإن ولاءه للمسلمين هم يرثونه ويعقلون عنه.

12 - وأخرج البيهقي من طريق ابن عيينة عن الزهري، وفي روايته: أن سنيناً أبا جميلة قال: لما رأني عمر مقبلاً بالمنبوز قال: عسى الغوير أبوساً قال العريف: يا أمير المؤمنين إنه ليس بمتهم، قال: علي ما أخذت هذه النسمة، قال: وجدتها بمضيعة فأردت أن يأجرني الله فيها قال: هو حر وولاؤه لك وعلينا رضاعه.

13 - وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «لا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه أيحب أحدكم أن توتى مشربته فتكسر فينتقل طعامه إنما تخزن لهم ضروع مواشيهم أطعمتهم فلا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه»، [رواه الشيخان والترمذي ولفظه: «إذا أتى أحدكم على ماشية»]. فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه فإن أذن له فليحتلب وليشرب ولا يتحمل وإن لم يكن فيها أحد فليصوت ثلاثاً فإن أجابه أحد فليستأذنه وإلا فليحتلب فليشرب ولا يحمل.

14 - وعن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال في خطبته في فتح مكة: «ولا تحل لقطتها إلا لمنشد» [رواه الشيخان].

15 - وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أن رسول الله ﷺ نهى عن لقطة الحاج . [رواه مسلم].

16 - وفي المدونة:

- قال سحنون: قلت لابن القاسم: لو أن رجلاً التقط لقطة دراهم أو دنانير أو ثياباً أو عروضاً أو حلياً مصوغاً أو شيئاً من متاع أهل الإسلام كيف يصنع بها وكم يصرفها في قول مالك؟

- قال: قال مالك: يعرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا لم أمره بأكلها.

17 - قلت: والقليل والكثير عند مالك سواء الدرهم فصاعداً؟

- قال: نعم لأنه يجب بعد السنة أن يتصدق بها وخير صاحبها إذا هو جاء في أن يكون له أجرها أو تقويمها له.

- وقال: هذا قول مالك.

18 - قلت: هل سمعت مالكا يقول في اللقطة أين تعرف وفي؟ أي

موضع تعرف؟

- قال: ما سمعت من مالك منها شيئاً، ولكن أرى أن تعرف في

الموضع الذي التقطت فيه وحين يظن أن صاحبها هناك.

19 - وحديث عمر بن الخطاب أنه قال له رجل: إني نزلت منزل قوم

بطريق الشام فوجدت صرة فيها ثمانون ديناراً فذكرتها لعمر بن الخطاب فقال

له عمر: عرفها على أبواب المساجد وأذكرها لمن يقدم من الشام سنة فإذا

مضت السنة فشأنك بها، فقد قال له عمر: عرفها سنة على أبواب المساجد

فأرى أن يعرف اللقطة من التقطها على أبواب المساجد وفي موضعها أو حيث

يظن أن صاحبها هناك، أرأيت تعريفه إياها في السنة بأمر الإمام أم بغير أمر

الإمام؟ قال: لا أعرف الإمام في قول مالك.

أو جاء في الحديث تعريفها سنة فأمر الإمام وغيره في هذا سواء.

20 - قلت: أرأيت إن التقطت لقطة فأتى رجل فوصف عفاصها وقرابها

ووكاءها وعدتها أيلزمني أن أدفعها إليه في قول مالك أم لا؟

- قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أشك أن هذا وجه الشأن فيها وتدفّع إليه.

21 - قلت: رأيت إن جاء آخر بعد ذلك فوصف له مثل ما وصف الأول أو جاء فأقام البينة على تلك اللقطة أنها كانت له أيضمن الذي التقط تلك اللقطة وقد دفعها إلى من ذهب بها؟

- قال: لا لأنه قد دفعها بأمر كان ذلك وجه الدفع فيها، وكذلك جاء في حديث: «اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة فإن جاء طالبها أخذها» ألا ترى أنه إنما قيل له: اعرف العفاص والوكاء، أي: حتى إذا جاء طالبها، ادفعها إليه، وإلا فلماذا قيل له: اعرف العفاص والوكاء.

22 - قلت: وترى أن يجبره السلطان على أن يدفعها إذا اعترفها هذا ووصف عفاصها ووكاءها؟

- قال: نعم أرى أن يجبره.

23 - قلت: رأيت إن التقطت ما لا يبقى في أيدي الناس من الطعام؟

- قال: قال مالك: يتصدق به أعجب إلي.

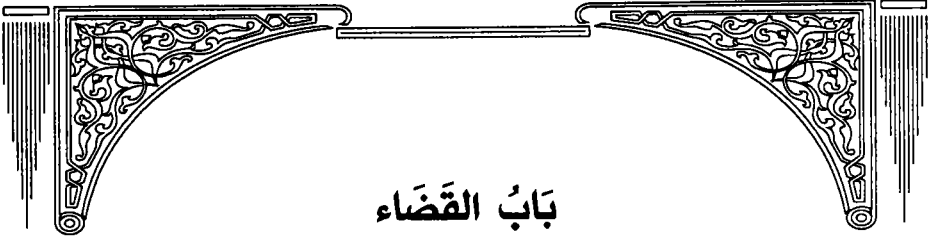
24 - قلت: وإن كان شيئاً تافهاً؟

- قال: التافه وغير التافه يتصدق به أعجب إلى مالك.

25 - قلت: فإن أكله أو تصدق به صاحبه أيضمن أم لا؟

- قال: لا يضمه.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب خمسة وعشرون (25) دليلاً.



## بَابُ الْقَضَاءِ

- 1 - باب أخو القضاء عدل ذكر
- 2 - مقلد وليحكم بقول من
- 3 - ويلزم القضاء من قد انفرد
- 4 - كأن يضيع حق وإن أبى جبر
- 5 - ويحرم القضا على من فقدا
- 6 - وإن يشهر به العلم ندب
- 7 - ما حد يستشير لم يذن نزيه
- 8 - وإن يؤدب المسي عليه - لا
- 9 - وجاز تحكيم لغير جاهل
- 10 - في المال جرح لا بحد أو طلاق
- 11 - وامن وأدب إن بها يحكم صواب
- 12 - والعلماء احضر أو شاورهم
- 13 - وليس يفتي في خصومة ولم
- 14 - وفي اشتراط الانسحاب للرضى
- 15 - ولا مع المدهش فكراً ومضى
- 16 - معزراً وبين خصمين يسو

(باب القضاء):

القضاء لغة:

- يأتي بمعنى: الأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾

[الإسراء: 23]؛ أي أمر.

- ويأتي بمعنى: الأداء نحو: قضيت الدين ومنه قوله ﷺ: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: 103].

- ويأتي بمعنى الموت كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ﴾ [الأحزاب: 23].

- ويأتي بمعنى الفعل نحو: ﴿فَأَقِضْ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَبِيزَةَ الدُّنْيَا﴾ (72) [طه: 72]؛ أي افعل ما أنت فاعل.

وبمعنى الفراغ نحو: ﴿فُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف: 41]؛ أي فرغ منه.

- وبمعنى الإرادة نحو: ﴿فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾ [غافر: 68].

- ويأتي القضاء أيضاً بمعنى الحكم نحو: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: 20]؛ أي يحكم بالعدل.

- وهذا المعنى الأخير لا يختلف عن تعريفه الشرعي - فهو في الشرع - حكم حاكم أو محكم بأمر ثبت عنده في الأموال أو الطلاق والنكاح أو الجنايات، وغير ذلك.

والحكم: هو الإعلام على وجه الإلزام.

والقاضي: هو الحاكم في الأحكام الشرعية؛ أي من له الحكم فيها حكم أم لا.

- وقد انفرد الله تعالى بالحكم بين العباد يوم القيامة، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الجاثية: 17].

- وقال ﷺ: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجَاءَتْ بِالنَّبِيِّتِنَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (69) [الزمر: 69].

- أما في الدنيا فقد استخلف الله أنبياءه خلفاء في الأرض يحكمون بين العباد وفرض عليهم الحكم بالحق قال تعالى: ﴿يٰۤاٰدٰمُ اِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِى الْاَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوٰى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيْلِ اللّٰهِ﴾ [ص: 26].

- وقال ﷺ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105].

وقد فرض الله على العباد الطاعة والتسليم بما يحكم به القضاة من النبيين، وورثتهم من العلماء قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65].

- وعليه فإن القضاء منصب عظيم لمن توفرت فيه شروطه، وحكم بين الناس بالعدل، فمن حكم بالعدل وأقسط أحبه الله وأظله يوم لا ظل إلا ظله، ومن جار وقسط فلا يلومن إلا نفسه، قال تعالى في شأن من يحكم بالقسط: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: 42]، وقال رسول الله ﷺ: «إن المقسطين على منابر من نور عن يمين الرحمن ﷻ وكلنا بيده يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا» [أخرجه مسلم من حديث زهير]، وقال ﷺ في شأن من جار وقسط: «وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا» [الجن: 15].

- وعن بريدة أن النبي ﷺ قال: «القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ف قضى به، ورجل عرف الحق و جار في الحكم فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار» [أخرجه أصحاب السنن والحاكم وصححه].

وقوله: (باب لخوا القضاء عدل)؛ أي يشترط في القاضي أن يكون عدلاً حراً مسلماً عاقلاً بالغاً بلا فسق وحجر وبدعة ذكر؛ أي وأن يكون ذكراً فلا يصح القضاء من أنثى ولا خنثى لحديث: «لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة»، (مجتهد)؛ أي أن يكون فقيهاً عالماً بحكم ما يقضي فيه مجتهداً أو مقلداً عند فقد المجتهد، وقيل: يجوز تولية المقلد مع وجود المجتهد، وهو المعتمد فيحكم المقلد يقول مقلده وهو مشهور مذهب إمامه لا بالضعيف ولا بقول في غير مذهبه إلا إذا كان للضعيف مدرك ترجح عنده، وكان من أهل الترجيح، ومثله المفتي في ذلك كله.

وقوله: (مجتهد إن لم يكن فاخيراً) قال في أسهل المسالك:

أهل القضاء عدل وإن لم يوجد مجتهد فأمثل المقلد

وهذا معنى قوله: (وليحكم بقرول من قلد والحكم بغير)؛ أي بغير مذهبه .  
(وهن)؛ أي ضعيف ولم يذكر الناظر الشرط الرابع وهو الفطانة، وقد ذكرها  
في الأصل فقال: «أهل القضاء عدل ذكر فطن»؛ أي من شرطه أن يكون فطناً  
غير مخدوع في عقله يتفطن لما يوجب الإقرار والإنكار، ومعنى الفطنة: جودة  
الذهن وقوة إدراك المعاني، وقيل: إن الفطنة ليست شرطاً وإنما هي مستحبة،  
وقوله: (ويلزم القضاء من قد انفرد بشرطه)؛ يعني أن من انفرد في عصره  
بشروط القضاء يجب عليه قبول القضاء وطلبه، كما يجب عليه ذلك إن خاف  
فتنة على نفسه أو غيره إن لم يتول القضاء، كما قال الناظم: كان يضع حق أو  
خاف ضياع حق إن لم يتوله وإن أبى أجبر عليه وإلا؛ أي إن لم يتعين عليه،  
ولم يخف فتنة ولا ضياع الحق فله - أي من فيه شروطه - الهرب وإن ولي  
اختر؛ أي وإن عين من الإمام لتولية القضاء.

(ويحرم القضا على من فقد أهلية) كجاهل ونحوه، ويحرم عليه طلبه  
وقبوله لحديث: «القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار، فأما الذي في  
الجنة فرجل عرف الحق فقاضى به، ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو  
في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار» [أخرجه أصحاب السنن  
والحاكم وصححه]. عن بريدة مرفوعاً: «وطالب دنيا يجمعها به وإن يشهر به  
العلم ندب»؛ أي ندب طلب وقبول توليه القضاء لصاحب علم خفي ليشهر  
علمه للناس فينتفعون به، لأن الخامل لا يعبأ به ولا يلقي إليه سمع. (كورع)؛  
أي تارك الشبهات خوف الوقوع في المحرمات والنزبه هو الذي لا يطمع فيما  
عند الناس (غني) لأنه ربما دعاه فقره إلى استمالة الأغنياء والضراعة لهم  
وتمييزهم على الفقراء إذا - تخاصموا معهم فإذا كان غنياً فإنه لا يميل إلى  
الأغنياء ولا يميزهم عن الفقراء، وحليم حسن الخلق يتحمل ما يقع بحضرته  
من الخصوم من غير انتهاك حرمة الله لا يستفزه الغضب ولا يحمله على  
تعجيل العقوبة ما لم تنتهك حرمة الله تعالى.

(منتسب) معروف النسب (ما حد) في قذف أو غيره (يستشير) العلماء  
ولا يستقل برأيه؛ أي بشأنه خوف خطائه (لم يدن)؛ أي بلا دين عليه لأحد؛  
لأن الدين ذل بالنهار وهم بالليل، نزبه لا يتطلع لما في أيدي الناس فيستوي

عنده الأغنياء والفقراء (كضم مخبر بما يقال فيه)؛ أي وندب اتخاذ من يخبره بما يقال من الناس في سيرته؛ أي حالة القاضي وحكمه فإن كان خيراً حمد الله تعالى ودام عليه، وإن كان شراً تاب منه، وفي شهوده المرتبين لسماع الدعاوي وتسجيلها ليكون على بصيرة فيهم، فيُبقي عدولهم وأخبارهم ويترد خلافهم، (وأن يؤدب المسيء عليه)؛ أي وندب تأديب من أساء؛ أي تعدى عليه بمجلس حكمه بقوله: ظلمتني أو جرت علي. قال في العاصمية:

ومن جفا القاضي فالتأديب أولى وذا لشاهد مطلوب

(إلا في كاتق الله بأمري مثلاً) إلا في مثل قول بعض المتحاكمين للقاضي: اتق الله في أمري أو اذكر وقوفك بين يدي الله للقضاء بينك وبين الناس مما فيه إشارة للإساءة فلا يؤديه فليرفق القاضي وجوباً به؛ أي من قال: اتق الله في أمري، أو يقول له: رزقني الله وإياك تقواه ويؤدب من أساء على خصمه في مجلس قضائه بقوله: يا ظالم أو يا فاجر.

(وجاز تحكيم لغير جاهل)؛ أي وجاز تحكيم رجل غير جاهل اللخمي إنما يجوز التحكيم لعدل مجتهد أو عامي يحكم باسترشاد العلماء، وغير كافر وغير مجنون وغير موسوس وغير خصم؛ أي غير أحد الخصمين، لأن الشخص لا يحكم لنفسه ولا عليها، (وغير عاقل)؛ أي وغير مميز لجنون أو وسوسة أو إغماء وهذا مستغنى بقوله قبله: وجاهل، وكذا قوله: كافر التحكيم (في المال جرح)؛ أي وجرح لا يجوز التحكيم (بحد)؛ أي في حد لقتل أو زنى أو سرقة أو سكر ولا في طلاق ولا في قتل لقاتل أو تارك صلاة ولا في ولاء على عتق ولا نسب لأب ولا لعان بين زوجين ولا في عتق لخطر هذه المسائل، وتعلق حق غير الخمسين بها إما الله كالطلاق والعتق، وأما لآدمي كحق الولد في اللعان والنسب والعصبة في الولاء.

(وامض وادب إن بها يحكم صواب) قال في الأصل: «ومضى إن حكم صواباً وأدب» المحكم إن أنفذ حكمه بأن قتل أو ضرب الحد. قوله: (وجاز حاجب كمن يحفظ باب)؛ أي وجاز اتخاذ حاجب لقاضي عمن لا حاجة له عنده، ويرتب أصحاب الخصومات في الدخول عليه، ومنعهم من التزاحم عليه، قوله: (كمن يحفظ باب)؛ أي ويجوز اتخاذ بواب يحفظ بيت القاضي،



ويمنع من لا حاجة عنده من الدخول، قوله: (والعلماء أحضر أو شاورهم) وأحضر القاضي العلماء مجلس القضاء في معضلة أو شاورهم فيها وظاهر الناظم تبعاً لأصله أنه يخير في ذلك، كما قال ابن مرزوق: وهو نقل ثالث والذي نقله غيره أن في المسألتين قولين قيل يحضرهم كفعل عثمان رضي الله عنه، فإنه كان إذا جلس للقضاء أحضر أربعة من علماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم واستشارهم، وقيل: يرسل إليهم يستشيرهم من غير إحضار كفعل عمر رضي الله تعالى عنه.

وقوله: (ومن على الإقرار يشهد يضم)؛ أي وأحضر شهوداً على القضاء ليشهدوا على من أقر من الخصمين خشية إنكار إقراره (وليس يفتي في خصومة)؛ أي لا يخبر القاضي بحكم شرعي سئل عنه في خصومة؛ أي المعاملات التي شأنها أن يتخاصم فيها لئلا يعلم مذهبه فيتحيل على موافقته ابن شاس: لا يجيب الحاكم من سأله فيما يتعلق بالخصومات، واختار ابن عبد الحكم أنه لا بأس أن يجيب بالفتيا في كل ما يسأل عنه بما عنده فيه واحتج بأن الخلفاء الأربعة كانوا يفتون الناس في نوازلهم ولم الأولى لا يشتري القاضي شيئاً بمجلس قضاؤه، لأنه يشغل باله عما هو بصدده، ولأن البائع ربما نقص من الثمن حياء منه ومن جلسائه وفي اشتراط الإنسحاب للرضى؛ أي وفي اشتراط دوام الرضا بحكم المحكم من الخصمين في التحكيم للحكم من المحكم فلا أحدهما الرجوع عن التحكيم قبل حكمه وعدم اشتراط دوام الرضا إلى الحكم، فلا رجوع لأحدهما قبله. قولان في كل من الفروع السابقة حذفه مما عدا لأخير لدلالة هذا عليه، ولا يحكم القاضي مع حصول؛ أي شيء يدهش عن الفكر؛ أي عن تمام إدراكه من غضب وجوع وحزن، وغلبة نوم وحقن، والنهي تحريم عند البساطي والحطاب وكراهة عند الثنائي، وأما ما يمنع العقل عن أصل الإدراك فممنوع اتفاقاً، ولهذا أشار بقوله: (ولامع المدهش فكراً).

قوله: (ومضى)؛ أي وإن حكم في حال من هذه الأحوال مضى حكمه، (وبالملا شاهد زور قبضاً معزراً)؛ أي، وعزر شاهد زور في الملا؛ أي وعزر القاضي؛ أي أدب القاضي شخصاً شاهد زور بما لم يعلم، وأن صادف الواقع

بأن شهد بقتل زيد عمراً وهو لم يعلم أنه قتله، وقد كان قتله في نفس الأمر مأخوذ من زور الصدر؛ أي اعوجاجه ويجتهد فيما يعزر به شاهد الزور في الملا؛ أي في جمع من الناس بندا؛ أي صياح عليه بأنه شهد بزور أو طواف به في الأسواق والجماعات ولا يحلق رأسه ولحيته ولا يسخمه.

قوله: (وبين خصمين يسو ولو اذنا كفر ومسلماً رووا) وليسوّ القاضي وجوباً بين الخصمين في القيام أو الجلوس والقرب أو البعد، والاستماع لكلامهما ورفع صوتهما وغير ذلك إن كانا مسلمين أو كافرين، بل وإن كان مسلماً وكافراً - قال عمر لأبي موسى رضي الله عنه: وسوّ بين الناس في مجلسك وعدلك ووجهك حتى لا يطمع الشريف في حيفك، ولا ييأس الضعيف من عدلك. قال في أسهل المسالك:

في مجلسه يسو بين الخصما ولو يكونا كافراً ومسلماً

- ثم قال:

- |                                |                          |
|--------------------------------|--------------------------|
| 17 - وبالكلام بأمر الذي ادعى   | من قوله بلا مصدق سعى     |
| 18 - إلا فمن جلب إلا أقرعا     | وبالذي حقق يعلم ادعى     |
| 19 - إلا فلا يسمع دعوى كأظن    | وبعثٌ يكفي وتزوجت وعن    |
| 20 - لما الصحيح حمله وإلا      | عن سبب اللذ ادعاه سئلا   |
| 21 - وثم مدعى عليه رجحا        | مقاله عرف أو أصل وضحا    |
| 22 - بأن يجيب المدعى إن ثبتت   | خلطته له وإن بكامرات     |
| 23 - ومطلقاً يجيب في المعين    | كمانع منهم ضيف عنى       |
| 24 - مقو علي رفقته دعوى مريض   | دعوى ودبعة على أهلها أبض |
| 25 - فإن أقر فله الإسهاد ثم    | عليه والتنبيه جاز من حكم |
| 26 - وسيل عن بينة إذا نفى      | فإن نفى وجودها واستحلفا  |
| 27 - لم تقبلن من بعد إلا لعذر  | كالنسى أو وجد ثانياً ذكر |
| 28 - وأعذر القاضي إليه مع شهود | بأبقت عندك حجة تعود      |

- 29 - فإن يقل له لها بالاجتهاد انظره ثمت نفذ المراد  
 30 - كنفبها أو عن مجرح أجاب ومع قبولهم يعجز المصاب  
 31 - إلا بدم حبس عنق نسب دعوى طلاق ويتعجيز كتب  
 32 - واحبس وأدب مدع إن لم يجب ثم بلا يمين الحكم طلب  
 33 - وللذي ادعى السؤال عن سبب ونسبه اقبل دون تحليف برب  
 34 - وإن نفى مطلوب المعاملة أشهد ثم إن قضى لا بينه  
 35 - بعكس لاحق على لك ثم وكل دعوى ما ثبوتها يتم  
 36 - إلا بعدلين فلا يمين - لاح إن جردت ولا ترد كنيكاح  
 37 - وأمر بصلح أهل فضل أو رحم كأن خشي تفاقم الأمر ثم

(وبالكلام يامر الذي ادعى) قال في الأصل: «وأمر مدع تجرد قوله عن مصدق بالكلام ويأمر القاضي المدعى عليه بالسكوت حتى يتم كلام المدعي. قال في أسهل المسالك:

فيبدأ الطالب بالكلام ويسكت المطلوب باحتشام

وقوله: (إلا فمن جلب)؛ أي وإن لم يتبين للقاضي المدعي من المدعى عليه ولم يتفقا على أن أحدهما بعينه مدع والآخر مدعى عليه، فالجالب صاحبه للقاضي هو الذي يؤمر بالكلام أولاً لدلالة جلبه على أنه المدعى، وإلا؛ أي وإن لم يعلم الجالب وادعى كل منهما أنه المدعي أقرع القاضي بينهما، وإذا أمر المدعي بالكلام فيدعي بشيء معلوم قدره وجنسه وصفته لا مجهول محقق لا مظنون ولا مشكوك ولا موهوم. قال المازري: من عند نفسه، وكذا؛ أي مثل المعلوم في صحة الدعوى به شيء أو حق أو مال ترتب لي في ذمته من بيع أو قرض وجهلت قدره لنسيانه بطول مدته وإلا؛ أي وإن يكن معلوماً بل مجهولاً كشيء لم تسمع دعواه كاظن أن لي عنده كذا أو في ظني وأحرى أشك. قال ابن شاس: الدعوى المسموعة هي الصحيحة، وهي أن تكون معلومة، فلو قال: لي عليه شيء لم تقبل دعواه لأنها مجهولة وكفاه؛ أي المدعي في بيان سبب المدعي به، قوله: (بعث) شيئاً للمدعى عليه بدينار

مثلاً ولم أقبضه منه . وكفى قول امرأة مدعية على رجل بصداق وأنكره تزوجت المدعى عليه بعشرة (10) دنانير ولم أقبضها منه فالواو: وبمعنى أو، (وعن لما الصحيح حمله) قال في الأصل: «وحمل على الصحيح؛ أي وحمل البيع أو التزوج الذي أطلقه المدعى على البيع أو التزوج الصحيح باستيفاء أركانه وشروطه لأنه الإصل الغالب في عقود المسلمين.

(وإلا عن سبب الذي ادعاه سئلاً)؛ أي وإلا فليسأله الحاكم عن السبب للمدعى به لاحتمال أنه لا يوجب شيئاً أصلاً كبيع مسلم خمرأً أو خنزيراً، أو إن جاء به أقل من المدعى به كرباً. (ثم يدعى عليه ربحاً) ثم أمر القاضي شخصاً مدعى عليه (رجحاً)؛ أي قوى.

قوله: (عرف وأصل) قال في التحفة:

والمدعى عليه من قد عضدا مقالته عرف أو أصل شهدا

- قال شارحه ميارة:

فمثال شهادة الأصل من ادعى ديناً قبل رجل فأنكره وادعى براءة ذمته أو ادعى ملكية شخص ليس في حوزته فأنكره وادعى الحرية، فالمدعى لبراءة ذمته وللحرية مدعى عليه، لأن الأصل براءة الذمة، والأصل الحرية، ومن شهد له الأصل فهو مدعى عليه ومدعى عمارة ذمته غيره وملكية من ليس تحت يده مدع، لأنه لم يشهد له عرف، ولا أصل فإن أقام بينة على دعواه وإلا حلف المدعى عليه وبرئ.

ومثال شهادة العرف: اختلاف الزوجين في متاع البيت فإذا ادعت المرأة من ذلك ما يعرف للنساء دون الرجال، وادعاه الرجل فهي مدعى عليها، لأن العرف يشهد لها، والزوج مدع لم يشهد له عرف، وكذلك من ادعى إلا شبه في مسائل النزاع فإنه مدعى عليه لأن العرف يشهد بصدقه وعلى هذا فقس.

- قال القاضي أبو عبد الله المقري في كلياته الفقهية: كل من عضد قوله: (عرف أو أصل) فهو مدعى عليه، وكل من خالف قوله: أحدهما فهو مدعى، فالمدعى عليه أقوى المتداعيين سبباً والمدعى أضعفهما اه وهو كيتي الناظم.

- وفي مثل ذلك يقول بعضهم: المدعي كل من أراد أن يشغل ذمة برثة أو يبرئ ذمة مشغوله أو ادعى غير العرف، والمدعي عليه عكسه بأن يجيب المدعي إن ثبتت خلطته بدين، ابن عرفة إذا أنكر المدعي دعواه فمقتضى المذهب أمر القاضي الخصم بجوابه إذا استحقت الدعوى جواباً، وذكر شرط أمر المدعي عليه بالجواب فقال:

(إن ثبتت خلطته له) بدين من قرض أو بيع بثمن مؤجل ولو مرة وخالطه بتكرار بيع بثمن حال، وثبتت الخلطة بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين بل. (وإن بكامرات) واحدة عند ابن القاسم.

ابن المواز: أقام المدعي شاهداً بالخلطة حلف المدعي عليه، وتثبت الخلطة، قال في الأصل: «إن خالطه بدين وتكرر ببيع وإن بشهادة امرأة لا يبيِّن جرحاً إلا الصانع والمتهم والضيف، وفي معين، والوديعة على أهلها، والمسافر على رفقة. وهو المقوف في كلام الناظم ودعوى مريض أو بائع على حاضر المزايعة، فإن أقر فله الإشهاد عليه وللحاكم تنبيهه، قال ابن كنانة: شهادة امرأة واحدة توجب اليمين أنه خالطه، وفي المفيد: لا تثبت الخلطة إلا بشاهدين عدلين لا تثبت باليمين مع الشاهد البناني ليس في المذهب مسألة يحكم فيها بشهادة امرأة إلا هذه. [قاله المسناوي].

لا تثبت الخلطة بشهادة بينة جرحت من المدعي عليه بعد شهادتها عليه بعداوة ونحوها. فلا تثبت الخلطة بينهما بشهادتهما التي سقطت بالتجريح فلا يحلف المدعي عليه، واستثنى ثمان مسائل تسمع فيها الدعوى، وتتوجه فيها اليمين على المدعي عليه بدون ثبوت خلطة. فقال: إلا الصانع كالخياط والصواغ فتسمع الدعوى عليه، وتتوجه عليه اليمين، وإن لم تثبت خلطة بينه وبين المدعي، لأن تنصيب نفسه للناس بمنزلة ثبوت الخلطة بينهما وإلا الشخص المتهم بسرقة أو تعد أو ظلم، وكذلك قال أصبغ: خمسة عليهم الأيمان بلا خلطة الصانع والمتهم بالسرقة، والرجل يقول عند موته: إن لي عند فلان ديناً والرجل يمرض في الرفقة، فيدعي أنه دفع ماله لرجل، وإن كان المدعي عليه عدلاً، وإلا الشخص الضيف.

- قال ابن غازي: والثالث الغريب ينزل بمدينة فيدعي على رجل منها إنه

استودعه مالا فكأنه عبّر بالضيف عن الغريب الطارئ على البلد سواء ضيفه المدعى عليه أم لم يضيفه، وهذا يساعد نص المتيطي: ويتبادر من لفظ المصنف غير هذا، ولكن لم أر من ذكره.

- قال ابن مرزوق: لم أر من ذكر هذا الفرع على الوجه الذي يظهر من كلام المصنف وإنما تكلموا على الغريب إذا أودع ودیعة عند رجل من أهل البلد، فأنكره فيها فتوجه له عليه اليمين اهـ. وإلا المدعى عليه في شيء معين فالخلطة إنما تراعى في الأشياء المستهلكة، وفيما يتعلق بالذمة، وأما الأشياء المعينة فاليمين واجبة فيها من غير خلطة، وإلا من ادعى الوديعة على أهلها وهو ممن يودع عنده مثلها، وقيد اللخمي بثلاثة قيود كون المدعي يملك مثل ذلك في جنسه وقدره، وكون المودع ممن يودع مثل ذلك: وحصول أمر يوجب الإيداع، وكلام المصنف يشمل هذه القيود وإلا الشخص المسافر المدعي على رفقته أنه دفع لهم أو لبعضهم مالا ودیعة وإلا دعوى مريض أن له على فلان كذا أو دعوى شخص بائع؛ أي معرض سلعة يبيعها على شخص حاضر المزايمة في ثمنها من الذين يريدون شراءها أنه ابتاعها منه، وإذا أمر المدعى عليه بالجواب، فإن أقر بما ادعى به المدعي فله - أي المدعي - الإشهاد عليه للعدول الحاضرين على المدعى عليه بإقراره خوف رجوعه عنه، وإنكاره، وللحاكم تنبيهه إن غفل عنه لما فيه من تقليل الخصام وقطع النزاع، وتحصين الحق، وليس من تلقين الخصم حجة.

(وسيل عن بيينة...) إلخ البيتين قال في الأصل: «وإن أنكر قال: ألك بيينة فإن نفاها واستحلفه إلا لعذر كنسيان أو وجد ثانياً أو مع يمين لم يره الأول»؛ أي وإن أنكر المدعى عليه، قال القاضي للمدعى: ألك بيينة؟ فإن قال: نعم أمره بإحضارها، فإن حضرت سمع شهادتها، فإن وجدها موافقة لدعوى المدعي أعذر فيها للمدعى عليه، فإن قبل شهادتها حكم عليه وإن ادعى حجة أمهله لإثباتها فإن لم يثبتها حكم عليه فإن نفاها المدعى؛ أي نفى البيينة بأن قال: لا بيينة لي واستحلفه؛ أي طلب المدعى حلف المدعى عليه وحلفه القاضي، وأراد المدعى عليه بعد حلفه إقامة بيينة تشهد له بدعواه فلا بيينة له مقبولة بعد ذلك، واستثني من نفى قبول البيينة بعد حلف المدعي عليه

فقال: إلا لعذر من المدعى في عدم إقامتها أولاً كنسيان منه لها وعدم تقدم علمه بها، ثم تذكرها أو علم بها فتقبل إن أقامها وشهدت بطبق دعواه أو وجد المدعى شاهداً ثانياً كان نسيه وحلف على ذلك أو مع يمين لم يره الأول قال ابن المواز إذا كان الأول، لا يحكم بشاهد ويمين، ثم ولى آخر ممن يرى الشاهد واليمين كان له ذلك، وليس حكم الثاني فسخاً لحكم الأول، لأن الأول من باب الترك.

- قال في أسهل المسالك:

ويدعى هذا بمعلوم وجب	ويسأل المطلوب عن أصل السبب
فإن أقر احكم وإلا البينة	يقيمها الطالب فيما عينه
أو يحلف المطلوب أو رد القسم	عليه في المالي لا دعوى التهم
وبعد حلف لا شهود تقبل	إلا لنسيان لها أو تجهل

قوله: (واعذر القاضي إليه مع شهود بابتقت عندك حجة تعود) وأعذر القاضي إليه؛ أي سأل القاضي المشهود عليه عن عذره وحجته في البينة التي شهدت عليه قبل حكمه عليه بمقتضى شهادتها، ابن عرفة: الأعدار سؤال الحاكم من توجه عليه موجب الحكم هل له ما يسقطه أذاراً مصوراً بقوله له: أبقيت لك حجة؛ أي عذر في البينة التي شهدت عليك، المتيطي: لا ينفذ القاضي حكمه علي أحد حتى يعذر إليه برجلين، وأن أعذر بواحد أجزاءه على ما فعل النبي ﷺ في أنيس إذ قال له: «اغد على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها»، وندب توجيه متعدد اثنين فأكثر فيه؛ أي الأعدار لغائب عن مجلس الحكم كمخدر، ومريض واستثني ممن يعذر فيه خمسة لا إذار فيهم فقال: إلا الشاهد بما حصل في المجلس للقضاء من إقرار أو غيره فلا يعذر فيه لمشاركة القاضي له في العلم فلو أعذر فيه لا عذر في نفسه ابن سهل ما حصل في مجلس القاضي من الإقرار بين يديه لا إذار في الشاهد به. وإلا وجهه؛ أي الشاهد الذي وجهه وأرسله القاضي لسماع دعوى أو جواب مخدر أو مريض أو حيازة عقار، فلا إذار فيمن أعذر به إلى مشهود عليه من امرأة لا تخرج أو مريض كذلك ابن سهل: سألت ابن عتاب عن ذلك. فقال: لا إذار فيمن وجهه للأعدار وإلا مزكى - بضم الميم وفتح الزاي والكاف -

أي الشاهد الذي زكاه عند القاضي العدول في السر فلا يعذر فيه وإلا الشاهد المبرز؛ أي الزائد على أقرانه في العدالة، فلا يعذر فيه بغير عداوة للمشهود عليه وقرابة للمشهود له، ومفهومه الأعذار في المبرز بالعداوة والقرابة، وهو كذلك وإلا الشاهد على من؛ أي مشهود عليه يخشى منه؛ أي المشهود عليه ضرر الشاهد عليه فلا يعذر له فيه، ولا يذكر له اسمه، وإذا قال القاضي للمشهود عليه: أبقيت لك حجة؟ فقال: نعم أنظره؛ أي أمهله القاضي لها؛ أي لا ثبات الحجة التي ادعاها وضرب له أجلاً باجتهاده.

- قال في العاصمية:

وشاهد الأعدار غير معمل      في شأنه الأعذار للتسلسل  
ولا الذي وجهه القاضي إلى      ما كان كالتحليف منه بدلا  
ولا الذي بين يديه قد شهد      ولا اللفيف في القسامة اعتمد  
ولا الكثير فيهم العدول      والخلف في جميعها منقول

قوله: (ثمت نفذ المراد كنفيتها)؛ أي ثم حكم القاضي بعد مضي الأجل والمثبت الحجة التي ادعاها بما شهدت به عليه البينة، وشبه في الحكم فقال: (كنفيتها)؛ أي الحجة بأن قال في جواب قول القاضي: أبقيت لك حجة لا حجة لي فيحكم عليه بلا أنظار.

قوله: (وعن مجرح إجاب ومع قبولهم يعجز للمصاب) وإن قام المدعي بيينة، واعذر فيها للمشهود عليه، وأتى بيينة تجرحها وسأل القاضي عمن جرحها فليجب القاضي من سأل عمن جرح بيئته وصلة يجب عن المجرح ويستحب كون التجريح سراً لأن في إعلانه أذاء للشاهد. قوله: (يعجزه)؛ أي يحكم عليه القاضي بمقتضى الشهادة، ويعجز المشهود عليه إذا مضى الأجل ولم يثبت حجته فليس التعجيز شيئاً زائداً على الحكم عليه بمقتضى الشهادة فلا يشترط تلفظه بمادة التعجيز، واستثنى مما يعجزه فيه بعد التلوم خمس مسائل فقال:

(إلا بدم حبس عتق نسب دعوى طلاق وبتعجيز كتب)

أي ليس للقاضي التعجيز فيها؛ أي في هذه الخمسة من المسائل الخمس



وضابطها كل حق ليس لمدعيه إسقاطه بعد ثبوته، فقوله: (إلا بدم)؛ أي قتل إثبات كادعاء شخص على آخر أنه قتل وليه عمداً عدواناً، وإن له عليه بينة فأنظره القاضي لإحضارها ثم تبين لده، فليس للقاضي تعجيزه، فمتى أقام بينة فإنه يعمل بها أو نفياً كادعاء المشهود عليه بالقتل إن له بينة تجرح البينة الشاهدة عليه به فأنظره القاضي لإحضارها، وإتيانه بها وتبين لده، فلا يعجزه القاضي فمتى أتى بالبينة المجرحة فإنه يعمل بها لعظم القتل، وإلا في دعوى حبس؛ أي تحبب شيء وذكر المدعي أن له بينة به، وأمهله القاضي لإتيانه بها فلم يأت بها فلا يعجزه فمتى أتى بها عمل بها، قال البناني: هذا ظاهر إذا كان الحبس على غير معين كالفقراء فلا سبيل إلى تعجيز الطالب لحق الغائب لا ما كان على معين إلا أن يقال في الحبس: حق الله تعالى مطلقاً، وإلا في دعوى عتق بينة فأنظر المدعي لها فلم يأت بها، فلا يعجزه فمتى أتى بها فتسمع ويعمل بها وإلا في دعوى نسب لشخص معين ببينة، ولم يأت بها بعد التلوم فلا يعجز فمتى أقامها حكم على مقتضاها، وإلا في دعوى طلاق بينة وعجز عن إقامتها فلا يعجز، فمتى أتى بها قضى بها، وقوله: (وبتعجيز كتب)؛ أي وكتب القاضي التعجيز المفهوم من يعجزه، ويشهد عليه (واحبس وأدب مدع إن لم يجب)؛ أي وإن لم يجب المدعى عليه بإقرار ولا إنكار بأن سكت أو قال لا أجيب ولا أخاصم احبس أيها القاضي حتى يجيب بإقرار أو إنكار وإن تمارى على عدم الجواب أدب بالضرب حتى يجيب بإقرار أو إنكار ثم إن استمر على الامتناع، (ثم بلا يمين الحكم طلب)؛ أي ثم حكم بلا يمين؛ أي حكم عليه القاضي بلا يمين من المدعي لعدم امتناعه من الجواب إقراراً بما ادعاه المدعى، وقول الناظم: «أدب مدع فيه، وهم فالذي يؤدب المدعى عليه لا المدعي، ولعل وزن البيت هو الذي ألجأ لعدم التعبير بالمدعى عليه».

قوله: (وللذي ادعى السؤال عن سبب)؛ أي وإن ادعى شخص على آخر بدراهم أو دنانير ولم يبين سببها ولم يسأله الحاكم عن السبب، فللمدعى عليه السؤال عن السبب الذي ترتبت به الدراهم أو الدنانير في ذمته لاحتمال أنه لا يوجب شيئاً كبيع مسلم خمراً أو خنزيراً أو يوجب أقل من المدعى به كرباً (ونسبه أقبل دون تحليف برب) وقبل: نسيانه بلا يمين (وإن نفى مطلوب

المعاملة أشهد ثم إن قضى لا بينة) وإن أنكر شخص مطلوب؛ أي مدعى عليه بمال المعاملة مع الطالب المدعى بأن قال: لم يقع بيني وبينك معاملة يترتب عليها اشتغال ذمتي بشيء لك فالبينة على المدعى، ثم إن أقامها وشهدت له فقال: المطلوب قضيتك ما شهدت به علي، وأقام بينة بالقضاء فلا تقبل بينة شاهدة له بالقضاء؛ لأنه كذبها بإنكاره المعاملة. قال في أسهل المسالك:

ومن نفى الخلطة لم يحلف وأن أثبتها الطالب بالوجه القمن  
فالحاضر النافي شهوداً للقضا ردت لتكذيب لها فيما مضى  
- وقال في العاصمية:

ومنكر للخصم ما ادعاه أثبت بعد أنه قضاه  
ليس على شهوده من عمل لكونه كذبهم في الأول

- قال شارحها ميارة: يعني أن من ادعت عليه دعوى تستلزم عمارة ذمة بحق من الحقوق التي تعمر بها الذمم، فأنكر تلك الدعوى وجحدها فأثبت الطالب ما ادعاه عليه بيينة أو بإقرار المطلوب بذلك فأقام المطلوب البيينة بأنه قضاه ذلك الحق، فإن بينته على القضاء لا تقبل لأنه كذب شهادتهم بإنكاره الدعوى.

- قال المتيطي: أما لو أنكر المعاملة فأثبتها الطالب فاستظهر المطلوب بالبراءة بدفعه فإنه لا تقبل منه بيينة بعد إنكاره المعاملة. هذا هو المشهور والمعمول به. اهـ. [منه باختصار].

(بعكس لا حق علي لك)؛ أي بخلاف قول المطلوب لا حق لك علي، فأقام الطالب البيينة بالحق، فقال المطلوب قضيتك وأقام بينته بالقضاء، فإنها تقبل إذ ليس في قوله: (لا حق لك علي) ما يكذب بيينة القضاء.

قوله: (وكل دعوى ما ثبوتها يتم إلا بعدلين)؛ أي وكل دعوى لا تثبت إلا بالعدلين كالإعتاق والطلاق والنكاح والرجعة فلا يمين على منكرها بمجردا؛ أي الدعوى المجردة عن البيينة ومفهوم إن تجردت أنها إن لم تتجرد، وشهد بها شاهد فاليمين على منكرها لرد شهادة الشاهد ولا ترد هذه اليمين المتوجهة على المدعى عليه على المدعي إذ لا فائدة في ردها عليه؛ لأنه إن حلفها لا يثبت المدعي به التوقف ثبوته على عدلين، ومثل لِمَا لا يثبت إلا بعدلين فقال:

(كنكاح) ورجعة وطلاق وما أشبه ذلك . قال في أسهل المسالك :

وكل دعوى شرطها عدلان      ولم تؤل للمال كالإحصان  
والقذف والحدود والولاء      والعقد والعدة والإيلاء  
فلا يمين إن تجردت - ولا      تنقلب الإيلاء عمن نكلا  
- كما أنني قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك :

وكل دعوى ليس تثبت سوى      بشاهدين عادلين في الورى  
فلا يمين في التجرد ولا      ترد فالرد لها لن يقبلا  
مثل النكاح والطلاق والولا      والقتل والنسب أو ما ماثلا

(وأمر بصلح أهل فضل أو رحم)؛ أي وأمر القاضي بالصلح أهل الفضل  
والرحم كأن خشي بنفوذ الحكم (تفاقم الأمر)؛ أي التنازع والتخاصم بسبب  
الحكم فلا يحكم ويأمرهم بالصلح . قال في العاصمية :

والصلح يستدعي له إن أشكلا      حكم وإن تعين الحق فلا  
ما لم يخف بناقد الأحكام      فتنة أو شحناً أولى الأرحام  
- قال شارحها ميارة :

يعني أن للقاضي إذا أشكل عليه الحكم فإنه يدعو الخصمين إلى  
الصلح ، ويعني إذا كان إشكال لتعارض بينات ونحوها لا إن جهله القاضي مع  
كونه ظاهراً في نفسه ، كما تقدم قريباً ، وأما إن ظهر وجه الحكم فلا يدعو  
للصلح بل ينفذ الحكم من غير مبالاة من عدل عاذل ولا خيفة من لومة لائم  
إلا إذا خاف بتنفيذ الحكم على صميم الشرع حصول فتنة أو وقوع شحناء بين  
أوي الأرحام وذوي الفضل ، فإنه يأمرهم بالصلح ويحضهم عليه وعلى القناعة  
ببعض الحق ، وإن ظهر وجه الحكم وكأنه ارتكاب لأخف الضررين ، وفي  
مختصر الشيخ خليل : «ولا يدعو للصلح إن ظهر وجهه» . ثم قال : (وأمر  
بالصلح) ذوي الفضل والرحم ، كأن خشي تفاقم الأمر ، ومعنى يستدعي ؛ أي  
يدعو له ، ويأمره به ، وفاعل ضمير القاضي وضمير له للصلح ونافذ الأحكام  
بمعنى تنفيذها وإبرامها ، وفاعل تخف للقاضي . اهـ .

• ثم قال :

- 38 - وحكم جائر وجاهل نبذ  
39 - ولا تعقب حكم عدل عالم  
40 - أو قاطعاً فانقض وبين سبياً  
41 - على عدو أو بكافر شهد  
42 - ونقض القاضي فقط حكمه إن  
43 - أو رأيه أو رأى من قد قلدا  
44 - بل لا يحل الحظر ثم قول قاض  
45 - بالحكم أو فتواه أو ذا لا أحل  
46 - بل إن تجدد فجدد اجتهاد  
47 - تأبىد منكوحة عدة كذا  
48 - وإن بدا الحكم دع الصلح ولا  
49 - بالجرح والتعديل كاشتهار ذاك  
50 - وإن نسي أو أنكر القاضي قضا  
51 - واقض على البعيد مع حلف القضا  
52 - وانقض إذا في البعد ما سمي الشهود  
53 - أو مدع وهل بلا وكالة
- إن لم يشاور إلا فالصواب خذ  
ما لم يخالف جالي القيس اعلم  
كشفعة الجار وحكم ربنا  
أو جعله البينة طلقة فقد  
ظهر إن سواء أصوب - إذن  
ترك والحكم الخلاف حيدا  
نقلت أو قررت أو فسخت قاض  
والحكم للمثل انتقاله حظل  
كالفسخ بالرضع كبيراً إن أعاد  
وهي بما استقبل كالغير خذا  
بعلمه يحكم قاض إلا  
إقرار خصم بالمعدالة كذاك  
ثم أنت بينة به مضى  
وكالثلاثة بها الخلف أضا  
وهل بحيث المدعي الحكم يعود  
تسمع دعواه على ذي غيبة

قوله: (وحكم جائر وجاهل نبذ...) إلخ البيتين. قال في الأصل: «ونبذ حكم جائر وجاهل لم يشاور وإلا تعقب، ومضى غير الجوز ولا يتعقب حكم العدل العالم؛ أي ونبذ طرح وألغى حكم قاضي جائر؛ أي خارج في حكمه عن الحق عامداً، ونبذ أيضاً حكم عدل جائز لم يشاور أهل العلم ظاهره، وإن كان صواباً لكونه بالحدس والتخمين والقضاء بهما باطل، وإلا؛ أي وإن شاور العلماء تعقب حكمه ومضى غير الجور، ونقض الجور منه ولا يتعقب حكم القاضي العدل العالم فلا ينظر فيه من ولى بعده.

- قال ابن رشد: القاضي العدل العالم لا تتصفح أحكامه، ولا ينظر فيها

إلا على وجه التحرير لها إن احتيج للنظر فيها لعارض خصومة، أو اختلاف في حد لا على الكشف والتعقب لها فتنفذ كلها إلا أن يظهر في شيء منها عند النظر فيه على الوجه الجائز أنه خطأ ظاهر لم يختلف فيه فينقض ذلك.

وقوله: (فانقض وبين سبباً) قال في الأصل: «ونقض وبين السبب مطلقاً ما خالف قاطعاً من كتاب أو سنة أو إجماع» - وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (ما لم يخالف جالي القيس اعلم أو قاطعاً) يعني أن العدل العالم إذا خالف الكتاب والسنة، والإجماع أو خالف القياس الجلي والقياس الجلي ما قطع فيه بنفي الفارق بينهما، ففي مختصر ابن الحاجب: القياس الجلي ما علم فيه نفي الفارق بين الأصل والفرع قطعاً كقياس الأمة على العبد في أحكام العتق كالتهويم على معتق بعضه، فيعلم قطعاً أن الذكورة والأنوثة فيهما مما لم يعتبره الشارع في أحكام العتق والقياس الخفي ما يظن نفي الفارق فيه بينهما كقياس النبيذ على الخمر في الحرمة، إذ لا يجوز أن يكون تحريم الخمر لخصوصيتها لا لإسكارها.

وقوله: (وبين سبباً)؛ أي وأظهر السبب الموجب للنقض حكم العدل العالم مطلقاً سواء كان الحكم المنقوض حكم القاضي أو حكم غيره اتفاقاً في الثاني، وعلى المشهور في الأول، ثم شبه الناظم ما ينقض به الحكم فقال: (كشفه جار) فيقضى لضعف دليله (وحكم رتباً على عدو)؛ أي وحكم على عدو للحاكم فينقض لاتهامه فيه بالجور أو بكافر شهد أو حكم بشهادة شخص كافر على مثله أو جعله البتة طليقة فقد أو حكم بجعل بته؛ أي طلاق بت العصمة أو قطعها وهو الثلاثة واحدة، ابن القاسم: من طلق زوجته البتة فرفع لمن يراها واحدة فجعلها واحدة، وزوجها البتة قبل زوج، فلمن ولى بعده أن يفرق بينهما وليس هذا من الاختلاف الذي يقر الحكم به، وقد ترك الناظم من الأصل مسائل ينقض بها حكم العدل العامل، قال في الأصل: «ونقض وبين السبب مطلقاً ما خالف قاطعاً أو جلي قياس كاستيفاء معتق وشفعة جار وحكم على عدو أو وبشهادة كافر أو ميراث ذوي رحم أو مولى الأسفل أو يعلم سبق مجلسه أو جعل بته واحدة، أو أنه قصد كذا فأخطأ بيينة أو ظهر أنه قضى بعبدين أو كافرين أو صبيين أو فاسقين كإحدهما إلا بمال.

وقوله: (ونقض القاضي فقط حكمه إن ظهر إن سواه أصوب إن) ونقض القاضي فقط دون غيره، فليس له نقضه إن ظهر أن غيره؛ أي الحكم الذي حكم به أصوب منه أو خرج عن رأيه أو رأى مقلده، وقال سحنون: لا يجوز نقضه، والقولان تأولت المدونة عليهما الحطاب هذا ما دام على ولايته التي حكم فيها بذلك الحكم، فإن عزل ثم ولي فليس له نقضه، فللقاضي الرجوع عن حكمه فيما فيه الاختلاف ما دام على خطته، وليس لمن ولي بعده نقض ذلك الحكم إذا وافق قول قائل: وإن كان ضعيفاً، وكذلك ليس له هو نقضه إن عاد إلى الحكم بعد العزل. اهـ.

قوله: (والحكم الخلاف حيداً)؛ أي ورفع الخلاف (بل لا يحل الحظر) الحرام؛ أي لا أحل حراماً قال في أسهل المسالك:

وارفع بحكم الحاكم الخلاف ولا يحل محرماً إن حافا

- البناني: قوله: لا أحل حراماً - هذا مخصص بما إذا كان باطنه بخلاف ظاهره، وهو قسمان: أموال وفروج، وبما إذا حكم بأمر يعتقد حليته والمحكوم عليه لا يرى حليته لكونه مجتهداً أو ليس هو قول مقلده، فالحرام الذي لا يحله حكم القاضي هو هذان القسمان على نزاع في القسم الثاني، فإن ابن شاس وابن الحاجب قالوا: لا يحله وتعقبهما ابن عرفة بأنهما تبعاً فيه، وجيز الغزالي، ومقتضى المذهب خلافه، ومحل كلام ابن شاس في هذا الثاني أن حكم القاضي بقول شاذ كالشفعة للجار وحمله في التوضيح على قول عبد الملك ينقض الحكم بالشاذ الذي جرى عليه المصنف، وقد علمت بذلك أن الأقسام ثلاثة ما باطنه بخلاف ظاهره وهذا محل قوله: لا أحل حراماً وما حكم فيه المخالف بقول غير شاذ. وهذا محل قوله: ورفع الخلاف وما حكم فيه بالشاذ، وهذا عند ابن شاس حكمه كالأول فيدخل في قوله: لا أحل حراماً، وعند ابن عرفة: حكمه كالثاني فيدخل في قوله، ورفع الخلاف، وهذا مقتضى المذهب (ثم قول قاضي: نقلت أو قررت أو فسخت قاض بالحكم)، قال في الأصل: «ونقل ملك وفسخ عقد وتقرر نكاح بلا ولي حكم؛ أي قول القاضي: نقلت ملك الشيء المتنازع فيه من فلان إلى فلان المتنازعين فيه حكم منه رافع للخلاف، أو قررت نكاح امرأة زوجت نفسها بلا ولي، قوله:

(قررت) حكم (أو فسخت) نكاحاً أو بيعاً أو إجارة وغيرها، قوله: (فسخت) هذا العقد حكم رافع للخلاف، وقول الناظم: (أو فتواه) في هذا غموض لأنه عطف الفتوى على ما قبلها، وفتوى القاضي في أمر رفع إليه، فليست فتواه حكماً اتفاقاً.

وقوله: (أو ذا لا احل) فإن هذا ليس بحكم ولكنه فتوى، فلمن يأتي بعده استقبال النظر فيه، (والحكم للمثل انتقاله حظل)؛ أي ولم يتعد لمماثل للأمر الذي حكم فيه أولاً؛ لأن الحُكْمَ جُزئِيٌّ، بل إن (تجدد فجدد اجتهاد) بل إن تجديد المماثل بعد الحكم في الأول بين المتخاصمين وغيرهما، فالاجتهاد مشروع فيه من القاضي الأول أو غيره، ومثل لهذا فقال: (كالفسخ بالرضع كبيراً إن أعاد)؛ أي كفسخ النكاح بسبب رضع شخص كبير زاد عمره على حولين وشهرين، ثم عقد الزوج على الزوجة فلا يتعدى فسخ العقد الأول لهذا العقد الثاني، فيجتهد الأول وغيره في الثاني بالفسخ أو التقرير لأن القاضي الأول لم يحكم بتأييد التحريم.

وقوله: (تأييد منكوحة عدة كذا) وتأييد منكوحة عدة، وهي - أي المرأة - التي فسخ نكاحها برضع الكبير أو بوقوعه في عدتها كغيرها من النساء. وهو معنى قوله: (وهي بما استقبل كالغير خذا)؛ أي كغيرها من النساء في الزمن المستقبل ممن لم يقع له مثل ذلك.

وقول الناظم: (وإن بدا الحكم دع الصلح). قال في الأصل: «ولا يدعو لصلح إن ظهر وجهه»؛ أي الحق لأحدهما بيينة أو إقرار خصمه، لأن الصلح غالباً يشتمل على إسقاط بعض الحق ففي الدعاء له هضم لبعض الحق، ما لم يخش تفاقم الأمر أو يكونا من ذوي الفضل أو الرحم كما تقدم، (ولا بعلمه بحكم قاض إلا بالجرح والتعديل كاشتهار ذاك إقرار خصيم بالعدالة كذاك) قال في الأصل: «ولا يستند لعلمه إلا في التعديل والجرح كالشهرة بذلك، أو إقرار الخصم بالعدالة؛ أي ولا يستند القاضي في حكمه لعلمه السابق على مجلس قضائه أو كان فيه وقبل تحاكمهما إليه إلا في التعديل والجرح للشهود فيستند فيهما لعلمه اتفاقاً، فله أن يعدل ويجرح بعلمه، وأنه إن علم أن ما شهد به الشهور على غير ما شهدوا به أن ينفذ علمه، ويرد شهادتهم بعلمه

كالشهرة بذلك المذكور من التعديل والتجريح في المدونة للإمام مالك رضي الله تعالى عنه من الناس من لا يسأل عنه، ولا تطلب فيه تزكية لعدالتهم عند القاضي. اهـ، ومنهم من لا يسأل عنه لشهرته بغير العدالة أو إقرار الخصم المشهود عليه بالعدالة للشاهد عليه فيكتفي به القاضي عن طلب تعديله من غيره (وإن نسي أو انكر القاضي قضا) قال في الأصل: «وإن أنكر محكوم عليه إقراره بعده لم يفده، وإن شهدا بحكم نسيه وأنكره أمضاه»؛ أي وإن أقر أحد الخصمين بما عليه للآخر حكم. القاضي عليه بإقراره، وأنكر شخص محكوم عليه بمقتضى إقراره في مجلس القضاء، فأنكر إقراره عند القاضي، بما حكم عليه به، وكان إنكاره بعد الحكم لم يفده إنكاره فيمضى عليه الحكم، ويستوفى منه مقتضاه.

قوله: (وإن نسي أو انكر القاضي قضى)؛ أي وإن أقامت بينة بشاهدين على القاضي بحكم صدر منه، وقد نسيه؛ أي القاضي أمضاه عند الإمام مالك رضي الله عنه وهو الأصح عند ابن الحاجب، قوله: (واقض على البعيد مع حلف القضا) والمعنى: أن الغائب البعيد جداً كإفريقية قضى عليه، وإنما يقضى عليه بيمين القضاء من الطالب أنه ما أبرأه، ولا استوفى منه، وتسمى بيمين الاستبراء أيضاً.

(وكمالثلاثة بها الخلف اضا) والغائب القريب الغيبة كثلاثة أيام مع أمن الطريق كالحاضر في سماع الدعوى عليه، والبينة ابن الماجشون: العمل عندنا إن تسمع الدعوى والبينة حضر الخصم أو لم يحضر ثم يعلم بها، فإن كان له مدفع وإلا قضى عليه في كل شيء بعد الإرسال إليه، وإعلامه بمن قام عليه ودعواه، وما ثبت عليه، وتسمية الشهود، والقبول منهم، وتسمية المعدلين لهم، ولم يره سحنون إلا بحضرته إلا أن يكون غائباً غيبة بعيدة.

قوله: (وانقض إذا في البعد ما سمي الشهود) قال في الأصل: «وسمى الشهود وإلا نقض وسمى القاضي الشهود؛ أي كتب أسماءهم فإذا قدم الغائب أخبره بأسمائهم وأعذر له فإن سلم شهادتهم مضى الحكم، وإن ادعى مسقطاً لشهادتهم كلفه بإثباته وإلا؛ أي وإن لم يسم الشهود الذين حكم بشهادتهم على الغائب نقض حكمه.



(وهل بحيث المدعى الحكم يعود) قال في الأصل: «وهل يدعي حيث المدعى عليه، وبه عمل أو المدعى وأقيم منها»؛ أي وإن كان المدعى عليه ببلده قاضي والمدعي به ببلد آخر، له قاض آخر فهل يدعى؛ أي تقادم الدعوى ويتحاكم حيث يكون الشخص المدعى عليه، وبه؛ أي الإدعاء بمحل المدعى عليه عمل؛ أي قضى أو يدعي حيث يكون المدعى فيه، وأقيم؛ أي فهم منها؛ أي المدونة. قال في العاصمية:

والحكم في المشهور حيث المدعى عليه في الأصول والمال معا  
وحيث يلفيه بما في الذمة يطلبه وحيث أصل ثمة

- قال شارحه ميارة:

تكلم في البيتين على ما إذا كان المدعي في بلد والمدعى عليه في بلد آخر؛ أي يكون الحكم بينهما فأخبر أن الحكم بينهما يكون في بلد المدعى عليه سواء كان الخصام في أصل أو دين في الذمة. وإلى هذا أشار في البيت الأول لكنه مقيد بما إذا كان المدعى عليه مقيماً لم يخرج عنه، فإن خرج عن بلده فيفصل في المدعى فيه، فإن كان ديناً في الذمة طلبه به حيث وجده. وإليه أشار بقوله: وحيث يلفيه بما في الذمة، يطلبه، وإن كان أصلاً فلا يحسن المطالب به إلا إذا كان الأصل في الموضع الذي ألقاه فيه المدعي. وإليه أشار بقوله: وحيث أصل ثمة.

قال الشارح البيت الأول:

تضمن معنى ما في كتاب الجدار ونصه: سئل عيسى عن الرجل من أهل قرطبة تكون له الدار أو الحق بجيان فيدعي ذلك رجل من أهل جيان، فيريد الجاني مخاصمة القرطبي عند قاضي جيان حيث الشيء المدعى فيه أيرفع معه القرطبي إلى هنالك؟ قال: لا يرفع معه، ولكن يكون الحكم بينهما، حيث المدعى عليه بقرطبة - وروى ابن حبيب عن مطرف مثله. اهـ.

- وهل بلا وكالة تسمع دعواه على ذي غيبة. قال في الأصل: «وفي تمكين الدعوى لغائب بلا وكالة تردد؛ أي وفي تمكين شخص من الدعوى لشخص غائب عن البلد احتساباً بلا وكالة من الغائب ثالث الأقوال لا يمكن

منها إلا الأب والابن، ومن له قرابة قريبة، رابعها: يمكن من إقامة البينة لا من الخصومة، خامسها: يمكن القريب والأجنبي من الخصومة في العبد والدابة والثوب دون توكيل، ولا يمكن منها في غير ذلك إلا الأب والابن وعدم تمكينه منها تردد، وعلى القول بالقيام عنه في كون القيام في قريب الغيبة وبعيدها وقصره على قريبها. قولان. والله أعلم.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

- 1 - قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [58] يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهٗ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿59﴾ [النساء: 58 - 59].
- 2 - قال تعالى: ﴿ وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْتُمْ أَنَّهُ يِزِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴿49﴾ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِمَّنِ اللَّهُ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿50﴾ [المائدة: 49، 50].
- 3 - ﴿ يٰۤاٰرْتُوْدُ اِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيْفَةً فِى الْاَرْضِ فَاَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْاَهْوٰى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيْلِ اللّٰهِ ﴾ [ص: 26].
- 4 - ﴿ اِنَّا اَنْزَلْنَا اِلَيْكَ الْكِتٰبَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ يَمَا اَرْسَلْنَا اللّٰهُ وَلَا تَكُن لِّلْخٰٓئِبِيْنَ حَصِيْمًا ﴿105﴾ [النساء: 105].
- 5 - ﴿ فَلَا وِرْيٰكَ لَا يُؤْمِنُوْنَ حَتّٰى يُحْكَمُوْكَ فِىمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوْا فِىْ اَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسَْٔلُوْا تَسْلِيْمًا ﴿65﴾ [النساء: 65].
- 6 - ﴿ وَاِن حَكَمْتَ فَاَحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ اِنَّ اللّٰهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِيْنَ ﴾ [المائدة: 42].
- 7 - ﴿ وَاِنَّا لَاقْسِطُوْنَ فَكٰنُوْا لِحٰثَمَةِ حَطَبًا ﴿15﴾ [الجن: 15].
- 8 - ﴿ وَلَا تَاْكُلُوْا اَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبٰطِلِ وَتَذَلُّوْا بِهَا اِلَى الْحٰكِمِ لِتَاْكُلُوْا قَرِيْبًا مِّنْ اَمْوَالِ النَّاسِ بِالْاِثْمِ وَاَنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ ﴿188﴾ [البقرة: 188].
- 9 - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من جعل قاضياً بين الناس، فقد ذبح بغير سكين» [رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه].

10 - وعن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «ما من حكم يحكم بين الناس إلا حبس يوم القيامة وملك أخذ بقفاه حتى يقفه على جهنم ثم يرفع رأسه إلى الله ﷻ فإن قال: ألقه ألقاه في مهوى فهوى به أربعين خريفاً» [رواه أحمد وابن ماجه بمعناه].

11 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ويل للأمرء ويل للمرفاء ويل للأمناء ليتمنين أقوم يوم القيامة إن ذوابهم كانت متعلقة بالثريا يتذبذبون بين السماء والأرض، ولم يكونوا عملوا على شيء».

12 - وعن عائشة قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: «لتأتين على القاضي العدل يوم القيامة ساعة يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في ثمرة قط».

13 - وعن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «ما من رجل يلي أمر عشرة، فما فوق ذلك إلا أتى الله ﷻ يوم القيامة يده إلى عنقه فكه بره أو أوبقه إثمه أولها ملامة وأوسطها ندامة وآخرها خزي يوم القيامة».

14 - وعن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من أمير عشرة إلا جيء به يوم القيامة مغلولة يده إلى عنقه حتى يطلقه الحق أو يوبقه، ومن تعلم القرآن ثم نسيه لقي الله وهو أجذم» [رواه أحمد].

15 - وعن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم» [رواه أحمد ومسلم والنسائي].

16 - وعن عبد الله بن أبي أوفى قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله مع القاضي ما لم يجز فإذا جار وكله إلى نفسه» [رواه ابن ماجه].

17 - وفي لفظ: «الله مع القاضي ما لم يجز فإذا جار تخلى عنه ولزمه الشيطان» [رواه الترمذي].

18 - وعن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدناهم منه مجلساً إمام عادل وأبغض الناس إلى الله وأبعدهم منه إمام جار» [رواه الترمذي].

19 - وعن معقل بن يسار المزني قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أفضي بين قوم فقلت: ما أحسن أن أفضي يا رسول الله؟ قال: «الله مع القاضي ما لم يحف عمداً» [رواه أحمد والطبراني].

20 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «من طلب قضاء المسلمين حتى يناله، فإن غلب عدله جوره فله الجنة، ومن غلب جوره عدله فله النار» [رواه أبو داود].

21 - وعن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «القضاة ثلاثة قاضيان في النار، وقاض في الجنة رجل قضى بغير الحق، فعلم ذلك فذاك في النار، وقاض لا يعلم الحق فأضاع حقوق الناس، فهو في النار وقاض قضى بالحق فذاك في الجنة» [رواه أبو داود والترمذي].

22 - وعن عبد الله بن الزبير عن أبيه أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله ﷺ في شراج الحرة التي يسقون بها النخل فقال الأنصاري: سرح الماء يمر فأبى عليه فاختمما عند رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «اسق يا زبير ثم أرسل إلى جارك». فغضب الأنصاري ثم قال: يا رسول الله إن كان ابن عمك، فتلون وجه رسول الله ﷺ، ثم قال للزبير: «اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدار». فقال الزبير: والله إنني أحسب أن هذه الآية نزلت إلا في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ الآية. [رواه الجماعة لكنه للخمسة إلا النسائي من رواية عبد الله بن الزبير لم يذكر فيه عن أبيه].

23 - وعن أبي بكرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان» [رواه الجماعة].

24 - وللبخاري في رواية: قال: خاصم الزبير رجلاً وذكره نحو. وزاد فيه: فاستوعى رسول الله ﷺ حينئذ للزبير حقه، وكان قبل ذلك قد أشار على الزبير برأي فيه سعة له وللأنصاري فلما أحفظ الأنصاري رسول الله ﷺ استوعى للزبير حقه في صريح الحكم. قال عروة بن الزبير: فوالله ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ﴾ الآية. [رواه أحمد كذلك لكن قال: عن عروة بن الزبير أن الزبير كان يحدث أنه خاصم رجلاً وذكره جعله من مسنده].

25 - وزاد البخاري في رواية قال ابن شهاب: فقدرت الأنصاري والناس قول رسول الله ﷺ: «اسق يا زبير ثم احبس الماء» فكان ذلك إلى الكعبين.

- وفي الخبر من الفقه جواز الشفاعة للخصم والعفو عن التعزير.

26 - عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: «إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضي له على نحو ما أسمع فمن قضيت له بشيء من حق أخيه، فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار» [رواه الشافعي وأبو داود ومالك].

27 - وعن أبي حميد قال: استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأسد يقال له ابن اللتبية على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدي لي، فقام رسول الله ﷺ على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «ما بال عامل أبعثه فيقول: هذا لكم وهذا أهدي لي أفلا قعد في بيت أبيه أو في بيت أمه حتى ينظر يهدى إليه أم لا والذي نفس محمد بيده لا ينال أحدكم منها شيئاً إلا جاء يوم القيامة يحمله على عنقه بعير له رغاء أو بقرة له خوار أو شاة تيعر» ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي أبطينه ثم قال: «اللهم هل بلغت مرتين» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود].

28 - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لعنة الله على الراشي والمرتشي في الحكم» [رواه أحمد وأبو داود والترمذي].

29 - وعن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «لعنة الله على الراشي والمرتشي» [رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه].

30 - وعن ثوبان قال: لعن رسول الله ﷺ: «الراشي والمرتشي والرائش» يعني الذي يمشي بينهما. [رواه أحمد].

31 - وعن عمرو بن مرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من إمام أو وال يغلق بابه دون ذوي الحاجة والنخلة والمكسنة إلا غلق الله أبواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته» [رواه أحمد والترمذي].

32 - وعن علي قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضياً، فقلت: يا

رسول الله أترسلني وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء فقال: «إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصماء فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فإنه أحرى أن يبين لك القضاء». قال: فما زلت قاضياً وما شككت في قضاء بعد. [رواه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه ابن ماجه].

33 - وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «من خاصم في باطل، وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع».

34 - وفي لفظ: «من أعان على خصومة بالظلم فقد باء بغضب من الله» [رواهما أبو داود].

35 - عن أنس قال: إن قيس بن سعد كان يكون بين يدي رسول الله ﷺ بمنزلة صاحب الشرط من الأمير. [رواه البخاري].

36 - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن هلال بن أمية كذب امرأته عند النبي ﷺ بشريك ابن سحماء فقال النبي ﷺ: «البينة والأحد في ظهرك» فقال: يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي ﷺ يقول: «البينة والأحد في ظهرك» فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق ولينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد فأنزل الله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ حتى بلغ ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾. فانصرف النبي ﷺ، فأرسل إليهما فجاء هلال فشهد، والنبي ﷺ يقول: «الله أعلم إن أحدكما لكاذب فهل منكما تائب؟»، فقامت فشهدت فلما كانت عند الخامسة وقفوها وقالوا: إنها موجبة فتلكأت ونكصت حتى ظننا أنها ترجع، ثم قالت: لا أفضح قومي سائر اليوم، فمضت فقال النبي ﷺ: «أبصروها فإن جاءت به أكحل العينين سابغ الإليتين خدلج الساقين فهو لشريك بن سحماء» فجاءت به كذلك. فقال النبي ﷺ: «لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن» [أخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه].

37 - وروى ابن جرير الطبري بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: لما نزلت هذه الآية ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ قال سعد بن عباد: هكذا أنزلت يا رسول الله؟ لو أتيت لكاع قد تفخذها رجل لم يكن لي

أن أهيجه ولا أحركه حتى آتي بأربعة شهداء، فوالله ما كنت لآتي بأربعة شهداء حتى يفرغ من حاجته، فقال رسول الله ﷺ: «معشر الأنصار أما تسمعون إلى ما يقول سيدكم؟» قالوا: لا تلمه يا رسول الله فإنه رجل غيور ما تزوج فينا قط إلا عذراء ولا طلق امرأة له فاجترأ رجل منا أن يتزوجها. فقال سعد: يا رسول بأبي وأمي والله أني أعرف أنها من الله وإنها حق ولكن عجبت أن لو وجدت لكاع قد تفخذها رجلاً لم يكن لي أن أهيجه ولا أحركه حتى آتي بأربعة شهداء والله لا آتي بأربعة شهداء حتى يفرغ من حاجته فوالله ما لبثوا يسيراً حتى جاء هلال بن أمية من حديقة له فرأى بعينه وسمع بأذنيه، ثم ذكر قصة هلال السابقة وطريقة اللعان.

38 - وروى ابن عباس رضي الله عنهما أن عاصم بن عدي الأنصاري قال لأصحابه: إن دخل منا بيته فوجد رجلاً على بطن امرأته فإن جاء بأربعة رجال يشهدون بذلك، فقد قضى الرجل حاجته وخرج، وإن قتله قُتل به، وإن قال: وجدت فلاناً مع تلك المرأة ضرب وإن سكت سكت على غيظ اللهم افتح وكان لعاصم هذا ابن عم يقال له: عويمر فأتى عويمر عاصماً فقال: لقد رأيت رجلاً على بطن امرأتي. وساق الحديث.

39 - وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد. [رواه مسلم وأحمد ومالك].

40 - وعن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن النبي ﷺ قضى في اليمين مع الشاهد فقال عمرو: إنما ذلك في الأموال. [رواه أحمد].

41 - وعن مالك: أنه بلغه أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار سئلا: هل يقضى باليمين مع الشاهد؟ فقالا: نعم.

42 - قال مالك: مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يحلف صاحب الحق مع شاهده ويستحق حقه، فإن نكل وأبي أن يحلف أحلف المطلوب.

43 - قال مالك: وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ولا في نكاح ولا طلاق ولا في عتاقة ولا في سرقة ولا في فرية.

44 - قال مالك: ومن الناس من يقول: لا يكون اليمين مع الشاهد الواحد ويحتج بقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾.

يقول: فإن لم يأت برجل وامرأتين فلا شيء له ولا يحلف مع شاهده.

45 - قال مالك: فمن الحجة على من قال ذلك القول أن يقال له: أرأيت لو أن رجلاً ادعى على رجل ما لا أليس يحلف المطلوب ما ذاك الحق عليه، فإن حلف بطل ذلك عنه وإن نكل عن اليمين حلف صاحب الحق أن حقه لحق وثبت حقه على صاحبه، فهذا مما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا ببلد من البلدان، فبأي شيء أخذ هذا أوفى؛ أي موضع من كتاب الله وجاهه فإن أقر هذا فليقرر باليمين مع الشاهد وإن لم يكن في كتاب الله ﷻ وإنه ليكفي من ذلك ما مضى من السنة ولكن المرء قد يُجِبُّ أن يعرف وجه الصواب وموقع الحجة؛ فهذا بيان ما أشكل من ذلك إن شاء الله تعالى.

46 - وعن مالك قال: السنة عندنا أن العبد إذا جاء بشاهد أن سيده أعتقه استحلف سيده ما أعتقه وبطل ذلك عنه، وكذلك السنة عندنا أيضاً في الطلاق إذا جاءت المرأة بشاهد أن زوجها طلقها أحلف زوجها ما طلقها فإذا حلف لم يقع الطلاق.

47 - قلت: لو أن أحدهما أقام رجلاً وامرأتين، وأقام الآخر مائة شاهد وكانت المرأتان والرجل في العدالة مثل المائة الرجل أليس قد تكافأتا في قول مالك ﷺ؟

- قال: ما سمعت من مالك فيه شيئاً والبيتان قد تكافأتا عندي إذا كانت الشهادة فيما يجوز فيه هذه شهادة النساء.

48 - قلت: أرأيت شهادة النساء في الاستهلال أتجوز أم لا في قول مالك؟

- قال: قال مالك: شهادة امرأتين في الاستهلال جائزة.

49 - قلت: كم تقبل في الشهادة على الولادة من النساء؟



- قال: قال مالك: شهادة امرأتين.

50 - قلت: ولا تقبل شهادة المرأة الواحدة في الولادة.

- قال: قال مالك: شهادة امرأة واحدة في شيء من الأشياء مما لا تجوز فيه شهادة النساء وحدهن فإنه لا تقبل فيه أقل من امرأتين.

51 - قلت: رأيت شهادة رجل وامرأتين أتجوز على شهادة رجل في القصاص؟.

- قال: لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في القصاص ولا في الطلاق ولا في النكاح.

52 - قلت: رأيت شهادة النساء في قتل الخطأ أتجوز في قول مالك؟

- قال: نعم لأنه قال: وشهادتهن في المال جائزة.

53 - قلت: رأيت شهادة النساء في الجراحات الخطأ جائزة في قول مالك؟

- قال: نعم.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب ثلاثة وخمسون (53) دليلاً.

## بَابُ أَحْكَامِ الشَّهَادَاتِ

- 1 - باب وحد العدل حر عقلاً
  - 2 - حجر وبدعة وإن تأولا
  - 3 - خلا الكبائر وكذبا كثيرا
  - 4 - ولعب نرد وسفاهة حفظ
  - 5 - من كدباغة حياكة سماع
  - 6 - ليس مغفلاً سوى فيما ظهر
  - 7 - عكس أخ برز أو من قد أجر
  - 8 - بعد كذا تزكية ممن عرف
  - 9 - بأنه عدل رضى من عارف
  - 10 - ذا طول عشرة ومن محلته
  - 11 - ويتمين لتعديل يجب
  - 12 - تزكية معها تسر وهل أن
  - 13 - ولا عدواً مطلقاً ومنه أن
  - 14 - ولا أخو حد بشيء فيه حد
  - 15 - بحرصه على القبول كخصام
  - 16 - أو رفع قبل طلب في محض حق
  - 17 - إن استديم الحظر كالمعتق الطلاق
  - 18 - بكالزنا بعكس حرصه على
  - 19 - إن جر نفعاً أو بها ضرراً دفع
- أسلم بالغاً بلا فسق - ولا كالقديري والخارجي مثلاً مع صفائر لخصه ترى مروءة بترك ما لا يحفظ غنا إدامة لشطرنج أضع والقرب كالأصل وكالفرع حذر مولى ملاطف ومن شك اذكر إلا الغريب وبأشهد يضيف يفتن لا يخدع يعتمد في أو سوقه أو غير إن عد ما بنه كالجرح أن بطل حق وندب شهد ثانياً يزكى أم لا عن بعد الأدا مُخاصماً بيدي الخشن ولا ابنم الزنى به يمضى - ورد مشهود أو شهد والحلف أقام الأدمي لا الله فالرفع يحق وقف رضاع إلا إن شا الكتم لاق تحمل كالمختفى ثم - ولا ولا على المستفتى مفت إن وقع

- 20 - فيما ينوي فيه إلا رفعاً  
 21 - كرشوة تعصب مطل حلف  
 22 - وبمجيء مجلس القاضي بلا  
 23 - كأرض حرب سكنى دار غضبت  
 24 - أو غسلأ أو وضوء أو الزكاة لم  
 25 - وفي أخ توسط يقدر كل  
 26 - مبرز وقيل بالكل كذا  
 27 - ولا يزكى شاهداً عليه ثم
- وعالمأ على شبيهه دعا  
 بكالطلاق لعب نيروز ألف  
 عذر ثلاث وتجارة إلى  
 أو ساكن الشريب من نجل ثبت  
 يحكم كذا استحلانف للآب ثم  
 وبالعداوة قرابة يخل  
 ولا يزكى من أبي شاهد - ذا  
 من منعت عليه فالعكس يوم

(باب في أحكام الشهادات):

والشهادة لغة: تطلق على الحضور، تقول: شهدت مجلس القوم؛ أي حضرته ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185]؛ أي من كان حاضراً مقيماً.

- وتطلق على الإعلام والتبيين ومنه قوله ﷺ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: 18]؛ أي علم وبين وتطلق على غير ذلك.

وشرعاً: أخبار عدل حاكماً بما علم ولو بأمر عام ليحكم بمقتضاه، ولا يشترط في تأدية الشهادة لفظ أشهد بخصوصه على الأظهر، إذ المدار فيها على ما يدل على حصول علم الشاهد بما شهد به كرايت كذا أو سمعته وقيل يشترط لفظ الإشهاد.

قوله: (باب وحد العدل حر) لاقتناً اتفاقاً عقلاً لا مجنون ولا صبي في حالة التحمل بالنسبة للمجنون، ولا في حال الأداء (اسلم) لا كافر على مسلم إجماعاً، ولا على مثله عندنا خلافاً لأبي حنيفة والشعبي والشافعي رضي الله تعالى عنهم، ويشترط أن يكون بالغاً إلا الصبي على صبي في دم بشروط تأتي، (بلا فسق) (بجارحة، (ولا حجر) عليه في التصرف في المال، فلا تقبل شهادة محجور عليه فيه وبلا بدعة اعتقاد مخالف لاعتقاد أهل السنة لأنه إما فاسق وإما كافر وإن تأول كالفدري نسبة للقدر إيجاد الأشياء بحسب علمها في

الأزل لنفيهم إياه، وقول القديري: أن العبد يخلق أفعاله الاختيارية (والخارجي مثلاً) وهم قوم خرجوا على علي ومعاوية رضي الله تعالى عنهما (خلا الكبائر)؛ أي لم يباشر الكبيرة بلا توبة منها، بأن لم يفعلها أصلاً أو تاب منها فإن فعلها ولم يتب منها فلا تقبل شهادته فلا يشترط في العدل عدم مباشرة المعصية مطلقاً لتعذره إلا من ولي أو صديق، ولكن من كانت طاعته أكثر أحواله واجتنب الكبائر وحافظ على ترك الصغائر فهو عدل. قال في العاصمية:

والعدل من يجتنب الكبائر ويتقي في الغالب الصغائر  
- وقال في أسهل المسالك:

والعدل حر مسلم قد كلفا وعنه وصف الفسق والحجر انتفى  
ولا يرى كبيرة يباشر ولا على صغيرة يشابر

وقوله: (وكنبا كثرا)؛ أي كثير كذب أو صغير خسة. وهذا معنى (مع صغائر لخسة ترى) كتطيف حبة أو سرقة لقمة فباشرها لا تقبل شهادته، ومفهوم خسة إن مباشر صغيرة غير الخسة لا تمنع من قبول شهادته، وهو كذلك لعسر الاحتراز منها غالباً أو لم يباشر، (لعب نرد) آلة مخططة يلعب عليها بفصوص وتسمى في عرف مصر: طاولة فباشر لعبها ولو لمرة لا تقبل شهادته وكذلك سائر الألعاب المعروفة عند العامة.

ولم يباشر (سفاهة)؛ أي مُجُوناً وهزلاً في أكثر أوقاته، ويشترط فيه (حفظ مروءة) وفي المحافظة على فعل ما تركه يوجب الذم عرفاً من مباح كترك الملي الانتعال في بلد يستقبح فيه مشى مثله حافياً، وكالأكل في الأسواق، وفي حانوت الطباخ.

وقوله: (بترك ما لاق حظ) ابن الحاجب: المروءة الارتفاع عن كل ما يرى أن من تخلق به لا يحافظ على دينه، وإن لم يكن حراماً، ثم مثل لذلك فقال (من كد باغة) الجلد وحياسة - بكسر الحاء المهملة - لغزل صوف أو قطن أو كتان أو غيرها، ومن (سماع غنا) - بكسر الغين المعجمة - ممدوداً وإن قصر فهو اليسار والمال وظاهره كان مع آلة أم لا، وفي المدونة: ترد شهادة المغني والمغنية والنائح والنائحة إذا عرفوا بذلك، (إدامة لشطرنج) وفسر

الإدمان بأن يلعب بها في السنة أكثر من مرة، وفي الشامل وإدامة الشطرنج ولو مرة في العام (ليس مغفلاً) والتغفل عدم استعمال القوة المدركة مع وجودها، والبلادة عدمها فلا تقبل شهادة المغفل الذي لا يستعمل مدرسته في كل شيء، قوله: (سوى فيما ظهر)؛ أي إلا في شيء واضح لا يلبس؛ أي لا يشبهه بغيره كرايت فلاناً قتل فلاناً أو قطع يد فلان (والقرب كالأصل وكالفرع حظر) قال في الأصل: «ولا متأكد القرب كأب وإن علا وزوجهما وولد وإن سفل قوله: (عكس اخ برز) قال في العاصمية:

ولأخيه يشهد المبرز إلا بما التهمه فيه تبرز

أي بخلاف شهادة أخ لأخ إن برز بفتحات مثقلة؛ أي فاق أقرانه في عدالته فتجوز شهادة المبرز لأخيه (أو من قد أجز)؛ أي كأجير يشهد لمن استأجره فتقبل شهادته إن كان مبرزاً ولم يكن في عيال المشهود له، (ومولى) أسفل يشهد لمعتقه فتقبل شهادته إن كان مبرزاً وليس في عياله وكصديق (ملاطف) فتقبل شهادته لصديقه إن كان مبرزاً، ولم يكن في عياله، ومعنى اللطف الإحسان، والبر والتكرمة، وهو أحد معاني تسميته تعالى لطيفاً (ومن شك انكر) وكشاهد ذاكر؛ أي متذكر لما شهد به بعد شك منه فيه، فإذا سئل عن شهادة في مرضه فأنكرها وقال لا علم عندي منها ثم جاء يشهد، فإنها تقبل إذا كان مبرزاً في العدالة وهذا معنى قوله ومن شك ادكر بعد.

(كذا تزكية ممن عرف)؛ أي وكشاهد في تزكية لشاهد فتقبل تزكيته إن برز وكانت الشهادة بمال بلّ وإن كانت بموجب حد كقتل، قوله: (إلا الغريب) قال في الأصل: وتزكية وإن بحد من معروف إلا الغريب بأشهد أنه عدل رضا من فطن عارف لا يخدع معتمد على طول عشرة إلا سماعاً من سوقه أو محلته إلا لتعذر، ووجبت إن تعين كجرح إن بطل حق، ونذب تزكية سر معها من متعدد وإن لم يعرف الاسم، قوله: (إلا الشاهد الغريب) فتقبل تزكيته من غير معروف بها عنده ولا بد من كون التزكية بقول الشاهد: أشهد بأنه؛ أي الشاهد المزكى بالفتح عدل رضى؛ أي مقبول الشهادة، ولا بد من كون التزكية من شخص فطن؛ أي ذي فطنة ونباهة لا يخدع، عارف صفات العدول وأضدادها وأحوال الناس بمخالطته لهم فلا يغتر بظواهرهم لا يخدع معتمد في معرفة

حال مزكاه على طول عشرة مع مزكاه لا معتمد على سماع من محصورين، وأما السماع الفاشي من العدول وغيرهم، فيعتمد عليه مزكى كما سيأتي: أن بينة السماع يثبت بها التعديل ولا بد من كون المزكى من أهل سوقه؛ أي المزكى بالفتح أو أهل محلته؛ أي محل حلول، وسكنى المزكى - بالفتح - لأنهم أدرى بأحواله إلا لتعذر لتزكيته من أهل سوقه أو محلته لعدم تبريزهم - فيقبل تعديله من غيرهم ووجبت التزكية إن تعين التعديل، قال الإمام مالك رضي الله عنه: من علم عدالة شخص وجب عليه أن يزكيه لأنها من جملة الحقوق إلا أن يجد غيره، فهو في سعة فإن عرف عدالة الشاهد أربعة مبرزون، وجب علي اثنين كفاية، وإن لم يعرفها إلا اثنان فهو فرض عين عليهما، ومحل الوجوب بقسميه إن طلبت في حق آدمي، فإن لم تطلب في حقه فلا تجب، وشبه في الوجوب فقال: (كجرح)؛ أي تجريح شاهد فيجب إن بطل بتركه حق وندب تزكية سر معها؛ أي تزكية العلانية لأنها قد تشاب بالمداهنة وتجوز التزكية بالشروط المتقدمة أن عرف المزكي - بالكسر - اسم المزكى - بالفتح - بل وإن لم يعرف الاسم هكذا أطلق المصنف، وقيده المتيطي بمن اشتهر بكنيته أو لقبه ورب مشهور بكنيته أو لقبه، ولا يعرف اسمه كأشهب اسمه مسكين، وسحنون اسمه عبد السلام. ويقبل التعديل ممن اتصف بما سبق سواء ذكر سببه أو لم يذكر المعدل السبب لتعديله لتوقفه على أمور قد يعسر استحضارها، قال في الأصل بخلاف الجرح، وهو مقدم وإن شهد ثانياً، ففي الاكتفاء بالتزكية الأولى تردد، فقول: الأصل الجرح وهو مقدم على التعديل وعن مطرف - وابن وهب: التعديل أولى من التجريح، والقول بأن شهادة المجرحين أعمل هو أظهر، قال في العاصمية:

وثابت الجرح مقدم على ثابت تعديل إذا ما اعتدلا

وقوله: (وإن شهد ثانياً يزكى أم لا عن) وإن شهد المزكى - بالفتح - زمنياً ثانياً مرة أخرى ففي الاكتفاء بالتزكية الأولى فلا يحتاج إلى تعديل آخر. وبه قال مالك رضي الله عنه: إلا أن يرتاب منه، ونقل الباجي: عن ابن كنانة أن المشهور بالعدالة يكفي فيه التعديل الأول حتى يجرح بأمر بين والمقابل لهذا يقول: لا يكفي التعديل الأول ولا بد من التعديل، كلما يشهد حتى يكثر تعديله، وتشتهر

تزكيتته (ولا عدو مطلقاً)؛ أي ولا تقبل شهادة عدو عداوة دينوية في مال أو ميراث أو التجارة إن شهد على عدوه، بل ولو على ابنه (ومنه إن بعد الاداء مخاصماً يُبدي الخشن) كقوله: أي الشاهد للمشهد عليه بعد أدائها؛ أي الشهادة عند الحاكم تهمني وتشبهني بالمجنون حال كونه مخاصماً للمشهد عليه القول المذكور، فترد شهادته لتحقق عداوته (ولا نخو حد بشيء فيه حد)؛ أي ولا شهادة من حد لزني أو سكر أو قذف أو سرقة، ثم تاب وشهد في مثل ما حد فيه فلا تقبل لاتهامه بالحرص على التآسي.

قوله: (ولا ابنم الزني به يمضي ورد)؛ أي كشهادة ولد الزني فيه؛ أي في الزنا فلا تقبل لاتهامه فيه بحرصه على مشاركة غيره له في كونه ولد زني، قوله: (بحرصه على القبول كخصام) قال في الأصل: «ولا إن حرص على القبول كمخاصمة (مشهود) عليه مطلقاً؛ أي ولا تقبل الشهادة إن حرص؛ أي اتهم الشاهد بالحرص على القبول لشهادته كمخاصمة؛ أي محاكمة الشاهد لمشهود عليه لدالاتها في حق الأدمي على التعصب مع المشهود له، والحرص على القبول في حق الله، قوله: (والحلف اقام)؛ أي كمن شهد وحلف على صحة شهادته لاتهامه بالحرص على قبولها (أو رفع قبل طلب في محض حق الأدمي) قال في الأصل: «أو رفع قبل الطلب في محض حق الأدمي وفي محض حق الله تجب المبادرة بالإمكان.

إن استدیم الحظر كالعق الطلاق وقف رضاع إلا أن شا الكتم لاق

أي: أو رفع الشاهد شهادته للحاكم وأداها له قبل الطلب للشهادة منه في محض؛ أي خالص حق الأدمي فلا تقبل لاتهامه بالحرص على الأداء والتعصب مع المشهود له، وفي محض حق الله تجب المبادرة من الشاهد بالرفع للحاكم قبل الطلب بحسب الإمكان، فلا يضر التأخير لعذر، وإنما تجب المبادرة بالرفع إن استدیم تحريم ارتكابه؛ أي المشهود به كعتق لرقيق مع استيلاء المعتق عليه استيلاء المالك على ملكه وطلاق بائن لزوجة مع دوام معاشرة الزوج لها معاشرة الأزواج ووقف مع استمرار حيازة الواقف وتصرفه فيه تصرف المالك في ملكه ورضاع بين زوجين.

قوله: (بكالزني)؛ أي والأخير إن لم يستدم التحريم بين الرفع وتركه

كالزنى غير المستدام قال رسول الله ﷺ: «من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة» [رواه مسلم]. قال عياض: هذا في غير المشهور بالفسق والمعاصي، وأما هو فقد كره الإمام مالك رحمته الله وغيره الستر عليه ليرتدع عن فسقه، ونصه هذا الستر في غير المشتهرين الذين تقدم إليهم في الستر، وستروا غير مرة فلم يدعوا، فكشف أمرهم وقمع شرهم مما يجب لأن كثرة الستر عليهم من المهادنة على معاصي الله تعالى ومصافاة أهلها.

وقوله: (بعكس حرصه على تحمل)؛ أي بخلاف الحرص على التحمل للشهادة فلا يقدح فيها (كالمختفى)؛ أي المتواري عن المشهود عليه الذي يقر بما عليه سراً فيما بينه وبين مستحقه وينكره إذا حضره من يشهد عليه، فإذا اختفى منه عدلان وسمعا إقراره لصاحبه في الخلوة وضبطاه وشهدا عليه به، فالمشهور العمل بشهادتهما عند الإمام مالك رضي الله تعالى عنه قال في العاصمية:

ويشهد الشاهد بالإقرار من غير إسهاد على المختار  
بشرط أن يستوعب الكلاما من المقر البدء والتماما

- قال شارحه ميارة:

تنبيه: وحيث أجزنا شهادته فلا يكون من باب الحرص على التحمل. قاله ابن رشد، وينبغي للشاهد النية أن يرفع نفسه عن أن يختفى ليشهد، وهذا فيما لم يندب إليه، ولا فرض عليه، فإن فعل فقد فعل ما لا يليق بالفضلاء ولا يختاره العقلاء. اهـ.

- وانظر قوله: وحيث أجزنا شهادته فلا يكون من باب الحرص على التحمل مع كلام ابن الحاجب المتقدم فإنه صريح في أنها من الحرص على التحمل، والله أعلم.

قوله: (ولا إن جرّ نفعاً أو بها ضرراً دفع) قال في الأصل: «ولا إن جر بها نفعاً كعلى موروث محصن بالزنا»؛ أي ولا تقبل الشهادة إن جر الشاهد بها نفعاً لنفسه كشهادة فقير على موروثة المحصن بالزنا أو قتل العمدة العدوان فلا تقبل لانتهامه بقصد قتله وقيد أشهب عدم القبول بكون المشهود عليه غنياً واعتمده في الأصل، فقال: «إلا الفقير».



وقوله: (او بها ضرراً دفع) قال في الأصل: «ولا أن دفع كشهادة بعض العاقلة بفسق شهود القتل أو المدان المعسر لربه»؛ أي وكشهادة المدان بضم الميم -؛ أي المدين المعسر في الواقع الظاهر المملأ الذي يخشى حبسه حتى يثبت عسره لربه؛ أي الدين فلا تقبل لاتهامه بقصد دفع ضرر حبسه في دينه، ومفهوم المعسر أن شهادة المدين الغني الذي لا يضره دفع ما عليه، ولا يخشى حبسه فيه مقبولة وهو كذلك لعدم التهمة، ولا تقبل شهادة مفت؛ أي مخبر بحكم شرعي على غير وجه الإلزام على مستفتيه إن كان المسؤول عنه مما ينوي؛ أي تقبل النية فيه من المستفتى عند المفتي، ولو أقر به عند القاضي أو شهدت عليه به ببينة لم تقبل نيته وحكم عليه بظاهر لفظه كقوله للمفتي: كانت زوجتي موثقة، فقالت لي: أطلقني، فقلت لها: أنت طالق ناوياً من الوثاق فأفتاه بأنه لا شيء عليه، فإن رفعت زوجته للقاضي فأنكر فطلبت من المفتي الشهادة على إقراره فلا يشهد عليه به قاله ابن القاسم، ابن المواز: فإن شهد لها عليه به فلا تقبل شهادته وإلا؛ أي وإن لم يكن مما ينوي فيه عند المفتي رفع المفتي الشهادة للقاضي، وشهد بإقراره الذي سمعه منه إن أنكر.

قوله: (وعالمأ على شبيهه دعا)؛ أي ولا تقبل شهادة عالم على مثله لتحاسدهم والحسود ظالم لا تقبل شهادته على من يحسد. قال في أسهل المسالك:

كذلك المحدود فيما حدا وعالم على مثيل - أدا

قوله: (كرشوة تعصب مظل حلف) قال في الأصل: «ولا إن تعصب كالرشوة وتلقين خصم ولعب نيروزو مظل وحلف بطلاق وعتق وبمجيء مجلس القاضي ثلاثاً، وتجارة لأرض حرب، وسكنى مغصوبة أو مع ولد شريب تضمنت الآيات الثلاثة المعنى الآتي، ولا تقبل شهادة للشاهد إن تعصب على المشهود عليه، ابن فرحون: من موانع الشهادة العصبية وهي بغض الرجل الرجل لكونه من بني فلان أو من قبيلة كذا، قال ابن مرزوق: الأولى أن يمثل بشهادة الأخ لأخيه بجرح أو قذف ونحوهما مما يتوهم فيه العصبية كتعديل شاهد الأخ وتجريح شاهد عليه، وشبه في إبطال الشهادة فقال: كأخذ الرشوة على الشهادة، ابن عتاب: لا تجوز شهادة مرتش ولا ملقن للخصوم فقيهاً كان

أو غيره، ويضرب على يده ويشهر به في المجالس ويعرف به ويسجل عليه، وقد فعله بعض قضاة قرطبة بكبير من الفقهاء بمشورة أهل العلم، وتلقين خصم حجة يستعين بها على إبطال حق أو تحقيق باطل وأما تلقينه ما يستعين به على تحقيق حق أو إبطال باطل فليس بقادح ولعب نيروز؛ أي أول يوم من السنة القبطية لإخلاله بالمروءة إذ لا يفعله إلا الأوباش، والجهلة والنصارى ومطل من غني في حق عليه وهذا ظاهر بين بأن الشهرة بالمطل دون ضرورة جرحه لأنها أذية للمسلم في ماله واعتاد حلف بطلاق، وبعث لخبر العتق والطلاق من أيمن الفساق، قال الحطاب: ظاهره أن مجرد الحلف بهما ولو مرة جرحه، والذي في الواضحة أن اعتياده جرحه، وترد الشهادة بسبب مجيء الشاهد لمجلس القاضي ثلاثاً من المرات ثلاثة متوالية وأولى في يوم بلا عذر؛ أي من غير حاجة لأنه يظهر بذلك منزلته عند القاضي، فينبغي للقاضي منعه منه لاطلاعه على الخصومات وتعلمه الحيل في تحريفها، فإن كان لعذر كحاجة أو علم فلا يقدح وتجارة من أرض الإسلام لأرض الحرب التي تجري فيها أحكام الكفر على المسلم، وسكنى دار مثلاً مغصوبة غصبها غيره لأنها معصية يجب الإقلاع عنها فوراً أو سكناه؛ أي الشاهد مع ولد شريب؛ أي أكثر شرب ما يغيب العقل.

قوله: (أو غسلاً أو وضوء أو الزكاة لم يحكم...) إلخ الآيات الثلاثة؛ أي وترد بعدم إحكام - بكسر الهمزة -؛ أي إتقان الوضوء والغسل وكذا سائر شروط الصلاة وأولى نفس الصلاة، وترد شهادة الشاهد بسبب استحلاف الشاهد لأبيه؛ أي الشاهد في حق للشاهد على أبيه أنكره فيه، وقدح؛ أي قبل القدح والتجريح في الشاهد المتوسط في العدالة بكل القوادح السابقة، وقدح في الشاهد المبرز؛ أي الزائد في العدالة على أمثاله بعداوة دينوية بينه وبين المشهود عليه، وقرابة أكيدة بينه وبين المشهود له، ويقبل التجريح في الشاهد بمثله أو أعلى منه في العدالة بل وإن بدونه؛ أي الشاهد في العدالة، وشبهه في قبول القدح في المبرز فقال: (كغيرهما)؛ أي العداوة والقرابة فيقبل القدح به في المبرز على المختار. قال في العاصمية:

فالعدل ذو التبريز ليس يقدح فيه سوى عداوة تستوضح

وغير ذو التبريز قد يجرح بغيرها من كل ما يُستقبِح

وقوله: (ولا يزكى شاهد عليه ثم من منعت عليه)؛ أي وكل شخص امتنعت شهادة شخص آخر له لتأكد قرابتهما كالأب وابنه والزوج وزوجته لم يزك شاهد الذي امتنعت الشهادة له، لأن تزكية شاهده كالشهادة له في النفع، ولم يجرح الذي امتنعت الشهادة منه شاهداً عليه؛ أي على الذي امتنعت الشهادة له للتهمة بدفع الضرر عنه، ومن؛ أي والشخص الذي امتنعت شهادة عليه لعداوة بينهما فالعكس؛ أي لا يزكى من شهد عليه ولا يجرح من شهد له، وكل شهادة لا بد فيها من اجتماع الشروط وانتفاء الموانع المتقدمة.

\* \* \*

- |                                 |                             |
|---------------------------------|-----------------------------|
| 28 - ويشهد الصبيان بعضهم على    | بعض ولا النسا بكالعرس جلا   |
| 29 - في جرح أو قتل ومن منهم يقر | حر مميّز تعدد ذكر           |
| 30 - بلا عداوة وقربى أو خلاف    | بينهم أو فرقة ولم يواف      |
| 31 - كبيراً أو عليه أوله شهد    | وهي بتجريح وأوب لا ترد      |
| 32 - وللزنى وللواط أربعة        | بالاتحاد زمنياً ورؤية       |
| 33 - وفرقوا بأن فرجه أدخله      | في فرجها كمروء في مكحله     |
| 34 - وما سوى المال وما يؤل له   | كالعتق رجعة كتابة فله       |
| 35 - عدلان إلا فبعدل وامراتين   | أو واحد من ذين أو حلف يبين  |
| 36 - وللذي عن الرجال قد يغيب    | ثنتان كالحيض والاستهلال عيب |
| 37 - فرج ولادة ومطلقاً تحال     | إلا ما كغيرها إذا طلب حال   |
| 38 - بعدل أو بائنين أما التزكية | وهي على حظ المقر جوزت       |
| 39 - وتحط من بعد أو غاب وأن     | بغير مال فيهما أن تعرفن     |
| 40 - مثل المعين وإن عدلاً حمل   | وأنه المشهد كان يدرقل       |

قوله: (ويشهد الصبيان بعضهم على بعض)؛ أي تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض، ولا النساء بكالعرس جلا لا نساء اجتمعن في كعرس

ومأتم وحمام، فلا تقبل شهادة بعضهن على بعض في قتل أو جرح والفرق أن اجتماع الصبيان مشروع للتدريب والغالب عدم حضور العدول معهم فلو لم تعتبر شهادة بعضهم لبعض على بعض لأدى ذلك لهدر دمائهم، واجتماع النساء غير مشروع وإنما تعتبر شهادة الصبيان في جرح أو قتل، ومن منهم يقرحراً لا قن مميز يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب، ويضبط ما يشاهده تعدد فلا تعتبر شهادة الواحد، ذكر لا أنثى ولو تعدد (بلا عداوة) للمشهد عليه سواء كانت بين الصبيان، أو بين آبائهم، لأن الموروثه أشد من الطارئة (وقربى)؛ أي لا قريب للمشهد له (أو خلاف بينهم)؛ أي ولا اختلاف بينهم؛ أي الصبيان في كيفية الشهادة (أو فرقه)؛ أي لم يقع بينهم تفرق قبل أداء الشهادة فإن اقترفوا قبلها فلا تقبل لاحتمال تعليم بالغ لهم خلاف ما وقع بينهم، وأمرهم بكمم الواقع لدفع الضرر أو جلب النفع ولم يوافق كبير أو لم يحضر معهم شخص كبير بالغ، فإن حضر معهم كبير فلا تقبل شهادتهم لأنه إن كان عدلاً أغنت شهادته عن شهادتهم، وإن كان غيره يهتم بالتعليم، وهو في غير العدل أكثر (أو عليه)؛ أي ويشهد الصبيان عليه؛ أي الكبير لصغير أو يشهد الصبيان له؛ أي الكبير على الصغير فلا تقبل الشهادة في صورتين فالشرط شهادة لبعضهم على بعض (وهي بتجريح وأوب)؛ أي رجوع (لا ترد)؛ قال في الأصل: «ولا يقدر رجوعهم ولا تجريحهم»؛ أي الصبيان الشاهدين إذا كان بغير الشهرة بالكذب وأوب؛ أي رجوعهم عن الشهادة بعد أدائها فيعمل بالأولى سواء رجعوا عنها قبل حكم أو بعده ما لم يتأخر الحكم عن بلوغهم ورجوعهم، قال في العاصمية:

وبشهادة من الصبيان في جرح وقتل بينهم قد اكتفى  
 وشرطها التمييز والذكورة والاتفاق في وقوع الصورة  
 من قبل أن يفترقوا أو يدخلا فيهم كبير خوف أن يبدلا

- ثم شرع يتكلم على الشهادة في الزنا واللواط فقال: (وللزنا وللواط أربعة)؛ أي والشهادة برؤية الزنا واللواط أربعة من العدول المستوفين للشروط السابقة، والخالين من الموانع وتعتبر تأدية الشهادة من الأربعة للحاكم بالاتحاد زمناً ورؤية، قال في الأصل: «وللزنا واللواط أربعة بوقت ورؤيا اتحدا وفرقوا

فقط . وقوله : اتحدا وقت التأدية فإن أدوها متفرقين أو راو كذلك بطلت الشهادة وحد واحد القذف ولا شيء على المشهود عليه، وقوله : (زمناً)؛ أي وقتاً ورؤية لآلة الرجل في آلة المرأة بالبصر (وفرقوا فقط)؛ أي الشاهدون بالزنى عند تأدية الشهادة قيل : وجوباً، وقيل : ندباً، فإن اختلفوا بطلت شهادتهم يشهدون بأن فرجه أدخله في فرجها كمروء في مكحلة . قال في أسهل المسالك :

وفي الزنا أو اللواط أربعة برؤية في لحظة مجتمعة  
تشاهد الفرج بفرج أدخله كرؤية المروء جوف المكحلة  
- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك :

وفي اللواط والزنا شهود أربعة ودونها مردود  
تشاهد الذكر في الفرج دخل كرؤية المروء فيما يكتحل  
بالوصف والمكان والضبط الأكيد أو لا فما لهم سوى الجلد الشديد  
إن كان قبل الحكم أما بعده يعد من رجع منهم وحده

(وما سوى المال وما يؤول له) كالتق للأرقاء وطلاق وعفو عن قصاص، ووصية بغير مال ورجعة وكتابة، فشرط كل ذلك عدلان، وإلا؛ أي وإن لم يكن المشهود به ليس بمال ولا آيلاً إلى المال بأن كان مالاً أو آيلاً إليه، فبعدل وامرأتين فيكفي فيه عدل وامرأتان بلا يمين أو إحداهما؛ أي العدل والمرأتين . وهو معنى قوله : (أو واحد من نين أو حلف بين)؛ أي يمين . قال في أسهل المسالك :

وكل دعوى أصلها بالمال أو آيلاً للمال كالأجال  
والخلع والإقرار والقراض والإرث والشفعة والتراضي  
برجل وامرأتين فاكنف أو أحد الصنفين معه فاحلف

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك :

ويثبت المال وماله يؤل بامرأتين عدلتين ورجل  
أو رجل مع يمين وكذا بامرأتين مع يمين فخذ  
كالإرث والشفعة والقراض والخلع والإقرار والتراضي

(وللذي على الرجال قد يغيب ثنتان)؛ أي امرأتان (كالحيض) من أمة وأما الحرة فتصدق فيه، (وكالاستهلال)؛ أي صراخ المولود عند ولادته وعدمه (عيب فرج) من أمة اختلف فيه بائعها أو مشتريها، وأما عيب فرج الحرة فتصدق فيه ولا ينظرها النساء إلا برضاها والولادة كذلك للأمة وغيرها.

وقوله: (ومطلقاً تحال إلا ما كغيرها إذا طلب) قال في الأصل: «وثبت الإرث والنسب له، وعليه بلا يمين المال دون القلع في سرقة كقتل عبد آخر وحيلت أمة مطلقاً كغيرها إن طلبت بعدل أو اثنين يزكيان، وقوله: إن طلبت من مدعي، وقد أتى بعدل شاهد له وزعم أن له شاهداً ثانياً أو أتى باثنين شهدا له به يزكيان - بفتح الكاف - يتوقف الحكم بشهادتهما على تزكيتيهما (وخط من بعد أو غاب وإن بغير مال فيهما إن تعرفن)، قال في الأصل: «وجازت على خط مقر» بلا يمين وخط شاهد مات أو غاب يُبْعَدُ وإن بغير مال فيهما إن عرفته كالمعين (وإن عدلا حمل وأنه المشهد كان يدر قل) وجازت الشهادة على خط مقر؛ أي بحسب دلالة خطه بأن كتب بخطه لفلان عندي دينار مثلاً أو زوجته فلانة طالق أو عبده فلان حر بلا يمين على المشهود له المقر له، وجازت على خط شاهد كتبه في وثيقة، ومات الشاهد أو غاب ببعد؛ أي بمحل بعيد، وتجوز على خط المقر، والشاهد إن كانت بمال بل وإن كانت بغير مال فيهما؛ أي المقر، والشاهد هذا الذي اختاره المصنف رحمه الله تعالى، أن الشهادة على الخط جائزة في الطلاق، والإعتاق ونحوهما، وكأنه اعتمد فيه على ما ذكره في توضيحه عن أحكام ابن سهل وهو خلاف ما نقله البرزلي عن السيوري أنه قال: لا تجوز الشهادة على الخط في طلاق ولا إعتاق ولا حد من الحدود على ما في الواضحة وغيرها. اهـ.

- ومحل جواز الشهادة على خط المقر أو الشاهد إن عرفته؛ أي إن عرفت البينة الخط معرفة تامة متقنة كمعرفة الشيء المعين؛ أي الذي يعرف بعينه من أدمي وغيره فلا تقبل الشهادة على الخط إلا من فطن عارف ممارس للخطوط، ابن عات: الخط شخص قائم، ومثال مماثل تبصره العين، ويميزه العقل كتمييزه سائر الأشخاص، والصور وعرفت أنه الشاهد المشهود على خطه كان يعرف مشهده - بضم الميم؛ أي الشخص الذي أشهده وتحملها

عدلاً، وإذا كتب وثيقة بحق وكتب شخص بخطه أنه شهد بما فيها، ثم نسي ما فيها ونسي شهادته به وعرف خطه الذي كتبه بشهادته بما فيها فلا يشهد بما فيها، على خط نفسه الذي عرفه وتيقن أنه خطه حتى يذكرها؛ أي يتذكر ما فيها، وأنه شهد به وإن لم يتذكر ذلك أداها؛ أي الشهادة يشهد عند القاضي بأن هذا خطه وأنه ناس من الوثيقة وناس شهادته به بلا نفع للطالب في هذه التأدية وظاهره، وإن لم يكن في الكتاب محو ولا ريبة، وظاهره وإن ذكر بعض ما فيها، وللإمام مالك رضي الله عنه: إن لم يكن في الكتاب محو ولا ريبة فليشهد بما في الوثيقة معتمداً على خطه، ولا يخبر الحاكم بنسيانه وبه أخذ عامة أصحابه مطرف وعبد الملك والمغيرة وابن أبي حازم وابن دينار وابن وهب وابن حبيب وسحنون مطرف، وعليه جماعة الناس مطرف، وابن الماجشون وليقم بالشهادة تامة بأن يقول ما فيه حق، وإن لم يحفظ ما في الكتاب عدداً ولا مقعداً ولا يعلم القاضي أنه لم يعرف الأعين خطه فإن أعلمه لزم الحاكم ردها.

\* \* \*

- |                                 |                             |
|---------------------------------|-----------------------------|
| 41 - وبسماع قد فشا عن الثقة     | وغيرهم جازت بوقف وممات      |
| 42 - بالبعد كالجرح وكفر عزل     | وسفه نكح وضدها يلي          |
| 43 - وإن بخلع ضرر الزوج هبه     | ولادة حرابة وصيه            |
| 44 - عتق ولو ثم عدم أسروا باق   | ملك مطيل الحوز والتصريف باق |
| 45 - وإن إلى التحمل افتقر عد    | فرض كفاية وحتم أن تود       |
| 46 - من كبر يدين وبالشاهد في    | عتق طلاق لا نكاح حلف        |
| 47 - ومن لمطلوب يحلف ثم جا      | بآخر لا ضم والخلف نجا       |
| 48 - في حلفه معه أو تحليف من    | طولب إن أبي عن الحلف إذن -  |
| 49 - وما على الحاكم في قول ثبت  | عندي إذا لم يشهد أشهاد يمت  |
| 50 - كاشهد على شهادتي أو رءاه   | لها يؤدي أن يغيب أصل علاه   |
| 51 - أو مات أو مرض أن قبل الحكم | لم يكذبن إلا مضى دون غرم    |

- 52 - والنقل عن كل بشاهدين ثم  
 53 - وانقض إذا كذب من شهد جل  
 54 - أوجبه قبل الزنى لا الأوب ثم  
 55 - ولو تعمد وحدوا للزنا  
 57 - واقتصر من قاض درى الكذب وإن  
 57 - أن يدخلن إلا فنصفه كذا  
 أربعة زنى عن الكل تؤم  
 كأن بدت حياة من قالوا قتل  
 وغرم المال ودية تؤم  
 مطلقاً إن رجوعهم تبينا  
 أبا عن الطلاق لا غرم يعن  
 إن أبا عن دخول من طلق ذا

وقوله: (وبسماع قد فشا عن الثقات)؛ أي وجازت الشهادة بسماع قد فشا؛ أي شاع واشتهر وكثر عن الثقات؛ أي من يوثق بكلامهم، ويعتمد عليه، وغيرهم. قال ابن عرفة: شهادة السماع: لقب لما يصرح الشاهد فيه بإسناد شهادته لسماع غير معين، فتخرج شهادة البت والنقل بأن يقول الشاهد: لم أزل أسمع من الثقات وغيرهم سماعاً فاشياً كذا، فإن لم يجمع بينهما لم تصح، فالجمع بين الأمرين هو الذي عليه معظم الشيوخ، وقد صرح به عياض. قال في العاصمية:

وشرطها استفاضة بحيث لا يحصر من عنه السماع نقلاً

قال شارحه ميارة:

يعني أنه يشترط في صحة شهادة السماع شرطان:

أحدهما: الاستفاضة.

والثاني: السلامة من الريبة المؤدية إلى تغليط الشاهد أو تكذيبه.

فالاستفاضة: هي أن يكون المنقول عنه غير معين، ولا محصور كما أشار إليه بقوله بحيث لا يحصر... إلخ. قال الباجي: وشرط شهادة السماع أن يقولوا: سمعنا سماعاً فاشياً من أهل العدل وغيرهم وإلا لم تصح، قال ابن حبيب: عن مطرف وابن الماجشون، وقاله ابن المواز قالاً: ولا يسموا من سمعوا منه، فإن سموا خرجت من شهادة السماع إلى الشهادة على الشهادة، وقاله ابن القاسم وأصنغ.

وقوله: (بوقف) على حائز فتشهد بينة السماع بأنه حبس عل حائزه أو



على بني فلان ولا يشترط فيه تسمية المحبس ولا إثبات ملكه بخلاف شهادتهما على الحبس بالقطع فإنه لا يثبت الحبس حتى يشهدوا بالملك للمحبس، (وممات بالبعد)؛ أي وتجاوز شهادة السماع بموت ببعده؛ أي بلد بعيد إن طال الزمان على السماع سواء كان بموت أو غيره ابن القاسم أربعون (40) سنة كالجرح - بفتح الجيم -؛ أي تجريح الشاهد بأن يقولوا: لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلاناً مجرح أو يشرب الخمر أو يزني، ولا يعد هذا من القذف.

(وكفر) أصلي أو بارتداد فإنه يثبت بشهادة السماع (عزل) لقاضي أو أمير أو وكيل بحيث لا ينفذ ما حكموا به في حال العزل، (وسفه)؛ أي عدم حفظ المال وحسن التصرف فيه (نكح)؛ أي نكاح، ولكن يشترط في شهادة السماع على النكاح اتفاق الزوجين عليه، وعبارة الشامل ونكاح اتفق عليه الزوجان وإلا فلا على المشهور (وضدها يلي)؛ أي المذكورات من تولية، وتعديل وإسلام ورشد وطلاق إن كان الطلاق الداخل في ضدها بغير خلع بل وإن كان بخلع؛ أي عوض ضرر الزوج أراد به ما يشمل ضرر الزوجة بأن يشهدوا بالسماع الفاشي أن فلاناً ضرّ زوجته أو أن فلانة ضرت زوجها هبة وصدقة (ولادة حراية)؛ أي قطع طريق (وصية) بعد الموت (وعتق) مما يثبت بشهادة السماع العتق ولو ث نحو: لم نزل نسمع من ثقات وغيرهم أن فلاناً قتل فلاناً، فتكون الشهادة المذكورة لوثاً تسوغ للولي القسامة، ومثل المذكورات البيع والنسب والولاء والرضا والقسمة، وهذه المسائل تثبت بشهادة لا بقيد الطول.

وقوله: (اسر) نحو لم نزل نسمع أنه أسر فيزوج الحاكم بنته ويقضي دينه من ماله ونحو ذلك (وإباق) بأن يقولوا: لم نزل نسمع؛ أنّ فلاناً أبق له عبد صفته كذا ملك مطيل الحوز والتصريف باق. قال في العاصمية:

وفي تملك لملك بيد يقام فيه بعد طول المدد

(وإن إلى التحمل افتقر عد فرض كفاية) عند تعدد من يقوم به لأجل حفظ الحق من مال أو غيره إذ لو ترك لضاعت حقوق الناس ويتعين بما يتعين به فرض الكفاية من الشروع فيه وبأن لم يوجد من يقوم به غيرهما، ويجوز للشاهد الانتفاع على التحمل الذي هو فرض كفاية دون الأداء.

وقوله: (وحتم أن تود من كبر يدين)، قال في الأصل: «وتعين الأداء من كبر يدين وعلى ثالث لم يجتز بهما، وقوله: (وبالشاهد في عتق طلاق لا نكاح حلف) قال في الأصل: «وحلف بشاهد في طلاق وعتق لا نكاح»؛ أي وإن ادعى على رجل بطلاق زوجته أو عتق رقيقه أو نكاح امرأة فأنكر وأقيم عليه شاهد بذلك حلف المدعى عليه بسبب شهادة شاهد عليه في طلاق لزوجته وعتق لرقه لا يحلف بشاهد عليه بنكاح على المعروف؛ لأن شأنه الشهرة بين الأهل والجيران، فالعجز عن إقامة شاهد ثان عليه يضعف الشاهد ويصيره كالعدم.

قوله: (ومن لمطلوب يحلف ثم جاء باخر)؛ أي وإن ادعى شخص بمال على منكر وأقام عليه شاهداً، وامتنع من الحلف معه ورد اليمين على المطلوب، فحلف المطلوب ثم أتى الطالب بشاهد آخر يشهد له كأول لا ضم؛ أي فلا تضم شهادة الثاني لشهادة الأول لبطلانها بنكول الطالب، وحلف المطلوب والخلف نجا في حلقه معه أو تحليف من طولب يشير إلى قول الأصل: «وفي حلفه معه، وتحليف المطلوب إن لم يحلف. قولان»؛ أي وفي حلفه؛ أي الطالب معه؛ أي الشاهد الثاني؛ لأن شهادة الأول صارت كالعدم بنكوله حلف المطلوب وعدم حلفه معه لتركه حقه بنكوله مع الأول قولان، وعلى القول بتحليفه معه، ففي تحليف المطلوب لرد شهادة الثاني إن لم يحلف الطالب معه بأن نكل ثانياً لأنه لم يستفد من يمينه إلا رد شهادة الشاهد الأول فإن نكل المطلوب أخذ الطالب حقه منه بغير يمين، وعدم تحليفه ثانياً وسقوط الحق عنه اكتفاء بحلفه أولاً قولان حذف من الأول لدلالة هذا عليه قوله: (وما على الحاكم في قول: ثبت عندي) قال في الأصل: «ولم يشهد علي حاكم قال: ثبت عندي إلا بإشهاد منه كأشهد على شهادتي أو رآه يؤديها إن غاب الأصل»؛ أي ولم، والأولى لا يشهد شاهد على حكم حاكم قال الحاكم ثبت عندي لزيد مثلاً كذا أو حكمت له به إلا بإشهاد منه؛ أي من الحاكم: للشاهد بأن يقول له: أشهد علي به، وشبه في الاشتراط، فقال: كأشهد علي شهادتي؛ أي كقول الشاهد الأصلي للشاهد الذي ينقل عنه شهادته: أشهد على شهادتي، قال ابن الحاجب: شرطها أن يقول: أشهد على

شهادتي، ابن عبد السلام: أي شرط قبولها أو تحملها، (أو رءاه لها يؤدي) أو رءاه؛ أي رأى الشاهد: الناقل للشاهد المنقول عنه يؤديها؛ أي المنقول عنه؛ أي رءاه يؤديها عند حاكم للحكم بها: فيجوز له نقلها عنه، وإن لم يقل له: أشهد على شهادتي.

وقوله: (إن يغيب أصل علا)؛ أي ويصح نقل الشهادة إن يغيب الأصل المنقول عنه فإن كان الأصل حاضراً قادراً على أداء الشهادة فلا يصح النقل عنه لأنها ريبة، قوله: (أو مات أو مرض إن قبل الحكم لم يكنن إلا مضى دون غرم) قال في الأصل: «لا يلزم الأداء منه، ولا يكفي في الحدود الثلاثة الأيام أو مات أو مرض ولم يطرأ فسق أو عداوة بخلاف جن، ولم يكذبه أصله قبل الحكم (وإلا مضى بلا غرم)؛ أي لا يلزم الأصل الأداء للشهادة عند القاضي الذي الخصومة عنده منه، ولكن لا يكفي في صحة نقل الشهادة في موجب الحدود كالسرقة والزنا والقذف، الثلاثة أيام؛ أي غيبة الشاهد المنقول عنه مسافة ثلاثة أيام هذا قول ابن القاسم في الموازية، وعليه فإذا كان الشاهدان بموجب الحد على يومين فإنهما يرفعان شهادتهما إلى من يخاطب القاضي الذي يراد نقل الشهادة إليه وعطف على من غاب فقال:

(أو مات أو مرض إن قبل الحكم)؛ أي ومات الأصل بالأولى أو إن مرض الأصل مرضاً يشق معه حضوره إلى القاضي، ولم يطرأ؛ أي لم يتجدد للأصل المنقول عنه فسق خفي كسرقة وزنى أو ظاهر كقتل وحرابة أو عداوة بينه وبين المشهود عليه قبل أداء شهادة النقل فإن طرأ له شيء منهما قبله بطلت شهادة النقل.

وقوله: (لم يكنن) ولم يكذبه؛ أي الناقل أصله؛ أي المنقول عنه قبل الحكم بشهادة النقل بأن لم يكذبه أصلاً أو كذبه بعده، فإن كذبه قبله بأن قال: لم أشهده على شهادتي أو لا شهادة لي في ذلك بطل النقل وإلا؛ أي وإن كذب المنقول عنه الناقل بعد حكم الحاكم بشهادة النقل مضى الحكم ونفذ المحكوم به بلا غرم على الشهود الناقلين وكذا طرو فسق الأصل وعداوته بعد الحكم وقوله: (والنقل عن كل بشاهدين ثم) قال في الأصل: «ونقل عن كل اثنان ليس أحدهما أصلاً فإن كان أحدهما أصلاً كان نقل أحد الأصلين

أحدهما الأصلين مع ثالث غير أصل عن الأصل إلا خر فلا يصح». قوله: (ثم أربعة زنى عن الكل تؤم)؛ أي وفي الزنا أربعة عن كل؛ أي وإن نقل في الزنا أربعة واحدة عن كل من الأربعة الأصول أو ينقل فيها أربعة أيضاً لكن عن كل اثنين أصليين من الأربعة الأصول اثنان من الأربعة، قال في الأصل: «ولفق نقل بأصل في الزنا وغيره، فلو شهد في الزنا اثنان على رؤيته واثنان ناقلان عن الاثنين برؤيته لوجب الحد، (وانقض إذا كذب من شهدا حل...) إلى قوله: (أوجب قبل الزنا)؛ أي وإن شهد عدلان على زيد مثلاً بمال. ثم قال: أي الشاهدان بعد أداء الشهادة وقبل حكم بمقتضاها وهمنا؛ أي غلطنا في المشهود عليه وهو زيد مثلاً بل إنما نشهد على عمرو وهو هذا سقطنا؛ أي الشهادتان معاً الأولى باعترافهما بالغلط فيها، والثانية لإخراجهما أنفسهما من العدالة لإقرارهما بأنهما شهدا بدون يقين وإن شهد عدلان على شخص يقتل آخر مساوٍ له في الحرية والإسلام عمداً عدواناً أو أربعة على محصن بالزنا، وحكم الحاكم بالقصاص من الأول، ورجم الثاني نقض - أي فسخ الحكم - إن ثبت كذبهم؛ أي والشهود في شهادتهم كظهور حياة من؛ أي الشخص الذي شهد بأنه قتل - بضم فكسر - عمداً أو خطأ فإن كان اقتص في العمد، ثم قدم المشهود بقتله حياً غرم الشاهدان الدية من أموالهما ولا شيء منها على الإمام ولا على من قتل المشهود عليه وإن شهدا بالقتل خطأ ثم ثبتت حياته بعد غرم العاقلة الدية، فقال ابن القاسم: ترجع العاقلة بالدية على من أخذها فإن أعدم فلهما الرجوع على المشهود، وعليه اقتصر ابن الحاجب أو ظهور جبه؛ أي المشهود عليه برؤية الزنا قبل الزنا الشهود به، ويغرم الشهود الدية، ولا يحدون لجبه إذا لا يحد من قال لمجبوب: يا زان وعليهم الدية في أموالهم مع وجيع الأدب وطول السجن إلا أن يقولوا: رأيناه يزني قبل جبه فتجوز شهادتهم لا ينقض الحكم إن ثبت رجوعهم (لا الأوب)؛ أي الرجوع فلا ينقض به الحكم سواء كان رجوعهم قبل الاستيفاء أو بعده، فإن كان قبله فإن كان الحكم بمال مضى اتفاقاً وإن كان بقتل فلا ابن القاسم: لا ينقض في المال وله أيضاً مع غيره لا يستوفى في الدم وتجب الدية إن كان بعد الاستيفاء.

قال في الأصل: «لا رجوعهم وغرما ما لا ودية ولو تعمدوا وحدوا في

الزنا مطلقاً إن رجوعهم تبين حد القذف للشهود عليه»، وقوله: (مطلقاً) عن التقييد بكون (رجوعهم) بعد الحكم أو بعد الاستيفاء بحد المشهود عليه.

قوله: (واقص من قاض درى الكذب وإن) قال في الأصل: «وإن علم الحاكم بكذبهم وحكم بالقصاص، أي: وإن علم الحاكم بكذبهم؛ أي الشهود في شهادتهم عنده بقتل عمد، وزنى محصن، وحكم بقتل المشهود عليه أو رجمه فالقصاص على الحاكم لا على الشهود الكاذبين في شهادتهم بالقتل سواء تعمدوا الكذب أولاً، لأن موته بحكم الحاكم لا بشهادتهم وإن رجع عن طلاق فلا غرم - وهذا معنى قوله: (وإن أبى عن الطلاق لا غرم يعن)؛ أي وإن رجعا؛ أي الشاهدان عن شهادتهما بطلاق بعد الحكم به فلا غرم عليهما إن كان دخل بها، لأنها استحقت كل المهر بالدخول فلم يفيتا عليه إلا الاستمتاع بها ولا قيمة له، قال في الأصل: «وإن رجعا عن طلاق فلا غرم كعفو القصاص إن دخل وإلا فنصفه كرجوعهما عن دخول مطلقة» وهذا معنى قول الناظم: (إن يدخلن إلا فنصفه كذا...) إلخ البيت.

قوله: (إلا فنصفه)؛ أي الصداق يغرمه الشاهدان الراجعان للزوج، وشبهه في غرم النصف فقال: كرجوعهما؛ أي الشاهدان عن شهادتهما بدخول زوجة مطلقة أقر زوجها بطلاقها، وأنكر دخوله بها فشهدا عليه به، وحكم الحاكم عليه بغرم جميع المهر ثم رجعا عن شهادتهما فيغرمان للزوج نصفه وإن رجع أحدهما غرم له ربعه. وهذا معنى قوله: (إن أبى)؛ أي رجع الشاهدان عن شهادتهما بالدخول.

\* \* \*

- |                              |                            |
|------------------------------|----------------------------|
| 58 - وبين ما بينتين أجمع إذا | أمكن إلا رجحن بكاحتذا      |
| 59 - سبب ملكه كنسج أو نتاج   | تاريخ أو بسبقه كذا - رواج  |
| 60 - عدالة لا عدد وائنين ضم  | عن شاهد مع حلف أو ثنتين ثم |
| 61 - ورجحن باليد حيث استوتا  | أو لم تجد مرجحا سقطتا      |
| 62 - وبيد الحائز يبقى أو لمن | له به يقر منهم - إذن       |
| 63 - ومن على شئه يقدر جاز أن | ياخذان غير عقوبة يكن       |

- 64 - وأمنت فتنة أو رذيلة وكان عين شيبه لا القيمه  
 65 - ومن يقل أبراني من وكلا غائباً انظر ومن يستمهلا  
 66 - لدفع بينة أمهل باجتهاد قاضيه كالحساب أو شبهه جاد  
 67 - وليجب السيد عن أرش لقن لا عن قصاص فليجب هو إذن

قوله : (وبين ما بينتين لجمع إذا امكن) قال في الأصل : «وإن أمكن جمع بين البيتين جمع وإلا رجح بسبب ملك كنسج ونتاج إلا بملك من المقاسم أو تاريخ أو تقدمه»؛ أي وإن تعارض بيتان بأن شهدت كل منهما بما ينافي ما شهدت به الأخرى، وأمکن جمع بين البيتين المتعارضتين جمعاً وعمل بهما كالجمع بين الدليلين المتعارضين كدعوى شخص أنه أسلم لفلان هذا الثوب في إردب من حنطة، ودعوى فلان أنه أسلمه هذين الثوبين الآخرين في إردب من حنطة، وأقام كل منهما بينة على دعواه فيجمع بينهما بالحكم على المسلم بالأثواب الثلاثة وعلى المسلم إليه بالأردبين من حنطة حملاً على أنه حصل بينهما سلمان حضرت كل بينة سلماً، وشهدت به، ابن عبدوس: هذا إذا كانا في مجلسين وأما إن كانا في مجلس واحد فهو تكادب، وإلا؛ أي وإن لم يمكن الجمع بين البيتين المتعارضتين كشهادة إحداهما أنه أقر بمائة (100) دينار لفلان يوم كذا وشهادة الأخرى أنه مات قبل ذلك اليوم رجحت إحدى البيتين على الأخرى ببيان سبب ملك لأحد الخصمين على الأخرى الذي شهدت بالملك للخصم الآخر، ولم تبين سببه فيحكم بشهادة الأولى، وتلغي الثانية.

ومثل للسبب بقوله : (كنسج) لشقة تنازع فيها اثنان وأقام كل منهما بينة أنها ملكه، وقالت أحد البيتين: أن من شهدت له نسجها وكتناج؛ أي ولادة لحيون متنازع فيه شهدت إحدى البيتين أنه ملك لفلان ولد عنده، والأخرى أنه ملك لفلان الآخر ولم تزد على هذا، فترجح الأولى ويقضى بها وتلغي الثانية إلا أن شهدت الثانية بملك لمن شهدت له به من المقاسم؛ أي القاسم إن شهدت أنه أخذ الأمة مثلاً في سهمه أو اشترى ممن أخذها في سهمه أو أخذها من الإمام فيعمل بشهادتهما، وتلغي الأولى لأن الثانية ناقلة، والأولى مستصحبة فيحمل على أنه ولد عند الأول وغار عليه العدو، ثم غنم منه أو

بيان تاريخ لملك أحد المتنازعين من إحدى البيتين المتعارضتين دون الأخرى فترجح المؤرخة ويحكم بالمتنازع فيه لمن شهدت له، وتلغى التي لم تؤرخ أو تقدمه؛ أي التاريخ بأن قالت إحداهما: يشهد أنه ملك زيد من سنة خمسين (50)، ولم نعلم خروجه عنه إلى الآن وشهدت الأخرى بأنه ملك عمرو من سنة ستين ولم نعلم خروجه عن ملكه إلى الآن فيعمل بشهادة الأولى، ويحكم به لزيد، وتلغى شهادة الثانية ثم قال: (كذا رواج عدالة)؛ أي بمزيد (عدالة لا عدد)؛ أي ورجح بمزيد عدالة في إحدى البيتين المتعارضتين الشاهديتين بمال أو ما يؤول إليه بما يثبت بشاهد ويمين دون غيرهما مما لا يثبت إلا بعدلين كعتق وطلاق ونكاح وموجب حد فلا يرجح في شيء منها بزيادة العدالة، لأنها بمنزلة شاهد واحد لا عدد لا ترجح إحدى البيتين بزيادة عدد إذا المقصود من الترجيح قطع النزاع ومزيد العدالة أقوى في قطعه من زيادة العدد إذ كل من الخصمين تمكنه زيادة العدد في الشهود بخلاف زيادة العدالة.

قوله: (واثنين ضم عن شاهد مع حلف)؛ أي وبشاهدين لأحد الخصمين على شاهد ويمين أو شاهد واثنين؛ أي امرأتين لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ فجعل مرتبهم عند عدم الشاهدين ورجحن باليد حيث استوتا؛ أي ورجح بوضع يد من أحد المتخاصمين على المتنازع فيه إن لم ترجح بينة مقابلة، فإن رجحت بتاريخ أو تقدمه أو زيادة عدالة عمل بها ولم يعمل بوضع اليد.

قوله: (ويبيد الحائز يبقى أو لمن له به يقر) قال في الأصل: «وبقي بيد حائزه أو لمن يقر له»؛ أي وبقي المتنازع فيه بيد حائزه إن لم يقربه لأحدهما أو يدفع لمن؛ أي لأحد الخصمين الذي يقر الحائز أنه له فإن سكت الحائز وقال: لا أدري قسم على قدر الدعوى قال في الأصل: «وقسم على الدعوى إن لم يكن بيد أحدهما كالعول في الفريضة التي زيد في سهامها على أصلها لضيق سهامها عن ورثتها في الزيادة على الكل ونسبته للمجموع ونسبة المزيد للمجموع أيضاً، وإعطاء كل مستحق مثل نسبة ماله من المجموع، فإذا ادعى أحدهما الكل والآخر النصف زيد على الكل مثل نصفه ونسب الكل للمجموع فكان ثلثيه ونسب النصف له أيضاً فكان ثلثا، فيعطى مدعي الكل ثلثي

المتنازع، ومدعي النصف ثلثه، (ومن على شيءه يقدر جاز؛ ان ياخذ...) إلخ البيتين، قال في الأصل: «وإن قدر على شيءه فله أخذه إن يكن غير عقوبة وأمن فتنة ورذيلة»؛ أي وإن كان لشخص حق عند آخر، ولم يقدر على أخذه بطريق الشرع لعدم البيئة عليه مع إنكاره قدر على أخذ عين شيءه خفية فله أخذه سواء علم غريمه بأخذه، أو لم يعلم أن يكن شيءه غير عقوبة، فإن كان عقوبة، ككذب وقصاص من نفس أو طرف أو تأديب شاتم ونحوه فليس له أخذه إلا بالرفع للحاكم سداً للذرائع إذ قد يتعدى بعض الناس على بعض ويدعي أخذ حقه ولا يلزمه الرفع إلى الحاكم وإن أمن صاحب الحق فتنة تحصل بأخذ حقه كقتال وإراقة دم وأمن رذيلة كنسبته لسرقة أو خيانة بسبب أخذ حقه.

(ومن يقل: لبراني من وكلا غائباً انظر ومن يستمهلا لدفع بينة...) إلخ البيتين؛ أي وإن كان لشخص حق على آخر ووكل وكيلاً على خلصه فطلبه الوكيل من الغريم فقال الغريم للوكيل: أبرأني موكلك الغائب. انظر - أي أمهل وأخر - الغريم إلى حضور الموكل فإن أقر بإبرائه فظاهر وإلا حلف على عدمه وأخذ حقه من الغريم، ولا يحلف الوكيل على عدمه في غيبة موكله عند ابن القاسم، ومن شهدت عليه بينة وأعذر له فيها فادعى حجة استمهل أي طلب الإمهال والتأخير لدفع بينة شهدت عليه أو جرحت بينته أمهل؛ أي أخر وضرب له أجل بالاجتهاد من الحاكم بحسب الدعوى والمدعى فيه، وشبهه في الإمهال بالاجتهاد فقال: كاستمهال لتحرير حساب وشبهه من مراجعة مكتوب عنده وسؤال غلام ونحوه ويمهل بكفيل؛ أي ضامن بالمال فلا يكفي ضامن بالوجه، قال التتائي: هذا راجع لما قبل الكاف وصبوب، وإنما أخره ليشبهه به قوله الآتي كأن أراد إقامة ثان، وأما في الحساب وشبهه فيكفي حميل بالوجه، قوله: (وليوجب السيد عن أرش لقن)؛ أي وإن ادعى على عبد بموجب أرش كجناية خطأ أو عمد لا قصاص فيه كجائفة وآمة فيجيب عن دعوى موجب الأرش السيد لأنه هو المطالب به لأن العبد محجور عليه فلا يؤخذ بإقراره به فلا يعتبر جوابه فيه.

\* \* \*



- 68 - ثم اليمين جاء في الحقوق كل  
69 - وغلظت بجامع وبقيام  
70 - والحلف في النقص على البت وفي  
71 - ثم على ظن قوي اعتماد بات  
72 - وحلف المطلوب ماله كذا  
73 - سبباً إن عينه وغير ثم  
74 - حضرت أو كجمعة لم تسمع  
75 - وبنكول المدعي في المال ضم  
76 - وليبين الحاكم للذي ادعى  
77 - بعكس ما التزمها ومن ترد  
78 - وإن يحز غير شريك أجنبي  
79 - ثم ادعى الساكت حاضراً بلا  
80 - شهوده على سوى الإسكان أو  
81 - إن حاز فيها مع بنا هدم وفي

قوله: (ثم اليمين جاء في الحقوق كل)؛ أي واليمين في كل حق من الحقوق بالله الذي لا إله إلا هو، قال في أسهل المسالك:

فصل يمين الشرع بالله الذي لا رب معبود سواه يحتذى به سواء كافر أو مسلم وحلف الكفار فيما عظموا

(وغلظت بجامع وبقيام لا قبلة في ربع دينار تمام) قال في الأصل: «وغلظت في ربع دينار بجامع كالكنيسة وبيت النار وبالقيام لا بالاستقبال - قال في أسهل المسالك:

في ربع دينار فأعلى غلظت أخرج لها الأنثى وإن قد خدرت قال في الأصل: «وأخرجت المخدرة فيما ادعت أو ادعى عليها إلا التي لا تخرج نهاراً».

قال في العاصمية:

في ربع دينار فأعلى تفتضى في مسجد الجمع اليمين بالقضا  
وماله بال ففيه تخرج إليه ليلاً غير من تبرج

- وفي المعونة: فصل يحلف قائماً في كل الحقوق؛ لأن ذلك أبلغ في الردع والزجر فأما استقبال القبلة فليل: لا يحتاج إليه لأنه لما لم يغلظ بأن يحلف عندها لم يغلظ باستقبالها كسائر المواضع، وقيل: يستقبل بالحلف القبلة لقوله ﷺ: «خير المجالس هو ما استقبل به القبلة»، ولأن ذلك أردع إلى آخره.

- وفي اللخمي: مذهب ابن القاسم فيها عدم الاستقبال، والخلاف في المسألة طويل وهذا كله في ربع دينار فأكثر، وأما أقل فالراجح يحلف مستقبلاً أو جالساً أو قائماً، وإن اختير هذا؛ أي الاستقبال حتى في أقل من ربع دينار ابن ناجي على المدونة، قال: المشهور عدم الاستقبال، وقال ابن الفاكهاني: المذهب هو القيام لكن في المفيد يحلف قائماً مستقبلاً وبه الحكم، وقاله ابن سلمون وابن الناظم.

قوله: (والخلف في النقص على البت وفي غش...) إلخ البيت قال في الأصل: «وحلف في نقص بتا وغش علما». والمعنى: أن من دفع لآخر دنائير أو دراهم فاطلع أخذها فيها على نقص أو غش فردها على دافعها، فأنكرها حلف الدافع في دعوى النقص حلفاً بتاً، وفي دعوى غش علماً؛ أي على نفي علمه، لأن الجودة قد تخفى ولا يتحقق عين دراهمه.

وقوله: (ثم على ظن قوي اعتماد بات)؛ أي واعتمد البات على ظن قوي كخط أبيه أو قرينه؛ أي واعتمد البات؛ أي مريد الحلف على البت في إقدامه على حلفه بتا على ظن قوي (كخط أبيه أو قرينه) كنعول خصمه عن الحلف على نفي ما ادعى عليه به أو شاهد لأبيه غلب على ظنه صدقة فلا يشترط في بت اليمين القطع بالمحلف عليه (وحلف المطلوب ماله كذا عندي ولا بعضه) قال في الأصل: «ويمين المطلوب ما له عندي كذا ولا شيء منه ونفي سبباً إن عين وغيره». والمعنى ويمين المطلوب؛ أي المدعى عليه المنكر صيغتها بالله الذي لا إله إلا هو ماله عندي (كذا)؛ أي القدر المعين الذي ادعاه الطالب ولا

شيء منه، لأن المدعى بالعشرة مثلاً مدع بكل أحادها فحق اليمين نفي كل واحد من أحادها، وذلك إنه تقرر أن إثبات الكل إثبات لكل جزء من أجزائه ونفي الكل ليس نفيًا لكل جزء من أجزائه ولثلا يدعي الطالب أن له عنده أقل من القدر الذي سماه، ويتعذر بالنسيان ويحلفه ثانياً، ونفي المطلوب سبباً لترتب الذي في ذمته كبيع وقرض إن عين السبب من المدعي في دعواه ونفي غيره؛ أي غير المسبب المعين، فإن ادعى عليه بعشرة من سلف، فيقول بالله الذي لا إله إلا هو ما له عندي عشرة، ولا شيء منها سلف ولا من غيره، فإن كان المطلوب قد قضى الطالب ما ادعى به عليه بلا بينة، وأنكره الطالب واستحلفه أنه لم يتسلف منه مثلاً حلف المطلوب كما تقدم، ونوى في نفسه أنه لم يتسلف سلفاً يجب على رده الآن إليك. [قاله ابن عبدوس لما قيل له: إنه إن حلف ما تسلف كانت يمينه غموساً وإن نكل غرم ما لا يلزمه].

قوله: (ومن له بينة بها علم حضرت أو كجمعة لم تسمع) قال في الأصل: «وإن استحلف وله بينة حاضرة أو كالجمعة يعلمها لم تسمع»؛ أي وإن ادعى شخص على آخر بمال فأنكره واستحلف؛ أي طلب المدعي اليمين من المدعى عليه فحلف والحال؛ أي المدعي بينه حاضرة بالبلد يعلمها أو غائبة غيبة قريبة كالجمعة يعلمها أي يعلم المدعي البينة ثم أراد إقامتها على المدعي عليه وأخذ حقه منه فلا تسمع البينة لأنه أسقطها باستحلافه قوله: (وينكول للمدعي في المال ضم بالحلف إن حققت ما ادعيت ثم) أو ما في حكمه فأنكره ولا بينة له فاستحلفه فنكل المطلوب في مال، وحقه متعلق المال كأجل وخيار استحق الطالب ما ادعاه به بنكول المطلوب من الطالب إن حقق - وهذا معنى قوله: (إن حققت) أيها المدعي ما ادعاه، ومفهوم الشرط أنه إن لم يحقق الطالب دعواه، واتهم المطلوب فإنه يستحق ما ادعاه بمجرد نكول المطلوب.

(وليبيين الحاكم للذي ادعى) وليبين الحاكم حكمه بأن يقول له: إن نكلت حلف خصمك واستحق ما ادعاه، ولا يمكن المدعى عليه منها؛ أي اليمين إن نكل المدعى عليه عنها ثم بدا له حلفها لأن خصمه تعلق له حق باليمين بنكوله فليس له إبطاله. قوله: (بعكس ما التزمها)؛ أي بخلاف مدع التزمها؛ أي اليمين، ثم رجع المدعى عليه عنها فله ذلك، قال ابن عرفة في تعليقه عن أبي

عمران: في المدعى عليه يلتزم اليمين ثم يريد الرجوع إلى إحلاف المدعي، فإن ذلك له لأن إلتزامه ليس أشد من إلتزام الله تعالى له، قال: وخالفني ابن الكاتب، وقال: ليس له رد اليمين.

وقوله: (ومن ترد عليه إن سكت جيناً فليعد)؛ أي وإن ردت اليمين من المدعى عليه على مدع وسكت زمناً غير ملتزم ولا ناكل ثم أراد الحلف فله الحلف ولا مقال للمدعى عليه إذ لا يعد سكوته نكولاً ولو طال زمنه، قوله: (وإن يحز غير شريك لجنبي) تضمنت الأبيات الأربعة قول الأصل: «وإن حاز أجنبي غير شريك، وتصرف، ثم ادعى حاضر ساكت بلا مانع عشر سنين لم تسمع ولا بينته إلا بإسكان ونحوه كشريك أجنبي حاز فيها إن هدم وبني، وفي الشريك القريب معهما. قولان»؛ أي وإن حاز أجنبي من المحوز عليه غير شريك للمحوز، عليه في المحوز وتصرف الأجنبي الحائز في الشيء المحوز تصرف المالك في ملكه، ثم ادعى حاضر بالبلد مع الحائز ساكت عن منازعة الحائز المتصرف بلا مانع له من الإنكار على الحائز ومنازعته، وحاز الأجنبي عشر سنين لم الأولى فلا تسمع أي دعوى الحاضر الساكت بلا مانع ولا تسمع بينته؛ أي لا يعمل بمقتضى شهادتها إلا بينته الشاهدة له بإسكان من المدعي للحائز بأجرة أو بلا أجرة ونحوه؛ أي الإسكان كإعمار ومساقاة ومزارعة. وشبه في عدم سماع الدعوى والبينة فقال: كشريك للمدعي أجنبي منه حاز العقار عن شريكه فيها؛ أي العشر سنين فلا تسمع دعوى المدعي بعدها ولا بينته إن هدم الحائز العقار الذي لم يخش سقوطه وبني العقار، فإن هدم ما خشى سقوطه أو كان يسيراً فلا يعتبر في الحيابة، وفي تحديد مدة حيابة الشريك القائم القريب له معهما؛ أي الهدم والبناء. قولان لابن القاسم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال مرة: العشر سنين حيازه، وقال مرة: ليست حيابة إلا أن يطول الزمان أراد مثل الأربعين، وهو الذي رجع إليه ابن القاسم وجرى به العمل وسواء كانوا إخوة أم لا.

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ عِندَ رَبِّهِ

قَاتِلٌ﴾ [البقرة: 283].

2 - وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: 282].

3 - وقوله: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: 2].

4 - ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَيْنَ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرِيئٌ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ آرَبْتُمْ لَا تَشْرَىٰ بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الْآثِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [المائدة: 106].

5 - ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [البقرة: 282].

6 - ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمُ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: 6].

7 - وفي الصحيحين من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «شاهداك أو يمينه».

8 - وفي الصحيحين أيضاً عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «إن بلائاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن مكتوم» [زاد البخاري: وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا يؤذن حتى يقول له الناس: أصبحت].

- وقد أخرج البخاري هذا الحديث في كتاب الأذان كما أخرجه في كتاب الشهادات وترجم له بقوله: باب شهادة الأعمى وأمره ونكاحه وإنكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره وما يعرف بالأصوات.

9 - وعن عمر رضي الله عنه قال: لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين. [أخرجه مالك بلاغاً وأخرجه الدارقطني والبيهقي].

10 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر على أخيه، ولا تجوز شهادة القانع لأهل البيت والقانع الذي ينفق عليه أهل البيت» [أخرجه أحمد وأبو داود، ولم يذكر تفسير القانع قاله في منتهى الأخبار].

- وأخرجه أيضاً البيهقي وابن دقيق العيد قاله في التلخيص، وسنده قوي قاله في نيل الأوطار والغمر - بكسر الغين المعجمة وسكون الميم بعدها راء مهملة الحقد والبغض قال الشوكاني: وهذا يدل على أن العداوة تمنع من قبول الشهادة لأنها تورث التهمة.

11 - وحديث: «خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» .  
 - قال عمران: لا أدري اذكر اثنين أو ثلاثاً بعد قرنه «ثم يجيء قوم  
 يخونون ولا يؤتمنون ويشهدون ولا يستشهدون وينذرون ولا يفوت ويظهر  
 فيهم السمن» [أخرجه الشيخان عن عمران بن حصين مرفوعاً].  
 12 - وفي رواية لمسلم:

من حديث عبد الله: «ثم يجيء قوم تبدر شهادة أحدهم يمينه وتبدر يمينه  
 شهادته» ولعل في هذا دليلاً أيضاً على عدم قبول شهادة غير عامي شهد  
 وحلف على صحة شهادته. والله أعلم.

13 - وحديث: «ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن  
 يسألها أو يخبر بشهادته قبل أن يسألها» [أخرجه مالك ومسلم عن زيد بن خالد  
 الجهني مرفوعاً].

### والدليل على أنه لا تقبل شهادة:

14 - المرتشي على الشهادة لحديث: لعن رسول الله ﷺ الراشي  
 والمرتشي. [أخرجه أبو داود وسكت عنه وأقره المنذري وأخرجه ابن ماجه].

### والدليل على أنه لا تقبل شهادة مماطل:

15 - وهو من يؤخر ما عليه من الدين عند استحقاقه وقدرته على قضائه  
 مع الطلب أو تركه استحياء منه إذا تكرر ذلك منه لحديث: «مطل الغني ظلم»  
 [أخرجه مالك والشيخان عن أبي هريرة مرفوعاً].

16 - وأما شهادة الأب على ابنه والولد على أبيه لأجنبي فتقبل مطلقاً  
 كما تقبل شهادة العدو لعدوه لأنها بمثابة الشهادة على النفس قال تعالى:  
 ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُفُورًا قَوْمِينَ ءِأَلْقَسُوا شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ  
 الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللّٰهُ أَوْلَىٰ بِمَا هُمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰٓ أَن  
 تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوْا أَوْ نَعَرَضُوا فإِنَّ اللّٰهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾ [النساء: 135].

### والاصل في شهادة الصبيان:

17 - قضاء عبد الله بن الزبير وعمل أهل المدينة ففي الموطأ:

- قال مالك: عن هشام بن عروة أن عبد الله بن الزبير كان يقضي بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح.

18 - قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن شهادة الصبيان تحوز فيما بينهم من الجراح، ولا تجوز على غيرهم، وإنما تجوز شهادتهم فيما بينهم من الجراح وحدها، لا تجوز في غير ذلك إذا كان ذلك قبل أن يترقوا أو يخيبوا أو يعلموا فإن اترقوا فلا شهادة لهم إلا أن يكونوا قد اشهدوا العدول على شهادتهم قبل أن يترقوا.

### والدليل على أن الشهادة في الزنا واللواط:

19 - لا تقبل إلا بأربعة شهود قول الله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴿١٣﴾﴾ [النور: 13].

20 - وقوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥﴾﴾ [النور: 4، 5].

21 - وأخرج مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد وأخرجه مسلم موصولاً عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعليه عمل أهل المدينة.

22 - قال مالك في الموطأ: مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يحلف صاحب الحق مع شاهده ويستحق حقه، فإن نكل وأبى أن يحلف أحلف المطلوب فإن حلف سقط عنه ذلك الحق وإن أبى أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه.

- قال مالك: وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة.

### والدليل على قبول شهادة النساء وحدهن: فيما لا يطلع عليه غيرهن:

23 - ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن شهاب قال: مضت السنة في أن تجوز شهادة النساء ليس معهم رجل فيما يلين من ولادة المرأة واستهلال الجنين، وفي غير ذلك من أمر النساء الذي لا يطلع عليه ولا يليه إلا هن.

24 - ونحوه في مصنف ابن أبي شيبة عن الزهري قال: مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادات النساء وعيوبهن وتجوز شهادة القابلة وحدها في الاستهلال وامرأتان فيما سوى ذلك.

25 - وعن علي رضي الله عنه قال: لا يرجح بكثرة العدد. [رواه البيهقي في السنن الكبرى].

### والدليل على أن الحوز؛ أي وضع اليد على المتنازع فيه مُرجحٌ:

26 - حديث جابر أن رجلين اختصما في ناقة فقال كل منهما نتجت هذه الناقة عندي وأقاما بينة فقاضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده. [أخرجه الدارقطني، وفي إسناده ضعف قاله في بلوغ المرام، وأخرجه البيهقي ولم يضعف إسناده قاله في سبل السلام قال: والحديث دليل على أن اليد مرجحة للشهادة الموافقة لها].

27 - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يعني لرجل حلفه أحلف بالله الذي لا إله إلا هو ماله عندك شيء يعني للمدعي» [أخرجه أبو داود].

- قال المنذري: وأخرجه النسائي وفي إسناده عطاء بن السائب وفيه مقال: وأخرج له البخاري حديثاً مقروناً.

28 - وفي حديث: «من حلف على منبري أثماً تبوأ مقعده من النار» [أخرجه مالك عن جابر بن عبد الله مرفوعاً، وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه نحوه].

29 - وأخرج البيهقي بسنده:

- عن الشافعي قال: أخبرني مطرف بن مازن بإسناد لا أحفظه أن ابن الزبير أمر بأن يحلف على المصحف قال الشافعي رضي الله عنه: ورأيت مطرفاً بصنعاء يحلف على المصحف. قال الشافعي رضي الله عنه: وقد كان من حكام الأفاق من يستحلف على المصحف وذلك. عندي حسن.

30 - وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق. [أخرجه الدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه قال الحافظ: وفيه محمد بن مسروق لا يعرف].

31 - وأخرج ابن وهب في المدونة:

- عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من حاز شيئاً عشر



سنين فهو له» [قال عبد الجبار: راوي الحديث: وحدثني عبد العزيز بن المطلب عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ بمثله].

- غير أن عبد الجبار بن عمر الأيلي الذي روى عنه ان وهب الحديثين ضعفه البخاري وابن معين وأبو داود والترمذي والنسائي.

32 - وعن خريم بن فاتك قال: صلى النبي ﷺ صلاة الصبح فلما انصرف قام فقال: «عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله ثلاث مرات» ثم قرأ ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴿٣٠﴾ حُنْفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾ [رواه أبو داود والترمذي].

33 - وعن أبي بكرة عن النبي ﷺ قال: «ألا أخبركم بأكبر الكبائر؟» قالوا: بلى يا رسول الله قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وشهادة الزور، أو قول الزور» قال: فما زال يقولها حتى قلنا ليته سكت. [رواه البخاري ومسلم والترمذي].

34 - وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لن تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار» [رواه ابن ماجه].

35 - وعن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال: قدم على عمر بن الخطاب رجلاً من العراق فقال: لقد جئتكم لأمر ماله رأس ولا ذنب فقال عمر: ما هو؟ قال: شهادة الزور ظهرت بأرضنا فقال عمر: أو قد كان ذلك؟ قال: نعم. فقال عمر: والله لا يؤسر رجل في الإسلام بغير العدول.

36 - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من شهد على مسلم بشهادة ليس لها فليتبوأ مقعده من النار» [رواه أحمد].

37 - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجوز شهادة ذي الظنة ولا ذي الحنة» [رواه الحاكم].

38 - وعن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجوز شهادة خائن ولا محدود في الإسلام ولا ذي غمر على أخيه» [رواه أحمد].

39 - وعن أبي موسى أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ في دابة ليس لواحد منهما بينة فجعل بينهما نصفين. [رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه].

40 - وعن أبي موسى أن رجلين ادعيا بغيراً على عهد رسول الله ﷺ فبعث كل واحد منهما بشاهد فقسمه النبي ﷺ بينهما نصفين . [رواه أبو داود].

41 - وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ عرض على قوم اليمين فأسرعوا فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يحلف . [رواه البخاري].

42 - وفي رواية: أن رجلين تدارا في دابة ليس لواحد منهما بينة فأمرهما رسول الله ﷺ أن يستهما على اليمين أحباً أو كرهاً . [رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه].

43 - وفي رواية: تداراً في بيع .

44 - وفي رواية: أن النبي ﷺ قال: «إذا كره الاثنان اليمين أو استحباها فليستهما عليه» [رواه أحمد وأبو داود].

45 - وعن ابن وهب عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن شريح أنه قال: لا أجيز شهادة القريب لقريبه ولا الشريك لشريكه، ولا الأجير لمن استأجره ولا العبد لسيده ولا الخصم ولا دافع المغرم .

46 - وقال ابن القاسم: ولا تجوز شهادة السؤال وهذا قول مالك وإنما الذي لا تجوز فيه شهادة السؤال في الشيء الكثير الأموال وما أشبهها وأما الشيء النافه اليسير فهي جائزة إذا كان عدلاً .

47 - قلت لابن القاسم: رأيت شهادة المغني والمغنية والنائحة والشاعر أتقبل شهادتهم؟

- قال: سألت مالكا عن الشاعر أتقبل شهادته فقال؛ إن كان ممن يؤذي الناس بلسانه ويهجوهم إذا لم يعطوه ويمدحهم إذا أعطوه فلا أرى أن تقبل شهادته .

- قال مالك: وإن كان ممن لا يهجو الناس وهو ممن إذا أعطى شيئاً أخذه، وليس يؤذي بلسانه أحداً وإن لم يعط لم يهجوهم فأرى أن تقبل شهادته إن كان عدلاً، وأما النائحة والمغنية والمغني فما سمعت فيه شيئاً إلا أرى أن لا تقبل شهادتهم إذا كانوا معروفين بذلك .

48 - قلت: رأيت اللاعب بالشطرنج والنرد أتقبل شهادته في قول مالك؟

- قال: قال مالك في الذي يلعب بالشطرنج المدمن عليها: فلا تقبل شهادته.

- قال فإن كان إنما هو المرة بعد المرة فأرى أن تقبل شهادته إذا كان عدلاً.

49 - قلت: رأيت القاضي إذا أخذ شاهد الزور كيف يصنع به؟ وما يصنع به؟

- قال: قال مالك: يضرب ويطوف به، في المجلس، قال ابن القاسم: حسبت أنه قال: يريد به المجالس في المجلس الأعظم.

50 - قلت: وكم يضربه؟

- قال: قدر ما يرى...

- قال ابن القاسم: وبلغني عن مالك أنه قال: ولا تقبل له شهادة أبداً وإن تاب وحسنت توبته وهو رأي.

51 - قلت: رأيت الشاهد بما يُجرَّح في قول مالك؟

- قال: يجرَّح إذا أقاموا البينة أنه شارب خمر أو آكل رباً أو صاحب قيان أو كذاب في غير شيء واحد أو نحو هذا.

52 - وعن ابن وهب عن الحرث ابن نيهان عن محمد بن عبد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال: لا تجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض وتجوز شهادة المسلمين عليهم ولا تجوز شهادتهم المسلمين.

53 - قلت: رأيت الرجل إذا هلك في السفر وليس معه من أهل الإسلام أتجوز شهادة أهل الكفر الذين معه إنه وصى بوصية؟

- قال: لم يكن مالك يحيز شهادة أحد من أهل الكفر لا في سفر ولا في حضر ولا أرى أن تجوز شهادتهم.

54 - قلت لابن القاسم: رأيت شهادة النساء أتجوز على الولاة في قول مالك؟

- قال: قال مالك: لا تجوز شهادة النساء على الولاء ولا على النسب.
- 55 - وعن ابن وهب عن إسماعيل بن مباشر عن الحجاج بن أرطاة عن ابن شهاب أنه قال: مضت السنة من رسول الله ﷺ بذلك والخليقتين من بعده أنه لا تجوز شهادة النساء ولا في الطلاق ولا في الحدود.
- 56 - قلت: أرأيت إن شهد لي أبي أو ابني أن فلاناً الميت أوصى لي أتجوز شهادتهم أم لا في قول مالك؟
- قال: قال مالك: لا تجوز شهادة الأب لابنه ولا شهادة الابن لأبيه.
- 57 - قلت: هل تحفظ عن مالك في شهادة ولد الولد لجدهم أو شهادة الجد لولد الولد؟
- قال: لا أقوم على حفظه الساعة ولا أرى أن تجوز.
- 58 - قلت: أرأيت شهادة الزوج لامرأته أو شهادة المرأة لزوجها؟
- قال: قال مالك: لا تجوز.
- 59 - قلت: أتجوز شهادة الأم لابنها أو الابن لأمه في قول مالك؟
- قال: لا.
- 60 - قلت: أرأيت شهادة الرجل هل تجوز للصدیق الملائف؟
- قال: قال مالك: شهادة الرجل تجوز لأخيه إذا كان عدلاً ولمولاه فالصدیق الملائف بهذه المنزلة.
- 61 - قلت لعبد الرحمن بن القاسم: أرأيت الأجير هل تجوز شهادته لمن استأجره؟
- قال: قال مالك: لا تجوز شهادة من هو في عيال الرجل للرجل.
- 62 - قال عبد الرحمن بن القاسم: لا تجوز شهادة الأجير لمن استأجره إلا أن يكون مبرزاً في العدالة وهو قول مالك، وإن كان الرجل في عياله فلا تجوز شهادته، وإن كان ليس في عياله جازت شهادته.
- \* مجموع الأدلة الأصلية من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الفصل اثنان وستون (62) دليلاً.

## بَابُ فِي أَحْكَامِ الدِّمَاءِ وَالْقَصَاصِ

- 1 - باب إن أتلف المكلف - وأن
  - 2 - إسلاماً أو حرية حين أحان
  - 3 - إلى الإصابة وموت فالقود
  - 4 - سارق أو محصن زان دون ما
  - 5 - وقول أبرأتك أن قتلتنني
  - 6 - ما لم يبين ظهور قصدها فثم
  - 7 - كالعفو عن عبد وقاتل الذي
  - 8 - كقطع يد قاطع كذا دية
  - 9 - وقبل قتل من فقا أو جدُّ يذ
  - 10 - ويقتل الأدنى بالأعلى كالذكر
  - 11 - والكل إن بالضرب قصداً أو بما
  - 12 - ولا قسامة إذا ما نفدا
  - 13 - عداوة طرح سوى محسن عوم
  - 14 - كذاك ربط الموزي بالطريق - إن
  - 15 - والسم والإكراه أو ربط كصل
  - 16 - كالمتمالئين وليقتل معاً
  - 17 - كمكره ومكره وأب أو
  - 18 - واقتص من مكره إن قتلاً أمن
- رق المسالم الذي لم يزدن  
لا غيلة معصوم عقد وأمان  
وأدب القاتل مرتد أكيد  
سلطاننا كذي دم دون صما  
يلغي ولا دية للعافي السني  
بالحلف اقتصر إذا لم يد دم  
قتل الولي الأول خذي  
خطا فإن إرضى ولي الثاني فله  
ولو ولي من مسلم جنى القود  
وكالصحيح بمريض وبمر  
أثقل أو بالخنق أو منع كما  
مقتل أو قد مات مغموراً كذا  
بالمالكحفر إلا دية تقوم  
أهلك مقصوداً وإلا فليدن  
والجمع إن شركا بمفرد قتل  
من قد تسبب مباشر سعى  
معلم في أمر ذي صبي روبا  
فقط ووقت الضرب أو موت ضمن

## باب أحكام الدماء والقصاص وما يتعلق بذلك):

وقوله: (باب إن أتلّف) ولم يقل: قتل لأن الإتلاف يشمل المباشرة والتسبب والقتل يتبادر منه خصوص المباشرة والمراد الأول، وفيه نظر فإن المتبادر من الإتلاف المباشرة أيضاً المكلف - بضم الميم وفتح الكاف واللام مثقلة؛ أي الملزم بما فيه كلفة وهو البالغ العاقل فلا يقتص من صبي ولا مجنون، وعمدهما كخطئهما لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: النائم حتى يستيقظ، والغلام حتى يحتلم والمجنون حتى يفيق» [رواه أبو داود وغيره بروايات متعددة]، والمرفوع إنما هو الوجوب الذي هو من خطاب التكليف، وأما الضمان فهو من خطاب الوضع الذي يتعلق بغير المكلف أيضاً وإن رق - بضم الراء وشد القاف -؛ أي كان رقيقاً قناً أو ذا شائبة فيقتل بمثله وبالحر إن شاء الولي، قال في الأصل: «إن أتلّف مكلف وإن رق غير حربي ولا زائد حرية أو إسلام المسالم؛ أي غير الحربي بأن كان مسلماً أو ذمياً، فإن كان حربياً فلا يقتص منه، ولو أسلم بعد جنايته ولا زائد حرية. وهو معنى قوله: (لم يزدن إسلاماً أو حرية) بأن تساوى في الإسلام أو الكفر أو زاد المقتول، بالإسلام فيقتل الكافر بالمسلم ولو كان الكافر حراً، والمسلم رقيقاً فإن زاد القاتل على المقتول بالإسلام فلا يقتل المسلم بالكافر ولو كان حراً وقاتله المسلم رقيقاً.

(أو حرية) على المقتول بأن تساوى في الحرية أو الرقية، أو زاد المقتول على القاتل بالحرية فيقتل الرق بالحر - إن شاء الولي - فإن زاد القاتل على المقتول بالحرية فلا يقتل الحر بالرق، وقوله: (حين أحيان)؛ أي حين القتل، فإن قتل رقيق رقيقاً أو كافر ذمي مثله ثم تحرر القاتل أو أسلم فإنه يقتص منه لأنه غير زائد حين القتل، ولا يقتص من القاتل الزائد حين القتل بحرية أو إسلام إلا لغيلة بكسر الغين؛ أي أخذ مال فيقتل الحر بالعبد، والمسلم بالكافر لكن ليس قصاصاً بل لدفع الفساد كقتل المحارب لأنه في معناه، ولذا قال الإمام مالك ﷺ: لا عفو فيه، ولو قطع يداً أو رجلاً فحكمه حكم المحارب، ولو صالح ولي الدم بالدية رد صلحه، وحكمه للإمام والغيلة في الأطراف كالغيلة في النفس فلا قصاص فيها، والحكم للإمام إلا أن يتوب قبل القدرة عليه ففيه القصاص.

(معصوم عقد) مفعول أتلّف؛ أي محرماً قتله وهو الركن الثاني فلا

يقتص ممن قتل غير معصوم كحربي ومرتد وقاطع طريق وزان محصن، قوله: (عقد وأمان)؛ أي إيمان وأمان بأيمان بما يجب لله تعالى وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه تعالى، ويمثل ذلك لرسله عليهم الصلاة والسلام والتزام دعائم الإسلام، وأمان؛ أي تأمين من السلطان وغيره من المسلمين والدخول في حماية الإسلام.

وقوله: (إلى الإصابة وموت)؛ أي ويشترط دوام عصمته من الجرح للإصابة للجرح فإن جرح أو رمى حر مسلم مثله أو ارتد المجروح أو المرمى قبل تلفه أو إصابته فلا يقتص من جارحه أو راميهِ لعدم استمرار عصمته أو موت أو بقي على عصمته إلى التلف بالموت، وقوله: (فالقود)؛ أي القصاص عيناً متعيناً للولي إن شاء أخذ حقه وعفوه أولى وأكمل، وروى أشهب تخييره بين القود والعفو، على الدية، واختاره اللخمي وجماعة من المتأخرين لما في الصحيحين من قوله ﷺ: «من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين إما أن يؤدي، وإما أن يقاد» وعلى قول أشهب إن اختار الولي الدية فإن القاتل يجبر عليها إن كان ملياً.

وقوله: (وإدب القاتل مرتد أكيد سارق أو محصن....) إلخ البيتين قال في الأصل: «وإدب كمرتد وزان أحصن ويد سارق»؛ أي ويؤدب من قتل شخصاً مرتداً، قال سحنون: «لا قصاص ولا دية على قاتله إلا الأدب في افتياته على الإمام»، واقتصر عليه ابن شاس في أول الجراح، وتبعه ابن الحاجب، واقتصر المصنف في الديات على الدية كالمجوس، لأنه قول ابن القاسم، وأما هنا فسكت لكونه الغالب من المصنف النسج على منوال ابن شاس وابن الحاجب فلك أن تقرره بما اقتصر عليه ابن شاس وتبعه ابن الحاجب، كقاتل زان أحصن بغير إذن الإمام فلا يقتص منه لأنه غير معصوم ويؤدب قاتله لتعديه على الإمام، ومفهوم أحصن أن القاتل الزاني. البكر يقتل به وهو كذلك لأنه معصوم وكقاطع يد شخص سارق بغير إذن الإمام فلا يقتص منه ويؤدب لذلك.

وقوله: (وقول لبرأتك) قال في الأصل: «ولو قال: إن قتلتنني أبرأتك فقتله فإنه يقتل به لعفوه عن شيء لم يجب له، وإنما يجب لأوليائه». وقوله: (ولا دية للعافي السني ما لم يبين ظهور قصدها فثم بالحلف اقتص إذا لم يد دم)

قال في الأصل: «ولا دية لعاف مطلق إلا أن تظهر إرادتها فيحلف ويبقى على حقه إن امتنع كعفوه عن العبد». وإن قتل مكلف معصوماً فعفى عنه ولي المقتول وأطلق في عفوه فلا دية لولي عاف عن قاتل وليه عمداً عدواناً مطلقاً - بكسر اللام - عن تقييده بالدية إلا أن تظهر من حال الولي إرادتها؛ أي الدية حين العفو بقرينة دالة على إرادتها فيحلف الوالي بالله الذي لا إله إلا هو ما عفى إلا لإرادة أخذها من القاتل ويبقى الولي على حقه من القصاص - وهذا معنى قوله: (يقتص إذا لم يد دم)؛ أي إن امتنع القاتل من إعطاء الدية كالعفو عن عبد الذي ترتب عليه القصاص بقتله عبداً أو حراً عفواً مطلقاً، وقال: إنما عفوت عنه لأخذه أو أخذ قيمته أو قيمة المقتول أو دية الحر فلا شيء له إلا أن تظهر إرادة ذلك فيحلف الولي، ويبقى على حقه ويخير سيد العبد القاتل بين إسلامه وفدائه.

وقوله: (وقاتل الذي قتل الولي الأول خذي كقطع يد قاطع كذا دية...) إلخ البيت قال في الأصل: «واستحق ولي دم من قتل القاتل أو قطع يد القاطع كدية خطأ فإن أرضاه ولي الثاني فله»؛ أي وإن قتل شخص شخصاً عمداً عدواناً وقتل القاتل شخصاً غير المستحق عمداً عدواناً أيضاً استحق ولي المقتول الأول دم من قتل القاتل الأول لأن ولي المقتول الأول استحق دم قاتله فهو مستحق ما يترتب عليه من قصاص أو دية، قال ابن الحاجب: من عليه القصاص معصوم من غير مستحقه فإن قتله غيره عمداً عدواناً فدمه لأولياء الأول على المشهور أو قطع شخص يد شخص عمداً عدواناً فقطع شخص غير المقطوع يده يد القاطع عمداً عدواناً أيضاً استحق المقطوع الأول قطع يد من قطع يد القاطع على المشهور، كدية قتل أو قطع خطأ للقاتل الأول أو للقاتل الأول فيستحقها ولي المقتول الأول أو المقطوع الأول فإن أرضاه ولي الثاني؛ أي أرضى ولي المقتول الأول ولي المقتول الثاني بمال أو شفاة فله؛ أي للثاني دم القاتل الثاني فإن شاء اقتص منه وإن شاء عفا عنه.

وقوله: (وقبل قتل من فقا أو جذ يد) قال في الأصل: «وإن فقأت عين القاتل أو قطعت يده ولو من الولي بعد إن أسلم له فله القود؛ أي وإن فقأت؛ أي قلعت عين الشخص القاتل عمداً وعدواناً أو قطعت يده؛ أي القاتل عمداً



أو عدواناً إن كان الفوء من غير الولي بل ولو كان من الولي لأنه إنما استحق دمه، وأما أعضاؤه فهي معصومة بالنسبة له فإن جنا عليه فيها فله القود منه ولو جنا عليه الولي بعد أن أسلم القاتل له ليقته بعد حكم القاضي بقتله قصاصاً فله؛ أي القاتل الذي فقأت عينه أو قطعت يده قبل إسلامه أو بعده القود ممن جنى عليه سواء كان الولي أو غيره وللولي قتله بعد اقتصاصه منه.

قوله: (ويقتل الأثنى بالأعلى كالذكر وكالصحيح بمريض وبمر)؛ أي ويقتل الشخص الأثنى؛ أي الدني برقية أو كفر بسبب قتل الأعلى؛ أي العلي بحرية أو إسلام كحر كتابي بسبب قتل عبد مسلم فشراف الإسلام أعظم من شرف الحرية فالحر الكتابي دنيء بالنسبة للرفيق المسلم فلا يقتل الرفيق المسلم بالحر الكتابي.

قوله: (كالذكر) قال في الأصل: «وذكر وصحيح وضدهما»؛ أي أنثى ومريض فيقتل الذكر بالأنثى والصحيح بالمريض ولا ينظر لنقص الأعضاء ولا للعيوب ولا لصغر ولا لكبر، لأن القصاص في النفوس، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ الآية، وقوله: (وبمر)؛ أي بامرأة حذف الألف والتاء لأجل القافية، وقوله: (والكل إن بالضرب قصداً أو بما أثقل) قال في الأصل: إن قصد ضرباً وإن بقضيب كخنق ومنع طعام ومثقل ولا قسامة إن أنفذ مقتله بشيء أو مات مغموراً.

- ثم شرع في الكلام على الركن الثالث وهي الجناية، فقال: والكل إن بالضرب قصداً؛ أي إن قصد ضرباً للمقتول الذي لا يجوز له ضربه على وجه الغضب إما إن قصد ضرب من يجوز له ضربه كحربي فتبين مسلماً فهو من الخطأ فيه الدية، وقد قتل الصحابة مسلماً يظنونونه حربياً فوداه ﷺ ولم يهددهم، وإن بقضيب قصده على وجه اللعب فليل: إنه خطأ وهو مذهب ابن القاسم، وروايته عن مالك في المدونة وقيل: عمد يقتص منه، وشبه في إيجاب القصاص فقال: كخنق المعصوم حتى مات فعلى خانقه القصاص وكمنع طعام أو شراب عن معصوم حتى مات فعلى مانعه القصاص وضرب بشيء مثقل؛ أي راضً البدن بلا جرح كحجر وخشبة ومات المضروب فيقتص من ضاربه، فلا يشترط كون المضروب به له حد يجرح ولا قسامة في شيء

من ذلك إن أنفذ الضرب مقتله بشيء بأن قطع ودجه أو نثر دماغه، أو قطع نخاعه أو لم ينفذ مقتله ومات مغموراً لا يعي شيئاً لا يأكل ولا يشرب ولا يتكلم ولم يفق من غمرته حتى مات وشبه في إيجاب القصاص بلا قسامة: فقال كطرح شخص غير محسن للعموم في نحو بحر عداوة فمات، فعلى طارحه القصاص بلا قسامة وإلا؛ أي وإن لم يكن الطرح لغير مُخسنة عداوة بأن كان لمحسنيه لعباً فلا يقتص من طارحه، وإذا لم يقتل ففيه دية بلا قسامة، وشبه في إيجاب القصاص بلا قسامة.

فقال: (كحفر) بئر لقصد إهلاك شخص معين فهلك، فعلى حفرها القصاص لتسببه في إهلاكه إن حفرها في الطريق، وإن حفرها ببيته وإن لم يقصد إهلاك معين فلا يقتل وتلزمه الدية ففي الحر ديته، وفي العبد قيمته، وإن لم يقصد ضرراً أحد وحفرها في ملكه لحاجته فهلك فيها إنسان أو حيوان، فلا شيء عليه أو كوضع شيء مزلق كقشر بطيخ مريداً إزلاق من يمر به من إنسان أو غيره فيضمن ما يتلف به أو ربط دابة تعض أو ترفس من يمر بطريق فيضمن ما يهلك بها أو اتخاذ كلب غقور ببيته لا هلاك سارق ونحوه فيهلك فالقود إن تقدم؛ أي سبق لصاحبه فيه إنذار فيضمن ما هلك فإن لم يتقدم له إنذار فلا يضمنه ومحل ضمانه في هذه المسائل كلها إذا قصد فاعلها الضرر لمعين وهلك المقصود فالقود، وإلا؛ أي وإن لم يهلك المقصود وهلك غيره فالدية للهلك على الفاعل ولا حاجة لذكر قيد تقدم الإنذار، لأن الكلام حيث قصد الضرر وهلك المقصود وهذا لا قيد فيه، وإنما القيد حيث اتخذه لما يجوز له اتخاذه فيه كحراسة زرع أو ضرع ففيها لابن القاسم رحمته الله تعالى إذا اتخذه حيث يجوز له فلا يضمن فلا يضمن ما أصاب حتى يتقدم حتى يتقدم فيه إليه وإن اخذه بموضع لا يجوز له اتخاذه كالدار وشبهها، وقد علم أنه عقور ضمن ما أصاب.

(كمكره ومكره وأب أو معلم في امر ذي صبي رروا...) (البيتين إلخ قال في الأصل: «ويقتل الجمع بواحد والتمثالون وإن بسوط سوط، والتمتسب مع المباشر كمكره ومكره وكأب أو معلم أمر ولدأ صغيراً وسيد أمر عبداً مطلقاً فإن لم يخف الأمور اقتص منه فقط»؛ أي ويقتل الجمع بواحد غير التمثالين بدليل ما بعده إذا مات المضروب في مكانه أو نفذ مقتله أو غمر إلى موته وإلا

فلأوليائه القسامة على واحد معين من الجماعة وقتله وحده، ويعاقب باقيهم وإن تفاوتت الضربات وعلم صاحب الضربة القاتلة اقتصر منه وعوقب الباقي، ويقتل الجماعة المتمالثون؛ أي المتوافقون على قتل شخص إن تمالؤا بضربه بنحو سيوف بل وإن بسوط من أحدهم، وسوط من آخر وهكذا حتى مات فيقتلون به لما في الموطأ عن عمر رضي الله تعالى عنه لو تمالأ أهل صنعاء على قتل صبي لقتلتهم به، ويقتل المتسبب في القتل مع المباشر له كحافر بئر لا هلاك شخص معين وموقع له فيها فيقتلان به كمكره - بالكسر - على القتل، ومكره - بالفتح فيقتلان معاً الأول لتسببه والثاني لمباشرته ما لم يكن المكره أباً المقتول فيقتل مكرهه وحده ابن الحاجب يقتل مكره الأب دونه وكأب أو معلم أمر الأب أو المعلم ولدأ صغيراً يقتل معصوم أو سيداً أمر عبداً مطلقاً عن تقييده بالصغر فقتل الصغير أو العبد من أمر بقتله فيقتل الأمر في المسائل الثلاثة لتسببه في قتله وعلى عاقلة الصغير نصف دية مقتوله، ومفهوم صغيراً أنه إن أمر بالقتل كبيراً فقتل قتل الكبير وحده وعوقب أمره، وقتل العبد مع سيده عند ابن القاسم فإن لم يخف المأمور بقتل المعصوم ظلماً من الأمر اقتصر منه؛ أي المأمور وحده.

- |                                 |                           |
|---------------------------------|---------------------------|
| 19 - والجرح كالنفس بفعله وفا    | وعلٍ ومفعول ومصدر وفا     |
| 20 - واقتض من موضحة أوضحة       | عظماً بهامة وإن كابية     |
| 21 - كسابقاتها من الدامية       | مرشحة الجلد ومن حارصة     |
| 22 - شقت وسمحاق له تكشط ثم      | باضعه شقت وراءه اللحم     |
| 23 - وما بلحم بالتعدد سرت       | كذاك ملطاة لعظم قربت      |
| 24 - كضربة السوط جراحة الجسد    | بالقيس إن محلها يتحد      |
| 25 - كالزيد عمداً من طبيب - إلا | فاعقل كمن صح بدأ بشلاً    |
| 26 - كالعكس أو لسان أبكم وعين   | أعمى وما بعد الموضحة من   |
| 27 - منقلة العظم وآمة الدماغ    | دامغة تغري الخريطة بلاغ   |
| 28 - كذا بغير ذا علا به الخطر   | كرض الأنثيين أو عظم الصدر |

- 29 - وإن فقا السالم عين أعور يقتصر أو جميع دية يرى  
 30 - والسن بعد القلع أن تنبت بقدر في العمدة والخطأ به الدية قد  
 31 - والحق للعاصب كالولا خلا جداً وأخوة فسيان - أولاً  
 32 - وللنساء إن ورثنه ولم يساوي عاصب وإلا الكل ثم  
 33 - والجرح للبرء يؤخر فع كحامل ومرضع لمرضع  
 34 - ورجل كالباقي إن عفا سقط ومن بنات بنت الحاكم حط  
 35 - وبالذي قتل يقتل ولو ناراً سوى الخمر اللواط السحر أو  
 36 - ما طال فليفرقن وليخنقن وحجرن واضرب عصي للموت عن  
 37 - وطرف في النفس في العمدة فقد مندرج كذا الأصابع بيد

قوله: (والجرح كالنفس) قال في الأصل: «والجرح كالنفس في الفعل والفاعل والمفعول إلا ناقصاً جرح كاملاً؛ أي والجرح - بضم الجيم -؛ أي الجنابة على ما دون النفس؛ أي القصاص به كالقصاص بقتل النفس في شرط الفعل وهو كونه عمداً عدواناً، وشرط الفاعل وهو كونه مكلفاً غير حربي ولا زائد حرية أو إسلام وشرط مفعول وهو كونه معصوماً من الرمي للإصابة، واستثنى من قوله والفاعل فقال: إلا شخصاً ناقصاً برقية أو كُفّر جرح كاملاً بحرية أو إسلام فلا يقتصر منه لأنه كالأشل والسليم - وهذا هو المشهور عن الإمام مالك رحمته الله، وبه قال الفقهاء السبعة وعليه عمل أهل المدينة، وروى ابن القصار عن الإمام مالك رحمته الله وجوب القصاص.

- وتضمنت الآيات العشرة (10) من قوله: (واقص من موضحة). وهو البيت رقم (20) إلى (29) وهو قوله: (وإن فقا السالم عين أعور) قول الأصل: «واقص من موضحة أوضحت عظم الرأس والجبهة والخدين وإن كابة وسابقها من دامية وحارصة شقت الجلد وسمحاق كشطته وباضعة - شقت اللحم ومتلاحمة غاصت فيه بتعدد ولمطاة قريت للعظم كضربة السوط وجراح الجسد وإن منقلة بالمساحة إن اتحد المحل لطيب زاد عمداً أو إلا فالعقل كيد شلاء عدمت النقع بصحيحة وبالعكس وعين أعمى ولسان أبكم وما بعد

الموضحة من منقلة طار فراش العظم من الدواء وأمة أفضت للدماغ ودماغه خرقت خريطته ولطمه، وشفرعين، وحاجب، ولحية وعمده كالخطأ إلا في الأدب وإلا أن يعظم الخطر في غيرها كعظم الصدر وفيها أخاف في رض الأنثيين أن يتلف؛ أي واقتص من موضحة وهي ما؛ أي جناية أوضحت؛ أي أظهرت عظم الرأس وعظم الجبهة وعظم الخدين إن اتسع ما أظهرته من العظم، بل وإن كان كمغرز رأس إبرة فحد الموضحة ما أفضى إلى العظم ولو بقدر إبرة وعظم الرأس محلها وموضحة الخد كالجبهة؛ أي كموضحتها في الدية، واقتص من سابقها؛ أي جراح سابقة على الموضحة في الوجود وهي ستة (6) ثلاثة (3) متعلقة بالجلد وثلاثة (3) متعلقة باللحم. وبينهما بقوله: (من الدامية) وهي التي تضعف الجلد حتى يرشح منه شيء كالدّم من غير انشقاقه، وحارصة وهي التي شقت الجلد وأفضت إلى اللحم، وسِمحاق - بكسر السين المهملة - وهي: التي كشطته؛ أي أزالّت الجلد عن اللحم، وبياضعة: وهي التي شقت اللحم، ومتلاحمة: وهي التي غاصت فيه بتعدد؛ أي يميناً وشمالاً ولم تقرب للعظم فإن انتفى التعدد فبياضعة ومِلْطاة - بكسر الميم وسكون اللام - وهي التي قربت للعظم وبقي بينهما ستر رقيق.

- وشبه في القصاص فقال: (كضريبة مكلف السوط) ففيها القصاص وقيل: كاللطمه في عدم القصاص ويقتص من جراح الجسد وإن كانت جراح الجسد منقلة البناني: صوابه وإن هاشمة. فقد قال الإمام مالك رضي الله عنه: الأمر المجتمع عليه عندنا أن المنقلة لا تكون إلا في الرأس والوجه، وقال ابن الحاجب في جراح الجسد من الهاشمة وغيرها: القود بشرط أن لا يعظم الخطر كعظم الصدر والعنق والصلب والفخذ ويكون القصاص في الجراح بالمساحة؛ أي القياس طولاً وعرضاً وعمقاً، وكون القصاص بالمساحة إن اتحد المحل فلو زادت المساحة على عضو الجاني لقصره فلا ينتقل لعضو آخر وإن كان عضو الجاني أكبر فلا يزداد على المساحة.

- وشبه في القصاص فقال: كطبيب زاد في القصاص من الجاني على المساحة عمداً فيقتص بقدر مساحة الزيادة وإلا؛ أي وإن لم يتعمد الطبيب الزيادة بأن زاد خطأ، فالعقل؛ أي دية الزائد - في مال الطبيب إن لم تبلغ ثلث الدية للجاني أو المجني عليه وإن بلغت فعلى عاقلته.

- وشبه في عدم القصاص وترتب العقل فقال: كذي يد شلاء عدمت؛ أي فقدت النفع فلا يقتص منها بسبب قطع صاحبها ليد صحيحة من الشلل عمداً عدواناً، وحينئذ فيلزم القاطع عقل الصحيحة في ماله، وبالعكس؛ أي لا تقطع الصحيحة بالشلاء، وعلى القاطع الأرش في ماله باجتهاد الحاكم، ولا يقتص من عين أعمى بفقته عيناً بصيرة عمداً عدواناً، وعليه دية البصيرة في ماله ولا من عين بصيرة بعين عمياء، وفيها الأرش بالاجتهاد في مال الجاني، ولا يقتص من لسان إنسان أبكم بقطع لسان ناطق عمداً عدواناً، وعلى الجاني دية الصحيح في ماله ولا من لسان ناطق بقطع لسان أبكم، وعلى الجاني أرش الأبكم بالاجتهاد، ولا يقتص مما؛ أي الجراحات التي بعد الموضحة وبينها بقوله: (من منقولة) وهي التي طار؛ أي زال فراش؛ أي رقيق العظم؛ أي يزيله الطبيب من الدواء؛ أي لأجل المداواة والتتام الجرح، ولا يقتص من أمة وهي التي أفضت؛ أي وصلت لأم الدماغ؛ أي الجلدة الساترة والمخ ولا يقتص من دامغة وهي التي خرقت خريطته؛ أي المخ؛ أي الجلدة الرقيقة الساترة له وهي آخر جراح الرأس.

- وبالجملة لا قصاص في شيء مما يعظم خطره كائناً ما كان.

- وشبه في عدم القصاص فقال: كلطمة بيد على وجه فلا قصاص فيها، ولا يقتص من شفر عين أصل معناه حرف العين والمراد به هنا الشعر النابت به لعلاقة المحلية وفيه حكومة في مال الجاني ولا في شعر حاجب، وفيه أيضاً حكومة في مال الجاني ولا في شعر لحية وفيه الحكومة وعمده؛ أي المذكور من شعر العين وشعر الحاجب واللحية كالخطأ في إيجاب الحكومة لكن في العمد في مال الجاني وفي الخطأ على العاقلة إن بلغت الثلث، وإلا ففي مال الجاني إلا في إيجاب الأدب؛ أي التأديب باجتهاد الحاكم فيثبت في العمد لا في الخطأ وإلا أن يعظم؛ أي يشتد الخطر؛ أي خوف الموت على الجاني بسبب القصاص منه في غيرها؛ أي الجراحات التي بعد الموضحة، ومثل لما يعظم فيه الخطر فقال: ككسر عظم الصدر والرقبة والظهر والفخذ فلا قصاص فيها، وفيها حكومة في مال الجاني وبقي على المصنف أن يعد في الجراح التي لا قصاص فيها الجائفة كما في المدونة وغيرها وإن رَضَ مكلف أنثي

رجل؛ أي دفعهما بنحو حجر عمداً عدواناً ولم يمت المجني عليه ففيها؛ أي المدونة أخاف إذا اقتصر من الجاني في رض الأنثيين أن يتلف أي يموت الجاني فيلزم أخذ نفس بعضو ونص التهذيب في الأنثيين إذا أخرجهما أو رضهما الدية كاملة قيل فإن أخرجهما أو رضهما عمداً قال: قال الإمام مالك رضي الله عنه: في إخراج الأنثيين القصاص. ولا أدري ما قال مالك في الرض إلا أنني أخاف أن يكون رضهما متلفاً فإن كان متلفاً فلا قود فيهما، وكذلك كل متلف، أشهب: إن قطعنا أو جرحنا ففيهما القود ولا قود في رضهما لأنه متلف.

قوله: (وإن فقا السالم عين أعور)؛ أي وإن فقا شخص سالم عيناه معاً من العمى أو سالم المماثلة للمجنى عليها عين أعور؛ أي من ذهب بصر إحدى عينيه فله؛ أي المجني عليه القود بفقاً نظير عينيه من الجاني أو أخذ الدية حال كونها كاملة من ماله؛ أي الجاني، لأن عين الأعور بمنزلة عينين، روى ابن القاسم وغيره في عين الأعور تُصاب عمداً من صحيح فالأعور مخير في القود وأخذ دية عينيه ألف (1000) دينار وإن فقا أعور من سالم مماثلته فله القصاص أو دية ما ترك وغيرها فنصف دية فقط.

(والسن بعد القلع إن تثبت يقد في العمد....) إلخ البيت قال في الأصل: «وإن قلعت سن فثبتت فالقود، وفي الخطأ كالخطأ».

وقوله: (فثبتت أو ثبتت مكانها أخرى فالقود)؛ لأن المعتبر في القصاص يوم الجناية، ولأن المقصود منه إيلام الجاني لردعه وردع أمثاله، وفي قلع الخطأ وثبوتها بعده قبل أخذ عقلها فلا يسقط بثبوتها حُكْمُه فيؤخذ عقلها وهو نصف عشر الدية كدية الخطأ في قلعها ولم تثبت.

وقوله: (والحق للعاصب كالولاء خلا جد واخوة فسيان أو لا) قال في الأصل: «والاستيفاء للعاصب كالولاء إلا الجد والأخوة فسيان والاستيفاء؛ أي طلب القصاص من الجاني على النفس للعاصب للمقتول بنفسه نسباً إن وجد وإلا فعاصب الولاء إن وجد وإلا فلإمام وليس له العفو وإن تعدد العصابة، واختلفت درجاتهم فيرتبون هذا كترتهم في الإرث بالولاء، وفي

تقديم ابن وابنه وإن سفل ثم الأب... إلخ إلا الجد الأقرب والإخوة الأشقا  
أو لأب فهما سيان أو مستويان في الاستيفاء.

قوله: (وللنساء إن ورثنه ولم يساو عاصب...) إلخ الاستيفاء للنساء إن  
ورثن المقتول وكن عصبه لو رَجَلن فلا استيفاء لذوات الأرحام كالخالة ولا  
للأخت للأم ولم يساوهن عاصب بأن لم يوجد عاصب أو كان أنزل منهن كعم  
مع بنات فلا كلام للبنات مع الأبناء ولا للأخوات مع الأخ، ولا للأم مع  
الأب لمساواة العاصب، وإن كان الاستيفاء لنساء وعصبه نازلين عن النساء  
فلكل من النساء والعصبه القتل لقاتل وليهن ولا عفو عنه إلا باجتماعهم؛ أي  
النساء والعصبه.

وقوله: (والجرح للبرء يؤخر فع كحامل ومرضع لمرضع) قال في الأصل:  
«وأخر لبرد أو آخر كلبراء كديته خطأ ولو كجائفة والحامل وإن بجرح مخيف»؛  
أي وأخر القصاص مما دون النفس لزوال برد أو حر يخشى الموت من  
القصاص فيهما فيلزم قتل نفس فيما دونها.

وشبه في التأخير فقال: (كلبراء من مرض خيف من القطع معه الموت  
كديته)؛ أي الجرح حال كونه خطأ فإنها تؤخر لبرئه خوف سريانه للموت  
فيجب دية الجرح، ولو كان له دية مقدرة كجائفة وآمة، لأن مالكا رضي الله  
تعالى عنه قال: لا يقاد من جرح العمد ولا يعقل في الخطأ إلا بعد البرء  
وتؤخر المرأة الحامل في القصاص منها إن قتلت مكافئاً لها لثلاثاً تؤخذ نفسان  
في نفس، وإن كان القصاص منها بجرح مخيف منه الموت فتؤخر إلى أن تلد  
وتوجد مرضع وتأخيرها مشروط بظهور إماراته لا بمجرد دعواها الحمل فلا  
تؤخر.

(ورجل كالباقى إن عفا سقط...) إلخ قال في الأصل: «وسقط إن عفا  
رجل كالباقى والبنت أولى من الأخت في عفو وضده وإن عفت بنت من بنات  
نظر الحاكم»؛ أي وسقط القصاص إن عفا عن القاتل رجل ممن له الاستفاء  
كالباقى في الدرجة سواء كانوا بنين فقط أو بنينهم فقط أو إخوة فقط أو بنينهم  
فقط أو أعماماً فقط أو بنينهم فقط أو موالى وإن كان للمقتول بنت وأخت



شقيقة أو لأب فالبنت أولى من الأخت في عفو عن القتل وفي ضده؛ أي العفو وهو القتل فلا يلزم من تساويهما في الميراث تساويهما في العفو وضده عند ابن القاسم، وقال أشهب: لا عفو إلا باتفاقهما عليه، ويفهم من كلام المصنف إن البنت إذا عفت فلا شيء من الدية للأخت وكذا العاصب النازل عنها، وهذا إن ثبت القتل ببينة أو إقرار وأما إن ثبت بقسامة فلا عفو إلا باجتماعهم عليه كما تقدم وإن قتل وله بنات أو أخوات فعفت بنت من بنات أو أخت من أخوات وطلب باقيهن القتل نظر الحاكم في الأصلح فما رآه أصلح أمضاه لأنه بمنزلة العاصب لإرثه ما بقي عن البنات أو الأخوات لبنت المال وجماعة المسلمين يقومون مقام الحاكم عند عدمه.

وقوله: **(وبالذي قتل يقتل ولو ناراً سوى الخمر اللواط السحر أو)** قال في الأصل: «وقتل بما قتل ولو ناراً إلا بخمر ولواط وسحر وما يطول وهل والسم أو يجتهد في قدره تأويلان فيغرق ويخنق ويحجر وضرب بالعصا للموت كذي عصوين ومكن مستحق من السيف مطلقاً واندرج طرف إن تعمده وإن لغيره لم يقصد مثله كالأصابع في اليد؛ أي وقتل القاتل بمثل ما؛ أي الشيء الذي قتل القاتل المقتول به إن لم يكن ناراً بل ولو كان ناراً فيقتل بها على المشهور لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ واستثنى مما قتل به، فقال: إلا قتله بإكراهه على شرب الخمر حتى مات فلا يقتل بمثل ذلك وإلا قتله باللواط فلا يقتل بجعل نحو خشبة في دبره وإلا قتله بسحر فلا يجبر القاتل على قتل نفسه بسحر وإلا قتله بما يطول؛ أي تطول معه الحياة ولا يُعجل الموت كخنس بإبرة فلا يقتل بمثله بل يقتل بضرب عنقه بالسيف في الأربعة لتحريم الثلاثة الأول وتعذيب الرابع مع عدم تحقق المماثلة فيه لاختلاف أحوال الناس فيه فرب شخص يموت به سريعاً وآخر يطول، وهل وإلا قتله بالسم فلا يقتل به ويتعين القتل بالسيف أو يقتل به ويجتهد في قدره الذي يقتله لاختلاف الأمزجة في الجواب تأويلان ابن شاس: المماثلة في القصاص مرعية في قصاص النفس، الباجي: المشهور قتله بما قتل به من نار أو غيرها فيغرق القاتل بالتغريق ويخنق ويحجر؛ أي يضرب بالحجر القاتل به حتى يموت وضرب القاتل بالعصا للموت، وشبه في الضرب بالعصا إلى

الموت فقال: كذا عصوين مثنى عصا؛ أي من ضرب معصوماً عمداً عدواناً بعصوين فمات فيضرب بالعصا حتى يموت، ولا يشترط التساوي في عدد الضربات، قال ابن رشد: إنما يقتل بمثل ما قتل من ثبت قتله بذلك، وأما من يقتل بالقسامة فلا يقتل إلا بالسيف، وممكن مستحق للقتل من قتل القاتل بالسيف مطلقاً عن تقيده بكونه قتل به لأنه أخف من غيره غالباً، ولأنه الأصل في القصاص وإن جنى شخص على عضو شخص ثم قتله اندرج في قتل النفس طرف إن تعمد الجاني إن كان الطرف للمقتول بل وإن كان لغيره بأن قطع يد شخص عمداً وفقاً عين آخر عمداً وقتل آخر عمداً فيقتل فقط ولا يقطع شيء من أطرافه، ولا تفقأ عينه إن لم يقصد الجاني بجنايته على الطرف مثله؛ أي تمثيلاً وتشويهاً فإن قصدها فلا يندرج الطرف في القتل فيقتص من الطرف. ثم يقتل كالأصابع التي قطعت عمداً فتندرج في قطع اليد فإن قطع الجاني أصابع شخص ثم قطع كفه فتقطع يد القاطع من كوعها، ويكفي قطعها في القصاص سواء كانت الأصابع، والكف لشخص واحد أو لشخصين فإن قطع أصابع شخص ويد آخر من الكوع ويد آخر من المرفق فيقطع له من المرفق فقط وتندرج فيه الأصابع والكف إن لم يقصد بقطع الأصابع أولاً التمثيل، فإن قصده قطعت أصابعه ثم كفه، ومفهوم إن تعمد أنه إن لم يتعمده، فلا يندرج فإن قطع يد شخص خطأ ثم قتله عمداً عدواناً فإنه يقتل به ودية اليد على عاقلته.

- 38 - ودية الخطأ لباد خمس بنت مخاض ولد اللبنون عن  
39 - وحققة جذعة وربعت في العمد من أناث ما تقدمت  
40 - وثلث في الأب في عمد لم يقتل به كجرحه فبعثني  
41 - لأربعين خلفه والجذعات منها ثلاثون كذاك الحقات  
42 - وألف دينار على أهل الذهب وأهل فضة من الآلاف يب  
43 - والنصف في الكتابي والمعاهد وثلث الخمس في المرتد  
44 - وفي المجوسيّ وأنثى كل نصف وفي الرقيق قيمة تلي  
45 - وفي الجنين عشر أمه وإن علقه أو من أمة عينا أو أن

- 46 - يعطي مساوي ذا رقيقاً والعلق من سيد الأمة كالحرة حق  
 47 - إن كله زابل حبة وإن يحيى فدية أن أقسموا تعن  
 48 - والخلف في القصاص إن تعمده يضرب ما كالبطن رأس أفسده  
 49 - ثم على فرائض ورثت .....

قوله: (ودية الخطأ لباد خمس) قال في الأصل: «ودية الخطأ على البادي مخمسة بنت مخاض وولد اللبون وحقه وجذعة وريعت في عمد بحذف ابن اللبون وثلثت في الأب ولو كان مجوسياً في عمد لم يقتل به»؛ أي ودية القتل الخطأ على عاقلة القاتل البادي؛ أي المنسوب للبادية لسكنائها مخمسة؛ أي تؤخذ من خمسة أصناف من نوع الإبل إذا كانوا من أهل الإبل رفقاً بمؤديها عشرون بنت مخاض؛ أي مخض الجنين وتحرك في بطن أمها وأربعون ولداً لبون؛ أي ولد أم ذات لبن عشرون ذكوراً وعشرون إنثاءً، وعشرون حقة وعشرون جذعة هذا مذهب الإمام عليه السلام وجميع أصحابه وريعت؛ أي أخذت من أربعة أصناف من الإبل في قتل عمد عفى عنه من جميع الأولياء أو بعضهم أو وقع الصلح على الدية مبهمة لأنها في العمد غير محدودة ولا معلومة حالة في مال الجاني وتربيعها بحذف ابن اللبون الذكر من المخمسة تؤخذ المائة من الأصناف الأربعة الباقية من كل صنف خمسة وعشرون وثلثت أخذت دية العمد من الثلاثة أصناف في قتل الأب ولده عمداً عدواناً إن كان مسلماً أو كتابياً، بل ولو كان مجوسياً في قتل عمد لم يقتل الأب به بأن لم يقصد قتله، ولم يفعل به ما هو صريح في القتل أو يقتل به، وعفى عنه على الدية كفعل قتادة المدلجي بابنه حذفه بسيف فأصاب ساقه فنزا جرحه فمات فقدم سراقه بن جعشم رئيس قبيلة قتادة على عمر بن الخطاب عليه السلام فذكر ذلك له فقال: أعدد لي على ماء قديد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عمر أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم دعا بأم المقتول وأخيه فدفعها لهما، ثم قال عمر رضي الله تعالى عنه: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يرث القاتل شيئاً ممن قتله». واحترز بقوله عمداً لم يقتل به عن خطأ، والعمد الذي يقتل به ففي الأول الدية على العاقلة مخمسة، وفي الثاني

القصاص وإنما خص عمر رضي الله تعالى عنه سراقاً لأنه سيد القوم وأمره بإحضار مائة وعشرين ليختار، قوله: (كجرحه)؛ أي الأب ولده عمداً فتغلظ عليه ديته بحسبه عما غلظت دية النفس. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك في هذا الموضوع:

ودية المسلم وهو حر      فمائة من الجمال قر  
 إن غلظت كالأب يقتل الولد      فالحكم في تثلثها شرعاً يعد  
 وهي ثلاثون من الحقائق      وهكذا يعطي من الجذعات  
 وأربعون قل من الخلفات      تعطي لمن ورثه بالذات  
 وفي سوى التغليظ قل مخمسه      مخاضة وابن اللبون لبونه  
 وحقه وجذعة من كل      عشرون عشرون كذا في النقل

- وإلى هذا أشار بقوله: (وثلثت في الأب في عمد لم...) إلخ البيتين.

(والمغربي ألف دينار وعلى العراقي اثنا عشر ألف درهم إلا في المثلثة فيزاد بنسبة ما بين الديتين)؛ أي إلا في الدية المثلثة على الأب في قتل ولده الذي لا يقتل به، فيزاد على الألف دينار لأهل الذهب، وعلى الأثنى عشر ألف درهم لأهل الورق، وفي نظمنا فتح الرحيم المالك قلت:

وألف دينار إذا ما أخرجت      من ذهب أو ورق قد قدرت  
 يب من الدرهم للدينار      من جمعها تحظى بذا المقدار  
 وصارت القيمة في هذا الزمن      بأوراق البنوك أيضاً والشمع  
 والقدر منها حسب الصرف الجديد      في وقت دفع واجب دون مزيد

(والنصف في الكتابي والمعاهد...) إلى قوله: (في الرقيق قيمة تلي)؛ أي ودية الكتابي الذمي المقتول خطأ الحر يهودياً أو نصرانياً، والكتابي المعاهد؛ أي الحربي المصالح على ترك القتال مدة نصف دية الحر وثلث الخمس؛ أي ثلث خمس الدية في المرتد عن دين الإسلام، (وفي مجوس) كذلك قال في أسهل المسالك:

ودية المرتد والمجوس      ثمانمائة درهم منجوس

- من الورق - بكسر الراء -؛ أي الفضة أو ستة وستون (66) ديناراً من الذهب أو ستة أبعرة وثلاثا بعير من الإبل وأنثى كل من الحر المسلم والحر الكتابي والحر المجوس والمرتد نصف دية كل واحد منهم للأنثى، وفي الرقيق قيمة في مال قاتله إن كان حرّاً ورقبته إن كان رقيقاً، (وفي الجنين عشر أمه وإن كان علقه) دماً مجتمعاً إذا صب عليه ماء حارّاً لا يذوب أو من أمة خلافاً لابن وهب القائل في جنين الأمة ما نقصها لأنها... قال: فهي كسائر الحيوان أو أن يعطي مساوي ذا رقيقاً مشيراً إلى قول الأصل: «أو غرة عبداً ووليدة متساوية». قال في أسهل المسالك:

وفي الجنين غرة وليدة أو عُشر قيمة أمه التليدة

(والعلق)؛ أي الجنين (من سيد الأمة) الحر المسلم كجنين الحرة في أن فيه عشر دية الحرة المسلمة إن كان السيد مسلماً أو غرة عبد أو وليدة، ومفهوم من سيدها أنه لو كان من زوج لكان فيه عشر قيمة أمه لا غير لأنه رقيق لسيد أمة قوله: (إن كله زایل حية وإن يحيا فدية إن أقسموا تعن)؛ أي إن زایلها؛ أي انفصل الجنين كله عن أمه حال كونها حية فلو ماتت قبل خروجه أو بعد خروج بعضه وقبل خروج باقيه وأن يحيا فدية إن أقسموا تعن فإن خرج الجنين من أمه حياً حياة محققة بأن استهل صارخاً مثلاً ثم مات ففيه الدية إن أقسموا؛ أي أولياؤه إن موته من فعل الجاني إن تراخى موته عن خروجه بل ولو مات عاجلاً.

(والخلف في القصاص إن تعمده) قال في الأصل: «وإن تعمده بضرب بطن أو ظهر أو رأس (ففي القصاص خلاف)؛ أي وإن تعمده؛ أي تعمد الضارب الجنين بضرب بطن أو ظهر أو رأس لأمه فالقته حياً حياة محققة بأن استهل صارخاً ثم مات، ففي القصاص وعدمه خلاف؛ أي قولان مشهوران، قال البناني: يعني أن ما تقدم محله إذا كانت الجناية خطأ وأما إن تعمدها بضرب كظهر أو بطن فقال: لا قود فيه بل فيه دية في مال الجاني. اهـ ابن الحاجب وهو المشهور، وقال ابن القاسم: يجب القصاص بقسامة، وهو مذهب المدونة والمجموعة، والحق ابن شاس ضرب الرأس بالظهر.

(ثم على فرائض ورثت)؛ أي وورث المأخوذ من الجنين بين ورثته على

حسب الفرائض باتفاق مالك وابن القاسم وابن الماجشون وابن شهاب رضي الله تعالى عنهم: أنها تورث على فرائض الله تعالى فلا مه الثلث ولأبيه الثلثان، وإن كان له إخوة فلا مه السدس والباقي لأبيه، وقال ربيعة: هي للأم خاصة إذ هي ثمن عضو منها.

- 49 - ..... وفي الجراح حكومة بنسبة
- 50 - نقص الجنائيات له معبداً
- 51 - كذا أجنة البهائم ويأت
- 52 - والموضحات نصف عشر والعشر
- 53 - إن كن في رأس كلخي أعلى ثم
- 54 - في العقل سمع صوت النطق البصر
- 55 - تجذيم أو تبريص أو تسويد أو
- 56 - وفي الشوي وعين الأعور وكل
- 57 - ومارن الأنف وحشفة وفي
- 58 - والأنثيين مطلقاً شفرى مره
- 59 - وحلمتها أن يكون يبطل لبن
- 60 - والضعف خلقة بعين رجل أو
- 61 - في كاليد الشلا ومضطرب سن
- 62 - عشر دية وكل أنمله
- 63 - والإصبع القوي زائداً عشر
- 64 - خمساً وإن سودا تُقلع كاسوداد
- 65 - وباضطرابها كثيراً - وأن
- 66 - كمنقل وموضح وجائقة
- 67 - ورد عقلاً أن يعد بصر - أو
- 68 - وساوت أنثى رجلاً إلى ثلث
- وفي الجراح حكومة بنسبة  
فرضاً من القيمة بعد براء دا  
في آمة جائفة ثلث الديات  
والنصف في الهاشم والمنقل - قر  
قيمة عبد كالديات ولتتم  
ذوق وفقد الوطء أو نسل كجر  
فقد قيام أو جلوسه - رووا  
زوجين والزوج فقط نصفاً يصل  
بعضهما الحساب من ذين بفي  
أن يبد عظمها وثديها فره  
واستان في ذات الصبا كذا بسن  
سواهما مثل الصحيح - ورأوا  
جدا حكومة وفي الإصبع عن  
ثلثه لا الإبهام تحوي نصفه  
أن ينفرد وكلما سن تجر  
أو بهما أو صفرة إن كان عاد  
لمثغر تنبت فعقلها جنى  
وآمة وإن تعد على الصفة  
قوة وطء نفع الألبان - رووا  
ديته ثم لمالها تحث

قوله: (وفي الجراح) أي ليست فيها دية مقدرة من الشارع إذا برئت على شين ونقص وإلا فلا شيء فيها حكومة؛ أي مال محكوم به يتوصل إلى معرفة قدره بنسبة نقصان ما نقصته قيمته معيياً بسبب الجناية لقيمته سليماً، فيقوم على فرض رقبته سالماً ومعيباً، وينسب ما نقصته قيمته معيياً بقيمته سليماً ويحكم بمثل تلك النسبة من الدية، وتكون الحكومة بعد بُرئ ذَا، أي: إذا برئ المجني عليه من الجرح ولا يستعجل بها قبل برئه لاحتمال سيلان الجرح إلى الموت فتجب الدية كاملة.

- وشبه في التقويم فقال: (كذا أجنة البهائم ويات) أن نزل الجنين ميتاً فتقوم أمه حاملاً به فرضاً ومسقطه له وعلى الجاني ما بين القيمتين، وقوله: (ويات في آمة) والآمة الجرح الذي وصل إلى أم الدماغ، والجائفة الجرح الذي أفضى إلى الجوف فلا قصاص فيه لأنه من المتالف ففي كل منهما ثلث الدية الكاملة للمجروح على عاقلة الجاني لا فرق فيما بين العمد والخطأ والموضحات نصف عشر والعشر والموضحة التي أظهرت العظم فديتها نصف عشر من دية المجني عليه، وفي عمدتها القصاص أو العشر والنصف؛ أي عشر ونصفه في الهاشمة التي هشمت العظم ولو عمد أو المنقلة التي ينقل منها العظم للدواء.

- ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وثلث الدية في المأمومة      وهكذا الثلث في الجائفة  
وفي المنقلة وهي الهاشمة      عشر ونصف عشر مسلمة

إذ قد قيل: إن الهاشمة هي نفسها المنقلة، وقوله: (إن كن في رأس كلحي أعلى) قال في الأصل: «إن كن برأس أو لحي أعلى». ولم يذكر محل الجائفة لوضوحه لأنها لا تكون إلا في البطن أو الظهر أو أحد الجنين، قوله: (قيمة عبد كالديات) للمجني عليه الحر في أخذ دية الجرح منها، ففي جائفته وآمته ثلث قيمته، وفي موضحته نصف عشر قيمته وفي منقلته وهاشمته عشر ونصفه وما عدا الجراحات الأربعة فليس فيه إلا ما نقص من قيمة.

قوله: (في العقل سمع صوت النطق البصر ذوق وفقد الوطاء أو نسل) أو

عجز (تجذيم) قال في الأصل: «والدية في العقل أو السمع أو البصر أو النطق أو الصوت أو الذوق أو قوة الجماع أو نسله أو تجذيمه أو تبريص أو تسويده أو قيامه وجلوسه أو الأذنين أو الشوى أو العينين أو عين الأعور للسنة بخلاف كل زوج فإن في أحدهما تصفه، وفي اليدين والرجلين ومارن لأنف، والحشفة، وفي بعضهما بحسابها منهما لا من أصله، وفي الأنثيين مطلقاً، وفي ذكر العينين قولان، وفي شفرى المرأة إن بدا العظم، وفي ثديها أو حلمتيهما إن بطل اللبن واستؤني بالصغيرة والسن الصغير الذي لم يتغير للإياس كالقود وإلا انتظر سنة وسقطا إن عادت؛ أي والدية الكاملة في إزالة العقل كله من المجني عليه فإن زال بعضه فبقدر من الدية أو إذهاب السمع كله أو إتلاف البصر كله أو منع النطق كله ولو بقي في اللسان الذوق ومعونة المضغ أو الصوت أو الذوق.

قال اللخمي: في الذوق الدية قياساً على الشم، ابن عرفة هو على أصولهم ينبغي أن تكون فيه الدية ولم أعلم فيه نصاً لأصحابنا أو إبطال قوة الجماع إن أبطل إنعاظه، ففيه دية كاملة أو قطع نسله فيه دية كاملة، وإن لم يبطل إنعاظه وإن أمنى من ذكر أو أنثى أو تجذيمه فيه الدية كاملة، وكذا التبريص أو تسويده فيه الدية كاملة، للخمي: تجب الدية إذا أجذمه أو أبرصه أو سقاه ما سود جسمه أو تبريصه أو إبطال قيامه وجلوسه بأن صار مستلقياً أو إزالة الأذنين ففيه دية كاملة ولو بقي سمعهما، وقيل كمال الدية يتوقف على ذهاب سمعهما والقولان منصوصان في المدونة أو إزالة الشوى - بفتح الشين المعجمة - مقصوراً جمع شواة؛ أي جلد الرأس ففيه دية كاملة وفي إتلاف العينين معادية كاملة أو إتلاف عين الأعور دية كاملة عند الإمام مالك رضي الله تعالى عنه للسنة، فقد قضى بها فيها عمر وعثمان وعلي وابن عباس رضي الله تعالى عنهم بخلاف كل زوج غير العينين، فإن في إتلاف أحدهما حال عدم الآخر نصف ما يجب له ففي يد الأقطع نصف الدية، وكذلك رجل الأعرج، والدية الكاملة في إتلاف اليدين بقطعهما من المنكب أو المرفق أو الكوع أو الأصابع أو بإزالة منفعتهما مع بقائهما وفي إتلاف الرجلين دية كاملة بقطعهما من الورك أو الركبة أو الكعب أو الأصابع أو بإزالة منفعتهما مع بقائهما



ومارن الأنف في قطع الحشفة؛ أي رأس الذكر دية كاملة كقطعه من أصله وفي قطع بعضهما؛ أي للمارن والحشفة بحسابهما؛ أي الدية منهما؛ أي المارن، والحشفة لا من أصله؛ أي المذكور من المارن والحشفة وهو الأنف والذكر؛ لأن بعض ما فيه الدية إنما ينسب إليه في إتلاف الأنثيين دية كاملة مطلقاً عن التقييد بسلّهما أو قطعهما أو رضهما وفي إحداهما نصف الدية وإن قطعنا مع الذكر فديتان، وفي إتلاف ذكر العينين وهو ما لا يتأتى به الجماع لصغره أو غلظه أو لعله وهو المعترض والحضور قولان لزوم الدية، وقيل حكومة وهو في المعترض عن جميع النساء فإن كان معترضاً عن بعضهن ففيه الدية إنفاقاً، وفي إزالة شفرى مثنى شفر - بضم الشين المعجمة - فيهما، وهما اللحمان المحيطان بفرج المرأة ففيهما دية كاملة إن بدا أي ظهر العظم قضى بها عمر ﷺ وفي أحدهما نصف الدية فإن لم يبد ففيه حكومة وفي ثديها؛ أي المرأة دية كاملة وفي حلمتها؛ أي ثدي المرأة دية كاملة إن بطل اللبن وإن لا فحكومة وإن قطع حلمتي صغيرة وشك في إبطاله لبنا استؤني بالصغيرة فإن تبين إبطاله لبنا فالدية وأن لا فحكومة وإن قلع سن صغير غير مثغر استؤني بسن الصغير إذا لم يثغر؛ أي لم يسقط أسنانه التي نبتت له وهو رضيع بأخذ عقلها في العمد والخطأ للإياس من نباتها كالقود في العمد، ويوقف العقل بيد عدل فإن نبتت بهيتها فلا عقل ولا قود فيها، وإن عادت أصغر أعطى أرش نقصها وإلا؛ أي وإن لم تنبت في الوقت الذي جرت العادة بنباتها فيه، ولم تمض سنة من يوم قلعها انتظر سنة؛ أي تمامها معتبرة من يوم القلع وسقطا؛ أي العقل في الخطأ والقود في العمد إن عادت سنة كهيتها.

(في كاليد الشلاء)؛ أي وفي قطع اليد الشلاء حكومة، (ومضطرب سن)؛ أي وسن مضطربة جداً بحيث لا يرجى ثبوتها (حكومة وفي الإصبع عن عشر دية)؛ أي وفي إتلاف كل أصبع من يد أو رجل خطأ عشر من دية المجني عليه مسلماً كان أو كتابياً أو مجوسياً ذكراً أو أنثى، (وكل أنملة) من كل أصبع (ثلاثة)؛ أي العشر (لا الإبهام تحوي نصفه)؛ أي العشر إذ ليس فيه إلا أنملتان - قال في أسهل المسالك:

ودية الإبهام عشر أجمله كغيرها ووزعت في الأنملة

- ولقد قلت في نظماً فتح الرحيم المالك:

وكل أصبع فعشر الدية      والثلث ما ذكر في الأنملة  
أنملة الإبهام نصف عشر      وهكذا في كل سن عبر

(والأصبع القوي زائداً عشر) من دية المجنى عليه أن ينفرد بالإتلاف عن الأصابع الأصلية ومفهوم الشرط إنها إن قطعت مع الأصابع الأصلية فلا شيء فيها وهو كذلك وكلما سن تجر خمساً من الإبل (وإن سود إن قلع كاسوداد أو بهما) أو بحمرة (أو صفرة إن كان عاد)؛ أي عادة وعرفا كالسواد في إذهاب الجمال وإلا فعلى حساب ما نقص (وباضطرابها)؛ أي السن جداً بحيث لا يرجى ثبوتها، وإن قلعت السن ثم ردت وثبتت لشخص كبير؛ أي مثر قبل أخذ عقلها أخذه؛ أي أخذ المجنى عليه عقلها ولا يرده إن كان أخذه، قوله: (كمنقل وموضح وجائفة وآمة)؛ أي كالجراحات الأربع؛ أي المنقلة والموضحة والجائفة والآمة فقد اتفقوا على أخذ عقلها وإن عادت لهيئتها وكذا الهاشمة والدامغة وإن تعد على الصفة؛ أي وإن عادت هذه المذكورات على الصفة.

قوله: (ورد عقلاً) بالبناء للفاعل أو بالبناء للمفعول كما في الأصل ورد في عود البصر وقوة الجماع، ومنفعة اللبن وفي الأذن إن ثبتت تأويلان؛ أي وإن جنى عليه فذهب بصره وأخذ منه ديته ثم عاد له بصره رد المجنى عليه الدية التي أخذها للجاني في عود البصر لأن عوده دليل على عدم ذهابه وأنه تعطل بعله ذهبت إذ لو ذهب لا يعود وإن أبطل قوة جماعه وأخذ منه ديتها ثم عادت رد المجنى عليه للجاني ما أخذه منه في عود قوة الجماع للمجنى عليه، وإن ذهب لبن امرأة وأخذت منه ديته ثم عاد لها لبنها فإنها ترد الدية التي أخذتها من الجاني في عود منفعة اللبن إضافته للبيان، وفي أخذ عقل الأذن إن ثبتت في محلها بعد قلعها وردها إليه، وعدم لزومه للجاني وإن كان أخذه منه رده له تأويلان (وساوت انثى رجلاً إلى ثلث نيقته)؛ أي وساوت المرأة مسلمة أو كتابية أو مجوسية الرجل من أهل ديتها، في دية جراحاتها لبلوغ ديتها لثلاث ديته؛ أي الرجل، ثم لمالها تحت؛ أي لديتها وذلك أن دية موضحة المرأة ومنقلتها وأصابعها وأسنانها ونحوها مما يوجب أقل من ثلث دية الرجل فدية المرأة فيه مساوية لدية الرجل ففي موضعها نصف عشر دية الرجل، وفي

منقلتها عشرها ونصفه وفي أصابعها عشر ديته فإن أوجب جرحها ثلث دية كالجائفة والأمة فإنها ترد لديتها فلها ثلث ديتها لا ثلث دية الرجل، قال في الرسالة: «وتعاقل المرأة الرجل إلى ثلث دية الرجل فإذا بلغت رجعت إلى عقلها». قال شارحها النفراوي، وتعاقل المرأة؛ أي تساوي الرجل من أهل دينها، فتأخذ من أطرافها مثل ما يأخذ الرجل وتستمر مساوية له إلى أن تبلغ ثلث دية الرجل، والغاية خارجة كما هو الأصل في الغاية بآلى، فإذا بلغت؛ أي دية الرجل أي ثلثها رجعت إلى عقلها فإذا قطع لها ثلاثة أصابع فلها ثلاثون (30) من الإبل كالرجل فإذا قطع لها بعد ذلك أنملة رجعت إلى عقلها، وكذا إذا قطع لها أربعة أصابع أو ثلاثة وأنملة فإنها تأخذ نصف ما يأخذه الرجل فلها في المنقلة والهاشمة، وفيما نقص من الأصابع عن الثلاث وأنملة كالرجل، وأما في قطع ثلاث وأنملة والجائفة أو الدامغة أو الأمة نصف ما للرجل، فيكون لها فيما ذكر ستة عشرة بغيراً وثلاثا بغير، وقد قال ربيعة لابن المسيب: كم في ثلاث أصابع من المرأة؟ فقال: ثلاثون، فقلت: كم في أربع؟ فقال: عشرون. فقلت: حين عظم جرحها واشتدت بليتها نقص عقلها، فقال: أعراقي أنت؟ قلت: بل عالم مثبت أو جاهل متعلم، فقال: هي السنة يا ابن أخي. قال ابن شاس: وهو إجماع أهل المدينة والفقهاء السبعة.

- 69 - ودية الحر خطأ نجمت  
 70 - والجاني إن بلغ ثلث الجاني أو  
 71 - كعمد أو غلظت أو منه جذم  
 72 - تحمله عاقلة وهي العصب  
 73 - ثم على مسلم حر إن قتل  
 74 - مثله معصوماً خطأ عتق لرق  
 75 - وفي جنين ورفيق عمد  
 76 - وأجلد بعمد مائة وأحبس سنه  
 77 - وسبب القسامة القتل لحر  
 78 - بالغ حر مسلم أن فلان
- بلا اعترافه على العاقلة  
 مجنى وإلا فعلى الجاني - رووا  
 مطلوب أو من المتالف فثم  
 ديوان أعطوا ثم بعد من قرب  
 وإن شريكاً أو صبي أو ما عقل  
 كذي الظهر ثم شهراه نسق  
 يندب ذلك وعمد عبد  
 كالحلف مع لوث وغير نكله  
 أسلم في محل لوث أو يقر  
 قتله ولو خطأ أو ذاك بان

- 79 - من زوجها أو من أبٍ إن ذبحا  
80 - إن كان كالجرح به وأطلقا  
81 - أو شاهداً كالجرح أو قول الجريح  
82 - فيقسموا لموته مما لقي  
82 - وقول مقتول بعمد أو أقر  
84 - وفي خطأ فقط بشاهد وأن  
85 - كالعدل قط إن عاين القتل أو أن  
86 - بالقرب من متهم عليه ثم  
87 - وأهدر دماً من زحفت لا دفعت  
88 - وهي خمسون يميناً بتنا  
89 - وإن فريداً أو فريدة - ولا  
90 - والبعض أن أب فابطل لا عفا
- أو من سوى العدل على من أفلحا  
وبينوا لا خالفوه منطلقاً  
خطأ أو عمداً وبعده أتيح  
كذا بشاهد بذا وأطلق  
مع شاهد أو قاتل ذلك ذكر  
من شهدا يختلفا فأبطلن  
تشحط منه بدمه يرئ  
أثر العدا كالسيف ملطوخاً بدم  
كبين من تأولوا الجواز بت  
ولا على ورثة اللذفتا  
في العمد من عاصبين نزلا  
فالباقى من دية الحظ اقتفى

قوله: (ودية الحر خطأ نجمت) قال في الأصل: «ونجمت دية الحر الخطأ بلا اعتراف على العاقلة والجاني إن بلغ ثلث المجني عليه أو الجاني وما لم يبلغ فحال عليه كعمد ودية»؛ أي ونجمت؛ أي أجلت بالنجوم؛ أي الأهلة دية الحر المسلم أو الذمي أو المجوسي الذكر أو الأنثى في قتل الخطأ فلا تنجم قيمة الرق فهي حالة على قاتله وكذا دية العمد المصالح عليها إذا ثبت قتل الخطأ بلا اعتراف؛ أي إقرار من القاتل بأن ثبتت بينة أو قسامة، ومفهومه إن ما ثبت باعتراف لا ينجم على العاقلة وهو كذلك؛ لاتهامه بالكذب لإغناء ورثة المقتول، فتنجم على العاقلة للجاني الحر، وعلى الجاني فحمل العاقلة الدية أمر قديم كان في الجاهلية فأقره النبي ﷺ وشرط التنجيم على العاقلة إن بلغ الواجب بجناية الخطأ ثلث دية المجني عليه أو ثلث دية الجاني كان الجاني أو المجني عليه من كان، وما؛ أي الواجب بالجناية الذي لم يبلغ ثلث دية الجاني ولا ثلث دية المجني عليه فحال عليه؛ أي الجاني وحده.

- وشبه في كون الدية على الجاني حالة فقال: كدية عمد عفى عن

الجاني عليها فهي عليه حالة (أو غلظت)؛ أي وكدية غلظت على الجاني بتربيع أو تثليث فهي عليه حالة، قوله: (أو منه جذم مطلوب أو من المتالف فثم تحمله عاقلة)؛ أي وكدية عضو ساقط وهو المعبر عنه بجذم؛ أي قطع لعدم مثله في الجاني كقطعة يمنى ولا يمنى له فديتها عليه حالة وإن كان معدماً انتظر يسره واستثنى من العمد، فقال: (أو من المتالف فثم)؛ أي وإلا جرحاً عمداً لا يقتص منه لخوف إتلاف كجائفة وكسر فخذ، فديته عليها؛ أي عاقلة الجاني (وهي)؛ أي العاقلة العصبية بنفسه قربوا أو بعدوا.

قوله: (بيوان اعطوا) الأولى أن يقول: ديواناً، ويمكن الرفع إن كان المقصود ديوان يبدو به، قال في الأصل: «ويُدَى بالديوان إن أعطوا ثم بها الأقرب فالأقرب ثم الموالي الأعلون ثم الأسفلون ثم بيت المال إن كان الجاني مسلماً وإلا فالذمي ذُو ودينه» قوله: (ثم على مسلم حر إن قتل...) الأبيات الثلاثة؛ أي ويجب على القاتل الحر لا العبد المسلم لا الكافر إن كان بالغاً عاقلاً بل وإن كان صيباً أو مجنوناً؛ لأنه من خطاب الوضع، ولأنه عوض عن النفس كعوض المتسلف، أو كان القاتل شريكاً في القتل لصبي أو بالغ حر مسلم فيجب على كل كفارة تامة؛ لأنها لا تتبعض ولا يشترك فيها إذا قتل الحر المسلم شخصاً مثله في الحرية والإسلام فلا تجب في قتل كافر ولا عبد حال كونه معصوماً فلا تجب في قتل غير معصوم كزان محصن ومحارب خطأ فلا تجب على القاتل عمداً. وقوله: (على القاتل الحر المسلم) خبر مقدم (عنتق رقبة) مبتدأ مؤخر، فالواجب عنتق شخص رقيق مؤمن سليم من العيوب محرر لخصوص الكفارة وللعجز عنها؛ أي عدم القدرة على عنتق الرقبة شهران يصومهما كرقبة وشهري الظهار في شرط إيمان الرقبة وسلامتها من العيوب وتحريرها له، وتتابع الشهرين في الصوم ونية الكفارة بهما لا تجب الكفارة على من قتل شخصاً حراً مسلماً صائلاً عمد عليه؛ لأنه ليس معصوماً، ولأن قتله عمد ولا كفارة على قاتل نفسه؛ لأنه غير خطأ، قال ابن عرفة: ولم أجده نصاً إلا للغزالي في وجيزه قال فيه: وفي وجوبها على قاتل نفسه وجهان. اهـ. وفيه أن قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾. مخرج قاتل نفسه لامتناع تصور هذا الجزء من الكفارة فيه، وإذا

بطل الجزء بطل الكل كديته؛ أي قاتل نفسه فلا تجب عليه ولا على عاقلته، وندبت الكفارة في إلقاء جنين. ابن عرفة في المدونة: فيمن ضرب امرأة خطأ فألقت جنيناً ميتاً كفارة - قال مالك رضي الله تعالى عنه: إنما الكفارة في كتاب الله تعالى في قتل الحر الخطأ، واستحسن الكفارة في الجنين، وندبت في قتل رقيق خطأ، ويغرم قيمته لمالكه، وندبت في قتل عبد وهل هذا تكرار أو يُجمل الأول على الخطأ، والثاني على العمد، وندبت في قتل عمد لا يقتل به لزيادة القاتل على المقتول بحرية وإسلام أو للعفو عنه، قوله: (واجلد بعمد مائة وأحبس سنة كالحلف مع لوث) قال في الأصل: «وعليه مطلقاً جلد مائة وحبس سنة وإن يقتل مجوسي أو عبده أو نكول المدعى على ذي اللوث وحلفه». وعليه؛ أي على القاتل عمداً مطلقاً عن التقييد بذكورية أو حرية أو إسلام فلا فرق بين رجل وامرأة وحر ورقيق ومسلم وكافر جلد مائة كما قال: (واجلد بعمد مائة وأحبس سنة) قال في أسهل المسالك:

وهي على الترتيب عتق فابتدى فصوم شهرين ومئة فاجلد

قال شارحه: يعني أن من قتل إنساناً عمداً أو سقط عنه القصاص بوجه من الوجوه المتقدمة فإنه يجلد مائة جلدة، ويحبس عاماً مع استحباب الكفارة.

(كالحلف مع لوث)؛ أي لطح القرينة الدالة على قتله كقول المقتول قتلني فلان وكرويته بقربه ويده آلة قتلة، والمقتول يتشحط في دمه، وقوله: (وغير نكله)؛ أي وحلفه؛ أي ذي اللوث؛ أيان القسامة إنه لم يقتله وبرأته من القتل بذلك فيجلد مائة ويحبس سنة نظراً للوث، قوله: (وسبب القسامة القتل الحر...) الأبيات الأربعة، وقد تضمنت قول الأصل: والقسامة سببها القتل الحر المسلم في محل اللوث كأن يقول بالغ حر مسلم قتلني فلان ولو خطأ أو مسخوطاً على ورع أو ولد على والده أنه ذبحه أو زوجة على زوجها إن كان جرح أو أطلق وبينوا لا خالفوا؛ أي والقسامة سببها التي لا تصح بدونه قتل الحر لا قتل الرق المسلم لا قتل الحر الكافر سواء قتله مسلم أو كافر في محل اللوث؛ أي التهمة، وهو ما ينشأ عنه غلبة ظن صدق المدعى فلا قسامة بمجرد الدعوى ومثل للوث بخمسة أمثلة، فقال: كأن يقول بالغ لا صبي ولو مراهماً حر لا رق لأنه ليس من أهل الشهادة كالصبي والكافر مسلم لا كافر

قتلني فلان عمداً، بل ولو قال خطأ على المشهور إن كان القاتل عدلاً بل ولو كان مسخوطاً؛ أي غير عدل وادعى قتله على شخص ورع، ولو كان أروع أهل زمانه أو يدعي ولد على والده أنه ذبحه أو بقر بطنه أو نحو ذلك فقال ابن القاسم، يقسم أولياء الولد ويقتلون والده فيه وأما لو قال: رماني بحديدة ونحوها مما لا يقتل الأب به أو قال: قتلني ولم يزد أو قتلني خطأ فالقسامة ودية الخطأ في الخطأ والمغلظة في دعوى العمد أو تدعي زوجة على زوجها أنه قتلها فالقسامة من أوليائها، ويقتلونه، وشرط القسامة فيما تقدم إن كان في المدعى جرح أو ضرب إذ ما إذا لم تكن بالمدعي أثر جرح أو ضرب فلا يقبل قوله إلا بيينة على ذلك. أو قال المقتول: قتلني فلان وأطلق قوله عن التقييد بعمد أو خطأ أو بينوا؛ أي أولياؤه كونه عمداً أو خطأ معتمدين على القرائن الدالة على أنه عمدٌ أو خطأ فيقسمون ويستحقون الدية على العاقلة في الخطأ والقول في العمد لا يقسمون إن خالفوا؛ أي إن خالف الأولياء المقتول بأن قال: خطأ وقالوا عمداً وعكسه، وقوله: أو شاهداً كالجرح أو قوله: الجريح أو وشهادة كشاهد واحد بإقرار المقتول، قال في الأصل: «أو بشاهد بذلك مطلقاً إن ثبت الموت أو بإقرار المقتول عمداً كإقراره مع شاهدٍ مطلقاً.

وشبه في اللوث الموجب للقسامة فقال: أو قول الجريح؛ أي المقتول أن فلاناً قتله عمداً أو خطأ قوله: (فيقسموا لموته مما لقي) خمسين يميناً لأن أيمان الدم لا تكون إلا خمسين والقاتل واحد منهم والدية عليهم في أموالهم بعد أيمانهم بلا قسامة؛ لأن البيينة شهدت بالقتل وكان الغرم على جميعهم للقطع بكذب أحدهم وأكبر ما سبق أشار ناظم خليل بقوله:

مما به القتل أو العقل وجب	قسامة معروفة لها سبب
وهو قتل المسلم الحرب ما	يستوجب اللوث به والتهما
كقول حر مسلم محتلم	قتلني فلان وهو ذو دم
ولو يقول خطأ أو كان	ذا سخط عن ورع قد دان
أو ادعاه ولد عن من ولد	بأنه ذبحه الموت قصد
أو زوجة عن زوجها ذاك ادعت	وقيل لا يقتل فيه ما ادعت
إن كان جرح وكذا إن أطلقا	وبينوا لا خالفوا ما نطقا

وبعدهما رجوعهم لا يقبل  
ولا إذا ما البعض عمداً أسجل  
ذا بخلاف ذي الخطأ فإن له  
وفيهما إن استورا واختلفا  
وديعة الخطأ لكل وبطل  
وكشهيدين بجرح مسجلا  
بحال عمد أو خطأ إن أثرا  
يقسم من وليه الذي ترك  
كذا بشاهد بذاك مطلقا  
أو باعتراف العمد ممن قتل

لقوله ومنه أيضاً يبطل  
والبعض لا نعلمه ونكل  
نصيبه بعد اليمين استكملة  
من بعد إطلاق فكل حلفا  
نصيب ذي العمد إذا الغير نكل  
أو ضرب أو إقرار من قد قتل  
ثمت بعد موته تأخرا  
لمن حصول الجرح والضرب هلك  
إن موته في كلها تحققا  
كأن يقر مع شهيد مسجلا

قوله: (في خطأ فقط وإن من شهدا يختلفا فابطلن)؛ أي وإن اختلف شاهداه بطل بأن قال أحدهما: ذبحه، وقال الآخر: قتله بسيف، كالعدل فقط في معاناة القتل؛ أي وكشهادة العدل فقط لا غير العدل في معاناة القتل، فإنه لوث فيقسم الأولياء معه ويستحقون الدم على المشهور وهو مذهب المدونة (أو إن يتشحطا منه بدمه يرن بالقرب من منهم....) إلخ البيت، قال في الأصل: «أو رآه يتشحط في دمه والمتهم قريبه وعليه أثاره؛ أي أو رآه أو رأى العدل المقتول يتشحط؛ أي يتحرك في دمه، والمتهم قريبه؛ أي المقتول، وعليه - أي المتهم - أثر العدا كالسيف وهو ملطخ بدم بيده».

وقوله: (واهدر دماً من زحفت لا دفعت كبين من تناولوا الجواز بت) قال في الأصل: «وإن تناولوا فهدر كزاحفة على دافعة»؛ أي وإن تناولوا؛ أي المقاتلين من المسلمين في قدومهم على القتال تأويلاً يقتضي جواز تقاتلهم بزعمهم فالقتلى والجرحى هدر لا قصاص ولا دية كقتلى طائفة زاحفة؛ أي متعدية وماشية لقتال غيرها بغياً بلا تأويل على طائفة دافعة عن نفسها وحريمها فقتل الزاحفة هدر وقتلى الدافعة فيها القصاص، وهذا ما جاء في البيت بتقديم وتأخير عن عبارة الأصل، فعبارة الأصل تقدم فيها المتأولون عن الزاحفة والدافعة وفي النظم قدم الزاحفة، والمعنى واحد.

(وهي)؛ أي القسامة خمسون يمينا لا يزداد عليها، ولو كان الأولياء أكثر



من خمسين فيحلف خمسون منهم بالقرعة وإنما يحلفها بالغ عاقل وينتظر بلوغ الصبي، قوله: (ولا)؛ أي ولاء لقول الأصل متواليه لأنه أرهب وأوقع في النفس - ابن مرزوق: لم أقف على قيد التوالي لغير ابن شاس وابن الحاجب، (على ورثة اللذفتا)؛ أي يحلفها في الخطأ من يرث المقتول وإن فريداً؛ أي واحد أو فريدة؛ أي امرأة، ابن الحاجب: يحلف الوارثون المكلفون في الخطأ واحداً كان أو جماعة ذكراً أو أنثى.

قوله: (ولا في العمد من عن عاصبين نزلاً) قال في الأصل: «ولا يحلف في العمد أقل من رجلين عصبه»؛ أي ولا يحلف القسامة في دعوى قتل العمد أقل من رجلين عصبه للمقتول من نسب أو ولاء له أو لعاصبه، وفي الموطأ: «لا يقسم في قتل العمد من المدعين إلا اثنان فصاعداً تردد الأيمان عليهم حتى يحلفا خمسين يميناً وإن أكذب بعض نفسه بأن قال: أنه كذب في دعواه بطل القود والدية لأنه كالشاهد بالظلم على غير بخلاف عفو؛ أي بعض المستحقين على القود من القاتل عمداً بعد ثبوته بالبينة فيبطل القود، وحصه العافي من الدية فقط فالباقي من دية الحظ اقتفى، قال في الأصل: «فللباقي نصيبه من الدية وهو من لم يعف من المستحقين».

#### وبالله التوفيق

#### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَائْتِ بِأَلْمَعُوفِ وَأَدَاءُهُ إِلَىٰهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَأْتِزِلِ الْأَلْبَسِ لِمَلَكِكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [البقرة: 178، 179].

2 - ﴿وَمَا كَانِ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: 92].

3 - عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة» [رواه الجماعة].

4 - وعن عائشة: لا يحل دم امرئ مسلم إلا من ثلاثة إلا من زنى بعدما أحسن أو كفر بعد ما أسلم أو قتل نفساً فقتل بها. [رواه أحمد والنسائي ومسلم بمعناه].

5 - وفي لفظ: لا يحل قتل مسلم إلا في إحدى ثلاث خصال: زان محصن فيرجم ورجل يقتل مسلماً متعمداً ورجل يخرج من الإسلام فيحارب الله ﷻ ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض. [رواه النسائي وهو حجة أنه لا يؤخذ مسلم بكافراً].

6 - وعن رافع بن خديج أن محيصة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خيبر فتفرقا في النخل، فقتل عبد الله فاتهموا اليهود فجاء أخوه عبد الرحمن وابنا عمه حويصة ومحيصة إلى النبي ﷺ فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه وهو أصغر منهم فقال ﷺ «كبر الكبر» أو قال: ليبدأ الأكبر» فتكلما في أمر صاحبهما فقال النبي ﷺ: «يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته» قالوا: أمر لم نشهده كيف نحلف؟ قال: «فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم» قالوا: يا رسول الله قوم كفار، فوداه رسول الله ﷺ من قبله. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

7 - وعن أبي ليلي قال: قال رسول الله ﷺ: «من اغتبط مؤمناً بقتل فهو قود إلا أن يرضى أولياء المقتول فمن قام دونه فعليه لعنة الله وغضبه ولا يقبل منه صرف ولا عدل» [رواه الشافعي].

8 - وعن شريح الخزاعي قال: قال رسول الله ﷺ: «من أصيب بدم أو خبل الخبل الجرح فهو بالخيار بين إحدى ثلاث إما أن يقتص أو يأخذ العقل أو يعفو، فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه فإن فعل شيئاً من ذلك ثم عاد بعد فله النار خالداً فيها مخلداً» [رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه].

9 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «من قتل عمداً دفع إلى أولياء المقتول فإن شاءوا قتلوا وإن شاءوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه وذلك عقل العمد، وما صالحوا عليه فهو لهم وذلك تشديد العقل».

10 - وعن علي أن رسول الله ﷺ قال: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم يسعى بذمتهم أدناهم إلا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد بعهده». [رواهما الشافعي].

11 - وعن وائل بن حجر قال: كنت مع النبي ﷺ إذ جيء برجل في عنقه نسعة قال: فدعى ولي المقتول فقال: «أتعفو؟» قال: لا، قال: «أفتأخذ الدية؟» قال: لا، قال: «أفتقتل؟» قال: نعم قال: «أذهب به» - فلما ولي قال: «أتعفو؟» قال: لا، قال: «أفتأخذ الدية؟» قال: لا، قال: «أفتقتل؟» قال: نعم. قال: «أذهب به» فلما كان في الرابعة قال: «أما أنك إن عفوت بيوء بإثمه وإثم صاحبه» قال: فعفى عنه، قال: فأنا رأيت يجر نسعته.

12 - وعن أبي شريح الكعبي قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا إنكم معشر خزاعة قتلتهم هذا القتيل من هذيل وإني عاقله فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتيل فأهله بين خيرتين أن يأخذوا العقل أو يقتلوا» [رواهما أبو داود].

13 - وعن ابن عباس قال: كان في بني إسرائيل قصاص، ولم يكن فيهم الدية فقال الله لهذه الأمة: ﴿كُنِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إلى هذه الآية ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَمْ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾. قال ابن عباس: فالعفو أن يقبل الدية في العمد؛ ﴿فَأَنْبِئَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أن يطلب بمعروف ويؤدي بإحسان. [رواه البخاري].

14 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «لا يقتل مؤمن بكافر، ومن قتل مؤمناً متعمداً دفع إلى أولياء المقتول، فإن شاءوا قتلوا وإن شاءوا أخذوا الدية» [رواه أبو داود وأحمد والترمذي].

15 - وعن وائل بن حجر قال: إني لقاعد مع النبي ﷺ إذ جاء رجل يقود آخر بنسعة فقال: يا رسول الله هذا قتل أخي، فقال رسول الله ﷺ: «أقتلته؟» قال: فقال: إنه لو لم يعرف أقتت البينة قال: نعم قتلتها قال: كيف قتلتها؟ قال: كنت أنا وهو نحتطب من شجرة فسبني فأغضبني فضربته بالفأس فقتلته، فقال له النبي ﷺ: «هل لك من شيء تؤديه عن نفسك؟» قال: مالي إلا كسائي وفأسي قال: «فترى قومك يشترونك؟» قال: أنا أهون على قومي من ذاك فرمى إليه نسعته وقال: «دونك صاحبك» قال: فانطلق به الرجل فلما

ولى قال رسول الله ﷺ: «إن قتله فهو مثله» فرجع، فقال: يا رسول الله بلغني أنك قلت: إن قتله فهو مثله، وأخذته بأمرك، فقال رسول الله ﷺ: «أما تريد أن يبوء بإثمك وإثم صاحبك؟» فقال: يا نبي الله؛ لعله قال: بلى، قال: «فإن ذلك كذلك» فرمى بنسخته وخلقى سبيله. [رواه مسلم والنسائي].

16 - وفي رواية: جاء رجل إلى النبي ﷺ بحبشي، فقال: إن هذا قتل أخي قال: «كيف قتلته؟» قال: ضربت رأسه بالفأس ولم أرد قتله، قال: «هل لك مال تؤدي دينه؟» قال: لا. قال: «أفرايت إن أرسلتك تسأل الناس تجمع دينه؟» قال: لا. قال: «فموالك يعطونك دينه» قال: لا. قال للرجل: «خذه». فخرج به ليقته، فقال رسول الله ﷺ: «أما إن قتله» كان مثله فبلغ به الرجل حيث يسمع قوله، فقال: هو ذا فمر فيه ما شئت، فقال رسول الله ﷺ: «أرسله يبوء بإثم صاحب وإثمه فيكون من أصحاب النار». [رواه أبو داود].

17 - وعن رافع بن خديج قال: أصبح رجل من الأنصار بخبير مقتولاً فانطلق أولياؤه إلى النبي ﷺ فذكروا ذلك له، فقال: «لكم شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم» فقالوا: يا رسول الله لم يكن ثم أحد من المسلمين، وإنما هم يهود قد يجترئون على أعظم من هذا قال فاختراروا منهم خمسين فاستحلفوهم فوداه النبي ﷺ من عنده. [رواه أبو داود].

18 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن ابن محيصة الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خيبر فقال رسول الله ﷺ: «أقم شاهدين على من قتله أذفعه إليكم برمته» فقال: يا رسول الله ومن أين أصيب شاهدين وإنما أصبح قتيلاً على أبوابهم؟ قال: «فتحلف خمسين قسامة» فقال: يا رسول الله كيف أحلف على ما لا أعلم فقال رسول الله ﷺ: «فنستحلف منهم خمسين قسامة»، فقال: يا رسول الله كيف نستحلفهم وهم اليهود؟ فقسم رسول الله ﷺ دينه عليهم وأعانهم بنصفها. [رواه النسائي].

19 - وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار أن النبي ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية. [رواه أحمد ومسلم والنسائي].

20 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر إلا في القسامة» [رواه الطبراني].

21 - وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار أن النبي ﷺ قال لليهود: «وبدأ بهم يحلف منكم خمسون رجلاً» فأبوا فقال للأنصار: استحقوا، فقالوا: نحلف على الغيب يا رسول الله، فجعلها رسول الله ﷺ دية على يهود لأنه وجد بين أظهرهم. [رواه أبو داود].

22 - وعن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: «ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفأً». [رواه ابن ماجه].

23 - وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «ادفعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير أن يخطئ في العقوبة». [رواه الترمذي وذكر أنه قد روى موقوفاً وأن الوقف أصح].

24 - وعن علي مرفوعاً: «ادروا الحدود بالشبهات».

25 - وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال لآعن بين العجلاني وامراته، فقال شداد بن الهاد: هي المرأة التي قال رسول الله ﷺ: «لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمتها»، قال: لا، تلك امرأة قد أعلنت في الإسلام. [متفق عليه].

26 - وعنه قال: قال عمر بن الخطاب كان فيما نزل آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده فأخشى أن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد الرجم في كتاب الله تعالى فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله تعالى والرجم في كتاب الله تعالى حق على من زنى إذا أحصن من الرجال، والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف. [رواه الجماعة إلا النسائي].

27 - وعن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حرم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً وكان كتابه أن من اغتبط مؤمناً قتلاً عن بينة فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول وأن في النفس الدية مائة من

الإبل، وأن في الأنف إذا أوعب جدعُ الدية، وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية، وفي البيضتين الدية وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمسة عشر من الإبل وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشرة من الإبل وفي السن خمس من الإبل وفي الموضحة خمس من الإبل وأن الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار. [رواه النسائي].

28 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «في الأسنان خمس من الإبل» [رواه النسائي].

29 - وعنه عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «في المواضع خمس خمس» [رواه الترمذي].

30 - وعنه أن رسول الله ﷺ قضى في الأنف إذا جدع كله الدية كاملة وإذا جدعت أرنبته فنصف الدية وفي اليد نصف الدية وفي الرجل نصف الدية، وقضى أن يعقل عن المرأة عصبتها من كانوا ولا يرثون منها إلا ما فضل عن ورثتها، وإن قتلت فعقلها بين ورثتها وهم يقتلون قاتلها وقضى إن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلمين وهم اليهود والنصارى.

31 - وعنه عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «في المأمومة ثلث العقل ثلاث وثلاثون من الإبل أو قيمتها من الذهب والورق أو البقر أو الشاة والجائفة ثلث العقل والمنقلة خمس عشرة من الإبل والموضحة خمس من الإبل والأسنان خمس من الإبل» [رواهما أحمد والنسائي وأبو داود].

32 - وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «الأصابع سواء والأسنان سواء والثنية والضرس سواء فهذه وهذه سواء» [رواه أبو داود].

33 - وعن عطاء بن أبي رباح أن رسول الله ﷺ قضى في الدية على أهل الإبل مائة من الإبل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة وعلى أهل القمح شيء لم يحفظه محمد. [رواه أبو داود].

34 - وعن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه جعل الدية اثني عشر ألفاً. [رواه الترمذي].

35 - وعن أبي هريرة أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها فقضى رسول الله ﷺ لها بغرة عبد أو وليدة. [رواه البخاري ومسلم].

36 - وعن جابر بن عبد الله قال: كتب النبي ﷺ على كل بطن عقولة ثم إنه كتب لا يحل أن يتوالى وقال: روح يتولى مولى رجل مسلم بغير أذنه. [رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه].

37 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «من قتل مؤمناً متممداً دفع إلى أولياء المقتول، فإن شاءوا قتلوا وإن شاءوا أخذوا الدية، وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه، وما صالحوا عليهم فهو لهم وذلك لتشديد العقل» [رواه الترمذي وأبو داود].

38 - وعن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بني مخاض ذكوراً» [رواه أصحاب السنن].

39 - وعن ابن عباس أن رجلاً من بني عدي قتل فجعل النبي ﷺ في ديته اثني عشر ألفاً، أي من الدراهم. [رواه أصحاب السنن].

40 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين، فكان ذلك كذلك حتى استخلف عمر فقام خطيباً فقال: ألا إن الإبل قد غلت ففرضها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلال مائتي حلة وترك دية أهل الذمة لم يرفعهما. [رواه أبو داود والنسائي مرفوعاً في البقر والشاة].

41 - وعنه عن النبي ﷺ قال: «عقل شبه العمد مغلظ مثل عقل العمد ولا يقتل صاحبه وبه قضى عمر» [رواه أبو داود وأحمد].

42 - وقال عبد الله في شبه العمد خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنات لبون وخمس وعشرون بنات مخاض.

- 43 - وقال علي في شبه العمدة: ما كان بالسوط والعصى مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها. [رواه أبو داود والنسائي].
- 44 - وعنه عن النبي ﷺ قال: «من تطيب ولا يعلم منه طب فهو ضامن» [رواه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه].
- 45 - وعنه عن النبي ﷺ قال: «عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديته» [رواه النسائي والدارقطني وصححه ابن خزيمة].
- 46 - ولليهيقي: «دية المرأة نصف دية الرجل».
- 47 - وعنه عن النبي ﷺ قال: «دية عقل الكافر نصف دية المؤمن» [رواه أصحاب السنن وأحمد].
- 48 - وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «إذا أصاب المكاتب حداً أو ورث ميراثاً يرث على قدر ما عتق منه».
- 49 - وفي رواية: قضى رسول الله ﷺ في دية المكاتب يقتل يؤدي ما أدى من كتابته دية الحر وما بقي دية المملوك. [رواه أصحاب السنن].
- 50 - وعنه عن النبي ﷺ قال: «من قتل في عميا في رميا يكون بيهم بحجارة أو بالسياط أو ضرب بعضاً فهو خطأ وعقله عقل الخطأ ومن قتل عمداً، فهو قود ومن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرفاً ولا عدلاً».
- 51 - وعن عمران بن حصين أن غلاماً لأناس فقراء قطع أذن علام لأناس أغنياء فأتوا النبي ﷺ فقالوا: يا رسول الله إنا قوم فقراء فلم يجعل عليهم شيئاً. [رواهما أبو داود والنسائي].
- 52 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديته» [رواه النسائي والدارقطني].
- 53 - عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال لسعيد بن المسيب في أصبع المرأة قال: عشر من الإبل قلت: كم في أصبعين؟ قال: عشرون من الإبل.



قلت: فكم في ثلاثة أصابع؟ قال: ثلاثون من الإبل قلت: فكم في أربع أصابع؟ قال: عشرون من الإبل قلت: حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها. قال سعيد: أعرافي أنت؟ قلت: بل عالم مثبت أو جاهل متعلم قال: هي السنة يا ابن أخي. [رواه مالك في الموطأ عنه].

54 - عن أبي هريرة قال: قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيتها وزوجها وأن العقل على عصبتها.

55 - وفي رواية: أقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فاختصموا إلى رسول الله ﷺ فقضى أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة وقضى بدية المرأة على عاقلتها. [متفق عليهما وفيه دليل على أن دية شبه العمد تحملها العاقلة].

56 - وعن المغيرة بن شعبة عن عمر أنه استشارهم في إملاص امرأة، فقال المغيرة: قضى النبي ﷺ فيه بالغرة عبد أو أمة فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ وقضى به. [متفق عليه].

57 - وعن المغيرة إن امرأة ضربتها ضررتها بعمود فسطاط فقتلتها وهي حبلى فأوتي فيها النبي ﷺ فقضى فيها على عصابة القاتلة بالدية الجنين غرة، فقال: عصبتها أندى ما لا طعم ولا شرب ولا صاح ولا استهل مثل ذلك بطل، فقال: سجع مثل سجع الأعراب. [رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وكذلك الترمذي ولم يذكر اعتراض العصابة وجوابه].

58 - وعن ابن عباس في قصة حمل بن مالك قال: فأسقطت غلاماً قد نبت شعره ميتاً وماتت المرأة فقضى على العاقلة بالدية، فقال عمها: أنها قد أسقطت يا نبي الله غلاماً قد نبت شعره فقال أبو القاتلة: إنه كاذب إنه والله ما استهل ولا شرب ومثله بطل، فقال النبي ﷺ: «أسجع الجاهلية وكهانها أد في الصبي غرة» [رواه أبو داود والنسائي].

59 - وعن جابر أن امرأتين من هذيل قتلت إحداهما الأخرى ولكل واحدة منهما زوج وولد فجعل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عاقلة القاتلة

وبرأ زوجها وولدها قال: فقال: عاقلة المقتولة ميراثها لنا، فقال رسول الله ﷺ: «لا ميراثها لزوجها وولدها» [رواه أبو داود وهو حجة في أن ابن المرأة ليس من عاقلتها].

60 - وعن عمر قال: العمد والعبد والصلح والاعتراف لا تعقله العاقلة. [رواه الدارقطني وحكى أحمد عن ابن عباس مثله].

61 - وعن عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «لا يجني جان إلا على نفسه لا يجني والد على ولده ولا مولود على والده» [رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه].

62 - وعن الخشخاش العنبري قال: أتيت النبي ﷺ ومعني ابن لي فقال: ابنك هذا؟ فقلت: نعم قال: «لا يجني عليك ولا تجني عليه» [رواه أحمد وابن ماجه].

63 - وعن أبي رمثة قال: خرجت مع أبي حتى أتيت رسول الله ﷺ فرأيت برأسه ودع حناء وقال لأبي: هذا ابنك؟ قال: نعم. قال: أما إنه لا يجني عليك ولا تجني عليه وقرأ رسول الله ﷺ: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» [رواه أحمد وأبو داود].

64 - وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ولا بجريرة أخيه» [رواه النسائي].

65 - وعن رجل من بني يربوع قال: أتينا رسول الله ﷺ وهو يكلم الناس فقام إليه الناس فقالوا: يا رسول الله هؤلاء بنو فلان الذين قتلوا فلاناً، فقال رسول الله ﷺ: «لا تجني نفس على نفس» [رواه أحمد والنسائي].

66 - قال الشافعي: إذا وجبت الكفارة في الخطأ فلأن تجب في العمد أولى.

67 - وقال أبو حنيفة: لا تجب الكفارة إلا حيث أوجبها الله تعالى وحيث لم تذكر في العمد فلا كفارة.

- قال ابن المنذر: وما قاله أبو حنيفة به نقول، لأن الكفارات عبادات،

وليس يجوز لأحد أن يفرض فرضاً يلزمه عباد الله إلا بكتاب أو سنة أو إجماع وليس مع من فرض على القاتل عمداً كفارة حجة من حيث ذكرنا كذا في القرطبي.

68 - وقال الزهري: مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد إلا أن يشاؤوا، رواه عنه مالك في الموطأ، وعلى هذا أمثاله تحمل العمومات المذكورة.

69 - قال مالك: إذا انقطع البدوي إلى الحضرم فسكن الحضرم عقل معهم ولا يعقل أهل الحضرم مع البدوي ولا أهل البدو مع أهل الحضرم. - والذي يعرف من قول مالك: أن أهل مصر لا يعقلون مع أهل الشام وأهل الشام لا يعقلون مع أهل مصر وإن كان من أهل مصر وهي مسكنه عقل عنه أهل مصر.

70 - قال مالك: وإذا جرح الرجل الرجل ولم يكن في قومه من يحمل عقله لقتلتهم ضم إليهم أقرب القبائل إليهم فإن لم يكن فيهم قوة يحملون العقل ضم إليهم حتى يكون فيهم من يعمل العقل.

71 - قال: قلت لمالك: فكيف تحمل العقل؟

قال مالك: وهي على الغني بقدره وعلى من هو دونه بقدره.

- قال مالك: وإنما ذلك على قدر طاقة الناس في يسرهم.

72 - قلت: رأيت ما وجب على العاقلة من الدية إنما هو على الرجال

ليس على النساء ولا على الذرية من ذلك شيء عند مالك؟

- قال: نعم لا شيء على الذرية وعلى النساء في قول مالك.

73 - قلت: رأيت الدية إذا حملتها العاقلة قد ركم يؤخذ من الرجل؟

- قال: قد أخبرتك أن مالكا لم يجد لنا في هذا حد.

- قال: ولكن الغني على قدره ومن دونه على قدره.

74 - قلت: رأيت ما أصاب النائم من شيء أعلى العاقلة هو؟

- قال: نعم إذا بلغ الثلث فهو على العاقلة عند مالك.

- قال: وسئل مالك عن امرأة نامت على صبيها فقتلتها؟

- قال: قال مالك: أرى أن ديته على العاقلة.

75 - قلت: رأيت أولياء الدم العمد إذا صالحوا على أكثر من الدية أتجوز ذلك لهم في قول مالك؟

- قال: نعم.

76 - قلت: فإن رضي أولياء العمد الدية أ يكون ذلك على العاقلة أو في مال القاتل؟

- قال: بل في مال القاتل عند مالك.

77 - قلت: فإن قتل رجل قتيلاً ليس له إلا ولي واحد فعفى عنه على أن يأخذ الدية وأبى القاتل.

- قال: لا أدفع لك شيئاً إنما لك أن تقتلني فإن شئت فاقتلني وإن شئت فدع؟

- قال: إذا لم يكن الولي إلا واحد فليس له إلا أن يعفو أو يقتل وليس له أن يعفو على الدية إلا أن يرضى بذلك القاتل.

78 - قلت: رأيت الصبي والمجنون ما جنيا من عمد أو خطأ بسيف أو غير ذلك أهو خطأ؟

قال قال مالك: نعم وتحمله العاقلة إذا بلغ الثلث فصاعداً، وإن كان أقل من الثلث ففي أموالهم وإن لم يكن لهم مال كان ذلك ديناً عليهم يتبعون به وإن كان المجنون يفيق ويجن فمن أصاب في حال جنونه فهو بمنزلة ما وصفت لك وما أصاب في حال إفاقته فهو والصحيح فيه سواء يقام ذلك عليه كله إن كان عمداً وإن كان خطأ حملته العاقلة.

79 - قلت: رأيت العاقلة في قول مالك هل تحمل أقل من الثلث؟

قال: لا تحمل أقل من الثلث في قول مالك ولا تحمل إلا الثلث فصاعداً وكل شيء يكون في الجسد يبلغ الثلث من ذهاب بصر أو سمع أو

لسان أو شلل أو غير ذلك مما هو في الجسد فإذا بلغ ثلثاً حملته العاقلة في قول مالك .

- قال : نعم إذا كان ذلك خطأ .

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب تسعة وسبعون (79) دليلاً .



## بَابُ الْبَاغِيَّةِ

### فرقة خالفت الإمام

- 1 - باب ومن قد خالفوا الوالي بغوا
- 2 - فثم للعدل قتالهم وأن
- 3 - ولا يدعهم بمال واستعين
- 4 - كفراً لهم رد كغيره ولا
- 5 - وقتلك الأب قلى ورث وما
- 6 - من نفس أو مال وقاضيهام أمد
- 7 - ويضمن المعاند النفس ومال

(باب الباغية فرقة)؛ أي طائفة من المسلمين خالفت الإمام الأعظم الذي ثبتت إمامته إما ببيعة أهل الحل والعقد له وإما بعهد الذي قبله له وأما بتغلبه على الناس. [قاله البناي] وحينئذ فلا يشترط فيه شرط لأن من اشتدت وطأته وجبت طاعته وأهل الحل والعقد من اجتمعت فيه ثلاث صفات العدالة والعلم بشروط الإمامة والرأي.

قوله: (باب ومن قد خالفوا الوالي بغوا)؛ أي بغاة (بمنع حق) وجب عليهم من زكاة أو غيرها أو لخلعه لحرمة ذلك عليهم فلا يجوز خلعه وإن ظلم وفسق وعطل الحقوق بل يجب وعظه وإرشاده إلا أن يقوم عليه عدل فيجوز ذلك. [كما في حاشية البناي على شرح الزرقاني].

(فثم للعدل قتالهم)؛ أي فلإمام العدل قتالهم ويجب كفاية على الناس معاونته عليهم إن كان عدلاً وإن تأولوا كقتال أبي بكر لمانعي الزكاة لتأولهم أن المخاطبة بأخذها النبي ﷺ لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً...﴾

الآية، وأما غير العدل فلا يجوز له قتالهم لاحتمال أن يكون خروجهم لظلمه وجوره وإن منع خروجهم عليه لذلك، وفي الحالة التي يجوز فيها قتالهم يجب على الإمام إنذارهم فيدعوهم لطاعته فإن لم يطيعوه قاتلهم إن لم يعاجلوه بالقتال وإلا قاتلهم دون إنذار قوله: «كالكفار المحاربين للمسلمين في كونه بسيف ورمي بنبل ومنجنيق وتغريق وتحريق أو لم يكن معهم ذرية لا في الرق عن؛ أي ولا يسترقوا» ولا يدعهم بمال؛ أي ولا يدعوهم؛ أي لا يترك الإمام وجماعته قتال البغاة مدة سألوا تأخيرها إليها ليتروا في أمرهم بمال.

(واستعن بمالهم عليهم أن يحتج) له؛ أي إن احتج له؛ أي مال البغاة من سلاح ووسائله كالشارات والقنابل والدبابات (وإن كفواً رد) إليهم بعد القسوة عليهم كغيره؛ أي غير المستعان به عليهم من مالهم فإنه يرد إليهم بعد القدرة عليهم لأنه مال مسلم ولم يزل عن ملكه، قوله: (ولا يتبع منهزم) وإن أمنا لم يتبع منهم منهزم وإنما يقاتلون مقبلين لا مدبرين (وقتلك الأب قلى) وكره للرجل قتل أبيه الباغي عمداً، ولا يكره له قتل أخيه ولا عمه ولا جده.

وقوله: (ورث)؛ أي ورثه لأنه ليس عدواناً (وما يضمن من تناول الذي صما) الأولى لا يضمن باغ متأول؛ أي معتقد حقيقة خروجه لشبهة قامت عنده ما أتلّف من نفس أو مال قال في الأصل: «ولم يضمن متأول أتلّف نفساً أو مالاً».

وقوله: (وقاضيهم أمد بغى مضت أحكامه لهم وحد) قال في الأصل: «ومضى حكم قاضيه وحد أقامه؛ أي ومضى حد شرعي لنحو قذف أقامه؛ أي المتأول للضرورة ولشبهة التأويل، وقال ابن القاسم: ترد أحكامه لعدم صحة توليته (وضمن المعاند النفس والمال)؛ قال في الأصل: «وضمن المعاند النفس والمال»؛ أي وضمن الباغي المعاند؛ أي المجترئ على البغي بلا تأويل النفس التي قتلها فيقتص منه إن لم يزد بإسلام أو حرية والذمي معه ناقض لعهد فبياح دمه وماله.

(وامرأة إن قتلت مثل الرجل) والمرأة الباغية المقاتلة بسلاح وخيل كالرجل الباغي المقاتل في جميع ما تقدم.

وبالله التوفيق

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَانْتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقْتُلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿9﴾﴾ [الحجرات: 9].

2 - وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: 59].

3 - عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت إلا مات ميتة جاهلية» [أخرجه الشيخان واللفظ للبخاري].

4 - وأخرج مسلم في صحيحه:

- عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنه قال: «إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سليم ولكن من رضي وتابع» قالوا: يا رسول الله ألا نقاتلهم؟ قال: «لا ما صلوا»؛ أي من كره بقلبه وأنكر بقلبه.

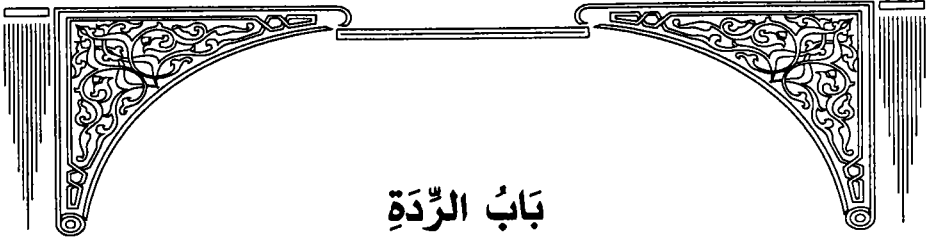
5 - وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «هل تدري يا ابن أم عبد كيف حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة؟». قال: الله ورسوله أعلم قال: «لا يجهز على جريحها ولا يقتل أسيرها ولا يطلب هاربها ولا يقسم فيوها» [رواه البزار والحاكم وصححه فوهم لأن في إسناده كوثر بن حكيم وهو متروك وصح عن علي من طرق نحوه موقوفاً. أخرجه ابن أبي شيبة والحاكم قاله الحافظ].

6 - وبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة: إذا كان لهم فئة أجهز على جريحهم واتبع مواليتهم وإن لم يكن لهم فئة لم يجهز على جريحهم ولم يتبع مواليتهم ولا نسبى لهم ذرية ولا يغنم لهم مال.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب ستة

(6) أدلة.





## بَابُ الرِّدَّةِ

- 1 - باب وكفر المسلم الردة إن
  - 2 - قول وفعل مثل القا مصحف
  - 3 - أو سحر أو يقدم العالم قال
  - 4 - أو بالتناسخ للأرواح أو أن
  - 5 - شركالطه في النبوءة - أو
  - 6 - أو جوز النبوة اكتسابا أو
  - 7 - يعانق الحورا أو استحل ما
  - 8 - لا بأماته إلا له كافراً
  - 9 - وليستتب ثلاثة بلا طوى
  - 10 - فإن يتب نجا وإلا قتلا
  - 11 - والمستسرا قتل بلا استنابة
  - 12 - وأسقطت ردة الصوم الصلاة
  - 13 - وأيمن الله ظهار أو عتاق
  - 14 - وحداً أقتل من نبياً سب أو
  - 15 - قذفه أو عابه أو استخف
  - 16 - وأن بخصلة له أو جسم
  - 77 - أو زهده أو غير الوصف أو
  - 18 - أو غير لائق به على طريق
  - 19 - وإن بدا إن لم يرد ما جلى
- صرح أو فعل مقتضاه من  
 بقذر أو شد زنار يفني  
 أو ببقائه كشك ذاك حال  
 في كل جنس جا نذير أو يظن  
 أجاز حر بالنبي مولوي  
 يدعى أن يصعد للسمأ أو  
 كالشرب أجمع على أن حرماً  
 وفصل الأشهاد في كفر جرى  
 ولا صدق ولا بمولم سوى  
 واستبرئت بحيضة أن تحملا  
 إن قبل الأخذ لم يج للتعوبة  
 والحج والنذر وكفار زكاة  
 كذلك إحصان وإصلاً طلاق  
 ملكاً أو عرض أو لعن أو  
 بحقه كان له نقصاً يصف  
 أو غض من رتبته أو علم  
 أضاف غير جائز له روى  
 الذم ثم ما استتيب ذا القريق  
 لسكرا وتهورا وجهل

- 20 - والخلف فيمن قال في الجواب أن  
 21 - أو يلحق النقص لكل آدمي  
 22 - وليستتب مظهر تكذيب ومن  
 23 - وأدب اجتهاداً القائل إد  
 24 - بالفقر قال قد رعى النبي الغنم  
 25 - أو يا ابن ألف كلب أو خنزير أو  
 26 - كذا بالاستشهاد بالبعض من  
 27 - لا لتأس بل لحجة له  
 28 - كان أكذب كذبوا أو العرب  
 29 - كذا بنسبة القبيح لأحد  
 30 - أو بانتسابه لطفه كذبا أو  
 31 - وسب مولانا كذا والخلف حل
- ما اتهم فالأنبيا أعلمهم يعن  
 حتى النبي صلى عليه سلم  
 نبيا أو قال النبي هزم عن  
 واشك لطفه أو لتغيير - ورد  
 أو لو يسبني ملك نسب ثم  
 شبه غضبان بمنكر رووا  
 ما جاز في الدنيا على نبي سني  
 أو غير أو لدفن نقص ناله  
 لعن إن قال: أردت من ثلب  
 من نسل طه عالماً به ورد  
 قولاً لها احتمال أو فعلاً رووا  
 هل يستتاب مسلم أو ذا قتل

- تضمنت الأبيات العشرة من قوله: (باب وكفر المسلم...) البيت إلى  
 قوله في البيت (10) (واستبرئت بحيضة أن تحملا) باب في بيان حقيقة الردة.

وقوله: (وكفر المسلم) الذي ثبت إسلامه بِبُنُوْتِهِ لمسلم ولم ينطق  
 بالشهادتين أو بنطقه بهما عالماً بأركان الإسلام ملتزماً لها، فالردة: كفر بعد  
 إسلام إن صرح؛ أي بقول صريح في الكفر كقوله كفر بالله وبرسوله أو القرآن  
 أو الإله اثنان أو ثلاثة أو المسيح ابن الله أو بلفظ أو فعل مقتضاه من قول:  
 (وفعل مثل القا مصحف)؛ أي رمي مصحف بشيء قذر؛ أي مستقذر ولو طاهر  
 كبصاق ومثل إلقائه تلطixه به أو تركه به مع القدرة على إزالته لأن الدوام  
 كالاتدا وكالمصحف جزوه والحديث النبوي والحديث القدسي وأسماء الله  
 تعالى وأسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (وكشده)؛ أي ربط (زنار)؛ أي  
 حزام فيه خطوط ملونة بألوان مختلفة يشد الكافر وسطه به لتمييز عن المسلم  
 والمراد به هنا ملبوس الكافر الخاص به وبزي الكفر والسجود للصنم وكسحر  
 فهذا من القول المقتضى للكفر البساطي هذا ما اجتمع فيه القول والفعل

والخطاب ظاهر كلام المصنف إن السحر ردة وإنه يستتاب إن أظهره فإن تاب وإلا قتل والراجح إنه كالزنديق والزنديق يقتل ولا تقبل توبته إلا أن يجيء تائباً بنفسه كما في ابن الحاجب والتوضيح، وكقول: جزم وتصديق (بقدم العالم)؛ أي أوليته أو قوله: (ببقائه)؛ أي عدم فناء العالم، وعدم أخريته أو (كشك)؛ أي مطلق تردد في ذلك؛ أي في قدم العالم وبقائه أو كقول: (بتفاسخ الأرواح)؛ أي انتقالها في الآدميين أو غيرهم وإن تعذيبها وتنعيمها بحسب زكاتها وخبثها فإن كانت النفس شريرة أخرجت من قلبها التي هي فيه وألبست قلباً يناسب شرها من كلب أو خنزير أو سبُع أو نحو ذلك، فإن أخذت جزاء شرها بقيت في ذلك القلب تنتقل من فرد إلى فرد وإن لم تأخذه انتقلت إلى قلب أشر منه. وهكذا حتى تستوفي جزاء الشر وفي الخير تنتقل إلى أعلى، وهكذا حتى تستوفي جزاء خيرها والقائل بهذا منكر للجنة والنار والنشر والحشر، والصراط والحساب وهذا تكذيب للقرآن والرسول والإجماع، واختار ابن مرزوق قتله بلا استتابة أو كفر بقوله: (في كل جنس)؛ أي نوع من الحيوان نذير؛ أي رسول ينذره عن الله لأنه استخفاف بالرسالة ولاستلزامه تكليفها وهو جحد لما علم من الدين بالضرورة من أنه لا مكلف من أنواع الحيوان إلا الإنسان ويستلزم أيضاً وصف الرسول بصفات البهائم الذميمة، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ وقد فسرت الأمة فيه بالجماعة من بني آدم عليه الصلاة والسلام أو كفر بأن ادعى شركاً؛ أي مشاركاً في النبوة مع نبوته؛ أي مع نبوت سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم - عليه الصلاة والسلام - لمخالفة قوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ أو كفر بدعوى جوّز محاربة نبي من الأنبياء وأولى محاربهه بالفعل أو كفر بأن جوّز؛ أي قال: بجواز اكتساب النبوة بتصفية القلب وتهذيب النفس لاستلزامه جوازها بعد سيدنا محمد ﷺ.

أو كفر بأن ادعى أنه يصعد يرقى إلى السماء، وكذلك من ادعى أنه يوحى إليه وإن لم يدع النبوة أو ادعى إنه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويعانق الحور العين فهؤلاء كلهم كفار مكذبون النبي ﷺ، أو إنه يعانق الحور جمع حوراء بالمد. أو كفر بأن استحل محرماً مجموراً على تحريمه معلوماً من الدين

كالشرب للخمر والزنى والسرقة والقذف والربا، أو أنكر وجوب الصلاة والصوم لا يكفر بدعائه على نفسه أو غيره بالموت على الكفر بقوله أمانة الله حال كونه كافراً على الأصح لأنه قصد شدة الضرر بالخلود في سقر ولا الرضا بالكفر وإن مشهد عدلان بكفر مسلم فصلت الشهادة فيه لأنه يترتب عليه سفك دم وقطع عصمة وحجر مال ومنع ميراث وغيرها فلا يكتفي القاضي بقول العدل أشهد أنه كفر أو ارتد حتى يبين وجهه لاختلاف الناس فيما يكفر به وقد يرى الشاهد تكفيره بما ليس بكفر، واستتيب المرتد حراً أو عبداً ذكراً أو أنثى؛ أي طلبت منه التوبة وجوباً ثلاثة أيام متوالية، لأن الله تعالى أخرج قوم صالح عليه السلام ثلاثة أيام، وقال ابن القاسم: ثلاث مرات ولو في يوم بلا معاقبة بجوع ولا بعطش وبلا معاقبة بضرب، ولا غيره وإن لم يتب فإن تاب المرتد برجوعه للإسلام فلا يقتل وإلا؛ أي وإن لم يتب حتى تمت الأيام الثلاث بغروب اليوم الثالث قتل فلا يقر على كفره بجزية، وإن ارتدت امرأة ذات زوج أو سيد واستتبت فلم تتب استبرئت بحيضة قبل قتلها خشية حملها - وهذا معنى قوله:

فإن يتب نجا وإلا قتلا واستبرئت بحيضة إن تحملا

(والمستسرا قتل بلا استتابة)؛ أي وقتل الشخص المظهر للإسلام المستسر أي المخفي للكفر حداً بلا استتابة: بلا توبة، ولا تقبل إن تاب، إذ لا تعلم توبته باطناً إن (لم يجر للتوبة)؛ أي إلا أن يجيء تائباً قبل الظهور عليه فتقبل توبته ولا تقتل. قال في الأصل: «وقتلت المستسر بلا استتابة إلا أن يجيء تائباً وماله لوارثه».

قوله: (وأسقطت ردة الصوم الصلاة)؛ أي فعلها قبل ارتدادها أو في مدته بمعنى أبطلت ثوابها وكذلك الحج، فإن كان قد حج قبل رده فلا تسقط عنه حجة الإسلام وأسقطت النذر وكفارة وزكاة ويميناً بالله أو صفته فإذا حث فيها فلا يكفرها، ولقد جمع في الأصل كل ما تسقطه الردة فقال: «وأسقطت صلاة وصياماً وزكاة وحجاً تقدم ونذر أو كفارة ويميناً بالله أو بعثق أو ظهار وإحصاناً ووصية لا طلاقاً»؛ أي لا تسقط الردة طلاقاً تقدمها فلو طلق زوجته ثلاثاً ثم ارتد ثم رجع للإسلام فلا تحل له إلا بعد زوج، قال ابن عرفة: وأكثرهم

حملوا قول ابن القاسم أن الردة لا تسقط طلاق البتات ثم قال: وقال ابن زرب: أن الردة تسقط الطلاق فيجوز للمطلق ثلاثاً قبل رده نكاحها قبل زوج، وحكاه إسماعيل القاضي عن ابن القاسم وقال أبو عمران: هذا الأشهر عنه، وحكى الدمياطي عنه خلافه، وإنها لا تحل قبل زوج ولا تسقط ردة زوج محلل مطلقة ثلاثاً فردة المحلل لا تبطل إحلالها لمطلقها ثلاثاً بخلاف ردة المرأة المطلقة ثلاثاً التي تزوجت غير مطلقها وحلت له ثم ارتدت فإن ردها تبطل حلها لمطلقها فإن رجعت إلى الإسلام فلا تحل لمطلقها ثلاثاً حتى تنكح زوجاً آخر، ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وبعدها إن لم يتب فيقتل	وكل ما قدمه فيبطل
كالحج والصلاة والصيام	وغيرها من عمل الإسلام
كالنذر والإحصان واليمين	بالله والعنق فخذ تبئيني
لا تسقط الطلاق والتحليلا	يكفر من حلل عرساً قبلا
أما المحللة إن قد كفرت	فيبطل التحليل عنها وثبت

(وحدأً اقتل من نبياً سب) قال في الأصل: «وإن سب نبياً أو ملكاً أو عرض له أو لعنه أو عابه أو قذفه أو استخف بحقه أو غير صفته أو ألحق به نقصاً وإن في بدنه أو خصلته أو غض من مرتبته أو وفور علمه أو زهده أو أضاف له ما لا يجوز عليه أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على الذم؛ أي وإن سب؛ أي شتم المكلف نبياً أو سب ملكاً - بفتح اللام - أو عرض بسبب من ذكر أو لعنه أو تمنى ضرره أو عابه؛ أي نسبه للعيب وهو خلاف المستحسن عقلاً أو شرعاً أو عرفاً في خلق أو خلق أو دين أو قذفه بنفي نسبه أو بزنا أو استخف بحقه بإتيانه بما لا يقتضى تعظيمه تصريحاً أو تلويحاً أو غير صفته بأن قال: أسود أو قصير أو مات بلا لحية أو لم يكن بمكة والمدينة أو لم يكن قرشياً، لأن وصفه يغير صفته المعلومة نفى له وتكذيب به أو ألحق به نقصاً في دينه أو عرضه بل وإن في بدنه، وفي نسخة دينه أو في خصلته؛ أي عادته (أو غض)؛ أي نقص من مرتبته أو من وقور؛ أي كمال علمه أو من وفور زهده؛ أي إعراضه عن الدنيا أو أضاف؛ أي نسب له ما لا يجوز عليه من معصية الله ﷻ، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه؛ أي مقامه الشريف كمداهنة في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس على طريق الذم له وإضافته لليان.

قوله: (ثم استتيب ذا الفریق ...) إلى آخر الباب. وقد تضمن ما سبق قول الأصل: «واستتيب في هزم أو أعلن بتكذيبه أو تنبأ إلا أن يسر على الأظهر وأدب اجتهاداً في أدوا شك للنبى أو لو سبني ملك لسببته أو يا ابن ألف كلب أو خنزير أو غير بالفقر فقال: «تعيرني به والنبى قد رعى الغنم أو قال لغضبان: كأنه وجه منكر أو مالك أو استشهد ببعض جائز عليه في الدنيا حجة له أو لغيره أو شبه لنقص لحقه لا على التأسى كأن كذبت فقد كذبوا أو لعن العرب أو بني هاشم، وقال: أردت الظالمين وشدد عليه في كل صاحب فندق قرنان ولو كان نبياً، وفي قبيح لأحد ذريته عليه الصلاة والسلام مع العلم به كان انتسب له أو احتمال قوله أو شهد عليه عدل أو ليف فعاق عن القتل أو سب من لم يجمع على نبوته أو صحابياً وسب الله كذلك، وفي استتابة المسلم خلاف كمن قال: لقيت في مرضي ما لو قتلت أبا بكر وعمر لم استوجه؛ أي أوفى قتل من قال الأنبياء يتهمون جواباً لقول من قال له: تتهمني فقد أفتى فيها قاضي قرطبة ابن عبد الله بن الحاج بعدم قتله، وتوقف فيه القاضي أبو محمد بن منصور لاحتمال اللفظ عنده لكونه إخبار عن اتهمهم من الكفار وشدد في تصفيده وإطالة سجنه ثم استحلفه على تكذيب ما شهد به عليه.

قال عياض: اختلف شيوخنا في ذلك، فقال شيخنا أبو إسحاق بن جعفر: يقتل لبشاعة لفظه أو في قتل من قال: جواباً لمن قال له نقضتي جميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي ﷺ ففي القتل لمن صدرت عنه هذه الألفاظ، وعدم القتل قولان في الفروع الثلاثة، وحذفه من الأولين لدلالة الثالث، واستتيب في قوله هزم فإن ثاب فلا يقتل ويُشدَّدُ أدبه ويطال سجنه وألا فيقتل وقال ربيع بن حبيب: يقتل دون استتابة عند الإمام مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم أو أعلن؛ أي أظهر وجهه بتكذيب؛ أي النبي ﷺ في الرسالة أو غيرها فيستتاب أو تنبأ؛ أي ادعى أنه نبي وأنه يوحى إليه فيستتاب لتكذيبه القرآن، والحديث عياض لا خلاف في تكفير مُدَّعي الرسالة، وتقبل توبته على المشهور، وعن ابن القاسم وسحنون رحمهم الله تعالى فيمن تنبأ أو زعم أنه يوحى إليه أنه يستتاب كالمترد إلا أن يسر دعوة النبوة فيقتل بلا استتابة على الأظهر عند ابن رشد من الخلاف لأنه زنديق فإن أتى تائباً قبل الظهور عليه

قبلت توبته وأدب اجتهاداً في قوله لمن طلب منه ما لا ظلماً فقال له: أشكوك للنبي ﷺ أذ ما طلبته منك وأشك للنبي. فأفتى بعض الأشياخ بتأديبه، وبعضهم بقتله. سئل ابن رشد عن عشار قال لرجل: اغرم وأشك للنبي ﷺ فأجاب: بأن العشار القائل ما ذكر لا بد له من الأدب الموجه، وأدب اجتهاداً في قوله: لو سبني ملك لسببته لإظهاره عدم المبالاة - بالملك ولم يقتل لعدم وقوع السب منه للملك، ولأنه إنما قصد الانتصار لنفسه وصيانتها من سب الناس أو يا ابن ألف كلب أو خنزير أو غير بالفقر، فقال لمن عيره: تعيرني به والنبي قد رعى الغنم؛ الإمام مالك رضي الله تعالى عنه: قد عرض ذكره ﷺ في غير موضعه أرى أن يؤدب؛ أي ولا يقتل لأنه لم يرد تنقيص النبي ﷺ بل رفع نفسه ودفع العار عنها أو قال لشخص غضبان: كأنه؛ أي وجه الغضبان وجه منكر اسم أحد الملكين السائلين الميت في القبر أو وجه مالك اسم الملك الموكل بالنار فيؤدب إن لم يقصد ذم الملك. وإلا فيقتل بلا استتابة أو استشهد ببعض شيء جائز عليه؛ أي النبي ﷺ في الدنيا من حيث هو بشر على طريق ضرب المثل استشهاده حجة له؛ أي المستشهد أو حجة لغيره فيؤدب بالاجتهاد أو شبه نفسه بالنبي ﷺ لدفع نقص عن نفسه لحقه أو لتخفيف مصيبة نالته لا على وجه التآسي؛ أي الاقتداء به ﷺ أو التحقير له ﷺ بل يقصد الترفع لنفسه أو غيره أو على سبيل التمثيل ولم يقصد به عيباً ولا تنقيصاً ولا سباً فيؤدب بالاجتهاد لعدم توقيره لنبيه عليه الصلاة والسلام كقوله: إن كذبت فقد كذبوا كذلك؛ أي الرسل عليهم الصلاة والسلام أو إن أوذيت فقد أوذوا أو قد صبرت كما صبر أولوا العزم أو كصبر أيوب أو كقول المتنبي:

أنا في أمة تداركها الله كصالح في ثمود

وكقول حسان المصيبي من شعراء الأندلس في محمد بن عباد المعروف بالمعتمد ووزيره أبي بكر بن زيدون:

كأنَّ أبا بكر أبو بكر الرضا وحسان حسان وأنت محمد

إلى أمثال هذا كقول المعري:

كنت موسى وافته بنت شعيب غير أن ليس فيكما من فقير

- إلى غير هذا من الأمثلة فإنها وإن لم تتضمن سباً ولا أضافت إلى

الأنبياء نقصاً غير عجز بيت المعري ولا قصد قائلها إزراء وغضافتا وقر النبوة ولا عظم الرسالة ولا عزز حرمة الاصطفياء حتى شبه من شبه في كرامة نالها أو معرفة قصد الانتفاء منها أو ضرب مثلاً لتطيب مجلسه أو أغلى في وصف لتحسين كلامه بمن عظم الله تعالى خطره وشرف قدره والزم توقيره وبره ونهى عن جهر القول له وعنده فحق هذا إن درى عنه القتل الأدب والسجن وقوة تعزيره بحسب شناعة مقاله، ومقتضى قبح ما نطق به، وقد أنكر الرشيد على أبي نواس قوله:

فإن يك باق سحر فرعون فيكم فإن عصى موسى بكف خضيب

وقال له: يا ابن الخنا أنت مستهزئ بعصا موسى وأمر بإخراجه من عسكره في ليلته فالحكم في هذا ما جاءت به فتيا إمامنا مالك بن أنس وأصحابه رضي الله تعالى عنهم أبو الحسن في شاب معروف بالخير قال لرجل: شيئاً فقال له الرجل: اسكت فإنك أمي، فقال الشاب: أليس كان النبي أمياً فشنع عليه مقاله وكفره الناس واشفق الشاب مما قال: وأظهر الندم عليه فقال أبو الحسن: أما إطلاق الكفر عليه في ضلالته فخطأ لكنه مخطئ في استشهاده بصفة النبي ﷺ ولكنه إذا استغفر وتاب واعترف ولجأ إلى ذلك فيترك لأن قوله لا ينتهي إلى حد قتله وما طريقه إلا الأدب فطبوع فاعله الندم عليه يوجب الكف عنه أو لعن العرب أو لعن بني هاشم، وقال: أردت الظالمين منهم فإنه يؤدب بالاجتهاد وشدد عليه في قوله كل صاحب فندق؛ أي محل جامع لبيوت سفلى وعليها يسكنه الغرباء والتجار قرنان؛ أي يقرن رجلاً يزني بزوجه ولو كان نبياً فلو لم يقل ولو كان نبياً فلا شيء عليه وشدد في نسبة شيء قبيح قول أو فعل لأحد من ذريته عليه الصلاة والسلام مع العلم به؛ أي بنسبه.

- وشبه في تشديد التأديب فقال:

كان انتسب له شخص بأنه من ذريته بغير حق وسواء صرح بذلك أو احتمل قوله الانتساب له ﷺ وسواء كان الانتساب بقول أو فعل كلبس عمامة خضراء لعموم قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه من ادعى الشرف كاذباً، وفي رواية؛ أبي مصعب عنه من انتسب إلى بيت النبي ﷺ يضرب ضرباً وجيعاً ويشهر ويحبسن زمناً طويلاً حتى تظهر قربته لأن ذلك استخفاف بحقه ﷺ ومع



قوله ذلك كان ﷺ، يعظم من طعن الناس في شرفه، ويقول لعله شريف في نفس الأمر ولا يُحَدُّ المنتسب وإن استلزم انتسابه قذف أمه بغير أبيه لأنه لم يقصد هذا وإنما قصد التشرف أو شهد عليه بالسب عدل واحد فقط وهو منكروه أو شهد عليه به لفيف؛ أي ناس غير عدول فعاق؛ أي منع عن القتل للمشهود عليه عدم تمام النصاب للشهادة في شهادة العدل وعدم العدالة في اللفيف فيشدد في تأديبه ردعاً له ولأمثاله عن مثل ما شهد به عليه أو سب من لم يجمع على نبوته كلقمان والخضر ﷺ فيشدد في تأديبه أو سب صحابياً فيبالغ في تأديبه وسب الله تعالى كذلك؛ أي كسب النبي ﷺ في إيجاب القتل، وفي استتابة الساب المسلم في الأصل قبل سبه، وعدم استتابته خلاف عياض في كتاب ابن سحون من شتم الحق ﷺ من اليهود والنصارى يغير الوجه الذي كفر به يقتل ولا يستتاب. المخزومي وابن أبي مسلمة وابن أبي حازم لا يقتل المسلم بالسب حتى يستتاب وكذا اليهودي والنصراني وشبهه في الخلاف، فقال: كقتل من قال: لقيت في مرضى هذا ما لو قتلت أبا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما لم استوجهه لنسبة الجور إلى الله تعالى ففي قتله وعدمه: خلاف إلا أن القائل بعدم القتل رأى التثقل عليه بالحبس والشدة في الأدب.

والله سبحانه وتعالى اعلم

## ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 217].

2 - وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿54﴾﴾ [المائدة: 54].

3 - وقال: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿60﴾﴾ [الزمر: 60].

4 - عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس والثيب الزاني والمفارق لدينه التارك للجماعة» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

5 - وعن عكرمة أن علياً حرق قوماً ارتدوا عن الإسلام فبلغ ذلك ابن عباس، فقال: لو كنت أنا لقتلتهم لقول رسول الله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه ولم أحرقهم لقول رسول الله ﷺ: «لا تعذبوا بعذاب الله» فبلغ ذلك علياً، فقال: صدق ابن عباس. [رواه الترمذي وأبو داود].

6 - وعن أنس قال: قدم على النبي ﷺ نفر من عكل فأسلموا فاجتروا المدينة فأمرهم أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من أبوالها وألبانها، ففعلوا وصحوا فارتدوا فقتلوا رعاتها واستاقوا الإبل فبعث في آثارهم فأنى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم، ثم لم يحسمهم حتى ماتوا.

- زاد في روايته: ثم ألقوا في الحرة يستسقون فما سقوا حتى ماتوا. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي].

7 - وعن علي عن النبي ﷺ قال: «سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من قول خير البرية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فأينما ليقتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة» [رواه البخاري ومسلم والترمذي].

8 - وعن علي أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتقع فيه فخنقها رجل حتى ماتت فأبطل رسول الله ﷺ دمها.

9 - ورفع إلى النبي ﷺ رجل أعمى قتل أم ولد له فجمع له النبي ﷺ الناس وسأله، فقال: يا رسول الله كانت تشتمك وتقع فيك فنهيتها مراراً وزجرتها فلم تسمع فوضعت المغور في بطنها وقتلتها، فقال رسول الله ﷺ: «ألا اشهدوا إن دمها هدر» [رواهما أبو داود بسندين صالحين].

10 - وفي حديث لأبي موسى أن النبي ﷺ قال له: «اذهب إلى اليمن». ثم اتبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه ألقى له وسادة وقال: انزل وإذا رجل

عنده موثق قال: ما هذا؟ قال: كان يهودياً فأسلم ثم تهود قال: لا أجلس حتى يقتل، قضاء الله ورسوله. [متفق عليه].

11 - وفي رواية لأحمد: قضى الله ورسوله من رجع عن دينه فاقتلوه.

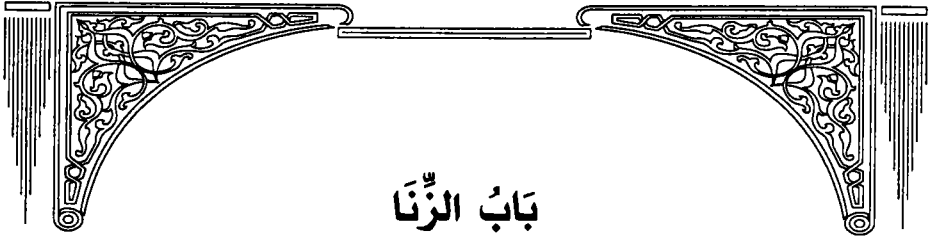
12 - ولأبي داود في هذه القصة فأتى أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فدعاه عشرين ليلة أو قريباً منها فجاء معاذ فدعاه فأبى فضرب عنقه.

13 - وعن محمد بن عبد الله بن عبد القاري قال: قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى فأخبره عن الناس فأخبره ثم قال: هل من مغربة خير قال: نعم كفر رجل بعد إسلامه قال: فما فعلتم به قال: قربناه فضربنا عنقه، فقال عمر: هلا حبستموه ثلاثاً وأطعمتموه كل يوم رغيفاً واستبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله اللهم إني لم أحضر ولم أرض إذ بلغني. [رواه الشافعي].

14 - وعن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «من سب الأنبياء فاقتلوه ومن سب أصحابي فاجلدوه» [رواه الطبراني].

15 - وعن مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال: «من بدل دينه فاضربوا عنقه» قال: ومعنى قول النبي ﷺ فيما نرى والله أعلم من غير دينه فاضربوا عنقه أنه من خرج عن الإسلام إلى غيره مثل الزنادقة وأشباههم فإن أولئك إذا ظهر عليهم قتلوا ولم يستتابوا لأنه لا تعرف توبتهم وأنهم كانوا يسرون الكفر ويعلنون الإسلام فلا أرى أن يستتاب هؤلاء ولا يقبل منهم قولهم وأما من خرج من الإسلام إلى غيره وأظهر ذلك فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل وذلك لو أن قوماً كانوا على ذلك رأيت أن يدعوا إلى الإسلام ويستتابوا فإن تابوا قبل منهم وإن لم يتوبوا قتلوا ولم يعن بذلك فيما ترى، والله أعلم من خرج من اليهودية إلى النصرانية ولا من النصرانية إلى اليهودية ولا من غير دينه من أهل الأديان كلها الإسلام فمن خرج من الإسلام إلى غيره وأظهر ذلك فذلك الذي عني به. والله أعلم.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب خمسة عشر (15) دليلاً.



## بَابُ الزُّنَا

- 1 - باب الزنا وطء الكبير المسلم
  - 2 - بالاتفاق عامداً وإن دبر
  - 3 - أو من ابتها وإن بعدة
  - 4 - أو التي طلق من قبل البنا
  - 5 - كأن يطأها عبدها أو ذو جنون
  - 6 - أو حكما إن جهل مثله ولا
  - 7 - أو ملكه معتدة أو حرمت
  - 8 - أو المحللة من قن أو
  - 9 - ويثبت الزنا بالإقرار سوى
  - 10 - وإن بحده وبالبينة
  - 11 - أو ذات سيد به أقر ثم
  - 12 - فيرجم المكلف المسلم حر
  - 13 - حتى يموت بحجارة وسط
  - 14 - والبكر حراً مائة يجلد ثم
  - 15 - وأخرت من زوجت بحيضة
  - 16 - كسيد على سوى من زوجا
- لفرج غير ملكه من - آدم  
من أجنبية وإن لاط ذكر  
وهل وإن ابتها في مرة  
أو دون عقد من لها العتق جنا  
عكس الصبي إلا أن يجهل عين  
في ملك بعض أو سوى من عقلا  
لنسب أو صهر أو رضع ثبت  
مكرهة أو بغلا بيعت روى  
مطلقاً أن يرجع كأن يهرب هوى  
وحمل غير ذات زوج مثبت  
أن يدعى الغصب القريبة تؤم  
إن بعد ذا شروط الإحصان حصر  
كلائط طلقا وأن بالرق حط  
للرق نصفها وإن يقل ثم  
وليقيم السلطان حد الأمة  
من رقه لغير ملكه نجا

قوله: (باب الزنا وطء الكبير المسلم) الأبيات الثمانية الزنى الذي  
يوجب الحد هو وطء مسلم مكلف؛ أي مغيب حشفة في فرج آدمي مطبق  
للوطء عادة لا تسلط للواطئ عليه شرعاً بلا شبهة فخرج وطء الصبي

والمجنون والكافر فلا يحد صبي ولا مجنون ولا كافراً إذ طؤهم لا يسمى زناً شرعاً.

- وبه قال الشافعي وأحمد، إلا أنهما قالا يقام الحد على الذمي دون المستامن، وقال أبو حنيفة: يقام عليهما حد الجلد لا الرجم، وخرج النكاح المختلف فيه، ووطء الزوجة في دبرها، ووطء الأمة المشتركة فلا يسمى زناً كما سيأتي، وسواء كان وطء الأجنبية التي لا تسلط عليها في قبلها أو دبرها. فكل ذلك يسمى زناً، أما وطء الذكر للذكر في دبره فيسمى لواطاً مع أنه يطلق عليه اسم الزنى شرعاً، وسيأتي حكم ذلك.

ولا بد أن يكون الوطء متعمداً فخرج وطء الغالط كمن قصد زوجته فوقع على غيرها غلطاً وخرج الناسي كمن نسي طلاق زوجته البائن فوطئها ووطء الحرة أو الأمة المستأجرة يعتبر زنى بخلاف وطء الأمة المستأجرة من سيدها للوطء، فلا يعتبر زنى نظراً لقول عطاء رضي الله عنه ونحوه وطء محرمة بصهر مؤبد بنكاح كمن تزوج امرأة بعد العقد على ابنتها ولو لم يدخل بها أو وطئ بعقد من كانت زوجة لأبيه أو ابنه فيحد، ومن باب أولى وطء المحرمة بنسب أو رضاع بنكاح لأنهما لا يكونان إلا مؤيدين، وكوطء خامسة علم بتحريمها أو وطء مبتوتة ولو في عدتها، ووطء مطلقته قبل البناء بلا عقد عليها كل ذلك يعتبر زنى.

قوله: (ويثبت الزنا بالإقرار سوء مطلقاً... إلخ)؛ أي ويثبت الزنا بإقرار منه على نفسه رجلاً كان أو امرأة مرة واحدة فلا يشترط تكراره أربع مرات واشتراطه أبو حنيفة وأحمد رضي الله تعالى عنهما عملاً بما جاء في الحديث الذي أقر على نفسه بالزنا أمام الرسول ﷺ فحول وجهه للجهاث الأربع، وقوله: (إن يرجع)؛ أي إلا أن يرجع المقر بالزنا عن إقراره فيقبل رجوعه ولا يحد مطلقاً. كأن يهرب هوى أو إلا أن يهرب المقر بالزنا قبل الشروع في حده بل وإن هرب في أثناء الحد فيسقط الحد عنه لقوله ﷺ في ما عر لما أخبروه بأنه لما أزلقتة الحجارة هرب وقال: ردوني لرسول الله ﷺ فادركوه بالحرة ورجموه إلى أن مات هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه. (وإن بحده) راجع إلى الهروب وثبت الزنا على المكلف بالبينة وتقدم في الشهادات

إن شرطها كونها أربعة برؤيا اتحدت وبحمل في غير متزوجة حرة أو أمة وذات سيد مقربة؛ أي الوطاء بأن لم يكن لها سيد أو كان وأنكر وطأها وكمن لا زوج لها، ولا سيد من لها زوج لا يلحقه حملها وعدم مضي أقل الحمل من يوم عقده ثم (إن تدعى الغصب القرينة تؤم)؛ أي ولم يقبل دعوها الغصب على الزنا بها إلا بقرينة دالة على صدقها كإتيانها تدمى مستغيثة عند نزول الأمر بها وتقبل دعوها الاشتباه والغلط أو النوم لأن هذه تقع كثيراً.

- وتضمنت الأبيات الثلاثة من قوله: (فيرجم المكلف المسلم حراً... إلخ) الأبيات الثلاثة قول الأصل: «يرجم المكلف الحر المسلم إن أصاب بعدهن بنكاح لازم صح بحجارة معتدلة ولم يعرف بداءة البينة ثم الإمام كلائط مطلقاً وإن عبيدين أو كافرين، وجلد البكر الحر مائة، وتشطر بالرق (وإن قل)؛ أي يرجم الزاني المكلف: وهو البالغ العاقل فلا يرجم صبي ولو مراهقاً ولا مجنون الحر فلا يرجم الرق المسلم فلا يرجم الكافر ولو زنى بمسلمة على المشهور إن كان أصاب؛ أي وطئ قبل الزنا بعدهن؛ أي بعد اتصافه بالتكليف، والحرية والإسلام بعقد نكاح لا بملك لازم لا بنكاح فيه خيار كنكاح عبد بغير إذن سيده، وسفيه بغير إذن وليه ومعيب بموجب خيار صح؛ أي جاز الوطاء لا في نحو حيض فلا يحصن لأن المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً فالوطء المباح بنكاح صحيح لا خيار فيه من بالغ حر مسلم إحصان اتفاقاً وحد المحصن الرجم، ويكون رجمه بحجارة معتدلة؛ أي متوسطة بين الكبير الفاحش والصغير الدقيق إذ الأول يشوه والثاني يطول، ولم يعرف الإمام مالك رضي الله عنه في حديث صحيح ولا سنة معمول بها بداءة البينة الشاهدة بالزنا بالرجم، ثم تشية الإمام الذي حكم به ثم تثليث الناس، وحديث؛ أبي داود والنسائي لم يصح عند الإمام قال: أقامت الأئمة الحدود ولم نعلم أحداً منهم قولها بنفسه ولا ألزم البينة البداءة بالرجم.

- وشبه في الرجم فقال: كرجل لائط؛ أي منسوب للواط فاعلاً كان أو مفعولاً فيرجم مطلقاً عن التقييد بكونه محصناً إن كانا حرين مسلمين بل وإن كانا عبيدين أو كافرين بشرط البلوغ والعقل والطوع فلا يرجم صغير ولا مجنون ولا مكره ولا بالغ مكن صبيّاً ولا يشترط بلوغ المفعول فيه في رجم الفاعل

وجلد الزاني البكر؛ أي الذي لم يحصن الحر المسلم البالغ رجلاً كان أو امرأة مائة بسوط وضرب معتدلين وتشطر بالرق فيجلد الزاني الرقيق خمسين (50) ذكراً كان أو أنثى وإن قل رقه كـمبعض ومدبر ومكاتب وأم ولد ومعتق للرجل لقوله تعالى: ﴿فَمَلَّتَيْنِ يَصُفُّ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ وقيس العبيد على الإماء إذ لا فارق بينهما.

(واخترت من زوجت بحيضة) أو تؤخر المتزوجة بحيضة؛ أي وتؤخر المرأة الزانية بحيضة استبراء فلا يعجل رجمها خوفاً من حملها من زوجها، قوله: (وليقيم للسلطان حد الأمة كسيد) قال في الأصل: «وإقامة الحاكم والسيد إن لم يتزوج بغير ملكه؛ أي وإقامة؛ أي حد الزنا رجماً وجلداً الحاكم»؛ أي السلطان كسيد؛ أي وإقامة السيد على رقيقه ذكراً كان أو أنثى لخبر: «أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم»، قوله: (لغير ملكه)؛ أي بغير ملك سيده بأن لم يتزوج أصلاً أو تزوج بملك سيده فإن تزوج بغير ملك سيده فلا يقيمه عليه إلا الحاكم وكان ثبوت الزنا الرقيق بغير علمه؛ أي السيد فإن كان يعلم السيد فلا يقيمه عليه إلا الحاكم ولا يخفى ما في هذا البيت من التعقيد. وقد نظمه الشيخ خليفة بن حسن بما ليس فيه تعقيد ولا احتمال، فقال:

وحاكم يقيمه ومن يسد      إن لم يزوج غير ملكه أحد  
وليس للحاكم أو للسيد      إن علما حد بلا مستند

وبالله التوفيق

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: 2].

2 - وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّكُمْ كَانْتُمْ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 32].

3 - وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [٦٨] يُضَاعَفْ لَهُ

الْكَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَحْتَدُ فِيهِ مَهَانًا ﴿٦٩﴾... ﴿إلى قوله: ﴿عَفْوَرًا رَجِيمًا﴾﴾  
[الفرقان: 68 - 70].

4 - وعن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما قالا: أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أنشدك الله ألا قضيت لي بكتاب الله وقال الخصم الآخر: وهو أفته منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله واثذن لي، فقال رسول الله ﷺ: «قل» قال: إن ابني كان عسيفاً على هذا فزنى بامرأته وأني أخبرت أن على ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني مائة جلدة، وتغريب عام وأن على امرأة هذا الرجم، فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغد يا أنيس لرجل من أسلم إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» قال: فغدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت. [رواه الجماعة].

5 - قال مالك: العسيف الأجير ويحتج به من يثبت الإقرار بالزنا مرة ومن يقتصر على الرجم.

6 - وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام وإقامة الحد عليه.

7 - وعن الشعبي أن علياً رضي الله عنه حين رجم المرأة ضربها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال: جلدها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله ﷺ. [رواهما أحمد والبخاري].

8 - وعن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «خذوا عني خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» [رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي].

9 - وعن جابر بن عبد الله أن رجلاً زنى بامرأة فأمر به النبي ﷺ فجلد الحد ثم أخبر أنه محصن فأمر به فرجم. [رواه أبو داود].

10 - وعن جابر بن سمرة أن رسول الله ﷺ رجم ماعز بن مالك ولم يذكر جلدًا. [رواه أحمد].



11 - وعن أنس قال: لأحدثنكم حديثاً لا يحدثكموه أحد بعدي سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويظهر الجهل ويشرب الخمر ويظهر الزنا ويقل الرجال ويكثر النساء حتى يكون لخمسين امرأة القيم الواحد.

12 - وعن سهل عن النبي ﷺ قال: «من توكل لي ما بين رجله وما بين لحيه توكلت له بالجنة» [رواهما البخاري والترمذي].

13 - وعن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يأمر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام. [رواه البخاري والنسائي].

14 - وعن ابن عباس قال عمر وهو على منبر رسول الله ﷺ: إن الله قد بعث محمد ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله وأن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

15 - وجاء ماعز الأسلمي إلى النبي ﷺ فقال له: إنه قد زنى فأعرض عنه، ثم جاء من شقه الآخر فقال: أنه قد زنى فأمر به في الرابعة فأخرج إلى الحرة فرجم بالحجارة فلما وجد مس الحجارة فر يشتد فلقبه رجل معه لحي جمل فضربه به وضربه الناس حتى مات فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: «هلا تركتموه».

• وفي رواية: قال له: «أبك جنون؟!» قال: لا.

• وفي أخرى: قال له: «لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت؟» قال: لا قال: «أحصنت؟» قال: نعم، فأمر برجمه.

• وفي رواية فاختلفت فيه الصحابة فقال رسول الله ﷺ: «لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وللترمذي لفظه].

16 - وعن ابن عمر قال: أتى يهودي ويهودية قد زنيا إلى النبي ﷺ فانطلق إلى يهود فقال: «ما تجدون في التوراة على من زنى؟» قالوا: نسود وجوههما ونحملهما ونخالف بين وجوههما ويظاف بهما قالوا: فأتوا بالتوراة إن كنتم صادقين فأتوا بها فقرأوها حتى إذا جاءت آية الرجم سترها الذي كان يقرأ بيده وقرأ ما قبلها وما بعدها. قال عبد الله بن سلام: وهو مع النبي ﷺ: مره فليرفع يده! فرفعها فإذا فيها آية الرجم فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما. قال ابن عمر: كنت فيمن رجمهما ورأيت الرجل يقبى المرأة من الحجارة بنفسه.

17 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا زنت الأمة فتبين زناها فليجلدها ولا يثرب ثم إن زنت فليجلدها ولا يثرب ثم إن زنت الثالثة فليبعها ولو بحبل من شعر» [رواهما البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

18 - وخطب علي رضي الله عنه فقال: أيها الناس أقيموا على أركانكم الحد من أحسن منهم ومن لم يحصن فإن أمة لرسول الله ﷺ زنت فأمرني أن أجلدها فإذا هي حديثة عهد بنفاس فخشيت إن جلدها قتلتها فذكرت للنبي ﷺ، قال: أحسنت.

19 - وعن عمران بن حصين إن امرأة من جهينة أتت رسول الله ﷺ وهي حبلى من الزنا فقالت: يا نبي الله أصبت حداً فأقمه علي فدعا نبي الله ﷺ وليها فقال: «أحسن إليها فإذا وضعت فاتني بها». ففعل فأمر بها نبي الله ﷺ فشددت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها فقال له عمر: تصلي عليها يا نبي الله وقد زنت؟! فقال: «لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لو سعتهم وهل وجدت توبة أفضل من جاءت بنفسها لله تعالى» [رواهما مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

20 - وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لاعن بين العجلاني وامراته، فقال شداد بن الهاد: هي المرأة التي قال رسول الله ﷺ: «لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمتها» قال لا تلك امرأة قد أعلنت في الإسلام. [متفق عليه].

21 - وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كنت راجماً أحداً

بغير بينة رجمت فلانة فقد ظهر منها الريبة في منطقتها وهيئتها ومن يدخل عليها» [رواه ابن ماجه].

- واحتج به من لم يحد المرأة بسكوتها عن اللعان.

22 - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً» [رواه ابن ماجه].

23 - وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرجاً فخلوا سبيله فإن الإمام يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة» [رواه الترمذي وذكر أنه مرفوعاً وأن الوقف أصح، وقد روى عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا مثل ذلك].

24 - وعن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب: كان فيما نزل آية الرجم . . . إلخ - وقد تقدم الحديث -.

25 - وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به» [رواه أصحاب السنن].

26 - وللترمذي: «إن أخوف ما أخاف على أمي عمل قوم لوط».

27 - وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معه». قلت لابن عباس: ما شأن البهيمة قال: ما أراه، قال: ذلك إلا أنه كره أن يؤكل لحمها. وقد عمل بهذا العمل. [رواه أبو داود والترمذي].

28 - كما روي عن ابن عباس ليس على الذي يأتي البهيمة حد.

29 - وعن البراء قال: لقيت عمي ومعه راية، فقلت أين تريد قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل نكح امرأة أبيه فأمرني أن أضرب عنقه وأخذ ماله.

30 - ووقع رجل على جارية امرأته فرفع إلى النعمان بن بشير وهو أمير على الكوفة فقال: لأقضين فيك بقضية رسول الله ﷺ إن كانت أحلتها لك جلديك مائة جلدة وإن لم تكن أحلتها لك رجمتك بالحجارة فوجدوه قد أحلتها له فجلدوه مائة جلدة. [رواه أصحاب السنن].

31 - وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناسُ إليه أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن» [رواه الشيخان والبخاري ومسلم].

32 - وفي الموطأ:

- قال مالك في الذي يعترف على نفسه بالزنى ثم يرجع عن ذلك ويقول: لم أفعل وإنما كان ذلك مني على وجه كذا وكذا لشيء يذكره أن ذلك يقبل منه ولا يقام عليه الحد وذلك أن الحد الذي هو لله لا يؤخذ إلا بأحد وجهين إما ببينة عادلة تثبت على صاحبها، وإما باعتراف يقيم عليه حتى يقام عليه الحد.

33 - وفي الموطأ أيضاً:

- قال مالك في الأمر عندنا في المرأة توجد حاملاً ولا زوج لها فتقول: قد استكرهت أو تقول: تزوجت إن ذلك لا يقبل منها وإنما يقام عليها الحد إلا أن يكون لها على ما ادعت من النكاح بينة أو على أنها استكرهت جاءت تَدْمَى إن كانت بكرةً أو استغاثت حتى أتيت وهي على ذلك الحال أو ما أشبه هذا من الأمر الذي تبلغ فيه فضيحة نفسها قال: فإن لم تأت بشيء من هذا أقيم عليها الحد ولم يقبل منها ما ادعت من ذلك.

- ونقل ابن المنذر: الإجماع على تحريمه قال: وأجمع أهل العلم على تحريم الزنى.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب ثلاثة وثلاثون (33) دليلاً.



## بَابُ الْقَذْفِ

- 1 - باب يقذف المسلم الحر يرد
  - 2 - أو بزنى مكلف عف عن
  - 3 - أو بلغت وطئاً وبالتعريض عن
  - 4 - جلد ثمانين ولو لواحد
  - 5 - نصف كلست زان أو يا رومي
  - 6 - لا الجد أو نفل أو نجل زنى
  - 7 - أو يا ابن من تنزل الركبان أو
  - 8 - فيما كيا حمار أو يا ولده
  - 9 - وإن نقل مجيبة زنيت بك
  - 10 - حد أب مع القلا والعفو عن
- نسبه العالي كوالد وجد  
وطء به الحد بألة عني  
غير أب بمفهم الزنى إذن  
كرر أو جمع وجا للعبد  
للعربي أو نطنته بالعم  
أنا كقحبة وقرنان هنا  
مالك أصل ولتؤدُّ به رووا  
أو يا ابن فاسقة أو كالفاجره  
تحد للزنا وللقذف ولك  
من وصل الإمام أو لم يصلن

(باب يقذف المسلم الحر يرد نسبه العالي)؛ أي في بيان أحكام القذف - بفتح القاف وسكون الذال المعجمة - أصله في اللغة: الرمي إلى بعد، ثم نقل شرعاً إلى نسبة آدمي غيره حراً عفيفاً مسلماً بالغاً، أو صغيرة تطيق الوطء لزنا أو قطع نسب مسلم لأنه رماه بما يبعد ولا يصح، وقد سماه الله تبارك وتعالى رمياً فقال: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾، ويسمى فرية أيضاً من الافتراء؛ أي الكذب وهي كبيرة إجماعاً - وخرج أبو داود عنه ﷺ أنه قال: «من رمى مسلماً بشيء يريد سبه حبس يوم القيامة على جسر من جسور جهنم حتى يخرج مما قاله؛ أي يتخلص مما قاله، وذلك لا يكون إلا بإثباته بشهادة عدلين، وهذا لا يكون فحسه مؤيد.

قوله: (جلد ثمانين ولو لواحد ككرر)؛ أي يوجب القذف سواء كان

بالتصريح أو بالتعريض كلست ابن أبيك وأنت ابن فلان وهو غير أبيه فالقذف  
يوجب على القاذف ثمانين (80) جلدة حداً واحداً (كرر أو جمع)؛ أي وإن  
كرره؛ أي القذف لمقذوف واحد أو كان قذفه لجماعة مجتمعين أو متفرقين في  
مجلس أو مجالس قاموا عليه مجتمعين أو متفرقين أو قام بعضهم، وسكت  
غيره فلا يكرر. حده ولا يزداد على ثمانين وجا للعبد نصف ويوجه القذف  
على القاذف العبد أو الأمة نصفها؛ أي نصف القدر المذكور.

ومثل للتعريض فقال: (كلست زان أو يا رومي للعربي أو نطته بالعم) قال  
في الأصل: «كلست بزبان أو زنت عينك أو مكرهة أو عفيف الفرج أو لعربي  
ما أنت بحر أو يا رومي كان نسبه لعمه، لا الجد، وكان قال أنا نغل أو ولد  
زنى أو كيا قحبة أو قرنان أو يا ابن منزلة الركبان»؛ أي كقوله في مشاتمة  
لست بزبان أو زنت عينك أو يدك أو رجلك أو أذنك فيحد لأنه تعريض بزنا  
فرجه، لأن زناه يسري لجميع الأعضاء فيلزم من نسبه لبعضها نسبه له، فإن  
أراد بالعين الذات فهو من التصريح، وعن أشهب: لا يحد في زنت يدك أو  
رجلك وينكل أو قال لامرأة: زنت مكرهة على الزنا فيحد إلا أن يثبت  
الإكراه عليه أو قوله في مشاتمة أنا أو أنت عفيف الفرج فيحد لأنه تعريض  
بزنا المخاطب، فإن قال ذلك في غير مشاتمة فلا يحد أو قوله لشخص عربي؛  
أي منسوب للعرب الذين يتكلمون باللغة العربية سجية سواء سكنوا حاضرة أو  
بادية ما أنت بحر فيحد لأنه نفى نسبه، ابن مرزوق: انظر هذا مع صحة تسليط  
الرقبة على العرب، وأنهم كغيرهم في صحة استرقاقهم وضرب الجزية عليهم.  
قال: ولم أر من ذكر ما أنت بحر سوى المصنف وابن الحاجب.

وأشار ابن الحاجب إلى الجواب: بأن الأحكام تعتبر فيها الغلبة ولا  
عبرة بما قل، وفيه نظر لأن بحث ابن مرزوق في ثبوت أصل الحكم لا في  
توجيهه، فما قاله ابن الحاجب لا سلف له فيه وقوله لعربي يا رومي أو يا  
بربري أو يا قبطي، فيحد لقطعه نسبه كان نسبه؛ أي الحر المسلم لعمه أو  
زوج أمه بأن قال له: يا ابن فلان، وفلان عمه أو زوج أمه فليحد لقطع نسبه  
عن أبيه بخلاف نسبه لجده لأبيه أو أمه فلا يوجب الحد لأن الجد أب فقد  
صدق في نسبه له لقوله تعالى: ﴿بَلَّةٌ أَيْكُمْ إِزْهِيَةً﴾ وكان قال في حق نفسه:

أنا نغل - بفتح النون وكسر الغين - فاسد النسب؛ أي ولد زانية فيحد لقذف أمه أو قال على نفسه أنه ولد زنا فيحد لقذفه أمه، أو قال للمرأة: كيا قجة من القحب أصله الطعن في النسب والمكر والخديعة، وكانت العرب تدعوا الفاجرة بالقحباب، والرواء؛ أي السعال والقبح في الرثة أطلق على الزانية لأنها تسعل وتنحج رامزة في ذلك لمن يريد لها فيحدوا دخلت الكاف صبيه بالتصغير وعاهرة وفاجرة. إذا جرى العرف بقصرها على الزانية وإلا فلا حد فيه أو قال لرجل: يا قرنان - بفتح القاف وسكون الراء - علم جنس لزوج الزانية لقرنه غيره معه عليها فيحد للمرأة وتؤدب للرجل أو يا ابن منزلة الركبان، لأن المرأة كانت في الجاهلية إذا طلبت الفاحشة نزلت الركبان عندها وضابط هذا الاستمارات العرفية، والقرائن الحالية فمتى وجد أحدٌ وإن انتقل العرف وبطل، بطل الحد ويختلف ذلك حسب الإعصار والأمطار (أو مالك أصل) ولا فصل فلا يجد ولو في مشاتمة لأنه لزم الأفعال لا قطع النسب، وقال ابن الماجشون: يحد في المشاتمة، وقوله: (ولتؤد به رووا فيما كيا حمار أو يا ولده أو يا ابن فاسقة أو كالفاجرة)، قال في الأصل: «وآدب في يا ابن الفاسقة أو الفاجرة أو يا حمار يا ابن الحمار، وآدب في قوله لحر مسلم: يا حمار، أو يا ابن الحمار؛ أي يا ولدا ويا ابن الفاسقة أو يا ابن الفاجرة، لأن الفسق الخروج عن الطاعة فليس نصاً في الزنا واللواط وهذا إذا لم يجر العرف بقصر الفسق على الزنا واللواط، وإلا فيحد.

(وإن تقل مجيبة زنيته بك تحد للزنا وللقذف) وإن قالت المرأة المقذوفة بالزنا بك حال كون قولها بكجوابها لقول قاذفها زنيته - بكسر التاء - حدث لاعترافها بالزنا ما لم ترجع عنه وحدث للقذف إن كان قاذفها حراً مسلماً عفيفاً كما يوجب الحد ويسقط حده لقذفها لاعترافها بالزنا. ولأصبح يحدان، وليس لأحدهما الرجوع.

وقوله: (ولك حد أب مع القلا)؛ أي وإن قذف الوالد ولده فله حد أبيه إن صرح بقذفه مع القلا؛ أي الكراهة وفسق الولد كما قال في الأصل: «وله حد أبيه وفسق واستشكل تقسيمه مع الحكم بإباحة حده أباه بقذفه»، وأجيب: بأن المراد بتقسيمه سقوط عدالته وهو يحصل بالمباح كالمشي حافياً والأكل في

السوق، وقال مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحاكم وسحنون لا يقضى له بتحليفه ولا يمكن منه ولا من حده في حد يقع عليه لما فيه من العقوق وهو مذهب الإمام مالك رضي الله تعالى عنه في اليمين في كتاب المديان من المدونة، وفي الحد في كتاب القذف وهو أظهر الأقوال.

(والعفو عن من وصل الإمام أو لم يصلن)؛ أي وللمقذوف العفو عن قاذفه قبل بلوغ الإمام سواء كان عفوهُ عنه شفقةً عليه أو لإرادة الستر على نفسه أو العفو بعده؛ أي بعد بلوغ القذف الإمام فيجوز إن أراد المقذوف بالعفو عن قاذفه سترًا على نفسه بشهرة نسبة ما قذف به إليه أو ثبوتَه عليه.

### وبالله التوفيق

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَزَّ يَأْتُوا بِأَزْوَاجٍ مُّشَبَّهَاتٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥﴾﴾ [النور: 4، 5].

2 - عن سهل بن سعد أن رجلاً أتى النبي ﷺ فأعترف أنه زنى بامرأة سماها فبعث النبي ﷺ إليها فسألها فأنكرت فجلده الحد.

- وفي رواية: وكان بكرًا فجلده مائة وسأله البينة على المرأة فعجز وكذبت فجلده حد الفرية ثمانين. [رواه أبو داود والنسائي].

3 - وقالت عائشة: لما نزل عذري قام النبي ﷺ على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن فلما نزل على المنبر أمر بالرجلين والمرأة فضربوهم حدهم. [رواه أصحاب السنن].

4 - وللبخاري: من قذف مملوكاً وهو يرى مما قال جلد يوم القيامة.

5 - وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «إذا قال الرجل للرجل: يا يهودي فاضربوه عشرين وإذا قال: يا مخنث فاضربوه عشرين ومن وقع على ذات محرم فاقتلوه». [رواه الترمذي بسند ضعيف].

6 - وعن عمرة بنت عبد الرحمن أن رجلين استبا في زمان عمر بن



الخطاب فقال أحدهما للآخر: والله ما أبي بزبان ولا أمي بزانية، فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب فقال قائل: مدح أباه وأمه وقال: آخرون: قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا نرى أن نجلده الحد فجلد عمر الحد ثمانين. [وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ومالك في الموطأ].

7 - وفي الموطأ:

- عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في رجل: قذف قوماً جماعة أنه ليس عليه الأحد واحد.

- قال مالك: وإن تفرقوا فليس عليه الأحد واحد. اهـ.

8 - قال مالك: إذا قال الرجل للرجل: يا لوطي جلد حد الفرية.

9 - قلت: أرأيت من قذف رجلاً ببهيمة؟

- قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولم يبلغني عنه إلا أنني أرى أن لا يضرب الحد ويؤدب قائل ذلك أدباً موجعاً لأن من قول مالك أن الذي يأتي البهيمة لا يقام عليه فيه حد وكل ما لا يقام فيه الحد فليس على من رماه بذلك فرية.

10 - قلت: لو أن رجلاً قذف رجلاً فلما قدمه ليأخذ منه حد

الفرية قال القاذف للقاضي: استحلّفه في أنه ليس بزبان؟

- قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا يكون عليه اليمين، ولا سمعت أحداً يقول: يحلف في هذا ولكن يضرب القاذف الحد لا يحلف المقذوف، ولقد بلغني عن مالك ممن أثق به أنه سئل عن الرجل يقال له: يا زاني وهو يعلم من نفسه أنه كان زانياً أترى أن يحل له أن يضربه أم يتركه؟.

- قال: يضربه ولا شيء عليه وهو رأيي.

11 - قلت: أرأيت الصبي إذا بلغ الجماع ولم يحتلم فقذفه رجل بالزنا

أيقام على قاذفه الحد في قول مالك؟

- قال: لا يقام الحد على قاذفه.

- قال مالك: لا يقام على الصبية تزني أو الصبي يزني الحد حتى يحتلم

أو تحيض الجارية أو ينبتان الشعر أو يبلغان من حد الكبر حتى يعلم الناس أن أحداً لا يجاوز تلك السن إلا احتلم.

12 - قلت: أرأيت من قذف عبداً بالزنا أدب أو قذف نصرانية ولها بنون مسلمون أو زوج مسلم نكل بإيذائه المسلمين.

13 - قلت: أرأيت من افترى على أم ولده؟  
- قال: قال مالك: ينكل.

14 - قلت: أرأيت الرجل يقول للرجل: يا فاسق يا فاجر يا خبيث؟  
- قال: ينكل في قوله: يا فاجر يا فاسق وأما في قوله: يا خبيث فيحلف بالله أنه ما أراد القذف ثم ينكل.

15 - قلت: فإن نكل عن اليمين في قوله: يا خبيث أيجلد الحد؟  
- قال: ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يجلد الحد فإن أبى أن يحلف نكل.

16 - قلت: أرأيت الرجل يقول: ما أنا بزنان ويقول: أخبرت أنك زان؟  
- قال: يضرب الحد في رأي لأن مالكاً قال في التعريض: الحد كاملاً.  
17 - قلت: أرأيت الرجل يقول للرجل: لست يا ابن فلان لجده وجده كافر؟

- قال: يضرب الحد عند مالك لأنه قد قطع نسبه.

18 - قلت: أرأيت الرجل يقول لعبده وأبواه حران مسلمان: يا ابن الزانية أو يا ابن الزاني؟  
- قال: قال مالك: يضرب سيده الحد.

19 - قلت: أرأيت إن قال لعبده: لست لأبيك وأبواه حران مسلمان؟  
- قال: يضرب الحد.

20 - قلت: أرأيت الرجل يقذف ولده أو ولد ولده من قبل الرجال أو النساء أتحدّه لهم في قول مالك؟  
- قال: أما ابنه فإن مالك كان يستثقل أن يحده فيه ويقول: ليس ذلك من البر.

21 - قال ابن القاسم: وإن أقام على منته فإن ذلك له وعفوه عنه جائز عند الإمام وأما ولد ولده فإني لم أسمع من مالك ولكني أرى أن يكون مثل ولده.

22 - قلت: إذا قال لابنه: يا ابن الزانية فقام بحد أمه أيحد له الأب في قول الإمام مالك أم لا؟.

- قال: نعم يحد له لأن الحد ها هنا ليس له إنما الحد لأمه وإنما قام هو بحد هو لأمه قال ابن القاسم: هذا إذا كانت الأم ميتة إما إذا كانت حية فليس للولدان أن يقوم بذلك إلا أن توكله.

23 - قلت: رأيت الرجل يقول للرجل: يا ابن الزانيين كم يضرب أحداً أم حديين في قول مالك؟  
- قال: حد واحد في قول مالك.

24 - قلت: رأيت من قذف ملاءنة ومعها ولد وإنها التعنت بغير ولد أيحد قاذفها في قول مالك؟

- قال: نعم إذا قذف ملاءنة التعنت بولد أو بغير ولد أو كان معها ولد ولم يكن ضرب الحد.

25 - قلت: إن قال لولد الملاءنة لست لأبيك أيحد القائل له هذا؟  
- قال: فإن قال له ذلك في مشاتمة ضرب الحد وإن كان إنما يخبر خيراً فلا حد عليه.

26 - قلت: وهذا قول مالك؟

- قال كذلك قال مالك في المشاتمة: مثل ما أخبرْتُكَ.

27 - قلت: رأيت الحر هل يقيم على مملوكه الزنى والقذف والسرقة وشرب الخمر؟

- قال: نعم يقيم ذلك كله عليهم إلا السرقة فإن السرقة لا يشتها على العبد إلا الولي ولا يقيم عليه سيده حد الزنى حتى يشهد على زنى العبد أربعة سواه.

- قال: وقال مالك في الرجل: جاريته وله زوج أنه لا يقيم عليها الحد وإن شهد على ذلك أربعة سواه حتى يرجع ذلك إلى السلطان.

28 - قلت: رأيت القاذف فمتى تسقط شهادته عند مالك إذا قذف أم حتى يجلد؟.

- قال مالك في القاذف: إذا عفا المقذوف على القاذف جاز عفوّه إذا لم يبلغ السلطان فإن أراد المقذوف أن يكتب عليه بذلك كتاباً حتى ما أراد أن يقوم عليه بذلك فذلك له.

29 - فقلت: رأيت الضرب في الحدود والتعزير هل يرفع يده أو يضع عضده إلى جنبه في قول مالك؟

- قال: قد أخبرتك أن مالكاً قال: ضرباً غير مبرحاً ولا أدري ما رفع إليه ولا ضم العضد إلى جنبه ولم أسمع من مالك فيه شيئاً.

30 - قلت: فهل يجزى القضيب أو الذرة أو الشراك أو نحو ذلك مكان السوط في قول مالك؟

- قال: لم أسمع مالكاً يقول في الحدود إلا السوط.

31 - قلت: أيجرّد الرجل في الحدود والنكاح حتى يكشف ظهره بغير ثوب في قول مالك؟

- قال: نعم كذلك قال مالك: وأما المرأة فلا تجرد.

32 - قلت: فهل تضرب الأمة وعليها قميصان؟

- قال: قال مالك: لا تجرد المرأة فما كان من ثيابها مما اتخذت عليها ما يدفع الجلد عنها أو يكون عليها من الثياب مما يدفع عليها الجلد. فإن ذلك في قول مالك ينزع وما كان غير ذلك فلا ينزع.

33 - قلت: رأيت القاذف إذا قذف ناساً شتى في مجالس شتى فضربته لأحدهم ثم رفعه أحدهم بعد ذلك؟

- قال مالك: الضرب لكل قذف كان قبله ولا يضرب لأحد منهم إن أقام بعد ذلك جميعاً كان قذفهم متفرقين في مجالس شتى.

34 - قلت: أرايت القذف أتصلح فيه الشفاعة بعد ما ينتهي إلى السلطان؟

- قال: قال مالك: لا تصلح فيه الشفاعة إذا بلغ السلطان أو الشرط أو الحرس.

- قال: ولا يجوز فيه العفو إذا بلغ الإمام إلا أن يريد سِتْرًا.

35 - قلت: أرايت الشفاعة في التعزير أو النكال بعد بلوغ الإمام يصلح ذلك أم لا؟

- قال: قال مالك: ينظر الإمام في ذلك فإن كان الرجل من أهل المروءة والعفاف وإنها هي طائفة أطارها تجافي السلطان عن عقوبته وإن كان قد عرف بذلك وبالبطش والإيذاء ضربه النكال يَدُلُّكَ على ذلك أن العفو والشفاعة جائزة في التعزير وليست بمنزلة الشفاعة في الحدود.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب خمسة وثلاثون (35) دليلاً ويتبعها الإجماع كما نقله ابن المنذر في الإشراف على مذاهب أهل العلم.



## بَابُ السَّرِقَةِ

- 1 - باب بسرقة دارهم ثلاث
- 2 - قطع يمين غير شلا ما عدم
- 3 - فرجله اليسرى فيد يسرى
- 4 - ومن لغير اليسرى أو لا يجد
- 5 - وخطأ أجز ولا إن يسرقن
- 6 - أو ما لفرع أو لجاحد أو
- 7 - أن يخرجنها من الحرز - وإن
- 8 - بها نصاب أو لكاشاة بشير
- 9 - أو من غنيمة كشركة حجب
- 10 - أو كمظمر دنا أو كقطار
- 11 - فيقطع الحر وذو العهد ورق
- 12 - وشرطه التكليف والثبوت عن
- 13 - وأقبل رجوعاً مطلقاً وأغرم بلا
- 14 - أو رجل مع مرأتين أو حلف
- 15 - وأن يقر العبد فاعكس وشرط
- 16 - أن بسما وعضوها قبل انفصل
- 17 - وفي اتحاد موجب تداخلت

قوله: (باب بسرقة)؛ أي السرقة التي يلزم فيها القطع وهي أخذ مكلف خفية مالا محترماً ما يبلغ نصاب السرقة، ونصابها ثلاثة (3) دراهم شرعية أو

ما يساويها من عرض أو غيره كما قال الناظم: (دارهم ثلاثة أو ربع دينار) من الذهب بشرط أن يكون النصاب المحترم مأخوذ من حرز كما سيأتي، وقال الأئمة الثلاثة: لا قطع على من سرق حراً صغيراً كان أو كبير. ودليل مالك ما أخرجه عبد الرزاق على الحسن قال: من سرق صغيراً حراً أو عبداً ففيه القطع. قطع يمين غير شلاء والشلل فساد باليمنى، ابن عرفة، وفي المدونة: وإن سرق ولا يمين له أوله شلاء قطعت رجله اليسرى، قاله الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ثم عرض عليه فمحاها وقال: تقطع يده اليسرى وهذه مسألة من الممحوات كما قيل:

المحو في الإيمان والأضاحي وفي كتاب القطع والنكاح  
والراجع المحو في اثنتين قطع وإيمان بغير ميم

كما في شرح الرسالة المسمى بالتلخيص المفيد لمحمد الأمين بن عبد الوهاب في باب الحدود (ما عدم)؛ أي لم ينعدم (جل الأصابع) منها (وبالنار انحسم)؛ أي وحسمها؛ أي كيتها بالنار توقيفاً لتزييف الدم أو توقيفه بوسيلة طبية أخرى، لأن العرض من الكي طيب لا غيره فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى، وإن سرق ثالثاً (فيد يسرى)، وإن سرق رابعاً فرجله اليمنى وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد: إن سرق قطعت يده اليمنى وإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى، ثم إن سرق بعد ذلك لا يقطع وإنما يحبس قال أبو حنيفة: يخلد في السجن.

قوله:

(ومن لغير اليسرى أو لا يحد فالحد باق وله في ذا القود)

قال في الأصل: «وإن تعمد الإمام أو غيره يسراه أولاً فالقود والحد باق عليه فلا يسقط عنه بقطع يسراه عمداً وإن قطع الإمام أو غيره اليسرى أولاً». أجزاء؛ أي وإن قطع الإمام أو غيره اليسرى أولاً خطأ أجزاء عن قطعها عن قطع اليمنى فإن سرق ثانياً من قطعت يده اليسرى خطأ فتقطع رجله اليمنى ليكون قاطعه من خلاف (ولا أن يسرقن ماله أو مستاجراً أو مرتهن) قال في الأصل: «لا ملكه من مرتهن ومستاجر كملكه قبل خروجه»؛ أي لا يقطع

بسرقه ملكه؛ أي السارق من مترهن له موثق به في دينه ولا يقطع بسرقه ملكه من مستأجر - بكسر الجيم - أو مستعير له أو مودع عنده كملكه؛ أي ملك السارق نصاباً بإرث أو هبة أو شراء قبل خروجه من حرزه فلا يقطع ومفهومه أنه إن ملكه بعد خروجه من حرزه فإنه يقطع وهو كذلك.

قوله: (أو ما لفرع أو لجاحد أو مماطل لحقه كما روى)؛ أي لا يقطع الجد بسرقته من مال الفرع؛ أي ولد ولده ولا يقطع من سرقه من مال غريم له جاحد لحقه الذي عليه قدره أو من غريم مقر بما عليه مماطل لحقه؛ أي مؤخر لدفع ما عليه مع قدرته عليه وطلبه منه لأن له شبهة قوية في مالهما (إن يخرجنها من الحرز)؛ أي محل حفظ أو متعة وهو المكان الذي لا ينسب من وضع المال فيه لتعريضه للضياع (وإن لم يخرجن)؛ أي السارق من الحرز فالمعتبر خروج المال لا السارق، ولا يشترط دخوله الحرز فإن أدخل عصاه مثله وأخرج بها نصاباً قطع أو ابتلع دُرّاً يساوي ثلاثة دراهم وكذا كل ما لا يفسد بابتلاعه كذهب وفضة وخرج من الحرز فيقطع، ومفهوم ما لا يفسد أن ما يفسده الابتلاع، كالطعام والشراب، وخرج فلا يقطع وهو كذلك وإن ضمنه وأدب (أو ادهن بما يحصل)؛ أي يجتمع منه (نصاب).

قوله: (ولكالشاة يشير يعلف....) إلخ قال في الأصل: «أو أشار إلى شاة بالعلف فخرجت أو اللحد»؛ أي أو أشار السارق وهو خارج الحرز إلى شاة مثلاً في حرزها بالعلف ما تعلق به فخرجت الشاة من الحرز بسبب إشارته إليها فيقطع أو اللحد أصله حفرة بقدر الميت تحت جانب القبر القبلي، والمراد به هنا ما يسود به فمه من لبن أو أجر أو خشب أو حجر لعلاقة المجاورة أو المحلية، أو سرق الخباء - بكسر الخاء - ممدوداً؛ أي الخيمة ونحوها، أو سرق (من غنيمة) أو من لشركة فوق حقه وكان ذلك الزائد على حقه من الغنيمة أو الشركة فيه نصاب (أو كمطمر)؛ أي موضع منخفض في الأرض لخبز الطعام ويهال عليه التراب حتى يساوي الأرض فيقلع.

وقوله: (ننا)؛ أي قرب المطمر من المساكن لا إن بعد عن المنقول، ابن عرفة: سمع ابن القاسم: من سرق من مطامرة في فلاة أسلمها ربها وأخفاها فلا يقطع، وما كان بحضرة أهله معروفاً بيتاً يقطع سارقه أو سرق



بعيراً أو غيره من قطار - بكسر القاف - أي دواب ربط بعضها ببعض حال سيرها فيقطع كل شيء منها وبينونته به ونحوه؛ أي القطار كسوقها مجموعة (أو كل ما بحضرة صاحب صار) لأن حضرته حرز له كان صاحبه نائماً أو لا كان المسروق فوقه أو في كفه أو جيبه أو بإزائه وأصل هذا سارق رداء صفوان رضي الله تعالى عنه لما قيل له: من لم يهاجر هلك فقدم المدنية ونام في المسجد وتوسد رداءه وأخذ سارق من تحت رأسه فأخذه صفوان وجاء به إلى النبي ﷺ فأمر رسول الله ﷺ بقطع يده فقال صفوان: لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله ﷺ: «فهلأ قبل أن تأتيني به».

قوله: (فيقطع الحر) والعبد والمسلم والذمي والحربي والمعاهد لمثلهم إلا الرقيق لسيدته قال في أسهل المسالك:

واقطع يد الذمي والمعاهد والعبد في مال لغير السيد

- (وشرطه)؛ أي قطع السارق، المفهوم من قوله تقطع اليمنى التكليف؛ أي بلوغه وعقله وطوعه ذكراً كان أو أنثى حراً كان أو رقاً مسلماً كان أو كافراً ذمياً أو معاهداً (والثبوت)؛ أي ثبوت السرقة (بان يقر) وهو (طائع) بإقراره بها إن كان رجوعه لشبهة كأخذت مالي المودع أو المرهون أو المغصوب خفية فظنت ذلك سرقة واغرم بلا قطع قال في أسهل المسالك:

واتبعه في اليسر بما فيه انقطع ومطلقاً من غير قطع يتبع

وقال في الأصل: «ووجب رد المال إن لم يقطع مطلقاً أو قطع إن أيسر، وقوله: كلف (طالب إن نكلا)؛ أي وإن ادعى شخص على آخر بالسرقة فأنكرها ولا بينة للمدعى وطلب من المدعى عليه اليمين فرد اليمين على المدعي فحلف الطالب اليمين فالغرم بلا قطع، قوله: (أو رجلين مع مرتين أو حلف)؛ أي أو أشهد على المدعى عليه بالسرقة رجل وامرأتان الغرم بلا قطع أو شهد شاهد واحد وحلف المدعى معه فالغرم بلا قطع أو أقر السيد على عبده بالسرقة فالغرم للمال المدعى به على المدعى عليه بلا قطع في المسائل الأربع (وإن يقر العبد فاعكسن)؛ أي وإن أقر العبد (فالعكس وشرط غرم بلا قطع...) إلخ تقدم الكلام عليه، قوله: (إن بسما وعضوها قبل انفصل)؛ أي

وسقط الحد إن سقط العضو بسماوي لا يتوية وعدالة وإن طال زمنهما؛ أي التوبة والعدالة لأنه حق لله تعالى. (وفي اتحاد موجب تدخلت)؛ أي (وتدخلت) إن اتحد الموجب جنساً وقدرأ (كالقذف)؛ أي كالحد فيه (والشرب) للمسكر إذ كل منهما ثمانون جلدة، فإن شرب وقذف وجلد ثمانين لأحدهما كفى الآخر، فقوله: (كان تكررت) الموجبات من نوع واحد كتكرر الزنى والقذف أو السرقة فيكفي حد واحد خلاف للثلاثة فقالوا: يجب استيفاء حد كل منهما. [قاله في المغنى]، أما إن لم تتحد فلا تتداخل عند جميع الأئمة.

وبالله التوفيق

○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: 38].

2 - عن ابن عمر أن النبي ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم. [رواه الجماعة، وفي لفظ بعضهم: قيمة ثلاثة دراهم].

3 - وعن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً. [رواه الجماعة إلا ابن ماجه].

4 - وفي رواية: أن النبي ﷺ قال: «لا تقطع يد السارق إلا في دينار فصاعداً» [رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه].

5 - وفي رواية: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً» [رواه البخاري].

6 - وفي رواية: قال: «تقطع يد السارق في ربع دينار» [رواه البخاري والنسائي وأبو داود].

7 - وفي رواية: قال: «اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك». وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهماً. [رواه أحمد].

8 - وفي رواية: قال رسول الله ﷺ: «لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن». قيل لعائشة: ما ثمن المجن؟ قالت: ربع دينار. [رواه النسائي].

9 - وعن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده» قال الأعمش: كانوا يرون أنه بيض الحديد والحبل كانوا يرون منهما ما يساوي دراهم. [متفق عليه]. وليس لمسلم فيه زيادة الأعمش.

10 - وعن ابن عباس قال: قطع رسول الله ﷺ في مجن قيمته ديناراً وعشرة دراهم. [رواه أبو داود والنسائي].

11 - وسئل فضالة ابن عبيد عن تعليق اليد في العنق للسارق: أمن السنة هو؟ قال: أتى رسول الله ﷺ بسارق فقطعت يده ثم أمر بها فعلقت في عنقه. [رواه أصحاب السنن بسند حسن].

12 - وعن عبد الله بن عمر قال: سئل رسول الله ﷺ عن الثمر المعلق؟ فقال: «من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثله والعقوبة، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثله والعقوبة» [رواه أبو داود وأحمد والنسائي].

13 - وعن رافع بن خديج عن النبي ﷺ: «لا قطع في ثمر ولا كثر».

14 - وعن جابر عن النبي ﷺ قال: «ليس على خائن ولا مغتصب ولا مختلس قطع».

15 - وعن بُسر بن أرطاة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تقطع الأيدي في الغزو» [وروى هذه الثلاثة أصحاب السنن].

16 - وعن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قطع يد رجل سرق قوساً من صفة النساء ثمنه ثلاثة دراهم. [رواه أحمد].

17 - وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «السارق إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله ثم إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله».

18 - وعن مالك قال: أحب ما يجب فيه القطع إلى ثلاثة دراهم وإن

ارتفع الصرف أو اتسع وذلك أن رسول الله ﷺ قطع عن مجن ثمنه ثلاثة دراهم وأن عثمان بن عفان قطع في أترجة قومت بثلاثة دراهم وهذا أحب ما سمعت إلي في ذلك .

19 - وعن مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي أن رسول الله ﷺ قال: «لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة الجبل فإذا أواه المراح أو الجرين فالقطع فيما بلغ ثمن المجن» .

20 - وعن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس على المنتهب قطع ومن انتهب نهبة مشهورة فليس منا وليس على الخائن قطع» [رواه أحمد] .

21 - وعن مالك عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم أتى بإنسان قد اختلس متاعاً فأراد قطع يده فأرسل إلى زيد بن ثابت فقال زيد بن ثابت: ليس في الخلسة قطع بلغ نصابها ما يقطع فيه أو لم يبلغ .

22 - وعن مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا في السارق يوجد في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به أنه ليس عليه قطع وإنما مثل ذلك مثل رجل وضع بين يديه خمرأً ليشربها فلم يفعل فليس عليه حد ومثل ذلك رجل جلس من امرأة مجلساً وهو يريد أن يصيبها حراماً فلم يفعل ولم يبلغ ذلك منهما فليس عليه أيضاً في ذلك حد .

23 - وعن مالك قال: الأمر عندنا في الذي يسرق أمتعة الناس التي تكون موضوعة بالأسواق محرزة أحرزها أهلها في أوعيتهم وضعوا بعضها إلى بعض أنه من سرق من ذلك شيئاً من حرزه فبلغ قيمة ما يجب فيه القطع فإن عليه القطع سواء كان صاحب المتاع عنده أو لم يكن ليلاً كان ذلك أو نهاراً .

24 - وعن مالك في الذي يسرق ما يجب فيه القطع ثم يوجد معه ما سرق فيرد على صاحبه أنه تقطع يده .

25 - وعن مالك قال: الأمر عندنا في العبد يسرق من متاع سيده إن كان ليس من خدمه ولا ممن يأمن على بيته ثم دخل سراً فسرق من متاع سيده ما يجب فيه القطع أنه لا قطع عليه وكذلك الأمة إن سرقت من متاع سيدها لا قطع عليها .

26 - وعن مالك في الرجل يسرق من متاع امرأته والمرأة تسرق من متاع زوجها ما يجب فيه القطع إن كان الذي سرق كل واحد منهما من متاع صاحبه في بيت سوى البيت الذي يغلقان عليهما وكان في حرز سوى البيت الذي هما فيه فإن من سرق منهما من متاع صاحبه ما يجب فيه القطع فعليه القطع فيه .

27 - وعن مالك قال: ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم يخدمانهم أن سرقاتهم قطع لأن حالهما ليست بحال السارق وإنما حالهما حال الخائن وليس على الخائن قطع .

28 - وعن مالك في الذي يستعير العارية فيجحدتها أنه ليس عليه قطع وإنما مثل ذلك مثل رجل كان له على رجل دين فجحده ذلك فليس عليه فيما جحده قطع .

29 - وعن مالك في الصبي الصغير والأعجمي الذي لا يفصح أنهما إن سرقا من حرزهما وغلقهما فعلى من يسرقهما القطع وإذا أخرجا من حرزهما وغلقهما فليس على من سرقهما القطع قال: وإنما هما بمنزلة حريسة الجبل والثمر المعلق .

30 - وعن مالك قال: الأمر عندنا فيمن ينش القبور أنه إذا بلغ ما أخرج من القبور ما يجب فيه القطع فعليه فيه القطع .

31 - قال مالك: وذلك أن القبر حرز لما فيه كما أن البيت حرز لما فيه قال: ولا يجب عليه القطع حتى يخرج به من القبر .

32 - وعن مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن صفوان بن أمية قيل له: أنه إن لم يهاجر هلك فقدم صفوان بن أمية المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه فأخذ صفوان السارق فجاء به إلى الرسول ﷺ فأمر به أن تقطع يده فقال له صفوان: إني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله ﷺ: «فهلا قبل أن تأتيني به» .

33 - وعن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن العوام لقي رجلاً قد أخذ سارقاً وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان فشفع له الزبير ليرسله

فقال: لا، حتى أبلغ به السلطان فقال الزبير: إذا بلغت به السلطان فلعن الله الشافع والمشفع.

34 - عن عائشة قالت: كانت امرأة تَسْتَعِير المتاع وتجحده فأمر رسول الله ﷺ أن تقطع يدها. [رواه مسلم].

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب أربعة وثلاثون (34) دليلاً.



## بَابُ الْحِرَابَةِ

- 1 - باب المحارب الذي الطرق منع
- 2 - حال التعمذر لغوث وكذا
- 3 - كذا المخادع صب أو غير عن
- 4 - ثم يصلب فيقتل أو نفي
- 5 - واقتل بقتله ولوجاً تائباً
- 6 - ومطلقاً غرم كل عن جميع
- 7 - وما بأيديهم لمن له طلب
- 8 - واثنان أثبتنا الحرابة وأن
- 9 - وسقط الحد بإتيان الإمام

قوله: (باب المحارب الذي الطرق منع...) إلى آخر الآيات الأربعة.

(المحارب) هو قاطع الطريق؛ أي مخيفها لمنع مرور فيها أو لأخذ مال ولو لم يبلغ نصاب السرقة لمحترم من مسلم أو ذمي أو معاهد والبضع أولى من المال، قال القرطبي: أما مرید إخافة الطريق قصد الغلبة على الفروج فهذا أفحش المحاربة وأقبح من أخذ الأموال، وقد دخل هذا في قوله تعالى: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: 33]، وهذا كله إذا كان على وجه يتعذر معه الإغاثة والتخلص منه.

- ومن أنواع الحرابة: إذهاب العقل لأخذ المال أو الاغتصاب كمسقى السيكران وهو نبت دائم الخضرة يذهب العقل، ومذهب العقل بالبنج، بل إن البنج أشد منه لتغيب العقل. [قاله عبد الباقي وغيره]، والبنج - بفتح الباء الموحدة وسكون النون - نبت معلوم يوكل حبه وهو المسمى بالشرانق. [قاله الدسوقي].

- ومخادع الناس لأخذ ما معهم يعتبر أيضاً محارباً سواء كان المخادع صبياً مميزاً أو كبيراً عاقلاً ومثله الداخل في زقاق أو دار ليلاً أو نهاراً لأخذ مال أو إرادة فاحشة بقتال على وجه تتعذر معه الإغاثة، والإعانة فقاتل حتى أخذ المال أو فعل الفاحشة فإنه يعتبر محارباً هذا والمحارب فيقاتله المعتدى عليه جوازاً إن لم يكن دافعاً عن نفسه أو عن أهله القتل أو الجرح أو الفاحشة وإلا وجب قتاله، وتندب مناشدته ثلاث مرات قيل: المقاتلة يقول له: في كل مرة ناشدتك الله إلا ما خليت سبيلي إن أمكن ذلك بأن لم يعاجله بالقتال وإلا فليعاجل بالقتال بالسيف ونحوه مما يسرع به إلى الهلاك، ويتعين قتل المحارب إن قتل سواء كان المقتول مكافئاً له كمسلم حر يقتل مثله أو غير مكافئ له كحر مسلم يقتل كافراً أو رقيقاً مسلماً إلا أن يجيء تائباً قبل القدرة عليه فلا يقتل إلا بقتل المكافئ له لأن التوبة قبل القدرة عليه تسقط عنه الحد فيكون القتل قصاصاً، أما إذا لم يقتل فإن الإمام مخير بين قتله بدون صلب أو قتله مصلوباً على نحو جذع وعمود حديد أو قطع يده اليمنى من الكوع ورجله اليسرى من الكعب أو نفيه كنفى الزنى المتقدم وحبسه حسب اجتهاد الحاكم والنفي والصلب إنما هما للحر الذكر، أما المرأة فلا تنفى ولا تصلب وإنما حداها القتل أو القطع من خلاف كما أن العبد لا ينفى ويحد بما سوى ذلك.

**(واقتل بقتله ولو جا تائباً)؛** أي يجب ويتعين قتله ولو جاء تائباً من

حرايته فلا تسقط عنه توبته حق القتل، قال في أسهل المسالك:

وأقبله إن جا تائباً معتذراً      واسمح بحق الله لاحق الورى

فعنه لا عفوا إذا ما قتلا      وبالتمالي اقتل شخص الملا

**(ومطلقاً غرم كل عن جميع)؛** أي وإن كان المتحاربون جماعة وأخذ

أحدهم غرم كل؛ أي كل من أخذ منهم على الجميع؛ أي جميع ما أخذه غرمًا مطلقاً عن التقييد **(وإن يكن يسراً إلى القطع اتبع)؛** أي واتبع المحارب بالمال الذي أخذه حال حرايته اتباعاً كاتباع السارق في أنه إن قطع يشترط استمرار يسره من يوم أخذ المال ليوم قطعه وإن لم يقطع لا يشترط ذلك.

وما بأيديهم لمن له طلب      يدفع باليمين واستبيننا لزب

أي وإن أخذ المحاربون ومعهم مال أخذه من الناس بالحراية دفع



ما؛ أي المال الذي وجد بأيديهم لمن طلبه؛ أي ادعى أن المال له أخذه المحاربون منه بالحرابة إن شهدت له بذلك بيّنة من غير الرفقة فيدفع له بلا استيناء وإن لم تشهد له بيّنة به يدفع له بعد اليمين والاستيناء. قال في الأصل: «ودفع ما بأيديهم بعد الاستيناء واليمين وبشهادة رجلين من الرفقة لا لأنفسهما.

(واثنان اثبتنا الحرابة) ولو شهد اثنان أنه المشتهر ثبتت وإن لم يعاينها؛ أي العدلان الحرابة منه فيقيم الإمام حداً عليه (وسقط الحد بإتيان الإمام طوعاً) قال في الأصل: «وسقط حداً بإتيان الإمام طابعاً أو ترك ما هو عليه»؛ أي ويسقط حد الحرابة دون غيرها من الحدود بإتيان المحارب طائعاً قبل القدرة عليه لا إن تاب بعد القدرة عليه فلا يسقط عنه كما يسقط حداً بترك المحارب ما هو عليه من الحرابة وإن لم يأت الإمام وإنما عليه حينئذٍ غرم ما أخذه مطلقاً أيسر أو أعسر موجود عنده أم لا، كما أن عليه القصاص إن قتل والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (34)، قال القرطبي: واستثنى ﷺ التائبين قبل أن يقدر عليهم، وأخبر بسقوط حقه عنهم فاعلموا إن الله غفور رحيم، أما القصاص حقوق الأدميين فلا تسقط، ومن تاب بعد القدرة فظاهر الآية أن التوبة لا تنفع فتقام الحدود عليه. كما في تفسير القرطبي.

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (33). [المائدة: 33].

2 - عن عبد الله بن زيد عن النبي ﷺ قال: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنني رسول الله إلا بإحدى ثلاث النفس بالنفس والشيب الزاني والمفارق لدينه التارك للجماعة» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

3 - وعن عكرمة أن علياً حرق قوماً ارتدوا عن الإسلام فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لقتلتهم لقول رسول الله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه». ولم أحرقتهم لقول رسول الله ﷺ: «لا تعذبوا بعذاب الله» فبلغ ذلك علياً فقال: صدق ابن عباس. [رواه البخاري وأبو داود والترمذي].

4 - وعن أنس قال: قدم على النبي ﷺ نفر من عكل فأسلموا فاجتووا المدينة فأمرهم أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من أبوالها وألبانها ففعلوا فصحوا فارتدوا فقتلوا رعاتها واستقوا الإبل فبعث في آثارهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ثم لم يحسمهم حتى ماتوا.

5 - وزاد في رواية: ثم ألقوا في الحرة يستسقون فما سقوا حتى ماتوا. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي].

6 - وعن علي عن النبي ﷺ قال: «سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من قول خير البرية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فإينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة» [رواه البخاري ومسلم والترمذي].

7 - وعن ابن عباس في قطاع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالاً نفوا من الأرض. [رواه الشافعي في مسنده].

8 - قلت لابن القاسم: رأيت أهل الذمة وأهل الإسلام إذا حاربوا فأخافوا ولم يأخذوا مالاً ولم يقتلوا فأخذوا كيف يصنع بهم الإمام في قول مالك؟

- قال: قال مالك: إذا أخافوا السبيل كان الإمام مخيراً إن شاء قتل وإن شاء قطع.

- قال مالك: ورب محارب لا يقتل وهو أخوف وأعظم فساداً في خوفه ممن قتل.

9 - قلت: فإن أخذه الإمام وقد أخاف ولم يأخذوا مالاً ولم يقتل أيكون

الإمام مخيراً فيه يرى في ذلك رايه إن شاء قطع يده وإن شاء قطع رجله وإن شاء قتله وصلبه أم لا يكون ذلك للإمام؟

- قال: قال مالك؛ إذا نصب وأخاف وحارب وإن لم يقتل كان الإمام مخيراً، وتأول مالك هذه الآية قول الله تبارك وتعالى في كتابه: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ قال: فقد جعل الله الفساد مثل القتل.

10 - قلت: وكذلك إن أخاف ولم يأخذ المال؟.

- قال: إذا خاف ونصب ولم يأخذ المال فإن الإمام مخير.

- وقد قال مالك: وليس كل المحاربين سواء.

11 - قلت: وكم يسجن حيث ينفي؟.

- قال: قال مالك: يسجن حتى تعرف له توبة.

12 - قلت: أرايت إن أخذه الإمام وقد قتل وأخذ الأموال وأخاف

السبيل كيف يحكم فيه؟

- قال: يقتله ولا يقطع يده ولا رجله عند مالك.

13 - قلت: ويصلبه؟

- قال: قال مالك: لم أسمع أحداً صلب إلا عبد الملك بن مروان فإنه

كان صلب الذي كان يقال له: الحارث الذي تنبأ صلبه عبد الملك.

14 - قلت: وكيف يصلبه في قول مالك أحياً أم ميتاً؟.

- قال: لم أسمع من مالك إلا ما أخبرتك مما ذكر عن عبد الملك بن

مروان فإنه صلب الحارث وهو حي وطعنه بالحرية بيده.

- قال: وأنا أرى أن يصلب حياً ويطعن بعد ذلك.

15 - قلت: أرايت الذي أخذه الإمام ولم يقتل ولم يفسد ولم يخف

السبيل إلا أنه قد حارب خرج بخشية أو ما أشبه ذلك أيكون للإمام أن يعفو

عن هذا؟

- قال: لا يكون للإمام أن يعفو عمن هذا عند مالك ولا عن أحد من المحاربين.

16 - قلت: أرأيت المحاربين من أهل الذمة وأهل الإسلام في قول مالك أهم سواء؟

- قال: نعم، والنصارى والعبيد والمسلمون في ذلك الحكم فيهم واحد عند مالك إلا أنه لا نفي على العبيد.

17 - قلت: إن هو قتل وأخذ المال وأخاف أن يكون للإمام أن يقطع يده ورجله ولا يقتله؟

- قال: لا يكون ذلك إلى الإمام إذا قتل وأخذ المال؟.

- قال مالك: فأرى أن يقتل إن رأى ذلك الإمام إذا أخذ المال ولم يقتل قتله، لأن الله يقول في كتابه: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ﴾ وإنما يجتهد الإمام في الذي يخيف ولا يقتل ولا يأخذ مالاً ويؤخذ بحضرة ذلك قبل أن يطول زمانه.

18 - قلت: فإن قتل وأخذ المال أقطع يده ورجله وتقتله أم تقتله ولا تقطع يده ورجله في قول مالك؟

- قال: القتل يأتي على ذلك كله.

19 - قلت: أرأيت إن أخذ المحاربون من المال أقل مما تقطع فيه اليد أقل من ثلاثة دراهم؟.

- قال: ليس حد المحاربين مثل حد السارق والمحارب إذا أخذ المال قليلاً كان أو كثيراً فهو سواء.

20 - قلت: أرأيت إن قطعوا على المسلمين وعلى أهل الذمة أهو سواء في قول مالك؟

- قال: نعم، ولقد بلغني عن مالك أخبرني عنه من أثق به عن غير واحد أن عثمان قتل مسلماً قتل ذمياً على وجه الحراة قتله على مال كان معه فقتله عثمان.

21 - قلت: أرأيت إن تابوا من قبل أن يقدر عليهم وقد كانوا قتلوا وأخافوا وأخذوا الأموال وجرحوا الناس؟.

- قال: قال مالك: يضع عنهم حد الإمام كل شيء إلا أن يكون قتلوا فيدفعون إلى أولياء القتلى وإن أخذوا المال غرموا المال.

22 - قلت: وكذلك الجراحات؟.

- قال: نعم.

23 - قلت: ويدراً عنهم القتل والقطع في الذي كان يجب عليهم لو أخذوا قبل أن يتوبوا فأما ما صنعوا في أموال الناس وفي دمائهم فهم يؤخذون بذلك عند مالك إلا أن يعفى عنهم؟

- قال: نعم.

24 - قلت: أرأيت إن كانوا محاربين فقطعوا على الناس الطريق فقتلوا رجلاً قتله واحد منهم إلا أنهم كانوا أعواناً له في تلك الحال إلا أن هذا الواحد منهم ولي القتل حين زاحفوه ثم تابوا فأصلحوا فجاء ولي المقتول يطلب دمه أيقتلهم كلهم أم يقتل الذي قتل وليه وحده؟.

- قال: قال مالك: يقتلون كلهم إذا أخذوا على تلك الحال.

25 - قال ابن القاسم: فإن تابوا قبل أن يؤخذوا فأتى أولياء القتل يطلبون دمه فدفعوا كلهم إلى أولياء المقتول فقتلوا من شاءوا وعفواً عمن شاءوا وأخذوا الدية ممن شاءوا وقد ذكر مالك عن عمر بن الخطاب حين قال: لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً فهذا يدل على أنهم شركاء في قتله فذلك إلى أولياء المقتول يقتلون من شاءوا منهم ويعفون عمن شاءوا منهم.

26 - قلت: أرأيت إن كانوا قد أخذوا المال فلما تابوا كانوا عدماً لا مال لهم أيكون ذلك لأصحاب الأموال ديناً عليهم في قول مالك؟

- قال: نعم.

27 - قلت: فإن أخذوا قبل أن يتوبوا أقيم عليهم الحد فقطعوا وقتلوا

ولهم أموال أخذت أموال الناس من أموالهم وإن لم يكن لهم يومئذ مال لم يتبعوا بشيء مما أخذوا بمنزلة السرقة؟.

- قال: نعم وهو قول مالك فيما بلغني عن أثق به وهو رأي.

28 - قلت: أرأيت أن أخذهم الإمام وقد قتلوا أو جرحوا أو أخذوا الأموال فعفا عنهم أولياء القتلى وأولياء الجراحات وأهل الأموال أيجوز عفوهم في قول مالك؟.

- قال: قال مالك: لا يجوز العفو ها هنا ولا يجوز للإمام أن يعفو لأن هذا حد من حدود الله وقد بلغ السلطان فلا يجوز فيه العفو ولا يصلح لأحد أن يشفع فيه لأنه حد من حدود الله.

29 - قلت: أرأيت إن كانت فيهم امرأة أيكون سبيلها في قول مالك سبيل الرجال أم لا وهل تكون النساء محاربات في قول مالك أم لا؟  
- قال: أرى أن النساء والرجال في ذلك سواء.

30 - قلت: فالصبيان؟

- قال: لا يكونون محاربين حتى يحتلموا عند مالك لأن الحدود لا تقام عليهم عند مالك والحراة حد من حدود الله، والنساء إنما صرن محاربات لأن مالكا قال: تقام عليهن الحدود والحراة حد من حدود الله.

31 - قلت: أرأيت إن خرج مرة فأخذه الإمام فقطع يده ورجله ثم خرج ثانية فأخذه الإمام أيكون له أن يقطع يده ورجله الأخرى؟.  
- قال: نعم، إن رأى أن يقطعه قطعه.

32 - قلت: وسمعت من مالك؟

- قال: لا إلا أنني آراه مثل السارق ألا ترى أنه يقطع يده ثم رجله ثم يده ثم رجله فكذاك المحارب يقطع يده ورجله فإن خرج ثانية فإن رأى الإمام أن يقطعه قطع يده الباقية ورجله.

33 - قلت: أرأيت الرجل الواحد هل يكون محارباً في قول مالك؟

- قال: نعم، وقد قتل مالك رجلاً واحداً كان قتل على وجه الحرابة وأخذ مالاً وأنا بالمدينة يومئذ.

34 - قلت: والخناق محارب عند مالك؟

- قال: نعم، الخناق محارب إذا خنق على أخذ مال.

- قال: وقال مالك: وهؤلاء الذين يسقون الناس السيكران إنهم محاربون إذا سقوهم ليسكروا فيأخذوا أموالهم.

- قال: وقال مالك: هم محاربون.

35 - قال: وقال لي مالك: من دخل على رجل في حريمه على أخذ ماله فهو عندي بمنزلة المحارب يحكم فيه كما يحكم في المحارب.

36 - قلت: رأيت المحاربين أجهادهم عند مالك جهاد؟

- قال: قال مالك: نعم جهادهم جهاد.

37 - قلت لابن القاسم: هل كان مالك يكره المسكر من النبيذ؟

- قال: قال مالك: كل ما أسكر من الأشربة فهو خمر يضرب صاحبه فيه ثمانين وفي رايته إذا شهد عليه بها إنها رائحة مسكر نبيذاً كان أو غيره فإنه يضرب فيه ثمانين.

38 - قلت: رأيت من قاد دابة فوطئت بيدها أو برجلها أضمن القائد

ما أصابت في قول مالك؟

- قال: نعم.

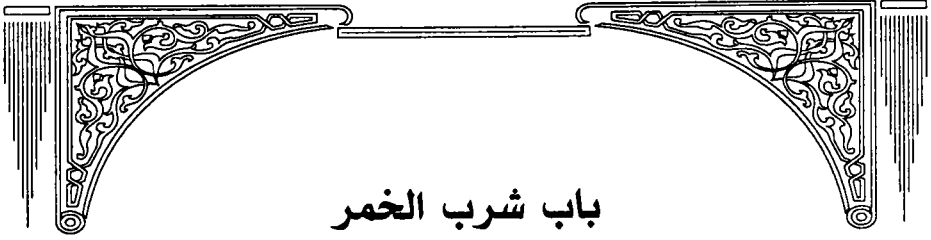
39 - قلت: فإن ضربت الدابة برجلها فنفخت الدابة فأصابت رجلاً

فعطبت أضمن ذلك القائد أم لا في قول مالك؟

- قال: لا يضمن في رأي إلا أن تكون نفحت من شيء مما فعله بها.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب تسعة

وثلاثون (39) دليلاً.



## باب شرب الخمر

- 1 - باب يشرب المسلم البالغ ما
  - 2 - ضرورة أو ظن غيره وإن
  - 3 - بعيد صحوه ثمانون وفي
  - 4 - أو شهدا بشرب أو شم وكل
  - 5 - لقاعد بظهره والكتفين
  - 6 - وجردا مما بقي الضرب وإن
  - 7 - ولمعاصي الله عزز الإمام
  - 8 - كالضرب باجتهاده وإن قتل
  - 9 - كان يقصر أو بلا معتبر
  - 10 - وجاز دفع صائل وإن عن
  - 11 - وقتله يقصد من علم أن
  - 12 - وما تضع بهائم ليلاً ضمن
  - 13 - لا بالنهار حيث لا راعي ثم
- يسكر جنساً طائعاً إن عدما  
 قل وخلف مسكر النبيذ عن  
 من رق نصفها بإقرار يفني  
 حد بسوط ويضرب اعتدل  
 بدون ربط وبلا شد يدين  
 تجعل في قفة الأنثى حسن  
 كحق الأدمي حبسا وملام  
 وضمن الساري كذي طب جهل  
 إذن بكالختان أو فصد عرى  
 مال يلي إنذار فافهم عني  
 ليس اندفاعه بغيره يعن  
 مالکها وإن علا القيمة عن  
 وإن يكن معها وفرط غرم

قوله: (باب يشرب المسلم البالغ ما يسكر جنساً طائعاً) لا مكرهاً (إن عدما ضرورة) لا إن كان لأجل ضرورة كإزالة الغصة، لأن الله شرف الإنسان بالعقل وميزه به عن غيره من الحيوانات وبذلك حمل الأمانة، وفرضت عليه التكاليف الشرعية وحفاظاً على عقل الإنسان حرم الله الخمر وفرض العقوبة على شاربها، فإن كان شربه لضرورة أو غلط كما إذا ظنه؛ أي المشروب غير (مسكر) فلا يحسد من ظنه لبناً أو عسلاً أو نبيذاً غير مسكر، ويصدق إن كان مأموناً غير متهم، قوله: (بعيد صحوه) من سكره فإن ضربها قبله أعيدت بعده



(ثمانون) جلدة (وفي من رق)؛ أي وفي الرقيق (نصفها)؛ أي أربعون (40). قال في الأصل: «ويشطر بالرق». وبثبت الشرب بإقرار أو شهدا عليه عدلان بشرب لما يسكر جنسه فيجلد فيهما اتفاقاً وإن رجع عن إقراره لشبهة قبل رجوعه ففي الواضحة اعتراف أبو محجن في شعره يشرب الخمر فأراد عمر رضي الله عنه جلده فقال: صدق الله وكذبت قال الله تعالى في الشعراء: ﴿وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ فعزله عن العمل أو شهدا على شم لرائحة لمسكر من المسلم المكلف غير المعذور فيحد وإن خولف؛ أي العدلان في شهادتهما برائحتهما بأن شهد عدلان آخران أنها ليست رائحتها لأن المثبت يقدم على النافي.

قوله: (وكل حد بسوط ويضرب اعتدل) تضمنت الأبيات قول الأصل: «والحدود بسوط وضرب معتدلين قاعداً بلا ربط وشديد بظهره وكتفيه وجرد الرجل والمرأة مما يقي الضرب وندب جعلها في قفة»؛ أي والحدود التي بالجلد كلها بضرب لا رمي ولا حذف وسوط لا عصا معتدلين، وصفته كونه من جلد واحد وليس له رأسان وكون رأسه ليناً ويضرب على الظهر والكتفين دون سائر الأعضاء حال كون المحدود قاعداً لا قائماً ولا ممدوداً بلا ربط له بشيء (وبلا شد)؛ أي ربط أو مسك يدمن الحدود إلا أن يضطرب اضطراباً لا يصل الضرب معه إلى موضعه، ويضرب بظهره وكتفيه دون غيرهما من جسده، وجرد الرجل والمرأة ما يقي الضرب من الثياب وظاهره تساويهما، وظاهر المدونة أن الرجل لا يترك عليه شيء، وفي العتبية: ويجرد الرجل للضرب، ويترك للمرأة ما يستر جسدها ولا يقيها الضرب وإذا حدث المرأة ندب جعلها في قفة حال حدها ويجعل تحتها تراب مبلول بماء للستر. قال في أسهل المسالك:

والحد بالأكتاف والظهر أضرب	من غير ربط عند أمن الهرب
والضرب معتدل بسوط معتدل	وجالس مجرد مما يحل
وهكذا الأنثى وزد سترأ وجب	في قفة على رماد مستكب

قوله: (ولمعاصي الله عزز الإمام....) إلى قوله: (كالضرب باجتهاده) قال في أسهل المسالك:

وعزر القاضي بما يرى كما أتى على نفس وعن حد نما

(وعزر القاضي)؛ أي الحاكم من إمام أو نائبه له التعزير؛ أي التأديب على كل فعل فيه معصية لله تعالى، إذا حصل من مكلف ولم يرد فيه حد كالأكل في نهار رمضان، والمداومة على تأخير الصلاة عن أوقاتها الاختيارية أو الضرورية بلا عذر يبيح كذلك وسب الأدمي بما يرى؛ أي بما أدى إليه اجتهاده من العقوبات (كما أتى على نفس وعن حد نما)؛ أي كاجتهاده الذي أتى على فوات النفس بالموت بسبب التعزير إذا أداه اجتهاده إلى أنه لا يرتدع في فعل المعصية ولا ينزجر إلا بضربة ألف سوط لما ظهر عليه من الجراءة وعدم الإكتراث إذا كان يتحقق سلامته أو يظنها ظناً قوياً فإن تحقق وظن ظناً قوياً عدم سلامته ومات من تعزيره فيقتصر منه قوداً وإن شك في سلامته أو ظناً غير قوي فالدية على عاقلته ولا يقتل قصاصاً، وقوله: (عن حد نما) معناه أن الحاكم له التعزير، بما يراه رادعاً لأهل المعاصي ولو زاد على الحد كمائتي سوط قال في الأصل: «وعزر الإمام لمعصية الله أو لحق آدمي حبساً ولوماً وبالإقامة ونزع العمامة أو ضرب بسوط أو غيره وإن زاد على الحد أو أتى على النفس».

قوله: (وإن قتل)؛ أي أتى على النفس بأن مات منه إن ظن الإمام سلامته، قوله: (وضمن الساري كذي طب جهل...) إلخ البيتين قال في الأصل: «وضمن ما سرى كطبيب جهل أو قصر أو بلا إذن معتبر ولو أذن عبد بفصد أو حجامه أو ختان»؛ أي وضمن ما سرى؛ أي ترتب على تعزيره فإن مات ضمن ديته وإن تلفت له منفعة ضمن ديتها، ففي المجموعة: قال الإمام رضي الله تعالى عنه معلم الكتاب والصنعة إن ضرب صبياً ما يعلم إلا من منه لأدبه فمات فلا يضمن وإن جاوز به الأدب ضمن ما أصابه.

- وشبهه في ضمان ما سرى فقال: كطبيب جهل قواعد الطب فداوى بغير علم وأتلف المريض بمداوته أو أهدق به عيباً فإنه يضمن أو علم قواعد التطبيب وقصر في تطبيقه فسرى التلف أو التعيب فإنه يضمن أو علم قواعد التطبيب ولم يقصر وطبب مريضاً بلا إذن منه فأتلفه أو عيبه فإنه يضمن أو طبب بإذن غير معتبر لكونه من صبي أو رقيق إذا كان الإذن في قطع يد مثلاً

بل ولو أذن عبد؛ أي من لا يعتبر أذنه بفصد أو حجارة أو ختان فأدى إلى تلف أو عيب فإنه يضمن قال في أسهل المسالك:

ويضمن الإمام في التعزير النفس في الجهل أو التقصير  
كذا طبيب جاهل أو إن ظهر تقصيره أو أذن من لا يعتبر

(وجاز دفع صائل وإن عنى مال يلي....) إلخ البيتين وجاز؛ أي لا يمنع دفع آدمي مكلف أو صبي أو مجنون أو غيره (صائل)؛ أي مقبل على شخص لقتله أو أخذ حريمه أو ماله بعد الإنذار؛ أي الإعلام بأنه إن لم يندفع عنه يقاتله للفاهم للخطاب لا لمجنون. وبهيم إن كان الدفع عن نفس أو حريم بل وإن عن مال ويدفعه بغير قتله ولا يقصد قتله، فإن أدى دفعه إلى قتله فلا شيء على الدافع وجاز للدافع قصد قتله؛ أي الصائل إن علم الدافع إنه لا يندفع عنه الصائل إلا به؛ أي قتله لا يجوز جرح من الموصول عليه للصائل إن قدر الموصول عليه على الهرب من الصائل بلا مشقة تلحقه فيجب هربه منه ارتكاباً لأخف الضررين، وإن لم يقدر عليه فله دفعه بما يقدر عليه.

(وما تضيع بهائم ليلاً ضمن....) إلخ البيتين قال في الأصل: «وما أتلفته البهائم فعلى ربها وإن زاد على قيمتها بقيمة على الرجا والخوف لا نهاراً إن لم يكن معها راع، وسرحت بُعْدَ المزارع وإلا فعلى الراعي». يعني ما أتلفته البهائم من زرع أو حوائط ليلاً فعلى ربها ضمانه وإن زاد على قيمتها فإن عرفت بالعداء فعلى ربها ولو نهاراً.

والأصل في ذلك:

ما في الموطأ: أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فأفسدت فيه فقضى رسول الله ﷺ أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها. [أخرجه مالك عن حرام بن محبصة مرسلًا، وأخرجه أبو داود عن محبصة موصولاً وترجم له بباب المواشي تفسد زرع قوم وسكت عنه أبو داود وأقره المنذر وقال: أخرجه النسائي].

- وبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة: لا ضمان على رب المشية لا ليلاً ولا نهاراً أما ما أتلفته البهائم من غير الزرع والحوائط كأدمي أو مال

كدمته بقمها أو رمته برجلها فلا ضمان على ربها فيه لحديث: «جرح العجماء جبار» [أخرجه مالك والشيخان عن أبي هريرة مرفوعاً] إلا إذا كانت الدابة عادية وفرط ربها في ربطها أو الغلق عليها فإنه يضمن قال في أسهل المسالك:

تضمن إتلاف الدواب الواجب من سائق أو قائد أو راكب  
 إتلافها من غير فعلهم هدر إلا بليل فالضمان مستقر

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المائدة: 90، 91].

2 - عن أنس أن نبي الله ﷺ جلد في الخمر بالجريد والنعال ثم جلد أبو بكر أربعين فلما كان عمر ودنا الناس من الريف والقرى قال: ما ترون في جلد الخمر فقال عبد الرحمن بن عوف: أرى أن نجعلها كأخف الحدود فجلد عمر ثمانين. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي].

3 - وفي رواية: أتى النبي ﷺ برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو أربعين.

4 - ولفظ الترمذي: ضرب النبي ﷺ الحد بنعلين أربعين.

5 - وقال أبو هريرة: أتى النبي ﷺ برجل قد شرب فقال: «اضربوه» فمنا الضارب بيده والضارب بنعله والضارب بثوبه، فلما انصرف قال بعض القوم: أخزأك الله، فقال عليه الصلاة والسلام: «لا تقولوا هكذا لا تعينوا عليه الشيطان» [رواه البخاري وأبو داود].

6 - وكان رجل على عهد النبي ﷺ يسمى عبد الله وكان يلقب حماراً وكان يضحك النبي ﷺ وكان قد جلده في الشراب فأتى به يوماً فأمر به فجلد فقال بعض القوم: اللهم ألعنه ما أكثر ما يوتى به، فقال النبي ﷺ: «لا تلعنوه فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله» [رواه البخاري].

- 7 - وعن أبي ساسان قال: شهدت عثمان وأتى بالوليد قد صلى الصبح ركعتين ثم قال: أزيد بكم فشهد عليه رجلان أحدهما: حمران أنه شرب الخمر وشهد آخر أنه رآه يتقياً فقال عثمان: ما قاء إلا بعد ما شرب فقال: يا علي قم فاجلده، فقال علي: قم يا حسن فاجلده، فقال الحسن: ولّ حارها من تولى قارها فقال: يا ابن جعفر قم فاجلده، فجلده وعلي يعد حتى بلغ أربعين فقال أمسك ثم قال: جلد النبي ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلي. [رواه مسلم وأبو داود].
- 8 - وعن عقبه بن الحرث قال: جيء بالنعمان أو ابن النعمان شارباً فأمر رسول الله ﷺ من كان في البيت أن يضربوه فكننت فيمن ضربه فضربناه بالنعال والجريد.
- 9 - وعن السائب بن زيد قال: كنا نؤتى بالشارب في عهد رسول الله ﷺ وفي إمرة أبي بكر وصدراً من إمرة عمر فجلد فيها أربعين حتى عتوا فيها وفسقوا جلد ثمانين. [رواهما البخاري وأحمد وأبو داود].
- 10 - وعن أبي بردة عن النبي ﷺ قال: «لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله تعالى» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].
- 11 - وعن ابن عمر قال: إن النبي ﷺ ضرب وغرّب وأن أبا بكر ضرب وغرّب وأن عمر ضرب وغرّب. [رواه الترمذي والحاكم وابن خزيمة وصححه].
- 12 - وحبس النبي ﷺ رجلاً في تهمة ثم خلى عنه. [رواه أصحاب السنن].
- 13 - وحبس النعمان بن بشير قوماً اتهموه بسرقة أياماً ثم خلى عنهم من غير ضرب ولا امتحان. [رواه أبو داود والنسائي].
- 14 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا ضرب أحدكم فليتنق الوجه» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود].
- 15 - وعن حكيم بن حزام أنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن يستفاد في المسجد وأن تنشده فيه الأشعار وأن تقام فيه الحدود. [رواه أبو داود والترمذي].
- 16 - وعن عبد الله بن عمران أن رسول الله ﷺ قال: «تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب» [رواه النسائي وأبو داود].

17 - وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود» [رواه أحمد وأبو داود].

18 - وعن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: «جاهد والناس في الله القريب والبعيد ولا تبالوا في الله لومة لائم وأقيموا حدود الله في الحضر والسفر» [رواه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه].

19 - وعن سراقه بن مالك قال: حضرت رسول الله ﷺ يقيد الأب من ابنه ولا يقيد الابن من أبيه.

20 - وفي رواية: لا تقام الحدود في المساجد ولا يقتل الوالد بالولد. [رواه الترمذي].

21 - وعن علي عن النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل» [رواه أصحاب السنن والبخاري موقوفاً].

22 - وعن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي ﷺ قال لامرأة أكرهت على الزنا: «أذهبي فقد غفر الله لك» [رواه أصحاب السنن مطولاً بسند صحيح].

23 - واستكرهت امرأة على الزنا على عهد النبي ﷺ فدرأ عنها الحد وأقامه على الذي أصابها ولم يذكر أنه جعل لها مهراً. [رواه الترمذي].

24 - وعن أنس قال: ما رأيت رسول الله ﷺ رفع إليه شيء فيه قصاص إلا أمر بالعتو فيه. [رواه أبو داود والنسائي].

25 - وللترمذي: ما من رجل يصاب بشيء في جسده فيتصدق به إلا رفعه الله به درجة وحط عنه به خطيئة.

26 - وجاء ما عز إلى النبي ﷺ فأقر عنده بالزنا أربع مرات فأمر برجمه وقال لهزال الذي أشار عليه بالاعتراف: «لو سترته بثوبك كان خيراً لك» [رواه أبو داود والنسائي].

27 - وعن عائشة عن النبي ﷺ قال: «ادراً والحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فحلوا سبيله فإن الإمام لأن يخطى في العفو خير من أن يخطى في العقوبة» [رواه الترمذي والحاكم والبيهقي].

28 - وعنها أن قريشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا: من يكلم فيها رسول الله ﷺ؟ قالوا: ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله ﷺ، فكلمه أسامة فقال رسول الله ﷺ: «إنما هلك من قبلكم إنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

29 - وفي رواية: ثم أمر بتلك المرأة فقطعت يدها. [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

30 - وفي المدونة:

- قلت: أرأيت السائق أضمن ما أصابت الدابة في قول مالك؟  
- قال: نعم، يضمن ما وطئت بيدها أو برجلها بحال ما وصفت لك في قائد الدابة.

31 - قلت: هل كان مالك يضمن القائد والسائق والراكب وما وطئت الدابة إذا اجتمعوا أحدهم سائق والآخر راكب والآخر قائد؟

- قال: ما سمعت من مالك فيه شيئاً إذا اجتمعوا جميعاً وما أقوم لك على حفظه وأرى ما أصابت الدابة على القائد والسائق إلا أن يكون الذي فعلت الدابة من شيء كان من سبب الراكب ولم يكن من السائق ولم يكن من القائد عون في ذلك فهو له ضامن.

32 - وعن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «جرح العجماء جبار والبثر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس».

33 - قال مالك: وتفسير الجبار أنه لا دية فيه.

34 - وقال مالك: القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترمح له.

35 - وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي أجرى فرسه بالعقل.

36 - قال مالك: فالقائد والراكب والسائق أحرى أن يغرموا من الذي

أجرى فرسه.

37 - وفي المدونة:

- قال سحنون: قلت لابن القاسم: أرأيت إن حملت صبياً على دابتي ليسقيها أو بمسكها فوطئت رجلاً فقتلته فعلى من ديته؟.

- قال مالك: على عاقلة الصبي.

38 - قلت: فهل ترجع عاقله الصبي على عاقلة الرجل الذي حمل الصبي على الدابة بالعقل الذي حملت؟

- قال: لا.

39 - قلت: أرأيت الرجلين يترادفان فإن على الدابة فوطئت رجلاً بيدها أو رجلها فقتلته؟.

- قال: قال مالك: أرى ذلك على المقدم إلا أن يعلم أن ذلك من الدابة كأن من سبب المؤخر مثل أن يكون حركها أو ضربها فيكون عليهما جميعاً، لأن المقدم بيده لجامها أو يأتي من سبب فعلها بأمر يكون المؤخر إذا لم يكن يقدر المقدم على دفع شيء منه فيكون على المؤخر بمنزلة ما لو ضربها المؤخر فرمحت لضربه فقتلت إنساناً فهذا وما أشبهه على العاقلة عاقلة المؤخر لأنه قد يعلم أن المقدم لم يمنعها بشيء ولم يشد لها لجامها ولم ينلها تحريك من رجل ولا غيرها فيكون شريكاً فيما فعل.

40 - قلت: أرأيت الرجل يكون راكباً على دابة فكدمت إنساناً فعطبته أيكون على الراكب شيء أم لا؟.

- قال: سمعت مالكا يقول في الرجل يكون على الدابة راكباً فتضرب برجلها رجلاً فتعطبه قال: لا شيء على الراكب إلا أن يكون ضربها فنفتحت برجلها فيكون عليه ما أصابت وأرى القدم عندي بمنزلة الرجل إذا كدمت من شيء فعله الراكب بها فعليه وإلا فلا شيء عليه.

41 - قلت: أرأيت إن كان الصبي أمام والرجل خلف فوطئت الدابة إنساناً؟

- قال: أراه على الصبي إن كان قد ضبط الركوب لأن ما وطئت الدابة



في قول مالك فهو على المقدم إلا أن يكون المردوف قد صنع بالدابة شيئاً على ما وصف لك فيكون ذلك عليهما جميعاً على المقدم والمؤخر لأن اللجام في يد المقدم.

42 - قال ابن القاسم: وإن كانت ضربة من فعل الرديف برجلها فأصابت إنساناً فلا شيء على المقدم من ذلك، لأن المقدم لا يضمن النفحة بالرجل إلا أن يكون ذلك من فعله عند مالك.

43 - قال ابن القاسم: إن كان فعل بهما الرديف شيئاً فوثبت الدابة من غير أن يعلم المقدم بذلك فوطئت إنساناً فالضمان على الرديف إذا كان يعلم أن المقدم لم يكن يستطيع حبسها فهو على الرديف.

44 - قلت: رأيت في قولك اللجام في يد المقدم فلم لا تضمنه لما كدمت الدابة؟

- قال: لأن الدابة تكدم وهو غافل لا يعلم.

- قال: فإن كان شيئاً يستيقن أنه من غير سببه فليس عليه شيء وإن كان يعلم من سببه فهو له ضامن.

45 - قلت: رأيت من قاد دابة فوطئت بيديها أو برجلها أضمن القائد ما أصابت في قول مالك؟  
- قال: نعم.

46 - قلت: فإن ضربت الدابة برجلها فنفحت الدابة فأصابت رجلاً فأعطته أضمن ذلك القائد أم لا في قول مالك؟

- قال: لا يضمن في رأي إلا أن تكون نفحت من شيء فعله بها.

47 - قلت: رأيت السائق أضمن ما أصابت الدابة في قول مالك؟

- قال: نعم يضمن ما وطئت بيديها أو برجليها بحال ما وصفت لك في قائد الدابة.

48 - قلت: رأيت إن سقطت عن دابتي فوقعت على إنسان فمات أضمن أم لا؟

- قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن ضمان ذلك عند مالك على العاقلة.

49 - قلت: أرأيت إن اصطدم فارسان فقتل كل واحد منهما صاحبه؟.

- قال: عقل كل واحد منهما على قبيل صاحبه وقيمه كل فرس منهما في مال صاحبه.

50 - قلت: أرأيت لو أن سفينة صدمت سفينة أخرى فكسرتها فغرق أهلها؟

- قال: قال مالك: إن كان ذلك من ربح عَليهِمْ أو من شيء لا يستطيعون حبسها منه فلا شيء عليهم وإن كانوا لو شاؤوا أن يصرفوها صرفوها فإنهم ضامنون.

51 - قلت: لو أن حراً وعبداً اصطدما فماتا جميعاً؟.

- قال: بلغني عن مالك أنه قال: ثمن العبد في مال الحر ودية الحر في رقة العبد فإن كان في ثمن العبد فضل عن دية الحر كان في مال الحر وإلا لم يكن لسيد العبد شيء.

52 - قلت: أرأيت أن نخس الدابة فوثبت الدابة على إنسان فقتلته على من تكون دية هذا المقتول؟

- قال: على عاقلة الناخس.

53 - قلت: وهذا قول مالك؟

- قال: نعم.

54 - قلت: أرأيت الدابة إذا جمعت براكبها إنساناً فعطب أيضمن ذلك أم لا في قول مالك؟

- قال: قال مالك: هو ضامن.

55 - قلت: أرأيت من أوقف دابته في طريق المسلمين حيث لا يجوز له أيضمن ما أصابت في قول مالك؟

- قال: نعم.

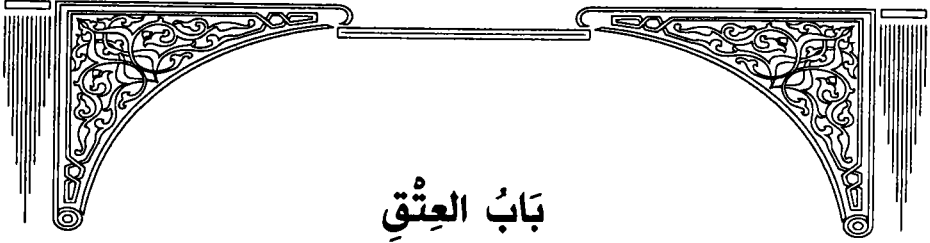
56 - قلت: هل كان مالك يضمن القائد والسائق والراكب ما وطئت الدابة إذا اجتمعوا أحدهم سائق والآخر راكب والآخر قائد؟.

- قال: ما سمعت من مالك فيه شيء إذا اجتمعوا اجتماعاً وما أقوم لك على حفظه وأرى ما أصابت الدابة على القائد والسائق إلا أن يكون الذي فعلت الدابة من شيء كان من سبب الراكب ولم يكن من السائق ولا من القائد عون في ذلك فهو له ضامن.

57 - قلت: أرأيت الرجل يقود القطار فبطأ البعير من أول القطار أو من آخره رجلاً فيعطب أیضمن القائد؟.

- قلت: ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراه ضامناً.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب سبعة وخمسون (57) دليلاً.



## بَابُ الْعِتْقِ

- 1 - باب وإنما من المكلف
  - 2 - ولم يحط دين وللغريم رد
  - 3 - أو استنفاد كافياً لرق
  - 4 - وأعتق بنفس الملك أصلاً والولد
  - 5 - وأعتق بحكم رقاً إن شيئاً عمد
  - 6 - أو قطع ظفره أو الأنف خرم
  - 7 - ومعتق البعض بحكم كملاً
- يصح إعتاق بلا حجر يفي  
إلا إذا علم أو طال الأمد  
خلا إذا عن لازم من حق  
وإن لبنت واعتق الإخوة قد  
مالكه كقطعه بعض الجسد  
أو وجهه لا غير بالنار رسم  
وأن يشارك للشريك حملاً

(باب العتق) العتق خلاف الرق وهو الحرية وكذلك العتاق - بالفتح - والعتاقة وعتق العبد يعتق عتقاً وعتاقاً وعتاقة فهو عتيق [قاله في اللسان]، وهذا المعنى يتفق مع ما ورد في النص تخلص رقبة من الرق بصيغة صريحة أو كناية ظاهرة جرى بها عرف البلد كما سيأتي إن شاء الله.

- والعتق مندوب رغب فيه الشارع لقوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْنَمَ الْعَقَبَةَ ۗ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ۗ فَكُ رَقَبَةً ۗ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَرٍ ۗ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۗ أَوْ يَسْكِينًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۗ﴾ [البلد: 11 - 16].

- وأخرج الشيخان: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى الفرج بالفرج».

- وشرط المعتق أن يكون رشيداً غير محجور عليه فلا يصح عتق صبي ولا مجنون ولا من حجر عليه لسفه وفلس ونحو ذلك، وعلى هذا عمل أهل المدينة قال مالك في الموطأ: الأمر المجتمع عليه عندنا أنه لا تجوز عتاقة

رجل، وعليه دين يحيط بماله وأنه لا تجوز عتاقه الغلام حتى يحتلم أو يبلغ مبلغ المحتلم، وأنه لا تجوز عتاقه المولي عليه في ماله وإن بلغ الحلم حتى يلي ماله. اهـ. أما المريض فإن عتقه في مرض موته يمضي منه ما حمله الثلث، وشرط البقية المخلصة من الرق عدم تعلق حق لازم بها لا دخل للسيد فيه كالمرهون والجاني أما إذا تعلق بها حق مع غير لازم للسيد إسقاطه فيصح عتقها، كمن أوصى برقيق لأحد فله عتقه لأن له الرجوع عن وصيته.

- والصيغة إما أن تكون صريحة أو كناية ظاهرة، فالصريحة كأعتقتك أو أنت معتق أو فككت عنك الرق أو حررتك أو أنت حر إن لم يكن هناك قرينة مدح أو تهكم فإن كانت هناك صرفتها عن العتق بأن أعجبه عمله فقال: ما أنت إلا حر أو وجد منه عصيانياً فقال: تعالى يا حر أو ما أنت إلا حر، وأما الكناية الظاهرة فهي ما جرى عرف البلد أنه يراد به العتق كوهبت لك نفسك أو خدمتك أو عملك أو لا سبيل لي عليك فيعتق بذلك إلا لقرينة ظاهرة دالة على غير العتق فتصرفه عن العتق.

- ففي المدونة:

ومن قال لعبده ابتداء منه: لا سبيل لي عليك أو لا ملك لي عليك عتق عليه وإن علم أن هذا الكلام كان جواباً لكلام قبله صدق في أنه لم يرد به عتقاً ولا يعتق عليه. [نقله المواق].

- وعليه فإن الكناية الظاهرة كالصريح لا تنفع فيها دعوى نية عدم العتق إلا إذا صاحبها قرينة تدل على عدم إراد العتق أما إن نوى العتق بأي كلام فإنه يلزمه ولو بقوله للرقيق: اسقني ماء ونوى عتقه بذلك.

قوله: (واعتق بنفس الملك أصلاً والولد...) إلخ؛ أي يعتق الرقيق بمجرد ملك ابنه أو ابنته له وإن سفل ويملك أحد أبويه وإن علو كما يعتق الرقيق بمجرد ملك أخيه أو أخته ولو من أب أو أم فقط والمراد بهذا كله النسب قال في أسهل المسالك:

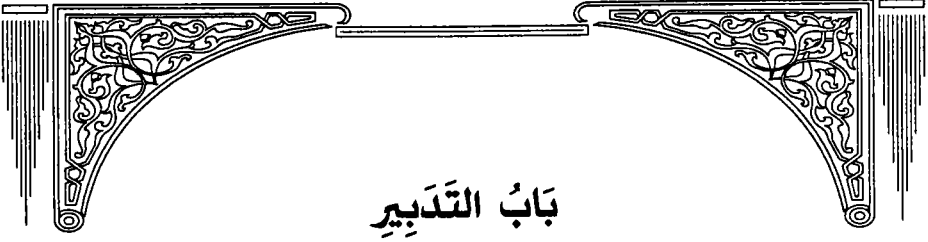
من يملك الأصل عليه اعتقا والفرع والإخوة كلا مطلقاً

(واعتق بحكم رق إن شيئاً عمد) يعني من مثل برقيقه مثله إشانه كقطع يد

أو إصبع أو أنملة أو أذن أضرت به كجب وكان عاقلاً بالغاً متعمداً لفعل ما ذكر فإنه يعتق عليه وهذا ما تضمنه البيتان، وكما أشار له في الأصل ممثلاً للشين فقال: «كقلع ظفر أو قطع بعض إذن أو جسد أو سن أو سجلها أو خرم أنف أو حلق شعر أمة رقيقة أو لحية تاجر أو وسم وجه بنار لا غيره وفي غيرها فيه قولان.

(ومعتق البعض بحكم كمالا)؛ أي من أعتق بعض رقيقه كما إذا قال: لو أعتقت نصفك أو ربعك أو أصبعك أو غير ذلك من محاسن الأمة كشعرك وسنك وكلامك وهذا هو العتق بالسراية. (وإن يشارك للشريك حملاً) يعني أن العبد إذا كان مشتركاً بين مالكين أو ثلاثة فأعتق أحد الشريكين أو الشركاء شقصه؛ أي نصيبه منه ولو قل كسدس أو ثمن فاحكم بتقويم نصيب الشركاء على الذي ابتدأ العتق فيدفعه لهم ويكمل عليه عتق الرقيق الذي ابتدأه جبراً وولاؤه له.

\* والأدلة الأصلية لهذا الباب: تقدمت في نفس الشرح فلا نطيل بإعادتها.



## بَابُ التَّدْبِيرِ

- 1 - باب وتعليق المكلف الرشيد
  - 2 - فيما علا الثلاث لا على الوصاة
  - 3 - أو سفري كبعد موتي أنت حر
  - 4 - وهو بدبرتك أو مدبر
  - 5 - والحمل داخل وتدبير بطل
  - 6 - مستغرق الدين له والتركة
  - 7 - وحكم من رق له وإن يمت
- عنتا بموته لتدبير يفيد  
كأن طرا من كضناي ذا الممات  
وأن يرد بذاك تدبير أقر  
أو أنت عن دبر موتي أنت حر  
يقتله السيد عمداً أو حصل  
كبعضه بما علا الثلث عيه  
ربه حتى العتق من ثلث ثبت

(باب التدبير):

التدبير: عتق معلق على الموت من مكلف رشيد على وجه اللزوم بصيغة صريحة وهي قول المالك دبرت عبدي أو خاطبه بقوله أنت مدبر أو أنت حر عن دبر مني لا إن قال له: إن مت من مرضي أو في سفري هذا فأنت حر ولم ينو تدبيره بذلك فإنه يعتبر وصية غير لازمة بمعنى أن له الرجوع فيها وإذا دبر أمة حاملاً فإن حملها تابع لها في التدبير ففي الموطأ: قال مالك في مدبرة دبرت وهي حامل إن ولدها بمنزلتها.

- ولسيد المدبر نزع ماله إن لم يمرض السيد مرضاً مخوفاً وإلا فليس له نزعه ما لم يشترط نزعه وقت التدبير في المرض وغيره فله ذلك. وللسيد رهن رقبة المدبر لبيع للغرماء في الدين إن كان الدين سابقاً للتدبير أما إن تأخر الدين عن التدبير فإنما يجوز له رهنه لبيع بعد موت السيد حيث لا مال له، ولا يجوز للسيد إخراج المدبر عن ملكه لغير حرية كهبة أو بيع فإن باعه أو وهبه فسخ البيع والهبة إن لم يعتقه من صار إليه.

ويبطل التدبير دين محيط بمال المدبر سبق التدبير ولو في حياة السيد  
كما يبطله الدين المحيط مطلقاً بعد وفاة السيد قال الأجهوري:

ويبطل التدبير دين سبقاً إن سيد حياً وإلا مطلقاً

وفي حال عدم بطلان التدبير، فإن المدبر يعتق بعد موت سيده الذي  
دبره وبعد معرفة ماله إن حملة الثلث فإن لم يحمل الثلث إلا بعضه عتق ذلك  
البعض وبقي البعض الآخر رقيقاً، والأصل في منع بيع المدبر إلا للدين محيط  
بمال سيده عمل أهل المدينة، ففي الموطأ: قال مالك: الأمر المجتمع عليه  
عندنا في المدبر أن صاحبه لا يبيعه ولا يحوله عن موضعه الذي وضعه فيه  
وأنه إن رهق سيده دين فإن غرماءه لا يقدرّون على بيعه ما عاش سيده، فإن  
مات سيده ولا دين عليه فهو في ثلثه.

- ثم قال: وإن مات سيد المدبر ولا مال له غيره عتق ثلثه وكان ثلثاه  
لورثته فإن مات سيد المدبر، وعليه دين محيط بالمدبر بيع في دينه لأنه إنما  
يعتق في الثلث، وقال الشافعي: يجوز للسيد بيع المدبر مطلقاً كما في  
الصحيحين: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار - أعتق غلاماً له  
عن دبر ولم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «من يشتريه مني  
فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم».

- واستدل مالك بهذا الحديث على جواز بيع المدبر للدين لأن فيه رواية  
أخرى بلفظ: أعتق رجل من الأنصار غلاماً له عن دبر وكان محتاجاً وكان  
عليه دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم فأعطاه فقال: «اقض دينك وأنفق  
على عيالك». [رواه النسائي]، وقال أبو حنيفة: لا يجوز بيع المدبر مطلقاً  
لحديث: «المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث» [أخرجه الدارقطني  
وضعه].

- ولأحمد ثلاث روايات:

إحداها: أنه يباع مطلقاً واعتمدها في الإنفاق.

والثانية: لا يباع مطلقاً.

والثالثة: يباع في الدين، وعليها اقتصر الخرقى.



- وللمدبر حكم الرقيق في خدمته وعدم قبول شهادته وغير ذلك إلى أن يموت سيده فيعتق فيما وجد بعد التقويم وللغريم رد تدبيره في حياة سيده إن أحاط به دين سبقه - وإلى ما تقدم أشار في الأصل بقوله: «التدبير تعليق مكلف رشيد وإن زوجة في زائد الثلث العتق بموته لا على وصية كأن مات من مرضي أو سفري هذا أو حر بعد موتي ما لم يرده ولم يعقله أو أنت حر بعد موتي بيوم بدبرتك أو أنت مدبر أو حر عن دبر مني». ثم قال: وتناول الحصول معها كولد لمدبر من أمته بعده... إلى أن قال: وبطل التدبير بقتل سيده عمداً أو باستغراق الدين له، وللتركة وبعضه بمجاوزة الثلث، وله حكم الرق وإن مات سيده حتى يعتق فيما وجد حينئذٍ وأنت حر بعد موتي وموت فلان عتق من الثلث أيضاً.

وبالله التوفيق

\* والأدلة الأصلية لهذا الباب: ما سبق في الشرح.



## بَابُ الْكِتَابَةِ

- 1 - باب وتندب كتابه ذوي
- 2 - وكجنين أبق جاز الفرر
- 3 - كان يقر بجناية الخطا
- 4 - وليفسخ إن عجز أو ننا الحكم
- 5 - كبالقطة وإن يشترط خلاق
- 6 - إلا لنجل وسواه دخلا
- 7 - بل تعطى ماله ومن معه قط
- 8 - وإن وفي لم يترك أن يقو الولد
- 9 - وأدب السيد أن يطأ بلا
- 10 - في أن ترى أم ابن أو نفي الكتاب

(باب الكتابة):

تندب مكاتبه الرقيق إن طلبها لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْنُونَ الْكِنَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: 33].

- وهي؛ أي الكتابة عتق على مال من العبد يدفعه منجماً لسيدته، ويتوقف عتقه على دفع جميعه، وصيغتها: كاتبتك بكذا أو بعثك نفسك بكذا أو أنت مكاتب على كذا، ولو لم يذكر التنجيم لأنها تصح دون ذكره مع أنه لازم وباستحباب المكاتبه وتنجمها، قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وجاز بيع كتابة المكاتب إن كانت عيناً فيعرض نقداً، وإن كانت عرضاً فبعرض مخالف أو بعين نقداً وما تأخر كان ديناً بدين - نقله عبد الباقي، وفي حالة بيع الكاتبة أو جزء منهما فإن وفي المكاتب ما عليه للمشتري أن يبعث كلها أو وفي

البعض الذي بيع للمشتري وأدى الباقي للسيد عتق وإن لم يوف ما عليه رق للمشتري جميعه حيث اشترى الكتابة كلها، وفي حال شراء البعض رق المكاتب مشتركاً بين البائع والمشتري، وإن أدى المكاتب لمشتري كتابته وما عليه وعتق، فإن ولاءه للبالغ الذي عقد كتابته لا للمشتري والأصل في ذلك: عمل أهل المدينة قاله مالك في الموطأ ولا يرجع المكاتب رقيقاً وقتاً إلا إذا عجزه الحاكم سواء بيعت الكتابة أو لم تبع، فإن عجز عن الكتابة كلها أو بعضها وعجزه الحاكم رجح قنا، وحل لسيدة ما أخذ منه في حال عجزه لأن المال له إذ مال العبد لسيدة.

### والأصل في ذلك ما في الموطأ:

- عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء.

- وعن مالك أيضاً أنه بلغه أن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار كانا يقولان: المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء.

- قال مالك: وهو رأي.

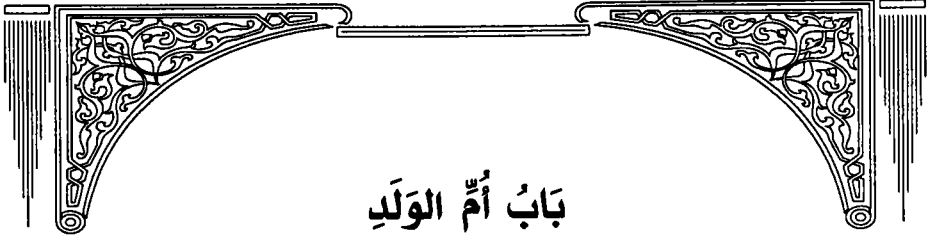
- قال الحافظ: ورواه ابن قانع من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً وأعله.

- قال في الأصل: «ندب مكاتبه أهل التبرع» من إضافة المصدر لفاعله حر رشيد غير مفلس وزوجة ومريض في زائد الثلث... إلى أن قال: «بكاتبتك ونحوه بكذا»، ثم قال: «وجاز بغير كآبق وجنين وعبد فلان لا لؤلؤ لم يوصف أو كخمر»... إلى أن قال: «وإقرار بجناية خطأ». ثم قال: «وفسخ الحاكم وتلوم لمن يرجوه كالقطاعة ولو شرط خلافه» ثم قال: «وفسخ إن مات وإن عن مال إلا لولد أو غير دخل معه بشرط أو غيره فتؤدي حالة وورثه من معه في الكتابة فقط ممن يعتق عليه وإن لم يترك وفاء وقوي ولده على السعي سعو أو ترك متروكه للولدان أمن»... إلى أن قال: «وأدب إن وطئ بلا مهر، وعليه نقص المكروهة وإن حملت خيرت في البقاء وأمومة الولد».

وهذا معنى قوله : (وخيرنها أن تحملا في أن ترى أم ابن أو تفي الكتاب)،  
وقوله : (وربه أن يقتل القيمة) بأن قال في الأصل : «وإن قتل فالقيمة للسيد  
وهل قنا أو مكاتباً تأويلان والمعنى : وإن قتل المكاتب قبل أدائه خطأ مطلقاً  
من حر مسلم ، فالقيمة التي يغرّمها قاتله للسيد لا لورثته الأحرار لأنه مات  
رقيقاً إذ هو عبد ما عليه شيء من الكتابة ولو درهماً .

وبالله التوفيق

\* الأدلة الأصلية : قدمت في خلال الشرح ففي ذلك كفاية .



## بَابُ أُمِّ الْوَلَدِ

- 1 - باب بوطء إن أقر السيد ثم
- 2 - بحیضة ثم نفي وولدت
- 3 - ولولا على أمد الحمل أتى
- 4 - ولو بمرأتين كادعائها
- 5 - من رأس مال عتقت - وولدها
- 6 - كباشتراها حاملاً لا بولد
- 7 - إلا لنجّل أو مكاتب ومن
- 8 - ولم يبين صدق إن يورث ولد
- 9 - والعزل والوطء بكالدبر لا
- 10 - ثم له فيها قليل الخدمة
- 11 - وإن يطا الشريك إن تحمل غرم
- 12 - في قيمة بذمته أو إن يبع
- 13 - وإن بطهر وطئا القافة - أم
- 14 - يوالي واحد وقيل أن يمت

(باب أم الولد):

أم الولد: هي الأمة الحر حملها من وطء سيدها وهي حرة بعد موت سيدها تعتق من رأس ماله لا من الثلث، وذلك إذا أقر السيد بوطئها في طهر لم يستبرأ بعده ووجد الولد حياً أو ميتاً أو ثبت بعدلين ولو امرأتين القاؤه علقه فما فوقها ولا يرد عتقها دين محيط بمال السيد الميت قبل الحمل، وأولى

بعده ولا يندفع الحمل عن السيد بعزل ولا بوطاء بدبر أو وطء بين الفخذين إن أنزل شرط فيما تقدم وإن أنكر الإنزال صدق بيمين ولا يلحق به الحمل.

ولسيد أم الولد قليل الخدمة حيث تكون أقل من خدمة القن وأعلى من خدمة الزوجة المتقدم ذكرها. وله كثير الخدمة في ولدها من غيره الحادث بعد الاستيلاء. وله نزع مالها إن لم يمرض مرضاً مخوفاً وله الاستمتاع بها ولو مرض وله ذلك في المدبرة بخلاف المكاتب والمبغضة.

### والأصل في حرية أم الولد:

حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «من وطئ أمة فولدت له فهي معتقة عن دبر منه» [أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقي].

- وله طرق وفي إسناده الحسين بن عبد الله وهو ضعيف جداً، وقد رجح جماعة وقفه على عمر، وأخرجه مالك في الموطأ موقوفاً على عمر بن الخطاب بلفظ: أيما وليدة ولدت من سيدها فإنه لا يبيعهها ولا يهبها ولا يورثها وهو يستمتع بها فإذا مات فهي حرة.

- وبه قال الثلاثة مع اختلافهم في تحديد حالة الحمل الذي تصير به أم ولد.

- فالشافعي قال: لا أن يكون ما ألقته مضغة تظهر فيها صورة آدمي ولا تكون عنده أم ولد بإلغاء العلقه.

- وكذا أحمد: فلا تكون أم ولد عنده إلا إذا وضعت من السيد ما يتميز فيه بعض خلق إنسان.

- وقال الثلاثة: أن للسيد كثير الخدمة في أم الولد وله إجارتها خلافاً لمالك.

- أما جواز الوطاء بملك اليمين فالأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرَجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ [5، 6].

- قال في أسهل المسالك:

إن حملت قنأ بوطء السيد له انتزاع المال من قبل المرض وامنعه من كالبيع والإجارة  
فسمها شرعاً بأم الولد وعتقها من رأس مال مفترض وجاز وطء مع خفيف الخدمة  
وقوله :

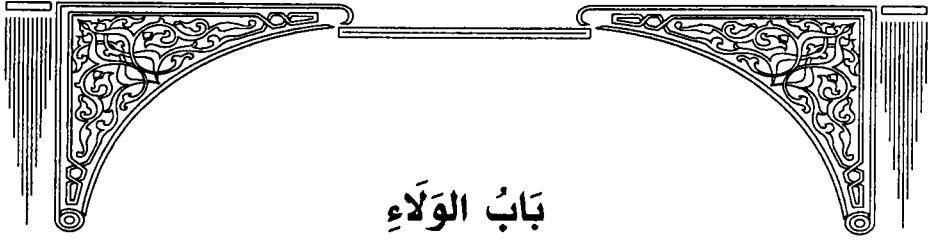
(وإن يطا الشريك أن تحمل غرم في قيمة بنزمته أو إن يبع نصيب الأخر وخير إن عدم بها... .. إلخ الأبليات

أي: إذا وطئ شريك أمة مشتركة فحملت قومت عليه مطلقاً، وغرم لشريكه قيمة نصيبه إن أيسر وإلا اتبعه بها، وكذلك إذا لم تحمل وأذن له في الوطاء وكان الواطئ موسراً فإنها تقوم عليه ويغرم لشريكه قيمة حصته، وتعتبر القيمة يوم الوطاء في حال الإذن في الوطاء.

- أما إذا لم يأذن الشريك في الوطاء ولم تحمل فإن كان الواطئ موسراً فإنه يغرم لشريكه قيمة نصيبه وإن كان معسراً خير الشريك بين إبقاء الأمة للشركة متمسكاً بنصيبه منها وبين أخذ قيمة حصته ولو أدى ذلك إلى بيع الأمة على الواطئ.

- وإن حملت في حال عدم الإذن في الوطاء، وعسر الواطئ خير الشريك الآخر بين إبقائها للشركة واتباع الواطئ بقيمة الولد أو بيع حصته منها مع اتباعه للواطئ بقيمة الولد وفي حال تقويم الأمة على الواطئ واتباع الشريك له بنصيبه من القيمة أو بيع نصيب الشريك منها لغير الواطئ فإنه إذا كانت القيمة تزيد على الثمن الذي يبع به نصيب الشريك فإنه يتبع الواطئ بما تبقى من القيمة، وإن كانت القيمة أقل من الثمن فلا يباع من الأمة إلا قدر ما بقي بثمر نصيب غير الواطئ ويبقى باقيه بحساب أم الولد للواطئ.

\* والأدلة الأصلية: تقدمت في خلال الشرح.



## بَابُ الْوَلَاءِ

- 1 - باب لذي العتق الولا وإن لقن كاتب أو أعتق عنه الغير من
  - 2 - وجرا بنا معتقاً كالمعتقات إن عدموا النسب من حر يواث
  - 3 - ولا ترثه أنثى لم تعتق سوى إن جرته إيلاءً أو عتق ثوى
- (باب الولاء):

«الولاء: لحمه كلحمه النسب...» إلخ، حديث صحيح. [أخرجه الشافعي وصححه ابن حبان والحاكم عن ابن عمر مرفوعاً] وأصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ [قاله الحافظ]، ومعناه المخالطة في الولاء وإنها تجري مجرى النسب في الميراث كما تخالط اللحمه سدى الثوب حتى يصيرا كالشيء الواحد مما بينهما من المداخلة الشديدة [قاله في النهاية] وهو؛ أي الولاء لمن أعتق رقبة بنفسه أو أعتقها غيره عنه، وإن لم يأذن وإن كان العتق عن ميت فالولاء لورثته.

### والأصل في أن الولاء لمن أعتق:

ما أخرجه مالك والشيخان: عن ابن عمر أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها: نبيعها على أن ولأها لنا فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «لا يمنعك ذلك فإنما الولاء لمن أعتق». وفي الحديث أيضاً دليل على أن المرأة لها الولاء إذا باشرت العتق، ثم بعد موت المعتق يكون الولاء لعصبته الأقرب فالأقرب، وقدم عاصب النسب ثم عاصب الولاء، فالمولى الأسفل يرثه الأقرب فالأقرب إليه بالنسب إن كان حراً فإن لم يكن له عاصب نسب يرثه معتقه ثم عصبته، ومن أعتق أمه فله ولأها إن لم يكن لهم نسب من حر بأن كان أبوهم عبداً أو كانوا أولاد زنى فإن كان



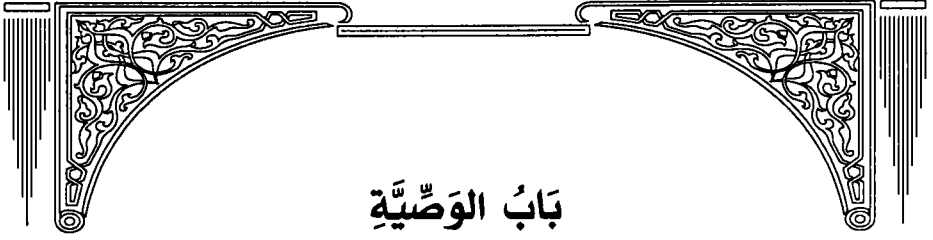
أبوهم عبداً وعتق جدهم انتقل ولاؤهم لمعتق الجد ثم لعصبته فإن عتق الأب بعد عتق الجد انتقل الولاء عن معتق الجد لمعتق الأب.

### والأصل في ذلك:

- ما أخرجه البيهقي:

- عن عمر رضي الله عنه قال: إذا تزوج المملوك الحرة فولدت يعتقون بعقتها ويكون ولاؤهم لمولى أمهم فإذا أعتق الأب حراً لولاء ولا لولاء لأنثى إن لم تباشر العتق بنفسها أو تجره لها ولادة فإذا أعتقت المرأة ذكراً فلها ولاؤه وولاء أولاده الذكور وولاء أولاد الذكور - ذكوراً كانوا أو إناثاً - وإذا ماتت المرأة المعتقة انتقل الولاء لأبنائها فإذا ماتوا لم ينتقل الولاء لأبيهم لأنه وإن كان عصبة لأبناء المعتقة فليس عصبة المعتقة نفسها.

\* أما الأدلة الأصلية: فهي ما أتى في خلال الشرح.



## بَابُ الوَصِيَّةِ

- 1 - باب يصح أيضاً من ميز حر
  - 2 - لمن يصح ملكه لها كمن
  - 3 - بلفظ أو إشارة مفهومة
  - 4 - معين فالملك بعد ذين تم
  - 5 - والرق لم يحتج لأذن في قبول
  - 6 - وصح الإيصاء لميت إن علم
  - 7 - كمسجد وبالمصالح صرف
  - 8 - إلا فتأويلان والرد رووا
  - 9 - لوأرث أو غير بالعالي الثلث
  - 10 - ورجوعه وإن بالمرض
  - 11 - كالبيع والإيلاء عتق وكتاب
  - 12 - وبانتفا ممت من أن مت قال
  - 13 - وإن بمكتوب له أخرج - أو
  - 14 - أطلقها وصحت إن لم يسترد
  - 15 - بناء عرصه وفيها اشتركا
  - 16 - ولا بوطء رهن أو تزويج قن
  - 17 - ولا يصبغ الثوب أو تجصيص دار
  - 18 - وإن وصاةً بعد أخرى أوصى من
  - 19 - إلا فأكثرهما وإن سبق
- بملكه وإن سفيها أو صفر  
في البطن إن بعد استهل ولتكن  
وشرط أن يقبل بعد الموت  
وقومت بغلة بعد تجم  
مال كان يوصي له بالعتق طول  
بموته والدين أو وارثاً أم  
وقاتل إن موص القتل عرف  
يرده أو هي بالممنوع - أو  
يوم تنفذ وإن يجز مكث  
فيها بقول أو يفعل يقتضى  
وصوغ فضة وذبح للدواب  
في سفري أو مرضي هذا تُنال  
لإثم بعد ذين رده ولو  
كذا متى حدث موتى أو أعد  
كذا لزيد ثم عمرا سلكا  
أو ثلث ماله فباعه إذن  
لت السويق الكل للموصى بصار  
جنسين أو نوعين فالإمضاء عن  
وإن لعبد به بثلثه عتق

- 20 - إن ثلث حمله وضم ما بقى إلا مع مال قوما  
 21 - وبضنى ما صح بعده لزم إجازة السوارث إن غير عدم  
 22 - ووارث نفى كعكسه اعتبر ماله ولو لجهل الموصى قر  
 23 - وإن بشاة أوصى أو بعدد من ماله شارك بالجزء قد  
 24 - وإن يمت غير الذي سمى فهو له إذا ما الثلث قد حملهُ  
 25 - لا ثلث غنمي فتموت لا الثلث وإن بشاة لم تكن تشرى فبت  
 25 - وإن يقل من غنمي ولا غنم تبطل كعبد من عبيد ماتوا ثم  
 (باب في بيان أحكام الوصية).

ابن عرفة: هي في عرف الفقهاء لا القراض عقد يوجب حقاً في ثلث عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه بعده. قوله: لا القراض؛ أي فإنها عندهم قاصرة على القسم الأول، قوله: في ثلث... إلخ. إخراج ما يوجب حقاً في رأس ماله مما عقده على نفسه في صحته. وقوله: يلزم بموته أخرج تبرع الزوجة بثلث ماله إذ لا يتوقف لزومه على موتها، قوله أو نيابة: عطف على قوله حقاً أو تنويحه فكأنه قال الوصية في عرف الفقهاء نوعان:

أحدهما: عقد يوجب حقاً في ثلث عاقده يلزم بموته.

والثاني: عقد يوجب نيابة عن عاقده بعد موته.

- وأورد أنه لا يشمل الوصية بدين لوجوبه من رأس المال، وأجيب: بأن هذا لا توجهه الوصية بل البيئة أو الإقرار، فالعقد المتعلق به إقرار لازم بمجرد لا وصية متوقف لزومها على موته الحطاب لا خفاء في صدقه على التدبير، أحمد بابا: لإخفاء في عدم صدقه عليه لخروجه بقوله: يلزم بموته للزومه بإنشائه ونحوه للرماسي والرصاص وهو ظاهر إن قيل التدبير يلزم بإنشائه وإلا فلا يبطله الدين، وإنما الممنوع منه الرجوع فالصواب: ما للحطاب، قلت: بل الصواب ما للجماعة وإبطاله الدين لا يقتضي عدم لزومه إنما هو لفقد الثلث الذي يلزم ويدل على لزومه أنه لا يبطل في الحياة إلا ما يبطل العتق الناجر وهو الدين السابق أفاده البناني على أن قوله: لا يلزم وإنما الممنوع الرجوع عنه تناقض لا يخفى.

قوله: (يصح الإيصاء من ميز حر)؛ أي حر مميز فلا يصح إيصاء رق ولو بشائبة وهذا بيان لحكمه بعد نزوله، ولا يصح إيصاء غير مميز لصغر أو جنون أو إغماء أو سكر، وقدم الناظم الوصف على الموصوف، وأما في الأصل فقال: «صح إيصاء حر مميز مالك وإن سفيهاً أو صغيراً، وهل إن لم يتناقض قوله أو أوصى بقربة؟ تأويلان».

وقوله: مالك من موصى به فلا تصح من مستغرق الذمة بالتبعات (وإن سفيهاً أو صغيراً)؛ أي وإن كان سفيهاً أو صغيراً فتجوز وصية المحجور عليه، وتجوز وصية ابن عشر سنين وأقل منها مما يقاربها إذا أصاب وجه الوصية، قال أصبغ: وصية الصبي إذا عقل ما يفعل تجوز، (لمن يصح ملكه لها)؛ أي لآدمي يصح تملكه؛ أي الموصى له؛ أي يصح أن يملك الموصى به شرعاً فلا تصح لكافر بمصحف ورقيق مسلم لكافر ولا فرق فيمن يصح تملكه بين كونه عاماً كالساكين أو خاصاً كزيد لا بين من يملك حقيقة أو حكماً كمسجد ورباط وقنطرة، وخيل جهاد ونعم محبس لنسله، ولا فرق بين كون المحبس عليه بالغاً أو صبيّاً عاقلاً أو مجنوناً مسلماً أو كافراً أو غير موجود.

قوله: (كمن في البطن)؛ أي كحمل ثابت (بعد إن استهل)؛ أي صرخ عقب ولادته فإن لم يستهل بطلت فإن نزل ميتاً أو حي حياة غير قارة فلا يستحقها، وترد لورثة الموصى (بلفظ أو إشارة مفهومة) بلفظ يدل عليه ولو من غير مادته أو بإشارة مفهومة للإيصاء، ابن شاس: كل لفظ يفهم منه قصد الوصية يوضع أو قرينة يحصل الاكتفاء به، وقوله: (وشرط أن يقبل بعد الموت)؛ أي ويشترط قبول الموصى له المعين في وجوب تنفيذها، والمعتبر قبوله بعد الموت للموصى وأما غير المعين فلا يشترط قبوله، وذلك كالساكين، وقوله: (بعد الموت) وأما قبله فلا يعتبر، قوله: (معين) سبق معناه (فالملك بعد نين) ثم قال في الأصل: «وقبول المعين شرط بعد الموت فالملك له بعد الموت وقوم بغلة حصلت بعده»؛ أي وقوم الموصى به بغلة كأجرة عمل رقيق أو بهيم ولبنه وصوفه ونسله وثمر شجر وكراء عقار حصلت الموت بعده؛ أي بعد موت الموصى وفي المدونة: ما أثمر بعد الموت يقوم مع الأصول في الثلث، فإن حملة الثلث بثمره كانت الثمرة للموصى له وإن حمل نصفه يكون له نصف النخل ونصف الثمرة.

وقوله: (والرق لم يحتج لإذن في قبول)؛ أي ولم يحتج رق موسى له بمال لإذن من سيده في قبوله ما أوصى له به فله قبوله بلا إذن من سيده، ولسيده انتزاعه منه إلا أن يعلم إن غرض الموصى التوسعة على الرقيق كان يوصله (بالعقق طول) فلا يحتاج تنفيذه لقبوله فيعتق ما حملة الثلث سواء كله أو بعضه ولو لم يقبله الرقيق، (وصح الإيصاء لميت إن علم بموته)؛ أي صح الإيصاء لميت علم الموصى بموته وصرف الموصى به في دينه إن كان عليه دين أو وارثه إن لم يكن عليه دين فإن لم يعلم الموصى بموته فلا يصح الإيصاء لو يكون الإيصاء به لورثته الموصى (كمسجد) وصح الإيصاء لمسجد نكرة ليعم المسجد الحرام وغيره من المساجد، ولما كان كالمناقض لقوله أولاً لمن يصح تملكه وكان المسجد لا يتصور فيه ذلك قال: (وبالمصالح صرف)؛ أي يصرف في مصالحه كوقوده وعمارته لأنه مقصود الناس بالوصية، وقوله: (وبالمصالح صرف) ما لم يجز العرف بالصرف لمجاور به، وصح الإيصاء لشخص قاتل الموصى إذا علم الموصى بأن السبب لموته من الموصى له بأن علم أنه الذي ضربه أو جرحه مثلاً، وأوصى له، ابن عرفة: إذا أوصى له بعد ضربه، وعلم به فإن كان خطأ جازت وصيته في ماله وديته وإن كان عمداً جازت في ماله دون ديته لأنها مال لم يعلمه وإلا؛ أي وإن لم يعلم الموصى بالسبب وقال: أعطوا فلاناً كذا وكان فلان قاتله ولم يعلمه فتأويلان في صحة وصيته له وبطلانها.

قوله: (والرد رووا برده) قال في الأصل: «وبطلت برده وإيصاء بمعصيته ولوارث كغيره بزائد الثلث يوم التنفيذ وإن أجزى فعطية ولو قال إن لم يجيزوا فللمساكين بخلاف العكس، وبرجوع فيها وإن بمرض بقول أو بيع وعقق وكتابة وإيلاء وحصد زرع ونسج غزل وصوغ فضة وحشو قطن وذبح شاة وتفصيل شقة، وإيصاء بمرض أو سفر إنتفياً قال: إن مت فيهما وإن بكتاب ولم يخرجه أو أخرجه ثم استرده بعدهما ولو أطلقها لا إن لم يسترده أو قال متى حدث الموت أو بنى العرصة واشتركا كإيصائه بشيء لزيد ثم لعمرو - وهذا ما تضمنته الأبيات الثمانية من قوله: (والرد رووا برده...) إلى قوله:

## (بناء عرصة وفيها اشتركا كذا الزيد ثم عمرا سلكا)

أي: وبطلت الوصية بردة ظاهرة من الوصي أو الموصى له وهو كذلك ونكره المصنف ليعمهما وظاهره أيضاً بطلانها ولو رجع المرتد إلى الإسلام، وبعضهم قيد كلام المصنف بموته على رده ويؤخذ من قول المدونة إذا قتل المرتد على رده بطلت وصاياه قبل رده وبعدها. وبطلت بإيصال بمعصية كمال لمن يشتري به خمراً يشربها أو لمن يقتل معصوماً وبطلت الوصية لو ارث لخبر: «أن الله أعطى لكل ذي حق حقه إلا لا وصية لو ارث»، وشبهه في البطلان فقال: «كوصية لغيره؛ أي الوارث بزائد الثلث وتعتبر الزيادة على الثلث لغيره يوم التنفيذ للوصية لا يوم الموت وأنا أجزى ما أوصى به لو ارثه أو زائد الثلث لغيره فعطية من المجيز الرشيد تفتقر للحوز عنه قبل حصول مانعها له، وتبطل الوصية لو ارث وبغيره بزائد الثلث إن أطلق بل لو قال الموصى: إن لم يجيزوا؛ أي الورثة الوصية لو ارثه فالموصى به للوارث للمساكين مثلاً فلا تجوز لأنه إضرار بخلاف العكس؛ أي الثلث للمساكين إلا أن يجيزه الورثة لابني مثلاً فهو له فهي وصية صحيحة فإن أجازوها لابنه فهي له وإلا فهي للمساكين، وبطلت برجوع من الموصى فيها إن كان في صحته بل وإن رجع فيها بمرض مات منه، وأما ما بتله في مرضه فليس له الرجوع فيه وإن كان مثل الوصية في الخروج من الثلث، ففي المدونة: لا رجوع للمريض فيما بتله بخلاف الوصية، وفي النوادر: ما بتله المريض لا رجوع له فيه إلا أن يستدل بما يعلم به أنه أراد به الوصية، ويكون الرجوع بقول كابطلتها أو رجعت عنها أو لا تفعلوا بها أو بفعل كبيع الباجي: لا خلاف في الرجوع عن الوصية بالقول والفعل ابن حارث اتفقوا فيمن أوصى لرجل بعبده ثم باعه أو وهبه أو عتقه أن ذلك رجوع وكعتق للرفيق المعين الذي أوصى به على مال منجم لأنها إما بيع وإما عتق وكلاهما يبطلها فإن عجزت عادت الوصية لأنه لم يخرج عن ملك الموصى بناء على أن رجوع المعين بعد خروجه عن ملكه يصححها فهذا أولى، وشبهه في عدم الرجوع فقال: وكايلاء لأمة معينة موصى بها فوطؤها ليس برجوع.

ابن كنانة من أوصى بجارته لرجل فله وطؤها، ولا تنتقض وصيته إلا أن

تحمل منه وكحصد زرع معين موسى به فهو رجوع عن الوصية، وتعقب بأنه مخالف للرواية، ففي المجموعة: عن ابن القاسم: إذا أوصى بزرع فحصده أو بشجر فجذه أو بصوف فجزه فليس برجوع إلا أن يدرس القمح ويكتاله ويدخله بيته فهذا رجوع الباجي بالدارس والتصفية انتقل اسمه عن الزرع إلى اسم القمح والشعير فكان رجوعاً وكنسج غزل أوصى به فحاكه ثوباً أو برداء فقطعه قميصاً فهو رجوع، وكصوغ فضة أوصى بها، أشهب: إذا أوصى بفضة ثم صاغها خاتماً فهو رجوع لزوال الاسم الذي أوصى به وكحشو قطن أطلق كابن الحاجب، وفي التوضيح؛ ينبغي أن يقيد بحشوه في الثياب وأما في مخدة ونحوها، فلا أشهب: إذا أوصى بقطن ثم حشا به أو غزله فهو رجوع وذبح شاة ونحوها معينة أوصى بها فهو رجوع وتفصيل شقة قميصاً أو سراويل أو غيرها فهو رجوع لعدم صدق اسم الشقة على المفصل، وبطلت بصحته من مرض معين وقدمه من سفر معين في إيصائه بمال مقيد بموته من مرض معين أو سفر معين انتفياً إلى الموت من المرض والموت من السفر المعينين إذ قال الموصي: إن مت فيهما أي المرض والسفر المعينين فيبطل إيصاؤه إن لم يكن بكتاب بل وإن كان بكتاب ولم يخرج؛ أي لم يخرج الموصي الكتاب من يده بعد صحته من مرضه الذي أوصى فيه وقدمه من سفره الذي أوصى فيه أو أخرجه؛ أي الكتاب من يده ثم استرد؛ أي الكتاب بعدهما؛ أي المرض والسفر ولو أطلقها؛ أي الوصية عن تقيدها بموته من مرض معين أو في سفر معين بأن قال: أعطوا فلاناً كذا أوله من عبيدي كذا وكتبه في كتاب وأخرجه ثم استرده بطلت قال في البيان: اتفاقاً. اهـ.

قال البساطي: هذا تبعد إرادته، ومعناه عندي أنه قيد، وأطلق في تقييد فقال: إن مت في سفري أو مرض فلفلان كذا ثم زال مرضه أو قدم من سفر فاسترجع الكتاب فإنها تبطل اهـ واقتصر في البيان على حكاية البطلان، ولم يصرح بنفي الخلاف، وظاهر كلام المصنف إنه مشى عليه، ولكن في قوله: أو أطلقها بعض قلق لأنه فرض كلامه أولاً في المقيد ثم بالغ بالإطلاق ولو شبه المطلقة بالمقيدة فقال: كأن أطلقها الكتاب أبين وأحسن قال: ذلك الحطاب لا تبطل الوصية إن كتبها بكتاب وأخرجه إلى غيره ولم يسترده؛ أي

الكتاب حتى مات وهو عند غيره سواء قيدهما بموته من مرض معين أو في سفر معين ومات منه أو فيه أو لم يمّت أو أطلقها، أو قال الموصى: متى حدث الموت لي أو متى مت أو إذا أَلَمْتُ ولم يقيد بمرض معين أو سفر معين ولم يكتبها أو كتبها وأخرج الكتاب ولم يسترده فهي صحيحة تنفذ من ثلثه فيهما قال: ألا جهوري هذا داخل في قوله: ولو أطلقها فلو أسقطه لكان أولى لأنه محض تكرار أو أوصى بعرضة؛ أي أرض خالية البنيان لمعين ثم بنى العرضة دار مثلاً فلا تبطل الوصية ببناؤها واشتركا؛ أي الموصى له بقيمتي العرضة والبناء قائماً، وشبه في الاشتراك فقال: كإيصائه بشيء معين كدار أو فرش لزيد ثم أوصى به لعمره فلا يبطل إيصاؤه به لزيد ويشارك بالانصف.

- ولقد تكلم في العاصمية فقال:

وللذي أوصى ارتجاع ما يرى من غيرها ما ابتل أو ما دبوا

- قال شارحها التسولي: بعد كلام حذفناه اختصاراً.

تنبيه: ظاهر النظم أن له أن يرجع، وإن التزم فيها عدم الرجوع وهو أحد قولين، وذكر ابن ناجي في الرهوني وكتاب التخيير والتملك أن به العمل، وصرح بعضهم بمشهوريته والقول الآخر أنه لا رجوع له قال ابن عرفة: إنه الأصح، وقال الحطاب في التزاماته: أنه الراجح، وذكر القوري عن العبدوسي أن به العمل والقضاء وهو الأقوى من جهة النقل إذ به أفتى أكثر الشيوخ، وقد علمت أن عمل فاس لا يتبع عمل تونس وإنما يتبع عمل الأندلس كما مر، وعليه فلا وجه لما ذكرنا ظم عمل فاس من جريان العمل بالصلح فيها حيث قال:

والصلح في الوصية التي التزم إنه لا يرجع فيها قد حكم

وإن قال: إنه قد حكم به سيدي علي بن هارون وسيدي عبد الواحد الوانشرسي لأن العمل لا يثبت بحكم قاضي أو قاضيين وأيضاً فإن ذلك العمل لا يوافق قولاً من أقوال المسألة فلا ينبغي أن يلتفت إليه لأن العمل لا بد أن يستند فيه إلى قول وإنما ينبغي التعويل على قول الأكثر المعمول به في هذا القطر من لزوم عدم الرجوع، ومحل الخلاف ما لم يقل في إلتزامه كلما



رجعت عنها فرجوعي تأكيداً لها أو مهماً وجد رسم برجوعي عنها فهو كذب فإن ذلك لازم له خارج عن محل الخلاف كما في أجوبة الفاسي. اهـ.

قوله: (ولا بوطء رهن أو تزويج قن)؛ أي ولا تبطل برهن الموصى به المعين قال في الأصل: ولا يرهن وتزويج رقيق وتعليمه ووطء؛ أي فلا تبطل الوصية في هذه المسائل. وهذا ما أشار إليه الناظم في قوله: (ولا بوطء... إلخ). (أو ثلث ماله فباعه إذن)؛ أي إن أوصى بثلث ماله فباعه؛ أي باع المال الموصى بثلثه؛ لأن المعبر ما يملكه يوم موته بقي بحاله أو لا.

وشبه في عدم البطلان فقال في الأصل: «كثيابه واستخلف غيرها أو بثوب فباعه ثم اشتراه» (ولا بصبغ الثوب أو تجصيص دار)؛ أي لا تبطل الوصية بصبغ الثوب الموصى به المعين، ولا تبطل الوصية بتجصيص دار الموصى بها بعينها؛ أي بيضها بالجص أو دهنها بالألوان المعروفة، وقوله: (لت السويق)؛ أي دقيق الحب المقلد الذي أوصى به ثم لت بسمن أو زيت أو عسل فالكل للموصى يصار بزيادته، قال ابن الحاجب: لو جصص الدار أو صبغ الثوب أو لت السويق فهو للموصى له بزيادته، وعزاه ابن يونس لابن القاسم وأشهب ولو أوصى بدار معينة ثم هدمها فهدمها لا يبطل وصيته بها، قوله: (وإن وصاة بعد أخرى أوصى... إلخ) قال في الأصل: «وإن أوصى بوصية بعد أخرى فالوصيتان كنوعين ودراهم وسبائك» قوله: فالوصيتان للموصى له، وقوله: (جنسين)؛ أي نوعين كرفيق وإبل وكإيصائه بوصية بعد أخرى من صنفين كدراهم وسبائك من فضة وكإيصائه له بذهب في وقت أو بفضة في وقت آخر فهاتان مختلفان جنساً شرعاً ونوعاً لغة.

قوله: (إلا فأكثرهما)؛ أي وإن لم تختلف الوصيتان جنساً ولا نوعاً ولا صنفاً، وإنما اختلفتا في القدر فأكثرهما الموصى له إن تأخر الأكثر بل. (وإن سبق)؛ أي تقدم الأكثر في الإيصاء فلا ينسخه الأقل المتأخر عنه قوله: (وإن لعبده بثلثه عتق إن ثلث حمله)؛ أي وإن أوصى لعبده بثلثه عتق العبد الموصى له كله إن حمله؛ أي إن حمل الثلث الموصى به العبد، فإن زاد الثلث الموصى به على قيمته العبد، فقد أشار لها بقوله: (وضم ما بقي إلا ما مال قوما). قال في الأصل: «وأخذ باقية وإلا قوم في ماله»؛ أي العبد، فإن ترك

السيد مائة وقيمة العبد مائة وله من المال مائة فتركة السيد مائتان ثلثة ستة وستون وثلثان لا تحمل قيمة العبد لزيادتها عليه بثلاثة وثلثين وثلث وهي ثلث قيمة العبد فيؤخذ من مائة العبد لورثة سيده، ويعتق جميعه فقد ظهر لك من هذا أن التقويم في ماله ليس معناه ضمه المال الموصى وصيرورته من جملته حتى يعتق من ثلثه كما ذكروه في غير هذا المحل. وإنما المراد أنه يقوم على العبد بقيمة نفسه من ماله، وهذا ينادي بأن ماله يكون له ولا وجه لانتزاعه منه بعد التقويم، فلا يشترط للوارث عليه بل هو ملك للعبد يقر بيده.

قوله: (ويضن ما صح بعده لزوم...) إلخ البيتين قول الأصل: «ولزم إجازة الوارث بمرض لم يصلح بعده إلا لتبيين عذر لكونه في نفقته»؛ أي ولزم إجازة الوارث من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله محذوف؛ أي الوصية لوارث آخر أو الزائد على الثلث إن كانت الإجازة بمرض الموصى مخوف لم يصلح بعد ومات منه في كل حال، وقوله: (ووارث هي كعكسه...) إلخ قال في الأصل: «والوارث يصير غير وارث، وعكسه المعتمد ماله»؛ أي والوارث للموصى الذي أوصى له يصير غير وارث له بولادة بل يحجبه بعد إيصائه له كإيصائه لأخيه ثم ولد له ابن فتنفذ الوصية له وعكسه؛ أي الموصى له غير الوارث للموصى يصير وارثه بموت من يحجبه كإيصائه لأخيه وله ابن فمات الابن قبل الموصى المعتمد في تنفيذ الوصية وعدمه مآله؛ أي ما آل أمر الموصى له إليه فتنفذ في الأصل ولا تنفذ في عكسه إلا أن يجيزه غيره من الورثة وهو رشيد إن علم الموصى بما آل إليه أمر الموصى له بل ولو لم يعلم الموصى بصيرورة وارثه الموصى له غير وارث، وكذلك من أوصى لزوجته ثم طلقها وصارت بائناً منه فإنها تنفذ لها الوصية، ومن أوصى لمرأة أجنبية ثم تزوجها ومات عنها فإن الوصية تبطل؛ لأنها صارت في المآل وارثة، قوله: (وإن بشاة أوصى) قال في الأصل: «وبشاة أو بعدد من ماله شارك بالجزء وإن لم يبق إلا ما سمي فهو له إن حملة الثلث لا ثلث غنمي فتموت وإن لم يكن له غنم فله شاة وسط، وإن قال: من غنمي ولا غنم له بطلت كعتق عبد من عبیده فماتوا»؛ أي إن أوصى بشاة واحدة غير معينة أو أوصى بعدد من الشياه كثلث غير معينات من ماله وله شياه زائد على ما سمي شارك الموصى له الورثة

بالجزء؛ أي بمثل نسبة ما سماه لمجموع شياؤه، فإن سمي واحدة من اثنتين شارك بالنصف، ومن ثلاث بالثلث، ومن عشرة بالعشر وإن كان له حال الإيضاء أكثر مما سمي ومات بعضه ولم يبق إلا ما سمي الموصى فهو - أي الباقي - كله له - أي الموصى له - إن حملة الثلث لمال الموصى يوم التنفيذ لا يخصُّ الموصى له بما بقي بعد الموت، وحملة الثلث في إيضائه له بثلاث غنمي مثلاً فتموت غنمه إلا ثلثها فليس للموصى له إلا ثلث ما بقي وإن أوصى له بشاة ولم يكن له - أي الموصى - غنم فله - أي الموصى له - شاة وسط بين العال والدون تشتري له من ثلث مال الموصى، وإن قال: له شاة من غنمي، ولا غنم له يوم التنفيذ بطلت الوصية، وشبهه في البطلان فقال: كإيضائه بعق عبد من عبيده فماتوا جميعاً فتبطل وصيته.

\* \* \*

- |                                |                             |
|--------------------------------|-----------------------------|
| 27 - وقد من لضيف ثلث فك ذي     | أسر فمن دُبر صحة خذي        |
| 28 - ثم صداق زوجة المريض ثم    | ذكاة إن أوصى بأن تخرج ثم    |
| 29 - إلا إذا اعترف بالحلول إن  | أوصى بها من ثلث ماله تعن    |
| 30 - كنعم حرث وإن لم يوص ثم    | فطراً فعنق القتل والظهار ثم |
| 31 - ثم كفار يمين ففطور        | رمضان فالتفريط في قضاء خير  |
| 32 - ثم نذراً فمبتل ضنى        | موت فمن دبره به هنا         |
| 33 - كذا الذي أوصى بعنقه وقد   | عين عنده أو إن يشرى فقد     |
| 34 - للعتق أو لمدة أو أوصى إن  | يكون عتقه على مال يعن       |
| 35 - كذا الموصى بكتابة أو - إن | يعتق بمال أو إلى ناء الزمن  |
| 36 - فمعتق لسنة على أجل        | ثم بعنق لم يعين ثم - قل     |
| 37 - حج سوى صرورة وهو وما      | سبقة تحاصصا كعتق ما         |
| 38 - غير المعين وشيء عينا      | سواءه وجزء ماله هنا         |
| 39 - وإن بمنفعة ما عين - أو    | ما ليس في ثلثه أوصى - روبا  |

- 40 - تخيير وارث بأن يخير ذاك  
 41 - وبنصيب ابنه أو مثله ضم  
 42 - أو اجعلوه معه وارثاً فذا  
 43 - وبنصيب أحد الوارث ضم  
 44 - وإن بجزء أو بسهم أخذاً  
 45 - وبمنافع كعبد ورثت  
 46 - بزمن فهو كالمستأجر  
 47 - ثم الوصاة ومدبر المرض  
 48 - لا في الذي به أقر في الضنا  
 49 - ولا تنفذ إن قرأ على الشهود  
 50 - ودون أمرهم بالإنفاذ كان  
 51 - وحيث أشهدهم نفذوا - إن  
 52 - وإنما يوصى على المحجور أب  
 53 - إن عدما في ندر ما منها صدر  
 54 - وإن ضريراً أو رقيقاً أو مره  
 55 - ولا يبع تركة دون الكبير  
 56 - وللوصي نسيء دين واقتضا
- أو ثلث المتروك يعطيه هناك  
 الكل لا بالحقوه بابني ثم  
 قدره كابن زائد له إذا  
 من عدد الرؤوس جزء ما قسم  
 من الفريضة بعولها إذا  
 عمن له أوصى ومهما حددت  
 إن شاء أجر وإرثها حري  
 فيما به علم موص تفترض  
 أو لأخي إرث به أوصى هنا  
 وصاته بدون إشهاد يعود  
 ثبت إن عقدها خطه عن  
 لم يفتح الكتب ولما يقران -  
 أو من له أوصى وأيضاً الأم دب  
 لمسلم مكلف عدل - قدر  
 وعزله عند طرو الفسق - ره  
 وإن يغيب فالقسم دون الحكم ضير  
 ومون الطفل بمعروف أضاً

قول الناظم: (وقدمن لضيف ثلاث...) إلخ الأبيات الاثنا عشر (12) والتي  
 تَضَمَّنَتْ قول الأصل: «وقدم لضيف الثلث فك أسير ثم مدبر صحة ثم صداق  
 مريض ثم زكاة أوصى بها إلا أن يعترف بحلولها، ويوصي فمّن رأس المال  
 كالحرث والماشية وإن لم يوص بها ثم الفطر ثم كفارة ظهار وقتل، وأقرع  
 بينهما ثم كفارة يمينه ثم فطر رمضان ثم للتفريط ثم النذر ثم المبتل ومدبر  
 المرض ثم الموصى بعتقه معيناً عنده أو يشتري أو لكشهر أو بمال فعجله ثم  
 الموصى بكتابته والمعقق بمال، والمعقق إلى أجل بَعْدَ ثم المعقق لسنة على

أكثر ثم بعثت لم يعين ثم حج إلا لضرورة فتحصَّان كعتق لم يعين، ومعين غيره أو جزئه؛ أي وإن أوصى بوصايا وضاق عنها الثلث قدم لضيق الثلث عما يجب إخراجه فك أسير مسلم من الحربيين أو أوصى به ثم يقدم مدبراً في حال صحة له إن بقي شيء من الثلث بعد فك الأسير ثم يقدم في باقي الثلث صداق زوجة زوج مريض مرضاً مخوفاً حال عقده عليها وبنى بها ومات منه فلزمه لها الأقل من المسمى وصداق مثلها، والثلث أوصى بالصداق أم لا - ثم يقدم من باقي الثلث زكاة لعين أو حرث أو ماشية أوصى بإخراجها من ماله فتخرج من باقي ثلثه بعد إخراج ما تقدم في كل حال، إلا أن يعترف بحلولها - أي بحلول الزكاة - عليه بتمام حول المال من يوم زكاته أو ملكه، ويوصي بإخراجها لتخرج من رأس المال؛ أي جميع المال، هكذا قال ابن القاسم وقال أشهب: تخرج من رأس المال وإن لم يوص بإخراجها.

- وشبه في الإخراج من رأس المال فقال: كزكاة الحرث وزكاة الماشية إن مات مالكها بعد إفراك الحب وطيب الثمر ومجيء الساعي فتخرج من رأس المال إن أوصى بإخراجها بل وإن لم يوص بإخراجها ثم يخرج من باقي الثلث زكاة الفطر من رمضان الماضية التي فرط في إخراجها وأما الحاضرة التي مات بعد وجوبها عليه فتخرج من رأس المال إن كان أوصى بها، وإن لم يوص بها أمر وارثه بإخراجها بلا جبر، ثم يخرج من باقي الثلث عتق كفارة ظهار، وعتق كفارة قتل خطأ قرينتهما واحدة، وأقرع بينهما؛ أي عتق الظهار وعتق القتل إن ضاق الباقي عنها ثم يخرج من باقي الثلث كفارة يمين باسم الله تعالى وما الحق به، ثم يخرج من باقيه كفارة لفطر رمضان ثم يخرج كفارة للتفريط؛ أي تأخير قضاء فطره إلى دخول رمضان الذي يليه ثم يوفى من الباقي النذر ثم المبتل؛ أي المنجر عتقه في المرض ومدبره في المرض الذي مات منه فهما سواء على ظاهر المذهب إن كان في فور واحد، وإلا قدم سابقهما ثم يخرج من الباقي الرقيق الموصى بعتقه حال كونه معيناً عنده كعبدي فلان أو معيناً عند غيره كسعيد عبد زيد يشتري له أو معيناً أوصى بعتقه لكشهر أو نحوه أو معيناً أوصى بعتقه على مال يؤخذ منه فالأربعة في مرتبة واحدة فيتحصون عند الضيق وأخرق عن مبتل المرض ومدبره؛ لأن له الرجوع فيها

دونهما، ثم يخرج من الباقي الموصى بكتابته ولم يجعلها، والمعتق - بفتح التاء - بمال ولم يجعله والمعتق - بالفتح - إلى أجل بعد على نحو الشهر ولم يبلغ سنة فهؤلاء الثلاثة في مرتبة واحدة فيتحاصون إذا ضاق ثم يخرج من الباقي المعتق لسنة ويقدم على المعتق إلى أكثر منها؛ أي السنة ثم ينفذ من الباقي عتق الرقيق لم يعين بأن قال: اعتقوا على رقبة ثم ينفذ من الباقي حج عن الموصى بأجرة إلا لموصى ضرورة؛ أي لم يحج حجة الإسلام فيتحاصان؛ أي عتق غير المعين، وحج الضرورة.

- وشبه في التحاصص فقال: كعتق لم يعين ومعين غيره؛ أي العتق كهذا الثوب لزيد ووصية بجزء من مال الموصى كثلثه فهذه الثلاثة في مرتبة واحدة فيتحاص في الثلث إذا ضاق عنها ولا يقدم أحدهم على الآخر.

قوله: (وإن بمنفعة ما عين أو ما ليس في ثلثه) قال في الأصل: «وإن أوصى بمنفعة معين أو بما ليس فيها أو بعق عبده بعد موته بشهر ولا يحمل الثلث قيمته خير الوارث بين أن يجيز أو يخلع ثلث الجميع، وبنصيب ابنه أو بمثله فبالجميع لا اجعلوه وارثاً معه أو ألحقوه به فزائد». وهذا ما تضمنته الأبيات الأربعة من قوله: (وإن بمنفعة ما عين...) إلى قوله: (كأبن زائد له إذا)؛ أي وبأن أوصى بمنفعة شيء معين كغلة عقاره سنين ولا يحملها ثلثه أو أوصى بما ليس فيها يعني تكرته كاشتروا عبداً لفلان، ولم يحمله الثلث أو أوصى بعق عبده فلان بعد موته بشهر ولا يحمل ذلك المذكور من منفعة المعين، وما ليس فيها وعبد فلان لما له يوم التنفيذ خير الوارث بين أن يجيز الوصية أو يخلع ثلث الجميع لمال الموصى للموصى له، وإن أوصى لشخص بنصيب ابنه أو أوصى له بمثله؛ أي مثل نصيب ابنه، وله ابن واحد وأجاز الوصية، فتنفذ الوصية في صورتين للموصى له بالجميع لمال الموصى، وإن كان له ابنان وأجازها فبالنصف، وإن لم يجزها لواحد أو الاثنان نفذت الوصية في الثلث فيهما وإن كان له ثلاثة أبناء نفذت بالثلث أجازوا أو لا، ابن شاس: إن قال: أوصيت له بمثل نصيب ابني أو بنصيب ابني وله ابن واحد فهي وصية بجميع المال، فإن أجازها الابن وإلا نفذت في الثلث خاصة لا يستحق الموصى له جميع المال إن قال الموصى: اجعلوه؛ أي الموصى له

وارثاً معه؛ أي مع ابن الموصى أو قال: ألحقوه به؛ أي ببني في الإرث فيقدر الموصى له زائداً على عدد الأبناء الموصى، فإن كان البنون ثلاثة فهو كابن رابع، وإن كانوا أربعة فهو كابن خامس، ولو كان له ثلاث ذكور وثلاثة بنات لكان كرابع مع الذكور، ولو كانت الوصية لبنت كانت كرابعة من الإناث.

**وقوله: (وبنصيب أحد الوارث ضم من عدد الرؤوس جزء ما قسم)؛ أي** وإن أوصى لشخص بنصيب أحد ورثته؛ أي الموصى فتنفذ الوصية بجزء من مال الموصى يوم التنفيذ بنسبته له مثل نسبة واحد من الورثة من مجموع عدد رؤوسهم ذكوراً كانوا أو إناثاً أو بعضهم ذكوراً أو بعضهم إناثاً، فإن كانوا عشرة فله العشر، وإن كانوا خمسة فله الخمس، **وقوله: (وإن بجزء أو بسهم اخذاً من الفريضة بعولها إذا)؛ أي وإن أوصى له بجزء من ماله أو بسهم منه فتنفذ وصيته بسهم من أصل فريضته فإن كان أصلها ستة فبسهم من ستة، وإن عالت فبسهم ما بلغت بعولها كسبعة وثمانية وتسعة وعشرة، وإن كانوا أربع وعشرين فبسهم منها، وإن عالت إلى سبعة وعشرين فبسهم منها، وفي كون ضعف؛ أي الشيء الذي أضيف الضعف إليه مثله؛ أي الشيء حكاه ابن القصار عن بعض شيوخه قائلاً: لم أحفظ فيه عن الإمام مالك ولا عن أحد من أصحابه رضي الله تعالى عنهم خلافاً، أو كون ضعف الشيء مثليه حكاه ابن القصار أيضاً عن الإمامين أبي حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنهما قائلاً: وهذا أقوى في نفسي من جهة اللغة في الجواب تردد، ابن شاس: من أوصى بنصف نصيب ولده، فقال القاضي أبو الحسن: لست أعرف حكمها منصوصة غير إني وجدت لبعض شيوخنا أنه يعطي مثل نصيب ولده مرة واحدة، وحكى عن أبي حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنهما أنهما قالاً: ضعف النصيب مثله مرتين، ثم قال: وهذا أقوى في نفسي من جهة اللغة.**

**قوله: (وبمنافع كعبد ورثت...) إلخ؛ أي وإن أوصى لشخص بمنافع عبد معين ولم يقيد بحياة الموصى له ولا بحياة العبد فحملة ابن القاسم في المدونة على حياة العبد فإن مات الموصى له والعبد حي ورثت منافعه عن الموصى له فلوارثه خدمة العبد ما بقي حياً، وإن حددها؛ أي إن حدد الموصى المنافع الموصى بها بزمن كشهر أو سنة فالموصى له كالمستأجر - بكسر الجيم - في**

ملك المنفعة في تلك المدة وجواز إجارته فيها لغيره، وانتقالها لوارثه إن مات قبل تمامها، قوله: (ثم الوصاة ومدبر المرض فيما به علم...) إلخ الأبيات الخمسة التي تضمنت قول الأصل: «وهي ومدبر إن كان بمرض فيما علم ودخلت فيه، وفي العمرى وفي سفينة أو عبد شهر تلفها ثم ظهرت السلامة قولان. لا فيما أقر به في مرضه أو أوصى به لوارث وإن ثبت إن عقدها خطه أو قرأها ولم يشهد أو يقل: أنفذوها، لم تنفذ؛ أي وهي؛ أي الوصية في صحة أو مرض ومدبر - بفتح الموحدة - إن كان تدبيره بمرض مخوف لسيدته ومات به إذا أريد تقويمها لينظر هل يخرجان من الثلث أم لا فإنما يقومان فيما؛ أي المال الذي علم الموصى في مسألة الوصية والسيد في مسألة التدبير أنه ماله لا فيما لا يعلمه، ومفهوم الشرط أن المدبر في الصحة يدخل فيما لم يعلم به وهو كذلك، ودخلت الوصية بفك أسير والمدبر في الصحة وما بعدهما مما يُقدم على مدبر المرض فيه؛ أي المدبر في المرض فيبيع لتنفيذها إذا ضاق الثلث، وهذا قد علم من قوله المتقدم، وقدم فك أسير ومدبر صحة ودخلت في الراجع من العمرى بموت المعمر - بفتح الميم الثانية -، ابن شاس أما ما كان يعلمه مثل المدبر في المرض، وكل دار ترجع إليه بعد موته من عمري، فالوصايا تدخل فيه؛ وفي المدونة كل ما يرجع بعد موته من عمري فإن الوصايا تدخل فيه وإن بعد عشر سنين، وهل تدخل في سفينة وعبد مثلاً للموصي كانا غائبين وشهر بضم فكسر تلفهما في غيبتهما بغرق السفينة وموت العبد حال إيصائه ثم ظهرت السلامة لهما وعدم دخولهما، فيهما قولان رواهما أشهب عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنهما، ابن عرفة: اختلف إذا قيل له: غرقت سفينتك وآيس منها ثم جاءت سالمة فروى: لا تدخل فيها وصاياه.

وقال ابن القاسم: تدخل فيها ولا تشبه ما لم يعلم به، وقال ابن الحاجب: وفي العبد الأبق والبعير الشارد إن اشتهر موتهما ثم ظهرت سلامتهما قولان، وذكرهما ابن شاس روايتين لأشهب لا تدخل الوصية فيهما؛ أي المال الذي أقر الموصى به في مرضه الذي مات به لنحو صديقه، وبطل إقراره له للتهمة أو أوصى به لوارث له ولم يجزه باقي ورثته، وإن مات الحر



التمييز المالك ووجد عنده وصية مكتوبة وثبت بشهادة عدلين إن عقدها - أي وثيقة الوصية - خطه - أي الموصى ولم يشهد عليها ولم يقل: أنفذوها، فلا تنفذ عند الإمام رضي الله تعالى عنه؛ لاحتمال أنه كتبها غير عازم أو أنه رجع عنها، أو كتب وصية وقرأها على الشهود ولم يشهد الموصى الشهود على أنها وصيته أو لم يقل: أنفذوها، لم الأولى، فلا تنفذ، فإن كان أشهد على أن ما قرأه وصيته وقال: أنفذوها. نفذت. قال في العاصمية:

وللذي علم موصى تجعل ودين من عن اليمين ينكل

- قال شارحها ميارة: يعني أن الوصية إن مات تؤخذ وتخرج من المال الذي علم به الموصى سواء علم به في صحته أو مرضه ولا تخرج مما لم يعلم به، وكذلك تخرج من الدين الذي في ذمة للموصى إذا أنكل طالبه عن يمين القضاء أو عنها، وعن يمين النصاب إذا لم يكن له إلا شاهد واحد فإذا بطل ورجع للورثة فيجمع لبقية ماله، وتخرج الوصايا من المجموع.

- قال الشارح: لا محمل ذلك أنه ليس بحق، وقد كان الموصى يعلم أنه لا يجب عليه ذلك. ففي المقرب: قال ابن القاسم: ومن أوصى لرجل بثلث ماله ولا مال له يوم أوصى به ثم أفاد مالا فمات، فإن علم الميت بما أفاد فلموصى له ثلثه وإن لم يعلم فلا شيء له وهو قول مالك، ومن أوصى وله مال ثم نفذ ماله ثم أفاد مالا بعده ومات فوصيته تدخل فيما أفاد إذا علم به قبل موته وأقر وصيته، وقد قال مالك في كل من أوصى بعتق أو غيره وله مال لم يعلم به مثل الميراث يكون له بأرض لم يعلم به ومات فإن ذلك المال لا تدخل فيه الوصايا لا عتق ولا غيره إلا أن يكون علم به بعدما أوصى وسواء في هذا علم به في مرضه أو في غير مرضه، فإن الوصايا تدخل فيه إذا علم به قبل موته. ومن طرر ابن عمات في أحكام ابن سهل قال ابن زرب رحمته الله: فمن أقر بدين لوارث وأوصى بوصايا فلم يجز الورثة إقراره بالدين بطل وكانت الوصايا فيما بعده من ماله ورجع الدين ميراثاً ولم تدخل وصايا فيه، ومن أقر بدين لمن يجب إقراره له به فكلف المقر له أن يحلف يمين القضاء فنكل عن اليمين، فإن الوصايا تدخل فيه إذ يمكن أن يكون قبضه، ذكره عنه ابن مغيث. اهـ. وإلى قوله: في الضرر ومن أقر بدين لمن يجب... إلخ.

أشار الناظم بقوله: (وبين من عن اليمين بنكل) وفي ابن الحاجب ولا مدخل للوصية فيما لم يعلم به من إرث ولا فيما أقر به ولو في مرضه من عتق أو صدقة أو غيره أو أوصى له لو ارث ولو رد بخلاف المدبر في المرض، وما يرجع إليه من تعمير وحبس؛ أي فالوصايا تدخل فيه، وفي العبد الأبق والبعير الشارد إن اشتهر موتهما ثم ظهرت السلامة قولان، كغرق السفينة ونحوه قول الشيخ خليل وفي سفينة أو عبد شهر تلفهما ثم ظهرت السلامة قولان فيما أقر به في مرضه أو أوصى به لو ارث قال مفيد: هذا الشرح عفا الله عنه وسمح له، وقد سئلت عن مسألتين من هذا المعنى الأولى: رجل له ثلاثة أولاد أوصى بثلثه يقسم أثلاثاً لأولاد كل واحد من أولاده الثلاثة ثلث الثلث المذكور فمات الموصي ثم مات أحد الأولاد الثلاثة قبل أن يولد له فرجع نصيبه وهو ثلث الثلث للورثة وتزايد للولدين الباقيين أولاد فهل يدخلون فيما رجع للورثة أم لا المسألة الثانية: رجل مات له ولد وترك الولد أولاداً فأنزلهم جدهم منزلة أبيهم يرثون منه ما يرثه أبوهم، وللرجل المذكور حينئذٍ عرصه تساوي ثمناً معتبراً ثم بعد سنين عديدة حبس الرجل المذكور العرصه المذكورة على بنيه الذكور وعقبهم وهو إذ ذاك ساكن بمصرية خارجة عن العرصه المذكورة، ثم مات المحبس المذكور فاستظهر باقي ورثته ممن لم يدخل في التحبيس المذكور ساكناً فيها إلى أن مات عفا الله عنا وعنه وحكم القاضي بمقتضى البينة المذكورة، وفسخ الحبس المذكور، وصارت العرصه ملكاً تباع وتشترى، فهل يدخل الأحفاد المنزلون منزلة أبيهم في العرصه المذكورة أم لا؛ لكون التنزيل وصية الوصية؟ إنما هي فيها علمه الموصى ورجوع العرصه ملكاً كما حدث للموصى لم يعلم به فلا تدخل فيه الوصايا.

- والجواب عن المسألة الثانية: هو ما نقله صاحب المعيار أول نوازل الوصايا وأحكام المحاجيز عن الفقيه ابن سعيد عثمان بن منظور، ونصه: وسئل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: هل يدخل الموصى لهم فيما بطل وفسد من الهبات أم لا؟ فأجاب: تأملت حفظ الله أخوتكم السؤال الواقع في قضية بني رزق، وأحضرت أهل الشورى فانفصل المجلس على أن دخول الموصى لهم بالثلث فيما فسد من الهبة يجري فيه قولان أحدهما: أن لهم الدخول؛ لأن بقاء

الموهوب تحت يد الواهب حتى مات يمنع من استقرار ملك الموهوب لهم، وتبين بذلك أنه مال من أموال الواهب، لم ينتقل عن ملكه بعد حتى مات فدخلت فيه الوصية كما دخلت في سائر ممتلكاته .

- والقول الثاني: عدم الدخول؛ لأن فساد الهبة إنما حصل بالموت فكان الموهوب بمنزلة مال حدث للموصى بعد وفاة لم يعلم به فلم يقصد بالوصية إذ لم يعلم به، وهذان القولان نقلهما صاحبُ البيان فيمن تصدق بصدقة فلم تحز عنه حتى توفي، وكان قد عهد بالثلث، وعلل الدخول بعدم الحوز للمصدق به وعدمه، بأن الأبطال إنما حدث بعد الموت فالمصدق به بعد إبطال الصدقة بالموت كمال لم يعلم به الموصي، وكذلك تقل ابن حارث وغيره فيها الخلاف، وزاد اللخمي فنقل اختلافاً في دخول ما لم يعلم به الموصى من ماله في وصية ولما اتفق الأصحاب على وجود القولين في الصدقة التي لم تحز حسبما تقدم نقلها عن صاحب البيان افرقوا في الاختيار، فمنهم من اختار الدخول ومنهم من اختار عدمه، وتأكد عندي القول بالدخول في هذه القضية بما أشرت إليه من كون الواهب كان مستولياً على تلك الأملاك الموهوبة يستغلها، ويمنع الموهوب لهم منها حتى توفي، وهذا الفعل بما يوهن الهبة ويصيرها كأن لم تكن انتهى محل الحاجة منه، والظاهر أن هذا الخلاف الذي ذكروه في دخول الموصى لهم فيما بطل من الهبات يجري فيما بطل من المحبسات ولا فرق بينهما، والله أعلم بجامع اختلال شرطهما وهو الحوز واختلاله إما حساً وحكماً كما إذا بقي الشيء بيد واهبه أو محبسه حتى مات، وأما حكماً فقط ما إذا حيز مدة لا تكفي في الحوز فهو كالعدم؛ لأن المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً، وأما المسألة الأولى فلم أقف فيها الآن على نص، والظاهر عدم الدخول لما تقدم أن الإبطال إنما حدث بعد الموت فهو كمال لم يعلم به، ولا يجري في هذه ما عللوا به الدخول من عدم الحوز؛ لأن هذه وصية لا تفتقر لحوز - والله أعلم - .اهـ.

قوله: (وإنما يوصى على المحجور أب أو من له أوصى) قال في الأصل: «وإنما يوصى على المحجور عليه أب أو وصيه كأم إن قل ولا ولي وارث عنها لمكلف مسلم عدل وإن أعمى أو امرأة أو عبداً وتصرف بإذن سيده وإن

أراد الأكابر بيع موسى اشتري الأصاغر وطروا الفسق يعزله». وإلى ما جاء في الأصل أشار الناظم في الأبيات الثلاثة من قوله: (وإنما يوصى...) إلى قوله: (وعزله عند طرو الفسق ره)؛ أي وإنما يوصى - بكسر الصاد - على المحجور عليه لصغره أو جنونه أو سفهه أب رشيداً أو وصيه؛ أي الأب لا جد ولا عم ولا أخ ولا أم إلا في مسألة أشار لها بتشبيها بالأب في الإيضاء على المحجور فقال: كأم فلها الإيضاء على ولدها إن قل المال الذي أرادت الإيضاء فيه كستين دينار ولا ولي للولد الذي أرادت الإيضاء على ماله من أب أو وصيه، وورث المال القليل الموصى عليه عنها؛ أي الأم، وإنما يوصى الأب على المحجور عليه لمكلف بالغ عاقل فلا يصح إيضاء مجنون ولا معتوه ولا صبي مسلم، فلا يصح إيضاء كافر ولو قريباً عدل فلا يصح إيضاء فاسق كاف؛ أي قادر على القيام بمصالح الموصى عليه فلا يصح إيضاء عاجز عن الكفاية، ابن شاس.

الركن الأول: الوصي: وشرطه أربعة:

1 - التكليف.

2 - والإسلام.

3 - والعدالة.

4 - والكفاية. اهـ.

- وتجوز الوصية لمن استوفى ما سبق إن كان بصيراً بل وإن كان أعمى فلا يشترط كونه بصيراً، ويصح الإيضاء لمستوفيهما إن كان رجلاً بل وإن كان امرأة، ويصح له إن كان حراً بل وإن كان عبداً قناً أو ذا شائبة، وتصرف الرقيق الموصى على محجور بإذن سيده ولا يقبل الإيضاء إلا بإذنه وإن أوصى عبده على أصاغر ولده أو له أولاد كبار أراد أولاده الأكابر بيع عبد موسى على أولاده الأصاغر اشتري العبد الموصى؛ أي نصيب الأكابر منه للأولاد الأصاغر إن كان لهم مال يفي به بلا ضرر وإلا باع الأكابر نصيبهم منه فقط، إلا أن ينقص ثمنه فيباع جميعه ويبين لمشتريه إنه وصي على الأولاد الأصاغر، وإن أوصى الأب أو وصيه على محجوره عدلاً ثم طرأ له الفسق فطروا الفسق للوصي يعزله عن وصايته على المحجور فعدالته شرط في الابتداء والدوام على المشهور.

قوله: (ولا يبيع تركة دون الكبير) الرشيد إذ لا ولاية عليه فإن غاب غيبة بعيدة والتركة عرض أو حيوان فيرفع الأمر إلى الإمام ليقيم فيما عن الغائب من بيع نصيبه، ولا يقسم على غائب بلا حاكم فإن قاسم الكبار وصي الأصاغر جاز إذا اجتهد، قوله: (وللوصي نسي بين واقتضاه...) إلخ البيت قال في الأصل: «وللوصي اقتضاء الدين وتأخيرها، بالنظر والنفقة على الطفل بالمعروف وفي حقنه وعرسه وعيده ودفع نفقة له قلت: وإخراج فطرته وزكاته». وقوله: (بالمعروف)؛ أي بلا إسراف ولا تقتير بل بحسب قلة المال وكثرته فلا يضيق على ذي المال الكثير دون نفقه مثله ولا يسرف ولا يوسع على قليله.

### وبالله التوفيق

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: 12].

2 - عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

3 - وقالت عائشة: ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً ولا درهماً ولا شاة ولا بعيراً ولا أوصى بشيء. [رواه مسلم وأبو داود والنسائي].

4 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن الرجل ليعمل أو المرأة بطاعة الله تعالى ستين سنة ثم يحضرهما الموقف فيضار أن في الوصية فتجب لهما النار». وقرأ أبو هريرة: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ غَيْرِ مُضَارٍّ﴾. [رواه أبو داود والترمذي بسند صحيح].

5 - وعن سعد بن أبي وقاص قال: مرضت عام الفتح مرضاً أشفيت منه على الموت فأتاني رسول الله ﷺ يعودني فقلت: يا رسول الله إن لي مالاً كثيراً ولا يرثني إلا ابنتين أفأوصي بمالي كله؟ قال: «لا». قلت: فنلثي مالي؟

قال: «لا»، قلت: فالشطر؟ قال: «لا». قلت: فالثلث؟ قال: «الثلث والثلث كثير، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس، وإنك لن تنفق نفقة إلا أجرت فيها حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك» قلت: يا رسول الله أأخلف عن هجرتي؟ قال: «إنك لن تخلف بعدي فتعمل عملاً تريد به وجه الله إلا أزددت به رفعة ودرجة ولعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضربك آخرون، اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

6 - وعن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم النبي ﷺ فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاً شديداً. [رواه مسلم وأبو داود والنسائي].

7 - وعن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته عام حجة الوداع: «إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث، الولد للفراش ولعاهر الحجر، وحسابهم على الله، ومن ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله التابعة إلى يوم القيامة، لا تنفق امرأة من بيت زوجها إلا بإذنه» قيل: يا رسول الله ولا الطعام؟! قال: «ذلك أفضل لأموالنا» [رواه الترمذي وصاحبه].

8 - وعن أبي هريرة قال: جاء رجل فقال: يا رسول الله؛ أي الصدقة أفضل أو أعظم أجراً؟.. «أما وأبيك لتفتان أن تصدق وأنت شحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل البقاء ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت: لفلان كذا، ولفلان كذا، وقد كان لفلان». [رواه الجماعة إلا الترمذي].

9 - وعن ابن عباس قال: لو أن الناس غَضُّوا من الثلث إلى الربع، فإن رسول الله ﷺ قال: «الثلث والثلث كثير» [متفق عليه].

10 - وعن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعلها لكم زيادة في أعمالكم» [رواه الدارقطني].

11 - وعن عمرو بن خارجة أن النبي ﷺ خطب على ناقته وأنا تحت

جرانها وهي تقصع بجرتها وإن لغامها يسيل بين كتفي فسمعتة يقول: «إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث» [رواه أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه].

12 - وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة».

13 - وعن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة» [رواهما الدارقطني].

14 - وعن أبي هريرة أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إن أبي مات وترك مالاً ولم يوص، فهل يكفر عنه إن أتصدق عنه؟ قال: «نعم» [أخرجه مسلم].

15 - وفي الموطأ:

- عن أبي بكر بن حزم عن أبيه أن عمرو بن سليم الزرقني أخبره أنه قيل لعمر بن الخطاب أن ها هنا غلاماً يفاعاً لم يحتلم من غسان ووارثه بالشام وهو ذو مال وليس له ها هنا إلا ابنة عم له، قال عمر بن الخطاب: فليوص لها، فأوصى لها بمال يقال له: بئر جشم، قال عمرو بن سليم: فبيع ذلك المال بثلاثين ألف درهم.

16 - قال مالك: السنّة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها أنه لا تجوز وصية لوارث إلا أن يجيز له ذلك ورثة الميت، وأنه إن أجاز له بعضهم وأبى بعض جاز له حق من أجاز منهم ومن أبى أخذ حقه من ذلك.

17 - وقال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن الموصي إذا أوصى في صحته أو مرضه بوصية فيها عتاقة رقيق من رقيقه أو غير ذلك فإنه يغير من ذلك ما بدا له ويغير من ذلك ما شاء حتى يموت.

- ثم قال: إلا أن يدبر مملوكاً فإن دبر فلا سبيل لتغيير ما دبر.

18 - وعن أبي زيد الأنصاري أن رجلاً أعتق ستة أعبد عند موته ليس له مال غيرهم فأقرع بينهم رسول الله ﷺ، فأعتق اثنين وأرق أربعة. [رواه أحمد وأبو داود معناه وقال فيه: لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين].

19 - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن العاص بن وائل أوصى

أن يعتق عنه مائة، فأعتق ابنه هشام خمسين رقبة فأراد ابنه عمرو أن يعتق عنه الخمسين الباقية فقال: يا رسول الله إنَّ أبي أوصى بعنق مائة رقبة وإنَّ هشاماً أعتق عنه خمسين رقبة وبقيت خمسون رقبة، فأعتق عنه؟ فقال رسول الله ﷺ: «لو كان مسلماً فأعتقتم عنه أو تصدقتم عنه أو حججتم عنه بلغه ذلك» [أبو داود].

20 - وعن ابن عمر قال: حضرت أبي حين أصيب فأثنوا عليه وقالوا: جزاك الله خيراً، فقال: راغب وراهب، قالوا: استخلف، فقال: أتحمّل أمركم حياً وميتاً، لوددت أن حظي منها الكفاف لا علي ولا لي، فإن استخلف فقد استخلف من هو خير مني - يعني أبا بكر - وإن أترككم فقد ترككم من هو خير مني - يعني رسول الله ﷺ -، قال عبد الله: فعرفت أنه حين ذكر رسول الله ﷺ غير مستخلف. [متفق عليه].

21 - وعن عائشة أن عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص اختصما إلى النبي ﷺ في ابن أمة زمعة فقال سعد: يا رسول الله أوصاني أخي إذا قدمت أن أنظر ابن أمة زمعة فاقبضه فإنه ابني، وقال ابن زمعة: أخي وابن أمة أبي، ولد على فراش أبي فرأى النبي ﷺ شبيهاً بيناً بعتبة فقال: «هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش واحتجبي منه يا سودة» [رواه البخاري].

22 - وعن الشريد بن سويد الثقفي أن أمه أوصت أن يعتق عنها رقبة مؤمنة، فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: عندي جارية سوداء، فقال: «أئت بها» فدعا بها فجاءت فقال لها: «من ربك؟» قالت: الله، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله قال: «اعتقها فإنها مؤمنة» [رواه أحمد والنسائي].

23 - وعن سعد ابن الأطول أن أخاه مات وترك ثلاثمائة درهم وترك عيالاً قال: فأردت أن أنفقها على عياله فقال النبي ﷺ: «أخاك محتبس بدينه فاقض عنه» فقال: يا رسول الله قد أدبت عنه إلا دينارين ادعتهما امرأة وليس لها بينة، قال: فأعطاها فإنها محقة. [رواه أحمد وابن ماجه].

وفي المدونة:

24 - قال سحنون: قلت لابن القاسم: رأيت الوصية هل تجوز إذا أوصى بها ثم قتل الموصى له عمداً أو خطأً؟



- قال: الوصية لقاتل الخطأ تجوز في ماله ولا تجوز في ديته، وقاتل العمد لا تجوز له وصية في ماله ولا في الدية انظر أبدأ من أوصى له بوصية فكان هو القاتل صاحبه الذي له بعد ما أوصى له عمداً فلا وصية له من ماله ولا من ديته بمنزلة الوارث الذي قتل وارثه عمداً فلا يرث من ماله ولا من ديته، وقاتل الخطأ يرث من المال ولا يرث من الدية شيئاً فكذلك الوصية في القاتل إذا كانت قبل القتل خطأ، وإذا كانت الوصية له بعد الضرب عمداً كان أو خطأ جاز له كل ما أوصى له به في المال وفي الدية جميعاً إذا علم ذلك منه .

- قال سحنون: إنما ذلك في الخطأ .

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب أربعة وعشرون (24) دليلاً .



## بَابُ المِيرَاثِ

### أسبابُ الإرثِ وموانعِهِ

- 1 - ورث بنكح نسب ولاء مان ومنعه بالكفر رق قتل لعان
- 2 - أو جهل سبق تعدد أو خلف دين نصارى واليهود وباقي المشركين

- هذان البيتان قد ذكرهما الناظم في أرجوزيته المسماة «بغية الشريف في علم الفرائض المنيف»، والتي قد جعلنا عليه شرحاً سميناه «فواكه الخريف على بغية الشريف»، وحيث أن الناظم اكتفى بهما في هذا النظم فنحن كذلك نكتفي بشرحهما في الأرجوزة المذكورة، فهو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا اكتفى بهما ونحن نكتفي بما شرحناها ما جزاء وفاقاً فنقول:

قوله: أسباب الميراث.

- والسبب: ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم.

وموانعه:

والمانع: هو ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.

(ورث بنكح)؛ أي النكاح الصحيح ولو بلا وطء ولا خلوة إجماعاً، وكذلك النكاح المختلف في صحته قبل الفسخ كنكاح المحرم بنسك والشغار، وإنكاح العبد والمرأة سواء حصل الموت قبل الدخول أو بعده، وأما المتفق على فساده كالخامسة. والمحرم بنسب أو رضاع فلا ميراث فيه ولو بعد الدخول، وكذلك نكاح المريض لا إرث فيه؛ لأن فساده من جهة الإرث وإن كان مختلفاً فيه لأن ثبوت الإرث يتم به المقصود الفاسد الذي هو إدخال الوارث وترث المطلقة طلاقاً بائناً إذا طلقت في المرض ولو انقضت العدة

وتزوجت أزواجاً متواليه كما بسطنا الكلام في الموضوع في شرحنا «كشف الجلباب»، وأما الطلاق الرجعي فإنهما يتوارثان ما دامت في العدة؛ لأن أحكام النكاح بينهما قائمة بالإجماع، ويقع التوارث في النكاح من الجانبين لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ الآية، وقوله: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ...﴾ الآية.

قوله: (نسب) يعني أن السبب الثاني للميراث النسب وهو القرابة الخاصة المنحصرة في الأصول والفروع والحواشي، وقد قسم جهات النسب الشيخ عبد الرحمن السكوتي إلى خمس جهات، قال في الجواهر:

تخمس جهات نسب بنوة أبوة أمومة أخوة  
عمومة.....

- وقسمها الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي في كتابه المختصر في علم الفروض إلى ست جهات قال: «والنسب ينحصر في ست جهات: البنوة والأبوة والأمومة والأخوة والجدودة والعمومة.

1 - فالبنوة: لا يرث بها إلا الابن وابن الابن وإن سفل والبنات وبنات الابن وإن سفلت.

2 - والأبوة: لا يرث بها إلا الأب.

3 - والأمومة: لا يرث بها إلا الأم.

4 - والأخوة: لا يرث بها إلا الأخ الشقيق، والأخ للأب، والأخ للأم، وابن الأخ الشقيق، وابن الأخ للأب وإن سفلا. والأخت الشقيقة، والأخت للأب، والأخت للأم.

5 - والجدودة: لا يرث بها إلا أب الأب وإن علا، وأم الأب وأم الأم وإن علت كل واحدة منهما.

6 - والعمومة: لا يرث بها إلا العم الشقيق، والعم للأب، وابن العم الشقيق، وابن العم للأب. اهـ.

## - وأما في كتاب لباب الفرائض:

فقد قسم النسب إلى أربع جهات فقط: الأبوة، والبنوة، والأخوة، والعمومة.

- وعلى كل حال إن اختلف التعبير في تقسيم الجهات فإنها كلها ترجع إلى معنى واحد وهو أن جميع من يرث بالنسب من الرجال والنساء إحدى وعشرون (21)، وبالنكاح اثنان: الزوج والزوجة، وبالولاء اثنان: المعتق - بالكسر - والمعتقة. وهذا هو السبب الثالث الذي أشار له الناظم بقوله: (ولاء مان)؛ أي متفضل؛ لأن المعتق - بالكسر - متفضل على المعتق - بالفتح - بالمعتق، وحينئذ فجملة الوارثين من الرجال والوارثات من النساء خمسة وعشرون (25) إجمالاً وتفصيلاً.

- ثم أشار إلى موانعه؛ أي موانع الإرث فقال:

(ومنعه) مبتدأ أو (بالكفر) خبره (رق) معطوف عليه بحذف حرف العطف، وبالسكون - لضرورة النظم (قتل) معطوف عليه كذلك (لعان أو جهل سبق) معطوف وسبق مضاف إليه (قعدد) مضاف بعد مضاف (أو خلف دين) معطوف (نصارى) يحتمل أن يكون بيان أو نعت (والهود) معطوف عليه (وباقى المشركين) معطوف عليه، كذلك ذكر الناظم - رحمه الله تعالى - من موانع الإرث خمسة (5)؛ لأن الكفر واختلاف الدين معنى واحد، وقد جمعت الموانع السبعة في نظمي الدررة السنية بقولي:

ثم الموانع أتت مسطورة	في سبعة عندهم محصوره
عش لك رزق رمزها فالعين	لعدم استهلال ثم الشين
للك في السابق واللام أتى	للعن والكاف لكفر يا فتى
والراء للرق وزاي للزنا	والقاف للقتل حمانا ربنا

قوله: (بالكفر) يعني أن المسلم لا يرث الكافر ولا يرثه (رق) يعني أن الرقيق لا يرث ولا يرث؛ لأن ماله لسيده قتل؛ أي قتل العمد، فمن قتل موروثه عمداً فلا يرث من المال ولا من الدية، وأما قاتل الخطأ فإنه يرث من المال ولا يرث من الدية التي أخذت منه أو من العاقلة، وقد بسطنا الكلام على هذا الموضوع في شرحنا «كشف الجلباب».

(لعان)؛ يعني أن من لاعن زوجته ثم ماتت بعد تمام اللعان أو مات الزوج فإنهما لا يتوارثان وكذلك الولد الذي وقع فيه اللعان، فإنه لا توارث بينه وبين من نفاه، وأما أمه فإنها ترثه ويرثها أو جهل سبق تعدد هذا يحتمل جهل سبق الموت فلا يرث من جهل تأخر موته عن موروثه كغرق أو حرق أو موت تحت هدم فيقدر أن كل واحد لم يخلف صاحبه وإنما خلف الأحياء من ورثته، وقد ذكرت في كشف الجلباب: أن الأصل في منع الأثر بالشك إجماع الصحابة رضي الله عنهم، وقد توفيت أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنها زوجة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابنها منه زيد في وقت واحد فلم يدر أيهما مات قبل الآخر فلم يورث أحدهما من الآخر، وكذلك أجمع الصحابة ومن بعدهم على هذا الحكم، وقد ذكر الإمام في الموطأ عن غير واحد أنه لم يورث من قتل يوم الجمل ويوم صفين ويوم الحرة فلم يرث أحد منهم من صاحبه شيئاً إلا من علم أنه قتل قبل صاحبه، قال مالك: وذلك الأمر الذي لا اختلاف فيه عند أحد من أهل العلم ببلدنا، ويحتمل أن يريد الناظم بقوله: أو جهل سبق تعدد، هو جهل القعدد الذي له الأسبقية في الميراث كما إذا مات رجل من قبيلة ولم يعرف الأعد منهن من الأبعد، فإن جهل فيوقف المال كما لو شهد ب وفاة زيد وإن وارثه ابنا عميه فلان وفلان ولم يدر الشهود أيهما أقرب إليه، وقد غلط بعض الناس فأفتى بأن الميراث يقسم بينهما قياساً على مسألة من طلق إحدى زوجته ومات قبل أن تعرف المطلقة منهما أنهما يقتسمان الميراث، والفرق بينهما واضح؛ لأن النكاح سبب في الميراث، وقد وجد ولم يشترط في نسبته شرط كما شرط في النسب من معرفة القعدد والميراث هناك محقق وحصل الشك في رافعه بالنسبة إلى أعيان الزوجات وهنا لم يثبت النسب إذ لا يصح أن يكون نسباً إلا مع وجود شرط سببته.

قوله: (أو خلف بين نصارى واليهود وباقي المشركين) هذا المانع مستغنى عنه بقوله: بالكفر والدين والملة والطريقة، ألفاظ مترادفة حتى أن تخالف الدين مانع من الإرث، وذلك كمن تهود مع من تنصر، ومعنى تهود وتنصر: صار يهودياً أو نصرانياً، إذ كل واحد على ملة وإن كان أحدهما أباً والآخر ابناً.

والأصل في ذلك :

قوله ﷺ: « لا يتوارث أهل ملتين ».

وفي الصحيح :

« لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ».

قوله : (وباقى المشركين) كأنه جعل غير المسلمين واليهود والنصارى من سائر الكفار ملة واحدة، وقد نقل ابن يونس عن أهل المدينة: أن الإسلام ملة والنصارى ملة واليهود ملة، والمجوس ومن عداهم ممن لا كتاب لهم ملة، قال ابن يونس: وهو الصواب.

- بقي على الناظم من الموانع السبعة.

- عدم الاستهلال: وذلك أن الولد إذا لم يستهل صارخاً فإنه لا يرث ولا يورث.

والزنا: فإن ابن الزنا لا يرث من الرجل الذي تكون من مائه وأما أمه فإنها ترثه ويرثها. اهـ.

\* وأما الأدلة الأصلية لهذا الباب فسنوردها بعد الأبواب المتعلقة بالفرائض إن شاء الله.

## بَابُ مَا يَخْرُجُ مِنْ تَرِكَةِ الْمَيِّتِ

- 1 - باب من التركة يبدأ بعين
  - 2 - ورقبة جنت و ثم مون
  - 3 - ثم وصاياه من الثلث و ثم
  - 4 - الزوج والبنت و بنت الابن إن
  - 5 - تعدم فمن أب وكلا قد عصب
  - 6 - والأخريين عصبين الأولين
  - 7 - ومع الأولى السدس للثانية
  - 8 - بابن علاها و ببنتين كذا
  - 9 - ومع شقيقة فأعلى الأخت من
  - 10 - والرابع لزوج مع الفرع كما
  - 11 - كما لهن الثمن معه ويضم
  - 12 - والثلث للعدد من فرع - لام
  - 13 - بعدد من مطلق الأخوة أو
  - 14 - وهي لها ثلث باق مع أحد
  - 15 - والسدس للواحد من فروع الأم
  - 16 - والأب والجد وللأم والأب
  - 17 - كذا لجدة فأعلى وتجب
  - 18 - والجدة القربى للأم أسقطت
  - 19 - والسدس للجد لدى الضيق وضم
- علقها حق كموثوق الرهون  
تجهيزه ثم قضاء الدين  
الباقى للوارث أهل النصف ثم  
لا بنت والأخت الشقيقه وإن  
أخ يساويها وبالجدة من أب  
وإن تعدد أخذن الثلثين  
وإن كثرت و ابنة ابن ردت  
وعصب إن ساوى أو أسفل إذا  
أب كذا والأخ قط عصبهن  
لزوجة فأكثر إن عدما  
ذو النصف إن تعدد الثلثين ثم  
والأم والحجب لها للسدس أم  
فرع وإن سفلى مطلقاً - رووا  
زوجين مع أب بغراوين قد  
ورد بالفرع وإن سفلى ثم  
السدس مع فرع وإن يسفل نسب  
بالأم مطلقاً ومن أب بالأب  
بعدي أب إلا بسدس شاركت  
مع مطلق الإخوة ما كان أتم

- 20 - من ثلث أو ثلث الباقي أو  
 21 - معه لها إلا بالأكدرية  
 22 - شقيقة أو لأب نصفاً تضم  
 23 - وإن يكن محلها أخ لأب  
 24 - والجد والأخوة شق فللأب  
 25 - وقدم الأقرب فالأقرب ثم  
 26 - فمعتق فبيت مال إن يكن  
 27 - والإرث بالتعصيب والفرض للأب  
 28 - فابنة عم زوج أو أخ للأم  
 29 - وإن يقع بكالخطأ في المسلمين
- نقاسم والأخت لا فرض روى  
 زوج وجد أم أخت كانت  
 لسدسه وقاسمت كالأخ ثم  
 مع إخوة للأم رد والحجب  
 ثم بنوهما فعم الجد - دب  
 لدى التساوي قدم الشقيق ثم  
 قبل ذوي الأرحام والرد يعن  
 فالجد مع بنت وإن تسفل نسب  
 وارث ذي فرضين بالأقوى يؤم  
 كأم أو بنت له أختاً تكون

قوله: (باب من التركة يبدأ بعين)؛ أي بذات معينة من التركة (علقها حق)؛ أي تعلق بها حق (كموثوق الرهون)؛ أي كالشيء المرهون في حق، كمرهون في دين وكعبد جان، وإن غير مرهون فيقدمان وجوباً على غيرهما لتعلق حق المرتهن والمجني عليه بهما، ثم مؤن تجهيزه من غسل وكفن ودفن، فتقدم على الديون ثم تقضى ديونه ثم وصاياه ثم الباقي لوارثه - ولقد قال الناظم الشيخ محمد بادى في أرجوزته المسماة بغية الشريف:

قدم من المتروك ذاتاً قد علق  
 وأم ولد معتق إلى أجل  
 وثن بالتجهيز بالمعروف ثم  
 وعينن قدر أجراً ولا  
 وثلثن بالدين ولتقدم  
 من دينه على الوصي له القضا  
 فدين إلا على كزكاة أشهدا  
 أوصى بها أولاً وكالكفارة  
 وكل ذا في رأس ماله مكث

حق بها كالجاني مرهون وثق  
 وما من الزكاة لا بالعين حل  
 ككفن والما وأجر ما يؤم  
 لغير من دخل الله على  
 على ديون الله دين الأدمي  
 إن لم يود طالب حلف القضا  
 في صحة بأنها عليه - دا  
 والنذر إن يشهدان بالذمة  
 وربعن بالوصايا من ثلث



باق كذا تبرعات بمرض      متصل بموته الذي فرض  
وهبة الصحة أن أشهد أن      تمضي حبي هو أو مات أضمن  
وبعد ذا خمس بتوريث جرى      مولاي أحمد على ما سترى

- وهذه الأبيات قد شرحتها في شرحنا فواكه الخريف وأعطيتها ما تستحق من البسط والتوضيح.

قوله: (اهل النصف ثم الزوج والبنت) قال في الأصل: «من ذي النصف الزوج وبنت وبنت ابن إن لم تكن بنت وأخت شقيقة أو لأب إن لم تكن شقيقة».

- فللزوج:

• عند عدم فرع وارث.

• لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾.

- والنصف للبنت:

- إن انفردت، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾.

- والنصف أيضاً لبنت الابن - إن سفلت ..

- إن لم يكن للميت بنت أو ابن دنية قياساً على ابنة الصلب لجامع البنية.

- والنصف للأخت الشقيقة الواحدة وللأخت للأب الواحدة.

- إن لم تكن للميت أخت شقيقة لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾.

- ونقل ابن حزم الإجماع على ذلك.

(وكلا قد عصب أخ يساويها وبالجد من أب)؛ أي والبنت يعصبها أخوها المساوي لها في الرتبة؛ أي في درجتها وقوتها فتقسم التركة أو باقيها بعد الفرض بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وعصب الجد الأخت الشقيقة والأخت لأب لا البنت ولا بنت الابن والآخرين؛ أي الأخت الشقيقة والأخت للأب (عصبن للاوليين)؛ أي البنت وبنت الابن، وعصب الجد البنت وبنت الابن

والشقيقة والأخت لأب، والحاصل: أن الأخت الشقيقة فأكثر أو لأب تكون عاصبة مع بنت أو بنات أو بنت ابن فأكثر فترث البنات بالفرض، والباقي تأخذه الأخت أو الأخوات تعصيماً. قال في التحفة:

والأخت لا للأُم كيف تأتي من شأنها التعصيب مع بنات

قوله: (وإن تعددن لخذن الثلثين) صاحبات النصف من البنت وبنت الابن إن لم تكن بنت والشقيقة والأخت لأب إن لم تكن شقيقة فللبنتين فأكثر، وبنتي الابن كذلك أو الشقيقتين أو الأختين لأب كذلك فأصحابهما أربعة وأما ميراثهن أكثر منهما كابن وعشرين بنتاً فبالتعصب لا بالفرض قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدُ وَالْأَبُ﴾، فاعتبر ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ظاهر اللفظ فجعل الثلثين لثلاث بنات فأكثر وللبنتين النصف.

والصواب أن الله تعالى نص على الزائد على اثنتين في البنات ولم يذكر الاثنتين قيمتهن، ونصّ على الاثنتين في الأخوات ولم يذكر الزائد فيهن اكتفاء بما في آية البنات في الأخوات وبما في آية الأخوات في البنات؛ لأن القرآن كله كالكلمة الواحدة يفسر بعضه بعضاً، فاستقامت الظواهر وقامت الحجة، لأن الله تعالى إذا جعل الثلثين لأختين فالبنات أولى بهما لأقربيتهما، فالتسوية بين البننتين والأخت الواحدة خلاف القياس فسقط اعتبار زيادة البنات على اثنتين وصح أن أبا سعد منع ابنتيه الميراث فشكت أمهما للنبي ﷺ فقال: «يقضي الله في ذلك» فنزلت آية الميراث فأرسل إليه: أعط ابنتي سعد الثلثين، وهذا بيان لما في الكتاب لا نسخ له (ومع الأولى السدس للثانية)؛ أي مع البنت الواحدة السدس لبنت الابن واحدة كانت أو أكثر تكملة للثلثين، وللأخت للأب مع الشقيقة السدس سواء كانت الأخت لابن واحدة أو أكثر، وابنة ابن ردت؛ أي حجت (بابن) فوقها (وبابنتين).

(وعصب إن ساوى أو أسفل)؛ أي إذا حجت بنات الابن عن الميراث لسبب تعدد بنات الصلب وأخذهن الثلثين، فإن ابن الابن المساوي لهن أو أنزل منهن رتبة يعصبن، قال في العاصمية:

وبنت الابن إن تكن قد حجت بابن مساو أو أحط عصبت

(ومع شقيقة فاعلى الأخت من أب كذا)؛ أي كذلك؛ أي كحكم بنت الابن مع البنت الواحدة فأكثر في أخذ الواحدة مع الواحدة السدس تكملة الثلثين وحجبتها بالشقيق وبالاثنتين إلا لذكر معها فيعصبها، فلأخت لأب مع الشقيقة السدس، وكما قلنا يحجبتها الشقيق كالشقيقين إلا إذا كان معها أخ لأب فترث معه الثلث الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين - وهذا معنى قوله: (والأخ قط عصبهن والربع للزوج مع الفرع)؛ أي إذا كان للزوجة المتوفاة فرع وارث لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ .

(كما لزوجة فأكثر) من زوج لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ .

(كما لهن الثمن معه)؛ أي للزوجة أو للزوجات معه؛ أي الفرع الوارث والزوج المتوفى لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ (ويضم ذو النصف) الأولى ذوات النصف (إن تعدد)؛ أي إن تعدد (الثلثين)؛ أي والثلثان فرض من زاد على واحدة من بنات الصلب أو زاد على واحدة من بنات الابن عند عدم وجود ولد صلب ذكر أو أنثى والثلثان للشقيقين فأكثر عند عدم فرع وارث.

- وللأختين لأب: عند عدم وجود فرع وارث، وعدم وجود شقيق أو شقيقة فأكثر.

- أما البنات وبنات الابن:

- فالأصل في فرضهن:

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ .

والمعنى: فإن كن اثنتين فأكثر فلهن ثلثا ما ترك لحديث جابر قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيداً وإن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالاً، ولا ينكحان إلا بمال، فقال: «يقضى الله في ذلك». فنزلت آية الميراث فأرسل رسول الله ﷺ إلى عمهما فقال: أعط ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن وما بقي فهو لك. [رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح رواه البيهقي والحاكم وقال: صحيح الإسناد].

(والثلث للعدد من فرع لام) كأخوين أو أختين إن لم يكن للميت فرع ولا أصل لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُمْ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾.

- ومعنى ذلك أن الذكر والأنثى يسوى بينهما ونقل ابن العربي الاتفاق على ذلك. الكلالة: هي انقطاع الأصل والفرع، قال الناظم:

ويسألونك عن الكلالة هي انقطاع النسل لا محاله  
لا والد يبقى ولا مولود فانقطع الأولاد والجدود

- والثلث فرض الأم إن لم يكن لولدها المتوفى فرع وارث ولم يكن له أخوان أو أختان مطلقاً فأكثر لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةٌ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾، ولها ثلث الباقي بعد فرض زوجة ابنها أو زوج ابنتها إن كان معها أب فإذا مات رجل عن أم وأب وزوجة فللزوجة الربع  $\frac{1}{4}$  وللأم ثلث  $\frac{1}{3}$  الباقي وهو في الحقيقة الربع، وإذا ماتت امرأة عن زوج وأم وأب فللزوجة النصف  $\frac{1}{2}$  والباقي للأم ثلثه وهو في الحقيقة سدس إذ لو أعطيت الأم الثلث كله للزم تفضيل الأنثى على الذكر ولخالف ذلك القاعدة القطعية متى اجتمع ذكر وأنثى يدلان بجهة واحدة فللذكر مثل حظ الأنثيين.

(والسدس للواحد من فروع الأم)؛ أي من الإخوة لام (ورد)؛ أي حجب الأخ للأم (بالفرع الوارث) الابن وابن الابن والبنت وبنت الابن وإن سفلوا وبالأب والجد، فهؤلاء الستة يحجبون إخوة الأم.

- والسدس للأم مع الفرع أو جمع من الإخوة.

- وللأب: مع الفرع الوارث وإن سفل الفرع.

(كذا الجدة فاعلي)؛ أي فأكثر من جدة كأم أمه وأم أبيه ولم يورث الإمام مالك ﷺ أكثر من جدتين لقوله: لم أعلم أحداً ورث أكثر من جدتين منذ كان الإسلام، وكأنه لم يصح عنده توريث زيد وعلي وابن عباس رضي الله تعالى عنهم أم أب الأب أو لم يبلغه.

(وتجب)؛ أي الجدة (بالأم)؛ أي تحجب سواء كانت من جهتها أو من

جهة الأب، وأما الأب فإنه يحجب التي من جهته. وإلى هذا أشار بقوله: (ومن أب)؛ أي الجدة التي من (أب بالأب) تحجب فالأب لا يحجب إلا التي من جهته، والجدة القربى للأم أسقطت بعدي أب. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وحدة الأب إذا ما بعدت      تحجب بالتي من أم قريت  
- قال في الرحبية:

وإن تكن قربى لأم حجبت      أم أب بعدي وسدساً سلبت  
وإن تكن بالعكس فالقولان      في كتب أهل العلم منصوصان  
لا تسقط البعدي على الصحيح      واتفق الجدل على التصحيح  
- وإن كن في درجة واحدة فإن السدس يقسم بينهما، قال في الأصل:  
«وإلا اشتركتا»؛ أي في السدس قال في الرحبية:

وإن تساوى نسب الجدات      وكن كلهن وارثات  
فالسدس بينهن بالسوية      في القسمة العادلة المرضية

(والسدس للجد لدى الضيق)؛ أي إذا ضاقت الفروض فإنه يأخذ السدس مثاله: هلك هالك وترك زوجة وبنيتين وهداً وأخاً فأكثر فأصل المسألة من أربعة وعشرين (24) لاجتماع الثمن  $\frac{1}{8}$  للزوجة. والثلاثين  $\frac{2}{3}$  للبنيتين وبينهما التباين فيضرب أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين (24) ثمنها  $\frac{1}{8}$  للزوجة ثلاثة (3)، وثلاثها  $\frac{2}{3}$  للبنيتين ستة عشر (16) يبقى بعد أهل الفروض خمسة (5) ثلثها  $\frac{1}{3}$  واحد (1) وثلثان.

- وإن قاسم الجد الأخ ينوبه من القسمة اثنان (2) ونصف  $\frac{1}{2}$ .

- وإن أخذ سدس  $\frac{1}{6}$  جميع المال وهو أربعة كان أفضل له من ثلث الباقي ومن المقاسمة فالأفضل له هنا سدس جميع المال كما ذكرنا ذلك في كشف الجلباب.

(وضم مع مطلق الإخوة ما كان إثم) والمعنى: أن الجد إذا كان مع الإخوة وكان معهم أحد من ذوي الفروض فله ما فضل؛ أي أكثر من المقاسمة

أو ثلث الباقي أو سدس المال، وقد ذكرنا المسألة التي يكون السدس أفضل له، وقد يكون ثلث الباقي أفضل له كما إذا ترك الهالك زوجة وأخوين وأختاً مع الجد: فأصل المسألة من اثني عشر (12) لاجتماع الربع  $\frac{1}{4}$  والسدس  $\frac{1}{6}$  وبين مقاميهما التوافق فإذا ضربنا وفق أحدهما في كامل الآخر تخرج اثنا عشر (12)، ربعها  $\frac{1}{4}$  للزوجة ثلاثة (3) تبقى تسعة (9) إذا أخذ الجد السدس من جميع المال نابه اثنان (2)، وإن قاسم الإخوة نابه اثنان (2) وسُبعان  $\frac{2}{7}$ ، وإن أخذ ثلث  $\frac{1}{3}$  الباقي نابه ثلاثة (3)، فثلث الباقي أفضل له من سدس جميع المال ومن المقاسمة.

قوله: (أو تقاسم) وقد تكون المقاسمة أفضل كما إذا هلك هالك وترك جداً وجدة وأخاً لأب أو شقيقاً. أصل المسألة من ستة (6) لفرض السدس  $\frac{1}{6}$  للجددة وهو واحد (1) من ستة (6) تبقى خمسة (5)، إن قاسم الأخ نابه اثنان (2) ونصف  $\frac{1}{2}$  فالمقاسمة أفضل له من السدس الذي هو واحد (1)، ومن ثلث الباقي الذي هو واحد (1) وثلثان  $\frac{2}{3}$  وتصح المسألة من اثني عشرة (12)؛ لأن الخمسة لا تقسم عليهما فتضرب رؤوسهما في أصل المسألة باثني عشرة (12).

- وقد تستوي له المقاسمة وسدس جميع المال كما: إذا كان مع ابنتين وأخ.
- والمقاسمة مع ثلث الباقي كما: إذا كان مع أم وأخوين.
- وقد يستوي له السدس مع ثلث الباقي إذا كان معه زوج وثلاثة إخوة.
- وقد تستوي له الثلاثة إذا كان معه زوج وأخوان.
- فله مع الإخوة إذا كان أصحاب فروض ثلاثة أحوال ثلث الباقي أو سدس جميع المال أو المقاسمة.
- وإذا كان مع الجد إخوة فقط فهو مخير بين أمرين إما المقاسمة أو ثلث جميع المال.
- الثلث أفضل له إذا ازداد عدد الإخوة أو الأخوات على مثله.

- والمقاسمة وأفضل له إذا نقص عددهم عن مثليه .

فإن كان عددهم مثليه استوت المقاسمة وثلت جميع المال فيقاسم أخاً وأختاً أو أختين أو ثلاثة أخوات وأخاً وأختاً .

- فإن كان في الفريضة أخوان أو أربع أخوات استوت المقاسمة مع الثلث .

- فإن زاد الإخوة عن اثنين أو الأخوات عن أربع لم ينقص عن الثلث، وهذا ما يفترق فيه مع الأب؛ لأن الأب يحجب الإخوة مطلقاً، والجد لا يحجب إلا الإخوة للأم .

قوله: (والأخت لا فرض روى) هذا الشرط، والآيات الثلاث بعده تتضمن حكم المسألة المعروفة بالأكدرية وتعرف بالغراء أيضاً، وقيل: سميت بالأكدرية لأن عبد الملك بن مروان استفتى فيها رجلاً يسمى أكدر، وكان يحسن الفرائض فأخطأ فيها فنسبت إليه، وقيل: أن الجد كدر فيها صفو الأخت لجميع سهامها لسهامه كما ذكرنا ذلك في كشف الجلباب، وقيل: إنها كدرت على زيد مذهبه . وقيل: إن امرأة من أكدر ماتت وخلفتهم، وقيل: إن الزوج اسمه أكدر التي فيها :

(زوج وجد ام أخت كانت)؛ أي هذه الأخت التي مع الجد لأب فقط أو أخت شقيقة للميت فأصل المسألة من ستة (6) للزوج النصف  $\frac{1}{2}$  ثلاثة (3)، وللأم الثلث  $\frac{1}{3}$  اثنان (2) يفضل سهم يأخذه الجد؛ لأنه لا ينقص عن سدس جميع المال فكان مقتضى ما سبق أن تسقط الأخت وهو مذهب الحنفية، وأما على المذاهب الأخرى تبعاً لزيد بن ثابت رضي الله عنه فإنه يعال للأخت بثلاثة (3) نصف المسألة، فتكون المسألة يعولها تسعة (9) وإنما أعيل لها لأنه لو لم يعال لها لأدى لأحد أمور ممنوعة إما نقص الزوج من النصف فهو غير جائز أو الأم وهو يؤدي لحجب الجد والأخت الواحدة لها من الثلث وهو غير جائز أيضاً أو نقص الجد عن السدس وهو ممنوع لأنه مع الابن الذي هو أقوى من الأخت لم ينقص عن السدس فمنع الأخت أخرى أو إسقاط أخت وهي لا تسقط، وبهذه الاعتبارات تعين العول لها . وإلى هذا قال: تحوز بعد العول

نصفاً؛ أي مقدار النصف، ويضم سدساً؛ أي مقدار السدس لسهامها، وما حاز يعني وما اجتمع من سهامها كالإخوة، قسّم؛ أي للذكر مثل حظ الأنثيين، قال في الرحبية:

فيفرض النصف لها والسدس له حتى تعول بالفروض المجملة  
ثم يعودان إلى المقاسمة كما مضى فاحفظه واشكر ناظمه  
مناقشة:

قال الشيخ إبراهيم الباجوري في حاشيته على شرح الشنشوري: قوله:  
(ثم يعودان إلى المقاسمة) استشكل بأنه إن كان إعطاؤها النصف ثابتاً بكتاب أو سنة فلا وجه للعول إلى المقاسمة وإن لم يكن ثابتاً بذلك فلا وجه لفرض النصف لها، وأجيب بأن فرض النصف ثبت لها بالكتاب والسنة لكنهما أبقيا شيئاً لاجتهاد، وقد اجتهد زيد ومن تبعه فأوجبوا التعصيب فأعطيناها النصف ابتداءً عملاً بالكتاب والسنة - أي بظاهرها - ثم رجعت إلى المقاسمة عملاً بالاجتهاد نقله في اللؤلؤة عن شرح الفصول الكبير لشيخ الإسلام؛ فإذا أجمعنا نصيب الأخت إلى نصيب الجد تحصل أربعة (4) وهي لا تنقسم على سهامهم ثلاثة (3) ولا توافقها فنضرب ثلاثة (3) في أصل المسألة بعولها وهي تسعة (9) تبلغ سبعة وعشرين (27) للزوج ثلاثة (3) في ثلاثة (3) بتسعة (9) وهي ثلث المال وللأم اثنان (2) في ثلاثة بستة (6) وهي ثلث الباقي وللجد والأخت أربعة (4) في ثلاثة (3) باثني عشر (12) فلأخت أربعة ثلث الباقي وللجد ثمانية (8) وهي الباقي.

- وفي هذه المسألة للغزان:

أحدهما: أن يقال: أربعة ورثوا ميتاً أخذ أحدهم ثلث ماله وهو الزوج وأخذ الثاني ثلث الباقي وهو الأم وأخذ الثالث ثلث باقي الباقي وهو الأخت، وأخذ الرابع الباقي وهو الجد وقد ذكرنا هذا اللغز في كشف الجلباب مرفوقاً بسؤال منظوم وجوابه اللغز.

الثاني: يقال: ما فريضة آخر قسمها للحمل فإن كان أنثى ورثت وإن كان ذكراً لم يرث شيئاً في هذه الصورة فترث الأنثى ما ذكر والذكر عاصب لم يفضل له شيء بعد أصحاب الفروض. وقد قلت في الدرة السنية:



وإن يكن مكانها أخ شقيق أو لأب فمنعه إرثاً حقيق

- وهذا معنى قول الناظم: (وإن يكن محلها أخ لأب) ومعه إخوة لأم سقط الأخ لأب؛ لأن الجدة يقول له: لو كنت دوني لم ترث شيئاً لاستغراق الفروض وأنا الذي حجبت الإخوة لأم عن الثلث فأنا أخذه وحدي ووجودي معك لم يوجب لك شيئاً وأصلها: ستة (6) ومنها تصح للزوج النصف  $\frac{1}{2}$  ثلاثة (3)، وللأم السدس  $\frac{1}{6}$  واحد (1) وللجد الثلث  $\frac{1}{3}$  اثنان (2).

- ثم شرع يتكلم على حكم العاصب والعاصب بنفسه إحدى عشر (11): وهو الذي يأخذ المال إذا انفرد والباقي عن أهل الفروض إذا اجتمع مع ذي فرض فأكثر وإن استغرقت الفروض المسألة سقط إلا الأب، والجد إن لم يكن الأب، والابن، وابن الابن إن لم يكن الأب. ولقد قلت في نظمنا الدررة السنية:

ثم العصوبة لها أقسام	ثلاثة في إرثنا ترام
فعاصب بنفسه إحدى عشر	وفي انفراده له المال استقر
كلا وبق بعد فرض إن وجد	هنا أخو فرض وهم أب وجد
والابن وابن الابن والأخ كذا	نجل أخ والعم وابنه إذا
من جهة الأب أتوك وامنع	تعصيب من خص بأم تتبع
كذاك من أعتق والمعصب	له وبيت المال فيهم يحسب

(قبل نوي الأرحام)؛ أي ولا يدفع لذوي الأرحام كالخال والخالة وأب الأم وولد البنت وولد الأخت وبنت الأخ والعمة إن كان الإمام عدلاً فإن كان غير عدل فينبغي أن يورث ذوو الأرحام وأن يرد ما فضل عن ذوي السهام عليهم.

(ولا يرث بالتعصيب والفرض للأب) إذا كان مع بنت أو بنت ابن أو مع بنتين أو بنتي ابن أو مع بنت وبنت ابن فيفرض له فيها السدس ثم يرث الباقي بالتعصيب وكذلك الجد، فالجد إن لم يكن أب حال كونه مع بنت أو بنت ابن (وإن تسفل)؛ أي وإن سفلت أو بنتين أو بنتي ابن أو بنت وبنت ابن.

- وكذلك (اينثم)؛ أي أخ لأم ابن عم فيرفض له السدس بأخوته لأم ويرث الباقي بالتعصيب، أو زوج ابن عم فإنه يرث بالفرض والتعصيب.

(وارث ذي فرضين بالأقوى يؤم)؛ أي ورث ذو فرضين بالسبب الأقوى؛ أي وإن كان فرضه أقل إن وقع ذلك من الكفار بل وإن اتفق ذلك في المسلمين خطأ بأن تزوجها جاهلاً عنها كأم أو بنت بميت هي أخت له بأن تزوج بنته فولدت بنتاً فهي أخت أمها لأبيها فإن ماتت الكبرى عن الصغرى ورثتها بالنبوة؛ لأنها أقوى من الأختية، لأن البنوة لا تحجب، والأختية تحجب، وإن ماتت الصغرى عن الكبرى فإنها ترثها بالأمومة؛ لأنها أقوى من الأختية لكون الأمومة لا تحجب والأختية تحجب، ولقد قلت في أرجوزتنا الدرّة السنية:

والإرث بالأقوى أتى في كالغلط لا بالكثير في الميراث لا شطط

وزيادة على ما سبق من شرحنا الأصداف اليمية على الدرّة السنية:

الثاني: أن تحجب إحداهما الأخرى فالحاجبة أقوى كأن يطأ مجوسي أمه فتلد ولدًا فهي أمه وجدته فترث بالأمومة اتفاقاً.

الثالث: أن تكون إحداهما أقل حججاً من الأخرى كأم أم هي أخت لأب. كأن يطأ مجوسي ابنته فتلد بنتاً ثم تموت الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى والأب فهي أم أمها وأختها من أبيها فترك بالجدودة دون الأختية؛ لأن أم الأم تحجبها الأم فقط والأختية تحجبها جماعة، وقيل: ترث بالأختية؛ لأن نصيب الأختية أكثر، وإذا كانت القربى محجوبة ورثت بالضعيف كأن تموت الصغرى في هذا المثال عن الوسطى والعليا فترث الوسطى بالأمومة الثلث والعليا بالأختية النصف، ويلغز بها فيقال: رجل خلف أمًا وجدة فورثت الأم الثلث والجددة النصف أو خلف أختين لأب فورثت إحداهما النصف والأخرى الثلث.

30 - ثم الأصول اثنان والأربعة كذا الثمانية والثلاثة

31 - وستة وضعفها وضعفه بالربع مع ثلث أو سدس له

32 - يب وللثمن مع سدس أو ثلث أربع وعشرون روي

- 33 - وأصل ما لا فرض فيه من عدد رؤوسها والضعف للذكر عد  
 34 - وإن تزد فروض أصل فاعل وذلك في ثلاثة منها يحل  
 35 - في سنة لسبعة لما تلا لتسعة وعشرة وكملا  
 36 - وفي اثني عشرة لما تلا تجر وخمسة عشر وسبعة عشر  
 37 - وعول الأربعة والعشرين حل ثلاثة بمرة قالوا بحل  
 39 - كزوجة وأبوين وابنتين ولقبت بالمنبرية تبين

(ثم الأصول) لمسائل الفرائض سبعة (7) عند الجمهور:

(اثنان) وهي أصل كل مسألة فيها نصف أو نصفان، أو نصف وما بقي كزوج وأخت شقيقة، أو زوج وأخ شقيق أو لأب أو أكثر.

(والأربعة) أصل لكل مسألة فيها الربع كزوج وابن، أو كزوجة وأخ.

(كذا الثمانية) كزوجة أو زوجات وابن أو بنت والثلاثة أصل لكل مسألة فيها الثلث كأم وأخ أو كأخوين لأم وأخ شقيق.

(وستة) أصل لكل مسألة فيها السدس كأم وابن وضعفها الاثنا عشر (12) في كل مسألة فيها الربع والثلث؛ لأنه أقل عدد له ربع وثلث صحيحان لتباين الأربعة مقام الربع والثلاثة مقام الثلث.

والحاصل: من ضرب أحدهما في الآخر اثنا عشر (12).

(وضعفه)؛ أي الأربعة والعشرون (24) في كل مسألة فيها الثمن والثلث؛ لأنه أقل عدد له ثمن وسدس صحيحان لتوافق الثمانية والستة في النصف، والخارج من ضرب نصف أحدهما في الآخر أربعة وعشرون (24).

وقوله: (مع ثلث) أراد الثلثين؛ لأن الثلث لا يجتمع مع الثمن؛ لأن الثمن شرطه الولد والثلث إما للأم أو أولادها أو الجد فهو بعض أحواله بشرط عدم الولد في الثلاث صور، فالصواب أو الثلثان كزوجة وبنتين أو بنتي ابن وعاصب.

وقوله: (يب) المراد باليب اثنا عشر (12) حسب رمز الحروف، وأصل

ما لا فرض فيه من عدد رؤوسها، قال في الأصل: «وما لا فرض فيها فأصلها عدد عصبتها وضعف للذكر على الأنثى»، وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله: (والضعف للذكر).

- ثم أشار إلى مسائل العول فقال:

وإن ترد فروض أصل فاعل      وذاك في ثلاثة منها يحل  
والعول:

لغة: الميل والزيادة والنقصان، ومن الميل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَتَىٰ آلَ  
تَوَلَّوْا﴾ واصطلاحاً:

عند الفرضيين: زيادة سهام الورثة على الأنصبة أصل الفريضة، ويعرف  
بجمع الكسور الدالة على الفروض، فإن كان المجموع واحداً صحيحاً فهي  
عادلة، وإن كان المجموع كسراً حقيقياً بسطه أقل من مقامه فهي ناقصة وإن  
كان المجموع كسراً حقيقياً بسطه أقل من مقامه فهي عائلة؛ والأصل في  
العادلة والناقصة هو المقام، والأصل في العائلة هو البسط.

- ولما سئل عمر رضي الله عنه عن مسألة سهام الورثة أكثر من الأنصبة توقف  
أولاً ثم حكم بإدخال الضرر على الجميع، وقيل: أول مسألة فيها عول سئل  
علي رضي الله عنه وهو على المنبر فقيل له: هلك هالك عن زوجة وبنيتين وأبوين،  
فأجاب على البديهة: صار ثمن الزوجة تسعاً.

- ثم أشار الناظم إلى الأصول الثلاثة التي تعول، وهي ستة (6) واثنا  
عشر (12) وأربعة وعشرون (24)، قال في الدرر البيضاء:

فعول ستة لعشر مطلقاً      وضعفها لبز بالفرد ارتقى  
مثال عولها إلى سبعة:

هالكة عن زوج وشقيقتين أو أختين لأب فأكثر.

- للزوج النصف  $\frac{1}{2}$ ، وللأختين فأكثر الثلثان  $\frac{2}{3}$ ، أو زوج وشقيقة وأخت  
لأب.

ومثال عولها إلى ثمانية (8):

هالكة عن زوج وأختين شقيقتين (أو لأب)، وأم (أو جدة).  
 للزوج النصف  $\frac{1}{2}$  وللأختين الثلثان  $\frac{2}{3}$  وللأم أو الجدة السدس  $\frac{1}{6}$ .  
 ومثال عولها إلى تسعة (9).

مع ما ذكر أخ لأم.

للزوج النصف  $\frac{1}{2}$  وللأختين لغير الأم الثلثان  $\frac{2}{3}$  وللأم السدس  $\frac{1}{6}$  وللأخ  
 لأم السدس  $\frac{1}{6}$ .

ومثلها: زوج، وشقيقة، وأخت لأب، وأم، وأخ لأم أو أخت لأم.

ومثال عول ستة إلى عشرة (10): أي تعول بثليها.

المسألة بحالها مع أخوين لأم أو أختين لأم.

للزوج النصف  $\frac{1}{2}$  ثلاثة (3)، وللشقيقتين الثلثان  $\frac{2}{3}$  أربعة (4)، وللأم  
 السدس  $\frac{1}{6}$  واحد (1)، وللأخوين لأم الثلث  $\frac{1}{3}$  اثنان (2).

وهذه جداولها على الترتيب

ج 1

7	6
3	زوج
2	أخت ش
2	أخت ش

ج 2

8	6
3	زوج
2	أخت لأب
2	أخت لأب
1	أم

ج 3

9	6
3	زوج
2	أخت ش
2	أخت ش
1	جدة
1	أخت لأم

ج 4

10	6
3	زوج
2	أخت لأب
2	أخت لأب
1	أما
1	أخ لأم
1	أخت لأم

وأمثلة عول الاثنا عشر (12):

عول اثنا عشر (12) إلى ثلاثة عشر (13): أي بنصف سدسه .

هالكة عن زوج وبتين وأم أو أب .

للزوج الربع  $\frac{1}{4}$  ثلاثة (3)، وللبتين الثلثان  $\frac{2}{3}$  ثمانية (8)، ولكل واحد من الأبوين السدس  $\frac{1}{6}$  اثنان (2).

وعول الاثني عشر (12) إلى خمسة عشر (15): أي بربعه .

هالكة عن زوج وبتين وأب وأم .

للزوج الربع ثلاثة، وللبتين الثلثان ثمانية، ولكل واحد من الأبوين السدس اثنان - اثنان .

وعول الاثني عشر (12) إلى سبعة عشر (17)

هالك عن زوجة وشقيقتين وأختين لأم وأم أو جدة.

للزوجة الربع  $\frac{1}{4}$  ثلاثة (3) وللشقيقتين الثلثان  $\frac{2}{3}$  ثمانية (8) وللأختين لأم الثلث  $\frac{1}{3}$  أربعة (4) وللأم السدس  $\frac{1}{6}$  اثنان (2).

- والأخيرة تسمى ذات الأراامل أو ذات الفروج لاشتغالها على ورثة كلهن نساء ولا يتصور فيها الذكور إلا الإخوة لأم؛ لأن الذكر والأنثى سواء في الإرث.

هذه الجداول على الترتيب

ج 2

15	12
3	زوج
4	بنت
4	بنت
2	أم
2	أب

ج 1

13	12
3	زوج
4	بنت
4	بنت
2	أم

ج 3

17	12
3	زوجة
4	شقيقة
4	شقيقة
2	أخت لأم
2	أخت لأم
2	جدة

- وأما عول الأربعة والعشرين (24):

فأشار له بقوله: (وعول الأربعة والعشرين حل... إلخ) البيتين، وهو يعول مرة واحدة بثمنه إلى سبعة وعشرين (27) ولذا سميت بالبخيلة وتسمى بالمنبرية أيضاً، قال في الدرّة البيضاء:

بنتان زوجة والودان      تنسب للمنبر في زمان  
أجاب عنها فوق منبر علي      فقال صار ثمنها تسعا جلي

قوله: (بنتان زوجة) ترك العطف للوزن، وقوله: (وولدان)؛ أي أب وأم وليست محصورة في هذا المثال وإنما ذكره لأنه المسؤول عنه علياً عليه السلام وهو على المنبر فأجاب على البديهة: صار ثمن الزوجة تسعاً.

وقوله: (في زمان)؛ أي أنها أول مسألة فيها عول وضابطها كل مسألة فيها ثمن  $\frac{1}{8}$  وثلثان  $\frac{2}{3}$  وسدسان  $\frac{2}{6}$  أو ثمن  $\frac{1}{8}$  ونصف  $\frac{1}{2}$  وثلاثة أسداس  $\frac{3}{6}$ ، مثال:

1 - هالك: عن زوجة وبتين وأب وأم، أو جد وجدة.

2 - هالك: عن زوجة و بنت و بنت ابن وأبوين أو أب وجدة.

الحل:

1 - للزوجة فيها الثمن  $\frac{1}{8}$  ثلاثة (3)، وللبنتين الثلثان  $\frac{2}{3}$  ستة عشر (16)، ولكل من الأب والأم أو الجد والجدة السدس  $\frac{1}{6}$  أربعة (4).

الحل:

2 - للزوجة الثمن  $\frac{1}{8}$  ثلاثة (3)، وللبنت النصف  $\frac{1}{2}$  اثنا عشر (12)، ولبنت الابن السدس  $\frac{1}{6}$  أربعة وللأب السدس  $\frac{1}{6}$  أربعة (4) وللأم أو الجدة السدس  $\frac{1}{6}$  أربعة (4).



ج 1

27	24
3	زوجة
8	بنت
8	بنت
4	أب
4	أم

ج 2

27	24
3	زوجة
12	بنت
4	بنت ابن
4	جد
4	جدة

## فَصْلٌ فِي كَيْفِيَّةِ الْقَسْمِ

- 1 - لا بد من معرفة التماثل      تباين توافق تداخل
- 2 - فأول كائنين واثنين وعد      آخر أفنى مرتين فامد
- 3 - تداخلا فإن بقي واحد      تباينا فإن بقي زائد
- 4 - توافقا بجزء ما بقي ثم      كائنين نصفاً وثلاث ثلثا - أم

قوله: (لا بد من معرفة التماثل... إلى آخره) الأبيات الأربعة تضمنت قول الأصل: «ورد كل صنف انكسرت عليه سهامه إلى وفقه إلا ترك وقابل بين اثنين فأخذ أحد المثالين أو أكثر المتداخلين، وحاصل ضرب أحدهما في وفق الآخر إن توافقا وإلا ففي كله إن تباينا ثم بين الحاصل والثالث ثم كذلك وضرب في العول أيضاً وفي الصنفين اثنا عشرة صورة؛ لأن كل صنف إما أن يوافق سهامه أو يباينهما أو يوافق أحدهما ويباين الآخر، ثم كل إما أن يتداخلا أو يتوافقا أو يتباينا أو يتمائلا، فالتداخل أن ينفي أحدهما الآخر أولاً، وإلا فإن بقي واحد فمتباين وإلا فالموافقة بنسبة مفرد للعدد المنفى آخر.

قوله: ورد أي ورد أبي الحاسب الناظر في المسألة كل صنف؛ أي جماعة من الورثة مشتركة في فرض كالزوجات والأخوات لأم والبنات أو في تعصيب كالبنين والإخوة انكسرت عليه - أي النصف - سهامه ووافقها - أي الصنف - فيرده إلى وفقه؛ أي جزء الصنف الذي وافق سهامه فيه من نصف أو ثلث أو ربع أو خمس، وضرب وفقه في أصل المسألة إن كان الإنكسار على صنف واحد وخارج الضرب تصح المسألة منه، ويسمى الوفق جزء السهم؛ لأن من له شيء في أصلها أخذه مضر وباقي جزء سهمها.

مثال الانكسار على صنف واحد مع الموافقة:

مثال ذلك: أربع بنات، أو بنات ابن وشقيقة أو لأب أصلها ثلاثة (3) مقام الثلثين  $\frac{2}{3}$  للبنات أو بنات الابن اثنان (2) منكسران موافقان لأربعة (4) بالنصف فترد الأربعة للاثنين وتضرب الثلاثة في أصل المسألة بستة (6) فلبنات أو بنات الابن اثنان في اثنين بأربعة والباقي للشقيقة أو لأب.

(والإلا)؛ أي وإن لم يوافق الصنف سهامه المنكسرة عليه بأن باينها ترك الحاسب الرد، وأبقى الصنف بتمامه وضربه في أصلها، ومن له شيء منه ضرب فيه.

- مثال ذلك: زوج وأربعة بنين أو بني ابن. أو ابن وبنتين أو ابن ابن وبنتي ابن.

أصلها أربع (4) مقام ربع  $\frac{1}{4}$  الزوج والثلاثة الباقية تنكسر على الأربعة وتباينها فتضرب الأربعة (4) في الأربعة (4) بستة عشر (16) فلزوج واحد (1) في أربعة بأربعة، وللبنتين ثلاثة (3) في أربعة باثني عشر (12).

وقابل الحساب بين اثنين من الوفقين إن كان كل منهما موافقاً لسهامه أو نفس الصنفين باين كل منهما سهامه؛ أي نَظَرَ ما بينهما من التماثل فيكتفي بإحدهما أو التداخل فيكتفي بأكبرهما، أو التوافق فيضرب وفق إحدهما في جميع الآخر، أو التباين فيضرب إحدهما في الآخر، فأخذ الحاسب أحد المثالين وترك الآخر وضربه في أصلها وضرب ما لكل وارث منه فيه: كأم وأربعة إخوة لها، وستة إخوة أشقاء أو لأب فأصلها ستة (6) مقام السدس  $\frac{1}{6}$  الأم وثالث  $\frac{1}{3}$  أولادها لها واحد (1) ولأولادها اثنان (2) منكسران على الأربعة (4) موافقان بالنصف فترجع الأربعة إلى اثنين والأشقاء أو لأب ثلاثة (3) منكسرة على ستة (6) وموافقة لها بالثلث فترد الستة إلى اثنين أيضاً ممائلين لراجع أولاد الأم فيكتفي بأحدهما ويضرب في ستة باثني عشر (12) فلأم واحد في اثنين باثنين (2) ولأولادها اثنان (2) في اثنين بأربعة (4)، وللأشقاء ثلاثة (3) في اثنين بستة (6) أو أخذ أكثر الراجعين المتداخلين وضربه في أصلها وضرب فيه ما لكل وارث فيه كلام وثمانية (8) إخوة لها وستة (6) أشقاء أو لأب أصلها ستة (6) مقام سدس  $\frac{1}{6}$  الأم وثالث  $\frac{1}{3}$  لأولادها والاثنان تنكسر على الثمانية (8) وتوافقها بالنصف  $\frac{1}{2}$  فترد الثمانية إلى أربعة،

والثلاثة تنكسر على الستة وتوافق بالثلث وترد الستة إلى اثنين والاثنا عشر داخلان في الأربعة فيكتفى بها وتضرب في أصل المسألة بأربعة وعشرين (24)، فللأم واحد في أربعة بأربعة، ولأولادها اثنان في أربعة بثمانية (8)، وللأشقاء ثلاثة في أربعة باثني عشر (12) أو أخذ حاصل الضرب وافق - بفتح الواو -؛ أي الجزء الذي حصلت الموافقة فيه بين الراجعين من أحدهما؛ أي الراجعين فيضرب به في جميع الراجع الآخر إن توافقا - أي الراجعان - وإلا؛ أي وإن لم يتمثل الراجعان ولم يتداخلا ولم يتوافقا بأن تباينا فيضرب إحداهما في كله؛ أي الآخر إن تباينا؛ أي الراجعان ثم الخارج منه الضرب هو جزء سهم المسألة فيضربها فيه ويضرب فيه ما لكل وارث منها: كأم وأربعة إخوة لها وستة أخوات شقيقات أو لأب أصلها بستة مقام السدس  $\frac{1}{6}$  للأم والثلث  $\frac{1}{3}$  لأولادها وثلثي  $\frac{2}{3}$  الشقيقات، وتعول لسبعة (7) فللأم واحد والاثنا عشر منكران على الأربعة موافقان لها بالنصف فترد الأربعة إلى اثنين، والأربعة تنكسر على الستة (6)، وتوافقها بالنصف فترجع الستة إلى ثلاثة مباينة للاثنين فتضرب إحداهما في الآخر بستة هو جزء سهم المسألة فتضربه في سبعة (7) باثنين وأربعين (42) فللأم واحد في ستة بستة ولأولادها اثنان في ستة باثني عشرة (12) وللشقيقات أربعة (4) في ستة بأربع وعشرين (24).

- ثم نظر بين الحاصل من الصنفين وهو إحداهما إن تماثلا وأكثرهما إن تداخلا والخارج من ضرب إحداهما في وفق الآخر إن توافقا وفي جميعه إن تباينا وبين الصنف الثالث بإحدى النسب الأربع التماثل فيكتفى بإحداهما أو التداخل فيكتفى بأكثرهما أو التوفيق فيضرب وفق إحداهما في جميع الآخر أو التباين فيضرب إحداهما في الآخر واحد المتمثلين أو أكبر المتداخلين أو الخارج من ضرب الوفاق أو الكل هو جزء سهمها فتضرب فيه وذلك كجدتين وأربع زوجات وخمس (5) أخوات لأم وسبع (7) شقيقات أو لأب أصلها اثنا عشر (12) مقام ربع  $\frac{1}{4}$  الزوجات وثلث إخوة الأم وثلثي الشقيقات  $\frac{2}{3}$  أو لأب وتعول لسبع عشر (17) للجدتين اثنان وللزوجات ثلاثة منكسرة مباينة وللإخوة لأم أربع (4) منكسرة مباينة أيضاً وللشقيقات ثمانية (8) منكسرة مباينة لهن ففيها إنكسار على أصناف ثلاثة والأربعة راجع الزوجات مباينة للخمسة راجع

إخوة الأم ومسطحهما عشرون (20) مباينة للسبع راجع الشقيقات ومسطحهما مائة وأربعون (140) هو جزء سهم المسألة فتضرب فيه بألفين وثلاثمائة وثمانين (1380) فلجدتين اثنان في مائة وأربعين (140) بمائتين وثمانين (280) وللزوجات ثلاثة في مائة وأربعين بأربعمائة وعشرين (420) ولأخوة لأم أربعة في مائة وأربعين بخمسائة وستين (560) وللشقيقات ثمانية في مائة وأربعين بألف ومائة وعشرين (1120) ثم ما حصل من الأصناف الثلاثة نظر الحاسب بينه وبين الصنف الرابع الذي انكسرت عليه سهامه كذلك؛ أي مثل ذلك النظر في كونه يتمثل فيكتفي بأحدهما أو تداخل فيكتفي بأكبرهما أو توافق فيضرب أحدهما في وفق الآخر أو يتباين فيضربه في جميعه، والحاصل هو جزء السهم وإن عالت المسألة ضرب جزء سهمها فيها بالمول كما تقدم وفي الإنكسار على الصنفين اثنا عشر (12) صورة خارجة من ضرب ثلاثة في أربعة؛ لأن كل صنف وسهامه المنكسرة عليه إما أن يتوافقا؛ أي الصنف وسهامه فيرد كل صنف إلى وفقه ويسمى راجعاً أو يتباينا؛ أي الصنف وسهامه فيبقى كل صنف بحاله ويسمى راجعاً أيضاً أو يتوافق أحدهما؛ أي الصنفين مع سهام فيرد لوفقه وهو راجعه ويتباين الصنف الآخر مع سهامه فيترك بحاله وهو راجعه فهذه ثلاثة أحوال حاصلة بالنظر الأول ثم ينظر ثانياً بين الراجعين فإذا أن يتمثل ما حصل بالنظر الأول بين كل صنف وسهامه من كل واحد من الصنفين وهو راجعه من وفقه أو نفسه فيكتفي بأحدهما أو يدخل أحدهما في الآخر فيكتفي بأكبرهما أو يتوافق فيضرب أحدهما في وفق الآخر أو يتباينا فيضرب أحدهما في الآخر، فهذه أربعة أحوال تضرب في ثلاثة الأولى يخرج اثنا عشر.

فالتداخل معناه دخول أحد العددين في الآخر وكونه جزء منه كنصفه أو ثلثه أو ربه أو نحوهما وعلامته أن يفنى أحدهما - أي يذهب أصغر العددين - الآخر - أي أكبرهما - إذا طرح منه في مرتين كالنصف أو ثلاثة كالثلث أو أربعة كالربع أو سبعة كالسبع أو عشرة كالعشر أو عشرين مرة كنصف العشر إفاء أولاً - أي يفنيه بنفسه ولا يبقى منه شيئاً - كالخمس مع العشرة، ومع الخمسة عشر، ومع العشرين ومع الخمس والعشرين، ومع الخمسين ومع

المائة ومع الألف وإلا؛ أي وإن لم يفن الأصغر الأكبر بأن أبقى منه بقية أقل من الأصغر فإن بقي من الأكبر بعد طرح الأصغر منه مرة أو أكثر أو واحد فالأصغر متباين مع الأكبر كالثلاثة مع العشرة، والاثنين مع التسعة وإلا؛ أي وإن لم يبق القليل من الكثير واحد بأن أبقى منه أكثر من واحد، وكانت هذه البقية تفنى القليل بطرحها منه مرتين أو أكثر كثمانية وعشرة أو تبقى بقية غير واحد مفنية بقية الكثير كسنة وعشرة فبينها الموافقة بمثل نسبة مفرد للعدد المفنى للعددین المطلوب نسبتھما فإن كان اثنتین وثلاثة فبالثلث، وسبعة فبالسبع، وعشرة فبالعشر، وعلى هذا القياس.

## فَصْلٌ فِي كَيْفِيَّةِ الْعَمَلِ فِي تَصْحِيحِ الْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا

- 1 - إن تعدد الفرائض بمال
- 2 - وما يصح عال أو لا عول له
- 3 - أن ينقسم فذاً وإن سهم كسر
- 4 - بالبين أو وفق فقط فإن بين
- 5 - فاضرب بالأصل ما به توافقا
- 6 - والشان أن تأخذ مثلاً قط وما
- 7 - بيانته وما به الوفاق في
- 8 - فانظر بوفق قط بين أهل كل
- 9 - بالأربع الأنظار واضرب ما يصح
- 10 - كذاك وفق ثالثاً والأهل ثم
- 11 - بالأربع الأنظار واضرب حاصلًا

- والحاصل أن ما يتضمنه هذا الفصل أننا قد عرضنا سابقاً أصول الفرائض وما يعول منها وما تصح منه أية فريضة وبيننا أن العاصب يرث المال كله عند عدم ذي فرض فأكثر، والآن نبين كيفية العمل في تصحيح الفرائض وكيفية قسم التركة إذا انقسمت السهام على الورثة كزوجة وثلاثة إخوة أشقاء أو لأب فالمسألة من أربعة (4) للزوجة سهم ولكل أخ سهم واحد، وكذلك إذا تماثلت السهام مع الرؤوس كثلاثة بنين فالسهام ثلاثة بقدر رؤوس الورثة فالأمر واضح في كلتا المسألتين.

- كما أن الأمر واضح أيضاً في تداخل السهام كزوج وأم وأخوين

فالمسألة من ستة (6) للزوج النصف  $\frac{1}{2}$  ثلاثة (3)، وللأم السدس  $\frac{1}{6}$  ولكل أخ واحد.

أما إذا لم تنقسم السهام على الورثة ولم تتماثل ولم تتداخل بل انكسرت على الورثة فإن قاسم التركة ينظر بين السهم المنكسر وبين المنكسر عليهم بالموافقة والمباينة فقط فإن كان بينهما وفق رد كل صنف انكسرت عليه سهامه إلى وفقه وضرب وفق الرؤوس في أصل الفريضة.

مثال ذلك: زوجة وستة إخوة أشقاء أو لأب.

فالمسألة من أربعة (4) للزوجة الربع  $\frac{1}{4}$  واحد وللإخوة الستة ثلاثة (3) منكسرة عليهم، ولكن بينهما توافق بالثلث؛ لأن في كل منهما ثلثاً صحيحاً فيضرب الوفق وهو اثنان في الأربعة التي هي أصل المسألة بثمانية (8) للزوجة اثنان ولكل أخ واحد.

- أما إذا لم توافق السهام الرؤوس بأن باينتهما فإن الصنف المنكسر يضرِب بتمامه في أصل المسألة كبنت وثلاث أخوات شقيقات أو لأب فالمسألة من اثنين؛ لأنها ليس فيها من الفروض إلا نصف للبنت النصف واحد، وللأخوات الثلاث واحد مباين لهن، فتضرب الرؤوس الثلاثة في أصل المسألة اثنين بستة (6) للبنت ثلاثة (3) وللأخوات ثلاثة لكل منهن واحد، وإن انكسرت السهام على صنفين قابل القاسم بين اثنين من الأصناف فقد يتماثلان وقد يتداخلان، وقد يتوافقان وقد يتباينان.

- فإذا تماثلا اكتفى بأحد المتماثلين حتى يكون انكسار الصنفين بمنزلة انكسار سهم واحد.

مثال التماثل: أم وأربعة إخوة لأم وستة إخوة لأب.

فأصل الفريضة من ستة (6)، لأن فيها سدساً وثلثاً للأم السدس  $\frac{1}{6}$  واحد، وللإخوة لأم اثنان يوافقانهم بالنصف ووقفهم اثنان، وللأخوات لأب ثلاثة (3) توافقهم بالثلث  $\frac{1}{3}$ ، وترد الأربعة إلى اثنين والستة إلى اثنين وفق كل منهما فحصل بينهما تماثل فنكتفي بأحدهما فنضربه في أصل المسألة ستة (6)



بائني عشر (12) للأم واحد في اثنين اثنان، وللإخوة لأم اثنان في اثنين أربعة لكل منهم واحد وللإخوة لأب ثلاثة (3) في اثنين ستة (6) لكل واحد اثنان.  
- وإذا تداخل اثنان من الأصناف اكتفى بأكثرهما وضرب في أصل المسألة.

مثال ذلك: أم وثمانية إخوة لأم وستة إخوة لأب.

فالمسألة من ستة (6) للأم السدس  $\frac{1}{6}$  واحد وللإخوة لأم الثلث  $\frac{1}{3}$  اثنان لا ينقسمان عليهم ولكن عددهم يوافقهم بالنصف فترد الثمانية إلى نصفها وهو أربعة (4) وللإخوة لأب ثلاثة لا تنقسم عليهم، ولكن توافقهم بالثلث فنردهم إلى اثنين، واثنان داخلان في الأربعة فنكتفي بالأربعة ونضربها في أصل المسألة ستة (6) بأربعة وعشرين (24)، فمن له شيء من أصل المسألة أخذه مضروباً في أربعة (4).

فللأم واحد في أربعة (4)، وللأخوة لأم اثنان (2) في أربعة ثمانية (8)، لكل منهم واحد، وللإخوة لأب ثلاثة في أربعة بائني عشر (12) لكل منهم اثنان (2). اهـ.

- وإذا توافق الصنفان أخذ حاصل ضرب أحدهما في وفق الآخر.

كأم وثمانية إخوة لأم وثمانية عشر أخاً شقيقاً أو لأب فالمسألة من ستة (6) للأم السدس  $\frac{1}{6}$  واحد (1)، وللإخوة لأم الثلث  $\frac{1}{3}$  اثنان (2) لا ينقسمان عليهم لكن يوافقانهم بالنصف فترد الثمانية (8) لوفقها وهو أربعة وللإخوة الأشقاء أو لأب ثلاثة لا تنقسم عليهم لكن توافقهم بالثلث فترد الثمانية عشر (18) لوفقها ستة (6)، وبين الستة والأربعة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر بائني عشر (12)، وتضرب اثنان عشر (12) في أصل المسألة ستة بائنين وسبعين (72) فمن له شيء في أصل المسألة أخذه مضروباً في اثني عشر (12) للأم واحد في اثني عشر، وللإخوة لأم اثنان (2) في اثني عشر (12) أربعة وعشرون (24) لكل منهم ثلاثة وللإخوة الأشقاء أو لأب ثلاثة في اثني عشر (12) ستة وثلاثون (36) لكل واحد منهم اثنان.

- وإذا وقع الإنكسار على نصفين وتباينا ضرب كل منهما في الآخر.

كأم وأربعة إخوة لأم وست أخوات شقيقات أو لأب أصل المسألة من ستة (6) وتعمل لسبعة؛ لأن فيها سدساً وثلاثاً وثلاثين، للأم واحد، وللإخوة لأم اثنان (2) لا ينقسمان عليهما لكن يوافقانهم بالنصف اثنين وللأخوات الست أربعة لا تنقسم عليهن وتوافقهن بالنصف ووفق الإخوة لأم اثنان مباين للثلاثة التي هي وفق الأخوات الست، فتضرب ثلاثة في اثنين ستة (6)، ثم تضرب الستة (6) في أصل المسألة بعولها سبعة فيحصل اثنان وأربعون (42)، ومن له شيء من سبعة أخذه مضروباً في ستة للأم، واحد في ستة وللأخوة لأم اثنان في ستة اثنا عشر (12) لكل واحد ثلاثة وللأخوات أربعة في ستة أربعة وعشرون (24) لكل واحدة أربعة (4).

- وإذا وقع انكسار على ثلاثة أصناف فإننا نعمل في صنفين منها ما تقدم في الانكسار على صنفين ثم ننظر بين الحاصل من الصنفين وبين الصنف الثالث بالموافقة والمباينة والمماثلة والمداخلة ونحو ذلك.

مثال ذلك: جدتان وثلاثة إخوة لأم وخمسة إخوة لأب.

فالمسألة من ستة (6)، للجدتين السدس  $\frac{1}{6}$  واحد مباين لهما، وللإخوة لأم اثنان (2) مباينان لهما وبين الاثنين والثلاثة تباين فيضرب اثنان في ثلاثة بستة (6)، وللإخوة لأب الخمسة (5) ثلاثة (3) تباينهم فينظر بين الستة (6) والخمسة (5) فإذا هما متباينان فتضرب خمسة في ستة بثلاثين (30)، ثم تضرب ثلاثون في الستة (6) التي هي أصل المسألة بمائة وثمانين (180)، فمن له شيء من ستة أخذه مضروباً في ثلاثين، للجدتين ثلاثون لكل منهما خمسة عشر، وللإخوة لأم ستون (60) لكل واحد منهم عشرون (20)، وللأخوات لأب تسعون (90) لكل واحد منهم ثمانية عشر (18).

- وغاية ما تتكسر فيه الفروض عند مالك ثلاثة أصناف، أما أبو حنيفة والشافعي وأحمد فتتكسر عندهم على أربعة لتوريثهم ثلاث جدات كما تقدم.

مثال ذلك: ثلاث جدات وثلاثة إخوة لأم وزوجتان وأخوان شقيقان أو لأب.

فالمسألة من اثني عشر (12)؛ لأن فيها سدساً وربعاً، للجدات الثلاث

سدس  $\frac{1}{6}$  اثنان (2) مباينان لهن، وللإخوة لأم الثلث  $\frac{1}{3}$  أربعة (4) مباينة لهم، وللزوجتين الربع  $\frac{1}{3}$  ثلاثة (3) تباينهما، وللأخوين الشقيقين أو لأب ثلاثة (3) تباينهما إلا أن الجدات والإخوة لأم بينهما تماثل كما أن الزوجين والأخوين الشقيقين أو لأب متماثلان فنكتفي بأحد المتماثلين ونضربه في الآخر؛ أي نضرب ثلاثة في اثنين بستة ثم نضرب الستة في الاثني عشر التي هي أصل المسألة فيحصل اثنان وسبعون (72)، فمن له شيء من اثني عشر (12) أخذه مضروباً في ستة، فالجدات اثنا عشر (12) لكل منهما أربع، وللإخوة لأم أربعة وعشرون (24) لكل منهم ثمانية (8)، وللزوجتين ثمانية عشر (18) لكل منهما تسعة وللأخوين الشقيقين أو لأب ثمانية عشر (18) لكل منهما تسعة (9).

## فَصْل

- 1 - وإن أقر أحد الوارث قط
  - 2 - وتوأمًا اللعان شِقَّان وضم
  - 3 - إلا المكاتب مع الراجي الوفا
  - 4 - كمال مفقود إلى الحكم بأن
  - 5 - تقريره حياً وميتاً وليُصن
  - 6 - تعميره فهو كالمجهول ثم
  - 7 - والأب مفقود على الحياة من
  - 8 - لكن تعول لثمانية قد
  - 9 - للزوج تسعة للأم أربعة
  - 10 - حياته ثلاثة للزوج ثم
  - 11 - أو موت أو مضى تعمير للأم
- بواحد أخذ ما الإقرار حط  
مالك بعض العبد ما ترك ثم  
ووقف القسم لحمل عرفنا  
مات وإن مورثه مات يعمن  
ما شك فيه ثم إن مضى زمن  
فذاث زوج معها أخت - وأم  
ست وموته كذلك يعمن  
ويضرب الوقف بكلها بكذ  
ويوقف الباقي فأما ظهرت  
كذا الثمانية الأب تؤم  
ثنتان تسعة لأخته تضم

قوله: (وإن أقر أحد الوارث قط) قال في الأصل: «وإن أقر أحد الورثة فقط بوارث فله ما نقصه الإقرار بعمل فريضة الإنكار ثم فريضة الإقرار ثم انظر ما بينهما من تداخل وتباين وتوافق، الأول والثاني كشقيقتين وعاصب أقرت واحدة لشقيقة أو بشقيق، والثالث كابنتين وابن أقر بابن وإن أقر ابن ببنت وبنت ابن، فالإنكار من ثلاثة (3) والإقرار من أربعة وهي من خمسة فتضرب أربعة في خمسة بعشرين (20) ثم في ثلاثة يرد الابن عشرة (10) وهي ثمانية، وإن أقرت زوجة حامل وأحد أخويه أنها ولدت حياً فالإنكار من ثمانية كالإقرار، وفريضة الابن من ثلاثة تضرب في ثمانية؛ أي وإن أقر أحد الورثة فقط وأكذبه الباقيون في إقراره بوارث فله - أي المقر له - من سهام المقر ما -

أي القدر - الذي نقصه الإقرار منها فتعمل؛ أي تصحيح فريضة الورثة على تقدير الإنكار من جميعهم ثم تصحيح فريضة الورثة باعتبار الإقرار من بعضهم وتحفظ سهام المقر منها ولا تنظر لسهام غيره منها؛ لأنك إنما تريد معرفة سهامه منها لتعلم منها قدر ما نقصه إقراره من سهامه من مسألة الإنكار ثم انظر ما بينهما؛ أي لسهام ما بين فريضة الإنكار وفريضة الإقرار وبين ما يقوله من تداخل وتباين وتوافق، الواو بمعنى أو في المعطوفين فإن تداخلنا اكتفيت بكبراهما، وإن تباينا ضربت إحداها في الآخر، وإن توافقتا ضربت إحداها في وفق الأخرى وما انتهى إليه عملك فهو مصحح الفريضتين وجامعتهما، ثم تقسم ما انتهى إليه عملك من أكبر المتداخلين أو حاصل ضرب الكل في الكل أو في الوفق على فريضة الإنكار يخرج جزء سهمها، وعلى فريضة الإقرار أيضاً يخرج بجزء سهمها أيضاً وتضرب له سهامه من مسألة الإنكار في جزء سهمها وتسقط من خارج الضرب ما استحقه من مسألة إقراره، وتعطي الباقي المقر له الأول؛ أي التداخل والثاني؛ أي التباين مخالفهما كشقيقتين وعاصب كأخ لأب، تصح من ثلاثة، وهي مسألة الإنكار أقرت واحدة من الشقيقتين لشقيقة ثالثة وأنكرتها الشقيقة الأخرى، والعاصب فتصح من تسعة للمقره منها اثنان والثلاثة فريضة الإنكار داخلة فيها فتكتفي بالتسعة وتقسمها على فريضة الإنكار يخرج جزء سهمها ثلاثة، وعلى الإقرار يخرج جزء سهمها واحدة، فللشقيقة المنكرة واحد من فريضة الإنكار في ثلاثة، وكذا العاصب وللمقره من فريضة الإقرار اثنان في واحد، ولو أنكرت فلها واحد من فريضة الإنكار في ثلاثة بثلاثة فقد نقصها إقرارها سهماً تأخذ الشقيقة المقر بها أو أقرت إحدى الشقيقتين بشقيق وأنكرت الشقيقة الأخرى والعاصب فتصح هذه من أربعة مباينة الثلاثة ومسطحهما اثنا عشر والخارج من قسمها على الثلاثة أربعة وعلى الأربعة ثلاثة فللمنكرة واحد من أربعة، وكذا العاصب وللمقره واحد في ثلاثة، ولو أنكرت لكان لها واحد في أربعة فنقصها إقرارها واحداً يأخذ المقر به.

- والثالث: أي التوافق كابنتين وابن تصح من أربعة (4) أقر الابن باين وأنكره الابنتان تصح هذه من ستة (6) موافقة الأربعة بالنصف ومسطح

أحدهما في نصف الآخر اثنا عشر (12) والخارج من قسمتها على الأربعة ثلاثة، وعلى الستة اثنان فلكل واحد من البنيتين واحد في ثلاثة وللأبن اثنان في اثنين بأربعة ولو أنكر لكان له اثنان في ثلاثة بستة فقد نقصه إقراره اثنين يأخذهما المقر به وإن كان الوارث الثابت ابناً وبنثاً وأقر ابن ثالث بنت وأنكرتها البنت الثانية وأقرت بنت ثانية بابن وأنكره الابن الثابت والمقر بهما كل منهما ينكر الآخر فتصح فريضة الإنكار من ثلاثة وأقراره؛ أي الابن بالبنت يصبح من أربعة وهي؛ أي البنت يصح إقرارها من خمسة والثلاثة والأربعة والخمسة متباينة فتضرب أربعة في خمسة بعشرين ثم تضرب العشرين (20) في ثلاثة بستين (60) والخارج من قسمتها على ثلاثة عشرون (20)، وعلى خمسة اثنا عشر (12) وعلى أربعة خمسة عشر (15) فللابن اثنان في خمسة عشر بثلاثين (30)، ولو أنكر لكان له اثنان في عشرين بأربعين (40) فقد نقصه إقراره عشرة فيرد الابن الثابت المقر للبنت التي أقر بها عشرة (10)، وللبنت واحد في اثني عشر باثني عشر (12)، ولو أنكرت لكان لها واحد في عشرين (20) فقد نقصها إقرارها ثمانية (8) وهي - أي البنت الثانية - ترد إلى الابن الذي أقرت به ثمانية وإن ماتت عن زوجة وشقيقتين أو لأب فأقرت زوجة حامل وأحد أخويه؛ أي الميت أنها ولدت من حملها ابناً حياً حياة مستقرة ثم مات وأكذبهما الشقيق الآخر فالإنكار يصح من ثمانية (8) كالإقرار فيصح أيضاً من ثمانية مقام ثمن  $\frac{1}{8}$  الزوجة لها واحد والباقي للابن فنكتفي بإحدهما، وفريضة الابن المقر به تصح من ثلاثة؛ لأنه ترك أمّاً وعمين وسهامه من الأولى سبعة (7) تباين الثلاثة، تضرب الثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين (24) والخارج من قسمتها على الثمانية ثلاثة وعلى الثلاثة ثمانية فللشقيق المنكر ثلاثة في ثلاثة بتسعة (9)، وللشقيق المقر من فريضة الابن واحد في سبعة (7)، ولو أنكر كأخيه لكان له تسعة فقد نقصه إقراره اثنين تأخذهما الزوجة مع الربع فيجتمع لهما ثمانية، وكان الواجب لها بحسب إقرارها ثلاثة من فريضة زوجها وسبعة من فريضة ابنها فقد ظلمها الأخ المنكر في اثنين.

وقوله: (وتوأما اللعان شقان) قال في أسهل المسالك:

وقل أشقا توأما اللعان وفي الزنا للأم ينسبان

- وقال في الأصل: «وتوأماهما شقيقان» قوله: (وضم مالك بعض العبد ما ترك)؛ أي ولسيد المعتق بالفتح بعضه؛ أي تركة المعتق بعضه بالملك فليسيده المال الذي يورث المال الذي يورث عنه لو كان حراً ولا يورث إلا المكاتب الذي معه في كتابته من يعتق عليه فيرثه من معه في ما بعد أداء الكتابة مما تركه فإن كان ابناً أخذ الباقي كله وإن كانت بنتاً أو أختاً أخذت نصف الباقي وأخذ السيد الباقي على اختلاف كونه بالولاء أو بالرق.

وقوله: (ووقف القسم لحل عرفا كمال مفقود إلى الحكم بان مات)؛ أي ووفق القسم للحمل الوارث معهم ووقف مال المفقود الذي غاب وانقطع خبره للحكم بموته أفهم كلامه أنه لا بد من الحكم بموته ولا يكفي مضي مدة التعمير وهو كذلك، وإن مات موروثه؛ أي الشخص الذي يرثه المفقود وحده مع غيره قدر المفقود حياً ونظر ما يترتب على حياته له ولغيره من الميراث وقدر ميتا ونظر لذلك أيضاً ونُظر بين ما يترتب على تقدير حياته وما يترتب على تقدير موته فيدفع المحقق على التقديرين.

قوله: (وليصن ما شك فيه)؛ أي يوقف القدر المشكوك فيه لترتبه على أحد التقديرين دون الآخر حتى تثبت حياته أو موته ببينة فيعمل بمقتضاه فإن مضت مدة التعمير ولم يثبت شيء منها فحكمه كحكم المجهول وقت موته في منعه من الإرث للشك في تأخر موته عن موت موروثه. ومثل ذلك بقوله:

..... فذات زوج معها أخت وأم  
والأب مفقود على الحياة من ست وموته كذلك يعن

- قال في الأصل: «ووقف المشكوك فيه فإن مضت مدة التعمير فكالمجهول فذات زوج وأم وأخت وأب مفقود فعلى حياته من ستة وموته كذلك وتعول لثمانية وتضرب الوفق في الكل بأربعة وعشرين للزوج تسعة وللأم أربعة ووقف الباقي فإن ظهر أنه حي فللزوج ثلاثة وللأب ثمانية (8) أو موته أو مضي مدة التعمير فلأخت تسعة (9) وللأم اثنان (2).

(فذات زوج)؛ أي فميتة ذات زوج وأم وأخت شقيقة أو لأب وأب مفقود فعلى تقدير حياته؛ أي الأب، وعلى تقدير موته؛ أي الأب عند موت ابنته

مسألتها تصح من ستة للزوج النصف  $\frac{1}{2}$  ثلاثة (3) وللأم ثلث ما بقي وهي إحدى الغراوين، ولا شيء للأخت لحجبها بالأب وعلى تقدير موته؛ أي الأب عند موت ابنته مسألتها كذلك؛ أي تقدير حياته في كونها من ستة ولكن تعول الستة لثمانية للزوج ثلاثة (3)، وللأخت ثلاثة وللأم اثنان وبين الستة والثمانية توافق بالنصف (ويضرب الوقف)؛ أي النصف من أحدهما في الكل للأخرى بأربعة وعشرين (24) ومن له شيء من الستة يأخذه مضروباً في أربعة ومن له شيء من الثمانية يأخذه مضروباً في ثلاثة فللزوج تسعة (9)؛ لأنها المحققة له لأنه على تقدير موت الأب يستحق تسعة وعلى تقدير حياته يستحق اثني عشر (12)، ولأم أربعة (4) لأنها المحققة لها لأنها على تقدير حياة الأب تستحق أربعة (4)، وعلى تقدير موته تستحق ستة ووقف الباقي من الأربعة والعشرين (24) وهو أحد عشر (11) ثلاثة من نصف الزوج وثمانية للأب إن كان حياً أو اثنان من ثلث الأم وتسعة للأخت إن كان الأب ميتاً فإن ظهر أنه - أي الأب - حي بعد موت بنته فللزوج ثلاثة من الأحد عشر الموقوفة فيتم له النصف اثنا عشر (12) وللأب ثمانية (8) ثلث الباقي بعد فرض الزوج، والأم حقها معها وهو ثلث الباقي بعده ولا شيء للأخت لحجبها بالأب أو ظهر موته؛ أي الأب قبل بنته أو مضى مدة التعمير ولم تظهر حياته ولا موته فللأخت تسعة (9) من الأحد عشر (11) الموقوفة وللأم اثنان منها وقد أخذ الزوج حقه على هذا التقدير. قال الشيخ السيد عبد الرحمن السكوتي في أرجوزته (جوهره الطلاب) في علمي الفروض والحساب:

فصل وإن في المال مفقود قسم	على الحياة والممات وأقم
جامعة منها تصحان معاً	الأنقص من تين لكل ادفعاً
كالزوج الأخت الأم من أب فقد	بأربع وعشرين ذي تجد
للزوج تسع أربع - للأم	والباقي منها موقوف للعلم. اهـ.

\* \* \*

- 12 - وأعط لكل مشكل من خنثى نصف نصيبي ذكر وأنثى  
 13 - صحح على التذكير والتأنيث ثم حاصلاً أضربه بحالتيه ثم



- 14 - وإن تعدد فصحن على كل التقادير وما تحصلا  
 15 - يضرب في أحواله ثم لكل نسبة جزئها من الذي حصل  
 16 - وإن يبيل من أحد الفرجين أو أكثر أو أسبق أو حيصا رأو  
 17 - أو ثديا أو لحية أو منيا فلا إشكال إذ وضع الأمر وانجلي

قوله : (واعط لكل مشكل من خنثى نصف نصيبي ذكر وأنثى... إلخ) الفصل  
 اخترنا لهذا الموضوع ما جاء في جوهره الطلاب في علمي الفروض والحساب  
 للشيخ محمد عبد الرحمن السكوتي مسبوکاً بشرحنا عليها المسمى كشف  
 الجلباب قال ﷺ :

باب وفرض مشكل من خنثى	نصف نصيبي ذكر وأنثى
أقم على كامرأة فكذكر	وانظرهما بكتداخل غير
وأضربه في الحالين واقسمه على	كلتيهما وامنحه شطر ما انجلا
كمشكل واثنان إن ثان تزد	فضعف الأحوال وامضي الأبد
ومثل ما علم ثم أقم	ثم على عدة الأحوال أقسم

باب تقدم الكلام عليه (وفرض مشكل من خنثى) والمشكل : هو الذي  
 يكون له فرجا الذكر والأنثى على صفتها غير ناقصين عنهما فلو كان له  
 فرج المرأة وذكر من غير خصيتين أو خصيتان وله ثقبه في موضع الفرج  
 ناقصه على صورة فرج المرأة سواء كانت نافذة أم لا فرجل، وإنما  
 المشكل من له فرجان كاملان أو لا فرج له وإنما له ثقبه يبول منها نصف  
 نصيبي ذكر وأنثى؛ أي يأخذ نصف نصيبه حال فرضه ذكر وحال فرضه أنثى  
 وهذا؛ أي أخذه نصف نصيبي ذكر وأنثى إذا كان يرث بالجهتين، وكان  
 إرثه بهما مختلفاً كابن وابن ابن، وأما لو ورث بالذكورة فقط كما إذا كان  
 عمّاً أو ابن عم فله نصف ما يرثه بالذكورة فقط إذ لو قدر عمه لم يرث  
 أو إن ورث بالأنوثة فقط كالأخت في الأكدرية أعطى نصف نصيبها إذ لو  
 قدر ذكراً لم يعمل له ولو اتحد نصيبه على تقدير ذكوره وأنوثة ككونه أخاً  
 لأم أو معتقاً أعطى السدس لمن تحدوا الثلث مع غيره إن تعدد في الأول،  
 وأخذ جميع المال في الثاني، وقد يرث بالأنوثة أكثر كزوج وأخ لأم وأخ

لأب خنثى فمسألة الذكورة من ستة (6)، والأنوثة كذلك وتعول لسبعة، وقد علم مما ذكرنا أن له خمسة (5) أحوال:

- الأول: حال يورث الجهتين إلا أن إرثه بالذكورة أكثر لكونه ابناً أو أخاً شقيقاً أو لأب.

- الثاني: أنه يرث على أنه ذكر فقط لكونه عمّاً.

- الثالث: عكسه.

- الرابع: مساواة إرثه ذكورة وأنوثة.

- والخامس: إرثه بالأنوثة أكثر وقد علمت أمثلتها.

وقوله: (اضمم على كامرأة)؛ أي تصح المسألة على تقدير أن الخنثى امرأة، قوله: (فكنكر)؛ أي نجعل مسألة أخرى تقديره فيها أنه ذكر، وانظرهما - أي المسألتين - بكتداخل وما معها من الأمثلة غير؛ أي تقدم، يعني أنك تصحح المسألة على فرضه ذكر أو على فرضه أنثى بالأنظار الأربعة المتقدمة التماثل والتداخل والتوافق والتباين فتضرب جميع مسألة ذكوريته في مسألة تقدير أنوثته أن تباينا أو وفق إحداهما في الأخرى إن توافقا أو نكتفي بأحدهما؛ أي تماثلاً أو بأكبرهما أو تداخلاً، واضربه؛ أي ما تحصل في الحالين؛ أي حالتي الخنثى، واقسمه على (كلتيهما وامنحه شطر ما انجلا).

مثال التباين: هلك هالك وترك ابناً وخنثى فعلى ذكورته المسألة من اثنين، وعلى أنوثته المسألة من ثلاثة وبينها التباين فتضرب الكل في الكل بستة ثم اضربها في حالتي الخنثى، فعلى الذكورية لكل واحد ستة، وعلى الأنوثة له أربعة وللابن ثمانية، فمجموع حظيه بالذكورة والأنوثة عشرة (10) فيأخذ نصفها وهو خمسة (5) ومجموع ما بيد الابن أربعة عشرة (14) فيأخذ نصفها وهو سبعة (7).

ومثال التوافق:

هالكة وتركت زوجاً وأخوين لأم وأخاً لغير أم خنثى فبتقدير الذكورة. المسألة من ستة وبتقدير الأنوثة من ثمانية بعولها وبينها موافقة بالنصف فتضرب وفق أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين (24) ثم تضرب ذلك

في حالي الخنثى بثمانية وأربعين (48) ثم تقسم على الذكورة للزوج، أربعة وعشرون وللأخوين للأم ستة عشر وللأخ لغير الأم ثمانية عشر وعلى الأنوثة للزوج ثمانية عشر وللأخوين للأم اثنا عشر (12) وللخنثى ثمانية عشر (18) للزوج في الحالتين اثنان وأربعون (42) يعطي نصفها إحدى وعشرون (21) وللأخوين للأم ثمانية وعشرون (28) لهما نصفها أربعة عشر (14) وللخنثى ستة وعشرون (26) يعطي نصفها ثلاثة عشر (13) فجملة المسألة ثمانية وأربعون (48).

### ومثال التماثل:

هلك هالك وترك بنتاً وخنثى فمسألة التذكير من ثلاثة، ومسألة التأنيث ثلاثة كذلك وبينهما التماثل فنكتفي بأحدهما نضرب فيه حالي الخنثى بستة له في التذكير أربعة وفي التأنيث اثنان فالمجموع ستة (6) يأخذ نصفها ثلاثة وللبنت المحققة اثنان في التأنيث واثنان في التذكير تعطي نصفها اثنان ويبقى واحد للعاصب.

### ومثال التداخل:

هلك هالك وترك خنثى واحداً وأخاً للأب فعلى تقدير كونه ذكر له الجميع، وعلى تقدير كونه أنثى له النصف من اثنين وبين المسألتين التداخل؛ لأن الواحد داخل في الاثنين فنكتفي بأكبرهما ونضربه في حالي الخنثى بأربعة له في التذكير أربعة بتمامها وفي التأنيث اثنان نصف الأربعة فمجموع ما اجتمع له في الحالتين ستة (6) فأعطه نصفها وهو ثلاثة وأعط للعاصب واحداً؛ لأن نصف ما بيده وهذا معنى قوله (وامنحه شطر ما نحل كمشكل) واثنان إن كان تزد فضعف الأحوال، يعني أنه إذا ترك خنثيين فإنك تصحح المسألة على أربع تقديرات على تقدير كونهما ذكراً أو أنثيين معاً أو الأكبر ذكر والأصغر أنثى أو الأكبر أنثى أو الأصغر ذكراً، ثم انظر ما بين المسائل من تماثل وتداخل وتوافق وتباين كما تقدم، واضرب الخارج في الأحوال الأربعة، وأعط لكل واحد ربع ما اجتمع له لا نصف ما اجتمع له، مثال ذلك: هلك وترك زوجة وولدين خنثيين وأخاً لأب فمسألة التذكير من ستة عشر (16) ومسألة التأنيث من أربعة وعشرين (24) وكذلك تذكير الأكبر

ومثلها تذكير الأصغر فيكتفي بأحدهما وهي توافق الأولى بالثمن فاضرب ثمن أحدهما في الأخرى بثمانية وأربعين (48) اضربها في أربعة عدة الأحوال بمائة واثنين وتسعين (192) ثم اضرب لكل وارث في جزء سهم كل مسألة واجمع الخارج وأعطه ربع المجتمع فالمجموع للزوجة ستة وتسعون (96) تعطي ربعها وهو أربعة وعشرون وللخنثى ثلاثمائة وستة يعطي ربعها وهو تسعة وسبعون، ويعطي لأخيه كذلك تسعة وسبعون (79)، ويجمع للأخ لأب أربعون (40)، ويعطي ربعها عشرة (10)، فالجملة مائة واثنان وتسعون (192).

- وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (مثل ما علم)؛ أي تقدم (ثم اقم)؛ أي أحوال الخنثى أن تعدد (ثم على عدة الأحوال اقسام) وإن كان الخنثى ثلاثة فصحح المسألة على ثمان تقديرات وأعط لكل واحد ثمن ما اجتمع له، وهكذا إذا نسبة الواحد الهوائي لحالتي الخنثى النصف ولأربعة أحوال الخنثيين الربع ولثمانية أحوال الخنثى الثلاثة الثمن.

تنبيه:

اعلم أن الخنثى منحصر في الأولاد وأولادهم والإخوة وأبنائهم والأعمام وأبنائهم والموالي، وأبنائهم والموالي ولا يرث الولاء إلا من حيث يرثه النساء؛ لأنه ليس بعاصب إذ لا يستكمل المال كله ولا يتصور أن يكون أباً ولا أمّاً ولا جدّاً ولا جدة ولا زوجاً ولا زوجة لمنع مناكحته ما دام مشكلاً، فإن وقع وتزوج وولد له فلا شك أن الولادة إن حصلت من البطن فهو أنثى وإن حصلت من الظهر فهو ذكر، إلا أن الولادة من الظهر لا يكاد يقطع بها وقد قيل: نزلت بعلي عليه السلام وكرم وجهه في رجل تزوج بخنثى وأصابها فوق الخنثى على جارية لها، فأحملها، فأمر علي عليه السلام بعد إضلاع الخنثى فإذا هو رجل، فزياه بزوي الرجال وفرق بينهما، فإن ولد له من الظهر والبطن فقد ذكر في المقدمات أنه يرث من ابنه لصلبه ميراث الأب كاملاً، ومن ابنه لبطنه ميراث الأم كاملاً انتهى.

ولا ميراث بين ولدي الظهر والبطن؛ لأنهما لم يجتمعا في بطن ولا ظهر فليسا أخوين لأب ولا لأم، وعليه فلا يعتق أحدهما على الآخر إذا ملكه.

- قال علي التاسولي: وبه تعلم أن قولهم لا يتصور أن يكون أباً ولا أمّاً ولا جدّاً ولا جدة، بل يتصور ذلك كما رأيته ويتصور أيضاً بأن يوطأ بشبهة أو غلط أو زنى أو كونه لم يعلم بحرمة مناكحته، وهكذا انتهى.

وقد تقدم بعض الكلام على الخنثى في باب أسباب الميراث عند ذكر المهمات التي ينبغي للطالب معرفتها. وبالله التوفيق. [اهـ]. من شرحنا كشف الجلباب على جوهره الطلاب].

### ○ الأدلة الأصلية لهذا الباب:

1 - قال الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّهُنَّ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّهُنَّ إِنْ كَانَ لَهُنَّ إِخْوَةٌ فَلِإَخْوَتِهِنَّ النِّصْفُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُنَّ إِخْوَةٌ وَإِلَىٰ آبَائِكُم مِّنْ آبَائِكُمُ الَّذِينَ كَانُوا آبَاءً أَوْ أَبْنَائًا أَوْ إِخْوَتًا أَوْ عَمَلَاتِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: 11، 12].

2 - عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال: «العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل: آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة» [رواه أبو داود والحاكم].

3 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «تعلموا القرآن والفرائض وعلموا الناس، فإنني مقبوض» [رواه الترمذي والحاكم].

4 - وعن النعمان بن بشير قال: انطلق بي أبي يحملني إلى رسول الله ﷺ قال: يا رسول الله أشهدك أنني قد نحلّ النعمان كذا وكذا من مالي فقال:

«أكل بنيك قد نحلت مثل هذا؟» قال: لا، قال: «فأشهد على هذا غيري»، ثم قال: «أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء؟» قال: بلى، قال: «فلا إذا».

- وفي رواية: «اتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم» [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي].

5 - وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله تعالى» [رواه مسلم وأحمد].

6 - وعن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم» [رواه الأربعة].

7 - ولأصحاب السنن: «لا يتوارث أهل ملتين شيء».

8 - ولأبي داود: اختصم أخوان إلى يحيى بن يعمر ويهودي ومسلم في ميراث أبيهما فورث المسلم فقط وقال: حدثني الأسود عن رجل عن معاذ عن النبي ﷺ قال: «الإسلام يزيد وينقص».

9 - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «القاتل لا يرث» [رواه أصحاب السنن والدارقطني].

10 - وعنه عن النبي ﷺ: «إذا استهل المولود ورث» [رواه أبو داود].

11 - وعن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله والمسور بن مخرمة قالوا: قضى رسول الله ﷺ: «لا يرث الصبي حتى يستهل» [ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله].

12 - وعن جابر قال: عادني النبي ﷺ وأبو بكر في بني سلمة يمشيان فوجدني لا أعقل فدعا بماء فتوضأ ثم رش عليّ منه فأفقت فقلت: كيف أصنع في مالي يا رسول الله؟ فنزلت: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ فَإِنَّ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ أُمَّتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [رواه البخاري ومسلم والترمذي].

13 - وعنه قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع بابتنتيها من سعد إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما

معك يوم أحد شهيداً وإن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالاً ولا تنكحان إلا ولهما مال، قال: «يقضي الله في ذلك». فنزلت آية المواريث: ﴿يُؤْتِيكَ اللَّهُ فِي الْأَوْلَادِ لِلَّذِي كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ صَالِحِينَ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ فبعث رسول الله ﷺ إلى عمهما فقال: «أعط ابنتي سعد الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقي فهو لك». [رواه أبو داود والترمذي وصححه].

14 - وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر» [متفق عليه].

15 - وعن علي رضي الله عنه قال: «إنكم تقرؤون هذه الآية: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيِّهِ يُوْصِي بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ وإن رسول الله ﷺ قضى بالدين قبل الوصية، وإن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات والرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه. [رواه أحمد والترمذي وابن ماجه].

16 - وللبخاري منه تعليقا: قضى بالدين قبل الوصية.

17 - وعن هزيل بن شرحبيل قال: سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال: للابنة النصف وللأخت النصف، واثت ابن مسعود، فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال: لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين، أفضي فيهما بما قضى النبي ﷺ: للبنت النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي فللأخت. [رواه الجماعة إلا مسلماً والنسائي].

18 - وزاد أحمد والبخاري: فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال: لا تسألوني ما دام هذا الحبر فيكم.

19 - وعن الأسود أن معاذ بن جبل ورث أختاً وابنة وجعل لكل واحدة منهما النصف وهو باليمن ونبي الله ﷺ حي. [رواه أبو داود والبخاري بمعناه].

20 - وعن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر فسألته ميراثها فقال: ما لك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبه: حضرت رسول الله ﷺ أعطاه السدس، فقال: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه فأنفذه لها أبو بكر قال: ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر فسألته ميراثها فقال: ما لك في كتاب الله

شيء ولكن هو ذاك السدس فإن اجتمعتما فهو بينكما وأيكما خلت به فهو لها . [رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه].

21 - وعن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قضى للجديتين من الميراث بالسدس بينهما . [رواه عبد الله بن أحمد في المسند].

22 - وعن بريدة أن النبي ﷺ جعل للجدة السدس إذا لم يكن دونها أم . [رواه أبو داود].

23 - وعن عبد الرحمن بن يزيد قال: أعطى رسول الله ﷺ ثلاث جدات السدس ثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم . [رواه الدارقطني هكذا مرسلًا].

24 - وعن القاسم بن محمد قال: جاءت الجدتان إلى أبي بكر الصديق فأراد أن يجعل السدس للتي من قبل الأم فقال له رجل من الأنصار: أما إنك تترك التي لو ماتت وهو حي كان إياها يرث، فجعل السدس بينهما . [رواه مالك في الموطأ].

25 - وعن عمران بن حصين أن رجلاً أتى النبي ﷺ قال: إن ابن أبي مات فما لي من ميراثه؟ قال: «لك السدس». فلما أدبر دعاه قال: «لك سدس آخر» فلما أدبر دعاه قال: «إن السدس الأخير طعمة». [رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه].

26 - وعن الحسن أن عمر سأل عن فريضة رسول الله ﷺ في الجد فقام معقل ابن يسار المزني فقال: قضى فيها رسول الله ﷺ. قال: ماذا قال؟ قال؛ السدس. قال: مع من؟ قال: لا أدري. قال: لا دريت فما تغني إذن. [رواه أحمد].

- حديث عمران بن حصين هو من رواية الحسن البصري رضي الله عنه وقد قال علي بن المديني وأبو حاتم الرازي وغيرهما أنه لم يسمع منه .

- وحديث معقل بن يسار أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه ولكنه منقطع؛ لأن الحسن البصري لم يدرك السماع من عمر فإنه ولد في سنة إحدى وعشرين (21) وقتل عمر سنة ثلاث وعشرين (23)، وقيل: سنة أربع وعشرين (24).



- وذكر أبو حاتم الرازي أنه لم يصح للحسن سماع من معقل بن يسار .  
- وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما حديث الحسن عن معقل ،  
وحديث عمران يدل على أن الجد يستحق ما فرض رسول الله ﷺ ، قال قتادة :  
لا ندري مع ؛ أي شيء ورثه ، قال : وأقل ما يرثه الجد السدس ، قيل : وصورة  
هذه المسألة أنه ترك الميت بنتين وهذا السائل ، فللبنتين الثلثان  $\frac{2}{3}$  والباقي  $\frac{1}{3}$   
دفع ﷺ منه سدساً إلى الجد بالفرض لكونه جداً ولم يدفع إليه السدس الآخر  
الذي يستحقه بالتعصيب لثلا يظن أن فرضه الثلث وتركه حتى ولّى ؛ أي ذهب  
فدعاه فقال : « لك سدس آخر » ثم أخبره أن هذا السدس طعمة ؛ أي زائد على  
السهم المفروض وليس بلازم كالفرض .

- وقد اختلف الصحابة في الجد اختلافاً طويلاً .

ففي البخاري تعليقاً يروي عن علي وعمرو وزيد بن ثابت وابن مسعود  
في الجد قضايا مختلفة .

وقد ذكر البيهقي في ذلك أثراً كبيرة ، وروى الحطاب في الغريب بإسناد  
وعن محمد بن سيرين قال : سأله عبدة عن الجد فقال : ما يصنع بالجد لقد  
حفظت عن عمر مائة قضية يخالف بعضها بعضاً ثم أنكر الخطابي هذا إنكاراً  
شديداً وسبقه إلى ذلك ابن قتيبة قال الحافظ : وهو محمول على المبالغة كما  
ذكر ذلك البزار وجعله ابن عباس كالأب كما رواه البيهقي عنه وعن غيره .

- وروى من طريق الشعبي قال : كان من رأي أبي بكر وعمر أن الجد  
أولى من الأخ وكان عمر يكره الكلام فيه .

- وروى البيهقي أيضاً على أنه شبه الجد بالبحر والنهر الكبير والأب  
بالخليج المأخوذ منه وإخوته كالساقتين الممتدتين من الخليج والساقية إلى  
الساقية أقرب منها إلى البحر ألا ترى إذا سدت إحدهما أخذت ماءها ولم  
يرجع إلى البحر وشبهه زيد بن ثابت الأنصاري بسياق الشجرة وأصلها ،  
والأب كغصن منها والأخوة كغصنين تفرعا من ذلك الغصن واحد الغصنين إلى  
الآخر أقرب منه إلى أصل الشجرة ، ألا ترى إذا قطع أحدهما امتص الآخر ما  
كان يمتص المقطوع ولا يرجع إلى الساق ، هكذا رواه البيهقي ، ورواه الحاكم  
بغير هذا السياق .

- وأخرجه ابن حزم في الأحكام من طريق إسماعيل القاضي عن إسماعيل بن أبي أويس عن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر قصة زيد بن ثابت قال في البحر: مسألة علي وابن مسعود وزيد بن ثابت والأكثر ولا يسقط الأخوة الجد بل يقاسمهم بخلاف الأب، وإن اختلفوا في كيفية المقاسمة أبو بكر وعائشة وابن الزبير ومعاذ والحسن البصري وبشر بن غياث بل يسقط الإخوة كالأب إذ سماه الله أباً فقال: ﴿وَلِلَّهِ أَيْكُمُ الْإِرْثُ﴾ لنا قوله تعالى في الأب: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾، وهذا عام لا يخرج منه إلا ما خصه دليل ولولا الإجماع لما سقط مع الأب لهذه الآية.

- وأن الأخوة كالبنين بدليل تعصيبهم إخوانهم فوجب أن لا يسقط مع الجد، وأما تسمية الجد أباً فمجاز فلا يلزمنا.

- قال فرع: اختلف في كيفية المقاسمة فقال علي وابن أبي ليلى والحسن بن زياد والإمامية: يقاسم ما لم تنقصه المقاسمة عن السدس فإن نقصته رد إلى السدس.

- وعن علي أنه يقاسم إلى التسع. [رواه الإمامية].

- قلنا: روايتنا أشهر إذ راويها زيد بن علي عن أبيه عن جده.

- وقال ابن مسعود وزيد بن علي والشافعي وأبو يوسف ومحمد والناصر ومالك: بل يقاسمهم إلى الثلث فإن نقصته المقاسمة عنه رد إليه. ثم استدل بحديث عمران بن حصين المذكور.

- وقال الناصر: أن الجد يقاسم الأخوة أبداً.

- وقد روى ابن حزم عن قوم من السلف أن الإخوة يسقطون الجد، وقد قيل: أن المثل الذي ذكره علي، والمثل الذي ذكره ابن مسعود يستلزمان أن يكون الإخوة أولى من الأب ولا قائل به، وللأب مزايا، منها النص على ميراثه في القرآن وتعصيبه لابنته، وأجيب عن الأولى بأن الجد مثله فيها؛ لأنه أب وهو منصوص على ميراثه في القرآن، ورد بأن ذلك مجاز لا حقيقة، وأجيب بأن الأصل في الإطلاق الحقيقة، وأيضاً للجد مزايا منها أنه يرث مع الأولاد، ومنه يسقط الأخوة لأم اتفاقاً.

27 - وعن أبي هريرة قال: قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبداً أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيتها وزوجها، وأن العقل على عصبتها. [رواه البخاري ومسلم والترمذي].

28 - وعن سعيد قال: كان عمر يقول: الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً، حتى قال الضحاك بن سفيان: كتب إلي رسول الله ﷺ أن ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فرجع عمر. [رواه أصحاب السند بسند صحيح].

29 - وعن زيد بن ثابت أنه سئل عن زوج وأخت لأبوين فأعطى الزوج النصف والأخت النصف، وقال: حضرت رسول الله ﷺ قال: «ما من مؤمن إلا أنا أولى به في الدنيا والآخرة اقرؤوا إن شئتم: ﴿الَّتِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾. فأیما مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبه من كانوا ومن ترك ديناراً أو ضياعاً فليأتني فأنا مولاه» [متفق عليه].

30 - قال مالك: فإن اجتمع الأخوة لأب والأم والإخوة لأب فكان في بني الأب والأم ذكر فلا ميراث لأحد من بني الأب، وإن لم يكونوا بنو الأب والأم إلا امرأة واحدة أو أكثر من ذلك من الإناث لا ذكر معهن فإنه يفرض للأخت الواحدة للأب والأم النصف، ويفرض للأخوات للأب السدس تنمة للثلثين، فإن كان مع الأخوات للأب ذكر فلا فريضة لهن ويبدأ بأهل الفريضة المسماة فيعطون فرائضهم فإن فضل بعد ذلك كان بين الإخوة للأب للذكر مثل حظ الأنثيين وإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم.

31 - وعن جابر قال: دخل علي رسول الله ﷺ وأنا مريض لا أعقل، فتوضأ فصبوا علي من وضوئه فعقلت فقلت: يا رسول الله إنما يرثني كلاله، فنزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُبْتِغِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [رواه الأربعة].

32 - قال عمر: ما رجعت رسول الله ﷺ في شيء مثل الكلاله وما أغلظ في شيء مثل ما أغلظ فيه حتى طعن بأصبعه في صدري وقال: «يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي في النساء» [رواه مسلم].

33 - وجاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله يستفتونك في الكلالة فما الكلالة؟ قال: «تجزئه آية الصيف» قلت لأبي إسحاق: هو من مات ولم يدع ولداً ولا والدأ، قال: كذلك ظنوا. [رواه أبو داود].

34 - قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن الإخوة لأم لا يرثون مع الولد ولا مع ولد الأبناء ذكراً كانوا أو إناثاً شيئاً ولا يرثون مع الأب ولا مع الجد أبي الأب شيئاً، وأنهم يرثون فيما سوى ذلك، يفرض للواحد منهم السدس ذكراً كان أو أنثى فإن كانا اثنين فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث يقتسمونه بينهم بالسوية للذكر مثل حظ الأنثى وذلك أن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَتْ كَكَلَّةٌ أَوْ أَمْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾. فكان الذكر والأنثى في هذا بمنزلة واحدة.

35 - قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن الإخوة للأب والأم لا يرثون مع الولد الذكر شيئاً ولا مع ولد الابن الذكر شيئاً ولا مع الأب دنيا شيئاً، وهم يرثون مع البنات وبنات الأبناء ما لم يترك المتوفى جداً أباً أب ما فضل من المال يكون فيه عسبة يبدأ بمن كان له أهل فريضة مسماة فيعطون فرائضهم فإن فضل بعد ذلك فضل كان للإخوة للأب والأم يقتسمونه بينهم على كتاب الله ذكراً كانوا أو إناثاً للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم وإن لم يترك المتوفى أباً ولا جد أباً أب ولا ولد ولا ولد ابن ذكراً كان أو أنثى فإنه يفرض للأخت الواحدة للأب والأم النصف، فإن كانتا اثنتين فما فوق ذلك من الأخوات لأب ولأم فرض لهما الثلثان فإن كان معهما أخ ذكر فلا فريضة لأحد من الأخوات واحدة كانت أو أكثر من ذلك، ويبدأ بمن شركهم بفريضة مسماة فيعطون فرائضهم فما فضل بعد ذلك من شيء كان بين الإخوة للأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين إلا في فريضة واحدة فقط لم يكن لهم فيها شيء فاشتركوا فيها مع بني الأم في ثلثهم وتلك الفريضة هي امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأخوتها الثلث فلم يفضل شيء بعد ذلك فيشترك بنو الأب والأم في هذه الفريضة مع بني الأم في ثلثهم فيكون للذكر مثل حظ الأنثى من أجل أنهم كلهم إخوة المتوفى لأمه وإنما ورثوا بالأم

وذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِّئَةً أَوْ  
أَمْرَأَةً وَلَهُ أَحٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ  
فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾. فلذلك شركوا في هذه الفريضة؛ لأنهم كلهم إخوة  
المتوفى لأمه.

36 - قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن ميراث الأخوة لأب إذا  
لم يكن معهم أحد من بني الأب والأم كمنزلة الإخوة لأب ولأم سواء،  
ذكرهم كذكرهم وإناتهم كإناتهم، إلا أنهم لا يشتركون مع بني الأم في الفريضة  
التي شركهم فيها بنو الأب والأم؛ لأنهم خرجوا عن ولادة الأم التي جمعت  
أولئك.

37 - قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا والذي أدركت عليه أهل  
العلم ببلدنا أن الجد أب الأب لا يرث مع الأب دنيا وهو يفرض له مع الولد  
الذكر ومع ابن الابن الذكر السدس فريضة وهو فيما سوى ذلك ما لم يترك  
المتوفى أمًا أو أختًا لأبيه يبدأ بأحد إن شركه بفريضة مسماه فيعطون فرائضهم،  
فإن فضل من المال السدس فما فوقه فرض للجد السدس فريضة.

38 - قال مالك: والجد والإخوة للأب والأم إن شركهم أحد بفريضة  
مسماة يبدأ بمن شركهم من أهل الفرائض فيعطون فرائضهم فما بقي بعد ذلك  
للجد والأخوة من شيء فإنه ينظر؛ أي ذلك أفضل لحظ الجد أعطيه الثلث مما  
بقي له والأخوة أو يكون بمنزلة رجل من الإخوة فيما يحصل له ولهم يقاسمهم  
بمثل حصّة أحدهم أو السدس من رأس المال كله؛ أي ذلك أفضل لحظ الجد  
أعطيه الجد وكان ما بقي بعد ذلك للإخوة للأب والأم للذكر مثل حظ  
الأنثيين، إلا في فريضة واحدة تكون فيها قسمتهم على غير ذلك، وتلك  
الفريضة امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأختها لأمها وأبيها وجدها،  
فللزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت للأب والأم النصف، ثم  
يُجمع سدس الجد ونصف الأخت فيقسم أثلاثًا للذكر مثل حظ الأنثيين فيكون  
للجد ثلثاها وللأخت ثلثه.

39 - قال مالك: وميراث الأخوة لأب مع الجد إن لم يكن معم إخوة  
لأب وأم كميراث الإخوة للأب والأم سواء، ذكرهم كذكرهم وإناتهم كإناتهم،

فإذا اجتمع الإخوة للأب والأم والأخوة للأب فإن الأخوة للأب والأم يعادون الجد بأخوتهم لأبيهم فيمنعونهم بهم كثرة الميراث بعددهم ولا يعادونه بالأخوة للأم؛ لأنه لو لم يكن مع الجد غيرهم لم يرثوا معه شيئاً، وكان المال كله للجد، فما حصل للإخوة من بعد حظ الجد فإنه يكون للإخوة من الأب والأم دون الأخوة للأب ولا يكون للإخوة للأب معهم شيء إلا أن يكون الأخوة للأب والأم امرأة واحدة فإنها تعاد الجد بإخوتها لأبيها ما كانوا فما حصل لهم ولها من شيء كان لها دونهم ما بينها وبين أن تستكمل فريضة النصف من رأس المال كله فإن كان فيما يحاز لها ولأخوتها فضل عن نصف رأس المال كله فهو لإخوتها لأبيها للذكر مثل حظ الأنثيين فإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم.

\* مجموع الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في هذا الباب تسعة وثلاثون (39) دليلاً.

## خَاتِمَةٌ

- 1 - هذا وفقه مالك بن نبي على
  - 2 - كتاب السنة الإجماع وسد
  - 3 - كذاك الاستدلال الاستصحاب مع
  - 4 - قول الصحابي مرسل المصلحة
  - 5 - تصديق معصوم والاستقراء يرام
  - 6 - وذو الأدلة يخص المجتهد
  - 7 - إن خالف المشهور أو جاز العمل
  - 8 - لكن الاجتهاد مطلقاً كما
  - 9 - واختص بالإفتا وإن يعدم فثم
  - 10 - وذاله على قواعد الإمام
  - 11 - ومن قد اقتصر عن ذا اقتصر
  - 12 - أو ما به العمل بالشرط - وإن
  - 13 - كان يخالف ذو اجتهاد نصاً أو
  - 14 - فمن بُنيات الطريق سلكا
  - 15 - بل خير حاكم ومن حكم من
  - 16 - إذ قال لا تتبعوا السبل جل
  - 17 - ذالكم وصاكم به اعقلوا
  - 18 - وذا انتها نظمي المسمى بالدليل
  - 19 - ضحى خميس زي ذي الحجة عام
- ست قواعد وعشر تجتلي  
ذرائع القياس الاستحسان عد  
براءة أصلية عرف تبع  
في صور وعمل المدينة  
والأخذ بالأخف مكمل المرام  
يقضى بها والغير إن يقض يرد  
بالشرط كالسبب والمجر المحل  
لمالك وما رأى تحتما  
كالمعتقى مجتهد المذهب أم  
إمامه ترجح الضعيف - قام  
على الذي مذهبه قد شهرا  
خالف فانقض حكمه وأبطلن  
إجماعاً أو جلى قياس - رووا  
لجهل أو لغرض قد هلكا  
من الذي يسمع يتبع الحسن  
فتنفرق بكم عن الأجل  
وصاته ولهواكم اعقلوا  
أتحفه القبول ربنا الجليل  
وسنش فابرك لما كناي أم

- 20 - ملتمساً صالح دعوة من قارئه وناظره والمحسن  
 21 - معتذراً لكل عالم - رءا عيباً به بالجهل في هم رءا  
 22 - وليصلح المحقق الخطا الخطا معنى به لا اللفظ فليحذر خطي  
 23 - فني من نحو ومن بيان بكا كنتفا وقف وقلب بان  
 24 - ثم على السفير الأبهى الأبهري طه والآل والصحاب الزهر  
 25 - عدد أضعاف حروف ذا الكتاب أو في الصلاة والسلام في اقتراب  
 26 - بجاهه وجاههم من السلام عافية الدارين مع حسن الختام  
 - وفي نسخة زيادة هذا البيت:

27 - وآخر الدعاء أن الحمد لرب العالمين من به تم الأرب  
 (خاتمة) مهمة تتعلق بمنهج مذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله تعالى  
 عنه: قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

(هذا وفقه الإمام مالك) يعني الأدلة التي بني عليها مذهبه ستة عشر (16)،  
 وفي بعض الأصول سبعة عشر (17)، وفي بعضها اثنا عشر (12)، نص  
 الكتاب وظاهره أعني العموم ودليله أعني مفهوم المخالفة، ومفهومه أعني  
 المفهوم بالأولى وشبهه أعني التنبية على العلة مثل قوله تعالى: ﴿فَأِنَّهُ رَجَسٌ  
 أَوْ فَسَقًا﴾، ومن السنة أيضاً مثل هذا الخمسة والحادي عشر الإجماع والثاني  
 عشر القياس، والثالث عشر عمل أهل المدينة، والرابع عشر قول الصحابي،  
 والخامس عشر الاستحسان، والسادس عشر: الحكم بالذرائع؛ أي بسدها،  
 والسابع عشر: (الاستصحاب).

- وأما مراعاة الخلاف فتارة وتارة. اهـ [من ابن حمدون على ميارة].

- وبالجملة فإن الإمام مالك يولى أهمية بالغة، وهو شأن جميع فقهاء  
 المذاهب الإسلامية، وذلك أن القرآن الكريم هو أصل هذه الشريعة  
 وحجتها سجل جميع أحكامها الخالدة فهو يقدم الكتاب على السنة وما  
 بعدها فهو يأخذ بالنص الصريح الذي لا يقبل تأويلاً ويأخذ بظاهر النص



الذي لا يقبل التأويل عند انتفاء دليل من الشريعة يوجب التأويل، فالنص كما يعرفه علماء الأصول هو اللفظ الدال على معنى لا يحتمل غيره.

- والظاهر هو اللفظ الدال على محل النطق مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً، والدلالة على المعنى الراجح تسمى ظاهراً، وعلى المعنى المرجوح تسمى تأويلاً.

- ويأخذ بمفهوم الموافقة وهو أن يدل اللفظ على مساواة المسكوت عنه للمذكور والحكم، وقد يسمى فحوى الخطاب كما في قوله تعالى في شأن أموال اليتامى ومن يأكلونها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيُبْلَغُونَ سُعِيرًا﴾ (١٠).

- فهذا النص يفهم منه مساوته للنهي عن تبديد أموال اليتامى أو إتلافها والتقصير فيها، ونوع ثان يسمى دلالة الأولى كتحریم الضرب في حق الوالدين من باب أولى كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا أُنذِرُ﴾.

- ويأخذ مالك بمفهوم المخالفة وهو حجة عنده، ويسمى دليل الخطاب وهو أن يدل اللفظ على مخالفة حكم المسكوت عنه للمذكور في قوله ﷺ: في السائمة زكاة. فإنه بمفهومه أن المعلوفة لا زكاة فيها، وقد أثبت ذلك الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل والأشعري وجماعة من الفقهاء المتكلمين وأبي عبيد وجماعة من أهل العربية.

- وقد ذكر ذلك الآمدي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام: إلا أن مالكا قد أثبت في المعلوفة الزكاة بدليل قوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة»، يقول صاحب شرح الموطأ الزرقاني ما نصه: لا خلاف في وجوب الزكاة السائمة، واختلف في المعلوفة أو العاملة من إبل وبقرة. فقال مالك والليث: فيها الزكاة رعت أم لا لأنها سائمة في صفتها، والماشية كلها سائمة ومنعها من الرعي لا يمنع تسميتها سائمة.

- ويأخذ أيضاً بعلة التنبيه على الحكم كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ﴾ الآية فإنه يستفاد منه أن علة التحريم هي أنه رجس؛ أي طعام رديء.

ثانياً: (السنة):

وهي في المرتبة الثانية بعد الكتاب حيث نجد أن مالكا يأخذ بالسنة المتواترة والمشهورة كما يأخذ بأخبار الأحاد ويقدم عليها عمل أهل المدينة ويقدم عليه القياس وطريق الإمام إلى الصحة أو الحسن عمل أهل المدينة.

وقوله: (الإجماع):

وهو اتفاق أهل كل عصر؛ أي علماء عصر من العصور على حكم شرعي اجتهادي بعد وفاة الرسول ﷺ، والمراد بالعلماء الفقهاء؛ أي علماء الفقه دون نكر، وهو ثالث الأدلة الشرعية الأربعة؛ أي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ويدخل فيه عصر الصحابة وعصر من بعدهم، والمراد بعلماء الفقه المجتهدون، وأما اتفاق المقلدين أو بعض المجتهدين فلا يسمى إجماعاً.

- قال السيوطي: واختصاص الإجماع بالمجتهدين أمر متفق عليه ولا عبرة باتفاق غيره.

قوله: (وسد ذرائع) جمع ذريعة وهي لغة الوسيلة التي يتوصل بها إلى شيء آخر مطلقاً وهي إلى شيء آخر حلالاً كان أو حراماً، فالذريعة إذن ما كان وسيلة إلى الشيء سواء أكانت ذرائع للممنوع أو المطلوب ومن هنا يظهر أن ما اعتاده أكثر الأصوليين من تخصيص اسم على ذرائع الممنوع؛ أي الوسيلة المؤدية إلى الفساد بقاعدة سد الذرائع هذا الذي درجوا عليه مجرد اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح، وإلا فإن الشارع كما أمر بسد ذرائع الفساد عمد إلى ذرائع المصالح ففتحها، فإن استقراء الشريعة دل على أن الأفعال الموصلة إلى المفسدة ينهى عن ذلك، والأفعال الموصلة إلى المصالح يطلبها الشارع ويأذن فيها، وإليك بعض النماذج من سد الذرائع التي هي من أعظم القواعد حتى قيل: إنها ربع التكاليف فهي مقصد تشريعي عظيم في الإسلام استيفد من استقراء تصرفات الشريعة في تشريع أحكامها وفي سياسة تصرفاتها مع الأمم وفي مقاصدها ذلك أن الشارع إذا حرم شيئاً وله طرق ووسائل تفضي إليه فإنه يحرم تلك الوسائل، ويمنع منها تحقيقاً لتحريمه وتثبيتاً

له، إذ ليس من المعقول أن ينهى عن مفسدة ثم يبيح لعباده الطرق والأسباب الموصلة إليها؛ لأنه لو فعل ذلك لكان متناقضاً ونقضاً للتحريم وإغراء للنفوس به، وهذا من الله محال.

- وحكمته تعالى وعلمه يأبأ ذلك كل الإباء، وإليك بعض النصوص الدالة على أن الشارع يمنع من الفعل الجائز إذا كان هذا الفعل ذريعة إلى مفسدة تساوي مصلحته أو تزيد قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ سب آلهة المشركين غيظاً وحمية وإهانة لآلهتهم وتوهيناً لشأنها أمر مباح بل عبادة، ولكن حرمة الله لكونه ذريعة إلى سبهم لله ﷻ فكان مصلحة ترك مسبته تعالى أرجح من مصلحة سبنا لآلهتهم وهذا كالتنبيه بل كالصریح على المنع من الجائز لثلا يكون سبباً في فعل ما لا يجوز.

- وقال عليه الصلاة والسلام: «إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه». قيل: يا رسول الله كيف يلعن الرجل والديه؟! قال: «يسب أباً الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه».

- فجعل الرسول الرجل سبباً لا عنأ لأبويه بتسببه إلى ذلك وتوسله إليه وإن لم يقصد؛ لأن إيقاع السبب بمنزلة إيقاع المسبب قصد ذلك المتسبب أو لا، فكان بتسببه لسب والديه كأنه سبهما مباشرة فكان من أكبر الكبائر، كان النبي ﷺ يكف عن قتل المنافقين مع وجود موجه وهو سعيهم في إفساد المسلمين بما كانوا يبثونه من الدسائس بينهم فكان دفع مفسدهم أمراً مشروعاً، ولكنه امتنع، وقال: «أخاف أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه»، وإنما امتنع عن قتلهم لثلا يكون ذريعة إلى نفي الناس عنه؛ لأن قولهم أنه يقتل أصحابه يوجب النفور عن الإسلام ممن دخل فيه ومن لم يدخل، ولا شك أن مفسدة نفي الناس أكبر من مفسدة ترك قتلهم، ومصلحة تأليف الناس للإسلام أعظم من مصلحة القتل، فكان تركهم والصبر على أذاهم أهون الأمرين.

- إن الشارع أمر بالاجتماع على إمام واحد في الإمامة الكبرى، وفي

إمامة الجمعة والعيدين والاستسقاء وصلاة الخوف، مع كون صلاة الخوف بإمامين أقرب إلى حصول صلاة الأمن، ومع ذلك طلب الاجتماع على إمام واحد سداً لذريعة التفريق، والاختلاف، والتنازع، وطلباً لاجتماع القلوب وتوحيد الكلمة وهذا من أعظم مقاصد الشرع، وقد سد الذريعة إلى ما يناقض هذا المقصد بكل طريق حتى في تسوية الصف في الصلاة لثلاثاً تختلف القلوب.

- نهى النبي ﷺ عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن تكون له عادة توافق ذلك اليوم.

- ونهى أيضاً عن صوم يوم الشك، ولم يكن ذلك النهي إلا لثلاثاً يتخذ صوم الأيام المذكورة ذريعة أن يلحق بالفرض ما ليس منه.

وكذلك حرم الشارع صوم يوم العيد تمييز الوقت العبادة عن غيره لثلاثاً يكون ذريعة إلى الزيادة كما فعلت النصارى ثم أكد هذا الفرض باستحباب تعجيل الفطر وتأخير السحور.

وكذا ندب إلى تمييز فرض الصلاة عن نفل فكره للإمام أن ينتقل في مكانه وأن يستديم جلوسه مستقبل القبلة، كل ذلك سداً للباب المفضي إلى أن يزداد في الفرض ما ليس منه، ولذلك كره مالك ﷺ صوم الأيام الستة من شوال إذا وصلها بالعيد مظهر لها وكان الشخص ممن يقتدي به الناس، وذلك لثلاثاً يكون صومها على هذا النحو ذريعة إلى أن يلحقها الجاهل برمضان فيؤدي إلى أن يزداد في الفرض ما ليس منه.

نهى النبي ﷺ المقرض من قبول الهدية وقبول الهدية في ذاته فعل مأذون فيه لما يترتب عليه من مصلحة التآلف والتحابب بين المسلمين، ولكنه منع منه لثلاثاً يتخذ ذريعة إلى تأخير الدين لأجل الهدية فيكون ربياً؛ لأنه يعود ماله إلى أخذ الفضل الذي استفاده بسبب القرض، وبالجملة فإن هذا الموضوع طويل وعريض فنكتفي بهذه العينية.

(القياس) وهو إلحاق أمر غير منصوص عليه بأمر آخر منصوص على حكمه لعللة جامعة بينها تدرك بالعقل فكان يقاس على الأحكام المنصوص

عليها من الكتاب والسنة وأيضاً من فتاوى الصحابة كقياسه زوجة المفقود على ما أثار من فتوى عمر، وكان يلجأ للإمام أحياناً إلى تخصيص عام القرآن بالقياس.

(الاستحسان) وكان يقول عنه: الاستحسان تسعة (9) أعشار العلم، وهو استثناء من القواعد الكلية أو الأخذ بمصلحة جزئية في مقابل دليل كلي.

- قال الشيخ محمد بن بادي في شرحه المسمى بفتح المتعال على منع الفعال: ومنها الإستحسان وفي وحدّه خلاف، قيل: دليل ينقدح في نفس المجتهد تقصر عنه عبارته، قال شيخنا سيدي محمد باي بن الشيخ سيد عمر: تقديم الاستحسان هو مذهب مالك في كثير في الأحكام، وفسره بأنه معنى ينقدح في نفس المجتهد تقصر العبارة عنه، قال ابن رشد: الاستحسان الذي يكثر استعماله حتى يكون ما غالب من قياس هو أن يكون طرد القياس يؤدي إلى غلو في الحكم ومبالغة فيه، فيعدل عنه في بعض المواضيع لمعنى يؤثر في الحكم فيختص به ذلك الموضوع والحكم بغلبة الظن أصل في الأحكام.

- ومن الاستحسان مراعاة الخلاف وهو أصل في المذهب ومن ذلك قولهم في النكاح المختلف فيه أنه يفسخ بطلاق، وفيه الميراث. انتهى.

وقال قبل ذلك: إعادة الطلاق في الوقت، وفسخ بعض الأنكحة قبل الدخول وثبوتها بعده وثبوت ما اختلف فيه من البيوع بالثمن إذا فاتت من مفردات المذهب وأصلها مراعاة الخلاف وترجيح الإحسان، وقد شغلت طائفة من العلماء ذلك، وأجاب علماؤنا عن ذلك بأجوبة، ثم أورد شيخنا برّد الله ضريحه - جواب ابن عرفة منها. انتهى.

- وقال السيوطي: في حد الاستحسان أقوال:

أحدها: ما تقدم من أنه دليل يقدر في نفس المجتهد تقصر عنه عبارته، وفيه الخلاف المذكور.

الثاني: أنه العدول عن قياس إلى قياس، وعلى هذا فلا خلاف فيه؛ لأنه إذا تعارض قياسان عمل بأقواهما.

الثالث: أنه العدول عن حكم الدليل إلى العادة لمصلحة الناس كدخول

الحمام من غير تقدير الماء وشرب الماء من السقاء بعوض مع اختلاف أحوال الناس في الشرب ورد بأن العادة؛ لأن ثبت أنها حق لجريانها في زمنه ﷺ أو بعده من غير إنكار منه ولا من الأئمة، فقد قام دليلها من السنة أو الإجماع فيعمل بها قطعاً وإلا فترد قطعاً. انتهى المراد منه.

وقوله: (الاستدلال) غير مفهوم إلا إذا أراد به بعض مشتقات الكتاب، ولقد نظمها الشيخ السيد أحمد بن محمد بن أبي قفه ﷺ في نظم بالعد لا بالبحث في عوارضها الذاتية ولا بتعريفها بالحد فقال: أدلة المذهب مذهب الأغر - مالك الإمام - ستة عشر:

نص الكتاب ثم نص السنة	نص السنة من لم أتم المنه
وظاهر الكتاب والظاهر من	سنة من بالفصل كله قمن
ثم الدليل من كتاب الله	ثم الدليل سنة - الأواه
ومن دليله التي بها يقول	تنبيه قرآن وسنة الرسول
وحجة لديه مفهوم الكتاب	وسنة الهادي إلى نهج الصواب
تمت تنبيه كتاب الله ثم	تنبيه سنة الذي جاها عظم
تمت إجماع وقيس وعمل	مدينة الرسول أسعى من بدل
وقول صحبه والاستحسان	هو اقتفاء ماله رجحان
وقيل بل هو دليل ينقذ	في نفس من بالاجتهاد متصف
ولكن التعبير عنه يقصر	عنه فلا يعلم كيف يخبر
وسد أبواب ذرائع الفساد	فمالك له على ذه اعتماد
وحجة لديه الاستصحاب	ورأيه في ذاك لا يعاب
وخبر الواحد حجة لديه	بعض فروع الفقه قد بنى عليه
وبالمصالح عنيت المرسله	له احتجاج حفظته النقله
ورع خلف كان طوراً بعمل	به وعنه كان طوراً يعدل

ولعل المراد بالاستدلال قوله: (ثم الدليل من كتاب الله) والدليل من سنة رسول الله.

(الاستصحاب)؛ ومعنى الاستصحاب؛ الحال الذي يحتج به عند أهل

الفن هو أن تصحب أيها المجتهد الأصل في الذي تطلب حكمه عند عدم الدليل الشرعي، فإن لم يجد المجتهد الدليل الشرعي بعد البحث عنه بقدر طاقته فإنه يستصحب الأصل من العدم أو الثبوت.

- واستصحاب الأصل أنواع، وفي كلها خلاف هل يحتج بها أم لا؟ وبعضها أقوى من بعض. قال السيوطي: أطلق جماعة الخلاف فيه، والتحقيق أن له صوراً:

الأولى: استصحاب العدم الأصلي كنفى وجوب الصلاة سادسة دل العقل على انتفائه وإن لم يرد في الشرع تصريح به وهو حجة جزماً.

الثانية: مقتضى النص أو العموم حتى يرد الناسخ أو المخصص وهو حجة جزماً.

الثالثة: استصحاب حكم دل الشرع على ثبوته لوجود سببه كثبوت الملك بالشراء، وشغل الذمة بالفرض ونحوه، حيث لم يعلم وفاؤه، وهذه الصورة فيها خلاف.

الرابعة: استصحاب حال الإجماع في موضع الخلاف بأن يجمع على حكم في حال فيتعين الحال، ويقع الخلاف والأكثر على أنه لا يحتج باستصحاب تلك الحال في هذه.

- انتهى منه -.

قوله: (براءة أصلية) لم أره من ذكرها من الأدلة التي بني الإمام عليها مذهبه، ولعل المقصود منها أن الأصل البراءة حتى تثبت التهمة.

(عرف) وهو عادة جمهور قوم في قول أو فعل أو ما تعوده الناس، واستقامت عليه أمورهم، وقد عمل المالكية بالعرف وأفاضوا فيه حتى أنهم خصصوا به بعض النصوص ففي قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾. فلم يجعلوها شاملة لكل النساء فاستثنوا المرأة الشريفة، لأن العرف أن لا ترضع، وقد استدلل بعض الفقهاء على صحة العرف بقوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾.

ومن السنة :

«ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سيئ» .

(قول الصحابي)؛ أي فتوى الصحابي كان مالك يتحرى معرفة أقضية الصحابة وفتواهم، فكان ﷺ يتحرى نافعاً مولى عبد الله بن عمر يسأله عن فتواه، وكان يرى وجوب الأخذ بفتوى الصحابي؛ لأن السنة هي ما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ شريطة أن لا يخالف عمل الصحابي فتواه، أن يكون من جملة الصحابة وهو مذهب كثير من المجتهدين .

قوله: (مرسل المصلحة في صور) ومعنى كون المصلحة المرسلة حجة أنها أصول يصح الاعتماد عليها إذا كان الوصف مناسباً. وإليكم مذاهب العلماء في ذلك:

1 - عدم التمسك بها مطلقاً لخلوها من الأدلة المعتمدة وإلى هذا ذهب جماعة من المتكلمين الجمهور .

2 - يعمل بها شريطة مشابهتها للمصالح المتفق عليها أو المنصوص عليها، وقد نسب الجويني هذا المذهب للشافعي وأكثر الحنفية .

3 - يعمل بها إذا كانت ضرورية كلية قطعية، وهو رأي الغزالي والبيضاوي .

4 - عدم العمل بها في العبادات والمقدرات والحدود الشرعية مرسلة وغير مرسلة، ويعمل بها في المعاملات، وهو رأي نجم الدين الطوفي بل يجعلها أقوى أنواع الاستدلال .

5 - يعمل بها شريطة عدم مصادمتها للنص والإجماع، وأن تكون ملائمة للمقاصد العامة للشريعة وهو المحكي عن مالك .

- فالإمام مالك ﷺ زعيم الأخذين بالمصلحة المرسلة، وحامل لوائها ذلك أنه بنى الأحكام عليها بوصفها أصلاً مستقلاً، وكان في ذلك متبعاً لا مبتدعاً فقد وجد أصحاب رسول الله ﷺ يقومون بأمر من بعده لم تكن على



عده ﷺ مثل جمعهم للقرآن الكريم في مصحف واحد واتفاقهم على حد شارب الخمر ثمانين (80) جلد، واتفاقهم على تضمين الصناع، وكذا ما نقل عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه أراق اللبن المغشوش بالماء تأديباً للغشاش، وذلك من باب المصلحة العامة لكيلا يغشوا الناس، وكذا ما نقل عنه ﷺ أنه قتل الجماعة بالواحد؛ لأن المصلحة تقتضي ذلك لأنهم اشتركوا في قتله، وغير ذلك من المسائل التي أفتى بها الصحابة استناداً إلى المصلحة العامة التي تجلب نفعاً أو تدفع ضرراً.

قوله: (وعمل) أهل (المدينة) كان ﷺ يجعل عمل أهل المدينة مصدراً فقهيّاً يعتمد عليه، ولذا كثيراً ما يقول: الأمر عندنا كذا وبه العمل عندنا.

- ويرى مالك وجوب الأخذ بعمل أهل المدينة لأنهم أعلم الناس بأحوال الرسول ﷺ وخصوصاً ما صدر منه آخر حياته إذ قد تكون ناسخة لبعض ما سبقها من الأحكام وكان يقدم عملهم على خبر الآحاد؛ لكون العمل إذا لم يكن مجمعاً عليه فهو مشهور، والمشهور مقدم على الآحاد، وليس مالك أول من نهج هذا المنهج بل سبقه إليه شيخه ربعة الرأي، وجاء علماء المالكية بعد الإمام مالك لما احتدم الجدل بينهم وبين غيرهم من علماء المذاهب في كون عمل أهل المدينة حجة مقدمة على خبر الواحد أم لا؛ ليفصلوا القول في المسألة، فهو حجة مطلقاً فيما لا سبيل إلى الاجتهاد فيه مثل السدل.

قوله: (تصديق معصوم والاستقرار يرام) يريد بهذا أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا كان مستقراً أي لم ينسخ.

(والأخذ بالأخف) والمعنى أنه إذا اجتمع ضرران ارتكب أخفهما.

قوله: (وذي الأئمة يخص المجتهد) دون المقلد والغير ويريد به المقلد إذا قضى بها فإن حكمه يرد، قال التسولي في شرحه العاصمية، وفي المعيار عن الزيناسني: أنه لا خلاف في جواز تعقب؛ أي تصفح أحكام المقلد وهو الذي يعبر عنه في كتب أئمتنا بالجاهل.

- وفي أول جامع البرزلي: بعد ذكر شروط المجتهد ما نصه:

- والمقلد والجاهل والعامي عندهم ألفاظ مترادفة، وبهذا تعلم أن المراد بالجاهل في قول خليل أو جاهل لم يشاور إلى آخر.

وأن أحكامه إذا لم يشاور فيها تتعقب؛ أي تتصفح فيرد خطؤها، ويمضي غيره، وأما الجاهل المحض فلا تنعقد له ولاية ولا ينفذ له حكم صادف الحق أم لا، شاور أم لا، وهذا الذي نقله التاسولي مثله في حاشية ابن رحال - انتهى - .

- وقال التاودي على العاصمية أيضاً ما نصه: والمقتضى به الحكم من كتاب أو سنة أو إجماع إلا أن هذا بالنسبة للمجتهد، وأما الآن فليس إلا المقلد فيحكم بقول مقلده المتفق عليه أو الراجح أو ما به العمل ولا يعتبر من أحكام قضاة الوقت ما خالف ذلك وينقض كما قاله ابن عرفة والبرزلي وغير واحد، قال ناظم عمل فاس:

حكم قضاة الوقت بالشذوذ ينقض لا يتم بالنفوذ  
ومن عوام لا تجز ما وافق قولاً فلا اختيار منهم مطلقاً

- قال التسولي: مراده بالعوام المقلدون؛ أي لا تجز أحكامهم بغير المشهور وإن وافقت بعض الأقوال؛ لأن أحكامهم لا ترفع الخلاف واختيارتهم لغير المشهور لا تعتبر. انتهى.

- وفي الخطاب عند قول خليل مبيناً لما به الفتوى ما نصه: والذي يفتى به هو المشهور أو الراجح، ولا تجوز الفتوى ولا الحكم بغير المشهور ولا بغير الراجح.

- وقال الدسوقي عند ذلك المحل: أن الفتوى إنما تكون بالقول المشهور أو الراجح من المذهب، وأما القول الشاذ والمرجوح؛ أي الضعيف فلا يجوز الافتاء بواحد منهما ولا الحكم به ولا يجوز العمل به.

- وقال ابن فرحون في تبصرته، وفي الطراز على التهذيب للطنجي: إذا قضى القاضي بقضية فيها اختلاف، ووافق قولاً شاذاً نقض، وإن لم يكن شاذاً.

- وقال العلامة سيدي عبد الله العلاوي في كتابه نشر البنود: ومحل نقض حكم الحاكم المقلد إذا حكم بغير مشهور مذهبه ما إذا لم يبلغ رتبة

الترجيح، وأما إن بلغها بأن كان مجتهداً مقيداً لا ينقض حكمه؛ لأنه يجوز له الحكم والعمل والإفتاء بالضعيف إذا ترجح عنده، وهذا قليل في قضاة هذا الزمن في سائر أقطار الدنيا وإنما يحكم كثير منهم بالتخمين والشك. انتهى.

ولما ذكر أن الأدلة لا يمكن أن يفتى بها إلا من بلغ درجة الاجتهاد المطلق، وذكر أن المقلد إن خالف المشهور من مذهبه وما جرى به العمل، فإن حكمه يرد قال: (لكن الاجتهاد مطلقاً كمالك).

- قال النابغة العلاوي عقب كلام الهلالي في نظمه المشهور مشيراً إلى الأقسام الأربعة:

خذ طبقات الناس إذ يفتونا	ثلاثة لا الرابع المفتونا
مجتهد إن مطلق مقيد	بمذهب والأول المؤيد
فمثلوا المطلق في المقاسم	بمالك والثاني بابن القاسم... إلخ

وهو معنى قوله: (كمالك)، قوله: (كالمعتقى وذا)؛ أي مجتهد المذهب له على قواعد الإمام الذي اقتدى به، قال السيوطي وغيره: والمجتهد الآن قد فقد.

- قال في شرح المهذب: ومن دهر طويل قال: ودونه في الرتبة مجتهد المذهب وهو المقلد لإمام من الأئمة المتبوعين المستقل بتقرير أصوله بالدليل غير أنه لا يتجاوز أدلة أصول إمامه وقواعده، قال: وشرطه كونه عالماً بالفقه وأصوله وأدلة الأحكام تفصيلاً بصيراً بمسالك الأقيسة، والمعاني تام الارتياض في التخريج والاستنباط فيها بالحق ما ليس منصوصاً عليه لإمامه بأصوله ولا يجري عن شوب تقليد له لإخلاله ببعض أدوات المستقل بأن يخل بالحديث أو العربية، ثم يتخذ نصوص إمامه أصولاً يستنبط منها كفعل المستقل في النصوص - انتهى -.

ودونه في الرتبة مجتهد في الفتيا قال في جمع الجوامع: وهو المتبحر في مذهب المتمكن من ترجيح قول على آخر، وقال في شرح المهذب: هو من لم تبلغ رتبته رتبة أصحاب الوجوه وهم مجتهدو المذهب المذكورون قبل لكنه فقيه نفس حافظ لمذهب إمامه عارف بأدلته قائم بتقريرها بتصور وتحرير

وتقرير وتمهيد وتزييف وترجيح لكنه قصر عن أولئك لقصوره عنهم في حفظ المذهب أو الارتياض في الاستنباط ومعرفة الأصول ونحوها من أدواتها، وهذه صفة كثير من المتأخرين، ولم يذكر في جمع الجوامع مرتبة بعد ذلك، وقد ذكر في شرح المهذب مرتبة رابعة وهو أن يكون يحفظ المذهب، ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته وتحرير أقيسته فهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه وما لا يجده منقولاً إن وجد منقول في المنقول معناه بحيث يدرك بغير كبير فكر أنه لا فرق بينهما جاز إلحاقه به، والفتوى به وكذا ما لا اندراجه تحت ضابط مذهب في المذهب، ما ليس كذلك يجب إمساكه عن الفتوى فيه إلا أنه يبعد كما قال إمام الحرمين: أن تقع مسألة لم ينص عليها في المذهب ولا هي في معنى المنصوص ولا مندرجة تحت ضابط وشرطه كونه فقيه نفس ذا حظ وافر من الفقه، وصاحب هذه الرتبة الرابعة ليس من الاجتهاد في شيء. انتهى كلام السيوطي.

- ولما ذكر أن مجتهد المذهب أو المقلد ينقض في حكمه إذا خالف المشهور أو ما به العمل قال: كأن يخالف ذو اجتهاد نصاً فإن حكمه ينقض وكذلك إذا خالف الإجماع أو القياس الجلي. قال في أسهل المسالك:

وانقضه إن خالف حكم الناس في نص أو إجماع أو قياس

- في نص: وهو صريح آية محكمة أو حديث صحيح كما لو حكم لمسلم أو ذمي بشهادة كافر فإن حكمه مخالف لقوله ﷺ: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾.

- أو إجماع: كما حكم لاختصاص الأخ بالإرث وحرمان الجد؛ لأن الأمة كلها على قولين.

أحدها: مقاسمة الجد للإخوة، وعليه أكثر العلماء.

وثانيها: اختصاص الجد بالإرث وحرمان الأخ ولم يقل أحد من الأئمة بحرمان الجد.

- أو قياس: كما لو حكم ببينة نافية دون المثبتة؛ لأن القواعد الشرعية

تقضي بتقديم المثبتة الواضحة التي قال فيها ﷺ: «تركتم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، من يعش منكم مني سيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضواً عليها بالنواجذ وإياكم والأمر المحدثات فإن كل بدعة ضلالة، وعليكم بالطاعة وإن عبداً حبشياً فإنما المؤمنون كالجمل الأنف حيثما انقيد انقاد» [أخرجه الترمذي بمعناه وصححه].

(بل خير حاكم ومن حكم من...) إلخ؛ أي خير الحاكم والمحكوم من الذي سمع يتبع الحسن إذا قال ﷺ: «وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» [الأنعام: 153].

- روى الدارمي وأبو محمد في مسنده بإسناد صحيح: أخبرنا عفان حدثنا حماد بن زيد حدثنا عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: خط لنا رسول الله ﷺ يوماً خطأً ثم قال: «سبيل الله». ثم خط خطأً عن يمينه وخطوطاً عن يساره ثم قال: «هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليها». ثم قرأ هذه الآية.

- وأخرجه ابن ماجه في سننه:

- عن جابر بن عبد الله قال: كنا عند النبي ﷺ فخط خطأً وخط خطين عن يمينه وخط خطين عن يساره ثم وضع يده في الخط الأوسط فقال: «هذا سبيل الله» ثم تلا هذه الآية: «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ» وهذه السُّبُلُ تعم اليهودية والنصرانية والمجوسية وسائر أهل الملل وأهل البدع والخوض في الكلام، هذه كلها عرضة للزلل ومظنة لسوء المعتقد. [قاله ابن عطية من القرطبي].

(فلنحكم)؛ أي الإشارة إلى ما سبق من اتباع الصراط وتجنب السبل وصاكم به اعقلوا وصية الله ولهواكم فاعقلوا.

- ثم أن الناظم رحمه الله تعالى أشار انتهاء نظمه المسمى بالدليل: (تحفه القبول ربنا) فاعل مؤخر عن مفعول له (الجليل) اسم من أسماء الله تبارك وتعالى، وفي نسخة أخرى (نظم مهم ما حوى الشيخ خليل) ثم ذكر

الانتهاء باسم الوقت واليوم والشهر والعام فالوقت: الضحى، واليوم: الخميس، والشهر: ذي الحجة، والعام: ستة وخمسون وثلاثمائة وألف (1356)، فيكون قد مضى على نظمه في يومنا هذا في عامنا ثلاث وستون (63) سنة ونصف  $\frac{1}{2}$  تقريباً.

- ثم إنه ذكر كذلك المكان الذي وقع فيه النظم في بادية أضغاث، ولكنه غير مفهوم، ثم إنه في الأبيات الباقية التمس الدعاء الصالح من القارئ لنظمه، ومن الناظر فيه والمحسن إليه.

وقدم اعتذاره لكل عالم رأي عيباً فيه، ثم إنه طلب ممن تحقق الخطأ أن يصلح الخطأ إذا كان الخطأ يتعلق بالمعنى، ثم قال: (لا اللفظ فليحذر خطي).

- وبالجملة فإنه طلب الاعتذار من الخطأ، وأنه سمح للمحققين أن يصلحوا الخطأ سواء كان يتعلق بالبيان والنحو بما للشعر حسن وجاز اعتمى، ثم انتقل إلى الصلاة على النبي ﷺ وشفع الصلاة عليه بالصلاة على آله وأصحابه عدد أضعاف حروف ذا الكتاب قال: أو في الصلاة والسلام كأنه قال: اللهم صل على السفير الأبهى الأبهري، هذه أوصاف نورانية وصف بها النبي ﷺ تمثل نور الشمس والقمر أوفى؛ أي أكمل، الصلاة والسلام بجاهه ﷺ وجاههم؛ أي الآل والصحب؛ أي بمحبته ومحبتهم من الله السلام نسأل عافية الدارين؛ أي الدنيا والآخرة (مع حسن الختام)؛ أي الموت على الإيمان.

- وفي نسخة أخرى (وآخر الدعاء أن الحمد لرب العالمين)؛ أي جميع الخلائق (من به)؛ أي بالله تبارك وتعالى (تم الأرب)؛ أي المقصود، وفي قوله: (الختام)، وقوله: (ثم الأرب) براعة اختتام فجزاه الله أحسن الجزاء ورحمه وأكرم مثواه وجعل الجنة منزله ومأواه.

\* \* \*

• قال كويتبه العبد الضعيف: محمد باي بن محمد عبد القادر القبلاوي:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، اللهم

صلّ على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت وباركت على سيدنا إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد.

- اللهم جاز عنا نبينا خيراً وجاز عنا أئمة الدين خيراً وجاز عنا أشياخنا خيراً، وجاز عنا والدينا خيراً. واجعل هذا العمل خالصاً لوجهك الكريم، وانفع به من ألفه وكتبه ومن قرأه ومن سعى في شيء منه.

- وقد وافق الفراغ منه مساء الخميس السادس (6) من جمادى الثانية عام عشرين وأربعمائة وألف (1420هـ) في المدرسة الدينية التابعة لمسجد مصعب بن عمير بحي الركينة أولف.

- وأطلقت على اسم الكتاب:

### «إقامة الحجّة بالدليل شرح على نظم ابن بادى لمختصر خليل»

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، عملت سوءاً وظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم، وجد علينا إنك جواد كريم، وتقبل منا إنك أنت السميع العليم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

انتهى

وبه تم الكتاب

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

والحمد لله رب العالمين...

# الفهرس

الصفحة	الموضوع
5	مقدمة المحقق
7	باب الصلح
12	باب الحوالة
16	باب الضمان
28	باب الشركة
36	باب المزارعة
45	باب الوكالة
53	باب الإقرار
58	فصل في الاستلحاق
67	باب الودیعة
80	باب العارية
87	باب الغصب
100	فصل في الاستحقاق
106	باب الشفعة
113	باب القسمة
120	باب القراض
131	باب المساقاة
141	باب المغارسة
145	باب الإجارة
167	فصل في كراء الدابة والرباع
176	باب الجعل
180	باب إحياء الموات



الموضوع	الصفحة
باب الوقف	190
باب الهبة والصدقة والعمرى	203
باب اللقطة	221
باب القضاء	233
باب أحكام الشهادات	263
باب في أحكام الدماء والقصاص	298
باب الباغية - فرقة خالفت الإمام	339
باب الردة	342
باب الزنا	353
باب القذف	362
باب السرقة	371
باب الحرابة	380
باب شرب الخمر	389
باب العتق	401
باب التدبير	404
باب الكتابة	407
باب أم الولد	410
باب الولاء	413
باب الوصية	415
باب الميراث أسباب الإرث وموانعه	439
باب ما يخرج من تركة الميت	444
فصل في كيفية القسم	463
فصل في كيفية العمل في تصحيح الفرائض وغيرها	468
فصل وإن أقر أحد الوارث قط	473
* خاتمة الناظم	492
* خاتمة الشارح	493
* الفهرس	509

انتهت بحمد الله وحسن عونه  
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً